

الاقتصاد

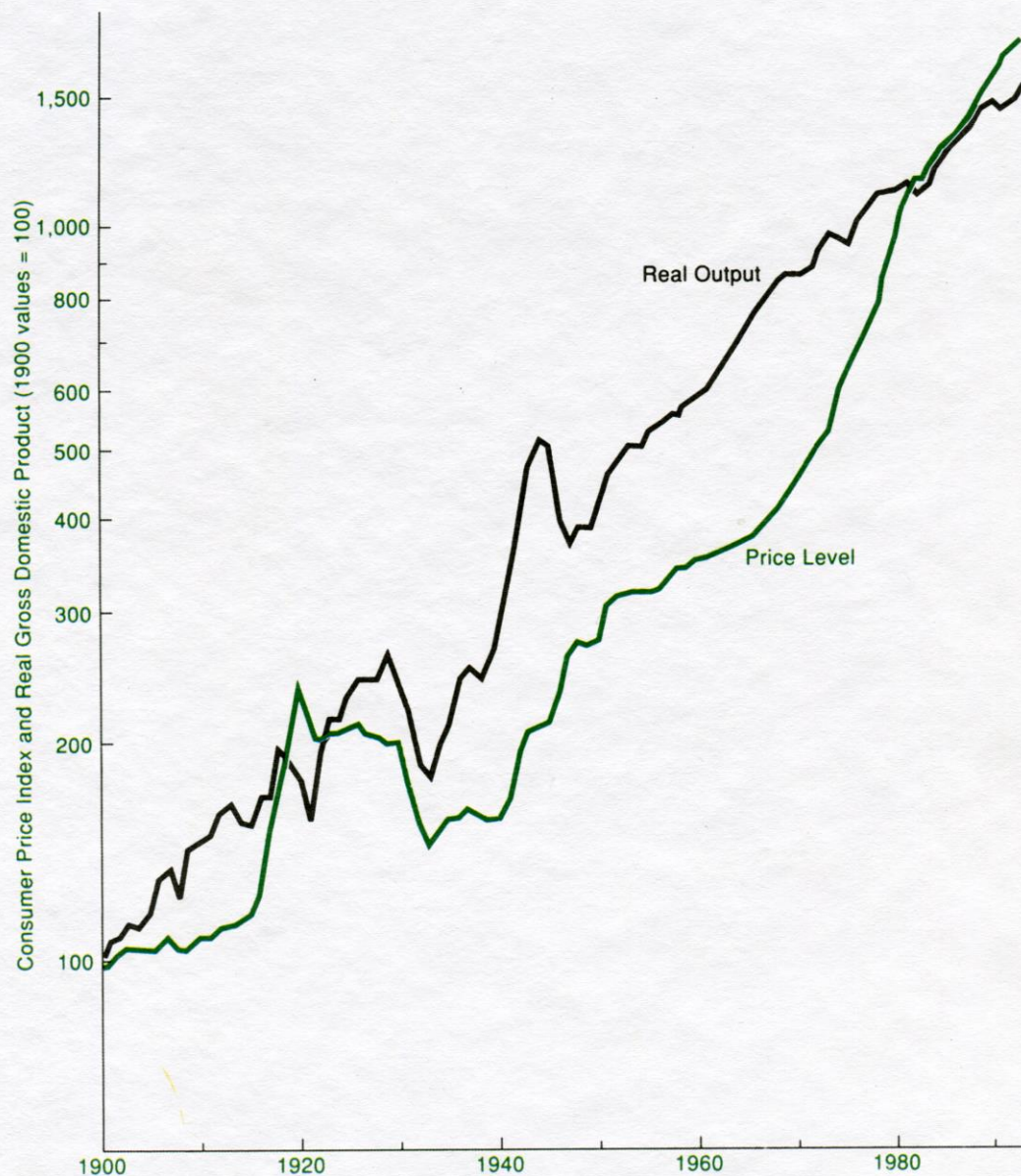
ترجمة الطبعة الخامسة عشرة
بنول آ. سامويلسون
ويليام د. نوردهاوس

ترجمة: هشام عبد الله
مراجعة: د. أسامة الديناغ



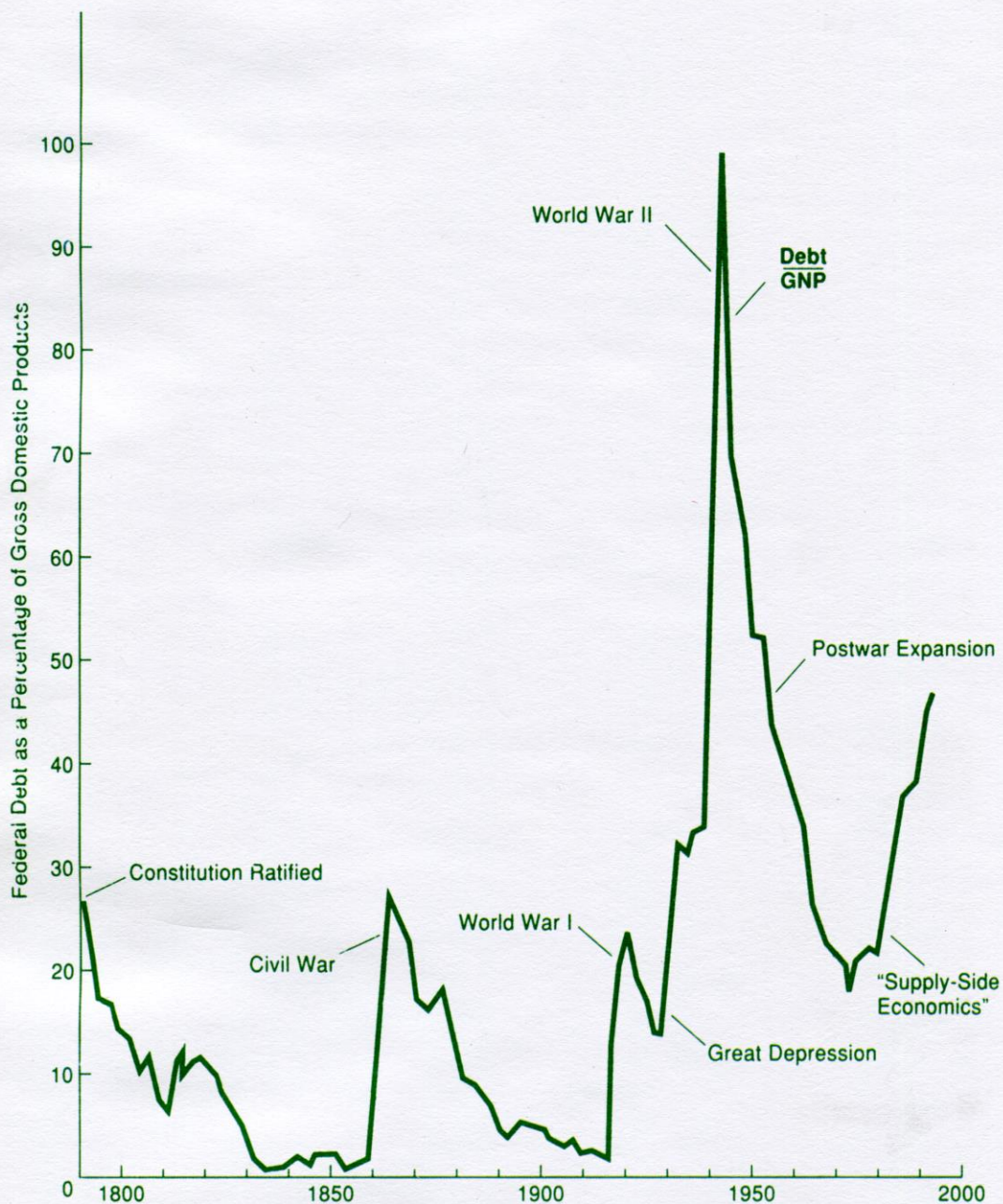
علي مولا

NATIONAL OUTPUT AND THE PRICE LEVEL DURING THE TWENTIETH CENTURY



GOVERNMENT DEBT SINCE THE AMERICAN REVOLUTION

110745









الاقتصاد

ترجمة الطبعة الخامسة عشرة

بول آ. سامويلسون

أستاذ معهد فخرني
معهد ماساشوستس للتكنولوجيا

ويليام د. نوردهاوس

أستاذ الاقتصاد
جامعة ييل

وبمساعدة

مايكل ج. ماندل

محرر اقتصادي
مجلة نيوزويك



ترجمة: هشام عبد الله

مراجعة: د. أسامة الدبناغ

ماكجرو - هيل، المعلقة

نيويورك سانت لويس سان فرانسيسكو أوكلاند
بوغوتا كاراكاس لشبونة لندن
مدريد مكسيكو ميلانو مونتريال
نيودلهي سان خوان سنغافورة
سيدني طوكيو تورنتو



ECONOMICS (15 ed.)

PAUL Samuelson and

William Nordhaus

Copyright © 1995 by McGraw-hill, Inc.

All Rights Reserved.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

٢٠٠٦

٣٣٠

الاقتصاد ١٩٩٥ / بول سامويلسون

اقت

[وآخرون]

ترجمة: هشام عبد الله؛ مراجعة د. أسامة الدباغ

الدار الأهلية للنشر والتوزيع - عمان

٢٠٠١، ٨٠٠ صفحة

١. اقتصاد ٢. اقتصاد - مجتمع

٣. اقتصاد - زراعة ٤. اقتصاد - تنمية

١. سامويلسون، بول [وآخرون]

ب. عبدالله، هشام ج. الدباغ، أسامة

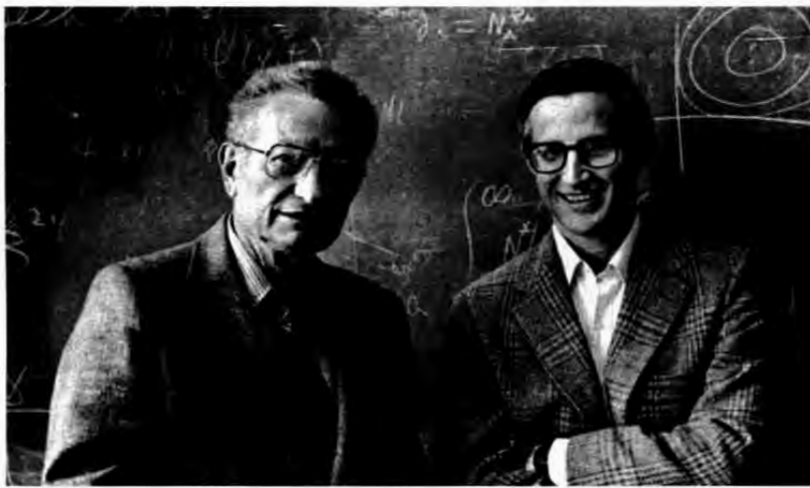


الأهلية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية، عمان

وسط البلد، خلف مطعم القدس

هاتف ٤٦٣٨٦٨٨، فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ - ص. ب. ٧٧٧٢ الرمز البريدي ١١١١٨ عمان/ الأردن



المؤلفان

ويليام د. نوردهاوس، أحد أبرز الاقتصاديين الأمريكيين. ولد في ولاية نيومكسيكو. يدرس في جامعة يال، وحصل على شهادة الدكتوراة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وهو اليوم أستاذ كرسي أ. وبني حرسولد للاقتصاد في جامعة يال وأحد أعضاء مؤسسة كارل * لأبحاث الاقتصاد وقد شملت أبحاثه الاقتصادية مواضيع متنوعة بما في ذلك البيئة، والتضخم، والطاقة، والتغيير التكنولوجي، واللوائح التنظيمية، واقتصاديات المصادر، والاتجاهات في الأرباح والانتاجية. علاوة على ذلك فإن البروفيسور نوردهاوس اهتماماً كبيراً في السياسة الاقتصادية، عمل كعضو في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كارتر من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ وشغل منصباً إدارياً كبيراً في جامعة يال في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ ونشر مقالات في صحيفة «النيويورك تايمز» وبعض الدوريات الأخرى. ويعطي دروساً منتظمة في مبادئ الاقتصاد في جامعة يال. يقيم البروفيسور نوردهاوس مع عائلته في نيرهافن، كونيتيكت، ويهوى الموسيقى، والنزهات الطويلة سيراً على الأقدام، والتزلج.

بول أ. سامويلسون، مؤسسة دائرة الدراسات العليا في الاقتصاد، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. تدرّب في جامعتي شيكاغو وهارفارد. جلبت له كتاباته العلمية العديدة شهرة عالمية في سن مبكرة، كان أول أمريكي يحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في العام ١٩٧٠ وهو واحد من قلة من العلماء القادرين على مخاطبة الناس العاديين، وأصل البروفيسور سامويلسون كتابة العمود الاقتصادي في مجلة «نيويورك» طيلة سنوات عدة. كثيراً ما يدلي بشهادته أمام الكونغرس ويعمل كمستشار أكاديمي لدائرة الاحتياطي الفدرالي، وحزينة الولايات المتحدة، وعدد من المنظمات التي ليس هدفها الربح. عمل كمستشار اقتصادي للرئيس جون كينيدي. إضافة لأبحاثه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وممارسة لعبة التنس، فهو أستاذ زائر لدى جامعة نيويورك. وقد أنجب ستة أولاد (من بينهم ثلاثة توائم) و ١٥ حفيداً

٢٥	الاقتصاد
٢٧	الجزء الأول المفاهيم الأساسية
٢٩	الفصل الأول أسس علم الاقتصاد
٤٩	الفصل الثاني . الأسواق والحكومة في الاقتصاد والحديث
٦٥	الفصل الثالث العناصر الأساسية للعرض والطلب
٨١	الجزء الثاني . الاقتصاد الجزئي العرض، والطلب وأسواق المنتجات
٨٣	الفصل الرابع تطبيقات على العرض والطلب
١٠١	الفصل الخامس الطلب وسلوك المستهلك
١٢١	الفصل السادس الإنتاج ومؤسسات الأعمال
١٣٤	الفصل السابع تحليل التكاليف
١٥٨	الفصل الثامن العرض والتوزيع في الأسواق التنافسية
١٧٩	الفصل التاسع المنافسة غير الكاملة ومشكلة الاحتكار
١٩٦	الفصل العاشر احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية
٢١٣	الفصل الحادي عشر المجازفة، وعدم اليقين، ونظرية الألعاب
٢٣٣	الجزء الثالث أسواق العوامل وتوزيع الدخل
٢٣٥	الفصل الثاني عشر الدخل وتسعير عوامل الإنتاج
٢٥٢	الفصل الثالث عشر الأجور وسوق العمل
٢٧٦	الفصل الرابع عشر الأرض ورأس المال
٢٩٥	الجزء الرابع الكفاءة، والعدالة، والبيئة، والحكومة
٢٩٧	الفصل الخامس عشر الأسواق والكفاءة الاقتصادية
٣٠٩	الفصل السادس عشر الحكومة، الخيار العام، والرعاية الصحية
٣٣٢	الفصل السابع عشر فرض الضرائب والإنفاق الحكومي
٣٥٥	الفصل الثامن عشر كبح قوى السوق السياسات التنظيمية والمضادة للاحتكار
٣٧٢	الفصل التاسع عشر الموارد الطبيعية والاقتصاديات البيئية
٣٩٢	الفصل العشرون توزيع الدخل والصراع ضد الفقر

٤١٣	الجزء الخامس. المفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي
٤١٥	الفصل الحادي والعشرون نظرة متمعة في قضايا الاقتصاد الكلي
٤٣٦	الفصل الثاني والعشرون الدخل القومي وحسابات الانتاج
٤٥٥	الفصل الثالث والعشرون الاستهلاك والاستثمار
٤٧٤	الفصل الرابع والعشرون الطلب الاجمالي ونموذج المضاعف
٤٩١	الفصل الخامس والعشرون الحكومة، والتجارة الدولية والمخرجات
٥١١	الفصل السادس والعشرون النقود والأعمال المصرفية التجارية
٥٣٨	الفصل السابع والعشرون البنوك المركزية والسياسة النقدية
٥٦١	الجزء السادس: العرض الاجمالي والتنمية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الكلية
٥٦٣	الفصل الثامن والعشرون التنمية الاقتصادية والعرض الاجمالي
٥٨٥	الفصل التاسع والعشرون الدورات الاقتصادية والبطالة
٦٠٧	الفصل الثلاثون ضمان استقرار الأسعار
٦٣٢	الفصل الحادي والثلاثون مدارس الاقتصاد الكلي المتنازعة
٦٥٤	الفصل الثاني والثلاثون عواقب الدين الاقتصادية
٦٧٢	الفصل الثالث والثلاثون سياسات للتنمية والاستقرار
٦٨٩	الجزء السابع: التجارة الدولية والاقتصاد العالمي
٦٩١	الفصل الرابع والثلاثون التجارة الدولية وأسعار الصرف
٧٠٦	الفصل الخامس والثلاثون الميزة النسبية وسياسة الحماية
٧٢٩	الفصل السادس والثلاثون استراتيجيات التنمية الاقتصادية
٧٤٧	الفصل السابع والثلاثون إدارة الاقتصاد العالمي
٧٦٧	مرد المصطلحات

المحتويات

الاقتصاد ٢٥

الجزء الأول المفاهيم الأساسية ٢٧

الفصل الأول: أسس علم الاقتصاد ٢٩

١ - تقديم لمن نقرع الأجراس ٢٩

التدرة والكفاءة: الموضوعان التوأمين لعلم الاقتصاد ٣٠ - دراسة علم الاقتصاد ٣١

ب - مشاكل التنظيم الاقتصادي الثلاث ٣١

اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، والاقتصاد المختلط ٣٢

ج - إمكانيات المجتمع التكنولوجية ٣٣

مدخلات الإنتاج ومخرجاته ٣٣ - حدود إمكانيات الإنتاج ٣٤ - وضع حدود إمكانيات الإنتاج موضع التنفيذ ٣٥ - الكفاءة ٣٨ - الموارد المعطلة وعدم الكفاءة ٣٨ - ملخص ٣٩

١ - المقدمة ٣٩

ب - مشاكل التنظيم الاقتصادي الثلاث ٣٩

ج - إمكانيات المجتمع التكنولوجية ٣٩

مفاهيم للمراجعة ٤٠ - أسئلة للمناقشة ٤٠ - الملحق (١) - كيف تقرأ الرسوم البيانية ٤١ - حدود إمكانيات الإنتاج ٤١ - المنحنى المتصل ٤٢ - الميل والخطوط ٤٢ - ميل الخط المنحني ٤٤ - انتقال الحركة على طول المنحني ٤٥ - بعض الرسوم البيانية الخاصة ٤٥ - رسومات التفرق البيانية ٤٦ - رسومات بيانية لها أكثر من منحنى ٤٦ - ملحق خاص/ مفاهيم للمراجعة/ أسئلة للمناقشة ٤٧

الفصل الثاني الأسواق والحكومة في الاقتصاد والحديث ٤٩

١ - ما هو السوق؟ نظام اقتصادي، وليس فوضى اقتصادية ٤٩

آلية عمل السوق ٥٠ - توازن السوق/ كيف تحل الأسواق المشاكل الاقتصادية الثلاث ٥١ - من يحكم السوق؟/ صورة عن الأسعار والأسواق ٥٢ - اليد الخفية والمنافسة الحرة الكلية ٥٣

ب - التجارة، والنقد، ورأس المال ٥٤

التجارة والتخصص، وتقسيم العمل ٥٤ - النقد. زيت تشحيم التبادل - رأس المال ٥٥ - التنمية عن طريق التضحية بالاستهلاك الحالي/ رأس المال والملكية الخاصة ٦٥

ج - الدور الاقتصادي للحكومة ٥٧

الكفاءة - المنافسة غير الكاملة - المؤثرات الخارجية ٥٨ - السلع العامة -

الضرائب - العدالة ٥٩ - النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي ٦٠ - ملخص ما هو السوق؟ - التجارة والنقد، ورأس المال، دور الحكومة الاقتصادي ٦٢ - مفاهيم للمراجعة - آلية السوق - سمات الاقتصاد الحديث - دور الحكومة الاقتصادي ٦٣ - أسئلة للمناقشة ٦٣

الفصل الثالث العناصر الأساسية للعرض والطلب ٦٥

١ - جدول الطلب ٦٥

منحنى الطلب ٦٦ - طلب السوق - ما يمكن خلف منحنى الطلب - التغيير في الطلب ٦٧

ب - جدول العرض - منحنى العرض - ما يمكن خلف منحنى العرض ٦٩

التغيير في العرض ٧١

ج - توازن العرض والطلب ٧٢

التوازن باستخدام منحنيات العرض والطلب ٧٣ - أثر حدوث انتقال في العرض والطلب ٧٤ - تفسير التغيرات في السعر والكمية ٧٥ - التبدل المتزامن في العرض والطلب ٧٦ - التفتين بواسطة الأسعار ٧٧ - ملخص جدول الطلب - جدول العرض - توازن العرض والطلب ٧٨ - مفاهيم للمراجعة. تحليلات العرض والطلب ٧٩ - أسئلة للمناقشة ٧٩

الجزء الثاني الاقتصاد الجزئي العرض، والطلب وأسواق

المنتجات ٨١

الفصل الرابع تطبيقات على العرض والطلب ٨٣

١ - مرونة العرض والطلب ٨٣

مرونة الطلب السعرية - حساب المرونات ٨٤ - تمثيل مرونة السعرية بيانياً ٨٦ - المرونة والإيرادات ٨٨ - مرونة العرض السعرية ٩٠

ب - تطبيقات على العرض والطلب/ أثر الضريبة على السعر والكمية ٩١

الأسعار المحددة بموجب القانون ٩٢ - الحد الأدنى والحد الأعلى ٩٣ - سقف سعر الطاقة - التفتين ٩٤ - الاقتصاد الزراعي/ التراجع النسبي للزراعة على المدى الطويل ٩٦ - تقييد المحصول ٩٧ - ملخص أ - مرونة العرض والطلب ٩٧ - ب - تطبيقات على العرض والطلب ٩٨ - مفاهيم للمراجعة. مفاهيم المرونة - تطبيقات على العرض والطلب ٩٨ - أسئلة للمناقشة ٩٨

الفصل الخامس الطلب وسلوك المستهلك ١٠١

الخيار ونظرية المنفعة - المنفعة الحدية وقانون تناقض المنفعة الحدية ١٠١ - مثال عددي - العلاقة بين المنفعة الحدية والكلية ١٠٢ - تاريخ نظرية

الفصل الثامن العرض والتوزيع في الأسواق التنافسية ١٥٨

أ - سلوك العرض للمؤسسة المنافسة/ سلوك المؤسسة المنافسة ١٥٨

العرض المنافس حيث تتساوى التكلفة الحدية مع السعر ١٥٩ - التكلفة الكلية وشرط التوقف عن الإنتاج ١٦٢

ب - سلوك العرض في الصناعات المتنافسة ١٦٣

جمع منحنيات العرض لجميع الشركات للحصول على منحنى عرض السوق ١٦٣ - توازن المدى القصير والمدى الطويل ١٦٤ - المدى الطويل لصناعة منافسة ١٦٥

ج - كفاءة الأسواق التنافسية وعدالتها ١٦٦

تقييم آلية السوق - مفهوم الكفاءة - كفاءة التوازن التنافسي ١٦٦ - المكاسب من التجارة - التوازن مع تعدد الأسواق - تعدد السلع ١٦٨ - الدور المركزي للسعر وفق التكلفة الحدية ١٦٩ - الحدود المفروضة على الكفاءة في الأسواق التنافسية ١٧٠ - الأسواق غير الكفوءة ١٧٠ - الكفاءة مقابل العدالة - ملخص أ - سلوك العرض المؤسسة المنافسة ١٧١

ب - سلوك العرض في الصناعات المنافسة - ج - كفاءة الأسواق التنافسية وعدالتها ١٧٢

مفاهيم للمراجعة - العرض التنافسي - الكفاءة والعدالة/ أسئلة للمناقشة ١٧٣ - الملحق (٨): حالات خاصة للأسواق التنافسية العرض والطلب عند التطبيق ١٧٥ - قواعد عامة - الحالة رقم ١ - الحالة رقم ٢ - ١٧٥ - الحالة رقم ٣ - العرض الثابت أو العرض عظيم المرونة والربح الاقتصادي ١٧٦ - الحالة رقم ٤ - منحنى العرض المشي إلى الخلف ١٧٧ - الحالة رقم ٥ - التحولات في العرض ١٧٧ - ملخص الملحق - مفاهيم للمراجعة ١٧٨

الفصل التاسع المنافسة غير الكاملة ومشكلة الاحتكار ١٧٩

أ - أنماط المنافسة غير الكاملة ١٧٩

تعريف المنافسة غير الكاملة/ الرسم البياني ١٨٠ - أنواع المنافسة غير الكاملة ١٨٠ - الاحتكار الكامل/ احتكار القلة ١٨١ - المنافسة مقابل المراجعة - المناقشة الاحتكارية - مصادر عدم الكمال في السوق ١٨٢ - التكاليف وعدم كمال السوق ١٨٣ - حواجز الدخول - القيود القانونية ١٨٥ - ارتفاع تكلفة الدخول - الإعلان وتمييز المنتجات ١٨٦

ب - الإيراد الحدي والاحتكار/ مفهوم الإيراد الحدي ١٨٧

السعر والكمية والإيراد الكلي ١٨٧ - الإيراد الحدي والسعر/ كيف يمكن لمحتكر تحقيق الربح الأقصى؟ ١٨٩ - توازن الإحتكار عن طريق الرسوم البيانية - المنافسة الكاملة كمرشد للمنافسة غير الكاملة ١٩١ - مبدأ الحدية ونسيان ما فات/ ملخص - أنماط المنافسة غير الكاملة ١٩٣ - الإيراد الحدي والإحتكار/ مفاهيم للمراجعة

أ - أنماط المنافسة غير الكاملة - الإيراد الحدي والاحتكار أسئلة للمناقشة ١٩٤

الفصل العاشر احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية ١٩٦

أ - سلوك المنافسين في أسواق منافسة غير كاملة ١٩٦

سبب أهمية التركيز الصناعي ١٩٧ - نظريات المنافسة غير الكاملة ١٩٩ - القلة الاحتكارية المتواضعة ١٩٩ - المنافسة الاحتكارية ٢٠٠ - المنافسة بين القلة ٢٠٢

ب - سلوك الشركات المساهمة الكبرى ٢٠٣

الفصل ما بين الملكية والسيطرة على الشركات المساهمة الضخمة ٢٠٣ - فرضيات شو مبيتر ٢٠٤

المنفعة ١٠٣ - المنفعة الترتيبية/ شروط التوازن منافع حدية متساوية للدولار على كل سلطة ١٠٤ - لماذا تتحدد منحنيات الطلب إلى أسفل ١٠٥ - وقت الفراغ والتوزيع الأمثل للوقت ١٠٥ - منهج آخر أثر استبدال وأثر الدخول ١٠٦ - من الطلب الفردي إلى طلب السوق - تغير الطلب ١٠٧ - البدائل والمتعمات ١٠٨ - تقدير المرونة السعرية والدخالية ١٠٩ - التناقض في القبة - فائض المستهلك ١١٠ - تطبيقات على فائض المستهلك ١١١ - ملخص ١١٢ - مفاهيم للمراجعة - أسئلة للمناقشة ١١٣ - الملحق (٥) تحليلات متساوية لتوازن المستهلك/ منحنى السواء ١١٥ - قانون الاستبدال - خارطة السواء ١١٦ - خط الميكانية أو قيد الميزانية ١١٧ - الوضع المتوازن للمناس/ التغيرات في الدخل والسعر ١١٨ - اشتقاق منحنى الطلب ١١٩ - ملخص الملحق/ مفاهيم للمراجعة ١٢٠

الفصل السادس الإنتاج ومؤسسات الأعمال ١٢١

أ - نظرية الإنتاج والمنتجات الحدية - المفاهيم الأساسية ١٢١

دالة الإنتاج - الإنتاج الكلي، والمتوسط، والحدّي ١٢٢ - قانون تناقص العوائد ١٢٤ - المراند إلى الحجم - الانتاجية ١٢٥ - المدى الطويل والمدى القصير ١٢٦ - التغير التكنولوجي ١٢٧ - دالة الإنتاج التراكمية للولايات المتحدة - النتائج التجريبية ١٢٨

ب - مؤسسات الأعمال - طبيعة الشركة/ مؤسسات الأعمال الكبيرة والصغيرة والصغيرة جدًا ١٢٩

الملكيّات الفردية - الشراكة - الشراكة المساهمة ١٣٠ - محاسن ومساوئ الشركات المساهمة - اقتصاديات المؤسسات الانتاجية ١٣١ - ملخص - نظرية الإنتاج والانتاج الحدي ١٣١ - مفاهيم للمراجعة - نظرية الإنتاج - مؤسسات الأعمال ١٣٢ - أسئلة للمناقشة ١٣٣

الفصل السابع تحليل التكاليف ١٣٤

أ - التحليل الاقتصادي للتكاليف - التكلفة الكلية الثابتة والمتغيرة ١٣٤

التكلفة الثابتة - التكلفة المتغيرة ١٣٥ - تعريف التكلفة الحدية ١٣٦ - متوسط التكلفة - متوسط تكلفة الوحدة ١٣٨ - متوسط التكلفة الثابتة والمتغيرة ١٣٩ - متوسط التكلفة الأدنى ١٣٩ - العلاقة ما بين الإنتاج والتكاليف ١٤٠ - تناقص العوائد ومنحنيات التكاليف على شكل حرف (U) ١٤٢ - اختيار المؤسسة للمدخلات - الإنتاج الحدي وقاعدة التكلفة الأدنى ١٤٢

ب - التكاليف الاقتصادية والمحاسبة في مؤسسات الأعمال ١٤٤

بيان الدخل، أو بيان الربح والخسارة ١٤٤ - الميكانية العامة ١٤٦ - الأعراف المحاسبية ١٤٧

ج - تكاليف الفرص الضائعة ١٤٨

تكلفة الفرصة الضائعة للأسواق - تكلفة الفرصة خارج الأسواق الطريق التي لم يطرّقها أحد ١٤٩ - ملخص التحليل الاقتصادي للتكاليف - التكاليف الاقتصادية والمحاسبة في مؤسسات الأعمال تكلفة الفرصة الضائعة ١٥٠ - مفاهيم للمراجعة - تحليل التكاليف - مفاهيم محاسبية/ أسئلة للمناقشة ١٥١ - الملحق (٧) الإنتاج، نظرية التكلفة، وقرارات المؤسسة ١٥٣ - دالة الإنتاج العددية ١٥٣ - قانون تناقص الإنتاج الحدي ١٥٤ - تركيبة العوامل الأقل تكلفة لمستوى معين من المخرجات ١٥٥ - منحنيات الناتج المتساوي ١٥٥ - منحنيات التكاليف المتساوية - كونتورات الناتج المتساوي والتكلفة المتساوية المساس عند التكلفة الأدنى - شروط التكلفة الأدنى ١٥٦ - ملخص الملحق - مفاهيم للمراجعة - أسئلة للمناقشة ١٥٧

التكاليف الاقتصادية للمنافسة غير الكاملة ٢٠٦ - دراسة تجريبية عن تكاليف الاحتكار ٢٠٧ - استراتيجيات التخلخل ٢٠٨ - ملخص - أ - سلوك المتجين في أسواق منافسة غير كاملة ٢٠٩ - ب - سلوك الشركات المساهمة الضخمة ٢١٠ - ج - المنافسة غير الكاملة في الميزان ٢١٠ - مفاهيم للمراجعة - المنافسة غير الكاملة - سلوك الشركات الضخمة - المناقشة غير الكاملة في الميزان ٢١٠ - أسئلة للمناقشة ٢١٨

الفصل الحادي عشر المجازفة، وعدم اليقين، ونظرية الألعاب ٢١٣

١ - اقتصاديات المجازفة وعدم اليقين

المضاربة - شحن البضائع عبر الزمان والمكان ٢١٤ - المضاربة وسلوك السعر عبر الزمن ٢١٥ - توزيع المخاطرة عن طريق التحوط ٢١٥ - لماذا يؤدي تثبيت المضاربين للأسعار إلى زيادة المنفعة ٢١٦ - المجازفة وعدم اليقين ٢١٨ - التأمين وتوزيع المخاطر ٢١٩ - أسواق رأس المال وتقاسم المخاطرة ٢٢٠ - فشل السوق في تقديم المعلومات ٢٢٠ - الخطر المعنوي والخيار غير المواتي ٢٢٠ - الضمان الاجتماعي ٢٢١

ب - نظرية الألعاب ٢٢٢

المفاهيم الأساسية ٢٢٣ - استراتيجيات بديلة ٢٢٣ - الاستراتيجية المسيطرة ٢٢٤ - توازن ناش ٢٢٤ - بعض الأمثلة المهمة على نظرية الألعاب/تواطؤ أم عدم تواطؤ ٢٢٥ - لعبة التلوث ٢٢٦ - اللعبة المالية - النقدية ٢٢٧ - نظرية الألعاب في كل مكان ٢٢٨ - ملخص - أ - اقتصاديات المجازفة وعدم اليقين ٢٢٨ - ب - نظرية الألعاب ٢٢٩ - أسئلة للمناقشة - مسألة التأمين ٢٣٠

الجزء الثالث - أسواق العوامل وتوزيع الدخل ٢٣٣

الفصل الثاني عشر الدخل وتسعير عوامل الإنتاج ٢٣٥

١ - توزيع الدخل والثروة - الدخل/ دور الحكومة ٢٣٦

تقسيم عامل الانتاج مقابل توزيع الدخل الفردي ٢٣٧ - الثروة ٢٣٨

ب - الانتاجية الحديثة وسعر المدخلات ٢٣٩

طبيعة الطلب على عوامل الانتاج ٢٣٩ - الطلب على عوامل الانتاج هو طلب مشتق ٢٣٩ - الطلبات على العوامل تعتمد على بعضها البعض ٢٤٠ - مراجعة نظرية الانتاج ٢٤١ - إيراد الناتج الحدي ٢٤١ - حالة تنافسية - حالة المنافسة غير الكاملة ٢٤٢ - الطلب على المدخلات ٢٤٢ - طلب المؤسسات الساعية لتحقيق أقصى ربح على العوامل ٢٤٢ - إيراد الناتج الحدي والطلب على المدخلات ٢٤٣ - قاعدة التكلفة الأدنى ٢٤٣ - عرض عوامل الانتاج ٢٤٤ - تقرير سعر عوامل الانتاج بالعرض والطلب ٢٤٤ - الشرائع الصغيرة والأيدي الكبيرة ٢٤٦ - الأغنياء والآخرين ٢٤٦ - توزيع الدخل القومي ٢٤٧ - نظرية الانتاجية الحديثة وتعدد المدخلات ٢٤٩ - ملخص - أ - توزيع الدخل والثروة، ب - الانتاجية الحديثة وسعر المدخلات ٢٤٩ - مفاهيم للمراجعة ٢٥٠ - أسئلة للمناقشة ٢٥٠

الفصل الثالث عشر الأجور وسوق العمل ٢٥٢

١ - تقرير الأجور في ظل المنافسة الكاملة ٢٥٢

المستوى العام للأجور ٢٥٢ - الطلب على العمالة ٢٥٣ - مقارنات دولية ٢٥٥ - اختلاف الأجور بين المجموعات ٢٥٦ - الفروقات في الوظائف التباين في تعويضات الأجر ٢٥٧ - الفروقات بين الناس: نوعية العمالة ٢٥٧ - الفروقات في الناس أجور الأفراد المتميزين ٢٥٩ - غياب المنافسة الكاملة. المجموعات غير المتنافسة ٢٦٠

اقتصاديات التمييز ٢٦١ - التمييز الاقتصادي ضد النساء ٢٦٢ - الأدلة التجريبية ٢٦٣ - خفض التمييز في سوق العمل ٢٦٣ - تشابه القيم ٢٦٤ - هيكل الأجور ٢٦٤ - التقدم غير المتوازي ٢٦٥

ج - عرض العمالة ٢٦٦

محددات العرض - ساعات العمل ٢٦٦ - المشاركة في القوى العاملة ٢٦٧ - الهجرة ٢٦٧ - النتائج التجريبية ٢٦٨

د - الحركة العمالية الأمريكية ٢٦٩

تاريخ نقابات العمال وممارستها ٢٦٩ - الحكومة والمساومة الجماعية ٢٧٠ - كيف ترفع النقابات الأجور ٢٧٠ - عدم قدرة المساومة الجماعية نظرياً على البت في الأمور ٢٧١ - التأثيرات على الأمور والتشغيل ٢٧١ - هل ساعدت النقابات على رفع الأجور؟ ٢٧٢ - إجمالي التأثيرات ٢٧٢ - التأثيرات على التشغيل ٢٧٢ - ملخص - أ - تقرير الأجور في ظل المنافسة الكاملة - ب - التمييز بسبب العرق والجنس ٢٧٣ - ج - عرض العمالة - د - الحركة العمالية الأمريكية ٢٧٣ - مفاهيم للمراجعة: تقرير الأجر في ظل المنافسة الكاملة - التمييز في أسواق العمل ٢٧٤ - عرض العمالة - تأثير النقابات ٢٧٤ - أسئلة للمناقشة ٢٧٤

الفصل الرابع عشر الأرض ورأس المال ٢٧٦

١ - الأرض والإيجار ٢٧٦

الإيجار كإيراد من عوامل ثابتة ٢٧٦ - فرض الضريبة على الأرض ٢٧٧ - توازن السوق ٢٧٧ - تسعير عامل الانتاج والكفاءة الإيجار وسعر عامل الانتاج كأدوات لتحسين الموارد الشحيحة ٢٧٨

ب - رأس المال، والفائدة، والأرباح ٢٧٩

المفاهيم الأساسية ٢٧٩ - أسعار وبدلات إيجار السلع الانتاجية ٢٧٩ - معدل العائد عن السلع الانتاجية ٢٧٩ - الأرباح كمائد على رأس المال ٢٨٠ - الأحوال المالية وأسعار الفائدة ٢٨٠ - أسعار الفائدة الحقيقية مقابل الإسمية ٢٨١ - القيمة الحالية للأصول ٢٨٢ - القيمة الدائمة ٢٨٢ - المعادلة العامة للقيمة الحالية ٢٨٢ - العمل لرفع القيمة الحالية ٢٨٣ - مراجعة ٢٨٤ - نظرية رأس المال ٢٨٤ - الانتاج غير المباشر ٢٨٤ - تناقص العوائد والطلب على رأس المال ٢٨٥ - تحديد الفائدة وعائد رأس المال ٢٨٥ - التحليلات البيانية للعائد على رأس المال ٢٨٦ - توازن المدى القصير ٢٨٦ - توازن المدى الطويل ٢٨٧ - تطبيقات على النظرية الكلاسيكية لرأس المال ٢٨٧ - الضرائب والضخم - الاضطرابات التكنولوجية - عدم اليقين والتوقعات ٢٨٧ - الأرباح - احصاءات الأرباح المبلغ عنها ٢٨٩ - محدثات الأرباح ١ - الأرباح كموائد ضمنية ٢٩٠ - ٢ - الأرباح كمكافأة، على تحمل المخاطرة والتجديد ٢٩١ - ٣ - الأرباح كموائد احتكار ٢٩١ - هل تحقق الشركات فضلاً من الأرباح ٢٩١ - ملخص - أ - الأرض والإيجار - ب - رأس المال، والفائدة، والأرباح ٢٩٢ - مفاهيم للمراجعة الأرض - رأس المال ٢٩٣ - أسئلة للمناقشة ٢٩٣

الجزء الرابع الكفاءة، والعدالة، والبيئة، والحكومة ٢٩٥

الفصل الخامس عشر الأسواق والكفاءة الاقتصادية ٢٩٧

١ - كفاءة المنافسة الكاملة ٢٩٨

التوازن العام ونظرية اليد الخفية ٢٩٨ - التفاعل بين جميع الأسواق في التوازن العام ٢٩٩ - التدفق الدائري - خواص التوازن العام التنافسي -

المبادئ الأساسية ٢٩٩ - تحليلات مفصلة للتوازن العام - ١ - توازن المستهلك - ٢ - توازن المنتج ٣٠١ - التاريخ الطويل للكفاءة ٣٠٢ - التوازن العام في أثناء العمل/ عرض بياني ٣٠٣ - كفاءة التجارة الدولية الحرة - الأسعار في ظل الاشتراكية ٣٠٤

ب - المؤهلات ٣٠٥

فشل الأسواق - المنافسة غير الكاملة ٣٠٥ - المؤثرات الخارجية - عدم اكتمال المعلومات - هل يعمل علم الاقتصاد في فراغ؟ ٣٠٦ - التوزيع الأولي للدخل - كلمة أخيرة حول السياسة الاقتصادية ٣٠٧ - ملخص: أ - كفاءة المنافسة الكاملة ٣٠٧ - ب - المؤهلات ٣٠٨ - لمراجعة: ٣٠٨ - أسئلة للمناقشة ٣٠٨

الفصل السادس عشر الحكومة، الخيار العام، والرعاية الصحية ٣٠٩

أ - سيطرة الحكومة على الاقتصاد ٣١٠

أدوات السياسة الحكومية ٣١٠ - تاريخ فرض الضرائب والإنفاق الحكومي ٣١١ - نمو السيطرة الحكومية واللوائح التنظيمية ٣١١ - وظائف حكومية - تحسين الكفاءة الاقتصادية ٣١٢ - حدود اليد الخفية - الاعتماد المتبادل الذي لا مفر منه - تعطل المنافسة الكاملة ٣١٣ - المؤثرات الخارجية والسلع العامة - المعلومات غير الكاملة - تحسين توزيع الدخل ٣١٣ - استخدام السياسات الاقتصادية الجزئية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ٣١٤ - تمثيل الدولة في المحافظ الدولية ٣١٤

ب - نظرية الخيار العام كيف تصنع الحكومة قراراتها ٣١٥

كيف تختار الحكومة ٣١٥ - اللعبة السياسية - آليات الخيار العام - نتائج الخيار الجماعي ٣١٦ - هل الخيار العام كفؤ؟ ٣١٧ - قواعد بديلة لصنع القرار - الإجماع - حكم الأغلبية ٣١٨ - تجنب استبداد الأغلبية ٣١٩ - التصويت الدائري والمعارفة الانتخابية ٣٢٠ - تطبيقات على نظرية الخيار العام - الحماية البيروقرابية ٣٢١ - قصر الآفاق الزمنية ٣٢٢

ج - المشكلة الشائكة للرعاية الصحية ٣٢٢

خصائص قطاع الرعاية الصحية ٣٢٢ - دور الحكومة في الرعاية الصحية ٣٢٤ - بدائل أخرى لإصلاح الرعاية الصحية ٣٢٥ - ملخص أ - سيطرة الحكومة على الاقتصاد - ب - نظرية الخيار العام - كيف تصنع الحكومة قراراتها - ج - المشكلة الشائكة للرعاية الصحية ٣٢٩ - مفاهيم للمراجعة وظائف الحكومة - الخيار العام - فشل السوق في الرعاية الصحية ٣٣٠ - أسئلة للمناقشة: ٣٣٠

الفصل السابع عشر فرض الضرائب والإنفاق الحكومي ٣٣٢

أ - نفقات الحكومة - الفدرالية المالية ٣٣٢

النفقات الفدرالية ٣٣٤ - إنفاق الولايات والحكم المحلي - الأثر الاقتصادي لإنفاق الحكومة ٣٣٥

ب - السمات الاقتصادية لفرض الضرائب ٣٣٦

مبادئ فرض الضرائب ٣٣٦ - العدالة الأفقية والعمودية - حول عملية فرض الضرائب ٣٣٧ - الضرائب التصاعدية والتنازلية ٣٣٧ - الضرائب المباشرة وغير المباشرة - فرض الضرائب الفدرالية ٣٣٨ - الضريبة على الدخل الفردي ٣٣٨ - تآكل القاعدة الضريبة - ضريبتا الإنتاج والمبيعات - ضرائب الضمان الاجتماعي ٣٤١ - ضرائب دخل الشركات - ضرائب التبعة المضافة ٣٤٢ - ضرائب الولايات والحكم المحلي - ضريبة الممتلكات - ضريبة المبيعات - الضرائب الأخرى ٣٤٣ - الضرائب والكفاءة ٣٤٣ - ضرائب راسمي ٣٤٤ - الكفاءة مقابل العدالة ٣٤٥ - ثورة

الضمانات المالية ٣٤٥ - السياسة الضريبية - سياسة الميزانية - التخفيف من اللوائح التنظيمية ٣٤٦ - تقييم إجمالي - اقتصاديات جانب العرض ومنحنى لافر ٣٤٧ - تجربة جانب العرض - فرض الضريبة على السيء بدلاً من الجيد - الضرائب الخضراء ٣٤٩ - المشكلة الشائكة لوقف الضريبة ٣٥٠ - وقع الضرائب الفدرالية والتحويلات ٣٥١ - ملخص أ - نفقات الحكومة ٣٥١ - ب - النواحي الاقتصادية لفرض الضرائب ٣٥٢ - مفاهيم للمراجعة النفقات الحكومية والوقف المالي - فرض الضرائب ٣٥٢ - أسئلة للمناقشة ٣٥٣

الفصل الثامن عشر كبح قوى السوق السياسات التنظيمية والمضادة للاحتكار ٣٥٥

١ - تنظيم الأعمال - النظرية والتطبيق ٣٥٥

نوعان من اللوائح التنظيمية - ما الداعي لتنظيم الصناعة؟ احتواء قوة السوق ٣٥٦ - معالجة فشل المعلومات - التعامل مع المؤثرات الخارجية - نظريات مجموعات المصالح عن اللوائح التنظيمية ٣٥٧ - تنظيم مرفق عام يدير احتكاراً طبيعياً ٣٥٨ - التسعير المنظم بشكل مثالي ٣٥٩ - تكاليف اللوائح التنظيمية - حركة خفض القيود التنظيمية ٣٦٠

ب - سياسة مكافحة الاحتكار - مراجعة المنافسة غير الكاملة ٣٦٣

أطار التشريعات - قانون شيرمان (١٨٩٠) - قانون كلايتون (١٩١٤) ٣٦٤ - لجنة التجارة الفدرالية - القضايا الأساسية في مكافحة الاحتكار - السلوك والبنية، وعمليات الاندماج - السلوك غير القانوني - الولايات المتحدة ضد الكليات والجامعات ٣٦٥ - البنية - هل الضخامة أمر سيء؟ التطورات الحديثة ٣٦٦ - الدمج القانون والممارسة - قوانين مكافحة الاحتكار والكفاءة ٣٦٨ - ملخص أ - تنظيم الأعمال - النظرية والتطبيق - ب - سياسة مكافحة الاحتكار ٣٧٠ - مفاهيم للمراجعة: التنظيم - سياسة مكافحة الاحتكار ٣٧٠ - أسئلة للمناقشة ٣٧١

الفصل التاسع عشر الموارد الطبيعية والاقتصاديات البيئية ٣٧٢

أ - التلوث ومحدودية الموارد ٣٧٣

مalthus وعلم التشاؤم ٣٧٣ - تباؤات مalthus الخاطئة - السكان، والتلوث، ومستويات المعيشة ٣٧٤ - ب - توزيع الموارد في السوق ٣٧٥

فئات المصادر - الموارد القابلة للاستهلاك مقابل غير القابلة للاستهلاك ٣٧٥ - الموارد المتجددة مقابل الموارد غير المتجددة ٣٧٦ - توزيع الموارد الطبيعية القابلة للاستهلاك ٣٧٧ - توجهات سعر الموارد ٣٧٩

ج - كبح المؤثرات الخارجية اقتصاديات البيئة ٣٨٠

السلع الخاصة مقابل السلع العامة ٣٨١ - عدم كفاءة السوق مع المؤثرات الخارجية ٣٨٢ - تحليلات عدم الكفاءة - التلوث الكفؤ اجتماعياً ٣٨٢ - التحليلات البيئية للتلوث ٣٨٣ - سياسات تصحيح المؤثرات الخارجية ٣٨٤ - برامج الحكومة - السيطرة المباشرة ٣٨٤ - حل السوق: فرض رسوم على إطلاق الملوثات - حل السوق أذونات متداولة لإطلاق ثاني أكسيد ٣٨٥ - طرق خاصة - المفاوضات ونظرية كورس - قواعد المسؤولية ٣٨٧ - هل نبطء أم لا: قضية التنوير المناخي ٣٨٨ - ملخص أ - السكان ومحدودية الموارد - ب - توزيع الموارد في السوق ٣٩٠ - ج - كبح المؤثرات الخارجية - اقتصاديات البيئة ٣٩٠ - مفاهيم للمراجعة السكان والموارد الطبيعية - اقتصاديات البيئة ٣٩١ - أسئلة للمناقشة ٣٩١

الفصل العشرون توزيع الدخل والصراع ضد الفقر ٣٩٢

١ - قياس عدم المساواة ٣٩٢

توزيع الدخل والثروة ٣٩٢ - كيف نقيس عدم المساواة بين فئات الدخل ٣٩٣ - عدم المساواة في مناطق مختلفة - توزيع الثروة ٣٩٥ - الاتجاهات العامة في الفقر وقياسها - ما هو الفقر؟ ٣٩٦ - من هم الفقراء؟ ٣٩٧ - اتجاهات عامة في عدم المساواة والفقر - تناقص عدم المساواة (١٩٣٠ - ١٩٧٥) ٣٩٨ - توسع الفجوات (١٩٧٥ - ١٩٩٢) ٣٩٨

ب - مصادر عدم المساواة ٣٩٩

عدم المساواة في الدخل من العمل - القدرات والمهارات ٤٠٠ - كثافة العمل - الوظائف ٤٠٠ - عوامل أخرى - عدم المساواة في الدخل من الممتلكات ٤٠١ - مصادر الثروة - المجازفة الرأسمالية - الميراث ٤٠٢

ج - المساواة مقابل الكفاءة - ما مدى إعادة التوزيع؟ ٤٠٢

تكلفة المساواة ٤٠٢ - المساواة مقابل الكفاءة/ التكاليف الاقتصادية/ إعادة توزيع الدخل ٤٠٢ - ما هو حجم التسرب؟ ٤٠٤ - جمع التهربات ٤٠٥ - السياسات المناهضة للفقر - البرامج والانتقادات - ظهور دولة الزمان ٤٠٥ - برامج ضمان الدخل ٤٠٥ - وجهتا نظر في الفقر ٤٠٦ - مشكلة الحوافز المقدمة إلى الفقراء - الإضافات على دخل الفقراء ٤٠٧ - الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب - الدليل التجريبي ٤٠٨ - ملخص أ - قياس عدم المساواة - ب - مصادر عدم المساواة - ج - المساواة مقابل الكفاءة - ما هو مقدار إعادة التوزيع ٤٠٩ - مفاهيم للمراجعة - قياس عدم المساواة - تحليلات وسياسات مكافحة الفقر ٤١٠ - أسئلة للمناقشة ٤١٠

الجزء الخامس المفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي ٤١٣

الفصل الحادي والعشرون نظرة متمعة في قضايا الاقتصاد الكلي ٤١٥

١ - ما هو موضوع الاقتصاد الكلي؟ ٤١٦

الاقتصاد الجزئي مقابل الاقتصاد الكلي ٤١٦ - الاهتمامات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية ٤١٦ - أهداف وأدوات الاقتصاد الكلي - قياس النجاح الاقتصادي ٤١٨ - المخرجات ٤١٩ - العملة العالية، والبطالة المنخفضة ٤٢٠ - استقرار الأسعار ٤٢١ - أدوات السياسة ٤٢٢ - السياسة المالية - السياسة النقدية - سياسات الدخل ٤٢٣ - الرباط الأجنبي ٤٢٤

ب - تاريخ الاقتصاد الكلي وعلاقته بالعرض والطلب الاجماليان ٤٢٥

الاقتصاد الكلي من الداخل العرض والطلب الاجماليان ٤٢٥ - تعريفات العرض والطلب الاجماليان ٤٢٥ - منحنيات العرض الاجمالي والطلب الاجمالي - توازن الاقتصاد الكلي ٤٢٨ - قضايا الاقتصاد الكلي في التاريخ (١٩٠٠ - ١٩٩٣) ٤٢٩ - طفرة زمن الحرب ٤٢٩ - صدمات العرض والكساد والتضخم - تقييد السيولة النقدية (١٩٧٩ - ١٩٨٢) ٤٣٠ - دور السياسة الاقتصادية ٤٣١ - ملخص: أ - ما هو موضوع الاقتصاد الكلي؟ ٤٣٢ - ب - قضايا الاقتصاد الكلي في التاريخ والعرض والطلب الاجماليان ٤٣٣ - مفاهيم للمراجعة المفاهيم الرئيسية للاقتصاد الكلي العرض والطلب الاجماليان ٤٣٤ - أسئلة للمناقشة ٤٣٤

الفصل الثاني والعشرون الدخل القومي وحسابات الانتاج ٤٣٦

الناتج المحلي الاجمالي - مقياس الأداء الاقتصادي ٤٣٦ - مقياسان للناتج القومي - تدفق السلع أو تدفق الكسب ٤٣٧ - منهج تدفق المنتجات - منهج الكسب أو التكلفة - تكافؤ كلا المنهجين ٤٣٧ - حسابات الأعمال والناتج المحلي الاجمالي ٤٣٨ - مشكلة «الازدواجية في الحساب» ٤٣٩

- القيمة المضافة في الحلقة السفلى ٤٤٠ - تفاصيل الحسابات القومية - الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقابل الاسمي - تبسيط الناتج المحلي بالرقم القياسي للأسعار ٤٤١ - الاستثمار والتكوين الرأسمالي ٤٤٣ - الحكومة - استثناء الدفوعات التحويلية ٤٤٥ - صافي الصادرات - مثال عددي - تبسيط ٤٤٦ - الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الصافي والناتج القومي الاجمالي ٤٤٦ - الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الصافي - نظرة إلى الأرقام ٤٤٨ - منهج تدفق المنتجات - منهج تدفق التكاليف ٤٤٨ - من الناتج المحلي الاجمالي إلى دخل الإنفاق/ الدخل القومي ٤٤٩ - الدخل المتاح للإنفاق ٤٤٩ - تطابق قيم الادخار والاستثمار المحصويان ٤٥٠ - من أ إلى ب - صافي الرفاهية الاقتصادية (ص ر) - صافي الرفاهية الاقتصادية ٤٥١ - إضافات - قيمة وقت الفراغ - الاقتصاد السري ٤٥١ - نواقص الإضرار البيئية - المحاسبة الخضراء ٤٥٢ - ملخص ٤٥٣ - مفاهيم للمراجعة ٤٥٤ - أسئلة للمناقشة ٤٥٤

الفصل الثالث والعشرون الاستهلاك والاستثمار ٤٥٥

١ - الاستهلاك والإدخار ٤٥٥

أنماط نفقات المبدئية ٤٥٦ - الاستهلاك، والدخل، والادخار ٤٥٨ - دالة الاستهلاك - نقطة التعادل ٤٥٩ - دالة الادخار - الميل الحدي للاستهلاك ٤٦٠ - الميل الحدي للإدخار - مراجعة قصيرة للتعريفات ٤٦٢ - السلوك الاستهلاكي القومي - محدندات الاستهلاك ٤٦٣ - دخل الإنفاق الجاري - الدخل الدائم ونموذج دورة الحياة في الاستهلاك ٤٦٣ - الثروة والمؤثرات الأخرى ٤٦٤ - دالة الاستهلاك القومية - تراجع الإدخار ٤٦٥

ب - الاستثمار ٤٦٦

محددات الاستثمار ٤٦٦ - الإيرادات ٤٦٧ - التكاليف ٤٦٨ - التوقعات ٤٦٩ - منحني طلب الاستثمار ٤٦٩ - انتقال منحني الطلب على الاستثمار - الاستثمار المتقلب ٤٧١ - نحو نظرية الطلب الاجمالي ٤٧١ - ملخص أ - الاستهلاك والإدخار - ب - الاستثمار ٤٧٢ - مفاهيم للمراجعة ٤٧٢ - الاستهلاك والادخار - الاستثمار ٤٧٢ - أسئلة للمراجعة ٤٧٢

الفصل الرابع والعشرون الطلب الاجمالي ونموذج المضاعف ٤٧٤

١ - الأسس التحليلية للطلب الاجمالي ٤٧٤

منحني الطلب الاجمالي/ المنحدر إلى الأسفل ٤٧٦ - انتقال الطلب الاجمالي ٤٧٨ - الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في الطلب ٤٧٩

ب - نموذج المضاعف الأساسي ٤٨٠

تحديد المخرجات بالإدخار والاستثمار ٤٨٠ - معنى التوازن ٤٨١ - تحديد المخرجات بالاستهلاك والاستثمار ٤٨١ - آلية التعديل - الكميات المخطط لها مقابل الكميات الفعلية ٤٨٢ - تحليل حسابي ٤٨٣ - المضاعف - سقائف الخشب والتجارين ٤٨٤ - الصورة البيانية للمضاعف - المضاعف ضمن إطار ع - ط أ ٤٨٥ - متناقضة التوفير ٤٨٧ - حل التناقض ٤٨٨ - ملخص أ - الأسس التحليلية للطلب الاجمالي - ب - نموذج المضاعف الأساسي ٤٨٩ - مفاهيم للمراجعة - الطلب الاجمالي - نموذج المضاعف الأساسي ٤٩٠ - أسئلة للمناقشة ٤٩٠

الفصل الخامس والعشرون الحكومة، والتجارة الدولية والمخرجات ٤٩١

١ - تأثير الحكومة على المخرجات ٤٩١

كيف تؤثر السياسات المالية للحكومة في المخرجات ٤٩٢ - وقع الضرائب

على الطلب الاجمالي ٤٩٣ - مثال عددي ٤٩٤ - مضاعفات السياسة المالية ٤٩٥ - تأثير الضرائب ٤٩٦ - السياسة المالية عند التطبيق ٤٩٧
ب - التجارة الدولية والاقتصاد الكلي ٤٩٨

التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي صافي الصادرات المفاهيم والتوجهات ٤٩٨ - محدثات صافي الصادرات ٤٩٩ - تأثير التجارة على أ ن م ٥٠٠ - الميل الحدي للاستيراد وخط الانفاق ٥٠١ - مضاعف الاقتصاد المفتوح ٥٠٢ - العجز التجاري للولايات المتحدة والنشاط الاقتصادي ٥٠٣ - المضاعفات عند التطبيق - تقديرات المضاعفات ٥٠٣ - ما هو أبعد من نموذج المضاعف ٥٠٥ - ملخص أ - تأثير الحكومة على المخزونات ب - التجارة الدولية والاقتصاد الكلي ٥٠٥ - مفاهيم للمراجعة مشترتات الحكومة وفرض الضرائب - نظرية الاقتصاد الكلي لاقتصاد مفتوح ٥٠٦ - أسئلة للمناقشة ٥٠٦ - الملحق (٥): جبر المضاعف ٥٠٩

الفصل السادس والعشرون النقود والأعمال المصرفية التجارية ٥١١

١ - النقود وأسعار الفائدة ٥١١

تطور النقود - المقايضة ٥١١ - النقود السلعية - النقود الورقية - النقود البنكية - استمرار التطور ٥١٣ - مكونات العرض النقدي - نقود التعاملات ٥١٣ - النقود بالمفهوم الواسع ٥١٤ - أسعار الفائدة - إيجار النقود - تشكيلة من أسعار الفائدة - المجازفة ٥١٥ - السيولة - التكاليف الإدارية ٥١٦ - أسعار الفائدة الاسمية مقابل الأسعار الحقيقية ٥١٧ - الطلب على النقود - وظائف النقود - تكاليف الاحتفاظ بالنقود ٥١٨ - مصدران للطلب على النقود - الطلب على النقود لغرض المعاملات ٥١٨ - الطلب على النقود كحافلة للقيمة ٥١٩

ب - الأعمال المصرفية والعرض النقدي ٥٢٠

الأعمال المصرفية كقطاع تجاري/ مشروع تجاري - كيف تطورت البنوك عن مؤسسات صياغة الذهب ٥٢١ - الأعمال المصرفية الحديثة ذات الاحتياط الجزئي/ متطلبات الاحتياطي القانوني ٥٢٢ - عملية إنشاء الودائع - كيف يتم إنشاء الودائع بنوك الجيل الأول ٥٢٣ - سلسلة من المضاعفات على البنوك الأخرى - بنوك الجيل الثاني - بنوك الجيل التالي ٥٢٤ - توازن النظام النهائي ٥٢٤ - مضاعف العرض النقدي ٥٢٥ - قيدان يحددان من إنشاء الودائع - التسرب النقدي للتداول بين الناس ٥٢٧ - احتمال وجود احتياطات فائضة ٥٢٧ - ملخص أ - النقود وأسعار الفائدة - ب - الأعمال المصرفية وعرض النقود ٥٢٨ - مفاهيم للمراجعة جوهر العملة - أسعار الفائدة - الطلب على النقود - الأعمال المصرفية ٥٢٩ - أسئلة للمناقشة ٥٢٩ - ملحق الفصل (٢٦) السوق المالي ٥٣٢ - الانهيار العظيم ٥٣٢ - نظرية السوق الكفاء ٥٣٣ - الأساس المنطقي لوجهة نظر السوق الكفاء - المسار العشوائي ٥٣٤ - اعتراضات الاستراتيجيات المالية ٥٣٥ - ملخص الملحق ٥٣٦ - مفاهيم للمراجعة ٥٣٦ - أسئلة للمناقشة ٥٣٦

الفصل السابع والعشرون البنوك المركزية والسياسة النقدية ٥٣٨

أ - البنوك المركزية ونظام الاحتياطي الفدرالي ٥٣٨

نظام الاحتياطي الفدرالي - بنية الاحتياطي الفدرالي ٥٣٨ - من المسؤول؟ ٥٣٩ - استقلال؟ ٥٤٠ - نظرة على عمليات الفدرالي ٥٤١ - الميزانية العامة لبنوك الاحتياطي الفدرالي ٥٤٢ - ضوابط السياسة النقدية/ عمليات السوق المفتوح ٥٤٣ - التأثير على النقد - الإجراءات المتبعة ٥٤٤ - اختيار السياسات - سياسة سعر الخصم أداة ثانية ٥٤٥ - تغيير سعر الخصم - تغيير

متطلبات الاحتياطي ٥٤٦ - متطلبات الاحتياطي القانوني - تأثير التغيير في الاحتياطي القانوني - خفض القيود المالية ٥٤٧ - حركات الاحتياطي الدولية ٥٤٨ - الأنشطة المالية الأخرى للحكومة ٥٤٩

ب - تأثير النقود على المخزونات والأسعار ٥٥٠

آلية انتقال الآثار النقدية ٥٥٠ - سوق العملة - العرض والطلب على النقود ٥٥١ - الآلية النقدية ٥٥٣ - تحليلات بيانية للسياسة النقدية ٥٥٤ - السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح ٥٥٥ - السياسة النقدية/ من خلال الطلب الاجمالي - العرض الاجمالي ٥٥٦ - التأثيرات النقدية على المدى الطويل ٥٥٧ - من الطلب الاجمالي إلى العرض الاجمالي ٥٥٨ - ملخص أ - الأعمال المصرفية المركزية ونظام الاحتياطي الفدرالي ٥٥٨ - ب - تأثيرات النقود على المخزونات والأسعار ٥٥٩ - مفاهيم للمراجعة - الأعمال المصرفية المركزية - آلية انتقال الآثار النقدية ٥٦٠ - أسئلة للمراجعة ٥٦٠

الجزء السادس العرض الاجمالي والتنمية الاقتصادية

والسياسة الاقتصادية الكلية ٥٦١

الفصل الثامن والعشرون التنمية الاقتصادية والعرض الاجمالي ٥٦٣

معنى طول المدى للتنمية ٥٦٣

أ - اتجاهات التنمية لدى الدول ٥٦٤

عوامل التنمية الأربعة ٥٦٥ - الموارد البشرية - المصادر الطبيعية - تكون رأس المال - التغيير التكنولوجي والتجديد ٥٦٦ - نظريات التنمية الاقتصادية - الديناميكية الكلاسيكية لسميث ومالثوس ٥٦٧ - التنمية الاقتصادية مع تراكم رأس المال النموذج الكلاسيكي الحديث - الفرضيات الأساسية ٥٦٩ - التحليلات الهنسية للنموذج الكلاسيكي الحديث ٥٧٠ - الوضع الثابت على المدى الطويل - التغيير التكنولوجي والتنمية المستدامة ٥٧١ - تأثير الاختراعات - أنماط التنمية في الولايات المتحدة/ حقائق التنمية الاقتصادية ٥٧٢ - التوجهات السبعة الأساسية في التنمية الاقتصادية ٥٧٤ - مصادر النمو الاقتصادي - منحج حسابات النمو ٥٧٥ - دراسات تفصيلية ٥٧٦

ب - أسس العرض الاجمالي ٥٧٧

محددات العرض الاجمالي - المخرجات الممكنة ٥٧٧ - تكاليف المدخلات ٥٧٨ - العرض الاجمالي على المدى القصير وال المدى الطويل ٥٧٩ - لماذا يختلف أ قصير المدى عن أ طويل المدى ٥٨٠ - ملخص أ - توجهات النمو لدى الدول - ب - أسس العرض الاجمالي ٥٨٢ - مفاهيم للمراجعة - نظرية النمو الاقتصادي - أسس العرض الاجمالي ٥٨٣ - أسئلة للمراجعة ٥٨٣

الفصل التاسع والعشرون الدورات الاقتصادية والبطالة ٥٨٥

أ - الدورة الاقتصادية ٥٨٥

سمات الدورة الاقتصادية ٥٨٥ - نظريات في الدورة الاقتصادية ٥٨٨ - أسباب الدورة الاقتصادية ٥٨٩ - التنمية بالدورات الاقتصادية - نماذج الاقتصاد القياسي والتنبؤ ٥٩١ - هل يمكن تجنب الدورة الاقتصادية؟ ٥٩٢

ب - البطالة ٥٩٢

قانون أوكين ٥٩٣ - تأثير البطالة - التأثير الاقتصادي - التأثير الاجتماعي ٥٩٥ - قياس البطالة ٥٩٦ - التضخم الاقتصادي للبطالة - ثلاثة أنواع من البطالة ٥٩٧ - البطالة الاحتكاكية - البطالة الهيكلية - البطالة الدورية ٥٩٧ - أسس

الاقتصاد الجزئي ٥٩٧ - البطالة الاختيارية ٥٩٨ - البطالة القسرية ٥٩٩ - مصادر عدم المرونة ٥٩٩ - قضايا سوق العمل ٦٠٠ - من هم المعطلون عن العمل - ديوممة البطالة ٦٠١ - مصادر انعدام الوظائف - مصادر بطالة المراقين ٦٠٢ - البطالة لدى المراقين من الأقليات ٦٠٣ - ملخص أ - الدورات الاقتصادية - ب - البطالة ٦٠٤ - مفاهيم للمراجعة الدورات الاقتصادية - البطالة ٦٠٥ - أسئلة للمناقشة ٦٠٥

الفصل الثلاثون ضمان استقرار الأسعار ٦٠٧

أ - طبيعة التضخم وتأثيره ٦٠٧

تعريف التضخم ٦٠٧ - مؤشرات الأسعار ٦٠٨ - مؤشر أسعار المستهلك (م س م) - مخطط الناتج المحلي الاجمالي ٦٠٩ - مؤشر أسعار المنتج (م س ج) - مشاكل القياس ٦٠٩ - التاريخ الطويل للتضخم - ثلاثة أنواع من التضخم/ التضخم المعتدل ٦١١ - التضخم السريع ٦١١ - التضخم الجامح ٦١٢ - التأثيرات الاقتصادية للتضخم - التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة ٦٠٣ - التأثيرات على الكفاءة الاقتصادية ٦١٤ - التضخم المتوقع مقابل التضخم غير المتوقع - تأثيرات اقتصادية كلية ٦١٥ - ما هو المعدل المثالي للتضخم؟

ب - النظرية الحديثة في التضخم ٦١٦

الأسعار ضمن إطار العرض الاجمالي والطلب الاجمالي/ عطالة التضخم ٦١٦ - التضخم بسبب جذب الطلب ٦١٧ - التضخم بسبب ازدياد التكلفة - التوقعات وعطالة التضخم ٦١٨ - مستويات السعر مقابل التضخم ٦١٩ - منحني فيليبس - تفسير ٦٢٠ - المعدل الطبيعي للبطالة ٦٢١ - منحني فيليبس المتقل ٦٢٢ - منحني فيليبس العمودي طويل المدى ٦٢٣ - تقديرات كمية - المعدل الطبيعي المتصاعد ٦٢٤ - الشكوك حول المعدل الطبيعي - مراجعة ٦٢٥

ج - معضلة السياسة المضادة للتضخم ٦٢٥

ما مدى طول المدى؟ ٦٢٥ - كم يكلف تخفيض التضخم؟ ٦٢٦ - المصادقة والتضخم - هل يمكننا خفض المعدل الطبيعي للبطالة؟ ٦٢٧ - هل نزيل التضخم أم نكيف معه؟ المطلوب سياسة مضادة للتضخم منخفضة التكلفة ٦٢٨ - المفارقة القاسية ٦٢٩ - ملخص: أ - طبيعة التضخم وتأثيراته - ب - النظرية الحديثة في التضخم ٦٢٩ - ب - مفارقات السياسة المضادة للتضخم ٦٣٠ - مفاهيم للمراجعة - التعريفات والنظريات الخاصة بالتضخم - السياسة المضادة للتضخم ٦٣٠ - أسئلة للمناقشة ٦٣٠

الفصل الحادي والثلاثون مدارس الاقتصاد الكلي المتنازعة ٦٣٢

أ - الأنشطة الكلاسيكية والثورة الكينزية ٦٣٢

التقليد الكلاسيكي ٦٣٢ - قانون (ساي) في الأسواق ٦٣٣ - عواقب السياسة - الثورة الكينزية - النتائج المفاجئة ٦٣٤ - نظريات وسياسة ٦٣٥ - التراجع عن كينز ٦٣٦

ب - المنهج النقدي ٦٣٦

جذور المنهج النقدي ٦٣٦ - سرعة تداول النقود ٦٣٧ - النظرية الكمية في الأسعار - المنهج النقدي الحديث ٦٣٨ - جوهر المنهج النقدي - مقارنة المنهجين النقدي والكينزي ٦٣٩ - برنامج التقدين - نمو مستمر للنقود ٦٤٠ - تجربة التقدين - تراجع المنهج النقدي ٦٤١

ج - الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد ٦٤٢

الأسس - التوقعات العقلانية ٦٤٢ - مضامين الاقتصاد الكلي - البطالة -

منحنى فيليبس الخادع ٦٤٣ - أفكار إضافية ٦٤٤ - مضامين السياسة عدم فعالية السياسة - محاسن القواعد الثانية ٦٤٥ - قواعد التقدين وانتقاد لوكاس - خلاصة النقاش ٦٤٥ - صيغة جديدة؟ ٦٤٦

د - المغالاة في الكلاسيكية اقتصاد جانب العرض ٦٤٧

سياسات اقتصادية كلية - تأكيدات جديدة على الحوافز ٦٤٧ - اقتطاعات الضرائب ٦٤٩ - نظرة إلى ما سبق - تقييم مؤقت ٦٥٠ - ملخص أ - المحاضرات الكلاسيكية والثورة الكينزية - ب - المنهج النقدي ٦٥١ - ج - الاقتصاد الكلي عند المدرسة الكلاسيكية الحديثة ٦٥١ - د - المغالاة في الكلاسيكية اقتصاديات جانب العرض ٦٥٢ - مفاهيم للمراجعة - كينز مقابل الكلاسيكيين - السرعة والمذهب النقدي ٦٥٢ - الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد - اقتصاديات جانب العرض ٦٥٢ - أسئلة للمناقشة ٦٥٢

الفصل الثاني والثلاثون عواقب الدين الاقتصادية ٦٥٤

أ - الموازنات والسياسة المالية/ تعريفات ٦٥٤

سياسة الموازنة الحكومية - السياسة المالية التقديرية ٦٥٦ - قيود السياسة المالية التقديرية - مقارنة مع السياسة النقدية - أدوات تحقيق الاستقرار تلقائياً ٦٥٧ - قيود أدوات تحقيق الاستقرار تلقائياً ٦٥٨ - العجز المالي - مفاهيم وتوجهات - العجز الدوري مقابل الهيكلي ٦٥٨ - تطبيقات الموازنات الدورة والهيكلية ٦٥٩ - عقد الثمانينات الصاخب ٦٦٠

ب - عبء عجز الموازنة والدين ٦٦١

معنى دين الحكومة وتاريخه - الاتجاهات التاريخية ٦٦١ - الخلافات حول عدم اتاحة المجال ٦٦١ - عدم اتاحة المجال والأسواق النقدية - تأثير العجز الهيكلي ٦٦٢ - عدم اتاحة المجال كلية - تناقض (تشجيع الاستثمار) ٦٦٣ - دليل تجريبي ٦٦٤ - دين الحكومة والنمو الاقتصادي/ الدين الخارجي مقابل الداخلي ٦٦٥ - الكفاءة الضائعة بسبب فرض الضرائب - وإزاحة رأس المال ٦٦٦ - تحليل هندسي ٦٦٦ - الدين والتنمية ٦٦٧ - هل هو يوم الحساب؟ ٦٦٨ - ملخص: أ - الموازنات والسياسة المالية - ب - عبء العجز والدين ٦٦٩ - مفاهيم للمراجعة - الموازنات والسياسة المالية - اقتصاد الدين والعجز ٦٧٠ - أسئلة للمناقشة: ٦٧٠

الفصل الثالث والثلاثون سياسات للتنمية والاستقرار ٦٧٢

أ - معالجة الدورة الاقتصادية ٦٧٢

تفاعل السياسات المالية والنقدية - إدارة الطلب - هل للسياسة المالية من أهمية ٦٧٣ - فاعلية السياسة النقدية ٦٧٤ - الخليط المالي - النقدي ٦٧٥ - تأثير تغيير خليط السياستين النقدية والمالية ٦٧٦ - القواعد مقابل التقدير - قيود الموازنة على المشرعين؟ ٦٧٧ - قواعد نقدية للفدرالي؟ استهداف المخرجات الرسمية ٦٧٨

ب - زيادة النمو على المدى الطويل ٦٧٩

تباطؤ الانتاجية ٦٧٩ - تفسير التباطؤ - ما الذي سبب له؟ ٦٨٠ - علاقة رأس المال - أين نبحث المدخول؟ ٦٨١ - زيادة الإدخار القومي - خطة كليتون ٦٨٣ - الاستثمار خارج قطاع الأعمال ٦٨٤ - روح المجازفة - رعاية التقدم التكنولوجي - تشجيع الطلب على التكنولوجيات الأفضل - تشجيع عرض التكنولوجيات الجديدة ٦٨٥ - خاتمة ٦٨٦ - ملخص أ - إدارة الدورة الاقتصادية ٦٨٦ - ب - زيادة النمو على المدى الطويل ٦٨٧ - مفاهيم للمراجعة - تحقيق الاستقرار - النمو على المدى الطويل الانتاجية ٦٨٧ - أسئلة للمناقشة: ٦٨٧

الجزء السابع التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ٦٨٩

الفصل الرابع والثلاثون التجارة الدولية وأسعار الصرف ٦٩١

التجارة الدولية مقابل المحلية ٦٩١

أ- الأسس الاقتصادية للتجارة الدولية ٦٩٢

الاتجاهات التجارية الخارجية ٦٩٢ - أسباب التجارة الدولية في السلع والخدمات ٦٩٣ - تنوع ظروف الإنتاج - انخفاض التكاليف ٦٩٣ - اختلاف الأذواق ٦٩٤

ب- تحديد أسعار الصرف الأجنبي ٦٩٥

أسعار الصرف الأجنبي - سوق القطع الأجنبي ٦٩٥ - المصطلحات الخاصة بتغير سعر الصرف - تساوي القوة الشرائية وأسعار الصرف ٦٩٧

ج- ميزان المدفوعات الدولي ٦٩٩

حسابات ميزان المدفوعات - اللذان والمدين ٦٩٩ - تفاصيل ميزان المدفوعات - ميزان الحساب الجاري - حساب رأس المال ٧٠٠ - التسوية الرسمية - سعر الصرف وميزان المدفوعات - مراحل ميزان المدفوعات ٧٠٢ - ملخص أ - القواعد الاقتصادية للتجارة الدولية - ب - محددات سعر الصرف الأجنبي ٧٠٣ - ج - ميزان المدفوعات الدولي ٧٠٣ - مفاهيم المراجعة مبادئ التجارة الدولية - سعر الصرف الأجنبي - ميزان المدفوعات ٧٠٤ - أسئلة للمناقشة ٧٠٤

الفصل الخامس والثلاثون الميزة النسبية وسياسة الحماية ٧٠٦

أ- الميزة النسبية بين الدول ٧٠٦

مبدأ الميزة النسبية - المفهوم غير الشائع ٧٠٦ - منطق الميزة النسبية - تحليلات ريكاردو للميزة النسبية ٧٠٧ - قبل التجارة - بعد التجارة - المكاسب الاقتصادية من التجارة ٧٠٨ - التحليلات البيانية للميزة النسبية - أمريكا من دون تجارة - الانفتاح على التجارة ٧٠٩ - سعر التوازن النسبي ٧١٠ - التجارة مع دول عدة وبيع عدة - تعدد السلع - تعدد الدول - التجارة الثلاثية ومتعددة الأطراف ٧١٢ - التقييمات والتسائج ٧١٣ - تحليلات العرض والطلب للتجارة والتعريفات الجمركية/ التجارة الحرة مقابل عدم التجارة ٧١٤ - توازن عدم التجارة - التجارة الحرة ٧١٤ - الحواجز التجارية ٧١٥ - التعرفة الممانعة - التعرفة غير الممانعة ٧١٦ - الكوتا ٧١٦ - تكاليف النقل - التكاليف الاقتصادية للتعرفة - تحليل بياني ٧١٧ - اقتصاديات الحماية - الأهداف غير الاقتصادية ٧١٩ - الأسس غير المعينة للتعريفات الميركانتيلية - التعريفات من أجل مجموعات مصالح خاصة ٧١٩ - المنافسة من العمالة الأجنبية الرخيصة - التعريفات الجمركية الثأرية ٧٢٠ - تخفيف الاستيراد - أسباب مقولة لغرض الحماية - معدلات التبادل أو حجة التعرفة المثالية ٧٢١ - التعريفات لحماية الصناعات الوليدة ٧٢٢ - التعرفة الجمركية والبطالة - حواجز التجارة الأخرى ٧٢٣ - المفاوضات التجارية متعددة الأطراف - مفاوضات تحرير التجارة ٧٢٤ - الخطوات الحديثة ٧٢٥ - تقييم ٧٢٦ - ملخص أ - الميزة النسبية بين الدول - ب - مبدأ الحماية ٧٢٦ - مفاهيم للمراجعة مبادئ التجارة الدولية - اقتصاديات الحماية ٧٢٧ - أسئلة للمناقشة ٧٢٧

الفصل السادس والثلاثون استراتيجيات التنمية الاقتصادية ٧٢٩

أ- الكفاح من أجل التنمية الاقتصادية ٧٢٩

سمات الدول النامية ٧٢٩ - الحياة في الدول متدنية الدخل ٧٣٠ - عناصر

التنمية الأربعة - الموارد البشرية/ الانفجار السكاني - إرث مالتوس ٧٣١ - الرأسمال البشري - المصادر الطبيعية ٧٣١ - التكوين الرأسمالي - الافتراض من الخارج وأزمة الدين ٧٣٢ - التغير التكنولوجي والابتكار - نقل التكنولوجيا - المجازفة الرأسمالية والابتكار من الحلقات المغفرة إلى الدوائر المجدبة ٧٣٣ - استراتيجيات التنمية الاقتصادية - النظريات الشاملة ٧٣٤ - المناهج الحديثة في التنمية - الإقلاع - فرضية التخلف والتقارب - النمو المتوازن ٧٣٥ - قضايا في التنمية الاقتصادية - التصنيع مقابل الزراعة - التوجهات الداخلية مقابل الخارجية ٧٣٦

ب- نماذج بديلة للتنمية ٧٣٧

باقية من الأنظمة الاقتصادية ٧٣٨ - المعضلة المركزية - اقتصاد السوق مقابل الاقتصاد الموجه ٧٣٨ - النماذج الآسيوية التينيات والمتاعسون ٧٣٨ - الموارد الصيني: اقتصاد السوق اللينيني ٧٣٩ - الاشتراكية - النموذج الفاشل - الشيوعية السوفياتية ٧٤٠ - الماركسية - جذور الشيوعية ٧٤٠ - من الكتب المدرسية إلى التكتيكات - الاقتصاد الموجه وفق الطراز السوفياتي ٧٤١ - الجذور التاريخية - تنبؤات ٧٤١ - كيف يعمل الاقتصاد الموجه - الأداء الاقتصادي المقارن - من ماركس إلى اقتصاد السوق ٧٤٢ - نظرة مستقبلية للإصلاح ٧٤٣ - مسؤوليات الدول الغنية ٧٤٤ - ملخص أ - الصراع من أجل التنمية الاقتصادية ٧٤٤ - ب - النماذج البديلة للتنمية ٧٤٥ - مفاهيم للمراجعة - التنمية الاقتصادية - نماذج بديلة للتنمية ٧٥٤ - أسئلة للمناقشة ٧٤٥

الفصل السابع والثلاثون إدارة الاقتصاد العالمي ٧٤٧

أ- النظام المالي الدولي ٧٤٧

أسعار الصرف المعمومة - أسعار الصرف الثابتة قاعدة الذهب الكلاسيكية ٧٤٨ - آلية توازن تدفق الذهب لهيوم - الآلية ذات الشعب الأربعة ٧٤٩ - أسعار الصرف المدارة - التدخل ٧٥٠

ب- التعاون الدولي ٧٥١

المؤسسات الدولية - نظام بريتون وودز ٧٥١ - صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - نهاية نظام بريتون وودز ٧٥٢ - النظام المهجن المعاصر - تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ٧٥٣ - الترابط الاقتصادي - الرابطة رقم ١ - الحسابات الجارية وتأثيرات المضاعف ٧٥٣ - الرابطة رقم ٢ - حسابات رأس المال وتأثيرات سعر الفاتدة ٧٥٤ - الرابطة رقم ٣ - الإذخار والاستثمار ٧٥٤ - الحاجة إلى التنسيق ٧٥٦ - تطبيق التعاون - ارتفاع وهبوط الدولار ٧٥٧ - تأثيرات المبالغة في تقييم الدولار ٧٥٨ - تربي التصنيع في أمريكا - هبوط الدولار - التوسع المنسق - البحث عن القاطرة المفقودة ٧٥٩ - الفردوس المفقود - البحث عن سعر صرف مقرر ٧٦٠ - تقييم ٧٦١

ج- هل أمريكا في حالة سقوط أم هي في الطليعة؟ ٧٦١

فرضيات القائلين بالسقوط ٧٦١ - التنافسية مقابل الانتاجية - اتجاهات في الانتاجية ٧٦٢ - الخاتمة - رضاء من أجل ماذا؟ ٧٦٤ - ملخص أ - نظام التمويل الدولي - ب - التنسيق الدولي ٧٦٤ - ج - هل أمريكا في حالة سقوط أم هي في الطليعة ٧٦٥ - مفاهيم للمراجعة النظام المالي الدولي - التنسيق الدولي ٧٦٥ - أسئلة للمناقشة ٧٦٥

مسرد المصطلحات ٧٦٧

الى
أبنائنا
وطلابنا

افكار حول العيد السادس والاربعين

لهيلاد كتاب دراسي كلاسيكي في الاقتصاد

النظرة الجوفاء في عيون طلابي في جامعة هارفرد ومعهد ماساشوسيتس.

يجب الا يحول هذا الامر كتابة الكتب المدرسية الى خيال علمي. فلو لم يخترع نيوتن حساب التفاضل والتكامل في تلك الفترة، لاخترعها ليبنز او شخص اسمه سميث. ولو لم يجلب كتابي «الاقتصاد» في العام ١٩٤٨، موضوع الخيار ما بين البندقية والزبدة الى مبادئ الاقتصاديات الصغرى، لقام بذلك شخص ما في مكان ما بعد ذلك بقليل. فعند صدور الطبعة الاولى من كتابي لم تكن حتى كلمة «اقتصاديات كبرى» - دراسة ما يقرر البطالة في المجتمع، ومستوى الاسعار، ومعدلات التضخم، ونسبة النمو الحقيقي للنتاج القومي الاجمالي - موجودة في القاموس! وكان لا بد ان ياتي عالم ما ويحدث ثورة في كتب الاقتصاد المدرسية التمهيدية.

لكن لماذا انا بالذات؟ كنت عائداً من مختبر الاشعاع في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، حيث كنت اعمل في القسم المختص بالرياضيات لتصميم أدوات مؤامرة اوتوماتيكية servomechanisms لتجنب القاذفات المعادية. وكنت متعطشاً للعودة الى ابحاث الاقتصاد والتعليم. كنت في الثلاثين من عمري، وهو انسب سن لكتابة نص او تجديد بحث. ولحسن الحظ، كان كتابي المتقدم «اسس التحليلات الاقتصادية»، الذي فزت بفضلته بجائزة نوبل في الاقتصاد بعد حوالي ٢٥ سنة، (قيد الطبع) وقد كان ذلك هو الوقت المناسب لتأليف كتاب مدرسي او ان لا اقوم بذلك قط.

لكن، كان علي في البداية ان افشي سرّاً ففي تلك الايام لم

لم اكن اعلم حين كنت عالماً شاباً ومنذفعاً، في العام ١٩٤٨، بان هذه الفكرة - كتاب «الاقتصاد» - ستخط نمطاً من الكتب الدراسية التمهيدية طيلة جيلين من الزمن. ورغم ان الثقة بالنفس لم تكن تنقصني في ذلك الحين، إنلا إني لم احلم قط بأن هذا الكتاب سيباع منه ملايين وملايين النسخ، وان يترجم الى اكثر من ٤٠ لغة. حتى ان الاتحاد السوفياتي السابق سمح لحصان طروادة هذا بأن يترجم الى الروسية، وان يساهم بذلك في سقوط اقتصاد موجه تديره بيروقراطية مستبدة بشكل غير كفؤ.

فكيف خرج هذا الكتاب المدرسي الى الوجود؟ عد بنظرك الى العام ١٩٤٥ حين كانت المانيا واليابان دولتين مهزومتين، بينما كانت الكليات الامريكية تغص بالعائدين من الحرب العالمية الثانية. في تلك الاثناء كان علم الاقتصاد يدحل عصره الذهبي. فالكساد الاقتصادي العظيم الذي امتد من العام ١٩٢٩ - ١٩٣٥ قد انتهى بفضل برامج نشطة قذفت بالسياسات المالية والنقدية التقليدية القديمة من النافذة. فقد حشدت امريكا وبريطانيا اقتصادياتهما لشن حرب ناجحة بطريقة لم يحلم بها رجال هتلر، وموسوليني، والامبرطور هيروهييتو. وكان مشروع مارشال والاحتلال الامريكي لليابان على وشك الانتهاء من اعداد المسرح لعقود من معجزات التنمية الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب، رغم انه لم يكن في وسعنا معرفة ذلك في العام ١٩٤٥

وكان من حق طلبة الكليات فهم كل هذا لكن، حيث ان مدرسي جيلنا كانوا يعرفون - ولسوء حظنا - ان افضل كتب الاقتصاد المدرسية مبيعاً قد تجاوزها الزمن فعلاً. فلا عجب ان يشعر المبتدئون في ذلك الحين بالملل. وكثيراً ما كنت ارى تلك

يكن يجدر بعالم واعد ان يؤلف كتاباً مدرسياً - وخاصة كتاباً تمهيدياً للمبتدئين من طلاب السنة الاولى والثانية في الجامعة، فالمبتذلون فقط هم من يفترض بهم القيام بذلك. لكن ولاني كنت قد نشرت مقالات بحثية عديدة، فقد بدا ان سمعتي وامكانية الحصول على وظيفة دائمة تسمح لي بتقديم رد ايجابي على طلب معهد ماساشوستس للتكنولوجيا لوضع كتاب مدرسي جديد. وكوني كنت مزهواً بنفسي، بل ومنذفعاً في تلك الايام، فلم اكن اهتم بشيء سوى فعل ما يحلو لي.

ما حسم الامر بالنسبة لاي، ان عالماً عظيماً ومهماً بالقضايا الانسانية هو لينوس باولنغ والذي فار بعد ذلك بجائزتي نوبل، كان قد كتب كتاباً مدرسياً رائداً في الكيمياء - كما حدث مع ريتشارد فاينمان العظيم الذي نشر محاضرات في الفيزياء الكلاسيكية. وقبل ذلك بفترة نشر ويليام جيمس كتابه العظيم «مبادئ علم النفس». ان ريتشارد كورانت من كبار الشخصيات في غوتنجن في المانيا لم يكن فخوراً جداً بتأليف كتاب دقيق عن حساب التفاضل والتكامل. فمن هو بول سامويلسون ليؤلف علماء كهؤلاء بالحجارة؟ من جهة اخرى، اعتقد ان ذلك الوقت هو الافضل لاعادة القادة في علم الاقتصاد الى خنادق التعليم العام.

الكبح الطويل لخلق شيء

من السهل البدء بشيء ما لكن اكماله من كافة جوانبه يتطلب كدّاً وعملاً فكنّا ما نكاد ننتهي من كتابه فصل، حتى تقوم آلة النسخ باعداده لتجربته على طلابنا في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا وقد وجدت ذلك عملاً كثير المتطلبات لكنه لطيف.

لم تبّر روما في يوم واحد وانا الذي اعتقدت بسذاجة ان العمل لن يستغرق اكثر من عام واحد تحول الى ٣ سنوات من الكتابة واعادة ما كتب. ولأول مرة تخلفت عن لعب التنس، حيث كرس عطل نهاية الاسبوع والعطل الصيفية لمهمة تقليل التعقيدات الاساسية للصياغة النثرية لعلم الاقتصاد وتبسيطها وجعلها مفهومة. وقد اكتشفت انه حتى الرسومات البيانية التقليدية قد حان موعد اعادة تصميمها اذا ما اردنا «لعلم الاقتصاد الكتيب» ان يصبح الموضوع المثير الذي هو عليه بالفعل.

لحظة الحقيقة

في خريف العام ١٩٤٨ خرجت الطبعة الاولى من «الاقتصاد» من المطابع. ومهما قدم المرء من عمل شاق، ومهما كانت احلامه متفائلة، فليس في وسعه معرفة كيف سيكون الحال في المستقبل. لحسن الحظ، ضرب هذا المنهج الجديد في

الاقتصاد ومنذ بداية انطلاقه، وترأ حساساً من التجاوب. فاحتارت الكليات كبيرها وصغيرها هذا الكتاب الجديد. ومع نفاذ كل طبعة، كان كتاب الاقتصاد يعود الى المطبعة لطبع من جديد.

وحين احدثني منحة جوجنهايم الدراسية الى اوروبا، تاكدت من وجود تراجم بالفرنسية، والالمانية، والاطالية، والسويدية، والبرتغالية في كل مكتبة رئيسية في المدن الكبرى. والى جانب مشاعر الزهو الطبيعية التي يحس بها اي مؤلف، فقد سرني كمعلم ان ارى ان المواطنين، ممن لهم تأثير على السياسات العالمية، كانوا مطلعين على مساوئ ومحاسن احدث تيارات الاقتصاد.

عجلت مراجعات الكتاب من سرعة انتشاره. وجاءت المراجعة الاولى بقلم جون كينيث جالبريث، الذي كان في ذلك الحين محرراً لجلة الاعمال المحافظة «فورتن». وقد تنبأ بان الجيل القادم سيتعلم الاقتصاد من كتاب سام ويلسون. ان المبيع حلو في اذن المؤلف، لكن يجب عليّ ان اعترف ان استمرار سيطرة الكتاب قد فاجأتني. وتبين لي ان جالبريث كان ذا بصيرة افضل من بصيرتي. فقد ارسى كتاب «الاقتصاد» نمطاً جديداً ودائماً فمعظم الكتب المنافسة الناجحة قد خُطت حسب نمطه العام، وانه لما يطلع الصدر ان الكثير من هذه الكتب قد كتبت باقلام اصداق اعزاء

في صيف احد الاعوام اطلقت غرفة تجارة الولايات المتحدة من خلال نشرة اخبارية ساخرة لوكالة الاسوشيتيدريس التهمة الساخرة بان ماكجرو - هيل* سامويلسون، الذي كتب عن ضرورة ايجاد رقابة على الاحتكارات مناهضة للاتحادات الاحتكارية، يجب اتهامه بالسيطرة على حصة غير متوازنة من اجمالي مبيعات الكتب المدرسية! وعند حضوري اللقاءات السنوية لجمعية الاقتصاد الامريكية، كان المدرسون يأتون اليّ ويقولون «نحن نستعمل كتابك في سيواش» او «وينسوكي» او غيرها من الاماكن البعيدة. وكان هناك على الدوام صمت محرج، لاني لم اكن اعرف بماذا اجيب. وقد حلت مشكلتي ذات يوم، حين سمعت نفسي اقول، «السيدة سام ويلسون سيسعدها ذلك».

حين اصبح النجاح سيرة حياة، اصبحت المسيرة مضجرة. وتذكرني جوزيف شومبيتر، خبير هارفرد العظيم في التجديد، من قبره عن مدى اهمية «الحظ» في كل ما حدث. فقد حدث انني كنت هناك في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. صحيح ان الحظ يحابي العقل الواعي، لكن العقول الواعية كانت تتجادل في محاسن ومساوئ الثورة الكينزية (نسبة الى كينز) في

* اسم دار النشر (الترجم)

الاقتصاديات الكبرى، وتتعطش لمنهج يحقق «التوازن العام» في الاقتصاديات الصغرى.

الطفل دائم الفتوة

في الواقع ان الهدف من هذا السرد ليس هدفاً شخصياً كمؤلف. فكما ان الطفل يبداً في اكتساب هوية فردية مميزة عن والديه، كذلك كان الامر بالنسبة الى فكرة كتاب «الاقتصاد». في البداية كنت مسيطراً عليه. لكنه بعد ذلك تولى حقوقه الخاصة واصبح مسؤولاً علي.

مرت السنوات. وتحول شعري من اللون الاشقر الى البني. ومن ثم الى الرمادي. لكن كما هو الحال بالنسبة الى صورة دوريان جراي، التي لا تكبر في السن ابداً، بقي كتاب الاقتصاد المدرسي شاباً في الحادية والعشرين. وتحول غلافه من اللون الاخضر الى الازرق، ثم البني والاسود، وبعدها الى عدد متدرج من الالوان الرائعة، ودعم بمئات الوسائل والاقتراحات الى المؤلف من طلبة واساتذة لديهم خبرات تدريسية، وقد تبلورت معارف الاقتصاد داخل الغلاف وتطورت. وكان في وسع مؤرخ لذهاب التيارات الرئيسية في الاقتصاد - مثله في ذلك مثل عالم البيولوتولوجي الذي يدرس العظام واللتحجرات في مختلف طبقات الارض - ان يؤرخ مدً وجزر الافكار بتحليل كيف تمت مراجعة الطبعة الاولى من الطبعة الثانية، وصولاً الى الطبعة الحامسة عشرة.

وهكذا سارت الامور عمل شاق، شاق، لكن مكاسبه تزداد باستمرار. اخيراً جاء اليوم الذي لم استطع مقاومة اغراء لعب التنس. فقلت لماكجرو - هيل «لقد اديت ما عليّ فليواصل العمل شخص آخر بينما اتمتع انا بحياة بروفيسور فخري متقاعد. واكرس نفسي للبحوث التي تهمني اكثر».

كان جواب ماكجرو - هيل جاهزاً: «لماذا لا تكون مؤلفاً مشاركاً سنقوم بوضع قائمة بعلماء الاقتصاد المناسبين، ممن تعجبك كفاءاتهم واراؤهم». وهكذا بدأ البحث عن ويليام نوردهاوس المكتمل الصفات تبعد يال ١٥٠ ميلاً عن معهد ماساشوستس، في تلك البلدة كان نوردهاوس الحقيقي، وما ساعد «هيل» انه حصل على شهادة الدكتوراه من معهد ماساشوستس. وخلال الفترة التي تلت تخرجه فاز بجوائز عن خدمته في مجلس الرئيس للمستشارين الاقتصاديين والقيام بجولات عمل في كامبردج، بريطانيا، ودهلي، الهند، وفيينا، النمسا ومثل جيلبرت وسوليفان او روجر وهارت، صرنا بشكل قريباً متجانساً

وهكذا وكما هو الحال في الحكايا الكلاسيكية، عشنا بعد ذلك بسعادة وهناء. ما يهم في الامر ان الكتاب بقي شاباً، يشير الى مسار تدفق التيار الرئيسي في الاقتصاد

وعورة على طول الطريق

لم يكن الامر لعباً ومرحاً طوال الوقت. ففي ايام السيناتور جوزيف ماكارثي الرجعية، يوم كانت تهم التطرف تطلق عن منابر الوعظ وفي غرف الصف، حصل كتابي على حصته من الادانة. فقد حذر بعض خريجي معهد ماساشوستس للتكنولوجيا رئيس الجامعة في ذلك الحين، كارل كومبتون، من ان بول سامويلسون سيعرض سمعته العلمية للخطر اذا ما سمح له بنشر دفاعاته عن «الاقتصاد المختلط». وقد رد الدكتور كومبتون ان اليوم الذي سيتم فرض رقابة على كليته سيكون يوم استقالته من منصبه، وبدا الامر ساحراً بعض الشيء بعد اربعة عقود، لكن لم يكن الامر مضحكاً بالنسبة لمدرس يعلم في جامعة عامة يرى ان العديد من الكتب الرائعة في ذلك الوقت تدان بتهمة التخريب (واحد هذه الكتب، والذي صدر قبل عام واحد من صدور كتابي، قتل في مهده بتهمة الماركسية وهي تهمة باطلة تماماً). في الواقع، انه حين يُصفع خذك الايمن بشدة، فقد يخف الالم جزئياً بصفعة خفيفة على الحد الايسر. فقد أُلِف كتاب «ضد السامويلسونية» النقدي الضخم المكون من مجلدين في الستينات، حين كانت الحركات الطلابية تغلي داخل حرم الجامعات هنا وفي الخارج. من الواضح انني كنت مدافعاً عن عالم حرية التجارة في اسواق تاكل فيها الكلاب لحوم الكلاب.

كل ربح باردة تعلمنا درساً مفيداً فقد تعلمت ان اكتب بانتباه خاص حين يتعلق الامر بمسائل ما زالت موضع خلاف. لم يكن الامر انني كنت «السير جالاهاد» في جميع الامور. بل ان الامر، انه لم يكن في وسعي الفور الا بالاعتماد على الماضي كي اعين بالضبط المناقشات الراجب طرحها ضد المواقف السائدة في التيارات الاقتصادية الرئيسية. ولهذا السبب دُفعت جامعتي الام، وهي جامعة شيكاغو، الى التخلي عن كتاب «الاقتصاد» في الوقت الذي وجد فيه التقدميون من مختلف الاصقاع خياراً ممتازاً. حتى روسيا السوفياتية وجدت ان ترجمته ضرورية للغاية، وخلال شهر واحد من صدور النسخ المترجمة نفذت كلها من السوق. (وقد اخبرني بعض المطلعين انه في ايام حكم ستالين كان كتابي يحفظ على رف حاص في المكتبة، مع كتب الجنس، وكان لا يسمح بالاطلاع عليه الا لبعض القراء الحائزين على تصريح خاص). وهناك خطط لترجمة الكتاب الى المجرية، والتشكيلية، واليوغوسلافية، والرومانية، وبعض دول اوربوا الشرقي، اضافة الى الصين، واليابان، وفيتنام، وبعض الدول الاسيوية الاخرى.

حكايات، طويلة الى انها صحيحة

احاط الكثير من الاساطير بحكاية كتاب «الاقتصاد». وفيما يلي بعض ما اسعفتني به الذاكرة

قبل عدة سنوات، ذهب احد خريجي معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، والذي اصبح فيما بعد رئيساً لأحدى الكليات، لحضور برنامج صيفي في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية. كان الحضور طلاباً من مختلف انحاء العالم، من غابات افريقيا الى حقول الارز في آسيا لم يكن يجمعهم سوى شيء مشترك واحد، كما قال. وهو انهم جميعاً قد بدأوا دراستهم للاقتصاد بالكتاب ذاته. وقال ان اسهمه قد ارتفعت لانه كان في وسعه تفسير ما تعنيه بعض المصطلحات الامريكية وان يشير بدقة الى فورت نوكس، وكينيتاكي، على انها المكان الذي تخزن فيه حكومة الولايات المتحدة ذهبها

الطلاب اليابانيين من كبار محبي شراء الكتب، ويبيع كتاب «الاقتصاد» هناك باللغة الانجليزية بقدر ما يباع باللغة اليابانية. والمترجم الواسع المعرفة هو شيكيتو تسورو، وهو زميل دراسة قديم في هارفرد اصبح فيما بعد عميداً بجامعة هيتوتسوباشي في طوكيو. وقد اشترى الدكتور تسورو مما كسبه من حصته من النسخ المترجمة دارة فخمة ودعا مختلف العلماء البارزين الى الإقامة فيها خلال زيارتهم لطوكيو. وكنوع من التشريف، طلب مني ان اقترح اسماً لها. ويعد برهة من التفكير، خرجت باسم «روبايتي هاوس»، وقد عرفت بذلك الاسم منذ ذلك الحين.

تلقيت مرة رسالة من قارئة مجدة تقول:

سيدي، تقول في كتابك انه لو استثمرت الاربعة والعشرين دولاراً التي دفعت ثمناً لجزيرة مانهاتن بغفائة مركبة مقدارها ٦ بالمئة سنوياً. لتراكمت واصبحت ما يوازي قيمة جميع الاملاك العقارية الموجود في مانهاتن اليوم. لقد حسبت ذلك يا سيدي، ووجدت انها بضعة مليارات من الدولارات. ولا اعتقد ان في وسعك شراؤها بذلك المبلغ الضئيل.

فكيف يمكنني الرد على تحديها؟ طلبت من احدى الباحثات ان تنظر في المسألة. في اليوم التالي عادت فيليستي سكيندمور الي وقالت: «قل لها ان كانت ٦ بالمئة لا تفي بالغرض، فلتجرب ٥ بالمئة!».

قال صامويل بتلر في تعليق طريف: «في حين يصقل الاخرون اسلوبهم، فإنني احسن خطي». وهذه ليست طريقتي. ففي الاوقات التي احاول فيها تفسير سبب استمرار هذا الكتاب، يساورني الشك بان اسلوبه البسيط الذي يكاد يكون اقرب الى اللغة العامية يستحق بعض الفضل. وهذا الوضع لم اصل اليه

بسهولة. فكما هو الحال بالنسبة للمؤرخ ماكاولي، فإنني اكتب وأعيد الكتابة على أمل ان تعطي كل جملة وفقرة المعنى المطلوب من القراءة الاولى. ولا انجح في ذلك دائماً لكنني احاول بالفعل. ولهذا السبب فإنني احس بسعادة خاصة من حقيقة ان هذا الكتاب يستخدم لتدريس الانجليزية للاجانب: فقد ظهرت مقتطفات منه في مختارات ادبية للطلاب اليابانيين وفي مواد تدريس اللغة الانجليزية كلغة ثانية للمهاجرين. وأنا اقول اننا بذلك ننشر حقائق الاقتصاد بكل الطرق الممكنة.

لا مجال هنا لشرح كيف تغيرت مختلف الطبوعات مع تطور التيارات الرئيسية الحديثة في الاقتصاد. وقد اكدت الطبعة الاولى على مايمكن ان ندعوه «النموذج تي. الشامل لكينز» * ومع كل طبعة جديدة، كان التأكيد يتزايد على السياسة النقدية. وبعد التخلص من أسوأ رواسب فترة الكساد العظيم، اخذت الاقتصاديات الصغرى، المتعلقة بتسعير اكثر كفاءة في السوق، تشغل عدداً اكبر فأكبر من صفحات الكتاب.

علم ام فن ؟

الاقتصاد ليس علماً دقيقاً، ومع ذلك فهو اكثر من فن. فنحن لا نستطيع ان نتنبأ بدقة بالدخل القومي للعام المقبل. كما لا يمكن لعلماء الارصاد الجوية ان يتنبأوا بالطقس خلال الاسبوع القادم بالدرجة نفسها من الدقة التي تمكنهم من التنبؤ بطقس الغد لكن ليس هناك من بنك او مؤسسة كبرى للاعمال يمكن ان تهرع لاستشارة المنجمين بدلاً من استشارة عالم مدرب بالاقتصاد القياسي، او محاولة تسيير الامور بالتخمين والتحزير.

تضع الشركات ميزانية استبدال معداتها حسب مبادئ الاقتصاد الصغرى. يكسب عدد من طلابي السابقين مليون دولار سنوياً في وول ستريت. لماذا؟ انهم يعرفون زبائن اثرياء ام لانهم بارعون في تقنيات البيع؟ بالتأكيد لا السبب هو النظريات المالية الحديثة التي استنبطت بشكل صعب في منتديات الحلقات الدراسية في كليات ادارة الاعمال في جامعات ستانفورد، ووارتون، وشيكاغو، ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، وبيركلي، قد صمدت بالفعل للاختبارات الاحصائية في عالم السوق الحقيقي.

فكتاب مدرسي ابتدائي لا يعلم اي شخص كيف يصبح خبيراً ومع ذلك، فان رحلة الالف ميل تبدأ بالمئة ياردة الاولى. فونستون تشرشل العظيم البارع في كتابة التاريخ والبطل في قيادة امته، كان مصاباً بعُمى الالوان طيلة حياته، حين وصل الامر الى فهم مبادئ علم الاقتصاد وهذا النوع من الامية غير الضرورية هو ما نذرنا انفسنا لمحاربته، وأنا وعشرة الاف استاذ

* "Model T Keynesian macro"

العام ١٧٧٦ ذلك الكتاب العظيم «ثروة الامم». ثم في العام ١٨٤٨ كتب جون ستوارت ميل، الذي سجل أعلى رقم في حاصل الذكاء في كل العصور. كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» الذي كان بمثابة انجيل الشخص العادي حتى العام ١٨٩٠، حين اعد الفرد مارشال كتابه الدقيق «مبادئ علم الاقتصاد».

اكون ناكراً للجميل ان لم اشعر بالاثار، من ان عقارب ساعتي قد قدمت للامام بفضل تلك الفكرة الطارئة. وهي ان العلم هو قضية تعاونيه، مسألة معارف عامة وليس نتاج عمل شخص واحد. لقد كنت في الغالب الناطق باسم تيار الاقتصاد الرئيسي لواخر القرن العشرين، لكن لنقل اني، في بعض المناسبات، كنت قادراً على ان اشارك فلسفتي الخاصة القليلة. فهل يمكن لاي عالم ان يتمنى اكثر من ذلك؟

لحسن الحظ، ادلينا، انا وويليام نوردهاوس، بصفتنا مؤلفين مشتركين بوجهات نظر مستقلة في المسائل. لكننا متعاثلان من ناحية خبراتنا وحكمنا على الامور بما يكفي لدفع القارب الى الامام في مساره الثابت. لقد كان الكتاب محظوظاً لاستمرارية مؤلفيه ولتغيرهم.

صبيحة نهاية القرن

مع ذلك، ما زال المستقبل اطول من الحاضر. فانتم ابها القراء ستفكرون بعيداً في عمق القرن الحادي والعشرين. فما هي درر الحكمة التي يمكنني ان اسبق الطلاب، الذي سيتعلمون الاقتصاد من هذا الكتاب، في اطلاقها؟

١ - كلمتي الاولى هي ان علم الاقتصاد يمكن ان يكون متعاً وهذا ليس رأيي فقط كعالم اقتصاد محترف. فالتجربة الفعلية في مئات الكليات تشهد بان اكبر نسبة انتساب في صفوف الجامعة هي في مبادئ علم الاقتصاد وان معظم هؤلاء ممن يختارونها طوعاً وليس من المواد الرئيسية الالزامية في المساق الذي يدرسه.

كيف تتقدم الامم اقتصادياً هو مادة ممتعة. والحال كذلك بالنسبة الى القصص المفعمة عن اسباب فشل المجتمعات في التقدم. فلماذا تمكنت الاقتصاديات المختلطة في اوروبا، وامريكا الشمالية، واطواف المحيط الهادى، من النجاح في التنمية بعد الحرب العالمية الثانية افضل بكثير مما فعلت بعد الحرب العالمية الاولى؟ وكمن من الفضل في ذلك التحسن يعود الى علم وفن الاقتصاد؟ هذه الاسئلة سوف تواصلون تقليبيها وتقييمها طيلة ما بقي من حياتكم.

٢ - لكن علم الاقتصاد ليس مجرد لعبة، وليس مجرد احجية حاذقة لاختبار قوى المنطق، والحساب، والرياضيات لديكم،

كان جيلى هو اول جيل من الاقتصاديين سمعت اليهم الحكومات. وكنت الوحيد من بينهم الذي لم يقض عاماً كاملاً في واشنطن. ومع ذلك، فباني ما زلت اذكر المرات العديدة التي استدعيت فيها للشهادة امام لجان الكونغرس او للخدمة كمستشار اكاديمي لوزارة المالية والاحتياطي الفدرالي. وبالنسبة لي شخصياً، كانت السنوات الجديرة بان اذكرها، هي تلك التي اتحت لي فيها فرصة تقديم مشورات اقتصادية للرئيس جون اف. كينيدي (كسيناتور، ومرشح للرئاسة، ورئيس منتخب، ورئيس في سدة الرئاسة). لدى اصدقائي الجمهوريين - رئيس المجلس الفدرالي ارثر اف. بيرنز ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بول ماك كراكن - قصص معاملة يروونها الان تحتاج دول اوروبا الشرقية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الى الانتقال الى اقتصاد السوق، فان الاقتصاديين من جيل بيل نوردهاوس يجري جذبهم ناحية اليمين واليسار.

ليس في وسع علم وهمي ان يصمد لاختبار الزمن الدارويني. فالرئيس هاري اس. ترومان هو الذي اعتاد القول، «اعطوني اقتصادي بذار واحد»، فبالنسبة لهاري ليس بالمستشار الحاسم ذاك الذي يقول، بهذه اليد هذا، وباليدي الاخرى ذاك * وحيث انني قد قدمت المشورة لمشرعين، ومرشحين، ورؤساء، فقد علمت من خبرتي الطويلة: ان اي امير او ملكة لا يريدان حقيقة اقتصادي بذار واحد. ففي مهنتنا، غالباً ما يكون الاقتصادي ذو الذراع الواحدة من احد نوعين: اصحاب الذراع «اليمنى» فقط، واصحاب الذراع «اليسرى» فقط. فيكون لزاماً على الملك او الملكة ان يستدعي اقتصادياً انتقائياً لا يتبع اليمين او اليسار ليقضي بين الخصمين المتعصبين.

يتهم علماء الاقتصاد بعدم قدرتهم على اتخاذ قرار. وقد اتهم الاقتصادي اللامع جون ماينرد كينز بانه صاحب اراء متقلبة. وحين طلبت لجنة ملكية من خمسة من علماء الاقتصاد رأياً، قيل انهم قد يحصلون على ستة اجوبة - اثنان من السيد كينز. ولم يكن كينز نفسه يبدو متحرجاً من هذه المسألة. فقد يقول: «حين تغتير معلوماتي، اغير رأيي. ماذا كنت ستفعل انت، يا سيدي؟» لم يكن يريد ان يكون الساعة المتوقفة التي لا تكون صحيحة الا مرتين في اليوم.

ان موضوع الاقتصاد موضوع قديم يحظى باحترام خاص، ما زال ينمو وما زال امامه طريق طويل قبل ان يقترب من اعتباره علماً دقيقاً. لقد بدا بانهم سميت - ادمنا الحقيقي - الذي الف في

* المقصود هذا من جهة ومن جهة اخرى ... وترجمتها على هذا الشكل لاستكمال المعنى من طلب الرئيس ترومان اقتصادي بذار واحد.

ومدى براعتكم فيها. فما كان علم الاقتصاد ليبقى مثيراً لو لم يتعامل بمسائل حيوية بالنسبة إليكم «كأفراد يهتمون بانفسهم»، وضروري لكم بصفتمكم «بشر يأملون في قيام مجتمع أفضل».

لقد دخلت اول درس لي في علم الاقتصاد لانني كنت امل ان اتعلم كيف اتجنب الافلاس في السوق المالي كما كان يحدث للعديد من الناس في ذلك الحين. لكنني بقيت لمتابعة الدرس الثاني كي اتعلم كيف يمكن لابناء جيلي ان يتجنبوا كساداً عظيماً كالذي حدث في الفترة ما بين ١٩٢٩ - ١٩٣٥ - الذي تسبب في فقدان جيراننا من الغرب الاوسط لمخزائهم في الوقت الذي انهارت فيه الوف البنوك الامريكية

٣ - يختلف الناس حول السياسات الاقتصادية. فتثور الاعصاب، وتستخدم المناقشات، وتظهر المدراس والايديولوجيات المختلفة - وكل واحدة منها مقتنعة بان وجهة نظرها عن الحقيقة المجردة هي النسخة الوحيدة الصحيحة. بعد عمر كامل في خنادق الاقتصاد، فان نصيحتي للطلاب البتدئين العازمين على خوض مثل هذه المناقشات الحامية هي تمسكوا بمحافظكم بالقوانين الاقتصادية معقدة بالفعل.

فهل ييسر ذلك ان نخلص الى القول: «لجنة على كل مدارسكم؛ فكل واحدة من النظريات الاقتصادية سيئة - او جيدة - بقدر الاخرى؟» لا فعلى المدى البعيد لا بد ان تظهر الحقيقة. ويختفي التبسيط المتعصب في خضم الصراع الدارويني من اجل بقاء المبادئ النافعة.

ولتوضيح ذلك، اسمعوا ما اعتدت ان اقله لرواد علم الاقتصاد من ابناء جيلي (وهو صديق حميم لديه ايديولوجية قوية تختلف بقدر كبير عن قيمي ومنهجيتي واحكامي المنتقاة من مختلف الاتجاهات):

انت عالم لامع، ومبدع بشكل مذهل، لديك قناعات اقتصادية واضحة بالنسبة إليك، فاما ان الامور «سخيفة ببساطة» او «بسيطة بسخافة». الواقع ان الجنيات الصالحات قد اعطتك كل موهبة ما عدا واحدة - هي موهبة «ربما» التي لا تقدر بشئ.

٤ - لقد حاولنا نحن المؤلفين، وليم نوردهاوس وانا، ان ننظر لربع قرن ابعد من الان حين يصبح طلاب اليوم هم لولب الحركة. ولهذا السبب ادرجنا اقتصاديات الصحة والبيئة في هذه الطبعة. ولم تتضمن الطبعة الاولى من هذا الكتاب

تحليلات عن الكيفية التي تؤثر فيها عمليات العرض والطلب في صعود او هبوط الدولار مقارنة بالين الياباني او المارك الالمانى كما لم ندرج في الحساب كيف يمكن انخال ارقام التقدم او الانحطاط البيئي على اجمالي الناتج المحلي. ويمكنكم المراهنة على ان هذه المواضيع ستبقى مواضيع رئيسية حامية خلال القرن القادم، ولهذا السبب اعطيناها المساحة الواسعة التي تستحقها، فهذه الطبعة لا تماثل نسخة والديك. فعلم الاقتصاد يجب ان يبقى شاباً الى الابد

٥ - موضوع رئيسي لا بد ان يتخلل طبيعتنا الجديدة، وكل كتاب مدرسي في الاقتصاد يصدر في فترة نهاية القرن هذه. فمع السقوط النهائي للنظام السوفياتي اللينيني - الستاليني - الغورباتشوفي الاستبدادي، فقد عزى فضل النصر لصالح آلية «تسعير السوق» ضد آلية «الاقتصاد الموجه» من قبل بيروقراطية منظمة. لكن بالطبع، لم تكن رأسمالية حرية العمل، او نظام حفص تدحل الحكومة هي التي قلبت، والى الابد، المجتمعات الشيوعية في اوروبا الشرقية والصين. بل الاقتصاد المختلط: الاسواق والطريقة التي عدلت بها تلك الاسواق بواسطة الضرائب والاعانات النقدية التي تقدمها الحكومة للأفراد للحد من عدم المساواة في الرفاهية الاجتماعية وفي الفرص؛ كما عدلت بالسياسات المالية والنقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار لتلك الاسواق وكبح الركود الاقتصادي او التضخم.

فكيف يختلط «الاقتصاد المختلط»؟ ومتى تكون اللوائح التنظيمية كثيرة جداً ومتى تكون قليلة جداً؟ من الافضل ان يكون العالم الحقيقي، هو عالم الاقتصاد المختلط بقدر محدود. فالبحت ما زال جارياً، وسوف يستمر، لايجاد الوسيلة الارسطوطاليسية الذهبية للوصول الى المجتمع الفاضل. وبعد ان تتم دورتك الاولى في علم الاقتصاد فسوف تقدر مدى دقة الحوار ما بين السوق والدولة.

٦ - قلة من الناس ستجتمع بروعة مشاهدة مذهب هالي مرتين. ويتذكر الانسان الى الابد موعده الاول مع من يُحب. بهذه الروح احسبكم انتم يامن ستبشرون دراسة الاقتصاد اليوم.

بول ا سامويلسون

معهد ماساشوستس للتكنولوجيا

كامبريدج، ماساشوستس

أب/ أغسطس ١٩٩٤

مقدمة

يمكن لعلم الاقتصاد ان يساهم في جعل العالم اكثر ازدهاراً
ان مهمتنا على هذه الصفحات مباشرة وصريحة: ان نعرض
مقدمة واضحة، ودقيقة، ومشوقة لمبادئ علم الاقتصاد الحديث
ولقواعد الاقتصاد الأمريكي والعالمي. وهدفنا الاول هو تفحص
علم الاقتصاد. وبعملنا هذا فاننا نؤكد على المبادئ الاساسية
للإقتصاد التي ستدوم لما هو ابعد من العناوين الدارجة اليوم.

الطبعة الخامسة عشرة

علم الاقتصاد علم ديناميكي - يتغير ليعكس تبدل التوجهات في
الشؤون الاقتصادية، والبيئية، والاقتصاد العالمي، وفي المجتمع
بشكل عام. وكما يتطور علم الاقتصاد والعالم الأوسع من حولنا
كذلك يتطور هذا الكتاب. فقد سارت كل خطوة فيه التغيرات
في التحليلات والسياسة الاقتصادية. فما هي هذه التغيرات
الرئيسية

١ - رموز كتاب الاقتصاد: ادخلت الطبعة الحامسة
عشرة مجموعة جديدة من الرموز والمواد من خارج النص
للمساعدة في توضيح المواضيع الرئيسية. وقد وضعنا اربع
مجموعات مختلفة من المواضيع. امثلة على علم الاقتصاد المطبق،
وسير ذاتية عن كبار علماء الاقتصاد الماضين والمعاصرين،
تحذيرات لعلماء الاقتصاد الاغترار، وتذكيرات بالمواضيع
الاساسية. ولكل مجموعة رمزها المميز لتنبيه الطلاب لكن هذه
المواضيع المركزية ليست قائمة بذاتها في صناديق منفصلة بل
مدمجة مباشرة في كل فصل بحيث يستطيع الطلاب قراءتها دون
ان يقطعوا حبل افكارهم.

المجتمعات البشرية اغنى بعدة مرات مما كانت عليه حين كتب ادم
سميث كتابه «ثروة الأمم» قبل اكثر من مئتي عام. وقد اصبح فهم
حقائق الاقتصاد الثابتة امراً حيوياً في قضايا الشعوب والأمم،
رغم فهمها بشكل متناقض. فقد شهد العقد الماضي سقوط الدول
الشيوعية ذات التخطيط المركزي في روسيا ودول أوروبا الشرقية،
والنمو المذهل لاقتصاديات شرق اسيا وتشبثت الولايات المتحدة
بالتنمية البطيئة في مستويات المعيشة، وبالعجز الضخم في
ميزانية الحكومة، حتى بعد ان هزت التغييرات البنوية في
الصناعات الأمريكية المديرين، والعمال، والمجتمعات بأكملها وقد
اصبح العالم اكثر ترابطاً ببعضه البعض بعد ان اوجدت
الحاسويات والاتصالات سوقاً عالمياً اكثر تنافساً في الوقت
نفسه، ثمة قلق متزايد يحيط بالمشاكل البيئية الدولية وضرورة
صياغة اتفاقات للحفاظ على ارضنا الطبيعي. كل هذه التغيرات
المدهشة جزء من الدراما المعاصرة التي نطلق عليها جميعاً علم
الاقتصاد

خدم هذا الكتاب، لمدة تقارب النصف قرن، كمنازة لتعليم
مبادئ علم الاقتصاد في الصفوف الأمريكية وفي مختلف انحاء
العالم، وكانت كل طبعة تقوم بغربة افضل افكار علماء الاقتصاد
عن وظيفة السوق وعما يمكن للمجتمع ان يفعله كي يحسن
مستوى معيشة ابنائه.

لكن علم الاقتصاد تغير بعمق منذ صدور اول طبعة من هذا
الكتاب في العام ١٩٤٨ فعلم الاقتصاد هو قبل كل شيء، كائن
حي يتطور، وقد وفرت ضرورة ابقاء كتاب «الاقتصاد» مساهراً
للتطور السريع للاقتصاد العالمي، فرصة مثيرة للمؤلفين لتقديم
آخر ما توصل اليه فكر علماء الاقتصاد المعاصرين وبيان كيف

الكتاب. علاوة على ذلك، قمنا باعادة كتابة الفصل الاخير للتأكيد على صعوبات ادارة الاقتصاد العالمي.

٤ - التأكيد على الجوهر التحليلي لعلم الاقتصاد:

غالباً ما يبدو علم الاقتصاد وكأنه عملية لانهاية لها من الاحاجي الجديدة، والمشاكل، والمعضلات الصعبة. لكن كما يعرف الاساتذة المجهزون، فليس هناك سوى عدد قليل من المفاهيم الاساسية التي تدعم علم الاقتصاد كله؛ وما ان يلم المرء بهذه المفاهيم الاساسية حتى يصبح التعلم اسهل واسرع واكثر امتاعاً لذلك، فقد ركزنا على الجوهر الاساسي لعلم الاقتصاد، على تلك الحقائق الباقية التي ستحظى بالاهمية ذاتها في القرن الحادي والعشرين كما في القرن العشرين. فمفاهيم الاقتصاد الجزئي مثل الندرة، والكفاءة، والموازنة ما بين التكاليف الحدية والمنافع الحدية، والمكاسب من المناجزة، ومبدأ الميزة النسبية لن تفقد دورها المركزي في علم الاقتصاد طالما وجدت الندرة ذاتها، ويجب ان يتلقى طلاب الاقتصاديات الكبرى تأسيساً متيناً عن فكرة اجمالي العرض والطلب، وان يفهموا دور العملات القومية والدولية، وان يحيطوا جيداً بالنقاش المحتدم ما بين علماء الاقتصاد الكينزيين والكلاسيكيين من مختلف الاتجاهات التقليدية والحديثة.

٥ - الایجاز جميل: في الطبعة القليلة الاخيرة، افاد كتاب «الاقتصاد» كثيراً من اضافته مواضيع جديدة، وتحليل مسائل اقتصادية جديدة. فمع قرارنا في ان نصل الى لب المواضيع، ادرنا ان الایجاز جميل بالنسبة الى العديد من المدرسين والطلاب. وفي الطبعة الماضية، قمنا باستطلاع آراء الاساتذة لتقرير اي المواد استخدمت بنسبة اقل. علاوة على ذلك، استجوبنا كبار العلماء للتحقق من المواضيع التي يمكننا حذفها باقل تأثير يلحق بتثقيف المواطنين او الجيل الجديد من علماء الاقتصاد. فوضعنا قائمة بما نريد شطبه وودعنا بحزن الكثير من الملاحق والاجزاء. وكان السؤال الذي كنا نسأله في كل مرحلة هل المادة ضرورية كي يفهم الطالب اقتصاد القرن الحادي والعشرين. ولم تكن نشطب اي موضوع الا اذا فشل في هذا الاختبار. وكانت نتيجة هذه الحملة كتاباً فقد اكثر من ربع صفحاته خلال الطبعتين الاخيرتين. وقد شذب الجزء الاول من هذه الطبعة بشدة كي نتمكن من الوصول الى لب المادة بشكل اسرع. وقد شطبنا الكثير من المواد التأسيسية الاقل صلة بالاقتصاد المعاصر، ونحياً جانباً اقتصاديات الزراعة، ونقابات العمال، والماركسية لافساح المجال لاقتصاديات البيئة، وارتفاع تكلفة الرعاية الصحية، وتطور التعاون، ودورات الاقتصاد الحقيقية.

٢ - دمج غرفة الصف وغرفة مجلس الإدارة: في هذه الطبعة، انضم الى المؤلفين الرئيسيين الدكتور مايكل ماندل، وهو احد ابرز الصحفيين الاقتصاديين في البلاد علاوة على كونه المحرر الاقتصادي لمجلة «نيوزيك». حصل الدكتور ماندل على شهادة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة هارفرد في العام ١٩٨٥، ثم التحق بكلية ستيرن لادارة الاعمال في جامعة نيويورك. وفي الجامعة الاحيرة هذه درس الاقتصاديات الصغرى، ونظرية اللعبة، واقتصاديات المعلومات. انتقل في العام ١٩٨٩ للعمل في مجلة «نيوزيك»، حيث كتب مقالات مؤثرة عن مواضيع مثل الهجرة، واقتصاد المعلومات، واقتصاديات الجريمة، ومشاكل التنمية الاقتصادية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، فقد جمع بين عمق شهادة الدكتوراة في الاقتصاد ومهنته الاكاديمية في البحث والتدريس وبين خبرة صحفية في الخط الامامي لدى المجلات الامريكية الرئيسية في مجالات الاقتصاد والاعمال. وقد سمح لنا هذا التعاون بان ندمج النظريات الاقتصادية التي تدرس في الصفوف ومختبرات البحث مع مجموعة التطبيقات والامثلة الجديدة المستقاة من غرف مجالس الادارة، الاسواق المالية، والمصانع في مختلف انحاء البلاد. لكن هذا التعاون ليس بالتاكيد مجرد فصل في المواضيع ما بين «النظرية» و «التطبيق». بل للتأكد من صمود النظريات لاختبار التجربة، وتم اختيار الامثلة لتوضيح الهدف الرئيسي من التحليل الاقتصادي. وقد تم ادخال هذا المنهج المجدد في علم الاقتصاد في جميع أجزاء الطبعة الخامسة عشرة.

٣ - ظهور قضايا جديدة: يواجه كل جيل تحديات جديدة يتوجب عليه التشبث بها، وهذه التحديات يتم قبولها حين يحاول علماء الاقتصاد فهم القضايا الاقتصادية المتعلقة بها. وقد حظيت ثلاثة مجالات، كانت في مقدمه القضايا الاقتصادية خلال العقد الماضي بمعالجة موسعة في الطبعة الخامسة عشرة. فنمو المجتمعات البشرية يجعلها تبدأ في اجتياح البيئة والانظمة التي تربط بين الانسان وبيئته في العالم الطبيعي الذي يحيط بنا وتساعد الاقتصاديات الرعاية الصحية». فمع ازدياد رخاء الكائنات البشرية، من الطبيعي ان يزداد اهتمامهم بصحتهم واطالة اعمارهم، والنتيجة هي ازدياد سريع للحصة المخصصة للرعاية الصحية من الناتج القومي. لكن الرعاية الصحية تطرح معضلة اقتصادية اساسية حين تصطدم بمبادئ المساواة والتغطية الشاملة مع واقع الندرة. ويقدم الفصل السادس عشر معالجة جديدة لاقتصاديات الرعاية الصحية ويبين كيف توازن المناهج المختلفة ما بين الحاجة للكفاية والرغبة في تحقيق العدالة. أما المجال الثالث المتنامي فهو «الاقتصاديات الدولية». وقد تم التوسع في معالجة هذا المجال ودمجه في كل جزء من اجزاء

٦ - التقدم في الاقتصاد الكلي: من التطورات الحديثة الرئيسية في علم لاقتصاد بدء الاهتمام بالقوى الكامنة في التنمية الاقتصادية بعيدة المدى. فعلم الاقتصاد يتوسع في اختبار الأمور التي تقرر التنمية الاقتصادية بعيدة المدى، ومصادر التباطؤ في تنمية الانتاجية، وجيل المعارف التكنولوجية الجديدة. ووضع التنمية الاقتصادية في المقدمة او الوسط ضروري اذا ما اراد الطلاب فهم الحوارات المعاصرة حول دور ديون الحكومة وعجزها المالي.

وتعكس الطبعة الخامسة عشرة احياء ذلك بادخال المكتشفات والنظريات الخاصة بالتنمية في الفصل الذي يبحث الاقتصاد الكلي. وقد ادخلنا نظرية التنمية كجزء مكمل لمجمل العرض والمخرجات الممكنة، واضفنا فصلاً جديداً يستعرض مواضيع التنمية الاقتصادية والاستقرار.

قمنا، في الوقت نفسه، باعادة توجيه الجزء الخاص بالاقتصاد العام ليعرض بوضوح القضايا بالغة الاهمية عن تقرير مخرجات المدى القصير. ويبدأ الفصل المتعلق بالاقتصاد الكلي بتطوير كامل لنظرية مجمل الطلب، يطور بعدها نظرية مجمل العرض، ثم يدمج الجزئين معاً. اما الفصل المتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية، فقد نقل الى موضع متأخر في الكتاب بحيث يمكن تجنيد الجهار القائم بالتحليل كله لتحليل القضايا الصعبة التي تواجه الامة.

٧ - معالجة متوارة لقضايا الاقتصاد الكلي الحديثة: من المعوقات الرئيسية لفهم علم الاقتصاد الحديث: كثرة مدارس الاقتصاد الكلي. لقد اضفنا فصلاً جديداً لدمج مختلف المناهج في نظرية الاقتصاد الكلي. وقد ابرزت الطبعة الخامسة عشرة جميع المدارس الرئيسية في الاقتصاد الكلي الحديث ضمن التركيبة التنظيمية الواضحة لمجمل العرض والطلب. وقد اظهرنا كيف يمكن فهم الاقتصاد الكلي الخاصة بالنقد، والجانب الحاص بالعرض*، والكلاسيكيات القديمة والحديثة، والكينزية، بوصفها تؤكد مختلف اوجه التوقعات، وتوازن السوق**، ومجمل الطلب. وقد عرضنا كل مدرسة بوضوح وتمت مقارنتها بمنافساتها بطريقة متوازنة وغير متحيزة. كما تم عرض البرهان التجريبي وتم تقييمه.

ومن المراجعات الرئيسية فصل جديد عن «مدارس الاقتصاد الكلي المتحاربة»، وهو اعادة تنظيم لطريقة عرض الجزء الخامس

عن تطوير نظرية مجمل الطلب؛ وإعادة صياغة تحليلات التضخم في فصل واحد؛ وفصل جديد، هو الثالث والثلاثين، عن «سياسات التنمية والاستقرار». علاوة على ذلك، اتسعت هذه الطبعة لتغطي تأثير ديون الحكومة وعجزها المالي على التنمية الاقتصادية مع مناقشة لحظة كليتين الرامية الى خفض العجز المالي.

٨ - اعادة اكتشاف السوق: احدى الافكار الرئيسية المسيطرة في هذه الطبعة ما اطلقنا عليه «اعادة اكتشاف السوق». ففي كل انحاء العالم تكتشف الدول مدى قوة السوق باعتباره اداة لتوزيع الموارد واحد اكثر الامثلة وضوحاً في هذا المجال، هو بالطبع، انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية. واخذت الدول الواحدة تلو الأخرى ترفض الاقتصاد الموجه وبدأت تنتقل الى اقتصاد السوق. وفي عام ١٩٩٩، قامت بولندا بتجربة كبرى بالحضوع «للعلاج بالصدمة» حين ادخلت السوق الى العديد من مجالات اقتصادها وبدأت روسيا رحلتها من اول الطريق، في العام ١٩٩١، اذ قامت بتحرير الاسعار، لكن يبدو انها تخطو خطوة الى الخلف مقابل كل خطوتين الى الامام. ولم تكن عملية التحول خالية من الالم في اي مكان. عملياً، وجدت كل دولة ان الطريق الى اقتصاد السوق مليء بالعقبات مثل تضخم جامح، او بطالة عالية، او انخفاض حاد في الاجور الحقيقية والمخرجات

ولوحظت عملية اعادة اكتشاف السوق في اقتصاديات السوق ايضاً فكثير من الدول خفضت القيود التنظيمية على الصناعات او «خصصت» الصناعات التي كان يديرها القطاع العام. وكانت النتائج مواتية بشكل عام فزاد الانتاج وانخفضت الاسعار. وقد اوصى بعض علماء الاقتصاد باستخدام آلية السوق لتعزيز الاهداف البيئية؛ مثال ذلك، فرض ضرائب على التلوث كوسيلة فعالة لكبح اضرار التلوث. وتشكل هذه المواضيع جزءاً من تحليلات الطبعة الخامسة عشرة لاقتصاد السوق.

٩ - هذا العالم الذي يتقلص بشكل لا يصدق: في العام ١٩٩٤، كتب الرئيس بيل كلينتون يقول، «ببساطة ليس ثمة طريق لاغلاق حدودنا والعودة الى ايام الانعزال. ومحاولة القيام بذلك سيكون تجربة عبثية، محكوم عليها ليس بالفشل وحسب، بل وان تحفض مستوى المعيشة». فقد تعلم الأمريكيون الان ان ليس هناك من امة تعيش منعزلة على جزيرة؛ فمستويات معيشتنا تتأثر بالتطورات التكنولوجية في اليابان واوروبا وعلى المنتجين المحليين ان يتنافسوا مع منتجين من كوريا والمكسيك. وبالمثل، لا يمكن فهم علم الاقتصاد الحديث بشكل كامل دون فهم اسس الاقتصاد العالمي. وتواصل الطبعة الخامسة عشرة قيادة

(انظر شرح التعابير في باب المصطلحات) Supply side *

(الملاحظة السابقة) Clearing market **

المواد المكرسة لعلم الاقتصاد الدولي والتفاعل ما بين التجارة الدولية والاحداث الاقتصادية المحلية.

١٠ - الاقتصاد الجزئي أولاً: جرى في الطبعة الاحيرة بعض تغييرات في النص، فوضعت قضايا الاقتصاد الجزئي قبل تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، فالاساتذة اليوم، يجدون انه لا بد من الحصول على خلفية متينة في الاقتصاد الجزئي من اجل تقييم مسائل ومفاهيم الاقتصاد الكلي. وقد تعززت وجهة النظر هذه بازدياد التاكيد على الاسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي كما هو الحال بالنسبة الى المستويين التمهيدي والمتقدم. ويتحسن فهم كل موضوع من مواضيع الاقتصاد الكلي عند تطرية الموضوع ذي العلاقة مع الاقتصاد الجزئي. علاوة على ذلك، وجدت الاستطلاعات ان الاساتذة يزادون قناعة بأفضلية اتباع تسلسل يضع الاقتصاد الجزئي أولاً كل هذه العوامل قادتنا الى الاعتقاد ان البدء بدراسة الاقتصاد الجزئي يعني بناء فهم الاقتصاد على اكثر الاسس متانة، وتابعنا هذا المبدأ في الطبعة الخامسة عشرة باضافة المزيد من المواد عن الاسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي.

١١ - التاكيد على التاريخ والسياسة: يدرس الطلاب الاقتصاد كي يفهموا العالم سريع التغير من حولهم. ولهذا السبب فان الاقتصاد في جوهره علم تجريبي. وهو يهدف في الاساس الى شرح العالم من حولنا ومن ثم مساعدتنا في وضع السياسات الاقتصادية، القائمة على اسس اقتصادية متينة، ويمكن لهذا الامر ان يحسن مستوى معيشة الناس محلياً وفي الخارج.

بالاعتماد على التاريخ، واستعراض الاحداث الاقتصادية، وخبرة المؤلفين مع الخلفية الصحفية القيّمة للدكتور ماندل، فقد واصلت الطبعة الخامسة عشرة التاكيد على استخدام دراسة الحالات والبوايين التجريبية لتوضيح النظريات الاقتصادية. فقد بُثت الحياة في اعادة اكتشاف السوق حين تفحصنا كيف فشل التخطيط المركزي او كيف نما اقتصاد دول شرق اسيا بهذه السرعة، وتصبح المضلات المتعلقة بمكافحة الفقر حقيقية عندما نفهم عيوب نظام الرفاه الاجتماعي الحالي وتاريخ التمييز العنصري. ويزداد تفهمنا لتحليلات الاقتصادية الكبرى حين نرى كيف ان عجز الحكومة المالي في الثمانينات خفض المدخرات الوطنية في الولايات المتحدة وأبطأ من تكديس رؤوس الاموال، او كيف يمكن لبرامج خفض العجز المالي المساعدة في عكس معدل هبوط مدخراتنا

وتعتمد الفصول الخاصة بالاقتصاد الجزئي على دراسة اي حالات، والتاريخ الاقتصادي، والقرارات المتعلقة بالاعمال، والتجربة الواقعية لتوضيح المبادئ الاساسية وقد ساعدت امثلة من مثل تسعير خطوط الطيران، وأزمةوعية الصحية، ومواجهة تهديد الاحتباس الحراري، وفرض الضرائب على المحروقات، والمساومة الجماعية من قبل نقابات العمال، وتاريخ السوق المالي على بث الحياة في نظريات الاقتصاد الجزئي.

ان هذا المنهج في الاقتصاد يمكن الطلاب من فهم العلاقة بين التحليلات الاقتصادية والمشاكل الواقعية بشكل افضل.

١٢ - قبل كل شيء : تفسير واضح لعلم الاقتصاد الحديث: رغم وجود العديد من السمات الجديدة في الطبعة الخامسة عشرة. فقد كان النجم الهادي لنا في اعداد هذه الطبعة هو تقديم علم الاقتصاد بطريقة واضحة ومريحة للطلاب. فالطلاب يأتون الى علم الاقتصاد من تشكيلة واسعة من مختلف الحلفيات، ومن تصورات اكثر تنوعاً عن طريقة سير العالم. ودورنا ليس تغيير قيمهم. بل اننا نريد ان يفهم الطلاب أولاً القيم الثابتة وان يتمكنوا بعد ذلك من تطبيقها لجعل العالم مكاناً افضل لهم، ولعائلاتهم، ومجتمعاتهم. ولا شيء يساعد على الفهم افضل من عرض بسيط وواضح. لقد عملنا بجد على تحسين كل صفحة من هذا المسح لعلم الاقتصاد التمهيدي. وتلقينا الوفاء التعليقات والاقتراحات من اساتذة، وخبراء، وطلاب ودمجنا مشورتهم في الطبعة الخامسة عشرة.

في هذه الطبعة ادخلنا عدداً لا حصر له من الاسئلة في نهاية كل فصل علاوة على امثلة متعلقة بنص المادة. والاهم من كل ذلك، فاننا نعتقد ان حذف الحراشي، والأجزاء، او حتى الفصول غير الضرورية سوف يقود الى تركيز اكبر وبالتالي الى فهم افضل من الطلاب المبتدئين.

رتب مسرد المصطلحات بعناية لتلبية متطلبات هذه الطبعة. ولجميع المصطلحات الان تعريف موجز يمكن للطلاب الرجوع اليه بسهولة. وللمساعدة في الدراسة، فقد طبعت جميع المصطلحات المهمة باحرف بارزة عند ذكرها لأول مرة في الكتاب؛ وتظهر هذه المصطلحات في مسردها لترسيخ معجم كلمات علم الاقتصاد الذي لا غنى عنه في ذهن الطالب.

مسائل اختيارية

تتراوح دورات علم الاقتصاد ما بين نظرة فاحصة سريعة مدتها ثلاثة اشهر الى دورات مكثفة مخصصة للطلبة المتفوقين مدتها عام كامل. وقد وضع هذا الكتاب بعناية لمواجهة جميع هذه المتطلبات. فقد وضعت المواد المتقدمة في حواشي منفصلة او

ومهما كانت غلفتك، فقد صمم الكتاب بعناية لتغطيتها والمدرسون الذي يفضلون البدء بالاقتصاد الجزئي أولاً يمكنهم السير بالفصول بالترتيب من بدايتها أما الذين يرغبون بمعالجة الاقتصاد الكلي أولاً فإن عليهم القفز من الفصل الأول إلى الفصل الخامس مباشرة، علماً بأن الأيضاحات والمراجع المسندة قد فصلت مع أخذ احتياجاتهم في الحسبان.

علاوة على ذلك، وبالنسبة للدورات التي لا تغطي الموضوع بأكمله، تتوفر الطبعة الخامسة عشرة بمجلدين صغيرتين، واحد للاقتصاد الجزئي (ويضم الفصول من ١ إلى ٢ ومن ٢٤ إلى ٣٧ من الكتاب) والاقتصاد الكلي (الفصول من ١ إلى ٣ ومن ٢١ إلى ٣٧ كتاب).

التعليم الإضافي والمساعدة على الدراسة

سيستفيد الطلاب في هذه الطبعة بشكل كبير من «دليل الدراسة». وهذا المساعد الذي صمم بعناية، أعده لورنس ماينو وكاثون نانتر من جامعة فيرفيلد اللذان عملاً بتعاون وثيق معنا في مراجعة الكتاب. وقد أثبت «دليل الدراسة» نجاحه بشكل مذهل سواء عند استخدامه في أثناء المناقشات داخل غرفة الصف أو عند استخدامه بشكل مستقل لغايات الدراسة الذاتية. ويوجد أيضاً كتاب كامل عن «دليل الدراسة»، كما تتوفر نسخ عن الاقتصاديات الكبرى والصغرى.

علاوة على ذلك، سيجد المدرسون أن «كتاب المعلم وبنك الاختبارات» يفيد في التحضير لدوراتهم وأعداد مجموعة متنوعة من أسئلة الاختبارات مسجلة على أقراص حاسوب أو مطبوعة. كما صمم ماكجرو- هيل مجموعة جميلة من الشرائح الشفافة ذات اللونين لعرض المواد الجدولة والبيانية في غرفة الصف. ويمكن الحصول على هذه المواد بالاتصال بممثل مبيعات ماكجرو- هيل المحلي.

علم الاقتصاد في عصر الحاسوب

أرفقت هذه الطبعة ببرنامج «أي. جي. تي» (IGT) خاص بسمويلسون ونوردهاوس. وهو نموذج مطور عن البرنامج الناجح جداً لعلم الاقتصاد الذي أعده اتش. سكوت بيرمان من جامعة كارلتون وتود بروابستنت من جامعة أريزونا وقد استخدم الآلاف من الطلاب برنامج «أي. جي. تي» كي يتعلموا، ويفهموا، ويقولوا

أجزاء صممت حصصياً لهذا الهدف. وسوف تروق هذه الحواشي للطلاب المحبين للاطلاع أو الطلاب الذين يدرسون مساقات لها متطلبات أكبر تحتاج لدراسة المادة كلها بتعمق كما ضمناً الكتاب مسائل متقدمة لاختبار نشاط الطلاب الذين كرسوا جهودهم لهذه الدراسة.

فإن كنت تتبع دورة سريعة في الدراسة، فسوف تقدر الترتيب المتدرج للمادة الأكثر تقدماً ويمكن للدورات المكثفة أن تنحي الأجزاء المتقدمة، وتغطي جوهر التحليلات الاقتصادية من دون أن تفقد صلتها بأصول الفكر الاقتصادي. وهذا الكتاب يتحدى أكثر العلماء الشباب تقدماً الحقيقة، أن العديد من علماء الاقتصاد البارزين اليوم قد كتبوا يقولون أنهم اعتمدوا على كتاب «الاقتصاد» طيلة فترة سعيهم للحصول على الدكتوراه.

الشكل

غيرت الطبعة الخامسة عشرة شكلها لتحسين إمكانية قراءتها وإبراز النقاط الرئيسية وتمثل الشعارات الجديدة تحذيرات، وتذكيرات، وسير، وتوضيحات مفيدة عن لب مادة الفصل. وقد أعيد رسم كل شكل مع الاهتمام ببلورة الأجزاء المهمة في التحليلات.

من السمات الجديدة في هذه الطبعة، الأسئلة الجديدة الموضوعية في نهاية كل فصل، وتشديد خاص على المسائل القصيرة التي تدعم المفاهيم الرئيسية التي يبحثها الفصل. والمصطلحات المطبوعة بأحرف بارزة تشير إلى ورود ذكرها لأول مرة، وإلى التعريف بأهم الكلمات التي تشكل لغة علم الاقتصاد

إلا أن كل هذه التغييرات لم تبدل قيد أنملة طراز الإرشاد المركزي الذي اتبعه كتاب «الاقتصاد» منذ طبعته الأولى. أي استخدام جمل بسيطة، وتفسيرات واضحة، ولوحات ورسوم بيانية موجزة.

الذين يفضلون الاقتصاد الكلي أولاً

رغم أن هذه الطبعة الجديدة قد صممت لتغطية الاقتصاد الجزئي أولاً، فما زال هناك أساتذة كثيرون يفضلون البدء بدراسة الاقتصاد الجزئي. فقد يعتقد هؤلاء بأن الطالب المستجد سيجد أن قضايا الاقتصاد الكلي أقرب إلى الفهم، وأن مواجهة قضايا الاقتصاد الكلي أولاً سيطور لديه وبسرعة اهتماماً كبيراً بعلم الاقتصاد. لقد علمنا الاقتصاد حسب الترتيبين المذكورين ووجدنا

أن كلاهما يعمل بشكل جيد

دراساتهم في علم الاقتصاد وتشمل هذه النسخة المطورة على تشبيهات للحاسبات الصغيرة، وهي متوفرة للاستخدام على أجهزة «أي. بي. إم».

شكر وتقدير

لهذا الكتاب اثنان من المؤلفين، الا ان له عدداً كبيراً من المساعدين. فقد ساعدنا مايك ماندل على تطوير فلسفة الطبعة الخامسة عشرة منذ اليوم الاول، وقد اعتمدنا على حكمته وخبرته عند كل منعطف على الطريق. كما نقدم امتناننا العميق الى الزملاء، والمراجعين، والطلاب، وطاقم موظفي ماكجرو- هيل لمساهمتهم في انجاز الطبعة الحامسة عشرة من كتاب «الاقتصاد» في وقتها المحدد.

كما نشكر الزملاء في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا وجامعة يال، واي مكان آخر لمساهمتهم الكريمة في تقديم الملاحظات والاقتراحات ويشمل ذلك ويليام سي. برينارد (William C. Brainard)، وويليام بيويتر (William Butier)، وإي. كاري براون (E. Cary Brown)، وجون جيناكوبلوس (John Geanakoplos)، وروبرت جي. غوردون (Robert J. Gordon)، وليلى غراملي (Lyle Gramley)، ويول جوسكو (Paul Joskow)، والفرد كاهن (Alfred Kahn)، وريتشارد ليفن (Richard Levin)، وروبرت ليتان (Robert Litan)، وباري ناليبوف (Barry Nalibuff)، وميرتون جي. بيك (Merton J. Peck)، وغوستاف رانييس (Gustav Ranis)، ويول كريج روبرتس (Paul Craig Roberts)، وهيربرت سكارف (Herbert Scarf)، وروبرت ام سولو (Robert M. Solow)، وجيمس توبين (James Tobin)، وجاينت ييلن (Janet Yellen)، وجاري يوهي (Gary Yohe).

ولقد افدنا من تقاني الذين ادمجت خبراتهم في تعليم مبادئ علم الاقتصاد في هذه الطبعة. ونقدم امتناننا بشكل خاص الى مراجعي الطبعة الخامسة عشر. وهم: روبرت اقيريت (Robert Averitt)، كلية سميث: دانييل بيرجان (Daniel Bergan)، جامعة الينوي الشمالية الشرقية، شارلز بيري (Charles Berry)، جامعة سينسيناتي، جي. اس. بتلر (J. S. Butler)، جامعة فاندربيلت، ألبرت كولفر (Albert Culver)، جامعة ولاية كاليفورنيا - شيكاغو: بول استنسون (Paul Estenson)، كلية غوستافوس ادولفوس: ويليام غوف (William Goffe)، جامعة جنوبي المسيسيبي: إد غرينبرغ (Ed Greenberg)، جامعة واشنطن سانت لويس: أريك جينسون (Eric Jenson).

كلية ويليام وماري: روبرت جوردان (Robert Jordan)، جامعة جنوبي مين: دنيس ليدن (Dennis Leyden)، جامعة ولاية المسيسيبي: الفرد لوبيل (Alfred Lubell)، جامعة ولاية نيويورك - نيوونتا: دوغلاس مورغان (Douglas Morgan)، جامعة كاليفورنيا - سانتا باربرا: توماس بويغ (Tomas Pogue)، جامعة ايوا: جيمس برايس (James Price)، جامعة سيراكوز: ساندرا ريفيرا (Sandra Rivera)، جامعة كينتوكي، جون سولو (John Solow)، جامعة ايوا، وتيموثي تايلور (Timothy Taylor)، «جورنال أوف ايكونوميك بيرسبيكتيفز»: ويليام ويبر (William Weber)، جامعة شرقي الينوي: دافيد فاينبرغ (David Weinberg)، جامعة كسافيه: ويليام وود (William Wood)، جامعة جيمس ماديسون.

اما الطلاب في معهد ماساشوسيتس والكليات والجامعات الاخرى فقد خدموا «كخشد خفي»، اذ واصلوا تحديثنا واختبارنا، وساعدوا على جعل هذه الطبعة اكثر اكتمالاً من سابقتها، ورغم انهم اكثر من ان نعددهم، فان تأثيرهم يتغلغل في كل فصل. وقد اعد المادة الاحصائية والتاريخية وراجعها اكثر من مرة سوجوي موكرجي (Sujoy Mukerji). قدم المساعدة كل من سيمون ايفينيت (Simon Evenett)، ونانسي كينغ (Nancy King)؛ وفي مراجعة المسودات، اليزابيتا مانياني (Elisabetta Magnani). اما المساعدة في مجال معالجة الكلمات فقدمتها جلينا اميس (Glena Ames).

ولم يكن في الامكان اخراج هذا المشروع من دون مساعدة ذلك الفريق الماهر من مؤسسة ماكجرو- هيل الذي رعى الكتاب خلال كل مرحلة من مراحله. ونود ان نشكر بشكل خاص المساهمين التالية اسماءهم مرتبتين حسب التسلسل الزمني لظهورهم على مسرح المشروع. المحرر الاقتصادي سكوت ستراتفورد (Scott Stratford)، والمشرقة على التحرير ايلين روزنبرغ (Elaine Rosenberg)، والمصمم جوديف بيليرو (Joseph Piliero)، ومحررة المخطوطة سوزان غوتفرايد (Susan Gottfried)، والمساعدة في التحرير فيكتوريا ريتشاردسون (Victoria Richardson)، هذه المجموعة من المهنيين المحترمين حولت كومة من اقراص الحاسوب اللينة وجبال من الورق الى تحفة فنية رائعة الصقل.

كلمة للطالب الاجنبي

لقد قرأت في كتب التاريخ عن موجات الثورات التي هزت

المستهلكين، والسوق المالي، ومعدلات البطالة. وستعرف المعنى الدقيق لهذه الكلمات بعد ان تكمل دراسة فصول هذا الكتاب بشكل متمعن. والاهم من ذلك، سوف تفهم القوى الاقتصادية التي تؤثر فيها وتقرررها

ثمة سوق للافكار ايضاً، حيث تضع المدارس المتنافسة لعلم الاقتصاد نظرياتها وتحاول اقناع اندادها بها وسوف تجد في الفصول التالية مراجعة عادلة وغير متحيزة لافكار عمالقة الفكر الاقتصادي. من علماء الاقتصاد الاوائل امثال ادم سميث، ودافيد ريكاردو، وكارل ماركس الى جبابرة عصرنا الحاضر من امثال جون ماينرد كينز، وميلتون فريدمان، وروبرت سولو.

خبيك !

مع بداية رحلتك الى عالم الاسواق، قد تشعر ببعض الرهبة. لكن تشجع. الحقيقة اننا نحسدك، ايها الطالب المبتدىء، وانت تستعد لاكتشاف عالم الاقتصاد المثير لاول مرة. فتلك اثارة لن تحصل عليها للاسف سوى مرة واحدة في العمر. لذلك، حين تنضم للركب، نتمنى لك رحلة سعيدة

دول آ. سامويلسون

ويليام دي. نوردهاوس

الحضارات من جذورها - مثل الصراعات الدينية، وحروب التحرر السياسي، والصراعات ضد الاستعمار، والصراعات القومية. وخلال العقد الماضي حولت الثورات الاقتصادية في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق، والصين، واماكن اخرى، تلك المجتمعات عن مسارها فالثواب يهدمون الصواجز. ويسقطون السلطات القائمة، ويحرضون لقيام «اقتصاد السوق» بسبب عدم رضاهم عن الحكم الاشتراكي المركزي. والطلاب من امثالكم يتظاهرون، وحتى يسجنون، من اجل الفوز بحق دراسة الافكار الراديكالية والتعلم من الكتب الدراسية الغربية، من امثال هذا الكتاب على امل التمتع بالحرية والازدهار الاقتصادي الذي يوفره اقتصاد السوق.

السوق الفكري

ما هو السوق الذي يدعو الطلاب الروس والصينيين لتحقيقه؟ في الصفحات التي ستلي، ستعرف عن اسواق الاسهم والسندات، والفرنك الفرنسي والروبل الروسي، وعن العمال غير المهرة وجراحي الاعصاب ذوي التدريب العالي. لا بد انك قرأت في الصحف عن اجمالي الناتج المحلي، ومؤشر اسعار

الاقتصاد

الجزء الأول

المفاهيم الأساسية



الفصل ١

اسس علم الاقتصاد

نحن لا نتوقع الحصول على عشائنا بفضل نزع الخير لدى اللحام او الساقى او الخباز، بل من اهتمامهم بمصلحتهم الخاصة.

ادم سميث، كتاب ثروة الامم (١٧٧٦)

تقديم

لقد أصبحت المنافسة أكثر حدة: فنحن نعيش في عصر الاسواق العالمية، حيث تتدفق الأموال والبضائع عبر الحدود الدولية بسهولة أكبر من أي وقت مضى. في الماضي كان منافسونا يعيشون في نهاية الشارع أو في البلدة المجاورة. أما الآن فقد يكونون في النصف الآخر من الكرة الأرضية، في ماليزيا، أو الصين، أو اسبانيا. ولأول مرة في التاريخ يطبق الجميع المجموعة نفسها من القواعد، قواعد اقتصاديات السوق العالمية، فمن هو الذي يستطيع التكيف مع أسواق متغيرة؟ ومن هو الأقدر على ركوب أمواج التكنولوجيا الجديدة؟ فالرهانات عالية. ويحظى الفائزون بأعلى الأرباح وأعلى الأجور، في حين يبقى الخاسرون في الخلف.

لماذا تقوى الأجراس

فهم السوق العالمي ليس سوى أحد أسباب دراسة الناس للاقتصاد اليوم. فبعض الناس يدرسون الاقتصاد؛ لأنهم يأملون كسب المال. وآخرون يقلقون لأنهم سيكونون أشبه بالأميين إن لم يتمكنوا من فهم قوانين العرض والطلب. ويهتم اناس آخرون بمعرفة طرق تحسين بيئتنا، أو لماذا تتحول بلاد مثل روسيا والصين من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

كل هذه الأسباب، وغيرها معقول، ومع ذلك فقد أدركنا ان

منذ أن كتب عالم الاقتصاد العظيم آدم سميث هذه الكلمات، قبل أكثر من ٢٠٠ سنة، عايش معظم اقطار العالم حقبة من الازدهار تفوق التصور. ولدى شعوب الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى اليوم القدرة على شراء اشياء أكثر من الضروريات الأساسية؛ من مآكل وملابس وماوى. فأخذية الركض ذات التقنية العالية، وغسالات الملابس ذات القدرة العالية، والسفر السريع جواً الى مختلف انحاء العالم، وأشياء أخرى كثيرة امثلة على تشكيلة مذهلة من السلع والخدمات التي أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية. كما شهدت الدول النامية أيضاً مستويات معيشتها ترتفع بسرعة في السنوات الأخيرة.

لكن هل قاد الازدهار الذي انتشر على نطاق واسع الى حياة سعيدة ومرضية لجميع الناس في الدول الغنية؟ وهل هدأت المنافسة؟ كلا، إطلاقاً. فما زال أغلب الناس يسعون لتحسين أوضاعهم. فالشركات تتنافس بضراوة على الزبائن، فتراها تخرع منتجات جديدة، وتجعل المنتجات القديمة أفضل وأرخص. والعمال يتنافسون على الوظائف، والحصول على شهادات جامعية وتدريب وخبرات أخرى، يأملون أن تعطيهم الافضلية في سوق العمل. والامم تتنافس أيضاً، وتضع سياسات اقتصادية كلية وسياسات تجارية صممت خصيصاً لاعطائهم ميزة اقتصادية منافسة.

هناك هدفاً آخر قوياً يدفعنا الى تعلم الدروس الاساسية في علم الاقتصاد. فطيلة حياتك - من المهد الى اللحد - ستستخدم بحقائق الاقتصاد القاسية. عليك كناخب أن تتخذ قرارات حول قضايا مثل - عجز الحكومة المالي والضرائب وحرية التجارة، والتضخم والبطالة، والتي لن تستطيع فهمها ما لم تستوعب مبادئ هذا الموضوع.

اختيار مهنة حياتك هو أحد أهم القرارات الاقتصادية التي ستخضعها؛ فمستقبلك لا يعتمد على قدراتك وحسب، بل على مدى تأثير قوى اقتصادية لا سيطرة لك عليها، على أجرك. ويمكن لعلم الاقتصاد أيضاً أن يساعدك في استثمار مخزواتك التي وفرتها مما كسبته. لا شك أن دراسة علم الاقتصاد لن تحولك الى عبقرى، لكن من غير معرفة باصول علم الاقتصاد ستكون فرص الحياة كلها مشحونة ضدك.

لا حاجة بنا لقول المزيد عن هذه النقطة. إلا أننا نأمل أنك ستجد أن علم الاقتصاد حقل رائع بحد ذاته، علاوة على كونه مفيداً. وقد فوجيء اجيال من الطلاب حين اكتشفوا مدى ما في علم الاقتصاد من إثارة.

الندرة والكفاءة : الموضوعان التوأمان لعلم الاقتصاد

فما هو علم الاقتصاد إذاً؟ خلال الثلاثين عاماً الماضية توسع علم الاقتصاد ليشمل تشكيلة واسعة من المواضيع. فما هي التعريفات الرئيسة لهذا الموضوع المتنامي؟ التعريفات المهمة هي أن علم الاقتصاد....^(١)

- يدرس كيفية تحديد ثمن العمالة، ورأس المال، والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد.
- يستطلع سلوكيات الاسواق المالية، ويحلل كيف تعمل هذه الاسواق على توزيع رأس المال في الاقتصاد.
- يحلل تأثير اللوائح التنظيمية الحكومية على كفاءة السوق.
- يدرس توزيع الدخل، ويقترح طرق مساعدة المحتاجين من دون إلحاق الأذى بأداء الاقتصاد.

(١) تضم القائمة عدة مصطلحات اقتصادية متخصصة، وللممكن من الموضوع، عليك أن تفهم معجم الكلمات الاقتصادية. فإن كان هناك كلمة أو مقطع غير مفهوم لديك فارجع الى مسرد المصطلحات في آخر هذا الكتاب. ويضم هذا المسرد معظم التعابير الاقتصادية التقنية المستخدمة في هذا الكتاب. جميع الكلمات المطبوعة بحروف بارزة مفرقة في مسرد المصطلحات، مرتبة حسب التسلسل الهجائي لمعنى التعبير باللغة الانجليزية.

- ينظر في تأثير الانفاق الحكومي، والضرائب، والعجز في الميزانية على النمو الاقتصادي.
 - يدرس الارتفاع والهبوط في البطالة والانتاج اللذين تتشكل منهما الدورة التجارية، ويطور السياسات الحكومية لتحسين النمو الاقتصادي.
 - يبحث في أنماط التجارة بين الأمم، ويحلل تأثير الحواجز التجارية.
 - ينظر في التنمية في البلدان النامية، ويقترح طرقاً لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة.
- هذه قائمة جيدة، ومع ذلك يمكنك توسيعها عدة أضعاف. لكن إذا اختصرنا كل هذه التعاريف، فإننا سنجد أنها تشترك في مغزى واحد :

علم الاقتصاد (economics) هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس.

يكن خلف هذا التعريف فكرتان رئيسيتان في علم الاقتصاد: ندرة السلع والرغبة في الكفاءة. خذ الندرة (scarcity) أولاً. فإذا كان في الإمكان إنتاج كميات غير محدودة من كل سلعة، أو إذا اشبع كل الحاجات البشرية بالكامل، فماذا ستكون النتيجة؟ لن يقلق الناس على وضع ميزانية لمخلفهم؛ لأن في وسعهم الحصول على كل ما يريدون، ولن تضطر منشآت الأعمال الى الشعور بالغىظ من تكلفة رأس المال أو تكلفة الرعاية الصحية، ولن تحتاج الحكومات الى الكد من أجل الضرائب أو النفقات؛ لأن أحداً ما لن يهتم. فطالما كان في وسع الجميع الحصول على كل ما يرغبون، فلن يهتم أحد بمسألة توزيع الدخل بين مختلف الناس أو الطبقات.

في مثل رضاء جنة عدن هذا، لن يكون هناك شيء اسمه سلع اقتصادية (economic goods) - فليس ثمة سلعة نادرة، بل ستكون جميع السلع مجانية مثل الرمل في الصحراء أو الماء عند الشاطئ. ولن يكون هناك صلة ما بين الاسواق والاسعار، ولن يكون لعلم الاقتصاد أهمية أو فائدة.

لكن لم يصل أي مجتمع الى طوباوية الامكانات غير المحدودة. فالسلع محدودة في حين تبدو المطالب بلا حدود. ويبدو أن الانتاج لم يصل المستوى الكافي لتلبية رغبات الجميع، حتى في الولايات المتحدة. وإذا ما جمعت كل الرغبات، فسرعان ما تكتشف أن ليس هناك سلع أو خدمات كافية لاشباع حاجات حتى جزء صغير من الرغبات الاستهلاكية لكل شخص. فيجب أن يكون ناتجنا القومي أكبر بعدة أضعاف قبل أن يكون في وسع الأمريكي العادي أن

يعيش بمستوى يوازي معيشة الطبيب، أو المحامي العادي. أما خارج الولايات المتحدة، خاصة في افريقيا وآسيا، فإن مئات ملايين الناس يعانون من الجوع والحرمان المادي.

وبالنظر للاسحودية المتطلبات، فإن من المهم أن يفيد الاقتصاد من موارده المحدودة. وهذا يوصلنا الى الفكرة البالغة الاهمية عن الكفاءة (efficiency). الكفاءة تعني عدم الهدر، أو استخدام الموارد الاقتصادية باكثر الطرق كفاءة، لاشباع حاجات ورغبات الناس.

بتحديد أدق، ينتج الاقتصاد بصورة أكثر كفاءة حين لا يستطيع انتاج كمية أكبر من سلعة ما، دون ان يقلل انتاجه من سلعة أخرى.

ان جوهر علم الاقتصاد هو الاعتراف بحقيقة الندرة، ثم نقرر كيف نبني المجتمع بطريقة تعطي اكفاً استخدام للمصادر. وذلك هو المجال الذي يقدم فيه علم الاقتصاد مساهمته الفريدة.

دراسة علم الاقتصاد

من أين نبع ذلك النهر العظيم لعلم الاقتصاد الحديث، ومتى كان ذلك؟ يمكننا أن نحدد اصل علم الاقتصاد الحديث بالعام ١٧٧٦، وهي السنة التي نشر فيها آدم سميث كتابه الكلاسيكي «تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم». وقد وضع سميث في هذا الكتاب، وبشكل صحيح، المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق. ولم يكن من قبيل المصادفة ان يظهر كتابه في سنة اعلان الاستقلال : فقد تزامنت حركة التحرر السياسي من استبداد الأنظمة الملكية الأوروبية تقريباً مع محاولات تحرير الصناعة والتجارة من السيطرة الطفيلية للاسترقاقية القطاعية عليهما.

ويمكن بحق اعتبار آدم سميث مؤسس حقل الاقتصاد الجزئي (microeconomics)، وهو فرع الاقتصاد الذي يهتم اليوم بسلوكيات الكيانات الفردية، مثل الأسواق، والشركات، والأسر. وفي كتاب «ثروة الأمم» يدرس سميث كيف تتحدد الأسعار الفردية، وكيف تتحدد أسعار الأرض والعمالة، ورأس المال،

ويحقق في نواحي قوة وضعف الية السوق. والأهم من ذلك، فإنه يتعرف على خواص كفاءة السوق، «اليد الخفية» التي تجلب خيراً عاماً من خلال اعمال افراد يسعون لخدمة مصالحهم الذاتية. وما زالت هذه احدى القضايا المهمة اليوم، وفي حين ان دراسة علم الاقتصاد قد تطورت دون شك تطوراً عظيماً منذ أيام سميث، فما زال يُستشهد به من قبل السياسيين وعلماء الاقتصاد على حدّ سواء.

وخلافاً لذلك فإن الاقتصاد الكلي (macroeconomics)، وهو الفرع الذي يهتم بمجمل الاداء الاقتصادي، لم يظهر في صيغته الحديثة قبل العام ١٩٣٦. وكان ذلك حين قام جون ماينرد كينز بنشر كتابه الثوري «النظرية العامة في التوظيف، والفائدة، والمال». في ذلك الحين، كانت بريطانيا والولايات المتحدة ما زالتا تعانيان من الكساد العظيم لحقبة الثلاثينات، حين وصل معدل البطالة الى ما يقارب ربع القوى العاملة. وفي إطار سعيه لايجاد مخرج من الأزمة، أكد كينز ان اقتصاديات السوق يمكن ان تعمل بشكل خاطئ. وصاغ في كتابه المذكور نظرية حول اسباب البطالة والكساد، وكيف يتقرر الاستثمار والاستهلاك، وكيف تدير البنوك المركزية العملة ومستويات الفائدة، ولماذا يزدهر اقتصاد بعض الأمم، ويصيب الركود اقتصاد بعضهم الآخر. كما أثبت كينز ان للحكومات دوراً مهماً في التخفيف من حدة ارتفاع أو انخفاض الدورات التجارية. ورغم ان العديد من علماء الاقتصاد لم يعيدوا يقبلون نظرياته وتفسيراته، فإن المسائل التي تناولها كينز ما زالت تحدد دراسة الاقتصاد الكلي اليوم.

يلتقي التياران - الاقتصاديات الجزئي والكلي - ليشكلا علم الاقتصاد الحديث. وقد مضى وقت كانت الحدود بين الاثنين واضحة تماماً، لكن التيارين اختلطا مؤخراً حين طبق علماء الاقتصاد أدوات الاقتصاد الجزئي على مواضيع مثل البطالة والتضخم. ومع ذلك، فإن صياغة فهم كامل لعلم الاقتصاد تفرض استكشاف كلا ضفتي النهر، وهذا ما سوف نفعله في هذه الدراسة.

ب مشاكل التنظيم الاقتصادي الثلاث

في تقرير «أي» السلع يجب أن تُنتج، و «كيف» ستصنع هذه السلع، و «لمن» سننتج.

الواقع ان هذه الاسئلة الاساسية الثلاث للتنظيم الاقتصادي - «أي»، و «كيف»، و «لمن» - تحظى اليوم بالاهمية العظيمة ذاتها

حيث ان انتاج اقتصاد ما محدود بموارده ومعارفه التكنولوجية، فإن على كل مجتمع، سواء كان غنياً أم فقيراً، ان يختار : ما بين الرعاية الصحية واليخوت، ما بين الطرق العامة والدبابات، ما بين التعليم ووجبات المطاعم. وهذا يعني أن يكون لكل مجتمع طريقة

التي حظيت بها منذ فجر الحضارة. دعونا نلقي نظرة قريبة عليها :

● «أي» السلع يجب انتاجها وبأي كميات؟ على المجتمع أن يقرر كم سينتج من كل نوع من السلع والخدمات التي يمكنه انتاجها، ومتى سينتجها. هذا اليوم هل سننتج بيتزا مجمدة أم قمصان؟ هل ننتج عدداً قليلاً من القمصان عالية الجودة أم عدداً كبيراً من القمصان الرخيصة؟ هل نستخدم الموارد الشحيحة لانتاج العديد من السلع الاستهلاكية (مثل البيتزا المجمدة)؟ أم ننتج سلعاً استهلاكية أقل و سلعاً استثمارية أكثر (مثل ماكينات صنع البيتزا) ترفع الانتاج والاستهلاك في الغد؟

اقتصاد السوق، والاقتصاد الموجه، والاقتصاد المختلط

من المهم الرئيسية لعلم الاقتصاد دراسة وتفسير الطرق المختلفة التي يمكن لمجتمع ما أن يجيب فيها على أسئلة «أي»، و«كيف»، و«لن». فالمجتمعات المختلفة منظمة حسب «انظمة اقتصادية مختارة»، ويدرس علم الاقتصاد الآليات المختلفة التي يمكن لمجتمع ما أن يستخدمها لتوزيع موارده الشحيحة.

يمكننا اليوم أن نميز طريقتين أساسيتين لتنظيم الاقتصاد. من جهة، تتخذ الحكومة مختلف القرارات الاقتصادية، ويقوم الأشخاص الذين هم على قمة هرم السلطة، بإعطاء الأوامر الاقتصادية للأشخاص الذين هم أدنى على سلم السلطة. وفي أقصى الجانب المقابل، يتم صنع القرارات في السوق، حيث يوافق الأفراد والمؤسسات طوعاً على تبادل المدخلات والمخرجات، ويتم ذلك عادة عن طريق دفعات نقدية. دعونا نتفحص كل واحد من هذين الشكلين من التنظيمات الاقتصادية بإختصار.

في الولايات المتحدة ومعظم الدول الديمقراطية، يتم حل معظم المسائل الاقتصادية عن طريق السوق. لذلك يدعى نظامهم الاقتصادي باسم اقتصاد السوق. واقتصاد السوق (market economy) الذي يقوم منه الأفراد والشركات الخاصة باتخاذ القرارات الرئيسية حول الانتاج والاستهلاك. ونظام الأسعار، والأسواق، والأرباح والخسائر، والحوافز، والمكافآت فتقرير الإجابة على «أي»، و«كيف»، و«لن».

شركات تنتج سلعاً تعطي أعلى ربح (أ «أي» باستخدام تقنيات الانتاج الأقل كلفة (أ «كيف»). الاستهلاك تحدده قرارات الأفراد حول كيفية اتفاق أجورهم وعوائد املاكهم التي جنوها بعملهم ومن استثمار املاكهم (أ «لن»).

ويطلق على أكثر الحالات تطرفاً في اقتصاد السوق، حيث لا يكون للحكومة أي دور اقتصادي، اسم الإقتصاد الحر (laissez-faire).

وعكس ذلك، فإن الإقتصاد الموجه (command economy) هو الذي تتخذ فيه الحكومة جميع القرارات المتعلقة بالانتاج وتوزيعه. وفي الإقتصاد الموجه - الذي كان متبعاً في الاتحاد السوفياتي خلال معظم سنوات هذا القرن - تمتلك الحكومة

● «أي» السلع يجب انتاجها وبأي كميات؟ على المجتمع أن يقرر كم سينتج من كل نوع من السلع والخدمات التي يمكنه انتاجها، ومتى سينتجها. هذا اليوم هل سننتج بيتزا مجمدة أم قمصان؟ هل ننتج عدداً قليلاً من القمصان عالية الجودة أم عدداً كبيراً من القمصان الرخيصة؟ هل نستخدم الموارد الشحيحة لانتاج العديد من السلع الاستهلاكية (مثل البيتزا المجمدة)؟ أم ننتج سلعاً استهلاكية أقل و سلعاً استثمارية أكثر (مثل ماكينات صنع البيتزا) ترفع الانتاج والاستهلاك في الغد؟

● «كيف» تُنتج السلع؟ يجب أن يقرر المجتمع من سيقوم بالإنتاج، وبأي الموارد، وأي تقنيات الإنتاج سيقوم بها المنتجون. من يزرع ومن يعلم؟ وهل تولد الكبرياء من النفط، أم الفهم، أم المفاعلات النووية؟ مع الكثير من تلويث الهواء أو القليل منه؟

● «لن» تُنتج السلع؟ من المهم الرئيسية لأي مجتمع تقرير من سيأكل ثمار الجهود الاقتصادية. أو، وضعها بشكل منهجي، كيف سيتم توزيع الانتاج القومي بين مختلف الأسر؟ هل الفقراء كثرة والاغنياء قلة؟ هل تذهب المداخليل الكبيرة الى المديرين أم العمال أم أصحاب الأرض؟ هل يتغذى المرضى وكبار السن بشكل جيد، أم يتركون ليتدبروا أمورهم بأنفسهم؟



تحذير : حين يتحدث الناس عن الاقتصاد، فإنهم غالباً ما يخلطون بين مسائل الواقع ومسائل الانصاف. وتصف الاقتصاديات الواقعية (positive economics) واقع أي اقتصاد - «أي»، و«كيف»، و«لن» - وسلوكيات ذلك الاقتصاد. وتتناول الاقتصاديات الواقعية مسائل من مثل : لماذا يكسب الأطباء مالاً أكثر من الحجاب؟ هل سترفع التجارة الحرة أجور معظم الأمريكيين أم ستخفضها؟ ما هي الآثار الاقتصادية لرفع الضرائب؟ ورغم صعوبة الإجابة على هذه الاسئلة، إلا انه يمكن حلها بالرجوع الى التحليلات والبراهين التجريبية. وهذا يضعها في حقل الاقتصاديات الواقعية.

أما الاقتصاديات المعيارية (normative economics) فتشمل التصورات الاخلاقية والاحتكام للقيم في تحديد «أي»، و«كيف»، و«لن»، المذكورة والخاصة بالاقتصاد. فهل يجب منع انتاج نوع معين من المدافع والأدوية؟ هل يجب رفع معدل البطالة لضمان عدم ازدياد سرعة التضخم في الأسعار؟ هل يجب الحد من الاستيراد من اليابان لأن لدى اليابانيين فائضاً تجارياً ضخماً مع الولايات المتحدة؟ هل نلغي الضمان الاجتماعي؟ ليس ثمة إجابات صحيحة أو خاطئة على تلك الاسئلة لأنها تتضمن

معظم وسائل الانتاج (الأرض ورأس المال)، كما تمتلك وتوجه عمليات المؤسسات في معظم المنشآت الانتاجية، وهي التي توظف العمال وتخبرهم كيف يقومون بأعمالهم، وتقرر كيفية تقسيم ناتج المجتمع على مختلف السلع والخدمات. باختصار، في الاقتصاد الموجه، تجيب الحكومة على معظم الأسئلة الاقتصادية الرئيسية من خلال ملكيتها للموارد وقدرتها على فرض قراراتها.

ولا يقع أي مجتمع معاصر بالكامل ضمن أحد هذين القطبين. بل إن معظم المجتمعات ذات اقتصاد مختلط (mixed economies)، فيه عناصر من اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه. ولم يكن هناك قط دولة تتبع اقتصاد السوق مئة بالمئة (رغم أن إنجلترا القرن التاسع قد اقتربت من ذلك كثيراً). وفي الولايات المتحدة اليوم، يصنع السوق معظم القرارات، لكن الحكومة تلعب دوراً مهماً في تعديل عمل السوق، فالحكومة تضع القوانين واللوائح التي تنظم الحياة الاقتصادية، وتقدم خدمات تعليمية، وشروطية، وتنظم التلوث وقطاع الأعمال. أما روسيا والاقتصاديات الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، المستاة من أداء اقتصادها الموجه فتبحث عن نموذجها الخاص من الاقتصاد المختلط.



علماء اقتصاد غيروا مجرى التاريخ : لا يكتمل أي نقاش عن الاقتصاديات الموجهة دون الإشارة إلى كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣). فقد كان ماركس

أكثر منتقدي اقتصاد السوق حدة، وأعظمهم تأثيراً. ففي كتاباته في أواسط القرن التاسع عشر، رأى ماركس كيف أن انتشار المصانع والسكك الحديدية في مختلف أنحاء أوروبا، قد صاحبه اضطرابات هائلة. وقد جادل أنه إذا تركت قوى السوق الانتاجية والمنافسة من دون رقابة، فلا مناص من أن تخرج عن السيطرة مسببة ركوداً اقتصادياً عميقاً وبؤساً متزايداً للعمال. وقد ادعى ماركس أن الرأسمالية محكوم عليها بالفشل، وسرعان ما تتبعها انتفاضات ثورية وتحل محلها الاشتراكية.

في العقود التي تلت، بدا أن التاريخ يؤكد بعض نبوءات ماركس. فالزعر الاقتصادي، والركود الاقتصادي العميق خلال التسعينات من القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، قاد مفكري القرن العشرين إلى التشكيك في نجاح تطبيق رأسمالية المشاريع الخاصة. وقد بدأ الاشتراكيون في تطبيق نموذجهم في الاتحاد السوفيياتي في العام ١٩١٧، وعند وصول المذاهب الماركسية إلى قمة سيطرتها، حكمت ما يقارب ثلث العالم. أما اليوم، فقد تقلص عدد الدول التي تصف نفسها بأنها ماركسية بشكل هائل. وقد كان ماركس مخطئاً في نواح عدة، أبرزها تفوق الاشتراكية كنظام اقتصادي - لكن ذلك لا يلغي مكانته كعالم اقتصاد مهم.

امكانيات المجتمع التكنولوجية

ج

كل مدفع يصنع، وكل بارجة تنزل إلى الماء، وكل صاروخ يطلق، يعني في النهاية، سرقة ممن يعانون الجوع ولا يطعمون.
الرئيس دوايت د. آيزنهاور

وفي مواجهة الحقيقة التي لا يمكن نكرانها بأن السلع شحيحة مقارنة بالمتطلبات، فإن على الاقتصاد أن يقرر كيف يتعامل مع موارده المحدودة. وعليه أن يختار بين مختلف حزم السلع المحتملة (الـ «أي»)، وأن يختار من بين مختلف تقنيات الانتاج (الـ «كيف»)، ويقرر في النهاية من سيستهلك السلع (الـ «لمن»)

مدخلات الانتاج و مخرجاته

للإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة، فإن على كل مجتمع أن يختار بين جملة من المدخلات والمخرجات الاقتصادية. المدخلات

لدى الاقتصاد مخزون من الموارد المحدودة: العمالة، والمعرفة التكنولوجية، والمصانع والأدوات، والأرض، والطاقة. وفي تقرير «أي» الأشياء يجب أن يتم انتاجه و «كيف»، فإن الاقتصاد في الواقع يقرر طريقة توزيع موارده بين آلاف السلع والخدمات الممكنة. كم من الأرض ستستخدم لزراعة القمح؟ أو لإسكان الناس؟ كم هو عدد الشركات التي ستننتج أجهزة الحاسوب؟ كم من الشركات ستصنع البيوت؟ كم من الأطفال سيكبرون ليحترفوا الرياضة، أو يحترفوا علم الاقتصاد، أو صناعة الطائرات الحربية؟

والتكنولوجيا المتاحة لها. خذ نفقات الدفاع كمثال. فالدول مجبرة دائماً على أن تقرر كم من مواردها المحدودة يجب أن يخصص للجيش، وكم سيخصص لانشطتها الأخرى (مثل التعليم وبناء مصانع جديدة). أن بعض الدول، مثل اليابان تخصص ١ بالمئة من ناتجها القومي لقواتها المسلحة. وتتفق الولايات المتحدة ٥ بالمئة من ناتجها القومي على الدفاع، في حين أن اقتصاداً منفقاً مثل اقتصاد كوريا الشمالية ينفق ما يصل إلى ٢٠ بالمئة من الناتج القومي على الجيش. وكلما زادت نسبة الناتج المخصصة للدفاع، كلما قل ما هو متوفر للاستهلاك والاستثمار.

دعونا نضخم هذا الخيار بأن نأخذ في اعتبارنا اقتصاداً لا ينتج سوى سلعتين اقتصاديتين، البنادق والزبدة. وتمثل البنادق بالطبع النفقات العسكرية، وتمثل الزبدة النفقات المدنية. لنفرض أن اقتصادنا قرر أن يركز كل ملاحظته من أجل إنتاج سلع مدنية، أي الزبدة. هناك حد أقصى من كمية الزبدة التي يمكن إنتاجها سنوياً. وتعتمد هذه الكمية على نوعية وكميات موارد الاقتصاد المعنى ومدى الكفاءة الانتاجية التي يستخدمها. لنفرض أن الكمية القصوى التي يمكن إنتاجها حسب الموارد والتكنولوجيا المتوفرة هي ٥ ملايين رطل من الزبدة.

على الجانب الآخر، افترض أن جميع الموارد قد كرس لإنتاج البنادق. مرة أخرى، ليس في وسع الاقتصاد أن ينتج سوى عدد محدود من البنادق، بسبب محدودية الموارد. وسنفرض، من أجل مثالنا هذا، أن الاقتصاد قادر على إنتاج ١٥ ألف بندقية من نوع معين أن لم ينتج أية زبدة على الإطلاق.

هذان احتمالان متطرفان للغاية. وهناك احتمالات كثيرة للغاية ما بينهما. فإذا ما أردنا التخلي عن بعض الزبدة، يمكننا الحصول على بعض البنادق. وإذا كنا على استعداد للتخلي عن مزيد من الزبدة، فسوف نحصل على المزيد من البنادق.

ثمة جدول للمكانيات المتاحة قدمناه في الجدول ١ - ١. وتظهر المجموعة «و» الطرف الأقصى حيث الإنتاج كله من الزبدة، وتصور المجموعة «أ» الطرف الأقصى المقابل حيث تخصص كل الموارد لإنتاج البنادق. وفي الوسط - «ب»، «ج»، «د»، «هـ» - يتم التخلي عن كمية متزايدة من الزبدة في مقابل الحصول على مزيد البنادق.

وقد تسأل، كيف يمكن لأمة أن تحول الزبدة إلى مدافع؟ الزبدة تتحول إلى مدافع، ليس بشكل مادي، بل بواسطة كيمياء تحويل موارد الاقتصاد من أحد الاستخدامات إلى استخدام آخر.

ويمكننا تمثيل امكانيات اقتصادنا الانتاجية بشكل أكثر حيوية في الرسم البياني الموضح في الشكل ١ - ١. ويقاس هذا الرسم

(inputs) هي سلع أو خدمات تستخدمها الشركات في عمليات الإنتاج. ويستخدم الاقتصاد «التكنولوجيا» المتاحة له لجمع هذه المدخلات وإنتاج المخرجات. والمخرجات (outputs) هي مختلف السلع أو الخدمات النافعة الناجمة عن عملية الإنتاج، والتي إما أن تستهلك، أو توظف لصنع منتجات أخرى. خذ مثلاً عملية «إنتاج» العجة نقول أن البيض، والملح، والحرارة، والمقلاة، وعمل الطباخ الماهر هي المدخلات، وتكون العجة الناضجة الهشة هي المخرجات. أما في مجال التعليم فإن المدخلات هي الكلية، والمختبرات، وغرف الصفوف، والكتب المدرسية، وما إلى ذلك، في حين أن المخرجات هي مواطنون مطلعون ومتعلمون.

ثمة مصطلح آخر للمدخلات هو «عوامل الإنتاج». ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات عريضة، هي: الأرض، والعمالة، ورأس المال.

● الأرض - أو بشكل أعم، الموارد الطبيعية - وتمثل هبة الطبيعة لعملياتنا الانتاجية. وتتكون من الأرض المستخدمة للزراعة، أو التي تستخدم أرضية للمنازل، والمصانع والطرق، وموارد الطاقة التي توفر الوقود لسياراتنا أو لتدفئة منازلنا، والمصادر الأخرى غير مصادر الطاقة مثل النحاس وخامات الحديد، والرمل. وفي عالم اليوم المكتظ بالسكان، فإن علينا أن نوسع ما نقصده بالمصادر الطبيعية لتشمل مصادرنا البيئية، مثل: الهواء والماء، والأرض، والمناخ.

● العمالة. وتتكون من الوقت الذي ينفقه الإنسان في الإنتاج: بالعمل في مصنع للسيارات، أو حراثة الأرض، أو التعليم في مدرسة، أو طبخ العجة. هناك آلاف الوظائف والمهام، من مختلف مستويات المهارة، تنجزها العمالة. وهي أهم المدخلات وأكثرها شيوعاً بالنسبة إلى اقتصاد صناعي متقدم.

● مصادر رأس المال، وتشكل السلع المعمرة في الاقتصاد، والتي تنتج من أجل إنتاج سلع أخرى. وتتضمن السلع الانتاجية الماكينات، والطرق، والحاسوبات، والمطارات، والشاحنات، ومصانع القوالب، والسيارات، والغسالات، والمباني. وكما سنرى لاحقاً، فإن تكديس السلع الانتاجية المتخصصة ضروري لعملية التنمية الاقتصادية.

ولإعادة شرح مشاكل الاقتصاد الثلاث حسب مصطلحات المدخلات والمخرجات، فإن على المجتمع أن يقرر: (١) «أي» المخرجات يُنتج، وبأي كميات؟ (٢) و «كيف» ينتجها؟ (أي ما هي تقنيات المدخلات الواجب جمعها لإنتاج المخرجات المطلوبة)؟ (٣) و «لن» تنتج هذه المخرجات وعلى من سنوزعها؟

حدود امكانيات الإنتاج

لا يمكن للمجتمعات أن تنتج كل ما تريد. فهي مقيدة بالموارد

احتمالات الانتاج البديلة

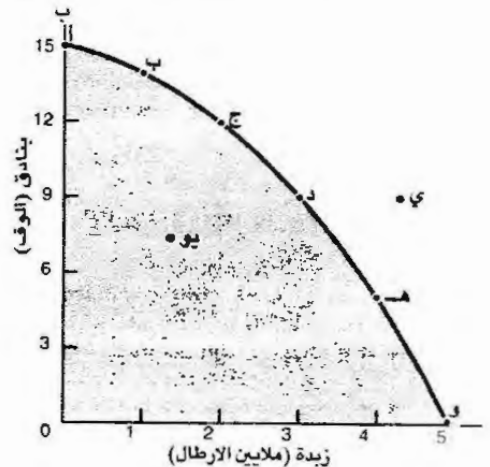
الاحتمالات	الزبدة (ملايين الأرتال)	البنادق (الاف)
أ	٠	١٥
ب	١	١٤
ج	٢	١٢
د	٣	٩
هـ	٤	٥
و	٥	٠

الجدول ١ - ١. تفرض محدودية الموارد الشحيحة عملية مبادلة بين انتاج البنادق وانتاج الزبدة بانتقالنا من «أ» الى «ب»... الى «و» فإننا نحول العمالة، والمكينات، والأرض من صناعة البنادق الى انتاج الزبدة.

الزبدة على المحور الأفقي والبنادق على المحور العمودي. (ان كنت لا تعرف الفرق بين اشكال الرسوم البيانية أو كيفية تحويل جدول الى رسم بياني راجع الملحق في نهاية هذا الفصل). نحن نعين موضع النقطة «و» في الشكل ١ - ١ من البيانات الموجودة على الجدول ١ - ١ عن طريق عد ٥ وحدات من الزبدة الى يمين المحور الأفقي، ونرتفع بمقدار صفر وحدات على المحور العمودي، وبالمثل، يتم تعيين النقطة «هـ» بالتحرك بمقدار ٤ وحدات زبدة الى اليمين، و٥ وحدات بنادق الى اعلى، وأخيراً نحصل على موقع النقطة «أ» بالتحرك صفر وحدة زبدة و ١٥ وحدة بنادق الى اعلى.

الشكل ١ - ١ إمكانيات الانتاج بيانياً

يبين هذا الشكل التركيبات البديلة لأزواج الانتاج المفترضة في الجدول ١ - ١.



وإذا ملأنا جميع المواقع المتوسطة بنقاط جديدة تمثل جميع التركيبات المختلفة من بنادق وزبدة، سيكون لدينا منحنى مائل متصل يمثل «حدود إمكانيات الانتاج»، كما يظهر في الشكل ١ - ٢.

تبين حدود إمكانيات الانتاج (production - possibility frontier) أقصى كمية من الانتاج يمكن لاقتصاد ما الحصول عليها، مع أخذ معارفه التكنولوجية وكمية المدخلات المتاحة له في الاعتبار. وتمثل حدود إمكانيات الانتاج (ح ١ أ) قائمة الخيارات الإنتاجية المتاحة للمجتمع.

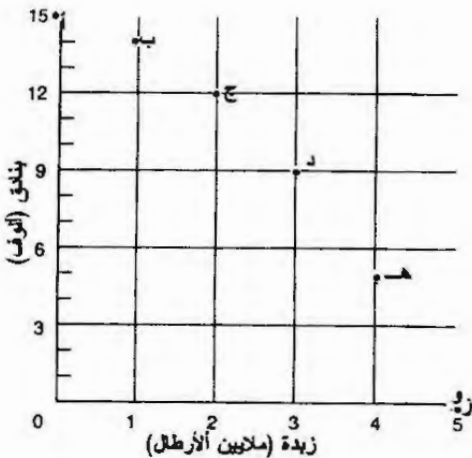
وضع حدود إمكانيات الانتاج موضع التنفيذ

رسمت حدود إمكانيات الانتاج في الشكل ١ - ٢ من أجل

الشكل ١ - ٢ منحنى سلس يصل بين النقاط المعينة لإمكانيات الانتاج العدة

تبين هذه الحدود الجدول الذي يمكن للمجتمع بموجبه أن يختار استبدال البنادق بالزبدة. وهي تفترض وضعاً تكنولوجياً معيناً وكمية معينة من المدخلات. النقاط خارج الحدود (مثل النقطة ي) تعني حدوداً غير معقولة أو لا يمكن الوصول إليها. أية نقطة داخل المنحنى، مثل النقطة يو * تشير الى أن بعض المصادر غير موظفة، أو غير مستخدمة على النحو الأمثل.

حدود إمكانيات الانتاج



يدفع ثمنها عن طريق الضرائب). وبالطبع لا يمكن للدول الفقيرة أن تتحمل سوى القليل من ثمن السلع العامة، مثل الصحة العامة والبحث العلمي. لكن مع التنمية الاقتصادية تحظى السلع العامة علاوة على نظافة البيئة بقسط اعظم من المخرجات.

يصور الشكل ١ - ٥ كيف يختار الاقتصاد ما بين (أ) الاستهلاك الحالي من السلع وبين (ب) الاستثمار والسلع الانتاجية (المكينات والمصانع، الخ). وبالتضحية بالإستهلاك الحالي، وانتاج المزيد من السلع الانتاجية يمكن لاقتصاد الدولة أن ينمو بسرعة اكبر، مما يتيح له زيادة الانتاج من كلا النوعين من السلع (الاستهلاكية والانتاجية) في المستقبل.

ويمكن لحدود الامكانيات الانتاجية أيضاً ان تبين الفكرة الاقتصادية البالغة الاهمية للبدائل الانتاجية. خذ مثلاً إحدى الحالات المهمة، وهي شئ الوقت. فليس لدى الناس سوى قدر محدود من الوقت لمتابعة أنشطة مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يكون لديك، بصفتك طالباً، عشر ساعات لدراسة امتحانات الاقتصاد والتاريخ القادمة. فإذا درست التاريخ فقط فسوف تحصل على علامة عالية فيه، وعلامة منخفضة في الاقتصاد، والعكس بالعكس. وإذا عاملنا العلامات المتحصل عليها في

البنادق والزبدة، لكن التحليلات ذاتها قد تنطبق على أي من السلع المختارة. وبالتالي، فكلما زاد ما تستخدمه الحكومة من مواردها في بناء الطرق العامة، كلما قل ما يتبقى لانتاج السلع الخاصة (مثل المنازل)، وكلما اخترنا ان نستهلك المزيد من الطعام، كلما قل ما يمكننا أن نستهلكه من ملابس، وكلما ازداد تصميم المجتمع على الاستهلاك اليوم، كلما قل انتاجه من السلع الانتاجية لانتاج المزيد من السلع الاستهلاكية في المستقبل.

تقدم الرسوم البيانية للأشكال من ١ - ٣ إلى ١ - ٥ بعض التطبيقات المهمة لحدود امكانيات الانتاج. ويبين الشكل ١ - ٣ تأثير التنمية الاقتصادية على امكانيات الدولة الانتاجية. ونتيجة لزيادة المدخلات من رأسمال وعمالة وتحسين للتكنولوجيا، فإن حدود امكانيات الانتاج تتوسع. ويمكن للدولة أن تحصل على المزيد من «جميع السلع» حين ينمو اقتصادها. ويبين الشكل أيضاً أنه يتوجب على الدول الفقيرة أن تخصص معظم مواردها لانتاج الطعام، في حين أن الدول الغنية تستطيع انتاج المزيد من الكماليات كلما زادت قدراتها الانتاجية.

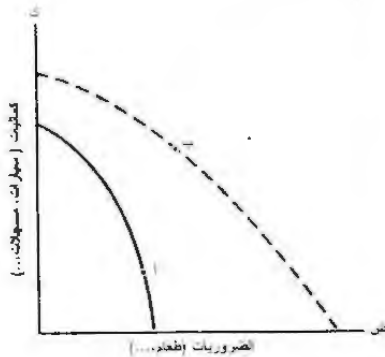
يصور الشكل ١ - ٤ كيف يجب على الجماهير ان تختار ما بين السلع الخاصة (المشتراة بسعر معين)، والسلع العامة (التي

الشكل ١ - ٣. التنمية الاقتصادية تنقل حدود امكانيات الانتاج الى الخارج

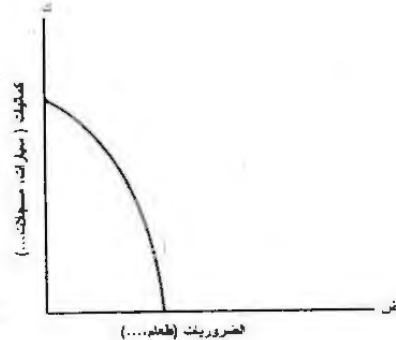
(١) قبل التنمية، الدولة فقيرة يجب عليها تكريس جميع مصادرها تقريباً من اجل الطعام، وتتمتع بالقليل من وسائل الراحة.

(ب) نمو المدخلات والتغيرات التكنولوجية تبدل حدود الامكانيات الانتاجية. ومع التنمية الاقتصادية تتحرك الامة من «أ» الى ب وتتوسع في استهلاكها من الطعام مقارنة مع زيادة استهلاكها من الكماليات. ويمكنها زيادة استهلاكها من السلعتين إذا شاءت.

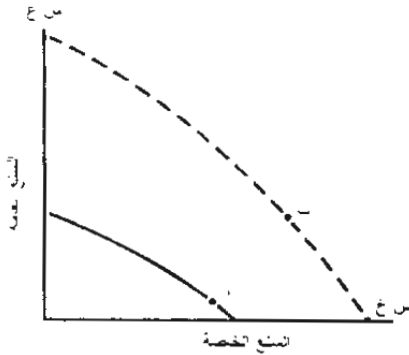
(ب) دولة ذات دخل مرتفع



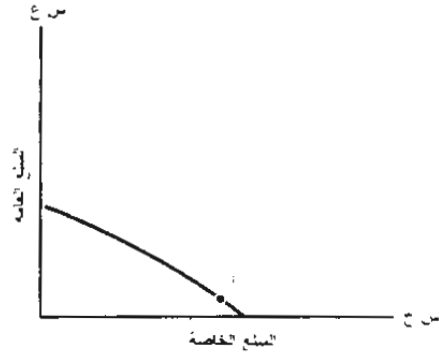
(أ) دولة فقيرة



(ب) مجتمع مدني



(أ) مجتمع حدودي



النشئل ١ - ٤. على المجتمعات ان تختار بين السلع العامة والسلع الخاصة

(أ) الدولة الفقيرة تستهلك معظم ما تنتجه ولا يتبقى سوى القليل للكماليات مثل السيارات والسلع العامة مثل الطرق، أو الصحة العامة، أو العلوم.

(ب) الاقتصاد الصناعي الحديث أكثر ازدهاراً ويختار اتفاق المزيد من دخله الأكبر على السلع العامة أو الخدمات الحكومية (الطرق، الدفاع، حماية البيئة، الصحة العامة، التعليم).

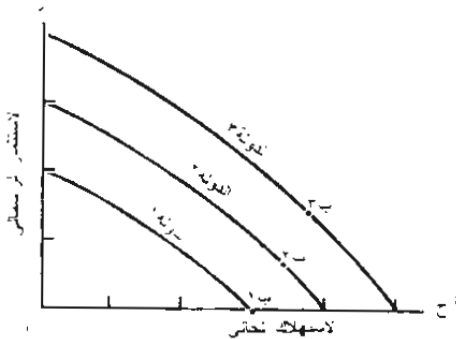
النشئل ١ - ٥. يتطلب الاستنحار للمستقبل، التضحية بالإستهلاك الحالي

يمكن للأمة ان تنتج سلعاً للإستهلاك الحالي (بيتزا وموسيقى) أو سلع استثمارية (شاحنات ومساكن).

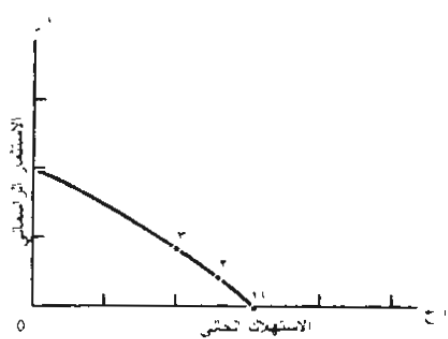
(أ) ثلاث دول تبدأ من نقطة واحدة. لديها كلها حدود الامكانيات الانتاجية ذاتها الظاهرة في اللوحة التي الى اليسار، لكن معدلات استثماراتها مختلفة. الدولة ١ لا تستثمر للمستقبل وتبقى عند ١، (تقوم باستبدال الماكينات فقط). الدولة ٢ تتمتع بقدر متواضع من الاستثمار، وتستثمر عند ٢١. الدولة ٣ تضحي بقدر عظيم من الاستهلاك الحالي وتستثمر بشكل مكثف.

(ب) في السنوات التالية، الدول التي استثمرت أكثر تقفز الى المقدمة. وهكذا فإن الدولة ٣ الأكثر ازدهاراً نقلت حدود امكانياتها الانتاجية الى مدى أبعد، في حين بقيت حدود امكانيات الدولة ١ مكانها. في المستقبل، ستواصل الدولة ٣ المزدهرة الاستثمار بشكل مكثف مع ازدياد استهلاكها

(ب) بعد الاستثمار



(أ) قبل الاستثمار



الامتحانين «كمخرجات» لدراستك، ارسم حدود امكانيات الانتاج للعلامات، مع اخذ محدودية مصدر الوقت لديك. وإذا اعتبرنا ان السلعتين هما «العلامات» و «المتعة» فكيف يمكنك رسم حدود امكانيات الانتاج؟ وأين تقع انت على هذا الحد؟ وأين يقع اكسل زملائك في الصف؟

الكفاءة

افترضنا ضمناً في جميع الشروحات التي تناولناها حتى الآن ان الاقتصاد يعمل بكفاءة (اي انه يقع على حدود امكانيات الانتاج وليس داخلها) تذكر أن الكفاءة تعني استخدام موارد الاقتصاد باكبر قدر من الفاعلية لاشباع حاجات الناس ورغباتهم. ويتحدد أدق، يصل الانتاج حد الكفاءة حين لا يستطيع المجتمع ان ينتج كمية اكبر من احدى السلع من دون خفض انتاج سلعة اخرى - حين يكون الاقتصاد على حدود امكانيات الانتاج.

فلماذا تكون نقطة على حدود امكانيات الانتاج كفاءة؟ دعونا نبدأ بالوضع الذي توضحه النقطة د في الشكل ١ - ٢. لنفرض ان السوق طلب مليون رطل اضافي من الزبدة. فإذا تجاهلنا القيود التي تظهرها حدود امكانيات الانتاج، فقد نعتقد ان في الامكان انتاج المزيد من الزبدة من دون تقليل انتاج البنادق، لنقل بالانتقال الى النقطة ي الى يمين النقطة د. لكن النقطة ي هي خارج الحدود في منطقة «المستحيل». وإذا بدأنا من د فلن يكون في وسعنا الحصول على المزيد من الزبدة من دون التخلي عن بعض البنادق. وبالتالي فإن النقطة د كفاءة، أما النقطة ي فهي غير ممكنة.

تحقق الكفاءة الانتاجية حين لا يكون في وسع المجتمع زيادة مخرجاته من سلعة ما دون ان يخفض انتاجه من سلعة اخرى. ويكون الاقتصاد الكفؤ على حدود امكانياته الانتاجية.

نقطة اخرى حول الكفاءة الانتاجية يمكن توضيحها باستخدام حدود امكانيات الانتاج : فكون الاقتصاد على حدود امكانيات الانتاج يعني ان انتاج المزيد من سلعة ما، يتطلب حتماً التضحية بسلع اخرى. فحين ننتج المزيد من البنادق فإننا نستبدلها بالزبدة. والاستبدال هو قانون الحياة في اقتصاد كامل العمالة. وحدود امكانيات الانتاج ترسم قائمة خيارات المجتمع.

الموارد المعطلة وعدم الكفاءة حتى المراقبون العرضيون للحياة المعاصرة يعرفون ان في المجتمع موارد معطلة على شكل عمال عاطلين، ومصانع متوقفة، وأراض بور. وحين يكون هناك موارد معطلة، لا يكون الاقتصاد على حدود امكانيات الانتاج على الاطلاق، بل في مكان ما «داخل» هذه الحدود. في

الشكل ١ - ٢ يمثل الحرف يو نقطة داخل حدود امكانيات الانتاج، عند النقطة يو، ينتج المجتمع وحدتين من الزبدة و ٦ وحدات من البنادق. وتكون بعض المصادر معطلة، وباستغلال هذه المصادر يمكن زيادة مخرجات جميع انواع السلع، ويمكن للاقتصاد ان ينتقل من النقطة يو الى النقطة د، وينتج المزيد من الزبدة والمزيد من البنادق وتحسين كفاءة الاقتصاد. وعلى هذا النحو يمكننا الحصول على بنادقنا واكل المزيد من الزبدة.

شهد العالم في احدى الدورات الاقتصادية حالة من عدم الكفاءة الانتاجية في الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣. فخلال الكساد العظيم، كان مجموع المخرجات المنتجة في الولايات المتحدة قد تراجع بحوالي ٢٥ بالمئة. وقد حدث ذلك ليس لان حدود امكانيات الانتاج قد انكمشت للداخل، بل بسبب سياسات نقدية ومالية وعوامل اخرى خفضت الانفاق ودفعت الاقتصاد الى داخل حدود امكانيات الانتاج. ثم وسع الاعداد للحرب العالمية الثانية الطلب، وزاد الناتج بسرعة مما دفع الاقتصاد الى حدود امكانيات الإنتاج. وكان هناك قوى مماثلة عاملة في العديد من الدول الصناعية خلال الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٣، حيث دفعت عوامل الاقتصاد الكلي أوروبا، واليابان، وأمريكا الشمالية الى داخل حدود امكانيات انتاجها.

والركود خلال الدورات الاقتصادية ليس السبب الوحيد لانحسار الاقتصاد الى داخل حدود امكانياته الانتاجية. فقد يعاني الاقتصاد من عدم الكفاءة، أو سوء التوزيع بسبب الاضرابات، والتغيرات السياسية، أو الثورات. وقد حدثت حالة مماثلة في روسيا في أوائل التسعينات من القرن الحالي، بعد ان اسقطت نظام التخطيط الاشتراكي، واستبدلته به اقتصاد السوق الحر. وبسبب التغييرات التي مزقت النظام الاقتصادي، فقد انخفضت المخرجات وارتفعت البطالة حين حاول الناس التكيف مع التغير في الأسعار، والقوانين، والمداخل.

ويأمل علماء الاقتصاد الروس والغربيون ان يكون عدم الكفاءة هذا مجرد تراجع مؤقت. وهم يتوقعون بان يعزز السوق الحر حوافز كفاءة الانتاج. فبان صبح ذلك، فسوف تعود روسيا قريباً الى حدود امكانيات الانتاج، وسوف تبدأ حدود امكانيات الانتاج في التحرك الى الخارج حين يبدأ الاقتصاد في النمو سريعاً.

في نهاية فصل المقدمة هذا، دعونا نرجع ونوجز مقولتنا الافتتاحية، لماذا ندرس الاقتصاد؟ ربما كان افضل جواب على هذا السؤال هو الذي اعطاه كينز في السطور الاخيرة من كتابه «النظرية العامة في التوظيف والفائدة، والمال» .

ان افكار علماء الاقتصاد وفلاسفة السياسة، سواء كانت تلك

الفلسفة السياسية والاقتصادية ليس ثمة اشخاص كثيرون يتأثرون بالنظريات الجديدة بعد بلوغ الخامسة والعشرين أو الثلاثين من العمر، حيث إن من المستبعد أن تكون الأفكار التي يطبقها الموظفون العاملون والسياسيون أو حتى المحرضون على الأحداث الجارية هي الأحداث. لكنها أفكار، وليست منافع مكتسبة، وهي خطيرة على المدى القريب أو البعيد، وسواء كانت تهدف للخير أو الشر.

وفهم كيف تطبق أفكار الاقتصاد القوية على مشاكل حياتنا الشخصية وعلى قضايانا القومية - هو في النهاية سبب دراستنا للاقتصاد.

ملخص

ج - امكانيات المجتمع التكنولوجية

٦ - مع وجود موارد وتكنولوجيا معينة، يمكن تلخيص خيارات الانتاج بين نوعين من السلع مثل الزبدة والبنادق، من خلال مفهني «حدود امكانيات الانتاج». وتظهر هذه الحدود كيف أن انتاج احدي السلع (مثل البنادق) يستبدل بإنتاج سلعة أخرى (مثل الزبدة).

٧ - لتحقيق كفاءة الانتاج حين نعجز عن زيادة انتاج سلعة ما من دون خفض انتاج سلعة أخرى. وقد بينا ذلك في حدود امكانيات الانتاج. فحين يعمل اقتصاد ما بشكل كفؤ - على حدود امكانيات انتاجه - فلا يمكنه انتاج المزيد من سلعة ما الا بإنتاج قدر اقل من سلعة أخرى.

٨ - توضح حدود امكانيات الانتاج العديد من العمليات الاقتصادية الأساسية: كيف يمكن للتنمية الاقتصادية أن تدفع الحدود وتوسعها؟ وكيف تختار أمة ما القبول بكميات أقل نسبياً من الطعام والضروريات الأخرى من أجل التنمية؟ وكيف تختار دولة ما بين السلع الخاصة والسلع العامة؟ وكيف تختار المجتمعات ما بين السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية التي ترفع من امكانيات الاستهلاك المستقبلي؟

٩ - تكون المجتمعات في بعض الأحيان داخل حدود امكانياتها الانتاجية. فحين يكون هناك بطالة عالية أو حين تعرقل الشرة أو الأنظمة الحكومية غير الكفؤة النشاط الاقتصادي، يكون الاقتصاد غير كفؤ ويعمل داخل حدود امكانياته الانتاجية.

الأفكار صائبة أو خاطئة، هي أقوى مما يعتقد بشكل عام. الواقع أن ثمة أمور أخرى قليلة تتحكم بالعالم. والرجال العمليون الذين يعتقدون بأنهم مستثنون تماماً من أية تأثيرات فكرية، هم عادة عبيد بعض علماء الاقتصاد الراحطين. والمجانين الذين يقولون السلطة، ممن يتهيا لهم سماع اصوات في الجو، ينتقون نويات جنونهم من كتابات بعض المؤلفين الأكاديميين النافهين التي ترجع لسنوات ماضية. أنا متأكد أنه قد بولغ كثيراً في قوة المنافع المكتسبة مقارنة بالاختلاس التدريجي لأفكار الآخرين. الواقع، أن قوة الأفكار المختلسة لا تظهر بشكل فوري، بل بعد فترة معينة، لأنه في حقل

أ - المقدمة

١ - ما هو الاقتصاد؟ الاقتصاد هو دراسة الطريقة التي يختار بها المجتمع استخدام موارده الانتاجية الشحيحة، التي لها استخدامات أخرى، لانتاج سلع من مختلف الأنواع وتوزيعها على مختلف الجماعات.

٢ - السلع شحيحة لأن الناس يرغبون في أكثر مما يستطيع الاقتصاد انتاجه. والسلع الاقتصادية شحيحة، وليست مجانية، وعلى المجتمع أن يختار من بين السلع المحدودة التي يمكن انتاجها بمصادره المتاحة.

٣ - يهتم الاقتصاد الجزئي بسلوك الكيانات الفردية مثل الأسواق، والشركات، والأسر. أما الاقتصاد الكلي فيتخذ منظوراً ذا زاوية أوسع للاقتصاد.

ب - مشاكل التنظيم الاقتصادي الثلاث

٤ - يجب على كل مجتمع أن يجيب على ثلاثة أسئلة أساسية: «أي»، و«كيف»، و«لمن؟» «أي» الأنواع والكميات يجب انتاجه من تشكيلة واسعة من السلع والخدمات؟ و«كيف» تستخدم الموارد في انتاج تلك السلع؟ و«لمن» تنتج تلك السلع (أي كيف هو توزيع الدخل والاستهلاك بين مختلف الأفراد والطبقات)؟

٥ - تجيب المجتمعات على هذه الأسئلة بطرق مختلفة. أهم أشكال التنظيم الاقتصادي اليوم هي «الاقتصاد الموجه» و«اقتصاد السوق». يدار النوع الأول بسيطرة مركزية حكومية، أما الثاني فيوجه بنظام غير رسمي للأسعار والأرباح، حيث يتخذ معظم القرارات قبل أفراد مدنيون وشركات غير رسمية. لجميع المجتمعات تركيبات مختلفة من كلا نوعي الاقتصاد، اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه.

مفاهيم للمراجعة

مفاهيم أساسية	مسائل رئيسية في التنظيم الاقتصادي	الاختبار ما بين الامكانيات الانتاجية
- الندرة والكفاءة	- «أي»، «كيف»، «لن».	- المدخلات والمخرجات.
- السلع المجانية مقابل السلع الاقتصادية	- أنظمة اقتصادية بديلة : اقتصاد السوق	- حدود امكانيات الانتاج.
- التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي.	- مقابل الاقتصاد الموجه.	- الكفاءة وعدم الكفاءة.
	- حرية العمل.	
	- الاقتصاد المختلط.	

أسئلة للمناقشة

- ١ - عرّف السلع الاقتصادية والسلع المجانية. اعط بعض الامثلة على كل واحد منها. هل يمكنك التفكير في أمثلة عن سلع كانت مجانية لكنها الآن سلع اقتصادية؟
 - ٢ - ميز أي من المسائل التالية معياري وأيها واقعي :
 - أ - رفع الفيضان العظيم في العام ١٩٩٣ أسعار المواد الغذائية.
 - ب - يجب الا يدفع الفقراء المحتاجين أية ضرائب.
 - ج - إذا حصل الفقراء على تأمين صحي مجاني، فقد ترتفع انتاجيتهم.
 - د - ساهم رفع سعر الطعام في قيام الثورة الفرنسية.
 - ٣ - عرف كل واحد من المصطلحات التالية بدقة : حدود امكانيات الانتاج، الكفاءة، المدخلات، المخرجات.
 - ٤ - افرض أن البلد «س» ينتج قصاصات شعر وقمصان بمدخلات من العمالة. لدى البلد «س» ١٠٠٠ ساعة من العمالة المتوفرة. فإذا تطلبت كل عملية قص شعر $\frac{1}{2}$ ساعة من العمل، في حين تطلب انتاج القميص ٥ ساعات من العمل. ارسم شكلاً بيانياً لحدود امكانيات الانتاج للبلد «س».
 - ٥ - أعد رسم حدود امكانيات انتاج المجتمع في الشكل ١ - ٢
- ٦ - يعتقد العديد من العلماء اننا نستنزف مصادرننا الطبيعية بسرعة. افرض ان لدينا اثنين فقط من مدخلات الانتاج (العمالة والموارد الطبيعية) تنتج نوعين من السلع (الحفلات الموسيقية والبنزين) من دون أي تحسين في تكنولوجيا المجتمع على مرّ الأيام. بيّن ماذا سيحدث لحدود امكانيات الانتاج على مرّ الأيام حين تنفذ الموارد الطبيعية وكيف يمكن للمخترعات والتحسينات التكنولوجية أن تعدل اجابتك؟ وبناء على هذا المثال، فسر لماذا قيل أن «التنمية الاقتصادية هي سباق ما بين الاستنزاف الاختراع».
- ٧ - افرض ان لدى حازم ١٠ ساعات يدرس فيها امتحاني الاقتصاد والتاريخ المقبلين. ارسم حدود امكانيات الانتاج للعلامات، مع اخذ مصادر الوقت المحدودة لدى حازم في الاعتبار. فإذا درس حازم بشكل غير كفؤ وفضل الاستماع الى الموسيقى الصاخبة والثروة مع اصدقائه، ماذا ستكون عليه «مخرجات» علامة حازم نسبة الى حدود امكانيات الانتاج؟ وماذا سيحدث لحدود امكانيات الانتاج الخاص بالعلاقات إذا زاد حازم مدخلات الدراسة من ١٠ ساعات الى ١٥ ساعة؟

الملحق ١

كيف تقرأ الرسوم البيانية

صورة واحدة تساوي ألف كلمة

مثل صيني

المنتجة، كلما تراجعت كمية الماكينات المنتجة. وهكذا، إذا انتج الاقتصاد ١٠ وحدات من الطعام، فإن في وسعه انتاج حد أقصى مقداره ١٤٠ من الماكينات، لكن حين تكون مخرجات الطعام ٢٠ وحدة فلا يمكن صناعة أكثر من ١٢٠ ماكينة.

الرسم البياني لإمكانيات الإنتاج

يمكن تمثيل البيانات الظاهرة في الجدول ١١ - ١ برسم بياني أيضاً. ولبناء الرسم البياني نمثل كل واحد من الأزواج الستة من البيانات الموجودة على الجدول ١١ - ١ بنقطة على المخطط ذي البعدين. ويعرض الشكل ١١ - ١ بياناً العلاقة ما بين مخرجات الطعام والماكينات المبينة في الجدول ١١ - ١. فكل زوج من الأرقام يمثل بنقطة واحدة في الرسم البياني. وهكذا فإن السطر المسمى أ في الجدول ١١ - ١ صور على شكل النقطة أ في الشكل ١١ - ١،

قبل ان تتمكن من علم الاقتصاد، يجب أن يكون لديك معرفة عملية بالرسوم البيانية. وهي ضرورية بالنسبة الى الاقتصادي بقدر ضرورة المطرقة للنجار. لذلك ان لم تكن الرسوم البيانية مألوفة لديك، فاستغل بعضاً من وقتك في تعلم كيفية قراءتها، وسيكون وقتاً أحسنت استغلاله.

فما هو الرسم البياني؟ انه مخطط يبين ترابط مجموعتين أو أكثر من البيانات أو المتغيرات مع بعضهما البعض. والرسومات البيانية مهمة في علم الاقتصاد؛ لأنها تسمح لنا بتحليل المفاهيم الاقتصادي، ودراسة التوجهات التاريخية، علاوة على أسباب أخرى.

وسوف نصادف العديد من الرسومات البيانية المختلفة في هذا الكتاب. وتظهر بعض الرسومات كيف تتبدل المتغيرات مع مرور الزمن (انظر مثلاً، الصفحة الداخلية التي تلي الغلاف)، ويبين البعض الآخر العلاقة بين مختلف المتغيرات (كالمثال الذي سنراه بعد قليل). وسوف يساعدك كل رسم بياني في الكتاب على فهم قانون أو توجه اقتصادي مهم.

حدود امكانيات الإنتاج

كان أول رسم بياني صادفته في هذا الكتاب هو حدود امكانيات الانتاج. وكما بينا في هذا الفصل، فإن حدود امكانيات الانتاج تمثل أقصى كمية من زوج من السلع أو الخدمات يمكن انتاجهما حسب المواد المتوفرة لاقتصاد ما مفترضين ان جميع المواد موزعة بالكامل.

دعونا نتتبع تطبيقاً مهماً، وهو الاختيار بين الطعام والماكينات البيانات الأساسية لحدود امكانيات الانتاج مبينة في الجدول ١١ - ١، والتي تعادل تماماً المثال المذكور في الجدول ١ - ١. تذكر ان كل واحدة من الامكانيات تعطي مستوى واحداً من انتاج الطعام، ومستوى واحداً من انتاج الماكينات. وكلما زادت كمية الطعام

بدائل امكانيات الانتاج		
ماكينات	طعام	امكانيات
١٥٠	٠	أ
١٤٠	١٠	ب
١٢٠	٢٠	ج
٩٠	٣٠	د
٥٠	٤٠	هـ
٠	٥٠	و

الجدول ١١ - ١. أزواج المخرجات المحتملة من الطعام والماكينات.

يبين الجدول ستة أزواج محتملة من المخرجات التي يمكن انتاجها من مصادر معينة لبلد ما. ويمكن للبلد ان يختار واحدة من المجموعات الستة الممكنة.

١ الى و.

وبمقارنة الجدول ١١ - ١ مع الشكل ١١ - ٢ يتضح لنا سبب كثرة استخدام الرسوم البيانية في الاقتصاد. فالمنحنى السلس لحدود امكانيات الانتاج بعكس قائمة الخيارات بالنسبة للاقتصاد. انه اداة بصرية لبيان انواع السلع المتاحة وبأي كميات. ويمكنك أن ترى بنظرة واحدة العلاقة ما بين انتاج الطعام وانتاج الماكينات.

الميل والخطوط

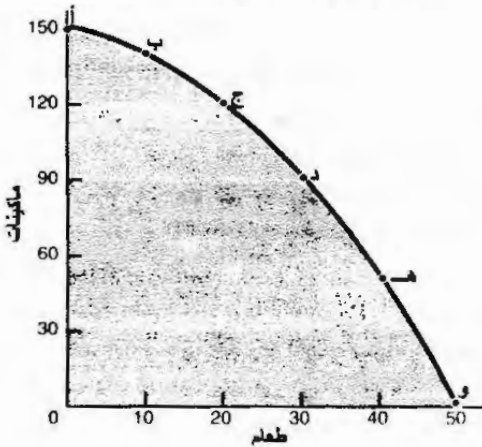
يصور الشكل ١١ - ٢ الحدود القصوى لانتاج الطعام والماكينات. ومن الطرق المهمة لوصف العلاقة ما بين المتغيرات: ميل خط الرسم البياني.

ويمثل ميل (slope) خط ما التغير الحاصل في أحد المتغيرات الذي قد يحدث بسبب تغير يطرأ على متغير آخر. ويتحدد أدق، يعبر الميل عن مقدار التغير في ص، على المحور العمودي، لكل وحدة من التغير في س، على المحور الأفقي. على سبيل المثال: في الشكل ١١ - ٢، لنقل أن انتاج الطعام قد ارتفع من ٢٥ الى ٢٦ وحدة. فإن ميل المنحنى في الشكل ١١ - ٢ يخبرنا بالتغير الدقيق الذي سيطرأ على انتاج الماكينات. «فالميل هو مقياس عددي دقيق للعلاقة ما بين التغير الحاصل في ص والتغير الحاصل في س».

الشكل ١١ - ٢

منحنى متصل يصل ما بين الأزواج المعينة من النقاط، مشكلاً حدود امكانيات الإنتاج.

حدود امكانيات الانتاج



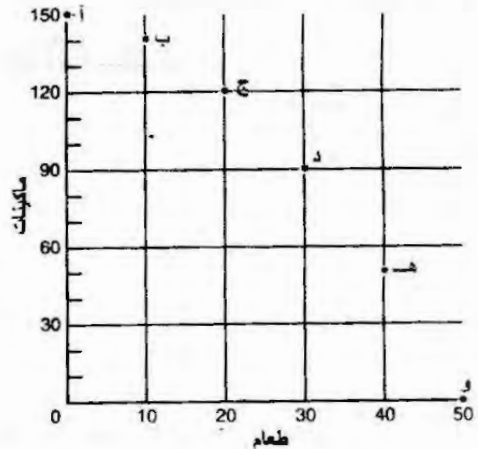
في الشكل ١١ - ١ يُعبر الخط العمودي الى اليسار والخط الافقي الى الأسفل عن التغيرين: الطعام والماكينات. المتغير هو بند مهم يمكن تعريفه ومياسه ويتخذ شكل قيم مختلفة في أوقات أو أماكن مختلفة. ومن المتغيرات المهمة التي يدرسها علم الاقتصاد الاسعار، والكميات، وساعات العمل، ودونمات من الأرض، ودولارات من الدخل، وما الى ذلك.

يشار الى الخط الافقي باسم «المحور الأفقي»، أو باسم «محور السينات» في بعض الأحيان. في الشكل ١١ - ١، تقاس مخرجات الطعام على المحور الأفقي الأسود. ويعرف الخط العمودي باسم «المحور العمودي» أو «محور الصادات». وهو يقيس في الشكل ١١ - ١ عدد الماكينات المنتجة. وتشير النقطة ١ في المحور العمودي الى ١٥٠ ماكينة. والزاوية السفلية الى اليسار في الشكل ١١ - ١، حيث يلتقي كلا المحورين تدعى «نقطة الأصل». والتي تعني صفرًا من الطعام وصفرًا من الماكينات.

المنحنى المتصل. في جميع العلاقات الاقتصادية، يمكن للمتغيرات أن تتغير بمقادير ضئيلة أو بزيادات كبيرة كما هو موضح في الشكل ١١ - ١. لذلك فنحن نرسم العلاقات الاقتصادية عادة على شكل منحنى متصل. ويظهر الشكل ١١ - ٢ حدود امكانيات الانتاج على شكل منحنى سلس، اتصلت فيه النقاط من

الشكل ١١ - ١ ستة أزواج محتملة لمستويات انتاج الطعام - الماكينات

يظهر هذا الشكل البيانات المذكورة في الجدول ١١ - ١ بطريقة بيانية. البيانات هي نفسها بالضبط، لكن عرضها بشكل بصري يمثلها بشكل أوضح.



يمكننا استخدام الشكل ١١ - ٣ لايضاح كيفية قياس ميل خط مستقيم . لنأخذ مثلاً ميل الخط ما بين النقطتين «ب» و«د». فكر في الحركة من ب الى د وكأنها تحدث على مرحلتين. تبدأ أولاً الحركة الأفقية من ب الى ج والتي تشير الى زيادة بمقدار وحدة واحدة في قيمة س (دون أي تغيير في ص). تأتي بعد ذلك حركة تمويض أفقية الى أعلى أو الى أسفل، تظهر في الشكل ١١ - ٣ باسم م (الحركة الظاهرة ومقدارها وحدة أفقية واحدة اعتمدها للتبسيط فقط، فالمعادلة تصح لأي مقدار من التغيير). وهكذا توصلنا الحركة المكونة من خطوتين من نقطة الى أخرى على خط مستقيم.

لأن الحركة ب ج هي زيادة بمقدار وحدة واحدة على المحور «س»، فإن طول الخط ج د (المسمى م في الشكل ١١ - ٣) يشير الى التغيير في ص لكل وحدة تغيير في س. ويطلق على هذا التغيير في الرسم البياني اسم «ميل» الخط آ ب د هـ.

وغالباً ما يعرف الميل بأنه «قائم فوق امتداد أفقي» هو المسافة العمودية، وفي الشكل ١١ - ٣، هو المسافة من ج الى د. أما «الممتد» فهو المسافة الأفقية، وهي الخط ب ج في الشكل ١١ - ٣. والامتداد الأفقي في هذه الحالة هو ج د فوق ب ج. وبالتالي فإن ميل ب د هو ج د/ب ج.

النقاط الأساسية الواجب فهمها عن الميل هي التالية :

١ - يمكن التعبير عن الميل برقم. وهو يقيس التغير في ص لكل وحدة تغيير في س، أو «قائم فوق امتداد أفقي».

٢ - إذا كان الخط مستقيماً، فإن الميل يكون ثابتاً في جميع النقاط الواقعة على هذا الخط .

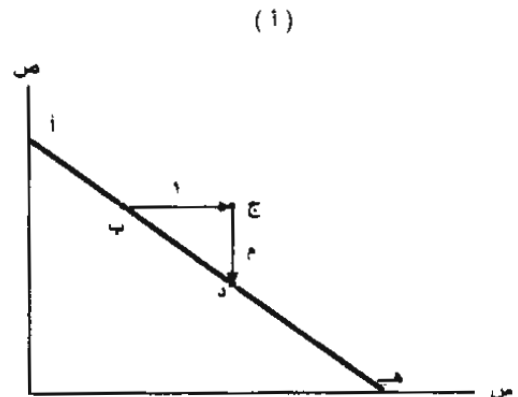
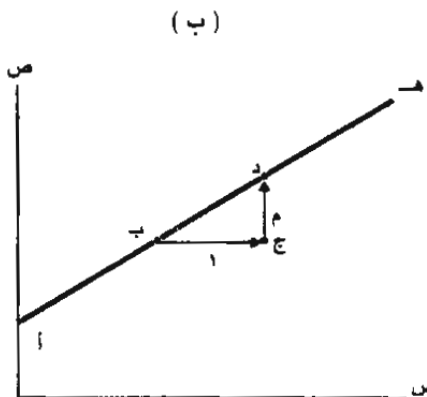
٣ - يبين الميل ما اذا كانت العلاقة بين «س» و «ص» طردية أم عكسية. تحدث «العلاقات الطردية» حين تتحرك المتغيرات في الاتجاه ذاته (أي أنها تزيد أو تنقص معاً)، وتحدث «العلاقات العكسية» حين تتحرك المتغيرات في اتجاهات متعارضة (يزيد احدها وينقص الآخر).

وهكذا، فإن ميلاً سلبياً يشير الى ان علاقة س - ص عكسية، كما في الشكل ١١ - ٣ (أ). لماذا ؟ لأن زيادة في س تستدعي نقصاناً في ص.

يخط البعض أحياناً بين الميل وشكل الانحدار الشديد. وغالباً ما يكون ذلك صحيحاً - لكن ليس دائماً. فالانحدار الشديد يعتمد على مقياس الرسم البياني. اللوحتان (أ) و (ب) في الشكل ١١ - ٤ يصوران العلاقة ذاتها بالضبط. لكن جرى «توسيع مقياس الرسم الأفقي في (ب) مقارنة مع (أ)». وإذا ما حسبنا بعناية ستجد بأن الميل في الشكلين متساوٍ تماماً (ويساوي ١/٢).

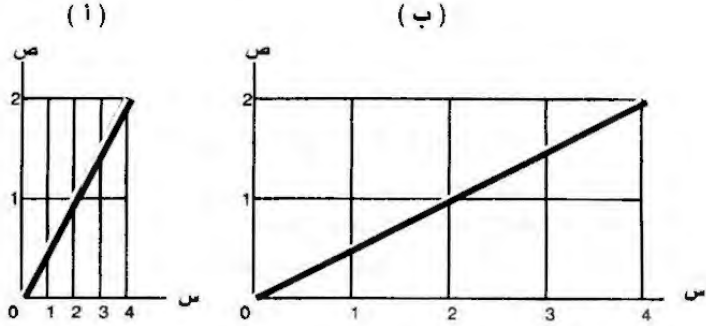
الشكل ١١ - ٣. احتساب ميل الخطوط المستقيمة .

من السهل حساب ميل الخطوط المستقيمة بصفتها «قائم فوق امتداد أفقي». وهكذا ففي الشكلين (أ) و (ب) تكون القيمة العددية للميل هي الامتداد الأفقي = ج د/ب ج = ١/٢ = م/١ لاحظ انه في (أ)، ج د سالبة وتشير الى ميل سلبي، أو علاقة عكسية بين «س» و«ص».



الشكل ١١ - ٤. الانحدار الشديد لا يعتبر ميلاً بالضرورة .

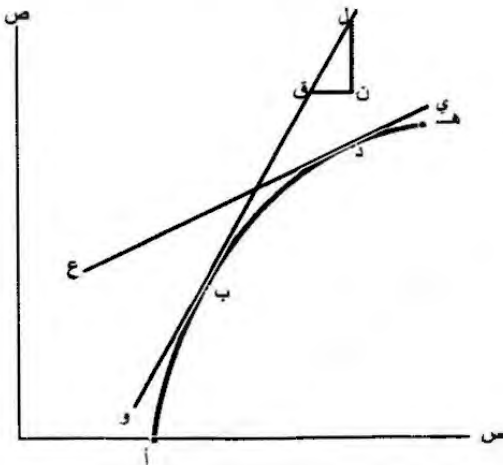
لاحظ أنه في حين تبدو (١) اشد انحداراً من (ب)، فإنهما يوضحان العلاقة ذاتها. فكلهما له ميل يساوي $1/2$ ، لكن محور السينات مُدَّ أكثر في (ب) عنه في (١) .



ويمكن استخدام طريقتنا في الميل الذي يؤول مماساً لإثبات أن ميل المنحني يكون موجباً دائماً في الجهة التي يرتفع فيها المنحني وسالباً في الجهة التي يهبط منها . وفي قمة المنحني، أو حده الأقصى، يكون الميل صفراً بالضبط. وميل قيمته صفراً يعني أن حركة ضئيلة في المتغير س حول الحد الأقصى لن يكون لها تأثير على قيمة المتغير ص^(١).

الشكل ١١ - ٥. مماس يؤول إلى ميل لخط منحني .

بإقامة خط مماس يمكننا احتساب ميل خط منحني عند نقطة معينة. وبالتالي فإن الخط و ب ق ل يلامس المنحني المتصل ب د في النقطة ب، ويحتسب الميل عند النقطة ب بمثل الخط المماس عند تلك النقطة، أي مثل ن ل / ن ق .



ميل الخط المنحني الخط المنحني أو الخط غير المستقيم (non-linear) هو خط يتغير ميله. وقد نرغب في بعض الأحيان أن نعرف الميل «عند نقطة محددة»، مثل النقطة ب في الشكل ١١ - ٥. ونرى أن الميل في النقطة ب إيجابي. لكن ليس واضحاً كيف يمكننا احتساب الميل.

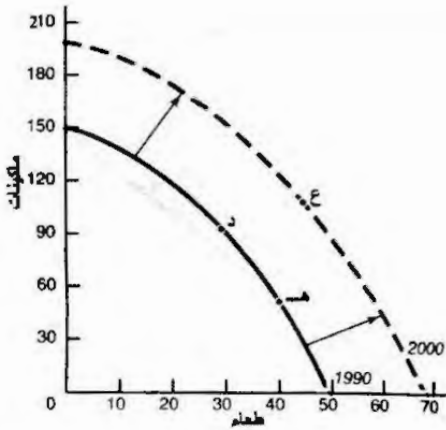
ولإيجاد ميل منحني متصل عند نقطة معينة، نحتسب ميل الخط المستقيم الذي يلامس، دون أن يقطع، المنحني عند النقطة المطلوبة. ويطلق على هذا الخط اسم «المماس» للمنحني. وبمعنى آخر، يمكن قياس. فقد حصلنا على ميل المنحني عند نقطة معينة على أنه يساوي ميل الخط المستقيم الملامس للمنحني عند تلك النقطة. حين نرسم الخط المماس، فإننا نحسب ميله عن طريق التقنية المعتادة في قياس الزاوية القائمة التي ناقشناها سابقاً.

لإيجاد الميل عند النقطة ب في الشكل ١١ - ٥، نرسم ببساطة الخط المستقيم و ب ل كمماس للخط المنحني في ب. ثم نحتسب ميل المماس على أساس ن ل / ق ن. وبالمثل، فإن المماس ع ي يعطينا ميل المنحني عند النقطة د.

مثال آخر على ميل الخط غير المستقيم موضح في الشكل ١١ - ٦. وهو منحني تقليدي على شكل قبة ولها حد أقصى عند النقطة ج، كثيراً ما نصادفه في قضايا التحليل الجزئي .

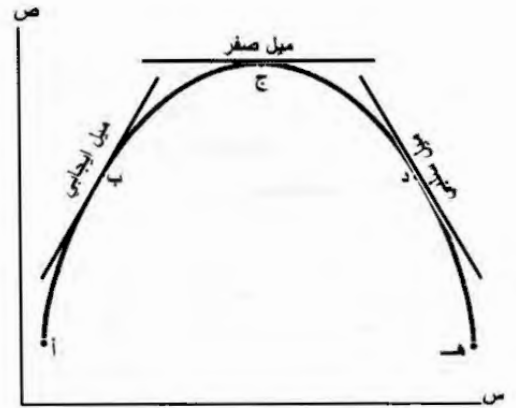
(١) لمحبي الجبر، يمكن تذكر ميل خط ما كالتالي: يكتب الخط المستقيم (أو العلاقة الخطية) كالتالي ص = ١ + ب س، فالنسبة لهذا الخط فإن ميل المنحني هو ب، الذي يقيس التغير في ص بوحدة التغير في س.

أما الخط المنحني، أو العلاقة اللاخطية، فيتضمن حدوداً أخرى ليست ثوابت بالإضافة إلى الحد س. مثال على العلاقة اللاخطية المعادلة التربيعية ص = (س - ٢)². ويمكن ببساطة أن نتحقق من أن ميل هذه المعادلة سالب عندما تكون س > ٢ وموجب لأن س < ٢. فما هو ميلها إذا كانت س = ٢ ؟



الشكل ١١ - ٧. انتقال المنحنيات والحركة على طول المنحنيات.

من المهم جداً، عند استخدام الرسوم البيانية التمييز ما بين الحركة على طول المنحنى، (مثل الانتقال من الاستمرار العالي في النقطة د إلى الاستمرار المنخفض في النقطة هـ) وبين انتقال المنحنى مثل الانتقال من د في سنة ماضية إلى ع في سنة تالية).



الشكل ١١ - ٦. ميل مختلفة لمنحنيات غير خطية .

ترتفع العديد من المنحنيات في الاقتصاد أولاً، ثم تصل إلى حد أقصى، ثم تهبط. ويكون الميل في منطقة الارتفاع من أ - ج موجباً (انظر النقطة ب). وفي منطقة الهبوط من ج إلى هـ يكون الميل سالباً (انظر النقطة د). في أقصى المنحنى، النقطة ج، يكون الميل صفراً. (ماذا عن منحنى على شكل حرف ل؟ ما هو الميل عند الحد الأدنى؟)

أن يكون على النقطة ع، مع انتاج طعام ومكينات أكثر مما في د، أو هـ .

النقطة الأساسية في هذا المثال هي أننا نرى في إحدى الحالات (التحرك من د إلى هـ) حركة على طول المنحنى، في حين نرى في الحالة الثانية انتقالاً للمنحنى (من د إلى ع).

بعض الرسوم البيانية الخاصة

حدود امكانيات الانتاج هي مثال على أحد أهم الرسوم البيانية في علم الاقتصاد، وهو رسم يصور العلاقة ما بين اثنين من المتغيرات الاقتصادية (مثل الطعام والمكينات، أو البنادر والزبدة). وسوف تصادف أنواعاً أخرى من الرسوم البيانية في الصفحات التالية.

السلاسل الزمنية توضع بعض الرسوم البيانية كيف يتبدل متغير معين بمرور الزمن. انظر على سبيل المثال، إلى الرسوم البيانية على الصفحة للداخلية لغلاف هذا الكتاب. ويظهر الرسم البياني على الجهة اليسرى سلاسل زمنية تبدأ منذ الثورة الأمريكية لأحد متغيرات الاقتصاديات الكبرى المهمة، وهي

انتقال الحركة على طول المنحنى

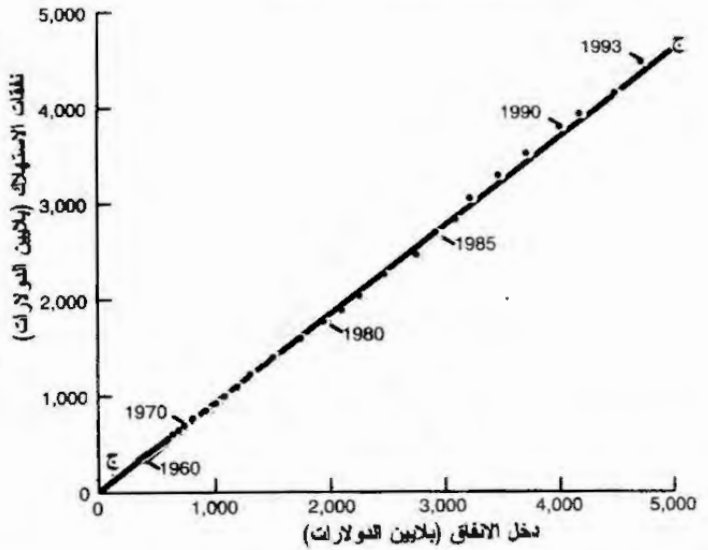
ثمة فرق مهم في علم الاقتصاد ما بين انتقال المنحنيات والحركة على طول المنحنيات ويمكننا تفحص الفرق في الشكل ١١ - ٧. فحدود امكانيات الانتاج الداخلية تعيد علينا حدود امكانيات الانتاج في الشكل ١١ - ٢. ويختار المجتمع عند النقطة د انتاج ٣٠ وحدة الطعام و٩٠ وحدة من المكينات، وإذا قرر المجتمع أن يستهلك المزيد من الطعام، حسب حدود امكانيات انتاج معينة، فإن في وسعه التحرك على طول حدود امكانيات الانتاج إلى النقطة هـ. وتمثل الحركة على طول المنحنى الاختيار ما بين المزيد من الطعام، والقليل من المكينات.

افترض ان حدود امكانيات الانتاج الداخلية تمثل امكانيات انتاج المجتمع للعام ١٩٩٠ فإذا عدنا إلى البلد نفسه في العام ٢٠٠٠، نرى ان حدود امكانيات الانتاج قد انتقلت من المنحنى الداخلي للعام ١٩٩٠ إلى المنحنى الخارجي للعام ٢٠٠٠. (وهذا الانتقال قد يحدث بفضل التقدم التكنولوجي أو بسبب ازدياد العمالة أو رأس المال المتاح). وقد يختار المجتمع في السنة الأخيرة

الاستهلاك المرتبط بالدخل

الشكل ١١ - أ. رسم تفرق بياني لدالة الاستهلاك يبين قانوناً مهماً في الاقتصاد الكلي.

النقاط الظاهرة لنفقات الاستهلاك تقع قريبة من الخط ج، الذي يبين متوسط الاستهلاك على مر الزمن. وبالتالي فإن النقاط للعام ١٩٩٠ قريبة جداً من الخط ج بحيث أنه يمكن التنبؤ بها بدقة من ذلك الخط حتى قبل انتهاء السنة. وتمكننا رسومات التفرق البيانية من رؤية مدى قرب العلاقة ما بين متغيرين.



لاحظ أن الاستهلاك مرتبط بشكل وثيق بالدخل، وهو مفتاح حيوي لفهم التغيرات في الدخل والناتج القومي.

رسومات بيانية لها أكثر من صحن. في أحيان كثيرة يكون من المفيد وضع منحنيين في الرسم البياني الواحد، وهكذا نحصل على «رسم بياني متعدد المنحنيات». وأهم مثال على ذلك: «منحنى العرض ومنحنى الطلب» الموضح في الفصل الثالث. ويمكن لهذه الرسومات البيانية أن تعرض علاقتين مختلفتين في الوقت نفسه، كالطريقة التي تستجيب بها مشتريات المستهلك للأسعار (الطلب)، وكيف تستجيب قطاعات الإنتاج للسعر (العرض). ويرسم هاتين العلاقتين معاً بيانياً، يمكننا أن نقرر السعر والكمية التي ستسود في السوق.

بهذا نختم جولتنا القصيرة في عالم الرسومات البيانية. وما أن تتمكن من فهم مبادئها الأساسية، فسوف تصبح الرسومات البيانية في هذا الكتاب، وفي أماكن أخرى، مصدر متعة وإرشاد.

نسبة دين الحكومة الفدرالية إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP). «نسبة الدين - إجمالي الناتج المحلي». وتضع الرسومات الخاصة بالسلاسل الزمنية، الزمن على المحور الأفقي، والمتغيرات التي تهتمنا (وهي في هذه الحالة نسبة الدين - إجمالي الناتج المحلي) على المحور العمودي. ويبين هذا الرسم أن نسبة الدين - إجمالي الناتج المحلي كانت ترتفع بحدة خلال كل حرب كبرى.

رسومات التفرق البيانية (scatter diagram) في بعض الأحيان، تعين مواضع أزواج فردية من النقاط كما في الشكل ١٦ - ١. وغالباً ما تعين مواضع مجموعات من المتغيرات لسنوات عدة. ومن الأمثلة المهمة على رسم التفرق البياني في الاقتصاد الكلي رسم «دالة الاستهلاك»، الموضح في الشكل ١١ - ٨. ويبين رسم التفرق هذا مجموع الدخل المخصص للانفاق على المحور الأفقي ومجموع الاستهلاك (انفاق الأسر على مختلف السلع مثل الطعام، والملبس، والسكن) على المحور العمودي.

ملخص الملحق

الزيادة في ص لكل وحدة زيادة في س. فإذا كان الميل صاعداً (أو موجباً) فيكون ارتباط المتغيرين طردياً، فهما يتحركان إلى أعلى أو إلى أسفل معاً. أما إذا كان الميل نازلاً (أو سالباً)، عندها تكون العلاقة بين المتغيرين عكسية.

٤ - إضافة إلى ذلك، نرى في بعض الأحيان أنواعاً خاصة من الرسوم البيانية : السلسلة الزمنية، رسوم التفرق البيانية، التي تعطي بيانات عن زوج من المتغيرات، والمخطط البياني متعدد المنحنيات، الذي يعرض علاقتين أو أكثر على الشكل الواحد.

١ - الرسوم البيانية أداة ضرورية لعلم الاقتصاد الحديث ، فهي تقدم عرضاً ملائماً للبيانات أو العلاقات ما بين المتغيرات.

٢ - النقاط الأساسية الواجب فهمها عن الرسم البياني هي :
ما الذي يتم رسمه على كل واحد من المحورين (الافقي والعمودي) ؟ ما هي الوحدات على كل محور؟ ما نوع العلاقة المرسومة على المنحنى أو المنحنيات الموجودة في الرسم البياني؟

٣ - العلاقة ما بين متغيرين في منحنى ما نتعرف عليها من ميل ذلك المنحنى. ويعرف الميل بأنه «القائم فوق الممتد أفقياً» أو

مفاهيم للمراجعة

أسئلة على الرسوم البيانية

- الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية.
- مخطط التفرق البياني.
- الرسم البياني متعدد المنحنيات.

عناصر الرسم البياني

- المحور الأفقي، أو محور السينات.
- المحور العمودي، أو محور الصادات.
- الميل مثل «قائم على امتداد أفقي».
- الميل (سالب، موجب، صفر).
- المماس للخط المنحني.

أسئلة للمناقشة

٦ ساعات من الفراغ. الآن خذ في اعتبارك «حركة على طول المنحنى» : على فرض أنك قررت بأنك تحتاج ٤ ساعات فقط من الفراغ في اليوم. عَيِّن النقطة الجديدة.

٤ - بَيِّن بعد ذلك «انتقال المنحنى» : وجدت أنك بحاجة لساعات نوم أقل وإن لديك ١٨ ساعة في اليوم مكرسة للدراسة والفراغ. ارسم المنحنى الجديد (بعد انتقاله).

٥ - احفظ سجلاً لأوقات فراغك وساعات دراستك الخاصة. ارسم منحنى يبين ساعات الفراغ والدراسة في كل يوم . عَيِّن بعد ذلك ساعات الفراغ والدراسة على مخطط تفرق بياني. هل تجد أية علاقة ما بين المتغيرين ؟

١ - فكر في المشكلة التالية التي تواجه أي طالب، بعد ٨ ساعات من النوم اليومي، يتبقى لديك ١٦ ساعة تقسمها ما بين أوقات فراغ وأوقات دراسة. افرض أن وقت الفراغ هو المتغير س، وساعات الدراسة المتغير ص. حدد على خط مستقيم العلاقة ما بين جميع تركيبات «س» و «ص» على ورقة رسم بياني فارغة. احرص على تسمية المحاور و ثم بتحديد نقطة الأصل.

٢ - في السؤال الأول، ما هو ميل الخط الذي يوضح العلاقة ما بين ساعات الدراسة وأوقات الفراغ؟ هل هو خط مستقيم؟

٣ - لنفرض أنك تحتاج إلى ٦ ساعات من وقت الفراغ في كل يوم، لا أكثر ولا أقل. سجل على الرسم البياني النقطة التي تقابل

الفصل ٢

الأسواق والحكومة في الاقتصاد الحديث

سواء اعجبكم ذلك ام لم يعجبكم، فإن التاريخ في صفنا، وسوف نذفنكم.

نيكيثا خروشوف، رئيس الحزب الشيوعي السوفياتي (١٩٥٦)

الاقتصادي. وكان ذلك يعني خفض الضرائب والنفقات، وخفض القيود على الصناعات، والتخلص من منشآت الاعمال التي تديرها الحكومة بيعها الى القطاع الخاص.

ولا يمكن انكار دور الاسواق في تقوية التنمية. لكن لا تذهب لابعد من ذلك، كالاعتقاد بأن الحكومة عضو طفيلي من العهد القديم ولا ضرورة له. فالحكومة تلعب دوراً رئيساً بتوفير مناخ آمن يمكن للأسواق ان تزدهر فيه، وفي كبح تجاوزات الأسواق التي ليس هناك من يكبحها. ويعتمد ازدهار اي اقتصاد حديث على الحصول على توازن ملائم وتقاسم للمسؤوليات ما بين الأسواق والحكومة.

فما هو اقتصاد السوق بالضبط، وما الذي يعطيه كل هذه القوة؟ وما هو «رأس المال» في «الراسمالية»؟ ولماذا نحتاج لتدخل الحكومة في بعض الاحيان لمساعدة الأسواق؟ لقد حان الوقت لفهم المبادئ الكامنة خلف اقتصاد السوق، ومراجعة دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

كم كان خروشوف مخطئاً! فقد شهدت السنوات العشر الماضية عودة درامية الى اقتصاد السوق في مختلف انحاء العالم. وبعد عقود من تمجيد مزايا التخطيط المركزي، والاقتصاد الموجه الذي تديره الحكومة، بدأت روسيا، ومعظم دول أوروبا الشرقية عملية التحول الصعب الى اللامركزية، واقتصاد السوق. وفي حين أن الصين ما زالت خاضعة لإدارة الحزب الشيوعي، فقد شهدت ازدهاراً اقتصادياً في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بفضل السماح للأسواق ان تنمو. وحقت الدول النامية من امثال المكسيك، وتشيلي، وتايلند نمواً سريعاً في الدخل القومي بتبني الراسمالية وتقليل دور الحكومة في اقتصادياتها.

وحتى الدول الصناعية المتطورة في الغرب لم تكن محصنة ضد تيار قوى السوق الذي اكتسح العالم. وفي الكثير من هذه الدول انتخب الشعب قادة من امثال رونالد ريغان، الذي وعده بعكس التيار الذي استمر طويلاً وذلك بتخفيض دور الحكومة

ما هو السوق؟

من ذلك ؟

ومع ذلك، إذا نظرت بتعمق أكثر، فسوف تبدأ في رؤية الشبكة الواسعة من الأنشطة الاقتصادية اللازمة للرفوف الدكاكين بالبضائع. فقد يمر الطعام من خلال خمس أو عشر حلقات قبل

نظام اقتصادي، وليس فوضى اقتصادية

من السهل اعتبار ان السير السلس للاقتصاد امر مفروغ منه. فحين تذهب الى السوق تجد كل ما تريد : الخبز، والدجاج، والموز فتدفع ثمنها، وتأخذها الى البيت وتاكلها. فهل ثمة شيء أسهل

هناك العديد من الأسواق المهمة حيث يتجمع العديد من التجار في مكان واحد لعقد صفقات عمل. فعلى سبيل المثال، تتم المتاجرة بالقمح والذرة في «مجلس تجارة شيكاغو»، والنفط والبلاستيك في سوق نيويورك للمبادلات التجارية، في حين تتم المتاجرة بالأحجار الكريمة في «مقاطعة الماس» في نيويورك.

بشكل أشمل، يجب النظر إلى السوق كآلية عمل يمكن للبائعين والمشتريين بواسطتها تقرير الأسعار وتبادل السلع والخدمات. وهناك أسواق لكل شيء تقريباً، من الفن إلى النفائات (أو الأشياء التي يمكن تدويرها كما تسمى الآن). وقد يكون السوق متركزاً في موقع معين، مثل سوق الأوراق المالية، أو غير متركز كما هو الحال بالنسبة إلى المساكن أو العمالة. وقد يوجد السوق إلكترونياً، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأصول والخدمات المالية، التي تتم المتاجرة بها بواسطة الحاسوب. والصفة الحاسمة لأي سوق هي أنه يجمع البائعين والمشتريين معاً للاتفاق على الأسعار والكميات.

السوق (market) هو آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون والمشترون لتقرير سعر وكمية سلعة أو خدمة.

في نظام السوق لكل شيء، سعر (price)، الذي هو قيمة السلعة حسبما تساوي من نقود (سوف نناقش دور العملة في القسم ب من هذا الفصل) وتمثل الأسعار الشروط التي يقوم الناس والشركات على أساسها طوعاً بمبادلة مختلف السلع. فحين أوافق على شراء سيارة فورد مستعملة من بائع بمبلغ ٤٠٥٠ دولاراً، فإن هذا يشير إلى أن السيارة تساوي من وجهة نظري - أكثر من ٤٠٥٠ دولاراً. وإن مبلغ ٤٠٥٠ دولاراً يساوي أكثر من قيمة السيارة في نظر البائع. لقد حدد سوق السيارات المستعملة سعر سيارة فورد مستعملة، ومن خلال المتاجرة الطوعية، خصصت هذه السلعة للشخص الذي اعطاها أعلى قيمة.

علاوة على ذلك، يستفاد من الأسعار «كإشارات» للمنتجين والمستهلكين. فإذا أراد المستهلكون المزيد من أي سلعة، فإن السعر سيرتفع، ويعطي إشارة للمنتجين أن هناك حاجة إلى المزيد من السلع. فعلى سبيل المثال، في كل صيف حين تخرج العائلات لقضاء عطلاتها، يرتفع الطلب على البنزين، وترتفع أسعاره أيضاً. وهذا يشجع شركات النفط على زيادة إنتاج البنزين، الأمر الذي يثني المسافرين عن إطالة مسافات رحلاتهم.

من جهة أخرى، إذا زادت الكميات المخزنة من سلعة ما، مثل السيارات، فإن وكلاء بيع السيارات والشركات الصانعة ستخفض أسعارها كي تتخلص من مخزونها منها. وحين ينخفض السعر، فإن عدداً أكبر من المستهلكين سيطلب السيارات، وسوف يرغب المنتجون في صنع عدد أقل منها.

إن يصل اليك، وقد يسافر لأيام أو أشهر من كل ولاية، أو كل زاوية في العالم في أثناء مروره عبر سلسلة المزارعين، ثم مصنعي الطعام، ومعبئيه، والشاحنين، وبائعي الجملة، ثم بائعي المرقق. الأرقام مذهلة - ٦ بلايين دجاجة، و٦ بلايين رطل من الموز، وهكذا إلى آخر القائمة. ويبدو كأن الأمر أشبه بالمعجزة أن يتم إنتاج الطعام بكميات مناسبة، وأن يشحن إلى المكان الصحيح، وأن يصل بشكل مستساغ إلى مائدة الطعام.

لكن المعجزة الحقيقية هي أن النظام كله يعمل من دون إكراه، أو توجيه مركزي من أي شخص. بل يتم بمشاركة طوعية في المتاجرة على يد ملايين من منشآت الأعمال والمستهلكين. وتنسيق أعمالهم وأغراضهم بشكل خفي، حسب نظام الأسعار والأسواق. لا أحد يقرر كمية الدجاج التي ستنتج، ولا جهة الشاحنات التي ستقل، ولا المكان الذي ستفتح فيه الدكاكين. ومع ذلك، فإنك ستجد الطعام في المخزن حين تذهب إليه.

ولا يقتصر الأمر على الطعام: فالأسواق تصنع معجزات مماثلة حولنا طيلة الوقت، وما علينا سوى أن ندقق النظر في الاقتصاد من حولنا لرؤية ذلك. فالآلاف من السلع ينتجها ملايين الناس، طوعية، ومن دون توجيه مركزي أو خطة رئيسية. والواقع أن معظم حياتنا الاقتصادية، فيما عدا استثناءات قليلة - مثل الجيش، والشرطة، والمدارس - تسير من دون تدخل الحكومة، وتلك هي القوة الحقيقية لاقتصاد السوق.

آلية عمل السوق

اقتصاد السوق هو آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الناس، والأنشطة، ومنشآت الأعمال من خلال نظام من الأسعار والأسواق. إنه جهاز اتصال لاحتواء معارف وأعمال البلايين من الأفراد المختلفين. وتحل آلية السوق مشاكل الإنتاج والتوزيع المتعلقة بملايين العلاقات والتغيرات غير المعروفة، والمشاكل التي هي أكبر من قدرة أسرع جهاز حاسوب عالي التطور. من دون استعلامات أو استخبارات مركزية. فلا أحد يصمم السوق، ومع ذلك فهو يعمل جيداً بشكل ملحوظ. «في اقتصاد السوق ليس ثمة شخص فرد أو تنظيم مسؤول عن الإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع والتسعير».

فكيف تحدد الأسواق الأسعار، والأجور، والمخرجات؟ كان السوق في الأصل، مكاناً يمكن للبائعين والمشتريين أن يتعاملوا فيه بعمليات مساومة تتم مواجهة. فقد كانت الأسواق - التي تعج بثوابل الزبدة، وأهرامات الجبن، والأسماك الطازجة، وأكوام الخضار - من المناظر المألوفة في العديد من القرى والمدن. حيث يحضر المزارعون بضائعهم لبيعها. وفي الولايات المتحدة، ما زال

ونتيجة لذلك يستعاد التوازن ما بين المشتري والبائع.

والمشتريين جميعاً. الأسر والشركات جميعاً يريدون شراء أو بيع كميات معينة اعتماداً على سعر ما. وفي الوقت نفسه يجد السوق السعر المتوازن الذي يلبي رغبات المشتريين والبائعين. فسعر مرتفع جداً قد يعني اغراق السوق بالسلع، وزيادة المخرجات بقدر كبير. وسعر منخفض جداً قد ينتج عنه صفوف طويلة أمام الدكاكين، ونقص كبير في السلع. فالأسعار التي يرغب المشترون أن يشتروا بها الكمية التي يرغب البائعون ببيعها، تولد توازن العرض والطلب.

كيف نحل الأسواق

المشاكل الاقتصادية الثلاث

رأينا كيف تساعد الاسعار على موازنة الاستهلاك والانتاج (أو العرض والطلب) في احد الاسواق. فما الذي يحدث حين نضع جميع الأسواق من مختلف انواعها معاً ؟ (مثل البنزين، والسيارات، والأرض، والعمالة، ورأس المال، وكل ما عدا ذلك)؟ تعمل جميع هذه الاسواق معاً وفي الوقت نفسه على تقرير «توازن عام» *general equilibrium* للأسعار والانتاج.

ومع تكافؤ البائعين والمشتريين (أو العرض والطلب) في كل سوق، يحل اقتصاد السوق وبشكل متزامن المسائل الثلاث، وهي «أي» و «كيف» و «لمن». وفيما يلي أبرز خطوط توازن السوق.

١ - «أي» السلع والخدمات سيتم انتاجها، تقرره اصوات دولار المستهلكين. ليس كل سنتين أو أربع سنوات في الانتخابات العامة، بل في قرارات الشراء اليومية، فالنفود التي يدفعونها الى صناديق منشآت الاعمال تدفع فيما بعد كمرتبات، وإيجارات، وأرباح اسهم يتلقاها المستهلكون بصفتهم مستثمرين أو موظفين.

وتحفز الرغبة في زيادة الارباح الى اقصى جد، الشركات - الارباح (*profits*) هي عوائد صافية أو الفارق ما بين قيمة المبيعات الكلية والتكاليف الكلية. وتبتعد الشركات عن المجالات التي تخسر فيها نقوداً، وحسب المنطق ذاته، تغريها الأرباح العالية لانتاج السلع التي تحظى بطلب شديد. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك هوليوود. فإذا ما حظى فيلم ما بنجاح كبير - مثل فيلم عن قاتل مجنون يقترب سلسلة من جرائم القتل دون أن يكتشف - فسوف تسارع الاستديوهات الأخرى الى انتاج افلام مماثلة.

٢ - «كيف» تنتج الأشياء، هو ما يقرر المنافسة بين مختلف المنتجين. وأفضل طريقة للمنافسة بالأسعار، وزيادة الارباح هي خفض التكلفة الى اقصى حد باتباع أكفأ طرق الانتاج في بعض الاحيان يكون التغيير تدريجياً، ويشتمل على أمور أكثر قليلاً من الماكينات أو تعديل خلطة مدخلات الانتاج

ما يصح عن الاسواق بالنسبة الى لسلع الاستهلاكية يصح أيضاً عن عوامل الانتاج، مثل الأرض والعمالة. فإذا كانت هناك حاجة لبرامج الحاسوب أكثر من الحاجة لعمال المصانع، فإن فرص العمل ستكون مواتية أكثر في مجال الحاسبات. وسوف يرتفع سعر مبرمجي الحاسوب (إيجار ساعة عملهم)، في حين تميل اجور عمال المصانع الى الانخفاض. كما حدث خلال الثمانينيات، وسوف تجذب الزيادة النسبية في الاجور العمال نحو هذه الوظيفة النامية.

وهذا ما حدث في مجال التمريض. فقد قاد النمو الكبير في قطاع الرعاية الصحية خلال حقبة الثمانينات الى توسع هائل في اعمال التمريض، مع وجود نقص كبير في اعداد الممرضات المدربات لشغل تلك الوظائف. وقد قدمت المستشفيات جميع انواع المغريات لجذب الممرضات، بما في ذلك تقديم شقق بإيجارات مخفضة، وعناية منزلية بالأطفال بأسعار مخفضة، ومكافآت عند توقيع العقد تصل الى عشرة الاف دولار. حتى ان احدى المستشفيات اجرت يانصيباً للممرضات، وكانت الجائزة رخصة بسحب سلع مجانية من سوق مركزي قريب. لكن ما جذب الناس فعلاً لمهنة التمريض هو زيادة الاجور. فخلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٢ ارتفع أجر الممرضات بالرخصات بمقدار ٧٠ بالمئة تقريباً، بحيث أن دخلهن بات يوازي دخل المحاسب، أو المهندس المعماري العادي. وقد جذب ارتفاع الاجر عدداً كافياً من الناس الى مهنة التمريض مما أدى الى انتهاء مشكلة نقص العاملين، الذي واجهته هذه المهنة في مختلف انحاء البلاد.

تقوم الاسعار بالعمل على تنسيق قرارات المنتجين والمستهلكين في السوق؛ فالاسعار الاعلى تميل الى خفض مشتريات المستهلكين، وتشجع الانتاج. والاسعار المخفضة تشجع الاستهلاك، ولا تشجع الانتاج. الاسعار هي عجلة التوازن في الية عمل السوق.

توازن السوق في كل لحظة هناك اناس يشترون، وفي الوقت نفسه هناك اناس يبيعون، والشركات تخرع منتجات جديدة، في حين تقوم الحكومات بتمرير قوانين تنظم المنتجات القديمة، والشركات الأجنبية تقيم مصانع في أمريكا، في حين تباع الشركات الأمريكية منتجاتها في الخارج. ومع ذلك، ووسط كل هذا الصخب، فإن الاسواق تحل باستمرار مسائل «أي»، و «كيف»، و «لمن» التي توازن جميع القوى الفاعلة في الاقتصاد، وتضبط توازن العرض والطلب (*equilibrium of supply and demand*).

فما هو توازن السوق؟ انه يمثل «ميزاناً» بين مختلف البائعين

للحصول على ميزة في التكلفة يمكن أن تكون مهمة جداً للمنافسة في السوق. وفي أحيان أخرى، يكون هناك نقلة كبرى في التكنولوجيا، كما حدث بالنسبة إلى المحركات البخارية التي حلت محل الجياد، لأن البخار كان أرخص من حيث وحدة الشغل النافع، أو الطائرات التي حلت محل القطارات؛ لأنها أكفأ وسائل النقل للمسافات الطويلة. ويبدو أننا الآن نخوض عملية انتقال مماثلة إلى تكنولوجيا تختلف جذرياً، مع حلول الحاسوبات محل الطابعات، والورق، وعدد كبير من موظفي المكاتب.

٣ - «لن» تُنتج الأشياء - من يستهلك، وكم يستهلك - تعتمد، إلى حد بعيد، على عرض وطلب عوامل الانتاج في السوق. وتقرر عوامل السوق معدلات الأجور، وإيجارات الأراضي، وأسعار الفائدة، والأرباح. ويطلق على مثل هذه الأسعار اسم «أسعار عوامل الانتاج». ويمكن للشخص نفسه أن يتلقى أجوراً من العمل الذي يمارسه، وأرباحاً عن أسهم يملكها، وفوائد عن شهادة ايداع، أو حتى إيجاراً من ملكية له. وجميع جميع العوائد من هذه العوامل يمكننا احتساب مداخيل الناس السوقية. وبالتالي، فإن توزيع الدخل بين الناس تقرر «كمية» العوامل (شخص - ساعة، فدادين أراض، الخ). المملوكة و «أسعار» تلك العوامل (معدلات الأجور، وإيجارات الأراضي، الخ).



انتبه : توزيع الدخل لا تقرر قوى السوق

فقط. فـشخص يرث ١٠ ملايين دولار قد يكون لديه دخل أكبر ممن لا يمتلك أهله ثروة. والأغلب أن يكون دخل الرجل الأبيض أعلى من دخل شخص من الأقليات أو امرأة عاملة، رغم حصول الجميع على المستوى ذاته من التعليم والخبرة، كما تلعب سياسات الحكومة الضريبية والتحويلية - مثل الضمان الاجتماعي - دوراً رئيسياً أيضاً. وتعمل جميع هذه العوامل على توزيع الدخل، ضمن إطار السوق.

من يحكم السوق؟

من المسؤول عن اقتصاد السوق؟ هل تسيطر عليه الشركات العملاقة من أمثال شركة جنرال اليكتريك، أو «آتي اند تي» (AT & T)؟ أو ربما الكونغرس والرئيس؟ أو أقطاب الاعلانات في جادة ماديسون أفينيو؟ إذا ما تفحصنا بنية اقتصاد السوق بعناية، فسوف نجد مملكة ثنائية يتقاسم عرشها «المستهلكون والتكنولوجيا». فالمستهلكون يوجهون بأنواقهم الفطرية والمكتسبة - والتي يعبر عنها بأصوات الدولار - الاستخدامات النهائية التي تسيّر عبرها موارد المجتمع فهم يختارون النقطة على حدود امكانيات الانتاج (ح أ أ).

لكن المستهلكين وحدهم لا يستطيعون فرض «أي» السلع سيتم انتاجه. فالمصادر المتاحة والتكنولوجيا المتوفرة تفرض قيوداً أساسية على خياراتهم. فليس في وسع الاقتصاد الخروج عن حدود امكانياته الانتاجية. يمكنك الطيران إلى هونغ كونغ، لكن ليس هناك خطوط طيران إلى المريخ. فالموارد الاقتصادية مع العلوم والتكنولوجيا المتوفرة تحد من عدد المرشحين للفوز بأصوات دولار المستهلكين. فمطالب المستهلك يجب أن تتواءم مع ما تعرضه منشآت الاعمال من سلع. لذلك فإن القرارات المتعلقة بتكلفة الانتاج في منشآت الاعمال والكمية المعروضة، وطلب المستهلك، تساعد في تقرير أي السلع يجب انتاجه.

وهذا لا يعني أن التكنولوجيا بسائر أنواعها، تجد لها استخداماً عملياً في الحياة، فابتداءً من سيارة ستانلي البخارية - وهي سيارة تسيّر بالبخار - وانتهاءً بسجائر بريمر عديمة الدخان، والتي كانت سيجارة بلا دخان، إلا أنها بلا طعم أيضاً، فإن التاريخ مليء بمنتجات لم تجد لنفسها سوقاً. لكنك لن تحتاج لمخطط مركزي للتخلص من المنتجات أو التكنولوجيات عديمة الفائدة. بل هي الأرباح التي تقوم بوظيفة الثواب والعقاب للاعمال وتقود آلية عمل السوق. وكما يستخدم المزارع العصا والجزرة لدفع حماره إلى الامام، فإن نظام السوق يتعامل بالأرباح والخسائر لحث الشركات على انتاج السلع المطلوبة بكفاءة.

تعمل الأسواق كوسيط يوفق بين ذوق المستهلك والقدرات التكنولوجية.

صورة عن الأسعار والأسواق

يمكننا تصوير حركة دورة الحياة الاقتصادية في الشكل ٢ - ١. ويزودنا ذلك بنظرة شاملة للطريقة التي يتفاعل بها المستهلكون والمنتجون لتقرير أسعار وكميات المدخلات والمخرجات. لاحظ النوعين المختلفين من الأسواق في حركة الدورة. في الأعلى نجد أسواق المنتجات، أو تدفق المخرجات مثل الشاي والأحذية، في الأسفل نجد أسواق المدخلات أو عوامل الانتاج مثل الأرض والعمالة. علاوة على ذلك، انظر كيف تتخذ القرارات على يد كيانهين مختلفين : الاسر ومنشآت الاعمال.

تقوم الاسر بشراء السلع كما تباع عوامل الانتاج، وتقوم منشآت الاعمال ببيع السلع كما تشتري عوامل الانتاج. وتستخدم الاسر دخلها المكتسب من بيع عمالتها، ومدخلات أخرى لشراء سلع من منشآت الاعمال. وتبني منشآت الاعمال أسعار سلعها على أساس تكلفة العمال والمكليات. تتحدد الأسعار في أسواق السلع لموازنة طلب المستهلك مع عرض منشآت الاعمال، كما تتحدد الأسعار في أسواق عوامل الانتاج لموازنة ما تعرضه الأسر مقابل طلب منشآت الاعمال.

ويبدو كل ذلك معقداً. إلا أنها ببساطة الصورة الكاملة للشبكة المعقدة مع اعتماد العرض والطلب على بعضهما البعض،

يحدث أي من تلك الأمور، فإن مذهب آدم سميث في اليد الخفية ينهار، وقد ترغب الحكومة في التقدم لاصلاح اليد الخفية المنصدة.

بإختصار :

لقد اكتشف آدم سميث إحدى الميزات الخاصة لاقتصاد السوق التنافسي. وفي ظل المنافسة الكاملة، ويمعزل عن فشل اقتصاد السوق، فإن الاسواق ستستخلص من الموارد المتوفرة كل ما يمكنها استخلاصه من السلع والخدمات النافعة. أما إذا انتشرت الاحتكارات أو التلوث أو أي من أسباب فشل اقتصاد السوق المماثلة، فإن خواص الكفاءة المشهودة لليد الخفية قد تتحطم.

وقد ألهمت تأملات سميث في طريقة عمل آلية السوق علماء الاقتصاد المعاصرين (سواء منهم المعجبين بالراسمالية أو الناقدين لها) إلا أننا، وبعد أكثر من قرنين من التجارب والفكر، ندرك هدف هذا المذهب ونواحي قصوره الواقعية. فنحن نعرف بأن السوق يخذلنا في بعض الأحيان، وأن ثمة نواحي «فشل في اقتصاد السوق»، وأن الاسواق لا تقود دائماً لتحقيق أكفا النتائج. ثمة مجموعة من أشكال فشل اقتصاد السوق تتعلق بالاحتكارات وأشكال المنافسة غير الكاملة. وفشل آخر لليد الخفية نراه حين يكون لدينا انعكاسات جانبية أو تأثيرات خارجية، خارجة عن نطاق السوق. ومن الأمثلة على التأثيرات الخارجية الايجابية positive externalities. الاكتشافات العلمية في حين يعتبر التلوث مثلاً على الانعكاسات الجانبية السلبية، والتحفز الأخير ننتبئه حين يكون توزيع الدخل غير مقبول سياسياً أو أخلاقياً. فحين

التجارة، والنقود، ورأس المال

ب

سريع إذ أدى ازدياد التخصص الى رفع انتاجية العمال في مهنة معينة وإلى مبادلة انتاجهم ببضائع أخرى يحتاجونها.

يحدث «التخصص» حين يركز الناس جهودهم على مجموعة معينة من المهمات - وهو يسمح لكل شخص أو دولة في أن تستخدم أفضل ما تمتاز به من مهارات أو موارد .

ومن حقائق الحياة الاقتصادية، انه بدلاً من أن يقوم الشخص الواحد بعمل أشياء متعددة بطريقة متواضعة، فإن من الأفضل اجراء «تقسيم للعمل» ، تقسيم الانتاج الى عدد من الخطوات أو المهمات الانتاجية الصغيرة. ويسمح تقسيم العمل لطوال القامة بأن يصبحوا لاعبي كرة سلة، والبارعون في الارقام بأن يعملوا الاقتصاد، أو يصبحوا محاسبين، والبارعون في الاقتناع بأن يصبحوا مندوبي مبيعات.

في نظامنا الاقتصادي، قد يتطلب التدريب على مهنة معينة سنوات عديدة. فالمرء يحتاج الى ١٤ سنة لكي يصبح جراح اعصاب مؤهل. كما أن هناك تخصصات عالية في رأس المال والأرض. فالأرض قد تكون مختصة بنوع واحد من الانتاج، كما هو الحال بالنسبة الى حقول كرمة النبيذ في كاليفورنيا أو فرنسا، والتي تطلبت زراعتها سنوات من العمل. وبرنامج الحاسوب الذي تطلبه جهد اعداد هذا الكتاب استغرق أكثر من عشر سنوات من التطوير، ولا فائدة منه لإدارة مصفاة نفط، أو لحل مسائل عديدة كبيرة. واحد أهم الأمثلة على التخصص رقائيق الحاسوب المتخصصة التي تدير الآلات الأوتوماتيكية وتزيد من كفاءتها.

تطور اقتصاد السوق تطوراً هائلاً منذ أيام آدم سميث. وتتميز الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان بثلاث سمات : التجارة والتخصص، والنقود، ووفرة رأس المال .

● يتصف الاقتصاد المتقدم بشبكة «تجارة» محكمة ما بين الافراد وبين الدول، وهذا يعتمد على «تخصص» عظيم، وتقسيم معقد للعمالة.

● يستخدم الاقتصاد «النقود» بشكل موسع هذه الأيام. وتدفع النقود هو بمثابة دم الحياة لنظامنا الاقتصادي. وتوفر النقود المقياس اللازم لقياس قيم الأشياء الاقتصادية ولتمويل التجارة.

● تقوم التكنولوجيات الصناعية الحديثة على استخدام كميات واسعة من «رأس المال» : الماكينات عالية الدقة، والمصانع الضخمة، والاكدياس المخزنة في المستودعات. قد قامت السلع الانتاجية برفع مستوى القوى العاملة البشرية وجعلتها أكثر كفاءة مما أدى الى رفع الانتاج اكبر من العصور الماضية.

التجارة، والتخصص،

وتقسيم العمل

مقارنة مع اقتصاديات القرن الثامن عشر، نجد أن اقتصاديات اليوم تعتمد على تخصص الافراد والشركات، التي ترتبط بشبكة تجارة كثيفة. وقد تمتعت الاقتصاديات الغربية بنمو اقتصادي

التي يمكن أن تقدمها الى مطعم البيتزا ؟ وما هي السلعة أو الخدمة التي يمكن أن تقدمها للمغنية مادونا ؟ وماذا عن تعليمك ؟ ما الذي يمكن أن تقايس به الجامعة في مقابل نفقات تعليمك؟ وحيث إن الجميع يقبلون النقود كواسطة تبادل، فإن ضرورة التوفيق بين العرض والطلب تصبح أبسط بكثير.

لكن النقود، مثلها مثل أي زيت تشحيم قد تتحول الى صمغ. ففي اقتصاد يعتمد على المقايضة، يمكنك الحصول على الماء دائماً أن كنت عطشانياً، ويمكنك الخروج لصيد طريدة أن كنت جائعاً. لكن نظام السوق قد ينهار في اقتصاد نقدي. فعلى سبيل المثال، قد تفقد النقود قيمتها إذا حدث تضخم شديد، أو أزمة مالية. وحين يحدث ذلك، يعتمد الناس الى انفاق ما لديهم من نقود بسرعة قبل أن تقل قيمتها، بدلاً من استثمارها للمستقبل. وهذا ما حدث لعدة دول في امريكا اللاتينية في الثمانينات، حين تجاوزت معدلات التضخم ١٠٠ بالمائة، أو حتى ١٠٠٠ بالمائة سنوياً. تصور حصولك على اجر ك وفقدان ٢٠ بالمائة من قيمته في نهاية الاسبوع.

رأس المال

يستخدم اي اقتصاد متقدم، مثل اقتصاد الولايات المتحدة، كمية هائلة من المباني، والماكينات، والحاسوبات، وما إلى ذلك. تلك هي عوامل الانتاج التي نسميها رأس المال (capital)، وهو عامل جرى انتاجه من عوامل انتاج أخرى، وأحد مدخلات الإنتاج المستديمة، وهو بدوره من مخرجات الاقتصاد.

ولا يدرك معظمنا مدى اعتماد انشطتنا اليومية، بشكل مباشر أو غير مباشر، على رأس المال، بما في ذلك الشوارع التي نقود سياراتنا عليها، والاسلاك التي تجلب الكهرباء، والتلفزيون السلكي الى منازلنا، وحتى المنازل التي نسكنها. فإجمالي قيمة رأس المال في اقتصاد الولايات المتحدة تبلغ ٢٢ تريليون دولار تقريباً - بما في ذلك منشآت الاعمال التي تمتلكها الدولة رأس المال المستخدم في الاسكان. وهذا يعني أن متوسط رأس المال لكل فرد امريكي هو حوالي ١٠٠ الف دولار.

كما سبق ورأينا، فإن رأس المال هو أحد عوامل الانتاج الرئيسية الثلاثة. وغالباً ما يطلق على العاملين الآخرين، أي الأرض، والعمالة، «عوامل الانتاج الأولية». وهذا يعني أن توفرهما يتقرر في الغالب بعوامل غير اقتصادية، مثل نسبة المواليد وطبيعة البلد الجغرافية. وبالعكس ذلك، لا بد من انتاج رأس المال قبل أن يكون في وسعنا استخدامه. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض الشركات بإنتاج ماكينات التسيج، التي تستخدم فيما بعد في صنع القمصان، وتصنع بعض الشركات الجرارات الزراعية،

والكفاءة الهائلة التي يتيحها التخصص هي التي مكنت من قيام هذه الشبكة المعقدة من التجارة، ما بين الأفراد وبين الدول التي نراها اليوم. فقلة منا هم الذين ينتجون سلعة واحدة متكاملة، ونحن لا نصنع الا جزءاً ضئيلاً للغاية مما نستهلك. فقد يقتصر عملنا على تعليم جزء بسيط من منهاج إحدى الكليات، أو على تفريغ قطع النقد المعدنية من عدادات مواقف السيارات، أو على فصل المواد الجينية لذبابه الفاكهة. ومقابل هذا العمل المتخصص، نتلقى دخلاً مناسباً لشراء سلع من مختلف انحاء العالم.

تشكل فكرة «الربح من التجارة» إحدى أهم الأفكار في علم الاقتصاد. ويميل الناس والدول المختلفة الى التخصص في حقل معين، ثم الانخراط طوعاً في مبادلة ما ينتجونه مع ما يحتاجونه. وقد نمت اليابان نمواً انتاجياً هائلاً بالتخصص في صناعة سلع، مثل السيارات والالكترونيات الاستهلاكية، وهي تصدر الكثير من مخرجاتها الصناعية لدفع قيمة وارداتها من المواد الخام. وبالعكس ذلك، اكتشفت الدول التي جربت استراتيجية الاكتفاء الذاتي انها لم تنجح. فالتجارة تغني «جميع» الأمم وترفع مستوى معيشة «كل شخص».

بإختصار :

تتبع الاقتصاديات المتقدمة التخصص وتقسيم العمل، للذين يزيدان انتاجية مواردها. ثم يقوم الأفراد والدول بالإتجار بالسلع التي تخصصوا بها طوعاً، ومبادلتها بمنتجات أخرى، وهذا يزيد الى حد بعيد من اشكال الاستهلاك وكميته ورفع مستوى معيشة كل فرد.

النقود : زيت تشحيم التبادل

إذا كان التخصص يسمح للناس بالتركيز على مهمات معينة، فإن النقود تسمح للناس أن يبادلوا بمنتجاتهم التي تخصصوا بها، تشكيلة واسعة من السلع والخدمات التي ينتجها الآخرون. وللتأكد من ذلك يمكننا تخيل عملية «مقايضة»، حيث يمكن للناس مبادلة سلعة بأخرى. ففي الاقتصاديات البدائية قد تتم مقايضة الطعام بالملابس، أو المساعدة في بناء بيت مقابل تنظيف حقل. إلا أن التبادل يتم هذه الأيام وفي كل اقتصاد تقريباً من خلال وسيلة وحيدة هي النقود.

فما هي النقود ؟ النقود (money) هي واسطة دفع. إلا انها أكثر من ذلك، فهي زيت التشحيم الذي يسهل التبادل. فحين يقبل كل شخص النقود كأداة لدفع ثمن السلع وسداد الدين ويثق بها، فإن التجارة تصبح أسهل. تصور مدى تعقيد الحياة الاقتصادية لو فرض عليك أن تقايس سلعة بسلعة، كلما فكرت بالحصول على بيتزا، أو الذهاب الى حفل موسيقي. فما هي السلعة أو الخدمة

التي تستخدم فيما بعد للمساعدة في انتاج الذرة.

لاحظ ان رأس المال يتضمن اصلاً طرق انتاج ملتفة، وغير مباشرة، وتستغرق وقتاً طويلاً. الواقع، ان الناس قد عرفوا ومنذ زمن بعيد ان تقنيات الانتاج غير المباشرة هي في أغلب الاحيان اكثر كفاءة من طرق الانتاج المباشرة. فمثلاً الطريقة المباشرة في اصطياد السمك هي: الخوض في مياه جدول ما، والإمسك بالسمك بيديك، لكن هذه الطريقة ستولد احباطاً أكثر مما تعطي سمكاً. وباستخدام صنارة سمك (وهي من معدات رأس المال)، يصبح صيد السمك اكثر انتاجاً من ناحية كمية السمك التي يمكنك أن تصيدها في اليوم الواحد. وباستخدام رؤوس أموال اضافية، على شكل شبك وقوارب صيد، تصبح عملية الصيد أكثر انتاجية، وتعطي ما يكفي لتغذية الكثيرين، وتوفير حياة طيبة للذين يشغلون تلك الشباك والقوارب والمعدات.

التمنية عن طريق التضحية بالاستهلاك الحالي
إذا كان الناس على استعداد «للإدخار» - خفض مستويات الاستهلاك الحالي والانتظار للاستهلاك مستقبلاً - عندها يمكن للمجتمع أن يكسب الموارد اللازمة لصنع سلع انتاجية جديدة. والرصيد الأكبر من رأس المال يساعد الاقتصاد على النمو بشكل أسرع عن طريق توسيع حدود امكانيات الانتاج. عد الى الشكل ٥ - ١ لترى كيف ان التخلي عن مستويات الاستهلاك الحالية لصالح الاستثمار يعزز امكانيات الانتاج المستقبلية، وتفسر معدلات الادخار والاستثمار العالية كيف تمكنت اليابان، وكوريا، ودول اسيوية اخرى من النمو بهذه السرعة. وبالمقارنة، يعتقد العديد من الاقتصاديين بأن اقتصاد الولايات المتحدة يتباطأ متخلفاً عن الدول الاخرى في سباق التنمية لان مدخراته واستثماراته قليلة.

لكن لا شك ان هناك حدوداً لكمية رأس المال النافع. فيمكننا بالتأكيد أن نرفع الانتاجية بإضافة المزيد من رأس المال، وباستبدال «جميع» عمليات الانتاج المباشرة، وسائل انتاج غير مباشرة، وبجميع عمليات الانتاج غير المباشرة، عمليات انتاج غير مباشرة أكثر منها انتاجية. لكن هنا تكمن المشكلة: فكلّرة الاستثمارات غير المباشرة قد تسبب خفصاً كبيراً في الاستهلاك الحالي. فاستثمار الموارد في جعل جميع الشوارع أوسع بمسربين من سعتها الحالية قد يخفض استهلاك الوقود، وتكلفة صيانة السيارات والوقت الذي نقضيه خلف المقود، لكن المردود لا يستحق كل تلك الاستثمارات. أو قد يذهب الطلاب الى المدارس لمدة ٥ أو ١٠ سنوات اضافية للحصول على مهارات اكثر

تخصصاً، لكن دون أن يكسبوا مالاً كافياً، يعوض عما انفق على التعليم الاضافي.

نلخص ما تقدم كما يلي :

يهدف الكثير من الأنشطة الاقتصادية الى خفض الاستهلاك الحالي لزيادة المتاح لنا من رأس المال. ففي كل مرة نستثمر فيها في بناء مصنع جديد، أو طريق جديدة، أو زيادة سنوات الدراسة أو نوعيتها، أو زيادة رصيدنا من المعارف التكنولوجية النافعة، فإننا نحسن من انتاجية اقتصادنا، ونزيد استهلاكنا في المستقبل.

رأس المال والملكية الخاصة

في اقتصاد السوق تكون ملكية رؤوس الاموال ملكية خاصة عادة، ويعود الدخل المتأتي من ملكية رؤوس الاموال هذه الى الأفراد. فلكل قطعة أرض صك أو سند ملكية، ولكل آلة أو مبنى مالك فرد أو شركة. وتعطي «حقوق الملكية» للمالكين حق استخدام، واستبدال، ورهن، وحفر، واستغلال سلعهم الانتاجية. ولهذه السلع أيضاً قيمة تسويقية، ويمكن للناس ان يبيعوا ويشتروا السلع الانتاجية بالسعر الذي يستطيعون الحصول عليه. «ان قدرة الافراد على التملك والحصول على ربح من رؤوس الاموال التي يملكونها هو ما اعطى الرأسمالية اسمها».

لكن، في حين أن مجتمعنا قد قام على الملكية الخاصة، فإن حقوق الملكية محدودة. فالمجتمع يقرر مقدار ما يمكنك أن توصي به من املاكك لورثك ومقدار ما يذهب كإرث وضريبة املاك الى الحكومة. والمجتمع يقرر مقدار التلوث الذي يسمح لمصنعتك باحدثه، وأين يمكنك إيقاف سيارتك، حتى بيتك لا يعتبر قلعته، لان عليك الرضوخ لقوانين تقسيم المناطق، وان تقسح المجال لشق طريق من أرضك، إذا لزم الأمر.

والمثير فعلاً، انه ليس في الامكان تحويل احد اكثر المصادر الاقتصادية قيمة، وهي العمالة، الى سلعة خاصة تباع وتشترى. فممنذ إلغاء الرق، بات مخالفاً للقانون معاملة قوى الكسب البشرية كما تعامل الاصول الرأسمالية الاخرى. فانت لست حراً في بيع نفسك، بل يمكنك أن توجر نفسك في مقابل بدل مادي.

تُعرّف حقوق الملكية بأنها مدى قدرة الافراد أو الشركات على امتلاك السلع الانتاجية والممتلكات الاخرى، وشرائها، وبيعها، واستخدامها في اقتصاد السوق.



سببها الحرب الاهلية وانهيار النظام القانوني، وليس سوء الاحوال الجوية.

بات واضحاً الآن كيف يشكل التخصص، والتجارة، والنقود ورأس المال مفتاح انتاجية اي اقتصاد متطور. لكن عليك أن تلاحظ أن هذه الامور وثيقة الترابط ببعضها. فالتخصص يخلق كفاءات هائلة، في حين ان زيادة الانتاج تجعل التجارة ممكنة. واستخدام النقود يسمح بالتجارة بسرعة وكفاءة. ومن دون التسهيلات التي توفرها العملة للتجارة والتبادل، فإن تقسيماً مستقناً للعمل لن يكون ممكناً. وترتبط النقود برأس المال لأن الاموال اللازمة لشراء السلع الانتاجية تجري عبر الاسواق المالية، حيث يمكن تحويل مخزونات الناس الى رأس مال لآخرين. وبواسطة هذه المقررات يمكن لاعداد لا حصر لها من السلع والخدمات أن تدور داخل حلقة الاقتصاد.

تطبيقات علم الاقتصاد. تُفرض حقوق الملكية من خلال «أطار عمل قانوني»، يشتمل على مجموعة القوانين التي يعمل الاقتصاد من خلالها. ويتضمن أطار العمل القانوني الكفؤ، والمقبول لاقتصاد السوق تعريف حقوق الملكية، وقوانين التعاقد، ونظام التقاضي في حال نشوء نزاعات. وكما تكتشف الدول الشيوعية السابقة الآن، فإن من الصعوبة بمكان اقامة اقتصاد سوق حين لا يكون ثمة قوانين تفرض الالتزام بالعقود، أو تضمن احتفاظ الشركة بأرباحها. وحين ينهار أطار العمل القانوني، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة، أو حتى في بعض المناطق السكنية الأكثر فقراً في أمريكا، يبدأ الناس في الخوف على حياتهم ولا يكون لديهم وقت أو ميل للقيام باستثمارات بعيدة المدى للمستقبل. فيتبدى الإنتاج، وتدهور نوعية الحياة. والواقع أن العديد من أفظع المجاعات التي حدثت في افريقيا كان

الدور الاقتصادي للحكومة

ج

الأرصاء الجوية، وشق الطرق كلها نماذج على أنشطة الحكومة. وتنفيذ المشاريع المفيدة اجتماعياً مثل اكتشاف الفضاء والبحوث العلمية من الاموال الحكومية. وقد تنظم الحكومة بعض الاعمال (مثل البنوك وجمع النفايات)، وتدعم قطاعات اخرى (مثل الزراعة وبعض الاعمال ذات التكنولوجيا العالية). وأخيراً، وليس آخراً، تقرض الحكومات الضرائب على مواطنيها ثم تعيد توزيع بعضاً مما تجنيه على كبار السن والمحتاجين.

لكن ومع التشكيلة الواسعة من الأنشطة الممكنة، فإن للحكومات ثلاث وظائف اقتصادية رئيسة في اقتصاد السوق : زيادة الكفاءة، وأشاعة المساواة، والعمل على تنمية ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي .

١ - تحاول الحكومة تصحيح نواحي الفشل في السوق مثل الاحتكار والتلوث الزائد عن الحد لتشجيع الكفاءة.

٢ - تخطط الحكومة لإشاعة «المساواة»، وتستخدم الضرائب والانفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة.

٣ - تعتمد الحكومات على الضرائب، والنفقات العامة، والاجراءات النقدية لدعم واستقرار الاقتصاد، وللتقليل من البطالة والتضخم، وتشجع في الوقت نفسه التنمية الاقتصادية.

وسوف نبحث بإختصار كل واحدة من هذه الوظائف .

اقتصاد السوق المثالي هو الاقتصاد الذي يتم فيه تبادل جميع السلع والخدمات طوعاً، مقابل نقود وبسعر السوق. ويستخلص مثل هذا النظام أقصى ما يمكن من المنافع من الموارد المتوفرة للمجتمع، ومن دون تدخل الدولة. لكن في العالم الحقيقي، ليس هناك أي اقتصاد ينسجم بشكل كامل مع عالم مثاليات اليد الخفية، التي تجعل كل شيء يعمل بسلاسة. والواقع أن كل اقتصاد سوق يعاني من نواقص تقود الى علل من مثل التلوث الزائد عن الحد، والبطالة، والغنى الفاحش والفقر المدقع.

لهذا السبب، فليس هناك من حكومة في أي مكان في العالم، ومهما كانت محافظة، تستطيع أن ترفع يدها عن الاقتصاد^(٢). تضطلع الحكومات في الاقتصاديات الحديثة بأدوار لا حصر لها لمواجهة عيوب آلية عمل السوق. فالجيش، والشرطة، وخدمة

(٢) في القرن التاسع عشر، تبنت حكومات غربية عديدة الفلسفة المعروفة باسم «حرية العمل»، وهذا المذهب الذي يمكن ترجمته ليعني «دعونا وشأننا»، ينص على عدم تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية إلا بأضيق الحدود الممكنة وترك القرارات الاقتصادية لعملية العرض والطلب للسوق. لكن في نهاية القرن، قادت تجاوزات الرأسمالية المطلقة العنان للولايات المتحدة والدول الصناعية في أوروبا الغربية الى التراجع عن مذهب الحرية المطلقة في العمل. واتخذت الحكومات دوراً اقتصادياً أخذ يتوسع بشكل مطرد، فقيدت الاحتكارات، وجمعت ضرائب الدخل، وتولت الحكومات مهمات مثل توفير الدعم للمسنين (الضمان الاجتماعي).

كفاءة الاقتصاد من ذلك. وفي مثل هذه الحالة فإن خاصية اليد الخفية التي تتمتع بها الأسواق قد تنتهك.

فما هو تأثير المنافسة غير الكاملة، وما هي امكانية قيام شركة كبرى بالتأثير على الاسعار في سوق معين ؟ المنافسة غير الكاملة تقود الى اسعار تعلق على التكلفة، كما يؤدي انخفاض الطلب الاستهلاكي الى دون مستويات الكفاءة. ونمط السعر المرتفع جداً والناتج المنخفض جداً هو السمة المميزة لعدم الكفاءة الملزمة للمنافسة غير الكاملة.

على أرض الواقع، لدى جميع الصناعات تقريباً قدر من المنافسة غير الكاملة. فشرركات الطيران مثلاً، قد لا يكون لها أي منافس على بعض الخطوط، ثم تواجه عدة منافسين على خطوط أخرى، ويعتبر الاحتكار الكامل أكثر حالات المنافسة غير الكاملة تطرفاً وهي الحالة التي يقوم بها منتج فرد لاحتادى السلع بالتحكم في سعر السلعة أو الخدمة التي يبيعها.

خلال العقد الماضي، اتخذت معظم الحكومات خطوات عدة لكبح المنافسة غير الكاملة حين تزداد تطرفاً. وتنظم الحكومات في بعض الاحيان الاسعار وأرباح الاحتكارات، كما هو الحال الآن بالنسبة الى المنافع العامة المحلية، علاوة على ذلك، تمنع قوانين مكافحة الاحتكارات اعمالاً مثل تحديد الاسعار أو الاتفاق على اقتسام الاسواق.

المؤثرات الخارجية Externalities

نوع ثان من عدم الكفاءة ينشأ حين يكون لدينا تأثيرات خارجية أو انعكاسات جانبية، تنشأ عن مبادلات غير طوعية للتكاليف أو المنافع. فمعاملات السوق تشتمل على مبادلات طوعية يستبدل الناس من خلالها السلع والخدمات بالنقود. فحين تشتري شركة ما دجاجة لصنع افخاذ دجاج مجمدة، فإنها تشتري الدجاجة من مالكها في سوق الدجاج ويحصل البائع على القيمة الكاملة للدجاجة. وحين تدفع ايجار حلاقة شعرك، فإن الحلاق يتلقى القيمة الكاملة مقابل وقته، ومهارته، وإيجار صالونه.

لكن ثمة تعاملات كثيرة تتم خارج الاسواق. ففي حين ان المطارات تصدر الكثير من الضجيج، فإنها بشكل عام، لا تدفع للناس المقيمين حولها مقابل استخدام المجال الجوي فوق بيوتهم. من جهة أخرى، تنفق بعض الشركات أموالاً طائلة على البحث والتطوير، والتي لها انعكاسات اضافية ايجابية على باقي المجتمع. فعلى سبيل المثال اخترع الباحثون في شركة «آتي اند تي» الترانزستور. في كل واحدة من هذه الحالات، يعني أي نشاط

ادرك آدم سميث انه لا يمكن تحقيق فضائل اقتصاد السوق بالكامل الا بوجود عمليات تعمل على تدقيق وتوزيع المنافسة الكاملة (perfect competition). فما الذي نقصده بالمنافسة الكاملة؟ انها تعني أن لجميع السلع والخدمات سعر، وانه يجري التجارة بها في الاسواق. كما تعني أن أية شركة أو مستهلك ليس كبيراً بما يكفي للتأثير على سعر السوق .

مثلاً، سوق القمح فيه منافسة كاملة لأن اكبر حقل لانتاج القمح لا ينتج سوى جزء ضئيل للغاية من الانتاج العالمي من القمح، ولا يمكن أن يكون له أي تأثير يذكر على سعر القمح.

ينطبق مذهب اليد الخفية على الاقتصاد الذي تكون فيه جميع الاسواق تنافسية بشكل كامل. وفي مثل هذه الأوضاع، تنتج الاسواق حصصاً كافية من الموارد، بحيث يكون الاقتصاد عند حدود امكانيات الانتاجية. وحين تخضع جميع الصناعات لنظام تدقيق، وتوزين المنافسة الكاملة، كما سنرى في فصول تالية من هذا الكتاب، فسوف تنتج الاسواق حزمة كافية من المخرجات باستخدام أكثر التقنيات كفاءة، وأقل قدر ممكن من المدخلات.

بيد أن هناك طرقاً عدة قد تجعل الاسواق تقصر عن تحقيق المنافسة الكاملة. وأهم هذه الطرق هي : المنافسة غير الكاملة، مثل الاحتكارات، والتأثيرات الخارجية، مثل التلوث ، والسلع العامة، مثل الدفاع الوطني والطرق . ويقود فشل السوق، في كل واحدة من هذه الحالات، الى انتاج أو استهلاك غير كفؤ، ويمكن للحكومة أن تلعب دوراً مفيداً في معالجة الوضع.

المنافسة غير الكاملة

أحد الانحرافات الخطيرة عن السوق الكفوء، تأتي من عناصر «المنافسة غير الكاملة» أو «الاحتكار». وفي حين انه في ظل المنافسة الكاملة لا يمكن لأي شركة أو مستهلك أن يؤثر على الاسعار، فإن المنافسة غير الكاملة (imperfect competition) تحدث حين يكون في وسع بائع أو مشتر التأثير في سعر السلعة. مثلاً، إذا كانت شركة الهاتف أو إحدى نقابات العمال كبيرة بما يكفي للتأثير على سعر خدمة الهاتف بالنسبة الى الشركة، والعمالة بالنسبة الى النقابات، فإن ذلك سيؤدي الى نشوء درجة معينة من المنافسة غير الكاملة. وعند ظهور هذا النوع من المنافسة، فقد يتحرك المجتمع الى داخل حدود امكانيات انتاجه. وهذا قد يحدث، مثلاً إذا رفع بائع فرد (محتكر) سعر سلعة بقدر كبير، للحصول على أرباح اضافية، فإن انتاج تلك السلعة قد ينخفض الى ما دون المستوى الأكثر كفاءة. وبالتالي فقد تعاني

الاقتصادي الذي يدفعه لتقديم هذه الخدمة وجمع إيراداتها.

وأكبر مثال على المؤثرات الخارجية الإيجابية هو السلع العامة. السلع العامة (public goods) هي سلع تكلفة تقديم الخدمة منها لشخص إضافي يساوي صفراً، وهي سلع يستحيل استثناء أفراد من الانتفاع بها^(٣). وأفضل مثال على المنفعة العامة، الدفاع الوطني. فحين تحمي دولة ما حريتها وطريقة حياتها، فإنها تقوم بذلك من أجل سكانها جميعاً، سواء أرادوا تلك الحماية أم لم يريدوها.

وحيث أن ما يقدمه القطاع الخاص من منافع عامة غير كافٍ بشكل عام، فإن على الحكومة المبادرة إلى تشجيع إنتاج السلع العامة. وفي شراء تلك السلع العامة مثل الدفاع الوطني أو المنارات، فإن الحكومة تتصرف بالضبط مثل أي منفق كبير. فتوجيه قدر كافٍ من الانفاق في اتجاه معين، يؤدي إلى تدفق الموارد في ذلك الاتجاه. وما أن يبدأ الانفاق حتى تدور الية عمل السوق وتأخذ في توزيع تلك الموارد على الشركات بحيث يبدأ إنتاج المنارات أو الدبابات.

الضرائب. على الحكومة إيجاد إيرادات من أجل الانفاق على السلع العامة ومن أجل برامج إعادة توزيع الدخل. وهذه الإيرادات تتأتى من الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد والشركات، وعلى الأجور، ومبيعات السلع الاستهلاكية، وأشياء أخرى. وتجمع الحكومة من مختلف المستويات الضرائب - سواء على مستوى المدينة، أو الولاية، أو المستوى الفدرالي - لتغطية نفقاتها.

وتبدو الضرائب، وكأنها «سعر» إضافي، هو في هذه الحالة سعر السلع العامة. لكن الضرائب تختلف عن الأسعار في ناحية بالغة الأهمية. وهي أنها لا تدفع طوعاً. فالجميع يخضعون لقوانين الضريبة، ونحن جميعاً ملزمون بدفع قسط من تكلفة السلع العامة. ومن خلال عملياتنا الديمقراطية، نختر نحن كمواطنين السلع العامة والضرائب التي ندفعها مقابلها. إلا أن ذلك الارتباط الوثيق ما بين الانفاق والاستهلاك الذي نراه في السلع الخاصة، لا يصح بالنسبة إلى الضرائب والسلع العامة. فانا ادفع ثمن شطيرة هامبرجر إذا أردت واحدة فقط، لكني ملزم على دفع حصتي من الضرائب المستخدمة لتمويل الدفاع، والتعليم العام حتى وإن لم يكن لدي أدنى اكتراث بهذه الأنشطة.

العدالة

ركز نقاشنا عن عيوب الاحتكار والمؤثرات الخارجية التي قد تصيب السوق على عيوب في الدور التوزيعي للأسواق - وهي نواقص يمكن تصحيحها بتدخلات تشريعية. لكن افترض للحظة بأن الاقتصاد يعمل بكفاءة تامة - على حدود امكانيات الانتاج دائماً، وليس داخل تلك الحدود، ويختار دائماً الكمية الصحيحة

خارج عن تعاملات السوق سواء كان يساعد الناس أو يؤذيهم أن هناك تعاملات اقتصادية من دون ثمن اقتصادي.

المؤثرات الخارجية (externalities) أو الانعكاسات الاضافية تحدث حين تلقي شركة أو مجموعة من الناس اعباء، أو منافع على اناس اخرين من خارج السوق.

وغالباً ما تهتم الحكومات، اليوم، بالمؤثرات الخارجية السلبية أكثر من اهتمامها بالإيجابية منها. وحيث إن مجتمعنا قد ازدادت كثافته السكانية، وحيث أن حجم انتاج الطاقة والكيماويات، والمواد الأخرى قد ازداد، فإن المؤثرات الخارجية السلبية أو التأثيرات الاضافية، قد تتحول من مجرد أزعاج بسيط إلى خطر داهم. وهنا يأتي دور الحكومات. فقد صممت «الأنظمة» الحكومية للسيطرة على المؤثرات الخارجية مثل: تلوث الهواء والماء، والتعدين السطحي، والنفايات الخطرة، والأدوية والأطعمة غير الآمنة، والمواد المشعة.

والحكومات أشبه بالوالدين من نواح عدة، فهي تقول «لا» دائماً: يجب ألا تعرض عمالك لظروف خطيرة. ويجب ألا تطلق الانبعاث الضارة من مدخنة مصنعك. ويجب ألا تباع أدوية خطيرة. ويجب عليك ألا تقود سيارتك من دون ربط حزام الأمان. وهكذا. وإيجاد الأنظمة الصحيحة تماماً مهمة صعبة، وتتطلب علماً ومعارف اقتصادية معقدة، وتخضع لضغوط سياسية كبيرة. إلا أن قلة من الناس قد تطلب اليوم العودة إلى الغابة الاقتصادية غير المنظمة حيث لا حق إلا للقوة.

السلع العامة

في حين تحظى المؤثرات الخارجية السلبية مثل التلوث أو ازدياد حرارة الأرض بالعناوين الرئيسية، فإن المؤثرات الخارجية الإيجابية قد تكون أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية. ومن الأمثلة المهمة على المؤثرات الخارجية الإيجابية شق شبكة طرق، وخدمة الارصاد الجوية الوطنية، ودعم العلوم الأساسية، واتخاذ الترتيبات لتحسين الصحة العامة. وهذه ليست سلعاً يمكن شراؤها وبيعها في الأسواق. وانتاج القطاع الخاص لقدر ملائم من هذه المنافع العامة لن يحدث لأن نفعها متغلغل بشكل واسع بين السكان ولا تملك شركة واحدة أو مستهلك فرد الحافز

(٣) المنارات مثال تقليدي على منفعة عامة تقدمها الحكومة. فهي تنقذ أرواحاً وبضائع مشحونة. لكن المسؤولين عن هذه المنارات لا يستطيعون الخروج لجمع الرسوم من السفن، أو إن استطاعوا، فهل فرض غرامات على السفن التي تقيد من خدماتهم، سيخدم غرضاً اقتصادياً فعلاً؟ فالضوء، يمكن تقديمه بشكل أكثر فعالية مجاناً، لأن تنبيه سفينة واحدة عن الصخور القريبة لن يكلف أكثر من تنبيه ١٠٠ سفينة. لدينا هنا مؤثر خارجي إيجابي يفرق ما بين مصلحة الفرد والمجتمع. ولطالما أدرك الفلاسفة والزعماء السياسيون أهمية دور الحكومة في توفير مثل هذه السلع العامة.

من السلع العامة مقابل السلع الخاصة. حتى لو كان الاقتصاد كاملاً بالشكل الذي وصفناه، فما زال هناك امكانية لان يقود ذلك لنتائج بها خلل.

فالاسواق لا تنتج بالضرورة توزيعاً للدخل ينظر اليه على انه منصف اجتماعياً أو يمكن أن يحقق العدالة. فقد ينشأ عن اقتصاد السوق معدلات عالية وغير مقبولة من عدم المساواة في الدخل والاستهلاك.

فلماذا تنتج آلية عمل السوق حلاً غير مقبول لمسألة «لن؟» السبب هو : ان الدخول تقرر بتشكيلة واسعة من العوامل، مثل الجهد، والتعليم، والارث، وعوامل الاسعار، والحظ. وقد لا يتناسب توزيع الدخل الناتج مع الانصاف. علاوة على ذلك، تذكر ان السلع تتبع صوت الدولار ، وليس الحاجة الاكبر. فقد تشرب قطة رجل غني الحليب الذي يحتاجه ولد فقير كي يبقى بصحة جيدة. فهل يحدث ذلك لأن السوق على وشك السقوط؟ الامر ليس كذلك على الاطلاق، لأن آلية السوق تقوم بواجبها، وهو وضع السلع في ايدي من يملكون المال. فإذا كانت دولة ما تتفق على طعام حيواناتها الاليفة اكثر مما تساعد ولداً فقيراً على الذهاب الى الجامعة، فذلك عيب توزيع الدخل، وليس عيب السوق. ويمكن حتى لاكثر أنظمة السوق كفاءة، ان تقرر قدراً عظيماً من عدم المساواة.

كثيراً ما يكون سوء توزيع الدخل في نظام السوق ناجماً عن الولادة. ففي كل سنة تنشر مجلة «فوربس» (Forbes) قائمة بأغنى ٤٠٠ امريكي، ومن المذهل ان نرى كم شخصاً منهم قد حصل على ثروته من ارث، او استخدم ذلك الارث ليصبح اكثر غنى. فهل ينظر الجميع الى ذلك الامر على انه صحيح أو مثالي؟ ربما لا. فهل يجوز أن يُسمح لشخص ما بان يصبح مليارديراً عن طريق وراثة ٥٠٠٠ ميل مربع من اراضي الرعي، أو حقوق العائلة، من اسهم وسندات في ابار النفط؟ تلك هي بعض المأخذ على رأسمالية حرية العمل. فالتناسق منقسمون بشدة حول ما اذا كان الواجب فرض ضرائب باهظة على المداخل المرتفعة جداً.

طيلة معظم التاريخ الامريكي، كانت التنمية الاقتصادية بمثابة مدّ رفح جميع القوارب، فزاد من دخل الفقير علاوة على الغني. لكن خلال العقود الماضية، قلب التغيير في بناء الاسرة وانخفاض اجور العمال الاقل مهارة وتعليماً هذه التوجهات. ومع العودة الى التأكيد على اقتصاد السوق ازداد التشرد، وزاد عدد الاطفال الذين يعيشون في فقر، وازداد البؤس في العديد من مدن امريكا الرئيسية.

قد يكون عدم المساواة في الدخل مرفوض من الناحية السياسية والاخلاقية. فالدولة غير ملزمة بقبول نتائج المنافسة في السوق على أنها امور حتمية، ولا تقبل التغيير: فقد يدرس الشعب

مسألة توزيع الدخل ويقرر بأنها غير منصفة. فإن لم يعجب توزيع أصوات الدولار - بموجب نظام «حرية العمل» في السوق - مجتمعاً ديمقراطياً، فإن في وسعه ان يتخذ خطوات لتغيير توزيع الدخل.

دعونا نفترض ان الناخبين قرروا خفض عدم المساواة في توزيع الدخل. فما هي الأدوات التي يمكن للحكومة استخدامها؟ أولاً : يمكنها ان تفرض «ضرائب تصاعدية»، بأن تفرض معدلات اكبر من الضريبة على الدخل الاكبر، أكثر مما تفرض على الدخول الصغيرة. وضرائب الدخل القدرالية، وضرائب الشركات مثال على الضرائب التصاعدية، التي تهدف الى اعادة توزيع الدخل.

ثانياً : حيث إن معدلات الضريبة المتدنية لا تساعد الاشخاص الذين لا دخل لهم على الاطلاق، فإن في وسع الحكومة تقديم «دفعات تحويلية»، وهي نقود تدفع للناس - وتشمل مثل هذه التحويلات اليوم : مساعدات للمسنين، وكيفية البصر، والمعاقين، والاشخاص الذين يعملون اطفالاً، علاوة على تأسيات البطالة للعاطلين عن العمل. ويوفر نظام الدفعات التحويلية هذا «شبكة امان» لحماية الناس الاقل حظاً من الحرمان. وأخيراً، تدعم الحكومات في بعض الاحيان استهلاك المجموعات محدودة الدخل، عن طريق تقديم قسائم طعام، ودعم الرعاية الصحية، والمساكن الشعبية (رغم ان هذه النفقات لا تشكل في الولايات المتحدة سوى جزء صغير من اجمالي الانفاق) .

بماذا يمكن ان يساهم علم الاقتصاد في النقاش الدائر حول المساواة ؟ لا يمكن للاقتصاد كعلم أن يجيب على أسئلة معيارية من مثل : كم من الدخل الذي يتم انتاجه في السوق - ان كان هناك دخل - يجب تحويله الى العائلات الفقيرة ؟ فهذا سؤال سياسي لا يمكن الاجابة عليه الا من خلال صناديق الاقتراع.

يمكن للاقتصاد ان يحلل أعباء، أو فوائد مختلف الأنظمة الخاصة باعادة توزيع الدخل. وقد كرس علماء الاقتصاد الكثير من الوقت لتحليل ما اذا كانت ادوات اعادة توزيع الدخل المختلفة (مثل الضرائب وقسائم توزيع الطعام) تقود الى فساد اجتماعي (لأنها قد تجعل الناس يعملون اقل أو يشترون المخدرات بدلاً من الطعام). كما درسوا مسألة ما اذا كان اعطاء الفقراء مبالغ نقدية بدل السلع، قد يمثل طريقة أكثر كفاءة لخفض الفقر. فعلم الاقتصاد لا يستطيع الاجابة على مسألة حجم الفقر المنصف والمقبول، لكنه قادر على تصميم برامج فعالة لزيادة مداخل الفقراء.

النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي

ابتليت الرأسمالية، منذ بدايتها الاولى، بفترات زمنية من التضخم (ارتفاع الاسعار) والركود (بطالة عالية). فمُنذ الحرب العالمية

عدم الكفاءة

الاحتكار

المؤثرات الخارجية

السلع العامة

تدخل في الاسواق

تدخل في الاسواق

تشجيع الأنشطة النافعة

قوانين مكافحة الاحتكار

قوانين مكافحة التلوث. وتعليمات مكافحة الدخان

الدفاع الوطني، المنارات

عدم المساواة

عدم مساواة في الدخل

والثروة لا يمكن قبولها

اعادة توزيع الدخل

ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة

برامج لدعم الدخل (مثل كوبونات الطعام)

مشاكل تتعلق بإداء الاقتصاد الكلي :

الدورات الاقتصادية (تضخم عالٍ

وبطالة)

تحقيق الاستقرار من خلال

استخدام سياسات اقتصاد كلية

سياسات نقدية (تغييرات في عرض النقد

وأسعار الفائدة)

سياسات مالية (ضرائب وبرامج إنفاق)

الاستثمار في التعليم.

تحفيز التنمية

تباطؤ التنمية الاقتصادية

خفض العجز في الموازنة، ورفع معدلات الادخار

الوطنية.

الجدول ٢ - ١. يمكن للحكومة معالجة عيوب السوق

الثانية، على سبيل المثال، حدثت تسع فترات من الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة، أدى بعضها إلى إخراج ملايين الأشخاص من أعمالهم.

أما اليوم، ويفضل المساهمة الفكرية لجون ماينرد كينز واتباعه، بتنا نعرف كيف نسيطر على أكثر الدورات التجارية حدة. ويمكن للحكومات أن تؤثر على المخرجات، والعمالة، والتضخم، عن طريق استخدام السياسات النقدية والمالية بعناية. و«سياسات الحكومة المالية» هي القدرة على فرض الضرائب والقدرة على الإنفاق، وتشمل «السياسات النقدية» تحديد مستوى عرض النقد وأسعار الفائدة، والتي لها تأثير على الاستثمار في السلع الانتاجية، وغير ذلك من النفقات التي تتأثر بأسعار الفائدة. وباستخدام هاتين الأدوات الرئيسيتين من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن للحكومات أن تؤثر على مستوى الإنفاق الإجمالي، ومعدل النمو ومستويات الإنتاج، ومستويات البطالة والعمالة، ومستوى الأسعار ومعدل التضخم في الاقتصاد.

طبقت الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة بنجاح دروس الثورة الكينزية طيلة نصف القرن الماضي. وقد شهدت اقتصاديات السوق تنمية اقتصادية لم يسبق لها مثيل خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بفضل التوسع في السياسات المالية والنقدية. إلا أن الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها اقتصاديات السوق خلال عقد السبعينات - تضخم عالٍ وارتفاع في البطالة،

مع تباطؤ في معدلات التنمية - جعل البعض يشك في قدرة السياسات المالية والنقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي عقد الثمانينات، ازداد اهتمام الحكومات بتصميم سياسات اقتصادية كلية لتشجيع الأهداف بعيدة المدى، مثل التنمية الاقتصادية والانتاجية. (تشير «التنمية الاقتصادية» إلى النمو في إجمالي الناتج القومي، في حين تمثل الانتاجية مقدار المخرجات لكل وحدة من المدخلات أو مدى الكفاءة في استخدام الموارد). فعلى سبيل المثال : خفضت معدلات الضريبة في معظم الدول الصناعية بهدف تحسين حوافز الادخار، والانتاج. وجرت محاولات لخفض نمو الإنفاق الحكومي، والتي رأى العديد من علماء الاقتصاد أنها تؤدي الاستثمار، والتجديد، بإستنزافها المدخرات الخاصة. في حين دافع البعض حتى عن ضرورة أن يكون للحكومة دور مهم في احتضان وحماية صناعات جديدة، كما حدث في اليابان وبعض دول شرق آسيا.

تشتمل السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تهدف إلى الاستقرار والتنمية الاقتصادية على السياسات المالية (بفرض الضرائب والإنفاق) بالإضافة إلى السياسات النقدية (التي تؤثر في أسعار الفائدة وظروف الائتمان). وقد نجحت الحكومات منذ بداية الاهتمام بالاقتصاد الكلي، خلال عقد الثلاثينات، في كبح جماح أسوأ حالات التضخم والبطالة حدة.

يلخص الجدول ٢ - ١ الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومة اليوم. وتبين أهم وظائف الحكومة الرامية إلى تعزيز الكفاءة، وتحقيق توزيع للدخل أكثر عدالة، ومتابعة أهداف الاقتصاد الكلي الرامية إلى تحقيق التنمية، والاستقرار الاقتصادي. ونجد في جميع الاقتصاديات الصناعية المتقدمة اقتصاداً مختلطاً يقرر فيه

السوق المخرجات والأسعار في معظم القطاعات، في حين تقوم الحكومة بتوجيه الاقتصاد كله عن طريق برامج فرض الضرائب، والانفاق، والتنظيم النقدي. وكلا الفريقين - السوق والحكومة - ضروري لقيام اقتصاد يعمل بشكل صحيح. وإدارة اقتصاد حديث بفريق دون الآخر أشبه بمحاولة التصفيق بيد واحدة.

ملخص

أ. ما هو السوق؟

١ - في اقتصاد الولايات المتحدة، تتخذ معظم القرارات الاقتصادية في السوق، الذي يخدم كآلية يقوم البائعون والمشترون بالاتقاء عبره للمناجاة، وتقرير الأسعار وكميات السلع. وقد قال آدم سميث بأن «اليد الخفية» للأسواق تقود إلى أفضل النتائج الاقتصادية حين يسعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية. وفي حين أن الأسواق ما زالت بعيدة عن الكمال، فقد أثبتت فعالية واضحة في حل مسائل «أي» و «كيف» و «لن».

٢ - تعمل آلية السوق على الشكل التالي لتقرير الـ «أي»، الـ «كيف»: أصوات الدولار التي يمتلكها الناس تؤثر على أسعار السلع، وتخدم هذه الأسعار كمرشد للكميات التي يجب إنتاجها من مختلف السلع، وحين يطلب الناس المزيد من سلعة ما، يمكن لقطاعات الأعمال أن تفيد من ذلك بالتوسع في إنتاج تلك السلعة. وفي ظل منافسة كاملة، يتوجب على الصناعات إيجاد أرخص طرق للإنتاج، وأن تستخدم الأيدي العاملة، والأرض والموارد الأخرى بكفاءة، وبخلاف ذلك فسوف تتعرض لخسائر وتخرج من السوق.

٣ - في الوقت الذي تحل فيه مسائل «أي» و «كيف» عن طريق الأسعار، فسوف تحل أيضاً مسألة «لن». حيث يتقرر توزيع الدخل من قبل مالكي عوامل الإنتاج (الأرض، والعمالة، ورأس المال)، ومن خلال أسعار عوامل الإنتاج أيضاً. والأشخاص الذين لديهم أراض خصبة أو القدرة على النجاح في المسابقات المحلية سيكسبون الكثير من أصوات الدولار لشراء سلع استهلاكية. أما الأشخاص الذين ليس لديهم أملاك، أو أن مهاراتهم، أو لونهم، أو جنسهم لا يقدروا السوق فيتلقون مداخيل أدنى.

ب - التجارة، والنقد، ورأس المال

٤ - حين تتطور المجتمعات وتنمو اقتصادياً، فإنها تصبح أكثر

تخصصاً. ويسمح تقسيم العمل بتقسيم مهمة ما إلى عدد من الأعمال الصغيرة التي يمكن إتقانها وإنجازها بشكل أسرع على يد عامل واحد. نشأ التخصص من ازدياد الميل نحو استخدام طرق الإنتاج غير المباشرة، والتي تتطلب الكثير من المهارات المتخصصة. ومع ازدياد تخصص الأفراد والدول، فقد أصبح هؤلاء يركزون على سلع معينة، ويبادلون بفاصل إنتاجهم سلعاً ينتجها آخرون. والمناجاة الطوعية القائمة على التخصص تفيد الجميع.

٥ - تعتمد المناجاة بالسلع والخدمات المتخصصة اليوم على النقود لتشجيع عجلات التجارة. والنقود هي وسيلة التبادل المقبولة عالمياً - سواء منها العملة أو الشيكات. وهي تستخدم لدفع ثمن كل شيء من «تورتي التفاح» إلى جلد حمار وحشي. وبقبول الناس للنقود، فإن في وسع الدول التخصص بإنتاج سلع قليلة وبمبادلتها سلعاً أخرى. ومن دون النقود، فقد نهدر الكثير من الوقت في مقايضة سلعة بأخرى.

٦ - السلع الانتاجية - وهي مدخلات مُنتجة مثل الآلات، والمباني، والمواد المخزنة والمعدة للإنتاج - تسمح باستخدام طرق الإنتاج غير المباشرة التي تضيق الكثير إلى إنتاج الأمة. وتتطلب طرق الإنتاج غير المباشرة وقتاً ومصادر لتبدأ العمل، وهي بالتالي تتطلب التضحية مؤقتاً بالاستهلاك الحالي بهدف زيادة الاستهلاك المستقبلي. أما القواعد التي تحدد طريقة بيع وشراء، واستخدام رأس المال، والأصول الأخرى فهي نظام حقوق الملكية. ولا يوجد أي نظام اقتصادي يترك حقوق الملكية الخاصة دون تحديد.

ج - دور الحكومة الاقتصادي

٧ - مع أن آلية السوق هي طريقة رائعة لإنتاج السلع وتوزيعها، فإن فشل السوق يؤدي في بعض الأحيان إلى عيوب في المخرجات الاقتصادية. ويمكن للحكومة أن تتدخل لتصحيح تلك العيوب. ودور الحكومة في أي اقتصاد حديث هو ضمان الكفاءة، وتصحيح التوزيع غير العادل للدخل، وتشجيع التنمية

والاستقرار الاقتصادي.

وحصص الأرباح المتعامل بها في السوق. وتستخدم الحكومات الحديثة الضرائب لجمع الإيرادات المالية المخصصة لتقديم المساعدات النقدية وبرامج دعم الدخل، والتي تشكل شبكة أمان مالي بالنسبة للمحتاجين.

١٠- منذ تطور الاهتمام بالاقتصاد الكلي في عقد الثلاثينات، أخذت الحكومات على عاتقها دوراً ثالثاً: استخدام سلطتها المالية (بفرض الضرائب والانفاق)، والسياسة النقدية (بالتأثير على أسعار الفائدة والائتمان) لتشجيع التنمية الاقتصادية ولدعم الانتاجية على المدى البعيد وللسيطرة على تجاوزات الدورة التجارية من بطلان وتضخم.

١١- الطراز السائد من التنظيم الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية الحديثة والمتقدمة هو «الاقتصاد المختلط»، حيث يقرر السوق معظم الأسعار والكميات المنتجة من كل سلعة، في حين تقود الحكومة مجمل الاقتصاد من خلال البرامج الضريبية، والانفاق والإجراءات النقدية.

٨ - تفشل الأسواق في تأمين توزيع كفو للموارد مع وجود منافسة غير كاملة أو مؤثرات خارجية. وتؤدي المنافسة غير الكاملة، مثل الاحتكار، إلى رفع الأسعار وخفض مستويات الانتاج. ولكافحة هذه الأوضاع، تقوم الحكومات بتنظيم قطاع الأعمال أو أنها تفرض قيوداً قانونية تحدّ بواسطتها التوجهات الاحتكارية، هذا القطاع. وتنشأ المؤثرات الخارجية حين تفرض الأنشطة أعباءً، أو تمنح منافع، لآخرين من خارج السوق. وقد تقرر الحكومات التدخل من خلال تنظيم وتوجيه هذه المؤثرات الخارجية (كما تفعل بالنسبة إلى تلوث الهواء) أو من خلال انتاج السلع العامة (كما في حالة الدفاع الوطني).

٩ - لا تنتج الأسواق بالضرورة توزيعاً منصفاً للدخل: فقد ينتج عنها قدرٌ كبيرٌ من الفجوة غير المقبول في توزيع الدخل والاستهلاك. وللدور على ذلك، يمكن للحكومات أن تغير نمط الدخل (ال «لمن») الذي ولده الأجور، والإيجارات، والفائدة،

مفاهيم للمراجعة

آلية السوق	سمات الاقتصاد الحديث	دور الحكومة الاقتصادي
- سوق، آلية السوق.	- التخصص وتقسيم العمل	- الكفاءة، المساواة، الاستقرار
- أسواق للسلع، ولعوامل الانتاج	- استخدام النقود	- عدم الكفاءة: الاحتكار والمؤثرات الخارجية
- الأسعار كمؤشرات	- عناصر الانتاج (الأرض، والعمالة، ورأس المال)	- عدم المساواة في المداخل في ظل السوق الحرة
- توازن السوق	- رأس المال والملكية الخاصة	- سياسات الاقتصادية الكلية: السياسات المالية والنقدية، الاستقرار والتنمية
- المنافسة الكاملة وغير الكاملة		
- مذهب آدم سميث في اليد الخفية		

أسئلة للمناقشة

١ - وسيلة لتوزيع هذه السلعة الشحيحة كحصى. وكأنظمة على طريقة توزيع الحصى، من يأتي أولاً يُخدم أولاً، المزايدات، وتوزيع الحصى بالقسائم. ما هي نزاحي قوة وضعف كل نظام؟ فسر بدقة معنى أن تقوم آلية السوق بتوزيع السلع والخدمات الشحيحة حسب نظام «الحصى»؟

٢ - دورة تدفق السلع والمداخلات المبينة في الشكل ١ - ٢ لها تدفق مالي موازن من الدخل والانفاق. ارسم لوحة لدورة التدفق المالي في الاقتصاد، وقارنها بتدفق السلع والمداخلات. ما هو دور النقود في دورة التدفق المالي؟

٣ - يناقش هذا الفصل العديد من نواحي فشل اقتصاد السوق، وهي مجالات تقود فيها اليد الخفية الاقتصاد بشكل سيء،

١ - تخيل اقتصاداً نشاطه الوحيد هو الزراعة حيث العمالة والأرض لا تنتج إلا محصولاً واحداً، الذرة. صف بإختصار طريقة حل مسائل «أي» و «كيف» و «لمن» في هذا البلد الزراعي. ارسم مخططاً بيانياً لدورة تدفق هذا الاقتصاد كما في الشكل ١ - ٢.

٢ - فكر في الحالات التالية لتدخل الحكومة في الاقتصاد: انظمة للحد من تلوث الهواء، بحوث حول التطعيم ضد مرض «الايذز»، اضافات على الدخل للمسنين، تنظيم سعر الماء الذي تحتكره مؤسسة محلية، خطوة في السياسة النقدية لكبح التضخم. ما هو الدور الحكومي الذي سيتم اتباعه في كل حالة؟

٣ - حين تكون إحدى السلع محدودة الكمية، لا بد من إيجاد

بنود الاتفاق الرئيسية للحكومة الفدرالية

النفقات الفدرالية

بنود الموازنة	1995 (بليون دولار)
الضمان الاجتماعي	٣٣٧
الدفاع الوطني	٢٧١
تأمين الدخل	٢٢١
فوائد الدين العام	٢١٣
المصادر الطبيعية والبيئة	٢٢
وزارة العدل	١٧
العلم والتكنولوجيا	١٧

المصدر : مكتب الادارة والموازنة، موازنة حكومة الولايات المتحدة، السنة المالية ١٩٩٥.

كما انه يصف دور الحكومة في الاقتصاد. من الممكن أن يكون هناك أيضاً فشل حكومي، كأن تحاول الحكومة كبح اخفاقات السوق بوسائل أسوأ من اخفاقات السوق الأصلية. فكر ببعض امثلة فشل الحكومة. هل يمكنك تصور حالة يكون فشل الحكومة فيها سيئاً لدرجة انه كان من الافضل التعايش مع تلك الاخفاقات على محاولة تصحيحها ؟

٦ - اعط ثلاثة امثلة تعرفها عن التخصيص وتقسيم العمل. ما هي المجالات التي تفكر انت وأصدقائك التخصيص فيها ؟ ما هي المخاطر الممكنة للمبالغة في التخصيص ؟

٧ - «حرر لنكولن العبيد. وبجرة قلم واحدة حطم جزءاً كبيراً من رأس المال الذي جمعه الجنوب طيلة سنوات عدة». علق على ذلك.

٨ يبين الجدول التالي بعض النفقات الرئيسية للحكومة الفدرالية. وضع كم من هذه النفقات له علاقة بدور الحكومة الاقتصادي.

الفصل ٣

العناصر الأساسية للعرض والطلب

المشكلة الرئيسية للنظرية الاقتصادية هي السعي لإيجاد توازن بين نوعين متضادين من الحوافز، ذلك المتعلق برغبات معينة لمصادر اشباع أو امتاع، وذلك المتعلق بالنفور من بعض أشكال التضحيات أو الكد.

«العرض والطلب»، قاموس بالجريف
للاقتصاد السياسي (١٨٩٩)

انخفاض الطلب على النفط أو لان المعروض منه قد ارتفع. وهذا صحيح بالنسبة لسوق أية بضاعة أخرى، من الحاسبات إلى الماس والأرض. فالتغيرات في العرض والطلب تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج والأسعار. وإذا فهمت طريقة عمل العرض والطلب، فقد قطعت شوطاً بعيداً في فهم اقتصاد السوق الخاص بنا.

يعرض هذا الفصل الأفكار المتعلقة بالعرض والطلب، ويبين كيف يعملان في أسواق متنافسة «لكل سلعة على حدة». وسوف نعرف بداية منحني العرض ثم منحني الطلب. وباستخدام هاتين الاداتين الأساسيتين، سنرى كيف يتحدد سعر السوق (أو يحقق توازنه التنافسي) عند تقاطع هذين المنحنيين - أي حين تتوازن قوى العرض والطلب. وحركة الأسعار، أو آلية الأسعار، هي التي تجعل العرض والطلب يتوازنان. وسوف نعطي بعد ذلك أمثلة على طريقة تطبيق تحليلات العرض والطلب.

من طبيعة اقتصاديات السوق أنها لا تهدأ، وإنها في حركة دائمة لا تكل. فخلال الخمسة عشر عاماً الماضية فقط بلغ عدد المستهلكين ومؤسسات الأعمال التي تمتلك حاسوباً شخصياً رقماً هائلاً. وارتفع سعر النفط من ٣ دولارات للبرميل الواحد إلى ٤٠ دولاراً بسبب قيام كارتل النفط وسقوطه، والثورات، وأعمال الحظر، وحروب الأسعار، والحروب الفعلية. وارتفعت أسعار المساكن طيلة عقد الثمانينات ثم انخفضت في مناطق عدة من البلاد. وكان سوق العمل رائعاً بالنسبة لخريجي الجامعة وحتى العام ١٩٩٠ ثم أصبح قاسياً للغاية خلال فترة الركود بعد العام ١٩٩٠.

لدى علم الاقتصاد أداة فعالة للغاية لتفسير هذه التغيرات، والكثير غيرها، في بيئتنا الاقتصادية اسمها «نظرية العرض والطلب». وتبين هذه النظرية كيف تقرر خيارات المستهلك طلبه من السلع، في حين أن تكاليف الأعمال هي أساس عرض السلع. فإذا رأيت انخفاضاً في سعر النفط مثلاً، فالسبب إما أن يكون

جدول الطلب

أ

الأخرى متساوية. وهذه العلاقة ما بين السعر والكمية المشتراة، يطلق عليها اسم جدول الطلب (demand schedule) أو منحني الطلب (demand curve).

هذه الملاحظة المنطقية مهمة للغاية لنظرية العرض والطلب. وهي تفيد بأنك إن عرفت سعر سلعة ما، فسوف تعرف كم سيطلب المستهلكون منها. على سبيل المثال، إذا كنت تعرف مستويات

في اقتصاد السوق، تعتمد كمية السلع التي يشتريها الناس على سعرها. وكلما زاد سعر مادة ما، وبقيت الأشياء الأخرى متساوية، كلما قل عدد الوحدات التي قد يرغب المستهلكون في شرائها. وكلما انخفض سعرها في السوق، كلما ابتاع الناس وحدات أكثر. ثمة علاقة واضحة ما بين سعر السوق لسلعة ما، والكمية المطلوبة من هذه السلعة، على أن تبقى الأشياء

جدول الطلب لرقائق الذرة

(١) السعر (S لكل صندوق)	(٢) الكمية المطلوبة (ملايين الصناديق سنوياً)
س	ك
١	٩
٢	١٠
٣	١٢
٤	١٥
٥	٢٠

الجدول ٣ - ١ جدول الطلب يربط الكمية المطلوبة بالسعر

عند كل سعر من أسعار السوق، قد يرغب المستهلكون في شراء كمية من رقائق الذرة. وكلما هبط سعر الرقائق كلما ازداد الطلب عليها.

أسعار السفر جواً، فإن في وسعك التنبؤ بعدد الناس الذين قد يرغبون في الطيران، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة^(١). وينطبق الشيء ذاته على استهلاك الصودا، السجائر، وحلاقة الشعر، أو أي شيء آخر.

دعنا ننظر إلى مثال بسيط. يمثل الجدول ٣ - ١ جدول طلب افتراضي لرقائق الذرة. وعند كل سعر، يمكننا أن نقرر كمية رقائق الذرة التي يشتريها المستهلكون، مثلاً: إذا كان السعر ٥ دولارات للصندوق سيشتري المستهلكون ٩ ملايين صندوق في السنة.

أما إذا انخفض السعر، فيتم شراء المزيد من رقائق الذرة. وبالتالي، حين يكون سعر صندوق الرقائق ٤ دولارات، تكون الكمية المشتراة ١٠ ملايين صندوق. وإذا كان السعر (س) أقل من ذلك ويساوي ٣ دولارات للصندوق، فإن الكمية المطلوبة (ك) ستكون أكبر وتصل إلى ١٢ مليون صندوق. وهكذا، يمكننا تحديد الكمية المطلوبة عند كل سعر مدرج في الجدول ٣ - ١.

منحنى الطلب

يمثل «منحنى الطلب» التمثيل البياني لجدول الطلب وقد بيّنا منحنى الطلب في الشكل ٣ - ١، والذي يصور كمية رقائق الذرة المطلوبة على المحور الأفقي وسعرها على المحور العمودي. لاحظ العلاقة العكسية التي تربط الكمية بالسعر. ك ترتفع حين تهبط س.

(١) سنناقش لاحقاً في هذا الفصل العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب، بما في ذلك الدخل والذوق. ويعني تعبير «مع بقاء الأشياء الأخرى متساوية» أننا نغير السعر من دون تغيير أي من العوامل الأخرى التي تقرر الطلب.

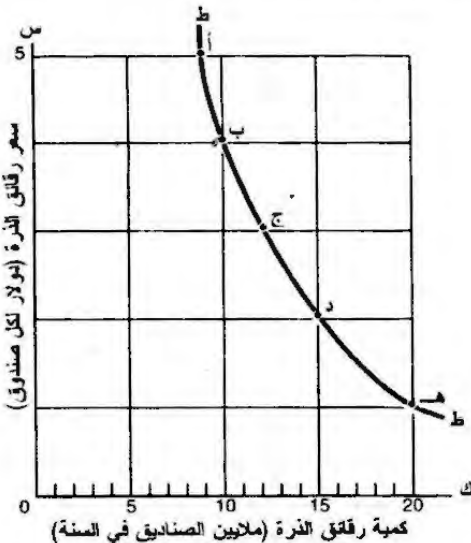
والمحنى ينحدر إلى أسفل، ويميل من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. ويطلق على هذه الخاصية المهمة اسم «قانون الطلب المنحدر إلى أسفل». وهو يقوم على حسن الإدراك علاوة على النظرية الاقتصادية. وقد تم اختباره تجريبياً، والتحقق منه عملياً لجميع السلع، ورقائق الذرة، والبنزين، والسيارات، والمخدرات المحظورة في أمثلة قليلة.

قانون الطلب المنحدر إلى أسفل: حين يرتفع سعر سلعة ما (وبقيت الأشياء الأخرى ثابتة)، فإن المشتريين يميلون إلى شراء كميات أقل من السلعة. وبالمثل، إذا انخفض سعرها، وبقيت الأشياء الأخرى متساوية، فإن الكميات المطلوبة تزيد.

فلماذا تميل الكميات المطلوبة إلى الانخفاض حين ترتفع الأسعار؟ يحدث ذلك لسببين. الأول هو اثر الاستبدال (substitution effect). فحين ترتفع أسعار سلعة معينة، فإنني استبدل بها سلعة أخرى مشابهة (إذا ارتفعت أسعار لحم العجل فإنني استبدل به الدجاج). والسبب الثاني لتأثير ارتفاع السعر

الشكل ٣ - ١ منحنى طلب منحدر إلى الأسفل يربط الكمية المطلوبة بالسعر.

في منحنى طلب الرقائق تقاس الأسعار على المنحنى العمودي في حين تقاس الكميات المطلوبة على المحور الأفقي. ويوضع كل زوج (س، ك) من الجدول ٣ - ١ كنقطة ثم يمرر منحنى متصل على كل النقاط ليعطي منحنى الطلب ط ط. ويصور الميل السلبي لمنحنى الطلب «قانون الطلب المنحدر إلى أسفل».



الذي يخفض المشتريات هو أثر الدخل (Income Effect). ويصبح لهذا السبب دور، لأنه حين يرتفع سعر سلعة ما فإنني أجد نفسي، وإلى حد ما، أكثر فقراً من ذي قبل. فإذا تضاعفت أسعار البنزين، فإن دخلي الحقيقي يصبح في الواقع أقل، لذلك سيكون من الطبيعي أن أکبح استهلاكی من البنزين والبضائع الأخرى.

طلب السوق

اقتصرت مناقشتنا حتى هذا الحد على منحني الطلب. لكن لمن هو الطلب؟ لي؛ لك؟ للجميع؟ إن المواد الأساسية التي يبنى منها الطلب هي أدواق الأفراد وحاجاتهم. إلا أننا في هذا الفصل سنركز دائماً على «طلب السوق»، والذي يمثل المجموع الإجمالي لطلبات الأفراد. ويمكن إيجاد منحني طلب السوق بجمع الكميات المطلوبة لجميع الأفراد وعند كل سعر. وطلب السوق هو ما يمكننا مراقبته في عالم الواقع.

فهل يخضع منحني طلب السوق لقانون الطلب المنحدر إلى أسفل؟ إنه يخضع له بالتأكيد. فإذا انخفضت الأسعار مثلاً، فإن الأسعار الأدنى ستجذب مستهلكين جدد، عن طريق أثر الاستبدال. إضافة إلى ذلك، فإن خفض السعر سيدفع المستهلكين الحاليين إلى استهلاك المزيد بسبب أثر الدخل وأثر الاستبدال. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاعاً في سعر سلعة ما سيدفعنا إلى خفض مشترياتنا منها.

ويمكننا بيان قانون الطلب المنحدر إلى أسفل في حالة الحاسوبيات الشخصية. ففي بداية عقد الثمانينات كانت أسعار الحاسوبيات فلكية، ولم تكن موجودة إلا لدى بعض المؤسسات القليلة، وعدد أقل بكثير من المنازل. كان الناس يستخدمون الآلات الكاتبة أو الأقلام لكتابة أوراقهم، ويقومون بالحسابات بأيديهم.

لكن سعر الحاسوبيات الشخصية انخفض بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي. ومع ازدياد أعداد الناس القادرين على شرائها، انتشر استخدامها على نطاق واسع في العمل، والمدرسة، والتسليه أيضاً. فقد جذب السعر الأدنى مشتريين جددًا. ولم تنته ثورة الحاسوب حتى اليوم. فمع استمرار خفض أسعارها، فسوف يجد أناس آخرون أن من المجدي شراء حاسوبهم الأول، أو شراء واحد إضافي.

ما يكمن خلف منحني الطلب

ما الذي يقرر منحني طلب السوق لوقائق الذرة أو السيارات أو الحاسوبيات؟ ثمة تشكيلة كاملة من العوامل تؤثر على الكمية التي سيتم طلبها عند سعر معين. متوسط الدخل، عدد السكان، أسعار السلع ذات العلاقة ومدى توفرها، الذوق الفردي والعام، ومؤثرات خاصة أخرى.

● «معدل دخل» المستهلكين من العوامل الرئيسية في تقرير حجم الطلب. فمع ازدياد مداخيل الناس، يزداد ميلهم إلى شراء كل شيء تقريباً، حتى وإن لم تتغير الأسعار.

● «حجم السوق»: ويقاس بعدد السكان مثلاً: يؤثر بشكل واضح على منحني طلب السوق. فكاليفورنيا مثلاً والتي يبلغ عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة، تميل إلى شراء ما يعادل ٣٠ ضعفاً من التفاح والسيارات، أكثر من جزيرة رود التي عدد سكانها مليون نسمة.

● أسعار السلع المماثلة: تؤثر على طلب سلعة ما. ثمة صلة مهمة بشكل خاص ما بين السلع البديلة (السلع التي تميل إلى القيام بالوظيفة نفسها، مثل رقائق الذرة وطحين الشوفان، وأقلام الحبر وأقلام الرصاص، والقطن والصوف، أو النفط والغاز الطبيعي). فالطلب على السلعة أ سيميل إلى الانخفاض إذا كان سعر السلعة البديلة ب منخفضاً. (على سبيل المثال، إذا ارتفع سعر الغاز الطبيعي، فهل سيزيد ذلك الطلب على النفط أم يقله؟).

● علاوة على هذه العناصر الموضوعية، يتوجب علينا أن نضيف مجموعة من العناصر الشخصية تسمى «الأذواق أو الخيارات». يمثل الذوق مجموعة متنوعة من المؤثرات الثقافية والتاريخية. وقد تكون انعكاساً حقيقياً لحاجات فسيولوجية أو سيكولوجية (حاجة للسوائل، أو الحب، أو الأثارة). وقد تتضمن تلبية رغبة شديدة مصطنعة (كالسجائر، أو المخدرات، أو سيارات السباق الفاخرة). وقد تتضمن قدراً كبيراً من التقاليد أو الدين (فأكل لحم العجل شائع في أمريكا، لكنه محظور في الهند، في حين أن السمك الهلامي بالكاري هو من الوجبات اللذيذة في اليابان).

● أخيراً، فلكل سلعة بشكل عام مؤشرات خاصة تدفع إلى طلبها (فسقوط المطر يساهم في طلب المظلات، وسقوط الثلج يؤثر في مبيعات أدوات التزلج، وشكل الأمواج يؤثر في طلب الواح التزلج على الأمواج. أضف إلى ذلك، فإن توقع الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، خاصة بالنسبة للأسعار، قد يكون له تأثير مهم على الطلب).

وقد قمنا باختصار الأمور المحددة للطلب في الجدول ٣ - ٢.

التغير في الطلب

مع تطور الحياة الاقتصادية يتغير الطلب دون توقف. وتبقى متحنيات الطلب على حالها في الكتب الدراسية.

فلماذا ينتقل منحني الطلب؟ لأن المؤثرات الأخرى غير المدروسة تسرع السلعة تتغير.

العوامل المؤثرة في منحنى الطلب

مثال على السيارات

- ١ - معدل الدخل.
 - ٢ - السكان.
 - ٣ - أسعار السلع المائلة.
 - ٤ - الأذواق.
 - ٥ - مؤثرات خاصة.
- مع ازدياد المداخل، يزداد الناس مشتريات السيارات حين يكون عدد السكان أكبر تزداد مشترياتهم من السيارات.
- انخفاض سعر البنزين يزداد الطلب على السيارات الحصول على سيارة جديدة يصبح رمزاً للمكانة
- تشتمل المؤثرات الخاصة على توفر الطرق ، وجودتها وشبكة السكك الحديدية، وتوقع ارتفاع الأسعار في المستقبل، الخ.

الجدول ٣ - ٢ عوامل عدة تؤثر على منحنى الطلب

يحدث التغير في الطلب حين يتبدل أحد العوامل التي يقوم عليها منحنى الطلب. خذ مثلاً البيتز. إذا زاد الدخل، فسوف يرغب المستهلك في شراء المزيد من البيتز، حتى وإن لم يتغير السعر. بكلمات أخرى، زيادة الدخل تزيد الطلب وينتقل منحنى الطلب على البيتز ناحية اليمين.

بعكس ذلك، سيميل المستهلكون إلى شراء المزيد من البيتز حين تصبح البيتز أرخص ثعناً، إذا بقيت جميع الأشياء

على سبيل المثال، هناك أسباب محتملة عديدة للزيادة الحادة في طلب الأمريكيين على السيارات منذ العام ١٩٥٠ وحتى ١٩٩٠ : فقد تضاعف معدل الدخل الحقيقي للأمريكيين بنسبة الضعفين تقريباً، وازداد عدد السكان البالغين أكثر من النصف، وحدث تراجع في توفر وسائل نقل محلية بديلة (الحافلات، والحافلات الكهربائية، والسكك الحديدية). وكانت نتيجة كل هذه التغيرات انتقال منحنى الطلب على السيارات ناحية اليمين.

الأثر الصافي للتغيرات في العناصر التي يقوم عليها الطلب هو ما ندعوه «زيادة الطلب». ويبين الشكل ٣ - ٢ زيادة في الطلب على السيارات، على شكل انتقال منحنى الطلب ناحية اليمين. لاحظ أن الانتقال يعني أن المزيد من السيارات سوف يباع مهما كان السعر.

يمكنك أن تختبر نفسك بالإجابة على الأسئلة التالية : هل سيؤدي شتاء دافئ، إلى نقل منحنى الطلب على محروقات التدفئة ناحية اليمين أم ناحية اليسار؟ لماذا؟ ما الذي سيحدث للطلب على تذاكر البيسبول، إذا فقد الشبان اهتمامهم بهذه اللعبة وأصبحوا يشاهدون كرة السلة بدلاً منها؟ ما الذي يمكن أن يحدث هبوط حاد في سعر الحاسوبيات الشخصية على طلب الآلات الكاتبة ؟ ما الذي يحدث للطلب على التعليم الجامعي إذا انخفضت الأجور بالنسبة إلى وظائف عمال المصانع، التي لا تتطلب درجات جامعية ؟.

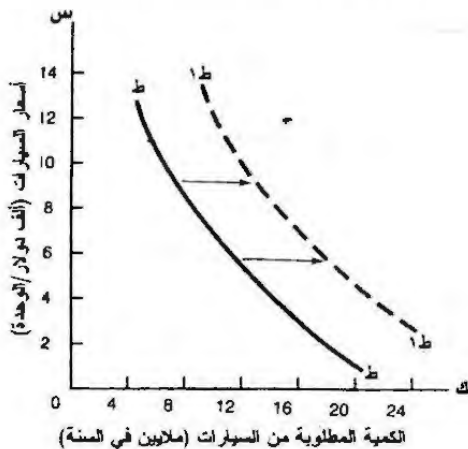


لا تخطئ بين الحركة على طول المنحنى وانتقال المنحنيات. يجب عدم الخلط بين التغير

في الطلب (والذي يشير إلى انتقال منحنى الطلب) والتغير في الكميات المطلوبة (والتي تعني التحرك إلى نقطة مختلفة على منحنى الطلب ذاته بعد تغير السعر).

الشكل ٣ - ٢. الزيادة في الطلب على السيارات

مع تغير العناصر التي يقوم عليها الطلب، يتأثر الطلب على السيارات. نرى هنا تأثير ارتفاع متوسط الدخل، وزيادة السكان، وانخفاض أسعار البنزين على طلب السيارات. فلماذا تقود هذه العوامل إلى زيادة الطلب ؟.



طول منحني الطلب تعني أن «الاشياء الأخرى بقيت متساوية»
عندما تغير السعر.

الأخرى متساوية. لكن الزيادة في المشتريات لا تنجم عن زيادة
في الطلب بل عن انخفاض السعر. ويمثل هذا التغير «حركة على
طول» منحني الطلب، وليس «انتقالاً» لمنحني الطلب. فحركة على

جدول العرض

ب

النبذ. وسيفعل ما يضيفه كل عامل جديد من انتاج اضافي
باضطراد. وبالتالي، فإن السعر اللازم للحصول على انتاج
اضافي من النبذ سوف يرتفع. ويرفع أسعار النبذ يمكن
للمجتمع أن يقنع المنتجين بإنتاج وبيع المزيد من النبذ، وبالتالي
كون منحني العرض للنبذ مائلاً إلى أعلى. وينطبق التبرير ذاته
على العديد من السلع الأخرى أيضاً.

ما يكمن خلف منحني العرض

في معرض دراستنا للقوى التي تقرر منحني العرض، فإن
هناك نقطة أساسية لابد من التنبيه لها حول سلوك المؤسسات التي
تعرض سلعها، وهي أن المنتجين يعرضون السلع بهدف الربح،
وليس بدافع الصدقة أو التسلية. فعلى سبيل المثال: يعرض منتج
وجبات الحبوب المزيد من رقائق الذرة بسعر أعلى؛ لأن من الأرباح
له فعل ذلك، وبالعكس ذلك، حين يهبط سعر رقائق الذرة إلى سعر
يقل عن تكلفة الانتاج، فسوف يتحول منتج وجبات الحبوب إلى
انتاج شي، آخر غير تلك الوجبات.

ثمة عنصر رئيسي يقوم عليه منحني العرض هو «تكلفة
الانتاج». فحين تكون تكلفة الانتاج لسلعة ما منخفضة، مقارنة مع
سعر السوق، فإن من المربح للمنتجين أن يعرضوا قدراً كبيراً
منها. وحين تكون تكلفة الانتاج عالية مقارنة بالسعر، فإن
الشركات تنتج القليل منها، وتتحول إلى سلع أخرى، أو قد تخرج
ببساطة من السوق.

تتقرر تكاليف الانتاج بشكل أساسي «بأسعار المدخلات
والتقدم التكنولوجي». ومن الواضح أن لسعر المدخلات، مثل
العمالة، والطاقة، أو الماكينات تأثير مهم للغاية على تكلفة انتاج
مستوى معين من المنتجات. مثلاً: حين ارتفعت أسعار النفط بحدّة
خلال السبعينيات، فقد رفع ذلك أسعار الطاقة على الصانعين،
وزاد تكاليف انتاجهم، وخفض ما يعرضونه. وبالعكس ذلك، حين
انخفضت أسعار الفائدة في أوائل التسعينيات، فقد خفض ذلك
تكاليف الانتاج بالنسبة للعديد من المؤسسات التي اعتمدت على
الاقراض.

ثمة عامل آخر في تقرير تكاليف الانتاج لا يقل أهمية هو

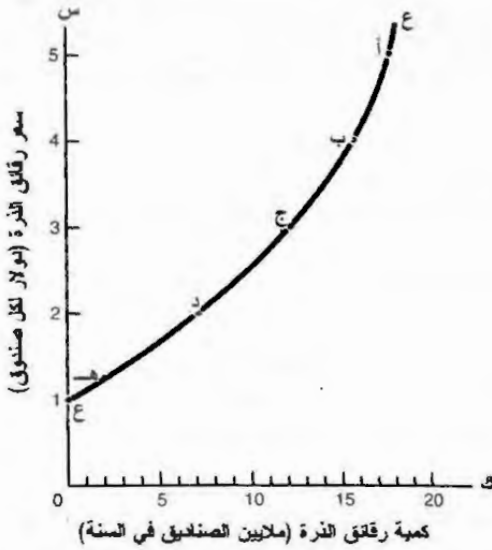
دعونا الآن ننتقل من الطلب إلى العرض. يشتمل جانب العرض
لسوق ما عادة على الشروط التي تنتج وتبيع المؤسسات منتجاتها
بناء عليها. ويشكل أدق، يربط جدول العرض الكميات المعروضة
من سلعة ما بسعرها في السوق، شريطة ابقاء الأشياء الأخرى
ثابتة، مثل تكاليف الانتاج، وأسعار السلع المماثلة، وسياسات
الحكومة.

يبين جدول العرض (Supply Schedule) (ومنحني
العرض Supply Curve) لسلعة ما، العلاقة ما بين سعر
السوق، والكمية من تلك السلعة التي يرغب المنتجون في
انتاجها وبيعها، على أن تبقى الأشياء الأخرى ثابتة.

منحني العرض

يعرض الجدول ٢ - ٣ جدول عرض افتراضي لرقائق الذرة، ويعين
الشكل ٢ - ٣ موقع البيانات الموجودة في الجدول على شكل
«منحني العرض». وتوضح هذه البيانات أنه حين يكون سعر
رقائق الذرة دولاراً واحداً للصندوق، فإنه لن يتم انتاج أي
صندوق من رقائق الذرة. فحين يكون السعر منخفضاً إلى هذا
الحد، فقد يرغب منتج وجبات المصنوعة من الحبوب أن يكرسوا
جهود مصانعهم لإنتاج أنواع أخرى من وجبات الحبوب، مثل
رقائق النخالة، التي تعطيهم ربحاً أكثر من رقائق الذرة. وحين
ترتفع أسعار رقائق الذرة، فسوف تزداد كميات رقائق الذرة
المنتجة، وحين تزداد الأسعار أكثر فسوف يجد منتج وجبات
الحبوب أن من المربح لهم إضافة المزيد من العمال، والماكينات
لصنع رقائق الذرة، وتعبئتها في صناديق، وبناء المزيد من مصانع
رقائق الذرة. وكل هذه الأمور سوف تزيد من انتاج رقائق الذرة
حين ترتفع أسعار السوق.

يعرض الشكل ٢ - ٣ الحالة النموذجية لمنحني العرض المائل
إلى أعلى للسلع الفردية. وأحد الأسباب المهمة لميل المنحني إلى
أعلى نجده فيما سوف نتعلمه في وقت لاحق عن «قانون تناقص
العوائد». وسوف يوضح النبذ هذا القانون المهم. فإذا طلب
المجتمع المزيد من النبذ، صار من الضروري إضافة المزيد من
العمال إلى المواقع المحدودة من الأرض الصالحة لإنتاج عنب



الشكل ٣ - ٣ منحنى العرض يربط الكميات المعروضة بالسعر.

يعين منحنى العرض سعر وكمية كل فئة من الجدول ٢ - ٣. ويمر منحنى متصل من خلال تلك النقاط ليعطي منحنى العرض المائل الى اعلى ع .

المزيد من خطوط الانتاج لصنع ذلك الموديل، وسوف ينخفض عرض الموديلات الاخرى. او اذا ارتفع الطلب على الشاحنات، وارتفع سعرها أيضاً، فإنه يمكن تحويل المصنع كله لانتاج الشاحنات، وسيهبط عرض السيارات الاخرى.

«لسياسة الحكومة» أيضاً تأثير مهم على منحنى العرض. فالاعتبارات الصحية والبيئية تقرر اي انواع التكنولوجيا يمكن استخدامه، في حين يمكن للضرائب وقوانين الحد الأدنى للأجور أن تؤثر كثيراً في رفع سعر المدخلات. وفي الصناعات مثل تلفزيون الكوابل، تؤثر تنظيمات الحكومة على عدد الشركات التي يمكنها المنافسة في السوق، وفي نوع الخدمات التي يمكنها تقديمها. ولسياسات الحكومة التجارية تأثير رئيسي على العرض، فحين يفتح اتفاق للتجارة الحرة اسواق الولايات المتحدة أمام السلع المكسيكية، فإن ذلك يزيد العرض.

أخيراً، ثمة «مؤثرات خاصة» تؤثر في منحنى العرض. حيث أن للطقس تأثيراً مهماً على الزراعة وعلى صناعة التزلج. وقد طبعت صناعة الحاسبات بروح تواق للابداع، قادت الى فيض متصل من المنتجات الجديدة. وتؤثر على العرض أيضاً بنية

جدول عرض لرقائق الذرة

(١) السعر (٥ لكل صندوق) س	(٢) الكمية المطلوبة (ملايين الصناديق كل سنة) ك
١	١٨
٢	١٦
٣	١٢
٤	٧
٥	٠٠

الجدول ٣ - ٣. جدول العرض يربط الكميات المعروضة بالسعر

يبين الجدول كمية رقائق الذرة التي ينتجها صانعو رقائق الذرة ويبيعونها عند كل سعر. لاحظ العلاقة الايجابية بين السعر والكمية المعروضة.

«التقدم التكنولوجي»، والذي يشتمل على تغيرات تقلل من كمية المدخلات الضرورية لإنتاج الكمية ذاتها من المخرجات، وهو يغطي كل شيء من الاكتشافات العلمية العملية، الى التطبيق الأفضل للتكنولوجيا الموجودة الى مجرد اعادة تنظيم دورة العمل. مثلاً، أصبح الصانعون أكثر كفاءة بكثير خلال العقد الماضي أو نحوه ذلك. فقد أصبح انتاج سيارة يتطلب ساعات عمل أقل بكثير مما كان عليه الحال قبل ١٠ سنوات. وبفضل هذا التقدم يمكن لصانعي السيارات ان ينتجوا المزيد من السيارات بالسعر ذاته. مثال آخر. إذا راجع احد البنوك اجراءاته بحيث يمكن للموظفين فتح حساب جار لعميل جديد بتعبئة نموذج طلب قصير واحد - بدلاً من النماذج الخمسة أو الستة السابقة - فإن ذلك، أيضاً، يخفض تكلفة الإنتاج.

لكن تكلفة الانتاج ليست المكون الوحيد لمنحنى العرض. فالشركات متنبهة على الدوام للفرص البديلة التي تتيح لها استخدام اصولها الانتاجية. لذلك فإن العرض يتأثر «بأسعار السلع المماثلة» خاصة السلع التي يمكن استبدالها بسهولة كنتاج لعملية الانتاج. فإذا ارتفع سعر بديل مُنتج، فإن عرض بديل آخر سوف ينخفض. مثلاً، تصنع كل شركة من شركات صنع السيارات عادة عدة موديلات مختلفة من السيارات. فإذا زاد الطلب على أحد الموديلات، وارتفع سعره، فإن الشركة ستحول

١ - التكنولوجيا.	التصنيع المبرمج بواسطة الحاسوب يخفض تكلفة لانتاج ويزيد العرض.
٢ - أسعار المدخلات.	خفض الاجور المدفوعة للعمال يخفض تكاليف الانتاج ويزيد العرض.
٣ - أسعار السلع الماثلة.	إذا ارتفع سعر الشاحنات يهبط عرض السيارات.
٤ - سياسة الحكومة.	إلغاء الحصص والتعرفة الجمركية على السيارات المستوردة يزيد من عرض السيارات.
٥ - مؤثرات خاصة.	إذا خفضت الحكومة القواعد والاجراءات المفروضة على معدات السيطرة على التلوث فقد يرتفع المعروض من السيارات.

الجدول ٣ - ٤ . يتأثر العرض بتكاليف الانتاج وعوامل اخرى.

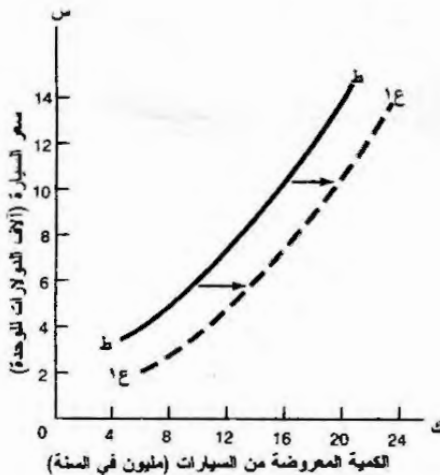
الولايات المتحدة وعند كل سعر. ويبين الشكل ٣ - ٤ زيادة في المعروض من السيارات.

السوق، ولتوقعات ارتفاع الاسعار مستقبلاً تأثير كبير على قرارات العرض.

ويبرز الجدول ٣ - ٤ أهم مقررات العرض مستخدمة السيارات كمثال.

الشكل ٣ - ٤ . زيادة العرض من السيارات.

مع انخفاض تكاليف الانتاج أو ازدياد المنافسة اليابانية، يزداد المعروض من السيارات. عند كل سعر سيواصل المنتجون المحليون والاجانب انتاج المزيد من السيارات، وسوف ينتقل منحني العرض تبعاً لذلك الى اليمين (ما الذي يمكن أن يحدث لمنحني العرض اذا فرض الكونغرس كوتا تقيد المستورد من السيارات؟).



التغير في العرض

تغير قطاعات الاعمال باستمرار خليطها من المنتجات والخدمات التي تقدمها. فما الذي يكمن خلف تلك التغيرات في سلوك العرض؟

يتغير العرض حين تتغير أية مؤثرات عدا السعر الخاص بالسلعة. وحين نعبر عن ذلك بمنحني العرض، نقول ان العرض يزداد (أو ينقص) حين تزيد الكميات المعروضة (أو تنقص) عند كل سعر في السوق.

فحين تتغير أسعار السيارات، يغير المنتجون انتاجهم والكميات المعروضة، لكن العرض ومنحني العرض لا يتبدلان. ويعكس ذلك، حين تؤدي مؤثرات اخرى الى تغيير العرض، يتغير العرض، وينتقل منحني العرض.

ويمكننا توضيح التغير في عرض السوق من السيارات. فقد يزداد العرض اذا خفض تصميم الحاسوب، المعدل لخفض تكلفة التصنيع، من اليد العاملة اللازمة لانتاج السيارات، وإذا خفضت اجور عمال صناعة السيارات، وإذا سمح لصانعي السيارات اليابانية بتصدير المزيد من السيارات الى الولايات المتحدة، أو إذا ألغت الحكومة بعض المتطلبات التنظيمية المفروضة على الصناعة. ويمكن لأي من هذه العناصر أن يزيد المعروض من السيارات في



تذكير حول انتقال العرض في مقابل الحركة

على طول منحني العرض : عند الاجابة على الأسئلة السابقة، تذكر دائماً الفرق ما بين حركة

على طول منحني العرض، وانتقال منحني العرض. فحين يزداد المعروض من الدجاج رداً على ارتفاع الاسعار، فتلك حركة على منحني العرض. أما عندما يزداد المعروض من الدجاج لان سعر علف الدواجن قد هبط، فذلك انتقال لمنحني العرض.

كي تختبر ما فهمته عن انتقال العرض، فكّر في الأمور التالية : ما الذي قد يحدث لمنحني عرض النفط إذا ادت الاضطرابات في روسيا الى خفض انتاج النفط؟ ماذا يمكن أن يحدث لمنحني عرض البندورة في الولايات المتحدة إذا انفي اتفاق التجارة الحرة جميع التعرفة الجمركية وحصل الاستيراد ؟

ما الذي يمكن أن يحدث لمنحني عرض الطائرات إذا ما ارتفعت اجور عمال صناعة الطائرات ؟

توازن العرض والطلب

ج

دون تغيير.

دعونا نعالج مثال رقائق الذرة في الجدول ٣ - ٥ لنر كيف يقرر العرض والطلب توازن السوق . الأرقام الموجودة في هذا الجدول مأخوذة من الجدول ٣ - ١ و ٣ - ٢. ولإيجاد سعر وكمية السوق، نجد سعراً تتوافق فيه الكميات المرغوب بيعها وشراؤها. إذا جربنا اعتماد سعر ٥ دولارات للعبة، فهل سيدوم ذلك طويلاً؟ من الواضح أن الجواب لا. فكما يبين الصف ١ في الجدول ٣ - ٥، سيرغب المنتجون في بيع ١٨ مليون لعبة سنوياً إذا كان السعر ٥ دولارات، في حين أن الطالبين يريدون شراء ٩ ملايين فقط. الكميات المعروضة بسعره ٥ دولارات تزيد عن الكميات المطلوبة ومخزون رقائق الذرة يتكدس في المتاجر. وحيث أن كمية كبيرة من علب رقائق الذرة تطارد عدداً قليلاً من المستهلكين، لذلك سيميل سعر الرقائق الى الهبوط كما هو ظاهر في العمود (٥) من الجدول ٣ - ٥.

حتى هذه النقطة درسنا العرض والطلب كل على حدة. ونحن نعرف الكميات التي يتم بيعها وشراؤها طوعاً عند كل سعر. ورأينا أن المستهلكين يطلبون كميات مختلفة من رقائق الذرة، والسيارات، والحاسبات بناءً على أسعار تلك السلع. وبالمثل فإن المنتجين يعرضون طوعاً كميات مختلفة من تلك السلع اعتماداً على اسعارها. لكن كيف يمكننا وضع هذين الجانبين للسوق معاً ؟

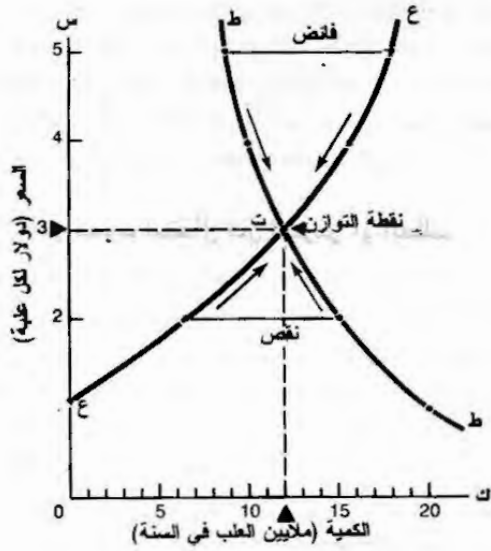
الجواب هو أن العرض والطلب يتفاعلان معاً لإيجاد توازن ما بين السعر والكمية. أو ما يسمى توازن السوق. ويحدث توازن السوق (Market Equilibrium) عند ذلك السعر أو الكمية التي تكون فيها القوى المؤثرة في العرض والطلب متوازنة، وتكون الكميات التي يريد البائعون بيعها مساوية تماماً للكميات التي يريد المشترون شراؤها عند سعر التوازن. والسبب في أننا نسمى ذلك توازنه هو أنه، حين يكون العرض والطلب متوازنين، فليس ثمة سبب في أن يرتفع السعر أو يهبط، طالما بقيت الأشياء الأخرى

دمج العرض والطلب لرقائق الذرة

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الضغط على السعر	حالة السوق	الكمية المعروضة (ملايين العلب كل سنة)	الكمية المطلوبة (ملايين العلب كل سنة)	السعر الممكن (\$ لكل لعبة)	
إلى أسفل	فائض عرض ↓	١٨	٩	٥	أ
إلى أسفل	فائض عرض ↓	١٦	١٠	٤	ب
متعادل	متوازن	« ١٢ »	« ١٢ »	« ٣ »	ج
إلى أعلى	نقص عرض ↑	٧	١٥	٢	د
إلى أعلى	نقص عرض ↑	٥	٢٠	١	هـ

الجدول ٣ - ٥. توازن السعر يحدث حين تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

لا تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة إلا عند سعر التوازن البالغ ٣ دولارات للعبة الواحدة. حين يكون السعر منخفضاً جداً يكون هناك نقص في العرض ويميل السعر إلى الارتفاع والسعر المرتفع جداً يولد فائضاً في العرض، يؤدي إلى خفض السعر.



الشكل ٣ - ٥. يتحقق توازن السوق عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب.

يتحقق كل من السعر التوازني والكمية التوازنية في السوق عند تقاطع منحنيا العرض والطلب. فعند سعر ٣ دولارات، عند النقطة ت، تكون الشركات مستعدة لعرض ما يطلبه المستهلكون طواعية. وحين يكون السعر منخفض جداً (نقل ٢ دولار)، فإن الكمية المطلوبة ستزيد عن الكمية المعروضة، فيحدث نقص، وتدفع الاسعار الى اعلى باتجاه سعر التوازن. ما الذي يحدث حين يكون السعر ٤ دولارات؟

هناك فائض عرض في السوق.

عندما يكون السعر منخفضاً بمستوى ٢ دولار لعبية، يُظهر السوق «نقصاً» أو زيادة في الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة، يبينها خط معنون بكلمة «نقص». وفي هذه الحالة يؤدي تنافس المشترين على السلع المحدودة الى ارتفاع السعر، كما هو مبين في الشكل ٣ - ٥. بالأسهم الموجهة الى اعلى.

نرى الآن أن الميزان أو توازن العرض والطلب يتحقق عند النقطة ت، «حيث يتقاطع منحنيا العرض والطلب». وتكون الكميات المطلوبة والمعروضة، عند النقطة ت، حيث السعر ٣ دولارات للعبية وكمية ١٢ وحدة، متساوية، ولا يوجد أي نقص أو فائض، ولا يوجد أي توجه لارتفاع السعر أو انخفاضه. فعند النقطة ت، وعند النقطة ت فقط، تكون قوى العرض والطلب متوازنة واستقر السعر عند مستوى يمكن تثبيته.

لنجرب سعر ٢ دولار. فهل يؤدي هذا السعر الى تصفية السوق؟ ان نظرة سريعة الى السطر د تبين لنا انه عند هذا السعر فإن الاستهلاك سيزيد عن الانتاج. وسوف تبدأ الرفوف الطويلة في المتاجر تفرغ من علب رقائق الذرة. وحين يبدأ الناس في التزامح بحثاً عن رقائق الذرة فسوف يؤدي ذلك الى رفع سعرها، كما هو موضح في العمود ٥ من الجدول ٣ - ٥.

يمكننا أن نجرب اسعاراً أخرى، لكن يمكننا بسهولة أن نرى بأن سعر التوازن هو ٣ دولارات أو السطر ج في الجدول ٣ - ٥. فعند سعر ٣ دولارات يتساوى بالضبط الطلب الذي يرغبه المستهلكون مع الانتاج الذي يريده المنتجون، حيث يساوي المعروض والمطلوب ١٢ وحدة. ولا يمكن للمستهلكين والمنتجين أن يتخذوا قرارات متناغمة إلا عند سعر ٣ دولارات.

عند سعر التوازن البالغ ٣ دولارات ليس هناك أي توجه، لان يرتفع السعر أو ينخفض، ويحافظ ما هو موجود في المتاجر على كميته لا يتكدس ولا يشح. ونقول أيضاً أن سعر ٣ دولارات هو سعر يؤدي الى تصفية السوق. وهذا يشير إلى أن جميع طلبات العرض والطلب قد تمت تلبيتها. فقد «تم تصفية» الدفاتر من أية طلبات، ولبيت رغبات العارضين والطلبين.

التوازن باستخدام منحنيات العرض والطلب

يمكن استخدام العرض ومنحنى الطلب لتوضيح التوازن في السوق، كما في الشكل ٣ - ٥، ويجمع هذا الشكل ما بين منحنى العرض من الشكل ٣ - ٢ مع منحنى الطلب من الشكل ٣ - ١. والجمع بين الرسمين البيانيين ممكن لانهما رُسمَا بناء على الوحدات نفسها على كل محور.

نجد توازن السوق بالبحث عن السعر الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة. «ويتحقق سعر التوازن عندما يقاطع منحنيا العرض والطلب عند النقطة ت».

فكيف نعرف بأن تقاطع كل من منحنى العرض ومنحنى الطلب هو توازن السوق؟ دعونا نكرر تجربتنا السابقة. لنبدأ بالسعر المرتفع الأولي وهو ٥ دولارات للعبية، الظاهر في اعلى محور السعر في الشكل ٣ - ٥. عند ذلك السعر يريد العارضون بيع أكثر مما يرغب المشترين في شراؤه. والنتيجة هي «فائض عرض» أو زيادة في الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة، مبينة في الشكل بخط معنون بكلمة «فائض». وتبين الاسهم المرسومة على طول المنحنى الاتجاه الذي تميل الاسعار الى التحرك اليه حين يكون

تناول وجبات الافطار، التي عمادها رقائق الذرة، سواء كان المحصول جيداً أم سيئاً.

فماذا سيحدث في سوق رقائق الذرة ؟ لقد تسبب سوء المحصول في جعل منتجي رقائق الذرة ينتجون كميات أقل منها، حسب السعر القديم، لذلك تزيد الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة. وبالتالي يرتفع سعر علبة رقائق الذرة، مما يشجع الانتاج، ويزيد بالتالي الكميات المعروضة، ويحد في الوقت نفسه من الاستهلاك، ويخفض الكميات المطلوبة، تواصل الاسعار الارتفاع الى ان تعود الكميات المطلوبة والكميات المعروضة الى التساوي مرة أخرى، عند سعر التوازن الجديد.

وكما يبين الشكل ٣ - ٦ (أ)، نجد التوازن الجديد عند نقطة التقاطع ت، لمنحنى العرض الجديد ع، ومنحنى الطلب الأصلي. وهكذا فإن محصولاً سيئاً (أو أي تحرك لمنحنى العرض ناحية اليسار)، سيرفع الاسعار ويخفض الكمية المطلوبة، حسب قانون الطلب المنحدر الى أسفل.

يتحقق توازن السعر والكمية عند ذلك المستوى حين تكون الكميات المعروضة طوعاً مساوية للكميات المطلوبة طوعاً. وفي سوق تنافسي نجد هذا التوازن عند نقطة تقاطع منحنيا العرض والطلب. ولا يوجد أي نقص أو زيادة في الكميات عند نقطة سعر التوازن.

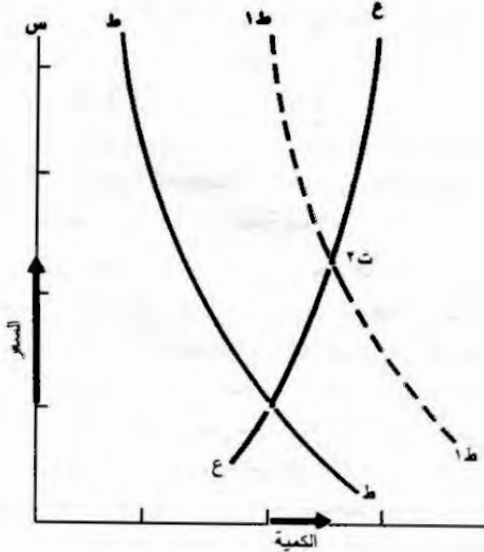
أثر حدوث انتقال في العرض أو الطلب

يمكن لاداة العرض والطلب أن تقدم أكثر بكثير مما يخبئنا به توازن السعر والكمية. فيمكن استخدامها أيضاً للتنبؤ بأثر التغير في الأوضاع الاقتصادية على الاسعار والكميات. مثلاً، افرض أن نوبة من الطقس السيء أدت الى ارتفاع سعر الذرة، والتي هي من المكونات الأساسية لرقائق الذرة. فهذا يحرك منحنى العرض لرقائق الذرة إلى اليسار. وهذا موضح في الشكل ٣ - ٦ (أ)، حيث انتقل منحنى عرض رقائق الذرة من ع إلى ع١. ع. ويعكس ذلك لم يتحرك الطلب، فما زال لدى الناس الرغبة ذاتها في

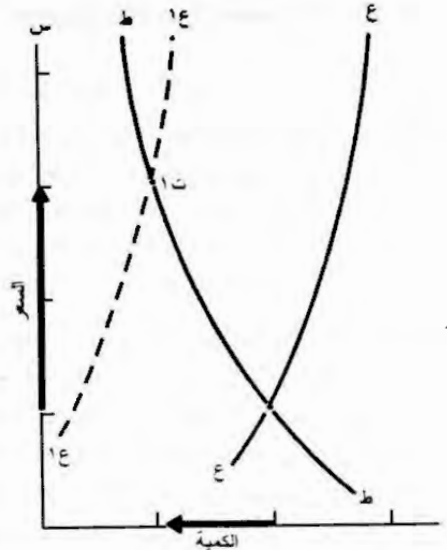
الشكل ٣ - ٦. التغير في العرض أو الطلب يغير كل من السعر التوازني وكمية التوازن.

- (أ) إذا انتقل منحنى العرض الى اليسار، فسوف يؤدي ذلك الى نقص في العرض عند السعر الاصلي، وسوف يرتفع السعر الى ان تصبح الكميات التي تباع وتشترى طوعاً متساوية عند نقطة توازن جديدة ت١.
- (ب) إذا انتقل منحنى الطلب الى اليمين فإن ذلك سيقود الى زيادة الطلب. وفي هذه الحالة سترتفع الاسعار ويتحرك الوضع التوازني لكل من الاسعار والكميات باتجاه النقطة ت١.

(ب) انتقال الطلب



(أ) انتقال العرض



السعر يرتفع والكمية ترتفع	ينتقل منحني الطلب إلى اليمين، و	إذا ارتفع الطلب...
السعر ينخفض والكمية تنخفض	ينتقل منحني الطلب إلى اليسار	إذا انخفض الطلب...
السعر ينخفض والكمية ترتفع	ينتقل منحني العرض إلى اليمين	إذا ارتفع العرض...
السعر يرتفع والكمية تنخفض	ينتقل منحني العرض إلى اليسار	إذا انخفض العرض...

الجدول ٣ - ٦. التأثير على السعر والكمية لمختلف حركات انتقال منحني العرض والطلب.

حين تتغير العوامل التي يعتمد عليها العرض أو الطلب، فإن ذلك يقود إلى تبدل في العرض أو الطلب وإلى تغيرات في توازن السوق بالنسبة للسعر والكمية.

تفسير التغيرات في السعر والكمية

دعونا نرجع إلى مثالنا عن رقائق الذرة. لنفرض أنك ذهبت إلى المتجر، ووجدت أن سعر رقائق الذرة قد تضاعفت. فهل يعني ذلك أن الطلب على رقائق الذرة قد تضاعف؟ أم هل يعني أن تكلفة إنتاج رقائق الذرة قد ارتفعت؟ الجواب الصحيح - إنه من دون مزيد من المعلومات، لن نعرف السبب. فقد يكون أيًا منهما، أو حتى كلاهما! دعونا نأخذ مثالاً آخر: إذا بيع عدد قليل فقط من تذاكر السفر جواً، فهل سبب ذلك ارتفاع أجور السفر جواً؟ أو لأن الطلب على السفر جواً قد انخفض؟ إن على شركات الطيران أن تعرف الجواب على هذا السؤال!

يتعامل علماء الاقتصاد بهذا النوع من الأسئلة طيلة الوقت: فحين تتغير الأسعار أو الكميات في أحد الأسواق، هل يعكس ذلك تغيراً في جانب العرض أو في جانب الطلب؟ في بعض الأحيان، حين تكون الأوضاع غير معقدة، فإن النظر إلى السعر والكمية في وقت واحد يوضح لك ما إذا كان منحني العرض هو الذي تبدل أو منحني الطلب.

مثلاً: ارتفاع في سعر رقائق الذرة مصحوباً، بإنخفاض في الكمية قد يعني أن منحني العرض قد انتقل إلى اليسار (انخفاض في العرض)، في حين أن ارتفاعاً في السعر مصحوباً بزيادة في الكمية قد يعني أن منحني الطلب لرقائق الذرة قد انتقل إلى اليمين (زيادة في الطلب).

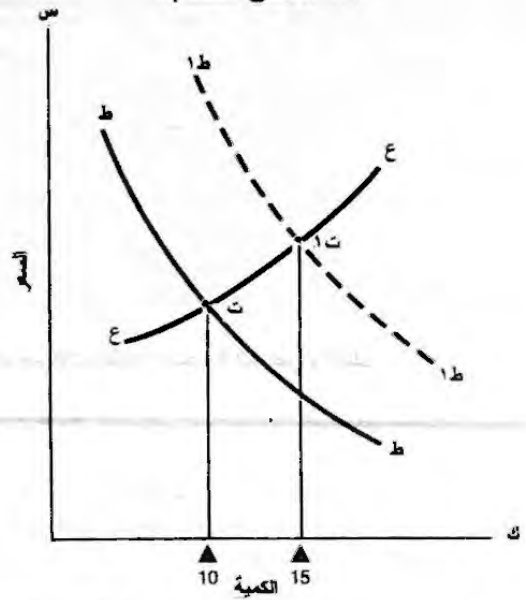
افرض ان تحسناً قد طرأ على عملية انتاج رقائق الذرة مما خفض التكاليف وزاد العرض. هذا يعني أن منحني العرض يتحرك إلى أسفل وإلى اليمين، راسماً منحني جديد هو ع، مع نقطة توازن جديدة ت. فلماذا يكون سعر التوازن أكثر انخفاضاً في حين أن كمية التوازن أعلى؟

يمكننا أيضاً استخدام أداة العرض والطلب لدراسة مدى تأثير التغيير في الطلب على توازن السوق لنفرض أن ارتفاعاً قد طرأ على دخل الأسر، لذلك يريد الجميع أكل المزيد من رقائق الذرة. ويمكن تمثيل هذا في الشكل ٣ - ٦ (ب) على نحو «انتقال منحني الطلب» بحيث يطلب المستهلكون كمية أكبر من رقائق الذرة (أو ربما صحناً أكبر)، مهما كان السعر. لذلك يتحرك منحني الطلب «ناحية اليمين» من ط ط إلى ط ط.

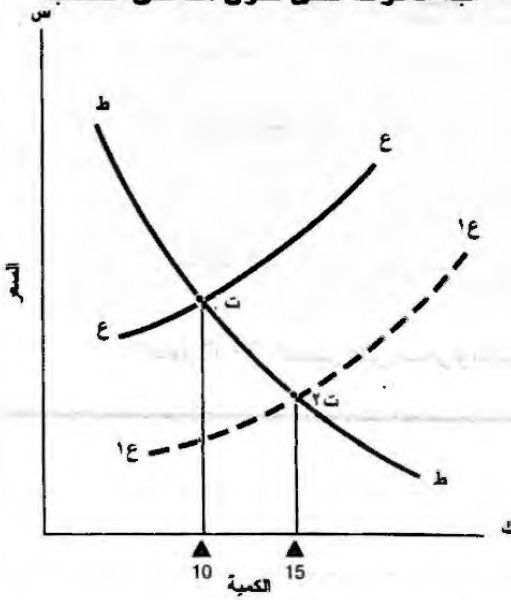
يولد تغير الطلب نقصاً في رقائق الذرة عند السعر القديم، وينشأ عن ذلك تزاخم على طلب رقائق الذرة، وتجمع اصحاب المتاجر المتلهفين في الساحات، وترتفع الاسعار إلى أن يعود العرض والطلب إلى التوازن عند سعر أعلى. بيانياً غَيْرَ ازدياد الطلب توازن السوق من ت إلى ت في الشكل ٣ - ٦ (ب).

في كلا المثالين انتقال منحني العرض ومنحني الطلب، فإن أحد المتغيرات التي يقوم عليها منحني العرض أو الطلب قد تغير. في حالة العرض، قد يكون هناك تغيراً في التكنولوجيا، أو أسعار المدخلات أو السياسة الجمركية. أما بالنسبة لانتقال منحني الطلب فإن أحد الأمور المؤثرة على طلب المستهلك - مثل الدخل، أو عدد السكان، أو أسعار السلع المماثلة، أو الأذواق - قد تغير وتبدل بالتالي جدول الطلب (انظر الجدول ٣ - ٦).

(أ) انتقال الطلب



(ب) الحركة على طول منحنى الطلب



الشخص ٧ - ١. اسعمال المحننيات والتحريك على طولها.

ابداً مع نقطة توازن اولي في ت ويكمية مقاديرها ١٠ وحدات. في (أ) ينتج عن الزيادة في الطلب (أي انتقال منحنى الطلب) توازن جديد من ١٥ وحدة عند ت١. وفي (ب) ينتج عن تبدل في العرض حركة على طول منحنى الطلب من ت الى ت١.

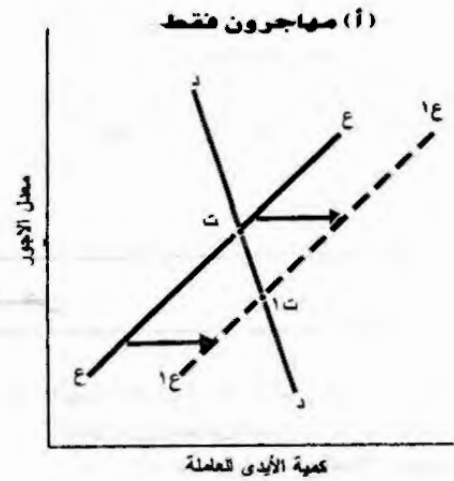
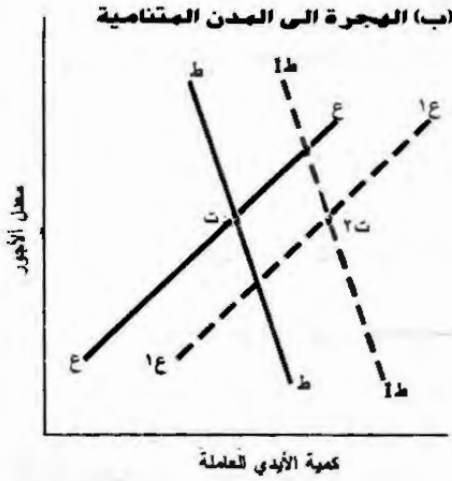
السياسة - تأثير الهجرة على الاجور. يوضح الشكل ٣ - ٨ (أ) تحليلاً بسيطاً لقضية الهجرة باستخدام اداة العرض والطلب، حيث يؤدي تدفق المهاجرين الجدد الى انتقال منحنى عرض اليد العاملة الى اليمين، مما يدفع بالاجور الى اسفل. وإذا سالت أي شخص من غير العارفين بالاقتصاد، فسوف يؤكد لك أن ذلك هو ما حدث بالفعل.

إلا أن عدداً من الدراسات الاقتصادية العميقة لم تعط أي دليل على أن المهاجرين الجدد يتسببون في خفض الاجور. فمدن مثل ميامي ونيويورك التي استوعبت موجات كبيرة من المهاجرين في السنوات الأخيرة، لم تشهد هبوطاً في الاجور، مقارنة مع مدن استوعبت عدداً أقل من المهاجرين. وقد اوحى بعض علماء الاقتصاد بأن الأغلب هو أن يتحرك المهاجرون الى حيث يحصلون على عمل - أي، الى حيث يوجد طلب قوى على اليد العاملة بسبب قوة الاقتصاد المحلي. وهذا موضح في الشكل ٣ - ٨ (ب)، حيث يؤدي انتقال منحنى الطلب الى اليمين، الى انتقال التوازن الى ت١ مع بقاء الاجر كما كان في نقطة التوازن القديمة ت. (فما الذي قد يحدث للاجور لو لم يتحرك المهاجرون الجدد الى هناك ؟).

لمثال آخر: انظر الشكل ٣ - ٧. ففي الشكلين ٣ - ٧ (أ) و ٣ - ٧ (ب) تزداد الكمية. لكن في (أ) ارتفع السعر، وفي (ب) هبط السعر. يوضح الشكل ٣ - ٧ (أ) الحالة عند ازدياد الطلب، أو انتقال منحنى الطلب. ونتيجة لانتقال المنحنى فإن توازن الكمية المطلوبة يزيد من ١٠ الى ١٥ وحدة. أما حالة الحركة على طول منحنى الطلب فيوضحها الشكل ٣ - ٧ (ب). في هذه الحالة، يؤدي انتقال منحنى العرض الى تغير توازن السوق من النقطة ت الى ت١. ونتيجة لذلك، تتغير الكمية المطلوبة من ١٠ الى ١٥ وحدة. لكن الطلب لا يتغير في هذه الحالة، مع أن الكمية المطلوبة تزيد مع تحرك المستهلكين على طول منحنى طلبهم من ت الى ت١ استجابة للتغير في السعر.

التبدل المتزامن في العرض والطلب

معظم قضايا العالم الاقتصادية الواقعية أكثر تعقيداً من هذه الامثلة البسيطة. فهي تشتمل على عدة قوى تعمل في وقت واحد، لا بد من فرزها. وغالباً ما يكون هناك تبدل في الوقت نفسه سواء في جانب العرض أو الطلب، وبالتالي فإن القواعد البسيطة التي اوردها سابقاً لن تكون فاعلة.



الشكل ٣ - ٨. لتحليل العرض والطلب يجب ابقاء جميع الاشياء الاخرى ثابتة.

في الشكل ١ يتسبب المهاجرون في نقل منحني عرض الايدي العاملة من ع الى ع ١. ماذا يحدث إذا ذهب المهاجرون الى المدن التي لديها سوق متنامٍ للايدي العاملة؟ تم، وكما يوضح الشكل (ب) قد لا تهبط الاجور اذا ما انتقل منحني الطلب الى اليمين إلى ط ١ ط ١ في نفس الوقت الذي ينتقل فيه منحني العرض.

أن تبقي جميع الاشياء الاخرى ثابتة، باكبر قدر ممكن.

التقنين بواسطة الأسعار

دعونا الان نقيم انجازات الية السوق: بتعيين السوق لاسعار وكميات التوازن لجميع المدخلات والمخرجات، فإنه يقن أو يوزع سلم المجتمع الشحيحة ما بين الاستخدامات المحتملة. فمن يقوم بعملية التقنين؟ مجلس تخطيط أم مشرّع؟ لا. السوق هو الذي يقوم بتوزيع الحصص عن طريق تفاعل العرض والطلب. وهو التقنين بواسطة الاسعار.

«أي» السلع سيتم انتاجها؟ تجيب على ذلك مؤشرات اسعار السوق. فارتفاع اسعار النفط يحث على انتاجه، في حين ان انخفاض اسعار الطعام تدفع بعمال الانتاج الى خارج مجال الزراعة. والذين يملكون اكبر قدر من الدولارات لهم اعظم الاثر على السلع التي ستنتج.

«لن» تُنتج هذه السلعة؟ القدرة المادية هي التي تفرض توزيع الدخل والاستهلاك، فالذين لديهم دخل اكبر يحظون ببيوت اوسع، وملابس أكثر، واجازات اطول. فحين تدعم اكثر الحاجات التي نشعر بها بالفنود، فإنه يمكن تلبيةها من خلال منحني الطلب. حتى مسألة «كيف» تتقرر بقانون العرض والطلب. فحين

ثمة توضيح آخر وهو ان المقيمين من ابناء البلد ينتقلون الى الخارج حين ينتقل المهاجرون الى الداخل، وبالتالي فإن العرض الاجمالي لليد العاملة لا يتغير. وهذا قد يبقّي منحني العرض لليد العاملة في مكانه الاصلي، ويترك الاجور دون تغيير. أخيراً، تذكر ان عدد السكان يؤثر في الطلب، كما شاهدنا في الجدول ٣ - ٢، وبالتالي، فإن من الممكن أن تؤدي موجة من المهاجرين الجدد الى زيادة الطلب على الايدي العاملة، بسبب ازدياد عدد السكان في المدينة. (هل يمكنك وضع رسم بياني يوضح ذلك؟).

كيف يمكنك عزل تأثير الهجرة على الاجور؟ الخطوة الرئيسية لعزل تأثير متغير واحد هو الابقاء على تساوي الاشياء الاخرى (Other things equal). وتعني هذه العبارة المهمة أن المتغير - قيد الدراسة - يتغير مع بقاء جميع المتغيرات الاخرى ثابتة. فإذا أردنا قياس تأثير الهجرة على الاجور، فإن علينا معاينة تأثير المهاجرين الجدد، حين لا يكون هناك أي تغيير على الاقتصاد المحلي، وعلى عدد المقيمين من ابناء البلد الاصليين - أي عند «ابقاء الاشياء الاخرى ثابتة». وما لم تستثنِ التأثيرات التي قد تطرأ بسبب تغير المتغيرات الاخرى، فلن يكون في وسعك قياس تأثير الهجرة بدقة.

ويصح المبدأ ذاته عند اجراء تحليل لاي سوق باستخدام العرض والطلب، فعند معاينة تأثير تبدل العرض او الطلب، عليك

الرغبة في السلع كما يعبر عنها تفاعل الطلب مع تكلفة السلع، وانعكاس ذلك على العرض. وسوف تعمق الدراسات التالية فهمنا لهذه المفاهيم، وتبين كيف يمكن تطبيق هذه الاداة على مجالات اخرى مهمة. وفي جميع الاحوال سيفيدنا هذا الاستعراض الاول كاداة لا يمكن الاستغناء عنها لتفسير عالم الاقتصاد الذي نعيش فيه.

تنخفض اسعار الذرة. يصعب استخدام الجرارات الزراعية، وانظمة الري المكلفة غير مربح للمزارعين، ولا تزرع الا افضل الاراضي. وحين ترتفع اسعار النفط، تحفر شركات النفط في اعماق المياه القريبة من الشاطئ، وتستخدم احدث تقنيات الكشف لايجاد النفط.

مع هذه المقدمة عن العرض والطلب، بدأنا نرى كيف تتم تلبية

ملخص

المؤثرات اهمية هي تكلفة انتاج السلعة، الذي يقرره الوضع التكنولوجي واسعار المدخلات، وتشتمل العناصر الاخرى المؤثرة في العرض اسعار السلع المماثلة، وسياسات الحكومة، ومؤثرات اخرى خاصة.

ج - توازن العرض والطلب

٦ - يتحقق توازن العرض والطلب في سوق تنافسي عند سعر تكون فيه قوى العرض والطلب متعادلة. وسعر التوازن هو ذلك السعر الذي تكون فيه الكمية المطلوبة مساوية تماماً للكمية المعروضة، ونجد التوازن، بيانياً، عند تقاطع منحني العرض مع منحني الطلب. وإذا كان السعر فوق سعر التوازن، فإن المنتجين سيرغبون في عرض سلع أكثر مما يرغب المشترون في شرائه، وينجم عن ذلك فائض في السلع تمارس ضغطاً في اتجاه خفض الاسعار. وبالمثل، فإن سعراً منخفضاً للغاية سيولد نقصاً في السلع المعروضة، وسيميل المشترون الى رفع الاسعار الى اعلى حتى نقطة التوازن.

٧ - انتقال كل من منحني العرض ومنحني الطلب يغير سعر وكمية التوازن. فزيادة في الطلب تنقل منحني الطلب ناحية اليمين، سوف تزيد كلاً من سعر التوازن وكمية التوازن. وزيادة في العرض، تنقل منحني العرض الى اليمين، سوف تخفض السعر وتزيد الكمية المطلوبة.

٨ - لاستعمال التحليلات المبينة على استخدام العرض والطلب بشكل صحيح علينا : (أ) أن نميز التغيير في الطلب أو العرض (الذي ينتج عنه انتقال المنحني) عن التغير في الكمية المطلوبة أو المعروضة. (ب) أن تميز أثر التغيير في سعر سلعة ما وبين تأثير التغير في العناصر الاخرى.

٩ - الاسعار التي تتقرر عن طريق المنافسة توزع الكمية المحدودة من السلع المعروضة بين من يطلبونها.

١ - يمثل السوق التفاعل ما بين الطلب - مثل المستهلكين الذين يوزعون دخلهم على مختلف السلع والخدمات المتوفرة - والعرض (وهو ما تقدمه مؤسسات الاعمال التي تنتج من السلع الكمية والنوعية التي تعطيهم أكبر قدر من الربح). وتبين تحليلات العرض والطلب كيف تعالج آلية السوق المسائل الاقتصادية الثلاث، «أي»، و«كيف»، و«لن» وتبين كيف تقرّر القدرة المالية الاسعار والكميات المنتجة من مختلف السلع.

أ - جدول الطلب

٢ - يمثل جدول الطلب العلاقة ما بين الكمية المطلوبة وسعر سلعة ما، على أن تبقى الاشياء الاخرى ثابتة. ويمثل هذا بيانياً على شكل منحني طلب، شريطة بقاء الاشياء الاخرى ثابتة، مثل دخل الأسر، والاذواق، واسعار السلع الاخرى، وتخضع جميع السلع تقريباً «لقانون الطلب المنحدر الى اسفل»، والذي يفيد بأن الكميات المطلوبة تهبط عند ارتفاع سعر السلعة، ويمثل هذا القانون بمنحني طلب ينحدر الى اسفل.

٣ - ثمة مؤثرات كثيرة تكمن خلف جدول الطلب بالنسبة للسوق ككل : متوسط دخل الأسر، عدد السكان، اسعار السلع المماثلة، الاذواق، والمؤثرات الخاصة. وعندما تتغير هذه المؤثرات فإن منحني الطلب ينتقل من موقعه.

ب - جدول العرض

٤ - يعطي جدول العرض (أو منحني العرض) العلاقة ما بين كمية السلعة التي يرغب المنتجون في بيعها - إذا بقيت الاشياء الاخرى ثابتة - وسعر تلك السلعة. بشكل عام، تستجيب الكمية المنتجة بشكل ايجابي للسعر، بحيث أن منحني العرض يرتفع الى اعلى وإلى اليمين.

٥ - ثمة عناصر غير سعر السلعة تؤثر على عرضها، وأكثر

مفاهيم للمراجعة

تحليلات العرض و الطلب

- العوامل المؤثرة في منحني الطلب، وفي جدول أو منحني العرض ع.ع.
- انتقال منحنيات العرض والطلب.
- «بقاء العوامل الاخرى ثابتة».
- التقنيين بواسطة الاسعار.
- قانون الطلب المنحدر الى اسفل.
- سعر وكمية التوازن.

أسئلة للمناقشة

- ١ - عرّف بدقة معنى جدول أو منحني الطلب. أذكر قانون الطلب المنحدر الى اسفل. بيّن قانون الطلب المنحدر الى اسفل بتطبيقه على حالتين من واقع خبرتك الخاصة.
 - ٢ - عرّف مفهوم جدول أو منحني العرض. بيّن ان زيادة في العرض تعني انتقال منحني العرض الى اليمين وإلى اسفل. وذلك بعكس انتقال منحني الطلب الى اليمين وإلى اعلى الذي تفرضه زيادة في الطلب. وضّح الفرق.
 - ٣ - ما الذي يمكن أن يزيد الطلب على الهامبرجر؟ ما الذي يمكن أن يزيد العرض؟ ما الذي يمكن أن يفعله توفر البييتزا المجمدة رخيصة الثمن على توازن سوق الهامبرجر؟ وعلى أجور العمال المراقمين العاملين لدى مطاعم ماكدونالد المتخصصة في الهامبرجر؟
 - ٤ - فسر السبب في استقرار السعر في سوق تنافسي عند تقاطع كل من منحني العرض والطلب. فسر ما الذي سيحدث إذا كانت بداية سعر السوق عالية جداً، أو منخفضة جداً.
 - ٥ - فسر السبب في عدم صحة كل من الأمور التالية :
 - ١ - ضرب الصقيع لمناطق زراعة البن في البرازيل سوف يخفض سعر البن.
 - ب - ارتفاع سعر النفط الناجم عن الفوضى السياسية في روسيا سوف يخفض طلب امريكا من النفط.
 - ج - الزيادة السريعة في رسوم الجامعة سوف يخفض الطلب على الدراسة الجامعية.
 - د - الحرب ضد المخدرات، وازدياد التعرض للكوكايين المهرب من الخارج، سوف يخفض سعر الماريجوانا المنتجة محلياً.
 - ٦ - قوانين العرض والطلب الاربعة هي التالية :
 - ١ - الزيادة في الطلب ترفع بشكل عام السعر، وتزيد الكمية المطلوبة.
 - ب - يؤدي انخفاض الطلب بشكل عام الى _____ السعر وإلى _____ الكمية المطلوبة.
 - ج - يؤدي زيادة العرض الى انخفاض عام في الاسعار وإلى زيادة الكميات المطلوبة.
 - د - يؤدي زيادة العرض بشكل عام الى _____ السعر وإلى _____ زيادة الكمية المطلوبة.
- ٧ - املا الفراغ، ووضح كل قانون برسم بياني للعرض والطلب.
- ٧ - في كل واحدة من المسائل التالية، وضع ما إذا كانت الكمية المطلوبة تتغير بسبب تغير الطلب أو تغير السعر، وارسم مخططاً بيانياً يوضح اجابتك.
- ١ - هبوط سعر الاحذية العسكرية، نتيجة لخفض النفقات العسكرية.
 - ب - هبوط سعر السمك بعد ان سمح البابا للكاتوليك باكل اللحم ايام الجمع.
 - ج - زيادة الضرائب المفروضة على البنزين يخفض من استهلاكه.
 - د - بعد كارثة فيضان، تنخفض مبيعات الخبز.
 - هـ - بعد كارثة فيضان ترتفع مبيعات تذاكر الحفلات الموسيقية.
 - و - بعد ان ضرب الموت الأسود أوروبا في القرن الرابع عشر، ارتفعت الاجور.
- ٨ - «يجب على الحكومة ان تحمي صناعة الاحذية من المنافسة الاجنبية المخربة. وهذا سوف يساعد المستهلكين؛ لان السعر الاعلى للاحذية المصنوعة محلياً، سوف يخفض الطلب وسوف يؤدي ذلك في النهاية الى خفض السعر للمستهلكين». وضع برسم بياني اسباب خطأ هذا البيان. واكتب تحليلاً دقيقاً عن أثر تقييد الاحذية الاجنبية المعروضة على سوق الاحذية.

العرض والطلب على البيتزا

الكمية المطلوبة (بيتزا لكل فصل)	الكمية المعروضة (بيتزا لكل فصل)	السعر (\$ بيتزا)
٠٠	٤٠	١٠
١٠	٣٠	٨
٢٠	٢٠	٦
٣٠	١٠	٤
٤٠	٠٠	٢
١٢٥	٠٠	٠

٩ - من البيانات التالية، عَيِّن منحنى العرض والطلب وحدد سعر وكمية التوازن. ما الذي يمكن أن يحدث إذا تضاعف طلب البيتزا ثلاثة أضعاف عند كل سعر؟ وما الذي يمكن أن يحدث إذا كان السعر المبدئي قد تحدد عند ٤ دولارات لكل بيتزا ؟

١٠ - ما الذي يمكن أن يحدث لاسعار السيارات المستعملة في فترة ركود اقتصادي تهبط فيه دخول الاسر ؟ ابدأ بسؤال نفسك ما الذي يمكن أن يحدث لمنحنى العرض من السيارات المستعملة، حين يصبح الوضع الاقتصادي صعباً (من أين تأتي السيارات المستعملة ؟) هل ينتقل منحنى الطلب للسيارات المستعملة أيضاً في حالة الركود ؟.

الجزء الثاني

الاقتصاد الجزئي

العرض، والطلب

وأسواق المنتجات

الفصل ٤

أسواق عوامل الانتاج مثل اليد العاملة، ورأس المال، والأرض. وهذه الأسواق بالغة الأهمية تؤثر فينا جميعاً، لأن أسعار هذه العوامل - الأجور، والفائدة، والإيجارات - تساعد على تحديد الدخل الذي سيتلقاه العمال، والمستثمرين، وأصحاب الأراضي. وسوف نرى كيف تتحدد الأسعار في هذه الأسواق، وكيف تؤثر على توزيع الدخل في اقتصاد السوق.

إذا ألقينا نظرة أبعد قليلاً في مسارنا هذا، نجد أن الجزء الرابع يبحث في دور الحكومة الحاسم في اقتصاد السوق الحديث. وسوف نرى كيف يجب على الحكومة أن توازن بين «الكفاءة» و«الإنصاف» في فرضها للضرائب وسياسات الاتفاق. وسوف ندرس أيضاً كيف يمكن للحكومات أن تساعد دورة عمل الاقتصاد أو تؤذيها، وكيف يمكن لسياسات الحكومة أن تساعد في التخفيف من الفقر والحرمان الناجمين عن توزيع السوق للدخل. أخيراً، سنركز اهتمامنا على الاقتصاديات البيئية، التي تقترح طرقاً لوقف التدهور البيئي دون إلحاق الأذى بالتنمية الاقتصادية.

بعد أن انتهينا من استعراض مقدماتنا، سنبدأ دراسة الاقتصاد الجزئي، والتي تركز على سلوك الأسواق الفردية، والتي تشكل مجتمعة الاقتصاد. فقد يكون سوق اقلام الرصاص مختلفاً جداً عن سوق السيارات، والذي بدوره يختلف تماماً عن سوق لاعبي كرة السلة المحترفين. إلا أن جميع هذه الأسواق تتقاسم خصائص مشتركة يهدف الاقتصاد الجزئي إلى فهمها وتفسيرها.

سوف نستكمل دراستنا لقضايا الاقتصاد الجزئي في ثلاثة أجزاء. سنركز في هذا الجزء على سلوك «أسواق الانتاج»، أي أسواق جميع السلع والخدمات التي تنتجها منشآت الأعمال. وتدرس هذه الفصول من أين يأتي طلب المستهلك، وكيف تتخذ منشآت الأعمال قراراتها، وكيف تنسق الأرباح والأسعار بكفاءة توزيع المصادر الاقتصادية الشحيحة في سوق يخضع لمنافسة كاملة. كما سندرس نواحي فشل السوق والتي تنشأ حين تسيطر الاحتكارات أو أشكال أخرى من المنافسة غير الكاملة على الصناعة.

في الجزء الثالث سنلتفت إلى دراسة «أسواق العوامل»، وهي

مرونة العرض والطلب

أ

البازين، فهل يتحمل السائقون عبء الضريبة أم أن العبء يقع على شركات النفط؟ هل رفع الحد الأدنى للأجور يساعد العمال أم يضرهم؟ هل يجب على شركات الطيران أن ترفع سعر تذكرة السفر للحصول على أكبر مردود ممكن؟ أم يجب عليها خفض

نبدأ دراستنا هنا بأسواق الانتاج. لقد رأينا في الفصل ٣ كيف يمكن دمج العرض والطلب لتحقيق توازن السوق. ويمكن استخدام نظرية العرض والطلب للإجابة على تشكيلة واسعة من الأسئلة المهمة والمفيدة. مثال ذلك، عند فرض ضريبة جديدة على

السعر لجذب أكبر عدد ممكن من المسافرين؟

الصعب أن نتوقع أن يكف الناس عن الأكل، أو السير حفاة الاقدام، لذلك فإن الطلب على الطعام والاحذية غير مرّن للسعر. من جهة أخرى، إذا ضرب مرض ما قطعان البقر وأهلك القسم الأعظم منها، ورفع أسعار لحم العجل وجلود الاحذية، فإن في رسع الناس التحول الى أكل لحم الحملان، أو الدواجن لسد حاجتهم من اللحم، وإلى مواد أخرى لسد حاجة صناعة الاحذية. لذلك تبدي لحوم العجل وجلود الاحذية مرونة سعر عالية.

وللمدة التي يحتاجها الناس للرد على تغيرات السعر دور أيضاً. والبنزين مثال جيد على ذلك. افرض انك كنت تقود سيارات عبر البلاد عندما ارتفع سعر البنزين فجأة. فهل تفكر في بيع سيارتك وقطع اجازتك؟ هذا غير محتمل. لذلك قد يكون الطلب على البنزين غير مرّن على المدى القصير.

إلا أنه على المدى الطويل، يمكنك أن تكيف سلوكك حسب السعر الأعلى للبنزين، فيمكنك أن تستبدل بسيارتك سيارة أقل استهلاكاً للوقود، أو أن تتركب دراجة، أو تستخدم القطار، أو تنتقل الى مسكن اقرب لمكان عملك، أو تتفق مع آخرين على استخدام سيارة احدهما بالتناوب لنقل الجميع. وبالنسبة للعديد من السلع، فإن القدرة على تكيف انماط الاستهلاك تفترض أن مرونة الطلب على المدى الطويل اعلى منها على المدى القصير.

تقرر العوامل الاقتصادية مقدار مرونة السعر لكل سلعة : وتميل المرونة لأن تكون عالية بالنسبة للكماليات، حين تتوفر البدائل، وحين يتوفر للمستهلكين الوقت لتكيف سلوكهم.

حساب المرونات

إذا تمكنا من معرفة كم من الكمية المطلوبة يتغير عندما يتغير السعر، فإن في استطاعتنا احتساب المرونة. والتعريف الدقيق لمرونة السعر، m ، هو نسبة التغير المئوية في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر.

ويمكننا احتساب معامل مرونة السعر عددياً حسب المعادلة التالية :

مرونة الطلب السعرية = m ط $\frac{\text{نسبة التغير المئوية في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$

الآن يمكننا أن نكون أكثر تحديداً حول مختلف فئات مرونة السعر :

● عندما يستدعي تغير مقداره ١ بالمئة في السعر تغيراً في الكمية المطلوبة يزيد عن ١ بالمئة، يكون ذلك طلباً ذا مرونة سعرية مرتفعة (price - elastic demand)، مثلاً، إذا أدت زيادة في

كمي تحول كلا من منحني العرض ومنحني الطلب الى أدوات مفيدة فعلاً، علينا أن نعرف «كم من» العرض والطلب يستجيب للتغيرات في السعر. فسوق للكماليات، مثل السفر لقضاء الاجازات، حيث المستهلكون حساسون لاي تغير في السعر، يتصرف بطريقة مختلفة جداً عن سوق للضروريات، كالطعام مثلاً، حيث لا يغير المستهلكون كثيراً من مشترياتهم رداً على ارتفاع السعر. وبالمثل، فإن سوق الأرض، حيث الكمية محدودة حتى وإن ارتفع السعر، يختلف تماماً عن سوق الحاسوبات، التي يمكن انتاج المزيد منها بسهولة إن ازدادت الحاجة إليها.

نعود الآن الى مفهوم المرونة، الذي هو طريقة لقياس مدى تجاوب العرض والطلب، مع التغير في الأسعار. وسوف نستكمل دراسته في النصف الثاني من هذا الفصل، عند استخدام هذه الاداة لدراسة التأثيرات الكلية لقضايا الاقتصاد مثل الضرائب والاشكال الأخرى لتدخل الحكومة.

مرونة الطلب السعرية

دعونا ننظر في استجابة طلب المستهلك للتغير في الأسعار :

مرونة الطلب السعرية (price elasticity of demand) (التي يطلق عليها اختصاراً «مرونة السعر» price elasticity) تقيس مقدار التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما حين يتغير سعرها. والتعريف الدقيق لمرونة السعر هو نسبة التغير المئوي في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر.

تختلف السلع اختلافاً عظيماً في مرونة سعرها، أو حساسيتها لتغير السعر. فحين تكون مرونة سعر سلعة ما عالية، نقول إن للسلعة طلباً «مرناً»، والذي يعني أن الكميات المطلوبة تتجاوب بشدة مع تغير السعر. وحين تكون مرونة السعر لسلعة ما منخفضة، فهي «غير مرنة»، ويكون تجاوب الكمية المطلوبة مع تغير السعر قليلاً.

يميل الطلب على الضروريات مثل الطعام، والوقود، والاحذية لأن يكون غير مرّن. فهذه المواد عماد الحياة، ولا يمكن التخلي عنها إذا ارتفع سعرها. وبالعكس ذلك يمكنك أن تستبدل بالكماليات - مثل قضاء اجازة للتزلج في يوتا، أو زجاجة شراب باهظ الثمن، أو بذلة ايطالية - سلعة أخرى إذا ارتفع ثمنها.

علاوة على ذلك، فإن السلع التي لها بديل جاهز تميل الى ان تكون أكثر مرونة في الطلب من البضائع التي ليس لها بديل. فلو أن أسعار الاطعمة أو الاحذية ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة غداً، فمن

السعر مقدارها ١ بالمنة الى انخفاض ٥ بالمنة في الكمية المطلوبة، يكون ذلك طلباً ذا مرونة سعرية عالية.

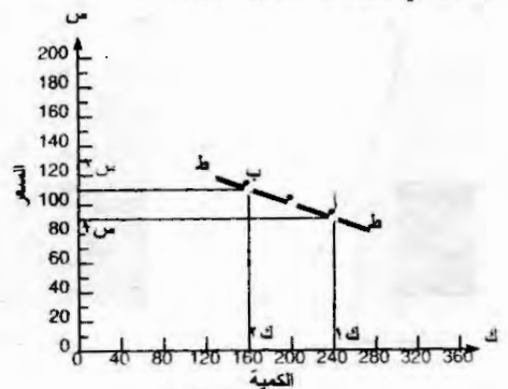
● إذا احدثت زيادة في السعر مقدارها ١ بالمنة تغيراً يقل عن ١ بالمنة في الكمية المطلوبة، يكون ذلك طلباً ذا مرونة سعرية منخفضة (price - inelastic demand). وهذا يحدث عندما تعطي زيادة في السعر مقدارها ١ بالمنة انخفاضاً في الطلب لا يزيد عن ٢. بالمنة في الطلب.

● ثمة حالة خاصة مهمة هي الطلب ذو المرونة الاحادية (unit - elastic demand) والتي تحدث حين تكون نسبة التغير في الكمية مساوية تماماً للنسبة المئوية للتغير في السعر. في هذه الحالة تؤدي زيادة مقدارها ١ بالمنة في السعر الى انخفاض مقداره ١ بالمنة في الكمية المطلوبة. وسوف نرى فيما بعد ان هذا الوضع يعني ان اجمالي الانفاق على السلعة (التي تساوي x ك) تبقى كما هي حتى عندما يتغير السعر.

ولتوضيح حساب المرونات، دعونا ندرس حالة بسيطة من الحالات التي تستجيب بها الكمية المطلوبة في السعر المبينة في الشكل ٤ - ١. كان السعر في الوضع الاصلي ٩٠ والكمية المطلوبة ٢٤٠ وحدة. ان زيادة في السعر الى ١١٠ تدفع المستهلكين الى خفض مشترياتهم الى ١٦٠ وحدة. في الشكل ٤ - ١، يكون المستهلكون في الاصل عند النقطة ١ وتحركوا على طول جدول مطالبهم الى النقطة ب حين ترتفع الاسعار.

الشكل ٤ - ١. تظهر المرونة المرتفعة للطلب استجابة كبيرة في الكمية ازاء تغير السعر

توازن السوق موجود في الاصل عند النقطة ١. وروداً على زيادة بمقدار ٢٠ بالمنة في السعر، تنخفض الكمية المطلوبة ٤٠ بالمنة الى النقطة ب. فتكون مرونة السعر $\epsilon = 20/40 = 2/4 = 0.5$. لذلك يكون الطلب مروناً في المنطقة الواقعة بين ١ الى ب.



يبين الجدول ٤ - ١ كيف يمكننا احتساب مرونة السعر. يزيد السعر بنسبة ٢٠ بالمنة، وينجم عن ذلك انخفاضاً في الكمية بنسبة ٤٠ بالمنة. ويتضح أن مرونة سعر الطلب هي $\epsilon = 20/40 = 0.5$. ومرونة السعر هنا اكبر من ١، لذلك فإن لهذه السلعة مرونة سعرية مرتفعة في المنطقة ما بين ١ الى ب.

عند احتساب المرونات، هناك ثلاث خطوات اساسية يجدر الانتباه اليها بشكل خاص أولاً، لاحظ أننا نسقط اشارة السالب عن الاعداد، ونعامل جميع نسب التغير المئوية على أنها موجبة. وهذا يعني أن جميع المرونات موجبة، مع أن الاسعار والكميات المطلوبة تتحرك في اتجاهات متعارضة بسبب قانون الطلب المنحدر الى أسفل.

ثانياً : لاحظ أن تعريف المرونة يستخدم نسب التغير المئوية في السعر والطلب، بدلاً من التغيرات الفعلية. وهذا يعني أن تغييراً في وحدات القياس لا يؤثر في المرونة. لذلك، سواء قسنا السعر بالبنسات أو الدولارات فإن مرونة السعر تبقى كما هي.

نقطة ثالثة تتعلق بالاجراء الصحيح لحساب نسبة التغير في السعر والكمية. معادلة النسبة المئوية للتغيير هي $\Delta \text{س} / \text{س}$. من الواضح أن قيمة $\Delta \text{س}$ في الجدول ٤ - ١ هي $20 = 110 - 90$. لكن لا يتضح لنا على الفور القيمة التي يجب أن نستخدمها لـ س في المقام. هل هي القيمة الاصلية ٩٠، أم القيمة الأخيرة ١١٠، أم عدد ما بينهما.

حين تكون النسبة المئوية للتغير صغيرة للغاية، مثل التغير من ١٠٠ الى ٩٩، فلا يهم كثيراً سواء استخدمنا الرقم ٩٩ او مئة كمقام. لكن في التغيرات الاكبر يكون الفرق مهماً. ولتجنب

الحالة ١ : السعر = ٩٠ والكمية = ٢٤٠.

الحالة ب : السعر = ١١٠ والكمية = ١٦٠.

النسبة المئوية لتغير السعر = $\Delta \text{س} / \text{س} = 20/90 = 2/9$.

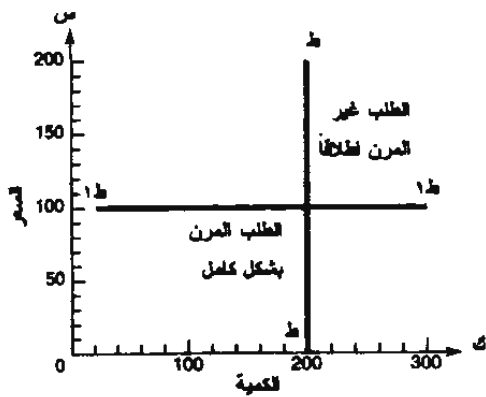
النسبة المئوية لتغير الكمية = $\Delta \text{ك} / \text{ك} = 80/240 = 2/3$.

مرونة السعر = $\epsilon = 2/3 \div 2/9 = 3$.

الجدول ٤ - ١. مثال على سلعة ذات مرونة سعرية

مرتفعة

خذ في اعتبارك وضعاً يرتفع فيه السعر من ٩٠ الى ١١٠. حسب منحني الطلب، تهبط الكمية المطلوبة من ٢٤٠ الى ١٦٠. مرونة السعر هي نسبة التغير المئوي في الكمية مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر. ونسقط اشارة سالب عن الارقام حيث أن جميع المرونات موجبة.



الشكل ٤ - ٣. الطلب المرين والطلب غير المرين

الاقطاب القصوى للطلب هي منحنيات طلب عمودية، والتي تمثل طلباً عديم المرونة (م = ط = صفر)، وتمثل المنحنيات الأفقية طلباً لا نهائي المرونة (م = ط = ∞).

يوضح الشكل ٤ - ٣ اقطاب القصوى لطلب لا نهائي المرونة، ولطلب غير مرين على الإطلاق. والطلب غير المرين هو ذلك الطلب الذي لا تتأثر الكمية المطلوبة فيه إطلاقاً بتغير السعر، ونرى هذا الطلب على شكل منحنى طلب «عمودي»، وخلافاً لذلك، حين تكون الكمية المطلوبة لا نهائية المرونة، فإن ذلك يفترض أن تؤدي

الغموض نأخذ دائماً «متوسط السعر» ليكون سعر الأساس عند حساب التغير في السعر. وقد اخترنا في الجدول ٤ - ١ متوسط سعرين [س = ٢/(١١٠ + ٩٠) = ١٠٠] كأساس أو مقام لاستخدامه في معادلة المرونة. وبالمثل، نحن نستخدم «متوسط الكمية» [ك = ٢/(٢٤٠ + ١٦٠) = ٢٢٠] كأساس لقياس نسبة التغير في الكمية. لذلك فإن المعادلة الصحيحة لحساب المرونة هي:

$$م = ط = \frac{\Delta س}{س} \div \frac{\Delta ك}{ك} = \frac{\Delta س}{س} \times \frac{ك}{\Delta ك}$$

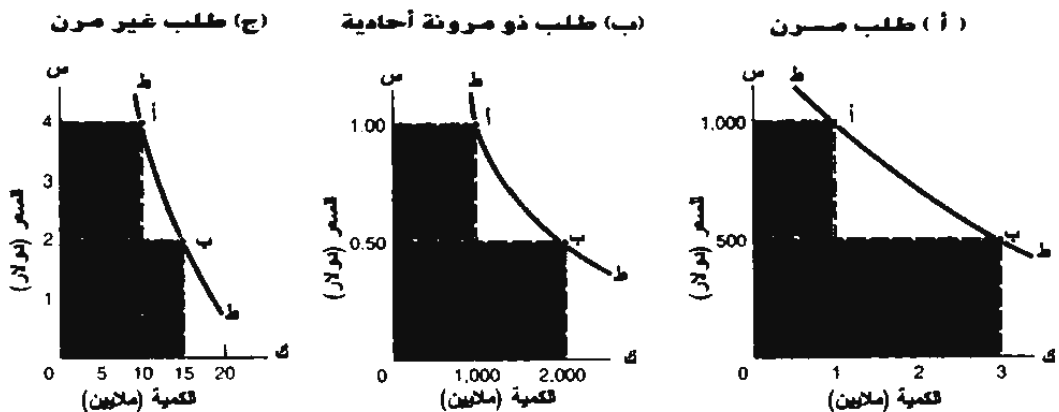
حيث تمثل س، السعر والكمية الأساسية، وتمثل س، ك، السعر والكمية الجديدين.

تمثيل مرونة السعريّة بيانياً

من الممكن أيضاً تمثيل مرونة السعر بيانياً، ويمثل الشكل ٤ - ٢ حالات المرونة الثلاث، في كل مرة يخفض السعر الى النصف فيغير المستهلكون الكمية التي يطلبونها من أ الى ب.

في الشكل ٤ - ٢ (أ) أدى خفض السعر الى النصف الى زيادة الكمية المطلوبة ثلاثة أضعاف. وكما في المثال في الشكل ٤ - ١ أوضحت هذه الحالة مرونة سعريّة مرتفعة. وفي الشكل ٤ - ٢ (ب)، لم يؤدّ خفض السعر الى النصف لأكثر من زيادة مقدارها ٥٠ بالمئة في الكمية المطلوبة، وهذه هي حالة لطلب ذي مرونة سعريّة منخفضة. ويوضح الشكل ٤ - ٢ (ج) الحالة المتوسطة بين الحالتين وهي طلب ذو مرونة أحادية، حيث أن مضاعفة الكمية، في هذا المثال، كانت معادلة تماماً لخفض السعر الى النصف.

الشكل ٤ - ٢. مرونة الطلب السعريّة تقع ضمن ثلاث فئات.



ك	Δ ك	س	Δ س	$\frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta س}{س} = م ط$	$\frac{\Delta ك}{\frac{1}{2}(ك_1 + ك_2)} \div \frac{\Delta س}{\frac{1}{2}(س_1 + س_2)}$
٠.٠	١.٠	٦	٢	$\frac{1.0}{0.0} \div \frac{2}{6} = ٣$	$\frac{1.0}{\frac{1}{2}(٠.٠ + ١.٠)} \div \frac{2}{\frac{1}{2}(٦ + ٢)} = ٣$
١.٠	١.٠	٤	٢	$\frac{1.0}{1.0} \div \frac{2}{4} = ٢$	$\frac{1.0}{\frac{1}{2}(١.٠ + ٠.٠)} \div \frac{2}{\frac{1}{2}(٤ + ٦)} = ٢$
٢.٠	١.٠	٢	٢	$\frac{1.0}{2.0} \div \frac{2}{2} = ٠.٥$	$\frac{1.0}{\frac{1}{2}(٢.٠ + ١.٠)} \div \frac{2}{\frac{1}{2}(٢ + ٤)} = ٠.٥$
٣.٠					

الجدول ٤ - ٢. حساب مرونة السعر على منحني طلب خطي.

يشير الرمز Δ س الى التغير في السعر، أي Δ س = س_٢ - س_١، في حين أن Δ ك = ك_٢ - ك_١، ولحساب المرونة عددياً، فإننا نقسم النسبة المئوية للتغير في السعر (تساوي التغير في السعر Δ س مقسومة على متوسط السعر على نسبة التغير المئوية في الناتج (تساوي التغير في الكمية Δ ك مقسومة على متوسط الكمية) على نسبة التغير المئوية في السعر (تساوي التغير في السعر Δ س مقسومة على متوسط السعر). يعطي ناتج القسمة معامل المرونة السعرية للطلب م ط. لاحظ أنه إذا كان الخط مستقيماً، فإن المرونة تكون عالية في الأعلى، ومنخفضة في الأسفل وتساوي (١) تماماً في الوسط.

على النسبة المئوية لتغيرهما. والاستثناء الوحيد لذلك هو في حالات الاقطاب القصوى للمرونة الكاملة والطلب غير المرن.

ثمة طريقة لرؤية هذه النقطة بالتمعن في الشكل ٤ - ٢ (ب). فمن الواضح أن منحني الطلب هذا ليس خطاً مستقيماً ذا ميل ثابت. ومع ذلك فإن له مرونة طلب ثابتة م ط = ١ لأن النسبة المئوية لتغير السعر مساوية في كل مكان على المنحني لنسبة التغير في الكمية. لذلك تذكر: أن المرونة تختلف بالتأكيد عن الميل.

يبين الشكل ٤ - ٤ شريك الخط ما بين الميل والمرونة. ويعين هذا الشكل منحني طلب خطي أو ذا خط مستقيم. ولأنه خطي فإن له الانحناء ذاته في كل مكان. لكن في أعلى الخط، قرب النقطة ١، تكون النسبة المئوية لتغير السعر ضئيلة للغاية، في حين تكون نسبة التغير المئوية للكمية عالية للغاية. لذلك، تكون مرونة السعر مرتفعة حين نكون في موقع مرتفع على المنحني الخطي للطلب ط ط. وبالعكس ذلك، حين يكون السعر منخفضاً جداً، تكون مرونة السعر قريبة من الصفر.

بشكل عام، يكون الطلب مرناً فوق نقطة الوسط لأي خط مستقيم، وتكون م ط > ١. وعند نقطة الوسط يكون الطلب ذا مرونة احادية، تكون م ط = ١. وتحت نقطة الوسط يكون الطلب غير مرّن، وتكون م ط < ١.

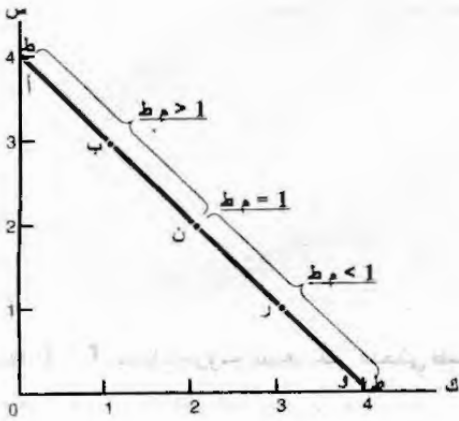
التغيرات الطفيفة في السعر الى تغيير كبير في الكمية المطلوبة، كما في منحني الطلب الافقي في الشكل ٤ - ٢.

تحذير: المرونة ليست نفسها الميل. غالباً ما اء الاقتصاد منحني الطلب بشكل مستقيم أو خطي، والسبب هو أن تلك الطريقة اسهل وأبسط. لذلك فإن من الطبيعي أن نسأل: ما هي المرونة السعرية لمنحني طلب له شكل الخط المستقيم.

يبدو أن ذلك السؤال جواباً مفاجئاً. فعلى طول منحني الطلب الخطي، تختلف مرونة السعر من صفر الى ما لا نهاية! ويعطي الجدول ٤ - ٢ مجموعة مفصلة لحسابات المرونة باستخدام التقنية ذاتها كما في الجدول ٤ - ١. ويبين هذا الجدول أن منحني الطلب الخطي يبدأ من مرونة سعر عالية، حيث السعر عالٍ والكمية منخفضة وينتهي بمرونة منخفضة حيث السعر منخفض والكمية عالية.

وهذا يوضح نقطة مهمة. فحين ننظر الى منحني طلب في مخطط بياني، فليس صحيحاً، بشكل عام، أن منحني طلب مائلاً شديد الانحدار يعني أن لدينا طلباً عديم المرونة وإن عدم وجود ميل يعني أن لدينا طلباً مرناً. فالميل ليس نفسه المرونة؛ لأن ميل منحني الطلب يعتمد على تغير السعر والكمية، في حين أن المرونة تعتمد

مرونة خط مستقيم



الشكل ٤ - ٤ الميل والمرونة ليسا الشيء ذاته.

جميع النقاط على منحنى الطلب الخطي الميل ذاته. لكن فوق نقطة الوسط، يكون الطلب مرناً، وتحتها يكون الطلب غير مرّن، وفي الوسط، يكون الطلب ذا مرونة احادية ولا يمكنك الاستدلال على مرونة السعر من الميل وحده الا في حالة المنحنيات العمودية أو الانقضية فقط.

مرن على تذاكر السفر جواً، لذلك، فإن زيادة في أجور السفر، ستقود الى زيادة الإيرادات. وبخلاف ذلك، فإن المسافرين لقضاء اجازات، لديهم طلب أكثر مرونة على السفر جواً، لأن لديهم خيارات أخرى كثيرة حول أين ومتى يسافرون. ونتيجة لذلك، فإن زيادة أجور السفر لقضاء الاجازات سوف يميل الى خفض الإيراد.

باختصار، في حين أن الحالات القصوى من الطلب المرن والطلب غير المرن يمكن تقريرها من ميل منحنيات الطلب وحدها، فالنسبة للحالات الواقعة ما بين الحالات القصوى، والتي تنطبق عملياً على جميع انواع السلع، لا يمكن الاستدلال عليها بالميل وحدها (انظر الشكل ٤ - ٥) للتعرف على طريقة لحساب المرونة من مخطط بياني^(١).

المرونة والإيرادات

فكرة مرونة السعر مفيدة لتحليل العرض والطلب. ومن التطبيقات المهمة للمرونة المساعدة في توضيح ما إذا كانت زيادة في السعر ستزيد أو تخفض الإيرادات. وهذا سؤال رئيسي للعديد من مؤسسات الأعمال، من شركات الطيران الى المطاعم والمحلات التي يتوجب عليها أن تقرر ما إذا كان من المجدي رفع الاسعار، وما إذا كان السعر الاعلى سيؤدي الى خفض الطلب. دعونا نلقي نظرة على العلاقة ما بين مرونة السعر والإيرادات الكلية.

الإيرادات الكلية (total revenue) هي التعريف المساوي للسعر مضروباً في الكمية (أو $s \times k$). فإذا اشترى المستهلكون ٥ وحدات بسعر ٣ دولارات لكل وحدة، فإن إجمالي الإيراد هو ١٥ دولاراً. فإذا عرفت المرونة السعرية للطلب، فإنك ستعرف عندها ما الذي سيحدث لمجموع الإيرادات حين يتغير السعر:

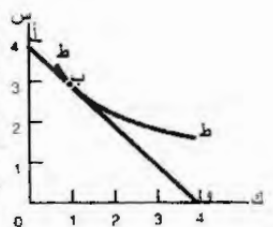
١ - حين تكون مرونة الطلب السعرية قليلة، فإن انخفاض السعر يقلل الإيرادات الكلية.

٢ - حين تكون مرونة الطلب السعرية مرتفعة، فإن انخفاض السعر يزيد من الإيرادات الكلية.

٣ - في الحالة المتوسطة بين الحالتين، أي الطلب ذو المرونة الاحادية، فإن خفض السعر لا يقود الى أي تغير في الإيرادات.

على سبيل المثال، المسافرون لقضاء أعمال، لديهم طلب غير

الشكل ٤ - ٥



(١) بحيلة بسيطة يمكنك حساب مرونة السعر لمنحنى طلب ما ببساطة. القاعدة هي أن مرونة خط مستقيم عند نقطة ما يمكن الحصول عليها كنسبة طول الجزء من الخط الواقع تحت تلك النقطة الى طول الجزء من الخط الذي يقع فوق تلك النقطة. ولرؤية ذلك، نفحص أولاً الشكل ٤ - ٤. لاحظ أنه عند نقطة الوسط فإن طول القطعة (١ ن) والقطعة التي الى اسفل (ن و) متساويان تماماً، وبالتالي فإن ن و/١ = ن. عند النقطة ب، تعطي هذه المعادلة $م = ن و/١ = ب$ ، وعند النقطة م $م = ط و/١ = ٣/١$.

يمكنك معرفة كيف تحسب م ط بخط مستقيم من حسابها على أي نقطة على طول منحنى الطلب، كما هو موضح في الشكل ٤ - ٥. (١) ارسم الخط المستقيم الملامس للمنحنى عند نقطتك (مثل النقطة ب في الشكل ٤ - ٥) ثم (٢) احسب م ط للخط المستقيم عند تلك النقطة (مثل، م ط عند ب = ٣). وبذلك يكون النتيجة هي المرونة الصحيحة للمنحنى عند



مثال : حلق في الأفاق المالية «لمرونة السفر

جوا». ان فهم شركات الطيران الامريكية لمرونة طلب رحلات مسافريها، يساوي مليارات الدولارات في كل سنة. من الناحية المثالية، قد ترغب شركات الطيران في فرض أعلى سعر تستطيعه على رحلات المسافرين لقضاء اعمالهم، وان تفرض سعراً منخفضاً بما يكفي للمقاعد الخالية في رحلاتها. تلك هي الطريقة التي قد تمكنهم من جني أكبر قدر من الإيرادات والارباح.

لكن إذا فرضت هذه الشركات على الطلب المنخفض المرونة للمسافرين، لقضاء أعمالهم سعراً معيناً، وعلى طلب المسافرين لقضاء اجازاتهم العالي المرونة سعراً أدنى، فسوف تواجه مشكلة كبيرة، هي الفصل بين الفئتين. فكيف يمكنهم وقف المسافرين لقضاء أعمال ذوي المرونة المنخفضة، من شراء التذاكر الرخيصة المخصصة للمسافرين لقضاء اجازاتهم؟ وأن لا تسمح في الوقت نفسه للمسافرين بقصد المتعة من أصحاب المرونة العالية من الاستيلاء على مقاعد المسافرين للعمل؟ لقد حلت شركات الطيران مشكلتها هذه باتباع خطة معقدة بشكل مدهش لتسعير التذاكر. فالكثير من التذاكر المخفضة مثلاً، تفرض اقامة تتجاوز ليلة السبت، صممت لعاقة الاشخاص المسافرين لقضاء اعمالهم والراغبين في العودة الى منازلهم لقضاء عطلة نهاية الاسبوع مع عائلاتهم، ومن جهة أخرى، فإن عدد المقاعد المخفضة والمتوفرة على أية رحلة، محدد بدقة حسب برامج حاسوبية معقدة. وهذا هو السبب في أن الكثيرين يتعرضون للاحباط حين يكتشفون ان القاعد الرخيصة المعلن عنها قد نفذت.

دعونا نمنع النظر في مثال آخر: يميل الطلب في اسواق المنتجات الغذائية الاساسية مثل القمح والذرة لأن يكون غير مرن، فالاستهلاك، بالنسبة لهذه الضروريات، لا يتغير كثيراً بتغير السعر. لكن هذا يعني بأن المزارعين يحصلون على ايراد كلي أقل، حين يكون الموسم جيداً، مما لو كان الموسم سيئاً. «والمفارقة

الغريبة، أن للطقس الجيد اثر سيء على دخل المزارعين». والزيادة في العرض الناجمة عن وفرة المحصول تميل الى خفض السعر. الا ان السعر المنخفض لا يزيد الكميات المطلوبة كثيراً. ومضمون ذلك، ان مرونة سعر منخفضة للطعام تعني أن حصداً كبيراً (ك عالية) يميل الى ان تصاحبه إيرادات منخفضة (س x ك منخفضة).

يمكن بيان هذه الافكار بالرجوع الى الشكل ٤ - ٢. نبداً ببيان كيفية قياس الايراد من الرسم البياني ذاته. والايراد الكلي هو نتاج السعر مضروباً بالكمية، س x ك. علاوة على ذلك، فإن مساحة المستطيل تكون دائماً مساوية لحاصل ضرب القاعدة مضروباً بالارتفاع. لذلك، فإن الايراد الكلي عند أية نقطة على منحني الطلب، يمكن ايجادها عن طريق دراسة مساحة المستطيل المتكون من السعر والكمية عند تلك النقطة.

ثم اننا نستطيع التأكد من العلاقة ما بين المرونة والايراد لحالة المرونة الاحادية في الشكل ٤ - ٢ (ب). لاحظ منطقة الايرادات المظلة (س x ك) وهي ١٠٠٠ مليون دولار لكل النقطتين أ و ب. والمساحات المظلة التي تمثل الايرادات الكلية هي متساوية وذلك بسبب ان التغير في الكمية ك (التغير في طول القاعدة) يعوضه تماماً التغير في الاسعار س (التغير في الارتفاع). وهذا ما يمكن أن نتوقعه في حالة لطلب ذي المرونة الاحادية.

يمكننا ان نرى أيضاً ان الشكل ٤ - ٢ (١) يخص الطلب المرن. ومستطيل الايرادات في هذا الشكل يتوسع من ١٠٠٠ مليون دولار الى ١٥٠٠ مليون دولار حين ينخفض السعر الى النصف. وحيث إن الايرادات الكلية ترتفع عندما ينخفض السعر، فإن الطلب مرن.

وفي الشكل ٤ - ٢ (ج) ينخفض مستطيل الايرادات من ٤٠ مليون الى ٣٠ مليون دولار عند انخفاض السعر الى النصف، وبالتالي فإن الطلب غير مرن.

قيمة مرونة الطلب	الوصف	التعريف	الآثار على الإيرادات
أكبر من واحد (م > ١)	طلب مرن	النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة «أكبر» من النسبة المئوية للتغير في السعر	الإيرادات «تزيد» حين ينخفض السعر
مساوية لواحد (م = ١)	طلب احادي المرونة	النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة «تساوي» النسبة المئوية للتغير في السعر	الإيرادات «لا تتغير» حين ينخفض السعر
أقل من واحد (م < ١)	طلب غير مرن	النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة «أقل» من النسبة المئوية للتغير في السعر	الإيرادات «تنخفض» حين يرتفع السعر

الجدول ٤ - ٣ يضم هذا الجدول المختصر المفاهيم الأساسية عن المرونات.

أي المخططات البيانية يصف حالة زراعية، تؤدي فيها وفرة الحصول الى انخفاض إيرادات المزارعين الكلية ؟ من الواضح أنه الشكل ٤ - ٢ (ج). وأيهما يمثل حالة السفر لقضاء الإجازة، حيث يمكن لسعر أدنى أن يعني إيرادات أعلى؟ من المؤكد أنه الشكل ٤ - ٢ (أ).

و يبين الجدول ٤ - ٣ النقاط الرئيسية الواجب تذكرها عن مرونة السعر.

مرونة العرض السعرية

لا شك أن الاستهلاك ليس الشيء الوحيد الذي يتغير حين ترتفع الأسعار أو تنخفض. وحيث تبدي قرارات مؤسسات الأعمال المتعلقة بالعرض درجات أعلى أو أدنى من التجاوب مع الأسعار. ويعرف علماء الاقتصاد مرونة العرض السعرية بأنها : لدى تجاوب الكمية المعروضة لسلعة ما مع سعرها في السوق.

بتحديد أدق ، فإن مرونة العرض السعرية (price elasticity of supply) تقيس النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر.

افرض ان الكمية المعروضة ثابتة تماماً، كما في حالة احضار اسماك مشرفة على التلث الى السوق لبيعها بأي سعر يمكن الحصول عليه، وهذه الحالة المتطرفة تمثل حالة العرض غير المرن أو منحنى عرض عمودي الشكل .

وفي حالة مناقضة تماماً، لنفرض أن اقتطاعاً ضئيلاً في السعر قد تسبب في هبوط الكمية المعروضة الى الصفر، في حين أن ارتفاعاً طفيفاً في السعر، سوف يؤدي إلى زيادة غير محدودة في العرض. في هذه الحالة، فإن النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة الى النسبة المئوية للتغير في السعر كبيرة للغاية ويمثلها منحنى طلب افقي الشكل . وهذه هي الحالة القصوى لعرض لا نهائي المرونة.

بين هاتين الحالتين المتطرفتين، تكون مرونة العرض كبيرة (مرن) أو قليلة (غير مرن) اعتماداً على ما اذا كانت النسبة المئوية للتغير في الكمية اكبر أو أصغر من النسبة المئوية للتغير في السعر. وفي الحد الفاصل ما بين الحالتين نجد حالة المرونة الاحادية، حيث المرونة السعرية للطلب تساوي ١، أي أن النسبة

(٢) يمكنك تحديد مرونة منحنى العرض غير الخطي بالطريقة نفسها الموصوفة لمنحنى الطلب في الملاحظة الواردة على الصفحة قبل الماضية وذلك عن طريق رسم الخط المستقيم المماس للمنحنى عند نقطة معينة وقياس مرونة ذلك المماس .

المئوية للزيادة في الكمية المعروضة، تكون مساوية بالضبط للنسبة المئوية للزيادة في السعر.

يمكنك أن ترى بسهولة ان تعريف مرونة العرض السعرية مماثلة تماماً لمرونة الطلب السعرية . والفارق الوحيد هو انه في العرض يكون رد الكمية على السعر ايجابياً، في حين يكون الرد سلبياً بالنسبة للطلب.

والتعريف الصحيح لمرونة العرض السعرية م ع، هي كالتالي :

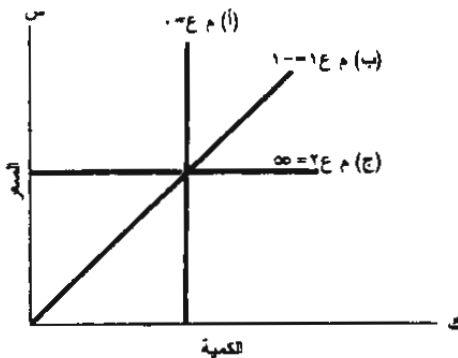
$$\text{م ع} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$$

يبين الشكل ٤ - ٦ ثلاث حالات مهمة من مرونة السعر :
منحنى العرض العمودي الذي يبين عرضاً عديم المرونة، ومنحنى عرض افقي يظهر عرضاً لا نهائي المرونة والحالة المتوسطة لخط مستقيم، يمر من خلال نقطة الاصل، ويمثل حالة المرونة الاحادية^(٢).

الشكل ٤ - ٦ . مرونة العرض تعتمد على مدى استجابة المنتج للتغير في السعر

حين يكون العرض ثابتاً، تكون مرونة العرض صفر، كما في (أ) المنحنى (ج) يبين استجابة غير محدودة للكميات لأي تغير في السعر. وتتشأ الحالة المتوسطة حين تكون النسبة المئوية للتغير في السعر وفي الكمية متساوية.

مرونة العرض



ما هي العوامل التي تقرر مرونة العرض؟ العامل الرئيسي المؤثر في مرونة العرض هو مدى السهولة التي يمكن زيادة الانتاج فيها في الصناعة.

فإذا كان في الامكان ايجاد مدخلات انتاج بسهولة حسب السعر الجاري في السوق، كما هو الحال بالنسبة الى صناعة النسيج، فإن في الامكان زيادة الناتج بقدر كبير ويزيادة طفيفة في السعر. وقد يشير ذلك الى أن مرونة العرض كبيرة نسبياً. من جهة اخرى، إذا كانت الطاقة الانتاجية محدودة بشدة، كما هي الحال بالنسبة لاستخراج الذهب من مناجم جنوب افريقيا، عند ذلك، لن تعطي زيادة وان كانت كبيرة في السعر أكثر من زيادة صغيرة في انتاج جنوب افريقيا من الذهب، وهذا هو العرض غير المرن.

عامل آخر مهم في مرونة العرض هو المدة الزمنية ذات العلاقة. فتغير ما في السعر يميل لأن يكون له تأثير كبير على الكمية المعروضة. كلما ازداد الوقت الذي يحتاجه المنتجون للرد على تلك الزيادة، فقد لا تكون الشركات، بعد فترة وجيزة من زيادة السعر، قادرة على زيادة مدخلات الانتاج من ايد عاملة، ومواد، ورأس مال، لذلك قد يكون العرض غير مرّن على الاطلاق بالنسبة الى التغير في الأسعار. الا انه مع مضي الوقت، وبعد أن تتمكن قطاعات الاعمال من استئجار المزيد من الايدي العاملة، وبناء مصانع جديدة، وتوسيع قدراتها، فإن مرونة العرض ستصبح أكبر.

تطبيقات على العرض والطلب

ب

الآن وقد أرسينا أسس دراستنا للمرونة، يمكننا استكشاف عدة تطبيقات مهمة لتحليلات العرض والطلب. ويمكننا، بشكل خاص، استخدام أدواتنا لاكتشاف عواقب مختلف اشكال التدخل الحكومي في الاسواق.

أثر الضريبة على السعر والكمية

تفرض الحكومات الضرائب على تشكيلة واسعة من السلع (على السجائر والمشروبات الروحية، وعلى الرواتب والأرباح، ويمكن للتحليلات الخاصة بالعرض والطلب أن تساعدنا على التنبؤ بمن سيتحمل عبء الضريبة الحقيقي، وكيف تؤثر ضريبة ما في الناتج.

وللتثبت من ذلك، سننظر في حالة زيادة ضريبة البنزين، لبيان الطريقة التي تؤثر فيها الضرائب على مخرجات السوق والسعر. رغم أن الضريبة الفدرالية على المحروقات قد زادت في العام ١٩٩٢، فإن ضرائب الولايات المتحدة على المحروقات ما زالت أدنى بكثير من مثيلاتها في معظم الدول الأوروبية. حيث تتراوح ضريبة البنزين ما بين ٢ الى ٤ دولارات للجالون. ويدافع البعض عن رفع ضريبة المحروقات لمستويات أعلى، قريبة من المستويات الأوروبية. فالضريبة الأعلى قد تكبح الاستهلاك، وبالتالي، تقلل من التلوث واعتمادنا على مصادر اجنبية غير مضمونة من النفط. علاوة على ذلك، فإن زيادة الإيرادات من ضريبة المحروقات، ستساعد في خفض عجز الموازنة الفدرالية، أو في تمويل المشاريع الحكومية.

لا شك أن أي رئيس أو مسؤول عاقل سيعارض رفع الضرائب

على المحروقات بهذا الشكل الحاد، دون فهم راسخ لعواقب مثل هذا العمل. دعونا نستخدم العرض والطلب لتحليل وقع زيادة مقدارها دولار واحد من الضريبة على كل جالون من البنزين. نقصد بكلمة وقع (incidence) الاثر الاقتصادي النهائي أو عبء الضريبة. فقيام اصحاب محطات البنزين بكتابة شيكات لحساب الحكومة شهرياً عن قيمة الضريبة المستحقة عن البنزين، لا يعني أن الضريبة تخفض مداخيلهم. فعند قيامنا بتحليل وقع الضريبة يجب علينا أن نعرف من يقوم «فعلاً» بدفع الضريبة. فقد يحول عبء الضريبة على المستهلكين، إذا ارتفع سعر المرفق بمقدار دولار واحد للجالون. أو قد يخفض المستهلكون مشترياتهم من البنزين بحدّة، مما يجبر شركات النفط على خفض سعر الجملة بمقدار دولار واحد للجالون، بحيث يبقى سعر المرفق بعد الضريبة كما هو. وفي هذه الحالة يتحول العبء الضريبي بالكامل الى شركات النفط. أما أين يقع العبء الضريبي بين هذين الحدين؟ فيمكن تحديده عن طريق تحليل العرض والطلب.

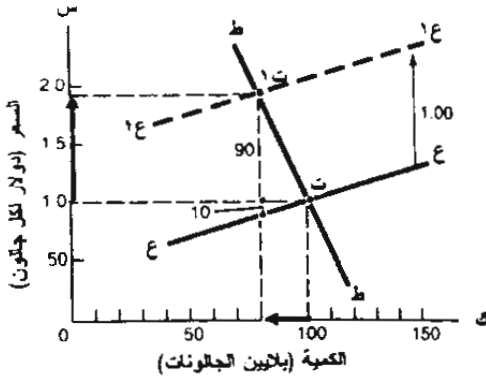
يقدم لنا الشكل ٤ - ٧ حلاً لهذا اللغز. حيث يظهر نقطة التوازن الاصلية عند النقطة ت، وهي نقطة التقاطع المنحني ع مع المنحني ط ط، حين يكون سعر الجالون دولاراً واحداً مع استهلاك سنوي مقداره ١٠٠ بليون جالون. ثم نصور فرض ضريبة مقدارها دولار واحد على سعر السوق لبيع البنزين بالمرفق تؤدي الى انتقال منحني العرض الى أعلى، مع بقاء منحني الطلب دون تغيير. ولا ينتقل منحني الطلب لأن الكمية المطلوبة عند كل سعر من أسعار البيع بالمرفق لم يتغير بعد زيادة ضريبة البنزين.

لاحظ أن منحني طلب البنزين غير مرين نسبياً.

الشكل ٤ - ٧. عبء الضريبة على البنزين يقع على كاهل كل من المستهلك والمنتج

فرض ضريبة مقدارها دولاراً واحداً على البنزين ترفع منحني العرض بمقدار دولاراً واحداً لتعطي منحني عرض جديد، ع، ع. مواز لمنحني العرض الأصلي، ع. ع.

ويتقاطع هذا المنحنى مع ط ط في نقطة توازن جديدة ت، حيث ارتفع السعر بالنسبة إلى المستهلك بمقدار ٩٠ سنتاً وهبط سعر المنتج ١٠ سنتات. تبين الاسم التغيير في ك وفي س.



وبعكس ذلك، فإن منحني العرض قد ارتفع إلى أعلى بمقدار دولار واحد. والسبب هو أن المنتجين مستعدين لبيع كمية معينة، (لنقل ١٠٠ مليون جالون) إذا تلقوا السعر «الصافي» نفسه كما في السابق. أي، مع كل كمية يجب أن يرتفع سعر السوق بمقدار الضريبة بالضبط. فإذا كان المنتجون في الأصل على استعداد لبيع ٨٠ مليون جالون بسعر ٩٠ ر. دولار للجالون، فإنها ستبقى مستعدة لبيع الكمية ذاتها بسعر ٩٠ ر. دولار بالمفرق (والتي، وبعد خصم الضريبة ستعطي المنتجين سعر ٩٠ ر. دولار للجالون كما في السابق).

فما هو سعر التوازن الجديد؟ الجواب نجده في تقاطع منحني العرض والطلب الجديدين، أو عند ت١، حيث يتلاقى ع١ ع، مع ط ط. ولأن العرض قد تغير، فقد ارتفع السعر. كما أن الكمية المعروضة والمطلوبة قد انخفضت، وإذا قرأنا الرسم البياني بعناية، نجد أن سعر التوازن الجديد قد ارتفع من دولار إلى حوالي ١٩ دولار. هذا إلى جانب أن كمية التوازن الجديدة قد انخفضت من ١٠٠ مليون جالون إلى حوالي ٨٠ مليون جالون.

فمن الذي يدفع الضريبة في النهاية؟ وما هو وقعها؟ من الواضح أن شركات النفط تدفع جزءاً صغيراً حيث أنها تتلقى ٩٠ سنتاً (٩٠ ر. دولار ناقص ١ دولار للضريبة) بدلاً من ١ دولار. لكن المستهلك يتحمل معظم العبء، حين يرتفع سعر البيع بالمفرق بمقدار ٩٠ سنتاً، لأن العرض مرين نسبياً في حين أن الطلب غير مرين نسبياً.

ويمكن تطبيق النوع ذاته من التحليلات على أنواع أخرى كثيرة من الضرائب. ويستخدم هذه الاداة، يمكن فهم كيف يمكن لضرائب التبغ أن تؤثر على أسعار السجائر وعلى استهلاكها، وكيف أن الضرائب أو التعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات تؤثر على التجارة الخارجية، وكيف أن ضرائب الاملاك، وضريبة الضمان الاجتماعي، والضرائب على ارباح الشركات تؤثر على أسعار الأراضي، والاجور، وأسعار الفائدة. وفيما يلي القاعدة العامة التي تحدد على من تقع الضريبة :

أن وقع ضريبة ما يتحدد بانثرها على الاسعار والكميات عند وضع التوازن بين العرض والطلب. وبشكل عام، قد يكون وقع الضريبة أثقل على المستهلكين أو المنتجين، ويعتمد ذلك على المرونة النسبية للطلب أو العرض. فقد يتحول عبء الضريبة ناحية المستهلكين، إذا كان الطلب غير مرين مقارنة بالعرض، وقد يتحول عبء الضريبة إلى المنتجين، إذا كان العرض غير مرين بنسبة أكبر من عدم مرونة الطلب.

الأسعار المحددة بموجب القانون

تقوم الحكومة، في بعض الاحيان، بتحديد السعر الأدنى والاعلى لسلعة ما، بدلاً من فرض ضريبة عليها. ومن الامثلة الأكثر شيوعاً الحد الأدنى لاجور العمال، وتحديد أسعار الفائدة التي يمكن للمقرضين تقاضيها (التي يطلق عليها قوانين الربا). وغالباً ما تفرض الحكومات رقابة على الاجور والاسعار في زمن الحرب لتجنب حدوث تضخم لولبي (spiraling inflation).

ويختلف هذا النوع من التدخل في قوانين المعرض والطلب كلية عن الحالة التي تفرض فيها الحكومة ضريبة، وترك بعدها السوق ليعمل من خلال العرض والطلب. ورغم أن الضغوط السياسية موجودة دائماً لابقاء الاجور مرتفعة والاسعار منخفضة، فقد علمتنا التجربة بأن الرقابة على الاسعار والاجور لكل قطاع على حده، تميل إلى خلق تشوهات اقتصادية كبيرة. ومع ذلك، وكما أدرك آدم سميث عندما اعترض على السياسات التجارية في العصور الماضية، أن معظم الانظمة السياسية موبوءة بعدم الكفاءة النابعة من التدخلات حسنة النية، والتي تفقر إلى الخبرة، في آلية العرض والطلب. فتحديد السعر الأدنى أو الأعلى في سوق ما، قد

يؤدي الى نتائج مفاجئة وفي بعض الاحيان الى اثار اقتصادية معاكسة. دعونا نرى سبب ذلك .

الحد الأدنى والحد الأعلى

المثالان المقدمان في الشكل ٤ - ٨ عن تدخل الحكومة - الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى للفوائد - يبينان التأثيرات الجانبية المفاجئة التي قد تنشأ حين تتدخل الحكومات في تقرير الاسعار والكميات في السوق.

● **الحد الأدنى للأجور.** تُشرع الحكومات في بعض الاحيان الحد الأدنى للأجور بالنسبة لمعظم الوظائف. ورغم الاتفاق العام على اهمية الأجور المرتفعة كوسيلة لمحاربة الفقر، فقد أظهرت الدراسات ان رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة كبيرة غالباً ما يلحق الضرر بالناس الذين صمم القانون لمساعدتهم، بخفضه لعدد الوظائف المتاحة لهم. ويبين الشكل ٤ - ٨ (أ) كيف يؤدي ارتفاع المعدل الأدنى للأجور الى خلق تجمع من العمال العاطلين عن العمل.

الواقع ان رفع الحد الأدنى للأجور قد يزيد بالفعل من حجم الفقر بخفض اجمالي ما يكسبه العمال الاقل أجراً، وهم العمال الاقل مهارة. وتوحي الدراسات ان قيمة مرونة الطلب السعرية على العمال ذوي المهارة المتدنية أكبر من الواحد

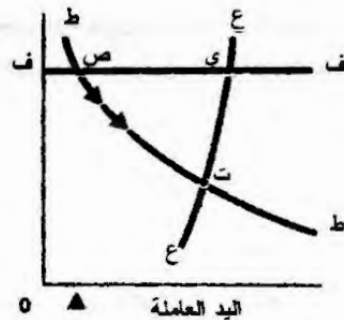
الصحيح ، حيث أن الشركات تستبدل العمال ذوي المهارة المتوسطة، ورأس المال، والعمال الأجانب ذوي الأجور المتدنية، بعمال محليين ذوي مهارة متدنية. الآن، إذا كان الطلب على العمال ذوي الأجور المتدنية مرناً، هل تستطيع ان ترى السبب في ان زيادة الحد الأدنى للأجور سوف «تخفض» مجموع ما يكسبه العمال المحميين بالحد الأدنى من الأجور (انظر السؤال ٦ في نهاية هذا الفصل؟).

● **الحد الأعلى لأسعار الفائدة.** سعر الفائدة هو السعر المدفوع مقابل اقتراض مبلغ من المال لفترة من الزمن. مثلاً، حين تقترض ٥٠٠٠ دولار لتمويل دراستك فقد تكون مضطراً لدفع ١٠ بالمئة في السنة (أي ٥٠٠ دولار سنوياً) كفائدة على المبلغ المقرض.

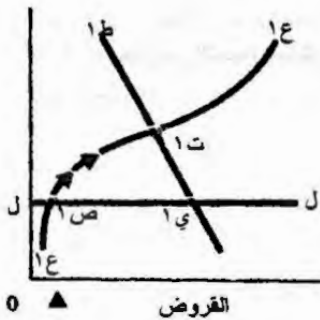
كان تقاضي فائدة على القروض موضع شك منذ العصور التوراتية القديمة، حين كان الناس يعترضون على دفع مال للمقرضين مقابل استخدام اموالهم، لانهم كانوا يرون ان المقرضين لا يقدمون أية خدمة منظورة. وفي العهود القديمة كان الاقراض مقابل فائدة جريمة اسمها «الربا»، وما زالت بعض الدول، وحتى يومنا هذا، تفرض حداً اعلى قانونياً على معدل الفائدة.

خلال الفترات التي كانت اسعار الفائدة فيها عالية، كما حدث

(أ) الحد الأدنى للأجور



(ب) الحد الأقصى لسعر الفائدة



الشكل ٤ - ٨. آثار الرقابة الحكومية على الاسعار

(١) ينجم عن تحديد الحد الأدنى للأجور عن د مستوى ف الذي هو اعلى من معدل توازن السوق الحر «ت»، توازن الزامي عند النقطة ص. فإذا كان الحد الأدنى مرتفعاً جداً فإنه سيجمد العمال العاطلين عن العمل وينقلهم من ص الى ي. وخفض الحد الأدنى للأجور ينقلنا نزولاً على طول المنحنى ط ط كما هو موضح بالأسهم، رافعاً فرص العمل. (ب) تحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة عند ل، عند مستوى ادنى بكثير من معدل توازن السوق الحر ت، ينجم عنه تضارب الاموال المتاحة. وقد يدفع المقرضون الذين هم في حاجة ماسة للقروض الواقعين ما بين النقطة

واسعة بحيث انه لن يمضي وقت طويل حتى تجف مضخات البنزين. وسوف يبقى البعض من دون البنزين المطلوب. من جهة أخرى، إذا سمح للسوق الحرة بالعمل، فإن السعر الثاني للسوق سيتحدد بمقدار ٢ دولار للجالون، وقد يتذمر المستهلكون الا انهم سيكونون مستعدين لدفع السعر الاعلى بدلاً من البقاء دون وقود.

الا ان توازن السوق الحرة لا يمكن ان يتحقق لان القانون يمنع المنتجين من فرض سعر اعلى. وسوف يتبع ذلك فترة احباط «نقص في العرض» مثل لعبة الكراسي الموسيقية، فسوف يبقى البعض من دون بنزين حين تجف المضخات. ولا بد من طريقة لتوزيع الامدادات غير الكافية من البنزين. في البداية، قد يتم ذلك باتباع طريقة «من يأتي أولاً يُخدم أولاً» مع تحديد كمية المباع الى كل مستهلك أو عدم تجميعها وهكذا ستظهر الصفوف الطويلة من المستهلكين، وسيهدر الكثير من الوقت في السعي خلف الوقود.

التقنين. في النهاية، ستتطور آلية للتقنين لا ترتبط بالسعر. فالنسبة للبنزين وغير ذلك من السلع القابلة للتخزين، غالباً ما تتم معالجة النقص في الامدادات بجعل الناس ينتظرون في صفوف طويلة - التقنين عن طريق الاصطفاف في طوابير. أو أن يقوم القادرون على الوصول الى السلع المقتنة ببيعها «في السوق السوداء»، وهي تعاملات غير قانونية للبيع بسعر اعلى من السعر المحدد. وفي ذلك هدر كبير، حيث إن الناس يقضون الكثير من

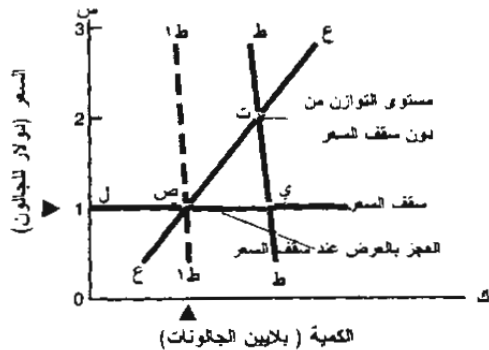
في الولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات، كان سقف سعر الفائدة أدنى كثيراً من معدله في السوق الحر. وفي حين ان سعر فائدة يصل الى ١٢ بالمئة سنوياً قد يبدو عالياً بالنسبة لبطاقة تسليف أو للحصول على قرض لشراء سيارة، فإنه قد لا يغطي مصاريف الاقتراض، والمصاريف الادارية، ومخاطر العجز عن وفاء الدين. ويبين الشكل ٤ - ٨ (ب) الآثار المترتبة على انخفاض كبير في الحد الأقصى لأسعار الفائدة. حيث سيؤدي ذلك الى تقلص الموجودات النقدية. وسوف ترفض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تقديم قروض حسب الأسعار القانونية لانها لا تغطي أية أرباح. وسيجد الأشخاص الذين فرضت الرقابة على أسعار الفائدة لحمايةهم انهم لا يستطيعون الاقتراض من أية جهة سوى المراهين حيتان القروض، الذين قد يفرضوا فائدة تصل الى «سبعة مقابل خمسة» أو دفع ٦٠٠ دولار كل أسبوع عن كل ٥٠٠ دولار يتم اقتراضها. فالقرض غير المكلف الذي لا تستطيع الحصول عليه لن يفيد.

سقف سعر الطاقة. نظراً للأهمية العظيمة للطاقة بالنسبة للاقتصاد، فثمة ضغوط دائمة لفرض رقابة على سعرها في كل مرة تقفز فيها أسعار المحروقات الى اعلى. لنقل أننا انطلقنا من وضع كان سعر جالون البنزين فيه دولاراً واحداً. ثم، وبسبب حرب أو ثورة حدث نقص كبير في امدادات النفط. لنفرض ان سعر البنزين ارتفع بحده حتى وصل سعر جالون البنزين الى ٢ دولار، بعد ان عدل السوق ميزان العرض والطلب.

ما إن يرى السياسيون هذه الفجوة المفاجئة في الاسعار، حتى يهبوا لشجب الوضع. فيدعوا بأن شركات النفط المستغلة «تبتز» المستهلكين، ويخوفوا من ان الارتفاع في الاسعار سيطلق موجة متصاعدة من التضخم في تكاليف المعيشة، ويعربوا عن قلقهم من تأثير زيادة الاسعار على الفقراء وكبار السن. ويناشدوا الحكومة «ان تفعل شيئاً». وغالباً ما تنصاع الحكومات لهذه المقولات وتضع سقفاً لأسعار النفط، كما فعلت الحكومة الامريكية خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨١. لكن قد يكون لمثل هذا السقف آثار لا تحمد.

تصور الآن سوق البنزين بعد صدمة النقص في امدادات النفط. في الشكل ٤ - ٩، حددت نقطة التوازن التي سبقت الصدمة بالنقطة ت. افرض ان الحكومة قد سنت قانوناً يحدد السعر الاعلى للبنزين عند المستوى السابق البالغ دولاراً واحداً للجالون. يمكننا تمثيل السعر الرسمي الاعلى على انه خط سقف سعري ص ل في الشكل ٤ - ٩. عند هذا الخط نرى ان الكمية المعروضة والكمية المطلوبة لا تتساويان. فالمستهلكون يريدون كمية أكبر بكثير مما يرغب المنتجون عرضه حسب السعر الدارج. وقد أوضحنا ذلك بالفجوة الواقعة ما بين «ص» و «ي». وهذه الفجوة

الشكل ٤ - ٩. تحديد السعر الاعلى قانوناً، من دون تقنين، يترك فجوة ما بين العرض والطلب قد يرتفع السعر الى ت من دون سقف قانوني للسعر، عند سقف سعر مقداره دولار واحد، لا يتوازن العرض والطلب، ويحتاج الامر الى نوع من التقنين، الرسمي وغير الرسمي، لتوزيع الكميات الاقل من المطلوب ويخفض الطلب الفعلي الى ط ط.



الظهور، لكن بدرجة أقل. وإذا أصدرت الحكومة عدداً قليلاً من البطاقات، فسوف تتكدس البضائع وسيهبط السعر، لمستوى أدنى من السقف. وهذا مؤشر لزيادة عدد البطاقات.

لم يعد توزيع السلع بالبطاقة محبذاً في معظم اقتصاديات السوق في زمن السلم. لكن الاقتصاديات التي تعاني من صعوبات خاصة الدول الاشتراكية السابقة التي تخوض مرحلة التحول الى اقتصاد السوق، فإن سقوف الاسعار وبطاقات توزيع السلع تساعدها على التخفيف من عدم المساواة والحرمان اللذين يرافقان التغيرات السريعة أو التضخم الجامح. إلا أنه، عند التعمق أكثر في الامر، فإن الدروس التي يوضحها التقنين وسقوف الاسعار تمتد الى نطاقات أبعد من مشاكل الحرب وأزمات الطاقة، لأن هذه الأوضاع غير العادية تبرز دور الاسعار في الاوقات العادية.

النقطة الرئيسية هي ان السلع شحيحة على الدوام، ولا يمكن للمجتمع أن يلبي رغبات كل شخص. «في الاوقات العادية تقوم الاسعار بتقنين الامدادات الشحيحة». وحين تنقص السلع، يرتفع سعر السوق لكن

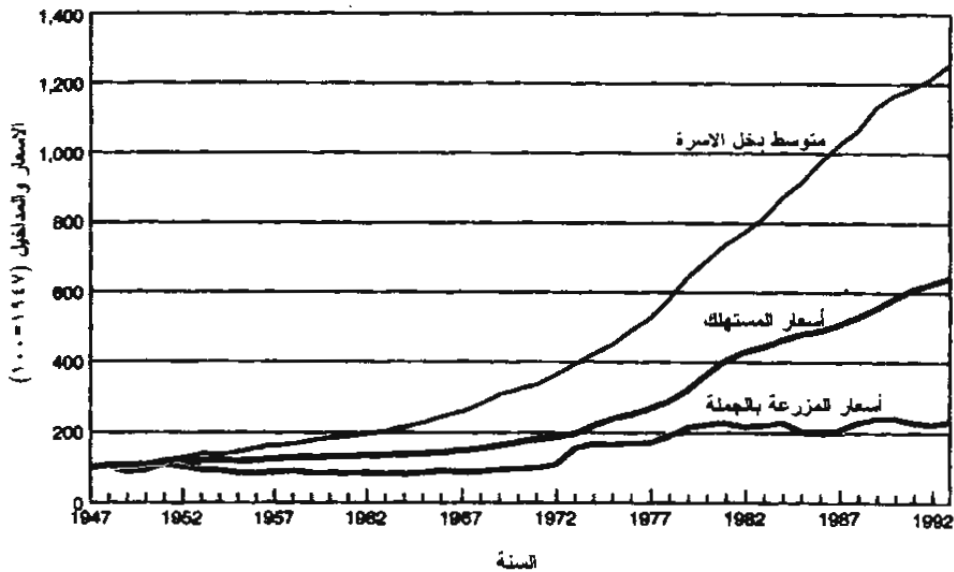
وقتهم الثمين محاولين تأمين احتياجاتهم. ولا يشعر أحد بالرضى عن هذا الوضع، وأقلهم رضى البائع المستهدف بفارقات الرقابة. وقد تصمم الحكومات في النهاية طريقة أكثر كفاءة لتقنين السلعة لا ترتبط بالسعر عن طريق التخصيص الواسع، أو توزيع الحصص بالبطاقات.

بموجب «توزيع الحصص بالبطاقات»، يحصل كل مستهلك على بطاقة علاوة على قدر معين من النقود لشراء السلع (الواقع أن ذلك يمثل نوعين من النقود فعند اعتماد نظام التوزيع، وبعد توزيع البطاقات حسب حجم الاسرة، أو الحاجة الفعلية، أو أي من المعايير الأخرى، سيختفي نقص الامدادات لأن الطلب قد تحدد بالحصص الواردة في البطاقات).

لكن كيف تغير بطاقات التوزيع صورة نظام العرض والطلب؟ من الواضح أنه يتوجب على الحكومة اصدار قدر من البطاقات يكفي لخفض منحني الطلب طم طم في الشكل ٤ - ٩، حيث يتوازن العرض والطلب الجديد عند سقف السعر. فإذا أصدرت الحكومة عدداً زائداً من البطاقات، فسوف يكون لدينا زيادة في الطلب، ونقص في الامدادات وتعود صفوف المستهلكين الى

الشكل ٤ - ١٠. هبوط اسعار المزرعة في الولايات المتحدة

ارتفع الانتاج الزراعي الأمريكي، منذ الحرب العالمية الثانية، بشكل هائل. ويمكن رؤية ذلك من مقارنة اسعار الطعام بالداخل، والاسعار الأخرى في الاقتصاد. فقد ارتفعت الاسعار التي يتلقاها المزارعون بشكل أبطأ بكثير من اسعار المستهلك أو متوسط دخل الاسرة. ويمكن لقانون العرض والطلب أن يفسر هذه الحكاية المثيرة. (المصدر: ديوان الاحصاء، وزارة العمل الأمريكية).



عام، كان نصف الشعب الأمريكي يعمل في الزراعة ويعيش عليها، لكن الرقم تراجع ليصبح ٣ بالمئة من القوى العاملة اليوم. في الوقت نفسه، هبطت أسعار المنتجات الزراعية، مقارنة بالداخل والأسعار الأخرى في الاقتصاد. وكما يبين الشكل ٤ - ١٠، فمنذ العام ١٩٤٧ إلى العام ١٩٩٢، ارتفع متوسط سعر المنتجات الزراعية بمعدل مقداره ١.٩ بالمئة سنوياً، في حين ارتفع متوسط دخل الأسرة بمعدل ٧.٥ بالمئة سنوياً، وأسعار المستهلك بمقدار ٤.٢ بالمئة كل سنة.

ويمكن لمخطط بياني واحد أن يفسر أسباب الانخفاض التدريجي في أسعار المزرعة. أكثر مما تستطيعه رفوف من الكتب والمنشورات. ويبين الشكل ٤ - ١١ توازناً ابتدائياً بأسعار عالية عند النقطة ب. لاحظ ما سيحدث للزراعة مع مرور السنين: يزداد الطلب على المواد الغذائية مع ازدياد أعداد السكان الأمريكيين وازدياد التصدير إلى دول أخرى. لكن نظراً لأن معظم المواد الغذائية هي من الضروريات، فإن تبدل الطلب يبدو متواضعاً مقارنة مع المعدل المتنامي للدخل.

الاستهلاك المبالغ فيه ولتشجيع الإنتاج، وفي أوقات الوفرة، تهبط الأسعار لتشجيع الاستهلاك وخفض الإنتاج. وحين تتقدم الحكومات للتدخل بالعرض والطلب، فإن الأسعار تكف عن القيام بدور المقتن. ومن الأمور الأكيدة المصاحبة لهذه التدخلات، الهدر، وعدم الكفاءة، ومقاومة الوضع.

الاقتصاد الزراعي

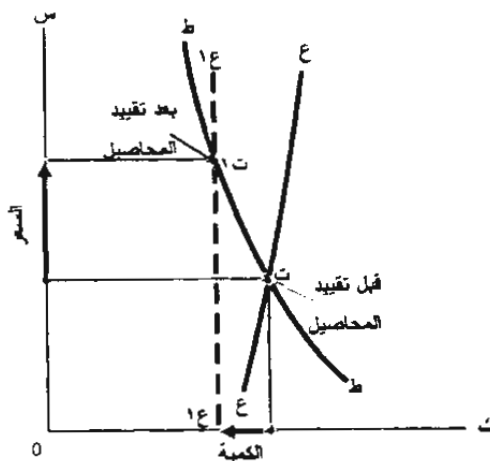
تطبيقاً الأخير للتحليل الخاص بالعرض والطلب يستهدف قطاع الزراعة. ويعرض الجزء الأول من هذا الفصل بعض المبادئ الاقتصادية الأساسية الخاصة بقطاع المزرعة. نستخدم بعدها نظرية العرض والطلب لدراسة تأثيرات تدخل الحكومة في الأسواق الزراعية.

التراجع النسبي للزراعة على المدى الطويل

كانت الزراعة في يوم من الأيام أكبر صناعة مفردة. فقبل مئة

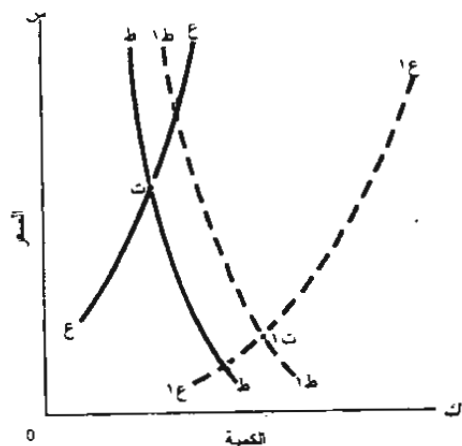
الشكل ٤ - ١٢ برامج تقييد المحصول رفعت سعر المزرعة ودخلها

قبل تقييد المحصول، كان السوق التنافسي يحقق التوازن بسعر منخفض في ت. وحين قيدت الحكومة الإنتاج، انتقل منحني العرض ناحية اليسار إلى ع، ع. ناقلاً نقطة التوازن إلى ت. ورافعاً السعر إلى ب. وعدم مرونة الطلب تؤكد أن مستطيل العائدات «صغر ب ت، ع» هو أكبر من مستطيل العائدات الأصلي «صغر أ ت، ع».



الشكل ٤ - ١١ محنة الزراعة نجمت عن التوسع في العرض والطلب غير المرن للتغيرات السعرية

تمثل نقطة التوازن في الأوضاع في قطاع الزراعة قبل عدة عقود. حيث كان الطلب على الإنتاج الزراعي يميل إلى النمو ببطء أكثر من الزيادة المذهلة في العرض الناجمة عن التقدم التكنولوجي حيث تميل الأسعار في المزارع المتنافسة إلى الهبوط. كما أنه مع عدم مرونة الطلب، كان دخل المزرعة يهبط مع ازدياد العرض.



مقابل كل «بوشل» من القمح أو الذرة يتم حصاده.

ومن أكثر البرامج الزراعية الحكومية اثارة للخلافات، ذلك الذي يفرض على المزارعين تقييد انتاجهم. ويبين الشكل ٤ - ١٢ الافكار الاقتصادية وراء هذه السياسة. فإذا ما طلبت وزارة الزراعة من كل مزارع أن «ينحي جانباً» ٢٠ بالمئة من المساحة التي زرعت ذرة في العام الماضي، فسوف يؤدي ذلك الى نقل منحني عرض الذرة الى اعلى وإلى اليسار. ولأن طلب المواد الغذائية غير مرّن، فإن تقييد المحصول لا يرفع سعر الذرة والمحاصيل الأخرى وحسب، بل أنه يعمل الى رفع ايرادات المزارعين الكلية وأرباحهم. وسوف يتأثر المستهلكون بالطبع من جراء تقييد الانتاج وارتفاع الاسعار (كما يمكن أن يحدث لو ضرب البلاد فيضان أو جفاف تسبب في شح المواد الغذائية). لكن هذا هو الثمن الذي يجب على المجتمع أن يدفعه، حين يصل الامر الى مساعدة المزارعين، عن طريق تعطيل جزء من مصادر المزارع الانتاجية.

بهذا نختم استعراضنا لتحليلات العرض والطلب. وسوف نبحث في الفصول القليلة القادمة اسس العرض والطلب بالنسبة الى خيار المستهلك، وتكاليف مؤسسات الاعمال. وسوف تساعد تلك الفصول على تفسير أنماط التسعير في الاسواق التنافسية والاحتكارية، وبيان السبب في أن الاسواق التنافسية تقود الى تخصيص كفو للموارد (مع أن ذلك قد يكون بشكل لا يوفر العدالة).

ملخص

٢ - نقسم مرونة السعر الى ثلاث فئات : (أ) يكون الطلب مرناً حين يتجاوز التغير في النسبة المئوية للكمية المطلوبة النسبة المئوية للتغير في السعر، أي أن، $m > 1$. (ب) يكون الطلب غير مرّن حين يكون التغير في النسبة المئوية للكمية المطلوبة اقل من النسبة المئوية للتغير في السعر، أي $m < 1$. (ج) حين تتساوى النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة تماماً مع النسبة المئوية للتغير في السعر تكون المرونة أحادية حيث $m = 1$.

٣ - مرونة السعر هي عدد مجرد، يشتمل على نسبة مئوية، ويجب ألا نخلط بينه وبين الميل.

ماذا عن العرض؟ رغم أن الكثيرين يخطئون في الاعتقاد بأن الزراعة ما زالت قطاع عمل متخلف، فقد بينت الدراسات الاحصائية أن الانتاجية (المخرجات لكل وحدة من المدخلات) قد نمت في الزراعة بسرعة أكبر من أي صناعة أخرى. فقد حدث تقدم مهم شمل المكننة، من خلال استخدام الجرارات الزراعية، والحصادات الدرافات، ومحال القطن، والاسمدة والرّي، وتربية انسال منتقاة من المواشي والدواجن، وتطوير انواع جديدة من البذور. وقد زادت هذه التجهيزات جميعها من انتاجية المدخلات الزراعية. وأدت التنمية الزراعية السريعة الى زيادة العرض بقدر كبير، كما هو موضح من انتقال منحني العرض من ع ع الى ع١ ع٢ في الشكل ٤ - ١١.

ما الذي يمكن أن يحدث عند نقطة التوازن ت١؟ زيادة حادة في العرض تتجاوز الزيادة المتواضعة في الطلب ينجم عنها هبوط في اسعار المنتجات الزراعية مقارنة بالاسعار الأخرى في الاقتصاد. وهذا بالضبط ما حدث في العقود الأخيرة، كما هو موضح في الشكل ٤ - ١٠.

تقييد المحصول. رد المزارعون بالضغط على الحكومة الفدرالية من خلف الكواليس، طلباً للمساعدة لمواجهة الهبوط في دخلهم. وخلال سنوات عدة، قامت حكومتنا، وحكومات أخرى في الخارج، بإتخاذ خطوات لمساعدة المزارعين. فرفعت الاسعار عن طريق سياسة دعم الاسعار، وكبحت المستوردات بواسطة التعريفات الجمركية ونظام «الكوتا» كانت ببساطة تقدم نقوداً لدعم المزارعين

أ - مرونة العرض والطلب

١ - تقيس مرونة الطلب السعري استجابة لطلب الكمية على أي تغير في السعر. وتعرّف مرونة الطلب السعري (م ط) على أنها نسبة التغير المئوية في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر، أي :

$$\text{مرونة سعر الطلب} = m \text{ ط} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$$

وفي حساب ذلك تعتبر جميع الاشارات موجبة، كما أن س ، ل هما معدلات القيم الجديدة والقديمة.

المستهلك أكثر من المنتج كلما كان الطلب غير مرن مقارنة بالعرض.

٨ - تتدخل الحكومات في بعض الأحيان في عمل الأسواق التنافسية عن طريق تحديد سقف قصوى، أو حدود دنيا للأسعار. وفي مثل هذه الأوضاع، لا تحتاج الكمية المعروضة إلى كمية مطلوبة تساويها، فالسقف تقود إلى الإفراط في العرض، والحدود الدنيا إلى الإفراط في الطلب. وينجم عن ذلك، تشوهات وعدم كفاءة في الاقتصاد. وما لم يتم إزالة التعارض ما بين العرض والطلب عن طريق تخصيص رسمي أو توزيع للحصص بالبطاقات فقد يؤدي ذلك إلى انتشار الفوضى والسوق السوداء.

٩ - يعتبر القطاع الزراعي أحد أكثر المجالات استفادة من تطبيقات العرض والطلب. فالتحسينات في التقنيات الزراعية، يعني زيادة العرض بنسبة كبيرة، في حين يرتفع الطلب على المواد الغذائية بمقدار أقل تناسباً مع الارتفاع في الدخل. وبالتالي، فإن أسعار السوق الحرة للمواد الغذائية يميل إلى الهبوط. ولا عجب أن الحكومات قد تبنت تشكيلة من البرامج لمواجهة ذلك، مثل تقييد المحاصيل لرفع دخل المزرعة.

٤ - تطلعنا مرونة السعر على أثر تغير السعر على الإيرادات الكلية. ويكون الطلب مرناً إذا ما أدى انخفاض السعر إلى زيادة الإيرادات الكلية، ويكون الطلب غير مرّن إذا أدى انخفاض السعر إلى خفض الإيرادات الكلية، وفي حالة المرونة الاحادية لا يكون للتغيير أي تأثير على الإيرادات الكلية.

٥ - تميل مرونة الطلب السعرية إلى الانخفاض بالنسبة للضروريات مثل المواد الغذائية والسكن، وتكون عالية بالنسبة للكماليات مثل معدات التنقل على التلوج والسفر جواً. ومن العوامل الأخرى المؤثرة في مرونة السعر، وجود بديل جاهز للسلعة، والمدة الزمنية التي يحتاجها المستهلك للتكيف مع التغيير في السعر، وذلك الجزء من ميزانية المستهلك الذي سينفق على تلك السلعة.

٦ - تقيس مرونة العرض السعرية نسبة التغيير المئوية في ما يعرضه المنتجون استجابة لأي تغير نسبي في أسعار السوق..

ب تطبيقات على العرض والطلب

٧ - يؤدي فرض ضريبة على إحدى السلع إلى تغير التوازن بين العرض والطلب. ويثقل عبء الضريبة (أو وقعها) بشدة على

مفاهيم للمراجعة

تطبيقات على العرض والطلب

- وقع الضريبة.
- التقنين بالأسعار.
- التشوهات الناجمة عن الرقابة على الأسعار.
- التقنين بالأسعار مقابل التقنين بالبطاقات.

- محددات المرونة
- إجمالي الإيرادات = $S \times K$
- العلاقة ما بين المرونة والتغير في الإيرادات.

مفاهيم المرونة

- مرونة الطلب السعرية، مرونة العرض، عدم المرونة، الطلب ذو المرونة الاحادية.
- $M \pm \% =$ تغيير في K
- $\%$ تغيير في S .

أسئلة للمناقشة

١ - فإذا وضعت $\frac{1}{p}$ بدل $\frac{1}{2}$ في الجملة السابقة، فما هما التغيران الأخيران المطلوبان في الفقرة؟

٤ - تخيل سوقاً تنافسية للشقق، فما هو التأثير على توازن الناتج والسعر بعد التغييرات التالية (إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة)؟ وضع اجابتك في كل حالة مستخدماً العرض والطلب.

١ - ارتفاع في دخل المستهلكين.

ب - ضريبة مقدارها ١٠ دولارات شهرياً على إيجار الشقق.

١ - «المحصول الجيد يخفض بشكل عام دخل المزارعين»، وضع هذا الطرح باستخدام مخطط بياني للعرض والطلب.

٢ - من أزواج السلع التالية، حدد أيها أكثر مرونة بالنسبة إلى تغير الأسعار في رأيك وعلل اجابتك : العطور والملح، البنسلين والمنظفات، السيارات وإطارات السيارات، المنظفات بشكل عام والمنظفات بالشوكولاتة.

٣ - «هبط السعر بمقدار ١ بالمئة، مما تسبب في ارتفاع الكمية المطلوبة بنسبة ٢ بالمئة، لذلك فإن الطلب مرّن حيث $M \pm < 1$ ».

١ - يقدر أن الطلب على النفط الخام مرونة سعرية مقدارها ٥.٠٠، على المدى القصير فإذا كان السعر الأولي للنفط هو ٣ دولارات للبرميل، فما هو التأثير المحتمل على سعر النفط وكميته إذا حدث حظر أدى إلى خفض امدادات النفط العالمية بمقدار ٥ بالمئة؟

ب - لبيان أن المرونة مستقلة عن وحدات القياس، ارجع الى الجدول ٣ - ١. واحسب المرونة بين كل زوج من أزواج الطلب. غير سعر الوحدات من دولارات الى بنسات، غير كمية الوحدات من ملايين العلب، الى أطنان، على أساس ان كل عشرة آلاف علبة تساوي طنأ واحداً. ثم أعد حساب المرونة في السطرين الاولين. فسر سبب حصولك على الجواب نفسه.

ج - توصلت دراسات عن الطلب الى ان مرونة الطلب السعرية لمادة «الكراك» هي ١.٠. افترض أن نصف متعاطي الكراك في مدينة نيويورك ينفقون على عاداتهم هذه من أنشطة إجرامية. بين - مستخدماً تحليلات العرض والطلب - تأثير اتباع برنامج صارم لفرض القانون يخفض المعروض من الكراك بنسبة ٥٠ بالمئة، على الجريمة في مدينة نيويورك. ما هو تأثير اباحة الكراك على الأنشطة الإجرامية وعلى تعاطي المخدرات إذا خفض ذلك سعر الكراك بنسبة ٩٠ بالمئة؟ وما هو تأثير برنامج ينجح في إعادة تأهيل نصف متعاطي الكراك، على الاسعار وعلى الادمان ؟.

ج - مرسوم حكومي يقضي بعدم جواز تأجير الشقة بأكثر من ٢٠٠ دولار شهرياً.

د - تقنية انشاءات جديدة خفضت تكلفة بناء الشقة الى النصف.

هـ - زيادة بنسبة ٢٠ بالمئة في أجور عمال البناء.

٥ - فسر ووضح بيانياً كيف أثر حظر العراق لصادراته النفطية في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩١ على عرض وطلب النفط وبالتالي على توازن سعره والكمية المعروضة منه .

٦ - جاء في نقد محافظ لبرامج الحكومة ما يلي : «تعرف الحكومات كيف تقوم بشيء واحد بشكل جيد، وهو خلق النقص والفائض في الامدادات». فسر هذه الفقرة باستخدام امثلة مثل الحد الأدنى للاجور أو سقف أسعار الفائدة. ووضح بيانياً انه اذا كان الطلب على العمال غير الماهرين ذي مرونة سعرية مرتفعة، فإن تأثير الحد الأدنى للاجور هو خفض اجمالي ما يكسبه (الاجر ضرب الكمية المطلوبة من الايدي العاملة) العمال غير الماهرين.

٧ - تخيل ما سيحدث لو فرضت تعرفة جمركية مقدارها ٢٠٠٠ دولار على السيارات المستوردة. وضح تأثير هذه التعرفة على العرض والطلب، وعلى توازن السعر والكمية بالنسبة الى السيارات الامريكية. فسر السبب في أن شركات السيارات الامريكية والعمالين فيها يؤيدون دائماً فرض قيود على السيارات المستوردة.

الفصل هـ

الطلب وسلوك المستهلك

يا للسخرية ! رجل يعرف سعر كل شيء، ولا يعرف قيمة أي شيء

أوسكار وايلد

فما الذي نعنيه بالمنفعة؟ بكلمة واحدة المنفعة (utility) تشير الى الرضى .

ويتعبير أدق، تشير الى مدى تفضيل المستهلكين للسلع والخدمات. فإذا كان للسلة أ منفعة أكبر من السلة ب بالنسبة الى سميث، فهذا يشير الى ان سميث يفضل أ على ب وغالباً ما نفكر في المنفعة على انها المسرة الذاتية، أو الفائدة التي يجنيها شخص ما من استهلاك سلع أو خدمة. لكن يجب عليك رفض فكرة ان للمنفعة وظيفة سيكولوجية، أو مشاعر يمكن ملاحظتها أو قياسها. بل عليك أن تدرك بأن المنفعة هي تركيبة علمية يستخدمها علماء الاقتصاد؛ لفهم كيف يقسم المستهلكون العقلانيون مواردهم الشحيحة بين السلع التي توفر لهم الاشباع. «في نظرية الطلب، نقول بأن الناس يسعون الى الحصول على أقصى اشباع ممكنة، وهذا يعني انهم يختارون حزمة السلع الاستهلاكية التي يفضلونها أكثر من غيرها».

المنفعة الحديثة

وقانون تناقص المنفعة الحديثة

كيف نطبق المنفعة على نظرية الطلب؟ لنقل أن استهلاك الوحدة الاولى من سلع ما، مثل المنتجات تعطيك مستوى معيناً من الاشباع أو المنفعة. الآن تخيل استهلاك وحدة ثانية. سترتفع المنفعة الكلية التي تحصل عليها، لان الوحدة الثانية من هذه السلعة تعطيك بعض المنفعة الاضافية. ماذا لو أضفت وحدة ثالثة ورابعة من السلعة ذاتها؟ في النهاية، إذا أكلت كفايتك من المنتجات، فإنك بدل أن تضيف منفعة، فسوف تصاب بوعكة ؟

في كل يوم، يتخذ كل واحد منا عدداً لا حصر له من القرارات حول كيفية توزيع ما نملكه من نقود شحيحة ومن وقت. هل نتناول طعام الفطور أم نتأخر في النوم؟ هل نقضي الصباح في دراسة الاقتصاد أو الاستماع لبعض الموسيقى؟ هل نشترى سيارة جديدة أم نصلح سيارتنا القديمة؟ هل ننفق دخلنا كله أم ندخر شيئاً للمستقبل؟ عند موازنة مطالبنا ورغباتنا المتنافسة، فإننا نقوم بالخيارات التي هي مادة وجودنا اليومي.

والمجموع الكلي لهذه الخيارات الفردية، هو ما يكمن خلف منحنيات الطلب، ومرونة السعر التي رأيناها في الفصول السابقة. وسوف نوسع في هذا الفصل من استعراضنا للطلب، بالنظر في المبادئ الأساسية لخيار المستهلك وسلوكه. وسوف نرى كيف تفسر عملية سعي الافراد للحصول على حزماتهم المفضلة من السلع الاستهلاكية الانماط التي نشاهدها من طلب السوق، وسوف نتعلم كيف نقيس المنافع التي يحصل عليها كل واحد منا نظير المشاركة في اقتصاد السوق.

الخيار ونظرية المنفعة

في تفسير سلوك المستهلك، «يعتمد علم الاقتصاد على الفرضية الأساسية من ان الناس يميلون الى اختيار السلع والخدمات التي تحظى لديهم بأعظم تقدير». ولوصف الطريقة التي يختارها المستهلكون من بين امكانات استهلاكية مختلفة، طور علماء الاقتصاد قبل قرن من الزمان فكرة المنفعة. ومن هذه الفكرة كانوا قادرين على اشتقاق منحنى الطلب وتفسير خواصه.

ويمثل الخط الاسود المستقيم في (ب) المنحنى المتصل بالمنفعة الحدية.

يفترض قانون تناقص المنفعة الحدية ضمناً وجوب انحدار منحنى المنفعة الحدية (م ح) في الشكل ٥ - ١ (ب) الى اسفل. وهذا مساوٍ بالضبط للقول بأن منحنى المنفعة الكلية في الشكل ٥ - ١ (أ) يجب أن يبدو محدباً، مثل القبة.

العلاقة بين المنفعة الحدية والكليّة. باستخدام الشكل ٥ - ١، يمكننا أن نرى بسهولة أن المنفعة الكلية من استهلاك كمية معينة تساوي مجموع المنافع الحدية حتى تلك النقطة. مثلاً، افرض أنه تم استهلاك ٣ وحدات. يبين العمود (٢) من الجدول ٥ - ١ أن المنفعة الكلية هي ٩ وحدات. في العمود (٣) نرى أن مجموع المنفعة الحدية للوحدات الثلاثة الاولى هو ٣ + ٤ + ٢ = ٩ وحدات أيضاً.

وبتحقق الشكل ٥ - ١ (ب)، نرى أن اجمالي المساحة الواقعة تحت منحنى المنفعة الحدية عند مستوى معين من الاستهلاك - سواء قيس بالكتل أو بالمساحة الواقعة تحت منحنى ف ح المتصل - يجب أن تساوي ارتفاع منحنى المنفعة الكلية المبين للعدد نفسه من الوحدات في الشكل ٥ - ١ (أ).

وسواء تفحصنا هذه العلاقة باستخدام الجداول أو الرسوم البيانية، فإننا نرى أن المنفعة الكلية هي مجموع المنافع الحدية جميعها والتي اضيفت منذ البداية.

(١) الكمية المستهلكة من سلعة ما ك	(٢) المنفعة الكليّة م ك	(٣) المنفعة الحدية ح م
صفر	صفر	٤
١	٤	٣
٢	٧	٢
٣	٩	١
٤	١٠	صفر
٥	١٠	

الجدول ٥ - ١. تزداد المنفعة بازدياد الاستهلاك

عند ازدياد الكمية المستهلكة من سلعة ما مثل البيترزا أو المثلجات، تزداد المنفعة الكلية. والزيادة في المنفعة ما بين وحدة ما والوحدة التي تليها هي «المنفعة الحدية» - المنفعة الاضافية التي تضاف الى آخر وحدة مستهلكة من السلعة. وحسب قانون تناقص المنفعة الحدية، فإن المنفعة الحدية تهبط مع ازدياد مستويات الاستهلاك.

وهذا يقودنا الى المفهوم الاقتصادي الاساسي للمنفعة الحدية. فحين تناول وحدة اضافية من المثلجات، تحصل على بعض الاشباع الاضافي أو المنفعة. ويطلق على الزيادة في منفعتك اسم المنفعة الحدية (marginal utility).

تعبير «حدي» من المصطلحات الرئيسية في علم الاقتصاد ويستخدم دائماً بمعنى «اضافي».

قبل قرن من الزمان، حين فكر علماء الاقتصاد بالمنفعة، ذكروا قانون تناقص المنفعة الحدية Law of diminishing marginal utility. وينص هذا القانون على أن المنفعة الاضافية أو الحدية تتراجع حين يستهلك الشخص أكثر فاكتر من سلعة ما.

فما هو سبب وجود هذا القانون؟ تميل المنفعة الى الازدياد كلما استهلك أكثر من سلعة ما. الا انه، وطبقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية، فكلما استهلك أكثر فاكتر من سلعة ما، فإن المنفعة الكلية ستنمو بمعدل أبطأ فأبطأ. ويتباطأ نمو المنفعة الكلية لأن منفعتك الحدية (المنفعة الزائدة التي اضافتها الوحدة الاخيرة المستهلكة من سلعة ما) تتناقص مع ازدياد الاستهلاك من السلعة. وينجم التناقص في المنفعة الحدية من حقيقة أن استمتاعك بالسلعة يأخذ في الهبوط كلما زاد استهلاكك منها.

ينص قانون تناقص المنفعة الحدية على انه كلما ازدادت الكمية المستهلكة من سلعة ما، فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص.

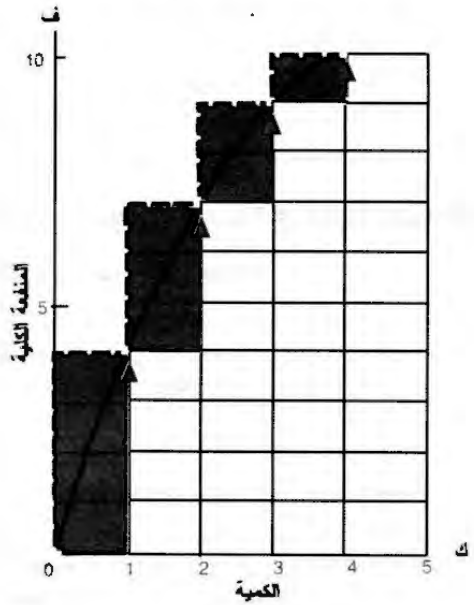
مثال عددي

يمكننا توضيح المنفعة عددياً في الجدول ٥ - ١. يبين الجدول في العمود (٢) أن مجموع المنفعة (م) التمتع بها يزيد مع تنامي الاستهلاك (ك)، لكنها تزيد بمعدل يتناقص باستمرار. وقيس العمود (٣) المنفعة الحدية عند اكتساب منفعة اضافية نتيجة استهلاك وحدة اضافية من السلعة. وهكذا حين يستهلك الفرد وحدتين، فإن المنفعة الحدية هي ٧ - ٤ = ٣ وحدات من المنفعة (سنطلق على هذه الوحدات اسم «وحدات منفعة»).

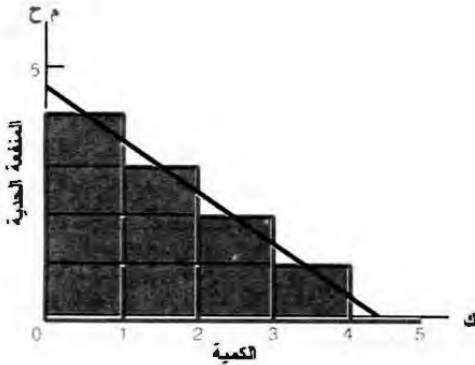
ركز بعد ذلك على العمود (٣). فحقيقة أن المنفعة الحدية تتراجع مع تنامي الاستهلاك يوضح قانون تناقص المنفعة الحدية.

يبين الشكل ٥ - ١ بيانياً المنافع الكلية والمنفعة الحدية المذكورة في الجدول ٥ - ١. في الجزء (أ)، تضيف المساحات الرمادية الى المنفعة الكلية عند كل مستوى من مستويات الاستهلاك. علاوة على ذلك يبين المنحنى المتصل مستوى المنفعة لاجزاء من وحدات الاستهلاك. وهو يبين تزايد المنافع الكمية بمعدلات متناقصة. ويرسم الشكل ٥ - ١ (ب) المنفعة الحدية. ويقابل مساحة كل واحد من المستطيلات الرمادية مساحة المستطيل للمنفعة الكلية في (أ).

(أ) المنفعة الكلية



(ب) المنفعة الحدية



الشكل ٥ - ١. قانون تناقص المنفعة الحدية

المنفعة الكلية في (١) ترتفع كلما زاد الاستهلاك، إلا أنها ترتفع بمعدل يتناقص باستمرار، مبيناً تناقص المنفعة الحدية. وقد قادت هذه الملاحظة علماء الاقتصاد الأوائل إلى صياغة قانون الطلب المنحدر إلى أسفل.

تبين المساحات الرمادية المنفعة الإضافية التي أضافتها كل وحدة استهلاكية جديدة. وحقيقة أن المنفعة الكلية تزداد بمعدل يتناقص باستمرار موضحة في (ب) عن طريق الشكل المدرج الذي تهبط به المنفعة الحدية. ولو جعلنا وحداتنا أصغر، فإن الشكل المدرج للمنفعة الكلية يصبح متصلًا، وتصبح المنفعة الكلية ممثلة بالمنحنى الأسود المتصل في (١) أضف إلى ذلك أن ميل منحنى المنفعة الكلية في (١)، يتطابق تماماً مع المنحنى المتصل والهابط للمنفعة الحدية في (ب).

تاويخ نظرية المنفعة

نعود نظرية المنفعة الحديثة بأصولها إلى مذهب النفعية، الذي كان أحد التيارات الرئيسية في الفكر الغربي خلال القرنين الماضيين. وقد انبثقت فكرة المنفعة بعد فترة وجيزة من العام ١٧٠٠، مع بداية تطور الأفكار الأساسية للاحتمالات الحسابية. وهكذا، لاحظ دانيال بيرنولي - وهو ابن عائلة سويسرية مرموقة من علماء الرياضيات، في العام ١٩٣٨ - بأن الناس يتصرفون وكأن للدولار الذي يكسبونه في رهان عادل قيمة أقل من الدولار

(١) سبغت اقتصاديات المخاطرة، وعدم اليقين، والمقامرة في الفصل ١١.

(٢) «مخل إلى مبادئ الأخلاق» (١٧٨٩). لاحظ أن تعبير «منفعة» الذي يستخدمه بنتام والذي يعني شيئاً مفيداً، يختلف كلية عن الاستخدام الشائع هذه الأيام.

الذي قد يخسرونه. وهذا يعني أنهم يكرهون المخاطرة، وأن الدولارات الجديدة اللاحقة من الثروة لا تجلب سوى زيادة تصغر وتصغر من المنفعة الحقيقية^(١).

وكان الفيلسوف الانجليزي جيرمي بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣١) هو أول من أدخل فكرة المنفعة إلى العلوم الاجتماعية. فبعد دراسته للنظرية القانونية، وبتأثير من مذهب آدم سميث، تحول بنتام إلى دراسة المبادئ الضرورية لصياغة تشريعات اجتماعية. وطرح فكرة ضرورة تنظيم المجتمع حسب «مبدأ المنفعة» التي عرفها على أنها «امتلاك شيء ما... يعطي متعة، أو خيراً، أو سعادة أو يمنع... الماء، أو شراً، أو تعاسة»^(٢). فجميع التشريعات، حسب رأي بنتام، يجب أن تقوم على مبدأ «المنفعة»، لتقدير «أكبر قدر من

السلع العادية مثل الاحذية أو المعكرونة. الواقع أننا نستطيع اشتقاق منحنيات طلب دون التطرق الى فكرة المنفعة. والمهم بالنسبة لنظرية الطلب الحديثة هو ما إذا كان المستهلك يفضل حزمة معينة من السلع على غيرها، وهو منهج يمكن تمثيله ببيان مثل «أ مفضلة على ب». ولا نحتاج أكثر من بيان «المنفعة الترتيبية» هذا لنحدد على وجه اليقين الخصائص العامة لمنحنيات طلب السوق المذكورة في هذا الفصل وفي ملحقه^(٣)

شرط التوازن : منافع حدية متساوية للدولار عن كل سلعة

نريد الآن استخدام نظرية المنفعة لشرح طلب المستهلك وفهم المصدر الذي تأتي منه منحنيات الطلب. نحتاج لهذا الغرض معرفة الشرط الذي يجعلني، أنا كمستهلك، راضياً عن سلة السلع الاستهلاكية التي يحويها السوق. نقول إن المستهلك يريد أن يزيد الى أقصى حد منفعته، وهذا يعني أن المستهلك يختار حزمة السلع التي يفضلها أكثر من السلع الأخرى المتاحة له في السوق. هل يمكن أن نرى القاعدة المثلث التي تحكم عملية الخيار هذه؟ أنا لا أتوقع طبعاً، أن تجلب لي آخر بيضة اشتريتها المنفعة ذاتها التي أحصل عليها من آخر زوج احذية اشتريته، لأن وحدة الاحذية تكلف أكثر بكثير من وحدة البيض. والقاعدة الصحيحة هي أن استمر في شراء سلعة ما تكلف ضعف ما تكلفه سلعة أخرى الى أن تجلب لي ما يساوي ضعف المنفعة الحدية التي تجلبها لي السلعة الأخرى.

يقودنا هذا الى نتيجة مؤداها ان علي ترتيب استهلاكي بحيث تجلب لي كل سلعة المنفعة الحدية ذاتها مقابل كل دولار انفق. وفي مثل هذا الوضع، احصل على أقصى اشباع أو منفعة من مشترياتي.

لذلك، فإن الشرط الأساسي للحصول على أقصى اشباع أو منفعة هو التالي : يحصل المستهلك ذو الدخل الثابت والذي يواجه اسعاراً معينة للسلع المختلفة في السوق أقصى اشباع أو منفعة حين تكون المنفعة الحدية لآخر دولار انفق على كل سلعة مماثلة تماماً للمنفعة الحدية لآخر دولار انفق على أية سلعة أخرى.

فلماذا يصح هذا الشرط؟ اذا اعطيتي سلعة ما منفعة حدية اكبر مقابل كل دولار انفق عليها، فقد ازيد من منفعتي بأخذ نقود مخصصة لسلع أخرى وانفقها على تلك السلعة، الى أن يقوم قانون تناقص المنفعة الحدية بدفع منفعتها الحدية الى الهبوط لتصبح في مساواة منفعة السلع الأخرى. وإذا اعطيتي سلعة ما منفعة حدية اقل من المستوى العام مقابل كل دولار، فقد اشترى كمية اقل منها الى أن ترتفع المنفعة الحدية لآخر دولار انفق عليها الى المستوى العام^(٤). ويطلق على المنفعة الحدية العامة للدولار

السعادة لأكبر عدد من الناس». ومن بين مقترحاته التشريعية الأخرى افكار لها اصداء عصرية عن الجريمة والعقاب، يقول فيها ان زيادة «الأم» الذي يلحق بالمجرم من العقوبات الصارمة قد يمنع الجرائم.

قد تبدو وجهات نظر بنثام المتعلقة بالمنفعة بديهية للكثيرين هذه الأيام. الا أنها كانت ثورية قبل أكثر من ٢٠٠ سنة، لأنها أكدت على ضرورة تصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق نتائج عملية محددة، في حين كانت التبريرات السابقة، بشكل عام، تعتمد على التقاليد، وإرادة الملك، أو المذهب الديني. ويدافع العديد من المفكرين السياسيين اليوم عن مقترحاتهم التشريعية بالأفكار النفعية وما يجعل اكبر عدد ممكن من الناس أفضل حالاً.

جاءت الخطوة التالية في عملية تطوير نظرية المنفعة حين وسع علماء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد - من أمثال ويليام ستانلي جيفونز (١٨٣٥ - ١٨٨٢) - مفهوم المنفعة لبنثام لتفسير سلوك المستهلك. وقد اعتقد جيفونز أن النظرية الاقتصادية هي «حسابات للمتعة والام»، وبين كيف يتبنى الناس العقلانيون قراراتهم الاستهلاكية على ما في كل سلعة من منفعة اضافية أو حدية. وقد اعتقد الكثيرون من اتباع مذهب النفعية في القرن التاسع عشر، بأن المنفعة هي حقيقة سيكولوجية - يمكن قياسها بشكل مباشر وعددي، مثل قياس الطول أو درجة الحرارة. وقد اعتمدوا على احساسهم الخاصة لتأكيد قانون تناقض المنفعة الحدية.

المنفعة الترتيبية. لا يرتاح علماء الاقتصاد كثيراً اليوم لفكرة المنفعة الترتيبية التي يمكن قياسها والمربطة باستهلاك

(٣) ان بياناً مثل «الوضع أ مفضل على الوضع ب» - والذي لا يتطلب ان نعرف «كم» من أ مفضل على ب - نسميه «ترتبي» (ordinal) او عديم الابعاد. والمتغيرات الترتيبية هي تلك التي نستطيع تصنيفها بالترتيب. الا انه ليس هنالك قياس للاختلافات الكمية بين الأوضاع. قد نتمكن من صف صور في معرض حسب جمالها دون ان يكون لدينا مقياس كمي للجمال. بالنسبة لبعض الأوضاع الخاصة فإن المفهوم «العدي» أو ذو الابعاد، للمنفعة مفيد. وبتأينا مثال علي القياس العددي حين نقول ان مادة تكون اسخن مرتين عند درجة حرارة ١٠٠ ك (كلفين) من مادة حرارتها ٥٠ ك. وغالباً ما يحل تحسوف الناس في ظروف عدم اليقين باستخدام المفهوم العددي للمنفعة. وسوف نخضع هذا الموضوع للمزيد من التحليلات في الفصل ١١.

(٤) ثمة مواضع قليلة في الاقتصاد تحظى فيها عدم قابلية الوحدات للقسمة بأهمية خاصة لا يمكن التفاوضي عنها وبالتالي، لا يمكن تقسيم سيارة كاديلاك بشكل اعتباطي الى اجزاء صغيرة كما نقسم العصير مثلاً. افترض اني اشترت كاديلاك واحدة وليس اثنتين. عندها تكون المنفعة الحدية للسيارة الاولى العدد نفسه من الدولارات الذي قد انفق في أي مكان آخر والذي يعني لشراء هذه الوحدة الاولى المنفعة الحدية التي قد تجلبها الكاديلاك الثانية ستكون اقل بما يكفي لجعلني لا اشترتها. حين يكون التقسيم صعباً، فإن قاعدة المساواة لتحقيق التوازن يمكن اعادة صياغتها لتصبح قاعدة عدم لمساواة

وقت الفراغ والتوزيع الأمثل للوقت

ثمة نخب اسبانيي يتمتعن المرء لصديقه فيه «الصحة، والمال، والوقت للتمتع بهما»، وهذا القول يشير بشكل مناسب الى فكرة انه يجب علينا ان نوزع ميزانيتنا من الوقت بالطريقة ذاتها التي نوزع فيها ميزانيتنا من المال. الواقع أن مخصصنا من الوقت مقيد أكثر من مخصصنا من الدولارات لأنه ليس لدينا سوى ٢٤ ساعة في اليوم سواء كنا فقراء أم أغنياء. لنر كيف أن تحليلاتنا السابقة عن توزيع دولاراتنا الشحيحة تنطبق أيضاً على الوقت.

خذ مثلاً وقت الفراغ، والذي غالباً ما يعرف بأنه «الوقت الذي يمكن للمرء أن يقضيه حسبما يشتهي». يظهر وقت الفراغ ما لدينا من أطوار غربية. فقد أكد فيلسوف القرن السابع عشر فرانسيس بيكون أن العناية بالحديقة هي أنقى المتع البشرية. وكتب رجل الدولة البريطاني المعاصر ونستون تشرشل عن إجازته قائلاً: «لقد قضيت شهراً بهيجاً بنيت فيه كوخاً وأملت كتاباً ٢٠٠ طوبة و ٢٠٠٠ كلمة في اليوم».

مهما كان ذوقك، فإن مبادئ نظرية المنفعة يمكن تطبيقها بشكل جيد، افرض انك بعد ان تنجز جميع التزاماتك، يتبقى لديك ٣ ساعات في اليوم من وقت الفراغ يمكنك ان تكرسها للعناية بالحديقة، او بناء الطوب، او كتابة التاريخ. فما هي الطريقة الأمثل لتوزيع وقتك؟ دعنا نتجاهل امكانية قضاء ذلك الوقت في بعض الأنشطة التي قد تحسن قدرتك على الكسب في المستقبل. بل افرض انها جميعاً أنشطة للاستهلاك فقط أو للحصول على منفعة. توحي مبادئ، خيار المستهلك بأنك تستغل وقتك افضل استغلال حين تتساوى المنفعة الحدية لآخر دقيقة انفقته على كل نشاط من تلك الأنشطة.

لنأخذ مثلاً آخر، افرض انك تريد زيادة معارفك من دروسك الى أقصى حد، الا ان الوقت المتوفر لديك محدود. فهل ستعطي كل موضوع الفترة ذاتها من الوقت لدراسته؟ المؤكد انك لن تفعل. فقد تجد ان اعطاء الاقتصاد، والتاريخ، والكيمياء وقتاً متساوياً من الدراسة لن يعطي الكمية ذاتها من المعرفة في الدقيقة الأخيرة. فإذا اعطت الدقيقة الأخيرة معرفة حدية أكبر في الكيمياء مما تعطيه في التاريخ، عندها قد تزيد معارفك بتحويل بعض الدقائق الإضافية من التاريخ الى الكيمياء، وهكذا الى ان تعطي الدقيقة الأخيرة الزيادة نفسها من المعرفة في كل موضوع.

ويمكن تطبيق قاعدة المنفعة القصوى لكل ساعة على مجالات مختلفة من الحياة، بما في ذلك الأنشطة الخيرية، وتحسين البيئة، أو خفض الوزن. انها ليست قانوناً اقتصادياً محضاً. انها قانون الخيار العقلاني.

الواحد والتي تشمل جميع السلع. المدرجة في موازنة المستهلك تعبير «المنفعة الحدية للدخل»، والتي تقيس المنفعة المضافة التي يمكن اكتسابها اذا تمكن المستهلك من الاستمتاع بما قيمته دولار اضافي من الاستهلاك.

هذا الشرط الاساسي لموازنة المستهلك يمكن متابعته بلغة المنافع الحدية (م ح) وأسعار (س) مختلف السلع بالطريقة المختصرة التالية^(٥):

$$\frac{م ح السلعة ١}{س ١} = \frac{م ح السلعة ٢}{س ٢}$$

$$\frac{م ح السلعة ٣}{س ٣} = \dots$$

$$= م ح لكل دولار من الدخل$$

لماذا نتحدر منحنيات الطلب الى أسفل

باستخدام القاعدة الأساسية لسلوك المستهلك، يمكننا بسهولة رؤية السبب في انحدار منحنيات الطلب الى أسفل. لتبسيط الموضوع، سنبقي المنفعة الحدية العامة لكل دولار من الدخل ثابتة. ثم نزيد سعر السلعة ١. ومن دون حدوث أي تغيير في الكمية المستهلكة سيصبح المعدل الاول (أي، م ح السلعة ١/س ١) أقل من م ح المتتالية من كل دولار يتم انفاقه على جميع السلع الأخرى. لذلك سيكون على المستهلك أن يكيف استهلاكه من السلعة ١.

ويقوم المستهلك بذلك عن طريق (أ) خفض استهلاكه من السلعة ١: (ب) وبالتالي يرفع م ح للسلعة ١: الى ان تصبح (ج) المنفعة الحدية الجديدة لكل دولار ينفق على السلعة ١ بعد انخفاض الكمية المستهلكة منها مساوية لـ م ح لكل دولار ينفق على السلع الأخرى.

لذلك، السعر الأعلى لسلعة ما، يقلل من رغبة المستهلك في استهلاك تلك السلعة؛ وهذا يوضح سبب انحدار منحنيات الطلب الى أسفل.

(٥) قد يتساءل القارئ: الفطن عما اذا كان الشرط الحسابي التالي يتضمن منفعة عديدة أو بعدية (انظر الحاشية ٢). الواقع انها لا تتضمن ذلك. فقياس المنفعة الترتيبية هو ذاك القياس الذي يمكننا مظهره، مع المحافظة دائماً على علاقة الأكبر من الأصغر من (مثل القياس بشرط من المطاط) إذا مط مقياس المنفعة (بالمضاعفة أو الضرب مثلاً، بالنسبة التقريبية ١.٤١٥، ٣). عندها ترى أن جميع البسوط (جمع بسط) في هذه الحالة قد تغيرت حسب القيمة نفسها، بحيث أن شرط توازن المستهلك يبقى قائماً. وقد بينا ذلك في الملحق باستخدام منحنيات السواء.



حين يتسبب ارتفاع سعر أحد المدخلات في أن نستبدل به مدخلات أرخص ثمناً. وبعملية الاستبدال هذه، يمكن لمؤسسات الأعمال أن تنتج المنتج ذاته بتكلفة كلية أقل. وبالمثل، حين يتحول المستهلكون إلى سلع أرخص ثمناً، فإنهم يشترون الأشياء ذات بتكلفة أقل.

تأثير الدخل

إضافة إلى ما تقدم، حين يكون دخلك من النقود محدوداً، فإن ارتفاع السعر يماثل تماماً انخفاض «دخل الحقيقي»، والذي يعني الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي يمكن لدخلك من النقود أن يشتريها. فحين ترتفع الأسعار، ويبقى الدخل من النقود ثابتاً، فإن الدخل الحقيقي للمستهلكين يهبط، والأغلب أنهم سيشترون كميات أقل من جميع السلع تقريباً (بما في ذلك السلع التي ارتفع ثمنها). وينجم عن ذلك تأثير الدخل (income effect) والذي يشير إلى أثر تغير السعر على الكمية المطلوبة من سلعة ما، والذي ينجم عن أثر تغير السعر على دخل المستهلك الحقيقي. ولأن دخلاً أدنى يقود بشكل عام إلى استهلاك أقل، فإن تأثير الدخل يعزز عادة تأثير الاستبدال في جعل منحني الطلب ينحدر إلى أسفل.

وللحصول على مقياس كمي لتأثير الدخل سندرس مرونة الدخل (income elasticity) لسلعة ما. ويشير هذا التعبير إلى النسبة المئوية للتغيير في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغيير في الدخل، على أن تبقى الأشياء الأخرى، مثل الأسعار، ثابتة. وتشير مرونة الدخل المرتفع، كالتي نجدها في رحلات السفر جواً أو قضاء الاجازات، إلى أن الطلب على هذه السلع يرتفع بسرعة مع ازدياد الدخل. أما مرونة الدخل المنخفض مثل تلك المتعلقة بالمواد الغذائية والسجائر، فتشير إلى تجاوب ضعيف للطلب عند ارتفاع الدخل.

يتحد تأثيرا الاستبدال والدخل ليقرا الصفات الرئيسية لمختلف السلع. وفي ظل بعض الظروف يكون منحني الطلب ذا مرونة سعرية مرتفعة، كما يحدث حين ينفق المستهلك قدراً كبيراً من المال على السلعة، وحين تكون هناك بدائل جاهزة. في هذه الحالة، يكون كلٌّ من تأثيري الدخل والاستبدال قويين وتردّ الكمية المطلوبة بقوة على رفع السعر. لكن إذا لم تتطلب سلعة ما، مثل الملح، سوى جزء صغير من ميزانية المستهلك، ولا يمكن استبدالها بسهولة بسلعة أخرى، ولا نحتاجها إلا بكميات صغيرة لاضافتها إلى مواد أخرى أكثر أهمية، عندها يكون كلٌّ من تأثير الدخل والاستبدال طفيفين وتميل السلعة لأن تكون ذات مرونة سعرية منخفضة.

هل المستهلكون بارعون جداً ؟ كلمة تحذير حان وقتها تتعلق بنظرتنا إلى المستهلكين. فنحن لا نتوقع من المستهلكين أن يكونوا بارعين جداً. فقد يتخذوا معظم قراراتهم بطريقة روتينية ودون تفكير. وما يفترضه هذا القول ضمناً، هو أن أنواع المستهلكين وأعمالهم ثابتة بشكل واضح (أي أنهم لا يتخطون طريقة لا يمكن التنبؤ بها، ويجلبون التعاسة لأنفسهم بالأخطاء المتواصلة في الحكم على الأشياء وفي الحساب). فإذا تصرف عدد كاف من الناس بشكل ثابت، وتجنبوا التغيرات الشاذة في سلوكهم التسوقي، واختاروا سلعهم المفضلة بشكل عام، فإن نظرتنا العلمية ستقربنا بقدر معقول من الحقيقة.

منهج آخر : أثر الاستبدال وأثر الدخل

ساعد مفهوم المنفعة الحدية على تفسير القانون الأساسي للطلب المنحدر إلى أسفل. لكن خلال العقود القليلة الماضية، طور علماء الاقتصاد منهجاً بديلاً لتحليل الطلب - وهو منهج لا يأتي على ذكر المنفعة الحدية - ويستخدم هذا المنهج «منحنيات السواء»، والتي شرحناها في ملحق هذا الفصل، لتعطي بشكل دقيق وثابت المقترحات الرئيسية عن سلوك المستهلك. ويساعد هذا المنهج أيضاً على تفسير العوامل التي تميل إلى جعل تجاوب الكمية المطلوبة مع السعر - مرونة الطلب - كبيراً أو صغيراً.

تسأل تحليلات السواء عن أثر الاستبدال وأثر الدخل المترتب على تغير السعر. وبالنظر إلى هذين الأمرين، يمكننا أن نرى لماذا تهبط الكمية المطلوبة من سلعة ما حين يرتفع سعرها.

أثر الاستبدال

العامل الأول الذي يفسر سبب انحدار منحني الطلب إلى أسفل واضح. فإذا ارتفع سعر القهوة ولم ترتفع الأسعار الأخرى، عندها تصبح القهوة أغلى نسبياً.

وحين تصبح القهوة منبهاً غالي الثمن، فسوف يتم شراء كمية أقل من القهوة وكميات أكثر من الشاي والكولا. وبالمثل، حين ينخفض سعر اشربة الفيديو مقارنة بتذاكر السينما، فسوف نقضي مدة أطول من وقت فراغنا في البديل الأرخص ثمناً. يقول أثر الاستبدال (substitution effect) حين يرتفع سعر سلعة معينة فإن المستهلك يميل إلى استبدالها بسلعة أرخص ثمناً بهدف اشباع حاجاته بطريقة أقل تكلفة.

وهكذا، يتصرف المستهلكون كما تتصرف مؤسسات الأعمال

من الطلب الفردي الى طلب السوق

إذا شئت قد نقيم جدول طلب عددي عن طريق جمع الكميات المطلوبة من قبل جميع الافراد عند كل سعر في السوق.

منحنى طلب السوق هو مجموع طلبات الافراد عند كل سعر. وبين الشكل ٥ - ٢ كيف نجمع منحنيات طلب الافراد ط ط افقياً للحصول على منحنى طلب السوق.

تغير الطلب

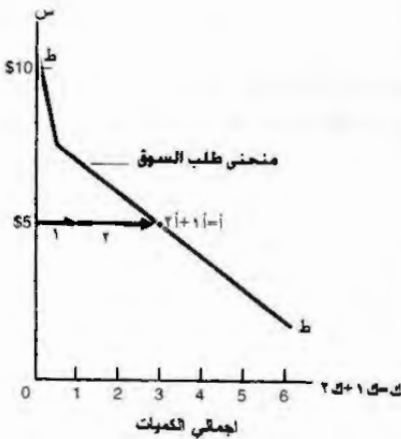
نعلم ان أي تغيير في سعر القهوة يؤثر في كمية القهوة المطلوبة. ونعرف ذلك من دراسة ميزانيات الاسر، ومن الخبرة التاريخية، ومن تخصص سلوكنا الخاص. لقد ناقشنا في الفصل ٢ بعض اهم الامور المقررة للطلب والتي لا تتعلق بالسعر. وسوف نراجع الآن مناقشتنا السابقة على ضوء تحليلنا لسلوك المستهلك.

تميل الزيادة في الدخل الى زيادة الكمية التي نحن مستعدون لشراؤها من معظم السلع. وتميل الضروريات لان تكون اقل تجاوباً مع تغير الدخل من معظم السلع الاخرى، في حين تميل الكماليات لان تكون أكثر تجاوباً مع زيادة الدخل. وثمة عدد قليل من السلع

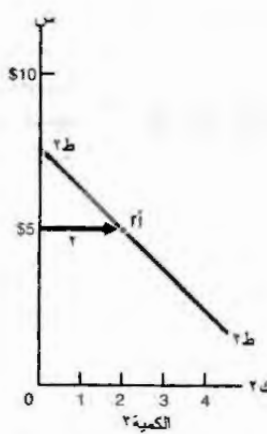
بعد ان حللنا المباديء الكامنة خلف طلب شخص فرد للقهوة أو اشربة الفيديو، سنبحث تالياً كيف يمكن اشتقاق طلب السوق بكامله من طلب الفرد. منحنى طلب سلعة ما بالنسبة الى السوق كله، يمكن الحصول عليه بجمع الكميات المطلوبة من جميع المستهلكين. فكل مستهلك منحنى طلب يمكن بموجبه تعيين الكمية المطلوبة مقابل السعر، وهو بشكل عام ينحدر الى اسفل وإلى اليمين. فإذا كان جميع المستهلكين متشابهين تماماً في طلباتهم، وإذا كان لدينا مليون مستهلك، عندها يمكننا اعتبار منحنى طلب السوق انه تكبير بمقدار مليون ضعف لمنحنى طلب المستهلك الفرد.

لكن الناس ليسوا متشابهين تماماً. فلبعضهم دخل عال، ولبعضهم الآخر دخل منخفض. ولبعضهم رغبة قوية في القهوة، ولبعضهم يفضل الكولا. وللحصول على منحنى طلب السوق الاجمالي، فإن كل ما علينا عمله هو حساب المجموع الاجمالي لما يستهلكه جميع المستهلكين، على اختلاف مشاريتهم عند أي سعر معين. ثم نعين الكمية الاجمالية كنقطة على منحنى طلب السوق. أو

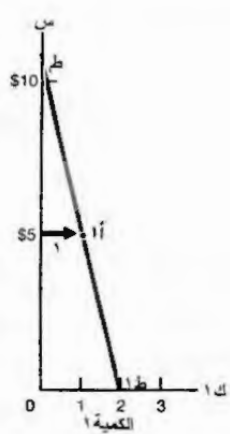
(جـ) طلبهما المشترك



(ب) طلب براون



(أ) طلب سميث



الشكل ٥ - ٢. طلب السوق المشتق من الطلبات الفردية

نجمع جميع منحنيات طلب المستهلكين الافراد للحصول على منحنى طلب السوق. ونضيف عند كل سعر، مثل ٥ دولارات، الكميات التي يطلبها كل شخص للحصول على الكمية المطلوبة في السوق. يبين الشكل كيف أنه عند سعر ٥ دولارات، نضيف افقياً لسميث وحدة واحدة مطلوبة، ولبراون وحدتين للحصول على طلب السوق البالغ ٣ وحدات.

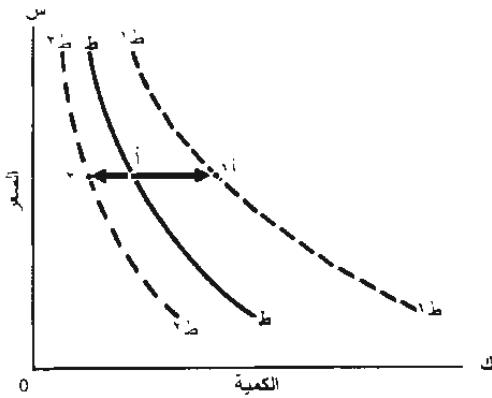
الشاذة، تعرف باسم السلع الرديئة، تقل المشتريات منها مع ارتفاع الدخل، لأن في وسع الناس تحمل تكلفة استبدالها بسلعاً أخرى مرغوبة أكثر. ومن أمثلة البضائع التي يعتبرها الكثير من الأمريكيين بضائع رديئة، السجق، وحساء العظم، والبضائع المصنوعة من مواد رخيصة.

ماذا يعني كل ذلك بالنسبة الى منحني الطلب ؟ يبين منحني الطلب كيف تستجيب الكمية المطلوبة من سلعة ما مع التغير في سعرها. لكن الطلب يتأثر أيضاً بأسعار السلع الأخرى، وبدخل المستهلك، وبتأثيرات خاصة أخرى. لقد اعتمد منحني الطلب على فرضية ان جميع تلك الأشياء الأخرى قد بقيت ثابتة. لكن ماذا لو تغيرت العوامل ؟ عندها سينتقل منحني الطلب كله ناحية اليمين أو ناحية اليسار.

يبين الشكل ٥ - ٣ التغيرات في العوامل المؤثرة في الطلب. وبالنظر الى مداخل الناس وأسعار السلع الأخرى، يمكننا رسم منحني الطلب للقهوة بالخط ط ط. افترض ان السعر والكمية هي عند النقطة أ. وأن المداخل ارتفعت، في حين بقي سعر القهوة والسلع الأخرى دون تغيير. وحيث إن القهوة سلعة عادية ذات مرونة ايجابية للدخل، فإن الناس سوف يزدون مشترياتهم من القهوة. وبالتالي، فإن منحني طلب القهوة سوف ينتقل الى اليمين، لنقل الى ط ط، وأن تشير أ الى الكمية المطلوبة من القهوة. اما اذا هبط الدخل فقد نتوقع انخفاضاً في الطلب والكمية المشتراة. وقد صورنا هذا الانتقال التراجعي بالخط ط ط والنقطة أ.

الدخل ليس سوى عامل واحد من بين عدة عوامل تؤثر في موقع منحني الطلب. فإذا تولد لدى الطلاب توق الى معرفة الاقتصاد وبدأوا في شرب المزيد من القهوة للبقاء متنبهين. فسوف ينتقل منحني القهوة ط ط في اتجاه الخارج. وحتى لو استهلك كل فرد الكمية ذاتها من القهوة، فإن زيادة عدد السكان قد تؤثر في زيادة اجمالي طلب السوق من منتج ما. وإذا اعتقد الناس أن ثمة تضخم كبير قد بات وشيكاً، فقد يزدوا مشترياتهم اليوم للتغلب على ارتفاع السعر^(٧) وما زال هناك عوامل أخرى تعمل طيلة الوقت على تغير الطلب.

(٧) حين يعلم المستهلكون ان حرباً قد تنشب في الخليج العربي، ويرون ان اسعار وقود التدفئة قد بدأت في الارتفاع، فسوف يهرع الكثيرون الى شراء المزيد من وقود التدفئة. وقد يبدو ذلك بمثابة استثناء لقانون الطلب المنحدر الى اسفل. على اية حال، هذا يتفق مع ذلك القانون حين ندرك ان المستهلكين يشترون المزيد الآن، لانهم يريدون ان يخفصوا مشترياتهم من النفط غداً حين تكون اسعاره اعلى. ورغم هذا التأثير الديناميكي لتغير الاسعار، يبقى صحيحاً ان المستهلكين يستهلكون اقل. حين يكون سعر النفط عالياً وثابتاً، مما يستهلكون حين يكون ثابتاً ومتدياً.



الشكل ٥ - ٣. انتقال منحني الطلب نتيجة التغير في الدخل أو أسعار السلع الأخرى

مع ازدياد الدخل، يريد المستهلكون بشكل عام المزيد من السلعة، وهذا بالتالي يزيد الطلب أو ينقله في اتجاه الخارج (اشرح لماذا تنقل زيادة الدخل المنحني ط ط الى ط ط). وبالمثل، فإن ارتفاعاً في سعر سلعة بديلة ينقل منحني الطلب (من ط ط الى ط ط) اشرح لماذا يؤدي انخفاض الدخل، بشكل عام الى نقل الطلب الى ط ط. ولماذا يؤدي انخفاض اسعار الدجاج الى نقل الطلب على الهامبرجر الى ط ط؟

البدائل والمتممات

يعرف الجميع ان رفع سعر لحم العجل سيخفض من الكمية المطلوبة منه. ورأينا أيضاً ان ذلك سيؤثر على طلب سلع أخرى. مثلاً، ارتفاع سعر لحم العجل سيزيد الطلب على البدائل مثل الدجاج. وارتفاع سعر لحم العجل، قد يخفض الطلب على سلع مثل خبز الهامبرجر والكاتشب المستخدم مع هامبرجر لحم البقر. والاعلا ب الا يكون لذلك أي تأثير على كتب الاقتصاد المدرسية.

لذلك نقول: إن لحم العجل والدجاج هي منتجات بديلة. تكون السلعة أ والسلعة ب بدائل (substitutes) إذا زاد سعر السلعة أ فإن الطلب سيزداد على السلعة ب. من جهة أخرى، خبز الهامبرجر والهامبرجر، أو السيارات والبنزين هي منتجات متممة، ويطلق عليها **المتممات** (complements) لأن زيادة في سعر السلعة أ، يسبب انخفاضاً في طلب السلعة المتممة ب. وفي الوسط نجد **السلع المستقلة** (independent goods) مثل لحم البقر

السلعة	مرونة الدخل
السيارات	٢.٥
مساكن، مشغولة من المالك	١.٥
الاثاث	١.٥
الكتب	١.٤
وجبات المطاعم	١.٤
الملابس	١.٠
خدمات طبية	-٠.٧٥
تبغ	-٠.٦٤
بيض	-٠.٣٧
مارجرين	-٠.٢٠
منتجات الخنزير	-٠.٢٠
الطحين	-٠.٣٦

السلعة	مرونة السعر
البندورة	٤.٦
البازيلاء الخضراء	٢.٨
المقامرة المشروعة	١.٩
الماريغوانا	١.٥
خدمة التاكسي	١.٢
الأثاث	١.٠
السينما	-٠.٨٧
الأحذية	-٠.٧٠
خدمات قانونية	-٠.٦١
سجائر	-٠.٥١
تأمين طبي	-٠.٣١
التنقل بالحافلات	-٠.٢٠
كهرباء منزلية	-٠.١٣

الجدول ٥ - ٣. مرونة الدخل لمنتجات مختارة

مرونة الدخل تكون عالية للكفايات، التي يرتفع استهلاكها بسرعة مع ارتفاع الدخل. وتطال مرونة الدخل السلبية «السلع الرديئة» التي ينخفض الطلب عليها مع ارتفاع الدخل. أما الطلب على الكثير من السلع الراضية، مثل الملابس، فيزداد بمقادير تتناسب مع ازدياد الدخل. [المصدر: هاينز موهلر، «الاقتصاد الجزئي، الوسيط: النظرية والتطبيقات»، الطبعة الثانية. (سكوت فورسمان، نيويورك، ١٩٨٦).]

الجدول ٥ - ٣. تقديرات مختارة لمرونة الطلب السعرية

تبين تقديرات مرونة الطلب السعرية اختلافات واسعة النطاق. فالمرونة عالية، بشكل عام، للسلع التي لها بديل متوفر، مثل البندورة أو البازيلاء. أما مرونة السعر المتدنية فموجودة لسلع مثل الكهرباء الضرورية للحياة اليومية والتي ليس لها بديل يدانيها. [المصدر: هاينز موهلر، «الاقتصاد الجزئي الوسيط: النظرية والتطبيقات»، الطبعة الثانية. (سكوت فورسمان، نيويورك، ١٩٨٦).]

تقدير المرونة السعرية والدخلية

من الضروري، بالنسبة للعديد من التطبيقات الاقتصادية ان يكون لدينا تقديرات عديدة للمرونة السعرية. مثلاً، قد يرغب احد صانعي السيارات في معرفة الاثر الذي قد يخلفه ارتفاع اسعار السيارات على المبيعات، والذي قد ينجم عن تركيب معدات مكلفة للسيطرة على التلوث؛ وقد تحتاج جامعة ما ان تعرف تأثير رفع الرسوم الدراسية على طلبات الالتحاق الى الجامعة؛ وقد يحسب ناشر تأثير رفع سعر الكتب المدرسية على مبيعاتها. كل هذه الامور تتطلب تقديرات عديدة للمرونة السعرية.

ثمة قرارات مماثلة تعتمد على مرونة الدخل. فحكومة تقوم بالتخطيط لشبكة طرقها أو سككها الحديدية قد تقدر تأثير ازدياد الدخل على حركة السيارات؛ ويجب على الحكومة الفدرالية ان تحسب تأثير الدخل على استهلاك الطاقة عند رسم سياساتها

والكتب المدرسية، حيث لا تأثير لتغيير في سعر احدى السلع على طلب السلعة الاخرى. حاول تصنيف الأزواج التالية : الديك الرومي وصلصة الترت البري، النفط والفحم، الجامعة والكتب المدرسية، الاحذية وريباطات الاحذية، الملح وريباطات الاحذية.

لنقل أن الشكل ٥ - ٣ يمثل الطلب على لحم العجل. وقد يتسبب هبوط في سعر الدجاج الى دفع المستهلكين لشراء كميات اقل من لحم العجل؛ لذلك قد ينتقل منحني طلب لحم العجل في اتجاه اليسار، لنقل الى ط_١ ط_٢. لكن ماذا يحدث ان هبط سعر خبز الهامبرجر؟ التغيير الحاصل على ط_٢ ط_١ هذا ان كان هناك أي تغيير، سيكون في اتجاه زيادة مشتريات لحم العجل، انتقال منحني الطلب ناحية اليمين. فلماذا هذا الاختلاف في رد الفعل؟ لأن الدجاج منتج منافس أو بديل للحم العجل، أما خبز الهامبرجر، فهو من جهة أخرى، سلعة متممة للحم العجل.

يمكننا حل التناقض في مسألة القيمة كالتالي: كلما زاد ما هو متاح من سلعة ما، كلما قلت الرغبة النسبية في وحدتها الأخيرة الصغيرة. من هنا يتضح السبب في أن لكمية ضخمة من الماء، سعراً متدنياً، ولماذا تكون سلعة لا غنى عنها إطلاقاً مثل الهواء مجانية. فالكميات الضخمة، في كلتا الحالتين، هي التي تسحب المنفعة الحدية بعيداً إلى أسفل، وتخفف بالتالي أسعار تلك السلع الحيوية.

فائض المستهلك

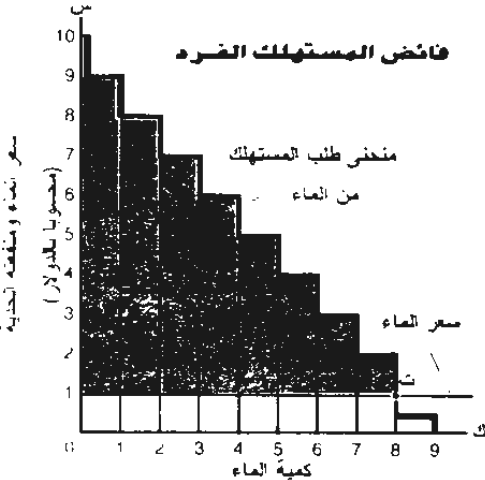
يؤكد التناقض في مسألة القيمة على أن القيمة النقدية المسجلة للسلعة (مقاسة بالسعر $\times$ الكمية) قد تكون مضللة كمؤشر على القيمة الاقتصادية الإجمالية للسلعة. فالقيمة الاقتصادية المقاسة للهواء الذي نتنفسه هي صفر، ومع ذلك فإن مساهمة الهواء في الرفاهية كبيرة بقدر لا يقاس.

تسمى الفجوة التي تفصل ما بين المنفعة الكلية لسلعة ما

الشكل ٥ - ٤ بسبب قانون تناقص المنفعة الحدية فإن اشباع المستهلك يزيد عما يدفعه

يعكس منحنى الطلب على الماء المنحدر إلى أسفل للماء تناقص المنفعة الحدية لهذه السلعة. لاحظ حجم الفائض أو الإشباع الحاصل في الوحدات الأولى. فإذا جمعنا كل الفائض الرمادي اللون (أي ٨ دولارات فائض في الوحدة الأولى + ٧ دولارات فائض في الوحدة الثانية + ... دولار واحد فائض في الوحدة ٨). فسوف نحصل على إجمالي فائض المستهلك البالغ ٣٦ دولاراً من مشتريات الماء.

[في الحالة المبسطة التي نراها هنا، فإن المساحة الواقعة ما بين



الخاصة بتلوث الهواء، أو ازدياد حرارة الكرة الأرضية، وتحتاج المؤسسات العامة لتوليد الكهرباء، إلى معرفة مرونة الدخل لتقدير استهلاك الكهرباء. كي تحدد الاستثمارات اللازمة لعمل التوسعات الضرورية.

لقد طرر علماء الاقتصاد تقنيات إحصائية مفيدة لتقدير مرونة السعر والدخل. وقد اشتُتت التقديرات الكمية من بيانات السوق المتعلقة بالكميات المطلوبة، والأسعار، والدخل، ومتغيرات أخرى. الجدولان ٥ - ٢ يبينان تقديرات مختارة للمرونة.

التناقض في القيمة

قبل أكثر من قرنين من الزمان، عرض آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» مسألة «تناقض القيمة». فكتب، «لا شيء أكثر نفعاً من الماء، لكن نادراً ما نستطيع شراء أي شيء مقابله. وبالعكس ذلك، فنادر ما يكون للماسة أية قيمة عملية، لكننا نستطيع شراء كمية كبيرة للغاية من السلع الأخرى في مقابلها». بكلمات أخرى، كيف يمكن أن يكون للماء الضروري للحياة، قيمة قليلة، في حين يكون للماس الذي لا يستخدم، بشكل عام، إلا للظواهر هذا السعر الخيالي.

لقد ازعج هذا التناقض آدم سميث قبل ٢٠٠ سنة. أما الآن فنحن نعرف كيف نحل هذا التناقض، كالتالي: «منحنيات العرض والطلب بالنسبة للماء تتقاطع عند سعر منخفض للغاية، في حين أن العرض والطلب بالنسبة للماس قائم بحيث أن سعر توازنهما مرتفع للغاية». وبعد أن قلنا ما تقدم، من الطبيعي أن نسال، «لكن» «لماذا» يتقاطع منحنيا العرض والطلب على الماء عند هذا السعر المتدني؟» الجواب هو أن الماس نادر للغاية وتكلفة الحصول على ماسة إضافية عالية، في حين أن الماء وافر نسبياً ولا يكلف إلا القليل في أنحاء كثيرة من العالم.

ومع ذلك فإن هذا الجواب لا يوفق بين ما عرفناه عن التكلفة والحقيقة الناصعة من أن الماء أكثر فائدة من امدادات العالم من الماس. وكما نوافق بينهما علينا أن نضيف إلى اعتبارات التكلفة حقيقة ثانية: منفعة الماء ككل لا تقرر سعره أو طلبه. بل إن سعر الماء تحدهد منفعته الحدية، فائدة الكأس «الأخيرة» من الماء. وحيث أن هناك الكثير من الماء فإن الكأس الأخير يباع بسعر بخس للغاية. رغم أن القطرات القليلة الأولى تعادل الحياة ذاتها، فقد لا نحتاج الأخيرة إلا لريّ العشب أو غسل السيارة. وبالتالي نجد أن سلعة عظيمة القيمة مثل الماء تباع دون مقابل تقريباً لأن النقطة الأخيرة منه لا تساوي شيئاً تقريباً.

وكما قال أحد الطلاب: يمكن فهم نظرية القيمة الاقتصادية بسهولة إذا تذكرت أن الذنب بالنسبة لعلم الاقتصاد هو الذي يهز الكلب. وذنب المنفعة الحدية هو الذي يهز كلب الأسعار والكميات.

التي يحصل عليها المستهلكون زيادة على ما دفعوه ثمناً لسلعة ما.

تطبيقات على فائض المستهلك

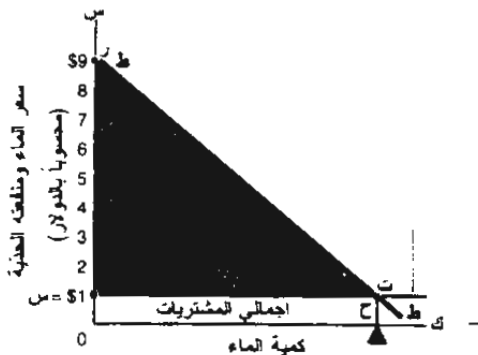
يفيد مفهوم فائض المستهلك في المساعدة على تقييم الكثير من القرارات الحكومية. مثلاً، كيف يمكن للحكومة أن تقرر قيمة طريق جديد للسيارات أو قيمة الحفاظ على منتج للاستجمام؟ افترض أن اقتراحاً قدم لشق طريق جديدة. وحيث إنها مفتوحة مجاناً للجميع، فلن تحقق أية إيرادات. وقيمة الطريق للمستخدمين ستكون في الوقت الذي ستوفره أو الأمان الأفضل للسفر ويمكن قياس ذلك بفائض المستهلك الفردي. ولتجنب مواضيع المقارنات الصعبة للمنفعة البيئية، نفرض أن هناك عشرة الاف مستخدم للطريق، كلهم متماثلين من جميع الوجوه.

ومن خلال التجربة يمكن أن نقرر فائض المستهلك الفردي من طريق السيارات على أنه يساوي ٣٥٠ دولاراً. ويصوت المستهلكون لصالح شق الطريق إذا كانت تكلفتها الاجمالية ٣٠٥ مليون دولار (١٠,٠٠٠ x ٣٥٠ دولار). بشكل عام، سيوصي الاقتصاديون

الشكل ٥ - ٥. اجمالي فائض المستهلك هو المساحة الواقعة تحت منحني الطلب وفوق السعر.

يقيس منحني الطلب المبلغ الذي قد يدفعه المستهلك لكل وحدة يستهلكها. وبالتالي فإن جميع المساحة الواقعة تحت منحني الطلب (صفر ح ت) تبين المنفعة الكلية الفاجعة عن استهلاك الماء. ويطرح تكلفة السوق للماء بالنسبة للمستهلكين (التي تساوي المستطيل صفر ن ت ح)، نحصل على فائض المستهلك من استهلاك الماء وهو المثلث ن ت ر.

فائض المستهلك لأحد الأسواق



وقيمتها الكلية في السرق فائض المستهلك (Consumer surplus). وينشأ الفائض لأننا «نحصل على أكثر مما ندفع» نتيجة لقانون تناقص المنفعة الحدية.

نحن نتمتع بفائض المستهلك أساساً، لأننا ندفع المبلغ ذاته لكل وحدة نشتريها من السلعة، من أول وحدة حتى آخر وحدة. ندفع السعر ذاته لكل بيضة أو كوب ماء. وهكذا ندفع لكل «وحدة» الثمن الذي تساويه «آخر» وحدة. لكن وحسب قانوننا الأساسي في تناقص المنفعة الحدية، فإن للوحدات الاولى قيمة أكبر بالنسبة إلينا من الأخيرة. وبالتالي فإننا نتمتع بفائض من المنفعة في كل وحدة من الوحدات الاولى.

يوضح الشكل ٥ - ٤ مفهوم فائض المستهلك بالنسبة الى فرد يستهلك الماء. لنقل أن ثمن الماء هو دولار واحد لكل جالون. وهذا مبيّن بالخط الافقي عند سعر ١ دولار في الشكل ٥ - ٤. يفكر المستهلك كم جالوناً يشتري بهذا السعر. للجالون الاول قيمة كبيرة لاطفاء العطش الشديد، والمستهلك مستعد لدفع ٩ دولارات مقابلته. لكن هذا الجالون الاول لا يساوي أكثر من دولار واحد حسب سعر السوق، لذا يكون المستهلك قد ربح فائضاً مقداره ٨ دولارات.

خذ الجالون الثاني، انه يساوي ٨ دولارات بالنسبة للمستهلك، إلا أنه لا يكلف سوى دولار واحد، لذلك، يكون الفائض ٧ دولارات. وهكذا نزولاً الى الجالون التاسع والذي لا يساوي أكثر من ٥٠ سنتاً بالنسبة للمستهلك، وبالتالي فهو لم يربح بالشرء. يتحقق توازن المستهلك عند النقطة ت، حيث يتم شراء ٨ جالونات من الماء بسعر دولار واحد لكل منها.

نصل هنا الى اكتشاف مهم: فرغم أن المستهلك لم يدفع سوى ٨ دولارات، فإن القيمة الاجمالية للماء هي ٤٤ دولاراً. ونحصل على هذا الرقم بجمع كل الأعمدة الممتدة للمنفعة الحدية (٩ + ٨ + ٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١ = ٤٤). وهكذا يكون المستهلك قد ربح فائضاً مقداره ٣٦ دولاراً زيادة على المبلغ المدفوع.

يبحث الشكل ٥ - ٤ حالة مستهلك واحد يشتري الماء. ويمكننا تطبيق مفهوم فائض المستهلك على السوق ككل. ومنحني طلب السوق في الشكل ٥ - ٥ هو المجموع الافقي لمنحنيات الطلب الفردية. ويطبق منطق فائض المستهلك الفردي على السوق ككل. والمساحة التي يغطيها منحني طلب السوق الواقعة فوق خط السعر، والمعروفة بالنقاط ن ت ر في الشكل ٥ - ٥، تمثل اجمالي فائض المستهلك.

لأن المستهلكين يدفعون سعر الوحدة الاخيرة لجميع الوحدات المستهلكة، فإنهم يتمتعون بفائض في المنفعة على التكلفة. وقياس فائض المستهلك المنفعة الاضافية

الذين يقومون بتحليل التكاليف والمنافع بشق الطريق اذا كان اجمالي فائض المستهلك يزيد عن التكاليف. وقد استخدمت تحليلات مماثلة في القضايا البيئية مثل مسألة ما اذا كان من الواجب الحفاظ على المناطق البرية للاستجمام، أو طلب معدات جديدة لخفض التلوث.

يشير مفهوم فائض المستهلك الى الامتيازات الهائلة التي يتمتع بها المواطنون في المجتمعات الحديثة. فكل واحد منا يتمتع بتشكيلة واسعة من السلع عظيمة القيمة التي يمكن شراؤها بسعر متدن. وهذه فكرة تدعو الى التواضع. فإذا كنت تعرف اناساً يتبحرون بانتاجهم الاقتصادي أو بمكاسبهم، فاقترح عليهم أن يتمهلوا ويفكروا. لو نقلوا الى جزيرة جرداء غير مأهولة، فإلى متى يستطيعون العيش بمعارفهم المتخصصة؟ الواقع، أنه من دون معدات رأسمالية، ومن دون تعاون الآخرين، ومن دون المعارف التكنولوجية التي يرثها كل جيل عن الذي سبقه، كم يستطيع أي واحد منا أن ينتج؟ فمن الواضح أننا جميعاً نجني فائض

المستهلك لعالم اقتصادي لم نصنعه نحن. وكما قال آل. تي. هوبهاوس (L.T. Hobhouse) :

الذي يشيد صناعة ما، ويعتقد أنه قد «بنى» نفسه وعمله بنفسه، وجد في الحقيقة نظاماً اجتماعياً جاهزاً بين يديه على شكل عمال مهرة، ومعدات، وسوق، وأمن ونظام جهاز واسع وأجواء عامة، الإبداع المشترك لثلاثين الرجل وانجازات الأجيال. استبعد العامل الاجتماعي ولن تكون سوى متوحشين يعيشون على الجذور، والتوت البري، والطفيليات

لقد أنهينا الآن من استعراضنا لطريقة تفاعل خيارات المستهلك مع الاسعار والدخل لتقرير الطلب على السلع والخدمات. لكن ماذا عن مؤسسات الأعمال؟ ماذا عن انتاج وعرض السلع التي يطلبها المستهلكون؟ في الفصلين التاليين سنتحول الى هذا الشريك الآخر في عملية العرض والطلب. وما أن ننهي استعراضنا لقرارات قطاعات الأعمال، حتى يصبح لدينا فهماً للقوى الكامنة خلف هذين المنحنيين اللذين يرقصان على صفحات الكتب المدرسية، والحياة الاقتصادية أيضاً.

ملخص

من الدولارات. لكن انتبه الى ان المنفعة الحدية لزجاجة عطر ثمنها ٥٠ دولاراً لكل أونصة لا تساوي المنفعة الحدية لزجاجة من الكولا سعرها ٥٠ سنتاً. بل إن منافعهما الحدية مقسومة على سعر الوحدة تكون جميعها متساوية، عندما يوزع المستهلك دخله بالشكل الأمثل. أي أن، منافعهما الحدية بالنسبة لآخر دولار، م/ح/س، تتساوى.

٤ - تساوي المنفعة الحدية لكل وحدة من الموارد هي قاعدة منطقية أساسية، تتجاوز نظرية الطلب والدولارات. فإذا اردت توزيع أية موارد محدودة بين استخدامات متنافسة، يمكنك تحقيق فائدة من تحويل المخصصات المادية عن سلع ذات ميزة حدية متدنية للوحدة الى السلع ذات المنفعة الحدية العالية الى ان تصل الى توازن نهائي تصبح فيه جميع المزايا الحدية لكل وحدة من الموارد متساوية. ومن التطبيقات المهمة على هذه القاعدة، استخدام الوقت.

٥ - يشتق منحنى طلب السوق لجميع المستهلكين بجمع منحنيات الطلب المنفصلة لكل مستهلك بشكل افقي. ويمكن لمنحنى الطلب الانتقال من مكانه لعدة أسباب. مثلاً، ارتفاع الدخل ينقل عادة المنحنى ط ط ناحية اليمين، ويزيد بالتالي الطلب: ارتفاع في سعر سلعة بديلة (مثل الدجاج كبديل للحم المعجل)

١ - تفسر طلبات السوق أو منحنيات الطلب على أنها تنشأ من عملية اختيار الافراد لحزمتهم المفضلة من السلع أو الخدمات الاستهلاكية.

٢ - يفسر علماء الاقتصاد طلب المستهلكين بمفهوم المنفعة، والذي يشير الى الاشباع النسبي، الذي يحصل عليه المستهلك من استعمال مختلف السلع. واطلق على الاشباع الإضافي الذي يتم الحصول عليه من استهلاك وحدة اضافية من سلعة ما، اسم المنفعة الحدية، حيث تعني كلمة «حدي» المنفعة الاضافية أو الزائدة. وينص قانون تناقص المنفعة الحدية أنه مع ازدياد الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة الحدية للوحدة الاخيرة المستهلكة تميل الى الانخفاض.

٣ - يفترض علماء الاقتصاد ان المستهلكين يوزعون مداخيلهم المحدودة بهدف الحصول على أكبر قدر من الاشباع أو المنفعة. وللحصول على أكبر قدر من المنفعة على المستهلك أن يساوي بين المنافع الحدية لآخر دولار انفق على كل سلعة وعلى جميع السلع.

وحين تصبح المنفعة الحدية لكل دولار متساوية بالنسبة للتفاح، واللحم المقدد، والقهوة، وكل شيء آخر، عندها فقط يحصل المستهلك على أكبر قدر من الاشباع من دخله المحدود

النسبة المنوية للتغيير في الدخل.

٧ - تذكر أن تذب المنفعة الحدية هو الذي يهز كلب الأسعار والكميات في السوق. ويؤكد هذه النقطة مفهوم «فائض المستهلك». فنحن ندفع السعر ذاته لكل ربع جالون من الحليب نشتريه من السوق، إضافة إلى ذلك، فإن السعر يتساوى بالنسبة للمنفعة الحدية لآخر وحدة تشتري. وهذا يعني أننا نجني فائضاً من المنفعة على السعر عن جميع الوحدات التي سبقت، لأن المنافع الحدية للوحدات الأولى، تكون أكبر بكثير من منافع الوحدات الأخيرة، حسب قانون تناقص المنفعة الحدية. وتسمى الزيادة في إجمالي المنفعة الحدية عن سعر السوق فائض المستهلك. ويعكس فائض المستهلك المنافع التي نكسبها من تمكنا من شراء جميع الوحدات بالسعر المتدني ذاته. في حالات مبسطة يمكننا قياس فائض المستهلك على أنه المساحة ما بين منحنى الطلب وخط السعر. وهو مفهوم له علاقة بالعديد من القرارات العامة - مثلما يحدث حين يقرر المجتمع اتخاذ قرارات بالنسبة إلى تحمل النفقات الباهظة لشق طريق أو بناء جسر

سيخلق بالمثل انتقالاً لمنحنى الطلب تجاه الأعلى، ارتفاع في سعر سلعة متممة (مثل خبز الهامبرجر ولحم العجل) سيسبب بدوره انتقال المنحنى ط ط إلى أسفل وفي اتجاه اليسار. ويمكن لعوامل أخرى - مثل تغير الذوق، وزيادة أو نقص عدد السكان، أو التوقعات - أن تؤثر في الطلب.

٦ - يمكننا التعمق أكثر في العوامل المؤثرة في الطلب المنحدر إلى أسفل عن طريق تقسيم العوامل المؤثرة في ارتفاع السعر، إلى عوامل تتعلق بالدخل وعوامل تتعلق بالبدائل. (أ) يحدث أثر الاستبدال حين يقود السعر الأعلى، إلى استبدال سلعة بسلعة أخرى لتحقيق الإشباع؛ (ب) تأثير الدخل يعني أن ارتفاعاً في السعر يخفض الدخل الحقيقي ويقلل بذلك الاستهلاك المرغوب من معظم السلع. من التأثيرات المترتبة على زيادة السعر على البدائل والدخل، بالنسبة لمعظم السلع، أنه يجعلها تدعم بعضها البعض وتقود إلى قانون الطلب المنحدر إلى أسفل. نقيس التجاوب الكمي للطلب مع الدخل بمرونة الدخل، والتي تقيس النسبة المنوية للتغيير في الكمية المطلوبة مقسومة على

مفاهيم للمراجعة

- المنفعة، المنفعة الحدية
- مناهب المنفعة
- قانون تناقص المنفعة الحدية
- انتقال الطلب بسبب تغير الدخل وعوامل أخرى
- تساوي المنفعة الحدية لآخر دولار ينفق على
- كل سلعة م ح/س = م ح/س = ...
- طلب السوق مقابل طلب الفرد.
- تناقض القيمة.
- فائض المستهلك.
- البدائل، والمتممات، والسلع المستقلة.
- أثر الاستبدال وأثر الدخل.
- تناقض القيمة.
- فائض المستهلك.

اسئلة للمناقشة

- ١ - اشرح معنى المنفعة. ما هو الفرق ما بين المنفعة الكلية، والمنفعة الحدية؟ اشرح قانون تناقص المنفعة الحدية واعط مثالاً عددياً عليها.
- ٢ - يشتري توم ووشطيرة هامبرجر بسعر ٢ دولار للوحدة، و٨ زجاجات كولا بسعر ٥٠ر. دولار للوحدة، و٨ قطع من البيتزا بسعر دولار واحد للوحدة. لكنه لا يشتري أية شطائر هوت دوغ التي سعرها ١ر. دولار للوحدة. ما الذي يمكنك استنتاجه عن منفعة توم الحدية لكل واحدة من السلع الأربعة؟
- ٣ - أي الأزواج من السلع التالية يمكنك أن تصنفها كسلع متممة، أو بديلة، أو مستقلة. لحم العجل، الكاتشب، لحم الضأن، السجائر، العلكة، لحم الخنزير، الراديو، التلفزيون، السفر جواً، السفر بالحافلة، الانتقال بالتاكسي، الكتب؛ بيّن التحول
- ٤ - ما الخطأ في قولنا، «عند التوازن، يجب أن تكون جميع المنافع الحدية متساوية تماماً»؟ صحح هذا القول وشرح السبب.
- ٥ - ما هو المبلغ الذي أنت على استعداد لدفعه كل سنة مقابل عدم التخلي عن أفلام السينما «جميعها»؟ وكم تنفق على السينما؟ قدر بشكل تقريبي فائض المستهلك الخاص بك.
- ٦ - فكر في الجدول التالي الذي يبين منفعة عدد من أيام النزوح المختلفة في كل عام :

عدد أيام التزلج	المنفعة الكلية \$
صفر	صفر
١	٣٠
٢	٥٥
٣	٧٣
٤	٨٨
٥	٩٨
٦	٩٨

أو تخصيص مساحة من الأرض للحياة البرية.

ارسم جدولاً يبين المنفعة الحدية لكل يوم من أيام التزلج. على فرض أن هناك مليون شخص لديهم خيارات موضحة في الجدول، فكيف سيصبح طلب السوق على أيام التزلج؟ إذا كان ثمن تذكرة المصعد الجبلي ٢٠ دولاراً في اليوم، فما هو توازن السعر والكمية لأيام التزلج؟

٧ - احسب لكل سلعة من السلع الواردة في الجدول ٥ - ٢ أثر مضاعفة السعر على الكمية المطلوبة. وبالمثل، على السلع

المذكورة في الجدول ٥ - ٣، ما هو تأثير زيادة مقدارها ٥٠ بالمئة على دخل المستهلكين؟

٨ - عند جمعك منحنيات الطلب المتشابهة لاعداد أكبر فأكبر من الناس (بطريقة مماثلة للأجراء المتبع في الشكل ٥ - ٢)، يصبح منحنى طلب السوق مسطحاً أكثر فأكثر على المقياس ذاته. فهل تشير هذه الحقيقة الى أن مرونة الطلب قد أصبحت أكبر فأكبر؟ اشرح جوابك بدقة.

٩ - كيف سيكون شكل الطلب على مادة مسببة للإدمان مثل السجائر أو المخدرات؟ اظهرت الدراسات أن للمواد المسببة للإدمان مرونة سعر طلب متدنية، فعلى سبيل المثال : وجدت التقديرات الخاصة بالطلب على السجائر أن مرونة سعرها هي في حدود ٠.٥. افرض أن عرض السجائر لا نهائي المرونة وأن سعرها عند نقطة التوازن من دون ضريبة هو ١ دولار للعلبة والكمية المطلوبة هي ١٠ بليون علبة سنوياً. فإذا فرضت الحكومة ضريبة مقدارها ١٠ سنتات على العلبة، فما تأثير ذلك على استهلاك السجائر وعلى سعرها؟ وماذا ستكون حصيلة هذه الضريبة؟ وضع اجابتك بياناً.

١٠ - افرض أنك غني جداً وسمين جداً. نصحك طبيبك أن تحدد ما تتناوله من طعام بمقدار ٢٠٠٠ وحدة حرارية يومياً. ما هو توازن المستهلك الخاص بك في ما يتعلق باستهلاك الطعام؟

الملحقه

تحليلات هندسية

لتوازن المستهلك

المجموعة أ المكونة من ١ وحدة طعام و ٦ وحدات من الملابس، والمجموعة ب المكونة من ٢ وحدة طعام و ٣ وحدات ملابس، فإن الموقف بالنسبة لك هو كالتالي : (١) أن تفضل أ على ب، (٢) أن تفضل ب على أ، أو (٣) أن تكون أ وب سواء بالنسبة إليك.

الآن افترض أن أ وب جيدان بالقدر نفسه بالنسبة لك - أي أنه لا فرق لديك أن حصلت على أي منهما. دعنا نأخذ في اعتبارنا بعض مجموعات السلع التي لا فرق بينها بالنسبة لك أيضاً، كما هو مدرج في اللوحة الخاصة بالشكل ١٥ - ١.

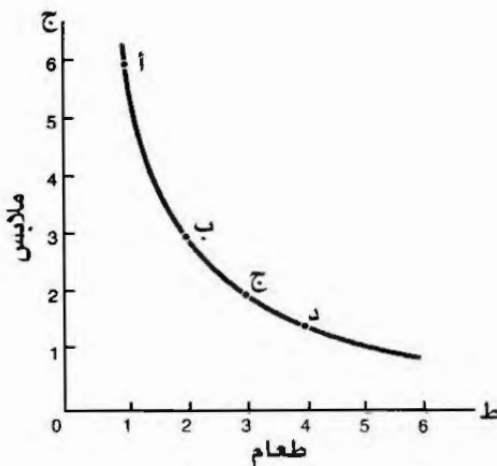
يبين الشكل ١٥ - ١ هذه المجموعات بيانياً. نحن نقيس وحدات الملابس على أحد المحاور، ووحدات الطعام على المحور الآخر. وقد مثلت كل مجموعة من مجموعات السلع الأربعة

قبل قرن من الزمان، اكتشف الاقتصادي ويلفريدو باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) أن في الامكان تحليل جميع عناصر نظرية الطلب المهمة من دون مفهوم المنفعة. وقد طور باريتو ما يعرف اليوم باسم منحني السواء. ويقدم هذا الملحق النظرية الحديثة في تحليلات السواء، ثم نستخلص منها النتائج الرئيسية لسلوك المستهلك مستخدمين هذه الاداة الجديدة.

منحني السواء

ابداً بافتراض أنك مستهلك يشتري تشكيلة مختلفة من نوعين من البضائع، لنقل انهما المواد الغذائية والملابس، حسب مجموعة معينة من الاسعار. افترض أنك تفضل واحدة على أخرى، أو أن النوعين سواء بالنسبة إليك، حين يطلب منك الاختيار ما بين

منحني سواء المستهلك



مجموعات السواء

	ملابس	طعام
أ	٦	١
ب	٣	٢
ج	٢	٣
د	١.٥	٤

الشكل ١٥ - ١. منحنيات السواء لزوج من السلع

الحصول على المزيد من إحدى السلع يعوض عن بعض من السلع الأخرى. والمستهلك يرغب الوضع أ بنفس القدر الذي يرغب فيه الأوضاع ب، ج، أو د. والمجموعات من الطعام والملابس التي تعطي اشباعاً متساوياً عيئت على منحني سواء متصل. وهو محدب من الأسفل حسب قانون الاستبدال، والذي ينص على أنه حين تحصل على المزيد من سلعة ما، فإن معدل استبدالها، أو ميل منحني السواء الخاص بها يتناقص باستمرار.

فارخص نسبياً، كي تقتنع بأخذ القليل من الطعام الإضافي، مقابل التضحية بقليل من الملابس. ولا شك أن الشكل الدقيق لميل منحنى السواء، سيختلف من مستهلك لآخر، لكن الشكل النموذجي سيأخذ النسق الموضح في الشكل ١٥ - ١ و ١٥ - ٢.

خارطة السواء

الجدول في الشكل ١٥ - ١ هو واحد من عدد لا نهائي من الجداول المحتملة. ويمكننا البدء بالوضع الاستهلاكي الأكثر تفضيلاً وإدراج عدد من المجموعات المختلفة تجلب للمستهلك هذا المستوى الأعلى من الاشباع. ويمكن لجدول من هذا النوع ان يبدأ بوحدين من الطعام و ٧ وحدات ملابس. ويمكن تصوير كل جدول بيانياً، وأن يكون لكل جدول منحنى السواء المتعلق به.

يبين الشكل ١٥ - ٢، أربعة من هذه المنحنيات: وقد عنون المنحنى المأخوذ من الشكل ١٥ - ١ يوم. وهذا المخطط البياني يشبه خارطة جغرافية كنتورية، فالشخص الذي يمضي على طول طريق محدد، بارتفاع كنتوري معين على مثل هذه الخارطة لا يصعد ولا يهبط. وبالمثل، فإن المستهلك الذي ينتقل من وضع الى آخر على منحنى سواء واحد لا يتمتع بزيادة أو نقص في الاشباع من تغيير الاستهلاك. ولم يظهر في الشكل ١٥ - ٢ سوى عدد قليل من منحنيات السواء المحتملة.

لاحظ أننا عندما نزيد كلا السلعتين وبالتالي نتحرك في اتجاه شمالي شرقي عبر هذه الخارطة، فإننا نعبر منحنيات سواء

بالنقاط، أ، ب، ج، د. لكن هذه المجموعات ليست بأي حال من الأحوال المجموعات الوحيدة التي لا فرق بينها بالنسبة لك. فثمة مجموعات أخرى، مثل ١٥ وحدة من الطعام و ٤ وحدات من الملابس، يمكن تصنيفها كمجموعات مساوية لـ أ، ب، ج، أو د. وهناك مجموعات أخرى كثيرة غير ظاهرة. ويربط المنحنى المحيطي في الشكل ١٥ - ١ بين النقاط الأربعة، مشكلاً منحنى السواء (indifference curve). وتمثل النقاط الظاهرة على المنحنى الحزم الاستهلاكية التي لا يفرق المستهلك بينها، فجميعها مرغوبة بدرجة متساوية.

قانون الاستبدال

ترسم منحنيات السواء على شكل مقعر، أو محدب في اتجاه نقطة الأصل. وبالتالي، فحين تتحرك الى أسفل وإلى اليمين على طول المنحنى - وهي حركة تعني زيادة كمية الطعام وخفض وحدات الملابس - يصبح المنحنى أكثر تسطحاً. ويُرسَم المنحنى بهذا الشكل لبيان خاصية، غالباً ما تكون صحيحة في الواقع، والتي نطلق عليها اسم «قانون الاستبدال».

كلما زادت ندرة السلعة، كلما زادت قيمة استبدالها النسبية، وترتفع منفعتها الحدية مقارنة بالمنفعة الحدية للسلعة التي أصبحت وافرة.

وهكذا، عند انتقالك من أ إلى ب في الشكل ١٥ - ١، فإنك تقايض ٢ من وحدات الملابس الست، مقابل وحدة إضافية واحدة من الطعام. لكن عند الانتقال من ب إلى ج، فقد لا تضحي بأكثر من وحدة واحدة من الملابس للحصول، على وحدة ثالثة من الطعام - مقايضة وحدة بوحدة. ومقابل وحدة رابعة من الطعام لم تضح بأكثر من ١/٢ وحدة من مؤنك المتضائلة من الملابس.

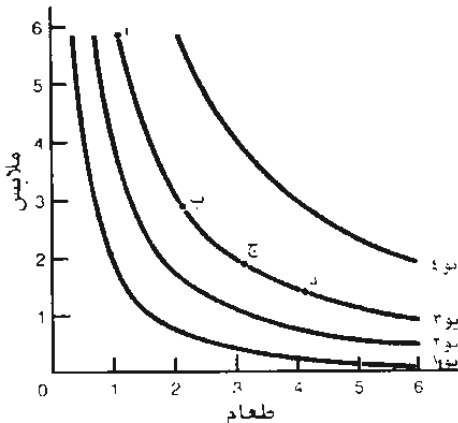
إذا وصلنا النقطتين أ و ب في الشكل ١٥ - ١، نجد أن ميل الخط الناتج (واهملاً شارته السالبة) له قيمة مقدارها ٢. صل ب مع ج تجد أن الميل يساوي ١؛ صل ج مع د، تجد أن الميل يساوي ١/٢. وهذه الأرقام - ٢، ١، ١/٢ - هي «معدل الاستبدال» (ويطلق عليها أحياناً «المعدلات الحدية للاستبدال») ما بين سلعتين. وكلما صغر حجم الحركة على المنحنى كلما اقترب معدل الاستبدال ليصبح مساوياً للميل الحقيقي لمنحنى السواء.

ميل منحنى السواء هو مقياس المنفعة الحدية النسبية للسلعة أو لشروط الاستبدال والتي بموجبها - وبسبب تغيرات صغيرة جداً - يكون المستهلك مستعداً لاستبدال مقدار يتناقص تدريجياً من إحدى السلع مقداراً يزيد تدريجياً من سلعة أخرى.

ان منحنى السواء المقعر على طريقة الشكل ١٥ - ١ يتطابق مع قانون الاستبدال فمع ارتفاع الكمية التي تستهلكها من الطعام - وانخفاض كمية الملابس، فلا بد ان يصبح الطعام أرخص

الشكل ١٥ - ٢ عائله من منحنيات السواء

تمثل المنحنيات المعنونة يوم، يوم، يوم، منحنيات سواء. فأي هذه المنحنيات يفضلها المستهلك أكثر؟

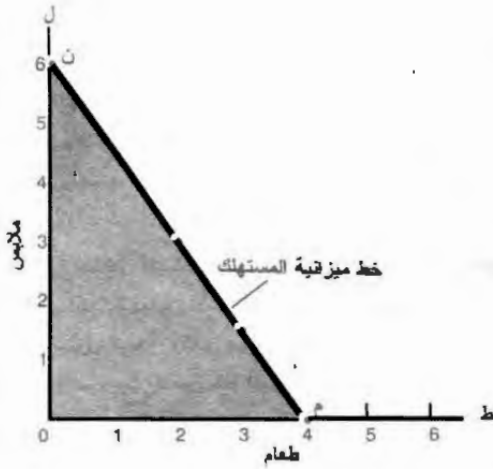


الإمكانات البديلة للاستهلاك

ملابس	طعام	
صفر	٤	م
١.٥	٣	
٤	٢	ن
٤.٥	١	
٦	صفر	ن

الشكل ١٥ - ٣. الدخل يقيد انفاق المستهلك

يمكن تصوير القيد الذي تفرضه الميزانية على الانفاق على شكل جدول. والتكلفة الاجمالية لكل ميزانية (مقدرة على أساس ١.٥ \$ ط + ١ \$ ل) تساوي ٦ دولارات بالضبط من الدخل. يمكننا تعيين قيد الميزانية كخط مستقيم، يساوي انحداره المطلق معدل س/ل/س. ط. ن م. ه خط ميزانية المستهلك. ونحن يكون الدخل ٦ دولارات، وأسعار الطعام والملابس هي ١.٥ دولار و ١ دولار، فإن في وسع المستهلك اختيار اية نقطة على خط الميزانية هذا (ما السبب في ان انحدار الخط ١.٥ دولار/١ دولار = ٣/٢؟).



تشكيلات المجموعات البديلة من الطعام أو الملابس. ففي احد الخيارات المتطرفة، يمكنه شراء ٤ وحدات طعام ولا يشتري أية ملابس، وعلى الطرف الاخر المقابل يمكنه شراء ٦ وحدات ملابس ولا يشتري أي طعام. ويبين الجدول المرفق بالشكل ١٥ - ٣ بعض الطرق الممكنة التي يمكنه بواسطتها توزيع دولاراته الستة.

يعين الشكل ١٥ - ٣ هذه الاحتمالات الخمسة. لاحظ ان جميع النقاط تقع على خط مستقيم، سُمي ن. م. علاوة على ذلك، فأي نقطة يمكن تحقيقها مثل ٣/٢ وحدات طعام ووحدة ملابس يمكن رسمها على الخط ن. م. وخط ميزانية المستهلك ن م يجمع كل المجموعات الممكنة من كلا السلعتين اللتين يمكن ان تستنفذا دخل المستهلك^(١). وميل الخط ن م (مع اهمال اشارته) هو ٣/٢، الذي هو معدل سعر الطعام الى سعر الملابس ومعنى هذا الميل هو انه بالنظر الى تلك الاسعار، فإن مستهلكنا يتخلى عن ٣ وحدات ملابس (ويهبط بذلك ٣ وحدات عمودية على المخطط البياني الى أسفل)، ويمكنه كسب وحدتين من الطعام (اي التحرك الى اليمين وحدتين افقيتين).

نحن نسمي الخط ن م خط ميزانية المستهلك أو قيد المستهلك.

متتالية، وهكذا، فإننا نحقق مستويات اعلى فأعلى من الاشباع (على فرض ان المستهلك يحصل على اشباع اعظم من الحصول على كميات اكثر من كلا السلعتين). وبالتالي، فإن المنحنى يوم يمثل مستوى اعلى من الاشباع من يوم، ويوم مستوى اعلى من الاشباع اكثر من يوم؛ وهكذا دواليك.

خط الميزانية أو قيد الميزانية

الان دعونا ننحي جانبا خارطة السواء الخاصة بالمستهلك للحظة واحدة ونعطي المستهلك دخلاً ثابتاً. لنقل ان لديه، ٦ دولارات ينفقها في اليوم، وتواجهه اسعار ثابتة لكل من وحدات الطعام والملابس - ١.٥ دولار سعر وحدة الطعام، ودولار واحد سعر وحدة الملابس. ومن الواضح انه يستطيع انفاق نقوده على أي من

(١) يصح هذا لأننا اذا اشرنا الى كميات الطعام والملابس المشتراة بالحرفين ط ول، على التوالي، فإن مجموع الانفاق على الطعام يجب ان يكون ١.٥ ط ومجموع الانفاق على الملابس ١ ل. فإذا كان الدخل اليومي والانفاق هو ٦ دولارات، فإن المعادلة التالية يجب ان تصح :

٦ دولار = ١.٥ ط + ١ ل. وهذه معادلة خطية، هي معادلة خط الميزانية. لاحظ :

الميل الحسابي للخط ن م = ١.٥ دولار ÷ ١ دولار = سعر الطعام ÷ سعر الملابس...

الوضع المتوازن للمماس

اصبحتنا الآن جاهزين للجمع بين الجزئين. محاور الشكل ١٥ - ٣ هي نفسها محاور الشكلين ١٥ - ١ و ١٥ - ٢. ويمكننا وضع خط الميزانية ن م فوق خارطة السواء الخاصة بالمستهلك، كما هو مبين في الشكل ١٥ - ٤. وفي وسع المستهلك التحرك في أي اتجاه على طول الخط ن م. أما المواقع إلى يمين الخط ن م وفوقه، فغير ممكنة لأنها تتطلب دخلاً يزيد عن ٦ دولارات. والمواقع التي إلى يسار ن م وتحتة، فهي غير مناسبة لأننا افترضنا أن المستهلك ينفق ٦ دولارات كاملة.

إلى أين سينتقل المستهلك؟ من الواضح أنه سينتقل إلى النقطة التي تعطي أكبر قدر من الاشباع - أي إلى أعلى منحني سواء يمكن الوصول إليه - والذي هو في هذه الحالة عند النقطة ب. فعند النقطة ب حيث يلامس خط الميزانية منحني السواء، دون أن يقطعه، نحصل على أعلى منحني سواء يمكن للمستهلك الوصول إليه.

من الناحية الهندسية، يكون المستهلك في وضع متوازن حين يكون ميل خط الميزانية (المساوي لمعدل سعر الطعام إلى سعر الملابس) مساوياً بالضبط لميل منحني السواء (المساوي لمعدل المنفعة الحدية لكلا السلعتين).

يتم الحصول على توازن المستهلك عند النقطة التي يلامس فيها خط الميزانية أكثر منحنيات السواء ارتفاعاً. عند تلك النقطة يكون معدل الاستبدال مساوياً تماماً لميل خط الميزانية.

بصيغة أخرى، فإن معدل الاستبدال، أو ميل منحني السواء، هو نسبة المنفعة الحدية للطعام، مقابل المنفعة الحدية للملابس. لذلك فإن حالة التماس هي مجرد طريقة أخرى لبيان أن معدل الاسعار يجب أن يكون مساوياً لمعدل المنفعة الحدية: ففي التوازن يحصل المستهلك على المنفعة الحدية ذاتها من آخر فلس ينفقه على الطعام كما هو الحال لآخر فلس ينفقه على الملابس. لذلك يمكننا اشتقاق حالة التوازن التالية :

$$\frac{س ط}{س ل} = \text{معدل الاستبدال} = \frac{م ح ط}{م ح ل}$$

وهذه بالضبط حالة مماثلة للحالة التي اشتققناها لنظرية المنفعة في الجزء الرئيسي من هذا الفصل.

(٢) أصبحت معادلة خط الميزانية الجديد هي ٣ دولار = ١٥ دولار ط + ١ دولار ل.

التغيرات في الدخل والسعر

ثمة تطبيقان مهمان لمنحنيات السواء حيث تستخدم دائماً لدراسة (١) التغير في الدخل النقدي، و (ب) التغير في سعر إحدى السلعتين.

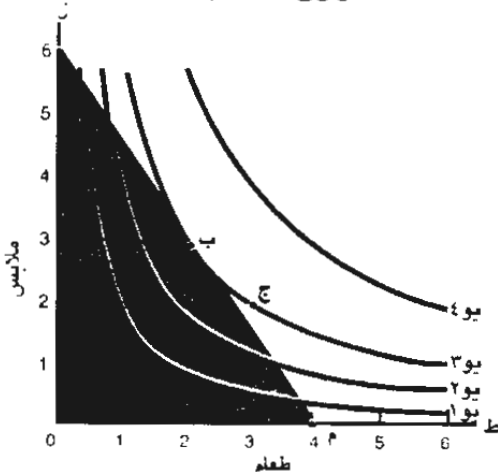
التغير في الدخل

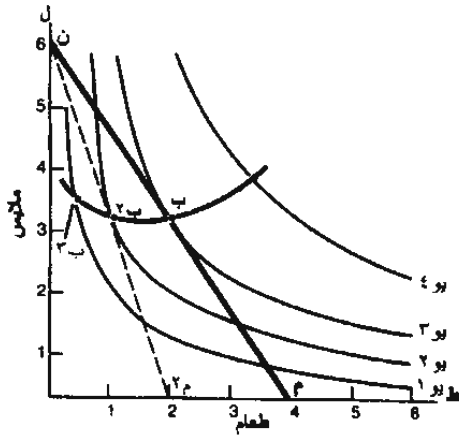
افترض، بداية، أن دخل المستهلك اليومي قد انخفض إلى النصف في حين بقيت أسعار السلعتين دون تغير. ففي هذه الحالة يمكننا اعداد جدول آخر، مماثل للجدول في الشكل ١٥ - ٣، يظهر امكانيات الاستهلاك الجديدة. ويتعين هذه النقاط على الرسم البياني كما في الشكل ١٥ - ٥. فسوف نجد أن خط الميزانية الجديد يشغل الموقع ن م في الشكل ١٥ - ٥. وقد اتخذ وضعاً موازياً لخط الميزانية ن م^(٢). وأصبح المستهلك الآن حراً في التحرك على طول خط الميزانية الجديد فقط (الأكثر انخفاضاً)؛

الشكل ١٥ - ٤ حزمة الاستهلاك المفضلة والمجربة لدى المستهلك نحصل عليها عند النقطة ب

نجمع هنا خط الميزانية وكنتورات السواء في مخطط بياني واحد. ويصل المستهلك إلى أعلى منحني سواء يمكن الوصول إليه بدخل محدد عند النقطة ب. والتي هي نقطة تماس خط الميزانية مع أعلى منحنيات السواء. وعند نقطة التماس ب، يتساوى معدل الاستبدال مع الاسعار النسبية س ط/ س ل. وهذا يعني أن المنفعة الحدية لجميع السلع تتناسب مع اسعارها، بحيث المنفعة الحدية لآخر دولار انفق تكون متساوية لجميع السلع.

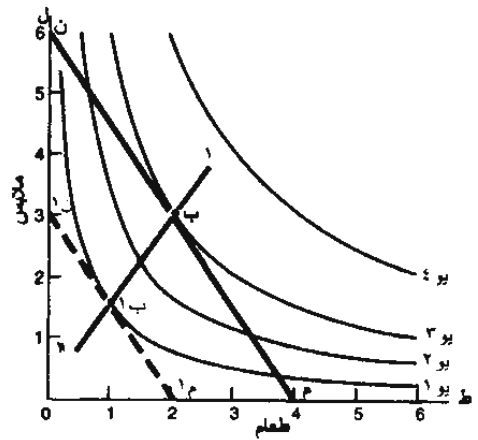
توازن المستهلك





الشكل ١٥ - ٦. تأثير تغير السعر على التوازن

ان ارتفاعا في سعر الطعام سيجعل خط الميزانية يتمحور على النقطة ن، ويدور من ن م الى ن م'. وتكون نقطة تماس التوازن الجديدة هي ب'، مع طعام اقل وملابس اقل أو أكثر.



الشكل ١٥ - ٥. تأثير تغير الدخل على التوازن

ينقل التغير في الدخل خط الميزانية بشكل مواز. وبالتالي، فإن انخفاض الدخل بمقدار النصف، الى ٣ دولارات يوميا، ينقل ن م الى ن م'. وينقل التوازن الى النقطة ب' (بين ما يمكن ان يحدث للتوازن إذا ارتفع الدخل الى ٨ دولارات. قدر المكان الذي يمكن ان تنتقل اليه نقطة التماس).

أصبحت بعيدة المنال. فبعد أن أصبح سعر الطعام ٣ دولارات للوحدة، لم يعد في الامكان الحصول على أكثر من وحدتين من الطعام بدخل يومي مقداره ٦ دولارات. لذلك، ما زال خط الميزانية الجديد يمر من خلال النقطة ن، الا انه ما زال ملزماً بجعل ن محورا له والمروء خلال النقطة م، التي تقع الى يسار النقطة م.

نقطة التوازن الان هي ب'، وأصبحت لدينا حالة تماس جديدة. فالأسعار الاعلى للطعام قد خفضت دون ريب من استهلاكه، لكن استهلاك الملابس قد ينتقل الى أي من الاتجاهين. ولاستيعاب الموضوع بشكل افضل، يمكنك التدرب على حالات يرتفع فيها الدخل وتهبط اسعار الملابس أو الطعام.

اشتقاق منحني الطلب

صرنا الان في وضع يمكننا من اشتقاق منحني الطلب. امعن النظر في الشكل ١٥ - ٦ لاحظ انه مع ازدياد سعر الطعام من ١٥ دولار للوحدة الى ٣ دولارات، فقد أبقينا الأشياء الأخرى ثابتة. فالأذواق، كما هي ممثلة في منحنيات السواء؛ لم تتغير، وبقي الدخل من النقود وسعر الملابس ثابتين لم يتغيرا. لذلك، فإننا في وضع مثالي لتتبع منحني طلب الطعام. عند سعر ١٥ دولار للوحدة، يمكن للمستهلك شراء وحدتين من الطعام، موضحة في نقطة

وكي يحصل على أكبر قدر من الاشباع، فسوف يتحرك الى اعلى منحني سواء يمكن الوصول اليه، أو النقطة ب'. وشرط التماس لتحقيق توازن المستهلك هو هنا كما كان في الحالة السابقة. أما المنحنى المسمي ق ق والمار بالنقطتين ب' ب فيصوّر ما يسمى «بمنحنيات إنجل Engel Curves»، التي تبين كيف يتغير الاستهلاك حين يتغير الدخل.

تغير احد الأسعار

لنعد الآن الى دخل المستهلك السابق البالغ ٦ دولارات يوميا، لكن افترض أن سعر الطعام قد ارتفع من ١٥ دولار الى ٣ دولارات في حين لم يتغير سعر الملابس. مرة أخرى يتوجب علينا فحص التغير في خط الموازنة. هذه المرة نجد أنه قد تمحور على النقطة ن وأصبح ن م، كما هو موضح في الشكل ١٥ - ٦^(٣).

المفهوم العام لمثل هذا الانتقال واضح. حيث أن سعر الملابس لم يتغير، فبقيت النقطة ن في مكانها كما في السابق. لكن، ونظراً لارتفاع سعر الطعام، فإن النقطة م (التي تمثل ٤ وحدات طعام)

(٣) معادلة الميزانية للخط ن م أصبحت الان ٦ دولار = ٣ دولار طعام + ١ دولار ملابس.

لهذه السلعة، مع ابقاء الاشياء الاخرى ثابتة. فتكون بذلك قد اشتقت منحنى طلب منحدرأ الى اسفل باستخدام منحنيات السواء. لاحظ أننا قمنا بذلك دون أيما حاجة للإشارة الى تعبير «المنفعة» - معتمدين في اشتقاقنا على منحنيات السواء القابلة للقياس فقط.

٦ - تبيّن منحنيات السواء حُزم الاستهلاك التي يفضلها المستهلك

التوازن ب. وحين ارتفع السعر الى ٣ دولارات للوحدة، أصبح الطعام المشتري وحدة واحدة فقط، عند نقطة التوازن ب. وإذا رسمت خط الميزانية المتعلق بسعر يصل الى ٦ دولارات للوحدة من الطعام، فإن نقطة التوازن تتحقق عند النقطة ب، وتصبح مشتريات الطعام ٤٥ر. وحدة.

أرسم الكميات المشتراة من الطعام مقابل الاسعار المختلفة

ملخص الملحق

معدل الاسعار) مع ميل منحنى السواء تماماً (معدل الاستبدال أو نسبة المنافع الحدية للسلعتين) وهذا يعطينا دليلاً اضافياً على ان التوازن، والمنافع الحدية تتناسب مع الاسعار.

٤ - ان هبوطاً في الدخل سوف ينقل خط الميزانية الى الداخل بشكل مواز للخط الاصلي، ويسبب في العادة انخفاضاً في المشتريات من كلا النوعين. ويؤدي تغيير سعر احدى السلع وحدها، مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة، الى تحوّر خط الموازنة وتغيير ميله. وبعد تغير السعر أو الدخل، يحصل المستهلك مرة اخرى على نقطة تماس جديدة تحقق أقصى اشباع. وعند كل نقطة تماس، تكون المنفعة الحدية لكل دولار - متساوية في كل استعمال. وبمقارنة نقاط التوازن القديمة والجديدة، نكون قد تتبعنا منحنى الطلب العادي المنحدر الى أسفل.

بقدر متساوي ويُرسم كنتور السواء عادة بشكل مقعر (أو على شكل قبة)، بما يتناسب مع قانون التناقص النسبي للمنافع الحدية.

٢ - حين يكون دخل المستهلك محدوداً، وينفقه كله، وتواجهه اسعار سوق لإثنتين من السلع، يكون مجبراً على التحرك على طول خط مستقيم، يدعى خط الميزانية أو قيد الميزانية. ويعتمد ميل هذا الخط على الاسعار النسبية في السوق؛ ويعتمد مدى ابتعاده عن نقطة الاصل على حجم دخله.

٣ - يتحرك المستهلك على خط الميزانية الى ان يصل الى أقصى منحنى سواء يمكن الوصول اليه. عند هذا الحد يلامس خط الميزانية منحنى السواء دون ان يقطعه. وبالتالي، فإن التوازن يكون عند نقطة التماس، حيث يتساوى ميل خط الميزانية (اي

مفاهيم للمراجعة

- وضع التماس كشرط للتوازن الامثل

$$S/P \text{ ل } S = \text{نسبة الاستبدال} =$$

$$M/P \text{ ل } M$$

- تقع منحنيات السواء أو قانون التناقص النسبي للمنافع الحدية.

- منحنيات السواء.
 - الميل أو معدل الاستبدال.
 - خط الميزانية أو قيد الميزانية.

الفصل ٦

تأخذ المنشآت الانتاجية المدخلات وتحولها الى مخرجات مرغوبة. وتساعدنا نظرية الانتاج على فهم السبب في ارتفاع الانتاجية ومستويات المعيشة على مدى الايام، وكيف تدير المنشآت انشطتها الداخلية.

ولزيادة معلوماتنا عن الانتاج، فقد طورنا في الفصل ٧ المفاهيم الأساسية للتكاليف. فقطاعات الاعمال تقرر اي المدخلات تستخدم في الانتاج، على أساس التكلفة وانتاجية المدخلات المختلفة. أخيراً، لقد استخدمنا نظرية الانتاج والتكاليف لبيان كيف تقرر قطاعات الاعمال كمية المخرجات الواجب انتاجها. وهذا هو أساس منحني العرض الذي بحثناه منذ البداية في تحليلاتنا الاولى للعرض والطلب.

قبل أن يكون هناك استهلاك، يجب أن يكون لدينا انتاج وعرض. الواقع أن افضل قياس لقوة البلد الاقتصادية هو قدراتها الانتاجية : أي المعارف، والمؤسسات، ورأس المال التي يمكن تسخيرها لصنع ذلك الكم الهائل من السلع التي يقوم المواطنون بالاتجار بها واستهلاكها. والسبب الأساسي لارتفاع مستويات المعيشة للدول الصناعية اليوم هو أن في وسع العامل العادي انتاج هذا القدر الكبير.

هدفنا هو فهم الكيفية التي تقرر بها قوى السوق عرض السلع والخدمات. وسوف نعرض على مدى الفصول الثلاثة التالية المفاهيم الأساسية الثلاثة، أي الانتاج، والتكلفة، والعرض وبيان كيفية ترابطها، وسنتطالع بداية مبادئ نظرية الانتاج، وبيان كيف

نظرية الانتاج والمنتجات الحديثة

أ

الطيران امكانية السفر بسرعة من أقصى البلاد الى اقصاها. وتتطلب مؤسسة تعمل في تدقيق الحسابات اقلاماً، وحاسوبات ، وأوراقاً ومكاتب، وأيد عاملة، وتقدم خدمات التدقيق وتعالج رديات الضريبة لعملائها.

يفترض بحثنا هذا ان المزرعة، أو المصنع، أو شركة الطيران، أو مؤسسة تدقيق الحسابات تبذل جهداً دائماً كي تنتج بأكبر قدر من الكفاءة أو بأدنى تكلفة ممكنة. أي أنها تحاول دائماً أن تنتج أكبر قدر ممكن من المخرجات من قدر معين من المدخلات،

المفاهيم الأساسية

يأتي الانتاج بأشكال مختلفة. فالزراعة تتطلب سماًداً، وبذوراً، وأرضاً، وأيد عاملة لتحولها الى قمح وذرة. والمصنع الحديث يتطلب مدخلات مثل الطاقة، والمواد الخام، وآلات معقدة، وأيد عاملة، يستخدمها لانتاج جرارات زراعية، وأجهزة تلفزيون، أو انابيب لمعالجة الاسنان. وتتطلب شركات الطيران طائرات، ووقوداً، وأيد عاملة، وأجهزة حاسوب للحجز، وتعطي الراغبين في

متجنبة الهدر ما أمكنها ذلك. وبعد ذلك، حين تقرر أي السلع أو الخدمات سوف تنتجها وتبيعها، فإنه يفترض فيها أن تحاول تحقيق أكبر ربح اقتصادي ممكن أيضاً.

دالة الإنتاج

لقد تحدثنا عن المدخلات مثل الأرض والأيدي العاملة والمخرجات مثل القمح ومعجون الاسنان. لكن ان كانت لديك كمية محدودة من المدخلات، فكم من المخرجات يمكنك الحصول عليه؟ من التجربة، نقول ان الجواب يعتمد على مستوى المعارف التكنولوجية والهندسية، ففي كل حقبة زمنية، يتحكم ما يتوفر من معارف تكنولوجية، وأرض، ومعدات، وما إلى ذلك، في كمية الجرار، أو معاجين الاسنان التي يمكن الحصول عليها من كمية معينة من العمل. ويطلق على العلاقة ما بين كمية المدخلات المطلوبة، وكمية المخرجات التي يمكن الحصول عليها اسم «دالة الإنتاج».

تخبرنا دالة الإنتاج (production function) عن أكبر قدر من المخرجات يمكن انتاجه من كمية معينة من المدخلات. ويحدد ذلك مستوى المعارف الهندسية والتكنولوجية.

مثلاً، يمكننا تخيل كتاب مواصفات تقنية يعطي دالة انتاج لتوليد الكهرباء. فنجد في إحدى صفحاته مواصفات التوربينات الفائزة المختلفة الأحجام، مبنية مدخلاتها (تكلفتها الرأسمالية الأولية، واستهلاكها من الوقود، وعدد العمال اللازم لتشغيلها) ومخرجاتها (كمية الكهرباء التي تولدها). وتشتمل صفحة ثانية على وصف محطات توليد الطاقة التي تدار بالفحم من مختلف الأحجام. مبنية مدخلاتها ومخرجاتها. وتصف صفحة أخرى المحطات التي تدار بالطاقة النووية، والتي تدار بالطاقة الشمسية، وما إلى ذلك. وتشكل هذه جميعاً دالة الانتاج لتوليد الكهرباء.

أو خذ مثلاً تلك المهمة المتواضعة والمتعلقة بحفر القنوات. فكمية القنوات التي يمكن حفرها في اليوم تعتمد على عدد العمال المتوفرين (العمالة) ورأس المال الذي يعملون به. وقد تخبرنا دالة انتاج حفر القنوات، مثلاً، انه يمكن لخمس عمال لا يمتلكون أية

أدوات سوى أيديهم المجردة حفر ٥ بوصات من القناة في اليوم. وإذا ما زود هؤلاء العمال بفؤوس ومجارف فقد يتمكنون من حفر ٢٥ قدماً في اليوم. وإذا ما زودوا بجرافة (بلدوزر) ليعملوا بها، فقد تفاجئنا قدرتهم على حفر ٥٠٠ قدم من القنوات في اليوم.

لا نبالغ ان قلنا ان هناك الملايين من دالات الانتاج المختلفة - واحدة لكل منتج أو خدمة. ومعظمها غير مسجل في أي مكان. وفي المجالات الاقتصادية التي تتغير فيها التكنولوجيا بسرعة، مثل الاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، فقد تصبح دالات الانتاج قديمة بعد استخدامها بفترة وجيزة. ومع ذلك، فقد وجد علماء الاقتصاد ان دالات الانتاج هي طريقة مفيدة لوصف القدرات الانتاجية لمؤسسة ما.

الانتاج الكلي، والمتوسط، والحدّي

للبدء بدالة انتاج منشأة ما، يمكننا احتساب ثلاثة مفاهيم انتاجية مهمة: الانتاج الكلي، والانتاج المتوسط، والانتاج الحدّي. ونبدأ باحتساب مجمل الانتاج المادي، أو الانتاج الكلي (total product) والذي يشير إلى الكمية الكلية من المخرجات المنتجة، مقاسة بالوحدات مثل «بوشلات»^{*} القمح أو عدد أنابيب معجون الاسنان.. وبين الشكل ٦ - ١ (١) والعمود (٢) من الجدول ٦ - ١ مفهوم الانتاج الكلي. وبين هذا المثال تجاوب الانتاج الكلي للزيادة في كمية العمالة المستخدمة. ويبدأ الانتاج الكلي من النقطة صفر حين يكون حجم العمالة صفر، ويزداد بازدياد وحدات العمالة المستخدمة. يصل إلى حد أقصى مقداره ٢٩٠٠ وحدة عند استخدام ٥ وحدات من العمالة^(١).

ما ان نعرف الانتاج الكلي، حتى يسهل علينا اشتقاق مفهوم لا يقل عنه أهمية هو الانتاج الحدّي. تذكر ان تعبير «حدّي» يعني اضافي.

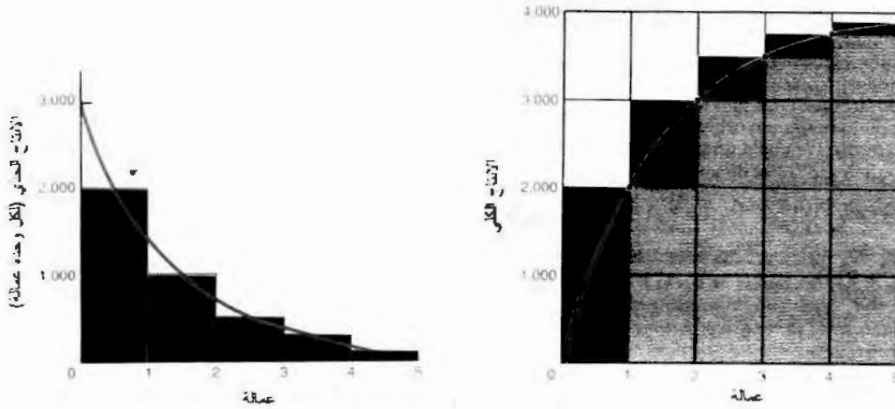
ان الانتاج الحدّي (marginal product) لاحد المدخلات هو الانتاج الاضافي أو الناتج الذي تضيفه وحدة أخرى من تلك المدخلات على ان تبقى المدخلات الأخرى ثابتة.

مثلاً، افترض اننا ابقينا الأرض، والآلات وجميع المدخلات الأخرى ثابتة، عندها يكون الانتاج الحدّي للعمالة هو الناتج الاضافي الوحيد الذي نحصل عليه بإضافة وحدة واحدة من العمالة. العمود الثالث في الجدول ٦ - ١ يحسب الانتاج الحدّي. ويبدأ الانتاج الحدّي للعمالة من ٢٠٠٠ للوحدة الأولى من العمل، ويهبط بعدها إلى ١٠٠ وحدة فقط حين نصل إلى الوحدة الخامسة. وحساب الانتاج الحدّي مهم للغاية لفهم الطريقة التي تحدد بها الاجور وأسعار عوامل الانتاج الأخرى.

* البوشل (bushel) وحدة قياس تساوي ٣٥.٢ ر. من المتر المكعب. (المترجم)
(١) نتحدث في هذا الفصل عن «وحدات العمالة» باعتبارها أحد مدخلات العملية الانتاجية. فكيف تقاس «وحدات العمالة»؟ تقاس العمالة عادة بعدد العمال. كما في هذا المثال. إلا ان العمل بدوام جزئي، في بعض الأحيان، أو بدوام اضافي يعني ان جميع العاملين لم يعملوا العدد نفسه من ساعات العمل. وفي هذه الحالات يفضل قياس مدخلات العمالة بالعدد الاجمالي لساعات العمل.

٥) الانتاج الكلي

٦) الانتاج الحدي



الشكل ٦ - ١. الانتاج الحدي يشق من الانتاج الكلي

يبين المخطط البياني (١) منحنى الانتاج الكلي الذي يرتفع عند ادخال مدخلات عمالة اضافية، على ان تبقى الاشياء الاخرى ثابتة. الا ان الانتاج الكلي يرتفع بزيادة تصغر تدريجياً عند اضافة وحدات عمالة اخرى (قارن زيادات العامل الاول والخامس). وبعد خط متصل ما بين النقاط، نحصل على منحنى الانتاج الكلي.

يبين المخطط البياني (ب) الهبوط المستمر للانتاج الحدي. تأكد من انك تفهم لماذا يتساوى كل مستطيل ملون بالأسود في (ب) مع المستطيل الملون بالأسود المقابل له في (١)، المساحة الواقعة تحت منحنى الانتاج الحدي في (ب) (او مجموع مساحة المستطيلات الملونة بالأسود) تعطيان في مجموعها الانتاج الكلي في (١).

(٤) الانتاج المتوسط	(٣) الانتاج الحدي	(٢) الانتاج الكلي	(١) وحدات العمالة
		صفر	صفر
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١
١,٥٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢
١,١٦٧	٥٠٠	٣,٥٠٠	٣
٩٥٠	٣٠٠	٣,٨٠٠	٤
٧٨٠	١٠٠	٣,٩٠٠	٥

الجدول ٦ - ١. الانتاج الكلي، والمتوسط، والحدي

يبين الجدول الانتاج الكلي الذي يمكن انتاجه لمختلف مدخلات العمالة حين تبقى المدخلات الاخرى (رأس المال، الأرض، الخ) ومستوى المعارف التكنولوجية دون تغيير. ومن الانتاج الكلي يمكننا اشتقاق مفاهيم مهمة لمتوسط الانتاج والانتاج الحدي.

وهكذا تبين لنا التجربة النظرية المسجلة في الجدول ٦ - ١ قانون تناقص العوائد.

كما يبين الشكل ٦ - ١ قانون تناقص العوائد للعمل، على أن تبقى المدخلات الأخرى ثابتة. ونرى هنا أن منحني الانتاج الحدي يتراجع كلما زادت مدخلات العمالة، وهذا هو معنى الانتاجية المتناقصة بالضبط. في الشكل ٦ - ١، نرى تناقص العوائد في منحني انتاج كلي محدب على شكل قبة.

ما ينطبق على العمالة، ينطبق أيضاً على الأرض والمدخلات الأخرى. يمكننا وضع الأرض والعمالة الواحدة مكان الأخرى، بأن تبقى العمالة ثابتة ومساحة الأرض متغيرة، فيكون الانتاج الحدي للأرض هو التغير في الناتج الكلي الناتج عن زيادة وحدة واحدة من الأرض، مع بقاء جميع المدخلات الأخرى ثابتة. ويمكننا احتساب الانتاج الحدي لكل واحد من المدخلات (العمالة، الأرض، المعدات، الماء، السماد، الخ)؛ وينطبق الانتاج الحدي على أي نوع من المخرجات (قمح، ذرة، فولاذ، فول الصويا، وهكذا). وسنجد أن المدخلات الأخرى تميل إلى إبراز قانون تناقص العوائد.

إن قانون الانتاجية المتناقصة ظاهرة تقوم على التجربة. ويحظى بالترام واسع النطاق، أكثر مما هو حقيقة عامة كقانون الجاذبية مثلاً. وقد ذكر في العديد من الدراسات التجريبية، ووجدت فيه بعض الاستثناءات التي بقيت دون تفسير، علاوة على ذلك، فقد لا ينطبق قانون تناقص العوائد على جميع مستويات الانتاج. فالمدخلات الأولى من العمالة قد تظهر بالفعل زيادة في الانتاج الحدي، حيث قد تكون شمة حاجة لقدر ضئيل من العمالة لمجرد الذهاب إلى الحقل والتقاط مجرفة. وعلى الرغم من هذه التحفظات فإن قانون تناقص العوائد يسود في معظم الحالات.

تطبيقات علم الاقتصاد : تناقص العوائد.

لقانون تناقص العوائد معاني اقتصادية جيدة. ففيه، يزداد الناتج بحدّة حين تضيف عمالة - فسوف تبرز الحقوق وتعتشّب بشكل أفضل، وستكون قنوات الري متقنة أكثر، كما ستحظى الفزاعات بعناية أكبر. لكن عند نقطة معينة تصبح العمالة الإضافية أقل إنتاجية. إلا أن عرق الأرض للمرة الثالثة خلال يوم، أو تزييت الآلة للمرة الرابعة، لن يضيف سوى القليل إلى الناتج. وفي النهاية، لن ينمو الانتاج إلا بقدر ضئيل مع تزايد أعداد الناس في المزرعة؛ فالعدد الزائد من المحارث يفسد المحصول.

ويعتبر تناقص العوائد عاملاً رئيساً في تفسير أسباب فقر العديد من بلدان آسيا، فمستويات المعيشة في الصين والهند المزمعتين بالسكان منخفضة لأن هناك عدداً كبيراً من العمال لكل

المفهوم الأخير هو الإنتاج المتوسط (average product)، والذي يقيس الناتج الكلي مقسوماً على مجموع الوحدات المدخلة. ويبين العمود الرابع في الجدول ٦ - ١ متوسط انتاج العمالة، وتساوي ٢٠٠٠ وحدة للعامل حين يكون لدينا عامل واحد، و١٥٠٠ وحدة للعامل حين يكون لدينا عاملان، وهكذا دواليك. في هذا المثال، يهبط الانتاج المتوسط كلما زادت المدخلات من العمالة.

يعين الشكل ٦ - ١ الانتاج الكلي والحدي من بيانات الجدول ٦ - ١ ادرس هذا الشكل للتأكد من أنك قد فهمت أن مستطيلات الانتاج الحدي في (ب) لها علاقة بالتغيرات في منحني الانتاج الكلي في (أ).

قانون تناقص العوائد

باستخدام دالات الانتاج يمكننا فهم أحد أشهر القوانين الاقتصادية، وهو قانون تناقص العوائد :

ينص قانون تناقص العوائد (law of diminishing returns) على أننا نحصل على ناتج إضافي يتناقص باستمرار حين نضيف وحدات إضافية من المدخلات، مع بقاء المدخلات الأخرى الثابتة. بكلمات أخرى، الانتاج الحدي لكل وحدة من المدخلات يتناقص كلما زادت كمية المدخلات، على أن تبقى المدخلات الأخرى ثابتة.

يعبر قانون تناقص العوائد عن علاقة أساسية للغاية. فعند إضافة المزيد من أحد المدخلات، كالعمالة مثلاً، إلى كمية محدودة من الأرض، والمعدات، والمدخلات الأخرى، فسوف يكون لدى العمالة كمية تقل باستمرار من العوامل الأخرى ليعمل بها. فتصبح الأرض أكثر ازدحاماً، وللمعدات فائض من العمال، فيتراجع الانتاج الحدي للعمالة.

يمكن تجسيد قانون تناقص العوائد إذا وضعنا أنفسنا مكان مزارع يقوم بتجربة زراعية كذلك المثلة في الجدول ٦ - ١. على فرض أن لدينا كمية محدودة من الأرض والمدخلات الأخرى، وأنها لا تستخدم أية مدخلات من العمالة على الإطلاق. فحين تكون مدخلات العمالة صفراً يكون الناتج من الذرة صفراً. وبالتالي، سجل الجدول ٦ - ١ انتاجاً مقداره صفر حين تكون العمالة صفراً.

الآن، إذا أضفنا وحدة واحدة من العمالة إلى المساحة الثابتة نفسها من الأرض، نلاحظ أن ٢٠٠٠ بوشل من الذرة قد انتجت. في المرحلة التالية من اختبارنا هذا، نستمر في إبقاء المدخلات ثابتة وننتقل من وحدة العمالة ١ إلى الوحدة ٢. فما هو تأثير العمالة المضافة على الانتاج؟ لم تضيف الوحدة الثانية من العمالة سوى ١٠٠٠ بوشل من الناتج، وهي أقل مما أنتجته الوحدة الأولى. ولوحدة العمالة الثالثة انتاجاً حدياً أقل حتى من الوحدة الثانية، وتضيف الوحدة الواحدة كمية أقل حتى من الثالثة بقليل.

وليس لأن المزارعين جهلة أو لا يستطيعون التجاوب مع الحوافز الاقتصادية.

يمكننا أيضاً استخدام مثال الدراسة لتوضيح قانون تناقص العوائد. فقد تجد أن الساعة الأولى من دراسة الاقتصاد في أحد الأيام كانت منتجة، فقد تعلمت قوانين وحقائق جديدة، وبعض التأملات والتاريخ. وقد تجد أن انتباهك قد تشتت قليلاً في الساعة الثانية، وإن ما تعلمته أقل. أما الساعة الثالثة فتبدو وكأن لتناقص الانتاجية ثار عندك، بحيث إنك لن تتذكر شيئاً مما قرأته في الساعة الثالثة. فهل يوحي لك قانون تناقص العوائد لماذا يجب علينا توزيع الساعات المخصصة للدراسة بدلاً من حشدتها واقتصارها على اليوم الذي يسبق الامتحان؟

العوائد الى الحجم

يشير تناقص العوائد والانتاج الحدي الى استجابة المخرجات الى اي زيادة تحدث في «أحد» المدخلات، مع ابقاء جميع المدخلات الاخرى ثابتة. وقد رأينا ان زيادة العمالة مع ابقاء مساحة الأرض ثابتة يزيد الناتج من المواد الغذائية بمقادير تقل باستمرار.

لكن قد نهتم في بعض الاحيان بمعرفة تأثير زيادة «جميع» المدخلات. مثلاً، ماذا سيحدث لانتاج القمح اذا ما زادت مساحة الأرض، والعمالة، والمياه، والمدخلات الاخرى بالنسبة ذاتها؟ أو ماذا سيحدث لانتاج الجراتات الزراعية إذا ما ضوعفت الكمية من العمال، والحاسوب، والرابوطات، والفلواز، ومساحة المصنع؟ تشير هذه الاسئلة الى «عوائد الحجم» أو تأثير زيادة حجم المدخلات على الكمية المنتجة. بصيغة اخرى، تعكس انتاجية الحجم التجاوب الذي يبدي الانتاج الكلي عند زيادة «جميع» المدخلات بمقادير متناسبة. نتعرف هنا على ثلاث حالات مهمة :

● **عوائد الحجم الثابتة (constant returns to scale).** وتشير الى حالة يقود فيها تغير جميع المدخلات الى زيادة تتناسب مع الزيادة في المخرجات. مثلاً، إذا ضوعفت كميات العمالة، والأرض، ورأس المال، والمدخلات الاخرى، فبموجب عوائد الحجم الثابتة يتضاعف الناتج أيضاً. ويعطي العديد من الصناعات الحرفية (مثل صالونات الحلاقة العاملة في الدول النامية انتاجية حجم ثابتة.

● **عوائد الحجم المتناقصة (decreasing returns to scale).** ويحدث حين تقود زيادة متوازنة في جميع المدخلات الى زيادة في الناتج الكلي اقل من نسبة الزيادة في المدخلات. لنفرض أن مزارعاً قد زاد المساحة المزروعة بالذرة، والحبوب، والعمالة، والمعدات، الخ. بنسبة ٥٠ بالمئة. فإذا زاد الناتج الكلي بمقدار ٤٠ بالمئة فقط، فإن هذا الوضع يبين انتاجية الحجم

المتناقصة. ويبيد العديد من الأنشطة الانتاجية المتعلقة بالموارد الطبيعية، مثل زراعة كروم العنب أو توفير مياه الشرب النظيفة للمدن انخفاضاً في عوائد الحجم

● **عوائد الحجم المتزايدة (increasing returns to scale).** وتحدث حين تؤدي زيادة جميع المدخلات الى زيادة في الناتج الكلي بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في المدخلات. مثلاً، لنفرض أن مهندساً يخطط لاقامة منشأة كيميائية صغيرة وجد أن زيادة المدخلات من عمالة، ورأس مال، ومواد اخرى بنسبة ١٠ بالمئة سيزيد الناتج الكلي بنسبة اكبر من ١٠ بالمئة. بينت الدراسات الهندسية ان الكثير من العمليات التصنيعية، تتمتع بزيادة متواضعة في عوائد بحجم الى ان تبلغ المنشأة الانتاجية اكبر حجم متوفر اليوم

علاوة على ذلك، فإن التقنيات الحديثة للانتاج الكبير قد تتطلب ان لا يقل حجم المصانع عن حد أدنى معين. وقد بينا في الفصل ٢ أن المنشآت قد تعتمد الى تقسيم الانتاج الى خطوات اصغر عند ازدياد الناتج، كي تفيد من التخصص وتقسيم العمل. اضافة الى ذلك، فإن الانتاج بكميات كبيرة يسمح بالاستخدام المكثف للمعدات الانتاجية، والائتمة، والتصميم والتصنيع بواسطة الحاسوب، لانجاز اعمال بسيطة ومتكررة بشكل سريع.

يبدي الانتاج ثابتاً، أو انخفاضاً، أو تزايداً بالنسبة الى الحجم حين تقود زيادة متوازنة في جميع المدخلات الى زيادة تتناسب تماماً مع المخرجات، أو تتناسب بنفسية أقل أو أكثر.

اي نوع من عوائد الحجم هو الأكثر انتشاراً في الانتاج اليوم ؟ غالباً ما يعتقد علماء الاقتصاد انه يجب ان تكون معظم الأنشطة الانتاجية قادرة على تحقيق عوائد ثابتة بالنسبة الى الحجم. ويعززون ذلك الى انه اذا امكن ضبط الانتاج ومضاعفة عدد المصانع القائمة مرات عدة، عندها سيكون في وسع المنتج مضاعفة المدخلات والمخرجات بالنسبة ذاتها. وفي هذه الحالة، سنحصل على عوائد ثابتة للحجم عند أي مستوى من مستويات الانتاج

الانتاجية ساهمت وفورات الحجم وعمليات الانتاج بالجملة في دفع حركة النمو الاقتصادي للعديد من الامم خلال القرن الماضي. ومعظم عمليات الانتاج الحالية أكبر بعدة مرات مما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر. فالسفن الكبيرة، في اواسط القرن التاسع عشر، لم تكن تحمل أكثر من ٢٠٠٠ طن من البضائع، في حين أن ناقلات النفط العملاقة تستطيع هذه الأيام حمل أكثر من مليون طن من النفط.

ولتفسير دور الوقت في الانتاج وتكاليفه، فإننا نميز فترتين زمنيتين مختلفتين. فنعرّف المدى القصير (short run) بأنه الفترة التي يمكن للشركات أن تكيّف انتاجها خلالها بتغيير العوامل المتغيرة مثل المواد والعمالة لكنها لا تستطيع تغيير العوامل الثابتة مثل رأس المال؛ والمدى الطويل (long run) على أنه الفترة الطويلة بما يكفي لتعديل جميع عوامل الانتاج بما في ذلك رأس المال.

لفهم هذه المفاهيم بشكل أوضح، فكر في الطريقة التي يمكن لانتاج الفولاذ أن يستجيب بها على التغير في الطلب. افترض مثلاً أن شركة الصلب اليابانية كانت تشغل أفرانها بمقدار ٧٠ بالمئة من طاقتها حين طرأت زيادة غير متوقعة في الطلب بسبب عطل في مصنع الشركة المنافسة. وللتكيف مع ازدياد الطلب على الصلب، يمكن للشركة زيادة انتاجها بزيادة ساعات العمل الإضافي للعمال، أو استخدام المزيد من العمال، أو بتشغيل منشآتها ومعداتها بكثافة أكبر. ويطلق على العوامل التي زادت على المدى القصير عوامل «متغيرة». ونعرّف المدى القصير بأنه الفترة التي يمكن خلالها تغيير الانتاج بتغيير المدخلات المتغيرة.

افترض أن الزيادة في الطلب على الصلب قد استمرت لفترة طويلة من الزمن، لبضع سنوات أو حتى عقود. فقد تلجأ شركة الصلب اليابانية إلى دراسة حاجاتها الرأسمالية وتقرر أن عليها زيادة طاقتها الانتاجية. وقد تفحص، بشكل عام جميع العوامل «الثابتة» لديها، أي تلك التي لا يمكن تغييرها على المدى القصير، بسبب الظروف المادية أو العقود القانونية. ويطلق على الفترة الزمنية التي يمكن تكييف جميع المدخلات، الثابتة والمتغيرة، اسم المدى الطويل. وعلى المدى الطويل، يمكن لشركة الصلب اليابانية أن تضيف عمليات تصنيعية أكثر كفاءة، أو أن تتركب نظام سيطرة جديد يضبط بالحاسوب، أو أن تنشئ مصنعاً جديداً في البرازيل. وحين يتم تعديل جميع العوامل حسب المتطلبات الجديدة، فإن الكمية الاجمالية من الصلب ستكون أعلى وسيزداد مستوى الكفاءة.

يتطلب الانتاج الكفؤ وقتاً اضافية الى المدخلات التقليدية كالعالة مثلاً. ونحن بالتالي نميز فترتين مختلفتين عند تحليل الانتاج والتكاليف. المدى القصير وهي الفترة الزمنية التي يمكن تعديل بعض المدخلات فقط أي المدخلات المتغيرة. ولا يمكن في المدى القصير تعديل العوامل الثابتة، مثل المنشأة والمعدات بالكامل. أما المدى الطويل فهو الفترة التي يمكن تغيير جميع

ما هو التأثير المحتمل لزيادة عامة في حجم النشاط الاقتصادي؟ إذا كانت عوائد الحجم المتزايدة هي السائدة فسوف تقود زيادة في حجم المدخلات والانتاج الى زيادة أكبر في الانتاجية - حيث الانتاجية (productivity) مفهوم يقيس نسبة الناتج الكلي الى معدل موزون من المدخلات. مثلاً، زادت مدخلات شركة نموذجية بنسبة ٤ بالمئة، وتبعاً لذلك زادت المخرجات بنسبة ١٠ بالمئة، عندها تكون الانتاجية (الناتج لكل وحدة من المدخلات) قد ارتفعت بمقدار ٦ بالمئة. ويوحى هذا المثال أن زيادة انتاج الفرد في دولة ما ورفع مستوى المعيشة يمكن تحقيقه جزئياً باستغلال عوائد الحجم المتزايدة في عملية الانتاج.

وفي حين أن لعوائد الحجم المتزايدة فرصة كبيرة في قطاعات عديدة، فقد يحدث انخفاض في عوائد الحجم عند نقطة معينة. فحين تصبح المؤسسات أكبر فأكبر تزداد المشاكل الإدارية والتنسيقية صعوبة. وفي اطار سعي بعض المؤسسات المتواصل لزيادة ارباحها، فقد تجد نفسها مندفة الى أسواق جغرافية أو خطوط انتاج جديدة أكبر مما تستطيع السيطرة عليه بفاعلية. فلا يجوز أن يكون لأي مؤسسة سوى مدير تنفيذي واحد، ومدير مالي واحد، ورئيس مجلس ادارة واحد. ومع تناقص الوقت المخصص لديهم لدراسة كل سوق واتفاقه على كل قرار، فإن ذلك سيعزل الاداريين عن عملية الانتاج اليومية والبدء في ارتكاب الأخطاء. وكما الامبراطوريات المترامية الاطراف، فقد تجد هذه المؤسسات نفسها معرضة للغزو من شركات منافسة اصغر حجماً وأكثر ذكاء. وبالتالي، ففي حين تسمح لنا التكنولوجيا بالحصول على عوائد حجم ثابتة أو متزايدة، فإن الحاجة الى الادارة والاشراف قد تؤدي في نهاية الأمر الى انخفاض الانتاجية في المنشآت الضخمة.

المدى الطويل والمدى القصير

لا يتطلب الانتاج ارضاً وعمالة وحسب بل يتطلب وقتاً أيضاً. فخطوط انابيب النفط لا يمكن مدها بين ليلة وضحاها، وما أن تُمدّ حتى تدوم لعقود عدة. ولا يمكن للمزارعين أن يبدلوا محاصيلهم في منتصف الموسم. ومحطات الطاقة الضخمة تحتاج لسنوات من التخطيط والانشاء، والاختيار قبل تشغيلها. علاوة على ذلك، فما أن يتم وضع وسيلة انتاجية على شكل محطة للطاقة على نهر تنبسي أو على شكل مصنع عملاق للبتروكيميات في المكسيك، حتى يصبح من المستحيل اقتصادياً تفكيك رأس المال هذا ونقله الى موقع آخر أو تحويله الى استخدام آخر.

العوامل الثابتة والمتغيرة التي تستخدمها المؤسسة، بما في ذلك العمالة، والمواد، ورأس المال.

التغيير التكنولوجي

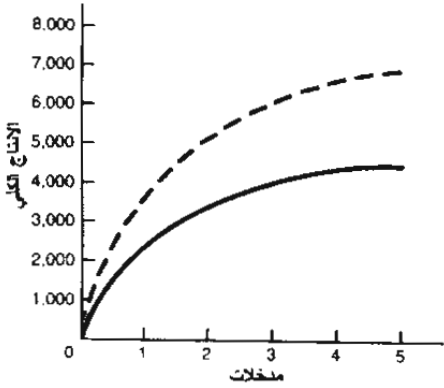
يسجل التاريخ الاقتصادي ان الناتج الكلي قد نما بمقدار عشرة اضعاف منذ بداية القرن. ويعود جزء من هذا الكسب الى زيادة المدخلات، مثل العمالة والآلات الا ان الكثير من هذه الزيادة الناتجة تعود الى التغيير التكنولوجي الذي حسن الانتاجية ورفع مستويات المعيشة.

يشير التغيير التكنولوجي (technological change)

الى التحسينات التي اخذت على عملية انتاج السلع والخدمات، والى التغييرات التي شملت المنتجات القديمة، أو ادخال منتجات جديدة. وتشير بعض التغييرات التكنولوجية الدهشة : مثل الطائرات النفاثة ذات البدن العريض التي زادت عدد الركاب/ميل لكل وحدة من المدخلات بحوالي ٥٠ بالمئة؛ والاليف الضوئية التي خفضت من تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحسنت من كفاءتها وامكانية الاعتماد عليها؛ والتحسينات التي طرأت على تكنولوجيات الحاسوب، والتي زادت من سرعة اجراء عملياته بمقدار ١٥ بالمئة سنوياً وطيلة فترة امتدت لثلاثة عقود. وبعض اشكال التغيير التكنولوجي أكثر بساطة، كان تقوم احدى المنشآت بتعديل عمليات الانتاج بهدف تقليل الهدر وزيادة الانتاج.

ونحن نميز «التجديد في عمليات التصنيع» التي تحدث حين تحسن بعض المعارف الهندسية الجديدة تقنيات صناعة المنتجات القائمة، نميزها عن «التجديد في المنتجات»، حيث يتم ادخال منتج جديد أو محسن الى السوق. مثال ذلك، قد تمكن احدى عمليات التجديد المنشآت من انتاج المزيد من احدى السلع باستخدام القدر السابق نفسه من المدخلات، أو بإنتاج الكمية ذاتها بمدخلات اقل. بكلمات اخرى، تعادل عملية التجديد في عمليات حدوث التصنيع نقلة في دالة الانتاج.

يبين الشكل ٦ - ٢ كيف ينقل التغيير التكنولوجي، وهو على شكل تجديد في عملية التصنيع، منحني الانتاج الكلي. ويمثل الخط السفلي الناتج الممكن تحقيقه، أو دالة الانتاج، لشركة صناعية في العام ١٩٨٥. وفي السنوات الاخيرة تزايدت انتاجية الشركات الصناعية، أو المخرجات لكل وحدة من المدخلات بمعدل سنوي مقداره ٣ بالمئة تقريباً. لذلك، إذا عدنا للصناعة ذاتها بعد عقد من الان، فقد نجد ان التغييرات التكنولوجية أو المعارف الهندسية قد قادت الى تحسين في المخرجات بالنسبة لكل وحدة من المدخلات يقارب الثلث. في بعض الصناعات طبعاً، مثل



الشكل ٦ - ٢. التغيير التكنولوجي ينقل دالة الانتاج الى اعلى

يمثل الخط المتصل الناتج الأقصى الذي يمكن انتاجه لكل مستوى من المدخلات مع اخذ حالة المعارف التقنية في الاعتبار في العام ١٩٨٥. ونتيجة للتحسينات التي طرأت على الخبرات الادارية، والتغيير التكنولوجي فقد انتقلت دالة الانتاج الى اعلى. ومكنت في العام ١٩٩٥ من زيادة الانتاج بمقدار ٥٠ بالمئة لكل مستوى من المدخلات.

صناعة الحاسوب، قد تكون التحسينات اكبر من ذلك بكثير، وفي صناعات اخرى اقل من ذلك بكثير.

دعونا الان نبحث التغيير التكنولوجي الذي يقود الى ايجاد منتجات جديدة. قياس التجديد في المنتجات اصعب بكثير من قياس التجديد في عمليات التصنيع، الا انه على الأرجح أكثر اهمية من ناحية دوره في رفع مستويات المعيشة على المدى البعيد. ومن الواضح ان التشكيلة الموجودة حالياً من السلع والخدمات تختلف كثيراً عن التي كانت منتشرة قبل ٥٠ سنة مضت. وفي انتاج هذا الكتاب استخدم المؤلفان الحاسوب لمعالجة الكلمات، وبرامج وأنظمة تشغيل، واجهزة الفاكس، واجهزة لمراقبة الالوان لم تكن متوفرة عند كتابة الطبعة الاخيرة. ومن المجالات الاخرى التي تعرضت لتجديدات عظيمة في منتجاتها، الطب، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووسائل التسلية. ففكرة الهواتف الخلوية المجردة لم يكن في الامكان تصورها قبل ٢٠ سنة. ولمجرد التسلية، وللتلهم في هذه المسألة، حاول أن تجد أية

العقول في علم الاقتصاد هذا الموضوع، ومن ضمنهم جون كندريك، وأدوارد دينيسون، وروبرت سولو، وهو أحد الذين فازوا بجائزة نوبل في الاقتصاد. وكان هدف تلك الدراسات هو فهم كيفية اعتماد التنمية الاقتصادية على رأس المال، والعمالة والنمو في الانتاجية. تذكر اننا قلنا في مناقشة سابقة، ان الانتاجية تقيس المجموع الكلي للمخرجات لكل وحدة من المدخلات. ويشير تعبير نمو الانتاجية (productivity growth) الى معدل النمو في مستوى الانتاجية. مثلاً، إذا كان انتاج العامل في العام ١٩٩٣ هو مئة وحدة، ونما ليصل الى ١٠٢٫٥ وحدة في العام ١٩٩٤، نقول عندها ان نمو الانتاجية كان ٢٫٥ بالمئة في السنة.

عند قياس الانتاجية فإننا نعني بالانتاجية العمالة كمية المخرجات لكل وحدة مستخدمة من العمالة، وانتاجية رأس المال بأنها الناتج لكل وحدة من رأس المال، وانتاجية العوامل الكلية بأنها المخرجات لكل وحدة من اجمالي مدخلات رأس المال والعمالة.

النتائج التجريبية ما الذي توصلت اليه الدراسات الاقتصادية؟ فيما يلي بعض النتائج المهمة.

- تزايدت الانتاجية الكلية للعوامل طيلة هذا القرن بفضل التقدم التكنولوجي، وارتفاع مستوى مهارة العامل وتعليمه. وبلغ متوسط معدل نمو الانتاجية الكلية اقل بقليل من ١٫٥ بالمئة سنوياً خلال القرن العشرين. ونما متوسط الانتاج الحقيقي للعامل بشكل أسرع قليلاً من معدل نمو انتاجية العوامل الكلية.
- نما التكوين الرأسمالي بشكل اسرع من عدد الساعات/عامل. ونتيجة لذلك، اصبح لدى اليد العاملة كمية متزايدة من السلع الانتاجية لتعمل بها؛ وبالتالي، فقد مالت انتاجية اليد العاملة والاجور الى الارتفاع بوتيرة اسرع حتى من معدل نمو الانتاجية الذي يُعزى الى نمو الانتاجية وحدها.

- كان من المتوقع ان تواجه عوائد رأس المال (معدل الربح) تناقصاً لأن لكل وحدة رأس مال قدرأ اقل من العمالة لتتعاون معه. لكن الواقع ان معدل عوائد رأس المال قد بقيت على حالها تقريباً.

- أظهرت جميع المقاييس، خلال العقدين الماضيين، تباطؤاً ملحوظاً في نمو الانتاجية. فشهدت عقود السبعينات والثمانينات نمواً في الانتاجية الكلية بمقدار ٧٥٪. بالمئة سنوياً فقط. وبسبب البطء في نمو الانتاجية بقيت الاجور الحقيقية ومستويات المعيشة راكدة في الولايات المتحدة منذ بداية السبعينات. وفي حين يعتقد بعض علماء الاقتصاد ان نمو الانتاجية قد استرد سرعته السابقة مرة أخرى في التسعينات، الا ان الادلة الاحصائية ما زالت غير حاسمة.

سلعة، أو عملية انتاجية لم تتغير منذ ان كان جدك في مثل سنك! بين الشكل ٦ - ٢ احدى الحالات المفروحة للتقدم التكنولوجي. فهل الحالة المضادة - أي التراجع التكنولوجي - ممكنة؟ الجواب بالنسبة الى اقتصاد سوق يعمل بشكل جيد هو كلا. الواقع ان ذلك كان احد المزايا الرئيسية التي تمتع بها اقتصاد السوق على الاقتصاد الذي يدار بإملاءات حكومية أو تقليدية. ويتم التخلي عن التكنولوجيا الأدنى في اقتصاد السوق، في حين يتم ابدال التكنولوجيا الأفضل - ذات الانتاجية الأعلى - الى السوق لأنها ستزيد ارباح المنشآت المجددة. فإذا ما اخترع شخص ما، مثلاً، نوعاً جديداً من ماكينات النسخ تكلف ضعف ثمن الأنواع الموجودة في السوق، فلن تعتمد أية شركة عاقلة هدفها الربح الى انتاج هذه النسخة، وإذا ما أضرت مؤسسة عديدة على انتاجها فلن تجد شخصاً عاقلاً يشتريها.

وفي حالات معاكسة، قد يحدث تراجع تكنولوجي حتى في اقتصاد السوق. فقد تلجأ بعض المنشآت غير المنضبطة الى عمليات ضارة اجتماعياً، كأن تقوم بتصرف نفاياتها السامة في جدول ماء، لأن هذه العملية ارخص من اتباع وسائل صحيحة للتخلص من النفايات. وتنشأ الميزة الاقتصادية لمثل هذا التصرف من حقيقة أن الشركة لا تدخل التكلفة الاجتماعية للتلوث ضمن حساباتها المتعلقة بتكلفة الانتاج. فلو أخذت الشركة في اعتبارها عند اتخاذ قرارها الاحكام الصارمة للمسؤولية القانونية، أو ضريبة التلوث، فلن تكون عملية التراجع التكنولوجي مربحة. باختصار في الأسواق التنافسية، يشبه مصير المنتجات الأدنى مصير انسان الكهوف، الفناء.

دالة الانتاج التراكمية

للولايات المتحدة

الآن وبعد ان بحثنا مبادئ نظرية الانتاج، يمكننا تطبيق تلك النظريات لمعرفة مدى حسن اداء اقتصاد الولايات المتحدة وللقيام بذلك، فنحن بحاجة للنظر فيما حدث للناتج الكلي، وكمية المدخلات (مثل العمالة، ورأس المال، والأرض)، والانتاجية الكلية. ويجب احتساب كل هذه المقادير بعناية شديدة، لأنها تشتمل على مسائل صعبة على القياس. ومع ذلك فهي مفيدة في اعطاء وصف عريض لسلوك الاقتصاد الشامل.

تعود الدراسات التجريبية لدالة الانتاج التراكمية الى عقد العشرينات، حين حلل بول دوغلاس (وهو استاذ في جامعة شيكاغو، ثم سيناتور في الكونغرس الامريكي) بيانات عن التصنيع. وخلال الثلاثين عاماً الماضية، عالج عدداً من افضل

طبيعة الشركة

تحدثنا عن دالات الانتاج حتى هذا الحد وكأنها آلات يمكن لأي كان أن يديرها : ضع رأساً من الماشية في أحد الطرفين وسيخرج على شكل نقائق من الطرف الآخر. الواقع ان لكل انتاج مؤسسة متخصصة تقوم به سواء من مؤسسات الاعمال الصغيرة، أو المتوسطة، أو الضخمة التي تسيطر على عالم الاقتصاد الحديث. فلماذا يتم الانتاج بشكل عام ضمن شركات بدل أن يجري في طوابق التسوية من منازلنا؟

مؤسسات الاعمال موجودة لاسباب عدة، الا ان أكثر هذه الاسباب أهمية هو الافادة من وفورات الانتاج الكبير، وجمع الاموال اللازمة، وتنظيم عملية الانتاج. وأكثر العوامل التي تدفع الشركات الى تنظيم الاعمال هي «وفورات الانتاج الكبير». ويتطلب الانتاج الكفؤ ماكينات متخصصة ومصانع، وخطوط تجميع، وتقسيم العمل الى عمليات صغيرة. وتشير الدراسات الى ان انتاجاً كفوفاً من السيارات يتطلب معدلات انتاج لا تقل عن ٢٠٠ ألف وحدة في السنة. ولا يمكننا أن نتوقع قيام العمال بالتجميع طوعاً لانجاز كل مهمة بالضبط وحسب التتابع الصحيح؛ بل تقوم الشركات بتنسيق العملية الانتاجية، وشراء، أو استئجار الأرض، ورأس المال، والأيدي العاملة، والمواد. فلولم تكن هناك حاجة للتخصص وتقسيم العمل لكان في وسع كل واحد منا انتاج حاجته من الطاقة، وساعته الرقمية، واقرص الحاسوب الخاصة به في ساحة منزله الخلفية. من الواضح أنه ليس في وسعنا انجاز هذه الاعمال، لذلك، فإن الكفاءة تتطلب بشكل عام انتاجاً على نطاق واسع في مؤسسات الاعمال.

ومن مهمات الشركات أيضاً جمع الموارد اللازمة للانتاج واسع النطاق. فتنطوير طائرة تجارية جديدة بتكلف مبلغاً يزيد عن بليون دولار، وتكلف نفقات البحث والتطوير لحاسوب معالج للكلمات، مثل رقائق البنتيوم لشركة انتل، المبلغ الضخم ذاته. فمن أين تأتي هذه الاموال؟ خلال القرن التاسع عشر كانت مؤسسات الاعمال غالباً ما تُمول عن طريق اشخاص اثرياء مستعدين للمجازفة. لكن أيام رواد الصناعة بالغي الثراء من أمثال هؤلاء قد ولت. فاليوم، تأتي معظم تمويلات الانتاج لمشاريع القطاع الخاص من أرباح الشركة أو من اموال مقتترضة من السوق المالي. في الحقيقة، ان لم تستطع الشركات جمع بلايين

الدولارات سنوياً للمشاريع الجديدة، فإن تمويل الانتاج بشكل فردي أمر غير وارد عملياً.

سبب ثالث لوجود الشركات، هو ضرورة وجود «ادارة». فالمدبر هو الذي ينظم الانتاج، وهو الذي يعرض الافكار أو المنتجات أو طرق التصنيع الجديدة، ويبلور القرارات الخاصة بالعمل، والمسؤول عن النجاح أو الفشل. فليس في وسع الانتاج ان ينظم نفسه، فلا بد من وجود شخص يشرف على انشاء مصنع جديد، ويفاوض نقابات العمال، ويشترى المواد والامدادات. فإذا رغبت مثلاً في شراء امتياز لاجد فرق البيسبول، فقد يتوجب عليك أن تفاوض للحصول على ملعب، واستئجار لاعبين للبيسبول، وتفاوض الناس للحصول على تنازلات. وان تقوم باستئجار الحكام، وبيع التذاكر. وما ان يتم التكايف بين عوامل الانتاج هذه، حتى يصبح من الضروري وجود شخص يتابع سيرها اليوم لضمان تنفيذ العمل بكفاءة وأمانة.

يُنظم الانتاج ضمن شركات لان الكفاءة تتطلب، بشكل عام، انتاجاً واسع النطاق، وجمع مصادر مالية كبيرة، وادارة الأنشطة الجارية ومراقبتها بحرص وانتباه.

مؤسسات الأعمال الكبيرة،

والصغيرة جداً

يتم الانتاج في اقتصاد السوق ضمن تشكيلة واسعة من مؤسسات الاعمال (من تلك التي يمتلكها فرد واحد الى الشركات العملاقة التي تسيطر على الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي). ويوجد حالياً أكثر من ١٨ بليون مؤسسة مختلفة في امريكا غالبيتها وحدات صغيرة للغاية يمتلكها شراكة شريكان أو ربما ٢٠٠ شريك. أما أكبر هذه المؤسسات فهي على الأرجح شركات مساهمة.

مؤسسات الاعمال الصغيرة هي الأكثر عدداً. لكن من ناحية البيع والموجودات، والنفوذ السياسي والاقتصادي، وحجم ما يوظف من موظفين ويدفع من مرتبات، فإن المئات القليلة من الشركات المساهمة الكبرى تسيطر على الاقتصاد.

الملكيات الفردية

هذه الشركات تمنح بموجب قوانين خاصة، يصدرها الملك أو المُشرّع. فشركة الهند الشرقية البريطانية كانت شركة مساهمة ذات امتيازات، وبصفقتها هذه، فقد حكمت الهند لفترة تزيد عن قرن من الزمان. وفي القرن التاسع عشر كانت شركات السكك الحديدية، في معظم الأحيان، تنفق من المال للحصول على امتياز بقدر ما تنفق على تهديد الأرض تحت الخطوط. وخلال القرن الماضي صدرت قوانين تسمح لأي شخص - تقريباً - بالحصول على حق إنشاء شركة مساهمة ولجميع الأغراض تقريباً.

والشركة المساهمة (corporation) اليوم هي شكل من أشكال مؤسسات الأعمال مجازة للعمل في واحدة من الولايات الخمسين أو في الخارج ويمتلكها عدد من حملة الاسهم الافراد. وللشركة من هذا النوع شخصية قانونية مستقلة، وهي بالفعل شخصية اعتبارية يمكنها أن تأخذ على عاتقها القيام بعمليات البيع، والشراء، واقتراض المال، وإنتاج البضائع والخدمات، والتعاقد مع الآخرين. علاوة على ذلك، تتمتع الشركات المساهمة بميزة «محدودية المسؤولية»، حيث استثمارات المساهمين في المؤسسة محددة بالضبط بمبلغ معين.

السمات الأساسية للشركات المساهمة الحديثة هي التالية :

● **حجم الملكية في الشركات المساهمة يحدد بمقدار ما يملك المالك من الاسهم العامة للشركة. فإن كنت تملك ١٠ بالمئة من اسهم الشركة، فإنك تملك ١٠ بالمئة منها. تقيّم الشركات المساهمة التي يمتلكها عامة الناس حسب اسواق الاوراق المالية، مثل سوق نيويورك للاوراق المالية. ففي مثل هذه الاسواق يتم تداول الاسهم الخاصة بالشركات المساهمة الكبرى، وفيها يتم المجازفة لاستثمار جزء كبير من راس مال الامة.**

● **من حيث المبدأ، يسيطر حملة الاسهم على الشركات التي يملكونها. ويحصلون على ارباح تتناسب مع عدد الاسهم التي يحملونها، ويتخبون المديرين، ويصوتون على عدد من القضايا المهمة. أما من الناحية الفعلية، فإن الملايين من حملة اسهم شركاتنا المساهمة العملاقة - مثل «اي. بي إم» أو جنرال موتورز، أو ايكسون - لا يمارسون عملياً أية سيطرة لانهم مشتتون، ولا يمكنهم فرض سيطرتهم على المديرين المتمرسين في مراكزهم.**

● **يتمتع مديرو الشركات المساهمة وأعضاء مجالس الادارات بالسلطة القانونية لاتخاذ القرارات نيابة عن شركاتهم. فهم يقررون ما يجب انتاجه وكيف يُنتج. وهم يفاضون نقابات**

في ادنى سلسلة المؤسسات توجد تلك التي يمتلكها افراد، وهي المصالح التقليدية الصغيرة التي غالباً ما يطلق عليها اسم محل «بابا وماما» التجاري. ويمكن لمحل صغير التعامل ببضع مئات من الدولارات يومياً، ويوفر بالكاد الحد الأدنى من الاجر عن الجهود التي يبذلها مالكو.

عدد مؤسسات الاعمال هذه كبير الا ان مبيعاتها الكلية قليلة. ويتطلب معظم هذه الاعمال قدراً هائلاً من الجهود الشخصية. فالذين يوظفون انفسهم غالباً ما يعملون لمدة ٥٠ أو ٦٠ ساعة في الاسبوع، ولا يأخذون اية اجازة. ومع ان متوسط عمر هذه الاعمال الصغيرة لا يتجاوز السنة الواحدة، فإننا نجد على الدوام انساناً يرغبون في البدء بعمل خاص بهم، ولا يخلو الامر من مشاريع ناجحة تباع بعدة ملايين من الدولارات.

الشراكة

غالباً ما يتطلب احد الاعمال مجموعة من المواهب : محامين وأطباء مختصون في مجالات مختلفة. ويمكن لأي شخصين أو أكثر جمع جهودهم وتشكيل شراكة. ويتفقوا على ان يساهم كل واحد بجزء من العمل أو رأس المال، ليحصل على نسبة معينة من الأرباح، ويكون بالطبع شريكاً في الخسارة والديون.

لا تشكل الشراكات في هذه الأيام سوى جزء صغير من النشاط الاقتصادي. وسبب ذلك ان للشراكة بعض العيوب التي تجعلها غير عملية للأعمال الكبيرة. والعيوب الرئيس فيها «الالتزام غير المحدود» فالشركاء العامون مسؤولون بلا حدود، عن جميع الديون التي تتعاقد عليها الشراكات. فإذا كنت تملك ١ بالمئة في شراكة من هذا النوع فسوف تدعى لدفع ١ بالمئة من الديون المستحقة عليها ويطلب من الشركاء الباقين تسديد حصتهم البالغة ٩٩ بالمئة. لكن اذا عجز شركائك عن التسديد، فسوف يطلب منك ان تسدد جميع الديون، حتى لو اضطررت الى بيع اثنان ما لديك من ممتلكات.

ان خطر المسؤولية غير المحدودة وصعوبة جمع التمويل يفسر السبب في ميل الشراكات الى ان تكون صغيرة، ولها صفات المشروعات الشخصية كما هو الحال بالنسبة للزراعة والبيع بالمفرق، والشراكات ببساطة مخاطرها كثيرة في معظم الاحوال.

الشركات المساهمة

غالبية النشاط الاقتصادي في اقتصاد سوق متطور، يتم ضمن شركات مساهمة خاصة. قبل قرون عدة كانت امتيازات

السنوات الاخيرة، ومع ذلك فما زالت دول كثيرة تجد في دخل الشركات المساهمة قاعدة ملائمة لفرض الضرائب.

حيث ان الانتاج الكفؤ غالباً ما يحتاج الى مؤسسات واسعة النطاق، لديها بلايين الدولارات من راس المال، فإن المستثمرين يحتاجون الى طريقة لتجميع الاموال. ويمكن للشركات المساهمة، بمسؤوليتها المحدودة، وبنيتها الادارية المناسبة، ان تجتذب مبالغ ضخمة من واس المال الخاص، ونتاج تشكيلة من المنتجات المناسبة، وتوزيع المخاطر.

اقتصاديات المؤسسات الانتاجية

لا تعطي هذه المراجعة عن المؤسسات الرأسمالية الحديثة سوى لمحة ضئيلة عن القوة «الاقتصادية للمؤسسات الانتاجية». فقد شهدت السنوات الاخيرة جهوداً جماعية قام بها علماء الاقتصاد لفهم الاسباب التي تجعل المؤسسات تتخذ الشكل الذي تتخذه، ولماذا يتم صنع القرارات في الطبقات المسيطر عليها ضمن تسلسل الادارة الهرمي في الشركة وليس من قبل تعاقدات السوق الحرة. وقد أشار علماء اقتصاد من أمثال رونالد كواس، وكينيث أرو، وهيربرت سيمون، وأوليفر ويليامسون الى اهمية تكلفة التعاملات في تقرير الحدود الفاصلة ما بين المؤسسة والسوق. وربما كان صحيحاً ان المناقشات العامة، في تحليلها لثروة الامم قد ركزت كثيراً على تجديد المنتجات، وقليل جداً على تجديد المؤسسات، وقد بين التاريخ مدى اهمية المؤسسات الانتاجية لتحقيق الاهداف الانسانية، كما تحقق لنا من القصة المحزنة عن الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي، فبدون عبقرية تنظيمية للشركات الخاصة الحديثة، فإن كل عوامل الانتاج من أرض، وعمالة، ورأس مال ستضيع هباءً.

العمال، ويقررون ما إذا كانوا سيبيعون الشركة إذا ارادت شركة أخرى شراؤها. وحين تعلن إحدى الصحف ان شركة ما قد سرحت ٢٠ ألف عامل، فإن المديرين يكونون هم من اتخذ هذا القرار. فحملة الاسهم يمتلكون الشركة، لكن المديرين هم الذين يديرونها.

محاسبين ومساعدي الشركات المساهمة ما السر في هيمنة الشركات المساهمة على اقتصاد السوق؟ لانها ببساطة طريقة في غاية الكفاءة لممارسة الاعمال. فالشركة المساهمة هي شخصية اعتبارية يمكنها ادارة الاعمال. كما يمكن ان يكون للشركات المساهمة وجود دائم بغض النظر عن عدد المرات التي يتبدل فيها مالكو الاسهم. ويمكن للمديرين اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل بسرعة، وهو ما يختلف تماماً عن القرارات الاقتصادية التي يتخذها المشرعون.

علاوة على ذلك، لا يتحمل حملة اسهم الشركات المساهمة سوى قدر ضئيل من المسؤولية. وهذا يحميهم من تحمل خسائر أو ديون الشركة بمقدار يزيد عن حجم مساهمتهم. فإذا اشترينا اسهماً بقيمة ١٠٠٠ دولار، فلا يمكننا ان نخسر أكثر من حجم استثمارنا الاصيلي.

تواجه الشركات المساهمة عيباً رئيسياً واحداً : ثمة ضريبة اضافية على ارباح الشركات. فأي دخل يحققه الفرد بعد خصم المصاريف، في غير الشركات المساهمة، يعتبر دخلاً شخصياً وتقرض الضريبة عليه على هذا الأساس. أما الشركات المساهمة فتعامل بشكل مختلف حيث تفرض ضريبة مضاعفة على الشركات - أولاً كأرباح حققتها الشركة، ثم كدخل شخصي على ارباح الاسهم. وقد تعرض هذا الازدواج الضريبي على الشركات لانتقادات حادة من قبل بعض علماء الاقتصاد في

ملخص

أ - نظرية الانتاج والانتاج الحدي

الإضافي الذي نحصل عليه من اضافة وحدة واحدة من أحد المدخلات، مع بقاء المدخلات الاخرى ثابتة.

٢ - حسب قانون تناقص العوائد. فإن الانتاج الحدي لكل واحد من المدخلات سينتقص بشكل عام، كلما زادت كمية المدخلات منه، مع بقاء جميع المدخلات الاخرى ثابتة.

٣ - تشير عوائد الحجم الى التأثيرات الواقعة على المخرجات نتيجة زيادة متوازنة في جميع المدخلات. التكنولوجيا التي

١ - العلاقة ما بين كمية المخرجات (مثل القمح، أو الصلب، أو السيارات)، وكمية المدخلات (مثل العمالة، والأرض، ورأس المال) يطلق عليها اسم دالة الانتاج. يشير الانتاج الكلي الى اجمالي المخرجات المنتجة. الانتاج المتوسط يساوي مجموع المخرجات مقسوماً على الكمية الاجمالية للمدخلات. يمكننا احتساب الانتاج الحدي لأحد العوامل بصفته الناتج

بالثة سنوياً على مدى القرن العشرين، على الرغم من أن معدل نمو الانتاجية قد تباطأ بشكل ملحوظ منذ العام ١٩٧٠، وتوقفت الاجور الحقيقية عن النمو.

ب - مؤسسات الاعمال

٧ - في اقتصاد السوق، يتم تنظيم الانتاج ضمن مؤسسات - بعضها صغير للغاية ويملكها شخص واحد، وبعضها شراكة من عدة أشخاص، والجزء الاعظم من النشاط الاقتصادي منظم على شكل شركات مساهمة.

٨ - لكل نوع من المؤسسات محاسن ومساوي، منشآت الاعمال الصغيرة مرنة، ويمكنها تسويق منتجات جديدة، ويمكن أن تختفي بسرعة. إلا أنها تعاني من عيب اساسي كونها غير قادرة على جمع كميات كبيرة من رأس المال من مجموعات مشتقة من المستثمرين. ويمكن للشركات المساهمة الضخمة، التي منحتها الدولة حق تحديد مسؤوليتها، أن تجمع بلايين الدولارات من رأس المال بالإقتراض من البنوك، ومن حملة الأسهم، ومن الأسراق المالية.

٩ - في أي اقتصاد حديث، تنتج الشركات معظم السلع والخدمات لأن اقتصاديات الانتاج الكبير جعلت من الضروري أن يتم انتاج المخرجات بكميات كبيرة؛ وتتطلب تكنولوجيا الانتاج رأس مال أكبر بكثير مما يرغب أي شخص في المجازفة به عن طيب خاطر؛ ويتطلب الانتاج الكفؤ ادارة حريصة وتنسيق للمهام من قبل هيئة توجيه مركزية.

تؤدي مضاعفة جميع المدخلات فيها الى مضاعفة جميع المخرجات بالضبط تكشف عن وجود عوائد الحجم الثابتة. وحين تقود مضاعفة المدخلات الى الحصول على أقل من ضعف إلكمية الناتجة من المخرجات فإن ذلك يعطينا عوائد الحجم المتناقصة، والعكس يعطينا عوائد الحجم المتزايدة.

٤ - حيث إن القرارات تحتاج الى وقت لتنفيذها، ولأن رأس المال والعوامل الأخرى تكون طويلة العمر عادة، فإن رد فعل الانتاج قد يتغير حسب اختلاف الفترات الزمنية. المدى القصير هو فترة يمكن أن تتغير فيها العوامل المتغيرة، مثل العمالة أو المواد المدخلة بسهولة. وعلى المدى الطويل يمكن للموجودات الانتاجية (مثل ماكينات الشركة ومعاملها) أن تستهلك وتستبدل. على المدى الطويل، يمكن لجميع المدخلات الثابتة والمتغيرة أن تُعدل.

٥ - يشير التغيير التكنولوجي الى تغير في التقنيات التي يقوم عليها الانتاج، كما يحدث حين يخترع منتج جديد، أو تكتشف طريقة جديدة للإنتاج. أو تدخل تحسينات على المنتجات أو عمليات التصنيع. في مثل هذه الحالات، يتم انتاج الناتج ذاته باستخدام مدخلات أقل، أو يتم انتاج مخرجات أكثر من الكمية ذاتها من المدخلات. التغيير التكنولوجي ينقل دالة الانتاج الى اعلى.

٦ - تميل محاولات قياس دالة الانتاج التراكمية للاقتصاد الأمريكي الى تأكيد نظريات الانتاج والانتاج الحدي. في هذا القرن، زاد التغير التكنولوجي من انتاجية الأيدي العاملة ورأس المال. وقد نمت الانتاجية الكلية (التي تقيس نسبة المخرجات الكلية الى المدخلات الكلية) بنسبة تقارب ١٥

مفاهيم للمراجعة

مؤسسات الأعمال

- اسباب وجود الشركات، وفورات الحجم، والحاجات التمويلية، والادارة.
- الأشكال الرئيسية لمؤسسات الاعمال : الملكية الفردية، الشراكة، الشركات المساهمة.
- المسؤولية المحدودة، وغير المحدودة.

نظرية الانتاج

- مدخلات، مخرجات، دالة الانتاج.
- الانتاج الحدي، والكلبي، والمتوسط.
- تناقص الانتاج الحدي، وقانون تناقص العوائد.
- ثبات العوائد الى الحجم، وازديادها، وانخفاضها.
- المدى القصير مقابل المدى الطويل.
- التغيير التكنولوجي.
- تجديد عمليات التصنيع.
- تجديد المنتجات.
- الانتاجية
- دالة الانتاج التراكمية.

أسئلة للمناقشة

- ١ - اشرح مفهوم دالة الانتاج. صف دالة انتاج الهامبرجر، والحفلات الموسيقية، والحلاقة، والتعليم الجامعي.
- ٢ - في الجدول أدناه الذي يصف دالة الانتاج الفعلية لخطوط أنابيب نفط، املا القيم الناقصة للانتاج الحدي، والانتاج المتوسط :
- ٣ - باستخدام البيانات الواردة في السؤال ٢، ارسم دالة انتاج المخرجات من النفط مقابل قوة الضخ (حصان). وعين على الرسم البياني ذاته منحنيات الانتاج المتوسط والانتاج الحدي.
- ٤ - افرض انك قد منحت حق بيع الطعام في امسية رياضية في الجامعة، وهو مكون من «الهوت دوغ»، والكولا، ورقائق البطاطا. ما هي مدخلات رأس مال، والعمالة، والمواد؟ اذا انخفض الطلب على «الهوت دوغ»، ما هي الخطوات التي يمكنك اتباعها لخفض المخرجات على المدى القصير؟ وعلى المدى الطويل؟
- ٥ - ثمة فارق مهم في الاقتصاد ما بين نقل دالة الانتاج والتحرك على طول دالة الانتاج. اعط مثلاً عن كلا الحالتين مستخدماً مثال حق بيع الطعام في السؤال ٤ المتعلق بدالة انتاج «الهوت دوغ». وضع كل منهما برسم بياني عن العلاقة ما بين انتاج «الهوت دوغ» والعمالة المستخدمة.
- ٦ - يحدث الاستبدال حين تقوم المؤسسات بإحلال احد المدخلات محل آخر، كما يحدث حين يستخدم المزارع جراراً زراعياً بدل الايدي العاملة حين ترتفع الاجور. ادرس التغييرات التالية في سلوك احدى المؤسسات، والتي تمثل استبدال احد العوامل بأخر دون تغيير في التكنولوجيا، والتي تمثل تغييراً في
- التكنولوجيا؟ وضع كل حالة بدالة انتاج بيانية.
- أ - حين ترتفع اسعار النفط، تستبدل احدى المؤسسات مصنعاً يدار بالنفط، بأخر يدار بالغاز.
- ب - قررت شركة للكيمياويات استبدال معدات توليد الكهرباء القديمة التي تدار بالفحم بمولد توربيني يدار بالغاز، ويخفض التكاليف بمقدار ٢٠ بالمئة.
- ج - خلال الفترة ما بين ٩٧٠ - ١٩٩٥ خفضت احدى شركات الطباعة عدد الطابعين العاملين لديها بمقدار ٢٠٠ عامل وزادت عدد مشغلي الحاسوب بمقدار ١٠٠ عامل.
- د - بعد حملة ناجحة قام بها العاملون في الوظائف المكتبية لتشكيل نقابة، اشترت احدى الجامعات حاسوبات شخصية لكلياتها وخفضت القوى العاملة في مجال السكرتاريا لديها.
- ٧ - اذا كان لديك مؤسسة تنتج القمح باستخدام مدخلات الأرض واليد العاملة. عرف تناقص العوائد وعوائد الحجم المتناقصة وبين الفرق بينهما. فسر كيف يمكن ان يكون لدينا تناقص في عوائد احد المدخلات وعوائد حجم ثابتة لكلا المدخلين.
- ٨ - اثبت انه اذا كان الانتاج الحدي في حالة تناقص دائم، فإن متوسط الانتاج يكون دائماً اعلى من الانتاج الحدي.
- ٩ - سجل قائمة بعشر منتجات تهلك اليوم، ثم صف تاثير كل واحد من هذه المنتجات بالتجديد الذي طرأ على الانتاج، وعمليات التصنيع، أو العمليات التنظيمية طيلة القرن الماضي.

(٤)	(٣)	(٢)	(١)
متوسط الانتاج (برميل يومياً/حصان)	الانتاج الحدي (برميل يومياً/حصان)	الانتاج الكلي (برميل يومياً)	قوة الضخ/ حصان
—	—	٨٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠
—	—	١١٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
—	—	١٣٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
—	—	١٥٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
—	—	١٦٤,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

الفصل ٧

تحليل التكاليف

التكاليف مجرد تسجيل لتجاذبات متنافسة

فرانك نايت، المجازفة، وعدم اليقين، والربح (١٩٢١)

قرارتها التشغيلية. هل من الاوفر توظيف عامل جديد أم دفع بدل لعمل اضافي؟ اقامة مصنع جديد أم توسيع المصنع القديم؟ استثمار اموال لشراء ماكينات جديدة في الوطن أم نقل الانتاج الى الخارج؟ فمؤسسات الاعمال تريد ان تختار طريقة الانتاج الكفوة، التي تعطي أكبر كمية بأدنى تكلفة ممكنة.

لقد كُرس هذا الفصل لاجراء تحليل معمق للتكلفة. سنبحث في البداية التشكيلة الكاملة للتكاليف الاقتصادية، بما في ذلك الفكرة بالغة الاهمية للتكاليف الحدية. ثم سندرس كيف يقيس المحاسبون في مؤسسات الاعمال التكلفة عملياً. وأخيراً، سنلقت الى فكرة تكلفة الفرصة الضائعة، وهي مفهوم عريض يمكن تطبيقه على تشكيلة واسعة من القرارات. وسوف تضع هذه الدراسة الشاملة الاساس لفهم قرارات العرض التي تتخذها المؤسسات.

اينما ذهب الانتاج، فإن التكاليف تتبعه وكأنها ظله. ففي عالم الندرة، يتوجب على المؤسسات ان تدفع ثمن مدخلاتها : الصلّب، والبراق، والمذيبات، والمهندسين، والسكرتيرات، والحاسوبات، والهواتف، والانارة، والاقلام، وتعنى مؤسسات الاعمال التي هدفها الربح فعلاً هذه الحقيقة البسيطة عند وضع اهدافها الانتاجية والتسويقية، حيث أن كل دولار ينفق على الانتاج دون داع يقلل من ارباح المؤسسة بمقدار ذلك الدولار بالضبط. والحقيقة ان الانتاج الكثير جداً قد يكون في مثل خطورة الانتاج القليل جداً؛ ويبين لنا التاريخ ان التوسع الزائد عن الحد غالباً ما يقود الى نمو سريع للشركة ومن ثم الى الافلاس. بسبب زيادة التكاليف بشكل اسرع كثيراً من العائدات.

وللتكاليف دور أكبر بكثير من التأثير على مستوى الانتاج. وتولي مؤسسات الاعمال الواعية عناية كبيرة بتكليفها عند اتخاذ

التحليل الاقتصادي للتكاليف

أ

مستوى من مستويات ك.

يبين الجدول ٧ - ١ التكلفة الكلية (ت ك) لكل مستوى من مستويات المخرجات ك. وبالنظر الى العمودين (١) و(٤) نرى ان ت ك ترتفع مع ارتفاع ك. وهذا أمر مفهوم حيث أن زيادة ك تتطلب عمالة ومدخلات اخرى أكثر لانتاج المزيد من السلعة؛ فالعوامل الاضافية تتطلب نفقات اضافية من المال. فانتاج

التكلفة الكلية : الثابتة والمتغيرة

افرض ان لديك شركة تنتج كمية من المخرجات (اشير إليها بالحرف ك) باستخدام مدخلات من رأس المال، والعمالة، والمواد. تشتري الشركة هذه المدخلات من سوق عوامل الانتاج. وستعنى الشركة التي هدفها الربح بتكليفها للحفاظ على مربحيته. ويقع على عاتق محاسبي الشركة مهمة احتساب التكلفة الكلية لكل

وحدثين من السلعة يكلف ١١٠ دولارات، وإنتاج ٣ وحدات يتطلب ١٣٠ دولاراً، وهكذا.

التكلفة الثابتة

يجزئ العمود (٢) والعمود (٣) في الجدول ٧ - ١ التكلفة الكلية إلى مجموعتين: التكلفة الثابتة الكلية (ت ث) والتكلفة المتغيرة الكلية (ت م).

فما هي التكاليف الثابتة (fixed costs) لمنشأة ما؟ يطلق عليها في بعض الأحيان «النفقات العامة» أو «التكاليف غير المتكررة». وتتكون من عناصر مثل إيجار المصنع أو المكاتب، أو دفعات تعاقدية مقابل المعدات، أو فوائد على القروض، أو مرتبات مقابل تولي الوظائف الدائمة، وما إلى ذلك. ويجب دفع هذه النفقات حتى وإن لم تنتج الشركة أي شيء، وهي لن تتغير إن تغير الناتج. مثلاً، قد تستأجر شركة للحمامة مكتباً بعقد مدته ٥ أو حتى ١٠ سنوات، ويبقى هذا الالتزام قائماً حتى إذا تقلصت الشركة إلى نصف حجمها السابق. ولأن ت ث هي المبلغ الذي يجب دفعه بغض النظر عن مستوى المخرجات، فقد بقي ثابتاً عند حد ٥٥ دولاراً في العمود (٢).

التكلفة المتغيرة

يبين العمود (٣) من الجدول ٧ - ١ التكلفة المتغيرة (ت م). والتكاليف المتغيرة (variable costs) هي تلك التي تتغير بتغير المخرجات. ومن مثال ذلك المواد اللازمة لإنتاج المخرجات (مثل الصلب لإنتاج السيارات)، وعمل لتشغيل خطوط التجميع، والطاقة لتشغيل المصانع، وما إلى ذلك. في متاجر الخدمة الذاتية (السوبر ماركت) يعتبر موظفو الصناديق كلفة متغيرة، حيث إن المديرين يستطيعون التحكم بعددهم ليتناسب مع عدد المتسوقين الداخلين إلى المتجر.

حسب التعريف، فإن التكلفة المتغيرة تبدأ من الصفر حين تكون ك صفر. وهي ذلك الجزء من ت ك الذي ينمو بازدياد المخرجات، والواقع أن القفزة في ت ك بين أي مستويين من المخرجات هي ذاتها الزيادة في ت م. لماذا؟ لأن ت ث تبقى ثابتة عند ٥٥ دولاراً في جميع الحالات وتلاشى عند مقارنة التكاليف لاختلاف المستويات الإنتاجية. دعونا نلخص مفاهيم التكلفة تلك:

«التكلفة الكلية»، وتمثل أدنى التكاليف المالية التي تحتاجها لإنتاج كل مستوى من الناتج. ت ك ترتفع بارتفاع ك.

«التكلفة الثابتة»، وتمثل مجموع ما ينفق من مال حتى لو لم يتم إنتاج أية مخرجات؛ لا تتأثر التكلفة الثابتة بأية اختلافات في كمية المخرجات.

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الكمية ك	ت ث (دولار)	ت م (دولار)	ت ك (دولار)
صفر	٥٥	٠٠	٥٥
١	٥٥	٣٠	٨٥
٢	٥٥	٥٥	١١٠
٣	٥٥	٧٥	١٣٠
٤	٥٥	١٠٥	١٦٠
٥	٥٥	١٣٥	١٩٠
٦	٥٥	١٦٥	٢٢٠

الجدول ٧ - ١. التكاليف الثابتة، والمتغيرة، والكلية

العناصر الرئيسية لتكاليف الشركة هي تكاليفها الثابتة (التي لا تتغير مطلقاً حين تتغير المخرجات) والتكاليف المتغيرة (التي تزيد مع زيادة المخرجات). التكاليف الكلية تساوي التكاليف الثابتة زائد التكاليف المتغيرة: ت ك = ت ث + ت م.

«التكلفة المتغيرة»، وتمثل النفقات التي تتباين حسب مستوى المخرجات - بما في ذلك المواد الخام، والأجور، والوقود - وتشمل جميع النفقات غير الثابتة.

دائماً حسب التعريف. ت ك = ت ث + ت م



تحذير: يعلم كل شخص إدار عملاً أننا حين نضع جدولاً للتكاليف كالذي في الجدول ٧ - ١،

فإننا نظهر عمل المنشأة وكأنه في غاية البساطة. فما هو السبب؟ السبب هو أن الكثير من العمل الشاق يكمن خلف الجدول ٧ - ١. وللحصول على أدنى مستوى من التكلفة، فإن على مديري الشركة التأكد من أنهم يدفعون أقل مبلغ ممكن للحصول على المواد الضرورية كالطاقة مثلاً؛ وأن التقنيات الهندسية الأقل كلفة قد أدمجت في مخططات المصنع؛ وأن العاملين يتصرفون بالأمانة، وأن قرارات أخرى لا حصر لها قد اتخذت مع مراعاة أفضل الطرق الاقتصادية. ونتيجة لمثل هذه الجهود الإدارية، فإن التكاليف الثابتة والمتغيرة المبينتين في الجدول ٧ - ١ هما التكلفة الأدنى الضرورية لإنتاج ذلك المستوى من المخرجات.

تعريف التكلفة الحدية

التكلفة الحدية هي من المفاهيم الرئيسية في علم الاقتصاد. وتعني التكلفة الحدية (marginal cost) تكلفة انتاج وحدة اضافية واحدة من المخرجات. لنفرض ان شركة تنتج ١٠٠٠ قرص مبرمج للحاسوب بتكلفة اجمالية مقدارها ١٠ الاف دولار. فإذا كانت التكلفة الكلية لانتاج ١٠٠١ قرص هي ١٠٠٠٦ دولار، فإن التكلفة الحدية لانتاج القرص الاول بعد الالف هي ٦ دولارات.

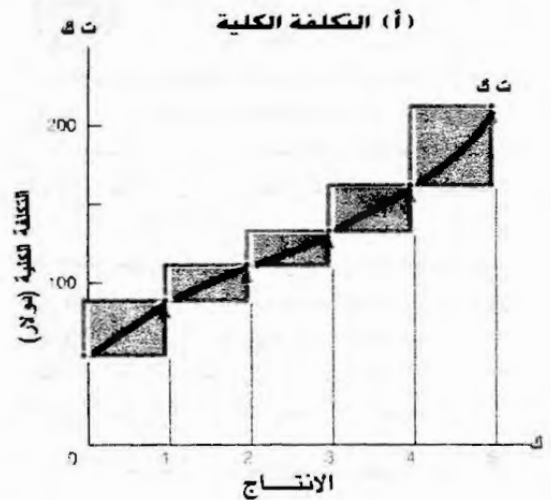
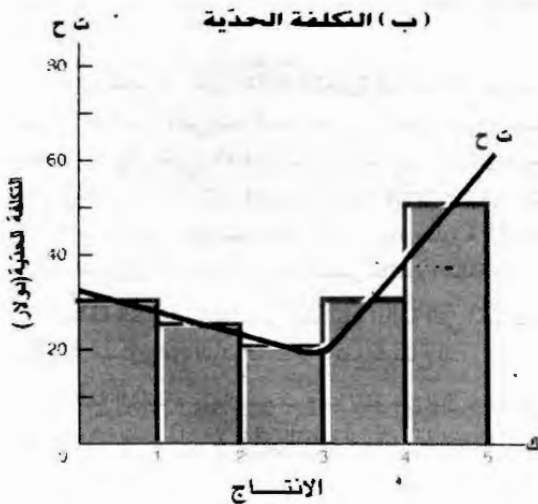
في بعض الاحيان، تكون التكلفة الحدية لانتاج وحدة اضافية من المخرجات منخفضة للغاية. فبالنسبة الى شركة طيران تحلق طائراتها ويضع مقاعها خالية، فإن التكلفة المضافة لحمل راكب آخر، هي ثمن الوجبة الخفيفة والشراب المجاني الذي سيقدم له، فليس ثمة ضرورة لإضافة راس مال (طائرات)، أو عمالة (طيارين ومضيفين جويين). وفي حالات أخرى، قد تكون التكلفة الحدية لانتاج وحدة اضافية من أحد المخرجات عالية للغاية. خذ مثلاً أحد مرافق انتاج الكهرباء. ففي الظروف العادية يمكنه ان يولد ما يكفي من الطاقة، باستخدام أكثر مولداته كفاءة. لكن في يوم صيفي حار - حين تكون مكيفات الهواء لدى معظم الناس دائرة والطلب على التيار الكهربائي عالٍ - فقد تضطر الشركة الى تشغيل مولدها القديم، عالي التكلفة ومتدني الكفاءة. وهذه الطاقة الكهربائية تولّد بتكلفة حدية عالية.

الجدول ٧ - ٣. حساب التكلفة الحدية

ما ان نعرف التكلفة الكلية، حتى يسهل علينا حساب التكلفة الحدية. وبكى نحسب ت ح للوحدة الخامسة، نطرح التكلفة الكلية للوحدات الاربعة من التكلفة الكلية للوحدات الخمس. أي أن ت ح = ٢١٠ - ١٦٠ = ٥٠ دولاراً. املا الفراغ بايجاد التكلفة الحدية للوحدة الرابعة.

الشكل ٧ - ١. العلاقة ما بين التكلفة الكلية والتكلفة الحدية.

يصور هذا الشكل بيانياً البيانات الواردة في الجدول ٧ - ٢. التكلفة الحدية في (ب) يمكن ايجادها باحتساب التكلفة الزائدة المضافة في (١) لكل وحدة زائدة من المخرجات. وبالتالي، كي نجد ت ح لانتاج الوحدة الخامسة، نطرح ١٦٠ دولاراً من ٢١٠ لنحصل على ت ح مقدارها ٥٠ دولاراً. وقد تم رسم منحنى متصل يمر بنقاط ت ح في (١) ويربط منحنى ت ح المتصل في (ب) الدرجات غير المتصلة للتكلفة الحدية.



(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
متوسط التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة الثابتة	متوسط التكلفة الحدية	التكلفة الكلية	التكلفة المتغيرة	التكلفة الثابتة	الكمية	
م ت م (\$)	م ت م (\$)	ت ت (\$)	ت ح (\$)	ت ك = ت ت + ت م (\$)	ت م (\$)	ت ت (\$)	ك
غير محدد	لا متناهي	لا متناهي	٣٣	٥٥	صفر	٥٥	صفر
٣٠	٥٥	٨٥	٣٠	٨٥	٣٠	٥٥	١
٢٧ ١/٢	٢٧ ١/٢	٥٥	٢٧	١١٠	٥٥	٥٥	٢
٢٥	١٨ ١/٢	٤٣ ١/٢	٢٢	١٣٠	٧٥	٥٥	٣
٢٦ ١/٤	١٣ ٣/٤	*٤٠	٢١	١٦٠	١٠٥	٥٥	٤
—	١١	٤٢	٢٠	٢١٠	١٥٥	٥٥	٥
٣٧ ٢/٦	٩ ١/٦	٤٦ ٤/٦	١٩	٢٨٠	٢٢٥	٥٥	٦
٤٥	٧ ١/٧	٥٣ ٦/٧	١٨	٣٧٠	—	٥٥	٧
٥٣ ١/٨	٦ ١/٨	٦٠	١٧	٤٨٠	—	٥٥	٨
٦١ ١/٩	٦ ١/٩	٦٧ ٨/٩	١٦	٦١٠	٥٥٥	٥٥	٩
٧٠ ١/١٠	٥ ١/١٠	٧٦	١٥	٧٦٠	٧٠٥	٥٥	١٠

* الحد الأدنى لمتوسط التكلفة

الجدول ٧ - ٣. مفاهيم التكلفة جميعها تشتق من جدول التكلفة الكلية.

يمكننا اشتقاق جميع مفاهيم التكلفة من ت ك في العمود (٤). العمودان (٥) و (٦) هي الأعمدة المهمة التي يجب التركيز عليها : تحسب التكلفة الحدية بطرح اسطر ت ك المتجاورة، والمبينة بأرقام بارزة في العمود (٥). أما الأرقام غير البارزة في العمود (٥) ت ح فمأخوذة من الشكل ٧ - ٢ (ب). لاحظ في العمود (٦) نقطة الحد الأدنى للتكلفة البالغة ٤٠ دولاراً على منحنى ت م الذي له شكل الحرف U في الشكل ٧ - ٢ (ب). (هل يمكنك معرفة سبب تساوي ت ح المزودة بنجمة وم ت المزودة بنجمة أيضاً عند الحد الأدنى؟ أيضاً، احسب واملا الفراغ واكمل الأرقام الناقصة في الجدول.

هي ١١٠ - ٨٥ = ٢٥ دولاراً، وهكذا.

بداً من الحصول على ت ح من عمود ت ك، يمكننا الحصول على قيمها بطرح كل قيمة من ت م في العمود (٣) من الجدول ٧ - ١ من قيمة ت م في السطر الذي يليه. لماذا؟ لأن التكلفة المتغيرة تزيد دائماً بنفس المقدار الذي تزيد به التكلفة الكلية بالضبط،

يستخدم الجدول ٧ - ٢ البيانات الواردة في الجدول ٧ - ١ لبيان كيف نحسب التكلفة الحدية. والاعداد الواردة في العمود (٣) من الجدول ٧ - ٢ هي نتيجة طرح ت ك في العمود (٢) من ت ك عند المستوى السابق من الانتاج. وبالتالي، فإن ت ح للوحدة الاولى هي ٨٥ - ٥٥ = ٣٠ دولاراً. والتكلفة الحدية للوحدة الثانية

متوسط التكلفة

سنكمل قائمتنا عن مفاهيم التكلفة المهمة للاقتصاد والاعمال بمناقشة عن مختلف انواع معدلات التكلفة او تكلفة الوحدة المنتجة. وسع الجدول ٧ - ٢ البيانات الواردة في الجدولين ٧ - ١ و ٧ - ٢ لتشمل ثلاثة مقاييس جديدة : متوسط التكلفة، ومتوسط التكلفة الثابتة، ومتوسط التكلفة المتغيرة.

متوسط تكلفة الوحدة

متوسط التكلفة هو احد المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع في الاعمال، مثله في ذلك مثل التكلفة الحدية، فبمقارنة متوسط التكلفة مع السعر أو الإيراد المتوسط يمكن لمؤسسات الاعمال ان تعرف ما اذا كانت تحقق ربحاً. متوسط التكلفة (average cost) هو التكلفة الكلية مقسومة على اجمالي عدد الوحدات المنتجة، كما هو مبين في العمود (١) من الجدول ٧ - ٢. أي أن،

$$\text{متوسط التكلفة} = \frac{\text{التكلفة الكلية}}{\text{النتاج}} = \frac{\text{ت ك}}{\text{ك}} = \text{م ت}$$

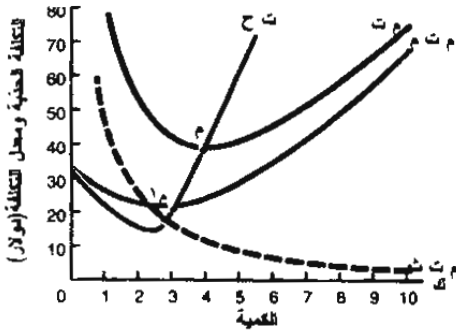
والفارق الوحيد هو ان ت م يجب ان تبدأ من الصفر وليس من مستوى ت الثابت (تأكد من ان ٣٠ - صفر = ٨٥ - ٥٥ و ان ٥٥ - ٣٠ = ٢٥ وهكذا).

التكلفة الحدية للإنتاج هي التكلفة الإضافية المترتبة على انتاج وحدة اضافية من المخرجات.

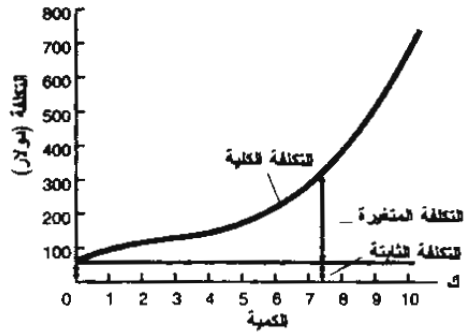
التكلفة الحدية في الرسوم البيانية. يبين الشكل ٧ - ١ التكلفة الكلية والتكلفة الحدية. ويبين ان ت ك ترتبط مع ت ح بالطريقة ذاتها التي يرتبط فيها الانتاج الكلي مع الانتاج الحدي، او بارتباط المنفعة الكلية مع المنفعة الحدية.

ما شكل منحنى ت ح الذي يمكن ان نتوقعه؟ اظهرت الدراسات التجريبية انه بالنسبة الى معظم الانشطة الانتاجية على المدى القصير (أي حين تكون اسهم رأس المال ثابتة)، علاوة على الزراعة والعديد من مؤسسات الاعمال الصغيرة، فإن منحنيات التكلفة الحدية تكون على شكل حرف U مثل المنحنى الظاهر في الشكل ٧ - ١ (ب). وهذا المنحنى يهبط في مرحلته الاولى، ويصل نقطته الأدنى ويأخذ بعداً في الارتفاع.

(ب) التكلفة المتوسطة والحدية



(أ) التكلفة الكلية، والثابتة، والمتغيرة



الشكل ٧ - ٢. يمكن اشتقاق جميع منحنيات التكلفة من منحنى التكلفة الكلية.

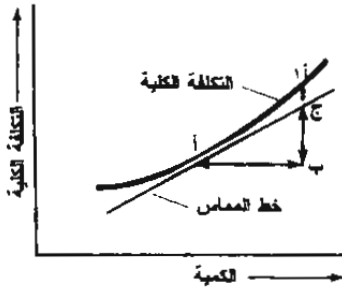
(١) تتكون التكلفة الكلية من جمع التكلفة الثابتة مع التكلفة المتغيرة.

(ب) المنحنى الذي يمثل التكلفة الحدية يهبط ثم يعاود الارتفاع، كما هو واضح من الأرقام في العمود (٥) من الجدول ٧ - ٢. المنحنيات المثلل للتكاليف المتوسطة الثلاث في (ب) احتسبت بتقسيم التكلفة الكلية، والثابتة، والمتغيرة على اجمالي المخرجات :

$$\text{م ت} = \frac{\text{ت ك}}{\text{ك}} = \text{م ت م} + \frac{\text{ت م}}{\text{ك}} = \frac{\text{ت ث}}{\text{ك}} + \frac{\text{ت ح}}{\text{ك}}$$

أيضاً، م ت = م ت م + م ت ث. لاحظ ان ت ح تتقاطع مع م ت عندما تبلغ الاخيرة حدّها الأدنى.

العلاقة بين الميلان والتكلفة الحدية



الشكل ٣ - ٧. علاقة الميل بالتكلفة الحدية.

ركز مجهرا على منحني التكلفة الكلية، وتفحص تكلفة الانتقال من ٣٩٩٩ ك إلى ٤٠٠٠ ك. يوضح الشكل الفرق ما بين (١) ح باعتبارها زيادة في التكلفة لمسافة محدودة بين نقطتين من نقاط، (٢) ح بوصفها تغيراً بالغ الصغر من المخرجات مقاسة بميل المماس عند نقطة معينة من ك. المسافة ما بين أ و ب تمثل وحدة اضافية واحدة من المخرجات. المسافة ما بين ب والنقطة أ تمثل الزيادة الحاصلة في التكلفة الكلية، والتي هي أول وأبسط تعريف للتكلفة الحدية.

التعريف الثاني للتكلفة الحدية هو انها تساوي ميل النقاط المختلفة على منحني التكلفة الكلية. فميل المنحني عند النقطة أ قد أعطي بميل المماس عند النقطة أ، والذي أعطي بالمسافة ما بين ب إلى ج مقسمة على وحدة المسافة من أ إلى ب، بتحديد أكثر، مع ازدياد صغر حجم الوحدة الاضافية من الانتاج وقياما بإعادة حساب النسب في المثلث الجديد الاصغر، فإن التعارض بين التعريفين يمكن اعماله (اي ان ب / ج تقترب من ١ كما اقتربت أ من ١).

ك، فإن م ت س يبدأ من نقطة لا نهاية لعلوها بسبب توزيع التكلفة الثابتة (ت ث) المحدودة على ك بالغة الصغر.

متوسط التكلفة المتغيرة (average variable cost) (م ت ص)
(ث) يساوي التكلفة المتغيرة مقسومة على المخرجات، أو م ت = ت م / ك. وكما ترى من الجدول ٣ - ٧ والشكل ٢ - ٧ (ب)، ففي هذا المثال يهبط م ت م أولاً ثم يأخذ في الارتفاع.

متوسط التكلفة الإلحني

لا تخطئ بين متوسط التكلفة والتكلفة الحدية . وهو خطأ من السهل ارتكابه. في الحقيقة، فإن متوسط التكلفة قد يكون أعلى أو أقل بكثير من التكلفة الحدية، كما يبين الشكل ٢ - ٧ (ب).

لكن الشكل ٢ - ٧ (ب) يبين أيضاً أن هناك رابط مهم ما بين

في العمود (٦)، حين يتم انتاج وحدة واحدة فقط، يكون متوسط التكلفة مساوياً للتكلفة الكلية، أو $٨٥ = ١ \div ٨٥$ دولاراً، لكن حين تصبح ك = ٢، فإن م ت = ت م / ك = $٢ \div ١١٠ = ٠.٥٥$ دولاراً، كما هو مبين. لاحظ أن متوسط التكلفة يأخذ في الهبوط شيئاً فشيئاً في البداية (وسوف نعرف السبب بعد قليل). ويصل م ت الى حده الأدنى الذي يساوي ٤٠ دولاراً عند ك = ٤ وحدات، ثم يبدأ في الصعود ببطء.

يعين الشكل ٢ - ٧ البيانات الواردة في الجدول ٣ - ٧ ويرسم الشكل ٢ - ٧ (١) التكاليف الكلية، والثابتة، والمتغيرة عند مستويات مختلفة من المخرجات. ويبين الشكل ٢ - ٧ (ب) مختلف المفاهيم المتعلقة بمتوسطات التكلفة، اضافة الى منحني التكلفة الحدية المتصل. ويبين الرسم البياني (١) كيف تتحرك التكلفة الكلية مع التكلفة المتغيرة في حين تبقى التكلفة الثابتة دون تغيير.

لنعد الآن الى الرسم البياني (ب). فهو يعين منحني م ت الذي على شكل حرف U ويضعه تحت منحني ت ك مباشرة، وهو المنحني الذي اشتق منه.

أخيراً، يبين الشكل ٣ - ٧ طبيعة علاقة بين التكلفة الحدية وبين ميل منحني التكلفة الكلية.

متوسط التكلفة الثابتة والمتغيرة

حسب الطريقة التي جازنا بها التكلفة الكلية الى تكلفة ثابتة ومتغيرة. يمكننا أيضاً تجزئة متوسط التكلفة الى مكونات ثابتة ومتغيرة. ويعرف متوسط التكلفة الثابتة (average fixed cost) (م ت ث) بأنه ت ث / ك. وحيث ان التكلفة الثابتة الكلية لا تتغير، فإن تقسيمها على مخرجات متزايدة يعطي متوسط تكلفة ثابتة، يهبط باطراد [انظر العمود (٧) من الجدول ٣ - ٧]. بكلمات أخرى، مع قيام الشركة ببيع المزيد من مخرجاتها، فإن وسعها توزيع نفقاتها الثابتة على وحدات أكثر فأكثر. مثلاً، قد يكون لدى شركة لانتاج البرمجيات كادراً كبيراً من المبرمجين العاملين على تطوير نماذج جديدة من برامج رصد البيانات. ولا يتأثر عدد النسخ المباعة مباشرة بعدد المبرمجين اللازمين للعمل، مما يجعل ما ينفق عليهم تكلفة ثابتة. لذلك، إذا حقق البرنامج نجاحاً كبيراً، يكون معدل التكلفة الثابتة للمبرمجين منخفضاً، أما إذا فشل البرنامج، فإن م ت ث يكون عالياً.

منحني م ت ث المرسوم بخط متقطع في الشكل ٢ - ٧ (ب) يبدو وكأنه قطع زائد (hyperbola) باقترابه من كلا المحورين؛ فهو يهبط منخفضاً حتى يقترب من المحور الافقي مع توزع م ت ث على عدد أكبر فأكبر من الوحدات المنتجة. ولو امكن لنا تجزئة وحدات

الآخر بالارتفاع : «منحنى م ت يُخترق دائماً في ادنى نقاطه من قبل منحنى ت ح الاخذ في الارتفاع». وبلغه منحنيات التكلفة الخاصة بنا، إذا كان منحنى ت ح تحت منحنى م ت، فإن منحنى م ت يكون في حالة هبوط.



الحديث، والمعدلات، والعلامات: يمكننا بيان العلاقة ما بين ت ح و م ت باستخدام متوسط العلامات الجامعة. لنفرض ان م ع هي متوسط علاماتك (أو معدل العلامات التراكمي حتى الآن)، وان ع ح هي متوسط علامتك لهذه السنة، والتي سنسميها «معدل العلامة الحديثة» لانها العلامة الأخيرة. حين تكون ع ح ادنى من م ع، فإنها ستجذب م ع الجديدة الى اسفل. وهكذا، فإذا كانت م ع في السنتين الاوليين من دراستك الجامعية هي ٣، وكانت ع ح (معدل العلامة الحديثة) للسنة الثالثة هي ٢، عندها تكون م ع الجديدة (عند نهاية السنة الثالثة من دراستك) هي ٣/٢. وبالمثل، إذا كانت ع ح خلال سنتك الثالثة اعلى من م ع التي حصلت عليها حتى الآن، فإن م ع الحالية سترفع الى اعلى. أما إذا تساوت ع ح مع م ع، فسوف تبقى ع ح على حالها دون تغيير. وتصح العلاقة ذاتها لمتوسط التكلفة، والتكلفة الحديثة.

العلاقة ما بين الانتاج والتكاليف

ما الذي يقرر التكلفة لشركة ما؟ من الواضح ان اسعار المدخلات مثل العمالة والارض هي عوامل مهمة تؤثر في التكلفة. فالايارات والاجور الاعلى تعني تكلفة اعلى، وهو ما يتفق عليه كل من يدير عملاً.

لكن منحنى التكلفة لشركة ما يعتمد أيضاً وبشدة، على دالة انتاج الشركة. ولبيان ذلك، لاحظ انه اذا سمحت التحسينات التكنولوجية للشركة بإنتاج المخرجات ذاتها بمدخلات اقل، فإن تكاليف الشركة سوف تهبط وسوف ينتقل منحنى التكلفة الى اعلى.

الواقع، انك ان كنت تعرف اسعار عوامل الانتاج ودالة الانتاج، فستكون قادراً على حساب منحنى التكلفة. افترض ان شركة ما هدفت الى انتاج مستوى معين من المخرجات. فسوف تخبرنا دالة الانتاج (اضافة الى اسعار العوامل) عن التركيبة الاقل تكلفة من المدخلات التي يمكن للشركة اختيارها وتعطي المخرجات المطلوبة. (ما السبب الذي يدفع شركة هدفها تحقيق أكبر قدر من الارباح الى اختيار المدخلات الاقل تكلفة؟) احسب التكلفة الكلية لحزمة المدخلات الاقل تكلفة. وحين تقوم بذلك لكل

«ت ح» و «م ت»: فحين تكون ت ح لوحدة اضافية من منتج ما اقل من م ت، عندها يكون م ت في حالة تراجع. وحين تكون ت ح فوق م ت، يكون م ت في حالة تصاعد. وعند النقطة التي تتساوى فيها ت ح مع م ت، فإن منحنى م ت يكون مسطحاً. وبالنسبة الى منحنى م ت العادي الذي يشبه حرف U، فإن النقطة التي تتساوى فيها ت ح مع م ت هي النقطة التي يبلغ فيها م ت ادنى مستوى له. تفحص ذلك بنفسك من الرسم البياني.

بإختصار :

حين تكون التكلفة الحديثة ادنى من متوسط التكلفة، فإنها تجذب متوسط التكلفة الى اسفل، حين تتساوى ت ح تماماً مع م ت. يكون م ت في وضع ثابت لا يرتفع ولا يهبط ويكون عند ادنى حد له، وحين تكون ت ح فوق م ت، فإنها تجذب م ت الى اعلى. وبالتالي :

عند ادنى نقطة على منحنى م ت الذي على شكل U،
ت ح = م ت = متوسط التكلفة الأدنى.

وهذه علاقة في غاية الاهمية. وتعني ان على الشركة التي تسعى لتحقيق ادنى متوسط لتكلفة الانتاج ان تسعى الى الوصول الى مستوى المخرجات الذي تتساوى عنده التكلفة الحديثة مع متوسط التكلفة.

فما هو سبب ذلك؟ إذا كانت ت ح ادنى من م ت، عندها تكون تكلفة آخر وحدة انتجت اقل من متوسط تكلفة الوحدات التي انتجت مسبقاً. وإذا كانت تكلفة الوحدة الأخيرة اقل من تكلفة الوحدات السابقة، عندها لا بد ان يكون م ت الجديد (اي م ت شاملاً الوحدة الأخيرة) اقل من م ت القديم، وبالتالي يكون م ت في حالة هبوط. فمماذا يحدث إذا كانت ت ح فوق م ت؟ في هذه الحالة، تكلف الوحدة الأخيرة اكثر من متوسط تكلفة الوحدات السابقة. وبالتالي لا بد ان يكون متوسط التكلفة الجديد (اي م ت شاملاً الوحدة الأخيرة) اعلى من م ت القديم. أخيراً، حين تتساوى ت ح تماماً مع م ت، فإن الوحدة الأخيرة تكلف تماماً متوسط ما تتكلفه الوحدات السابقة جميعها. وبالتالي، فإن م ت الجديد، وهو الذي يشمل الوحدة الأخيرة، يساوي م ت القديم؛ ويكون منحنى م ت مسطحاً حين تتساوى ت ح مع م ت.

من اجل فهم افضل للعلاقة ما بين ت ح، م ت، م ت ادرس المنحنيات في الشكل ٧ - ٢ (ب) والارقام في الجدول ٧ - ٣. لاحظ انه بالنسبة الى الوحدات الثلاث الاولى، فإن ت ح ادنى من م ت، وبالتالي فإن م ت يتراجع. عند الوحدة ٤ يتساوى م ت مع ت ح. وبعد الوحدة الرابعة، تصبح ت ح فوق م ت وتبدأ في رفعه الى اعلى باضطراد. وهذا يعني بياناً بأن منحنى ت ح الاخذ في الارتفاع سينتقاطع مع منحنى م ت عند النقطة التي يبدأ فيها

(٦) التكلفة الكلية (\$)	(٥) أجور عمال (\$/عامل)	(٤) إيجار أرض (\$/فدان)	(٣) مدخلات عمالة (عمال)	(٢) مدخلات أرض (فدادين)	(١) الناتج (أطنان قمح)
٥٥	٥	٥٥	صفر	١٠	صفر
٨٥	٥	٥٥	٦	١٠	١
١١٠	٥	٥٥	١١	١٠	٢
١٣٠	٥	٥٥	١٥	١٠	٣
١٦٠	٥	٥٥	٢١	١٠	٤
٢١٠	٥	٥٥	٣١	١٠	٥
٢٨٠	٥	٥٥	٤٥	١٠	٦
٣٧٠	٥	٥٥	٦٣	١٠	٧
٤٨٠	٥	٥٥	٨٥	١٠	٨
٦١٠	٥	٥٥	١١١	١٠	٩
٧٦٠	٥	٥٥	١٤١	١٠	١٠

الجدول ٧ - ٤. تشتق التكاليف من بيانات الانتاج وتكلفة المدخلات

استأجر المزارع سميث ١٠ فدادين من الأرض التي تزرع قمحاً واستخدم عدداً متغيراً من العمال حسب دالة الانتاج الزراعية، فاستخدم الأرض والعمالة يعطي مخرجات مثل تلك المذكورة في الاعمدة من (١) الى (٣) في الجدول. وبأسعار مدخلات مقدارها ٥٥ دولار للفدان وه دولارات للعمال، نحصل على تكلفة الانتاج المبينة في العمود (٦). ويمكن احتساب جميع مفاهيم التكلفة الاخرى (مثل تلك المبينة في الجدول ٧ - ٣) من بيانات التكلفة الكلية.

من مستويات المخرجات يمكننا احتساب تكلفة الانتاج الكلية المبينة في العمود (٦) من الجدول ٧ - ٤ .

كمثال، خذ في اعتبارك التكلفة الكلية لانتاج ٣ أطنان من القمح. باستخدام دالة الانتاج المفترضة يمكن لسميث انتاج هذه الكمية باستخدام ١٠ فدادين من الأرض و ١٥ عاملاً زراعياً. التكلفة الكلية لانتاج ٣ أطنان من القمح هي (١٠ فدادين × ٥٥ دولار لكل فدان) + (١٥ عاملاً × ٥ دولار لكل عامل) = ١٣٠ دولاراً. وبحسابات اخرى مماثلة يمكننا الحصول على التكاليف الكلية الاخرى الواردة في العمود (٦) من الجدول ٧ - ٤ .

لاحظ أن هذه التكاليف الكلية مطابقة لتلك الموضحة في الجداول ٧ - ١ وحتى ٧ - ٣، وبالتالي، فإن مفاهيم التكلفة الاخرى المبينة في الجداول (اي، ت ح، ت ث، ت م، ت ن، ت) قابلة للتطبيق ايضاً على مثال تكلفة الانتاج للمزارع سميث.

محتمل من مستويات المخرجات، فسوف تحصل على التكلفة الكلية الموضحة في الجداول ٧ - ١ وحتى ٧ - ٣.

يمكننا رؤية طريقة اشتقاق التكلفة من بيانات الانتاج من مثال عددي بسيط مبين في الجدول ٧ - ٤ . افرض ان المزارع سميث قد استأجر ١٠ فدادين من الأرض، ويستطيع استئجار عمالة زراعية لانتاج القمح. تكلف الأرض لكل فدان ٥٥ دولار، وتكلف العمالة ٥ دولارات لكل عامل. وباستخدام أحدث الطرق الزراعية يستطيع سميث ان ينتج حسبما هو مذكور في دالة الانتاج المبينة في الاعمدة الثلاثة الاولى من الجدول ٧ - ٤. في هذا المثال، تكلفة الأرض ثابتة (لان المزارع سميث يعمل بموجب عقد ايجار مدته ١٠ سنوات)، في حين ان العمالة متغيرة التكلفة (لان العمال الزراعيين يمكن استخدامهم وفصلهم بسهولة بخلاف اصحاب المهن الاخرى).

باستخدام بيانات الانتاج وبيانات تكلفة المدخلات لكل مستوى

تناقص العوائد و منحنيات التكاليف

على شكل حرف U

يبين الشكل ٧ - ٤ الذي يضم البيانات ذاتها الموجودة في الجدول ٧ - ٤ هذه النقطة فهو يظهر أن منطقة ارتفاع الانتاج الحدي تقابل منطقة هبوط التكلفة الحدية، بينما المنطقة التي تتناقص فيها العوائد تعني ارتفاع التكلفة الحدية.

يمكننا تلخيص العلاقة ما بين قوانين الانتاجية ومنحنيات التكلفة على النحو التالي :

على المدى القصير، حين يكون لدينا عوامل ثابتة مثل رأس المال، فإن العوامل المتغيرة تميل الى اظهار مرحلة أولية من زيادة العوائد يتبعها تراجع في العوائد. وتبين منحنيات التكلفة التي تقابل ذلك مرحلة أولية من هبوط التكلفة الحدية، يتلوها ارتفاع في ت ح بعد ان تبدأ العوائد بالانخفاض.

اختيار المؤسسة للمدخلات

يمكننا الان تطبيق المفاهيم الرئيسية للتكلفة على القضية المهمة حول «كيفية» اختيار شركة ما لمدخلاتها. ويكمل هذا الجزء الربط ما بين الانتاج والتكلفة باستخدام مفهوم الانتاج الحدي لبيان كيف يمكن للشركة اختيار التركيبات الاقل كلفة من المدخلات من مجموعة معينة من أسعار المدخلات.

الانتاج الحدي وقاعدة التكلفة الأدنى

على كل شركة ان تقرر كيف تنتج مخرجاتها. هل نولد الكهرباء باستخدام النفط أم الفحم؟ هل يتم تجميع السيارات في الولايات المتحدة أم في المكسيك؟ هل يقوم خريجو الجامعات ام المعاهد بتدريس طلبة المدارس؟ سنعمد في تحليلنا على الفرضية الاساسية القائلة بأن «الشركات تعمل على تقليل تكلفة الانتاج الى اقصى حد». وهذه الفرضية، في الواقع، معقولة جداً ليس للشركات المتنافسة وحسب، بل وللشركات الاحتكارية وحتى المؤسسات التي لا تهدف الى تحقيق الربح، مثل: الجامعات والمستشفيات. وهي ببساطة تنص على انه يجب على الشركة السعي لانتاج مخرجاتها بأدنى تكلفة ممكنة، كي تحصل بالتالي على أقصى قدر من الايرادات الفائضة كأرباح، أو لاستخدامها في اغراض اخرى.

يبين لنا مثال بسيط كيف يمكن لشركة ان تختار من بين مجموعات مختلفة من المدخلات. افترض ان مهندسي إحدى الشركات قد حسبوا انه يمكن انتاج المستوى المرغوب والبالغ ٩ وحدات من المخرجات بموجب خيارين محتملين. وفي كلتا الحالتين، تكلف الطاقة (ط) ٢ دولار للوحدة، والعمالة (ع) ٥ دولارات/الساعة. بموجب الخيار الأول فإن خليط المدخلات هو

تساعدنا العلاقة التي تربط التكلفة بالانتاج على توضيح السبب في ميل منحنيات التكلفة الى اتخاذ شكل حرف U. تذكر ان تحليلات الفصل ٦ تميز بين فترتين مختلفتين: المدى القصير والمدى الطويل. ويمكن تطبيق المفاهيم ذاتها على التكاليف أيضاً:

● المدى القصير هو فترة زمنية طويلة بما يكفي لتعديل المدخلات المتغيرة، مثل المواد والعمالة المنتجة، إلا أنها أقصر من أن تسمح بتغيير جميع المدخلات. على المدى القصير، لا يمكن تعديل العوامل الثابتة أو النفقات العامة مثل المنشأة والمعدات بالكامل أو تكيفها. لذلك، على المدى القصير، تكون تكاليف المواد والعمالة العادية تكاليف متغيرة، في حين تكون التكاليف الرأسمالية ثابتة.

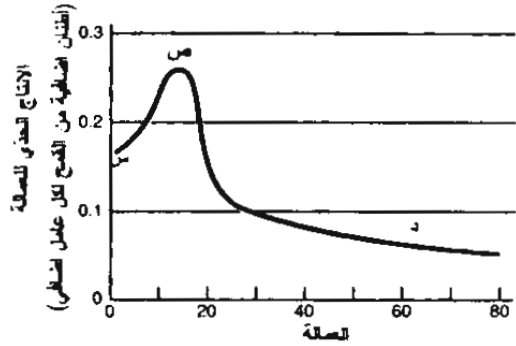
● أما على المدى الطويل، فيمكن تعديل جميع المدخلات، بما في ذلك العمالة، والمواد، ورأس المال، وهكذا فعلى المدى الطويل، تكون جميع التكاليف متغيرة وليس فيها تكلفة واحدة ثابتة^(١).

لاحظ أن ما يجعل تكلفة معينة ثابتة أو متغيرة يعتمد على المدة الزمنية المأخوذة في الاعتبار. فعلى المدى القصير مثلاً، يعتبر عدد الطائرات التي تمتلكها إحدى شركات الطيران تكلفة ثابتة. أما على المدى الأطول، فلا ريب أن في وسع شركة الطيران التحكم بحجم اسطولها الجوي، بشراء طائرات أخرى أو بيعها. والحقيقة ان هناك سوقاً نشطة لبيع وشراء الطائرات المستعملة، مما يجعل التخلص من الطائرات غير المرغوبة عملية سهلة نسبياً. بشكل عام، سنعتبر أن رأس المال هو التكلفة الثابتة والعمالة هي التكلفة المتغيرة، على المدى القصير. رغم أن ذلك ليس صحيحاً دائماً، لكن بشكل عام يمكن تعديل مدخلات العمالة بشكل أسهل من تعديل رأس المال.

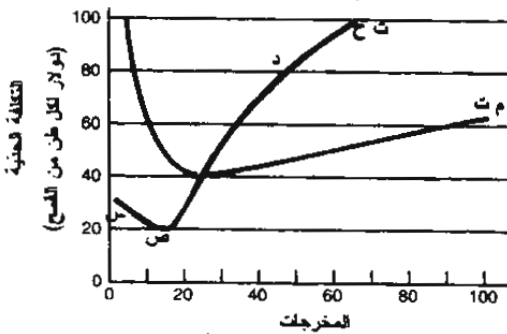
ما السبب في ان لمنحنى التكلفة شكل حرف U؟ خذ المدى القصير مثلاً حيث رأس المال ثابت لكن العمالة متغيرة. لدينا في مثل هذه الحالة تناقص في عوائد العامل المتغير، أي العمالة، لانه سيكون لكل وحدة اضافية من العمالة قدراً اقل من رأس المال تتعامل به. ونتيجة لذلك، فإن التكلفة الحدية سترتفع لأن المخرجات الإضافية التي ستننتجها كل وحدة اضافية من العمالة سننخفض. بكلمات أخرى، تناقص عوائد العامل المتغير سيفرض زيادة في التكلفة الحدية على المدى القصير. وهذا يبين السبب في أن تناقص عوائد يقود الى رفع التكلفة الحدية عند نقطة معينة.

(١) لدراسة أوسع عن المدى القصير والمدى الطويل. انظر الفصل ٦.

(أ) تناقص الانتاجية



(ب) ... يعطي ت ح تميل الى اعلى



الشكل ٧ - ٤. تناقص العوائد ومنحنيات التكلفة التي على شكل حرف U

منحنى التكلفة الحدية على شكل U في (ب) مستمد من شكل منحنى الانتاج الحدي في (أ). ومع ثبات تكلفة الأرض وتغير تكلفة العمالة، فإن الانتاج الحدي للعمالة في (أ) يرتفع أولاً إلى يسار ص، ويبلغ القمة في ص ثم يهبط إلى د عندما تبدأ العوائد العمل بالتراجع. يشق منحنى التكلفة الحدية من بيانات الانتاج. في المنطقة الواقعة إلى يسار ص في الشكل (ب) - مثل النقطة س - فإن ارتفاع الانتاج الحدي يعني أن التكلفة الحدية تهبط في ص، يصل الانتاج الحدي إلى قمته حين تكون التكلفة الحدية في أدنى مستوياتها؛ في المنطقة الواقعة إلى يمين ص، مثل النقطة د مثلاً، حين يهبط الانتاج الحدي للعمالة، ترتفع تكلفة الانتاج الحدية. بشكل عام، ينتج عن ارتفاع الانتاج الحدي للعامل المتغير ثم تراجع منحنى تكلفة حدية على شكل حرف U.

ويمكن لشركة ما، بعد هذا التعليل، أن تقلل تكلفة الانتاج الكلية إلى اقصى حد، حين يكون الانتاج الحدي لكل دولار من المدخلات متساوياً بالنسبة إلى كل عامل من عوامل الانتاج. ويطلق على ذلك اسم قاعدة التكلفة الأدنى.

قاعدة التكلفة الأدنى (Least - cost rule): لانتاج مستوى معين من المخرجات بأدنى تكلفة، يجب على الشركة ذات العلاقة أن تشتري المدخلات، إلى أن يتساوى الانتاج الحدي لكل دولار انفق على كل واحد من المدخلات. وهذا يفترض أن:

$$\frac{\text{الانتاج الحدي من ع}}{\text{سعر ع}} = \frac{\text{الانتاج الحدي من ط}}{\text{سعر ط}} = \dots$$

بالنسبة للشركات، تماثل هذه القاعدة بالضبط ما يفعله المستهلكون حين يزيدون انتفاعهم إلى اقصى حد، كما رأينا في الفصل ٥. فقد رأينا حين حللنا خيار المستهلك انه لزيادة المنفعة

ط = ١٠ و ع = ٢. أما الخيار ٢ ففيه ط = ٤ و ع = ٥. فأي الخيارين هو الأفضل؟ حسب سعر السوق للمدخلات، فإن تكاليف الانتاج الكلية للخيار الاول هي (٢ دولار × ١٠) + (٥ دولار × ٢) = ٣٠ دولاراً، في حين أن التكلفة الكلية للخيار ٢ هي (٢ دولار × ٤) + (٥ دولار × ٥) = ٣٣ دولاراً. لذلك فإن الخيار الاول قد يكون تركيبة المدخلات المفضلة والأقل تكلفة.

بشكل عام، هناك العديد من تركيبات المدخلات المحتملة، وليس اثنين فقط. لكن لا يتوجب علينا احتساب تكلفة كل مجموعة مختلفة من المدخلات كي نجد التركيبة الأقل تكلفة. وفيما يلي طريقة بسيطة لإيجاد التركيبة الأقل تكلفة: أبداً باحتساب الانتاج الحدي لكل واحد من المدخلات كما فعلنا في الفصل ٦. الذي يعطي الانتاج الحدي لكل دولار من المدخلات. نحصل على تركيبة المدخلات التي تقلل التكلفة حين يتساوى الانتاج الحدي لكل دولار في جميع المدخلات. أي حين تكون المساهمة الحدية في المخرجات لكل ما قيمته دولاراً واحداً من العمالة، الأرض، والنفط، وما إلى ذلك، متساوية في الجميع.

الى اقصى حد، يجب على المستهلكين شراء سلع بحيث تكون المنفعة الحدية لكل دولار انفق على كل سلعة استهلاكية متساوية بالنسبة الى جميع السلع.

ما هو الاساس المنطقي لقاعدة التكلفة الادنى؟ لنقل أن ارضا تكلف ٨٠٠ دولار للفدان والعمالة ٨ دولارات/الساعة. فلن يتوقع اي مستثمر مجرب تحقيق الحد الأدنى من التكاليف إذا كانت الأرض والعمالة قد اختيرتا بحيث يكون الانتاج الحدي «المادي» لكل منهما متساوياً. فإذا كان الانتاج الحدي للأرض والعمالة يعادل ١٠٠ دولار من القمح لكل منهما، فإن انتاجاً حدياً متساوياً يعني أن ٨٠٠ دولار من الأرض الاضافية ستنتج ١٠٠ دولار من القمح، في حين أن ٨ دولارات من العمالة ستنتج أيضاً ١٠٠ دولار من القمح. ومن الواضح أن هذا ليس مرضياً، وأن الشركة قد ترغب في خفض المدخلات من الأرض، وزيادة المدخلات من العمالة. قِيم الوضع إذا كان ٨٠٠ دولاراً من الأرض الاضافية ستعطي ١٢٠٠ دولاراً من القمح في حين أن ٨ دولارات من العمالة الاضافية تعطي ١٢ دولاراً من القمح الاضافي.

من الواضح أن تلك هي تركيبة المدخلات الكفوءة لأن الانتاج الحدي لكل دولار من الأرض والعمالة يتساويان، وبالتالي فإن الشركة تخفض تكلفة انتاجها الى الحد الأدنى.

ثمة طريقة أخرى لفهم قاعدة التكلفة الادنى هي التالية : قسم

العوامل الى وحدات قيمة كل وحدة دولاراً واحداً (في مثالنا السابق عن الطاقة/العمالة، اعتبرنا أن ١ دولار من العمالة يشتري ١/٥ ساعة من العمل، في حين أن دولاراً واحداً من الطاقة يشتري ١/٢ وحدة من الطاقة). عندها تنص قاعدة التكلفة الأدنى على أن الانتاج الحدي لكل دولار/وحدة من المدخلات يجب أن يتساوى.

قاعدة الاستبدال ثمة لازمة لقاعدة التكلفة الادنى هي قاعدة الاستبدال.

إذا انخفض سعر احد العوامل مع بقاء اسعار جميع العوامل الاخرى على حالها، فإن الشركات سوف تربح من استبدال العامل الذي أصبح أرخص ثمناً بجميع العوامل الاخرى.

لنأخذ حالة العمالة (ع). فإن انخفاضاً في سعر العمالة سوف يرفع نسبة الانتاج الحدي (أ ح ع) للعمالة الى سعر (س) جميعها، وزيادة توظيف ع سيخفض أ ح ع حسب قانون تناقص العوائد وسيخفض بالتالي أ ح ع/س ع. وبالتالي، فإن انخفاض سعر العامل وكذلك الانتاجية الحدية له سيعمل على استعادة التساوي بين الانتاجية الحدية لأخر دولار منفق على العمالة مع آخر دولار منفق على العوامل الاخرى .

التكاليف الاقتصادية والمحاسبة في مؤسسات الاعمال

ب

الفرانكفوتر» في متجر صغير، للطلاب بشكل أساسي. وتشتمل عملياتها على شراء المواد (الهوت دوغ، وخبز السندويشات الفاخر، والخردل الغالي الثمن، وحبيبات القهوة)، واستخدام العاملين لاعداد الطعام وبيعه. اضافة الى ذلك اخذت الشركة قرضاً قيمته ١٠٠ ألف دولار لشراء معدات الطبخ ولوازم المطعم الاخرى، وهي ملزمة بدفع ايجار المبنى أيضاً. ولدى مؤسسي «شركة هوت دوغ» آمال عريضة، لذلك فقد حولوها الى شركة مساهمة واصدروا اسهماً عادية (انظر الفصل ٦ حول اشكال مؤسسات الاعمال).

لتحديد ما إذا كانت «شركة هوت دوغ» قد حققت ربحاً، فإن علينا الرجوع الى بيان الدخل (income statement)، أو - كما يطيب للعديد من الشركات أن تدعوه - بيان الربح والخسارة، المبين في الجدول ٧ - ٥. يورد هذا البيان الامور التالية : (١) إيرادات شركة هوت دوغ من مبيعاتها في العام ١٩٩٤، (٢)

تستخدم مؤسسات الاعمال سواء كانت شركة في حجم جنرال موتورز، أو موزعاً صغيراً على ناصية الشارع أنظمة مدروسة بطريقة أو بأخرى لمعرفة تكاليفها: ويبدو الكثير من أبواب محاسبة مؤسسات الاعمال مماثلاً جداً لمفاهيم التكلفة الاقتصادية التي درسناها حتى الآن. لكن ثمة اختلافات مهمة بين الطريقة التي تقيس بها مؤسسات الاعمال تكاليفها، والطريقة التي يتعامل بها علماء الاقتصاد. وسوف نرسي في هذا الجزء من الفصل مبادئ المحاسبة في مؤسسات الاعمال وابرار نواحي الاختلاف والتشابه مع التكاليف الاقتصادية.

بيان الدخل، أو بيان الربح والخسارة

دعونا نبدأ بشركة صغيرة اسمها «شركة هوت دوغ المحدودة». وكما يوحي الاسم، فإن هذه الشركة تباع «ساندويشات

بيان الدخل لشركة «هوت دوغ» المحدودة
(في ١ يناير، ١٩٩٤ الى ٣١ ديسمبر، ١٩٩٤)

(١)	صافي المبيعات (بعد كل الخصومات والتعديلات)	\$ ٢٥٠,٠٠٠
	ناقصاً :	
(٢)	المواد	\$ ٥٠,٠٠٠
(٣)	تكلفة اليد العاملة	٩٠,٠٠٠
(٤)	نفقات تشغيل متفرقة (المرافق، الخ	١٠,٠٠٠
(٥)	يساوي : تكلفة السلع المباعة	١٥٠,٠٠٠
(٦)	النفقات الادارية ونفقات البيع	٥,٠٠٠
(٧)	ايجار المبنى	١٥,٠٠٠
(٨)	استهلاك الاصول	
(٩)	مصاريف التشغيل	١٨٥,٠٠٠
(١٠)	صافي دخل التشغيل	\$ ٦٥,٠٠٠
	ناقصاً :	
(١١)	فوائد مدفوعة عن قرض لشراء المعدات	٦,٠٠٠
(١٢)	ضرائب الولاية وضرائب محلية	٤,٠٠٠
(١٣)	صافي الدخل (أو الربح) قبل ضريبة الدخل	\$ ٥٥,٠٠٠
(١٤)	ناقصاً : ضريبة دخل الشركات المساهمة	١٨,٠٠٠
(١٥)	صافي الدخل (أو الربح) بعد الضرائب	\$ ٣٧,٠٠٠
(١٦)	ناقصاً : ارباح معدة للتوزيع عن الاسهم العادية	١٥,٠٠٠
(١٧)	اضافة الى الارباح المحتجزة	\$ ٢٢,٠٠٠

الجدول ٧ - ٥. يُظهر بيان الدخل اجمالي المبيعات والمصروفات خلال فترة زمنية، غالباً ما تكون سنة .

الربح والخسارة بتفصيل أكثر، ونبدأ فيه من أوله. يعطينا السطر الأول الإيراد البالغ ٢٥٠ ألف دولار وتمثل الاسطر من ٢ الى ٩ تكلفة مختلف مدخلات عملية الانتاج. مثلاً، تكلفة العمالة هي التكلفة السنوية لاجور العاملين، في حين ان ايجار هو تكلفة استخدام المبنى. أما تكاليف البيع والتكاليف الادارية، فتشمل تكلفة الاعلان عن المطعم، وتكلفة ادارة المكتب، في حين قد تشمل نفقات التشغيل المتفرقة تكلفة الكهرباء.

أبواب الانفاق الثلاثة الاولى - المرات، وتكلفة العمالة، ونفقات التشغيل المتفرقة - تقابل بشكل أساسي التكلفة المتغيرة للمؤسسة، أو «تكلفة السلع المباعة». أما الأبواب الثلاثة التالية،

المصروفات التي تحملتها هذه المبيعات، (٣) صافي الدخل، أو الربح المتبقي بعد اقتطاع المصروفات، أي أن،

صافي الدخل (أو الربح) = مجموع الإيرادات - مجموع المصروفات

والتي هي المعادلة المطابقة لبيان الدخل.

يعطينا هذا التعريف مفهوم «الخط الأدنى» (bottom line) الشهير من الارباح التي تسعى المؤسسات الى مضاعفتها. وتقترب ارباح مؤسسات الاعمال، من نواح عدة، من التعريف الاقتصادي للارباح الاقتصادي. دعونا فيما يلي نبحث بيان

الخطوط من ٦ وحتى ٨، فتقابل التكاليف الثابتة للمؤسسة، حيث إنه لا يمكن تغييرها على المدى القصير.

يبين السطر ٨ تعبيراً لم يسبق لنا أن رأيناه، «الإستهلاك». وهذه ناحية تختلف فيها محاسبة مؤسسات الاعمال، عما هو متعارف عليه في علم الاقتصاد. ففي نقاشنا عن تكلفة رأس المال سابقاً، افترضنا ان الشركة تستأجر سلعتها الانتاجية، كما تستأجر سيارة أو شقة لفترة من الزمن. والواقع ان الشركة تدفع ايجار استخدامها للمبنى.

بعكس ذلك، فإن إستهلاك الاصول (depreciation) هو طريقة لقياس تكلفة مُدخل رأس المال، الذي تمتلكه المؤسسة بالفعل (وهو في هذه الحالة معدات الطبخ والآلات) افترض ان لمعدات الطبخ عمراً افتراضياً يقدر بعشر سنوات، تصبح بعدها بلا نفع أو قيمة. الواقع ان جزءاً من معدات الطبخ «يستنفذ» في عملية الانتاج كل سنة. ونحن نسمي هذه الكمية التي استنفذت «الاستهلاك»، ونحسب ذلك وكأنه تكلفة مُدخل رأس المال لتلك السنة.

ويمكن تطبيق التعليل ذاته على أية سلعة انتاجية تمتلكها الشركة. فالشاحنات تبلى، والحاسويات تصبح عتيقة الطراز، والمباني قد تأخذ في التصدع. فقد تفرض الشركة على كل واحد من هذه الاشياء نسبة معينة من الاستهلاك. وهناك عدد من المعادلات المختلفة لحساب الاستهلاك السنوي، إلا انها تتبع مبادئ رئيسيين: (أ) يجب أن يساوي المبلغ الاجمالي للاستهلاك الذي يغطي عمر السلعة الانتاجية تكلفتها التاريخية، أو سعر الشراء؛ (ب) يؤخذ الاستهلاك على شكل قيود محاسبية سنوية تغطي العمر المحاسبي للسلعة الانتاجية، والذي يرتبط عادة بالعمر الاقتصادي الفعلي لتلك السلعة.

يمكننا الان ان نفهم كيف يُحسب الاستهلاك بالنسبة «لشركة هوت دوغ» فالمعدات تستهلك على أساس عمر افتراضي مدته ١٠ سنوات، لذلك فإن المعدات التي تبلغ قيمتها ١٥٠ ألف دولار، يحسب عليها استهلاك مقداره ١٥ ألف دولار (هذا باستخدام ابسط طرق الاستهلاك). ولو كانت شركة هوت دوغ تمتلك المبنى لاحتسبت عليه استهلاكاً أيضاً.

بجمع جميع التكاليف التي أوردناها حتى الان، نحصل على مصاريف التشغيل (السطر ٩). صافي دخل التشغيل هو صافي الإيرادات ناقص مصاريف التشغيل (السطر ١ ناقص السطر ٩) فهل أخذنا في حسابنا جميع تكاليف الانتاج حتى الان؟ ليس تماماً. فالسطر ١١ يشمل تكلفة الفائدة السنوية عن القرض البالغ ١٠٠ ألف دولار. وهذه يجب اعتبارها تكلفة اقتراض رأس مال تمويلي. وفي حين ان هذه الفائدة هي تكلفة ثابتة، فإنها تُفصل عادة عن التكاليف الثابتة الأخرى. تعامل ضرائب الولاية

والضرائب المحلية، مثل ضرائب الممتلكات وكأنها مصاريف أخرى. ويخصم السطرين ١١ و١٢ نحصل على ما مجموعه ٥٥ ألف دولار من الأرباح قبل خصم ضرائب الدخل. فكيف يتم تقسيم هذه الأرباح؟ يذهب حوالي ١٨ ألف دولار الى الحكومة الفدرالية على شكل ضريبة دخل الشركات المساهمة. وهذا يترك ربحاً مقداره ٣٧ ألف دولار بعد الضرائب. فيدفع ١٥ ألف دولار كإرباح على الاسهم العامة، فيبقى ٢٢ ألف دولار كإرباح محتجزة يعاد توزيعها في العمل. مرة أخرى، لاحظ ان الأرباح هي ما يبقى من إيراد المبيعات بعد طرح التكاليف.

الميزانية العامة

تهتم المحاسبة الخاصة بمؤسسات الاعمال بما هو أكثر من الأرباح والخسائر، التي هي القوة الاقتصادية الدافعة. فمحاسبة مؤسسات الاعمال، تشمل أيضاً الميزانية العامة (balance sheet) والتي تعطي صورة عن الوضع، المالي للمؤسسة في تاريخ معين. ويسجل هذا البيان القيمة المادية للشركة، أو الشخص، أو الدولة، في فترة معينة من الزمن. فالميزانية العامة، من جهة، هي الموجودات (assets) (الممتلكات القيمة، أو الحقوق التي تمتلكها الشركة). ومن جهة أخرى هناك بندان، المطلوبات (liabilities) (وهي أموال أو التزامات تدين بها الشركة)، والقيمة الصافية (net worth)، أو حقوق المساهمين، (وتساوي اجمالي الموجودات ناقصاً اجمالي المطلوبات).

والمعادلة المتطابقة، أو علاقة توازن الميزانية العامة هي ان يتعادل اجمالي الموجودات، مع اجمالي المطلوبات زائد القيمة الصافية للشركة تجاه مالكيها، أي ان،

اجمالي الموجودات = اجمالي المطلوبات + القيمة الصافية
ويمكننا ترتيب هذه العلاقة لنجد ان :

القيمة الصافية = الموجودات - المطلوبات.

دعونا نوضح هذا بدراسة الجدول ٧ - ٦، الذي يبين ميزانية عامة مبسطة لشركة هوت دوغ المحدودة. على اليمين نجد الموجودات، وإلى اليسار نجد المطلوبات والقيمة الصافية. لقد تركنا عمداً مساحة فارغة مقابل بند القيمة الصافية، لان الرقم الوحيد الصحيح الذي يتمشى مع التعادل الاساسي للميزانية العامة الاساسية هو ٢٠٠ ألف دولار. «فالميزانية العامة يجب ان تكون متوازنة دائماً لأن القيمة الصافية هي القيمة المتبقية والمحددة بالموجودات ناقص المطلوبات».

لبيان كيف ان القيمة الصافية تعمل على توازن الميزانية العمومية دائماً. افترض ان ما قيمته ٤٠ ألف دولار من نقائق الهوت دوغ قد تلفت، فيبلغك محاسبك ان الموجودات أقل بمقدار ٤٠ ألف

الميزانية العامة لشركة هوت دوغ المحدودة (كما في ٣١ ديسمبر، ١٩٩٥)
المطلوبات والقيمة الصافية **الموجودات**

المطلوبات	اصول جارية :
التزامات قصيرة الأجل	نقد
حسابات دائنة	\$ ٢٠.٠٠٠
\$ ٢٠.٠٠٠	بضائع في المخازن
اشعارات مستحقة الاداء	٨٠.٠٠٠
التزامات طويلة الأجل :	اصول ثابتة :
سندات مستحقة	١٥.٠٠٠
١٠٠.٠٠٠	معدات
القيمة الصافية	١٠٠.٠٠٠
حقوق المساهمين :	مباني
اسهم عامة	
.....	
\$ ٣٥٠.٠٠٠	المجموع
	\$ ٣٥٠.٠٠٠

الجدول ٧ - ٦. تسجل الميزانية العامة اجمالي الموجودات والمطلوبات، زائد القيمة الصافية، للدنشة في فترة معينة من الزمن.

في الجدول ٧ - ٦ الاصول الجارية يمكن تحويلها الى نقد خلال عام واحد في حين ان الاصول الثابتة تمثل السلع الانتاجية والارض. معظم البنود المحددة المدرجة في بيان الميزانية ليست بحاجة لتوضيح. فالنقد يتكون من العملة، والنقد المودعة في البنوك. والنقد هو الاصل الوحيد الذي له قيمة دقيقة وليست مقدرة.

في جانب المطلوبات، فإن الحسابات الدائنة، والاشعارات مستحقة الاداء هي مبالغ تدين بها الشركة لآخرين مقابل سلع مشتراة أو أموال مقترضة. السندات المستحقة هي قروض طويلة الاجل مطروحة في السوق. البند الاخير في الميزانية العامة هو القيمة الصافية، أو حقوق المساهمين. ويمثل القيمة الصافية لموجودات الشركة ناقصاً المطلوبات، حين تقم على أساس قيمتها التاريخية. والقيمة الصافية يجب أن تساوي ٢٠٠ الف دولار.

نلخص تحليلنا لمفايم المحاسبة كالتالي:

١ - يظهر بيان الدخل: المبيعات الجارية، والتكلفة، والاياردات طيلة السنة أو الفترة المحاسبية. وهو يقيس تدفق الدولارات من الشركة واليه، أي انه يقيس مدى تقدم الشركة خلال السنة.

٢ - تشير الميزانية العامة الى لقطة أو صورة مالية فورية. وهي أشبه بمقياس لمخزون الماء في احدى البحيرات. بنودها الرئيسية هي الموجودات، والمطلوبات، والقيمة الصافية.

دولار! المطلوبات بقيت دون تغيير. وهذا يعني أن القيمة الصافية الكلية قد هبطت بمقدار ٤٠ ألف دولار، ولا خيار امامي الا ان اسجل القيمة الصافية بمبلغ يقل عن مبلغ ٢٠٠ ألف دولار السابقة ليصبح ١٦٠ ألفاً فقط. وهذه هي الطريقة التي يسجل فيها المحاسبون حساباتهم.

الاعراف المحاسبية

عند دراسة الميزانية العامة في الجدول ٧ - ٦ قد تتساءل، كيف تقاس قيم البنود المختلفة؟ كيف يعرف المحاسب ان المباني تساوي ١٠٠ ألف دولار؟

الجواب هو ان المحاسبين يستخدمون مجموعة من القواعد المتفق عليها أو الاعراف المحاسبية للاجابة على معظم الأسئلة. وأكثر الفرضيات المستخدمة في الميزانية العامة أهمية هي ان القيمة الموضوعية لكل بند، تعكس «تكاليفته التاريخية». وهذا يختلف عن المفهوم الاقتصادي «للقيمة»، كما سوف نرى في الجزء التالي: مثلاً المخزون من الخبز الخاص بالهوت دوغ يقيم حسب السعر الذي دفع فيه. ويقيم اصل ثابت اشترى حديثاً - قطعة من المعدات أو بناء - حسب سعر شرائه (وهذا هو المقصود بالتكلفة التاريخية). ونقيم السلعة الانتاجية الاقدم حسب سعر شرائها ناقصاً الاستهلاك المتراكم، الذي يعكس التراجع التدريجي في القيمة الانتاجية للسلعة. ويستخدم المحاسبون التكلفة التاريخية لانها تعكس تقيماً موضوعياً يمكن التحقق منه بسهولة.

في هذا الجزء، سننظر الى التكاليف من زاوية أخرى. نذكر ان احدى مبادئ الاقتصاد الأساسية هي أن المصادر نادرة. وهذا يعني أننا حين نختار استخدام مواردنا بطريقة ما، فإن ذلك يعني التخلي عن فرصة الاستفادة منها بطريقة أخرى. وهو أمر من السهل مشاهدته في حياتنا العادية، حيث يتوجب علينا دائماً اتخاذ قرارات حول ما يجب علينا فعله بدخلنا المحدود أو وقتنا. هل نذهب الى السينما أم ندرس لامتحان الاسبوع القادم ؟ هل نسافر الى المكسيك أم نشترى سيارة ؟ هل نتابع دراستنا بعد التخرج أو نحصل على تدريب مهني، أم نبدأ العمل مباشرة بعد الجامعة ؟

والقيام باختيار في كل واحدة من هذه الحالات، يكلفنا في الواقع فرصة عمل شيء آخر. والبديل الضائع نسّميه تكلفة الفرصة الضائعة. فالتكلفة المالية المباشرة للذهاب الى السينما، بدلاً من الدراسة هو ثمن التذكرة، لكن تكلفة الفرصة قد تشمل أيضاً احتمال الحصول على علامة ادنى في الامتحان. وتكلفة الفرصة الضائعة لقرار ما تتضمن جميع عواقبه، سواء عكست هذه العواقب تعاملات مالية أم لا.

للقرارات تكلفة فرص ضائعة لان اختيار شيء ما في عالم الندرة، يعني التخلي عن شيء آخر. وتكلفة الفرصة الضائعة (opportunity cost) هي قيمة السلعة أو الخدمة التي تمّ التخلي عنها.

احد الامثلة المهمة عن تكلفة الفرصة الضائعة هو تكلفة الذهاب الى الجامعة. فإذا ذهبت الى جامعة حكومية، فقد تحسب التكاليف الكلية من رسوم وكتب ومصاريف سفر لتكون حوالي ١٢ ألف دولار في العام ١٩٩٣. فيل يعني هذا ان ١٢ ألف دولار هي تكلفة الفرصة التي ضاعت بذهابك الى الجامعة ؟ بالتأكيد لا ! فإن عليك أن تضيف أيضاً تكلفة «الزمن» الذي ستقضيه في الدراسة والذهاب الى الصفوف. فعمل بدوام كامل لخريج مدرسة ثانوية في التاسعة عشرة من عمره قد يعطي ما معدله ١٦ ألف دولار حسب اجور العام ١٩٩٣. فإذا جمعنا النفقات الفعلية والايادات الضائعة، فقد نجد ان تكلفة الفرصة الضائعة بسبب الذهاب الى الجامعة هي ٢٨ ألف دولار (وتساوي ١٢٠٠٠ + ١٦٠٠٠ دولار) بدلاً من ١٢ ألف دولار في السنة.

للقرارات المتعلقة بالعمل تكاليف للفرص الضائعة، أيضاً. مثلاً،

يتوجب على مصانع السيارات ان تجدد خطوط انتاجها دائماً بتصميم سيارات جديدة. وهذا مكلف : فقد انفقت شركة فورد ٦٠٠ مليون دولار على تصميم سيارتها الاكثر مبيعاً من طراز «تاورس» في أواخر الثمانينات. وإذا ما ارادت شركة سيارات ان تصمم سيارة رياضية جديدة، فقد تكون مضطرة الى تأخير تصميم سيارة «ستايشن» جديدة. وبالتالي، فإن تكلفة فرصة تصميم سيارة رياضية جديدة، هي التكاليف المباشرة للتطوير، زائد الأرباح التي ضاعت من تأخير تصميم سيارة «الستايشن» الجديدة.

هل تظهر جميع تكاليف الفرص الضائعة على بيمان الربح والخسارة ؟ ليس بالضرورة. بشكل عام، تتضمن حسابات مؤسسات الاعمال التعاملات التي تم فيها تداول النقود فعلاً. لذلك، ففي مثال مصنع السيارات السالف الذكر، فإن تكلفة التطوير المباشرة، قد تظهر في بيان الدخل كنفقة تطوير، لكن الارباح الفائتة لا تظهر.

يرغب محاسبو مؤسسات الاعمال في قيد جميع التعاملات. وبعكس ذلك، يحاول علماء الاقتصاد دائماً «خرق حجاب» المال لكشف النتائج الحقيقية المترتبة على حركة الدولارات، وقياس التكلفة الحقيقية لاستخدام الموارد في اي نشاط. لذلك فإن علماء الاقتصاد يشملون جميع التكاليف في حساباتهم - سواء كانت تعكس تعاملات نقدية أم لا.

هناك العديد من تكاليف الفرص الضائعة المهمة التي لا تظهر في بيانات الدخل. مثلاً: في الكثير من مؤسسات الاعمال الصغيرة، قد تضيف العائلة الكثير من ساعات العمل غير مدفوعة الاجر، والتي لا تحتسب كتكلفة. كما لا تشمل هذه الاعمال ثمن رأس المال الخاص بمساهمات المالك المالية. ولا تشمل تكلفة الضرر اللاحق بالبيئة الذي يحدث حين تقوم إحدى مؤسسات الاعمال بطرح نفايات سامة في جدول ماء. لكن من وجهة النظر الاقتصادية فإن كل واحد من هذه الأمور يمثل تكلفة خالصة بالنسبة للاقتصاد.

دعونا نشرح مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة، بأن نأخذ مالك شركة هوت دوغ في الاعتبار. فالمالك يعمل ٦٠ ساعة في الاسبوع

ولا يتقاضى أية «اجور». وفي نهاية السنة يحصل على ٢٢ ألف دولار من الارباح كما يبين الجدول ٧ - ٥ - وهو مكسب جيد بالنسبة لشركة مبتدئة.

لكن هل هو كذلك ؟ قد يؤكد عالم الاقتصاد بوجود أخذ قيمة عامل الانتاج : الاعتبار بغض النظر عن يملكه. وعلينا أن نصيب عمل المالك كتكلفة حتى وان لم يتقاض أجره بشكل مباشر، بل تعويضاً على شكل ارباح في نهاية السنة. وحيث ان لدى المالك فرصاً بديلة للعمل، فإن علينا أن نقيم عمل المالك على أساس انه تكلفة الفرص الضائعة.

فدراسة دقيقة لوضع مالك شركة هوت دوغ قد يظهر لنا ان في وسعه الحصول على عمل مماثل ومهم بالقدر نفسه عند شخص آخر، ويكسب ٤٥ ألف دولار سنوياً. وهذا المبلغ يساوي تكلفة الفرصة، أو الكسب الفائت لان المالك قرر ان يصيب المالك الذي لا يتقاضى أجراً لعمل خاص صغير، بدل أن يكون اجيراً في شركة أخرى.

وهكذا يواصل عالم الاقتصاد حديثه، دعونا نحسب الربح الحقيقي لمؤسسة هوت دوغ. إذا أخذنا الربح الذي ظهر معنا بالحساب وهو ٢٢ ألف دولار، وطرحنا منه تكلفة الفرصة الضائعة البالغة ٤٥ ألف دولار، وهي قيمة عمل المالك، فسوف نجد أن هناك خسارة صافية مقدارها ٢٣ ألف دولار. وبالتالي، ففي حين قد يتوصل المحاسب الى ان شركة هوت دوغ قادرة على البقاء اقتصادياً، فإن عالم الاقتصاد قد يقول بانها شركة خاسرة ولا تحقق ربحاً.

تكلفة الفرصة الضائعة والاسواق

عند هذا الحد قد تتسائل عن حق : «الان انا مشوش تماماً، في البداية تعلمت ان السعر مقياس جيد للتكلفة الاجتماعية الحقيقية في السوق. والان نقولون لي ان تكلفة الفرصة الضائعة هي المفهوم الحقيقي. الا تستطيعون ايها الاقتصاديون أن تفسروا على رأي؟».

الواقع ان هناك تفسيراً بسيطاً : «في الاسواق التي تعمل بشكل جيد فإن السعر يساوي تكلفة الفرصة الضائعة». افترض ان سلعة ما، كالفحم مثلاً، قد بيعت واشترت في سوق تنافسي. فإذا احضرت الطن الذي يخصني من الفحم الى السوق، فسوف احصل على عدة عروض من مشترين محتملين : ٢٥٠.٢ دولاراً ، و ٢٤٩.٨ دولاراً ، و ٢٥٠.١ دولاراً . والتي تمثل قيمة الفحم، لثلاث محطات لتوليد الطاقة، مثلاً. فانتقي اعلى عرض - ٢٥٠.٢ دولاراً - ثمن فرصة عملية البيع هذه هو قيمة البديل الافضل المتاح -

وهو ثاني اعلى عرض البالغ ٢٥٠.١ دولاراً - والذي يماثل تقريباً السعر الذي قبلته. فحين يقترب السوق من المنافسة الكاملة، فإن عروض الاسعار تتقارب حتى يصبح في النهاية ثاني اعلى سعر (والذي هو حسب تعريفنا تكلفة الفرصة الضائعة) مساوياً تماماً لاعلى سعر معروض (والذي هو السعر). في الاسواق التنافسية، يتنافس مشترين عديدين على المصادر، لدرجة ان يرفع السعر المعروض لمستوى اعلى بديل متاح، ويكون بالتالي مساوياً لتكلفة الفرصة الضائعة.

تكلفة الفرصة خارج السوق لمفهوم تكلفة الفرصة الضائعة أهمية كبرى عند تحليل التعاملات التي تجري خارج السوق. فكيف نقيس قيمة احد الطرق أو المنتزهات؟ أو تعليمات تتعلق بالصحة أو السلامة ؟ حتى توزيع الطلاب لوقتهم يمكن تفسيره باستخدام تكلفة الفرصة الضائعة.

● تفسر فكرة تكلفة الفرصة الضائعة السبب في قيام الطلاب بمشاهدة التلفزيون لفترات أطول في الاسبوع الذي يلي الامتحانات اكثر مما يشاهدونه قبل الامتحانات . فمشاهدة التلفزيون قبل الامتحانات لها تكلفة فرصة عالية، لان لاستخدام البديل للوقت (الدراسة) قيمة عالية في تحسين علاماتهم. ولوقت قيمة ادنى من ناحية تكلفة الفرصة بعد الامتحانات.

● افترض ان الحكومة الفدرالية تريد التنقيب عن النفط في البحر، مقابل شواطئ كاليفورنيا. فتهب عاصفة من الاعتراضات والشكاوى. فيصرخ المدافعون عن البرنامج، «ما سبب كل هذا للنفط؟ توجد كميات جيدة من النفط هناك، ولدينا الكثير من الشواطئ البحرية للذهاب اليها. ان لدينا هنا نفطاً منخفض التكلفة لصالح الأمة». الواقع ان تكلفة الفرصة الضائعة قد تكون عالية جداً. فإذا ادعى التنقيب عن النفط الى حدوث تسرب نفطي يلوث الشواطئ، فقد يقلل ذلك من صلاحية المنطقة للاستجمام. ويمكن احتساب تكلفة الفرصة الضائعة هذه بسهولة، وكل جزء فيها حقيقي بقدر ما هو حقيقي قيمة النفط الموجود تحت الماء.

الطريق التي لم يطررها أحد تكلفة الفرصة الضائعة إذا، تقاس بما تم التخلي عنه عند اتخاذ قرارنا. فكر فيما كان يدور في عقل روبرت فروست حين كتب :

طريقان تشعبا في الغابة، وأنا -

اخترت الطريق الذي لا يسير به كثيرون،

وهذا ما شكل كل هذا الفرق.

المفهوم العملي. النقطة الحاسمة التي يجب الانتباه لها هي التالية :

تشمل التكلفة الاقتصادية، اضافة الى النقود الظاهرة التي تنفق، تكلفة الفرص الضائعة التي تنشأ من حقيقة امكانية استخدام الموارد بطرق بديلة.

ما هو الطريق الآخر الذي عناء فروست؟ حياة مدنية؟ أم مهنة لا تمكنه من الكتابة عن الطرق والجدران وأشجار البتولا ؟ تصور تكلفة الفرصة الضائعة اللامحدودة بالنسبة لنا جميعاً لو أن روبرت فروست قد اختار الطريق الذي يسلكه معظم الناس. دعونا نترك المفهوم الشعري لتكلفة الفرصة الضائعة الى

ملخص

أ - التحليل الاقتصادي للتكاليف

- 1 - يمكن تجزئة التكلفة الكلية (ت ك) الى تكلفة ثابتة (ت ث) وتكلفة متغيرة (ت م). التكاليف الثابتة لا تتأثر بالقرارات الانتاجية، في حين ان التكاليف المتغيرة تتعلق ببنود مثل العمالة أو المواد والتي تزيد كلما ارتفع مستوى الانتاج.
- 2 - التكلفة الحدية (ت ح) هي الاضافة الى التكلفة الكلية التي تنجم عن زيادة وحدة اضافية واحدة من المخرجات. متوسط التكلفة الكلية (م ت) هو مجموع متوسط التكلفة الثابتة (م ت ث)، التي تتراجع باستمرار ومتوسط التكلفة المتغيرة (م ت م). يمكن تمثيل متوسط التكلفة على المدى القصير بشكل عام، بمنحنى يأخذ شكل حرف U والذي يتقاطع دائماً عند ادنى نقطة فيه مع منحنى ت ح الصاعد.
- 3 - من القواعد المفيدة للحفظ :

$$ت ك = ت ث + ت م ، م ت = \frac{ت ك}{ن} ، م ت = ت م + ت ث$$

م ت م.

عند ادنى نقطة في منحنى م ت الذي على شكل U، ت ح = م ت = ت م.

- 4 - التكاليف والانتاجية مثل الصور في المرآة. إذا صُح قانون تناقص العوائد، يهبط الانتاج الحدي ويرتفع منحنى ت ح. وحين يكون لدينا مرحلة أولية من الانتاجية المتزايدة، تهبط ت ح بشكل أولي.

- 5 - يمكننا تطبيق مفاهيم التكلفة والانتاج لفهم سبب اختيار مؤسسة ما لافضل تركيبة من عوامل الانتاج. فالشركات التي ترغب في مضاعفة ارباحها سترغب في خفض تكلفة الانتاج الى ادنى مستوى ممكن. وستتبع المنشأة في هذه

الحالة، قاعدة التكلفة الادنى : حيث يتم اختيار عوامل مختلفة بحيث يكون الانتاج الحدي لكل دولار من المدخلات متساوياً بالنسبة لجميع المدخلات وهذا يفترض ان

$$أ ح / ع / س = أ ح / س / أ = 1 \dots$$

ب - التكاليف الاقتصادية والمحاسبية في

مؤسسات الاعمال

- 6 - لفهم المحاسبة، فإن اهم علاقاتها هي :

- أ - صفة بيان الدخل (أو بيان الارباح والخسائر)، طبيعة الارباح المتبقية؛ استهلاك الاصول الثابتة.
- ب - العلاقة الاساسية في الميزانية العامة ما بين الموجودات، والمطلوبات، والقيمة الصافية، وتجزئة كل واحد من هذه الامور الى اصول ثابتة واصول مالية؛ وطبيعة القيمة الصافية المتبقية.

ج - تكلفة الفرصة الضائعة

- 7 - التعريف الاقتصادي للتكلفة أوسع من التعريف المحاسبي. ولا تشمل التكلفة الاقتصادية المشتريات الظاهرة التي دفع ثمنها نقداً وحسب، بل أيضاً تكلفة الفرص الضائعة الدقيقة، مثل عوائد الجهد الذي يقدمه مالك المؤسسة لتشغيلها. وهذه الفرص مقيدة بشدة بعروض الاسعار في الاسواق التنافسية، لذلك يكون السعر عادة قريباً من تكلفة الفرصة بالنسبة للسلع والخدمات المسوّقة. وأكثر تطبيقات تكلفة الفرصة الضائعة اهمية تخص السلع غير القابلة للتسويق - مثل الهواء النقي أو الصحة أو الاستجمام - حيث للخدمات اهمية عظيمة رغم انها لا تباع ولا تشتري في الاسواق.

مفاهيم للمراجعة

تحليل التكاليف

- التكاليف الكلية : الثابتة والمتغيرة.

- تك = ت + ث + م

- م = ت - تك = ك

- م + ث + م = م
- التكلفة الحديثة

- قاعدة التكلفة الأدنى :

$$\frac{أ ح أ}{س ع} = \frac{أ ح أ}{س أ} = \frac{أ ح أ}{س ع}$$

مفاهيم محاسبية

- بيان الدخل

- المبيعات، التكلفة، الأرباح.

- أسس مطابقة الميزانية العامة.

- الموجودات، والمطلوبات، والقيمة الصافية.

- تكلفة الفرصة الضائعة.

- مفاهيم التكلفة في الاقتصاد والمحاسبة.

أسئلة للمناقشة

الشعب، وتخدع نفسها حول التكلفة الحقيقية لتشكيل جيش كبير». قارن تكلفة الموازنة وتكلفة الفرصة الضائعة بين تشكيل جيش من المتطوعين (حيث المرتبات مرتفعة)، والخدمة الإلزامية (حيث المرتبات متدنية). بماذا يستطيع مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة أن يساهم في تحليل هذه المعادلة ؟

٥ - مع أخذ البيانات التي في الجدول أدناه في الاعتبار، والتي تشتمل على وضع مماثل للوضع في الجدول ٧ - ٤ :

أ - احسب كل من تك، ت، ث، م، ت، م، ت، م، ت ح. عين على ورقة رسم بياني منحنيًا م ت مع ت ح.

ب - افرض أن سعر العمالة قد تضاعف، احسب كل من م ت، ح الجديدين عين موقع المنحنيان الجديدين وقارنهما مع المنحنيان في أ.

١ - فسّر الفرق ما بين التكلفة الحديثة ومتوسط التكلفة. لماذا يبدو م ت م دائماً مشابه جداً للتكلفة الحديثة (ت ح) ؟ لماذا تبقى ت ح على حالها عند احتسابها من م أو من ت ك ؟

٢ - أضف إلى التكلفة الثابتة في الجدول ٧ - ٣، ٩٠ دولاراً من ت. الآن اجري الحسابات لجدول جديد كامل، على أن تكون ت م كما هي وتكون ت ت = ١٤٥ دولاراً. ما الذي سيحدث لكل من ت ح، م ت م ؟ وكل من ت ك، م ت، م ت ت ؟ هل يمكنك التحقق من أن حد م ت الأدنى هو الآن ك* = ٥ مع م ت = ٦٠ دولاراً = ت ح ؟

٣ - وضع السبب في أن منحني ت ح يقطع م ت إضافة إلى م ت م في أسفل منحنياتها التي على شكل ل.

٤ - «تسمح الخدمة العسكرية الإلزامية للحكومة بأن تخدع

(١) مخرجات (أطنان من القمح)	(٢) مدخلات الأرض (فدادين)	(٣) مدخلات العمالة (عمال)	(٤) إيجار الأرض (\$/فدان)	(٥) أجور العمالة (\$ لكل عامل)
صفر	١٥	صفر	١٢	٥
١	١٥	٦	١٢	٥
٢	١٥	١١	١٢	٥
٣	١٥	١٥	١٢	٥
٤	١٥	٢١	١٢	٥
٥	١٥	٢٦	١٢	٥
٦	١٥	٤٥	١٢	٥
٧	١٥	٦٣	١٢	٥

جـ - افترض الآن ان معامل الانتاجية الكلية قد تضاعف (اي ان مستوى المخرجات قد تضاعف لجميع المدخلات). اعد التحرين المذكور في ب بناء على ذلك. هل يمكنك ان تبين العاملين الرئيسيين اللذين يميلان الى التأثير على منحنيات تكلفة مؤسسة ما؟

1 - معدلات التكلفة تنخفض الى اقصى حد حين تكون التكاليف الحدية عند ادنى نقطة لها.

ج - يرتفع متوسط التكلفة كلما ارتفعت التكلفة الحدية.

د - تكلفة الفرصة الضائعة للتنقيب عن النفط في متنزّه
يوسيمائي هي صفر، لأنه لا توجد أية مؤسسة انتاجية

٧- في العام ١٩٩٤ بلغ صافي مبيعات إحدى الشركات ١٠ ملايين دولار، والتكاليف من مختلف الأنواع (بما في ذلك الضرائب، والإيجارات، الخ) ٩ ملايين دولار ثم أجرت معداتها ومصنعها. لم تتغير بضائنها الموجودة في المستودعات طيلة السنة، ولم تدفع أية أرباح على الأسهم. ارسم بيان دخلها المبسط للعام ١٩٩٤.

٨ - في نهاية العام ١٩٩٣، كانت الشركة المذكورة في السؤال ٧ غير مدينة بأية نفود، حيث أنها مُولت بالكامل بأنهم عامة. أملا الميزانية العامة لنهاية العام ١٩٩٣ مستخدماً البيانات المذكورة انفاه. ثم، اكمل الميزانية العامة للعام ١٩٩٤ مستخدماً البيانات وبيان الدخل المذكورة في السؤال ٧.

102

الملحق ٧

الانتاج، نظرية التكلفة، وقرارات المؤسسة

من العمالة تنتج ٦٠٠ وحدة من ك. فنذكر ان دالة الانتاج تبين أقصى قدر من المخرجات الممكنة بالنظر الى المهارات الهندسية والمعارف التقنية المتوفرة في زمن معين.

6	346	490	600	692	775	846
5	316	448	548	632	705	775
4	282	400	490	564	632	692
3	245	346	423	490	548	600
2	200	282	346	400	448	490
1	141	200	245	282	316	346
0	1	2	3	4	5	6

عصه

الجدول iv - 1. صورة مجذولة لدالة انتاج تربط كمية المخرجات بمختلف تركيبات المدخلات من أرض وعمالة.

حين يتوفر لدينا ٣ وحدات من الأرض ووحدين من العمالة، يخبرك المهندس ان الكمية القصوى من المخرجات التي يمكن الحصول عليها هي ٣٤٦ وحدة. لاحظ الطرق المختلفة لانتاج ٣٤٦، وانتاج ٤٩٠ وحدة. (دالة الانتاج الظاهرة في الجدول هي حالة خاصة من «الات انتاج كوب - دوغلاس»، وهي الدالة التي تعطيها المعادلة

$$K = 100 \sqrt{1.2A}$$

نظرية الانتاج التي شرحناها في الفصل ٦ وتحليل التكلفة التي تحدثنا عنه في هذا الفصل هما من اللبئات الاساسية في بناء الاقتصاد الجزئي. لأن الفهم الشمولي للإنتاج والتكاليف ضروري لتقدير كيف يمكن ترجمة الندرة الاقتصادية الى اسعار في السوق. ويسمى هذا الملحق الى بلورة تلك المفاهيم بشكل أكبر، وعرض مفهوم منحني الانتاج المتساوي، أو منحني السواء الانتاجي (isoquant).

دالة الانتاج العددية

تمتد جذور تحليلات الانتاج والتكلفة الى مفهوم دالة الانتاج، والتي تبين أقصى كمية من المخرجات يمكن انتاجها من تركيبات المدخلات المختلفة. وقد بدأنا في الجدول ١٧ - ١ بمثال عددي عن دالة الانتاج المتصفة بانتاجية الحجم الثابتة، الذي يبين كمية المدخلات على طول المحاور وكمية المخرجات عند النقاط المتشابهة في الجدول.

أدرجت على الجانب الايسر الكميات المختلفة من الأرض، والتي تبدأ من وحدة واحدة صعوداً الى ٦ وحدات. وعلى طول الخط الاسفل أدرجت كميات العمالة، والتي تبدأ أيضاً من ١ وتنتهي في ٦. والمخرجات المقابلة لكل صف من الأرض وعمود من العمالة سجلت داخل الجدول.

إذا أردنا ان نعرف بالضبط كمية المخرجات التي يمكن الحصول عليها عند توفر ٣ وحدات من الأرض ووحدين من العمالة، نعدّ ٣ وحدات من الأرض الى اعلى، ثم نعدّ وحينئذ من العمالة بشكل افقي. فيثبتين لنا ان الجواب هو ٣٤٦ وحدة من الانتاج. (هل يمكنك التعرف على بعض تركيبات المدخلات التي تنتج ك = ٣٤٦؟) وبالمثل نجد ان ٣ وحدات من الأرض و٦ وحدات

قانون تناقص الانتاج الحدي

يمكن للجدول ١٧ - ١ ان يبين ببراءة قانون تناقص العوائد في البدء، تذكر ان الانتاج الحدي للعمالة هو الانتاج الاضافي الناتج عن وحدة اضافية من العمالة، مع الابقاء على الأرض والمدخلات الاخرى ثابتة. وفي الجدول ١٧ - ١، يمكننا ايجاد الانتاج الحدي للعمالة عند أي نقطة بطرح المخرجات من الرقم الذي يسارها في الصف نفسه. وبالتالي، حين يكون لدينا وحدتين من الأرض و٤ وحدات من العمالة، فإن الانتاج الحدي الذي يقدمه احد العمال الاضافيين يكون ٤٨، أو ٤٤٨ ناقص ٤٠٠ في الصف الثاني.

نقصد «بالانتاج الحدي للأرض» طبعاً، الانتاج الاضافي الناتج من وحدة اضافية من الأرض، مع الابقاء على العمالة ثابتة. ويمكن حسابه بمقارنة البنود المتجاورة في احد الاعمدة. وهكذا، حين يكون لدينا وحدتين من الأرض و٤ وحدات من العمالة، فإن الانتاج الحدي للأرض مبيّن في العمود الرابع وهو ٤٩٠ - ٤٠٠، أو ٩٠.

يمكننا بسهولة ايجاد الانتاج الحدي لكل واحد من العوامل بمقارنة القيود المتجاورة في الاعمدة العمودية، أو الأسطر الأفقية من الجدول ١٧ - ١.

بعد ان عرفنا مفهوم الانتاج الحدي لاحد المدخلات، يمكننا الان ان نعرف بسهولة قانون تناقص العوائد: ينص قانون تناقص العوائد على أننا حين نزيد أحد المدخلات، ونبقي المدخلات الاخرى ثابتة، فإن الانتاج الحدي للمُدخل الذي تمت زيادته سيتراجع، على الأقل بعد حد معين.

ولتوضيح ذلك، ابق وحدات الأرض ثابتة في الجدول ١٧ - ١ بالتركيز على سطر معين (ليكن السطر الذي يقابل ما يعادل وحدتين من الأرض). الان اصعد بالعمالة من وحدة واحدة الى وحدتين، ومن ٢ الى ٣، وهكذا. فما الذي يحدث لك عند كل خطوة؟

عند ارتفاع العمالة من وحدة الى وحدتين، يرتفع مستوى المخرجات من ٢٠٠ الى ٢٨٢ وحدة، أو بمقدار ٨٢ وحدة. لكن لكل الدفعة الثانية من العمالة لا تضيف سوى ٦٤ وحدة، أو ٣٤٦ - ٢٨٢. وبهذا تكون تناقص العوائد قد بدأت. كما ان اضافة وحدات اخرى من العمالة تعطينا على التوالي، ٥٤ وحدة اضافية من المخرجات، ثم ٤٨ وحدة، وأخيراً ٤٢ وحدة. ويمكنك ان تتحقق بسهولة من ان القانون يصح أيضاً في الأسطر الاخرى، وانه يصح حين تختلف وحدات الأرض وتبقى العمالة ثابتة.

يمكننا استخدام هذا المثال للتحقق من المبررات المدركة بالحدس عن قانون تناقص العوائد - والتأكد من ان القانون

(١)	(٢)	(٣)	(٣)
تركيبة المدخلات	التكلفة الكلية	التكلفة الكلية	التكلفة الكلية
عمالة	أرض	حين تكون	حين تكون
ع	ا	س = ٢	س = ٢
١	١	س = ٣	س = ١
١	١	٢٠	٢٠
٢	٢	١٣	١٣
٣	٣	١٢	١٢
٤	٤	١٥	١٥

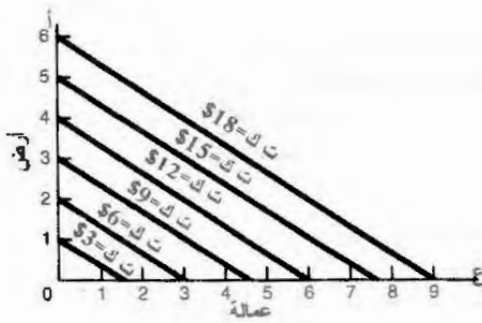
الجدول ١٧ - ٢. مدخلات وتكاليف انتاج مستوى معين من المخرجات.

افرض ان المؤسسة اختارت انتاج ٣٤٦ وحدة من المخرجات. فإن في وسعها استخدام أي من تركيبات المدخلات الاربعة المعروفة بالحروف ا، ب، ج، د. ومع تحرك المؤسسة في خياراتها الى أسفل القائمة، يصبح الانتاج ذا كثافة عمالية اكثر وكثافة أرض اقل. اكمل الاعداد الناقصة في الجدول.

اختيار المؤسسة من بين التقنيات المختلفة يعتمد على سعر المدخلات. فحين يكون س ع = ٢ دولار ويكون س ا = ٣ دولارات، يؤكد ان التركيبة التي تخفض التكلفة الى ادنى حد هي ج. بين ان تخفيض سعر الأرض من ٣ دولارات الى ١ دولار يقود المؤسسة الى اتباع تركيبة ذات كثافة أرض أكثر عند ب.

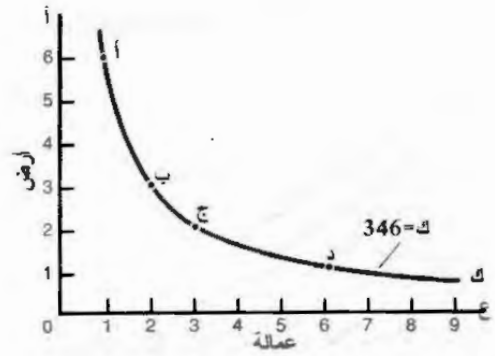
صحيح لان العامل الثابت يتناقص نسبة الى العامل المتغير. وحسب هذا التفسير فإن كل وحدة من العامل المتغير، تحظى بقدر يقل باستمرار من العامل الثابت لتعمل به. وبالتالي فإن من الطبيعي أن يهبط الانتاج الاضافي أو الحدي.

إذا كان لهذا التفسير أن يصح، فإن المخرجات يجب أن تزيد بقدر يتناسب مع زيادة كلا العاملين معاً. فحين تزيد العمالة من ١ الى ٢ وتزيد الأرض «في الوقت نفسه» من ١ الى ٢، عندها يجب أن نحصل على الزيادة نفسها في الإنتاج، كما يحدث حين نزيدهما كلاهما، وفي الوقت نفسه، من ٢ الى ٣. ويمكن التحقق من ذلك من الجدول ١٧ - ١. ففي الحركة الاولى انتقلنا من ١٤١ الى ٢٨٢، وفي الحركة الثانية ارتفع الانتاج من ٢٨٢ الى ٤٢٣، وهي قفزة مساوية لما مقداره ١٤١ وحدة.



الشكل ٣ - ١٧ منحنيات التكاليف المتساوية.

تمثل كل نقطة على احد منحنيات التكاليف المتساوية التكلفة الكلية ذاتها. وتبدو الخطوط مستقيمة لأن اسعار عوامل الانتاج ثابتة، ولها جميعاً ميل سلبي مساوٍ لنسبة سعر العمالة الى سعر الأرض، وهو ٢ دولار/٣ دولار. وهي بالتالي متوازية.



الشكل ١٧ - ١. منحنى الناتج المتساوي.

تمثل جميع النقاط المذكورة على منحنى الناتج المتساوي التركيبات المختلفة من الأرض والعمالة التي يمكن استخدامها لانتاج عدد الوحدات نفسه من المخرجات والبالغة ٣٤٦ وحدة.

تركيبية العوامل الاقل تكلفة لمستوى معين من المخرجات

تبين لنا دالة الانتاج العددية طرق افتتاح مستوى معين من المخرجات. لكن اي من هذه الامكانيات المطروحة يجدر بالمؤسسة أن تستخدمها؟ إذا كان المستوى المطلوب من المخرجات هو ٣٤٦ وحدة، فهناك ما لا يقل عن ٤ مجموعات مختلفة من الأرض والعمالة، عرفت بالحروف أ، ب، ج، د في الجدول ١٧ - ٢، تحقق هذا المستوى المطلوب.

أما فيما يتعلق بالاختيار، فإن كل واحدة من هذه المجموعات صالحة بالقدر نفسه لانتاج ٣٤٦ وحدة. لكن المدير الذي تهمة التكلفة يريد ايجاد المجموعة ذات التكلفة الأقل.

دعونا نفترض ان سعر العمالة هو ٢ دولار والأرض ٣ دولارات. التكلفة الكلية حين تكون اسعار المدخلات عند هذا المستوى مبيّنة في العمود الثالث من الجدول ١٧ - ٢. بالنسبة الى المجموعة أ، فإن التكلفة الكلية للعمالة والأرض معاً هي ٢٠ دولاراً، وهي مساوية للتالي، (١ × ٢ دولار) + (٦ × ٣ دولار). أما تكاليف ب، ج، د فهي على التوالي ١٣ دولاراً، و١٢ دولاراً، و١٥ دولاراً. وحسب السعر المفترض للمدخلات، فإن ج هي الطريقة الاقل تكلفة لانتاج المخرجات المطلوبة.

إذا تغير سعر أي من المدخلات، فسوف يتغير توازن نسب المدخلات أيضاً، بحيث تستخدم كمية اقل من المدخل الذي ارتفع

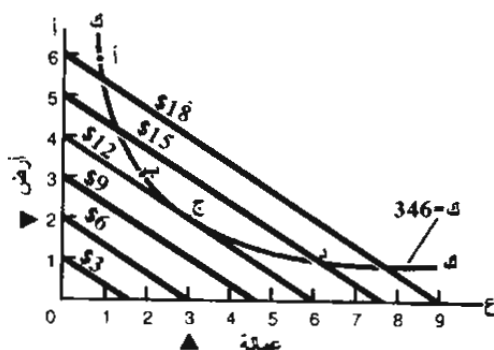
سعره (وهذا يماثل تماماً تأثير الاستبدال الذي ناقشناه تحت عنوان طلب المستهلك في الفصل ٥). وما ان نعرف اسعار المدخلات، حتى يسهل علينا ايجاد الطريقة الاقل تكلفة، عن طريق احتساب تكاليف مختلف تركيبات المدخلات.

منحنيات الناتج المتساوي

التحليل العددي المعقول للطريقة التي تمكن منشأة ما، من اختيار المدخلات بطريقة تقلل التكلفة الى ادنى حد ممكن، يمكن جعلها أكثر حيوية باستخدام الرسوم البيانية. وسوف نتبع المنهج البياني بالجمع بين منحنين جديدين، هما منحنى الناتج المتساوي، ومنحنى التكاليف المتساوية.

دعونا نحول الجدول ١٧ - ١ الى منحنى متصل عن طريق رسم منحنى من خلال جميع النقاط الى تعطي ك = ٣٤٦. هذا المنحنى المتصل مبيّن في الشكل ١٧ - ١، وتظهر فيه جميع التركيبات المختلفة من عمالة وأرض، والتي تعطي ناتجاً مقداره ٣٤٦ وحدة. ويطلق على هذا المنحنى اسم منحنى الناتج المتساوي (equal-product curve) أو (isoquant) وهو يماثل منحنى سواء المستهلك الذي ناقشناه في ملحق الفصل ٥. ومن المفروض أن يكون في مقدورك ان ترسم على الشكل ١٧ - ١ منحنى الناتج المتساوي المقابل لمخرجات بمقدار ٤٩٠ وحدة بالاعتماد على البيانات من الجدول ١٧ - ١. الحقيقة، ان عدداً لا نهائياً من منحنيات الناتج المتساوي الكونتورية يمكن رسمه على هذا النحو.

استبدال المدخلات بتقليل تكلفة الانتاج



الشكل iv - ٣. تركيبة المدخلات الاقل تكلفة تتحقق في د.

ترغب المؤسسة في خفض تكاليف انتاج مخرجات معينة عددها ٢٤٦ وحدة. لذلك تسعى الى ايجاد تركيبة المدخلات الاقل ثمناً على طول منحنى تساوي الانتاج. فنتنظر الى مجموعة المدخلات الموجودة على ادنى خط من خطوط التكلفة المتساوية. حيث يلامس منحنى تساوي الانتاج خط التكلفة المتساوية الادنى (دون ان يقطعه) فيكون هو الوضع الاقل تكلفة.

ويعني هذا المماس ان سعر العوامل والانتاج الحدي متناسبان، مع تساوي الانتاج الحدي لكل دولار.

منحنيات التكاليف المتساوية

بالنظر الى سعر الارض والعمالة، يمكن للمؤسسة أن تقيّم التكلفة الكلية للنقاط ا، ب، ج، د، أو اية نقطة أخرى على منحني الناتج المتساوي. وسوف تقلل المؤسسة من تكاليفها الى ادنى حدّ حين تختار النقطة التي لها ادنى تكلفة كلية على منحني الناتج المتساوي.

ثمة تقنية سهلة لإيجاد طريقة الإنتاج الأقل تكلفة بتشكيل منحنيات التكاليف المتساوية (equal - cost lines). وقد أجرينا ذلك في الشكل 1٧ - ٢، حيث تمثل مجموعة من الخطوط المستقيمة عدداً من منحنيات التكاليف المتساوية، حين يكون سعر العمالة ٢ دولار وسعر الأرض ٣ دولارات.

لايجاد التكلفة الكلية لأي نقطة، ليس علينا سوى قراءة الرقم المالحق بخط التكلفة المتساوية المار ب تلك النقطة. وجميع المنحنيات مستقيمة ومتوازية لأننا افترضنا أن تكون المؤسسة قادرة على شراء كل ما تريده من هذين المدخلين بسعر ثابت. ويجمع الخطوط ميل اقل قليلاً من ٤٥ درجة لأن سعر العمالة س ع هو الى حد ما اقل من سعر الأرض س أ. بدقة أكثر، يمكننا ان نقول دائماً ان القيمة الحسابية ليل كل خط من منحنيات التكاليف المتساوية يجب ان يساوي نسبة سعر العمالة الى سعر الأرض - وهو في هذه الحالة س ع / س أ = ٢/٣.

كونتورات النافع المتساوي والتكلفة

المتساوية: المماس عند التكلفة الأدنى

بالجمع بين منحنيي الانتاج المتساوي والتكلفة المتساوية، يمكننا أن نقرر الوضع الأمثل، أو الأقل تكلفة بالنسبة الى المؤسسة، تذكر ان تركيبة المدخلات الامثل تقع عند تلك النقطة التي يمكن عندها انتاج المخرجات ك = ٣٤٦ بأقل تكلفة. ولإيجاد هذه النقطة فما عليك الا ان ترسم منحني الناتج المتساوي على نفس الرسم البياني الذي يعطي مجموعة خطوط التكلفة المتساوية، كما هو موضح في الشكل ١٧ - ٣. وسوف توصل المؤسسة التحرك على طول منحني الناتج المتساوي المقعر في الشكل ١٧ - ٣ طالما كان في الامكان قطع خطوط التكاليف المتساوية للوصول الى خطوط التكلفة الاقل. وهكذا نجد أن توازننا سيكون عند النقطة ج، حيث يلامس منحني الناتج المتساوي (دون أن يقطعه) خط التكلفة المتساوية الأدنى. وهذه نقطة مماس، حيث يتساوى ميل منحني الناتج المتساوي مع ميل خط التكلفة المتساوية .

نحن نعرف أن ميل منحنيات التكلفة المتساوية هو س/ع س.١
لكن ما هو مقدار ميل منحنى الناتج المتساوي ؟ تذكر ما جاء في
ملحق الفصل ١ من أن الميل عند نقطة معينة لخط منحني هو ميل
المستقيم المماس للمنحني عند تلك النقطة. وبالنسبة للمنحنى الناتج

المتساوي، فإن هذا الميل هو «نسبة الاستبدال» بين العاملين. وهي تعتمد على نسبة الانتاج الحدي لكل من عاملي الانتاج. وهما تحديداً $\frac{1}{C}$ ح ١ - بالضبط مثل معدل الاستبدال بين سلعتين على طول منحني سواء المستهلك الذي بينا في وقت سابق انه يساوي نسبة المنفعة الحدية للسلعتين (انظر ملحق الفصل ٥).

شروط التكلفة الأدنى

باستخدام ادواتنا البينانية، استخلصنا الشروط التي يمكن
للمؤسسة ما بموجبها ان تخفض تكلفة انتاجها الى ادنى حد ممكن :

١ - يجب ان تساوي نسبة الانتاج الحدي لاي مدخلين السعر النسبي لهما .

$$\frac{\text{الانتاج الحدي للعمالة}}{\text{الانتاج الحدي للأرض}} = \text{معدل الاستبدال}$$

$$\frac{\text{سعر العمالة}}{\text{سعر الأرض}} = \text{ميل منحني الناتج المتساوي}$$

٢ - يمكننا إعادة كتابة الشرط بطريقة مختلفة وأكثر وضوحاً. من المعادلة الأخيرة نستنتج أن الانتاج الحدي/الدولار الذي حصلنا عليه من (آخر) دولار انفق يجب أن يكون مساوياً لكل واحد من عوامل الانتاج، أي :

$$\frac{\text{الانتاج الحدي للعامل ع}}{\text{سعر ع}} = \frac{\text{الانتاج الحدي للعامل ا}}{\text{سعر ا}} = \dots$$

ملخص الملحق

التكلفة الكلية المتساوية هي خطوط متوازية يساوي ميلها الاسعار النسبية لعوامل الانتاج (س/ع/س أ). تحقق الشركة توازنها المؤدي إلى أدنى التكاليف عند نقطة المماس، حيث يلامس منحني الناتج المتساوي منحني التكلفة الكلية الأدنى دون أن يقطعه. في توازن التكلفة الأدنى، يتناسب الانتاج الحدي مع اسعار عوامل الانتاج، وعند ذلك يتساوى الانتاج الحدي لكل دولار ينفق على جميع العوامل (أي تساوي أ ح ر / س ر) حيث (ر) مغير بعدد عوامل الانتاج.

١ - أدرج جدول دالة الانتاج المخرجات التي يمكن انتاجها لكل عمود من اعمدة العمالة، وكل سطر من سطور الأرض. ويمكن بيان تناقص العوائد لأحد العوامل المتغيرة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أو مستقرة، بحساب التراجع في الانتاج الحدي في أي سطر أو عمود.

٢ - يرسم منحني الناتج المتساوي تركيبات المدخلات البديلة التي تنتج المستوى ذاته من المخرجات. ويساوي الميل، أو معدل الاستبدال، على طول منحني الناتج المتساوي نسبة الانتاج الحدي للعوامل المستخدمة (أي أ ح ع/أ ح ا). منحنيات

مفاهيم للمراجعة

= منحنيات الناتج المتساوي	- س ع/ س أ يمثل ميل خطوط	- مماس التكلفة الأدنى :
- توازي خطوط ت ك المتساوية.	ت ك المتساوية.	أ ح ع/أ ح ا = س ع/ س أ
- معدل الاستبدال =		أو، أ ح ع/س ع = أ ح ا/س أ
أ ح ع/أ ح ا		

أسئلة للمناقشة

هي المذكورة في الجدول ١٧ - ١، والمبينة في الشكل ١٧ - ٣ حيث ك = ٣٤٦ ؟ ما هي نسبة التكلفة الأدنى لاسعار المدخلات ذاتها إذا تضاعفت المخرجات لتصبح ك = ٦٩٢ ؟ ما الذي حدث «نسبة تركيز العوامل الانتاجية» أو نسبة الأرض إلى العمالة ؟ هل يمكنك أن ترى سبب صحة هذه النتيجة بالنسبة إلى أي تغير في المخرجات يتم في ظل عوائد الحجم الثابتة ؟

١ - بيّن أن ارتفاع اجور العمالة مع بقاء ايجار الأرض ثابتاً سيزيد من حدة ميلان خطوط التكلفة المتساوية، وينقل نقطة المماس جـ في الشكل ١٧ - ٣ في اتجاه شمالي غربي نحو النقطة ب مع المدخل الذي أصبح أرخص ثمناً، وحل محل المدخل الذي أصبح أغلى ثمناً. إذا استخدمنا رأسمال بديل عن العمالة ك فما هي النتيجة ؟ كيف سينظر القادة النقابيون إلى هذه العلاقة ؟

٢ - ما هي التركيبة الأقل تكلفة من المدخلات إذا كانت دالة الانتاج

الفصل ٨

العرض والتوزيع

في الأسواق التنافسية

ليس لتكلفة الانتاج اي تاثير على السعر المنافس ان لم يكن
لها اي تاثير على العرض

في وسعنا تحقيق فهم أشمل لسلوك العرض لدى الشركات والصناعات التنافسية. في هذا الفصل سنرسي أسس ثلاثة طروحات رئيسية. أولاً، سنرى أن قرارات العرض لمؤسسة ما تتأثر بقوة بتكلفة الانتاج الحدية. ثانياً، سنبين أن الشركات الجديدة، في أي سوق تنافسي، ستواصل دخول المجالات التي تحقق ربحاً إلى أن تنخفض الأرباح الاقتصادية إلى الصفر على المدى الطويل. وأخيراً، سنبين أن الصناعات في سوق المنافسة الكاملة ستكون كفاءة، أي أنه لا يوجد أي تنظيم آخر للانتاج يمكنه أن يجعل الجميع أفضل حالاً.

وصلنا الآن إلى أحد أهم مواضيع الاقتصاد : كيف ترد المؤسسات على الاشارات السعريّة التي يرسلها السوق ؟ المنطق يقول ان سيّدة الاعمال الذكيّة سوف تزيد انتاجها اذا ارتفع السعر الذي يمكنها الحصول عليه ثمناً لمنتجاتها. فإذا ارتفع سعر الذهب، فالأمر الطبيعي هو أن تجد شركات التنقيب عن الذهب في الحفر إلى مستويات أعمق بحثاً عنه. وإذا قفز سعر الحذاء الرياضي من ٢٠ إلى ١٥٠ دولاراً، فيجب الانفاجاً إذا قررت شركات أخرى عديده دخول خط الانتاج المذكور.

وإذا ما تسلحنا بما لدينا من معارف عن الانتاج والتكلفة، فإن

سلوك العرض للمؤسسة المنافسة

أ

العرض للمؤسسات التي تعمل في أسواق منافسة كاملة. سنفترض، في هذا الفصل، أن مؤسساتنا التنافسية تسعى «للحصول على أكبر ربح ممكن»، والذي يساوي إجمالي الإيرادات ناقص التكاليف الكلية. يتطلب تحقيق هذا المستوى من الربح أن تدير المؤسسة عملياتها الداخلية بكفاءة (تتجنب الهدر، وترفع معنويات العمال، وتختار طرقاً كفاءة للانتاج، وما إلى ذلك) وتتخذ قرارات صحيحة في السوق (تشتري الكميات المطلوبة بالضبط من المدخلات ويأدّي الأسعار، وتختار المستوى الأمثل من الناتج).

ما الذي يدفع شركة ما إلى السعي لتحقيق أكبر ربح ممكن؟ الأرباح تمثل الدخل الصافي أو المرتب الذي تتقاضاه المؤسسة.

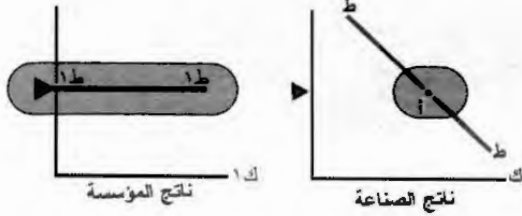
إن القدرة الهائلة لمشاريع الأعمال الخاصة على الانتاج وإيجاد منتجات جديدة هي ما يدعم أداء اقتصاد السوق. لكن كيف تتصرف مؤسسة الأعمال بالضبط؟ وما هي الكمية التي يتوجب على مؤسسة تخوض منافسة كاملة أن تنتجها؟

سلوك المؤسسة المنافسة

ما هي كمية القمح التي قد ينتجها المزارع سميث إذا كان القمح يباع بسعر ٣ دولارات لكل بوشل؟ وكم زوجاً من الأحذية يتوجب على معمل فابيو لا فابيو لاوس أن ينتج ويبيع إذا كان سعر زوج الأحذية في السوق هو ٤٠ دولاراً؟ لهذه الاسئلة علاقة بسلوك

(ب) المؤسسة

(أ) الصناعة



الشكل ٨ - أ. يبدو منحني الطلب افقياً بالنسبة الى المنتج في سوق المنافسة الكاملة .

الى اليمين نجد منحني طلب الصناعة، والذي يبين طلباً غير مرّن عند النقطة أ. الا انه ليس للمنتج في سوق المنافسة الكاملة الكامل سوى جزء ضئيل من السوق بحيث ان الطلب يبدو افقياً تماماً (أي مرّن تماماً). ويمكن للمنتج في سوق المنافسة الكاملة بيع الكمية التي يريد بسعر السوق.

نفسه من المنتجات، وكلها اصغر من ان تؤثر على سعر السوق.

٢ - يواجه من يخوض منافسة كاملة منحني طلب افقي تماماً (أو المنحني ط ١ أ).

٣ - الإيراد الإضافي المكتسب من أية وحدة اضافية تباع هو بالتالي سعر السوق.

العرض المنافس حيث تتساوى

التكلفة الحدية مع السعر

بالنظر الى التكاليف، والطلب، والرغبة في الحصول على أقصى ربح، كيف يمكن لمؤسسة منافسة أن تقرر الكمية التي ستعرضها؟ من الواضح أن كمية المخرجات المعروضة يجب أن تعتمد على تكاليف الانتاج. خذ مثلاً عرض الدراجات كمثال. فليس ثمة مؤسسة عاقلة يمكنها ان تعرض الدراجات بسعر دولار واحد للذئبة، لأن هذا السعر لا يكاد يغطي ثمن المقاعد. من جهة اخرى، إذا كانت الدراجات تباع بسعر ١٠ ملايين دولار القطعة، فسوف يهرع الجميع الى اقامة شركات لصنع الدراجات. في الظروف العادية لا تكون القرارات المتعلقة بالانتاج لدى الشركة واضحة تماماً، وغالباً ما ترتبط بالتكلفة الحدية للمخرجات المنتجة. دعونا نرى كيف يحدث ذلك :

كما تمثل المبلغ الذي يمكن للشركة ان توزعه كأرباح على المساهمين، أو يمكنها اعادة استثماره في شراء معدات جديدة أو اقامة منشأة جديدة، أو توظيفه في استثمارات مالية. كل هذه الأنشطة تزيد من قيمة الشركة بالنسبة للمالكين.



تذكير بمصطلحات رئيسية : حيث ان للارباح

علاقة بالتكاليف والإيرادات، فيجب ان يكون

للمؤسسة وعي جيد لبنية التكلفة. عُد الى الجدول ٧ - ٣ في الفصل السابق للتأكد من ان المفاهيم المهمة عن التكلفة الكلية، ومعدل التكلفة، والتكلفة الحدية، واضحة لك. تذكر أيضاً ان عالم المنافسة الكاملة هو عالم «من لا يملك تحديد السعر». والمؤسسة في هذا العالم هي المؤسسة الصغيرة جداً بالنسبة الى سوقها بحيث لا يمكنها أن تؤثر في سعر السوق بل تأخذه كما هو دارج. فحين يبيع المزارعون إنتاجاً متجانساً مثل القمح، فإنهم يبيعون لعدد كبير من المشتريين المستعدين لدفع سعر السوق البالغ ٣ دولارات للبوشل الواحد. وكما يتوجب على معظم الاسر القبول بالسعر الذي تفرضه محلات البقالة أو دور السينما، فإن المؤسسات المنافسة ملزمة بقبول سعر السوق بالنسبة للقمح أو النفط أو الاحذية التي ينتجونها.

يمكننا وصف منتج في سوق منافسة كاملة يتعامل بالسعر الدارج، عن طريق فحص الطريقة التي ينظر بها السوق الى مؤسسة منافسة. يبين الشكل ٨ - ١ التعارض ما بين منحني الطلب الصناعي (المنحني ط ١ أ)، ومنحني الطلب الذي يواجهه مؤسسة منافسة واحدة (المنحني ط ١ ب). نظراً لأن أي صناعة تنافسية تعج بالمؤسسات الصغيرة نسبة الى حجم السوق، فإن حصة أي مؤسسة من منحني الطلب تكون ضئيلة. ببيانياً، تكون حصة المؤسسة المنافسة من منحني الطلب صغيرة للغاية لدرجة ان منحني طلب المؤسسة ط ١ أ سيبدو لعين المنافس في سوق المنافسة الكاملة وكأنه خط افقي تماماً أو مرّن بشكل لا نهائي. ويبين الشكل ٨ - ١ كيف ان مرونة الطلب بالنسبة لمنافس واحد تبدو اكبر بكثير مما هي للسوق كله.

وحيث أن المؤسسات لا تستطيع ان تؤثر على السعر، فإن كل وحدة تباع يكون السعر هو الإيراد الإضافي الذي ستكتسبه المؤسسة. مثلاً، إذا كان سعر السوق ٤٠ دولاراً للوحدة، فإن المؤسسة المنافسة تستطيع بيع الكمية التي تريد بسعر ٤٠ دولاراً. وإذا قررت أن تبيع ١٠١ وحدة بدلاً من ١٠٠ وحدة، فإن إيراداتها ستزيد بمقدار ٤٠ دولاراً بالضبط.

تذكر هذه النقاط الأساسية :

١ - في ظل المنافسة الكاملة، يكون لدينا العديد من المؤسسات الصغيرة، تنتج كل واحدة منها النوع

قرار العرض لمؤسسة متنافسة

(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الربح II	الإيراد الكلي ك	السعر س	متوسط التكلفة م	التكلفة الحدية لكل وحدة ت ح	التكلفة الكلية ت ك	الكمية ك
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
- ٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠	٨٥	٢٧	٨٥٠٠٠	١٠٠٠
- ٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠	٥٥	٢٢	١١٠٠٠٠	٢٠٠٠
- ١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٤٠	٤٣,٣٣	٢١	١٣٠٠٠٠	٣٠٠٠
- ٠.١	١٥٩٩٦.	٤٠	٤٠.٠٠٠ +	٣٩,٩٨	١٥٩٩٦.٠.١	٣٩٩٩
صفر	١٦٠٠٠٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠
- ٠.١	١٦٠٠٤٠	٤٠	٤٠.٠٠٠ +	٤٠.٠.٢	١٦٠٠٤٠.٠.١	٤٠٠١
- ١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤٠	٤٢	٦٠	٢١٠٠٠٠	٥٠٠٠

الجدول ٨ - أ. يتحقق أقصى قدر من الربح عند مستوى الإنتاج الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية مع السعر

يستخدم هذا الجدول بيانات التكلفة ذاتها التي حللناها في الفصل السابق (انظر الجدول ٧ - ٣). وقمنا بإدخال تعديل طفيف على المخرجات لاجتياز مستويات التكلفة حول حجم الإنتاج المساوي ٤٠٠٠ وحدة، والذي يحقق أدنى قيمة لمتوسط التكاليف. الأرقام الواردة في العمود (٣) تمثل التكلفة الحدية التي يمكن قراءتها من منحني التكلفة الحدية المتصل. أما الأرقام المشار إليها بالخط المتعرج في العمود (٣) الواقعة ما بين الخطوط فهي قيمة التكلفة الحدية الدقيقة والمحسوبة لمستويات المخرجات في العمود (١).

منتشياً بالنجاح الذي حققته، فقد تقرر رفع الإنتاج إلى ٥٠٠٠ زوج. عند هذا المستوى من المخرجات تحقق المؤسسة إيرادات مقدارها $٤٠ \times ٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠$ دولار، مقابل تكاليف مقدارها ٢١٠٠٠٠. الآن تجد أنك عدت إلى خسارة ١٠٠٠٠ دولار، فما الخطأ الذي حدث؟

بالرجوع إلى دفاترك، ستري أن التكلفة الحدية عند مستوى مخرجات مقداره ٥٠٠٠ وحدة هي ٦٠ دولار، والتي هي أعلى من سعر البيع البالغ ٤٠ دولاراً، وتخسر بالتالي ٢٠ دولاراً (المساوية للسعر ناقصاً ت ح) لكل وحدة إضافية تنتج. الآن يتضح الأمر لك ولحاسبك: «الناتج الذي يحقق أقصى ربح ممكن، يقع عند النقطة التي تتساوى فيها التكلفة الحدية مع السعر».

السبب الكامن خلف هذه الفرضية، هو أن المؤسسة تحقق ربحاً إضافياً، طالما كان السعر أكبر من التكلفة الحدية لآخر وحدة منتجة. وتصل الأرباح الكلية إلى قيمتها - إلى أقصى حدٍ لها - حين لا يبقى لدينا أي ربح إضافي نكسبه من بيع منتجات

لنقل أنك تدير معمل فاببيولا فاببيولوس واستقر قرارك على إنتاج المخرجات التي تحقق أقصى ربح. تساعدنا البيانات في الجدول ٨ - أ على فهم الأمور التي تحكم قرارات العرض لمؤسسة منافسة مثل مؤسسة فاببيولا. (لاحظ أن الجدول يضم بيانات التكلفة الواردة في الجدول ٧ - ٣ من الفصل السابق بالألاف). بالنسبة لهذا المثال، افترض أن سعر السوق للاحذية هو ٤٠ دولاراً وحدة. لنقل أن معمل فاببيولا قد بدأ ببيع ٣٠٠٠ زوج. فهذا سيعطي إيراداً كلياً مقداره $٤٠ \times ٣٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠$ دولار بتكلفة إجمالية مقدارها ١٣٠٠٠٠ دولار، وخسارة مقدارها ١٠٠٠٠ دولار.

ستعيد النظر الآن في عملياتك، وترى أنك إن بعت المزيد من الأحذية فسوف يكون الإيراد من كل وحدة ٤٠ دولاراً في حين أن تكلفتها الحدية هي ٢١ دولاراً فقط. فالوحدات الإضافية ستجلب أكثر مما ستكلف. لذلك ترفع الإنتاج إلى ٤٠٠٠ زوج. عند هذه النقطة، تحصل المؤسسة على عوائد مقدارها $٤٠ \times ٤٠٠٠ = ١٦٠٠٠٠$ دولار مقابل تكاليف مقدارها ١٦٠.٠٠٠ دولار، وهكذا تتساوى التكاليف مع الإيرادات.

نقطة تقاطع خط السعر عند مستوى ٤٠ دولاراً ومنحنى ت ح عند النقطة ب في الشكل ٨ - ٢.

يمكن للمؤسسة، بشكل عام، استخدام منحنى التكلفة الحدية لايجاد جدول الانتاج الامثل بالنسبة لها : وتستجد ان المخرجات التي تحقق اقصى ربح ممكن، ستكون حيث يتقاطع خط السعر مع منحنى التكلفة الحدية.

لاحظ أيضاً انه عند مستوى انتاج ٤٠٠٠ وحدة، يبين الجدول ٨ - ١ ان متوسط التكلفة أو تكلفة الوحدة هي ٤٠ دولاراً أيضاً. وبالتالي فإن المؤسسة تحقق التعادل عند هذا المستوى من الانتاج، حيث تتساوى الإيرادات الكلية مع النفقات الكلية. النقطة ب هي نقطة التعادل (break - even point)، وهو مستوى الانتاج الذي تكون فيه ارباح المؤسسة صفراً: عند نقطة التعادل، يتساوى السعر مع معدل التكلفة، وبالتالي تغطي الإيرادات التكاليف بالضبط.

ماذا لو اختارت المؤسسة انتاج الكمية الخطأ؟ إذا كان سعر السوق ٥٠ دولاراً، فإن على المؤسسة اختيار انتاج مخرجات عند نقطة التقاطع أ في الشكل ٨ - ٢. ويمكننا احتساب الخسارة في الربح إذا اختارت المؤسسة خطأ الانتاج عند مستوى ب حين يكون السعر ٥٠ دولاراً من المثلث المظلل في الشكل ٨ - ٢. ويصور هذا المثلث الفائض في السعر عن ت ح للانتاج الواقع ما بين ب و أ. ارسم مثلثاً مظللاً مماثلاً فوق أ لبيان الخسارة المترتبة عن الانتاج الذي يزيد عن اللازم .

تصبح القاعدة العامة عندها هي :

ان المؤسسة التي تسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن

اضافية. عند نقطة الربح الاقصى، فإن آخر وحدة تنتج تجلب مبلغاً من الإيراد، يساوي تكلفة الوحدة. فما هو ذلك الإيراد الاضافي ؟ انه سعر الوحدة الواحدة. وما هي تلك التكلفة الاضافية؟ انها التكلفة الحدية.

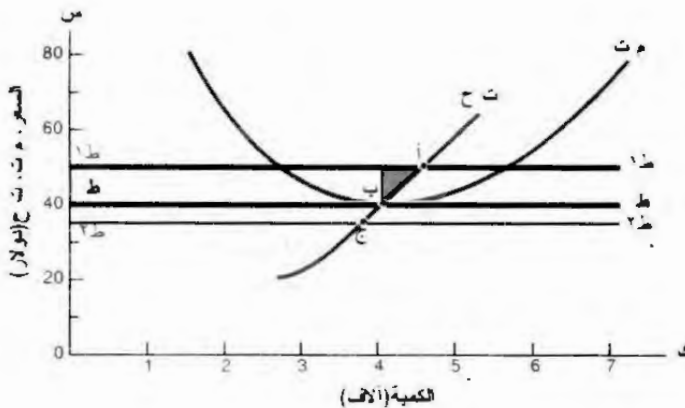
دعونا نختبر هذه القاعدة بالنظر الى الجدول ٨ - ١. مبتدئين بالانتاج الذي يحقق اقصى ربح ممكن، ومقداره ٤٠٠٠ وحدة، إذا باع معمل فايولا وحدة اضافية واحدة، فسوف تجلب هذه الوحدة ٤٠ دولاراً في حين ان التكلفة الحدية لها هي ٤٠.٠١. وبالتالي فسوف تخسر المؤسسة عند انتاج الوحدة الاولى بعد الاربعة الاف وحدة. وبالمثل، ستخسر المؤسسة ٠.١ دولار - إذا انتجت وحدة واحدة اقل. وهذا يبين ان الانتاج الذي يحقق اقصى حد من الربح يتحقق حين تكون ك = ٤٠٠٠ وحيث يتساوى السعر مع التكلفة الحدية.

« القاعدة الخاصة بما تعرضه مؤسسة في ظل المنافسة الكاملة هي: ان مؤسسة تسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن، ستضبط انتاجها عند المستوى الذي يتساوى فيه السعر مع التكلفة الحدية.

التكلفة الحدية = السعر، أو ت ح = س

يبين الشكل ٨ - ٢ قرار عرض سلعة لاحدى المؤسسات بشكل بياني. فحين يكون سعر السوق للمخرجات ٤٠ دولاراً، تراجع المؤسسة بيانات تكلفتها الواردة في الجدول ٨ - ١ وتجد ان مستوى الانتاج الذي يجعل التكلفة الحدية مساوية لهذا السعر هو ٤٠٠٠ وحدة. وبالتالي، حين يكون سعر السوق ٤٠ دولاراً، فسوف ترغب الشركة في انتاج وبيع ٤٠٠٠ وحدة، وهي الكمية التي تقابل

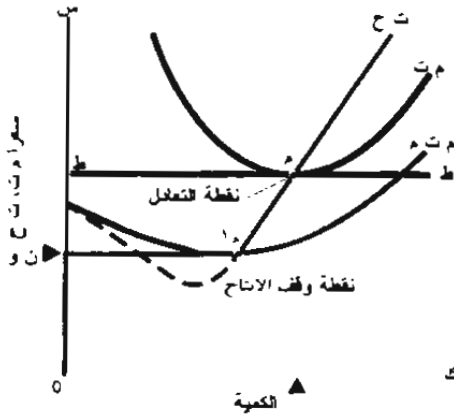
عرض المؤسسة والتكلفة الحدية



الشكل ٨ - ٢. منحنى عرض المؤسسة هو منحنى التكلفة الحدية المتصاعد.

بالنسبة لمؤسسة منافسة تسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن، فإن منحنى التكلفة الحدية (ت ح) في جزءه الصاعد هو منحنى العرض لها . وعندما يكون سعر السوق في مستوى ط م، فسوف تعرض المؤسسة مخرجات عند نقطة التقاطع أ. فسر السبب في ان نقطتا التقاطع ب و ج تمثلان توازن المؤسسة اذا كان مستوى الاسعار عند ط وم على التوالي.

سعر التعادل ووقف العمل



الشكل ٨ - ٣. منحني عرض المؤسسة يتحرك نزولاً على منحنى T ح الى نقطة وقف العمل .

يتطابق منحنى عرض المؤسسة مع منحنى T ح طالما كانت الإيرادات تتجاوز التكاليف المتغيرة. وحين يهبط السعر الى ما دون N و، نقطة وقف الإنتاج، تكون الخسائر اكبر من التكلفة الثابتة، وتوقف المؤسسة العمل. وبالتالي فإن الخط المتصل T ح - M هو منحنى العرض للمؤسسة.

الخسائر مع التكاليف الثابتة)، يطلق على هذه الحالة اسم : نقطة وقف الإنتاج (Shutdown point). وحين تكون الاسعار اعلى من نقطة وقف العمل، فسوف تواصل الإنتاج على طول منحنى التكلفة الحدية، وسبب ذلك أنه على الرغم من أن المؤسسة تخسر، فقد تخسر أكثر بالتوقف عن العمل. أما بالنسبة للأسعار الأدنى من نقطة وقف العمل، فإن المؤسسة لن تنتج أي شيء، على الإطلاق، لأنها بوقف العمل لن تخسر سوى تكاليفها الثابتة.

يبين الشكل ٨ - ٣ نقطتي وقف الإنتاج والتعادل لمؤسسة ما. تتحقق نقطة التعادل حين يتساوى السعر مع M ت، في حين أن مستوى وقف الإنتاج يتحقق حين يتساوى السعر مع M ت. لذلك، فإن منحنى العرض للمؤسسة هو الخط المتصل في الشكل ٨ - ٣. الذي يرتفع فوق المحور العمودي الى السعر المقابل لنقطة وقف العمل؛ ثم يقفز الى نقطة وقف الإنتاج عند النقطة M ، حيث يتساوى S مع مستوى M ت، ثم يتواصل صاعداً مع منحنى T ح للأسعار الأعلى من سعر وقف الإنتاج.

يقودنا تحليل ظروف وقف العمل الى نتيجة مفاجئة مؤداها: أن المؤسسات التي تسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن، قد تواصل على المدى القصير العمل رغم الخسارة. ويصح ذلك

ستضبط انتاجها عند مستوى تتساوى فيه التكلفة الحدية مع السعر. وهذا يعني بيانياً أن منحنى التكلفة الحدية للمؤسسة هو في الوقت نفسه منحنى العرض لها.

التكلفة الكلية وشرط التوقف عن الإنتاج

قاعدتنا العامة لقيام مؤسسة ما بالعرض تترك الباب مفتوحاً لاحتمال آخر - أن يكون السعر منخفضاً جداً مما يدفع المؤسسة للتوقف عن العمل. أليس ممكناً أنه عند توازن $S = T$ ح، أن يخسر معمل فابيو لا كداساً من المال تدفعه الى وقف العمل؟ بشكل عام، قد ترغب المؤسسة في وقف العمل على المدى القصير حين تعجز عن تغطية تكاليفها المتغيرة.

مثلاً، افترض أن المؤسسة واجهت سعر سوق مقداره ٣٥ دولاراً للوحدة، عبرنا عنه بالخط الافقي P ، في الشكل ٨ - ٣.

عند ذلك السعر تتساوى T ح مع السعر عند النقطة J ، عند نقطة السعر فيها اقل من متوسط تكلفة الإنتاج. فهل سترغب المؤسسة في مواصلة الإنتاج رغم الخسارة ؟

الأمر المفاجيء، أن الجواب الصحيح هو نعم. فعلى المؤسسة أن «تخفض خسائرها الى اقصى حد»، والذي قد يعني مواصلة الإنتاج. فحيث أن التكلفة الثابتة لدى المؤسسة هي ٥٥٠٠٠ دولار، فإن الإنتاج عند النقطة J ، سينجم عنه خسارة مقدارها ٢٠٠٠ دولار فقط. فيكون الموقف كالتالي : مواصلة العمل تعني خسارة ٢٠٠٠ دولار في حين أن التوقف عن العمل يعني خسارة ٥٥٠٠٠ دولار. وبالتالي يجب على المؤسسة أن تواصل الإنتاج.

لفهم هذه النقطة، نذكر أنه حتى لو لم تنتج المؤسسة أي شيء، فما زالت ملزمة بتغطية التزاماتها التعاقدية. فعلى المدى القصير، يجب على المؤسسة أن تدفع النفقات الثابتة مثل الفوائد البنكية، وایجار معمل الاحذية، ورسم رخصة معمل فابيو لا، ومرتببات الاداريين. وميزان التكاليف في هذه الحالة هو التكاليف المتغيرة مثل ثمن المواد، واجور عمال الإنتاج، والوقود. وسيكون من الأفضل مواصلة العمل، عندما تكون $S = T$ ح، طالما أن الإيرادات ناقص التكاليف المتغيرة تغطي جزءاً من التكاليف الثابتة.

وهذا يعطينا شرط التوقف عن الإنتاج :

قاعدة التوقف عن الإنتاج (Shutdown rule) : حين تهبط الاسعار لدرجة تصبح فيها الإيرادات الكلية اقل من التكلفة المتغيرة، ويكون السعر اقل من متوسط التكلفة المتغيرة، فإن المؤسسة ستخفض خسائرها الى اقصى حد بالتوقف عن العمل.

أن انخفاض سعر السوق الى مستوى خرج بحيث تتساوى الإيرادات تماماً مع التكلفة المتغيرة (أو ما يشابه ذلك، أن تتساوى

للبرميل، كان ثمة ٣٥ ألف بئر محفور في الولايات المتحدة. لكن في العام التالي، هبط عدد هذه الابار الى اقل من ١٩ ألف بئر، وهو انخفاض يعادل النصف تقريباً. فهل جفت ابار النفط؟ كلا مطلقاً. بل ان ما حدث هو هبوط سعر النفط الى ١٤ دولاراً فقط للبرميل، فالارباح هي التي جفت وليس الابار. ونتيجة لذلك أوقفت الشركات اجهزة الحفر. وقد حدث العكس ابان حرب الخليج في العام ١٩٩٠، فقد ارتفع سعر النفط وازداد نشاط اجهزة الحفر مع تطلع الشركات الى تحقيق ارباح اكبر في المستقبل.

خاصة بالنسبة الى المؤسسات التي تمتلك قدراً كبيراً من الرساميل والديون (كما هو الحال بالنسبة لشركات الطيران) ولديها بالتالي تكاليف ثابتة عالية؛ وغالباً مايكون الاستمرار في العمل رغم الخسارة اقل تكلفة من وقف العمل، والاستمرار في دفع التكاليف الثابتة والباهظة.



مثال : اغلاق صناعة التنقيب عن النفط. أحد الامثلة الجيدة على قاعدة وقف الانتاج نجده في صناعة النفط. ففي العام ١٩٨٥، يوم كان سعر النفط ٢٧ دولاراً

سلوك العرض في الصناعات المتنافسة

ب

كمية أخرى، والحال مماثل بالنسبة للمصانع ج، د الخ. وفي جميع هذه الحالات، تتحكم التكلفة الحدية لكل مصنع ومعمل بالكمية المعروضة. والكمية «الكلية» التي طرحت في السوق حسب سعر معين هي «مجموع» الكميات الفردية التي عرضتها المعامل والمصانع حسب ذلك السعر.

يقودنا هذا الاستنتاج الى العلاقة التالية بين العرض الفردي وعرض السوق :

للحصول على منحني عرض السوق لسلعة ما، علينا ان نجتمع بشكل افقي جميع منحنيات عرض المنتجين الافراد لتلك السلعة.

تركز بحثنا حتى الان على المؤسسات الفردية. لكن السوق التنافسي يضم العديد من المؤسسات، وبهنا معرفة سلوك جميع هذه المؤسسات مجتمعة وليس سلوك مؤسسة واحدة. الان هل يمكننا الانتقال من المؤسسة الواحدة الى المؤسسات المتعددة؟ من معمل فابريولا للاحذية الى كامل صناعة الاحذية؟

جمع منحنيات العرض لجميع الشركات

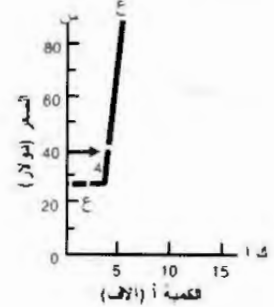
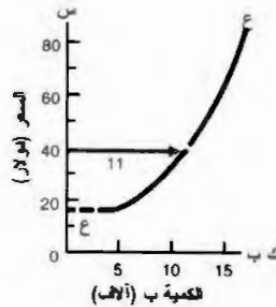
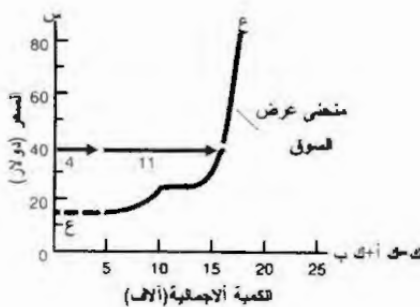
للحصول على منحني عرض السوق

افرض اننا نتعامل مع سوق تنافسي للاحذية. عند مستوى سعر معين سيطرح المصنع ا كمية من الاحذية، وسيطرح المصنع ب

الشكل ٨ - ٤. اجمع منحنيات عرض الشركات جميعها لايجاد منحني عرض السوق.

تبين الرسومات البيانية كيف يتكون منحني عرض السوق ع ع من منحني عرض منفردين. نضيف افقياً الكميات التي تعرضها كل مؤسسة بسعر ٤٠ دولاراً للحصول على عرض السوق عند هذا السعره . وهذا ينطبق على كل سعر وعلى أي عدد من المؤسسات فإذا كان لدينا ١٠٠٠ مؤسسة مماثلة للمؤسسة أ، فإن منحني عرض السوق سيبدو مماثلاً لمنحني عرض المؤسسة أ مع تغير بمقدار الف ضعف في المقياس الافقي.

(أ) منحني عرض المؤسسة أ (ب) منحني عرض المؤسسة ب (ج) منحني عرض السوق



الطازجة، الذي يمونه اسطول صيد محلي. افرض ان الطلب على السمك قد ازداد، هذه الحالة مبينة في الشكل ٨ - ٥ (أ) على شكل انتقال للمنحنى من ط ط الى ط ط. مع ارتفاع السعر سيرغب الصيادون في زيادة انتاجهم. لكن على المدى القصير لا يمكنهم بناء قوارب جديدة، لكن يمكنهم استخدام عدد أكبر من الصيادين والعمل لفترات أطول. وزيادة المدخلات من العوامل المتغيرة، سينتج عدداً أكبر من السمك على طول منحنى العرض قصير المدى ع ق ع ق المبيّن في الشكل ٨ - ٥ (ب). ويتقاطع منحنى العرض قصير المدى، مع منحنى الطلب الجديد في ت، وهي نقطة توازن المدى القصير.

أما على المدى الطويل، فإن الأسعار الأعلى ستدفع الى بناء المزيد من السفن، واجتذاب عدد أكبر من الصيادين الى هذه الصناعة. وحث مؤسسات جديدة على دخول هذه الصناعة. وهذا يعطينا منحنى العرض طويل المدى ع ط ع ط في الشكل ٨ - ٥ (ب) وتوازن المدى الطويل في ت. ويعطي تقاطع منحنى العرض طويل المدى، مع منحنى الطلب الجديد، توازن أبدي الطويل الذي يتحقق حين تتكيف «جميع» الاوضاع الاقتصادية (بما في ذلك عدد السفن، وأحواض السفن، والمؤسسات) مع مستوى الطلب الجديد.



كان العام ١٩٩٠ هو الذكرى المئوية لأحد أشهر الأعمال الكلاسيكية في علم الاقتصاد، وهو «مبادئ علم الاقتصاد» (المجلد الأول)، لألفرد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤). يقدم مارشال في هذا الكتاب العديد من المفاهيم التي طالعها حتى الآن مثل: تناقص المنفعة الحدية، مرونة الطلب، فائض المستهلك، والمدى القصير والمدى الطويل. كما أكد مارشال

يبين الشكل ٨ - ٤ تلك العلاقة لمؤسستين اثنتين. للحصول على منحنى عرض الصناعة ع ع، اجمع أفقياً، وحسب السعر نفسه، منحنى عرض الشركتين ع ع. عند سعر مقداره ٤٠ دولاراً ستعرض المعمل ١ ٤٠٠٠ وحدة. في حين يعرض ب ١١٠٠٠ وحدة. وبالتالي، فإن منحنى عرض الصناعة المبين في الشكل ٨ - ٤ (ج) يجمع العرضين معاً، موجداً إجمالي عرض الصناعة البالغ ١٥ ألف وحدة عند سعر ٤٠ دولاراً. إذا كان لدينا مليوني معمل ومصنع وليس اثنين فقط، فإن في وسعنا إيجاد مخرجات الصناعة، بجمع الكميات التي تنتجها كل تلك المصانع والمعامل. والجمع الأفقي للمخرجات حسب كل سعر يعطينا منحنى عرض الصناعة.

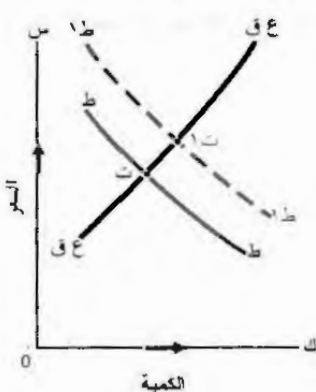
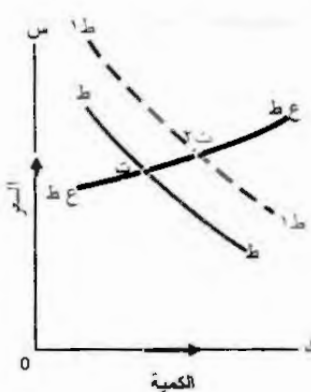
توازن المدى القصير والمدى الطويل

عند بداية هذا القرن ساعد الاقتصادي العظيم ألفرد مارشال، من جامعة كامبريدج على صياغة أدوات العرض والطلب، التي نستخدمها اليوم. وقد لاحظ أن تغير الطلب يعطي على المدى القصير، تعديلاً أكبر على السعر، وأقل على الكمية، مما قد يحدث على المدى الطويل. ويمكننا فهم هذه الملاحظة بالتمييز ما بين فترتين من فترات توازن السوق، التي تقابل فترتين من فترات التوازن على المدى القصير، ويتم حين تستخدم أية زيادة أو نقصان في المخرجات الثابتة ذاتها من المنشأة أو المعدات (١) التوازن على المدى الطويل، حين تكون جميع العوامل متغيرة، وبالتالي، يمكن للمؤسسات أن تتخلى عن المعامل القديمة، أو تبني معامل جديدة، ويمكن للمؤسسات جديدة دخول ميدان الصناعة ذاك، أو الخروج منه.

دعونا نوضح هذا التباين بمثال. خذ مثلاً سوق الاسماك

(ب) توازن المدى الطويل

(أ) توازن المدى القصير



الشكل ٨ - ٥. تأثير زيادة الطلب على السعر يتباين حسب اختلاف المدد الزمنية.

نميز بين الفترات التي تسمح للمؤسسات بإجراء (١) تعديلات على العمالة والعوامل المتغيرة (التوازن على المدى القصير) (ب) تعديل كامل لكافة العوامل، الثابتة والمتغيرة (التوازن على المدى الطويل). وكلما طال الزمن المتاح للتكيف كلما كانت مرونة استجابة العرض للتغير في السعر أكبر، وكان ارتفاع السعر أقل.

تكاليفها التنافسية وحسب. وأي سعر أقل من هذا السعر الحرج سيدفع المؤسسات الى ترك تلك الصناعة على المدى الطويل الى ان يعود السعر مساوياً لمتوسط التكلفة. وأي سعر اعلى من هذا السعر الحرج سيدفع مؤسسات جديدة الى دخول هذه الصناعة، مما يدفع سعر السوق، على المدى البعيد، الى الانخفاض مرة اخرى الى سعر التوازن حيث تغطي جميع التكاليف التنافسية.

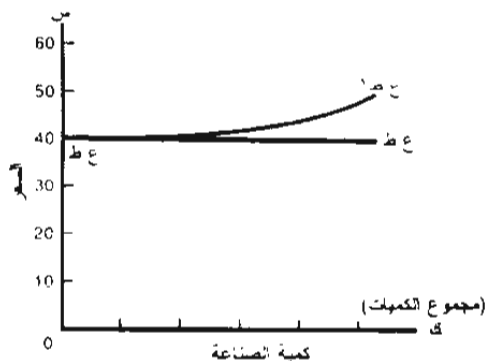
حين تقوم الصناعة على مؤسسات متنافسة لها منحنيات تكلفة متشابهة، وحين يكون في وسع هذه المؤسسات الدخول والخروج بحرية من هذه الصناعة، فإن حالة التوازن على المدى الطويل هي عندما يساوي السعر التكلفة الحديثة، وتساوي متوسط التكلفة الأدنى لكل مؤسسة مماثلة. $س = ت = ح = م$ ت الأدنى بعيد المدى = سعر التعادل.

وهذه هو شرط التوازن على المدى الطويل بان «يساوي الربح الاقتصادي صفراً».

العرض الصناعي على المدى الطويل ما هو شكل منحني العرض على المدى الطويل لصناعة ما ؟ افترض ان بإمكان مؤسسات متماثلة الدخول بحرية الى سوق صناعة معينة. فإذا استخدمت المؤسسات المماثلة مدخلات عامة شائعة، مثل العمالة

الشكل ٨ - ٦. يعتمد عرض الصناعة طويل المدى على أوضاع التكلفة

مع حرية الدخول والخروج الى الصناعة وتمكن المؤسسات من الانتاج على منحنيات تكلفة متماثلة ولا تتغير، فإن منحني العرض على المدى الطويل ع ط يكون أفقياً عند متوسط التكلفة الأدنى او سعر التعادل لكل مؤسسة. إذا استخدمت الصناعة عاملاً محدداً، مثل قطعة ارض نادرة محاذية للشاطئ، فإن منحني العرض على المدى الطويل سيميل الى اعلى مثل ع ط ط، حيث ان الانتاج الاعلى يستخدم مدخلات ملائمة بقدر أقل.



على ضرورة ابقاء لاشياء الاخرى ثابتة عند تحليل سوق ما. وخلال تدريس في جامعة كمبريدج، انجلترا، خرج مارشال جيلاً كاملاً من علماء الاقتصاد الانجليز، بمن فيهم جون ماينارد كينز الشاب. لكن على الرغم من كل النجاح الذي حققه فإن المجلد الثاني من مبادئ علم الاقتصاد - الذي كان يفترض فيه تغطية مباحث التجارة الخارجية، والعملية، وفرض الضرائب - لم يصدر قط.

المدى الطويل لصناعة منافسة

على المدى الطويل تكون جميع التكاليف متغيرة. وهذا يعني انه إذا كانت المؤسسة تخسر فإن في وسعها تسديد التزاماتها، وتسريح اداريها، وفسخ عقود ايجارها. في هذه الحالة، يكون لدينا «نقطة تعادل» حرجية، إذ لا يمكن للمؤسسة الرغبة في البقاء في ذلك العمل ان تتحمل السعر المنخفض على المدى الطويل. أي ان السعر على المدى الطويل، يجب ان يغطي التكاليف المدفوعة فعلاً، مثل اجور العمالة، والمواد والمعدات، والضرائب، والنفقات الاخرى، وتكلفة الفرصة الضائعة مثل عائد المنافسة على رأس المال الذي يستثمره المالك. وللبقاء في مجال العمل، يجب على المؤسسة ان تحقق «أرباحاً اقتصادية» قيمتها صفر أو أكثر، والتي تشمل ارباحاً نقدية، وتكاليف وابرادات الفرصة الضائعة. وهذا يعني ان السعر طويل المدى، يجب ان يكون مساوياً لمتوسط التكلفة الكلية طويلة المدى، أو أكثر منها.

ما الذي يحدث اذا هبط السعر على المدى الطويل الى ما دون مستوى التعادل الحرج والذي يغطي جميع تكاليف البقاء في العمل؟ ستبتدأ المؤسسات التي لا تحقق ربحاً في ترك الصناعة. وستتحول منحني عرض السوق الى اليسار، وسوف يرتفع السعر (ارسم مخططاً بيانياً لنفسك). وفي النهاية، يرتفع السعر بحيث يصبح مربحاً.

لكن العملية تعمل في اتجاه مغاير أيضاً. افترض ان السعر على المدى الطويل اعلى من متوسط التكلفة الكلية على المدى الطويل. لذلك فإن على المؤسسات تحقيق ارباحاً اقتصادية موجبة. الان افترض ان الدخول الى تلك الصناعة متاح للجميع على المدى الطويل، بحيث يمكن لأي عدد من الصناعات التي تنتج السلعة ذاتها وبالتكلفة ذاتها مثلها مثل الصناعات القائمة. في هذه الحالة، تجذب احتمالات تحقيق الارباح مؤسسات جديدة الى هذا الحقل، فينتقل منحني العرض الى اليمين، فيهبط السعر. وفي نهاية الامر يهبط كثيراً بحيث لا يعود دخول هذه الصناعة مجدياً لأي شخص.

الخلاصة هي انه على المدى الطويل، يميل السعر في صناعة ما ناحية النقطة الحرجية حيث تغطي مؤسسات متشابهة كامل

غير الماهرة التي يمكن اجتذابها من مختلف الجهات دون التأثير على أسعار تلك المدخلات، فإننا نحصل على حالة من التكاليف الثابتة التي يوضحها منحني العرض الأفقي ع ط ع ط في الشكل ٦ - ٨.

بعكس ذلك، افترض ان بعض المدخلات المستخدمة في الصناعة متوفرة بكميات قليلة نسبياً - مثل قطعة ارض خصبة لزراعة الكروم أو شاطئ مميز لقضاء عطلات الصيف. عندها يكون منحني العرض مائلاً إلى أعلى كما في الخط ع ط ع ط في الشكل ٦ - ٨.

فما السبب في ان منحني العرض طويل الامد للصناعات التي تستخدم عوامل نادرة يميل إلى أعلى؟ يتوجب علينا هنا ان نستشهد بقانون تناقص العوائد. ففي حالة الأرض المميزة لزراعة الكروم، حين تستخدم المؤسسات مدخلات متزايدة من العمالة على مساحة ثابتة من الأرض، فإنها تحصل على زيادة تتناقص

باستمرار من عنب النبيذ المنتج، لكن كل وحدة من العمالة تكلف الأجر ذاته، وبالتالي فإن ح للنبذ ترتفع، ويعني هذا الارتفاع طويل المدى في ح ان منحني العرض يجب ان يرتفع على المدى الطويل.

فما الذي يمكننا استخلاصه عن وضع الربحية في النظام الرأسمالي على المدى الطويل؟ لقد وجدنا ان قوى التنافس تميل إلى دفع المؤسسات والصناعات نحو حالة اللاربع على المدى الطويل. فالصناعات التي تحقق ربحاً تميل إلى جذب مؤسسات جديدة لدخول مجالها، وبذلك تدفع الأسعار إلى الانخفاض، والأرباح ناحية الصفر. وفي المقابل، فإن الصناعات التي تعاني من خسائر، تميل إلى دفع المؤسسات خارجاً في إطار سعيها لاجاد صناعات لديها فرص أفضل للربح. عندها تميل الأسعار والأرباح إلى الارتفاع. لذلك فإن التوازن بعيد المدى في صناعة تنافسية هو توازن من دون أرباح اقتصادية.

كفاءة الأسواق التنافسية وعدالتها

ج

تقييم آلية السوق

أحد ملامح العقد الماضي البارزة هي «إعادة اكتشاف السوق». فقد تخلت الدول في مختلف أنحاء العالم عن الاقتصاد الموجه، واللوائح التنظيمية الحكومية ثقيلة الوطء لصالح التنسيق السلس لليد الخفية. وبعد ان راجعنا العمليات الأساسية للأسواق التنافسية، دعونا نسأل عن مدى حسن أدائها. هل تستحق علامات عالية لاشباعها حاجات الناس الاقتصادية؟ وهل يحصل المجتمع على العديد من البنادق والكثير من الزبدة مقابل كمية محدودة من المدخلات؟ أم ان الزبدة تذوب قبل ان تصل إلى المتاجر، في حين ان البنادق تتكدس؟

مفهوم الكفاءة

يكن الجواب على الأسئلة السابقة في مفهوم كفاءة التوزيع (أو باختصار الكفاءة). يكون الاقتصاد كفوئاً إذا ما تم تنظيمه بحيث يزود المستهلكين بالمجموعة المطلوبة من السلع والخدمات، مع أخذ موارد الاقتصاد والتكنولوجيا بعين الاعتبار^(١) أي أن :

كفاءة التوزيع (allocative efficiency) (أو الكفاءة)
تحدث حين لا يكون ثمة طريقة لاعادة تنظيم الإنتاج تجعل شخصاً ما أفضل حالاً من دون جعل شخص آخر أسوأ حالاً. وفي ظل كفاءة التوزيع، لا يمكن زيادة اشباع شخص، ما أو زيادة منفعة الا بخفض منفعة شخص آخر.

يمكننا أن نفكر بمفهوم الكفاءة باستخدام مبدأ حدود إمكانيّة الإنتاج (ح ١١). فمن الواضح أن الاقتصاد لا يكون كفوئاً ان كان داخل ح ١١. وإذا ما انتقلنا إلى خارج ح ١١، فلن يعاني أي شخص من انخفاض المنفعة. كحد أدنى، يكون الاقتصاد الكفو عند حدود إمكانيّة انتاجه. لكن الكفاءة بحد ذاتها لا تتطلب انتاج الخليط المناسب من السلع وحسب، بل توزيع تلك السلع أيضاً على المستهلكين لزيادة اشباعهم إلى أقصى حد ممكن.

كفاءة التوازن التنافسي

أحدى النتائج الرئيسية لعلم الاقتصاد هي ان الموارد يتم توزيعها عن طريق الأسواق التنافسية بكفاءة. وتفترض هذه النتيجة المهمة ان جميع الأسواق تنافسية بالكامل. كما تفترض ان ليس هناك مؤثرات خارجية كالتلوث مثلاً، ولا تقول شيئاً عن عدالة توزيع الدخل في الأسواق التنافسية. وقد استخدمنا في هذا الفصل مثلاً مبسطاً لتوضيح المبادئ العامة التي تقوم عليها

(١) يطلق على مفهوم الكفاءة أيضاً «كفاءة باريتو» نسبة إلى ويلفريدو باريتو (١٨٤٨ - ١٩٢٣) عالم الاقتصاد الإيطالي الذي كان أول من طرح هذا المفهوم.

= م ح. ونتيجة لذلك، فسوف يكسب كل شخص وحدات منفعة من الاشباع تناسب سعر آخر وحدة استهلكها من الطعام.

٢ - س = ت ح. كمنتجين، فإن كل شخص يعرض جهده المبلل بالعرق ليصل الى النقطة التي يصبح فيها سعر الطعام مساوياً تماماً للتكلفة الحدية لآخر وحدة معروضة من الطعام (المقصود من ت ح هنا تكلفة المنفعة الضائعة لوقت الفراغ، والمنفعة السلبية للعمل الفعلي الضرورية لانتاج آخر وحدة من الطعام). فالسعر إذاً هو وحدات المنفعة التي ضاعت بالعمل

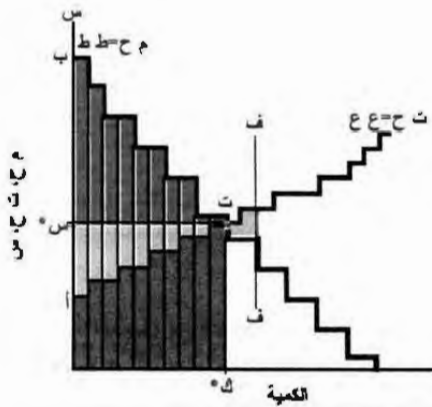
خذ مثلاً وضعاً مثالياً حيث جميع الافراد متشابهين، اضافة لذلك افرض : (١) ان كل شخص يعمل في انتاج الغذاء. فمع ازدياد عدد السكان تنقلص اعمالهم وساعات فراغهم، ويزداد التبرم من كل ساعة عمل اضافية. (ب) كل وحدة اضافية تستهلك من الطعام تعطي منفعة حدية (م ح) تتناقص باستمرار^(١). (ج) حيث ان انتاج الطعام يتم في مناطق معينة من الأرض، لذلك وحسب قانون تناقص العوائد، فإن كل دقيقة اضافية من العمل تعطي كمية من الطعام تقل باضطراد.

يبين الشكل ٨ - ٧ العرض والطلب لاقتصادنا التنافسي البسيط. فحين نجمع أفقياً منحنيات العرض المتماثلة لمزارعينا المتشابهين، نحصل على منحنى التكلفة الحدية المائل صعوداً. وكما رأينا في صفحة سابقة من هذا الفصل، فإن منحنى ت ح هو أيضاً منحنى عرض الصناعة، وبالتالي فإن الشكل يوضح أن ت ح = ع ع. علاوة على ذلك، فإن منحنى الطلب هو المجموع الأفقي لمنحنيات المنفعة الحدية للأفراد المتشابهين (أو منحنى الطلب على الغذاء)؛ وهي ممثلة بالمنحنى المتدرج الهابط إلى أسفل م ح = ط ط الخاص بالطعام في الشكل ٨ - ٧.

يبيّن تقاطع المنحنى ع ع مع المنحنى ط ط التوازن التنافسي للطعام. فعند النقطة ت، يعرض المزارعون بالضبط ما يريد المستهلكون شراؤه حسب سعر السوق المتوازن. وسيجد كل شخص في العمل للوصول الى النقطة الحرجة، حيث يتقاطع منحنى المنفعة الحدية النازل لاستهلاك الطعام، مع منحنى التكلفة الحدية لإنتاج الطعام الصاعد إلى أعلى.

إن تحليلاً دقيقاً لهذا التوازن التنافسي سيبين لنا أنه كفؤ . عند نقطة التوازن التنافسي ت في الشكل ٨ - ٧، سيحظى المستهلك بمنفعة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من أي توزيع آخر ممكن للموارد. والسبب في ذلك أن المنفعة الحدية (م ح) للسلعة المستهلكة عند نقطة التوازن التنافسي ت تساوي السعر (س)، والذي بدوره يساوي التكلفة الحدية (ت ح) لانتاج السلعة. وكما تبين العملية التالية المكونة من ثلاث خطوات، فإذا كانت م ح = س = ت ح، فإن التوزيع يكون كفؤاً.

١ - س = م ح. يختار المستهلكون شراء الأطعمة بحيث يكون س



الشكل ٨ - ٧. عند نقطة التوازن التنافسي ت، تتوازن التكاليف الحدية والمنافع الحدية للطعام توازناً تاماً.

سيحضر العديد من المزارعين - المستهلكين موادهم الغذائية الى السوق. ويجمع المنحنى ت ح = ع ع المتدرج صعوداً جميع منحنيات التكلفة الحدية، في حين أن المنحنى م ح = ط ط يمثل تقييم المستهلك للطعام. عند نقطة التوازن التنافسي للسوق ت، فإن الكسب الحدي لآخر وحدة من الطعام يساوي تماماً تكلفة العمالة الحدية اللازمة لانتاج آخر وحدة من الطعام عند المستوى ف ف.

تبين المساحة الداكنة الواقعة تحت الخط المتدرج ١ ت تكلفة انتاج الطعام (المنفعة السلبية للعمالة). أما المساحة المقطعة على شكل مستطيلات والواقعة تحت م ح وفوق خط ت ح فهي المكاسب الصافية من المتاجرة، أو فائض منفعة الطعام عن تكلفة انتاجية، تبلغ مكاسب التجارة اقصى حد لها عند ت : المساحة الصغيرة الى يمين ت تبين الخسارة الاقتصادية الناجمة عن انتاج كميات زائدة من الطعام عند ف ف.

(١) لتبسيط التحليل نتبنى «مقياساً نقدياً» للمنفعة. بشكل أدق، نعدل أداة قياس المنفعة بحيث تكون المنفعة الحدية لساعة من وقت الفراغ ثابتة دائماً، وقيمتها دولار واحد. يمكننا بعد ذلك التعبير عن جميع الأسعار حسب ما تساويه بالدولار من وحدات فراغ، وكذلك الحال بالنسبة لوحد من المنفعة في هذا المقياس النقدي.

خلال تلك الفترة القصيرة اللازمة لإنتاج آخر وحدة من الطعام.
٢ - بوضع هاتين المعادلتين معاً، نرى أن $M = C = T$ ح. وهذا يعني أن وحدات المنفعة المكتسبة من آخر وحدة استهلكت من الطعام، تساوي تماماً وحدات المنفعة، التي فقدت بالعمل الشاق اللازم لإنتاج آخر وحدة من الطعام.

وهذا الشرط بالضبط - أي الكسب الحدي الذي يحصل عليه المجتمع من آخر وحدة استهلكت يساوي التكلفة الحدية التي يدفعها المجتمع عن آخر وحدة انتجت - هو الذي يضمن كفاءة التوازن التنافسي.

المكاسب من التجارة

يمكننا استخدام هذا المثال لتحديد المكاسب من التجارة، وهي التعميم لمفهوم فائض المستهلك. ذكرنا في الفصل ٥ أن فائض المستهلك هو زيادة قيمة أو منفعة سلعة ما، بالنسبة إلى المستهلك عن السعر المدفوع ثمناً لتلك السلعة. وفي معظم الأحوال يكون لدينا فائض أكبر، أن كان السوق يعمل بشكل حسن، لأن المنتجين يتلقون أكثر من تكلفة إنتاج سلعتهم. ومجمل الزيادة في اشباع المستهلك على تكاليف الإنتاج تمثل المكاسب من التجارة، أو المنفعة الكلية أو الاشباع الذي يولده اقتصاد ما، زيادة على تكاليف الإنتاج.

تمثل المكاسب من التجارة (gains from trade) ما يزيد من منفعة أو اشباع عن تكاليف الإنتاج وهي تساوي فائض المستهلك (ما يحصل عليه المستهلك من منفعة زيادة على السعر المدفوع) إضافة إلى الإيرادات الزائدة عن التكلفة التي يحصل عليها المنتج.

يبين الشكل ٨ - ٧ المكاسب من التجارة من مثالنا المبسط عن الاقتصاد الزراعي. وتمثل كل شريحة من الشرائح العلوية الفائض على وحدة الطعام، قيست بالفارق ما بين M ح لتلك الوحدة و T ح لإنتاج تلك الوحدة من الطعام. القطعة المظلة الواقعة ما بين خط M ح وخط T ح هي إجمالي المكاسب من التجارة. عند النقطة تبلغ تلك المساحة أقصى حد لها، مما يعني أن الفائض الكلي من الاقتصاد قد بلغ حده الأقصى.

لاحظ أنه إذا عمل الاقتصاد عند أي نقطة عدا نقطة التوازن التنافسي في الشكل ٨ - ٧، فسوف يكون غير كفؤ. افترض أن المخرجات قد ارتفعت لسبب ما عن النقطة T إلى الخط F . ونظراً لأن منحنى T ح يقع فوق منحنى M ح بالنسبة للمخرجات الزائدة عن نقطة التوازن T ، فإن الناس سيخسرون منفعة لأن

الطعام الإضافي الذي انتج، لا يستحق ساعات العمل الإضافية الشاقة، التي انقضت في إنتاجه، والمساحة الصغيرة الواقعة بين كل من منحنى T ح و M ح وبين T و F هي مقياس للخسارة في المنفعة الناجمة عن اتباع مستوى من المخرجات أعلى من المطلوب.

بناء على ذلك نقدم الطرح الأساسي التالي: تبلغ المكاسب من التجارة حداً أقصى في التوازن التنافسي عندما تكون $S = M = C = T$ ح.

التوازن مع تعدد الأسواق

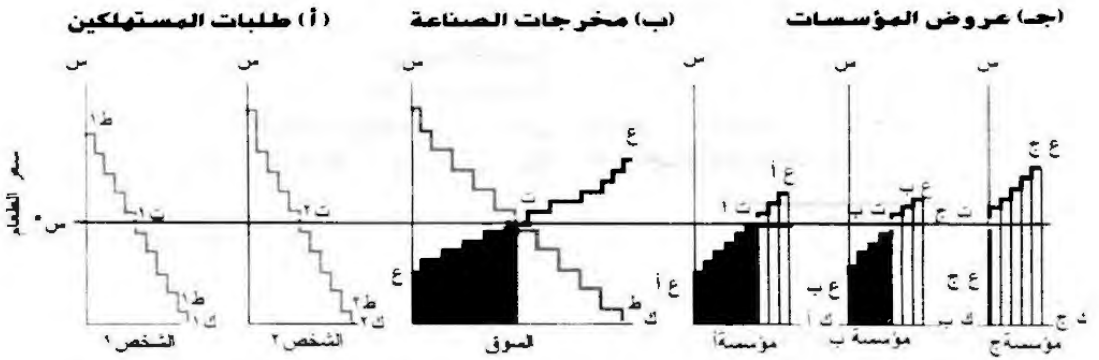
دعونا الآن ننقل من مثالنا المبسط عن المزارعين - المستهلكين المتشابهين - إلى اقتصاد يضم ملايين المؤسسات المختلفة، ومئات الملايين من الناس، وعدداً لا يحصى من السلع. فهل يمكن لاقتصاد تنافسي بالكامل أن يكون كفواً في هذا العالم الشديد التعقيد؟

الجواب هو نعم، ويخضع لبعض المتطلبات المهمة التي سنتناولها في مكان آخر من هذا الفصل. بالنسبة للصناعات التي لديها العديد من المستهلكين ممن هم على قدر معقول من الاطلاع، والعديد من المنتجين المتنافسين، وليس ثمة عوامل خارجية معرقة، فإن نظاماً من الأسواق التنافسية بشكل كامل، سيدفع المكاسب من التجارة إلى أقصى حد ويستحق وسام عالم الاقتصاد الذهبي، للكفاءة في التوزيع.

يبين الشكل ٨ - ٨ كيف يمكن لنظام تنافسي أن يحقق التوازن ما بين المنفعة والتكلفة لسلعة واحدة في ظل وجود مؤسسات ومستهلكين غير متشابهين. على اليسار، نجمع بشكل أفقي منحنيات الطلب لجميع المستهلكين، للحصول على منحنى طلب السوق P في الوسط. أما على اليمين، فنجمع منحنيات T ح للمؤسسات المختلفة، للحصول على منحنى عرض الصناعة E في الوسط.

عند التوازن التنافسي في النقطة T ، يحصل المستهلكون على اليسار على الكمية التي يرغبون شراؤها بسعر يعكس تكلفة حدية اجتماعية كفؤة. على اليمين، يوزع سعر التوازن في السوق الإنتاج بكفاءة ما بين المؤسسات. المنطقة المظلة تحت الخط E ، في الوسط، تمثل المجموع المصغر لمساحات التكلفة المظلة الموجودة على اليمين. وتضبط كل مؤسسة مخرجاتها بحيث أن T ح = S . تتحقق كفاءة الإنتاج لأنه ليس هناك من طريقة لإعادة التنظيم تسمح بإنتاج مستوى المخرجات ذاته من الصناعة بتكلفة أقل.

تعدد السلع لا ينتج اقتصادنا الطعام وحسب، بل أيضاً الملابس، والأفلام، والرحلات السياحية، وغير ذلك الكثير. فكيف



الشكل ٨ - ٨. الأسواق التنافسية تحقق التكامل بين طلبات المستهلكين وتكاليف المنتجين.

- (أ) الطلبات الفردية مبنية الى اليسار. نجمع منحنيات طلب المستهلكين بشكل افقي كي نحصل على منحنى طلب السوق ط ط في الوسط.
- (ب) يجمع السوق طلبات المستهلكين جميعاً وعروض المؤسسات للوصول الى توازن السوق عند النقطة ت. ويبين خط سعر السوق الافقي اين يصل كل واحد من المستهلكين الموجودين الى اليسار، وكل واحد من المنتجين الموجودين الى اليمين، نقطة التوازن عند الخط س. انظر كيف تتعادل منفعة المستهلك الحدية (م ح) مع التكلفة الحدية (ت ح) لكل مؤسسة عند السعر س*، وتؤدي بذلك الى كفاءة التوزيع.
- (ج) تصل الأرباح الى اقصى حد لها، بالنسبة الى كل مؤسسة منافسة، حين نحصل على منحنى العرض من منحنى التكلفة الحدية [ت ح) الصاعد. تُصور المساحة المظلة تكلفة الانتاج عند ت لكل مؤسسة. وحين تكون الاسعار مساوية للتكلفة الحدية، تنتج الصناعة مخرجات بأدنى تكلفة كلية ممكنة.

ان سوق المنافسة الكاملة هي أداة للتأليف بين الامور التالية:
 (أ) استعداد الناس المالكين للنقود لدفعها ثمناً للسلع والذي يتمثل بالطلب مع، (ب) التكاليف الحدية لتلك السلع التي تتمثل بعروض المؤسسات. وفي ظل ظروف معينة، تضمن المنافسة الكفاءة، حيث لا يمكن رفع منفعة أي مستهلك من دون خفض منفعة مستهلك آخر. وهذا يصح حتى في عالم فيه العديد من العوامل والمنتجات.

الدور المركزي للتسعير وفق التكلفة الحدية

ركز هذا الفصل على أهمية المنافسة، والتكلفة الحدية لتحقيق توزيع كفؤ للموارد. لكن أهمية التكلفة الحدية أبعد بكثير من المنافسة الكاملة. واستخدام التكلفة الحدية لتحقيق كفاءة الانتاج يمكن تطبيقها على أي مجتمع أو مؤسسة تحاول الاستفادة الى اقصى حد ممكن من مواردها (سواء كان ذلك الكيان ذا اقتصاد رأسمالي أو اشتراكي، أو كانت منظمة هدفها تحقيق اقصى قدر من الأرباح أو لا تهدف للربح، جامعة أو دار عبادة، أو حتى عائلة).

«الدور الأساسي للتكلفة الحدية في اقتصاد السوق هو

يمكن تطبيق تحليلنا حين يتوجب على المستهلكين الاختيار ما بين العديد من المنتجات؟

المبادئ متشابهة تماماً، لكننا الان سنذكر شرطاً اضافياً آخر : فالمستهلكون الساعون لتحقيق اقصى منفعة، يوزعون نفودهم على مختلف السلع الى أن تصبح المنفعة الحدية لآخر دولار متساوية لكل السلع التي يتم استهلاكها. في هذه الحالة، وطالما ان الشروط التي بحثناها قبل قليل قد تمت تلبيةها، يحقق الاقتصاد التنافسي كفاءة، مع وفرة في السلع وعوامل الانتاج.

بكلمات أخرى، يكون الاقتصاد في ظل المنافسة الكاملة كفؤاً حين تتوافق المنافع والتكاليف الاجتماعية والخاصة. ويجب على كل صناعة أن توازن ت ح مع م ح. مثلاً، إذا كانت التكلفة الحدية للمشاهدة افلام السينما ضعف ت ح للهامبرجر، عندها يجب أن يكون سعر مشاهدة الافلام، ومنفعتها الحدية أيضاً ضعف تلك التي للهامبرجر. في هذه الحالة فقط تتساوى المنافع الحدية مع الاسعار مع التكاليف الحدية. ومن خلال المساواة بين الاسعار والتكلفة الحدية، تضمن المنافسة ان يتمكن الاقتصاد من تحقيق كفاءة التوزيع.

الحكومية؟ ثمة سببان لذلك : الأول: أن من الصعب تحقيق الكفاءة في العديد من الأوضاع الواقعية، عند حدوث تلوث أو غير ذلك من الأمور الخارجية، أو حين لا تكون الاسواق تنافسية بالكامل. والثاني: أن مخرجات الاسواق التنافسية، حتى وإن كانت كفؤة، قد لا تكون مرغوبة من قبل المجتمع.

الأسواق غير الكفوة

دعونا نبحث في سبب عدم تمكن الاسواق من تحقيق الكفاءة أو المنافسة الكفوة بالكامل. أحد أهم الأسباب: وجود مؤثرات خارجية مثل التلوث. فإذا سكبت بعض الشركات نفاياتها السامة في النهر دون أن تدفع ما يترتب عليها للمجتمع مقابل ذلك النشاط، فسوف يصبح لدينا فائض من السموم في النهر. وفي هذه الحالة سيكون السعر مساوياً للتكلفة الحدية الخاصة بتلك الشركة، لكنه لا يتساوى مع التكاليف الحدية للمجتمع. سوف نزل هذا الموضوع المهم حتى الفصل ١٩ المتعلق بتحليل اقتصاديات البيئة.

قد تنهار الكفاءة أيضاً إن كان في السوق احتكارات أو مجموعات احتكارية (أي إن يسيطر على السوق عدد قليل من الشركات. فإذا حدث ذلك، فإن السعر لن يتساوى بالضرورة مع التكلفة الحدية لتلك السلع. وسوف نرى في الفصلين التاليين أن الاحتكارات الفردية، أو احتكارات القلة تُنتج عادة أقل من الكمية الكفوة. وهذا النوع من التعطل يحدث بشكل خاص حين يكون لدينا وفورات في الحجم في إحدى الصناعات، بحيث يهبط معدل التكلفة مع ازدياد الإنتاج. فكلما كبر حجم الشركة، كلما كان في إمكانها خفض تكلفة منتجاتها، مما يعني أن لها ميزة على الشركات المنافسة الأصغر حجماً.

هناك أيضاً بعض الانحرافات المهمة الأخرى عن المنافسة الكاملة. فبعض السلع، مثل الرعاية الصحية، لا تباع وتشتري في الأنواع المعتادة من الاسواق، لذلك قد لا ينطبق مفهوم الكفاءة عليها. وقد تعاني اسواق أخرى، مثل سوق السيارات المستعملة، من مشاكل المعلومات، حيث يصعب على المشتري معرفة ما إذا كانت حالة السيارة جيدة أو سيئة. وفي مثل هذه الحالة أيضاً، يصعب تحقيق الكفاءة.

لاحظ أن جميع تلك المشاكل هي من المشاكل الشائعة، الموجودة في كل زاوية من زوايا الاقتصاد. ولا يعني ذلك أن اقتصاد الولايات المتحدة غير كفؤ، فهو ليس كذلك، لأن قوى المنافسة قوية للغاية. لكن من المهم أن نتذكر بأن قلة من الاسواق تنطبق عليها جميع المعايير الضرورية لضمان منافسة كاملة وعلى درجة عالية من الكفاءة.

التالي : فقط حين تتساوى الأسعار مع التكاليف الحدية، يكون الاقتصاد قد استخلص الحد الأقصى من المخرجات والإشباع من الموارد النادرة المتوفرة له، من أرض، وعمالة، ورأس مال. ولا تنتج أية صناعة مخرجاتها الكلية بأدنى تكلفة اجمالية الا حين تتساوى التكلفة الحدية الخاصة بكل مؤسسة مع ت ح لكل مؤسسة أخرى - كما هي الحال حين تضبط كل ت ح بحيث تتساوى مع تسعيرة عامة. ولا يكون المجتمع عند حدود إمكانيات انتاجه الا عندما يتساوى السعر، مع التكلفة الحدية لجميع المؤسسات.

واستخدام التكلفة الحدية كعلامة على كفاءة توزيع الموارد يمكن تطبيقها على جميع الأنظمة الاقتصادية، وليس المؤسسات التي هدفها الربح فقط. لنقل مثلاً أنك تعتقد أن صيغة جديدة من «اشتراكية السوق» يجب أن تحل محل اقتصاد التخطيط المركزي في روسيا أو الصين. من المؤكد أن مؤسساتك الاشتراكية ترغب في إنتاج القمح بكفاءة. تتطلب الكفاءة أن تحدد التكلفة الحدية لانتاج القمح والسلع الأخرى بموازنة السعر مع التكلفة الحدية لكل مزرعة وشركة^(٣).

أو إذا كنت مدافعاً وطنياً أو عالمياً عن البيئة، وتسعى إلى إبطاء عملية ارتفاع درجة حرارة الأرض أو تنظيف المحيطات، فسوف تجد أن التكلفة الحدية مهمة جداً لتحقيق أهدافك البيئية بأكثر الطرق كفاءة. فحين طريق ضمان أن تكون التكاليف الحدية لخفض اطلاق الملوثات، أو لتنظيف البيئة قد تساوت في كل قطاع، يمكنك أن تضمن بأن أهدافك البيئية قد تحققت بأدنى التكاليف الممكنة. حتى الأهداف النبيلة يجب تحقيقها بكفاءة في عالم الندرة.

الحدود المفروضة على الكفاءة في الأسواق التنافسية

انتبه: الاقتصاد لا يعيش على الاسواق فقط.

تحدثنا في هذا الفصل عن الخواص البارزة للكفاءة في أسواق تنافسية. ومع ذلك فإن لدى الولايات



المتحدة اقتصاداً مختلطاً، يجمع ما بين الاسواق الخاصة، وعناصر من التدخل الحكومي. فما السبب في أن الدول التي ارتضت لنفسها اقتصاد السوق ما زالت تعتمد على التدخلات

(٣) تقاسم عالم الرياضيات والاكاديمي السوفياتي ل. في. كانتوروفيتش في العام ١٩٦٥ مع آخرين جائزة نوبل في الاقتصاد لبحثه الاصيل والمعق حول استخدام آلية التسعير المثالية في اقتصاد يخطط مركزياً.

الكفاءة مقابل العدالة

دعونا الآن نطلق التحذير الثاني المتعلق بأداء اقتصاد السوق. حتى إذا كان لدينا أسواق تعمل في ظل منافسة كاملة في جميع المجالات الاقتصادية، فليس في استطاعتنا القول أن المنافسة الحرة تعطي أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. ولا أن ينجم عنها بالضرورة أفضل استغلال ممكن للموارد. فما السبب؟ لأن القوة الشرائية التي يمتلكها الناس ليست متساوية. فبعضهم فقير للغاية دون أن يكون لهم ذنب في ذلك، وبعضهم ثري للغاية دون أن يكون لهم فضل في ذلك. وبالتالي فإن الثقل المالي الذي تقوم عليه منحنيات الطلب الفردية، قد لا يبدو عادلاً.

قد يكون نظام الأسواق والأسعار نظاماً تحظى فيه الأقلية بمعظم الدخل والثروة. والتي قد تكون ورثت أراضي المجتمع الشحيحة أو أنها تمتلك إجازات استثمار حقول النفط القليلة. وقد يكون الاقتصاد ذو كفاءة عالية ويستخلص كمية كبيرة من البنادق والزبدة من موارده، لكن القلة الثرية تاكل الزبدة، أو تطعمها لكلابها المدللة في حين أن البنادق لا تفعل شيئاً سوى حماية زبدة الأثرياء.

المجتمع لا يعيش على الكفاءة وحدها. فالفلاسفة والعامّة يتساوون، كفاءة من أجل «ماذا؟» ومن أجل «من؟» وقد يختار المجتمع أن يغير التوازن الاقتصادي القائم على «حرية العمل» لصالح تحسين العدالة أو الانصاف في توزيع الدخل والثروة. فقد يقرر المجتمع التضحية بالكفاءة لتحسين العدالة.

إن الصراع ما بين الكفاءة والانصاف هو أحد أعمق مسائل القيم التي يواجهها المجتمع. فهل المجتمع راضٍ عن النتائج لمجرد أن أكبر كمية ممكنة من الخبز قد تم إنتاجها؟ أم أن الديمقراطية الحديثة ستأخذ أرغفة من الأثرياء وتعطيها للفقراء؟

ليس ثمة أجوبة صحيحة على هذه الأسئلة. فهي أسئلة معيارية تتم الإجابة عليها في ميادين السياسة من قبل الناخبين الديمقراطيين أو المخططين الأوتقراطيين. ولا يمكن لعلم الاقتصاد كعلم موضوعي أن يشير إلى الخطوات التي يجب على الحكومات

اتخاذها لتحسين المساواة. لكن في وسع علم الاقتصاد أن يقدم بعض الأفكار حول كفاءة مختلف السياسات الحكومية المؤثرة في توزيع الدخل والاستهلاك.

العديد من التدخلات المباشرة في السوق هي محاولات لتعزيز العدالة أو لحماية فئات معينة من قوى عرض وطلب لا تخضع لإرداتهم. ومن تقدم لهم هذه المساعدة هم في بعض الأحيان فقراء، وأحياناً موسرين. مثلاً، برامج الزراعة التي تقيد الانتاج وترفع سعر الحبوب، ترفع دخل جميع المزارعين، الفقراء منهم والأغنياء. إصدار الحكومة لقرار يلزم جميع المؤسسات بتقديم تأمين صحي لجميع العاملين لديها يبدو أمراً جيداً. إلا أنه قد يعني ارتفاع تكلفة التوظيف، بحيث تختار المؤسسات ألا تستخدم عمالاً غير ماهرين، أو عمالاً بدوام جزئي، أو عمالاً مصابين بالأيذ. يكون تدخل الحكومة في السوق، في هذه الحالة، هو لحماية فئة معينة، إلا أنه قد يتسبب في عدم الكفاءة، أو حتى أن يعطي نتائج عكسية.

يعتقد علماء الاقتصاد أن تدخل الحكومة الزائد في السوق هو طريقة غير كفوة لتصحيح توزيع الدخل. وغالباً ما يكون في الامكان تحقيق الهدف ذاته وبطريقة أكثر كفاءة باستخدام «الضرائب والمساعدات النقدية» (أو «الدفعات التحويلية» حسب التعبير المستخدم) لإعادة توزيع الدخل. وبدلاً من التدخل في سوق العمالة أو سوق القمح عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور أو دعم الخبز. يمكن للحكومات خفض عدم المساواة في الدخل بفرض الضرائب على أصحاب المداخل العالية ودعم أجور أصحاب الدخل المنخفض.

إن الاعتماد بشكل أساسي على الضرائب والمساعدات النقدية له فائدة مضاعفة. أولاً، تسمح هذه الطريقة للأسواق التنافسية بأن تنتج بشكل كفؤ وتمنع عرقلتها بسبب القيود السعرية أو القيود الكمية. وثانياً، بتحديد برامج المساعدات وقصرها على المستحقين، تنخفض التكاليف إلى الحد الأدنى الضروري لمساعدة الفئة المستهدفة بالعون.

ملخص

أ - سلوك العرض للمؤسسة المنافسة

١ - المؤسسة التي تعمل في سوق منافسة كاملة هي تلك المؤسسة التي تستطيع بيع جميع المخرجات التي تريد حسب السعر الدارج في السوق. ويفترض في المؤسسات أن تعمل على رفع

أرباحها إلى أقصى حد ممكن. وارتفاع الأرباح إلى أقصى حد يتوجب عليها أن تحصر مستوى الانتاج عند الحد الذي يتساوى فيه السعر مع التكلفة الحدية، أي، $S = C$. وإذا رسمنا الوضع بيانياً، فإن توازن المؤسسة المنافسة يتحقق عند النقطة التي يتقاطع فيها منحني C الصاعد إلى أعلى

٧ - حين يكون في وسع صناعة ما ان تتوسع على المدى البعيد بمضاعفة انتاجها دون ان تدفع اسعار عوامل الانتاج الى الارتفاع، فإن منحني العرض الناجم عن ذلك يكون أفقياً. وحين تستخدم الصناعة عوامل تحتاج اليها بشكل خاص، فإن منحني العرض على المدى الطويل يميل الى اعلى.

ج - كفاءة الاسواق التنافسية وعدالتها

٨ - يسيل تحليل الاسواق التنافسية الضوء على كفاءة التنظيم في المجتمع. ويحدث التوزيع الكفؤ حين لا يكون هناك طريقة لاعادة تنظيم الانتاج وتوزيعه، بحيث يتحسن اشباع كل فرد من افراد المجتمع. بصيغة اخرى، يتحقق التوزيع الكفؤ حين يتعذر تحسين وضع أي فرد في المجتمع من دون جعل فرد آخر اسوأ حالاً.

٩ - في الأوضاع المثالية يمكن للاقتصاد التنافسي تحقيق الكفاءة. وهذه الأوضاع هي (أ) حين يحقق المستهلكون اقصى حد من الاشباع، وتتساوى المنفعة الحدية مع السعر. (ب) حين يعرض المنتجون المتنافسون سلعاً، فإنهم يحددون مخرجاتهم بحيث تتساوى التكلفة الحدية مع السعر. (ج) وحيث أن $M = C$ ، $S = C$ ، $S = C$ ، نستنتج من ذلك أن $M = C$ ، وبالتالي فإن التكلفة الحدية الاجتماعية لانتاج سلعة ما في ظل منافسة كاملة تساوي بالضبط قيمة منفعتها الحدية.

١٠ - قد تقصر الاسواق عن تحقيق الكفاءة لثلاثة اسباب. أولاً، قد يكون هناك مؤثرات خارجية، كأن تقوم مؤسسة ما بغرض اعباء على المجتمع (أو تحقيق منافع)، دون تعويض الجهة المتضررة (أو الدفع لها). ثانياً، المنافسة غير الكاملة، والتي تعني أن يكون في وسع منتج، أو قلة من المنتجين التأثير على سعر المخرجات. ثالثاً، ان يكون هناك مشاكل معلوماتية أو خلاف، ذلك تجعل السوق ينصرف عن المنافسة الكاملة.

١١ - قد لا تكون نتائج الاسواق التنافسية، حتى وإن كانت كفوءة، مقبولة اجتماعياً. فالاسواق التنافسية بحد ذاتها لا تضمن بالضرورة ان تتطابق النتائج مع مثاليات المجتمع الخاصة بعدالة توزيع الدخل والاستهلاك. ولهذا السبب تعدل الحكومات عادة من التوازن الاقتصادي القائم على حرية العمل لتغيير توزيع الدخل، إلا ان اكفا الطرق لاعادة التوزيع تتم عادة من خلال نظام فرض الضرائب ودفع المساعدات النقدية.

مع منحني الطلب الافقي.

٢ - التكاليف المتغيرة (أو التي يمكن تجنبها) يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد نقطة وقف الانتاج في المؤسسة على المدى القصير. تحت تلك النقطة تخسر المؤسسة أكثر من تكاليفها الثابتة. لذلك فإنها ستتوقف عن الانتاج، حين يهبط السعر الى ما دون سعر وقف العمل.

٣ - يجب أن يأخذ منحني العرض طويل المدى لصناعة منافسة ع ط ع في حسابه دخول شركات جديدة وخروج شركات قديمة. على المدى الطويل، تنتهي التزامات الشركة كلها، ولا تبقى في العمل إلا إذا كان السعر على المدى الطويل مساوياً لمتوسط التكاليف على الأقل. وتشمل هذه التكاليف الدفعات التي صرفت على العمالة، والقروض، وموردي المواد، أو أصحاب الأراضي، وتكلفة الفرصة الضائعة، مثل الايرادات على الاصول التي تمتلكها الشركة.

ب - سلوك العرض في الصناعات المنافسة

٤ - منحني التكلفة الحدية الصاعد الى اعلى لكل صناعة، هو منحني العرض الخاص بها. وللحصول على منحني العرض لمجموعة من الشركات المنافسة، نضيف بشكل افقي منحنيات العرض الخاصة بكل واحدة منها. وهكذا، فإن منحني عرض صناعة ما، يمثل منحني التكلفة الحدية للصناعة المنافسة كلها.

٥ - حيث إنه في وسع المؤسسات ان تعدل انتاجها مع مرور الوقت، فإننا نميز بين فترتين زمنيتين مختلفتين: (أ) توازن المدى القصير، مع تباين المخرجات ضمن عدد ثابت من المصانع والمؤسسات: (ب) توازن المدى الطويل، حيث يتكيف عدد المصانع والمؤسسات، وجميع الظروف الأخرى، بشكل كامل، مع ظروف الطلب الجديدة.

٦ - على المدى الطويل، حين تكون الشركات حرة في دخول صناعة ما أو تركها، وحيث لا يكون لأي مؤسسة أية ميزة من مهارة أو موقع، فإن المنافسة ستقضي على أية أرباح زائدة عن الحد تكسبها المؤسسات القائمة في تلك الصناعة. وكما أن حرية الخروج تعني انه لا يمكن للسعر أن يهبط الى ما دون نقطة التعادل، فإن حرية الدخول تعني أن السعر لا يمكن ان يتجاوز متوسط التكلفة طويل الأجل في التوازن على المدى البعيد.

مفاهيم للمراجعة

العرض التنافسي

- س = ت ح كشرط لتحقيق أقصى ربح - جمع منحنيات العرض الفردية للحصول على - شروط كفاءة التوزيع ممكن.
- منحني عرض الصناعة ع ج.
- منحني عرض المؤسسة ومنحني ت ح - التوازن على المدى القصير وعلى المدى البعيد.
- نقطة التعادل حيث - شرط الربح المساوي صفراً على المدى البعيد.
- س = ت ح = م ت.
- نقطة وقف العمل حيث - الكفاءة والعدالة
- س = ت ح = م ت م.
- كفاءة التوزيع (باريتو).

أسئلة للمناقشة

- ١ - اشرح السبب في عدم صحة كل واحد من البيانات التالية الخاصة بالمؤسسات التنافسية التي هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن. ثم أعد صياغتها بشكل صحيح.
- أ - تنتج المؤسسات مخرجات الى الحد الذي يتساوى فيه السعر مع متوسط التكلفة المتغيرة.
- ب - تصل المؤسسة الى نقطة وقف العمل حين يكون السعر أقل من متوسط التكلفة عند حدودها الدنيا.
- ج - يعتمد منحني عرض مؤسسة ما على تكلفتها الحدية فقط. وأي مفهوم آخر للتكلفة لا علاقة له بقرارات العرض.
- د - قاعدة تساوي س مع ت ح للصناعات التنافسية تصح لمنحنيات ت ح المائلة الى اعلى، والافقية، والمائلة الى أسفل.
- هـ - المؤسسة التنافسية تضع السعر بحيث يساوي التكلفة الحدية.
- ٢ - اشرح السبب في عرض المؤسسات لسلعها بخسارة.
- ٣ - أحد أكثر قواعد الاقتصاد، والاعمال، والحياة، أهمية هو «مبدأ التكلفة غير المتكررة»، أو «دع ما مضى يمضي». وهذا يعني أن التكاليف غير المتكررة (أي التي مضت وأصبحت خسائر غير مستردة) يجب تجاهلها عند صنع القرارات. بحيث لا نحسب عند صنع القرارات العقلانية سوى التكاليف المستقبلية، التي تشمل التكاليف المتغيرة والحدية.
- للتأكد من ذلك، خذ في اعتبارك ما يلي : يمكننا احتساب
- ٤ - تمعن في بيانات التكلفة المبينة في الجدول ٨ - ١. احسب قرار العرض لشركة منافسة تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن حين يكون السعر ٢١ دولاراً، و ٤٠ دولاراً، و ٦٠ دولاراً. ما هو مستوى الربح الكلي لكل واحد من الأسعار الثلاثة؟ وما الذي يمكن ان يحدث لدخول وخروج مؤسسات متماثلة الى تلك الصناعة على المدى الطويل عند كل واحد من الأسعار الثلاثة؟
- ٥ - باستخدام بيانات التكلفة الموضحة في الجدول ٨ - ١، احسب مرونة العرض السعرية ما بين س = ٤٠ دولار وس = ٤٠.٢ دولار لاحدى المؤسسات، ثم افرض أن لدينا ٢٠٠ مؤسسة متشابهة، وقم بإعداد جدول يبين جدول عرض الصناعة. ما هو مقدار المرونة السعرية «للمناعة» الحاصل ما بين س = ٤٠ وس = ٤٠.٢
- ٦ - تفحص الشكل ٨ - ٨ فترى أن المؤسسة ج لا تنتج شيئاً على الإطلاق. اشرح السبب في كون مستوى زيادة ربح المخرجات الى أقصى حد للمؤسسة يقع عند حد ك ج = صفر. ما الذي يمكن أن يحدث لتكلفة الانتاج الصناعي الكلية

إذا انتجت المؤسسة ج وحدة واحدة في حين انتجت المؤسسة ب وحدة واحدة أقل من مستوى المخرجات التنافسي؟

لنقل ان المؤسسة ج هي بقالة «العائلة». فلماذا تقوم سلسلة محلات البقالة أ مع ب بأخراج المؤسسة ج من العمل؟ وما هو شعورك تجاه ابقاء ج في العمل؟ ما هو الأثر الاقتصادي لسنّ قانون يقسم السوق الى ثلاثة أقسام متساوية ما بين بقالة «العائلة» وسلسلة محلات البقالة أ، ب؟

٧ - غالباً ما يعتمد طلب المستهلك لسلعة ما على استعمال سلع معمرة، مثل المساكن أو وسائل المواصلات. في هذه الحالة، يُظهر الطلب نمطاً من التجاوب يختلف بمرور الوقت، مماثلاً للعرض. وافضل مثال على ذلك البنزين. فالمخزون الموجود من السيارات ثابت على المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن في وسع المستهلكين شراء سيارات جديدة أو دراجات.

ما هي العلاقة ما بين الفترة الزمنية ومرونة الطلب السعرية على البنزين؟ ارسم منحنى الطلب قصير المدى وطويل المدى للبنزين. بين أثر تراجع عرض البنزين في كلتا الفترتين. اشرح تأثير نقص امدادات النفط في كلتا الفترتين على سعر البنزين والكمية المطلوبة على المدى القصير وال المدى الطويل.

٨ - فسر الحوار التالي :

أ : «كيف يمكن للأرباح التنافسية ان تكون صفراً على المدى الطويل ؟ من سيعمل مقابل لا شيء؟».

ب : «انها الأرباح «الفائضة» فقط هي التي تتلاشى بالمنافسة.

فالإداريون يحصلون على رواتبهم، والمالكون يحصلون على عوائد عادية عن رأسمالهم في التوازن التنافسي بعيد المدى - دون زيادة أو نقصان».

٩ - خذ مثلاً ثلاث مؤسسات صناعية تلقي بالزئبق في إحدى البحيرات. ولدى كل مؤسسة جدولاً لتكلفة خفض التلوث، اعتبر هنا ان بيانات هذا الجدول ينعكس في منحنيات ح للمؤسسات أ، ب، ج في الشكل ٨ - ٨.

١ - فسر جدول ح «للسوق» المبين في منتصف الشكل ٨ - ٨ والخاص بخفض التلوث بالزئبق.

ب - افرض ان سلطة مكافحة التلوث قررت طلب تركيب ١٠ وحدات للسيطرة على التلوث. ما هو التوزيع الكفؤ لوحدات السيطرة على التلوث على المؤسسات الثلاث؟.

ج - افرض ان سلطة مكافحة التلوث قررت ان تقوم المؤسسات الاوليان، بإنتاج ٥ وحدات لمكافحة التلوث. ما هي التكلفة الإضافية؟.

د - افرض ان سلطة مكافحة التلوث على وشك فرض «رسم على التلوث». هل يمكنك بيان الرسم المناسب مستخدماً الشكل ٨ - ٨ ؟ هل يمكنك بيان اسلوب كل تجاوب مؤسسة على هذه الرسوم ؟ وهل سيكون خفض التلوث كفؤاً ؟

هـ - فسر أهمية التكلفة الحدية بالنسبة للخفض الكفؤ للتلوث في هذه الحال.

حالات خاصة للأسواق التنافسية : العرض والطلب عند التطبيق

تعتمد تحديداً على شكل منحنيات العرض والطلب. وسوف نرى في الحالات التالية طبيعة الاستجابة في عدد من أوضاع العرض والطلب المهمة.

الحالة رقم ١ : التكلفة الثابتة

تخيل مادة مصنعة، كإقلام الرصاص مثلاً، يمكن التوسع في إنتاجها بمجرد مضاعفة حجم المصانع، الماكينات، والعمالة. ولا نحتاج لإنتاج ١٠٠ ألف قلم في اليوم سوى أن نفعل ما فعلناه يوم كنا نصنع ١٠٠٠ قلم في اليوم، لكن على نطاق يزيد بمقدار مئة ضعف. علاوة على ذلك، نفترض أن صناعة الإقلام تستخدم أرضاً، وعمالة، ومدخلات أخرى بالنسب ذاتها كما في نواحي الاقتصاد الأخرى.

في هذه الحالة، يكون منحني العرض طويل المدى ع ع على شكل خط أفقي عند المستوى الثابت لتكلفة الوحدة كما هو مبين في الشكل ١٨ - ١. وارتفاع الطلب من ط ط إلى ط ط سينقل نقطة التقاطع الجديدة إلى ت، ويزيد بذلك من ك إلا أنه يترك س كما هي.

الحالة رقم ٢ : ازدياد التكاليف وتناقص العوائد

افترض أن صناعة مثل زراعة الكرمة المستخدمة في صناعة النبيذ، تتطلب نوعاً معيناً من التربة والمناخ. ومثل هذه المواقع متوفرة بحدود. ويمكن زيادة الناتج السنوي من النبيذ إلى حد ما، بزيادة عدد العمال ونسبة الأسمدة المستخدمة في كل فدان. لكن كما سبق ورأينا في الفصل ٦، سيبدأ قانون تناقص العوائد في العمل في نهاية الأمر، إذا اضيفت عوامل الإنتاج المتغيرة مثل العمالة والسماد، إلى كمية ثابتة من عامل آخر مثل الأرض.

ونتيجة لذلك، فإن التكلفة الحدية لإنتاج النبيذ تتزايد مع ازدياد إنتاج النبيذ. ويبيّن الشكل ١٨ - ٢ منحني العرض الصاعد

قمنا بتطوير المنظومة الأساسية للعرض والطلب على صفحات الفصل الرابع وحتى الفصل الثامن. وقبل الانتقال إلى دراسة المنافسة غير الكاملة، يسبر هذا الملحق مستويات أعمق في تحليل العرض والطلب. وسوف نبحث بداية بعض الطروحات العامة المتعلقة بالأسواق التنافسية ثم نواصل بحثنا لبعض الحالات الخاصة.

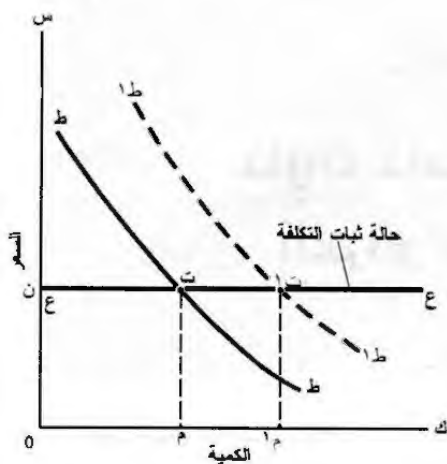
قواعد عامة

تذكر من الفصل ٣ القواعد العامة المتعلقة بتأثير تحولات العرض والطلب في الأسواق التنافسية. تنطبق هذه القواعد عملياً على أي سوق تنافسي، سواء كان سوقاً لسمك القد، أو فحم الليجنت، أو خشب التنوب نوع دوغلاس، أو الين الياباني، أو منتجات شركة «أي. بي. إم»، أو النفط. وسوف نبحث في الطروحات التالية تأثير التحولات في العرض والطلب على السعر والكمية المباعة والمشتراة. تذكر دائماً أن ما نعينه بالتحول في العرض أو الطلب هو انتقال منحني العرض والطلب، وليس التحرك على طول المنحني.

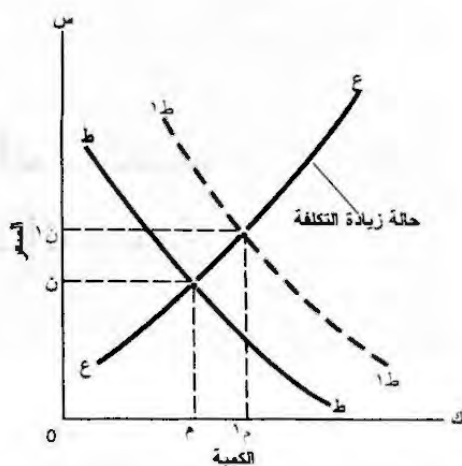
الطرح ١ : (أ) كقاعدة عامة، إن ازدياد الطلب على أية سلعة، مع بقاء منحني العرض ثابتاً، سيرفع سعرها. (ب) ازدياد الطلب، بالنسبة إلى معظم السلع، سوف يزيد الكميات المعروضة منها : (وسيكون لانخفاض الطلب عليها تأثيرات معاكسة).

الطرح ٢ : ازدياد المعروض من أية سلعة (مع بقاء منحني الطلب ثابتاً) سيعمل، بشكل عام، على خفض السعر وزيادة الكمية المباعة والمشتراة من تلك السلعة. وانخفاض ما هو معروض منها له تأثير معاكس.

يلخص هذان الطرحان المركزان التأثيرات «النوعية» للتحولات في العرض والطلب. لكن التأثيرات «الكمية» على السعر والكمية



الشكل رقم ١٨ - ١. حالة ثبات التكلفة.



الشكل رقم ١٨ - ١. حالة ثبات التكلفة.

المعرضة لا تتغير. وارتفاع السعر يساوي بالضبط المسافة التي انتقل بها الطلب الى اعلى.

عند فرض ضريبة على السلعة ثابتة العرض، فإن تأثير ذلك، هو ان السعر الذي يتلقاه العارض يقل بمقدار الضريبة بالضبط. فالضريبة يدفعها بالكامل عارض السلعة (مثل مالك الأرض)، أو تحول عليه. ويتحمل العارض كامل الضريبة التي تؤخذ من الربح

ع. فكيف يمكن للسعر أن يتأثر بازدياد الطلب؟ يبين الشكل بأن ازدياد الطلب، سوف يزيد سعر هذه السلعة حتى على المدى الطويل ومع وجود منشآت مماثلة وحرية الدخول الى هذه الصناعة والخروج منها.

الحالة رقم ٣ : العرض الثابت او العرض عديم

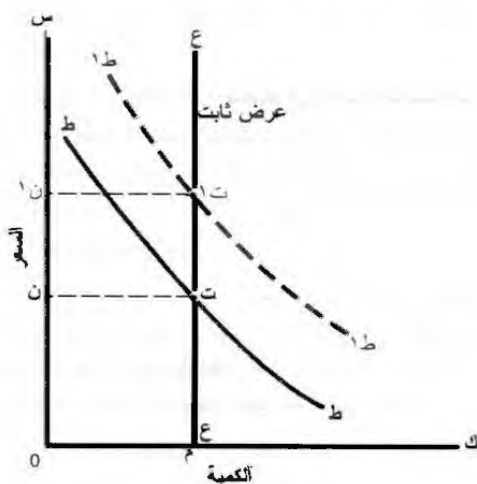
المرونة والربيع الاقتصادي

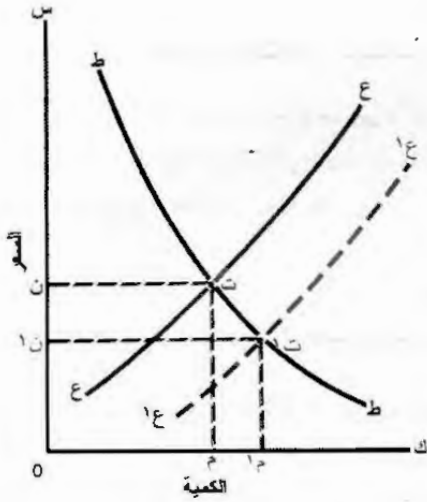
بعض السلع أو عوامل الانتاج ثابتة الكمية بشكل مطلق، بغض النظر عن السعر. فليس لدينا سوى لوحة «مونا ليزا» واحدة لدافينشي. ويمكن اعتبار ان هبة الطبيعة الاصلية من الأرض ثابتة الحجم. ورفق السعر المعروض للأرض، لا يمكن ان يزيد من مساحتها. وزيادة أجر احد نجوم الرياضة لن يغير من ساعات عمله.

في مثل هذه الحالات يكون منحني العرض عمودياً في المنطقة المناسبة. في الشكل ١٨ - ٣، لا يمكن للسعر الأعلى أن يدفع الى زيادة المخرجات. وسوف تواصل الأرض المساهمة في الانتاج بغض النظر عن السعر. وحيث ان المساحة نفسها من الأرض يمكن الحصول عليها بأسعار مختلفة، فإن ما يدفع مقابل استعمال عامل الانتاج المذكور يسمى الربيع الاقتصادي البحت (pure economic rent).

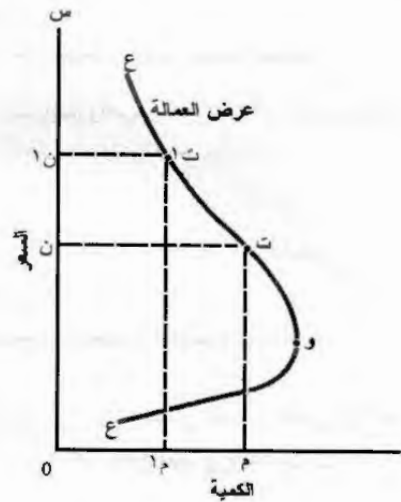
فزيادة الطلب على عامل ثابت لن يؤثر الا على السعر. فالكمية

الشكل ١٨ - ٣. حالة الربيع البحت





الشكل رقم ١٨ - ٥. حالة انتقال العرض.



الشكل رقم ١٨ - ٤. منحني العرض المنثني الى الخلف.

الى الطرح ١ (ب)، لأن زيادة الطلب الآن تخفض كمية العمالة المعروضة.

يمكن التحقق من منحني العرض المنثني الى الخلف من حقول عدة. وأحد اهم الامثلة نجده لدى الدول الغنية بالنفط التي خفضت انتاجها من النفط، بعد ارتفاع اسعار النفط اربعة أضعاف في بداية حقبة السبعينات.

الحالة رقم ٥ : التحولات في العرض

تناولت المناقشات السابقة جميعها انتقال الطلب دون ان تتناول انتقال العرض. لتحليل الطرح ٢، يتوجب علينا الآن نقل العرض، مع ابقاء الطلب ثابتاً. وقد تم ذلك في الشكل ١٨ - ٥.

إذا صبح قانون الطلب المائل الى أسفل، فإن زيادة العرض لا بد ان تخفض السعر، وتزيد الكمية المباعة. ويمكنك التحقق من النتائج الكمية (quantitative corollaries) التالية للطرح ٢ :

(ا) ازدياد العرض سيخفض س أكثر ما يخفضه حين يكون الطلب غير مرن.

(ب) ازدياد العرض سيزيد ك أقل ما يمكن حين يكون الطلب غير مرن.

ما هي الأسباب المعقولة لهاتين القاعدتين؟ وضع ذلك بأمثلة عن حالات لطلب مرّن على السيارات وطلب غير مرّن على الكهرباء.

الاقتصادي. ويشترى المستهلك القدر نفسه من السلعة أو الخدمة كما في السابق ودون أي ارتفاع في السعر.

الحالة رقم ٤ : منحني العرض

المنثني الى الخلف

غالباً ما تلاحظ المؤسسات في الدول الفقيرة انها عندما ترفع الأجور، فإن عدد الساعات التي يعملها العمال تقل. وحين كانت الاجور تتضاعف، كان العمال يعملون ثلاثة أيام في الاسبوع، بدلاً من العمل ٦ أيام في الاسبوع وزيادة دخلهم المتدني. وقد لوحظ الشيء ذاته في الدول مرتفعة الدخل. فمع التقدم التكنولوجي، الذي ادى الى رفع الأجور الحقيقية، بات الناس يشعرون بالميل الى استغلال جزء من مدخلهم الأكبر في التمتع بالمزيد من أوقات الفراغ والحصول على تقاعد مبكر. ويشرح الفصل ٥ أثر الدخل وأثر الاستبدال، واللذين يفسران السبب في انثناء منحني العرض الى الخلف على هذا النحو.

يبين الشكل ١٨ - ٤ هيئة منحني عرض العمالة، في البداية ترتفع العمالة المعروضة، حين تجتذب الاجور الاعلى المزيد من العمال. لكن بعد النقطة «و» فإن الأجر الاعلى يقود الناس الى العمل ساعات أقل، وزيادة ساعات الفراغ. زيادة الطلب ترفع سعر العمالة، كما ورد في الطرح ١ في بداية هذا الملحق. لكن لاحظ لماذا كنا حذرين حين أضفنا عبارة «بالنسبة لمعظم السلع»

ملخص الملحق

- من خلال تلخيصك للملحق عليك القيام بما يلي :
- ١ - راجع الطرح ١ والطرح ٢ مع النتائج المترتبة عليهما.
- ٢ - تأكد من فهمك للحالات المهمة، مثل التكاليف الثابتة والمتزايدة، والعرض غير المرين ، والعرض المنثنى الى الخلف، وانتقال منحنيات العرض والطلب.

مفاهيم للمراجعة

- ارتفاع السعر بسبب زيادة ط ط - ارتفاع التكاليف وازدياد ع ع . - منحني العرض المنثنى الى الخلف.
- وارتفاع الكمية المحتملة. - العرض غير المرين، منحني ع ع - ازدياد ع ع يخفض س.
- استقرار التكاليف والعرض الافقي. العمودي، الريع.

الفصل ٩

المنافسة غير الكاملة و مشكلة الاحتكار

يبيع الاحتكاريون سلعهم بسعر اعلى بكثير من السعر الطبيعي...
عن طريق الحفاظ على نقص دائم في سلعهم المعروضة في السوق،
ويرفعوا بذلك تعويضاتهم، سواء كانت على شكل اجور أو ارباح.

ادم سميث، «ثروة الأمم»

التأثير في سعر السوق. الواقع أن هناك العديد من الاسواق
الاقتصادية تتحكم فيها حفنة من الشركات الضخمة. هي في
الغالب شركتين أو ثلاث شركات. فأملاً بك في العالم الذي
تعيش فيه، عالم المنافسة غير الكاملة.

في الاقتصاد المعاصر، اسواق المنافسة الكاملة هي الحالة المثالية
التي طالما تاق الناس اليها، ونادراً ما وجدوها. فحين تشتري
سيارتك من شركة «فورد» أو «تويوتا»، والهامبرجر من
«ماكدونالد» أو «ويندي»، وجهاز الحاسوب من «آي. بي. إم» أو
«أبل»، فإنك تتعامل مع شركات من الضخامة، بحيث تستطيع

أنماط المنافسة غير الكاملة

أ

وهذا يعني أنه مهما بلغ انتاجها، فإن في وسعها بيعه كله حسب
سعر السوق الجاري. وبالتالي، فليس لدى مؤسسة ما في سوق
المنافسة الكاملة، أي سبب يدفعها الى عرض سلعها بأقل من
سعر السوق. إضافة الى ذلك، فإنها لن ترفع سعرها فوق سعر
السوق. لأنها في هذه الحالة لن تبيع شيئاً (حيث سيفضل
المستهلكون الشراء من المنافسين الأقل سعراً).

حسب هذا التعريف المتشدد، فإن قلة من الأسواق في
اقتصاد الولايات المتحدة هي اسواق منافسة كاملة. فكر في قائمة
طويلة من السلع والخدمات : الطائرات، والألنيوم، والسيارات،
والبطاريات، والحبوب المعدة للأفطار، والعلكة، والسجائر،
والكهرباء، والشلاجات، والقمح. فكم من هذه السلع يباع في
أسواق منافسة كاملة ؟ من المؤكد أن لا الطائرات، ولا الألنيوم، ولا
السيارات تخضع لمنافسة كاملة. فحتى زمن الحرب العالمية الثانية

سندرس في هذا الفصل، والفصل الذي يليه، الأنواع الرئيسية
من المنافسة غير الكاملة (الاحتكار الفردي، واحتكار القلة،
والمنافسة الاحتكارية). وسوف نرى كيف ان الأسعار، بالنسبة
لتكنولوجيا معينة تكون اعلى، والمخرجات اقل في ظل المنافسة
غير الكاملة مما هي في ظل المنافسة الكاملة. وللمنافسة غير
الكاملة فضائل كما أن لها عيوب، لان الشركات الضخمة تستغل
وفورات الحجم في الانتاج على نطاق واسع، علاوة على أنه يعزى
لها الكثير من التجديدات التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية
بعيدة المدى. وإذا فهمت طريقة عمل اسواق المنافسة غير الكاملة،
فسوف يكون لديك فهم أعمق للاقتصاديات الصناعية الحديثة.

تذكير حول معنى المنافسة غير الكاملة : تذكر
ان سوق المنافسة الكاملة هو الذي تكون فيه
المؤسسات اصغر من ان تؤثر في سعر السوق.



حرية التصرف على الأقل في قراراته التسعيرية.

إضافة الى ذلك، فإن مدى حرية التصرف في تحديد السعر يختلف ما بين صناعة وأخرى. فدرجة الاحتكار لدى بعض الصناعات المتنافسة بشكل غير كامل ضئيلة للغاية. ففي شركات بيع أجهزة الحاسوب بالفرق، مثلاً، سيكون لفرق ضئيل في السعر - لا يزيد عن نسبة مئوية بسيطة - تأثير كبير على مبيعات الشركة. من جهة أخرى، لن يكون لزيادة مقدارها ١٠ بالمئة على سعر الكهرباء، تفرضه شركة احتكارية لتوزيع الكهرباء، سوى تأثير ضئيل على مبيعات الشركة على المدى القصير.

لاحظ أن وجود المنافسة غير الكاملة لا يستبعد المزاخمة (rivalry) الشديدة داخل السوق. فشركات المنافسة غير الكاملة غالباً ما تخوض صراعاً مريعاً لزيادة حصتها من السوق. ومع ذلك، يحب التمييز ما بين المزاخمة والمنافسة الكاملة. فالمزاخمة تشمل على تشكيلة واسعة من السلوكيات، ابتداء من الإعلانات التي تحاول أن تنقل منحني الطلب الى الخارج، وانتهاء بتحسين نوعية الانتاج. ولا تأتي المنافسة الكاملة على ذكر المزاخمة لكنها تشير الى ان في وسع كل شركة في الصناعة أن تباع كل ما تريده حسب السعر الدارج في السوق.

الرسم البياني. يبين الشكل ٩ - ١ الفرق ما بين المنافسة الكاملة وغير الكاملة بيانياً. وذكرونا الشكل ٩ - ١ (أ) بأن المنتج في سوق المنافسة الكاملة يواجه منحني طلب افقياً، والذي يظهر ان في وسعه أن يبيع كل ما يريد ببيعه حسب السعر الدارج في السوق. أما المنافس غير الكامل، فيواجه - خلافاً لذلك - منحني طلب يميل الى أسفل. وكما نرى في الشكل ٩ - ١ (ب)، إذا قامت شركة في منافسة غير كاملة بزيادة مبيعاتها فمن المؤكد أنها ستضعف سعر السوق بالنسبة الى منتجاتها مع تحركها نزولاً على المنحنى ط ط.

يمكننا أيضاً رؤية الفرق ما بين المنافسة الكاملة وغير الكاملة من ناحية مرونة السعر. فبالنسبة الى المنتج في سوق المنافسة الكاملة، يكون الطلب لا نهائي المرونة، أما بالنسبة الى المنتج في سوق منافسة غير كاملة فإن للطلب مرونة محدودة. وبين قياس دقيق بأن مرونة السعر هي ٢ تقريباً عند النقطة ب في الشكل ٩ - ١ (ب).

أنواع المنافسة غير الكاملة

يشبه اي اقتصاد صناعي حديث، مثل اقتصاد الولايات المتحدة، حديقة حيوانات مليئة بتشكيلة مختلفة من المنافسات غير الكاملة. وتختلف ديناميكية المنافسة في صناعة الحاسوبات الشخصية المدهوعة بسرعة التحسينات التكنولوجية، عن انماط المنافسة في

لم يكن في الولايات المتحدة سوى شركة واحدة للألومنيوم، هي «الكوا» (Alcoa) وحتى في أيامنا هذه، فإن الشركات الأربع الكبرى في الولايات المتحدة، تنتج ثلاثة أرباع انتاج الولايات المتحدة من الألومنيوم. أما سوق الطائرات التجارية فتسيطر عليه شركتان فقط: «بوينغ» و«إيرباص». وفي صناعة السيارات أيضاً، تسيطر الشركات الخمس الكبرى (بما في ذلك تويوتا وهوندا) على حوالي ٨٠ بالمئة من سوق السيارات والشاحنات الخفيفة في الولايات المتحدة.

ماذا عن البطاريات، والحبوب المعدة للإفطار، والملح، والسجائر، والثلاجات؟ تسيطر على هذه الاسواق بشكل اكبر عدد قليل - نسبياً - من الشركات. ولا ينطبق على سوق الكهرباء أيضاً تعريف المنافسة الكاملة. ففي معظم المدن تولّد شركة واحدة كل الكهرباء المستخدمة فيها وتسوقها للناس. وقلة من الناس يمكنها تحمل تكلفة امتلاك مولد خاص بها، أو إقامة طاحونة هواء لتوليد الكهرباء!

بالنظر الى القائمة اعلاه، ستجد ان القمع فقط ينطبق عليه تعريفنا للتشدد للمنافسة الكاملة وجميع السلع الاخرى من السيارات وحتى السجائر لن تنجح في اختبار المنافسة لسبب بسيط هو: ان في وسع بعض الشركات في الصناعة ان تؤثر على سعر السوق بتغيير الكميات التي تبيعها. بصيغة اخرى، ان لها بعض السيطرة على سعر منتجاتها.

تعريف المنافسة غير الكاملة

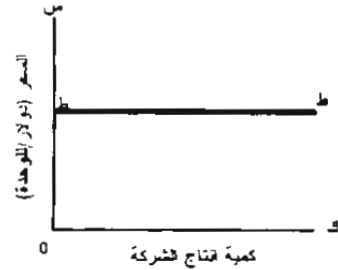
ان كان في وسع مؤسسة ما التأثير بقدر ملموس على سعر السوق الذي تباع فيه منتجاتها، عندها تصنف هذه المؤسسة على انها «تعمل في منافسة غير كاملة».

تسود المنافسة غير الكاملة (imperfect competition) في صناعة ما حين يكون لدى بعض البائعين الافراد قدر من السيطرة على سعر منتجاتهم.

ولا نفترض المنافسة غير الكاملة ان يكون لمؤسسة ما سيطرة مطلقة على سعر منتجاتها، انها تعني ان في وسع المؤسسة تحديد سعرها ضمن حدود المعقول. خذ مثلاً سوق الكولا، حيث تحظى شركتا كوكا كولا وبيبسي بالقسم الأكبر من السوق، وتسود المنافسة غير الكاملة بشكل واضح في هذه السوق. فإذا كان السعر الدارج لعبة الصودا هو ٧٥ سنتاً، فقد يكون في وسع شركة بيبسي وضع سعر مقداره ٧٠ أو ٨٠ سنتاً وتبقى صامدة في السوق. لكن يصعب على الشركة وضع سعر مقداره ٤٠ دولاراً أو ١٠ سنتات ثمناً للعبة، لأنها بذلك ستخرج من السوق. من هنا نرى ان للمنتج في سوق المنافسة غير الكاملة قدراً من

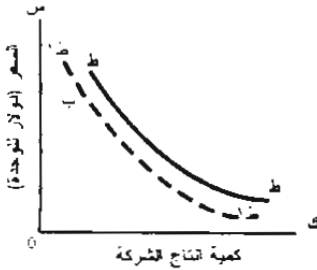
١) الطلب على انتاج احدى

الشركات في ظل منافسة كاملة



٢) الطلب على انتاج احدى

الشركات في ظل منافسة غير كاملة



الشكل ٩ - ١. ان امتحاناً شديداً للمنافسة غير الكاملة هو مدى ميل منحنى طلب المؤسسة الى اسفل .

١ - يمكن لمؤسسة تعمل في سوق منافسة كاملة ان تباع كل ما تريد على طول الخط ط الأفقي دون ان تضعف سعر السوق.

ب - لكن المنافس غير الكامل سيجد ان منحنى الطلب ينحدر نزولاً حين تدفع الاسعار الاعلى المبيعات الى الانخفاض. وما لم يكن المنتج المحتكر محمياً، فإن خفض الشركات الاخرى المزاومة لاسعارها سيؤدي الى نقل منحنى طلبه بقدر ملموس ناحية اليسار إلى ط_١.

لكل خدمة ليس له بديل قريب. لكن في الاقتصاد شديد التنافس لهذه الأيام، فإنه يتوجب حتى على المحتكرين المحمين أن يحسبوا حساب المنافسة. فسوف تجد من يزاومها في السوق وينتج دواء مشابهاً؛ والهواتف الخلوية أصبحت تنافس الهواتف التقليدية، ويانعو زيت الوقود ينافسون شركات الغاز. على المدى الطويل، ليس هناك من محتكر محصن تماماً ضد هجمات المنافسين.

احتكار القلة

يعني تعبير احتكار القلة (oligopoly) «بضعة بائعين»، وتعني بضع في هذا السياق عدداً لا يقل عن ٢ ويصل الى ١٠ أو ١٥ شركة. وما تجدر ملاحظته هو ان عمل الشركات الفردية يمكن ان يؤثر في سعر السوق. فقرار تتخذه احدى شركات الطيران بخفض أجور السفر، قد يشعل حرب اسعار تخفض لجور السفر لدى جميع الشركات المنافسة.

والصناعات التي تحتكرها قلة من الشركات شائعة نسبياً في اقتصاد الولايات المتحدة، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، والنقل، والاتصالات، فعلى سبيل المثال، لا يوجد سوى عدد قليل من صانعي السيارات، رغم ان صناعة السيارات تباع عدة موديلات مختلفة منها. ويصح الشيء ذاته لسوق الادوات المنزلية : فالمتاجر تعج بالعديد من مختلف انواع الثلاجات والبرادات وغسالات الصحون، تصنعها كلها حفنة من الشركات. وقد تقافأ

مجال الصناعات غير النشطة، مثل: صناعة مانعات التسرب (الكسكيتات). ومع ذلك، يمكننا تعلم الكثير عن أية صناعة إذا ما تمعنا في «بنية السوق» الخاص بها، خاصة عدد البائعين وحجمهم. وكما هي الحصة التي يسيطر عليها اكبر البائعين من السوق. ويصنف علماء الاقتصاد الاسواق المنافسة غير الكاملة الى ثلاثة بني مختلفة .

الاحتكار الكامل

ما مدى عدم الكمال الذي يمكن ان تصل اليه المنافسة غير الكاملة؟ أكثر الحالات تطرفاً هي الاحتكار الكامل (monopoly) : بائع واحد يسيطر سيطرة تامة على صناعة ما^(١). وهو المنتج الوحيد لتلك الصناعة، ولا يوجد أية صناعة أخرى تنتج بديلاً قريباً مما ينتج.

والاحتكارات الكاملة الحقيقية نادرة هذه الايام. والواقع انه لا توجد عادة الا بمساعدة شكل من أشكال الحماية الحكومية. كان تكتشف شركة لصناعة الادوية علاجاً مدهشاً جديداً فتمنحها الحكومة براءة اختراع تجعلها البائع الوحيد لذلك الدواء طيلة عدد معين من السنين. ومثال مهم آخر عن الاحتكار الكامل الامتياز الممنوح لاستثمار منفعة عامة، مثل الهواتف المحلية، وتلفزيون الكوابل، والغاز، والكهرباء. في هذه الحالة يوجد فعلاً بائع واحد

(١) يسمى المحتكر "monopolist" وهي كلمة يونانية مكونة من "mono" ومعناها واحد، و "polist" ومعناها بائع.

البرامج ذاتها، وهناك العديد من المصنعين لها. ومع ذلك فإن صناعة الحاسوب صناعة تعمل في ظل منافسة احتكار، لأن الشركات الصانعة تدعي أن نماذجها ضمن، وأسرع، أو حتى أصغر. والواقع، أن مجالات الحاسوب تكرس العديد من صفحاتها كل سنة لشرح ماهية هذه الفروقات.

يعطينا الجدول ٩ - ١ صورة عن أشكال الفئات الممكنة من المنافسة الكاملة وغير الكاملة. ويشكل هذا الجدول إيجازاً مهماً للأنواع المختلفة من بنى السوق مما يبرر دراسته بعناية.

كل من يعتقد بأن جميع علماء الاقتصاد ملين لم يقابل قط جوان روبنسون (١٩٠٣ - ١٩٨٣)، التي طورت، بالتعاون مع انوار شامبرلين نظرية المنافسة غير الكاملة خلال عقد الثلاثينات. وقد اشتهرت روبنسون - الاستاذة في جامعة كمبريدج، بريطانيا - التي أطلق عليها بعضهم لقب «جوان العظيمة»، والقاب أخرى لا تستحب طباعتها أطلقها آخرون، تستحق تلك التسمية لاتخاذها مواقف متعارضة. وقد اشتهرت لأول مرة في العام ١٩٣٣ بنشرها كتاب «اقتصاديات المنافسة غير الكاملة»، والتي تتباعد كثيراً عن فرضيات المنافسة الكاملة التي سيطرت على مهنة علم الاقتصاد. في فترة لاحقة وبصفتها أحد أبرز المؤيدين لوجهة النظر الكينزية في الاقتصاد الكلي، انخرطت في خلافات حادة مع عدد من علماء الاقتصاد الأمريكيين حول معنى رأس المال وإمكانية بقاء الرأسمالية. وفي أواخر حياتها العملية أبدت اهتماماً متزايداً بتوزيع الدخل، وعدم استقرار النظام الرأسمالي، وتجنب استخدام الطرق الحسابية التي راجت في علم الاقتصاد. ويعتقد البعض أنها دفعت ثمناً باهظاً لهاجمتها للتقاليد والاعراف الاقتصادية حيث أن اللجنة المخولة بمنح جائزة نوبل لم تعترف قط بمساهمتها الغنية والمتنوعة في علم الاقتصاد.

مصادر عدم الكمال في السوق

لماذا تبدي صناعات معينة منافسة قريبة من الكمال في حين تسيطر حفنة من الشركات الكبرى على صناعات معينة ؟ يمكن عزو معظم حالات المنافسة غير الكاملة إلى سببين رئيسيين:

أولاً تميل الصناعات لأن يكون لها عدد قليل من المنتجين حين يكون هناك وفورات كبيرة، وانخفاض ملموس في تكاليف الإنتاج. وبموجب هذه الشروط، يمكن للشركات الضخمة أن تنتج ببساطة بتكاليف أقل، وتبيع بسعر أرخص من الشركات الصغيرة، التي لن تستطيع الصمود أمامها.

ثانياً: تميل الأسواق نحو المنافسة غير الكاملة حين يكون من الصعب على منافسين جدد دخول صناعة ما. فقد ينشأ ما يدعى

حين تعرف أن صناعة الحبوب المعدة للإفطار هي احتكار قلة تسيطر عليها بضع شركات رغم أنه يبدو بأن هناك تشكيلة لا حدود لها من تلك الحبوب.



المنافسة مقابل المزاخمة : عندما ندرس احتكار القلة، من المهم أن نتذكر أن المنافسة غير الكاملة لا

تعني عدم وجود منافسة. ففي العديد من الصناعات التي تحتكرها قلة، نجد منافسة محدمة للغاية. الواقع، أن بعض أشد المزاخمت في مجال الاقتصاد نجدها في الأسواق التي تسيطر عليها بضع شركات متنافسة. يكفي أن تلقى نظرة على المنافسة المستميتة في صناعة النقل الجوي، حيث لا نجد سوى شركتين أو ثلاث شركات تعمل على أحد خطوط الطيران ومع ذلك فإنها تخوض حروب أسعار بين الحين والآخر.

المنافسة الاحتكارية

في هذه الفئة الأخيرة من المنافسة غير الكاملة، والتي يطلق عليها عادة اسم المنافسة الاحتكارية (monopolistic competition)، ينتج عدد من البائعين منتجات متميزة. وتماثل بنية السوق هذه المنافسة الكاملة من ناحية أن هناك العديد من البائعين، لا يحظى أي واحد منهم بحصة كبيرة من السوق. وتختلف عن المنافسة الكاملة في أن المنتجات التي تباعها شركات مختلفة هي منتجات غير متماثلة. ولأن هذه الشركات تباع منتجات تختلف قليلاً فيما بينها، فإن في وسعها بيعها بسعر يختلف قليلاً من شركة إلى أخرى.

من الحالات التقليدية للمنافسة الاحتكارية سوق بيع البنزين بالمفرق. قد تذهب إلى محطة «ايكسون» القريبة، رغم أن ثمن البنزين فيها أعلى قليلاً، لأنها تقع على الطريق إلى عملك. لكن إذا ارتفع السعر لدى «ايكسون» بضع بنسات أكثر، فسوف تتحول إلى محطة «ميريت» الأبعد بمسافة قصيرة.

يبين هذا المثال بالفعل أن أحد المصادر المهمة لتمايز المنتجات بسببه الموقع. فالتناس يريدون اختصار الوقت اللازم للذهاب إلى بنك ما، أو سوق، أو حلاق، لذلك فهم يفضلون الأماكن المجاورة. ولهذا السبب فإن معظم محلات البيع بالمفرق تعمل ضمن أسواق منافسة احتكارية.

لكن التمايز في المنتج يمكن أن ينجم أيضاً بسبب الاختلاف في النوعية، أو السمات، أو حتى في ذهن المستهلك. فمعظم حاسوبات «آب. بي. إم» الشخصية هذه الأيام، يمكنها تشغيل

أنواع بنى السوق

البنية	عدد المنتجين ومدى تمايز المنتجات	موقع السيطرة في الإقتصاد	درجة سيطرة المؤسسة على السعر	طرق التسويق
منافسة كاملة	عدة منتجين : منتجات متماثلة.	الأسواق المالية وبعض المنتجات الزراعية.	معدومة	مبادلات في السوق أو مزادات .
منافسة غير كاملة				
- منافسة احتكارية (العديد من البائعين المتمايزين)	عدة منتجين، اختلافات حقيقية أو وهمية في المنتجات.	تجارة المرق (البزوين، والحاسوب الشخصية...)	بعض السيطرة.	الاعلان، المزاومة في النوعية. اسعار مدارة.
- احتكار القلة	بضعة منتجين، اختلاف بسيط أو معدوم في المنتجات.	الصلب، الكيماويات.		
	بضعة منتجين، بعض التباين في المنتجات.	السيارات، الطائرات...		
الاحتكار الكامل	منتج واحد، مُنتج ليس له بديل قريب.	المرافق العامة المحلية من هاتف، وكهرباء، وغاز (الاحتكارات الطبيعية).	كبيرة، إلا أنها تكون في العادة منظمة	الاعلان، وتنشيط الخدمة.

الجدول ٩ - ١. بنى السوق البديلة.

معظم الصناعات تنافسية بشكل غير كامل. أعلاه السمات الرئيسية لختلف بنى السوق.

تنتج فيه جزءاً مهماً من الانتاج الكلي لتلك الصناعة، مما يجعل المنافسة في تلك الصناعة عندئذ غير كاملة. وقد يسيطر محتكر واحد على الصناعة، الا ان النتيجة الاغلب هي ان يسيطر عدد قليل من كبار البائعين على معظم مخرجات الصناعة؛ أو قد يكون هناك عدد كبير من الشركات، لكل واحدة منها منتجات تختلف قليلاً. وأياً تكون النتيجة، فلا مناص من ان نجد نوعاً من المنافسة غير الكاملة بدلاً من المنافسة الكاملة «في المؤسسات التي تملك القدرة على تحديد السعر».

الأمثلة على صناعات لديها وفورات حجم كبيرة ليست نادرة. حيث يؤكد العديد من الدراسات المفصلة المتعلقة بالاقتصاد القياسي والهندسة أن الكثير من الصناعات غير الزراعية يبدي انخفاضاً في متوسط التكلفة على المدى البعيد. مثلاً: يبين الجدول ٩ - ٢ نتائج إحدى الدراسات لست صناعات في الولايات المتحدة. وهي تشير الى ان الحد الأدنى لمتوسط التكلفة يتحقق عند مستوى كبير نسبياً من انتاج الصناعة - ١٠ أو ٢٠ أو حتى ٥٠ بالمئة - وتميل هذه الصناعات لان تكون احتكار قلة من الشركات، حيث

«بحواجز الدخول» من قوانين الحكومة وانظمتها التي تقيد عدد المنافسين. وفي حالات أخرى، قد يكون هناك اسباب تؤدي الى ارتفاع تكلفة افتتاح منافس جديد لسوق ما. وسوف نبحث سببي المنافسة غير الكاملة المذكورين.

التكاليف وعدم كمال السوق

التكنولوجيا وبنية التكلفة في أي صناعة تساعد على تحديد عدد الشركات، وحجم الشركة، التي يمكن لتلك الصناعة تحملها. العامل الرئيسي هو ان يكون هناك وفورات حجم في الصناعة. فإن كان لدينا وفورات حجم، فإن في وسع الشركة خفض متوسط التكاليف عن طريق التوسع في المخرجات، الى درجة معينة على الأقل. وهذا يعني انه سيكون للشركة الأكبر ميزة في التكلفة على الشركة الأصغر.

فما هي نتيجة ذلك؟ حين يكون لوفورات الحجم دور كبير، فإن شركة واحدة أو بضع شركات ستوسع انتاجها الى الحد الذي

(٣)	(٢)	(١)	الصناعة
السبب الرئيسي لفورات الحجم الانتاجي الكبير	المتوسط الحقيقي لحصة أكبر ٣ شركات من السوق (%)	الحصة الضرورية من الانتاج الكلي في الولايات المتحدة التي تحتاجها شركة منفردة للإفادة من وفورات الحجم (%)	
الحاجة الى ايجاد علامة تجارية معروفة على المستوى القومي وتنسيق الاستثمارات.	١٣	١٤ - ١٠	الجبعة
الاعلان وإبراز التمايز.	٢٣	١٢ - ٦	السجائر
الحاجة الى هندسة مركزية وكادر مختص بالتصميم.	٢٢	٦ - ٤	القوارير الزجاجية
ضرورة توزيع المخاطر وجمع رأس المال.	٧	٢	الاسمنت
متطلبات التسويق وطول دورة الانتاج.	٢١	٢٠ - ١٤	الثلاجات
توزيع المخاطر الناجمة عن عمليات التنقيب عن النفط الخام، وتنسيق الاستثمارات.	٨	٦ - ٤	النفط

الجدول ٩ - ٢. تعتمد المنافسة الصناعية على أوضاع التكلفة.

بحث دراسة كلاسيكية منتجات مختلفة لتقرير ما إذا كانت احوال التكلفة تكمن خلف انماط تركز الصناعات القائم فعلاً. وبين العמוד (١) تقديراً للنقطة التي سيبدأ عندها منحني التكلفة المتوسطة بعيد المدى في الانعطاف نحو الاعلى، وقد تم التعبير عن هذه النقطة كحصة من مخرجات الصناعة. قارن ذلك مع متوسط حصة كل واحدة من الشركات الثلاث الكبرى في العמוד (٢).

Source : F.M. Scherer, A. Beckenstein, E. Kaufer, and R.D. Murphy, The Economics of Multi-plant Operation : An International Comparisons Study (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1975).

الكلي للصناعة ط ط كبير فقط بما يكفي لتمكين عدد صغير نسبياً من المؤسسات للتعایش عند المستوى الأدنى من التكلفة المتوسطة. وفي هذه الحالة فإن بنية التكلفة ستقود الى ظهور احتكار القلة. ولدى العديد من الصناعات في الولايات المتحدة بنية تكلفة مماثلة لتلك التي في الشكل ٩ - ٢ (ب).

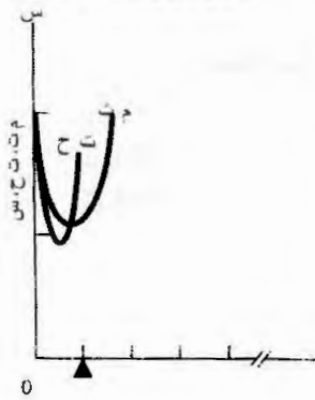
أخيراً، انظر الى الشكل ٩ - ٢ (أ)، الذي يصور حالة متطرفة من «الاحتكار الطبيعي». في الشكل ٩ - ٢ (أ) تبدو المؤسسة وكأن لها متوسط تكلفة، وتكلفة حدية تهبط بشكل لا نهاية له. وتعرض تزايداً مستمراً في نسبة العوائد الى الحجم. ومع نمو المخرجات، يمكن للشركة البيع بأسعار تقل بإستمرار، ومع ذلك فإنها تحقق ربحاً، نظراً لأن متوسط تكلفتها يهبط. وبالتالي، فإن التعایش التنافسي السلمي لآلوف المنافسين الكاملين، سيكون مستحيلاً تماماً لأن شركة كبرى واحدة هي أكثر كفاءة بكثير من الشركات الصغيرة.

إنها لا تحتل أكثر من بضعة منتجين كبار.

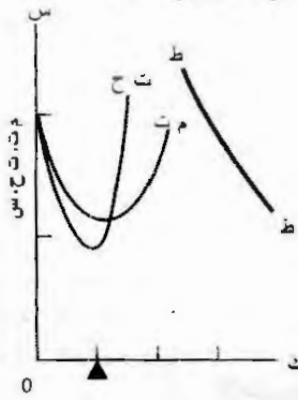
لفهم المزيد حول كيف يمكن للتكاليف أن تقرر بنية السوق، دعونا نلقي نظرة على إحدى الحالات المناسبة للمنافسة الكاملة. يبيّن الشكل ٩ - ٢ (ج) صناعة يمكن الوصول الى متوسط التكلفة الدنيا فيها بمستوى من المخرجات منخفض نسبياً. وأية شركة تحاول التوسع لما هو أبعد من هذه النقطة ستجد أن تكاليفها ترتفع بسرعة. ونتيجة لذلك، يمكن لهذه الصناعة دعم العدد الكبير من الشركات التي تعمل بكفاءة والضرورية لقيام منافسة كاملة.

خذ الآن الشكل ٩ - ٢ (ب) الذي يبين صناعة تتمتع فيها الشركات بعوائد متزايدة بالنسبة للحجم حتى تصل الى نقطة معينة، تستنفذ فيها وفورات الحجم ويبدأ معدل التكلفة بعدها في الارتفاع. ومع ذلك فإن منحني متوسط التكلفة م ت لا يتجه الى أعلى بسرعة تكفي لتجنب انهيار المنافسة الكاملة : ومنحنى الطلب

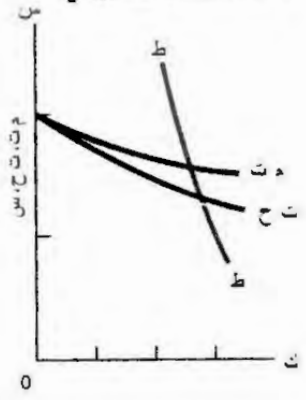
(ج) المنافسة الكاملة



(ب) احتكار القلة



(أ) الاحتكار الطبيعي



الشكل ٩ - ٣. تعتمد بنية السوق على التكلفة النسبية وعوامل الطلب

تؤثر شروط التكلفة والطلب على بنية السوق. في (ج) طلب الصناعة الكلي ط ط كبير جداً نسبة إلى الانتاج الكفؤ والمناسب لبائع واحد بحيث يسمح السوق بالتعايش بين العديد من المنتجين المتنافسين. ويكون لدينا هنا منافسة كاملة. في (ب) تتقلب التكاليف إلى أعلى، حين يكون لدينا مستويات مرتفعة من المنتجات نسبة إلى طلب الصناعة الكلي ط ط. ويستحيل في هذه الحالة تعايش أعداد كبيرة من المنتجين المتنافسين، ويظهر في هذه الحالة احتكار القلة. وحين تهبط التكاليف بشكل غير محدود، كما في حالة الاحتكار الطبيعي في (أ)، فإن في وسع مؤسسة واحدة التوسع واحتكار الصناعة.

أن تزيد أيضاً من تركز صناعة ما. وحواجز الدخول (barriers to entry) هي عوامل تجعل من الصعب على مؤسسات جديدة دخول صناعة ما. وحين تكون هذه الحواجز عالية، فقد لا يكون في تلك الصناعة سوى عدد محدود من المؤسسات وضغط قليل يدفع للتنافس. وتعتبر وفورات الحجم أحد الأنواع الشائعة من حواجز الدخول، لكن ثمة أشكال أخرى من الحواجز، بما في ذلك، القيود القانونية، والتكلفة العالية للدخول، والاعلان، وتمايز المنتجات.

القيود القانونية. تقيد الحكومات في بعض الأحيان المنافسة في صناعات معينة وتشمل القيود القانونية المهمة، براءات الاختراع، وقيود الدخول، والتعرفة الجمركية على التجارة الخارجية، والحصص. وتمنح «براءة الاختراع» لمخترع، وتمكنه من الانفراد بإنتاج ما اخترعه (أو احتكاره) لفترة محدودة، أو امتلاك ما منح البراءة له. مثال ذلك: قد تحتكر شركة لصناعة الادوية دواء جديداً اكتشفته لمدة ١٧ عاماً بفضل قانون حماية براءة الاختراع. وتمنح الحكومات حق احتكار المخترعات لتشجيع تلك الأنشطة. فمن دون أن يكون لدى الشركة، أو المخترع الفرد أمل بالحصول

ومسألة ما إذا كان في مقدورنا ايجاد احتكارات طبيعية ما زالت دون اجابة. تاريخياً، كان ينظر إلى المرافق العامة مثل الهاتف وشركات الطاقة على أنها احتكارات طبيعية. وسبب ذلك أن تكاليفها الثابتة عالية وتكلفة تقديم مكالمة هاتفية اضافية أو كيلوات ساعة اضافي من الكهرباء منخفض نسبياً. علاوة على ذلك، فإن مدً شبكة ثانية للكهرباء أو الهاتف فيه الكثير من الهدر، فليس من المنطقي مدً خطين من شركتين مختلفتين للهاتف في البيت نفسه.

الا ان التقدم التكنولوجي الحديث قد اضعف هذه الحالة من الاحتكار الطبيعي. حيث أن معظم مدن الولايات المتحدة اليوم تُخدم بشبكتين من الهواتف الخلوية، التي تستخدم الموجات اللاسلكية بدل الاسلاك. اضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول النامية تجد الآن أن شبكات الهاتف الخلوي أرخص تركيباً وأسهل من انظمة الهاتف التقليدية.

حواجز الدخول

رغم أن اختلاف التكاليف هو أهم العوامل الكامنة خلف تشكيل بنية السوق. فإن الحواجز على الدخول إلى السوق يمكن

على حماية لاختراعه، فقد يثنيه ذلك عن تكريس الوقت والموارد اللازمة للبحث والتطوير. أو ما هو أسوأ من ذلك، أن يميل مخترع توصل الى اكتشاف ما، الى اخفائه وحرمان باقي المجتمع من منافعه.

وتفرض الحكومات أيضاً «قيود الدخول» على العديد من الصناعات. والنوع التقليدي منها، المنافع العامة، مثل الهاتف، والغاز، وشبكات الطاقة، التي تُمنح امتيازات احتكارية لخدمة منطقة ما. وفي هذه الحالة، تحصل شركة على حق مطلق في تقديم خدمة ما، وتوافق الشركة بالمقابل على تحديد أرباحها وتقديم الخدمة الى جميع الزبائن دون استثناء. كما ان الحكومة، ومن خلال تقديم التراخيص، تحد من الدخول الى صناعات مثل الاذاعة والتلفزيون، وشركات الطيران، والهواتف الخلوية.

اخيراً، يمكن للحكومات ان تفرض «قيوداً على الاستيراد»، والتي تؤدي الى ابعاد المنافسين الاجانب. ومن الممكن جداً أن يكون سوق احدى الدول كبير بما يكفي لتحمل شركتين أو ثلاث شركات فقط في صناعة معينة، في حين أن السوق العالمي كبير بحيث يتسع لعدد كبير من الشركات. عندها يمكن لسياسة الحماية التجارية أن تغير بنية الصناعة من الشكل ٩ - ٢ (ج) الى (ب) أو حتى الى (أ). وبالعكس ذلك، حين تتوسع الاسواق عن طريق الغاء التعريفات الجمركية وتكوين منطقة كبيرة للتجارة الحرة، تقوم منافسة شديدة وفعالة وتميل الاحتكارات الى فقدان قوتها. ومن أبرز الامثلة على زيادة المنافسة، الاتحاد الاوروبي، الذي خفض التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء بشكل مضطرب خلال العقود الثلاثة الماضية، وافاد من أسواق أوسع للشركات الأوروبية ومن انخفاض تركز الصناعة.

ارتفاع تكلفة الدخول. اضافة الى الحواجز المفروضة قانوناً على الدخول الى بعض الصناعات، فثمة حواجز اقتصادية أيضاً. فقد يكون ثمن الدخول الى بعض الصناعات، وبكل بساطة، مرتفع للغاية. فمثلاً، صناعة الطائرات التجارية. فالتكلفة العالية لتصميم واختبار الطائرات الجديدة تكفي لاجباط همة من يحتمل ان يرغبوا في دخول هذه الصناعة. فقلة ضئيلة جداً من الشركات يمكنها تحمل انفاق ١٠ الى ١٥ بليون دولار التي يحتاجها تطوير الجيل القادم من الطائرات.

علاوة على ما تقدم، تبني الشركات أشكالا غير ملموسة من

الاستثمارات، وقد تكون هذه الاستثمارات مكلفة للغاية لأي داخل جديد محتمل الى تلك الصناعة. فخذ مثلاً صناعة برامج الحاسوب. فما ان يكتسب برنامج لتصنيف البيانات (مثل اللوتس، ١، ٢، ٣) أو برامج معالجة الكلمات (مثل World Perfect) قبولاً واسعاً، فإن المنافسين المحتملين يجدون صعوبة في شق طريق لهم الى السوق. وسيفرض من تعلم استخدام أحد البرامج التحول الى برنامج آخر. ونتيجة لذلك، فسوف يحتاج كل من يحاول دخول هذا السوق الى حملة ترويج ضخمة وباهظة التكاليف لدفع الناس الى محاولة تجربة البرنامج الجديد، وقد تفشل هذه الحملة في اعطاء انتاج مربح.

الاعلان ونمايز المنتجات. في بعض الاحيان يكون في مقدور الشركات اقامة حواجز دخول امام المنافسين المحتملين باستخدام الاعلان وتمايز المنتجات. ويمكن للاعلان ان يخلق وعياً وتمسكاً ببعض العلامات التجارية المعروفة. مثال ذلك: تنفق شركتا بيبسي وكوكا كولا مجتمعين مئات الملايين من الدولارات سنوياً للاعلان عن علاماتهم التجارية، مما يجعل دخول أي منافس محتمل الى سوق الكولا أمراً مكلفاً للغاية.

اضافة الى ذلك، فان تمايز المنتجات، سواء كان هذا التمايز موجوداً فعلاً في السلعة نفسها، أو ناتجاً عن الاعلانات المكثفة، يمكن أن يرفع حواجز الدخول ويزيد من قوة المنتجين في السوق. ففي صناعات عديدة - مثل صناعة الحبوب المعدة للافطار، والسيارات، والأدوات المنزلية، والسجائر - أصبح شائعاً أن يقوم عدد صغير من الصانعين، بإنتاج تشكيلة واسعة من مختلف العلامات التجارية والموديلات، والمنتجات.

من جهة، يهدف التنوع الى تلبية رغبات اكبر تشكيلة ممكنة من المستهلكين. لكن العدد الهائل من المنتجات المتمايزة، يفيد في ثني المنافسين المحتملين عن دخول السوق. فالطلب على أحد المنتجات التي تتميز بقدر ضئيل عن المنتجات المماثلة سيكون صغيراً للغاية بحيث لا يمكنه دعم قيام عدد كبير من الشركات التي يمكنها الانتاج عند ادنى نقطة على منحني التكلفة الذي له شكل حرف U. والنتيجة هي ان منحني الطلب ط ط في السوق المنافسة الكاملة في الشكل ٩ - ٢ (ج) سينكمش بعيداً الى اليسار بحيث يبدو اشبه بحالة الاحتكار الكامل أو احتكار القلة المبينان في الشكل ٩ - ٢ (أ) و (ب). وبالتالي فإن التمايز، مثله مثل التعرفة الجمركية، يولد تركزاً أكبر والمزيد من المنافسة غير الكاملة.

الايارات الكلية والحديّة

(١) الكمية ك	(٢) السعر س = ا / ك ك	(٣) السعر ا ك = س × ك \$	(٤) الايارات الحدي د ح \$
صفر	٢٠٠	صفر	٢٠٠ +
١	١٨٠	١٨٠	١٨٠ +
٢	١٦٠	٣٢٠	١٦٠ +
٣	١٤٠	٤٢٠	١٤٠ +
٤	١٢٠	٤٨٠	١٢٠ +
٥	١٠٠	٥٠٠	١٠٠ +
٦	٨٠	٤٨٠	٨٠ +
٧	٦٠	—	٦٠ +
٨	٤٠	٣٢٠	٤٠ +
٩	—	١٨٠	٢٠ +
١٠	صفر	صفر	٢٠ -

سنبحث في هذا الجزء أكثر اشكال المنافسة غير الكاملة
تطرفاً: الاحتكار الكامل. وستبين تحليلاتنا السلبيات الرئيسية
للمنافسة غير الكاملة، والتي هي تقييد المخرجات ورفع الأسعار.
وسوف نعرف في هذا الجزء مفهوماً جديداً هو، الايراد الحدي،
كونه جزءاً أساسياً من هذا التحليل، والتي سنرى ان له تطبيقات
مهمة في احتكارات القلة والمنافسة الكاملة أيضاً.

مفهوم الايراد الحدي

السعر، والكمية، والايارات الكلية

افرض ان شركة قد وجدت نفسها في وضع احتكار كامل
لصناعة ما. فقد تكون هذه الشركة المالك المحظوظ لبراءة اختراع
دواء جديد لمكافحة السرطان، أو قد تكون مالكة لامتياز تقديم
خدمات تلفزيونية بواسطة الكوابل. فإذا اراد المحتكر أن يخفض
ارباحه الى ادنى حد، فما هو السعر الذي يجب عليه فرضه وما
هي الكمية التي يجب عليه انتاجها ؟

للإجابة على هذه الأسئلة، من المفيد ان نقارن ما بين التكلفة
الحديّة أو الإضافية لوحدة أخرى من المبيعات، والايارات الحديّة
للك الوحدة الأخيرة. لقد بلورنا جميع مفاهيم التكلفة اللازمة
في الفصل ٧، حيث شاهدنا التكلفة الكلية (ت ك)، ومتوسط
التكلفة (م ت)، والتكلفة الحديّة (ت ح)، وخلافها. وسوف نبحث
الآن مفهوم الايرادات المشابه. يمكن ان نعرف، من منحني طلب
مؤسّسة ما، العلاقة ما بين السعر (س) والكمية المباعة (ك).
وبين العمودان (١) و(٢) في الجدول ٩ - ٣ جدول الطلب لمحتكر
فرد مفترض. اضافة الى ذلك، يصور الشكل ٩ - ٣ (١) منحني
الطلب ط ط لمحتكر.

بعد ذلك نحسب الايرادات الكلية عند كل مستوى من
مستويات البيع بضرب السعر بالكمية. يبيّن العمود (٣) كيف
يمكن ان نحسب الايرادات الكلية (total revenue) (ا ك)،
والذي هو ببساطة س × ك. وبالتالي فإن صفر وحدة تجلب صفر
ا ك؛ ١ وحدة تجلب ا ك = ١ × ١٨٠ = ١٨٠ \$، ٢ وحدة تجلب
١٦٠ × ٢ = ٣٢٠ \$، وهكذا دواليك.

في هذا المثال عن الخط المستقيم أو منحني الطلب الخطي،
يرتفع الايراد الكلي في البداية مع زيادة المخرجات، حيث ان
الانخفاض في س الضروري لبيع ك الإضافية، يكون متوازناً

الجدول ٩ - ٣. يشق الايراد الحدي من جدول الطلب

نحصل على الايراد الكلي (ا ك) في العمود (٣) من ضرب س في
ك. وللحصول على الايراد الحدي (د ح)، نزيد ك بمقدار وحدة
واحدة ونحسب التغير في الايراد الكلي. ويكون د ح اقل من س
بسبب الخسائر في الايراد الناجم عن ضرورة خفض السعر على
الوحدات السابقة لبيع وحدة أخرى من ك. لاحظ ان د ح تكون في
البداية موجبة حين يكون الطلب مرناً لكن لماذا تصبح د ح سالبة
بعد ان يتحول الطلب ويصبح غير مرّن رغم أن السعر ما زال

في الجهة العلوية المرنة من منحني الطلب. لكن حين نصل الى
نقطة الوسط في منحني الطلب ذي الخط المستقيم، فإن ا ك تصل
الى اقصى حد لها. وهذا يتحقق عند ك = ٥، س = ١٠٠ \$، مع ا

ك = 500\$. وزيادة ك لا بعدد من هذه النقطة يوصل منحني طلب المؤسسة الى منطقة عديمة المرونة، فالنسبة للطلب غير المرن، فإن خفصاً بنسبة ١ بالمئة في السعر يعطي أقل من ١ بالمئة زيادة في المبيعات، وبالتالي فإن الإيراد الكلي يهبط مع خفض السعر. ويبين الشكل ٩ - ٣ (ب) أن على شكل قبة ترتفع من الصفر حين يكون السعر مرتفعاً جداً لحد أقصى مقداره 500 دولار ثم يهبط الى صفر من اقتراب السعر الى صفر.

افرض ان رئيس قسمك قرر زيادة الإيرادات الى أقصى حد. فقد تبين له في البداية السبب في ان ذلك قد لا يكون في مصلحة حملة الاسهم، لأن حملة الاسهم تهمهم الأرباح. ثم تواصل

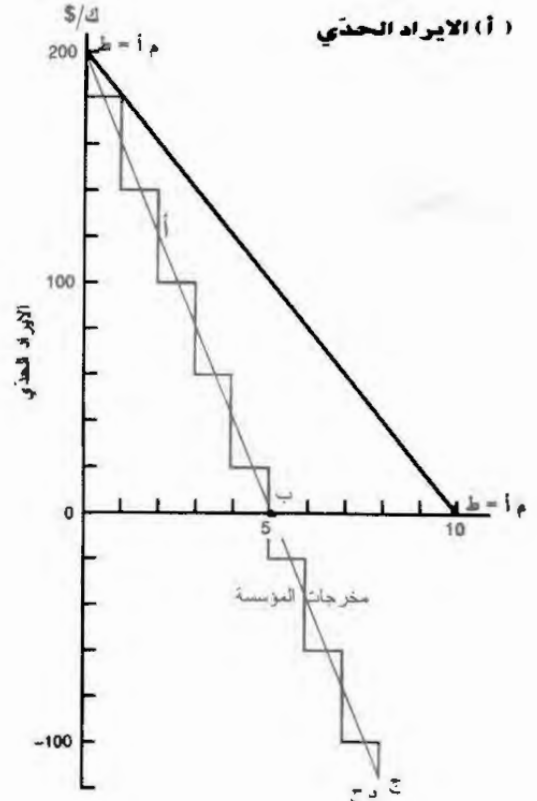
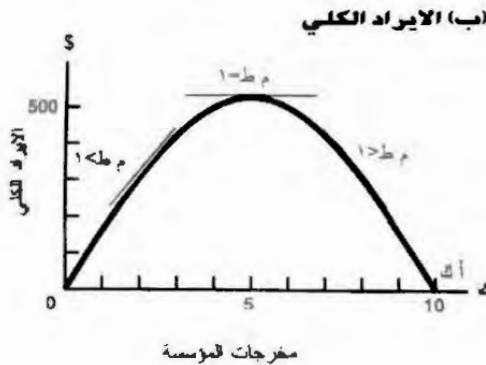
لتكتشف في الجدول ٩ - ٣ أن ك تصل حدها الأقصى حين تكون ك = 500\$ و س = 100. وتلك هي النقطة التي تكون فيها مرونة الطلب (م ط) تساوي واحداً بالضبط.

لاحظ أننا يمكن ان نسمي سعر الوحدة متوسط الإيراد (م أ) لتمييزها عن الإيراد الكلي. وبالتالي، نحصل على س = م أ بتقسيم الإيراد الكلي على ك (بالضبط كما حصلنا في السابق على م ت بتقسيم ت ك على ك). تحقق من انه إذا تم وضع العمود (٣) «قبل» العمود (٢) فإن في وسعنا تعبئة العمود (٢) عن طريق قسمة الإيراد الكلي على الكمية المنتجة.

الشكل ٩ - ٣. منحني الإيراد الحدي يشق من منحني الطلب

(١) يبين الخط المتدرج الزيادة في الإيراد الكلي من كل وحدة اضافية من المخرجات. ويهبط د ح الى ما دون س منذ البداية. ويصبح د ح سالباً حين يصبح ط غير مرن، ويحول خط الزيادة المتدرج الى خط متصل نحصل على منحني د ح، والذي، في حالة الخط المستقيم ط ط، ستكون درجة ميله ضعف درجة ميل المنحني ط ط.

(ب) الإيراد الكلي على شكل قبة - ترتفع من الصفر حيث ك = صفر، الى حدها الأقصى حيث تكون مرونة الطلب ط ط احادية، ثم يهبط عائداً الى الصفر، حيث س = صفر. يعطي ميل أ ك منحني د ح متصل كما تعطي القفزات في أ ك تدرجاً من الزيادة في د ح (المصدر: الجدول ٩ - ٣).



الإيرادات الحدية والسعر

لايجاد نقطة التوازن التي تعطي اقصى ربح لشركة محتكرة، نحتاج الى قياس تأثير بيع وحدة اضافية من المخرجات على الإيرادات الكلية، ولهذا الغرض نحتاج الى مفهوم الإيراد الحدي.

الإيراد الحدي (marginal revenue) [د ح]* هو الزيادة في الإيرادات الكلية المتأتية من زيادة المبيعات بمقدار وحدة واحدة. ويمكن لـ (د ح) ان يكون موجباً او سالباً.

فيما يلي طريقة احتساب الارقام البارزة المبينة في عمود الإيراد الحدي (٤) في الجدول ٩ - ٣: اطرح أ ك التي نحصل عليها ببيع ك وحدات من أ ك التي نحصل عليها من بيع ك + ١ وحدات. الفارق هو الإيراد الاضافي أو د ح. وبالتالي، من ك = صفر الى ك = ١، نحصل على د ح = ١٨٠ - \$ صفر. ومن ك = ١ الى ك = ٢، د ح تساوي ٢٢٠ - \$ ١٨٠ = ٤٠ \$.

ويكون الإيراد الحدي موجباً الى ان نصل الى ك = ٥، ويصبح سالباً ابتداءً من تلك النقطة. فما الذي يمكن ان تعنيه هذه الفكرة العجيبة عن إيرادات حدية سالبة؟ هل تعني ان الشركة تنفع للناس كي يأخذوا سلعتها؟ كلا بالطبع. «الإيرادات الحدية السالبة تعني أنه كي تبيع الشركة وحدات اضافية من انتاجها، فإن عليها خفض سعرها على الوحدات السابقة بمقدار يجعل إيراداتها الكلية تنخفض».

مثال ذلك، حين تبيع الشركة ٥ وحدات فإنها تحصل على :

$$١ ك (٥ وحدات) = ١٠٠ \times ٥ = ٥٠٠ \$$$

الآن، لنفرض ان الشركة ترغب في بيع وحدات اضافية من المخرجات، فإن في وسعها زيادة المخرجات عن طريق خفض السعر لأنها تعمل في سوق منافسة غير كاملة. لذلك كي تبيع ٦ وحدات، فإنها تخفض السعر من ١٠٠ \$ الى ٨٠ \$. ونحصل على ٨٠ دولاراً كإيراد من الوحدة السادسة، لكنها تحصل فقط على ٨٠ x ٥ على الوحدات الخمس الاولى، مما يعطي :

$$١ ك (٦ وحدات) = ٨٠ \times ٦ + ٨٠ \times ٥ = ٨٠٠ + ٤٠٠ = ١٢٠٠ \$$$

الإيراد الحدي ما بين ٥ وحدات و ٦ وحدات هو ٤٨٠ - \$ ٥٠٠ = ٢٠ \$. وقد كان التخفيض الضروري على السعر على الوحدات الخمس الاولى كبيراً بحيث إنه - وحتى بعد اضافة ثمن الوحدة السادسة - هبطت الإيرادات الكلية. وهذا ما يحدث حين تكون د ح سالبة. لاختبار فهمك للموضوع املا الفراغات في العمود (٢) وحتى العمود (٤) في الجدول ٩ - ٣.

لاحظ انه على الرغم من كون د ح سالبة فإن م أ أو السعر ما زال موجباً. لا تخلط بين الإيراد الحدي، ومتوسط الإيراد والسعر.

ويبين الجدول ٩ - ٣ انهما مختلفان. اضافة الى ذلك يعين الشكل ٩ - ٣ (١) منحني الطلب م أ ومنحني الإيرادات الحدية (١ ح). تفحص ٩ - ٣ (١) فتري ان الدرجات المعينة للإيرادات الحدية تقع اسفل منحني الطلب (ط ط) او متوسط الإيراد (م أ). الحقيقة ان د ح تصبح سالبة حين يكون م أ في منتصف الطريق نحو نقطة الصفر. باختصار نقول :

مع ميل الطلب في اتجاه الاسفل فإن،

س < د ح (= س - انخفاض الإيرادات على جميع الكمية (ك) السابقة).

المرونة والإيراد الحدي. ما هي العلاقة ما بين مرونة سعر الطلب والإيراد الحدي ؟

الإيراد الحدي يكون موجباً حين يكون الطلب مرناً، وصفرأ حين يكون الطلب ذو مرونة احادية، وسالباً حين يكون الطلب غير مرناً.

هذه النتيجة هي في الحقيقة طريقة مختلفة لاعادة صياغة تعريف المرونة الذي استخدمناه في الفصل ٤. تذكر ان الطلب يكون مرناً حين يؤدي انخفاض السعر الى زيادة الإيرادات. وفي مثل هذه الحالة، فإن خفض السعر يزيد الطلب على الانتاج لدرجة ان الإيرادات تزداد، وبالتالي يكون الإيراد الحدي موجباً، مثلاً، في الجدول ٩ - ٣ عند هبوط السعر في المنطقة المرونة من س = ١٨٠ \$ الى س = ١٦٠ \$، فإن الطلب على الانتاج يزداد بما يكفي لزيادة الإيرادات الكلية، وتصبح الإيرادات الحدية موجبة.

ما الذي يحدث حين يكون الطلب ذا مرونة احادية ؟ عندها يضاهي خفض السعر بالضبط الزيادة في المخرجات ولذلك يكون الإيراد الحدي صفرأ. هل يمكنك ان ترى السبب في كون الإيراد الحدي سالباً دائماً في المنطقة غير المرونة ؟ ولماذا تكون الإيرادات الحدية للمنافسة الكاملة ذات منحني الطلب المرن الى ما لا نهاية موجبة دائماً ؟

كيف يمكن لمحتكر

تحقيق الربح الاقصى؟

نحن مستعدون الان لايجاد ترازن المحتكر الذي يحقق له ربحاً اقصى. إذا واجه محتكر منحني طلب معين ورغب في زيادة ربحه الكلي (رك) الى اقصى حد، فما الذي يجب عليه أن يفعله ؟ حسب التعريف الربح الكلي = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية؛ وإذا كتبت بالرموز فإنها، رك = أ ك - ت ك (س x ك) - ت ك.

لتحقيق اقصى ربح، يجب على المؤسسة ايجاد السعر

* استخدمت المختصر (د ح) لتعيين الإيراد الحدي عن الانتاج الحدي (١ ح) (الترجم).

ملخص الربح الأقصى لمؤسسة ما

(١) الكمية ك	(٢) السعر س (\$)	(٣) الإيرادات الكلية أك (\$)	(٤) التكلفة الكلية تك (\$)	(٥) الربح الكلي رك (\$)	(٦) الإيرادات الحدية دح (\$)	(٧) التكلفة الحدية ت ح (\$)
٠	٢٠٠	٠	١٤٥	١٤٥-	٢٠٠+	٣٤
١	١٨٠	١٨٠	١٧٥	٥+	١٨٠+	٣٠
٢	١٦٠	٣٢٠	٢٠٠	١٢٠+	١٤٠+	٢٧
٣	١٤٠	٤٢٠	٢٢٠	٢٠٠+	٨٠+	٢٥
٤	١٢٠	٤٨٠	٢٥٠	٢٣٠+	٤٠+	٢٢
٥	١٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠+	صفر	٢٠
٦	٨٠	٤٨٠	٣٧٠	١١٠+	٢٠-	٢١
٧	٦٠	٤٢٠	٤٦٠	٤٠-	٤٠-	٣٠
٨	٤٠	٣٢٠	٥٧٠	٢٥٠-	١٠٠-	٤٠

• توازن الربح الأقصى.

الجدول ٩ - ٤. معادلة التكلفة الحدية مع الإيرادات الحدية تعطي المؤسسة أقصى ربح من «ك» و «س».

تكاليف الإنتاج الكلية والحدية وضعت مع بعضها الآن وجمعت مع الإيرادات الكلية والحدية. حالة تحقيق الربح الأقصى هي حيث $د ح = ت ح$ ، مع $ك = ٤$ ، و $س = ١٢٠$ \$. وفي هذه الحالة فإن أقصى ربح كلي (رك) = $٢٣٠ = (٤ \times ١٢٠) - ٢٥٠$. (تسهيلاً على القارئ، فقد وضعت أرقام د ح و ت ح التي كتبت بخط غير بارز ل إعطاء قيم متصلة عند كل نقطة كمية (ك).

والكمية، س* و $ك = ٤$ التوازنية التي تعطي أكبر قدر من الربح، أو أكبر فارق ما بين $أك$ و $تك$. النتيجة المهمة هي أن «الربح الأقصى يتحقق حين تكون المخرجات عند المستوى الذي يكون فيه الإيراد الحدي للمؤسسة مساوياً لتكلفتها الحدية».

ومن طرق تحديد شرط الربح الأقصى هذا، استخدام جدول للتكاليف والإيرادات، كما في الجدول ٩ - ٤. لايجاد الكمية والسعر اللذين يحققان أقصى ربح، احسب الربح الكلي في العمود (٥). يخبرنا هذا العمود أن الكمية المثلى، التي هي ٤ وحدات، تتطلب سعراً مقداره ١٢٠\$/الوحدة. وهذا يعطي إيرادات

كلياً مقداره ٤٨٠. وبعد طرح التكاليف الكلية ومقدارها ٢٥٠\$، نجد أن الربح الكلي هو ٢٣٠\$. ونظرة واحدة ترينا أنه ليس لأي مستوى آخر من الإنتاج مستوى أعلى من الربح الكلي.

طريقة ثانية توصلنا إلى الجواب نفسه، هي مقارنة الإيراد الحدي، العمود (٦)، والتكلفة الحدية، العمود (٧). فطالما أن كل وحدة إضافية من المخرجات تعطينا إيرادات أكثر من تكلفتها، فإن أرباح المؤسسة ستزداد. لذلك فإن على المؤسسة أن تزيد مخرجاتها طالما أن الإيراد الحدي أكبر من التكلفة الحدية. وبالعكس ذلك، افترض أنه عند مستوى معين من المخرجات كان د ح

أقل من ت ح. هذا يعني أن زيادة المخرجات قد تقود إلى مستوى أرباح «أدنى»، لذلك، فإن على المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، أن تخفض انتاجها عند هذه النقطة. ومن الواضح أن نقطة الربح الأفضل تقع حيث يتساوى الإيراد الحدي بالضبط مع التكلفة الحدية. كما هو ظاهر من البيانات في الجدول ٩ - ٤. (وهذه الطريقة الثانية لإيجاد النقطة الأمثل، عن طريق مقارنة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي ليست أفضل أو أسوأ من طريقة إيجاد الربح الكلي الأولى. فهما تعطيان بالضبط الجواب نفسه!) لذلك فإن قاعدة إيجاد الربح الأقصى هي :

يتحدد سعر وكمية التوازن الذي يعطي أقصى أرباح ممكنة لمنتج عندما يتساوى إيراده الحدي مع تكلفته الحدية.

د ح = ت ح، عند س* وك* التي تعطي أقصى ربح.

تبين هذه الأمثلة منطق قاعدة ت ح = د ح لتحقيق أقصى الأرباح، لكن ما هو الحدس الكامن خلف هذه القاعدة ؟ لن نظرة سريعة على الجدول ٩ - ٤ وافترض أن المحتكر ينتج ك = ٢. عند تلك النقطة فإن الإيراد الحدي لانتاج وحدة إضافية واحدة هو + ١٠٠ \$، في حين أن ت ح هي ٢٠ \$. وبالتالي، إذا أنتج وحدة إضافية فسوف تحقق الشركة أرباحاً إضافية هي د ح - ت ح = ١٠٠ \$ - ٢٠ \$ = ٨٠ \$. والواقع أن العمود (٥) من الجدول ٩ - ٤ يبين أن الربح الإضافي المكتسب من الانتقال من انتاج وحدتين إلى انتاج ٣ وحدات هو ٨٠ \$ بالضبط.

وهكذا، حين يزيد الإيراد الحدي (د ح) عن التكلفة الحدية (ت ح)، يمكن تحقيق أرباح إضافية عن طريق زيادة المخرجات، وحين تزيد ت ح عن د ح، يمكن تحقيق أرباح إضافية عن طريق خفض ك. ولا تحقق الشركة أقصى ربح إلا حين يكون د ح = ت ح، لأنه ليس هناك أرباح إضافية يمكن تحقيقها بتغيير مستويات الانتاج.

توازن الاحتكار عن طريق الرسومات البيانية

يبين الشكل ٩ - ٤ توازن الاحتكار. ويجمع الجزء (أ) بين كل من منحني تكلفة المؤسسة ومنحني إيرادها. وتقع نقطة الربح الأقصى عند مستوى انتاج مخرجات حيث تكون ت ح = د ح، والتي نجدها عند تقاطعهما في ت. ويقع توازن الاحتكار، أو نقطة الربح الأقصى عند مستوى المخرجات ك = ٤. لإيجاد السعر الذي يحقق أقصى ربح، نتحرك صعوداً بشكل عمودي من النقطة ت إلى منحني ط ط حتى النقطة و، حيث س = ١٢٠ \$. وحقيقة أن متوسط الإيرادات عند النقطة و موجودة فوق متوسط التكلفة عند النقطة ف يضمن ربحاً موجباً. أما القيمة الفعلية للأرباح فهي المنطقة المظللة في الشكل ٩ - ٤ (١).

القصة ذاتها تتكرر في الجزء (ب) من الشكل الذي يضم منحنيات الإيراد، والتكلفة، والربح. ويبدو منحني الإيراد الكلي على شكل قبة. والتكلفة الكلية ترتفع باستمرار. والفارق العمودي بينهما هو الربح الكلي، الذي يبدأ سالباً وينتهي سالباً. وبين الاثنين، نجد أن الربح الكلي (ر ك) إيجابي، يصل إلى أقصاه البالغ ٣٣٠ \$ عند ك* = ٤. عند انتاج الكمية التي تحقق أقصى ربح يكون ميل «أ ك» و «ت ح» (الذيان هما «د ح» و «ت ح» عند هاتين النقطتين) متوازيين وبالتالي متساويين. أما إذا كان خطا الميل غير متوازيين (كما يحدث عند ك = ٢) فإن المؤسسة يمكن أن تكسب أرباحاً أخرى بالتوسع في ك. عند ك* = ٤، يتوازن الإيراد الحدي والتكلفة الحدية. وعند تلك النقطة تصل الأرباح الكلية (ر ك) حددها الأقصى حيث أن انتاج وحدة إضافية يضيف مبلغاً متساوياً تماماً من التكلفة والإيراد.

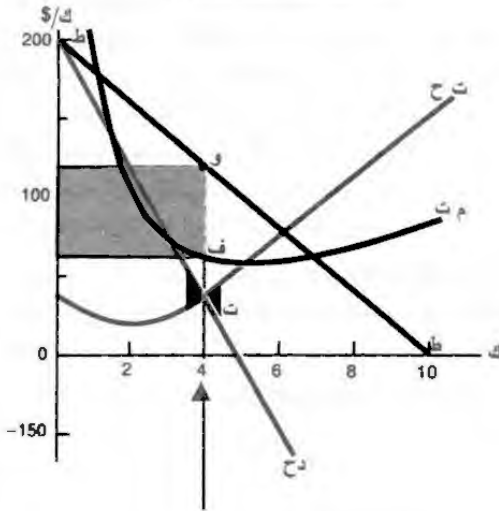
يمكن لمحتكر ما أن يحقق أقصى ربح بضبط المخرجات عند المستوى حيث ت ح = د ح. وحيث أن للمحتكر منحني طلب يميل إلى أسفل، فإن ذلك يعني بأن س < د ح. ولأن السعر أعلى من التكلفة الحدية بالنسبة لمحتكر يريد الحصول على أقصى ربح، فسوف يخفض المحتكر انتاجه إلى ما دون المستوى الذي قد نجده في صناعة تعمل في سوق منافسة كاملة.

المنافسة الكاملة كمرشد للمنافسة غير الكاملة

رغم أننا طبقنا قاعدة «ت ح = د ح» على المحتكرين الراغبين في زيادة أرباحهم إلى أقصى حد، فإن هذه القاعدة تنطبق في الواقع على ما هو أبعد بكثير من تحليلنا الحالي. وتبين لنا نظرة سريعة أن قاعدة ت ح = د ح تنطبق أيضاً - وبالكفاءة ذاتها - على المنتجين في ظل المنافسة الكاملة والراغبين في تحقيق أقصى ربح. ويمكننا رؤية ذلك من الخطوتين التاليتين :

١ - د ح للمنتج في سوق المنافسة الكاملة. السؤال الأول هو، ما هو د ح بالنسبة للمنتج في المنافسة الكاملة ؟ رغم أن الإيراد الحدي أقل من السعر بالنسبة إلى المنتج في سوق منافسة غير كاملة، فهل الحال مماثل بالنسبة إلى المنتج يسوق منافسة كاملة ؟ الواقع أن الجواب هو لا. فبيع وحدة إضافية، بالنسبة إلى المنتج الكامل الثاني لن يؤدي إلى خفض السعر أبداً «وخسارة الإيرادات على جميع الكميات السابقة» يساوي بالتالي صفرأ. فالسعر والإيراد الحدي متماثلان بالنسبة إلى من يخوض منافسة كاملة. في ظل المنافسة الكاملة يتساوى السعر مع متوسط

(أ) تحقيق أقصى ربح

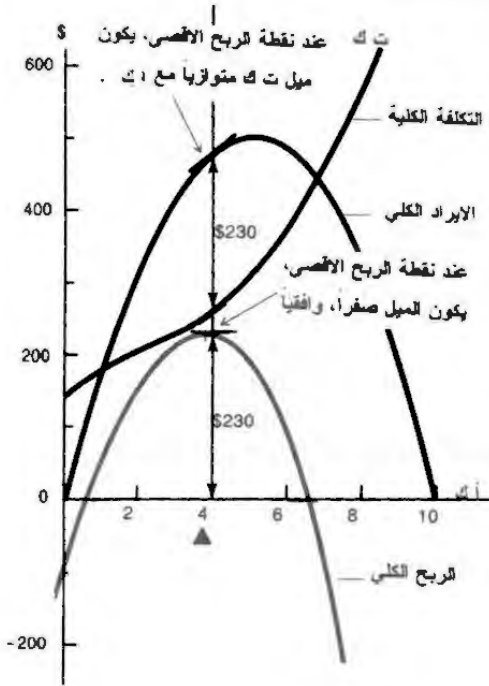


الإيراد ويتساوى مع الإيراد الحدي (س = م = د ح). ويتوافق منحنى ط ط للمنافس في هذا السوق مع منحنى د ح في كونهما خطين أفقيين.

٢ - د ح = س = ت ح بالنسبة إلى المنتج في سوق منافسة كاملة. إضافة إلى ما تقدم، يمكننا رؤية أن منطق تحقيق الربح الأقصى بالنسبة إلى المنتجين ينطبق بالقدر نفسه على من يخوضون منافسة كاملة، لكن النتيجة تكون مختلفة قليلاً. فالنسبة إلى المنتج في سوق منافسة كاملة، يبدو الإيراد الحدي وكأنه السعر بالضبط. فالإيراد الحدي الذي يجلبه لك بيع وحدة إضافية من ك، هو س الوحدة الأخيرة بالتمام والكمال، ولا ضرورة لخفض س كي تتمكن من بيع تلك الوحدة، وهكذا، تقودنا قاعدة س = د ح إلى قاعدة خاصة بتحقيق أقصى ربح لمن يخوضون منافسة كاملة :

حيث أن المنتج في سوق منافسة كاملة يستطيع بيع كل ما يريده حسب سعر السوق، فإن س = د ح عند نقطة تحقيق أقصى ربح.

يمكنك معاينة هذه النتيجة باعادة رسم الشكل ٩ - ٤ (١)، فإذا طبق الرسم البياني على منتج في سوق منافسة كاملة فإن المنحنى ط ط يكون أفقياً حسب سعر السوق، وبذلك يتوافق مع منحنى د ح. ونقطة تقاطع د ح = ت ح لتحقيق الربح الأقصى ستقع أيضاً عند س = ت ح. وبذا نرى كيف أن القاعدة العامة لتحقيق الربح الأقصى تنطبق على المنافسة الكاملة علالة على المنافسة غير الكاملة.



(ب) التكلفة الكلية، والإيراد والربح

أعطى الربح الكلي (رك) بالمسافة العمودية الواقعة ما بين ت ك إلى أ ك. يكون رك في أقصى حد له حين تكون درجة ميله صفراً. عند هذه النقطة يتساوى ميل كل من منحنى الإيراد الكلي ومنحنى التكلفة الكلية ويتوازي المنحنيان وبالتالي فإن د ح = ت ح.

(ب) يخبرنا الشكل القصة ذاتها عن تحقيق أقصى ربح، كما في الشكل أعلاه. إلا أنه يستخدم المفاهيم الكلية بدلاً من المفاهيم الحدية.

مبدأ الحدية : ونسيان ما فات

نختتم هذا الفصل بنقطة أكثر تعميماً حول استخدام التحليل الحدي في الاقتصاد. ففي حين أن النظرية الاقتصادية لن تجعلك بالضرورة ثرياً بشكل خرافي، فإنها تقدم لك بعض طرق التفكير الجديدة حول التكاليف والمنافع. «أحد أهم الدروس المستفادة من علم الاقتصاد هي أنه يتوجب عليك التطلع إلى التكاليف الحدية والفوائد الحدية للقرارات، وتجاهل الماضي أو التكاليف غير المتكررة». ويمكن صياغة ما تقدم كالتالي :

انْسَ ما فات. لا تنظر إلى الوراء. لا تترك على الحليب المسفوح أو تتفجع على خسائر الامس قم بإجراء حسابات واقعية عن التكاليف الإضافية التي ستجلبها نتيجة أي قرار، وزنها مقابل المنافع الإضافية. صغ قرارك بناءً على التكاليف الحدية والمنافع الحدية.

بتحديد أكثر، هذا هو مبدأ الحدية (marginal principle)، والذي يعني أن الناس سيزيدون مداخلهم أو أرباحهم أو اشباعهم إلى أقصى حد، باحتساب التكاليف الحدية والمنافع الحدية فقط لأي قرار يتخذونه. ثمة أوضاع لا حصر لها يمكن تطبيق مبدأ الحدية عليها. هذا المبدأ هو الأساس الكامن خلف نجاح المؤسسات في تحقيق أقصى ربح. مثال آخر، القرارات الخاصة بالاستثمار. عند اتخاذ قرار بالاستثمار في شركة أو بيع بيت، انْسَ مكاسب الماضي وخساراته، واتخذ قرارك على أساس الإيرادات والتكاليف الحدية فقط.



تطبيقات اقتصادية : مبدأ الحدية . أحد الأمثلة المهمة على مبدأ الحدية يتعلق بالطاقة النووية
خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين تولى العديد من شركات الطاقة في الولايات المتحدة إقامة محطات للطاقة النووية، وفي أوائل التسعينات أصبحت الحكمة من

اتخاذ تلك القرارات موضع شك. فالطلب على الطاقة كان أدنى من التوقعات، وبدأ يظهر بأن بناء هذه المحطات وتشغيلها، مكلف بقدر يفوق ما كان متوقعاً، وكان النفط ومصادر الطاقة البديلة الأخرى أرخص بكثير مما كان متوقعاً أيضاً، كما أن عامة الناس لم يعيدوا يصدقون بأن الطاقة النووية مصدر آمن للطاقة. وكان أن فرضت التغييرات على البيئة الاقتصادية مشكلة صعبة على المنافع العامة التي ما زال لديها محطات نووية قيد الانشاء. هل يستكملون بنائها أم لا؟.

أحدى الحالات الصعبة بشكل خاص كانت محطة شورهام على لسان جزيرة لونغ ليند، نيويورك. ففي العام ١٩٨٩، كانت المحطة، التي تكلف بنائها أكثر من ٥ بلايين دولار، جاهزة للتشغيل لكن رخصة التشغيل لم تمنح للمحطة، بسبب المعارضة المحلية الشديدة. وتحجج المعارضين، أنه بسبب الخمسة بلايين دولار التي تم إنفاقها بالفعل، فإن محطة الطاقة كانت أكثر تكلفة بكثير من البدائل الأخرى. وقد رد المؤيدون بأن إغلاق المحطة يعني هدر الخمسة بلايين دولار التي انفقَت على الانشاء.

يقول مبدأ الحدية أن كلا الطرفين السابقين خاطيء. فمن وجهة النظر الاقتصادية لا علاقة لبلغ الخمسة بلايين دولار التي سبق إنفاقها بالموضوع. والموضوع المهم هو التكاليف والمنافع الاقتصادية المستقبلية للكهرباء التي قد تنتجها «محطة شورهام».

وبينت الدراسات، أنه إذا تجاهلنا مبلغ الخمسة بلايين دولار، فإن التكلفة المستقبلية لتشغيل محطة الطاقة النووية ستكون أقل بقليل من التكلفة المستقبلية للبديل التالي الأفضل. رغم أن التكلفة الكلية (مع الخمسة بلايين دولار) ستكون أعلى بكثير. ويتجاهل مسائل السلامة، فإن تحليلاً اقتصادياً سيخلص إلى أن الحل الأكثر كفاءة هو فتح محطة شورهام للطاقة النووية. لكن ما حدث في النهاية، هو أن المحطة لم تفتح قط بسبب المعارضة الشعبية.

ملخص

- (ب) احتكار القوة، حيث يقوم بعرض مخرجات الصناعة عدد قليل من البائعين التماثلين أو التمايزين؛ (ج) المنافسة الاحتكارية، حيث يقوم عدد كبير من المؤسسات الصغيرة بعرض منتجات متماثلة إلا أنها متميزة عن بعضها البعض؛ (د) المنافسة الكاملة، حيث يعرض عدد كبير من المؤسسات الصغيرة المنتج ذاته. في الحالات الثلاث الأولى، تواجه الصناعة منحنيات عرض تميل إلى أسفل.
- ٣ - وفورات الحجم أو متوسط التكلفة المتناقص، من الأسباب

١ - انبساط المنافسة غير الكاملة

١ - تقع معظم بنى السوق اليوم في مكان ما بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل. في ظل المنافسة غير الكاملة، يكون للمؤسسة بعض السيطرة على أسعارها، وهي حقيقة تظهر على شكل منحني طلب على مخرجات المؤسسة يميل ناحية الأسفل.

٢ - الأنواع المهمة لبنى السوق هي : (أ) الاحتكار الكامل، حيث تحتكر مؤسسة واحدة جميع مخرجات إحدى الصناعات؛

السابقة، وهو ما يحدث حين تضطر المؤسسة الى خفض سعرها كي تبيع وحدة اضافية من المخرجات، أي ان :
مع ميل الطلب الى اسفل،
 $S = M < D = S$ - الايراد الضائع عن جميع الكميات السابقة.

٦ - يحقق محتكر ما أقصى ربح له حين يكون $D = C = T$ ، أي حين تجلب آخر وحدة يقوم ببيعها ايراداً اضافياً يساوي تماماً تكلفتها الاضافية. ويمكن توضيح النتيجة ذاتها، أي ان $D = C = T$ ، بيانياً بتقاطع منحني D مع T ، أو بتساوي درجة ميل منحني الايراد الكلي والتكلفة الكلية. على أية حال، القول بان الايراد الحدي = التكلفة الحدية يجب أن يصح دائماً عضوالتوازن الذي يحقق أقصى الارباح.

٧ - بالنسبة الى المنتجين في سوق المنافسة الكاملة، فإن الايراد الحدي يساوي السعر. لذلك، فإن المخرجات التي تعطي أقصى ربح بالنسبة الى المنتج المنافس يتحقق حيث $C = S$.

٨ - تقودنا العقلانية الاقتصادية الى «مبدأ الحدية» المهم. فعند صنع أي قرار، احسب المزايا والنواقص الحدية المستقبلية، وتجاهل النفقات غير المتكررة التي ثم دفعها فعلاً.

الرئيسية للمنافسة غير الكاملة. فحين تتمكن المؤسسات من تخفيض التكلفة عن طريق التوسع في الانتاج فإن ذلك يميل الى تحطيم المنافسة الكاملة لان عدداً قليلاً من الشركات يستطيع انتاج مخرجات الصناعة كلها بشكل أكثر كفاءة. وحين يكون الحجم الكفؤ الأدنى لصنع ما كبيراً مقارنة بالسوق المحلي أو الاقليمي، فإن اوضاع التكلفة تنتج منافسة غير كاملة.

٤ - اضافة الى تخفيض التكلفة، فثمة قوى أخرى تقود الى عدم كمال المنافسة مثل حواجز الدخول التي قد تتخذ شكل قيود قانونية (مثل براءات الاختراع، أو اللوائح التنظيمية الحكومية)، أو ارتفاع تكلفة الدخول، والاعلان، وتمايز المنتجات.

ب - الايراد الحدي والاحتكار

٥ - يمكننا أن نشق بسهولة منحني الايراد الكلي للمؤسسة من منحني الطلب على انتاجها. فمن جدول أو منحني الايرادات الكلية يمكننا اشتقاق الايراد الحدي، والذي يشير الى الايراد الاضافي المتحصل من بيع وحدة اضافية. والايراد الحدي، بالنسبة الى من يخوض منافسة غير كاملة، اقل من السعر بسبب ما يفقد من ايراد عن جميع وحدات المخرجات

مفاهيم للمراجعة

- ١ - **انهاض المنافسة غير الكاملة** - حواجز الدخول (الحكومية والاقتصادية).
- $D = C = T$ عند مستوى الانتاج الذي يحقق أقصى ارباح.
- **المنافسة غير الكاملة مقابل المنافسة الكاملة.**
- **الايراد الحدي والاحتكار**
- الايراد الحدي (أو الاضافي)، $D < C$.
- **الاحتكار الكامل، احتكار القلة، المنافسة الاحتكارية.**
- تمايز المنتجات.

اسئلة للمناقشة

وسوف تكون أسعار الاحتكار أكثر انخفاضاً؟ فسر السبب في أن الجملة الاولى خاطئة بالنسبة لمحتكر يسعى لتحقيق أقصى ربح. فسر السبب في أن الجملة الثانية هي نتيجة منطقية للجملة الاولى. ما الذي تستنتجه عن صحة الجملة الثانية؟

٣ - ما هي القيمة العددية للايراد الحدي (D) حين يكون L ط م مرونة احادية؟ فسر ذلك.

١ - اذكر السمات المميزة للمنافسة الكاملة وغير الكاملة. ما هي الاشكال الرئيسية للمنافسة غير الكاملة؟ ما هي الفئة التي قد تصنف شركة جنرال موتورز تحتها؟ شركة الهاتف المحلية في منطقتك؟ شركة سيرز؟ المزارع سام؟ الكلية أو الجامعة التي تنسب اليها؟

٢ - سيضعاف المحتكرون مبيعاتهم، وسوف يقوموا بالتالي بإنتاج أكثر مما ينتج المنتجون في سوق المنافسة الكاملة

٤ - يبين الشكل ٩ - ٤ وضع التوازن الذي يحقق أقصى الأرباح. اشرح بالتفصيل كيف يُظهر لنا طريقتين مختلفتين في وصف الحقيقة نفسها بالضبط : وهي تحديدًا، أن مؤسسة ستتوقف عن التوسع في إنتاجها حين تتعادل التكلفة الإضافية لإنتاج المزيد مع إيرادها الإضافية.

٥ - أعد رسم الشكل ٩ - ٤ (أ) لمنتج في سوق منافسة كاملة. ما السبب في أن ط ط أفقي؟ اشرح السبب في أن منحنى ط ط الأفقي يتوافق مع د ح. ثم تابع لتجد نقطة تقاطع د ح مع ت ح وهي نقطة تحقيق الربح الأقصى. فلماذا يعطي ذلك الشرط التنافسي في أن د ح = س؟ الآن، أعد رسم الشكل ٩ - ٤ (ب) لمنتج في سوق منافسة كاملة. بين أن «أ ك» و«ت ك» يجب أن تتساويا عند نقطة التوازن التي تحقق للمنتج في سوق المنافسة الكاملة أقصى ربح ممكن.

٦ - لشركة «بير» لصناعة الحاسوب تكاليف إنتاج ثابتة مقدارها

١٠٠ ألف دولار، في حين يكلف إنتاج كل وحدة ٦٠٠ دولار عمالة، و ٤٠٠ دولار مواد وقود. حين يكون سعر الوحدة ٣٠٠٠ دولار فإن أحدًا لن يشتري حاسوبات «بير»، لكن مقابل كل انخفاض بمقدار ١٠ دولارات في السعر، تزداد مبيعات «بير» بمقدار ١٠٠٠ وحدة. احسب التكلفة الحدية والإيراد الحدي لشركة «بير للحاسوب»، وحدد السعر والكمية لهذه الشركة الاحتكارية.

٧ - بين أن شركة احتكارية تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، لن تعمل أبدًا في منطقة عديمة المرونة لمنحنى طلبها.

٨ - فسر الخطأ في البيان التالي : «أن شركة تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، ستعمل دائماً على فرض أعلى سعر تتحمله عملية التجارة». أعد صياغة البيان بالشكل الصحيح، واستخدم مفهوم الإيراد الحدي لشرح الفرق ما بين البيان الصحيح والبيان الخاطئ.

الفصل ١٠ احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية

بوتنام (برانيف) : هل لديك اقتراح تقدمه لي؟
كراندال (اميركان) : نعم، لدى اقتراح لك. ارفع [عبارة تجديد محذوفة]. اجور السفر ٢٠٪ بالمئة وسوف ارفع اجور السفر
لدي في اليوم التالي .
بوتنام : روبرت، نحن...
كراندال : ستحقق المزيد من الارباح، وانا كذلك.
بوتنام : لا نستطيع الحديث عن التسعير.
كراندال : اوه [عبارة تجديد محذوفة]، هوارد، يمكننا الحديث عن اي [عبارة محذوفة] شيء نريد الحديث عنه.
محادثة سجلت في العام ١٩٨٢، ما بين هوارد بوتنام، رئيس خطوط برانيف الجوية في ذلك الحين،
روبرت كرانال رئيس الخطوط الجوية الامريكية.

يحدث في المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة، ونركز انتباهنا بشكل خاص على دور تركيز الصناعة واستراتيجية التفاعل. وفي الجزء الثاني نركز على الشركات المساهمة الضخمة بتفصيل أكبر، حيث إن للشركات الضخمة على الأغلب مراكز مسيطرة في أسواقها، ونسأل من يدير هذه المؤسسات العملاقة ولأي غرض؟ أخيراً، في الجزء الثالث نتناول التكاليف والمنافع الاقتصادية للمنافسة غير الكاملة.

إلى نظرة على الاقتصاد، وسوف ترى شركات تتصارع من أجل الامتيازات في عالم تتزايد اسواقه تنافساً. ومعظم هذه الشركات ليس احتكاريًا، بالتأكيد - فلهيها الكثير من المزايا. لكنها ليست شركات ذات منافسة كاملة أيضاً، لأنها كبيرة جداً، ويمكنها التأثير على أسعارها. فكيف يمكن أن يكون سلوك هذه الشركات ذات المنافسة غير الكاملة؟

للإجابة على هذا السؤال، نلقي أولاً نظرة متعمقة على ما

أ سلوك المنافسين في أسواق منافسة غير كاملة

لمعرفة مدى القوة في السوق. ويعني تعبير قوة السوق (market power) درجة سيطرة مؤسسة واحدة أو عدد قليل من المؤسسات على السعر، وقرارات الإنتاج في صناعة ما. وأكثر أدوات قياس القوة في السوق شيوعاً هي نسبة التركيز الصناعي، المبينة في الشكل ١٠ - ١. وتعرف نسبة التركيز الصناعي في أربع شركات (four-firm concentration ratio) بأنها النسبة المئوية لإجمالي المخرجات الصناعية (أو الشحنات shipments) التي تعزى لأكبر أربع شركات. وبالمثل، فإن نسبة التركيز في ثمان شركات هي النسبة المئوية المئوية لإجمالي المخرجات الصناعية التي تشحنها أكبر ثمان شركات. وفي الاحتكار الكامل قد تصل نسبة التركيز الصناعي في أربع شركات أو ثمان شركات إلى مئة بالمئة. في حين قد تكون النسبة في الأسواق ذات المنافسة الكاملة قريبة من الصفر لكليهما.

أرجع إلى الجدول ٩ - ١، والذي يبين الأنواع التالية الرئيسية من الأسواق : (١) المنافسة الكاملة، وتوجد حين يكون لدينا عدد كبير من المؤسسات التي تنتج سلعة متماثلة - عدد كبير بالفعل من المؤسسات بحيث لا يمكن لأي واحدة منها أن تؤثر على سعر السوق. وتزدهر هذه البنية من الأسواق بشكل خاص في المزارع والأسواق المالية مثل سوق العملات الأجنبية أو السندات. (٢) المنافسة الاحتكارية، وتحدث حين يكون لدينا عدد كبير من المؤسسات التي تنتج منتجات تتميز عن بعضها بقدر قليل. (٣) احتكار القلة، هو شكل متوسط من المنافسة غير الكاملة حيث يسيطر عدد قليل من المؤسسات على إحدى الصناعات. وأخيراً (٤) الاحتكار الكامل، حيث تنتج مؤسسة واحدة كامل مخرجات صناعة معينة. وقد تم تحليل ذلك في الفصل الأخير.

في مواقف عدة، خاصة عند تقدير ما إذا كان على الحكومة أن تتدخل في أحد الأسواق، يحتاج الاقتصاديون إلى مقياس كمّي

يقاس التركيز الصناعي بقيمة الانتاج في الشركات الصناعية، ١٩٨٧



الاحيان، قد تأتي منافسة قوية من قطاع آخر. فالهواتف الخليوية تشكل تهديداً رئيسياً لخدمة الهواتف المحلية التقليدية ذات الخط المزود رغم أنها تقع في مجال صناعي مختلف. ويجب الحذر دائماً وتفسير الدلالات الكمية لقوى السوق بشكل مناسب.

سبب أهمية التركيز الصناعي

بتحليل العوامل التي تقرر التركيز الصناعي، وجد علماء الاقتصاد ان هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد المدى الذي يمكن أن يبلغه التركيز. وهذه العوامل هي، كما رأينا في الفصل السابق، التكنولوجيا والتكلفة، وحواجز الدخول، والتفاعل الاستراتيجي. قد تسأل لماذا نهتم بتركز الصناعة؟ الجواب هو انه عادة (لكن ليس دائماً) كلما زاد تركز الصناعات في شركات معينة فتلك اعراض غير صحية للمنافسة غير الكاملة. وبين الجدول ١٠ - ١ ان الصناعات الأكثر تركزاً - أي تلك التي لديها أكبر قدر من المنافسة غير الكاملة - لديها مستويات أعلى بكثير من نفقات الدعاية مقارنة بنسبة المبيعات. فكر فقط في عدد المرات التي تشغل فيها جهاز التلفزيون لترى دعائيات للسيارات أو المشروبات الغازية. وهذان حقلان من حقول الصناعة تسيطر أكبر شركتين في كل واحد منهما على ٥٠ بالمئة أو أكثر من المبيعات. وللصناعات ذات المستويات العالية من التركيز مستويات عالية من الاتفاق على البحث والتطوير بالنسبة لكل دولار من المبيعات، حيث إن كل واحدة تسعى لتحقيق تفوق تكنولوجي على منافسيها.

ما مدى التركيز الصناعي في أمريكا؟ في العام ١٩٧٧، اظهرت البيانات ان حوالي خمس الانتاج الصناعي قد تم في صناعات عالية التركيز (أي تلك التي تزيد نسبة التركيز في أربع شركات عن ٦٠ بالمئة)، في حين بقي خمس آخر في صناعات غير مركزة (وهي تلك التي تقل نسبة التركيز في أربع شركات عن ٢٠ بالمئة). ويتتبع علماء الاقتصاد التوجهات التاريخية لمجمل عملية التركيز الصناعي. وقد اظهرت البيانات التي جمعت منذ الحرب العالمية الثانية ان متوسط نسبة التركيز في أربع شركات صناعية في الولايات المتحدة، قد ارتفع بقدر طفيف خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ إلى ١٩٧٢ ثم انخفض من ٣٩.٢ بالمئة عام ١٩٧٢ إلى ٣٧.١ بالمئة عام ١٩٨٢.

تحذير حول مقاييس التركيز الصناعي :

أصبحت مقاييس التركيز الصناعي المعتمدة قديمة مع تزايد انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية. والواقع، ان نسبة التركيز الصناعي الفعلية قد هبطت بحدة وأكثر مما تظهره البيانات، وذلك لأن المقاييس التقليدية تعتمد الانتاج المحلي فقط وتستبعد المستوردات، التي تزايد بقدر كبير في هذه الأيام. ونتيجة لذلك، ففي الصناعات المعرضة لمنافسة دولية، تعرض نسب التركيز القوة في السوق بشكل مبالغ فيه. اضافة الى ذلك، فإن مقاييس التركيز هذه تتجاهل تأثير منافسة الصناعات الأخرى. مثلاً، تقوم هذه المقاييس باحتساب نسبة التركيز لمجال صناعي ضيق، مثل الخدمة الهاتفية المحلية. لكن، في بعض



تأثير التركيز

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
نوع الصناعة (مع أمثلة)	نسبة التركيز الصناعي في أربع شركات، ١٩٨٢ (%)	نفقات الدعاية، ١٩٨٢ (بالمئة من المبيعات)	البحث والتطوير ١٩٨٢ - ١٩٨٠ (بالمئة من المبيعات)	معدل الربح ١٩٧٩ - ١٩٦٠ (بالمئة من قيمة الاسهم)
تركز عال (سيارات، تبغ، معادن غير حديدية)	٧١	٢ر٤	٣ر٢	١٢ر٠
تركز متوسط (ورق، حجارة، صلصال، زجاج، كيماويات)	١٤	٢ر١	٣ر٠	١٠ر٧
تركز منخفض (ملابس، مطبوعات، أثاث)	٩	١ر٥	٠ر٣	١٠ر٥
منافسة كاملة انتاج الذرة والقمح)	٠ر١ ~	٠ ~	صفر ~	غير متوفر

الجدول ١٠ - ١. بيان كيف تعتمد انماط الدعاية، والبحث والتطوير، والربحية على مستوى التركيز الصناعي يمكننا تمييز أربع مجموعات رئيسية: صناعات ذات مستوى عال، ومتوسط، ومنخفض من التركيز، وصناعات منافسة بالكامل. وقد تم اختيار عدد قليل من الصناعات المهمة في كل مجموعة.

يبين الجدول أن معدلات الربح أعلى قليلاً في الصناعات الأعلى تركيزاً، في حين أن نفقات البحث والتطوير ونفقات الدعاية منخفضة بقدر أكبر بكثير في الصناعات التنافسية وغير المتمركزة.

(Source : U.S. Bureau of the Census, Census of Manufacturing; National Science Foundation' Federal Trade Commission, Quarterly Financial Report; Economic Report of the President' Internal Revenue Service, Corporation Income Tax)

وبخلاف ذلك، فإن الصناعات ذات التركيز المنخفض أو المنافسة الكاملة أقل ميلاً للانفاق على الدعاية أو البحث والتطوير. فلا معنى لأن يقوم مزارع صغير، أو صانع براغي صغير للغاية بشراء فترة إعلانية في التلفزيون، فليس لديهم سوى جزء صغير من العرض الكلي في السوق الوطني بحيث إن ذلك لن يفيدهم. وبالمثل، فإن قلة قليلة للغاية من الشركات الصغيرة لديها الحافز الاقتصادي أو المال لتنفقه على البحث والتطوير.

لكن رغم كل أهمية التركيز، فإنه لا يفسر السبب في أن بعض الشركات أكثر ربحية من شركات أخرى. وبين العمود (٥) في الجدول ١٠ - ١ أن ثمة علاقة ضعيفة ما بين مدى تركيز صناعة ما ومتوسط ما تحققه من ربح. فالصناعات الأكثر تركيزاً تميل إلى تحقيق أرباح أعلى بقدر ضئيل من الصناعات الأقل تركيزاً. وقد حير هذا الاكتشاف المفاجئ، منتقدي قطاعات الأعمال الضخمة بشكل خاص، الذين كانوا يتوقعون أن الشركات العملاقة تحقق أرباحاً هائلة.

لكن رغم كل أهمية التركيز، فإنه لا يفسر السبب في أن بعض

نظريات المنافسة غير الكاملة

في حين أن التركيز الصناعي أمر مهم، إلا أنه ليس كل شيء. الواقع أنه لتفسير التشكيلة الواسعة من المنافسة غير الكاملة التي نراها في عالم الواقع، طور علماء الاقتصاد حقلاً كاملاً أسموه «التنظيم الصناعي». ولا يمكننا تغطية الحقل بكامله هنا. وبدلاً من ذلك سنركز على أهم ثلاث حالات للمنافسة غير الكاملة، وهي: تواطؤ القلة الاحتكارية، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة المكونة من مجموعة صغيرة.

القلة الاحتكارية المتواطئة

إن درجة المنافسة غير الكاملة في السوق لا تتأثر فقط بعدد وحجم الشركات وحسب، بل بطريقة تصرفها أيضاً. فحين لا يكون هناك سوى بضع شركات عاملة في السوق، فإن كل شركة تنظر إلى ما تفعله الشركات المنافسة في السوق، وتتصرف بناء على ذلك. مثلاً، إذا كان لدينا شركتنا طيران تعملان على الخط نفسه وقامت إحداهما برفع أجور السفر على طائراتها، فإن على الشركة الأخرى أن تقرر ما إذا كانت ستجاري هذه الزيادة، أم ستبقى على أسعارها، وتعرض خدماتها بسعر أدنى من سعر منافستها. ويصف تعبير التفاعل الاستراتيجي (Strategic interaction) كيف تعتمد استراتيجية كل شركة على طريقة تصرف المنافس في مجال العمل.

حين يكون ثمة عدد قليل من الشركات في السوق فإنها أمام خيارين من السلوك: «تعاوني» أو «غير تعاوني». وتتصرف الشركات بطريقة غير متعاونة حين لا يكون هناك أي اتفاق ضمني أو صريح مع الشركات الأخرى. وينجم عن ذلك عادة حرب أسعار. وتتصرف الشركات بشكل تعاوني عندما تحاول خفض المنافسة فيما بينها إلى أقصى حد ممكن. وحين تتعاون قلة احتكارية مع بعضها البعض بشكل فعال، ينجم عن ذلك تواطؤ (collusion). ويشير هذا التعبير إلى وضع تتفق فيه شركتان أو أكثر على تحديد أسعارها أو إنتاجها، واقتسام السوق فيما بينها، أو قيامها مجتمعة بصنع القرارات المتعلقة بأعمالها.

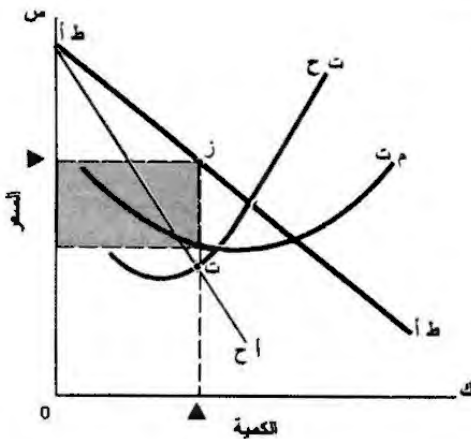
في السنوات الأولى للرأسمالية الأمريكية، وقبل تمرير القوانين الفعالة المناهضة للتكتلات الاحتكارية (trust) كانت القلة المحتكرة غالباً ما تشكل تكتلاً أو كارتل. والكارتل (cartel)، أو اتحاد المنتجين هو تنظيم لشركات مستقلة تنتج سلعاً متماثلة، وتعمل مجتمعة من أجل رفع الأسعار وتقييد الإنتاج. وفيما عدا بضع استثناءات، فإن القانون، يحظر - ويحزم - اتفاق الشركات فيما بينها على تحديد الأسعار أو اقتسام الأسواق، سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من دول اقتصاد السوق (القوانين المتعلقة

بمكافحة التكتلات الاحتكارية سيتم بحثها في الفصل ١٨). ورغم ذلك، فغالباً ما تعجز الشركات عن مقاومة اغراء الاشتراك في «تواطؤ خفي» (tacit collusion)، والذي يحدث عندما تمتنع الشركات عن منافسة بعضها من دون اتفاق صريح. وحين تتواطأ الشركات بشكل خفي بأنها غالباً ما تضع أسعاراً (عالية) متماثلة، تدفع أرباحها إلى أعلى وتقلل من المخاطر التي تواجهها. وقد كشفت دراسة حديثة أن حوالي ٩ بالمئة من الشركات المساهمة الرئيسية قد اعترفت بأنها أدمنت بتحديد أسعارها بشكل غير قانوني. وقد جرى التحقيق مؤخراً مع صانعي غذاء الأطفال، وفوط المسح ومنتجات اطعمة عيد الفصح الشرعية عند اليهود، ومنتجات أخرى، حول تحديد السعر. وغالباً ما تنتهم شركات الطيران بالقيام بسلوكيات متواطئة.

وقد تكون عوائد التواطؤ عظيمة إذا نجح. تخيل أربع شركات مسيطرة في صناعة ما - سمها الشركات أ، ب، ج، د - وقد تعبت من خوض حروب أسعار مدمرة، تتفق ضمناً على وضع السعر نفسه، ولا تخفض أسعارها تجاه بعضها البعض. في مثل

الشكل ١٠ - ٢. القلة الاحتكارية المتواطئة أشبه ما تكون بالاحتكار الكامل.

بعد خوض تجربة حروب أسعار مدمرة، ستدرك الشركات بالتأكيد أن كل خفض تجريه على سعرها، سيلقي بقيام الشركات المنافسة بخفض سعرها. وبالتالي فإن المحتكر أ قد يقدر منحيه طلبه ط أ ط ١ بافتراض أن الآخرين سيضعون أسعاراً مماثلة. وحين تتواطأ الشركات لوضع سعر مشترك يعطي أقصى ربح ممكن، فإن هذا السعر سيكون قريباً جداً من السعر الذي يضعه منتج في سوق احتكار كامل. هل يمكنك أن ترى سبب مساواة الأرباح للمستطيل المظلل؟



هذه الحالة، قد تسعى الشركات الى إقامة توازن القلة الاحتكارية المتواطئة (collusive oligopoly) بإيجاد السعر الذي يحقق أقصى ربح ممكن لها جميعها. وبين الشكل ١٠ - ٢ وضع المحتكر «أ» في سوق احتكار القلة .

وقد رسم منحني طلب «أ»، وهو ط ١ ط ١ مع افتراض ان الشركات الاخرى جميعها تتبع قيادة الشركة «أ» في رفع الأسعار أو خفضها. وبالتالي، فإن لمنحني طلب الشركة المرونة ذاتها مثل منحني طلب الصناعة ط ١. وسوف تحصل الشركة «أ» على ربح الحصة المشتركة من السوق، طالما ان جميع الشركات تقترض السعر ذاته.

يبين الشكل ١٠ - ٢ عند النقطة ت التوازن الذي يحقق أقصى ربح للقلة الاحتكارية المتواطئة، وهي نقطة تقاطع منحني ت ح مع أ ح. ومنحني الطلب المناسب هنا هو ط ١ ط ١، والذي يظهر أن الشركات الاخرى ستغير سعرها بالقدر نفسه مثل الشركة «أ». والسعر الأمثل للقلة الاحتكارية المتواطئة مبيّن عند النقطة ز على المنحني ط ١ ط ١ فوق النقطة ت مباشرة. ويتطابق السعر هنا سعر الاحتكار الكامل : فهو أعلى من التكلفة الحدية بقدر واضح، ويكسب القلة الاحتكارية المتواطئة ربحاً احتكارياً كبيراً.

حين يكون في وسع قلة محتكرة التواطؤ لزيادة أرباحها مجتمعة، أخذة في اعتبارها اعتمادها على بعضها البعض، فإنها تولد بذلك سعراً يماثل سعر الاحتكار الكامل، وكمياته، وأرباحه.

وفي حين أن الكثيرين ممن هم جزء من قلة محتكرة يسعدهم ان يحصلوا على مثل هذه الأرباح العالية، لكن الواقع أن ثمة عوائق كثيرة تمنع قيام تواطؤ فعال. أولاً، إن التواطؤ مخالف للقانون. ثانياً، قد تعتمد الشركات الى «الغش»، وانتهاك الاتفاق بخفض السعر لزيائن مختارين وأن يزدوا بذلك من حصتهم في السوق. وغالباً ما تحدث اقتطاعات سرية في السعر، خاصة عندما تكون أسعار السوق سرية، وحين يكون هناك تمايز في السلع، أو حين يكون لدينا أكثر من حفنة قليلة من الشركات، أو حين يكون هناك تطور تكنولوجي سريع. ثالثاً، نمو التجارة الدولية يعني أن شركات عدة تواجه منافسة كثيفة من شركات اجنبية علاوة على الشركات المحلية.

الحقيقة، انه ظهر بالتجربة ان من الصعب إقامة تكتل احتكاري ناجح يدوم لفترة طويلة في أيامنا هذه، سواء بشكل علني أو سري. فمعدلات الربح الظاهرة في الجدول ١٠ - ١ توحى بأن صناعات قليلة نجحت بالفعل في رفع أرباحها بنسب تعلق كثيراً عن المستويات التنافسية.

تجدر الإشارة الى فشلين معروفين في مجال التواطؤ. فمئذ العام ١٩٧٣، حاولت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إقامة

تكتل احتكاري للنفط. وقد نجحت هذه الاستراتيجية خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥، حين ارتفعت الاسعار بشكل كبير. لكن الكارتل الناجح يتطلب قيام الاعضاء بخفض انتاجهم للإبقاء على ارتفاع الاسعار. وكانت أوبك تنجح في بعض الأحيان، لكن المنافسة على السعر كانت تنشب كل بضع سنوات، حين كانت دولة أو أكثر من دول أوبك تتجاوز حصتها من الانتاج. وحدث ذلك بشكل درامي في العام ١٩٨٦ حين ساعدت السعودية على خفض سعر النفط من ٢٨ دولاراً للبرميل نزولاً الى اقل من ١٠ دولارات. وفي الفترة الاخيرة، واصل عدد من دول أوبك الصغيرة انتاج كميات أكبر مما يفترض بها انتاجه من النفط، وبأسعار أدنى.

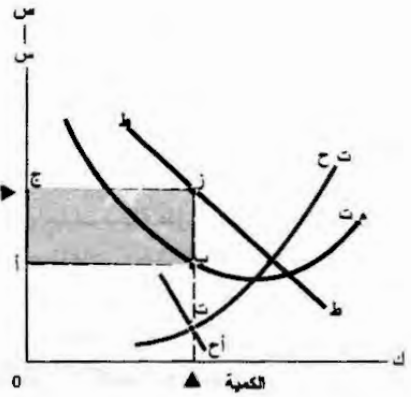
صناعة النقل الجوي هي مثال آخر على سوق له تاريخ من المحاولات المتكررة في التواطؤ، والفشل فيه. بحيث يبدو وكأنها مرشح طبيعي للتواطؤ. فليس هناك سوى عدد قليل من شركات النقل الجوي الرئيسية، ولا يوجد سوى منافس واحد أو اثنين على العديد من الخطوط الرئيسية. لكن انظر فقط الى ذلك الحوار الوارد في بداية الفصل، وهو محاولة واضحة للتواطؤ. فمئذ ذلك الحين افلست شركة برانيف مرتين، أما شركة «أميركان إيرلاينز» وبعض شركات الطيران الاخرى، وبعد ان حققت نجاحاً في أواسط الثمانينات، فقد خسرت أكثر من ١٠ بليون دولار في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣. فلو كان هناك تواطؤ، فمن الواضح انه لم يرفع الأرباح. الحقيقة انه ثبت بالدليل أن الحالة الوحيدة التي يمكن لشركة الطيران ان ترفع اسعارها فيها هي عندما تكون المحتكرة الوحيدة تقريباً لجميع الرحلات الى مدينة معينة.

المنافسة الاحتكارية

في نهاية سلسلة القلة الاحتكارية المتواطئة نجد المنافسة الاحتكارية (monopolistic competition). وتماثل المنافسة الاحتكارية المنافسة الكاملة في ثلاثة أوجه: انه يوجد بائعون ومشترون كثيرون، وفي سهولة الخروج والدخول الى السوق. وإن كل شركة تأخذ أسعار الشركات الاخرى كمعطيات. الفرق أن المنتجات تكون متماثلة في ظل المنافسة الكاملة، في حين أن ثمة تمايز في المنتجات في ظل المنافسة الاحتكارية.

المنافسة الاحتكارية من الامور الشائعة جداً، وما عليك سوى أن تستعرض رفوف اي متجر، وسوف ترى تشكيلة مذهلة من مختلف العلامات التجارية لحبوب الافطار، «والشامبوهات»، والأطعمة المجمدة. وضمن كل مجموعة من هذه المنتجات تبدو المنتجات أو الخدمات مختلفة لكنها قريبة بما يكفي لتنافس بعضها البعض. اليك بعض الأمثلة الاخرى عن المنافسة الاحتكارية : قد يكون لدينا عدة دكاكين للبقالة في احد الاحياء، يحوي كل واحد منها السلع ذاتها لكن مواقعها مختلفة. محطات الوقود أيضاً،

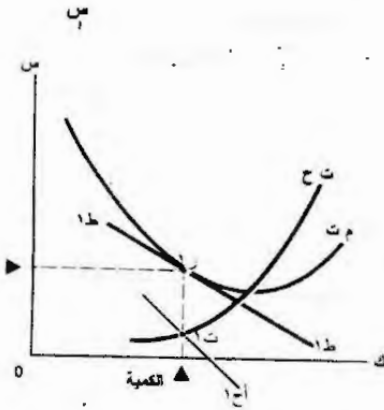
المنافسة الاحتكارية قبل الدخول



الشكل ١٠ - ٣. المنتجون في سوق المنافسة الاحتكارية ينتجون العديد من السلع المتشابهة.

في ظل المنافسة الاحتكارية يبيع عدد من الشركات الصغيرة منتجات متمايزة ويكون لها بالتالي طلب مائل الى الأسفل. وتأخذ كل شركة سعر منافسيها كما هو. للتوازن $أ ح = ت ح$ عند $ت$ ، ويكون السعر عند $ز$. وحيث أن السعر أعلى من $م ت$ ، فإن الشركة تحقق ربحاً، المستطيل $أ ب ز ج$.

المنافسة الاحتكارية بعد الدخول



الشكل ١٠ - ٤. حرية الدخول الى سوق المنافسة الإحتكارية تبديد الأرباح.

سوف ينتقل منحني طلب البائع المعتاد الذي كان يحقق ربحاً في الأصل وهو $ط$ في الشكل ١٠ - ٣ الى اسفل ويسأراً الى $ط$ ، عند دخول منافسين جدد. وتتوقف عملية الدخول الى هذه الصناعة فقط عندما يجبر كل بائع على تماس طويل المدى لا يحقق ربحاً كما في $ز$. في التوازن طويل المدى تبقى الاسعار فوق مستوى $ت ح$ ، بحيث يتحدد موقع كل منتج عند نقطة تقع الى يسار الفرع الهابط من منحني معدل تكلفته طويلة المدى.

أخرى ان تدخل هذه الصناعة بشراء الأرض أو استئجار مبني والاتصال بالموردين واستئجار العمال. وحيث ان هذه الصناعة مربحة فسوف تجتذب مؤسسات أخرى الى سوقها. وبدخول مؤسسات جديدة الى السوق، فإن منحني الطلب على ما ينتجه المنافسين في سوق المنافسة الاحتكارية سينتقل الى اليسار مع تناقص المنتجات المتميزة الجديدة في متجر البقالة المذكور.

النتيجة النهائية هي ان دكاكين البقالة الداخلة الى السوق سوف تتزايد الى ان تنزل جميع الأرباح الاقتصادية (بما في ذلك تكاليف الفرصة الضائعة التي تمثل ثمن وقت المالكين لهذه المؤسسات، ومواهبهم ورأس المال الذي وظفوه) الى الصفر. ويبين الشكل ١٠ - ٤ نقطة التوازن النهائية لبائع نموذجي على المدى الطويل. عند $ت$ توازن ينخفض الطلب أو ينتقل الى اليسار الى ان يلامس منحني الطلب الجديد $ط$ ، منحني متوسط تكلفة المؤسسة (لكن دون أن يعلو عليه). $ز$ هي نقطة التوازن للصناعة على المدى الطويل لأن الأرباح تصبح صفراً ولا تجتذب أحداً أو لا تلزم أحداً على الخروج من هذه الصناعة.

تقدم صناعة الحاسوب الشخصي توضيحاً جيداً لهذا

تبيع المنتجات ذاتها لكنها تتنافس معتمدة على الموقع والعلامة التجارية. عشرات المجلات المخصصة على مناصب بيع الصحف هي منافسة احتكارية، مثلها في ذلك مثل عشرات أنواع الحاسوبات الشخصية من مختلف العلامات التجارية، وما زالت القائمة طويلة.

النقطة المهمة التي نحاول إبرازها في تحليلنا هو إن تمايز المنتجات يعني أن لدى كل بائع قدراً من الحرية لرفع أو خفض سعره، أكثر مما في سوق ذي منافسة كاملة. «يقود تمايز المنتج الى ميل منحني طلب كل بائع الى اسفل. وقد يمثل الشكل ١٠ - ٣ متجر بقالة يعمل في سوق منافسة احتكارية وهو في وضع توازن على المدى القصير عند النقطة $ز$. انه منحني الطلب $ط$ الذي يبين العلاقة ما بين المبيعات وأسعارها حين تبقى اسعار الشركات الأخرى دون تغيير، ويميل منحني طلب الشركة الى اسفل لأن منتجاتها تختلف قليلاً عن منتجات الشركات الأخرى، حتى وان كان الاختلاف في الموقع فقط. السعر الذي يحقق أقصى ربح هو عند النقطة $ز$. ولأن السعر عند النقطة $ز$ أعلى من متوسط التكلفة، فإن الشركة تحقق ربحاً كبيراً مثلاً في المنطقة $أ ب ز ج$. لكن دكان البقالة لا تحتكر الأرض أو الخس. ويمكن لمؤسسات

التحليل. في الأصل حقق صانعو الحاسوبات من أمثال «آبل» و «كومباك» أرباحاً ضخمة. ثم تبين أن الحواجز لدخول صناعة الحاسوب الشخصي منخفضة للغاية، بحيث أن جمهرة من الصانعين دخلوا هذا الحقل. وكانت النتيجة لم يعد لشركات عديدة سوى حصة صغيرة من سوق الحاسوب، ولم تعد تحصل على أرباح اقتصادية مقابل جهودها.

يزودنا نموذج المنافسة الاحتكارية بأفكار مهمة تتعلق بالراسمالية الأمريكية: سيصبح معدل الربح على المدى الطويل صفرًا في هذا النوع من الصناعة ذات المنافسة غير الكاملة، بسبب دخول مؤسسات أخرى بمنتجات متميزة جديدة.

في التوازن على المدى الطويل للمنافسة الاحتكارية، تكون الأسعار أعلى من التكاليف الحدية لكن الأرباح غير العادية تدفع نزولاً إلى الصفر.

يعتقد بعض النقاد أن المنافسة الاحتكارية هي بطبيعتها غير كفؤة، رغم أن الأرباح غير العادية تصبح صفرًا على المدى الطويل. ويقولون بأن المنافسة الاحتكارية تولد المبالغة في المنتجات الجديدة، وأن القضاء على التمايز غير الضروري للمنتجات الجديدة قد يقلل التكاليف بالفعل ويخفض السعر. ولفهم تبريراتهم راجع سعر التوازن على المدى البعيد عند النقطة Z في الشكل ١٠ - ٤. عند تلك النقطة يكون السعر أعلى من التكلفة الحدية وبالتالي، تنخفض المخرجات إلى ما دون المستوى المثالي للمنافسة.

ثمة مجال حقيقي للطعن في هذه الحجة المضادة للمنافسة الاحتكارية. لا شك أن من الصعب الدفاع عن العدد الكبير من اصناف الحبوب المعدة للإفطار أو وجود أربع محطات للوقود على الزاوية ذاتها من أحد الشوارع، لكن خفض عدد المنتجين في سوق المنافسة الاحتكارية، مع خفض التكلفة، قد يخفض في الوقت نفسه من رفاهية المستهلك، لأنه لن يكون لدى الناس تلك التشكيلة الواسعة من السلع. والأكيد أن الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد الموجه قد حاولت وضع مواصفات لتشكيلة صغيرة من السلع، إلا أن ذلك ترك المستهلكين في تلك الدول على درجة عالية من عدم الرضى. ويبدو أن الناس مستعدين لدفع الكثير مقابل أن تكون لديهم حرية الاختيار.

المنافسة بين القلة

من أجل مثالنا الثالث عن المنافسة غير الكاملة، نعود إلى الأسواق التي يتنافس فيها عدد قليل من المؤسسات. وبدلاً من أن نركز هذه المرة على التواطؤ سنبحث الحالة الأكثر شمولاً وهي التفاعل الاستراتيجي. التفاعل الاستراتيجي موجود في أي سوق

ليس فيه سوى عدد قليل نسبياً من المتنافسين. وكما هو الحال بالنسبة إلى لاعب التنس، فإن على كل مؤسسة أن تسأل نفسها كيف سيكون رد فعل منافسيها على التغييرات في قرارات العمل الرئيسية. فإذا خفضت شركة «ريجلي» التي تسيطر على ٥٠ بالمئة من سوق العلكة أسعارها، فكيف سيكون رد فعل منافسيها؟ وإذا ما أدخلت شركة «جنرال اليكتريك» طرازاً جديداً من الثلاجات فما الذي ستفعله شركة «ويلزويل» منافستها الرئيسية؟

ليس ثمة إجابات سهلة على تلك الأسئلة. باختلاف الأوضاع، واختلاف الصناعات، وحتى اختلاف أوضاع الإداريين في تلك الشركات، سوف يقود إلى ردود فعل مختلفة. وقد ترد تلك المؤسسات بشكل عشوائي لمجرد الأخلال بتوازن من يعارضونها.

لقد أدخلت المنافسة بين مجموعة قليلة من الشركات سمة جديدة تماماً على الحياة الاقتصادية: لقد أجبرت الشركات على أن تأخذ في حسابها ردود فعل المنافسين على الانحرافات في السعر والمنتجات، وفرضت الاعتبارات الاستراتيجية على أسواقهم.

نظرية الألعاب: حياة الأعمال حافلة بالتفاعلات الاستراتيجية ما بين المتنافسين. ولتحليل نتائج مثل هذه التفاعلات يعتمد الاقتصاديون على جانب ماهر من النظرية الاقتصادية يدعى **نظرية الألعاب** (game theory)، والتي هي تحليل للمواقف التي تضم اثنين أو أكثر من صانعي القرارات لديهم أهداف متعارضة. وضع أصول نظرية الألعاب في الأربعينات من القرن العشرين كل من جي. فون نيومان و أو. مورجنستين (J. von Neumann & O. Morgenstern) في كتابهما الرائد «نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي»^(١) والذي استخدم في الخمسينات لتطوير استراتيجيات خوض حرب نووية. واستخدم علماء الاقتصاد نظرية الألعاب في فترة لاحقة لدراسة التفاعلات بين زوج من المحتكرين (duopolists)، والخلافات ما بين النقابات العمالية والإدارات، والسياسات التجارية بين الدول، والاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة، والشهرات (reputations)، وجملة مواقف أخرى. ومن النتائج المهمة في مجال المنافسة غير الكاملة الأمور التالية:

● نظراً لأن عدد المنتجين غير المتعاونين أو المنافسين في سوق احتكار القلة قد أصبح كبيراً، فإن سعر الصناعة وكميتها يتجهان ليمثلا إنتاج السوق ذو المنافسة الكاملة.

● إذا قررت الشركات أن تتواطأ بدل أن تتنافس، فإن سعر السوق وكميته ستكون قريبة من أسعار وكميات السوق في الاحتكار الكامل. لكن التجارب توحى بأنه مع ازدياد عدد

(١) "The Theory of Games and Economic Behavior", 3rd ed.

(Princeton University Press, Princeton, N. J., 1953)

الشركات، فإن الاتفاقات الثامرية تصبح أكثر صعوبة، وتزداد سلوكيات الغش وعدم التعاون.

● في كثير من المواقف لا يكون هناك توازن ثابت لاحتكار القوة. وقد تقود التفاعلات الاستراتيجية الى نتائج مضطربة مع قيام الشركات بالتهديد، والخداع، وشن حروب أسعار، والاذعان للشركات الأقوى، ومعاينة المنافسين الأضعف، والإيحاء لهم بنواياها، أو ببساطة الخروج من السوق.

تعطي نظرية الألعاب أفكاراً لمجالات السياسة، والحرب، والحياة اليومية أيضاً. مثلاً: تقول النظرية انه في بعض الظروف

قد تكون الاستراتيجية المثلى هي ان نختار بحرص نمطاً سلوكياً عشوائياً. فحارس أمني يجب أن يقوم بجولاته التفقدية بشكل عشوائي، وليس حسب روتين ثابت. ويجب عليك أن تخضع خصومك في لعبة البوكر بين الحين والآخر، ليس أن تكسب جولة بورق ضعيف بل ان تضمن عدم انسحاب اللاعبين الآخرين حين ترفع رهانك معتمداً على ورقك القوي. وسوف نبحث في الفصل التالي نظرية اللعبة بتعمق أكبر.

في حين يمكن للمؤسسات الصغيرة التواطؤ مع بعضها إذا اتاحت لها الفرصة، فإن الاحتمال الأغلب ان تسيطر الشركات الكبرى

سلوك الشركات المساهمة الكبرى

ب

أي شخص فرد أكثر من ١ بالمئة من مجموع الاسهم. وتعتبر هذه الملكية الموزعة نموذجاً للشركات المساهمة التي يمتلكها عامة الناس. ورغم ان صناديق التقاعد، وشركات استثمار الاموال تمتلك حصصاً متنامية في العديد من الشركات، فإن أياً منها لا يمتلك سوى حصة صغيرة من المجموع.

ولأن اسهم الشركات المساهمة الضخمة مبعثرة عل نطاق واسع، فقد حدث انفصال ما بين الملكية والسيطرة على الشركات. ولا يمكن للمالكين الأفراد ان يؤثروا بسهولة على أعمال الشركات المساهمة. وفي حين أن حملة اسهم الشركة ينتخبون مجلس ادارتها - وهم مجموعة أشخاص داخل الشركة وبعض الشخصيات المعروفة من خارجها - ففي معظم الاحيان تتولى الادارة الموظفة في الشركة صنع القرارات الرئيسية المتعلقة باستراتيجية الشركة وتسيير الاعمال اليومية. وقد تلقى المديرون تدريباً خاصاً واكتسبوا مهارات ادارية وهم على معرفة وثيقة بتفاصيل الامور داخل الشركة.

في معظم الاوضاع لا يكون هناك أي تعارض في الاهداف ما بين ادارة الشركة وحملة الاسهم. فالأرباح العالية تقيد الجميع. لكن ثمة ثلاثة اشكال محتملة من تضارب المصالح ما بين الادارة وحملة الاسهم. أولاً، قد يصوت من هم داخل الشركة من أعضاء مجلس الادارة على منح انفسهم مرتبات ضخمة، وحساب مصروفات، ومكافآت، ورواتب تقاعدية سخية على حساب حملة الاسهم. ولا يقول أحد ان المديرين يجب ان يتقاضوا رواتب ضئيلة، لكن في السنوات الاخيرة بلغ ما تقاضاه بعض كبار المديرين التنفيذيين في بعض الشركات ضعيفة الاداء من رواتب ومكافآت عشرة ملايين دولار وأكثر.

على اسواقها، ولهذا السبب لن تكتمل أية دراسة عن المنافسة غير الكاملة دون النظر في اقتصاديات الشركات المساهمة الكبرى. والشركات الضخمة من أمثال شركة جنرال اليكتريك و «أي. بي. إم» تختلف اختلافاً بيناً عن الأنواع الصغرى من الشركات التي درسناها في الفصل ٨. فهي تملك موارد هائلة، وتعمل على نطاق عالمي وفي اسواق عدة في الوقت نفسه. والمنافسة الاهم بالنسبة الى الشركات الكبرى قد لا تقاس بمقدار الأرباح السنوية فقط، بل بتطوير سلع جديدة، وتقنيات جديدة، وأسواق جديدة يمكن ان تعطي مردوداً لسنوات عديدة قادمة.

سنبدأ في هذا الفصل بتحليل بنية الشركات الضخمة. وما زلنا نرى أن هناك اختلاف في المصالح ما بين المالكين والمديرين مما يوحى بإحتمال أن يكون للشركات الضخمة أهداف أخرى غير تحقيق أقصى ربح. أخيراً، سنرى ان كانت الشركات الكبرى، والمنافسة غير الكاملة من الامور التي تدفع الى تطوير منتجات وعمليات تصنيع جديدة، وهو نقاش كان جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) أول من طرحه.

الفصل ما بين الملكية والسيطرة

على الشركات المساهمة الضخمة

الخطوة الأولى لفهم سلوكيات الشركات المساهمة الضخمة هي إدراك كونها في الجزء الأعظم منها «ملكية عامة»، حيث يمكن لأي شخص شراء اسهم في هذه الشركات، وبذلك تتوزع الملكية على عدد كبير من المستثمرين. خذ مثلاً شركة «إتي اند تي» (AT & T)، في العام ١٩٩٠ كان يمتلك اسهمها أكثر من مليوني شخص، لكن ٩٢ بالمئة من حملة الاسهم يمتلكون أقل من ٥٠٠ سهم، ولا يمتلك

العقلانية والقياسات التقديرية : من السهل

على عالم الاقتصاد التحدث عن السلوك الأمثل.

لكن في العالم الحقيقي فإن المصادر والمعلومات المتوفرة للناس

لذلك مجبرون على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات

ير مكتملة. كما أن السعي لتحقيق الربح الأقصى أو

المنفعة المطلقة قد يتطلب وقتاً طويلاً. وليس في وسع المستهلكين أن

يبدوا النهار كله بحثاً عن أرخص حبة خس. وليس في وسع أي

شركة انفاق ملايين الدولارات لاستئجار علماء في الاقتصاد

القياسي لدراسة مرونة سعر كل سلعة من السلع الالف التي

تنتجها. وبدلاً من ذلك فإن الشركات أو المستهلكين غالباً ما يبدون

عقلانية متحفظة ، كما يؤكد عالم الاقتصاد هيربرت سايمون الفائز

بجائزة نوبل. وهذا يعني أنهم يسعون لاتخاذ قرار جيد، بدلاً من

هدر مواردهم في تصيد أفضل القرارات.

في بعض الاحوال يكون استخدام «القياسات التقديرية» *Rule of Thumb* - أو قاعدة مبسطة لصنع القرار - هي الطريقة

الاقتصادية للاختيار. مثلاً، من الممارسات المعتادة لدى الشركات

- خاصة الشركات في الأسواق ذات المنافسة غير الكاملة - وضع

الاسعار على أساس «نسب اعلى قليلاً من التكلفة». وطريقة العمل

هي كالتالي : بدلاً من تحديد السعر وفقاً لمقارنات الايراد الحدي

مقابل التكلفة الحدية، تحسب الشركات معدل تكلفة منتج ما وترفع

السعر بإضافة نسبة مئوية ثابتة - لنقل ٢٠٪ من معدل التكلفة -

ويصبح الرقم الاعلى قليلاً من التكلفة هو سعر البيع، لاحظ انه إذا

سارت جميع الأمور كما هو مخطط لها، فسوف يغطي السعر

جميع التكاليف المباشرة والعمامة ويسمح للشركة بالحصول على

ربح ملموس. ويستخدم التسعير بهذه الطريقة كطريقة مقارنة

للطريقة التي تحقق اعلى ربح ممكن.

فرضيات شومبيتر

يمكن انتقاد الشركات الضخمة التي لها قوة في سوق، وليس لها

سوى عدد قليل من المراجعين على أسس عدة. انها تميل الى

فرض اسعار عالية للغاية، وانتاج كمية متدنية للغاية، وتكسب

أرباحاً اعلى من الارباح العادية، وهي غير معرضة للمجازفة؛ وما

إلى ذلك. لكن ثمة دفاع قوي عن المنافسة غير الكاملة، كان أول من

طرحها الاقتصادي العظيم، الاسترالي المولد، جوزيف شومبيتر

(Joseph Schumpeter) (١٨٨٢ - ١٩٥٠). وقد ناقش ان التجديد،

والتغيير التكنولوجي يأتي على الاغلب من الاحتكارات الفردية أو

احتكارات القلة أكثر مما يأتي من المنافسة الكاملة. وفي حين

يصح القول بأن المنافسة غير الكاملة تسبب عدم الكفاءة بدفعها

الاسعار لمستوى اعلى من التكاليف الحدية، فإن شومبيتر يعتقد

وتضارب آخر في المصالح قد ينشأ بسبب توزيع ارباح

الاسهم. فلدى مديري الشركات المساهمة توجهاً يمكن تفهمه في

عدم توزيع جزء من الأرباح واستخدامه للتوسع في حجم الشركة،

بدلاً من دفعه كأرباح للأسهم. لكن ثمة حالات يفضل فيها استثمار

الأرباح التي اعيد توظيفها في الشركة في مشاريع أخرى

خارجها. وفي بعض الحالات، قد يكون من مصلحة حملة الاسهم

أن توافق الشركة على الانصواء تحت جناح شركة أخرى، أو

ببساطة أن تصفي نفسها وتدفع للمساهمين حقوقهم. لكن نادراً ما

قام المديرون عن طيب خاطر بالتصويت على خروجهم من وظائفهم،

وخروج الشركة من العمل.

التضارب الثالث في المصالح ينشأ لان المديرين غالباً ما

يهتمون بشكل أساسي بسير عمل الشركة بشكل سلس، بدلاً من

خوض مجازفات كبرى، والقيام بتغييرات ثورية. فإذا تجنبت

الشركات القيام باستثمارات مُجزية إلا أن فيها مجازفة، وذلك

خوفاً من امكانية التعرض لخسائر كبيرة، فإن خطوة التجديد

والابداع قد تتباطأ. وحسب الأسس الاقتصادية بشكل عام فإن

حذر الادارة المبالغ فيه لخوض مجازفة قد يؤخر نمو الإنتاجية

ويلحق الضرر بمستوى معيشة الأمة. ويعتقد بعض علماء

الاقتصاد ان هذا الامر هو احد الأسباب المهمة لضعف اداء

الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة.

ويزداد هذا التضارب في المصالح سوءاً كلما ازداد حجم

الشركة. وما ان تبدأ الشركة في اكتساب بعض من القوة في

السوق، حتى يصبح لديها القدرة على السعي لتحقيق اهداف أبعد

من مجرد تحقيق أقصى ربح ممكن. ويمكن لمحتكر فرد أن يضع

سعراً اقل قليلاً من مستوى السعر الذي يحقق الربح الأقصى دون

أن يؤدي ذلك الى افلاسه. وكتب عالم الاقتصاد البريطاني البارز

جي. آر. هيكس (J. R. Hicks) يقول: «أفضل ربح يحققه المحتكر

هو أن يحيى حياة هادئة». وينبها هذا القول إلى فكرة ان القوة في

السوق تسمح للمديرين بأن يسعوا «لاهداف بديلة» عن تحقيق

أقصى ربح.

إلا أنه ليس في وسع قرارات المديرين ان تتعدد كثيراً عن هدف

تحقيق أقصى ربح. فإذا اهتمت الشركة ضبط تكاليفها،

وايراداتها، والقرارات المتعلقة بالربح، فإن قوى السوق ستقضي

في النهاية عليها، أو على مديريها، وتخرجهم من الساحة. وأصبح

هذا الامر صحيحاً بشكل خاص في الآونة الاخيرة بعد تزايد

الشركات التي تواجه منافسة حقيقية من منافسين اجانب.

وبالتالي، وكما تتمكن الشركة من الصمود في السوق، فإن عليها

الانتباه الى مربحية نشاطاتها. قد لا تقوم الشركة باتخاذ القرارات

المثالية التي تحقق أقصى الأرباح، إلا أنه لا يمكنها وضع الاسعار

جزافاً ايضاً.

أن التجديد الذي تقدمه الشركات الضخمة هو تعويض ينوف عن الخسائر الناجمة عن الزيادة العالية في الأسعار.

رأينا في الجدول ١٠-١ أن البحث والتطوير تجري ملاحظتهما بشكل مكثف أكثر في الصناعات المتركة، أكثر مما في الصناعات المتنافسة. ومن الأمثلة الكلاسيكية في هذا المجال: مختبرات بيل للهاتف (Bell Telephone Labs). وقد عملت مؤسسة البحوث العملاقة هذه بدعم من أكبر مبتكر فردي في العالم - مؤسسة «آتي أند تي» (AT & T). وخلال العقود الأربعة التي سبقت انهيار نظام بيل، اخترعت مختبرات بيل أو قدمت مساهمات رئيسية في مجال الإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية: مثل الترانزستورات وأشباه الموصلات، والمايكروويف، والألياف الضوئية، والذاكرة المغناطيسية الفقاعية (hubble memory)، ونظام تشغيل يونكس (UNIX)، والأقمار الصناعية ومفاتيح التشغيل الإلكترونية. وخلال عقد السبعينيات كانت مختبرات بيل تدير أكثر من ١٠ بالمائة من إجمالي البحوث الصناعية الأمريكية الأساسية. وأعطت جهود بحث وتطوير قوية قامت بها شركات دويونت، و «آر. سي. أي»، (RCA) و «أي. بي. إم»، وجنرال إلكتريك، وجنرال موتورز، وغيرها من الشركات الكبرى، نتائج باهرة مماثلة.

فما هي المشكلة الاقتصادية الخاصة المتعلقة بالتجديد؟ ولماذا يختلف الاستثمار في البحث والتطوير عن إنتاج السلع والخدمات التقليدية؟ التجديد مختلف لأنه يولد «مؤثرات خارجية» اقتصادية مهمة، وتحدث هذه المؤثرات، كما شرحنا في الفصل الثاني، حين تفيض الأعباء أو المنافع من كيان ما على كيان آخر. فحين اخترعت مختبرات بيل الترانزستور توزعت منافعه في مختلف أنحاء العالم، على أجهزة التلفزيون اليابانية، والسيارات الألمانية، والحاسوبات الأمريكية. وقد استفاد مستهلكو هذه السلع بقدر هائل من الترانزستورات وأشباه الموصلات، ولم يحصل المخترع - مختبرات بيل - إلا على جائزة مالية ضئيلة مقابل حقوق ملكية براءة الاختراع.

لقد أدركت الدول منذ زمن بعيد ضرورة الاختراعات. وتمنع معظم الدول المخترعين حق استثمار أي منتج أو عملية إنتاجية مبتكرة. وفي الولايات المتحدة تعطي براءة الاختراع المخترع حق احتكار أو الانتفاع باختراعه لمدة ١٧ عاماً. وعن طريق السماح بالاحتكار في هذه الحالة الخاصة، فإن الحكومة تشجع على الاختراع، خاصة صفار المخترعين، ومن الأمثلة الناجحة على براءات الاختراع التي حققت نجاحاً كبيراً، الهاتف، وماكينات تصوير الوثائق، وكاميرات التصوير «بولاويد».

لكن براءات الاختراعات لا تنجح في مكافأة الابتكار إلا جزئياً، حيث أنه غالباً ما تقوم المؤسسات الأخرى بتقليدها. وقد قيل أن إنتاج المخترعات أمر مكلف لكن إعادة إنتاجها رخيص.

ويطلق على عدم قدرة المؤسسات على الاستيلاء على كامل القيمة النقدية لاختراعاتها اسم عدم القدرة على الاستملاك (inappropriability) وقد وجدت دراسات الحالة التي قام بها إدوين مانسفيلد (Edwin Mansfield) وآخرون أن العوائد الاجتماعية للاختراعات (أي قيمة الاختراعات بالنسبة إلى جميع المستهلكين والمبتكرين) كانت تقارب ثلاثة أضعاف العائد الذي يمكن للمخترع الحصول عليه (أي قيمة الاختراع النقدية بالنسبة إلى المخترع).

وطالما أن القدرة على استملاك مكافآت الاختراع ضعيفة، فإننا قد نتوقع تقصيراً في تمويل عمليات البحث والتطوير الخاصة، مع عجز كبير في الاستثمار في البحوث الأساسية. وقد دفع عدم القدرة على الاستملاك، والمردود الاجتماعي الكبير للبحوث معظم الحكومات إلى تقديم الدعم للبحوث الأساسية في مجالات الصحة والعلوم.

وعدم القدرة على استملاك الاختراع، يفسر أيضاً السبب في قيام الشركات الكبرى بأعمال البحث والتطوير أكثر من الشركات الصغرى. فإذا كانت مؤسسة «آتي. أند. تي» تباع ٩٥ بالمائة من مفاتيح تشغيل الهاتف الإلكترونية في البلد، فإن أي اختراع في هذا المجال سيجلب على الأغلب فوائد جمة للشركة، ويكون لديها بالتالي حافزاً قوياً كي تستثمر في بحث وتطوير هذا الحقل. وبالعكس ذلك، فإن حافز الشركات الصغرى أقل من ذلك بكثير.

ورجوة النظر هذه هي التي دفعت جوزيف شومبيتر إلى طرح فرضياته الجريئة:

إن المستويات المعاصرة لمعيشة الجماهير قد تطورت خلال فترة التحرر النسبي لقطاعات الأعمال الضخمة. ولو أعدنا قائمة بالأشياء التي دخلت في خدمة الرجل المعاصر منذ العام ١٨٩٩ وحتى اليوم، وقارنا حركة أسعارها. لا يمكننا إلا أن نصاب بالذهول لمعدل التقدم الذي يبدو أعظم من أي وقت مضى، خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا أيضاً التحسينات الرائعة التي أدخلت على النوعية.

وهذا ليس كل شيء. فما أن ننظر في كل واحد من البنود، التي كان التقدم فيها أشد وضوحاً، على حدة، فإن الأثر لا يقودنا إلى أبواب الشركات التي كانت تعمل في أوضاع من المنافسة الحرة نسبياً بل إلى أبواب المؤسسات الضخمة تحديداً - التي هي، كما في حالة المعدات الزراعية، مسؤولة عن قدر كبير من التقدم في حقل التنافس - وقد تتضح لنا حقيقة كنا في شك من أمرها وهي أنه قد يكون لقطاعات الأعمال الضخمة دور أكبر في رفع مستويات المعيشة أكثر من خفضها^(٢).

علاوة على ذلك، وحين تتبع جون جوكس (John Jewkes) وزملاؤه تاريخ معظم الاختراعات المهمة في هذا القرن، وجدوا أن أقل من نصفها جاء من مختبرات الشركات المساهمة الكبرى. وتؤكد أهمية المخترعين الصغار في السنوات الأخيرة، حين ظهرت بعض المنتجات الجديدة الرئيسية من العدم (كما حدث مع حاسوب «أبل» الذي أطلق ثورة الحاسوبات الصغيرة في أوائل الثمانينات). باختصار، فإن العلاقة ما بين الإبداع والقوة في السوق علاقة معقدة. لأن الشركات الكبرى قد قدمت مساهمات رئيسية في مجال البحث والتجديد، علينا أن نحذر الادعاءات بأن كبر الحجم هو سرّ كله. وعلينا في الوقت نفسه أن نعترف بأن الشركات الصغيرة والأفراد، قد قدموا بعض أهم الاكتشافات التكنولوجية الثورية. ولتشجيع التجديد السريع فإن الدولة أن تحافظ على تشكيلة متنوعة من المناهج والمؤسسات.

يطيب للسياسيين أن يمتدحوا «الشركات الصغيرة» و«مزرعة

إلى أي مدى صمدت فرضيات شومبيتر الجريئة هذه خلال العقود الأربعة الماضية ؟ بداية، يسلم معظم علماء الاقتصاد بالحقائق الأساسية في فرضيات شومبيتر. فمن الصعب أن يقوم دكان بقالة محلي أو مزارع للبندورة بدعم مؤسسة ضخمة للبحث والتطوير. ففي العام ١٩٨٨، مثلاً، عزى للشركات التي لديها برامج بحثية والتي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٥ ألف عامل ٥٥ المئة من أعمال البحث والتطوير، التي يمولها القطاع الخاص. رغم أنها لا تشغل سوى ٧ بالمئة من مجموع العاملين في وظائف مدنية. أما الشركات الصناعية التي تشغل أقل من ١٠٠٠ عامل فإن ٤ بالمئة منها فقط كان لديها برنامج رسمي للبحث والتطوير، وذلك مقارنة مع ٩١ بالمئة لدى الشركات الكبرى.

ما أن استقر الرأي على أن المؤسسات الصغيرة لا تقوم إلا بالقليل من الأبحاث، حتى بدأ المحللون في وضع حد فاصل. وقد المحت الشكوك إلى أن العديد من المؤسسات، التي ليس لها سوى حصة صغيرة من السوق، برامج بحث وتطوير مهمة وناجحة.

ج موازنة عامة للمنافسة غير الكاملة

ج

الآن تدخل شركة محتكرة إلى الصورة. وهذه الشركة ليست محتكراً شريراً (فهي لا تسرق الناس ولا تحشو سلعها في حلق الناس). بل إن هذه الشركة الاحتكارية تستغل حقيقة أنها البائع الوحيد لسلعة أو خدمة. وعن طريق إبقاء منتجاتها شحيحة بعض الشيء في السوق، فإن هذه الشركة المحتكرة الوحيدة لتلك السلعة سترفع أسعارها لتصبح أعلى من التكلفة الحدية. وبالتالي، فإن المجتمع لا يحصل من إنتاج هذا المحتكر على ما يريده سواء من ناحية تكلفة السلعة الحدية أو من ناحية القيمة الحدية بالنسبة للمستهلك. والشيء نفسه صحيح بالنسبة لاحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية، طالما أن في وسع الشركات الحفاظ على أسعارها بقدر يزيد عن التكلفة الحدية.

قياس الهدر الناجم عن المنافسة غير الكاملة

يمكننا رسم مقدار الخسارة في الكفاءة الناجم عن المنافسة غير الكاملة باستخدام صيغة مبسطة من الرسم البياني للاحتكار الكامل، والمبين هنا في الشكل ١٠ - ٥: فإذا كان في وسع الصناعة أن تكون تنافسية، ففي الإمكان تحقيق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها ح مع س، وهي ت. وفي ظل منافسة كاملة شاملة فإن الكمية التي تنتجها هذه الصناعة في ٦ وحدات وبسعر مقداره ١٠٠.

العائلة»، وإن يحطوا في الوقت نفسه من قدر «الشركات الضخمة» وأربابها الفاحشة». فهل يبرر المحللون الاقتصاديون هذه الصورة الرومانسية؟ قيمنا في هذا الجزء الأثر الاقتصادي للمنافسة غير الكاملة على الاقتصاد المعاصر. وسوف نبداً ببيان كيف أن المنافسة غير الكاملة تشوه عملية توزيع الموارد. نقدم بعدها تقييمات عددية لمقدار الهدر الناجم عن المنافسة غير الكاملة. ثم نختم ببحث إجراءات السياسة التي يمكن للحكومات استخدامها للسيطرة على الضرر الناجم عن المنافسة غير الكاملة.

التكاليف الاقتصادية للمنافسة غير الكاملة

تكلفة تضخم الأسعار وعدم كفاية المنتجات

بينت تحليلاتنا كيف أن المنافسة غير الكاملة تخفض المخرجات وترفع السعر، وتنتج بالتالي أقل مما يمكن إنتاجه في صناعة تعمل في ظل المنافسة الكاملة. وهذا واضح بشكل جلي في الاحتكار الفردي، والذي هو الصيغة الأكثر تطرفاً من أشكال المنافسة غير الكاملة. ولعرفة السبب في قيام المحتكر بإبقاء مستوى الإنتاج منخفضاً وكيف يقوم بذلك، تصور أنت القوة الشرائية موزعة بشكل سليم وأن جميع الصناعات فيما عدا صناعة واحدة، تعمل في ظل منافسة كاملة، وأن ح تساوي س ولا يوجد مؤثرات خارجية. في هذا الوضع يكون السعر هو المقياس أو المعيار الاقتصادي الصحيح للندرة: فالسعر يقيس كلاً من المنفعة الحدية من الاستهلاك لدى الأسر، والتكلفة الحدية لإنتاج الشركات للسلم.

الجزء الاخير من هذا الفصل سنبحث المناهج الستة الرئيسية التي يمكن للحكومات استخدامها في اقتصاديات السوق للتعامل مع المنافسة غير الكاملة. وتشكل السياسات الثلاث الاولى جوهر السياسات المعاصرة تجاه مؤسسات الاعمال الضخمة. أما السياسات الثلاث التالية فنادراً ما تستخدم في اقتصاديات السوق المعاصرة مثل أسواق الولايات المتحدة.

١ - الطريقة الرئيسية لمحاربة قوى السيطرة في السوق هي استخدام «سياسات مكافحة الاحتكار». وهي قوانين تمنع أنواعاً معينة من السلوكيات (مثل اتفاق الشركات مع بعضها على تحديد الأسعار) أو كبح قيام بنى معينة من الأسواق (مثل الاحتكارات الكاملة أو التركيز في احتكار القوة) وسوف نطالع هذا النهج السياسي بالغ الأهمية بالتفصيل في الفصل ١٨.

٢ - يمكن بشكل عام تجنب مساوئ الاتجاهات الاحتكارية «بتشجيع المنافسة» حيثما أمكن. وهناك العديد من السياسات الحكومية التي يمكنها تشجيع المنافسة القوية حتى بين الشركات الضخمة. ومن المهم بشكل خاص ابقاء حواجز الدخول منخفضة. وهذا يعني تشجيع الشركات الصغيرة، وعدم سد الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية.

٣ - خلال القرن الماضي، طورت الحكومة الأمريكية أداة جديدة لسيطرة الحكومة على الصناعة هي: «اللوائح التنظيمية» (regulations)، وتسمح اللوائح التنظيمية الاقتصادية لوكالات متخصصة بالإشراف على الأسعار، والمخرجات، ودخول، وخروج الشركات في الصناعات الخاضعة للوائح التنظيمية، مثل المرافق العامة والنقل. وخلافاً لسياسات مكافحة الاحتكار التي تبن للشركات ما لا يجب عمله، فإن اللوائح التنظيمية تبن للشركات ما يجب عمله وكيف تسعر منتجاتها، وذلك في الواقع، يمثل سيطرة للحكومة على هذه المؤسسات دون أن تمتلكها. وهذه الاداة المهمة لاحتواء الاحتكارات تستخدم بشكل خاص في تنظيم الاحتكارات الطبيعية المحلية، التي سنناقشها بشكل موسع في الفصل ١٨ عند استطلاعنا لدور الحكومة في الحد من قوى السوق.

٤ - «ملكية الدولة» للاحتكار من المناهج التي استخدمت على نطاق واسع خارج الولايات المتحدة، حيث ساد الاعتقاد ان الانتاج الكفؤ لبعض الاحتكارات الطبيعية مثل توزيع الماء، والغاز، والكهرباء يتطلب وجود بائع واحد. وفي مثل هذه الحالات، تكون المعضلة هي ما إذا كان من الأفضل فرض ملكية الدولة أو لوائح الحكومة التنظيمية على مثل هذه المؤسسات. وقد اختارت معظم الدول التي تتبع اقتصاد السوق نهج اللوائح التنظيمية، كما قام العديد من الحكومات مؤخراً «بخصخصة» الصناعات التي كانت فيما سبق

ثمة تحفظ بالغ الأهمية حول هذه الدراسة، وهو أنها تتجاهل تأثير بنية السوق على التقدم التكنولوجي، أو «الكفاءة الديناميكية». فخسارة الجمل الساكن التي قيس في الشكل ١٠ - ٥ تفترض ان منحنيات التكلفة تتشابه سواء بالنسبة الى المنافسة الكاملة أو المنافسة غير الكاملة. لكن بعض علماء الاقتصاد يشيرون الى انه ووفقاً لفرضيات شومبيتر، التي ناقشناها في الجزء السابق من هذا الفصل، فإن المنافسة غير الكاملة تشجع بالفعل الاختراع، والتغيير التكنولوجي وتقلل التكاليف. وهذا يوحي بأن المكاسب المتحققة من الاختراع، قد توازي الخسائر في الكفاءة الناجمة عن الأسعار المرتفعة للغاية.

لكن هذه الحجة ليست مقبولة لدى الجميع. فبعض علماء الاقتصاد المتشككين يجيبون على هذه المقولة بأن الاحتكار يشجع، وبشكل رئيس، الضمول، والنوعية الرديئة، والخدمة غير المثمدة. الواقع، ان هناك شكوى عامة من شركات تسيطر على السوق، ولا تهتم كثيراً بنوعية الانتاج. فحين كانت شركة «آتي اند تي» محتكرة لمعدات الهاتف، كان على المستهلكين أن يرضوا بجهاز الهاتف الاسود البسيط لسنوات عدة. وما ان دخل المنافسون السوق حتى أصبح لدينا زيادة هائلة في تشكيلة الالوان، والطرازات، والتجهيزات الملحقه بالهاتف (مثل اجهزة الرد على الهاتف). وفي صناعة السيارات أيضاً، اجبرت المنافسة الأجنبية صانعي السيارات في الولايات المتحدة على صنع سيارات أمتن وأكثر أماناً.

أخيراً، يتجاهل هذا التحليل موضوع ارباح الاحتكارات. ويعترض معظم الناس على المنافسة غير الكاملة على أساس ان المحتكرين يجنون أرباحاً غير عادية (انظر الشكل ١٠ - ٥) ويثرون على حساب المستهلكين تعيسسي الحظ. وفي حين ان الأرباح الفاحشة قد تحدث في قطاعات معينة، لكن بشكل عام، فإن تركيز الأسواق لا يعطي بالضرورة معدلات عالية من الربح، كما يبين الجدول ١٠ - ١.

استراتيجيات التدخل

في معرض مناقشة مسألة المنافسة غير الكاملة، كتب ميلتون فردمان (Milton Friedman)، الحائز على جائزة نوبل - وربما كان ابرز علماء الاقتصاد المحافظين في العصر الحديث يقول: «ليس هناك خيار واحد من بين ثلاثة ضروري، الاحتكار الخاص وغير المنظم، واحتكار خاص تنظمه الدولة، والعمليات الحكومية». وفي

(3) F. M. Scherer & David Ross, "Industrial Market Structure and Economic Performance", 3d. ed. (Houghton Mifflin, Boston, 1990), p.

فمصانع السيارات هي شركات ضخمة ذات ملكية عامة لأنها بحاجة لجمع رؤوس أموال كبيرة كي تكتسب الكفاءة الضرورية للإنتاج واسع النطاق، ويتنظم المحامون في شركات مع بعضهم البعض، بسبب الحاجة إلى جمع مختلف المهارات والخبرات وتحسين ثقة موكلهم بهم، والجامعات مؤسسات ليس غرضها الربح لأن من الصعب مزج الربح مع التعليم، أما المزارع فتديرها العائلات بسبب الحاجة إلى إنجاز تشكيلة واسعة من الأنشطة في مناطق قليلة الكثافة السكانية.

وفي جميع الحالات، كما تبين الفقرة المقتبسة من كتاب ميلتون فريدمان، على الصفحة السابقة، فإنه عند مواجهة سيطرة قوى كبيرة في السوق، فإننا نختار بين شروخ مختلفة. وبعد قرن من مراقبة مختلف أشكال بنى السوق، توصل العديد من علماء الاقتصاد إلى نتيجة مؤداها: أن تشجيع المنافسة القوية بين المؤسسات غير المنظمة بلوائح، هو في أغلب الأحيان أقل هذه الشروخ ضرراً. والدروس المستفادة من عقود من دراسة الأسواق هي أن إزالة حواجز الدخول والخروج، وضمان إجراءات قوية لمنع التواطؤ هي المعادلة الأضمن لمنع التسعير الاحتكاري، والتشجيع التجديد السريع. ويمكن تلخيص مفاتيح هذه الاستراتيجية بالنقاط التالية:

- تذكر أن «التعرفة (التسعير الجبري) هي أم الاحتكار».
- شجّع المنافسة القوية من الشركات الأجنبية.
- استخدم المزايدات والمنافقات التنافسية كلما أمكن ذلك.
- لا تحاول أن تعطي تخمينات حول التوجهات التكنولوجية المستقبلية.
- أزل اللوائح التنظيمية وغيرها من القيود المفروضة على المنافسة.
- شجّع المؤسسات الصغيرة على تحدي الشركات الضخمة الراسخة الأركان.

٥ - استخدم «تحديد سعر» معظم السلع والخدمات في زمن الحرب، كطريقة لاحتواء التضخم من ناحية، وكطريقة لابقاء الأسعار منخفضة في الصناعات المتمركزة. وقد أظهرت الدراسات أن ذلك التحديد هو أداة خرقاء: حيث أنه يقود إلى العديد من التشوهات والتحايلات، التي تقوض كفاءة الاقتصاد. وخلال أحداث تجربة في مجال تحديد السعر في الولايات المتحدة، في السبعينات، كانت هناك صفوف طويلة على البنزين، عندما حدد سعره بشكل منخفض للغاية، وبرز فجأة نقص في اللحوم، والغاز الطبيعي، وحتى في الضروريات مثل ورق التواليت. ووضع الاقتصاد كله تحت رحمة تحديد الأسعار من أجل تحجيم حفنة من المحتكرين، أشبه بتسميم البستان كله للقضاء على بضع حشرات.

٦ - استخدمت «الضرائب» في بعض الأحيان، للتخفيف من تأثيرات توزيع الدخل. وبفرض الضرائب على الاحتكارات يمكن للحكومة أن تخفض أرباح الاحتكارات، وتلطف بذلك بعضاً من الآثار الاجتماعية غير المقبولة الناجمة عنها. لكن إذا كان فرض الضرائب يهدد الاعتراضات المناهضة للاحتكار والتي هدفها تحقيق العدالة، فإنه لا يقلل تشوهات المخرجات. وضريبة لا تسبب تشوهات تستنزف الأرباح دون أن يكون لها تأثير على المخرجات. وإذا ما رفعت الضريبة التكلفة الحدية، فالاحتمال الأغلب أن يلجأ المحتكر إلى الابتعاد أكثر عن المستوى الكفؤ للمخرجات (برفع السعر وخفض المخرجات أكثر).

نتائج التحليل ما هي النتائج المستفادة من تحليل مزايا ومساوي، المنافسة غير الكاملة؟ بداية، طرح المسألة وكأنها مسألة «الاحتكار ضد المنافسة» أبسط من أن يكون ذا فائدة. فالأمر أشبه بالسؤال ما إذا كانت الحيوانات الكبيرة أجمل أو أكثر كفاءة من الحيوانات الصغيرة. وكما يؤكد استعراضنا أعلاه، فإن هناك تشكيلة واسعة من مختلف أصناف المنافسة غير الكاملة. وقد تطور معظمها لمواجهة مشاكل خاصة بالسوق الذي تتعامل فيه -

ملخص

تكون نتيجة ذلك ما يسمى تواطؤ القلة الاحتكارية. وتكون علاقة السعر بالكمية التي تولدها بنية سوق من هذا النوع مماثلة للعلاقة التي تولدها صناعة تحتكرها شركة واحدة.

٣ - من البنى الشائعة الأخرى، المنافسة الاحتكارية، التي هي من صفات العديد من مؤسسات البيع بالفرق. ونجد هنا العديد من المؤسسات الصغيرة لديها اختلاف طفيف في نوعية المنتجات (مثل اختلاف أنواع البنزين أو مواد البقالة) أن

١ - سلوك المنتجين في أسواق منافسة غير كاملة

- ١ - يساعد التركيز الصناعي على قياس درجة قوة قوى السوق في صناعة غير تنافسية. الصناعات الأكثر تركّزاً تميل لأن يكون لها نفقات أعلى على الدعاية والإعلان، والبحث والتطوير، ودرجة مربحيها ليست أعلى من المعدل العام للأرباح.
- ٢ - إذا كانت حواجز الدخول عالية، وكان هناك تواطؤ كامل،

قراراً اقل من القرار الامثل، وغالباً ما تستخدم قياسات تقديرية، للتوفير في الوقت اللازم للبحث واتخاذ القرار. علاوة على ذلك، ونظراً لتعارض المصالح ما بين المالكين والمديرين، فإن الشركات المساهمة قد تسعى لاهداف اخرى غير تحقيق الربح. ومن الامثلة المهمة على عمل لا يبدو انه يسعى لزيادة الربح الى اقصى حد: عملية مَرْبَاة السعر "Markup Pricing" وهي عملية تسعير تقديرية تضيف نسبة مئوية معينة الى تكلفة الانتاج.

٧ - في حين ان احتكار القلة أو الاحتكار الكامل يقود الى سعر اعلى من التكلفة الحدية، وبالتالي الى عدم كفاءة اقتصادية على المدى القصير، فإن فرضيات شومبيتر تبرهن ان هذه النظرية التقليدية، تجاهل ديناميكية التغيير التكنولوجي. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن احتكارات القلة والاحتكارات الكاملة هي المصدر الرئيسي للتجديد ورفع مستويات المعيشة، وقد يخفض تفكك المؤسسات الضخمة الاسعار على المدى القصير، لكنه قد يخطر برفعها على المدى الطويل نظراً لان تشردم الصناعة يبطئ التقدم التكنولوجي.

ج - المنافسة غير الكاملة في الميزان

٨ - تقود ممارسة سلطة الاحتكار الى عدم الكفاءة الاقتصادية حين يرتفع السعر فوق التكلفة الحدية. وقد يحدث أيضاً تدهور في جودة الانتاج. وتشير الدراسات التجريبية الى ان خسارة الجمل الساكن، أو خسارة الكفاءة الناجمة عن المنافسة غير الكاملة تبدو ضئيلة مقارنة مع الناتج القومي.

٩ - لكي مساوي المنافسة غير الكاملة، كانت الحكومات في الماضي تلجأ في بعض الاحيان الى فرض الضرائب، وتحديد السعر، والتأميم. واستخدام هذه الامور قليل في هذه الايام في معظم الدول التي تتبع اقتصاد السوق. والادوات الثلاث الرئيسية المستخدمة في السياسة الصناعية الامريكية حالياً، اللوائح التنظيمية، وقوانين مكافحة الاحتكار، وتشجيع المنافسة، واهم اداة من ضمن هذه الادوات ضمان المنافسة القوية عن طريق خفض الحواجز المعيقة للمنافسة بقدر الامكان.

وجود تمايز في المنتجات يدفع كل شركة الى مواجهة منحني طلب ط ط ينحدر الى اسفل. وعلى المدى الطويل تستنزف حرية الدخول الى الصناعة الارباح حين تبدي تلك الصناعات توازناً تكون فيه منحنيات م ت الخاصة بالشركات مماسة لمنحنيات طلبها ط ط. وفي هذا التوازن القائم على التماس، تكون الاسعار اعلى من التكاليف الحدية لكن الصناعة تبدي تنوعاً أكبر في الجودة والخدمات المقدمة أكثر مما في المنافسة الكاملة.

٤ - يبين الوضع الاخير التفاعل الاستراتيجي حين لا يكون في صناعة ما سوى حفنة قليلة من الشركات. وحيث يتنافس عدد قليل من المؤسسات في السوق، فإن على هذه الشركات ان تتعرف على علاقاتها الاستراتيجية المتداخلة. ويدخل التنافس بين عدد قليل من الشركات سمات جديدة كلية الى الحياة الاقتصادية: فهو يجبر الشركات على ان تأخذ في حسابها ردود فعل المنافسين على التغييرات في السعر والمخرجات، وإدخال الاعتبارات الاستراتيجية الى تلك الاسواق. وتكشف نظرية الالعاب طريقة اختيار المؤسسات لاستراتيجياتها التي تحاول استباق ردود فعل خصومها.

ب - سلوك الشركات المساهمة الضخمة

٥ - مع نمو الشركات المساهمة العامة، وبما أن مالكيها عدة ومشتتون، بدأنا نرى ظاهرة فصل الملكية عن السيطرة على الشركات. ومثل هذا التوجه يمكن أن يوجد تضارباً في المصالح ما بين حملة الاسهم ومديري الشركة (كما يحدث حين يتجنب المديرين المجازفة أو يخصصون لأنفسهم مرتبات سخية للغاية).

٦ - بينت دراسة دقيقة للسلوك الفعلي لاحتكار القلة ان بعض اشكال السلوك تختلف عن الفرضيات الاقتصادية التقليدية المتعلقة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. وأحد القيود على تحقيق أقصى اربح هو قيد العقلانية. ويبين هذا المبدأ ان اتخاذ القرارات امر مكلف، لذلك فإن المديرين قد يتخذون

مفاهيم للمراجعة

- فرضيات شومبيتر
- **المنافسة غير الكاملة في الميزان**
- خسارة الجمل الساكن
- الاساليب التقليدية للتعامل مع المنافسة غير الكاملة: تحديد السعر، التأميم.
- الاساليب الحالية: اللوائح التنظيمية، سياسة مكافحة الاحتكار، السياسات المشجعة للمنافسة.

المنافسة غير الكاملة
- التركيز الصناعي
- قوى السيطرة في السوق
- التفاعل الاستراتيجي
- التواطؤ السري والعلمي
- المنافسة غير الكاملة:
القلة الاحتكارية المتواطئة
المنافسة الاحتكارية
احتكار القلة
- نظرية الالعاب.
- التوازن من دون ربح في المنافسة الاحتكارية
- عدم كفاءة س < ت ح
سلوك الشركات الضخمة
- فصل الملكية عن السيطرة في الشركات
- القيود على تحقيق أقصى ربح
العقلانية المقيدة، الاهداف البديلة، "مرباة السعر".

الشركة	الحصة من السوق (%)	الشركة	الحصة من السوق (%)
يوناتيد	١٧	نورث ويست	٩
اميريكان	١٤	ت. دبليو. آ	٨
دلتا	١٢	بان اميريكان	٧
ايسترن	١٢	٨ شركات أخرى	٢ لكل واحدة

المصدر : وزارة النقل الامريكية، «احصاءات النقل الجوي المالية» (كانون أول، ١٩٨٦).

٧ - قررت الحكومة فرض ضريبة على احد المحتكرين بمعدل ثابت مقداره ض دولار لكل وحدة. وضَّح تأثير ذلك على المخرجات والسعر. هل نقطة التوازن التي تلت فرض ضريبة قريبة أم بعيدة من نقطة التوازن المثالية حيث $S = T$ ؟

٨ - تسعى الشركات غالباً من خلف الكواليس الى فرض تعرفات جمركية أو تطبيق نظام الحصص للتخفيف من المنافسة المستوردة :

(أ) افرض ان المحتكر المبيع في الشكل ١٠ - ٥ له منافس اجنبي سيعرض منتجاته من خلال منحى عرض لا نهائي المرونة ويسعر اعلى قليلاً من سعر المحتكر حيث $M = T$ وضع تأثير دخول المنافس الاجنبي الى السوق.

(ب) ما هو تأثير ذلك على السعر والكمية إذا فرضت تعرفة جمركية مانعة (prohibitive tariff) على البضائع الاجنبية؟ (التعرفة الجمركية المانعة هي تعرفه عالية للغاية بحيث أنها تسد الطريق امام جميع المستودرات). وما هو تأثير فرض تعرفه صغيرة؟ استخدم تحليلاتك الخاصة لتفسير البيان التالي «التعرفة هي أم الاحتكار الكامل».

٩ - اشرح وباستخدام الرسوم البيانية السبب في ان التوازن الاحتكاري يقود الى عدم الكفاءة الاقتصادية بالمقارنة مع المنافسة الكاملة. وما سبب الاهمية الحاسمة لشرط التوازن $T = S = M = C$ ، المذكور في الفصل ٨، بالنسبة الى هذا التحليل ؟

١٠ - في التوازن على المدى البعيد، تحقق الاسواق التنافسية

١ - راجع النظريتين الاولى والثانية عن المنافسة غير الكاملة اللتين حللناهما في الجزء الأول من هذا الفصل، ثم ارسم جدولاً تقارن فيه ما بين المنافسة الكاملة، والاحتكار الكامل، والنظريتين من ناحية صفاتهما التالية : (أ) عدد المؤسسات؛ (ب) مدى التواطؤ؛ (ج) السعر مقابل التكلفة الحدية؛ (د) السعر مقابل متوسط التكلفة على المدى الطويل؛ (هـ) الكفاءة.

٢ - كانت حصص السوق في صناعة النقل الجوي في الولايات المتحدة للعام ١٩٨٦ كما في الجدول المقابل :

احسب معدل التركز الصناعي في أربع شركات وثمانى شركات. ما هو التغيير الذي قد يحدث في هذه المؤشرات اذا دمجت شركة دلتا مع يوناتيد ؟

٣ - «ان مأساة معظم الصناعات التي تتصف بالمنافسة الاحتكارية ليس الأرباح المبالغ فيها على الإطلاق. بل في انه ليس هناك أرباح، والأسعار مبالغ فيها لأن الموارد تبدد على مستويات متدنية من الانتاج». فسر ما الذي يعنيه الكاتب بقوله هذا بالنسبة للتوازن بعيد المدى المبين في الشكل ١٠ - ٤. دافع عن المنافسة الاحتكارية بإظهار كيف انها قد تقود الى انتاج تشكيلة كبيرة من السلع.

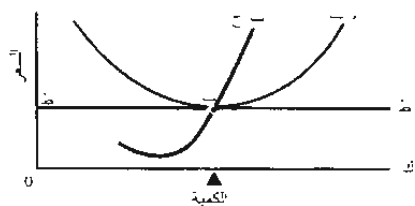
٤ - «من السذاجة محاولة تفكيك الاحتكارات الفردية الى بضع وحدات تتنافس بشكل فعال، لأن السبب الرئيسي لقيامها هو قانون خفض التكلفة بالانتاج واسع النطاق. علاوة على ذلك، ان كان هناك بضع شركات، فالأغلب أن يكون السعر قريباً من التكلفة الحدية». ناقش كلا شقي هذا البيان.

٥ - حين كان لشركة فورد حصة كبيرة من سوق السيارات، قال هنري فورد عن «الموديل تي» : «يمكنك الحصول على أي لون ترغبه، طالما انه اللون الأسود». هل يمكنك إعادة رسم الرسومات البيانية في هذا الفصل مستخدماً الجودة بدلاً من الكمية على محور السينات ؟ ما الذي يمكنك التنبؤ به حول جودة الانتاج في ظل مختلف اشكال بنى السوق.

٦ - اشرح العبارات التالية :

(أ) لكل صيدلة من الصيدليات التي تباع بالمفرق قدرأ قليلاً من السيطرة في السوق، لكنها لا تستطيع كسب أية أرباح اقتصادية من أنشطتها.

(ب) وفقاً لنظرية العقلانية المُقيدة، فإن من الاجدى فعلاً لشركة جنرال اليكتريك الا تعدل سعر ثلاثياتها بحيث تكون $T = C = A$ في كل يوم وساعة.



المنافسة الكاملة

الشكل ١٠ - ٦.

سواء منها المنافسة الكاملة أو المنافسة الاحتكارية تماساً ما بين منحنى طلب الشركة ط ط ومنحنى متوسط تكلفتها م ت. ويبين الشكل ١٠ - ٤ المماس لمنتج في سوق منافسة احتكارية، في حين يعرض الشكل ١٠ - ٦ المماس لمنتج في سوق منافسة كاملة. بيّن أوجه الشبه أو الاختلاف في الموقفين بالنسبة لما يلي :

أ (مرونة منحنى الطلب لإنتاج الشركة.

ب) مدى التعارض ما بين السعر والتكلفة الحدية.

ج) الأرباح.

د) الكفاءة الاقتصادية.

الفصل ١١

المجازفة، وعدم اليقين، ونظرية الألعاب

المجازفة تتباين عكسياً مع المعرفة

ابرفينغ فيشر، «نظرية الفائدة» (١٩٣٠)

تواجه عدم اليقين الذي يلف الاجور المستقبلية، أو التوظيف، أو عوائد الاستثمار في التعليم، أو موجوداتها المالية. ويعاني الناس، بين الحين والآخر، من مصائب من النيران أو الأعاصير، أو فيضان نهر المسيسيبي العظيم. وعلى المؤسسات أيضاً أن تواجه عدم اليقين بالنسبة إلى أسعار منتجاتها ومدخلاتها، والاضطرابات السياسية حين يكون انتاجها في بلد أجنبي، ومسار التغير التكنولوجي في مجال صناعتها، ومدى قوة المنافسة التي تتعرض لها من منافسيها المحليين والأجانب. ويطلق على دراسة هذا المجال الأول «اقتصاديات عدم اليقين».

وتعقيدات أخرى تنشأ لأن الكثير من الحياة الاقتصادية يشتمل على محاكات، ومساومات، ووضع استراتيجيات. في أسواق المنافسة الكاملة، يأخذ الأطراف جميعهم الأسعار كما هي، ولا يحتاج أي منهم إلى أن يقلق لردود فعل الآخرين على أعمالهم. لكن الاعتبارات الاستراتيجية جوهرية في تشكيلة واسعة من الظروف. فعلى شركة النفط التي تحدثنا عنها مثلاً، أن تشعر بالقلق حول ما إذا كان الروس سيمنعون قيام اضطراب كبير أم لا. وهنا في الولايات المتحدة، وفي الصناعات التي تحتكرها قلة من الشركات، يجدر بكل شركة أن ينتبها بالقلق حول الطريقة التي سترد بها الشركات الأخرى على القرارات المتعلقة بالسعر أو المنتجات. هل سيؤدي خفض في السعر إلى حرب أسعار؟ هل ستقود حرب الأسعار إلى الإفلاس؟ تشارك معظم الشركات الكبرى في مساومات جماعية، مع أحد نقابات العمال لتحديد الاجور وشروط العمل. فهل سيؤدي التشدد في موقف ما إلى اضطراب يشل الحركة؟

انخفض انتاج النفط بحدّة في روسيا، خلال الاضطرابات التي حدثت في أوائل التسعينات، وهبطت روسيا من المرتبة الأولى في تصدير النفط إلى المرتبة الثالثة. ودعيت شركات النفط الغربية إلى المساهمة في استثمار وتحديث حقول النفط الروسية. افترض أنك كنت مسؤولاً عن مشروع مشترك لشركة تيكساكو النفطية في منطقة تيومين في سيبيريا، فما هي العوائق التي قد تواجهها؟

قد تواجه بالطبع المجازفات المعتادة التي يواجهها جميع منتجي النفط في كل مكان (مخاطر انهيار أسعار النفط، والخطر النفطي، أو هجوم نظام معادٍ على ناقلات نفطك). يضاف إلى ذلك، عدم اليقين بسبب العمل في مناطق جديدة: التشكيلات الجغرافية غير المألوفة لك أو للطاقم العامل معك، وكذلك المناطق التي سينقل النفط عبرها، وعدم يقين في مدى نجاح عمليات الحفر، وفي مستوى مهارة القوى العاملة. إضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المخاطر السياسية في التعامل مع حكومة مركزية ضعيفة، ومنقسمة على نفسها، ومع مناطق ذات استقلال ذاتي، ومع الأنظمة المحلية، «والمافيا» الروسية، في بلد تخضع فيه حقوق الملكية، والرشوات، وفرض الضرائب، وإمكانية اخراج الأرباح إلى خارج البلاد لمحاكات وتقلب أمزجة بيروقراطية غوغولية "Gogolesque".

تبين لنا معضلة شركة تيكساكو في مشروعها المشترك أن النشاط الاقتصادي، غالباً ما يثير تعقيدات لا تتناولها نظرياتنا الابتدائية. وأحد هذه التعقيدات يثيرها عدم اليقين من الحياة الاقتصادية. فعلى شركتنا أن نتعامل مع عدم اليقين الذي يلف الحفر، والتكاليف، والأسعار، والتسويق أيضاً. وعلى الأسر أن

ونرى بعض عناصر المساواة حتى في المسائل المتعلقة بالانقراض الكلي. فحين تتخذ الحكومات قرارات تتعلق بفرض الضرائب والانفاق، فإنها غالباً ما تكون نتيجة مساومات معقدة ما بين الأحزاب السياسية، أو بين الرئيس والكونغرس أو بين مراكز القوى المتعددة في الكونغرس. وقد تمكن الرئيس كلينتون من تمرير خطته الاقتصادية في الكونغرس في العام ١٩٩٣ بعد أيام من المساومات مع أعضاء الكونغرس الذين طلبوا خدمات صغيرة، أو شروطاً لتقديم دعمهم للخطّة. حتى الحياة العائلة لا تخلو من

اقتصاديات المجازفة وعدم اليقين

أ

عناصر استراتيجية ومساومات تتعلق بتوزيع الاعمال البسيطة داخل المنزل أو بإقتسام دخل الأسرة. ولا يستثنى أي مجال من مجالات الاقتصاد من مباحكات حول «ماذا»، و«من»، و«لمن». تعرف دراسة اللعبة الاقتصادية التي يلعبها الناس، والشركات، والدول باسم «نظرية الألعاب». ولا تكتمل حقائق الحياة الاقتصادية من دون دراسة معمقة للتفاعل الرائع ما بين عدم اليقين والاستراتيجية.

الاسواق في توزيع المجازفات عبر الزمان والمكان، وطرح نظرية السلوك الفردي في ظل عدم اليقين، وقدم النظرية الأساسية التي تقوم عليها اسواق التأمين. وهذه المواضيع هي مجرد لمحة موجزة عن عالم المجازفة والحياة الاقتصادية الرائع.

المضاربة :

شحن البضائع عبر الزمان والمكان

نبدأ بدراسة دور اسواق المضاربة، التي تخدم المجتمع بنقل السلع من اماكن وأوقات الوفرة الى اماكن وأوقات الندرة. ويسمى هذا النشاط المضاربة (speculation) والذي يتضمن شراء سلعة مع التطلع لبيعها فيما بعد (أو في بعض الاحيان بيعها الان وشراؤها فيما بعد) بهدف الربح. وقد تكون هذه السلعة قمحاً، أو نفطاً، أو بيضاً، أو عملة اجنبية. ولا يهتم المضاربون باستخدام السلعة أو عمل أي شيء بها. بل ان همهم هو شراؤها بسعر منخفض اليوم، وبيعها بسعر اعلى فيما بعد. وآخر شيء، يودون رؤيته هو ان تصل شاحنة البيض الى ابوابهم.

فلماذا تكون المضاربة مفيدة للمجتمع؟ ان الوظيفة الاقتصادية للمضاربين هي «نقل» السلع من اوقات الوفرة الى اوقات الشح ويتم هذا «النقل» عبر الزمان أو المكان أو أحوال الطبيعة المشكوك فيها. ورغم ان المضاربين قد لا يكونون رأوا برميل نفط أو «بوشل» من القمح في حياتهم، فإنهم قد يخففوا من فروقات سعر هذه السلع بين منطقة وأخرى وموسم وآخر. ويفعلون ذلك عن طريق شراء هذه السلعة حين يكون سعرها رخيصاً في وقت ما أو مكان ما وبيعونها حين تشح في السوق ويرتفع سعرها.

المراجحة والأنماط الجغرافية للسعر

أبسط حالة هي تلك التي تتمكن فيها أنشطة المضاربة من خفض أو إزالة الفروقات الإقليمية في السعر. ويتم ذلك بأن يقوم

افتترضت تحليلاتنا للأسواق بأن التكاليف واشكال الطلب معروفة بشكل مؤكد، وان في وسع كل مؤسسة التنبؤ بالطريقة التي ستصرف بها المؤسسات الأخرى. لكن الواقع هو ان حياة الاعمال تعج بالمخاطر وعدم اليقين. دعونا نراجع سريعاً مثالنا عن مشروعنا الروسي المشترك وننظر كيف ان المخاطر تعتم الصورة. لنقل انك قررت حفر بئر. كبدائية، قد تخطط لتكلفة مقدارها ١٠٠ مليون دولار للبئر الواحد، لكن ذلك مجرد تخمين. لانك لا تعلم العمق الذي تحتاجه للعثور على النفط، أو ما إذا كانت معداك ستتحطم وتحتاج لاستبدالها، ولا تعرف الوقت اللازم لبقاء عمالك في العمل.

اضافة الى ذلك، لا يمكنك معرفة إيراداتك من هذا البئر بسبب عدم اليقين المحيط بالأسعار ومقدار الانتاج. وينشأ عدم اليقين بالنسبة الى السعر بسبب التقلب الكبير في اسعار النفط، فقد تراوح سعرها خلال الخمسة عشر سنة الماضية ما بين ١٠ الى ١٥ دولار للبرميل الواحد. لكن عدم اليقين المحيط بالمرجات هو دون شك مصدر القلق الرئيسي، فقد يكون هذا البئر جافاً، أو يكون انتاجه ضئيلاً بحيث لا يستحق التشغيل، أو قد يكون بئراً غزير الانتاج.

لا تقتصر هذه المشاكل على صناعة النفط. فمن الناحية العملية تجد جميع المؤسسات ان اسعار المخرجات تتقلب ما بين شهر وآخر، فأسعار المدخلات من عمالة، وأرض، وماكينات، ووقود غالباً ما تكون سريعة التأثير، وسلوك المنافسين لا يمكن التنبؤ به مقدماً. وجوهر العمل هو أن نستثمر الان كي نزيد المخرجات في المستقبل، وهذا يعني عملياً وضع الثروات رهينة في يد عدم يقين بشأن المستقبل. فالحياة الاقتصادية عمل محفوف بالمخاطر.

بدأ علم الاقتصاد المعاصر في دمج عدم اليقين في تحليل سلوكيات قطاعات الاعمال والأسر. ويبحث هذا الجزء دور

النتيجة، ان ترتفع الاسعار في الخريف، ويزيد المعروض من الذرة كما ينخفض السعر في الربيع، وتعمل عملية المضاربة بالبيع والشراء الى تحقيق استقرار في العرض من الذرة وبالتالي تحقيق استقرار في السعر أيضاً طيلة أيام السنة.

اضافة الى ذلك، ان كانت هناك منافسة نشطة ما بين المضاربين، فإن أي منهم لن يحقق أرباحاً مبالغاً فيها. وتتضمن الإيرادات التي يحققها المضاربون، فائدة رأس المال المستثمر، وأجرأ مناسباً مقابل وقتهم، إضافة الى قسط لتأمين المخاطرة لتعويضهم عن أية مخاطر قد تتعرض لها أموالهم. الاغلب الا يلتمس المضاربون بالذرة حتى ولا حبة ذرة واحدة، وقد لا يحتاجون لمعرفة اي شيء عن تكنولوجيا التخزين أو التسليم. فكل ما يفعلونه هو مجرد البيع والشراء على الورق.

ثمة نمط واحد، واحد فقط، للسعر وهو التسعير الشهري، ينجم عنه أرباح مقدارها صفر بالنسبة الى المضاربين المتنافسين. وبشيء من التفكير سيتبين لنا انه لن يكون هناك نمط ثابت من الاسعار. بل ان نمط سعر المضاربة المتنافسي سيعطي ادنى سعر، بعد فترة الحصاد في الخريف. ويتبع ذلك ارتفاع تدريجي في السعر، يصل الى اعلى مستوى له قبل حصاد موسم الذرة الجديد. وقد يرتفع السعر من شهر لآخر، لتعويض نفقات التخزين والفائدة المدفوعة مقابل الاحتفاظ بالمحصول (بالطريقة ذاتها التي يرتفع فيها السعر ما بين ميل وآخر للتعويض عن تكلفة النقل. ويبين الشكل ١١ - ١ حركة السعر خلال دورة سنوية مثالية).

لقد رأينا كيف ان عمل المضاربين يؤدي الى استقرار في العرض في الاسعار. فهل تساعد هذه العملية الكفاءة الاقتصادية، أم تلحق بها الضرر؟ من الواضح حتى الان ان المضاربة الفعالة تزيد في الواقع الكفاءة الاقتصادية. وينقل السلع عبر الزمن من فترات الوفرة الى فترات الشح، فإن المضارب يشتري حين يكون السعر والمنفعة الحدية للسلعة منخفضين، ويبيع حين يكون السعر والمنفعة الحدية للسلعة عاليين.

وهذا مثال واضح على مبدأ اليد الخفية وهي تعمل : فعن طريق متابعة المضاربين لمصالحهم الخاصة (الأرباح) فإنهم في الوقت نفسه يزيدون الرفاهية الاقتصادية الشاملة (المنفعة الكلية).

توزيع المخاطرة عن طريق التحوط

ثمة وظيفة أخرى للمضاربين هي تحمل المجازفة. وبالتالي استيعاب المخاطر التي لا يريد الآخرون تحملها. وللدلالة على ذلك، خذ مثلاً مالكة لمستودع للحبوب يتسع ٢ مليون بوشل تقوم بتشغيله تشتري الذرة من كانساس في الخريف، وتخطط لبيعه

المشترون بالشراء من أحد الأسواق والبيع في سوق آخر وفي الوقت نفسه ويسعر أعلى. ويطلق على هذه العملية اسم **المراجحة** (arbitrage) وهي مضاربة من دون مجازفة.

لنقل مثلاً، ان سعر «بوشل» القمح في شيكاغو اعلى بمقدار ٥٠ سنتاً من سعره في كانساس سيتي. وافترض ان تكلفة التأمين والنقل هي ١٠ سنتات لكل بوشل. عندها يكون في وسع المراجع (القائم بالمراجحة) شراء القمح من كانساس سيتي، وشحنه الى شيكاغو وتحقيق ربح مقداره ٤٠ سنتاً من كل بوشل. ونتيجة لمراجحة السوق، يقل التباين ولا يزيد الفرق في السعر ما بين شيكاغو وكانساس سيتي عن ١٠ سنتات للبوشل.

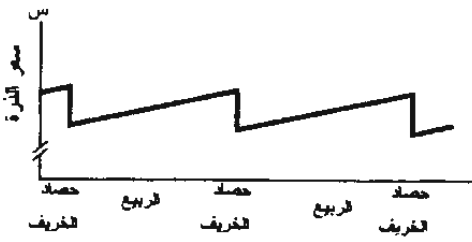
والانشطة المحمومة التي يقوم بها المراجعون - التحدث بالهاتف وفي وقت واحد مع عدة سماسرة وفي أسواق عدة، والبحث عن الفروقات في السعر، ومحاولة استخلاص ربح ضئيل في كل مرة يستطيعون فيها الشراء، بسعر رخيص، والبيع بسعر اعلى، وتؤدي الى مقارنة اسعار المنتجات المتماثلة في الأسواق المختلفة. مرة أخرى نرى اليد الخفية وهي تعمل، واغراء الوبح وهو يعمل على التخفيف من فروقات السعر بين الأسواق، وجعل هذه الأسواق تعمل بشكل أكثر كفاءة.

المضاربة وسلوك السعر عبر الزمن

تميل قوى المضاربة الى وضع أنماط محددة للسعر عبر الزمان والمكان أيضاً. لكن صعوبة التنبؤ بالمستقبل تجعل هذا النمط اقل كمالاً : لدينا توازن يتعرض بشكل مستمر للاختلال، لكنه يقوم دائماً بإعادة تنظيم نفسه (هو أشبه بسطح بحيرة تتلاعب به الريح).

فكر مثلاً في واحدة من أبسط الحالات، وهي حالة محصول مثل الذرة الذي يتم حصاده مرة في السنة، ويمكن تخزينه في الصوامع لسنوات عدة. ولتجنب حصول نقص في هذه المادة، يجب ان يتوفر طيلة السنة. وحيث ان احداً ما لم يسن قانوناً ينظم تخزين الذرة، فكيف يمكن للسوق ان يوجد نمطاً كفواً من تسعير واستعمال هذه المادة طيلة السنة؟ التوازن تضعه أنشطة المضاربين الذين يحاولون تحقيق ربح.

فمضارب حسن الاطلاع يتاجر بالذرة، يدرك انه اذا طرح كامل محصول الذرة في السوق خلال فصل الخريف فلن يحصل الا على سعر منخفض للغاية، لان السوق سيكون متخماً بالذرة. وبعد بضعة اشهر، حين يظهر النقص في كميات الذرة المعروضة، تبدأ الاسعار بالارتفاع. وفي هذه الحالة يمكن للمضاربين تحقيق ربح عن طريق : (١) شراء بعض من محصول الخريف حين يكون رخيصاً، (٢) وضعه في المخازن، (٣) ثم يبيعه حين يرتفع السعر. وهكذا يتولى المضارب هذه المجموعة من المعاملات. وتكون



الشكل ١١ - ١. يعمل المضاربون على استقرار اسعار السلعة عبر الزمن.

حين يتم تخزين احدى السلع، فإن الارتفاع المتوقع في السعر يجب أن يوازي تكاليف التخزين. في التوازن، يكون السعر في ادى حالاته في وقت الحصاد، ويرتفع رويداً رويداً مع تراكم نفقات التخزين والفائدة والتأمين. وحتى موسم الحصاد التالي، ويميل هذا النمط المرن الى تحقيق استقرار في نمط الاستهلاك على مدى الفصول. وبخلاف ذلك فإن حصصاً وبيعاً قد يؤدي الى انخفاض كبير في الاسعار خلال الخريف، وارتفاع كبير لها في الربيع.

اليابانيين في الربيع. وهي خبيرة في تخزين الحبوب، واشترت احدث نظم الادارة بواسطة الحاسوب، وتكسب معيشتها من تخزين الذرة، وتتقاضى ١٠ سنتات عن كل بوشل تخزينه. وإذا امتلات مستودعاتها فسوف تكسب ٢٠٠ الف دولار قبل خصم النفقات، وهو مبلغ يكفي لتغطية تكاليف الفائدة، ودفع اجور عمالها، وكسب عائد منافس على رأسمالها المستثمر، وراتباً منصفاً لها.

المشكلة التي تواجهها هي ان اسعار الذرة غالباً ما ترتفع وتنخفض بمقدار دولار واحد فقط خلال السنة اشهر الفاصلة ما بين الشراء والبيع. فإذا ما ارتفعت اسعار الذرة، فإنها ستحقق ربحاً كبيراً غير متوقع. لكن إذا انخفضت الاسعار، فسوف تلحق بها خسارة كبيرة قد تقضي على ما ستكسب من التخزين أو حتى أن تدفع بها الى الافلاس. لكن مالكة المستودع تريد أن تكسب عيشها ولا مصلحة لها في المضاربة بسعر الذرة. فما الذي تستطيع ان تفعله لتحقيق ذلك ؟

الجواب على ذلك هو ان في وسعها تجنب جميع المجازفات المتعلقة بتغير سعر الذرة عن طريق تغطية استثماراتها وعملية التغطية او التحوط (hedging) هو عملية لتجنب المخاطرة عن طريق القيام ببيع أو استثمار مقابل . وبالنسبة الى مثالنا عن المستودع، فإن مالكة تتحاط ببيع الذرة في ساعة شرائها من المزارعين بدلاً من الانتظار الى حين بيعها الى اليابانيين. وعند شرائها ٢ مليون بوشل من الذرة في ايلول، فإنها تبيع الذرة مباشرة حسب سعر متفق عليه لا يعطيها اكثر من ١٠ سنتات عن كل بوشل تتقاضاها كأجور تخزين، وتحمي بذلك نفسها من أية مجازفة تتعلق بتغيير اسعار الذرة.

هنا يكون تدخل المضاربين واسواق المضاربة : حيث يوافق المضارب على شراء الذرة من صاحبة المستودع الآن، ليقوم بطرحه في الاسواق مستقبلاً. السعر الحالي للذرة هو ٤ دولارات للبوشل الواحد. وإذا ما استذكرنا النموذج القياسي الموسمي للأسعار المبين في الشكل ١١ - ١، فإن المضارب يوافق على شراء ٢ مليون بوشل من الذرة تسلم في شهر أيار بسعر مقداره ٤١٠ دولار للبوشل الواحد. وبذلك تكون المالكة قد تحوطت. ومهما حدث لاسعار الذرة خلال الاشهر القليلة القادمة فإنها ستحصل على المبلغ ذاته [٢ مليون بوشل $\times (٤١٠ - ٤) = ٢٠٠,٠٠٠$ دولار] ولن تتحمل أية مخاطرة تتعلق بسعر الذرة.

قد تتساءل «لماذا» يوافق المضارب على تحمل المجازفة بسعر الذرة. ربما كان المضارب يعتقد أن اسعار الذرة سترتفع وأنه سيحقق بالتالي عوائد غيرعادية على استثماره، وربما يكون قد باع عقده المستقبلي للمشتريين - لأحد اصحاب مزارع الماشية أو

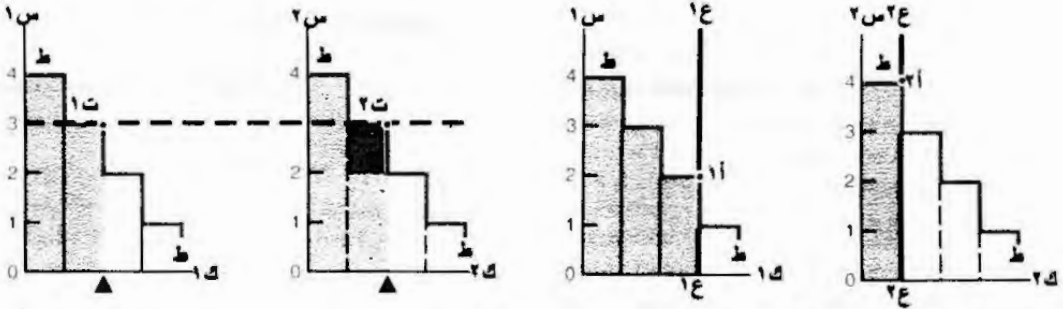
اليابانيين - الذين يرغبون في ربط سعر الذرة قبل أن يرتفع: وربما باعه لمستثمرين ممن يوظفون جزءاً من محافظهم المالية في سلع مثل الذرة. النقطة هي هناك شخص ما في مكان ما لديه حافز اقتصادي لتحمل مجازفة تقلبات سعر الذرة.

تخدم اسواق المضاربة في تحسين السعر، وانماط التوزيع عبر الزمان والمكان، علاوة على المساعدة في نقل المخاطر وتحويلها. وهذه المهمات يقوم بها مضاربون، ممن تدفعهم الرغبة في الشراء بسعر منخفض، والبيع بسعر عال، وهم بذلك يظهرون اليد الخفية وهي تعمل، فيعيدون توزيع السلع من أيام الوفرة (حين تكون الاسعار منخفضة) الى أيام الشح (حين تكون الاسعار عالية).

لماذا يؤدي تثبيت المضاربين للأسعار الى زيادة المنفعة

أوحث مناقشتنا بأن اسواق المضاربة المثالية يمكن أن تزيد من كفاءة السوق. دعونا نرى كيف يتم ذلك. لنقل ان المجموعة ذاتها من المستهلكين لديها جداول منفعة تبين ان الانشباع في احدى السنوات مستقل تماماً عن الانشباع أية سنة أخرى. الآن افرض انه في اول سنة من سنتين كان الموسم وبيعاً - لنفوض، ٣ وحدات للشخص الواحد - في حين كان محصول السنة التالية ضئيلاً، وأعطى وحدة واحدة لكل شخص. فإذا امكن التنبؤ بهذا النقص في المحصول بشكل جيد، فكيف يجب أن يتوزع استهلاك المحصول البالغ ٤ وحدات لكل شخص على السنتين ؟ بإعمال

(أ) بدون تأجيل



(ب) مع تأجيل

الشكل ١١ - ٢. يمكن للتخزين بقصد المضاربة ان يحسن الكفاءة

تقيس المساحات الرمادية المنفعة الكلية التي يتم التمتع بها في كل سنة. وتأجيل استهلاك وحدة واحدة من السلعة ونقلها الى السنة الثانية يحقق التساوي في الكميات بين السنتين ك وأيضاً التساوي في الاسعار س مع م ح، ويزيد المنفعة الكلية بمقدار المستطيل الصغير الظاهر. ويمكن تطبيق هذا الشكل على عدد من المواقف. ويمكن عنونها كالتالي «(١) من دون مراجعة عبر الاسواق الإقليمية» و (ب) مع مراجعة عبر الاسواق». وقد يقترح البعض توسيع استعماله بإفترض ان جميع الافراد متشابهون، وبالتالي يمكن عنونه «(١) من دون فرض ضرائب لاعادة توزيع الدخل» و (ب) مع فرض ضرائب تؤدي الى اعادة توزيع الدخل.

تحقيقه إلا إذا تساوى السعران. وفي تلك الحالة لا يكون هناك حافز لتأجيل المزيد من المحصول الى السنة القادمة^(١).

ويمكن لرسم بياني توضيح هذه الحجة. فإذا امكن قياس المنفعة بالدولارات، بحيث يكون لكل دولار المنفعة الحدية ذاتها، فإن منحني الطلب على سلعة ذات المجازفة سيبدو مثل جدول المنفعة الحدية في الشكل ٥ - ١ (الفصل الخامس). وببين المنحنيان في الشكل ١١ - ٢ (أ) ما يمكن أن يحدث ان لم يكن هناك أي عملية نقل للإنتاج من فترة الى أخرى، فإن السعر سيتقرر أولاً عند ١، حيث يتقاطع ع، ١ ط، وثانياً عند ١، حيث يتقاطع منحني العرض الأكثر انخفاضاً ٢ ع ٢ ط مع ٢ ط. المنفعة الكلية للمساحة المغطاة باللون الرمادي لا تجمع أكثر من $(٤ + ٢ + ٢) = ٨$ ، أو ١٣ دولاراً للرأس الواحد.

لكن إذا قمنا بتأجيل أمثل لوحدة واحدة ونقلها الى العام التالي، كما هو موضح في الشكل ١١ - ٢ (ب)، فإن الاسعار والكميات ستتساوى في ١ ط و ٢، وستجمع المنفعة الكلية للمساحات المظلة $(٤ + ٣) + (٣ + ٤) = ١٤$ دولاراً للشخص الواحد بتحليل بسيط يتبين لنا ان هناك كسب في المنفعة مقداره دولار واحد يمكن قياسه في ١١ - ٢ (ب) بالمستطيل الصغير الظاهر، والذي يمثل الزيادة في وحدة المنفعة الحدية الثانية على الوحدة الثالثة. وبالتالي، يمكن للمرء أن يتبين ان تساوي المنافع الحدية هو الأمثل.

تكاليف التخزين، والفائدة، والتأمين، فإن «المنفعة الكلية، والكفاءة الاقتصادية للسنتين مجتمعتين، ستبلغان حددهما الأقصى فقط حين يتساوى الاستهلاك في كل واحدة من السنتين.

فلماذا يكون الاستهلاك الموحد افضل من أي تقسيم لاجمالي ما هو متوفر؟ السبب هو قانون تناقص المنفعة الحدية. واليك الطريقة التي قد نبرر بها ذلك : «افرض انني استهلك في السنة الاولى اكثر من السنة الثانية. فإن منفعتي الحدية (م ح) في السنة الاولى ستكون منخفضة، في حين ستكون عالية في السنة الثانية. لذلك، إذا أجلت استهلاك بعض المحصول من السنة الاولى الى السنة الثانية، فإنني انقل الاستهلاك من أوقات المنفعة الحدية المنخفضة الى أوقات المنفعة الحدية العالية. وحين تتساوى معدلات الاستهلاك، فإن م ح ستكون متساوية، وسوف أزيد منفعتي الكلية الى أقصى حد».

لكن هذا هو بالضبط ما يفعله النموذج المثالي من المضاربة. فلو كان في استطاعة المضاربين التنبؤ بدقة بانخفاض محصول السنة القادمة، فسوف يتصورون ان من المجدي تأجيل بيع بعض محصول هذه السنة الوافر، على أمل بيعه بسعر أعلى في العام القادم. لكن ماذا يحدث ان اقتطع كل مضارب جزءاً مما هو معروض هذه السنة ليعرضه في السنة القادمة ؟ التوازن لا يمكن

(١) في الواقع، يجب على المضارب ان يزيد سعر الفترة القادمة بمقدار الزيادة في تكلفة التخزين، والفائدة، والتأمين، وان يضيف أيضاً اجراً مناسباً مقابل عمله. ونحن هنا نتجاهل كل هذه التكاليف لتبسيط المثال.

تقوم المضاربة المثالية بوظيفة مهمة هي خفض التباين في الاستهلاك، وتزيد - في عالم تتناقص المنفعة الحدية لدى أفراد - المنفعة الكلية وكفاءة التوزيع.

المجازفة وعدم اليقين

لماذا يحاول الناس طرح المخاطر الاقتصادية عن كاهلهم؟ وما هي المؤسسات الموجودة في السوق والتي تساعد الأفراد على المشاركة في تحمل الاخطار، أو توزيعها على قطاع عريض من المجتمع؟ ولماذا تفشل الاسواق في توفير التأمين في بعض الظروف؟ سنلتفت الآن الى هذه المواضيع.

في كل مرة تقود فيها سيارة، أو تمتلك منزلاً، أو تخزين ذرة، أو تستثمر مائلاً، أو حتى تقطع شارعاً، فإنك تخاطر بحياتك، أو بأحد اطرافك، أو ثروتك. فكيف يتصرف الناس في وجه المخاطر؟ نحن نجد بشكل عام أن الناس يريدون تجنب عدم اليقين المتعلق بدخلهم واستهلاكهم. وحين نتمنى تجنب المخاطر وعدم اليقين، فإننا نكون «كارهين للمخاطرة».

يكون الشخص «كارهاً للمخاطرة» (risk - averse) حين يكون الاستياء الناجم عن فقدان مبلغ معين من الدخل، اعظم من السرور بكسب المبلغ ذاته من الدخل. مثال ذلك، افترض انه عرض علينا المجازفة بلعب القرعة بقذف قطعة نقود معدنية في الهواء بحيث تربع ١٠٠٠ دولار إذا سقطت مظهرة الوجه النقوش عليه رأس، وتخسر ١٠٠٠ دولار إذا سقطت مظهرة الوجه الآخر. فيكون لهذا الرهان «قيمة متوقعة» مقدارها صفر (تساوي مجموع حاصل ضرب احتمال مقداره $\frac{1}{2}$ في مبلغ ١٠٠٠ دولار يتم ربحه، وحاصل احتمال مقداره $\frac{1}{2}$ في مبلغ ١٠٠٠ دولار يتم خسارته). ويطلق على الرهان الذي قيمته المتوقعة صفر اسم «رهان عادل». فإذا رفضنا جميع الرهانات العادلة، نكون عندها كارهين للمخاطرة.

وحسب مفهوم المنفعة الذي حللناه في الفصل ٥، فإن كره المخاطرة يعادل تماماً «تناقص المنفعة الحدية للدخل». فإن كنا كارهين للمخاطرة، فهذا يعني أن ما نكسبه من منفعة عن طريق الحصول على مبلغ اضافي من الدخل، لا يضاهي الخسارة في المنفعة التي قد تنجم عن خسارة المبلغ ذاته من الدخل. وفي حالة تكافؤ الترتيبات، كما في حالة القرعة بقطعة النقود، فإن القيمة المتوقعة بالدولار هي صفر. لكن من ناحية المنفعة، فإن الإرتياح الذي أنت مستعد لتقبله من الربح، اقل من الإرتياح الذي ستحسه من الخسارة.

ويمكننا استخدام الشكل ١١ - ٢ لتوضيح مفهوم كره المخاطرة . لنقل ان الوضع (ب) هو الموقف الابتدائي، حيث لديك كميات متساوية من الاستهلاك بمقدار وحدتين في الولاية ١ والولاية ٢،

فيأتي اليك «محب للمخاطرة» ويقول، «دعنا نراهن على وحدة واحدة بقذف قطعة نقود». محب المخاطرة يعرض عليك في الواقع الانتقال الى الوضع (ا)، حيث سيكون لديك ٢ وحدات من الاستهلاك ان جاءت قطعة النقود رأس، ووحدة واحدة ان جاءت على الوجه الآخر. وبحسبة دقيقة ستري أنك ان رفضت الرهان والبقاء في الوضع (ب)، فإن قيمة المنفعة المتوقعة هي ٧ وحدات منفعة $[\frac{1}{2} \times ٧ + \frac{1}{2} \times ٧]$ وحدات منفعة. في حين أنك إذا قبلت الرهان، فإن القيمة المتوقعة من المنفعة هي $\frac{1}{2} \times ٦$ وحدات منفعة $[\frac{1}{2} \times ٩ + \frac{1}{2} \times ٤]$ وحدات منفعة. ويوضح هذا المثال أنك إذا كنت كارهاً للمخاطرة، ومع تناقص المنفعة الحدية، فسوف تتجنب الاعمال التي تزيد من عدم اليقين، دون أن يكون هناك توقع لتحقيق كسب. (ارسم دالة المنفعة لشخص محب المخاطرة بحيث يكون لديه تزايد في المنفعة الحدية، ثم اشرح السبب في أن محب المخاطرة سيرغب في الرهان).

او افترض اني مزارع أنتج الذرة. وكمزارع، فمن الواضح ان علي أن اكافح ضد الاخطار الطبيعية التي تتعرض لها الزراعة. لكن هل ارجب أنا ايضاً في حمل المخاطر التي تتعرض لها اسعار الذرة؟ افترض ان القيمة المتوقعة لسعر الذرة هي ٤ دولارات للبوشل، وهذا التوقع ناجم عن نتيجتين محتملتين: بأن يكون سعر البوشل الواحد ما بين ٣ الى ٥ دولارات. وما لم اكن قادراً على توزيع مخاطر السعر، فسوف أكون مجبراً على تجربة حظي وبيع محصولي البالغ ١٠ آلاف بوشل بمبلغ ٣٠ ألف دولار أو ٥٠ ألف دولار حسبما يسمح به سعر السوق.

لكن وحسب مبدأ كره المخاطرة وتناقص المنفعة الحدية، فإنني افضل الشيء المؤكد. وهو ان احتاط لتغيرات في السعر ببيع الذرة التي لدي بسعر ٤ دولار للبوشل للحصول على قيمة متوقعة من الايرادات تساوي ٤٠ ألف دولار. لماذا؟ لأن فكرة خسارة ١٠ آلاف دولار اشد إيلاماً من حلالة فكرة كسب ١٠ آلاف دولار. فإذا ما هبط دخلي الى ٣٠ ألف دولار، فإن علي خفض نفقات مهمة، مثل نفقات الجامعة أو اصلاح سقف المنزل. من جهة أخرى، فإن العشرة الاف دولار الاضافية اقل اهمية، ولن تفيد الا في شراء بعض التحف الاثرية الفخمة، أو جزاة عشب جديدة قوتها ١٠٠ حصان، مكيفة وذات ثماني ساعات.

الناس بشكل عام يكرهون المخاطرة، ويفضلون استهلاكاً مؤكداً بدلاً من مستويات غير مؤكدة من الاستهلاك - اي ان الناس يفضلون نتائج فيها قدر اقل من عدم اليقين الا ان لها قيمة متوقعة متساوية. ولهذا السبب تقود الانشطة التي تقلل من عدم اليقين أو التي تهدد ما يستهلكه الناس الى إجراء تحسينات على الرفاهية الاقتصادية.

التأمين وتوزيع المخاطر

يسعى الافراد الكارهون للمخاطرة الى تجنب المخاطر. لكن لا يمكننا دفن المخاطر ببساطة. فحين يحترق منزل ما، أو يقتل شخص في حادث سيارة، أو حين يجتاح نهر المسيسيبي حقول الناس، فإن شخصاً ما، في مكان ما، يجب أن يتحمل عبء ذلك.

وتتولى الأسواق معالجة المخاطر عن طريق توزيع المخاطر (risk spreading) وتأخذ هذه العملية المخاطر التي قد تكون اكبر من أن يتحملها شخص واحد، وتقوم بتوزيعها بحيث لا يكون هناك سوى مخاطر صغيرة يتحملها عند كبير من الناس. والصفة الرئيسية لعملية توزيع الاخطار هي التأمين (insurance)، الذي هو نوع من المقامرة العكسية.

مثلاً، عند شراء بوليصة تأمين ضد الحريق لأحد المنازل، فإن مالك المنزل يبدو وكأنه يراهن شركة التأمين على أن المنزل سيحترق، فإن لم يحترق يخسر المالك قسط التأمين الضئيل الذي فرض عليه. اما اذا احترق فإن على الشركة تعويض المالك عن خسارته حسب المعدل المتفق عليه. وما يصح بالنسبة للتأمين ضد الحريق يصح بالنسبة للتأمين على الحياة، وضد الحوادث، والسيارات، وأي نوع آخر من التأمين.

توزع شركة التأمين الاخطار التي تتحملها بتجميع انواع

مختلفة من المخاطر: فقد تؤمن على المنازل أو السيارات أو الأرواح، والاف المصانع والفنادق. والميزة التي تتمتع بها شركة التأمين هي ان ما لا يمكن التنبؤ به بالنسبة الى الفرد يمكن التنبؤ به بالنسبة الى مجموع السكان. افترض ان شركة انلاند للتأمين ضد الحريق امنت على مليون منزل يساوي كل واحد منها مئة ألف دولار. احتمال ان يحترق احد المنازل هو ١ الى ١٠٠٠ في السنة وبالتالي، فإن «القيمة المتوقعة» للخسارة بالنسبة لشركة انلاند هي ٠.٠٠١ x ١٠٠.٠٠٠ = ١٠٠ دولار في السنة. فتتقاضى من كل صاحب بيت ١٠٠ دولار سنوياً زائد ١٠٠ دولار اخرى للنفقات الادارية والاحتياطي.

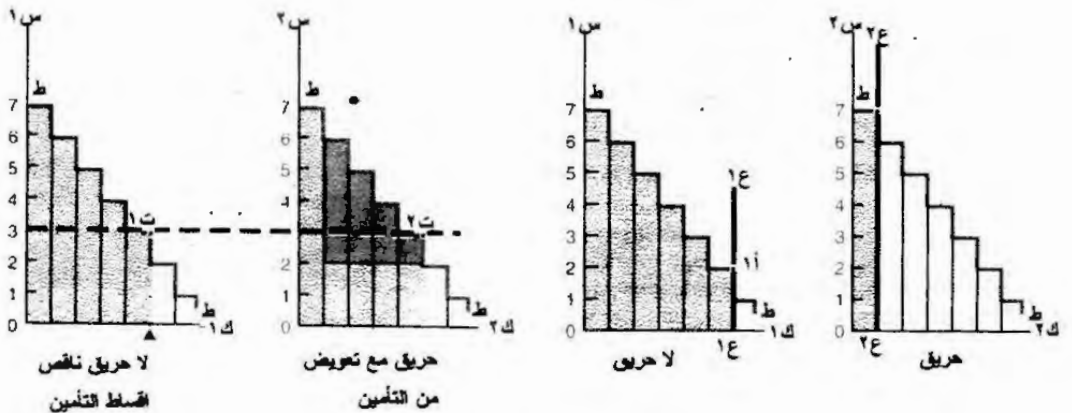
يوضع مالك كل منزل امام خيارين: خسارة «أكيدة» لمبلغ ٢٠٠ دولار سنوياً، أو «لاحتمال» بنسبة ١ الى ١٠٠٠ في ان يخسر ١٠٠.٠٠٠ دولار. ويسبب كره المخاطرة، فإن أصحاب المنازل سوف يختارون شراء التأمين الذي يكلف اقل من القيمة المتوقعة للخسارة، كي يتجنبوا احتمالاً ضئيلاً في التعرض لخسارة ضخمة. ويمكن لشركات التأمين ان تحدد اقساطاً تحقق ربحاً وتعطي في الوقت نفسه كسباً في المنفعة المتوقعة للأفراد. من أين يأتي الكسب؟ انه يأتي من قانون تناقص المنفعة الحدية، والذي ينص على ان السرور المتحقق من الربح له قيمة اقل من الالم

الشكل ١١ - ٣. التأمين يزيد منفعة الافراد الكارهين للمخاطرة

يبين هذا الشكل المنفعة لمختلف الحالات الطبيعية. الرسم البياني الذي الى اليسار من كل زوج من الرسوم يبين الوضع في سنة عادية، في حين يبين الرسم البياني الذي الى اليمين، تأثير حريق مدمر مع التأمين ومن دون تأمين. في (أ) هناك منفعة من دون تأمين ومن دون حريق، لكن هناك خسارة كبيرة بعد الحريق ومن دون تأمين. في (ب) تضحي الأسرة ببعض الاستهلاك من دون حرائق، لكنها تكسب كثيراً في حالة الحريق. الكسب في المنفعة المتوقعة موضح بكمية الكتل المرسومة بلون بارز. وتتساوى المنافع الحدية في كلتا الحالتين، ويعطيان الاستهلاك الامثل للفرد مع وجود تأمين.

(ب) مع تأمين

(أ) من دون تأمين



الذي قد يحسه المرء من خسارة بنفس الحجم.

يمكننا بيان السبب في أن توزيع الاخطار عن طريق التأمين له مزايا اقتصادية بالاستعانة بالشكل ١١ - ٣، والذي يشابه الى حد بعيد الشكل ١١ - ٢. يبين الرسمان البيانيان الى اليمين ما يحدث ان لم يشتر المرء بوليصة تأمين، في حين يبين الرسمان اللذان الى اليسار ما يحدث حين يكون التأمين موجوداً. هناك «حالتان طبيعيتان» في كل موقف : يبين الرسمان الاول والثالث من اليسار حالة عدم وجود حريق (الحالة الطبيعية ١)، في حين يبين الثاني والرابع الحالة عند حدوث حريق (الحالة الطبيعية ٢).

بشراء بوليصة تأمين يمكن للناس ازالة مخاطر الحريق وبالتالي مساواة كمية الاستهلاك في كل واحدة من الحالات الطبيعية. مثلاً، لاحظ في الشكل ١١ - ٣ (١) ان حالة عدم وجود حريق لديها نسبة عالية جداً من الاستهلاك، في حين ينخفض الاستهلاك بقدر كبير للغاية في حالة وجود حريق. أما في الجزء (ب) فإن الافراد يخفضون استهلاكهم بنسبة قليلة بدفعهم اقساط التأمين حين لا يحدث حريق، لكنهم يكسبون الكثير كتعويض إذا ما تعرضوا للحريق. وبسبب تناقص المنفعة الحدية فإن الناس يحققون مكاسب عظيمة بدفعهم قسط تأمين عادل مقابل ان يضمّنوا لانفسهم المستوى نفسه من السكن (أو السيارات أو الرعاية الصحية)، مهما كانت تقلبات الدهر.

لذلك نرى كيف ان التأمين، الذي يبدو وكأنه شكل آخر من أشكال المقامرة، له بالضبط تأثير معاكس لما للمقامرة من تأثير. وفي حين ان الطبيعة تفرض علينا الاخطار، فإن التأمين يساعدنا على التخفيف منها وتوزيعها.

اسواق رأس المال وتقسّم المخاطرة

ثمة شكل آخر من أشكال تقاسم المخاطرة يجري في اسواق رأس المال لاقتصاد السوق، لأن الملكية «المالية» للرأسمال «المادي» يمكن توزيعها على عدد كبير من المالكين من خلال الآلية التي تقوم عليها ملكية الشركات المساهمة.

خذ مثلاً استثماراً لتطوير طائرة تجارية جديدة. فقد يحتاج تصميم جديد بالكامل، بما في ذلك نفقات البحث والتطوير لمبلغ يصل الى بليون دولار من الاستثمارات موزعة على ١٠ سنوات. ومع ذلك، فليس هناك ما يضمن بأن تجد هذه الطائرة رواجاً تجارياً بما يكفي لتغطية الاموال التي استثمرت. كما ان قلة من الناس لديهم الثروة أو الميل للقيام بمثل هذا المشروع الخطر.

انجزت اقتصاديات السوق هذه المهمة عن طريق الشركات المساهمة العامة. فشركة مثل شركة بوينغ يمتلكها ملايين الناس، وليس لأي واحد منهم حصة رئيسية من الاسهم. وإذا افترضنا

مثلاً ان ملكية بوينغ مقسمة بالتساوي بين ١٠ ملايين مساهم. عندها تكون مساهمة الشخص الواحد من استثمار مقداره ١ بليون دولار هي ١٠٠ دولار، وهي مجازفة ثمة اشخاص كثيرين مستعدون لتحملها ان كان العائد اسهم بوينغ يبدو جذاباً.

يمتد مبدأ توزيع الاخطار الى ابعاد دولية ايضاً. فالمجازفة بالاستثمارات وعمليات الانتاج الضخمة يتقاسمها مستثمرون من اليابان وبريطانيا، والمانيا، ودول اخرى، عندما يشترى اسهماً في الشركات المساهمة الامريكية. وكما تفعل شركة التأمين حين تخفض مجازفاتها بتأمين منازل في مدن مختلفة، يمكننا ايضاً كمستثمرين أن نخفض المخاطر في محافظنا المالية بشراء اسهم في شركات من مختلف انحاء العالم.

بتوزيع ملكية رأس المال أو بتوزيع الاستثمارات القردية التي بها مجازفة بين عدد كبير من المالكين، فإنه يمكن لاسواق رأس المال ان توزع المخاطر وتسمح بحجوم من الاستثمارات والمجازفات أكبر مما يمكن ان يحتمله مالكي افراد.

فشل السوق في تقديم المعلومات

افترضت تحليلاتنا حتى الان ان المستهلكين والمستثمرين على اطلاع جيد بالنسبة الى ما يواجهون من مخاطر وان سوق المجازفات يعمل بشكل فعال. قد يكون الامر كذلك في بعض الحالات، لكن ثمة مجالات كثيرة يربكها فشل السوق. ومن القضايا الرئيسية في هذا المجال الخيار غير المواتي والخطر المعنوي. وحين يجتمع هذان الامران فإن الأسواق قد تعطي اشارات خاطئة، وقد تحرك الحوافز، وفي بعض الاحيان قد تخفتي الاسواق ببساطة. وفي مثل هذه الحالات، قد تقرر الحكومة التدخل بتقديم ضمان اجتماعي.

الخطر المعنوي والخيار غير المواتي

في حين أن التأمين هو دون شك اداة مفيدة لتوزيع المخاطر على السكان، تبقى حقيقة هي اننا لا نستطيع شراء بوالص تأمين ضد كل ما يعترض حياتنا من اخطار. اضافة الى ذلك، فإن سعر التأمين يجعله في بعض الاحيان غير جذاب كي نشتره. والسبب الكامن وراء عدم كمال اسواق التأمين هو أنها لا يمكن أن تزدهر الا في ظل اوضاع مأزومة.

فما هي تلك الأوضاع ؟ أولاً، يجب ان يكون هناك عدد كبير من الحوادث. عندها فقط يكون في وسع الشركات تجميع الحوادث المختلفة وتوزيع المخاطر بحيث يصبح ما هو مجازفة كبيرة بالنسبة للفرد الواحد مجازفة صغيرة للعديد من الناس. اضافة الى ذلك يجب أن تكون تلك الحوادث مستقلة نسبياً. فليس

ثمة شركة تأمين عاقلة ترضى بأن تباع جميع بوالص التأمين ضد الحريق في عمارة واحدة، أو أن تباع بوالص تأمين ضد الزلازل في سان فرانسيسكو فقط. بل إن شركات التأمين تسعى لتوزيع تغطيتها التأمينية على مخاطر مستقلة ومختلفة. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى شركات التأمين خبرة كافية بهذه الحوادث بحيث تستطيع تقدير الخسائر بشكل يمكن الاعتماد عليه. أخيراً، يجب أن يكون التأمين متحرراً نسبياً من الخطر المعنوي. ويحدث «الخطر المعنوي» (moral hazard) حين يقتل التأمين من حافز المرء لتجنب، أو منع الحوادث الخطرة. عند تلبية جميع هذه الشروط - وحين يكون هناك الكثير من المخاطر، المستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما ويكون في الامكان قياس الاحتمالات بدقة دون أن تتلوث بالمكاسب الفردية - فإن سوق التأمين الخاص سيزدهر.

في أحوال كثيرة يكون الخطر المعنوي غير مهم. فلن نجد كثيرين يغريهم الموت لمجرد أن لديهم بوليصة تأمين على الحياة بمبلغ ضخم (لأن الحياة غالية ولأن المرء لن يأخذ حصيلته تلك البوليصة معه إلى القبر). لكن الخطر المعنوي يكون مستفحلاً في مجالات أخرى. فقد بينت الدراسات أن وجود تأمين صحي شامل له تأثير كبير على عدد جراحات التجميل، واستغلال عمليات الرعاية طويلة الأمد مثل دور المعاقين. وتستثنى معظم بوالص التأمين الطبية هذه الخدمات. وإذا ما حاول الطلاب شراء بوليصة «تأمين على العلامات»، لتعويضهم عما قد يخسرونه من دخل بسبب علاماتهم المتدنية، فقد تمتنع شركة التأمين عن تغطية ذلك، لأن العلامات تعتمد على الجهد الفردي للطلاب. وقد نقول أن وجود خطر معنوي في الرعاية الصحية، وعلامات الطلاب يقود إلى «عدم اكتمال الأسواق أو فقدانها» بمعنى أن منحنا العرض والطلب يتقاطعان عند مخرجات متدنية للغاية أو أن قيمتها صفر.

إضافة إلى ذلك، يكون التأمين الخاص في بعض الأحيان غير متوفر، أو أنه سعر بشروط غير مناسبة بسبب «الخيار غير المواتي» (adverse selection). وينشأ الخيار غير المواتي حين يكون الأشخاص الذين لديهم أعلى مستوى من المخاطر هم الأكثر ميلاً لشراء بوالص التأمين. دعونا نفترض حالة تقسم فيها السكان بين نوعين متساويين، الناس الأصحاء والمرضى المزمنين. ويبلغ معدل ما تنفقه الاسر المعافاة على الرعاية الصحية ٢٠٠٠ دولار في السنة؛ أما الأسر التي لدى أفرادها امراض مزمنة، ويعانون من أمراض رهيبية ومن البقاء فترات طويلة في المستشفى، فإن معدل انفاقها هو ٨٠٠٠ دولار. فإذا ما دمجت كلا النوعين فإن معدل التكلفة لكل اسرة سيكون ٥٠٠٠ دولار سنوياً.

افترض أن «شركة الصليب الأزرق للتأمين» قد وضعت سعراً موحداً لجميع المؤمنین. وقد يحدث هذا لأن الحكومة تفرض «عدم

التمييز» بين المؤمنین من الناس. أو بسبب «عدم التنافس في توزيع المعلومات»، كأن يعرف الناس حالتهم الصحية ولا تعلم شركة التأمين عن حالتهم تلك، على أية حال، ستشتري الاسر المريضة بوالص شركة الصليب الأزرق بسرور، وبالعكس ذلك، وبالنظر إلى السعر المحدد، فقد تقرر الاسر المعافاة أن تجازف بالبقاء من دون تأمين بدل خفض استهلاكها بمقدار قسط التأمين الكبير. وبالتالي يبقى لشركة التأمين الناس الأعلى كلفة، وتكون مضطرة إلى رفع السعر إلى ٨٠٠٠ دولار لتغطية النفقات. الحقيقة، إن اسرة مكونة من ٤ أفراد في مدينة نيويورك، تدفع أكثر من ٨٠٠٠ دولار سنوياً لتغطية تأمين شركة الصليب الأزرق بسبب القوى سابقة الذكر.

مما تقدم نرى أن التسعير الموحد والطوعي للتأمين الصحي قد قاد إلى خيار غير موات. رفع السعر، وحد من التغطية، وولد سوقاً غير كامل. ثمة نواحي فشل أسواق مماثلة في مجال تأمين السيارات، والتأمين ضد الاعاقة، وتأمين الرعاية طويلة الأمد.

الضمان الاجتماعي

قد يكون هناك دور «للضمان الاجتماعي»، وهو تأمين الزامي توفره الحكومة، حين يكون فشل السوق شديداً بحيث يتعذر على السوق في القطاع الخاص أن يوفر تغطية مناسبة. في تلك الظروف قد تختار الحكومة التدخل، وتوفير تأمين عريض شامل. ويمكن للسلطات الواسعة التي تتمتع بها الحكومة المساعدة في فرض الضرائب واللوائح التنظيمية، إضافة إلى أن قدرة الحكومة على تجنب الخيار غير المواتي عن طريق التغطية الشاملة يمكن أن يجعل من تأمين الحكومة اجراءً لتحسين الرفاهية.

ونرى أن جميع الدول ذات الدخل المرتفع توفر شكلاً من أشكال التأمين ضد البطالة، وهذا مثال على سوق خاص مفقود. فشركات التأمين لا تقدم تأمينات ضد البطالة لأن الخطر المعنوي عالٍ للغاية (فقد يقرر الناس أن يبقوا عاطلين عن العمل إن كان تعويض التأمين سخياً)، وبسبب شدة الخيارات غير المواتية (فالأغلب أن يميل الأشخاص الذي يفقدون وظائفهم تكراراً إلى المشاركة في هذا التأمين)، ولأن فترات البطالة غير مستقلة (فهي تميل إلى الحدوث بشكل جماعي خلال دورات الركود). في الوقت نفسه، تشعر الدول بضرورة وجود شبكة سلامة ترعى الناس في حالة فقدانهم لوظائفهم. من هنا دخلت ضمانات الحكومة ضد البطالة. ولا يمكن للحكومة أن تحل مشكلة الخطر المعنوي، ويعتقد العديد من علماء الاقتصاد أن السخاء المبالغ فيه في تأمينات البطالة مسؤول عن مستويات البطالة العالية في أوروبا اليوم، لكن الضمان الاجتماعي يلطف من فشل السوق بسبب الافتقار إلى الاستقلالية والخيار غير المواتي.

التفكير الاستراتيجي هو فن التفوق على الخصم، ومعرفة ان الخصم يحاول ان يفعل الشيء ذاته لك.

الفيلاس ديكسيت وباري نالبوف، التفكير استراتيجياً (١٩٩١)

الاسهم الأفقية استراتيجية رد بيرني لمواجهة كل خفض في السعر.

بتتبع نمط الفعل ورد الفعل المضاد، يمكنك ان ترى ان هذا النوع من المنافسة سينتهي بدمار كلا الطرفين، وإيصال السعر الى الصفر. لماذا؟ لان السعر الوحيد الذي ينسجم مع كلنا الاستراتيجيتين هو السعر صفر : ٩٠ بالمئة من صفر تساوي صفر.

كمدير لسوق بيرني المركزي ستدرك في النهاية انك حين تخفض سعر، فإن سوق ماكس المركزي سيخفض السعر بقدر يضاهي ذلك. ولن تعتقد ان في وسعك الاستمرار في خفض سعرك بأقل من سعر خصمك لفترة طويلة الا اذا كنت عديم الادراك. وسوف تبدأ في التساؤل كما سيفعله ماكس إذا وضعت السعر «أ»، والسعر «ب» وهلم جرا. وما أن تبدأ في القلق على

الحياة الاقتصادية مليئة بالمواقف التي يتحارب فيها الناس، أو الشركات أو الدول طلباً للسيطرة، فقلة محتكرة كالتى تحدثنا عنها في الفصل السابق قد تشن في بعض الاحيان حرباً اقتصادية. وقد شهدنا مثل هذه المنافسة خلال القرن الماضي حين قامت شركتا فاندربيلت (Vanderbilt) ودرو (Drew) بخفض اجور الشحن المرة تلو المرة على خطوطها الحديدية التي تخدم اتجاهات متوازية. وفي السنوات الاخيرة حاولت خطوط كوينتينتال الجوية جذب الزبائن من منافسيها الاكبر، بعرض اسعار أدنى بكثير من المستويات السائدة. وحين كانت شركات الطيران الاكبر حجماً مثل «اميركان» و«يوناييتد» تعملان على اتخاذ قرار بشأن رد فعليهما على ذلك، كان عليهما أن تأخذا في اعتبارهما كيف سيكون رد فعل شركة كوينتينتال على ذلك، وهكذا دواليك. هذه المواقف تعتبر نموذجاً لأحد مجالات التحليل الاقتصادي المعروفة باسم «نظرية الألعاب».

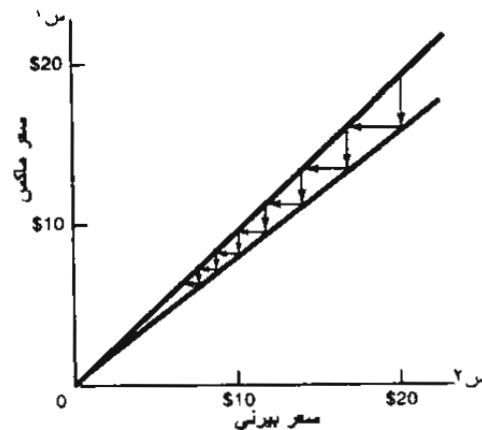
تحلل «نظرية الألعاب» (game theory) الطريقة التي يقوم بها لاعبان أو فريقان أو أكثر في اختيار اعمالهم، أو استراتيجياتهم التي تؤثر بشكل جماعي في جميع المشاركين. وهذه النظرية التي قد تبدو عبثية من اسمها المستمد من الشطرنج، ولعبة البريدج، والحرب، هي في الحقيقة حافلة بالمعاني، وقد كان لجون فون نيومان (john von neumann) (١٩٠٣ - ١٩٥٧) وهو عبقري رياضيات هنغاري المولد، دور كبير في تطويرها. وسوف نضع خطوط المفاهيم الرئيسية المتعلقة بنظرية الألعاب ونناقش بعض تطبيقاتها الاقتصادية المهمة^(٢).

دعونا نبدأ بتحليل ديناميكية خفض السعر. انت رئيس سوق «بيرني» المركزي المقام في مدينة نيويورك، والذي شعاره «لا أحد يبيع بسعر أقل منا». منافسك الرئيسي هو «ماكس فيفت أفينيو» الذي نشر اعلاناً يقول: «نبيع بخصم ١٠ بالمئة». يوضح الشكل ١١ - ٤ آلية ذلك. تبين الاسهم العمودية خفض ماكس لاسعاره، وتبين

(٢) شمة مقدمة ذكية وممتعة على نظرية الألعاب، مليئة بالأمثلة من الاقتصاد والحياة اليومية، يضمها كتاب افيناش ديكسيت وباري نالبوف «التفكير اقتصادياً» (نورتون، نيويورك، ١٩٩١).

الشكل ١١ - ٤. ما الذي يحدث حين تُصر شركتان على ان تخفض كل واحدة سعرها اقل من الاخرى؟

تتبع الخطوات حيث يؤدي الخفض الديناميكي للسعر الى سعر ينخفض باستمرار للخصمين المتنافسين.



ويجمع قرار كل واحد من المحتكرين الاثنى نحصل على اربع نتائج محتملة، وهي الموضحة في خانات اللوحة الاربعة. تبين الخانة (ا) في أعلى يسار اللوحة النتيجة حين تختار كل واحدة من الشركتين السعر العادي (د) هي النتيجة حين تختار كلتاهما حوب الاسعار؛ أما (ب) و (ج) فهي النتيجة حين تختار احدى الشركتين حرب الاسعار وتختار الاخرى السعر العادي.

تبين الأرقام الموجودة داخل الخانات مردودات (payoffs) كل واحدة من الشركتين أي الأرباح التي كسبتها كل شركة في كل واحدة من النتائج. الأرقام التي في أسفل الخانة تبين مردود الشركة التي إلى اليسار (بيرني). أما الأرقام في أعلى الخانة فهي مردود اللاعب الذي في أعلى اللوحة (ماكس). ولأن الشركتين متساويتان، فإن مردودات كل واحدة هي صورة عكسية للأخرى.

الآن وبعد ان استعرضنا البنية الاساسية للعبة، فكم كيف يستصرف كلاعب في احتكار ثنائي او في آية لعبة اخرى. في الاقتصاد نفترض ان المؤسسات تسعى لتحقيق اقصى ربح، المستهلكون يسعون لتحقيق اقصى منفعة. العنصر الجديد في نظرية الألعاب هو ان تفكر من خلال اهداف واعمال خصمك، وان تصنع قراراتك بناء على تحريك لاهدافه واعماله. لكن عليك ان تتذكر دائماً ان خصمك يعمل على تحليل استراتيجياتك أيضاً. بكلمة اخرى، ان تختار استراتيجيتك واضعاً نصب عينيك ما هو معقول اكثر بالنسبة اليك، ومفترضاً ان خصمك يخطط بشكل استراتيجي بناءً على ما يعتقد انه الافضل لمصلحته.

سنبدا بتوضيح العناصر الرئيسية لنظرية الألعاب في "حرب اسعار بين محتكرين اثنين" (duopoly price war)، وهو وضع يزود فيه السوق بسلع من انتاج مؤسستين اثنتين فقط، تدرسان امكانية خوض حرب اقتصادية بأسعار منخفضة مدمرة، ولتبسيط مقالنا، نفترض ان لكل مؤسسة التكلفة ذاتها وبنية الطلب ذاتها. اضافة الى ان في وسع كل مؤسسة ان تختار بين ما إذا كانت ستضع سعرها العادي أو ان تخفض السعر الى ما دون التكاليف الحدية وتحاول دفع منافسها الى الافلاس. العنصر الجديد في لعبة الاحتكار بين شركتين هي ان ارباح احدي الشركتين ستعتمد على استراتيجية خصمها كما تعتمد على استراتيجيتها هي.

ومن الأدوات المفيدة لتمثيل التفاعل ما بين شركتين أو شخصين: «لوحة المردود» (payoff table) ذات الاتجاهين، و لوحة المردود هي وسيلة لتوضيح استراتيجيات ومردودات لعبة بين اثنين من اللاعبين. ويبين الشكل ١١ - ٥ مردودات لعبة الاسعار بين السوقيين المركزيين في مثالنا المذكور اعلاه. وفي لوحة المردود، يمكن للشركة ان تختار بين الاستراتيجيات المدرجة في الصفوف الافقية، او الاعمدة الخاصة بها. مثلاً: يمكن لماكس ان يختار بين العمودين المواجهين له، ويمكن لبيبرني ان يختار بين الصفين المواجهين له. في هذا المثال، تقرر كل شركة ما إذا كانت ستفرض اسعارها العادية أو تبدأ حرب اسعار بأن تختار وضع سعر مخفض.

الشكل 11 - 5. لوحة المردود لحرب اسعار.

استراتيجية مسيطرة
+ تولقن مسيطر

۲۲۲

الشركتين في لعبة حرب الأسعار).

حين يكون لدى كلا اللاعبين (أو جميعهم) استراتيجية مسيطرة، نقول ان النتيجة هي توازن مسيطر (dominant equilibrium). ويمكننا رؤية ذلك في الشكل ١١ - ٥، حيث النتيجة (أ) هي توازن مسيطر لانه ناشيء عن موقف تلعب فيه المؤسسات كلتاها استراتيجية المسيطرة.

توازن ناش. معظم المواقف المهمة ليس لها توازن مسيطر، لذلك يتوجب علينا ان ننظر لأبعد من ذلك. ويمكننا استخدام مثالنا عن المحتكرين الاثنين لتوضيح هذه الحالة. في هذا المثال الذي نطلق عليه لعبة المزاومة (rivalry game) تدرس كل مؤسسة ما إذا كان عليها الإبقاء على السعر العادي، ام رفع اسعارها لتصبح في مستوى السعر الاحتكاري وتكسب أرباحاً احتكارية.

ولعبة المزاومة مبينة في الشكل ١١ - ٦. ويمكن للشركتين الإبقاء على توازن السعر العادي الذي رأيناه في لعبة حرب الأسعار. أو يمكنهما ان يحاولا رفع الاسعار لكسب بعض الأرباح الاحتكارية. أولاً، لاحظ ان الشركتين - موضوع مثالنا - تتمتعان بأعلى ربح مشترك في الخانة (أ)، حيث تكسبان ما مجموعه ٣٠٠ دولار حين تتبع كل واحدة منهما استراتيجية سعر مرتفع. الوضع (أ) هو وضع تتصرف فيه الشركتان وكأنهما محتكرتان بفرضهما سعراً عالياً. وفي أقصى الجانب الآخر، تختار كلا الشركتين، استراتيجية ذات طراز تنافسي، باعتماد الاسعار العادية بحيث تحقق كل منهما ربحاً مقداره ١٠ دولارات.

بين هذين النقيضين نجد استراتيجيتين مهمتين، حيث تختار احدي الشركتين سعراً عادياً وتختار الاخرى سعراً مرتفعاً. ففي الخانة (ج) مثلاً، يتبع سوق ماكس سعراً مرتفعاً لكن بيرني يضع سعراً أقل منه. فيجذب بيرني معظم الزبائن ويحقق ربحاً

دعنا نطبق هذا المبدأ الأساسي على مثالنا عن المحتكرين الاثنين. أولاً، لاحظ ان للشركتين أعلى ربح مشترك في النتيجة (أ). فكل شركة تربح ١٠ دولارات حين تتبع كل واحدة استراتيجيتها السعر العادي. وفي الجانب الاقصى الآخر نجد حرب الأسعار، حين تخفض كل شركة اسعارها وتعرض لخسارة كبيرة.

بين هذين القطبين ثمة استراتيجيتان مهمتان، حين تخوض احدي الشركتين فقط حرب أسعار. ففي النتيجة (ج)، مثلاً، يتبع ماكس استراتيجية سعراً عادياً في حين يشن بيرني حرب أسعار، فيستولي بيرني على معظم السوق لكنه يخسر مبالغ ضخمة، لانه يبيع بأقل من سعر التكلفة. ويكون ماكس في وضع افضل في الحقيقة بمواصلته البيع بالسعر العادي بدل الرد بحرب أسعار.

الاستراتيجية المسيطرة عند التفكير في الاستراتيجيات الممكنة، فإن أبسط الحالات هي الاستراتيجية المسيطرة (dominant strategy). وينشأ هذا الموقف حين يكون لدى لاعب واحد استراتيجية مفضلة «بغض النظر عن الاستراتيجية التي قد يتبعها اللاعب الآخر».

في لعبة حرب الأسعار التي ذكرناها مثلاً، خذ في اعتبارك الخيارات المتاحة لك كما لو كنت بيرني. إذا أدار ماكس العمل كالمعتاد والبيع بحسب السعر المعتاد، فسوف يحصل بيرني على ربح مقداره ١٠ دولارات إذا لعب وأتبع السعر العادي وسوف يحصل على - ١٠٠ دولار إذا أعلن حرباً اقتصادية. من جهة أخرى، إذا بدأ ماكس الحرب، فسوف يخسر بيرني ١٠ دولارات إذا اتبع السعر العادي لكنه سيخسر ٥٠ دولاراً إذا ما اشترك في هذه الحرب. وكما ترى فإن التبرير ذاته يصح بالنسبة لماكس أيضاً. لذلك، وبغض النظر عن الاستراتيجية التي قد يتبعها أي منهما، فإن أفضل استراتيجية للآخر هي الإبقاء على السعر العادي. «فرض السعر العادي هو الاستراتيجية المسيطرة لكلا

لعبة المزاومة

		ماكس	
		سعر عادي*	سعر عالى
بيرني	سعر عالى	أ 300	ب -100
	سعر عادي*	ج 10	د 10

* توازن ناش

الشكل ١١ - ٦. هل يجدر بأحد المحتكرين في سوق احتكار ثنائي ان يجرب سعر الاحتكار؟

في لعبة المزاومة، يمكن لكل شركة كسب ١٠ دولارات إذا ابقت على سعرها العادي. وإذا رفعت الشركتان كلتاها الاسعار الى مستويات احتكارية عالية، فإن أرباحهما المشتركة ستبلغ حدداً أقصى. لكن الاغراء الذي ستحسه كل شركة لخداع الاخرى ولزيادة أرباحها يضمن ان السعر العادي لتوازن ناش سوف يسود حين لا يكون هناك توازن.

بيروني ان يحسن مردوده من التوازن (العادي، العادي). وإذا انتقل بيروني الى توازن سعره الاعلى، فإن ارباحه تنتقل من ١٠ دولارات الى - ٢٠ دولاراً، في حين انه إذا رفع ماكس سعره عن السعر العادي لتوازن ناش، فإن ارباحه ستتناقص من ١٠ دولارات الى - ٣٠ دولاراً (تحقق من ان التوازن المسيطر المبين في الشكل ١١ - ٥ هو أيضاً توازن ناش).

بعض الأمثلة المهمة على نظرية الألعاب

تواطؤ ام عدم تواطؤ

يبرز الشكل ١١ - ٦ حقيقة مهمة. فتوازن ناش الموسم بنجمة في الخانة د يخفض بالفعل اجمالي ربح المحتكرين الاثنين أكثر من أية نتيجة في الخانات الاخرى. وافضل حل مشترك هو الخانة (أ)، حيث يضع كل واحد من المحتكرين الاثنين سعراً عالياً ويحصلان على ربح اجمالي مقداره ٣٠٠ دولار، والأسوأ هو توازن ناش بربح اجمالي مقداره ٢٠ دولاراً.

كيف يمكن لتوازن ناش ان يكون حساساً حين يكون كسب كلا المحتكرين اقل مما قد يكسب من أية مجموعة أخرى من القرارات؟ تذكر قول آدم سميث المأثور: «اصحاب المهنة الواحدة نادراً ما يتفقون... لكنهم يختتمون حوارهم بالتحايل لرفع الاسعار». فلماذا لا يتفقون ويختارون سعر الاحتكار؟

قد يقرر المنتجان في سوق الاحتكار الثنائي التواطؤ فعلاً، مما يعني انهما سيتصرفان بشكل تعاوني. ويتم التوازن التعاوني (cooperative equilibrium) حين يعمل الطرفان بانسجام تام لاجراء الاستراتيجيات التي ستزيد مردودهما المشترك، فقد يقرران تشكيل كارتل، ووضع اسعار عالية واقتسام الارباح بالتساوي فيما بين المؤسستين. من الواضح ان ذلك سيفيد هذين المحتكرين على حساب المستهلكين. وفي لعبة المزاومة، فإن التوازن التعاوني في الخانة (أ) يرفع الارباح المشتركة الى اقصى حد.

ما هي معوقات الحل الاحتكاري التعاوني؟ بداية، الكارتلات والتواطؤ لتقييد التجارة هي امور غير مشروعة في معظم اقتصاديات السوق. لكن ثمة مشكلة اعمق للشركات المستقلة، هي: اغراء خداع الاطراف الاخرى في الكارتل. افترض ان سعراً قد حدد (بشكل مرتفع، مرتفع) في الخانة (أ) من الشكل ١١ - ٦. فإذا قرر بيروني سرّاً بيع جزء صغير من مخرجاته بسعر اذننى - ويمكنه فعل ذلك دون ان يكتشف - فإن في وسعه ان يكسب أكثر مما يكسب في التوازن التعاوني: ١٥٠ دولاراً في الخانة (ج) بدلاً من ١٠٠ دولار في الخانة (أ).

أعلى من أي موقف آخر، في حين يتعرض ماكس لخسارة حقيقية. في الخانة (ب)، يراهن بيروني على السعر العالي، لكن سعر ماكس العادي يعني الخسارة لبيروني.

في هذا المثال عن لعبة المزاومة، يوجد لدى بيروني استراتيجية مسيطرة، ستعطيه ربحاً أكثر إذا اختار وضع سعر عادي، بغض النظر عما سيفعله ماكس. من جهة أخرى، ليس لدى ماكس استراتيجية مسيطرة، لأنه قد يرغب في اللعب بوضع سعر عادي إذا وضع بيروني سعراً عادياً، وقد يرغب في رفع السعر إذا رفعه بيروني.

لدى ماكس معضلة مهمة، فهل يجب عليه رفع السعر على أمل ان يحذو بيروني حذره؟ أو يلعب مطمئناً بوضع سعر عادي؟ إذا فكرنا في المردودات يصبح واضحاً انه يجدر بماكس ان يضع سعراً عادياً. والسبب بسيط، ابداً بوضع نفسك في مكان بيروني. ستري ان بيروني سيضع سعراً عادياً بغض النظر عما يفعله ماكس لان تلك هي استراتيجيته المسيطرة. لذلك لا بد وان يتوصل ماكس، الى الاجراء الافضل بافتراض ان بيروني سوف يتبع استراتيجيته المسيطرة، والتي ستقود ماكس فوراً الى اللعب بوضع سعر عادي. وهذا يوضع القاعدة الاساسية في بناء استراتيجيتك مع افتراض ان خصمك سيعمل حسبما تقتضيه مصلحته.

الحل الذي اكتشفناه للتو هو في الحقيقة حل شائع جداً يطلق عليه اسم توازن ناش (Nash equilibrium) (نسبة الى عالم الرياضيات جون ناش). «توازن ناش هو ذاك الذي لا يستطيع اي لاعب ان يحسن مردوداته بالنظر لاستراتيجية اللاعب الآخر». وهذا يعني، انه بالنظر لاستراتيجية اللاعب (أ)، فإن اللاعب (ب) لا يستطيع تحقيق شيء افضل. وبالنظر الى استراتيجية اللاعب (ب)، فإن اللاعب (أ) لا يستطيع تحقيق اي شيء افضل. فكل استراتيجية هي الرد الافضل على استراتيجية اللاعب الآخر^(٢).

ويطلق على توازن ناش في بعض الاحيان أيضاً اسم توازن اللاتعاون (noncooperative equilibrium)، لان كل طرف يختار استراتيجيته دون تواطؤ أو تعاون، ويختار الاستراتيجية الافضل بالنسبة له، دون اعتبار لرفاهية المجتمع أو أي طرف آخر.

يمكننا التحقق من ان الاستراتيجيات الموسومة بالنجوم في الشكل ١١ - ٦ هي توازنات ناش. أي أنه، ليس في وسع ماكس أو

(٢) بشكل أدق، دع المؤسسة (أ) تختار استراتيجية السعر س_١ في حين تختار (ب) استراتيجية السعر س_٢. يكون ذلك الزوج من الاستراتيجيات (س_١، س_٢) هو توازن ناش ان لم يستطع اي لاعب ان يجد استراتيجية افضل ليلعبها على فرض ان اللاعب الآخر سيمتصك باستراتيجيته الاصلية. أي انه طالما بقي (أ) متمسكاً بالاستراتيجية س_١، لا يستطيع (ب) ان يفعل افضل من التمسك باستراتيجيته س_٢. وقاعدة التشبيه تصح لـ (أ) أيضاً.

لعبة التلوث

يمكن لنظرية الألعاب ان تسلط أضواء على ضرورة التعاون في الحياة الاقتصادية. في لعبة خفض السعر المبينة في الشكل ١١ - ٦، نرى ان المنافسة ما بين الشركتين قد أدت الى انخفاض الاسعار. علاوة على ذلك، تعلمنا انه من خلال ملابس الحياة الاقتصادية - التي تكاد تجترح المعجزات، ولدت يد آدم سميث الخفية - عن طريق اسواق المنافسة الكاملة، توزيعاً كفوذاً للموارد بدافع من المنفعة الفردية أو تحقيق أقصى ربح.

الا ان السلوك اللاتعاواني، يقود في أحوال كثيرة، الى عدم الكفاءة الاقتصادية أو النعاسة الاجتماعية. وأحد الأمثلة البارزة سباق التسليح، حيث قاد السلوك اللاتعاواني ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى نفقات عسكرية هائلة وترسالة من الأسلحة تقارب ١٠٠ ألف رأس نووي، وما زال الكثير منها موزعاً في انحاء ما بقي من الامبراطورية السوفياتية. ويخشى بعضهم ان تقود سهولة الحصول على الأسلحة في امريكا الى سباق تسليح محلي، مع سعي الناس الى التسليح خوفاً من بئادق الناس الآخرين. وتتجم هذه الآلية عن اليد الخفية للمنافسة المدمرة ولا علاقة لها البتة بيد آدم سميث الخفية.

ثمة مثال اقتصادي آخر مهم هو لعبة التلوث (Pollution game) المبينة في الشكل ١١ - ٧. خذ مثلاً اقتصاداً معرضاً لمؤثرات خارجية مثل التلوث. في هذا العالم من المؤسسات غير الخاضعة للوائح تنظيمية، تفضل كل مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، ان تلوث البيئة بدلاً من تركيب اجهزة مكلفة للسيطرة على التلوث. وفي عالم كهذا، إذا تصرفت إحدى المؤسسات بدافع من الحس بالمسؤولية تجاه الآخرين وقامت بتنظيف مخلصاتها، فإن تكاليف انتاجها ستكون اعلى، وستكون اسعارها بالتالي اعلى، وزيانها اقل. وإذا كانت التكلفة

لكن قد يلحظ ماكس فيما بعد ان ارباحه قد انخفضت، فيعيد تقييم استراتيجيته، ويخلص الى نتيجة مؤداها ان الكارتل قد تفكك، فيخفض سعره الى المستوى العادي. وما لم يكن التوازن التعاوني ملزماً، فسرعان ما تُدفع المؤسسات الى التوازن اللاتعاواني أو توازن ناش في الخانة (د).

يمكن تطبيق هذا التبرير على اسواق المنافسة الكاملة أيضاً. «فالتوازن في الاسواق المنافسة الكاملة هو توازن لا تعاواني، أو توازن ناش، حيث ان كل مؤسسة أو مستهلك يتخذ قراراته بأخذ الاسعار كمسلّم بها». في هذا التوازن تحصل المؤسسات على أقصى ربح والمستهلكون على أقصى منفعة، مما يعطي نتيجة مؤداها الربح صفر ويكون فيها السعر مساوياً للتكلفة الحدية.

تذكر مذهب آدم سميث عن اليد الخفية: «بمتابعة (الفرد) لمصلحته الخاصة فإنه يعزز مصلحة المجتمع بشكل أكثر فعالية مما لو كان ينوي فعلاً تعزيز مصلحة المجتمع». والمفارقة الغريبة في اليد الخفية، هي انه بالرغم من ان كل شخص يعمل بطريقة لا تعاونية، فإن الحصيلة الاقتصادية تتميز بالكفاءة من الناحية الاجتماعية. اضافة الى ذلك، فإن التوازن التعاوني يكون توازن ناش من ناحية عدم قدرة اي فرد على تحسين وضعه بتغيير استراتيجيته إذا تمسك الآخرون باستراتيجياتهم.

في اقتصاد تسوده المنافسة الكاملة، ينتج عن السلوك اللاتعاواني حالة الكفاءة الاقتصادية المنشودة اجتماعياً.

وبعكس ذلك، إذا مسا قرر بعض الاطراف (مثل الثنائي الاحتكاري في مثالنا) «التعاون» والانتقال الى السعر الاحتكاري في الخانة (أ)، فإن كفاءة الاقتصاد ستتضرر. وهذا يوضح رغبة الحكومات في فرض قوانين مكافحة الاحتكار التي تتضمن عقوبات قاسية ضد من يتواطؤون لتحديد الاسعار أو اقتسام السوق.

لعبة التلوث

الشكل ١١ - ٧. السلوك اللاتعاواني يؤدي الى المزيد من التلوث.

في لعبة التلوث المميتة، تطلق شركات انتاج الصلب التي لا تخضع للوائح تنظيمية، وهدها تحقيق أقصى ربح، المواد الملوثة في الهواء وجداول الماء. وإذا حاولت إحدى الشركات تنظيف انتاجها، فإنها سترفع الاسعار، وتضسر جزءاً من سوقها، وتعاني من تراجع الارباح. ويقود توازن ناش اللاتعاواني في (د) الى نتيجة تزيد التلوث. ويمكن للحكومات التغلب على ذلك بفرض التوازن التعاوني في (أ)، حيث الاسعار متساوية، ويتم الحفاظ على نظافة البيئة.

الولايات المتحدة للصلب		تأثير على	
تأثير منخفض	تأثير منخفض	أ	ب
	تأثير عالي	ج	د
أ	ب	ج	د
1	2	3	4
\$100	-\$30	\$100	\$100
\$120	\$100	\$100	\$100

• توازن ناش

المالية - النقدية كانت من سمات الاقتصاد الكلي لفترة تزيد على عقد من الزمن. فكيف يمكننا تفسير السبب في مواصلة الأمريكيين اتباع سياسات لا يريدونها أحد؟

يمكننا النظر الى نظرية الالعاب لتفسير هذه الاعراض المتلازمة. من المعتاد في الاقتصاد الحديث فصل الوظائف المالية والنقدية عن بعضها البعض. فالبانك المركزي الأمريكي، أوبنك الاحتياطي الفدرالي، يقرر السياسة النقدية - اسعار الفائدة - الا انه يقوم بذلك بشكل مستقل عن الحكومة. اما السياسة المالية - الضرائب والانفاق - فتقررها الفروع التنفيذية والتشريعية. لكن للسلطات المالية والنقدية اهداف مختلفة. فالبانك المركزي يتخذ موقفاً يؤكد على التشفير ومعدل منخفض من التضخم. وكما كتب ارثر بيرنز (Arthur Burns) وهو خبير في الدورة الاقتصادية ورئيس سابق للاحتياطي الفدرالي يقول: «يميل مصرفيو البنوك المركزية بوحى مما تدربوا عليه ان لم يكن بوحى من مزاجهم الخاص الى التشديد على استقرار الاسعار، ويعزز مقتهم للتضخم اتصالاتهم مع بعضهم البعض، ومع من يماثلونهم في التفكير من الجماعات المالية في القطاع الخاص». أما هم السلطات المالية فيتركز على العمالة الكاملة، والشعبية، والابقاء على مستويات الضرائب منخفضة، والحفاظ على برامج الانفاق، وان يعاد انتخابها.

عالية بقدر معين فقد يؤدي ذلك الى افلاسها.، وسوف تدفع ضغوط المنافسة الداروينية جميع المؤسسات الى توازن ناش الموسوم بنجمة في الخانة (د) في الشكل ١١ - ٧، ولن يكون في وسع أي مؤسسة هنا ان تحسن ارباحها عن طريق خفض التلوث.

ان لعبة التلوث هي مثال على وضع تتحطم فيه آلية اليد الخفية للمنافسة الكاملة الكفؤة. وهي وضع يكون فيه توازن ناش غير كفؤ. وحين تكون الاسواق أو التوازنات اللامركزية غير كفؤة بشكل خطر، فإن الحكومات تتدخل. ويمكن للحكومة حث المؤسسات على التحرك الى النتيجة في الخانة (ا)، الى عالم منخفض تلوث باضطراد. بفوضها لوائح تنظيمية فعالة أو فرض غرامات على تلوث البيئة. وفي ذلك التوازن تحقق المؤسسات الربح ذاته كما في التلوث العالي، مع بقاء الأرض مكاناً صحياً للعيش فيه.

اللعبة المالية - النقدية

يبين لنا مثال من الاقتصاد الكلي ان نظرية الالعاب مهمة أيضاً لفهم سياسات امتنا الاقتصادية. وقد جادل علماء الاقتصاد والسياسة في أن السياسة النقدية والسياسة المالية تنحرف الى اتجاهات غير مرغوبة: العجز المالي يكون عالياً للغاية ويخفض المدخرات القومية، في حين ان السياسة النقدية تولد اسعار فائدة مرتفعة لا تشجع الاستثمارات اضافة الى ذلك فإن هذه الاعراض

الشكل ١١ - ٨. عدم التنسيق يؤدي الى انخفاض الاستثمار.

في اللعبة المالية - النقدية تسمى استراتيجية التعاون في (ب) الى تضخم وبطالة معتدلين مع استثمارات عالية لتشجيع التنمية الاقتصادية. لكن الرغبة في خفض البطالة وتشجيع البرامج الاجتماعية تقود واضعي السياسة المالية الى رفع العجز المالي، في حين يدفع كره التضخم البنوك المركزية الى رفع اسعار الفائدة. والتوازن اللاتعاوني في (ج) يعطى ادنى مستوى من الاستثمارات.

اللعبة المالية - النقدية

السياسة المالية

		عجز منخفض +		عجز عالي *	
السياسة النقدية	معدلات فائدة منخفضة +	بطاقة معتدلة تضخم معتدل استثمارات عالية	ب +	بطاقة متدنية جداً تضخم عالي جداً استثمارات معتدلة	ا
	معدلات فائدة مرتفعة *	بطاقة عالية تضخم منخفض استثمارات معتدلة	د	بطاقة معتدلة تضخم معتدل استثمارات منخفضة	ج

* توازن ناش
+ توازن تعاوني

يبين الشكل ١١ - ٨ نتائج هذه الاهداف المتنازعة. فالسلطات المالية تفضل ادنى حد ممكن من البطالة، وزيادة الاتفاق وخفض الضرائب، ولا تهتم كثيراً بالتضخم أو الاستثمار. فهي تختار «عجزاً مالياً عالياً». أما البنك المركزي فيريد تقليل التضخم الى أقصى حد، وهو معزول عن ضغوط نقابات العمال، والعاملين من خلف الكواليس، وهو يختار «اسعاراً فائدة عالية». و«النتيجة هي التوازن اللاتعاقبي في (ج)، مع تضخم معتدل وبطالة، لكن مع استثمار أدنى من أي نتيجة أخرى».

وربما كانت اللعبة المالية - النقدية في ذهن الرئيس كلينتون حين شجب الجمود الاقتصادي وطرح خطته الاقتصادية لخفض العجز، وخفض اسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار (٤).

نظرية الألعاب في كل مكان

تنتشر مفاهيم نظرية الألعاب في مختلف مجالات الاقتصاد، والعلوم الاجتماعية، والعمل، والحياة اليومية. ففي الاقتصاد، على سبيل المثال، يمكن لنظرية الألعاب تفسير الحروب التجارية علاوة على حروب الاسعار (قدمنا بعض الامثلة التوضيحية في الاسئلة الموجودة في نهاية هذا الفصل). وبالمثل، يعتقد بعض المراقبين ان ظاهرة الاسعار «الثابتة» تعود في جذورها الى نظرية الألعاب. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الشركات قد توصلت الى نوع من الاتفاق الضمني حول مستوى الاسعار السائدة (كما في صناعة السيارات وصناعة الصلب مثلاً). فما ان يتم التوصل الى مثل هذا الاتفاق حتى تبدو الشركات غير راغبة في تغيير الاسعار ما لم تقم شركات أخرى بالخروج عليه كإعلان لحرب اقتصادية.

ويمكن لنظرية الألعاب أن توجي لنا بالسبب في ان المنافسة

الاجنبية قد تؤدي الى منافسة أكبر في السعر. فما الذي يحدث حين تدخل الشركات اليابانية سوق الولايات المتحدة حيث تواطت الشركات سراً على استراتيجية سعر تؤدي الى وضع سعر احتكاري عالي؟ فقد ترفض الشركات الاجنبية «المشاركة في اللعبة». وهي لا تتفق مع الشركات الامريكية في القواعد المتبعة، وبالتالي فقد تخفض الاسعار لكسب حصة من السوق. وهكذا فقد ينهار التواطؤ الذي اتفقت عليه تلك الشركات.

وقد تنشأ مستويات جديدة من التعقيدات حين يحاول الناس «تغيير اللعبة» عن طريق اتباع سياسات صارمة أو تغيير المردودات. وقد تحاول الشركة تغيير المردودات وسد الطريق أمام أي دخيل محتمل الى السوق ببناء قدرات انتاجية أكثر مما هو مطلوب. والهدف من ذلك هو ان «تكرّم» المؤسسة العريقة في السوق نفسها بأسعار منخفضة بحيث يعتقد الدخيل المحتمل ان الدخول الى ذلك السوق غير مربح. والمثال المربع على مثل هذا النوع من اللعب هو «التهديد بيوم القيامة» الذي تلوح به الدول النووية الكبرى، والذي تهدد فيه إحدى الدول بشن حرب «دمار اكيد متبادل» اذا ما فكرت القوى الأخرى بشن عدوان محدود.

تزدون هذه الامثلة القليلة بقدر قليل من تشكيلة واسعة من الثمار التي تنتجها نظرية الألعاب. وقد كان هذا المجال عظيم الفائدة في مساعدة علماء الاقتصاد وعلماء اجتماع آخرين في التمعن بالأوضاع حين تحاول مجموعات صغيرة من الأشخاص حسنة الاطلاع استغلال دهاهما وحيلتها ضد بعضها البعض في الأسواق، والسياسة، أو الشؤون العسكرية.

ملخص

أ - اقتصاديات المجازفة وعدم اليقين

١ - الحياة الاقتصادية مليئة بعدم اليقين. فالمستهلكون يواجهون مداخل وأخطار تشغيل غير مضمونة علاوة على التهديد بخسائر فاجعة، وقطاعات الاعمال لديها تكاليف غير مؤكدة وعوائدها تشتمل على عدم يقين بالنسبة للسعر والانتاج.

٢ - في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، تساعد المراجعة، والمضاربة، والتأمين على التخفيف من المخاطر التي لا يمكن تجنبها. المضاربون هم أناس يشترون السلع ويبيعونها وهم

(٤) الحقيقة ان هذه اللعبة قد حلت بعناية من قبل مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الاقتصاد الكلي، آلن بلندر من جامعة برنستون. في دراسة سميت «قضايا حول تنسيق السياسة المالية والنقدية»، في بنك الاحتياطي الفدرالي، كانساس سيتي. قضايا السياسة النقدية في الثمانينات (بنك الاحتياطي الفدرالي، كانساس سيتي)، الصفحات ٣ - ٣٤.

قد يختارها فريقان أو أكثر. والتي تؤثر على كل واحد من المشاركين.

٨ - البنية الأساسية لأي لعبة تشمل اللاعبين، الذين لديهم أعمال أو استراتيجيات مختلفة، والمردودات، التي تصف الأرباح أو المنافع الأخرى التي قد يحصل عليها اللاعبون من كل واحدة من النتائج. والمفهوم الرئيسي الجديد هو جدول العوائد، التي تبين استراتيجيات ومردودات أو أرباح مختلف اللاعبين.

٩ - ان مفتاح اختيار الاستراتيجيات في نظرية الألعاب هو ان يقوم اللاعبون بالتفكير مع اخذهم اهدافهم واهداف خصومهم في الاعتبار، والا ينسوا قط ان خصومهم يقومون بالشئ ذاته. عند ممارسة نظرية الألعاب في الاقتصاد أو أي مجال آخر، افترض ان خصمك سيختار افضل خيار متاح له، ثم اختر استراتيجيتك لزيادة فائدتك الى أقصى حد. مفترضاً دائماً أن خصمك يحل بالمثل خيارك أيضاً.

١٠ - في بعض الأحيان يكون هناك استراتيجية مسيطرة، وهي الأفضل بغض النظر عما قد يفعله خصمك. وفي أحيان كثيرة نجد ان توازن ناش (أو توازن اللاتعاون) أكثر فائدة. وتوازن ناش هو ذاك التوازن الذي لا يستطيع أي لاعب ان يحسن مردوده بسبب استراتيجية اللاعب الآخر. في بعض الأحيان يمكن للأطراف اللجوء الى التواطؤ أو التعاون، مما ينتج عنه التوازن التعاوني.

١١ - يعطي توازن ناش نتائج جيدة في اسواق المنافسة الكاملة الخالية من المؤثرات الخارجية، حيث تبين فكرة اليد الخفية كيف أن الشركات غير المتواطئة تنتج بأسعار مساوية للتكلفة الحدية. ويكون التوازن الكلي كفواً. الا ان السلوك اللاتعاوني يؤدي، في بعض الأحيان، الى دمار اجتماعي، كما يحدث حين يلوث المتنافسون البيئة أو يخوضون سباق تسليح باهظ الثمن. وفي مثل هذه الحالات من الضروري ان يحل التعاون الاجتماعي محل المنافسة الخاصة.

الى حد أنهم يصبحون جزءاً من الية اليد الخفية التي تنجز تلك الوظيفة المفيدة للمجتمع بإعادة توزيع السلع من أيام الوفرة (حين تكون الاسعار منخفضة) الى الاوقات العجاف (حين تكون الاسعار عالية).

٤ - تمكن اسواق المضاربة الافراد من التحوط من المخاطر غير المرغوبة. ويفترض المبدأ الاقتصادي الخاص بكرة المخاطر، والمتبثق من مبدأ تناقص المنفعة الحدية، ان الافراد لن يقبلوا المواقف الخطرة التي قيمتها المتوقعة صفر. وكره المخاطرة يفترض لجوء الناس الى شراء بوالص تأمين للتخفيف من هبوط كارثي في المنفعة بسبب الحريق، أو الموت، وغير ذلك من التنبكات.

٥ - يميل التأمين وتوزيع المخاطر الى جعل الاستهلاك مستقراً في مختلف الأوضاع الطبيعية. التأمين يأخذ المخاطر الكبيرة التي قد يتعرض لها الافراد ويوزعها على نطاق عريض للغاية بحيث تكون مقبولة بالنسبة الى العديد من الافراد. التأمين مفيد لأنه بمساعدته على مساواة الاستهلاك عبر مختلف حالات عدم اليقين، فإنه يرفع من مستوى المنفعة المتوقعة.

٦ - ان لتشغيل اسواق التأمين بكفاءة شروطاً صارمة : ضرورة وجود عدد كبير من الاحداث المستقلة، والا يكون هناك الكثير من الاخطار المعنوية أو الخيارات غير المواتية. عند نشوء فشل في السوق، يمكن تشويه الاسعار، أو أن تختفي الاسواق بكل بساطة. وإذا ما فشل سوق التأمين الخاص، فقد تتدخل الحكومة لتوفير ضمان اجتماعي. وحتى في أكثر اقتصاديات السوق تقدماً وحرية في وقتنا الحاضر، تقدم الحكومات تأمينات ضد البطالة وانخفاض دخل كبار السن.

ب - نظرية الألعاب

٧ - تشتمل الحياة الاقتصادية على الكثير من مواقف التفاعل الاستراتيجي ما بين المؤسسات والأسر، والحكومات، وغير ذلك. تحل نظرية الألعاب طريقة العمل أو الاستراتيجية التي

مفاهيم للمراجعة

- فشل الاسواق في المعلومات
- لوجة العائد.
- الخطر المعنوي، الخيار غير المواتي،
- الاستراتيجية المسيطرة والتوازن.
- والأسواق غير الكاملة.
- توازن ناش (أو النقطة الثابتة).
- الضمان الاجتماعي.
- التوازن التعاوني واللاتعاوني.
- توازن ناش الكفو مقابل توازن ناش غير الكفو.
- نظرية الألعاب
- اللاعبين، الاستراتيجيات، العوائد.

المخاطرة وعدم اليقين

- مساواة حيز السعر (س).
- نمط السعر الموسمي المثالي.
- المضاربة، المراجعة، التحوط
- كرة المخاطرة وتناقص المنفعة الحدية.
- استقرار الاستهلاك مقابل عدم الاستقرار.
- التأمين وتوزيع المخاطر.

الخارجية. ويمكن لكل دولة ان تتبع سياسة تجارة حرة من دون تعريفات جمركية أو حصص، أو سياسة حمائية مع حصص (كوتا) محدودة على السلع والخدمات المستوردة. والمردودات هي الدخل الحقيقي في كل دولة.

١ - ضع قائمة بالنتائج الاربعة واحسب الدخل القومي لكل بلد والدخل العالمي.

ب - بين كيف ان الدول التي تعمل بطريقة لا تعاونية (ومن دون اتفاقات وحسب مصالحها القومية الانانية) ستقاد الى حرب تجارية في توازن ناش في الخانة (د).

ج - ما هو تأثير اتفاقات التجارة التي تلغي القيود على التجارة، لصالح حرية التجارة، على الدخل ؟

د - هل هناك دافع لدى كل دولة «للخداع» بالنسبة لاتفاقات التجارة؟ ما الذي يحدث اذا ادى الخداع الى اجراءات انتقامية والى فرض تعرفه جمركية عالية ؟

١٠ - يفقد المضاربون بين الحين والآخر رؤيتهم للأمور الاساسية ويقعون فريسة الاشاعات، والامال والمخاوف. في بعض الاحيان تقع المضاربات في قبضة تيار عام جارف، كما حدث في جنون الرقص الذي لا يمكن تفسيره والذي اجتاح القرى في العصور الوسطى. وهوس زهرة الزنبق الهولندية التي رفعت سعر الزنبقة الواحدة لتصل الى اعلى من سعر منزل. ومشاريع بحر الجنوب الرومية التي باعت الشركات فيها اسهماً بأسعار عالية الى مؤسسات قد «يكشف النقاب عنها فيما بعد». من وجهة نظر اقتصادية هذه الاحداث المسببة للاضطراب هي غير كفوءة. اشرح السبب في كونها انشطة تنقل الاستهلاك من مرحلة «مع تأمين» الى مرحلة «بدون تأمين» في الشكل ١١ - ٣، وتقود بالتالي الى تراجع الرفاه الاقتصادي.

١١ - مسألة في التأمين : تفحص مسألة مستهلك يحاول ان يقرر ما إذا كان سيشتري تأميناً ضد الحريق. كما هو موضح في الشكل ١١ - ٣. المنحنيات ط ط المرسومة هناك متماثلة في كل موقف. تستهلك الأسرة ٦ وحدات من ك من دون تأمين ودون حدوث حريق، في حين ان حريقاً واحداً يخفف الاستهلاك بمقدار ٥ وحدات. فإذا كان احتمال حدوث حريق هو ١ من خمسة، احسب «المنفعة المتوقعة من دون تأمين». وما هي احتمالات كل حالة (مع حريق وبدون حريق) مضروبة في منفعتها (المساحة الموجودة تحت

١ - كيف يمكن للمضاربة المثالية تثبيت الاسعار الموسمية؟

٢ - اعتقد المصلحون الاجتماعيون الأوائل ان للناس في الأساس دالة المنفعة ذاتها. على فرض ان الاجزاء في الشكل ١١ - ٢ تمثل مختلف الافراد قبل وبعد اعادة توزيع الدخل، اشرح كيف ان المساواة في الدخل تؤدي الى زيادة المنفعة الاجمالية الى أقصى حد.

٣ - ضع قائمة بالاختلافات المهمة ما بين التأمين الخاص والضمان الاجتماعي.

٤ - في أوائل القرن التاسع عشر، كان ما يباع من الانتاج الزراعي الوطني في الأسواق قليلاً، وكانت تكاليف النقل مرتفعة للغاية. ماذا تتوقع ان تكون درجة التباين في الاسعار عبر المناطق وعبر الزمان؟

٥ - افرض ان شركة ما تنوي القيام باستثمار خطر (لنقل شراء حاسوب متطور جداً ثمنه ١٠٠ مليون دولار). هل يمكنك ان ترى كيف يمكن للملكية واسعة التنوع لهذه الشركة ان تسمح بتوزيع شبه كامل لمخاطر الاستثمار المذكور؟

٦ - في أواخر الثمانينات، اعطى «اريس» - الذي أصبح ثرياً من استخدامه غير المشروع لمعلومات داخلية - سمعة سيئة للمضاربة والمراجحة. افرض ان المضاربة والمراجحة قد أصبحت عملاً مخالفاً للقانون (كما كان الحال الى فترة قريبة في روسيا). اشرح الاضرار الاقتصادية التي قد تنجم عن ذلك.

٧ - القوة العظمى (١) تريد تحقيق التفوق على القوة العظمى (ر)؛ (ر) تريد ان تبقى في حالة تعادل مع (١). وهكذا في العام ت نشرت (١) ١٠ بالمئة من الصواريخ الاضافية اكثر مما نشرت (ر) في العام ت - ١؛ في العام التالي اصبحت صواريخ (ر) تضاهي صواريخ (١) عدداً. بين كيف ان استراتيجية من هذا النوع سوف تقود الى سباق تسلح لا نهاية له، مستخدماً منهجاً مماثلاً لذلك الذي في الشكل ١١ - ٤.

٨ - «في عالم ليس فيه مؤثرات خارجية، فإن التواطؤ يؤدي المصلحة العامة. وفي عالم مليء بالتلوث، والجريمة، والطاعون، فإن التعاون ضروري». اشرح ما تقدم على ضوء فهمك لنظرية الالعاب.

٩ - ابحث في معضلة الحفاظ على التجارة الحرة المبينة في لوحة المردودات في الشكل ١١ - ٩ التي تعطي دخلاً قومياً حقيقياً (ببلايين الدولارات) لبلدين كدالة في سياسات التجارة

الجزء الثالث

أسواق العوامل

و

توزيع الدخل

الفصل ١٢

الدخل وتسعير عوامل الانتاج

هل تعلم با ارنتست، ان الاغنياء مختلفون عنا

اف. سكوت فيتزجيرالد

نعم، اعلم ذلك، ان لديهم اموالا اكثر مما لدينا

ارنتست همينجواي

زيائتها ما بين ٨ الى ١٠ دولارات/الساعة، وتدفع للعمال الحد الأدنى من الاجر ومقداره ٤٢٥ دولار/الساعة، ثم تسترد معظم ما دفعته لهم بدل المواصلات واستخدام الادوات. وتبين «ارومة» ايصالات اجوره انه يكسب ٢٨ دولاراً مقابل العمل لمدة ٣١ ساعة^(١).

كيف يمكننا فهم هذه الفروق الشاسعة في الدخل والثروة؟ لماذا يدفع للبعض مليون دولار في السنة، في حين لا ينال اخرون سوى دولاراً واحداً في الساعة؟ ولماذا يبلغ ثمن العقارات في طوكيو أو مانهاتن الوف الدولارات للقدم المربع الواحد ولاتباع أراضٍ في الصحراء الا ببضع دولارات للفدان الواحد؟ ما هو مصدر بلايين الدولارات من الارباح التي تجنيها مؤسسات ضخمة مثل ايكسون أو تويوتا؟ جميع هذه التساؤلات تعنى بها نظرية توزيع الدخل (theory of income distribution) التي تحلل طريقة توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

ان مسألة توزيع الدخل، هي من أكثر المسائل التي تدور حولها الخلافات في جميع الاقتصاديات. ويجادل البعض ان المداخل المرتفعة هي اما نتاج سوء عدالة أو ارت سابق أو حظ، في حين ينبع الفقر من التمييز وانعدام الفرص. ويعتقد البعض الآخر ان الناس يحصلون على ما يستحقون، وان التدخل في توزيع السوق للدخل سيضر بكفاءة الاقتصاد ويجعل الجميع اسوأ حالاً. وبين هذين القطبين هناك وسط عريض يعتقد بأن على الحكومة ايجاد «شبكة امان» اجتماعي لتلتقط من يسقطون الى ما دون حد أدنى من مستوى المعيشة.

امريكا هي بلد الفروقات الشاسعة في الدخل والثروة. فإذا كنت عضواً معروفاً لدى مجلة «فوربس ٤٠٠» (Forbes 400)، فالأغلب انك ذكر ابيض في الثالثة والستين من العمر، وهذا هو الزواج الرابع لك، وتحمل شهادة من مدرسة رابطة ايڤي (Ivy League)، ولديك ثروة صافية مقدارها ٧٥٠ مليون دولار. والأغلب انك جمعت ثروتك من العمل في الصناعة أو العقارات، وكانت رحلتك الى القمة نتاج البيئة التي ولدت فيها ونتاج العقل، حيث من المحتمل أن تكون اسرتك قد أعطتك دفعة قوية الى الامام، مع ما قيمته بضعة ملايين أو أكثر من أعمال العائلة. وربما شققت طريقك الى القمة بابتكار خطوط جديدة في مجال برامجيات الحاسوب، أو متاجر الخصم في المدن الصغيرة.

في أقصى الجانب الآخر اناس منسيون لم يظهروا قط على غلاف مجلة «فوربس» أو «بيبول». استمع الى قصة روبرت كلارك، المتشرد والعاطل عن العمل : محارب قديم في فيتنام جاء الى ميامي من ديترويت بحثاً عن عمل بعد اعصار اندرو في العام ١٩٩٢. الان، ما هو ينام في شوارع المدينة على قطعة من الكرتون مغطاة بملاءة مسروقة. في كل يوم يزحف هو وغيره من المشردين خارج انفاق المجاري الى ضوء النهار للعمل في مؤسسات توفر وظائف مؤقتة. وتتقاضى هذه المؤسسات من

(١) «في ميامي، البؤس جنباً الى جنب مع الترف»، مونتريال جازيت، تموز ١٩٩٣.

الدخل

عند قياس الوضع الاقتصادي لشخص ما أو لدولة ما، فإن المقياسين المستخدمين في معظم الأحيان الدخل هما : الدخل والثروة. ويشير الدخل (Income) الى مجموع ما يتلقاه أو يكسبه شخص أو أسرة نقداً خلال فترة معينة من الزمن (في العادة سنة واحدة) . ويطلق على مجموع المداخل اسم «الدخل القومي»، والذي يبين مكوناته في الجدول ١٢ - ١. وتذهب أكبر حصة من الدخل القومي للعمالة، سواء على شكل أجور أو رواتب أو على شكل علاوات. ويذهب الباقي الى مختلف أشكال دخل الملكية : إيجار، وفائدة صافية، وأرباح شركات، ودخل من الأملاك. وتشتمل هذه الفئة الأخيرة بشكل أساسي على العوائد التي يحصل عليها مالكو الأعمال الصغيرة.

يتم توزيع ثمار الإنتاج في اقتصاد السوق على مالكي عوامل الإنتاج وذلك على شكل أجور، وأرباح، وإيجارات، وفائدة.

كما ذكرنا، فإن ثلاثة أرباع الدخل القومي تقريباً تذهب للعمالة، في حين يوزع الباقي على شكل عوائد على رأس المال. فكيف تغير هذا التقسيم عبر الزمن؟ بالنظر الى الشكل ١٢ - ١ يمكننا ان نرى ان حصص العمالة من الدخل قد تغيرت بقدر ضئيل جداً في العقود الأخيرة. وهذا التقسيم هو احد السمات الثابتة بشكل ملحوظ في اقتصاد الولايات المتحدة.

دور الحكومة

كيف يمكن للحكومة ان تتلام مع هذه الصورة؟ الحكومة الفدرالية، وحكومات الولايات، والحكم المحلي هي المصادر

نوع الدخل	المبلغ (بليون دولار)	النسبة من المجموع (%)	أمثلة
دخل العمل			
- أجور ورواتب	٢١٠٠ر	٦٠ر	أجور عمال مصانع السيارات؛ رواتب المدرسين.
- علاوات ومداخل	٦٧١ر	١٣ر	مساهمات الشركة في صندوق التقاعد.
- عمل أخرى.			
دخل الأملاك			
- دخل المالكين	٤٤٢ر	٨ر	حصول الأعمال التي يديرها مالكوها؛ حصة الحامين من مكاسب المشاركة.
- صافي الإيجارات	١٣ر	٠ر	ربح إيجارات الشقق، بعد خصم المصاريف والاستهلاك.
- أرباح الشركات	٤٥٢ر	٨ر	أرباح شركة مايكروسوفت
- فوائد صافية	٤٤٦ر	٨ر	فوائد مدفوعة على حسابات الادخار
المجموع	٥١٣٦ر	١٠٠ر	

الجدول ١٢ - ١. تقسيم الدخل القومي، ١٩٩٣.

ثلاثة أرباع الدخل القومي تدفع للعمل بطريقة أو بأخرى.

(المصدر : وزارة التجارة، الأمريكية).

شكل دفعات تحويلية (transfer payment)، وهي دفعات مباشرة تقدمها الحكومة للأفراد وليس مقابل سلع أو خدمات. والفئة الأكبر التي تحظى بهذه الدفعات هي الضمان الاجتماعي للأمريكيين المسنين، لكن الدفعات التحويلية تضم أيضاً علاوات المتقاعدين، ودعم الزراعة، ودفعات الرعاية الاجتماعية والمساعدة الطبية.

تقسيم عامل الإنتاج

مقابل توزيع الدخل الفردي

من المهم جداً فهم الفرق ما بين تقسيم عامل الدخل وتوزيع الدخل الفردي. ويعطينا الجدول ١٢ - ١ توزيعات عامل الدخل - كم يذهب من الدخل القومي على شكل أجور، وأرباح، إلى غيره. لكن الشخص ذاته قد يمتلك عوامل عدة للإنتاج. مثال ذلك، مدير تنفيذي لدى شركة «أي. بي. إم» في الخامسة والأربعين من عمره، يتقاضى راتباً من عمله، ويكسب فوائد على حساب التوفير الخاص به، ويحصل على أرباح أسهم يمتلكها في شركات مختلفة، ويحصل على إيجارات من استثمار عقاري. بلفة الاقتصاد نرى أن دخل شخص ما من السوق هو ببساطة كمية عوامل الإنتاج التي يمتلكها ذلك الشخص مضروبة بسعر كل عامل. أضف إلى ذلك، فإن أشخاصاً كثيرين - خاصة المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي - يتلقون نوعاً من الدفعات المباشرة أو الدخل من الحكومة. «الدخل المتأتي من المعاملات في السوق زائد الدفعات التحويلية تساوي الدخل الفردي».

الرئيسية لدخل الملايين من الناس. فهي توظف حوالي ٢٠ بالمئة من القوى العاملة، وتدفع سنوياً حوالي ٦٠٠ بليون دولار كأجور ورواتب. وفي العام ١٩٩٢ دفعت الحكومات ما يقارب ٣٠٠ بليون دولار كفوائد إلى حملة السندات الحكومية والديون الأخرى. إضافة إلى ذلك تستأجر الحكومات ملايين الامتار المربعة من مباني المكاتب، وهي مسؤولة، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن أرباح تقدر بـ ١١ بليون دولار لشركات مساهمة تتعامل معها. وجميع هذه الدفعات المقدمة إلى عوامل الإنتاج مبينة في الجدول ١٢ - ١.

ومع ذلك ما زال للحكومة دور مباشر في المداخل لم يظهره الجدول ١٢ - ١. بداية، تجمع الحكومة قدرأ كبيراً من الدخل القومي من خلال فرض الضرائب والاعباء المالية الأخرى. وفي العام ١٩٩٢، جمعت الحكومة الفدرالية، وحكومات الولايات والحكم المحلي ما يقارب ٢٨ بالمئة من الدخل القومي على شكل ضرائب من مختلف الأنواع، بما في ذلك ضرائب الدخل الشخصية، والضرائب على أرباح الشركات، وضرائب الضمان الاجتماعي. كما جمعت الحكومات بلايين الدولارات على شكل ضرائب غير مباشرة على الأعمال، مثل ضريبة المبيعات وضريبة الإنتاج، وهي غير مشمولة في الدخل القومي لأسباب تقنية. وإذا ما جمعنا هذه الجبايات فإن ضرائب الحكومة تصل إلى ٣٤ بالمئة من الدخل القومي تقريباً.

لكن ما تأخذه الحكومة بيد تعيده باليد الأخرى. فالحكومات من مختلف المستويات تدفع ما يزيد على ٨٠٠ بليون دولار على



الشكل ١٢ - ١.

بقيت حصص رأس المال والعمل من الدخل القومي ثابتة بشكل ملحوظ خلال السنين الأربع والسنتين الماضيتين.

ما الذي تمتلكه الأسر الأمريكية، ١٩٨٩

النسبة التي تمتلكها اغنى ١٪ من الأسر	قيمة الأصول (بليون دولار)	نوع الأصول
		عينية :
٨ر٤	٦٤١٥	- حيازة منزل
٤٣٠	٢٩٠٧	- عقارات اخرى
٧٦	٧٧٣	- سيارات
٦٧٧	٣٧١٩	- استثمارات في الأعمال
٣٩٢	٨١٥	- أصول مادية اخرى
		مالية :
		- حسابات جارية، وتوفير، وحسابات في سوق العملة
١٩٩	٢٦٣٠	- أسهم وسندات
٥٤٥	٢٠٠٥٦	- أصول مالية اخرى (مثل التأمين على الحياة)
٣٥٠	٧٧٢	
٣٢٨	٢٠٠٩٢	المجموع
	٢١٦ر٠٤٣	متوسط قيمة الأصول لكل أسرة بالدولار، ١٩٨٩

الجدول ١٢ - ٢. الأصول العينية والمالية للأسر.

تمتلك الأسر أصولاً عينية (مثل المساكن والسيارات)، إضافة إلى أصول مالية (مثل حسابات الادخار والأسهم). ورغم أن معدل الأصول المملوكة لكل أسرة يصل إلى أكثر من ٢١٦ر٠٠٠ دولار، فإن جزءاً كبيراً يتركز في أيدي عدد قليل من الناس .

(Source : Arther kennickell & R. Louise Woodburn, "Estimation of Household Net Worth", April 1992).

في حين أن الدخل هو تدفق خلال وحدة زمنية (مثل تدفق جدول ماء). وتشتمل ثروة الأسرة على ممتلكات عينية (المنزل، والسيارات وغير ذلك من السلع الاستهلاكية المتينة، والأرض) ، بالإضافة إلى ممتلكاتها المالية (مثل النقد، وحسابات التوفير، والسندات والأسهم). ويطلق على جميع البنود ذات القيمة اسم «الأصول»، في حين يطلق على ما تدين به اسم «المطلوبات». والفرق بين إجمالي الأصول (أو الموجودات) والمطلوبات هو الثروة أو «القيمة الصافية».

يقدم الجدول ١٢ - ٢ تفصيلاً للأصول التي يمتلكها الأمريكيون. وأهم هذه الأصول بالنسبة لغالبية الأسر هو منزل العائلة : ويملك ٦٤ بالمئة من العائلات منازلها الخاصة، مقارنة

لذا، فإن دخل الفرد يعتمد، في قسط كبير منه، على نوع عوامل الانتاج التي يمتلكها. ويملك كل شخص عمله الخاص، الذي قد يكون ذا قيمة كبيرة أو قليلة، وهذا يعتمد على امكانات الشخص وتدريبه. وتمتلك أسر كثيرة منازلها وسياراتها. لكن ملكية الأصول المالية المنتجة للدخل، مثل الأسهم والسندات هي أكثر تركيزاً.

الثروة

يوصلنا هذا إلى ثاني المفاهيم الاقتصادية : الثروة (wealth) وتتكون من القيمة الصافية للأصول التي يملكها شخص ما في وقت معين. لاحظ أن الثروة هي رصيد مخزون (مثل حجم بحيرة)



عامل الاسعار والمدخلات الشخصية. يمكن أن يكون لعامل الاسعار تأثير هائل على المدخلات الشخصية. مثلاً، الكثيرون من الأمريكيين المتقاعدين قد جمعوا بعض المال بالادخار طيلة حياتهم. ونتيجة لذلك فإن قسماً كبيراً من دخلهم يأتي مما يتلقوه كفاائدة على تلك المدخرات. وحين يهبط سعر الفائدة من ٨ بالمائة في بداية العام ١٩٩٠ الى ٤ بالمائة عند نهاية ١٩٩٤، فإن الكثيرين من المتقاعدين يرون دخلهم من الفائدة على تلك المدخرات قد هبط الى النصف خلال ٣ سنوات فقط - وهي تجربة مزعجة بالنسبة لانااس يحاولون العيش على راتبهم التقاعدي.

مع ٥٥ بالمائة قبل جيل من الآن. وتمتلك معظم الأسر مبلغاً متواضعاً من الثروة المالية، على شكل حسابات توفير واسهم في الشركات. لكن يتبين أيضاً أن جزءاً كبيراً من ثروة الامة المالية، تتركز في أيدي قلة قليلة من السكان. وبين الجدول ان حوالي ثلث الثروة مملوك لقطاع لا يزيد عن ١ بالمائة من الأسر الثرية.

من هنا نرى ان جميع الأمريكيين يحصلون على القسط الاعظم من دخلهم على شكل أجور ورواتب، في حين ان قلة صغيرة، غنية نسبياً، تحصل على معظم دخلها من الايجارات، والأرباح، والفوائد. ونتيجة لذلك، فإن تغييراً في الاسعار قد يكون له تأثير هائل على حياة الناس.

الانتاجية الحديثة وسعر المدخلات

ب

النهائية مثل ألعاب الحاسوب بهدف الاستمتاع، أو المنفعة المباشرة التي تقدمها هذه السلع الاستهلاكية. وبعبارة ذلك، فإن المؤسسة لا تدفع مقابل مدخلات، مثل ايجار مكتب، لأنها تعطي اشباعاً مباشراً. بل تشتري المدخلات من اجل الانتاج والعائد الذي ستكسبه من توظيف تلك العوامل.

الاشباع هي ما تسعى اليه المدخلات - لكنها تستبعد في مرحلة معينة. فالاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من التسلي بالعاب الحاسوب يقرر عدد البرمجيات التي يمكن للشركة بيعها، وعدد الموظفين الذين سيتلقون الطلبات، ومساحة المكاتب التي ستحتاج استئجارها. وكلما زاد نجاح برمجياتها كلما زاد انتقال منحني الطلب على المساحات المكتبية الى اليمين. وبالتالي، يكون لزاماً على أي تحليل دقيق لطلب المدخلات ان يدرك ان طلبات المستهلكين تقرر «في النهاية» طلبات المؤسسات على المساحات المكتبية.

لا يقتصر هذا التحليل على المساحات المكتبية. فطلب المستهلكين يقرر الطلب على جميع المدخلات، بما في ذلك الأرض الزراعية، والنفط، وأفران خبز البيتزا، وحتى أساتذة الجامعات.

يشترك طلب المؤسسة على المدخلات بشكل غير مباشر من طلب المستهلك على السلع النهائية.

لذلك يتحدث علماء الاقتصاد عن الطلب على عوامل الانتاج على أنه طلب مشتق (derived demand). وهذا يعني أنه حين تطلب المؤسسات مدخلاً ما، فإنها تقوم بذلك لأن ذلك المدخل يسمح لها بإنتاج سلعة يرغبها المستهلكون الآن أو في المستقبل. وبين الشكل ١٢ - ٢ كيف أن الطلب على المدخل ما، مثل

ما الذي يقرر عائد مختلف عوامل الانتاج في سوق ذي اقتصاد تنافسي؟ نبدأ بالإشارة الى ان نظرية توزيع الدخل هي حالة خاصة عن نظرية الاسعار. فالأجور هي سعر العمالة، والإيجار هو سعر العقار، والفائدة هي سعر رأس المال. وتتحدد اسعار عوامل الانتاج نتيجة التفاعل ما بين العرض والطلب عى مختلف العوامل، بالضبط كما يحدد سعر السلع بما هو معروض ومطلوب منها.

طبيعة الطلب على عوامل الانتاج

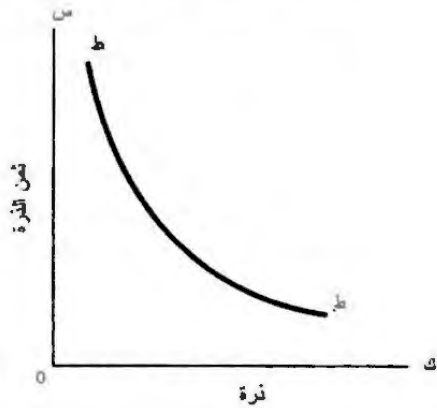
يختلف الطلب على عوامل الانتاج عن طلب السلع الاستهلاكية من ناحيتين مهمتين: (١) الطلب على عوامل الانتاج هو طلب مشتق و (٢) الطلب على عوامل الانتاج هو طلب يعتمد بعضه على بعض

الطلب على عوامل الانتاج هو طلب مشتق

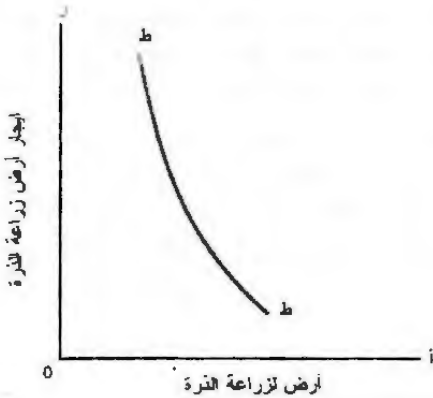
دعونا ندرس طلباً لاستئجار مكتب، والذي هو مدخل مهم من مدخلات الانتاج للعديد من الشركات. مثلاً: تحتاج شركة برمجيات لانتاج ألعاب الحاسوب الى استئجار مكتب لبرمجيتها، ولوظفي استلام الطلبات، وخدمة الزبائن، وقد يستأجر احد البنوك مكاتب لمئات الموظفين العاملين في عمليات التدقيق. علاوة على ذلك، سيكون هناك في كل منطقة منحني طلب يميل الى أسفل بالنسبة للمكاتب يربط الإيجار الذي يفرضه مالكو العقارات، بالكمية التي تطلبها الشركات من مساحات المكاتب وكلما انخفض الإيجار كلما زادت المساحة التي ترغب الشركات في استئجارها.

لكن ثمة فرق أساسي ما بين طلبات المستهلكين العادية وطلبات المؤسسات على المدخلات. المستهلكون يطلبون السلع

(أ) طلب السلعة



(ب) طلب عامل مشتق



الشكل ١٢ - ٢. يشتق الطلب على العوامل من الطلب على السلع التي تنتجها هذه العوامل .

منحنى الطلب المشتق على أرض زراعة الذرة نابع من منحنى الطلب على الذرة. فإذا انتقل منحنى طلب الذرة الى الخارج، فسوف ينتقل معه منحنى الطلب على الأرض اللازمة لزراعة الذرة . وإذا اصبح منحنى طلب الذرة غير مرئي، فإن الشيء ذاته سيحدث لمنحنى الطلب على المدخلات في الشكل ب.

أمه. ولا يمكننا تحديد أيهما أكثر أهمية لانتاج طفل - الام أو الأب. وبالمثل، فإن من المستحيل بشكل عام تحديد كم من المخرجات قد انتج بأي واحد من المدخلات على حده.

واعتماد انتاجية هذه العوامل، الأرض، واليد العاملة، والسلع الانتاجية، على بعضها البعض هو الذي يجعل مسألة توزيع الدخل أمراً معقداً. افترض انه كان لزاماً علينا في وقت من الاوقات ان نوزع كامل مخرجات الامة. فإذا انتجت الأرض وحدها ذلك القدر، والعمالة قدراً معيناً، والماكينات ما تبقى، فإن التوزيع سيكون سهلاً. وبموجب العرض والطلب، إذا انتج كل واحد من عوامل الانتاج منفرداً قدراً معروفاً، فإنه في هذه الحالة سيتمتع بثمار عمله التي لا يقاسمه فيها أحد.

لكن اعد قراءة كلمات مثل «انتج وحده»، أو «انتج منفرداً»، وضع تحتها سطرأ. فإنها تشير الى عالم خيالي من الانتاجية المستقلة، لا وجود لها في الواقع. فحين ننتج طبقاً من العجة من عمل الطباخ، وبيض الدجاج، وزبدة البقرة، وغاز الأرض الطبيعي، فكيف يمكننا الا فصل مشاركة كل واحد من هذه المدخلات ؟

لمعرفة الجواب، علينا ان ننظر الى تفاعل الانتاجيات الحديثة (التي تؤثر في الطلب) مع عوامل العرض، التي تقرر مجتمعة السعر والكمية التنافسية .

الأراضي الخصبة لزراعة الذرة، يجب النظر إليها على أنها مشتقة من منحنى طلب المستهلك على الذرة. وبالطريقة نفسها، فإن الطلب على المساحات المكتبية مشتق من طلب المستهلكين على البرمجيات وكل المنتجات والخدمات الأخرى التي تقدمها الشركات التي تستأجر تلك المساحات.

الطلبات على العوامل

تعتمد على بعضها البعض

الانتاج جهد يقوم به فريق. فالمنشار الشريطي بحد ذاته عديم الفائدة بالنسبة لي إذا أردت أن أقطع شجرة تنوب عملاقة من نوع دوغلاس. وعامل من دون أدوات لا فائدة منه أيضاً. أما الاثنان معاً، العامل والمنشار، فإن في وسعهما قطع اخشابى بكل سهولة. بكلمة أخرى، ان انتاجية احد العوامل كاليد العاملة مثلاً تعتمد على العوامل الأخرى المستخدمة في عملية الانتاج. وهذا يعني ان من المستحيل بشكل عام حصر كمية المخرجات التي يمكن انتاجها بأي واحد من المدخلات منفرداً. فالمدخلات المختلفة تتفاعل مع بعضها البعض.

وقد بسط السير ويليام بيتي (William Petty) المسألة على النحو المذهل التالي: اليد العاملة هي والد الانتاج والأرض هي

ايراد الناتج الحدي

(١) وحدات من العمالة (عمال)	(٢) الانتاج الكللي (بوشل)	(٣) الانتاج الحدي للعمالة (بوشل لكل عامل)	(٤) سعر المخرجات (دولار لكل بوشل)	(٥) ايراد الناتج الحدي للعمالة (دولار لكل عامل)
صفر	صفر	٢٠,٠٠٠	٣	٦٠,٠٠٠
١	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣	٣٠,٠٠٠
٢	٣٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣	١٥,٠٠٠
٣	٣٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣	٩,٠٠٠
٤	٣٨,٠٠٠	١,٠٠٠	٣	٣,٠٠٠
٥	٣٩,٠٠٠			

الجدول ١٢ - ٣. ايراد الناتج الحدي لمؤسسة تعمل في ظل منافسة كاملة.

ثم احتساب ايراد الناتج الحدي للعمالة في العمود (٣) ، وذلك بإضافة وحدة اضافية واحدة من العمالة ، مع إبقاء المدخلات الأخرى ثابتة. ويمكن رؤية تناقص العوائد على شكل مهبوط في انتاج العمالة الحدي مع ازدياد عدد العمال وبقاء المدخلات الأخرى دون تغيير. وباستخدام بيانات الانتاج مع سعر المخرجات، يمكننا أن نحسب بسهولة ناتج ايراد الحدي للعمالة. وبين ناتج ايراد الحدي للعمالة كم من العائدات الإضافية حصلت عليها المؤسسة حين استخدمت وحدة اضافية من العمالة. وهي تساوي الانتاج الحدي في العمود (٣) مضروباً بسعر المخرج التنافسي في العمود (٤).

المدخلات الأخرى ثابتة^(٢). وتعطينا الأعمدة الثلاثة الأولى من الجدول ١٢ - ٣ مراجعة لطريقة احتساب الانتاج الحدي.

كعنصر أخير في هذه المراجعة. تذكر «قانون تناقص العوائد». وبين العمود (٣) من الجدول ١٢ - ٣ أن كل وحدة تالية من العمالة تعطينا تراجعاً في الانتاج الحدي. «وتراجع الانتاج الحدي» هو اسم آخر لتناقص العوائد. علاوة على ذلك يمكننا استبدال الأرض بالعمالة. بتغيير مساحة الأرض مع إبقاء العمالة والمدخلات الأخرى ثابتة، ويمكننا أن نرى، بشكل عام، قانون تناقص العوائد في أثناء العمل، سواء بالنسبة للأرض أو العمالة.

ايراد الناتج الحدي

يمكننا استخدام أدوات نظرية الانتاج لاستنباط مفهوم أساسي في نظرية التوزيع، هو ايراد الناتج الحدي (marginal revenue product) (أ ح ١). افترض أننا نشغل مصنعاً ضخماً لصناعة القمصان. ونعرف كم قميصاً يمكن لكل عامل جديد أن يضيف إلى الانتاج. لكن بصفتنا مديري المصنع فإننا نريد تحقيق أقصى ربح مقاساً بالدولار، لأننا نأخذ رواتبنا نقداً وليس قمصاناً، والعمال أيضاً يريدون أن تدفع أجورهم نقداً وليس

مراجعة نظرية الانتاج

النقطة الأساسية التي سنحاول توضيحها هي: أن «الطلب على مختلف عوامل الانتاج مشتق من ايراد انتاجيتها الحدية». وقبل بيان هذه النتيجة، سوف نراجع أساسيات نظرية الانتاج في الفصل ٦.

تبدأ نظرية الانتاج بفكرة دالة الانتاج. وتشير «دالة الانتاج» إلى أقصى كمية يمكن إنتاجها، من كل طريقة من طرق مزج عوامل الانتاج وفي كل معرفة تكنولوجية معينة. ويعطينا مفهوم دالة الانتاج تعريفاً دقيقاً للإنتاج الحدي. تذكر أن «الانتاج الحدي» لمدخل ما هو الناتج أو المخرج الإضافي الذي يمكن الحصول عليه من زيادة وحدة واحدة من أحد المدخلات، مع بقاء

(٢) لاحظ أن الانتاج الحدي لأحد العوامل قد عُبر عنه بوحدات مادية من الانتاج لكل وحدة اضافية من المدخلات. لذلك فإن بعض علماء الاقتصاد يستخدمون أحياناً تعبير «الانتاج الحدي المادي» بدلاً من «الانتاج الحدي»، وخاصة حين يريدون تجنب احتمال اختلاطه بمفهوم سندرسة قريباً يدعى «ايراد الناتج الحدي». وللإيجاز فسوف نتجاوز كلمة «مادي»، ونختصر تعبير «انتاج حدي» بالحرفين أ ح.

بالنقد بضرب الإيراد الحدي في الانتاج الحدي للمُخل.

يمثل إيراد الناتج الحدي الإيراد الإضافي الذي تحصل عليه مؤسسة ما من توظيف وحدة إضافية من المدخلات، مع بقاء المدخلات الأخرى ثابتة. ويعرف بأنه الانتاج الحدي الذي يتم الحصول عليه من بيع وحدة إضافية من المخرجات. ويصح هذا للعمالة (ل)، والأرض (أ) وغيرها من المدخلات :

إيراد الناتج الحدي للعمالة

$$(أ ن ح) = د ح \times أ ح$$

إيراد الناتج الحدي للأرض

$$(أ ن ح) = د ح \times أ ح$$

وهكذا دواليك.

وفي ظل المنافسة الكاملة، وحيث أن $س = ت ح$:

فإن إيراد الناتج الحدي (أ ن ح) = $س \times أ ح$ لكل واحد من المدخلات (ف) .

الطلب على المدخلات

بعد أن حللنا المفاهيم الأساسية نلتفت الآن الى الأمور التي تقرر الطلب على المدخلات. ثم نبين كيف تقرر المؤسسات التي تسعى لتحقيق أقصى ربح التركيبية المثالية للمدخلات، والتي تمكنا من اشتقاق الطلب على المدخلات.

طلب المؤسسات الساعية

لتحقيق أقصى ربح على العوالم

من أين جاء الطلب على أرض زراعة الذرة المبين في الشكل ١٢ - ٢؟ وما الذي يقرر الطلب على أي من عوامل الانتاج ؟ لفهم هذه المواضيع: علينا أن نحلل كيف يمكن لمؤسسة هدفها الربح اختيار التركيبية المثالية من مدخلات الانتاج.

تصور أنك مزارع تسعى لتحقيق أقصى ربح. ويمكنك في منطقتك أن تستأجر ما تشاء من الأيدي العاملة بسعر مقداره ٢٠.٠٠٠ دولار في السنة. قام المحاسب العامل لديك بتسليمك ورقة توزيع البيانات وبها البيانات المذكورة في الجدول ١٢ - ٣. فكيف تتصرف ؟

يمكنك تجربة احتمالات مختلفة. إذا استأجرت عاملاً واحداً فإن الإيراد الإضافي (أ ن ح) سيكون ٦٠.٠٠٠ دولار، في حين أن التكلفة الحدية للعامل هي ٢٠.٠٠٠ دولار، وبالتالي سيكون ربحك الإضافي ٤٠.٠٠٠ دولار. العامل الثاني سيعطيك أ ن ح مقداره

ملايس. لذلك، نحتاج الى مفهوم يقيس «الدولارات» الإضافية التي تنتجها كل وحدة من المدخلات، وقد أعطى علماء الاقتصاد اسم «إيراد الناتج الحدي» الى القيمة النقدية للناتج الإضافي الذي تعطيه وحدة إضافية من المدخلات

إيراد الناتج الحدي للمُخل « أ » هو الإيراد الإضافي الذي تنتجه وحدة إضافية من المُخل « أ ».

حالة تنافسية. من السهل حساب إيراد الناتج الحدي حين تكون أسواق الانتاج تنافسية بشكل كامل. وفي هذه الحالة، يمكن أن تباع كل وحدة من الانتاج الحدي للعامل (أ ح) حسب السعر التنافسي للمخرجات (س). علاوة على ذلك، وحيث أننا نتحدث عن المنافسة الكاملة، فإن السعر لا يتأثر بمخرجات المنشأة، وبالتالي، فإن السعر يكون مساوياً للإيراد الحدي (د ح) *. فإذا كان لدينا (أ ح) مقداره ١٠.٠٠٠ بوشل ولدينا سعر وإيراد حدي (د ح) مقداره ٣ دولارات، فإن القيمة النقدية للمخرجات المنتجة من قبل آخر عامل في المزرعة - إيراد الناتج الحدي للعمالة (أ ن ح) - هو ٣٠.٠٠٠ دولار (٣ × ١٠.٠٠٠) (دولارات). وهذا مبين في الممود (٥) من الجدول ١٢ - ٣. من هنا، وفي ظل منافسة كاملة، فإن كل يد عاملة تساوي بالنسبة للمؤسسة القيمة النقدية للإنتاج الحدي لآخر واحد من العمال، وقيمة كل فدان من الأرض هي قيمة الانتاج الحدي للأرض مضروباً في سعر المخرجات، وهكذا بالنسبة لكل واحد من عوامل الانتاج.

حالة المنافسة غير الكاملة. ما الذي يحدث ان كانت المنافسة غير كاملة، حيث منحني طلب المؤسسة الواحدة يميل الى أسفل ؟ هنا يكون الإيراد الحدي الذي نحصل عليه من كل وحدة إضافية من المخرجات المبيعة أقل من السعر، لانه يتوجب على المؤسسة أن تخفض سعر الوحدات السابقة كي تبيع وحدة إضافية. وستكون قيمة كل وحدة من الانتاج الحدي أقل من السعر بالنسبة للمؤسسة. $د ح > س$.

لاستكمال مثالنا السابق، افترض أن أ ح كان ٢ دولار في حين أن السعر هو ٣ دولارات. عندها يكون أ ن ح العامل الثاني في الشكل ١٢ - ٣ هو ٢٠.٠٠٠ دولار (٢ ح أ) البوشل لكل عامل ضرب د ح البالغ ٢ دولار، بدلاً من ٣٠.٠٠٠ دولار التي في حالة التنافس.

بإختصار يطلق على الإيراد الإضافي الذي تكسبه مؤسسة ما من وحدة إضافية من المدخلات اسم إيراد الناتج الحدي. ويقاس

* استخدمت الحرف الأخير من كلمة إيراد في المختصر هنا لتمييز الإيراد الحدي (د ح) عن الانتاج الحدي (أ ح).

تنافسية). بإعادة ترتيب الشروط الأساسية المبينة بخط بارز اعلاه يكون لدينا ما يلي :

$$\frac{\text{الانتاج الحدي للعمالة}}{\text{سعر العمالة}} = \frac{\text{الانتاج الحدي للأرض}}{\text{سعر الأرض}}$$

$$= \frac{\text{الايارد الحدي}}{1}$$

افرض أنك تمتلك احتكاراً لمحطة تلفزيون بالكوابل في دنفر. إذا أردت الحصول على أقصى ربح، فإن عليك اختيار أفضل تركيبة من المدخلات، العمال، وتسهيلات لمالك الكوابل، والشاحنات، ومعدات الفحص لخفض التكاليف إلى الحد الأدنى. فإذا كان الأجر الشهري للشاحنة هو ٨٠٠٠ دولار، والتكلفة الشهرية لكل عامل هي ٨٠٠ دولار، فإن التكاليف تكون في حدها الأدنى، حين يكون الانتاج الحدي «لكل دولار من المدخلات» متماثلاً. وحيث أن تكلفة الشاحنة هي ١٠ أضعاف سعر العمالة، فإن ح ١ للشاحنة يجب أن يكون ١٠ أضعاف ح العمالة.

تنص قاعدة التكلفة الأدنى على أن التكاليف تكون في أدنى حد لها حين يكون الانتاج الحدي لكل دولار من المدخلات متساوياً بالنسبة لكل مُدخل. ويصع ذلك بالنسبة للمنافسة الكاملة وغير الكاملة في سوق الانتاج.

ايرادات الناتج الحدي والطلب على المدخلات

بعد أن اشتققنا أن ح لمختلف العوامل يمكننا الآن ان نفهم الطلب على عوامل الانتاج. وقد رأينا أن مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف تختار كميات من المدخلات بحيث يكون سعر كل مُدخل مساوياً أن ح ذلك المدخل. وهذا يعني أنه يمكننا من جدول ن أ ح لأحد المدخلات أن نقرر على الفور العلاقة ما بين سعر المدخل والكمية المطلوبة من ذلك المدخل. وهذه العلاقة هي ما نطلق عليه منحني الطلب.

عُدْ بنظرنا إلى الجدول ١٢ - ٣. يبين هذا الجدول في عموده الأخير أن ح للعمالة المستخدمة في مزرعة الذرة. وحسب شرط تحقيق أقصى ربح، نعلم أنه حين يكون الأجر ٦٠,٠٠٠ دولار فإن المؤسسة قد تختار وحدة واحدة من العمالة؛ وبأجر مقداره ٣٠,٠٠٠ دولار فقد تسعى لاستخدام وحدتين؛ وهكذا.

منحني «أ ن ح» لكل واحد من المدخلات يعطي منحني طلب المؤسسة من ذلك المدخل.

لقد استخدمنا هذه النتيجة في الشكل ١٢ - ٣ لرسم منحني الطلب على العمالة لمزرعة الذرة المذكورة في مثالنا باستخدام البيانات المبينة في الجدول ١٢ - ٣. إضافة إلى ذلك، رسمنا

٣٠,٠٠٠ دولار لتحصل على ١٠,٠٠٠ دولار اضافية. العامل الثالث سيعطي مخرجات اضافية لا تزيد عائداتها عن ١٥,٠٠٠ دولار في حين انها ستكلف ٢٠,٠٠٠ دولار، وبالتالي فإن استخدام عامل ثالث لن يكون مربحاً. يبين الجدول ١٢ - ٣ أن الربح الأقصى يتحقق باستخدام عاملين اثنين فقط. وقد توصلنا عن طريق التجربة والخطأ إلى قاعدة مهمة :

تحقق مؤسسة ما أقصى ربح باستخدام عامل انتاج طالما كان «أ ن ح» لذلك المُدخل يتجاوز التكلفة الحدية له.

باستخدام هذا التعليل، يمكننا اشتقاق قاعدة اختيار تركيبة المدخلات المثالية: كي نحقق أقصى ربح يجب زيادة المدخلات طالما أن ايراد الناتج الحدي للمدخل، يزيد عن التكلفة الحدية أو سعر ذلك المُدخل.

وبالنسبة لسوق عوامل الانتاج في ظل المنافسة الكاملة، فإن هذه القاعدة أكثر بساطة. تذكر أنه في ظل المنافسة الكاملة يكون ايراد الناتج الحدي مساوياً للسعر مضروباً في الانتاج الحدي (أ ن ح = س × ح).

تركيبية المدخلات التي تحقق أقصى ربح لمؤسسة تعمل في ظل منافسة كاملة تتحقق حين يكون الانتاج الحدي مضروباً في السعر مساوياً لسعر المُدخل.

الانتاج الحدي للعمالة × سعر المُخرج = سعر العمالة = معدل الأجر

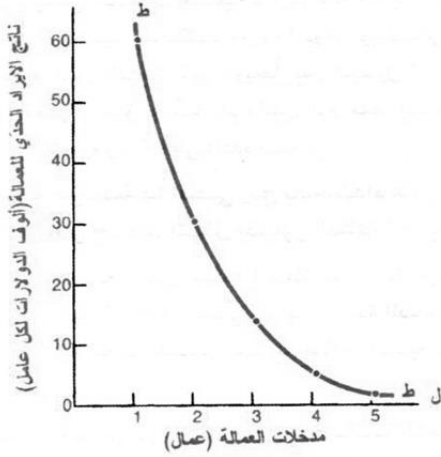
الانتاج الحدي للأرض × سعر المُخرج = سعر الأرض = الإيجار (الربح).

وهكذا دواليك.

يمكننا فهم هذه القاعدة من التعليل التالي : افرض ان مدخلات انتاج الذرة (أو أي صناعة تنافسية أخرى) قد جمعت في رزمة من الوحدات سعر الوحدة دولاراً واحداً : دولاراً واحداً لوحدات العمالة، دولاراً واحداً لوحدات الأرض، وهلم جرا. سترغب المؤسسة في استئجار تلك الرزمات من كل مُدخل من الوحدات التي سعرها دولار والتي ستجعل الأيراد المكتسب من آخر وحدة مساوياً لدولار واحد بالضبط. الأيراد المتزايد هو الانتاج الحدي (أ ن ح) لمدخلات الذرة مضروباً في سعر الذرة (س). وحين كانت المدخلات تضاف بحيث يصل أ ن ح × س إلى دولار واحد بالضبط، عندها يكون ما تكلفته دولار واحد من المدخلات مساوياً بالضبط لدولار واحد من الأيراد الإضافي.

قاعدة التكلفة الأدنى يمكننا إعادة ترتيب الوضع بشكل أكثر تعميمياً وبطريقة تنطبق على المنافسة الكاملة وغير الكاملة في أسواق الانتاج (طالما أن أسواق عوامل الانتاج

منحنى متصل يمر بالنقاط المختلفة لنبتين كيف يبدو منحنى الطلب إذا ما اشترت أجزاء من وحدات العمالة.



الشكل ١٢ - ٣. الطلب على المدخلات اشتق من إيراد الناتج الحدي.

ينبتق الطلب على العمالة من إيراد الناتج الحدي للعمالة. ويستخدم هذا الشكل البيانات الخاصة بشركة تعمل في أسواق منافسة كما هو مبين في الجدول ١٢ - ٣.

أن منحنى العرض قد يميل بشكل إيجابي أو أن يكون عمودياً أو حتى أن يميل بشكل سلبي. بالنسبة لمعظم عوامل الإنتاج قد نتوقع أن يستجيب العرض بشكل إيجابي على سعر العامل على المدى الطويل؛ وفي هذه الحالة، فإن منحنى العرض يميل في اتجاه اليمين إلى أعلى. أما عرض الأرض فيعتقد عادة بأنه لا يتأثر بالسعر، ويكون منحنى العرض عمودياً. وفي بعض الحالات الخاصة، حين يزداد أحد العوامل، فقد يعرض المالكون كمية أقل بسبب ارتفاع أجورهم، وبالتالي فإن منحنى عرض العمالة قد يرد إلى الخلف عند ارتفاع معدلات الأجور، بدلاً من أن يستمر صاعداً إلى الأعلى.

وقد بينا في الشكل ١٢ - ٤ مختلف المرونة الممكنة لعرض عوامل الإنتاج وهو المنحنى ع ع.

تقرير سعر عوامل الإنتاج بالعرض والطلب

أن تحليلاً وافياً لتوزيع الدخل لا بد أن يشمل على عرض وطلب عوامل الإنتاج. وقد قدمنا في الأجزاء الأولى من هذا الفصل الأسس التي يقوم عليها تحليل الطلب، ووصفاً موجزاً للعرض.

قاعدة الاستبدال. قاعدة الاستبدال (substitution rule) هي من النتائج الطبيعية لقاعدة التكلفة الأدنى: فإذا ارتفع سعر أحد العوامل وبقيت أسعار العوامل الأخرى ثابتة، فإن المؤسسة ستفقد، بشكل عام، من استبدال المدخلات رخيصة الثمن بالعوامل الأغلى ثمناً. فارتفاع في سعر العمالة س، سوف يقلل $س/س$.. وسترد المؤسسات بخفض العمال، وزيادة استخدام الأرض إلى أن تستعيد المؤسسة تساوي الإنتاج الحدي لكل دولار من المدخلات، وتخفيض بالتالي الكمية اللازمة من العمالة (ل)، وتزيد الطلب على قداين الأرض. وارتفاع في سعر الأرض (س_١) وحده، سينطبق عليه المنطق ذاته، ويؤدي إلى إحلال العمالة محل الأرض الأكثر تكلفة. وكما في قاعدة التكلفة الأدنى، فإن قاعدة الاستبدال والطلب المشتق على العوامل ينطبق على المنافسة الكاملة وغير الكاملة في سوق الإنتاج.

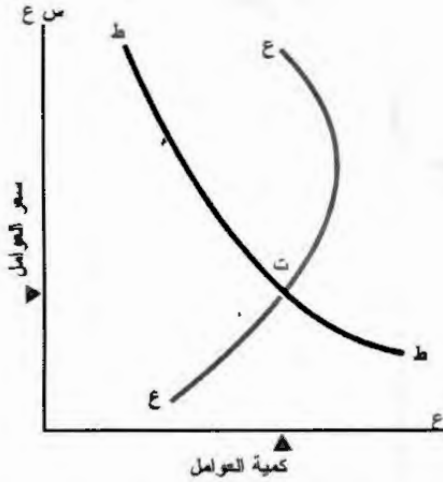
عرض عوامل الإنتاج

أن تحليلاً كاملاً للعوامل المحددة لأسعار عوامل الإنتاج والمداخل لا بد أن يشمل الطلب على المدخلات التي تحدثنا عنها سابقاً كما يشمل العرض منها أيضاً. ويختلف المبدأ العام لعرض المدخلات بين مدخل وآخر، وسوف نبحث هذا الموضوع بتعمق في الفصلين التاليين. أما الآن فسوف نستعرض بعض الملاحظات التمهيدية.

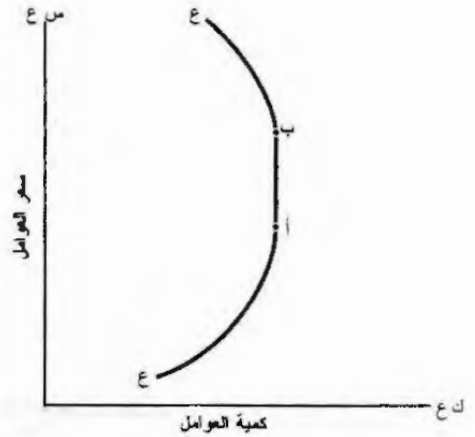
في اقتصاد السوق، يملك القطاع الخاص معظم عوامل الإنتاج. الناس «يملكون» عمالتهم بمعنى أنهم يتحكمون بطريقة استخدامها، لكن هذا «الرأسمال البشري» بالغ الأهمية لا يمكن شراءه هذا الأيام بل استئجاره. أما الرأسمال والأرض فتملكهما - بشكل عام - الأسر وقطاعات الأعمال.

القرارات المتعلقة بعرض «العمالة» تحددها عوامل عدة، اقتصادية وغير اقتصادية. وأهم الأمور التي تقرر عرض العمالة هي السعر، (أي معدل الأجر) وعوامل ديموغرافية، مثل السن، والجنس، والتعليم، وبنية العائلة. أما كمية «الأرض» والمصادر الطبيعية الأخرى فتقررهما الجيولوجيا. ولا يمكن أحداث تغييرات كبيرة عليها، رغم أن نوعية الأرض تتأثر بطرق صيانتها، وأنماط الاستيطان فيها، وغير ذلك من التحسينات. ويعتمد عرض رأس المال على الاستثمارات السابقة التي قامت بها قطاعات الأعمال، والأسر، والحكومات. وعلى المدى القصير، يكون مخزون رأس المال ثابتاً مثله مثل الأرض، لكن على المدى الطويل يكون رأس المال حساساً للعوامل الاقتصادية مثل المداخل وأسعار الفائدة.

هل يمكننا قول أي شيء عن مرونة عرض المدخلات؟ الواقع،



الشكل ١٢ - ٥. يتقاطع منحني عرض العوامل والطلب المشتق لتقرير اسعار العوامل وتوزيع الدخل. تتحدد اسعار عوامل الانتاج من خلال تفاعل العرض والطلب عليها. فإذا ازداد الطلب على عامل غير مرين العرض، مثل الأرض، عندها سيرتفع الدخل الكلي لذلك العامل. وبالمثل، فإن العرض أو الطلب على الشاحنات أو برامج الحاسوب أو ابنية المكاتب سوف يؤثر على أسعارها والكميات المباعة منها. عند أي نقطة يؤدي ارتفاع في الطلب الى خفض الكميات المعروضة والدخل الكلي لذلك العامل؟



الشكل ١٢ - ٤. منحنى عرض عوامل الانتاج.

يعتمد ما هو معروض من عوامل الانتاج على صفات العوامل وخيارات مالكيها. بشكل عام، يستجيب العرض ايجابياً للسعر؛ كما في المنطقة الواقعة أسفل ا. أما بالنسبة للعوامل ذات العرض المحدود، مثل الأرض، فإن منحنى العرض سيكون غير مرين بالكامل، كما في المنطقة الواقعة ما بين ب الى ا. في بعض الحالات الخاصة، حين يزيد ارتفاع سعر أحد العوامل من دخل مالكة بقدر كبير، كما هو الحال بالنسبة للعمالة والنفط، فإن منحنى الطلب قد ينحني الى الخلف كما في المنطقة الاعلى من ب.

السعر؛ ونفعل الشيء ذاته بالنسبة لكل سعر آخر. بكلمة أخرى، «نجمع افقياً جميع منحنيات الطلب الفردية للمؤسسات للحصول على منحنى طلب السوق من مُدخل، ما»^(٣). وتتبع الاجراء ذاته لأي مُدخل آخر، ثم نأخذ المجموع الكلي للطلبات المشتقة التي قدمتها قطاعات الاعمال كلها لمعرفة طلب السوق من كل مُدخل. وفي كل حالة من الحالات يكون الطلب المشتق على الجرار أو العمالة غير الماهرة، أو أي مُدخل آخر قائماً على ايراد الناتج الحدي للمُدخل المعني. يبين الشكل ١٢ - ٥ منحنى طلب عام لأحد عوامل الانتاج معثلاً بالمنحنى ط.ط.

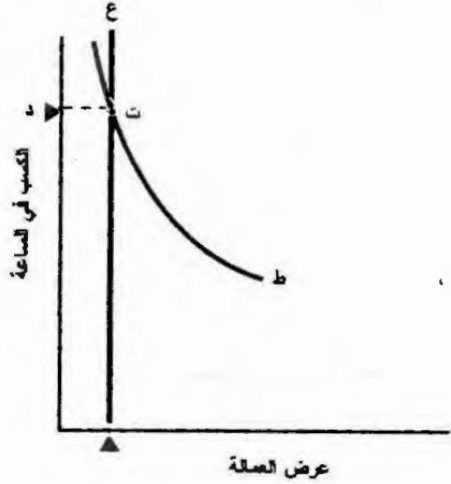
يمكننا القيام بالعملية ذاتها لجميع العروض الفردية في السوق كل على حده. أي عند كل مستوى من اسعار العامل الانتاجي فإننا نجمع افقياً كل الكميات المعروضة للحصول على عرض السوق. ومنحنى العرض الافتراضي لعامل الانتاج هو ع في الشكل ١٢ - ٥.

وقد بينا أنه بالنسبة لأسعار بعض العوامل، فإن الشركات التي تسعى الى تحقيق أقصى ربح، قد تختار تركيبة المدخلات وفقاً لايراد الناتج الحدي لها. وحين يهبط سعر الأرض، فإن كل مزارع سيقوم باحلال اجزاء من الأرض ببدل مدخلات أخرى مثل العمالة، أو المكننة، أو الأسمدة. لذلك، فإن كل مزارع سوف يبدي طلباً على الأرض الصالحة لزراعة الذرة مماثلاً لما في الشكل ١٢ - ٢ (ب).

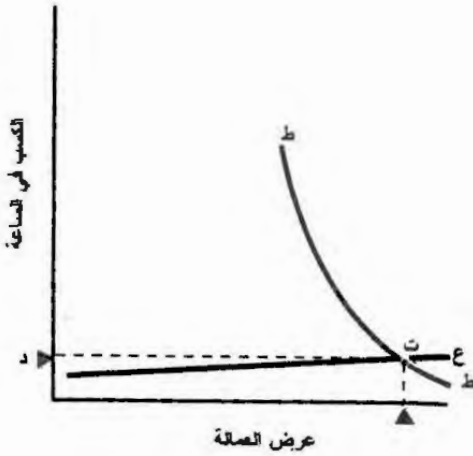
كيف نحصل على «طلب السوق» من المدخلات (سواء كانت تلك أرضاً لزراعة الذرة أو عمالة غير ماهرة، أو حاسوبيات)؟ نجمع الطلبات الفردية لكل واحدة من المؤسسات. وهكذا، وعند سعر معين نجمع طلبات المؤسسات كلها على الأرض حسب ذلك

(٣) لاحظ أن عملية جمع منحنيات الطلب على العوامل بشكل أفقي تماثل تماماً الاجراء الذي اتبعناه للحصول على منحنيات طلب السوق بالنسبة للمستهلكين في الفصل ٥.

(أ) سوق الجراحين



(ب) سوق عمال الوجبات السريعة



الشكل ١٢ - ٦. أسواق الجراحين وعمال الوجبات السريعة

في (أ)، نرى تأثير العرض المحدود للجراحين : مخرجات ضئيلة وكسب عالٍ للجراح. ماذا سيكون التأثير على كسب الجراحين الكلي وعلى سعر العملية الجراحية إذا ما أدت إصلاحات في مجال الصحة إلى زيادة ما هو معروض من الجراحين؟

في (ب)، انفتاح المجال وانخفاض المهارات المطلوبة تسمح بعرض ذي مرونة عالية. فتهدب الأجور بحدّة ويرتفع الاستخدام. ما هو التأثير على الأجور (د) والاستخدام إذا ما سعى المزيد من المراهقين للحصول على عمل ؟

في مجال الرعاية الصحية يتصاعد بسرعة. والنتيجة هي أن الجراح يكسب ما معدله ٣٠٠.٠٠٠ دولار في السنة. أضف إلى ذلك أن ازدياد الطلب سينجم عنه زيادة حادة في الكسب مع زيادة ضئيلة في المخرجات.

على الجانب الآخر من مقياس الكسب نجد عمال الوجبات السريعة، الذين لا يتطلب عملهم أية مهارة أو متطلبات تعليمية، وهو مفتوح أمام أي شخص تقريباً. والعرض من للغاية. وقد نما عدد المشتغلين فيه من ١.٥ مليون عامل في العام ١٩٧٠ إلى ٢.٥ مليون عامل في ١٩٩٣. الأجور قريبة من الحد الأدنى بسبب سهولة الدخول إلى هذا السوق ومعدل ما يكسبه من يعمل بدوام كامل هو ١٢.٠٠٠ دولار في السنة. فما هو سبب هذا الفارق الشاسع بين ما يكسبه الجراحون والعاملون في الهامبرجر؟ أنه وبشكل أساسي نوعية العمل، وليس عدد الساعات.

الأغنياء والآخرين. قد يكسب أحد أعضاء «فوريس ٤٠٠» ٥٠ مليون دولار كفوائد، وأرباح على الأسهم، وغير ذلك من أشكال الدخل من أملاكه في حين تكسب الأسرة المتوسطة أقل من

«يتحقق سعر التوازن لدخلات الانتاج في سوق تنافسي عند المستوى الذي تتساوى فيه الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة». وهذا موضح في الشكل ١٢ - ٥، حيث يتقاطع منحنى الطلب المشتق لأحد عوامل الانتاج، مع منحنى العرض في النقطة ت. عند ذلك السعر، وعنده فقط، متساوي الكمية التي يعرضها مالكو عامل الانتاج - عن طيب خاطر - مع الكمية التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها. وإذا كان السعر منخفضاً فإن الطالبين المتلهفين للحصول على عامل الانتاج سوف يرفعون السعر. ما الذي يحدث إذا كان السعر فوق مستوى التوازن ؟

الشرائع الصغيرة والأيدي الكثيرة يمكننا تطبيق هذه المفاهيم على عاملي انتاج في السوق لمعرفة سبب التباين الكبير في المداخل. يبين الشكل ١٢ - ٦ سوق نوعين من أنواع العمالة : الجراحون وعمال الوجبات السريعة. عرض الجراحين محدود للغاية بسبب ضرورة الحصول على ترخيص طبي وطول مدة الدراسة والتدريب، ونتيجة لذلك لا يوجد في الولايات المتحدة سوى ٥٠.٠٠٠ جراح ممارس. والطلب على الجراحين والعاملين

١٠٠٠ دولار سنوياً من ثروتها المالية .

خفّض تغطية الطب العقلي، أو لأن البدائل القريبة مثل الباحثين الاجتماعيين وعلماء النفس قد جذبوا المرضى لجهتهم، أو لأن الناس لم يعودوا راغبين في طلب المشورة - فإن بخل أطباء الأمراض العقلية سوف يهبط. المنافسة تعطي، والمنافسة تأخذ.

توزيع الدخل القومي

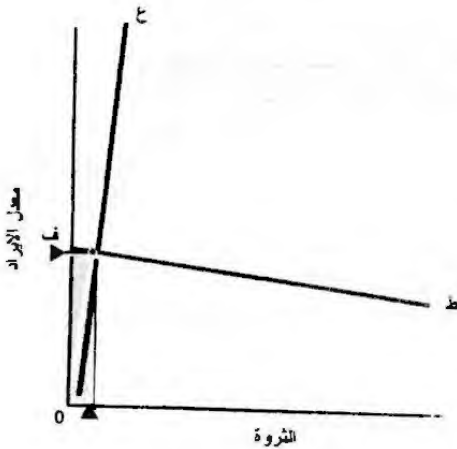
مع فهمنا الجديد لنظرية الانتاجية الحديثة، صار في مقدورنا العودة الى مسألة أثرناها في بداية هذا الفصل. كيف يمكن للأسواق، في عالم من التنافس الشديد، توزيع الناتج القومي بين اثنين أو أكثر من عوامل الانتاج؟

طرح جون باتس كلارك (John Bates Clark) -وهو عالم اقتصاد بارز من جامعة كولومبيا - نظرية مبسطة عن توزيع عامل الدخل في بداية هذا القرن - يمكن تطبيقها على الاسواق التنافسية، على أي عدد من المنتجات النهائية ومداخل عوامل الانتاج. لكن قد يكون من الأسهل على الفهم إذا ما درسنا علماً مبسطاً، ليس فيه سوى سلعة واحدة، تحفظ كل ما يتعلق بها من حسابات بقيمة حقيقية. قد تكون السلعة ذرة أو سلة من السلع، لكننا سنسميها ك. كما أن تحديد السعر بحيث يساوي واحد،

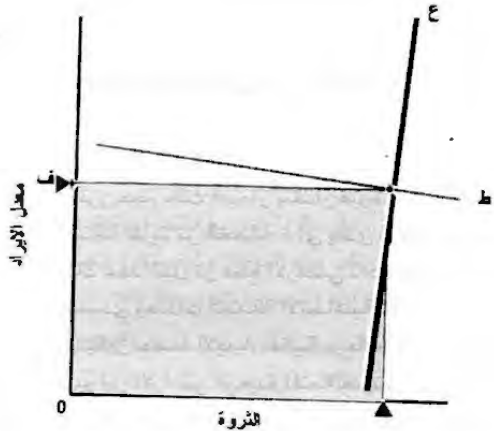
ويشرح الشكل ١٢ - ٧ هذا الفارق. ولا يحصل الاغنياء على معدل اعلى بكثير - من الارباح على أسهمهم وسنداتهم - مما تحصل عليه الطبقة الوسطى. لكن الاغنياء يملكون قاعدة من الثروة اكبر بكثير يكسبون منها. ويبين المستطيل المظلل في الشكل ١٢ - ٧ المكاسب الرأسمالية لكلا المجموعتين. هل يمكنك ان ترى كيف ان حجم الثروة، وليس معدل العوائد هو ما يجعل المستطيل الخاص بأكثر الناس ثراء كبيراً الى هذا الحد.

هذان المثالان يبينان أن أسعار العوامل ومداخل الناس لا يتقرران بفعل الحظ وحسب. بل ان قوى العرض والطلب تعمل على إيجاد إيرادات عالية لعوامل قد يكون عرضها محدود أو أن الطلب عليها عالٍ، كمانعكس في ايراد الناتج الحدي العالي. فإذا أصبح أحد العوامل كالجراحين مثلاً أكثر ندرة، بسبب تخصيص المزيد من الدخل للعمليات الجراحية في حين أن عدد الجراحين محدود، عندها سيرتفع سعر هذا العامل، وسيتمتع الجراحون بدخل اعلى. إلا أنه، إذا انخفض الطلب على بعض المجالات مثل الطب العقلي - ربما لأن الكونفرس وشركات التأمين قد قرروا

(ب) الطبقة المتوسطة



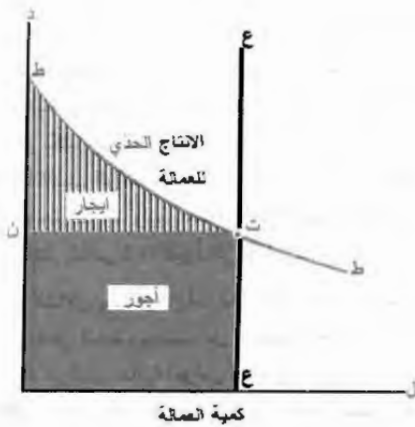
(أ) هوريس ٤٠٠



الشكل ١٢ - ٧. الفروقات في الكسب من الممتلكات

أكثر الناس ثراء في (أ)، يجلبون اموالاً أكبر بكثير الى السوق. ولأنهم يستثمرون في مجالات فيها مجازفة أكبر فإن الطلب على استثماراتهم يحقق إيرادات اعلى قليلاً من استثمارات الطبقة الوسطى. المستطيلان المظللان يمثلان ناتج الثروة ومعدل الأيراد ويعطيان مقدار الدخل السنوي من الاملاك.

يمكننا من إجراء نقاشنا كله بتقديرات حقيقية معزولة عن الأمور النقدية، وبتقدير أن قيمة المخرجات هو ك ومعدل الأجر هو الأجر الحقيقي مقيم بالسلع أو ك. في هذه الحالة تخبرنا دالة الانتاج كم من ك سوف ينتج مقابل كل كمية من ساعات العمل (ل)، وكل كمية من فدادين الأرض المتماثلة (أ). لاحظ أنه بسبب كون $s = 1$ ، ففي ظل منافسة كاملة يكون أن $ح = أ ح = س = 1 \times ح = 1 ح$ والأجر أ ح.



الشكل ١٢ - ٨ مبدأ الانتاج الحدي هو الذي يقرر عامل توزيع الدخل.

تمثل كل شريحة عمودية الانتاج الحدي لتلك الوحدة من العمالة. ونحصل على اجمالي الناتج القومي بجمع الشرائح العمودية كلها الى ان نصل اجمالي عرض العمالة في ع.

ويقرر مبدأ الانتاج الحدي طريقة توزيع المخرجات. ومجموع الاجور هو المستطيل الاسفل (الذي يساوي معدل الاجر صفر ن مضروباً في العمالة صفر ع). أما إيجار الأرض فيحصل على ما تبقى بعد دفع الاجور وهو المثلث «ت ط ن».

يعمل كلارك مفهومه على النحو التالي: يكون الانتاج الحدي لأول واحد من العمال كبيراً؛ لأن لديه مساحة كبيرة من الأرض يعمل بها. العامل الثاني يكون انتاجه الحدي أقل قليلاً. لكن العاملين متماثلان، لذلك يجب أن يحصلوا على الأجر نفسه بالضبط. فأي أجر هو؟ الانتاج الحدي للعامل الأول؛ الانتاج الحدي الأقل قليلاً للعامل الثاني؛ أم متوسط هذين الانتاجين الحديين؟

في ظل منافسة كاملة، وحين يكون للملكي الأرض مطلق الحرية في استخدام أي عدد يريدون من العمال، يكون الجواب سهلاً: فمالكو الأرض لن يستخدموا العامل الثاني إذا كان الأجر الدارج في السوق يتجاوز الانتاج الحدي للعامل الجديد. لذلك، فإن منحني طلب العمالة، سيضمن أن يتلقى جميع العمال معدل أجر يساوي الانتاج الحدي للعامل الأخير.

لكن هناك فائضاً في الناتج الكلي يزيد عن فاتورة الاجور؛ لأن للعمال الأوائل انتاجات حدية اعلى من العامل الأخير. فما هو مصير فائض الانتاجات الحدية التي أنتجها العمال الأوائل؟ تبقى الزيادة مع أصحاب الأرض كمكسب متبقٍ، سوف نطلق عليها فيما بعد اسم «الإيجار». فلماذا يكسب أصحاب الأرض، الذين قد يكونوا جالسين يرشقون شرابهم على بعد آلاف الأميال - أي شيء من الأرض؟ هل يستغلون العمال أم يمارسون نوعاً من الاحتكار؟ ليس بالضبط. فكل صاحب أرض هو مشارك في السوق التنافسي للأرض. ويؤجرها حسب أفضل سعر دارج في السوق. وكما يتنافس العمال عمالاً آخرين على الوظائف، فإن أصحاب الأراضي يتنافسون بعضهم لاجتذاب العمال. ولا يوجد في عالم كلارك التنافسي مؤامرات، ولا اتحادات لأصحاب العمل، ولا نقابات للعمال.

يبين الشكل ١٢ - ٨ أن منحني الانتاج الحدي للعمالة يعطي منحني طلب (ط ط) لجميع أصحاب العمل مقدراً بالأجور الحقيقية (بالذرة، أو سلة سلع السوق، أو ك وحدات). ويوزعنا السكان أو القوى العاملة بالمعروض من العمالة (ع ع)، وتتحقق نقطة التوازن في ت. اجمالي الاجور المدفوعة للعمالة أعطيت كالتالي: $د \times ل$ (مثلاً، إذا كانت $د = ٥$ ، $ل = ١$ مليون، فإن مجموع الاجور هو ٥ مليون)؛ وهذا مبين في المساحة الداكنة في المستطيل «ع ت ن صفر».

المفاجأة أننا لم نجد أجور العمالة وحسب، بل أيضاً الدخل المتأتي من إيجار الأرض. يقيس شبه المثلث «ت ط ن» في الشكل ١٢ - ٨ كل المخرجات الفائضة التي انتجت ولم تدفع كأجور. ويتقرر حجم مثلث الإيجار بمقدار هبوط الانتاج الحدي للعمالة مع إضافة المزيد من العمالة - أي بمدى تناقص العوائد. وإذا كان هناك عدد قليل من قطع الأراضي ذات الجودة العالية، عندها ستبدي وحدات العمالة الإضافية تناقصاً حاداً في الأيراد وستكون حصة الإيجار عالية. وبالعكس ذلك، إذا كان هناك قدر كبير من الأراضي البعيدة المتماثلة تنتظر من يستصلحها فقط، فقد لا يكون هناك سوى ميل قليل لتناقص العوائد وقد يكون إيجار مثل هذه الأراضي ضئيلاً للغاية.

لقد رسمنا الشكل ١٢ - ٨ بحيث تكون أجور العمالة أكبر بمقدار ٣ أضعاف من إيجار الأرض. وعلاقة ٣ الى ١ ما بين دخل العمالة والدخل من الاستثمارات تعكس حقيقة أن الاجور والرواتب تشكل ثلاثة أرباع الدخل القومي.

نظرية الانتاجية الحديثة وتعدد المدخلات

تمثل نظرية الانتاجية الحديثة خطوة عظيمة الى الامام في مجال فهم تسعير مختلف المدخلات. لاحظ اضافة الى ذلك أن وضع الأرض والعمالة يمكن أن يعكس للحصول على نظرية كاملة للتوزيع. ولتبديل ادوار العمالة والأرض، ابق العمالة ثابتة، واضف وحدات متتابعة من الأرض المتغيرة الى العمالة الثابتة. احسب الانتاج الحدي لكل فدان اضافي من الأرض.

بعد ذلك ارسم منحني طلب يبين كم فداناً سيطلب مالكو العمالة من الأرض، حسب كل معدل من معدلات السعر. في الصورة الجديدة من الشكل ١٢ - ٨ التي سوف ترسمها، ستجد نقطة توازن جديدة ت. عرّف مستطيل الاجار الذي سوف يقرره الانتاج الحدي. ويبين مثلث اجور العمالة المتبقي. أخيراً، لاحظ التماثل التام بين العاملين سيبين لك الرسم البياني الجديد أن علينا أن ننظر الى طريقة توزيع حصص كل واحد من عوامل الانتاج، على أنها تتقرر وفي الوقت نفسه بإنتاجاتها الحديثة المترابطة .

هذا ليس كل شيء. بدلاً من العمالة والأرض، افترض ان العاملين الوحيدين هما العمالة وبعض السلع الانتاجية المتنوعة. افترض أن دالة انتاج متصلة وربط ما بين ك والعمالة والسلع الانتاجية وإن لهذه الدالة الخصائص العامة ذاتها التي لها في

الشكل ١٢ - ٨. في هذه الحالة، يمكنك اعادة رسم الشكل ١٢ - ٨ وتحصل على الصورة نفسها لتوزيع الدخل ما بين العمالة والسلع الانتاجية. الحقيقة أننا نستطيع القيام بالعملية ذاتها بثلاثة أو أربعة عوامل انتاج، أو أي عدد آخر من العوامل.

في الاسواق التنافسية، يتقرر الطلب على المدخلات بالإنتاج الحدي للعوامل. وفي الحالة المبسطة حين ندفع ثمن أحد العوامل حسب مخرجاته، فإننا نحصل على ما يلي :

الاجر = الانتاج الحدي للعمالة

الإيجار = الانتاج الحدي للأرض

وهكذا دواليك بالنسبة لأي عامل. وهذا يوزع ١٠٠ بالمئة من المخرجات، لا أكثر ولا أقل، بين جميع عوامل الانتاج.

من هنا نرى أن النظرية الشاملة لتوزيع الدخل تتساق مع التسعير التنافسي لأي عدد من السلع التي يتم انتاجها بأي عدد من العوامل. وتبين هذه النظرية البسيطة والفعالة كيف يرتبط توزيع الدخل مع الانتاجية في اقتصاد ذي سوق تنافسي.

الآن، ويعد أن تسلمنا بالمبادئ العامة التي يقوم عليها تسعير عناصر الانتاج وتقرير كيفية توزيع الدخل، يمكننا العودة الى نقاشنا التفصيلي عن السمات الخاصة لثلاثة أسواق رئيسية - الأرض، والعمالة، ورأس المال.

ملخص

١ - توزيع الدخل والثروة

١ - تعنى نظرية التوزيع بمسألة اساسية هي «لن» توزع السلع الاقتصادية المنتجة. وفي دراستنا لطريقة تسعير مختلف عوامل الانتاج : الأرض، والعمالة، ورأس المال، وتحمل المخاطرة، في السوق، فإن نظرية التوزيع تأخذ في اعتبارها طريقة ترابط عرض وطلب هذه العوامل وكيف تقرر مختلف أنواع الاجور، والإيجارات، وأسعار الفائدة، والأرباح.

٢ - يشير الدخل الى اجمالي ما يتلقاه أو يقبضه نقداً الافراد أو الأسر خلال فترة زمنية معينة (في العادة سنة واحدة). ويتكون الدخل من مكاسب العمل، والدخل من الأملاك، وما تقدمه الحكومة كدفعات تحويلية. وتتكون الثروة من القيمة النقدية الصافية للاصول المملوكة في زمن معين. لاحظ أن الثروة هي رصيد مخزون، مثل ماء خلف سد، في حين أن الدخل هو تدفق نقدي خلال فترة زمنية، مثل ماء في نهر.

٣ - يتكون الدخل القومي من: ما تكسبه العمالة مقابل ما تقدمه

من عمل والدخل من الاملاك خلال سنة واحدة. تأخذ الحكومة قسطاً من الدخل القومي على شكل ضرائب. وتعيد توزيع جزء مما جمعته على شكل دفعات تحويلية. الدخل الفردي بعد الضريبة يشمل العوائد المتحصلة من جميع عوامل الانتاج - العمالة والأملاك - التي يمتلكها الفرد، زائد الدفعات التحويلية من الحكومة، ناقص الضرائب.

ب - الانتاجية الحديثة وسعر المدخلات

٤ - لفهم الطلب على عوامل الانتاج علينا أن نحلل الانتاج والطلب المشتق على العوامل. الطلب على عوامل الانتاج طلب مشتق: فنحن نطلب أفراناً وأرضاً لزراعة القمح، ليس لأننا نريدها هي بحد ذاتها، بل من أجل الفطائر والخبز التي يمكنها انتاجها للمستهلكين. وتشتق منحنيات طلب عوامل الانتاج من منحنيات الطلب على السلع، وارتفاعاً في منحني طلب سلعة نهائية يتسبب في تحول مماثل في منحني طلب مشتق على العامل ذي العلاقة؛ وازدياد عدم المرونة في طلب سلعة

٧ - للحصول على طلب السوق من احد عوامل الانتاج، نجمع أفقياً منحنيات طلب جميع المؤسسات. ويقرر هذا، مع منحني العرض الخاص بذلك العامل، توازن العرض والطلب. تكون الكميات المطلوبة والمعرضة من عامل الانتاج متساوية تماماً حسب سعر السوق - فقط عند نقطة التوازن لا يكون لسعر العامل اي ميل للتغيير.

٨ - يمكن تحليل الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين مختلف عوامل الانتاج بالاستناد الى نظرية الانتاجية الحدية المنافسة بين العديد من ملاك الارض والعمال، تدفع سعر عوامل الانتاج لأن تصبح مساوية لانتاجاتها الحدية. وهذه العملية توزع ١٠٠ بالمئة من الناتج دون نقص أو زيادة. ويمكن لأي عامل انتاج وليس العمالة فحسب أن يكون عاملاً متغيراً. وحيث أن كل وحدة من أي عامل انتاج تحصل فقط على أجر مقداره الانتاج الحدي (١ ح) «آخر» وحدة جرى استنجاها، فإن هناك فائضاً يتبقى من الانتاجات الحدية للمدخلات الاولى. ويساوي الباقي بالضبط مداخل عوامل الانتاج الاخرى حسب تسعير الانتاجية الحدية. من هنا، فإن نظرية الانتاجية الحدية لتوزيع الدخل تعطي صورة منطقية كاملة لتوزيع الدخل في ظل المنافسة الكاملة، رغم أنها نظرية مبسطة.

ما يؤدي الى زيادة عدم المرونة في الطلب على عامل الانتاج المشتق .

٥ - طالعنا في الفصول الاولى مفهومَي دالة الانتاج والانتاج الحدي. الطلب على احد عوامل الانتاج يستنبط من ايراد الناتج الحدي (١ ح)، الذي يعرف بأنه الايراد الإضافي المكتسب من توظيف وحدة اضافية من العوامل. ويساوي «١ ح»، في أي سوق، الايراد الحدي المكتسب من بيع وحدة إضافية مضروباً في الانتاج الحدي لاحد المدخلات (١ ح = د ح x ا ح). وبالنسبة الى المؤسسات التنافسية فإن هذه المعادلة تُبسّط لتصبح ا ح = س x ا ح لأن السعر يساوي الايراد الحدي.

٦ - تحقق مؤسسة ما أقصى ربح (وتقلل التكلفة الى ادنى حد) حين تجعل «١ ح» لكل عامل من عوامل الانتاج مساوياً للتكلفة الحدية لذلك العامل، والتي هي سعر ذلك العامل. ويمكن صياغة ذلك بشكل مماثل كشرط يكون فيه ايراد الناتج الحدي (١ ح) لكل دولار متساوياً في كل مدخل. ويجب أن يصح هذا في التوازن أيضاً لأن أي صاحب عمل يسعى لتحقيق أقصى ربح، سوف يستأجر أي عامل انتاج الى الحد الذي يكون فيه ايراد الناتج الحدي لذلك العامل مساوياً بالضبط لتكلفة ذلك العامل.

مفاهيم للمراجعة

- الطلب على عوامل الانتاج في ظل المنافسة :

١ ح = س x ا ح = سعر العامل ف والذي يعطينا قاعدة التكلفة الادنى :

$$\frac{1}{س} = \frac{1}{س} = \frac{1}{س} = \dots$$

$$\frac{1}{س} = \frac{1}{س} = \frac{1}{س} = \dots$$

الايراد الحدي

- الطلب المشتق

- ايراد الناتج الحدي للمدخل ف =

١ ح = د ح x ا ح ف

س x ا ح = ف بالنسبة للمؤسسات المنافسة.

- نظرية التوزيع الشامل

- مستطيل ا ح، مثلث الايجار المتبقي.

- توزيع الدخل.

- الدخل، الثروة

- الدخل القومي

- الدفعات التحويلية

- الدخل الشخصي

- الانتاج الحدي، ايراد الناتج الحدي.

أسئلة للمناقشة

١ - القمح، البنزين، حلاق، آلة لصنع أدوات التزليج، معصرة لعبن النبيذ، كتاب مدرسي عن الاقتصاد.

٢ - في نظرية الانتاجية الحدية المبينة في الشكل ١٢ - ٨. اجعل الأرض هي العامل المتغير بدلاً من العمالة. ارسم شكلاً جديداً وشرح نظرية الانتاجية الحدية في الرسم البياني الجديد. ما هو عامل الانتاج المتبقي؟

١ - عرف الانتاج الحدي وايراد الناتج الحدي بالنسبة لاجد مزارعي الذرة. ما هي وحدات كل واحد منهما؟ اعط تفسيراً معقولاً عن السبب في أن تحقيق أقصى قدر من الربح يتطلب أن يكون ايراد الناتج الحدي لعامل الانتاج مساوياً لسعره.

٢ - سمي المخرج النهائي لكل واحد من عوامل الانتاج التالية : - علماً أن البند المذكور هو طلب مشتق : أرض لزراعة

٤ - بين الخطأ في كل واحد من البيانات التالية :

١ - يحسب الانتاج الحدي وكأنه الناتج المتوسط للعمال الواحد.

ب - نظرية التوزيع بسيطة. فأنت تحسب ببساطة انتاج كل واحد من عوامل الانتاج، ثم تعطي كل واحد من هذه العوامل حصته من المخرجات.

ج - في ظل المنافسة، يدفع للعمال قيمة كامل المخرجات المنتجة ناقصاً تكلفة المواد الخام.

٥ - افرض أن الناتج القومي ينمو بشكل أسرع من اجمالي مخلات العمالة في كل عقد. فإذا بقيت حصة الأجور من الناتج القومي عند المستوى ذاته ، بين أن من الضروري رفع نسبة الأجر الحقيقي.

٦ - اعتاد قادة العمال القول، «لا انتاج من دون أيد عاملة، لذا يحق للعمال أخذ الانتاج كله». وقد يرد المدافعون عن رأس المال بالقول، «اسحب كل السلع الانتاجية، ولن يحفر العمال بأيديهم سوى قدر ضئيل من الأرض، عملياً، الانتاج كله يخص رأس المال».

حلل جوانب الخطأ في هذه الأقوال. ان كنت ستقبل بهذه الحجج، بين أنها قد توزع ٢٠٠ أو ٣٠٠ بالمئة من المخرجات على اثنين أو ثلاثة من عوامل الانتاج في حين لا يمكن توزيع

أكثر من ١٠٠ بالمئة. كيف تستطيع نظرية كلارك عن الانتاجية الحدية أن تحل هذا الخلاف؟

٧ - ارسم منحنيات العرض والطلب لسوق النفط. الآن، افرض أن اختراع سيارة كهربائية عملية، نقل منحني الطلب على النفط بعيداً. ارسم منحني الطلب الجديد ونقطة التوازن الجديدة. صف النتيجة بالنسبة لسعر النفط، والكمية المستهلكة، والدخل الكلي لمنتجي النفط.

٨ - تأمل نظرية توزيع الانتاج الحدي في الشكل ١٢ - ٨. إذا زادت الهجرة من عدد الايدي العاملة المعروضة، فإن الاقتصاد سينقل منحني الطلب على العمالة الى أسفل فهل سيؤدي ذلك الى هبوط اجور الأرض ؟ (بين ان الجواب هو نعم). هل سيرتفع ايجار الأرض؟ (بين أيضاً أن الجواب هو نعم). هل يمكنك توضيح ما سيحدث الى المساحة الكلية المطلقة لمستطيل الأرض في الشكل ١٢ - ٨، علاوة على حصة العمالة من الدخل الكلي (بين أن الاجوية نعم ولا على التوالي).

٩ - ادرس الشكل ١٢ - ٦. افرض أن اصلاحاً في مجال الصحة قد نقل اجمالي الطلب بعيداً عن الهامبرجر ولصالح الرعاية الصحية. ارسم منحنيات الطلب الجديدة والتوازنات الجديدة. صف النتيجة بالنسبة للأجور، والوظائف، والدخل اجمالي للجراحين وعمال الوجبات السريعة.

الفصل ١٣

يستطلع هذا الفصل طريقة تعيين الاجور في اقتصاد السوق. ويراجع القسم (١) الامور التي تقرر الاجور في ظل اوضاع تنافسية، ويركز بشكل أساسي على الطلب . ويحلل الجزء الثاني المشكلة الشائكة للتمييز العرقي والجنسي من قبل اصحاب العمل في سوق العمالة. نلتفت بعد ذلك ناحية عرض العمالة في الأسواق. ويدرس الجزء الثالث القضايا الاساسية لعرض العمالة في الأسواق التنافسية. وننتهي فصلنا باستعراض تقاييات العمال، وهي احدى الوسائل التي تمكن العمال من فرض سيطرة جماعية على عرض عمالتهم.

العمال ليسوا مجرد عامل الانتاج. فهم أناس لديهم عائلات، ورغبات، وحاجات أبعد من مجرد تقديم مُدخل العمالة للاقتصاد. وهذا هو السبب في أننا نشعر بالقلق على نوعية الوظائف وكميتها، وفي أن معدل البطالة هو من الهموم الاجتماعية المركزية، وأن سوق العمل هو مصدر دائم للخلافات، والنزاعات الاجتماعية، والاضطرابات السياسية. وقد شهد القرن الاخير مواجهات ضارية بين القوى العاملة ورأس المال حول الاجور، وشروط العمل، والحق في التنظيم، وتناضل الاقليات والنساء اليوم من اجل المساواة في الاجور والحصول على الوظائف الجيدة.

تقرير الاجور في ظل المنافسة الكاملة

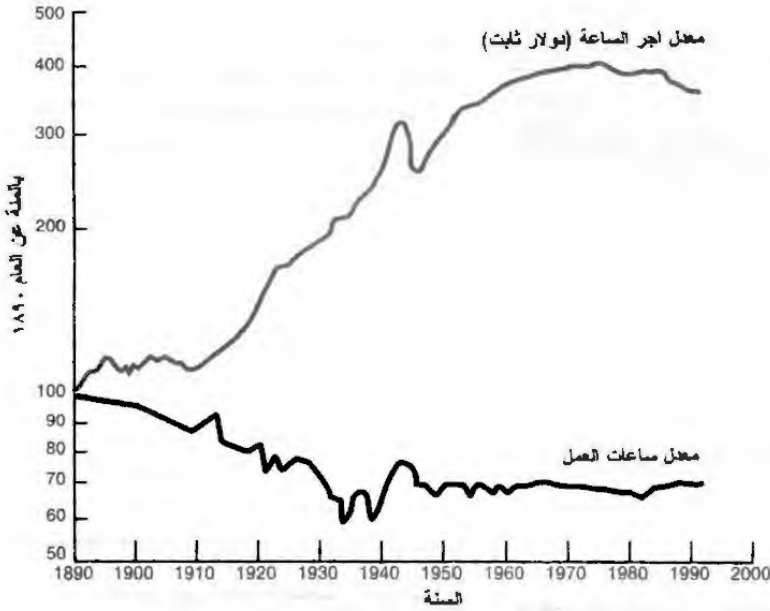
تحسناً مضطرباً، ومستمراً في قدرة العمال على شراء الطعام والملابس والمساكن، علاوة على الصحة وطول عمر السكان. في أوروبا والولايات المتحدة، بدأت هذه المكاسب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مع بداية التغييرات التكنولوجية والاجتماعية التي رافقت التفجر الهائل في الانتاج الصناعي الذي كان بداية الثورة الصناعية. بالمقارنة، مالت الاجور الحقيقية قبل ذلك التاريخ الى التذبذب انخفاضاً وارتفاعاً، مع بعض المكاسب القليلة على المدى الطويل.

لا يعني ما تقدم ان الثورة الصناعية كانت كلها منافع صافية للعمال، خاصة في أيام اطلاق «حرية العمل» للصناعة في القرن

المستوى العام للأجور

رغم وجود تباين هائل في الدخل في أي اقتصاد، فإن علماء الاقتصاد ينظرون الى معدل الاجور كمؤشر جيد على قوة كسب العمالة بشكل عام. وحسب هذا المقياس فإن العمال الأمريكيين اليوم افضل حالاً بكثير مما كانوا عليه قبل ١٠٠ عام. ويعطي الشكل ١٣ - ١ معدل اجر الساعة في الصناعة منذ العام ١٨٩٠، أخذاً بعين الاعتبار معدلات التضخم.

ونجد مثل هذه المكتسبات الضخمة للعمال في جميع الدول الصناعية. ففي جميع دول أوروبا الغربية، واليابان، والدول التي تتحول بسرعة الى الصناعة في شرقي اسيا، كان هناك بالتأكيد



الشكل ١٣ - ١. تحسنت الاجور مع انخفاض ساعات العمل

مع تقدم التكنولوجيا وتحسن السلع الانتاجية ، تمتع العمال الأمريكيون باجور اعلی في حين انخفضت ساعات العمل . وقد ادى تباطؤ نمو الانتاجية خلال العقود الماضية الى ركود الاجور الحقيقية .

المصانع؟ كلا على الاغلب. فقد كان الفقر ظاهراً أكثر في المدن. فالصورة الشاعرية عن الريف وجوه الصحي البهيج الذي يسكنه صغار مالكي الأرض والفلاحين السعداء هي اسطورة تاريخية لا يدعمها بحث احصائي واحد في معظم انحاء العالم.

الطلب على العمالة

هل يمكننا تفسير القفزة الهائلة في المستوى العام للأجور من زاوية تغير العرض والطلب؟ مثل أي سعر آخر، فإن الأجور سترتفع إذا هبط العرض من العمالة، أو ارتفع الطلب عليها. ومن غير المحتمل إطلاقاً أن يكون عرض العمالة قد انخفض، حيث أن القوى العاملة في الولايات المتحدة قد ازدادت بنسبة خمسة أضعاف منذ العام ١٨٩٠، ونمت بشكل أسرع من النمو السكاني.

لذلك، وكما نجد تفسيراً لهذه القفزة في الأجور، سنتلفت الآن إلى العوامل التي تقرر الطلب على العمالة. وقد قدمنا في الفصل السابق الاداة الأساسية لذلك، حيث رأينا أن الطلب على أحد عوامل الانتاج يعكس الانتاجية الحديثة لذلك العامل. ويبين الشكل

التاسع عشر. الواقع أن قصة ديكنز لا تعطي صورة منصفة كاملة عن الأوضاع الكئيبة لعمل الاطفال، والاطفال التي يتعرض لها العمال في مواقع العمل، والظروف الصحية السيئة للمصانع في أوائل القرن التاسع عشر. فقد كانت القاعدة السائدة هي العمل ٨٤ ساعة في الأسبوع، مع فترة راحة لتناول الافطار والعشاء في بعض الاحيان. وكان في الامكان انتزاع قدر كبير من العمل من صبي في السادسة من عمره، وإذا ما فقدت امرأة اصبعين من يدها بسبب نول نسيج، لا يهم، فما زال لديها ثمانية أصابع أخرى. وفي حين أن معدلات الإصابة والوفيات مرتفعة في بعض الصناعات الأمريكية اليوم، فإنها ادنى بكثير مما كان سائداً في القرن التاسع عشر.

ومهما بلغت قساوة أن يكون المرء عاملاً في مصنع اليوم، فإن مستويات المعيشة صارت، رغم كل شيء، أفضل بكثير مما كانت عليه في القرون الأولى للاقطاع الزراعي. وقد كانت الثروة الصناعية خطوة عملاقة بالنسبة للطبقة العاملة، وليست خطوة إلى الخلف. فهل كان الناس أفضل حالاً في المزارع ممن كانوا في

الاجور والعلاوات الإضافية في الصناعة (دولار/الساعة، ١٩٩٢)	المنطقة
٢٦٩٠	المانيا الغربية
١٩٣٣	اليابان
١٩٠٠	إيطاليا
١٥٨١	الولايات المتحدة
١٤٦١	بريطانيا
٤٩٣	كوريا الجنوبية
٢٣٥	المكسيك
٠٨٠	الهند

الجدول ١٣ - ١. تتباين مستويات الاجور بشكل هائل
ما بين البلدان.

دول أوروبا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة هي دول ذات اجور
عالية، في حين ان أجر الساعة في الهند يمثل جزءاً ضئيلاً من
المستويات الامريكية. وتقرر المستويات العامة للأجور بالعرض
والطلب، لكن يكمن خلف العرض والطلب الوفرة النسبية للعمالة،
ورأس المال، والموارد، اضافة الى مستويات المهارة والتكنولوجيا.

(المصدر : مكتب الولايات المتحدة لاحصاءات العمل، مكتب عمل
المانيا الفدرالية. الأرقام تمثل تكلفة ساعة العمل الكلية بالنسبة
لصاحب العمل، واستخدام سعر الصرف الجاري).

الولايات المتحدة، والدول الاخرى المتقدمة، عالية لأن هذه الدول قد
جمعت كمأ كبيراً من التكوين الرأسمالي : شبكات كثيفة من
الطرق، والسكك الحديدية، والمواصلات السلكية واللاسلكية،
وكميات كبيرة من الآلات والمعدات لكل عامل، ورصيد ملائم من
قطع الغيار. ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ازداد متوسط
قيمة رأس المال للشخص الواحد بأكثر من الضعف. إضافة الى
ذلك، فإن التقدم التكنولوجي - ابتداءً من الكهرباء الى الراديو
والحاسوب، وما شابه ذلك - قد جعل المخزون الرأسمالي أكثر
أنتاجية.

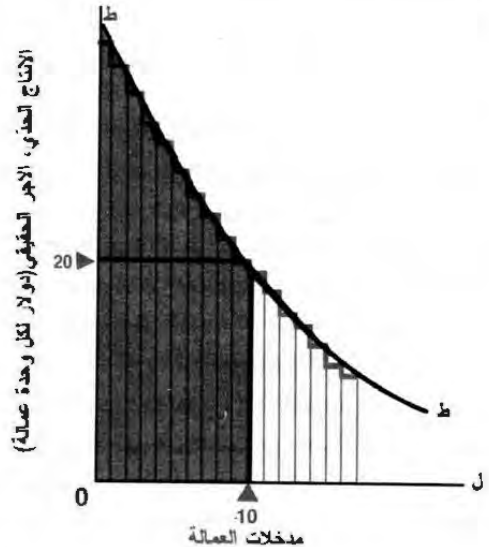
وفي الوقت نفسه، تحسنت نوعية المدخلات من العمالة أيضاً.
فحسب جميع المقاييس - الأمية، والتعليم، والتدريب - تتفوق
القوى العاملة في العام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة كثيراً على
القوى العاملة في العام ١٨٩٥، فتعليم مهندس قادر على تصميم
اجهزة ضبط يتطلب سنوات طويلة من التعليم. وعقد كامل من
التدريب يجب أن يمضي قبل أن يتمكن جراح من اجراء عملية
جراحية ناجحة في الدماغ. وبالإجمال، فقد ارتفعت نسبة البالغين

١٣ - ٢ نظرية الانتاجية الحديثة. ففي فترة معينة، وعند مستوى
تكنولوجيا معين، توجد علاقة ما بين كمية مدخلات العمالة وكمية
المخرجات. وحسب قانون تناقص العوائد، فإن كل وحدة من مدخل
العمالة سيضيف قدراً يصغر أكثر فأكثر من المخرجات. في المثال
الموضح في الشكل ١٣ - ٢، فإن مستوى الاجر المحدد عند
الوحدة العاشرة من وحدات العمل هو ٢٠ دولاراً للوحدة.

لكن دعنا نتعمق أكثر في الموضوع. ثمة طريقتان رئيسيتان
لرفع الانتاجية الحديثة، وبالتالي أجر العامل. أولاً، الانتاجية الحديثة
سترتفع اذا كان لدى العمال سلعة انتاجية أفضل أو أكثر يعملون
بها. قارن انتاجية شخص يحفر قنوات باستخدام «بولدوزر» مع
شخص يقوم بعمل مماثل مستخدماً فأساً عادياً، أو قدرات النسخ
لناسخي القرون الوسطى مع السكرتيرات العصريات. ثانياً،
الانتاجية الحديثة للعمال الافضل تدريباً، أو الافضل تعليماً هي،
بشكل عام، اعلى مما لدى العمال الذين لديهم «رأس مال انساني»
أقل. كيف يمكننا فهم السبب في ارتفاع الاجور ومستويات
المعيشة بهذا القدر الكبير خلال القرن الماضي. الاجور في

الشكل ١٣ - ٢. الطلب على العمالة يعكس الانتاجية
الحديثة.

يتقرر الطلب على العمالة بانتاجيتها الحديثة. تبين الشرائح العمودية
المغطاة المخرجات الاضافية التي انتجتها الوحدة الاولى، والثانية...
من العمالة. اما المستوى العام للأجر المحدد تنافسياً عند ١٠
وحدات من العمالة فهو ٢٠ دولاراً للوحدة ويساوي الانتاجية الحديثة
للوحدة العاشرة. وينتقل منحني طلب العمالة الى الأعلى والخارج
بمرور الوقت مع تراكم رأس المال، والتقدم التقني، وتحسن نوعية
العمالة.



الذين انهموا دراستهم الجامعية من ٦ بالمئة في العام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٤ بالمئة في العام ١٩٩٢. ويعطي هذا التراكم لرأس المال البشري دفعة قوية لانتاجية العمالة.

مقارنات دولية

المبرر ذاته يفسر سبب اختلاف مستويات الاجور بهذا القدر الهائل بين مختلف دول العالم . انظر الى الجدول ١٣ - ١، الذي يعطي متوسط الاجور زائد العلاوات في المؤسسات الصناعية لثمانى دول . فالاجور في الولايات المتحدة اعلى بمقدار ٧ اضعاف من مثيلاتها في المكسيك، واليابان اعلى بمقدار ٤ اضعاف من كوريا الجنوبية، وهي في بريطانيا اعلى بمقدار ٢٠ ضعفاً عما هي في الهند. ونرى أيضاً أن مستوى التعويضات في دول أوروبا الغربية قد تجاوزت مثيلاتها في امريكا الشمالية.

ما الذي يفسر تلك الفروقات الهائلة ؟ الامر ليس أن الحكومات في الهند والمكسيك تضغط لمنع زيادة الاجور، رغم أن لسياسات الحكومة بعض التأثير على الحد الأدنى للاجور، ونواح اخرى في سوق العمالة. بل أن الاجور الحقيقية تختلف بين بلد وآخر، وبشكل أساسي، بسبب عملية العرض والطلب على العمالة. انظر الى الشكل ١٣ - ٣. افترض ان الشكل (أ) يصف الوضع في الولايات المتحدة وأن الشكل (ب) يصف الوضع في المكسيك. في الشكل ١٣ - ٣/أ يمثل المنحنى ع و ع وعرض العمال في

الولايات المتحدة في حين يمثل ط و ط و الطلب على العمال. اجر التوازن سيثبت عند المستوى المبين في ت و. فإذا كانت الاجور أدنى من ت و، سيحدث نقص في العمالة، وسيضطر اصحاب العمل الى رفع الاجور الى ت و، لاستعادة التوازن. وثمة قوى مماثلة تقدر ت م، للاجر المكسيكي.

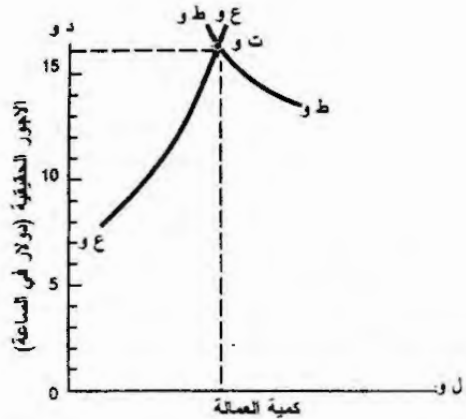
نرى أن اجر المكسيكي ادنى من الاجر في الولايات المتحدة وهذا راجع أساساً الى أن منحني الطلب المكسيكي على العمالة يقع بعيداً الى اليسار، نتيجة لانخفاض الانتاجية الحديثة للعمالة في المكسيك. ومقارنة بالولايات المتحدة، فإن الرساميل التي يعمل بها بلد مثل المكسيك أقل بكثير، فالعديد من الطرق غير معبدة، والحاسوبيات وأجهزة الفاكس المستخدمة قليلة، والكثير من المعدات عتيق وسيء الصيانة. أضف الى ذلك أن متوسط مستوى التعليم في المكسيك أدنى بكثير من المستوى الأمريكي، علاوة على أن قطاعاً كبيراً من السكان ما زال امياً. وهذا يجعل الانتاجية الحديثة منخفضة أيضاً.

ومع ذلك، فإن الأرقام الواردة في الجدول ١٣ - ١ قد تبدو مختلفة تماماً في غضون ٢٠ عاماً. حيث إن الانتاجية في بلدان مثل كوريا الجنوبية والمكسيك قد تلحق بالدول الصناعية الأخرى، وبالتالي قد تصل الاجور الحقيقية الى مستوياتها في الدول عالية الدخل.

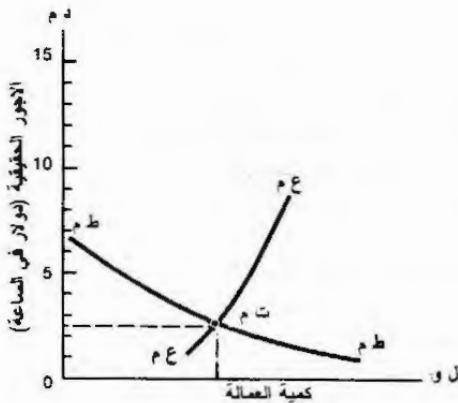
الشكل ١٣ - ٣. الموارد الملائمة، والمهارات، والإدارة، ورأس المال، والتكنولوجيا، تفسر ارتفاع الاجور في الولايات المتحدة.

العرض والطلب يقرران اجراً تنافسياً اعلى في الولايات المتحدة مما في المكسيك. والقوى الرئيسية التي تؤدي الى ارتفاع الاجور في الولايات المتحدة هي التعليم الافضل والمهارة الافضل للقوى العاملة، ورصيد كبير من رأس المال لكل عامل، وتكنولوجيا عصرية.

(أ) الولايات المتحدة



(ب) المكسيك



الصناعة	متوسط الأجور لوقت يعمل بدوام كامل (دولار في السنة)	متوسط الكسب في الساعة (دولار في الساعة)
الزراعة	١٣٧٠٢	—
التعدين	٣٩٦٦١	١٤٣١
التصنيع	٣٠٩٣٦	١١١٨
مصانع فولاذ	—	١٦٥٢
الاتصالات	٣٩٥٥٨	١٣٩٨
تجارة المرفق	١٦٧٦٥	٧-
متاجر المنوعات	—	٥٧٧
الخدمات	٢٥٧٠٠	١٠٣٤
الحكومة	٢٩١٦٧	—
التمويل والعقارات	٣٣٠٦٧	١٠٤٢

الجدول ١٣ - ٢. الأجور والتعويضات في قطاعات مختلفة.

يتراوح متوسط أجور ورواتب العاملين في مختلف المجالات ما بين ٣٩٧٠٠ دولار للتعدين و ١٣٧٠٠ للزراعة. ونرى أن متوسط أجر الساعة يتباين بمقدار ٣ أضعاف ما بين العاملين في صناعة الفولاذ ومتاجر المنوعات.
(المصدر : وزارة العمل الأمريكية ، مكتب إحصاءات العمل ، «التوظيف والكسب» : وزارة التجارة - الأمريكية).

اختلاف الأجور بين المجموعات

في حين أن المستوى العام للأجور مفيد جداً للمقارنة بين البلدان والحقب المختلفة، فإنه يخفي من الأمور بقدر ما يوضح. عملياً تختلف معدلات الأجور بشكل هائل،^(١) ومن الصعوبة بمكان تعريف متوسط الأجر، كما هو الحال بالنسبة إلى تعريف الشخص العادي. فقد يتقاضى مدير تنفيذي في مصنع للسيارات ٤ ملايين دولار في السنة، وفي الوقت نفسه يتقاضى كاتب عادي ١٥٠٠٠ دولار في السنة، ومزارع يعمل في مزرعة ١٢٠٠٠ دولار في السنة. وقد يكسب أحد الأطباء ١٥ أو ٢٠ ضعف ما يكسبه منقذ في حمام سباحة، رغم أن عمل كليهما هو انقاذ الأرواح. وقد يتقاضى ميكانيكي ماهر في أحد المصانع ٥٠٠ دولار في الأسبوع في حين يتقاضى حاجب في المصنع ذاته ٢٠٠ دولار في

الأسبوع. وقد تتقاضى امرأة خبيرة ٣٠٠ دولار في الأسبوع، في الوقت الذي يتقاضى فيه رجل لا خبرة لديه ٤٠٠ دولار في الأسبوع، كبدية.

أضف إلى ذلك، ثمة تشكيلة واسعة من معدلات الأجور ما بين مختلف الصناعات والأنشطة. ويبين الجدول ١٣ - ٢ أن القطاعات الصغيرة وغير المنظمة في نقابات، مثل الزراعة أو البيع بالمفرق، تميل إلى دفع أجور منخفضة، في حين أن المؤسسات الأكبر في الصناعة والاتصالات تدفع مستويات من الأجور تزيد بنسبة الضعفين أو الثلاثة أضعاف.

فكيف يمكننا تفسير هذه التباينات في الأجور؟ دعونا نبحث أولاً حالة «سوق عمالة تنافسي بالكامل»، سوق فيه عدد كبير من العمال وأصحاب العمل وليس لدى أحدهم قدرة للتأثير على معدلات الأجور بشكل ملموس^(٢). لو كانت جميع الوظائف وكل الناس متماثلين في سوق عمل تنافسي بالكامل، فإن المنافسة ستؤدي لأن يكون معدل إيجار الساعة متساوياً تماماً. ولن يدفع أي صاحب عمل زيادة مقابل عمل أحد الأشخاص مما يدفعه لشقيق ذلك الشخص التوأم، أو لأي شخص آخر يمتلك المهارات ذاتها.

(١) في هذا الفصل سنستخدم، بشكل عام، كلمة «أجر» كتعبير موجز عن «الأجر»، والرواتب وأشكال التعويض الأخرى.

(٢) في الواقع أن قلة من أسواق العمالة تنافسية بالكامل، لكن بعضها (مثل أسواق المدن الكبيرة الخاصة بطلب المراققين والكتاب الذين لا خبرة لديهم) يقترب من مفهوم التنافس بقدر يمكن التسامح فيه.

الفروقات بين الناس : نوعية العمالة

رأينا فيما سبق أن بعض فروقات الأجر تخدم للتعويض عن اختلاف جاذبية مختلف الوظائف. لكن انظر حولك. فجامعو التفائيات يكسبون أجراً يقل كثيراً عما يكسبه المحامون مع أن المحامين يتمتعون بمكانة اجتماعية أرفع وظروف عمل الطيف. وثمة امثلة لا حصر لها عن وظائف عالية الأجر مستساغة أكثر من الاعمال متدنية الأجر. لذلك فإن علينا أن ننظر لما هو أبعد من الفروق التعويضية لتفسير سبب الاختلاف في معظم الأجور.

يمكن أحد الأسباب الرئيسية في عدم تساوي الأجور في الفروقات النوعية الهائلة ما بين الناس، فروقات تعود الى اختلافات في القدرات العقلية والبدنية الفطرية، وفي التنشئة، وفي التعليم والتدريب، والخبرة. فعالم في الاحياء قد يصنفنا جميعاً على أننا «بشر»، لكن مديراً للتوظيف سوف يصير على ان الناس يختلفون بقدر هائل في قدرتهم على المساهمة في مخرجات الشركة.

وفي حين أن الكثير من الفروقات في نوعية العمالة تقرها عوامل غير اقتصادية، فإن قرار تكديس «الرأس المال البشري» الى يمكن تقييمه اقتصادياً. ويشير تعبير «رأس المال البشري» الى مخزون المعارف القيمة والمفيدة التي يجمعها شعب ما في مجالات التعليم والتدريب. فالأطباء، والمحامون، والمهندسون يستثمرون سنوات عديدة من حياتهم في التعليم الرسمي والتدريب أثناء العمل. وينفقون مبالغ طائلة على دراستهم، علاوة على ما أضاعوا من أجور أثناء الدراسة، مستثمرين ما بين ١٠٠ ألف الى ٢٠٠ ألف دولار في الجامعة والتدريب بعد الدراسة، لساعات طويلة في معظم الاحيان. وقسط من المرتبات العالية التي يتقاضاها هؤلاء المهنيون يجب النظر اليه كعائد على استثمارهم في رأس المال البشري - عائد على التعليم الذي يجعل من هؤلاء العاملين ذوي التعليم العالي نوعاً خاصاً للغاية من العمالة.

أظهرت الدراسات الاقتصادية حول الدخل والتعليم أن رأس المال البشري هو استثمار جيد في المتوسط. وبين الشكل ١٣ - ٤ الخطوط العامة لدخل مختلف المجموعات بالاعتماد على تعليمهم وخبرتهم. وتبدأ المجموعات ذات التعليم العالي بدخل اعلى وتحظى بنمو اسرع في الدخل من المجموعات الاقل تعليماً.

وبين الشكل ١٣ - ٥ نسبة الكسب في الساعة لخريجي الجامعات الى خريجي المدارس الثانوية. وقد ارتفع الكسب النسبي بحدّة خلال الثمانينات مع ارتفاع «سعر المهارة». وقد أظهرت الدراسات التي أجراها ريتشارد مورنان (Ritchard Mur-nane) والآن كروجر (Alan Kruger) ان الافراد الذي يملكون قدرات متعددة أو مهارات في استخدام الحاسوب لديهم ميزة اقتصادية في أسواق العمالة الحالية.

وهذا يعني اننا كي نفسر هذه الفروقات السائدة بين مختلف الصناعات، أو الافراد، فإن علينا ان نبحت عن فروقات أخرى في الوظائف، أو في الناس، أو افتتار اسواق العمالة الى المنافسة الكاملة.

الفروقات في الوظائف :

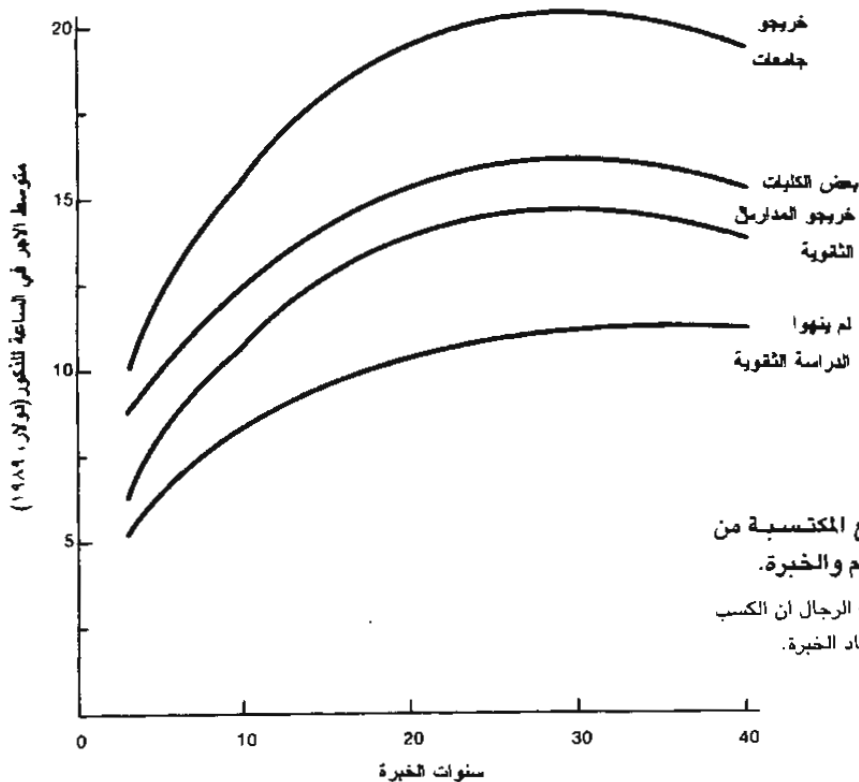
التباين في تعويضات الأجر

بعض اعظم التباينات في الأجر التي نشاهدها في حياتنا اليومية تنشأ بسبب الفروقات في نوعية الوظيفة. فالوظائف تختلف في جاذبيتها، وبالتالي قد يكون من الضروري رفع الأجر لاجتذاب الناس الى الوظائف الأقل جاذبية.

ان فروقات الأجر التي تخدم للتعويض عن عدم الجاذبية النسبية للوظيفة، أو عن الفروقات غير النقدية بين الوظائف يطلق عليها الفروقات التعويضية (Compensating differentials).

فلا بد من دفع أجر اضافي لمنطقي النواخذ من حجاب العمارات بسبب مخاطر تسلق ناطحات السحاب. ويحصل العمال غالباً على خمسة بالمئة كأجر اضافي على نوبة المساء الممتدة ما بين الساعة ٤ بعد الظهر وحتى ١٢ ليلاً، و١٠ بالمئة مقابل نوبة الليل الممتدة ما بين الساعة ١٢ ليلاً وحتى ٨ صباحاً. ومقابل العمل لساعات تزيد عن ٤٠ ساعة في الاسبوع، أو العمل في أيام العطل، أو في نهاية الاسبوع ضعف ونصف الى ضعف الأجر المعتاد. والاعمال التي تشتمل على جهد بدني شاق، أو فترات ملل، أو التي تحط من المكانة الاجتماعية، أو الوظائف غير المنتظمة، أو تشتمل على تسريع موسمي، أو مخاطر بدنية، تميل كلها لأن تكون أقل جاذبية للعمالة. فلا غرابة إذاً، أن تدفع الشركات ما بين ٥٠ ألف دولار و٨٠ دولار سنوياً للعامل الذي يعمل في أعمال خطرة أو منعزلة على منصات استخراج النفط البحرية. وبالعكس ذلك، فإن الأعمال الممتعة أو التي لها مردود سيكولوجي طيب، مثل حراس المتنزهاة أو عمل رجال الدين، فإن مستوى الأجر يكون متواضعاً.

إذا أردت اختبار ما إذا كان أحد الفروقات في الأجر ما بين وظيفتين هو فرق تعويضي أسأل أشخاص مؤهلين لكلا العملين : «هل ترضى بأخذ الوظيفة الأعلى أجراً مفضلاً ايها على الأقل أجراً ؟ فإن لم يكونوا متحمسين للقيام بهذا الخيار، فمن المنطقي أن تستنتج بأن الوظيفة الأعلى أجراً ليست في الحقيقة أكثر جاذبية عند اعطاء وزن مناسب لكافة الاعتبارات المالية وغير المالية.



الشكل ١٣ - ٤. المنافع المكتسبة من التعليم والخبرة.

يبين الخطوط العامة لما يكسبه الرجال ان الكسب يرتفع مع ارتفاع التعليم وازدياد الخبرة.

Adapted from Kevin M. Murphy & Finis Welch. "The Structure of Wages", - Quarterly Journal of Economics - (Feb. 1992)

يكسب ما يساوي ٤٥ بالمئة أكثر من خريجي المدارس الثانوية من ذوي الخلفية ذاتها في أواخر السبعينات، اتسع فارق الكسب الى ٨٥ بالمئة خلال العقد الماضي (انظر الشكل ١٣ - ٥). وفي اقتصاد الخدمات الذي يعتمد على الحاسوب والقواتير، صارت المهارات التي يمكن تعلمها في الجامعات مطلوبة أساسياً للوظائف ذات الأجر العالي. أما من لم ينهوا دراستهم الثانوية فيعانون بشكل عام من حرمان شديد في سوق العمل.

فإذا ما اضطرت لان تقترض من اجل تعليمك، وتتخلى عن وظيفة مربحة، وتعيش بعيداً عن بيتك، وان تدفع ثمن الطعام والكتب، فإن ما ستكسبه على مدى حياتك في الوظائف المفتوحة لخريجي الجامعات فقط، سيعوضك على الاغلب أضعاف ما ستكلفه. لقد اظهرت بيانات حديثة أن زكراً في الثامنة عشرة من

مثال : الفروقات في التعليم - هل تستحق



الجامعة ما يبدل فيها من عناء؟ ما هو

الاستثمار في رأس المال البشري؟ حين يذهب الطالب الى الجامعة فقد يدفع في كل سنة مصاريف دراسة مقدارها ٢٠ ألف دولار اضافة الى ١٥ ألف دولار هي تكلفة الفرصة الضائعة والرياح الفائتة. وهذا يعني انفاقاً مقداره ١٠٠ ألف دولار على مدى اربع سنوات. ومقابل هذا الاستثمار الكبير، فقد لا يزيد ما يكسبه خريج الجامعة عن خريج المدرسة الثانوية عن ١٠ الاف دولار سنوياً أو أكثر.

فهل تغطي الجامعات فعلاً تكاليفها؟ توجي الدلائل بانها تغطيها. أضف الى ذلك، ان عوائد التعليم الجامعي قد حلت عالياً خلال السنوات العشر الماضية، ففي حين كان خريج الجامعة



الشكل 13 - 0.5. المكاسب النسبية في الدخل كانت هائلة بالنسبة لخريجي الجامعات.

اختلفت اشكال الدخل بشكل هائل خلال عقد الثمانينات المضطرب. فقد ارتفع دخل خريج الكلية بحدّة مقارنة مع دخل خريجي المدارس الثانوية، وكان أكثر المستفيدين من الشبان.

Adapted from Lawrence F. Katz & Kevin M. Murphy. "Changes in Relative Wages : 1963 - 87" - Quarterly Journal of Economics - Feb. 1992).

يكسبون مبالغ ضخمة لقاء خدماتهم. ولدى هؤلاء مواهب ومهارات غير عادية ذات قيمة عالية في الاقتصاد المعاصر. وقد لا يكسبون خارج مجال اختصاصهم أكثر من عُشر ما يكسبونه من عملهم ذاك.

يؤحي بعض علماء الاقتصاد ان التقدم التكنولوجي في العديد من المهن قد جعل من السهل على افراد مبرزين في مجالهم أن يخدموا قطاعاً أكبر من السوق - والحصول على قطعة أكبر من الكعكة. مثال ذلك، يمكن لممثل هزلي أن يقدم عرضاً واحداً يراه معظم سكان العالم عبر الستلايت، أو غير ذلك من وسائل الاتصال، وهو امر لم يكن ممكناً قبل بضع سنين. أو ان يستخدم مستشار كبير وسائل المواصلات السريعة واجهزة الاتصال المتقدمة، مثل الفاكس، والهاتف الخليوي للاتصال مع أحد زبائنه، أو الاتفاق مع واحد جديد. وإذا ما استمر هذا التوجه، فإن الفجوة في الدخل ما بين القلة التي من القمة والفئة، التي في الوسط قد تتسع أكثر مع استمرار التقدم التكنولوجي.

عمره يتخرج من الجامعة سيكسب ٢٠٠٠.٠٠٠ دولار (حسب اسعار ومستويات الدخل للعام ١٩٩٣) قبل بلوغه سن ٦٥ عاماً. وأن شخصاً من الجيل نفسه والذي يتخرج من مدرسة ثانوية سوف يكسب حوالي ٢٠٠.٠٠٠ دولار. أما من لم ينه دراسته الثانوية فسوف يكسب ما معدله ١٧٠.٠٠٠ دولار فقط.

وغالباً ما يشير الناس الى دور الحظ من ظروفهم الاقتصادية. لكن، وكما ألمح لويس باستور، «فإن الحظ يحابي العقول المهيأة». وفي عالم التكنولوجيات سريعة التغير، فإن التعليم يساعد على اعداد الناس لفهم الظروف الجديدة والاستفادة منها.

الفروقات في الناس : اجور الأفراد المتميزين

رفعت الشهرة مداخل قلة محظوظة من الناس الى مستويات خيالية، فالعاملون في مجال الترفيه أمثال بيل غوسبي، ونجوم كرة السلة أمثال مايكل جوردن، والمغنون أمثال ويتني هوستون، وحتى أشباه الاكاديميين الذين عملوا كمستشارين للرؤساء

وضع العمالة	النتيجة بالنسبة للاجر
١ - الناس كلهم سواسية - الاعمال متماثلة.	لا فروقات في الاجر.
٢ - الناس كلهم سواسية - تختلف الاعمال في جاذبيتها.	فروقات في الاجر التعويضي.
٣ - الناس مختلفون، لكن عرض كل نوع من العمالة لا يتغير (مجموعات غير متنافسة).	فروقات الاجر هي «ريع اقتصادي صافي».
٤ - الناس مختلفون، لكن هناك امكانية للانتقال من مجموعة لأخرى (مجموعات متنافسة جزئياً).	الفروقات كما يقررها النظام العام للعرض والطلب (تشمل البنود ١ الى ٣ كحالات خاصة).

الجدول ١٣ - ٣. يبين هيكل اجور السوق تنوعاً عظيماً في انماطه في ظل المنافسة.

غياب المنافسة الكاملة :

المجموعات غير المتنافسة

يتخصص الناس في مهنة معينة، حتى يصبحوا جزءاً من سوق فرعي معين للعمالة، ويخضعوا بالتالي لعرض وطلب تلك المهارة وسيجدوا أن كسبهم من ذلك العمل يرتفع ويهبط تبعاً لما تتعرض له تلك المهنة من ظروف. وبوجود هذا التقسيم، فإن الاجر المتحصل من إحدى المهن قد يختلف بقدر كبير عما يمكن الحصول عليه في مجالات أخرى.

اضف الى ذلك، تساعدنا نظرية المجموعات غير المتنافسة على فهم التمييز في سوق العمالة. وسوف نرى في الجزء الثاني من هذا الفصل أن الكثير من التمييز سببه العادات، والقانون، والتحيز، وأن هناك تفرقة بين العاملين بسبب الجنس، والعنصر، أو الخلفية العرقية في المجموعات غير المتنافسة.

وفي حين تبرز نظرية المجموعات غير المتنافسة بعض الاوجه المهمة لسوق العمالة، يتوجب علينا أن ندرك أن الدخول والخروج الى إحدى المهن سيقطل الفروقات على المدى الطويل. صحيح أن المستبعد أن يصبح عمال مناجم النحاس مبرمجين حاسوب لأن الحاسوب والايلاف البصرية باتت محل اقراص الهاتف الدورانية وأسلاك النحاس. وبالتالي، فإننا قد نشهد ظهور فروقات بين كلا نوعي العمالة. لكن على المدى الطويل، ومع قيام اعداد اكبر من الشبان بدراسة علم الحاسوب بدل التعدين، فإن المنافسة سوق تقلل من بعض الفروقات بين هاتين المجموعتين غير المتنافستين.

يلخص الجدول ١٣ - ٣ القوى التي تعمل على تقرير معدلات الاجر في أوضاع تنافسية.

رأينا انه حتى في عالم تنافسي بالكامل، فإن فروقات الاجر قد تكون ضرورية لتعكس الاختلاف في تكلفة الدراسة والتدريب أو عدم جاذبية مهن معينة أو كمكافأة لمواهب فريدة. لكن حتى بعد أن نأخذ في اعتابارنا كل تلك الاسباب لفروقات الاجر، فإننا ما زلنا نجد تبايناً واسعاً في معدلات الاجور. والسبب الرئيسي للفرق هو ان اسواق العمالة مقسمة الى «مجموعات غير متنافسة».

ان تفكيراً سريعاً في الامر قد يوحي لنا انه بدل ان تكون العمالة عاملاً واحداً للانتاج، فإنها عدة عوامل مختلفة للانتاج، لكنها مترابطة ترابطاً وثيقاً. فالأطباء والمهندسون مثلاً، هم من مجموعات غير متنافسة، لأن من الصعب على فرد من إحدى هذه المهن الانتقال الى الأخرى. وكما ان هناك أنواعاً مختلفة من المنازل لكل واحد منها سعر خاص، فإن هناك مهن ومهارات تتنافس فيما بينها بشكل عام فقط. وبمجرد أن نعترف بوجود العديد من أسواق العمالة الفرعية، يسهل علينا أن نعرف سبب الاختلاف الكبير في الاجر بين المجموعات.

فلماذا يقسم سوق العمل الى هذا العدد الكبير من المجموعات غير المتنافسة؟ السبب الرئيسي هو ان المهن والحرف التي تتطلب مهارة تتطلب استثمارات كبيرة من الوقت والمال للوصول الى مستوى الكفاءة. وليس ثمة بصيص أمل في أن يصبح عالم اقتصاد جراحاً لصمامات القلب بين ليلة وضحاها. وما إن

تحاملهم لا يكفي لخفض دخل هذه الجماعة. افترض أن مجموعة من المؤسسات في سوق تنافسي قررت أن تدفع للعمال ذوي العيون الزرق أكثر من العمال المساوين لهم في الإنتاج من ذوي العيون البنية. قد تدخل مجموعة لا تمارس التمييز السوق، فتتخفف تكاليفها وأسعارها عن تكاليف الشركات التي تميز بين عمالها عن طريق استخدام عمال من ذوي العيون البنية. وتخرج الشركات التي تميز من السوق. ولا ننكر بهذا أهمية التمييز الاقتصادية، بل تؤكد على أن التمييز يتغلب على توجهات الأسواق التنافسية التي تسعى لبقاء التكلفة منخفضة بقدر الامكان.

خلال القرن الماضي، فرض التمييز عن طريق استبعاد غير البيض والنساء عن الوظائف ذات الاجر المرتفع، ورغم أن العبودية قد انتهت بانهاء الحرب الاهلية، لم يكن في وسع السود الأمريكيين الحصول على وظائف مرتفعة الاجر بسبب تدني مستوى تعليمهم، أو لاستبعادهم، من النقابات المهنية، وبسبب القوانين المحلية، أو العادات. فكانوا يتحولون دائماً الى الاعمال الوضيعة التي لا تحتاج الى مهارة بحيث انهم كانوا من الناحية الفعلية مجموعات غير منافسة.

ويمكن للعرض والطلب أن يبين كيف أن الاستبعاد يخفض دخل الجماعات المستهدفة بالتمييز. ففي ظل التمييز، تبقى وظائف

تنشأ بعض الفروقات في الكسب من الاختلافات في التعليم، والخبرة العملية، وعوامل أخرى، ولا يمكن تجنب عدم المساواة في الكسب في اقتصاد السوق. لكن حتى بعد تصحيح مثل هذه الفروقات، فشمة فجوة باقية بين ايجور الذكور من البيض والجماعات الاخرى. فداخل اغنى دولة في العالم، الولايات المتحدة، عانى الامريكيون من أصل افريقي والمواطنون من أصول اسبانية، وبشكل يدعو للرتاء، من مستويات متدنية من الدخل والثروة عن الجماعات الاخرى. وتحصل النساء عادة على أجر يقل بنسبة ٢٠ بالمئة عن رجل يحمل المؤهلات الدراسية ذاتها، والعلامات ذاتها، والخلفية الاجتماعية ذاتها. سنرى في هذا الجزء كيف يؤثر التمييز على سوق العمالة والدخل.

اقتصاديات التمييز

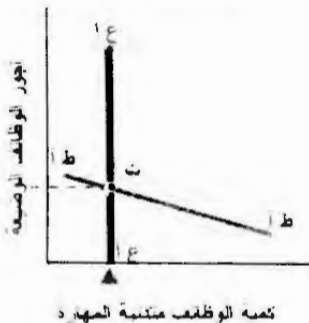
فروقات الكسب من السمات العامة لاقتصاد السوق. لكن حين ينشأ هذا الفرق بسبب صفات شخصية لا علاقة لها بالعمل، مثل العرق، والجنس، والدين، فإننا نطلق على ذلك اسم التمييز (discrimination).

وقد بين العلماء الذين حللوا التمييز انه حتى لو كان بعض اصحاب العمل متحاملين على جماعة معينة من العمال فإن

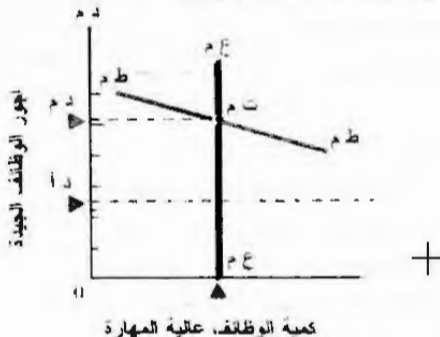
الشكل ١٣ - ٦. التمييز بالاستبعاد يخفض معدلات الاجور للأقليات المستبعدة.

يفرض التمييز غالباً عن طريق استبعاد جماعات معينة عن الوظائف ذات الامتيازات. فإذا ما استثنيت الاقليات من الاعمال الجيدة في السوق (أ)، يتوجب عليهم العمل في وظائف أدنى (ب) وتتمتع الجماعات ذات الامتيازات بمعدلات دخل عالية ت م، في حين تحصل الاقليات على معدلات اجور متدنية (ت أ) في السوق.

(ب) السوق للأقليات



(أ) سوق أصحاب الامتيازات



المهنة	نسبة النساء المثوية
وظائف عالية الأجر	
مهندسون	٨,٦
أطباء	٢١,٨
محامون	٢٢,٩
وظائف متدنية الأجر	
جليسر أطفال	٩٩,٠
سكرتيرات	٩٨,٩
مساعداً ممرضات	٨٧,٩

الجدول ١٣ - ٤. الكثير من الوظائف عالية الأجر يحتكرها الرجال.

نادراً ما يحدث التمييز اليوم لأن النساء يتلقين أجوراً أقل من الرجال عن العمل نفسه. إلا أن متوسط الدخل الأسبوعي للنساء العاملات بدوام كامل يعادل ٧٥ بالمئة من أجر الرجال فقط .
(المصدر : وزارة عمل الولايات المتحدة، مكتب إحصاءات العمل، «التوظيف والكسب» يناير ١٩٩٣).

التمييز الاقتصادي ضد النساء

النساء هن أكبر الشرائح التي تعاني من التمييز الاقتصادي. فالعاملة بدوام كامل، وعلى مدار السنة، تكسب في المتوسط ٨٠ بالمئة فقط مما يكسبه رجل يوازنها في التعليم والخبرة.

وأنماط الكسب واضحة. فخريجة الجامعة تكسب تقريباً المبلغ ذاته الذي يكسبه خريجو المدارس الثانوية من الذكور. ومع أن الذكور البيض يتلقون بشكل عام زيادة سنوية على أجورهم مع تقدمهم في السن، فإن الخطوط العامة للدخل تبين أن النساء في أواخر العشرينات من عمرهن يتلقين بالمتوسط نفس ما تحصل عليه النساء الأكبر سناً.

فما هو الشيء الكامن خلف فروقات الدخل ما بين النساء والرجال ؟ الأسباب معقدة، وتعود جذورها إلى عادات اجتماعية، وتوقعات علاوة على عوامل اقتصادية مثل التعليم، والتدريب، والخبرة العملية. بشكل عام، لا تتقاضى النساء أجراً أقل من الرجال مقابل القيام بالعمل نفسه، بل إن انخفاض أجر النساء، نابع من استبعاد النساء عن بعض المهن ذات الأجر المرتفع، مثل

معيئة حكرأ على الجماعة ذات الامتياز، كما هو موضح في الشكل ١٣ - ٦ (١). في سوق العمالة هذا اشرنا الى العمال اصحاب الامتيازات بالرمز ع م ع م، وأشرنا الى الطلب على مثل هذه العمالة بالرمز ط م ط م. ويتحقق أجر التوازن على المستوى العالي المبين عند النقطة ت م.

في الوقت نفسه، يبين الشكل ١٣ - ٦ (ب) ما يحدث في قطاع الخدمات منخفضة الأجر، أو في أعمال لا تحتاج إلى مهارة. ويعيش العمال من الاقلات في مناطق مدارسها فقيرة ولا يستطيعون تحمل نفقات التعليم الخاص، لذلك فإنهم لا يتلقون تدريباً يؤهلهم للوظائف عالية الأجر. ومع انخفاض مستوى مهاراتهم، فإن إيراد ناتجهم الحدي في المهن التي تتطلب مهارة منخفضة يكون منخفضاً، وبالتالي تهبط أجورهم إلى نقطة توازن الأجر المنخفض في ت أ.

لاحظ الفرق بين السوقين. فالاستبعاد أحدث تمييزاً ضد قوة الكسب لدى العمال من الاقلات. ونظراً لاستبعاد الاقلات عن الأعمال الجيدة، فقد حكمت عليهم قوى السوق بأن يحصلوا على أجر أقل بكثير من العمال اصحاب الامتيازات. وقد يجادل المرء بأن عمال الاقلات «يستحقون» أجراً متدياً لأن إيراد انتاجيتهم الحدية منخفضة. لكن هذه الملاحظة تتجاهل الأسباب الأساسية لفروقات الأجر، وهي أن اختلافات الأجر تنشأ بسبب استبعاد جماعات معينة عن الوظائف الجيدة وعدم حصول هذه الجماعات على التعليم والتدريب، وبسبب قوة العادات، والقانون، أو التواطؤ.

الاقتصاد كأداة لفهم القضايا الاجتماعية :



كان أول من طرح اقتصاديات التمييز جاري بيكر (Gary Backer) من جامعة شيكاغو في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه. وقد كان بيكر، الذي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٢، من أوائل المدافعين عن فكرة إمكانية استخدام التعليل الاقتصادي لفهم تشكيلة واسعة من القضايا الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، درس بيكر كيف يمكن لقوى السوق أن تؤثر في عدد الأطفال الذين قد يختار الزوجين انجابهما، علاوة على كيفية تأثير الحوافز الاقتصادية على السلوك الإجرامي، كما كان بيكر رائداً في نظرية رأس المال البشري، مثبتاً حقيقة أن الشخص قد يختار أن يستثمر في التعليم مثلما تختار شركة أن تستثمر في شراء معدات جديدة. وقد عارض علماء الاقتصاد في البداية تطبيق التعليلات الاقتصادية على السلوكيات التي لا علاقة لها بالسوق، أما اليوم فإن أفكار بيكر الخاصة بمد التعليلات الاقتصادية إلى خارج القطاعات التقليدية باتت مقبولة ومتبعة على نطاق واسع.

كسب الجماعة (بالمئة من كسب الذكور الببيض من أصول أوروبية)		
الجماعة	ذكور	إناث
بييض		
أوروبيين	١٠٠	٦٧
(ما عدا الأسبانيين)		
هسبانو	٧٣	٥٧
أسيويين	٩٤	٧١
سود	٧٣	٥٦
أمريكيون أصليون	٧١	٥٣

الجدول ١٣ - ٥. تتلقى النساء والأقليات أجوراً أقل كثيراً من الذكور الببيض.

كيف هو حال الجماعات العرقية المختلفة والجنس الآخر في السوق؟ تمت دراسة البيانات عن إجمالي الكسب السنوي للعاملين بدوام كامل وعلى مدار السنة من النساء والرجال من مختلف الفئات في الولايات المتحدة. وهذه البيانات لم تعدل وفقاً للتعليم، أو وضع القوى العاملة، أو الخبرة العملية السابقة. فاقل مجموعات الأقليات حظاً من الذكور يكسب ٧١ بالمئة مما يكسبه الذكور من الببيض وتكسب النساء أقل من ذلك.

(المصدر: تعداد ١٩٩٠. اعداد أن جرين من مختبر جامعة يال الحكومية، بإستخدام برنامج «أكسبلورر» للجنة المتاحة للاستخدام العام والمتوفرة بواسطة الانترنت).

الفجوة في الأجر ما بين الذكور والإناث يمكن ردها إلى اختلافات في التعليم والخبرة في العمل. وهذا يبقي ما بين ربع ونصف الفرق يمكن عزوه إلى التمييز ومصادر أخرى لا يمكن قياسها.

خفض التمييز في سوق العمل

اتخذت الحكومات خلال ربع القرن الماضي العديد من الخطوات لإنهاء الممارسات التمييزية. إلا أن الولايات المتحدة، وحتى يومنا هذا لم تتمكن من اجتثاث التمييز القائم على الجنس، والعرق، وغير ذلك من الصفات.

فما هي الطرق المتاحة لمحاربة التمييز؟ التحولات الرئيسية جاءت عن طريق بعض التغييرات القانونية الرئيسية، مثل قانون الحقوق المدنية للعام ١٩٦٤ (الذي جعل التمييز في الاستخدام،

الهندسة، والانشاءات، والعمل في مناجم الفحم. أضف إلى ذلك، أن النساء يملن إلى قطع أعمالهن لانجاب طفل أو القيام بالأعمال المنزلية. كما أن عدم المساواة بين الجنسين بقيت على حالها، لأنه وحتى فترة قريبة، لم تنتخب سوى قلة من النساء كأعضاء في مجالس إدارة الشركات المساهمة الكبرى، أو كشريك رئيسي في شركة كبرى للمحاماة، أو تولي منصب الاستاذية في جامعات متميزة.

وكما هو الحال بالنسبة للأقليات، فغالباً ما نجد النساء ضمن الجماعات غير المتنافسة، ذات الأجر المنخفض. ومدى تجزئة سوق العمل يبينه الجدول ١٣ - ٤ بالتفصيل، والذي يبين نسبة النساء في وظائف مختارة عالية الأجر ومتدنية الأجر. ولفهم التمييز، فإن علينا تجنب التفسيرات المبسطة مثل فكرة أن أصحاب العمل يجبرون طالبي العمل من النساء، والأمريكيين السود، والهسبانو على القبول بأجر منخفض؛ بل أن التمييز يشتمل على وسائل استبعاد مأكرة تمنع جماعات معينة من المشاركة الكاملة في جميع المهن.

الأدلة التجريبية

بعد أن حللنا الآليات التي تفرض فيها العمليات السياسية واقتصاد السوق التمييز ضد النساء والأقليات. دعونا نتفحص حجم الفروقات في الأجر. يبين الجدول ١٣ - ٥ نسبة إجمالي الكسب للذكور والإناث من مختلف الأقليات إلى الكسب لدى الذكور الببيض. في المتوسط، فإن فروقات الأجر التي تكسبها النساء والأقليات تبدو أكبر. لاحظ أن النساء بشكل عام قد تعرضن للعقاب في سوق العمالة دون استثناء؛ فالكثير من نساء الأقليات أجورهن قريبة من أجر النساء الببيض.

وقد وجد علماء الاقتصاد أن الفروقات في الكسب بين مختلف الجماعات لا يعود سببها إلى التمييز كلية. وقد ألحنا في الجزء الأول من هذا الفصل أن هناك اختلافاً في نوعية العمل. فقد حصل العمال الأمريكيون السود على تعليم أقل من الببيض على مر التاريخ، والنساء يقضين ضمن القوى العاملة عادة وقتاً أقل مما يقضي الرجال. وحيث أن التعليم وتواصل الخبرة العملية مرتبطان بالأجر الأعلى فلا غرابة أن يكون هناك «بعض» الفروقات في الكسب.

أجرى علماء الاقتصاد عدة دراسات تجريبية حاولت فصل فروقات الكسب حسب صفات يمكن قياسها (مثل التعليم، وخبرة العاملين في السوق، والتغيب عن العمل، والخطط طويلة الأمد لاحتراف مهنة) عن تلك التي يمكن عزوها إلى التمييز وعوامل أخرى. وقد بينت الدراسات أن ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع

الوظائف المتساوية والمتشابهة

وظائف متساوية		وظائف متشابهة القيمة		صفات الوظيفة
صراف	سكرتيرة	سكرتيرة	سائق شاحنة	
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	المهارة
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	التدريب
١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	المسؤولية
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	ظروف العمل
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	مجموع النقاط

الجدول ١٣ - ٦. هل يجب أن يتلقى العاملين بمهن متشابهة أجوراً متساوية ؟

عولمت وظائف صراف البنك والسكرتيرة كمهن متساوية، ويجب أن يحصل العاملين في هذه المناصب على أجر متساو. لمهنتي السكرتيرة وسائق الشاحنة صفات مختلفة، لكنهما «عملان متشابهان في القيمة» حسب نظام نقاط التقدير الذي تضعه الشركة. وحسب مذهب تشابه القيم، فإن العاملين في وظائف متشابهة في القيمة مثل مهنة السكرتيرة وسائق الشاحنة يجب أن يحصلوا على أجر متساو حتى وإن كان العرض والطلب في السوق يفرض أجوراً مختلفة.

عملها الداخلي بتحديد فئات أو درجات الوظائف المختلفة لديها - لنقل مثلاً، ١٠ درجات للكتابة، ١٥ درجة للحرفيين، ١٢ درجة للفنيين، وهكذا. وتتضمن كل فئة مواصفات الوظيفة التي تختلف في صفات مثل المهارة، والخبرة، والتدريب، وظروف العمل، الخ وتسعى المؤسسات، بشكل عام، إلى تحديد مستويات الاجور بالرجوع إلى التعويضات التي تدفع للوظائف المماثلة في سوق العمل الخارجي ذي العلاقة. مثال ذلك، يدفع للكتابة ما يدفع تقريباً للكتابة الاخرين في المدينة نفسها، في حين أن الرواتب التي تدفعها الجامعات لاساتذة الاقتصاد تحدد حسب سعر السوق القومي لاساتذة الاقتصاد.

وحيث لا يكون هناك مجال للمقارنة الخارجية، تميل الشركات إلى تحديد اجور وظائف معينة حسب المستوى المدفوع لوظائف داخلية مماثلة. وكما سنرى بعد قليل تلجأ المؤسسات في بعض الاحيان إلى تعيين «مجموع نقاط» عددي للمهارة، والخبرة، وظروف العمل التي تصف الوظائف ثم تستخدم هذه النقاط للمساعدة في تحديد الاجور للوظائف التي ليس لها شبيه. وبالجمع بين المقارنات الخارجية والتقييمات الداخلية تحصل المؤسسة على هيكل للاجر لفئات الوظائف المختلفة.

وباستخدام فكرة هيكل الأجر يمكننا الآن فهم الفرق ما بين

والفصل، والتوظيف، مخالف للقانون) وقانون المساواة في الأجر للعام ١٩٦٣ (الذي يفرض دفع أجر متساوي للرجال والنساء الذين يقومون بأعمال متماثلة).

ساعدت هذه القوانين على تعرية أكثر الممارسات التمييزية وضوحاً، لكن بقيت بعض الحواجز الدقيقة، اتخذت لمواجهةها سياسات أكثر جرأة، وأكثر اثارة للخلافات، بما في ذلك اجراءات من مثل «العمل التوكيدي» (affirmative). الذي يفرض على أصحاب العمل بيان أنهم يتخذون خطوات اضافية لتوظيف الجماعات غير الممثلة بقدر كاف في المؤسسة. وقد أظهرت الدراسات ان هذه الطريقة، التي أطلق عليها بعض النقاد اسم «التمييز العكسي»، لم يكن لها، في أفضل الاحوال، سوى تأثير متواضع للغاية على وضع النساء في سوق العمل.

تشابه القيم

في أواسط الثمانينات، إقترح منهج جديد لتقليل الفجوة في الاجور ما بين الذكور والاناث : هو تشابه القيم. وتذهب هذه الفكرة لأبعد من «تساوي الاجر لأصحاب المهن المتماثلة» ولفهم هذا الموضوع، سنحلل هياكل الاجور وندرس كيف يمكن لتشابه القيم أن يساوي بين اجور مختلف الوظائف.

هياكل الاجور. تدير معظم المؤسسات الضخمة سوق

الوظائف «المتشابهة في القيمة»، وه المتساوية في القيمة». لنفرض اننا ندرس هيكل الاجر لمصرف كبير. يبين الجدول ١٣ - ٦ ثلاثة أنواع من الوظائف - صراف بنك، وسكرتيرة، وسائق شاحنة. تتولى النساء عادة الوظائفين الاوليين، ويتولى الرجال عادة الوظيفة الثالثة. وقد أعطيت لوظيفتي الصراف والسكرتيرة درجات متساوية لصفات العمل الاربعة (المهارة، والتدريب، والمسؤولية، وظروف العمل). صنفت بعدها «كوظائف متساوية». وبموجب قانون المساواة في الاجر للعام ١٩٦٣ فإن من يتولى هذه الوظائف يجب أن يحصل على الاجر ذاته. ودفع اجر مقداره ٢٥٠ دولاراً في الاسبوع للصراف و٣٠٠ دولار في الاسبوع للسكرتيرة يمثل تمييزاً مخالفاً للقانون.

ويدافع العديد ممن ينادون بالقضاء على الممارسات التمييزية ان الوظائف المتشابهة بالقيمة يجب أن تحصل على أجر متساو. ويبين العمودان الاخيران من الجدول ١٣ - ٦ وظيفتين لديهما عدد متساو من النقاط لكن صفاتهما الفردية مختلفة. فللسكرتيرة مسؤوليات اكبر بالنسبة الى مسك الدفاتر والعمل في محيط لطيف، في حين أن لسائق الشاحنة مهارات وتدريبات قليلة الا انه يقوم بعمل فيه خطورة بسبب لصوص الارصفة الذين يهددون بالرشاشات ويستولون على الشاحنات. وقد يكون معدل الاجر الاسبوعي الدارج في المنطقة ٢٥٠ دولاراً للسكرتيرة و٤٠٠ دولار لسائق الشاحنة. وبموجب القوانين والممارسات السارية، قد يكون من المشروع لمؤسسة ما ان تدفع هذه الاجور المختلفة في الشكل والمتشابهة في القيمة حسب سعر السوق.

إذا دخل مذهب تشابه القيمة، فإنه ينص على أن الاجر يجب أن يحدد بناء على قيمة العمل. والعمال الذين يتولون وظائف متشابهة في القيمة - مثل السكرتيرة وسائق الشاحنة في الشكل ١٣ - ٦ يجب أن يحصلوا على أجر متساو، وفشل اصحاب العمل في القيام بذلك، فإنهم، حسب وجهة النظر هذه، يقترفون عملاً لا أخلاقياً وتميزاً مخالفاً للقانون. وبموجب هذه الطريقة، ومساواة اجور الوظائف التي لها صفات عامة متشابهة، يمكن للمجتمع أن ينهي عقوداً من التمييز ويقضي على الفجوة في الاجر ما بين الذكور والاناث.

ويجد العديد من علماء الاقتصاد خللاً في مفهوم دفع تعويضات العمل بناء على تشابه القيمة، كما في مثال الجدول ١٣ - ٦، بدلاً من السوق، ويناقش النقاد نظام النقاط على انه ليس أساساً ملائماً لتقرير الاجور. ومن ضمن العيوب المختلفة في استخدام نظام النقاط ان العوامل، التي جمعت النقاط بموجبها، غير مكتملة وليس من السهل قياسها في السوق؛ وان الصفات الخاصة بالوظيفة لها قيم مختلفة باختلاف رب العمل، وان مدى

انتفاع الناس بالعمل (وبالتالي فروقات التعويض المطلوبة) قد يختلف اختلافاً عظيماً ما بين شخص وآخر.

ربما كان اكثر الامور ازعاجاً هو ان البحوث المعمقة حول تأثير الصفات الخاصة التي جرى قياسها عن الاجور، قد وجدت انه ما زال هناك الكثير مما يجب تفسيره، حتى حين اقتصرنا الدراسات على عرق واحد او جنس واحد، فإنها نادراً ما فسرت سبب اكثر من ثلث التباين في الكسب ما بين مختلف الناس. واستخدام مجموع النقاط هذا للتنبؤ بقيمة موظف ما هو اشبه بالتنبؤ بمتوسط عدد اصابات الكرة التي يحققها لاعب ما في لعبة البيسبول على أساس طول اللاعب، ووزنه، وعمره ومستوى تعليمه.

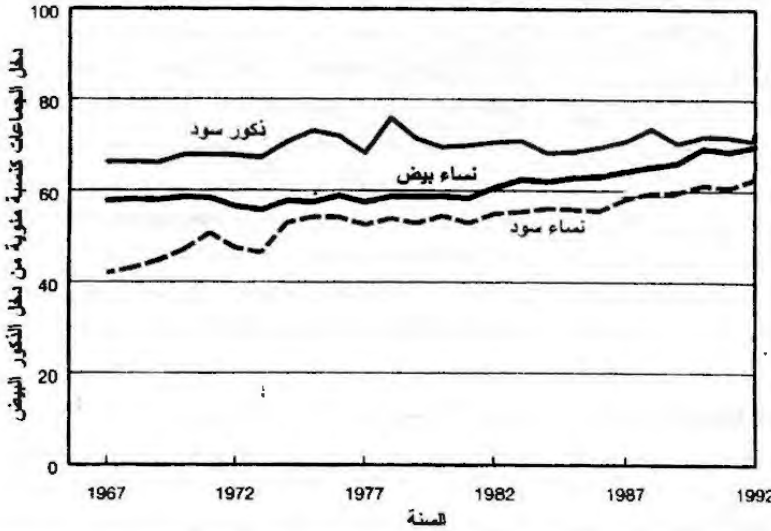
فما هي النتيجة المحتملة لاعتماد تشابه القيمة في تقرير الاجور في سوق العمل اليوم؟ قد يكون التأثير الرئيسي هو ان تصبح انماط الاجور جامدة ولا تتجاوب مع قوى السوق. فإذا ما رفعت أزمة مفاجئة للطاقة اسعارها، فقد لا تستطيع الشركات رفع أجور عمال الحفر العاديين في حقول النفط أو عمال مناجم الفحم. وفي حين تميل معدلات وميالك الاجور الى ابداء جمود كبير على المدى القصير في الاقتصاد المعاصر، فإنها تكيف على المدى البعيد حسب نقص وفرة العمالة في أسواق العمل. أما مبدأ تشابه القيمة فقد يزيد من جمود ميالك الاجور الجامدة بالفعل.

لا بد من التأكيد هنا ان تشابه القيمة ليست فكرة تقتصر على كتب دراسة الاقتصاد. فالكثير من النقابات، خاصة تلك التي تتمثل فيها النساء بكثافة، قد رفعت راية تشابه القيمة كموضوع للتفاوض. وفي بعض الاحيان، قضت المحاكم بأن فكرة تشابه القيمة تمثل حلاً مناسباً لمشكلة الفجوة المستعصية في فرق الاجر ما بين الذكور والاناث. ومن المحتمل أن تبقى فكرة تشابه القيمة لسنوات كثيرة قادمة كموضوع مركزي من مواضيع السياسة العامة المتعلقة بسوق العمل.

التقدم غير المتوازي

التمييز عملية اجتماعية واقتصادية معقدة. تمتد جذورها الى العادات الاجتماعية وعززت بالقوانين التي تنكر على الجماعات الاقل حظاً حقها في تعليم لائق ووظائف جيدة. وحتى بعد أن اقرت القوانين مبدأ المساواة، فإن الفصل بسبب العرق والجنس قد كرس التقسيم الطبقي الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تم احرار تقديم، لكن نتائجه لم تكن متوازنة. ففي السنوات الاخيرة، نخل افراد من الجماعات الاقل حظاً، وباعداد كبيرة، أفضل المعاهد التعليمية والمهن الاعلى أجراً. فعلى سبيل المثال، من بين الاشخاص دون سن الخامسة والثلاثين من العمر، تشكل



الشكل ١٣ - ٧. تبدي الاقليات والنساء تقدماً غير متوازن في تضيق فجوة الفرق بين الاجور.

الفجوة في الاجر ما بين الذكور البيض والجماعات الاخرى تقلصت بقدر كبير خلال نصف القرن الماضي وحظيت النساء السود بالمساواة مع النساء البيض، لكن النساء والذكور السود يكسبون مبالغ اقل بكثير من الذكور البيض.

(Source : G. D. Jaynes & R.M. Williams Jr. eds. "A Common Destiny : Blacks and American Society" (National Academy Press, Washington, 1989), P. 295.

التقليدية للأسرة، وانخفاض ما تقدمه البرامج الاجتماعية الحكومية، وانخفاض الاجر النسبي للعمال غير الماهرين، الى انخفاض مستويات المعيشة لكثير من الاقليات. لقد نجحت النساء والاقليات في صناديق الاقتراع لكنهم ما زالوا يتلقون اجوراً ادى في السوق.

النساء ٤١ بالمئة من مجموع علماء الرياضيات والحاسوب، و٢٩ بالمئة من المحامين والقضاة، ونصف العاملين في المهن والأعمال الادارية. ويبين الشكل ١٣ - ٧ التقدم البطيء نحو سد الفجوة في الاجر ما بين البيض وغير البيض. لكن ما زال هناك اختلاف كبير في الدخل، والثروة والوظائف. وقد ادى تراجع النظام الاجتماعي في المدن الكبرى، وتفسخ النواة

عرض العمالة

ج

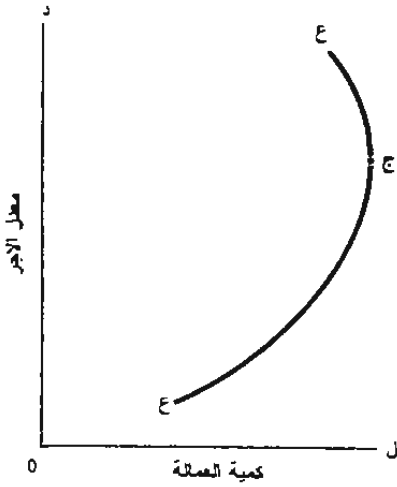
ساعات العمل الاسبوعية أو انقاصها. إلا أن الناس يسيطرون بقدر كبير على عدد الساعات التي يعملون بها طيلة حياتهم. كأن يقرروا استكمال دراستهم العليا، أو التقاعد المبكر، أو العمل بدوام جزئي بدل الدوام الكامل، كل هذه الامور قد تخفض اجمالي عدد الساعات التي يمكن للمرء عملها طيلة حياته. من جهة اخرى، فإن العمل ليلاً، وتولي وظيفة ثانية سوف يزيد من عدد الساعات التي يشتغلها المرء طيلة حياته.

افرض ان الاجور ارتفعت. فهل سيرفع ذلك من ساعات العمل التي يعملها المرء طيلة حياته أم يخفّضها؟ انظر الى منحني عرض العمالة في الشكل ١٣ - ٨. لاحظ كيف يرتفع منحني العرض في البداية في اتجاه الشمال الشرقي، ثم عند النقطة الحرجة ج يبدأ

محددات العرض

انصب تركيزنا حتى الان على جانب الطلب من سوق العمل. وسوف نلتفت الان الى جانب العرض من سوق العمل. يشير تعبير «عرض العمالة» الى عدد الساعات التي يرغب الناس عملها في أنشطة مربحة في المصانع، والمزارع، وقطاعات الاعمال الاخرى، وفي الحكومة، وفي المؤسسات التي لا تستهدف الربح. والعناصر الرئيسية الثلاثة لعرض العمالة هي : عدد ساعات العمل، ومشاركة القوى العاملة، والهجرة.

ساعات العمل. في حين يقوم البعض بوظائف تتميز ساعات عملها بالمرونة، فإن معظم الامريكيين يعملون ساعات تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٥ ساعة في الاسبوع، وليس ثمة مجال كبير لزيادة عدد



الشكل ١٣ - A. مع ارتفاع الاجر قد يلجأ العمال الى العمل ساعات اقل.

رفع معدل الاجر فوق النقطة الحرجة قد يقلل من كمية العمل المعروضة حيث يتفوق تأثير الدخل على تأثير الاستبدال. لماذا ؟
لانه حين يحصل العمال على دخل اعلى فإنهم يستطيعون انفاق مبالغ اكبر على اوقات فراغهم رغم ان كل ساعة اضافية من الفراغ تكلف اكثر من الاجر الفائت.

التي مكنت الكثيرين من التقاعد بدلاً من الاستمرار في العمل.

الهجرة. لم يعد في الامكان تجاهل دور المهاجرين في القوى العاملة. ويقدّر الخبراء ان حوالي مليون مهاجر يدخلون الولايات المتحدة كل سنة من ضمنهم حوالي ٢٠٠ ألف شخص يستقرون في البلد بشكل غير قانوني. وقد شكل المهاجرون ٣٩ بالمئة من نسبة النمو السكاني في الثمانينات وكانت نسبتهم من القوى العاملة تتزايد باستمرار.

وتدار عملية تدفق المهاجرين حسب نظام معد للحصص يحابي العمال المهرة وعائلاتهم، والاقرباء للمواطنين الامريكيين، والمقيمين بشكل دائم. اُضيف الى ذلك، هناك حصص خاصة باللاجئين السياسيين. وفي السنوات الاخيرة، جاءت المجموعات الكبيرة من المهاجرين من امكان مثل المكسيك، والصين، والاتحاد السوفياتي السابق، وكوريا، والفلبين، وفيتنام، وبعض دول امريكا الوسطى والكاريبي. ومما يدعو للدهشة ان الكثيرين من المهاجرين الجدد على مستوى جيد من التعليم : حوالي ٢٥ بالمئة منهم يحملون شهادات جامعية، وهي نسبة تعادل نسبة الجامعيين من الذكور الامريكيين المولود.

في التراجع الى الخلف ناحية الشمال الغربي. فكيف يمكننا تفسير السبب في ان الاجور الاعلى، قد تزيد في البداية من كمية العمل المعروضة ثم تقلل هذه الكمية ؟

ضع نفسك مكان عامل مُنح أجراً أعلى لكل ساعة عمل ويات حراً في اختيار عدد ساعات العمل التي يريد. ستجد انك مشدود في اتجاهين مختلفين. فمن جهة، ستخضع لتأثير الاستبدال، الذي يفريك بالعمل ساعات طويلة لأن اجر كل ساعة عمل يات أفضل، واصبحت كل ساعة فراغ أكثر كلفة، ولديك حافز لاستبدال كل ساعة من العمل الاضافي بأوقات فراغ.

لكن ما يعمل ضد تأثير الاستبدال هو «تأثير الدخل»^(٣) فبالحصول على أجر اعلى، يصبح دخلك اعلى. وبالحصول على دخل اعلى، سترغب في شراء المزيد من السلع والخدمات اضافة الى انك سترغب في المزيد من وقت الفراغ. سيصبح في امكانك تحمل نفقات قضاء اسبوع اجازة في الشتاء أو اسبوعاً اضافياً في الصيف، أو ان تتقاعد في وقت أبكر مما قد تفعل لو بقي الاجر على حاله.

أيهما سيكون اقوى، تأثير الدخل أم تأثير الاستبدال ؟ ليس هناك جواب صحيح واحد لجميع الحالات؛ فالامر يعتمد على الفرد. وفي الحالة المبينة في الشكل ١٣ - A، يرتفع عرض العمل بالنسبة الى جميع معدلات الاجور حتى النقطة ج. وترجع كفة تأثير الاستبدال على تأثير الدخل. لكن بعد النقطة ج. ترجع كفة تأثير الدخل على تأثير الاستبدال، وتترجع العمالة المعروضة مع ارتفاع معدلات الاجر.

المشاركة في القوى العاملة. احد اهم التطورات التي حدثت في العقود الاخيرة هو ذلك الفيض الكبير من النساء الذي انضم الى القوى العاملة. فمئذ أواسط الستينات قفز معدل مشاركة النساء في القوى العاملة (أي نسبة النساء فوق سن ١٥ سنة العاملات أو الباحثات بشكل جدي عن عمل) من ٤٠ بالمئة الى حوالي ٦٠ بالمئة اليوم. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بأنه راجع الى ارتفاع الاجر الحقيقي، الذي جعل العمل أكثر جاذبية للنساء. لكن لا يمكن تفسير تغير بهذا الحجم بعوامل اقتصادية وحسب. ولفهم هذا التبدل الكبير في انماط العمل، فإن على المرء النظر خارج حدود الاقتصاد الى التغير في المواقف الاجتماعية تجاه دور المرأة كأم، ومديرة منزل، وعاملة.

وفي الوقت الذي انضم فيه المزيد من النساء الى القوى العاملة، انخفض معدل مشاركة الرجال الاكبر سناً في العمل بشكل حاد، خاصة الرجال فوق سن ٦٥ سنة. وربما كان السبب الاقوى لهذا التغير ازياد سخاء دفعات الضمان الاجتماعي،

(٣) انظر الفصل ٥ لمراجعة تأثيرات الدخل والاستبدال وعلاقتها بالاستهلاك.

أنماط عرض العمالة

مجموعة العاملين	معدل مشاركة القوى العاملة (بالمئة من السكان)	
	١٩٩٢	١٩٦٠
استجابة العمالة المعروضة الى الزيادة في الاجور الحقيقية	٧٧	٨٦
ذكور بالغين	٧٧	٨٦
اناث بالغات	٥٨	٣٨
مراهقون	٥٢	٤٦
مجموع السكان	٦٦	٥٩
١٦ سنة وأكثر		

الجدول ١٣ - ٧. التقديرات التجريبية لاستجابة العمالة المعروضة

كرس علماء الاقتصاد أنفسهم للقيام بدراسة دقيقة لرد العمالة المعروضة على زيادة الاجر الحقيقي. بالنسبة للذكور يميل منحني العرض بثبات الى الخلف، في حين ان المراهقين والاثاث البالغات بشكل عام يستجيبون ايجابياً على زيادة في الاجور. بالنسبة للاقتصاد ككل، فإن منحني عرض العمالة يكون عمودياً أو قريباً من عدم المرونة الكاملة.

(Source : "Monthly Labor Review", April 1993, Table 4, p. 64).

سيستجيب بشكل ايجابي ام سلبي على تغير في الاجر. فهل تتسبب زيادة في ضريبة الدخل على العمال مرتفعي الدخل - والتي لها تأثير خفض اجور ما بعد الضريبة - في خفض جهودهم في مجال العمل؟ وهل تقديم الدعم لاجور العمال الفقراء سيزيد ام يقلل عدد الساعات التي يعملونها؟ يجب على الرؤساء والمشرعين دراسة هذه الاسئلة الحيوية عند تقييمهم لقضايا المساواة والكفاءة. وغالباً ما نكون بحاجة لمعرفة الشكل الصحيح او مرونة منحني عرض العمالة.

يقدم الجدول ١٣ - ٧ ملخصاً لعدد من الدراسات حول هذا الموضوع. وبين هذا المسح ان منحني عرض العمالة للذكور البالغين يميل الى الانحناء الى الخلف بقدر ضئيل، في حين ان استجابة الجماعات الديموغرافية الاخرى يبدو كمنحني تقليدي يميل في اتجاه الاعلى. أما بالنسبة للسكان ككل، فيبدو ان عرض العمل لا يتجاوب كثيراً مع التغيرات في الاجر الحقيقي.

العمل الذي يختاره المهاجرون الجدد هو حالة كلاسيكية للجماعات غير المتنافسة. وبدلاً من زهاب هؤلاء الى سوق العمل المفتوح، فإن المهاجرين الجدد من بلد معين يميلون الى الانخراط في مهن معينة. فعلى سبيل المثال، في العديد من المدن مثل لوس انجيلوس، ونيويورك، فإن عدداً كبيراً من متاجر البقالة يمتلكها كوريون. والسبب هو ان في وسعهم الاعتماد على نصائح ودعم اقاربهم وأصدقائهم الذين يمتلكون متاجر بقالة أيضاً. ومع اكتساب المهاجرين للمزيد من الخبرة والتعليم في الولايات المتحدة، وازدياد طلائعهم في التحدث باللغة الانجليزية، تتسع مجالات اختياراتهم لآعمالهم ويصبحون جزءاً من اجمالي اليد العاملة المعروضة.

النتائج التجريبية

لا تخبرنا النظرية ما إذا كان عرض العمل لجماعة ما

في البداية، نُظِم العمال «كنقابات حرفية»، تجمع فيها العمال على أساس مهارات معينة، مثل النجارة أو بناء الطوب. وقد منعت هذه الاستراتيجية تنظيم العاملين في الصناعات الضخمة للإنتاج بالجملة ضمن نقابة واحدة. وفي الثلاثينات بدأ المدافعون الفطنون في التنبيه لاشكال جديدة من التنظيم : وكانت «النقابات الصناعية» (تلك التي تنظم صناعة كاملة، مثل الحديد والصلب أو الفحم) هي موجة المستقبل. ظهرت النقابات الصناعية في العام ١٩٣٥ بتشكيل «هيئة التنظيمات الصناعية» (Congress of Industrial Organization) (CIO). وقد ادمجت هذه الهيئة مع اتحاد العمل الأمريكي سابق الذكر، وتشكلان معاً أكبر تنظيم عمالي قومي في الولايات المتحدة.

تقرر الاجور والعلاوات الاضافية للعمال المنتسبين للنقابات بموجب المساومة الجماعية (collective bargaining). وهي عملية التفاوض ما بين ممثلي الشركات والعمال بهدف وضع شروط يوافق عليها الطرفان. وقد سمعنا جميعاً عن جلسات تستمر طيلة الليل، واتفاقات اللحظة الاخيرة التي كثيراً ما كانت تسبق الوصول الى اتفاق حول العمل. فما الذي تتضمنه هذه الاتفاقية فعلاً؟ الجزء الأساسي هو بالطبع «الصفقة الاقتصادية». وتشمل معدلات الاجور الاساسية لمختلف فئات الوظائف، اضافة الى القواعد المتعلقة بالاجازات والعطلات، وفترات تناول القهوة. اضافة الى ذلك تتضمن الاتفاقية الشروط المتعلقة بالعلاوات الاضافية مثل ترتيبات التقاعد، وتغطية الرعاية الصحية، وما شابه ذلك. وفي فترات التضخم الكبير تتضمن الاتفاقية بشكل عام فقرة تتعلق بتعديل مستوى المعيشة* حيث تعدل الاجور بزيادتها حين ترتفع اسعار المستهلك بسرعة.

الموضوع المهم الثاني والذي كان موضع خلاف دائم هو «قواعد العمل». وتتعلق بتكليفات ومهام العمل، وأمن الوظيفة، وابعاء العمل. وتصبح متطلبات شغل الوظائف خاصة في الصناعات التي تشهد تراجعاً قضية رئيسية لان الطلب على العمالة أخذ في الانخفاض. ففي صناعة السكك الحديدية، مثلاً، ثمة خلافات استمرت عقوداً طويلة حول عدد الاشخاص اللازمين لتشغيل قطار. أخيراً، لاتفاقية العمل سمات «اجرائية». وتشمل القواعد المتعلقة بالاقدمية (من يُصرف من الخدمة بشكل مؤقت أولاً ومن يصرف اخرًا) اضافة الى اجراءات تتعلق بالمظالم لتولي قضايا الصرف من الخدمة أو نزاعات العمل. والمدة المعتادة لأي عقد هي ثلاث سنوات.

بحثنا حتى هذه النقطة قرارات عرض العمل التي يقوم بها افراد. لكن بالنسبة الى ستة عشر مليون امريكي المنظمين في نقابات عمالية فإن بعضاً من قرارات عرض العمل تتم بشكل جماعي. وتفاوض النقابات للمساومة على الاتفاقيات الجماعية والتي غالباً ما تحدد من يشغل وظائف معينة، وكَم سيدفع لهم، وما هي قواعد العمل. ويمكن للنقابات اتخاذ قرار بالاضراب - وسحب ما يعرضونه من عمال بالكامل - بهدف الحصول على اتفاقية بشروط افضل مع صاحب العمل.

ان دراسة النقابات جزء مهم لفهم ديناميكية سوق العمل في الولايات المتحدة. وأحد أسباب ذلك هو ان حوالي سُبع القوى العاملة ما زالت منظمة في نقابات، رغم ان هذه النسبة تعكس انخفاضاً مهماً عن السنوات القليلة الماضية. وسبب آخر، هو انه عند التفاوض على عقود المساومة الجماعية، تطرح النقابات قضايا تهم جميع العمال، مثل راتب التقاعد، علاوات الرعاية الصحية، وساعات العمل.

تاريخ نقابات العمال وممارساتها

كيف بدأت نقابات العمال الأمريكية؟ رغم ان نشاط نقابات العمال الأمريكية يعود الى ما قبل الحرب الاهلية، فإنه لم تبدأ في الثورة على قطاعات الاعمال الكبيرة الا في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر. ففي العام ١٨٨١ بدأت الحركة العمالية الحالية في التبلور مع تأسيس اتحاد العمل الأمريكي (American Federation of Labor) (AFL). وقد سيطر سامويل جومبرز (Samuel Gompers) (pers) لمدة تقارب النصف قرن ولحين وفاته في العام ١٩٢٤ على هذه المنظمة واسبق على هذه الحركة صفاتها المميزة. وقد كان مهتماً في البداية بالحركات الاشتراكية، لكنه سرعان ما توصل الى قناعة مفادها ان أي حركة تعارض الرأسمالية لن تزدهر على التراب الأمريكي.

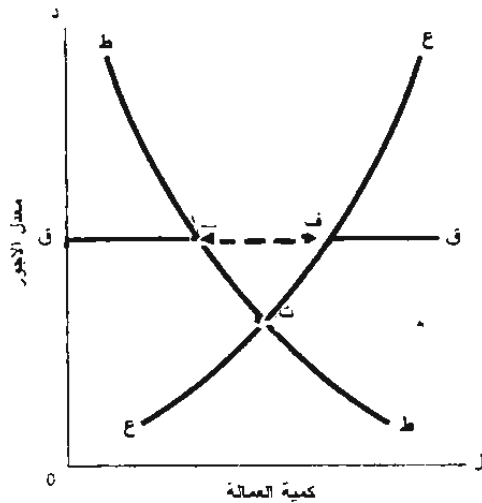
كانت استراتيجية جومبرز بسيطة : فقد تمسك بأن يقتصر العمل النقابي على الاعمال. وبموجب هذا المبدأ، انهمكت نقابات العمال بشكل رئيسي في تحسين وضع العمال (الصراع من أجل اجور أعلى، وساعات عمل أقل، واجازات أكثر، وظروف عمل أفضل، وتحسين العلاوات الاضافية). وقد كانت نقابات العمال الأمريكية مختلفة تماماً عن الحركات العمالية في العديد من الدول الاجنبية؛ ففي بعض الاحيان، سيطرت النقابات في الخارج على الاحزاب السياسية الرئيسية وشنت حرب طبقات لتغيير شكل الحكم أو نشر الاشتراكية.

* "COLA" clause = Cost - of - living - adjustment.

كيف ترفع النقابات الأجور

ترغب نقابات العمال في تحسين اجور عمالها وشروط عملهم. دعونا نرى كيف يقومون بذلك. تكتسب النقابات قوة في السوق بحصولها على احتكار قانوني لتزويد مؤسسة أو صناعة معينة بخدمات العمال وباستخدام هذا الاحتكار، فإنها تجبر الشركات والمؤسسات على تقديم اجور، وعلاوات وشروط عمل اعلى من السعر التنافسي. مثلاً، إذا كان اجر السمكري غير المنتسب الى نقابة في الاباما ١٥ دولاراً في الساعة، فإن النقابة قد تساوّم شركة كبرى للانشاءات على دفع اجر مقداره ٢٥ دولاراً في الساعة، للسمكرين العاملين في تلك الشركة.

إلا أنه لا يكون لهذه الاتفاقية قيمة ما لم تكن قدرة الشركة في



الشكل ١٣ - ٩ تضع النقابات مستويات اجر عالية وتحد من التوظيف.

ان رفع مستوى الاجر الى ق يزيد الاجور ويقلل التشغيل في سوق عمل المنتسبين للنقابات. وبسبب عدم توازن العرض والطلب فإن العمال من النقطة ت الى ف لن يتمكنوا من الحصول على عمل في هذا السوق.

وإذا ما دفعت النقابات بالأجور الحقيقية الى مستويات عالية بالنسبة لاقتصاد ما، فإن الشركات ستطلب ت ١، في حين يعرض العمال ف. وهكذا فإن السهم المتقطع يمثل حجم البطالة العادية ومصدر البطالة هذا مهم بشكل خاص حين لا يكون في مقدور بلد ما التحكم بمستوى الاسعار أو سعر الصرف، وهي تختلف عن البطالة التي سببها عدم وجود طلب إجمالي كاف.

والمساومة الجماعية عملية معقدة، وهي مسألة أخذ وعطاء، وتبذل جهود كبيرة في التفاوض حول قضايا اقتصادية محضة، وحول قسمة الكعكة ما بين الاجور والارباح. وفي بعض الاحيان تتمحور الاتفاقيات حول قضايا امتيازات الادارة، مثل قدرتها على اعادة تعيين العمال، أو تغيير قواعد العمل. في النهاية، فإن الرهان الكبير للعمال والادارة يتركز على ضمان أن يكون العمال راضين ومنتجين في أعمالهم.

الحكومة والمساومة الجماعية

يذكرنا تاريخ النقابات العمالية ان الاطار القانوني هو احد المقررات المهمة للتنظيم الاقتصادي. فقبل مئتي عام، حين حاول العمال تنظيم أنفسهم لأول مرة في انجلترا وامريكا، استخدمت ضد اعضاء النقابات نصوص القانون العام الخاصة «بالتأمر لتقييد التجارة». وبقيت النقابات وأعضاؤها، حتى القرن الحالي تدان في المحاكم، وتغرم، ويسجن أعضاؤها وتتعرض للمضايقة بمختلف الاجراءات الجزرية. وقد اسقطت المحكمة العليا مراراً وتكراراً مشاريع قوانين لتحسين شروط العمل للنساء والاطفال وغير ذلك من التشريعات الرامية الى تحسين الاجور وساعات العمل.

استمر الحال على ذلك الى ان مال رقاوس الساعة ناحية دعم النقابات والمساومة الجماعية، فبدأ النمو الهائل للنقابات. وكان احد نقاط التحول الرئيسية قانون كلايتون (Clayton Act) للعام ١٩١٤، الذي لاقى ترحيباً عظيماً واعتبر «ماجنا كارتا العمال». وكان يهدف الى عدم ملاحقة العمال قضائياً بموجب قوانين مكافحة الاحتكار. وقانون مقاييس العمل العادلة (١٩٣٨)، الذي حظر عمل الاطفال، ودعى الى أجر مقداره ضعف ونصف عن ساعات العمل الاسبوعية التي تزيد عن ٤٠ ساعة. وعيّن حداً أدنى للأجر على المستوى الفدرالي لمعظم العاملين ما عدا العمال الزراعيين.

أما أهم تشريعات العمل على الاطلاق فهو «قانون علاقات العمل الوطني» أو قانون واجنر (Wagner Act) للعام ١٩٣٥. وقد نص هذ القانون على ما يلي: للمستخدمين الحق في ... الالتحاق ... بالمنظمات العمالية، والمساومة بشكل جماعي ... والانخراط في أنشطة متفق عليها». وكان من نتيجة التشريعات المؤيدة للعمال ان ارتفع عدد أعضاء النقابات من عُشر القوى العاملة في العشرينات، الى ربع القوى العاملة عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ أوائل السبعينات، ومع خفض القيود التنظيمية عن العديد من الصناعات وتزايد المنافسة الدولية، تقوضت احتكارات النقابات، وتراجعت باضطراد نسبة العمال المنتسبين الى نقابات في الولايات المتحدة.

اخرى، ولماذا تعارض النقابات في بعض الاحيان خفض القيرود التنظيمية في بعض الصناعات مثل الشحن، والاتصالات، والنقل الجوي.

عدم قدرة المساومة الجماعية نظرياً على البت في الأمور

في معظم مفاوضات المساومة الجماعية، يضغط العمال للحصول على اجور اعلی في حين تتمسك الادارة بخفض تكلفة تعويضات اليد العاملة. فهل يمكن لنظرية اقتصادية أن تتنبأ بدقة بنتائج اتفاقية ما بين النقابة والشركة؟ الواقع ان هذا احد الأسئلة المهمة التي لا يمكن لاي نظرية اقتصادية الاجابة عليه بدقة. وهي حالة تعرف باسم «الاحتكار ثنائي الاطراف» - حيث لا يكون لدينا سوى مشتر واحد وبنان واحد. وتعتمد النتيجة على نواحي سيكولوجية، وسياسية، وعدد غير محدود من العوامل غير الملموسة. اما بالنسبة لعالم الاقتصاد، فإن النتيجة النهائية للاحتكار ثنائي الاطراف لا يمكن التنبؤ به باستخدام التكلفة والطلب وحدهما^(٤).



مثال : تراجع الاضرابات. الاضراب هو اقصى تهديدات المساومة الجماعية. وقد استخدمت نقابات العمال في الولايات المتحدة خلال السبعينات هذا السلاح تبعاً، ويمعدل ٢٠٠ اضراب في السنة. ورغم ان الاضراب قد أصبح أقل شيوعاً في الفترة الاخيرة، فقد بلغ معدل الاضرابات خلال الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٢ حوالي ٤٠ اضراباً في السنة. والسبب في تراجع الاضرابات هو انها غالباً ما كانت تعكس نتائج سلبية على العمال، ففي العام ١٩٨١، طرد الرئيس ريفان جميع المراقبين الجويين الذين شاركوا في الاضراب. وحين اضراب لاعبو الكرة المحترفين في العام ١٩٨٧، اجبروا على العودة الى العمل حين قام مالكو اندية الكرة بإجراء مباريات بلاعبين بدليين. وفي العام ١٩٩٢، اضطر العاملون في شركة كاترلر الى انهاء اضراب استمر ستة أشهر حين هددت الشركة ان تستبدل بهم عمالاً آخرين. وعدم تمكن العمال من الحاق الضرر بالشركات عن طريق الاضراب ادى الى اضعاف قوة نقابات العمال بقدر كبير خلال العقدين الماضيين.

التأثيرات على الأجور والتشغيل

يدعي المؤيدون لنقابات العمال ان النقابات قد رفعت الاجور الحقيقية للعمال وافادتهم. ويجادل النقاد ان نتيجة الاجر العالي هو بطالة عالية، وتضخم، وتشوه في توزيع الموارد. فأين هي الحقيقة ؟

الحصول على عروض بديلة من الايدي العاملة مقيدة. لذلك، فإن الشركات توافق، بموجب اتفاقيات المساومة الجماعية النموذجية، على الا تستخدم سمكريين غير منتسبين للنقابة، والا تلغي عقود خدمات السمكرة، والا تتعاقد من الباطن مع شركات لا ينتسب عملها للنقابة. ويساعد كل واحد من هذه الشروط على تقوية احتكار النقابة لعملية تزويد الشركة بالسمكريين. وفي بعض الصناعات، مثل صناعة السيارات والحديد والصلب، قد تحاول النقابات ضم جميع العاملين في صناعة ما الى النقابة بحيث لا يتنافس العمال العاملين في الشركة «أ» والمنتسبين للنقابة مع عمال الشركة «ب» غير المنتسبين للنقابة. كل هذه الخطوات ضرورية لحماية الاجور العالية لمنتسبي النقابات.

يبين الشكل ١٣ - ٩ تأثير الاتفاق على اجور اعلی من المقاييس الدارجة، حيث تجبر النقابة اصحاب العمل على دفع اجور حسب المعدل القياسي المبين بالخط الاقوي ق. ق. ونقطة التوازن هي ت ١، حيث يتقاطع الخط ق ق مع منحني طلب اصحاب العمل. لاحظ ان النقابة لم تخفض العرض مباشرة عندما حددت معدلاً قياسياً عالياً للاجور. فكيف يعمل السوق حين تحدد الاسعار اعلی من مستوى توازن السوق ؟ حين تكون معدلات الاجر عالية، يكون التوظيف محدداً بطلب الشركة من الايدي العاملة. ويتجاوز عدد العمال الباحثين عن عمل طلب الشركة بمقدار القطع ت ٢. ف. وهؤلاء العمال الزائدون قد يكونون عاطلين عن العمل وينتظرون شواغر في قطاع النقابة ذي الاجر العالي أو قد يهاجرون ويبحثون عن عمل في قطاعات اخرى. ويكون استثناء العمال ضمن القطاع ت ٢ ف من الحصول على وظائف فعالاً تماماً كما لو ان للنقابة قدرة مباشرة على تقييد الدخول الى سوق العمل .

وضرورة تجنب المنافسة من غير المنتسبين للنقابات تفسر الكثير من الاهداف السياسية للحركة العمالية القومية. فهي تفسر السبب في رغبة النقابات الحد من الهجرة، والسبب في دعم النقابات للتشريعات الحمائية للحد من استيراد السلع الاجنبية، والتي هي سلع صنعها عمال ليسوا اعضاء في النقابات الامريكية، وسبب الصراع الذي تخوضه اشباه النقابات، مثل الجمعيات الطبية من اجل حظر ممارسة الطلب على جماعات

(٤) تخضع المواقف من مثل مساومات العمال - الادارة لنظرية الاعاب، التي حللناها في الفصل ١١. ويتبع تعذر البت النظري في نتائج المساومة الجماعية من النتيجة التالية لنظرية الاعاب : ان لعبة يشارك فيها شخصان غير متعاونين لن يكون لها بشكل عام نتيجة وحيدة. بل، وكما هو الحال في الحروب والاضرابات، تعتمد النتيجة على عوامل عدة، مثل قوة المساومة، والمكانة، والقدرة على الخداع، وحتى على تصور كل طرف لدى قوة خصمه.

هل ساعدت النقابات على رفع الأجور؟

المكثفة أنه حين تنجح النقابات في رفع معدلات الأجور، فإنها تطلق، في بعض الأحيان، حلزون أجور - اسعار (wage - price spiral) تضخمي يتصاعد باستمرار، ولا يكون لها سوى تأثير طفيف دائم على اجر الحقيقي، أو لا يكون لها تأثير على الإطلاق.

التأثيرات على التشغيل

ان لم تكن النقابات قد أثرت على جميع مستويات الاجور الحقيقية، فإن هذا يوحي بأن تأثيرها يكمن بشكل أساسي في الاجور «النسبية». أي أن الاجور في الصناعات التي عمل بها نقابيون سترتفع مقارنة بصناعات عمالها من غير النقابيين. أضف الى ذلك، ان التشغيل في الصناعات التي يعمل بها نقابيون يميل الى الانكماش وإلى التوسع في الصناعات التي ليس بها نقابيون.

ويجادل علماء الاقتصاد بأن نجاح النقابات القوية في رفع الاجور الحقيقية الى مستويات عالية بشكل مصطنع، قد نجم عنه زيادة ما هو معروض من عمالة وما يسمى «البطالة الكلاسيكية». ويمكن توضيح هذه الحالة عن طريق الشكل ١٣ - ٩. افترض ان النقابات قد رفعت الاجور فوق مستوى أجر توازن السوق عند النقطة ت الى مستوى اجر حقيقي أعلى عند النقطة ق. عند ذلك، ان لم يتغير عرض اليد العاملة وطلبها بشكل عام، فإن السهم ما بين النقطة ت والنقطة ق يمثل عدد العاملين الراغبين في العمل حسب معدل الاجر ق لكنهم لا يجدون عملاً. ويطلق على هذا النوع من البطالة اسم «البطالة الكلاسيكية» لأنها ناجمة عن اجور حقيقية عالية للغاية.

وغالباً ما يقارن علماء الاقتصاد ما بين البطالة الكلاسيكية والبطالة التي تحدث بسبب الدورات الاقتصادية، والتي غالباً ما يطلق عليها اسم البطالة الكينزية، والتي تنجم عن عدم كفاية إجمالي الطلب على اليد العاملة. وقد شاهدنا تأثير الارتفاع الكبير في الاجور الحقيقية بعد التوحيد الاقتصادي لمانيا في العام ١٩٩٠. فقد حدد الاتحاد الاقتصادي مع المانيا الشرقية الاجور عند مستويات قدرت بأنها أعلى بمقدار الضعفين مما يمكن تبريره حسب ايراد الناتج الحدي للعمالة. وكانت النتيجة هبوطاً حاداً في التشغيل في ألمانيا الشرقية بعد التوحيد.

ويوحي هذا التحليل بأنه إذا علقت دولة ما في دوامة اجور حقيقية مرتفعة للغاية، فقد يتمخض عن ذلك مستويات عالية من البطالة، ولن تتجاوب البطالة مع السياسات الاقتصادية الكلية الرامية الى زيادة إجمالي الانفاق، بل ستطلب معالجات تعمل على خفض الاجور الحقيقية.

دعونا نبدأ بمراجعة تأثير النقابات على الاجور الخاصة بعمالها. قدر علماء الاقتصاد التأثير الاقتصادي للنقابات بدراسة الاجور في الصناعة التي ينتسب عمالها للنقابات والصناعات التي لا ينتسب عمالها الى نقابات. وبناء على هذه التحليلات توصلوا الى نتيجة مؤداها ان العمال النقابيين يحصلون على أجور أعلى بمتوسط يتراوح من ١٠ الى ١٥ بالمئة أعلى من العمال غير النقابيين. ويتراوح الفارق ما بين مبلغ زهيد بالنسبة للحلاقين وعمال الفنادق الى ما بين ٢٥ الى ٣٠ بالمئة من الاجر الأعلى لعمال البناء الماهرين وعمال مناجم الفحم. ويوحي نمط هذه النتائج انه في المجالات التي تستطيع النقابات احتكار عرض العمالة والتحكم في الدخول الى تلك الصناعة (مثل صناعة السيارات)، يكون لها أقصى تأثير ممكن في رفع الاجور.

ويبحث منهج آخر اجور العمال الافراد، وفقاً لأصناف العامل أخذاً بالاعتبار مسألة ما إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل قد وفرتها النقابة أم لم توفرها في الاعتبار. وقد فحص أورلي اشنفلتر (Orley Ashenfelter) من جامعة برنستون مجموعات من العمال خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٥. ووجد أن العمال النقابيين يحصلون على أجور أعلى بنسبة ١٧ بالمئة من العمال غير النقابيين، مع أخذ تأثيرات الجنس، والعرق، والتعليم، والصفات الشخصية الأخرى في الاعتبار. أضف الى ذلك، وجد اشنفلتر ان الذكور السود المنتسبين الى نقابات يحصلون على فروق أعلى في الاجر من الجماعات الأخرى: ٢٣ بالمئة أعلى من الفئات الأخرى في مقابل ١٦ بالمئة للذكور البيض.

إجمالي التأثيرات. ومع تأكيدنا بأن النقابات قد رفعت اجور العمال المنتسبين إليها فإننا قد نتساءل عما إذا كانت النقابات قد حسنت اجور جميع العمال في الاقتصاد. يعتقد معظم علماء الاقتصاد اليوم أن النقابات لم تقم بإعادة توزيع الدخل والأخذ من راس المال لصالح العمال، بل أنها أخذت من العمال غير النقابيين لتعطي النقابيين. بكلمة أخرى، إذا اعتبرنا ان النقابات قد نجحت في رفع اجور المنتسبين إليها فوق المستويات التنافسية للأجور، فإن مكتسبات هؤلاء قد جاءت على حساب اجور العمال غير النقابيين.

ويدعم هذا التحليل ادلة تجريبية تبين أن حصة العمالة من الدخل القومي لم تتغير كثيراً خلال العقود الستة الماضية. فحين تزول المؤثرات الدورية على حصة العمال، فإننا لا نجد أي تأثير للحركة النقابية على مستوى الاجور الحقيقية في الولايات المتحدة. وتشير الدلائل المستقاة من الدول الأوروبية ذات التنظيمات النقابية

أ - تقرير الاجور في ظل المنافسة الكاملة

١ - يتقرر الطلب على العمالة، كما هو الحال لأي عامل آخر للانتاج، بالانتاج الحدي للعمالة ونتيجة لذلك، ارتفع مستوى الاجور العام في الدول الصناعية بحدة خلال القرن الماضي بعد ان خلقت الانتاجية الحدية للعمالة الى مستويات عالية. ويعود السبب الى ان العمال باتوا افضل تدريباً وتعليماً، ولديهم رأسمال أفضل يعملون به. وهذه الاسباب ذاتها تفسر الاختلافات في الاجر ما بين دولة وأخرى ومنطقة وأخرى.

٢ - في التوازن التنافسي الكامل، إذا كان الناس والوظائف متشابهين تماماً، فلن يكون هناك فروقات في الاجر. فمعدلات الاجر التوازني التي يقررها العرض والطلب ستكون جميعها متساوية. لكن ما ان تُسقط الافتراض غير الواقعي بأن الناس والوظائف متشابهين تماماً، فإننا نجد أن ثمة فروقات كبيرة في الاجر حتى في سوق العمل التنافسي بالكامل. وتفسر فروقات الاجر التعويضية، والتي تدفع تعويضاً عن اختلافات غير مادية في نوعية الاعمال بعضاً من هذه الفروقات. وتفسر الاختلافات في نوعية العمالة الكثير من الفروقات الأخرى. اضافة الى ذلك، يتكون سوق العمل من عدد لا يحصى من الفئات غير المتنافسة والجماعات المتنافسة جزئياً.

ب - التمييز بسبب العرق والجنس

٣ - بسبب صدف تاريخية، حظيت اقلية من الذكور البيض في هذا العالم بالغنى العظيم. وحتى بعد قرن من الغاء الرق، ما زال بإمكاننا ان نرى عدم المساواة في الفرص، والتمييز الاقتصادي، والعنصري، والجنسي، باستخدام الادوات التنافسية للعرض والطلب، والتي تقود الى خسارة في دخل المجموعات الأقل حظاً.

٤ - للتمييز طرق عدة، الا ان اهمها هو تشكيل المجموعات غير المتنافسة والحفاظ عليها. ويتقسيم سوق العمل الى شرائح والاحتفاظ بالمناصب الادارية للرجال البيض، واحالة الاعمال الوضيعة والتي لا مجال للتطور فيها على النساء والاقليات، يمكن للاقتصاد ان يسمح لعدم المساواة في الكسب من البقاء لعقود كثيرة قادمة.

٥ - اتخذت خطوات في اتجاهات متعددة للتقليل من التمييز في سوق العمل. وركزت الطرق الاولى على جعل الممارسات التمييزية مخالفة للقانون. في حين اعتمدت الخطوات اللاحقة

على سياسات مثل العمل التوكيدي. وفي الفترة الاخيرة، جادل المدافعون عن تشابه القيمة في ان العاملين الذين يتولون وظائف ذات قيمة متشابهة، لكنها ذات صفات عملية مختلفة يجب ان يحصلوا على أجر متساوٍ حتى وان كان قانون العرض والطلب يفرض خلاف ذلك. ويرى منتقدو تشابه القيمة ان ذلك سيؤدي الى جمود سوق العمل، وعدم تجاوبه مع العرض والطلب.

ج - عرض العمالة

٦ - بالنسبة لقطاع معين من السكان، يعتمد عرض العمالة على ثلاثة عوامل رئيسية: متوسط عدد ساعات العمل، المشاركة في القوى العاملة، ومعدل الهجرة.

٧ - لارتفاع الاجور تأثيرات متعارضة على عرض العمالة. فتأثير الاستبدال يفرضي كل عامل بالعمل فترات اطول بسبب الاجر الاعلى لكل ساعة يعملها. ويعمل تأثير الدخل في اتجاه معاكس، لأن الاجر الاعلى يعني ان في وسع العمال تحمل تكلفة المزيد من ساعات الفراغ، والاستمتاع بأطياب الحياة. وقد يميل منحني العرض الى الداخل حين يبلغ الاجر نقطة معينة. عرض العمالة بالنسبة للأشخاص المهوبين، والذين لا مثيل لهم غير مرن على الاطلاق: وأجورهم هي، وإلى حد كبير، ريع اقتصادي بحت.

د - الحركة العمالية الامريكية

٨ - تلعب نقابات العمال دوراً مهماً في الاقتصاد الامريكي سواء من ناحية العضوية أو النفوذ، مع ان هذا الدور أخذ في التقلص. ويجتمع ممثلو العمال والادارة معاً للقيام بمساومات جماعية والتفاوض على عقد. وتشمل هذه الاتفاقيات عادة شروطاً تتعلق بالاجور، والعلاوات الإضافية، وقواعد العمل. وتؤثر النقابات في الاجور عن طريق المساومة للحصول على اجور قياسية. وكما ترفع النقابات الاجور الى مستويات اعلى من المستويات السائدة التي يقررها السوق، فإن عليها، بشكل عام، تجنب منافسة العمال غير النقابيين ومنع دخولهم.

٩ - وفقاً للنظرية الاقتصادية، ليس ثمة نتيجة مفردة لدورات المساومة الجماعية. فحلول الاحتكار ثنائي الاطراف، أو مساومات الادارة - النقابة لا يمكن البت فيها نظرياً (كما هو الحال بالنسبة للحرب أو الى الألعاب بين شخصين). وقد توصلت الدراسات التجريبية الى ان النقابات قد نجحت في

رفع اجور اعضائها مقارنة مع العمال غير النقابيين. وتقدر الدراسات ان العمال النقابيين يكسبون في المتوسط أجراً اعلى بمقدار ١٠ الى ٣٠ بالمئة من العمال غير النقابيين الذين يماثلونهم في الموصفات. ويحتمل ان يكون هذا الفارق في الاجر قد تآكل خلال العقد الاخير نتيجة منافسة العمال الاجانب والعمال غير النقابيين.

١٠ - قد تتمكن النقابات من رفع اجور اعضائها، لكن الاغلب انها

لن تتمكن من رفع الاجور الحقيقية أو حصة العمالة في جميع انحاء الدولة. كما انها تميل الى زيادة البطالة بين اعضائها الذين قد يرغبون في الانتظار لحين استدعائهم الى اعمالهم عالية الاجر من فترة تسريحهم المؤقت، بدل الانتقال أو القبول بعمل أدنى أجراً في صناعة أخرى. وفي دولة لديها أسعار غير مرنة، فإن أجوراً حقيقية مرتفعة للغاية قد تؤدي الى بطالة الكلاسيكية.

مفاهيم للمراجعة

تقرير الاجر في ظل المنافسة الكاملة	التمييز في أسواق العمل	آثر الدخل مقابل اثر لاستبدال
- عناصر داخلية في طلب العمالة : نوعية اليد العاملة، توفرها، ونوعية المدخلات الأخرى.	- التمييز. - الوظائف المتساوية مقابل تشابه القيمة. - فروق الكسب : الاختلاف في النوعية مقابل التمييز.	- تأثير النقابات - المساومة الجماعية. - النقابات كإحتكارات. - معدلات الاجر القياسية.
- الفروق التعويضية في الاجر.	عرض العمالة	- سيطرة النقابات على دخول غير المنتسبين.
- عنصر الایجار في الاجور.	- عناصر داخلية في عرض العمالة : ساعات العمل، المشاركة في القوى العاملة، الهجرة.	= تأثير النقابات على الاجور الحقيقية. - البطالة التقليدية.
- الاسواق المقسمة، والمجموعات غير المتنافسة.		

اسئلة للمناقشة

- ١ - تحبذ النقابات قوانين الحد الأدنى للأجور التي أكثر ما تطبق على العمال غير النقابيين، والعمال الأكثر فقراً. عن طريق استخدام مفهوم التمييز في الاسواق المقسمة، بين ما إذا كان سيطلب عدد أكبر أم أقل من العمال النقابيين إذ رُفع الحد الأدنى للأجور؟ وهل يمكن أن يتضرر العمال الفقراء وغير الماهرين بسبب استبعادهم من السوق نتيجة فرض حد أدنى مرتفع للغاية من الأجور؟
- ٢ - اشرح بالكلمة وبرسم بياني للعرض والطلب تأثير كل واحد من الأمور التالية على الأجور والتشغيل في سوق العمل ذي العلاقة :
- ١ - على بنائي الطوب النقابيين : تفاوض النقابة من اجل خفض قواعد العمل القياسية، من بناء ٢٦ طوبة في الساعة الى ٢٠ طوبة في الساعة.
- ب - على طياري الخطوط الجوية : بعد خفض القيود التنظيمية على شركات الطيران، زادت حصة الشركات،
- التي لا يعمل فيها نقابيون، من السوق بمقدار ٢٠ بالمئة.
- ج - على الأطباء : بدأت ولايات عدة في السماح للممرضات بتحمل المزيد من المسؤوليات التي يتولاها الأطباء عادة.
- د - على عمال السيارات الأمريكيين : وافقت اليابان على الحد من صادراتها من السيارات الى الولايات المتحدة.
- ٣ - اشرح ما الذي يمكن ان يحدث لفروقات الاجر نتيجة كل من الأمور التالية :
- أ - ازدياد تكلفة الدراسة الجامعية.
- ب - حرية الارتحال ما بين المناطق في بلد ما.
- ج - ادخال مجانية التعليم الى بلد كان التعليم فيه خاصاً ومكلفاً.
- د - هبوط شعبية البرامج الرياضية في التلفزيون، وبرايج التسلية التي تصور نجومياً بارزين.
- ٤ - اضافة الى النقابات الرسمية، هناك العديد من «اشباه

العمل في مناجم الفحم، والمطافي، والانشاءات، الخ)
صعبة جداً على النساء.

٦ - ما هي الخطوات التي يمكن اتباعها لتفتيت الاسواق المقسمة
في الجدول ١٣ - ٤؟

٧ - في فترات البطالة العالية، يعتقد الناس ان الحل يكمن في
توزيع كمية العمل الموجود بشكل متساو بين الناس، ففي
أوروبا خلال التسعينات، اقترحت حكومات عدة خفض العمل
الاسبوعي لتوزيع الاعمال الاخذة في الانخفاض على عدد
أكبر من العمال. ويطلق على وجهة النظر القائلة بأن الكمية
الاجمالية للعمل الواجب انجازه ثابتة اسم «المغالطة الشائعة
عن العمل». استخدم رسماً بيانياً لبيان تأثير خفض ساعات
العمل الاسبوعية في سوق تنافسي علاوة على سوق فيه
بطالة كلاسيكية.

٨ - يشعر العديد من علماء الاقتصاد بالقلق من أن يؤدي ارتفاع
معدلات الضريبة الى خفض العمالة العروضة. ابحث في
تأثير رفع الضرائب مع منحني عرض ينحني الى الخلف على
النحو التالي: عرّف أجر ما قبل الضريبة بالرمز د، واجر ما
بعد الضريبة بالرمز د ب، ومعدل الضريبة بالرمز ض. اشرح
العلاقة د ب = (١ - ض) د. ارسـم جدولاً يبين الاجور قبل
الضريبة وبعد الضريبة إذا كان الاجر قبل الضريبة ١٠
دولارات/الساعة ومعدلات الضريبة هي صفر، ١٥، و٢٥،
و٤٠ بالمئة. ثم ارسـم مخططاً للعرض والطلب بناء على الشكل
١٣ - أ. بالنسبة للمناطق الاعلى من النقطة ج، بين تأثير
فرض ضريبة أقل على عرض العمالة. بين في جدولك العلاقة
ما بين معدل الضريبة وايرادات الحكومة من الضريبة.

النقابات» التي تعمل على حصر التوظيف في مجالها
بالأشخاص المنتسبين اليها. مثال ذلك، يمنع قانون الترخيص
في الولاية ممارسة الطب والمحاماة الا للأشخاص الذين
يجتازون امتحانات صعبة، وتقتصر بعض الجامعات التعيين
في كلياتها على من يحملون شهادة الدكتوراه، ويضغط
العاملون الاجتماعيون في بعض الولايات من اجل حصر
ممارسة المهنة فيمن يحملون شهادات من الولاية، وقد حاول
الاطباء تقييد الممارسات الطبية للمعالجين بالتدليك.

اشرح مستخدماً تحليلات العرض والطلب كيف أن مثل هذه
الممارسات تميل الى الحد من العرض وترفع اسعار المهن ذات
العلاقة. في ظل أي من شروط الطلب يمكن لهذه القيود ان
تزيد دخل المهن ذات العلاقة ؟

٥ - يحدث التمييز حين تفصل المجموعات الاقل حظاً، مثل النساء
أو الامريكين السود وتوكل إليهم اسواق العمل الاقل أجراً.
اشرح كيف ان كل واحدة من الممارسات التالية، التي كانت
سائدة حتى فترة قريبة، تساعد على بقاء سوق العمل بشكل
تمييزي :

١ - العديد من مدارس الولايات لا يسمح للنساء التخصص
في مادة الهندسة.

ب - العديد من الجامعات الكبرى لا تسمح بدخول النساء.
ج - تلقي البيض وغير البيض تعليمهم حسب انظمة دراسية
منفصلة.

د - النوادي الاجتماعية الخاصة بالنخبة لا تسمح بدخول
النساء، أو الامريكين السود، أو الكاثوليك.

هـ - ساد الاعتقاد بأن الكثير من الاعمال عالية الاجر (مثل

الفصل ١٤

الأرض ورأس المال

من أول حجر قذف به شخص حيواناً برياً يطارده، ومن أول عصا حملها ليسقط ثمرة أبعد من أن يستطيع الوصول إليها، اكتشفنا نحن البشر أصل رأس المال.

روبرت تورنس، «مقالة حول انتاج الثروة» (١٨٢١)

مدى فاعلية استخدام العوامل غير البشرية. فبسبب العداء للرأسمالية دأبت الدول الاشتراكية على اساعة تسعير رساميلها واساعة توزيعها، وتخلفت بذلك في المنافسة الاقتصادية الدولية؛ أما الدول النامية فقد تورطت في مشاريع زراعية غير مجدية ادت الى انجراف تربة أراضيها الثمينة أو استنزفت احتياطياتها من المياه الجوفية.

سندرس في هذا الفصل طريقة عمل أسواق عوامل المدخلات الرئيسية الأخرى غير العمالة، أي الأرض ورأس المال. وكلاهما من الأصول الثابتة التي يمكن بيعها وشراؤها في السوق، أو يمكن «تأجيرها» لفترة من الوقت. وسوف نبدأ ببحث سوق الأرض، والذي هو عامل ثابت ولا يمكن إنتاجه. ثم نلتفت الى المسائل بالغة الأهمية لعرض وطلب رأس المال، والذي هو واحد مخرجات الاقتصاد علاوة على كونه من المدخلات. وسيعطينا ذلك فهماً معمقاً لبعض السمات الرئيسية لاقتصاد السوق.

اقتصاد الولايات المتحدة اقتصاد «رأسمالي». ونعني بهذا أن رأس المال، والأرض، والأصول الأخرى، مملوكة في الجزء الأعظم منها للقطاع الخاص. في العام ١٩٩٠، كان الرصيد الصافي من رأس المال في الولايات المتحدة ٥٢٨٠٠ دولار للفرد الواحد، ٤٧ بالمئة منه تملكه شركات مساهمة خاصة، ٣٣ بالمئة أفراد من عامة الشعب و ٢٠ بالمئة مملوك للحكومات. أضف الى ذلك أن ملكية ثروة البلاد كانت تتركز بشكل كبير في محافظ الأمريكيين الأثرياء. وكان الوضع عكس ذلك في الدول الاشتراكية، مثل روسيا قبل العام ١٩٩١، حيث كانت الدولة تمتلك معظم الأرض ورأس المال، ولم يكن هناك أشخاص فاحشو الثراء من أمثال روكفلر وغيتس. وفي ظل النظام الرأسمالي يقوم الأفراد والشركات الخاصة بتوفير معظم المدخرات، وامتلاك معظم الثروات، والحصول على أقصى الأرباح من استثماراتهم.

جزئياً، يعود الاختلاف ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة الى

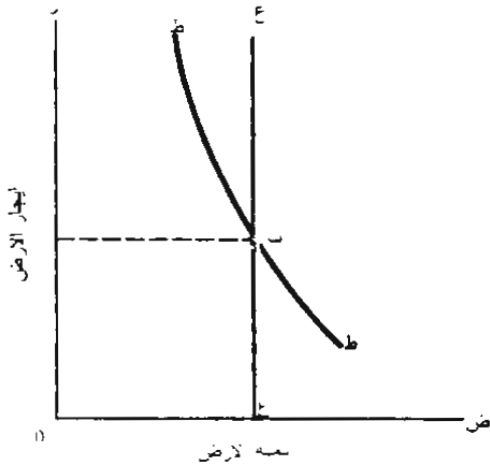
الأرض والإيجار

١

الإيجار كإيراد من عوامل ثابتة

فستستخدم بشكل رئيسي للمساكن، والمكاتب، والمتاجر، لكن من وجهة نظر عالم اقتصاد، فإن السمة الأساسية للأرض ما زالت كما هي. الأرض، وخلافاً للعمالة أو السلع الانتاجية، يمكن وصفها على النحو التالي: في حين أن من الممكن زيادة الأرض اليابسة عن طريق تجفيف المستنقعات أو طمر مساحات مغمورة بالماء، إلا

ما لم تكن تخطط لإدارة شركتك وانت معلق في اللون، فإن الأرض عامل حاسم من عوامل الانتاج بالنسبة الى أي عمل. قبل متي عام كانت الأرض تستخدم بشكل أساسي للزراعة؛ أما الآن



اشكل ١٤ ١. كمية الأرض الثابتة يجب أن تعمل
مقابل ما يمكن أن تجنيه.

العرض غير المرن على الإطلاق يضيفي على «الإيجار» صفاته، وهو
الذي يطلق عليه في بعض الأحيان «الربح الاقتصادي البحت». ترتفع
بمنحني العرض ع ع إلى منحني الطلب لتقرير الإيجار. إضافة إلى
الأرض، يمكننا تطبيق مفهوم الإيجار على الملكيات الفنية بالنفط
والذهب، وعلى لاعب كرة سلة طوله ٧ أقدام، وأي شيء، الكمية
المعرضة منه ثابتة.

تبع بالكامل من قيمة ما تنتجه، وليس العكس.

فرض الضريبة على الأرض

الحقيقة أن الكمية المعرضة من الأرض ثابتة نتيجة مهمة
للغاية. خذ في اعتبارك مثلاً سوق الأراضي في الشكل ١٤ - ٢.
افرض أن الحكومة فرضت ضريبة مقدارها ٥٠ بالمئة على إيجار
الأراضي عامة، مع مراعاة ضمان ألا يكون ثمة ضريبة على
الانشاءات أو التحسينات، لأن ذلك سوف يؤثر دون شك على حجم
نشاط الانشاءات. وكل ما فرضت الضريبة عليه هو الدخل أو
الإيجار المتأتي من المساحات الثابتة من الأراضي الزراعية
والمدنية.

بعد الضريبة، لن يتغير الطلب الكلي على خدمات الأرض.
فعند سعر مقداره ٢٠٠ دولار (شاملاً الضريبة) في الشكل ١٤ -
٢ سيواصل الناس طلب كامل كمية الأرض المعرضة والثابتة.
لذلك، ومع ثبات الكمية المعرضة من الأرض، فإن سعر السوق
مقابل الخدمة التي تقدمها الأرض (بما في ذلك الضريبة) لن
يتغير ويجب أن يبقى عند نقطة توازن السوق الأصلية ت.

انه ليس في الامكان زيادتها استجابة الى ارتفاع السعر او
تقليصها استجابة الى انخفاضه^(١). وقد عبر ويل روجرز (Will
Roger) عن ذلك بشكل لطيف حين علق قائلاً، «الأرض استثمار
جيد : فهم لم يعودوا ينتجونها».

السعر الذي يدفع مقابل استخدام الأرض لفترة من الوقت
يسمى الإيجار (rent)، أو بشكل رسمي أكثر «الربح
الاقتصادي البحت» (pure economic rent). وبحسب الإيجار
على أساس مبلغ من المال مقابل وحدة من الزمن. وتنطبق فكرة
دفع الإيجار على أي عامل انتاج عرضه ثابت، وليس على الأرض
فقط، مثلاً، لوحة دافينشي «الموناليزا» لوحة فريدة؛ فإذا أردت
استخدامها في معرض، فإن عليك أن تدفع إيجار استخدامها
المؤقت.

الإيجار هو ما يدفع مقابل استخدام عوامل الإنتاج ثابتة العرض.

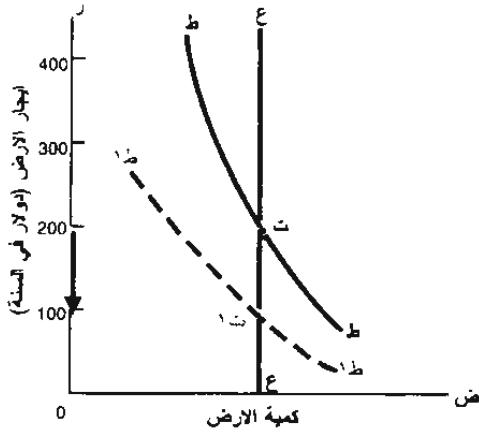
توازن السوق. منحني عرض الأرض غير مرن على الإطلاق
- أي أنه عمودي لأن ما هو معروض من الأرض ثابت لا يتغير. في
الشكل ١٤ - ١ يتقاطع منحني العرض والطلب عند نقطة التوازن
ت. ولا يحدد إيجار الأرض عن الاتجاه نحو هذا السعر العامل
الانتاج هذا. فلماذا ؟

إذا ارتفع الإيجار فوق مستوى سعر التوازن، فإن كمية الأرض
المطلوبة من قبل جميع المؤسسات ستكون أقل من الكمية التي
يمكن عرضها. ولن يتمكن بعض مالكي الأرض من تأجير
أراضيهم على الإطلاق، وبالتالي سيضطرون لعرض أراضيهم
بسعر أقل ويخفصوا بالتالي إيجارها. وبحسب تحليل مماثل، لا
يمكن للأرض أن تبقى دون نقطة تقاطع التوازن لفترة طويلة. فإن
بقيت، فإن مزايدات المؤسسات غير القانعة ستدفع عامل السعر
إلى الارتفاع في اتجاه مستوى التوازن. ولا يتساوى إجمالي
الكمية المطلوبة من الأرض مع الكمية الثابتة المعرضة ويصبح
السوق في حالة توازن، إلا حين يكون السعر تنافسياً.

لاحظ انه نظراً لأن كمية الأرض المعرضة ثابتة، فإن إيجار
الأرض يعتمد بالكامل على منحني طلبها. افرض أنه لا يمكن
استعمال الأرض إلا لزراعة الذرة. فإذا ارتفع الطلب على الذرة،
فإن ذلك سيجعل منحني طلب الأرض الصالحة لزراعة الذرة ينتقل
إلى الأعلى واليمين، وأن الإيجار سوف يرتفع.

**حيث أن المعروض من الأرض غير مرن، فإن الأرض
تساوي دائماً ما تعطيتها المنافسة. وبالتالي فإن قيمتها**

(١) في بعض الأحيان تُشمل المصادر الطبيعية مع الأرض. وقد أجلنا
تحليلاتنا عن اقتصاديات المصادر الطبيعية إلى الفصل ١٩.



الشكل ١٤ - ٢. الضريبة على كمية الأرض الثابتة ترتد على مالك الأرض، وتستخلص الحكومة زيدة الربح الاقتصادي البحت.

الضريبة المفروضة على كمية الأرض الثابتة تبقي الأسعار التي يدفعها مستخدمي الأرض دون تغيير عند النقطة ت، إلا أنها تخفض الإيجار الذي يحصل عليه مالك الأرض إلى النقطة ث. فما الذي يمكن أن يفعله مالك الأرض عدا عن القبول بإيجار أقل؟ هذا ما وفر الأساس المنطقي لحركة هنري جورج عن الضريبة الواحدة، والتي كان هدفها لفت انتباه المجتمع إلى ازدياد قيمة الأراضي الناجم عن التمدن.

في ذلك الحين، «الفقر والتقدم (١٨٧٩)». وقد دعا في كتابه إلى تمويل الحكومة بشكل أساسي عن طريق ضريبة الأملاك المفروضة على الأرض. وفي الوقت نفسه، خفض الضرائب المفروضة على رأس المال، والعمل، والتحسينات المدخلة على الأرض، أو الفائتها. وقد اعتقد جورج أن هذه الضريبة يمكن أن تحسن توزيع الدخل دون إلحاق الضرر بإنتاجية الاقتصاد. وفي حين أن من الواضح أن اقتصاد الولايات المتحدة لم يذهب بعيداً في اعتماد فكرة الضريبة الواحدة، إلا أن العديد من المصلحين السياسيين والاقتصاديين من الأجيال اللاحقة أخذوا الكثير من أفكار جورج هذه.

تسعير عامل الإنتاج والكفاءة : الإيجار وسعر

عامل الإنتاج كأدوات لتقنين الموارد الشحيحة

رأينا أن عرض وطلب عوامل الإنتاج يساعد على تقرير توزيع الدخل وحل مشكلة الـ «لمن». قد تعجبنا أو قد لا تعجبنا أن تقرير

ما الذي سيحدث للإيجار الذي يتلقاه مالك الأرض؟ لم يتغير الطلب أو الكمية المعروضة، لذلك لن يتأثر سعر السوق بالضريبة. وعليه فإن عبء الضريبة كله لا بد أن يقع على كاهل مالك الأرض.

يمكن رؤية الوضع في الشكل ١٤ - ٢. فما يدفعه المزارع وما يتلقاه مالك الأرض هما الآن شيان مختلفان تماماً. بالنسبة لمالك الأرض، ما أن تتقدم الحكومة لأخذ حصتها البالغة ٥٠ بالمئة من الإيجار، فإن الأثر سيكون شبيهاً تماماً كما لو أن صافي الطلب على الأرض بالنسبة إلى المالكين قد تحول من ط ط إلى ط ط. فالإيراد عند التوازن بعد الضريبة هو الآن ت، أو أنه نصف إيرادات ت. فقد تم تحويل الضريبة بكاملها إلى مالك عامل الإنتاج بسبب العرض غير المرئي.

سيقتصر مالكو الأرض بالتأكيد. لكن ليس في وسعهم عمل شيء في ظل المنافسة الكاملة، حيث أنهم لا يستطيعون تغيير إجمالي الكمية المعروضة من الأرض كما أنه لا بد من تشغيل الأرض مقابل أي شيء، يمكن أن تحصل عليه. فنصف رغيف أفضل من لا شيء.

قد تتساءل عند هذه النقطة عن تأثير مثل هذه الضريبة على الكفاءة الاقتصادية. النتيجة المذهلة هي أن «الضريبة على الإيجار لا تقود إلى أي تشوه اقتصادي أو عدم كفاءة». فما سبب ذلك؟ لأن ضريبة تفرض على الربح الاقتصادي البحت لا تغير السلوك الاقتصادي لأصحاب العلاقة. فالطالبون لا يتأثرون لأن سعرهم لم يتغير. ولا يتأثر أيضاً سلوك العارضين لأن الكمية المعروضة ثابتة ولا يمكنهم أبداً القيام بأي رد فعل. وبالتالي، يستمر الاقتصاد في العمل بعد الضريبة كما كان قبلها - من دون أية تشوهات أو عدم كفاءة ناجمة عن الضريبة على الأرض.

الضريبة على الربح الاقتصادي البحت لن تقود إلى أية تشوهات اقتصادية أو عدم كفاءة.

مثال : الإيجار وحركة الضريبة الواحدة.

نظرية الربح الاقتصادي البحت كانت أساس حركة



«الضريبة الواحدة» في أواخر القرن التاسع عشر. في ذلك الحين كان عدد سكان أمريكا يتزايد بسرعة مع تزايد هجرة الناس إليها من مختلف أنحاء العالم. ومع نمو عدد السكان وتوسع شبكات السكك الحديدية في اتجاه الغرب الأمريكي، ارتفعت إيجارات الأرض ارتفاعاً عظيماً، محققة أرباحاً كبيرة لمن واثمهم الحظ وكان لديهم من بُعد النظر ما جعلهم يشترون الأرض في فترات مبكرة.

وقد تساءل البعض، لماذا يسمح للمحظوظين من أصحاب الأراضي بالحصول على هذه «الزيادات» التي لم يكسبوها بجددهم؟ وقد بلور هنري جورج (١٨٢٩ - ١٨٩٧) وهو صحفي له تأملات كثيرة في الاقتصاد، هذه المشاعر في كتابه الأكثر مبيعاً

السوق تضمن ترتيب التركيبة الأكثر كفاءة من الأرض - العمالة. فالأرض يجب المزاودة عليها بأدنى سعر في أمريكا، والعمالة بأعلى سعر. لذلك فإن المزارع الأمريكي الباحث عن التركيبة الأقل تكلفة يستبدل بالعمالة الأرض. وخلافاً لذلك، فإن ارتفاع سعر الأرض يعني بأنها تستخدم لأغراض الصناعة أكثر مما تستخدم لأغراض الزراعة المكثفة.

بإختصار :

تخدم الاسعار كمؤشر على الندرة : وتقدم اشارات الى المختجين حول الندرة النسبية لمختلف المدخلات، وتساعد المختجين بذلك على اختيار تركيبة المدخلات الانسب من بين ما يقدمه المجتمع من عوامل انتاج.

الاسواق قيمة الاجر وقيمة الايجار. لكن سواء اعجبنا التوزيع التنافسي للدخل ام لا، فإن علينا أن ندرك بأن التسعير التنافسي يساعد على حل مسألة «كيف» تنتج السلع بطريقة كفؤة. وأنه يلعب دوراً في اختيار التركيبة الأكثر كفاءة من عوامل الانتاج.

فكر، مثلاً، كيف تستجيب مختلف الدول على اختلاف ما تملكه نسبياً من الأرض والعمالة. ففي الولايات المتحدة، ونتيجة للعرض والطلب، وحيث أن الأرض كثيرة والعمالة شحيحة، نجد نسباً عالياً من الأرض مقابل العمالة. وفي هونغ كونغ، حيث الناس أكثر مقارنة بالأرض، فإننا نجد نسباً عالية من العمالة مقابل الأرض. فهل نسب الأرض الى العمالة ناتجة عن تخطيط وتوزيع حكومي دقيق؟ لا طبعاً. فالإشارات التي تبثها اسعار عوامل الانتاج في اقتصاد

ب رأس المال، والفائدة، والأرباح

يمكنك الاحتفاظ بكعكتك وأكلها أيضاً : اقرضها مقابل فائدة

شخص مجهول

تحسين ادارة الانتاج. وحين يحدث البيع نتعرف على «أسعار السلع الانتاجية».

تكون معظم السلع الانتاجية ملكاً للشركة التي تستخدمها. إلا أن بعض هذه السلع يؤجرها مالكوها. ويطلق على المبالغ التي تدفع مقابل الاستخدام المؤقت للسلعة الانتاجية اسم «بدل الايجار». فالشقة التي يملكها السيد مالك يمكن أن تؤجر لمدة سنة واحدة لأحد الطلاب مقابل مبلغ شهري مقداره ٤٠٠ دولار يشكل بدل الايجار (نحن نميز «ايجار» (rent) عوامل الانتاج الثابتة في كميته مثل الأرض عن «بدل ايجار» (rental) العوامل المتينة مثل رأس المال).

معدل العائد عن السلع الانتاجية

أحدى اهم المهمات في أي اقتصاد، أو قطاع اعمال، أو اسره، توزيع رأسمالها على استثمارات محتملة مختلفة. فهل تستثمر دولة ما أموالها في إقامة مصانع للفولاذ أم في الحاسوبات؟ وهل تكون شركة «أي. بي. أم» ببناء منشأة جديدة لانتاج الحاسوبات الصغيرة أم تزيد طاقتها الانتاجية في مجال الحاسبات الالكترونية الكبيرة؟ وهل تشتري عائلة غوميز، التي تسعى الى تحسين طريقة حفظ سجلاتها، حاسوب «أي. بي. أم» حاسوب «أبل». هذه الاسئلة جميعها تتضمن استثمارات مكلفة - انفاق المال اليوم للحصول على عائد في المستقبل.

المفاهيم الأساسية

تقليدياً، تقسم التحليلات الاقتصادية عوامل الانتاج الى ثلاث فئات: الأرض، والعمالة، ورأس المال. ويطلق على العاملين الأولين اسم «عوامل الانتاج الأولية أو الأصلية»، حيث أنهما متوفران قبل البدء في الانتاج. ونضيف اليهما عامل الانتاج هو «مُنتج» بدوره، ألا وهو رأس المال، أو السلع الانتاجية.

يتكون رأس المال من سلع مُنتجة متينة تستخدم بدورها كمدخلات انتاج. وقد تدوم السلعة الانتاجية لبضع سنين، وتدوم اخرى لقرن أو أكثر من الزمان لكن الخاصية الأساسية للسلعة الانتاجية هي أنها مدخلات ومخرجات في آن واحد.

هناك ثلاث فئات رئيسية من السلع الانتاجية : المنشآت (مثل المصانع والمنازل)، والمعدات (مبلغ المستهلك المتينة مثل السيارات، ومعدات النتج المتينة مثل الماكينات، والأدوات، والحاسوبات)، والموجودات من البضائع سواء كمخرجات أو لاستخدامها كمدخلات (مثل السيارات الموجودة لدى تاجر السيارات).

أسعار وبدلات ايجار السلع الانتاجية

تباع السلع الانتاجية وتشتري في أسواق السلع الانتاجية. مثلاً، تباع شركة «أي. بي. أم» الحاسوبات لقطاعات الاعمال؛ وتستخدم الشركات هذه الحاسوبات لتحسين انظمة دفع الاجور أو

عند اتخاذ قرار بشأن اي الاستثمارات هو الأفضل، فإننا نحتاج الى مقياس لقياس العائد على رأس المال. وأحد هذه المقياس المهمة هو معدل مردود رأس المال (rate of return on capital)، والذي يبين صافي المردود السنوي النقدي عن كل دولار استثمر من رأس المال.

دعونا نأخذ مثلاً عن شركة لتأجير السيارات. تشتري شركة الشمس لتأجير السيارات السياحية سيارة فورد مستعملة بمبلغ ١٠ آلاف دولار وتؤجرها مقابل ٢٥٠٠ دولار سنوياً. وبعد احتساب جميع التكاليف (الصيانة، والتأمين، والاستهلاك^(٢)، الخ)، وتجاهل اي تغيير في أسعار السيارات، فإن شركة الشمس تكسب بدل ايجار مقداره ١٢٠٠ دولار في السنة بعد ذلك نقول ان معدل مردود رأس المال على سيارة الفورد هو ١٢٣ بالمائة سنوياً = $(1200 \div 10000)$ (دولار). لاحظ أيضاً أن معدل المردود هو رقم صافٍ عن وحدة من الزمن. أي ان ابعادها هي (دولار خلال الفترة) / (دولار القيمة) وتحسب عادة كنسبة مئوية سنوية.

قد تفكر في استثمارات مختلفة : تأجير السيارات، ابار النفط، الشقق السكنية، التعليم، وما الى ذلك. إذا اخبرك مستشارك المالي انه لا تملك نقداً كافياً للاستثمار في جميع المجالات، فكيف يمكنك ان تقرر اي المجالات ستستثمر فيها؟

احدى الطرق المفيدة هي مقارنة معدلات العائد على رأس المال للاستثمارات المختلفة. تقوم باحتساب التكلفة النقدية لكل واحدة من السلع الانتاجية. ثم تقدر العائد أو بدل الاجار النقدي السنوي الذي يعطيه ذلك الأصل. ان نسبة المردود السنوي الى كل دولار من التكلفة هو معدل العائد على رأس المال: وهي تبين لك مبلغ المال الذي سوف تستعيده مقابل كل دولار استثمرته، مقاساً على اساس مبلغ من الدولارات سنوياً عن كل دولار استثمر.

معدل مردود رأس المال هو صافي العائد السنوي (بدل الاجار ناقصاً المصاريف) عن كل دولار استثمر من رأس المال. انه رقم صافٍ - نسبة مئوية سنوية.

عن النبيذ، والأشجار، والحفارات. فيما يلي بعض الامثلة عن معدل مردود رأس المال على الاستثمارات.

● اشترت عصير عنب مقابل ١٠ دولارات، وبعته بعد سنة كنبيذ مقابل ١١ دولاراً. فإن لم يكن ثمة مصاريف اخرى، فإن معدل مردود رأس المال على هذا الاستثمار هو ١٠/١ دولار، أو ١٠ بالمائة سنوياً.

● زرعت شجرة صنوبر وكانت تكلفة العمالة ١٠٠ دولار. وبعد ٢٥

(٢) «الاستهلاك» هو تقدير لقيمة الخسارة النقدية في قيمة السلعة الانتاجية الناجم عن القدم، أو البلى، أو التلف خلال فترة زمنية محدودة.

سنة بيعت الشجرة التي نمت وكبرت بمبلغ ٤٣٠ دولاراً. وبذا يكون معدل مردود هذا المشروع الرأسمالي ٣٣٠ دولار لكل ربع قرن، والذي ستبين آلة حاسبة انه يعادل مردوداً مقداره ٦ بالمائة سنوياً. أي $(1.06)^{25} = 4.30$.

● اشترت حفارة للتنقيب عن النفط بسعر ٢٠ ألف دولار. وكانت طيلة فترة ١٠ سنوات تحقق بدل ايجار سنوي مقداره ٣٠ ألف دولار. لكنني كنت أتحمل مصاريف سنوية مقدارها ٢٦ ألف دولار، مقابل الوقود، والتأمين، والاستهلاك. فما هو معدل العائد على الحفارة؟ انه المردود على الاستثمار البالغ ٢٠ ألف دولار والذي يدفع الفوائد ويسدّد اصل الدين بمعدل ٤٠٠٠ دولار سنوياً لمدة عشر سنوات. وتبين جداول الفائدة ان هذه الحفارة أعطت عائداً مقداره ١٥ بالمائة سنوياً.

الأرباح كعائد على رأس المال. اين يمكن أن تبحث عن مردود رأس المال في الاقتصاد الأمريكي؟ بشكل عام، حين تملك الشركات رأسمالها، فإن المردود يكون مشمولاً في الأرباح. «الأرباح» هي بند الدخل المتبقي والمساوي لأجمالي الإيرادات ناقص مجموع التكاليف. فحين تملك حصة من رأسمال شركة، فإن المردود هو حصتك من اجمالي ارباح الشركة. وفي حين ان لهذا المردود اسماً مختلفاً (ربح) هو أكثر عرضة للمخاطرة من الاستثمارات الاخرى، فإنه رغم ذلك عائد على رأس المال وله الأبعاد ذاتها التي لكل دولار من المكاسب مقابل كل دولار من الاستثمار. وتشكل ارباح الاعمال اكبر نسب العائد على رأس المال في اقتصاد الولايات المتحدة اليوم.

وسوف نتوسع في بحث طبيعة الربح في نهاية هذا الفصل.

الاصول المالية وأسعار الفائدة

تحدثنا حتى الان عن السلع الانتاجية مثل السيارات. لكن من أين تأتي المصادر الضرورية لانتاج رساميل منها؟ يجب على المرء أن يوفر، أو ان يخفف من معدلات الاستهلاك الحالية لتأمين موارد حقيقية لشراء السلع الانتاجية. وفي اقتصاد حديث للسوق مثل سوق الولايات المتحدة، فإن الأسر والشركات تحول الاموال الى سلع انتاجية بتوفير النقود وشراء اصول مالية مختلفة بها. فالتناس يشترون السندات والأسهم، ويودعون نقودهم في حسابات توفير؛ ويدخرون نقوداً لتقاعدهم في صناديق التقاعد. وكل هذه وسائل تنقل الاموال من المدخرين الى المستثمرين الذين يشترون فعلياً السلع الانتاجية.

حين يدخر الناس، فإنهم يتوقعون مردوداً لادخارهم، وهذا هو سعر الفائدة (interest rate)، أو المردود المالي على الاموال، أو العائد السنوي على الاموال المقرضة. ان العائد الذي تحصل عليه حين تضع اموالك كوديعة لأجل في بنك تجاري لهو مثال على

الولايات المتحدة		
سندات الشركات		
أمنة	١٩٢٦ - ١٩٨٣	٠.٥
فيها مخاطرة	١٩٢٦ - ١٩٨٣	٢.٠
اسهم شركات	١٩٢٥ - ١٩٩٢	٦.٥
قروض المستهلك		
رهونات	١٩٧٥ - ١٩٨٨	٤.٨
بطاقات إئتمان	١٩٧٥ - ١٩٨٨	٦.٨
قروض لشراء سيارات جديدة	١٩٧٥ - ١٩٨٨	١١.٢
الدول الصناعية مرتفعة الدخل		
سندات	١٩٦٠ - ١٩٨٤	١.٦
أسهم	١٩٦٠ - ١٩٨٤	٥.٤

الجدول ١٤ - ١. اسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات الرئيسية.

تعتمد التكلفة الحقيقية للأموال على نوع المستند. وتعطي سندات الشركات ذات المستوى العالي أدنى مردود، في حين أن المستهلكين يدفعون أعلى سعر للفوائد. وقد تم تعديل اسعار الفائدة لتصحيح ما طرأ من تضخم.
(Source : Roger G. Ibbotson and Gary P. Brinson, "Investment Markets" (McGraw-Hill, New York, 1987).
هيئة الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة: برنامج الامم المتحدة للتنمية؛ مكتب الولايات المتحدة للشؤون الاقتصادية؛ البيانات تم تحديثها من قبل المؤلفين).

تقدم الاسر والمدخرون الاخرون الموارد المالية أو الاموال الى الذين يريدون شراء سلع انتاجية مادية. ويمثل سعر الفائدة السعر الذي يدفعه البنك، وغيره من الوسطاء الماليين الى مقرض مقابل استخدام المال لفترة من الزمن، وتحدد اسعار الفائدة على أساس نسبة مئوية معينة تدفع سنوياً.

اسعار الفائدة الحقيقية مقابل الاسمية

اسعار الفائدة التي ناقشناها اعلاه تقاس بالدولار وليس بأشياء اسمية أو أشياء مثل الاشجار أو القمح أو السيارات. الفائدة هي عوائد الاستثمار مقاسة بالدولار في السنة عن كل دولار من الاستثمارات. لكن الدولارات قد تصبح اداة قياس محرفة. وأسعار الاسماك، والاشجار، والسيارات، والسلع الأخرى تتغير بين سنة وأخرى مع ارتفاع مستوى الاسعار بشكل عام بسبب التضخم^(٢). لذلك فإننا نحتاج لايجاد مردود «حقيقي» لرأس المال، يقيس كمية السلع التي سنحصل عليها غداً، بسلع فاتنا الحصول عليها اليوم.

سعر الفائدة. افترض ان سعر الفائدة للعام ١٩٩٥ هو ٥ بالمئة سنوياً. فإذا اودعت ١٠٠٠ دولار سنوياً في ١ يناير ١٩٩٥، فسوف يكون رصيدك في ١ يناير ١٩٩٦ ١٠٥٠ دولاراً. وهذا في العادة، نرى ان سعر الفائدة قد حدد س بالمئة سنوياً. وهذا يعني أن الفائدة سوف تدفع حسب ذلك المعدل إذا كان المبلغ قد اقتترض لمدة سنة كاملة؛ للمدد الأقصر أو الأطول، تعدل دفعات الفائدة وفقاً للمدة.

ثمة اشكال متعددة من أسعار الفائدة. فهناك اسعار فائدة للقروض قصيرة الاجل، والقروض طويلة الاجل، وهي تعتمد على مدة القرض أو السند؛ وهناك قروض بأسعار فائدة ثابتة، وقروض بأسعار فائدة متغيرة؛ وهناك اسعار فائدة للسندات المضمونة جداً (مثل سندات خزينة حكومة الولايات المتحدة)؛ وهناك اسعار فائدة للسندات ذات المخاطرة العالية مثل «السندات البالية» (junk bonds).

باختصار :

(٢) يعرف «معدل التضخم» بأنه معدل التغير في الاسعار ما بين فترتين متتاليتين.

يبين الجدول ١٤ - ١ اسعار الفائدة الحقيقية المكتسبة من تشكيلة من الأصول خلال السنوات الماضية.

وكمثال على ذلك، افترض انك استثمرت ١٠٠ دولار في سند حكومي مدته سنة واحدة في بداية العام ١٩٨٠. وحصلت على فائدة مقدارها ١١٤٠ بالمئة على ذلك السند، لذلك ستحصل عند نهاية العام على مبلغ ١١٤٠ دولاراً، والذي يبدو مردوداً جيداً جداً. لكن حين تقبض نقودك وتخرج لشراء بعض السلع الاستهلاكية تجد ان الاسعار قد ارتفعت بنسبة ٩٢ بالمئة خلال العام ١٩٨٠. وبالتالي فإن الكمية الحقيقية من السلع التي تستطيع شراؤها هي ٢ بالمئة (١١٤/١٠٩٢) زيادة عما كان في وسعك شراؤه في بداية العام. بكلمات أخرى، اذا اقترضت السوق مئة سلة من السلع في بداية العام ١٩٨٠، فيمكنك ان تحصل على ١٠٢ سلة من السلع فقط في بداية العام التالي. ويكون الفارق ما بين الفائدة الاسمية والفائدة الحقيقية هائلاً خلال فترات التضخم العالي.

ونطلق على العائد الحقيقي على الاموال المستثمرة اسم **سعر الفائدة الحقيقي** (real interest rate) كمقابل لسعر الفائدة الاسمي (nominal interest rate)، والذي هو المردود من الدولارات على ما استثمر من دولارات. وحين تكون اسعار الفائدة والتضخم منخفضة، يكون سعر الفائدة الحقيقي قريباً جداً من سعر الفائدة الاسمي ناقص معدل التضخم^(٤).

سعر الفائدة الحقيقي هو عائد الاموال المستخدمة محسوباً كسلع وخدمات؛ بشكل عام نحسب سعر الفائدة الحقيقي على أنه سعر الفائدة الاسمي ناقصاً معدل التضخم.

القيمة الحالية للأصول

السلع الانتاجية هي اصول متينة تنتج سيلاً من بدلات الاجار أو المقبوضات على مر الزمن. فبالاذا كنت تملك بناية من الشقق السكنية، فسوف تجمع دفعات بدلات الاجارات طالما البناية قائمة، تماماً كما يقطف مالك بيارة برتقال الثمر عن شجرها في كل موسم.

افترض انك ضجرت من متابعة شؤون البناية وقررت أن تباعها. ولتحديد سعر عادل للبناية، فقد تحتاج الى تقرير القيمة الحالية لكامل ما ستقبضه من دخل مستقبلاً. وتسمى قيمة تلك الدفعات القيمة الحالية للأصل الرأسمالي.

(٤) بكلمة أخرى لتكن π معدل التضخم، 1 سعر الفائدة الاسمي، c سعر الفائدة الحقيقي. فيكون الحساب الدقيق لسعر الفائدة الحقيقي هو $1 + c = \pi + 1$ ، $\pi = 1 + c$ ، $\pi = 1 + c$.

القيمة الحالية (present value) هي القيمة الحالية بالدولار لدفعات من الدخل تقبض على مر الزمن. وتقاس باحتساب كم من المال سنحتاج لاستثماره اليوم، حسب سعر الفائدة الدارج، لجني مبلغ يساوي الدفعات التي ستقبضها مستقبلاً من ذلك الاصل.

دعونا نبدأ بمثال بسيط للغاية. لنفرض أن شخصاً عرض عليك شراء زجاجة من عصير العنب ستتخمر بعد عام بالضبط ويمكن عندها بيعها بمبلغ مقداره ١١ دولاراً. افترض ان سعر الفائدة في السوق هو ١٠ بالمئة سنوياً، فما هي القيمة الحالية للزجاجة - اي ما هو السعر الذي يتوجب عليك دفعه اليوم؟ ادفع ١٠ دولارات بالضبط، لان ١٠ دولارات تستثمر اليوم بسعر فائدة مقداره ١٠ بالمئة ستساوي ١١ دولاراً بعد سنة. لذلك القيمة الحالية لمبلغ ١١ دولاراً تقبضها العام المقبل هي اليوم ١٠ دولارات.

القيمة الحالية للأصول الدائمة

نقدم فيما يلي الطريقة الاولى لاحتساب القيمة الحالية عن طريق دراسة حالة «العائد الدائم والثابت»، والتي هي عبارة عن أصل يدوم الى الابد مثل الأرض وتعطي «ن» دولار في السنة الى ما لا نهاية. ونحن نسعى الى معرفة القيمة الحالية (ق) إذا كان سعر الفائدة (ف) بالمئة سنوياً، وحيث أن القيمة الحالية هي المبلغ من المال الذي قد يستثمر اليوم والذي قد يعطي ن دولار كل سنة، فإن المعادلة ببساطة هي :

$$Q = \frac{N}{F}$$

حيث Q = القيمة الحالية للأرض (دولار).

N = المبلغ الدائم المقبوض سنوياً (دولار/ السنة).

F = سعر الفائدة بالكسر العشري (على سبيل المثال ٠.٠٥ و ١٠٠/٥ بالمئة).

وهذا يفيد بأنه إذا كان سعر الفائدة هو ٥ بالمئة سنوياً على الدوام، عندها سيبيع اي أصل يعطي دفعات ثابتة من الدخل بعشرين ضعف دخله السنوي ($20 = 100/5$). وفي هذه الحالة، ما هي القيمة الحالية لأصل دائم يعطي ١٠٠ دولار في السنة؟ حسب سعر الفائدة المساوي ٥ بالمئة تكون قيمته الحالية ٢٠٠٠ دولار ($2000 = 100/5$).

المعادلة العامة للقيمة الحالية

بعد أن طالعنا الحالة البسيطة للأصول ذات الدخل الثابت والمستمر الى ما لا نهاية، تنتقل الى الحالة العامة للقيمة الحالية لأصل تختلف دفعات دخلة باختلاف الزمن. الشيء الاساسي

مراجعة

دعونا نراجع المصطلحات التي تعلمناها قبل أن ننتقل إلى تطبيقها :

● يجمع أي اقتصاد صناعي حديث مخزوناً كبيراً من «رأس المال»، أو السلع الانتاجية. وهي الماكينات، والأبنية، والمخزون من المواد بالغة الأهمية لانتاجية الاقتصاد.

● الأيراد النقدي السنوي عن رأس المال يطلق عليه اسم «بدل الأيجار». وحين نقسم الأيراد الصافي (بدلات الأيجار ناقصة التكلفة) على القيمة النقدية لرأس المال الذي يعطي بدل الأيجار، نحصل على «معدل مردود رأس المال» (الذي يقاس بالنسبة المئوية في السنة).

● يمول المدخرين رأس المال الذين يقرضون أموالاً مقابل اصول مالية. والنقد المعطى على تلك الاصول المالية يسمى «سعر الفائدة». ويقاس بالنسبة المئوية في السنة.

● «الأرباح» هي بند الدخل المتبقي، ويساوي اجمالي الإيرادات ناقصاً اجمالي التكاليف. بالنسبة للشركات المساهمة الضخمة، فإن أرباح العمل هي الكسب المتبقي بعد دفع الأجور، والأيجارات، وغير ذلك من عوامل التكلفة المباشرة.

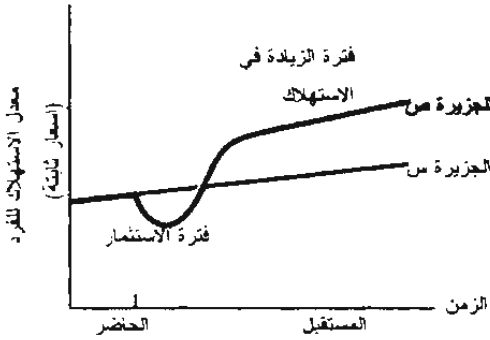
● السلع الانتاجية والاصول المالية تولد دفعات من الدخل على مدى الزمن. ويمكن تحويل هذه الدفعات إلى «قيمة حالية»، أي القيمة التي تساويها تلك الدفعات كلها اليوم. ويتم إجراء هذا التحويل بأن نسأل كم من النقد سيكفي في هذا اليوم لتوليد مبلغاً يساوي الدخل المتأخر من دفعات ذلك الأصل حسب اسعار الفائدة الدارجة في السوق.

نظرية رأس المال

بعد ان استعرضنا المفاهيم الرئيسية في نظرية رأس المال، نعود الآن إلى تحليل «النظرية الكلاسيكية في رأس المال». وقد طور هذا المنهج، وبشكل مستقل، كل من النمساوي إي. في. بوهم - باورك (E.V. Bohm - Bawerk) والأمريكي إيرفينج فيشر (Irving Fisher) من جامعة يال.

الإنتاج غير المباشر

لاحظنا في الفصل ٢ ان الاستثمار في السلع الرأسمالية يتضمن الإنتاج بطرق «ملتهمة» أو غير مباشرة. فبدلاً من صيد السمك بأيدينا المجردة، نجد ان من الأجدر بنا بناء قوارب وصنع شبكات للصيد، ثم استخدم القوارب والشبكات لصيد الكثير من السمك أكثر مما نستطيع بأيدينا المجردة.



الشكل ١٤ - ٤ استثمارات اليوم تعطي استهلاكاً غداً.

جزيرتان بدأتا بما وهبتا من ايد عاملة وموارد طبيعية متساوية. الجزيرة المبذرة (س) لم تستثمر أي شيء، وأظهرت معدلات متواضعة من النمو في حجم الاستهلاك الفردي. اما الجزيرة المدبرة (ص) فكرست فترة ابتدائية من التنمية، وتطلعت عن الاستهلاك، ثم تمتعت بحصاد أكبر من الاستهلاك مستقبلاً.

وإذا صغنا الامر بطريقة مختلفة، فإن الاستثمار في السلع الانتاجية يتضمن التخلي عن معدلات الاستهلاك الحالية لزيادة الاستهلاك مستقبلاً. وصيد كمية أقل من الاسماك اليوم يحرر العمال لصنع الشباك لصيد كمية أكبر من السمك غداً. بمعنى أوسع، يكون رأس المال منتجاً لأننا بتخليينا عن الاستهلاك اليوم نحصل على استهلاك أكثر في المستقبل.

لتوضيح ذلك، تصور جزيرتين متشابهتين تماماً. لدى كل واحدة منهما الكمية ذاتها من الأيدي العاملة والمصادر الطبيعية. الجزيرة (س) تستخدم العوامل الأولية مباشرة لانتاج سلع استهلاكية مثل الطعام والملابس، ولا تصنع أية سلع انتاجية على الإطلاق. ويعكس ذلك فإن الجزيرة المدبرة (ص) تضحي بالاستهلاك الحالي وتستخدم مواردها والعمالة المتوفرة لها لصنع سلع انتاجية مثل المحارث، والفؤوس، وأنوال النسيج. بعد هذه التضحية المؤقتة في الاستهلاك الحالي، سيصبح لدى الجزيرة (ص) في النهاية رصيداً كبيراً من السلع الانتاجية.

يبين الشكل ١٤ - ٤ كيف تسبق الجزيرة (ص) الجزيرة (س) قس كمية الاستهلاك الفردي لكل جزيرة والتي يمكن التمتع بها مع الاحتفاظ بمخزون رأس المال الموجود. يفضل تدبير الجزيرة (ص)، التي استخدمت الوسائل غير المباشرة، والمكثفة للإنتاج، فإنها سوف تتمتع باستهلاك أكبر من الجزيرة (س) في المستقبل.

وستحصل ص على أكثر من ١٠٠ وحدة من السلع الاستهلاكية في المستقبل مقابل تضحياتها بمئة وحدة من الاستهلاك في الوقت الحاضر.

تستثمر المجتمعات لأن التضحية بالاستهلاك الحالي تسمح بزيادة الاستهلاك في المستقبل.

تناقص العوائد والطلب على رأس المال

ما الذي يحدث حين تضحي أمة ما بالمزيد من استهلاكها من أجل بناء التكوين الرأسمالي حين تصبح العملية الانتاجية «ملتفة» أو غير مباشرة أكثر فأكثر؟ قد نتوقع دخول قانون تناقص العوائد. لنتأخذ مثلاً عن الحاسوبات. كانت الحاسوبات الاولى مكلفة، وتستخدم بشكل مكثف. فخلال عقد الستينات، كان العلماء يحاولون استغلال كل ساعة من الحاسوبات الضخمة التي كانت قدرتها بالكاد توازي قدرة الحاسوبات الشخصية الحالية واسعة الانتشار. في أواسط التسعينات أصبح لخزون الامة من الحاسوبات قدرة تخزينية وحسابية أكبر بملايين المرات. لكن الانتاج الحدي للحاسوب - اي قيمة اخر عملية حسابية أو آخر «بيته» (byte) تخزينها - قد تناقص كثيراً مع ازدياد المدخلات من الحاسوب مقارنة بالعمالة، والأرض، والرساميل الأخرى. بشكل عام، ومع تزايد تراكم رأس المال، يبدأ قانون تناقص العوائد في العمل، ويميل معدل العائد على الاستثمارات في الهبوط.

ان تناقص العوائد الناجم عن الاستثمارات السريعة سوف يدفع معدل العائد على الاستثمار الى اسفل، ما لم يعدل ذلك بتغييرات تكنولوجية. ومما يدعو للعجب ان العائد على رأس المال لم ينخفض بشكل ملحوظ طيلة المئة وخمسين سنة الماضية، رغم ان رصيدنا الرأسمالي قد نمي اضعافاً مضاعفة. وقد بقيت معدلات العوائد عالية لأن الابتكارات والتجديد التكنولوجي قد أوجدا فرصاً جديدة مربحة، بنفس السرعة التي كانت الاستثمارات تقضي على تلك المعدلات في السابق.

تحديد الفائدة وعائد رأس المال

يمكننا استخدام النظرية الكلاسيكية لرأس المال لفهم الطريقة التي تتحدد بها الفائدة على رأس المال. فالأسر «تعرض» أموالاً للاستثمار عن طريق الامتناع عن الاستهلاك وجمع المدخرات على مدى الأيام. في الوقت نفسه، «تطلب» قطاعات الاعمال سلعاً انتاجية - على شكل شاحنات، أو مباني، أو سلعاً تستخدم كمدخلات للانتاج - لضمها الى العمالة، والأرض، والمدخلات الأخرى. ويعتمد طلب المؤسسات لرأس المال على رغبتها في تحقيق ارباح عن طريق الانتاج.

أو كما صاغ ايرفينج فيشر المسألة في بداية هذا القرن :

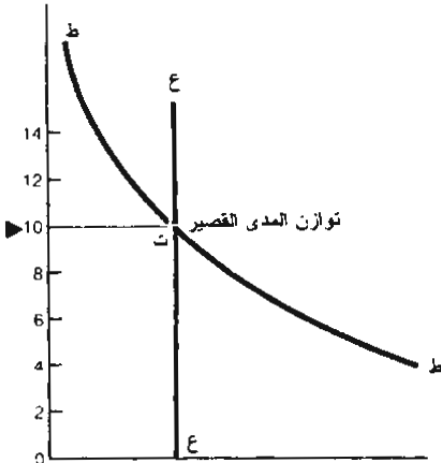
ان كمية رأس المال ومعدل العائد على رأس المال يتقرران بالتفاعل ما بين امرين (١) «تلطف» الناس على الاستهلاك الآن، بدلاً من تكديس المزيد من السلع الانتاجية للاستهلاك المستقبلي (السنين التقاعد أو للأيام العvisية). و (٢) «فرض الاستثمار» التي تعطي عوائد اعلى أو ادنى على تلك الرساميل المكمنة.

ولفهم الطريقة التي تتقرر فيها اسعار الفائدة والعائد على رأس المال، خذ مثلاً عالماً مثالياً ذو منافسة كاملة من دون مخاطرة أو تضخم. حين تقوم شركة هدفها تحقيق اقصى ربح ممكن باتخاذ قرار حول القيام باستثمار، فإنها تقارن دائماً تكلفة الاموال التي ستقتريتها مع معدل العائد على رأس المال. فإذا كان معدل العائد اعلى من سعر الفائدة في السوق الذي ستقتري منه الشركة، فسوف تقوم بالاستثمار. أما اذا كان سعر الفائدة اعلى من عوائد الاستثمار، فلن تقوم الشركة بالاستثمار.

الى اين ستقود هذه العملية؟ في النهاية، ستتولى الشركات جميع الاستثمارات التي معدلات عوائدها اعلى من سعر الفائدة في السوق. ويتم تحقيق التوازن حين تؤدي المنافسة ما بين الشركات الى خفض العوائد على الاستثمار الى مستوى سعر الفائدة في السوق.

الشكل ١٤ - ٥ التحديد قصير المدى للفوائد والعوائد.

على المدى القصير، يكون الاقتصاد قد ورث رصيماً معيناً من رأس المال من الماضي؛ مبيع في منحني عرض رأس المال العمودي ع. ع. وتقاطع منحني العرض قصير المدى مع جدول طلب رأس المال يقرر عائد رأس المال على المدى القصير، وسعر الفائدة الحقيقية على المدى القصير، عند نسبة ١٠ بالمئة سنوياً.



عل رأس المال في الشكل ١٤ - ٥ يميل منحدرًا إلى أسفل. حين يكون رأس المال نادراً للغاية، يكون هناك بعض المشاريع المتطورة والمربحة للغاية والتي تعطي أرباحاً تصل إلى ١٥ أو ٢٠ أو حتى ٤٠ بالمئة سنوياً. ومع تراكم رأس المال تدريجياً واستغلال المجتمع لجميع المشاريع التي تعطي أرباحاً عالية، مع بقاء مجمل العمالة والأرض ثابتين، عندها يدخل قانون تناقص عوائد رأس المال. فيضطر المجتمع عندها إلى الاستثمار في المشاريع التي تعطي أرباحاً أقل، والتي تتحرك نازلة على منحنى الطلب على رأس المال.

توازن المدى القصير. نستطيع الآن رؤية كيف يتفاعل منحنى العرض والطلب. في الشكل ١٤ - ٥ انتجت الاستثمارات السابقة مستوى معيناً من التكوين الرأسمالي، كما يوضحه منحنى العرض العمودي وقصير المدى ع. ع. وستطلب الشركات السلع الانتاجية حسب الطريقة التي يبينها منحنى الطلب ط ط المنحدر إلى أسفل.

عند تقاطع العرض والطلب في النقطة ت، فإن كمية رأس المال توزع بالتقنين على المؤسسات الطالبة. على المدى القصير وعند نقطة التوازن هذه، تكون المؤسسات مستعدة لدفع ١٠ بالمئة سنوياً لاقتراض اموال لشراء السلع الانتاجية. وعند تلك النقطة يكون مقرضو الاموال قانعين بتلقي ١٠ بالمئة سنوياً فائدة على ما يعرضونه من رأس مال.

وهكذا، في عالمنا البسيط الخالي من المخاطر، يتساوى معدل

في اقتصاد تنافسي لا مخاطرة فيه أو تضخم، قد يكون المعدل التنافسي لعائد رأس المال مساوياً لسعر الفائدة في السوق. ولسعر فائدة السوق وظيقتان: تقنين الكميات الشحيحة المعروضة من سلع المجتمع الانتاجية واستخدامها في المجالات التي تعطي أعلى معدل من العوائد؛ وحث الناس على التضحية بالاستهلاك الحالي لزيادة التكوين الرأسمالي.

التحليلات البيانية للعائد على رأس المال

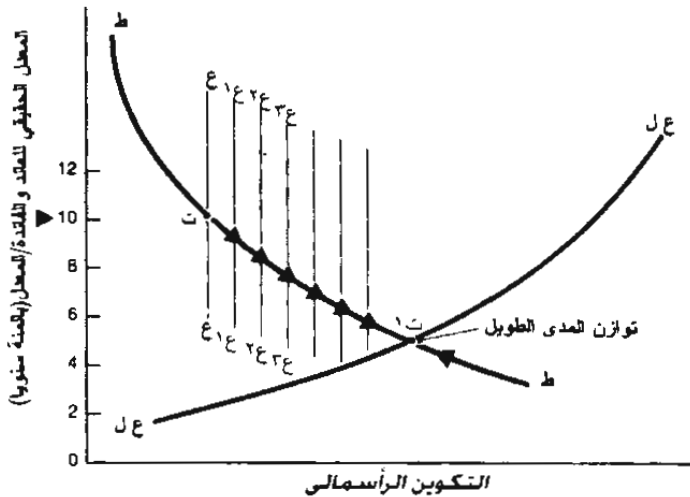
يمكننا توضيح النظرية الكلاسيكية لرأس المال بالتركيز على حالة بسيطة تكون فيها جميع السلع الانتاجية المادية متشابهة. اضافة الى افتراض ان الاقتصاد في حالة استقرار من دون زيادة في السكان أو تغييرات تكنولوجية.

في الشكل ١٤ - ٥، يبين الخط ط ط منحنى الطلب على التكوين الرأسمالي، وهو يرسم العلاقة ما بين كمية رأس المال المطلوبة ومعدل العائد على رأس المال. فمن أين يأتي الطلب على رأس المال؟ ذكرنا في الفصل ١٢ أن الطلب على العمالة قد اشتق من منحنى الناتج الحدي للعمالة. وبالمثل فإن الطلب على رأس المال هو «طلب مشتق». فهو في نهاية الأمر مشتق من «الناتج الحدي لرأس المال»، والذي هو الناتج الإضافي الذي يتم الحصول عليه من الاضافة الى التكوين الرأسمالي.

ويمكن رؤية قانون تناقص العوائد من حقيقة ان منحنى الطلب

الشكل ١٤ - ٦. توازن المدى الطويل لعرض وطلب رأس المال.

يكس المجتمع على المدى الطويل رأس المال، لذلك لا يبقى منحنى العرض عمودياً. وكما هو مصور هنا، فإن عرض الاموال يتجاوب مع ارتفاع اسعار الفائدة. عند نقطة التوازن الاصلية في ت هناك استثمار صافٍ، لذا يتحرك الاقتصاد نزولاً على منحنى الطلب ط ط كما هو موضح في الاسهم. يتحقق توازن المدى الطويل عند ت، حيث تتوقف المدخرات الصافية.



العائد على رأس المال مع سعر الفائدة في السوق. وفرض اسعار اعلى للفائدة ستجعل الشركات غير رغبة في الاقتراض لغرض الاستثمار، وأي سعر ادنى للفائدة سيجعل الشركات تندفع طالبة الرساميل النادرة. ولا يتوازن العرض والطلب الا عند توازن سعر الفائدة البالغ ١٠ بالمئة.

لكن التوازن عند النقطة ت لا يثبت الا على المدى القصير. لماذا؟ لانه عند سعر فائدة عال كهذا سيرغب الناس في مواصلة الادخار. ويبين الشكل ١٤ - ٦ كيف تتغير اسعار الفائدة على المدى الطويل. وعرض رأس المال على المدى الطويل المبين بالرمز L في الشكل ١٤ - ٦ يميل مرتفعاً الى اعلى ليبين ان الناس مستعدون لتقديم المزيد من الاموال عند ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية. عند سعر فائدة مقداره ١٠ بالمئة، فإن عرض الاموال أو رأس المال على المدى الطويل سيتجاوز الطلب على رأس المال عند النقطة ت. وبالتالي سيرغب الناس في تجميع المزيد من رأس المال، أي مواصلة الادخار. وهذا يعني بأن تكون رأس المال الصافي يتحقق عند النقطة ت. لذلك يكون الرصيد الموجود من رأس المال اعلى قليلاً في كل سنة، مع حدوث المزيد من الاستثمارات الصافية. وبمرور الزمن، يتحرك المجتمع ببطء نازلاً المنحنى ط كما توضح الاسهم في الشكل ١٤ - ٦.

يتحرك المجتمع ناحية اليمين ونزولاً على المنحنى ط لأن الاستثمار الايجابي يعني أن الرصيد الموجود من رأس المال يتزايد؛ وبالتالي فإن منحنى العرض قصير المدى يدفع ابعاد فابعد في كل سنة. ويمكنك بالفعل ان ترى سلسلة من منحنيات عرض رأس المال قصير المدى على شكل خطوط رفيعة في الشكل ١٤ - ٦ رمز إليها بالحروف ع، ع، ع، ع... وتبين هذه المنحنيات كيف أن عرض رأس المال على المدى القصير يزيد مع ازدياد تراكم رأس المال.

في الوقت نفسه، وبسبب قانون تناقص العوائد، فإن معدل العائد وسعر الفائدة يتحركان نزولاً. ومع ازدياد رأس المال - وبقاء الأشياء الأخرى مثل العمالة، والأرض، والمعرفة التقنية دون تغيير - فإن معدل العائد على الرصيد الموجود والمتزايد من السلع الانتاجية يهبط الى مستويات ادنى فائدى.

توازن المدى الطويل. اين يحدث توازن المدى الطويل؟ انه يحدث عند النقطة ت في الشكل ١٤ - ٦؛ وتلك هي النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض رأس المال بعيد المدى (المسمى ع ل ع) مع طلب رأس المال. ونحصل على توازن المدى الطويل حين يهبط سعر الفائدة الى النقطة التي يكون فيها الرصيد الذي تحتفظ به الشركات من رأس المال قد توسع لدرجة تضاهي الكمية التي يرغب الناس في عرضها.

عند تلك النقطة، يتوقف الادخار الصافي، ويصبح صافي التراكم الرأسمالي صفراً، ويتوقف التكوين الرأسمالي عن النمو. ويصل توازن المدى الطويل لسعر الفائدة وللعائد على رأس المال عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الاصول المالية التي يريد الناس الاحتفاظ بها على المدى الطويل مع كمية رأس المال التي تريد الشركات الاحتفاظ بها حسب سعر الفائدة ذاك.

تطبيقات على النظرية

الكلإسيكية لرأس المال

مما تقدم نكون قد انهينا استعراضنا للنظرية الأساسية للفائدة ورأس المال. لكن النظرية الكلاسيكية تحتاج الى بعض التوسع والتأهيل لتأخذ في حسابها السمات الراقعية المهمة للحياة الاقتصادية.

الضرائب والتضخم

يتابع المستثمرون دائماً وبإنتباه شديد التضخم والضرائب. تذكر أن التضخم يميل الى خفض الكمية التي يمكنك شراها بتقودك. لذلك، نحن نريد أن نحسب سعر الفائدة الحقيقي أو المردود الحقيقي لاستثماراتنا، مع ازالة تأثير الاختلاف في المقياس النقدي. وسمة أخرى مهمة هي الضرائب. فجزء من مداخيلنا يذهب الى الحكومة لدفع ثمن السلع العامة وبرامج الحكومة. لذلك، فإن المستثمرين قد يركزون على عائد الاستثمار بعد الضريبة.

الاضطرابات التكنولوجية

ثمة تعقيدات اعظم تتعلق بالتغيير التكنولوجي. وتبين الدراسات التاريخية ان الاختراعات والاكتشافات ترفع العائد على رأس المال وتؤثر بالتالي على توازن سعر الفائدة الحقيقية. ان الميل الى خفض اسعار الفائدة بسبب تناقص العوائد يكاد لا ينطبق في الواقع بفضل الاختراعات والتقدم التكنولوجي.

شبه بعض علماء الاقتصاد (مثل جوزيف شومبيتر) عملية الاستثمار بوتر كمان مشدود: ففي عالم لا تتغير فيه التكنولوجيا، يأخذ الوتر بالارتخاء تدريجياً حيث يعمل تجمع الرساميل على دفع عوائد رأس المال الى الانخفاض. لكن، وقبل ان يصل الاقتصاد الى حالة من الاستقرار، يأتي حدث خارجي أو اختراع يشد ذلك الوتر ويحرك قوى الاستثمار من جديد.

عدم اليقين والتوقعات

لتقييمنا الأخير علاقة بالمخاطرة وعدم اليقين اللذان هما

متزلة الأصل	الفترة	(بالمائة سنوياً)
جميع الرساميل الخاصة (الولايات المتحدة) :	١٩٦٣ - ١٩٨٥	٥٧
العوائد قبل الضريبة		
رساميل الشركات (الولايات المتحدة)	١٩٦٣ - ١٩٨٥	٥٧
العوائد بعد الضريبة :		
جميع الشركات المساهمة	١٩٦٣ - ١٩٨٥	٦١
الشركات الكبرى		
العوائد قبل الضريبة :		
الشركات الكبرى	١٩٦٣ - ١٩٨٥	١٢٣
العقارات	١٩٦٠ - ١٩٨٤	٥٥
الأراضي الزراعية	١٩٤٧ - ١٩٨٤	٥٥
رأس المال البشري :		
الولايات المتحدة	الثمانينات	١٢ - ٦
الدول النامية	السبعينات - الثمانينات	٢٦ - ١٢
سلع استهلاكية متينة	السبعينات - الثمانينات	٤٨
الحفاظ على الطاقة	السبعينات - الثمانينات	١٩
التكوين الرأسمالي خارج قطاع الإسكان		
(الدول السبع الصناعية الكبرى)	١٩٧٥ - ١٩٩٠	١٥

الجدول ١٤ - ٢. معدل العائد الحقيقي على عدد من الأصول المختلفة.

يختلف العائد الحقيقي على الرساميل المادية، والأرض، ورأس المال البشري اختلافاً كبيراً حسب البلد ودرجة المخاطرة [المصدر : اعداه المؤلفان بالاستناد الى عدة مصادر تشمل : كتاب «أسواق الاستثمار» للمؤلفين ايبوتسون وبرنسون (ماكجرو - هيل ، نيويورك، ١٩٨٧)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ والبنك الدولي؛ ودراسات من القطاع الخاص].

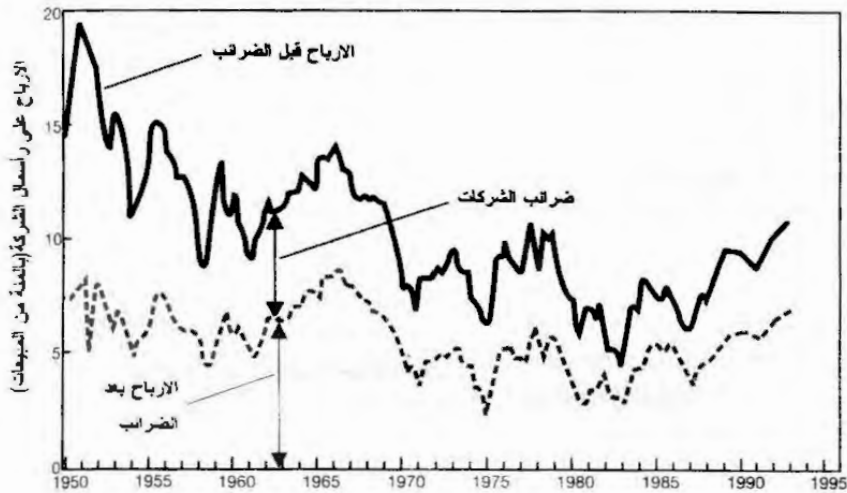
المخاطرة ما بين استثمار وآخر، لكن لا يوجد استثمار خال من المخاطرة تماماً.

يبتعد المستثمرون بشكل عام عن القيام باستثمارات فيها مخاطرة. وهم يفضلون الاحتفاظ بأصل يعطي عائداً مضموناً مقداره ١٠ بالمئة، على اصل يتراوح ما قد يعطيه ما بين صفر الى ٢٠ بالمئة. لذلك فإن عليك ان تعطي عائداً اضافياً، أو «علاوة مخاطرة»، كي تدفع المستثمرون الى اتباع هذا النوع من الاستثمارات.

مثلاً، تشتمل عملية تربية الماشية على الكثير من المخاطر، في حين ان بيع الطاقة الكهربائية لا يتضمن مخاطر كثيرة. قد يكون الاستثمار في صناعة الخدمات من دون أية مخاطر، وان المردود العادي لمثل هذه الاستثمارات الخالية من المخاطر هو ١٠ بالمئة سنوياً. وبالعكس ذلك، فإن اقتناء الماشية هو عملية عالية المخاطرة،

صلب قرارات الاستثمار. ففي عالم الواقع لا يمتلك أي انسان كرة زجاجية سحرية لقراءة المستقبل. فجميع الاستثمارات، تقوم عادة على تقدير مكاسب المستقبل، التي لا بد ان تكون تخمينية - لتخمينات دقيقة تعتمد على الكثير من التفكير والمعلومات في بعض الحالات، وتخمينات طائشة في حالات أخرى. وفي كل يوم نستيقظ لنكتشف ان توقعاتنا لم تكن دقيقة تماماً وأنه يجب علينا مراجعتها. وفي كل ليلة ناوي الى الفراش موقنين بأن الغد قد يحمل لنا بعض المفاجآت.

فكيف يمكن لعدم اليقين أن يؤثر في نظرية رأس المال؟ افترضنا في بداية نقاشنا انه لا توجد أية مخاطر. لكن الواقع ان أي قرض أو استثمار لا يخلو من عنصر مخاطرة فالالات تتعطّل؛ وقد نكتشف ان بشر النفط ليس سوى حفرة جافة، وان شركة الحاسوب المفضلة لديك قد ازدادت شهرة. وتختلف درجة



الشكل ١٤ - ٧. حصة الشركة من الأرباح في تراجع بطيء.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت أرباح الشركات قبل الضرائب تقارب ٢٠ بالمئة من إنتاج الشركة الإجمالي (الذي يساوي المبيعات ناقص تكلفة المواد). وفي أوائل التسعينيات هبطت حصة الشركة من الأرباح إلى أقل من ١٠ بالمئة من الإنتاج. كما انخفض عبء الضريبة أيضاً خلال هذه الفترة [المصدر : وزارة التجارة، الأمريكية].

تؤكد الدراسات التجريبية المتعلقة بعائد رأس المال أن الاستثمارات الأعلى مخاطرة تعطي مردوداً أعلى. وبين الجدول ١٤ - ٢ ملخصاً لبعض الدراسات الحديثة حول عائد رأس المال في حقول مختلفة.

الأرباح

علاوة على الأجور، والفائدة، والإيجار، فإن علماء الاقتصاد غالباً ما يتحدثون عن فئة رابعة للدخل هي «الأرباح». فما هي الأرباح؟ وكيف تختلف عن الفائدة وعن العائد على رأس المال بشكل عام؟

إحصاءات الأرباح المبلغ عنها

يعرف المحاسبون الأرباح (profits) بأنها الفرق ما بين مجمل الإيرادات ومجمل التكاليف. ولاحتساب الأرباح، أبدأ بمجمل الإيرادات من المبيعات. اطرح النفقات كلها (الأجور، والرواتب، والإيجارات، والمواد، والفائدة، وضريبة الإنتاج، وغيرها). وما يتبقى بعد ذلك هو الأرباح^(١).

ما هو حجم أرباح الشركات؟ كما يوضح الجدول ١٤ - ٢، فقد حققت الشركات المساهمة كسباً مقداره ١٢,٣ بالمئة سنوياً على ما استثمرته من رساميل خلال الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٨٥.

لأنها تتأثر بسوء الأحوال الجوية، والأمراض، وعوامل أخرى، ويمكنك بقدر متساوٍ من الحظ أن تضاعف نقودك أو تفقد نصفها. فيكون متوسط المردود من الماشية هو ٢٥ بالمئة سنوياً^(٥). والعائد الإضافي البالغ ١٥ بالمئة زيادة على العائد الذي لا مخاطرة فيه هو علاوة مخاطرة ضرورية لجذب مربحي الماشية، وجعلهم يتحملون المخاطرة الإضافية وليالي الأرق بسبب عدم اليقين الذي تتميز به هذه الأعمال.

(٥) متوسط العائد، أو القيمة المتوقعة، يكون مساوياً للعائد في كل حالة ويقدر بمدى احتمال وقوع تلك الحالة. وحيث أن العائد في إحدى الحالات هو ١٠٠ بالمئة وفي الحالة الأخرى ناقص ٥٠ بالمئة، وحيث أن احتمال حدوث كل حالة هو نصف، يكون العائد المتوقع هو $\frac{1}{2} + (100 - 50) \times \frac{1}{2} = 25$ بالمئة.

(٦) من المهم عند تحليل الربح تمييز «أرباح الأعمال» عن «الأرباح الاقتصادية». أرباح الأعمال هي الدخل المتبقي، ويساوي المبيعات ناقص التكاليف، كما يقيسها المحاسبون. وتشمل أرباح الأعمال عائداً ضمنياً على رأس المال الذي تمتلكه الشركات. الأرباح الاقتصادية هي المكاسب المتبقية بعد طرح جميع التكاليف - سواء منها النقدية والضمنية أو حتى ثمن الفرصة الضائعة. لذلك، في الشركات المساهمة قد تساوى الأرباح الاقتصادية أرباح العمل ناقصة العائد الضمني على رأس المال المملوك للشركة مع أية تكاليف أخرى لم يتم تمويلها بالكامل بحسب سعر السوق (مثل وقت الإدارة غير مدفوع الأجر).

وبين الشكل ١٤ - ٧ أرباح الشركات غير المالية قبل الضرائب وبعد الضرائب كنسبة من ناتج الشركة الإجمالي (المبيعات ناقص المواد المشتراة). وقد تراجعت هذه الحصة تدريجياً خلال الفترة التي تلت الحرب.

٢٠١٤ حداث الأرباح

ما الذي يحدد معدل ربح الشركة في اقتصاد السوق؟ التالية هي أكثر هذه المحددات أهمية :

١. الأرباح هي دوافع ضمنية لأرباح الأعمال بالنسبة الى عالم الاقتصاد هي خليط من عناصر مختلفة. وجزء كبير من أرباح الأعمال المبلغ عنها هي مجرد عوائد لمالكي الشركة مقابل عملهم أو مقابل أموالهم المستثمرة، أي، مقابل عوامل انتاج قدموها هم أنفسهم.

مثال ذلك، بعض الأرباح هي عوائد على العمل الشخصي الذي يقوم به مالكو الشركة - الذي يقوم به المحامي أو الطبيب في مؤسسة مهنية صغيرة. وجزء آخر هو من عوائد الموارد الطبيعية التي يمتلكها اصحاب الشركة أنفسهم. وفي الشركات المساهمة الضخمة، نجد أن معظم الأرباح هي ثمن الفرص الضائعة للراسمال المستثمر. ويطلق على هذه العوائد اسم «العوائد الضمنية». وهو الاسم الذي يعطى لثمن الفرصة الضائعة للعوامل المملوكة للشركة.

وبالتالي، فإن بعضاً مما كان يطلق عليه عادة اسم أرباح ليس في الحقيقة سوى بدل ايجار، وريع، واجور تحت اسماء مختلفة. و«بدلات الإيجار الضمنية»، و«الريع الضمني»، و«الاجور الضمنية» هي الاسماء التي يطلقها علماء الاقتصاد على المكاسب التي تحققها الشركة من عوامل الانتاج التي تمتلكها هي ذاتها.

٢. «شكافة» على نحلل المخاطرة والتجديد قبل نصف قرن مضى، قال عالم الاقتصاد الأمريكي، ابن شيكاغو، فرانك نايت (Frank Knight) ان جميع الأرباح الحقيقية ترتبط بعدم اليقين أو بالمعلومات غير الكاملة. وكان يعني بذلك، انه حين تطرح العوائد الضمنية من مجمل الإيرادات فإن ما يتبقى هو الربح الصافي عن القيام بالاستثمار ذي العوائد غير المؤكدة.

عند تحليل المكافأة على تحمل المخاطرة، فإننا بشكل عام لا نحسب مخاطر العجز عن الدفع أو المخاطر التي يمكن التأمين عليها. ويهدف الاحتياط ضد مخاطر العجز عن الدفع تغطية احتمال الا يتم تسديد قرض أو استثمار ما، ربما

بسبب افلاس المقترض، أما المخاطر التي يمكن التأمين عليها، مثل تلك التي بحثناها في الفصل ١١، فهي المخاطر التي يمكن تغطيتها عن طريق شراء بوليصة تأمين. وهذان النوعان من المخاطر هما ببساطة المخاطر المعتادة التي تواجهها الأعمال، ويجب ادراجهما في بند التكاليف.

أما نوع المخاطرة الذي يجب اخذه بعين الاعتبار في حسابات الأرباح فهو «مخاطر الاستثمار التي لا يمكن التأمين عليها». فقد تكون شركة ما حساسة للغاية لدورات العمل، أي أن كسبها يتقلب كثيراً مع ارتفاع أو هبوط مجمل مخرجات السلع التي تنتجها. ولأن المستثمرين يكرهون المخاطرة، فقد يطلبون علاوة مخاطرة على هذا الاستثمار غير المؤكد يعرض عن كرههم للمخاطرة.

أرباح الشركات هي أكثر مكونات الدخل القومي تأثراً بالتقلبات، لذلك، لا بد أن يتضمن رأسمال الشركة قدرأً من علاوة المخاطرة لجذب المستثمرين. وقد دلت الدراسات التجريبية المبينة في الجدول ١٤ - ٢ الى انه ما بين ٢ الى ٦ نقاط مئوية من العائد السنوي على اسهم الشركة هو علاوة مخاطرة ضرورية لجذب الناس للتمسك بهذه الاستثمارات الخطرة

طريقة أخرى يساهم فيها عدم اليقين في الأرباح هي من خلال «مكافأة التجديد والمجازفة» ولفهم ذلك، افترض ان الثمن المناسب المدفوع مقابل اخطار العجز عن الدفع والاطار التي يمكن تأمينها والتي لا يمكن تأمينها قد طرحت من الربح. عندها لن يكون، في عالم المنافسة الكاملة والتكنولوجيا التي لا تتغير، أية أرباح أخرى. وسيحصل المالكون، في هذا العالم، على ما تساويه عوامل الانتاج التي يملكونها وما تعرضت له من اخطار حسب سعر السوق التنافسي. بكلمات أخرى، ان حرية دخول منافسين كثيرين الى سوق راكد ذي تكنولوجيا لا تتغير، يخفض الاسعار الى حد التكلفة. والأرباح الثابتة الوحيدة في عالم راكد هي الاجور التنافسية، وبدلات الإيجار، والريع، والعوائد عن تحمل المخاطرة.

لكننا لا نعيش في عالم من الاحلام مثل هذا العالم. فالواقع ان في وسع شخص ما ان يخرج بفكرة جديدة، أو براءة اختراع تعطي إنتاجاً جديداً. أو تخفض تكلفة انتاج قديم. دعونا نطلق على الشخص الذي يقوم بهذه الاشياء اسم «مخترع» أو «مجازف رأسمالي». ويمكننا تعريف «أرباح التجديدات» بأنها العائد الاضافي المؤقت للمجددين أو المجازفين.

فما الذي نعنيه بكلمة «مجددين»؟ يجب ألا نخلط بين هؤلاء

احتكارية على استثمارك.

الى ماذا يقودنا كل ذلك؟ انه يعني ان جزءاً مما نسميه ارباحاً هو عائد لقوى السوق أو قوى الاحتكار.

هل نحقق الشركات فيضاً من الارباح؟

تكشف هذه المراجعة القصيرة مصادر كثيرة للارباح. وبالنظر الى كل هذه الطرق التي يمكن للشركات استخلاص ارباح منها في اقتصاد حديث - مثل ارباح العوائد الضمنية، وعلاوات تحمل المخاطرة، وعوائد الاحتكارات - فقد نتوقع ان نرى خزائن الشركات الامريكية تفيض بالمال.

الا اننا نفاجأ حين نعلم انها لا تفيض بالمال. فخلال الثلاثين عاماً الماضية، لم تكسب الشركات سوى عائد متواضع على استثماراتها. فقد انخفض مجمل حصة الشركات من الدخل تحت بند الارباح بعد الضرائب من ٨٩ بالمئة في الستينات الى ٣٢ بالمئة في الثمانينات. وتشير هذه البيانات الى ان الشركات الامريكية تميل على المدى الطويل، الى تحقيق كسب قليل للغاية من العوائد غير العادية. ويوحى ذلك بأن الحديث عن قوى الاحتكار غير العادية لبعض الشركات الكبرى مبالغ فيه، وان المنافسة في السوق السائدة على مستوى امريكا كلها قوية بما يكفي لابقاء معدل العائد على رأس المال قريباً من تكلفة المال.

تميل المناقشات الدائرة حول الارباح الى التعقيم على النقطة الاساسية حول دور رأس المال في اقتصاد السوق: ثمة قوتان رئيسيتان تحركان تجميع رأس المال وعوائده. أولاً، ان الطلب على رأس المال ناجم عن حقيقة ان عمليات الانتاج غير المباشر، أو «الانتاج الملتف»، هي عمليات ذات انتاجية جيدة؛ وان امتناع المجتمع عن الاستهلاك اليوم، يمكنه من زيادة استهلاكه في المستقبل. ثانياً: يجب أن يكون الناس مستعدين للامتناع عن الاستهلاك من اجل تجميع اصول مالية، واقراض الاموال الى الشركات هو الذي سيولد الاستثمارات المنتجة في عمليات الانتاج غير المباشرة. ويتحقق التوازن بين قوتي التكنولوجيا وعدم الصبر عن طريق سعر الفائدة، الذي يضمن ان يضاهي مقدار التكوين الرأسمالي الكمية التي يرغب الناس في الامتناع عن استهلاكها والاحتفاظ بها على شكل مدخرات.

الاشخاص وبين المديرين، اي الاشخاص الذين يديرون الشركات الصغيرة والكبيرة، لكنهم لا يملكون جزءاً كبيراً من الاسهم. فالمجددون مختلفون. فهم الاشخاص الذين يمتلكون الرؤية، والأصالة، والجرأة على انخال افكار جديدة على العمل. لقد عرف التاريخ مخترعين عظاماً من امثال الكسندر جراهام بيل (الهاتف)، وتوماس اديسون (المصباح الكهربائي)، وتشستر كارلسون (التصوير الجاف). وقد جمع بعضهم ثروات طائلة من مجازفاتهم واختراعاتهم. وقد شهد العصر الحديث ستيفن جوبز يطلق الحاسوب «أبل»، في حين صعد بيل جيتس ليتصدر قائمة اكثر الامريكيين ثراء بفضل رؤيته الريادية في شركة مايكروسوفت للبرمجيات. ومع ذلك، فمقابل كل واحد من هؤلاء المخترعين الناجحين، يسقط الكثيرون على طريق الشهرة والثروة. الكثيرون يحاولون، وقلة ينجحون.

يخلق كل تجديد ناجح تجميعاً مؤقتاً للاحتكار. وتجنّب الارباح من التجديدات لفترة قصيرة. وهذا الربح المكتسب مؤقت فسرعان ما يتفوق المقلدون والمنافسون على هذا التجديد بأسعارهم المنافسة. لكن، وكما يختلف احد مصادر ارباح التجديدات، فسوف يولد مصدر جديد. وسوف تبقى ارباح التجديدات طالما كان هناك تغيير تكنولوجي.

٣ - الارباح كعوائد احتكار. ارباح التجديدات تقبع في ظل فنتنا الاخيرة هذه. فالكثيرون يشكون صراحة في الارباح. ومنتقدو الارباح لا يرون فيها بدلات ايجار ضمنية أو عوائد مقابل تحمل المخاطرة في الاسواق التنافسية. والفكرة التي يحملونها عن يجنون تلك الارباح انهم أشخاص مولعون بالحسابات الماكرة ويقومون بطريقة ما بإستغلال باقي افراد المجتمع. وما يجول في ذهن الناقدين هو معنى ثالثاً مختلف تماماً للارباح، وهو: الارباح كمكاسب احتكارية.

كيف تتولد ارباح الاحتكارات؟ حين تبتعد الاسواق بقدر معين عن المنافسة الكاملة، يكون في مقدور الشركات في صناعة ما تحقيق ربح اعلى من المعتاد عن طريق رفع الاسعار. فإذا كنت المالك الوحيد لبراءة اختراع دواء قيم أو حصلت على الامتياز الوحيد لتأجير قنوات تلفزيونية بالكوابل في مدينة ما، فإنك تستطيع رفع الاسعار لمستوى اعلى من التكلفة الحدية. وان تقيّد العرض، وتحصل على مكاسب

الأرباح : البند المتبقي من الدخل والذي يساوي الإيرادات ناقص التكاليف.

٥ - الأصول تُعطي دفعات من الدخل في فترات مستقبلية. وباحتساب القيمة الحالية يمكننا تحويل سيل العوائد المستقبلية إلى قيمة واحدة اليوم. ويتم ذلك بالسؤال عن كمية النقود التي يمكن استثمارها اليوم حسب سعر فائدة السوق لتعطي تلك الدفعات من العوائد في المستقبل.

٦ - المعادلة الدقيقة للقيمة الحالية هي كالتالي : كل دولار يستحق الدفع بعد (س) من السنوات من الآن له قيمة حالية (ق) مقدارها $\frac{1}{(1 + f)^s}$ دولار. لذلك فإن القيمة الحالية لسلسلة من صافي الإيرادات المقبوضة (ن_١، ن_٢، ...، ن_س) حيث ن_س هي القيمة النقدية للإيرادات خلال س من السنوات في المستقبل، يكون لدينا :

$$Q = \frac{N_1}{1 + f} + \frac{N_2}{(1 + f)^2} + \dots + \frac{N_s}{(1 + f)^s}$$

٧ - الفائدة أداة تخدم غرضين من أغراض الاقتصاد. كوسيلة تحفيز، تعطي الناس حافزاً على الادخار وتجميع الثروة. وكأداة تقنين، تمكن الفائدة المجتمع من اختيار المشاريع الاستثمارية التي ستعطي أعلى معدلات العوائد. إلا أنه مع تزايد تراكم رؤوس الأموال، ودخول قانون تناقص العوائد، فإن معدل العائد على رأس المال وسعر الفائدة سوف ينخفضان بفعل المنافسة. وهبوط أسعار الفائدة هو تنبيه للمجتمع كي يتبنى مشاريع تحتاج إلى رساميل مكثفة معدلات عوائدها أكثر انخفاضاً.

٨ - الادخار والاستثمار يتضمنان الانتظار للاستهلاك مستقبلاً بدل الاستهلاك اليوم. ومثل هذا التوجه الادخاري يتفاعل مع صافي إنتاجية رأس المال لتقرير أسعار الفائدة، ومعدل مردود رأس المال، ومقدار التكوين الواسمالي. الأموال أو الأصول المالية اللازمة لشراء السلع الانتاجية تقدمها الاسر المستعدة للتضحية بإستهلاك اليوم مقابل استهلاك اكبر في المستقبل. ويأتي الطلب على رأس المال من قبل الشركات التي لديها تشكيلة من المشاريع الاستثمارية التي تحتاج لسلع انتاجية. في توازن المدى الطويل يتقرر سعر الفائدة بالتفاعل ما بين الانتاجية الصافية لرأس المال، واستعداد الاسر للتضحية بإستهلاك اليوم للاستهلاك غداً.

٩ - تشمل المؤهلات المهمة للنظرية الكلاسيكية في رأس المال

١ الأرض والايجار

١ - يطلق على عائد عوامل الانتاج الثابتة، مثل الأرض، اسم الربح الاقتصادي البحت. أو الإيجار اختصاراً. وحيث أن منحني عرض الأرض عمودي وغير مرن على الإطلاق، فإن إيجار الأرض يعتمد على منحني الطلب فقط.

٢ - أن عامل انتاج، مثل الأرض، يعرض بشكل غير مرن سيواصل العمل مقابل الكمية ذاتها حتى وإن انخفضت مكافأة عامل الانتاج المذكور. ولهذا السبب، المح هنري جورج إلى أن الإيجار هو أشبه ما يكون بفضلة اضافية (surplus) أكثر من كونه مكافأة ضرورية لاجتذاب هذا العامل الانتاجي. وهذا يزودنا بأساس اقتراحه عن الضريبة الواحدة الرامي إلى فرض ضريبة على الزيادة في قيمة الأرض والتي لم تكسب بالجهد، ودون أن يؤدي ذلك إلى تحويل عبء الضريبة ناحية المستهلكين أو تشويه عملة الانتاج.

ب - رأس المال. والفائدة. والأرباح

٢ - عامل الانتاج الثالث هو رأس المال، وهو سلعة متينة يتم انتاجها وتستخدم لاعطاء مزيد من الانتاج. والاستثمار في رأس المال، بمعناه العام، يمثل استهلاكاً مؤجلاً. فعن طريق تأجيل استهلاك اليوم وانتاج مبانٍ أو معدات، فإن المجتمع يزيد استهلاكه في المستقبل. ومن الحقائق التكنولوجية أن الانتاج غير المباشر يعطي معدلاً إيجابياً من العائد.

٤ - تذكر التعاريف :

السلع الانتاجية : سلع متينة يجري انتاجها وتستخدم لاعطاء مزيد من الانتاج.

بدلات الإيجار : العائد السنوي النقدي للسلع الانتاجية.

معدل مردود رأس المال : صافي المقبوضات النقدية عن رأس المال مقسمة على القيمة النقدية لرأس المال (وتقاس بالنسبة المئوية في السنة).

سعر الفائدة : العائد على الأموال، ويقاس بالنسبة المئوية في السنة.

سعر الفائدة الحقيقي : العائد على الأموال بعد خصم قيمة التضخم، ويقاس أيضاً بالنسبة المئوية في السنة.

القيمة الحالية : القيمة اليوم لسيل من العوائد المستقبلية التي قد يولدها أحد الأصول.

الضمنية. فالشركات، بشكل عام، تمتلك الكثير من عوامل الانتاج التي تستخدمها، عدا العمالة - رأس المال، والمصادر الطبيعية، وبراءات الاختراع. وفي تلك الحالات، يكون المردود الضمني عن الدخلات المملوكة وغير مدفوعة الاجر جزءاً من الارباح. (ب) مصدر آخر للربح هو عدم اليقين - المرتبط بالعائد الضروري لتغطية المخاطر غير المؤمنة، والارباح التي يكسبها مجازف رأسمالي ادخل الى السوق منتجات جديدة أو جدد منتجات قديمة. (ج) أخيراً، قد تحقق بعض الشركات أرباحاً بفضل ممارستها لقوة الاحتكار - احتكار براءات اختراعاتها، أو امتيازات خاصة بها، أو لوائح

الامور التالية : تؤدي التغييرات التكنولوجية الى تحول في انتاجية رأس المال؛ عدم كمال التنبؤات غير الدقيقة تعني ان مردود رأس المال عرضة لتقلبات كبيرة؛ ويجب على المستثمرين ان يأخذوا في اعتبارهم تأثير الضرائب والتضخم.

١٠ - الارباح هي الإيرادات ناقص التكاليف. ارباح قطاعات الاعمال المبلّغ عنها هي، بشكل رئيسي، مكاسب مستحقة للشركة (عن امتلاكها لعوامل الانتاج). ومن الناحية الاقتصادية، يجب علينا ان نميز بين ثلاث فئات تنبثق من مصادر مختلفة : (أ) ربما كان اهم مصادر الربح هو العوائد

مفاهيم للمراجعة

- المكافآت الضمنية لعوامل الانتاج كإرباح.
- العنصران المحددان للفائدة : عوائد الانتاج غير المباشر، وعدم الصبر.
- عدم اليقين والارباح : مخاطر العجز عن الدفع، المخاطر القابلة للتأمين وغير القابلة للتأمين، التجديد.

- بدلات الايجار، معدل المردود على رأس المال، سعر الفائدة، الارباح.
- الاستثمار عن طريق الامتناع عن الاستهلاك.
- سعر الفائدة الحقيقي مقابل الاسمي.
- القيمة الحالية.

الأرض
- الايجار
- العرض غير المرن للأرض
- فرض الضرائب على العوامل الثابتة.
رأس المال
- رأس المال، السلع الانتاجية.

أسئلة للمناقشة

التحليلات التقليدية :

- ١ - تجديد يرفع الانتاج الحدّي لرأس المال على كفاية مستوياته.
- ب - انخفاض في الثروات التي ترغب الاسر في الاحتفاظ بها.
- ج - ضريبة مقدارها ٥٠ بالمئة على عوائد رأس المال.
- ٦ - فكر في الانواع التالية من الارباح المبلّغ عنها، وقرر، بناء على مصادرها، تحت أي فئة (أو فئة فرعية) من فئات الربح تقع كل واحدة منها :
- ١ - الوبح الذي تكسبه مؤسسة طبية في صناعة تنافسية بالكامل.
- ب - الربح الذي تكسبه شركة تستثمر رأسمال صغير نسبياً الا انه سريع الدوران للغاية.
- ج - ارباح شركة تحقق ١٠٠ الف دولار سنوياً من ساعة يد

- ١ - عرّف حالة «الربح الاقتصادي البحث». بيّن ان زيادة فيما هو معروض من العوامل التي تؤجر سيخفض مردودها كما يخفض اسعار السلع التي تستخدم الكثير منها.
- ٢ - ماذا نتوقع ان يحدث نتيجة فرض ضريبة على مكاسب كبار نجوم الروك أو نجوم كرة السلة.
- ٣ - أعط بعض الأمثلة عن عمليات الانتاج غيرالمباشرة، وبعض المخرجات المتينة التي يمكن انتاجها، أو «الوسيلة» التي تستخدم بدورها كمدخلات.
- ٤ - قارن بين عوائد الاصول المتينة الاربعة التالية : (١) ايجار الأرض، (ب) بدل ايجار سلعة انتاجية، (ج) معدل العائد على رأسمال، (د) سعر الفائدة الحقيقي. واعط مثلاً على كل واحد منها.
- ٥ - فسر عن طريق استخدام تحليلات العوض والطلب كيف ان كل واحد من الامور التالية يؤثر في سعر الفائدة في

تلفزيونية جديدة، والتي يتوقع ان يغزوا منافسوها السوق ويحرموها الارباح.

د - ارباح مزرعة تنتج افض انواع الكرمة في كاليفورنيا .

٧ - بالرجوع الى الشكلين ١٤ - ٥ و ١٤ - ٦، راجع كيف يتحرك الاقتصاد من توازن المدى القصير لسعر فائدة مقداره ١٠ بالمئة سنوياً الى توازن المدى الطويل. ثم فسر ما الذي يحدث على المدى الطويل والمدى القصير إذا ما حرك ابتكار ما منحني الطلب على رأس المال الى اعلى. وما الذي يمكن أن يحدث إذا أصبح دين الحكومة أكبر فأكبر، وأن جزءاً كبيراً مما يعرضه الناس من رأس مال يذهب لشراء سندات دين الحكومة.

٨ - اشرح قاعدة احتساب القيمة المخصوصة حالياً من سبل مستمر من الدخل. ما هي قيمة مصدر دخل دائم يعطي ١٠٠ دولار سنوياً؟ ٢٠٠ دولار سنوياً، ن دولار سنوياً؟ بواقع ٥

بالمئة سنوياً. وما هي قيمة مصدر دخل دائم يعطي ١٠٠ دولار سنوياً، بواقع ١٠ أو ٨ بالمئة؟ ما الذي يفعله مضاعفة سعر الفائدة للقيمة الرأسمالية لمصدر الدخل المستمر - على فرض أنه سند مستمر؟

٩ - تذكر المعادلة الجبرية لتواليه هندسية تجميعية :

$$١ + ك + ك^٢ + ٠٠٠ = \frac{١}{١ - ك} \quad (\text{حيث ك اقل من الواحد الصحيح})$$

إذا جعلت $ك = ١ / (١ + ف)$ (ف هي الفائدة)، هل يمكنك التحقق من معادلة القيمة الحالية لسيل من الدخل المستمر، $ق = ن \text{ دولار} / ف$ ؟ اعط دليلاً بديلاً مستخدماً الادراك السليم للامور. ما هي قيمة جائزة يانصيب تدفع لك ولورثتك ٥٠٠٠ دولار سنوياً بسعر فائدة مقداره ٦ بالمئة سنوياً، وإلى الابد؟

الجزء الرابع

الكفاءة، والمعادلة،

والبيئة، والحكومة

الأسواق والكفاءة الاقتصادية

اقتصاد السوق... هو الاقتصاد الطبيعي الوحيد، النوع الوحيد الذي له معنى، الوحيد الذي يمكن أن يقود إلى الازدهار، لأنه الوحيد الذي يعكس طبيعة الحياة ذاتها. فالحياة في جوهرها متعددة الأشكال بشكل لا نهائي وحافلة بالغموض، لذلك لا يمكن احتوائها أو التخطيط لها، سواء في اكتمالها أو تغييرها، من قبل أية مخبرات مركزية.

فاسلاف هافل، «تأملات صيفية» (١٩٩٣)

التاريخية لهذه البلاد وتبحث في أسباب ازدهار الانظمة الاقتصادية الرأسمالية المختلطة. لذلك يجب علينا البحث في كفاءة الاسواق التنافسية. لكن يجب علينا ان نفهم الدور المناسب للحكومة، لان الحكومة لم تغب في أي مكان عن مسرح الاقتصاد. الواقع، انه في الوقت الذي كانت أوروبا الشرقية ترفض الاشتراكية، كانت الدول الصناعية الرئيسية ما زالت تحول ثلث أو نصف ناتجها القومي الى نفقات حكومية. وما زالت الدول في مختلف انحاء العالم تصارع لايجاد التوازن المناسب ما بين الاسواق والحكومة.

لذلك، كرسنا فصول الجزء الرابع لبحث العديد من المواضيع الرئيسية في عصرنا هذا : ما مدى حسن اداء السوق، ومتى وكيف يجب على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي؟ وتبدأ دراستنا لهذه المسائل في هذا الفصل بتفسير الخصائص البارزة للكفاءة الرأسمالية التنافسية. ثم يبين الفصل بعض نواحي فشل السوق، تلك المجالات التي يفشل السوق في اعطاء الاشارات المناسبة ويقود الى عدم الكفاءة.

يبحث الفصل التالي دور الحكومة في اقتصاد صناعي متقدم. ما هي الاهداف المناسبة للسياسة الاقتصادية في اقتصاد السوق، وما هي الادوات المتوفرة لتنفيذها؟ وسننظر في الاسباب التي تجعل التدخل الحكومي، في بعض الاحيان، يخلق من المشاكل أكثر مما يحل. أخيراً، سنطبق هذه الافكار على الموضوع الدقيق والمتعلق بالرعاية الصحية، ومجالات اصلاحها .

عند نهاية عقد الثمانينات، كان الخراب قد عم أوروبا الشرقية الاشتراكية والامبراطورية السوفياتية، وتمثل ذلك في صفوف طويلة من المواطنين المنتظرين أمام المتاجر للحصول على الخبز والضروريات الأخرى، وانخفاض مستويات المعيشة وتراجعها، وتكنولوجيا تجاوزها الزمن، وتدني الأوضاع البيئية. لقد وضعت هذه المنطقة التي كانت بلداً مزدهرة في يوم من الأيام في موضع متدن ليس بسبب الحرب أو الأوبئة، بل بسبب تجربة اجتماعية طموحة اسمها «التخطيط الاشتراكي المركزي»، الذي ابتدعه فلاديمير لينين واتباعه الشيوعيون. وحين عُزل الشيوعيون عن الحكم في الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩١، قرر زعماء الدول المنكوبة الجدد من أمثال الكاتب المسرحي فاسلاف هافل التشييكوسلوفاكي، ادخال اقتصاد السوق الى معظم القطاعات كخطوة أولى لاعادة العافية لاقتصاد بلادهم.

فلماذا تحول قادة هذه الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً الى اقتصاد السوق؟ لأنهم كانوا مقتنعين بأن اقتصاد السوق القائم على مبادئ لا مركزية العرض والطلب، هو الطريق الاضمن لتحقيق العافية الاقتصادية، كما تشير الفقرة المقتبسة في بداية هذا الفصل. فقد رأوا ألمانيا الغربية وقد أصبحت مصدر الهام لأوروبا كلها في حين بقيت ألمانيا الشرقية راكدة خاملة؛ لقد عاشوا في تشيكوسلوفاكيا تخنقها النفايات السامة، في حين بقيت جارتها الجنوبية، النمسا ذات النظام الرأسمالي المختلط، تنعم بجو ريفي شاعري. ببساطة، لقد حفظوا دروس التاريخ.

كعلماء اقتصاد، فإننا نطمح الى المضى لما هو ابعد من التجربة

اشكلاً متطرفة من الفقر والحرمان يسمى المجتمع الانساني للتخفيف منها. ومع ان محاولات اعادة توزيع الدخل بالأخذ من الاغنياء واعطاء الفقراء تضعف بعض الحوافز التي تجعل الاقتصاد يزدهر، فما زالت هذه المعضلة محور الكثير من المناقشات السياسية المهمة اليوم.

ثم نلقي نظرة متفحصة على انماط التدخل الحكومي في الاقتصاد، ونركز في الفصلين ١٧ و ١٩ على اتفاق الحكومة وفرضها للضرائب، والسياسات واللوائح التنظيمية المقاومة للاحتكارات، وحماية البيئة. في الفصل ٢٠ نتصارح حقائق السوق بشكل مباشر مع قوى العاطفة. حيث تخلق الاسواق غير المقيدة

كفاءة المنافسة الكاملة

بالحاسوب وبخطة عبقريّة لاعادة التنظيم، ايجاد حل يتفوق على المنافسة في السوق؛ ولا يمكن لاية عملية لاعادة التنظيم ان تجعل الجميع أفضل حالاً. وهذه النتيجة صحيحة سواء كان الاقتصاد سوقاً تنافسياً واحداً أو اثنين أو مليونين من الاسواق للسلع ولعوامل الانتاج.

التوازن العام ونظرية اليد الخفية

بعد أن حددنا المقترحات الاساسية عن الاسواق التنافسية، فسوف نكشف الاسباب الكامنة خلف هذه النتيجة المهمة. دعونا نراجع أولاً ما تعلمناه في الفصول السابقة حول سلوك الاسواق الفردية :

- ١ - يعمل العرض والطلب التنافسي على تقرير الاسعار والكميات في كل سوق على حدة.
 - ٢ - تشتق منحنيات طلب السوق من المنافع الحدية لمختلف السلع.
 - ٣ - التكاليف الحدية لمختلف السلع تكمن خلف منحنيات عرضها التنافسي.
 - ٤ - تحسب الشركات التكاليف الحدية للمنتجات وايراد النواتج الحدية لعوامل الانتاج ثم تختار المدخلات والمخرجات بحيث تحقق اقصى ربح ممكن.
 - ٥ - وايراد النواتج الحدية، لكافة المنشآت، الطلب المشتق على عوامل الانتاج.
 - ٦ - تتفاعل الطلبات المشتقة على الأرض، أو العمالة. أو السلع الانتاجية مع العروض منها في السوق لتقرر بذلك اسعار عوامل الانتاج مثل الاجار، والأجور، وأسعار الفائدة.
 - ٧ - كميات وأسعار عوامل الانتاج هي التي تقرير الدخل. الذي بدوره يعيد الدائرة الى الخطوتين ١ و ٢ بالمساعدة على تقرير الطلب على مختلف السلع.
- كل هذه البيانات هي النتيجة المقتربة على تحليل التوازن

قبل قرنين من الزمان قال ادم سميث انه من خلال عمل اليد الخفية، فإن الاشخاص الذين يلاحقون مصالحهم الخاصة في سوق تنافسي يعززون بشكل أكثر فاعلية الرفاهية العامة .

وهذا المفهوم - أي المنافسة الشديدة وغير المقيدة في السوق هي اداة قوية لزيادة الناتج ورفع مستويات المعيشة - هو احد اعماق الافكار واقواها في التاريخ.

أن أحد اعظم انجازات الاقتصاد الحديث هي فهم المعنى الدقيق لقولة ادم سميث . وسوف نبرز في هذا الجزء، التعليل الكامن خلف مذهب اليد الخفية. علينا أن نعرف أولاً ما نعنيه بتعبير «الرفاهية العامة». فلكل شخص فكرته الخاصة عما هو جيد للمجتمع، لكن علماء الاقتصاد معنيين بالكفاءة. والكفاءة كما يعرفها الاقتصاديين، هي الحالة التي يتم فيها استخلاص اكبر قدر ممكن من الاشباع من الموارد المتوفرة للمجتمع. بدقة أكثر تتحقق كفاءة التوزيع (allocative efficiency) (التي يطلق عليها في بعض الاحيان «كفاءة باريتو أو «الكفاءة» اختصاراً) حين لا يكون ثمة طريقة لاعادة تنظيم الانتاج أو الاستهلاك من اجل زيادة اشباع شخص ما من دون تخفيض اشباع شخص آخر. والوضع الكفوء هو الوضع الذي لا يمكن فيه تحسين حالة شخص ما دون ان نؤثر على حالة شخص آخر سلباً، أو بصيغة اخرى، إذا كان اقتصاد ما يعمل بشكل كفوء، فإن من المستحيل اعادة تنظيم الانتاج والاستهلاك لجعل الجميع احسن حالاً.

وقد يتنا عرف الامور التالية اليوم :

في ظل ظروف معينة، بما في ذلك المنافسة الكاملة، سيظهر اقتصاد السوق كفاءة في التوزيع. وفي مثل هذا النظام، يكون الاقتصاد ككل كفواً ولا يمكن تحسين حالة اي فرد فيه من دون جعل شخص آخر أسوأ حالاً.

وهذا بيان مذهل حقاً عن مدى قدرة المنافسة على اعطاء نتائج مفيدة. وهو يعني انه، بالنظر الى موارد المجتمع والتكنولوجيا المتاحة له، فليس في وسع امهر المخططين حتى لو استعان

الجزئي (partial - equilibrium analysis)، والتي تتعلق بسلوك الأسواق، والأسر، والمؤسسات الفردية التي تأخذ سلوكيات جميع الأسواق الأخرى والاقتصاد ككل كأمر معطى. ويعكس ذلك تبعد تحليلات التوازن العام (general equilibrium analysis) كيف يحل التفاعل المتزامن بين جميع الأسر، والمؤسسات، والأسواق المسائل المتعلقة «بكيف»، و«لماذا»، و«لمن».

التفاعل بين جميع الأسواق في التوازن العام

ان تداخل وترابط الحياة الاقتصادية هو ما يعطيها ذلك التعقيد الرائع الذي يصعب تحليله. فكيف حدث ان أدت ثورة في ايران في العام ١٩٧٩ الى ارتفاع اسعار النفط في جميع انحاء العالم، وخفض الطلب على السيارات، والتسبب في خسارة الالاف من عمال الحديد والصلب لاعمالهم؟ وكيف ان قراراً تنظيمياً لحماية يوم الشمال في شمال غرب المحيط الهادي رفع اسعار جذوع الاشجار - ورفع بالتالي سعر الخشب وزاد تكلفة بناء المنازل - وزاد بدلات ايجار الشقق في سياتل، وأبطأ حركة الهجرة الى تلك المنطقة؟ هذه بعض من آثار اقتصادية لا تعد قد تحدث من خلال تفاعل الخطوات السبع المبينة اعلاه.

لاحظ كيف ان قائمة الخطوات تتبع تطوراً منطقياً ما بين كل خطوة والتي تليها. وغالباً ما يتبع فصول الكتب المدرسية الترتيب ذاته. لكن أياً منها يأتي أولاً في الحياة الواقعية؟ وهل هناك تسلسل منظم يقرر الاسعار في احد الأسواق يوم الاثنين، ويقيم خيارات المستهلك يوم الثلاثاء، ويحسب تكلفة الاعمال يوم الاربعاء، والانتاج الحدي يوم الخميس؟ من الواضح ان الجواب هو لا. «فجميع عمليات التوازن الجزئي هذه تجري في الوقت نفسه ويشكل متزامناً».

وهذا ليس كل شيء. فتلك الأنشطة المختلفة لا تسير مستقلة عن بعضها البعض، لكل نشاط مساره الخاص، ويحرص الا يعترض طريق الأنشطة الأخرى. فالحقيقة ان جميع عمليات العرض والطلب، والتكلفة والخيار، وعوامل الانتاجية والطلب ليست سوى أوجه مختلفة لعملية واحدة واسعة، ومتزامنة، وتعتمد على بعضها البعض.

التدقيق الدائري مثل شبكة خفية تتربط اسواق المدخلات والمخرجات في نظام يعتمد على بعضه البعض ندعوه التوازن العام. ويرسم الشكل ١٥ - ١ الهيكل العام للتوازن العام. وتبين الدوائر الخارجية العرض والطلب على جميع السلع وعوامل الانتاج. ولا نتحدث هنا عن سلعة واحدة أو عامل انتاج واحد، بل عن جميع المنتجات المختلفة (ذرة، رعاية طبية، موسيقى، بيتزا، الخ). المصنوعة بتشكيلة واسعة من عوامل الانتاج (حقول الذرة،

والجراحون، والاستديوهات، والشاحنات، الخ).

يتم تبادل كل سلعة على حده وكل عامل انتاج في سوق ما، ويقرر التوازن بين العرض والطلب سعر وكمية كل بند. وهذا التوازن ما بين العرض والطلب يحدث ملايين المرات كل يوم، ولكل نوع من انواع السلع من الالف الى الياء. لاحظ في الشكل ١٥-١ ان الدائرة العلوية تمثل الطلب والعرض من الانتاج في حين ان الدائرة السفلية تجارياها بتمثيل الطلب والعرض على عوامل الانتاج. انظر كيف يطلب المستهلكون المنتجات ويعرضون عوامل الانتاج الحقيقية، ان الاسر تشتري سلعها الاستهلاكية بالدخل الذي كسبته من عامل الانتاج الذي عرضته. بالمثل، تشتري قطاعات الاعمال عوامل الانتاج وتعرض منتجاتها. ويتم تسديد دخل عوامل الانتاج والارباح من العوائد من المنتجات التي تبيعها قطاعات الاعمال.

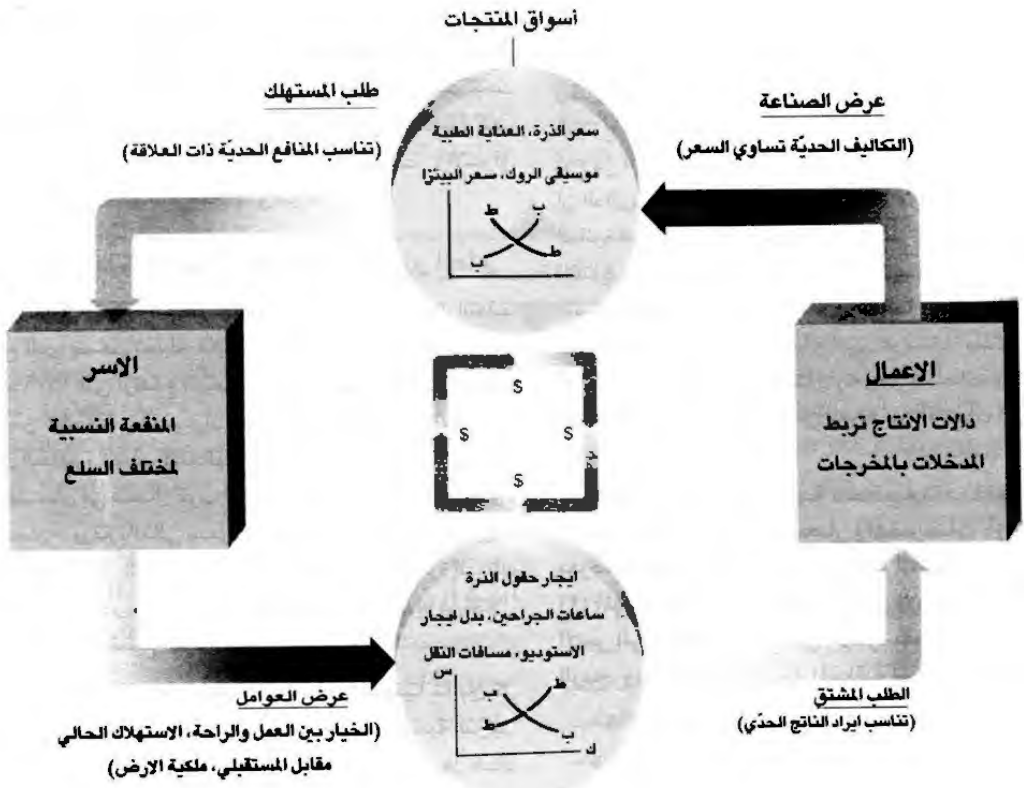
وهكذا نرى ان ثمة بنية منطقية تقف خلف ملايين الأسواق التي تقرر الاسعار والمخرجات : (١) الاسر بعرضها عوامل الانتاج واختيارها للمنتجات تتفاعل مع (٢) المؤسسات التي تحول عوامل الانتاج المشتراة من الاسر الى منتجات تباع الى الاسر، يقودها الى ذلك اغراء الربح. وبذلك تكتمل البنية المنطقية لنظام التوازن العام.

خواص التوازن العام التنافسي

لا بدشنا ان يكون تحليل التوازن العام اكثر تعقيداً من استخدام التحليل القائم على التوازن الجزئي، الذي يتناول سرقاً واحداً فقط. ويمثل نظام التوازن العام الاقتصاد كله، وليس مجرد جزء واحد منه. وقد يضم اشكالاً عديدة متنوعة من العمالة، والالات، والأرض، والتي تخدم كمدخلات لانتاج العشرات من مختلف الحاسوب، ومئات من مختلف انواع السيارات، وآلاف من مختلف اشكال الملابس، وهلم وجرا. ويضم خدمات مثل برامج التلفزيون، والدورات الجامعية، والاجازات في ديزني لاند، علاوة على سلع مثل معدات الانشاء الثقيلة، والبيتزا، ومعاجين الاسنان.

كيف يمكننا ان نعرف ان الاقتصاد القائم على المنافسة هو اقتصاد كفؤ؟ عند الاجابة على هذا السؤال نتبع المسار التالي : نحدد أولاً فرضيات التوازن الاقتصادي العام. ثم نصور بشكل مختصر خواص التوازن العام. ثم بعد ذلك، وبطريقة أكثر تقنية، نضع مسودة خواص التوازن العام بتفصيل أكثر. وأخيراً، نبين السبب في ان توازننا عاماً يقوم على المنافسة الكاملة سيكون كفؤاً.

الهاديء الأساسية سندرس اقتصاداً نفترض ان جميع الأسواق فيه تقوم على المنافسة الكاملة وانها تخضع لمنافسة لا تهدأ بين العديد من المشتريين والبائعين، ويتحرك كل سعر سواء كان لأحد المدخلات أو احد المخرجات بقدر من المرونة بحيث



الشكل 10 - 1. المدخلات، الإنتاج، المخرجات، والاستهلاك لدورة الحياة الاقتصادية.

يربط التوازن العام في الاقتصاد بين عرض وطلب عدد كبير من عوامل الإنتاج والمنتجات. لاحظ كيف أن المؤسسات التي هدفها تحقيق أكبر قدر من الربح والأسر التي تريد تحقيق أكبر قدر من المنفعة تتفاعل في أسواق المنتجات عند النقطة (1) وفي أسواق العوامل عند النقطة هـ. لاحظ أيضاً أن تدفق النقود داخل خط التدفق الداخلي يتحرك في اتجاه معاكس لتدفق السلع وعوامل الإنتاج.

المنتج وإن نبين بعد ذلك كيف يمكن أن يتوآحا لإيجاد توازن كلي. أولاً، سيوزع المستهلكون مداخيلهم على سلع مختلفة بهدف تحقيق أكبر قدر من الإشباع. ويختارون سلعاً بحيث تكون المنافع الحدية لكل دولار ينفق متساوية بالنسبة إلى آخر مستهلك وحدة من كل سلعة.

ما هي شروط تحقيق أقصى ربح للمنتجين؟ في أسواق الإنتاج، تحدد كل مؤسسة مستوى مخرجاتها بحيث تكون التكلفة الحدية للإنتاج مساوية لسعر السلعة. وحيث أن هذه هي الحال بالنسبة إلى كل سلعة وكل مؤسسة، فإن ذلك يستتبع أن يعكس سعر السوق التنافسي لكل سلعة تكلفة المجتمع الحدية لتلك السلعة.

يوآزن ما بين العرض والطلب في كل الأوقات. والمؤسسات تعمل على تحقيق أقصى ربح، في حين يختار المستهلكون سلالهم المفضلة من السلع. إضافة إلى أنه ليس هناك احتكارات طبيعية، وأن كل سلعة يتم إنتاجها في ظل توفر شروط عوائد إلى حجم ثابتة أو منخفضة. ولا يوجد تلوث، ولا لوائح تنظيمية تقيد الدخل إلى الأسواق، أو نقابات عمال احتكارية تفسد ساحة المنافسة. مثل هذا الاقتصاد، إن وجد، سيكون اقتصاداً يمكن ليد آدم سميث الخفية أن تتحكم فيه من دون معوقات أو مؤثرات خارجية، أو منافسة غير كاملة.

لمثل هذا الاقتصاد، يمكننا وصف سلوك المستهلك، وسلوك

اتفاقه. وباستخدام هذه القاعدة، سنرى أن نسبة المنافع الحديثة لكلا السلعتين، والمعروفة تقنياً باسم «معدل الاستبدال الحدي» بين السلعتين (أو م ح ١ ح ٢) لعلاقة الاستبدال بين السلعة ١ والسلعة ٢)، تلي الشرط:

$$\frac{١ ح ٢}{١ ح ١} = \frac{١ ح ٢}{١ ح ٢} = \frac{١ ح ٢}{١ ح ٢}$$

بصياغة لفظية، نسبة المنافع الحديثة للسلعتين، أو الاشباع الحدي النسبي المستخلص من السلعتين، يساوي نسبة الاسعار. ويصح هذا الشرط لأي مستهلك فرد يشتري السلعتين المذكورتين.

٢ - توازن المنتج. يقود سلوك المؤسسات الهادفة لتحقيق أقصى ربح ممكن إلى مجموعة شروط مماثلة إلا أنها أقل تعقيداً إلى حد ما، وقد غطيناها في الفصول من ٦ إلى ٨. ووجدنا في تلك الفصول أن المؤسسات المتنافسة تختار مستويات من المدخلات والمخرجات على الشكل التالي :

١ - «شرط المخرجات» بالنسبة للمنتج هو أن تضبط المخرجات بحيث يكون سعر كل سلعة مساوياً للتكلفة الحديثة لتلك السلعة. وبإعادة ترتيب حدود هذه المعادلة، نجد أن :

$$\frac{١ ح ٢}{١ ح ١} = \frac{١ ح ٢}{١ ح ٢}$$

ما نقوله هذه المعادلة، أنه في اقتصاد يقوم على المنافسة تكون نسبة التكلفة الحديثة لمنتجين نهائين مساوية للنسبة بين سعرهما. وتصح المساواة لجميع السلع المنتجة ولجميع المؤسسات التي تنتجها. ويمكننا أيضاً تفسير نسبة التكاليف الحديثة على أنها المعدل الذي يمكن للمجتمع أن يحول سلعة إلى أخرى (يطلق على نسبة التكاليف الحديثة في بعض الأحيان اسم «المعدل الحدي للتحويل بين السلع» (أو م ح ت). فإذا كانت التكلفة الحديثة للببترزا هي دولار واحد، والتكلفة الحديثة لقص الشعر هي ١٠ دولارات. عندها يمكن للمجتمع عن طريق تحويل مصادره من الحلاقين إلى صانعي الببترزا أن يحول قصة شعر واحدة إلى ١٠ وحدات من الببترزا.

النقطة الأساسية التي يجب فهمها عن الاقتصاد القائم على المنافسة هي أن الاسعار التنافسية تعكس التكاليف الاجتماعية أو الندرة. لقد أشرنا قبل قليل إلى أن نسبة التكاليف الحديثة أو المعدل الحدي للتحويل بين السلع ، يخبرنا عن معدل قدرة المجتمع على التحول من سلعة إلى أخرى. لكن لأن نسبة السعر بين السلعتين تساوي المعدل الحدي للتحويل (م ح ت) بين السلعتين، فإن ذلك يستتبع أن

ويجمع هذين البيانيين نحصل على شروط التوازن التنافسي. فالنسبة لكل مستهلك تكون المنفعة الحديثة من استهلاك كل سلعة مساوية لتكلفة السلعة الحديثة، أضف إلى ذلك، تتساوى المنفعة الحديثة لأخر دولار يتم إنفاقه على جمع السلع.

سيوضح لنا المثال التالي النتيجة التي توصلنا إليها. افترض أن لدينا شخصين، السيد سميث والسيد ريكاردو، ونوعين من السلع، ببترزا وملابس. ضبط مقياس المنفعة بحيث أن وحدة منفعة واحدة تساوي ١ دولار. في توازن المستهلك، السيد سميث يشتري ببترزا وملابس إلى أن تصبح المنفعة الحديثة (م ح) لكل دولار يتم إنفاقه على السلعتين مساوية ١ (سميث) وحدة منفعة. وبالمثل يوزع السيد ريكاردو دخله بحيث يحصل على ١ (ريكاردو) وحدة منفعة لكل دولار مما ينفق. ويضبط منتج الببترزا والملابس مستوى مخرجاتهم بحيث تتساوى الاسعار مع التكلفة الحديثة. لذلك فإن رزمة من الببترزا قيمتها دولار واحد ستكون تكلفة انتاجها الحديثة مساوية لدولار واحد بالنسبة لكل منتج، والحال مماثل بالنسبة لرزمة قيمتها دولار من الملابس. وإذا أراد المجتمع أن ينتج رزمة اضافية قيمتها دولاراً واحداً من الببترزا، فإن ذلك قد يكلف المجتمع رزمة قيمتها دولار واحد من العمالة النادرة، والأرض، ومصادر رأس المال.

ويجمع هذه الشروط مع بعضها البعض، نرى أنه مقابل كل دولار اضافي من الاستهلاك، سواء من قبل سميث أو ريكاردو، نحصل بالضبط على وحدة منفعة اضافية واحدة من الاشباع، سواء كان ذلك الانفاق الإضافي على الملابس أو الطعام. وبالمثل، سيكون لكل وحدة اضافية من الانفاق تكلفة حديثة أو اضافية على المجتمع مقدارها دولار واحد اضافي من الموارد، والأمور سيان سواء انفق هذا الدولار سميث أو ريكاردو، وسواء انفق على الطعام أو الملابس. «لذلك، فإن التوازن العام للأسواق يقرّر الاسعار والمخرجات بحيث تساوي المنفعة الحديثة لكل سلعة بالنسبة للمستهلك التكلفة الحديثة لكل سلعة بالنسبة للمجتمع».

تحليلات مفصلة للتوازن العام

دعونا نلقي نظرة فاحصة على «شروط التوازن العام التنافسي». تقع هذه الشروط عادة ضمن فئتين: الأولى، تتعلق بالمستهلكين ، وتقابل الحلقة العليا في الشكل ١٥ - ١ ، في حين أن الثانية تتعلق بالإنتاج، وتقابل الحلقة السفلى من الشكل المذكور.

١ - توازن المستهلك. بينت تحليلاتنا لسلوك المستهلك في الفصل ٥، أنه عند الاختيار من بين السلع، فإن المستهلكين يزيدون منفعتهم عن طريقة مساواة المنفعة الحديثة لكل دولار يتم

بشكل غير كثيف على مساحات واسعة من الأرض، وسيقود ذلك إلى بناء مساكن واسعة، وطرق عريضة، وأوقات أقصر للتنقل. أما في هونغ كونغ، ومع وجود نسب أعلى من سعر الأرض مقابل أجر العمال، فإننا نرى الكثير من البنايات السكنية العالية والقليل من المروج، ومع شوارع ضيقة، وتميل المزارع لاستخدام العمال بشكل كثيف للغاية.

نلخص ذلك كالتالي :

في التوازن العام القائم على المنافسة وفي ظل وجود مستهلكين يسعون لتحقيق أقصى منفعة ومؤسسات تسعى لتحقيق أقصى ربح :

- تكون المنافسة الحدية النسبية للسلع مساوية للأسعار النسبية لتلك السلع، وذلك لجميع المستهلكين.
- تكون نسبة التكاليف الحدية للسلع التي تنتجها المؤسسات مساوية للأسعار النسبية لتلك السلع.
- تكون النواتج الحدية النسبية والخاصة بجميع المدخلات متساوية بالنسبة لجميع المؤسسات وجميع السلع، ومساوية أيضاً للأسعار النسبية لتلك المدخلات.

التاريخ الطويل للكفاءة : قد يسأل القارئ، الفطن هنا : «هل أنت متأكد أن لديك العدد



الصحيح من المعادلات لاستعمالها في حل جميع الأسعار والكميات؟ وأنها ستقود إلى إيجاد مجموعة كاملة ومتماسكة من توازنات العرض والطلب لجميع المدخلات والمخرجات؟ رغم أن آدم سميث فهم جوهر الأسواق التنافسية قبل قرنين من الزمان، إلا أن الأمر تطلب بعض أقوى الادمغة في مجال الرياضيات والاقتصاد لإيجاد جواب دقيق على هذه الاسئلة.

لقد فكر علماء الاقتصاد ملياً في هذه المسائل العويصة لمدة تزيد على قرن من الزمان. ويعزى الفضل إلى عالم الاقتصاد الفرنسي ليون والراس (Léon Walras) من علماء القرن التاسع عشر، في اكتشافات نظرية التوازن العام والمعادلات الخاصة بها. إلا أنه لم يتمكن من إعطاء دليل دقيق على وجود توازن في النظام القائم على المنافسة. وبقي الحال كذلك حتى أواسط الثلث الأول من القرن العشرين، حين تم تقديم دليل كامل على وجود حل، باستخدام أدوات رياضية عالية الفعالية مثل : نظرية المجموعات (Set theory) والهندسة اللاكمية (topology)، من قبل عالم الرياضيات العبقري جون فون نيومان (John von Neumann)، وعالم الاقتصاد الأمريكي الحائز على جائزة نوبل كينيث أرو (Kenneth Arrow)، وجيرارد دوبريه (Gerard Debreu). وقد

تعكس الأسعار النسبية الندرة الاجتماعية في ظل المنافسة الكاملة. وهذه الحقيقة الأساسية بالذات - الأسعار التنافسية تعطي إشارة دقيقة على الندرة النسبية لمختلف السلع - هي التي تظهر مدى صحة مبدأ اليد الخفية وأن أسواق المنافسة الكاملة تقود إلى كفاءة التوزيع.

ب - وتقود المنافسة أيضاً إلى فرض نوع من الشروط الخاصة بالمدخلات على المنتجين. لقد رأينا أن المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح تختار كمية معينة من كل نوع من المدخلات بحيث تكون قيمة انتاجها الحدي مساوية لسعرها. أي إن :

الانتاج الحدي للأرض من السلعة ١

x سعر السلعة ١ = إيجار الأرض.

الانتاج الحدي للأرض من السلعة ٢

x سعر السلعة ٢ = إيجار الأرض

الإنتاج الحدي للعمالة من السلعة ١

x سعر السلعة ١ = أجر العمالة ... وهلم جرا.

ولهذه العلاقات عدة مضامين مهمة. أولاً، لأن كل مؤسسة في صناعة معينة تواجه الأسعار ذاتها للمدخلات والمخرجات، فإن الانتاج الحدي للمدخل ١ يكون متماثلاً بالنسبة لكل مؤسسة في تلك الصناعة.

بإعادة ترتيب البنود في المعادلات سابقة الذكر، يمكننا رؤية أن نسبة المنتجات الحدية للمدخلات مساوية لنسبة أسعارها :

الانتاج الحدي للأرض

في السلعة ١ = سعر الأرض

الانتاج الحدي للعمالة

في السلعة ١ = سعر العمالة

علاوة على ذلك، تصح هذه العلاقة لجميع المؤسسات التي تستخدم الأرض والعمالة لإنتاج السلعة ١. إضافة إلى أنها تصلح لجميع عوامل الانتاج (رأس المال، والنفط، والعمالة غير الماهرة، الخ) ولجميع السلع المنتجة.

شروط المدخلات مهمة لأنها تفترض أن نسب النواتج الحدية لعوامل الانتاج متماثلة لجميع المدخلات ولجميع المؤسسات وفي جميع الاستخدامات. فإذا كانت اليد العاملة نادرة مقارنة بالأرض في الجنوب الغربي الأمريكي، فسوف يكون إيجار الأرض منخفضاً مقارنة بأجور العمالة. فانخفاض نسبة الإيجار إلى الأجر ستجعل المزارع تنشر ما لديها من عمال

بين هذا الاكتشاف الثوري أنه في ظل عدد من الظروف المعينة ستكون هناك مجموعة واحدة على الأقل من الأسعار توازن بالضبط العرض والطلب لجميع المدخلات والمخرجات - حتى وإن كان هناك ملايين المدخلات والمخرجات، في عدة مناطق مختلفة، وحتى لو اشترت السلع وبيعت في أوقات مختلفة .

التوازن العام في أثناء العمل

أصبحنا مستعدين الآن لفهم طريقة عمل اليد الخفية ولماذا تعمل.

يبيد التوازن العام لنظام السوق كفاءة في التوزيع حين يكون هناك منافسة كاملة، ومعلومات تامة، ولا توجد مؤثرات خارجية. وفي مثل هذا النظام، يكون سعر كل سلعة مساوياً لتكاليفها الحدية، وسعر كل عامل انتاج مساوياً لقيمة ناتجه الحدي. وبالتالي، حين يرفع كل منتج ارباحه الى أقصى حد، ويرفع كل مستهلك منفعته الى أقصى حد، يكون الاقتصاد كلاً كفواً ولا يمكن لأي شخص أن يصبح أفضل حالاً من دون أن يجعل شخصاً آخر أسوأ حالاً.

فما سبب هذا التوافق المفاجيء ما بين الرفاهية العامة والمصلحة الشخصية؟ يمكننا رؤية المنطق الذي تقوم عليه من المثال التالي. افترض أن شخصاً ادعى بأنه ساحر اقتصادي وجاء ليقول: «لقد وجدت طريقة لاعادة تنظيم الاقتصاد القائم على المنافسة الكاملة وجعل الجميع افضل حالاً. نحن ننتج القليل جداً من البيتزا. وما علينا سوى اعطاء كل شخص المزيد من البيتزا وعدداً أقل من القمصان وسيكون الجميع افضل حالاً».

لكن مدعي السحر هذا مخطيء. افترض ان سعر القمصان الدارج هو ١٥ دولاراً للقميص، في حين أن سعر البيتزا هو ٥ دولارات، في ظل هذا الفرض فان كل فرد من المستهلكين سيقوم بتوزيع دخله بحيث أن المنفعة الحدية لأخر قطعة يستهلكها من البيتزا تساوي ثلث المنفعة الحدية لأخر قميص يستهلكه. لذلك من المؤكد الا يرغب المستهلكون في الحصول على المزيد من البيتزا وعلى عدد أقل من القمصان، ما لم يحصلوا على كمية أكثر من ثلاث قطع بيتزا مقابل كل قميص يتخلون عنه.

فهل يمكن للاقتصاد أن يستخلص أكثر من ثلاثة قطع بيتزا مقابل كل قميص يتم التخلي عنه؟ ليس إذا كان منظماً بشكل تنافسي. ففي ظل المنافسة الكاملة، تكون نسبة سعر القمصان الى سعر البيتزا هي نسبة التكلفة الحدية للسلمتين وبالتالي فإذا كانت نسبة السعر لهما هي $5/15 = 1/3$ ، فإن في وسع المنتجين استخلاص ثلاث قطع اضافية فقط من البيتزا مقابل كل قميص لا

يتم انتاجه. الحقيقة أنه إذا تراجعت حدود امكانيات الانتاج، فسوف يحصل المنتجون في الواقع على كمية أقل من ثلاث قطع من البيتزا مقابل كل قميص لا يتم انتاجه.

من هنا نرى سبب خطأ ساحرنا. فالمستهلكون مستعدون لكل المزيد من البيتزا والحصول على قمصان أقل إذا كان ذلك يحسن اشباعهم، أي أنهم يجب أن يحصلوا على أكثر من ثلاث قطع من البيتزا مقابل كل قميص يتم التخلي عنه. لكن ذلك غير ممكن لأن المنتجين الساعين لتحقيق أقصى ربح لا يستطيعون الحصول على أكثر من ٣ قطع بيتزا مقابل خفض الانتاج بمقدار قميص واحد. لذلك، فإن إعادة التنظيم المقترحة لن تحسن الاشباع الاقتصادي لكل شخص.

المنطق الذي تقوم عليه هذه الفكرة بالطبع أوسع بكثير من مثال البيتزا والقمصان. بقليل من التفكير يمكنك أن ترى بأنه ينطبق على جميع السلع الاستهلاكية. وبقليل من الجهد، يمكنك أن ترى أيضاً كيف يمكن مده ليشمل إعادة تنظيم المدخلات والانتاج في المؤسسات. ومن السهل رؤية امكانية تطبيقه على التجارة بين الدول علاوة على التجارة ضمن الدولة ذاتها. والنقطة الأساسية التي يجب التنبيه لها، هي أنه نظراً لأن الأسعار تخدم كمؤشر على الندرة الاقتصادية بالنسبة للمنتجين وعلى المنفعة الاجتماعية بالنسبة للمستهلكين، فإن آلية السعر التنافسي تسمح بإعطاء افضل خليط من السلع والخدمات التي يمكن انتاجها من مصادر المجتمع وتقنياته.

عرض بياني

يمكننا رؤية هذه النقاط بشكل جيد باستخدام اداة تعرف باسم «حدود امكانية المنفعة» (أو ح ١ م). وبين هذا المنحنى الحدود الخارجية للمنافع أو الاشباعات التي يمكن للاقتصاد الحصول عليها. ويشبه هذا المفهوم في روحه والى حد كبير مفهوم حدود امكانيات الانتاج. والفارق الرئيسي هو أن «ح ١ م» يضع المنافع أو مستويات الاشباع على محورين، كما هو مبين في الشكل ١٥ - ٢. ويميل منحنى حدود امكانية المنفعة الى أسفل ليشير الى انه عند ارتفاع اشباع احد الأشخاص، عند حدود امكانية المنفعة فإن اشباع شخص آخر لا بد أن ينخفض.

لاحظ ان منحنى ح ١ م مرسوم بشكل متموج بعض الشيء. وهذا يشير الى أن مقياس المنفعة الفردية هو مقياس اعتباطي، وعلى أية حال، ان عدم القدرة على مقارنة المنافع الفردية هو أمر غير ذي أهمية لتحليل الكفاءة. وما يهم هنا، هو أن مستوى اشباع الشخص يرتفع مع ارتفاع مؤشر المنفعة. ويسبب هذه العلاقة الايجابية ما بين المنفعة والمستويات المرجوة من الاستهلاك، فلا

من استيراد السيارات واقراص الحاسوب». هذه الاجراءات قد تحرف الاسعار وتدفع الاقتصاد الى داخل حدود امكانية المنفعة العالمية. فإن أقيمت هذه الحواجز ببراعة، فقد تتمكن امريكا من تحسين وضع مستهلكيها، مثلاً، بالانتقال الى النقطة ب في الشكل ١٥ - ٣. ومن الواضح أن هذه السياسة هي سياسة «أفقر جارك» حيث تكسب امريكا على حساب اليابان.

الاجلب أن تنتهي تلك الاجراءات الى اىذاء كلا البلدين. فقد يرد أحد الموظفين الحكوميين اليابانيين بالقول «إذا كنتم تشعرون بأن صناعة سيارتنا تهددكم، دعونا نعمل على تقنين الصادرات من السيارات ما بين البلدين». وقد تكون النتيجة أن تستخدم اليابان قوتها في السوق فترفع اسعار صادراتها وتخفض بذلك من رفاهية المستهلك الأمريكي. والاحتمال الآخر أن تلجأ اليابان الى فرض عقوبات، كما تفعل أوروبا في بعض الاحيان، بأن تفرض تعرفه جمركية على المستوردات من امريكا. وهذه النتائج المتشائمة موضحة بالنقطة ج، حيث أدى التدخل في حرية التجارة الى إلحاق الأذى بالمستهلكين في كلا البلدين.

الاسعار في ظل الاشتراكية لم يشر بحثنا في العلاقة ما بين الاسعار، والمستهلكين، والمتجبن الى تنظيم الاقتصاد، وما

نصل الان الى النقطة المهمة : حين تكون إحدى نتائج الاقتصاد على منحنى حدود امكانية المنفعة، فإنها تبدي كفاءة توزيع (أو كفاءة باريتو). وأحدى نقاط كفاءة باريتو موضحة بالنقطة أ في الشكل ١٥ - ٢. فما السبب في أن النقطة أ تمثل كفاءة باريتو؟ لأنه ليس ثمة طريقة ملائمة لاعادة تنظيم الاقتصاد تجعل أي شخص افضل حالاً من دون جعل شخص آخر اسوأ حالاً. يمكننا بالطبع الانتقال الى النقطة ج. ولا شك أن هذه الحركة ستسعد عمرو الذي سيزداد استهلاكه واشباعه. لكل مكسب عمرو لا يتم الا على حساب زيد. وحين لا تتحقق جميع المكاسب الممكنة لعمرو الا على حساب زيد، يكون الاقتصاد عند حدود امكانية المنفعة ويعمل بكفاءة^(١).

يكون الاقتصاد كفواً حين يكون عند حدود امكانية المنفعة.

كفاءة التجارة الدولية الحرة المبادئ العامة التي طرحناها هنا يمكن استخدامها لتوضيح أحد أهم طروحات علم الاقتصاد : كفاءة نظام حر ومفتوح على التجارة الدولية. ونظام التجارة الدولية الحرة هو نظام ليس فيه تعرفه جمركية، أو كوتا، أو أية حواجز أخرى للاستيراد والتصدير. وفي نظام يقوم على التجارة الحرة، تكون تكاليف شراء السلع من البرازيل أو روسيا هي تكاليفها الحديثة فقط، وليس تكاليف مصطنعة مفروضة من قبل الحكومات «الحماية» المؤسسات والعمال المحليين.

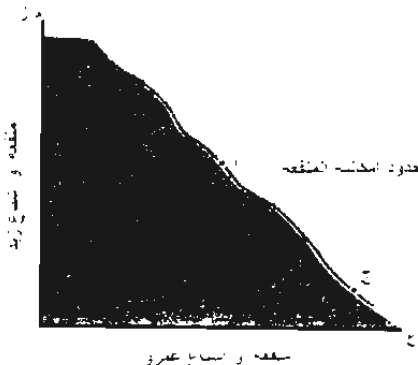
ولا تختلف التجارة الدولية عن التجارة داخل البلد الواحد، مما يعني أن «اقتصاداً تنافسياً سيكون على حدود امكانية المنفعة العالمية». وقد وضعنا كفاءة التجارة الحرة في الشكل ١٥ - ٣ فقسمنا العالم الى بلدين امريكا واليابان، وبيننا مدى اشباع المستهلكين في البلدين على محورين. وتمثل أ نقطة كفاءة من التوازن القائم على التجارة الحرة والمنافسة الكاملة.

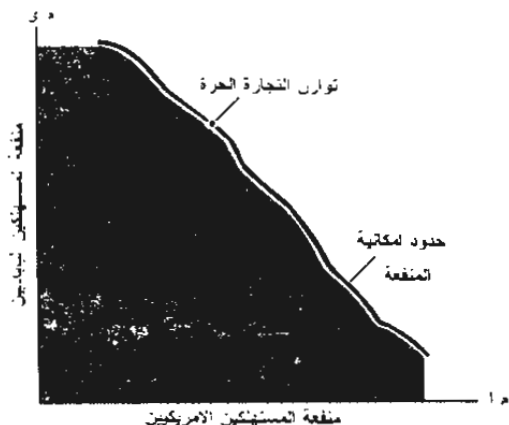
الآن، افترض أن سياسياً أمريكياً تدخل وقال، «نريد حماية شركات السيارات والحاسوب من المنافسة غير العادلة. دعونا نحد

(١) ركز بحثنا في هذا الفصل على تحليل النظرية الأولى للأنظمة التنافسية. اصف الى ذلك انه توجد نظرية ثانية في هذا المجال هي عكس النظرية الأولى. افترض اقتصاداً له مجموعة من الخيارات وتكنولوجيا «عادية» - أي أن المنفعة الحديثة للإستهلاك تتناقص وليس هناك أية زيادة على عوائد الانتاج. وفي ظل هذه الظروف وبعض الظروف الأخرى، يمكن تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد بشي من التوازن القائم على المنافسة الكاملة. بصيغة أخرى، إذا أرادت الحكومة تحقيق نتيجة كفاءة معينة مثل النقطة أ في الشكل ١٥ - ٢، يمكنها القيام بذلك، من حيث المبدأ، عن طريق اعادة توزيع المدخلات الأولية (لنقل عن طريق فرض ضرائب وتقديم تحويلات اعانة بمبالغ مقطوعة) ثم السماح للبلد الخفية بقيادة الاقتصاد الى النقطة المرجوة في مثل هذه الاقتصادات العادية، فإن تركيبة من توزيع كفاءة للدخل اضافة الى المنافسة كفيلاً بتحقيق نوع من التوزيع الكفاءة للموارد.

الشكل ١٥ - ٣. التوزيعات الكفاءة توجد على حدود امكانية المنفعة.

تتحقق الكفاءة الاقتصادية حين لا يكون في الامكان تحسين اشباع شخص دون اىذاء شخص آخر. وهذا يعني أن تقع النتائج الكفاءة على حدود امكانية المنفعة (ح أ م). والانتقال من النتيجة أ الى النتيجة ج يحسن رفاهية عمرو ولكنه يؤذي زيداً، وكلا النقطتان تعطيان توزيعاً كفاءة النقطة ب داخل ح أ م وهي غير كفاءة لأن في وسع زيد وعمرو أن يكونا افضل حالاً دون اىذاء أحد.





الشكل ١٥ - ٣. التجارة الحرة مقابل التجارة الموجهة

التجارة الحرة والمفتوحة بين الاقتصادات القائمة على المنافسة الكاملة تضمن التوازن الكفؤ عند النقطة أ. وإذا أدارت أمريكا تجارتها عن طريق التعرفة الجمركية والحوافز التجارية الأخرى، فقد تنتقل إلى نقطة التوازن ب، التي قد تحسن من وضع أمريكا على حساب المستهلكين اليابانيين. وإذا ما ردت اليابان بعقوبات أو فرضت قيوداً على صادراتها، فإن كلا البلدين سوف يخسر حيث ستعمل القيود على التجارة على رفع الأسعار وخفض الدخل الحقيقي للجميع عند النقطة جـ.

إذا كانت المؤسسات مملوكة للدولة أو لشركات خاصة. وكما يكون الاقتصاد كفؤاً فلا بد من توفر شروط معينة بالنسبة إلى العلاقة ما بين المنافع الحدية والتكاليف الحدية لمختلف السلع. وشروط الكفاءة هذه تصح في المجتمعات المنظمة حسب الخطوط الاشتراكية كما أنها تصح في الاقتصاد الرأسمالي.

في ظل معظم الأنظمة الاشتراكية، مثل تلك التي سادت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية خلال عقد الثمانينات، أهملت الأسعار، وإلى حد بعيد، كوسيلة لتوزيع الموارد. واعتمد المخططون في تلك البلدان على أوامر من منظمة التخطيط المركزي لتقرير توزيع السلع، والخدمات، وعوامل الإنتاج. وكرس الكثير من المخرجات للصناعات الثقيلة، ليس لأن طلب المستهلكين على مثل هذه السلع قد تولد بشكل مباشر أو غير مباشر، بل لأن المخططين أمروا بذلك. وقد أوضح علماء الاقتصاد أن هذه الأنظمة بتجاهلها لدور الأسعار، قد تجاهلت الدور القيادي للأسواق وولدت الكثير من الهدر.

هل من الممكن أن ندمج نظام أسعار ما مع المبادئ الاشتراكية؟ جادل بعض علماء الاقتصاد أن في الإمكان تحقيق ذلك من خلال منهج يدعي «اشتراكية السوق». وبموجب هذا النظام المفترض، قد تمتلك الدولة وسائل الإنتاج، لكنها توجر رساميلها إلى مؤسسات تمتلكها الدولة وتتصرف هذه المؤسسات «وكأنها» مؤسسات تخوض منافسة كاملة. ويشبه هذا النظام من حيث المبدأ اقتصاد السوق الخاص الكفؤ، ومسألة ما إذا كان من الممكن لهذا النظام العمل خارج قاعات المحاضرات ما زال محور نقاش حار، وليس لدينا أية حالة حتى الآن عن استخدام نظام أسعار فعال تماماً حسب المبادئ الاشتراكية.

المؤهلات

ب

فشل الأسواق

ثمة عدد من أشكال فشل السوق قد تفسد الصورة المثالية للمنافسة الكاملة المفترضة في مناقشتنا للأسواق الكفؤة: مثل المنافسة غير الكاملة، والمؤثرات الخارجية، والمعلومات غير الكاملة. وقد بحثنا هذه المواضيع في فصول سابقة، وسوف نعود إليها في تحليلنا لدور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

المنافسة غير الكاملة حين تتمتع إحدى الشركات بقوة مهيمنة في سوق معين (لفرض أن لديها احتكار لبراءة اختراع دواء أو امتياز محلي للكهرباء)، فإن في وسعها رفع سعر إنتاجها

نقاشنا السابق جرى بناء على افتراضات غير واقعية: لا احتكارات، ولا مؤثرات فائضة أو خارجية، ولا فشل للسياسات الحكومية، وهلم جرا. وعالم المنافسة الكاملة بالنسبة لعالم الاقتصاد يشبه النموذج اللا - احتكاري بالنسبة للفيزيائي. فنحن لا نرى صورة العالم الحقيقي حين نرجع من المكتبة وتحتكركواغنا بالناس في الشوارع. أضف إلى ذلك، أنه حتى لو سيطرت المنافسة الكاملة على جميع أنحاء العالم، فسوف يبقى، هناك أناس غير راضين عن توزيع الدخل الذي تولده المنافسة.

دعونا نراجع، إذًا، المؤهلات الرئيسية لكفاءة الأسواق: فشل الأسواق والتوزيع غير المقبول للدخل.

تكسّر فكه وعظامه الاخرى. ولسنا بحاجة لهذا النوع من اليد الخفية.

من حسن الحظ، ان قلة من المنتجات تبدو عصرية على الفهم مثل «الرايثور». واحدى المهمات التي تضطلع بها الحكومات هي التعرف على المجالات التي يكون فيها نقص المعلومات أمراً مهماً ويجاد العلاج اللائم لذلك.

هل يعمل علم الاقتصاد في فراغ؟

صادفنا حتى الان الكثير من الامثلة عن فشل السوق أو انهيار المنافسة. ورأينا ان الاسعار تكون في أغلب الاحيان جامدة بعكس المرونة المستمرة لاسعار المزاودة التنافسية التي تسعى لتحقيق توازنتها. ورأينا كيف أن من الممكن لشخصين يمتلكان المهارة ذاتها أن يعملوا بمعدلات اجور مختلفة في أعمال متماثلة. ورأينا كيف تستطيع احتكارات القلّة والاحتكارات الفردية تقييد الكميات المنتجة لرفع الاسعار وزيادة الارباح. وفي فصول لاحقة سندرس المشاكل البيئية مثل تأثيرات الاحتباس الحراري، والنقص في المعلومات الذي يعكر اسواق الرعاية الصحية.

بعد قراءة هذه القائمة من القيود، من الطبيعي أن يتساءل المرء عما إذا كانت النظرية الاقتصادية عن كفاءة اليد الخفية قابلة للتطبيق على العالم الذي نعيش فيه. إذا أخذنا النظرية حرفياً، فليس ثمة شك في أن الية تنافسية كفؤة، ومطلقة، وكاملة لم توجد قط ولن توجد. لكن من وجهة نظر اشمل، إن أفكار نظرية المنافسة تشتمل على قدر كبير من الصحة. ورغم أن المهندسين يعلمون أنهم لا يستطيعون ايجاد فراغ مطلق، فإنهم ما زالوا يجدون أن تحليل السلوك في الفراغ أمراً قيماً للغاية لاقاء الضوء على العديد من المسائل المعقدة. والأمر مماثل مع نموذجنا التنافسي. فالكثير من النواقص يتبين أنها زائدة على المدى الطويل حين تتآكل الاحتكارات بفضل التكنولوجيات المنافسة. ورغم المبالغة في تبسيط النموذج التنافسي، فإنه يشير الى العديد من الفرضيات المهمة حول السلوك الاقتصادي، وتبدو هذه الفرضيات صحيحة بشكل خاص على المدى الطويل.

افرض مثلاً أن الثورة في روسيا قد خفضت الى حد بعيد امدادات النفط الى الأسواق العالمية. تقول التحليلات التنافسية ان سعر النفط سوف يرتفع وأن الكمية المطلوبة سوف تنخفض. لكن قد يطلع علينا محللين حصيفين لنظرية اللعبة مؤكدين أن سوق النفط العالمي ليس تنافسياً بالكامل وأنه لا يمكن استخلاص نتيجة سريعة مؤكدة لما قد يحدث. لكن ضع نقودك مع النموذج التنافسي، وراهن بأن أسعار النفط سترتفع على

باكثر من تكلفته الحدية. ويشتري المستهلكون كمية اقل من مثل هذه السلع، مما قد يشتروا لو كان هناك منافسة، ويقل اشباع المستهلك. وهذا النوع من خفض اشباع المستهلك هو شكل نموذجي من اشكال عدم الكفاءة الذي تولده المنافسة غير الكاملة.

المؤثرات الخارجية شكل آخر من اشكال فشل السوق هو المؤثرات الخارجية تذكر ان المؤثرات الخارجية تنشأ حين تكون بعض الآثار الجانبية لعملية الانتاج أو الاستهلاك غير مشمولة بأسعار السوق. مثلاً، قد ينفث أحد المرافق ادخنة كيريتية في الهواء، ملحقاً الضرر بالمنازل المجاورة ويصحة السكان. فإن لم يحم ذلك المرفق بدفع ما يترتب عليه مقابل ما يسببه، فسوف يسبب التلوث قدراً عظيماً من عدم الكفاءة يؤثر على رفاهية المستهلك.

وليست جميع المؤثرات الخارجية ضارة. فبعضها مفيد. مثل المؤثرات الخارجية التي تنجم عن الانشطة التي تولد المعارف، مثلاً، عندما اخترع تشستر كارلسون التصوير الجاف، حصل على تعويض متواضع مقابل اختراعه، رغم ان السكرتيرات والطلبة في مختلف انحاء العالم تخلصوا من عبء الكدح لساعات طويلة. وثمة مؤثر خارجي ايجابي آخر نجده في برامج الصحة العامة، حيث لا يحمي التطعيم الاشخاص الذين يتطعمون وحسب بل أيضاً أشخاصاً آخرين كان يمكن أن يصابوا لو اتصلوا بذلك الشخص وكان الممرض معدياً.

عدم احتمال المعلومات فشل ثالث مهم للأسواق هو المعلومات غير الكاملة. فنظرية اليد الخفية تفترض ان لدى المشتريين والبائعين معلومات كاملة عن السلع والخدمات التي يبيعونها أو يشترونها. وتفترض ان الشركات تعرف كل شيء عن برامج التشغيل في مجال عملها؛ وأن المستهلكين يعرفون كل شيء عن أسعار جميع المنتجات. وطعم جميع الاغذية، ومدى امكانية الاعتماد على الاجهزة المنزلية، وكفاءة المواد الصيدلانية والشرائيات التعويضية.

من الواضح، ان ثمة فارق كبير ما بين الواقع والعالم المثالي. والمسألة الحاسمة هي، ما مدى الضرر الناجم عن الابتعاد عن المعلومات الكاملة؟ في بعض الاحيان تكون الخسارة في الكفاءة ضئيلة. قد يكون الضرر طفيفاً للغاية إذا ما اشترت قطعة من «ايس كريم الشوكولاتة» وكانت حلاوتها زائدة قليلاً عن الحد، أو ان لم أعرف درجة حرارة كوب الجعة المنسكب من الحنفية. ويكون في بعض الحالات شديداً. خذ مثلاً حالة تطب صناعة الفولاذ «إبن بايرز» الذي تناول في بداية هذا القرن عقار «الرايثور» الذي بيع له كمثير للشهوة الجنسية وعلاج لكل الامراض، للتخفيف من أوجاعه وبينت التحاليل اللاحقة ان الرايثور لم يكن في الحقيقة الا ماءً مقطراً عولج بالرايديم. وقد مات بايرز ميتة شنيعة حين

المدى القصير، والأغلب أنك ستنتهي أكثر ثراء من هؤلاء المحللين المتشككين.

التوزيع الأولي للدخل

دعونا للحظة نغلق أعيننا عن العدد الهائل من أمثلة فشل السوق. فما الذي يعنيه السوق التنافسي المثالي بالنسبة لتوزيع الدخل؟ وهل ثمة يد خفية في السوق تضمن أن يحصل الناس الأقل حظاً على ما يستحقون من مكافآت؟ أم هل يحصل من يكسبون لساعات طويلة على مستوى معيشة محترم؟ كلا الحقيقة أن الأسواق التنافسية لا تضمن أن تذهب المداخليل والتعويضات بالضرورة الى المحتاجين أو من يستحقونها أكثر بل أن توزيع الدخل والتعويضات في اقتصاد السوق يعكس ما يحصل عليه البعض من هبات أولية من ثروات ومواهب موروثة مع تشكيلة من عوامل أخرى مثل العرق، والجنس، ومكان الإقامة، والجهود، والصحة، والحظ.

ويمكن للمنافسة الكاملة في ظل نظام الحرية «عدم التدخل» (Laissez-faire) أن تقود الى عدم مساواة شاملة، وأطفال سيئي التغذية، يكبرون لينجبوا أطفالاً تغذيتهم اسوأ، والى تركيز عدم المساواة في الدخل والثروة واستمرار ذلك جيلاً بعد جيل. أما إذا كان التوزيع الأولي للثروة، والامكانات الموروثة، والتعليم، والتدريب موزعة بشكل عادل، فقد تقود المنافسة الكاملة الى مجتمع تكون المساواة في الاجور، والدخل، والملكية متقاربة وشبه متساوية.

بإختصار، لم يكن لدى آدم سميث مبررات كافية حين أكد بأن اليد الخفية توجه الافراد، الساعين الى تحقيق مصالحهم الذاتية بشكل أناني، الى تعزيز «المصلحة العامة» - إذا كانت المصلحة العامة تشتمل على توزيع الدخل والملكية بعدالة. ولم يثبت سميث، أو أي عالم اقتصاد آخر، شيئاً من هذا القبيل منذ العام ١٧٧٦.

كلمة أخيرة حول السياسة الاقتصادية

في الفصول اللاحقة سنواجه بعض أهم القضايا السياسية والأخلاقية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة. وسوف نبحث ما إذا كان على الحكومة أن تفرض رقابة مكلفة على ما يسببه الاحتباس الحراري (greenhouse effect) ببطء، وما إذا كان على النظام الضريبي إعادة توزيع الدخل والأخذ من الأغنياء للفقراء، وهل يجب على الحكومة أن تضطلع بدور السوق في مجال الرعاية الصحية؟ وسنواصل، في أثناء بحثنا لهذه المواضيع، استخدام إطار العرض والطلب مع التحليلات المحصنة لعلماء الاقتصاد المعاصرين.

لكن لا يمكن أن تكون الكلمة الأخيرة في هذه المسائل المثيرة للخلاف للاقتصاد وحده. فخالف هذه القضايا تكمن افتراضات معيارية واحكام تتعلق بالقيم وما هو خير وصحيح وعادل. لذلك، فإن ما يفعله عالم الاقتصاد هو بذل كل الجهد لمحاولة إبقاء العلم المحض منفصلاً تماماً عن الاحكام المعيارية، ووضع اليد الحازمة في خدمة رقة القلب.

لكن فصل التشخيص عن العلاج، لا يعني ان يتحول الاقتصادي المحترف الى رابوط بلا حياة. فعلماء الاقتصاد منقسمون في فلسفاتهم السياسية كما هو الحال بالنسبة لباقي السكان. قد يدعو المحافظون منهم الى خفض تدخل الحكومة والغاء الحد الأدنى للأجور، في حين ينادي الاقتصاديون الليبراليون ببرامج اجتماعية محسنة وتنشيط السياسات الاقتصادية الكلية.

وليس في وسع علم الاقتصاد أن يخبرنا أي واحدة من وجهات النظر هذه صحيحة وأياها مخطئة. لكنه يزودنا بسلاح لخوض المناقشة الكبرى.

ملخص

يبعضه البعض بشبكة من العلاقات السعرية تجري بشكل دائري. الأسر تعرض عوامل الانتاج وتطلب سلعاً استهلاكية، وقطاعات الأعمال تشتري عوامل الانتاج وتحولها الى سلع استهلاكية وتبيعها.

٣ - النتيجة المركزية لتحليلات التوازن العام هي التالية : حيث أن الاسعار تخدم كمؤشرات على الندرة الاقتصادية بالنسبة للمنتجين وكمنفعة اجتماعية بالنسبة للمستهلكين، فإن آلية السعر التنافسي تسمح بتحقيق أكبر قدر من المخرجات والأشباع من موارد المجتمع وتقنياته. وفي مثل هذه الحالة

١ - كفاءة المنافسة الكاملة

١ - في ظل ظروف خاصة، بما في ذلك المنافسة الكاملة، يبدى اقتصاد السوق «كفاءة في التوزيع». كفاءة التوزيع (التي يطلق عليها في بعض الأحيان اسم «كفاءة باريتو») تعني ألا يكون في الامكان تحسين وضع شخص ما دون أن يصبح شخص آخر أسوأ حالاً.

٢ - ويمكن توضيح هذه النتيجة المذهلة بتحليل «التوازن العام» لجميع الأسواق. ويرتبط التوازن العام لجميع الأسواق

الاسعار النسبية = التكلفة الحدية النسبية = المنفعة الحدية النسبية، ومن ثم تقود الى عدم الكفاءة.

يكون الاقتصاد عند حدود امكانيات انتاجه، و حدود امكانيات منفعة.

٥ - حتى إذا توفرت الشروط لقيام منافسة كاملة كفوءة، يبقى تحفظ رئيسي حول النتيجة التي قد تنجم عن المنافسة في ظل نظام «عدم التدخل». فليس ثمة سبب يدعونا الى الاعتقاد ان الدخل سيتوزع بعدالة في ظل مثل هذا النظام. فقد تكون النتيجة عدم مساواة هائلة في الدخل والثروة تدوم اجيالاً عدة، وتعمل الحكومات التي تتبع انظمة اقتصاد السوق على التخفيف من لسعة الفقر.

ب - المؤهلات

٤ - ثمة حدود صارمة للشروط التي يمكن بواسطتها تحقيق توازن تنافسي كفؤ فيها : الا يكون هناك مؤثرات خارجية، ولا منافسة غير كاملة، او أخطار لا يمكن التأمين عليها؛ وان يكون لدى المستهلكين والمنتجين معلومات كاملة. ان وجود نواقص في هذه الأمور يؤدي الى انهيار شرط التوازن الكفؤ :

مفاهيم للمراجعة

- التوازن الجزئي مقابل التوازن العام.
- نظرية اليد الخفية : حسب مذهب آدم سميث ونظرية التوازن العام الحديثة.
- كفاءة التوزيع (أو كفاءة باريتو).
- حدود امكانية المنفعة (ح أ م).
- الخارجية، المعلومات غير الكاملة، التوزيع الاعتيادي للدخل.
- تعديلات على مذهب اليد الخفية : فشل الاسواق : المنافسة غير الكاملة، المؤثرات

أسئلة للمناقشة

- ١ - لخص كيف يمكن لنظام اسعار تنافسي أن يحل المشاكل الاقتصادية الأساسية الثلاث؟
- ٢ - اذكر مواصفات نظرية اليد الخفية. وضع كل مواصفة بمثال من واقع خبرتك الشخصية أو قراءتك.
- ٣ - اذكر الشروط اللازمة لقيام توازن عام تنافسي كالموصوف في الكتاب تحت عنوان «تحليلات مفصلة للتوازن العام». بين كل شرط في جملة أو جملتين. وفسر السبب في أن الاحتكار أو المؤثرات الخارجية للتوت قد تقود الى فشل احد هذه الشروط.
- ٤ - بين بدقة النظريتين الخاصتين بالمنافسة الاقتصادية. وكيف يمكن تطبيقها على المقولات التالية :
 - ١ - «توفر المنافسة الكاملة الشرط المثالي لتوزيع الثروة» (فرانسيس ووك، ١٨٩٢).
 - ب - اليد الخفية، ان كان لها ان توجد في أي مكان فالأغلب ان نجدها تنتشل جيوب الفقراء». (ادوارد نيل، ١٩٨٢).
 - ج - ما ذكره آدم سميث عن اليد الخفية (انظر الفصل ٢).
 - د - «يوحي باريتو... ان المنافسة تحقق حالة لا يمكن بمقتضاها رفع مستوى اشباع أي مستهلك ضمن الحدود المتاحة من موارد ومعارف تكنولوجية، من دون خفض مستوى اشباع شخص آخر على الأقل». (دجالنغ

الفصل ١٦

الحكومة، الخيار العام، والرعاية الصحية

الديمقراطية هي ذلك الشك الذي يتكرر باستمرار من أن أكثر من نصف السكان على صواب طيلة أكثر من نصف الوقت.

إي. بي. وايت

كانت تتبع الدورة السياسية، فكانت الاقتصادات الرأسمالية تخطو خطوتين إلى الامام على طريق زيادة تدخل الحكومة، ثم تتراجع خطوة إلى الخلف. وقد شهدنا قبل فترة غير بعيدة «عودة السوق إلى الظهور» سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية. وبدأت الحملة المطالبة بخفض تدخل الحكومة خلال فترة ادارة الرئيسين ريفان وبوش في الولايات المتحدة (١٩٨١ - ١٩٩٣) وانضمت اليها الحكومات في دول عدة. لكن رقاص الساعة مال في الاتجاه المعاكس حين قدم بيل كلينتون برامجه الرامية إلى زيادة السيطرة الحكومية على القطاع الضخم للرعاية الطبية. بقي النخبون، طيلة كل تلك الفترة، منقسمين حول الدور المناسب الذي يجب على الحكومة أن تلعبه. فقد أراد البعض مواصلة التوسع في اهداف الحكومة؛ ورفع آخرون راية ثورة محافظة وجاهدوا لخفض دور الحكومة في المستقبل.

للحكومة تأثير عميق على النشاط الاقتصادي. وسوف نبدا في هذا الفصل تحليلنا لدور الحكومة في الحياة الاقتصادية. ما هي اهداف السياسة الاقتصادية، وما هي الأدوات المتوفرة لتحقيق تلك الاهداف؟ ثم نبحث نظرية الخيار العام، التي تصف كيف تختار الحكومات الديمقراطية من بين البرامج البديلة المعروضة على مجتمعاتها. وفي الجزء الاخير سنبحث المثال المهم الخاص بالرعاية الصحية، أخذين في اعتبارنا مختلف الطرق التي يمكن للحكومة اتباعها لتحسين عمل هذا السوق الحيوي.

بقي هدف سيطرة الحكومة على الاقتصاد ساحة للنزاعات السياسية طيلة قرون عدة. واليوم يطلب الليبراليون من الحكومة تصحيح الخلل في آلية السوق والتخفيف من عبء المشاكل الاجتماعية عن الفئات الأقل حظاً ويطالب المحافظون من الحكومة «أن تحل عن ظهورهم» كي تتمكن الاسواق من اجترار معجزاتها ورفع مستوى معيشة الجميع. فما هو الخلل، وما هي المشاكل الاجتماعية التي يقلق الليبراليون بشأنها، وهل يمكن للحكومات حقاً أن تحسن الاشياء؟ وكيف أن الحكومة التي هي من الشعب، وللشعب، ومن أجل الشعب، تجثم على ظهر الشعب؟ هذه هي بعض الاسئلة التي يجب على التحليلات الاقتصادية تناولها بشكل جدي في الدراسات التي لا تنقطع عن دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

اثبتت الاسواق طيلة عقدين من الزمان أنها آلة جبارة لشحن اقتصاديات الدول الصناعية بالطاقة. ومع ذلك، بدأت الحكومات في جميع دول أوروبا وأمريكا الشمالية، ومنذ ما يقارب مئة عام، في التدخل في الأنشطة الاقتصادية لتصحيح ما تتصور انه خلل في السوق. وقد تسبب ازدياد تورط الحكومة في الحياة الاقتصادية في زيادة كبيرة في نفوذها، سواء في حصتها من الدخل القومي المخصصة للدفوعات التحويلية ودفوعات دعم الدخل، أو في سيطرتها التنظيمية على الأنشطة الاقتصادية.

لم تكن تعديلات الحكومة على القطاع الخاص متواصلة، بل

الموارد للنفقات العامة (لسلع مثل الجسور، وجمع النفقات، أو صنع «القنبلة الذكية»). ويستخدم نظام الضرائب أيضاً لعدم تشجيع أنشطة معينة تفرض عليها ضرائب أكبر (مثل السجائر) وتشجيع لقطاعات فرضت عليها ضرائب مخفضة (مثل المساكن التي يقطنها مالكيها).

٢ - «النفقات» التي تدفع للشركات أو العمال لانتاج سلع وخدمات معينة (مثل الدبابات، والتعليم، أو الحماية الامنية)، اضافة الى «الدفعات التحويلية» (مثل دفعات الضمان والرفاه) التي تمثل دخلاً للأفراد.

٣ - «اللوائح التنظيمية» أو التوجيهية التي توجه الناس الى القيام بأنشطة اقتصادية معينة أو الامتناع عنها (تتضمن الامثلة على هذه اللوائح النظم التي تحدد مقدار التلوث الذي يمكن

كان دور الدولة محور نقاش الفلاسفة منذ أيام أفلاطون، وطرحت مقترحات مختلفة لطريقة حكم الامة. ويبدأ بحثنا في هذا الجزء بتحليل الدور «المعياري» للحكومة. في محاولة لاكتشاف المنطق الاقتصادي لإدارة الدولة للاقتصاد.

أدوات السياسة الحكومية

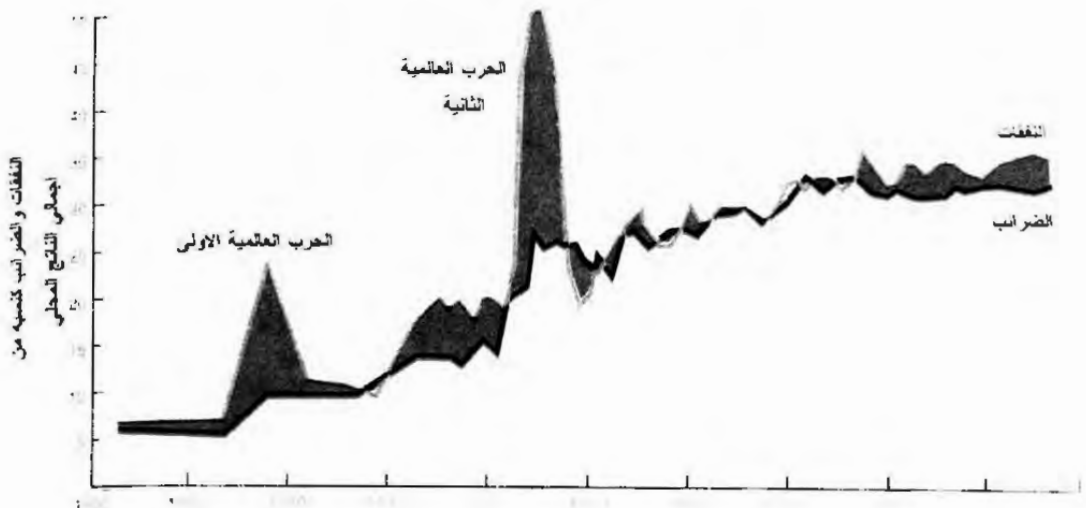
لا يوجد في الاقتصاد الصناعي الحديث مجال واحد من مجالات الحياة الاقتصادية لم تلمسه الحكومة. ويمكننا تمييز ثلاث أدوات رئيسية تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي لدى القطاع الخاص. وهي:

١ - «الضرائب» التي تخفض الدخل الخاص، وتخفيض بالتالي الاتفاق الخاص (على السيارات أو الاكل في المطاعم) وتوفير

الشكل ١٦ - ١. نمت حصة الحكومة من الاقتصاد بحدة خلال هذا القرن.

تشمل نفقات الحكومة الاتفاق على السلع، والخدمات، والدفعات التحويلية على المستوى الفدرالي، ومستوى الولايات، والمستوى المحلي. لاحظ كيف نمت النفقات بسرعة خلال فترة الحرب ولم تعد الى مستوياتها قبل الحرب بعد ذلك. الفارق بين النفقات وما يجبي من ضرائب يمثل العجز أو الفائض في الميزانية (المصدر: وزارة التجارة، الولايات المتحدة).

نفقات الحكومة والضرائب. ١٩٩٣ - ١٩٠٠



للشركات احدثاته، أو تنظيم شروط العمل، أو فرض كتابة معلومات غذائية على الاطعمة المعلبة).

تاريخ فرض الضرائب والانفاق الحكومي

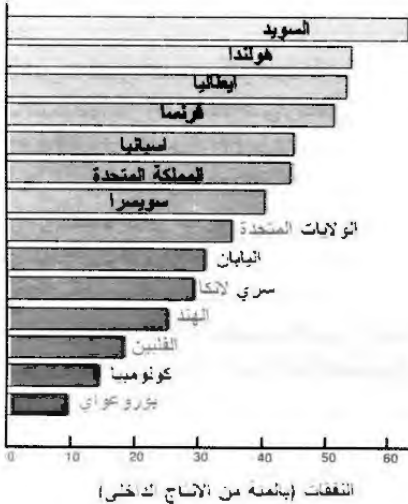
طيلة أكثر من قرن من الزمان واصل الدخل القومي والانتاج الارتفاع في جميع الاقتصاديات الصناعية. وارتفعت في الوقت نفسه - وبشكل أسرع - نفقات الحكومة. وخلال كل فترة طوارئ - ركود، أو حرب، أو قلق حول مشاكل اجتماعية مثل الفقر أو التلوث - كانت أنشطة الحكومة تتوسع. وبعد مرور الأزمة، لم تكن سيطرة الحكومة أو نفقاتها تعود إلى مستوياتها السابقة.

قبل الحرب العالمية الأولى كان مجموع نفقات الحكومة الفدرالية، وحكومات الولايات، والحكم المحلي، أو الضرائب المفروضة، أكثر قليلاً من عُشر ناتجنا القومي. وقد أجبر الجهود الحربي خلال الحرب العالمية الثانية الحكومة على استهلاك حوالي نصف ناتج الأمة الذي توسع بقدر كبير. وفي أوائل التسعينيات بلغت نفقات الحكومة في مختلف المستويات في الولايات المتحدة حوالي ٣٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

يبين الشكل ١٦ - ١ الاتجاه العام للضرائب والانفاق لكل مستويات الحكومة في الولايات المتحدة. وتشير المنحنيات الصاعدة إلى أن حصة الحكومة من الضرائب والانفاق قد نمت بشكل مطرد طيلة هذا القرن.

ولم يحدث ذلك من دون معارضة. فقد أثار كل توسع في نفقات الحكومة أو في فرض الضرائب ردود فعل واسعة. مثلاً، عند ادخال نظام الضمان الاجتماعي لأول مرة في العام ١٩٣٥، رفضه المعارضون على أساس أنه علامة مشؤومة على الاشتراكية، لكنه الآن من السمات الدائمة على الساحة الأمريكية. وبالمثل، حين أدخل الرئيس ليندون جونسون نظام الرعاية الطبية للمسنين (Medicare) في الستينات - وهو برنامج يستهلك اليوم ١٥٠ بليون دولار سنوياً - هاجمه الجميع بشدة. لكن مع مرور الوقت تطورت المواقف السياسية. فالمذاهب التي كانت راديكالية في حقبة ما أصبحت مقبولة وكأنها البشرية في الحقبة التالية. فقد دافع الرئيس المحافظ رونالد ريغان في الثمانينات عن نظام

(١) بين الشكلان ١٦ - ١ و ١٦ - ٢ إجمالي نفقات الحكومات، وتشمل هذه النفقات، الاتفاق على السلع والخدمات (مثل الصواريخ والمدرسين) علاوة على الدفعات التحويلية (مثل الضمان الاجتماعي وخدمة ديون الحكومة). يطلق على النفقات على السلع والخدمات اسم «نفقات مستفدة» لأنها تلقى بعبء مباشر على انتاج البلد؛ أما الدفعات التحويلية فهي بعكس ذلك تزيد دخل الناس وتسمح للأفراد بشراء السلع والخدمات لكنها لا تقلل مباشرة كمية السلع والخدمات المتوفرة



اننفقات (ببئمة من الانااا لاءاا)

الشكل ١٦ - ٢. تكون نفقات الحكومة أعلى في الدول ذات الدخل الأعلى.

تنفق الحكومات في الدول الفقيرة وتفرض ضرائب قليلة نسبياً من الدخل القومي. وكلما ازداد الرخاء يزداد الطلب على السلع العامة وتزداد الضرائب التي هدفها إعادة توزيع الدخل لمساعدة العائلات ذات الدخل المنخفض (المصدر: صندوق النقد الدولي).

الرعاية الطبية للمسنين واعتبره جزءاً من «شبكة الامان الاجتماعي».

يبين الشكل ١٦ - ٢ كيف تختلف النسبة المئوية لنفقات الحكومة من إجمالي الناتج المحلي بين البلدان. فالدول ذات الدخل الأعلى تميل إلى فرض ضرائب أكبر وانفاق جزء أضخم من إجمالي الناتج المحلي مما تفعل الدول الفقيرة. فهل نتبين من ذلك نمطاً للدول الغنية؟ في الدول ذات الدخل المرتفع، ليس ثمة قانون بسيط، يتعلق بالأعباء الضريبية أو رفاهية المواطنين، يمكن أن يحقق العدالة بسبب الاختلاف الفعلي للواقع المالي للدول^(١). مثلاً، تمويل أنظمة التعليم والرعاية الصحية، وهما قطاعان يحظيان بقسط كبير من انفاق الدولة، منظمان بطرق مختلفة تماماً لدى الدول.

نمو السيطرة الحكومية واللوائح التنظيمية

الزيادة في مجمل النفقات الحكومية ليست سوى جزء من القصة. فإضافة إلى النمو السريع في الانفاق وفرض الضرائب،

كان هناك توسع كبير في القوانين والأنظمة التي تحكم الشؤون الاقتصادية.

كانت أمريكا القرن التاسع عشر أقرب ما يكون إلى مجتمع يتبع نظام اقتصادي حر وهو النظام الذي وصفه المؤرخ الانجليزي توماس كارلايل بأنه «فوضى زائد شرطي». وقد أتاحت هذه «النسبة» حرية عظيمة للناس لمتابعة طموحاتهم الاقتصادية نجم عنها قرن من التقدم المادي السريع. لكن النقد وجدوا الكثير من الخلل في نظام عدم التدخل هذا. وقد سجل المؤرخون ازِمات دورية في الاعمال، وحالات متطرفة من الفقر وعدم المساواة، وتبييض عنصري راسخ الاركان، وتسميم للمياه، وتلوث للارض والجو. وقد دعا المشهورون (muckrakers) والتقدميون إلى لجم الرأسمالية بحيث يتمكن الناس من قيادة هذا الوحش الجامع في اتجاهات أكثر انسانية.

ابتداء من عقد تسعينات القرن التاسع عشر بدأت الولايات المتحدة تبتعد تدريجياً عن ايمانها بأن «الحكومة تحكم بشكل أفضل كلما ابتعدت عن الحكم». وقد وسع الرؤساء ثيودور روزفلت، وودرو ويلسون، وفرانكلين روزفلت - رغم المعارضة الشديدة - حدود السيطرة الفدرالية على الاقتصاد، وأوجدوا لوائح تنظيمية وأدوات مالية لمعالجة علل تلك الفترة.

فقد فسرت السلطات الدستورية للحكومة بشكل أوسع واستخدمت «لضمان المصلحة العامة والمحافظة» على النظام الاقتصادي. وفي العام ١٨٨٧ شكلت «لجنة التجارة الفدرالية» ما بين الولايات (ICC) * لتنظيم حركة سير القطارات عبر حدود الولايات. وبعد ذلك صدر قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار وقوانين أخرى موجهة ضد التجمعات الاحتكارية التي «تقيد التجارة».

وخلال عقد الثلاثينات اخضعت مجموعة كاملة من الصناعات «لقواعد تنظيم الاقتصاد»، حددت فيه الحكومة الاسعار، وشروط الدخول والخروج إلى الصناعات، ومستويات السلامة. وتشمل الصناعات الخاضعة للتنظيم في السنوات الاخيرة، النقل الجوي، والشحن البري، والنقل البحري وحركة السير في الماء؛ ومنافع الكهرباء، والغاز، والهاتف، والاسواق المالية، والنفط والغاز الطبيعي، علاوة على خطوط نقلها.

وعلاوة على تنظيم الاسعار والمعايير في قطاع الاعمال، فقد حاولت الدولة حماية الصحة والسلامة عن طريق نظم اجتماعية كانت تزداد صرامة باطراد. وبعد حقبة التشهير بالرأسمالية في اوائل القرن العشرين، مررت قوانين خاصة بصلاحية الاطعمة والادوية. وخلال الستينات والسبعينات مرر الكونجرس القوانين التي تنظم السلامة في المناجم، ثم سلامة العمال بشكل عام، ووضع اطار العمل للوائح تنظيمية فدرالية خاصة بتلوث الهواء

والماء والمواد الخطرة؛ ومقاييس السلامة المسموح بها للسيارات وبيع المستهلك؛ وشمل التنظيم أيضاً التعدين السطحي، والطاقة النووية، والنفايات السامة. وهدفت تشريعات صدرت مؤخراً إلى تقليل التهديدات التي تواجهها البيئة الدولية من المواد الكيماوية التي تستنزف طبقة الاوزون.

كان ثمة قلق عميق خلال العقد الاخير حول مسألة ما إذا كانت منافع القرارات التنظيمية توازي تكاليفها. ومع ذلك، فليس هناك أي احتمال للعودة إلى حقبة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي. فقد بات الشعب يتقبل قيود الحكومة التي غيرت جوهر الطبيعة الرأسمالية. فالملكية الخاصة تتناقص خصوصياتها الكاملة أكثر فأكثر وأصبحت المشاريع الحرة أقل حرية بشكل مطرد. ففي التطور طابع عدم التراجع وهو جزء من التاريخ.

وظائف الحكومة

بدأت تتكون لدينا صورة عن كيفية تفاعل الحكومة مع الاقتصاد وتوجيهها له. ما هي الاهداف الاقتصادية المناسبة لعمل الحكومة في اقتصاد مختلط حديث؟ دعونا نبحث الوظائف الاربعة الأساسية :

١ - تحسين الكفاءة الاقتصادية.

٢ - التقليل من عدم المساواة في توزيع الدخل.

٣ - الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام السياسات الاقتصادية الكلية.

٤ - تمثيل الدولة في المحافل الدولية.

تحسين الكفاءة الاقتصادية

من الاهداف الاقتصادية الأساسية للحكومة دعم عملية توزيع الموارد، وهي العملية المرغوبة اجتماعياً، وهذا هو الجانب المتعلق بالاقتصاد الجزئي في سياسة الحكومة، فهي تركز على «ماذا» و «كيف» الحياة الاقتصادية. وتختلف سياسات الاقتصاد الجزئي بين بلد وآخر تبعاً للعادات والفلسفات السياسية. وتؤكد بعض البلدان على مناهج رفع اليد عن الاقتصاد وعدم التدخل، تاركة جميع القرارات للسوق. وتميل دول أخرى نحو الاكثار من اللوائح التنظيمية، أو حتى امتلاك قطاعات الاعمال، حيث تتخذ قرارات الانتاج من قبل مخططي الحكومة.

الولايات المتحدة بلد يتبع اقتصاد السوق من حيث المبدأ. وإذا تعلق الامر بموضوع من مواضيع الاقتصاد الجزئي، فإن

* Federal Interstate Commerce Commission.

الناس يفترضون بأن السوق سينشط لحل القضية الاقتصادية المعنية. لكن في بعض الأحيان يكون لدى الحكومة أسباب وجيهة للتفاوض عن القرارات التوزيعية التي يفرضها نظام العرض والطلب في السوق.

حدود اليد الخفية بين الفصل ١٥ كيف أن اليد الخفية للمنافسة الكاملة يمكن أن تقود إلى توزيع كفو للموارد. لكن اليد الخفية هذه لا تصح إلا في ظل شروط محددة للغاية. وهي أن تقوم شركات تنافسية بانتاج جميع السلع. ويجب أن تكون السلع جميعها مثل أرغفة الخبز يمكن تقطيعها كلها إلى شرائح منفصلة للاستهلاك توزع على مختلف الأفراد، بحيث أنني كلما استهلك أكثر من المجموع فإنك تستهلك أقل. ويجب ألا يكون هناك مؤثرات خارجية مثل تلويث الهواء، وأن يكون المستهلكون والمتجرون على اطلاع كامل على أسعار وصفات السلع التي يشترونها ويبيعونها. إذا ما أُبُيت كل هذه الشروط المثالية، يمكن لليد الخفية أن تقدم كفاءة كاملة، وانتاجاً وتوزيعاً عادلين للنتائج القرمي، ولن يكون ثمة حاجة لتدخل الحكومة في الاقتصاد.

وحتى في هذه الحالة، فإن هناك تقسيم للعمل بين الناس، والمناطق. وإذا أردنا لآلية السعر أن تنجح، فلا بد أن يكون للحكومة دور مهم. فسوف نحتاج للمحاكم وقوات الشرطة لضمان تنفيذ العقود، ولنع السلوكيات العنيفة والمخادعة، وحماية الحرية من المصادرة والعدوان الخارجي، وحقوق الملكية الشرعية.

الاعتماد المتبادل الذي لا مفر منه قد يكون «عدم التدخل» الذي يقتصر بتدخل حكومي في أدنى الحدود الممكنة نظاماً جيداً إذا ما توفرت الشروط المثالية المذكورة أعلاه بالفعل. لكن الواقع هو أن كل واحد من الشروط المثالية التي ذكرناها قد انتهك إلى حد ما في جميع المجتمعات البشرية. فالكثير من عمليات الانتاج تتم بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت بوحدة أكبر بكثير مما تتطلبه المنافسة الكاملة الحقيقية، فالمصانع التي لا تخضع للوائح تنظيمية تميل فعلاً إلى تلويث الهواء، والماء، والأرض. وغالباً، ما تنفشي أمراض مُعدية ولا يكون للأسواق الخاصة دوافع قوية لتطوير برامج فعالة للصحة العامة. وليس لدى المستهلكين معلومات وافية عن صفات السلع التي يشترونها. فإن لم يكن السوق مثالياً، فلا بد من فشل للسوق.

بكلمات أخرى، غالباً ما تنتشر الحكومة أسلحتها لتصحيح نواحي الفشل المهمة في السوق. وأهمها التالية :

● تعطل المنافسة الكاملة حين تتواطأ الاحتكارات الفردية، أو احتكارات القلة بهدف خفض المنافسة بينها، أو اخراج شركات من السوق، يمكن للحكومة أن تطبق سياسات مكافحة الاحتكار

أو فرض لوائح تنظيمية.

● **المؤثرات الخارجية والسلع العامة** السوق الذي لا يخضع لأنظمة قد ينتج الكثير من ملوثات الهواء وبث الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، والقليل من الاستثمارات في مجال الصحة العامة أو المعارف. وكما سنرى في الفصل ١٩، قد تستخدم الحكومة نفوذها للسيطرة على المؤثرات الخارجية الضارة، أو تمويل برامج في مجالات الصحة العامة أو العلوم التي لا تحظى بدعم كافٍ من الصناعات الخاصة. ويمكن جباية الضرائب عن الأنشطة التي تتسبب في فرض تكاليف خارجية على المجتمع (مثل تدخين السجائر)، أو دعم أنشطة مفيدة اجتماعياً (مثل أعمال البحث والتطوير).

● **المعلومات غير الكاملة** الأسواق التي لا تخضع لأنظمة قد لا تقدم الكثير من المعلومات للمستهلكين كي يتخذوا قراراتهم بناء على معلومات صحيحة. ولهذا السبب يطلب من الشركات الصيدلانية تزويد الحكومة ببيانات مكثفة عن المسائل المتعلقة بسلامة الدواء الجديد وفوائده قبل عرضه للبيع. ولهذا السبب أيضاً تطلب الحكومة من الشركات تقديم معلومات عن الفوائد الغذائية لمنتجاتها من الأطعمة، وعن كفاءة الأجهزة المنزلية مثل الشلاجات وسخانات الماء. أضف إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تستخدم قدرتها على الاتفاق لجمع المعلومات اللازمة وتوزيعها بنفسها، كما تفعل بالنسبة لحوادث السيارات وبيانات السلامة.

من الواضح أن هناك الكثير من المشاكل التوزيعية المحتملة على جدول أعمال الحكومة يجب عليها أن تتولاها.

تحسين توزيع الدخل

حتى حين تنجح اليد الخفية وتكون كفوءة بشكل رائع، فإنها، وفي الوقت نفسه، قد تنتج توزيعاً للدخل فيه قدر كبير من التباين. وفي ظل نظام عدم التدخل ينتهي الناس فقراء أو أغنياء اعتماداً على ما يرثونه من ثروات، أو بناء على مواهبهم أو جهودهم، أو حظهم في العثور على النفط أو امتلاك قطعة أرض في مكان مناسب، وعلى جنسهم أو لون بشرتهم. ويبدو توزيع الدخل الناجم عن المنافسة التي لا تخضع لنظام، بالنسبة إلى البعض، تعسفياً يشبه التوزيع الدارويني للطعام والغنائم بين حيوانات الغابة.

في المجتمعات الأشد فقراً، ليس هناك فائض كثير يؤخذ من المورسين لأعطائه للفقراء. لكن مع ازدياد رخاء المجتمعات، فإنها تركز المزيد من الموارد لتقديم خدمات للفقراء؛ وهذه الخدمة - إعادة توزيع الدخل - هي الوظيفة الرئيسية الثانية للحكومة.

وتكرس الدول الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية اليوم جزءاً كبيراً من ايراداتها للحفاظ على حد أدنى من مستويات الصحة، والتغذية، والدخل.

وتتم إعادة توزيع الدخل عادة من خلال فرض الضرائب وسياسات الاتفاق. ويلعب التنظيم في بعض الأحيان دوراً في هذا المجال. وتقضي معظم الدول المتقدمة اليوم بأن الأطفال يجب ألا يجوعوا بسبب الظروف الاقتصادية لذويهم؛ وأن الفقير يجب ألا يموت بسبب عدم امتلاكه للعلاج الطبي؛ وأن حق الصغار الحصول على تعليم مجاني؛ وأن يتمكن الكبار من عيش سنواتهم الأخيرة، ولديهم حد أدنى من الدخل. في الولايات المتحدة يتم تقديم هذه الخدمات بشكل أساسي عن طريق برامج الدفعات التحويلية. مثل «كوبونات» الطعام، والمساعدة الطبية، والضمان الاجتماعي. أضف إلى ذلك، شهدت السنوات الثلاثين الماضية مجموعة من القوانين والأنظمة التي وضعت لضمان فرص توظيفية، وإسكانية، وتعليمية متساوية لجميع أفراد المجتمع.

استخدام السياسات الاقتصادية الجزئية

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعرضت الرأسمالية الأولى لنوبات من التضخم والركود، وما زالت الذكريات المؤلمة للكساد العظيم في الثلاثينيات حية في ذاكرة كبار السن من الأمريكيين. والحكومة مسؤولة اليوم عن تجنب تكرار مثل ذلك الكساد الذي نكب قطاعات الأعمال عن طريق استخدام سياسات مالية ونقدية حكيمة. أضف إلى ذلك، تحاول الحكومات تلطيف ارتفاعات وانخفاضات الدورات الاقتصادية، بهدف تجنب بطالة واسعة النطاق في أسفل دورة الاقتصاد، أو اشتداد تضخم الأسعار في أعلى الدورة. مؤخراً، باتت الحكومة تهتم بإيجاد سياسات اقتصادية لتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وسوف نببحث هذه المسائل مطولاً في فرع الاقتصاد الذي يدعى الاقتصاد الكلي.

تمثيل الدولة في المحافل الدولية

في السنوات الأخيرة، ازدادت أهمية التجارة والتمويل الدوليين بالنسبة للولايات المتحدة بقدر كبير عما كانت عليه في الماضي. وهذا يعني أن الحكومة تلعب دوراً حاسماً في تمثيل مصالح الأمة على المسرح الدولي والتفاوض على اتفاقات نافعة لشعبها مع دول أخرى وحول تشكيلة واسعة من المواضيع. ويمكننا جمع القضايا الدولية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ضمن

أربعة مجالات رئيسية هي :

● خفض حواجز التجارة. يهدف جزء مهم من السياسية الاقتصادية إلى تنسيق القوانين وخفض حواجز التجارة لتشجيع التخصص الدولي البناء وتقسيم العمل. وقد تفاوضت الدول، في السنوات الأخيرة، على سلسلة من الاتفاقيات التجارية لخفض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى على المنتجات الزراعية، والسلع المصنعة، والخدمات (تذكر من الفصل ١٥ كيف أن التجارة الحرة التنافسية تضع دول العالم على حدود إمكانات المنفعة). في العام ١٩٩٣، مثلاً، أبرمت الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA) لخفض حواجز التجارة في تلك المنطقة المزدهرة بهدف تحسين التجارة والتنمية الاقتصادية.

وغالباً ما تكون الاتفاقيات من هذا النوع مثيرة للنزاع. فهي في بعض الأحيان تؤذي طرفاً معيناً، فالغاء التعرفة الجمركية على المنسوجات، مثلاً، يزيد البطالة في تلك الصناعة. أضف إلى ذلك، قد تعرض الاتفاقيات الدولية للتخلي عن جزء من السيادة القومية، كضمن لزيادة المداخل. افترض أن قوانين بلد ما تحمي حقوق الملكية الفكرية مثل، براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف، في حين تسمح قوانين الدولة الأخرى بحرية نسخ الكتب والمؤلفات، وأشرطة الفيديو، وبرامج الحاسوب. فأي قانون من هذه القوانين سيسود؟

● برامج المساعدات. لدى الدول الغنية برامج عديدة صممت لتحسين حصة الفقراء في الدول الأخرى. ويشتمل ذلك على إعانات أجنبية مباشرة، ومساعدات تقنية ومساعدات في حالة حدوث كوارث، وإنشاء مؤسسات مثل البنك الدولي لتقديم قروض بأسعار فائدة متدنية إلى الدول الفقيرة، ومنح الأفضلية في التصدير للدول الفقيرة.

● تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية. وجدت الدول أن ازدياد اعتمادها على بعضها البعض اقتصادياً، يعني ضرورة تنسيق السياسات لمكافحة التضخم والبطالة. فأسعار الصرف (وهي أسعار عملات مختلف الدول) لا تدير نفسها بنفسها، وإقامة نظام يعمل بسهولة ويسر لأسعار الصرف هو مطلب أساسي لقيام تجارة دولية كفؤة. فقد رأت الدول أن السياسات المالية والنقدية للدول الأخرى يمكن أن تؤثر على أوضاعها الاقتصادية المحلية. فحين رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة لمكافحة التضخم في العام ١٩٧٩، أدى تدني السيولة النقدية إلى ركود عالمي وأزمة ديون دولية في

الثمانينات. وفي الدول التي تتعاون مع بعضها بشكل وثيق، مثل أوروبا الغربية، فإنها تعمل على تنسيق سياساتها المالية والنقدية بحيث لا تفيض آثار التضخم أو البطالة في أحدها لتؤذي المنطقة بأكملها.

● **حماية بيئة الكرة الأرضية.** أحدث مظاهر السياسة الاقتصادية الدولية هو التعاون مع الدول الأخرى لحماية البيئة، في الحالات التي تساهم فيها دول عدة بالتلوث أو تتأثر به. تاريخياً، كان أنشط محاولات التعاون هو حماية أماكن صيد

الأسماك وجوده مياه الأنهار. وقد أعرب العلماء مؤخراً عن قلقهم من تآكل طبقة الأوزون، والتصحر، وازدياد سخونة الأرض، وانقراض بعض أجناس الحيوان، وقد بدأت الدول في البحث عن سبل حماية هذه المصادر. ومن الواضح، أنه لا يمكن حل مشاكل البيئة الدولية إلا من خلال التعاون ما بين مختلف الدول.

ويتفق حتى أكثر المحافظين تشدداً على أن للحكومة دوراً رئيسياً تلعبه لتمثيل المصالح القومية في الاتفاقات بين الأمم.

ب نظرية الخيار العام: كيف تصنع الحكومة قراراتها

لا يبدي علماء الاقتصاد تفاؤلاً كبيراً حول دور الحكومة في الاقتصاد. فالحكومات يمكن أن تتخذ قرارات سيئة، أو تنفذ القرارات الجيدة بشكل سيء. والحقيقة أنه مثلما أن هناك فشل للأسواق بسبب الاحتكار أو التلوث، فهناك أيضاً «فشل للحكومات»، حيث تؤدي تدخلات الحكومة إلى إهدار الطاقات، أو إعادة توزيع الدخل بطريقة غير مرضية.

هذه المواضيع هي ميدان نظرية الخيار العام (public - choice theory)، وهي ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يدرس الطريقة التي تضع فيها الحكومات قراراتها. ونسأل هنا كيف تقرر الحكومات مستويات فرض الضرائب والاستهلاك العام وحجم الدفعات التحويلية. ونسأل نظرية الخيار العام عن «كيف»، و«أي»، و«لن» الخاصة بالقطاع العام تماماً، مثلما تبحث نظرية العرض والطلب في الخيارات الخاصة بالقطاع الخاص.

اقتصاد السياسة : ركز علماء الاقتصاد معظم

جهودهم منذ أيام آدم سميث لفهم طريقة عمل السوق. إلا أن بعض المفكرين الجادين فكروا أيضاً في دور الحكومة في المجتمع. وقد كان جوزيف شومبيتر رائد نظرية الخيار العام في «الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية» (١٩٤٢)، ودراسة كينيث أرو (Kenneth Arrow)، الحائز على جائزة نوبل، عن الخيار الاجتماعي (سنحلها في مكان آخر من هذا الفصل) أدخلت دقة الرياضيات إلى هذا الحقل. أما دراسة انتوني داونز (Anthony Downs) «نظرية اقتصادية في الديمقراطية» (١٩٥٧) فكانت بمثابة نقطة تحول وضعت الخطوط العريضة



لنظرية جديدة قوية أكدت أن السياسيين يضعون أهدافاً اقتصادية كي يعاد انتخابهم، وقد بين داونز كيف أن الأحزاب تميل إلى التحرك نحو وسط الطيف السياسي، وعرض مسألة «مفارقة التصويت»، والتي تقول بلا معقولة أن يقوم الناس بالتصويت نظراً للاحتمال الضئيل في أن يؤثر الفرد على نتيجة الانتخابات.

وقد دافعت دراسات أخرى قام بها جيمس بوكانان (James Buchanan) وجوردون تولوك (Gordon Tullock) «حساب الموافقة» (١٩٥٩)، عن التدقيق والتوازن وأيدوا استخدام الأجماع في القرارات السياسية - مجادلين بأن القرارات التي تتخذ بالأجماع لا تغضب أحداً ولا تفرض بالنسبة تكاليف. وقد حصل بوكانان على عمله هذا، وأعمال أخرى، على جائزة نوبل في العام ١٩٨٦. وقد حصل هذا اللون من علم الاقتصاد على دراسات معمقة من قبل السياسيين المحافظين في أوائل عقد الثمانينات. وطبق في مجالات مثل السياسة الخاصة بالمزارع، واللوائح التنظيمية، والمحاكم، وشكل الأساس النظري لتعديل دستوري مقترح لموازنة الميزانية الحكومية .

كيف تختار الحكومة

في القطاع الخاص، يعبر الناس عن وجهات نظرهم بالأدلاء بما اسميناه مجازاً «صوت الدولار» للسلع التي يرغبونها . أما في عالم السياسة فإنهم يدلون بأصوات حقيقية - لاختيار ممثلهم ورؤسائهم. دعنا نراجع كيف يدلي الناس بأصواتهم وما هي عواقب ذلك.

تصف نظرية الخيار العام كيف تصنع الحكومة القرارات المتعلقة بالضرائب، والانفاق، واللوائح التنظيمية، والسياسات الأخرى. وكما هو الحال بالنسبة الى لعبة الاسواق، فإن على لعبة السياسة ان توازن بين طلب الناس لمجمل السلع وقدرة الاقتصاد على تزويدهم بها. ويمكن الاختلاف الاساسي في حقيقة ان لاعبي السياسة الرئيسيين - السياسيين - يهتمون قبل كل شيء بالفوز بالانتخابات، في حين ان لاعبي السوق الرئيسيين - مؤسسات الاعمال - يهدفون الى جني الارباح.

آليات الخيار العام

في كل أمة ثمة نظام سياسي يقوم بصنع القرارات الجماعية. فكيف يتم ذلك سواء من ناحية النظرية أو التطبيق ؟ سنركز هنا على عمليات القرار، خاصة على نظام الانتخاب في الدول الديمقراطية.

الخيار العام هو العملية التي تدمج فيها الخيارات الفردية في القرارات الجماعية. وتشدد المجتمعات الديمقراطية على القيم والأنواع الفردية في مثل هذا الدمج - ويعبر مفهوم «شخص واحد، صوت واحد» على هذه الفردية التي يقوم عليها نظامنا السياسي.

لكن تنشأ مشكلة صعبة لان علينا جمع ملايين الآراء في قرار واحد. فلدى الولايات المتحدة ٢٥٠ مليون وجهة نظر حول موازنة الدفاع، أو الرعاية الصحية. لكن في نهاية الامر لا يمكن اعتماد اكثر من قرار واحد حول اعلان الحرب مثلاً، أو السياسة الفدرالية الخاصة بالصحة، وهلم جرا. والضوء الاحمر يعني «قف» للجميع لأن الخيارات السياسية «لا تتجزأ». وتكون هذه القرارات الزامية مقارنة بالقرارات الخاصة المتعلقة بالايس كريم أو الخبز أو حضور حفل موسيقي، لان اختيارك اكل الايس كريم لا يقيد قراراتي الاستهلاكية.

خلافاً للقرارات الخاصة، يتضمن الخيار العام عدم امكانية تجزئة القرار ونتيجة واحدة لأي قضية.

نتائج الخيار الجماعي

ما هو تأثير القرارات الجماعية؟ يبين الشكل ١٦ - ٣ الاحتمالات المتعلقة بذلك. وفي هذا الرسم البياني نخيل مجتمعاً فيه نوعان من الناس، أ وب. قد يكونوا اغنياء أو فقراء جمهوريون أو ديمقراطيون، من ساكني الريف أو المدينة. في هذه اللحظة،

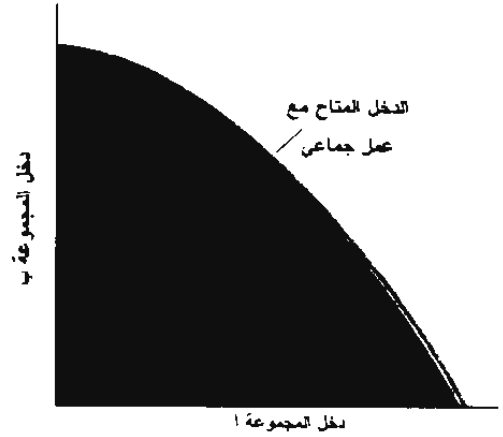
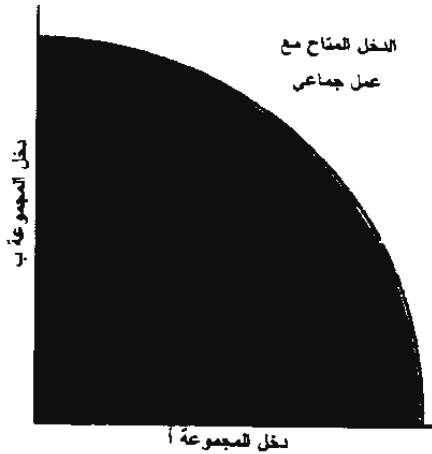
للعبة السياسة، مثلها مثل لعبة السوق، قواعدما ولاعبها. فعملية صنع القرار السياسي تتم ضمن مجموعة من القواعد : النظام الدستوري للانتخاب. وأهم قاعدة تهمن في هذه اللعبة هي ان القرارات يصنعها ممثلون منتخبون.

من هم اللاعبين؟ الناخبون هم المستهلكون الذين يفترض في الديمقراطية ان تلبى رغباتهم في نهاية الأمر. واللعبون الرئيسيون الآخرون هم الممثلون المنتخبون، أو السياسيون. وتؤدي هذه المجموعة وظيفة فيها شبه كبير من وظيفة الشركات في اقتصاد السوق : فهم رواد مجازفون يترجمون طلب الجمهور من السلع ويوجدون السبل لتزويدهم بها.

فما الذي يحفز السياسيين؟ معظم المسؤولين المنتخبين تحفزهم صيغة مركبة من البرغماتية والإيدولوجية - توحيد رغبتهم في الحفاظ على أصوات ناخبهم مع معتقداتهم حول الطريقة التي يجب حكم الأمة بها. ويغير البعض مواقفهم بسرعة مع تغير تيارات السياسة، ويملك البعض الآخر شعوراً عميقاً حيال بعض القضايا لدرجة انهم مستعدين للمجازفة بالهزيمة دفاعاً عن معتقداتهم. لكن نظرية الخيار العام تخترق اجمة الحوافز المعقدة هذه بطرح فرضية بسيطة، هي : «ان السياسيين يتصرفون بطريقة تزيد الى اقصى حد من فرص اعادة انتخابهم». أي يفترض انهم يعملون على زيادة عدد ناخبهم الى اقصى حد - بالضبط كما تعتبر ان الشركات تعمل لتحقيق اقصى ربح ممكن.

في الوسط بين الناخبين والسياسيين ثمة تنظيمات تعرف باسم «مجموعات المصالح»، والتي تمثل اشخاصاً أو قطاعات اعمال منظمة تعمل من خلف الكواليس لتمرير مجموعة محددة من المصالح أو القضايا، مثال ذلك، «الجمعية الوطنية للبنادق» تدافع عن حق المواطنين في حمل السلاح؛ «معهد الحديد والصلب» يحاول الحد من استيراد الفولاذ، «صندوق حماية البيئة» يضغط لفرض رقابة اشد صرامة على التلوث. وفي بعض الاحيان، يكون لمجموعات المصالح درجة من القوة السياسية اكبر بكثير من الحجم العددي لاعضاءها. وحين «تسيطر» مجموعات المصالح على دوائر حكومية مخولة بوضع اللوائح التنظيمية أو هيئات تشريعية يصبح لدينا «حكومة غير تمثيلية».

ثمة لاعبين آخرون أيضاً. واحدى المجموعات المهمة من المشاركين تشمل الاشخاص الذين يديرون الدوائر الحكومية التنفيذية (مثل الجنرالات في البنتاغون أو المزارعون في وزارة الزراعة). ورغم ممارسة هؤلاء لسلطة كبيرة بفضل معارفهم وخبراتهم فإنهم يخضعون في نهاية الأمر لقرارات القادة السياسيين.



الشكل ١٦ - ٤. يمكن للأعمال الجماعية أن تحسن أو تؤدي وضع الجميع أو ببساطة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل .

إذا بدأنا من نقطة عدم التدخل ت، يمكننا تمييز ثلاثة أنواع من النتائج للعمل الجماعي. تحسينات باريتو ستجعل الجميع أفضل حالاً بالانتقال إلى النقطة ب. أو قد يكون هناك فشل حكومي شامل (مثل نشوب حرب نووية) تجعل الجميع أسوأ حالاً مع تحرك المجتمع إلى النقطة ح. وغالباً ما يكون هدف البرامج إعادة التوزيع، وتنقل المجتمع من النقطة ت إلى النقطة ر.

الشكل ١٦ - ٣. منطق العمل الجماعي.

يبين الرسم البياني الاداء الاقتصادي مع عمل جماعي وبدون عمل جماعي. وتشير النقطة ت الى نتيجة نظام يقوم على عدم التدخل، حيث لا تشق الحكومة أية طرق، ولا تقوم بتعليم الاطفال، «وتترك الامور على سجيها».

مع العمل الجماعي، مثل شق الطرق، ودعم العلم، وتنظيم المتداول من النقد، الى اخره... ويمكن تحسين الدخل مع تحرك المجتمع نحو الحدود من النقطة ت.

الفضاء الخارجي، والطب النووي، ويسرّع بالتالي في تنمية الانتاج. ويمكن للسياسات المالية أن تقود إلى عملة قوية ونظام بنكي نشط، يسمح للناس بأن يستثمروا بشكل كفو. ويمكن للشرطة أن تجعل الشوارع والمنازل أكثر أمناً. ويمكن لبرامج خفض التلوث أن تنظف الهواء والماء وتجعل الشعب أوفر صحة. ويمكن لبرامج دعم الدخل أو توفير الطعام والرعاية الطبية لمن لا يقدرون عليها.

أنشطة القطاع العام الناجحة ترفع حدود ما يمكن للاقتصاد إنتاجه؛ أن حدود امكانيات المجتمع مع العمل الجماعي مبينة في الشكل ١٦ - ٣.

هل الخيار العام كفوء؟

حين نفكر بالأنشطة العديدة المفيدة التي تنهض بها الحكومة، قد نتساءل عما إذا كان الخيار الجماعي يحسن دائماً الكفاءة. قلة من الناس ينكرون أن القضاء على الجدري أو شلل الأطفال

فكر في كل مجموعة من هؤلاء وكانها مجموعة موحدة لها مصالح وأذواق متجانسة.

فكر أولاً في مجتمع ينأى بنفسه عن أي نوع من أنواع الحكم. وقد وصف فيلسوف القرن السابع عشر توماس هوبز عالماً كهذا، حيث كل شيء على طبيعته، ليس هناك مكان للصناعة، لأن جني ثمارها أمر مشكوك فيه؛ ولا ثقافة عن الأرض، ولا ملاحاة، أو فنون، وخوف مقيم من موت عنيف، وحياة الانسان تنسم بالوحدة، والفقر، والقدارة، والوحشة، والقيصر^(١).

فكر بعد ذلك في امكانيات مجتمع ينهض بأعمال جماعية حساسة. تمكنه من بناء شوارع حديثة للسيارات ويشجع جمع البيانات لبناء شوارع أكثر حداثة. ويتيح المجال لاجراءات الصحة العامة أن تقضي على الملاريا، والجدري، والطاعون. ودعم الحكومة للتعليم والعلم يمكن أن ينتج قوى عاملة متعلمة، وسبر

(١) توماس هوبز «لويثان» (Leviathan) (١٦٥١)، تم اختصار هذه الفقرة المقبسة وصيغت بترجمات انجليزية حديثة.

كان مفيداً. لكن هل هناك نظرية «يد منظورة» تقوم سياسات الحكومة بواسطتها بقيادة الاقتصاد نحو توزيع كفو وعادل للسلع العامة والدخل؟

سنرى فيما بعد ان الجواب هو لا. وكما يوضح الشكل ١٦ - ٤، يمكن للقرارات الجماعية ان تقسم الى ثلاث فئات عامة - مؤذية، ومعيدة للتوزيع، وكفوة :

أولاً، وربما نادراً، هناك النتائج «المؤذية»، والتي تنشأ حين تتخذ الحكومة خطوات تجعل الجميع أسوأ حالاً. فإذا ما قادت استراتيجية معينة الى حرب نووية، فمن المؤكد ان يتمخض ذلك عن فشل كامل. وهذا الفشل موضح بالانتقال من النقطة الابتدائية ت الى النقطة ح في الشكل ١٦ - ٤.

ثانياً، هناك بعض نتائج «اعادة التوزيع» البسيطة، مبنية بالسهم من ت الى ر. في مثل هذه الحالات قد يفرض المجتمع ضرائب على احدى المجموعات لمنفعة مجموعات اخرى، أو قد يفرض تعرفه جمركية على منتج ما يساعد عوامل الانتاج في تلك الصناعة لكنه يؤدي المستهلكين.

أخيراً، قد ينتج عن العمل الجماعي «تحسينات باريتو»، التي تمثل اعماراً تقود الى تحسينات ترضي الجميع؛ وتجعل الجميع افضل حالاً ولا أحد أسوأ حالاً. تحسينات باريتو مبنية بالسهم المتحرك ناحية الشمال الشرقي في الشكل ١٦ - ٤ من النقاط ت الى ب. الحالات المثلثة لتحسينات باريتو، قد تكون اشياء مثل دعم الحكومة لتقدم علمي (مثلا الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية)، أو مساعدتها في نشر اجراءات الصحة العامة (مثل التطعيم ضد الجدري أو شلل الاطفال).

علينا ان نضع هذا التمييز بين أنواع النتائج الثلاث نصب أعيننا، لأنه ليس هناك قواعد مضمونة تجعل الجميع دائماً افضل حالاً.

قواعد بديلة لصنع القرار

صاغت المجتمعات طرقاً مختلفة لصنع القرارات الجماعية : بعضها يتبع التقاليد، وبعضها الملكية، وتتبع معظم الدول الغربية الحكومة التمثيلية. في نظرية الخيار العام، ننظر الى ما هو أبعد من شكل الحكومة، الى عملية الخيار الكامنة خلفها. هل الانظمة التي تعتمد على الموافقة الجماعية أو الاجماع تولد كفاءة وانسجاماً في القرارات؟ ما الذي تعنيه «ارادة الاغلبية» بالفعل؟ ما هي الظروف التي تكون فيها قرارات الخيار الجماعي غير منصفة أو كفوءة؟

الاجماع

شدد العديد من المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين على مزايا صنع القرارات بالاجماع. ويقضي هذا المنهج بأن يتفق الجميع مع القرارات الجماعية. وبين الشكل ١٦ - ٥ (١) كيف تتم القرارات بالاجماع. فلا يمكن اتخاذ أي قرار دون موافقة كل شخص، وبالتالي، فإن أي قرار لا بد أن يحسن دخل كل شخص (أو، بشكل عام مستوى اشباع كل شخص). ويجب بالتالي أن تنقل المجتمع ناحية الشمال الشرقي نحو حدود امكانية الدخل في الشكل ١٦ - ٥ (١) - وهي عملية توضحها الاسهم. ان نظاماً انتخابياً قائماً على الاجماع لا بد ان يضمن بأن تعطي جميع القرارات تحسينات باريتو، بحيث لا تجعل أي شخص أسوأ حالاً فقط. أضف الى ذلك، وحيث أن كل ناخب يتفق مع أي قرار، فلن يكون ثمة قسر للأقليات من قبل المجموعات الاكبر.

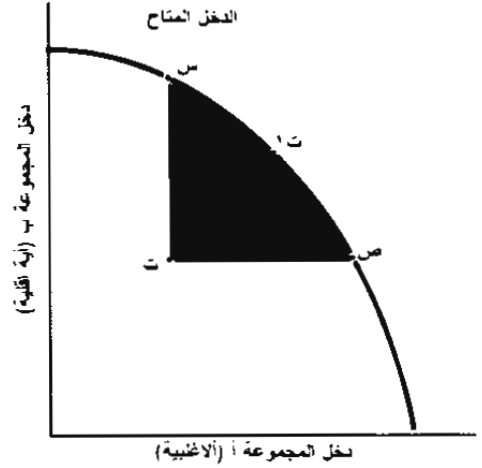
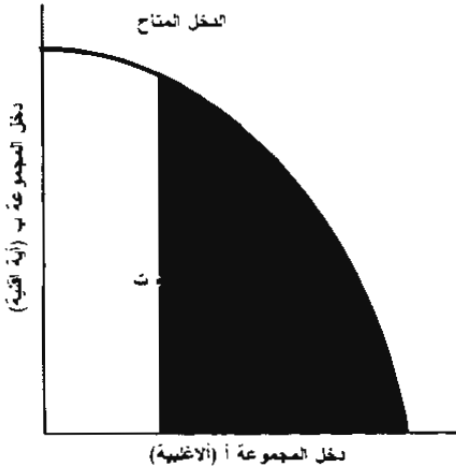
لسوء الحظ فإن في قاعدة الاجماع بعض نقاط الضعف العملية الحادة. فكما يعرف الجميع ممن حاولوا حمل بعض الجماعات على الموافقة على شيء ما، فإن الحصول على الاجماع يتطلب جهداً ووقتاً عظيمين. فمتشكك واحد قد يوقف أي اجراء، بغض النظر عن مدى أهمية ذلك الاجراء. والأسوأ من ذلك، أن يدرك المتشكك الاخير مدى قوته فيستغفل من أيدي ذلك الاجراء. فإن كان في مقدور شخص واحد أن يعترض على مشروع بقيمة ١٠٠ مليون دولار للسيطرة على التلوث أو لشق طريق، فإن في وسع ذلك الشخص أن يرفض التفاهم على أي عدد من افضل البرامج، مؤخراً بذلك التصويت لمصلحته هو، أو لمصلحة الناخبين في دائرته.

في النهاية سيفرق نظام التصويت بالاجماع في مستنقع المساومات والاستغفال، والتأخير بحيث يستحيل انجاز أي شيء، فعلاً. وسيواجه النظام طريقاً مسدوداً، أو قد تشل حركته الترتيبات القائمة. وبدلاً من التحرك الى الشمال الشرقي من النقطة ت، فقد يعلق ببساطة عند النقطة ت (أيضا صدف أن يكون موقع تلك النقطة).

الحكم بالاجماع يميل الى الإبقاء على الوضع القائم، مهما كان جيداً، أو سيئاً.

حكم الأغلبية

الواقع ان جميع الكيانات الانتخابية تعتمد على حكم الاغلبية لصنع القرارات. وبموجب هذا النظام يتم تبني اي قانون أو حكم حين يقرره عدد يزيد عن نصف الناخبين. في الولايات المتحدة يستخدم حكم الاغلبية في الكونجرس، وفي المحكمة العليا، ولدى حكومات الولايات، ودوائر الحكم المحلي، علاوة على معظم مجالس ادارات الشركات والاندية.



الشكل ١٦ - ٥. القرارات الجماعية في ظل الإجماع وحكم الأغلبية.

يبين الشكل ١ النتائج حين تتطلب القرارات الإجماع. فإذا توجب أن يوافق كل شخص على كل قرار، فإن أحداً ما لن يصبح أسوأ حالاً. وبالتالي، إذا بدأنا من ت فإن جميع النتائج ستقع ضمن المنطقة س ص ت.

أما في ظل حكم الأغلبية (الشكل ب) فإن مجموعة الأغلبية أ يمكنها البت في أية قضية والتصويت على أي اقتراح يحسن دخلها (وتتحرك ناحية اليمين إلى المنطقة المظللة). وقد تكون بعض القرارات كفوة وعادلة (كما في التحرك إلى النقطة ل) أو غير كفوة وغير منصفة (كما في التحرك إلى النقطة ن).

نجنب استبداد الأغلبية. شغلت امكانية استبداد الأغلبية بالحكم بال فلاسفة السياسيين طيلة قرون عديدة. وبسبب خشية بعض المفكرين من أمثال جيمس ماديسون والكسندر هاميلتون من الأنشطة السياسية المستبدة فقد اقترحوا استخدام «الأغلبية المطلقة» في عدة مجالات مهمة (مثل التعديلات الدستورية). وتتطلب الأغلبية المطلقة الحصول على عدد من الأصوات يزيد عن الأغلبية البسيطة لتمرير أي إجراء، كأن يفرض الحصول على ثلثي الأصوات مثلاً.

اقترح الكثيرون في السنوات الأخيرة التوسع في حكم الأغلبية المطلقة ليشمل اعداد الموازنة الفدرالية. وقد جادل النقاد أن العملية المعتادة لاعداد الموازنة تسمح للأغلبية بإقرار قوانين اتفاق مبدرة، توسع أهداف الحكومة وتؤدي عملياً إلى اضطهاد الأقلية، التي تفرض عليها ضرائب ثقيلة وتجبر على المشاركة في مجتمع يتحكم فيه مخطوط الحكومة.

وأحد الحلول المقترحة هو الحصول على الأغلبية المطلقة

ثمة توضيح مثالي لحكم الأغلبية مبين في الشكل ١٦ - ٥ (ب). إذا فرضنا أن المجموعة أ هي مع الأغلبية. تبعاً للحسابات الاقتصادية البحتة، فإنها ستصوت لصالح أي إجراء يزيد من دخلها الحقيقي. وبالتالي فإن أيّاً من النقاط الثلاث - ل، م، ن - سيتفوق على النقطة ت بأصوات الأغلبية. ومن بين هذه النقاط الثلاث، فإن م تعطي أكبر دخل للمجموعة أ وقد تكون الرابع الأكبر في تصويت الأغلبية من بين الخيارات الأربعة.

النتائج المبينة في الشكل ١٦ - ٥ (ب) توجي ببعض السمات المهمة لحكم الأغلبية. أولاً، حكم الأغلبية لا يضمن إدخال تحسينات مثل تحسينات باريتو، الأغلبية تفضل النقطة م على النقطة ت، لكن النقطة م تجعل الأقلية (المجموعة ب) أسوأ حالاً. ثانياً، حكم الأغلبية قد يقود إلى «استبداد الأغلبية بالحكم»؛ فمن يحصلون على الأغلبية يمكنهم فرض إرادتهم السياسية على الأقلية، عن طريق التمييز، وإعادة توزيع الدخل، أو القوانين القمعية. ومثل هذا الاستبداد غير ممكن في ظل الإجماع.

خيارات الناخبين من بين عدة مقترحات حول نفقات الدفاع

الناخب	انفاق منخفض	انفاق متوسط	انفاق عالي
جونز	١	٣	١
سميث	٢	١	٢
براون	٣	٢	٣

الجدول ١٦ - ١. كيف ينشأ التصويت الدائري أو المفارقة الانتخابية.

يريد جونز جيشاً قوياً أو نفقات دفاع كبيرة. سميث معتدل ويفضل نفقات دفاع معتدلة. براون مسالم.

في ظل الانتخاب بالاغلبية، يصوت كل شخص لصالح برنامجيه المفضل. وعند التصويت على البرامج، يفوز الاتفاق المنخفض على الاتفاق المتوسط بنسبة ٢ إلى ١؛ ويفوز الاتفاق المتوسط على العالي بنسبة ٢ إلى ١، والاتفاق العالي على المنخفض بنسبة ٢ إلى ١. ومثل كلب يطارد ذيله، فإن حكم الاغلبية بالانتخاب يدور في حلقة مفرغة الى ما لا نهاية. وليس هناك من طريقة لحل هذه المفارقة الا بإجراءات انتخابية تعسفية.

لإقرار التشريعات الاقتصادية التي قد تقود الى عجز في الموازنة أو التوسع في برامج الانفاق الحكومية. وقد اتبع هذا النهج حين مرر الكونجرس في العام ١٩٨٥ مشروع قانون «جرام - رودمان» (Gramm - Rudman)، الذي سمح بخفض العجز في الموازنة الفدرالية بشكل تدريجي وصولاً الى موازنة متوازنة فيما بعد، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ هذا التفويض. وربما كان مشروع قانون «جرام - رودمان» ناجحاً في احتواء برامج الانفاق الجديدة، لكنه لم يحقق موازنة متوازنة. وبالنظر للفشل الواضح للمناهج الحالية، اقترح العديد من علماء الاقتصاد والسياسيين المحافظين اجراء تعديل دستوري لتحقيق توازن في الموازنة الفدرالية. وقد يتطلب الامر أغلبية مطلقة تزيد عن ٦٠ بالمائة لزيادة حصة الانفاق الحكومي، وزيادة الدين القومي، أو التسبب في العجز. ورغم ان الطريق لمثل هذا التعديل ما زالت طويلة للغاية، فالأغلب ان تنشط مثل هذه المقترحات طالما بقي العجز في الموازنة عالياً.

التصويت الدائري والمفارقة الانتخابية نسمع كثيراً عن «ارادة الاغلبية» و«ترك الاغلبية تتخذ طريقها». لكن في تحليل معمق لحكم الاغلبية بين كينيث ارو من جامعة ستانفورد، والحائز على جائزة نوبل، بعض العيوب الاساسية التي قد تنجم عن قرارات الاغلبية. وسوف نوضح النتائج التي توصل اليها ارو بمساعدة مثال عن ثلاثة أشخاص ينتقون من بين ثلاثة خيارات مختلفة.

وضحنا الموقف في الجدول ١٦ - ١. فلكل شخص من الأشخاص الثلاثة صوت واحد. عليهم اختيار واحداً من ثلاثة مستويات لنفقات الدفاع : عالي، ومتوسط، ومنخفض. أضف الى ذلك، فإن لكل فرد منهم فكرة مختلفة عن الطريقة التي يجب اتباعها للدفاع عن البلاد. جونز من الصقور، لكن خياره الثاني هو جيش صغير من النخبة بدلاً من جيش متوسط الحجم ضعيف التمويل. أما سميث فهو معتدل : ويفضل الحصول على البنادق والزينة. أما براون فهو مسالم، ويفضل ان يكون الجيش بأصغر حجم ممكن.

الآن رتب هذه المجموعة وحاول اتخاذ قرار حول موضوع الدفاع بناء على اصوات الاغلبية. وكما يبين الجدول ١٦ - ١، فإن الاتفاق المنخفض يتفوق على الاتفاق المتوسط ؛ والاتفاق المتوسط يتفوق على الاتفاق العالي؛ والاتفاق العالي يتفوق على الاتفاق المنخفض. ولا يمكن لأي برنامج أن يحصل على أغلبية الاصوات ضد البرامج الاخرى. ومن هنا نرى مفارقة التصويت.

تنشأ المفارقة الانتخابية (voting paradox) حين لا يكون في وسع برنامج واحد الحصول على الاغلبية في

مواجهة جميع البرامج الاخرى.

قد تتسائل ان كان هناك اجراء من وحي الخيال يمكن أن يحل دورة التصويت هذه. لقد بحث كينيث ارو هذه المسألة ووجد أنه «ليس ثمة نظام تصويت تحكم فيه الاغلبية ويحترم خيارات الأفراد يضمن الكفاءة في جميع الاحوال». بصيغة اخرى، لم يكتشف بعد أي نظام انتخاب - وقد أثبت ارو ان من المستحيل ايجاد مثل هذا النظام - يمكنه ضمان أن يكون تصويت الاغلبية متناسقاً ويدفع المجتمع الى الوضع الذي يريجه.

وقد أشار منظرو الخيار العام الى اثنين من مضامين مفارقة التصويت مهمين في تسيير المنظمات والهيئات التشريعية. احد المضامين هو ان النتيجة تعتمد على ترتيب «جدول الاعمال». وبسبب ضرورة الاقتصاد في الوقت، فلا بد أن يتوفر لدى المنظمات مجموعة من الاجراءات التي تعتمدها. ولا يمكن السماح بالدوران حول موضوع، تنقسم فيه الآراء، الى ما لا نهاية. لكن مفارقة التصويت تبين انه قد يكون لجدول الاعمال اهمية حاسمة بالنسبة للنتيجة - وهي ان ترتيب الاصوات قد يقرر اي البرامج سيسود.

تحسين الكفاءة الاقتصادية أو حين لا تحقق الانصاف في إعادة توزيع الدخل.

ثمة مصدرين مهمين من مصادر الفشل الحكومي : الحتمية البيروقراطية، وقصر الاتفاق الزمنية.

الحتمية البيروقراطية

قلة هم من يستطيعون مقاومة اغراء زيادة نفوذهم او سلطتهم. وهذا ينطبق على الحكومات أيضاً. فهي غالباً ما تفعل الكثير على امتداد فترة طويلة. واحد أسباب ميل الحكومة الى المبالغة في توسيع سلطاتها هو انه ليس هناك بيان للربح (أو ما يسميه رجال الأعمال «النتيجة النهائية») على المشاريع المختلفة. فإذا أقامت الحكومة عدداً من السدود أو بنت عدداً كبيراً من الغواصات، فليس هناك بيان للارباح والخسائر يمكن عن طريقه احتساب القيمة الاقتصادية لتلك المشاريع. والدعم الوحيد الذي تحتاجه هذه المشاريع هو أكثرية تشريعية، يمكن الحصول عليها في أغلب الاحيان عن طريق تمويل حملات مجموعات صغيرة من أعضاء الهيئات التشريعية المهمين، وما أن تخرج هذه المشاريع الى الوجود، حتى تتحلق حولها جمهرة من الانصار، من العاملين فيها أو المتقاعين من أنشطتها.

وحيث يبدأ أي مشروع، فإن الحكومات غالباً ما تواجه قدراً كبيراً من المشاكل إذا حاولت وقفه. واحد الأمثلة الشهيرة على ذلك، «المفاعل المولّد» (breeder reactor). فقد اشتمل هذا المشروع على نظام طاقة نووية متقدم كان يفترض أن يحل محل الجيل الحالي من المفاعلات النووية حين تنفذ مادة اليورانيوم. وقد صممت الحكومة «المفاعل المولّد لنهر كلنش» في أواخر الستينات، حين كان الجميع يعتقدون بأن الطاقة النووية ستنمو بسرعة. لكن في أواسط السبعينات، بينت الدراسات أن المفاعل المولّد سيكون غير مجدي من الناحية الاقتصادية. وفي أواخر السبعينات بات واضحاً أن أحداً لم يعد يطلب بناء منشآت للطاقة النووية، وإن جهات عدة أخذت تلغي المنشآت التي كانت قيد الانشاء. ومع ذلك واصلت الحكومة اتفاق مئات ملايين الدولارات على مشروع «نهر كلنش» وحتى العام ١٩٨٢.

مشروع آخر ثبتت صعوبة القضاء عليه هو مشروع دعم «الموهر» سي، الصيت. «الموهر» والذي هو صوف معزاة انقرة، كان قد أعلن انه مادة استراتيجية في العام ١٩٥٤. حين كان الجنود ما زالوا يرتدون البرزات الصوفية. ونتيجة لذلك اخذ المزارعون الذين يربون معزاة انقرة يتلقون الدعم من الحكومة الفدرالية، لضمان استمرار انتاج «الموهر». بعد ثلاثين سنة بلغت فاتورة الدعم السنوي للمزارعين ٤٨ مليون دولار، رغم أن القيمة الاستراتيجية «للموهر» لم تكن تزد عن قيمة حنوزات الخيل

دعونا نعد الى مثال الدفاع في الجدول ١٦ - ١. افترض انه كان على الكونجرس اتخاذ قرار بالنسبة الى السياسة الدفاعية، لكنه منقسم الى ثلاث معسكرات متساوية خياراتهم مماثلة لتلك المبينة في الجدول ١٦ - ١. هنا تصبح لجنة النظام (Rules Committee) مهمة. ويمكن للجنة النظام أن تقرر فعلاً الفائز عن طريق التلاعب بترتيب الاصوات. افترض أن هذه اللجنة يديرها غلاة الليبراليين الذين يعتقدون ان الحرب الباردة قد انتهت، وأنه يجب على الولايات المتحدة تفكيك مؤسساتها الدفاعية. ويمكنها اعداد جدول الاعمال بطريقة تضمن تحقيق النتيجة المرجوة. تبدأ المجموعة بالتصويت للاختيار ما بين الاتفاق العالي والمتوسط: فيكسب الاتفاق المتوسط بنسبة ٢ الى ١. ثم يوضع الفائز في مواجهة الاتفاق المتدني، فيفوز الاتفاق المتدني. (هل تستطيع رؤية كيف يمكن للجنة نظام صقورية أن تتوصل الى نتيجة تقضي بدفاع عالٍ؟) يوضح هذا المثال مدى اهمية شاعلي المقاعد التمثيلية وأعضاء لجان النظام : فسلطة وضع جدول الاعمال هي غالباً سلطة تقرير النتيجة.

المضمون الثاني هو «عدم استقرار الائتلافات التي تهدف الى اعادة توزيع الدخل». فالمواقف التي تتضمن اعادة توزيع الدخل تماثل كثيراً اعراض التصويت الدائري المبين في الجدول ١٦ - ١. ولتوضيح ذلك، افترض ان لدينا عشر شرائع من الكيك يجب توزيعها بين ثلاثة اشخاص حسب حكم الأغلبية. فيصوت توم وسام على توزيع ٥ قطع لكل واحد منهما ولا شيء لبوب. لكن بوب ينجح في اقناع سام بتغيير رأيه بقوله «لم لا تأخذ ٦ شرائع وأخذ انا اربعة، ونترك الغفل توم خارج الموضوع كله؟» ببضع أسئلة من هذا النوع ترى ان ليس ثمة ائتلاف مكون من افراد يسعون الى زيادة دخلهم محصناً ضد احتمال قلبه بائتلاف آخر. ويمكن تعميم هذا المثال لبيان كيف أن مشاكل السياسة العامة التي تشتمل على عناصر اعادة توزيع الدخل هي غير مستقرة بحكم تكوينها.

تطبيقات على نظرية الخيار العام

تساعدنا نظرية الخيار العام على فهم الطريقة التي تؤثر فيها القوى السياسية على الموازنات والعوامل الاخرى المؤثرة في النشاط الاقتصادي. ففي حين تلعب الحكومات دوراً مركزياً في الاقتصاديات الحديثة، فإن لها طرازها الخاص من عدم الكمال. وكما أن الاقتصاديات الحقيقية لا تصل قط الى درجة كمال الاسواق التنافسية، فإن الديمقراطيات تفشل في بعض الاحيان في تلبية الاحتياجات الاجتماعية بأكثر الطرق فعالية. هناك فشل حكومي كما أن هناك فشل للأسواق :

ينشأ الفشل الحكومي حين تفشل اعمال الدولة في

بالنسبة لسلح الفرسان. وقد حاول الرؤساء الواحد تلو الآخر القضاء على برنامج «الموهير» لكنه بقي. وكما قال احد الظرفاء بهذا الصدد، الحكومات غالباً ما تتصرف مثل الصبي الصغير الذي قال «أنا اعرف كيف اتجهى كلمة «بانانا» (banana) ولكني لا اعرف متى أتوقف».

قصر الافاق الزمنية

يضطر القادة السياسيون المنتخبون في الولايات المتحدة الى مواجهة الانتخابات بشكل مستمر - كل سنتين أو ٤ سنوات، أو ٦ سنوات - وغالباً ما يخوضون منافسات حامية في مناطقهم. وقد تقود الضغوط الانتخابية الى تقصير الافاق الزمنية بالنسبة للقرارات السياسية.

لقد رأينا الاعراض الملازمة لقصر الافاق الزمنية مراراً وتكراراً خلال العقد الماضي في المعارك التي دارت حول العجز في الموازنة الفدرالية. وقد اتفق الجميع تقريباً على أن العجز الكبير في الموازنة مؤثر للاقتصاد. وقد اقر كل شخص تقريباً بأنه ان لم يُخفَض العجز في الموازنة، فإن الانتاجية والازدهار سيتعرضان للخطر. ومع ذلك، أجلت الحكومة الفدرالية عملية اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على العجز، وخطة الرئيس كلينتون لخفض العجز بالكاد اقرها الكونجرس مؤخراً.

فماذا كان مصدر الفشل؟ خفض العجز في الموازنة يتطلب خطوات مؤلة اليوم لتحسين الاداء الاقتصادي في المستقبل. وكى نزيد الانخار، والاستثمار، لا بد من رفع الضرائب أو خفض الانفاق في المستقبل. لكن اعضاء الكونجرس الذين يسعون لاعادة

انتخابهم لا يرغبون في تبني مواقف قد تؤدي الى خفض شعبيتهم على المدى القصير؛ فقد يكون قلقهم على اعادة انتخابهم اليوم أكبر من القلق الذي ينتابهم بالنسبة لمشاكل الامة الاقتصادية في المستقبل. ويعتقد اصحاب الطموحات السياسية أن الناخبين قد يهتمون بالزيادة الفورية في الضرائب أو خفض الانفاق اكثر من اهتمامهم بالمنافع البعيدة لخفض العجز في الموازنة.

ان الميل الى التركيز على الانتخابات التالية قد يقود الحكومات الى ادخال برامج تعطي مردوداً خلال فترة قصيرة، أو الحفاظ على مثل هذه البرامج، وتجنب البرامج ذات التكاليف الفورية والمنافع العميمة في المستقبل. وهذا التركيز على الافاق الزمنية القريبة يميل الى ايجاد نزعة تحابي الاستهلاك في برامج الحكومة. أي ان البرامج التي تشجع الاستهلاك الحالي تتلقى معاملة تفضيلية عن تلك التي تشجع الاستهلاك المستقبلي، والاستثمارات بعيدة المدى (البحوث، والحفاظ على البيئة وحمايتها)، والتي قد تعاني خاصة في فترات اقتراب الانتخابات السياسية.

وقد ألمح بعض المحللين المهتمين الى ان نظرية الخيار العام تمثل وجهة نظر متشائمة عن سلوك الحكومة، لكن ليس ثمة دليل في التاريخ يبرر هذه النتيجة التي تدعو الى السخرية. فالتاريخ مليء بالقادة الذين اتخذوا اجراءات بعيدة النظر وحكيمة، لكنها لم تحظ بشعبية. لكن نظرية الخيار العام تذكرنا بأن الخيار الجماعي في الديمقراطيات لا يقود دائماً الى نتيجة مثالية أو حتى كفوءة. فالدول الديمقراطية انتخبت هتلر وموسوليني

المشكلة الشائكة للرعاية الصحية

ج

قد يكون هناك ما يبرر ثقتنا في أن الخبازين سيصنعون خبزاً أفضل لانهم يحققون ربحاً من ذلك، فإن من الحمق أن تعطي الجراحين حافزاً مالياً كي يبتز ساقك.

جورج برناردشو

ينجم عن سيطرة الحكومة القوية وحذروا بشكل خاص من أخطار مراقبة الاسعار. وكان هذا هو الميدان الذي طرحت فيه جميع المناقشات حول الدور المناسب للحكومة - ما بين مؤيدي ومعارضى اللوائح التنظيمية، والية السعر، والمؤثرات الخارجية، وإعادة توزيع الدخل، وتصحيح فشل السوق مثل الفشل المتعلق بنقص المعلومات.

يستعرض الجزء الأخير من هذا الفصل اقتصاديات الرعاية الصحية. وهي قطاع مهم في الاقتصاد علاوة على كونه موضوعاً

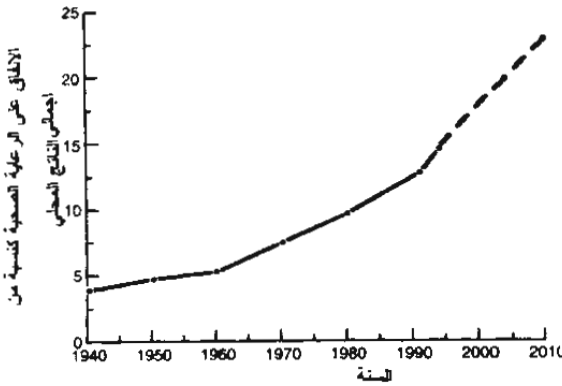
لكل جيل ميدان تنصارع فيه وجهات النظر حول دور الحكومة في الحياة الاقتصادية. وقد شهدت العقود السابقة مجادلات حول ضريبة الدخل، ومعاشات تقاعد كبار السن، وحماية البيئة، وفرض الضرائب لاعادة توزيع الدخل. وفي أوائل التسعينات انهك الأمريكيون في صراع طويل حول الطريقة التي يجب تنظيم وتمويل الرعاية الصحية بها. وقد أراد الليبراليون، بقيادة الرئيس بيل كلنتون توسيع سيطرة الحكومة على نظام الرعاية الصحية الواسع والمتنامي لتشمل التغطية جميع الأمريكيين؛ أما المحافظون فتركز قلقهم حول عدم الكفاءة الذي قد

الشكل ١٦ - ٦. ازدياد الحصة

المخصصة للرعاية الطبية باطراد.

ارتفع الاتفاق على الرعاية الصحية من ٤ بالمئة من الناتج القومي في العام ١٩٤٠ الى ١٤ بالمئة في العام ١٩٩٣، وهو مرشح للارتفاع أكثر إذا ما استمرت التوجهات الحالية.

Source : J.P. Newhouse, "Medical Care Costs", Journal of Economic Perspectives (Summer 1992), Economic Report of the President, 1993).



والقادة السياسيون كان التكاليف الهائلة للرعاية الصحية. فقد ارتفعت الرعاية الصحية من ٤ بالمئة من الناتج القومي (اجمالي الناتج المحلي) في العام ١٩٤٠ الى ٧ بالمئة في العام ١٩٧٠. ووصل الى ١٤ بالمئة في العام ١٩٩٣. ويتوقع اقتصاديو الحكومة أن تصل تكلفة الرعاية الصحية الى حوالي ربع إجمالي الدخل في العام ٢٠١٠. إذا ما استمرت التوجهات الحالية (انظر الشكل ١٦ - ٦). ومن مراجعة توجهات الموازنة يتبين لنا ان «مكاسب السلام» التي جنيته بعد انتهاء الحرب الباردة وسمحت بخفض نفقات الدفاع بمقدار ٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد الماضي، امتصتها بالكامل تقريباً، خلال هذه الفترة، نفقات الرعاية الصحية الحكومية. عملياً، يتفق الجميع بأن النظام الصحي في الولايات المتحدة قد ساهم مساهمة عظيمة في صحة الأمة الا انه بات يشكل عبئاً لا يمكن تحمله. وقد قادت هذه التطورات الى محاولات جزئية، إلا أنها غير ناجحة، لاصلاح قطاع الرعاية الصحية في الفترة ما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

يراجع هذا الجزء القضايا التي أثبتت في قطاع الرعاية الصحية. وسوف نرى ان هذا القطاع هو صورة عن العديد من مآزق فشل السوق، والتدخلات الحكومية. وسوف نراجع أولاً الخصائص الاقتصادية الرئيسية لهذا القطاع، ثم نتعرف على فشل السوق الذي يدعو الحكومة الى التدخل؛ ثم نختم بحثنا بمراجعة بعض الطرق الرئيسية التي يمكن تنظيم القطاع بها.

خصائص قطاع الرعاية الصحية

الصحة الجيدة هي أحد الشروط الحاسمة للرفاهية الاجتماعية

ممتعاً بعد ذاته، اضافة الى ذلك فإن تحليل الرعاية الصحية سوف يزودنا بوسيلة لفهم التحليلات التي يقوم عليها العديد من القرارات حول الكيف والمدى الذي يجب أن يصل اليه دور الحكومة في الاقتصاد.

ما هي خلفية الجدل الدائر حول الرعاية الصحية؟

في الولايات المتحدة، كما في معظم الدول الصناعية، فإن معظم الرعاية الصحية يقوم على الشراكة ما بين نظام السوق والحكومة. وقد أعطى هذا النظام في السنوات الاخيرة بعض الانجازات البارزة. فقد تم اجتثاث العديد من الامراض المرعبة مثل الجدري وشلل الاطفال. وتحسن المعدل المتوقع للعمر، وهو أحد المؤشرات الرئيسية على الصحة، في الدول النامية في الفترة ما بين ١٩٥٠ الى ١٩٩٠ أكثر مما تحسن طيلة جميع الفترة المسجلة من التاريخ كله. ويمكن التقدم في مجال التكنولوجيا الطبية، ابتداءً من جراحة مفصل الركبة بالمنظار الى العقاقير المتطورة المضادة للسرطان، العديدين من ان يعيشوا حياة منتجة خالية من الألم.

ومع ذلك، ورغم الانجازات العظيمة، بقي الكثير من مشاكل الصحة الرئيسية دون حل في الولايات المتحدة وحتى اوائل التسعينات من هذا القرن. فكانت نسبة وفيات المواليد الجدد اعلى مما هي في العديد من الدول ذات الدخل الادنى؛ و١٥ بالمئة من الامريكيين كانوا من دون تغطية تأمينية؛ وثمة فوارق كبيرة في الرعاية ما بين الاغنياء والفقراء؛ واصبحت الامراض المعدية مثل الايدز والتهاب الكبد الوبائي من قضايا الصحة العامة الرئيسية.

إلا ان الموضوع الذي شغل الرأي العام، وأصحاب الاعمال،

المستهلكون حوالي ٥ بالمئة فقط من التكلفة. ويطلق على هذه الظاهرة في بعض الأحيان اسم «الاعراض الملازمة لدفع الطرف الثالث» للإشارة إلى أنه حين يقوم طرف ثالث بدفع الفاتورة، فإن المستهلك يكون في الغالب غير مكترث بالتكلفة.

كل هذه القوى (مرونة الدخل العالية، وتطوير تكنولوجيات جديدة، وزيادة مدى المدفوعات التي يتحملها الطرف الثالث) وغيرها (مثل ازدياد نسبة المسنين بين السكان) تساهم في سرعة تنامي الانفاق على الرعاية الطبية.

دور الحكومة في الرعاية الصحية

ان تنامي مستوى الانفاق على الرعاية الصحية ليس كافياً لتبرير اللوائح التنظيمية الحكومية المكثفة، لان الانفاق قد يشير ببساطة الى الحيوية الاقتصادية لهذه الصناعة (كما هو الحال بالنسبة الى الحاسوب). فما هي اسباب تدخل الحكومة في قطاع الصحة؟ الواقع ان الكفاءة واعتبارات العدالة هي التي تحرك سياسة الحكومة.

الكثير من قلق الحكومة نابع من حقيقة أن السيطرة على الامراض المعدية وتطوير العلوم الأساسية هي سلع عامة لا يمكن للسوق أن يقدمها بكفاءة. تذكر أن السلع العامة هي سلع تتوزع منافعها على جميع افراد المجتمع دون تفرق، سواء اراد الافراد شراء السلع أم لا. أما السلع الخاصة، فبعكس ذلك، هي سلع ليس لها تكاليف أو منافع خارجية. فالقضاء على الجدري أفاد البلايين من الأشخاص الذين كان يحتمل وقوعهم ضحايا له، ومع ذلك ليس في وسع أي شركة أو مؤسسة أن تحصل حتى ولو على جزء بسيط من هذه المنافع. وحين يتوقف شخص عن التدخين لمعرفته بأخطاره، أو حين يستخدم شخص ما وسائل الوقاية من الايدز عند معرفته بطرق انتقاله، فإن هذه الخطوات لا تقلل من المعارف المتاحة للآخرين. وفي مثل هذه الحالات، يمكن لبرامج الصحة العامة والبحوث الحكومية أن تعوض فشل السوق الذي قد ينشأ من ظهور مؤثرات خارجية أو عندما تتضخم الحاجة الى سلع وخدمات تتعهد بها الحكومة ولا يستطيع القطاع الخاص انتاجها .

مجموعة أخرى من أشكال فشل السوق قد تنشأ بسبب عدم اليقين وفشل اسواق التأمين. ومن المشاكل المهمة «عدم تناسق المعلومات» بين المرضى، والأطباء وشركات التأمين. فالأوضاع الطبية في أغلب الأحيان هي حدث معزول بالنسبة للمرضى، لذلك فإنهم قد يعتمدوا بشكل كامل على توصيات أطبائهم بالنسبة للمستوى المطلوب من الرعاية الصحية. وفي بعض الأحيان لا يكون في استطاعة المرضى اختيار طريقة العلاج، كما يحدث حين يحملوا الى غرفة العمليات. لذلك يجب توفير حماية خاصة

والتي تزداد أهميتها مع زيادة مداخليل الناس - ولنظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة ثلاث خصائص ساهمت في سرعة نمو هذا القطاع في السنوات الأخيرة، وهي : مرونة دخل عالية، وتقدم تكنولوجي سريع، وازدياد عزل المستهلكين عن الاسعار.

تظهر الرعاية الصحية مرونة دخل عالية، مما يشير الى ان ضمان حياة طويلة وسليمة قد ازداد أهمية بعد أن أصبح الناس قادرين على دفع ثمن الحاجات الضرورية الأخرى. فالسلع التي لها مرونة دخل عالية تميل الى اخذ حصة متنامية من انفاق المستهلك، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

ترافقت مرونة الدخل العالية مع التطورات السريعة في التكنولوجيا الطبية التي تحققت خلال هذا القرن. تقدم في المعارف الأساسية للكيمياء الحيوية، واكتشاف تشكيلة واسعة من المطاعيم والمواد الصيدلانية واستخدامها، وتقدم في فهم طبيعة انتشار الامراض المعدية، وازدياد الوعي العام حول دور السلوك الفردي في التأثير على الصحة، مثل التدخين، وشرب الكحول، وقيادة السيارات - كل هذه الأمور ساهمت في التقدم الكبير في الوضع الصحي للأمريكيين.

كان لهذا التقدم نتيجة غير عادية في تحريك شهوة الانفاق في قطاع الرعاية الصحية. وسبب ذلك هو ان التكنولوجيات الجديدة كانت في معظم الأحيان «مُخترعة للمنتجات»، أي أنها مخترعات أوجدت منتجات جديدة أو حسنت القديمة، وفتحت بالتالي أسواقاً جديدة. مثال ذلك. ان اكتشاف المضاد الحيوي، البنسلين، أوجد سوقاً كاملة جديدة وحفز الانفاق في قطاع الرعاية الصحية.

السمة الثالثة لصناعة الرعاية الصحية التي حفزت التنامي السريع للانفاق هي ازدياد الاتجاه الى عزل المستهلك عن أسعار الرعاية الصحية. فتغطية الرعاية الصحية في الولايات المتحدة يقدمها، وعلى نطاق واسع، اصحاب العمل كمنافع إضافية معفاة من الضرائب^(٣). ووضع الاعفاء من الضرائب هو في واقع الحال دعم حكومي. في العام ١٩٦٠ كان معظم نفقات الرعاية الصحية يدفع مباشرة من قبل المستهلكين، وفي العام ١٩٩٠ اصبح ٢٢ بالمئة فقط من هذه النفقات يدفع مباشرة من قبل المستهلكين. الحقيقية، ان ٩٥ بالمئة من أجور العلاج في المستشفيات يدفعها طرف ثالث مثل شركات التأمين أو الحكومة، في حين يدفع

(٣) تعطينا جذور نظام تغطية اصحاب العمل للرعاية الصحية صورة توضيحية : فخلال الحرب العالمية وما بعدها كانت العائلات التي ليست من ضمن الاجور مستثناة من الرقابة الفدرالية على الاسعار والاجور. وقد اعطى ذلك اصحاب العمل الحافز للتوسع في مثل تلك العائلات، وطور ذلك التغطية الطبية التي يقدمها اصحاب العمل. وهذا مثال جديد على «قانون العواقب غير المقصودة»، حين يكون لسياسة صممت لغرض معين عواقب مفاجئة وطويلة الامد في مجال آخر.

لضمان الا يشتري المستهلكون دون أن يدروا خدمات غير ضرورية أو متدنية الجودة، أو عالية التكلفة^(٤).

شكل آخر من أشكال عدم الكفاءة قد ينشأ بسبب عدم تناسق المعلومات ما بين المريض، والطرف الثالث الذي سيسدد الفاتورة، لنقل أنه شركة التأمين. فالتأمين يسعر عادة على أساس متوسط تكلفة الخدمة بدلاً من التكلفة الحدية. وهذا يؤدي الى عدم الكفاءة، فالناس بشكل عام يعرفون عن وضعهم الصحي أكثر مما تعرف شركة التأمين. وإذا ما ووجه شخص ليس لديه مخاطر صحية كبيرة بأقساط تأمين محسوبة على أساس معدل التكلفة، فقد يختار الا يشتري التأمين. وهذا يؤدي الى «اختيار معاكس» يزيد من معدل المخاطرة، وبالتالي، التكلفة على المشاركين. ولا غرابة في أن الأشخاص الذين هم في العشرينات من العمر ويتمتعون بصحة جيدة هم أقل الناس شراء للتأمين.

تعقيد آخر للتأمين ينشأ بسبب «الخطر المعنوي»، والذي يحدث حين يخفض التأمين حوافز الأفراد في التصرف بحرص لتجنب المخاطرة والتنفقات. وقد قاس اختبار اقتصادي حديث مدى الخطر المعنوي بترؤيد مجموعة من العائلات اختيرت بشكل عشوائي بتأمين شامل ومجموعة أخرى بمخطط به مستويات عالية من «التأمين المشترك» (والذي يعني أن الأفراد يتقاسمون التكلفة مع شركة التأمين). وقد استخدمت العائلات ذات التأمين الشامل خدمات طبية تزيد بمقدار ٣٠ بالمئة، مع أن دراسات لاحقة قد توصلت الى انه ليس ثمة فارق في الوضع الصحي للمجموعتين طيلة فترة امتدت من ٣ الى خمس سنوات. وحقيقة أن السعر الأدنى يزيد الكمية المطلوبة هو بالطبع، امر لا يفاجئ، علماء الاقتصاد! فهو ببساطة يعكس قانون منحني الطلب المائل الى اسفل.

الاهتمام الثالث لسياسة الحكومة هو «العدالة»: توفير حد أدنى من مستويات الرعاية الطبية للفقراء. حيث انه بات ينظر لمفهوم الصحة للجميع، في الدول الغنية، على أنه أحد حقوق الإنسان الأساسية. لكن الصحة الجيدة للفقراء هي في الوقت

(٤) ابتدع المجتمع البات عدة للتعامل مع الأوضاع التي بها قدر كبير من عدم تناسق المعلومات ما بين البائع والمشتري. أحد هذه الآليات هو العلامة التجارية. فحين تشتري سلع بسيطة نسبياً مثل السيارات والمشروبات المنعشة من شركة تويوتا أو كوكا كولا، فإنك تدفع علاوة إضافية مقابل مراقبة الجودة التي تقدمها هاتان المؤسستان. بالنسبة للمجالات الأكثر تعقيداً مثل الرعاية الطبية أو الاستشارة القانونية، فليس ثمة سلعة قياسية أو علاج واضح للمشاكل. ويعتمد المجتمع على «المختصين» لجسر الفجوة في المعرفة. وقد وضع المختصون بحكم العادة والقانون موضع ثقة لتقديم الخدمات المناسبة. قارن حجم الثقة التي يضعها المستهلكون في توصيات الأطباء وبائعي السيارات المستعملة.

نفسه عمل مربح. والرعاية الصحية غير المناسبة مؤذية للفقراء بشكل خاص ليس لأنهم أكثر عرضة للمرض من الأغنياء، بل أيضاً لأن مداخيلهم تأتي بشكل كامل تقريباً من أعمالهم. والشعوب الأفقر صحة أوفر انتاجاً لأن الناس الأصحاء يكسبون أكثر ويحتاجون لقدر أقل من الرعاية الطبية. لكن ليس ثمة مجال كانت فيه الرعاية غير الملائمة مكلفة كما هو الحال في مجال الأطفال. فالأوضاع الطبية للأطفال الاقليات والأطفال الفقراء في الولايات المتحدة قد ساءت بالفعل في بعض الحالات خلال السنوات الأخيرة. فالأطفال المرضى يصابون بالإعاقة في البداية : وتقل احتمالات دخولهم المدارس، وإذا دخلوا يكون أداؤهم ضعيفاً، وتكون احتمالات تركهم للمدرسة أكبر، واحتمال حصولهم على عمل جيد بأجر جيد أقل حين يكبرون. ولا يمكن لأي أمة أن تزدهر حين لا يحظى قطاع كبير من أطفالها برعاية طبية مناسبة.

بدائل أخرى لإصلاح الرعاية الصحية

دفعت المجموعات الثلاث من أشكال فشل السوق، سابقة الذكر، الحكومات في مختلف انحاء العالم الى ادارة أنظمتها الصحية بنفسها. وثمة هم آخر في الولايات المتحدة : فرغم أن الولايات المتحدة تنفق على الرعاية الصحية للفرد الواحد أكثر من أية دولة أخرى، فإن الوضع الصحي لسكانها قد تخلف عن وضع سكان الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع.

وقد قادت عوامل ارتفاع التكلفة مع تنامي اعداد الاشخاص غير المؤمنين، وتخلف الوضع الصحي الى دعوات واسعة النطاق لاجراء اصلاحات اساسية على نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة. فما هي البدائل الرئيسية؟ في أقصى اليمين من الحلول المطروحة يقع الحل الذي يعتمد على آلية السوق البحتة (pure - market) . وحسب هذا المنهج، والذي كان تقليدياً متبعاً في معظم البلدان حتى بداية هذا القرن، تدفع كل عائلة ١٠٠ بالمئة من نفقاتها العلاجية وليس هناك أية برامج حكومية تقدم سلعاً أو تساعد في تحمل عبء الرعاية الطبية عن الفقراء. وكما يشير الجدول ١٦ - ٢، فإن الحل السوقي البحت يحل مشكلة فشل سوق الخيار المناوئ، لكنه يفعل ذلك مقابل تكلفة عالية للأفراد الذين لديهم نفقات علاجية عالية، وما هو مقلق أكثر، ان الحل السوقي البحت لا يقدم شيئاً للسلع العامة مثل العلوم الاساسية والوقاية من الأمراض المعدية. ونظراً للعواقب المعاكسة لنموذج الحل السوقي البحت، فلا غرابة الا يتبناه سوى عدد ضئيل من السياسيين وعلماء الاقتصاد.

في أقصى الطرف الآخر نجد «الخدمات الصحية المؤممة»، التي تقدم فيها الرعاية الصحية لعامة الشعب وعلى أساس

نطاق المشكلة	المنهج الحالي	حل سوقي بحت	منافسة موجهة	خدمات صحية مؤمنة
السلع العامة (الأمراض المعدية، العلوم الأساسية، ومعلومات تفيد المستهلك).	عن طريق الصحة العامة حيث يوجد تغطية.	لا يقدم سلعاً عامة	عن طريق الرعاية الصحية العامة حيث يوجد تغطية.	عن طريق الرعاية الصحية العامة.
فشل السوق : الخطر المعنوي (الأعراض الملزمة لقيام طرف ثالث بالدفع).	مصدر رئيسي لتصادد التكلفة والهدر بسبب ضعف السيطرة على التكاليف.	لا شيء، لأن المستهلك يدفع لقاء الخدمة.	قد تكون خطيرة لأن الخدمات مجانية. وأخف ان كان الانتفاع بالخدمات محدوداً.	خطيرة جداً لأن جميع الخدمات المغطاة مجانية يمكن التخفيف منها عن طريق التقنين والانتظار طويلاً قبل الحصول على الخدمة.
الخيار المناويء	قد يكون خطراً بالنسبة لمن هم دون تغطية.	لا شيء، لأن المستهلك يدفع لقاء الخدمة.	ليس مشكلة بسبب التغطية الشاملة.	ليس مشكلة بسبب التغطية الشاملة.
سوء توزيع الخدمات الطبية	مشكلة غير متعادلة : العاملون، والفقراء، وكبار السن لديهم تغطية؛ الفقراء العاملون، والعاطلون عن العمل بلا	عدم مساواة كبير : السوق يقرر توزيع الرعاية الصحية.	تغطية شاملة، مع أن في وسع الأغنياء شراء رعاية أفضل.	شاملة وموحدة.

الجدول ١٦ - ٢. الحلول البديلة لفشل اسواق الرعاية الصحية.

يعاني نظام الرعاية الصحية الحالي في الولايات المتحدة من ارتفاع التكلفة بسبب الدعم المالي الكبير من دون قيود على الموازنة ومع ذلك يفشل في تقديم تغطية لعدد كبير من السكان. ويجب على البدائل إيجاد طريقة لتقنين الرعاية الصحية بشكل كفء، وعادل وإن تواصل في الوقت نفسه تقديم الحوافز للتقدم التكنولوجي.

يكون لدى المستهلكين حوافز قوية للحد من استغلالهم لهذه الخدمات؛ وقد تتنامى تكاليف المعالجة بشكل أسرع.

لنظام الدافع الواحد مشكلة أخرى أيضاً، والتي قد تنشأ لأنها تحدد التكاليف وسقفاً لأنعاب الأطباء، وبذلك، وتقيد مجال الخدمات المطلوبة. وتقود تركيبة سقف الاسعار مع الخدمات المدعومة الى زيادة مزمنة في الطلب في العديد من الاسواق الطبية. ومنع قوى السوق من العمل في السوق الطبي، سوف يظهر نقص في الخدمات المقدمة، ولا بد من التخلص من الطلب بطريقة ما. ويطلق على هذه الظاهرة اسم «التقنين بغير السعر» (non-pricing rationing)، والتي تتخذ ببساطة شكل الانتظار

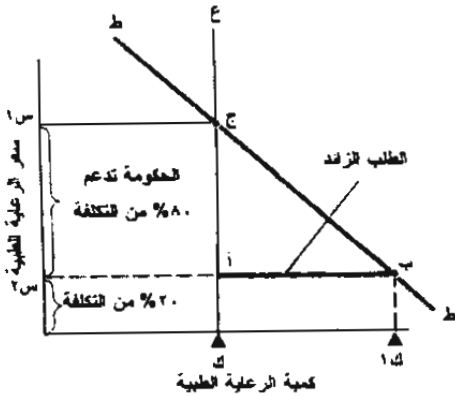
المساواة. ويطلق على هذا النظام اسم «نظام الدافع الواحد» "Single-payer System". ويعالج هذا النظام الكثير من الاشكال الرئيسية لفشل السوق. فحيث أن الرعاية الصحية تشمل الجميع فليس هناك خيار مناويء. ويمكن للحكومة تقديم السلع العامة من معلومات ووقاية صحية. إلا أن نقاد الخدمات الصحية المؤمنة يشيرون الى عدد من السمات غير الجذابة. أولاً، قد يتم الدفع مقابل الرعاية ضرائب أو رسوم اجبارية، مما يزيد من معدلات الضريبة، ويرفع التكاليف لدى قطاعات الاعمال، ويضر بحوافز العمل والادخار. ثانياً، وحيث أن الرعاية الصحية تكون مجانية بموجب هذ الخطة، فإن الخطر المعنوي قد يكون شديداً لأنه قد لا

للحصول على الخدمة الطبية. وفي بعض الحالات نقن الجهة المقدمة للرعاية الصحية عن طريق تقرير من المرضى يستحقها اكثر. ونرى أمثلة على تقنين الخدمة في الخدمات الصحية الوطنية في كل من بريطانيا وكندا، حيث يوجد، بشكل عام، فترات انتظار طويلة لعمليات جراحية مختارة، وبالمثل، وحيث إن غرف الطوارئ، في المدن الأمريكية تقدم الكثير من الرعاية الطبية للأسر ذات الدخل المنخفض، فإنها مكتظة دائماً بالمرضى الذين يطلبون رعاية صحية روتينية، مع أن حالة بعضهم خطيرة^(٥). فما الذي يحدث هنا؟ حيث أنه لا يسمح برفع السعر لموازنة العرض والطلب، فلابد من إيجاد آلية أخرى «لتحقيق التوازن في السوق».

يوضح الشكل ١٦ = ٧ التقنين بغير السعر في السوق الطبي. ولا يوجد الا «ك» وحدات من الرعاية الطبية المتوفرة. وقد يتحقق سعر مخالصة السوق عند النقطة ج حيث تتساوى الكميات المطلوبة والمعرضة. لكن الحكومة تدفع ٨٠ بالمئة من مجمل التكاليف الطبية. ولأن المستهلك يدفع فقط ٢٠ بالمئة من التكاليف، فإن الكمية المطلوبة هي ك. والقطاع من أ الى ب هو طلب لم تتم تلبيته، ويخضع للتقنين بغير السعر؛ وكلما ازداد الدعم الحكومي، كلما أصبح ضرورياً استخدام التقنين بغير السعر.

ولواجهة هذه المشكلة ناضل الرئيس كلينتون والكونغرس بضراوة لإيجاد أرضية مشتركة بين النظام السوقي البحت ونظام الدافع الواحد، خلال الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٤، دون نجاح. ومثل هذا الاقتراح الذي يندرج تحت بند «المنافسة الموجهة»، سيفقد من السلطات التنظيمية التي تتمتع بها الحكومة لوضع مقاييس للسياسات، وتوسيع التغطية لتشمل أناساً لم يشملهم النظام القديم، وإلزام أصحاب العمل بتقديم تأمين صحي لمستخدميهم. وكان اقتراح كلينتون الأصلي يقضي بتقديم رعاية صحية قياسية تغطي الجميع وبسعر ثابت. أما بالنسبة الى الموظفين فيقوم أصحاب العمل بتغطيتها؛ أما العاطلون عن العمل فيحق لهم

(٥) مثال مهم على التقنين يأتيان من زمن الحرب، حين استخدم الأطباء «نظام الحالات الثلاث». وتعود هذه الممارسة الى اجراء فرنسي اتبع خلال الحرب العالمية الأولى ويقضي بتقسيم الجرحى الى ثلاث فئات: (١) الذين قد تقديمهم للعلاج الطبي، (٢) والذين يمكنهم العيش من دون معالجة، (٣) والذين يحتمل أن يموتوا مهماً كان حجم الرعاية المقدم لهم. وكانت الفئة الأولى فقط هي التي تتلقى القسط الأوفر من الخدمة الطبية. هل يمكن أن ترى مدى فعالية التكلفة، لهذه الاستراتيجية غريبة الرحمة. حيث أنها تزيد الى أقصى حد عدد الأرواح التي تنقذها؟ وقد اقترح البنك الدولي استراتيجية مماثلة في «تقرير تطور العالم ١٩٩٣». فقد أوصى التقرير بالتركيز على العلاجات التي تغطي أكبر زيادة في «تعديل سنوات العجز من العمر» مقابل كل دولار ينفق. ويشبه هذا النهج زيادة منفعة المستهلك الى أقصى حد، أو زيادة ربح الشركات، وقد بدأت بعض الولايات (مثل أوريغون) في تقنين الرعاية الطبية حسب مبادئ مماثلة.



الشكل ١٦ - ٧. الرعاية الصحية المجانية تضمن التقنين بغير السعر.

حين توفر الحكومة الرعاية الطبية بالمجان أو بالدعم، فلا بد من إيجاد طريقة لتقنين الخدمات المحدودة. في المثال الخاص بدعم الحكومة، حين تتجاوز الكمية المطلوبة الكمية المعرضة، فإن الطلب الزائد أ ب يتم التخلص منه باليات أخرى غير السعر. ويتوجب على الناس في أغلب الأحيان، الانتظار للحصول على خدمة طبية لغير الحالات الطارئة لعدة ساعات في بعض الأحيان، أو عدة أشهر.

الانتفاع بالرعاية الطبية التي تمولها الحكومة، والتي تمول بأموال تجبي من ضرائب جديدة واقتطاعات من موازنات برامج قائمة. ويحصل جميع الأفراد على الرعاية الصحية عن طريق مؤسسات شراء (أطلقت عليها خطة كلينتون للعام ١٩٩٣ اسم «اتحادات الصحة الإقليمية») أو شركات مساهمة ضخمة. وكانت حجة لاقامة هذه المؤسسات الجديدة هي أن لها قدرة أكبر على المساومة للحصول على أسعار ادنى لرعاية صحية جديدة، بالطريقة نفسها التي تحصل فيها المستشفيات الكبرى على أسعار ادنى للأدوية.

وكما بين الشكل ١٦ - ٢، فإن في وسع المنافسة الموجهة تخفيف الكثير من اشكال فشل السوق في القطاع الصحي. ويمكن لهذا النظام - مثله مثل نظام التأمين - تجنب الخيار المناوئ، وتوفير السلع العامة المهمة، وضمان الرعاية الصحية للمعدين. أضف الى ذلك، يعتقد معارضو المنافسة الموجهة أنها تشتمل على قوى كبيرة لاحتواء التكاليف. وتشترط خطة كلينتون مشاركة كبيرة في التأمين من قبل المستفيدين، وهذا يخفض

الجودة. هذه هي الخبرة المكتسبة في شتى انحاء العالم من ٤٠٠٠ سنة حاولت فيها الحكومات الابقاء على تنفي الاسعار بشكل مصطنع باستخدام اللوائح التنظيمية.

انتم تؤكدون على ان خطتكم للرعاية الصحية تتجنب الرقابة على الاسعار. ونحن بكل احترام، لا نوافق على ذلك. فخطتكم تحدد الاعاب التي يتقاضاها اطباء والمستشفيات، وتضع سقفاً للإنفاق السنوي على الرعاية الصحية، وتحدد أقساط التأمين، وتفرض تحديداً على أسعار الادوية الحالية والجديدة.

في البلدان التي فرضت مثل هذا النوع من الانظمة، يتعرض المرضى للتأخير لأشهر وسنوات لاجراء جراحة، ويقرر موظفو الدوائر الحكومية خيارات المعالجة بدلاً من الأطباء أو المرضى، كما ان التجديد في التكنولوجيا الطبية والصيدلانية قد انخفض بشكل كبير...

في السبعينات حاولت الحكومة تنظيم السعر الخاص بمنتج بسيط ومتجانس، هو البنزين. وكانت النتيجة كارثة اجتماعية واقتصادية. فقد اضطر الناس الى هدر ساعات من الانتظار في صفوف لشراء البنزين. والانتظار الطويل لاجراء جراحة وغير ذلك من اشكال الرعاية الطبية سيكون له عواقب أكثر خطورة بكثير.

فالسقوف، وجداول الاعاب، وغير ذلك من اشكال التنظيم الحكومية، قد تبدو وكأنها تقلل الانفاق على الرعاية الطبية، لكن هذه المكاسب مجرد وهم. فسوف ينتهي بنا الامر الى الحصول على رعاية طبية ادنى جودة، وخفض التجديدات في مجال الطب، وبيروقراطية مكلفة جديدة لمراقبة تطبيق الخطة. وسوف تؤدي هذه الرقابة الناس، وتدمر الاقتصاد. اننا نناشدكم الفاء الرقابة على الاسعار من خطتكم للرعاية الصحية، مهما كان شكلها.

ويجب على الساعين الى اعادة تشكيل هذه الصناعة التي تشكل سُبُع الاقتصاد الأمريكي اخذ هذه التحذيرات بشكل جدي.

باختصار :

ليس ثمة اختلاف اساسي ما بين الرعاية الصحية والسلع والخدمات الاخرى في الاقتصاد. فالمعروض من خدمات الأطباء، والرعاية التمريضية، والمستشفيات، والخدمات الاخرى محدود. وطلب السكان - إذا ما جمعنا الجدي منها، والمعقول، والهامشي، والسخيف - يزيد كثيراً عما هو متاح من الموارد. ولا بد من تقنين هذه الموارد بطريقة ما. والطريقة حسب «أصوات دولارات» المستهلكين غير مقبولة لأنها تحدث اضراراً كبيرة في الصحة العامة. وتترك الكثير من الطلبات الملحة دون تلبية، وتفقر الكثيرين. فماذا يجب أن يكون هدف السوق، وما هي الآلية اللاسوقية التي يجب استخدامها كبديل

بالتالي من الخطر المعنوي، ويضمن استمرار تقديم القطاع الخاص للرعاية الطبية، ويسمح ببقاء حوافز السوق لتطوير تقنيات جديدة ومحسنة.

أما نقاد المنافسة الموجهة فيقلقهم أنها قد تؤدي الى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، فالتغطية المحسنة والموسعة ستزيد الطلب، وتزيد بالتالي الضغط على الكمية المحدودة المعروضة. علاوة على ذلك، ورغم أنه سيكون للموازنة سقف من حيث المبدأ، فإن الكثيرين يتسالمون عما إذا كان هذا السقف سيكون فعالاً في السيطرة على التكلفة لأنه لن تكون هناك قيود نهائية على الموازنة سواء بالنسبة الى المستهلكين أو المشرعين.

ويخشى العديد من الاقتصاديين أن يؤدي الزام اصحاب العمل بشراء الرعاية الصحية لعمالهم الى الحاق الضرر بالعمال متدني الاجر. فاقترح المنافسة الموجهة يقضي بأن تقوم جميع الشركات عملياً بتقديم الرعاية الصحية لجميع العاملين لديها، بما في ذلك الأشخاص غير المشمولين حالياً. وفي حين يبدو ذلك هدفاً اجتماعياً جيداً بالاهتمام، فإنه قد يدفع الشركات الى الابتعاد عن استخدام العمال متدني الاجر. مثلاً، افترض ان عاملاً يكسب في الوقت الحاضر ١٠ الاف دولار في السنة وأن المطلب الجديد قد يضيف ٤ آلاف دولار الى تكلفة العامل بدل خطة التأمين الصحي، فيكون واقع الحال ان الحكومة قد أضافت ٤ الاف دولار الى اجر العامل. وفي هذه الحالة، قد تقرر الشركة جعل العمال الذين لديها يقومون بالعمل وقتاً اضافياً، أو تتعاقد مع جهات من خارج العمل، أو تشتري حاسوب للقيام بالعمل بدل استخدام عمال متدني الاجر. وحسبما يقول دانيال هامرميش (Daniel Hamermesh) وهو عالم مختص باقتصاد العمل في جامعة تكساس في أوستن، «أما أن يكون هناك خفض في الوظائف أو خفض في الاجور، أو خفض في كليهما، وهو الأرجح».

لقد عمل الرئيس والكونجرس لمدة تقارب السنتين لإيجاد طريقة للإصلاح الصحي تعطي تغطية شاملة من دون زيادة كبرى في التكلفة أو تدخل مبالغ فيه في آلية عمل السوق. ولم يتم التوصل الى برنامج شامل، لكن البحث سيستمر في السنوات القادمة.



الرقابة على الاسعار : ميزة أم نقیصة؟ اشتعل اقتراح كلنتن على الكثير من الرقابة على الاسعار والدخل، ورداً على ذلك، وقع ٥٦٣ عالم اقتصاد امريكي محافظ على الرسالة التالية الموجهة الى الرئيس مستشهدين فيها بتاريخ الرقابة على الاسعار وتحذرين من عواقبها الضارة :

عزيزنا الرئيس كلنتون :

الرقابة على الاسعار تولد النقص، والاسواق السوداء، وتبني

لاستخدام آلية السوق ؟ هذه الاسئلة هي النقطة الجوهرية للجدل الكبير الدائر حول الرعاية الطبية.

ان استعراضنا التمهيدي لدور الحكومة في الاقتصاد هو مجرد تذكير مقتضب بمسؤوليات العمل الجماعي ونواحي النقص فيه. فمن جهة يتوجب على الحكومة ان تحمي حدودها، وأن تعمل على استقرار اقتصادها، وحماية الصحة العامة، وضبط التلوث. ومن جهة أخرى، فإن الكثير من السياسات التي توضع لافادة المصلحة العامة تعاني من عدم الكفاءة وعدم التناسق.

ملخص

فهل يعني ذلك التخلي عن اليد المنظورة للحكومة لصالح يد السوق الخفية ؟ لا يمكن لعلماء الاقتصاد الاجابة على مثل هذه الاسئلة السياسية العميقة، وكل ما في وسع الحكومة فعله هو دراسة نواحي القوة والضعف لخيارات السوق والعمل الجماعي معاً، وإبراز الأليات (مثل تحسين حقوق الملكية أو التأمين المشترك للرعاية الصحية) التي تجعل تعديل اليد الخفية أكثر كفاءة من الخطر المترتب على عدم التدخل البحث أو اصدار الاحكام البيروقراطية من دون رادع.

أ - سيطرة الحكومة على الاقتصاد

١ - نما دور الحكومة في الاقتصاد بشكل كبير خلال القرن الماضي. وتؤثر الحكومة وتسيطر على الانشطة الاقتصادية الخاصة عن طريق فرض الضرائب، والانفاق، والتنظيم المباشر.

٢ - تؤدي دولة الرفاه الحديثة اربعة وظائف اقتصادية : (أ) تعالج فشل السوق، (ب) تعيد توزيع الدخل والموارد؛ (ج) تضع سياسة اقتصادية كلية تهدف الى استقرار الاقتصاد وموازنة مستويات البطالة العليا والدنيا، واحتواء التضخم، ودفع عملية التنمية بعيدة المدى؛ (د) تفاوض الدول الاخرى حول الترتيبات ذات النفع المتبادل.

ب - نظرية الخيار العام : كيف تصنع الحكومة

قراراتها

٣ - تحلل نظرية الخيار العام الطريقة التي تتصرف بها الحكومة بالفعل. وفي اقتصاد حديث معقد شديد الاعتماد على بعضه البعض، يمكن لعمل الحكومة أن يساعد على زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع أكثر مما تستطيع دولة الطبيعة البدائية التي تحدث عنها «هوبس».

٤ - يتضمن الخيار العام جمع الخيارات الفردية في خيار جماعي واحد. وفي ظل الاجماع، يجب أن تتم جميع القرارات بموافقة الجميع. للإجماع خاصية مثالية من حيث أن جميع القرارات تتم وفقاً لتحسينات باريتو (التي لا يمكن الاضرار بأحد بموجبها)، لكن التكلفة الباهظة لاقناع الجميع كبيرة للغاية بحيث أن من المستبعد عملياً، الوصول الى قرار في ظل الاجماع.

٥ - تستخدم معظم اللجان والهيئات التشريعية حكم الاغلبية،

الذي يضمن أن تؤدي القرارات المتخذة بموجبه الى تحسين رفاهية نصف الناخبين على الأقل. لكن حكم الاغلبية قد يؤدي الى «استبداد الاغلبية» وهناك احتمال التصويت الدائري، والذي وفقاً له لا يمكن لأي برنامج أن يحصل على الاغلبية، بسبب تباين الانواق.

٦ - وكما يمكن لاسلوب اليد الخفية أن ينهار، يمكن أيضاً أن يكون الدخل الحكومي فاشلاً وهناك حالات يمكن أن تفرز نتائج غير كفوءة أو غير منصفة، لأنها تتخذ بقرارات تحتاج لأصوات أقل من الاجماع. ومن الامثلة المهمة أن تقوم اقلية حسنة التمويل باستقطاب أحد المشرعين أو بعض العاملين خلف الكواليس، ومن الامثلة أيضاً التوجه الحكومي لتمويل برامج غير ضرورية لفترات مطولة، وكذلك قصر الآفاق الزمنية التي ابتليت بها ترتيبات الانتخابات التنافسية.

ج - المشكلة الشاكة للرعاية الصحية

٧ - الرعاية الصحية هي أحد أكبر قطاعات الاقتصاد وأسرعها نمواً. وهي تتصف بتنشعب اشكال فشلها في السوق مما يدفع الحكومة الى التدخل بثقل كبير. وللأنظمة الصحية مؤثرات خارجية رئيسية تتضمن الوقاية من الامراض المعدية، وكشف المعارف الجديدة في مجال الطب الاحيائي. اضيف الى ذلك، هناك فشل السوق مثل عدم تناسق المعلومات ما بين الاطباء والمرضى وبين المرضى وشركات التأمين. ويقود عدم التناسق هذا الى خيارات مناوئة في شراء بوالص التأمين والتي أخطار معنوية (أو الاعراض الملازمة لقيام طرف ثالث بالدفع) من الاستهلاك الزائد للرعاية الطبية. أخيراً، وحيث أن الصحة مهمة جداً لرفاهية الانسان وانتاجية العمال، تبذل الحكومات قصارى جهدها لتقديم حد أدنى من الرعاية الصحية للسكان.

٨ - انتقد نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة بسبب

سيؤدي الى تقنين الرعاية الصحية والانتظار لفترات للحصول على الخدمة الطبية. ويمكن لمنهج جديد يدعى المنافسة الموجهة توفير التغطية الشاملة، من خلال اصحاب عمل يقدمون الرعاية الصحية أو يشترونها. ومساءً ما إذا كان في مقدور هذا النظام تقديم حوافز مناسبة لاستمرار التقدم التقني مع احتواء التكاليف ما زالت قيد التجربة.

ارتفاع التكاليف، وتنامي عدد الأشخاص غير المؤمن عليهم، وتختلف الأوضاع الصحية، خاصة بالنسبة للفقراء والاقليات. ولا يؤيد العودة الى النظام السوقي البحث سوى قلة قليلة من الناس بسبب آثاره العكسية على الصحة العامة وعلى التقدم العلمي في مجال المعارف الطبية والاحيائية الجديد. ويمكن لنظام رعاية صحية مؤمّن أن يوفر تغطية صحية شاملة لكنه

مفاهيم للمراجعة

فشل السوق في الرعاية الصحية
- السلع العامة لاكتشاف معارف جديدة،
والوقاية من الامراض المعدية.
- فشل التأمين بسبب الاخطار المعنوية،
والخيار المناويء.
- الرعاية غير الكافية للعائلات الفقيرة.
- مناهج جديدة للإصلاح : السوقي البحث،
ونظام التأمين، والمنافسة الموجهة.

الخيار العام
الخيار العام
- فشل الحكومة : السيطرة على
المشرعين، قصر النظر، البيروقراطية.
- الخيار العام بالاجماع، بحكم
الاغلبية، والاغلبية المطلقة.
- نظرية آرو، التصويت الدائري،
المفارقة الانتخابية.

وظائف الحكومة
- ثلاث أدوات لسيطرة الحكومة على
الاقتصاد : الضرائب، الانفاق، اللوائح
التنظيمية.
- أربعة وظائف للحكومة : تحقيق الكفاءة،
اعادة التوزيع، وتحقيق الاستقرار، وتمثيل
البلد في المحافل الدولية.
- فشل السوق مقابل فشل الحكومة.

أسئلة للمناقشة

مريض مقسمين الى ثماني مجموعات متساوية في كل واحدة ٥٠ مريض. الجدول التالي يعطينا احتمالات بقاء المصابين على قيد الحياة باستخدام وحدة واحدة من المعالجة أو من دون استخدامها.

وقد فوضت بتطبيق نظام «الحالات الثلاث» (triage) على الجرحى وهدفك هو زيادة العدد المتوقع بقاءه على قيد الحياة الى أقصى حد (وهو يساوي مجموع احتمالات النجاة مضروباً في عدد المرضى، $أ_١ + ٠٠٠ + أ_٢$ ، حيث $أ_١$ هي احتمال البقاء على قيد الحياة إذا تم تلقي المعالجة الطبية، $م$ هي عدد المرضى).

أ - استنبط قاعدة «الحالات الثلاث» بالاعتماد على الحاشية رقم ٥ في هذا الفصل. أي من مجموعتي المرضى تقع ضمن فئات «الحالات الثلاث» التي تتلقى معالجة ؟

ب - احسب العدد المتوقع للمرضى الذين سيبقون على قيد الحياة بموجب قاعدتك. هل يمكنك ان ترى بأن هذه الاستراتيجية «ذات تكلفة فعالة» من حيث أنها تزيد الى أقصى حد من عدد المرضى الباقين على قيد الحياة.

١ - عند التفكير فيما إذا كنت تريد اقتصاداً يقوم على عدم التدخل المحض أو اقتصاد يخضع لضوابط حكومية، ناقش ما إذا كان من الواجب وجود رقابة حكومية على الأمور التالية: تعاطي المخدرات، الجراحة التجميلية، زراعة القلوب، الأسلحة الهجومية، الكحول. هل ينصح بوجود سوق حرة لتبني الأطفال ؟

٢ - تشتمل رعاية كبار السن على مساعدتهم في أنشطة معينة (مثل الاستحمام، وارتداء الملابس، والذهاب الى الحمامات) لا يستطيعون القيام بها بأنفسهم. كيف كان يتم الاعتناء بمثل هذه الحاجات قبل قرن من الزمان؟ وضع كيف ان الخطر المعنوي والخيار المناويء، يجعل التأمين بعيد المدى للرعاية الصحية مكلفاً للغاية في هذه الأيام بحيث أن قلة من الناس ستختار شراءه.

٣ - يقال لسياسة ما بأنها «ذات تكلفة فعالة» إذا أعطت مستوى معيناً من المخرجات بأدنى تكلفة أو أعطت أقصى مستوى ممكن من المخرجات مقابل كمية معينة من المدخلات. افرض ان هناك حالة حرب مع امدادات طبية غير كافية. هناك ١٠٠ وحدة رعاية صحية (لنفرض أنها وحدة معالجة) و ٤٠٠

احتمالات البقاء على قيد الحياة

مجموعة المرضى	مع رعاية	من دون رعاية
حوادث شاحنات وديابات		
١ - سيقان مكسورة.	٠.٩٩	٠.٩٨
٢ - حروق شديدة.	٠.٤١	٠.٣٩
جروح من شظايا		
٣ - في الأطراف	٠.٩٠	٠.٣٠
٤ - في الرأس	٠.٠٥	٠.٠٢
جروح من طلقات		
٥ - في الأطراف	٠.٨٨	٠.٨٥
٦ - في الرأس	٠.١٠	٠.٠٨
أمراض		
٧ - أسباب جرثومية	٠.٩٨	٠.٣٠
٨ - غير معروفة السبب	٠.٦٠	٠.٥٩

٤ - هل يمكنك معرفة السبب في أن توزيع السوق للخبز يتم بالإجماع؟ ما السبب في أن ذلك غير ممكن بالنسبة للدفاع الوطني؟ هل يوحي هذا الاختلاف بالسبب في أن توزيع الخبز قد يقود المجتمع إلى حدود امكانية المنفعة، في حين أن الدفاع الوطني لا يفعل ذلك؟

٥ - الرعاية الصحية المطلوبة أشبه بتفويض من الحكومة بزيادة الاجور. خذ مثلاً سوقاً للعمال يرفض أصحاب العمل تقديم تغطية للرعاية الصحية. ارسم رسماً بيانياً لعرض وطلب العمالة، على أن تكون الاجور أو الرواتب السنوية على المحور العمودي (مستثناه من العلاوات الاضافية). بين على هذا الرسم كيف أن مطلباً بتقديم ٤٠٠٠ دولار من الرعاية الصحية للعمال سيؤدي إلى هبوط منحني طلب الشركات على اليد العاملة بمقدار ٤٠٠٠ دولار. ما الذي يحدث لتوازن الاجور والعمالة؟ ما الذي يمكن أن يحدث ان لم يكن في الامكان تعديل الاجور بخفضها، لأنها مثلاً، تمثل الحد الأدنى من الاجر؟ استخدم الرسم البياني لتفسير بيان البرفسور هامرميش في هذا الفصل.

٦ - ما هي السلعة العامة؟ اشرح السبب في أن الوقاية من انتشار الامراض المعدية مثل الجدري، والايذ، والسل، هي سلعة عامة. كيف يرد السوق على هذه الحالات، وما السبب في عدم كفاءة رد السوق؟

٧ - أعد قراءة الرسالة المفتوحة الى الرئيس حول مخاطر الرقابة على الأسعار، اشرح الموقف المتخذ في تلك الرسالة، وهل توافق عليه؟ اشرح موقفك.

ج - خذ في الاعتبار قاعدة تقول بأن المعالجة يجب أن تذهب للمرضى الأسوأ حالاً (المرضى الذين لديهم أدنى احتمال في البقاء احياء). ما السبب في ان هذه القاعدة ليست فعالة التكلفة؟

د - افرض ان عدد وحدات الرعاية الطبية قد زيد الى ٢٠٠ وحدة. ما السبب في أن قاعدة «الحالات الثلاث» التي وضعتها لم تعد مناسبة. هل يمكنك تحديد القاعدة العامة لهذا المثال؟

فرض الضرائب والانفاق الحكومي

إن روح الشعب، ومستوى ثقافته، وبنيتة الاجتماعية، والأعمال التي قد تعد سياسته لها، كل ذلك وأكثر منه مكتوب في تاريخه المالي... إن من يعرف كيف يستمع إلى رسوله هنا فسوف يميز الصوت المدوي لتاريخ العالم بشكل أوضح من أي مكان آخر.

جوزيف شامبيتر

الأمير سرّ سحري، تجمع الحكومة الموارد اللازمة عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض، ثم يستخدم صوت دولار هذه الأموال لشراء السلع والخدمات من السوق. افرض أن الشعب قرر أنه يريد تكريس المزيد من الموارد لتحسين الصحة العامة أو خفض المجاعة في الوطن أو في الخارج، أو أن حماية بيتنا الثمينة للأجيال القادمة هي أهم الأولويات القومية، أو أنه يجب تخصيص المزيد من الموارد لتعليم الصغار أو إصلاح البنية التحتية للدولة، أو أن الأغنياء يحصلون على شطيرة كبيرة جداً من كعكة الوطن وأن حصة أكبر يجب تخصيصها لاستهلاك الفقراء. ولا يمكن تلبية كل واحد من هذه الأهداف إلا إذا غيرت الحكومة، والحكومة فقط، ضرائبها، وانفاقها، ولوائحها التنظيمية. إن دوي تاريخ العالم يسمع في السياسة المالية لأن فرض الضرائب والانفاق هي أدوات لها مثل هذه القوة.

غالباً ما تدور المناقشات حول الموازنة في الولايات المتحدة حول عناوين عريضة أو طعوم (جمع طُعْم) مضمونة مثل «لا ضرائب جديدة»، «توزيع الموازنة»، أو «اجب وانفق بشكل ديمقراطي». ولا يحيط أي من هذه العبارات المبسطة فعلاً بمدى جدية الموازنة في الحياة الاقتصادية. ولضرائب الحكومة وانفاقها ثلاثة تأثيرات رئيسية. أولاً، أنها تؤثر على توزيع مجمل الناتج القومي على الانفاق والاستهلاك الخاص والعام. ثانياً، من خلال الانفاق المباشر والحوافز غير المباشرة للضرائب، والصلاحيات التنظيمية، يمكن للحكومة أن تؤثر في مخرجات كل صناعة على حدة، وفي أسعارها، والتي قد تنتج أشياء مثل الفواصات العسكرية، وعضوية النوادي الريفية، وإطلاق الملوثات الكبيرة في الجو. أخيراً، تؤثر سياسة الميزانية على الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الكلي - تقلبات الناتج الإجمالي، والأسعار، والبطالة. فكيف تنجز الحكومات مسؤولياتها الاقتصادية؟ ليس في

نفقات الحكومة

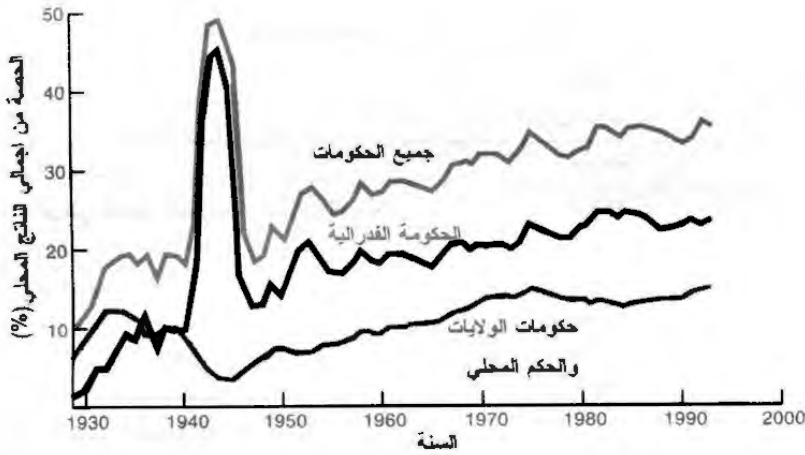
١

الحكومة خلال الستين عاماً الماضية، مع تضخمات مؤقتة في زمن الحرب.

الفدرالية المالية

في حين أننا نشير إلى الحكومة وكأنها كيان واحد، فالحقيقة أن الأمريكيين يواجهون ثلاثة مستويات من الحكم: الحكومة

التغيير الحاسم في اقتصاد الولايات المتحدة خلال القرن العشرين هو تنامي أهمية الانفاق الحكومي. وبين الشكل ١٧ - ١ الحصة التي تذهب للانفاق الحكومي من الناتج القومي، والذي يشتمل على كل شيء ابتداءً من مرتب الرئيس إلى تكلفة حاملة طائرات أو شق طريق للسيارات، وانتهاءً بدفعات الضمان الاجتماعي لكبار السن. ويمكنك رؤية الارتفاع المطرد في حصة



الشكل ١٧ - ١. حصة الحكومة من الانفاق ارتفعت في السلم والحرب.

ارتفع الاتفاق الفدرالي بسرعة خلال فترة الركود العظيم وتضخم بشكل هائل خلال الحرب العالمية الثانية. خلال الستينات والسبعينات شهد الاتفاق الحكومي الذي يهدف الى دعم الدخل اكبر انخفاض له، في حين نمت دفعات الفائدة والنقبات الدفاعية بأكبر سرعة لها. لاحظ مدى ضعف تأثير السياسات المحافظة خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٢ على إبطاء التوجه نحو ارتفاع النفقات الحكومية (المصدر وزارة التجارة الاميركية).

العام ١٩١٣، مصدر تمويل لا يمكن لأية ولاية أو بلدية أن تجاريه. يبين الجدول ١٧ - ١ والشكل ١٧ - ٢ كيفية توزيع مختلف أشكال الاتفاق بين مستويات الحكم الثلاثة. وعند تحليل التقسيم المالي بين الحكومات، يؤكد علماء الاقتصاد على أن للبرامج درجات مختلفة من المؤثرات الفاضلة أو الخارجية. فالبلديات مسؤولة عن «السلع العامة المحلية»، والأنشطة التي ينصب نفقها على المقيمين المحليين بشكل خاص. فحيث أن المكتبات تستخدم أساساً من قبل سكان المدينة، وأضواء الشوارع تضيء طرقاتها، فالأجدر أن ينفق عليها سكان تلك المدينة. والكثير من الوظائف الفدرالية هي «سلع قومية عامة» تقدم المنافع لجميع مواطني الأمة. مثلاً، التطعيم ضد مرض الايدز قد يفيد جميع الناس في جميع الولايات المتحدة، وليس الناس القريبين من المختبر الذي اكتشف فيه؛ وبالمثل، حين يشن جيش الولايات المتحدة حرباً ضد أحد فإن ذلك يتم عادة لحماية مصالح البلد بأكمله. فماداً عن السلع العامة الكونية؟ مثل تغير المناخ، أو تآكل طبقة الأوزون، أو تعرض بعض أجناس الحيوان للانقراض؟ هذه المشاكل هي مواضيع الاتفاقيات الدولية لأنها تتجاوز حدود الدول المفردة. والنظام الكفوء للفدرالية المالية لا بد أن يأخذ في الاعتبار الطريقة التي تفيض فيها منافع الانفاق العام وتتجاوز الحدود السياسية.

وتتغير الحدود الفاصلة ما بين الوظائف المالية بمرور الزمن. فقد عمل الكسندر هاميلتون، وفرانكلين روزفلت، وليندون

الفدرالية، وحكومة الولاية، والحكم المحلي. وهذا يفترض تقسيم المسؤوليات المالية بين مختلف مستويات الحكم - وهو نظام يعرف باسم «الفدرالية المالية» (Fiscal federalism). وحدود هذه التقسيمات ليست واضحة على الدوام، لكن الحكومة الفدرالية تقوم - بشكل عام، بتوجيه جميع الأنشطة التي تهم الأمة جميعها فتتفق على الدفاع، والفضاء، والشؤون الخارجية، وتتفق الحكومات المحلية على تعليم الاولاد، والمحافظة على النظام في الشوارع، وجمع القمامة. أما حكومات الولايات فتشترك طرق السيارات وتسير أنظمة الجامعات، وتدير برامج الرفاه الاجتماعي.

من الشكل ١٧ - ١ يمكننا رؤية أن النفقات الفدرالية قد تجاوزت انفاق حكومات الولايات ودوائر الحكم المحلي منذ العام ١٩٤٠ تقريباً. إن سيطرة الدور الفدرالي هو في الواقع ظاهرة حديثة نسبياً. فقبل بداية القرن العشرين، كان الحكم المحلي اهم المستويات الثلاثة بكثير. ولم تكن الحكومة الفدرالية تفعل أكثر من الانفاق على الجيش، ودفع فوائد الدين القومي، وتمويل بعض الأشغال العامة، ودفع مرتبات مسؤولي الحكومة. وكان معظم ما تجمعه من أموال يأتي من ضرائب إنتاج الكحول. والتبغ ومن رسوم الاستيراد. لكن أحداث الحربين العالميتين مع الحرب الباردة، إضافة الى التوسع في برامج الدفعات التحويلية، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية للمسنين، رفعت الانفاق في حين وفر البدء بجمع ضرائب الدخل على المستوى القومي في

النفقات الفدرالية للسنة المالية ١٩٩٥

بالمئة من المجموع	الموازنة (بليون دولار)	
٢٢	٣٣٧٢	١ - الضمان الاجتماعي
١٩	٢٨٨٥	٢ - الدفاع الوطني، قدامى المحاربين، والشؤون الدولية
١٨	٢٧٩٣	٣ - الصحة، والمساعدة الطبية، والرعاية الطبية
١٥	٢٢١٤	٤ - ضمان الدخل
١٤	٢١٢٨	٥ - فوائد على الدين العام
٤	٥٣٥	٦ - التعليم، والتدريب، والتشغيل
٢	٣٢٩	٧ - المواصلات، والتجارة، والاسكان
٢	٢٥٣	٨ - الطاقة، والمصادر الطبيعية، والبيئة
١	١٦٩	٩ - العلوم، والفضاء، والتكنولوجيا
١	١٣٨	١٠ - الحكومة العامة
١	١٢٨	١١ - الزراعة
١-	٢٤٥-	١٢ - متفرقات ومقبوضات مُعَادلة
١٠٠	١٥١٨٩	المجموع

الجدول ١٧ - ١. الانفاق الفدرالي يذهب مغلظه الى الدفاع وبرامج الاستحقاقات.

يذهب حوالي ثلث الانفاق الفدرالي للدفاع والفوائد أو لمرتبات تقاعد مستحقة من حروب سابقة. ويذهب أكثر من النصف في هذه الايام الى برامج الاستحقاق التي تتوسع بسرعة - ضمان الدخل، والضمان الاجتماعي، والصحة. لاحظ مدى صغر البند ١٠ الخاص بالتكلفة التقليدية للحكومة. (المصدر : مكتب الادارة والموازنة، ميزانية حكومة الولايات المتحدة، السنة المالية ١٩٩٥).

الولايات المتحدة هي من اكبر المشاريع في العالم. فهي تشتري كميات اكبر من السيارات والفولاذ، وتدفع اكبر حجم من الرواتب، وتدير اموالاً أكثر من أية مؤسسة في العالم. وأرقام المالية الفدرالية فلكية - بليونات وتريليونات الدولارات. ويتوقع أن تصل الموازنة الفدرالية في العام ١٩٩٤ الى ما يقارب ١٥ تريليون دولار؛ وهذا المبلغ الهائل يعادل تقريباً ٦٠٠٠ دولار يدفعها كل امريكي أو حوالي ٢٦ شهر من اجمالي الناتج

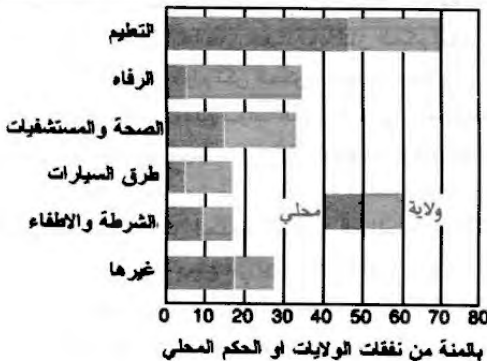
جونسون على توسيع الدور الفدرالي، في حين حاول توماس جيفرسون، وكالفن كوليدج، ورونالد ريفان، لجم التزايد في السلطات المالية على المستوى الفدرالي، أو خفضها وشمه نقاش اقتصادي لا ينقطع حول المستوى المناسب لادارة برامج الحكومة.

النفقات الفدرالية

دعونا الآن نلقي نظرة على مختلف مستويات الحكومة. حكومة

الشكل ١٧ - ٢. تركز حكومات الولايات والحكم المحلي على السلع العامة المحلية.

تتضمن برامج الولايات والحكم المحلي توفير التعليم، وتمويل المستشفيات، وصيانة الطرق، ومهام مماثلة. وفيما يتعلق بتقسيم العمل بين الحكومات، تقوم المدن برصف شوارعها الداخلية، وتشق الولايات الطرق الخارجية بين المدن، في حين تدفع الحكومة الفدرالية ٩٠ بالمئة من تكلفة الطرق التي تربط بين الولايات. هل ترى نمطاً من الفدرالية المالية هنا؟ (المصدر : مكتب احصاءات الولايات المتحدة، تمويلات الحكومة للسنة



القومي (اجمالي الناتج المحلي).

ندرج في الجدول ١٧-١ فئات الانفاق الرئيسية للسنة المالية ١٩٩٥ (تغطي السنة المالية ١٩٩٥ الفترة من ١ أكتوبر، ١٩٩٤، الى ٣٠ سبتمبر، ١٩٩٥). والبند الأكبر فيها هو الأمن القومي والشؤون الدولية، والذي يشتمل أساساً على تكلفة المعدات وتجنيذ العاملين في القوات المسلحة.

كانت «برامج الاستحقاق» (entitlement programs) هي الأكثر توسعاً خلال العقدتين الماضيتين، وتقدم هذه البرامج، منافع أو دفعات نقدية لأي شخص تنطبق عليه متطلبات استحقاق معينة يحددها القانون. والاستحقاقات الرئيسية هي الضمان الاجتماعي (لكبار السن، والمتعاشين، والتأمين ضد العجز)، والبرامج الصحية (بما في ذلك الرعاية الطبية لمن هم فوق سن ٦٥ سنة والمساعدة الطبية للعائلات المعوزة)، وبرامج ضمان الدخل (بما في ذلك الدفعات مقابل الطعام، والتأمين ضد البطالة، والدفعات النقدية للفقراء). والحقيقة أن كامل النمو في الانفاق الفدرالي في السنوات الأخيرة يمكن أن يعزى إلى برامج الاستحقاق التي نمت من ٢٨ بالمئة من الميزانية في العام ١٩٦٠ الى ٥٩ بالمئة في العام ١٩٩٤.

وتشمل فئة أخرى برامج لقطاعات اقتصادية معينة: مثل دعم الزراعة، وتقديم المنح إلى دوائر الحكم المحلي لتطوير أنظمة الصرف الصحي، وتمويل ريادة الفضاء. والفئة الأخيرة هي الحكومة العامة. وتشمل الوظائف التقليدية للحكومة، مثل عمليات الكونجرس، والجهاز القضائي، والرئاسة. ومن المدهش أن نرى أن تكلفة هذه الوظائف التقليدية تبدو ضئيلة مقارنة بالوظائف الأخرى. وبشكل عام فقد تقلص الانفاق على جميع البرامج فعلياً منذ العام ١٩٦٠، باستثناء الاستحقاقات.



تطبيقات اقتصادية: المستقبل المالي للضمان الاجتماعي. تمت الميزانية الفدرالية

خلال ربع القرن الماضي لأن الشعب صوّت لصالح المزيد من الدفعات التحويلية لنفسه على شكل استحقاقات. وأكبر برامج الاستحقاقات هو الضمان الاجتماعي، الذي يوفر دعماً لدخل أكثر من ٤٠ مليون أمريكي، معظمهم فوق سن ٦٥ سنة. ومع استمرار برامج الحكومة، فقد حقق الضمان الاجتماعي نجاحاً منقطع النظير في هدفه المعلن، ألا وهو خفض الفقر لدى المسنين. فقد هبطت نسبة الناس الذين هم دون خط الفقر من ٣٥ بالمئة في العام ١٩٥٩ إلى حوالي ١٢ بالمئة اليوم.

لسوء الحظ، فإن الكثيرين من علماء الاقتصاد يعتقدون أن الضمان الاجتماعي سوف يواجه مشكلة تمويل في المستقبل. فهو

أشبه ببرنامج «دفع النفقات عند تكبدها»، الذي يعني أن منافع متقاعد اليوم تمولها الضرائب المفروضة على أجور عمال اليوم. ونتيجة لذلك، ومع ازدياد نسبة كبار السن، فإن العدد المتنامي من المتقاعدين، سوف تعيله أعداد متناقصة من الأيدي العاملة. وستكون النتيجة أما ضرائب أعلى على العمال، أو منافع أقل للمتقاعدين، أو كلاهما.

انفاق الولايات والحكم المحلي

رغم أن المعارك التي تدور حول الموازنة الفدرالية تسيطر على العناوين الرئيسية فإن حكومات الولايات والكيانات المحلية توفر العديد من الخدمات الرئيسية في الاقتصاد اليوم. ويوضح الشكل ١٧ - ٢ طريقة انفاق الولايات والبلديات لاموالها. والبند الأكبر حتى الآن هو التعليم لأن معظم أطفال الامة يتعلمون في مدارس تمول بشكل رئيسي من قبل سلطات الحكم المحلي. ومحاولة التعليم العام تحقيق المساواة في توفير مصادر تعليمية لكل طفل، تساعد على تصويب التباين الكبير في الفرص الاقتصادية لهؤلاء الأطفال.

كانت أبواب الانفاق الاسرع نمواً بالنسبة للولايات والبلديات، في السنوات الأخيرة، هي الرعاية الصحية والسجون. فخلال الثمانينات تضاعف عدد المساجين في سجون الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة اضعاف، بسبب شن الولايات المتحدة حربها ضد الجريمة باستخدام أحكام سجن مطولة، خاصة بالنسبة للمتعاملين بالمخدرات. وفي الوقت نفسه، اجبرت الولايات وسلطات الحكم المحلي على تحمل حصتها من عبء ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية أيضاً.

الاثار الاقتصادية لانفاق الحكومة

يلعب انفاق الحكومة دوراً محورياً في تقرير انماط الاستهلاك، والاستثمار، والأرباح في الاقتصاد، حيث تعتبر الحكومة أكبر كيان اقتصادي في البلاد، وبينها وبين أي كيان آخر بون شاسع، ومثال ذلك: أعطت الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية وسنوات الحرب الباردة التي تلتها دفعة قوية للصناعات الالكترونية الوليدة في الولايات المتحدة. فتطوير مختبرات شركة «بيل» (Bell) للترانزستور مثلاً، موله جزئياً جيش الولايات المتحدة، الذي كان ترواقاً للحصول على معدات اتصال وادارات افضل. وحسبما يقول بعض علماء الاقتصاد، فإن دور الحكومة أبعد من ذلك بكثير:

لم تكن منح البحث والتطوير هي التي شجعت عجلة الصناعات الالكترونية وحسب، بل فكرة وجود سوق حكومي مضمون لتلك الصناعات. فجميع المنتجات الأولى من اشباه الموصلات

التي صنعتها شركة ويسترن اليكتريك، المتفرعة عن شركات صناعات بيل، اشترائها الجيش. وخلال الفترة ما بين ١٩٥٦ الى ١٩٦٤ استهلك البنتاغون ٧٠ بالمئة من مخرجات الصناعة، خاصة في برنامج صواريخ «مينوتمان»^(١)

وقد أفادت صناعة الحاسوب والطائرات الأمريكية، من دعم الحكومة القوي في سنواتها الأولى حققت نجاحاً هائلاً.

وبفضل الوزن الكبير لقدرة الحكومة على الاتفاق فما زال لها صوت قوي للغاية في أي اتجاه يتحرك فيه العلم أو التكنولوجيا. فطيلة عقدا الثمانينات والتسعينات واصلت الخزينة الفدرالية دعم أكثر من نصف تكلفة البحوث والتطوير. كما تضاعف في السنوات الأخيرة الدعم الفدرالي لبحوث الرعاية الصحية، فساعدت بذلك على تكاثر صناعة التكنولوجيا الحيوية الآخذة في الانتشار.

ولانماط الاتفاق الحكومي أيضاً تأثير مهم على قرارات الأفراد بالنسبة لاماكن اقامتهم. فتشييد نظام الطرق الذي يصل ما بين الولايات، والذي جعل السفر بالسيارات اسهل وأسرع، ساعد في

انتشار العمران ونمو ثقافة الضواحي. وزيادة دخل كبار السن من المواطنين عن طريق نظام الضمان الاجتماعي، الذي يحظى بشعبية واسعة، اعطى هؤلاء القدرة المادية على خلع جذورهم والانتقال، وهو أمر لم يكن ممكناً في السابق. مما أوجد جناز رافعة خاصة بالمقاعدين في فلوريدا واريزونا.

لكن هل تنفق اموال الحكومة بشكل كفؤ؟ يخشى الكثيرون من الأمريكيين انه من دون نظام المنافسة، لن يكون لدى الحكومة أي حافز لاتفاق المال بشكل كفوء. فلدى كل شخص فكرته الخاصة عن هدر الحكومة. فالبعض يبدي فزعاً من الاسعار العالية التي يدفعها العسكريون ثمناً لسلع بسيطة مثل مفاتيح الربط، وأباريق القهوة، والمغاسل، ويركز آخرون على الهدر، والعدد الفائض من العاملين، والبيروقراطية في الانظمة التعليمية الابتدائية والثانوية، والتي تنفق أكثر من ٢٠٠ بليون دولار سنوياً، ومع ذلك يبدو أنها ما زالت مقصرة في خدمة الكثيرين من الاطفال. وتقود الامثلة المتوفرة عن الغش، والهدر، وسوء استعمال السلطة للدعوة الى خفض الانفاق الحكومي وإلى حركات تدعو الى «خصخصة» الكثير من العمليات الحكومية.

ب السمات الاقتصادية لفرض الضرائب

الضرائب هي ما ندفعه ثمناً لمجتمع متحضر

القاضي اوليفر ونديل هولمز

ستؤخذ الموارد الضرورية من الأسر وقطاعات الأعمال لوضعها في خدمة الاستهلاك والاستثمار العام. والاموال التي تجبى عن طريق الضرائب هي العربة التي بواسطتها تتحول الموارد الحقيقية من سلع خاصة الى سلع جماعية.

مبادئ فرض الضرائب

مبدأ النفع مقابل مبدأ القدرة على الدفع

ما إن تقرر الحكومة جمع مبلغ معين من الضرائب، يكون لديها تشكيلة مذهلة من الضرائب المتوفرة. ففي وسعها فرض ضرائب على الدخل، وضرائب على الارباح، أو ضرائب على المبيعات. ويمكنها فرض ضرائب على الاغنياء، وضرائب على الفقراء، ضرائب على كبار وضرائب على الصغار. فهل هناك خطوط عريضة يمكن أن تساعد على اقامة نظام ضريبي منصف وكفؤ؟

الواقع ان هذه الخطوط موجودة، فقد طرح علماء الاقتصاد

على الحكومات ان تنفق على برامجها؛ وتأتي الاموال بشكل رئيسي من الضرائب، وأي عجز يحدث يتم تسديده بالاقتراض من الشعب. لكننا «في الاقتصاد نحتاج على الدوام الى اختراق حجاب التدفقات النقدية لفهم تدفق الموارد الحقيقية». فما تحتاجه الحكومة فعلاً، وهو أبعد من تدفقات اموال الضرائب، هو مصادر الاقتصاد النادرة من ارض، وعمالة، ورأس مال. فحين تخوض الامة حرباً، فإنها تبدو وكأنها تفرض الضرائب وتقترض لدفع نفقات الحرب، لكن ما يحدث بالفعل هو ان الناس يُعَدُّون عن أعمالهم المدنية، وتقوم الطائرات والسفن بنقل القوات بدلاً من القمح والسواج، ويذهب النفط لتشغيل الدبابات بدل التدفئة. وحين تعطي الحكومة منحة لبحث في التكنولوجيا الحيوية، فإن قرارها يعني في الواقع أن قطعة من الأرض كان من الممكن استخدامها لبنى يصلح لمكتب، حولت لتستخدم كمختبر.

بفرض الضرائب، تقرر الحكومة في الواقع كيف

(١) أن ماركوس وجويل يودكن، «تعرية اقتصاد الحرب الباردة» (١٩٩٢)، صفحة ٤٨.

وفلاسفة السياسة مبادئ أساسيين لتنظيم النظام الضريبي:

الحكومة، كحماية الشرطة مثلاً؛ أم يدفع ب النسبة المئوية ذاتها على دخله كضرائب؟ أو، حيث إن الشرطة تحتاج لمزيد من الوقت لحماية املاك ب الموسر، فربما كان من الانصاف أن يدفع ب نسبة أكبر من ضريبة الدخل؟

لكن، كن على حذر، فلا يمكن للمبادئ العامة والتجريدية أن تقرر الهيكل الضريبي للأمة. فحين خاض رونالد ريفان الانتخابات رافعاً شعار خفض الضرائب، فقد فعل ذلك لأنه كان يعتقد بأن الضرائب العالية ليست منصفة للناس الذين عملوا بجد وأدخروا للمستقبل. وبعد عقد من الزمان قال بيل كلنتون، «إن لدينا الآن عدالة حقيقية في التشريع الضريبي حيث يقع ٨٠ بالمئة من عبء الضرائب الجديدة على من يكسبون أكثر من ٢٠٠ ألف دولار في السنة». وما هو عادل بالنسبة للآلوة لا يناسب ذكر الآلوز.

حلول عملية في فرض الضرائب

كيف حلت المجتمعات هذه المسائل الفلسفية الشائكة؟ اتبعت الحكومات بشكل عام حلولاً واقعية تعتمد بشكل جزئي فقط على المنهج النفعي ومنهج القدرة على الدفع ويعلم ممثلو الشعب السياسيون بأن الضرائب لا تحظى بشعبية كبيرة. فالشعار الذي أطلق قديماً «فرض ضرائب من دون تمثيل» هو الذي ساعد على إطلاق الثورة الأمريكية. والأنظمة الضريبية الحديثة هي مقاربات صعبة بين المبادئ السامية والواقعية السياسية. وكما قال وزير المالية الفرنسي الحكيم كولبير قبل ثلاثة قرون، «رفع الضرائب أشبه ببنف رش اوة : فانت تريد الحصول على أكبر عدد ممكن من الريش وأدنى حد ممكن من الاحتجاج».

فما هي الممارسات التي انبثقت عن ذلك؟ في بعض الحالات، تقيد الخدمات العامة على المستوى القومي أو المحلي، وبشكل أساسي، فئات مميزة من الشعب دون أن يكون لهذه الفئات مطالب خاصة بمعاملة تفضيلية، أو غير تفضيلية تعتمد على معدل مداخيلهم أو صفات أخرى لديهم. وفي مثل هذه الحالات، تعتمد الحكومات بشكل عام على ضرائب تفرض حسب مبدأ النفعية.

وبالتالي، فإن السكان المحليين يدفعون تكلفة شق الطرق المحلية. وتفرض «رسوم الاستعمال» على الانتفاع بالماء والصرف الصحي، والتي تعامل وكأنها سلع عامة. والضرائب التي تجبى عن البنزين قد تركز (أو تخصص) للطرق.

الضرائب التصاعدية والتنازلية الضرائب التي تجبى حسب المنفعة هي جزء أخذ في التراجع من عوائد الحكومة. فالدول المتقدمة تعتمد اليوم على ضرائب الدخل التصاعدية (progressive income taxes)، فعائلة دخلها ٥٠ ألف دولار

● مبدأ النفعية (benefit principle)، وينص على أنه يجب فرض الضرائب على مختلف الأفراد بمقدار يتناسب مع المنافع التي يتلقونها من برامج الحكومة. أي، كما أن الناس يدفعون من نفوذهم الخاصة ما يتناسب مع ما يستهلكونه من خبز، فإن الضريبة المفروضة على الشخص يجب أن يكون لها صلة بمقدار ما يستخدم من سلع جماعية مثل الطرق أو الحدائق العامة.

● مبدأ القدرة على الدفع (ability - to - pay principle)، وينص على أنه يجب أن يكون للضريبة صلة بمقدار الدخل أو الثروة. فكلما زادت الثروة أو الدخل، كلما زادت الضريبة. وتكون الأنظمة الضريبية المنظمة حسب مبدأ القدرة على الدفع معيدة لتوزيع الدخل، أي إنها تجمع الأموال من ذوي الدخل المرتفع لزيادة دخل أو استهلاك المجموعات الأفقر.

مثلاً: إذا مول إنشاء جسر جديد بفرض رسوم على عبور ذلك الجسر، فإن ذلك انعكاس لمبدأ النفعية، لأنك لا تدفع للجسر إلا إذا عبرته. أما إذا مول الجسر مما يجمع من ضريبة الدخل، فذلك مثال على مبدأ القدرة على الدفع.

العدالة الأفقية والعمودية

سواء نظمت الضرائب حسب خطوط النفعية أو القدرة على الدفع، فإن معظم أنظمة الضرائب الحديثة تحاول دمج وجهات النظر الحديثة المتعلقة بالانصاف أو العدالة. وأحد المبادئ المهمة هو ما يدعى بالعدالة الأفقية (horizontal equity)، والتي تنص على أن الأشخاص المتساوين يجب أن تفرض عليهم ضرائب متساوية.

ولفكرة المساواة في المعاملة بين الأشخاص المتساوين جذور عميقة في الفلسفة السياسية الغربية. فإذا كنا أنا وأنت متساويين في كل شيء عدا لون عيوننا، فإن جميع مبادئ فرض الضرائب تقضي بأن ندفع ضرائب متساوية. وفي حالة فرض الضرائب حسب مبدأ النفع، إذا كنا نحصل على الخدمات ذاتها من طريق خارجي للسيارات أو من متنزّه، فإن مبدأ العدالة الأفقية يقضي بأن ندفع ضرائب متساوية، فالعدالة الأفقية تفرض أن يدفع الناس الذين يحصلون على دخل متساو ضرائب متساوية.

ثمة مبدأ آخر ما زال موضع خلاف هو العدالة العمودية (vertical equity)، والتي تتعلق بطريقة معاملة الناس الذين لديهم مستويات مختلفة من الدخل في فرض الضرائب. ولا تقدم المبادئ الفلسفية التجريدية الكثير من الارشادات لحل قضايا الانصاف هنا. تصور أن أ و ب متماثلان في كل شيء سوى أن لدى ب عشرة اضعاف الدخل والاملاك التي لدى أ. فهل يعني ذلك أن يدفع ب المبلغ نفسه من المال مثل أ مقابل خدمات

على مستويات البيع بالمفرق أو بالجملة.

فرض الضرائب الفدرالية

دعونا نحاول الآن فهم المبادئ التي ينظم بموجبها نظام فرض الضرائب الفدرالي. يقدم الجدول ١٧ - ٢ نظرة شاملة للضرائب الرئيسية التي تجبها الحكومة الفدرالية وبين ما إذا كانت تلك الضرائب تصاعدية، أو نسبية، أو تنازلية.

الضريبة على الدخل الفردي

نبدأ بالضريبة على الدخل الفردي، والتي ما زالت حتى الآن الجزء الأهم في النظام الضريبي. وضريبة الدخل هي ضريبة مباشرة، ومن بين جميع الضرائب، هي التي تعكس بأوضح صورة مبدأ القدرة على الدفع.

جاءت الضريبة على الدخل الفردي متأخرة في تاريخ امتنا؛ فقد منع الدستور أية ضريبة مباشرة لا تتوزع على جميع الولايات وفقاً لعدد السكان. وفي العام ١٩١٣ نص التعديل السادس عشر للدستور على «أن للكونجرس سلطة فرض وجمع ضرائب على الدخل، من أي مصدر ينشأ».

وقد أثارت ضريبة الدخل الفردي الكثير من الخلافات والقليل من الموائد حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، عندها، رفعت معدلات الضرائب بحدّة، لجمع الأموال للمجهود الحربي، حيث

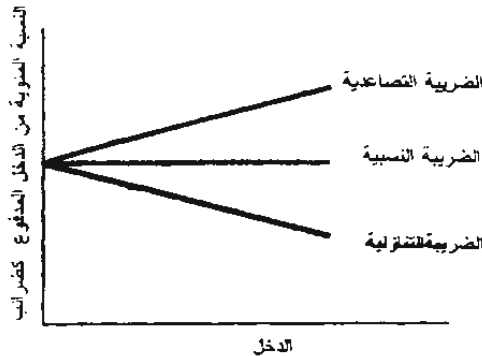
تفرض عليها ضريبة أكبر من عائلة دخلها ٢٠ ألف دولار. ولا تدفع العائلة الأكثر دخلاً مبلغاً أكبر من المال، بل إنها في الواقع تدفع نسبة أعلى من دخلها.

وتتعارض الضريبة التصاعدية تماماً مع الضريبة النسبية (proportional tax)، والتي تفرض على جميع دافعي الضرائب دفع النسبة ذاتها بالضبط من الضريبة على مداخيلهم. أما الضريبة التنازلية (regressive tax) فتقتطع نسبة أكبر من الدخل كضريبة من العائلات الفقيرة أكثر مما تقتطع من العائلات الغنية.

تعتمد تسمية الضريبة بأنها نسبية، أو تصاعدية، أو تنازلية، على ما إذا كانت تقتطع من أصحاب الدخل العالي النسبة ذاتها من الدخل، أو نسبة أعلى من الدخل، أو نسبة أقل مما تأخذ من أصحاب الدخل المتدني^(٢).

يُصور الشكل ١٧ - ٢ مختلف أنواع الضرائب. فهل ثمة أمثلة عليها؟ ضريبة الدخل الشخصية التدريجية التي تأخذ أكثر فاكثراً من كل دولار زيادة في الدخل هي ضريبة تصاعدية. الضريبة الشاملة على المبيعات ستكون تنازلية بشكل معتدل لأن معدل الانفاق إلى الدخل يهبط مع ارتفاع الدخل. لكن ضريبة نسبية صارمة تفرض حسب نسبة ثابتة من أرباح شخص تركها بعد وفاته، تكون تصاعدية حيث إن الشخص الذي لديه ضعف الدخل يميل في المتوسط إلى امتلاك وتوريث أكثر من ضعف الثروة.

الضرائب المباشرة وغير المباشرة تصنف الضرائب على أنها مباشرة أو غير مباشرة. **الضرائب غير المباشرة (indirect taxes)** هي الضرائب التي تجبى على السلع والخدمات وتكون بالتالي «غير مباشرة» بالنسبة للأفراد... ومن أمثلتها ضريبة الانتاج وضريبة المبيعات، والضرائب على السجائر والبنزين، والرسوم الجمركية على المستودرات، وضريبة الأملاك. وبالعكس ذلك، تجبى **الضرائب المباشرة (direct taxes)** مباشرة من الأفراد أو الشركات. ومن أمثلة الضرائب المباشرة ضرائب الدخل الشخصي، وضرائب الضمان الاجتماعي والضرائب على الرواتب، وضرائب الشركات والهدايا. وتعامل ضرائب دخل الشركات كضرائب مباشرة، لأن دخل الشركات يعود إلى الناس. وللضرائب المباشرة ميزة أن من الأسهل فرضها بحيث تناسب الظروف الشخصية، مثل حجم العائلة، والدخل، والعمر، وبشكل أعم، القدرة على الدفع. وخلافاً لذلك، فإن للضرائب غير المباشرة ميزة في أنها أرخص وأسهل جباية، حيث في الامكان فرضها



(٢) تجدر الملاحظة أن تعبير «تصاعدي» و«تنازلي» هما تعبيران اقتصاديان تقنيان يشيران إلى نسبة العبء الضريبي الواقع على مختلف المداخل. ويجب عدم تفسيرهما على أساس انهما تعابيران سياسية أو عاطفية.

المقبوضات
(بالمئة من المجموع)

تصاعدية

٤٤ر	ضرائب الدخل الفردية
١ر	ضرائب التركات والهديات
١٠ر٤	ضرائب دخل الشركات
	نسبية
٣٦ر٢	ضرائب جداول الرواتب
	تفاضلية
٥ر٣	ضرائب الانتاج
٢ر١	ضرائب ومقبوضات اخرى
١٠٠ر	المجموع

الجدول ١٧ - ٢. ضريبة الدخل وضريبة جدول
الرواتب هما المصدر الرئيسي
للعوائد الفدرالية.

ما زالت الضرائب التصاعدية في طليعة مصادر العوائد الفدرالية،
لكن الضرائب النسبية على جداول الرواتب تقترب منها بسرعة.
(المصدر : مكتب الميزانية والادارة، «ميزانية حكومة الولايات المتحدة،
السنة المالية ١٩٩٥»).

تساوي مجمل الضرائب مقسومة على مجمل الدخل. ومن
احتساب ذلك نرى الضريبة التصاعدية، وقانون ضريبة الدخل
الشخصي على طبيعتهما. فأسرة يصل دخلها الى ٥٠ ألف دولار
في السنة تتحمل عبئاً ضريبياً أثقل من أسرة دخلها السنوي ٢٠
ألف دولار - فالاولى تدفع ١٠ بالمئة كضريبة دخل في حين تدفع
الثانية ١ بالمئة. ويفرض على شخص يكسب مليون دولار في
السنة عبئاً ضريبياً أثقل نسبياً.

ويُدخل العمود (٤) مفهوماً مهماً جديداً. نسبة الضريبة
الحدية (marginal tax rate) وهي الضريبة الاضافية التي
تدفع عن كل دولار زيادة في الدخل. لقد صاغننا تعبير «حدي»
في الفصول السابقة، ومعناه الدائم هو «اضافي» فإذا توجب
عليك دفع ٣٠ دولاراً كضريبة اضافية عن كل مئة دولار من
الدخل الاضافي، فإن نسبة الضريبة الحدية هي ٣٠ بالمئة،
وبموجب القانون الساري، فإن نسبة الضريبة الحدية هي
«ناقص» ١٩ بالمئة للأسر الفقيرة وترتفع الى ١٥ بالمئة للعائلات
التي تصل في دخلها الى الشريحة الخاضعة لمعدلات الضريبة
الموجبة.

وصلت أقصى نسبة الى ٩٤ بالمئة. استمرت ضريبة الدخل بعد
الحرب لتصبح أكثر الضرائب الفدرالية أهمية. الا ان نسبة
الضريبة التي بات يدفعها ذوي الدخل الاعلى انخفضت الى ٧٠
بالمئة في العام ١٩٦٥، و٥٠ بالمئة في الثمانينات، لتصل الى ٢٨
بالمئة في أواخر الثمانينات، ثم تعاود الارتفاع الى ٤٠٠ بالمئة
بموجب قانون الموازنة للعام ١٩٩٣.

وترفع الدولة، بين الحين والآخر، نظامها الضريبي أو تقلبه،
حرفياً أو رقمياً، وقد وقع احدث انقلاب في اواسط عقد الثمانينات
حين اعتقد الناس من مختلف الاتجاهات السياسية ان القانون
الضريبي كان مليئاً بالثغرات، وأنه يعاقب العمل والادخار بسبب
معدلات الضريبة العالية. فوجدت شخصيات سياسية متباينة
الاتجاهات مثل السيناتور الليبرالي بيل برادلي والرئيس المحافظ
رونالد ريغان جهودهما وشنت هجوماً على قانون الضريبة. وكانت
النتيجة قانون الاصلاح الضريبي للعام ١٩٨٦، الذي كان بمثابة
منعطف مثل أكثر التغييرات أهمية في القانون الضريبي منذ
اجيال. الا ان الكثيرين شعروا ان خفض الضرائب على أصحاب
الداخل العالية قد تجاوز الحد. وفي العام ١٩٩٣، وبمناشدة من
الرئيس بيل كلينتون، رفعت الضرائب بشكل حاد على الاغنياء،
وقدمت للعائلات الفقيرة بعض الحسومات الضريبية.

كيف تعمل ضريبة الدخل الفدرالية؟ المبدأ بسيط رغم أن
الصيغ معقدة. تبدأ أولاً باحتساب دخلك، ثم تطرح منه بعض
المصاريف، والاقطاعات، والاعفاءات، للحصول على الدخل
الخاضع للضريبة. ثم تحسب الضرائب على أساس دخلك
الخاضع للضريبة.

وبين الجدول ١٧ - ٣ طريقة احتساب الضرائب الفردية لحالة
بسيطة. ويوضح هذا الجدول الضرائب المفروضة على عائلة مكونة
من ٤ أفراد، بعد قانون الموازنة للعام ١٩٩٣، لمختلف مستويات
الدخل.

يوضح العمود (١) مختلف مستويات «اجمالي الدخل المعدل»
- أي الاجور، والفوائد، وأرباح الاسهم، وأي دخل آخر حصلت
عليه الأسرة.

على فرض أن في الأسرة اربعة افراد، وتحصل على
اقتطاعات معينة، العمود (٢) يبين الضريبة المستحقة. لاحظ ان
الضريبة تكون سلبية في الواقع بالنسبة لمن يبلغ دخلهم من
اجورهم ٥ الاف دولار أو ١٠ آلاف دولار، بسبب «الاعتماد
الضريبي للدخل المكتسب» (earned - income tax credit) والواقع
ان الحكومة تقوم بتحويل اعانات للأسر التي ينخفض دخلها الى
تلك الحد.

يبين العمود (٣) متوسط نسبة الضريبة، أو نسبة
الضريبة الفعلية (effective or average tax rate)، والتي

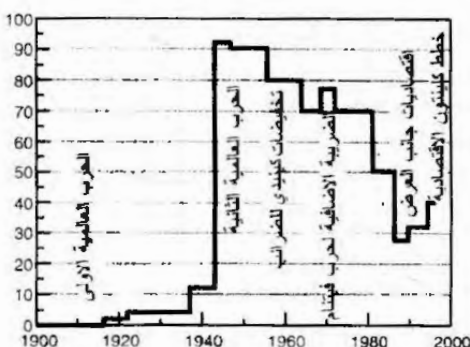
(١) إجمالي الدخل المعدل (قبل الإقطاعات والاعفاءات) (دولار)	(٢) ضريبة الدخل الفردي (دولار)	(٣) متوسط نسبة الضريبة (%) $100 \times [(1) \div (2)] = (3)$	(٤) نسبة الضريبة الحديثة (الضريبة على الدولار الإضافي) (%)	(٥) الدخل المتاح بعد الضريبة (دولار) $(2) - (1) = (5)$
٥٠٠	٩٨٠	٢٠	١٩	٥٩٨٠
١٠٠٠	١٥١١	١٥	٠	١١٠١١
٢٠٠٠	٢٤٣	١	٢٨	١٩٧٥٧
٥٠٠٠	٤٧٨٦	١٠	١٦	٤٥٣١٤
١٠٠٠٠	١٥٦٠٥	١٦	٢٩	٨٤٣٩٥
١٥٠٠٠	٢٨٣٤١	١٩	٣٧	١٢١٦٥٩
٢٥٠٠٠	٦٠٤٧٤	٢٤	٤٥	١٨٩٥٢٦
١٠٠٠٠٠	٣١٦٦٥٣	٣٢	٤١	٦٨٣٣٤٧
١٠٠٠٠٠٠	٣٢٩٨٧٠٣	٣٤	٤١	٦٦٠١٣٩٧

الجدول ١٧ - ٣. ضريبة الدخل الفدرالية لعائلات مكونة من ٤ أشخاص.

يبين الجدول المداخل، والضرائب، ونسب الضريبة لعائلة مكونة من أربعة أشخاص في العام ١٩٩٣. وبفضل الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب يحصل العمال من ذوي الدخل المتدني على حسمات ضريبية (وهي هنا «ضريبة دخل سالية» صغيرة). تبدأ نسبة الضريبة الحديثة سالية في البداية وتكون صفراً حين يكون الدخل ٢٠ ألف دولار، ثم يرتفع إلى نسبة قصوى مقدارها ٤١ بالمئة من الدخل. ويكون متوسط الضريبة أو الضريبة الفعلية أقل من النسبة الحديثة لأن ضريبة الدخل تصاعدية. (يفترض هذا الجدول أن الإقطاعات هي الأكبر من بين الإقطاعات القياسية أو ما يساوي ٢٠ بالمئة من الدخل) (المصدر: خدمات الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة).

الشكل ١٧ - ٤. تاريخ أعلى نسبة ضريبة حديثة في الولايات المتحدة.

نسبة الضريبة الحديثة هي الضريبة الإضافية التي تدفع مقابل كل دولار إضافي من الدخل. وبلغت أقصى نسبة حديثة للضريبة على الدخل الفردي ٩٤ بالمئة خلال الحرب العالمية الثانية ثم انخفضت تدريجياً لتصل ٢٨ بالمئة خلال حكم ريغان، وارتفعت إلى ٤٠ بالمئة في خطط كلينتون الاقتصادية للعام ١٩٩٣. (المصدر: وزارة المالية الأمريكية).



نسبة الضريبة الحديثة لدخل يزيد عن ٢٥٠ ألف دولار من ضريبة الدخل الفدرالية هي ٤١ بالمئة. وإذا كنت تسكن في مدينة نيويورك، فقد تضيف ٨ بالمئة صافية كضرائب للمدينة ولولاية نيويورك و٢ بالمئة كتأمين صحي بحيث تقارب نسبة الضريبة الحديثة على الدخل المكتسب من العمل حوالي ٥٠ بالمئة. وقد تبدو هذه نسبة عالية، لكن الحد الأقصى للضريبة اليوم أدنى بكثير من الحد الأقصى خلال الحرب العالمية الثانية والبالغ ٩٤ بالمئة. ويبين الشكل ١٧ - ٤ تاريخ أعلى نسبة للضريبة الحديثة في الولايات المتحدة.

إن فكرة نسبة الضريبة الحديثة مهمة للغاية في الاقتصاديات الحديثة. تذكر «مبدأ الحديثة»: حيث يجب على الناس الاهتمام فقط بالتكاليف الإضافية أو المنافع الإضافية التي قد تطرأ - و«عدم الالتفات إلى ما فات». وبموجب هذا المبدأ، فإن التأثير الرئيسي لأية ضريبة أو حوافز لعرض الرساميل أو العمالة مصدره نسبة الضريبة الحديثة. وهذه الفكرة تشكل جوهر «اقتصاديات جانب العرض».

يبين العمود (٥) كمية «الدخل المتاح بعد الضرائب». لاحظ أن

المبلغ
(بليون دولار)

٥٦	١ - استثناء من المساهمة في التقاعد.
٥٦	٢ - استثناء العمل من المساهمة في النفقات الطبية.
٥٥	٣ - إمكانية اقتطاع فائدة الرهونات على المنازل التي يملكها ساكنها.
٢٨	٤ - الاستهلاك المعجل للسلع الانتاجية.
٢٨	٥ - أرباح رأسمالية مؤجلة عند الوفاة.
	المجموع :
٢٢٣	أكبر خمسة بنود
٤٠٦	جميع النفقات الضريبية

الجدول ١٧ - ٤. النفقات الضريبية تؤدي الى تاكل القاعدة الضريبية.

يستخدم المحللون تعبير «النفقات الضريبية» للإشارة الى الاموال التي يبديها الكونجرس عن طريق التخفيضات الضريبية. ويبين الجدول النفقات الضريبية الرئيسية، والتي احتسبت بتقرير كمية الدخل المستثنى من القاعدة الضريبية وضرب هذا العدد بنسبة الضريبة المطبقة. (المصدر : مكتب الادارة والميزانية، ميزانية حكومة الولايات المتحدة، السنة ١٩٩٥).

سلع معينة مثل السجائر، والكحول، والبنزين. وضريبتا الانتاج والمبيعات هي بشكل عام تنازلية، لأن الاستهلاك بشكل عام وشراء هذه الحاجيات بشكل خاص يأخذ قسطاً أكبر من دخل العائلات الفقيرة أكثر مما يأخذ من العائلات الغنية.

وقد تجادل الكثير من علماء الاقتصاد والزعماء السياسيون بشأن ضرائب المبيعات والاستهلاك في الولايات المتحدة فهم يرون ان عليها ان تعتمد بشكل اكبر على هذه الضرائب. وقد المحوا الى أن البلاد تدخر وتستثمر حالياً أقل مما هو ضروري للحاجات المستقبلية، ويعتقدون ان احلال ضريبة المبيعات محل ضريبة الدخل سوف يعمل على رفع معدل الادخار القومي. ويرد منتقدو ضريبة الاستهلاك ان مثل هذا التغيير غير مرغوب فيه، لأن ضريبة المبيعات تنازلية أكثر من ضريبة الدخل الحالية.

ضرائب الضمان الاجتماعي

تخضع جميع الصناعات اليوم عملياً لقانون الضمان

من المفيد دائماً الحصول على مزيد من الدخل : فحتى لو حصلت احدى نجمات «الروك» على مليون دولار أخرى، فسوف يتبقى لها ٥٩٠.٠٠٠ دولار كدخل متاح (= ١.٠٠٠.٠٠٠ ناقص ٤١ بالمئة من المبلغ).

تأكل القاعدة الضريبية. إن نسبة الضريبة الحديثة للعائلة الأمريكية المتوسطة هي ٢٥ بالمئة، ومع ذلك فإن الحكومة لا تجبي سوى ٧ بالمئة من مجمل الدخل القومي على شكل ضرائب دخل فردية. فما سبب هذا الانخفاض الكبير في المردود عن نسبة الضريبة المذكورة ؟

السبب الرئيسي هو «تأكل القاعدة الضريبية»، لأن الكثير من البنود يتم اغفالها من الضريبة. ويطلق البعض على تلك البنود غير المشمولة بالضريبة «شغرات»، في حين ان التعبير الاقرب الى الواقع «تفضيل ضريبي» و«نفقات ضريبية».

فما هي البنود غير الخاضعة للضريبة؟ أولاً، هناك إعفاءات مقدارها ٢٤٥٠ دولار للشخص الواحد في العام ١٩٩٣. أضف الى ذلك قد يحصل زوجين على اقتطاع قياسي من الضريبة، بمعنى طرح من الدخل، بمقدار ٦٢٥٠ دولاراً في العام ١٩٩٣. ويزداد هذان المبلغان في كل سنة مع ازدياد التضخم بسبب ربط النظام الضريبي بمؤشر غلاء المعيشة.

ثانياً، تتجنب بعض المداخليل الخضوع للضريبة بالجوء الى «الاقتصاد السري»، فالكثيرون يمتنعون عن الابلاغ عن كامل دخلهم ويزيفون نفقاتهم. وتقدر الحكومة ان المواطنين والمؤسسات في الولايات المتحدة يدفعون ٢٠ بالمئة اقل مما يتوجب عليهم دفعه بسبب التهرب، وربما كان الرقم أعلى من ذلك في دول أخرى.

ثالثاً، الأهم من التهرب من حيث الكمية، هو تجنب الضريبة بشكل قانوني، فالكونجرس يشرع الكثير من النفقات الضريبية التي تترك أنواعاً معينة من الدخل دون فرض ضريبة عليها، أو تخضع بقدر طفيف لضريبة، أو تسمح للأمريكيين بإقتطاع نفقات معينة. ومن الأمثلة على المداخليل التي تفرض عليها ضريبة ضئيلة أو لا تخضع لضريبة فوائد سندات حكومات الولايات أو الحكم المحلي، والتأمين الطبي الذي يقدمه رب العمل، وإعانات الضمان الاجتماعي، ومكاسب صناديق التقاعد. في الوقت نفسه، يسمح للأمريكيين بإقتطاع ضرائب الاملاك والدخل التي تدفع للولاية أو الحكم المحلي، إضافة الى ما يدفع كفائدة على رهن المنازل. ويبين الجدول ١٧ - ٤ النفقات الضريبية الأكثر أهمية.

ضريبتا الانتاج والمبيعات

لا يوجد في الولايات المتحدة ضريبة مبيعات على المستوى القومي، رغم أن هناك عدداً من ضرائب الانتاج الفدرالية على

الشكل ١٧ - ٥. تسيطر ضرائب المبيعات والممتلكات على مستوى الولاية والحكم المحلي .
تعتمد المدن بشدة على ضرائب الممتلكات لأنه لا يمكن للمنازل والأرض أن توفر بسهولة إلى المدينة التالية لتجنب الضريبة. (المصدر : مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، مالياً الحكومة في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠).



ضرائب القيمة المضافة

أخيراً، الضريبة التي استخدمت على نطاق واسع خارج الولايات المتحدة، هي ضريبة القيمة المضافة (value added tax)، والتي تجبى على كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وبالتالي، تجبى الحكومة عن رغيف الخبز ضريبة القيمة المضافة من المزارع بدل انتاج القمح، ومن الطحان بدل طحن الخبز، ومن الفرن عند مرحلة العجن والخبز، ومن البقال عند بيع الخبز للمستهلك.

ويبدو كل ذلك معقداً. لكن الحقيقة أن ضريبة القيمة المضافة هي - بشكل أساسي - مماثلة لضريبة المبيعات: فهي تفرض ضريبة على مجموع العمل، والفائدة، والعناصر الأخرى للقيمة المضافة، وهي في الحقيقة تفرض ضريبة على مجمل المبيعات النهائية.

وتحظى ضريبة القيمة المضافة بشعبية، بين الحين والآخر، بصفتها طريقة لجمع إيرادات إضافية. ويزداد أغراؤها لأنها ضريبة على الاستهلاك، وكما سبق وألحنا فإن العديدين من الاقتصاديين يعتقدون أن على الولايات المتحدة أن تشجع الادخار بتغيير هيكلها الضريبي في اتجاه بنية، تستهدف الحد من الاستهلاك، وتبتعد عن البنية التي تستهدف الدخل. أضاف إلى

الاجتماعي. ويتلقى العمال اعانات للتقاعد حسب الاجر الذي كانوا يكسبونه وضرائب الضمان الاجتماعي السابقة. ويمول برنامج الضمان الاجتماعي أيضاً برامج العجز والتأمين الصحي للفقراء والمسنين.

ولدفع هذه الاعانات يفرض على العاملين وأصحاب العمل دفع «ضريبة جدول الرواتب». في العام ١٩٩٣ شكلت هذه الضريبة ما مجموعه ١٥.٣٪ من الدخل المكتسب كأجور تقل عن ٥٧٦٠٠ دولار سنوياً للشخص الواحد مع اضافة ٢.٩٪ بالمتة على الدخل السنوي للأجور التي تتراوح ما بين ٥٧٦٠٠ و ١٢٥٠٠٠ دولار. وتدفع الضريبة مناصفة ما بين العاملين وأصحاب العمل.

يبين الشكل ١٧ - ٢ ضريبة جدول الرواتب على أنها ضريبة نسبية لأنها تفرض نسبة ثابتة مما يكسبه العاملون. إلا أن فيها بعض السمات التنافسية، لأنها تستثني الدخل من الاملاك، وهي أثقل على الأجور المتدنية من الأجور العالية.

وضريبة جدول الرواتب هي أسرع مصادر الإيرادات الفدرالية نمواً، وقد ارتفعت من صفر في العام ١٩٢٩ إلى ١٨ بالمئة من الإيرادات في العام ١٩٦٠، إلى ٢٧ بالمئة في العام ١٩٩٣.

ضرائب دخل الشركات

بعد أن تقوم الشركة بدفع جميع نفقاتها واحتساب دخلها السنوي، يتوجب عليها دفع جزء من ذلك الدخل للحكومة الفدرالية. وكانت أعلى نسبة ضريبة فدرالية على الشركات في العام ١٩٩٣ هي ٣٥ بالمئة من أرباح الشركة. وتدفع الشركات الصغيرة ضريبة أقل قليلاً على أول ٧ ألف دولار من أرباحها.

وربما كانت ضريبة دخل الشركات المساهمة أكثر الضرائب التي تدور حولها الخلافات من بين الضرائب الفدرالية. ويعارض الكثيرون من علماء الاقتصاد هذه الضريبة، على أساس أن الشركات المساهمة ليست سوى «كيان قانوني» لا يجوز فرض ضرائب عليه. فبفرض ضريبة على أرباح الشركة وبعد ذلك على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة إلى الأفراد، تكون الحكومة قد أخضعت الشركة لزدواج ضريبي. وبسبب الازدواج الضريبي، فإن انتاج الشركات المساهمة هو القطاع الذي يتحمل أثقل عبء ضريبي في الاقتصاد، وهي حقيقة قد لا تشجع على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ويؤيد بعض الاقتصاديين إلغاء ضريبة دخل الشركات المساهمة. ويريدون بدلاً من ذلك تجيير الدخل المكتسب من الشركة إلى مالكيها وفرض الضريبة حسب نسب الضريبة الشخصية. وقد أظهرت الدراسات أن هذه الخطوة قد تحسن كفاءة الاقتصاد بمقدار بضعة بلايين من الدولارات.

في السبعينات، حين ارتفعت تقديرات اثمان المساكن وضريبتها ارتفاعاً كبيراً. وقد ثار دافعو الضرائب في مختلف أنحاء البلاد. وفي ماساشوسيتس مرر الناجبون « الاقتراح ٢١/٢ »، الذي يحدد الضريبة بمقدار ٢١/٢ بالمئة من سعر السوق. أما اليوم، فإن لدى حوالي نصف الولايات قيوداً على الضرائب التي يمكن فرضها على الممتلكات أو الأشياء الأخرى، تمنع حكومات الولايات والحكم المحلي من رفع الضرائب بالسرعة التي رفعت بها خلال السبعينات. وخلال فترة الركود الاقتصادي في أوائل التسعينات، أوقعت هذه القيود العديد من المدن والولايات في أزمات مالية حادة، حيث نفدت أموال الضرائب واضطرت الحكومات الى خفض الخدمات التي تقدمها.

ضريبة المبيعات

تحصل الولايات على معظم إيراداتها من الضرائب العامة على بيع السلع والخدمات. فكل عملية شراء تتم في متجر، أو صيدلية، أو مطعم، تفرض عليها نسبة مئوية كضريبة (في بعض الولايات يستثنى الطعام والضروريات الأخرى). كما أن الولايات تضيف عادة رسوم انتاج خاصة بها على التبغ والكحول، علاوة على رسوم الانتاج الفدرالية. وهناك نوع من القبول لدى الناس تجاه «ضرائب الخطيئة» هذه، لأن معظمهم - بما في ذلك المدخنين والذين يتعاطون الكحول باعتدال - يشعرون بأن هناك شيء لا أخلاقي غامض في الكحول والتبغ.

الضرائب الأخرى

معظم الولايات الأمريكية تفرض ضرائب على صافي دخل الشركات المساهمة وتجبي تشكيلة من الرسوم المختلفة من مشاريع الاعمال. وتقلد حكومات ٤٧ ولاية - على نطاق اصغر بكثير - الحكومة الفدرالية في فرض ضرائب على الافراد حسب مقدار دخلهم. كما أن هناك بضع مدن تفرض ضريبة دخل على ما يكسبه العاملون أو المقيمون فيها.

ثمة اشكال أخرى متفرقة من الإيرادات. فالعديد من الولايات يفرض ضريبة على التركات. وبعض الولايات، مثل ولاية نيفادا ونيوجيرسي تفرض ضريبة على ماكينات البيع الآلية (slot machines)، ومراهقات السباق، أو تسمح بالقامرة عن طريق اليانصيب. وتجبي معظم الولايات «ضريبة استخدام الطرق الخارجية» على البنزين.

الضرائب والكفاءة

تؤثر الضرائب على الكفاءة وعلى توزيع الدخل. وفي السنوات الأخيرة أصبح التركيز على الكفاءة همّاً رئيسياً للسياسة

ذلك، قد ترغب الدول التي لديها تعاملات ضخمة في التجارة الدولية في «تنسيق» انظمتها المالية مع الدول الأوروبية والدول الأخرى التي تعتمد بشدة على ضريبة القيمة المضافة.

فما هو التقييم الإجمالي لضريبة المبيعات بالنسبة للولايات المتحدة؟ الأمر يعتمد على البدائل. من المؤكد أن ضريبة القيمة المضافة هي طريقة كفوءة لجمع الإيرادات وخفض الازدواج الضريبي على المدخرات. من جهة أخرى، فإن استبدال ضريبة قيمة مضافة تنازلية بضريبة دخل تصاعدية سوف يزيد من عدم المساواة في المداخل بعد الضريبة. أما كيف يجب أن يكون قرارنا حول المبادلة ما بين العدالة والكفاءة فهي معضلة بلا نهاية في السياسة الاقتصادية.

ضرائب الولايات والحكم المحلي

بموجب نظام الولايات المتحدة في الفدرالية المالية، فإن حكومات الولايات والحكم المحلي تعتمد على مجموعة من الضرائب مختلفة تماماً عما تفرضه الحكومة الفدرالية. ويبين الشكل ١٧ - ٥ المصادر الرئيسية للأموال التي تتفق منها الولايات والحكومات المحلية.

ضريبة الممتلكات

تقدم ضريبة الممتلكات حوالي ٣٠ بالمئة من مجمل الإيرادات المالية لحكومات الولايات والحكم المحلي. ويبين الشكل ١٧ - ٥ أن البلديات هي الملقى الرئيسي لضريبة الممتلكات. وتجبي ضريبة الممتلكات بشكل أساسي عن العقارات - الأرض المباني. وتحدد كل بلدية نسبة ضريبة سنوية تجبي عن القيمة المخمنة للعقار. وفي بلدات كثيرة تكون القيمة المخمنة أقل بكثير من القيمة الحقيقية في السوق.

وغالباً ما تنتهك ضريبة الممتلكات مبدأ العدالة الأفقية. مثال ذلك، أن من العادي جداً فرض نسبة ضريبة مختلفة على مختلف أنواع الممتلكات. ففي مدينة نيويورك مثلاً، تفرض على الشقق السكنية نسبة ضريبة أعلى بكثير من البيوت المستقلة التي تسكنها عائلة واحدة. أضف الى ذلك، أنه بسبب تخمين قيمة الممتلكات في أوقات متفاوتة فقد تدفع بعض المساكن المتشابهة ضرائب مختلفة جداً. ويصح ذلك بشكل خاص على كاليفورنيا حيث يعتمد تقدير ضريبة الممتلكات على سعر شراء المنزل، بدلاً من قيمته في السوق. وهذا يعني أن شخصاً يشتري منزلاً ثمنه ٢٠٠ ألف دولار في العام ١٩٩٠ سيدفع ضريبة مقدارها ١٠ أضعاف جاره الذي اشتري منزلاً مشابهاً ثمنه ٢٠ ألف دولار في العام ١٩٧٠، قبل أن يبدأ سعر المنازل في كاليفورنيا في الارتفاع بهذا الشكل الهائل.

أصبحت ضريبة الممتلكات موضع خلاف خلال طفرة الاسكان

الضريبية حيث يدرس الاقتصاديون وصانعو السياسة تأثير الحوافز على سلوك الافراد والاعمال. وفي السياسة الضريبية يشمل ذلك بشكل أساسي مسألة ردود فعل الناس على مختلف مستويات نسبة الضريبة الحدية. وقد كُرسَت ثورة الثمانينات المالية لهدف وحيد هو خفض نسبة الضريبة الحدية وساد الاعتقاد بأن ذلك سيحسن الحوافز والكفاءة الاقتصادية. دعونا نراجع تأثير الضرائب على الكفاءة.

الاقتصادية. ذكرنا في الفصل ١٤ ما قاله هنري جورج بأن فرض ضريبة على الأرض، لن يكون له تأثير على الكفاءة لأن عرض الأرض غير مرن. وفي العشرينات تسال عالم الاقتصاد البريطاني فرانك رامسي (Frank Ramsey) عن النتيجة الطبيعية لهذه الملاحظة : ما هي أكثر أنواع الضرائب كفاءة؟ وقد طور منظرو الضرائب المعاصرون نظرية كاملة حسب الخطوط الأولى التي وضعها رامسي.

تحلل النظرية الحديثة الخاصة بالكفاءة الضرائبية كيف يمكن للحكومة جمع الضرائب الضرورية بأكثر الطرق كفاءة (أي بأقل قدر من خسارة فائض المستهلك). وتنص قاعدة ضريبة رامسي على أنه يجب على الحكومة فرض أثقل ضريبة ممكنة على المدخلات والمخرجات الأقل مرونة للسعر بالنسبة الى العرض منها والطلب عليها. وبالتالي، إذا كانت الأرض والأطعمة ذات منحنيات عرض وطلب عديمة المرونة السعريّة، فافرض عليها ضريبة عالية. وإذا كانت الرحلات الجوية والسيارات مرنة للسعر، فافرض عليها ضرائب متدنية.

والتبرير المنطقي لقاعدة ضريبة رامسي أنه إذا كانت السلعة ذات مرونة سعريّة مرتفعة بالنسبة الى العرض (أو الطلب منها)، فلن يكون لضريبة تفرض على تلك السلعة سوى تأثير ضئيل على الاستهلاك والانتاج. في بعض الاحوال، قد تشكل ضرائب رامسي طريقة لزيادة إيرادات الحكومة مع أدنى خسارة ممكنة في الكفاءة الاقتصادية.

الكفاءة مقابل العدالة. تمثل تحليلات ضريبة رامسي حجة قوية لنوع معين من الضرائب بصفتها أكثر الطرق كفاءة بالنسبة للحكومة لزيادة إيراداتها. لكن الاقتصاد والسياسة لا تداران بالكفاءة وحدها. وفي حين أن التصليب في فرض الضرائب على ايجارات الأراضي أو الطعام قد يكون كفوءاً، فإن الكثيرين قد يرون أن ذلك غير منصف.

ثمة مثال جيد على هذا المأزق اثير في عهد حكومة تاتشر في بريطانيا في العام ١٩٩٠. فقد اقترحت الحكومة استبدال الضرائب القائمة المشوهة للاقتصاد بضريبة الرأس (poll tax)، وهي ضريبة ثابتة تجبى عن كل شخص. وكان تبرير ذلك، أن ضريبة الرأس مثلها مثل ضريبة الأرض لن تتسبب في حدوث عدم كفاءة. فمن المستبعد، على أية حال، أن يهاجر الناس من البلد أو ينتحروا للهرب من الضريبة، لذلك فإن التشوه الاقتصادي سيكون في أدنى الحدود.

للأسف، فقد أخطأت الحكومة خطأ فادحاً في تقدير مدى شعور الشعب بعدم عدالة هذه الضريبة، وثقل عبئها على العائلات متدنية الدخل. فـضريبة الرأس هي - بكلمات أخرى، ضريبة تنازلية عالية جداً، وتفرض عبئاً نسبياً عالياً جداً على متدني

الدخل، أكبر مما تفرض على مرتفعي الدخل. والحقيقة، أن حادثة ضريبة الرأس البريطانية قد لعبت دوراً رئيسياً في إسقاط حكومة تاتشر بعد بقائها ١١ عاماً في السلطة. وبين ذلك بوضوح الخيار الصعب ما بين الكفاءة والعدالة في رسم السياسة الاقتصادية.

ثورة الثمانينات المالية

عايشت الولايات المتحدة، طيلة معظم هذا القرن، نمواً مطرداً في حجم حكومتها وفي الاهداف المنوطة بها. فقد تولت الحكومة الفدرالية الكثير من المسؤوليات الجديدة، فتعهدت ببناء السدود، ووضع اللوائح التنظيمية لمنشآت الطاقة، وساندت برامج دعم الدخل، وسنت الضمان الاجتماعي، وطبعت «كوبونات» الطعام. وفي نهاية السبعينات تذرر المحافظون من أن الولايات المتحدة أخذت في التحول الى الاقتصاد الموجه.

وكان الرئيس رونالد ريفان، وهو جمهوري انتخب في العام ١٩٨٠، يعتقد بشدة أن المبادرة الفردية والاسواق غير المقيدة هي القادرة على اعطاء افضل النتائج الممكنة.

برنامجي [هـ] تركيبة دقيقة من خفض الضرائب المعرلة للحوافز، والحد من زيادة الانفاق والقيود التنظيمية الفدرالية، والتخفيف التدريجي للتوسع في كميات النقد المتداولة... هذه البيئة ستكون امريكا التي لا يتعرض أي عمل شريف فيها للاحباط برفع لا نهاية له للأسعار ومعدلات الضريبة.

وفي حين أن هذه الفلسفة التي أطلق عليها اسم «اقتصاديات جانب العرض» (supply - side economics)، لم توضع موضع التنفيذ دائماً، فقد كانت من المبادئ الرئيسية الموجهة لإدارة الرئيسين ريفان وبوش. ويؤكد منهج العرض على المعايير المستقاة من الاقتصاد الجزئي لتحسين الانتاجية والكفاءة الاقتصادية. ووفق منهج العرض، لا يجب «تلطيف» السياسات الاقتصادية الكلية، مثل تلك المتعلقة بمعدل نمو النقد المتداول، أو مستوى الانفاق الحكومي، في محاولة للتحكم بالدورة الاقتصادية، بل يجب توجيهها ناحية الاهداف بعيدة المدى للتنمية والكفاءة الاقتصادية.

قادت هذه الفلسفة ادارة الرئيس بوش الى اتخاذ موقف يقضي برفع اليد عن الاقتصاد خلال أشهر الركود الاقتصادي التسعة في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩١. وقد كلفت هذه السياسة بوش غالباً. فمع بقاء البطالة عند مستوى ٧,٣ بالمئة في تشرين الثاني ١٩٩٢، تمكن بيل كلينتون من الفوز في الانتخابات ببرنامج يقضي بإجراء تغيير اقتصادي، متعهداً بإعادة النظر في الكثير من اجراءات الثمانينات المحافظة.

أيد الرئيسان ريغان وبوش تدعيم القوة العسكرية، وإجراء اقتطاعات حادة على النفقات المدنية، ووضع ميزانية متوازنة. فارتفعت نفقات الدفاع من ٨٤ بالمئة من الناتج القومي في العام ١٩٧٩ إلى ١٠٦ بالمئة في العام ١٩٨٦، لكن الأهداف الأخرى بقيت خاملة. ونمت كذلك استحقاقات الطبقة المتوسطة مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، التي حظيت بشعبية سياسية واسعة، خلال هذا العقد. ونمى إجمالي الانفاق الحكومي كحصة من إجمالي الانتاج المحلي من ٢٠ بالمئة خلال الستينيات والسبعينيات إلى ٢٣ بالمئة في الثمانينات. أضف إلى ذلك، أن الجمع ما بين زيادة النفقات الفدرالية وخفض الضرائب، قد أدى بالفعل إلى أن تشهد الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٩٣ أكبر عجز في الميزانية في زمن السلم، وأعظم نمو في ديون الحكومة خلال نصف قرن.

ومما يدعو للسخرية، أن العجز في الميزانية لم يبدأ في الهبوط إلا في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون. (فمن جهة، حصد كلينتون منافع مشروع قانون خفض الميزانية الذي سعى إليه جورج بوش في العام ١٩٩٠، والذي فرض سقوفاً صارمة على انفاق الحكومة)، وإنهيار الشيوعية، الذي جعل بالإمكان الاكتفاء بميزانية دفاعية أصغر بكثير. لكن حقيقة أن كلينتون قد سعى إلى خفض الميزانية باعتبار ذلك محور برنامجه الاقتصادي خلال السنة الأولى من توليه منصبه يبين وجود ادراك شعبي بأن العجز الضخم لعقد الثمانينات كان مشكلة كبيرة.

التخفيف من اللوائح التنظيمية

مثلت الفترة ما بين ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠ ذروة بناء المؤسسة التنظيمية. فقد سنت الولايات المتحدة برامج للتعامل مع سلامة السير على الطرق، وتلوث الماء والهواء، ومخاطر مواقع العمل، وسلامة المناجم والتعدين السطحي، والاختار الناجمة عن الطاقة النووية والنفايات السامة. وقد اعتقدت إدارة ريغان أن هذه اللوائح طموحة جداً في مقاصدها، ومتحمسة للغاية في ادارتها - وأن الولايات المتحدة بحاجة للتخفيف من اللوائح التنظيمية.

ولم يكن هجوم إدارة ريغان على البرامج التنظيمية ملحوظاً تماماً، لكنه كان، من نواح عدة، أكثر فاعلية من برامجها الاقتصادية، والبرامج المتعلقة بالميزانية. وقد تم كبح جميع البرامج التنظيمية بشكل فعلي. ولم تصدر سوى قلة من الأنظمة الجديدة، وجرى التخفيف من الالتزام، وفسرت القواعد بشكل عام بطرق تتعاطف مع مؤيدي السوق الحر.

ما المدي الذي ذهب إليه كل من ريغان وبوش في تنفيذ ثورة الثمانينات المالية؟ كانت هناك سلسلة من التغييرات المهمة في نظام الضرائب الفدرالي في ظل إدارة ريغان، تمثلت في تشريعات راديكالية سنت في العامين ١٩٨١ و ١٩٨٦. وتمشياً مع فلسفة اقتصادية جانب العرض، خُفِّضَ «قانون الضريبة والانعاش الاقتصادي» الضرائب المفروضة على الأفراد والأعمال بقدر كبير. وقد وعد مؤيدو هذه التخفيضات بأنها سوف تطلق ما يكفي من النشاط الاقتصادي بحيث أن عوائد الحكومة لن تهبط.

وقد خُفِّضَ الحد الأعلى لمعدل الضريبة الحديثة على الأفراد مجدداً، من ٥٠ إلى ٢٨ بالمئة، بموجب «قانون الإصلاح الضريبي» للعام ١٩٨٦. واتخذ هذا التشريع أيضاً خطوات واسعة رئيسية في مجال تحسين العدالة الأفقية للنظام الضريبي. فأغلقت الثغرات، وقرضت ضرائب على مختلف مصادر الدخل على أسس أكثر عدالة. وكانت أهم التغييرات هي تلك المتعلقة بالمكاسب الرأسمالية (الدخل المكتسب من بيع أصول عامة مثل الأسهم أو العقارات) التي فرضت عليها ضريبة وكأنها مداخيل عادية بدلاً من فرض ضرائب بمعدلات تفضيلية عليها؛ ولم يعد في الامكان خصم ضرائب المبيعات من الدخل؛ أو خصم الفوائد المدفوعة على قروض المستهلكين وديون الطلاب.

كان التأثير الإجمالي لقانون الإصلاح الضريبي للعام ١٩٨٦ «محايداً فيما يتعلق بإيرادات الحكومة» - أي أنه لم يؤد إلى رفع أو تخفيض مجمل إيرادات الحكومة. إلا أن هذا التعادل تم تحقيقه برفع الضرائب على الشركات المساهمة وخفض الضرائب على الأفراد بالقدر ذاته. علاوة على ذلك، أشارت الدراسات إلى أنه على الرغم من أن قانون الإصلاح الضريبي يبدو لأول وهلة وكأنه هبة عظيمة من السماء بالنسبة إلى الأغنياء، فقد وسع القاعدة الضريبية وزاد الضرائب على الشركات المساهمة (التي يملك الأثرياء قسماً كبيراً من أسهمها)، بشكل تصاعدي ولكن باعتدال. شعر الكثيرون أن خفض الضرائب قد تجاوز الحد. وحدثت الخطوة الأولى لقلب ثورة الثمانينات المالية في العام ١٩٩٠، حين وافق رئيس جمهوري، هو جورج بوش، وكونجرس يسيطر عليه الديمقراطيون على خفض العجز المتعاظم في الميزانية عن طريق زيادة الضرائب. وخلال تلك الفترة، رُفِعَ معدل الضريبة الحديثة من ٢٨ إلى ٣١ بالمئة. تراجع الرئيس كلينتون عن تغييرات الثمانينات أكثر من ذلك. حيث نص مشروع قانون خفض العجز للعام ١٩٩٣ على تخفيض نفقات الدفاع، وزيادة الضرائب على الأغنياء، وزيادة الحد الأعلى لمعدل الضريبة الحديثة، ومنع الفقراء اعتمادات ضريبية.

الاداء الاقتصادي		مجال السياسة
فترة ريغان بوش ١٩٨١ - ١٩٩٢	الفترة السابقة ١٩٦٠ - ١٩٨٠	
		السياسة الاقتصادية والاداء :
٨ر١	٥ر٥	- نمو العرض النقدي (% سنوياً).
٧ر١	٥ر٦	- معدل البطالة (%).
٤ر٣	٥ر١	- معدل التضخم (% سنوياً).
١ر٢	١ر٩	- نمو الانتاجية (% سنوياً).
٥ر٢	٧ر٣	- معدل الادخار الشخصي (% من الدخل).
		سياسة الموازنة :
٢٣ر٨	٢٠ر٢	- الانفاق الفدرالي (% من اجمالي الناتج المحلي)
١٧ر٦	١٣ر٢	- النفقات غير الدفاعية (% من اجمالي الناتج المحلي).
٢٠ر٣	١٩ر١	- الضرائب الفدرالية (% من اجمالي الناتج المحلي).
٣ر٨	١ر١	- عجز الميزانية الفدرالية (% من اجمالي الناتج المحلي).
		السياسة الضريبية :
٧٣ر٣	٦٠ر٣	- ضرائب الدخل / مجمل الضرائب (%).
٢٨ر٣	٥٠ر٣	- الحد الاعلى للضريبة (%، حتى نهاية الفترة).

الجدول ١٧ - ٥. الاداء الاقتصادي خلال فترة حكم ريغان - بوش، والفترات السابقة.

لم تعط السياسات الاقتصادية المحافظة سوى القليل من التحسين على مجمل الاداء الاقتصادي، او على الحصة من اجمالي الناتج المحلي المخصصة لنفقات الحكومة، أو لفرض الضرائب. وقد ازداد عبء ضريبة الدخل المفروض على الافراد مقارنة بالضرائب الاخرى، وحدث تحول كبير في البرامج غير الدفاعية (المصدر : «التقرير الاقتصادي للرئيس، سنوات مختلفة).

تقييم اجمالي

ماذا كان تأثير الثورة المالية المحافظة على الاقتصاد الأمريكي؟ لم يظهر اداء الاقتصاد خلال السنوات التي سيطرت فيها فلسفة جانب العرض المحافظة، كما بينا بشكل مختصر في الجدول ١٧ - ٥، سوى تحسن طفيف في معظم الجوانب الرئيسية للسياسة الاقتصادية، فالبطالة أعلى مما كانت خلال العقدين الماضيين، ووصل متوسط التضخم الى المعدل ذاته خلالهما (رغم انه انخفض مقارنة بعقد السبعينات)، وتراجع نمو الانتاجية ومعدل الادخار الشخصي عما كان عليه خلال العقدين الماضيين. أضف الى ذلك، قادت السياسات المالية لعقد الثمانينات لتغييرات رئيسية في انماط الادخار والاستثمار، أدت الى خفض كبير في مستوى الادخار القومي كاستجابة الى المستويات الاعلى من عدم الادخار العام الذي جاء على شكل عجز في الميزانية.

وربما كان الأهم من ذلك كله، تبدل المواقف المتعلقة بالحكم،

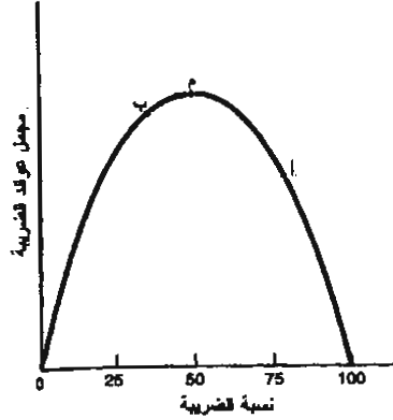
فخلال عقد الثمانينات دأب الرئيسان ريغان وبوش على الحديث عن ضرورة الاعتماد على النفس، وعن المخاطر التي قد تحدث إذا ما اتكأ مجتمع حر بشدة على تدخل الحكومة في الاقتصاد. وفي حين كان التأثير على الاداء الاقتصادي داخل البلاد متواضعاً، فقد لاقت هذه الفكرة القوية اذناً صاغية سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، ومهدت لانهايار الشيوعية، وانبثاق اقتصاديات السوق في نهاية عقد الثمانينات.

اقتصاديات جانب العرض ومنحنى لافر

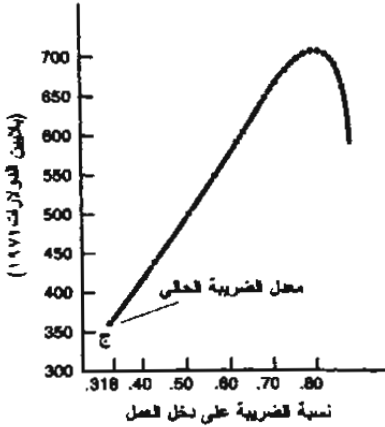
يجادل بعض علماء الاقتصاد المحافظين أن ثورة الثمانينات المالية قد فشلت لأنها لم تخفض الضرائب بقدر كاف. فما هي الادلة النظرية والتجريبية التي يمكن أن تقدم دعماً مقنعاً لهذا الزعم؟

خلال مناقشات اصلاح الضريبي في الثمانينات، كان الادعاء الاساسي لمدرسة جانب العرض هي أن التأثيرات غير المحفزة لنسب الضريبة الحديثة العالية مسؤولة عن كثير من علل

(أ) النظرية



(ب) الواقع



الشكل ١٧ - ٧. تشير الأدلة إلى أن خفض معدلات الضريبة يخفض إيرادات الحكومة المالية .

يبين منحنى لافر العلاقة ما بين الإيرادات من الضريبة وبين معدلات الضريبة. في منحنى لافر النظري (أ) ينتج معدل ضريبة مقدارها ٥٠ بالمئة أقصى قدر من الإيرادات. ويخفض الضريبة من أ إلى ب، ترتفع الإيرادات رغم انخفاض معدلات الضريبة. وقد وجدت دراسات تجريبية دقيقة منحنى يميل بحدّة إلى جهة اليمين، مع وجود نظام ضرائب في الولايات المتحدة عند النقطة ج تقريباً، كما في الشكل (ب). في هذه الحالة التي تمثل الواقع، يكون للحركات الصغيرة في نسب الضريبة تأثيرات متناسبة معها تقريباً في الإيرادات. [المصدر : دون فوليرتون، «العلاقة ما بين نسب الضريبة وعوائد الحكومة»، مجلة الاقتصاديات العامة (أكتوبر ١٩٨٢)].

معينة، لنفرض أنها النقطة م في الشكل ١٧ - ٧ (أ)، تصل مجمل الإيرادات التي تتلقاها الخزينة إلى أقصى حدّ. فنرسم المنحنى الذي قمته عند معدل الضريبة الحدية المساوي ٥٠ بالمئة، رغم أنه لا يوجد شيء مقدس بالنسبة إلى هذا الشكل.

ما الذي يحدث حين يرتفع معدل الضريبة إلى أكثر من النقطة م في الشكل ١٧ - ٧ (أ)؟ سيرجع تأثير عدم وجود حوافز على تأثير الإيرادات. لذلك تبدأ إيرادات الحكومة من الضريبة في التراجع رغم أن معدلات الضريبة قد ارتفعت. فإن كنت تعتقد أن الاقتصاد هو في الجهة اليمنى من نقطة أقصى إيرادات، التي هي م، فإن في وسعك أن توصي بسياسة لخفض الضريبة تمكن من الاحتفاظ بالكعكة وأكلها في الوقت نفسه : فسوف يحظى الناس بمعدلات منخفضة من الضريبة، وتحصل الحكومة على إيرادات أكبر، وتزداد المخرجات والكفاءة. يا للسعادة في هذا العالم الجديد الذي لديه مثل هذه السياسات!

وقد رد الاقتصاديون عموماً على منحنى لافر بشكل يشبه كثيراً رد الفيزيائيين مؤخراً على الاعلان عن الصهر بالبرودة : حيث انتابهم شكوك عميقة حول التوقعات التجريبية من أن

الامة : انخفاض الادخار، الركود الاقتصادي، وخمول الانتاجية، والتضخم العالي. وبايعاء من الاقتصادي روبرت موندل (Robert Mundell)، أكدت هذه الجماعة على أهمية معدلات الضريبة الحدية المنخفضة للاداء الاقتصادي الجيد. ومن الأدوات التحليلية التي قدمتها هذه الجماعة «منحنى لافر»، وهو اسم اقتصادي من كاليفورنيا هو آرثر لافر (Arthur Laffer) رُشّح كسيناتور في بعض الاحيان.

منحنى لافر النظري مبين في الشكل ١٧ - ٧ (أ). ويمكن النظر إلى الشكل العام على النحو التالي : من الواضح أنه حين يكون معدل الضريبة صفراً فلن تكون هناك أية إيرادات تجنيها الحكومة. وحين تصل نسبة الضريبة إلى ١٠٠ بالمئة، فلن يعمل أحد، وبالتالي لن يكون هناك أية إيرادات في هذه الحالة أيضاً. لذلك يبين منحنى لافر بأن الإيرادات الحكومية تكون صفراً، حين تكون معدلات الضريبة صفراً أو ١٠٠٪.

فما الذي يقع بين هذين الحدين؟ وفقاً لمدرسة جانب العرض، ومع ارتفاع معدلات الضريبة من صفر، تبدأ العوائد في الارتفاع. ثم، وعند نقطة معينة، يبدأ الناس في تقليل عملهم، وتقليل مدخراتهم، ويحولوا انشطتهم إلى الاقتصاد السري. عند نقطة

كما تتوقف عن العمل بعد إنجاز الافلام الاربعة. ونذهب الى الريف.

نسب الضريبة العالية تسبب انخفاض العمل، ونسب الضريبة المنخفضة تزيد. وقد اثبتت تجربته هذه الحقيقة^(٣).

إذا فحصت تقديرات فوليرتون لمنحنى لافر في الشكل ١٧ - ٧ (ب)، سيبدو لك أن الممثل ريفان كان يقع على الجانب البعيد من منحنى لافر خلال الحرب العالمية الثانية. حين كان الحد الأعلى لنسبة الضريبة يصل الى ٩٠ بالمئة. لكن في العام ١٩٨٠، كان الحد الأعلى لنسبة الضريبة الفدرالية على الدخل المكتسب ٥٠ بالمئة فقط، لذلك يبدو أن رد فعل الرئيس ريفان ينطبق على جيل سابق من العاملين.

ما الذي يمكن لسجل التاريخ أن يكشفه بعد تجربة جانب العرض؟ بحث بعض علماء الاقتصاد عن تأثيرات تخفيض نسب الضريبة على توقيت الدخل، خاصة بالنسبة للأثرياء جداً. لم يكن هناك أية زيادة ملموسة في نسبة الاندثار الشخصي، أو في مشاركة قوى العمل. وقد ثبت أن توقعات منحني لافر من أن العوائد سترتفع بعد خفض الضرائب هي توقعات غير صحيحة؛ فقد تقلصت الإيرادات الفدرالية بسبب توجهاته، وانتقلت الميزانية الفدرالية تبعاً لذلك من وضع يقارب التوازن في العام ١٩٧٩ الى عجز لم يسبق له مثيل وصل الى ٢٠٠ بليون دولار في العام ١٩٨٣. وفي حين أن المزيد من الدراسات قد تكشف تأثيرات لن تظهر حتى بعد عقد من تلك التجربة، فإن التوقع الأساسي لاقتصادي جانب العرض - القائل بأن العمل والادخار سيزدادان بشكل كبير بعد خفض نسب الضريبة الحديثة - قد ثبت حتى الآن أنه غير دقيق.

فرض الضريبة على السبيء بدلاً من الجيد

الضرائب الخسراء

في حين أنه ليس لوجهة نظر فلسفة جانب العرض سوى دعم ضئيل من التيار الاقتصادي الرئيسي، فقد وجد علماء الاقتصاد تشكيلة واسعة من عدم الكفاءة ولداها النظام الضريبي الحالي. والمصدر الرئيسي لعدم الكفاءة هو أن الضرائب، بشكل عام، تفرض على «الامور الجيدة» (الأنشطة الاقتصادية): مثل العمل، والاستثمار في رأس المال، والادخار أو القيام بالمجازفات - ولا تشجع بالتالي هذه الأنشطة. والمنهج البديل هو فرض الضريبة على «الامور السيئة» - وتشمل الضرائب التقليدية على الامور السيئة «ضرائب الخطيئة»: وهي الضرائب المفروضة على الكحول، والسجائر، والمواد الاخرى التي لها تأثيرات ضارة بالصحة.

معدلات الضريبة الأدنى سوف تزيد الإيرادات. وقد أجرى دون فوليرتون (Don Fullerton) من جامعة فيرجينيا عدة دراسات باستخدام الاقتصاد القياسي (econometric) لمعرفة مدى استجابة الجهد المبذول في العمل الى التغير في معدلات الضريبة. وبين الشكل ١٧ - ٧ (ب) تقديره لمنحنى لافر الواقعي. ويشير ما توصل اليه فوليرتون الى أن نقطة أعلى قدر من الإيرادات تقع في مكان بعيد الى يمين معدلات الضريبة الحالية وهي النقطة ج. وبالتالي، فإن مسح فوليرتون يتنبأ بأن خفضاً في الضرائب على العمل سيؤدي الى انخفاض يتناسب معه في الإيرادات من الضريبة تقريباً.

نخبة جانب العرض: رغم وجهة النظر العامة للاقتصاد فيما يتعلق باقتصاديات جانب العرض، فقد ثبتت ادارة ريفان مقترحات مدرسة العرض في الثمانينات. فخفضت الضرائب بجدّة، على أمل أن تؤدي الزيادة في الجهود المبذولة الى تعويض الخفض في معدلات الضريبة. وقد شجع مؤيدو جانب العرض الخفض على أساس أنه المحفز الضروري للاقتصاد الأمريكي المريض، وجادلوا بأن تلك التخفيضات لن يكون لها آثار جانبية سيئة.



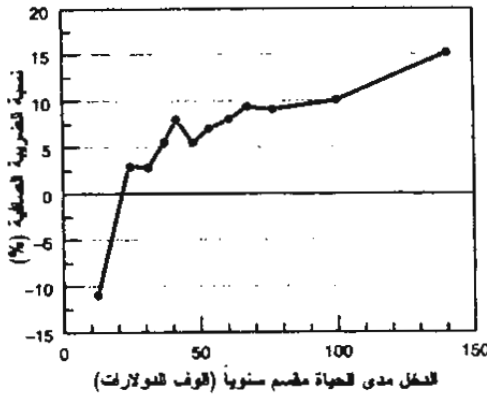
الاقتصاد السياسي لاقتصادي جانب العرض

العرض: كيف حدث أن حصلت فكرة غامضة، رفضها - على نطاق واسع - محترفو الاقتصاد ولا تحظى عملياً بدعم من الدراسات التجريبية على كل هذا النجاح التشريعي؟ هذا السؤال وجهه دافيد ستوكمان، الذي كان مهندس لسياسات جانب العرض في أثناء خدمته كمدير لمكتب ريفان لشؤون الادارة والميزانية من العام ١٩٨١ الى ١٩٨٤. فيما يلي وصف ستوكمان لطريقة تحول الرئيس ريفان الى منحني لوفر:

في يناير ١٩٨٠، قام مدير حملة الحاكم ريفان بإرساله الى المدرسة لبضعة أيام لتحسين اطلاعه على القضايا القروية. هناك، قام جاك كيمب، وأرت لافر، وجود وانيسكي بتجريمه مذهب جانب العرض. فاحبروه عن منحني لافر فنزل على مسامعه وكأنه سيمفونية. وعرف على الفور أنه صحيح ولم يخامر الشك بشأنه فيما بعد وكان هو نفسه قد واجه ظروفاً تطبق عليها نظرية لافر وكان يقول دائماً «لقد انجزت افلاماً تدر أموالاً كثيرة خلال الحرب العالمية الثانية». في ذلك الحين كان الحد الأعلى لضريبة الدخل يصل الى ٩٠ بالمئة.

«ولم يكن في وسعك عمل أكثر من أربعة افلام قبل أن تصل لفئة دافعي الحد الأعلى من الضريبة». ويواصل القول، «لذلك

(٣٢) دافيد ستوكمان، «انتصار السياسة» (افون، نيويورك ١٩٨٧).



الشكل 17 - 8. من يدفع الضرائب ومن يستفيد من التحويلات.

كيف يمكن لدولة الرفاه الحديثة التأثير في دخل مواطنيها طيلة دورة حياتهم؟ قام كل من فولبرتون ووجرز بتقدير تأثير جميع الضرائب الفدرالية، وضرائب حكومات الولايات والحكم المحلي والتحويلات النقدية على دخل الأسرة طيلة حياتها والتي كانت دارجة في العام ١٩٨٤. النظام الخاص بالتحويل والضريبة تصاعدي لدى جميع فئات الدخل تقريباً. لاحظ أن النظام يحول في الواقع دخلاً إلى الجماعات الأدنى من فئات الدخل في حين أن الفئات الأعلى تدفع معدل ضريبة صافية مقدارها ١٥ بالمئة.

[المصدر: دون فولبرتون وديان ليم روجرز، «من يحمل عبء الضريبة طيلة العمر؟» (معهد بروكينغز، واشنطن ١٩٩٣) صفحة ١٢٣. جرى تحويل المداخل مدى الحياة إلى مداخل سنوية باستخدام سعر فائدة

أبعد مما يظهر من الاسعار والاجور النقدية وأبعد حتى من الاعباء التي قد تستطيع توزيعها على مختلف المواطنين؟

يوفر الاقتصاد الجزئي بعض الأدوات المهمة لتحليل وقع الضريبة. وقد رأينا في فصول سابقة وقع ضريبة البنزين. وفي مثل هذه الحالات البسيطة، التي تشتمل على عرض أو طلب سلعة واحدة، يكون وقع الضريبة فيها واضحاً. وفي حالات أخرى، تتدخل التأثيرات مختلف مجالات الاقتصاد جاعلة التحليل في غاية التعقيد، وتتطلب اللجوء في بعض الاحيان الى مناهج التوازن العام.

قد نرغب في معرفة «الوقع المالي» لضريبة الحكومة ونظام الدفعات التحويلية ككل. يفحص الوقع المالي تأثير الضريبة

ثمة منهج جديد هو فرض الضرائب على التلوث، وغير ذلك من المؤثرات الخارجية غير المرغوب فيها، ويطلق على هذه الضرائب اسم «الضرائب الخضراء» لأنها مصممة للمساعدة في نظافة البيئة علاوة على زيادة إيرادات الحكومة. افترض ان دولة ما قررت جباية «ضريبة كبريت»، وهي ضريبة تجبى عن نفث ثاني أكسيد الكبريت من مولدات الطاقة والمصادر الأخرى. ووفقاً للمنطق الاقتصادي نعلم بأن الضريبة سوف تقود الشركات الى خفض ثاني أكسيد الكبريت الذي تنفثه، وتحسن بذلك البيئة وتقلل من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالإنسان، والنبات، والممتلكات. يضاف إلى ذلك، بالطبع، ستوفر هذه الضريبة إيرادات للحكومة، تستطيع استخدامها لتمويل أنشطتها أو لخفض معدلات الضريبة على الأنشطة المفيدة مثل العمل أو الادخار. لذلك فإن للضرائب الخضراء فائدة مزدوجة: تحصل الدولة على إيرادات، وتحسن البيئة لأن الضريبة تعمل على كبح المؤثرات الخارجية الضارة.

المشكلة الشائكة لوقع الضريبة

من الذي ينتهي به الأمر إلى دفع كل تلك الضرائب التي تقوم الحكومة بجبايتها؟ يجب أن لا نفترض بأن الناس أو المؤسسات التي تقوم بإرسال الإيرادات الضريبية إلى الحكومة هي التي تدفع تلك الضريبة. فمجرد أن تقوم مصفاة للبترول بإرسال مقبوضاتها عن ضريبة البنزين إلى الخزينة، لا يعني بأن الضرائب قد خرجت من أرباح شركة النفط. فقد تتمكن قطاعات الأعمال من تحويل الضريبة «إلى الامام»، إلى زبائنها عن طريق رفع الاسعار بمبلغ مساوٍ لمقدار الضريبة. أو أن يحولوا الضريبة «إلى الخلف» إلى مقدمي عوامل الانتاج (مالكي العمالة، والأرض، والعوامل الأخرى)، الذين سيجدون أنفسهم يتقاضون أجوراً، وإيجارات، وأسعاراً للعوامل الأخرى، أقل مما كانوا يتمتعون به لو لم تكن هناك أية ضرائب.

يصير علماء الاقتصاد على تفحص وقع الضريبة (tax incidence): الطريقة التي يحمل فيها العبء النهائي للضريبة مع تأثيراتها على جهود العمل، والادخار، وأسعار السلع، وأسعار عوامل الانتاج، وتوزيع الموارد وتركيبية الانتاج والاستهلاك.

وتشمل مسائل وقع الضريبة ما يلي: هل رفعت الضريبة، التي فرضت على الوقود في العام ١٩٩٣ بمقدار ٤.٣ سنتات لكل جالون سعر بيع الجالون لدى محطات التوزيع بالمقدار نفسه بحيث وقعت الضريبة بالكامل على كاهل المستهلك؟ أم هل خفضت سعر النفط الخام بحيث وقع الخفض على كاهل المنتجين؟ أم أن وقع الضريبة قد جاء في مكان ما بين الاثنين؟ وهل غير ذلك أسعار النفط؟ وهل قضت الضريبة على انتاج النفط، بحيث كان لها تأثير

وبرامج الانفاق على دخل المواطنين. ويهتم الوقع المالي بدرجة تصاعديّة أو تنازليّة البرامج الحكومية. ويتم تقديره عن طريق توزيع جميع الضرائب والدفعات التحويلية لمختلف الجماعات. ومثل هذه الدراسة لا تكون الا تقريبية، حيث لا أحد يعرف بالتأكيد كم من ضريبة الشركات أو ضريبة الاملاك قد جرى تحويله.

الاختبار المفاهيمي الذي نحاول اجراؤه هو :

- قياس المداخل من دون ضرائب أو تحويلات.
- ثم قياس المداخل مع ضرائب وتحويلات.
- وأخيراً، قياس وقع الضريبة بصفتها الفارق ما بين هذين الوضعين.

علماء الاقتصاد ليسوا بالطبع سحرة يمكنهم القيام بمثل هذه الاختبارات التي يمكن التحكم بها، لكن يمكنهم اخذ قياسات دقيقة واستخدام حكمهم الصائب على الامور لتقدير تأثيرات الضرائب والانفاق.

وقع الضرائب الفدرالية والتحويلات

يبين الشكل ١٧ - ٨ نتائج دراسة حديثة لوقع جميع اشكال الضرائب والدفعات التحويلية النقدية في الولايات المتحدة، وقد عوملت التحويلات في هذا الشكل وكأنها ضرائب سالية، وقيست في الاتجاه السالب. والمساهمة المهمة لهذه الطريقة هي أنها تدرس «الضرائب والدخل مدى الحياة» بدلاً من النظر الى كل سنة على حدة. وبالتالي، فهي تأخذ في حسابها التغييرات المهمة التي قد تحدث على مدى حياة الانسان (مثال ذلك، دخول الناس وخروجهم من سوق العمل، ودفع ضريبة الضمان الاجتماعي في سن الشباب

ومن ثم تلقي الضرائب كعلاوات ومنافع في سن التقاعد). كما تأخذ الدراسة في حسابها التعقيدات الهائلة في نظامنا الضريبي، كما سبق وذكرنا.

تشير النتائج الى ان النظام الضريبي هو بشكل عام نظام تصاعدي من القاعدة الى القمة، مع تلقي المجموعة الادنى دفعات تحويلية صافية في حين يقع على كاهل المجموعة الاعلى دفع المعدل الاعلى من الضريبة. ونظرة فاحصة الى بنية نظام الضريبة والدقات التحويلية تبين أنها بنية تصاعدية، خاصة عند القاعدة، وهذه البنية ناتجة عن الدفعات التحويلية أكثر مما هي ناتجة عن الضرائب.

وهذا النمط من الوقع المالي مماثل لما هو قائم في معظم اقتصاديات السوق المتقدمة اليوم. وقد خلّص أحد المسوحات المتعلقة بهذا الموضوع الى ما يلي :

يوجي الدليل الذي ينطبق على جميع الدول تقريباً بأنه ليس لمجمل النظام الضريبي أي تأثير تقريباً على توزيع الدخل... وهذا ناجم عن أن تأثير الوقع التصاعدي لضرائب الدخل تجري معادلاته بالضرائب التنازلية، وأبرزها مساهمات الضمان الاجتماعي التي يقدمها العاملون والضرائب غير المباشرة... وعند النظر الى الضريبة والدفعات التحويلية وبرامج الانفاق مجتمعة، يتضح ان برامج الانفاق العام التي وضعتها الحكومات، وخاصة الترتيبات المتعلقة بالدفعات التحويلية النقدية، هي المسؤولة بشكل كلي تقريباً عن التغييرات في توزيع الدخل^(٤).

ملخص

أ - نفقات الحكومة

١ - النظام الأمريكي لتمويل جميع أنشطة الحكومة الفدرالية هو نظام فدرالية مالية. فالحكومة الفدرالية تركز انفاقها على المسائل ذات الاهمية القومية (على سلع قومية عامة مثل الدفاع واستكشاف الفضاء). وتركز حكومات الولايات ودوائر الحكم المحلي على السلع العامة المحلية (التي ينحصر نفقها، والى حد كبير، في القاطنين ضمن حدود الولاية أو المدينة).

٢ - يشكل انفاق الحكومة من الضرائب المفروضة في الوقت الحاضر حوالي ثلث مجمل الناتج القومي. ومن مجموع ذلك، ينفق ٧٠ بالمئة على المستوى الفدرالي ويقسم الرصيد الباقي ما بين حكومات الولايات والحكم المحلي. ويخصص جزء ضئيل من نفقات الحكومة لوظائف تقليدية مثل الشرطة والمحاكم.

(4) Peter Saunders, "Evidence on Income Redistribution by Governments" OECD, Economics and Statistics Department, Working Papers, No. 11. (January 1984)

ب - النواحي الاقتصادية لفرض الضرائب

٣ - فكرتا «المنفعة» و«القدرة على الدفع» هما نظريتان أساسيتان في فرض الضرائب. وتكون الضريبة إما تصاعدية، أو تناسبية، أو تنازلية حيث أنها تأخذ نسبة أكبر، أو متساوية، أو أصغر من دخل العائلات الثرية أكثر مما تأخذ من العائلات الفقيرة. وتتعارض الضرائب المباشرة والتصاعدية على الدخل مع ضرائب الانتاج والمبيعات التنازلية.

٤ - يأتي أكثر من نصف العوائد الفدرالية من ضرائب الدخل على الشركات المساهمة والافراد. ويتي الباقي من الضرائب المفروضة على جداول الرواتب والسلع الاستهلاكية. وتجمع الحكومات المحلية معظم إيراداتها من الضرائب على الممتلكات، في حين أن ضريبة المبيعات هي الأكثر أهمية بالنسبة للولايات.

٥ - تجبى ضريبة الدخل على الافراد «على الدخل أيأ كان مصدره»، ناقصاً الاقتطاعات والاعفاءات. معدل الضريبة الحديثة، التي تشير إلى الجزء المدفوع كضريبة عن كل دولار من الدخل الإضافي، عامل رئيسي في تقرير وقع الضرائب على حوافز العمل والادخار. وقد خفضت معدلات الضريبة الحديثة بقدر كبير خلال عقد الثمانينات، لكن الحد الأعلى لمعدلات الضريبة عاد إلى الارتفاع في خطة الرئيس كلينتون المالية للعام ١٩٩٣.

٦ - الضريبة الفدرالية الأسرع نمواً هي الضريبة على الرواتب والاجور، المستخدمة لتمويل الضمان الاجتماعي. وهي جباية لها هدف محدد، حيث تذهب الاموال إلى صناديق التقاعد العامة ولصالح برامج الصحة والعجز. وحيث أن هناك منفعة ظاهرة للمستفيدين عند انتهاء تدفق الدفعات، فإن في ضريبة الرواتب والاجور عناصر تجعلها وكأنها ضريبة منفعة.

٧ - ارتكزت الثورة المالية المحافظة لعقد الثمانينات على أربعة اعمدة : سياسة اقتصادية كلية تؤكد على التنمية بعيدة المدى أكثر مما تركز على ادارة الدورة الاقتصادية؛ وسياسة موازنة تدعم الدفاع، وتخفيض البرامج المدنية، ولا تهتم كثيراً بعجز الموازنة؛ وبرنامج تنظيمي يقلل من عبء اللوائح التنظيمية الفدرالية، خاصة تلك التي تتعلق بالصحة، والسلامة، والبيئة. والاهم من ذلك، خفض معدلات الضرائب واعبائها. وقد كان الارتفاع الرئيسي لتلك الفترة الاصلاحات الضريبية في العامين ١٩٨١ و١٩٨٦، والتي خفضت نسب الضريبة الحديثة بقدر هائل وقلبت تماماً ضريبة الدخل الفردية.

٨ - ينقسم علماء الاقتصاد حول مدى الضرر الذي تلحقه الضرائب بالحوافز والادخار. واحدى وجهات النظر المتطرفة بهذا الصدد يقدمها المدافعون عن نظرية جانب العرض. ووفقاً لهذه النظرية التي يوضحها منحني لافر، كانت معدلات الضريبة في أواخر السبعينيات عالية جداً بحيث أدى ذلك إلى انخفاض إيرادات الحكومة. وفي حين أن معدلات الضريبة تؤثر في توقيت الدخل وتوزيع رأس المال على القطاعات، فليس ثمة دليل قوي على أن معدلات الضريبة الحديثة الموجودة حالياً في الولايات المتحدة عالية جداً، بحيث تخفض من الإيرادات الضريبية.

٩ - يشير تعبير وقع الضريبة إلى الجهة الأخيرة التي تتحمل العبء الاقتصادي وإلى مجمل تأثيراتها على الأسعار وأموال اقتصادية مهمة أخرى. وفي أغلب الأحيان، يمكن لمن يدفعون الضريبة أن يحولوا عبئها إلى الامام، إلى المستهلك، أو إلى الخلف، إلى عوامل الانتاج. نظام الضرائب والدفعات التحويلية المعمول به حالياً في الولايات المتحدة تصاعدي بقدر معتدل.

مفاهيم للمراجعة

- الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- الضرائب التصاعدية، والتناسبية والتنازلية.
- وقع الضريبة وتحويلها.
- ضرائب رامسي.
- الآثار التحفيزية للضرائب.

- وقع الضريبة ونظام الدفعات التحويلية.
- فرض الضرائب
- مبادئ الانتفاع والقدرة على الدفع.
- العدالة الأفقية والعدالة العمودية.

- النفقات الحكومية والوقع المالي
- الفدرالية المالية والمحلية مقابل السلع العامة القومية.
- التأثير الاقتصادي لانفاق الحكومة.

الأفراد بغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي. وليس للضرائب بمبلغ مقطوع أية تشويهاة أو عدم كفاءة لأنه ليس لها أي تأثير على الحوافز، بكلمة أخرى، هي تفرض معدلات ضريبة حدية مقدارها صفر على جميع المدخلات والمخرجات. افترض أن الحكومة قامت بفرض ضريبة بمبلغ مقطوع مقداره ٢٠٠ دولار على كل شخص. بين في رسم بياني السبب أنه ليس لذلك أي تأثير سواء على الأجور أو اليد العاملة المعروضة. (تذكر تحليل هنري جورج عن ضريبة الأرض).

(إذا أخذنا مدى العمر كإطار، يمكننا التفكير ببديل ديناميكي مساو للضريبة بمبلغ مقطوع هو «الضريبة الوقفية» (endowment tax) التي تفرض كضريبة ثابتة على الأشخاص تبعاً لدخلهم «المحتمل» من العمل. وقد وجد فوليرتون وروجرز (المرجع المشار إليه في الشكل ١٧ - ٨) أن ضريبة وقفية تناسبية مكتملة الكفاءة ستزيد من متوسط الدخل مدى الحياة بمقدار ١٣ بالمئة. هل تحبذ مثل هذا التغيير؟ اذكر بعض الصعوبات التي قد تواجه عملية تطبيق هذه الضريبة.

٥ - الجدول التالي يعطي بيانات عن نظام ضريبي مفترض :

(١) دخل إجمالي معدل (\$)	(٢) اقتطاعات واعفاءات (\$)	(٣) دخل خاضع للضريبة (\$)	(٤) ضريبة الدخل القرية (%)
٥٠٠	٥٠٠	٠	٠
١٠٠٠	٩٠٠	١٠٠	١٥
٢٠٠٠	١٢٠٠	٨٠٠	١٢
٥٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤
١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	١٤
٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٩٧

احسب معدلات الضريبة والضريبة الحدية عند كل مستوى من مستويات الدخل على المداخل الخاضعة للضريبة. إذا استخدم إجمالي الدخل المعدل على أنه الدخل الأساس، فهل هذا النظام هو نظام ضريبة تصاعدي، أم تناسبية، أو تنازلية؟

٦ - بعض السلع العامة محلي، تعم منفعتها المقيمين في مناطق

١ - ضع لائحة بمختلف الضرائب الفدرالية مرتبة حسب درجة تصاعدها. إذا كان على الحكومة الفدرالية مبادلة ضرائب الدخل بـضرائب المبيعات أو الاستهلاك، فماذا سيكون تأثير ذلك بالنسبة إلى مجمل الاتجاه التصاعدي للنظام الضريبي؟

٢ - من الأخطاء الشائعة في دراسة العلاقة ما بين السبب والتأثير «مغالطة المابعد» (post hoc fallacy). ومن الأمثلة الكلاسيكية على «مغالطة المابعد» اعتقاد العراف في المجتمعات البدائية بأن السحر وبعض الزرنيخ ضروريان لقتل عدوه، وتعرف هذه في علم المنطق بمغالطة (post hoc, ergo propter hoc) (وتترجم عن اللاتينية كالتالي: «بعد هذا، فإن من الضروري بسبب هذا»). حقيقة أن الحدث أ قد جرى قبل الحدث ب، لا تعني أن الحدث أ قد تسبب في الحدث ب. واستنتاج أن «ما بعد الحدث» يعني ضمناً أنه جرى «بسبب الحدث» معناه ارتكاب «مغالطة المابعد».

ونجد مثلاً، مهماً على «مغالطة المابعد» في إشارة مناصري اقتصاديات جانب العرض إلى تجربة عقد الستينات كدليل على أن خفض معدلات الضريبة قد تزيد الإيرادات الحكومية، أي أن الولايات المتحدة كانت في العام ١٩٦٠ على الجانب الخطأ من قمة منحني لافر في الشكل ١٧ - ٧ (١). وقد أُلحوا إلى أنه «بعد قيام كينيدي - جونسون بخفض الضريبة في العام ١٩٦٤، ارتفعت إيرادات الحكومة الفدرالية فعلياً من ١١٠ بليون دولار في العام ١٩٦٣ إلى ١٣٣ بليون دولار في العام ١٩٦٦. لذلك فإن خفض الضرائب يزيد إيرادات الحكومة». فسر السبب في أن هذا المثال هو «مغالطة مابعد». أعط تحليلاً صحيحاً.

٣ - يقول منتقدو نظام الولايات المتحدة الضريبي أنه يؤدي حوافز العمل، والادخار، والتجديد وهو بالتالي يخفض التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. هل تستطيع رؤية السبب في أن «الضرائب الخضراء» قد تشجع الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية؟ فكر مثلاً في ضريبة تفرض على انبعاث ثاني أكسيد الكربون، أو ثاني أكسيد الكبريت أو على ناقلة يسيل منها النفط. ضع قائمة بالضرائب التي تعتقد بأنها قد تزيد من الكفاءة، وقارن تأثيراتها مع ضرائب تفرض على الدخل من العمل، أو من راس المال.

٤ - غالباً ما يتحدث اقتصاديو الضرائب عن «ضرائب بمبلغ مقطوع» (Lump - sum taxes)، وهي ضرائب تجبى عن

فرض أن سعر الجملة للبازين محدد في الاسواق العالمية، فما هو وقع هذه الضريبة على المستهلكين والمنتجين الأمريكيين ؟

ب - تجبى ضريبة الضمان الاجتماعي، بشكل عام، على أجور العمل. فما هو وقع هذه الضريبة إذا كان عرض العمالة غير مرن بالكامل؟ وإذا كان منحنى عرض العمالة يتثنى الى الخلف؟

ج - إذا توجب على الشركات أن تحقق معدلاً للعائد بعد اقتطاع الضريبة على استثمارات تقررها اسواق رأس المال العالمية، ما هو وقع ضريبة تفرض على دخل الشركات في اقتصاد صغير مقترح ؟

صغيرة. وبعضها قومي، يفيد الأمة كلها؛ وبعضها عالمي، له تأثير على جميع الأمم. السلع الخاصة هي سلع ليس لها مؤثرات خارجية ذات شأن. أعط بعض الأمثلة على السلع الخاصة البحتة، والسلع المحلية، والقومية، والسلع أو المؤثرات العامة الكونية. ووضح المستوى الحكومي القادر على رسم السياسات، الخاصة بكل واحدة من هذه السلع، بأعلى مستوى من الكفاءة، واقترح عملاً أو عملين مناسبين يمكنهما معالجة المؤثرات الخارجية.

٧ - فيما يلي بعض مسائل وقع الضريبة التي يمكن الاجابة عليها باستخدام العرض والطلب :

١ - في قانون الميزانية للعام ١٩٩٢، رفع الكونجرس الضريبة الفدرالية على البازين بمقدار ٤٣ سنت للجالون. على

الفصل ١٨

وسلامتها، وتراقب اجراءات السلامة لدى شركات الطيران. وتنظم الحكومة أيضاً الصناعات المختلفة مثل البنوك، وتلفزيون الكوابل. وتحاول حماية المستهلكين من الاعلانات المضللة، والتلاعبات المالية، وتشارك في قرارات تقسيم الاراضي التي تحدد الاستخدام الاقتصادي للأرض.

فكيف يمكن للحكومة أن تتعامل مع تجاوزات قوى الاحتكار من دون اعاقة المكاسب العظيمة التي تحققها كفاءة المنافسة والمزاخمة في سوق حر؟ لقد ثبت أن هذا الأمر معضلة عظيمة. ففي بعض الأحيان، تقتضي المصلحة العامة فرض لوائح تنظيمية في مجال محدود، وفي أحيان أخرى، تخلق اللوائح التنظيمية الاقتصادية من المشاكل أكثر مما تحل، وتنصع الحكومات بخفض القيود التنظيمية عن قطاع ما، وتحاول تشجيع المنافسة وتجنب تجاوزات الاحتكار عن طريق منع أنواع معينة من الممارسات المضادة للمنافسة، وهذا النوع من أنشطة الحكومة، والسياسة المكافحة للاحتكار، هو موضوع الجزء الثاني من هذا الفصل.

في معظم الحالات، تعتمد الحكومات في اقتصاد السوق على قوى المزاخمة والمنافسة - جزرة الأرباح وعصى الانفلاس - لحث القطاع الخاص على التصرف بكفاءة. لذلك، وحتى حين يتخذ القطاع قراراته الرئيسية المتعلقة بالموارد وتوزيعها، تمارس الحكومة دورها كمراقب لمنع استخدام النفوذ لتعطيل قوة السوق. فحين يكون لدى قطاعات الأعمال نفوذ في السوق، ففي وسعها رفع الأسعار فوق المستوى التنافسي الذي يتساوى فيه السعر مع التكلفة الحدية. وتخفض مثل هذه الأسعار العالية المخرجات، إلى ما دون المستويات الكفؤة، وتحقق أرباحاً عالية لقطاعات الأعمال. ويطالب الشعب في الديمقراطيات الحديثة بأن تكبح الحكومة تجاوزات قوى السوق.

أضف إلى ذلك، تتدخل الحكومة للمساعدة في تحسين تشكيلة واسعة من الأشكال الممكنة لفشل السوق، حيث قد لا تتوفر للناس المعلومات، أو القدرة على حماية أنفسهم. لذلك تضع الحكومة - وبشكل منظم - مقاييس تحدد الحد الأدنى من شروط السلامة للعمال، وتفرض على شركات الأدوية إثبات فعالية الأدوية الجديدة

تنظيم الأعمال: النظرية والتطبيق

أ

لتشمل البنوك في العام ١٩١٣، والطاقة الكهربائية في العام ١٩٢٠، والاتصالات والأسواق المالية، والعمل، والنقل البري، والنقل الجوي في الثلاثينيات. وخلال السنوات القليلة الماضية اخضعت صناعات جديدة مثل تلفزيون الكوابل للوائح الحكومة التنظيمية أيضاً.

يعود تنظيم الصناعة الأمريكية إلى أكثر من قرن من الزمان إلى فترة تأسيس «لجنة التجارة ما بين الولايات» (Interstate Commerce Commission) في العام ١٨٨٧. وقد شكلت هذه اللجنة لمنع حروب الأسعار وضمان خدمة المدن الصغيرة إضافة إلى السيطرة على الاحتكار. بعد ذلك، انتشرت اللوائح التنظيمية الفدرالية

نوعان من اللوائح التنظيمية

في إطار سعيها للسيطرة على النشاط الاقتصادي، يمكن للحكومة استخدام حوافز السوق أو الإلزام. تاريخياً، كانت الصيغة الرئيسية للتنظيم هي الطريقة المباشرة، حيث تصدر الحكومة «أوامر القيادة والسيطرة». تبعاً لهذا المنهج، كانت الحكومة تأمر الناس بالقيام بأنشطة معينة أو الامتناع عنها من خلال لوائحها التنظيمية. مثال ذلك، يمكن للحكومة أن تأمر الناس برصف الطرق المواجهة لمنازلهم، وتحاول بذلك تحسين شبكة الطرق. واليوم، تفرض الحكومة على الشركات دفع الحد الأدنى من الأجر على الأقل، والالتزام بمعايير معينة في نفث الملوثات، والقيام باختبارات مشددة على الأدوية الجديدة.

لعب علماء الاقتصاد مؤخراً دوراً مفيداً في اقناع الحكومة بتجربة صيغة جديدة من اللوائح التنظيمية تدعى «حوافز السوق». وأفضل مثال على هذه الحوافز «قانون الهواء النظيف» للعام ١٩٩٠، الذي سنناقشه في الفصل التالي. ويقوم مشروع القانون هذا أسواقاً لبيع وشراء «اذونات تلوين قابلة للمتاجرة» (هي في جوهرها رخص بطرح الملوثات). ويمكن لطريقة تسخير قوى السوق هذه تحقيق الاهداف التنظيمية بشكل أكثر كفاءة من طريقة القيادة والسيطرة.

تشتمل اللوائح التنظيمية (regulation) على قواعد وقوانين حكومية تصدر للسيطرة على الأسعار، أو المبيعات، والقرارات الإنتاجية للمؤسسات.

ومن المعتاد التمييز ما بين نوعين من اللوائح التنظيمية. اللوائح التنظيمية الاقتصادية (economic regulation) والتي تشير إلى السيطرة على الأسعار، وشروط الدخول والخروج إلى صناعة ما، ومستوى الخدمات في صناعة معينة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تنظيم المرافق العامة (الهاتف، والكهرباء، والغاز، والماء)، علاوة على تنظيم الصناعات الأخرى (المواصلات، والإذاعة، والتلفزيون). وتخضع الصناعة التمويلية منذ الثلاثينات لتنظيمات مشددة، وقواعد حازمة تحدد ما يمكن للبنوك، ومؤسسات السمسرة، وشركات التأمين أن تفعله وما لا تستطيع أن تفعله.

إضافة إلى ذلك، ثمة شكل جديد من هذه اللوائح، تعرف باسم اللوائح التنظيمية الاجتماعية (social regulation)، والتي تستخدم لحماية البيئة إضافة إلى صحة وسلامة العمال والمستهلكين. وتهدف قواعدها إلى تصحيح تشكيلة واسعة من التأثيرات الجانبية أو المؤثرات الخارجية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية: مثل برامج تنظيف الهواء، والماء، أو ضمان سلامة استخدام الطاقة النووية، أو الأدوية، أو السيارات، وهي من أبرز

الأمثلة على اللوائح التنظيمية الاجتماعية. ويسبب أهميتها، فسوف ندرس اللوائح التنظيمية البيئية بالتفصيل في الفصل التالي.

ما الداعي لتنظيم الصناعة؟

تقيد اللوائح التنظيمية جماع سيطرة المنشآت على الأسواق. فلماذا تختار الحكومات تنظيم الأعمال حتى في بلاد المبادرة الحرة؟ قد تفرض الحكومات قيوداً تنظيمية لتجنب الاحتكار الفردي أو احتكار القلة. وللوائح مبرراتها أيضاً حين يكون هناك صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات، أو وجود مؤثرات خارجية. أضف إلى ذلك، قد تُفرض اللوائح التنظيمية نتيجة لضغوط مجموعات المصالح حين تقع الجهة المنظمة تحت تأثير صناعة ما وتحمي المنتجين بدلاً من حماية المستهلكين.

احتواء قوة السوق

وجهة النظر الاقتصادية التقليدية بالنسبة إلى اللوائح التنظيمية معيارية: أي أنه يجب اتخاذ الإجراءات التنظيمية لتصحيح نواحي الفشل الرئيسية في السوق. بتحديد أكثر، إن تنظم الحكومة الصناعات حين يكون هناك عدد من الصناعات أقل من أن يحفز على قيم منافسة نشطة. وعلى الحكومة تنظيم الصناعة في الحالات المتطرفة جداً من الاحتكار الطبيعي، خاصة حين يتركز الاحتكار على سلع ضرورية لطلبها مرونة سعر منخفضة جداً.

ومن الأمثلة المهمة على الاحتكار الطبيعي، توزيع الماء المحلي. فتكلفة جمع الماء، وبناء نظام لتوزيع الماء، ومد أنابيب المياه إلى كل منزل، عالية بما يكفي لعدم قيام مؤسسة ثانية بتقديم هذه الخدمة في المنطقة ذاتها، وهذا هو الاحتكار الطبيعي. في بعض الأحيان توفر الحكومة خدمة إيصال المياه، وفي معظم الأحيان تقوم إحدى شركات المياه بتقديم هذه الخدمة.

نوع آخر من الاحتكار الطبيعي يحدث حين يتوفر لصناعة ما «وفورات المجال» (economies of scope) وهي تنشأ حين يكون في الامكان انتاج عدد من المنتجات المختلفة في شركة واحدة بطريقة أكثر كفاءة من انتاجها في عدة شركات. مثال ذلك، شركات صناعة وسائل النقل تبدي وفراً في المجال - فشركة تصنع السيارات والشاحنات لديها ميزة في التكلفة لانتاج الحافلات والدبابات. لماذا؟ لأن المعارف المتخصصة والماكينات تشترك فيها مختلف المنتجات المذكورة. فلدَى مثل هذه الشركات وفورات مجال في انتاج أنظمة النقل البرية.

نعرف من مناقشتنا في الفصل السابع لتناقص التكاليف ان وفورات الحجم السائدة لا تتسجم مع المنافسة الكاملة، ومما يستدعي قيام الاحتكار الفردي، واحتكار القلة في مثل هذه

قيامها ببيع الاسهم لأول مرة، فإن عليها اصدار تفاصيل كاملة عن وضعها المالي الحالي واحتمالاتها المستقبلية.

وتساعد الانظمة الخاصة بالسلامة في مواقع العمل، أيضاً، على معالجة النقص في المعلومات. لقد ذكرنا في الفصل ١٢ ان نظرية فروقات التعويض تقول ان الاعمال الأكثر خطورة تستبع الحصول على أجور أعلى. المشكلة أن أخطاراً كثيرة قد لا تكون واضحة، ولدى الشركات مصلحة في عدم الاعلان عن المشاكل في مواقع العمل. لهذا السبب قد يكون من الضروري أن تقوم الحكومة بتعيين حد أدنى من المعايير الخاصة بسلامة العمال. بحيث لا يحتاج الحامل الى القيام بتحقيقات مكلفة في سجل السلامة لكل شركة يتقدم للعمل فيها.

التعامل مع المؤثرات الخارجية

يمكن تبرير لوائح الحكومة التنظيمية حين يكون هناك مؤثرات خارجية. والمثال الأبرز على اللوائح من هذا النوع هي اجراءات مكافحة التلوث. وهناك حالات أخرى كثيرة أيضاً. ومن الأمثلة السائدة تنظيم الأراضي المحلية، والتي تحدد طريقة استخدام الأرض من قبل مالكيها، وتحدد لوائح تنظيم الأراضي ما إذا كانت قطعة أرض ستستخدم لبناء مسكن، أو متجر، أو مصنع، وحجم ذلك البناء.

فما هي مبررات لوائح تنظيم الأراضي : السماح بإقامة ساحة للخرقة في منطقة سكنية هادئة، قد يولد مؤثرات خارجية تؤدي كل واحد في الحي. وبالمثل: فإن إقامة مبنى مكاتب من ٥٠ طابقاً في ضاحية سكنية جميع مبانيها مساكن ارتقاها طابقين فقط قد يربك شبكة المواصلات المحلية والخدمات الأخرى في الحي.

ويمكن أن يكون لتنظيم الأراضي اثار اقتصادية هائلة. فامكانية إقامة مبنى من ٥٠ طابق على قطعة أرض بدل إقامة طابقين فقط، قد يؤثر بشكل هائل على قيمة الأرض. ولهذا السبب قد يكون تنظيم الأراضي أهم اشكال التنظيم التي قد تتم على مستوى الحكم المحلي.

نظريات مجموعات المصالح

عن اللوائح التنظيمية

اقتصر بحثنا الآن على التبريرات «المعيارية» للوائح الحكومة التنظيمية لكن ما زال لبعض علماء الاقتصاد وجهات نظر متشككة حيال الاسباب التي تدعو الحكومة الى فرض هذه اللوائح. ويجادلون بأن للكثير من هذه اللوائح نتيجة غير سوية، حيث انها تقيد الدخول الى الصناعة الخاضعة للوائح التنظيمية^(١). وبالتالي

الحالات. لكن الوضع هنا أكثر تطرفاً : فحين يكون هناك وفورات كبيرة في الحجم أو المجال بحيث لا يمكن الا لشركة واحدة ان تنجح وتعيش، يكون لدينا احتكار طبيعي».

فلماذا تنظم الحكومات الاحتكارات الطبيعية ؟ تقوم الحكومات بذلك لأن المحتكر الطبيعي يتمتع بميزة عالية في التكلفة على منافسيه المحتملين ويواجه طلباً ذا سعر غير مرن، ويمكنه أن يرفع اسعاره بحدة، والحصول على أرباح احتكارية هائلة، مما يتسبب في قدر كبير من عدم الكفاءة الاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة استغلت شركات التلفزة بواسطة الكوابل - احتكاراتها المحلية في توفير قنوات متعددة، وصور عالية الجودة برفع الاسعار بحدة. مما حدا بالكونجرس وولايات كثيرة الى سن تشريعات تنظم الاسعار التي وضعتها الشركات.

في الماضي، بررت اللوائح التنظيمية بأسباب غير مقنعة وهي أنها ضرورية لتجنب المنافسة الفتاكة. وكانت هذه إحدى الحجج لاستمرار السيطرة على السكك الحديدية، والشاحنات، والخطوط الجوية، والحافلات، اضافة الى لوائح تنظيمية لمستويات الإنتاج الزراعي. ولا يميل علماء الاقتصاد كثيراً الى هذه الحجة. فالمنافسة مع زيادة الكفاءة والاسعار المنخفضة هي، في نهاية الأمر، ما صمم نظام السوق الكفوء لضمانه بالضبط.

معالجة فشل المعلومات

سبب آخر للوائح التنظيمية هي انه ليس لدى المستهلكين معلومات كافية عن المنتجات. مثلاً، اختبار الادوية الصيدلانية مكلف ومعقد من الناحية العلمية وتنظم الحكومة صناعة الادوية بالسماح فقط ببيع الادوية التي يثبت أنها «فعالة وأمنة». وتمنع الحكومة أيضاً الاعلانات الزائفة والمضللة. وفي كلتا الحالتين تحاول الحكومة تصحيح فشل السوق في تقديم المعلومات بكفاءة.

والكثير من اللوائح التنظيمية الخاصة بالصناعة المالية يخدم هدف زيادة توفير المعلومات، بحيث يمكن للأسواق العمل بشكل افضل. مثال ذلك، يفرض على المديرين التنفيذيين في الشركات، الإبلاغ علناً عن شراء أو بيع اسهم شركاتهم. وهذا يضمن عدم استغلالهم «المعلومات الداخلية» بما يضر مصلحة صغار المستثمرين. وبالمثل، حين يتم «اشهار» إحدى الشركات، أو عند

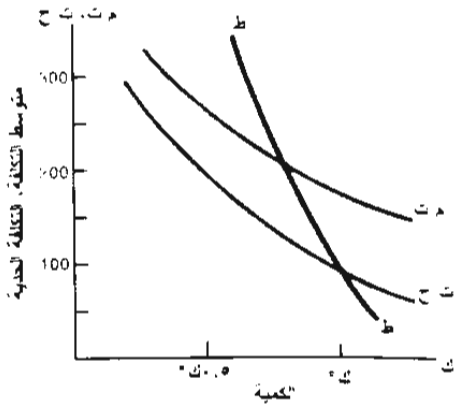
(١) البذرة الأساسية لهذه الفكرة طرحها جورج ستيجلر من جامعة شيكاغو، الذي فاز بجائزة نوبل على فكرته هذه وعلى مساهمات أخرى. وفاز جيمس بوكانان بجائزة نوبل في الاقتصاد لدراساته في اقتصاديات الخيار العام وفي التنظيم، والضرائب، والاتفاق. ومجالات أخرى. وقد تأثرت مدرسة شيكاغو في الاقتصاد والى حد كبير بوجهة نظرهما من ان التدخل الحكومي في الاقتصاد يضر أكثر مما ينفع.

فقد تسعى الصناعة الخاضعة للتنظيم الى العمل من خلف الكواليس لصالح استمرار اللوائح التنظيمية، كي تبقى المنافسين خارجاً وتحافظ على ارتفاع الاسعار.

ما يقوله علماء الاقتصاد هؤلاء عن اللوائح التنظيمية ومن انها لمصلحة المستهلكين والعمال. غير صحيح. لأن اللوائح صممت لزيادة دخل المنتجين عن طريق تحديد الدخول الى الصناعة، وتجنب المنافسة في الصناعة الخاضعة للتنظيم. وستكون أية مكاسب يحققها المستهلكون أو العمال مجرد مكاسب عرضية».

يبين السجل التاريخي أن ثمة قدر كبير من الحقيقة في وجهة النظر هذه. مثال ذلك، أن العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت مسألة التنظيم اظهرت أنه غالباً ما يؤدي الى رفع الاسعار. وطيلة سنوات عدة، كانت شركات الشحن البري وشركات الطيران ملزمة بالحصول على إذن قبل خفض اسعارها، أو دخول اسواق جديدة. ولانواع أخرى من اللوائح التنظيمية دور في تقييد المنافسة. مثال ذلك: أن المقاييس العالية المفروضة على الادوية الجديدة تعني أن عملية الحصول على موافقة تنظيمية ستكون طويلة ومكلفة. وهذا سيخرج العديد من شركات الادوية الصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكلفة سنوات الاختبار التي يتطلبها الدواء الجديد.

وأحدث مثال على برنامج تنظيمي يفيد الصناعة على حساب دافع الضرائب نجده في صناعة الادخار والقروض. فقد تأسس البرنامج الفدرالي لتأمين الودائع في عقد الثلاثينات، للمساعدة في استعادة الثقة في البنوك، وتجنب الذعر المالي. وفي عقد الثمانينات اتضح ان البرنامج سيء التصميم. لأنه قدم ضماناً حكومياً على الاموال المودعة في البنوك دون التأكد من ان البنوك تنصرف بحكمة في تلك الاموال. ونتيجة لذلك، قام عدد كبير من البنوك بدفع أسعار عالية للفائدة لجذب الودائع، ثم استخدم الاموال في قروض واستثمارات غير مضمونة، ودفع مرتبات عالية للمديرين التنفيذيين. وحين بدأت البنوك في التعرض للإفلاس، كان على الحكومة تحمل العاقبة، فبلغت الخسائر مئات البلايين من الدولارات. ويسبب النشاط المكثف الذي دار خلف الكواليس والمساهمات السخية في الحملات الانتخابية، تأخر اتخاذ اجراء حكومي مناسب لوقف هذا الهدر لعدة سنوات، الى أن تحرك الكونجرس لكبح اسوأ هذه الممارسات في العام ١٩٨٩. فمن هم المستفيدون الرئيسيون من نظام اللوائح التنظيمية الفاسد في الصناعة المصرفية؟ بشكل أساسي هم المصرفيون، والبنوك، وحملة اسهم البنوك. ومن هم الخاسرون؟ دافعو الضرائب.



الشكل ١٨ - ١ منحنيات التكلفة لمحتكر طبيعي

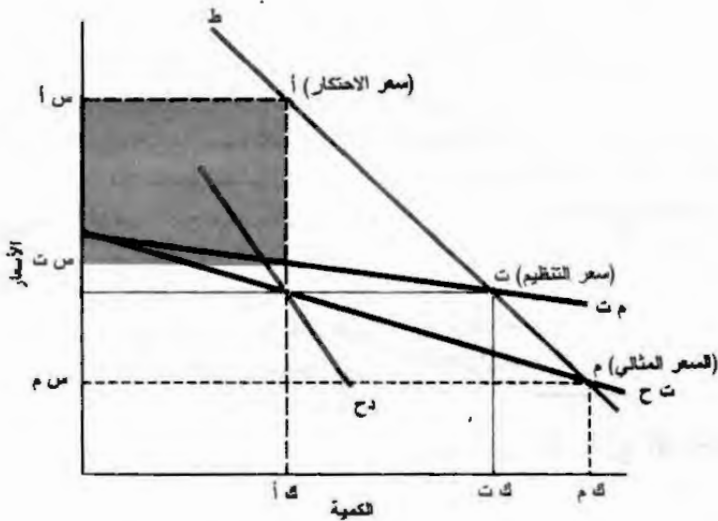
بالنسبة لمحتكر طبيعي، فإن منحنى $ط$ يواصل الهبوط عند النقطة التي يقطع فيها منحنى $ح$ طلب الصناعة $ط$. وبالتالي، فإن الانتاج الكفوء يتطلب تركيز المخرجات في شركة واحدة. (هل يمكنك أن تقدر استناداً الى الرسم البياني كم سيرتفع الثمن إذا انتجت الكمية $ك$ من قبل شركتين، تنتج كل واحدة $١/٢ ك$ ؟).

تنظيم مرفق عام يدير احتكاراً طبيعياً

من الحجج الاقتصادية المقبولة لفرض التنظيم منع المحتكرين الطبيعيين من فرض سعر احتكاري. دعونا نرى كيف يضبط المنظمون تجاوزات المحتكرين في زيادة الاسعار. تذكر ان المحتكر الطبيعي هو صناعة اكفاً طريقة لتنظيم انتاجها هي حصره في شركة واحدة. يبين الشكل ١٨ - ١ كيف يمكن ان يبنو $م$ ، $ح$ ومنحنى $ط$ طلب الصناعة بالنسبة لمحتكر طبيعي؟ لاحظ أن منحنى $ط$ طلب الصناعة $ط$ يتقاطع مع منحنى $ح$ مع هبوط $م$. فإذا قامت مؤسستان بإنتاج مخرجات هذه الصناعة، فإن متوسط التكلفة للمؤسستين سيكون أعلى مما لو كان للمؤسسة واحدة.

افرض أن المشرع قرر اخضاع صناعة معينة للتنظيم المرافق العامة. فكيف سيتم ذلك؟ يُشكل في البداية لجنة مرافق عامة للاشراف على الاسعار، والخدمة، والدخول الى الصناعة والخروج منها. والقرار الاهم هو تحديد اسعار الشركة المحتكرة.

تفرض اللوائح التنظيمية عادة اسعاراً حسب متوسط التكلفة التي تتحملها الشركات التي يتم تنظيمها. مثال ذلك، يحسب احد مرافق توليد الطاقة الكهربائية جميع تكاليفه (الثابتة والمتغيرة) ويقوم بتوزيعها على كل انتاج يبيعه (لنفرض أنه يبيع الكهرباء، والبخار)، ثم يفرض على كل فئة من المستهلكين دفع «معدل التكلفة الموزعة بالكامل» لنوع تلك الخدمة.



الشكل ١٨ - ٢. التنظيم المثالي والعملي للمحتكرين.

التوازن الذي يحقق الربح الأقصى لمحتكر غير منظم هو النقطة أ، التي تقع مباشرة فوق تقاطع الإيراد الحدي (د ح) مع التكلفة الحدية طويلة المدى (ت ح)، وعندما تكون الأسعار أعلى من (ت ح).

وتقتضي امتيازات استثمار المرافق العامة عادة أن تكون الأسعار مساوية لمتوسط التكلفة (م ت)، عند النقطة ت، حيث يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى متوسط التكلفة طويل المدى. وهذا يستبعد الربح الزائد، ويجعل السعر أقرب إلى التكلفة الحدية. من الناحية المثالية، تُدفع الأسعار إلى الانخفاض حتى النقطة م، حيث السعر = ت ح، أي، حيث تتوازن التكاليف الحدية الاجتماعية والمنافع الحدية بشكل مناسب. عند النقطة م لا توجد أية خسارة في الكفاءة كون السعر أعلى من التكلفة الحدية.

مسائل اقتصادية تقنية تكمن خلف الحكم على القيمة في مثل هذه النتيجة).

ثانياً، بجعل المحتكر يخفض أسعاره من س أ إلى س ت يكون المسؤول عن التنظيم قد خفض التعارض ما بين السعر والتكلفة الحدية. ويعتبر ذلك تحسناً للوضع، لأن المخرجات الأكبر تساوي - كمنفعة حدية بالنسبة للمستهلكين - أكثر مما تكلف المجتمع كتكلفة حدية. وفقط حين يتساوى السعر مع التكلفة الحدية في جميع القطاعات، فإن المجتمع يكون قد استخدم موارده بأكثر الطرق كفاءة.

المسعى إلى التنظيم بشكل مثالي. إذا كانت مساواة السعر مع التكلفة الحدية ت ح أمراً جيداً إلى هذا الحد، فلماذا لا يفرض المسؤولون عن التنظيم على المحتكرين خفض أسعارهم حتى تتساوى مع التكلفة الحدية عند تقاطع منحنيا ط م مع ت ح (في م) ؟

يبين الشكل ١٨ - ٢ تنظيم المرافق العامة. النقطة أ (المرتبطة بالمخرجات ك م) هي المخرجات غير الخاضعة للوائح تنظيمية والتي تحقق أقصى ربح للمحتكر وهو ما درسناه في الفصل ٩. ونجد هنا أسعاراً مرتفعة للغاية، وكميات ضئيلة وأرباحاً جزيلة (كما هو واضح من المساحة المظلمة في الشكل ١٨ - ٢).

في اللوائح التنظيمية التقليدية، يسمح للمحتكر بفرض سعر يكفي لتغطية متوسط تكلفته. وفي هذه الحالة، تعين الشركة سعرها عند تقاطع منحنى الطلب ط م مع منحنى متوسط التكلفة. وبالتالي تكون نقطة التوازن هي ت، مع مخرجات مقدارها ك ت.

فما مدى جودة هذا الحل؟ من الناحية الاقتصادية، قد يمثل وضعاً أفضل من الاحتكار غير المنظم. أولاً، المفترض أن مالكي الاحتكار ليسوا أكثر استحقاقاً للمساعدة من المستهلكين. لذلك ليس ثمة سبب يسمح لهم باستخلاص أرباح احتكارية من المستهلكين. وبإزالة الربح الاحتكاري، فقد ننتمي إلى ما يعتقد معظم الناس أنه توزيع أكثر عدالة للدخل. (لكن تذكر أن ثمة

التلفزة بالكوابل، بما في ذلك تنظيم السعر. فلماذا اتخذ الكونجرس هذا الاجراء؟ السبب الرئيسي هو سرعة ارتفاع الاسعار التي كانت تفرضها شركات التلفزة بالكوابل. فخلال الفترة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٢ ارتفعت اسعار الاشتراك في هذه الشركات بحوالي ٥٠ بالمئة، وهو مستوى اعلى بكثير من مستوى زيادة الاسعار الاخرى. وبالنسبة لمؤيدي اللوائح التنظيمية، كانت هذه الزيادات تمثل دليلاً واضحاً على ان شركات التلفزة بالكوابل تستغل احتكارها. وبعد اقرار اللائحة، قال النقاد بأن الشركات قد تمكنت من تجاوز القانون وزيادة الاسعار فعلاً. وقال ناقدو اللوائح التنظيمية للكونجرس «الن تفهموا أبداً ما ينتج عن تقييد الاسعار الاعيب؟»

تكاليف اللوائح التنظيمية

درس علماء الاقتصاد تأثير اللوائح التنظيمية لموازنة تكاليفها ومنافعها. ويظهر الجدول ١٨ - ١ نتائج مسح حديث. ويؤدي التنظيم الى مكاسب وخسائر في الكفاءة (مثل تلك التي نحصل عليها حين نكبح المستويات العالية من التلوث المسببة لعدم الكفاءة) وإعادة توزيع الدخل (كما يحدث حين تعيد الاسعار العالية للشحن بالسيارات توزيع الدخل من المستهلكين الى الشاحنين). وتوحي جميع الدراسات ان التأثير الرئيسي للتنظيم الاقتصادي هو خسارة في الكفاءة وإعادة توزيع مبالغ ضخمة من الدخل. اما سجل اللوائح التنظيمية الاجتماعية فمتفاوت، حيث تبدي بعض الحالات منافع كبيرة وحالات اخرى منافع قليلة وتكاليف باهظة. وتقدر الخسائر الناجمة عن اللوائح التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك القيود على التجارة الدولية) بما يقارب ٣,٢ بالمئة من صافي الناتج المحلي كما هو في العام ١٩٨٨.

حركة خفض القيود التنظيمية

خلال العقدين الماضيين جادل العديد من الاقتصاديين بأن العملية التنظيمية قد خلقت في الواقع قوى احتكارية، بدلاً من ان تكبحها. وترتكز هذه الفكرة جزئياً على وجهة نظر مجموعة المصالح في اللوائح التي حللناها سابقاً. اُضيف الى ذلك، لاحظ المراقبون ان اللوائح التنظيمية الاقتصادية قد ذهبت الى ما هو ابعد من الاحتكارات الطبيعية المحلية. ففي اواسط السبعينات اصدر المسؤولون لوائحهم التنظيمية لتشمل السكك الحديدية والشاحنات، والخطوط الجوية والصافلات، والبنك الاداعي والتلفزيوني، والنفط والغاز الطبيعي، والألبان، وعملياً اسواق المال كلها. والكثير من هذه الصناعات اقرب الى قطب المنافسة الكاملة منها الى الاحتكار الطبيعي. كما يبين الشكل ١٨ - ٣.

الواقع ان مساواة س مع ت ح أو التسعير حسب التكلفة الحدية هو هدف مثالي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. لكنه يمثل عائقاً عملياً جدياً: إذا قامت شركة ما تميل لديها التكلفة المتوسطة الى التراجع، بوضع سعر مساوٍ للتكلفة الحدية، فسوف تتعرض لخسارة مستمرة. والسبب هو أنه إذا كان متوسط التكلفة في حالة هبوط تكون ت ح > ت، وبالتالي فإن تحديد السعر (س) بحيث يكون مساوياً ت ح يعني ضمناً أن س > ت ح. وحين يكون السعر (أو الإيراد المتوسط) أقل من متوسط التكلفة، فإن الشركة تخسر. ولعناية هذه النقطة، تفحص الحل التنظيمي المثالي عند النقطة م في الشكل ١٨ - ٢، حيث السعر يساوي التكلفة الحدية، لكن ت ح أقل من ت م. وحين يكون متوسط التكلفة اكبر من السعر، فإن الشركة تخسر. وحيث أن الشركات لن تعمل بخسارة لفترة طويلة، وأن الحكومات تمتنع عن تقديم الدعم للمحتكرين، فإن الحل التنظيمي المثالي نادراً ما يتبع.

ثمة طوية بديلة، هي أن يقوم التسعير على «تعرفة من شقين». حيث تفرض الشركة رسماً ثابتاً (بضعة دولارات في كل شهر مثلاً) لتغطية التكاليف الثابتة ثم تضيف تكلفة متغيرة (مقابل كل مكالة هاتفية، أو وحدة من الكهرباء، أو أيأ كانت السلعة) لتغطية التكلفة الحدية. وهذه الطريقة اقرب الى تسعير التكلفة الحدية المثالي حتى من التسعير التقليدي المعتمد على متوسط التكلفة.



مثال: القضية الغريبة للتلفزة بالكوابل. هل

تلفزيون الكوابل احتكار طبيعي أم لا؟ فمد شبكة من الاسلاك لاحدى المناطق لتلفزيون الكوابل يشتمل - دون شك - على قدر كبير من وفورات الحجم. فما ان تقوم شركة ما بمد الاسلاك الى احد المساكن في مجمع سكني، حتى يصبح ربط باقي المساكن بالشبكة اخص بكثير. ولهذا السبب لا نجد في معظم المناطق سوى شركة مزودة واحدة للتلفزة بالكوابل، مثلما انه ليس هناك سوى شركة كهرباء واحدة، وشبكة واحدة لتوزيع الغاز الطبيعي.

لكن في حين انه ليس ثمة خيار بديل عملي عن خدمات شركات الكهرباء أو الغاز، فإن لدى معظم المستهلكين بديلاً حقيقياً عن تلفزيون الكوابل، على شكل واحدة أو اكثر من قنوات البث التلفزيوني. فساكن مدينة نيويورك مثلاً، يمكنهم مشاهدة اكثر من ١٠ قنوات بث تلفزيوني. لهذا السبب يجادل العديد من علماء الاقتصاد بأن تلفزيون الكوابل ليس احتكاراً طبيعياً.

لكن الكونجرس استنتج خلاف ذلك في العام ١٩٩٢، حين أقر «قانون تلفزيون الكوابل لحماية المستهلك والمنافسة». وقد فرض مشروع القانون هذا المزيد من اللوائح التنظيمية على شركات

أثر اللوائح التنظيمية، ١٩٨٨ *

مكاسب أو خسائر الكفاءة			
إعادة توزيع الدخل (بليون دولار)	صافي النفع (بليون دولار)	تكاليف (بليون دولار)	منافع (بليون دولار)
اللوائح التنظيمية الاقتصادية			
٤٢٣	١٤١-	١٤١	٠٠
١٨٤	٦٧-	٦٧	٠٠
٧٧	٣٨-	٣٨	٠٠
٦٨	٢٣-	٢٣	٠٠
٢٢	٠٧-	٠٧	٠٠
٥٠	٠٣-	٠٣	٠٠
٠٨	٠٣-	٠٣	٠٠
٠٨	٠٣-	٠٣	٠٠
٠٥	٠٢-	٠٢	٠٠
٠٢	٠١-	٠١	٠٠
٨٠	٠٠	م غ	٠٠
اللوائح التنظيمية الاجتماعية			
م غ	٨١-	٦٦٥	٥٨٤
م غ	م غ	٦٥	م غ
م غ	٨٨	٨٨	٠٠
م غ	٢٧٩	٧٧	٣٥٦
م غ	م غ	٢٣	م غ
م غ	م غ	٠٩	م غ
م غ	م غ	٠٠٣	م غ
٩٨١	١٧٣-	١٧٣	٠٠
المجموع، جميع اللوائح والمهن **: 			
١٩١	٣٥ -	١٣٩	٩٤
٤٤	٠٨-	٣٢	٢١

* جميع التقديرات حسب قيمة الدولار عام ١٩٨٨. م غ = غير متوفر.

* لاحظ أن الأرقام غير المتوفرة قد اعتبرت صفراً. وهذا من شأنه تقييم المنافع بأقل من قيمتها الحقيقية ويقلل قيمة المبلغ الإجمالي المعاد توزيعه.

الجدول ١٨ - ١. يؤثر التنظيم على الكفاءة ويعيد توزيع الدخل.

أظهرت الدراسات حول تأثير اللوائح التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية بأن لهذه اللوائح منافع اقتصادية قليلة، وتسبب خسارة كبيرة، وتعيد توزيع الكثير من الدخل. للوائح التنظيمية الاجتماعية منافع، رغم أنه من الصعوبة بمكان قياسها.

[المصدر : Robert W. Hahn & John A. Hird Yale Journal on regulation : «تكاليف ومنافع التنظيم : مراجعة وتجميع للأجزاء»، المجلد الثامن، الصفحات ٢٢٣ - ٢٨٧. في إبيانات التي اشتملت على عدة تقديرات، تم اعتماد النقطة الوسط] .

أصبحت شركات الطيران تعمل بكفاءة أكبر منذ خفض القيود التنظيمية.

حدثت حكاية مماثلة في صناعة النفط بعد رفع القيود التنظيمية عنها بشكل كامل في شباط (فبراير) ١٩٨١، وقد بدأت شركات النفط في ادخال اشكال جديدة من التسويق للمنافسة في سوق

ب

سياسة مكافحة الاحتكار

جداً، أو مستوى الجودة المتدني للمنتجات - حين تكون الصناعة محتكرة بشكل فعال، ويعرف الاقتصاديون الصناعة بأنها احتكارية حين تنتج شركة واحدة، أو مجموعة متواطئة من الشركات أكثر من ثلاث أرباع مخرجات تلك الصناعة.

● تتولى الحكومة مسؤولية منع حدوث الاحتكار وفرض اللوائح التنظيمية لضبط الاحتكارات حين لا يكون ثمة سبيل إلى تجنبها، وتحاول السياسات المكافحة للاحتكارات منع الاحتكارات أو المساوئ الناجمة عن عدم التنافس، وتستخدم اللوائح التنظيمية الاقتصادية للسيطرة على ممارسة السيطرة في الاحتكارات الطبيعية.

طيلة سنوات عديدة كانت سياسة مكافحة الاحتكار سلاح الحكومة الرئيسي لرفع مستوى الكفاءة في السوق. فسياسة مكافحة الاحتكار تهاجم المساوئ الناجمة عن عدم التنافس بطريقتين مختلفتين. أولاً، تمنع بعض اشكال «السلوك في ممارسة الاعمال»، مثل تحديد الاسعار الذي يقيد قوى المنافسة. ثانياً، تحظر بعض اشكال «بني السوق»، مثل الاحتكارات الفردية، التي يعتقد بأنها غالباً ما تميل إلى تقييد التجارة واساءة استعمال قوتها الاقتصادية بطرق أخرى.

أما إطار السياسة المكافحة للاحتكار فقد أرسى دعائمها بضع نصوص تشريعية، وقرن كامل من قرارات المحاكم. في السنوات الأخيرة. وبفضل المساعي الحثيثة لعلماء الاقتصاد، تطورت سياسة مكافحة الاحتكار في اتجاه بعيد عن الفلسفة القائلة بأن «الكبير سي»، وذلك لناعية «المنهج الاقتصادي في مكافحة الاحتكار». ويتكيد على الطبيعة التنافسية المتأصلة في احتكار القوة، يبدى المنهج الاقتصادي شكوكه في قدرة الحكومة على استخدام سياسات مكافحة الاحتكار، لتحسين اداء قطاعات الاعمال الكبرى في عالم لا يخضع للوائح تنظيمية ويعج بالمنافسة الأجنبية الشديدة.

سندرس الآن بالتفصيل أحد أقدم وأهم اشكال الرقابة الحكومية على قطاعات الاعمال، ويقصد بذلك سياسة مكافحة الاحتكار. وهي أحد فروع التنظيم التي تحاول نقل الاسواق إلى وضع قريب من المنافسة الكاملة المثالية.

مراجعة المنافسة غير الكاملة

ناقشنا في الفصلين ٩ و ١٠ الطريقة التي تحدد فيها المنشآت في أسواق المنافسة غير الكاملة اسعارها وكمياتها. دعونا نبدأ في مراجعة العناصر الرئيسية للنظرية الاقتصادية المتعلقة بسياسات الحكومة المضادة للاحتكار.

● العاملون في اسواق المنافسة غير الكاملة غير اكفاء لانهم يحددون اسعاراً أعلى من التكلفة الحدية. المستهلكون لسلع الصناعات الاحتكارية يستهلكون من هذه السلع كمية أقل مما لو كانت هذه السلع تعرض بكفاءة.

● للعديد من الصناعات تقنيات تعطي وفورات حجم كبيرة وقد يكون من غير المنطقي محاولة انتاج مخرجات هذه الصناعات بواسطة منشآت ذات منافسة كاملة، لأن ذلك قد يتطلب انتاج تلك المخرجات من قبل منشآت صغيرة غير كفؤة. في حالات نادرة، لا يمكن استخدام تكنولوجيا الانتاج في صناعة ما بكفاءة الا عن طريق شركة واحدة؛ ونطلق على هذه الحالة اسم «الاحتكار الطبيعي».

● يأتي معظم التقدم الاقتصادي على المدى الطويل من التغيير التكنولوجي. ووفقاً لفرضيات شومبتر، يعزى الفضل في الكثير من الاختراعات والتغييرات التكنولوجية إلى الشركات الضخمة التي لديها سيطرة كبيرة في السوق. ويجب أن تحرس السياسات الحكومية بشكل خاص على عدم الاضرار بحوافز التجديد.

● يحدث سوء الاستغلال للأسواق - سواء منها الاسعار المرتفعة

قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار (١٨٩٠، المعدل)

- البند ١ - كل عقد، أو تجمع على شكل اتحاد احتكاري أو ما شابه ذلك، أو تأمر، يقيد التجارة أو المتاجرة ما بين الولايات المختلفة، أو مع الدول الأجنبية، يعتبر مخالفاً للقانون.
- البند ٢ - يعتبر مذنباً بإرتكاب جريمة كل من يقوم بالاحتكار، أو يحاول الاحتكار، أو يتفق أو يتآمر مع شخص آخر أو اشخاص آخرين على احتكار أي جزء من التجارة أو الاتجار ما بين الولايات المختلفة، أو الدول الأجنبية.

قانون كلايتون لمكافحة الاحتكار (١٩١٤، المعدل)

- البند ٢ - يعتبر مخالفاً للقانون... التمييز في السعر بين مشتريين مختلفين لسلعة لها الجودة ذاتها والمستوى نفسه... وذلك حين يخفف هذا التمييز بقدر كبير من المنافسة أو يميل إلى خلق احتكار في أي مجال من مجالات التجارة... شريطة، ألا يمنع أي مما تقدم الفروقات الناتجة عن مراعاة الفروقات في التكلفة...
- البند ٣ - يعتبر أي شخص مخالف للقانون... إذا أجر أو باع أو عقد اتفاقاً... واشترط، أو اتفق، أو تفاهم على ألا يقوم المستأجر أو المشتري المذكور باستخدام أو التعامل ب... سلع جهة منافسة... ويكون تأثير ذلك... خفض المنافسة بقدر كبير أو التوجه لخنو احتكار في أي مجال من مجالات التجارة.
- البند ٧ - لا يجوز [لأي شركة مساهمة] ... شراء... جزء أو كل... من [شركة مساهمة] أخرى... حين... يكون تأثير هذا الشراء خفض المنافسة بقدر كبير، أو التوجه لخلق احتكار.

قانون لجنة التجارة الفدرالية (١٩١٤، المعدل)

- البند ٥ - طرق المنافسة غير العادلة... والممارسات أو الأعمال المضلة أو غير العادلة... تعتبر غير قانونية.

الجدول ١٨ - ٢. القانون الأمريكي لمكافحة الاحتكار يقوم على حفنة من التشريعات.

أرسى قوانين شيرمان، وكلايتون، ولجنة التجارة الفدرالية أسس القانون الأمريكي لمكافحة الاحتكار. وتفسير هذه القوانين هو الذي جسّد المذاهب الحديثة في مكافحة الاحتكار.

إطار التشريعات

جعل قانون شيرمان «احتكار التجارة» مخالفاً للقانون، وكذلك الحال بالنسبة إلى «أي تجمع أو تأمر لتقييد التجارة». لكن خلف كراهية «اقامة الاحتكارات» لا نجد من لديه فكرة واضحة عن الأعمال التي يمكن اعتبارها مشروعة أو غير مشروعة.

قانون كلايتون (١٩١٤)

مرر قانون كلايتون لتوضيح وتعزيز قانون شيرمان. وقد اعتبرت «عقود الربط» (tying contracts) (التي يجبر فيها المستهلك على شراء السلعة ب إذا أراد شراء السلعة أ) غير قانونية؛ وقضى بأن «التمييز في السعر» والتعاملات الحصرية غير مشروعة، وحظر «الجمع في الإدارات» (أن يكون بعض الأشخاص مديريين في أكثر من شركة واحدة في الصناعة ذاتها). «والدمج» الذي يتم عن طريق شراء أسهم عامة من شركات منافسة. ولم تكن هذه الممارسات غير مشروعة بحد ذاتها، إلا إذا أدت إلى خفض المنافسة بقدر كبير. وأكد قانون

قانون مكافحة الاحتكار أشبه بغابة ضخمة نمت من حفنة من البذور. فالتشريعات التي قام عليها القانون مختصرة ومباشرة بحيث يمكن سردها في الجدول ١٨ - ٢؛ وما يثير الدهشة مقدار القوانين التي نمت من تلك الكلمات القليلة.

قانون شيرمان (١٨٩٠)

كانت الاحتكارات غير مشروعة بموجب القانون العام، المبني على العادة والقرارات القانونية السابقة. لكن ثبت أن هذه القوانين غير كفوءة في مواجهة عمليات الدمج والاتحادات الاحتكارية^(٢) التي أخذت في التنامي منذ العام ١٨٨٠. وقادت المشاعر الشعبية في ذلك الحين إلى تمرير قانون شيرمان في العام ١٨٩٠.

(٢) الاتحاد الاحتكاري (trust) هو مجموعة من الشركات، تعمل في الصناعة ذاتها عادة، تتحد مع بعضها البعض من خلال اتفاق قانوني لتنظيم الإنتاج والأسعار، والشروط الصناعية الأخرى.

كلايتون على المنع علاوة على تشديد العقوبة.

عنصر مهم آخر في قانون كلايتون هو أنه يعطي نقابات العمال بالذات حصانة من مكافحة الاحتكار.

لجنة التجارة الفدرالية

في العام ١٩١٤، شكلت لجنة التجارة الفدرالية لمنع «الطرق غير العادلة في التجارة»، والتحذير من أي دمج مضاد للمنافسة. وفي العام ١٩٣٨، فوضت لجنة التجارة الفدرالية أيضاً بحظر الاعلانات المضللة والكاذبة. ولتعزيز سلطاتها، فقد كان للجنة حق اجراء التحقيقات، وعقد جلسات استماع، واصدار أوامر التوقف والامتناع عن ممارسة النشاط.

القضايا الأساسية في مكافحة الاحتكار :

السلوك، والبنية، وعمليات الراند هاغ

في حين أن التشريعات الأساسية لمكافحة الاحتكار واضحة وصريحة، فليس من السهل من الناحية العملية تقرير طريقة تطبيقها على أوضاع محددة من بئى أو سلوكيات السوق. وقد طورت قوانين فعلية من خلال التفاعل ما بين النظرية الاقتصادية والقوانين المستمدة من اسبقيات واقعية .

السلوك غير القانوني

كان أحد القرارات المتعلقة بمكافحة الاحتكار يتعلق بالسلوك غير القانوني. حيث قضت المحاكم بأن أنواعاً معينة من السلوكيات التواطئية هي غير قانونية بحد ذاتها؛ فليس هناك، ببساطة، أي دفاع يكن أن يبرر تلك الاعمال. ولا يمكن لمنتهكي القانون هنا أن يدافعوا عن أنفسهم بالإشارة الى أهمية الهدف الذي دفعهم الى ذلك السلوك (مثل جودة الانتاج)، أو التعلل بالظروف المخففة (مثل انخفاض الارباح).

والفتنة الأهم من السلوكيات - التي تعتبر بحد ذاتها غير قانونية - الاتفاق ما بين شركات متنافسة على تثبيت الاسعار، أو تقييد المخرجات، أو اقتسام السوق. وتؤدي هذه الاعمال الى رفع الاسعار، وخفض المخرجات. ولا يمكن حتى لأشد نقاد سياسة مكافحة الاحتكار أن يجد فضيلة واحدة في عملية تثبيت الاسعار.

والاشكال الأخرى من السلوك يقيددها أيضاً قانون مكافحة الاحتكار. وتشمل :

- الحفاظ على سعر البيع بالمفرق، حيث لا يسمح المصنعون لمبائعي المفرق ببيع منتج معين بأقل من السعر المعلن.
- التسعير الاحتياطي (predatory pricing)، الذي تباع فيه

شركة ما سلعها بأقل من تكاليف الانتاج (الذي يفسر عادة بأنه التكلفة الحدية أو متوسط التكلفة المتغيرة). والحجة ضد هذا التسعير هي انه في وسع شركة ضخمة استخدام مواردها المالية، لخفض الاسعار، واخراج الشركات المنافسة الصغيرة من العمل، وتقوم بعد ذلك برفع الاسعار بنسبة كبيرة. وفي الفترة الأخيرة أنهم منافسون محليون صغار بعض متاجر الخصم العملاقة متعددة الفروع بالتسعير الاحتياطي.

- عقود الربط، أو الترتيبات، والتي بموجبها لا تباع الشركة المنتج إلا إذا اشترى المستهلك المنتج ب.
- التمييز في السعر، حيث تباع الشركة المنتج ذاته لمستهلكين مختلفين بأسعار مختلفة لأسباب لا تتعلق بالتكلفة أو مواجهة المنافسة.

لاحظ أن الممارسات الواردة في هذه القائمة تتعلق «بتصرف» الشركة. فالأفعال بحد ذاتها هي المخالفة للقانون، وليس بنية الصناعة حيث تجري تلك الأفعال. وربما كانت المؤامرة الكبرى لشركات الأدوات الكهربائية هي أشهر الأمثلة في هذا المجال. ففي العام ١٩٦١، اديننت صناعة الأدوات الكهربائية بجريمة التواطؤ والاتفاق على الاسعار. فقد تأمر المديرين التنفيذيون لكبريات الشركات - مثل جنرال اليكتريك وستنفهاوس - على رفع الاسعار، وقاموا بتغطية خطواتهم - مثل شخصيات روايات الجاسوسية - بالالتقاء سراً في الاكواخ البعيدة التي يستخدمها الصيادون، واستخدام اسماء رمزية، واجراء مكالمات هاتفية من اكشاك الهاتف العمومية. ورغم أن المديرين العامين في تلك الشركات لم يكونوا مدركين - كما هو واضح - لما يفعله نوابهم، فقد ضغطوا عليهم بشدة من أجل زيادة المبيعات. وقد وافقت الشركات على دفع تعويضات كبيرة للمستهلكين مقابل زيادة الاسعار، وتم حبس بعض المديرين التنفيذيين لانتهاكهم قوانين مكافحة الاحتكار.

أحدثت مؤامرة شركات الأدوات الكهربائية صدمة لدى مختلف قطاعات الاعمال الأمريكية. وفي حين أنه تم كشف عدد قليل من المؤامرات المماثلة في السنوات الأخيرة، فإن تثبيت الاسعار ما زال مستمراً وبشكل تلقاً. وهناك في المتوسط حوالي ٥٠ قضية قدرالية، ومئات القضايا الخاصة تنظر سنوياً تتعلق بتثبيت الاسعار وغير ذلك من السلوكيات غير القانونية.

الولايات المتحدة ضد الكليات والجامعات. من

القضايا الحديثة التي استوجبت تحقيقاً من وزارة العدل، الطريقة التي تحدد بها الكليات والجامعات رسوم الدراسة والمنح الدراسية. وقد ادعت الحكومة ان مجموعة صغيرة من المعاهد

على حصتها الضخمة من السوق بجعل الدخول الى هذه الصناعة غير مربح بدلاً من القيام بأعمال مضادة للتنافس. ومع ذلك وجدت المحكمة أن شركة «الكوا» قد انتهكت قانون شيرمان، وقضت بأن القوة الاحتكارية حتى وإن اكتسبت بطرق مشروعة، يمكن أن تشكل علة اقتصادية ويجب ادانتها. وخلال تلك الفترة، أخذت المحكمة تربط بنية السوق بالسلوك في السوق : «فقد أعلنت أن القوة الاحتكارية، وإن كان سلوكها قانوني، تعتبر غير مشروعة».

التطورات الحديثة خلال العقود القليلة الماضية تراجع باطراد النمط المعادي للاحتكار في القوارات القضائية والنظرية الاقتصادية كالذي رأيناه في حالة شركة الكوا. وتكشف مراجعة لقضيتين حديثتين فحوى التفكير الحديث حول السياسة مكافحة الاحتكار.

قضية «AT & T». كان لشركة «آتي أند تي» حتى العام ١٩٨٢ سيطرة احتكارية فعلية على سوق الاتصالات. فقد سيطرت على أكثر من ٩٥ بالمئة من المكالمات الهاتفية بعيدة المدى. ومدت ٨٥ بالمئة من جميع الخطوط المحلية، وباعت معظم الأجهزة الهاتفية التي سوتت في الولايات المتحدة. وكان تجمع الشركات الذي تمتلكه آتي أند تي - والتي كان يطلق عليه اسم «بيل سيستم» - يضم شركة مختبرات بيل التلفزيونية، وشركة ويسترن اليكتروك، علاوة على ٢٣ شركة عاملة.

ومنذ اختراع الهاتف في العام ١٨٧٦، قضت الشركة - التي أسسها الكسندر جراهام بيل - سنوات عدة في عراك مع الحكومة تتعلق بدعاوى مكافحة الاحتكار. ولم يكن لدعويين سابقتين رفعتها الحكومة - بحجة مكافحة الاحتكار - سوى تأثير محدود على الشركة.

في العام ١٩٧٤، رفعت وزارة العدل الأمريكية دعوى أخرى كانت لها آثار بعيدة المدى. حيث أصررت على أن شركة «آتي أند تي» قد : (١) منعت شركات الإرسال بعيد المدى (مثل شركة أم سي أي) من ربط خطوطها مع مراكز (سنترالات) الهاتف المحلية؛ (٢) سدت الطريق أمام صانعي المعدات الأخرى ومنعتهم من بيع أدوات الاتصال إلى المكتتبين مع شركة بيل أو شركات بيل العاملة. وكانت الحجة المركزية القانونية والاقتصادية للحكومة هي أن شركة بيل قد استخدمت احتكارها الطبيعي لسوق الهاتف المحلي الخاضع للوائح التنظيمية لخلق سيطرة في أسواق الأجهزة الهاتفية والاتصالات بعيدة المدى.

اتخذت بيل خطين للدفاع. أولاً، انكرت الكثير من وقائع التهم أو دفعت بعدم صلتها بالقضية. ثانياً، ادعت أن نظام الهاتف في الولايات المتحدة هو الأفضل في العالم، والسبب بالتحديد هو أن

التعليمية تتأمر لخفض المنافسة على المنح الدراسية للطلبة المتفوقين وذلك بالموافقة على تقديم المنح الدراسية، فقط على أساس الاحتياجات المادية، ومقارنة ذلك بمنح المساعدات المتوقع أن يحصل عليها من تمت الموافقة على قبول طلباتهم للالتحاق بتلك الجامعات. وقد قرر أحد المتهمين، وهو معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا أن يرد على الحكومة في المحاكم، مجادلاً بأن المعاهد التي ليس غرضها الربح، ملزمة بمعايير تختلف عن قطاعات الأعمال التي هدفها الربح.

وقد أبدت المحكمة معهد ماساشوسيتس، مما أثار قضايا جديدة حول طريقة تطبيق اللوائح التنظيمية وقوانين منع الاحتكار على الأنشطة التعليمية والمعاهد التي لا تستهدف الربح.

البنية : هل الضخامة أمر سيء ؟

في حين أن تثبيت السعر، والأنشطة غير القانونية الأخرى هي أمور مهمة، فإن معظم حالات مكافحة الاحتكار تهتم ببنية الصناعات أكثر مما تهتم بسلوك الشركات. وهي تشتمل على محاولات «تفتيت» الشركات الضخمة، علاوة على اتخاذ إجراءات احترازية «مضادة للدمج» ضد اقتراح دمج الشركات الضخمة.

ركزت الموجة الأولى من نشاط مكافحة الاحتكار وفقاً لقانون شيرمان على تفكيك الاحتكارات القائمة. وفي العام ١٩١١، أمرت المحكمة العليا شركة التبغ الأمريكية، وشركة ستاندر أول بأن تتفككا إلى عدة شركات مستقلة. وفي إطار ادانتها للاحتكارات الفاضحة، أعلنت المحكمة العليا أهمية «تحكيم المنطق» : فالقيود «غير المنطقية» على التجارة (مثل الدمج، والاتفاق، وما شابه ذلك) هي من ضمن أهداف قانون شيرمان وتعتبر غير قانونية.

الذي مذهب تحكيم المنطق عملياً هجوم قانون مكافحة الاحتكار على الدمج الاحتكاري، كما ظهر في قضية «شركة يو. أس. ستيل» (١٩٢٠). فقد أقام جي. بي. مورجان هذه الشركة العملاقة عن طريق الدمج، والتي سيطرت في ذروة نشاطها على ٦٠ بالمئة من السوق. لكن المحكمة العليا قضت بأن الحجم وحده لا يشكل جريمة. ففي تلك الفترة، كما هو الحال اليوم، ركزت المحاكم على السلوك المضاد للتنافس أكثر من تركيزها على البنية الاحتكارية البحتة.

أما أبرز علامة على أنشطة مكافحة الاحتكار المضادة لكبير حجم الشركة فكان قضية «الكوا» (Alcoa) في العام ١٩٤٥. فقد تمكنت هذه الشركة من السيطرة على حصة مقدارها ٩٠ بالمئة من سوق الألمنيوم، بوسائل لم تكن بحد ذاتها غير مشروعة. فقامت ببناء قدرات انتاجية، مستبقة نمو الطلب على الألمنيوم وحافظت على انخفاض الأسعار لتجنب حدوث منافسة. وحاولت الحفاظ

الخطوات المزعومة المضادة للمنافسة الاتفاق على أسعار سرية، وخفض الاسعار بشكل مبالغ فيه، لعدم تشجيع الدخول الى الصناعة، وادخال منتجات جديدة بهدف خفض جاذبية منتجات الشركات الاخرى.

عارضت شركة اي بي ام دعوى الحكومة بقوة وعناد. وكان دفاعها الرئيسي هو ان الحكومة كانت تعاقب النجاح، وليس السلوك المضاد للمنافسة. والمعضلة الأساسية في هذ القضايا وردت بشكل بيّن وواضح في قضية الكوا : وهي «ان المنافس الناجح الذي دفع الى المنافسة يجب الا يهاجم حين يفوز». وقد ادعت شركة اي بي ام ان الحكومة تعاقب الشركة التي تنبأت بدقة، بالاحتمالات الهائلة لثورة الحاسوب، وسيطرت على الصناعة من خلال «مهاراتها المتفوقة، وبعد نظرها، ومثابرتها».

استمرت القضية دون أن يبت فيها، الى ان قرر المسؤول عن مكافحة الاحتكار في ادارة ريفان، ويليام باكستر، في العام ١٩٨٢ رد الدعوى لأنها «بلا اساس». وكانت مبررات الادارة هي أنه خلافاً لصناعة الاتصالات، فإن صناعة الحاسوب لا تخضع للوائح تنظيمية، وتخضع لقوى المنافسة في السوق. وقضى باكستر بأن هذه الصناعة تنافسية بطبيعتها، وان محاولات الحكومة لاعادة هيكلة سوق الحاسوب كانت على الاغلب ستضر بالكفاءة الاقتصادية اكثر مما تفيدها.

فما الذي ظهر وأدرك بعد عقد من الزمان بالنسبة الى هاتين الشركتين العملاقين ؟ مما يدعو للسخرية ان بقايا مجموعة شركات بيل ازدهرت في الواقع، في حين أن شركة اي بي ام التي كانت جبارة في وقت من الاوقات، هبطت بحدة سواء من ناحية حصتها في السوق أو قيمتها فيه. فمعد العام ١٩٨٢ هبطت اسعار اسهم شركة اي بي ام بمقدار ٦٠ بالمئة، في حين ارتفعت اسهم «آتي اند تي» بمقدار ١٥٠ بالمئة، ويؤكد بعض اخصائيي التنظيم الصناعي ان التفكير الاجباري الذي فرض على مجموعة شركات بيل، كان بالضبط نصيحة طبيب ماهر، جلب المزيد من الحيوية والمنافسة الى الصناعة، في حين أن ترك شركة اي بي ام كما هي، اتاح لها القيام بسلسلة من التخبطات جعلتها مؤسسة ضعيفة ومحبطة.

فما الذي قلل من شأن شركة اي بي ام ؟ وفقاً لأحد النقاد، كان خوفها من المجازفة، وعقليتها البيروقراطية، وغسلها لادمغة الموظفين، وفشلها في صنع منتجات مبتكرة تستبق رغبات المستهلكين، وعدم قدرتها على تكييف قوتها العاملة بالسرعة الكافية^(٣). لقد نجت شركة اي بي ام من حروب مكافحة الاحتكار لتسقط بسبب عدم قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق.

شركة بيل تمتلك، وتشغل الجزء الأعظم من نظام الهاتف في الولايات المتحدة. وفي تبرير مماثل لفرضية شومبيتر (انظر الفصل ١٠)، جادلت شركة «آتي اند تي» ان حجم شركة بيل، وأهدافها قد ساعد على تسريع التغيير التكنولوجي، وجعل احتكارها طريقة معقولة وكفؤة لادارة اعمال الهاتف.

فاجأت نهاية هذه القضية عالم الاعمال. فخوفاً من ان تنتهي القضية في غير صالح شركة بيل، قررت ادارتها الاتفاق على حكم مع الحكومة يلبي بشكل اساسي جميع الحلول التي اقترحتها الحكومة. فصصفت شركات بيل التي تشغل الهواتف المحلية (أو فصلت بشكل قانوني) عن شركة «آتي اند تي». وفي العام ١٩٨٤ أعيد تجميعها في سبع شركات اقليمية قابضة للهاتف. واحتفظت «آتي اند تي» بعمليات الاتصالات بعيدة المدى، علاوة على مختبرات بيل (مؤسسة البحوث) وشركة ويسترن اليكتروك (صناعة الاجهزة). وكانت النتيجة الصافية لكل ذلك انخفاضاً مقداره ٨٠ بالمئة في حجم نظام شركة بيل ومبيعاتها.

أطلق تفكيك نظام بيل نفساً ثورياً في صناعة الاتصالات. حيث أصبحت شركات الهاتف المحلية حرة في شراء معدات من أي جهة تريد. وأصبح المستهلكون احراراً في الاختيار بين عدد من مورفي خدمة الاتصالات البعيدة وعارضي الاجهزة والمعدات. وأصبحت شركة «آتي اند تي» تواجه منافسة حامية في سوق الاتصالات بعيدة المدى.

ربما كان الهم من ذلك، تفجر التكنولوجيات الجديدة التي غزت اسواق الاتصالات التقليدية. فقد كسرت أنظمة الهاتف النقالة الاحتكار الطبيعي لنظام الكسندر جراهم بيل المصنوع من أسلاك النحاس المجدولة، وقامت شركات الهاتف بتوحيد قواها لادخال الاشارات التلفزيونية إلى الهواتف المنزلية، وبدأت خطوط الالياف البصرية في العمل كخطوط فائقة السرعة في إيصال البيانات، حاملة كميات هائلة من البيانات الى مختلف ارجاء البلاد، وكافة انحاء العالم. وليس في وسع احد أن يجزم ما إذا كانت تلك التطورات التكنولوجية ستحدث بمثل هذه السرعة، وتصل الى ذلك المدى لو لم يجبر تفتيت شركة بيل؛ لكن من الواضح أن الاحتكار ليس ضرورياً للتغيير التكنولوجي السريع.

قضية «آي بي ام». القضية الكبرى الثانية في مجال مكافحة الاحتكار التي جرت مؤخراً، هي دعوى الحكومة لتفتيت شركة «آي بي ام». رفعت هذه الدعوى في العام ١٩٦٩. حيث اتهمت شركة اي بي ام «بمحاولة الاحتكار والاحتكار الفعلي... للحاسوبيات الرقمية متعددة الاغراض». واتهمت الحكومة الشركة بأنها تستحوذ على حصة مسيطرة من السوق مقدارها ٧٦ بالمئة، وذلك في العام ١٩٦٧. أضف الى ذلك ادعت الحكومة ان الشركة قد استخدمت وسائل عدة لمنع الآخرين من منافستها، واشتملت

الدمج : القانون والممارسة

يمكن للشركات اكتساب سيطرة في السوق عن طريق النمو (إعادة استثمار الأرباح وبناء معامل جديدة). لكن ثمة طريقة أسهل بكثير لاكتساب حصة في السوق، أو ببساطة لتصبح الشركة أكبر، وهو الاندماج مع شركة أخرى. وقد شهد عقد الثمانينات نشاطاً هائلاً في النمو عن طريق الدمج.

الدمج الأفقي (horizontal mergers) - الذي يتم فيه جمع شركتين من الصناعة ذاتها (وهو ممنوع بموجب قانون كلايتون حين يحتمل أن يؤدي الدمج إلى التقليل من المنافسة في الصناعة بقدر كبير). وتوضح السوابق القانونية والخطوط الإرشادية المتعلقة بالدمج التي خطتها وزارة العدل الأمريكية في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٤ معنى النص التشريعي الغامض. فوفقاً لتلك الخطوط الإرشادية تقسم الصناعات إلى ثلاث مجموعات : الصناعات غير المركزة (unconcentrated)، ومعتدلة التركيز، وعالية التركيز. ودمج الشركات من المجموعتين الأخيرتين هو الذي تناهضه الحكومة حتى في حالة عدم استحواذ الشركات على حصة كبيرة من السوق. مثال ذلك، إذا كانت حصة إحدى الشركات في صناعة عالية التركيز هي ١٠ بالمئة واشترت شركة حصتها من السوق ٢٥ بالمئة أو أكثر، فالأغلب أن تعارض وزارة العدل عملية الدمج تلك.

يحدث الدمج العمودي (vertical mergers) حين يتم الجمع بين شركتين تقومان بمرحلتين مختلفتين من مراحل الإنتاج. وقد اتخذت المحاكم موقفاً متشدداً من الدمج العمودي. وكانت قلقة من احتمالات تقييد المنافسة نتيجة حصر التعامل إذا ما دمجت شركتين مستقلتين. ولم تولي المحاكم اهتماماً كبيراً لاحتمالات تحسين الكفاءة بفضل العمليات المشتركة التي تتم من خلال الدمج العمودي.

وقد غيرت إدارة الرئيس ريفان الخطوط الإرشادية للدمج، كجزء من حملة الحكومة لخفض التدخل. وقد خفضت الخطوط الإرشادية الجديدة الكثير من القيود الخاصة بالدمج الأفقي والعمودي. ويعتقد العديد من الاقتصاديين بأن تلك التغييرات، كانت وراء الموجة العظيمة من عمليات الدمج والشراء التي تمت خلال عقد الثمانينات.

ثمة نوع ثالث مركب يطلق عليه **الدمج المختلط (conglomerate mergers)**، والذي يجمع بين قطاعات أعمال لا علاقة بينها. وفي عمليات الدمج المختلط قد تقوم شركة للكيمياويات أو الفولاذ بشراء شركة للنظف. ويؤكد منتقدو الدمج المختلط على نقطتين : أولاً : لاحظوا أن تركيز الأصول في الشركات الكبرى قد

نمی بشكل مطرد خلال هذا القرن، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى عمليات الدمج. وتشير البيانات إلى أن حصص الموجودات في أكبر ٢٠٠ شركة مساهمة أمريكية قد ارتفعت من حوالي الثلث في العام ١٩١٠ إلى ٦١ بالمئة في العام ١٩٨٤. وقد نبه ازدياد التوجه إلى تركيز الأصول العديد من علماء الاقتصاد وصناع السياسة، بما في ذلك لجنة التجارة الفدرالية، والتي ألححت قبل بضع سنين إلى أن «الشركات المساهمة العملاقة ستستولي في نهاية الأمر على البلد كله». إلا أن علماء الاقتصاد أشاروا أيضاً إلى أن ازدياد تركيز الأصول لا يعني بالضرورة أن قوة السيطرة في السوق في كل صناعة على حدة قد ازدادت أيضاً. فقد تزيد الحصة من الأصول لأن شركة ضخمة قد بدأت تغزو أسواق شركات أخرى. فحين اشترت شركة «دو بونت» شركة النفط الضخمة «كونكو»، أو حين اشترت شركة صناعة السجائر «فيليب موريس» شركة جنرال فودز، ارتفع تركيز الأصول لكن درجة التنافس الفعلي ارتفعت في الصناعات ذات العلاقة.

النقطة الثانية التي أبرزها منتقدو الدمج المختلط هي أن الكثير من تلك التجمعات لا تخدم أي هدف اقتصادي. ويقولون إنها ببساطة أشبه بلعبة بوكر تدور في غرفة مجلس الإدارة لتسلية المديرين الضجرين من الإشراف على عمليات تصنيع الفولاذ والمواد الكيماوية المملة. والواقع أن ثمة قدر من الحقيقة هنا. فما هو الشيء المشترك بين صناعة الطائرات وتعليب اللحوم؟ أو الآلات الكاتبة وحبوب منع الحمل؟ أو تأجير الحاسوب مع عمليات نقل الركاب بالحافلات؟

لكن للدمج المختلط من يؤيده أيضاً. ويجادل الاقتصاديون بأن عمليات الدمج تلك تجلب للشركات المتخلفة إدارة عصرية جيدة، وأن عمليات شراء الشركات مثل الشركات المغلقة، تمثل الطريقة الاقتصادية لازالة الاغصان الميتة في الصراع الاقتصادي من أجل البقاء. لكن ليس هناك إجماع على حسنات أو سيئات الدمج المختلط. ولم تثبت أية دراسة وجود مكاسب أو تكاليف رئيسية له، لذلك ربما كانت أفضل سياسة تجاهها هي البقاء متيقظين لعمليات الدمج المختلط.

قوانين مكافحة الاحتكار والكفاءة

خلال حقبة عقد الثمانينات المحافظة، ابتعدت قوانين مكافحة الاحتكار عن رسالتها، وهي «وضع حد للتجمعات الضخمة لرأس المال بسبب انعدام حيلة الأفراد أمامها» (وهذا اقتباس من قرار المحكمة في قضية شركة الكوا)، وبدلاً من ذلك، وجهت قوانين مكافحة الاحتكار نحو هدف تحسين الكفاءة الاقتصادية. إذا كان الحجم الكبير كفواً. فيجب أن يسود.

فما الذي أوجب التغيير في المواقف تجاه سياسة مكافحة الاحتكار؟ يعود ذلك جزئياً، إلى التطورات التكنولوجية في

(3) Paul Carroll, "Big Blues : The Unmaking of IBM (New York, Crown, 1993).

البحوث الاقتصادية. اكتشف علماء الاقتصاد ان الاداء لا يرتبط على الدوام بالبنية. فقد اثبتت بعض الشركات الضخمة (اتي اند تي، ودي بونت، ويونج، مثلاً)، وبعض الاسواق ذات التركيز العالي (الحاسوب، والاتصالات، وصناعة الطائرات) انها من الصناعات الاعلى أداءً فيما يتعلق بالتجديد ونمو الانتاجية. وفي حين تنص النظرية الاقتصادية على ان الاحتكار يحافظ على ارتفاع الاسعار، تشير التجارب التاريخية الى ان اسعار الصناعات عالية التركيز تتراجع غالباً بسرعة مقارنة بالصناعات الأقل تركيزاً. وفي الوقت نفسه، تبدو بعض الصناعات غير المركزة، كالزراعة مثلاً، أداءً قوياً وليس ثمة قانون ثابت يربط البنية بالاداء.

فكيف يمكننا تفسير هذه المفارقة؟ يستشهد بعض علماء الاقتصاد بفرضية شومبيتر. من المؤكد أن الشركات في الصناعات المركزة تحصد أرباح الاحتكار. لكن حجم السوق يعني أن في وسع الشركات الضخمة ان تخصص الكثير من عائداتها لاستثمارات البحث والتطوير. وهذا يفسر المستويات العالية من البحث والتطوير، والتغيير التكنولوجي السريع في الصناعات المركزة. فإذا كان التغيير التكنولوجي ينبع من المؤسسات الكبيرة، كما يدعي شومبيتر - عندها سيكون من الحمق ذبح تلك الأوزان العملاقة التي تبيض مثل تلك البيضات الذهبية. وقد عبر عن وجهة النظر هذه بشكل جيد ليستر ثرو، عميد «مدرسة سلون للإدارة في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا» حيث قال: «إن الملايين التي انفقت على قضية أي بي ام (سابقة الذكر) كان من الممكن انفاقها بشكل افضل لو أعيد استثمارها في البحث والتطوير والمحافظة على شركة الحاسوب الاولى في أمريكا».

الاندفاع الثانية لسياسة مكافحة الاحتكار الجديدة نبعت من مراجعة وجهات النظر حول طبيعة المنافسة. ومع أخذ كل من الأدلة التجريبية والمراقبة العلمية، توصل العديد من علماء الاقتصاد الى الايمان ان المنافسة الشديدة ستحدث حتى في الأسواق عالية التركيز، طالما ان التواطؤ ممنوع بحزم. وهذا ما تؤكدته كلمات ريتشارد بورنر، استاذ القانون سابقاً، والقاضي الفدرالي حالياً، الذي قال:

الافعال الوحيدة التي تعتبر أحادية الجانب، والتي يمكن الشركات من الحصول على قوة احتكارية، او الاحتفاظ بها هي ممارسات مثل أقراف جريمة الاحتيال او نصف مصنع الجبهة المنافسة، والاحتيال، واستعمال القوة هما بشكل عام يخضعان لعقوبات مناسبة بموجب تشريعات اخرى^(٤).

(٤) ريتشارد ا. بورنر «قانون مكافحة الاحتكار: من منظور اقتصادي» (مطبعة جامعة شيكاغو، شيكاغو، ١٩٧٦) ص ٢١٢. كان لكتابات بورنر - مع كتابات روبرت بورك، وويليام لاندر وويليام باكستر - تأثير عظيم على بلورة الاجواء الجديدة لفكر مكافحة الاحتكار.

وحسب وجهة النظر هذه، فإن الهدف المنطقي الوحيد لقوانين مكافحة الاحتكار يجب أن يكون استبدال التشريعات السارية بمجرد منع «الاتفاقات» - سواء منها الصريح أو الضمني - والتي تقيد المنافسة بشكل معقول.

ثالثاً، جاء التحول ضد التطبيق الحازم لمكافحة الاحتكار من التحرك في اتجاه وجهات النظر الاقتصادية القائلة بحرية العمل خلال حقبة ادارة ريفان. وقد استوحى هذا الموقف من قبل مؤيدي المدرسة الشيكاجوية، والتي تقول ان معظم قوى الاحتكار ناتجة عن تدخل الحكومة. ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن التجمعات الكبرى لقوى الاحتكار تكمن في المجالات التي تحميها اجازات الحكومة. وتشمل الامثلة المهمة التي تؤكد وجهة النظر هذه اللوائح التنظيمية والقواعد الاقتصادية (انظر الجدول ١٨ - ١) في مجالات مختلفة مثل التجارة الخارجية، إضافة الى استثناء نقابات العمال من قوانين مكافحة الاحتكار، والحماية الاحتكارية التي تمنحها قوانين براءات الاختراع، وحواجز الدخول الى المهنة، وتقييد الرعاية الصحية. ومن المدافعين عن وجهة النظر التي تدعو الى «حرية العمل» جيمس ميلر، الرئيس السابق للجنة التجارة الفدرالية، والذي غالباً ما يتبنى افكار ادم سميث، وهو يجادل بأن خفض اللوائح التنظيمية قد يحسن المنافسة.

السبب الاخير لتقليل فعالية سياسة مكافحة الاحتكار تكمن في ازدياد التعرض للمنافسة الاجنبية. فمع اكتساب المزيد من الشركات الاجنبية موطئ قدم لها في الاقتصاد الامريكي، فإنها تميل الى التنافس بشراسة، للحصول على حصة من السوق، وغالباً ما تقلب انماط البيع القائمة وطريقة التسعير الدارجة. ومع ازدياد مبيعات السيارات اليابانية، فقد تلاشى ذلك التعاضد العذب بين شركات صناعة السيارات الأمريكية الثلاث الكبرى. ويعتقد الكثيرون من علماء الاقتصاد ان التهديد الذي تمثله المنافسة الاجنبية هو اداة لفرض الانضباط على السوق اقوى بكثير من أية قوانين مضادة للاحتكار. والحقيقة ان ثمة اناس كثر يعتقدون ان قوانين مكافحة الاحتكار، هي عقبة في طريق قيام قطاعات الاعمال الأمريكية بالمنافسة بكفاءة في الخارج، لانها تمنع المشاريع والعمليات المشتركة.

هل يمكن للسياسات المتساهلة في مكافحة الاحتكار لحقبة ريفان - بوش ان تدوم؟ لا يمكن لأحد أن يتنبأ بتوجهات المواقف المستقبلية تجاه الشركات الضخمة. وعلى أية حال، فإن الحجج التي تدعم وجهة النظر التي تستهدف الكفاءة يتقاسمها الاقتصاديون والمحامون من مختلف المشارب السياسية، وحيث أن من المستبعد أن تتغير شدة المنافسة الاجنبية، فإن العودة الى ذلك الحماس الشديد لتحطيم الاحتكارات الذي ساد في اعوام سابقة يبدو مستبعداً في المستقبل القريب.

١ - تنظيم الاعمال : النظرية والتطبيق

١ - تشتمل اللوائح التنظيمية على قرارات حكومية تفرض على الشركات تغيير سلوكها في العمل. وتشير اللوائح التنظيمية الاقتصادية الى السيطرة على الاسعار، والانتاج، وشروط الدخول والخروج الى الصناعة، ومستويات الضخمة في صناعة معينة؛ وتشتمل اللوائح التنظيمية الاجتماعية على قواعد تهدف الى تصحيح النقص في المعلومات والمؤثرات الخارجية، خاصة تلك التي تمس الصحة والسلامة والبيئة.

٢ - وجهة النظر المعيارية عن اللوائح هي ان تدخل الحكومة يكون مناسباً حين يكون ثمة فشل رئيسي في السوق. ويشمل ذلك وجود سيطرة قوية في سوق احدى الصناعات؛ عدم ملائمة المعلومات المعطاة للمستهلكين والعمال؛ والمؤثرات الخارجية مثل التلوث. وقد طور علماء الاقتصاد نظرية ايجابية حول اللوائح التنظيمية والتي غالباً ما يكون هدفها خدمة الشركة التي وقع عليها التنظيم، والتي تتمركز مصالحها باستبعاد المنافسين المحتملين.

٣ - أقوى دعوى استخدام اللوائح التنظيمية الاقتصادية نجدها في الاحتكارات الطبيعية. ويقع الاحتكار الطبيعي حين يهبط معدل التكاليف مع كل مستوى من المخرجات، بحيث يتم التنظيم الاكفا للصناعة من خلال حصر الانتاج في شركة واحدة. وثمة صناعات قليلة تلي هذا الشرط اليوم - ربما كانت المرافق العامة مثل الكهرباء، والماء فقط.

٤ - في حالة الاحتكار الطبيعي، تنظم الحكومات اسعار وخدمات الشركات الخاصة. تقليدياً، كان تنظيم الحكومة للاحتكار يتطلب تحديد السعر حسب معدل تكلفة الانتاج. وقد يتطلب التنظيم المثالي ان يكون السعر مساوياً للتكلفة الحدية، لكن هذه الطريقة ليست عملية هنا لأن ذلك قد يتطلب أن تقوم الحكومة بدعم المحتكر مالياً.

٥ - نظراً لشدة القوى المنافسة من الأسواق العالمية الأخرى، فإن اللوائح التنظيمية الاقتصادية اليوم لا تطبق إلا على عدد قليل من الصناعات. وحركة خفض القيود التنظيمية التي ظهرت

في السبعينات خفضت نطاق اللوائح التنظيمية الاقتصادية بقدر كبير، مما أعطى مكاسب لصناعات مثل صناعة الخطوط الجوية.

ب - سياسة مكافحة الاحتكار

٦ - سياسة مكافحة الاحتكار، التي تمنع السلوك المناهض للمنافسة، وتمنع البنى الاحتكارية، هي الطريقة الأساسية التي تحد السياسة العامة بواسطتها من مساوئ السيطرة في السوق والتي تمارسها الشركات الضخمة. وقد انبثقت هذه السياسة من تشريعات مثل قانون شيرمان (١٨٩٠) وقانون كلايتون (١٩١٤). والأهداف الرئيسية لمكافحة الاحتكار هي : (١) منع الأنشطة المناهضة للمنافسة (والتي تشمل الاتفاق على تثبيت السعر أو اقتسام المناطق؛ والتمييز في السعر؛ والاتفاقيات السرية)، (ب) تفتيت البنى الاحتكارية. ووفقاً للنظرية القانونية المعاصرة، فإن هذه البنى هي تلك التي تحظى بسيطرة قوية في السوق (حصة كبيرة من السوق) ويقوم بأعمال مناهضة للمنافسة.

٧ - علاوة على الحد من سلوكيات الشركات القائمة، تمنع قوانين مكافحة الاحتكار عمليات الدمج التي قد تقلل من المنافسة. والمصدر الرئيسي للقلق اليوم هو الدمج الأفقي (ما بين شركات من الصناعة ذاتها)، في حين ثمة ميل للتسامح في عمليات الدمج العمودي والمختلط.

٨ - تأثرت سياسة مكافحة الاحتكار تأثراً عظيماً بالفكر الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين. ونتيجة لذلك ركزت سياسة مكافحة الاحتكار خلال عقد الثمانينات، بشكل كامل تقريباً، على تحسين الكفاءة، في حين تجاهلت القلق الشعبي السابق من ضخامة حجم الشركات بالذات. علاوة على ذلك، يعتقد الكثيرون أنه مع ازدياد منافسة المنتجين الأجانب وخفض القيود التنظيمية على الصناعات، اليوم يتوجب على سياسة مكافحة الاحتكار أن تركز أولاً على منع الاتفاقات التواطئية مثل تثبيت السعر.

مفاهيم للمراجعة

التنظيم	- أسباب التنظيم :	سياسة مكافحة الاحتكار
- نوعان من اللوائح التنظيمية، القيادة والسيطرة، الحوافز الاقتصادية	- قوة السيطرة في السوق	- قوانين شيرمان، وكلايتون، ولجنة التجارة الفدرالية
- اللوائح الاقتصادية مقابل الاجتماعية	- قصور المعلومات	- المنع من أجل المنع مقابل «تحكيم المنطق»
- الاحتكار الطبيعي	- نظرية مجموعة المصالح في اللوائح التنظيمية	- الدمج : العمودي، والأفقي، والمختلط
- حركة خفض القيود التنظيمية		- سياسة مكافحة الاحتكار التي هدفها الكفاءة

- ١ - ما هي الاسلحة الرئيسية التي تمتلكها الحكومة لكبح قوى الاحتكار؟ اذكر نواحي القوة والضعف في كل سياسة.
- ٢ - راجع نتائج التسعير الثلاثة في الشكل ١٨ - ٢. هل يمكنك التفكير في صعوبات تطبيق السعر المنظم المثالي؟ [تنويه : من أين تحصل الدولة على إيراداتها؟ هل من السهل قياس التكلفة الحدية (ت ح) ؟] وبالمثل، هل يمكنك التفكير في أسباب أن العديد من علماء الاقتصاد يفضلون النتائج غير الخاضعة للوائح التنظيمية على الخاضعة لها؟ (تنويه : ماذا يحدث إذا كان س ١ (سعر الاحتكار) أعلى بكثير من س ت (السعر الخاضع للتنظيم)؟ وماذا يحدث إذا كانت نظرية مجموعة المصالح في التنظيم تفلت؟).
- ٣ - ارسم مخططاً لنظرية مجموعة المصالح في التنظيم. من هم المعارضون والطالبون للوائح التنظيمية ؟ ما هو «السعر» و «الكمية» في هذا السوق؟ ما السبب في أن تشبيه الأصوات بالدولارات ليس دقيقاً؟
- ٤ - «مايكروسوفت شركة البرامجيات الضخمة، ليست سيئة لمجرد أنها ضخمة». ناقش ذلك، مع الرجوع بشكل خاص الى تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار على الشركات الضخمة.
- ٥ - تفحص منحنيات التكلفة والطلب في الشكل ١٨ - ١. وباستخدام تلك المنحنيات، اشتق سعر الاحتكار ومخرجاته. قارن ذلك مع السعر والناتج المثالي الخاضع للوائح التنظيمية اشرح الفرق بين الاثنين.
- ٦ - ثمة منهجان مهمان لمكافحة الاحتكار هما «البنية» و«السلوك». يهتم الأول ببنية الصناعة فقط (مثل تركيز الصناعة)، ويهتم الثاني بسلوك الشركة (مثل تثبيت الاسعار).
- ١ - راجع مختلف التشريعات والحالات لمعرفة أيها له علاقة بالسلوك وأيها له علاقة بالبنية. وماذا عن خطوط عقد الثمانينات الارشادية الخاصة بالدمج ؟
- ب - ما هي مزايا ومساوىء كل واحد من هذه المناهج ؟
- ٧ - ضع قائمة بالصناعات التي تشعر أنها مرشحة لأن تسمى «احتكاراً طبيعياً»، ثم راجع مختلف استراتيجيات التدخل لمنع تعظم قوة الاحتكار. ما الذي يمكن ان تفعله بالنسبة الى كل صناعة في قائمتك.
- ٨ - أثبت ان شركة احتكارية غير خاضعة للوائح تنظيمية هدفها تحقيق أقصى ربح لن تعمل ابداً في منطقة عدم المرونة السعرية منحني طلبها. بين كيف أن اللوائح يكن أن تدفع المحتكر الى الجزء غير المرئي من منحني طلبه. ماذا سيكون تأثير الزيادة في سعر محتكر خاضع للوائح على الإيرادات والأرباح حين يكون عاملاً في (أ) الجزء المرئي من منحني الطلب، (ب) الجزء غير المرئي من منحني الطلب، و (ج) الجزء ذو المرونة الوحيدة من منحني الطلب ؟.

الموارد الطبيعية والاقتصاديات البيئية

من الأرض الى الأرض، ومن الرماد الى الرماد، ومن التراب الى التراب

تابين مسيحي

في أقصى الجانب الآخر نجد «المؤمنين بالوفرة» الذين يعتقدون اننا ما زلنا بعيدين جداً عن استنفاد مواردنا الطبيعية، او الامكانيات التكنولوجية. في وجهة النظر المتفائلة والبهيجة هذه، يمكننا التطلع قدماً الى تنمية اقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لا حدود لهما، وستمكن البراعة البشرية الانسان من التغلب على أية مشاكل بيئية. فإذا ما نفذ النفط، فإن لدينا الكثير من الفحم واليورانيوم، فإن لم تفي بالفرض، فإن رفع الاسعار سوف يدفع الى استنباط تقنيات جديدة. وحسب وجهة النظر هذه، فإن التكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية، وقوى السوق هي المنقذة، وليست المؤذية.

الحقيقة، ان الانسان يعتدي على البيئة منذ اجيال. تاريخياً، حدث التعدي الرئيسي حين انتقل الانسان الى العيش في مستوطنات، وحول الغابات الى مزارع، وبدأ في تربية النباتات والحيوانات المنزلية. لكن ذلك التحول الكمي يبدو باهتاً امام الهندسة الحيوية الكاسحة، والتصحر، واستخراج الموارد المعدنية والنباتية من الأرض.

وتثير كل هذه النقاط القلق العميق الذي عبر عنه ويلسون وآخرون. وبشكل عام، يقف علماء الاقتصاد في موقع وسط بين المتطرفين من حماة البيئة والمؤمنين بالوفرة، ويشيرون الى أهمية الجمع بحكمة ما بين قوى السوق، وتدخل الحكومة كمفتاح لمواصلة تحسين مستويات المعيشة، والحفاظ على البيئة في أن واحد.

قد لا يختلف إثنان في ان الهواء النظيف، والماء النظيف، والأرض التي لم يتم افسادها، هي أهداف يتناها الجميع. لكن ما مدى استعدادنا للدفع تحقيقاً لتلك الاهداف؟ وما هو التهديد الذي تواجهه البشرية والذي يمثل عدم احترامنا لحدود بيئتنا الطبيعية؟

في أقصى احد الجانبين نجد الفلسفة البيئية عن الحدود والمخاطر. وحسب وجهة النظر هذه، تهدد الانشطة البشرية بتمزيق الشبكة الطبيعية المعقدة التي تنظم العلاقة ما بين الكائنات الحية وبيئتها، وثمة عواقب غير مقصودة تهدد باكتساح الابداع البشري، ويجب أن نكون على حذر دائماً مخافة ان ينهار الحاجز ونغرق في بحار عاتية. ويعبر عالم الاحياء البارز، من جامعة هارفرد، إى. او. ويلسون عن وجهة النظر البيئية هذه في تحذيره المتشائم حيث يقول :

المبدأ البيئي... يرى في البشرية صنفاً بيولوجياً يعتمد بشكل وثيق على عائلته الطبيعي... والكثير من المصادر الطبيعية الحيوية للأرض على وشك النفاد، وكيميائياً الجووية تتردى، وقد زاد سكانها من البشر بشكل يندب بالخطر. فالانظمة التي تحكم علاقة الكائنات الحية بمحيطها والتي هي منبع البيئة الصحية قد تردت بشكل لا رجعة عنه... وأنا متطرف بما يكفي لأن أخذ بمنتهى الجدية السؤال الذي بات يتكرر بشكل متزايد : هل لدى البشرية ميل انتحاري؟^(١)

يقول الذين يؤمنون بهذه الصورة المتشائمة ان على البشر ممارسة تنمية اقتصادية «يمكن ان تدوم» وان يتعلموا كيف يتعايشون مع ندرة مواردنا وبخلاف ذلك فسوف تعاني من القلة والعواقب التي لا يمكن اصلاحها.

(1) Edward O. Wilson, "Is Humanity Suicidal?" The New York Times Magazine, May 30, 1993, p. 27.



تطبيقات اقتصادية : الفائدة المركبة والنمو الأسّي. الفائدة المركبة والنمو الأسّي من الأدوات

المهمة في الاقتصاد. ويحدث النمو الأسّي (أو الهندسي) حين يتزايد أحد المتغيرات بمعدل نسبي ثابت من فترة لآخرى. وبالتالي، إذا كان لدينا ٢٠٠ شخص من السكان يزدادون بنسبة ٢ بالمئة سنوياً، فإن العدد يساوي ٢٠٠ في السنة صفر، و ٢٠٠ x ١.٠٢ في السنة الأولى، و ٢٠٠ x ١.٠٢ x ١.٠٢ في السنة الثانية، و ٢٠٠ x (١.٠٢)^٢ في السنة الثالثة، ٢٠٠ x (١.٠٢)^٣ في السنة العاشرة، وهلم جرا.

وحين تستثمر النقود بشكل متواصل، فإنها تكسب فائدة مركبة، أي أن هناك فائدة تكتسب على الفائدة السابقة. والنقود التي تكتسب بفائدة مركبة تزداد حسب متوالية هندسية. ومن الحسابات المثيرة لتحديد ما كانت ستؤول إليه قيمة الـ ٢٤ دولاراً التي تلقاها الهنود الحمر ثمناً لجزيرة منهن لو أنها أودعت بفائدة مركبة في ذلك الحين وبقيت حتى اليوم. افترض أن هذا المبلغ قد أودع كوقف بفائدة مقدارها ٦ بالمئة سنوياً منذ العام ١٦٢٤، فإنه سيساوي ٥٩ بليون دولار في العام ١٩٩٥.

ومن القواعد المفيدة ذات العلاقة بالفائدة المركبة «قاعدة الـ ٧٠» (Rule of 70)، والتي تنص على أن مقداراً من النمو معدّل س في السنة سيتضاعف خلال ٧٠/س سنة. مثلاً، جماعة بشرية تزيد بمعدل ٢ بالمئة سنوياً سوف تتضاعف خلال ٣٥ سنة، وبالتالي إذا استثمرت أموالك بفائدة مقدارها ٧ بالمئة سنوياً، فإنها سوف تتضاعف كل ١٠ سنوات.

بعد الاستشهاد بالفائدة المركبة، كان لدى مalthus ورقة أخرى يلعبها. هي شيطان تناقص العوائد. فقال أنه وبسبب كون مساحة الأرض ثابتة ومدخلات العمالة تواصل النمو، فإن الطعام سيميل إلى النمو حسب متوالية حسابية وليس متوالية هندسية. (قارن ١، ٢، ٣، ٤ مع ١، ٢، ٤، ٨، ...). وخلص مalthus إلى النتيجة الكئيبة التالية :

حيث أن السكان يتضاعفون، ثم يتضاعفون، فإنه يبدو وكأن الأرض تنقسم وتنقسم مجدداً في حجمها - إلى أن تنقلص في نهاية الأمر إلى درجة تنخفض فيها امدادات الطعام إلى مستوى أدنى من المستوى الضروري للحياة

مalthus وعلم التشاؤم

الخوف من الشبهة الشرهة الناجمة عن التكاثر البشري هو المصدر الرئيسي لكثير من القلق المتعلق بالبيئة، كما توحى بذلك الفقرة المقتبسة عن ويلسون في بداية هذا الفصل. خذ مثلاً هذه الفقرة من كبريات الصحف العلمية :

قبل كل شيء، من المهم أن نعرف أن الآدي الأساسي هو العدد الزائد عن الحد من السكان. في الأيام الطيبة الخالية... كان هناك في الحقيقة جوع، ومعاناة، وخيول وعربات تساهم في الطوفان، ومدافن، تلفظ السمخ من الفحم الطري المحترق، وماء ملوث بكائنات دقيقة. وكان البشر قلة قليلة، والأرض واسعة جداً، بحيث يمكن استيعاب هذا الآدي من دون أية عواقب خطيرة. وهذا لم يعد صحيحاً بالنسبة لوقتنا الحاضر^(٧).

يتعلق نصف هذا الطرح بمصادر التلوث والمشاكل البيئية الأخرى وهو موضوع سنتحدث عنه في القسم ب. ويتعلق النصف الآخر بسلوك السكان من البشر الذي نتناوله في هذا القسم.

يعود تاريخ التحليلات الاقتصادية المتعلقة بالسكان إلى المجلد ٣. ر. مalthus (T. R. Malthus). وقد طور وجهات نظره في أثناء مناقشة آراء والده «الكمالية» على مائدة الإفطار من أن الجنس البشري يتحسن على الدوام. في النهاية، استثير الابن لدرجة أنه كتب «مقالاً حول مبدأ السكان» (١٧٩٨). وقد أصبح ذلك أفضل الكتب مبيعاً في حينه وكان له تأثير على تفكير الناس في مختلف أنحاء العالم بالنسبة للسكان والنمو الاقتصادي.

بدأ مalthus بملاحظة بنجامين فرانكلين القائلة بأن السكان يميلون لأن يتضاعفوا كل ٢٥ سنة، أو ما يقارب ذلك، في المستعمرات الأمريكية حيث الموارد وافرة. فافترض توجهاً عاماً بالنسبة للسكان بأن يستمروا في التزايد - ما لم يصطدموا بنقص في الامدادات الغذائية - تزايداً مركباً (أسياً) (exponentially) أو على شكل متوالية هندسية. وبالتالي، فإن عدداً من السكان يتضاعف في كل جيل - ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦، ٥١٢، ١٠٢٤... - سيتضخم لدرجة لن يكون هناك متسع في العالم لجرد بقاء الناس واقفيع.

(٧) مجلة «العلم»، ايلول ١٠، ١٩٩٣، ١٣٧١.

وحيث يطبق قانون تناقص العوائد على عرض كمية ثابتة من الأرض، فإن انتاج الطعام لن يجاري معدل نمو السكان حسب متواليه هندسية.

الآن، لم يقل مalthus ان السكان سيزدادون بالضرورة حسب متواليه هندسية. فذلك هو التوجه ان لم تضبط الامور. وقد وصف الكواجيم التي تعمل في مختلف الازمنة والامكنة لبقاء عدد السكان منخفضاً. وتراجع مalthus في كتاباته الاخيرة، التي لم تحظ برواج كبير، عن مذهبه المتشائم ذاك، معرباً عن امله بأن يتم إبطاء النمو السكاني عن طريق خفض معدلات الولادة، بدل أن يتم ذلك عن طريق الأوبئة، والمجاعة، والحرب.

يبين هذا التطبيق المهم لقانون تناقص العوائد الاثر العميق الذي يمكن لنظرية بسيطة ان تفعله. لقد كان لأفكار مalthus اصداء واسعة. فقد استخدم كتابه لدعم وجهة نظر كانت قائمة وتهدف الى مراجعة القوانين الانجليزية المتعلقة بالفقر. فبتأثير من كتابات مalthus جادل الكثيرون بضرورة جعل الفقر مزعجاً بأكبر قدر ممكن. وساندت اراءه الحجة القائلة بأن نقابات العمال لا تستطيع تحسين رفاهية العمال (بدعوى ان أية زيادة في أجورهم لم تفعل شيئاً سوى أنها ستجعلهم يتكاثرون الى ان يتردوا جميعاً الى معيشة أشد فقراً).

وما زال شبح مalthus يعاود الظهور في اقتصاديات «يوم القيامة». مثل دراسة مشهورة في الحاسوب بعنوان «حدود النمو»، وتكملتها التي ظهرت في العام ١٩٩٢ بعنوان «أبعد من الحدود»^(٣) وتبدو هذه التنبؤات المalthusية المعاصرة أكثر تشاؤماً من تنبؤات الاب المؤسس :

إذا استمرت التوجهات الحالية في معدلات نمو سكان العالم، والتصنيع، والتلوث، ومشاكل الغذاء، واستنزاف الموارد، دين تغيير، فإن الحدود القصوى للنمو على هذا الكوكب سيتم الوصول اليها خلال المئة سنة القادمة. وستكون النتيجة الأرجح لذلك تردياً مفاجئاً لا يمكن السيطرة عليه في السكان وفي القدرة الصناعية^(٤).

تنبؤات مalthus الخاطئة رغم الدراسات الاحصائية الدقيقة التي اجراها مalthus، فإن العالمين بالديموغرافيا اليوم يعتقدون انها مبالغ في تبسيط الامور، ففي معرض مناقشته لتناقص العوائد، لم يتوقع مalthus اطلاقاً المعجزة التكنولوجية للثورة الصناعية. كما لم يتنبأ بأن النمو السكاني لدى الدول الغربية سوف يبدأ في التراجع بعد العام ١٨٧٠ مع بدء ارتفاع مستويات المعيشة والازدياد السريع في الاجور.

في القرن الذي تلا عصر مalthus، وسع التقدم التكنولوجي حدود امكانيات الانتاج في دول اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

والحقيقة أن التغيير التكنولوجي قد حدث بسرعة، بحيث أن الانتاج تجاوز الزيادة في عدد السكان، مما نجم عنه ارتفاع في الاجور الحقيقية. الا ان بذور الحقيقة في مذهب مalthus ما تزال مهمة لفهم سلوك السكان في الهند، وأثيوبيا، ونيجيريا وأماكن أخرى في العالم حيث ما زال السباق مستمراً وحتى اليوم ما بين تزايد عدد السكان وتوفير امدادات كافية من الطعام.

السكان، والتلوث، ومستويات المعيشة

لا شك ان زيادة عدد السكان من البشر ليس صحيحاً بالنسبة للأشجار، والأرانب، وإحراش المستنقعات التي يتوجب عليها ان تفسح المكان لبناء المدن وغير ذلك من اشكال التطور البشري. هل صحيح ما يدعيه المalthusيون المعاصرون ان المناطق الأكثر كثافة بالسكان هي الأكثر تماساً؟ وهل النمو الاقتصادي والتصنيع هو الطريق الى تدمير البيئة؟

لا يمكننا قراءة مثل هذه النتيجة البسيطة في سجلات التاريخ. ويبين الشكل ١٩ - ١ الكثافة السكانية ودخل الفرد بالإضافة الى الخط الممثل للاتجاه العام وذلك بالنسبة للبيانات في ٧٢ دولة رئيسية. الحقيقة ان الدول التي لديها كثافة سكانية أكبر تميل لان يكون لديها مستوى معيشة أعلى وليس أدنى.

ماذا بشأن السكان والصحة البشرية؟ بشكل عام، بينت الدراسات التي اجراها البنك الدولي ويكل وضوح ان صحة البشر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدخل الفرد، علاوة على ذلك ان أهم المؤشرات على تردي البيئة، وعدم الوقاية الصحية، والمياه غير الصالحة للشرب، نجدها في الدول الأكثر فقراً. وأحد أهم الدارسين للعلاقة ما بين السكان، والتطور الاقتصادي، والتلوث، هو ويلفرد بيكرمان من جامعة اكسفورد الذي لخص ما وصل اليه كالتالي :

إن مشاكل البيئة المهمة لحوالي ٧٥ بالمئة من سكان العالم الذين يعيشون في دول نامية هي مشاكل محلية تتمثل في الحصول على مياه شرب نقية أو وقاية صحية مقبولة، وفي تردي اوضاع المدن. أضف الى ذلك، ثمة دليل واضح على ان... أفضل طريقة - وربما هي الطريقة الوحيدة - للحصول على بيئة جيدة في معظم الدول، هي ان تصبح غنية^(٥).

فماذا عن البيئة والأنظمة الاقتصادية البديلة ؟ قد تعتقد ان اقتصاداً ذا تخطيط مركزي قد يتجنب

(3) Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, & Jorgen Randers, "The Limits to Growth" (Potomac, 1972) and "Beyond the Limits" (Chelsea Green Publishing Company, Post Mills, Vt. 1992).

(4) "The Limits to Growth" p. 23.

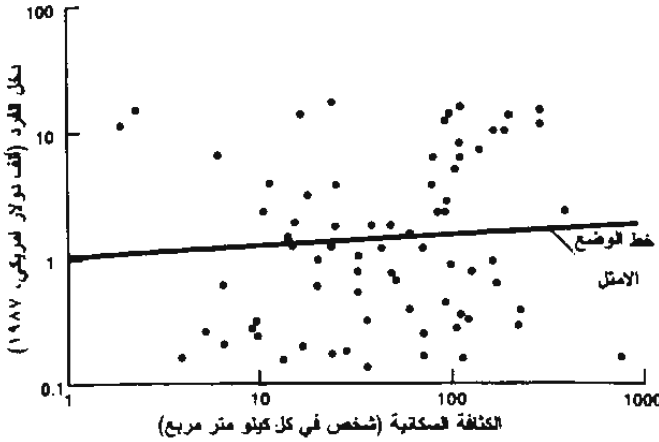
(5) Wilfred Beckerman, "Economic Growth and the Environment", World Development, 1992, Vol. 20, no. 4, p. 482.

الشكل ١٩ - ١. الكثافة السكانية

والمداخيل.

هل صحيح أن مستوى المعيشة يتدنّى كلما زاد عدد السكان؟ منذ العصر الذهبي لكل من أثينا وروما، كان دخل الفرد بشكل عام يرتبط بشكل واهن لكنه إيجابي بكثافة السكان. ويبين رسم التفريق البياني هنا هذه العلاقة في ٧٢ دولة رئيسية في العام ١٩٨٧.

(المصدر: البنك الدولي).



ألمانيا الشرقية يتم توفيره عن طريق الفحم البني الذي يسبب قدرًا هائلًا من التلوث، ويسمى الهواء بالسخام وثاني أكسيد الكبريت. والانتقال إلى اقتصاد السوق، بالنسبة لألمانيا الشرقية، لم يرفع مستوى المعيشة فحسب، بل حسن البيئة أيضاً.

مشاكل اقتصاد السوق، دمج المؤثرات الخارجية للسكان والبيئة في قراراته. لكن التجربة كشفت، وبما للشفرة، أن الاقتصاديات الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد تركت إرثاً ثقيلاً من القذارة ومشاكل بيئية أسوأ بكثير مما في اقتصاديات السوق. ففي ظل الشيوعية مثلاً، كان جزء كبير من الطاقة في

توزيع الموارد في السوق

ب

فئات المصادر

ما هي المصادر الطبيعية المهمة؟ أنها تشمل الأرض، والماء، والغلاف الجوي، وينتج هذا الثلاثي تشكيلة من السلع والخدمات المفيدة. فالأرض تعطينا الطعام والغذاء من التربة الخصبة، علاوة على النفط والمعادن الأخرى من طبقات الأرض. أما المياه فتعطينا السمك، والمتعة، وطرقاً للمواصلات على درجة من الكفاءة. أما الغلاف الجوي فيزودنا بالهواء الذي نتنفسه، وغروب جميل، ومجالاً للطائرات كي تطير. والمصادر الطبيعية والبيئة هي بشكل ما مجموعة أخرى من عوامل الإنتاج، مثلها مثل العمالة ورأس المال. وهي تخدم الإنسان لأننا نستخلص من خدمات المصادر الطبيعية مخرجات أو إشباعات.

الموارد القابلة للاستهلاك مقابل

غير القابلة للاستهلاك

عند تحليل المصادر الطبيعية يقوم الاقتصاديون بتوزيعها وفقاً

لصفتين رئيسيتين. هل الموارد قابلة للاستهلاك أو غير قابلة للاستهلاك. تذكر أننا نطلق على سلعة ما أنها قابلة للاستهلاك (appropriable) حين يكون في وسع الشركات أو المستهلكين الحصول على قيمتها الاقتصادية كاملة. وتشمل المصادر الطبيعية القابلة للاستهلاك الأرض (التي يمكن للمزارع أن يستفيد من خصوبتها ويبيع القمح وكل ما ينتج عليها). والمصادر المعدنية مثل النفط والغاز (حيث يمكن للمالك بيع قيمة ما تحويه من معادن في السوق)، والأشجار (حيث يمكن للمالك أن يبيع الأرض والأشجار إلى صاحب أعلى عرض). وفي سوق تنافسي يعمل بشكل حسن، يمكننا توقع أن تحظى المصادر الطبيعية القابلة للاستهلاك بتسعير وتوزيع كفاء.

لكن علينا أن نحرص الانبأه كثيراً في هذه النتائج. فثمة نوع ثان من المصادر الطبيعية، يعرف بالمصادر غير القابلة للاستهلاك (inappropriable)، والتي يمكنها التسبب دون شك في مشاكل اقتصادية. والموارد غير القابلة للاستهلاك هي تلك

الغابات، الأرض الزراعية، الطاقة الشمسية.	النفط، الغاز الطبيعي، النحاس، الرمل.
مصادر الأسماك، جودة الهواء، العزلة، المناظر الجبلية.	المياه الجوفية، المناخ، النفائات المشعة.

الجدول ١٩ - ١. تصنيف الموارد.

تصنف المورد على أنها قابلة للاستهلاك وغير قابلة للاستهلاك تبعاً لما إذا كان ثمة مؤثرات خارجية مهمة ترتبط بإنتاجها أو استهلاكها. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للموارد القابلة للاستنزاف، مثل النفط والغاز الطبيعي، فإن المشكلة الاقتصادية هي كيفية توزيع الموارد المتناقصة زمنياً وعلى مختلف المناطق، في حين أن القضية الرئيسية بالنسبة للموارد المتجددة، مثل الماء والغابات هي الإدارة الحكيمة بحيث يزيد العطاء من قيمة المورد.

حين تكون الموارد غير قابلة للاستهلاك، ويكون لها مؤثرات خارجية، فإن الأسواق تعطي إشارات غير صحيحة. وبشكل عام، تنتج الأسواق الكثير من السلع التي تولد هدراً خارجياً والقليل من السلع التي تنتج وفورات خارجية.

الموارد المتجددة مقابل الموارد غير المتجددة

تعتمد تقنيات إدارة المصادر على ما إذا كانت تلك الموارد متجددة أو غير متجددة. والمصادر غير المتجددة (nonrenewable resources) هي المصادر التي يكون العرض منها ثابتاً وهي تلك التي لا تتجدد بسرعة كافية تجعلها مناسبة من الناحية الاقتصادية. ومن الأمثلة المهمة عليها الوقود الأحفوري الذي تشكل في الأرض قبل ملايين السنين ويمكن اعتبار أن كمياته ثابتة بالنسبة للحضارة الإنسانية، الموارد المعدنية من غير الوقود، مثل النحاس، والفضة، والذهب، والحجارة، والرمال.

الفئة الثانية هي الموارد المتجددة (renewable resources) التي تعوض ما استهلك منها بشكل منتظم، وإذا ما أُدير بطرق صحيحة، ففي وسعها تقديم خدمات ناعمة إلى ما لا نهاية. ومن أهم فئات الموارد المتجددة الطاقة الشمسية، والأرض الزراعية، والماء، والغابات، ومصادر الأسماك.

ويمثل مبدأ الإدارة الكفوءة لهاتين الفئتين من الموارد تحديات مختلفة تماماً، كما سوف نرى في الفقرات التالية. فالإستخدام الكفء للموارد غير المتجددة يقضي بتوزيع الكميات المتناقصة من تلك الموارد على حقبة زمنية معينة: هل نستخدم الغاز الطبيعي ذو الكلفة المنخفضة لهذا الجيل أم ندخره للمستقبل؟ وبالمقابل، فإن الاستخدام الرشيد للموارد المتجددة يتضمن التأكد من الحفاظ

المصادر التي يمكن للأفراد استخدامها دون مقابل إلا أنها مكلفة للمجتمع. بكلمة أخرى المصادر غير القابلة للاستهلاك هي تلك التي تشتمل على مؤثرات خارجية. ويمكن مقارنة السلع ذات المؤثرات الخارجية بالسلع الاقتصادية العادية. فالمعاملات في السوق تشتمل على تبادل طوعي يقوم الناس من خلاله بمبادلة السلع بالمال. وحين تستخدم إحدى الشركات مصدراً نادراً قابلاً للإستهلاك مثل الأرض، أو النفط، أو الشجر، فإنها تشتري السلعة من مالكها، الذي يجري تعويضه بالكامل عن التكاليف الإضافية التي تحملها في إنتاج السلعة. لكن ثمة تفاعلات كثيرة تجري خارج الأسواق. كأن تقوم الشركة أ بسكب مواد كيميائية سامة في أحد الجداول وتفسد الماء على الناس الذي يصطادون الأسماك أو يسبحون في مصب ذلك الجدول. فتكون الشركة أ قد استخدمت الماء النادر التنظيف دون أن تدفع للناس مقابل الماء الذي أفسدته وولدت بذلك هدراً اقتصادياً خارجياً.

وأمثلة المصادر غير القابلة للإستهلاك نجدها في كل زاوية من زوايا المعمورة. خذ مثلاً السمك. فإن قطعاً من سمك التونا لا يوفر لنا الطعام على مائدة العشاء وحسب، بل يمثل أيضاً رصيماً لتكاثر أجيال من هذه الأسماك مستقبلاً. إلا أن هذا التكاثر المحتمل ليس في قبضة أحد أو مستهلك ويباع في الأسواق، فلا أحد يبيع أو يشتري سلوك التزاوج لدى سمك التونا. وبالتالي، فحين يقوم أحد قوارب الصيد بسحب سمكة تونا من الماء فإنه لا يعرض المجتمع عن استنزاف إمكانات تكاثر هذه الأسماك مستقبلاً. لذلك، حين لا تنظم مناطق صيد الأسماك فسوف تستنزف بالصيد الجائر.

وهذا يقودنا إلى النتيجة الأساسية لاقتصاديات الموارد

والبيئة:

١٨

الصناعات القائمة على موارد متجددة

٥٩٨

الزراعة

١٥

الغابات، قطع الأخشاب

٣٧

مصائد الأسماك

١٥١

توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه

٢٢

الصناعات القائمة على موارد غير متجددة

٧١٨

النفط والغاز الطبيعي

١٣٣

الفحم

٣٧

معادن أخرى من غير الوقود

١٩

- نادرة جيولوجياً *

٧٨

- وافرة جيولوجياً * * *

الصخور، الصلصال، الرمل، الخ.

- * اجمالي المبيعات ناقصاً مشتريات المواد؛ وتشمل الارباح، والاجور، والفائدة، والايجار، والاستهلاك، والضرائب.
- ** وتشمل ١٧ مادة معدنية مثل النحاس، والفضة، والذهب، والفاناديوم.
- *** تشمل معادن مثل الحديد والالمنيوم.

الجدول ١٩ - ٢. الانتاج من مختلف الموارد، ١٩٨٧.

تعتمد تشكيلة واسعة من المنتجات على الموارد الطبيعية سواء منها المتجددة أو غير المتجددة. وتشمل التقديرات المتعلقة باجمالي المخرجات او المبيعات ليس فقط مساهمات الموارد الطبيعية، بل أيضاً عوائد رأس المال والعمالة. [المصدر: الحسابات السنوية لدخلات ومخرجات اقتصاد الولايات المتحدة: ١٩٨٧، «استعراض الاعمال الحالية» (نيسان ١٩٩٢) صفحات ٥٥ - ٧١، روبرت جوردون وآخرون، «نحو عصر حديدي جديد» (مطبعة جامعة يال، نيويورك، ١٩٨٩).]

الدخل والانتاج القومي. ويشكل اجمالي الانتاج في صناعات الموارد الطبيعية المعروضة في السوق ٤ بالمئة من مجمل مخرجات العام ١٩٨٧؛ وتستحوذ صناعتان هما الزراعة، والنفط والغاز، على ثلاثة ارباع الانتاج المسوق من الموارد الطبيعية.

ورغم أن حصة الموارد الطبيعية من مجمل الدخل منخفضة، فمن الغباء ان نطمئن انفسنا ونفترض بأن المصادر غير مهمة للتنمية الاقتصادية. ألن نستنفذ في يوم ما بعض الموارد الطبيعية الرئيسية، مثل الطاقة، ونجد انفسنا نبذل الكثير من الجهد بحثاً عن موارد. فليس شئ يمكنه أن يفرق اقتصاداً صناعياً حديثاً بسرعة في الفوضى والفقر أكثر من نفاذ الوقود الذي تستخدمه بعض عوامل الانتاج كالمحركات ذات الاحتراق الداخلي، والتدفئة المركزية والتبريد، والمحركات الكهربائية والإلكترونية. وتجدر الإشارة أن ٩٠ بالمئة من استهلاك امريكا من الطاقة في العام ١٩٩٢ قد جاء من موارد محدودة، وغير متجددة مثل النفط،

على كفاءة استمرار تدفق خدمات تلك الموارد، مثل ادارة استغلال الغابات بشكل ملائم، وحماية مناطق تكاثر الاسماك، وتخزين المياه.

وبين الجدول ١٩ - ١ التقسيمات الأساسية لهذه المصادر مع بعض الأمثلة الرئيسية على كل واحد منها.

توزيع الموارد الطبيعية القابلة للاستملاك

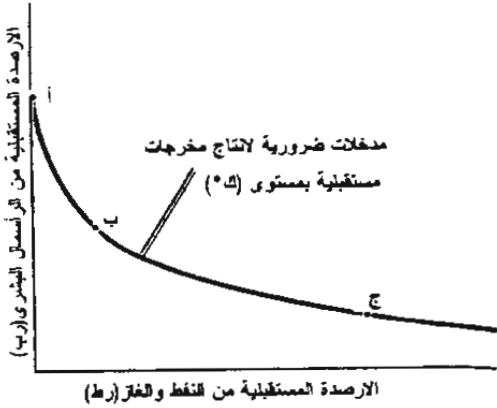
نبدأ بحثنا بالمصادر القابلة للاستملاك - وهي الموارد المملوكة أو الدارة كملكية خاصة، والتي يمكن التعامل بتكاليها الرئيسية، أو منافع انتاجها واستهلاكها في السوق. ما هي أهم الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية؟ بين الجدول ١٩ - ٢ القيمة المضافة لكل واحدة من الصناعات الرئيسية كما تم قياسها في حسابات

والغاز، والفحم. الا يجدر بنا اتخاذ خطوات للحد من استخدام هذا الرصيد الثمين من الرأسمال، الذي يهتم المجتمع كله بحديث يتاح قسط منه لاحفادنا.

يجيب العارفون بالاقتصاد على هذا السؤال بطريقتين. أولاً، يشيرون الى ان الوقود الاحفوري مثل النفط والغاز يتناقص باستمرار لكنه ليس «أساسياً». المصدر الأساسي هو وقود مثل الاوكسجين، الذي لا بديل له. فالبدائل متوفرة لجميع مصادر الطاقة. يمكننا استبدال الفحم بالنفط والغاز في معظم الاستعمالات. يمكننا إسالة الفحم أو تحويله الى غاز عندما نحتاج الى وقود سائل أو غازي. وحين ينفد الفحم، يمكننا استخدام المصادر الاعلى تكلفة مثل الطاقة الشمسية، أو الاشعاع النووي، أو ربما الانصهار النووي في يوم من الأيام. والمصادر الثلاثة المذكورة وافرة للغاية، حيث إنه إذا نغدت الطاقة الشمسية مثلاً، فإن الأرض ستكون غير صالحة للسكن.

نقطة ثانية تتعلق بالانتاجية النسبية لمختلف الاصول. يجادل العديدون من المهتمين بالبيئة بأن الطاقة والمصادر الطبيعية الأخرى، مثل المناطق البرية والغابات التي استغرقت زمناً طويلاً كي تنمو، هي نوع خاص من الرساميل بحاجة للرعاية. إذا أردنا الحفاظ على تنمية اقتصادية «متواصلة». لكن علماء الاقتصاد لا يوافقون على ذلك ويميلون الى اعتبار المصادر الطبيعية مجرد أصل رأسمالي آخر يمتلكه المجتمع مثله مثل الحاسوب السريعة، والرأسمال البشري من القوى العاملة المتعلمة، والمعرفة التكنولوجية في علمائها ومهندسيها. ويتفق الاقتصاديون والمهتمون بالبيئة على انه يتوجب على الجيل الحالي أن يترك للأجيال القادمة رصييداً مناسباً من الاصول الرأسمالية. لكن الاقتصاديين يشددون على أن «تركيبية» تلك الاصول يجب أن تعتمد على انتاجيتها المستقبلية. وليس واضحاً ما إذا كانت الاجيال القادمة ستنتفع من أرصدة اكبر من الرأسمال الطبيعي، مثل النفط والغاز، والفحم بدلاً من رساميل انتاجية أخرى مثل المزيد من العلماء، والمخترعات الأفضل، والمكتبات، التي ترتبط مع بعضها البعض بقنوات عظيمة لتعمير المعطيات.

يبين الشكل ١٩ - ٢ إمكانية استبدال رأس المال الطبيعي محل أنواع أخرى من رأس المال، وقد مثلنا ذلك بمنحنى الناتج المتساوي، الذي يبين فيه نوعين من الرساميل المطلوبة للحصول على مستوى معين من المخرجات في المستقبل (ك*)، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة. ويمكن انتاج تلك الكمية من المخرجات عند النقطة جـ باتباع سياسة ترشيدية تشدد على خفض استعمال الطاقة اليوم، تاركين الكثير من النفط والغاز والقليل نسبياً من الرأسمال البشري للمستقبل. أو يمكن انتاجها بالطاقة منخفضة

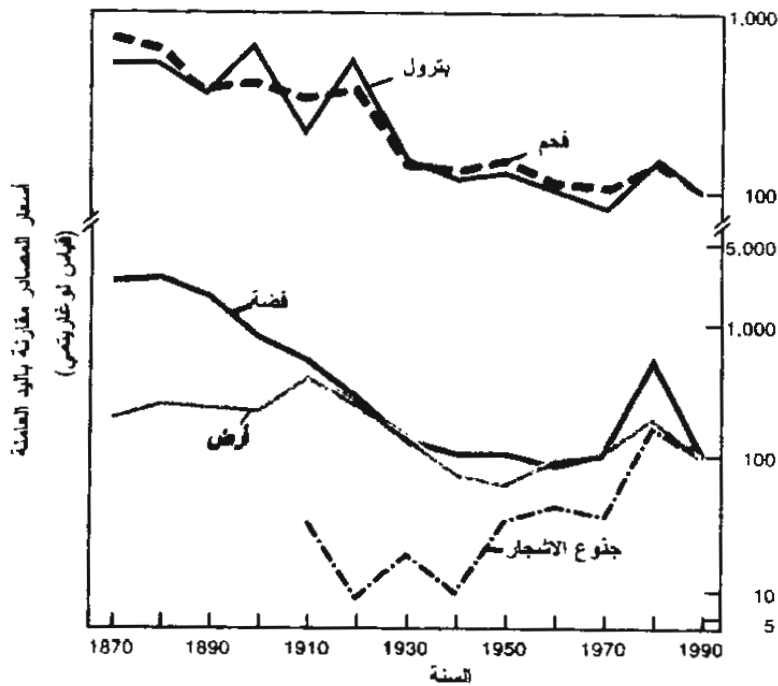


الشكل ١٩ - ٢. الرأسمال الطبيعي والرأسمال المنتج
يمكن أن يحل محل بعضها في
الانتاج.

يمكن انتاج المخرجات اما برأسمال طبيعي (رط) أو برأسمال بشري (ر ب). يبين المنحنى تركيبة المخلفات التي ستنتج كمية معينة من المخرجات مستقبلاً (ك*). ويدعو المهتمون بالبيئة الى الحفاظ على رأس المال الطبيعي، بحيث تكون الأرصدة المستقبلية كبيرة كما هي عند النقطة جـ. ويشدد الاقتصاديون على ضرورة أن تذهب الرساميل النادرة الى القطاعات التي تعطي اعلى انتاج. فإذا كان رأس المال الطبيعي وافرأ، فإن من الأكفأ الانتقال الى النقطة ب واستهلاك كميات من رأس المال الطبيعي اليوم مع بناء أرصدة من رأس المال البشري وتحسين التكنولوجيا عن طريق البحث والتطوير.

السعر مع استراتيجية تعليم عالٍ عند النقطة ب. وكلا البدائل يعتبر بديلاً مجدياً. والطريقة المفضلة هي تلك التي تعطي استهلاكاً اكبر اليوم وفي المستقبل.

لاحظ أيضاً أن منحنى الناتج المتساوي يلامس المحور العمودي عند النقطة أ، مشيراً الى أن في وسعنا انتاج المستوى ك* من المخرجات مستقبلاً «من دون نفط أو غاز». فكيف يمكن حدوث ذلك؟ مع تعاظم المعارف العلمية والتكنولوجية المثلثة بالنقطة أ، يمكن للمجتمع أن يطور ويدخل تقنيات بديلة مثل الفحم النظيف والطاقة الشمسية، لتحل محل النفط والغاز المستنفد. ويلامس المنحنى المحور العمودي للإشارة الى أن النفط والغاز ليسا ضروريين على المدى البعيد.



الشكل ١٩ - ٣. انخفضت اسعار معظم الموارد مقارنة بأجور العمال.

عوضت الانتاجية والاكتشافات الجديدة الاستنزاف في معظم المصادر الطبيعية، بحيث انخفض سعرها في السوق مقارنة بمعدلات الاجور والاستثناء الرئيسي الوحيد لهذه القاعدة هو سعر الخشب.

(Source : W. D. Nordhaus, "Lethal Model II : The Limits of Growth Revisted". Brookings Papers on Economic Activity, no. 2, 1992, pp. 24, 26.)

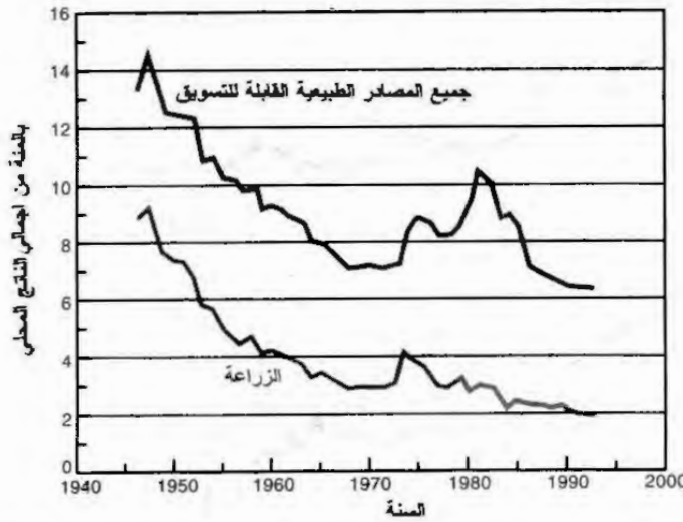
توجهات سعر الموارد

في العام ١٩٧٣، ارتفعت اسعار النفط ارتفاعاً كبيراً بعد حرب في الشرق الأوسط وحظر على تصدير النفط، وارتفعت كذلك اسعار العديد من الموارد بحدّة. وخشى كثير من الناس أن يكون العالم على وشك استنفاد موارده الرئيسية غير المتجددة.

وبعد ١٦ عاماً كان سعر النفط في الواقع ١٦ دولاراً فقط للبرميل. إذا ما تمّ تعديل هذا الرقم للاخذ بالاعتبار معدل التضخم الذي حدث خلال تلك الفترة، فإن ذلك يعني أن سعر النفط اليوم أعلى بقدر طفيف للغاية مما كان عليه أيام طفرة النفط في السبعينات. والغريب أن هذا ينطبق على معظم الموارد الرئيسية، فقد انخفضت الاسعار على المدى الطويل بدل أن ترتفع. وبين الشكل ١٩ - ٣ توجهات الاسعار لعدد من المصادر مقارنة بسعر العمالة. فقد انخفض سعر معظم المصادر الطبيعية الرئيسية

القابلة للاستهلاك، فيما عدا جذوع الأشجار (وهو سعر اشجار الخشب قبل قطعها)، خلال القرن الماضي.

وبالنظر الى هذا الموضوع من زاوية افضل، فلو كان المتشائمون بشأن الموارد على صواب، فقد نتوقع تكريس المزيد من ناتجنا القومي لانتاج المزيد من الموارد. والواقع، أن حصّة الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية من مجمل الاقتصاد اخذت في التراجع. وبين الشكل ١٩ - ٤ نسبة مجمل الناتج القومي في الزراعة، والغابات، ومصائد الاسماك، والتعدين والمنافع المعتمدة على الموارد. وقد حظيت هذه الصناعات بما قيمته ١٤ بالمئة من الاقتصاد في أواخر الاربعينات، لكنها هبطت الى اقل من ٦ بالمئة من الاقتصاد في أوائل التسعينات. ويعود معظم الهبوط الى الزراعة، لأسباب ذكرناها في الفصل ٤. ويظهر تأثير أزمة النفط في السبعينات على شكل خط متعرج في الشكل ١٩ - ٤ مع تذبذب متصاعد لسعر النفط وحصته من الاقتصاد القومي.



الشكل ١٩ - ٤. للمصادر الطبيعية القابلة للاستثمار حصة متناقصة من الاقتصاد.

خلال نصف القرن الماضي تقلصت حصة الزراعة من الاقتصاد القومي في حين حافظت المصادر الطبيعية الأخرى القابلة للتسويق على حصتها. (المصدر «جميع» ما يشمل إجمالي الناتج المحلي الذي مصدره الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، والتعدين، والماء، والغاز، ومرافق الكهرباء من وزارة التجارة الأميركية).

وقد قبل بول إيرلنج (Paul Ehrlich) - وهو عالم أحياء بارز ومن أنصار البيئة - تحدي سايمون. وقد بدأت شهرة إيرلنج في العام ١٩٦٨ كمؤلف لكتاب «القنبلة السكانية» الذي تنبأ فيه بحدوث مجاعات وشيكة ستضرب مختلف أقطار العالم. وفي كتاب تال، تنبأ إيرلنج حدوث نقص في مواد رئيسية بحلول العام ١٩٨٥. ولا غرابة أن إيرلنج وجد في عرض سايمون فرصة لا تقاوم. فراهن إيرلنج على ألف دولار بأن أسعار خمسة معادن - هي الكروم، والنحاس، والنيكل، والقصدير، والتنجستن - سترتفع بحلول العام ١٩٩٠، وذلك بعد تعديل السعر لتعويض فارق التضخم.

فاز سايمون بسهولة فائقة. وبعد تعديل فارق التضخم، انخفضت أسعار جميع المعادن بحدّة خلال العقد (انظر الشكل ١٩ - ٣ الذي يبين التوجه العام). فلم يتجاهل إيرلنج التوجه طويل المدى الخاص بأسعار الموارد وحسب، بل كان من سوء حظه أيضاً أن يختار عقداً عززت فيه الدورة الاقتصادية قوى المدى الطويل. وكان سايمون مستعداً للمراهنة مرة أخرى، لكن إيرلنج

فما الذي يكمن خلف توجهات الأسعار والحصص هذه؟ تشابه هذه النقطة نقاشنا السابق حول مalthus. والحقيقة أن التأثير الخافض للسعر الذي تم بفضل التطور التكنولوجي، والاكتشافات الحديثة قد وازن تأثير ارتفاع الأسعار الناتج عن استنزاف الموارد. مثلاً، استبدلت أسلاك الهاتف النحاسية بكوابل من الألياف البصرية التي تستخدم أنواعاً أرخص وأوفر من المواد الخام، والشئ ذاته حاصل في معظم حقول المصادر الطبيعية.

المراهن على الموارد : في العام ١٩٨٠، نشر جولييان سايمون (Julian Simon) وهو عالم اقتصاد



من كبار المدافعين عن «مدرسة الوفرة» في المصادر الطبيعية، تحدياً للمتشائمين بشأن البيئة. وكان سايمون - الذي آمن أن في وسع التكنولوجيا إيجاد بديل عن أي مصدر ينفد - مستعداً للمراهنة على أن أسعار المصادر ستتهبط ولن ترتفع، وعرض على المتشائمين اختيار أي مصدر طبيعي يريدون.

كبح المؤثرات الخارجية: اقتصاديات البيئة

ج

أن مهمة انقاذ بيئة الأرض ستكون، ويجب أن تكون، المبدأ التنظيمي المركزي لعالم ما بعد الحرب الباردة. البرت جي. غور الابن، خطاب القبول في مؤتمر الحزب الديمقراطي (١٩٩٢)

الكارثية المحتملة لتنمية اقتصادية دون كوابح، مشيراً إلى المشاكل الحالية مثل ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية. وقد سخر

خلال حملة انتخابات الرئاسة في العام ١٩٩٢، تحدث المرشح لمنصب نائب الرئيس البرت غور عن ضرورة ادراك المضامين

الرئيس جورج بوش من غور قائلاً، «هل تعلمون لماذا أسمى رجل الاوزون؟ هذا الرجل موغل في التطرف للبيئة، وسوف نفرق حتى العنق في قضايا اليوم*، وجعل جميع الامريكيين عاطلين عن العمل».

يعكس هذا النقاش الدائر بين صانعي القرارات السياسية الانقسام العميق، بين الذين يرون الاذى يتراكم محدثاً اكبر الاضرار - في حين تتجاهل الدول مشاكلها البيئية الملحة - والآخرين الذين يعتقدون ان في الامكان معالجة مشاكل البيئة بسهولة بالتكنولوجيا الحديثة، وان هذه المشاكل تبدو باهتة إزاء مشاكل أخرى خطيرة مثل الحروب، والبطالة، والأوبئة، والمخدرات، والفقر. وسوف نستعرض في هذا الجزء طبيعة المؤثرات الخارجية البيئية، ونشرح السبب في توليدها عدم الكفاءة الاقتصادية، ونحلل العلاجات الممكنة.

في الجزء الاول من هذا الفصل، قسمنا الموارد الطبيعية الى قسمين قابلة للاستملاك وغير قابلة للاستملاك، وذكرنا ان المصادر غير القابلة للاستملاك تعاني من المؤثرات الخارجية. وتحدث المؤثرات الخارجية حين يوقع الانتاج أو الاستهلاك تكاليف أو منافع لا ارادية على الآخرين. بتعبير أدق، المؤثر الخارجي هو تأثير يولده سلوك عامل اقتصادي على رفاهية الآخرين ولا يكون لذلك التأثير ثمن نقدي أو تعاملات في السوق.

وتتبدى المؤثرات الخارجية بأشكال شتى. بعضها ايجابي (الوفورات الخارجية)، في حين أن بعضها سلبي (الهدر الخارجي). وهكذا، فحين اسكب برميلاً من مادة حمضية، في جدول ماء، فسوف يقتل ذلك الاسماك والنباتات. وحيث أنني لا ادفع لاي شخص مقابل هذا الضرر، فقد حدث هدر اقتصادي. وحين تكتشف طريقة افضل لتنظيف بقعة نفطية، فإن نفع ذلك سيمتد الى العديدين دون أن يدفعوا لك شيئاً مقابل ذلك. وهذا وفر خارجي.

وبعض المؤثرات الخارجية واسعة الانتشار، وبعضها تأثير ضيق. فحين كان احد المصابين بالطاعون يدخل احدى المدن في العصور الوسطى، كان من الممكن أن يقضي الموت الاسود على جميع السكان. من جهة أخرى، حين تأكل بصلة في ملعب لكرة القدم في يوم عاصف، فمن الصعب أن يلاحظ أحد تأثير خارجي لذلك العمل.

السلع الخاصة مقابل السلع العامة

لتوضيح مفهوم المؤثرات الخارجية، خذ في الاعتبار مفهوماً متطرفاً عن «السلع العامة»، وهي السلعة التي يمكن تزويد الجميع

* المقصود حماية يوم الشمال من الانقراض (الترجم).

بها بنفس البساطة التي نزود فرداً واحداً بها.

والحالة رقم واحد من السلع العامة هي الدفاع الوطني. فلا شيء مهم للمجتمع كالأمن. لكن الدفاع القومي كسلعة اقتصادية، يختلف كلية عن سلعة خاصة كالخبز مثلاً. فمن الممكن تقسيم عشرة أرغفة من الخبز بطرق عدة بين عدد من الافراد، وما أكله لا يمكن لغيري أن يعيد أكله. لكن عند توفير الدفاع الوطني فإن تأثيره يشمل الجميع بالتساوي. لا فرق ان كنت من الحماثم أو من الصقور. مسالماً أو عدوانياً، عجوزاً أو شاباً، جاهلاً أو متعلماً - فسوف تحصل على القدر نفسه من الأمن القومي من الجيش كما هو الحال بالنسبة لكل مقيم في البلاد.

لاحظ التعارض الصارخ : قرار توفير مستوى معين من سلعة عامة مثل الدفاع الوطني سوف يقود الى بناء عدد من الغواصات والصواريخ العابرة للقارات والدبابات لحماية كل واحد منا. وبالعكس ذلك، فإن قرار استهلاك سلعة خاصة مثل الخبز هو عمل فردي. يمكنك اكل 4 قطع من الخبز أو اثنتين أو رغيفاً كاملاً؛ فالقرار راجع اليك كلية ولا يلزم أحداً آخر بكمية معينة من استهلاك الخبز.

ان مثال الدفاع الوطني هو مثال صارخ ومتطرف عن السلع العامة. لكن حين تفكر في التطعيم ضد الجدري، أو فرقة موسيقية في متنزه، أو سد في اعلى النهر لمنع اضرار الفيضان اسفل النهر، والعديد من المشاريع الحكومية المماثلة، فسوف تجد عناصر من السلع العامة متضمنة فيها. بإختصار :

السلع العامة هي سلع لا يمكن تقسيم منافعها بين افراد المجتمع، سواء رغب الافراد في شراء السلعة العامة ام لم يرغبوا. والسلع الخاصة، خلافاً لذلك، هي تلك التي يكن تقسيمها وتوزيعها بشكل منفصل لمختلف الافراد، من دون تكاليف أو منافع خارجية للآخرين. ويتطلب التوفير الكفء للسلع العامة عملاً حكومياً، في حين يمكن توزيع السلع الخاصة بكفاءة عن طريق الاسواق.

اضافة الى السلع العامة، فإننا غالباً ما نرى «مكارة» عامة، هي سلع عامة تفرض اعباء متساوية على جماعة من الناس. وهي نواتج جانبية للأنشطة الانتاجية أو الاستهلاكية تخرج دون قصد. وفي مكان آخر من هذا الفصل، سنراجع المناقشات الدائرة حول تأثير الاحتباس الحراري، حيث يهدد احتراق الوقود الاحفوري بتغيير مناخ الأرض. ويتضمن مثال آخر تلوث الهواء والماء الناجم عن المنتجات الكيماوية، وانتاج الطاقة، واستخدام السيارات؛ والأمطار الحمضية، الناجمة عن انبعاث اكسيد الكبريت من محطات توليد الطاقة وانتقاله لمسافات طويلة؛ والاشعاعات الصادرة عن تجربة الاسلحة النووية في الجو أو من حوادث

عرضية مثل حادث مفاعل شيرنوبل الاوكراني، واستنزاف طبقة الازون نتيجة تراكم الكلوروفلور كربون. لاحظ أن من تسببوا في جميع المؤثرات الخارجية المذكورة لم يقصدوا إيذاء أحد. فالمؤثرات الخارجية هي النتائج الجانبية المؤذية، وغير المقصودة، للأنشطة الاقتصادية.

عدم كفاءة السوق مع المؤثرات الخارجية

قال ابراهام لينكولن ان الحكم هو «ان تعمل للناس ما يجب ان يُعمل، والذي لا يمكنهم اطلاقاً أن يفعلوه لانفسهم، أو ان يفعلوه بشكل حسن بمجهودهم الفردي». وتطبق عملية السيطرة على التلوث على هذا الخط الارشادي تماماً، حيث أن الية السوق لا توفر وسيلة مناسبة لكبح الملوّثين، فلن يتمتع الملوّثون طوعاً عن إطلاق الكيماويات الضارة؛ أو يكفوا عن القاء النفايات السامة في مكبات النفايات. لذلك فإن هناك اجماعاً على أن السيطرة على التلوث هي من المهمات المشروعة للحكومة.

تحليلات عدم الكفاءة

لماذا يقود الهدر الخارجي، مثل التلوث، الى عدم كفاءة اقتصادية؟ خذ مثلاً افتراضياً مرفقاً لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق حرق الفحم، يدعى «شركة الضوء والطاقة القذرة»، التي ستولد هدرأً خارجياً عن طريق اطلاق اطنان من ادخنة ثاني اكسيد الكبريت الضارة في الجو. وسوف يضر جزء من الكبريت بالشركة، لأنه يفرض عليها تقصير مواعيد الاصلاح والصيانة، ويرفع فاتورة الرعاية الصحية للعاملين فيها. لكن معظم الضرر سيكون خارجياً، فسوف ينتشر الدخان خارج المنطقة، ويضر المباني والمزروعات، ويسبب العديد من امراض الجهاز التنفسي لدى السكان.

وحيث إن «شركة الضوء والطاقة القذرة» مؤسسة حصيفة، تسعى لتحقيق أقصى ربح، فإن عليها أن تقرر مقدار التلوث الذي ستنتقله. فمن دون أية ازالة للتلوث سوف يعاني المصنع والعمال. وتنظيف كل ذرة من التلوث سيتطلب نفقات باهظة، ثمناً لوقود أنظف ذي كبريت منخفض، وأجهزة لتدوير النفايات، وشطب المعدات التالفة، وما الى ذلك. فعملية تنظيف كاملة قد تكلف «شركة الضوء والطاقة القذرة» الكثير بحيث أنها قد لا تستطيع الصمود في السوق.

لذلك، يقرر المديرون أن ينظفوا مقدراً من التلوث بحيث تكون المنافع المكتسبة من أي انقاص اضافي أو ازالة للتلوث (المنافع الخاصة الحديثة) مساوية للتكلفة الاضافية للتنظيف (التكلفة الحديثة لانقاص التلوث). ويقدر محاسبو الشركة أن المنافع الخاصة الحديثة هي ١٠ دولارات لكل طن من ثاني اكسيد الكبريت. اضافة

الى ذلك اخبر المهندسون الادارة أن ازالة ٥٠ طناً من ٤٠٠ طن من التلوث تطلق عادة ستكون تكلفتها الحديثة ١٠ دولارات لكل طن. وهكذا تجد الشركة أن مستواها الخاص المثالي من التلوث هو ٥٠ طناً، الذي تتساوى عنده المنفعة الخاصة الحديثة للشركة مع التكلفة الحديثة لخفض التلوث. بصيغة أخرى، حين تنتج «شركة الضوء والطاقة القذرة» الطاقة حسب الطريقة الارخص تكلفة، ولا تقيم وزناً إلا لتكاليفها ومنافعها الخاصة، فسوف تحدد مستوى التلوث بحدود ٣٥٠ طناً وتزيل ٥٠ طناً.

افرض أنه طُلب من فريق من علماء البيئة والاقتصاد فحص كامل لتأثير التلوث الذي تطلقه الشركة على المجتمع وليس تأثيره على «شركة الضوء والطاقة القذرة» فقط. بفحص مجمل التأثيرات، سيدد المدققون أن منفعة المجتمع الحديثة من السيطرة على التلوث - بما في ذلك تحسين الصحة وقيمة الممتلكات في المناطق المجاورة - هي ١٠ اضعاف المنفعة الخاصة الحديثة، فالعبء الذي تتحمله «شركة الضوء والطاقة القذرة» عن كل طن اضافي من التلوث هو ١٠ دولارات، لكن باقي المجتمع يعاني من عبء مقداره ٩٠ دولاراً من «التكاليف الخارجية» عن كل طن. فلماذا لا تضم «شركة الضوء والطاقة القذرة» التسعين دولاراً من المنافع الاجتماعية الاضافية الى حساباتها؟ التسعون دولاراً مستثناة لأن تلك المنافع خارجية بالنسبة للشركة وليس لها تأثير على أرباحها.

نرى الآن كيف يقود التلوث والمؤثرات الخارجية الاخرى الى نتائج اقتصادية غير كفوءة: في بيئة لا تخضع للوائح تنظيمية، يمكن للشركات أن تقرر مستويات التلوث الانسب لها بموازنة المنفعة الخاصة الحديثة لخفض التلوث مع التكلفة الحديثة لتخفيضه. وحين يكون فائض التلوث كبيراً، فإن التوازن الخاص سيعطي بشكل غير كفء مستويات عالية جداً من التلوث، والقليل جداً من نشاط تنظيف التلوث.

التلوث الكفؤ اجتماعياً. بالنظر الى ان القرارات الخاصة بالسيطرة على التلوث هي غير كفوءة، فهل ثمة طريق آخر لاجاد حل أفضل؟ وهل يجب منع التلوث منعاً باتاً؟ هل نطلب من الاطراف المتضررة التفاوض مع الملوّثين، ام نسمح لهم بمقاضاتهم لتعويضهم عن الاضرار؟ هل ثمة حل يمكن تدبره؟

بشكل عام، ينظر الاقتصاديون الى تقرير المستويات الكفوءة من التلوث عن طريق موازنة التكاليف الاجتماعية مع المنافع. بشكل أدق، «تطلب الكفاءة ان تكون المنفعة الاجتماعية الحديثة الناجمة عن تخفيض التلوث، مساوية للتكاليف الاجتماعية الحديثة للتخفيض». وتحدث هذه المساواة حين تكون المنافع الحديثة لصحة الامة، والممتلكات الناجمة عن تخفيض التلوث بمقدار وحدة واحدة مساوية بالضبط للتكاليف الحديثة لذلك التخفيض.

سيفرض تكاليف فلكية لتنظيف التلوث، في حين أن الكمية الضئيلة الأخيرة من التلوث قد تكون متواضعة للغاية. وفي بعض الحالات، قد يكون من المستحيل مواصلة الانتاج من دون إطلاق أية ملوثات، وبالتالي، فإن فلسفة القضاء تماماً على أخطار التلوث قد تتطلب إغلاق صناعات الحديد والصلب، أو المنع التام لحركة السيارات. وبشكل عام، تستدعي الكفاءة الاقتصادية حلاً وسطاً يوازن ما بين القيمة الإضافية لنواتج الصناعة، مع الضرر الإضافي الناجم عن التلوث.

إن سوقاً اقتصادية غير خاضعة للوائح تنظيمية سوف تولد مستويات من التلوث (أو المؤثرات الخارجية) تكون فيها المنفعة «الخاصة» الحدية لخفض التلوث مساوية للتكلفة الخاصة الحدية لخفض التلوث، وتتطلب الكفاءة أن تتساوى المنفعة «الاجتماعية» الحدية مع التكلفة الاجتماعية الحدية لخفض التلوث. وفي اقتصاد لا يخضع للوائح تنظيمية سيكون هناك القليل جداً من خفض التلوث والكثير جداً من التلوث.

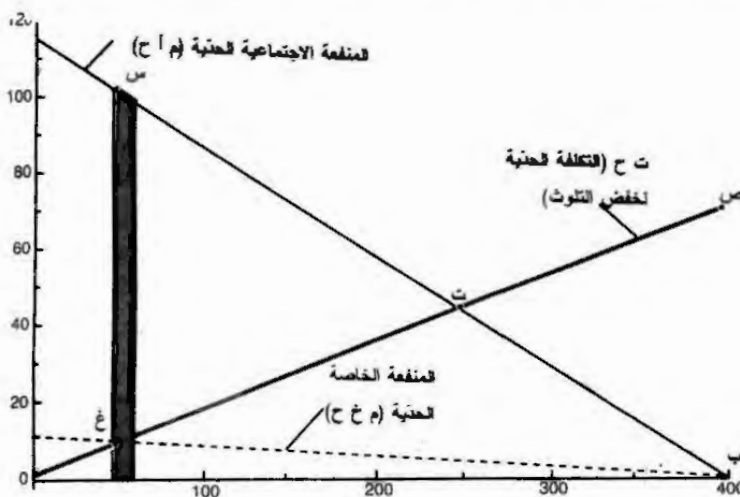
التحليلات البيانية للتلوث

يمكننا ايضاح النقاط سابقة الذكر بمساعدة الشكل ١٩ - ٥. فالخط المائل الى اعلى هو خط التكلفة الحدية (ت ح) لخفض التلوث. وتمثل المنحنيات المائلة الى اسفل المنافع الحدية من خفض التلوث، مع كون الخط العلوي المتصل م أ ح هو خط المنفعة الاجتماعية الحدية من التلوث الاقل في حين أن الخط المنقطع م غ ح هو خط المنفعة الخاصة الحدية من خفض التلوث بالنسبة للجهة التي قامت بنشر التلوث.

فكيف يمكن تقرير المستوى الكفء من التلوث؟ يوصي علماء الاقتصاد بمنهج يعرف «بتحليلات التكلفة - المنفعة»، تحدد فيه المستويات الكفوءة عن طريق الموازنة ما بين التكاليف الحدية لعمل ما مقابل المنافع الحدية لذلك العمل. وفي حالة «شركة الضوء والطاقة القدرة»، افترض أن الخبراء درسوا بيانات التكلفة لخفض التلوث والتخريب البيئي. وقرروا أن التكاليف الاجتماعية الحدية والمنافع الاجتماعية الحدية تتساوى حين يرتفع حجم تخفيض التلوث من ٥٠ طناً الى ٢٥٠ طناً. وقد وجدوا أنه عند معدل التلوث الكفو فإن التكلفة الحدية لخفض التلوث هي ٤٠ دولاراً للطن، في حين أن المنافع الاجتماعية الحدية من آخر وحدة أزيلت هي ٤٠ دولاراً للطن.

فلماذا يعتبر إطلاق الشركة ١٥٠ طناً بدلاً من ٤٠٠ طن أمراً كفوءاً؟ لأنه حسب محل اطلاق الاذخنة هذا فإن القيمة الاجتماعية الصافية للانتاج تبلغ حدها الأقصى. وإذا ما أطلقت «شركة الضوء والطاقة القدرة» أكثر من ١٥٠ طناً من التلوث، فإن الضرر البيئي الإضافي سيرجع الوفر في التكلفة من الزيادة في التخفيض. من جهة أخرى، إذا ما خفض التلوث الى ما دون ١٥٠ طناً، فإن التكاليف الحدية لتنظيف التلوث ستكون أكبر من المنافع الحدية المستفادة من الهواء الأنظف. وهنا أيضاً، وكما في مجالات عدة، نجد أن النتيجة الأكثر كفاءة هي تساوي التكلفة الحدية والمنفعة الحدية لأي نشاط.

وسوف تبين تحليلات التكلفة - المنفعة السبب في أن مواقف حماة البيئة المتطرفة المطالبين «بالقضاء على المخاطر»، أو «عدم اطلاق أية ملوثات» هي مضيعة للوقت. فخفض التلوث الى صفر



الشكل ١٩ - ٥.

عدم الكفاءة الناجم عن المؤثرات الخارجية.

حين تبعد المنفعة الاجتماعية الحدية (م أ ح) عن المنفعة الخاصة الحدية (م غ ح)، فسوف تولد الاسواق توازناً لا يخضع للوائح عند النقطة غ مع القليل من خفض التلوث أو تنظيفه. ويتحقق التنظيف الكفو من التلوث عند النقطة ت، حيث تتساوى م غ ح مع ت ح.



تحذير عند رسم التلوث بيانياً : من المفيد، عند تحليل التلوث، التفكير في السيطرة على التلوث أو إنقاذه على أنه «سلعة». لذلك فإننا نقيس التكاليف والمنافع الحدية على المحور العمودي، والتلوث الذي تمت إزالته أو خفضه على المحور الأفقي. والمهم هنا أن نتذكر أنه بالنظر لكون إزالة التلوث سلعة، فإنه يقاس بشكل إيجابي على المحور الأفقي. ويمكنك أيضاً النظر إلى التلوث وقياسه بشكل سلبي من نقطة الـ ٤٠٠ في أقصى اليمين. وبالتالي فإن خفضاً مقداره صفر يساوي تلوثاً مقداره ٤٠٠، في حين أن خفضاً مقداره ٤٠٠ يعني تلوثاً مقداره صفر.

الحل بالنسبة لسوق لا يخضع للوائح تنظيمية يأتي عند النقطة غ، حيث تتعادل التكاليف والمنافع الحدية الخاصة. عند هذه النقطة، لا يُزال سوى ٥٠ طناً من التلوث. والتكاليف والمنافع الحدية هي ١٠ دولارات للطن. لكن حل السوق غير المنظم ليس كذا. ويمكننا رؤية ذلك بإجراء تجربة تزيد تخفيض التلوث بمقدار ١٠ أطنان وهذا ممثل في الشريحة الرفيعة إلى يمين النقطة غ. وفي هذه الإزالة الإضافية، مثلت المنافع الحدية بكامل مساحة الشريحة الواقعة تحت منحني أ ح. في حين مثلت التكاليف الحدية بالمساحة الواقعة تحت منحني ت ح. لذلك فإن المنافع الصافية هي ذلك الجزء من الشريحة الرفيعة المظلة الواقعة ما بين المنحنيين.

يتحقق المستوى الكفؤ من التلوث عند النقطة ت، حيث تتعادل المنافع الاجتماعية الحدية مع التكلفة الحدية لخفض التلوث. عند تلك النقطة تكون كل من أ ح والتكلفة الحدية (ت ح) مساوية لاربعة دولارات للطن. أيضاً، وحيث إن أ ح تساوي ت ح، فإن تجربة زيادة التخفيض بقدر ضئيل تجعلنا نجد أن لا مسافة بين المنحنيين، وبالتالي، ليس هناك نفع صاف من زيادة السيطرة على التلوث. ويمكننا أيضاً قياس المنفعة الصافية من الحل الكفؤ مقارنة بالسوق غير الخاضع للتنظيم، بأخذ جميع الشرائح الصغيرة من صافي المنافع الواقعة بين الشرائح المظلة في الشكل ١٩ - ٥ والنقطة ت. وسوف يبين لنا هذا الحساب أن المساحة الواقعة بين النقاط غ س ت تمثل المكاسب المتحققة من إزالة كفاءة للملوثات.

خذ بعين الاعتبار، كإختبار أخير، تأثير قاعدة تقول بضرورة إزالة كل ذرة من التلوث. ويمكن تسمية تلك فلسفة «المجازفة - صفر» (zero - risk)، وقد تتطلب إزالة ٤٠٠ وحدة من التلوث. ستكون المنافع الاجتماعية الحدية لهذا العمل صفراً في حين تكون التكاليف الحدية عند النقطة ص، وبالتالي يكون لدينا تجاوزاً كبيراً في تكاليف الإزالة. وبإضافة جميع الشرائح الصغيرة إلى يمين نقطة الكفاءة، يمكننا رؤية أن التكاليف الصافية لمنهج «المجازفة - صفر» تتمثل في المساحة الواقعة ضمن النقاط ت ص ب.

سياسات تصحيح المؤثرات الخارجية

ما هي الاسلحة التي يمكن للحكومة استخدامها لمحاربة عدم الكفاءة الناجمة عن المؤثرات الخارجية؟ تحارب الحكومات عدم الكفاءة الناجمة عن المؤثرات الخارجية إما باستخدام السيطرة المباشرة، أو الحوافز المادية لحث الشركات على خفض المؤثرات الخارجية الضارة، أو زيادة الأنشطة المفيدة. وسوف نركز بشكل أساسي، فيما بقي من هذا الجزء، على خطوات الحكومة الرامية إلى كبح التلوث والأنشطة الضارة الأخرى.

برامج الخصومة

السيطرة المباشرة. تعتمد الحكومة، بالنسبة لمعظم أشكال التلوث، علالة على المؤثرات الخارجية المتعلقة بالصحة والسلامة، على السيطرة التنظيمية المباشرة، ويطلق عليها عادة «اللوائح التنظيمية الاجتماعية» (انظر الفصل ١٨). مثلاً، خفض «قانون الهواء النظيف للعام ١٩٧٠» نفث الملوثات المسموح بها بالنسبة لثلاث مؤسسات رئيسية بحوالي ٩٠ بالمئة. وفي العام ١٩٧٧ أمرت المنافع العامة بخفض ما تنفثه المصانع الجديدة من كبريت بمقدار ٩٠ بالمئة. وفي سلسلة من اللوائح التنظيمية صدرت خلال العقود الماضية، أُلغيت الشركات بأن عليها تقليل استخدام الكيماويات التي تستنزف طبقة الأوزون، كي تلتزم باللوائح التنظيمية.

فكيف يمكن للحكومة فرض تنفيذ لاتحة تنظيمية تتعلق بالتلوث؟ استكمالاً لمثالنا عن «شركة الضوء والطاقة القذرة»، قد تطلب وزارة حماية البيئة من الشركة خفض التلوث الذي تنفثه من ٤٠٠ إلى ١٥٠ طناً من المواد الدقيقة. وفي ظل لوائح التوجيه والسيطرة، فقد يأمر القائم بالتنظيم ببساطة من الشركة أن تلتزم بها، معطياً تعليمات مفصلة حول تكنولوجيا السيطرة على التلوث التي يجب استخدامها وأين يجب أن تطبق. قد لا يكون هناك فرصة كبيرة لإيجاد طرق جديدة أو استبدال طريقة بأخرى ضمن الشركة الواحدة أو ما بين الشركات. «فإذا» ما حددت المقاييس بشكل ملائم - وهي «إذا» صعبة بالفعل - فقد تقترب النتيجة من مستوى التلوث الكفؤ الذي تم توضيحه في الفقرات السابقة من هذا الجزء.

وفي حين أن من الممكن أن يقوم مسؤول التنظيم بإختيار إجراءات السيطرة على التلوث بطريقة تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، فإن ذلك بعيد الاحتمال من الناحية العملية. الواقع أن الكثير من أعمال السيطرة على التلوث تعاني من فشل حكومي واسع، من النوع الذي ناقشناه في الفصل ١٧. مثال ذلك، أن معظم لوائح تنظيم التلوث توضع عادة من دون مقارنة للمنافع والتكاليف الحدية وبدون هذه المقارنة فليس ثمة طريقة تساعد على تقرير المستوى الأكثر كفاءة للسيطرة على التلوث. والواقع أن

القانون يمنع صراحة، في بعض البرامج التنظيمية، إجراء مقارنة ما بين التكلفة والمنفعة كطريقة لتحديد المقاييس.

أضف الى ذلك، ان المقاييس الجاهزة هي بطبيعتها أدوات غير كفوة للغاية. فالتخفيض الكفؤ للتلوث يتطلب ان تتعادل تكلفة التلوث الحدية لجميع مصادر التلوث. وأنظمة الترجية والسيطرة، بشكل عام، لا تعطي مجالاً للتمييز بين الشركات، أو المناطق، أو الصناعات. وبالتالي، فإن اللوائح عادة هي نفسها للشركات الصغيرة والكبيرة، للمدن والمناطق الريفية، وللصناعات عالية التلوث ومنخفضة التلوث. ورغم أنه قد يكون في وسع الشركة خفض طن من الملوثات مقابل جزء طفيف من التكلفة مقارنة مع الشركة ب، فقد يطلب من الشركتين كليهما أن تخضعا للمقياس ذاته؛ وقد لا تعطي الشركة ذات التكلفة المتدنية في خفض التلوث حوافز أكثر من المقياس المعتمد رغم أنه قد يكون من الأنسب اقتصادياً فعل ذلك. لقد أظهرت دراسات عدة أن بلاده مقاييس مكافحة التلوث تجعل الأمة تدفع أكثر في مكافحته مما لو قامت بإدارة الأمر بكفاءة.



تطبيقات اقتصادية: هل يجدر بالمسؤولين عن اللوائح السماح بالفاقيق؟ في أوائل التسعينات

أجرت وكالة حماية البيئة وشركة أموكو، وهي شركة نفط ضخمة، دراسة على مصفاة للنفط تابعة للشركة في بورك تاون، فيرجينيا. وقد طلب من شركة أموكو، بموجب قانون الهواء النظيف، إجراء تغيير على معمل معالجة المياه العادمة التابع للمصفاة لخفض مادة البنزول، وهي مادة كيميائية سامة. وكانت التكلفة ٣١ مليون دولار.

لكن الدراسة وجدت انه يمكن خفض الكمية ذاتها من التلوث بطريقة أرخص بكثير عن طريق إجراء تغييرات في منطقة لا تخضع للوائح التنظيمية، مثل محطة التحميل البحرية التابعة للمصفاة، حيث تفرغ السفن النفط وتحمل بالبنزين. وكم تبلغ كلفة هذه التغييرات؟ ١٠ ملايين دولار.

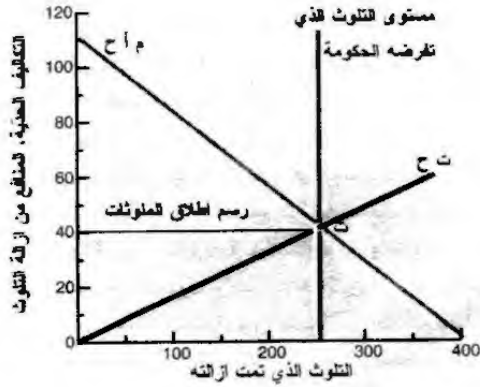
نجم هذا الوضع الشاذ لأن اللوائح لا تُعنى بفعالية التكلفة، أو أنها لم تعمم لتحقيق مستوى معين من نظافة البيئة بأدنى تكلفة ممكنة. ففعالية التكلفة تتطلب أن تكون التكاليف الحدية للخفض متساوية بين جميع الأساليب المعالجة للتلوث. وفي هذه الحالة، فإن التكاليف الحدية في محطة التحميل البحرية أقل بكثير من التكلفة في معمل معالجة المياه العادمة. وقد أوصى بعض علماء الاقتصاد بمعاملة المعمل كله «كفخاعة معزولة» يمكن للشركة من إدخالها تحديد أهداف عامة لما تطلقه من الملوثات بما يسمح لها تحقيق أهدافها البيئية بالتكلفة الأكثر فعالية.

حل السوق : فرض رسوم على إطلاق الملوثات. اقترح العديد من علماء الاقتصاد أن تعتمد السياسة المتعلقة بخفض التلوث على الحوافز الاقتصادية بدلاً من التوجيهات الحكومية، بهدف تجنب محاذير السيطرة المباشرة. وإحدى هذه الطرق هي استخدام «رسوم إطلاق الملوثات»، التي قد تتطلب فرض ضريبة على ما يطلق من ملوثات تعادل الأضرار الخارجية التي تسببت بها. فإذا كانت «شركة الضوء والطاقة القذرة» تسبب تكاليف حدية خارجية مقدارها ٣٥ دولاراً عن كل طن تتسبب به من تلوث في الأحياء المجاورة، عندها تكون الضريبة المناسبة على إطلاق الملوثات هي ٣٥ دولاراً للطن. ويعمل هذا في الواقع على جعل مشكلة المؤثرات الخارجية مشكلة داخلية في المنشأة ويجعلها تواجه التكاليف الاجتماعية لانشطتها. وحين تقوم «شركة الضوء والطاقة القذرة» باحتساب تكاليفها ستجد أن كل طن اضافي من التلوث قد يكلفها ٥ دولارات تكاليف داخلية إضافة الى رسم إطلاق الملوثات، فتكون التكلفة الحدية الاجمالية ٤٠ دولاراً عن كل طن من الملوثات. وعن طريق مساواة المنفعة الحدية الجديدة (المنفعة الخاصة زائد رسم إطلاق الملوثات) مع التكلفة الحدية لتخفيض التلوث، فقد تكبح الشركة مستوى ملوثاتها وتخفيضها الى المستوى الكفؤ. وإذا ما احتسبت رسوم إطلاق الملوثات بشكل صحيح - وهذه «إذا» صعبة أخرى - فإن الشركات الطامحة للربح ستتوجه وكأنها تقاد بيد خفية الى نقطة الكفاءة حيث تتساوى التكاليف الاجتماعية الحدية مع المنافع الاجتماعية الحدية للتلوث.

وبين الشكل ١٩ - ٦ الطرق البديلة بيانياً، وهو يشبه الشكل ١٩ - ٥ باستثناء أننا افترضنا في هذه الحالة أن هناك منافع خاصة من تخفيض التلوث يمكن إهمالها. وحسب طريقة السيطرة المباشرة، فسوف تصدر الحكومة أمراً للشركة بإزالة ٢٥٠ طناً من الملوثات (أو الا تطلق أكثر من ١٥٠ طناً). وهذا في الواقع سيضع المعيار على الخط العمودي في الرسم. وإذا ما وضع المعيار عند المستوى الصحيح، عندها قد تلتزم الشركة بمستوى التخفيض الكفء اجتماعياً. وبالتالي، إذا طبقت لوائح تنظيمية كفوة، فإن الشركة ستختار النقطة ت، حيث التكلفة الحدية الاجتماعية مساوية للتكلفة الحدية.

ماذا عن حالة رسوم إطلاق الملوثات؟ لنقل أن الحكومة فرضت رسماً مقداره ٤٠ دولاراً عن كل طن. هذا في الواقع يعني أن المنفعة الخاصة الحدية لخفض التلوث، قد تتراوح ما بين صفر الى ٤٠ دولاراً للطن. وحين تواجه الشركة بهذا الحافز، فإنها مرة أخرى قد تختار النقطة الكفوءة ت في الشكل ١٩ - ٦.

حل السوق : أدوات متداولة لإطلاق ثاني أكسيد الكربون : ثمة منهج جديد لا يستدعي من الحكومة فرض



الشكل ١٩ - ٦. مستويات التلوث، ورسم اطلاق التلوث.

حين تحدد الحكومة مستويات التلوث عند مستوى ١٥٠ طناً، أو تفرض ازالة ٢٥٠ طناً، فإن هذا سوف يقود الى مستوى التلوث الكفء عند النقطة ت. ويمكن تحقيق النتيجة ذاتها بفرض رسوم على اطلاق التلوث مقدارها ٤٠ دولاراً للطن؛ هنا، ستعادل الشركة ما بين الرسم والتكلفة الحدية وتختار خفض التلوث عند النقطة ت.

الاجتماعية الناجمة عن التلوث. وفي الحالات التي يقع فيها التأثير على سلع وخدمات متداولة في السوق، فإن القياس يكون دقيقاً نسبياً. فإذا ما تسبب طقس دافئ بخفض انتاج القمح، فإن في وسعنا قياس الضرر بالقيمة الصافية من القمح. أو إذا خفضت طريق جديدة وقت السفر للمتقنين عليها، فإن في وسعنا احتساب قيمة المنفعة من الطريق عن طريق ضرب الساعات التي جرى توفيرها بقيمة الوقت، ربما بقياسه بمعدل الاجور.

لكن ثمة أنواع من الاضرار البيئية، خاصة في القطاعات غير القابلة للتسويق، يصعب تقييمها. مثال ذلك، في أواخر الثمانينات واولئل التسعينات دعى حماة البيئة الى وقف قطع الاخشاب في منطقة واسعة في شمال غرب الولايات المتحدة لحماية الموطن الطبيعي لليوم المنقط. وهذا قد يكلف ألوف الوظائف لعمال قطع الاخشاب. فكيف يمكننا أن نقيم استمرار بقاء اليوم المنقط (لفترة لا يعلمها احد)؟ أو لئأخذ مثلاً آخر، بقعة شركة إكسون فالديز النفطية التي غطت مضيق الامير وليم في الاسكا، وألحقت اضراراً بالغة بالشواطئ والحياة البرية. كم تساوي حياة ثعلب الماء؟ ثمة امر آخر تدور حوله خلافات أشد، ما قيمة الحياة البشرية؟ وكما يجب على المجتمع ان يدفع لقاء زيادة مدى حياة الانسان؟

ضرائب هو استخدام اذونات يمكن تداولها والاتجار بها لإطلاق الملوثات. وحسب هذا المنهج، فبدلاً من إلزام الشركات بأن عليها دفع س دولار عن كل وحدة تلوث تطلقها ومن ثم السماح للشركات باختيار مستوى التلوث الذي تريد اطلاقه، تختار الحكومة مستوى التلوث وتعين العدد المناسب من الاذونات التي ستصدرها. وسيحدد سعر الاذن، الذي سيمثل مستوى رسم اطلاق الملوثات، حسب نظام العرض والطلب على الاذونات في السوق. وإذا فرضنا ان جدول التكلفة معروف، فإن منهج الاذونات المتداولة له النتيجة نفسها التي لمنهج رسوم اطلاق الملوثات. والاختلاف الوحيد هو أن الحكومة تحصل على إيرادات من رسوم اطلاق الملوثات، في حين أن من يحصلون على الاذونات (وهي المرافق العامة عادة) تحصل على مكاسب غير متوقعة هي قيمة هذه الاذونات.

وتقوم الولايات المتحدة حالياً بإختبار واسع لمنهج اذونات إطلاق ثاني اكسيد الكبريت التي يمكن تداولها، وهي المادة الأشد ضرراً وتلوثاً للبيئة. ووفقاً لقانون الهواء النظيف، المعدل، للعام ١٩٩٠، فإن الحكومة ستصدر اذونات بإطلاق ٩ ملايين طن سنوياً من ثاني اكسيد الكبريت في كافة أنحاء الولايات المتحدة. وهي سياسة ستنتشر فقاعة ضخمة فوق البلد كله. ويحلل نهاية العقد، فإن من المقرر أن ينخفض اطلاق الملوثات بما يوازي ٥٠ بالمئة عن مستويات ١٩٩٠. وسوف تتلقى مرافق انتاج الطاقة الكهربائية اذونات إطلاق الملوثات، وتتاجر بها في «مجلس تجارة شيكاغو»، كما يتاجر بالنفط أو أحشاء المواشي. والشركات التي تستطيع خفض ما تطلقه من كبريت بوسائل رخيصة يمكنها أن تفعل ذلك، وتبيع ما يفيض لديها من اذونات الى شركات تحتاج المزيد من الاذونات، لأنها أقامت معامل جديدة، أو لأن لا مجال لديها لخفض التلوث.

يعتقد الاقتصاديون المهتمون بالبيئة أن تحسين الحوافز سيسمح بتلبية الاهداف الطموحة لهذه السياسة بتكلفة أدنى بكثير مما يدفع في لوائح التوجيه والسيطرة التقليدية. وتشير الدراسات التي قام بها عالم الاقتصاد توم تيتنبرغ (Tom Tietenberg) - من كلية كولبي في مين - ان الطرق التقليدية في مكافحة التلوث تكلف من ضعفين الى عشرة أضعاف ما تكلفه اللوائح التي تعنى بفعالية التكلفة.



تطبيقات اقتصادية : ما هي قيمة بومة منقطة؟ بشكل عام، يتطلب الوصول الى مستوى

كفء من التنظيم أن يكون في وسع القائمين على التنظيم وضع قيمة نقدية للمؤثر الخارجي. مثال ذلك، إذا حددت رسوم اطلاق الملوثات بحيث تعادل التكاليف والمنافع الاجتماعية الحدية، فمن الواضح أنه يجب أن يكون في وسعنا احتساب الاضرار

طريقتان قد تقدمان نتيجة كفوة بقدر معتدل هما : المفاوضات الخاصة، وقواعد المسؤولية.

المفاوضات ونظرية كواس Ronald Coase من شيكاغو يقترح بأن المفاوضات الطوعية بين الاطراف المتأثرة قد تقود في بعض الظروف الى نتائج كفوة.

والظروف التي يمكن اجراء هذه المفاوضات في ظلها هي أن يكون لدينا حقوق ملكية واضحة المعالم، وتكون تكاليف المفاوضات متدنية. افترض مثلاً، أنني أسكب مواد كيميائية في أعلى جدول ماء يصب في أحواض للسماك، مما يؤدي الى قتل الكثير من اسماكك. بعد ذلك افترض أن في وسعك مقاضاتي على الضرر الذي أصاب اسماكك. يجادل كواس، انه في هذه الحالة يكون لدى كلانا حافز قوي للاجتماع والاتفاق على المستوى الكفء من سكب الملوثات. ويمكن لهذا الحافز ان يوجد من دون أي تدخل لبرنامج حكومي لمكافحة التلوث.

وقد حاول بعضهم حمل اقتراح كواس الى مدى أبعد، مجادلين بأن مساومات كفوة سوف تتم. لكن التوصل الى مثل هذه النتيجة فيه الكثير من التناؤل. فالقول ان ثمة مجال لتفاهم كفه يوفر التكاليف لا يعني دائماً ان لدينا اتفاقاً سيبرم فعلاً - فتاريخ الحروب، والخلافات بين الادارات والعمال، ونظرية الألعاب اكبر دليل على ذلك^(١).

ومع ذلك فإن تحليلات كواس تبرز فعلاً بعض الحالات، حيث يمكن للمساومات الخاصة المساعدة في تخفيف بعض المؤثرات الخارجية، وهي تحديداً، حين تكون حقوق الملكية واضحة المعالم، وحين تكون الاطراف المتأثرة قليلة العدد بحيث يمكنها الاجتماع والتفاوض على حل كفه.

قواعد المسؤولية منهج اخر يعتمد على الإطار التشريعي للقوانين التي تحدد المسؤولية أو النظام المتعلق بالإضرار بالغير، بدلاً من الاعتماد على اللوائح التنظيمية المباشرة للحكومة. وفي هذه الحالة يكون مطلق المؤثرات الخارجية مسؤولاً عن أية اضرار يلحقها بالآخرين.

لهذا المذهب قواعد راسخة في بعض المجالات. وهكذا، في بعض الولايات، إذا أصيب شخص بجروح بسبب إهمال أحد السائقين، فإن في وسعه مقاضاته لتعويض الاضرار. أو إذا تسببت شركة ما بمرض عمالها نتيجة إهمالها، فإن في وسعهم مقاضتها وطلب تعويضات.

لنعد الى مثالنا، كيف يمكن لنظام المسؤولية الأمثل احتواء المؤثرات الخارجية؟ إذا تسببت «شركة الضوء والطاقة القذرة» بضرر مقداره ٤٠ دولاراً لكل طن من الملوثات، فإن في وسع

طور علماء الاقتصاد طرقاً عدة لتقييم الاضرار التي لا يمكن استنتاجها بشكل مباشر حسب سعر السوق. فالتقييم يكون أسهل في الحالات التي تؤذي فيها المشاكل البيئية مباشرة المنتفعين بتلك البيئة. فتلويث نهر أو بحيرة سيمنع الناس من السباحة، أو صيد السمك فيها، ويمكن تقدير قيمة فرص الترفيه الضائعة في تلك الاماكن.

لكن ماذا عن قيمة البومة المنقطة؟ معظم الناس لم يروا البومة المنقطة في حياتهم، كما انهم لن يروا طائر غرنوق ينعق، أو يزوروا فعلياً مضيق الأمير ولیم. لكنهم مع ذلك قد يحددوا قيمة لتلك الموارد الطبيعية. ويستخدم بعض المختصين في اقتصاد البيئة تقنية تدعى «التقييم المحتمل» (contingent valuation)، والتي تتضمن استجواب الناس عن المبلغ الذين هم على استعداد لدفعه في وضع مفترض، مثل الحفاظ على مصدر طبيعي دون إلحاق ضرر به. وفي حالة بقعة شركة إكسون فالديز النفطية، تم استطلاع آراء الناس من مختلف المناطق في محاولة لمعرفة كيف يقيم الناس الذين لم يزوروا قط مضيق الأمير ولیم الحفاظ على بيئة ذلك المكان وأعادته لحالته الأولى، وقد حددت الدراسة قيمة مقدارها ٣ بلايين دولار كتكلفة لذلك الحادث.

اثارت منهجية التقييم المحتمل خلافات حادة. وجادل منتقدوها بأن إجابات الناس لا يمكن تصديقها لانه يطلب منهم تقييم أشياء لا يفهمونها، ولم يجربوها قط. أضف الى ذلك، وحيث أن الناس لن يضطروا حقيقة الى دفع الاموال التي قيموا الاضرار بموجبها، فإنه يسعدهم زيادة ما يعرضون دفعه من مبالغ مفترضة على قضية تستحق الاهتمام، وستكون تقديراتهم عالية بشكل لا يمت الى الواقع بصلة ويجب تجاهلها.

قلة من الناس يساورها الشك في القيمة الكبيرة للبيئة السليمة لدى الأمريكيين، لكن تقييم المكونات التي لا يمكن تسويقها هو عمل مضلل.

طرق خاصة

لا تشتمل الحلول جميعها على عمل حكومي مباشر، فثمة

(٦) سيدرك الذين درسوا الفصل ١١ من هذا الكتاب انه يمكن تطبيق نظرية الألعاب بشكل مثير على أوضاع المساومة في مثل هذا النوع من المؤثرات الخارجية. فما هي الدروس التي قد نستخلصها؟ غالباً ما تنتهي اللعبة بتوازن يبرز نتيجة غير كفوة بشكل واضح. ويشرح الفصل ١١ لعبة التلوث، حيث تقود المصالح الخاصة للملوثين الى اطلاق مستويات عالية من الدخان والنفايات. ويحدث ذلك حين تتبع الشركات منهجاً تنافسياً أو غير متعاون (ويطلق على هذه النتيجة اسم «توازن ناش»). ولم يجد منظور اللعبة أية نظرية تثبت وجود يد خفية تقود اثنين أو أكثر من المساومين الى مستوى «باريتو» الكفه من التلوث. ولم يثبت كواس أو أي شخص آخر هذه النتيجة.

الضحايا تعويض هذه الاضرار من خلال المحاكم. وبالتالي، فإن التكلفة الحديثة التي تواجهها الشركة ستكون ٤٠ دولاراً لكل طن، بالضبط كما لو كان لدينا رسم على اطلاق الملوثات مقداره ٤٠ دولاراً للطن؛ وهذه التكاليف ستعطي المنشآت حافزاً قوياً على خفض التلوث والرجوع به الى مستوى الكفاءة.

لسوء الحظ ان لقواعد المسؤولية نواحي قصور لا تقل عن أي نظام آخر لمكافحة المؤثرات الخارجية. وتكمن الصعوبة الرئيسية في التكلفة العالية لرفع الدعاوى طلباً للتعويض عن اضرار التلوث. واقتار الناس الى حقوق ملكية الهواء النظيف.

هل نبطيء أم لا: قضية التغيير المناخي

اكثر المواضيع اثاره لقلق العلماء من بين القضايا البيئية، هو موضوع زيادة حرارة الأرض الناجمة عن تأثير الاحتباس الحراري. ويحذر علماء المناخ وعلماء آخرون من ان تراكم الغازات مثل غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينتج، بشكل أساسي، من احتراق الوقود الاحفوري، سيؤدي على الأغلب الى زيادة حرارة الأرض وغير ذلك من التغييرات المناخية خلال القرن القادم. وحسب النماذج المناخية يتوقع العلماء انه إذا استمر التوجه الحالي، فإن حرارة الأرض سترتفع بمقدار يتراوح ما بين ٥ الى ١٠ درجات فهرنهايت خلال القرن القادم. وهذا يخرج مناخ الأرض عما عرفته طيلة فترة الحضارة البشرية كلها.

وتأثير الاحتباس الحراري هو الاب الاكبر لمشاكل الصالح العام؛ فالأعمال اليوم سوف تؤثر على المناخ بالنسبة لجميع الناس في جميع البلدان لقرون قادمة. وتأتي تكاليف تخفيض اطلاق ثاني أكسيد الكربون في المدى القريب، مع محاولة الدول خفض استهلاكها من الوقود الاحفوري، عن طريق ترشيد استهلاك الطاقة، باستخدام مصادر بديلة للطاقة (مثل الطاقة الشمسية أو ربما الطاقة النووية)، وزراعة الاشجار، وغير ذلك من الاجراءات. وهذا يعني أن علينا في المدى القريب ان نقبل المزيد من الطاقة المكلفة، ومستويات معيشة أدنى، ومستويات استهلاك أدنى، فمناخ تخفيض اطلاق الملوثات ستأتي بعد سنوات عدة في المستقبل، حين يؤدي انخفاض اطلاق الملوثات الى خفض الاضرار التي لحقت بالمناخ مستقبلاً - مثل خفض الاذى الذي لحق بالزراعة، والشواطىء، وعلاقة الكائنات الحية ببيئتها.

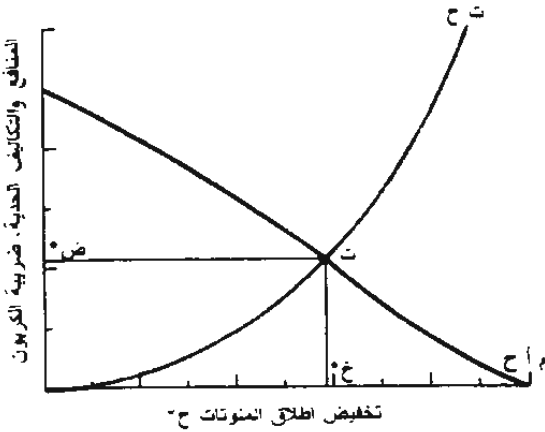
لقد بدأ علماء الاقتصاد في دراسة الآثار الاقتصادية لتغيير المناخ لفهم الطريقة التي تتراعى بها الدول وضع استراتيجياتها الحساسة. وكبداية، يشير الاقتصاديون الى المسيرة الطويلة للتطور الاقتصادي، فالتكنولوجيا قد عزلت الانسان والنشاط الاقتصادي، بشكل مضطرب عن تقلبات المناخ، وفي وسع الانسان

اليوم بفضل التكنولوجيا المعاصرة ان يعيش ويزدهر في أي مناخ على وجه الأرض. فقد اكتسحت الانشطة الاقتصادية، والتغيرات مثل الاجور، والتجمع نقابياً، ومهارات القوى العاملة، والعوامل السياسية الاعتبارات المناخية.

بشكل عام، فإن قطاعات الاقتصاد التي تعتمد بشدة على انظمة بيئية لا سبيل الى التحكم بها - أي على أمور تحدث بشكل طبيعي مثل هطل المطر، وجريان الماء، ودرجات الحرارة - ستكون الاكثر تأثراً بتغير المناخ. وتقع الزراعة، والغابات، وأماكن التنزه الخلوية، والانشطة الساحلية، ضمن هذه الفئة. والدول مثل اليابان والولايات المتحدة معزولة نسبياً عن المؤثرات المناخية، في حين أن الدول النامية مثل الهند والبرازيل اكثر حساسية لهذه الأمور. وتوحي الدراسات الاقتصادية بأن التكلفة الاجمالية لتغير المناخ في الولايات المتحدة في نهاية القرن القادم ستشكل على الاغلب نسبة مئوية ضئيلة من اجمالي الناتج.

وتتطلب استراتيجية كفوءة لاحتواء التغيير المناخي تقييم التكاليف الحديثة لتخفيض ثاني أكسيد الكربون مقابل المنافع الحديثة. وبين الشكل ١٩ - ٧ التكلفة الحديثة على أنها ح والمنفعة الاجتماعية الحديثة على أنها م ح. ويقاس المحور العمودي التكاليف والمنافع بالدولار، في حين يقاس المحور الافقي تخفيض اطلاق الملوثات بالنسبة المئوية لتخفيض ثاني أكسيد الكربون. وتمثل النقطة ت في الرسم البياني نقطة الكفاءة حيث تتساوى تكاليف التخفيض الحديثة مع المنافع الحديثة الناتجة عن إبطاء التغييرات المناخية. وهذه هي النقطة التي ترفع قيمة الاستهلاك البشري المستقبلي الى أقصى حد. وبالعكس ذلك، فإن الحل السوقي البحت، يأتي مع خفض اطلاق الملوثات الى النقطة صفر، حيث تكون م ح في أعلى نقطة لها فوق صفر التكلفة الحديثة (ت ح). في حين أن حلاً بيئياً متطرفاً يحاول تجنب الحاق أي أذى بالنظام البيئي الطبيعي، يتحقق عند الحافة اليمنى من الشكل حيث تتجاوز التكلفة الحديثة (ت ح) المنفعة الاجتماعية الحديثة (م ح) بدرجات.

فكيف يمكن الوصول الى النقطة ت، حيث ان المستوى الكفوء لتخفيض ثاني أكسيد الكربون ينتج عن حرق الوقود الذي يحتوي على الكربون، فقد اقترح البعض فرض ضريبة على الكربون الذي يحويه الوقود. والوقود الذي يحتوي كميات اكبر من الكربون، مثل الفحم، تفرض عليه ضريبة أعلى من الوقود الذي يحوي مقادير اقل منه مثل البنزين. وقد حسب علماء الاقتصاد ان الضريبة الكفوءة على الكربون ستتراوح ما بين ٥ الى ١٠ دولارات على كل طن من الكربون وترتفع تدريجياً خلال القرن القادم. وحسب المستوى الاعلى، فإن ضريبة الكربون سترفع فاتورة الكهرباء



الشكل ١٩ - ٧. يمكن لضريبة الكربون أن تبطي التغييرات المناخية الضارة.

يتطلب إبطاء التغييرات المناخية الضارة من دون إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد فرض «ضريبة كربون» على نفث ثاني أكسيد الكربون الضار لموازنة التكلفة الحدية للتخفيض مع المنافع الحدية لخفض الاضرار الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر وغير ذلك من آثار تغير المناخ.

بيئة كرتنا الأرضية ومواجهتها. فمن جهة، صحيح أننا نبحر في مياه مجهولة، نستنزف الكثير من مصادرها الطبيعية في حين نغير تكوين مصادر أخرى بشكل لا رجعة عنه، ونقامر بعالمنا بطرق لا نعرف مداها. ويبدو أن البشر ما زالوا نزاعين إلى الخصام كما كانوا منذ فجر التاريخ، وطوروا أسلحة فعالة بشكل مرعب إذا ما استخدمت للإنتقام في نزاعاتهم. وفي الوقت نفسه، فإن طاقات الملاحظة والتحليل أصبحت ذات حجم أعظم بكثير. فالتركيب المكونة من المراقبة، والقياس، والتحليل، والحوسبة تنمو بشكل أسرع حتى من قدرتنا على طرح النفايات، وقطع الأشجار، أو إنتاج المزيد من البشر.

فما الذي سيفوز في السباق القائم ما بين ميلنا إلى الخصام والتلوّث وقدرتنا على التفكير والحساب؟ هل ثمة مصادر كافية تسمح للفقراء التمتع بمستويات استهلاك كالتي للدول عالية الدخل، أم أن أغنياء اليوم سيسحبون السلم خلفهم؟ ليس ثمة إجابات نهائية لهذه الأسئلة العميقة، لكن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أننا إذا أدركنا مصادرها البيئية بحكمة، فإن الجنس البشري لن يتمكن من البقاء وحسب، بل سيذهب لفترة طويلة قادمة.

بمقدار ٢ بالمائة فقط، وسعر البنزين بمقدار ٢ سنت للجالون الواحد. وسوف يسمح هذا المستوى من ضريبة الكربون بحدوث تغييرات مناخية ملحوظة. لذلك، اقترح حماة البيئة ضريبة كربون أعلى بكثير - في حدود ١٠٠ دولار الطن - والتي سيكون لها تأثير أكبر على الناس بهدف تجنب حدوث تغييرات كبيرة على المناخ مستقبلاً.

ومع ذلك، فقد لا يكون علماء الاقتصاد وحماة البيئة متباعدين في آرائهم بالقدر الذي يحاول أن يظهرهم به هذا التحليل. فالتغيير المناخي يفرض صعوبات جمة على صانعي السياسة لأن تأثيراته فيها الكثير من عدم اليقين الذي يمتد إلى مدى بعيد في المستقبل. فما هي بعض الشكوك الرئيسية المحيطة بهذا الموضوع؟ يشير العلماء المخاوف من أن تؤدي التحولات الحالية إلى تحويل أوروبا إلى الاسكا ثانية، وأن يحول جفاف الوسط القاري أحزمة زراعة الحبوب إلى صحاري، وأن تجف الأنهار العظيمة بسبب اختفاء الثلج عن القمم، وأن تدمر العواصف العاتية مجموعات كاملة من السكان القاطنين في المناطق المنخفضة، وأن يؤدي ذوبان صفائح الجليد إلى ارتفاع مناسيب المحيطات بمقدار ٢٠ إلى ٥٠ قدماً، ومن هجرة أوبئة وأمراض استوائية في اتجاه الشمال مهلكة المناطق معتدلة المناخ، ومن الهجرة بدوافع بيئية تقود الناس إلى تجاوز الحدود بين البلدان بحثاً عن أراض يمكن العيش فيها.

وفي مواجهة هذه المعضلة، يعتمد علماء الاقتصاد على تقنيات نظرية المنفعة في ظل عدم اليقين التي طالعناها في الفصل ١١ لتحليل مختلف الاستراتيجيات. في هذا المنهج، تشتمل عملية اتخاذ قرار مقنع على عمل قائمة بالأحداث التي قد تقع، وتقدير عواقب تلك الأحداث، والحكم على احتمالات وقوع كل حدث، وتقدير القيمة المتوقعة للعواقب مقابل التكاليف المتوقعة في ظل مختلف مسارات العمل، واختيار العمل الذي يعطي أقصى قيمة أو منفعة متوقعة. وتقترح الدراسات الأولية أنه وبسبب كون عدم اليقين أحادي الجانب وثمة احتمال ضئيل في حدوث ضرر كبير، فإن من المستحسن دفع «قسط تأمين عن المخاطر» بمعنى اتخاذ المزيد من الخطوات اليوم لتبطين التغييرات المناخية. وكما أننا كأفراد نجد أن من المنطقي التضحية بقدر ضئيل من دخلنا اليوم لتركيب معدات الحماية من الحريق وخفض فرص حدوث كارثة حريق في منازلنا، فقد تجد المجتمعات أن من الحكمة التضحية ببعض من دخلها القومي اليوم لتجنب ارتفاع حرارة الأرض في القرن القادمة.

لقد بدأنا هذا الفصل بأسئلة متشائمة عن مستقبل البشرية. وبعد أن استعرضنا هذا المجال، كيف يمكن أن نختم موضوعنا؟ بالاعتماد على وجهة النظر الخاصة، فإن من السهل أن يصبح المرء متفائلاً أو متشائماً بشأن قدرتنا على فهم التهديدات المحيطة

أ - السكان ومحدودية الموارد

١ - تقوم نظرية مالثوس في السكان على قانون تناقص العوائد. وهو يؤكد أنه ما لم يتم التحكم في عدد السكان فإنهم سيميلون إلى التكاثر حسب متوالية هندسية (أو أسية) ويتضاعفون في كل جيل أو ما يقارب ذلك. لكن سيكون لكل فرد من السكان المتكاثرين قدر أقل من الأرض والموارد الطبيعية للعمل فيها. وبسبب تناقص العوائد، فإن الدخل سيزداد حسب متوالية حسابية في أفضل الأحوال، وسيميل الناتج بالنسبة للفرد الواحد إلى الانخفاض حتى يصل السكان في معيشتهم إلى مستوى الكفاف أو ما يقارب الجوع.

٢ - طيلة ما يقارب مئة وخمسين عاماً تعرض مالثوس واتباعه للانتقاد من منطلقات عدة. ومن أهم هذه الانتقادات أن المalthusية قد تجاهلت إمكانية التقدم التكنولوجي وغفلت عن أهمية تنظيم النسل كقوة لخفض النمو السكاني.

٣ - بينت دراسات العلاقة ما بين التلوث، والسكان، والدخل أن الطلب على جودة البيئة يرتفع بسرعة كلما ازداد معدل دخل الفرد، لذلك، وحسب معظم المؤشرات فإن جودة البيئة تتحسن، ولا تتردى، كلما ارتفع دخل الفرد.

ب - توزيع الموارد في السوق

٤ - تكون المصادر الطبيعية غير متجددة حين تكون كميتها محدودة ولا يمكن توليدها بسرعة. الموارد المتجددة هي تلك التي يكن الانتفاع بها بشكل منتظم وتعويض ما استهلك منها، وإذا ما أديرت بشكل مناسب فيمكنها تقديم خدمات نافعة إلى ما لا نهاية.

٥ - من وجهة نظر اقتصادية فإن التمييز الحاسم هو بين الموارد القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك. وتكون المصادر الطبيعية قابلة للاستهلاك حين يكون في وسع الشركات أو المستهلكين وضع اليد على جميع منافعها، وتشمل الأمثلة حقلاً للنفط أو مزرعة للكرمة. وتكون الموارد غير قابلة للاستهلاك حين لا تكون تكاليفها أو منافعها حقاً شرعياً لأي مالك؛ بكلمات أخرى، أنها تشتمل على مؤثرات خارجية. أمثلة ذلك جودة الهواء والمناخ، التي تؤثر فيها أمور خارجية مثل أنشطة حرق الوقود الأحفوري.

٦ - ومن الأمثلة المهمة على الموارد القابلة للاستهلاك، غير المتجددة الوقود الأحفوري مثل النفط، والغاز، والفحم. ويجادل علماء الاقتصاد أنه وبسبب قدرة الأسواق الخاصة على تسعير وتوزيع هذه الموارد، فإنه يجب معاملتها مثل معاملة الأصول الرأسمالية الأخرى

ج - كبح المؤثرات الخارجية : اقتصاديات البيئة

٧ - من الأسباب الرئيسية لفشل السوق والتي تزداد أهميتها، المؤثرات الخارجية . وتحدث حين تفيض تكاليف (أو منافع) أحد الأنشطة لتشمل أناس آخرين دون أن يقبض هؤلاء مقابل ما حملوه (أو يدفعوا) مقابل ما انتفعوا به

٨ - وأوضح مثال على المؤثرات الخارجية حالة السلع العامة، مثل الدفاع، حيث يشارك جميع المستهلكين في الاستهلاك على حد سواء ولا يمكن استثناء أحد منهم. ومن الأمثلة الأخرى التي تمتلك بعض خواص السلع العامة، الاختراعات، والمتنزهات، والسدود. وتختلف هذه عن السلع الخاصة التي يمكن تقسيمها وتوفيرها للشخص الفرد .

٩ - تنشأ المشاكل البيئية بسبب المؤثرات الخارجية الناجمة عن الإنتاج أو الاستهلاك، فالاقتصاد سوق لا يخضع للوائح تنظيمية سينتج الكثير من التلوث والقليل من أنشطة تخفيض التلوث. وتتخذ الشركات التي لاتخضع للوائح تنظيمية قراراتها بشأن تخفيض التلوث (والسلع العامة الأخرى) عن طريق مقارنة منافعها الخاصة الحدية مع التكاليف الخاصة الحدية. وتتطلب الكفاءة أن تتساوى المنافع الاجتماعية الحدية لخفض التلوث مع التكاليف الاجتماعية الحدية له .

١٠ - ثمة خطوات عديدة يمكن للحكومات اتخاذها لتصحيح عدم الكفاءة الناتجة عن المؤثرات الخارجية أو تحميلها للمتسببين بها . وتشمل البدائل حلولاً لامركزية (مثل التفاوض أو اتباع قواعد المسؤولية القانونية) والطرق التي تفرضها الحكومة (مثل معايير اطلاق الملوثات أو ضرائب اطلاق الملوثات) . وتدل التجارب على أنه لا يوجد من بين هذه الطرق ، طريقة تصلح في جميع الاحوال ، لكن ثمة اعتقاد لدى العديد من علماء الاقتصاد بأن التوسع في استخدام أنظمة شبيهة بنظام السوق قد تحسن كفاءة اللوائح التنظيمية.

الفصل ٢٠

توزيع الدخل والصراع ضد الفقر

[التعارض] ما بين المساواة والكفاءة [هو] أكبر الأمور الاقتصادية - الاجتماعية التي يصعب الجمع بينها ، والذي ابتلانا بالعشرات من اتجاهات السياسة الاجتماعية . فلا يمكننا الحصول على كعكتنا من كفاءة السوق واقتسامها بالتساوي .
(ارثر اوكن (١٩٧٥)

الرفاه الحديثة. علاوة على ذلك، فإن محاولة مساواة المداخل ستنتهي إلى إحداث تأثيرات سلبية بالنسبة إلى الحوافز والكفاءة. فالناس يتسألون اليوم: كم من كعكة الاقتصاد يجب التضحية به، كي يجري اقتسامها بشكل فيه مساواة أكثر؟

الهدف من هذا الفصل هو دراسة الحقائق المتعلقة بتوزيع الدخل، والمعضلات التي تواجهها الحكومات حين تتولى مسألة إعادة توزيع المداخل. إن سياسات الحكومة الرامية إلى ضمان توزيع عادل للدخل هي من بين أكثر المواضيع صعوبة وعرضة للخلاف. وفي هذه الناحية بالذات يكون للتحليلات الاقتصادية الواضحة - المتعلقة بحقائق وتوجهات الفقر، وكذلك المتعلقة بنواحي القوة والضعف في مختلف أنواع السياسات - أثر كبير على تحريك عمليات مجتمع السوق بشكل سلس وعادل.

نحن نعيش في مجتمع مزدوج المقاييس. فقوانيننا تدعي وجود حقوق متساوية للجميع، ومبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وتكافؤ الفرص. تلك هي الشعارات المنمقة للديمقراطية الحديثة. لكن الحياة اليومية في اقتصاد السوق تتكلم بشكل مختلف. ففي حين يجوع بعض الناس، وليس لديهم مكان يبيتون فيه، يعيش بعضهم الآخر في مساكن فخمة، ويقود سيارات ثمنها مئة ألف دولار.

فأيهما هو وجه الحقيقة؟ الحقوق المتساوية أم عدم تساوي النتائج؟ الجواب هو - إلى حد ما - كلاهما، فالدول الديمقراطية تعطي أهمية أكبر لحقوق الإنسان، وتساوي الفرص. واتخذت خطوات لرفع مستويات المعيشة للفئات الأقل حظاً. لكن لم يتم القضاء على الفقر، لأن هناك حدوداً بيّنة للوفرة والكرم في دولة

قياس عدم المساواة

١

ناقصاً أية ضرائب مدفوعة. وتتكون الثروة (wealth) أو "القيمة الصافية" من القيمة النقدية للأصول المالية والعينية. ناقصاً المبالغ المستحقة للبنوك أو الدائنين الآخرين. ويمكنك إنعاش ذاكرتك حول المصادر الرئيسية للدخل والثروة بالرجوع إلى الجدولين ١٢-١ و ١٢-٢ في الفصل ١٢

توزيع الدخل والثروة

تعتبر المناقشات المتعلقة بمداخل الأفراد أحد أكبر المحرمات في الأحاديث بين الأمريكيين. فنحن غالباً ما نعرف عن الحياة الشخصية لأصدقائنا أكثر مما نعرف عن رواتبهم. ولهذا السبب،

لقياس عدم المساواة في السيطرة على الموارد الاقتصادية، فإن علينا الاهتمام بالدخل والفروقات في الثروة. تذكر أننا نعني بالدخل الشخصي (personal income) جميع المقبوضات أو النقد المكتسب من شخص ما، أو أسرة، خلال فترة محددة من الزمن (هي في العادة سنة). والمكونات الرئيسية للدخل الشخصي هي: ما يكتسب من العمل، والدخل من الأملاك (من الإيجارات، والفوائد، وأرباح الأسهم)، والدفعات التحويلية من الحكومة. ويشمل الدخل الشخصي المخصص للإنفاق (disposable personal income) الدخل الشخصي

(١) فئة الدخل للأسرة	(٢) معدل الدخل (دولار)	(٣) نسبة جميع الأسر في هذه الفئة	(٤) نسبة الدخل الإجمالي الذي تلقته الأسر في هذه الفئة
أدنى خمس	أقل من ١٢,٦٦٤	٢٠,٠	٣,٨
الخمس الثاني	١٢,٦٦٥ - ٢٤,٣٢٩	٢٠,٠	٩,٤
الخمس الثالث	٢٤,٣٠٠ - ٣٧,٩٩٩	٢٠,٠	١٥,٨
الخمس الرابع	٣٨,٠٠٠ - ٥٨,١٩٩	٢٠,٠	٢٤,٢
أعلى خمس	٥٨,٢٠٠ - أكثر	٢٠,٠	٤٦,٨
أعلى ٥ بالمئة	٩٩,٣٧٢ وأكثر	٥,٠	١٨,٦

الجدول ٢٠ - ١. توزيع الدخل النقدي للأسر الأمريكية، ١٩٩٢

كيف تم توزيع إجمالي الدخل بين الأسر في العام ١٩٩٢؟ وزعنا الأسر إلى أخماس، الخمس ذو الدخل الأدنى، والخمس ذي ثاني أدنى دخل، وهلم جرا (المصدر، مكتب احصاءات الولايات المتحدة السكاني، الدخل النقدي للأسر، والعائلات، والأفراد في الولايات المتحدة: ١٩٩٢، التقرير الحالي للسكان، السلسلة بي - ٦٠، الرقم ١٨٤، ايلول ١٩٩٣).

دولاراً، في حين يحصل الخمس الأوفر دخلاً على أكثر من ٥٨٢٠٠ دولاراً. ويحصل ٥ بالمئة من الأسر على دخل يفوق ١٠٠ ألف دولار. ويكسب بعضهم مبالغ أعلى من ذلك بكثير، لكن مع تحركنا إلى أعلى هرم الدخل، فإن عدد تلك الأسر يقل أكثر. فأكثر ولر أقماً هراًمً للدخل من مكعبات الأطفال، يبين كل مكعب زيادة في الدخل مقدارها ٥٠ دولار، لوصل ارتفاع ذلك الهرم لعلو يزيد كثيراً عن قمة أفرست، لكن معظم الناس لن يرتفعوا لأكثر من بضعة أقدام عن الأرض.

كيف نقيس عدم المساواة بين فئات الدخل

كيف يمكننا أن نقيس درجة عدم المساواة في الدخل؟ لوزعت المداخل بالتساوي بشكل مطلق، لما كان هناك أي فرق بين أعلى ٢٠ بالمئة من السكان وأدنى ٢٠ بالمئة منهم: فسوف تحصل كل مجموعة منهم على ٢٠ بالمئة من مجمل الدخل. وهذا ما تعنيه المساواة المطلقة.

لكن الحقيقة أبعد من ذلك بكثير. فالخمس الأدنى، الذي يشكل ٢٠ بالمئة من الأسر، لا يحصل إلا على أقل من ٤ بالمئة من مجمل الدخل. في حين يبدو الوضع معكوساً تقريباً بالنسبة إلى أعلى ٥ بالمئة دخلاً من الأسر، التي تحصل على ٢٠ بالمئة تقريباً من الدخل.

ويمكننا بيان عدم المساواة من خلال رسم بياني يعرف باسم منحنى لورنزو (Lorenz curve)، وهو أداة مستخدمة على نطاق واسع لتحليل عدم المساواة في الدخل والثروة. والشكل ٢٠ - ١ هو لمنحنى لورنزو الذي يبين مقدار عدم المساواة المدرجة في أعمدة الجدول ٢٠ - ٢ (-)، أي، يقارن أنماط (١) المساواة

فإن الناس غالباً ما يتفاجأون حين يعرفون مقدار ما يكسبه زملاؤهم الأمريكيون. وتظهر الاحصاءات أن نصف الأسر قد تلقت، خلال العام ١٩٩٢، أقل من متوسط الدخل البالغ ٣٠,٧٨٦ دولاراً، في حين تلقى النصف الآخر أكثر.

إلا أن «توزيع الدخل» - الذي يبين كيفية انحراف الدخل عن هذا المتوسط - لا يقل أهمية عن ذلك. ولفهم توزيع الدخل، خذ في الاعتبار الاختبار التالي: افرض أن شخصاً واحداً من كل أسرة يقوم بكتابة دخله السنوي على بطاقة فهرس. يمكننا بعد ذلك تصنيف تلك البطاقات إلى «فئات دخل». فنضع بعضاً من تلك البطاقات في فئة العشرين بالمئة الأدنى دخلاً، وهي المجموعة التي يقل دخلها عن ١٢,٦٦٤ دولار. ونضع البعض الآخر في المجموعة التالية. وتبعد قلة من الأسر إلى مستوى أعلى ٥ بالمئة، وهم ممن يزيد دخلهم عن ٩٩,٣٧٢ دولاراً.

التوزيع الحقيقي لدخل الأسر الأمريكية، في العام ١٩٩٢، مبين في الجدول ٢٠ - ١. وبين العمود (١) مختلف الأخماس من فئات الدخل، بالإضافة إلى أعلى خمسة بالمئة من تلك الفئات. وبين العمود (٢) المدى الذي تتراوح ضمنه مداخل مختلف الفئات. العمود (٣) يبين النسبة المئوية من الأسر في كل فئة، في حين يظهر العمود (٤) النسبة المئوية لمجمل الدخل القومي، الذي يذهب للأسر من كل فئة من فئات الدخل.

يمكننا الجدول ٢٠ - ١ من أن نرى، بلمحة واحدة، التوزيع الواسع للمداخل في اقتصاد الولايات المتحدة. ويحصل الخمس الأفقر من الأسر في الولايات المتحدة على دخل يقل عن ١٢,٦٦٤

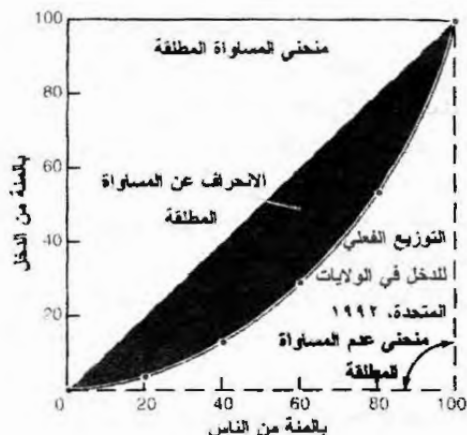
(١) فئة الدخل للأسر	(٢) النسبة المئوية من الدخل الذي تتلقاه الأسر من هذه الفئة	(٣) النسبة المئوية من الأسر في هذه الفئة والفئات الأدنى	(٤) نسبة الدخل التي تلقتها هذه الفئة والفئات الأدنى المساواة المطلقة	(٥) عدم المساواة المطلقة	(٦) التوزيع الفعلي
أدنى خمس	٣,٨	٢٠	٢٠	٠	٣,٨
الخمس الثاني	٩,٤	٤٠	٤٠	٠	١٣,٢
الخمس الثالث	١٥,٨	٦٠	٦٠	٠	٢٩,٠
الخمس الرابع	٢٤,٢	٨٠	٨٠	٠	٥٣,٢
أعلى خمس	٤٦,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول ٢٠ - ٢ الحالات الفعلية والمتطرفة من عدم المساواة

بتجميع حصص الدخل لكل خمس مبين في العمود (٢)، يمكننا أن نقارن، في العمود (٦) التوزيع الفعلي للأشكال بالغة التطرف من المساواة أو عدم المساواة. (المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء. الدخل النقدي للأسر، والعائلات، والأشخاص في الولايات المتحدة: ١٩٩٢، التقرير السكاني الحالي، السلسلة بي - ٦٠، الرقم ١٨٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣).

الشكل ٢٠ - ١. يبين منحنى لورنزو عدم المساواة في توزيع الدخل

الجدول ٢٠ - ٢، العمود (٦)، نلاحظ أن منحنى توزيع الدخل الفعلي، المرسوم بالخط المتصل يقع بين حدين متطرفين من المساواة المطلقة وعدم المساواة المطلقة. وتقيس المنطقة المظلة من منحنى لورنزو هذا (كنسبة مئوية من مساحة المثلث) عدم المساواة النسبية في توزيع الدخل. (كيف كان هذا المنحنى سيبدو في عقد العشرينات، حين كان عدم المساواة أكبر؟ وكيف يبدو في وضع مثالي للغاية يحصل الجميع فيه على إرث وفرص متساوية؟)



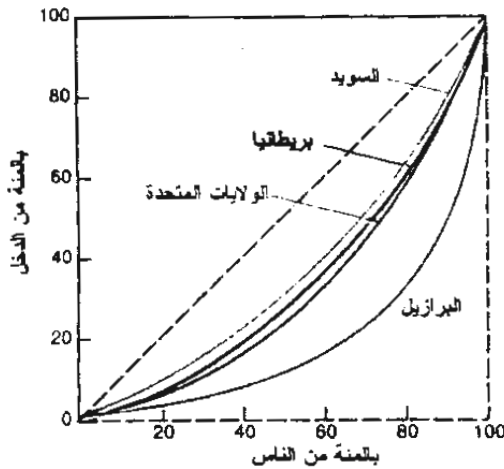
المطلقة، مع (٢) عدم المساواة المطلقة، وكذلك مع (٣) عدم المساواة الفعلية في أمريكا للعام ١٩٩٢.

وضعت البيانات الممثلة للمساواة المطلقة في العمود (٤) من الجدول ٢٠ - ٢، وعند تحديد موقعها على منحنى لورنزو، في الشكل ٢٠ - ١ تأخذ شكل خط قطري متقطع.

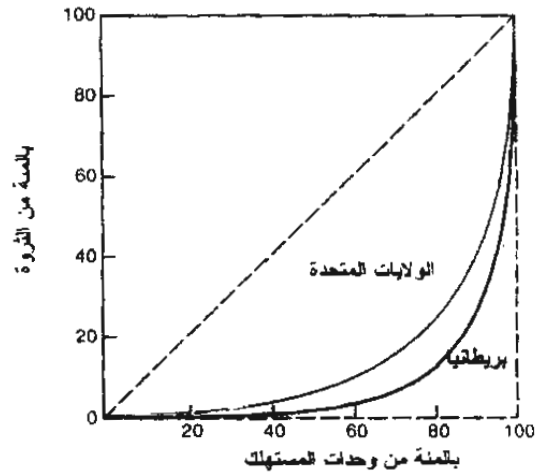
في الجانب المتطرف الآخر، لدينا الحالة المفترضة لعدم المساواة المطلقة، حيث يحصل شخص واحد على كامل الدخل. وعدم المساواة المطلقة مبينة في العمود (٥) من الجدول ٢٠ - ٢، وبالخط المقطع في أسفل الرسم البياني - الخط المرسوم عند زاوية الشكل السفلية اليمنى.

إن أي توزيع فعلي للدخل، مثل ذلك الذي تم في العام ١٩٩٢، لا بد أن يقع بين طرفي المساواة المطلقة وعدم المساواة المطلقة. وتمثل أعمدة الجدول ٢٠ - ٢، (باستثناء العمود (٤) المعطيات المشتقة من العمودين الأول والثاني، بشكل صلائم لرسمها كمنحنى لورنزو فعلي. ويظهر هذا المنحنى في الشكل ٢٠ - ١ على شكل منحنى متوسط مرسوم بخط متصل. وتشير المنطقة المظلة إلى مقدار الانحراف عن المساواة المطلقة، وتعطينا بالتالي درجة عدم المساواة في توزيع الدخل. وغالباً ما يستخدم مقياس كمي لعدم المساواة هو «معامل جيني» (Gini coefficient)، والذي يساوي في قيمته ضعف مساحة المنطقة المظلة.

(ب) عدم المساواة في الثروة



(أ) عدم المساواة في الدخل



الشكل ٢٠ - ٢. تختلف عدم المساواة باختلاف المجتمعات، وهي أكبر بالنسبة للثروة منها بالنسبة للدخل.

(١) تبدي الاقتصادات المتقدمة قدراً أقل من عدم المساواة في توزيع الدخل، مما تبدي الاقتصادات متوسطة الدخل. وخلافاً لتوقعات العديد من علماء الاجتماع من أن الأغنياء يتزايدون غنى والفقراء يزدادون فقراً في ظل الرأسمالية، فقد أظهر الاقتصاد المختلط زيادة في المساواة على مر الأيام.

(ب) تميل ملكية الثروة لأن تكون أشد تركيزاً من المداخل السنوية، ف لدى الولايات المتحدة وبريطانيا توزيع متماثل للدخل، لكن الثروات البريطانية أشد تركيزاً من الثروات الأمريكية. وتبدي الدول الاشتراكية مثل الصين تركيزاً أقل في الثروات الخاصة.

[Source: James D. Smith and Stephen D. Franklin. "The Concentration of Personal Wealth, 1922 - 1969," "American Economic Review" (May, 1974); A. B. Atkinson and A. J. Harrison. "Trends in Distribution of Wealth in Britain," in A. B. Atkinson (ed.), "Wealth, Income and Inequality" (Oxford University Press, London, 1980). World Development Report 1993]

توزيع الثروة

أحد أسباب عدم المساواة في الدخل هو عدم المساواة في الملكية أو «الثروة»، والتي هي الملكية الصافية للأصول المالية والأموال المادية. والأشخاص الذين يتمتعون بغنى خرافي - سواء بفضل الارث، أو المهارة، أو الحظ - يحصلون على دخل أكبر بكثير مما تحصل عليه الأسرة العادية. أما من لا يملكون ثروة فانهم يبدؤون ولديهم عجز في الدخل.

بشكل عام، تتوزع الثروة في اقتصاديات السوق بشكل أقل عدالة بكثير من توزيع الدخل، كما يبين الشكل ٢٠ - ٢ (ب). ففي الولايات المتحدة تمتلك ١ بالمئة من الأسر ما يقارب ٣٣ بالمئة من جميع الأصول. وشمة اختلال أكبر من ذلك في توزيع الثروة في بريطانيا. ويعود السبب لعدم المساواة الكبير هذا إلى أن بعض النبلاء والأثرياء يمتلكون مساحات هائلة من الأراضي والممتلكات

عدم المساواة في مناطق مختلفة. تبدي الدول انماطاً مختلفة جداً في توزيع الدخل، اعتماداً على بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، ويظهر الشكل ٢٠ - ٢ (أ) منحنيات لورنزو لأربعة دول. ونرى لدى بريطانيا والسويد قدراً أقل من عدم المساواة في توزيع الدخل مما لدى الولايات المتحدة. ويكمن السبب في ذلك، جزئياً، في المستويات العالية من الضرائب، التي تعيد توزيع الدخل في الدول الأوروبية. أضف إلى ذلك، أن لدى الولايات المتحدة نسبة أكبر من الاقليات السكانية ذات الدخل المنخفض، وعدد أكبر من العائلات التي تضم أحد الوالدين فقط، مما يتسبب في انخفاض دخلها نسبياً. ومن بين دول اقتصاد السوق المتقدمة، فإن الدول التي لديها أفضل مستوى من المساواة في الدخل هي اليابان، وألمانيا الغربية؛ أما أعلى مستوى من عدم المساواة في الدخل فنجدته في الولايات المتحدة، وكندا، وفرنسا.

الفقر في المجموعات الرئيسية ١٩٩٢

النسبة المئوية من الفقراء في الفئة	فئات السكان
١٤.٥	اجمالي السكان
	حسب العرق
١١.٦	بيض
٣٣.٣	سود
٢٩.٣	هيسبانو
١٧.٣	آخرون
	حسب العمر
٢١.٩	أقل من ١٨ سنة
١١.٧	من ١٨ - ٦٤ سنة
١٢.٩	٦٥ سنة وأكثر
	حسب نوع العائلة
٧.٥	زوجان
٣٨.٨	رية منزل من دون زوج
٥٤.٨	أسر من دون رابط قانوني
	حسب التعليم
٢٥.٦	من دون شهادة ثانوية
١٠.٤	شهادة ثانوية
٧.٣	كلية متوسطة
٣.٣	شهادة جامعية أولى أو أكثر

الجدول ٢٠ - ٣. وقع الفقر على مختلف الجماعات. البيض، وخريجو الجامعات، والمسنون لديهم معدلات فقر أدنى. في حين أن لدى السود، والهيسبانو والأسر التي ترأسها نساء معدلات فقر أعلى من المتوسط (المصدر: مكتب الولايات المتحدة للأحصاء). وضع الفقر في الولايات المتحدة: ١٩٩٢، التقرير الحالي للسكان السلسلة ٦٠ بي، الرقم ١٨٥، أيلول ١٩٩٣).

أنهم فقراء أو غير فقراء. ويختلف خط الفقر أيضاً حسب حجم العائلة، ويجري تعديله بين الحين والآخر حسب الرقم القياسي للأسعار والتغيرات في تكاليف المعيشة.

وفي حين أن من المفيد إيجاد رقم لقياس الفقر، فإن استخدامه يثير عدداً من القضايا المفاهيمية. فمن جهة، تشمل قياسات الدخل الدفوعات النقدية فقط، وبالتالي فإن بعض المنافع العينية، مثل قسائم الطعام والرعاية الطبية تحذف. لذلك، وبسبب هذه الاستثناءات، فغالباً ما تكون هناك مبالغة في تقرير مدى الفقر. أضف إلى ذلك، أن كلمة «فقر» هي تعبير نسبي. ففكرة تحديد ميزانية تكفي للعيش تشتمل على طرح أسئلة شخصية عن الذوق، والقناعات الاجتماعية. فالمسكن القياسي، في هذه الأيام،

الأخرى. لكن الدراسات أظهرت أن قسماً كبيراً من هذا الاختلاف يأتي من حقيقة أن الأمريكيين من الطبقة المتوسطة لديهم حقوقاً خالصة كبيرة في المساكن التي يقطنونها، وهو أمر أقل شيوعاً بين البريطانيين ذوي الدخل الأدنى.

دفعت الفروقات الواضحة في ملكية الثروة الراديكاليين، عبر العصور، إلى المطالبة بفرض ضرائب باهظة على الدخل، والثروة، أو الميراث. وحرص الثوريون على أن تقوم الدولة بنزع ملكية الثروات الضخمة. إلا أنه في السنوات الأخيرة أدى ظهور اقتصاد السوق إلى إسكات الدعوة إلى إعادة توزيع الثروات. ويرى علماء الاقتصاد في الدول الاشتراكية السابقة الآن، أن الضرائب المنخفضة على الدخل وتراكم الثروات، وحتى عدم المساواة الكبير، قد تكون ضرورية لتوفير حافز لزيادة المدخرات الخاصة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

الإنجازات العامة في الفقر وقياسها

يقول الكتاب المقدس «الفقراء» سيكوتون دوماً معك». لكن المجتمعات ترفض القبول بكل أشكال عدم المساواة في توزيع الدخل والاستهلاك، التي تولدها الأسواق الحرة. في عقد الستينات، أعلنت الولايات المتحدة «الحرب على الفقر» وأطلقت برامج طموحة مثل الرعاية الصحية «وفالاق العمل» (Job Corps) لاجتثاث الحرمان الاقتصادي، وفي عقد الستينات أيضاً، زادت الولايات المتحدة من دعمها للدخل وفكرت في تأمين تغطية صحية شاملة لمواطنيها. لكن قبل الانتقال إلى تحليل البرامج المناهضة للفقر تحليلاً دقيقاً، فإن علينا تعريف الفقر، وسوف نفاجأ أنه مفهوم مخادع.

ما هو الفقر؟ كلمة «فقر» تعني أشياء مختلفة لمختلف الناس. ومن الواضح أن الفقر هو حالة لا يكون فيها لدى الناس مداخيل مناسبة، لكن من الصعب وضع خط واضح بين الفقراء وغير الفقراء. لذلك استنبط علماء الاقتصاد تقنيات معينة تعطي تعريفاً رسمياً للفقر.

بداية، عرف علماء الاقتصاد الفقر أنه: مستوى الدخل الضروري لتأمين مستوى من الاستهلاك يكفي للعيش. وبعد التدقيق في هذا التعريف لاحظ العلماء أن العائلات الفقيرة تنفق عادة ثلث دخلها على الطعام. وبالتالي، يمكن لعلماء الاقتصاد من خلال حساب موازنة الطعام الكافية للعيش، أن يحسبوا، بطريقة ثانية، أدنى دخل يكفي للعيش، عن طريق ضرب أدنى موازنة للطعام في ٣.

وهاتان الطريقتان متوافقتان بشكل جيد. وهما تشيران إلى أن مستوى الدخل الكافي للانفاق على عائلة أمريكية مكونة من ٤ أشخاص كان يساوي ١٤٣٣٥ دولار في العام ١٩٩٢. ويمثل هذا الرقم «خط الفقر»، أو الفاصل ما بين من تصنفهم الحكومة على

خصائص العامل	بيض	سود
الدخل، ١٩٩٢:		
متوسط دخل الأسر	\$ ٣٨٩٠٩	\$ ٢١١٦١
نسبة الأشخاص الفقراء %	١١٫٦	٢٣٫٣
نسبة العائلات التي دخلها ٢٥ ألف دولار أو أكثر %	٧١٫٠	٤٣٫١
التعليم، ١٩٩٢:		
نسبة الأشخاص من سن ٢٥ سنة وأكثر الذين أنهوا الدراسة الثانوية %	٨٠٫٩	٦٧٫٧
نسبة الأشخاص من سن ٢٥ سنة وأكثر الذين تخرجوا من الجامعات %	٢٢٫١	١١٫٩
معدلات البطالة، ١٩٩٢:		
نسبة الرجال البالغين %	٦٫٣	١٣٫٤
نسبة النساء البالغات %	٥٫٤	١١٫٧
نسبة المراهقين %	١٧٫١	٢٩٫٨
الوظيفة، ١٩٩٢:		
نسبة المديرين من مجموع القوى العاملة %	١٣٫٢	٧٫٢
نسبة الاختصاصيين من مجموع القوى العاملة %	١٤٫٣	٩٫٧
الثروة، ١٩٨٨:		
متوسط ثروة العائلات	\$ ٤٣٢٧٩	\$ ٤١٦٩
نسبة الأسر التي لديها ثروة تزيد عن ٥٠٠ ألف دولار %	٣٫١٦	٠٫١٣

الجدول ٢٠ - ٤. التمييز وعدم تساوي الفرص

بسبب التمييز العنصري، ومستويات التعليم الأدنى، ما زال السود يحصلون على عدد أقل من الوظائف الجيدة. ويضاعف وقع البطالة من عدم المساواة. ويبدو تمثيل السود الأمريكيين منخفض نسبياً في المناصب الإدارية والوظائف المهنية. (المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء؛ ومكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل).

يقارب ١٨ بالمئة من العائلات الفقيرة ترأسها امرأة تربي اولادها منفردة. وبحلول العام ١٩٩٢ ازدادت هذه المجموعة لتصل الى ٣٩ بالمئة من العائلات الفقيرة. وينتاب علماء الاجتماع القلق من أن الاولاد، في هذه العائلات، لن يتلقوا التغذية والتعليم اللائقين، وسيجدوا صعوبة في التخلص من الفقر حين يكبرون.

لن يكون البحث في موضوع الفقر مكتملاً من دون تحليل وضع الأقليات. فما يقارب ثلث عائلات الأمريكيين السود، والهيستبانو، والأمريكيين الأصليين، لديها دخل أدنى من المستوى القياسي. ويبين الجدول ٢٠ - ٤، بعض الخصائص الديمغرافية المهمة للأمريكيين السود والسكان البيض.

فما السبب في فقر عائلات السود و تلك التي ترأسها نساء؟ وما هو دور التمييز العنصري؟ ^(١) يصير الخبراء المراقبون على

غالباً على أدوات منزلية وتمديدات صحية لم تكن متوفرة لأكثر المواطنين ثراء في حقبات سابقة. ويجدر بنا أن نتذكر هذه القضايا المفاهيمية حين نصغي الى نقاش حول الفقر، وإعادة توزيع الدخل.

من هم الفقراء ؟

يضرّب الفقر بعض الجماعات أكثر من غيرها. ويبين الجدول ٢٠ - ٣ وقع الفقر على مختلف الجماعات في العام ١٩٩٢. وفي حين أن ما يقارب ١٥ بالمئة من مجمل السكان اعتبروا واقعين دون خط الفقر في العام ١٩٩٢، فقد كانت النسبة بين العائلات من السود ثلاثة اضعاف البيض.

ربما كان أكثر التوجهات اثارة للانشاؤم أن العائلات التي ترعاها الأمهات المنفصلات عن أزواجهن باتت تشكل شريحة تتزايد باستمرار بين السكان الفقراء. وفي العام ١٩٥٩، كان ما

(١) تم بحث اقتصاديات التمييز في مواقع العمل في الفصل ١٣

أن التمييز العنصري، أو العرقي الصارخ، الذي تدفع فيه الشركات أجوراً أقل للأقليات أو للنساء يتلاشى هذه الأيام. ومع ذلك فإن الفقر النسبي للنساء والسود في تزايد. فكيف يمكن التوفيق بين هذين الاتجاهين المتعارضين؟ ربما كان السبب وجود عاملين اثنين. أولاً: غالباً ماتحصل الجماعات الأشد فقراً على تعليم وتدريب أقل، ولا تتأهل بالتالي للوظائف ذات الأجر المرتفع. ويكمن التفسير الثاني في ظاهرة المجموعات غير المنافسة، فالتمييز اليوم لا يتم، بشكل عام، بالاستبعاد الفاضح للسود والأقليات من المدارس والوظائف، بل بوسائل أشد مكرراً، هي حرمانهم من أفضل المناصب في مختلف المهن أو المجالات التنفيذية أو الإدارية، بدعوى افتقارهم للتعليم أو التدريب المناسب.

انجازات عامة في عدم المساواة والفقر

يمكن تقسيم هذا التاريخ من عدم المساواة في الولايات المتحدة إلى حقبتين متميزتين. وجد الباحثون، باحتساب معاملات جيني والمقاييس الأخرى لعدم المساواة في الدخل، أن عدم المساواة في الدخل قد تراجع بشكل واضح منذ بداية هذا القرن. لكن يبدو أن تحولاً قد حدث خلال العقود الماضية في اتجاه تعاطف عدم المساواة والفقر. وخلال الفترة ما بين أواسط السبعينات والعام ١٩٩٢، ازدادت الحصة من الدخل التي ذهبت إلى جيوب المجموعات ذات الدخل المرتفع، في حين تراجعت حصة المجموعات الأقل دخلاً.

تناقص عدم المساواة : ١٩٣٠ - ١٩٧٥. حسب جميع المقاييس، تمتع الفقراء خلال هذه الفترة بثمار النمو الاقتصادي مع الجماعات الأكثر ثراءً. وقد بينا الاتجاهات العامة لعدم المساواة بيانياً في الشكل ٢٠ - ٢. ووفقاً للدراسات التاريخية، فقد ارتفع الدخل الحقيقي لأدنى خمس من السكان باطراد من عقد العشرينات وحتى أواسط السبعينات، مجارياً في ذلك مجمل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، بقيت حصة أفقر خمس من العائلات من مجمل الدخل ثابتة عند حدود ٥ بالمئة، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أواسط السبعينات. وخلال الفترة ذاتها تراجعت معدلات الفقر بشدة لدرجة أن بعض الناس تأملوا في إمكانية القضاء على الفقر تماماً.

فلماذا ضاقت الفروقات في عدم المساواة خلال تلك الحقبة؟ جزئياً، كانت، تلك حالة «مدّ رفعت كل السفن». فمع الارتفاع السريع للإنتاجية والأجر الحقيقي، خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية، عمت الفائدة الجميع. أضف إلى ذلك أن عدم المساواة والفقر قد انخفضا بشكل ملموس بفضل أعمال الحكومة. فقد قضت برامج الحكومة مثل برامج الوفاء، وقسائم الطعام للمعوزين، والضمان الاجتماعي للمسنين، والتأمين ضد

البطالة على أسوأ ما في الفقر المدقع. أضف إلى ذلك، عمل نظام ضريبة الدخل، الذي يفرض ضرائب على الدخل المرتفع أعلى مما يفرض على الدخل المنخفض على تخفيض درجة عدم المساواة.

توسع الفجوات : ١٩٧٥ - ١٩٩٢. خلال العقود الأخيرة انقلب العديد من هذه الاتجاهات. فتراجعت حصة أدنى خمس من مجمل الدخل بحدة خلال عقد الثمانينات، من ٤,٢ بالمئة إلى ٣,٨ في العام ١٩٩٢. وأصبح متوسط الدخل الحقيقي للعائلات التي تقع في أدنى خمس أقل بكثير من تلك التي تقع في أعلى خمس. وارتفع معدل الفقر إلى ١٤,٥ بالمئة، على الرغم من طفرة الازدهار الطويلة التي تمتع بها الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات.

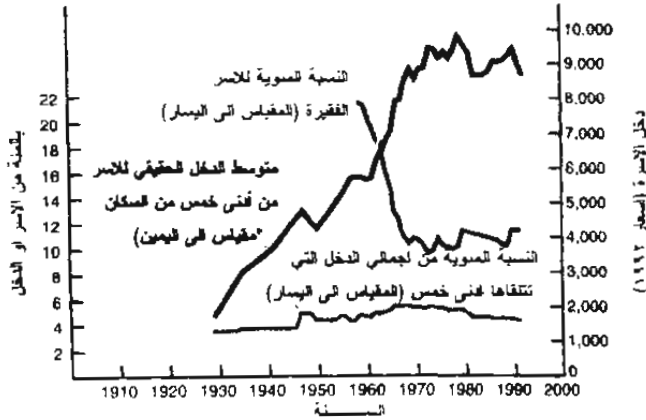
وفي الوقت الذي كان الفقراء الأمريكيون يزدادون فقراً، كان دخل الأثرياء الأمريكيون يخلق عالياً. وخلال الفترة ما بين ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩، ارتفعت حصة أغنى ٥ بالمئة من الأسر من إجمالي الدخل من ١٦,٩ إلى ١٨,٩ بالمئة. وتأكيداً لذلك فقد أظهرت دراسة حديثة عن الأسر عالية الدخل، أن معظم المكاسب التي تحققت لهذه الفئة، كانت في الواقع عند أعلى قمة هرم الدخل ونهبت لصالح أغنى ١ - بالمئة من دافعي الضرائب^(٢).

فلماذا بدأ عدم المساواة في الارتفاع فجأة، بعد انخفاض استمر كل تلك المدة؟ بعد نقاش مكثف لهذه المسألة استمر سنوات عدة، ميز علماء الاقتصاد عدة أسباب لارتفاع عدم المساواة. أحدها هو أن الحكومة غيرت سياستها في أوائل الثمانينات: خفضت برامج الرفاه للفقراء، في حين تمت مساعدة الأغنياء بتخفيضات ضريبية بموجب سياسة جانب العرض. لكن أعمال الحكومة ليست سوى جزء من الحكاية. فقد شهد العقدان الأخيران زيادة حادة في تعويضات كبار المديرين التنفيذيين والاختصاصيين، في حين أن ارتفاع حصة الامهات المنفصلات عن أزواجهن من الولادات، قد زاد بحدة من عدد الأسر التي ترأسها النساء، والتي لها معدلات فقر عالية.

وربما كان أهم أسباب ارتفاع نسبة عدم المساواة هو حقيقة كون العاملين جيدي التعليم باتوا يتقاضون في الثمانينات أجوراً أفضل بكثير من نظرائهم الأقل تعليماً. درس علماء الاقتصاد عن كثر مسألة «علاوة الأجر المقدمة إلى خريجي المدارس الثانوية والجامعات»، والتي هي الفروق في الأجر بين عامل يحمل شهادة جامعية وعامل مماثل لا يحمل سوى شهادة

(٢) في دراسة رائدة لتحليل مداخل أعلى فئة من دافعي الضرائب، افترض جيمس بوتريا ودانيال فينبرغ أن تلك المكاسب قد تكون انعكاساً لتزايد الرغبة في الإبلاغ عن الدخل لدى الأشخاص مرتفعي الدخل بعد أن خفض قانون الإصلاح الضريبي للعام ١٩٨٦ معدلات الضريبة الحديثة (انظر مناقشة الفصل ١٧ للضرائب والحوافز).

الشكل ٢٠ - ٣. اتجاهات الفقر وعدم المساواة



يبين الخط الذي إلى اليسار ذو الميل الموجب متوسط دخل الأسر (بحسب أسعار ١٩٨٩ الثابتة) لواحدة من أسر أدنى خمس من السكان. لاحظ مدى حدة ارتفاع المداخيل خلال الفترة ما بين ١٩٢٩ إلى ١٩٧٣، وكيف استقرت المداخيل منذ ذلك الحين.

الزيادة في الدخل المطلق للفقراء تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع متوسط الدخل. ويبين الخط السفلي أن حصة أدنى خمس من السكان لم تتغير منذ عقد الأربعينيات.

يبين الخط الذي في الوسط نسبة الأسر التي هي دون خط الفقر الرسمي، والتي تقلصت بدرجة خلال الستينيات، لكنها عادت الارتفاع خلال السنوات القليلة الماضية.

(المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء).

تأثيرات التصنيع على المساواة - درس المؤرخون
انماط عدم المساواة في أثناء مسيرة الأمم من مجتمعات تقليدية معزولة، مروراً بالمرحلة الأولى من التطور الاقتصادي، وحتى الوصول إلى مستوى الصناعات الناضجة. فما الذي أوضحته الدلائل؟

بيئت المعطيات المتعلقة بدول عدة نمطاً يبدأ فيه عدم المساواة في الارتفاع مع التطور الاقتصادي، ثم يبدأ في التراجع. وتحدث أقصى درجات عدم المساواة - مع ثراء فاحش إلى جانب فقر مدقع - في الدول متوسطة الدخل، وخاصة دول أمريكا اللاتينية مثل البيرو، وبنما، والبرازيل، وفنزويلا. ولا يستبعد في هذه البلدان أن يحصل الخمس الأدنى من السكان على ٢ بالمئة فقط من مجمل الدخل، في حين يحصل العشر الأغنى على ٤٠ أو حتى ٥٠ بالمئة من الدخل.

وقد أكدت دراسات حديثة أجراها البنك الدولي وعلماء آخرون أن التطور الاقتصادي ذاته يزيد مؤقتاً من عدم المساواة في الدخل. ثم، وبعد أن ترتفع حصة العمال من الدخل القومي في الاقتصاد المختلط، يبدأ عدم المساواة في الهبوط. بهذا نكون قد اختتمنا مناقشة قياس عدم المساواة في الدخل والثروة في الولايات المتحدة ودول أخرى. وسوف نتنقل الآن إلى تحليل جذور عدم المساواة الاقتصادية.

الدراسة الثانوية - ووجدوا أن علاوات العاملين حملة الشهادات الجامعية خلال العقد الماضي قد ارتفعت بدرجة - ووفقاً «لتقرير الرئيس الاقتصادي» للعام ١٩٩٤، كان خريجو الجامعات يتقاضون في العام ١٩٨١ ما يقارب ٤٥ بالمئة أكثر من خريجي المدارس الثانوية، وقد اتسع الفارق في العام ١٩٩٤ ليصل إلى ٦٥ بالمئة. وحيث أن خريجي الكليات يتقاضون في الأصل أكثر منهم فقد أدى فارق الأجر الأكبر إلى توسيع الفجوة ما بين القمة والقاعدة في توزيع الدخل.

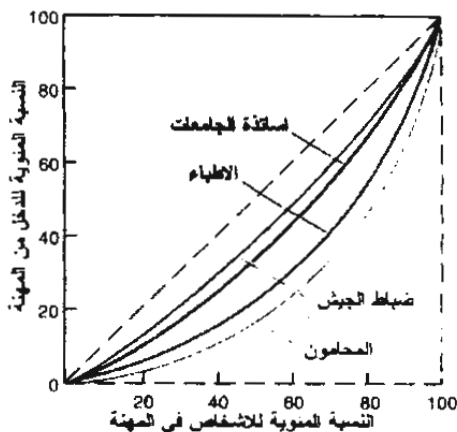
فلماذا شهد عقد الثمانينات زيادة في عوائد التعليم؟ أحد الأسباب هو ظهور منافسة المستوردات الأجنبية، والذي تسبب في إضاعة فرص عمل كثيرة في الصناعة. وكان وقع ذلك شديداً على خريجي المدارس الثانوية، الذين كانوا يستطيعون في العقود السابقة كسب أجر جيد بالعمل في مصانع السيارات، والصلب، وغير ذلك من المهن. وخلال عقد الثمانينات بدأت الوظائف عالية الأجر تنضب: وفي الوقت نفسه، كان العديد من الوظائف التي استحدثت يتطلب مستوى عالياً من المهارة والتعليم. أضف إلى ذلك، عملت المنافسة الأجنبية، علاوة على خفض قيود اللوائح التنظيمية على إضعاف قوة اتحادات العمال، وانخفض لذلك الأجر النسبي لعمال النقابات مرتفعي الأجر.

مصادر عدم المساواة

ب

الرفاه وفرض الضرائب بهدف إعادة توزيع الدخل. ومسألة ما إذا كان على الحكومات خفض عدم المساواة في الدخل هي قضية معيارية لا يمكن للاقتصاد حلها. لكن يمكن للتحليل الاقتصادي أن يكشف الحقائق، مما يسمح بالاختيار عن

أحد أنبل تطلعات الديمقراطية الحديثة هو تعزيز المساواة - المساواة في الفرص، وفي المشاركة، وفي الحرية السياسية. إلا أن المحاولات المباشرة لخفض عدم المساواة في الدخل كانت موضع خلاف، لأن الناس لا يتفقون على الدور الذي تلعبه برامج



الشكل ٢٠ - ٤. يبدي المحامون والاطباء عدم مساواة في الدخل أكثر مما يبديه الأساتذة والضباط العاملين مقابل أجر.

عدم المساواة في الدخل هي الأعلى لدى المحامون. كيف يمكن أن يبدو المنحنى بالنسبة للكتابة؟ للسعاة العاملين مع الحكومة؟ ولماذا يكون المنحنى بالنسبة للمضاربين في الأسهم أكثر المنحنيات في بيان عدم المساواة؟

الوجبات السريعة، وعمال الخدمات غير المهرة. (ويمكن لموظف لدى مطاعم ماكدونالد أو في مفسلة للسيارات، يعمل بدوام كامل، أن يكسب ٩٠٠٠ دولار سنوياً).

وفي الجانب الآخر نجد الاختصاصيين من أصحاب الدخل العالي. فما هي المهنة التي يبدو أنها تحقق أعلى دخل؟ في السنوات الأخيرة كانت مهنة الطبيب دون منازع، ففي العام ١٩٩٢ كان متوسط دخل الطبيب ١٧٧٤٠٠ دولار في السنة، ويزيد بمقدار يقارب ٥٠ بالمئة عن دخل العام ١٩٨٦.

فما هو مصدر هذا الفرق الشاسع في الدخل بين المهنة؟ يعود سبب الاختلاف، جزئياً، إلى المدة اللازمة لتدريب الشخص ليصبح طبيباً أو محامياً. كما تلعب القدرات دوراً أيضاً، مثال ذلك، قصر الوظائف الهندسية على أشخاص لديهم بعض المهارات الكمية. وأجر بعض الوظائف أعلى لأنها خطيرة أو كريهة. وحين يكون عرض العمالة مقصوراً على وظيفة معينة، بسبب قيود النقابة مثلاً، أو قوانين رخص المهنة، فإن هذه القيود على عرض العمالة ترفع أجور ورواتب تلك الوظائف عالياً.

كان التوجه في السنوات الأخيرة نحو رفع أجور وظائف أصحاب الياقات البيضاء بشكل أسرع من وظائف أصحاب الياقات الزرقاء (العمال). ووفقاً لأحصاءات مكتب العمل، وبعد

معرفة وإطلاع. فما هي مصادر الفقر والثروة؟ وكيف تتجاوب المدخرات والعمل مع الأنظمة المالية المختلفة؟ الإجابة على مثل هذه الأسئلة ستؤثر دون ريب على مواقفنا من الخطوات الرامية إلى خفض عدم المساواة.

سنستعرض في هذا الجزء مصادر عدم المساواة في الدخل في اقتصاد السوق. ونركز بداية على الدخل من العمل والممتلكات، وهما الفئتان الرئيسيتان للدخل.

عدم المساواة في الدخل من العمل

يشكل الكسب من العمل ٨٠ بالمئة من عوامل الدخل. لذلك، فحتى لو وزع دخل الممتلكات بالتساوي، فإن قدراً كبيراً من عدم المساواة سيبقى. دعونا نبدأ بتفحص العوامل التي تنتج عدم مساواة في الدخل: الاختلاف في قدرات ومهارات العمال، وفي كثافة العمل، وفي الوظيفة، وعوامل أخرى.

القدرات والمهارات

يختلف الناس اختلافاً كبيراً في قدراتهم (في الأبعاد البدنية، والعقلية، والمزاجية). إلا أن تلك الفوارق الشخصية لا تساعد كثيراً في تفسير أحجية تشتت الدخل. فالسمات البدنية (مثل القوة أو الطول أو الحجم) وقياس السمات العقلية (مثل حاصل الذكاء أو صحة الإدراك) لا تفسر نسبياً سوى قدر ضئيل من أسباب الفرق في كسب الناس.

ولا يعني هذا أن القدرات الفردية قليلة الأهمية. فالتفوق في لعبة البيسبول أو سحر جمهرة من مشاهدي التلفزيون تحسن احتمالات زيادة الدخل. لكن المهارات المقيمة في سوق العمل متباينة ومن الصعب قياسها، فالأسواق تميل إلى مكافأة الاستعداد للمجازفة، والطموح، والحظ، والأعمال الهندسية الغدة، والاحكام الصائبة، والعمل الشاق. ومن الصعوبة بمكان قياس أي منها باختبارات معيارية. وكما قال مارك توين، «لست بحاجة لأن تكون ذكياً كي تجمع المال. لكنك يجب أن تعرف كيف تجمع المال».

كثافة العمل

تختلف كثافة العمل بقدر هائل بين الأفراد. فقد يسجل شخص مجد ٧٠ ساعة عمل في الأسبوع، لا يأخذ إجازة قط، ويؤجل موعد تقاعده إلى ما لانهاية. وقد لا يعمل ناسك إلا ما يكفيه لتلبية ضروريات الحياة. وقد تكون الفروقات في الدخل عظيمة، ببساطة بسبب الفارق في جهود العمل، ومع ذلك لا يمكن لأي شخص الادعاء بأن الفرص الاقتصادية هنا لم تكن متساوية.

الوظائف

أحد المصادر المهمة لعدم المساواة في الدخل هو وظائف الناس، فنجد عند أدنى سلم الدخل خدم المنازل، والعاملين في

مصدر الثروة ١٢٠ شخص في أمريكا

مصدر الثروة	عدد الأشخاص	ملايين الدولارات	النسبة المئوية
الإرث	٣٠	٥٨.٨	٣١
النفط	٨	١٠.١	٥
التسليّة/ الاتصالات	٤	١١.٨	٦
تجارة المرفق	٧	٢٥.٥	١٤
مصادر أخرى	١١	١١.٤	٦
التمويل	٩	٢٦.٤	١٤
المجازفة الرأسمالية	٦١	١٠٣.٥	٥٥
الحاسوب	٩	٢٠.٩	١١
التسليّة / الاتصالات	١٢	٣٠.٤	١٦
النفط	٤	٦.٠	٣
العقارات	٥	٥.٥	٣
تجارة المرفق	٥	٧.٣	٤
مصادر أخرى	٢٦	٣٣.٤	١٨
المجموع	١٠٠	١٨٨.٧	١٠٠

الجدول ٢٠ - ٥. كيف يصل اغنى الامريكيين الى القمة؟

في العام ١٩٩٣، كان لدى ١٠٠ امريكي اموال قيمتها الصافية لا تقل عن ٨٠٠ مليون دولار لكل واحد، حسبما ذكرت مجلة «فوربس». وقد كسب معظمهم ثروتهم عن طريق المجازفة الرأسمالية. وثلاث هؤلاء هم من المستفيدين من مجازفين رأسماليين سابقين (مثل عائلة روكفلر). وكسبت نسبة ضئيلة ثروتها عن طريق استثمارات مالية بارعة. (المصدر: «فوربس» ١٨ تشرين الاول، ١٩٩٣)

لا يبدأون حياتهم غالباً متقدمين على أبناء الفقراء، لكنهم يفيدون من محيطهم في كل مرحلة يخطونها. فأبناء الفقراء غالباً ما يعانون من الازدحام، وسوء التغذية، ومدارس جهازها التعليمي غير مكتمل، وأساتذة مرهقين. ويعتقد أن مصير الكثيرين من الاطفال القاطنين في الأحياء الداخلية للمدن يتحدد حتى قبل أن يبلغوا العاشرة من العمر.

عدم المساواة في الدخل من الممتلكات

أعظم التباينات في الدخل تأتي من الاختلاف في الثروات المكتسبة والموروثة. وفيما عدا استثناءات قليلة، فإن الأشخاص على قمة هرم الدخل يجنون معظم ثروتهم من دخل ممتلكاتهم. وفي الوقت نفسه يمتلك الفقراء القليل من السلع المادية لذلك فإن دخلهم من الممتلكات لا وجود له.

وهذا التفاوت في الثروة هو الذي أثار أشرس هجمات

احتساب معدلات التضخم، ارتفعت رواتب أصحاب الياقات البيضاء بمقدار ٦.٦ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٨١ إلى ١٩٩٣، في حين هبطت أجور أصحاب الياقات الزرقاء بمقدار ٤.١ بالمئة خلال الفترة نفسها. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل في المجتمع الأمريكي. ويبين الشكل ٢٠ - ٤ كيف تختلف الوظائف من ناحية عدم تساوي ما يكسب منها.

عوامل أخرى

علاوة على القدرة، وكثافة العمل، والمهنة، فثمة عوامل أخرى تؤثر على عدم المساواة فيما يكسب من أجر. وقد رأينا في الفصل ١٣ أن التمييز والاستبعاد من مهن معينة قد لعب دوراً مهماً في إبقاء أجور النساء، والعديد من الأقليات منخفضاً.

للحياة العائلية والخبرات الاجتماعية التي يكتسبها الاطفال تأثير كبير على ما سيكسبونه فيما بعد. فأولاد العائلات الموسرة

منتقدي الرأسمالية. فقد كتب اشتراكي القرن التاسع عشر، بيري برودون «الملكية سرقة!». وقبل تقرير ما إذا كنا سنرافق على هذا القول، دعونا نبحث مصدر الاختلاف في الثروة - الادخار، المجازفة الرأسمالية، والآثر - وبالتالي عدم المساواة في الدخل من الممتلكات.

مصادر الثروة

في حين يقتر البعض على نفسه لتوفير بضعة دولارات لتقاعد، فإن الأغلب الا يكون هذا الاقتصاد في المعيشة هو المصدر الرئيسي للثروة في الولايات المتحدة. وقد بينت دراسة أجراها لاندنس كوتليكوف ولورنس سمرز أن جزءاً بسيطاً من الثروة الشخصية، ربما ٢٠ بالمئة، يمكن عزوه الى مدخرات استمرت مدى الحياة.

علاوة على ما تقدم، فإن من الصعب جداً، لكن ليس مستحيلًا، تكديس ثروة ضخمة عن طريق الادخار من مكاسب عمل عادي. افترض أن عائلة من الطبقة المتوسطة ميسورة الحال قد تمكنت من توفير ٢٠٠٠ دولار سنوياً طيلة فترة امتدت لعشرين عاماً، واستثمرت مدخراتها في تشكيلة واسعة من الأسهم، بحيث أصبحت ثروتها الحالية تساوي ١١٨ الف دولار - وهو مبلغ محترم، لكنه ليس ثروة كبيرة بأي شكل من الأشكال (٣).

المجازفة الرأسمالية

مقارنة بالاقتصاد في المعيشة، فإن المجازفة الرأسمالية طريق

أهم بكثير للشراء. ويعرض الجدول ٢٠ - ٥ تجربة أغنى ١٠٠ شخص في العام ١٩٩٣. وتوحي بيانات الجدول بأن أغنى الأشخاص في أمريكا قد وصلوا الى تلك المرتبة بالمجازفة وإيجاد أعمال جديدة مربحة، مثل شركات برامجيات الحاسوب، وشبكات التلفزة، وإنشاء سلاسل من محلات البيع بالمفرق. وتوظف هذه الأعمال مئات الآلاف من الناس. ويعرض العديد منها منتجات وخدمات لم تكن موجودة من قبل. ولهذا السبب فإن قلة من الناس يستكثرون على بيل غيتس - الذي بنى شركة برامجيات الحاسوب العملاقة «مايكروسوفت»، أو سام والتون، الذي أسس شركة «وال مارت» - ثرواتهم الهائلة. والحقيقة أن الكثيرين من الأمريكيين ينظرون إلى المجازفين الرأسماليين وكأنهم أبطال شعبيين.

الميراث

ماذا عن الآثر؟ حوالي ثلث أغنى مئة شخص في الولايات المتحدة وصلوا الى تلك المكانة عن طريق وراثة الثروة بدلاً من جمعها، لكن، ربما كان هذا العدد يقلل من أهمية الميراث في تقرير توزيع الثروة. فوفقاً للاستطلاعات، فإن ثلثي الأشخاص، من أغنى ١ بالمئة من السكان في الولايات المتحدة، قد ورثوا جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم. وهذا التركيز للثروة الموروثة في أيدي حفنة صغيرة من الناس هو الذي يثير معظم الاعتراضات من الأشخاص الذين تقلقهم مسألة عدم المساواة في توزيع الثروة.

المساواة مقابل الكفاءة: ما مدى إعادة التوزيع؟

ج

الدينية، وغير ذلك من الحريات الدستورية.

خلال عقد الستينات، تبنى الفلاسفة الليبراليون الرأي القائل بأن يتمتع الشعب بالمساواة في «الفرص الاقتصادية». بكلمة أخرى، أن يلعب الجميع وفق القواعد ذاتها وعلى مضمار لعب مستوي. وأن يكون للجميع فرصاً متساوية للدخول الى أفضل المدارس ومراكز التدريب والوظائف. ويختفي بالتالي التمييز القائم على الجنس، او العرق، أو الدين. واتخذت خطوات كثيرة للارتفاع بالمساواة، لكن تبين أن عدم المساواة في الفرص هي مشكلة صعبة للغاية، فحتى أمريكا في عقد التسعينات قصرت كثيراً عن تحقيق هدف المساواة في الفرص الاقتصادية.

والامر المثالي الثالث، والأبعد مدى من كل ما تقدم، هو المساواة في «الحصيلة الاقتصادية». ويحصل الناس، وفق هذا الحلم المثالي، على التعويض ذاته، سواء كانوا اذكاء أو أغبياء، نشيطين أو كسالي، محظوظين أو متعوسين. وتكون الاجور متماثلة للطبيب والمرضة، للمحامي والسكرتيرة. وإحدى معادلات

حين تواجه المجتمعات بمعضلة الفقر وسط الوفرة، فإنها تتخذ خطوات لمساعدة مواطنيها الأشد فقراً. لكن ما يعطى للفقراء لا بد أن يؤخذ من غير الفقراء، وتلك هي دون شك نقطة المعارضة الرئيسية لضرائب إعادة التوزيع. أضف الى ذلك، يبدي الفلاسفة وعلماء الاقتصاد قلقاً من وقع سياسة إعادة توزيع الدخل على كفاءة البلاد وعلى روحها المعنوية. وسوف نأخذ في اعتبارنا، في هذا الجزء، تكاليف إعادة توزيع الدخل ونستعرض النظام الحالي للحفاظ على الدخل.

تكلفة المساواة

تجادل الفلاسفة السياسيون على مدى العصور حول المدى المناسب للمساواة. وتؤكد المجتمعات الديمقراطية مبدأ المساواة في «الحقوق السياسية». وتضمن الولايات المتحدة حق الانتخاب والمحكمة على يد هيئة محلفين، وحرية الكلام وممارسة الشعائر (٣) افترضنا في هذا الحساب عدم وجود ضرائب، أو رسوم سمسية، أو غير ذلك من النفقات. فمثل هذه الدفعات كانت ستقتضي على تكديس الثروة بسرعة

هذه الفلسفة، «من كل حسب قدراته، ولكل حسب حاجاته».

أما اليوم، فقد أدرك حتى أكثر علماء الاجتماع راديكالية، ضرورة أن يكون هناك بعض الاختلاف في الحصة الاقتصادية، إذا أردنا للاقتصاد أن يعمل بكفاءة. فمن دون فوارق في المكافأة لمختلف أنواع العمل، كيف يمكننا ضمان أن يقوم الناس بالعمل الممتع، كما يقوموا بالعمل الكريه، وأن يقوموا بالعمل الخطر على أبراج حفارات النفط البحرية كما يعملوا في المتنزهات؟ فالإصرار على المساواة في حصة العمل سيعرقل بشدة مسيرة الاقتصاد.

المساواة مقابل الكفاءة

عند اتخاذ خطوات لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء، قد تلحق الحكومات الضرر بالكفاءة الاقتصادية، وتقلل من كمية الدخل القومي المتاح للتوزيع. من جهة أخرى، إذا كانت المساواة خيراً اجتماعياً فإنها جديرة بأن ندفع في مقابلها. ومسألة ما هو المقدار الذي نحن على استعداد لدفعه، على شكل تخفيض للكفاءة، في مقابل الحصول على مساواة أكبر، تناولها آرثر اوكن في تجربته المسماة «الدو السيال».

إذا اعطينا أهمية لخفض عدم المساواة، فسوف نقر أن يؤخذ دولار في دلو من الأثرياء جداً ويعطى للفقراء جداً (٤).

لكن إفرض أن نلو إعادة التوزيع سييل. وافرض أن جزءاً من كل دولار - ربما نصف دولار - يؤخذ على شكل ضرائب يدفعها الأغنياء يصل بالفعل إلى الفقراء. عندها تكون عملية إعادة التوزيع - التي جرت باسم المساواة - قد تمت على حساب الكفاءة الاقتصادية.

لقد قدم لنا اوكن معضلة أساسية. فاجراءات إعادة التوزيع، مثلها مثل ضريبة الدخل التصاعدية، التي حللناها في الفصل ١٧، ستعمل في الأغلب على خفض المخرجات الحقيقية عن طريق خفض حوافز العمل والادخار. وحين تفكر أمة ما في سياسات توزيع الدخل، فإن عليها أن تزن منافع تحقيق قدر أكبر من المساواة، مقابل التكاليف التي ستتمخض عن تدني الدخل القومي.

التكاليف الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل

يمكننا بيان وجهة نظر أركن باستخدام «منحنى الامكانيات الداخلية» (income - possibility curve) في الشكل ٢٠ - ٥. ويبين هذا الرسم البياني الدخل المتاح لمختلف الجماعات حين تقوم برامج الحكومة بإعادة توزيع الدخل.

(٤) Arthur M. Okun, "Equality and Efficiency: The Big Tradeoff" (Brookings Institution, Washington D.C., 1975).



الشكل ٢٠ - ٥. إعادة توزيع الدخل قد تضرر بالكفاءة الاقتصادية

تشير النقطة أ إلى الحصة الأكثر كفاءة مع تحقيق أعلى ناتج قومي. إذا تمكن المجتمع من إعادة توزيع الدخل من دون خسارة الكفاءة، فإن الاقتصاد سيتحرك إلى النقطة هـ. لكن، نظراً لأن برامج إعادة التوزيع، بشكل عام، تسبب تشوهات وخسائر في الكفاءة، فإن مسار إعادة التوزيع قد يتحرك على الخط أ ب ز. ويجب على المجتمع أن يقرر مقدار الكفاءة التي يجب التضحية بها لاكتساب المزيد من المساواة. لماذا يسعى الجميع إلى تجنب برامج إعادة التوزيع غير الكفوءة التي قد توجه الاقتصاد إلى النقطة ج؟

نبدأ بقسمة السكان إلى نصفين، ويقاس الدخل الحقيقي للمجموعة ذات الدخل المتدني على المحور العمودي في الشكل ٢٠ - ٥. في حين يقاس دخل المجموعة الأعلى على المحور الأفقي. عند النقطة أ، والتي تمثل الوضع مثل إعادة التوزيع، لا تجبى أية ضرائب ولا تعطى أية تحويلات، لذلك فإن الناس يعيشون على مداخيلهم حسب اقتصاد السوق. وفي اقتصاد تنافسي، تكون النقطة أ كفوءة وتعمل سياسات عدم إعادة توزيع الدخل إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي إلى أقصى حد.

لسوء الحظ، عند نقطة حرية العمل أ، تحصل المجموعة ذات الدخل الأعلى على دخل أكبر بكثير من النصف الأدنى دخلاً. وقد يسعى الناس لتحقيق مساواة أكبر عن طريق الضرائب وبرامج التحويل، على أمل التحرك نحو نقطة تساوي الدخل هـ. فإذا أمكن اتخاذ هذه الخطوات من دون خفض الناتج القومي، فإن الاقتصاد سيسير على طول الخط المستقيم من أ إلى هـ. درجة ميل الخط أ هـ هي - ٤٥، وتعكس الفرضية المتعلقة بالكفاءة وأن دلو إعادة التوزيع لا سييل، وبالتالي فإن كل دولار يؤخذ من المجموعة العليا يزيد دخل النصف الأدنى دخلاً بمقدار دولار واحد بالضبط. وعلى طول خط ذو الميل المساوي ٤٥، يكون الدخل القومي الإجمالي ثابتاً، مشيراً بذلك إلى أنه ليس لبرامج إعادة توزيع الدخل أي تأثير على الدخل القومي الإجمالي.

فإذا قامت دولة ما بإعادة توزيع الدخل، عن طريق فرض معدلات ضريبية عالية على الناس الأكثر ثراء، فإن مدخراتهم وجهودهم في العمل قد تنخفض أو يساء توجيهها، وتكون النتيجة انخفاض الناتج القومي الإجمالي. فقد ينفقون أموالاً أكثر على محامي الضرائب، ويدخرون مبالغ أقل لتقاعد، أو يقللون استثماراتهم في ابتكارات فيها مجازفة. إضافة إلى ذلك، إذا ضمن المجتمع الحد الأدنى لدخل الفقراء، فإن لسعة الفقر ستخف، وقد يعمل الفقراء أقل. كل ردود الفعل على برامج إعادة توزيع الدخل هذه تقلل من الحجم الإجمالي للدخل القومي الحقيقي.

ووفقاً لتجربة أوكن، قد نجد أنه مقابل كل ١٠٠ دولار من الضرائب تفرض على الأغنياء، فإن دخل الفقراء يزيد بمقدار ٥٠ دولاراً فقط، ويبقى الباقي في نفقات غير مجدية، أو على نفقات إدارية. وقد أصيب دلو إعادة التوزيع بتسرب كبير وبين المنحني أ ب ز في الشكل ٢٠ - ٥ عملية إعادة التوزيع المكلفة هذه. هنا، تتحرف الحدود الافتراضية للدخل الحقيقي بعيداً عن الخط ذو الميل - ٤٥ لأن الضرائب والتحويلات تنتج عدم الكفاءة.

في الواقع، بينت التجربة أن التشويه الحاصل في الاقتصاد بسبب التدخل الحكومي، يمكن أن يصبح كبيراً بحيث أن محاولة مساعدة طبقة اجتماعية على حساب طبقة أخرى، قد يقضي إلى إلحاق الضرر بكليتهما. أو، بعكس ذلك، أن يؤدي عمل ظاهره منفعة الأثرياء إلى إفادة الجميع.

إن تجربة الدول الاشتراكية هي خير مثال على ذلك، فمحاولة إحداث مساواة منفيًا المداخل من طريق انتزاع الممتلكات من الأغنياء قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالجميع، فمنع الحكومات الاشتراكية للملكية الخاصة للمشروعات قد قلل من عدم المساواة الناجمة عن المداخل الكبيرة من الممتلكات. لكن ذلك قلل من حوافز العمل، وتكدس الرساميل وأكد مجدداً سقم هذه التجربة الراديكالية، «لكل حسب حاجاته»، وافقرت البلاد كلها. بحلول العام ١٩٩٠، أقيمت مقارنة مستويات المعيشة بين الشرق والغرب العديد من الدول الاشتراكية بأن الملكية الخاصة لقطاعات الأعمال قد تفقد مستويات معيشة العمال علاوة على أصحاب الرساميل.

ما هو حجم التسرب؟

يصف أوكن نظام إعادة توزيع الضرائب والتحويلات كدلو يرشح. لكن ما هو حجم هذا التسرب في الاقتصاد الأمريكي؟ هل البلد قريبة من النقطة أ في الشكل ٢٠ - ٥، حيث التسرب يمكن إهماله؟ أو عند النقطة ب حيث التسرب كبير؟ أو عند النقطة ز حيث دلو إعادة التوزيع هو في الحقيقة كالمنخل؟ لإيجاد الجواب، يجب علينا تفحص الأسباب الرئيسية لعدم الكفاءة، التي تسببها معدلات الضرائب العالية، وبرامج دعم الدخل السخية:

التكاليف الإدارية، والأضرار التي تلحق بحوافز العمل والادخار، والتكاليف الاجتماعية - الاقتصادية.

● يجب على الحكومة توظيف جياة للضرائب لجمع الإيرادات، ومحاسبي ضمان اجتماعي لتوزيعها. وهذه أشكال واضحة من عدم الكفاءة أو هي ضرورات لا بد منها، لكن قيمتها قليلة: فداثرة «خدمة الإيرادات الداخلية» تتفق على الشؤون الإدارية نصف بنس فقط من كل دولار تجمعه من الإيرادات.

● حين تصبح اللقمة التي يقطعها جياة الضرائب أكبر فأكبر، الن يتسبب ذلك في تثبيط همتي وتقليص عملي؟ تذكر من منحني لافر في الفصل ١٧ أنه يمكن تصور أن معدلات الضريبة عالية جداً مما يجعل الإيرادات أدنى مما لو كانت معدلات الضريبة أكثر تواضعاً، إلا أن الأدلة التجريبية توجي بأن ما يلحق جهود العمل من ضرر، بسبب معدلات الضريبة يبقى محدوداً. وبالنسبة لمجموعات صغيرة، فإن منحني عرض العمالة قد ينثنى فعلاً إلى الخلف، مشيراً بذلك إلى أن فرض ضريبة على الأجور قد تزيد جهود العمل بدلاً من أن تخفصها. ولم تجد معظم الدراسات سوى تأثير طفيف للضرائب على جهود العمل بالنسبة للعمال من ذوي الدخل المتوسط والعالي. إلا أنه قد يكون للضريبة ونظام التحصيل وقع كبير على سلوك الفقراء، وهي قضية ما زالت موضع خلاف، سنعود إليها بعد فترة وجيزة.

● ربما كانت أهم التسيريات المحتملة من دلو الإيرادات هي مكونات الادخار. ويعتقد بعضهم أن معدلات الضريبة العالية تثني عن الادخار والاستثمار. لكن البيانات التي جمعت للولايات المتحدة لا تؤيد وجهة النظر هذه. فإذا كانت ضرائب إعادة توزيع الدخل تشكل عائقاً كبيراً أمام الادخار والاستثمار، فإن علينا أن نبحث عن تأثيراتها في البيانات المجمعة لدينا. في العام ١٩٢٩، حين كانت معدلات الضريبة الفدرالية منخفضة، ادخرت الأمة واستثمرت ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي العام ١٩٧٣ ورغم الضرائب التي زعم أنها مرهقة، ادخرت الولايات المتحدة واستثمرت ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد الخفض الكبير في الضرائب في أوائل عقد الثمانينات، هبط معدل الادخار القومي إلى أدنى معدل له منذ الركود العظيم.

● يدعي البعض أننا لن نجد دليلاً على التسيريات في إحصاءات التكاليف لعالم الاقتصاد، وبدلاً من ذلك، يمكننا رؤية تكاليف المساواة في المواقف وليس في الدولارات. هل تقلل من أهمية أخلاق العمل؟ وهل تكبح الضرائب العالية الشباب وتدفعهم إلى المخدرات أو الكسل والخمول؟ وهل يؤدي نظام الرفاه الاجتماعي إلى قيام طبقة متخلفة دائمة، مجتمع من الناس واقع في شرك الاتكالية؟

• ينتقد بعضهم فكرة التكاليف الباهظة لاعادة توزيع الدخل، ويودون نقاشهم حول ما يلي: للفقر جذوره في سوء التغذية في سنوات العمر المبكرة، وفي العائلات المحطمة، والامية في البيت، وقلة التعليم، والافتقار للتدريب المهني. والفقر يولد فقراً، وتؤدي الحلقة المفرغة من سوء التغذية، وقلة التعليم، وتعاطي المخدرات، وتدني الانتاجية، وشح الدخل الى قيام جيل آخر من العائلات الفقيرة. والبرامج التي تؤمن الرعاية الصحية، والطعام المناسب للعائلات الفقيرة سوف تزيد الانتاجية والكفاءة بدلاً من أن يخفض الانتاج. فيكسر حلقة الفقر المفرغة اليوم، سوف نرفع مهارات أطفال الفقراء، وانتاجيتهم، ورأس المال البشري غداً. فبرامج كسر حلقة الفقر هي استثمارات تتطلب تخصيص موارد اليوم لزيادة الانتاجية غداً.

جمع التسربات

حين نجمع كافة نواحي التسرب، فكم يبلغ حجمها؟ يقول أوكن أن التسربات صغيرة، خاصة حين تؤخذ الاموال المخصصة لاعادة التوزيع من ضريبة دخل ذات قاعدة عريضة. ويعارض آخرون هذا الرأي بشدة، مشيرين الى معدلات الضريبة الحدية العالية او الى برامج الدفعات التحويلية المبالغية في كرمها، على أنها تشوش الكفاءة الاقتصادية وتدمرها.

فأين هي الحقيقة؟ في حين أجريت بحوث كثيرة حول تكلفة إعادة التوزيع، أظهرت أن الحقيقة مراوغة. والحكم الأسلم على ذلك، هو أنه ليس هناك سوى خسارة متواضعة في الكفاءات الاقتصادية من برامج إعادة التوزيع من النوع المتبع في الولايات المتحدة اليوم. وتبدو تكاليف الكفاءة قليلة اذا ما قورنت بالتكاليف الاقتصادية للفقر سواء منها سوء التغذية، والصحة، وضعف مهارات العمل، والتعاسة البشرية.

السياسات المناهضة للفقر:

البرامج والانتقادات

اذا ما قررت دولة ما إعلان الحوب على الفقر، فما هي الأسلحة التي تستطيع نشرها؟ هل ساعدت البرامج المناهضة للفقر في انقاذ الناس من الفقر وحولتهم الى مواطنين منتجين؟ أم هل ولدت تلك البرامج ردود فعل مضادة للانتاج؟ ما هي الاصلاحات التي يمكن أن تخفض من مشاكل نظام الرفاه الحالية؟ سوف نتناول هذه المواضيع فيما بقي من هذا الفصل.

ظهور دولة الرفاه

اعتقد علماء الاقتصاد التقليديون الأوائل ان توزيع الدخل امر ثابت ولا يمكن تغييره، وقالوا إن محاولات التخفيف من وطأة

الفقر، عن طريق تدخل الحكومة في الاقتصاد هي مساع حمقاء ستتمخض ببساطة عن خفض الناتج القومي الاجمالي.

إلا أنه عند نهاية القرن التاسع عشر، اتخذ الزعماء السياسيون في أوروبا الغربية خطوات شكلت منعطفاً تاريخياً في الدور الاقتصادي للحكومة. فقد أدخل كل من بسمارك في ألمانيا، وغلادستون وديزرائيلي في بريطانيا، وفراانكلين روزفلت في الولايات المتحدة، مفهوماً جديداً حول مسؤولية الحكومة عن رفاهية مواطنيها. وكانت هذه هي دولة الرفاه (welfare state)، والتي تعدل فيها الحكومة قوى السوق لحماية الأفراد ضد احتمالات معينة، وأن تضمن للناس حداً أدنى من مستويات المعيشة.

وتشمل الترتيبات المهمة لدولة الرفاه، التقاعد العام، والتأمين ضد المرض والحوادث، والتأمين ضد البطالة، والتأمين الصحي، وبرامج الغذاء والاسكان، ومخصصات العائلة، والاضافات على الدخل لفئات معينة من الناس. وقد أدخلت هذه السياسات بشكل تدريجي منذ العام ١٨٨٠ وحتى وقتنا الحاضر، رغم أن بعض البرامج - مثل التغطية الصحية الشاملة - لم تدرس في الولايات المتحدة بشكل جدي الا في عقد التسعينات.

برامج ضمان الدخل

ما هي برامج ضمان الدخل الرئيسية في دولة الرفاه اليوم؟ دعونا نطالع باختصار بعض البرامج المعتمدة في الولايات المتحدة.

بعد أن عاود الناس اكتشاف الجوع في أكثر المجتمعات ثراء خلال عقد الستينات، اعتمدت الولايات المتحدة «برنامج قسائم الطعام» (food - stamp program). وبموجب هذا البرنامج، تتلقي الأسر متدنية الدخل قسائم او كوپونات تمكنهم من شراء الطعام مقابل جزء صغير من سعر السوق. وأوجدت في كل ولاية «مساعدة رفاه» للمعوزين. وتقدم هذه البرامج مساعدة «عينية» (in - kind) (أي مساعدة مباشرة من الطعام، او الملابس، او الاسكان) علاوة على «تحويلات دخل» مباشرة. وأبرز مساعدات الرفاه وأكثرها عرضة للخلافات هي «المساعدة للأسر المعيلة لأطفال»، التي تساعد الآباء الفقراء، الذين لديهم أطفال صغار. وتقدم الحكومة دخلاً للمسنين، والكفيفين، والمعوقين، الذين تثبت حاجتهم للمساعدة. ومن البرامج التي تنمو بسرعة، برنامج الرعاية الطبية، الذي يوفر منافع طبية للعائلات متدنية الدخل.

هناك العديد من برامج ضمان الدخل الأخرى تستهدف بشكل او بآخر العائلات الفقيرة. وتميل برامج الاسكان والضمان الاجتماعي، ومساعدة المعوقين الى دعم دخل الفقراء أكثر من السكان ككل، رغم أنها لم تصمم تحديداً للعائلات متدنية الدخل.

البرامج الفدرالية الخاصة بالفقراء، ١٩٩٥

البرنامج	المبلغ (بلايين الدولارات)	النسبة المئوية من اجمالي النفقات الفدرالية
جميع برامج ضمان الدخل	٨٠٠.٩	٥٢.٧
البرامج العامة	٥٥٨.١	٣٦.٨
الضمان الاجتماعي	٣٣٧.٢	
الرعاية الطبية	١٥٦.٢	
غيرها (المقاعد)	٣٩.٢	
تعويضات البطالة	٢٥.٥	
البرامج الخاصة بالفقراء	٢٤٢.٨	١٥.٩
المساعدة الطبية	٩٦.٤	
أشكال أخرى من ضمان الدخل	٦٢.٥	
الطعام والتغذية	٣٨.٤	
مساعدة للسكن	٢٥.٥	
الخدمة الاجتماعية	١٥.٧	
مساعادات التطوير الدولية	٤.٣	

الجدول ٢٠ - ٦. تذهب معظم أموال ضمان الدخل الفدرالية الى البرامج العامة مثل برنامج الضمان الاجتماعي.

تركز البرامج الفدرالية لضمان الدخل بشكل كبير على السكان ككل، وليس على الفقراء فقط، ولا ينفق سوى ٦٣ بليون دولار على البرامج التي تزيد دخل الأسر الفقيرة. لاحظ التكلفة العالية لبرامج الصحة للفقراء وغير الفقراء (المصدر: دائرة الادارة والموازنة، موازنة حكومة الولايات المتحدة، ١٩٩٥)

الفقر هو نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية ليس للفقراء سيطرة عليها. ويؤكدون على أن سوء التغذية، والمدارس الفقيرة، والأسر المفككة، والتمييز، والافتقار الى فرص عمل، والبيئة الخطرة، هي الأمور المركزية التي تقرر مصير الفقراء. فإذا كنت ممن يعتقدون وجهة النظر هذه، فلا بد أنك تؤمن بأن الحكومة تتحمل مسؤولية تخفيف حدة الفقر، سواء عن طريق تزويد الفقراء بدخل، أو بتصحيح الأوضاع التي تولد الفقر.

وتؤكد وجهة النظر الثانية أن الفقر ينشأ عن سوء التكيف في سلوك الفرد - السلوك الذي هو من مسؤولية الأفراد ولا يعالج بشكل مناسب الا على يد الفقراء أنفسهم. وفي القرون الماضية رأى المدافعون عن «حرية العمل» أن الفقراء عديمو الحيلة، وكسالي، أو سكيرون. وكما كتب أحد العاملين في مؤسسة خيرية قبل قرن من الزمان: «اللهفة للحصول على وظيفة... هي، أكثر من أي وقت مضى، [سببها] السكر». وفي بعض الأحيان

فكم تضيف جميع البرامج الفدرالية من نفقات على الموازنة؟ بين الجدول ٢٠ - ٦ مستوى الاتفاق الفدرالي على برامج ضمان الدخل بالنسبة للأسر عامة وللأسر الفقيرة. وتصل قيمة جميع برامج الفقر الفدرالية اليوم الى ١٦ بالمئة من مجموع الميزانية الفدرالية.

ورغم أن البرامج الفدرالية لمساعدة الفقراء لا تشكل سوى جزء صغير نسبياً من الميزانية فقد كسرت حدة الفقر. وقدمت شبكة أمان مالية اجتثت الكثير من الفقر الطاحن السائد في العهود الماضية.

وجهتنا نظر في الفقر

يقدم علماء الاجتماع تشكيلة واسعة من الاقتراحات لمعالجة الفقر أو التخفيف منه. وغالباً ما تعكس المناهج المختلفة وجهات نظر مختلفة في أصول الفقر. ويرى مؤيدو التدخل الحكومي أن

المفروضة على أكثر الأمريكيين ثراء، وهي بالتأكيد من الكوابح الرئيسية أمام السعي الجدي للحصول على عمل.

ومن أشد الانتقادات التي يتعرض لها نظام الرفاه الحالي هو أنه يعطى الأسرة حافزاً للتفكك في وقت تواجه فيه حتى الأسر للتماسكة خطر الانقراض. فمعظم الولايات ترفض تقديم إعانة الرفاه للأسر التي يعيش فيها كلا الوالدين معاً، معللة ذلك أنه يمكن توقع أن يقوم أحد الأبوين بإعالة الأطفال. وفي مثل هذه الحالة، قد يجد أحد الوالدين - (وهو الأب عادة) في عائلة تتلقى معونة - أن دخل أسرته سيرتفع بحدة إذا ما ترك المنزل وأختفى. لأنه في هذه الحالة فقط يمكن لزوجته وأطفاله الحصول على معونة الرفاه.

الإضافات على دخل الفقراء

بعد التأمل في الآثار العكسية لنظام الرفاه الحالي على الكفاءة الاقتصادية وبنية الدولة الاجتماعية توصل السياسيون، وعلماء الاقتصاد إلى قناعة بأن نظام الرفاه بحاجة إلى إصلاح جذري. وقد اتفق المحافظون من أمثال ميلتون فريدمان من شيكاغو، والليبراليون من أمثال جيمس توبن من يال أن من الأوفر، كما أنه من الأكثر إنسانية أن تستبدل بتلك المجموعة المشتتة من برامج دعم الدخل، برنامجاً موحداً من المساعدة المالية التي تضاف إلى الدخل.

وأطلق على أحد اقتراحات الإصلاح إسم ضريبة الدخل السلبية (negative income tax). والفكرة الأساسية بسيطة. فحين أنقاضي ٥٠ ألف دولار في السنة، فإنني أدفع ضرائب موجبة (كما هو موضح في الجدول ١٧ - ٢). وحين أكسب ألف دولار أخرى، أدفع ضريبة إضافية مقدارها ١٦٠ دولاراً، فيبقى لي ٨٤٠ دولاراً من الدخل المتاح للانفاق. وبالتالي فإن الحافز على كسب المزيد يبقى قائماً.

ثم خذ بعين الاعتبار عائلة فقيرة تكسب ٨٠٠٠ دولار في العام ١٩٩٠. قد يقرر الكونجرس أن هذه العائلة تستحق دخلاً أكبر من ٨٠٠٠ دولار، خاصة إذا كانت تكسب هذا المبلغ من العمل وإذا كان لديها أطفال صغار تعيلهم. الحكومة ترغب في تقديم دعم إضافي للدخل. بكلمة أخرى، لا تدفع العائلة ضريبة على دخلها بل تتلقى ضريبة دخل «سلبية» على شكل إضافة على الدخل.

المشكلة هي كيف يمكن للحكومة مواصلة تقديم دعم لدخل أمثال هذه الأسر، دون الاضرار بحوافز العمل. الطريقة هي تقديم مخصص أساسي، ثم السماح للأسرة بالاحتفاظ بقسط مهم مما تكسبه. فقد تحصل العائلة على مخصص أساسي مقداره ٨٠٠٠ دولار ثم تفرض ضريبة مقدارها ٥٠ بالمائة على أي دخل آخر. وكما يستطيع أصحاب الدخل المرتفع الاحتفاظ بمعظم

نلام الحكومة نفسها لأنها تغذي الاتكال على مزيج من البرامج الحكومية التي تخدم المبادرة الفردية. ويؤيد النقاد، الذين يعتقدون هذه الأفكار قيام الحكومة بخفض برامج الرفاه الاجتماعي كي يقوم الناس بتطوير مواردهم الخاصة.

وقد لخص الجدل الدائر حول الفقر ببلاغة عالم الاجتماع البارز ويليام ويلسون:

تقليدياً، أكد الليبراليون على طريقة ربط مشكلة الجماعات الأقل حظاً بمشاكل المجتمع الأوسع، بما في ذلك مشاكل التمييز العنصري ووضعتهم في طبقة اجتماعية أدنى... وبمعكس ذلك، شدد المحافظون دائماً على أهمية قيم الجماعات المختلفة والموارد المتنافسة في تحليل معاناة المحرومين^(٥).

مشكلة الحوافز المقدمة إلى الفقراء

إحدى أكبر المشاكل التي تواجهها العائلات الفقيرة هي أن نظام الرفاه الحالي يخفض بشدة حافز الأشخاص البالغين من متدني الدخل في البحث عن عمل. لأنه إذا حصل شخص منتفع بمعونات الرفاه على عمل، فإن الحكومة ستقطع عنه قسائم الطعام، ودفعات الرفاه، ودعم الإيجار. وقد نقول إن الفقراء يواجهون «معدلات ضريبة» حذية مرتفعة (أو بشكل أدق، «معدلات خفض منفعة») لأن منافع الرفاه تنخفض بحدة مع ارتفاع المكاسب.

وسوف توضح الحسابات التالية عن عائلة مكونة من ثلاثة أفراد (أم وثلاثة أطفال) يعيشون في بنسلفانيا، هذه المسألة. وقد اخترنا بنسلفانيا كمثال لأن منافع برنامج «المساعدة للأسر المعيلة للأطفال» في تلك الولاية قريب من المتوسط القومي. في العام ١٩٨٧، إن لم تكن الأم تعمل فإن الأسرة تتلقى علاوة مقدارها ٤٥٨٤ دولاراً وقسائم طعام قيمتها ١٥٤٩ دولاراً، أي ما مجموعه ٦١٣٣ دولاراً من الدخل المتاح للانفاق. افترض أن الوالدة حصلت على عمل بدوام كامل تكسب منه ٨٠٠٠ دولار في السنة فسوف تفقد منافع «المساعدة للأسر المعيلة للأطفال»، وقد تستبقى ما قيمته ١٣٠٦ دولارات من قسائم الطعام. وبعد خصم نفقات العناية بالطفل والمصاريف الأخرى المتعلقة بالعمل، والتي قد تبلغ ٢٤٠٠ دولار، يكون الدخل المتاح للانفاق قد بلغ ٦٩٠٦ دولارات.

قد يكون الكسب الصافي من تولي هذه الوظيفة التي أجرها ٨٠٠٠ دولار، هو زيادة في الدخل المتاح للانفاق مقدارها ٧٧٣ دولاراً في السنة (-) أي أن الزيادة في الدخل المتاح للانفاق هي ٩٠٧ بالمائة فقط من الكسب. فإذا ما اعتبرنا خفض منافع الرفاه كنوع من «الضريبة»، فإن معدلات الضريبة على الفقير العامل قد تصل بسهولة إلى ٩٠ بالمائة - وهذا أعلى بكثير من المعدلات

(5) William J. Wilson "Cycles of Deprivation and the Underclass Debate". Social Service Review (Dec. 1985) pp. 541 - 559.

البنية الحالية للاعتماد الضريبي للدخل المكتسب، ١٩٩٣

الكسب من السوق (\$) (تلقى مساعدة) الضريبة الجبرية (+) إذا تم فرضت ضريبة؛ - إذا تم	الدخل بعد الضريبة (\$) (تلقى مساعدة)	الدخل بعد الضريبة (\$) (تلقى مساعدة)
صفر	صفر	صفر
٤٠٠٠	-٧٨٥	٤٧٨٥
٨٠٠٠	-١٥١١	٩٥١١
١٢٠٠٠	-١٥١١	١٣٥١١
١٦٠٠٠	-٩٧٨	١٦٩٧٨
٢٤٠٠٠	.	٢٤٠٠٠

الجدول ٢٠ - ٧. الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب
يزيد من المكافأة على العمل لكنه لا
يمس الفقراء جداً

بموجب نظام الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب الحالي تزداد مكاسب العمل بإضافة ما بين ١٨ إلى ٢٠ بالمائة مع حد أقصى ثم يستبعد تدريجياً. وهذا يوفر «ضريبة سلبية» للداخلين المتدنية جداً من الأجور. (المصدر: وزارة مالية الولايات المتحدة).

يجب أن تكون ضريبة الدخل السلبية سخية، وتضيف الكثير إلى الداخلين الأدنى من خط الفقر أو الأعلى منه لكنها تجازف بأن يكون لها تأثيرات تكبت الحوافز وتزيد من أعباء برامج الرفاه؛ فالدول تصارع على الدوام هذه القضايا الرئيسية.

الدليل التجريبي. كيف يمكن لتغييرات فعلية متوقعة في آلية دعم الدخل أن تؤثر في الاقتصاد؟ لتقييم هذه المسألة، ساعد علماء الاقتصاد في تصميم مجموعة مذهلة من التجارب الفعلية لقياس تأثيرات الخطط البديلة على سلوك الناس.

وقد شملت «اختبارات ضريبة الدخل السلبية» عدة آلاف من الأسر في نيوجيرسي، وانديانا، وسياتل، وبنسلفانيا. وقسمت هذه الاختبارات العائلات = التي اختبرت بشكل عشوائي - إلى مجموعات ضابطة (Control groups)، لن تتلقى أية معاملة خاصة، ومجموعات اختبارية تعيش منذ عدة سنوات في ظل خطة ضريبة الدخل السلبية. وكانت المسألة الرئيسية هي كيف سيكون رد فعل الناس على الإضافات الأخرى البديلة على الدخل.

بينت هذه الاختبارات الغنية بالمعلومات، أن العائلات التي تتلقى إضافة كبيرة على الدخل من برامج الرفاه (مثل تلك التي تتلقى ١٠٠ بالمائة من المخصصات المحددة لتجاوز خط الفقر) قد خفضت ساعات عملها بشكل واضح - بمقدار يصل إلى ١٥

ما يكسبونه إذا ما حصلوا على زيادة في الدخل، بالمثل يمكن للعائلات الفقيرة أن تحتفظ بالكثير من كسبها الإضافي إذا ما حصل أحد أفراد الأسرة على عمل.

الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب. بعد التفكير باقتراحات بديلة، استقرت الولايات المتحدة على اعتماد شكل لضريبة الدخل السلبية يعرف بإسم «الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب». أدخل للمرة الأولى في العام ١٩٧٥، ويطبق هذا الاعتماد على الدخل من العمل، وهو في الواقع إضافة على الدخل. وحسب تعديل العام ١٩٩٣، فإنه يصل إلى دفع مبلغ إضافي يتراوح ما بين ١٨ إلى ٢٠ بالمائة على الدخل المكتسب بحد أعلى مقداره ١٥١١ دولاراً، ثم يستبعد للداخلين التي تزيد عن ٢٣٠٥٠ دولاراً. وهو يعرف بأنه اعتماد «قابل للاسترداد» لأنه في الواقع يدفع لدافع الضرائب (كضريبة سلبية) حين لا تستحق على المكلف أية ضرائب.

يبين الجدول ٢٠ - ٧ تأثير الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب على العائلات، حسب مستويات دخل مختلفة. ويبين هذا المثال أن في وسع الحكومة أن تدعم العائلات الأشد فقراً وتحافظ في الوقت نفسه على حافز الناس للبحث عن عمل مربح. قارن هذا المنهج مع الطريقة المتبعة في نظام الرفاه، الذي بحث فيما تقدم، لرؤية كيف أن ذلك النظام يحطم الحوافز، في حين أن ضريبة الدخل السلبية تدفع الناس للبحث عن عمل.

عند تحليل مختلف أنظمة تقديم إضافة على مداخيل الفقراء، فإن المعضلة الأساسية هي ما إذا كان من الواجب زيادة الحوافز للعمل، أو رفع مستوى معيشة الناس الأشد فقراً. في أقصى أحد الطرفين نجد نظاماً يعطي مخصصات سخية للغاية للعائلات الفقيرة، ثم يقوم «بفرض ضريبة» بمعدل عال تسترد ما اكتسب. ولهذه الخطط غالباً معدلات ضريبة حذية على الكسب تقارب، أو حتى تزيد، عن ١٠٠ بالمائة (كما شرحنا سابقاً). وفي الجانب الآخر نجد الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب، الذي لا يعطي شيئاً لمن لا يعملون لكنه يزيد حوافز العمل. فالاعتماد الضريبي للدخل المكتسب المبين في الجدول ٢٠ - ٧ يعطي معدل ضريبة دخل حذية مقدارها ناقص ١٥ بالمائة.

عند تصميم برامج الإضافة على الدخل، تثار مسائل اجتماعية واقتصادية مهمة: هل يجب أن يشمل البرنامج شخصاً واحداً من العائلة؟ وهل يجب على متلقي الدعم أن يعملوا؟ (وهو نظام يعرف بإسم «رسم العمل» (Workfare))؟ وهل يحق لطلبة الجامعات الانتفاع بها؟ والأهم من كل ذلك، هل يجب أن تكون مستويات الدعم في حدودها الدنيا بحيث تقدم برامج الرفاه مجرد قدر زهيد من الإعانة، ولا تتدخل، بالتالي، الاقلياً في حوافز العمل وتبقى دور برامج الرفاه في حدها الأدنى؟ أم هل

بالمئة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار مجموع السكان، فإن خفض العمل هذا - التسرب من دلو أوكن لإعادة توزيع الدخل - قد يخفض الناتج القومي بمقدار ١٥ إلى ٣٠ بالمئة من تكاليف موازنة البرنامج المحسوب. من جهة أخرى، أعطت التجارب التي أجريت على مستويات المساعدة الأصغر إنخفاضاً أقل بكثير في جهود العمل التي يبذلها الأشخاص المتأثرين بالاختبار.

ملخص

هل الخسائر في الكفاءة قليلة أم كبيرة؟ إن من يهتمون بالفقراء أكثر من اهتمامهم بالكفاءة الاقتصادية يجدون عدالة كبيرة في برامج دعم الدخل السخية. وبالعكس ذلك، فإن من تهتمهم الكفاءة ويعتبرون الفقراء مسؤولين عن وضعهم الاقتصادي يصرون على ضرورة خفض برامج الرفاه الحالية.

١ - قياس عدم المساواة

١ - خلال القرن الماضي: اعتقد علماء الاقتصاد التقليديون أن عدم المساواة أمر عام ثابت، لا يمكن تغييره بالسياسة العامة. لكن وجهة النظر هذه لا تصمد أمام نظرة مدققة. فقد حقق الفقر تراجعاً هادئاً خلال الجزء الأول من هذا القرن، وارتفع الدخل المطلق لمن هم ضمن الشريحة الأدنى من توزيع الدخل بحدة. وقد انعكس هذا التوجه منذ عقد السبعينات، وارتفعت نسبة عدم المساواة.

٢ - منحني لورنزو هو أداة مناسبة لقياس انتشار عدم المساواة في توزيع الدخل. وهو يبين النسبة المئوية من إجمالي الدخل التي تذهب لأفقر ١ بالمئة من السكان، ولأفقر ١٠ بالمئة من السكان، وأفقر ٩٥ بالمئة من السكان، وعلم جرا.

٣ - الفقر هو في الأساس فكرة نسبية. وقد عُرِف الفقر في الولايات المتحدة، في أوائل الستينات، من ناحية مدى الانفاق على الطعام. وحسب هذا المعيار لقياس الدخل، لم يتحقق سوى تقدم طفيف خلال العقد الماضي.

٤ - يبدو توزيع الدخل الأمريكي اليوم أكثر مساواة في التوزيع مما كان عليه في الجزء الأول من هذا القرن، أو مما هو في الدول الأقل نمواً اليوم. لكنه ما زال يبدي قدراً كبيراً من عدم المساواة وحتى ارتفاعاً طفيفاً في عدم المساواة عما كان عليه الحال خلال العقد الماضي. وعدم المساواة في توزيع الثروة أكبر مما في توزيع الدخل، سواء في الولايات المتحدة أو في دول الاقتصاديات الرأسمالية الأخرى.

ب - مصادر عدم المساواة

٥ - لتفسير عدم المساواة في توزيع الدخل، يمكننا النظر إلى الدخل من العمل والدخل من الممتلكات، كل على حدة. ويختلف الكسب من الدخل بسبب الاختلاف في القدرات

وفي كثافة العمل (سواء في عدد الساعات أو الجهد المبذول)، ولأن الكسب من الوظيفة يختلف تبعاً لتباين أحجام الرأسمال البشري، علاوة على عوامل أخرى.

٦ - يبيّن توزيع الدخل من الممتلكات قدراً أكبر من التباين والتشتت من الدخل المتأتي عن العمل، ويعود السبب إلى الفروقات الكبيرة في حجم الثروة. ويساعد الإرث أبناء العائلات الثرية على البدء متقدمين على الأشخاص العاديين، ويمكن عزو جزء صغير من الثروة في أمريكا إلى الادخار طيلة العمر. وتبدو المجازفة الرأسمالية الأبرز كمصدر لصافي قيمة ثروات أكثر ١٠٠ أمريكي ثراءً.

ج - المساواة مقابل الكفاءة: ما هو مقدار إعادة التوزيع؟

٧ - تحدث الفلاسفة السياسيون عن ثلاثة أنواع من المساواة: (أ) المساواة في الحقوق السياسية، مثل حق الانتخاب؛ (ب) المساواة في الفرص، باتاحة فرص متساوية للحصول على العمل، والتعليم، وغير ذلك من الأنظمة الاجتماعية، (ج) المساواة في الحصة، حيث يضمن للناس الحصول على مداخل متساوية أو مقادير متساوية من الاستهلاك. وفي حين أن النوعين الأولين من المساواة يحظيان بقبول متزايد في معظم الديمقراطيات المتقدمة مثل الولايات المتحدة، فإن المساواة في الحصة موضع خلافات حادة وهي غير مقبولة من قبل الكثيرين.

٨ - للمساواة تكاليف علاوة على منافع، التكاليف ظهرت كاستنزاف من «الدلو السيئ» الذي تحدث عنه أوكن. والذي يعني أن محاولات خفض عدم المساواة في الدخل عن طريق فرض الضرائب التصاعدية، ودفعات الرفاه قد يلحق الضرر بالحوافز الاقتصادية لدفع الناس للعمل، أو الادخار ويقلل بالتالي من حجم الناتج القومي. ومن نواحي التسرب المحتملة أيضاً التكاليف الإدارية، وخفض ساعات العمل أو معدلات الادخار.

المشوشة من البرامج الحالية بإضافة نقدية موحدة على الدخل. وتخفيض الاضافة (أي أن الدخل ستفرض عليه ضريبة) بمعدل معتدل (بمقدار الثلث أو النصف مثلاً)، بحيث يكون لدى العائلات حافز كبير للبحث عن عمل في السوق. وقد اتبعت الولايات المتحدة أحد تفرعات هذا النظام والمعروف بإسم الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب، والذي يعطي اضافة على الدخل للعائلات منخفضة الكسب.

٩ - من البرامج الرئيسية لتخفيف وطأة الفقر دفعات الرفاه، وقسائم الطعام، والمساعدة الطبية، ومجموعة من البرامج الأصغر التي لا تستهدف فئة بعينها. وقد انتقدت هذه البرامج، بشكل عام، لأنها تفرض معدلات خفض عالية للمنفعة، (أو معدلات «ضريبة» حدية) على العائلات ذات الدخل المنخفض، حين تبدأ هذه العائلات في كسب أجر أو دخل.

١٠ - من أبرز الاقتراحات لإصلاح نظام دعم دخل الفقراء نظام ضريبة الدخل السلبية. والتي قد تستبدل التشكيلة

مفاهيم للمراجعة

قياس عدم المساواة	تحليلات وسياسات مكافحة الفقر
- اتجاهات توزيع الدخل	- الفقر
- منحني لورنزو للدخل والثروة	- دولة الرفاه
- الراسمال البشري	- المساواة: السياسية، وفي الفرص، وفي
- دخل العمل والممتلكات	الحصيلة.
- الدور النسبي للحظ، والمخدرات على مدى العمر، والقيام بالمجازفة، والإرث	- «الدلو السيال» لاوكن
- مصادر عدم المساواة	- المساواة مقابل الكفاءة
- علاوات خريجي الجامعات - المدارس الثانوية	- برامج دعم الدخل

- منحني امكانية الدخل: حالات مثالية وواقعية
- ضريبة الدخل السلبية: المخصصات الاساسية، معدل الضريبة
- معدل خفض المنفعة (معدل الضريبة الحدية)
- الاعتماد الضريبي للدخل المكتسب

أسئلة للمناقشة

١ - أرسم أربعة منحنيات للورنزو لبيان توزيع الدخل الأصلي وتوزيع الدخل بعد كل إجراء من أ إلى ج

٢ - ناقش أنواع المساواة الثلاثة. لماذا لا تقود المساواة في الفرص الى مساواة في الحصيلة؟ هل يجب إعطاء الأشخاص الذين لديهم قدرات مختلفة الدخل ذاته الى الوظائف والتعليم؟ ما الذي يمكن عمله لضمان المساواة في الحصيلة؟ كيف يمكن لهذه الخطوات أن تقود الى عدم الكفاءة الاقتصادية؟

٤ - مع أخذك بعين الاعتبار طريقتين لدفع اضافات على دخل الفقراء: (أ) مساعدة نقدية (٥٠٠ دولار شهرياً، مثلاً) و (ب) منافع غير محددة مثل دعم الطعام، أو الرعاية الصحية، أو الاسكان. ضع قائمة بالأمور التي تؤيد أو تعارض استخدام كل استراتيجية. هل يمكنك تفسير السبب في أن الولايات المتحدة تميل الى استخدام الاستراتيجية (ب) بشكل

١ - دع كل طالب من طلاب الصف يكتب على بطاقة تقديرأ دخل عائلته السنوي دون ذكر الاسم. ومن هذه البيانات استخرج جدول تكرار يبين توزيع المداخليل. ما هي قيمة الدخل الوسيط؟ وما هو متوسط الدخل؟

٢ - ما هي التأثيرات التي قد تحدثها الأمور التالية على منحني لورنزو للدخل بعد الضريبة؟ (افرض أن الضرائب تنفق من قبل الحكومة على شريحة تمثل الناتج المحلي الاجمالي)

١ - ضريبة دخل نسبية (أي ضريبة تفرض على جميع المداخليل بالنسبة ذاتها)

ب - ضريبة دخل تصاعدية (أي ضريبة تفرض على المداخليل الأعلى نسبة ضريبة أعلى مما تفرض على المداخليل المنخفضة)

ج - ضريبة مبيعات على المستوى القومي بنسبة ٥ بالمائة.

رئيسي؟ هل توافق على ذلك؟

٥ - بدلاً من استخدام منحني لورنزو لقياس عدم المساواة، إحسب المسافة ما بين المنحني الحقيقي لعدم المساواة ومنحني تساوي المداخل (أي الجزء المظلل في الشكل ٢٠ - ١). ويطلق على ضعف هذه النسبة اسم معامل جيني.

ما هو مقدار معامل جيني بالنسبة إلى مجتمع لدية مساواة مطلقة في الدخل؟ ولتجمع يحصل فيه شخص واحد على الدخل كله؟ قدر معاملات جيني بالنسبة إلى منحنيات لورنزو المختلفة في الشكل ٢٠ - ٢

٦ - في دولة اسمها ايكولاند، يوجد ١٠ اشخاص. مداخلهم (بالولف الدولارات) هي كالتالي: ٣، ٦، ٨، ٤، ٩، ١، ٥، ٧، ٥. ضع جدولاً بأخماس المداخل مماثل للذي في الجدول ٢٠ - ٢. أرسم منحني لورنزو. إحسب معامل جيني المذكور في السؤال ٥.

٧ - يبين الجدول التالي دخل الفرد في الدول العشر الأكثر سكاناً في العام ١٩٩٠ وقد حولت تلك المداخل من العملات

دخل الفرد، ١٩٩٢			
اليابان	\$ ٢٦٩٣٠	الباكستان	\$ ٤٠٠
الولايات المتحدة	\$ ٢٢٢٤٠	الصين	\$ ٣٧٠
روسيا	\$ ٣٢٢٠	نيجيريا	\$ ٣٤٠
البرازيل	\$ ٢٩٤٠	الهند	\$ ٣٣٠
اندونيسيا	\$ ٦١٠	بنغلادش	\$ ٢٢٠

المصدر: البنك الدولي، «المؤشرات الاجتماعية على التنمية»، ١٩٩٣.

المحلية إلى الدولارات الأمريكية باستخدام أسعار صرف «القوة الشرائية» التي تقيس القوة الشرائية الفعلية. استخدم الموسوعة للحصول على عدد سكان كل بلد. ثم بافتراض أن كل شخص في كل بلد قد تلقى بالضبط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد أرسم منحني لورنزو للدول العشر. فهل يبدي منحني لورنزو عدم مساواة أكثر أو أقل من منحنيات لورنزو لكل دولة على حدة، المبين في الشكل ٢٠ - ٢ (١)

٨ - مازال الناس يتجادلون حول الشكل الذي يجب أن تتخذه مساعدة الفقراء. تقول إحدى المدارس، «أعطوا الناس نقوداً ودعهم يشتروا الخدمات الصحية والطعام الذي يحتاجونه». وتقول مدرسة أخرى، «إذا أعطيت نقوداً للفقراء لشراء الحليب فسوف ينفقونه على شراء البيرة. وسوف تساهم نقودكم أكثر في التخفيف من سوء التغذية والأمراض إذا ما وفرتم خدمات عينية. قد يكون من حقا إنفاق الدولار الذي تكسبه لكن دولار دعم الدخل الذي يدفعه المجتمع هو دولار من حق المجتمع أن يوجهه مباشرة إلى الهدف الذي دفعه من أجله».

حجة المدرسة الأولى قد تعتمد على نظرية الطلب: دع كل أسرة تقرر زيادة منفعتها إلى أقصى حد من دخلها المحدود. ويبين الفصل ٥ السبب في أن هذه الحجة قد تكون صحيحة. لكن ماذا إذا كانت منفعة الأسرة تتضمن، وبشكل رئيسي البيرة وتذاكر البانصيب من دون حليب أو ملابس للأطفال؟ هل توافق مع وجهة النظر الثانية؟ من واقع تجربتك الشخصية ومطالعاتك، أي من وجهتي النظر تعتقد أنها الأقوى؟ إشرح مبرراتك.

الجزء الخامس

القائمة الأساسية

للتصنيف الكلي

نظرة متمعنة في قضايا الاقتصاد الكلي

الهدف الكلي للاقتصاد هو إنتاج سلع، أو خدمات لاستهلاكها اليوم أو في المستقبل. وأنا اعتقد أن عبء التصحيح يقع على عاتق الذين ينتجون أقل، بدلاً من الإنتاج أكثر، والذين قد يتركون الأيدي العاملة والمكينات والأراضي التي يمكن استخدامها معطلة. وأنه لما يدعو إلى الدهشة الكم الهائل من الأعذار، التي يمكن إطلاقها لتبرير هذا الهدر، مثل: الخوف من التضخم، وعجز ميزان المدفوعات، وعدم توازن الميزانية، وزيادة الدين القومي، وفقدان الثقة بالدولار

جيمس توين، السياسة الاقتصادية القومية

طويلة. وفي بداية عقد التسعينات واجهت صناعات السياسة مجموعة من المسائل المحيرة عن بطن نمو الانتاجية والأجر الحقيقي، إضافة إلى ضرورة موازنة التهديد الذي يفرضه التضخم، مع ضرورة تأمين الوظائف لجميع الراغبين بها.

وبفضل تلك التجارب القاسية، جزئياً، توصل علماء الاقتصاد إلى فهم أفضل حول طريقة مكافحة الأزمات الاقتصادية التي تظهر بين فترة وأخرى، وطريقة تحريك النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وقد طور جون ماينرد كينز، رداً على فترة «الكساد العظيم»، نظريته الثورية، التي ساعدت على تفسير القوى المولدة للتحولات الاقتصادية، واقترحت منهجاً للسيطرة على أسوأ التجاوزات التي تسببها الدورات الاقتصادية. وبفضل كينز وخلفائه المحدثين، بتنا نعرف أن في وسع الأمة، عند اختيارها سياسات اقتصادية كلية - أي السياسات التي تؤثر في العرض النقدي، والضرائب، والانفاق الحكومي - أن تسرع النمو الاقتصادي أو تبطنه، وأن تعيد موازنة ما تسببه الدورات الاقتصادية من تجاوزات تتمثل في ارتفاعات الأسعار والبطالة، أو تكبح الفائض الكبير، أو العجز، في التجارة الدولية.

إلا أن الاقتصاد الكلي ما زال موضع خلافات كبيرة ما بين الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، فجزء كبير من حملة العام ١٩٩٢ الرئاسية كان يدور حول مسائل لها علاقة بموضوع الاقتصاد الكلي. حيث قال المرشح بيل كلينتون بأن الاقتصاد الأمريكي قد فشل في الوفاء بوعوده، ورأى أن اقتصاديات النزف البطيء لحقبة ريفان - بوش قد جعلت الأسر العاملة أسوأ حالاً،

في القرون الماضية، كان وضع أية أمة يعتمد على مدى قوتها العسكرية. أما اليوم فإن القوة الاقتصادية هي التي تقرر النجاح والفشل. فدولة مثل اليابان، ليس لديها سوى قوة عسكرية ضئيلة قد أصبحت موضع حسد العالم لأن شعبها تمتع، على مدى عقود عدة، بانخفاض مستويات البطالة، وانخفاض معدلات التضخم، وارتفاع مستوى المعيشة. بالمقارنة، خذ مثلاً دول الاتحاد السوفياتي السابق، وهي بلاد شاسعة تعج بالموارد الطبيعية، وتمتلك ٤٥ ألف سلاح نووي في ترساناتها. وقد تسبب عدم قدرة ذلك البلد على إنتاج ما يكفي من الزيدة لمواطنيها، جنباً إلى جنب مع السلاح لجيوشها، في سقوط الدولة الشيوعية وحول روسيا إلى دولة تتوسل المساعدة المالية الغربية.

الواقع أن مواضيع الاقتصاد الكلي قد سيطرت على جداول الأعمال السياسية والاقتصادية طيلة جزء كبير من القرن العشرين. فخلال عقد الثلاثينات، حين انهيار الإنتاج، والتوظيف، والأسعار في الولايات المتحدة، وفي العديد من دول العالم الصناعية صارح الاقتصاديون والقادة السياسيون نكبة الكساد العظيم. وخلال الحرب العالمية الثانية، وحرب فيتنام في الستينات أيضاً، كانت المشكلة هي الحفاظ على استمرار الانتعاش الاقتصادي ومكافحة معدلات التضخم العالية. وخلال عقد السبعينات كان الموضوع الساخن هو «تعايش الركود والتضخم» - أي اجتماع بطن التنمية مع ارتفاع الأسعار - مما ترك الأمريكيين في حالة يرثى لها. وشهد عقد الثمانينات تراجعاً اقتصادياً كبيراً ترك الملايين بلا عمل، تبع ذلك فترة انتعاش

والتي وجدت نفسها تعمل بكد أكبر وتكسب مالأ أقل، وإن العجز المالي الكبير للحكومة كان يبتلع المدخرات والاستثمارات، وأن نمو الانتاجية قد تخلف مقارنة بأوروبا واليابان، وأن نظام التجارة الدولي قد عفى عليه الزمن، وإن فقدان السيطرة على تكاليف الرعاية الصحية قد عرقل المنافسة. وبعد أن تولى كلينتون سلطاته الدستورية، قدم عدداً من المقترحات الاقتصادية الواضحة لعلاج تلك القضايا. واشتملت تلك المقترحات على برنامج رئيسي لخفض العجز في الموازنة، ومقترحات لتحرير

التجارة الخارجية، ومجموعة خطط لاصلاح الرعاية الصحية تجاوزت كل الحدود، وقد واجه كل واحد من هذه الاقتراحات معارضة واسعة النطاق. لكن رغم استمرار الجدل حول السياسات المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي، فتمتة أسس صلبة لهذه الاقتصاديات مقبولة لدى معظم علماء الاقتصاد. وسوف نلتفت الآن نحو استكشاف الأسس الرئيسية للاقتصاد الكلي.

ما هو موضوع الاقتصاد الكلي؟

الفدرالية عن الأداء الاقتصادي الكلي، وسن قانون الاستخدام للعام ١٩٤٦ الذي كان بمثابة منعطف في السياسة الاقتصادية، وينص على :

يعلن الكونجرس بموجب هذا القانون ان من مسؤولية الحكومة الفدرالية، وسياساتها المستمرة ان تستخدم جميع الوسائل العملية التي تتفق مع احتياجاتها والتزاماتها... لزيادة الاستخدام، والانتاج، والقوة الشرائية الى أقصى حد ممكن.

أول مرة، يؤكد الكونجرس دور الحكومة في تعزيز نمو الانتاج، والعمالة، والحفاظ على استقرار الأسعار. إضافة الى إعلان هذه الأهداف الرفيعة والغامضة بعض الشيء، استحدث القانون المذكور «مجلس المستشارين الاقتصاديين» (Council of Economic Advisers) ليكون جزءاً من موظفي الرئاسة^(١).

تغيرت أولويات الأمة في الاختيار بين الأهداف الثلاثة منذ قانون الاستخدام للعام ١٩٤٦، لكن هذه الأهداف بقيت، في الولايات المتحدة وجميع دول اقتصاد السوق، الإطار الذي يضم المسائل المركزية لموضوع الاقتصاد الكلي.

١ - لماذا تنخفض العمالة والانتاج في بعض الأحيان، وكيف يمكن خفض البطالة ؟

تبدى جميع اقتصاديات السوق أنماطاً من المد والجزر تعرف باسم «الدورات الاقتصادية». وحين تكون الدورة الاقتصادية

الاقتصاد الجزئي مقابل الاقتصاد الكلي

قبل أن نطلق في استطلاعنا نستذكر أن هدف الاقتصاد الكلي (macroeconomics) هو دراسة السلوك الاقتصادي ككل . فهو يبحث في المستوى الإجمالي لمخرجات الأمة، والعمالة، والأسعار. وبالعكس ذلك يدرس الاقتصاد الجزئي (microeconomics) الأسعار، والكميات الفردية، والأسواق.

وقد توضح لنا بضعة أمثلة هذا الفارق: الاقتصاد الجزئي يأخذ في إعتباره، مثلاً، كيف يسعر كارتل لمنتجي النفط أسعار نفطه: أما الاقتصاد الكلي فيهتم بالسبب الذي جعل ارتفاعاً حاداً في سعر النفط العالمي يؤدي الى التضخم والبطالة. يدرس الاقتصاد الجزئي مسألة ما اذا كان الذهاب الى الجامعة، هو استغلال جيد للوقت، أما الاقتصاد الكلي فيبحث في معدلات البطالة بين الشبان البالغين. الاقتصاد الجزئي في قضايا مفردة من قضايا التجارة الخارجية، مثل السبب في اننا نستورد سيارات تويوتا ونصدر شاحنات ثقيلة، في حين يدرس الاقتصاد الكلي الاتجاهات الاجمالية لمستوردتنا وصادراتنا، ويسال أسئلة مثل السبب في حدوث عجز تجاري كبير جعل الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم خلال عقد الثمانينات.

الاهتمامات الاساسية للسياسة

الاقتصادية الكلية

شهد عقد الثلاثينات أول تحرك لعلم الاقتصاد الكلي، الذي أسسه جون ماينرد كينز في أثناء محاولته فهم الآلية الاقتصادية التي أفرزت «الكساد العظيم». وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد التفكير في التأثير المتزايد لوجهات النظر الكينزية، والخوف من حدوث كساد آخر، أعلن الكونجرس الأمريكي رسمياً مسؤوليته

(١) إضافة الى تقديم المشورة للرئيس، فإن من المسؤوليات الرئيسية لمجلس المستشارين الاقتصاديين إعداد التقرير الاقتصادي للرئيس ومجلس المستشارين، والذي ينشر سنوياً مع ميزانية الرئاسة. ومن الضروري أن يقرأ المختصون بالاقتصاد الكلي هذه الوثيقة فهي غنية بالإحصاءات والتحليلات للاتجاهات الاقتصادية لتلك الفترة، مع تحليل ودفاع عن سياسات الحكومة الاقتصادية في بعض الأحيان تصبح هذه الوثيقة الجافة موضع خلاف. فقبل بضع سنوات قال وزير مالية الرئيس ريفان أن التقرير الاقتصادي للرئيس ريفان ومجلس مستشاريه كان سيئاً لدرجة أن من الواجب «رميه في سلة المهملات».

انكماشية، كما حدث في الركود الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١، هبط انتاج السلع والخدمات، وفقد الملايين من الناس أعمالهم. وخلال جزء كبير من فترة ما بعد الحرب، كان الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية استخدام السياسة النقدية والمالية لخفض حدة الدورة الاقتصادية الانكماشية والبطالة.

أضف الى ذلك، تعاني الدول في بعض الأحيان من مستويات عالية من البطالة تتواصل رغم التوسع في اقتصادها. فقد عانت الدول الأوروبية في أوائل عقد التسعينات بطالة في قواها العاملة بلغت ٥ الى ١٠ بالمئة استمرت لمدة تزيد عن سنة. ويبحث الاقتصاد الكلي في أسباب استمرار مثل هذه البطالة المؤلمة. وبعد تحليل الأسباب المحتملة، يمكن للاقتصاد أن يقترح العلاجات المحتملة، مثل إعادة تنظيم سوق العمل عن طريق خفض الدوافع التي تمنع الناس من العمل، أو زيادة مرونة الأجر. وتعتمد حياة الملايين من الناس وثروتهم على مدى قدرة الاقتصاد الكلي على الرد على هذه الاسئلة.

٢ - ما هي أسباب تضخم الأسعار، وكيف يمكن إبقاؤها تحت السيطرة ؟

تبيّن علماء الاقتصاد أن لمعدلات التضخم العالية تأثيراً سيئاً على اقتصاديات السوق، فالاقتصاد السوق يستخدم الأسعار كمؤشر لقياس القيم الاقتصادية، وكطريقة لتسيير الأعمال. وخلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار بسرعة يفقد هذا المؤشر قيمته، ويصبح الناس مشوشين، ويرتكبون الأخطاء، وينفقون الكثير من وقتهم في القلق من تضخم يبتلع مداخيلهم. ويقود التغير السريع للأسعار الى عدم الكفاءة الاقتصادية.

نتيجة لذلك، باتت السياسات الاقتصادية الكلية تؤكد أكثر فأكثر على استقرار الأسعار كهدف رئيسي. وفي الولايات المتحدة انخفض المعدل الاجمالي للتضخم من أقل من ١٠ بالمئة سنوياً في أواخر عقد السبعينات الى أقل من ٣ بالمئة سنوياً في أوائل التسعينات. الا أننا نجد، في هذه الأيام، دولا فشلت في احتواء التضخم، ونرى الأسعار ترتفع بمقدار ١٠٠٠ بالمئة سنوياً أو أكثر في الدول الاشتراكية السابقة مثل روسيا أو أوكرانيا وبعض دول امريكا اللاتينية. فلماذا تمكنت الولايات المتحدة من وضع نمر التضخم داخل القفص، في حين فشلت روسيا؟ يمكن للاقتصاد الكلي أن يقترح الدور المناسب للسياسات النقدية والمالية، ولأنظمة أسعار الصرف، ولبنك مركزي مستقل، في إحتواء التضخم.

٣ - كيف يمكن لامة ما ان ترفع معدل نموها الاقتصادي؟

يهتم الاقتصاد الكلي أيضاً بازدهار البلاد على المدى الطويل. فتنمية الامكانيات الانتاجية لدولة ما، خلال فترة تمتد لعدة عقود، هي عامل أساسي في تقرير معدل نمو الأجر الحقيقية ومستويات المعيشة. فخلال ربع القرن الماضي، جعلت التنمية السريعة في بعض الدول الآسيوية مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، متوسط دخل مواطنيها يحلق عالياً. وتسعى الدول الى معرفة مكونات التنمية الناجحة. وهل للعجز الكبير في الموازنة، أو العجز في الميزان التجاري آثار ضارة على التنمية على المدى الطويل ؟ وما هو دور الاستثمار في الرساميل المادية، وفي البحث والتطوير، وفي الرأسمال البشري؟ وهل يجب على الحكومة أن ترعى الصناعات الرئيسية عن طريقه المعونات والسياسة الصناعية، أم أن من الأفضل اتباع سياسة رفع اليد عن الصناعة ؟

ثمة تعقيدات أخرى تنشأ حين نأخذ في اعتبارنا هذه المواضيع الرئيسية الثلاث وهي أنه لا بد من المفاضلة بين هذه الأهداف الثلاثة. فخفض العجز في الموازنة قد يعني القبول بمعدلات تنمية أبطأ على المدى القريب. وزيادة معدل تنمية الانتاج على المدى الطويل قد يتطلب استثمارات أكبر في مجال المعونة ورأس المال، وهذا الاستثمار سيخفض الاستهلاك الحالي من الطعام، والكساء، والاستجمام.

ومن بين جميع المعضلات التي تواجه الاقتصاد الكلي، هو الاختيار ما بين تضخم منخفض وبطالة منخفضة. فالتأخرون يطالبون ببطالة منخفضة ونتاج عالٍ. لكن المستويات العالية من الانتاج والعمالة تدفع بالأسعار والأجور الى أعلى، ويميل التضخم الى الارتفاع خلال فترات التنمية الاقتصادية السريعة لذلك يضطر صناع السياسة الى كبح الاقتصاد حين ينمو بسرعة أو حين ترتفع البطالة الى حدود بعيدة، لتجنب انفلات التضخم من عقاله.

ليس هناك معادلات سهلة لحل هذه المعضلات، ويختلف المهتمون بقضايا الاقتصاد الكلي كثيراً حول اتباع المنهج المناسب عند مواجهة معدلات عالية من التضخم، أو ارتفاع البطالة، أو ركود التنمية. لكن فهماً واضحاً لقضايا الاقتصاد الكلي، أو على الأقل للآلام الذي لا يمكن تجنبه عند اختيار أفضل طريق، قد يخفف ذلك الألم.

تأسيس الاقتصاد الكلي: إن كل مناقشة

السياسات الاقتصادية الكلية لا بد ان تبدأ بجون

ماينرد كينز. فقد كان كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦)

عبقرياً متعدد المجالات برز في حقول الرياضيات، والفلسفة،



السياسة المالية:	المخرجات
الاتفاق الحكومي	تنمية عالية وسريعة
الضرائب	
السياسة المالية	العمالة
السيطرة على العرض النقدي	معدلات عالية من العمالة مع معدلات
التأثير في سعر الفائدة	منخفضة من البطالة الإجبارية
السياسات الخاصة بالدخل	استقرار مستوى الاسعار
خطوط ارشادية لرقابة الزامية	مع بقاء الاسواق الحرة

الجدول ٢١ - ١ . أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية الكلية

يبين العمود الذي الى اليمين الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية. ويمكن رؤية هذه الاهداف في القوانين الوطنية وفي بيانات الزعماء السياسيين الحديثة. تلك هي الطرق التي يمكن لصناع السياسة أن يؤثر بها على وتيرة النشاط الاقتصادي واتجاهاته.

الاستنتاجات، بني كل تحليل للسياسة الاقتصادية الكلية، على وجهة النظر الكينزية في العالم. ومنذ ذلك الحين، قوضت تطورات جديدة دمجت ما بين عوامل العرض، والتوقعات، ووجهات النظر البديلة في ديناميكية الاجور والاسعار، الاجماع على وجهة النظر الكينزية. وفي حين أن قلة من علماء الاقتصاد يؤمنون الآن بأن في وسع تدخل الحكومة أن يقضي على الدورات الاقتصادية - كما بشر الاقتصاد الكينزي -، فإنه لا الاقتصاد ولا السياسة الاقتصادية بقيا على حالهما بعد الاكتشاف العظيم لكينز.

أهداف وأدوات الاقتصاد الكلي

بعد أن تعرفنا على الاهداف الرئيسية الثلاث للاقتصاد الكلي، يمكننا طرح مسألتين عمليتين هما: أولاً، كيف يمكن لعلماء الاقتصاد تقييم نجاح مجمل الأداء الاقتصادي؟ ثانياً، ما هي أدوات السياسة التي يمكن تحقيق هذه الاهداف بها ؟

يبسط الجدول ٢١ - ١ قائمة بالأهداف والأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية . وسوف ننتقل الآن الى مناقشة كل واحدة من تلك الاهداف والأدوات بالتفصيل ونبحث بعض المسائل الرئيسية التي تواجه قضايا الاقتصاد الكلي المعاصرة.

قياس النجاح الاقتصادي

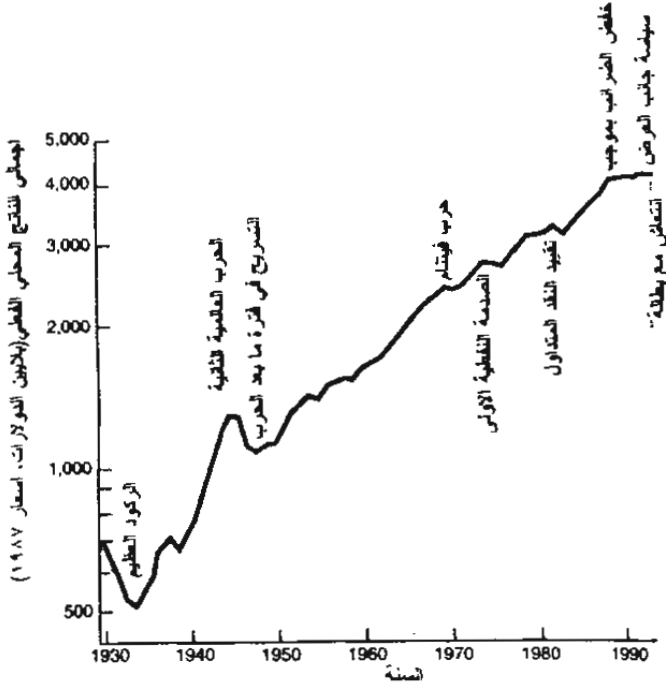
بشكل عام، يحكم بعض علماء الاقتصاد على الاداء الاقتصادي الكلي بالنظر الى بضعة متغيرات رئيسية - أهمها الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل البطالة، والتضخم. دعونا نبدأ

والأدب، كما توفر لديه وقت لإدارة شركة تأمين ضخمة، وتقديم المشورة لوزارة المالية البريطانية، والمساعدة في إدارة بنك إنجلترا، وتحرير صحيفة اقتصادية ذات شهرة عالية، وجمع التحف والكتب النادرة، وتشغيل مسرح يقدم عدة مسرحيات في الموسم الواحد، والزواج من راقصة روسية شهيرة. كما كان مستثمراً يعرف كيف يجمع النقود بمضاريات بارعة، سواء لنفسه او للكلية التي ينسب اليها: الكلية الملكية، كامبريدج.

إلا أن مساهمته الرئيسية كانت اختراعه لطريقة جديدة للنظر الى الاقتصاد الكلي والسياسات المتعلقة به. فقبل كينز اعتبر معظم علماء الاقتصاد وصناع السياسة الدورة الاقتصادية على أنها أمر لا يمكن تجنبه مثل المدّ والجزر. وقد تركتهم وجهات النظر هذه، والتي اعتنقوها لفترات طويلة، عاجزين أمام «الكساد العظيم» خلال عقد الثلاثينات. لكن كينز قفز قفزة فكرية هائلة في كتابه «النظرية العامة في العمالة، والفائدة، والنقود»، الذي صدر عام ١٩٣٦. وقدم كينز حجة من شقين: أولاً، قال: أن من الممكن استمرار البطالة العالية وانخفاض استغلال الامكانيات في اقتصاديات السوق. ثانياً، أكد أن الاستخدام الملائم للسياسات المالية والنقدية الحكومية يمكن أن يؤثر على المخرجات، ويخفض بالتالي البطالة ويقتصر الانكماش الاقتصادي .

كان لهذه الاقتراحات صدى مدوّ حين طرحها كينز لأول مرة، حيث ولدت الكثير من الخلافات والاعتراضات. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية سيطرت الاقتصاد الكينزي على السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الحكومية. وخلال عقد

الشكل ٢١ - ١. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من ١٩٢٩ - ١٩٩٤



الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أكثر الأدوات شمولية لقياس المخرجات الاقتصادية. لاحظ أنه خلال فترة الركود انخفض الناتج بحدّة. وخلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نما الناتج المحلي الإجمالي باطراد وثبات إلى أن واجه الاقتصاد بعض الهزات في السبعينات والثمانينات. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية).

الولايات المتحدة منذ العام ١٩٢٩. لاحظ التراجع الاقتصادي خلال فترة الركود العظيم في الثلاثينات، والانتعاش خلال الحرب العالمية الثانية، والركود خلال عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢، والنمو المطرد خلال فترة التوسع الطويل من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٩، والجمود بعد العام ١٩٨٩.

رغم التقلبات قصيرة الأمد في الناتج المحلي الإجمالي المبينة في الدورات الاقتصادية فقد أظهر اقتصاد الدول المتقدمة بشكل عام نمواً ثابتاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحسناً في مستويات المعيشة، وتعرف هذه العملية باسم «النمو الاقتصادي». وقد أثبت الاقتصاد الأمريكي أنه آلة قوية للتقدم خلال فترة تزيد عن قرن، كما هو ظاهر من النمو في المخرجات الممكنة.

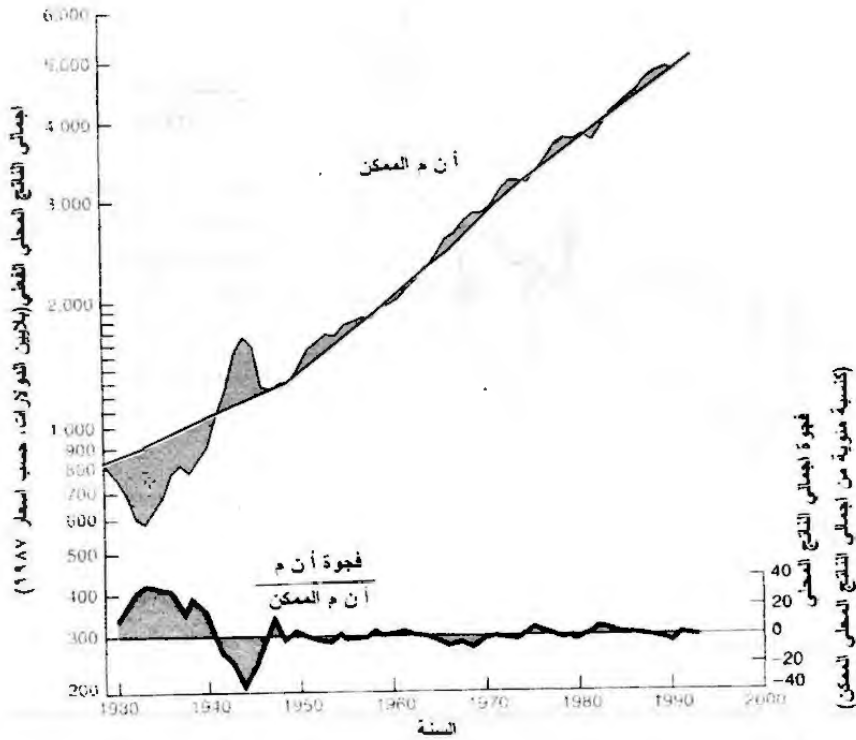
الناتج المحلي الإجمالي الممكن (potential GDP) هو الاتجاه للعام لنمو الناتج المحلي الحقيقي على المدى الطويل، أو أكبر كمية يمكن للاقتصاد أن ينتجها مع المحافظة على استقرار الأسعار. ويطلق على المخرجات الممكنة في بعض الأحيان «الانتاج عند مستوى الاستخدام المرتفع». فحين يعمل الاقتصاد بأقصى إمكاناته، تكون البطالة منخفضة والانتاج عالٍ.

بالنظر في الناتج المحلي الإجمالي، أو المخرجات.

المخرجات. الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو تأمين السلع والخدمات التي يرغبها السكان. فأي شيء أهم بالنسبة لأي اقتصاد من إنتاج سكن فسيح، وغذاء، وتعليم، ووسائل استجمام الشعب؟

وأكثر هذه المقاييس شمولية لاجمالي مخرجات اقتصاد هو **الناتج المحلي الإجمالي (gross domestic product)**. وهو يقيس القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية - بما في ذلك وجبات الشوفان، والمشروبات، والسيارات، وموسيقى الروك، والتنقل بالطائرات، والدعاية الصحية، وما إلى ذلك - المنتجة في بلد ما خلال سنة واحدة. وثمة طريقتان لقياس الناتج المحلي: «الاسمي»، ويقاس حسب أسعار السوق الفعلية. أما «الحقيقي»، فيقاس بأسعار ثابتة، أو غير متغيرة (مثل قياسها وفق أسعار العام ١٩٨٧).

تحركات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي أفضل المقاييس المتوفرة وأكثرها شيوعاً لقياس مستويات النمو في المخرجات؛ فهي بمثابة نبضات ترصد بدقة الاقتصاد القومي. ويبين الشكل ٢١ - ١ تاريخ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في



الشكل ٢١ - ٢. الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والممكن، والفجوة بينهما

تحدث الدورات الاقتصادية حين تبعد المخرجات الحقيقية عن إمكانيتها. ويبين الخط غير المتعرج، مع المقياس الموجود إلى اليسار على المحور العمودي، إمكانيات أو اتجاهات المخرجات خلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٩٣. وقد نمت المخرجات الممكنة بمقدار ٣ بالمئة سنوياً طيلة نصف القرن الماضي.

الفارق بين المخرجات الممكنة والفعالية - الفجوة في إجمالي الناتج المحلي - مبين في المساحات الرمادية الواقعة ما بين الخطين. لاحظ الفجوة الكبيرة خلال عقد الثلاثينات والثمانينات. ويبين المنحنى السفلي الفجوة في إجمالي الناتج المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الممكن. (المصدر: وزارة

يبين الشكل ٢١ - ٢ الامكانات المقدرة والمخرجات الفعلية للفترة الممتدة من عام ١٩٣٠ إلى ١٩٩٣، والمساحات المغطاة ما بين الخطين هي فجوات إجمالي الناتج القومي. لاحظ الفجوة خلال فترة الثلاثينات وبداية عقد الثمانينات

العمالة العالية، والبطالة المنخفضة. الهدف التالي الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية هو «العمالة العالية»، والذي هو المرادف «للبطالة المنخفضة». ويرغب الناس في أن يكونوا قادرين على إيجاد أعمال ثابتة جيدة الأجر من دون بحث أو انتظار طويل. ويبين الشكل ٢١ - ٣ اتجاهات البطالة خلال العقود الستة الماضية. «ومعدل البطالة» (unemployment rate) على

خلال الدورات الاقتصادية، يتتبع إجمالي الناتج المحلي الفعلي عن إمكانياته. ففي العام ١٩٨٢، مثلاً، أنتج اقتصاد الولايات المتحدة حوالي ٣٠٠ بليون دولار أقل من قدرته على الإنتاج. وهذا يمثل خسارة مقدارها ٥٠٠ دولار لكل عائلة خلال سنة واحدة. والفرق ما بين إجمالي الناتج المحلي الممكن والفعلي يدعى **فجوة إجمالي الناتج المحلي** (GDP gap). ووجود فجوة واسعة في الناتج المحلي الإجمالي، يعني أن الاقتصاد في طور انكماش وأنه يعمل داخل حدود إمكانيات الإنتاج الخاصة به. ويطلق على فترات الانكماش اسم «الركود» حين تكون الفجوة صغيرة، و«الكساد» (depressions) حين تكون الفجوة كبيرة.

المحور العمودي هو النسبة المئوية للقوى العاملة غير المستخدمة. وتشمل القوى العاملة جميع الأشخاص المستخدمين وغير المستخدمين الذين يبحثون عن عمل، ولا تشمل الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل.

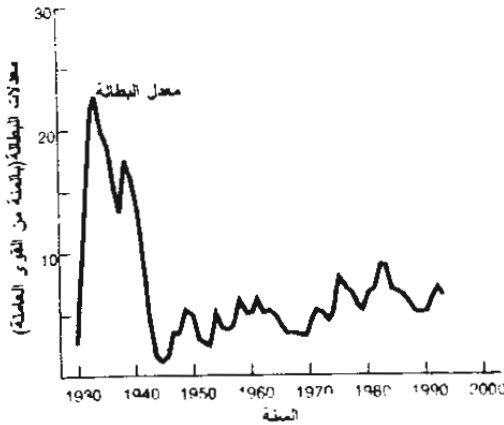
يميل معدل البطالة الى التحرك مع الدورة الاقتصادية: فحين تكسد المخرجات، يهبط الطلب على اليد العاملة وترتفع البطالة. وقد عمت البطالة خلال فترة الكساد العظيم في الثلاثينات، حيث كانت ربع القوى العاملة عاطلة عن العمل. وفي حين تجنبت الامة كساداً عظيماً آخر خلال العقدين الماضيين، كان هناك توجهاً واضحاً لارتفاع نسبة القوى العاملة غير المستخدمة او التي تعمل مضطرة بدوام جزئي. وقد ثبت أن الهدف الرامي الى تأمين عمل جيد لجميع الراغبين فيه هو هدف وهمي.

استقرار الأسعار. الهدف الثالث للاقتصاد الكلي هو «الحفاظ على استقرار الأسعار ضمن أسواق حرة. فالرغبة في الحفاظ على اسواق حرة هو هدف دقيق، حيث إنه يشتمل على الاقتناع بأن اقتصاد سوق يعمل بسلاسة، هو أكثر الطرق كفاءة لتنظيم معظم النشاط الاقتصادي. ففي السوق الحر تتقرر الأسعار، والى أقصى حد ممكن، بموجب نظام العرض والطلب، وتمتنع الحكومات عن مراقبة أسعار السلع. وفقط عن طريق اتاحة الفرصة للشركات اتخاذ قراراتها الانتاجية والتسعيرية بحرية يمكن للمجتمع أن يسخر حافز الربح لخدمة الصالح العام.

الجزء الثاني من هذا الهدف هو منع المستوى الاجمالي للأسعار من الارتفاع والانخفاض بسرعة. والسبب هو أن التغييرات السريعة في الأسعار، تحرف القرارات الاقتصادية للأفراد والشركات. وأكثر المقاييس شيوعاً للمستوى الاجمالي للأسعار هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (او مؤشر سعر المستهلك م س م) (consumer price index CPI). ويراقب الرقم القياسي هذا تكلفة سلة ثابتة من السلع (تشمل بنوداً مثل الطعام، والمسكن، والملبس، والرعاية الطبية) يشتريها مستهلك نموذجي من سكان المدن. ويشار الى المستوى الاجمالي للأسعار غالباً بالعرف (س).

نطلق على التغيير في مستويات الاسعار معدل التضخم (rate of inflation) والذي يشير الى معدل النمو، او التراجع في مستوى الأسعار ما بين سنة وأخرى^(٢).

ويبين الشكل ٢١ - ٤ معدل التضخم للرقم القياسي لأسعار المستهلك من العام ١٩٢٩ حتى ١٩٩٣. وخلال الفترة المذكورة كلها



الشكل ٢١ - ٣. ترتفع البطالة في فترات الركود وتهبط خلال فترات التوسع الاقتصادي.

يقيس معدل البطالة ذلك الجزء من القوى العاملة الذي يبحث عن عمل لكنه لا يجده. وقد وصلت البطالة الى نسب متساوية خلال عقد الثلاثينات ووصلت اعلى نسبة لها وهي ٢٥ بالمئة في العام ١٩٣٣ وترتفع البطالة خلال الدورة الاقتصادية الانكماشية وتهبط عند التوسع الاقتصادي. (المصدر: وزارة العمل الامريكية).

كان متوسط التضخم ٤ ٣ بالمئة سنوياً. لاحظ أن تغيرات الأسعار قد تقلبت كثيراً خلال السنين، حيث تغيرت من ناقص ١٠ بالمئة في العام ١٩٣٢ الى ١٤ بالمئة في العام ١٩٤٧.

يحدث الانكماش (deflation) حين تنخفض الأسعار (مما يعني أن معدل التضخم سلبي). وفي الجانب الآخر الأشد تطرفاً نجد «التضخم الجامع»، وهو ارتفاع في مستوى الأسعار بمقدار ألف أو حتى مليون بالمئة سنوياً. وفي مثل هذه الأحوال - كما حدث في المانيا الفاييمرية خلال عقد العشرينات، والبرازيل في الثمانينات، أو روسيا في التسعينات - لا يكون للأسعار اي معنى على الإطلاق، وينهار نظام السعر كله.

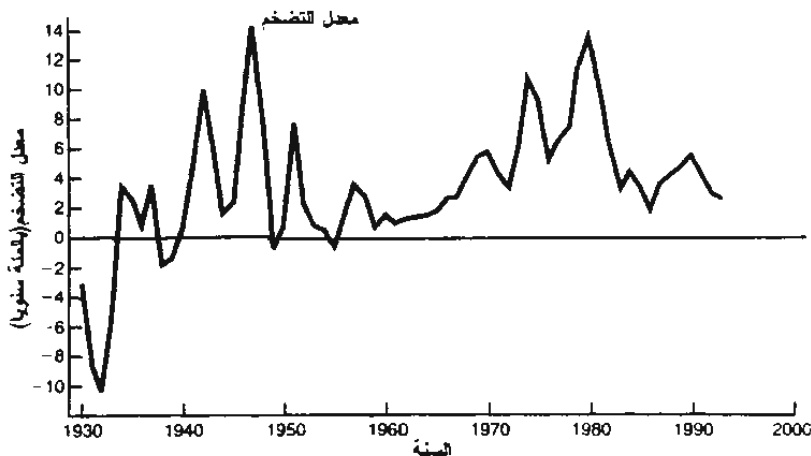
وتسعى جميع الدول الى المحافظة على متوسط لأسعار السوق الحرة يرتفع برفق باعتبار ذلك افضل طريقة لجعل نظام الأسعار يعمل بكفاءة.

باختصار:

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي:

١ - مستويات عالية ومتنامية من الناتج القومي (أي من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي).

(٢) بشكل أدق معدل التضخم لـ م س م هو:
معدل التضخم للرقم القياسي لأسعار المستهلك (بالمئة) = $\frac{\text{م س م (هذه السنة)} - \text{م س م (السنة الماضية)}}{\text{م س م (السنة الماضية)}} \times 100$



الشكل ٢١ - ٤ . التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ١٩٢٩ - ١٩٩٣

يقيس معدل التضخم معدل التغيير في الأسعار ما بين سنة والسنة التي تليها؛ ونرى هنا معدل التضخم وقد قيس بواسطة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (م س م). وقد ارتفعت الأسعار بشكل متواصل منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد صدمة النفط في العامين ١٩٧٣ - ١٩٧٩. وقد تمتعت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٨٤ بمستويات منخفضة من التضخم. (المصدر: وزارة العمل الأمريكية)

٢ - عمالة عالية (مع بطالة متدنية).
٣ - مستوى أسعار مستقر أو يرتفع برفق، مع أسعار وأجور يقررها نظام العرض والطلب في الأسواق الحرة.

أدوات السياسة

ضع نفسك مكان رئيس الولايات المتحدة أو رئيس وزراء بريطانيا. البطالة ترتفع والناتج القومي الاجمالي ينخفض. او ربما أن زيادة سريعة في أسعار النفط قد سببت ارتفاع حاد في معدل التضخم، وأن قيمة المستوردات ترتفع بنسبة أكبر بكثير من قيمة الصادرات. فما الذي تستطيع حكومتك أن تفعله لتحسين الأداء الاقتصادي؟ وما هي أداة السياسة التي تستطيع وضع يديك عليها لخفض التضخم أو البطالة، وتسريع التنمية الاقتصادية، أو تصحيح الاختلال في التوازن التجاري؟

لدى الحكومات أدوات معينة يمكنها استخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي الكلي. «وإداة السياسة» هي متغير اقتصادي تسيطر عليه الحكومة ويمكن أن يؤثر في واحد أو أكثر من أهداف الاقتصاد الكلي. أي أنه بتغيير السياسة النقدية، والمالية، أو سياسات أخرى يمكن للحكومات أن توجه الاقتصاد نحو خليط أفضل من المخرجات، واستقرار الأسعار، والاستخدام. والمجموعات الرئيسية الثلاث الأخرى للسياسة الاقتصادية الكلية مدرجة على الجانب الأيسر من الجدول.

٢١ - ١



تطبيقات اقتصادية: الكساد العظيم. تأثرت الأهداف المركزية للسياسة الاقتصادية الكلية المعاصرة تأثرت، إلى حد بعيد، بالخاوف من حدوث «كساد عظيم» آخر، وهو حدث حُفر في ذاكرة كل شخص عاش في تلك الفترة. فبعد انهيار السوق المالي عام ١٩٢٩، عانت الولايات المتحدة طيلة عقد من الزمان من أوقات صعبة استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد يصعب أن نصدق اليوم، أن الحزب الجمهوري خاض انتخابات عام ١٩٣٢ بشعار «الازدهار قريب من المنطف». وقفز معدل البطالة من ٣.٣ بالمئة عام ١٩٢٩ إلى ما يقارب ٢٥ بالمئة بحلول عام ١٩٣٣، وبالتالي كان واحد من كل أربعة عمال بلا عمل. فتدنى الاستهلاك بشدة، في حين هبط الإنتاج الصناعي إلى أكثر من النصف. والكثير من برامج «شبكة الأمان» الحكومية، التي نعتبرها من المسلمات اليوم مثل الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع والضمان الاجتماعي، انبثقت عن تلك المناسبة العظيمة. وبفضل تحسن فهم قضايا

السياسة المالية. تبدأ بالسياسة المالية (fiscal policy) التي تشير إلى استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي. ويتم «الإنفاق الحكومي» بشكلين مختلفين: أولاً هناك مشتريات حكومية، وتشمل الإنفاق على شراء السلع والخدمات - شراء الدبابات، وإنشاء الطرق، ورواتب القضاة، وما إلى ذلك. أضف إلى ذلك، هناك الدفعات التحويلية الحكومية، والتي تعزز دخل فئات معينة من الناس مثل كبار السن أو العاطلين عن العمل. ويقرر الإنفاق الحكومي الحجم النسبي للقطاعين العام والخاص، أي، كم من الناتج المحلي الإجمالي يجري استهلاكه بشكل جماعي وليس بشكل خاص. وبالنظر من زاوية الاقتصاد الكلي فإن الإنفاق الحكومي يؤثر أيضاً على المستوى العام للإنفاق في الاقتصاد ويؤثر بالتالي على الناتج المحلي الإجمالي.

ويؤثر الشق الآخر للسياسة المالية، أي «الضرائب»، في الاقتصاد كله بطريقتين. بداية، تخفض الضرائب مداخيل الناس. وهي بتركها الناس يدخل أقل يمكنهم التصرف فيه أو إنفاقه، تميل إلى خفض المبالغ التي يمكن أن ينفقها الناس على السلع والخدمات. وهذا بدوره يخفض الطلب على السلع والخدمات، والذي يخفض في نهاية الأمر الناتج المحلي الإجمالي الفعلي.

أضف إلى ذلك، تؤثر الضرائب في أسعار السلع وعوامل الإنتاج، وتؤثر بالتالي في الحوافز والسلوكيات. على سبيل المثال، كلما زادت الضرائب على أحد قطاعات الأعمال، كلما ازداد تردد هذه القطاعات في استثمار المزيد من السلع الرأسمالية الجديدة فيها. خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٦ استخدمت الولايات المتحدة «الائتمان الضريبي للاستثمار» وهو حسم يمنح لقطاعات الأعمال التي تشتري سلعة إنتاجية، كطريقة لتشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية. وللعديد من بنود القانون الضريبي تأثير مهم على النشاط الاقتصادي.

السياسة النقدية. الاداة الرئيسية الثانية للسياسة الاقتصادية الكلية هي السياسة النقدية (monetary policy) التي تديرها الحكومة من خلال إدارة النظام النقدي، والائتماني، والمصرفي للدولة. لا بد أنك قد قرأت كيف يقوم بنكنا المركزي، «نظام الاحتياطي الفدرالي»، بتنظيم العرض النقدي. لكن ما هو العرض النقدي بالضبط؟ النقود (money) وتشمل جميع وسائل التبادل أو طرق الدفع. ويستخدم الناس في هذه الأيام النقود، والشيكات لدفع فواتيرهم. ويتدخل الاحتياطي الفدرالي في عمليات البنك المركزي، يمكنه تنظيم كميات النقد المتداولة في الاقتصاد.

كيف يمكن لأمر صغير مثل العرض النقدي أن يكون له هذا التأثير الكبير على النشاط الاقتصادي الكلي؟ يمكن للاحتياطي

الفدرالي، عن طريق تغيير عرض النقود، أن يؤثر في العديد من المتغيرات المالية والاقتصادية، مثل أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، وأسعار المساكن، وسعر الصرف. فتقييد العرض النقدي يقود إلى رفع سعر الفائدة ويخفض الاستثمارات، والتي بدورها تخفض الناتج المحلي الإجمالي وتخفف من التضخم. وإذا ما واجه البنك المركزي انكماش في الدورة الاقتصادية، يمكنه زيادة العرض النقدي وخفض سعر الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي.

وطبيعة السياسة النقدية بالذات - أي الطريقة التي يتحكم فيها البنك المركزي بالعرض النقدي والعلاقة ما بين النقد، والمخرجات، والتضخم - هي أحد أكثر مجالات الاقتصاد الكلي إثارة، وأهمية، وعرضة للاختلاف. فسياسة تقييد السيولة النقدية في الولايات المتحدة - بخفض معدل نمو العرض النقدي - رفعت سعر الفائدة، وبطأت النمو الاقتصادي، وزادت البطالة خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٢. ثم خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٩، دعمت الإدارة النقدية الحذرة التي اتبعتها الاحتياطي الفدرالي، أطول فترة توسع اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة. ثم في عام ١٩٩٤، حين اعتقد المسؤولون في الاحتياطي الفدرالي بأن التوسع السريع يهدد باطلاق قوى التضخم، رفعوا أسعار الفائدة بحدّة، فتدهورت أسعار الأسهم والسندات، وأبطأ ذلك من استعادة الاقتصاد لعافيته بسرعة. وسوف نحلل الطريقة الصحيحة التي يمكن للبنك المركزي السيطرة فيها على النشاط الاقتصادي بتوسع في الفصول التي تتناول السياسة النقدية.

سياسات الدخل. حين يهدد التضخم بالخروج عن السيطرة، تبحث الحكومات عن طرق لتثبيت الأسعار. وقد كانت الطريقة التقليدية لتبئنة التضخم لدى الحكومات، هي اتخاذ خطوات نقدية، أو مالية لخفض المخرجات، ورفع معدل البطالة. ولكن تبين أن هذه الاستراتيجية التقليدية مكلفة للغاية. فقد يتطلب الأمر خسارة مئات بلايين الدولارات من الناتج المحلي الإجمالي (أو فجوة الناتج المحلي الإجمالي) لخفض التضخم بمقدار بضع نقاط مئوية. ويسبب مرارة أخذ مثل هذا الدواء، تسعى الحكومات دوماً لإيجاد طرق أخرى لأحتواء التضخم، وتتراوح البدائل ما بين الرقابة على الأجور والأسعار (والتي تستخدم بشكل أساسي في زمن الحرب) إلى إجراءات أقل صرامة مثل الأجور الاختيارية وخطوط إرشادية للأسعار. وتعرف السياسات المتعلقة بالرقابة على الأجور والأسعار باسم سياسات المداخليل (incomes policies).

وسياسات المداخليل هي أكثر السياسات الاقتصادية الكلية عرضة للخلاف. فقبل جيل من الزمان أيد الكثيرون من علماء الاقتصاد سياسات الأجر - السعر كطريقة غير مكلفة لخفض

التضخم). لكن الدليل على تأثير السياسات الخاصة بالدخل، علاوة على المواقف المحافظة تجاه التدخل الحكومي في الاقتصاد، قد قادت إلى ابتعاد عام عن هذه السياسات. ويعتقد علماء اقتصاد كثيرون اليوم أنها، بكل بساطة غير فعالة. ويعتقد آخرون أنها ليست غير ذات نفع وحسب بل هي ضارة أيضاً، وأنها تتدخل في حرية السوق. وتعرقل الحركة النسبية للأسعار، ولا تخفض التضخم. ولا تلجأ معظم الدول عالية الدخل إلى سياسات الدخل إلا في حالة الطوارئ.

لدى الدولة تشكيلة واسعة من أدوات السياسة التي يمكن استخدامها لمتابعة أهداف الاقتصاد الكلي. والأدوات الرئيسية هي التالية:

١ - تشمل السياسة المالية الانفاق الحكومي والضرائب. والانفاق الحكومي يؤثر على الحجم النسبي للاستهلاك العام مقابل الاستهلاك الخاص. فرض الضرائب يقطع من المداخيل ويخفض الانفاق الخاص، إضافة إلى ذلك، فإنها تؤثر على الاستثمار والمخرجات الممكنة. وتؤثر السياسة المالية على مجمل الانفاق، وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم.

٢ - السياسة النقدية، يديرها البنك المركزي وهي التي تقرر العرض النقدي. والتغييرات في العرض النقدي تحرك أسعار الفائدة صعوداً أو نزولاً. وتؤثر على الانفاق في قطاعات مثل الاستثمار في الأعمال، والسكان، وصافي الصادرات. وللسياسة النقدية تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي الفعلي و الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

٣ - السياسات الدخلية هي محاولات حكومية للحد من التضخم بخطوات مباشرة، سواء عن طريق الإقناع بالكلام أو بفرض تشريعات للمراقبة على الأجور والأسعار.

الرباط الأجنبي

ليس ثمة دولة معزولة في جزيرة عن باقي العالم. فجميع الدول تشارك في الاقتصاد العالمي، وترتبط ببعضها البعض من خلال التجارة والتمويل. ويمكن مشاهدة رابطة الاتجار بتصدير واستيراد السلع والخدمات، حين تقوم الولايات المتحدة باستيراد السيارات من اليابان، أو تصدير أجهزة الحاسوب إلى المكسيك. أما الروابط التمويلية فنراها حين تقترض الولايات المتحدة من اليابان، لتمويل عجز ميزانيتها أو حين تقوم صناديق التقاعد الأمريكية بتنويع محافظها المالية بالاستثمار في الأسواق الناشئة في آسيا أو أمريكا اللاتينية.

وتراقب الدول تدفقات تجارتها الخارجية عن كثب. ومن

المؤشرات المهمة بشكل خاص صافي الصادرات (net exports)، والتي هي الفارق الرقمي ما بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات. فحين تزيد الصادرات عن المستوردات، يكون هناك فائضاً. أما ميزان سلبي من صافي الصادرات فهو عجز. وبالتالي، حين يكون مجموع الصادرات ٦٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣ وتكون المستوردات ٧٢٥ بليون دولار، يكون العجز في التجارة الخارجية ٦٣ بليون دولار.

تزايدت أهمية هدف توسيع التجارة العالمية حين رأت دول العالم أن التجارة الخارجية تستحث الكفاءة، وتشجع التنمية الاقتصادية. ومع انخفاض تكاليف النقل والاتصال، أصبحت الروابط الدولية أكثر متانة مما كانت عليه قبل جيل من الآن. وقد حلت التجارة الدولية محل بناء الإمبراطوريات والفتوحات العسكرية، كأضمن طريقة للتنفيذ والثروة القومية. وتتاجر بعض الدول اليوم بأكثر من نصف مخرجاتها.

من تطورات عقد الثمانينات المهمة تغير نمط التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية. فطيلة معظم هذا القرن تمتعت الولايات المتحدة بفائض في تجارتها الخارجية، أي أن الصادرات فاقت المستوردات. مما جعل قيمة صافي الصادرات موجبة. لكن خلال عقد الثمانينات حققت الصادرات الصافية عجزاً مقداره ١٥٠ بليون دولار، أي، حوالي ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع تراكم العجز، أصبحت الولايات المتحدة مدينة بأكثر من ٦٠٠ بليون دولار لجهات أجنبية. ويشعر الكثيرون من الأمريكيين بالقلق حيال الآثار المستقبلية للدين الخارجي الكبير.

تصدر الولايات المتحدة تشكيلة من السلع والخدمات، تشمل أجهزة الحاسوب، والحبوب، والطائرات، إلى الدول الأخرى. وتستورد النفط، والسيارات، والمعدات الإلكترونية، ومجموعة من البضائع الأخرى. وقد كان استهلاكنا من النفط السبب في حدوث خلل كبير في اقتصادنا خلال العقد الماضي. ففي العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٩، تسببت الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط في قطع إمدادات النفط، ودفعت أسعار النفط إلى الارتفاع بحدة، وزادت التضخم، وساهمت في تراجع الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة.

ومع تزايد ترابط الاقتصادات ببعضها البعض، بات صناع السياسة يكرسون المزيد من الاهتمام للسياسة الاقتصادية الدولية. والتجارة الدولية ليست هدفاً بحد ذاتها. بل أن الدول تهتم بالتجارة الدولية لأنها تخدم الهدف النهائي لتحسين مستوى الحياة. ومجالات الاهتمام الرئيسية هي السياسات التجارية، وأنظمة أسعار الصرف، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.

وتشمل «السياسات التجارية»، التعرفات الجمركية، والحصص (الكوتا)، واللوائح التنظيمية التي تقيد أو تشجع

الاستيراد والتصدير. والسياسات التجارية تأثير ضئيل على الأداء الكلي للاقتصاد، لكن بين الحين والآخر، وكما حدث خلال عقد الثلاثينات، تكون القيود على التجارة شديدة بحيث تحدث اضطرابات اقتصادية كبيرة، وتضخم، أو ركود.

مجموعة أخرى من السياسات الموجهة تحديداً إلى التجارة الخارجية هي «إدارة أسواق العملات الأجنبية». فالتجارة الخارجية لأي بلد تتأثر بأسعار الصرف، والتي تمثل سعر عملتها مقابل عملات الدول الأخرى. وتتبنى الدول أنظمة مختلفة لتنظيم سوق العملات الأجنبية. وتسمح بعض الأنظمة بأن يتقرر سعر الصرف حسب نظام العرض والطلب؛ وبعضها يحدد سعر صرف ثابت مقابل العملات الأخرى. والولايات المتحدة اليوم، هي من ضمن الفئة الأولى، وتسمح بشكل عام بأن يتقرر سعر صرف الدولار بواسطة قوى السوق.

أضف إلى ذلك، يجتمع محافظو البنوك المركزية والقادة السياسيون لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لبلادهم، لأن السياسات المالية والنقدية لدولة ما تمتد وتؤثر على الدول المجاورة. ويجتمع قادة الدول الصناعية الكبرى كل سنة منذ العام ١٩٧٥،

في اجتماعات قمة اقتصادية لمناقشة القضايا السياسية المشتركة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف يتفق عليها الجميع. وقد تناولت هذه الاجتماعات مجموعة من المسائل التي لا تتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي وتراوح ما بين مواجهة ارتفاع أسعار النفط إلى دراسة المشاكل البيئية التي تحيق بالكرة الأرضية. وهي بمثابة تذكير بأن الاقتصاد لا يدير نفسه، وأن على الدول التنبه لأي اضطراب اقتصادي يحدث خارج حدودها.

إن اقتصاداً دولياً يعمل بسلسلة هو شبكة معقدة من العلاقات التجارية والمالية بين الدول. وحين يسير النظام الاقتصادي الدولي بسلسلة، فإنه يساهم في التنمية الاقتصادية السريعة، وحين تنهار أنظمة التجارة، فإن الإنتاج والمداخيل تعاني في مختلف أنحاء العالم. لذلك فإن على الدول أن تراقب علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال السياسات التجارية، وإدارة أسواق الصرف الأجنبي، وتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية مع الدول الأخرى.

ب تاريخ الاقتصاد الكلي وعلاقته بالعرض والطلب الإجماليان

إضافة إلى ذلك نجد مجموعة من المتغيرات الخارجية (exogenous variables)، والتي تؤثر في النشاط الاقتصادي لكنها لا تتأثر بالاقتصاد. وتشمل هذه المتغيرات الحروب والثورات، والظروف الاقتصادية الأجنبية، والنمو السكاني، وعوامل أخرى عديدة.

وتتفاعل أدوات السياسة مع المتغيرات الخارجية لتقرر متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، المبينة إلى يسار الشكل ٢١ - ٥ أي أنها تقرر المتغيرات المستحثة (induced variables) (ويطلق عليها في بعض الأحيان المتغيرات الداخلية) مثل الناتج القومي، والعمالة والبطالة، ومستويات الأسعار.

تعريفات العرض والطلب الإجماليان

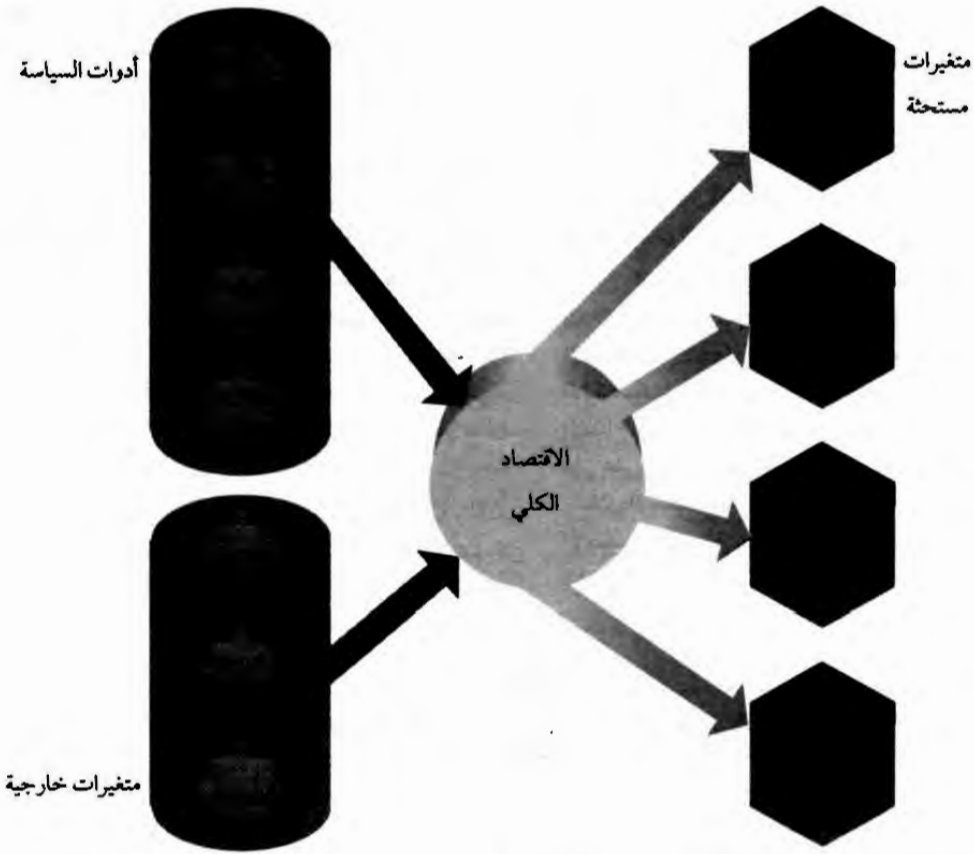
كيف تتفاعل القوى المختلفة لتقرر مجمل النشاط الاقتصادي؟ يبين الشكل ٢١ - ٦ العلاقة ما بين مختلف المتغيرات الكلية في الاقتصاد. ويقوم هذا الشكل بتقسيم السياسة والمتغيرات الخارجية إلى فئتين: تلك التي تؤثر في العرض الإجمالي، وتلك التي تؤثر في الطلب الإجمالي. وتقسيم المتغيرات إلى هاتين الفئتين ضروري كي نفهم ما الذي يقرر مستوى المخرجات، والأسعار، والبطالة.

في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٣، عانت الولايات المتحدة من فترة نمو بطيء، ثم فترة «انتعاش مع بطالة» حيث زادت المخرجات لكن معدلات البطالة بقيت عالية لا تتزحزح. وكانت الأوضاع أسوأ بكثير في أوروبا، حيث وصلت البطالة معدلات عالية لم تبلغها طيلة نصف قرن. فكيف يمكننا فهم هذه الظاهرة؟ لقد طور علماء الاقتصاد أداة من العرض والطلب الإجماليين للمساعدة في تفسير الاتجاهات الرئيسية للإنتاج والأسعار. وتلقت في هذا القسم إلى هذه الأداة المركزية من أدوات الاقتصاد الكلي. وبعد شرح المنهج، سوف نستخدم العرض والطلب الإجماليين لفهم بعض الأحداث التاريخية المهمة.

الاقتصاد الكلي من الداخل:

العرض والطلب الإجماليان

نبدأ بصورة مبسطة للقوى المؤثرة في الاقتصادي الكلي، المبينة في الشكل ٢١ - ٥. يبين هذا الشكل، إلى اليسار، المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في النظام الاقتصادي الكلي. أولاً، نجد الأدوات أو متغيرات السياسة التي ناقشناها في القسم السابق، أي: الضرائب، والسياسة النقدية، وما إلى ذلك.



الشكل ٢١ - ٥ . كيف تؤثر العوامل المختلفة في مستوى الاداء الكلي للاقتصاد ؟
تفاعل متغيرات السياسة (مثل السياسة النقدية او المالية) مع المتغيرات الخارجية (الحروب او مخرجات
الدول الاجنبية، الخ) لتقرير المخرجات، والأسعار، والعمالة، والتجارة الخارجية

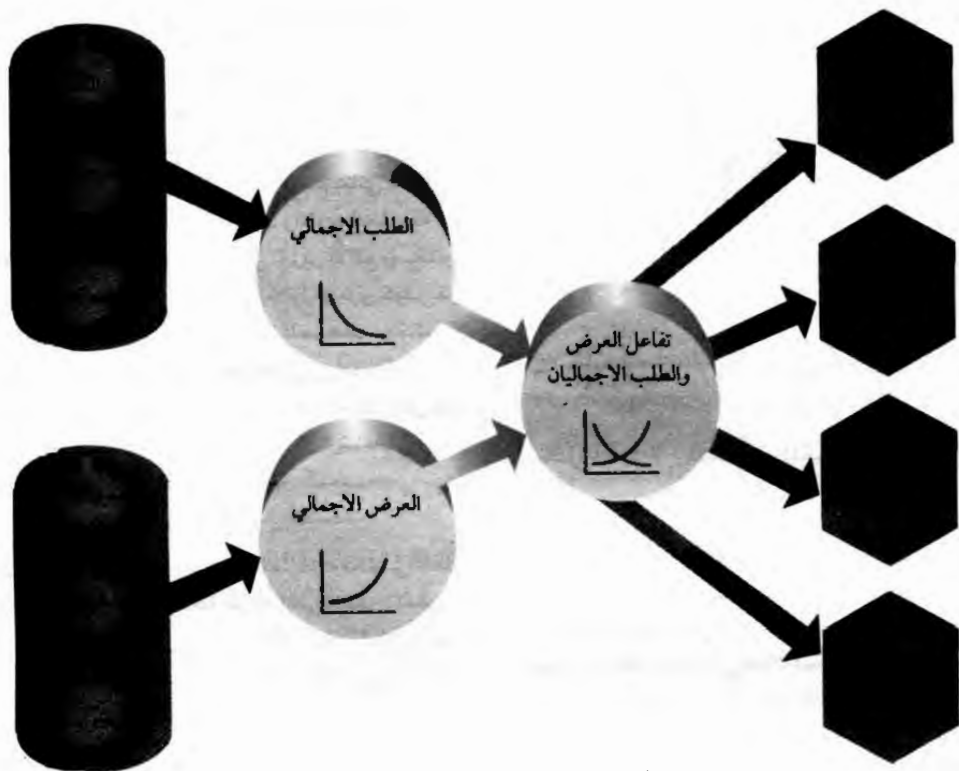
طاقة حين تتدافع قطاعات الأعمال لإنتاج ما يكفي لتلبية جميع الطلبات.

يتبين لنا، بالتالي، أن العرض الاجمالي يعتمد على مستوى السعر الذي يمكن لقطاعات الأعمال أن تفرضه، علاوة على طاقة الاقتصاد أو المخرجات الممكنة. ولكن ما الذي يقرر المخرجات الممكنة ؟ يقرر المخرجات الممكنة توفر مدخلات الانتاج، (العمالة، ورأس المال هما الاهم) والكفاءة الادارية والتقنية، التي تجمع بين هذه المدخلات.

ويتقرر الناتج القومي والمستوى الاجمالي للسعر بنصلي مقص العرض والطلب الاجمالي. والنصل الثاني لهذا المقص هو

يبين الجزء الأسفل من الشكل ٢١ - ٦ القوى المؤثرة في العرض الاجمالي. ويشير تعبير العرض الاجمالي (aggregate supply) الى الكمية الكلية من السلع والخدمات التي ترغب قطاعات الأعمال في انتاجها وبيعها خلال فترة محددة. ويعتمد العرض الاجمالي (ويختصر غالباً الى ع ا) على مستوى الأسعار، والطاقة الانتاجية للاقتصاد، ومستوى التكاليف.

ترغب قطاعات الأعمال بشكل عام، في بيع كل ما تنتجه بأسعار عالية. لكن في ظل ظروف معينة قد تتخفف مستويات الأسعار والانفاق، فتجد قطاعات الأعمال أن لديها طاقة زائدة. وفي حالات أخرى، كما في زمن الحرب، قد تعمل المصانع بأقصى



الشكل ٢١ - ٦ . العرض والطلب الاجماليان يقرران المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي

يبين هذا الرسم البياني الرئيسي العوامل الأساسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي. إلى اليسار المتغيرات الرئيسية التي تقرر العرض والطلب الاجماليان: متغيرات السياسة، مثل السياسات المالية والنقدية، مع مجموع الوساميل والأيدي العاملة. في الوسط، يتفاعل العرض والطلب الاجماليان وتقرر مستويات الطلب مستوى استخدام الموارد المتاحة. النتائج الرئيسية مبيئة إلى اليمين داخل الأشكال السداسية، وهي: المخرجات، العمالة، مستوى الأسعار، والتجارة الخارجية.

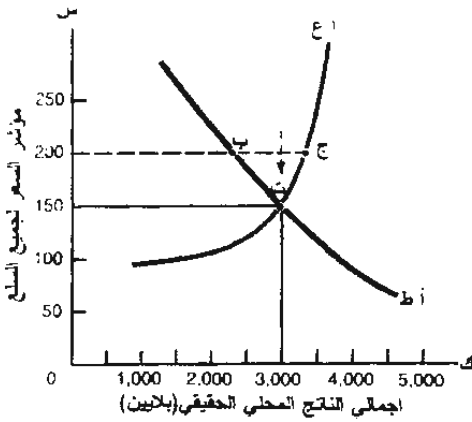
الأعمال؛ والغواصات وأجهزة الحاسوب التي تشتريها الحكومة، وصافي الصادرات. ويتأثر مجموع المشتريات بالأسعار التي تعرض بها السلع، وبالقوى الخارجية، وسياسات الحكومة.

وباستخدام كلا نصلي العرض والطلب الاجماليين، نتوصل إلى توازن الانتاج، كما في الدائرة اليمنى في الشكل ٢١ - ٦. ويستقر الناتج القومي ومستوى الأسعار عند ذلك الحد، حيث يشتري الطالبون طوعاً ما تبيعه قطاعات الاعمال طوعاً. وتقرر المخرجات ومستويات الأسعار الناتجة، العمالة، والبطالة، وصافي الصادرات.

الطلب الاجمالي (aggregate demand)، والذي يشير إلى الاتفاق الكلي لمختلف القطاعات الذي يتم عن طيب خاطر خلال فترة معينة. الطلب الاجمالي (ويختصر غالباً إلى P_d) هو مجموع ما ينفقه المستهلكون، وقطاعات الاعمال، والحكومات، ويعتمد على مستوى الأسعار، وعلى السياسة النقدية، والسياسة المالية، وعوامل أخرى.

بكلمات أخرى، يقيس الطلب الاجمالي مجموع ما تنفقه جميع الكيانات في الاقتصاد. ويشمل ذلك مجموع المشتريات بما في ذلك السيارات، والطعام، والسلع الاستهلاكية الأخرى التي يشتريها المستهلكون، والمنشآت والمعدات التي تشتريها قطاعات

منحنيا العرض والطلب الاجمالي



الشكل ٢١ - ٧ . الاسعار والمخرجات الاجمالية يحددها تفاعل العرض والطلب الاجماليان

يمثل منحنى العرض الاجمالي مجموع ما تم انفاقه عند مختلف مستويات الاسعار، ويبين منحنى العرض ما ستنتجه الشركات وتبيعه عند مختلف مستويات الاسعار ايضاً، مع بقاء الأمور الأخرى ثابتة. يتحدد الناتج القومي والمستوى الكلي للأسعار عند تقاطع منحنيا العرض والطلب الاجمالي عند النقطة ت. ويحدث هذا التوازن عند مستوى عام للأسعار حيث تنتج الشركات وتبيع طوعاً ما يشتريه المستهلكون وغيرهم من الطالبين عن طيب خاطر.

تستخدم منحنيات العرض والطلب الاجمالية، في احيان كثيرة، للمساعدة في تحليل قضايا الاقتصاد الكلي. وقد سبق واستخدمنا في الفصل ٣ منحنيات عرض وطلب السوق لتحليل أسعار وكميات كل منتج على حدة، ويمكن لرسم بياني مماثل، أن يساعدنا على فهم كيفية عمل السياسات والقوى الخارجية، من خلال العرض والطلب الاجماليين، على تقرير الناتج ومستوى الأسعار. وباستخدام أداة ع ١ - ط أ، يمكننا أن نرى كيف يقود التوسع النقدي الى رفع الأسعار وزيادة المخرجات. ويمكننا أن نرى ايضاً لماذا يؤدي ارتفاع الكفاءة الى زيادة المخرجات «والانخفاض» في المستوى الكلي للأسعار. علاوة على ذلك، سيوضح لنا هذا التحليل الفعال السبب في أن ارتفاعاً في أسعار النفط العالمية يمكن أن يؤدي الى «الكساد التضخمي»، وهي الحالة المحزنة التي يجتمع فيها الركود مع التضخم.

وبين الشكل ٢١ - ٧ منحنى العرض ومنحنى الطلب الاجماليين لمخرجات اقتصاد ما يكامله. على المحور الافقي، محور الكميات (ك) تم قياس مجموع المخرجات (الناتج القومي الاجمالي الحقيقي) للاقتصاد. وعلى المحور العمودي تم قياس المستوى الكلي للأسعار (حسب قياسها بمبثب الناتج المحلي الاجمالي، مثلاً)

المنحنى المائل الى اسفل هو جدول الطلب الاجمالي (aggregate demand schedule)، او منحنى ط أ. ويمثل كل ما قد يشتريه من هم ضمن اقتصاد معين - مستهلكون، وقطاعات أعمال، وأجانب، وحكومات - عند مستويات مختلفة من الأسعار الكلية (شريطة بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب الاجمالي ثابتة). وبالنظر الى المنحنى، نرى أنه عند مستوى أسعار مقداره ١٥٠، يكون مجموع الانفاق ٣٠٠٠ بليون دولار (في السنة). وإذا ما ارتفع مستوى الأسعار الى ٢٠٠، فإن مجموع الانفاق سينخفض الى ٢٣٠٠ بليون دولار.

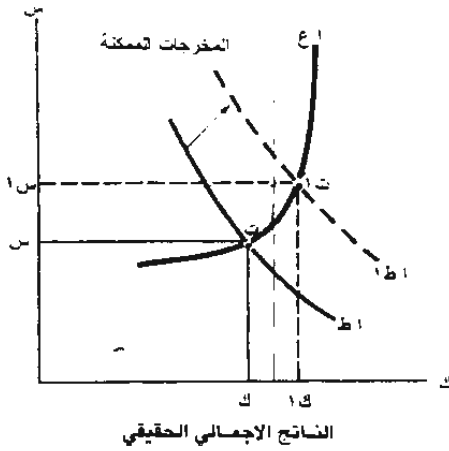
المنحنى المائل الى اعلى هو جدول العرض الاجمالي (aggregate supply schedule)، او منحنى ع ١. ويمثل هذا المنحنى كمية السلع والخدمات التي ترغب قطاعات الأعمال في انتاجها، وبيعها حسب كل مستوى من مستويات الأسعار (مع بقاء محددات العرض الاجمالي الأخرى ثابتة). ووفقاً لهذا المنحنى، فقد ترغب قطاعات الأعمال ببيع ما قيمته ٣٠٠٠ بليون دولار عند مستوى من الأسعار مقداره ١٥٠، وقد ترغب ببيع كمية أكبر، قيمتها ٢٣٠٠ بليون دولار، اذا ارتفع مستوى السعر الى ٢٠٠. ومع ارتفاع مستوى المخرجات الكلية المطلوبة، قد ترغب قطاعات الأعمال في بيع المزيد من السلع والخدمات بسعر أعلى.

تحذير حول منحنيات (ع ١) و (ط أ): قبل أن نواصل بحثنا، ثمة كلمة تحذير مهمة لا بد أن يقال:



لا تخطط بين المنحنيات المتعلقة بالاقتصاد الكلي «ط أ» و «ع ١» وبين المنحنيات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي «ط ط» و «ع ع». المنحنيات العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي تبين كميات واسعار السلع المفردة، مع اعتبار أن بعض الأشياء مثل الدخل القومي والسلع الأخرى أمور مفروضة. وبالعكس ذلك، فإن منحنيات العرض والطلب الاجماليين ترينا كيف يتحدد الناتج الكلي والمستوى الاجمالي للأسعار، مع بقاء أشياء مثل موارد المال، والسياسة المالية، ومخزون رأس المال، ثابتة. ويفسر العرض والطلب الاجماليان كيف تؤثر الضرائب في الناتج القومي وحركة جميع الاسعار، وقد تبحث منحنيات العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي في كيف أن زيادة الضرائب على البنزين قد تؤثر في مشتريات السيارات. وتتماثل مجموعتا المنحنيات تماثلاً شديداً، إلا أنهما يفسران ظواهر مختلفة اختلافاً كلياً.

توازن الاقتصاد الكلي. دعونا نخضع مفهوم العرض الاجمالي (ع ١) والطلب الاجمالي (ط أ) للتجربة لنرى كيف يتقرر



الشكل ٢١ - ٨ . الطفرة في زمن الحرب قد تزامنت مع تزايد الطلب الاجمالي
خلال فترة الحرب يعمل تزايد نفقات الدفاع على زيادة الانفاق، فينقل الطلب الاجمالي من ط ١ الى ط ٢، ويزيد مستوى الانتاج التوازني من ت الى ١، وحين يزداد حجم الانتاج الجاري عن مستواه الممكن يرتفع مستوى الاسعار بـ ١٠٠٪، ويستتبع ذلك تضخم زمن

حقبة دخول «الاقتصاديات الجديدة» - كما أطلق على المنهج الكينزي - الى واشنطن، وقد أوصى المستشارون الاقتصاديون للرئيسين كينيدي وجونسون، باتباع سياسات اقتصادية توسعية، وقام الكونجرس باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، وتضمن ذلك خفض الضرائب على الشركات والأفراد في العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٤. فتمى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٤ بالمئة سنوياً في بداية عقد الستينات، وتراجعت البطالة، واستقرت الاسعار. وفي العام ١٩٦٥ كان الاقتصاد قد وصل الى حدود إمكاناته الانتاجية.

لسوء الحظ، قللت الحكومة من حجم الحشد اللازم لحرب فيتنام، فارتفعت نفقات الدفاع بمقدار ٥٥ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٦٨. وحتى حين بات واضحاً أن ثمة طفرة تضخمية كبيرة مقبلة، أجل الرئيس ليندون جونسون اتخاذ خطوات مالية مؤلمة لتبئنة الاقتصاد. ولم يتم زيادة الضرائب وخفض النفقات المدنية إلا في عام ١٩٦٨، وبعد أن أصبح الوقت متأخراً جداً لتجنب الضغوط التضخمية، ومنعها من المبالغة في تسخين الاقتصاد. وقد حاول الاحتياطي الفدرالي استيعاب التوسع بزيادة العرض النقدي بسرعة وتخفيض سعر الفائدة. وكانت النتيجة أنه خلال جزء كبير من الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٦ - ١٩٧٠، كان

«مستوى التوازن لكل من الكميات والأسعار». ومعني ذلك ببساطة أننا نريد أن نجد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، ومستوى الاسعار الاجمالي الذي يرضى البائعين والمشتريين على حد سواء. فالنسبة الى منحني «ع ١» و «ط ١» الظاهرين في الشكل ٢١ - ٧، يتوازن الاقتصاد ككل عند النقطة ت. فعند تلك النقطة فقط، حيث مستوى المخرجات هو ك = ٢٠٠٠ والسعر هو س = ١٥٠، يتحقق رضى كل من المشتريين والبائعين. وعند النقطة ت فقط يكون الطالبون مستعدين لشراء الكمية ذاتها التي يبدو أن قطاعات الأعمال مستعدة لانتاجها وبيعها طوعاً.

فكيف يصل الاقتصاد الى توازنه؟ وما الذي نعنيه حقاً بكلمة توازن؟ توازن الاقتصاد الكلي (macroeconomic equilibrium) هو تركيبة من الاسعار والكميات الاجمالية، والتي لا يرغب عندها البائعون او المشترون أن يغيروا مشترياتهم، أو مبيعاتهم، أو أسعارهم. ويبين الشكل ٢١ - ٧ هذا المفهوم. فإذا كان مستوى الاسعار اعلى من نقطة التوازن، كأن تكون س = ٢٠٠، فإن قطاعات الأعمال ستترغب في بيع كمية اكبر مما يرغب المشترون في شرائه، فقد ترغب قطاعات الأعمال في بيع الكمية جـ في حين يرغب المشترون في شراء الكمية ب فقط. فتنكسر السلع على رفوف المخازن لان الشركات تنتج اكثر مما يرغب المستهلكون في شرائه، بعد ذلك قد تخفض الشركات انتاجها وتبدأ في تشذيب أسعارها. وحين يتراجع مستوى الاسعار عن مستوياته المرتفعة جداً البالغة ٢٠٠، فإن الفجوة ما بين الاتفاق المرغوب فيه، والمبيعات المطلوبة سوف تضيق الى أن يتحقق التوازن عند س = ١٥٠. وك = ٢٠٠٠. وما أن يتحقق التوازن، حتى تنتفى الرغبة لدى البائعين والمشتريين في تغيير الكميات المطلوبة أو المعروضة، ولا يكون هناك ضغط لتغيير مستوى السعر.

قضايا الاقتصاد الكلي في التاريخ:

١٩٠٠ - ١٩٩٣

يمكننا استخدام أداة العرض والطلب الاجماليين لتحليل بعض الأحداث المهمة المتعلقة بالاقتصاد الكلي في التاريخ الأمريكي للقرن العشرين. وسنركز على التوسع الاقتصادي خلال حرب فيتنام، والكساد التضخمي الذي تسببت به صدمات العرض خلال عقد السبعينات، والركود العميق الذي تسبب به الانكماش النقدي في أوائل الثمانينات، والتنمية الاقتصادية المذهلة التي سجلت خلال هذا القرن.

طفرة زمن الحرب. دخل الاقتصاد الأمريكي عقد الستينات وقد عانى من الركود الاقتصادي مرات عدة. وقد تولى جون كينيدي الرئاسة على أمل إنعاش الاقتصاد. وكانت تلك هي

الاقتصاد يعمل بمستوى أعلى من حدود إمكانياته الانتاجية. فتساعد التضخم تحت ضغط البطالة المنخفضة والاستغلال العالي للمصانع.

ويوضح الشكل ٢١ - ٨ أحداث تلك الفترة. حيث زاد خفض الضرائب ونفقات الدفاع من الطلب الاجمالي، فانتقل منحني الطلب الاجمالي الى اليمين من ط ١ الى ط ١'، وتحول التوازن من النقطة ت الى ت١ وارتفعت المخرجات والعمالة بحددة، وبدأت الأسعار تتسارع حين تجاوزت المخرجات حدود الطاقة. وقد رأى علماء الاقتصاد أن من الأسهل تحقيق الاقتصاد بدلاً من اقناع صناع السياسة بتبطينة الاقتصاد حين يكون مهتداً بالتضخم. وقاد هذا الدرس الى التساؤل عن مدى الحكمة في تطبيق سياسات مالية مضادة للدورة الاقتصادية.

صدمة العرض والكساد التضخمي. خلال عقد السبعينات، أصيب العالم الصناعي بمرض جديد من أمراض الاقتصاد الكلي هو، صدمة العرض. ويشير تعبير صدمة العرض (supply shock) الى تغير مفاجئ في ظروف التكلفة او الانتاجية، تبدل العرض الاجمالي بحددة. تميزت صدمات العرض التي حدثت في عام ١٩٧٣ بالقسوة، بحيث اطلق عليها «سنة الاوبئة السبعة». فشهد عام ١٩٧٣ تلف المحاصيل الزراعية، وتغير تيارات المحيط، ومضاربات شديدة في أسواق السلع العالمية، واضطراب في أسواق الصرف الأجنبية، وزيادة سعر النفط الخام العالمي بمقدار أربعة أضعاف.

هذه الضرورية التي تعرضت لها امدادات المواد الخام والنفط رفعت أسعار الجملة بشكل هائل. فارتفعت أسعار النفط والمواد الخام خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ الى ١٩٧٣ بأكثر مما ارتفعت خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٧٢، وبعد صدمة العرض بفترة وجيزة تصاعد التضخم بشكل حاد، وهبطت المخرجات حين عانت الولايات المتحدة من فترة من الكساد التضخمي.

فكيف يمكننا فهم اجتماع ارتفاع الأسعار مع انخفاض المخرجات؟ أدى ذلك الارتفاع الكبير وغير المتوقع في تكلفة المواد الخام الى حدوث صدمة عرض، والتي يمكننا رسمها على شكل تحول يرتفع الى أعلى في منحني العرض الاجمالي. وتشير حركة ع ١ الى الأعلى الى أن قطاعات الأعمال ستعترض المستوى نفسه من المخرجات مقابل سعر أعلى بقدر كبير فقط. ويبين الشكل ٢١ - ٩ انتقال منحني العرض.

النتائج المروعة لصدمة العرض هي أسعار أعلى، يتبعها تراجع في المخرجات وزيادة في البطالة. وبالتالي، تؤدي صدمة العرض الى تدهور في جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية.

تقييد السيولة النقدية، ١٩٧٩ - ١٩٨٢. بحلول العام ١٩٧٩ كان الاقتصاد قد شفي من صدمة عرض سنة ١٩٧٣. وعاد مستوى المخرجات الى سابق عهده. لكن الاضطرابات في الشرق الاوسط قادت الى صدمة نفط جديدة حين تسببت الثورة الإيرانية في ارتفاع أسعار النفط من ١٤ دولاراً للبرميل في أوائل العام ١٩٧٨ الى ٣٤ دولاراً للبرميل في العام ١٩٧٩. فارتفع التضخم بحددة - بمعدل ١٢ بالمئة سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٠.

لم يكن معدل التضخم المكون من منزلتين عشريتين أمراً مقبولاً، فاضطحت إدارة الرئيس كارتر سياسة دخلية متهاونة وقيدوا مالية معتدلة، لكن التضخم استمر. فخف الاحتياطي الفدرالي لإصلاح الوضع - والذي قام تحت قيادة عالم الاقتصاد بول فولكر - بتقديم وصفة لعلاج قوي هو تقييد السيولة النقدية لكبح التضخم. فارتفعت أسعار الفائدة بحددة خلال العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وانخفضت أسعار السوق المالي، وأصبح الحصول على قرض من الأمور الصعبة. وأدت سياسة تقييد السيولة النقدية الى خفض إنفاق المستهلكين وقطاعات الأعمال. وكانت أقسى ضربة من نصيب مكونات الطلب الاجمالي الحساسة لسعر الفائدة. فبعد العام ١٩٧٩ تراجع بحددة انشاء المساكن، وشراء السيارات، والاستثمار في قطاعات الأعمال، وصافي الصادرات.

يمكننا تصوّر كيفية عمل سياسة تقييد السيولة النقدية على رفع سعر الفائدة وخفض الطلب الاجمالي من الشكل ٢١ - ٨ عن طريق عكس السهم. أي أن سياسة تقييد السيولة النقدية تخفض الإنفاق، وتؤدي الى نقل منحني الطلب الاجمالي هبوطاً ناحية اليسار - عكس التأثير الذي أحدثه الحشد العسكري خلال عقد الستينيات بالضبط. فالتراجع في الطلب الاجمالي، أدى الى انخفاض الانتاج بمقدار ١٠ بالمئة تحت حدود إمكانياته بحلول نهاية ١٩٨٢، وارتفع معدل البطالة من أقل من ٦ بالمئة في عام ١٩٧٩ الى أكثر من ١٠ بالمئة في نهاية ١٩٨٢.

كانت مكافأة تلك الإجراءات التقشفية تراجعاً كبيراً في التضخم، من معدل ١٢ بالمئة سنوياً في الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨٠ الى ٤ بالمئة خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٨٨. فقد نجحت البطالة المرتفعة في خفض التضخم، لكن التكلفة كانت باهظة من ناحية ما ضاع من مداخيل ومخرجات، وعمال.

هياً انخفاض التضخم وتزايد الطاقة الانتاجية في أوائل الثمانينات المسرح لتوسع اقتصادي طويل، خلال سنوات حكم ريفان. فقد نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باطراد خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٩ بمعدل ٣.٥ بالمئة سنوياً، وهبط معدل البطالة من أكثر من ١٠ بالمئة في العام ١٩٨٢ الى ٥.٥ بالمئة في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩؛ وبقي التضخم ضمن حدود

مقبولة، بلغ معدله ٣.٥ بالمئة بعد العام ١٩٨٢. لقد كانت سياسة تقييد السيولة النقدية مكلفة، لكنها نجحت في اعتصار التضخم وسحبته من الاقتصاد الأمريكي.

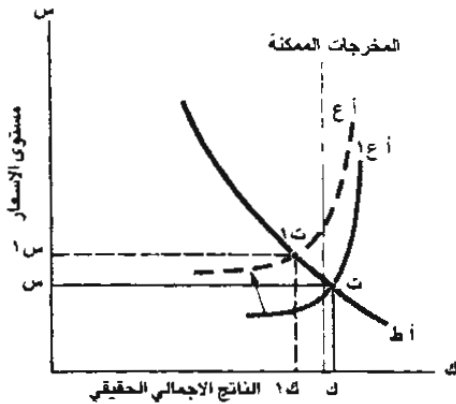
قرون من النمو . الحقيقة الأخيرة في دراما الاقتصاد الكلي موضوع بحثنا تتناول نمو المخرجات، والأسعار طيلة الفترة الممتدة من بداية هذا القرن. وكما يبين الرسم البياني على الصفحات الأولى من هذا الكتاب، نمت المخرجات بمعامل يزيد عن ١٦ ضعفاً منذ بداية هذا القرن. فكيف يمكن تفسير هذا النمط طويل المدى؟

إن نظرة متمعنة في نمو الاقتصاد الأمريكي تكشف لنا بأن معدل التنمية خلال هذا القرن بلغ ٣.١ بالمئة سنوياً. ويعود جزء من هذه التنمية إلى نمو سلم الإنتاج بسبب زيادة بعض المدخلات مثل مدخلات رأس المال، والعمالة، وحتى الأراضي المستغلة ازدادت بحدّة خلال تلك الفترة. بالقدر نفسه من الأهمية كان التحسن في الكفاءة، ويعود الفضل في ذلك إلى المنتجات الجديدة (مثل السيارات)، وطرق التصنيع الجديدة (مثل الحوسبة الالكترونية). وساهمت عوامل أخرى أقل بروزاً في التنمية الاقتصادية، مثل التقنيات المحسنة للإدارة وتحسن الخدمات (بما في ذلك بعض الابتكارات مثل خط الإنتاج والتسليم السريع). ويعتقد العديد من علماء الاقتصاد أن مقاييس النمو تقلل من حجم النمو الحقيقي لأن مقاييسنا تميل إلى التغاضي عن مساهمة المنتجات الجديدة في رفع مستويات المعيشة والتحسين في نوعية المنتجات. مثلاً، حين اخترع توماس كراير المرحاض الداخلي، لم يعد ملايين الناس بحاجة للخروج في برد الشتاء للتخلص من فضلاتهم، ومع ذلك فإن هذه الراحة الإضافية لا تظهر البتة عند قياس الناتج المحلي الإجمالي.

فكيف يمكننا أن نصور الارتفاع العظيم في المخرجات على أداتنا ع ١ - ط ١؟ يبين الشكل ٢١ - ١٠ طريقة ذلك. فالزيادة في المخرجات والتحسينات على الكفاءة أحدثت نقلة كبرى إلى اليمين في منحنى ع ١.٨ إلى ع ١٨٨٢. وكان هناك زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج، فارتفع متوسط أجر الساعة من ١٠ - ٠ دولار إلى ١٤.٢٨ دولار، لذلك انتقل منحنى ع ١ إلى أعلى أيضاً. وبالتالي كانت النتيجة الكلية زيادة في المخرجات والأسعار كما هو مبين في الشكل ٢١ - ١٠.

دور السياسة الاقتصادية

ما هو موقع السياسة الاقتصادية الكلية في هذه الصورة؟ الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية اليوم هو تشخيص أوضاع الاقتصاد، ووصف العلاج المناسب له. مثال ذلك، اعتقدت

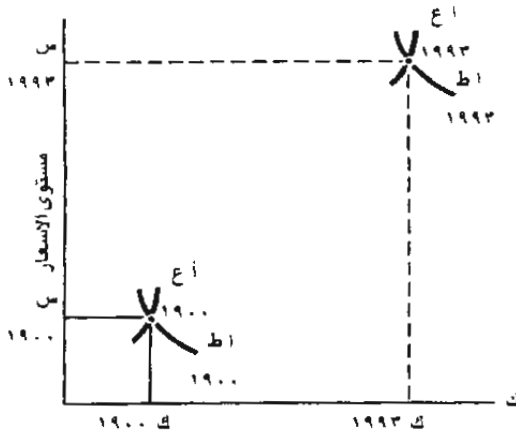


الشكل ٢١ - ٩. تأثير صدمات العرض

ارتفاع أسعار النفط أو المواد الخام أو العمالة بحدّة يزيد من تكاليف الإنتاج، وهذا يقود إلى حدوث الكساد التضخمي. وضمن إطار منحنيا ع ١ - ط ١، فإن التكلفة الأعلى تنقل منحنى ع ١ إلى أعلى من ع ١ إلى ع ١١، وينتقل التوازن من ت إلى ١٢ وتراجع المخرجات من ك إلى ١ ك، في حين ترتفع الأسعار. وبالتالي يعاني الاقتصاد من تحسن أقل في المخرجات وارتفاع في الأسعار

إدارة الرئيس كلينتون أن القضية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد في بداية العام ١٩٩٣ هي الانحسار القومي غير المناسب؛ وكان العلاج هو زيادة الضرائب وخفض الانفاق، وخفض عجز الميزانية، والسماح لمخزونات قومية أعلى بأن تتدفق إلى استثمارات محلية أو أجنبية. وكانت السياسة موجهة ناحية زيادة النمو في امكانيات الإنتاج، وهي في الواقع تنقل منحنى ع ١ إلى الخارج بسرعة من أجل إعطاء نموذج عن الوضع في المستقبل مماثل للشكل ٢١ - ١٠.

شعر بعض علماء الاقتصاد بأن المنهج خطر لأن تقييد السياسة المالية قد يميل إلى خفض الطلب الإجمالي وينقل منحنى ط ١ إلى اليسار. وما لم تتم موازنة هذا الانتقال بسياسة نقدية توسعية، فإن الانكماش المالي يهدد بأن يزيد من بطء إبلال اقتصاد ضعيف بالفعل. فهل يستحق الأمر أن نجلب على أنفسنا هذه المجازفة؟ اعتقدت إدارة كلينتون بأنها تستحق لأنها ركزت على التنمية الاقتصادية بعيدة المدى أكثر من تركيزها على الدورة الاقتصادية قصيرة المدى. ربما لو كان الزمان غير الزمان، أو أن البلد غير البلد، أو أن القيادة كانت مختلفة، لكان التأكيد لصالح التوسع المالي وليس الانكماش المالي.



الشكل ٢١ - ١٠. النمو في المخرجات الممكنة بقرقر الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

قادت الزيادة في العمالة، ورأس المال، والكفاءة طيل هذا القرن إلى زيادة كبيرة في امكانيات الاقتصاد الانتاجية، ناقلة اجمالي العرض بعيدا الى اليمين. واجمالي العرض هو المقرر الاساسي لتنمية المخرجات على المدى البعيد.

ثمة أنواع أخرى من الصدمات تطرح شكلاً آخر من المعضلات. فكيف يجب أن ترد الدولة لو حدثت اليوم صدمة كبرى في أسعار النفط؟ فحين ينكشف العرض الاجمالي (على النحو المبين في الشكل ٢١ - ٩)، فهل يجب على صناع السياسة «التكيف» مع ارتفاع السعر عن طريق زيادة الطلب الاجمالي لتحاشي حدوث خسارة في المخرجات؟ أم هل يجب أن تكون السياسة «غير متكيفة»، وتقلص الطلب الاجمالي لتحاشي أية زيادة في مستوى الأسعار الاجمالي؟ السياسة المتكيفة ستقود الى حدوث تضخم عال وتحافظ على مستوى العمالة، أما المنهج اللامتكيف، فسوف يؤدي الى هبوط في الدورة الاقتصادية، وبطالة عالية ويتحاشى زيادة التضخم.

أي المناهج هو الصحيح؟ ليس في وسع علماء الاقتصاد إعطاء جواب علمي صحيح على هذه الأسئلة، لأنها قضايا «معيارية» تشتمل على معضلات ذات قيم سياسية واجتماعية. والدور الصحيح لعلم الاقتصاد هو استخدام أدوات لمعالجة المسائل «الوضعية» (positive) وتقدير الربح والخسارة من التضخم والبطالة الناجمة عن اتباع مناهج سياسية مختلفة. لكن في نهاية الامر، لابد للاختيار المؤلم ما بين التضخم والبطالة، أو بين الاستهلاك اليوم والاستهلاك غداً، من أن يتم ضمن سوق الافكار الذي يدعى بالعملية السياسية.

ملخص

١ - ما هو موضوع الاقتصاد الكلي؟

١ - يتعلق الاقتصاد الكلي بدراسة سلوك الاقتصاد بكامله؛ فهو يحلل التنمية بعيدة المدى علاوة على التحركات الدورية للمخرجات، والبطالة والتضخم، والفرص النقدي وعجز الميزانية، والتجارة والتمويل الدوليين. وهذا يتعارض مع موضوع الاقتصاد الجزئي الذي يدرس سلوك الأسواق، والأسعار، والانتاج كل على حده.

٢ - لم تطور الولايات المتحدة تشريعات لاهداف الاقتصاد الكلي الا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أعلن قانون الاستخدام للعام ١٩٤٦ عن سياسة فدرالية «لرفع مستوى العمالة، والانتاج، والقوة الشرائية الى أقصى حد». ومنذ ذلك الحين تنقلت الولايات القومية ما بين هذه الاهداف الثلاثة، لكن في الولايات المتحدة كما في معظم دول اقتصاد السوق، مازالت

هذه الاهداف تشكل اطار الأسئلة المركزية لقضايا الاقتصاد الكلي، وهي : (أ) لماذا تنخفض معدلات العمالة والمخرجات في بعض الأحيان، وكيف يمكن خفض البطالة؟ (ب) ما هي مصادر تضخم الأسعار وكيف يمكن السيطرة على التضخم؟ (ج) كيف يمكن للدول أن تزيد من منسعدلات نموها الاقتصادي؟

٣ - علاوة على هذه الأسئلة المحيرة ثمة حقيقة صعبة هي أن هناك تضارب حتمي، أو مفاضلة لا بد منها ما بين هذه الاهداف الثلاثة: فالتنمية السريعة لمستويات المعيشة المستقبلية، قد تعني خفض الاستهلاك اليوم، وكبح التضخم، قد يتطلب فترة مؤقتة من البطالة المرتفعة.

٤ - يقيم علماء الاقتصاد مدى نجاح الأداء الاجمالي للاقتصاد بمقارنة ما اذا كان يحقق الاهداف التالية: (١) تنمية سريعة

ومستويات عالية من المخرجات والاستهلاك. تقاس المخرجات عادة بالناتج المحلي الإجمالي، والذي هو مجموع قيم جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة. كما أن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون مرتفعاً، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الممكن، أي الحد الأقصى، الذي يمكن الحصول عليه من العمالة العالية أو المخرجات المستدامة. (ب) معدلات منخفضة من البطالة وعمالة عالية، مع عروض وفيرة من الوظائف الجيدة. (ج) استقرار مستويات الأسعار (أو معدلات منخفضة من التضخم)، على أن تكون الأسعار والأجور حرة في الأسواق.

٥ - قبل تطور علم الاقتصاد الكلي كانت تيارات ذلك الاقتصاد تتقاذف الدول دون أن يكون لديها دقة توجيهها. أما اليوم فإن لدى الحكومات أدوات متعددة تمكنها من توجيه الاقتصاد: (أ) السياسية المالية (الضرائب التي تجبها الحكومة والنفقات) وتساعد على تقرير توزيع الموارد ما بين السلع الجماعية والخاصة، وتؤثر في مداخيل الناس واستهلاكهم، وتوفر الحوافز للاستثمار والمقرارات الاقتصادية الأخرى. (ب) السياسة النقدية (خاصة تنظيم البنك المركزي للعرض النقدي للتأثير على سعر الفائدة وأوضاع الائتمان)، وتؤثر على القطاعات الاقتصادية الحساسة للفوائد البنكية. وأكثر هذه القطاعات تأثراً الإسكان، والاستثمارات في الأعمال، وصافي الصادرات. (ج) سياسات الدخل (برامج الحكومة التي تؤثر بشكل مباشر على الأجور والأسعار) وتحاول السيطرة على التضخم دون أن تجلب على نفسها عبء تحمل التكاليف العالية للركود الاقتصادي والبطالة. ولأن هذه السياسات تتدخل بكفاءة السوق، فإنها نادراً ما تستخدم في زمن السلم اليوم.

٦ - لم تعد الدولة المفردة سوى جزء صغير من اقتصاد عالمي متكامل ترتبط فيه الدول ببعضها البعض من خلال التجارة بالسلع والخدمات ومن خلال التدفقات المالية. ويساهم نظام اقتصادي عالمي يسير بسلاسة في التنمية الاقتصادية السريعة، لكن الاقتصاد العالمي قد يصب الرمل داخل ماكينة النمو فيتوقف جريان التجارة، وتتعلأ آلية التمويل الدولية. فلتتعامل بالتجارة الدولية مكانة عالية على جداول أعمال جميع الدول.

ب - قضايا الاقتصاد الكلي في التاريخ

والعرض والطلب الإجماليان

٧ - المفاهيم الرئيسية لفهم طريقة تحديد الناتج القومي ومستوى الأسعار هما العرض الإجمالي (ع أ) والطلب الإجمالي

(ط أ). يتكون الطلب الإجمالي من مجموع ما تُنفقه الأسر، أو قطاعات العمل، أو الحكومات، والأجانب. وهو يمثل مجموع المخرجات التي يمكن أن تشتري طوعاً حسب كل مستوى من مستويات السعر، والسياسات النقدية والمالية وغيرها من العوامل التي تؤثر في الطلب. ويصف العرض الإجمالي مقدار المخرجات التي قد ترغب قطاعات الأعمال في إنتاجها وبيعها طوعاً وفقاً للأسعار والتكاليف وأوضاع السوق.

٨ - لمنحنيات «ع أ» و «ط أ» الشكل ذاته الذي لمنحنيات العرض والطلب التي طرناها عند بحث الاقتصاد الجزئي. تبين منحنيات «ط أ» الكميات التي يمكن للمستهلكين، والشركات، والقطاعات الأخرى أو تشتريها عند كل مستوى من مستويات الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويصور منحني «ع أ» الكميات التي قد تنتجها قطاعات الأعمال طوعاً وتبيعها عند كل مستوى من مستويات الأسعار، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. (لكن تنبأ لاحتمال الخلط ما بين عرض وطلب اللذان هما من قضايا الاقتصاد الجزئي والعرض والطلب الإجماليان).

٩ - يقرر التوازن الاقتصادي الكلي مجمل السعر والمخرجات، ويتحقق ذلك عند تقاطع منحني ع أ مع ط أ. عند مستوى السعر الذي يحقق التوازن يشتري المشترون طوعاً ما يبيعه قطاعات الأعمال طوعاً. ويمكن لتوازن المخرجات أن يبتعد عن الاستخدام الكامل للايدي العاملة، أو المخرجات الممكنة.

١٠ - يكشف التاريخ الأمريكي الحديث عن دورات غير منتظمة من صدمات العرض والطلب الإجماليين وسياسات الرد عليها. في أواسط الستينات قاد العجز في الميزانية بسبب حرب فيتنام إضافة إلى الاقتراض بفائدة مخفضة إلى زيادة سريعة في الطلب الإجمالي. وكانت النتيجة انقلاباً في الأسعار وتضخماً. وفي العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٩ أدت صدمات عرض مناوئة إلى انتقال منحني العرض الكلي إلى الأعلى (نقص العرض) وقاد ذلك إلى كساد تضخمي، وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم. في نهاية عقد السبعينات كان رد صناعات السياسة على ارتفاع التضخم، هو تقييد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة. وكانت النتيجة خفض الانفاق على الطلبات الحساسة للفائدة مثل الإسكان، والاستثمارات، وصافي الصادرات.

١١ - طيلة فترة القرن العشرين أدى نمو المخرجات الممكنة إلى زيادة العرض الإجمالي زيادة هائلة وقاد ذلك إلى تواصل نمو المخرجات ومستويات المعيشة.

مفاهيم للمراجعة

المفاهيم الرئيسية للاقتصاد الكلي	- سياسة الدخل	- منحني ع أ مع ط أ
- الاقتصاد الكلي مقابل الاقتصاد الجزئي	- صافي الصادرات	- توازن ع أ مع ط أ
- الناتج المحلي الإجمالي، الفعلي والممكن	- «السياسة المالية» (اتفاق الحكومة، الضرائب)	- ثلاث صدمات لها علاقة بالاقتصاد الكلي:
- العمالة، البطالة، معدل البطالة	- النقود، السياسة النقدية	الطفرة زمن الحرب، صدمة العرض، تقييد السيولة النقدية.
- التضخم، الانكماش	- العرض والطلب الإجماليان	- عوامل التنمية الاقتصادية على المدى الطويل
- الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو مؤشر سعر المستهلك (م أ م)	- العرض الإجمالي، الطلب الإجمالي	

اسئلة للمناقشة

- ١ - ما هي الأهداف الرئيسية لموضوع الاقتصاد الكلي؟ أكتب تعريفاً قصيراً لكل واحد من هذه الأهداف. اشرح بدقة سبب أهمية كل هدف.
- ٢ - إذا كان الرقم القياسي للأسعار يساوي ٢٠٠ في العام ١٩٩٣ و ١٣٥ في العام ١٩٩٤، فما هو معدل التضخم للعام ١٩٩٤؟
- ٣ - ما هو تأثير كل من الأمر التالية على الطلب او العرض الاجماليين، حسبما هو مطلوب؟
 - أ - زيادة كبيرة في أسعار النفط (على ع أ)
 - ب - اتفاق لخفض التسلح يخفض نفقات الدفاع (على ط أ)
 - ج - زيادة في المخرجات الممكنة (على ع أ)
 - د - توسع نقدي يخفض اسعار الفائدة (على ط أ).
- ٤ - لكل حدث مدرج في السؤال ٣، استخدم أداة ع أ - ط أ لبيان تأثير الحدث على المخرجات والمستوى الاجمالي للسعر.
- ٥ - ضع نفسك مكان أحد صانعي السياسة الاقتصادية. الاقتصاد متوازن حيث $S = 100$ ، $K = 3000$ = إجمالي الناتج المحلي الممكن. وقد رفضت «التكيف مع» التضخم؛ أي أنك أردت الإبقاء على الأسعار ثابتة بشكل مطلق عند $S = 100$ ، دون الاكتراث لما قد يحصل للمخرجات. وأخيراً، يمكنك استخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير في الطلب الاجمالي، لكنك لا تستطيع التأثير على العرض الاجمالي على المدى القصير. فكيف يمكنك الرد على ما يلي:
 - ١ - زيادة مفاجئة في نفقات الاستثمار.
 - ب - زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية إثر كارثة فيضانات في حوض نهر الميسيسيبي.
 - ج - تراجع في الإنتاجية يخفض المخرجات الممكنة
 - د - اتفاق لخفض القوات المسلحة التقليدية والنفقات المتعلقة بها بمقدار ٢٠ بالمئة.
 - هـ - هبوط حاد في صافي الصادرات نتيجة ركود اقتصادي عميق في أوروبا.
 - ٦ - خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ طبقت ادارة الرئيس ريفان سياسة مالية خففت الضرائب وزادت إنفاق الحكومة..
 - أ - اشرح السبب الذي يؤدي بهذه السياسة الى زيادة الطلب الاجمالي. بين تأثيرها على المخرجات والأسعار مقترضاً حدوث انتقال في منحنى ط أ فقط.
 - ب - تدعي مدرسة جانب العرض أن خفض الضرائب سيؤثر على العرض الاجمالي والسبب الرئيسي هو أن ذلك يزيد المخرجات الممكنة. وعلى فرض أن إجراءات ريفان المالية قد أثرت في ع أ علاوة على ط أ، بين تأثير ذلك على مستوى السعر. فسر السبب في أن تأثير سياسات ريفان المالية على المخرجات ليس غامضاً في حين أن التأثير على الاسعار ليس واضحاً.
 - ٧ - كان لخطط كلينتون الاقتصادية التي اقراها الكونجرس في العام ١٩٩٣ تأثير بالنسبة الى تقييد السياسة المالية وذلك برفعها للضرائب وخفضها للانفاق. بين تأثير هذه السياسة (أ) على فرض أنه ليس هناك سياسة نقدية تعمل بشكل

مضاد، (ب) افترض أن السياسة المالية تلغي تماماً التأثير على فجوة الناتج المحلي الاجمالي وأن العجز الأقل في الموازنة يقود الى استثمار أعلى ونمو اكبر في للمخرجات الممكنة.

٨ - بالنظر الى المعطيات حول الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى السعر في الجدول التالي:

١ - حسب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم للسنوات من ١٩٨١ الى ١٩٨٥. هل يمكنك أن تخمن في أي السنوات كان لدينا ركود عميق؟

ب - في رسم بياني عن «ع أ» و «ط أ» مماثل للشكل ٢١ - ٧، أرسم مجموعة من منحنيات «ع أ» و «ط أ» تتبع توازنات الأسعار والمخرجات المبينة في الجدول . كيف يمكنك تفسير الركود الذي سيظهر في الرسم ؟

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بلايين الدولارات، اسعار ١٩٨٧)	مستوى السعر* (١٩٨٧ = ١٠٠)
١٩٨٠	٣.٧٧٦	٧١.٧
١٩٨١	٣.٨٤٣	٧٨.٩
١٩٨٢	٣.٧٦٠	٨٣.٨
١٩٨٣	٣.٩٠٧	٨٧.٢
١٩٨٤	٤.١٤٩	٩١.٠
١٩٨٥	٤.٢٨٠	٩٤.٤

* لاحظ أن الرقم القياسي للأسعار المبين هو «مثبط الناتج المحلي الاجمالي» والذي هو مؤشر سعر يقيس سعر جميع مكونات الناتج المحلي الاجمالي. (المصدر: التقرير الاقتصادي للرئيس، ١٩٩٤).

الدخل القومي وحسابات الإنتاج

حين يكون في وسعك قياس ما تتحدث عنه، وتعبّر عنه بالأرقام، فإنك تعرف شيئاً عنه، وحين لا تستطيع قياسه أو التعبير عنه بالأرقام، فإن معرفتك به من النوع الهزيل وغير المقنع؛ وقد تكون تلك بداية المعرفة، لكن يصعب القول أنك تقدمت بأفكارك الى مستوى العلم.

لورد كلفن

الاقتصادية، والدورة الاقتصادية، والعلاقة ما بين النشاط الاقتصادي والبطالة، وقياسات ومحددات التضخم.

بالطبع، حتى المشاهير لا يخلون من الأخطاء. فقد رفع الكثيرون اعتراضات جدية على استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس وحيد على الرفاه. وأحد الانتقادات الرئيسية هي أن الناتج المحلي الإجمالي يأخذ باعتباره السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق فقط، ويتغاضى عن تأثير المؤثرات الخارجية كالتلوث مثلاً. ففي هذه الأيام يتزايد القلق من أن تتحقق التنمية المادية على حساب نوعية البيئة. فالناس تتسأل، هل يتحتم علينا حين نقود سيارتنا، أو نكيف هواء منازلنا أن نلوث الهواء والماء وحتى أن نغير مناخ كوكبنا؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نحول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، الى مقياس أوسع للنشاط الاقتصادي - أي الى مفهوم «الرفاه الاقتصادي الصافي» (net economic welfare)

الناتج المحلي الإجمالي:

مقياس الاداء الاقتصادي

ما هو الناتج المحلي الإجمالي؟ هو الإسم الذي نطلقه على القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما في السنة. إنه الرقم الذي تتوصل اليه حين يطبق المقياس النقدي على مختلف السلع والخدمات - ابتداءً من ألعاب الحاسوب وإنهاء بالمعدات التي تدار اليد - والتي ينتجها بلد ما باستخدام أرضه، وعماله، وموارده الرأسمالية. ويساوي الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة النقدية لكل سلع الاستهلاك والاستثمار،

يركز علم الاقتصاد على مفاهيم يمكن قياسها فعلياً - أشياء مثل أسعار القمح، وأسعار الأسهم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والناتج القومي، أو مستوى السعر - ومن بين جميع ما تقدم، ربما كان الناتج القومي هو الأهم في جميع موضوعات الاقتصاد. وسوف نتعلم هنا كيفية قياس الناتج القومي الإجمالي، والذي هو مجموع القيمة النقدية للناتج القومي.

وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي، وسائر حسابات الدخل القومي، تبدو وكأنها مفاهيم مليئة بالألغاز، فإنها في الحقيقة من بين أعظم اختراعات القرن العشرين. كما يستطيع قمر اصطناعي يدور في الفضاء أن يرصد الطقس في قارة بأكملها، فإن في وسع الناتج المحلي الإجمالي، أن يعطي صورة عن حالة الاقتصاد. فهو يمكن الرئيس، والكونجرس، والاحتياطي الفدرالي من الحكم على ما إذا كان الاقتصاد ينكمش أو يتوسع، وما إذا كان الاقتصاد بحاجة الى دفعة أو أن يكبح بلجام، أو ما إذا كان هناك تهديد بحدوث تضخم أو ركود قاس. ومن دون قياس الحاصل الإجمالي للاقتصاد مثل الناتج القومي الإجمالي، فإن صناع السياسة سيتهيئون في بحر من البيانات غير المنتظمة. الناتج المحلي الإجمالي والمعطيات المتعلقة به، أشبه بمنارة تساعد صناع السياسة على قيادة الاقتصاد نحو الأهداف الاقتصادية الرئيسية.

إضافة الى ذلك، فإن التقدم في النظرية الاقتصادية الكلية قد يكون مستحيلاً من دون الناتج المحلي الإجمالي، وقياسات الناتج القومي الأخرى. وهذه القياسات تمكننا من معالجة قضايا مركزية لها علاقة بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك التنمية

ومشتريات الحكومة، وصافي الصادرات إلى بلاد أخرى.

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لأغراض عدة، لكن أهمها هو قياس الأداء الكلي للاقتصاد. فإذا ما سالت مؤرخ اقتصادي عما حدث خلال «الكساد العظيم»، فقد يكون أفضل جواب قصير هو:

خلال الفترة ما بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ هبط الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٤ بليون دولار إلى ٥٦ بليون دولار. وهذا الهبوط الحاد في القيمة النقدية للسلع والخدمات، الذي ولده الاقتصاد الأمريكي تسبب في حدوث حرمان، وافلاس، ودمار بنوك، وشغب، واضطرابات سياسية.

الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس شمولاً لقياس جميع مخرجات دولة ما من السلع والخدمات أنه مجموع القيمة النقدية لمجموع الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات لما تم انتاجه في دولة ما في إحدى السنوات.

نبحث الآن عناصر الدخل القومي وحسابات الانتاج. وسنبداً ببيان مختلف طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي والتمييز ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي. ثم نحلل المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً، سنبحث عيوب الناتج المحلي الإجمالي بصفته مؤشر على الرفاه الاقتصادي واقتراح مناهج بديلة لقياس الناتج القومي.

مقياسان للناتج القومي:

تدفق السلع أو تدفق الكسب

كيف يقيس علماء الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي فعلاً؟ أحد المفاجآت الكبرى هي أننا نستطيع قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين مستقلتين تماماً. وكما يبين الشكل ٢٢ - ١، يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي إما عن طريق تدفق المنتجات، أو مجموع الكسب.

ولبيان الطرق المختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي، نفترض وجود عالم مبسط للغاية حيث لا حكومة، ولا تجارة خارجية، أو استثمارات. وفي هذا الوضع، فإن اقتصادنا لا ينتج سوى «سلع استهلاكية»، وهي مواد تشتريها الأسر لتلبية حاجاتها.

سنهجم تدفق المنتجات. في كل عام تستهلك جماهير الشعب تشكيلة واسعة من السلع الاستهلاكية: سلع مثل التفاح والبرتقال والخبز، وخدمات مثل الرعاية الصحية وقص الشعر. ونحن لا نشمل في حسابنا سوى «السلع النهائية» - السلع التي يشتريها المستهلك ويستهلكها. وتتفق الأسر دخلها على تلك السلع الاستهلاكية كما هو مبين في الحلقة العليا من الشكل ٢٢ - ١. إجمع كل ما أنفق على هذه السلع الاستهلاكية وسوف

تصل إلى المجموع المبسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المبسط.

وهكذا، يمكننا أن نحسب بسهولة، في مثالنا عن الاقتصاد المبسط الدخل القومي، أو الناتج بوصفه مجموع ما يتدفق سنوياً من السلع والخدمات «النهائية»: (سعر البرتقالات $\times$ عدد البرتقالات) زائد (سعر التفاحات $\times$ عدد التفاحات) إلى آخر جميع السلع الاستهلاكية. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع القيمة النقدية لما يتدفق من سلع نهائية تنتجها الدولة^(١)

لاحظ أننا نستخدم سعر السوق كميزان لتقدير قيمة مختلف السلع. فلماذا نستخدم سعر السوق بدلاً من الكتلة أو الحجم أو ساعات العمل المستخدمة في الانتاج؟ أسعار السوق هي عصا القياس لأن الأسعار تعكس القيمة الاقتصادية النسبية للسلع والخدمات المختلفة. أي أن، السعر النسبي لمختلف السلع، يعكس تقييم المستهلكين لآخر وحدة يستهلكونها من هذه السلع. وبالتالي فإن اختيار أسعار السوق كميزان لمختلف السلع ليس اختياراً اعتباطياً، ففي اقتصاد سوق يعمل بشكل جيد تعكس الأسعار الاشباع النسبي الذي يتلقاه المستهلكون من كل سلعة.

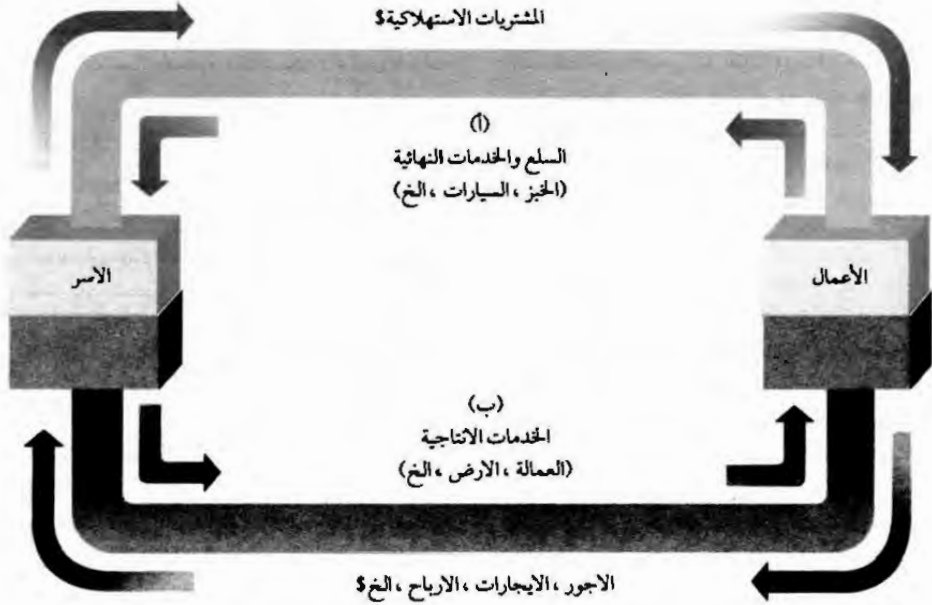
سنهجم الحسب أو التكلفة. الطريقة الثانية المساوية للطريقة السابقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي هي منهج الكسب أو التكلفة. انظر إلى الحلقة السفلى من الشكل ٢٢ - ١. فعبيرها تتدفق جميع تكاليف القيام بالاعمال، وهذه التكاليف تتضمن الأجور المدفوعة لليدي العاملة، والإيجارات المدفوعة للعقارات، والأرباح المدفوعة للرسماء، وهلم جرا. لكن تكاليف الأعمال تلك هي أيضاً الكسب الذي تحصل عليه الأسر من المؤسسات. وبقياس مقدار التدفق السنوي لهذه المكاسب أو الداخيل، يمكن للاحصائيين التوصل مرة أخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

وهكذا، فإن طريقة ثانية لحساب الناتج المحلي الإجمالي هي جمع عوامل الكسب (الأجور، والفوائد، والإيجارات، والأرباح) التي هي تكاليف انتاج السلع النهائية للمجتمع.

تتوافق كل المنهجين. الآن، وبعد أن حسبنا الناتج المحلي الإجمالي بالحلقة العليا الخاصة بمنهج تدفق المنتجات والحلقة السفلى الخاصة بمنهج تدفق الكسب، فإي منهما هو

(١) مثالنا المبسط للغاية لا يأخذ في الاعتبار سوى نفقات الاستهلاك. وتعريف كامل الناتج المحلي لابد أن يتضمن جميع السلع والخدمات النهائية: أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو الاستهلاك، والاستثمارات الخاصة، والاتفاق الحكومي على السلع والخدمات، وصافي الصادرات إلى بقية أنحاء العالم.

(٢) حين نترك عالمنا المبسط الذي اعتبرنا فيه أن الناتج المحلي الإجمالي هو الاستهلاك فقط، فإن علينا هنا إدخال الضرائب والدفعات التحويلية التي تقدمها الحكومة في حساباتها.



الشكل ٢٢ - ١. يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي إما (أ) عن طريق تدفق المنتجات النهائية أو، بشكل مساوٍ عن طريق (ب) تدفق التكاليف

في الحلقة العليا، يتدفق الناس نقودهم على السلع النهائية. ومجموع التدفق النقدي لها في كل سنة هو أحد مقاييس الناتج المحلي الإجمالي. الحلقة السفلى تقيس التدفق السنوي لتكاليف المخرجات: المكاسب التي تدفعها قطاعات الأعمال على شكل أجور، وإيجارات، وفوائد، وأرباح وأسهم، وأرباح. مقياسا الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يتطابق دائماً. لاحظ أن هذا الشكل هو النظير للاقتصاد الكلي للشكل (٢ - ١)، والذي عرض المجري الدائري لكل من العرض والطلب

الذي يتكيف تلقائياً ليجعل تكاليف الحلقة السفلى، أو المكاسب، مساوية بالضبط لقيمة السلع في الحلقة العليا.

باختصار:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين: (١) من تدفق المنتجات النهائية، أو (٢) من مجموع تكاليف أو مكاسب مدخلات الانتاج. ولأن الربح هو الفارق المتبقي، فإن كلا المنهجين يعطيان المجموع ذاته للناتج المحلي الإجمالي.

حسابات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي

قد تتساءل كيف يمكن لعلماء الاقتصاد ان يجدوا المعطيات الخاصة بحسابات الدخل. في الواقع، يعتمد اقتصاديو الحكومة على تشكيلة واسعة من المصادر تشمل المسوحات وعوائد ضريبة

المنهج الأفضل؟ المفاجأة انهما الشيء ذاته «بالضبط».

يمكننا فهم تطابق كلا المنهجين بتفحص اقتصاد صالون حلاقة بسيط. افترض أنه ليس لدى الحلاقين أية نفقات سوى عملهم، فإذا باعوا ١٠ قصات شعر مقابل ٨ دولارات لكل قصة، يكون الناتج المحلي الإجمالي ٨٠ دولاراً. لكن كسب الحلاقين (على شكل أجور وأرباح) هو أيضاً ٨٠ دولاراً. لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي هو نفسه سواء قيس كتدفق سلع أو خدمات (٨٠ دولاراً من قصات الشعر) أو كتكلفة ودخل (٨٠ دولاراً من الأجور والأرباح).

الحقيقة أن المنهجين متطابقان لأننا شملنا «الربح» في الحلقة السفلى - مع الأجور والإيجارات. فما هو الربح بالضبط؟ الربح هو ما تبقى من بيع منتج ما، بعد أن تكون قد دفعت تكاليف العوامل الأخرى - الأجور، والفائدة، والإيجارات. أنه المتبقي

(١) بيان الدخل لمزرعة نموذجية

المخرجات من الزراعة :		مبيعات السلع (ذرة ، تفاح ، الخ) ١٠٠٠ \$	
تكاليف الانتاج :			
اجور ٨٠٠ \$			
ايجارات ١٠٠			
فائدة ٢٥			
ربح (متبقي) ٧٥			
المجموع ١٠٠٠ \$		١٠٠٠ \$	المجموع

(ب) حساب الناتج القومي
(ملايين الدولارات)

تدفق مكااسب الحلقة السفلى	تدفق ممتلكات الحلقة العليا
التكاليف او المكااسب :	المنتجات النهائية (١٠ × ١٠٠٠) ١٠,٠٠٠ \$
اجور (٨٠٠ × ١٠) ٨,٠٠٠ \$	
ايجارات (١٠٠ × ١٠) ١,٠٠٠	
فائدة (٢٥ × ١٠) ٢٥٠	
ربح (٧٥ × ١٠) ٧٥٠	
مجموع الناتج المحلي ١٠,٠٠٠ \$	مجموع الناتج الاجمالي ١٠,٠٠٠ \$

الجدول ٢٢ - ١ . بنية حسابات الدخل القومي من حسابات قطاع الاعمال

يبين القسم (١) بيان الدخل لمزرعة نموذجية ويظهر الجزء الايمن قيمة الانتاج، في حين يبين الجزء الايسر تكاليف هذه المؤسسة. القسم (ب) يجمع بيانات العشرة ملايين مزرعة متماثلة للحصول على مجموع الناتج المحلي. لاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في الجانب الخاص بالانتاج يساوي بالضبط الناتج المحلي الاجمالي في الجانب الخاص بالكسب.

وتكاليف العشرة ملايين مزرعة المتماثلة للحصول على قياسين مختلفين من قياسات الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة «الازدواجية في الحساب»

عرفنا الناتج المحلي الاجمالي على انه مجموع انتاج السلع والخدمات النهائية. و «المنتج النهائي» هو تلك السلعة التي انتجت وبيعت للاستهلاك او الاستثمار، ويستثنى الناتج المحلي الاجمالي «السلع الوسيطة» (intermediate goods) - وهي السلع التي تستخدم لانتاج سلع اخرى. لذلك فإن الناتج المحلي الاجمالي يشمل الخبز وليس القمح، والسيارات لكنه لا يشمل الحديد.

بالنسبة لحساب تدفق المنتجات للناتج المحلي الاجمالي فإن استثناء السلع الوسيطة لا يسبب أية تعقيدات كبيرة. فنحن ببساطة نشمل الخبز والسيارات في الناتج المحلي الاجمالي

الدخل، واحصاءات البيع بالفرق، وبيانات الاستخدام. واهم هذه المصادر هي حسابات قطاعات الاعمال. و«الحساب» بالنسبة لمؤسسة ما، او لامة ما، هو سجل رقمي لجميع الحركات (المخرجات، والتكاليف، الخ) التي تتم خلال فترة زمنية محددة. النصف العلوي من الجدول ٢٢ - ١ يبين نتائج سنة من اعمال الزراعة بالنسبة لمزرعة نموذجية واحدة. نحن نضع مبيعات المنتجات النهائية الى الجهة اليمنى، ومختلف تكاليف الانتاج الى الجهة اليسرى. النصف السفلي من الجدول ٢٢ - ١ يبين كيفية بناء حسابات الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد زراعي بسيط، حيث لا حكومة ولا استثمارات، وحيث نجد أن جميع المنتجات النهائية يتم انتاجها في عشرة ملايين مزرعة متماثلة. وتقوم الحسابات القومية ببساطة بجمع مخرجات

**الإيرادات من مبيعات الخبز، التكاليف والقيمة المضافة
(سنت لكل رغيف)**

مرحلة الإنتاج	(١) الإيرادات المبيعات	(٢) تكلفة المواد أو السلع الوسيطة	(٣) القيمة المضافة (الأجور، الأرباح، الخ) $(٢) + (١) = ٣$
القمح	٢٤	- ٠	٢٤
الطحين	٣٣	- ٢٤	٩
العجين المخبوز	٦٠	- ٣٣	٢٧
مبيعات الخبز	٩٠	- ٦٠	٣٠
	٢٠٧	- ١١٧	٩٠
			(مجموع القيمة المضافة)

الجدول ٢٢ - ٢. يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بجمع القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج

لتجنب ازدواج عد المنتجات الوسيطة، نحسب بحرص القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج، ونطرح جميع تكاليف المواد والمنتجات الوسيطة التي لم يتم إنتاجها في تلك المرحلة بل تم شرائها من جهة أخرى. لاحظ أن كل واحد من المنتجات الوسيطة الظاهرة في العمود (١) يطرح كعامل سالب في مرحلة الإنتاج التالية في العمود (٢). فما هو مقدار مبالغتنا في تقدير الناتج المحلي الإجمالي لو حسبنا جميع المقبوضات وليس القيمة الإضافية فقط؟ سيبلغ التجاوز ١١٧ سنت لكل رغيف).

في نهاية الأمر، ألن يشمل ذلك ما دفعه تجار الحبوب لمزارعي القمح؟ وما دفعه الخبازون لتجار الحبوب؟ وما دفعه البقالون للخبازين؟ ألن ينجم عن ذلك احتساب المواد الداخلة في عدة مراحل إنتاج مرتين أو حتى ثلاث مرات؟

هذه أسئلة جيدة، لكن ثمة جواب بارع لها سوف يحل الاشكال. عند قياس مجموع الكسب في الحلقة السفلى، يحرص الإحصائيون على أن يشملوا فقط القيمة المضافة التي أضافتها تلك المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي. القيمة المضافة (value added) هي الفارق بين سعر شراء المواد أو الخدمات من مؤسسة ما وسعر بيعها.

بكلمة أخرى، عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة لمؤسسة ما باستخدام منهج الكسب، يجمع الإحصائي جميع التكاليف التي تذهب لعوامل الإنتاج التي تستخدمها تلك المؤسسة ويستثنى جميع المبالغ المدفوعة لمنشآت أخرى. وبالتالي فإن تكاليف الأعمال التي تذهب على شكل أجور ومرتبات وقوائد وأرباح أسهم، تكون مشمولة في القيمة المضافة، أما مشتريات القمح أو الحديد أو الكهرباء، فإنها تستثنى من القيمة المضافة.

ونستثنى القمح والعجين التي يصنع منها الخبز، أو الحديد والزجاج الذي تصنع منه السيارات. إذا القيت نظرة أخرى على الحلقة العليا من الشكل ٢٢ - ١، ستري أن الخبز والسيارات تظهر في فيض المنتجات، لكنك لن تجد أي قمح أو طحين أو حديد.

فما الذي حدث للمنتجات من أمثال القمح والحديد؟ إنها منتجات وسيطة وهي ببساطة تدور داخل الكتلة التي اسميناها أعمال في الشكل ٢٢ - ١ ولا يشتريها المستهلكون أبداً ولا تظهر أبداً على شكل منتجات نهائية في الناتج المحلي الإجمالي.

«القيمة المضافة» في الحلقة السفلى. قد يخلط الأمر على إحصائي جديد ما زال يتدرب على عمل قياسات الناتج المحلي الإجمالي، ويقول:

ارى أنك إذا كنت حريصاً فأنك تتجنب إضافة المنتجات الوسيطة عند اتباعك منهج تدفق المنتجات، في الحلقة العليا للناتج المحلي الإجمالي.

فحين نجمع بيانات الدخل من حسابات مختلف المؤسسات،

مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

المكاسب أو التكاليف كمصادر للناتج المحلي الإجمالي:

الاجور	الاستهلاك (س)
+ الفائدة، الايجار، ومداخل الممتلكات الاخرى	+ اجمالي الاستثمارات الخاصة المحلية (١)
+ الضرائب غير المباشرة	+ الحكومة (ج)
+ استهلاك الاصول	+ صافي الصادرات (ص)
+ الارباح	تساوي: الناتج المحلي الإجمالي
تساوي: الناتج المحلي الإجمالي	

الجدول ٢٢ - ٣. نظرة عامة على الدخل القومي وحسابات الانتاج

يعرض هذا الجدول المكونات الرئيسية لجانب الحسابات القومية وبين الجانب الايمن مكونات الناتج المحلي الاجمالي على اساس منهج المنتجات (او الحلقة العليا)؛ وتستخدم الرموز س، ا، ح، ص لتمثيل بنود الناتج المحلي الاجمالي الاربعة. وبين الجانب الايسر مكونات الناتج المحلي الاجمالي على اساس منهج الكسب او منهج التكلفة (او الحلقة السفلى). في النهاية سيجمع كل منهج القيمة ذاتها من الناتج المحلي الاجمالي.

تفاصيل الحسابات القومية

الآن، وقد اصبحت لدينا فكرة عامة عن حسابات الدخل القومي وحسابات الانتاج، فسوف نقوم فيما تبقى من هذا الفصل، بجولة سريعة نطالع فيها مختلف القطاعات. وقبل ان نبدأ جولتنا انظر الى الجدول ٢٢ - ٣ لأخذ فكرة عما نحن متجهون اليه. يبين هذا الجدول ملخصاً لمجموعة من الحسابات لكلا جانبي الانتاج والدخل. فاذا كانت لديك فكرة عن بنية الجدول وتعريف المصطلحات المستخدمة فيه، فإنك في الطريق الى فهم الناتج المحلي الاجمالي والبنود التي يتكون منها.

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقابل الاسمي:

تشبيط الناتج المحلي بالرقم القياسي للأسعار

نعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه القيمة النقدية للمسلع والخدمات. وعند قياس القيمة النقدية، نستخدم مقياس «أسعار السوق» لمختلف السلع والخدمات. لكن الأسعار تتغير بمضي الوقت، حين يرفع التضخم الأسعار، بشكل عام، سنة بعد أخرى فمن ذا الذي يرغب في قياس الأشياء بمسطرة مطاطية - مسطرة تتمدد بين يديك يوماً بعد الآخر - بدلاً من مقياس صلب لا يتغير؟

إن مشكلة تغير الأسعار، في مشكلة يتوجب على علماء الاقتصاد حلها حين يستخدمون النقود كمسطرة قياس. ومن

فلماذا تستثنى جميع المشتريات من المؤسسات الأخرى من القيمة المضافة للحصول على الناتج المحلي الاجمالي؟ لأن تلك المشتريات سيجري احتسابها في الناتج المحلي الاجمالي للقيم المضافة للشركات الأخرى، بشكل مناسب.

يستخدم الجدول ٢٢ - ٢ مراحل انتاج الخبز لبيان كيف أن الالتزام الدقيق بمنهج القيمة المضافة يمكننا من طرح النفقات الوسيطة التي تظهر في بيانات دخل المزارعين والطحانيين، والخبازين، والبقالين. وبين الحساب الأخير المساواة المطلوبة ما بين (١) المبيع النهائي للخبز، و (٢) مجمل المكاسب، محسوبة كمجموع لكل القيم المضافة لكافة مراحل انتاج الخبز المختلفة.

يمكننا اختصار ذلك على النحو التالي:

منهج القيمة المضافة: لتجنب ازدواج الحساب نحرص على أن تشمل السلع النهائية في الناتج المحلي الاجمالي، واستثناء السلع الوسيطة التي تستخدم في انتاج السلع النهائية. وبقياس القيمة المضافة لكل مرحلة، مع التنبه لطرح ما أنفق على السلع الوسيطة المشتراة من مؤسسات أخرى، فإن منهج المكاسب الظاهرة في الحلقة السفلية يتجنب تماماً جميع اشكال ازدواج احتساب الاجور، والفوائد، والايجارات، والارباح، وتسجيلها مرة واحدة فقط.

الواضح أننا نريد مقياساً لمخرجات وبذل الدولة يستخدم عصا قياس لا تتغير. ويمكن لعلماء الاقتصاد اصلاح معظم الخطأ الذي قد يحدث نتيجة استخدام عصا مرنة للقياس عن طريق «رقم قياسي للأسعار»، والذي هو مقياس متوسط سعر حزمة من السلع^(٣).

يمكننا قياس الناتج المحلي الاجمالي لسنة ما باستخدام اسعار السوق الفعلية في تلك السنة، وهذا يعطينا الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (nominal GDP)، او الناتج المحلي بالاسعار الدارجة. لكن اهتمامنا ينصب عادة على تقرير ما حدث للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (real GDP)، والذي يقيس الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الاسعار الثابتة او غير المتغيرة. للحصول على الناتج المحلي الحقيقي نستخدم رقم قياسي للأسعار يعرف باسم مثبط الناتج المحلي الاجمالي (GDP deflator)

ان مثلاً بسيطاً سيوضح الفكرة العامة. افرض ان دولة انتجت ١٠٠٠ بوشل من الذرة في السنة ١ و ١٠١٠ بوشل في السنة ٢. وكان سعر البوشل في السنة الاولى ٢ دولار و ٢٠.٥ دولار في السنة الثانية. يمكننا حساب الناتج المحلي الاسمي (س X ك) على اساس $1000 \times 2 = 2000$ دولار في السنة الاولى و $1010 \times 20.5 = 20705$ دولاراً في السنة الثانية. فيكون الناتج المحلي الاسمي قد نما بمقدار ٢٦.٢٥ بالمئة خلال السنتين.

لكن الكمية الفعلية من المنتجات لم تنم في أي مكان بهذه السرعة. ولإيجاد المخرجات الحقيقية، فإن علينا استخدام مثبط الناتج المحلي الاجمالي. نجعل من السنة الاولى «سنة الأساس»، أو السنة التي نقيس بها الاسعار، ونحدد الرقم القياسي للأسعار، الذي هو مثبط الناتج المحلي الاجمالي، على انه $1000 / 2000 = 0.5$ في السنة الاولى، أو سنة الأساس. ومن البيانات التي في الفقرة السابقة، نجد ان مثبط الناتج المحلي الاجمالي هو $20.5 / 2 = 0.01$ في السنة الثانية. الناتج المحلي الحقيقي (ك) يساوي الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (س X ك) مقسوماً على مثبط الناتج المحلي (س). وبالتالي، كان الناتج المحلي الحقيقي يساوي $2000 / 0.5 = 4000$ دولار في السنة ١ و $20705 / 0.01 = 2070500$ دولار في السنة ٢. وبالتالي فإن النمو في الناتج المحلي الحقيقي الذي يصحح التغيير في الاسعار، هو ١ بالمئة، ويساوي النمو في انتاج الذرة، كما يجب ان يكون.

(٣) الرقم القياسي للأسعار هو متوسط اسعار موزون، ويستخدم الرقم القياسي للأسعار لازالة التضخم من الناتج المحلي الاجمالي (او مثبط الناتج المحلي الاجمالي) ويطلق عليه مثبط الناتج المحلي الاجمالي. ويعرف بأنه متوسط موزون لأسعار جميع السلع المكونة للناتج المحلي الاجمالي، حيث يكون وزن كل سلعة مساوية لنسبة أهميتها المئوية في الناتج المحلي الاجمالي. وسوف نناقش ذلك بكل تفاصيله في الفصل ٣٠

(٣)	(٢)	(١)	
الناتج الحقيقي	مؤشر	الناتج المحلي	
(بليون \$ اسعار ١٩٢٩)	الاسعار	الاسمي	
التاريخ	(بليون \$)	السعر الدارج	
(٢) / (١) = (٣)	(١ = ١٩٢٩)	(بليون \$)	
$1.04 = \frac{1.04}{1}$	١ -	١.٠٤	١٩٢٩
$73 = \frac{56}{0.77}$	٠.٧٧	٥٦	١٩٣٣

الجدول ٢٢ - ٤. الناتج المحلي الحقيقي (او الذي تم تصحيحه أخذين بالاعتبار مستوى التضخم) يمكن الحصول عليه عن طريق تقسيم الناتج المحلي الاسمي على مثبط الناتج المحلي.

باستخدام الرقم القياسي للأسعار في العمود (٢) فإننا نثبت القيم في العمود (١) للحصول على الناتج المحلي الحقيقي، في العمود (٣).
[أهمية: هل تستطيع تبيان أن الناتج المحلي الحقيقي في العام ١٩٢٩ كان ٨٠ بليون دولار حسب أسعار العام ١٩٣٣ تنويه: اذا اعتبرنا العام ١٩٣٣ هو السنة ١، فإن الرقم القياسي للأسعار في العام ١٩٢٩ هو ١,٣٠]

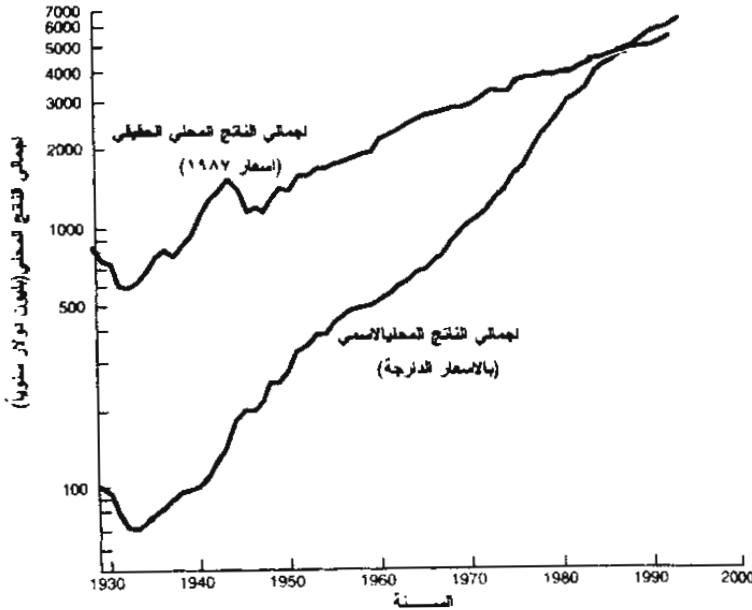
إن مقارنة للعامين ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ سوف يبين عملية التثبيت لحدث تاريخي حقيقي. ويعطي الجدول ٢٢ - ٤ ارقام الناتج المحلي الاسمي ومقدارها ١.٠٤ بلايين دولار للعام ١٩٢٩ و ٥٦ بليون دولار للعام ١٩٣٣. وهذا يمثل انخفاضاً بمقدار ٤٦ بالمئة في الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣.

لكن الحكومة تقدر بأن متوسط الاسعار انخفض بمقدار ٢٣ بالمئة خلال هذه الفترة. فإذا اخترنا العام ١٩٢٩ كسنة أساس، مع مثبط ناتج محلي مقداره ١ في تلك السنة، فإن ذلك يعني أن الرقم القياسي للأسعار في العام ١٩٣٣ كان حوالي ٠.٧٧. لذلك فإن الـ ٥٦ بليون دولار التي تمثل الناتج المحلي للعام ١٩٣٣ كانت تساوي في الواقع أكثر من نصف الـ ١.٠٤ بلايين دولار التي هي الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٢٩. وبين الجدول ٢٢ - ٤ أن الناتج المحلي الحقيقي قد هبط فقط الى سبعة أعشار مستوى العام ١٩٢٩: فوقاً لأسعار ١٩٢٩، أو القوة الشرائية لدولارات العام ١٩٢٩، هبط الناتج المحلي الحقيقي الى ٧٣ بليون دولار. وبالتالي، فإن جزءاً مما يقارب النصف الذي يبينه الناتج المحلي الاسمي هو مجرد خداع بصري لتقلص مسطرة قياس السعر.

يبين الخط السفلي في الشكل ٢٢ - ٢ نمو الناتج المحلي الاسمي منذ العام ١٩٢٩، جرى التعبير عنه بالأسعار والنقود التي كانت دارجة في كل سنة تاريخية. وللمقارنة، ثم التعبير عن

الشكل ٢٢ - ٢. الناتج المحلي الاسمي ينمو بشكل أسرع من الناتج الحقيقي بسبب تضخم السعر

ارتفاع الناتج المحلي الاسمي يبالغ في ارتفاع المخرجات، لماذا؟ لأن النمو في الناتج المحلي الاسمي يشمل الزيادة في الاسعار علاوة على نمو المخرجات. وللحصول على مقياس دقيق للمخرجات الحقيقية، علينا أن نقسم الناتج المحلي الاسمي على مثبط الناتج المحلي.
(المصدر: وزارة التجارة الأمريكية)



الاستثمار والتكوين الرأسمالي

استبعدنا في تحليلاتنا حتى الآن جميع السلع الانتاجية. أما في الحياة الحقيقية، فإن الأمم تركز جزءاً من مخرجاتها لانتاج سلع استثمارية، ويشتمل الاستثمار (investment) على الاضافات التي يجري ادخالها على رصيد الأمة الواسمالي من ابنية، ومعدات، وبضائع مكدسة خلال العام. ويتضمن الاستثمار التضحية بالاستهلاك الحالي لزيادة الاستهلاك المستقبلي. وبدلاً من أكل المزيد من البيترزا اليوم، يصنع الناس المزيد من افران خبز البيترزا كي يتمكنوا من انتاج المزيد من البيترزا للاستهلاك المستقبلي.

الناتج المحلي الحقيقي حسب أسعار ١٩٨٧، بالخط العلوي. من الواضح أن جزءاً من الزيادة في الناتج المحلي الاسمي خلال نصف القرن الماضي تعود الى تضخم الاسعار في المقياس النقدي الذي تم استعماله .
باختصار:

يمثل اجمالي الناتج المحلي الاسمي (س X ك) مجموع القيمة النقدية للسلع، والخدمات النهائية التي انتجت في سنة ما، حيث قدرت القيم وفقاً لسعر السوق في تلك السنة. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (ك) يزيل تغييرات السعر من الناتج القومي الاسمي، ويحسب ذلك الناتج حسب سعر ثابت. ولأننا نعرف مثبط اجمالي الناتج المحلي (س) على انه سعر الناتج المحلي الاجمالي، يكون لدينا التالي:

$$\text{الناتج المحلي الاسمي} = \text{الناتج الحقيقي} \times \text{مثبط الناتج المحلي}$$

$$\frac{\text{س} \times \text{ك}}{\text{س}} =$$

الاستثمار الحقيقي. الاستثمار يعني بالنسبة لعلماء الاقتصاد انتاج سلع انتاجية متينة. أما في الاستعمال الشائع، فغالباً ما يشير الاستثمار الى



استخدام المال لشراء أسهم في إحدى الشركات، أو فتح حساب توفير. فحاول ألا تخلط بين هذين الاستعمالين لكلمة «استثمار» فإذا أخذت مبلغ ١٠٠٠ دولار من خزنتي ووضعتها في أحد البنوك، أو اشتريت بها سندات حكومية، فلم يحدث هنا أي



الشكل ٢٢ - ٣. هبط الجزء المكرس لصافي الاستثمار من الناتج القومي هبوطاً حاداً صافي التغيير في عدد السكان يساوي إجمالي الولادات ناقصاً الوفيات. وبالمثل، فإن صافي الاستثمارات يساوي إجمالي الاستثمار ناقصاً استهلاك الأصول، وبين الخط الهابط كيف أن حصة صافي الاستثمارات من الناتج القومي قد هبطت منذ أواسط السبعينيات. مجموع الفئتين هو حصة إجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة من الناتج المحلي الإجمالي. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية)

بنيت خلال السنة - حتى وإن كان بعضها قد اشترى ليحل محل سلعة إنتاجية قديمة احترقت أو بقي بها على كومة خردة.

وإذا أردت الحصول على مقياس للزيادة في رأسمال المجتمع، فإن إجمالي الاستثمارات ليس بالمقياس المناسب. لأنه يستثني ما يجب خصمه من قيمتها كبذل استهلاك، فهو واسع جداً، وإجمالي جداً.

إن تشبيهها بالسكان سيوضح لنا مدى أهمية أخذ استهلاك الأصول في الاعتبار. فإذا أردت قياس الزيادة في عدد السكان، فلا يمكنك ببساطة أن تضيف عدد المواليد الجدد، لأن من الواضح أن ذلك سيبالغ في بيان التغيير الحقيقي في عدد السكان. ولمعرفة حجم النمو السكاني، فإن عليك أن تطرح أيضاً عدد الوفيات.

ويصح الشيء ذاته بالنسبة إلى رأس المال. فللحصول على الزيادة الصافية في رأس المال، فإن عليك البدء بإجمالي الاستثمارات وتطرح منها وفيات الرساميل التي على شكل استهلاك للأصول، أو كمية رأس المال الذي استنفذ.

وهكذا، وكما نقرر حجم الرساميل التي تكونت فأننا نقيس «صافي الاستثمارات». وصافي الاستثمارات هي دائماً ميلاد رؤوس أموال (الاستثمارات الإجمالية) ناقصاً وفيات الرساميل (استهلاك الرساميل).

صافي الاستثمارات يساوي إجمالي الاستثمارات ناقصاً استهلاك الأصول.

يبين الشكل ٢٢ - ٣ صافي الاستثمارات واستهلاك الأصول

استثمار، حسب المفهوم الاقتصادي. وكل ما حدث هو أنني استبدلت أحد الأصول المالية بأصل آخر. ولا يعتبر عالم الاقتصاد بأن استثماراً قد حصل إلا عند إنتاج سلعة إنتاجية حقيقية.

فأين يجب أن يوضع الاستثمار في الحسابات القومية؟ إذا استخدم الناس جزءاً من امكانيات المجتمع الانتاجية لبناء رساميل بدلاً من الاستهلاك، فإن الاحصائيين الاقتصاديين سيدركون أن من الواجب وضع هذه المخرجات في الحلقة العليا من دورة الناتج المحلي الإجمالي. فالاستثمار يمثل اضافة إلى رصيد السلع الانتاجية المتينة التي تزيد امكانيات الانتاج في المستقبل. لذلك يجب علينا تعديل تعريفنا الأصلي بحيث يصبح:

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع السلع النهائية. ومع السلع والخدمات الاستهلاكية، علينا أن نضيف «حالي الاستثمارات».

الاستثمار الصافي مقابل الإجمالي. تضمن تعريفنا الذي أعدنا صياغته تعبير «إجمالي الاستثمارات» بالإضافة إلى تعبير الاستهلاك. فما الذي تعنيه كلمة «إجمالي» في هذا السياق؟ انها تشير إلى أن الاستثمارات تشمل جميع السلع الاستثمارية التي تم انتاجها. ولا يجري تعديل إجمالي الاستثمارات للتعويض عن استهلاك الأصول الرساميلية (depreciation)، الذي يقيس كمية رأس المال الذي استهلك خلال سنة. وبالتالي، فإن الاستثمار الإجمالي يشمل جميع الماكينات والمصانع والمنازل التي

كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال نصف القرن الماضي. وقد ارتفعت حصة استهلاك الأصول بقدر ضئيل خلال تلك الفترة، ويعود السبب الى حد بعيد الى أن الاستثمار، الذي له حياة قصيرة نسبياً، بات يمثل حصة اكبر في مخزون رأس المال الأمريكي. وقد تراجعت الحصة من المخرجات المكرسة لصافي الاستثمارات بشكل هائل، خاصة منذ اواسط السبعينات، من حوالي ٧.٥ بالمئة من المخرجات الى ما يقارب ٢.٥ بالمئة في السنوات الاخيرة. وهذا المعدل المنخفض من صافي الاستثمارات يقلق الاقتصاديين لأن الاستثمار هو العربة التي يتم من خلالها إدخال التقنيات الجديدة الى العملية الانتاجية. وكما سنرى فيما بعد فإن الدول التي لديها معدلات مرتفعة من الاستثمار تميل لأن يكون لديها معدلات عالية من نمو الانتاجية.

الحكومة

تحدثنا حتى الآن عن المستهلكين لكننا تجاهلنا أكبر المشترين على الإطلاق - الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكم المحلي. فلا بد للناتج المحلي الاجمالي أن يأخذ في حسابه بلايين الدولارات من المنتجات التي تقوم الدولة باستهلاكها أو استثمارها «بشكل جماعي». فكيف نقوم بذلك؟

بعد فترة من النقاش، قرر احصائيو الدخل التابعين للولايات المتحدة والأمم المتحدة استخدام أبسط الطرق على الإطلاق. وهي أن نضيف جميع الانفاق الحكومي على السلع والخدمات الى فيض الاستهلاك، والاستثمار، وكما سنرى لاحقاً، الى صافي الصابرات أيضاً.

وتشمل نفقات الحكومة شراء سلع مثل الطرق والصواريخ، ودفع الأجور مثل مرتبات ضباط البحرية والمتنزهين الجويين. باختصار، جميع ما تدفعه الحكومة كرواتب لموظفيها زائد تكلفة السلع (الليزر، والطرق، والطائرات، الخ) التي تشتريها من المصانع الخاصة تُضم الى هذه الفئة الثالثة الكبيرة من فيض المنتجات، التي نطلق عليها «انفاق الحكومة على السلع والخدمات». وتساوي هذه الفئة المساهمات الفدرالية وحكومات الولايات والحكم المحلي في الناتج المحلي الاجمالي.

استثناء الدفعات التحويلية. هل يعني ما تقدم ان كل دولار تنفقه الحكومة يجب ضمه الى الناتج المحلي الاجمالي؟ بالتأكيد لا. فالناتج المحلي يشمل انفاق الحكومة على السلع والخدمات؛ ويستثنى الانفاق على الدفعات التحويلية.

ودفعات الحكومة التحويلية هي مبالغ تقدمها الحكومة الى افراد، دون أن يكون لها مقابل من سلع أو خدمات. ومن أمثلة الدفعات التحويلية الحكومية تأمينات البطالة، وامتيازات المحاربين القدماء، وإعانات الشيخوخة أو العجز. وتقدم هذه الدفعات لتلبية لغايات اجتماعية. لكن، وحيث انها لم تدفع لشراء سلع أو خدمة فانها تحذف من الناتج المحلي.

وهكذا، اذا تلقيت أجراً من الحكومة لأنك مدرس بديل، فإن أجرك هو دفعة لها مقابل، وتشمل في الناتج المحلي الاجمالي. أما إذا تلقيت دفعة من الرفاه الاجتماعي لأنك فقير، فثلك الدفعة ليست مقابل خدمة فهي دفعة تحويلية وتستثنى من الناتج المحلي الاجمالي.

ثمة دفعة تحويلية حكومية لها وضع خاص هي الفائدة التي تدفع على دين الحكومة. وهي تدفع مقابل دين تحملته الحكومة بسبب حروب سابقة، أو مشاريع حكومية قديمة، وليس مقابل سلع أو خدمات حالية. وتعتبر دفعات الفوائد الحكومية تحويلات وتحذف بالتالي من الناتج المحلي الاجمالي.

أخيراً، لا تخلط بين الطريقة التي تقيس بها حسابات الدخل القومي نفقات الحكومة على السلع والخدمات (ح) وميزانية الحكومة الرسمية. فحين تقيس وزارة المالية نفقاتها، فإن تلك النفقات تشمل الانفاق على السلع والخدمات (ح) «زائد» التحويلات.

الضرائب. عند استخدام منهج تدفق الانتاج لحساب الناتج المحلي الاجمالي، فلا حاجة للقلق حول الطريقة التي تمول بها الحكومة نفقاتها. فليس ثمة فرق بين ان تدفع الحكومة مقابل السلع والخدمات التي تشتريها من الضرائب، أو طبع العملة، أو الاقتراض. وأياً كان مصدر المال، فإن الاحصائيين يحسبون حصة الحكومة من الناتج المحلي الاجمالي على أنه التكلفة الفعلية التي تحملتها الحكومة مقابل السلع والخدمات.

من الممكن ان نتجاهل الضرائب في منهج تدفق الانتاج. لكن ماذا عن منهج التكلفة أو الكسب بالنسب للناتج المحلي الاجمالي؟ هنا يجب علينا أن نأخذ الضرائب في الحسبان. خذ مثلاً الاجور، فجزء من أجري يذهب الى الحكومة على شكل ضريبة عن الدخل الشخصي. وتدخل هذه الضرائب دون شك في مكونات الأجر الذي هو جزء من نفقات العمل، والشئ ذاته صحيح بالنسبة للضرائب المباشرة (سواء منها الضرائب الشخصية أو ضرائب الشركات) التي تجبى عن الفوائد، والإيجارات، والأرباح.

أو خذ مثلاً ضريبة المبيعات والضرائب غير المباشرة الأخرى التي يتوجب على الصناع وتجار المفرق أن يدفعوها عن رغيف الخبز (أو عن مراحلها المختلفة، كقمح، وطحين، وعجين). إفرض أن مجموع هذه الضرائب يصل الى ١٠ سنتات لكل رغيف، وافرض أن الاجور، والأرباح، وينود القيمة المضافة الأخرى تكلف صناعة الرغيف ٩٠ سنتاً. فيكم سيباع رغيف الخبز حسب منهج تدفق الانتاج؟ مقابل ٩٠ سنتاً؟ بالتأكيد لا. فالرغيف سيباع مقابل دولار واحد، أي ما يساوي ٩٠ سنتاً عن تكاليف عوامل الانتاج + ١٠ سنتات ضريبة غير مباشرة.

وبالتالي، فإن منهج التكلفة للناتج المحلي الإجمالي يشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة كعناصر تدخل في إنتاج السلع النهائية.

صافي الصادرات

الولايات المتحدة دولة ذات اقتصاد مفتوح يقوم باستيراد وتصدير السلع والخدمات. العنصر الأخير من مكونات الناتج المحلي - والذي بات يحظى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة - هو صافي الصادرات (net exports)، وهو الفرق ما بين صادرات السلع والخدمات والمستوردات منها.

كيف يمكننا أن نرسم خطأ يفصل ما بين ناتجنا المحلي الإجمالي والناتج المحلي للدول الأخرى؟ يمثل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة جميع السلع والخدمات التي أنتجت ضمن حدود الولايات المتحدة، ويختلف الإنتاج عن المبيعات في الولايات المتحدة من ناحيتين. أولاً، أن بعض مخرجاتنا (مثل قمح آيوا وطائرات البوينغ) تباع لأجانب وت شحن إلى الخارج، وتشكل هذه المواد صادراتنا. ثانياً، بعض ما نستهلكه (النفط المكسيكي والسيارات اليابانية) ينتج في الخارج ويشحن إلى الولايات المتحدة، ومثل هذه المواد هي مستوردات أمريكية.

طيلة معظم نصف القرن الماضي، تجاوزت الصادرات المستوردات: وكان صافي الصادرات إيجابياً. لكن خلال عقد الثمانينات زادت المستوردات بسرعة، وتراجعت الصادرات بحدّة. وكانت النتيجة أن تعرضت الولايات المتحدة لعجز كبير في الميزان التجاري. وسوف ندرس مصادر ومضامين العجز التجاري الكبير في الفصول الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب.

مثال عددي. يمكننا استخدام مثال عن اقتصاد زراعي بسيط لفهم كيف تعمل الحسابات القومية. افترض أن «أجروفيا» تنتج ١٠٠ بوشل من الذرة. من هذه الكمية يذهب ٨٧ بوشل للاستهلاك الخاص (ش)، ويذهب ١٠ بوشلات لمشتريات الحكومة لإطعام الجيش (ج)، و ٦ بوشلات للاستثمار المحلي لزيادة المخزون (ت). إضافة إلى ذلك، ثم تصدير ٤ بوشلات في حين استوردت ٧ بوشلات. ليصبح صافي الصادرات (ص) ناقص ٣.

فما هو تكوين الناتج المحلي الإجمالي لمزرعة «أجروفيا»؟ إنه كالتالي:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = ٨٧ \text{ من ش} + ١٠ \text{ من ج} + ٦ \text{ من ت} - ٣ \text{ من ص} = ١٠٠ \text{ بوشل}$$

تبسيط. في أثناء استعراضنا لقضايا الاقتصاد الكلي نضطر أحياناً إلى تبسيط نقاشنا بأن ندمج الاستثمارات المحلية مع صافي الصادرات كي نحصل على «المجموع الإجمالي للاستثمار القومي»، والذي سنطلق عليه رمز ت ق. بصيغة أخرى، نقيس مجموع الاستثمارات القومية على أنها صافي الصادرات،

١ - الناتج المحلي الإجمالي من زاوية الإنتاج هو مجموع ٤ مكونات رئيسية:

- * نفقات الاستهلاك الشخصي على السلع والخدمات (ش).
- * إجمالي الاستثمارات الخاصة المحلية (ت).
- * الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات (ج).
- * صافي الصادرات (ص).

٢ - الناتج المحلي الإجمالي من زاوية التكلفة هو مجموع المكونات الرئيسية التالية:

- * الأجور، والفوائد، والإيجارات، والأرباح (على أن نحرص دائماً على عدم تكرار عد السلع الوسيطة التي تشتري من شركات أخرى، وذلك باستخدام أسلوب القيمة المضافة)
- * الضرائب غير المباشرة على الأعمال والتي تظهر كنفقة لإنتاج قبض المنتجات.
- * استهلاك الأصول.

٣ - مقياس الإنتاج والتكلفة الخاصة الناتج المحلي الإجمالي تعطي القيمة ذاتها بالضبط.

(أي بالامتثال لقواعد محاسبة القيمة المضافة وتعريف الربح على أنه متبقي).

٤ - صافي الناتج المحلي يساوي الناتج المحلي الإجمالي ناقص الإجمالي الأصول

الجدول ٢٢ - ٥. المفاهيم الرئيسية لحسابات الدخل القومي.

زائد الاستثمارات المحلية في مجال السلع الانتاجية. دعونا نستطلع السبب. حين تقوم دولة ما بتصدير أكثر مما تستورد، فإنها تستثمر الزيادة (صافي الصادرات) في الخارج. ويطلق على هذا الجزء اسم «صافي الاستثمار الاجنبي». وهذا الاستثمار الاجنبي يجب ان يضاف الى الاشياء التي تكوّن رأس المال المحلي للحصول على القيمة الكلية لما تدخره الأمة للمستقبل - أي، مجموع الاستثمار القومي.

الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي والناتج القومي الإجمالي

رغم أن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس المستخدمة في قياس الناتج القومي استخداماً في الولايات المتحدة، فثمة مفهوم آخران يستشهد بهما على نطاق واسع: الناتج المحلي الصافي، والناتج القومي الإجمالي.

تتذكرون أن الناتج المحلي الإجمالي يشمل إجمالي الاستثمارات، التي تساوي صافي الاستثمارات زائد استهلاك الأصول. وقد يوحي لنا قليل من التفكير في الأمر أن إضافة

الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩٣
(بلايين الدولارات الحالية)

منهج التكلفة		منهج المنتجات	
١ - الاجور والاضافات الاخرى للمستخدمين	\$ ٣.٧٢٢	١ - نفقات الاستهلاك الشخصي	\$ ٤.٣٩٢
٢ - صافي الفائدة	٤٤٦	سلع متينة	\$ ٥٣٨
٣ - دخل الافراد من الايجار	١٣	سلع غير متينة	١.٣٥٠
٤ - ضرائب غير مباشرة على الاعمال، تعديلات، فروقات احصائية	٥٦٦	خدمات	٢.٥٠٤
٥ - استهلاك الاصول	٦٧١	٢ - اجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة	٨٩٢
٦ - دخل الشركات غير المساهمة	٤٤٣	في الابنية السكنية الثابتة	٢٥٢
٧ - ارباح الشركات المساهمة قبل الضرائب	٤٦٧	في الاصول الثابتة لقطاع الاعمال	٦٢٤
ارباح الاسهم	١٦٩	تغيير في المخزون	١٦
ارباح غير موزعة	١٢٤	٣ - مشتريات الحكومة من السلع والخدمات	١.١٥٨
ضرائب على ارباح الشركات	١٧٤	٤ - صافي الصادرات	- ٦٤
		صادرات	٦٦٢
		مستوردات	٧٢٥
		الناتج المحلي الاجمالي	\$ ٦.٣٧٨
الناتج المحلي الاجمالي	\$ ٦.٣٧٨		

الجدول ٢٢ - ٦. طريقتا النظر لحسابات الناتج المحلي الاجمالي، بارقام حقيقية

يقبس الجانب اليسر تدفق المنتجات (حسب سعر السوق). ويقبس الجانب الايمن تدفق التكاليف. دخل عوامل الانتاج واستهلاك الاصول زائد الضرائب غير المباشرة. (المصدر: وزارة التجارة الامريكية)

المتحدة. مثلاً، بعض اجمالي ناتج الولايات المتحدة المحلي ينتج داخل معامل «هوندا»، التي تملكها شركات يابانية. وتدخل الأرباح المتأتية من هذه المصانع في الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة لكنها لا تدخل في الناتج القومي الاجمالي. وبالمثل حين يطير عالم اقتصاد امريكي الى اليابان لتقديم محاضرة مقابل أجر حول اقتصاديات البيسبول، قد تدخل هذه المحاضرة في الناتج المحلي الياباني والناتج القومي الامريكي^(٤).

(٤) حتى العام ١٩٩١ كانت الولايات المتحدة تعتمد بشكل رئيس على الناتج القومي الاجمالي اكثر من اعتمادها على الناتج المحلي الاجمالي لقياس الناتج والدخل القومي، وما زالت دراسات عدة تعتمد على الناتج القومي. وقد تحولت الولايات المتحدة الى الناتج المحلي تمثيلاً مع ممارسات معظم الدول ولأن جل الاهتمام الاقتصادي ينصب على الانتاج والمعالجة داخل الولايات المتحدة اكثر مما ينصب على الانتاج والمعالجة في الدول الأخرى. والفارق العملي ما بين الناتج القومي والناتج المحلي في الولايات المتحدة ضئيل للغاية، ولم يزد في العام ١٩٩٠ عن ٨. بالمئة. وفي دول أخرى قد يكون الفارق ملموساً. مثال ذلك، في كندا يزداد الناتج القومي عن الناتج المحلي بمقدار ٤ بالمئة بسبب المكاسب المهمة المكتبة من الاستثمارات الامريكية.

استهلاك الاصول أشبه بجمع القمح إضافة الى الخبز. طريقة افضل للقياس قد لا تشمل سوى صافي الاستثمارات في مجموع المخرجات. وي طرح استهلاك الاصول من الناتج المحلي الاجمالي تحصل على الناتج المحلي الصافي (net domestic product).

إذا كان الناتج المحلي الصافي أكثر دقة في قياس مخرجات الأمة من الناتج المحلي الاجمالي، فلماذا يتعامل الاقتصاديون والصحفيون مع الناتج المحلي الاجمالي؟ إنهم يقومون بذلك لأن استهلاك الاصول أمر يصعب تقديره، في حين أن من السهل تقدير اجمالي الاستثمارات بقدر جيد من الدقة.

ثمة مقياس بديل للناتج القومي كان يستخدم على نطاق واسع حتى فترة قريبة، هو الناتج القومي الاجمالي (gross national product). ما هو الفارق ما بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي؟ الناتج القومي الاجمالي هو مجموع المخرجات المنتجة برساميل او ايدي عاملة «مملوكة» للمقيمين في الولايات المتحدة، في حين ان الناتج المحلي الاجمالي هو المخرجات المنتجة بعمالة ورساميل «موجودة داخل» الولايات

باختصار:

منهج تدفق التكاليف. انتقل الآن الى الجانب الايسر

من الجدول، والذي يمثل الحلقة الدنيا من منهج تدفق التكاليف. نجد هنا « صافي تكاليف الانتاج » كلها زائد الضرائب و «استهلاك الاصول».

وتشمل الأجور وعلاوات الموظفين الاضافية كامل الاجر المقبوض، والمنافع الاضافية، والضرائب على الاجور. أما صافي الفائدة فهو بند مشابه. تذكر ان الفائدة على ديون الحكومة غير مشمولة كجزء من «ح» او من الناتج المحلي الاجمالي لكنها تعامل كتحويل.

يشمل دخل الافراد من الإيجار الاجارات التي يتلقاها مالكو الأراضي. أضف الى ذلك، اذا كنت تملك المنزل الذي تسكنه، فإنك تعامل وكأنك «تدفع إيجاراً لنفسك». وهذه واحدة من «الازدواجيات» الكثيرة (او البيانات المشتقة) في الحسابات القومية. وقد يكون ذلك منطقياً لو أننا نريد فعلاً أن نقيس خدمات الاسكان التي يتمتع بها الشعب الأمريكي، ولا نريد تقدير التغيير حين يقرر الشعب امتلاك منازل بدلاً من استئجارها.

شملت الضرائب غير المباشرة على الأعمال كبند مستقل مع بعض التعديلات البسيطة. بما في ذلك «الفروقات الاحصائية» التي لا يمكن تجنبها، والتي تعكس حقيقة ان المسؤولين لا يحصلون ابدأ على كافة البيانات الاحصائية الضرورية^(٥).

ما استهلك من السلع الانتاجية يجب ان يظهر في حسابات الناتج المحلي الاجمالي كشيء انفق مثله مثل سائر النفقات.

الارباح تأتي في نهاية القائمة كباقي - ما بقي بعد طرح جميع التكاليف من مجموع المبيعات. وهناك نوعان من الأرباح: ارباح الشركات المساهمة، والارادات الصافية من المشاريع غير المساهمة.

ويشمل دخل المشاريع التي لا ترتبط بشركات مساهمة المكاسب المتأتية من الشراكات العادية، والملكية الفردية للأعمال. ويشمل ذلك معظم المزارع والدخل من المهن.

أخيراً، يبين الجدول أرباح الشركات قبل الضرائب. ويضم

(٥) يتوجب على الاحصائيين دوماً العمل بتقارير ناقصة وسد الفجوات في البيانات بالتقديرات. وكما تختلف القياسات في مختبر للكيمياء، عن الوضع المالي، كذلك، تزحف الأخطاء الى تقديرات الحلقة العليا والسفلى من تقديرات الناتج المحلي الاجمالي. ويتم موازنة هذه الأخطاء، بموجب بند يدعى «الفروقات الاحصائية»، فإضافة الى الموظفين المدنيين الذين يرثسون وحدات تدعى «الأجور» و «الفائدة» والى آخر هذه الاقسام، فإن هناك شخص ما يحمل لقب «رئيس قسم الفروقات الاحصائية». فلو كانت البيانات صحيحة تماماً، لأصبح ذلك الشخص من دون عمل! لكن لأن الحياة الحقيقية لا تنسم بالكمال، فإن مهمة التوفيق بين الأرقام هي الاصعب على الإطلاق.

الناتج المحلي الصافي يساوي مجموع المخرجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال عام واحد، حيث تشمل المخرجات صافي الاستثمارات او اجمالي الاستثمارات ناقص استهلاك الاصول:

الناتج القومي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي - استهلاك الاصول

الناتج القومي الاجمالي لبلد ما هو مجموع المخرجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة بمداخلات يملكها المقيمون في البلد خلال سنة.

ويقدم الجدول ٢٢ - ٥ تعريفاً شاملاً للمكونات المهمة للناتج المحلي الاجمالي.

**الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الصافي:
نظرة الى الارقام**

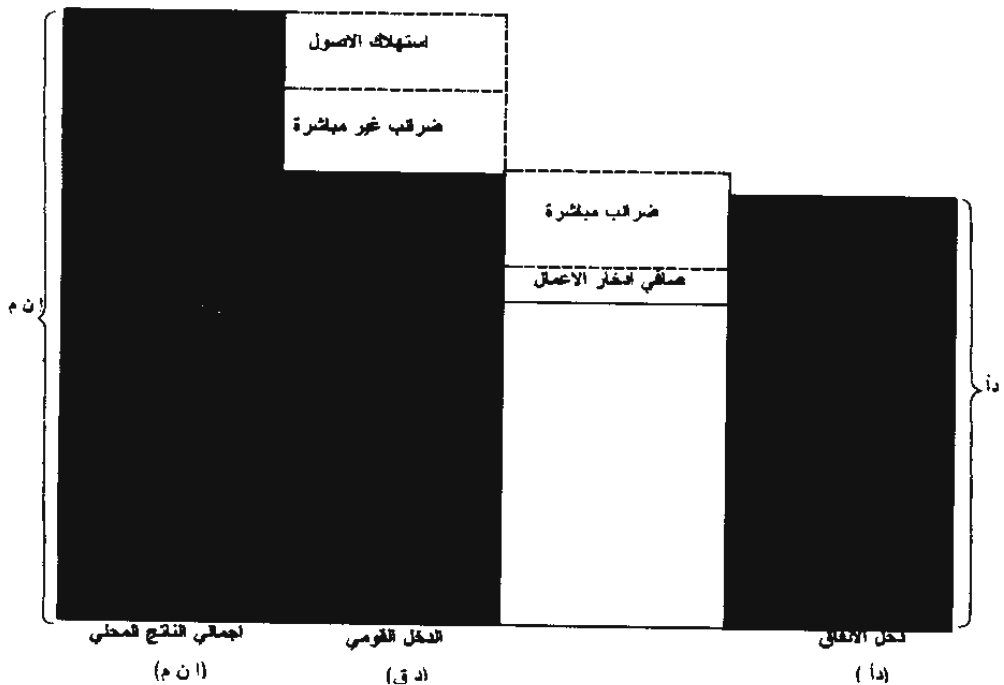
بعد أن استوعبنا المفاهيم الأساسية، ننتقل الآن لالقاء نظرة على البيانات الواقعية في الجدول ٢٢ - ٦ المهم.

منهج تدفق المنتجات . انظر أولاً الى الجانب الايمن من الجدول. فهو يعطينا الحلقة العلوية، منهج تدفق المنتجات للناتج المحلي الاجمالي. ويظهر في هذا الجانب كل واحد من المكونات الاربعة الرئيسية، مع الانتاج الذي حققه كل واحد من هذه المكونات في العام ١٩٩٣. ومن هذه المكونات يحتاج البدان «ش» و «ح» وتصنيفاتهما الفرعية بعض النقاش.

ويستدعي الاستثمار المحلي الاجمالي الخاص تعليقاً واحداً. حيث يشمل مجموعه (البالغ ٨٩٢ بليون دولار) جميع الاستثمارات الجديدة الثابتة لقطاعات الاعمال في المنشآت والمعدات، والأبنية السكنية، والزيادة في السلع المخزونة، ويستثنى هذا المجموع الاجمالي طرح ما استهلك من رأس المال. وبعد طرح ٦٧١ بليون دولار هي قيمة استهلاك الاصول من الاستثمارات الاجمالية نحصل على ٢٢١ بليون دولار هي الاستثمارات الصافية.

أخيراً، لاحظ القيد السالب الكبير لصافي الصادرات، والبالغ سالب ٦٤ بليون دولار. ويمثل هذا القيد حقيقة انه في العام ١٩٩٣ استوردت الولايات المتحدة ٦٤ بليون دولار من السلع والخدمات زيادة عما صدرته.

يجمع المكونات الاربعة التي الى اليمين، نحصل على مجموع الناتج المحلي الاجمالي البالغ ٦٢٧٨ بليون دولار. هذا هو الحصاد الذي كنا نعمل لأجله: المقياس النقدي لاداء الاقتصاد الأمريكي كله للعام ١٩٩٣.



الجدول ٢٢ - ٤. بالبداية بالنتائج المحلي الإجمالي يمكننا حساب الدخل القومي (دق) ودخل الإنفاق الشخصي (دأ).

معاداة الدخل المهمة هي: (١) «أ ن م» والذي هو مجموع إجمالي الدخل من جميع العوامل: (٢) الدخل القومي، والذي هو مجموع دخل عوامل الإنتاج والذي يمكن الحصول عليه عن طريق طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من إجمالي الناتج المحلي: و (٣) دخل الإنفاق الشخصي، والذي يقيس مجموع دخل القطاع الأسري الذي يتضمن الدفعات التحويلية، ناقص الضرائب.

الدخل القومي الذي حصلت عليه الأمة. ولهذا نجمع البيانات عن «الدخل القومي» (د ق). يمثل الدخل القومي مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تم تلقيها من العمالة، ورأس المال، والأرض. وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي. ويساوي الدخل القومي مجموع الأجور، والأرباح، والإيجارات، والفوائد.

والعلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي مبينة في العمودين الأولين من الجدول ٢٢ - ٤. وبين العمود الأول إلى اليسار الناتج المحلي الإجمالي، في حين يظهر العمود الثاني ما تم طرحه من بيانات للحصول على الدخل القومي.

الدخل المتاح للإنفاق. ثمة مفهوم ثان يتساءل، ما هو المبلغ السنوي المتاح لانفاق الأسرة؟ ويجب مفهوم دخل الإنفاق الشخصي (الذي يطلق عليه عادة **دخلك الإنفاق** (disposable income) أو «دأ») على هذا السؤال. للحصول على دخل الإنفاق تجمع الدخل الذي تتلقاه الأسر وتطرح منه الضرائب الشخصية.

هذا القيد البالغ ٤٦٧ بليون دولار يتضمن «الضريبة» على أرباح الشركات والبالغة ١٧٤ بليون دولار. ويذهب الباقي كأرباح على الأسهم أو أرباح غير موزعة. أما المبلغ الأخير وهو ١٢٤ بليون دولار، فيترك في أيدي قطاعات الأعمال أو «يعاد توظيفه» ويدعى «صافي إخراج الشركة المساهمة».

على الجانب الأيسر، يعطينا منهج تدفق التكاليف الرقم ذاته للناتج المحلي الإجمالي، ٦٣٧٨ بليون دولار، مثله في ذلك مثل منهج تدفق المنتجات. وهكذا يتطابق الجانبان الأيمن والأيسر.

من الناتج المحلي الإجمالي إلى دخل الإنفاق

الحسابات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي مهمة ليس لذاتها وحسب، بل لأهميتها في فهم سلوك المستهلكين وقطاعات الأعمال. ومزيد من البحث سوف يساعدنا على توضيح طريقة قيام الدولة بهذه الحسابات.

الدخل القومي. لمساعدتنا في فهم نشاط الاقتصاد الكلي، قد ترغب في بعض الأحيان في قياس مجموع الدخل

الكسب ناقص س

لكن الحلقتين تعطيان القياس ذاته من الناتج المحلي الاجمالي.
وبالتالي يكون لدينا:

ت = م : متطابقة الانذار المحسوب والاستثمار المحسوب
تلك هي أبسط الحالات. وسوف تكتمل مهمتنا حين ندخل
قطاعات الأعمال، والحكومة، وصافي الصادرات في الصورة.

ولأغراض هذا البحث، سيضمحل مجموع اجمالي الاستثمار
القومي (أ) اجمالي الاستثمارات المحلية «ت»، وصافي
الاستثمارات الاجنبية «ص». لكن اجمالي المدخرات «م» يجب أن
يقسم الى ثلاث فئات مختلفة: (١) المدخرات الشخصية (م ش)،
المنخوذة من دخل الاتفاق: (٢) اجمالي مدخرات الأعمال (أ م أ)،
والتي هي استهلاك الأصول الرأسمالية زائد أية مكاسب تحتفظ
بها المؤسسة: (٣) فائض الحكومة (ف ح)، والذي يمثل الزيادة
في إيرادات الضرائب عما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات
والتحويلات. ويجب الآن أن نكتب متطابقة الانذار والاستثمار
القوميان، «م» و «أ ق» بحيث تشمل المكونات الثلاثة للمدخرات (م):

$$أ م ش + أ م أ + ف ح = م مجموع المدخرات$$

فإن لم يكن هناك مدخرات، فإن هذه المطابقة تهبط الى:

$$ت + ص = م ش + ف ح$$

أو

الاستثمارات المحلية زائد صافي الصادرات تساوي
المدخرات الشخصية زائد فائض الميزانية^(١).

يمكننا اختصار هذه العلاقات كالتالي:

الانذار القومي يساوي دائماً الاستثمار القومي.
مكونات الاستثمار هي الاستثمارات المحلية في المنشآت،
والمعدات، والبضائع المخزونة، والاستثمار في الخارج.
ومصادر الانذار هي، المدخرات الشخصية، والإرباح التي
تحتفظ بها قطاعات الأعمال، واستهلاك الأصول
الرأسمالية، ومدخرات الحكومة (أي، فائض الموازنة
الحكومية). وتصح هذه المطابقة سواء كان الاقتصاد يمر
في فترة هدوء، أو يسير نحو الركود، أو في طفرة زمن

يبين الشكل ٢٢ - ٤ أسلوب احتساب دخل الاتفاق. نبدأ
بالدخل القومي في العمود الثاني. ثم نطرح جميع الضرائب
المباشرة المفروضة على الأسر والشركات المساهمة ونطرح أيضاً
مدخرات قطاعات الأعمال. في النهاية نضيف الدفعات التحويلية
التي تتلقاها الأسر من الحكومات. وهذا يشكل دخل الاتفاق
الممثل في العمود الأخير الى اليمين في الشكل ٢٢ - ٤. وبخل
الاتفاق هو ما يصل فعلاً الى أيدي الناس ليتصرفوا به كيفما
شاوروا.

كما سنرى في الفصل التالي، فإن دخل الاتفاق هو ما يقسمه
الناس الى شقين (١) اتفاق استهلاكي و (٢) مدخرات شخصية.
وطيلة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، شكلت المدخرات
الشخصية ٧ بالمئة من اجمالي دخل الاتفاق، مع ميل الميزان
لصالح الاستهلاك ودفع الفوائد. إلا أن معدل الانذار الشخصي
هبط بحدوة ووصل الى أدنى مستوى له منذ الحرب مقداراه ٢.٩
بالمئة في العام ١٩٨٧.

تطابق قيم الانذار والاستثمار المحسوبان

أحد أهم العلاقات الناشئة من حسابات الدخل القومي هي
العلاقة ما بين الانذار والاستثمار. ولتمهيد الطريق لمناقشة
تحديد الدخل في الفصل ٢٤، سنبين هنا أنه بموجب قواعد
المحاسبة المبينة أعلاه، فإن «الانذار المحسوب يساوي بالضبط
الاستثمار المحسوب». وهذه المساواة بمثابة متطابقة في حسابات
الدخل القومي وتصح بالتعريف.

ما هو الاستثمار المحسوب؟ لنفرض لوهلة أن ليس هناك
حكومة أو قطاع اجنبي، نحن نعرف أن «ت» هي ذلك الجزء من
حلقة المخرجات العليا التي ليست «س». فما هو مقياس الانذار
«م» مرة أخرى نتجاهل الحكومة، ومدخرات الشركات والأجانب،
نحن نعرف أن «م» هي ذلك الجزء من دخل الاتفاق في الحلقة
الدنيا، أو الناتج المحلي الاجمالي، الذي لم ينفق على «س».

باختصار:

ت = الناتج المحلي الاجمالي محسوباً على أساس منهج
المنتجات ناقص س

م = الناتج المحلي الاجمالي محسوباً على أساس منهج

(١) يمكن اشتقاق هذه المتطابقة الأساسية باستدكار تعريفات الناتج
المحلي الاجمالي والانذار فالتطابقة الأساسية للناتج المحلي الاجمالي
من ناحية الإنتاج هي

$$أ م س + ت + ح + ص$$

لكن اجمالي الاستثمارات القومية تعرف على أنها أ م ش + ت + ص، لذلك
فإن الجانب الانتاجي يمكن كتابته كالتالي

$$أ م س + أ ق + ح$$

ثم ننقل الى تجزئة أ م من زاوية الكسب والتكلفة:

$$أ م د + أ م أ + ف ح - ت$$

حيث ضر = الضرائب، ت = التحويلات، تذكر أن د أ م س + م ت
فيكون لدينا

من «أ ن م» الى صافي

الرفاهية الاقتصادية (ص ر أ)

المدافعون عن النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم يجادلون بأن المبادرة الحرة قد انتجت نمواً في الناتج الحقيقي لم يشهده التاريخ البشري من قبل. ويقول المعجبون باقتصاد السوق، «انظر، كيف نما ناتجنا المحلي الاجمالي». لكن الاعتماد على هذه المقاييس تسبب في حدوث اثار عكسية. ويشكو المنتقدون من أن الناتج المحلي الاجمالي يمثل مبالغة في مادية مجتمع. كرس نفسه لانتاج ما لا نهاية له من السلع التي لا فائدة منها. وكما يقول أحد كارهي هذا النظام، «لا تحدثني عن كل انتاج وكل دولاراتك، وعن ناتج المحلي الاجمالي. بالنسبة إلي، الناتج المحلي الاجمالي يمثل اجمالي التلوث المحلي!»

فماذا يجب أن نفكر؟ اليس صحيحاً أن الناتج المحلي الاجمالي يشمل مشتريات الحكومة من القنابل والصواريخ، والرواتب المدفوعة لحراس السجون؟ الا يؤدي تصاعد الجريمة الى زيادة مبيع أجهزة الانذار المركبة في المنازل، والتي تضاف الى الناتج المحلي الاجمالي؟ الا يظهر قطع الاشجار الحرجية الضخمة من فصيلة «الجبارة»، والتي لا يمكن تعويضها كناتج ايجابي في حساباتنا القومية؟ ألم تجعل الاقتصاديات الحديثة من كمية الانتاج صنماً مقدساً على حساب نوعية الحياة؟

في السنوات الاخيرة، بدأ علماء الاقتصاد في تطوير «حسابات قومية مع اضافات» تصحح العيوب الرئيسية في الأرقام القياسية للناتج المحلي الاجمالي والتي تعكس بشكل أفضل الاشباع الحقيقي المستفاد من منتجات اقتصادنا.

صافي الرفاهية الاقتصادية

أحد أقدم المناهج التي شاركت في تطوير مقياس ذي معنى اشمل لمخرجاتنا القومية يدعى صافي الرفاهية الاقتصادية (net economic welfare) أو «ص ر أ»، وهو يركز على الناتج المحلي الاجمالي لكنه يجري تغييرين رئيسيين^(٧). أولاً، يستبعد صافي الرفاهية الاقتصادية الكثير من مكونات الناتج المحلي الاجمالي التي لا تساهم في رفاهية الافراد؛ وثانياً، بعض مواد

(٧) البحث هنا مقتبس عن كتاب نوردهاوس وجيمس توين، «هل انقضى زمن التنمية؟» في الحلقة الدراسية السنوية الخامسة (المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، مطبعة جامعة كولومبيا، نيويورك، ١٩٧٢) وقد جرت محاولات أخرى لتطوير حسابات تدمج الاضرار التي تلحق بالبيئة، ورأس مال الحكومة، واستنزاف الموارد الطبيعية قام بها علماء اقتصاد البيئة وبعض الحكومات الأوروبية. وقد طور روبرت ايزنر مقياسات شاملة للدخل والمخرجات في «نظام حسابات مجموع الدخل» [انظر روبرت ايزنر، «نظام حسابات مجموع الدخل» (مطبعة جامعة شيكاغو، شيكاغو، ١٩٨٩).

الاستهلاك الرئيسية التي جرى حذفها من الناتج المحلي الاجمالي قد شملت في صافي الرفاهية الاقتصادية.

صافي الرفاهية الاقتصادية هو مقياس معدل لمجموع الناتج القومي والذي لا يضم سوى بنود الاستهلاك والاستثمار التي تساهم بشكل مباشر في الرفاهية الاقتصادية.

وسوف نشرح العناصر الرئيسية لصافي الرفاهية الاقتصادية فيما تبقى من هذا الفصل.

اضافات: قيمة وقت الفراغ. افترض أنك قررت، بعد أن أصبحت أيسر حالاً، أن تعمل عدداً أقل من الساعات (لتشجيع حاجاتك النفسية من أوقات الفراغ علاوة على السلع والخدمات). عندها يهبط قياس الناتج المحلي الاجمالي رغم أن رفاهيتك تزداد. لذلك، وكى نأخذ في الحساب الاشباع النفسي من أوقات الفراغ فيجب إجراء تصحيح موجب يضاف الى الناتج المحلي الاجمالي للحصول على صافي الرفاهية الاقتصادية.

خذ في حسابك أيضاً الأعمال التي تقوم بها بنفسك في المنزل - مثل طبخ الوجبات، او زراعة الطماطم، او تدريس الأبناء. فنظراً لان القيمة المضافة لهذه الأعمال لا تباع ولا تشتري في الأسواق، فإنها لا تدخل في السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الاجمالي - لا في الحلقة العليا ولا الحلقة السفلى. وتقدير صافي الرفاهية الاقتصادية لا بد أن يشمل مثل هذه الأنشطة التي تقوم بها بنفسك.

اضافات: الاقتصاد السري. في السنوات القليلة الماضية، جادل العديد من الكتاب بأن هناك تصاعداً سريعاً في نمو الاقتصاد السري، الذي يغطي تشكيلة واسعة من الأنشطة غير المبلغ عنها للحكومة. وهي تشمل أنشطة مثل القمار، والبغاء، وتجارة المخدرات، والعمل الذي يقوم به المهاجرون غير الشرعيين، ومقايضة الخدمات، وتضخيم حسابات التفقات، والتهريب، وسحب النقود خلسة من آلة تسجيل النقد، او حتى زراعة وتربية المواد الخدائية في البيت. ويوحى بعض المراقبين بأن اللوائح التنظيمية الحكومية، والضرائب المرتفعة قد رفعت المخرجات السرية لتصل الى حوالي ثلث الناتج المحلي الاجمالي.

دافع معظم الأنشطة السرية، هو الرغبة في تقليل ما يدفع من ضرائب، او تجنب الرقابة او العقوبات الحكومية. فحين يحذف تجار المخدرات مبيعات الماريجوانا من بيانات دخلهم، فهم لا يفعلون ذلك لخفض ما يدفعونه من ضرائب، بل للتستر على نشاط غير مشروع. وبالعكس ذلك، حين يستاجر شخص ما مربية، بدوام كامل للعناية بطفاله، ويفشل في دفع ضريبة الضمان الاجتماعي، فإنه يفعل ذلك لخفض الضرائب، او تجنب مغبة ملء الاستمارات، نظراً لأن النشاط بحد ذاته مشروع تماماً.

ليست جميع الأنشطة السرية جزءاً من الناتج المحلي الاجمالي. فالمحاسبون القوميون يستثنون، بشكل عام، الأنشطة غير المشروعة من قياس الناتج القومي (فهني من وجهة نظر اجماع

المجتمع «مساوي» وليست «محاسن». فتجارة ضخمة بالكوكايين لن تدخل في ناتجهم المحلي الاجمالي، اوصافي رفايتهم الاقتصادية. وايضاً، اذا باع أحد جامعي التحف الفنية لوحة لبيكاسو في زيورخ، ولم يبلغ عن الكسب المالي الذي حققه، فهذا دخل خاضع للضريبة لكنه لا يدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي، لأن اللوحة قد انتجت قبل عدة عقود.

ماذا عن الأنشطة السرية القانونية: مثل أنشطة النجارين، والاطباء، والمربيين، والمزارعين، مثلاً، الذين ينتجون سلعاً وخدمات قيمة، لكنهم لا يبلغون الحكومة عن دخلهم؟ ربما كان اصديق التقديرات هو تقدير مكتب «خدمة الإيرادات الداخلية» الذي أجرى تدقيقات مكثفة لحسابات الافراد. وبناء على تلك المراجعات قدر مكتب «خدمة الإيرادات الداخلية» ان ما بين ٤ الى ٨ بالمئة من الدخل لم يتم الإبلاغ عنه في أواسط السبعينات.

ثمة نقطتان جديرتان بالملاحظة بالنسبة لتقدير حجم النشاط السري. أولاً، ليس هناك دليل مؤكد على أن حجم الاقتصاد السري يتنامى، رغم أن بعض علماء الاقتصاد قد كشفوا تنامياً سريعاً لهذا الاقتصاد من ملاحظة زيادة في اوراق النقد من فئة ١٠٠ دولار المتداولة. ثانياً، تجري وزارة التجارة تقديرات لحجم الدخل غير المبلغ عنه يعتمد على الاستطلاعات وعلى جانب المنتجات من دورة التدفق الدائري للدخل. فالدخل غير المبلغ عنه الذي اختزله مالك مطعم، سيظهر في استطلاعات المستهلك عن نفقات المطاعم. وقد توصلت مراجعة دقيقة لهذا المجال - أجرته وزارة التجارة - أن من غير المحتمل أن يزيد الخفض في الإبلاغ عن ١ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي (٨).

نواقص: الأضرار البيئية. في بعض الاحيان يحصي الناتج المحلي الاجمالي «المحاسن» المنتجة لكنها يتجاهل «المساوي». مثلاً، افرض ان سكان «سيورييا» يشتررون ١٠ ملايين كيلوات / ساعة من الكهرباء لتبريد منازلهم، ويدفعون «لشركة المنفعة» ١٠ سنتات ثمناً لكل كيلوات / ساعة. ويغطي مبلغ المليون دولار المدفوع تكاليف الأيدي العاملة، وتكاليف تشغيل الأجهزة والآلات، والوقود. لكن افرض أن الشركة تلحق الضرر بالحي بالكبريت الناتج عن حرق الوقود لانتاج الكهرباء. وهي لا تتحمل أية تكاليف مالية مقابل هذا المؤثر الخارجي. لذلك

(٨) انظر كارول اس. كارسون، «الاقتصاد السري»: مقدمة، مجلة استطلاع الأعمال الحالية، (أيار ١٩٨٤) الصفحات ٢١ - ٢٧، (تموز ١٩٨٤) الصفحات ١٠٦ - ١١٧

(٩) لماذا لا تدخل تكاليف التلوث في اجمالي الناتج المحلي؟ تحذف لان لا احد يشتري او يبيع الأضرار الناجمة عن اطلاق الكبريت. تذكر نقاشنا عن المؤثرات الخارجية في الفصل ٣

(10) See "Survey of Current Business", April 1994

يجب ان لا يتضمن قياسنا للمخرجات جمع قيمة الكهرباء فقط (وهو ما يفعله الناتج المحلي الاجمالي) بل يطرح أيضاً الأضرار البيئية الناتجة عن التلوث (وهو ما لا يفعله الناتج المحلي الاجمالي) (٩).

لاستكمال مثالنا، افرض أنه إضافة الى دفع ١٠ سنتات من التكلفة المباشرة، كان الحي المجاور يعاني من ضرر بيئي مقداره ١ سنت عن كل كيلوات / ساعة. تلك هي قيمة التلوث (على الأشجار، وأسماك السلمون، والجداول، والناس) لا تدفعها «شركة المنفعة». فيكون مجموع تكلفة «المؤثرات الخارجية» ١٠٠ ألف دولار. ولنصبح هذه التكاليف غير الظاهرة، وتكوين صافي الرفاهية الاقتصادية، فإن علينا خصم ١٠٠ ألف دولار من «مساوي» التلوث» من المليون دولار الناتجة من «محاسن الكهرباء».

لقد بدأ علماء الاقتصاد منذ عهد قريب، المهمة الصعبة لوضع مقاييس للناتج القومي تصحح الناتج المحلي الاجمالي، بأن تأخذ في حسابها مسائل التلوث، والاكتظاظ، واستنزاف الموارد الطبيعية، وغير ذلك من العيوب. وتوحي الدراسات الأولية بأن صافي الرفاهية الاقتصادية، تنمو بشكل ابطأ من نمو الناتج المحلي الاجمالي. وقد يكون تجنب هذا الاختلاف غير ممكن في عالم يتزايد فيه السكان والاكتظاظ، ويغطي فيه تدخل البشر أحياناً على استيعاب الطبيعة للنفايات البشرية.

المحاسبة الخضراء

ابتداءً من العام ١٩٩٤ كشفت وزارة التجارة الأمريكية النقاب عن دعمها للحسابات القومية، بإضافة «الحسابات البيئية» (وتدعى في بعض الاحيان «الحسابات الخضراء») والتي ستقدر مساهمة الموارد الطبيعية والبيئية في الدخل القومي. وكانت الخطوة الأولى تطوير حسابات لقياس مدى مساهمة الثروات الجوفية مثل النفط، والغاز، والفحم (١٠).

ويقول منتقدو الأنشطة المؤذية للبيئة إن طرق التبذير الأمريكية تبذر رأسمالنا الطبيعي الثمين. فاجأت نتائج أول مقال عن الحسابات الخضراء الكثيرين. وقد أخذت التقديرات في حسابها أن الاكتشافات تضيف الى الاحتياطي الثابت الذي تملكه من راس المال الطبيعي، في حين أن استخراج هذه الاحتياطيات ينقصها أو يستنزفها. الحقيقة أن هذين النشاطين يلغي كل منهما الآخر. وصافي تأثير الاكتشاف والاستنزاف خلال الفترة ما بين ١٩٥٨ الى ١٩٩١ تراوح ما بين ناقص ٢ بليون دولار وزائد بليون دولار. ويعتمد ذلك على الطريقة، مقارنة مع متوسط ناتج محلي اجمالي خلال تلك الفترة مقداره ٣٥٠٠ بليون دولار (جميع الارقام وفق أسعار ١٩٨٧).

المرحلة الثانية لجهود وزارة التجارة الأمريكية هي البحث ف الموارد المتجددة مثل التربة، والغابات، ثم الانتقال الى الأصول

البيئة الأخرى مثل الماء والهواء والحيوانات البرية. ويتابع علماء الاقتصاد والبيئة هذه التطورات الجديدة المثيرة بكل حرص وانتباه.

بعد أن راجعنا قياسات الناتج القومي وحللنا عيوب الناتج المحلي الإجمالي، فما الذي يجب أن نختتم به حديثنا عن مدى ملائمة حساباتنا القومية كمقياس للرفاه الاقتصادي؟ الجواب ببنته بشكل مناسب مراجعة لآثر اوكن:

ملخص

ليس مفاجئاً أن لا يضمن الازدهار القومي السعادة للمجتمع، أكثر مما يضمن الازدهار الشخصي السعادة للأسرة. فليس ثمة نمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يوازي التوتر الناشئ عن حرب فاشلة لا تحظى بأية شعبية، ومواجهة طويلة مع الضمير فأت أوانها حول الظلم العرقي، والتفجر البركاني للعادات الجنسية، وتأكيد لم يسبق له مثيل لاستغلال الشبان الصغار. ومع ذلك، فإن الازدهار ... هو شرط مسبق لنجاحنا في تحقيق طموحاتنا^(١١)

أساس). واستخدام الرقم القياسي للأسعار هذا يصحح المقياس المطاطي المفروض بسبب تغير مستويات الأسعار.

٤ - يكون صافي الاستثمار موجباً حين تنتج الأمة سلماً إنتاجية أكثر مما يضيع على شكل استهلاك للأصول. وحيث أن من الصعب تقدير استهلاك الأصول بدقة، فإن الإحصائيين يتقنون أكثر بمقاييسهم لإجمالي الاستثمارات أكثر من صافي الاستثمارات.

٥ - الدخل القومي ودخل الاتفاق هما مقياسان رسميان إضافيان. دخل الاتفاق (د أ) هو ما بقي لدى الناس - بعد دفع جميع الضرائب، ومخدرات الشركات من الأرباح غير الموزعة، وتعديل الدخل بالدفعات التحويلية - لانفاقه على الاستهلاك أو الادخار.

٦ - باستخدام قواعد الحسابات القومية، فإن الادخار المحسوب يجب أن يساوي بالضبط الاستثمار المحسوب. ويمكن رؤية ذلك بسهولة في اقتصاد مفترض ليس فيه سوى الأسر. أما في اقتصاد كامل فإن «المخدرات الشخصية وفائض الحكومة تساوي الاستثمارات المحلية زائد صافي الاستثمارات الأجنبية». المتطابقة ما بين الادخار والاستثمار هي أن: المخدرات يجب أن تساوي الاستثمارات سواء كان الاقتصاد في حالة طفرة أو ركود، أو حرب أو سلام. فهي نتيجة لتعريفات حسابات الدخل القومي.

٧ - الناتج المحلي الإجمالي أو حتى الناتج المحلي الصافي هما مقياسان غير كاملين للرفاهية الاقتصادية الحقيقية. وثمة منهج بديل هو صافي الرفاهية الاقتصادية (ص ر أ) وحساب «ص ر أ» يضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي بنوداً معينة - مثل قيمة وقت الفراغ، والخدمات المنزلية، والأنشطة التي تقوم بها بنفسك. وي طرح من الناتج المحلي الإجمالي أشياء مثل تكاليف لم تدفع عن التلوث وغيرها من منقصات الحياة المعاصرة.

١ - الناتج المحلي الإجمالي (أ ن م) هو أكثر المقاييس شمولاً لما تنتجه دولة من سلع وخدمات. وهو يشمل القيمة النقدية للاستهلاك (س)، وإجمالي الاستثمار المحلي الخاص (ت)، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات (ج)، وصافي الصادرات (ص) المنتجة داخل دولة ما خلال السنة. تذكر المعادلة:

$$أ ن م = س + ت + ج + ص$$

وتبسّط هذه المعادلة أحياناً بجمع الاستثمار المحلي مع صافي الصادرات في مجموع إجمالي الاستثمار القومي (أ ن م)

$$أ ن م = س + أ ن م + ج$$

٢ - بفضل الطريقة التي نعرف فيها الربح المتبقي، يمكننا أن نضاهي الحلقة العليا، قياس تدفق المنتجات من الناتج القومي الإجمالي مع الحلقة السفلي، قياس تدفق التكلفة، كما هو مبين في الشكل ٢٢ - ١. ويستخدم منهج تدفق التكلفة دخل عوامل الإنتاج وحسب بدقة القيمة المضافة لإزالة ازدواجية احتساب المنتجات الوسيطة. وبعد جمع جميع الأجور، والقوائد، والإيجارات، واستهلاك الأصول، والدخل من الأرباح (قبل الضريبة)، فإن منهج تدفق التكاليف يضيف إلى هذا المجموع جميع تكاليف الضريبة غير المباشرة على الأعمال. ولا يشمل الناتج المحلي الإجمالي إطلاقاً بنود التحويلات، مثل الفائدة على سندات الحكومة أو مقبوضات دفعات الرفاه الاجتماعي.

٣ - باستخدام الرقم القياسي للأسعار، يمكننا «تثبيت قيمة» الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (أ ن م «بالأسعار الجارية») للوصول إلى مقياس أدق هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أ ن م) معبر عنه بالقيمة النقدية لقوة الشراء في سنة

(١١) «السياسة الاقتصادية للازدهار» (نورتون، نيويورك، ١٩٧٠) صفحة ١٢٤

مفاهيم للمراجعة

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي	- «أ ن م» من جهتي نظر متساويتين:	- دخل الاتفاق (د أ)
- مثبط الناتج المحلي الاجمالي	- المنتجات (الحلقة العليا) والمكاسب	- أ ن م = أ ن م
- أ ن م = س + ت + ح + ص	- (الحلقة السفلى)	- ت + ص = م ش + ف ح
- أ ن م = س + أ ق + ح	- السلع الوسيطة، القيمة المضافة	- ص ر أ = أ ن م - استهلاك الاصول
- صافي الاستثمار = اجمالي الاستثمار	- ص ن أ = أ ن م - استهلاك الاصول	- الراسمالية + وقت الفراغ والنشاط
- استهلاك الاصول الراسمالية	- تحويلات الحكومة	- السري - التلوث والمنقصات.

اسئلة للمناقشة

- عرف ما يلي بدقة واعط مثلاً عن كل واحد منها:
 - الاستهلاك
 - الاستثمار المحلي الاجمالي الخاص
 - مشتريات الحكومة من سلعة ما (كجزء من الناتج المحلي الاجمالي)
 - دفعات الحكومة التحويلية (ليست جزءاً من الناتج المحلي الاجمالي)
 - الصادرات
- يقول منتقدو الحسابات الاقتصادية «لا يمكنك جمع التفاح والبرتقال». بين عن طريق استخدام الأسعار أن في وسعنا القيام بذلك في تنظيم الناتج الاجمالي.
- خذ في الاعتبار البيانات التالية: الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للعام ١٩٩٠ كان ٥٥٤٦ بليون دولار، مقارنة مع ٥٢٥١ بليون دولار للعام ١٩٨٩. وفي العام ١٩٩٠ كان مثبط الناتج المحلي الاجمالي ١١٢.٣، مقارنة مع ١٠٨.٥ في العام ١٩٨٩. وكان مثبط الناتج المحلي الاجمالي ١٠٠ في العام ١٩٨٧.
 - احسب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٧. احسب معدلات نمو «أ ن م» الاسمية والحقيقية، ما هو معدل التضخم (مقاساً بمثبط الناتج المحلي الاجمالي).
 - ينتج روبنسون كروزو من منتجات الحلقة العليا ما قيمته ١٠٠٠ دولار، ويدفع ٧٥٠ دولار أجور، و ١٢٥ دولاراً فائدة، و ٧٥ دولاراً إيجار. فكم يجب أن يكون ربحه؟ اذا كان ثلاثة ارباع ما ينتجه كروزو يذهب للاستهلاك، والباقي يستثمر، احسب الناتج المحلي الاجمالي لبلد كروزو حسب منهج
- المنتجات ومنهج الدخل وبين كيف يمكن أن يتساويا تماماً.
 - فيما يلي بعض المسائل التي تحتاج الى تفكير. هل يمكنك معرفة السبب في عدم احتساب الاعمال التالية في الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة؟
 - الوجبات المنزلية التي يدهها طبّاخ ماهر
 - شراء قطعة من الأرض
 - شراء لوحة أصلية لرامبرانت
 - القيمة التي أحصل عليها في العام ١٩٩٥ من تشغيل اسطوانة لمادونا من العام ١٩٩٠
 - الضرر الذي يلحقه التلوث بالمنازل والمحاصيل بسبب الكبريت الذي تطلقه محطات توليد الكهرباء.
 - الارباح التي تجنيها شركة «أي بي إم» مما تنتجه في مصنع انجليزي.
 - مع أخذ البنود المدرجة في السؤال ٥. حلل كيف تجب معالجة كل بند منها في صافي الرفاهية الاقتصادية للولايات المتحدة.
 - مع أخذ بلاد «اجروفا» في الاعتبار التي ناقشنا ناتجها المحلي الاجمالي في «المثال العددي» من هذا الفصل، نظم مجموعة من الحسابات القومية مثل تلك التي في الجدول ٢٢ - ٦ مفترضاً أن تكلفة بوشل القمح هي ٥ دولارات، وليس هناك استهلاك للاصول، والأجور تساوي ثلاثة أرباع الناتج القومي، وتستخدم الضرائب غير المباشرة على الاعمال في تمويل اتفاق الحكومة، وميزان الدخل يذهب كدخل للمزارعين عن إيجار الأرض.

تأثير كبير عن التنمية الاقتصادية والازدهار على المدى الطويل، فالدول التي تستهلك معظم دخلها، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة، تستثمر القليل وتبدي معدلات متواضعة من التنمية الاقتصادية. وخلافاً لذلك، الدول التي تستهلك جزءاً قليلاً نسبياً من دخلها وتستثمر الكثير. فإن لها معدلات نمو سريعة في المخرجات والانتاجية - مثال ذلك «المعجزة الاقتصادية لدول شرق اسيا مثل اليابان وهونغ كونغ».

وحيث أن الاستثمار والاستهلاك يحظيان بأهمية كبيرة في موضوع الاقتصاد الكلي، فقد كرسنا هذا الفصل لبحث القوى المؤثرة على هذين المكونين الرئيسيين من الناتج القومي. وبين الشكل ٢٣ - ١ كيف أن تحليلات هذا الفصل تناسب مجمل بنية الاقتصاد الكلي. فما إن نستكمل مطالعنا للاستهلاك والاستثمار، حتى يصبح في وسعنا استخدام معارفنا - في الفصل الذي يلي - لمساعدتنا في فهم محدودات الطلب الاجمالي.

لفهم الحياة الاقتصادية، يتوجب علينا فهم القوى الكامنة خلف الاستهلاك والاستثمار. فمع ارتفاع الدخل، تزداد رغبة الناس في شراء السلع والخدمات التي تحسن من مستوى معيشتهم اليوم (ملابس أفضل، وسيارة أجمل، وبيت أكبر). وفي الوقت نفسه، ترغب قطاعات الأعمال في الإفادة من الفرص المربحة بالاستثمار للمستقبل (مصانع أكبر، ومنتجات أحدث، وتدريب أفضل للعمال).

ويلعب التفاعل ما بين الاستهلاك اليوم والاستثمار للمستقبل دوراً رئيسياً في تقرير الثروة الاقتصادية الكلية لامة ما، فحين ينمو الانفاق على الاستثمار والاستهلاك بسرعة، على المدى القصير، يرتفع عادة الناتج والعمالة أيضاً. وحين تضعف ثقة قطاعات الأعمال، أو يتداعى السوق المالي - كما حدث خلال عقد الثلاثينات وفي أوائل الثمانينات - يتراجع الاستثمار، ويهبط الطلب الاجمالي، ويسقط الاقتصاد في الركود او حتى الكساد.

أما تقسيم الناتج القومي ما بين الاستهلاك والاستثمار فله

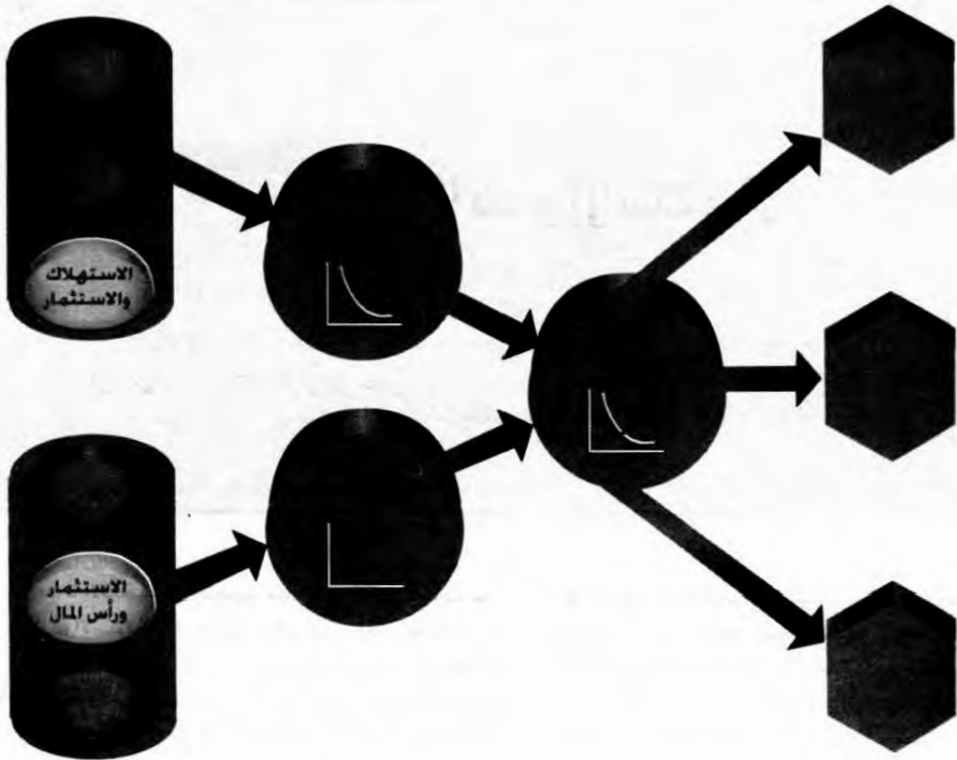
الاستهلاك والادخار

أ

٦٦ بالمئة من مجموع الانفاق خلال العقد الماضي. فما هي عناصر الاستهلاك الرئيسية؟ من بين أهم فئات الاستهلاك: الاسكان، والسيارات، والطعام، والرعاية الصحية. ويعرض الجدول ٢٣ - ١ العناصر الرئيسية موزعة على ثلاث فئات من السلع المتينة، والسلع غير المتينة، والخدمات. والبنود بحد ذاتها، مألوفة، لكن أهميتها النسبية، وخاصة ازدياد أهمية الخدمات، تستحق وقفة للدراسة.

نبدأ نقاشنا بتحليل السلوك الاستهلاكي والادخاري، وندرس أولاً أنماط الانفاق الفردي ثم نلتفت الى سلوك الاستهلاك الاجمالي. ذكرنا في الفصل ٢٢ أن استهلاك الأسرة هو الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي تشتري للاشباع الذي نحصل عليه منها أو للحاجة التي تلبي من استعمالها. أما المدخرات فهي ذلك الجزء من دخل الانفاق الذي لم ينفق على الاستهلاك.

الاستهلاك هو أكبر مكونات الناتج المحلي الاجمالي، ويشكل



الشكل ٢٣ - ١. ما هي القوى الرئيسية المؤثرة في الاستهلاك والاستثمار؟

يحلل هذا الفصل إثنين من المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك والاستثمار. سنرى في الفصول التالية أنها تؤثر على الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي.

أنماط نفقات الميزانية

الفقيرة مضطرة لأن تنفق معظم دخلها على ضروريات المعيشة: المأكل والسكن. ومع تزايد الدخل، يزداد الإنفاق على الكثير من المواد الغذائية، فياكل الناس أكثر ويأكلون طعاماً أفضل. إلا أن هناك حدوداً للمبالغ الإضافية التي يمكن أن ينفقها الناس على الطعام حين يرتفع دخلهم. ونتيجة لذلك تنخفض نسبة ما يكرس للطعام من الإنفاق الكلي مع ارتفاع الدخل.

يزداد الإنفاق على الملابس، والاستجمام، والسيارات بنسبة تزيد عن الزيادة في الدخل بعد اقتطاع الضريبة، إلى أن يتم الوصول إلى مداخل عالية، فيزداد الإنفاق على مواد الترف بنسبة تزيد كثيراً عن نسبة الزيادة في الدخل. أخيراً، حين ننظر إلى العائلات نلاحظ أن الإخبار يرتفع بسرعة كبيرة مع ازدياد الدخل. فالإخبار هو أعظم ترف على الإطلاق.

كيف تختلف أنماط الإنفاق على الاستهلاك لدى مختلف الأسر في الولايات المتحدة؟ لا نجد عائلتين تصرفان دخل الإنفاق المتاح لهما بالطريقة ذاتها بالضبط. ومع ذلك تبين الإحصاءات أن هناك نسقاً يمكن التنبؤ به لطريقة توزيع الناس لنفقاتهم ما بين المأكل، والملبس، وغير ذلك من أبواب الإنفاق. وقد بينت آلاف التحقيقات حول أنماط إنفاق ميزانية الأسرة توافقاً ملحوظاً في أنماط السلوك النوعية بشكل عام^(١). والشكل ٢٣ - ٢ يوضح ذلك. فالعائلات

(١) يطلق على أنماط الإنفاق المبينة في الشكل ٢٣ - ٢ اسم «قوانين انجلز» نسبة إلى أحد أخصائيي القرن التاسع عشر البروسيين، أرنست انجلز. ويتغير سلوك الإنفاق الاستهلاكي المتوسط بشكل منتظم مع تغير الدخل. لكن السلوك المتوسط لا يروي الحكاية كلها. ففي كل مستوى من مستويات الدخل ثمة تشعب كبير في الاستهلاك يتخلق حول المتوسط.



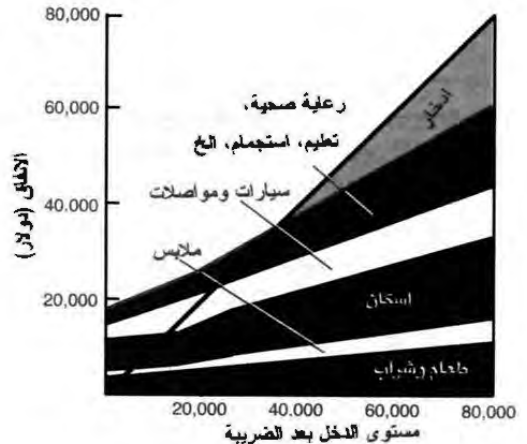
مثال: أنماط الاستهلاك . إن التغيير المتواصل في التكنولوجيا، والدخل، والقوي الاجتماعية يقود، مع مضي الوقت، الى تغييرات كبيرة في أنماط الاستهلاك. في الفترة ما بين ١٩١٧ - ١٩١٩، كانت الأسر الأمريكية تنفق معظم دخلها - ٤١ بالمئة كي تكون دقيقين - على الطعام والكحول. بالمقارنة تنفق الأسر الأمريكية الآن حوالي ١٩ بالمئة فقط على هذه المواد. فعما الذي يكمن خلف هذا الهبوط المذهل؟ بداية نقول، ارتفع الدخل بشكل أسرع بكثير من استهلاك الطعام.

ولا غرابة في ذلك، حيث إنه إذا تضاعف دخلك فإن من المستبعد أن تضاعف كمية الطعام التي تتناولها. أضف الى ذلك، خلقت الانتاجية في مجال الزراعة عالياً، لذلك ارتفعت أسعار الطعام بشكل أبطأ بكثير من معظم أسعار المواد الاستهلاكية.

وبالمثل، انخفض الانفاق على الكساء من ١٨ بالمئة من دخل الأسرة في بداية هذا القرن الى ٦ بالمئة فقط اليوم. وقد استفاد الأمريكيون من ارتفاع الانتاجية في مجال صناعة الملابس.

الشكل ٢٣ - ٢. تبين الميزانيات الاسرية أنماطاً منتظمة من الإنفاق

تظهر دراسات العينة التي تشمل الأسر والافراد أهمية دخل الإنفاق كحدد لما ينفق على الاستهلاك. لاحظ هبوط نسبة الإنفاق على الطعام لدى أصحاب الدخل العالي. لاحظ أيضاً أن الاندثار يكون سالباً لدى أصحاب الدخل المنخفض لكنه يرتفع الى مستويات ملموسة عند ارتفاع الدخل. [المصدر: وزارة العمل الأمريكية، «استطلاع نفقات المستهلك: مقابلات استطلاع ١٩٨٤ (اب ١٩٨٦)، عدلت من قبل المؤلفين حسب أسعار ١٩٩٤].



قيمة الفئة

١٩٩٣

(بليون \$)

١٢

٢٢٢

٢١٢

١٠٤

٣١

١.٣٥٠

٦٥٨

٢٢٧

١١٩

٣٣٦

٢٥٠٤

٥٧

٦٢٨

٢٥١

١٧٠

٦٨١

٧٧٣

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

٤.٣٩٢

١٠٠

الجدول ٢٣ - ١. مكونات الاستهلاك الرئيسية

يقسم الاستهلاك الى ثلاث فئات: سلع متينة، وسلع غير متينة، وخدمات. وقد أخذ حجم قطاع الخدمات يكبر نظراً لتلبية الحاجات من الطعام، وبيات الصحة، والاستجمام، والتعليم تحظى بحصة اكبر من ميزانية الأسرة. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية).

وانخفضت اسعار الملابس في الفترة الأخيرة مقارنة بأسعار المواد الاستهلاكية الأخرى، لأن العديد من عمليات صناعة الملابس المكلفة باتت تصنع في الدول متدنية الأجور.

فما الذي ينفق الأمريكيون مبالغ أكثر عليه؟ أحد البنود الكبيرة هو المواصلات. في الفترة ما بين ١٩١٧ - ١٩١٩ انفق الأمريكيون ١ بالمئة فقط من دخلهم على السيارات - لكن بالطبع لم يكن هنري فورد قد باع أول سيارة من «الموديل تي» الا في العام ١٩٠٨. أما اليوم فإن هناك ١.٣ سيارة لكل عائلة أمريكية، لذلك لا غرابة أن يذهب ٢٣ بالمئة من الإنفاق على أمور لها علاقة بالمواصلات. ماذا عن الاستجمام والتسليه؟ تنفق العائلات اليوم مبالغ كبيرة على التلفزيونات، والستيريوهات، والفيسيوهات، وهي أشياء لم تكن

المبلغ، ١٩٩٣	البند
٥.٣٨٨	الدخل الشخصي
٦٨٢	ناقص: الضريبة الشخصية
٤.٧٠٧	يساوي: دخل الانفاق الشخصي
٤.٥١٧	ناقص: النفقات الشخصية
١٩٠	الاستهلاك والفائدة
١٩٠	يساوي: المدخرات الشخصية
١٩٠	مذكورة: الادخار كنسبة مئوية
-٤	من دخل الانفاق الشخصي.

الجدول ٢٣ - ٢. الادخار يساوي دخل الانفاق ناقص الاستهلاك
(المصدر: وزارة التجارة الامريكية)

موجودة قبل ٧٥ عاماً. وقد ساعدت هذه الاختراعات الجديدة على رفع نفقات التسلية من ٣ بالمئة الى ٦ بالمئة من ميزانية الأسرة. الإسكان أيضاً حظي بحصة أكبر من الدخل ٢٠ بالمئة مقارنة مع ١٤ بالمئة في الحقبة السابقة. وبمعكس ذلك، جزئياً، نجاح «الحلم الأمريكي»: بيت كبير في الضواحي يكلف أكثر من استئجار شقة صغيرة في المدينة.

خلال العقد الماضي، حظيت الرعاية الصحية بأكبر زيادة في الانفاق الشخصي، حيث ارتفع ما يدفعه المستهلك مقابل الرعاية الصحية وما يساهم به صاحب العمل كتأمين صحي ارتفاعاً لم يسبق له مثيل. والكثير من الضجة التي أثرت حول اصلاح نظام الرعاية الصحية في اوائل التسعينات، كان مبعثها هذا الارتفاع الهائل. إلا أن المفاجيء في الامر، أن ما ينفقه المستهلكون من جيوبهم مقابل الرعاية الصحية يأخذ النسبة ذاتها من ميزانية الأسرة كما في بدايات هذا القرن.

الاستهلاك، والدخل، والادخار

كما سبق وذكرنا، فإن هناك رباط وثيق بين الدخل، والاستهلاك، والادخار. فما هي العلاقة بينهم بالضبط؟

الفكرة في الحقيقة سهلة. الادخار (Saving) هو ذلك الجزء من دخل الانفاق الذي لم يستهلك. أي أن الادخار يساوي الدخل ناقص الاستهلاك. والعلاقة ما بين الدخل، والاستهلاك، والادخار بالنسبة للولايات المتحدة مبينة في الجدول ٢٣ - ٢. يبدأ بالدخل الشخصي (المكون من، كما بينا في الفصل ٢٢، الأجور، والفوائد، والايجار، وأرباح الأسهم، والدفعات التحويلية، وما الى ذلك). في العام ١٩٩٢، تُعَدُّ ٦٨٢ بليون دولار من الدخل الشخصي، أو ١٢.٧ بالمئة، كضرائب شخصية ودفعات غير ضريبية. وهذا يترك مبلغ ٤٧٠.٧ بليون دولار كدخل انفاق شخصي. وبلغت نفقات الأسر على الاستهلاك (بما في ذلك الفائدة) ٩٦ بالمئة من دخل الانفاق، أو ٤٥١.٧ بليون دولار، مما يترك ١٩٠ بليون دولار كمدخرات شخصية. ويبين البند الأخير في الجدول معدل الادخار الشخصي (personal saving rate) المهم. وهو يساوي المدخرات الشخصية كنسبة من دخل الانفاق (٤ بالمئة في العام ١٩٩٢).

يبين الدراسات الاقتصادية أن الدخل هو المحدد الأول للاستهلاك والادخار. فالأغنياء يدرخون أكثر من الفقراء، سواء بشكل مطلق أو كنسبة من الدخل. ولا يستطيع الفقراء جداً الادخار مطلقاً. وهم يميلون الى الانفاق زيادة على دخلهم عن طريق الاقتراض أو السحب مما يملكونه. أي أنهم ينفقون أكثر مما يكسبون بالسحب مما ادخروه أو الفرق أكثر فأكثر في الدين.

يشتمل الجدول ٢٣ - ٢ على بيانات توضيحية عن دخل الانفاق، والادخار، والاستهلاك مأخوذة من دراسات عن ميزانية الأسر الأمريكية. ويبين العمود الأول سبع مستويات مختلفة من دخل الانفاق. ويشير العمود (٢) الى الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل، ويشير العمود الثالث الى الانفاق على الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.

تأتي «نقطة التعادل» - حيث لا تدخر الأسر المثلثة في الجدول ولا تنفق زيادة عن دخلها بل تنفق دخلها كله - عند النقطة ٢٥ الف دولار. تحت نقطة التعادل هذه، لنقل عند حد ٢٤ الف دولار، تستهلك الأسر في الحقيقة أكثر من دخلها؛ ويكون لديها ادخار سالب (dissave) (انظر البند - ١١٠ دولار). وفوق مستوى الدخل الذي يزيد عن ٢٥ الف دولار تبدأ في اظهار ادخار موجب. [انظر الى البنود الموجبة + ١٥٠ دولار وغيرها في العمود (٢)].

يبين العمود (٣) الانفاق على الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل. وحيث إن كل دولار من الدخل مقسم بين الجزء المستهلك، والجزء الباقي المدخر، فإن العمودين (٢) و (٣) ليسا مستقلين، فيجب أن يطابق مجموعهما الرقم المقابل في العمود (١).

ولفهم الطريقة التي يؤثر فيها الاستهلاك على الناتج القومي، فإن علينا ادخال بعض الأدوات الجديدة. علينا أن نفهم كم من الدولارات الاضافية من الاستهلاك والادخار، استحدثت من كل دولار إضافي من الدخل. وهذه العلاقة مبينة بالتالي:

- دالة الاستهلاك، التي تربط الاستهلاك بالدخل، وتوأمتها،

- دالة الادخار، التي تربط الادخار بالدخل.

(٣) الاستهلاك	(٢) صافي الادخار (+) عدم الادخار (-)	(١) دخل الانفاق
\$	\$	\$

٢٤.١١٠	١١٠ -	٢٤.٠٠٠	أ
٢٥.٠٠٠	٠	٢٥.٠٠٠	ب
٢٥.٨٥٠	١٥٠ +	٢٦.٠٠٠	ج
٢٦.٦٠٠	٤٠٠ +	٢٧.٠٠٠	د
٢٧.٢٤٠	٧٦٠ +	٢٨.٠٠٠	هـ
٢٧.٨٣٠	١.١٧٠ +	٢٩.٠٠٠	و
٢٨.٣٦٠	١.٦٤٠ +	٣٠.٠٠٠	ز

الجدول ٢٣ - ٣. الاستهلاك والادخار يتحددان بشكل أساسي بالدخل يرتفع الاستهلاك والادخار مع ارتفاع دخل الانفاق. ونقطة التعادل هنا مبيّنة في ب عند دخل مقداره ٢٥ دولار. فكم يخصص الناس للمزيد من الاستهلاك من كل دولار اضافي عند مستوى الدخل هذا؟ وكم يخصصوا للمزيد من الادخار؟ (الجواب هو ٨٥ سنتاً، و ١٥ سنتاً على التوالي، حين تقارن السطر ب مع السطر ج).

دالة الاستهلاك

إحدى أهم العلاقات في جميع قضايا الاقتصاد الكلي هي دالة الاستهلاك (consumption function) وبيّن العلاقة ما بين مستوى النفقات الاستهلاكية ومستوى دخل الانفاق الشخصي. وهذا المفهوم الذي ابتدعه كينز، يقوم على افتراض أن هناك علاقة تجريبية ثابتة ما بين الاستهلاك والدخل.

ويمكننا رؤية دالة الاستهلاك بوضوح أكثر من رسم بياني. ويحدد الشكل ٢٣ - ٣ موقع مستويات الدخل السبعة المدرجة في الجدول ٢٣ - ٣. وقد وضعنا دخل الانفاق (العمود ١) في الجدول ٢٣ - ٣ على المحور الأفقي، والاستهلاك (العمود ٣) على المحور العمودي. وقد مثلت كل مجموعة دخل - استهلاك بنقطة واحدة، ثم ربطت النقاط بمنحنى متصل.

العلاقة ما بين الاستهلاك والدخل والمبيّنة في الشكل ٢٣ - ٣ تدعى دالة الاستهلاك

نقطة التعادل. لفهم الشكل ٢٣ - ٣ من المفيد أن ننظر الى الخط الصاعد بزاوية مقدارها ٤٥ من نقطة البدء. ولأن المحورين الأفقي والعمودي المقياس ذاته فإن للخط المائل بمقدار ٤٥ خاصية فريدة للغاية. فعند كل نقطة على خط الـ ٤٥ تكون المسافة على المحور الأفقي (الاستهلاك)، مساوية تماماً للمسافة الصاعدة الى أعلى على المحور العمودي (دخل الانفاق). يمكنك أن ترى ذلك بالعين المجردة أو أن تستخدم مسطرة للتحقق من ذلك.

الخط ٤٥ يخبرنا على الفور ما اذا كانت نفقات الاستهلاك مساوية لمستوى دخل الانفاق، أو أكبر، أو أقل منه. وتمثل نقطة التعادل (breakeven point) على جدول الاستهلاك التي مستوى تتقاطع مع خط ٤٥ مستوى دخل الانفاق الذي يتعادل مع استهلاك الأسرة.

وتقع نقطة التعادل هذه في ب من الشكل ٢٣ - ٣. والنفقات الاستهلاكية هنا تساوي بالضبط دخل الانفاق: فالأسرة لا تقترض ولا تدخر. وإلى يمين النقطة ب تقع دالة الاستهلاك أسفل خط الـ ٤٥. ويمكن رؤية العلاقة ما بين الدخل والاستهلاك بالنظر الى الخط الرفيع الذي يصل النقطة هـ مع هـ في الشكل ٢٣ - ٣. وعند دخل مقداره ٢٨ ألف دولار يكون مستوى الانفاق الاستهلاكي ٢٧.٢٤٠ دولاراً (انظر الجدول ٢٣ - ٣). ويمكننا رؤية أن الاستهلاك أقل من الدخل من حقيقة أن دالة الاستهلاك تقع تحت خط الـ ٤٥ عند النقطة هـ.

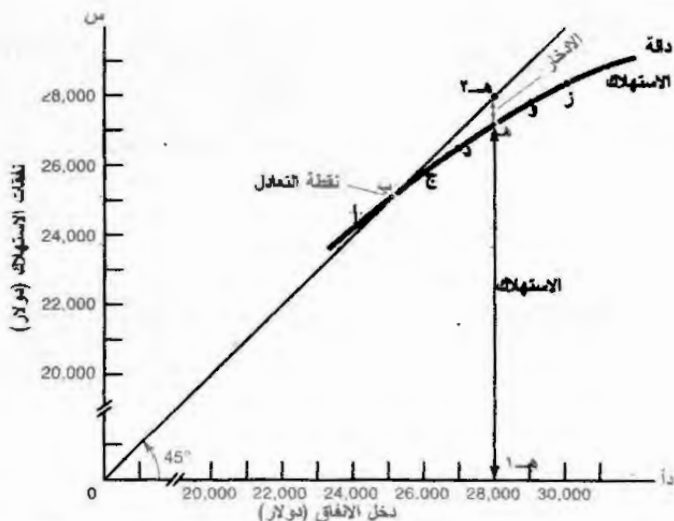
وما لا تنفقه الأسرة، هو بالتأكيد ادخار. ويمكننا خط الـ ٤٥ من معرفة مقدار ما توفره الأسرة. ويقاس صافي الادخار بالمسافة العمودية الممتدة من دالة الاستهلاك الى خط الـ ٤٥. كما هو مبين بسهم الادخار الواصل بين النقطتين هـ الى هـ.

ويخبرنا خط الـ ٤٥ أن الأسر الى يسار النقطة ب تنفق أكثر من دخلها. والزيادة في الاستهلاك عن الدخل هي «ادخار سالب» ويقاس بالمسافة العمودية ما بين دالة الاستهلاك وخط الـ ٤٥.

الشكل ٢٣ - ٣. رسم لدالة الاستهلاك

المنحنى المار بالنقاط أ، ب، ج إلى ز هو دالة الاستهلاك. ويصور المحور الأفقي مستوى دخل الانفاق (د أ). ولكل مستوى من مستويات د أ، تبين دالة الاستهلاك القيمة النقدية لمستوى الاستهلاك (س) للأسر. لاحظ أن الاستهلاك يرتفع مع ارتفاع د أ. ويساعد خط الـ ٤٥ في تحديد موقع نقطة التعادل ويساعد عيننا على قياس صافي الادخار.

(المصدر: الجدول ٢٣ - ٢)



ولمراجعة ما تقدم:

عند أية نقطة على خط الـ ٤٥ يتساوى الاستهلاك تماماً مع الدخل، ويكون ادخار الأسرة صفراً. وحين تقع دالة الاستهلاك فوق خط الـ ٤٥ يكون ادخار الأسرة سالباً. وحين تقع دالة الاستهلاك تحت الخط المذكور، يكون للأسرة ادخاراً موجباً. ويقاس حجم الادخار السالب أو الادخار بالمسافة الأفقية ما بين دالة الاستهلاك وخط الـ ٤٥.

دالة الادخار

تبين دالة الادخار (saving function) العلاقة ما بين مستوى الادخار والدخل. وهذا موضح بيانياً في الشكل ٢٤-٤. وهنا أيضاً نبين دخل الانفاق على المحور الأفقي؛ لكن الادخار، سواء كان سالباً أو موجباً في كميته، موجود على المحور العمودي. وقد جئنا بدالة الادخار هذه من الشكل ٢٣ - ٣ مباشرة. وهي

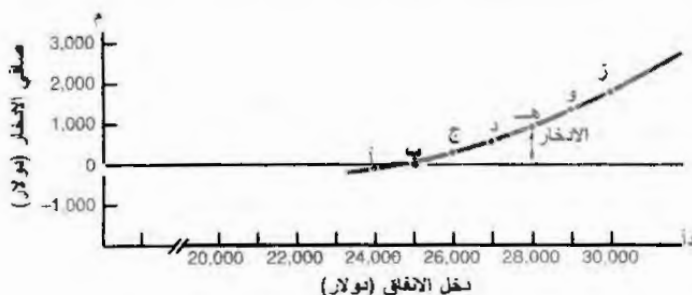
الميل الحدي للاستهلاك

تعلق الدراسات الحديثة في الاقتصاد الكلي الحديثة أهمية كبرى على تجاوب الاستهلاك للتغيرات في الدخل. ويدعى هذا المفهوم الميل الحدي للاستهلاك، أو MP_C أو MP_S .

الميل الحدي للاستهلاك (marginal propensity to consume) هو الكمية الإضافية التي يستهلكها الناس حين يحصلون على دولار إضافي من الدخل.

الشكل ٢٣-٤. دالة الادخار هي الصورة المقابلة والمتحقة لدالة الاستهلاك

تم اشتقاق منحنى الادخار هذا من طرح الاستهلاك من الدخل. بيانياً، نحصل على دالة الادخار بان نطرح عمودياً دالة الاستهلاك من خط الـ ٤٥ في الشكل ٢٣ - ٣. لاحظ أن نقطة التعادل ب هي عند مستوى الدخل ذاته البالغ ٢٥ الف دولار - في الشكل ٢٣ - ٣.



(١) دخل الإنفاق بعد الضرائب (\$)	(٢) نفقات الاستهلاك (\$)	(٣) الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) (\$)	(٤) صافي الإيداع (\$) $(٢) - (١) = ٤$	الميل الحدي للايداع (م ح د)
٢٤,٠٠٠	٢٤,١١٠	٨٩ = $\frac{٨٩}{١٠٠٠}$	١١٠ -	$\frac{١١٠}{١٠٠٠} = ٠.١١$
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨٥ = $\frac{٨٥}{١٠٠٠}$	.	$\frac{١٥٠}{١٠٠٠} = ٠.١٥$
٢٦,٠٠٠	٢٥,٨٥٠	٧٥ = $\frac{٧٥}{١٠٠٠}$	١٥٠ +	$\frac{٢٥٠}{١٠٠٠} = ٠.٢٥$
٢٧,٠٠٠	٢٦,٦٠٠	٦٤ = $\frac{٦٤}{١٠٠٠}$	٤٠٠ +	$\frac{٣٦٠}{١٠٠٠} = ٠.٣٦$
٢٨,٠٠٠	٢٧,٢٤٠	٥٩ = $\frac{٥٩}{١٠٠٠}$	٧٦٠ +	$\frac{٤١٠}{١٠٠٠} = ٠.٤١$
٢٩,٠٠٠	٢٧,٨٣٠	٥٣ = $\frac{٥٣}{١٠٠٠}$	١١٧٠ +	$\frac{٤٧٠}{١٠٠٠} = ٠.٤٧$
٣٠,٠٠٠	٢٨,٣٦٠		١٦٤٠ +	

الجدول ٢٣ - ٤. الميل الحدي للاستهلاك والإيداع

كل دولار من الدخل لا يستهلك يدخر. وكل دولار إضافي من الدخل، يذهب إما لاستهلاك إضافي أو إيداع إضافي. وجمع هذه الحقائق يمكننا من حساب الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) والميل الحدي للإيداع (م ح د).

زيادة ٨٥٠ دولاراً. وبالتالي يكون الاستهلاك الإضافي ٠.٨٥ من الدخل الإضافي. فمن كل دولار أضيف إلى الدخل ذهب ٨٥ سنتاً للاستهلاك و ١٥ سنتاً للإيداع. وهكذا حين ننتقل من ب إلى ج، نرى أن الميل الحدي للاستهلاك، أو «م ح س»، هو ٠.٨٥.

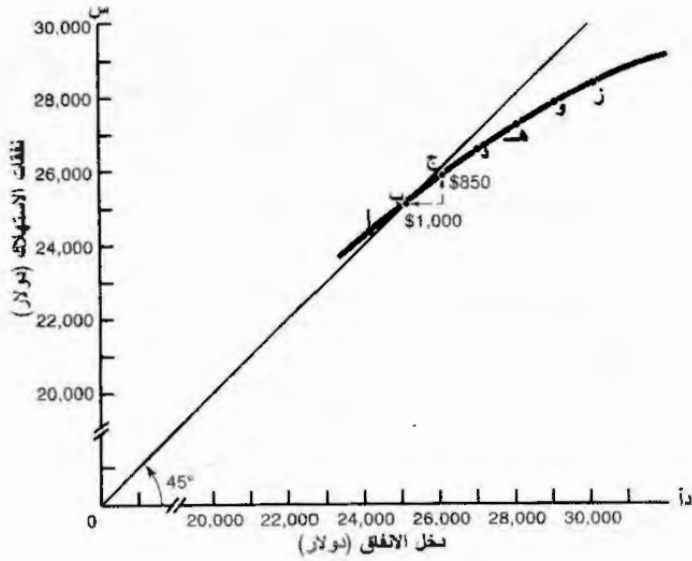
يمكنك حساب الميل الحدي للاستهلاك بين مستويات الدخل الأخرى. في الجدول ٢٣ - ٤ يبدأ «م ح س» بنسبة مقدارها ٠.٨٩ للأسر الفقيرة ويهبط إلى ٠.٥٣ للمداخل العالية.

الميل الحدي للاستهلاك كانهندس. نعرف الآن كيف نحسب «م ح س» من بيانات عن الدخل والاستهلاك. فكيف نحسب الميل الحدي للاستهلاك ببيانات الشكل ٢٣ - ٥ بين لنا الطريقة. قرب النقطتين «ب» و «ج» رسم مثلث صغير. ومع ارتفاع الدخل بمقدار ١٠٠٠ دولار من النقطة ب إلى ج، ترتفع كمية الاستهلاك ٨٥٠ دولاراً. فيكون الميل الحدي للاستهلاك

كلمة «حدي» تعني في الاقتصاد إضافي. مثلاً، «تكلفة حدية» تعني التكلفة الزائدة اللازمة لانتاج وحدة إضافية من المخرجات. «الميل للاستهلاك» يحدد المستوى المرغوب للاستهلاك. لذلك يكون «م ح س» هو الاستهلاك الإضافي الناجم عن الحصول على دولار إضافي من الدخل.

الجدول ٢٣ - ٤ يعيد ترتيب بيانات الجدول ٢٣ - ٣ بطريقة ملائمة أكثر. أولاً، تحقق من مماثلته للجدول ٢٣ - ٣ ثم انظر إلى العمودين (١) و (٢) لرؤية كيف أن نفقات الاستهلاك ترتفع مع ارتفاع مستويات الدخل.

يبين العمود (٣) طريقة احتساب الميل الحدي للاستهلاك. فالدخل يرتفع بمقدار ١٠٠٠ دولار ما بين النقطتين ب إلى ج. من ٢٥ ألف دولار إلى ٢٦ ألف دولار. فما هو مقدار الارتفاع في الاستهلاك؟ إنه يرتفع من ٢٥ ألف دولار إلى ٢٥,٨٥٠ دولار.



الشكل ٢٣-٥. ميل دالة الاستهلاك هو الميل الحدي للاستهلاك (م ح س)

لحساب الميل الحدي للاستهلاك (م ح س)، نقيس ميل دالة الاستهلاك برسم زاوية قائمة تصل القاعدة بالارتفاع. الزيادة في الاستهلاك من النقطة ب الى النقطة ج هي ٨٥٠ دولاراً في حين أن التغير في دخل الانفاق هو ١٠٠٠ دولار. الميل يساوي التغير في ج مقسوماً على التغير في د، مما يعطينا م ح س. اذا كانت دالة الاستهلاك تميل الى اعلى في كل اجزائها، فماذا يعني ذلك بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك؟

٩٩.٠. بمقارنة الاعمدة (٢) و (٥) في الجدول ٢٣ - ٤ يتأكد لنا أنه عند أي مستوى من مستويات الدخل، يجب أن يساوي م ح س + م ح د على الدوام ١ صحيح بالضبط، لا أكثر ولا أقل. دائماً وأبداً م ح د $\equiv$ ١ - م ح س.

مراجعة قصيرة للتعريفات

دعونا نراجع التعريفات الرئيسية التي تعلمناها:

- ١ - دالة الاستهلاك تربط مستوى الاستهلاك مع مستوى دخل الانفاق.
- ٢ - دالة الادخار تربط المدخرات مع دخل الانفاق. ولأن ما يدخر يساوي ما لم يستهلك، فإن جداول الادخار والاستهلاك هي مرآيا بعضها البعض.
- ٣ - الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) هو كمية الاستهلاك الإضافي الناتج عن دولار إضافي في الدخل. ويوضح بيانياً بمقدار الميل في دالة الاستهلاك.
- ٤ - الميل الحدي للادخار (م ح د) هو الادخار الإضافي في الناتج عن دولار إضافي في الدخل. وبيانياً، هو ميل داله الادخار.
- ٥ - لأن كل جزء من دولار من الدخل لا يستهلك ويدخر حتماً، فإن م ح د $\equiv$ ١ - م ح س.

ضمن هذا المجال $٨٥٠ / ١٠٠٠$ دولار = ٠.٨٥. لكن وكما يبين ملحق الفصل ١، فإن القيمة العددية لانحدار الخط تساوي العلاقة بين الارتفاع والامتداد الأفقي^(٢) وبالتالي يمكننا رؤية أن ميل دالة الاستهلاك بين النقطة ب والنقطة ج هو ٠.٨٥.

ميل دالة الاستهلاك التي تقيس التغير في الاستهلاك مقابل كل دولار يتغير في الدخل، هو الميل الحدي للاستهلاك.

الميل الحدي للادخار

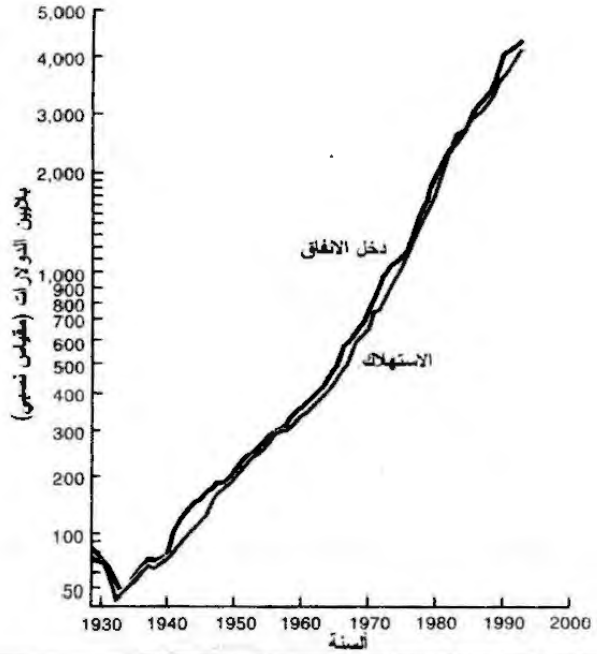
يرافق الميل الحدي للاستهلاك صورته المقابلة، أي الميل الحدي للادخار، أو «م ح د» ويعرف الميل الحدي للادخار (marginal propensity to save) بأنه ذلك الجزء من أي دولار يضاف الى الدخل يذهب للادخار الإضافي.

فلماذا يرتبط الميل الحدي للاستهلاك مع الميل الحدي للادخار وكان احدهما مرآة للآخر؟ تذكر أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار. وهذا يفترض ضمناً أن كل دولار يضاف الى الدخل لا بد أن يقسم ما بين الاستهلاك الإضافي والادخار الإضافي. وبالتالي، اذا كان م ح س ٠.٨٥، فلا بد أن يكون م ح د ٠.١٥ (ما هو مقدار م ح د اذا كان م ح س ٠.٦٠ أو

(٢) للخطوط المنحنية، نحسب الميل على أنه ميل خط المماس عند نقطة ما

الشكل ٢٣ - ٦. الاستهلاك ودخل الانفاق ١٩٢٩ - ١٩٩٣

تبع الانفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة بشكل وثيق مستويات دخل الانفاق الشخصي خلال العقود الستة الماضية. ويمكن للاقتصاد الكلي التنبؤ بشكل جيد بالتوجهات الاستهلاكية بالاعتماد على دالة الاستهلاك التاريخية.
(المصدر: وزارة التجارة الامريكية).



الصلة ما بين الاستهلاك ودخل الانفاق خلال الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٩٣. والفترة الوحيدة التي لم يتبع فيها الاستهلاك الدخل كانت خلال الحرب العالمية الثانية. حين كانت السلع نادرة ومقننة، وكان الناس مطالبون بالتوفير للمساعدة في المجهود الحربي.

تبين الدراسات الاحصائية والملاحظة أن المستويات الجارية من دخل الانفاق هي العامل الأساسي في تحديد استهلاك الامة.

الدخل الدائم ونموذج دورة الحياة في الاستهلاك.
أبسط نظريات الاستهلاك تستخدم فقط دخل السنة الحالية للتنبؤ بالنفقات الاستهلاكية. لكن الدراسات المعقدة أظهرت أن الناس يبنون نفقاتهم الاستهلاكية على أساس اتجاهات الدخل بعيدة المدى علاوة على دخل الانفاق الجاري.

ما هي أمثلة ذلك؟ اذا دمر سوء الاحوال الجوية المحصول، فإن المزارعين سيعتمدون على مدخراتهم السابقة. ولأن في وسع طلاب الطب أن يأملوا بالحصول على دخل عالٍ من مهنتهم في المستقبل، فقد يقرضوا لنفقاتهم الاستهلاكية الحالية. ينظر المستهلك، في مثل هذه الظروف الى البعيد، ويسأل نفسه، «هل دخل هذه السنة عالٍ أو منخفض بشكل مؤقت، مقارنة مع دخلي الحالي أو المستقبلي، وكيف يمكنني أن استهلك دون أن أحمل نفسي ديوناً زائدة؟»

السلوك الاستهلاكي القومي

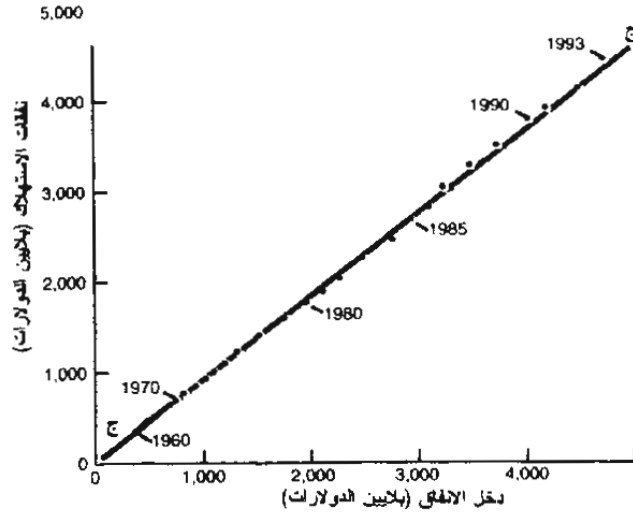
اقتصر بحثنا حتى الآن على دراسة أنماط الميزانيات والسلوك الاستهلاكي لعائلات عادية من مستويات دخل مختلفة. وسوف نتنقل الآن لمناقشة استهلاك الامة ككل. وهذا التحول من سلوك الأسرة الى التوجهات القومية يمثل منهجية الاقتصاد الكلي: فنحن نبدأ بدراسة النشاط الاقتصادي على المستوى الفردي، ثم نجمع هذه الأنشطة لدراسة الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ككل.

فما سبب اهتمامنا باتجاهات الاستهلاك القومي؟ الاستهلاك مهم لأنه، أولاً، المكون الرئيسي لمجمل الانفاق، ومهمتنا في هذه الفصول هي فهم محددات مجمل الطلب. ثانياً، ما لا يستهلك (أي ما ادخر) يتوفر للامة كي تستثمره، ويخدم الاستثمار كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى. فسلوكيات الاستهلاك والادخار مهمة لفهم التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية.

محددات الاستهلاك

نبدأ بتحليل القوى الرئيسية التي تؤثر في انفاق المستهلك. ما هي العوامل التي تحدد خطوة الانفاق الاستهلاكي في حياة الامة ومعيشتها؟

دخل الانفاق الجاري. يبين الشكل ٢٣ - ٦ مدى وثاقه



الشكل ٢٣-٧. دالة الاستهلاك للولايات المتحدة، ١٩٦٦ - ١٩٩٣

تم تجميع خط مستقيم من خلال نقاط البيانات المبشرة. هل يمكنك التحقق من أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك للخط المرسوم تقترب من ٩٠.٩٣؟ كيف يمكنك التعرف على معدل تراجع المدخرات الشخصية للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٣؟ (المصدر: الشكل ٢٣ - ٦)

كبير من الزيادة في الدخل. من جهة أخرى، إن كان واضحاً بأن التغير في الدخل عابر (إذا كان مصدره علاوة تدفع مرة واحدة أو موسم جيد)، عند ذلك قد يتم ادخار جزء كبير من الدخل الذي تغير. تفترض «مقولات دورة الحياة» أن الناس يدخرون تحسباً لأية مشاكل أو أخطار قد تعترض استهلاكهم طيلة حياتهم. وأحد الأهداف المهمة هي الحصول على دخل تقاعد مناسب. وبالتالي، فإن الناس يميلون إلى الانخار في أثناء عملهم بهدف جمع مدخرات للتقاعد، والاتفاق من هذه المدخرات في سنواتهم الأخيرة. وأحد مضامين فرضيات دورة الحياة هي أن برنامجاً مثل برنامج الضمان الاجتماعي الذي يقدم إضافة سخية على الدخل للتقاعد، سيقلل من الادخار لدى العاملين متوسطي السن حيث أنهم ليسوا بحاجة ماسة للادخار لسنوات التقاعد.^(٤)

الثروة والمؤشرات الأخرى. ثمة محدد مهم آخر لحجم الاستهلاك هو الثروة. خذ مثلاً اثنين من المستهلكين: دخل كل واحد منهما ٢٥ ألف دولار في السنة. لدى أحدهما ١٠٠ ألف دولار في البنك، في حين ليس لدى الآخر أية مدخرات. قد يستهلك الأول جزءاً مما لديه، في حين ليس لدى الآخر أية ثروة يسحب منها. وحقيقة أن الثروة الأكبر تقود إلى استهلاك أعلى يطلق عليها «تأثير الثروة».

في العادة، لا تتغير الثروة بسرعة من سنة إلى أخرى. لذلك، فإن تأثير الثروة نادراً ما يتسبب في حركات حادة في الاستهلاك. لكن ثمة استثناءات تحدث بين الحين والآخر. فحين انهار السوق

تشير الدلائل إلى أن المستهلكين، بشكل عام، يختارون مستوياتهم الاستهلاكية بعين على الدخل الحالي، وعين على الدخل المتوقع على المدى البعيد. وكما نفهم كيف يعتمد الاستهلاك على اتجاهات الدخل على المدى البعيد، فقد طور علماء الاقتصاد «نظرية الدخل الدائم» و«فرضيات دورة الحياة»^(٣)

«الدخل الدائم» هو مستوى الدخل الذي قد تحصل عليه الأسرة، حين تزال التأثيرات المؤقتة أو العابرة - مثل الطقس، أو دورة اقتصادية قصيرة، أو كسب أو خسارة غير متوقعين. ووفقاً لنظرية الدخل الدائم، فإن الاستهلاك يستجيب بشكل أساسي للدخل الدائم. ويفترض هذا المنهج ضمناً أن المستهلكين لا يستجيبون بالشكل ذاته لجميع صدمات الدخل. فإذا بدا أن ثمة تغير دائم في الدخل (كأن يحصل المرء على ترقية في عمل مضمون جيد الأجر)، فالأغلب أن يميل الناس إلى استهلاك جزء

(٣) الدراسات التي فتحت الطريق لدراسة التأثيرات بعيدة المدى قام بها ميلتون فريدمان (عن فرضيات الدخل الدائم). وفرانكو موديليني (عن نموذج دورة الحياة). وقد حاز كلاهما على جائزة نوبل في الاقتصاد لانجازاتهم في مدين المجالين ومجالات أخرى.

(٤) عارض ذلك بشدة مارتين فيلدشتاين رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين إبان ولاية ريفان ورئيس المكتب القومي للبحوث الاقتصادية والاستاذ في جامعة هارفرد. وقد أكدت بحوث فيلدشتاين على تأثير السياسة الضريبية والاتفاق الحكومي بعجز على انماط الاستهلاك والاستثمارات القومية.

تراجع الادخار

رغم أن السلوك الاستهلاكي يُميل إلى الاستقرار نسبياً مع مرور الوقت، فقد شهدت السنوات الأخيرة هبوطاً حاداً في معدل الادخار الشخصي في الولايات المتحدة. وبين الخط العلوي في الشكل ٢٣ - ٨، المدخرات الشخصية كنسبة من دخل الانفاق الشخصي. وقد كان الادخار منخفضاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اضطرت الأسر للتعويض عن شح زمن الحرب. ثم استقر معدل الادخار عند حدود ٦ إلى ٨ بالمائة. إلا أنه عاد وانخفض في أواسط الثمانينات إلى ما بين ٤ و ٥ بالمائة.

أزعج هذا الانخفاض الكثيرين من علماء الاقتصاد، لأن تكوين رأسمال الأمة، على المدى الطويل، يقرره معدل ادخارها القومي؛ وكما رأينا في الفصل ٢٢، فإن الادخار القومي هو مجموع مدخرات الأفراد، والحكومة، وقطاعات الأعمال. وحين تدخر أمة ما الكثير، يرتفع مخزونها الرأسمالي بسرعة، وتتمتع بنمو سريع في قدراتها الانتاجية. وحين يكون معدل ادخار الأمة منخفضاً، فإن معداتها ومصانعها تصبح قديمة وتبدأ بنيتها التحتية في الاهتراء والتلف شيئاً فشيئاً.

فما هو سبب هذا الانخفاض الكبير في معدل الادخار الشخصي؟ هذه مسألة يدور حولها خلاف شديد اليوم، لكن علماء الاقتصاد يشيرون إلى الأسباب المحتملة التالية:

- نظام الضمان الاجتماعي. يجادل العديد من علماء الاقتصاد بأن نظام الضمان الاجتماعي، قد أزال قدراً معيئاً من الحاجة إلى الادخار الشخصي. ففي العهود الماضية، وكما توحى فرضيات دورة الحياة الاستهلاكية، كانت الأسرة

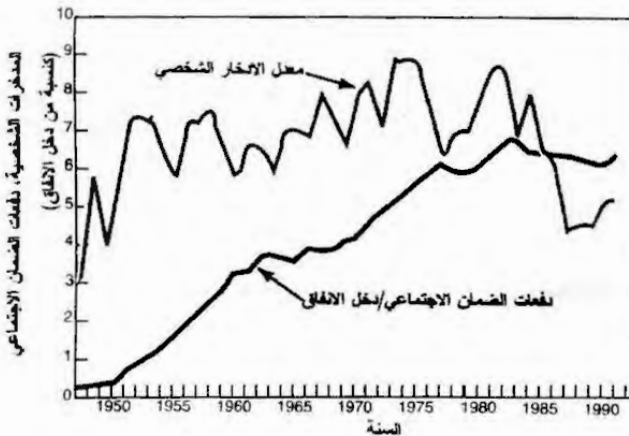
المالي بعد العام ١٩٢٩، ضاعت الثروات وأصبح الرأسماليون الأغنياء معوزين بين ليلة وضحاها. وقد أجبر العديد من الناس الاثرياء على تقليص استهلاكهم. وبالمثل، حين ارتفعت أسعار الأسهم ذلك الارتفاع الهائل في أواسط الثمانينات، أضافت أكثر من تريليون دولار إلى ثروات الناس بعد العام ١٩٨٢، ويحتمل أن الاستهلاك قد دعم بالتدفق المفاجيء للثروة.

ما مدى أهمية التأثيرات الأخرى غير الدخل الحالي في تحديد الاستهلاك؟ قلة ينكرون أهمية الدخل الدائم، والثروة، والعوامل الاجتماعية، والتوقعات في التأثير على مستويات الادخار. لكن المحدد الرئيسي للتغير في الاستهلاك، ما بين سنة وأخرى، هو دخل الانفاق الفعلي.

دالة الاستهلاك القومية

بعد أن راجعنا محددات الاستهلاك، نختم بالقول: إن مستوى دخل الانفاق هو المحدد الأساسي للاستهلاك القومي. وبعد أن تسلحنا بهذه النتيجة، يمكننا تعيين البيانات السنوية حول الاستهلاك ودخل الانفاق في الشكل ٢٣ - ٧ وبين رسم التفریق البياني بيانات للفترة ١٩٦٦ - ١٩٩٣، حيث تمثل كل نقطة مستوى الاستهلاك والدخل لسنة معينة.

إضافة إلى ذلك، رسمنا خلال هذه النقاط خطأ أشرنا إليه بالحرفين ج د وأسميناه «دالة الاستهلاك المؤقتة». وتبين دالة الاستهلاك المؤقتة هذه الارتباط الوثيق ما بين الاستهلاك ودخل الانفاق خلال ربع القرن الماضي. الحقيقة، أن المؤرخين الاقتصاديين قد وجدوا أن العلاقة الوثيقة ما بين الاستهلاك ودخل الانفاق تعود إلى القرن التاسع عشر.



الشكل ٢٣ - ٨. انخفاض معدل الادخار الشخصي خلال العقد الماضي.

(المصدر: وزارة الصحة الأمريكية.)

بين الثروة والدخل. وبالعكس ذلك، إذا كان الاقتصاد في حالة ركود، فإن ثبات نسبة الثروة - الدخل تقتضى معدلاً للادخار وصافي الاستثمار مقداره «صفر». وأبرز مثال على هذه الظاهرة جامنا من اليابان بعد العام ١٩٧٣، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف، وهبط معدل الادخار الشخصي بالقدر نفسه تقريباً.

● مصادر أخرى - وجه إصبع الاتهام إلى جهات أخرى في مسألة هبوط معدل الادخار القومي. فقد أشار بعض المحللين إلى التضخم المرتفع في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ورغم أن هذا السبب يمكن تفنيده، نظراً لاستمرار الهبوط في الادخار، رغم اختفاء التضخم في أواخر الثمانينات. وأشار آخرون إلى تضائل حوافز الادخار في السنوات الأخيرة، بسبب معدلات الضريبة العالية، وانخفاض العوائد بعد الضريبة بالنسبة للمدخرات، وهنا أيضاً تفشل الحجة في تفسير سبب عدم عودة الادخار إلى سابق عهده، بعد أن انخفضت معدلات الضريبة، وارتفعت أسعار الفائدة خلال عقد الثمانينات. وشملت اقتراحات أخرى فرضيات اجتماعية مثل تصور تردي الأخلاق البروتستانتية (وهي أخلاق اعتقد تاووني (Tawney) ومؤرخون آخرون أنها كانت العامل الرئيسي وراء نشوء الرأسمالية في القرون السابقة).

وكما يوحي هذا السرد، لا نشكو من شح في الأسباب المحتملة لهبوط معدل الادخار. وفي حين لا يحظى أي جواب بمفرده بإجماع الآراء، فإن معظم علماء الاقتصاد يتفقون بأن الهبوط الادخار تأثير كبير على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

توفر خلال سنوات عملها مدخرات للتقاعد. أما اليوم، فإن الحكومة تجمع ضرائب الضمان الاجتماعي، وتدفع منافع الضمان الاجتماعي، وبالتالي تغطي جزءاً من الحاجة إلى الادخار لسنوات التقاعد. ولبعض أنظمة دعم الدخل الأخرى تأثير مشابه، تقليل الحاجة للادخار ليوم ممطر: تأمين محصول المزارعين، تأمين البطالة للعاملين، ورعاية طبية للمعوزين، كل هذه الأمور تخفف من دافع الناس للادخار احتياطاً. ويبين الشكل ٢٣ - ٨ نسبة دفعات الضمان الاجتماعي الحكومية إلى دخل الانفاق؛ لاحظ مدى سرعة ارتفاع النسبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

● أسواق رأس المال - حتى عهد قريب، عانت أسواق الرساميل من عدة نواقص. فقد كان الناس يجدون صعوبة في اقتراض الأموال لأغراض جديرة بالاهتمام، سواء لشراء بيت، أو تمويل دراسة، أو للبدء بمشروع عمل. ومع تطور أسواق رأس المال، بمساعدة الحكومة في أغلب الأحيان، مكنت وسائل اقراض جديدة الناس من الاقتراض بسهولة أكبر. وأحد الأمثلة الجديدة، قروض الطلاب. فقبل عقد من الزمان، كان التعليم الجامعي يمول إما من مدخرات الأسرة، أو من عمل الطلاب أنفسهم. أما اليوم، وبفضل ضمان الحكومة الفدرالية للكثير من قروض الطلاب، بات في وسع الطلاب أن يدفعوا نفقات تعليمهم، وأن يسددوا ما اقترضوه مما سيكسبه من حياتهم العملية فيما بعد.

● البطء في نمو الدخل - يشير بعض علماء الاقتصاد إلى أن تراجع معدل الادخار، هو نتيجة طبيعية رافقت البطء في معدل النمو الاقتصادي، فحين ينمو الدخل بسرعة، يولد الاقتصاد استثمارات صافية كبيرة للحفاظ على النسبة ذاتها

الاستثمار

ب

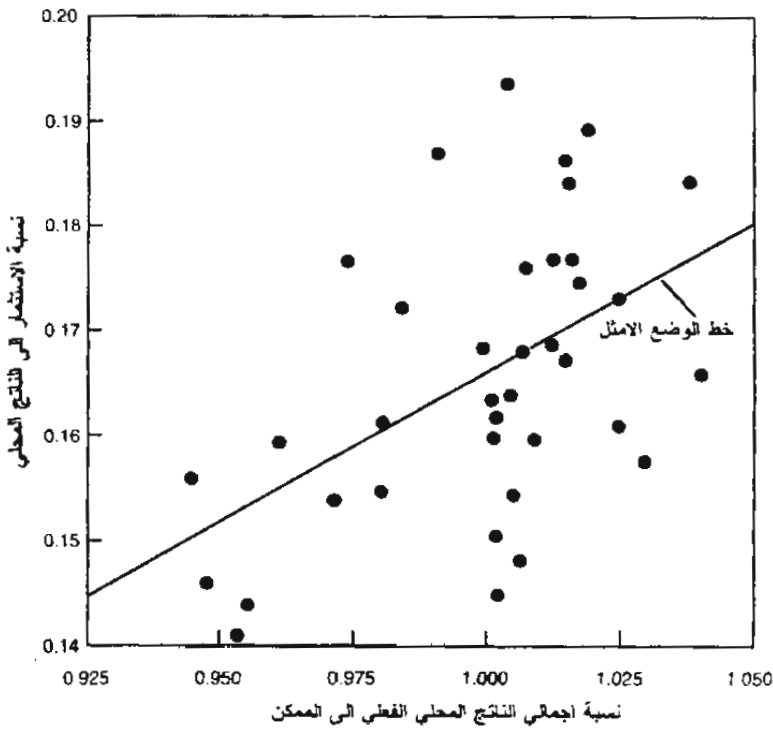
يؤثر على المخرجات والعالة. أضف إلى ذلك، يقود الاستثمار إلى تكديس رأس المال. والاضافة لما هو قائم من أبنية يزيد من امكانيات الانتاج للامة، ويعزز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وهكذا، يلعب الاستثمار دوراً مزدوجاً، يؤثر على المخرجات على المدى القصير من خلال تأثيره على مجمل الطلب، ويؤثر على نمو المخرجات على المدى الطويل من خلال تأثيره على تكوين الرساميل، وامكانيات الانتاج وعلى مجمل العرض.

محددات الاستثمار

ما هي الأنواع الرئيسية من الاستثمار؟ يقسم الاستثمار إلى ثلاث فئات: شراء منشآت سكنية، والاستثمار في المعدات والمنشآت الثابتة لقطاعات الأعمال، والاضافة إلى البضائع المخزنة. من مجموع الاستثمارات، فإن ما يقارب الربع يذهب

المكون الرئيسي الثاني للانفاق هو الاستثمار^(٥). ويلعب الاستثمار دورين مهمين في الاقتصاد الكلي. أولاً، نظراً لأن الاستثمار أحد المكونات الكبرى والمتقلبة للانفاق، فقد يكون للتغيرات الحادة فيه تأثير كبير على مجمل الطلب. وهذا بدوره

(٥) تذكر أن موضوع الاقتصاد الكلي يستخدم تعبير «استثمار» ليعني اضافة إلى المخزون من الأصول المنتجة، مثل السلع الانتاجية (السلع الانتاجية هي المعدات، والمنشآت، أو البضائع الموجودة). فحين تبني شركة «أي بي إم» مصنعاً جديداً، أو يبني زيد بيتاً جديداً، فإن هذه الاعمال تمثل استثمارات. ويسمى العديد من الناس شراء قطعة من الأرض، أو ورقة مالية قديمة، أو حقاً في ملكية ما «استثمار». لكن في الاقتصاد تخص هذه المشتريات تعاملات مالية أو تغييرات في محفظة السندات، لأن ما اشتراه شخص ما باعه شخص آخر. ويكون لدينا استثمار حين نقيم رأسمال حقيقي فقط.



الشكل ٢٣ - ٩. ينص مبدأ المعجل على أن الاستثمار يعتمد على التغيير في المخرجات . حين تزيد المخرجات، يميل الاستثمار إلى الارتفاع مع حاجة قطاعات الأعمال إلى المزيد من المعدات والمنشآت. الهبوط في المخرجات يقود إلى انخفاض مستوى الاستثمار (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية).

لذلك يكون الاستثمار منخفضاً. وبشكل أعم يعتمد الاستثمار على الإيرادات التي يمكن أن يعطيها وضع النشاط الاقتصادي ككل. وتوحي بعض الدراسات أن التقلبات في المخرجات تتحكم بحركة الاستثمار خلال الدورة الاقتصادية. ومن الأمثلة الحديثة على التأثير الكبير للمخرجات شوهد خلال الهبوط الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٢، حين انخفضت المخرجات بحدة، وتراجعت الاستثمارات بمقدار ٢٢ بالمئة.

ومن النظريات المهمة حول السلوك الاستثماري مبدأ المعجل (accelerator principle) وينص هذا المبدأ على أن معدل الاستثمار يتحدد أساساً، بمعدل التغير في المخرجات. أي أن الاستثمارات تكون عالية حين يرتفع المخرجات، في حين يكون الاستثمار منخفضاً (أو أن يكون صافي الاستثمار سالباً) حين تهبط المخرجات. الشكل ٢٣ - ٩ رسم تفريق بياني يبين على المحور الأفقي التغيير في المخرجات (ثم قياسها كنسبة من المخرجات الممكنة الفعلية) وعلى المحور العمودي نسبة الاستثمار

للأبنية السكنية، وحوالي ٢٠ بالمئة عادة للتغيير في البضائع المخزونة، والباقي - الذي بلغ متوسطه ٧٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات في السنوات الأخيرة - يمثل استثماراً في معدات ومنشآت قطاعات الأعمال.

فلماذا تستثمر قطاعات الأعمال؟ تشتري قطاعات الأعمال السلع الانتاجية حين تتوقع أن يكسبها هذا العمل ربحاً، أي، أن يعطيها مردوداً أكبر من تكاليف الاستثمار. وتضم هذه الجملة البسيطة العناصر الثلاثة الضرورية لفهم الاستثمار: الإيرادات، والتكاليف، والتوقعات.

الإيرادات

الاستثمار سيجلب للشركة المستثمرة إيرادات اضافية اذا ساعدها على زيادة مبيعاتها. وهذا يعني بأن أحد المحددات المهمة للاستثمار هو المستوى الإجمالي للمخرجات (أو الناتج المحلي الإجمالي). وحين تقف المصانع عاطلة عن العمل، لا يكون لدى الشركات سوى حاجة قليلة نسبياً لإقامة مصانع جديدة،

(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الربح السنوي الصافي لكل ١٠٠٠ \$ تستثمر حسب سعر الفائدة السنوي	التكلفة لكل ١٠٠٠ \$ من المشروع حسب سعر الفائدة السنوي			الايارد السنوي لكل ١٠٠٠ \$ يستثمر	مجموع الاستثمارات في المشروع (مليون \$)	المشروع
% ٥	% ١٠	% ٥	% ١٠			
(\$)	(\$)	\$	\$	(\$)		
(٥) - (٣) = (٧)	(٤) - (٣) = ٦					
١.٤٥.	١.٤٠.	٥.	١٠.	١.٥٠.	١	أ
١٧.	١٢.	٥.	١٠.	٢٢.	٤	ب
١١.	٦.	٥.	١٠.	١٦.	١٠	ج
٨.	٣.	٥.	١٠.	١٣.	١٠	د
٦.	١.	٥.	١٠.	١١.	٥	هـ
٤.		٥.	١٠.	٩.	١٥	و
١٠.		٥.	١٠.	٦.	١٠	ز
١٠-	٦.-	٥.	١٠.	٤.	٢٠	ط

الجدول ٢٣ - ٥. تعتمد أرباحية الاستثمار على سعر الفائدة

لدى الاقتصاد ثمانية مشاريع استثمارية، رتبت حسب مردودها. يبين العمود (٢) الاستثمار في كل مشروع. العمود (٣) يحسب المردود السنوي الثابت لكل ١٠٠٠ دولار يستثمر. العمودان (٤) و (٥) يبينان تكلفة المشروع على فرض أن جميع الأموال الموظفة فيه مقترضة بسعر فائدة مقداره ١٠ ٪ بالمئة. ويبين الجدول التكلفة لكل ١٠٠٠ دولار من المشروع.

العمودان الأخيران يحسبان صافي الربح السنوي لكل ١٠٠٠ دولار استثمرت في المشروع. إذا كان صافي الربح موجباً، فإن الشركات التي تسعى لتحقيق أقصى ربح ستباشر الاستثمار؛ أما إذا كان سالباً، فإن المشروع الاستثماري سيرفض. لاحظ كيف يتحرك الفاصل ما بين الاستثمارات المربحة وغير المربحة مع ارتفاع سعر الفائدة. أين يمكن أن يكون هذا الفاصل لو ارتفع سعر الفائدة إلى ١٥ بالمئة سنوياً؟

الأموال اللازمة لشراء السلع الانتاجية، عن طريق الاقتراض (من خلال الرهن العقاري أو سوق السندات). فما هي تكلفة الاقتراض؟ إنه سعر الفائدة على الأموال المقترضة. تذكر أن سعر الفائدة هو الثمن المدفوع، مقابل اقتراض المال لفترة من الزمن؛ مثال ذلك، قد تضطر إلى دفع ١٣ بالمئة فائدة مقابل اقتراض ١٠٠٠ دولار لمدة سنة. وفي حالة قيام أسرة ما بشراء منزل، فإن سعر الفائدة هو سعر فائدة الرهن العقاري.

في بعض الأحيان تستخدم الحكومة الفدرالية السياسات المالية للتأثير على الاستثمار في قطاعات معينة. تؤثر الضرائب التي تفرضها الحكومة بشكل خاص على الاستثمار. فالضريبة الفدرالية على دخل الشركات تأخذ نسبة تصل إلى ٣٤ سنتاً على كل دولار من أرباح الشركة، وتحبط بالتالي الاستثمار في قطاع الشركات. إلا أن الحكومة تعطي حسماً خاصاً لأعمال التنقيب عن

النفط الناتج المحلي الاجمالي. ويبين هذا الرسم أن هناك بالفعل علاقة ما بين تغير المخرجات والاستثمار: فزيادة في الانتاج الفعلي بمقدار ٥ بالمئة نسبة إلى الممكن يرافقها ١ إلى ٢ بالمئة زيادة في حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي. لكن في وسعك أن ترى وجود دور لبعض المؤثرات الأخرى.

التكاليف

المحدد المهم الثاني لمستوى الاستثمار هو تكلفة الاستثمار. وحيث إن سلع الاستثمار تدوم لسنوات عدة، فإن حساب تكاليف الاستثمار أكثر تعقيداً، إلى حد ما، من حساب تكاليف السلع الأخرى مثل الفحم والقمح. فعند شراء سلعة تدوم لسنوات عدة، فإن علينا حساب تكلفة رأس المال التي تساوي سعر الفائدة على المال المقترض.

لفهم هذه النقطة، لاحظ أن المستثمرين غالباً ما يجمعون

النفط والغاز، مما يزيد النشاط في ذلك القطاع. والمعاملة الضريبية في القطاعات المختلفة، أو حتى في البلدان المختلفة، لها تأثير عميق على السلوك الاستثماري للشركات الساعية للربح^(١).

التوقعات

العنصر الثالث في تحديد الاستثمار هو التوقعات ومناخ الثقة لدى قطاعات الأعمال. فالاستثمار هو قبل كل شيء مقامرة على المستقبل، وهان على أن إيرادات الاستثمار سوف تزيد عن التكاليف. فإذا شعرت قطاعات الأعمال بأن مستقبل الأوضاع الاقتصادية في أوروبا سيكون راكداً، فسوف يمتنع عن الاستثمار في أوروبا. ويعكس ذلك، إذا رأت قطاعات الأعمال إمكانية لانتعاش اقتصادي حاد في المستقبل القريب، فسوف تبدأ في التخطيط لتوسيع منشآتها.

وهكذا، فإن قرار الاستثمار معلق بخيط التوقعات والتنبؤات حول الأحداث المستقبلية. لكن، وكما قال أحد الظرفاء، فإن التنبؤ محفوف بالخطر، خاصة بالنسبة للمستقبل. ويبدل قطاعات الأعمال الكثير من الطاقة في تحليل الاستثمارات ومحاولة تقليل الشكوك المتعلقة بنجاح استثماراتها.

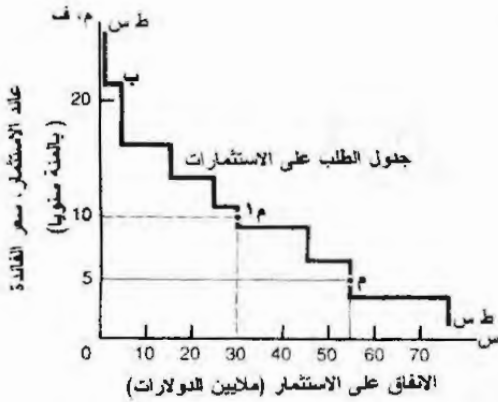
يمكننا إجمال مراجعتنا للقوى الكامنة خلف القرارات الاستثمارية كالآتي:

تستثمر قطاعات الأعمال لكسب الأرباح. وحيث إن السلع الإنتاجية تدوم لسنوات عديدة، فإن القرارات الاستثمارية تعتمد على (١) الطلب على المخرجات المنتجة بالاستثمار الجديد، (٢) سعر الفائدة ومعدل الضريبة الذي يؤثر على تكاليف الاستثمار، و (٣) توقعات قطاعات الأعمال عن حالة الاقتصاد.

منحنى طلب الاستثمار

لتحليل كيف تؤثر مختلف القوى على الاستثمار، علينا أن نفهم العلاقة ما بين سعر الفائدة والاستثمار. وهذه العلاقة مهمة بشكل خاص، لأنه من خلال تأثير السياسة النقدية على سعر

(١) عند تقييم تأثير فرض الضرائب على الاستثمار، يدرس علماء الاقتصاد معدل الضريبة الحدية على عائد الاستثمار. ومعدل الضريبة الحدية: هو الضريبة الإضافية التي تدفع عن كل دولار إضافي من الدخل. في العام ١٩٩٠، كان معدل الضريبة الحدية على الدخل من استثمارات الشركات، بما في ذلك الضرائب التي جبيت من جميع مستويات الحكومة (الفدرالية، وحكومات الولايات، والحكم المحلي) ٢٨ بالمائة (انظر التقرير الاقتصادي للرئيس، ١٩٨٧، للمناقشة). وهذا يعني إذا كسب استثمار ما ١٠٠ دولار من الأرباح، فإن الشركة المستثمرة تأخذ ٦٢ دولاراً والحكومة ٢٨ دولاراً. ومعدل الضريبة العالي على الشركات، دفع بعضهم إلى القول بأن الحكومة هي أكبر حامل فرد الأسهم في الرأسمالية الأمريكية.



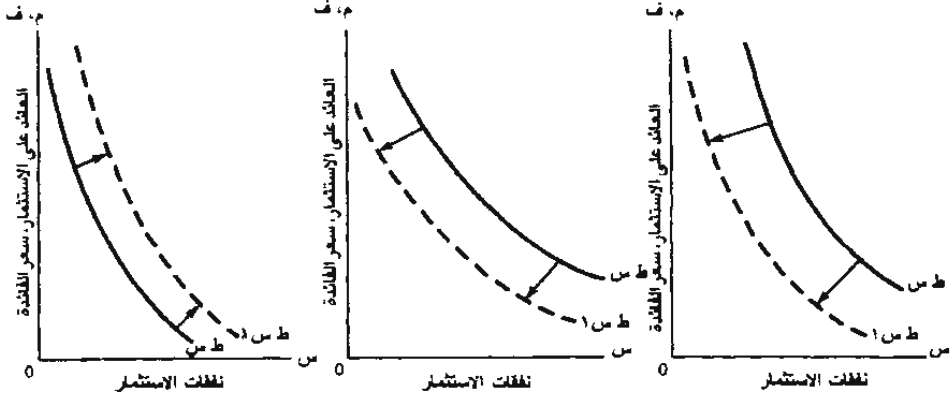
الشكل ٢٣ - ١٠. يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة
جدول الطلب على الاستثمار المتدرج هو بوضوح يعين مقدار ما قد تستثمره قطاعات الأعمال عند كل سعر فائدة، كما هو محسوب من البيانات في الجدول ٢٣ - ٥. وتمثل كل خطوة جملة من الاستثمارات: للمشروع أ معدلاً عالياً من الربح بحيث لا يظهر في الصورة. الخطوة الأعلى المنظورة في المشروع ب، الظاهر في أعلى اليسار. عند كل مستوى لسعر الفائدة، فإن الاستثمارات التي تحقق ربحاً صافياً موجباً سيتم

الفائدة، يمكن للحكومة أن تؤثر على الاستثمار. ولبيان العلاقة ما بين سعر الفائدة، والاستثمار، يستخدم علماء الاقتصاد جدولاً يدعى «منحنى طلب الاستثمار».

خذ مثلاً اقتصاداً مبسطاً حيث يمكن للمؤسسات أن تستثمر في مشاريع مختلفة: أ، ب، ج، وحتى ط. وهذه الاستثمارات في مشاريع تخدم لفترات طويلة (مثل المباني، ومحطات توليد الطاقة) بحيث يمكن أن تجاهل ضرورة استبدالها. إضافة إلى ذلك، فإنها تعطي مدأ ثابتاً من الدخل الصافي كل سنة، وليس هناك تضخم. يبين الجدول ٢٣ - ٥ البيانات المالية لكل واحد من المشاريع الاستثمارية.

خذ مثلاً المشروع أ. هذا المشروع يكلف مليون دولار، ومردوده عالٍ للغاية - ١٥٠٠ دولار سنوياً مقابل كل ١٠٠٠ دولار تستثمر (وهذا معدل عائد مقداره ١٥٠ بالمائة سنوياً). العمودان (٤) و (٥) يبينان تكلفة الاستثمار. لتبسيط الموضوع، افترض أن المشروع قد مول بكامله بأموال مقترضة بفائدة حسب سعر السوق، وهي هنا ١٠ بالمائة في العمود (٤) أو ٥ بالمائة في العمود (٥).

وهكذا، إذا كان سعر الفائدة السنوي ١٠ بالمائة تكون تكلفة الاقتراض ١٠٠ دولار سنوياً مقابل كل ١٠٠٠ دولار، كما هو مبين في جميع قيود العمود (٤)؛ ويسعر فائدة مقداره ٥ بالمائة تكون تكلفة الاقتراض ٥٠ دولاراً لكل ١٠٠٠ دولار سنوياً.



الشكل ٢٣ - ١١. انتقال دالة الطلب على الاستثمار

تبيّن الاسهم على منحنيات الطلب على الاستثمار (ط س)، (١) تأثير المستويات المرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي؛ وتبين (ب) تأثير زيادة الضرائب الأعلى على الدخل الرأسمالي؛ و(ج) سيطرة التشاؤم على قطاعات الاعمال الذي قد يرافق التخوف من حدوث ركود، أو تأمين، أو حرب في منطقة ما.

التي هدفها أقصى ربح بالاستثمار في المشاريع السبعة، والتي يبلغ مجموع قيمتها ٥٥ مليون دولار [كما هو مبين في العمود ٢]. وبالتالي، إذا كان سعر الفائدة ٥ بالمئة، فإن الطلب على الاستثمار يكون ٥٥ مليون دولار.

إفرض أن سعر الفائدة ارتفع إلى ١٠ بالمئة. عندها ستضاعف تكلفة تمويل هذه الاستثمارات. ونرى من العمود (٦) أن للمشروعين الاستثماريين «و» و «ز» لم يعودا مربحين عند سعر الفائدة المذكور، وبذلك يهبط الطلب على الاستثمار إلى ٣٠ مليوناً.

نوضح نتائج هذا التحليل في الشكل ٢٣ - ١٠. ويبين هذا الشكل «منحنى الطلب على الاستثمار»، والذي يظهر هنا على شكل دالة مدرجة تربط الاستثمار بسعر الفائدة بعكسية. ويبين هذا الجدول كمية الاستثمارات التي يمكن الشروع بها عند كل سعر من أسعار الفائدة، والتي يمكن معرفتها عن طريق جمع الاستثمارات التي يمكن أن تكون مربحة عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة.

وهكذا، إذا كان سعر الفائدة ٥ بالمئة، فإن المستوى المرغوب فيه للاستثمار سيتحقق عند النقطة م، والتي تظهر استثمارات بقيمة ٥٥ مليون دولار. عند مستوى سعر الفائدة المذكور، سيتم النهوض بالمشاريع من «أ» إلى «ز». أما إذا ارتفع سعر الفائدة إلى ١٠ بالمئة، فإن المشروعين «و» و «ز» سوف يستبعدان؛ وفي هذه الحالة، سيتحرك الطلب على الاستثمار إلى النقطة م' في الشكل ٢٣ - ١٠، بمجموع استثمارات يصل إلى ٣٠ مليون دولار (٨).

أخيراً، يبين العمودان الأخيران «الربح السنوي الصافي» لكل استثمار. بالنسبة إلى المشروع المريح أ، فإن صافي الربح السنوي هو ١٤٠٠ دولار سنوياً لكل ١٠٠٠ دولار تستثمر بسعر فائدة مقداره ١٠ بالمئة. أما المشروع ط فانه يخسر.

عند مراجعة ما توصلنا إليه نجد أنه: عند الاختيار ما بين مشاريع الاستثمار، فإن الشركات تقارن العوائد السنوية لأي استثمار مع التكلفة السنوية لرأس المال، والذي يعتمد على سعر الفائدة. الفرق ما بين العوائد السنوية والتكلفة السنوية هو صافي الربح السنوي. وحين يكون صافي الربح السنوي موجباً، فإن الاستثمار يدر مالاً، في حين أن صافي الربح السالب يشير إلى أن الاستثمار يخسر مالاً^(٧).

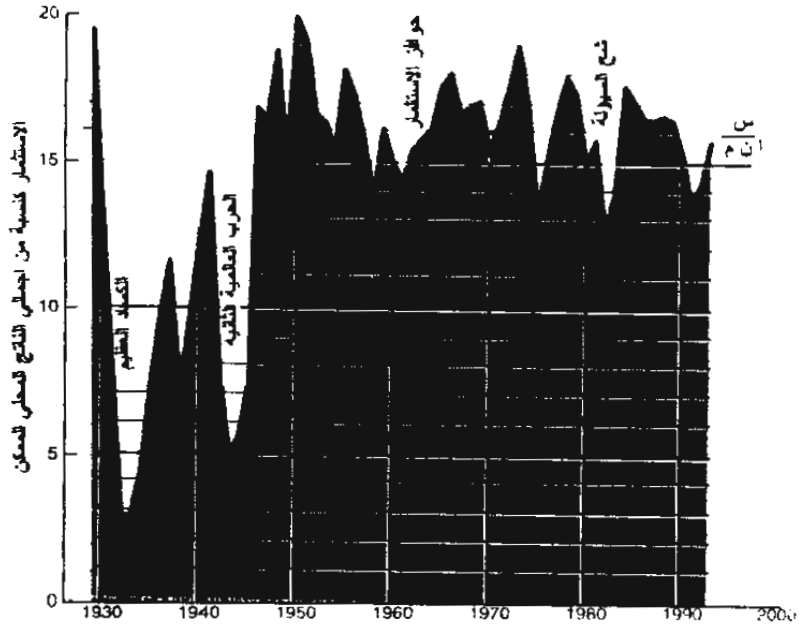
أنظر ثانية إلى الجدول ٢٣ - ٥، تفحص العمود الأخير الذي يبين صافي الربح السنوي بسعر فائدة مقداره ٥ بالمئة. لاحظ أنه عند سعر فائدة بهذا القدر فإن المشاريع الاستثمارية من أ إلى ز تكون مربحة. وبالتالي، قد نتوقع أن تقوم الشركات

(٧) يبسط هذا المثال الحسابات التي يجب أن تقوم بها قطاعات الأعمال بقدر كبير. فالاستثمارات تشتمل عادة على نفق متباين من العوائد، واستهلاك رأس المال، والتضخم، والضرائب، ومضاعفات سعر الفائدة على الأموال المقترضة. والبحوث المتعلقة باقتصادات الخصم والقيم الحالية نجدها في تحليلات نظرية رأس المال وكتب التمويل المتقدمة.

(٨) سنرى فيما بعد أنه حين تتغير الأسعار، فإن من المناسب استخدام سعر الفائدة الحقيقي، والذي يمثل سعر الفائدة الإسمي أو النقدي المعدل تبعاً للتضخم.

الشكل ٢٣ - ١٢ تقلبات الاستثمار، ١٩٩٣ - ١٩٢٩

الاستثمار هو أكثر مكونات الناتج المحلي الإجمالي تقلباً. لاحظ الانخفاض الهائل في الاستثمار خلال عقد الثلاثينات، وخلال الحرب العالمية الثانية (يوم كان الاقتصاد يستثمر في مستقبل الديمقراطية أكثر من استثماره في المصانع) وينخفض الاستثمار بحدة عادة في فترات الركود، كما هو ظاهر في العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٢. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية)



الاستثمار المتقلب

بعد أن عرفنا العوامل المؤثرة في الاستثمار، لن نقف إذا ما اكتشفنا بأن الاستثمار متقلب للغاية، فالاستثمارات تتصرف بطريقة لا يمكن التنبؤ بها لأنها تعتمد على عوامل غير مؤكدة، مثل نجاح أو فشل منتج جديد غير مجرب، والتغير في نسب الضريبة وأسعار الفائدة، والمواقف والمناهج السياسية المتبعة لتحقيق استقرار الاقتصاد، وأحداث مشابهة عرضة للتغيير في الحياة الاقتصادية.

يقدم الشكل ٢٣ - ١٢ صورة عن عدم استقرار الاستثمارات، والتي تبين الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الممكن. لاحظ الانخفاض في مستويات الاستثمار خلال فترة الكساد العظيم خلال عقد الثلاثينات وخلال الحرب العالمية الثانية. لاحظ أيضاً كيف أن حوافز الاستثمار في الستينات زادت حصة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي. هبوط الدورات الاقتصادية، كالتى حدثت خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٢، تميل إلى إحداث هبوط حاد في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

نحو نظرية الطلب الإجمالي

أكملنا الآن مقدمتنا حول المفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي والمكونات الرئيسية للناتج القومي. كما طالعنا محددات الاستهلاك والاستثمار، ورأينا كيف يمكن أن تتغير من سنة إلى أخرى، وبشكل حاد في بعض الأحيان. وهذا يوحي بأن من غير المضمون

انتقال منحني الطلب على الاستثمار

رأينا كيف يؤثر سعر الفائدة على مستوى الاستثمار. لكن الاستثمار يتأثر بقوة أخرى أيضاً. مثلاً، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي سوف ينقل منحني الطلب على الاستثمارات إلى الخارج، كما هو موضح في الشكل ٢٣ - ١١ (أ).

إن زيادة في الضرائب المفروضة على قطاعات الأعمال ستخفض الاستثمارات. إفترض أن الحكومة اقتطعت كضريبة نصف صافي العائد في العمود (٣) من الجدول ٢٣ - ٥، مع عدم خفض سعر الفائدة في العمودين (٤) و (٥). فإن صافي الربح في العمودين (٦) و (٧) سوف يتراجع تبعاً لذلك. [تحقق من أنه إذا كان سعر الفائدة ١٠ بالمئة، وفرضت ضريبة مقدارها ٥٠ بالمئة على العمود (٣) فإن ذلك سيرفع الفاصل الرسوم ليصبح ما بين «ب» و «ج»، وسيترجع الطلب على الاستثمار إلى ٥ مليون دولار]. وقد وضعنا حالة زيادة الضريبة على دخل الاستثمار في الشكل ٢٣ - ١١ (ب).

أخيراً، لاحظ أهمية التوقعات. ماذا لو أصبح المستثمرون متشائمون واعتقدوا أن حصة الاستثمار ستتناقص إلى النصف؟ أو أن يصبحوا متفائلين ويعتقدوا أن الحصة ستضاعف؟ بالعمل من خلال هذه الحالات، يمكننا رؤية مدى أهمية التوقعات على الاستثمار. ويعرض الشكل ٢٣ - ١١ (ج) كيف أن نوبة من التشاؤم قد تنقل جدول الطلب على الاستثمارات.

استمرار تدفق مجموع الانفاق النقدي (الطلب الاجمالي) وتناميه بشكل سلس من سنة لأخرى.

لكن، لا يكفي أن ندرس أجزاء الطلب الاجمالي كل على حده. فجوهر الاقتصاد الكلي هو أن جميع المكونات الفردية للطلب الاجمالي تتفاعل مع بعضها البعض، ومع العرض الاجمالي، لتحديد الناتج القومي. وسوف نبين في الفصول القليلة القادمة كيف تنتقل التغييرات في الاستثمارات، والانفاق الحكومي،

والضرائب، والتجارة الخارجية، وموارد المال لباقي الاقتصاد. وسوف نرى أن الناتج الفعلي الاجمالي يمكن أن ينحرف عن مستوى الانتاج الممكن عند العمالة الكاملة. ونرى أيضاً كيف يمكن للسياسات المالية والنقدية للحكومة أن تكافح الركود والتضخم. ومن الأمور الجوهرية في التحليل حركة الاستهلاك والاستثمار التي درسناها في هذا الفصل.

ملخص

أ - الاستهلاك والادخار

- ١ - دخل الانفاق هو أحد المحددات المهمة للاستهلاك والادخار. دالة الاستهلاك هي العلاقة التي تربط مجموع الاستهلاك مع مجموع الدخل. وحيث أن كل دولار من الدخل إما أن يستهلك أو يدخر، فإن دالة الادخار، هي الوجه الآخر لدالة الاستهلاك. وقد لخصنا صفات دالتي الاستهلاك والادخار على صفحات هذا الفصل ويجب دراستها بعناية.
- ٢ - جمع دالات الاستهلاك الفردية معاً، يعطينا دالة الاستهلاك القومية. وهذا يبين في أبسط صورة مجموع النفقات الاستهلاكية كدالة على دخل الانفاق. وللتغيرات الأخرى، مثل الثروة، والسن، وتوقعات الدخل المستقبلية، تأثير كبير على أنماط الاستهلاك.
- ٣ - تراجع معدل الادخار الشخصي بحدّة خلال العقد الماضي. وقد اقلق هذا التوجه علماء الاقتصاد لأن المخدرات الشخصية هي أحد المكونات الرئيسية للادخار القومي. وقد أشارت الدراسات التي بحثت أسباب تراجع معدل الادخار الى احتمالات مختلفة مثل تزايد سخاء برامج التأمين الاجتماعي الفدرالية، وبطء النمو في الاقتصاد، والتغيرات في أسواق رأس المال.

ب - الاستثمار

- ٤ - المكون الرئيسي الثاني للانفاق هو الاستثمار في الاسكان، والمنشآت، والمعدات. وتستثمر الشركات للحصول على أرباح. لذلك، فإن القوى الاقتصادية الرئيسية التي تحدد الاستثمار هي الإيرادات التي يحققها الاستثمارات (التي تتأثر بشكل أساسي بحالة الدورة الاقتصادية ونراها في مبدأ المعجل)، وتكلفة الاستثمار (التي يحددها سعر الفائدة والسياسة الضريبية)، وحالة التوقعات المستقبلية. ونظراً لأن محددات الاستثمار تعتمد على أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بها، فإن الاستثمار هو أكثر مكونات مجمل الانفاق تقلباً.
- ٥ - من العلاقات المهمة منحنى الطلب على الاستثمار. الذي يربط ما بين مستوى الانفاق على الاستثمار وسعر الفائدة. وحيث إن أرباحية الاستثمار تتباين عكسياً مع سعر الفائدة، والتي هي تكلفة رأس المال، فإن في وسعنا اشتقاق منحنى طلب على الاستثمار يميل الى أسفل. وفرض سعر أعلى للفائدة سيقود الشركات الى إلغاء بعض المشاريع الاستثمارية.

مفاهيم للمراجعة

الاستهلاك والادخار	الميل الحدي للادخار (م ح د)	نقطة التعادل
- أنماط الميزانية	- م ح س + م ح د = ١	- خط الـ ٤٥
- دخل الانفاق، الاستهلاك، الادخار.	- دالة الاستهلاك القومي مقابل دالة	الاستثمار
- دالتي الاستهلاك والادخار.	استهلاك الأسرة	- محددات الاستثمار، العوائد، التكاليف، التوقعات.
- معدلات الادخار الشخصي	- محددات الاستهلاك: دخل الانفاق	- دور سعر الفائدة في الاستثمار.
- الميل الحدي للاستهلاك (م ح س)	الجاري، الدخل الدائم، السن، الثروة.	- دالة طلب الاستثمار.

أسئلة للمراجعة

- ١ - لخص أنماط الميزانية للطعام، والملابس، والكماليات، والادخار
- ٢ - عند العمل بدالة الاستهلاك، وجدول طلب الاستثمار، علينا أن نميز ما بين الانتقال والتحرك على طول المنحنيات.
- ٣ - حدد بدقة لكلا المنحنيين، التغيرات التي قد تقود الى الانتقال، وتلك التي قد تقود الى التحرك على طول المنحنيات.

٩ - باستخدام جدول الطلب على الاستثمار الذي تمّ دعمه في السؤال ٨، وافترض أن سعر الفائدة هو ١٠ بالمئة، احسب مستوى الاستثمارات للحالات من أ إلى د في السؤال ٨.

١٠ - مسألة متقدمة : وفقاً لنموذج دورة الحياة، يستهلك الناس سنوياً كمية تعتمد على دخلهم مدى الحياة بدلاً من دخلهم الحالي. افترض أنك تتوقع الحصول على دخل في المستقبل وفقاً للجدول التالي (بدولارات ثابتة) :

افترض أن ليس هناك أية فائدة تدفع على المدخرات. وليس لديك مدخرات سابقة. ثم افترض أنك تريد أن «تتسق» استهلاكك (أن تتمتع باستهلاك متساو كل سنة) بسبب تناقص الاشباع الإضافي من الاستهلاك الإضافي. استنبط

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الدخل	الاستهلاك	المدخرات	الإسقاط التراكمي	(نهاية السنة)
السنة	\$	\$	\$	\$
١	٣٠.٠٠٠	-	-	-
٢	٣٠.٠٠٠	-	-	-
٣	٢٥.٠٠٠	-	-	-
٤	١٥.٠٠٠	-	-	-
٥	٠	-	-	-

* متقاعد

أفضل مسار لاستهلاكك خلال السنوات الخمس، واكتب الأرقام في العمود (٣). ثم احسب مدخراتك وأدخل المبلغ في العمود (٤)؛ ضع ثروة نهاية المدة الخاصة بك، أو مدخراتك التراكمية لكل سنة في العمود (٥). ما هو معدل متوسط ادخارك في السنوات الأربع الأولى؟

بعد ذلك، افترض أن برنامج الضمان الاجتماعي للحكومة قد فرض ضريبة مقدارها ٢٠٠٠ دولار عن كل سنة من سنوات عملك، ويعطيك ٨٠٠٠ دولار سنوياً كتقاعد في السنة الخامسة. إذا كنت ما زلت ترغب في تنسيق استهلاكك، احسب خطة ادخارك التي قمت بمراجعتها. كيف أثر برنامج الضمان الاجتماعي على استهلاكك؟ ما هو تأثير ذلك على معدل متوسط ادخارك في السنوات الأربع الأولى؟ هل يمكنك معرفة السبب في ادعاء بعض علماء الاقتصاد بأن الضمان الاجتماعي يمكن أن يخفض الادخار؟

ب - اشرح شفهيًا وبين برسم بياني ما إذا كانت الأمور التالية انتقالاً أم تحركاً على طول دالة الاستهلاك: زيادة في دخل الانفاق، انخفاض في الثروة، هبوط في أسعار الأسهم.

ج - اشرح شفهيًا، وبين برسم بياني ما إذا كانت الأمور التالية انتقالاً أم تحركاً، على طول منحني طلب الاستثمار: توقع هبوط المخرجات في العام القادم، زيادة في سعر الفائدة، هبوط في التضخم.

٢ - كيف جرى بالضبط احتساب «م ح س» و «م ح د» في الجدول ٢٣ - ٢٤؟ بين ذلك باحتساب «م ح س» و «م ح د» بين النقطتين «أ» و «ب». فسر لماذا يجب أن يكون م ح س + م ح د = ١.

٤ - أنا استهلك خطي «كله» عند كل مستوى من مستويات الدخل. أرسم دالتي استهلاكتي وإدخاري. ما هي «م ح س» و «م ح د» الخاصة بي؟

٥ - قدر دخلك، واستهلاكك، وإدخارك خلال العام الماضي. إذا كان إدخارك سالباً (أي أنك تستهلك أكثر من دخلك)، كيف مولت إدخارك السالب؟ قدر تركيبة استهلاكك وفقاً للفئات الرئيسية المدرجة في الجدول ٢٣ - ١.

٦ - على طول دالة الاستهلاك، يتغير الدخل أكثر من الاستهلاك. ما الذي يفترضه ذلك ضمناً بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك «م ح س»، والميل الحدي للإدخار «م ح د».

٧ - «التغيرات في دخل الانفاق تقود إلى تحركات على طول دالة الاستهلاك؛ التغيرات في الثروة أو عوامل أخرى تقود إلى انتقال دالة الاستهلاك». فسر هذا البيان بإعطاء صورة عن كل حالة.

٨ - ما هي تأثيرات الأمور التالية على دالة طلب الاستثمار المبينة في الجدول ٢٣ - ٥ والشكل ٢٣ - ١٠؟

١ - مضاعفة العوائد السنوية لكل ١٠٠٠ دولار مستثمرة والمبينة في العمود (٣).

ب - ارتفاع في سعر الفائدة إلى ١٥ بالمئة سنوياً.

ج - إضافة مشروع تاسع مع بيانات في الأعمدة الثلاثة الأولى هي (ي، ١٠، ٧٠).

د - ضريبة بمقدار ٥٠ بالمئة على صافي الربح المبين في العمودين (٦) و (٧).

الطلب الاجمالي ونموذج المضاعف

من العيوب البارزة للمجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه فشله في الاعداد لعمالة كاملة، وتوزيعه الاعتباطي وغير المنصف للثروة والدخل.
جون ماينرد كينز، النظرية العامة في العمالة، والقائدة، والأسعار (١٩٣٥)

مفهومه لعلماء الاقتصاد وصناع السياسة قبل عقد الثلاثينات الذين كانوا يتخبطون لاجاد حل للكساد والتضخم. لكن منذ أن طور كينز والكتاب الذين تبعوه موضوع الاقتصاد الكلي صار لدى علماء الاقتصاد أداة قوية لفهم أسباب حدوث الركود والطفرات الاقتصادية، وما الذي يمكن فعله حيالها.

كان هناك الكثير من الطعون، والتعديلات، والتمحيص على إطار العمل الاساسي الذي طرحه كينز قبل أكثر من ستين عاماً. ومع ذلك تبقى نظرية الطلب الاجمالي إحدى أفضل الطرق المتاحة لعلماء الاقتصاد لفهم الدورة الاقتصادية، لذلك فسوف نشرح في الجزء الأول من هذا الفصل المبادئ الأساسية، لتحليلات الطلب الاجمالي. ثم نبلور في الجزء الثاني من هذا الفصل والفصل الذي يليه، النموذج المضاعف لكينز، والذي هو أبسط منهج لفهم الطريقة التي تقود فيها التغيرات في قنوات الانفاق مثل الاستثمارات، ونفقات الحكومة والضرائب، والتجارة الخارجية، إلى تغييرات في الطلب الاجمالي ثم إلى تغييرات في المخرجات والعمالة. يزودنا الشكل ٢٤ - ١ بخارطة ارشادية لهذه التحليلات.

مثل حجر القوي في بركة ماء، فإن كل فعل اقتصادي يولد موجات من ردود الأفعال في الاقتصاد كله. فحين بنى والت ديزني مدينة ملاهي جديدة - كعمل استثماري - فقد اوجد المئات من فرص العمل لعمال البناء، وصار لدى العمال دخل أكبر لشراء السيارات وأجهزة الفيديو، ورقائق الذرة. وحين تخفض الحكومة الفدرالية ما تنفقه على شراء المقاتلات النفاثة، فإن ذلك يعني تسريح مئات الآلاف من العاملين في الصناعات الجوية والفضائية، الذين يجب أن يشدوا الأحزمة على بطونهم، إلى أن يجدوا أعمالاً جديدة. وحين تباع شركة بوينغ طلبية كبيرة من الطائرات إلى شركة طيران أجنبية، فإن عملية التصدير هذه تضع ملايين الدولارات من الأرباح في جيوب حملة الأسهم، والذين بدورهم قد يحركوا الاقتصاد عن طريق شراء بيوت وسيارات جديدة، وإقراض المال لشركات تستثمره.

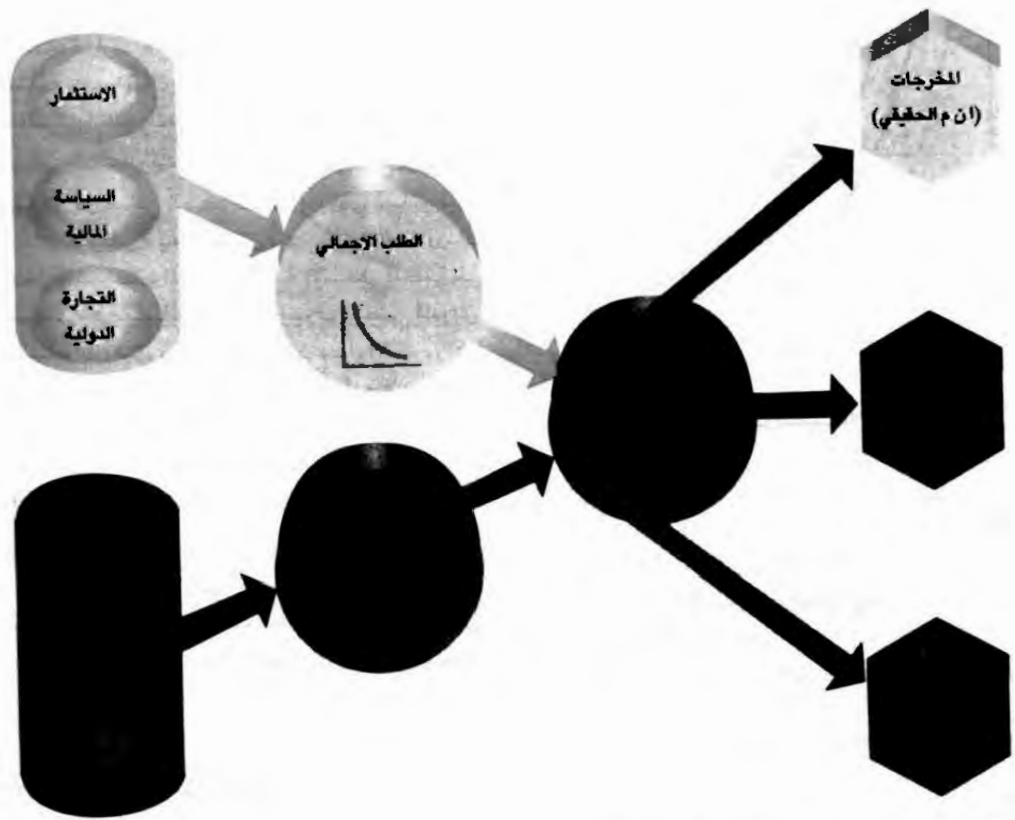
نرى في هذه الأنشطة أحد الدروس المركزية للاقتصاد الكلي: فأي تغيير في الطلب الاجمالي - سواء كان استثماراً، أو مشتريات حكومية، أو تجارة خارجية - سيكون له تأثير قوي على مجمل المخرجات، والعمالة، والأسعار. ولم تكن هذه النقطة

الاسس التحليلية للطلب الاجمالي

أ

الاقتصاد.
الطلب الاجمالي (aggregate demand) (ط أ) هو مجموع كمية المخرجات التي يتم شراؤها طوعاً عند مستوى معين من السعر، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. ط أ هو الانفاق المرغوب فيه

في المقدمة إلى موضوع الاقتصاد الكلي في الفصل ٢١، رأينا من مراجعة شاملة كيف يحدد تفاعل الطلب والعرض الاجماليان مستوى المخرجات والأسعار. سنبحث الآن الطلب الاجمالي بتفصيل أكثر، بهدف الحصول على فهم أفضل للقوى التي تقود



الشكل ٣٤ - ١. كيف يحدد الطلب الإجمالي المخرجات

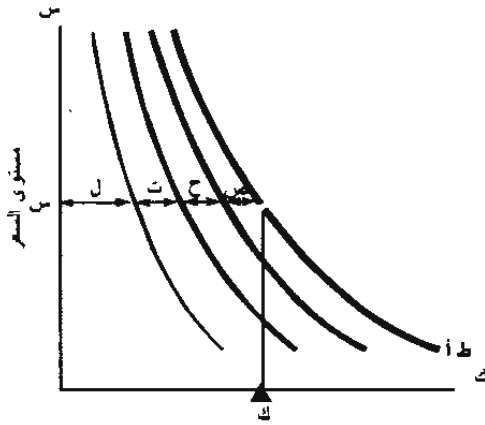
يبحث هذا الفصل والفصل الذي يليه في محددات الطلب الإجمالي ويطوران النموذج المضاعف لكيّنز. وهما يوضحان التفاعل ما بين الانفاق الاستهلاكي المستحث والتغيرات الخارجية مثل الاستثمار، ونفقات الحكومة وضرائبها، والصادرات. وتبين، إضافة إلى ذلك، كيف تحدد هذه التغيرات مجتمعة إجمالي المخرجات والعمالة.

٢ - الاستثمار. الانفاق على الاستثمار (ت) يشمل المشتريات من المباني والمعدات والبضائع المكسدة في المخازن. وقد بين تحليلنا في الفصل ٢٣ أن المحددات الرئيسية للاستثمار هي مستوى المخرجات، وتكلفة رأس المال (كمحدد للسياسات الضريبية مع أسعار الفائدة وغير ذلك من الأمور المالية)، والتوقعات بالنسبة للمستقبل. والقناة الرئيسية التي يمكن للسياسة الاقتصادية أن تؤثر فيها على الاستثمار هي السياسة النقدية.

٣ - مشتريات الحكومة. المكون الثالث للطلب الإجمالي هو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (ح): مشترياتها من سلع مثل الدبابات أو معدات شق الطرق علاوة على خدمات

في جميع قطاعات الانتاج: الاستهلاك، والاستثمار الشخصي المحلي، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والصادرات. وله أربعة مكونات:

١ - الاستهلاك. كما رأينا في الفصل السابق فإن الاستهلاك (ل) يتحدد أساساً بدخل الانفاق، والذي هو الدخل الشخصي ناقص الضرائب. العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك هي الاتجاهات المتوقعة في الدخل، وثروة الأسرة، والمستوى الإجمالي للأسعار. وتركز تحليلات الطلب الإجمالي على محددات الاستهلاك الحقيقي (أي الاستهلاك الإسمي أو النقدي مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك).



الشكل ٢٤ - ٢. مكونات الطلب الاجمالي

يتكون الطلب الاجمالي من اربعة ابواب - الاستهلاك (ل)، والاستثمارات المحلية الخاصة (ت) والانفاق الحكومي على السلع والخدمات (ح) وصافي الصادرات (ص). ينتقل الطلب الاجمالي حين يكون هناك تغييرات في السياسات الاقتصادية الكلية (مثل التغييرات النقدية او تغير في نفقات الحكومة او معدلات الضريبة) او تحولاً في احداث خارجية تؤثر على الانفاق (كما هو الحال حين يحدث تغير في المخرجات الاجنبية، تؤثر على ص، او ثقة في الاعمال تؤثر على ت).

القضاة او مدرسي المدارس العامة. وبالعكس الاستهلاك والاستثمار، فان هذا الجزء من الطلب الاجمالي تحدده مباشرة قرارات الحكومة المتعلقة بالانفاق؛ فحين يقرر المنتجون شراء طائرة مقاتلة جديدة فإن هذه المخرجات تضاف الى الناتج المحلي الاجمالي.

٤ - صافي الصادرات المكون الاخير من مكونات الطلب الاجمالي هو صافي الصادرات (ص)، والذي يساوي قيمة الصادرات ناقص قيمة المستوردات. وتحدد المستوردات بالدخل والمخرجات المحلية، ونسبة الاسعار المحلية الى الاسعار الاجنبية، وسعر الصرف الاجنبي للدولار. والصادرات (التي هي مستوردات الدول الاخرى) هي الصورة المقابلة للمستوردات، وتحددها المدخلات والدخل في البلدان الاجنبية، والاسعار النسبية، واسعار الصرف. لذلك، فان صافي الصادرات يحدد بالمدخلات المحلية والاجنبية والاسعار النسبية، واسعار الصرف.

يبين الشكل ٢٤ - ٢ منحني د ا ومكوناته الاربعة الرئيسية. عند مستوى السعر (س)، يمكننا قراءة مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، وصافي الصادرات، والتي مجموعها (ك). ومجموع ابواب الانفاق الاربعة عند مستوى السعر هذا هو الانفاق الاجمالي، او الطلب الاجمالي عند مستوى السعر هذا.

منحنى الطلب الاجمالي

المنحدر الى اسفل

الشكل ٢٤ - ٢ هو صورة مبسطة للغاية لهيكل منحنى الطلب الاجمالي. وسوف تلاحظ أولاً أن منحنى الطلب الاجمالي ينحدر نزولاً. وهذا يعني أن مستوى الانفاق الحقيقي ينخفض كلما ارتفع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، مع بقاء الاشياء الاخرى متساوية.

فلماذا ينحدر منحنى الطلب الاجمالي الى أسفل؟ هناك عدة اسباب، إلا أن أهمها هو «تأثير العرض النقدي». تذكر أننا حين نرسم منحنى ط ا، تبقى الاشياء الاخرى ثابتة، ويبقى العرض النقدي بشكل خاص ثابتاً، بحيث تبقى الكمية الاسمية من النقود دون تغيير حتى وإن ارتفعت الاسعار.

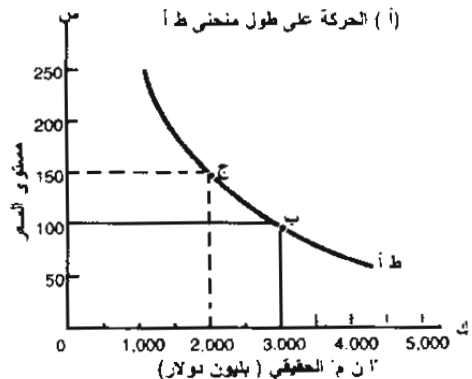
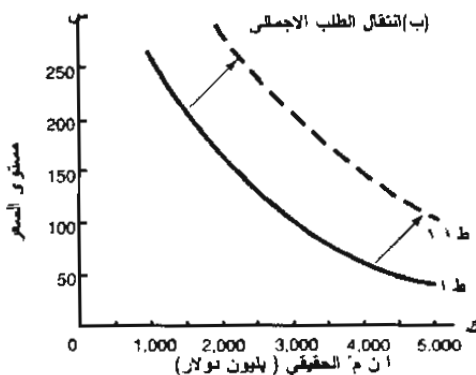
لكن اذا بقي العرض النقدي ثابتاً في حين ارتفع مستوى الاسعار، فإن العرض الحقيقي من النقود ينخفض. ونحن نعرف العرض الحقيقي من النقود على أنه العرض الجاري او الاسمي من النقود مقسوماً على مستوى السعر. مثال ذلك، اذا كان العرض النقدي ثابتاً عند ٦٠٠ بليون دولار، وارتفع الرقم القياسي للأسعار من ١٠٠ الى ١٥٠، عندها ينخفض العرض

الحقيقي من النقود من ٦٠٠ بليون دولار الى ٤٠٠ (= ٦٠٠ / ١٥٠) بليون دولار.

ومع تقلص العرض الحقيقي من النقود، يصبح المال شحيح نسبياً او «صعب المئال». وترتفع أسعار الفائدة، ودفعات الرهن، ويصبح الحصول على قرض أصعب؛ ويسبب شح النقد تراجع الاستثمار، والاستهلاك، وحتى صافي الصادرات. باختصار، فإن ارتفاعاً في الاسعار مع ثبات العرض النقدي، وبقاء الاشياء الاخرى متساوية سيؤدي الى شح النقد، مما ينجم عنه هبوط في مجموع الانفاق الحقيقي^(١). والتأثير الصافي لذلك هو حركة على طول منحنى ط ا المنحدر الى اسفل.

يمكننا استكمال مثالنا عن حركة على طول منحنى ط ا في الشكل ٢٤ - ٣ (١). افترض أن الاقتصاد في وضع توازن عند النقطة ب، مع مستوى سعر مقداره ١٠٠ (حسب اسعار ١٩٩٢)، وناتج محلي اجمالي حقيقي مقداره ٣٠٠٠ بليون دولار، وعرض

(١) سببت آلية انتقال الآثار النقدية بتفصيل أكبر في الفصول القادمة.



الشكل ٣٢ - ٣. الحركة على طول منحنى الطلب الإجمالي مقابل انتقال الطلب الإجمالي
في (أ) فإن مستوى أعلى للسعر مع ثبات العرض النقدي سيقود إلى شع في النقود، وأسعار فائدة أعلى، وتراجع الانفاق على الاستثمارات الحساسة للفائدة والاستهلاك. ونرى هنا حركة على طول منحنى ط أ مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.
في (ب)، الأشياء الأخرى لم تعد ثابتة. وتقود التغييرات في المتغيرات التي يقوم عليها ط أ - مثل العرض النقدي، والسياسة الضريبية، والوحدة السياسية الألمانية، أو النفقات العسكرية - إلى تغييرات في مجموع الانفاق عند سعر معين.

باختصار:

رأينا أن منحنى ط أ ينحدر إلى أسفل مشيراً إلى أن الناتج الحقيقي المطلوب يهبط مع ارتفاع مستوى الأسعار. والسبب الرئيسي لانحدار منحنى ط أ إلى أسفل هو تأثير العرض النقدي، حيث أن ارتفاع الأسعار، التي تفرض مع بقاء العرض النقدي الاسمي ثابتاً ينتج شحاً في النقد مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الإجمالي.

تحذير: الطلب في الاقتصاد الجزئي مقابل الطلب في الاقتصاد الكلي. بعد أن رأينا منحنى الطلب الإجمالي، علينا أن نتوقف لتحذير مهم حول



الفرق ما بين منحنى الطلب في الاقتصاد الكلي ومنحنى الطلب في الاقتصاد الجزئي. نذكر من دراستنا للعرض والطلب في الاقتصاد الجزئي أن السعر المتعلق بمنحنى الطلب لسلعة مفردة يقع على المحور العمودي، وإنتاج تلك السلعة على المحور الأفقي، مع إبقاء جميع الأسعار الأخرى ومداخل المستهلكين ثابتة.

وبعكس ذلك، في منحنى الطلب الإجمالي، تتباين مستويات السعر العام على طول المحور العمودي. علاوة على ذلك، فإن مجموع المخرجات والمداخل تتباين على طول منحنى ط أ، في حين يبقى مستوى الإنتاج والدخل ثابتين بالنسبة إلى الطلب للجزئي.

أخيراً، الميل السلبي لمنحنى طلب الاقتصاديات الصغرى يأتي من قدرة المستهلك على استبدال سلع أخرى بالسلعة المعنية. فإذا

نقدي مقداره ٦٠٠ بليون دولار. بعد ذلك، يفرض أنه وبسبب حصاد سي، ارتفع مستوى السعر إلى ١٥٠. ولأن العرض النقدي بقي ثابتاً، فقد انخفض العرض النقدي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) من ٦٠٠ بليون دولار إلى ٤٠٠ بليون دولار. ومع شح السيولة النقدية الآن، فقد ارتفعت أسعار الفائدة. والنتيجة هي انخفاض الانفاق على الاسكان، والمصانع والمعدات، والسيارات، والقطاعات الأخرى التي تتأثر بتغير أسعار الفائدة. وصافي التأثير هو أن مجموع الانفاق الحقيقي هبط إلى ٢٠٠ بليون دولار، المعبر عنها بالنقطة ج. وسوف يؤثر الانخفاض الحقيقي في العرض النقدي على الطلب الإجمالي بسبب الألية النقدية المهمة التي سنناقشها بالتفصيل في فصول قادمة.

ثمة عوامل أخرى تساهم في العلاقة ما بين الانفاق الحقيقي ومستوى الأسعار، رغم أنها اليوم أقل أهمية من الناحية الكمية من تأثير العرض النقدي (٢).

(٢) مثال ذلك، يرتبط الانفاق الحقيقي ومستوى الأسعار من خلال «تأثير التوازن الحقيقي» أو «تأثير بيجو» نسبة إلى الاقتصادي الكلاسيكي أ. سي. بيجو (A. C. Pigou). ويقوم هذا التأثير على ملاحظة أن الناس يحتفظون عادة بجزء من ثروتهم كإرصدة نقدية. وحين يرتفع مستوى الأسعار فإن قيمة إرصدهم النقدية تنخفض وتتقلص ثروتهم الحقيقية. ومع انخفاض ثروة الأسر فإن الانفاق الاستهلاكي والطلب الإجمالي يميل أن ينخفض.

متغيرات السياسة الاقتصادية

السياسة النقدية زيادة في العرض النقدي تخفض أسعار الفائدة وتحسن شروط الإقراض، وتدفع استثمار واستهلاك السلع المتينة الى مستويات أعلى.

السياسة المالية الزيادة في النفقات على السلع والخدمات تزيد الاتفاق بشكل مباشر، خفض الضرائب او الزيادة في الدفعات التحويلية تزيد الدخل وتدفع الى استهلاك أعلى.

متغيرات خارجية

مخرجات اجنبية

نمو المخرجات في الخارج يقود الى زيادة في صافي الصادرات. ارتفاع سعر السلع المخزنة او سعر المساكن ينتج ثروة أكبر للأسر ويزيد بالتالي الاستهلاك؛ ويقود هذا أيضاً الى خفض تكلفة رأس المال، وزيادة الاستثمار في الأعمال.

قيمة الأصول

انخفاض سعر النفط ارتفاع الانتاج العالمي من النفط يخفض أسعار النفط العالمية. ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك وازدياد ثقة قطاعات الأعمال يزيد الاستهلاك، وشراء السيارات، والاستثمار.

انخفاض سعر النفط

التقدم التكنولوجي يمكن للتقدم التكنولوجي أن يفتح الباب لفرص جديدة للاستثمار في الأعمال والاستهلاك. من الأمثلة المهمة السكك الحديدية، والسيارات، والحاسوب.

التقدم التكنولوجي

غيرها الأحداث السياسية، واتفاقيات التجارة الحرة، ونهاية الحرب، الباردة كلها أمور تزيد من ثقة قطاعات الأعمال والمستهلكين وتزيد الاتفاق على الاستثمار والسلع الاستهلاكية المتينة.

غيرها

الجدول ٢٤ - ١. عوامل عدة يمكن أن تزيد الطلب الاجمالي وتنقل منحني ط ١ الى الخارج

أبسط أشكال منحني الطلب الاجمالي تربط مجموع الاتفاق بمستوى السعر. لكن ثمة عوامل عديدة تؤثر في الطلب الاجمالي - بعض متغيرات السياسة، وعوامل خارجية أخرى. ويبين الجدول التغيرات التي قد تعمل الى زيادة الطلب الاجمالي ونقل منحني ط ١ خارجاً.

ارتفاع مستوى السعر، وبقاء الأشياء الأخرى ثابتة. لكن الأشياء الأخرى تميل الى التغير، وهذا المؤثرات تولد تغييرات في الطلب الاجمالي. فما هي المتغيرات الرئيسية التي تقود الى انتقال الطلب الاجمالي؟

يمكن تقسيم محددات ط ١ الى فئتين، كما هو مبين في الجدول ٢٤ - ١. تضم المجموعة الأولى «متغيرات السياسة الاقتصادية» الرئيسية التي تسيطر عليها الحكومة. وهي السياسة النقدية - أي الخطوات التي يمكن للبنك المركزي بمقتضاها أن يؤثر في النقد المعروض وغير ذلك من الأوضاع المالية - والسياسة المالية - الضرائب والنفقات الحكومية. ويبين الجدول ٢٤ - ١ كيف يمكن للسياسات الحكومية أن تؤثر في المكونات المختلفة للطلب الاجمالي.

الفئة الثانية هي «المتغيرات الخارجية»، او المتغيرات التي تتقرر خارج إطار ع ١ - ط ١. وكما يبين الجدول ٢٤ - ١، فإن بعض هذه المتغيرات (مثل الحروب او الثورات) هي خارج أهداف التحليل في الاقتصاد الكلي، فبعضها (مثل النشاط الاقتصادي الاجنبي) خارج سيطرة السياسة المحلية، والبعض الآخر (مثل السوق المالي) له حركة مستقلة مهمة.

ارتفع سعر اللحم، فإن الكمية المطلوبة تهبط لأن المستهلكين سيستبدلون اللحم بالخبز والبطاطا، ويستخدمون المزيد من السلع الأرخص نسبياً، وأقل من السلع الأغلى نسبياً. ويميل منحني الطلب الاجمالي الى أسفل لسبب مختلف تماماً، وهو أن مجموع الاتفاق يهبط حين يرتفع مستوى السعر الاجمالي بسبب ضرورة تقنين الكمية المعروضة من النقود عن طريق رفع سعر الفائدة، والتشدد في إعطاء القروض، وخفض الاتفاق.

تختلف منحنيات ط ١ في الاقتصاد الكلي عن مثيلاتها في الاقتصاد الجزئي لأن منحني الطلب الكلي يرسم التغيرات في السعر والمخرجات للاقتصاد كله في حين تحلل منحنيات الطلب الجزئية سلوك سلعة مفردة. أضف الى ذلك، يميل منحني ط ١ الى أسفل بشكل رئيسي بسبب تأثير العرض النقدي، في حين يميل منحني الطلب الجزئي الى أسفل بسبب تأثير الاستبدال مع بقاء المداخل وأسعار السلع الأخرى ثابتة.

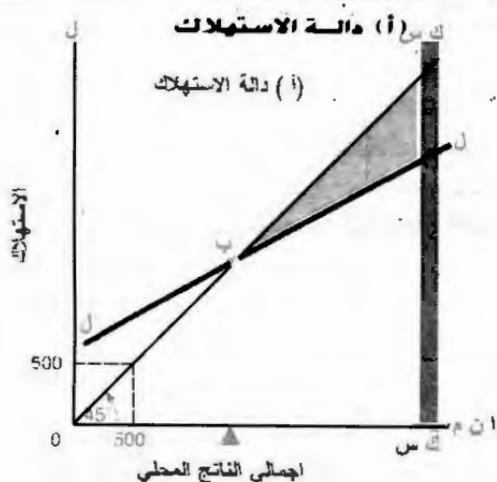
انتقال الطلب الاجمالي

رأينا أن مجموع الاتفاق في الاقتصاد يميل الى الهبوط مع

الصناعي على التمتع بتوسع اقتصادي مستمر. وفي الفترة الأخيرة أوحى البعض بأن ثورة الاتصالات لعقد التسعينات الحالي قد تطلق موجة هائلة من الاستثمارات، حيث تنفق الشركات عشرات البلايين من الدولارات على مد شبكات الألياف الضوئية وإشادة البنى التحتية «لترق المعلومات المتفوقة».

التيار الرئيسي في التفكير الاقتصادي الكلي اليوم هو منهج يعود بجذوره إلى التقاليد الكينزية لكنه يشتمل على تطورات حديثة أيضاً. وهذا المنهج، المعروف باسم «الاقتصاد الكلي الكينزي»، يقبل بفكرة أن مختلف السياسات والقوى الخارجية تحرك الاقتصاد في فترات مختلفة. مثال ذلك، يمكن اعتبار أن السياسة المالية كانت المحدد الرئيسي للطلب الاجمالي خلال الحرب العالمية الثانية، يوم كانت النفقات العسكرية تستنفد حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي. إلا أنه في السنوات الأخيرة، وبعد أن نشط الاحتياطي الفدرالي في محاربة التضخم والبطالة، أصبح للسياسة النقدية تأثير مسيطر على تقلبات النشاط الاقتصادي.

بعد أن رأينا العناصر الرئيسية المكونة لنظرية الطلب الاجمالي، ننتقل الآن إلى أبسط تجسيد لها، النموذج المضاعف.



فما هو تأثير التغيير في المتغيرات الكامنة خلف منحني ط ١ ؟ افترض مثلاً، أن الحكومة زادت مشترياتها من الدبابات، واقنعة الغاز، والطائرات لخوض الحرب. فإن تأثير هذه الخطوة هو زيادة الانفاق الحكومي (ح). وما لم توازن مكونات الانفاق الأخرى الزيادة في ح، فإن منحني ط ١ سينتقل إلى الخارج وإلى اليمين مع ازدياد ح. وبالمثل، فإن زيادة في عرض النقد، أو هبوطاً في أسعار النفط، أو زيادة في قيمة ثروة المستهلك (بسبب زيادة سعر الأسهم، مثلاً) ستقود إلى زيادة في الطلب الاجمالي وانتقال منحني ط ١ إلى الخارج.

يبين الشكل ٢٤ - ٢ (ب) كيف يمكن للتغيير في المتغيرات المدرجة في الجدول ٢٤ - ١ أن تؤثر في منحني ط ١. وكما تختبر فهمك للموضوع، قم بإعداد جدول مماثل يبين القوى التي قد تميل إلى خفض الطلب الاجمالي (انظر السؤال الثاني في نهاية هذا الفصل).

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في الطلب

في حين يتفق علماء الاقتصاد بشكل عام على العوامل المؤثرة في الطلب، فإنهم يختلفون حول مدى الأهمية التي تعزى لمختلف القوى. مثلاً، يركز بعض علماء الاقتصاد بشكل رئيسي على القوى النقدية في تحليل حركات الطلب الاجمالي، ويشددون بشكل خاص على دور العرض النقدي. ووفقاً لما يقوله هؤلاء، الذين غالباً ما يطلق عليهم اسم «النقديين» (monetarists) فإن العرض النقدي هو المقرر الأساسي لمجموع مبالغ الانفاق.

ويركز علماء آخرون على عوامل خارجية. مثال ذلك، جادل بعضهم على أن التقدم التكنولوجي هو أحد المحددات الأساسية للازمات والطفرات الاقتصادية. مثلاً، كانت السكك الحديدية عملية من الناحية التجارية، خلال خمسينات القرن التاسع عشر. وكان ذلك الابتكار فاتحة عقدتين من الاستثمارات الضخمة في مجال السكك الحديدية في كافة أنحاء العالم، وساعد الاقتصاد

الشكل ٢٤ - ٢. الناتج القومي يحدد مستويات الاستهلاك والادخار.

الخط ل هو دالة الاستهلاك للدولة في حين أن م هو دالة الادخار. تذكر أن هاتين الدالتين ترتبطان معاً وكان كل واحدة منهما الصورة المعاكسة للأخرى. نقطة التعادل هنا هي ب - في الرسم العلوي حيث يتقاطع الخط ل مع خط ال ٤٥، وفي الرسم السفلي حيث يتقاطع الخط م مع المحور الأفقي. هل يمكنك أن تفسر السبب في أن السهمين اللذين على استقامة عمودية واحدة يجب أن يتساويا في الطول؟ النقطان المشار إليهما بالرقم ٥٠٠ تؤكدان على الخاصية المهمة لخط ال ٤٥: فإية نقطة ترسم عليه تشير إلى مسافة عمودية مساوية تماماً للمسافة الأفقية. المسافة المظلة ك س ك س في الشكلين يبين مستوى أ ن م الممكن.

تحديد المخرجات بالإدخار والاستثمار

علينا أولاً أن نتفحص العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك. تذكر أن الفصل ٢٣ أعطى صورة مبسطة عن دالتي الاستهلاك والإدخار للامة. وقد بنيت جداول الاستهلاك والإدخار تلك على معرفتنا بموازنة مختلف العائلات، وثرواتها، وما إلى ذلك. يبين الشكل ٢٤ - ٤ دالتي الاستهلاك والإدخار القوميتين^(٢). وتوضح كل نقطة على دالة الاستهلاك الكمية المرغوب فيها، أو المخطط لها من الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات دخل الانفاق. وتبين كل نقطة على منحني الإدخار المدخرات المرغوب فيها أو المخطط لها عند ذلك المستوى من الدخل. والجداول يرتبطان ببعضهما برباط وثيق: حيث أن $L + M$ تساوي دائماً الدخل، ومنحنيا الاستهلاك والإدخار هما مرأتان توأمان مجموع قيمتهما يساوي دائماً القيمة على الخط ٤٥.

رأينا أن الإدخار والاستثمار يعتمدان على عوامل مختلفة للغاية: فالإدخار (والاستهلاك) يعتمدان بشكل أساسي على الدخل وعوامل أخرى مختلفة (مثل المخرجات المتوقعة مستقبلاً، وأسعار الفائدة، والسياسة الضريبية، وثقة قطاعات الأعمال) للتبسيط هنا، عاملنا الاستثمارات على أنها تعتمد على عوامل خارجية فقط. وهذا يجعل الاستثمار متغيراً خارجياً، يتحدد مستواه خارج النموذج. افترض أن فرص الاستثمار محددة بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار سنوياً بغض النظر عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أننا إذا رسمنا منحني للاستثمار مقابل Y ن م، فسوف يكون خطأ أفقياً - ودائماً على البعد نفسه عن المحور الأفقي. وهذه الحالة موضحة في الشكل ٢٤ - ٥، حيث أشير إلى خط الاستثمار بالحرفين T لتميزه عن خط الإدخار المسمى M .

يتقاطع خط الإدخار والاستثمار عند النقطة Y في الشكل ٢٤ - ٥ وهذه النقطة تقابل مستوى Y ن م المعطى عند النقطة N ويمثل مستوى توازن المخرجات في نموذج المضاعف.

هذا التقاطع لمنحنيا الإدخار والاستثمار هو مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي الذي سينجذب الناتج القومي نحوه.

(٢) سنبسّط الصورة هنا بشكل مبدي عن طريق إبقاء الضرائب، وأرباح الشركات المساهمة غير الموزعة، والتجارة الخارجية، واستهلاك الأصول، والسياسة المالية للحكومة خارج إطار التحليل. وسنفترض الآن أن الدخل هو دخل الانفاق وأنه يساوي Y ن م.

حين يحاول علماء الاقتصاد فهم السبب في أن الزيادات الكبيرة في النفقات العسكرية في زمن الحرب تقود إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أو معرفة السبب في أن خفض الضرائب، بموجب سياسة جانب العرض خلال عقد الثمانينات قد رافقه أطول فترة ازدهار أمريكي في زمن السلم، أو السبب في أن تخفيض النفقات الدفاعية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، الحق الأذى باقتصاد كاليفورنيا، فإنهم غالباً ما يلتفتون إلى نموذج المضاعف للحصول على أبسط تفسير.

فما هو نموذج المضاعف (multiplier model) بالضبط؟ هو إحدى نظريات الاقتصاد الكلي التي تستخدم لتفسير أسلوب تحديد المخرجات على المدى القصير. وقد جاء اسم المضاعف من اكتشاف أن كل تغير في نفقات معينة (مثل الاستثمارات) بمقدار دولار يقود إلى تغير بمقدار أكبر (أو تبديل مضاعف) في Y ن م. ويفسر نموذج المضاعف كيف أن الهزات التي تلحق بالاستثمار، والتجارة الخارجية، وسياسات الضريبة والانفاق الحكومي، يمكن أن تؤثر في المخرجات والعمالة في اقتصاد لديه موارد غير موزعة.

في هذا الجزء، سنقدم أبسط نموذج للمضاعف، وهو الذي يركز على التغيرات في استثمارات الأعمال. وهذا بالطبع يستبعد السياسة المالية والنقدية للحكومة بالكامل، علاوة على التجارة الخارجية. وسوف نتناول هذين الموضوعين المهمين في دراستنا في الفصل التالي.

عند البدء بدراسة المضاعف، لاحظ أن هذا المنهج لا يتعارض بأي شكل مع نموذج ط أ - ع أ في الفصل ٢١. بل إن نموذج المضاعف يفسر طريقة عمل الطلب الإجمالي ببيان كيف يتفاعل الاستهلاك، والاستثمار مع المتغيرات الأخرى، بالضبط لتحديد الطلب الإجمالي. والفرضية الرئيسية في نموذج المضاعف هي أن الأسعار والأجور تؤخذ على أنها مفروضة أو ثابتة، على المدى القصير، بحيث تأتي كافة التكييفات للهزات، أو السياسات الاقتصادية من خلال المخرجات والعمالة. وهذه الفرضية المفيدة للأجور والأسعار الثابتة ربما تكون تقريباً أولياً معقولاً لفترات قصيرة من الزمن. أما على المدى الطويل فإن علينا، وسوف نفعل ذلك لاحقاً، أن نأخذ في حسابنا ردات الفعل بالنسبة للسعر والأجر التي تحدث بسبب تغير الطلب الإجمالي ومع التغيرات في المخرجات الممكنة وتكاليف الإنتاج.

معنى التوازن

ما السبب في أن النقطة في الشكل ٢٤ - ٥ هي نقطة توازن؟ السبب هو أنه عند النقطة ي تساوى المدخرات المرغوب فيها لدى الأسر، مع الاستثمارات المرغوب فيها لدى الشركات. ونحن لا يتساوى الادخار المرغوب مع الاستثمار المرغوب، فإن المخرجات تميل لأن تتعدل صعوداً أو نزولاً.

يمثل منحني الادخار والاستثمار المبينان في الشكل ٢٤ - ٥ «المستويات المرغوب فيها» (أو المخطط لها). وهكذا، عند مستوى المخرجات ن، قد ترغب قطاعات الأعمال في أن تكون استثماراتها مساوية للمسافة العمودية ي ن. وترغب الأسر أيضاً في توفير المبلغ الذي تمثله ي ن. لكن ليس ثمة ضرورة منطقية في أن تكون المدخرات الفعلية (أو الاستثمارات)، مساوية للمدخرات المخطط لها (أو الاستثمارات). فقد يقترب الناس أخطاء، أو قد يتنبأوا بالأحداث بشكل غير صحيح. ونحن تحدث الأخطاء، فإن الادخار والاستثمار قد ينحرفان عن مستوييهما المخطط لها.

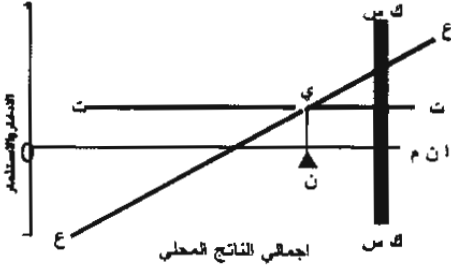
لرؤية كيف تتعدل المخرجات إلى أن يتوازن الادخار المرغوب فيه مع الاستثمار المرغوب فيه، في الحالة الأولى، الاقتصاد عند النقطة ي، حيث يتقاطع خط ما ترغب الشركات في استثماره مع خط ما تريد الأسر ادخاره. ونحن تتم تلبية خطط الطرفين، سيسعد الفريق أن يواصل القيام بما يقومان به.

عند التوازن، لن تجد الشركات بضائع مخزنة تتكدس على رفوف مستودعاتهم، ولا تنشط مبيعاتها بحيث تجبرها على زيادة إنتاجها من السلع، وبالتالي، سيبقى الإنتاج، والعمالة، والدخل، والإنفاق على حالهم. وفي هذه الحالة يبقى أن ن م عند النقطة ي، ويمكننا أن ندعوها نقطة «توازن» عن حق.

الحالة الثانية تبدأ بفتح محلي إجمالي أعلى مما في ي، افترض أن ن م إلى اليمين ن، عند مستوى دخل منحنى يكون فيه الادخار أعلى من منحنى الاستثمار. فلماذا لا يستطيع النظام البقاء هناك إلى ما لا نهاية؟ لأنه عند مستوى الدخل هذا، تدخر الأسر أكثر مما تريد شركات الأعمال استثماره. وسيكون لدى الشركات عدد قليل جداً من الزبائن، والكثير من السلع المكدسة في المستودعات وغير المباعة. فما الذي يمكن أن تفعله قطاعات الأعمال تجاه هذا الوضع؟ يمكنها خفض الإنتاج وتسريع بعض العمال. وسوف يدفع رد الفعل هذا، الناتج المحلي الإجمالي إلى الهبوط التدريجي، أو التحرك ناحية اليسار في الشكل ٢٤ - ٥. ويعود الاقتصاد إلى التوازن حين يرجع إلى النقطة ي. وهناك يختفي الميل إلى التغيير.

عند هذه النقطة، يجب أن تكون قادراً على تحليل الحالة الثالثة. وأن تبين أنه إذا كان مستوى ن م دون مستوى التوازن، فإن قوى شديدة ستشكل لتحريكه شرقاً نحو النقطة ي.

وتقود الحالات الثلاث إلى النتيجة ذاتها:



الشكل ٢٤ - ٥. مستوى توازن المخرجات القومية يتحدد بتقاطع منحني الادخار والاستثمار.

الخط الأفقي ت ت يبين أن الاستثمار ثابت عند المستوي المشار إليه. ي في النقطة التي يتقاطع عندها منحني الادخار. يتحقق توازن أن م عند تقاطع منحني ع م مع ت ت لأن ذلك هو المستوى الوحيد من أن م الذي تضاهي فيه مدخرات الأسر الاستثمارات المرغوب فيه لدى قطاع الأعمال.

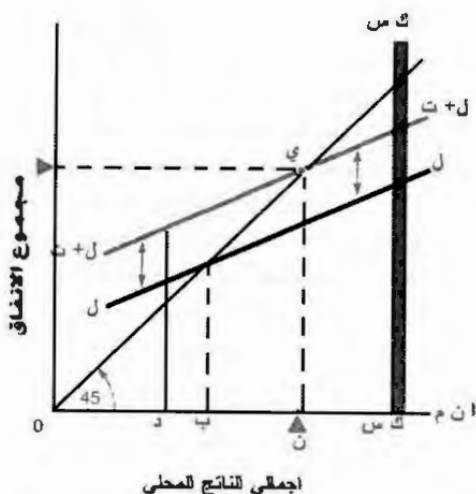
مستوى التوازن الوحيد للناتج المحلي الإجمالي يتحقق عند النقطة ي، حيث يتقاطع منحني الادخار والاستثمار. عند أي نقطة أخرى، لا تتوافق الادخارات المرجوة للأسر مع الاستثمارات المرجوة لقطاعات الأعمال. وهذا التعارض سيدفع قطاعات الأعمال إلى تغيير مستويات الإنتاج والعمالة لديها، وبالتالي يعيد النظام إلى نقطة توازن أن م.

تحديد المخرجات

بالاستهلاك والاستثمار

إضافة إلى توازن الادخار - الاستثمار، ثمة طريقة أخرى لبيان الطريقة التي يتحدد بها المخرجات. التوازن هو ذاته، لكن فهنا لتحديد المخرجات يتعمق إذا عملنا حسب هذا المنهج الثاني.

يطلق على الطريقة الثانية هذه إسم الاستهلاك زائد الاستثمار، أو منهج (ل + ت) فكيف يعمل منهج ل + ت؟ يبين لنا الشكل ٢٤ - ٦ منحنى الإنفاق الكلي وقد رسم مقابل مجموع المخرجات، أو الدخل. الخط ل ل هو ببساطة خط دالة الاستهلاك، الذي يبين مستوى الاستهلاك المرغوب فيه المقابل لكل مستوى من مستويات الدخل. نضيف بعد ذلك الاستثمار المرغوب فيه (الذي ثبت عند المستوى ت) إلى دالة الاستهلاك. وهكذا يصبح مجموع الإنفاق المرغوب فيه ل + ت ممثلاً بالمنحنى ل + ت في الشكل ٢٤ - ٦.



الشكل ٢٤ - ٦. في منهج النفقات، يكون مستوى توازن أ ن م عند تقاطع منحني ل + ت مع خط الـ ٤٥.

إن جمع ت ت مع ل ل يعطي منحنى ل + ت والذي يمثل مجموع الإنفاق المرغوب فيه. عند النقطة ي حيث يتقاطع هذا المنحنى مع خط الـ 45°، نحصل على التوازن ذاته كما في الرسم البياني للإدخار والاستثمار. (لاحظ التشابه ما بين هذا الشكل والشكل ٢٤ - ٥: الاستثمار الذي أضيف إلى ل ل هو ت ت ذاته الذي في الشكل ٢٤ - ٥. نقطة التعادل ب والمستطيل المثلث للمخرجات الممكنة ك س يتأيان عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي ذاته في كلا الرسمين البيانيين، والحال كذلك بالنسبة لنقطة التقاطع ي).

الكميات المنطوق لها مقابل الكميات الفعلية.

كررنا في هذا الفصل الإشارة الى مستوى الانتاج والانفاق
«المخطط لها» أو «المرغوب فيها». وهاتان الكلمتان تلفتان انتباهنا
الى الفرق ما بين (١) كمية الاستهلاك المخطط له او المرغوب فيه
الذي تعطيه دالة الاستهلاك او منحني طلب الاستثمار، و (٢)
الكمية الفعلية من الاستهلاك او الاستثمار التي قيس بعد
حدوثهما.

يؤكد هذا التمييز على أن «ان م» يكون متوازناً فقط حين تكون الشركات والمستهلكون عند مخنفي انفاقهما واستثمارهما المرغوب فيها. ووفقاً للقياس الذي يقوم به الاحصائي لغايات المحاسبة القومية، فإن الإبخار والاستثمار يكونان على الدوام متساويين بالضبط، سواء في أيام الركود او الطفرات. لكن الاستثمار الفعلي «كثيراً ما يختلف عن الاستثمار «المخطط له» حين تكون السبعات الفعلية غير مساوية للسبعات المخطط لها

نضيف بعد ذلك خط ٤٥ لمساعدتنا في التعرف على التوازن عند أية نقطة على خط الـ ٤٥ فإن مجموع مستوى نفقات الاستهلاك زائد نفقات الاستثمار (التي تقاس عمودياً) تساوي بالضبط مجموع مستوى المخرجات (الذي يقاس أفقياً).

يمكننا الآن حساب مستوى الانتاج التوازني في الشكل ٢٤ - ٦. حيث تمثل الكمية المرغوب فيها من الاتفاق الممثل بالمنحنى ل + ت، التي تساوي مجموع المخرجات، ويكون الاقتصاد في وضع توازن.

باختصار:

مجموع الانفاق (او منحني ل + ت) يبين المستوى المرغوب فيه من الانفاق لدى المستهلكين وقطاعات الأعمال المقابل لكل مستوى من مستويات المخرجات. ويكون الاقتصاد في وضع توازن عند النقطة التي يقطع فيها منحني ل + ت خط الـ ٤٥ - عند النقطة ي في الشكل ٢٤ - ٦. ويكون الاقتصاد متوازناً عند النقطة ي لأن المستوى المرغوب فيه من الانفاق على الاستهلاك والاستثمار يكون مساوياً بالضبط لمستوى مجموع المخرجات.

ألة التعديل

من الضروري فهم السبب في كون النقطة Y هي نقطة توازن. يتحقق التوازن حين يتساوى الانفاق المخطط له ($L + T$) مع المخرجات المخطط لها. فإذا ما انحرف النظام عن التوازن، لنفرض عند مستوى المخرجات D في الشكل ٢٤ - ٦، فما الذي سيحدث؟ عند هذه النقطة يكون خط الانفاق $L + T$ فوق خط الـ 45° ، لذلك فإن مستوى الانفاق المخطط $L + T$ سيكون أكبر من مستوى المخرجات. وهذا يعني أن المستهلكين سيشترون سيارات وأحذية أكثر مما تنتجها قطاعات الأعمال. وسيجد وكلاء بيع السيارات ساحاتهم فارغة من السيارات، ومعارض الأحذية ستنفذ لديها أحذية من قياسات عدة.

في هذا الوضع من عدم التوازن، ستكون استجابة وكلاء بيع السيارات، وأصحاب معارض الأحذية بزيادة طلبياتهم. وستستدعي مصانع السيارات والأحذية عمالها المسرحين، وتزيد من سرعة خطوط انتاجها. وبالتالي، «سيقود عدم التوازن في الانفاق الى تغيير في المخرجات».

وبمطابقة هذه السلسلة من التحليل، نرى أن الاقتصاد لا يتوازن إلا إذا انتجت الشركات ما تخطط الأسر والشركات الأخرى لاستهلاكه واستثماره، وهو النقطة ي بالضبط. (عليك أيضاً أن تدرس ما يحدث حين تكون المخرجات أعلى من مستوى التوازن).

**تحديد «أ ن م» حيث تساوي المخرجات الانفاق المخطط له
(بلايين الدولارات)**

(٧) التوجه المتوقع للمخرجات	(٦) مجموع الاستهلاك المخطط والاستثمار المخطط (٤) + (٢) = (٦)	(٥) مستوى «أ ن م» (١) = (٥)	(٤) الاستثمار المخطط له	(٣) الادخار المخطط (٢) - (١) = (٣)	(٢) الاستهلاك المخطط	(١) مستويات «أ ن م» و «د أ»
انكماش	٤.٠٠٠	< ٤.٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٣.٨٠٠	٤.٢٠٠
انكماش	٣.٨٠٠	< ٣.٩٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٣.٦٠٠	٣.٩٠٠
توازن	٣.٦٠٠	= ٣.٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣.٤٠٠	٣.٦٠٠
توسع	٣.٤٠٠	> ٣.٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	٣.٢٠٠	٣.٣٠٠
توسع	٣.٢٠٠	> ٣.٠٠٠	٢٠٠	صفر	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
توسع	٣.٠٠٠	> ٢.٧٠٠	٢٠٠	- ١٠٠	٢.٨٠٠	٢.٧٠٠

الجدول ٢٤-٣. يمكن إيجاد مستوى الإنتاج التوازني حسابياً عند المستوى الذي يتساوى فيه الانفاق المخطط له مع «أ ن م» يرسم الخط البارز في وسط الجدول مستوى توازن «أ ن م»، حيث أن الإنتاج الذي قيمته ٣٦٠٠ بليون دولار يضيافي ما خططت الاسر لاستهلاكه، وهو ٢٤٠٠ بليون وما خططت منشآت العمال لاستثماره، وهو ٢٠٠ بليون دولار. في السطر العلوي ستجبر الشركات على الاستثمار في المخزون مكررة، وسوف ترد بخفض الإنتاج الى أن يتحقق توازن «أ ن م». فسر سبب توجه الأسطر السفلية ناحية التوسع في «أ ن م» لتحقيق التوازن.

هو ٢٠٠ بليون دولار، كما هو مبين في العمود (٤) من الجدول ٢٤ - ٢. أي أنه عند كل مستوى من مستويات «أ ن م»، فإن قطاعات الأعمال ترغب في شراء ٢٠٠ بليون دولار من السلع الاستثمارية، لا أكثر ولا أقل.

العمودان (٥) و (٦) هما العمودان الحاسمان. حيث يبين العمود (٥) «أ ن م» - وهو ببساطة العمود (١) مكرر مرة أخرى في العمود (٥). والأرقام في العمود (٦) تمثل ما قد تبنيه مؤسسات الأعمال فعلاً سنة بعد أخرى، وهذا هو الانفاق الاستهلاكي المخطط زائد الاستثمار المخطط. إنه منحني ل + ت من الشكل ٢٤ - ٦ ممثلاً بالأرقام.

حين تنتج قطاعات الأعمال ككل مستويات عالية جداً من الإنتاج (أعلى مما يريد المستهلكون وقطاعات الأعمال شراءه)، فإنها ستكدس دون إرادة منها مخزوناً كبيراً من السلع غير المباعة.

عند قراءة السطر العلوي من الجدول ٢٤ - ٢ نرى أنه إذا كانت الشركات تنتج بشكل مؤقت ما قيمته ٤٢٠٠ بليون دولار من «أ ن م»، فإن الانفاق المرغوب فيه أو المخطط له [المبين في العمود (٦)] هو ٤٠٠٠ بليون دولار فقط. في هذه الحالة سينكدس مخزون زائد من السلع، وسيهبط الناتج المحلي الاجمالي. وفي الحالة

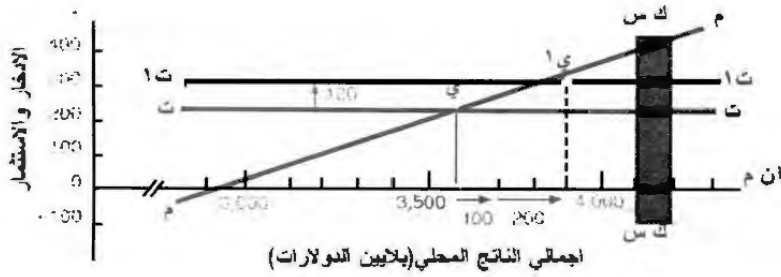
وتواجه الشركات بشكل متكرر تراكمياً للبضائع المخزنة أو انخفاضاً لها. ولا يكون هناك توجه لتغيير مستوى المخرجات، أو الدخل، أو الانفاق إذا كان مستوى الانفاق المخطط له (ل + ت) مساوياً لمستوى المخرجات المخطط له.

تحليل حسابي

قد يساعدنا مثال حسابي على بيان كيف أن مستوى توازن المخرجات يتحقق حين يتساوى الانفاق المخطط له مع المخرجات المخطط له.

يبين الجدول ٢٤ - ٢ مثلاً بسيطاً عن دالتي الادخار والاستهلاك. مستوى تعادل الدخل، حيث الأمة أفقر من أن تضيف مدخرات صافية الى الميزان، افترض انه يساوي ٣٠٠٠ بليون دولار (٣ تريليون دولار). وافترض أن كل تغيير في الدخل مقداره ٣٠٠ بليون دولار سيقود الى تغيير مقداره ١٠٠ بليون دولار في المدخرات و ٢٠٠ بليون دولار في الاستهلاك، بكلمات أخرى، وللتبسيط افترض أن الميل الحدي للاستهلاك (م ح ل) ثابت ويساوي $\frac{2}{3}$ بالضبط. لذلك فإن الميل الحدي للادخار (م ح د) = $\frac{1}{3}$.

مرة أخرى، نفترض أن الاستثمار خارجي. وافترض أن المستوى الوحيد من الاستثمار الذي سيستمر الى ما لا نهاية



الشكل ٢٤ - ٧. كل دولار يستثمر «يتضاعف» إلى ٣ دولارات من المخرجات

الاستثمارات الجديدة تنقل منحني ت إلى ت^١ وتغطي ي^١ التوازن الجديد للمخرجات، مع ازدياد المخرجات بمقدار ٣ مقابل كل ١ من الاستثمارات. (ملاحظة: السهم الأفقي المتقطع طوله ٢ أضعاف طول السهم العمودي الذي يمثل نقلة الاستثمارات، وهو متقطع لبيان أن وحدتين من الاتفاق الاستهلاكي الثاني تقابلان كل وحدة من الاستثمار الأولي.)

الفرص الاستثمارية المتواصلة. فكم يصير التوازن الجديد للناتج المحلي الإجمالي؟ إذا كان المضاعف هو ٣ بالفعل، فإن الجواب هو ٣٩٠٠ بليون دولار.

نظرة إلى الشكل ٢٤ - ٧ تؤكد لنا هذه النتيجة. فقد انتقل منحني استثماراتنا القديم ت إلى أعلى بمقدار ١٠٠ بليون دولار إلى المستوى الجديد ت^١، ونقطة التقاطع الجديدة هي ي^١، والزيادة في الدخل هي بالضبط ٣ أضعاف الزيادة في الاستثمار. وكما تبين الأسهم فإن مسافة المخرجات الأفقية هي ٣ أضعاف مسافة الانتقال إلى أعلى منحني الاستثمار. ونحن نعرف أن الادخار المرغوب فيه يجب أن يرتفع كي يساوي مستوى الاستثمار الجديد الأعلى. والطريقة الوحيدة لرفع الادخار هي أن يرتفع الدخل القومي. ومع ح د مقدار ١/٣ وزيادة في الاستثمار مقداره ١٠٠ بليون دولار، يجب أن يرتفع الدخل بمقدار ٣٠٠ بليون دولار لانتاج ١٠٠ بليون دولار من المدخرات الإضافية تضاهي الاستثمار الجديد. وبالتالي، تحدث المئة بليون دولار من الاستثمارات الإضافية، عند التوازن، زيادة في الدخل مقدارها ٣٠٠ بليون دولار، مؤكدة بذلك صحة مضاعفنا الحسابي^(٥)

المضاعف ضمن إطار ع أ - ط أ

كان لنموذج المضاعف تأثير كبير على التحليل في الاقتصاد الكلي طيلة نصف القرن الماضي. لكنه في الوقت نفسه يترك الكثير من العوامل الاقتصادية الكلية خارج الصورة. وكما سوف نرى بعد

لذلك، يعتمد حجم المضاعف على مدى كبير م ح ل. كما يمكن التعبير عنه بالمفهوم التوام له، الميل الحدي للادخار (م ح د). حيث م ح د مقداره ١/٤ يقابله م ح ل مقداره ٢/٤، ويكون المضاعف هو ٤. وكذلك فإن م ح د مقداره ١/٣ يقابله ٣. وإذا كان م ح د ١/٤، يكون المضاعف ٤.

لا بد أنه قد اتضح لنا الآن أن المضاعف هو دائماً عكس الميل الحدي للادخار (م ح د)، أو «معكوسة». وهو بالتالي يساوي ١/(١ - م ح ل). وتكون معادلة المضاعف البسيطة هي:

$$\text{التغير في المخرجات} = \frac{1}{1 - \text{م ح د}} \times \text{التغير في الاستثمار}$$

$$= \frac{1}{1 - \text{م ح د}} \times \text{التغير في الاستثمار}$$

بكلمات أخرى، كلما زادت إعادة الاتفاق الاستهلاكي الإضافية، كلما زاد المضاعف.

اقتصر نقاشنا حتى الآن على المضاعف وعلاقته بالاستهلاك والادخار الإضافي. وهذا ليس سوى جزء من الصورة. في الفصل التالي سنرى أن المضاعف ينطبق على تغييرات في الاتفاق الإجمالي وتغييرات في التسريب الكلي من الاتفاق.

الصورة البيانية للمضاعف

اعتمد نقاشنا حول المضاعف حتى الآن على الحساب وحسن الإدراك. فهل يمكننا الحصول على النتيجة ذاتها باستخدام تحليلاتنا البيانية عن الادخار والاستثمار؟ الجواب هو نعم.

افرض، كما في الجدول ٢٤ - ٢، أن «م ح د» هو ١/٣ وأن دفعة من المخترعات قد أعطت ١٠٠ بليون دولار إضافية من

(٥) بذل الجدول ٢٤ - ٢ للتحقق من الجواب. في العمود (٤)، نضع ٣٠٠ بليون دولار بدلاً من ٢٠٠ بليون دولار من الاستثمارات. بين أن المخرجات التوازنية الجديدة تنتقل الآن سطرًا واحدًا أعلى من سطر التوازن السابق. هل يمكن أن تبين أن المضاعف يعمل أيضاً في اتجاه الأسفل؟

قليل، فإنه يهمل التأثير الحاسم للعوامل التقديرية على أسعار الفائدة، ومن خلالها، على الاستثمار ومكونات المخرجات الحساسة لسعر الفائدة. أضف إلى ذلك، أنه يحذف جانب العرض من الاقتصاد والممثل في رد فعل العرض الاجمالي والأسعار.

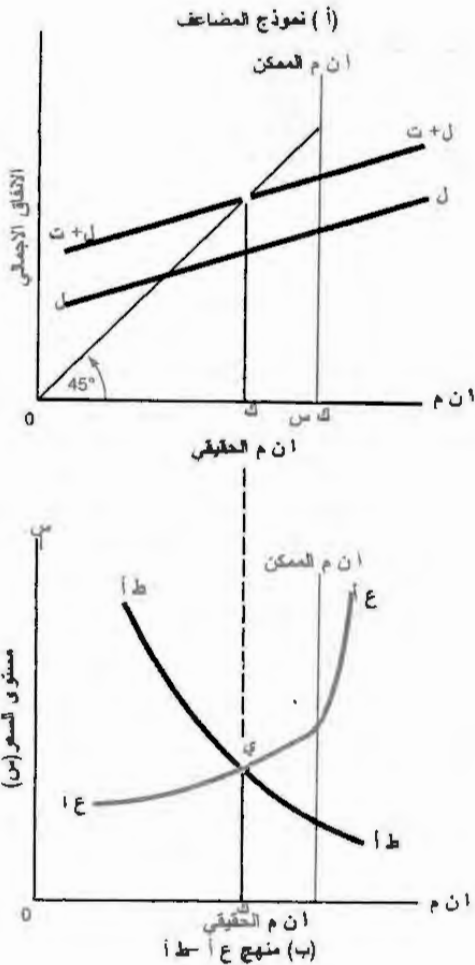
لذلك، فإن من المفيد التوقف ورؤية كيف يدمج نموذج المضاعف في المفهوم العريض لتحليلات ع ١ - ط ١. النقطة الرئيسية التي يجب تذكرها في أن تحليلات المضاعف تصح حين يكون لدينا موارد غير موظفة، أي، حين يكون مستوى المخرجات الفعلي أقل من مستواه الممكن، فحين تكون هناك موارد غير موظفة، فإن زيادة في الطلب الاجمالي يمكن أن ترفع مستوى المخرجات. وبالعكس ذلك، إذا كان الاقتصاد ينتج بأقصى طاقة له، فليس هناك ببساطة أي مجال للتوسع حين يتوسع الطلب الاجمالي. ففي حالة العمالة الكاملة، يؤدي ارتفاع الطلب إلى أسعار أعلى بدلاً من زيادة في المخرجات.

بتعبير أدق، حين يزيد الاستثمار أو أي بند من بنود الانفاق الخارجي الأخرى في اقتصاد لديه قدرات إضافية وعمال عاطلون، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في المخرجات الحقيقية، مع زيادة طفيفة في مستوى الأسعار فقط. إلا أنه، حين يصل الاقتصاد حدود امكانياته ويتجاوز مستوى المخرجات الممكنة، فإن من غير الممكن انتزاع المزيد من الانتاج حسب مستوى الأسعار الدارج. وهكذا، عند المستويات العالية من المخرجات، سينجم عن الانفاق الأعلى ارتفاع في مستويات الأسعار وأي زيادة في ط ١ يتمخض عنها زيادة في المخرجات الحقيقية أو العمالة.

العلاقة ما بين تحليلات المضاعف ومنهج ع ١ - ط ١ مبينة في الشكل ٢٤ - ٨ يعرض الجزء (ب) منحنى ع ١ يميل إلى أعلى والذي يصبح شديد الانحدار نسبياً، حين يتجاوز الاقتصاد مستوى المخرجات الممكنة. في المنطقة التي توجد فيها موارد غير مستغلة، إلى اليسار من المخرجات الممكنة، تتحدد المخرجات بشكل أساسي بقوة الطلب الاجمالي. ومع ازدياد الاستثمارات، فإن ذلك يزيد ط ١، وترتفع نقطة توازن المخرجات.

الاقتصاد نفسه يمكن توضيحه برسم المضاعف بيانياً كما في اللوحة العليا من الشكل ٢٤ - ٨ حيث يعطي توازن المضاعف المستوى ذاته من المخرجات كما في توازن ع ١ - ط ١ - حيث يقود كلاهما إلى أن م حقيقي من ك. ويؤكد كل منهما ببساطة على سمات مختلفة من محدودات المخرجات.

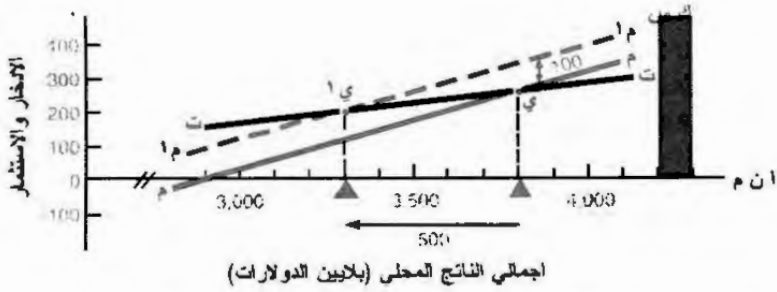
يشير هذا النقاش إلى قيد في غاية الأهمية يتعلق بنموذج المضاعف، ففي حين أنه قد يكون مفيداً في تفسير الركود أو حتى الكساد، فليس من الممكن تطبيقه على فترات العمالة الكاملة، حين يتجاوز أن م الحقيقي مستوى المخرجات الممكنة. فما أن تعمل المصانع بكامل طاقتها وتختفي البطالة، حتى يتعذر على



الشكل ٢٤ - ٨. كيف يتطابق نموذج المضاعف مع منهج ع ١ - ط ١

نموذج المضاعف هو طريقة لفهم طرق عمل توازن ع ١ - ط ١ (١) تبين اللوحة العليا توازن المخرجات / الانفاق في نموذج المضاعف. عند النقطة ي تقطع خط الانفاق خط ال ٤٥° ، ويؤدي ذلك إلى توازن المخرجات في ك. (ب) يمكن رؤية التوازن أيضاً في اللوحة السفلية، حيث يقطع منحنى ط ١ منحنى ع ١ في النقطة ي. ويقود كلا المنهجين إلى التوازن ذاته في المخرجات عند النقطة ك.

الاقتصاد انتاج المزيد من المخرجات. وتبرز هذه الحقيقة النقطة القائلة بأن نموذج المضاعف ينطبق فقط على اقتصاد لديه موارد غير مستغلة.



الشكل ٢٤ - ٩. يبين رسم الادخار - الاستثمار كيف يمكن للتوفير ان يقضي على الدخل في اقتصاد لا يستغل جميع موارده، تؤدي الرغبة في استهلاك كمية اقل لدى كل مستوى من مستويات الدخل الى انتقال منحنى الادخار الى اعلى. ومع الاندفاع الى الاستثمار، سيهبط التوازن الى نقطة التقاطع ي. لماذا؟ لانه حين تكون المدخرات المخططة اعلى من الاستثمارات المخططة، لا بد ان ينخفض للدخل - وينخفض بشكل مضاعف - الى ان يشعر الناس بانهم فقراء الى درجة تجعلهم يدخرون ما يكفي للاستثمار المخطط له فقط.

مناقضة التوفير

استثمار في قطاع الأعمال، فإن المبيعات (والتي تساوي نفقات ل + ت) سوف تنخفض. وستقوم قطاعات الأعمال بخفض انتاجها. الى أي مدى سينخفض الانتاج؟ سينخفض أ ن م الى أن يتوقف الناس عن محاولة ادخار أكثر مما يمكن لقطاعات الأعمال استثماره.

قد تبدو هذه النقطة واضحة. لكن الشكل ٢٤ - ٩ يخبرنا بشيء يفاجئنا أكثر. إنه يبين أن «الادخار والاستثمار يهبطان فعلاً نتيجة لمحاولة الادخار أكثر». فارتفاع بمقدار ١٠٠ دولار في دالة الادخار (او ما يساوي انخفاض بمقدار ١٠٠ دولار في دالة الاستهلاك) سيدفع بالاقتصاد الى هبوط لولبي، حيث تؤدي زيادة الادخار الى انخفاض المخرجات، وهذا يقود بدوره الى خفض الاستثمار، مما يؤدي الى انخفاض اضافي في الدخل والمخرجات. وفي النهاية تكون المخرجات قد هبطت بمقدار ٥٠٠ دولار مقابل زيادة في المدخرات مقدارها ١٠٠ دولار! (قارن السهم الأفقي «٥٠٠» الذي يمثل الانخفاض في المخرجات مع السهم العمودي «١٠٠» الذي يمثل الزيادة في الادخار).

هنا تكمن متناقضة التوفير (paradox of thrift) : حين يرغب المجتمع في ادخار المزيد، فقد لا تكون النتيجة الفعلية مجرد خفض الدخل والمخرجات وحسب، بل خفض المدخرات والاستثمارات ايضاً، وتهبط المخرجات في الحقيقة بشكل مضاعف الى أن يهبط الدخل الى مستوى يعيد مدخرات الناس المرغوب فيها الى المساواة مع الاستثمارات المرغوب فيها.

وللاسف، وكما تعلمنا من حكمة الفقير ريتشارد، يأتينا معها جيل جديد من فطاحة التمويل، الذين يبينون لنا أنه في أوقات الركود قد تصبح الفضائل القديمة خطايا معاصرة.

تعتمد التنمية الاقتصادية للامم بشكل حاسم على الادخار والاستثمار. ونحن نتعلم منذ الصغر أن الاقتصاد في النفقة هو فضيلة مهمة. ويخبرنا «كتاب الفقير ريتشارد» ان «بنساً مدخراً هو بنس مكتسب». ويناشد رؤساء الوزراء دائماً شعوبهم بأن يزدادوا الادخار كي تزدهر أمتهم.

لكن هل يستفيد الاقتصاد بالضرورة من معدلات الادخار العالية؟ في حجة تفاجئنا، يشير كينز الى أن محاولة الناس زيادة الادخار، لا ينجم عنها بالضرورة زيادة في مدخرات الأمة ككل. دعونا نحلل «متناقضة التوفير» هذه .

نبدأ بعالم بسيط ليس فيه نفقات حكومية او ضرائب. افترض أن رئيس الدولة نجح في إقناع شعبه في ادخار المزيد من كل مستوى من مستويات الدخل. عندئذ، وكما هو مبين في الشكل ٢٤ - ٩، سينتقل خط المدخرات (المسمى م م) الى اعلى. (او ما يعادل ذلك، أي نقل دالة الاستهلاك الى أسفل، كما هو مبين في رسمنا البياني للاتفاق في الشكل ٢٤ - ٦) .

فما هو تأثير زيادة التوفير هذا على نموذج المضاعف لكنيز؟ وفقاً لهذا المثال، افترض أن دالة الاستثمار تميل الى أعلى لأن مستوى المخرجات الأعلى يولد استثماراً أعلى (تذكر مبدأ المعجل الذي ورد ذكره في الفصل السابق). عندئذ سيتقاطع خط المدخرات الأعلى مع خط الاستثمار (المسمى ت ت في الشكل ٢٤ - ٩) عند مستوى توازن أدنى من أ ن م.

يمكننا استخدام حديسنا لفهم هذه العملية. اذا حاول الناس زيادة مدخراتهم، وخفض استهلاكهم مقابل مستوى محدد من

حل التناقض

دعونا نحاول حل التناقض بطريقة هادئة. ثمة اعتبارين يساعدان في توضيح الأمور.

الأول هو: في الاقتصاد، يجب علينا أن نحذر دائماً مما يدعي «مغالطة الجمع» "fallacy of composition": أي أن ما هو جيد لكل شخص على حده لا يكون بالضرورة جيد دائماً للجميع؛ ففي بعض الظروف، تكون الحكمة على مستوى الفرد حماقة على مستوى المجتمع.



مغالطة الجمع. هل سبق لك أن رأيت الناس يقفزون إلى أعلى في لعبة لكرة القدم كي يحظوا بمشاهدة أفضل؟ إنهم يكتشفون عادة، أنه حين يقف الجميع فإن المشهد لا يتحسن أمامهم على الإطلاق. وهذا المثال يبين لك أن ما هو جيد بالنسبة لفرد واحد لا يكون بالضرورة جيداً للجميع، يوضح مغالطة الجمع التي يمكن تعريفها على النحو التالي: مغالطة الجمع هي الفهم الخاطيء بأن ما يصح للجزء يصح أيضاً للكل.

الأمثلة التالية هي بيانات صحيحة قد تفاجئ الأشخاص الذين وقعوا في مغالطة الجمع: (١) إذا تلقى أحد الأشخاص مالأ فإن ذلك الشخص يصبح أفضل حالاً، أما إذا حصل جميع الناس على مال، فإن أيأ منهم لن يكون أفضل حالاً. (٢) إذا حقق جميع المزارعين محصولاً وفيراً، فإن الدخل الاجمالي من الزراعة سينخفض. (٣) محاولات الافراد ادخار المزيد في ظل الركود، قد يخفض الادخار الاجمالي للمجتمع. المثال الثالث هذا هو تناقض التوفير الذي ناقشناه سابقاً. هل يمكنك التفكير في بعض الامثلة الاخرى؟

فما الذي تعنيه مغالطة الجمع لمسألة الادخار الحالية؟ إنها تعني أن «محاولة» كل فرد زيادة الادخار قد ينجم عنها عدم وجود أي ادخار «فعلي» من جميع الناس. كلمتا «محاولة» و «فعلي» هما مفاتيح هذا التناقض. فهما تذكرانا أنه حين يحاول الناس الادخار أكثر، قد تكون النتيجة الفعلية مستوى أدنى من المخرجات ومن دون مدخرات اضافية.

أضف الى ذلك، علينا أن نسأل عن وضع الاقتصاد: هل الاقتصاد في وضع ركود، أم في وضع عمالة كاملة؟ فإذا سحبنا كمية اكبر من مجموع المخرجات من الاستهلاك في اقتصاد يستغل جميع موارده، فإن كمية أكبر ستخصص للاستثمار وتكوين رؤوس الاموال. اذا ما تأكد لنا بطريقة ما أن الموارد مستغلة بالكامل، عندها يكون التوفير مزية بالفعل - سواء تم ذلك

من قبل الفرد او المجتمع. ولا نحتاج لأن نقلق من احتمال حدوث متناقضة التوفير الا اذا كانت المخرجات مهددة بالهبوط لمستوى أدنى من مستويات العمالة الكاملة، بحيث تنقلب الميزة الفردية بتحقيق توفير أكبر الى مثلبة اجتماعية بمخرجات أدنى وبطالة أعلى.

أصبحت متناقضة التوفير معضلة حقيقية بعد أن بدأت الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير في الميزانية خلال عقد الثمانينات، وكان ذلك في الواقع ادخاراً سلبياً. وقد اعتقد الكثيرون أن على البلاد أن تزيد من معدل ادخارها عن طريق زيادة حوافز الادخار، وزيادة الادخار العام عن طريق خفض عجز الميزانية الحكومية. وقد دافع هؤلاء بضراوة عن فكرة أن من الضروري اتخاذ خطوات، لزيادة الادخار من أجل زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي. وقلق علماء اقتصاد آخرون من الحكمة من زيادة الادخار في فترة ركود اقتصادي. ألم يكن من الممكن أن تؤدي محاولة رفع الادخار ببساطة الى خفض المخرجات والعمالة، كما هو موضح في الشكل ٢٤ - ٩، وينتهي الى خفض النمو الاقتصادي بدلاً من تسريعه؟

فأي الفريقيّن كان مصيباً؟ ليس ثمة جواب لا يحفه الغموض على هذا السؤال. فالذين كانوا يعتقدون أن الاقتصاد يميل الى الاقتراب من العمالة الكاملة معظم الوقت كانوا يميلون الى التأكيد على الحجة المؤيدة للادخار، ليس لأنهم لا يهتمون كثيراً بالبطالة بل لأنهم يعتقدون بأن لزيادة الادخار تأثير قليل على البطالة في حين أنه، اي الادخار، سيعطي دفعة مهمة للتنمية الاقتصادية، وبالعكس ذلك، كان علماء الاقتصاد الراجيون في تشجيع الاستهلاك بدلاً من الادخار في ظروف تعاني من الركود، يفعلون ذلك ليس لأنهم معارضون للاستثمار، بل ربما لأنهم كانوا يعتقدون أنه بتشجيع الاستهلاك سيكون هناك المزيد من المخرجات يمكن تكريسها للاستثمار.

كسر الجمود السياسي في هذه القضية في العام ١٩٩٣ حين أقرت خطة الرئيس كلينتون لخفض العجز في الموازنة. وقد توقع خبراء الميزانية أن تخفض هذه الخطة العجز في الميزانية الفدرالية بشكل مطرد خلال خمس سنوات، وستشجع الادخار القومي عن طريق خفض الادخار العام السلبى. الواقع أن اقتراح كلينتون قد جاء الى جانب الادخار والاستثمار طويل الامد، وأن كان ذلك على حساب قيود مالية على المدى القصير.

بهذا نكون قد انتهينا استعراضنا لأسس الطلب الاجمالي مع أبسط حالاته المثلة في نموذج المضاعف. وسوف ننتقل الى التوسع في تحليل الطلب الاجمالي عن طريق ضم السياسة المالية للحكومة، وبيان طريقة دخول التجارة الدولية في الصورة.

أ - الأسس التحليلية للطلب الاجمالي

١ - كانت المجتمعات القديمة تعاني حين كان فشل الموسم الزراعي يؤدي الى المجاعة. ويمكن لاقتصاد السوق الحديث أن يعاني من الفقر، رغم الوفرة حين يؤدي طلب اجمالي غير كافٍ الى تدهور الاوضاع في قطاع الاعمال، ورفع البطالة الى مستويات عالية. وفي ظروف أخرى، يقود الاعتماد المبالغ فيه على طباعة اوراق النقد الى انفلات تضخمي. وفهم القوى المؤثرة في الطلب الاجمالي بما في ذلك السياسات المالية والنقدية للحكومة، يمكن أن يساعد في وضع الخطوات التي من شأنها تلطيف دورة الطفرات والازمات الاقتصادية.

٢ - يمثل الطلب الاجمالي مجموع كمية المخرجات المشتراة طوعاً عند مستوى معيناً للسعر، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. وتشمل مكونات الانفاق (١) الاستهلاك، الذي يعتمد بشكل اساسي على دخل الانفاق؛ (ب) الاستثمار، والذي يعتمد على المخرجات الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وعلى أسعار الفائدة والضرائب. (ج) مشتريات الحكومة من السلع والخدمات؛ (د) صافي الصادرات، والتي تعتمد على مستوى المخرجات الاجنبية والمحلية وعلى أسعار صرف العملة الأجنبية والأسعار.

٣ - تختلف منحنيات الطلب الاجمالي عن منحنيات الطلب المستخدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي. ويربط منحنى ط الانفاق الاجمالي على جميع مكونات المخرجات مع مستوى الأسعار العام، مع بقاء السياسة والتغيرات الخارجية ثابتة. وينحدر منحنى الطلب الاجمالي الى أسفل بشكل اساسي بسبب تأثير العرض النقدي الذي يحدث حين يؤدي ارتفاع في مستوى الأسعار مع بقاء العرض النقدي الاسمي ثابتاً، الى انخفاض العرض النقدي الحقيقي.. فانخفاض العرض الحقيقي للنقد يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، ويقيد تقديم القروض، ويخفض الانفاق الحقيقي الاجمالي. وهذا يمثل تحركاً على طول منحنى ط أ دون أن ينقل ذلك المنحنى.

٤ - تتضمن العوامل التي تغير الطلب الاجمالي (١) السياسات الاقتصادية الكلية، مثل السياسات النقدية والمالية، (ب) التغيرات الخارجية، مثل النشاط الاقتصادي الاجنبي، التغيرات في أسعار النفط العالمي، والتحول في أسواق الأصول الرأسمالية. فحين تتبدل هذه المتغيرات ينتقل منحنى ط أ من مكانه.

ب - نموذج المضاعف الأساسي

٥ - يقدم نموذج المضاعف طريقة سهلة لفهم وقع الطلب الاجمالي على مستوى المخرجات. وفي أبسط مناهجه، يكون استهلاك الأسر دالة على دخل الانفاق مع بقاء الاستثمار ثابتاً. ويتم الموازنة ما بين رغبة الناس في الاستهلاك، واستعداد قطاعات الاعمال للاستهلاك عن طريق تعديل المخرجات. فمستوى التوازن للناتج القومي يجب أن يكون عند تقاطع منحنى الادخار م م مع منحنى الاستثمارات ت، او بطريقة أخرى، يتحقق توازن المخرجات عند تقاطع منحنى الاستهلاك زائد الاستثمار (ل + ت) مع خط ال ٤٥.

٦ - اذا ارتفعت المخرجات مؤقتاً عن مستوى التوازن، ستجد قطاعات الاعمال أن المخرجات الجارية أكبر من المبيعات، وأن السلع تتكدس في المستودعات دون ارادتها، وأن الأرباح تتناقص. لذلك ستعتمد الشركات الى إعادة الانتاج والعمالة الى مستوى التوازن. والمستوى الوحيد من المخرجات الذي يمكن الاستمرار فيه يتحقق حين تدخر الأسر طوعاً مقدار ما ترغب قطاعات الاعمال في استثماره طوعاً، بالضبط.

٧ - وهكذا، يكون الوضع بالنسبة لنموذج المضاعف الكينزي كالتالي: تطلب الاستثمارات اللحن ويرقص الاستهلاك على الموسيقى. الاستثمار يحدد المخرجات، في حين يرد الادخار ايجابياً على التغيرات في الدخل. ترتفع المخرجات او تهبط الى أن يتكيف الادخار المخطط له مع مستوى الاستثمار المخطط له.

٨ - للاستثمار تأثير مضاعف على المخرجات، فحين يتغير الاستثمار، فإن المخرجات ترتفع في البداية بمقدار مساوٍ لذلك التغير. لكن حين يحصل متلقو الدخل من العاملين في صناعة السلع الانتاجية على المزيد من الدخل، فسوف يبدأوا سلسلة جديدة كاملة من الانفاق الاستهلاكي الثانوي والاستخدام الاضافي.

اذا كان الناس يتفقون دوماً $\frac{2}{3}$ دولار من كل دولار من الدخل يحصلون عليه، فإن مجموع سلسلة المضاعف ستكون.

$$3 = \frac{1}{\frac{1}{3} - 1} = \dots + \left(\frac{2}{3} \right) + \frac{2}{3} + 1$$

يعمل المضاعف في كلا الاتجاهين، يضخم الزيادة او النقص في الاستثمار. وأكثر المضاعفات بساطة يساوي عددياً معاكس «م ح د» او، يساوي $1/(1 - م ح ل)$. وتحدث هذه النتيجة لان الامر يتطلب أكثر من دولار واحد زيادة في الدخل لزيادة الادخار بمقدار دولار واحد.

مفاهيم للمراجعة

الطلب الاجمالي	نموذج المضاعف الاساسي
- المتغير الحقيقي = المتغير الاسمي / مستوى السعر	- منحني ل + ت
- الطلب الاجمالي، منحني ط أ	- طريقتان للنظر الى محددات أ ن م :
- المكونات الرئيسية للطلب الاجمالي:	الادخار المخطط = الاستثمار المخطط
ل، ت، ح، ص	ل المخطط + ت المخطط = أ ن م
- منحني ط أ المنحدر الى أسفل: تأثير العرض النقدي	- الاستثمار يساوي الادخار :
- تأثير الارصدة النقدية الحقيقية (اثر بيجو).	المستويات المخطط لها مقابل
- العوامل المحددة والناقلة لمنحني ط أ	المستويات الفعلية

أسئلة للمناقشة

- ١ - عرّف بدقة المقصود بمنحني الطلب الاجمالي. ميز بين الحركة على طول المنحني وانتقال المنحني. ما الذي يمكن أن يزيد المخرجات عن طريق التحرك على طول منحني ط أ؟ ما الذي يمكن أن يزيد المخرجات بانتقال منحني ط أ؟
- ٢ - شكل جدولاً موازياً للجدول ٢٤ - ١، مبيناً الأحداث التي يمكن أن تؤدي الى «انخفاض» في الطلب الاجمالي. (يجب أن يعطي جوابك امثلة مختلفة بدل أن يغير ببساطة اتجاه العوامل المذكورة في الجدول ٢٤ - ١).
- ٣ - في النموذج البسيط للمضاعف، افرض أن قيمة الاستثمار تساوي دائماً صفر، بين أن توازن المخرجات في هذه الحالة الخاصة قد يأتي عند نقطة التعادل على دالة الاستهلاك. لماذا يكون توازن المخرجات «فوق» نقطة التوازن حين يكون الاستثمار موجباً؟
- ٤ - الرسم البياني الخاص بالادخار - و - الاستثمار وخط الهـ ٤٠ والرسم البياني ل + ت هما طريقتان لتوضيح كيف يتحدد الناتج القومي في نموذج المضاعف. اشرح كل واحد منهما. وبين تكافؤهما ..
- ٥ - أعد تشكيل الجدول ٢٤ - ٢ مفترضاً أن صافي الاستثمار يساوي (١) ٣٠٠ بليون دولار، (ب) ٤٠٠ بليون دولار. ما هو الاختلاف الناتج في أ ن م؟ هل الاختلاف أكبر أم أصغر من التغير في ت؟ ولماذا؟ ما مقدار الهبوط في أ ن م حين يهبط ت من ٢٠٠ بليون دولار الى ١٠٠ بليون دولار؟
- ٦ - أعط (أ) طريقة للحكم على المضاعف تستند الى البداية (ب) وطريقة حسابية (ج) وهندسية. ما هو مقدار المضاعف للميل الحدي للاستهلاك (م ح ل) = ٩٠٠ . ٨٩٠ . ٥٠٠ ؟ وللميل الحدي للادخار م ح د = ١٠٠ . ٨٩٠ . ٩٠٠ ؟
- ٧ - رأينا أن الاستثمار يستجيب الى المخرجات من خلال مبدأ المعجل (انظر الفصل ٢٣). عندها يمكننا تعريف «الميل الحدي للاستثمار» على أنه التغير في الاستثمار لكل وحدة من التغير في المخرجات. افرض أن الاستثمار هو ت = ت + ١.٢ ك (والتي لها ميل حدي للاستثمار (م ح ت) مقداره ١.٢)، في حين أن م ح ل هو ٠.٨ . ما هو الميل الحدي للانفاق = م ح ل + م ح ت ؟ أوجد السلسلة المتعاطفة من الانفاق ورد الفعل حين يكون الميل الحدي للانفاق = ٢.٠ حاول أن تفسر اقتصاديات تباعد المتسلسلة الهندسية اللامتناهية.

الفصل ٢٥

الاستثمار وحده. وأن أي تغيير في نفقات الحكومة أو صافي الصادرات سيتضاعف إلى تغييرات أكبر من المخرجات. في الجزء الأول من هذا الفصل سنبين أن لمشتريات الحكومة تأثيراً مضاعفاً على المخرجات بطريقة تشبه كثيراً ما يفعله الاستثمار؛ وقد قادت هذه النقطة - التي كان كينز هو أول من حللها - الكثيرين من علماء الاقتصاد الكلي إلى التوصية باستخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق استقرار الدورة الاقتصادية (انظر إلى الاقتباس أعلاه المنقول عن عالم الاقتصاد الأمريكي الكينزي جيمس توين). ثم في الجزء الثاني سنرى أن الرباط الدولي الذي يربط الاقتصاديات ببعضها له صلات مضاعفة مشابهة تماماً، وبالتالي، حين يعم الكساد أوروبا، كما حدث في أوائل عقد التسعينات، فإن الولايات المتحدة تتوقع أيضاً.

لماذا نلاحظ أن مستوى المخرجات والعمالة يرتفعان عادة بسرعة في زمن الحرب، حين تنمو النفقات العسكرية؟ وكيف يبدو اعتلال الدورة الاقتصادية في بلد ما يبدو وكأنه عدوى تميل إلى الانتشار في البلدان المجاورة؟ الجواب على هذين السؤالين يكمن في امتداد نظرية الطلب الاجمالي التي استعرضناها في الفصل السابق. رأينا في الفصل ٢٤ كيف أن التغير في الاستثمار قد يؤثر على الطلب الاجمالي والمخرجات من خلال عملية المضاعف. فوفقاً لآلية المضاعف، فإن أية زيادة في الاستثمارات ترفع الدخل والاستهلاك، وتقود بالتالي إلى سلسلة متلاحقة، تتناقص باستمرار من الزيادة في الانفاق، لذلك فإن التغير في الاستثمار يتضاعف إلى زيادات أكبر في المخرجات. الواقع أن آلية المضاعف تطبق على مجالات أوسع من

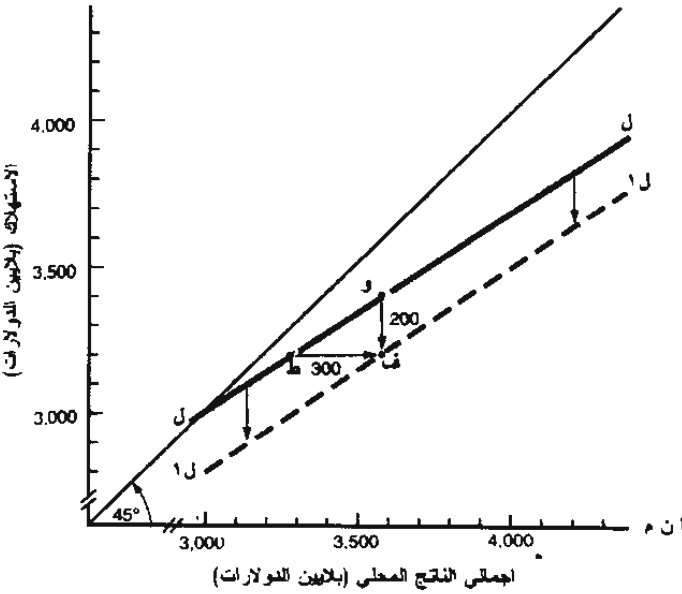
أ تأثير الحكومة على المخرجات

قصيرة المدى للمخرجات، والعمالة، والأسعار. ومعرفة أن للسياسة المالية تأثيرات قوية على النشاط الاقتصادي تعود عادة إلى المنهج الكينزي في السياسة الاقتصادية الكلية، والتي هي الاستخدام الفعال لعمل الحكومة لتهدئة الدورة الاقتصادية. في هذا الجزء سنوسع نموذج المضاعف المبسط لنبين كيف أن التغير في الانفاق الحكومي والضرائب يمكنها التأثير على مستوى الناتج القومي، طالما كانت هناك موارد غير مستغلة.

تتكون السياسة المالية للحكومة من مشترياتها من السلع والخدمات (ج) والضرائب والدفعات التحويلية (ض). وقد عرف علماء الاقتصاد طيلة قرون عديدة، أنه من خلال السياسة المالية، يمكن للحكومة تحديد كم من مخرجات الأمة يجب تقسيمه ما بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي، وكيف يجب تقسيم عبء دفع ثمن السلع الجماعية ما بين الشعب. ثمة حقيقة مفاجئة لم تكتشف إلا بعد تطور النظرية الكينزية في الاقتصاد الكلي: وهي أن لسلطة الحكومة المالية تأثير رئيسي على الحركات

الشكل ٢٥ - ١. تخفيض الضرائب دخل الانفاق وتنقل منحنى ل ل نزولاً الى اليمين.

كل دولار من الضرائب ينقل منحنى ل ل الى اليمين بمقدار قيمة الضريبة. وانتقال منحنى ل ل الى اليمين، يعني انتقال الى اسفل، لكن انتقال ل ل الى اسفل يكون اقل من انتقاله الى اليمين. لماذا؟ لأن الانتقال الى اسفل يساوي الانتقال الى اليمين مضروباً في $\frac{2}{3}$ م ح ل. وبالتالي اذا كان م ح ل $\frac{2}{3}$ يكون الانتقال الى اسفل $\frac{2}{3} \times 300$ بليون دولار = ٢٠٠ بليون دولار. تحقق من أن د ف = $\frac{2}{3}$ ط ف



الأصلية مع ضرائب مقدارها صفر كما في الخط ل ل. في هذه الحالة يكون أن م = د أ. الاستهلاك هنا يساوي ٣٠٠٠ عند د أ يساوي ٣٠٠٠: الاستهلاك يساوي ٣٤٠٠ عند أ ن م يساوي ٣٦٠٠.

الآن أدخل ضريبة مقدارها ٣٠٠. اذا كان د أ ٣٦٠٠، فيجب أن يكون أن م ٣٩٠٠ = ٣٠٠ + ٣٦٠٠. وهكذا يكون مقدار الاستهلاك ٣٤٠٠ عند دخل انفاق مقداره ٣٦٠٠، او اذا كان أن م يساوي ٣٩٠٠. لذلك يمكننا كتابة الاستهلاك كدالة لـ «أ ن م» عن طريق نقل دالة الاستهلاك الى اليمين الى منحنى ل ل: ويساوي مقدار الانتقال الى اليمين بالضبط مقدار الضريبة البالغ ٣٠٠.

وكبديل لذلك، يمكننا رسم دالة الاستهلاك الجديدة كخط مواز لانتقال الى اسفل مقداره ٣٠٠. وكما يبين الشكل ٢٥ - ١، فإن ٣٠٠ هي نتيجة ضرب انخفاض في الدخل مقداره ٣٠٠ $\times$ م ح ل مقداره $\frac{2}{3}$.

نلتفت فيما يلي الى المكونات المختلفة للطلب الاجمالي، تذكر من الفصل ٢٢ أن الناتج المحلي الاجمالي يتكون من ٤ عناصر:

$$\text{أ ن م} = \text{نفقات الاستهلاك}$$

$$+ \text{اجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة}$$

$$+ \text{مشتريات الحكومة من السلع والخدمات}$$

$$+ \text{صافي الصادرات}$$

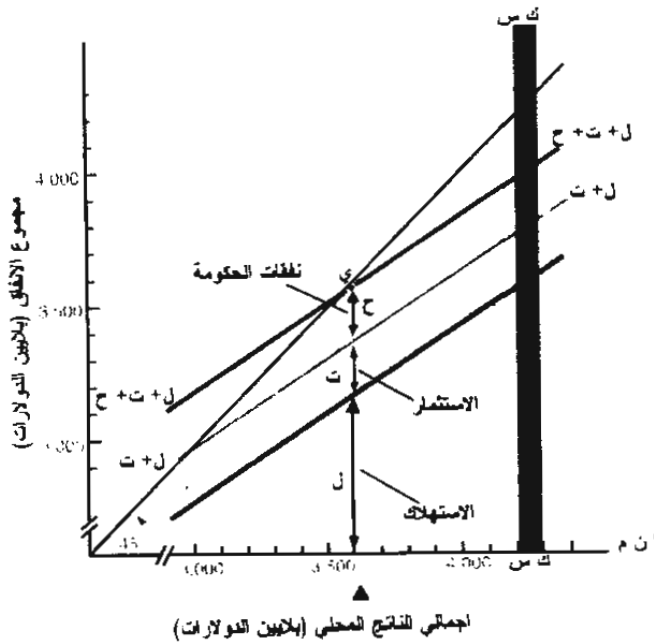
$$= \text{ل} + \text{ت} + \text{ح} + \text{ص}$$

كيف تؤثر السياسات المالية للحكومة في المخرجات

لفهم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، علينا أن ننظر في الضرائب والانفاق الحكومي، والى تأثير تلك الأنشطة على انفاق القطاع الخاص. وكما يمكنك ان تخمن، فسوف نضيف الآن ح للحصول على منحنى الانفاق ل + ت + ح لرسم توازن الاقتصاد الكلي حين تدخل الحكومة مع نفقاتها وضرائبها في الصورة.

ومما يسهل مهمتنا في البداية تحليل تأثير مشتريات الحكومة مع إبقاء جميع الضرائب التي جرى جمعها ثابتة (الضرائب التي لا تتغير بتغير الدخل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى تدعى «ضريبة بمبلغ مقطوع»). لكن مع قيمة نقدية ثابتة من الضرائب، ليس بوسعنا تجاهل الفارق ما بين دخل الانفاق والناتج المحلي الاجمالي. فاذنا استبعدنا مدخرات قطاعات الأعمال والتجارة الخارجية، فإننا نعلم من الفصل ٢٢ أن الناتج المحلي الاجمالي يساوي دخل الانفاق زائد الضرائب. لكن، مع الحفاظ على عوائد الضريبة ثابتة، فإن أن م سيختلف عن د أ بالقيمة ذاتها: وبالتالي، وبعد أن نأخذ في حسابنا هذه الضرائب، فما زال في وسعنا رسم منحنى الاستهلاك ل ل مقابل أن م بدلاً من د أ.

شمة مثال سيوضح لنا كيف يمكننا رسم دالة استهلاكنا مع وجود الضرائب. في الشكل ٢٥ - ١ رسمنا دالة استهلاكنا



الشكل ٢٥ - ٢. نفقات الحكومة
تضاف مثلها مثل
الاستثمار لتحديد
توازن أن م .

فوق نفقات الاستهلاك والاستثمار،
نضيف الآن ما تنفقه الحكومة على السلع
والخدمات. وهذا يعطينا منحنى ل + ت + ح .
عند النقطة ي حيث يتقاطع هذا المنحنى
مع خط ال ٤٥ ، نجد مستوى توازن أن م .

لايجاد مستوى التوازن مع أن م . عند نقطة توازن أن م هذه
السماة ي في الشكل ٢٥ - ٢ ، يكون مجموع الانفاق المخطط له
مساوياً بالضبط لقيمة مجموع المخرجات المخطط له . وبالتالي
تكون النقطة ي هي مستوى توازن المخرجات حين نضيف
مشتريات الحكومة الى نموذج المضاعف .

وقع الضرائب على الطلب الاجمالي

كيف تميل الضرائب التي تفرضها الحكومة الى خفض
الطلب الاجمالي ومستوى أن م ؟ لا نحتاج الى رسوم بيانية
تخبرنا ما يحدث حين تزيد الحكومة الضرائب المفروضة علينا مع
إبقاء نفقاتها ثابتة .

الضرائب الاضافية تخفض الدخل المتاح للانفاق الخاص بنا،
ودخل انفاق أدنى يميل الى خفض الانفاق على الاستهلاك . ومن
الواضح ، أنه اذا بقيت الاستثمارات والمشتريات الحكومية على
حالتها ، فإن خفضاً للنفقات الاستهلاكية سوف يخفض أن م
والعمالة . وبالتالي ، وفقاً لنموذج المضاعف ، فإن فرض ضرائب
أعلى من دون زيادة نفقات الحكومة يميل الى خفض الناتج
المحلي الاجمالي الحقيقي .

إن نظرة الى الشكل ٢٥ - ١ تؤكد هذا الاستنتاج . ففي هذا
الشكل ، يمثل منحنى ل ل العلوي مستوى دالة الاستهلاك من

في الوقت الحاضر ، سنفرض أنه ليس هناك تجارة خارجية ،
لذلك فإن أن م قيد البحث يتكون من العناصر الثلاثة الاولى
فقط ، ل + ت + ح . (الجزء الثاني من هذا الفصل سيضيف المكون
الرابع ، أي صافي الصادرات ، الى التحليل) .

يبين الشكل ٢٥ - ٢ تأثير ح . ويشبه هذا الرسم البياني ذاك
الذي استخدمناه في الفصل السابق (انظر الشكل ٢٤ - ٦) . الا
أننا أضفنا في هذا الرسم متغيراً جديداً ، ح (نفقات الحكومة
على السلع والخدمات) ، فوق دالة الاستهلاك والكمية الثابتة
من الاستثمارات . أي أن المسافة العمودية بين خط ل + ت وخط
ل + ت + ح هي قيمة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات
(الشرطة ، والدبابات ، والطرق ، الخ) .

فلماذا نضيف ح ببساطة فوقهما؟ لأن الانفاق على المباني
الحكومية (ح) له التأثير ذاته بالنسبة للاقتصاد الكلي كما
للانفاق على المباني الخاصة (ت) ؛ ومجموع النفقات الاستهلاكية
الداخلية في صيانة مكتبة عامة (ح) لها التأثير ذاته على الوظائف
مثل النفقات الاستهلاكية على الصحف او الكتب (ل) .

ننهي بحثنا بالكعكة المكونة من ثلاث طبقات ل + ت + ح ،
حاسبين قيمة جميع النفقات المقبلة على كل مستوى من مستويات
أن م . وعلينا الآن أن نمضي الى نقطة التقاطع مع خط ال ٤٥

مستوى المخرجات مع تدخل الحكومة
(بلايين الدولارات)

(٨) التوجه المتوقع للاقتصاد	(٧) الاتفاق الكلّي (ل + ت + ج)	(٦) نفقات الحكومة (ح)	(٥) الاستثمار المخطط له (ت)	(٤) الاستهلاك المخطط له (ل)	(٣) الدخل المتاح (د)	(٢) الضرائب (ض)	(١) المستوى الأولي ل ن م
انكماش	٤.٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣.٦٠٠	٣.٩٠٠	٣٠٠	٤.٢٠٠
انكماش	٣.٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣.٤٠٠	٣.٦٠٠	٣٠٠	٣.٩٠٠
توازن	٣.٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣.٢٠٠	٣.٣٠٠	٣٠٠	٣.٦٠٠
توسع	٣.٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠	٣٠٠	٣.٣٠٠
توسع	٣.٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢.٨٠٠	٢.٧٠٠	٣٠٠	٣.٠٠٠

الجدول ٢٥ - ١. نفقات الحكومة، والضرائب، والاستثمارات تحدد توازن أ ن م

يبين الجدول كيف يتحدد مستوى الإنتاج حين تضاف نفقات الحكومة على السلع والخدمات الى نموذج المضاعف. في هذا المثال، حددت الضريبة «بمبلغ مقطوع» او جعلت مستقلة عن مستوى الدخل. ويكون دخل الاتفاق في هذه الحالة هو أ ن م ناقص ٢٠٠ بليون دولار. ويتحدد مجموع الاتفاق ت + ل + الاستهلاك، كما تحدده دالة الاستهلاك.

عند مستويات المخرجات التي تقل عن ٣٦٠٠ بليون دولار، يكون الاتفاق اكبر من المخرجات، لذلك تتوسع المخرجات. مستويات المخرجات الاكبر من ٣٦٠٠ بليون لا يمكن ابقائها ثابتة وهي تقود الى الانكماش. وتكون المخرجات التي مقدارها ٣٦٠٠ بليون هي مستوى الانتاج التوازني - أي، حين يكون الاتفاق المخطط له مساوياً للمخرجات.

تذكر دائماً أن «ح» هي مصروفات الحكومة على السلع والخدمات. وهي تستثني الاتفاق على الدفعات التحويلية مثل ضمان البطالة أو دفعات الضمان الاجتماعي. وتعامل تلك التحويلات على أنها «ضرائب سلبية»، لذلك فإن الضرائب (ض) موضع الدراسة هنا هي ضرائب طرحت منها الدفعات التحويلية. لذلك، اذا كان مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ٤٠٠ بليون دولار، وكان مجموع الدفعات التحويلية ١٠٠ بليون دولار، يكون صافي الضرائب ت ٤٠٠ - ١٠٠ = ٣٠٠ بليون دولار.

مثال عددي

النقاط التي جمعناها حتى الآن مبينة في الجدول ٢٥ - ١. وهذا الجدول مماثل جداً للجدول ٢٤ - ٢، الذي يوضح محددات المخرجات في أبسط أشكال نموذج المضاعف. ويشير العمود الأول الى مستوى مرجعي للناتج المحلي الاجمالي أ ن م، في حين يبين العمود الثاني مستوى ثابتاً من الضرائب، مقداره ٣٠٠ بليون دولار. دخل الاتفاق في العمود (٣) هو أ ن م ناقصاً الضرائب. الاستهلاك، الذي اعتبر دالة لدخل الاتفاق (د أ) مبين في العمود (٤). العمود (٥) يبين المستوى الثابت للاستثمار، في حين يعرض العمود (٦) مستوى الانفاق الحكومي. لإيجاد

دون ضرائب. لكن منحني ل ل هو غير واقعي بالطبع، لأن على المستهلكين دفع الضريبة عن مداخلهم. وللتبسيط، افترضنا أن المستهلكين يدفعون ٣٠٠ بليون دولار من الضرائب مهما كان مستوى الدخل؛ وهكذا يكون د أ أقل بمقدار ٣٠٠ بليون دولار من أ ن م أي كان مستوى المخرجات. وكما هو مبين في الشكل ٢٥ - ١، يمكن تمثيل هذا المستوى من الضرائب بانتقال دالة الاستهلاك ناحية اليمين بمقدار ٣٠٠ بليون دولار. وهذا الانتقال ناحية اليمين سيظهر كانتقال الى أسفل؛ فاذا كان م ح ل ٢/١، فإن الانتقال ناحية اليمين سيظهر كانتقال الى أسفل مقداره ٢٠٠ بليون دولار.

ليس ثمة شك في أن الضرائب تخفض المخرجات في نموذج المضاعف الخاص بنا. ونظرة أخرى الى الشكل ٢٥ - ٢ ستبين ذلك. فحين ترتفع الضرائب، ولا يتغير ت + ح، فإن الزيادة في الضرائب تخفض دخل الاتفاق، وتقل بذلك منحنيات الاستهلاك ل ل الى أسفل. يمكنك ادخال منحني جديد اكثر انخفاضاً ل ل + ت + ح في الشكل ٢٥ - ٢. تأكد أن نقطة التقاطع الجديدة مع خط الـ ٤٥ يجب أن تكون عند مستوى توازن أكثر انخفاضاً بالنسبة الى أ ن م.

الشكل ٢٥ - ٣. تأثير انفاق حكومي (ح)

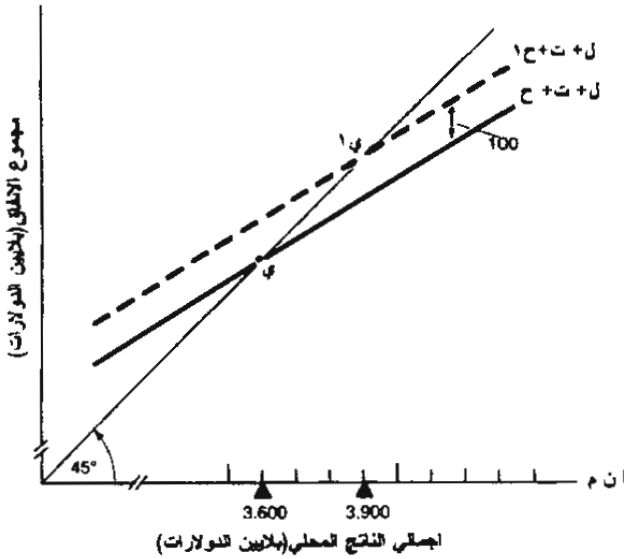
أعلى على المخرجات

إنفرض أن الحكومة رفعت مشترياتها الدفاعية بمقدار ١٠٠ بليون دولار رداً على تهديدات لبعض مصالحها. هذا سينقل خط ل + ت + ح إلى أعلى بمقدار ١٠٠ بليون دولار إلى ل + ت + ح + ١٠٠.

مستوى التوازن الجديد لـ ١٠٠ ن م، يكون بالتالي بعيداً على خط الـ ٤٥° عند النقطة ١ بدلاً من النقطة ٢. وحيث أن م ح ل، هو ٢/٣، فإن مستوى التوازن الجديد للمخرجات يكون أعلى بمقدار ٣٠٠ بليون دولار. أي أن، مضاعف نفقات الحكومة يكون:

$$\frac{1}{\frac{2}{3} - 1} = 3$$

(ما هو مضاعف نفقات الحكومة إذا كان م ح ل يساوي ١/٤؟ ١/٤؟)



بإعادة انفاق جزء مما كسبوه. وفي النموذج البسيط قيد الدرس هنا، فإن التأثير النهائي على ن م من دولار اضافي من ح سيكون مماثلاً لدور اضافي من ت: وتكون المضاعفات مساوية لـ ١ / (١ - م ح ل). وبين الشكل ٢٥ - ٣ كيف ان تغيراً في ح سيتمخفض عن مستوى أعلى من ن م، مع كون الزيادة في ن م مضاعفاً للزيادة في المشتريات الحكومية.

لبيان تأثير زيادة مقدارها ١٠٠ بليون دولار في ح، فقد انتقل منحني ل + ت + ح في الشكل ٢٥ - ٣ إلى الأعلى بمقدار ١٠٠ بليون دولار. وكانت الزيادة النهائية في ن م مساوية لمبلغ ١٠٠ بليون دولار من النفقات الأولية مضمرة في مضاعف الانفاق. ولأن م ح ل، في هذه الحالة يساوي ٢/٣، فإن المضاعف هو ٣، لذلك فإن مستوى توازن ن م يرتفع بمقدار ٣٠٠ بليون دولار. يخبرنا هذا المثال، علاوة على المنطق السليم، أن مضاعف نفقات الحكومة هو بالضبط العدد نفسه الذي لمضاعف الاستثمار. وحيث أنهما متساويان، لذلك يطلق عليهما إسم مضاعفات الانفاق (expenditure multipliers).

لاحظ أيضاً، أنه يمكن امتطاء جواد المضاعف في كلا الاتجاهين. فإذا هبطت نفقات الحكومة، مع بقاء الضرائب والمؤثرات الأخرى ثابتة، فإن ن م قد يتراجع بمقدار التغيير في ح ضرب المضاعف.

ويمكن رؤية تأثير ح على المخرجات أيضاً، كما نراه في المثال العددي في الجدول ٢٥ - ١. ويمكنك إدخال مستوى مختلف من

مجموع الطلب الاجمالي في العمود (٧) تجمع ل + ت + ح في العمود (٤) وحتى العمود (٦).

أخيراً، نقارن مجموع الانفاق في العمود (٧) مع مستوى ن م الأولي في العمود (١). فإذا كان الانفاق أعلى من ن م، فإن المخرجات ترتفع؛ وإذا كان الانفاق أدنى من ن م، فإن المخرجات تنخفض. ويؤكد لنا هذا التوجه، المبين في العمود الأخير، أن المخرجات تميل إلى التوازن عند مستوى ٣٦٠٠ بليون دولار.

مضاعفات السياسة المالية

الاستثمار، والضرائب، ونفقات الحكومة تمثل قنوات انفاق مستقلة تتفاعل مع النفقات الاستهلاكية المستحقة لتحديد مستوى توازن الناتج القومي. لقد اكتشفنا أن سياسة الحكومة المالية هي نفقات لها قوة عالية تماثل الاستثمار. ويوجي وجه الشبه ما بين الاستثمار والسياسة المالية أنه يجب أن يكون لهذه الأخيرة تأثير مضاعف على المخرجات. وهذا صحيح تماماً.

مضاعف الانفاق الحكومي (government expenditure multiplier) هو الزيادة في ن م الناجمة عن زيادة مقدارها دولار واحد في المشتريات الحكومية من السلع والخدمات. فمشتريات حكومية أولية من السلع والخدمات ستطلق سلسلة من إعادة الانفاق. فإذا شقت الحكومة طريقاً، فإن متعهدي شق الطرق سينفقوا جزءاً من دخلهم على شراء سلع استهلاكية، والتي ستولد بدورها دخلاً اضافياً لآناس آخرين، سيقومون

ح - ٢٠٠ بليون دولار مثلاً - وإيجاد مستوى توازن أ ن م. وسوف تعطى الجواب نفسه كما في الشكل ٢٥ - ٣. يمكنك اختصار ما تقدم كالتالي:

مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (ح) هي قوة مهمة في تحديد المخرجات والعمالة. وفقاً لنموذج المضاعف، إذا ارتفعت ح، فإن المخرجات سيزيد بمقدار الزيادة في ح مضروبة في مضاعف الإنفاق. لذلك، فإن لنفقات الحكومة القدرة على تثبيت أو عدم تثبيت مخرجات خلال الدورة الاقتصادية.



مثال: نفقات الدفاع والمضاعف. إذا أردت مشاهدة مضاعف النفقات الحكومية وهو يعمل، الق نظرة على التأثيرات الاقتصادية للتغيرات الأخيرة على ميزانية دفاع الولايات المتحدة. في أوائل الثمانينات قررت الولايات المتحدة مواجهة التهديد السوفياتي بتبني سياسة توسع هائل في النفقات الدفاعية إبان إدارة الرئيس ريغان. وحسب أسعار ١٩٨٧ ارتفعت ميزانية الدفاع من ١٨٥ بليون دولار في العام ١٩٧٩ إلى ٢٩٢ بليون دولار في العام ١٩٨٧، حين زادت عن أكثر من ٦ بالمئة من أ ن م. وبعد أن وصلت النفقات الدفاعية تلك الذروة كنسبة من أ ن م، أخذت في التراجع. وأخذ التخفيض في نفقات الدفاع يتسارع ابتداءً من العام ١٩٩٠، حين بات واضحاً أن الحرب الباردة قد انتهت وأن الشيوعية السوفياتية لم تعد تشكل خطراً عسكرياً. وقد تقدم الرئيسان بوش وكلينتون بميزانيات تدعو للمزيد من التخفيض في النفقات العسكرية، وتوقعت الحكومة في العام ١٩٩٤ بأن النفقات الدفاعية ستهبط إلى $\frac{1}{3}$ بالمئة من أ ن م بحلول نهاية العقد.

وفقاً لنظرية المضاعف، فإن تعزيز القدرة الدفاعية في أوائل عقد الثمانينات، لا بد أن يكون قد شكل تأثيراً محفزاً على الاقتصاد، وهذا ما حدث بالضبط. فقد ساعد ارتفاع النفقات الدفاعية على إخراج البلاد من الركود الذي ساد في الفترة ما بين ١٩٨١ - ١٩٨٢، وساعد في الازدهار الذي ساد في أواسط الثمانينات. وفي بعض المناطق، مثل جنوبي كاليفورنيا، حيث يتمركز العديد من الصناعات الجوية والفضائية، جلب تدفق الدولارات المنفقة على الدفاع ازدهاراً هائلاً. وقد أشار مقال في إحدى الصحف إلى أن منصباً حسن الأجر في تلك الصناعات يمكنه أن يدير عجلة أعمال أخرى، مثل ورش المعادن التي تزود بعض القطع المتخصصة، والمصانع لتنظيف بزة العمل وإبقائها بيضاء، وشركة الورق لصنع الصناديق الورقية لوضع الفطائر التي قد يأخذها العاملون في طريقهم إلى المصنع.

لكن ما ارتفع في البداية عاد وهبط بعد ذلك، وحين حدث ذلك، عمل المضاعف بشكل عكسي. فما إن انخفضت النفقات

الدفاعية، حتى أصبح ذلك بمثابة تراجع للاقتصاد كله. وفي حين لا يمكننا تحميل خفض نفقات الدفاع مسؤولية الركود خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩١، فقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في ببطء استعادة الاقتصاد لمعافيته في أوائل التسعينات. وأحد الأمثلة على ذلك، أنه في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ خسرت الصناعات الجوية ١٧٠ ألف وظيفة سببها الرئيسي خفض النفقات الدفاعية. ومنطقة جنوبي كاليفورنيا التي أفادت من النفقات الدفاعية قبل عقد من الزمان، انتهت لأن يلتصق بها الركود لفترات أطول من بقية المناطق، حيث عملت عمليات تسريع عمال الصناعات الجوية على جعل الاقتصاد الإقليمي لتلك المنطقة يتراجع.

تأثير الضرائب

للضرائب أيضاً تأثير على توازن أ ن م، رغم أن حجم مضاعف الضرائب أصغر من مضاعف النفقات. فكر في المثال التالي: افترض أن الاقتصاد بلغ حدود امكانيات أ ن م، وأن النفقات الدفاعية للدولة ارتفعت بمقدار ٢٠٠ بليون دولار. وقد حدثت مثل هذه الزيادات المفاجئة في أوقات عدة من تاريخ الولايات المتحدة: في أوائل الأربعينات إبان الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٥١ خلال الحرب الكورية، في أواسط الستينات، خلال حرب فيتنام، وفي أوائل الثمانينات خلال فترة قيام إدارة الرئيس ريغان بتعزيز القدرة العسكرية. علاوة على ذلك، إفترض أن المخططين الاقتصاديين أرادوا زيادة الضرائب بما يكفي لموازنة تأثير زيادة مقدارها ٢٠٠ بليون دولار من ح على أ ن م. فكم يجب رفع الضريبة ؟

نحن أمام مفاجأة. فلإلغاء أثر زيادة مقدارها ٢٠٠ بليون دولار في ح، علينا أن نزيد جمع الضرائب بمقدار يزيد عن ٢٠٠ بليون دولار. في مثالنا العددي، يمكننا إيجاد الحجم الصحيح من الزيادة في الضريبة أو ض من الشكل ٢٥ - ١. فالشكل يبين أن زيادة مقدارها ٢٠٠ بليون دولار في ض تخفض دخل الإنفاق بقدر ذلك المبلغ بالضبط وسوف تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بمقدار ٢٠٠ بليون دولار حين يكون م ح ل $\frac{2}{3}$. بكلمة أخرى، إن زيادة في الضريبة مقدارها ٢٠٠ بليون دولار ستنتقل منحني ل ل نزولاً بمقدار ٢٠٠ بليون دولار. وهكذا، في حين تؤدي زيادة في النفقات الدفاعية إلى نقل خط ل + ت + ح بمقدار ١ بليون دولار، فإن زيادة في الضريبة مقدارها ١ بليون دولار ستنتقل خط ل + ت + ح نزولاً بمقدار $\frac{2}{3}$ بليون دولار فقط (حين يكون م ح ل $\frac{2}{3}$). وهكذا فإن إلغاء أثر الزيادة في النفقات الدفاعية، حين تكون النفقات غير الدفاعية ثابتة، تتطلب زيادة أكبر في ض من الزيادة في ح.

المبالغ المترتبة عن التغييرات في الضريبة هي سلاح قوي ضد البطالة أو التضخم، توازي قوتها التغييرات في قيمة مشتريات الحكومة. مضاعف الضريبة أصغر من مضاعف النفقات بمعامل مساوٍ له «م ح ل»:

مضاعف الضريبة = م ح ل × مضاعف الانفاق

السبب في أن مضاعف الضريبة أصغر من مضاعف الانفاق واضح تماماً. فحين تنفق الحكومة دولاراً واحداً على ح، فإن هذا المبلغ ينفق مباشرة على أ ن م. من جهة أخرى، حين تخفض الحكومة الضرائب بمقدار دولار واحد، فإن جزءاً من ذلك الدولار ينفق على ل، في حين يذخر جزء من دولار الضرائب المقطوع. الفارق في رد الفعل تجاه دولار من الانفاق ح ودولار ض يكفي لخفض مضاعف الضريبة لمستوى أدنى من مضاعف النفقات^(١).

السياسة المالية عند التطبيق

خلال عقد الستينات، تبنى الرئيس جون كينيدي مبادي الاقتصاد الكينزي، وأصبحت السياسة المالية أحد أسلحة الدولة الرئيسية لمحاربة الركود أو التضخم، وقد اقترح تخفيضات كبيرة على الضرائب لرفع الاقتصاد من سقطة؛ وبعد إقرار تشريعات بخصوص تلك المبادي، نما الاقتصاد بسرعة. إلا أنه، حين أضيف التوسع المالي بسبب تعزيز القدرات العسكرية لمواجهة متطلبات حرب فيتنام خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٦ إلى خفض الضرائب، وادى ذلك ارتفاع المخرجات فوق إمكانات أ ن م وبدأ التضخم في التصاعد. ومحاربة ارتفاع التضخم وموازنة نفقات حرب فيتنام، مرر الكونجرس مشروع قانون بفرض ضريبة اضافية مؤقتة في العام ١٩٦٨، لكن معظم علماء الاقتصاد يعتقدون أن تلك الضريبة كانت ضئيلة للغاية ومتأخرة جداً.

يعطينا عقد الثمانينات مثالاً مثيراً آخر عن طريقة عمل السياسة المالية. في العام ١٩٨١ أقر الكونجرس خطة الرئيس

(١) يمكننا رؤية مختلف المضاعفات باستخدام أداة «دورات الانفاق» المبينة في صفحة سابقة من هذا الفصل. افترض أن «م ح ل» هو ط. عندئذ إذا ارتفعت ح بمقدار وحدة واحدة، فإن مجموع الزيادة في الانفاق هي حاصل جمع دورات إعادة الانفاق الثانوية:

$$1 + ط + ط^2 + ط^3 + \dots = \frac{1}{1 - ط}$$

الآن، إذا انخفضت الضرائب بمقدار دولار واحد، يذخر المستهلكون (١ - ط) من الزيادة في دخل الانفاق وينفقون ط دولار في الجولة الأولى. ومع الدورات اللاحقة يصبح مجموع الانفاق:

$$ط + ط^2 + ط^3 + \dots = \frac{ط}{1 - ط}$$

وبالتالي يكون مضاعف الضريبة ط ضرب مضاعف الانفاق، حيث ط هي م ح ل.

وريفان المالية؛ والتي اشتملت على خفض حاد في الضريبة، وزيادة ضخمة في النفقات الدفاعية، تحدثنا عنها في مثال سابق، مع بعض التخفيض في برامج الانفاق المدنية. وقد أخرجت هذه الخطوات الاقتصاد الأمريكي من ركوده العميق الذي عم في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٢، ودفعته إلى توسع سريع في الفترة ما بين العامين ١٩٨٣ - ١٩٨٥.

أواسط الثمانينات بشرت بحقبة مالية جديدة. فقد تسببت الخطة المتعلقة بجانب العرض في حدوث زيادة هائلة في عجز ميزانية الحكومة. مع ارتفاع العجز (أي الفارق ما بين نفقات الحكومة وإيراداتها) من ٤٠ بليون دولار (أي ما يعادل ١/٤ بالمئة من أ ن م) في العام ١٩٧٩ إلى أكثر من ٢٠٠ بليون دولار (أو ٦ بالمئة من أ ن م) في العام ١٩٨٣. وفي ذلك العام، اتخذ الكونجرس خطوات للسيطرة على العجز بقانون الحد من العجز في الميزانية المعروف باسم قانون جرام - رودمان، وجرى رفع الضرائب في الاعوام ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٩٠، ١٩٩٣. ومع ذلك، وطيلة تلك الفترة، ارتفعت نسبة ديون الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي باطراد.

واجه الرئيس كلينتون غداة توليه السلطة معضلة مؤلة. فقد بقي العجز مرتفعاً لا يتزحزح، وبقي الاقتصاد راكداً ومعدل العاطلين عن العمل عالٍ بشكل غير مقبول. هل يوقف الرئيس العجز، بزيادة مستوى «الادخار العام» عن طريق زيادة الضرائب وخفض الانفاق، بحيث تؤدي زيادة المدخرات إلى زيادة في «الاستثمارات القومية»؟ أم يجب عليه أن يشعر بالقلق حيال متناقضة التوفير (انظر الفصل السابق)، حيث تقود زيادة الادخار المرغوب فيه ليس إلى زيادة الاستثمار بل إلى خفض المخرجات، حين يخفض الانكماش المالي ل + ت + ح ويخلق الاستثمار؟. في النهاية، قرر الرئيس أن خفض العجز في الميزانية هو الأولوية الرئيسية. وهكذا، شرع قانون الميزانية للعام ١٩٩٣ إجراءات مالية هدفت إلى خفض العجز بمقدار ١٤٠ بليون دولار تقريباً (أو ٢ بالمئة من أ ن م) خلال السنوات الخمس التالية.

فهل كان الرئيس محقاً في تجاهله لمتناقضة التوفير؟ يعتمد الجواب جزئياً على قوى أخرى - على حالة الاقتصاد العالمي، وعلى شفاء النشاط الاستثماري من الهبوط الحاد في النشاط التجاري، وعلى مشاعر المستهلك. ويعتمد أكثر، كما سنرى في الفصلين التاليين، على رد فعل السياسة النقدية - وعلى ما إذا كانت الحوافز النقدية، التي تتم من خلال خفض أسعار الفائدة ومن خلال التسهيلات المقدمة على الاقتراض، ستؤدي إلى إلغاء الآثار المترتبة على الانكماش المالي.

كانت مكونات الصادرات الرئيسية بضائع قيمتها ٤٦٢ بليون دولار، تشتمل بشكل رئيسي على ٤٠ بليون دولار من المواد الغذائية و ١٠٢ بليون دولار من المنتجات الصناعية و ١٨٢ بليون دولار سلع إنتاجية، و ٥٢ بليون دولار من الآليات. وبلغ مجموع الصادرات الأخرى ٢٧٥ بليون دولار، من ضمنها ١٠٥ بلايين دولار جاءت كدخل على أصول تمتلكها الولايات المتحدة في الخارج.

أما مجموع المستوردات للعام ١٩٩٢ فبلغ ٧٢٥ بليون دولار. منها ٥٩٢ بليون دولار بضائع تشتمل على ٢٨ بليون دولار مواد غذائية، و ٢٨٩ بليون دولار لوازم صناعية، و ١٥٢ بليون دولار من السلع الرأسمالية و ١٠٢ بليون دولار سيارات ولوازمها، و ١٣٥ بليون دولار سلع استهلاكية أخرى. أما المستوردات غير السلعية البالغة ٢٠١ بليون دولار فتشمل ١٠٢ بليون دولار دخل الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة.

طيلة معظم سنوات القرن العشرين، كان ميزان صافي الصادرات للولايات المتحدة موجباً. ثم أصبح صافي الصادرات سالباً خلال حرب فيتنام، ثم عاد إلى التحسن بعد تخفيض سعر الدولار في أوائل السبعينات، ومرة أخرى خلال الركود العميق في أوائل الثمانينات. وحدث تراجع هائل في مكانة الولايات المتحدة التجارية في أواسط الثمانينات لدرجة أن المستوردات تجاوزت في عام ١٩٨٧ الصادرات بمقدار ١٤٢ بليون دولار. وأصبح العجز التجاري الضخم أحد المشاكل السياسية الرئيسية للولايات المتحدة وشركائها التجاريين. ويعرض الشكل ٢٥ - ٤ صافي صادرات الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

حين نتعرف على احتمالات الصادرات والواردات، يتوجب علينا أن ندرك بأن اتفاق أية دولة قد يختلف عن انتاجها. «مجموع الانفاق المحلي» (الذي يطلق عليه في بعض الأحيان الطلب المحلي) يساوي الاستهلاك زائد الاستثمار المحلي زائد مشتريات الحكومة. وهو يختلف عن مجموع «الانتاج القومي» (أو GNP) لسببين. أولاً، جزء من الانفاق المحلي سيكون على سلع انتجت في الخارج، وتكون تلك البنود مستوردات (أشير إليها بالحرف R) مثل النفط المكسيكي والسيارات اليابانية. أضف إلى ذلك، بعض أجزاء الانتاج الأمريكي ستباع في الخارج كصادرات (أشير إليها بالحرفين SA) - مواد مثل القمح وطائرات البوينغ. والفرق ما بين الانتاج القومي والانفاق المحلي هو ببساطة $SA - R$ = صافي الصادرات = ص.

لاستكمال تحليلنا حول الطلب الاجمالي، نحتاج الى ادراك أننا نعيش ضمن «اقتصاد مفتوح»، ونساهم في اقتصاد العالم ونرتبط مع الدول الأخرى بالتجارة والتمويل. فنحن نصدر السلع والخدمات التي تنتج بأقل تكلفة في الوطن ونستورد الأشياء التي لدى الآخرين ميزة في تكلفتها.

في العصور الماضية، كان للتجارة الخارجية تأثير متواضع على الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة. وكان في وسعنا تجاهل الروابط الاقتصادية بين الدول، وترك تلك المواضيع للمختصين الذين يكدهون في الجامعات أو في دوائر الدولة. لكن التطور الهائل في الاتصالات والمواصلات، والسياسة التجارية ربط بشكل متزايد بين الشروات الاقتصادية للأمم. فالروابط التجارية ما بين اليابان، والمكسيك، وكندا، والولايات المتحدة هي اليوم أوثق مما كانت عليه العلاقة بين نيويورك وكاليفورنيا قبل قرن من الزمان. وللدورة الاقتصادية الدولية تأثير قوي على جميع شعوب الأرض: فتوجهات السياسة النقدية في واشنطن قد تولد الركود، والفقر، والثورة في أمريكا الجنوبية، والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط قد تطلق حركة لولبية في أسعار النفط، تدفع العالم نحو طفرات من الازدهار أو الركود؛ فالثورات في روسيا تخلق الاضطراب في أسواق المال العالمية. وتجاهل التجارة الدولية يعني أن تضع علينا مشاهدة نصف مباراة الكرة الاقتصادية.

نكمل عرضنا للنظرية الابتدائية حول الطلب الاجمالي بابرار بعض الاتجاهات الرئيسية ثم اظهرنا كيف تؤثر التغييرات في التجارة الخارجية في الاقتصاد بقدر ما تؤثر الاستثمارات والانفاق الحكومي.

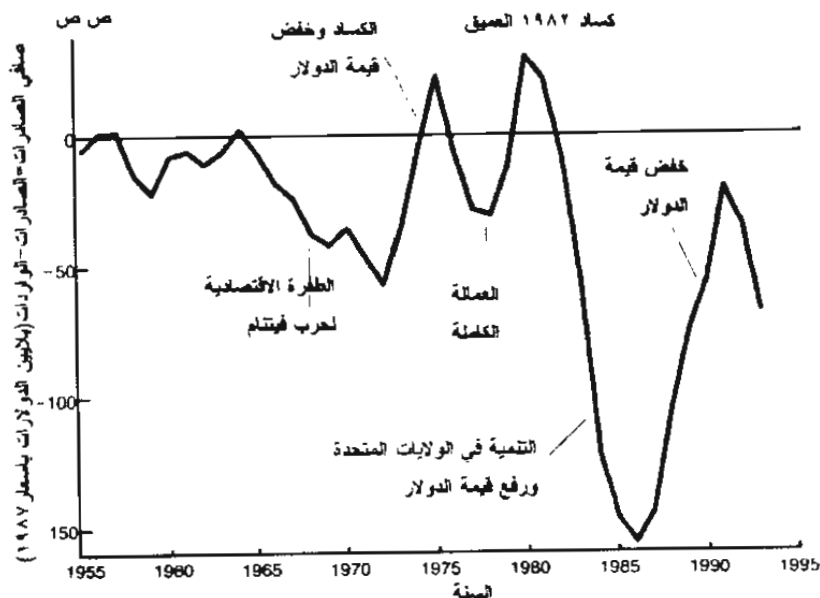
التجارة الخارجية

والنشاط الاقتصادي

صافي الصادرات: المفاهيم والتوجهات

نتنقل هنا إلى المكون الرابع من مكونات GNP : أي صافي الصادرات. يعرف صافي الصادرات بأنه صادرات السلع والخدمات ناقص المستورد منها.

فما هي المكونات الرئيسية للتجارة الدولية؟ بالنسبة للولايات المتحدة خلال العام ١٩٩٢، بلغ مجموع الصادرات ٦٦٢ بليون دولار، في حين كانت المستوردات ٧٢٥ بليون دولار، وبذلك كان صافي الصادرات ناقص ٦٤ بليون دولار.



الشكل ٢٥ - ٤. الصادرات أصبحت سالبة بشكل حاد في الثمانينات.

يبين تاريخ صافي الصادرات الحقيقية (الصادرات ناقص المستوردات، قيس كلاهما حسب أسعار ١٩٨٧) تقلبات ضخمة حتى العام ١٩٨٠. فارتفع (أو ارتفع سعر صرف) قيمة دولار الولايات المتحدة في أوائل الثمانينات، الذي رافقه تنمية بطيئة لدى شركاء الولايات المتحدة التجاريين، كل ذلك أدى إلى عجز خارجي كبير بعد العام ١٩٨٢. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية).

في الولايات المتحدة بسرعة، فإن مستورداتها تميل إلى الارتفاع بشكل أسرع. أضف إلى ذلك، أن الخيار ما بين السلع الأجنبية والمحلية يحدث نتيجة للاستجابة إلى السعر النسبي لكل منهما. فإذا ارتفع سعر السيارات المحلية مقارنة بسعر السيارات اليابانية، ربما لأن نمو الانتاجية في اليابان أسرع مما هو في الولايات المتحدة، فسوف يشتري الأمريكيون سيارات يابانية أكثر وسيارات أمريكية أقل. وبالتالي فإن حجم وقيمة المستوردات يتأثر بالسعر النسبي للسلع المحلية والأجنبية.

عامل جديد يدخل الصورة هو سعر الصرف الأجنبي (foreign exchange rate)، والذي هو السعر الذي تبذل فيه دولة ما بعملتها عملة دولة أخرى. مثال ذلك، إذا كان الجنيه الاسترليني الواحد يساوي ١,٤ دولار أمريكي، نقول بأن سعر الصرف بين العملة هو ١,٤٠ دولار لكل جنيه استرليني.

ولمعرفة كيف يؤثر سعر الصرف الأجنبي على التجارة الخارجية، خذ النبيذ مثلاً، حيث يعتمد سعر النبيذ الأمريكي والنبيذ الفرنسي على الأسعار المحلية وعلى سعر الصرف الأجنبي. افترض أن نبيذ كاليفورنيا الأحمر كان يباع مقابل ٦

لحساب مجموع الطلب على السلع والخدمات الأمريكية، علينا أن نجم الطلب المحلي وحسب بل الطلب الأجنبي أيضاً. أي أن علينا أن نعرف مجموع انفاق الأمريكيين المقيمين علاوة على المشتريات الصافية للأجانب. وهذا المجموع يجب أن يشمل الاتفاق المحلي (ل + ت + ح + ص) زائد المبيعات إلى الأجانب (صا)، ناقص المشتريات المحلية من الأجانب (و). الاتفاق على الناتج القومي، أو «أ ن م»، يساوي الاستهلاك زائد الاستثمار المحلي زائد مشتريات الحكومة زائد صافي الصادرات:

مجموع الطلب الإجمالي = أ ن م

ل + ت + ح + ص =

محددات صافي الصادرات. ما الذي يحدد حركة الصادرات والمستوردات وبالتالي صافي الصادرات؟ من الأفضل أن نفكر في الصادرات والمستوردات المكونة لصافي الصادرات كل على حدة.

نبدأ بالمستوردات. ترتبط المستوردات إلى الولايات المتحدة إيجابياً بال دخل والمخرجات في هذا البلد. فحين يرتفع أ ن م

الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، صارت مستوردات الولايات المتحدة منافسة للغاية. إضافة الى ذلك، نمت اقتصاديات الدول الأجنبية بشكل ابطأ من اقتصاد الولايات المتحدة، مما كبح الصادرات. وكانت النتيجة عودة كاسحة الى العجز في صافي الصادرات الحقيقي .

لكن بعد العام ١٩٨٥، بدأ صافي الصادرات في التحسن. حيث هبط سعر صرف الدولار الأمريكي، ونما اقتصاد الولايات المتحدة بشكل ابطأ، وتعافى العديد من الاقتصاديات الأجنبية من الركود وأزمة الدين التي غمت العالم في أوائل الثمانينات. وبحلول العام ١٩٩٤، هبط العجز في صافي الصادرات الى نصف القيمة التي وصل اليها عام ١٩٨٧، عندما بلغ ذروته في ذلك العام .

تأثير التجارة على أ ن م

كيف تؤثر التغيرات في تدفق تجارة الدولة على ناتجها المحلي الاجمالي وعلى العمالة فيها؟ أولاً، صافي الصادرات يضيف الى الطلب الاجمالي. ثانياً، لأي اقتصاد مفتوح مضاعفات (جمع مضاعف) مختلفة للاستثمارات الخاصة والانفاق الحكومي لأن بعضاً من الانفاق يتسرب الى أنحاء مختلفة من العالم.

يبين الجدول ٢٥ - ٢ كيف أن ادخال صافي الصادرات يؤثر على محددات المخرجات. ويبدأ هذا الجدول بالمكونات نفسها التي تشير لاقتصاد مغلق في الجدول ٢٥ - ١. ويتكون مجموع الطلب المحلي في العمود (٢) من الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية التي سبق وحللناها. العمود (٣) يضيف الصادرات من السلع والخدمات. كما هو مذكور أعلاه، فإن الصادرات تعتمد على المخرجات والداخلية في البلاد الأجنبية وعلى الأسعار وسعر الصرف. وقد اعتبرت جميعها انها تتحدد خارج النموذج. لذلك اعتبر أن للصادرات مستوى ثابتاً مقداره ٣٦٠ بليون دولار من الانفاق الاجنبي على السلع والخدمات المحلية.

العامل الجديد المهم الذي ينبثق من المستوردات، مبين في العمود (٤). وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، تعتمد المستوردات على متغيرات خارجية مثل أسعار السلع والخدمات وسعر الصرف. إضافة الى ذلك، تعتمد المستوردات على الدواخيل والمخرجات المحلية ، والتي تتغير بشكل واضح في مختلف سطور الجدول ٢٥ - ٢. وبهدف التبسيط، افترضنا أن الدولة تستورد دائماً ١٠ بالمئة من قيمة ناتجها المحلي، لذلك فإن المستوردات في العمود (٤) هي على الدوام ١٠ بالمئة مما في العمود (١).

طرح العمود (٤) من العمود (٣) يعطي الصادرات في العمود (٥). وهو عدد سالب حين تتجاوز المستوردات الصادرات،

دولارات للزجاجة، في حين كان سعر نظيره الفرنسي ٤٠ فرنكاً فرنسياً للزجاجة. عندها، ووفقاً لسعر الصرف في العام ١٩٨٤ حين كان الدولار يساوي ١٠ فرنكات فرنسية، فإن سعر النبيذ الفرنسي يباع بأربعة دولارات للزجاجة في حين يباع نبيذ كاليفورنيا بستة دولارات للزجاجة، مما يعطي ميزة لاستيراده.

إفرض أنه بحلول العام ١٩٩٤ هبط سعر صرف الدولار مقابل الفرنك الى ٥ فرنكات. مع عدم تغير الاسعار المحلية، عندئذ يصير سعر النبيذ الفرنسي ٨ دولارات للزجاجة مقارنة بستة دولارات لنبيذ كاليفورنيا. لاحظ أنه حين كان سعر الدولار مرتفعاً في العام ١٩٨٤، كان النبيذ الفرنسي يباع مقابل ثلثي سعر نبيذ كاليفورنيا فقط. في حين أن هبوط قيمة الدولار خلال العقد الذي تلى جعل النبيذ الفرنسي يباع بسعر أعلى بمقدار الثلث عن نبيذ كاليفورنيا. إن هبوط سعر صرف العملات الأخرى مقابل الدولار له تأثير من حيث انه يحول الأسعار النسبية لصالح المنتجات المحلية وضد المستوردات.

يصبح لدينا عامل جديد في الميدان. حين يرتفع سعر صرف عملة دولة ما، فإن أسعار المستوردات تهبط في حين تصبح الصادرات أغلى ثمناً بالنسبة للأجانب. والنتيجة هي أن الدولة تصبح أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ويتراجع صافي الصادرات لديها. ويمكن أن يكون لسعر الصرف تأثير على المخرجات، والعمالة، والتضخم وكل هذه المؤثرات تجعل أهمية سعر الصرف تتزايد لجميع الدول.

«الصادرات» هي الصورة المقابلة للمستوردات: فصادرات دولة ما هي الامستوردات دولة أخرى. لذلك تعتمد الصادرات بشكل أساسي على الدخل والانتاج لدى شركاء امريكا التجاريين، إضافة الى الأسعار النسبية لصادرات الولايات المتحدة والسلع التي تنافس بها. فعندما ترتفع المخرجات الأجنبية، او حين يهبط سعر صرف الدولار، فإن حجم وقيمة الصادرات الأمريكية تميل الى الارتفاع.

ما الذي تسبب في التغيرات الرئيسية في صافي الصادرات المبينة في الشكل ٢٥ - ٤؟ في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ نما الاقتصاد الأمريكي بسرعة وارتفعت أسعار السلع الأمريكية نسبياً مقارنة بأسعار شركائها التجاريين: ونتج عن ذلك أن نمت المستوردات بشكل أسرع من الصادرات. في الفترة ما بين ١٩٦٩ الى ١٩٧٥، تراجع الاقتصاد الأمريكي. إضافة الى ذلك، هبطت قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال تلك الفترة، فصارت سلع الولايات المتحدة أرخص نسبياً، ومن ثم تراجع النمو في المستوردات، وازدادت الصادرات، واصبح صافي الصادرات موجباً.

وجهت السنوات الأولى من عقد الثمانينات ضربة قوية لمكانة الولايات المتحدة التجارية. فحين ارتفع سعر الدولار بحدّة خلال

تحديد المخرجات مع التجارة الخارجية (بلايين الدولارات)

(٧) التوجه المتوقع للاقتصاد	(٦) مجموع الإنفاق (ت + ل + ح + ص)	(٥) صافي الصادرات (ص - و)	(٤) المستوردات (و)	(٣) الصادرات (صا)	(٢) الطلب المحلي (ل + ت + ح)	(١) المستوى الأولي لـ أن م
انكماش	٣٩٤٠	-٦٠	٤٢٠	٣٦٠	٤,٠٠٠	٤,٢٠٠
انكماش	٣,٧٧٠	-٣٠	٣٩٠	٣٦٠	٣,٨٠٠	٣,٩٠٠
توازن	٣,٦٠٠	٠	٣٦٠	٣٦٠	٣,٦٠٠	٣,٦٠٠
توسع	٣,٤٣٠	٣٠	٣٣٠	٣٦٠	٣,٤٠٠	٣,٣٠٠
توسع	٣,٢٦٠	٦٠	٣٠٠	٣٦٠	٣,٢٠٠	٣,٠٠٠

الجدول ٢٥ - ٢. صافي الصادرات يضيف الى الطلب الاجمالي للاقتصاد.

يجب أن نضيف الى الطلب المحلي المكون من ل + ت + ح صافي الصادرات التي هي ص - و للحصول مجموع الطلب الكلي على مخرجات البلد. لاحظ أن لصافي الصادرات الأعلى المضاعف ذاته مثل الاستثمار والمشتريات الحكومية.

الجدول ٢٥ - ٢. فقط عند مستوى ٣٦٠٠ بليون دولار يتساوى أن م مع ما يريد المستهلكون، وقطاعات الأعمال، والحكومة إنفاقه على السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة^(٢).

الميل الحدي للاستيراد وخط الإنفاق

لاحظ أن لمنحنى الطلب الاجمالي ل + ت + ح + ص في الشكل ٢٥ - ٥، ميل أخف قليلاً من منحنى الطلب المحلي. وتفسير ذلك هو أن هناك تسرباً إضافياً في الإنفاق على المستوردات. وهذا التسرب الجديد نابع من افتراضنا أن ١٠ بالمئة من كل دولار من الدخل ينفق على المستوردات. ولعلاج ذلك يتطلب ادخال مصطلح جديد هو الميل الحدي للاستيراد. الميل الحدي للاستيراد (marginal propensity to import)، الذي سنرمز اليه بالحروف م ح و هو الزيادة في القيمة النقدية للمستوردات مقابل كل دولار يزيد في أن م.

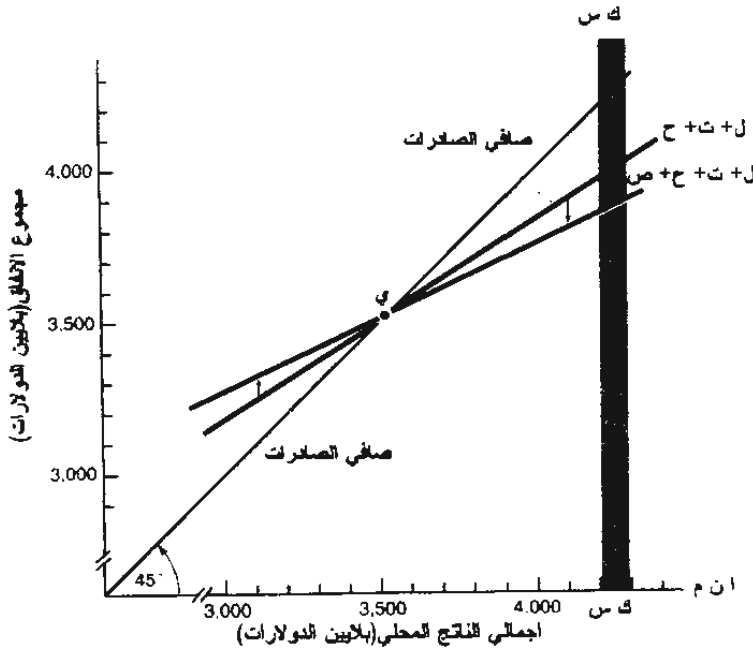
تذكر أننا سمينا الزيادة في الاستهلاك لكل وحدة زيادة في الدخل «الميل الحدي للاستهلاك». وللميل الحدي صلة وثيقة بهذا الأخير. فهو يخبرنا عن مقدار الزيادة في الاستيراد مقابل كل دولار زيادة في مجموع أن م. فما الذي يفترض أن يشير اليه الميل الحدي للاستيراد في الجدول ٢٥ - ٢؟ من الواضح أن

(٢) لاحظ أن الخطين في الشكل ٢٥ - ٥ يتقاطعان حيث صافي الصادرات يساوي صفراً، لكن حقيقة أن التوازن يأتي عند صافي صادرات يساوي صفراً هي مجرد مصادفة. غير عمود الصادرات (٢) في الجدول ٢٥ - ٢، إلى ٤٦٠، وأعد حساب التوازن الجديد، وارسم التوازن في الشكل ٢٥ - ٥.

وموجب إذا تجاوزت الصادرات المستوردات. صافي الصادرات في العمود (٥) هو الاضافة الصافية الى باب الإنفاق الذي تساهم به التجارة الخارجية. ويتحقق توازن المخرجات في اقتصاد مفتوح عند النقطة التي يتساوى فيها مجموع الإنفاق في العمود (٦) تماماً مع مجموع المخرجات. وعند هذا المستوى من التوازن يكون صافي الصادرات مساوياً لصفر بالضبط، رغم أن وضع صافي الصادرات قد يختلف عن صفر عموماً. (تأكد من أنك تستطيع تفسير سبب عدم توازن الاقتصاد حين لايتساوى الإنفاق مع المخرجات).

يبين الشكل ٢٥ - ٥ توازن الاقتصاد المفتوح بشكل بياني. فالخط المائل الى أعلى المسمى ل + ت + ح هو المنحنى ذاته المستخدم في الشكل ٢٥ - ٢ لبيان محددات المخرجات مع وجود الإنفاق الحكومي. علينا أن نضيف الى هذا الخط مستوى صافي الصادرات الوشيك عند كل مستوى من مستويات أن م. صافي الصادرات في العمود (٥) من الجدول ٢٥ - ٢ يضاف الى خط الطلب الاجمالي او مجموع الإنفاق. الى اليسار من النقطة في الشكل ٢٥ - ٥ يكون صافي الصادرات موجباً، وبالتالي فإن خط ل + ت + ح + ص يقع فوق منحنى ل + ت + ح، اما الى اليمين فإن قيمة المستوردات تتجاوز قيمة الصادرات بحيث تكون قيمة صافي الصادرات سالبة، لذلك فإن خط الإنفاق الكلي يقع تحت خط الطلب المحلي.

يتحقق توازن أن م حيث يتقاطع خط ل + ت + ح + ص مع خط الـ ٤٥. ويأتي هذا التقاطع عند النقطة ذاتها بالضبط، عند مستوى ٣٦٠٠ بليون دولار، والمبين كنقطة توازن في أن م في



الشكل ٢٥ - ٥. إضافة صافي الصادرات إلى الطلب المحلي يعطي توازن أن م قفي الاقتصاد المفتوح.

يمثل الخط $L + C + H$ الطلب المحلي، أي مشتريات المستهلكين المحليين وقطاعات الأعمال، والحكومة. إلى هذا يجب أن نضيف صافي الانفاق الخارجي. صافي الصادرات زائد الطلب المحلي يعطي خط $L + C + H + M$ الذي يمثل مجموع الانفاق. يتحقق التوازن عند النقطة E ، حيث مجموع A N يساوي مجموع الانفاق على السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة. لاحظ أن ميل منحنى مجموع الطلب هو أقل من الطلب المحلي ليعكس ما يتسرب من الانفاق إلى المستوردات.

حساب دورات الانفاق، وإعادة الانفاق التي يولدها دولار اضافي ينفق على الاستثمار، أو الصادرات، أو ينفق بواسطة الحكومة. مثلاً، افترض أن المانيا تحتاج إلى شراء حاسوبات امريكية لتحديث المرافق العتيقة فيما كان يدعى المانيا الشرقية. فكل دولار اضافي يقبض ثمناً للحاسوبات الأمريكية سيولد دولاراً من الدخل في الولايات المتحدة، سينفق الأمريكيون منه $\frac{1}{3}$ دولار = ٠,٦٦٧ دولار على الاستهلاك. لكن، وحيث أن الميل الحدي للاستيراد هو ٠,١٠ فإن عُشر الدولار الإضافي من الدخل أو ٠,١٠ سوف ينفق على السلع والخدمات الأجنبية، مما يترك ٠,٥٦٧ دولار للانفاق على السلع المنتجة محلياً. وانفاق ٠,٥٦٧ على السلع المحلية سوف يولد ٠,٥٦٧ دولار من الدخل للولايات المتحدة، ومن هذه الـ ٠,٥٦٧ دولار $\times$ (٠,٥٦٧ دولار) = ٠,٣٢١ سوف تنفق على استهلاك سلع وخدمات محلية في الجولة التالية.

وبالتالي، فإن مجموع الزيادة في المخرجات، أو مضاعف الاقتصاد المفتوح (open - economy multiplier)، سيكون:

$$\text{مضاعف الاقتصاد} = 1 + 0.567 + 0.567^2 + \dots$$

$$\text{المفتوح} = 1 + \left(\frac{1}{3} - \frac{2}{3}\right) + \left(\frac{1}{3} - \frac{2}{3}\right)^2 + \dots$$

$$= \frac{1}{1 - \left(\frac{1}{3} - \frac{2}{3}\right)} = \frac{1}{\frac{1}{3}} = 3$$

الجواب هو $M + C + H = 0.10$ ، حيث أن كل ٢٠٠ بليون دولار زيادة في الدخل، تؤدي إلى ٢٠ بليون دولار من المستوردات في الواردات. (ما هو الميل الحدي للاستيراد في اقتصاد ليس لديه تجارة خارجية؟ صفر.)

نعود إلى الشكل ٢٥ - ٥، دعونا نتفحص ميل خط مجموع الانفاق (أي الخط الذي يبين مجموع الانفاق على $L + C + H + M$). لاحظ أن ميل خط مجموع الانفاق أقل من ميل خط الطلب المحلي $L + C + H$. فحين يرتفع A N ومجموع الدخل بمقدار ٢٠٠ بليون دولار، فإن الانفاق على الاستهلاك يرتفع بمقدار التغير في الدخل مضروباً في M C L (والذي افترضنا أنه ثلثين)، أو بمقدار ٢٠٠ بليون دولار. في الوقت نفسه، يرتفع الانفاق على المستوردات، أو السلع الأجنبية بمقدار ٢٠ بليون دولار. لذلك فإن الانفاق على السلع المحلية يرتفع بمقدار ١٧٠ بليون دولار (= ٢٠٠ - ٣٠)، وميل خط مجموع الانفاق يهبط بالتالي من ٠,٦٦٧ في اقتصادنا المنطوق إلى ٠,٥٦٧ في اقتصادنا المقترح.

مضاعف الاقتصاد المفتوح

إن لتسرب الانفاق خارج الاقتصاد إلى المستوردات نتيجة مفاجئة في تغير المضاعف في أي اقتصاد مفتوح. دعونا نطالع السبب.

إحدى طرق فهم مضاعف الانفاق في اقتصاد مفتوح هي

وهذا مقارنة بمضاعف الاقتصاد المغلق $1 / (1 - 0.667) = 3$

ثمة طريقة أخرى لاحتساب المضاعف كالتالي: تذكر أن المضاعف في أبسط نموذج لنا كان $1 / م ح د$ ، حيث $م ح د =$ الميل الحدي للإنذار. ويمكن توسيع هذه النتيجة بملاحظة أن المائل $م ح د =$ في الاقتصاد المفتوح هو مجموع «التسرب» من كل دولار زيادة في الدخل - الدولارات المتسربة إلى الإنذار $(م ح د)$ زائد الدولارات المتسربة إلى المستوردات $(م ح و)$. وبالتالي، يجب أن يكون مضاعف الاقتصاد المفتوح $1 / (م ح د + م ح و)$ $= 1 / (0.333 + 0.1) = 1 / 0.433 = 2.3$. لاحظ أن كلا من تحليل التسرب وتحليل الدورات يعطي الجواب نفسه بالضبط.

باختصار:

حيث أن جزءاً من أنة زيادة في الدخل تتسرب إلى المستوردات في أي اقتصاد مفتوح، فإن مضاعف الاقتصاد المفتوح هو إلى حد ما أصغر من مضاعف الاقتصاد المغلق والعلاقة بينهما بالضبط هي:

$$\text{مضاعف الاقتصاد المفتوح} = \frac{1}{م ح د + م ح و}$$

حيث $م ح د =$ الميل الحدي للإنذار، في حين أن «م ح و» = الميل الحدي للاستيراد.

العجز التجاري للولايات المتحدة والنشاط الاقتصادي

في عالم يتزايد فيه ترابط الأمم تجارياً ومالياً، فإن على الدول أن تهتم جدياً بالأحداث الجارية في الخارج. فلن لم تتوافق سياسات دولة، مع سياسات شركاتها التجاريين، فإنها ستواجه الركود، والتضخم، أو عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري.

ثمة مثال جيد عن تأثير التجارة بيناه في الشكل ٢٥ - ٤، الذي يصور أحد أهم الأحداث الاقتصادية خلال العقد الماضي (تراجع مكانة صافي صادرات الولايات المتحدة خلال أواخر عقد الثمانينات). وللحصول على قياس تقريبي عن حجم هذا التحول، يمكننا مقارنة العام ١٩٨٠ بالعام ١٩٨٦، وهما عامان كان الاستغلال الكلي للموارد فيهما متماثل تقريباً. ففي الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ تحركت الصادرات الصافية، حسب أسعار ١٩٨٧ من فائض مقداره ٣١ بليون دولار إلى عجز مقداره ١٥٥ بليون دولار. وهذا التراجع البالغ ١٨٦ بليون دولار في صافي الصادرات يمثل ٥ بالمئة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه الفترة. وهذا مبلغ هائل الحق المأ ومعاناة بعمال المصانع الذي فقدوا وظائفهم لصالح المستوردات.

وإذا ما أخذنا هذا الهبوط الحاد في صافي الصادرات بمعزل عما سواه، فإنه أشبه بعملية انكماش، حيث يبدو وكأن مشتريات الحكومة قد تراجعت بمبلغ مساري ما هو مذكور. ويعتمد التأثير الكلي على الاقتصاد على ما إذا كانت القوى الأخرى تتحرك بخطوة موازية للتغير في صافي الصادرات الحقيقية، إن التراجع في صافي الصادرات خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ قد تفاقم بسبب السياسات المالية والنقدية. وكانت النتيجة هبوطاً حاداً في الطلب الإجمالي للولايات المتحدة، وركوداً هو الأسوأ منذ ٥٠ عاماً. لكن، بعد العام ١٩٨٢، تمت مواجهة الهبوط في صافي الصادرات، بتحول الموازنة الفدرالية إلى اتجاه توسعي. وقد عمل التوسع المالي، مع تحرير السياسات النقدية، على موازنة التراجع في صافي الصادرات، وأخذ الاقتصاد ينمو بإطراد.

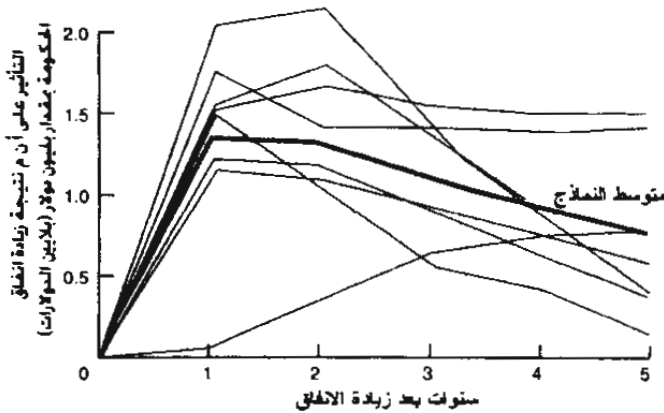
المضاعفات عند التطبيق

إن فهماً واقعياً لحجم المضاعفات هو جزء أساسي لتشخيص السياسة الاقتصادية ووضع قواعد لها. وكما يتوجب على الطبيب الذي يصف مخففاً للألم لمريضه أن يعرف حجم الجرعات، فإن على الاقتصادي أن يعرف المقدار الكمي لمضاعفات الانفاق والضرائب. فحين يكون الاقتصاد في حالة نمو سريع للغاية، ويتطلب الأمر وصف جرعة من التقشف المالي، عندها يتوجب على الطبيب الاقتصادي أن يعرف الحجم الحقيقي للمضاعفات، قبل أن يقرر حجم جرعة الزيادة في الضريبة، أو خفض في الانفاق التي يجب اتباعها. أو إن كان هناك صدمة للتجارة الخارجية، فإن الاقتصادي قد يحتاج إلى فهم الرابطة ما بين صافي الصادرات والانتاج بحيث يمكن اعطاء تقدير رقمي لتأثير صدمة التجارة.

ومن التطورات الرئيسية في علم الاقتصاد التقنيات المستخدمة في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي للاقتصادات القومية. ونموذج «الاقتصاد القياسي» هو مجموعة من المعادلات، تمثل سلوك اقتصاد ما، تمّ تقديرها باستخدام بيانات تاريخية. وقد بدأت الأعمال المبكرة في هذا المجال برواد من أمثال جان تينبرجن الهولندي، ولورنس كلاين من جامعة بنسلفانيا - وقد فاز كلاهما بجائزة نوبل لتصميمهما نماذج تجريبية للاقتصاد الكلي. ويوجد اليوم مجموعات كاملة من المختصين في الاقتصاد القياسي لتقييم النماذج المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتحديد المضاعفات، والتنبؤ بمستقبل الاقتصاد.

تقديرات المضاعفات

تعطي نماذج الكتب الدراسية صورة مبسطة للغاية عن بنية الاقتصاد الكلي. وللحصول على صورة أكثر واقعية عن رد فعل المخرجات على التغييرات في مشتريات الحكومة، يقوم علماء الاقتصاد بتقدير نماذج واسعة النطاق للاقتصاد القياسي، ثم يقومون بأجراء اختبارات عديدة باحتساب تأثير التغير في



الشكل ٢٥ - ٦. مضاعفات الانفاق في نماذج الاقتصاد الكلي

بينت دراسة حديثة تقديرات لمضاعفات الانفاق الحكومي في نماذج مختلفة من الاقتصاد الكلي. وتبين تلك الاختبارات تقديرات لتأثير زيادة مستمرة مقدارها ١ بليون دولار في القيمة الحقيقية لمشتريات الحكومة من السلع والخدمات على الناتج المحلي الاجمالي في فترات مختلفة تتلو الزيادة في الانفاق. أي أنها تبين تأثير زيادة مقدارها بليون دولار من ح على ك. وبين الخط السميكة في الشكل اعلاه المضاعف المتوسط لمختلف النماذج في حين تمثل الخطوط الرفيعة الأخرى المضاعفات لكل نموذج على حده.

Source: Ralph C. Bryant, Gerald Holtham, and Peter Hooper, "Consensus and Diversity in Model Simulations", in Macroeconomics for Interdependence Economies (Brookings, Washington, D. C., 1988)

المستوى الحقيقي لمشتريات الحكومة من السلع، والخدمات بمقدار بليون دولار على الدوام. ثم تحسب النماذج تأثير ذلك على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. ويعطي التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي تقديراً لحجم مضاعف الانفاق الحكومي.

يمثل الشكل ٢٥ - ٦ نتائج هذا المسح. وبين الخط السميكة متوسط قيمة مضاعف الانفاق الحكومي مقدراً بثمانية نماذج، في حين تبين الخطوط الرفيعة الأخرى مدى التقديرات لكل نموذج على حده. ومتوسط القيمة العددية للمضاعف للسنتين الأولى والثانية هو في حدود ١.٤، لكن بعد السنة الثانية يميل المضاعف الى الانخفاض شيئاً فشيئاً، مع دخول القوى النقدية والمؤثرات الدولية للعبة. (تمثل القوى النقدية تأثير ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي على اسعار الفائدة، والتي تقود الى خفض الاستثمار، كما سنشرح في فصول لاحقة).

أحد الملامح المهمة لتلك التقديرات هي أن النماذج المختلفة (المثلة بالخطوط الرفيعة في الشكل ٢٥ - ٦) تبدي تبايناً كبيراً في حجم المضاعفات. فلماذا تتباين التقديرات؟ بداية، هناك قدر من عدم اليقين كامن في طبيعة العلاقات الاقتصادية. فعدم اليقين

المشتريات الحكومية على الاقتصاد. ويستفاد من هذه النماذج كناساس لتقديم توصيات في السياسة الاقتصادية.

ولا تشتمل النماذج واسعة النطاق على قوى هيكلية مجردة، كالتي رسمنا خطوطها حتى الآن وحسب، بل تشمل أيضاً عوامل أخرى حذفناها. مثال ذلك، أن نموذجاً كاملاً لابد أن يشمل معالجة أكثر واقعية للضرائب، نموذجاً يزداد فيه جمع الضرائب مع ارتفاع الدخل، لأن الضرائب تجبى على المداخل والمبيعات. أضف الى ذلك، قد يشمل النموذج الكامل القطاع النقدي أيضاً (الذي سنبحثه في الفصلين التاليين) علاوة على سلوك الأجور والأسعار (الذي عالجناه في الجزء السادس من هذا الكتاب). اما تأثير عمليات التفتيح الإضافية هذه فسوف يكون، بشكل عام، «انخفاضاً» في القيمة العددية للمضاعفات.

ويزدودنا المسح الشامل الحديث لنماذج الاقتصاد القياسي في الولايات المتحدة، بعينة تمثيلية لتقديرات المضاعف، وتشمل النماذج التي جرى مسحها معادلات للتنبؤ بسلوك جميع العوامل الرئيسية في الاقتصاد (بما في ذلك القطاعات المالية والنقدية، وجدول طلب الاستثمار، ودالات الاستهلاك)، كما تضم مجموعة من الروابط مع باقي العالم. وفي هذه التقديرات، يتم زيادة

حول البنية الطبيعية او المجتمع هو بالطبع ما يجعل العلم مثيراً؛ فلو كان كل شيء مفهوماً تماماً، لما كان هناك حاجة للعلماء. لكن فهم الأنظمة الاقتصادية يطرح تحديات أكبر، لأنه ليس في وسع علماء الاقتصاد إجراء تجارب مسيطر عليها في المختبرات. ويزداد الاربك من حقيقة كون الاقتصاد نفسه يتطور عبر الزمن، وبالتالي فإن النموذج الذي «يصح» للعام ١٩٦٠ يختلف عن النموذج «الصحيح» للعام ١٩٩٠.

إضافة الى ذلك، لدى علماء الاقتصاد خلاقات أساسية حول الطبيعة التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي. ويعتقد بعض علماء الاقتصاد أن المنهج الكينزي يفسر سلوك الاقتصاد الكلي على الوجه الأكمل، في حين تترسخ لدى آخرين قناعة بأن منهجاً نقدياً، أو كلاسيكياً، أو منهجاً له علاقة بجانب العرض، يعطي فكرة أعمق. ويوجد كل هذا القدر من عدم اليقين، والاختلافات في وجهات النظر، لن نفاجاً إذا ما أعطى علماء الاقتصاد تقديرات مختلفة للمضاعفات.

ما هو أبعد من نموذج المضاعف

انهينا مراجعتنا لأهم تطبيقات نموذج المضاعف الكينزي. وهذا المنهج هو مساعد لا غنى عنه لفهم تقلبات الأعمال والرابطة ما بين التجارة الدولية والمخرجات القومية. وهو يبين كيف يمكن استخدام سياسة الحكومة المالية لمحاربة البطالة والتضخم.

لكن من الخطأ الاعتقاد أن في وسعك تحويل ببغاء الى عالم في الاقتصاد الكلي بمجرد تعليمه أن يردد «س + ت + ح + ص»، أو «بولي لها مضاعف». فخلف هذه المفاهيم تكمن فرضيات ومؤملات مهمة.

تذكر أن نموذج المضاعف يفترض أن الاستثمار ثابت ويتجاهل تأثير النقود والائتمان. أضف الى ذلك، أن العرض الاجمالي قد تُرك خارج الموضوع، لذلك ليس هناك من طريقة لتحليل كيفية تقسيم الانفاق ما بين الاسعار والمخرجات. فهل تلك الأمور غير مهمة؟ بالطبع لا! لكن قبل أن ندمج تلك العناصر الواقعية، علينا أن نستوعب تماماً النظرية والسياسة النقديتان، علاوة على أساسيات نظرية التضخم، فحين تدمج كل عناصر الواقع هذه في التحليل، فإن مضاعف مشتريات الحكومة، او ضرائبها، او تجارتها الخارجية، قد يخفّض بقدر كبير.

ستكون هذه التعديلات موضوع اهتمامنا في الفصول التالية من موضوع الاقتصاد الكلي. الا أننا سننتقل بعد هذا الفصل الى تحليل أحد أكثر أجزاء الاقتصاد امتاعاً، وهو دراسة النقود. وما أن نفهم كيف يقرر البنك المركزي الكمية المعروضة من العملة، فسوف يكون لدينا إدراك أشمل للطريقة التي يمكن للحكومة أن تسيطر فيها على الدورات الاقتصادية، التي افلت عقالها خلال فترات كثيرة من تاريخ الرأسمالية.

ملخص

١- تأثير الحكومة على المخرجات

١ - عالجت تحليلات السياسة المالية التي قدمناها هنا نموذج المضاعف الكينزي. وأكدت على أهمية إنتقال الطلب الاجمالي وتأثيره على المخرجات والدخل. وكما هو الحال مع نموذج المضاعف الأساسي، فإنه قابل للتطبيق بشكل أساسي على أوضاع فيها موارد غير موزعة.

٢ - إن للزيادة في مشتريات الحكومة - تؤخذ منفردة، دون تغيير في الضرائب والاستثمار - تأثير توسعي على المخرجات القومية شبيه بالاستثمار. وينتقل منحنى $L + T + C$ صاعداً الى نقطة تقاطع وتوازن أعلى مع خط 45° .

٣ - إن خفضاً للضرائب - يؤخذ منفرداً، مع بقاء الاستثمار ومشتريات الحكومة دون تغيير - يرفع مستوى المخرجات القومية. ينتقل منحنى L الخاص بالاستهلاك والمرسوم أمام قيم مختلفة من الناتج المحلي الاجمالي، الى الأعلى جهة اليسار إذا ما خفضت الضرائب، لكن، حيث أن جزءاً

من الدولارات الاضافية من الدخل المتاح للانفاق يذهب للاخار، فإن قيمة الزيادة في الاستهلاك لن تكون بنفس قيمة الزيادة في الدخل المتاح. لذلك، يكون مضاعف الضريبة أصغر من مضاعف الانفاق الحكومي.

ب - التجارة الدولية والاقتصاد الكلي

٤ - الاقتصاد المفتوح هو ذاك الذي يشارك في التجارة الخارجية، فيصدر السلع الى دول أخرى، ويستورد سلعاً انتجت في الخارج. ويدعى الفرق ما بين السلع والخدمات المصدرة والمستوردة صافي الصادرات. وقد كان صافي الصادرات للولايات المتحدة طيلة معظم القرن العشرين قريباً من الصفر، لكن خلال عقد الثمانينات تحرك صافي الصادرات بحدّة باتجاه العجز.

٥ - عند إدخال التجارة الدولية في حساباتنا، فقد يختلف الطلب المحلي عن المخرجات القومية. ويضم الطلب المحلي

الاستهلاك، والاستثمار، ومشتريات الحكومة (ل + ت + ح).
والحصول على أ ن م يجب اضافة الصادرات (صا) وطرح
المستوردات (و) بحيث ان :
أ ن م = ل + ت + ح + ص

حيث ص = صافي الصادرات = و - صا. وتتحدد
المستوردات بالدخل والمخرجات المحلية وأسعار السلع
المحلية مقارنة بالسلع الاجنبية؛ الصادرات هي الصورة
المقابلة، التي تحدد بالدخل والمخرجات الاجنبية وأسعار تلك
السلع. ويطلق على الزيادة النقدية مقابل كل الدولار زيادة
في المستوردات مقابل الزيادة في أ ن م اسم الميل الحدي
للاستيراد (م ح و).

٦ - ثمة عامل آخر ذو صلة بالتجارة الخارجية هو سعر
الصرف، والذي هو السعر الذي تستبدل فيه دولة ما بعملتها
عملة دولة أخرى. وحين يرتفع سعر صرف عملة دولة ما،
فإن سعر المستوردات ينخفض، ويرتفع سعر الصادرات في
الخارج، وتتدنى قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق
الدولية. وتكون النتيجة هبوط صافي الصادرات.

٧ - للتجارة الخارجية تأثير على أ ن م شبيه بتأثير الاستثمار او
المشتريات الحكومية. فعند ارتفاع الصادرات، يكون هناك
زيادة في الطلب الاجمالي على المخرجات المحلية. لذلك فإن
لصافي الصادرات تأثير مضاعف على المخرجات. لكن
مضاعف الانفاق في اقتصاد مفتوح، سيكون أصغر من
المضاعف في اقتصاد مغلق بسبب التسرب من الانفاق الى
المستوردات. والمضاعف هو:

$$\text{مضاعف الاقتصاد المفتوح} = \frac{1}{م ح د + م ح د}$$

من الواضح أن مضاعف الاقتصاد المفتوح أصغر من
مضاعف الاقتصاد المغلق، مع بقاء الاشياء الأخرى ثابتة،
عندما تكون قيمة «م ح و» = صفر.

٨ - طور علماء الاقتصاد عن طريق استخدام التقنيات الاحصائية
ونظرية الاقتصاد الكلي، نماذج واقعية لتقدير مضاعفات
الانفاق، وتميل النماذج الرئيسية الى تقدير قيمة هذه
المضاعفات ما بين ١ و ١,٥ خلال فترات تصل الى ٤
سنوات.

مفاهيم للمراجعة

نظرية الاقتصاد الكلي لاقتصاد مفتوح

- منحني ل + ت + ح + ص
- صافي الصادرات ص = و - صا
- الطلب المحلي مقابل الانفاق على أ ن م
- الميل الحدي للاستيراد (م ح و)
- المضاعف:
- في اقتصاد مغلق = $1 / م ح د$
- في اقتصاد مفتوح = $1 / (م ح د + م ح د)$
- سعر الصرف الاجنبي
- تأثير تدفق التجارة، وأسعار الصرف
على أ ن م

مشتريات الحكومة وفرض الضرائب

- السياسة المالية
- تأثير ح على توازن أ ن م
- تأثير ض على ل وعلى أ ن م
- تأثير مضاعف الانفاق الحكومي
(ح) والضرائب (ض)
- منحني ل + ت + ح لاقتصاد مغلق

أسئلة للمناقشة

مشتريات الحكومة من السلع والخدمات على عجز الحكومة
وعلى المخرجات.

٤ - إشرح السبب في لجوء الحكومة الى استخدام السياسة
المالية لتحقيق استقرار الاقتصاد. ما السبب في فاعلية
السياسة المالية في رفع المخرجات في اقتصاد كينزي وعدم
فاعليتها في اقتصاد كلاسيكي ؟

٥ - افرض أن الدولار الأمريكي قد انخفض سعره او تراجعت

١ - فسر المفاهيم التالية: مضاعف الانفاق الحكومي، الميل
الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للاستيراد، مضاعف
الاقتصاد المفتوح.

٢ - اشرح بالكلمات، وباستخدام فكرة دورات الانفاق السبب في
أن مضاعف الضريبة أصغر من مضاعف الانفاق.

٣ - خلال معظم عقد الثمانينات، دافع العديد من القادة
السياسيين عن خفض عجز الحكومة. حلل تأثير خفض

قيمته مقارنة بعمليات الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. إشرح الآلية التي سينتج عنها «توسع اقتصادي» في الولايات المتحدة.

٦ - إشرح تأثير كل من الأمور التالية على صافي الصادرات وعلى أ ن م، مستخدماً الجدول ٢٥ - ٢ حيثما أمكن:

- أ - زيادة في الاستثمارات (ت) مقدارها ١٠٠ بليون دولار
- ب - خفض في مشتريات الحكومة مقدارها ٥٠ بليون دولار
- ج - زيادة في المخرجات الأجنبية أدت إلى زيادة الصادرات بمقدار ١٠ بليون دولار
- د - انخفاض سعر الصرف مما أدى إلى رفع الصادرات بمقدار ٣٠ بليون دولار وخفض المستوردات بمقدار ٢٠ بليون دولار عند كل مستوى من مستويات أ ن م.

٧ - ما هو مقدار مضاعف الانفاق في اقتصاد ليس فيه انفاق حكومي أو ضرائب، حيث م ح ل تساوي ٨٠، ١٠، م ح و = صفر؟ وحيث م ح و = ١، ٩٠، وحيث م ح و = ٩، ٩٠ فسر

السبب في أن المضاعف قد يكون أقل حتى من ١ .

٨ - ناقش البيان التالي، «حتى لو انفقت الحكومة البلايين على تسليح عسكري لا فائدة منه، فإن هذا العمل سيوجد فرص عمل في حالة وجود ركود اقتصادي، وسيكون نافعاً من الناحية الاجتماعية».

٩ - خذ بعين الاعتبار مدينة نيوهافين، ذات الاقتصاد المفتوح للغاية. هذه المدينة تصدر المنخرات* وليس لديها استثمارات أو ضرائب. ويستهلك سكان المدينة ٥٠ بالمئة من دخل انفاقهم، و ٩٠ بالمئة من مشترياتهم مستوردة من باقي أنحاء البلد. اقترح محافظ المدينة فرض ضريبة مقدارها ١٠٠ مليون دولار للانفاق على برنامج التشغيل العامة. وقد جادل المحافظ بأن المخرجات والداخل في المدينة، سترفع بقدر كبير، بفضل شيء اسمه «المضاعف». قدر تأثير برنامج التشغيل العامة على دخل ومخرجات مدينة نيوهافين. هل توافق على تخمينات المحافظ؟

* المنخرات : أوعية تستخدم في الكناس (المترجم) .

الملحق ٢٥

يمكن تفسير نموذج المضاعف الكينزي بسهولة باستخدام الجبر. افترض أن مستوى الأسعار ثابت وأن دالة الاستهلاك خط مستقيم (مما يدل على أن «م ح ل» ثابت). في أبسط نماذج المضاعف، ومن دون اتفاق الحكومة، فإن الناتج المحلي الاجمالي (ك) يكون مساوياً للاستهلاك (ل) زائد الاستثمار (ت).

$$(١) \quad ك = ل + ت$$

ماذا عن الاستهلاك المخطط له او المرغوب فيه؟ نفرض أن دالة الاستهلاك هي خط مستقيم (او خطي)، مع كون الميل الحدي للاستهلاك (م ح ل) يساوي ب ومحصوراً ب «أ»

$$(٢) \quad ل = أ + ب (د أ) \quad ١ > ب > ٠$$

حيث «و» هي الميل الحدي للاستيراد و ص̄ هي العامل المستقل في صافي الصادرات. نحصل على المخرجات كالتالي:

لاحظ أنه بسبب عدم وجود مدخرات حكومية او مدخرات لقطاع الأعمال، فإن المخرجات تساوي دخل الانفاق (دا). أخيراً، فإن الاستثمار المرغوب فيه يكون مساوياً لـ ت ثابتة:

$$(٣) \quad ت = ت̄$$

بالحل يكون لدينا:

بالحل، نحصل على معادلتنا الأساسية التي تبين مستوى المخرجات كما حددت بالاستثمارات:

ويكون مضاعف الاستثمار، ومشتريات الحكومة، والصادرات المستقلة هو $١/(١ - ب + و)$ ، والذي تشير اليه باسم «مضاعف الاقتصاد المفتوح». لاحظ أيضاً أن مضاعف الضريبة أصغر من مضاعفات الانفاق بالعامل $١ > ١$.

$$(٤) \quad ك = \frac{١}{١ - ب + و} (ت̄ + ١) = \frac{١}{١ - ب + و} (١ + ت̄)$$

$$(٥) \quad = المضاعف (١ + ت̄)$$

النقود والأعمال المصرفية التجارية

لم يتسبب حتى ولا الحب في تحويل هذا العدد الكبير من الناس الى حمقى كما فعل التفكير في طباعة العملة.

دبليو . إي جلاستون (١٨٤٤)

في الأسعار. لكن حين تكون هناك مشاكل في النظام النقدي، يمكن للنقود أن تنامي بسرعة أو تنقلص بجدّة، ويقود هذا الى التضخم أو الركود. والحقيقة أن معظم المشاكل الاقتصادية الملحة سببها أزمات في ادارة النقود والمال.

نستهل في هذا الفصل دراستنا للاقتصاد النقدي. ويبين الشكل ٢٦ - ١ والذي استخدمنا فيه رسماً يقدم تسلسل الفكرة الرئيسية، المواضيع التي غطيناها في هذا الفصل. ونبدأ بالنظر في جوهر النقود ذاتها ثم نبحث أسعار الفائدة. وفي الجزء الثاني من هذا الفصل نناقش النظام المصرفي والعرض النقدي وسوف يفيدنا ذلك كمدخل لتحليل أعمال المصارف المركزية في الفصل الثاني، وتأثير النقود على مجمل النشاط الاقتصادي.

نحن جميعاً على معرفة وثيقة بالنقود - كنقد في جيوبنا، وكقيود في حسابتنا المصرفية، وكقيمة لثرواتنا. ولكننا نادراً ما نتوقف للتفكير في مدى غرابة النقود في الحقيقة. نحن نكد ونقلق لكسب نقودنا، ومع ذلك فإن كل ورقة نقد هي مجرد ورقة ليس لها بحدّ ذاتها أية قيمة. وليس في وسع أحد طباعة النقد، ومع ذلك فإن هناك مبالغ أكبر في حسابات التوفير والادخار مما تنتجه الحكومة من هذه النقود .

والأهم من ذلك، إن للعرض النقدي تأثير على المخرجات، والعمالة، والأسعار. ويمكن للبنك المركزي أن يستخدم سيطرته على العرض النقدي لتنشيط الاقتصاد حين يتباطأ النمو، أو لكبح الاقتصاد حين تبدأ الأسعار في التصاعد. وحين تدار النقود بطريقة جيدة، يمكن للمخرجات أن تنمو بشكل سلس مع استقرار

النقود وأسعار الفائدة

١

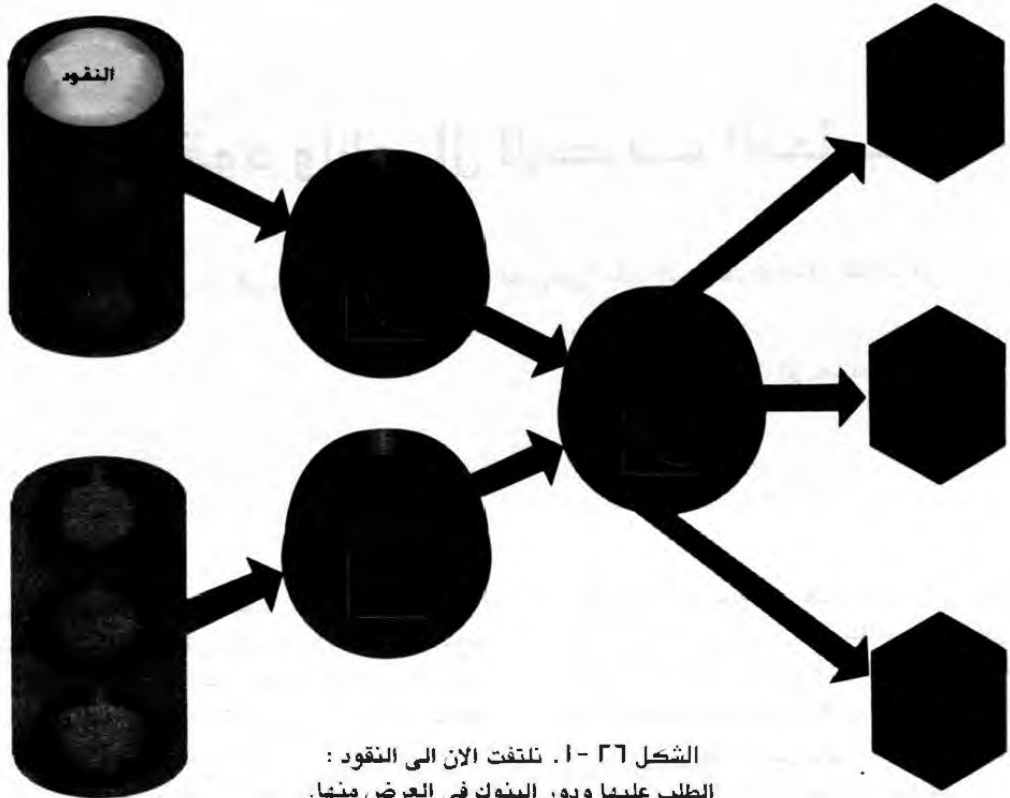
تطور النقود

لم يظهر نظامنا المالي المعاصر، بنقده، وشيكاته، وماكينات الصرافة الآلية، وتشكيلة المعدات المالية المعقدة، بين ليلة وضحاها. فقد تطور عبر القرون. ولكن النقود تبقى في موضع القلب من النظام المالي:

النقود (Money) هي أي شيء يخدم كاداة تبادل مقبولة بشكل عام أو كاداة دفع.

وقد كانت البضائع هي أول أنواع النقود، لكن مع مرور الزمن تطورت النقود لتصبح أوراقاً نقدية، وحسابات مصرفية. ولجميع هذه الاشكال الصفة ذاتها: فهي مقبولة كأدوات دفع مقابل سلع أو خدمات.

المقايضة. حين اراد ستانلي جيفونز أن يظهر طباعة المقايضة، في كتاب دراسي قديم عن النقود، استخدم المثال التالي:



رغم أن المقايضة أفضل من لاشي، فإنها تعمل في ظروف معيقة للغاية. لأن تقسيماً مدروساً للعمل لا يمكن التفكير به إطلاقاً من دون البدء باستخدام ذلك الاختراع الاجتماعي العظيم، أي النقود .

مع تطور الاقتصاديات، لم يعد الناس يبادلون بشكل مباشر سلعة بأخرى. وبدلاً من ذلك، فهم يبيعون السلع مقابل النقود، ثم يستخدمون النقود لشراء سلع أخرى يرغبون فيها، ويبدو للوهلة الأولى أن هذه الطريقة تعقد الأمور بدل أن تبسطها، فنحن نستبدل معاملة تبادل واحدة بمعاملتين، فإذا كان لديك تفاحاً وتريد مبادلتها مع بندق، ليس من الأسهل أن تبادل بالتفاح بندقاً بدلاً من أن تباع التفاح مقابل نقود ثم تستخدم تلك النقود لشراء البندق ؟

الواقع أن العكس هو الصحيح: فتعاملان نقديان أسهل من معاملة مقايضة واحدة مثلاً، قد يرغب بعض الناس في شراء التفاح، ويرغب بعضهم في بيع البندق. لكن من الصعوبة بمكان إيجاد شخص تكمل رغباته ورغباتك بالضبط - يرغب في بيع

قبل سنوات عدة، حين قامت الأنسة زلي، وهي مغنية من مسرح باريس الغنائي بتقديم حفل موسيقي في «جزر سوسيتي»، كان من المفروض أن تتلقى مقابل لحن من «نورما» ويضع أغان أخرى ثلاث ريع الحفلة. وعند احصاء ذلك، تبين أن حصتها تتكون من ٣ خنازير، و٢٣ ديكاً رومياً، و٤٤ دجاجة، وخمسة آلاف جوزة هند، إلى جانب كمية كبيرة من الموز، والليمون، والبرتقال... في باريس، كان يمكن لهذه الكمية من الدواجن والفواكه أن تباع بأربعة آلاف فرنك. وهو أجر جيد مقابل ٥ اغنيات. لكن النقود في جزر سوسيتي كانت نادرة، ولم يكن في وسع الأنسة استهلاك أي قدر مهم مما حصلت عليه. ويات من الضروري تغذية الخنازير والدواجن بما حصلت عليه من فاكهة.

يصف هذا المثال المقايضة (barter)، أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى. وتتعارض المقايضة مع الاقتصاد النقدي (monetary economy) الذي تتم المتاجرة فيه باستخدام وسيلة تبادل مقبولة بشكل عام.

تبادل ملائمة، فحمل النقود وتخزينها سهل. وباستخدام نقوش دقيقة، يمكن حماية النقود من التزييف. وحقيقة أنه ليس في وسع الأفراد - قانوناً - إصدار النقود ببقايا مادة صعبة المنال.

بالنظر لحدودية المعروض من النقود فإن لها قيمة. ففي وسعها شراء الأشياء. وطالما أن في وسع الناس تسديد فرائدهم بالنقود، وطالما أنها مقبولة كوسيلة دفع، فإنها تقوم بوظيفة النقود.

النقود البنكية. اليوم هو عصر النقود البنكية - شيكات تكتب استناداً إلى أموال مودعة في بنك أو غير ذلك من المؤسسات المالية. وتقبل الشيكات بدلاً من الدفعات النقدية، مقابل العديد من السلع والخدمات. والحقيقة أننا إذا حسبنا مجموع التعاملات المالية، فإن تسعة أعشارها تتم بنقود بنكية، ويتم الباقي نقداً.

استمرار التطور. اليوم، هناك تجديد سريع للغاية لمختلف أشكال النقود. مثال ذلك، أن تربط بعض المؤسسات المالية حساباً جارياً بحساب توفير أو حتى محفظة أوراق مالية، مما يسمح للعميل بسحب شيكات تعادل قيمتها قيمة سنداتهم. ويمكن استخدام بطاقات الائتمان، والشيكات السياحية في العديد من التعاملات. ويسبب التغير السريع في طبيعة النقود مشاكل صعبة للبنوك المركزية، والمنوط بها قياس العرض النقدي وضبطه.

مكونات العرض النقدي.

دعونا الآن نتفحص بشكل أكثر دقة مختلف أنواع النقود التي يستخدمها الأمريكيون. «المجموعات النقدية» الرئيسية هي المقاييس الكمية للعرض النقدي. وتعرف اليوم باسم ع (M1) و ع (M2)، ويمكنك أن تقرأ عن تحركاتها من أسبوع لآخر في الصحف، مع تطبيقات زمنية عن معنى آخر تذبذباتها. وسوف نتقّب هنا عن التعريفات الدقيقة كما هي في العام ١٩٩٤.

نقود التعاملات. أحد المقاييس المهمة والتي تجري مراقبتها عن كثب هي «عملة التعاملات»، أو ع١، والتي تتكون من مواد يمكن استخدامها فعلاً في التعاملات. وفيما يلي مكونات ع١:

- «النقود المعدنية». تضم ع١ النقود المعدنية التي لا تحتفظ بها البنوك.
- «النقود الورقية». وهي الأكثر أهمية. معظمنا لا يعرف عن ورقة نقدية من فئة الدولار، أو الخمسة دولارات أكثر من صورة رجل الدولة الأمريكي المنقوشة عليها، وأنها تحمل بعض التوقيعات الرسمية، وأن عليها أرقاماً تبين قيمتها الاسمية.

تفحص ورقة من فئة لعشرة دولارات أو بعض الأوراق النقدية الأخرى. الأغلب أنك ستجد أنها تقول «أوراق نقد صادرة عن الاحتياطي الفدرالي». لكن ما الذي «يدعم»

البنك وشراء التفاح. وباستخدام تعبير اقتصادي تقليدي نقول إنه بدلاً من أن يكون لدينا «توافقاً مزدوجاً في الرغبات»، فالأغلب أن يكون هناك «رغبة في التوافق». لذلك، فما لم يتمكن خياط جانغ من إيجاد مزارع بحاجة لكساء لديه الطعام، والرغبة في شراء بنطال، فإنه لن يتمكن بالمقايضة من القيام بعملية تبادل تجاري مباشر.

وليس في وسع المجتمعات التي تتاجر بشكل مكثف بين أفرادها أن تتجاوز ببساطة معوقات المقايضة. فاستخدام وسيلة التبادل المقبولة من الجميع، النقود، تمكن المزارع من شراء بنطاله من الخياط، الذي يشتري حدائه من الاسكافي، الذي يشتري الجلا من المزارع.

النقود السلعية. دخلت النقود في التاريخ كوسيلة للتبادل البشري في البدء على شكل سلع. واستخدمت تشكيلة واسعة من المواد كنقود في حقبة مختلفة. مثل الماشية، وزيت الزيتون، والنبذ والجعة، والنحاس، والحديد، والذهب، والفضة، والخواتم، والماس، والسجائر.

وكان لكل واحدة من المواد المذكورة أعلاه محاسنها ومساوئها. فالماشية لا يمكن تقسيمها إلى قطع صغيرة. والجعة لا تتحسن بالتخزين، في حين أن النبذ قد يتحسن. ويوفر زيت الزيتون سيولة نقدية جيدة يمكن تقسيمها بقدر ما نريد، إلا أن تداوله يسبب التلوث والقذارة. وهكذا دواليك.

بحلول القرن التاسع عشر، اقتصر استخدام النقود السلعية على المعادن مثل الذهب والفضة. ولهذا الشكل من النقود «قيمة ضمنية»، أي أن لها قيمة لاستخدامها هي بحد ذاتها. ولأن للنقود قيمة ضمنية، لم يكن هناك حاجة لا تقوم الحكومة بضمان قيمتها، كانت كمية النقود تنظم عن طريق السوق من خلال عرض وطلب الذهب والفضة. ولكن للنقود المعدنية عيوبها أيضاً. لأن من الضروري توظيف موارد نادرة لاستخراجها من باطن الأرض، إضافة إلى ذلك، فإنها قد تصبح شحيحة أو وافرة بسبب اكتشاف عرضي لاحتياطي كبير من خاماتها.

قاد البدء باستخدام الرقابة النقدية بواسطة البنوك المركزية إلى ظهور نظام نقدي أكثر استقراراً. والقيمة الحقيقية للنقود هي الآن أقل الأمور الخاصة بها أهمية.

النقود الورقية. فتح عصر النقود السلعية الباب أمام النقود الورقية. وأصبح جوهر النقود الآن مكشوفاً، فالنقود ليست مطلوبة لذاتها بل للأشياء التي تستطيع أن تشتريها. ونحن لا نرغب في استهلاك النقود مباشرة، بل أننا نستخدمها بالتخلص منها. وحتى حين نختر أن نحتفظ بها، فإن قيمتها الوحيدة تكمن في قدرتنا على إنفاقها فيما بعد.

انتشر استخدام النقود الورقية على نطاق واسع لأنها وسيلة

بلايين الدولارات

١٩٩٣	١٩٧١	١٩٥٩	أنواع النقود
٣٢١,٤	٥٢,٣	٢٨,٨	عملة (من خارج المؤسسات المالية)
٣٨٤,٩	١٧٥,١	١١٠,٨	ودائع تحت طلب (باستثناء ودائع الحكومة وبعض الودائع الأجنبية)
٤٢٢,٢	١,٣	٠,٤	حسابات «أوامر سحب قابلة للتداول» وودائع أخرى قابلة للسحب
١١٢٨,٥	٢٢٨,٤	١٤٠,٣	مجموع نقود التعاملات (١ع)
٢٤٣٥,٧	٤٨٤,٣	١٥٧,٨	حسابات توفير، وودائع قصيرة الأجل
٣٥٦٤,٢	٧١٢,٧	٢٩٧,٨	مجموع النقود بالمفهوم الواسع (٢ع)

الجدول ٢٦ - ١. مكونات العرض النقدي للولايات المتحدة.

ثمة تعريفان مستخدمان على نطاق واسع للعرض النقدي هما نقود التعاملات (١ع) والنقود بالمفهوم الواسع (٢ع). تتكون ١ع من العملة والحسابات الجارية. (٢ع) تضيف إلى تلك الأشكال «أشباه العملة» مثل حسابات التوفير والودائع لأجل. (المصدر: هيئة الاحتياطي الفدرالي، «نشرة الاحتياطي الفدرالي»).

الصفات الأساسية التي هي للنقود فإنها تعتبر نقوداً للتعاملات، كجزء من ١ع. يبين الجدول ٢٦ - ١ القيمة النقدية لمختلف مكونات عملة التعاملات، ١ع.

النقود بالمفهوم الواسع. على الرغم من أن ١ع هي بالضبط المقياس الأمثل للنقود كوسيلة دفع، فثمة مجموعة ثانية تجري مراقبتها بشكل دقيق هي النقود بمفهومها الواسع، أو ٢ع. ويطلق عليها في بعض الأحيان «عملة مضمونة بأصول» أو «أشباه النقود» كما أن ٢ع تشمل ١ع علاوة على حسابات التوفير في البنوك والأصول المالية المعاملة والتي هي بديل قريب جداً من نقود التعاملات.

ومن أمثلة أشباه النقود في ٢ع، الإيداعات في حسابات التوفير في بنوك، وحساب الصناديق المشتركة في سوق العملة يديره وسيط في السوق المالي، وإيداع في حساب في سوق العملة يديره بنك تجاري، وما إلى ذلك.

فما السبب في أن تلك الأموال ليست نقوداً للتعاملات؟ لأنه لا يمكن استخدامها كوسيلة لدفع قيمة جميع أنواع المشتريات، فهي أشكال من أشباه النقود، لأن في وسعك تحويلها إلى نقد سائل بسرعة دون خسارة في قيمتها.

خلال العقد الماضي، كانت ٢ع، مؤشراً مفيداً على اتجاهات نمو العرض النقدي. وظهرت استقراراً أكبر بكثير من ١ع، فحين

نقودنا الورقية؟ قبل سنوات عدة، كانت النقود الورقية تدعم بالذهب أو الفضة. ولا يوجد مثل هذا الغطاء اليوم. فجميع قطع النقد المعدنية والنقود الورقية في الولايات المتحدة اليوم، هي «نقود قانونية». ويعني هذا التعبير بأن شيئاً ما هو نقود، لأن الحكومة قد أصدرت مرسوماً بأنه كذلك. بتحديد أدق، تقرر الحكومة بأن النقود المعدنية والنقود الورقية هي «نقود قانونية». يجب قبولها لتسديد جميع الديون العامة والخاصة. ويبلغ حجم التعامل بالنقود المعدنية والنقود الورقية (والتي يطلق عليها مجتمعة اسم النقود) حوالي ثلث مجموع عملة التعاملات، ١ع.

• «الحسابات الجارية»: ثمة مكون ثالث لنقود التعاملات - الودائع تحت الطلب أو النقود المصرفية. وهي نقود تودع في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والتي يمكنك كتابة شيك لسحبها. وتعرف هذه الأموال تقنياً باسم «ودائع الطلب والودائع القابلة للسحب الأخرى».

إذا كان لديك في حسابك الجاري في «بنك البوكويرك الوطني» مبلغ ١٠٠٠ دولار، يمكن اعتبار هذا الإيداع نقوداً. لماذا؟ لسبب بسيط هو أن في وسعك أن تدفع ثمن مشترياتك شيكات مسحوبة على هذا الحساب. فهذا الإيداع يماثل أية وسيلة أخرى للتبادل. وبامتلاك الحسابات المصرفية الجارية

أدخلت أنواع جديدة من الحسابات الجارية خلال عقد الثمانينات، تصرفت ١٤ بشكل مضطرب للغاية، وأثبتت ع ٢ في ذلك الحين انها مقياس افضل للنشاط الاقتصادي.

هناك العديد من التعاريف التقنية الأخرى للنقد يستخدمها المختصون في الاقتصاد النقدي. لكن لغرض دراستنا هذه نكتفي بالتعرف على التعريفين الرئيسيين للنقد.

أكثر المفاهيم أهمية هو نقود التعاملات (transactions money)، أو ع ١، والتي هي مجموع النقود المعدنية والعملة الورقية المتداولة خارج البنوك، إضافة الى الودائع تحت الطلب. ثمة مجموعة مهمة أخرى من النقود بالمفهوم الواسع (broad money) (المسماة ع ٢)، التي تضم أصولاً مثل حسابات التوفير إضافة الى النقود المعدنية، والعملة الورقية، والودائع تحت الطلب.

أسعار الفائدة: إيجار النقود

حين ندرس الطريقة التي تؤثر بها النقود على النشاط الاقتصادي، فإننا سنركز على تأثير تغير أسعار الفائدة، والتي يطلق عليها في بعض الأحيان «إيجار النقود».

الفائدة هي ما يدفع مقابل استخدام النقود. وسعر الفائدة (interest rate) هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحدة من الزمن. بكلمات أخرى، يجب على الناس أن يدفعوا مقابل فرصة اقتراض النقود. وتكلفة اقتراض النقود التي تقاس بالدولار سنوياً مقابل كل دولار يقترض، هي سعر الفائدة.

وستوضح بعض الأمثلة طريقة عمل الفائدة:

- حين تخرجت من الجامعة، كان لديك ٥٠٠ دولار بأسمك. وقد قررت الاحتفاظ بها كنقد. فإن لم تنفق أيّاً من أموالك هذه، فسيكون لديك في نهاية العام ٥٠٠ دولار لأن سعر الفائدة على النقود هو صفر.

- أودعت ٢٠٠٠ دولار في حساب توفير في بنك المحلي، حيث سعر الفائدة على حسابات التوفير هو ٤ بالمائة سنوياً. وبعد انقضاء سنة، سيكون البنك قد دفع لك مبلغ ٨٠ دولاراً كفائدة، وأصبح حسابك يساوي ٢٠٨٠ دولار.

- بدأت في ممارسة أول عمل لك وقررت شراء سيارة ثمنها ١٠ آلاف دولار. ستكون قادراً على تسديد ثمنها خلال عام واحد. وقد عرض عليك رب العمل قرضاً قصير الأجل بفائدة سنوية مقدارها ١٢ بالمائة. ويفرض عليك القرض دفع فائدة مقدارها ١٠٠ دولار شهرياً (أو ١٢٠٠ دولار في السنة) وتسديد أصل الدين البالغ ١٠ آلاف دولار في نهاية السنة.

- بعد أشهر قليلة من مباشرة عملك الجديد، وجدت بيتاً

صغيراً لتشتريه وتستقر فيه، ثمنه ١٠٠ ألف دولار. فذهبت الى بنك المحلي، ووجدت أن سعر الفائدة الثابت على الرهونات العقارية لقرض مدته ٣٠ سنة هو ١٠ بالمائة سنوياً. وهذا يفرض عليك أن تقوم كل شهر بدفع قسط الرهن البالغ ٨٧٧,٥٨ دولاراً. لاحظ أن هذه الدفعة أعلى قليلاً من الفائدة الشهرية المفروضة، والمرتبة سابقاً وبالبالغة ١٢/١٠ بالمائة شهرياً. لماذا؟ لأنها لا تتضمن الفائدة فقط بل «استهلاك الدين» أيضاً. وهو تسديد دفعة من «أصل الدين»، أي المبلغ المقرض. وحين تسدد الاقساط الشهرية وعددها ٣٦٠ قسطاً تكون قد سددت الدين بكامله.

من هذه الأمثلة نرى أن أسعار الفائدة تقاس بنسبة مئوية سنوية. والفائدة هي إيجار النقود المقرضة، والتي تمكن المقرض من الحصول على موارد حقيقية من القرض خلال مدة القرض.

تشكيلة من أسعار الفائدة

تتحدث الكتب الدراسية غالباً عن «سعر الفائدة»، لكن نظرة الى إحدى الصحف مثل «وول ستريت جورنال» تكشف عن تشكيلة كبيرة من أسعار الفائدة في النظام المالي المعقد لأمريكا هذه. وتختلف أسعار الفائدة بشكل رئيسي من ناحية صفات القرض او المقرض. دعونا نراجع القوارق الرئيسية:

١- المدة او مدة الاستحقاق. تختلف القروض في مدتها او استحقاقها (طول المدة الى ان يتم دفعها بالكامل). وأقصر القروض هي القروض حتى اليوم التالي. مثال ذلك، ان يقرض البنك مالاً لمؤسسة ما، ويتوقع منها تسديده في اليوم التالي. سندات الخزينة قصيرة الأجل لفترات تصل الى عام واحد. وتصدر الشركات في كثير من الأحيان سندات تستحق خلال ١٠ الى ٣٠ سنة، وتمتد الرهونات العقارية عادة حتى ٣٠ عاماً لاستحقاقها. بشكل عام، تقاضي السندات طويلة الأجل سعر فائدة أعلى من الاصدارات قصيرة الأمد، لأن الناس لن يكونوا مستعدين للتضحية بميزة استرداد أموالهم بسرعة، الا اذا تمكنوا من زيادة ريع أموالهم.

٢- المجازفة. بعض القروض ليس فيها أية مجازفة على الإطلاق، في حين أن بعضها محفوف بمخاطر عالية. وقد يطلب المستثمرون الحصول على علاوة إضافية، حين يستثمرون في مشاريع فيها مجازفة. وأكثر القروض أماناً هي السندات التي تصدرها حكومة الولايات المتحدة، فهذه السندات مدعومة بضمان الحكومة الكامل، ويسمعتها، وقدرتها على فرض الضرائب. وهي مأمونة لأن الفائدة على دين الحكومة تدفع بشكل مؤكد دائماً. ويقع في موقع وسيط القروض التي تأخذها الشركات الكبرى الجديرة بالثقة، والولايات،



الشكل ٢٦ - ٢. معظم اسعار الفائدة تتحرك مجتمعة.

يبين هذا الرسم البياني أسعار الفائدة في اقتصاد الولايات المتحدة: أسعار الفائدة على سندات الخزانة مثل اذونات الخزانة قصيرة الاجل، وسندات الخزانة طويلة الاجل، والفائدة على الرهونات العقارية للمنازل، وسندات الشركات متدنية الدرجة. (المصدر: نظام الاحتياطي الفدرالي).

صعوبة في بيع المنزل بسرعة، او بسعر قريب من تكلفة البديل، وبالمثل، قد يكون من الصعب ان تقبض - نقداً - القيمة الكاملة لشركة صغيرة يمتلكها افراد. البيت والشركة الصغيرة هي اصول غير سائلة. ونظراً للمجازفة الأعلى وصعوبة اجتذاب استثمارات المقرضين، فإن الأصول غير السائلة، تتطلب عادة أسعار فائدة أعلى بكثير مما تتطلبه الأصول السائلة عديمة المجازفة.

٤ - التكاليف الادارية: تختلف القروض من ناحية الوقت والكد اللازم لمتابعتها وادارتها. فبعض القروض لا تتطلب سوى تحصيل شيكات الفائدة في مواعيدها. ويتطلب البعض الآخر - مثل قروض الطلاب، والرهونات العقارية، او سلف بطاقات الائتمان - متابعة التسديد في الموعد المحدد. وفي بعض الأحيان يوظف المقرضون محققين لتتبع المدينين. وقد تتطلب القروض ذات التكلفة الادارية العالية سعر فائدة أعلى بمقدار ٥ الى ١٠ بالمئة من أسعار الفائدة الأخرى.

عند الجمع بين العوامل الأربعة المذكورة كلها، لا غرابة ان يكون لدينا العديد من الأدوات المالية المختلفة، والعديد من أسعار الفائدة. ويبين الشكل ٢٦ - ٢ سلوك عدد قليل من أسعار الفائدة، خلال العقود الثلاثة الماضية. ونحن نتحدث عن «سعر الفائدة» في

والبلديات. اما الاستثمارات المجازفة التي تحمل قدراً كبيراً من امكانية العجز عن الدفع، او عدم السداد فتشمل الشركات التي على حافة الافلاس، والمدن التي تتقلص قاعدتها الضريبية، او دول امريكا اللاتينية التي تنوء تحت عبء ديون خارجية ضخمة مع إيرادات قليلة من التصدير.

تدفع الولايات المتحدة ما يدعى سعر فائدة «عديم المجازفة»؛ وقد تراوح ذلك السعر خلال العقد الماضي ما بين ٣ الى ١٥ بالمئة سنوياً للقروض قصيرة الاجل. وقد يدفع للسندات الأكثر خطورة علاوة اضافية ما بين ١ او ٢ بالمئة، او حتى ٥ بالمئة أكثر من السندات عديمة المجازفة. وتنعكس هذه العلاوة المبلغ الضروري اللازم، لتعويض المقرض عن الخسارة في حالة العجز عن السداد.

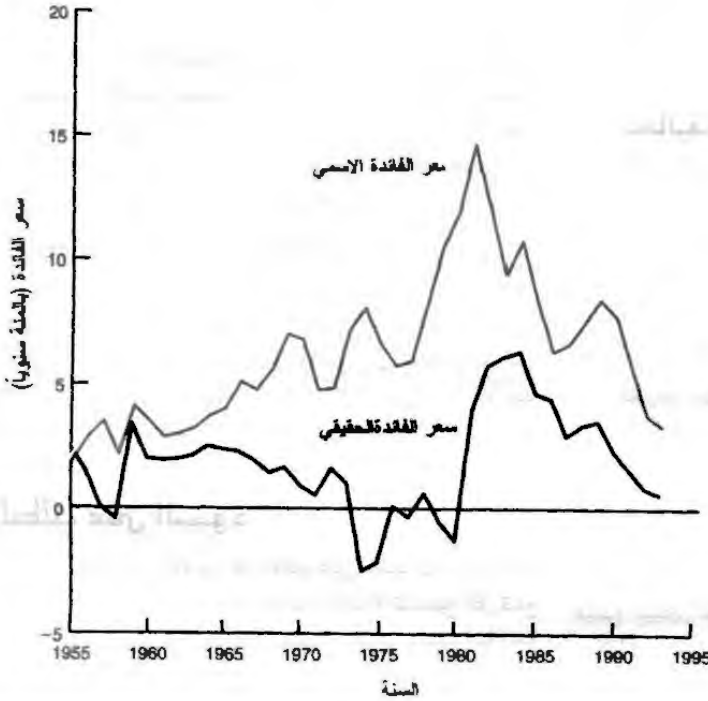
٣ - السيولة. يقال عن أحد الأصول بأنه «سائل»، اذا كان في الامكان تحويله الى نقد بسرعة، وبخسارة ضئيلة في قيمته. ويمكن تحويل معظم السندات القابلة للتداول - بما في ذلك الاسهم العادية، وسندات الحكومة والشركات المساهمة - الى نقد بسرعة بسعر قريب من قيمتها الدارجة. وتشمل الأصول غير السائلة أصولاً استثنائية ليس لها سوق جيد قائم. مثال ذلك، اذا كنت تمتلك منزلاً في منطقة غير مرغوبة، فقد تجد

الشكل ٢٦ - ٣. سعر الفائدة

الإسمي مقابل

سعرها الحقيقي.

يبين الخط العلوي سعر الفائدة الإسمي على اذونات الخزينة قصيرة الأجل (سندات الخزينة لمدة سنة واحدة). ويبين المنحنى السفلي سعر الفائدة الحقيقي، الذي يساوي السعر الإسمي أو المدفوع نقداً ناقصاً، معدلات التضخم الحاصلة خلال السنة السابقة. لاحظ أن أسعار الفائدة هبطت الى مستويات ادنى من الصفر حتى عام ١٩٨٠. إلا أن أسعار الفائدة الحقيقية ارتفعت بحدّة بعد عام ١٩٨٠. (المصدر: مجلس الاحتياطي الفدرالي، وزارة العمل الأمريكية).



من الواضح أننا بحاجة الى مفهوم آخر للفائدة يقيس العائد على الاستثمارات من سلع وخدمات وليس كنقد. وهذا المفهوم هو «سعر الفائدة الحقيقي»، الذي يقيس كمية السلع، التي يمكننا الحصول عليها غداً من سلع تخلّيت عن شرائها اليوم. ويتم الحصول على سعر الفائدة الحقيقي عن طريق تصحيح سعر الفائدة النقدي، او الإسمي وفق معدل التضخم.

سعر الفائدة الإسمي (nominal interest rate) الذي يدعى في بعض الأحيان «سعر الفائدة النقدي»: هو سعر الفائدة الذي يدفع على النقود المستثمرة بمقياس نقدي. فحين نقرأ عن أسعار الفائدة في الصحف، او نتفحص أسعار الفائدة في الشكل ٢٦ - ٢، فإنك تنظر الى أسعار فائدة اسمية، فهي تعطي العائد النقدي عن كل دولار يستثمر.

وبعكس ذلك، فإن سعر الفائدة الحقيقي (real interest rate) يتم تصحيحه ليأخذ بالاعتبار معدل التضخم، وبحسب على أساس سعر الفائدة الإسمي ناقص معدل التضخم. كمثال على ذلك، افترض أن سعر الفائدة الإسمي هو ٨ بالمئة في السنة، ومعدل التضخم هو ٣ بالمئة سنوياً، يمكننا احتساب سعر الفائدة الحقيقي على أساس $8 - 3 = 5$ بالمئة سنوياً. بكلمة أخرى، اذا اقترضت مئة سلة من السلع اليوم، فسوف تسترد في العام القادم

بحثنا التالي، فإننا نشير بشكل عام الى سعر الفائدة على اذونات الحكومة قصيرة الأجل، مثل اذونات الخزينة لمدة ٩٠ يوماً. وكما يبين الشكل ٢٦ - ٢ فإن معظم أسعار الفائدة الأخرى ترتفع وتهبط بخطوة موازية لسعر الفائدة على اذونات الخزينة التي مدتها ٣ اشهر.

أسعار الفائدة الاسمية مقابل الاسعار الحقيقية

تقاس أسعار الفائدة بالنقد، وليس بال منازل والسيارات او السلع بشكل عام. ويقيس «سعر الفائدة الإسمي» الحصيلية النقدية السنوية للمبالغ المستثمرة. لكن النقود قد تصبح مقياساً مشوهاً؛ فأسعار المنازل والسيارات والسلع بشكل عام، قد تتغير ما بين سنة وأخرى؛ فالأسعار هذه الأيام ترتفع عادة بسبب التضخم. بتعبير آخر، فإن سعر الفائدة على المبالغ النقدية لا يقيس ما يكسبه مقرض المال حقيقة على شكل سلع وخدمات. لنقل أنك اقترضت مبلغ ١٠٠ دولار اليوم بفائدة مقدارها ٥ بالمئة في السنة. فقد تستعيد مبلغ ١٠٥ دولارات في نهاية السنة. لكن نظراً لتغير الأسعار خلال تلك السنة، فإنك لن تتمكن من الحصول على الكمية ذاتها من السلع، التي كان بوسعك شرائها في بداية السنة مقابل المئة دولار الاصلية.

١٠٥ سلالات من السلع (وليس ١٠٨) هي أصل الدين ودفعات الفائدة الحقيقية.

في أوقات التضخم، علينا استخدام أسعار الفائدة الحقيقية، وليس أسعار الفائدة الاسمية أو النقدية، واحتساب مردود الاستثمارات على أساس سلع اكتسبت في السنة على سلع استثمرت. سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الإسمي ناقص معدل التضخم.

تحركات سعر الفائدة الحالية. الفرق بين أسعار الفائدة الاسمية، وأسعارها الحقيقية مبين في الشكل ٢٦ - ٣. وهو يظهر أن معظم الارتفاع في أسعار الفائدة الاسمية، خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ هو ارتفاع وهمي، لأن أسعار الفائدة الاسمية كانت تماشى التضخم خلال تلك السنوات. إلا أنه بعد العام ١٩٨٠، ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية، وبقيت مرتفعة طيلة عقد كامل.

الطلب على النقود

يختلف الطلب على النقود عن الطلب على المتجات، أو الافلام السينمائية مثلاً؛ فالنقود لا تطلب لذاتها، فانت لا تستطيع أكل قطع نقد معدنية، وتادراً ما تعلق على الجدار ورقة نقدية من فئة المئة دولار، للقيمة الفنية المنقوشة عليها، بل إننا نطلب النقود لأنها تخدمنا بشكل غير مباشر، كوسيلة لتسهيل التجارة والمبادلات.

وظائف النقود

- قبل أن نحلل الطلب على النقود، دعونا نستذكر وظائف النقود:
- ١ - أهم وظائف النقود حتى الآن هي العمل «كوسيلة تبادل». فمن دون نقد، قد نضطر الى الطواف دوماً بحثاً عن شخص نقايضه. ولا ننذكر منافع النقود الا حين نتوقف عن العمل كما يجب، كما حدث في روسيا في اوائل التسعينات. حين كان الناس يقضون ساعات طويلة في صفوف، طلباً لسلع، او محاولين الحصول على دولارات، او غير ذلك من العملات الاجنبية لأن الروبل قد توقف عن العمل كوسيلة تبادل مقبولة.
 - ٢ - تستخدم النقود أيضاً «كوحدة حساب»، الوحدة التي تستخدمها لقياس قيمة الأشياء، فكما نقيس الوزن بالكيلوغرامات، نقيس القيمة بالنقود. فاستخدام وحدة حساب عامة يبسط الحياة الاقتصادية بقدر كبير.

- ٣ - تستخدم النقود، في بعض الأحيان، «كحافظ للقيمة»: بالابقاء على قيمة الأشياء عبر الزمن. فمقارنة بالاصول الخطرة مثل الاسهم او العقارات او الذهب، فإن النقود اقل مخاطرة نسبياً. وفي العهود الماضية، كان الناس يحتفظون بالنقود كشكل مضمون من أشكال الثروة. أما اليوم، فحين يبحث الناس عن جنة آمنة لثروتهم، فانهم يحتفظون بها على شكل ودائع

مصرفية (١٤) او كصناديق استثمار مشتركة في سوق العملة (٢٤). على أية حال، فإن غالبية الثروة تحفظ على شكل أصول، مثل حسابات التوفير، والاسهم، والسندات، والعقارات.

تكاليف الاحتفاظ بالنقود

وظائف النقود الثلاث سابقة الذكر، هي في غاية الأهمية للناس، وهي من الأهمية بحيث أن الناس مستعدون لتحمل تكلفة مقابل الاحتفاظ بالنقود، او إيداعها في حساب جار قليل المردود. فما هي تكلفة الاحتفاظ بالنقود؟ إنها التضحية بالفائدة التي ستخسرها، نظير الاحتفاظ بالنقود، بدلاً من الاصول او الاستثمارات الأكثر مخاطرة والأقل سيولة.

لنفرض أنك وضعت ١٠٠٠ دولار في حساب توفير في بداية العام ١٩٩٣، قد تكسب نظير ذلك ٣ بالمئة كفائدة، ويصبح لديك ١٠٣٠ دولاراً في نهاية العام ١٩٩٣، وهذا يمثل سعر فائدة نقدية او اسمية مقدارها ٣ بالمئة. وبالعكس ذلك، افرض أنك تركت دولاراتك الالف كنفد سائل لديك طيلة العام ١٩٩٣، فسوف تنتهي وليس لديك سوى الالف دولار فقط لأن النقود بحد ذاتها لا تعطي فائدة. فنكون تكلفة الاحتفاظ بالنقود كنفد في هذه الحالة ٣٠ دولاراً.

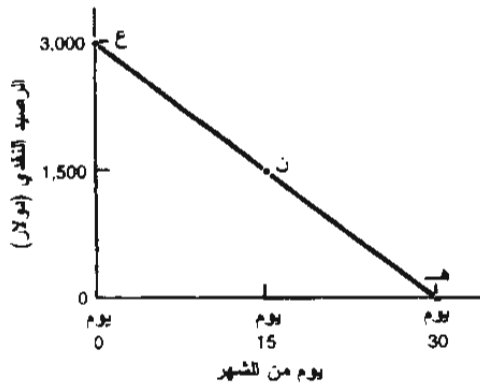
النقود وسيلة لإجراء معاملات مالية سهلة وسريعة، وهي محدود واضح للأسعار، كما انها حافظ سهل للقيمة على مر الزمن. إلا أن هذه الخدمات ليست مجانية، فاذا ما احتفظ بالثروة على شكل أسهم، او سندات، او حسابات توفير، بدلاً من النقد، فقد تعطي فائدة أعلى.

لنأخذ مثلاً آخر. اذا كان لديك ١٠٠٠ دولار في حسابك الجاري، كنفود مصرفية (١٤)، يدفع البنك ٢ بالمئة سنوياً فائدة على حسابك الجاري، او ٢٠ دولاراً سنوياً. وخلافاً لذلك، يمكنك كسب ٣ بالمئة اذا احتفظت بمالك في حساب توفير. وبالتالي، فإن التكلفة الصافية (او ثمن الفرصة الضائعة) لاحتفاظك بنقودك كأموال مصرفية، هو ١٠ دولارات (٣٠ - ٢٠ دولار).

فلماذا تضحي بالعملة دولارات؟ لأن الامر يستحق أن تحتفظ بمالك في حساب جار، كي تدفع ثمن الطعام او لشراء دراجة جديدة. فانت تحصل على «خدمات نقدية» تساوي ١٠ دولارات، على الأقل.

مصدران للطلب على النقود

الطلب على النقود لغرض المعاملات. يستخدم الناس والمؤسسات النقود كوسيلة للمبادلات: فالأمر يحتاج النقود للشراء من البقالات، والمؤسسات والشركات تحتاج النقود لدفع ثمن المواد والأجور. وتشكل هذه الحاجات «الطلب على النقود لغرض المعاملات».



الشكل ٢٦ - الطلب على النقود للمعاملات

إفرض أنه يدفع للأسرة ٣٠٠٠ دولار في بداية كل شهر، وأنها تنفق كامل المبلغ على مدى الشهر وبمعدل ١٠٠ دولار يومياً. علاوة على ذلك، فإن هذه الأسرة لا تضع أي مبلغ من هذه النقود في أصول أخرى خلال الشهر. وهكذا يكون لدى الأسرة ٣٠٠٠ دولار في اليوم صفر و ١٥٠٠ دولار في اليوم ١٥، ولأشياء في نهاية الشهر. وهذا موضح في الخط ع ن هـ.

فما هو معدل ما تحتفظ به الأسرة من النقود؟ الجواب هو: $\frac{1}{3}$ أو $\frac{3000}{1500} = 2$ بالمتة. لفهم طريقة سلوك الطلب على النقد، فكر كيف سيتغير هذا الشكل لو تضاعف الدخل الحقيقي، أو لو ارتفعت أسعار الفائدة على حسابات التوفير إلى ٢٠ بالمتة.

في الشركات المساهمة، وفي ساعدت البنوك عملاتها من الشركات المساهمة في إبقاء ما لديها من نقد مستثمراً في أصول ذات مردود عالٍ بدلاً من بقائها مجمدة، في حسابات جارية لا تعطي شيئاً. ومع ارتفاع أسعار الفائدة كانت الشركات المساهمة تعمل بجد أكثر للحفاظ على حد أدنى من الارصدة.

الطلب على النقود كحافطة للقيمة. إضافة إلى الاحتفاظ بالنقود لحاجات التعامل، فقد يحتاج الناس إلى الاحتفاظ بالنقود كحافط للقيمة. وكما لاحظنا عند مناقشة الاستهلاك في الفصل ٢٣، فإن الناس يبدون لسنوات التقاعد، للاروقات الصعبة، ولتعليم أولادهم. وفي نهاية عام ١٩٨٨، كانت الأسر تمتلك ١٢ تريليون دولار من الأصول المالية من مختلف الأنواع. إلا يجب أن تكون النقود إحدى تلك الأصول؟

أحد أهم مواضيع الاقتصاد الحديث هو «نظرية المحفظة الاستثمارية» (portfolio theory). التي تصف كيف أن المستثمرين الواعين يضعون ثروتهم في محفظة (أو مجموعة أوراق مالية). مثال ذلك، قد تشتمل محفظتك على ما قيمته ١٠ آلاف دولار من سندات الخزينة، و٥ آلاف دولار لدى الصناديق المشتركة

وبين الشكل ٢٦ - ٤ آلية الطلب على النقود للمعاملات. ويوضح هذا الشكل معدل ما تحتفظ به أسرة تكسب ٣٠٠٠ دولار في الشهر من النقد، وما تحتفظ به كنقود تنفقها خلال الشهر. وسوف يتبين لك بالحساب أن الأسرة تحتفظ بما معبلة ١٥٠٠ دولار كرصيد نقدي.

يفيدنا هذا المثال في معرفة طريقة استجابة الطلب على النقود إلى مختلف المؤثرات الاقتصادية. فلو تضاعفت جميع الأسعار والمداخيل، فإن المحور الأفقي في الشكل ٢٦ - ٤ سيعاد ترقيمه بمضاعفة جميع القيم النقدية. من الواضح أن الطلب الاسمي على (العملة أو النقود) سيتضاعف. وبالتالي، فإن الطلب على النقود للمعاملات سيتضاعف إذا تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، دون تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو أية متغيرات حقيقية أخرى.

ثمة سؤال في غاية الأهمية، كيف يتغير الطلب على النقود مع تغير أسعار الفائدة؟ تذكر أن الأسرة في مثالنا تدفع ثمن الفرصة الضائعة مقابل فتح حساب جارٍ، لأن سعر الفائدة على ع أقل من السعر على الأصول الأخرى. فإذا ارتفع سعر الفائدة، فقد تقول الأسرة:

دعونا نضع نقودنا في حساب جارٍ في بداية الشهر، ونضع النصف الثاني في حساب توفير يكسب ٨ بالمتة سنوياً. ثم في اليوم الخامس عشر من الشهر، ستأخذ ١٠ آلاف والخمسمائة دولار من حساب التوفير، ونضعها في حسابنا الجاري لدفع نفقات الأسبوعين القادمين.

لاحظ خلاصة التأثير: سعر الفائدة يرتفع، وتقرر العائلة وضع ما تكسبه في حساب توفير، متوسط الرصيد النقدي لدى الأسرة المذكورة سيهبط من ١٥٠٠ دولار إلى ٧٥٠ دولار. هذا يبين كيف أن المقتنيات النقدية (أو الطلب على النقد)، قد يكون حساساً لأسعار الفائدة: «إذا ارتفع سعر الفائدة، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، فإن كمية النقد المطلوبة تتراجع».

قد تقول إن المكسب الاقتصادي من إعادة ترتيب محافظنا المالية ضئيل للغاية، بحيث إن من المستبعد أن تتأثر المقتنيات النقدية، بتقلبات سعر الفائدة. قد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لقطاع الأسو، فمتوسط الرصيد النقدي لدى البنوك يتغير بقدر ضئيل جداً حين يجد الناس أن في وسعهم كسب ٢ أو ٤ بالمتة زيادة على ودائعهم النقدية.

إلا أن لأسعار الفائدة في قطاع الأعمال تأثير رئيسي على طلب النقد. فمن السهل أن تجد الشركات الكبرى أن رصيدها في البنك هو اليوم ١٠٠ مليون دولار و ٢٥٠ مليوناً في اليوم التالي، وما إلى ذلك. فإن لم تفعل شيئاً فقد تخسر بسهولة مبلغاً يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠ مليون دولار في السنة كدفعات فوائد. في عقد السبعينات، وهو حقبة أسعار الفائدة العالية، بدأ عهد «إدارة النقد»

في سوق العملة، و١٤ الف دولار من أسهم الشركات.

تنتقل نظرية المحفظة الاستثمارية من الفرضية الأساسية بأن الناس تبحث عن المردود الأعلى على استثمارات، لكنهم يكرهون الاستثمارات الخطرة. بكلمة أخرى، الناس بشكل عام مستعدون للقيام باستثمارات فيها مجازفة إذا كانت عائداتها عالية بقدر كافٍ (العوائد تتكون من العائد السنوي على كل دولار يُستثمر). فإذا كان هناك اثنان من الأصول عوائدهما متساوية فإن الناس سيتبعون الاستثمار الأكثر أمناً. ولإبعاد الناس عن الأصول متدنية المخاطرة إلى الأسهم والعقارات التي فيها مجازفة عالية، فإن هذه الأصول يجب أن تعطي مردوداً أعلى.

تحلل نظرية المحفظة الاستثمارية كيف يوزع مستثمر كاره للمخاطرة استثماره لثروته. واحدى القواعد المهمة هي توزيع المحفظة على أصول مختلفة. أو بتعبير آخر لهذه القاعدة « لا تضع جميع بيضك في سلة واحدة ».

علاوة على ذلك، أظهرت دراسات متعددة لنظرية المحفظة الاستثمارية أن المحفظة المثلى قد تضم بشكل عام مزيجاً من الأصول ذات المجازفة العالية والمجازفة المتدنية. وقد تشمل الأصول متدنية المجازفة حسابات جارية في البنوك تعطي فائدة. ولا غربة إذاً، أن الكثير من الأسر في عالم اليوم، تحتفظ بنقودها كجزء من استراتيجيتها لاستثمار أموالها، وليس لأغراض التعامل وحسب.

ماذا عن باقي المحفظة؟ أظهرت الحسابات (كما سنرى في ملحق هذا الفصل) أن توزيع الناس لثروتهم على مجموعة واسعة من الاستثمارات - أسهم عامة مختلفة، وأنواع مختلفة من السندات، وربما عقارات أيضاً - يمكنهم من الحصول على عائد جيد على أموالهم، دون أن يتعرضوا لمجازفات غير مقبولة.

علماء الاقتصاد كملهمين للتمويل الحديث. نظرية اختيار المحفظة المالية هي من صلب أحد أكثر حقول علم الاقتصاد شعبية واثارة: النقود والاعمال المصرفية. ويستخدم هذا التحليل إطار عمل مماثل لنظرية التفعة في الفصل ٥، وهو يفترض أن الناس يحبون المردود العالي على



ب الأعمال المصرفية والعرض النقدي

ب

أصولهم، لكنهم لا يحبون الأصول التي فيها مجازفة. وقد أظهرت أعمال المرشحين لجائزة نوبل هاري ماركوفيتش وجيمس توبين أن المستثمرين الساعين إلى تحقيق أكبر منفعة قد يوزعوا ثرواتهم (أي ينوعون محفظتهم المالية) بين مختلف الأصول الخطرة.

وأصبح هذا الخط من البحوث في غاية الأهمية بالنسبة لنظرية التمويل الحديثة التي اتخذت شكلها الحديث من دراسة ويليام شارب، «نموذج تسعير الأصول للرأسمالية»، التي نال عليها جائزة نوبل في الاقتصاد في العام ١٩٩٠. ويستخدم كل مدير جيد للمحافظ المالية في وول ستريت هذه التقنيات لدعم تخميناته في اختيار الأسهم والسندات.

نوجز ما تقدم كالتالي:

الطلب على النقد يعود أصلاً إلى الحاجة إلى وسيلة تبادل، أي طلب للمعاملات. فنحن تحتفظ بالنقود والحسابات الجارية في البنوك لشراء السلع و دفع فواتيرنا. وحين ترتفع مداخيلنا، فإن القيمة النقدية للسلع التي نشترىها ترتفع أيضاً لذلك فنحن نحتاج إلى المزيد من النقود للتعامل، مما يرفع طلبنا على النقود.

سيكون الطلب على النقود وللمعاملات ع حساساً لتكلفة حيازة النقود. فحين ترتفع أسعار الفائدة على الأصول البديلة مقارنة بسعر الفائدة على النقود، فسوف يميل الناس إلى خفض ما في حوزاتهم من النقود.

إضافة إلى ذلك، يحتفظ الناس بالنقود كأحد الأصول. فهم يريدون حماية ثرواتهم ضد تقلبات الحياة الاقتصادية، وتجنب حماقة وضع جميع البيض في سلة واحدة. والسلة الواحدة التي قد يرغب جميع المستثمرين في استخدامها هي أحد الأصول الآمنة للغاية. قد يكون هذا الأصل حساب مصرفي جار ذو مردود عالٍ، جزء من ع ١، أو قد يكون شيئاً أشبه بالنقد السائل، ع ٢، وربما حساب توفير أو صناديق ادخارية

سيبتين لك أن وفرة العرض النقدي سببها التفاعل ما بين البنوك والبنك المركزي. وسوف نبدأ بحثنا بدراسة بعض النواحي التاريخية والمؤسسية للأعمال المصرفية التجارية. ثم نحلل العملية التي بموجبها تقوم البنوك «بإصدار» النقد.

في معظم الدول تقوم البنوك المركزية، والبنوك المركزية فقط، بإصدار النقد. ومع ذلك إذا جمعت القيمة الاسمية لجميع حسابات التوفير والحسابات الجارية في مصارف البلد، فسوف يكون المجموع أكبر من أية نقود طبعت. فمن أين جاءت كل هذه النقود الإضافية ؟

الاعمال المصرفية كقطاع تجاري

النقود البنكية والعديد من الخدمات المالية الأخرى يقدمها اليوم وسطاء ماليين. الوسطاء الماليون (financial intermediaries) هم مؤسسات مثل البنوك التجارية التي تتلقى الودائع أو الأموال من مجموعة من الناس، وتقوم بإقراض هذه الأموال إلى مجموعات أخرى. مثلاً، يقبل الوسطاء الماليون ودائع الادخار من الأسر، والشركات، والأجانب، ثم يقومون بإقراض هذه الأموال إلى الأسر وقطاعات الأعمال الأخرى لأغراض مختلفة.

فمن هم الوسطاء الماليون الرئيسيون اليوم؟ الفئة الأكبر تشمل البنوك التجارية والتي هي مؤسسات مالية تودع فيها ودائع الأمة، وتحوي هذه البنوك حوالي ٢٥ بالمئة من موجودات المؤسسات المالية النقدية. فئة مهمة أخرى هي بنوك الادخار، وشركات التأمين على الحياة، وصناديق التقاعد، وأسواق العملة، وشركات استثمار الأموال المشتركة. وفي أواسط العام ١٩٩٣ كان لدى مؤسسات الوساطة مجتمعة ١١,٨ تريليون من الموجودات والمطلوبات.

سنركز فيما يلي على البنوك التجارية، أو «البنوك» اختصاراً. والسبب هو أن تلك المؤسسات هي المصدر الرئيسي للحسابات الجارية، أو الجزء الخاص بالأموال المصرفية من ١٤ باختصار:

تحول المؤسسات المالية الأموال من المقرضين إلى المقرضين. وبفعلها هذا، فإنها توجد أداة مالية (مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير)، لكن من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، فإن أهم هذه الأدوات هي النقود المصرفية (أو الحسابات الجارية) وهي الخدمة التي تقدمها اليوم، وبشكل رئيسي، البنوك التجارية.

مشروع تجاري

البنوك وغيرها من الوسطاء الماليين تشبه قطاعات الأعمال الأخرى إلى حد بعيد. فهي تنظم لتحقيق الأرباح لمالكها. وللبنك التجاري محور اهتمام بسيط نسبياً، فهو يقدم الخدمات للزبائن ويحصل بالمقابل على دفعات منهم.

يبين الشكل ٢٦ - ٢ الميزانية العامة الموحدة لجميع البنوك التجارية في الولايات المتحدة. والميزانية هي بيان عن وضع الشركة أو المؤسسة المالي في وقت معين. وهي تدرج قائمة بالموجودات (البنود التي تمتلكها المؤسسة) والمطلوبات (وهي البنود التي تدين بها) والفرق ما بين الموجودات والمطلوبات هو ما يدعى «صافي القيمة». ويقسم كل قيد في الميزانية العامة حسب

(١) جرى بحث الميزانية العامة، الموجودات، والمطلوبات بتوسع في الفصل ٧

قيمتها الفعلية في السوق أو تكلفتها التاريخية^(١)

فيما عدا بعض الترتيبات الطفيفة، فإن الميزانية العامة للبنوك تبدو ماثلة جداً للميزانية العامة لأي قطاع من قطاعات الأعمال. والسمة الفريدة للميزانية العامة لأي بنك هي بند يدعى «الاحتياطي»، والذي يظهر في الجانب الخاص بالموجودات. **الاحتياطي** (reserves) عبارة عن موجودات يحتفظ بها البنك على شكل محويزات نقدية، أو أموال يودعها لدى البنك المركزي. ويحتفظ البنك ببعض الاحتياطي لاحتياجات العمل اليومية، لكن معظمها يستخدم لتلبية متطلبات الاحتياطي القانونية.

كيف تطورت البنوك عن مؤسسات صياغة الذهب

بدأت البنوك التجارية في إنجلترا مع صانعي الذهب، الذين طوروا مهنة حفظ ذهب الناس وممتلكاتهم الثمينة في خزاناتهم. في البداية، كانت هذه المؤسسات أشبه بمستودع للحقائب أو مستودع عادي. وكان الودعون يتركون ذهبهم أمانة في خزنة الصانع ويحصلون على إيصال. وعند الرغبة في استرداد ذهبهم كانوا يقدمو الإيصال ويدفعون رسماً ضئيلاً مقابل حفظ الذهب قبل استعادته.

بعد ذلك، وجد الصاغة أن من الأنسب عدم القلق على إعادة قطعة الذهب ذاتها التي أودعها الزبون لديهم. فقد كان الزبائن مستعدين لقبول أي ذهب طالما أن قيمته مساوية لقيمة ما أودعوه. وقد كان عدم تحديد صاحب كل قطعة ذهب ضرورياً لتحرير الصاغة، وتمكينهم من إعادة اقراض الذهب.

كيفية كان من الممكن أن تبدو الميزانية العامة لمؤسسة صياغة نموذجية؟ ربما كما في الجدول ٢٦ - ٣. ونحن نفترض أن أول بنك افتتحه صانع قد توقف عن صياغة قضبان الذهب وانشغل بحفظ أموال الناس في خزائنه. فإذا حفظ ما قيمته مليون دولار من الودائع في سرادبه، فإن كسامل المبلغ يحتفظ به كموجودات نقدية (وهذا هو بند الاحتياطي النقدي في الميزانية العامة). ولوازنة الموجودات، هناك ودائع تحت الطلب بالقيمة ذاتها، لذلك، فإن الاحتياطي النقدي يساوي الودائع مئة بالمئة.

لو كان بنك الصانعين هنا اليوم. لكانت الودائع تحت الطلب لديه جزءاً من العرض النقدي، على شكل «عملة مصرفية». إلا أن النقود المصرفية توارثت كمية النقود العادية (سواء كان ذهباً أو نقداً) الموضوع في خزائن البنك والتي تم سحبها من التداول، فلم يجر أي «إصدار» للعملة. وليس للعملية من فائدة أكثر مما لو قرر الناس استبدال القروش بالفلسات. لذلك نقول أن نظاماً مصرفياً نسبة الاحتياطي فيه ١٠٠ بالمئة ليس له أي تأثير على النقود والاقتصاد الكلي لأن ليس له تأثير على العرض النقدي.

الميزانية العامة لجميع المؤسسات المصرفية التجارية
(بلايين الدولارات)

المطلوبات		الموجودات	
٨٢١	ودائع الحسابات الجارية	٦٨	الاحتياطي
١٧٠.٦	ودائع لاجل وتوفير	٢٣٣٢	قروض
١٢٠.٥	مطلوبات أخرى وصافي القيمة	٨٥٩	استثمارات وسندات
		٤٧٢	أصول أخرى
\$ ٢٧٣٢		\$ ٢٧٣٢	المجموع

الجدول ٢٦ - ٢. الاحتياطي وودائع الحسابات الجارية هي القيود الرئيسية في الميزانية العامة للبنوك التجارية.

الاحتياطي وودائع الحسابات الجارية من الأمور الأساسية في إصدار النقد لدى البنوك. الحسابات الجارية تدفع عند الطلب وبالتالي يمكن استخدامها بسرعة بمجرد أن يكتب العملاء الشيكات. أما الاحتياطي فيحتفظ به أساساً لتلبية متطلبات قانونية، وليس مواجهة سحبيات محتملة غير متوقعة. (المصدر: نشرة الاحتياطي الفدرالي).

أي أنه في وسع البنوك تحويل كل دولار من الاحتياطي إلى عدة دولارات من الودائع. وسوف نرى في نهاية هذا الجزء كيف تتم هذه العملية.

متطلبات الاحتياطي القانوني

تحتفظ احتياطات البنوك في الأعمال المصرفية الحديثة، إما على شكل نقد تحت اليد، أو مودع لدى البنك المركزي. والمصرفي الحكيم، الذي يهتم بأن يؤكد لزيائنه أن لدى البنك ما يكفي من النقد للتعاملات اليومية، قد يختار الاحتفاظ بواحد أو اثنين بالمئة من موجودات البنك كاحتياطي. لكن الواقع، أن البنوك تنحى جانباً أقل من ١٠ بالمئة من حساباتها الجارية كاحتياطي. يتم الاحتفاظ بهذه المبالغ نقداً أو كودائع لدى بنكننا المركزي، نظام الاحتياطي الفدرالي، والذي يطلق عليه «الفدرالي» (the Fed) عادة.

الأعمال المصرفية الحديثة ذات الاحتياط الجزئي

حيث أن الصاغة - المصرفيين يسعون لتحقيق أقصى ربح فقد أدركوا أنه على الرغم من أن الودائع تدفع عند الطلب، فإنها لا تسحب كلها مجتمعة. فقد يكون من الضروري تساوي الاحتياطي مع جميع الودائع، إذا قام المودعون جميعهم وفي وقت واحد وبشكل مفاجئ بسحب وداائعهم، لكن ذلك لن يحدث على الأغلب. ففي الأيام العادية، يقوم البعض بسحب الاموال في حين يقوم آخرون بإيداع أموال. وهذان النوعان من التعاملات يتعادلان بشكل عام.

ولا يحب أرباب البنوك إبقاء ١٠٠ بالمئة من الودائع كاحتياطي خامل؛ فوجود الاحتياطي في السرايب لا يعطي فائدة. ثم اكتشفت البنوك الأولى فكرة استخدام النقود المؤمنة لديها لتقديم قروض أو شراء سندات، أو غير ذلك من الأصول التي تكسب ربحاً. وسرعان ما وجدوا أن استثمار الودائع التي لديهم كان مربحاً لأنه ما زال في الامكان الدفع للمودعين عند الطلب مع بقاء المصرف قادر على تحقيق ربح اضافي.

وباستثمار معظم ما لدى البنوك من ودائع في أصول تعطي ربحاً وإبقاء جزء من الاحتياطي النقدي أصبح في وسع البنوك زيادة أرباحها. ومن هذه الأرباح أصبح في مقدورها تقديم خدمات اضافية للمودعين، أو خفض رسوم الأيداع.

كان تحول المصارف إلى اعتماد الاحتياطي الجزئي - الاحتفاظ بجزء من الاحتياطي بدلاً من احتياطي بواقع ١٠٠ بالمئة من الودائع - عملاً ثورياً. فقد مكن البنوك من «إصدار» النقود،

الميزانية العامة لصائغ

المطلوبات		الموجودات	
\$ ١,٠٠٠,٠٠٠	ودائع تحت الطلب	\$ ١,٠٠٠,٠٠٠	الاحتياطي
\$ ١,٠٠٠,٠٠٠	المجموع	\$ ١,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

الجدول ٢٦ - ٣. بنوك الصاغة الأولى كانت تحتفظ بمئة بالمئة من الاحتياطي النقدي مقابل الودائع تحت الطلب.

في النظام المصرفي البدائي، لم يكن في الامكان إصدار أي نقد من الاحتياطي، بسبب تغطية الودائع بنسبة مئة بالمئة.

الموجودات	المطلوبات
الاحتياطي \$ ١٠٠٠ +	الودائع \$ ١٠٠٠ +
قروض إستثمارات \$ ٩٠٠ +	
المجموع \$ ١٠٠٠ +	المجموع \$ ١٠٠٠ +

الجدول ٢٦ - ٤ (ب). البنك (١) في الوضع النهائي
سيقوم مصرف يسعى لتحقيق أقصى ربح باقراض او استثمار اي
احتياطي فائض. وهكذا، احتفظ البنك ١ بمبلغ ١٠٠ دولار فقط من المبلغ
الاصلي المودع (كاحتياطي اجباري)، وقام باقراض او استثمار الـ ٩٠٠
دولار الأخرى.

الموجودات	المطلوبات
الاحتياطي \$ ١٠٠٠ +	الودائع \$ ١٠٠٠ +
المجموع \$ ١٠٠٠ +	المجموع \$ ١٠٠٠ +

الجدول ٢٦ - ٤ (أ). البنك (١) في الوضع الابتدائي.
خلق الودائع لدى أكثر من بنك حكاية لها مراحل عدة متتالية. في
البداية يودع مبلغ ١٠٠٠ دولار من الاحتياطي في مصرف من الجيل
الأول.

النظام المصرفي. افترض أن الاحتياطي الفدرالي اشترى سنداً
حكومياً بقيمة ١٠٠٠ دولار من إحدى السيدات، التي قامت بايداع
مبلغ الألف دولار في حسابها الجاري في البنك ١.

التغير في الميزانية العامة للبنك ١ بالنسبة الى الایداع
الجديد تحت الطلب، مبين في الجدول ٢٦ - ٤ (١) (٢). فحين قامت
السيدة حاملة السند بالإيداع، نشأ عن ذلك نقود مصرفية، أو
حساب جار بقيمة ١٠٠٠ دولار، الآن، اذا اراد البنك الاحتفاظ
باحتياطي بنسبة ١٠٠ بالمئة من المبلغ المودع، كما كان يفعل
الصاغة في الماضي، فلن ينشأ عن ذلك أية نقود اضافية من ذلك
الایداع، فالدولارات الألف التي اودعتها السيدة في حساب جار
ستساوي بالضبط ١٠٠٠ دولار من الاحتياطي. لكن البنوك الحديثة
لا تحتفظ بكل ما لديها من ودايع كاحتياطي. في مثالنا، سنفرض
أن متطلبات الاحتياطي هي ١٠ بالمئة، تبسيطاً للحساب. لذلك فإن
على البنك أن يضع جانباً ١٠٠ دولار من الایداع البالغ ١٠٠٠ دولار.

ما الذي يستطيع البنك عمله الآن؟ فليده الآن ٩٠٠ دولار
زيادة عما يحتاج لتلبية متطلبات الاحتياطي. وحيث أن الاحتياطي
لا يكسب أية فائدة، فإن مصرفنا الذي لا يفكر الا في الربح
سيقترض، أو يستثمر الـ ٩٠٠ دولار الفائضة، ويقترض المبلغ لعمل
يريد شراء سيارة، أو قد يستثمره لشراء سندات خزينة.

لفترض ان البنك قدم قرضاً لشخص أو اشترى سنداً،
فسوف يقوم الشخص الذي اقترض المال، أو الذي باع السند
بأخذ مبلغ التسعمية دولار (نقداً أو بموجب شيك)، ويودعه في
حسابه في بنك آخر. فيكون البنك ١ قد دفع على الفور المبلغ
المذكور.

(٢) بهدف التبسيط، لن تظهر جداولنا سوى التغيرات في بنود الميزانية
العامة، كما استخدمنا نسب احتياطي مقدارها ١٠ بالمئة. لاحظ أنه حين
يشير المصرفيون الى قروضهم واستثماراتهم بكلمة «استثمارات» فانهم
يقصدون ما في حوزتهم من السندات والاصول المالية الأخرى. ولا
يقصدون ما يعنيه الاقتصاديون بالكلمة، أي تكوين رأس المال.

فما السبب في ارتفاع الاحتياطي الى هذا الحد في الواقع؟
يفرض على جميع المؤسسات المالية بموجب القانون وانظمة
الاحتياطي الفدرالي، أن تحتفظ بجزء مما هو مودع لديها
كاحتياطي. وينطبق مطلب الاحتفاظ باحتياطي على جميع انواع
ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بمعزل عن مدى
الحاجة الفعلية لابقاء مبالغ نقدية تحت اليد.

الهيكل التنظيمي الذي يحدد متطلبات الاحتياطي القانوني
سيتم بحثه في الفصل التالي. والنقطة الرئيسية هنا هي التالية:

الوظيفة الرئيسية لمتطلبات الاحتياطي القانوني هي
تمكين الاحتياطي الفدرالي من السيطرة على مبالغ
الحسابات الجارية التي يمكن للبنوك «إصدارها».
وبفرض متطلبات احتياطي قانوني عالية وثابتة يمكن
للفدرالي أن يسيطر بشكل أفضل على العرض النقدي.

عملية انشاء الودائع

في بحثنا المبسط عن بنوك الصاغة، ألقنا إلى أن البنوك تحول
الاحتياطي الى نقود مصرفية. وهناك، في الحقيقة، خطوتان في
هذه العملية:

- يحدد البنك المركزي (الفدرالي) كمية الاحتياطي للنظام
المصرفي. وسوف نناقش تفاصيل عملية البنك المركزي هذه في
الفصل التالي.
- باستخدام تلك الاحتياطات كمدخلات، فإن النظام المصرفي
يحولها الى مبلغ اكبر بكثير من النقود المصرفية. ويكون النقد
زائد النقود المصرفية هما العرض النقدي، ع. ويطلق على
هذه العملية « مضاعف الودائع المصرفية ».

كيف يتم انشاء الودائع:

بنوك الجيل الأول

دعونا نفكر فيما يحدث حين نضخ احتياطات جديدة في

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي	\$ ٩٠٠ +	الودائع	\$ ٩٠٠ +
المجموع	\$ ٩٠٠ +	المجموع	\$ ٩٠٠ +

الجدول ٢٦ - ٤. (ج) . بنوك الجيل الثاني في وضع ابتدائي

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي	\$ ٩٠ +	الودائع	\$ ٩٠٠ +
قروض واستثمارات	\$ ٨١٠ +		
المجموع	\$ ٩٠٠ +	المجموع	\$ ٩٠٠ +

الجدول ٢٦ - ٤. (د) . الوضع النهائي لبنوك الجيل الثاني. الخطوة التالية، النقود التي اقترضها البنك ١ سرعان ما تذهب الى بنوك أخرى، والتي بدورها تقوم باقتراض تسعة أعشار المبلغ.

عند هذا الحد، يكون الألف دولار الأصلي الذي انتقل من يد الى يد أخرى قد أنتج ما مجموعه ٢٧١٠ دولار من العملة. وقد ازداد مجموع «ع» ومازالت العملية مستمرة.

بنوك الجيل التالي. مبلغ الـ ٨١٠ دولار التي انفقها بنوك الجيل الثاني في تقديم القروض وشراء الاستثمارات ستذهب الى مجموعة أخرى من البنوك تدعى «بنوك الجيل الثالث».

في وسعك الآن وضع الميزانية العامة (الابتدائية والنهائية) للجيل الثالث من البنوك. من الواضح أن الجيل الثالث من البنوك سيقوم باقتراض الاحتياطي الفائض لديه وسوف ينشئ بالتالي ٧٢٩ دولاراً من العملة الجديدة. ومن الواضح أيضاً أن الجيل الرابع من البنوك سينتهي الى استثمار تسعة اعشار الـ ٨١٠ دولاراً المودوعة لديه او ٧٢٩ دولاراً، ومكداً .

توازن النظام النهائي

ماذا سيكون المبلغ النهائي: ١٠٠٠ + ٩٠٠ + ٨١٠ + ٧٢٩ = ٣٤٣٩ دولار؟ بين الجدول ٢٦ - ٥ أن التأثير الكامل لسلسلة إنشاء النقود هي ١٠,٠٠٠ دولار. ويمكننا ايجاد الجواب حسابياً، ومنطقياً، وبالحسابات الجبرية الابتدائية.

يخبرنا المنطق السليم أن عملية إنشاء الودائع لن تنتهي الا بعد أن لا يكون هناك أي بنك في النظام لديه احتياطي ففيض عن نسبة العشرة بالمئة المفروضة كاحتياطي.

في جميع أمثلتنا، لا يتسرب أي جزء من الاحتياطي النقدي من النظام المصرفي، فالنقود ببساطة تذهب من مجموعة من البنوك الى مجموعة أخرى. وسوف يصل النظام المصرفي الى مستوى التوازن، حين يستخدم مبلغ الألف دولار من الاحتياطيات الجديدة بكامله، كاحتياطي قانوني على الودائع الجديدة. بكلمة أخرى، التوازن النهائي للنظام المصرفي هو النقطة التي يكون عندها ١٠ بالمئة من الودائع (و) الجديدة، مساوياً للاحتياطي الجديد البالغ ١٠٠٠ دولار. فاني مستوى من (و) يلبي هذا الشرط الجواب هو ١٠,٠٠٠ = و.

فكيف سيظهر القيد في الميزانية العامة للبنك بعد اتمام كل هذه التعاملات والاستثمارات؟ بعد أن قام البنك ١ باقتراض او استثمار الـ ٩٠٠ دولار، فإن احتياطياته القانونية تكون كافية لتلبية الاحتياطي القانوني. وبين الجدول ٢٦ - ٤ (ب) الميزانية العامة للبنك ١ بعد أن قام بعمل جميع القروض والاستثمارات الممكنة (مع احتفاظه بالاحتياطي القانوني).

لكن اذا حسبنا مبلغ النقود، فسنواجه مفاجأة كبرى. فعلاوة على الدولارات الأصلية الألف المودعة، والمبينة في الجهة اليسرى في الجدول ٢٦ - ٤ (د) هناك ٩٠٠ دولار وديعة تحت الطلب في حساب آخر، (أي في الحساب الجاري للشخص الذي حصل على التسعمية دولار). وبالتالي، فإن المبلغ الاجمالي من ع هو الآن ١٩٠٠ دولار. فقد أنشأ نشاط البنك ١ مبلغ ٩٠٠ دولار من النقود الجديدة.

سلسلة من المضاعفات على البنوك الأخرى

ماذا سيحدث بعد أن تخرج التسعمية دولار التي قام البنك ١ بإنشائها من عنده؟ سرعان ما يتم ايداعها في بنك آخر، وستبدأ سلسلة من التوسعات، يتم بموجبها إنشاء المزيد من العملة المصرفية.

بنوك الجيل الثاني. لمعرفة ماحدث للتسعمية دولار، دعونا نطلق على جميع البنوك التي تتلقى التسعمية دولار بنوك الجيل الثاني (او البنك ٢). ستبدو الميزانية العامة المشتركة كما في الجدول ٢٦ - ٤ (ج). فبالنسبة لهذه البنوك، تحمل الدولارات المودعة كما عملت بالضبط الألف دولار الأصلية المودعة. وهذه البنوك لا تعرف، ولا يهمها أن تعرف أنها الثانية في سلسلة الايداعات. فاهتمامها الوحيد هو أنها تحتفظ الآن بمبلغ من النقد لا يكسب شيئاً، أو فائض من الاحتياطي. ولا يحتاج البنك الا لعشر التسعمية دولار كاحتياطي قانوني مقابل الايداع. لذلك، سوف يستخدم تسعة أعشار ذلك المبلغ، لشراء استثمارات، وتقديم قروض بقيمة ٨١٠ دولارات. وسرعان ماتحقق الميزانية العامة للبنك التوازن كما في الجدول ٢٦ - (د).

وضع البنك	ايداعات جديدة (\$)	قروض واستثمارات جديدة (\$)	احتياطيات جديدة (\$)
البنوك الاصلية	١٠٠٠ر -	٩٠٠ر -	١٠٠ر -
بنوك الجيل الثاني	٩٠٠ر -	٨١٠ر -	٩٠ر -
بنوك الجيل الثالث	٨١٠ر -	٧٢٩ر -	٨١ر -
بنوك الجيل الرابع	٧٢٩ر -	٦٥٦,١٠	٧٢,٩٠
بنوك الجيل الخامس	٦٥٦,١٠	٥٩٠,٤٩	٦٥,٦١
بنوك الجيل السادس	٥٩٠,٤٩	٥٣١,٤٤	٥٩,٠٥
بنوك الجيل السابع	٥٣١,٤٤	٤٧٨,٣٠	٥٣,١٤
بنوك الجيل الثامن	٤٧٨,٣٠	٤٣٠,٤٧	٤٧,٨٣
بنوك الجيل التاسع	٤٣٠,٤٧	٣٨٧,٤٢	٤٣,٠٥
بنوك الجيل العاشر	٣٨٧,٤٢	٣٤٨,٦٨	٣٨,٧٤
مجموع العشرة أجيال الاولى من البنوك	٦٥١٣,٢٢	٥٨٦١,٩٠	٦٥١,٣٢
مجموع الأجيال الباقية من البنوك	٣٤٨٦,٧٨	٣١٣٨,١٠	٣٤٨,٦٨
مجموع النظام المصرفي كله	١٠٠٠٠ر -	٩٠٠٠ر -	١٠٠٠ر -

الجدول ٢٦ - ٥. في النهاية، ومن خلال هذه السلسلة الطويلة تنشيء جميع البنوك ايداعات جديدة مقدارها عشرة أضعاف الاحتياطيات الجديدة.

تنجز جميع البنوك مجتمعة ما لا يستطيع أي بنك صغير فرد أن ينجزه - التوسع المضاعف للاحتياطي، وتحويله الى نقود مصرفية. ويتم الوصول الى التوازن النهائي حين يدعم كل دولار من الاحتياطي الاصيلي الجديد ١٠ دولارات من الودائع التي تحت الطلب. لاحظ أن كل بنك من كل جيل من الاجيال قد انشأ نقوداً جديدة وفق المعنى التالي: سينتهي الامر بوديعة مصرفية نهائية مقدارها ١٠ اضعاف الاحتياطي الذي تحتفظ به. (تأكد من فهمك للسبب في ان الرقم هو ١٠ اضعاف).

تبين الأسهم التي الى اليمين الودائع الجديدة. ورغم أن للسلسلة روابط عديدة، فإن كل واحد من هذه الروابط يمثل كسراً متضائلاً عن الرقم السابق والتأثير الكلي لذلك هو رفع ما مجموعة ١ الى ١٠.

مضاعف العرض النقدي. نرى أن هناك نوعاً جديداً من المضاعفات يمارس عمله على الاحتياطي. فمقابل كل دولار اضافي في الاحتياطي يزود به النظام المصرفي، تخلق البنوك ١٠ دولارات اضافية من الودائع او النقود المصرفية.

وكما أن المضاعف الذي قدمناه في الفصل ٢٤ يجعل الدخل يرتفع ثلاثة أضعاف ويولد مدخرات جديدة تتساوى مع كل دولار جديد يستثمر، فإن النقد هنا يرتفع عشرة أضعاف بحيث أن ١٠ بالمثل من المبلغ النهائي، ستعادل مبلغ الاحتياطي الجديد الذي بدأ سلسلة انشاء النقود المصرفية. لاحظ أن حساب التوسع في ع مماثل لمضاعف الانفاق، لكن لا تخلق بين الاثنين. فالمضاعفة هنا هي من رصيد الاحتياطي الى مجموع رصيد ع، وهي لا تشير الى مخرجات اضافية ناتجة عن استثمارات او نقود.

ويمكننا معرفة الجواب بالتخمين بالنظر الى الميزانية العامة الموحدة لجميع البنوك - الاجيال الاولى، والثاني... وحتى المثوي. وهذا موضع في الجدول ٢٦ - ٦، فاذا كان مجموع جميع الودائع الجديدة أقل من ١٠٠٠٠ دولار، فإن نسبة الاحتياطي البالغة ١٠ بالمثل لم تتحقق، ولم نصل بعد الى التوازن الكامل^(٣).

يعطينا الشكل ٢٦ - ٥ مخططاً شاملاً للعملية. وهو يبين كيف أن دولاراً واحداً من الايداعات او الاحتياطيات، في أعلى اليسار، يتحول الى ١٠ دولارات في الايداعات، او النقود المصرفية، الى اليمين. داخل المستطيل، الذي يمثل النظام المصرفي ككل، يتلقى البنك ١ الايداع الابتدائي الجديد، وتبين الأسهم التي الى اليسار، كيف يعاد توزيع الاحتياطي، في حين

(٣) يمكن ايضاح الحل جبرياً كالتالي:

$$\begin{aligned}
 & 1000 + \$900 + \$810 + \dots \\
 & \dots + \left(\frac{1}{10}\right) + \left(\frac{1}{10}\right) + \left(\frac{1}{10}\right) + 1 \times \$1000 = \\
 & \$1000 = \left(\frac{1}{10}\right) \times \$1000 = \left(\frac{1}{10} - 1\right)
 \end{aligned}$$

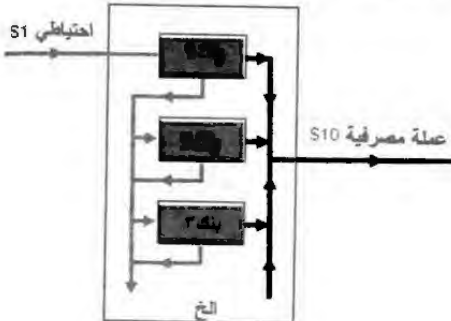
المطلوبات	الموجودات
الاحتياطي قروض واستثمارات \$ ١٠٠٠ + \$ ٩٠٠٠ +	الودائع \$ ١٠٠٠٠ +
المجموع \$ ١٠٠٠٠	المجموع \$ ١٠٠٠٠ +

الجدول ٢٦ - ٦. ميزانية عامة موحدة تبين الوضع النهائي لجميع البنوك.
في نهاية الامر تزيد جميع البنوك مجتمعة الودائع والنقد المصرفية بشكل مضاعف عن الضخ الاصلي للاحتياطي.

لجميع المودعين - باستثناء كبار المودعين - أموالهم بغض النظر عما يحدث للبنك. هذا يعني أن المودعين لن يضطروا للتهافت على بنكهم عند أول علامة على حدوث متاعب. أضف إلى ذلك، يضغط الاحتياطي الفدرالي، بدور نشط بصفته « المقرض الأخير » بحيث يؤمن الأموال للبنوك المعافاة التي تعاني من مشاكل مؤقتة في السيولة، والتأكد من تصفية البنوك السقيمة بطريقة منظمة.

مع ذلك، ورغم كل هذه الاحتياطات، مازال التهافت على السحب من البنوك يحدث. في العام ١٩٨٥، حدث تهافت على السحب من بنوك مجازة في ولاية أوهايو دون تغطية فدرالية لضمان الودائع. وفي العام ١٩٩١، ضرب بنك نيو انجلند وهو أحد أكبر البنوك في البلاد، بموجة من السحوبات المذكورة سريبت من البنك ما يقارب بليون دولار خلال يومين فقط. ولم يتوقف هذا

الشكل ٢٦ - ٥. التوسع المصرفي المضاعف للنقود.
يمكن للبنوك مجتمعة أن تفعل ما لا يستطيع بنك واحد. فمقابل كل دولار من احتياطي جديد يودع في أحد البنوك، فإن النظام ككل ينشئ ١٠ دولارات تقريباً من العملة المصرفية. وتبين الأسهم التي إلى اليمين أن البنك لا يستطيع فعل ذلك منفرداً. ويزيد العرض النقدي مع توزع الاحتياطي على النظام المصرفي.



يطلق على النسبة ما بين الودائع الجديدة والزيادة في الاحتياطي مضاعف (money supply multiplier). وفي الحالة المبسطة التي حللناها هنا فإن مضاعف موارد المال يساوي:

$$\frac{1}{0.1} = \frac{1}{0.1} = 10$$

يلخص مضاعف العرض النقدي المنطق الذي تنشئ بموجبه البنوك النقود. ففي وسع النظام المصرفي كله تحويل زيادة ابتدائية في الاحتياطي الى مبالغ مضاعفة من الودائع او النقود المصرفية.

ويمكن لعملية انشاء الودائع أن تعمل بشكل عكسي حين يؤدي هبوط الاحتياطي الى خفض النقود المصرفية. ولتعميق فهمك لمسألة انشاء العملة، من المفيد أن تتبع بالتفصيل ما يحدث حين يقوم الاحتياطي الفدرالي بحذف ٢٠٠٠ دولار من الاحتياطي عن طريق بيع سندات حكومية الى شخص يسحب قيمتها نقداً من حسابه الجاري لدفع ثمنها. في النهاية، سيؤدي سحب ٢٠٠٠ دولار من احتياطي النظام المصرفي، الى القضاء على ما قيمته ٢٠ ألف دولار من الودائع لدى النظام كله.

تطبيقات اقتصادية: الذعر المصرفي. للاعمال



المصرفية ذات الاحتياطي الجزئي مجازفات كبيرة، علاوة على مزاياها الكثيرة. فحقيقة أن البنوك لا تغطي سوى جزء من الودائع التي لديها، يفتح الباب أمام امكانية حدوث «الذعر المصرفي» او «التهافت على سحب الودائع». تذكر أن المصرف لا يبقى تحت يد، - بموجب الاحتياطي الجزئي للاعمال المصرفية - سوى قدر صغير من المال الذي يدين به للمودعين. وهذا لا يشكل مشكلة في الظروف العادية، حيث أن عدداً قليلاً من الناس، قد يرغب في سحب نقوده في وقت واحد.

لكن ماذا لو أراد عدد كبير من الناس سحب نقودهم دفعة واحدة؟ عندها قد يحدث لدينا نوبة سعار تتفاقم تعرف باسم «التهافت على البنوك». فما إن يلاقي أحد المودعين صعوبة في سحب نقوده على الفور، حتى يصيب الذعر المودعين الآخرين خشية أن تضيق نقودهم. ويدافع من الخرف سيهجم المودعون على البنك مثل حشد من الحيوانات الجائعة، مطالبين بسحب نقودهم جميعها وعلى الفور. ولا يمكن حتى لأقوى البنوك أن تصمد أمام هذا النوع من الطلب الشامل على الودائع. وقد ضربت الولايات المتحدة بالذعر المصرفي في الاعوام ١٨٩٣ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧. أدى الذعر المصرفي في الثلاثينات، خلال فترة الكساد العظيم، الى افلاس أكثر من ٩٠٠٠ بنك.

التهافت على السحب في النظام المالي الحديث نادر وأقل خطورة، لسببين. الأول، هو أن تأمين الودائع الفدرالية يضمن

التهافت، الذي كان يهدد بالامتداد الى بنوك أخرى في المنطقة، الا بعد تدخل الحكومة الفدرالية ووضع يدها على البنك.

قيدان يحددان من انشاء الودائع

النظام المالي الحقيقي هو إلى حد ما، أكثر تعقيداً من مثالنا المصرفي المبسط. لقد بينا أن ١٠٠٠ دولار من الاحتياطي الجديد في بنك، سينجم عنها في نهاية الامر ١٠ الاف دولار من الودائع المصرفية. لقد افترضنا بقاء جميع النقود الجديدة كحسابات جارية لدى النظام المصرفي، في هذا البنك أو ذاك وخلال جميع المراحل، وأنه لن يكون لدى أي بنك فائض من الاحتياطي. دعونا نرى ما قد يحدث إذا ما تسرب بعض النقد الى التداول أو إذا كان لدى بعض البنوك فائض من الاحتياطي.

التسرب النقدي للتداول بين الناس. قد يحدث في مرحلة من مراحل سلسلة توسع الودائع، أن يقوم شخص حصل على شيك بسحب المبلغ وعدم توكده في حسابه الجاري في البنك. فقد يضع بعضاً من هذه النقود في حصالة. أو قد يستخدم جزءاً من الالف دولار في اقتصاد غير مستقر، مثل اقتصاد روسيا، أو في اقتصاد سري.

تأثير مثل هذه السحوبات على تحليلاتنا بسيط. فحين يبقى مبلغ الالف دولار داخل النظام المصرفي، فإن ١٠ الاف دولار من الودائع الجديدة سوف يتم انشائها. فإذا ما تسرب ١٠٠ دولار من هذا المبلغ للتداول خارج المصارف، ولم يودع فيها سوى ٩٠٠ دولار من الاحتياطي الجديد، عندها تكون الحسابات الجارية الجديدة هي ٩٠٠٠ دولار (٩٠٠ دولار X ١٠ اضعاف). لذلك فإن تضاعف الرقم بنسبة ١٠ إلى ١ لا يحدث الا اذا لم يتسرب أي احتياطي خارج البنوك.

احتمال وجود احتياطات فائضة. بنينا تحليلاتنا على افتراض أن البنوك التجارية تلتزم بمطالبات الاحتياطي القانوني حرفياً. ليس من الممكن أن يختار أحد البنوك الاحتفاظ باحتياطي أكبر مما هو مطلوب منه قانوناً؟ افترض مثلاً أن البنك الأصلي قرر الاحتفاظ بمبلغ ٩٠٠ دولار كاحتياطي اضافي بدلاً من اقراضه لآخر. عندها فإن عملية مضاعفة انشاء الودائع ستتوقف برمتها، ولن يكون هناك أي توسع في الودائع على الإطلاق.

بالطبع، لن يكون لقرار كهذا أي معنى بالنسبة للبنك. لأنه لا يكسب أية فوائد من الاحتياطي، وسوف يفقد دفعات الفائدة على المبلغ. وطالما أن سعر الفائدة على الاستثمار هو أعلى من صفر،

فإن لدى المصارف دافع قوي لتجنب الاحتفاظ بأي فائض من الاحتياطي.

خلال فترة الكساد العظيم هبطت أسعار الفائدة إلى $\frac{1}{8}$ بالمئة سنوياً، لذلك كانت البنوك تحتفظ بقدر كبير من الاحتياطي خلال تلك الفترة. ثمة حالة أخرى قد تقود الى تجاوز الاحتياطي القانوني، هي أن يدفع الاحتياطي الفدرالي فوائد على احتياطي البنوك، كما اقترح بعض الاصلاحيين. في هذه الحالة، خاصة اذا كان الاحتياطي يكسب النسبة ذاتها، التي تكسبها الاستثمارات الآمنة، فقد لا يكون لدى البنوك دافع لاستثمار، أو اقراض ما لديها من احتياطي فائض.

فاذا كان سعر الفائدة على الاحتياطي قريباً من ارباح الاستثمار في السوق، فإن متطلبات الاحتياطي القانوني لن تكون ملزمة، وستصبح السياسة النقدية أداة أقل منفعة للسيطرة على الاقتصاد. لهذا السبب، فإن معظم علماء الاقتصاد يعارضون بشدة دفع سعر الفائدة الدارج في السوق على احتياطات البنوك.

بين الحين والآخر، تجد البنوك أن لديها فائضاً في الاحتياطي. في هذه الحالة قد تختار هذه البنوك اقراض ذلك الفائض الى بنوك لديها نقص فيه. ولا يزيد الفائض عادة عن جزء بسيط من مجموع الاحتياطي.

بفرض نسبة احتياطي مقدارها ١٠ بالمئة، فإن الاحتياطي سيتضاعف بمقدار ١٠ اضعاف الودائع الجديدة. إلا أنه حين تتسرب بعض الودائع التي زِيدت لتتحول الى نقد أو أصول غير نقدية، أو حين تحتفظ البنوك باحتياطي أكبر مما هو مفروض، فإن إنشاء الودائع سيبتعد عن النسبة ١/ (نسبة الاحتياطي الاجباري).

لقد ناقشنا جوهر النقود، والعائد على النقود على شكل فائدة، والطلب على النقود، وعرض النظام المالي للنقود المصرفية، وفي الجزء الاخير من هذا الفصل، رأينا كيف أن اضافة احتياطي للبنوك، يقود الى توسع مضاعف في النقود. وما يتبقى لاستكمال الاقتصاديات النقدية، هو تحليل للبنوك المركزية. وسوف نرى في الفصل التالي كيف يمكن لبنكنا المركزي، الاحتياطي الفدرالي، مضاعفة الاحتياطيات المصرفية وبالتالي زيادة، أو انقاص، العرض الاجمالي من النقود. ويعد أن تسلحنا بتحليلنا للعرض وللطلب على النقود، يمكننا أن نبين كيف يمكن للعرض النقدي أن يساعد في التأثير على المخرجات، والتضخم، والعمالة.

أ - النقود واسعار الفائدة

- ١ - النقود هي أي شيء، يفيد كوسيلة مقبولة بشكل عام كإداة دفع. وتعمل النقود أيضاً كوحدة لقياس القيمة ومخزن للقيمة.
- ٢ - قبل ظهور النقود، كان الناس يبادلون سلعة بسلعة من خلال عملية تدعى المقايضة. وقد ظهرت النقود لتسهيل التجارة. كانت النقود الأولى مكونة من بضائع، ثم حلت محلها النقود الورقية والنقود المصرفية. وخلافاً للسلع الاقتصادية الأخرى، فإن قيمة النقود نابعة من اقتناع المجتمع بها. ونحن نقيم النقود بشكل غير مباشر مقابل ما يمكن أن تشتريه، وليس مقابل نفعها المباشر.
- ٣ - ثمة تعريفان للنقود شاع استخدامهما اليوم. الأول هو النقود لغرض التعاملات (١ع) - المكونة من النقد والحسابات البنكية الجارية، والمفهوم الثاني هو النقود بالمفهوم الواسع (٢ع)، والتي تشمل ١ع زائد الأصول عالية السيولة «الشبيهة بالنقود» مثل حسابات التوفير.
- ٤ - تغير تعريف ع خلال العقد الماضي نتيجة للتجديدات السريعة في الأسواق المالية. وقد زاد هذا التطور من صعوبة إدارة السياسية النقدية بسبب غموض التعريفات النقدية (وبالتالي وضع أهداف لنمو الكمية النقدية المتداولة) عند ظهور أصول جديدة.
- ٥ - أسعار الفائدة هي الثمن المدفوع مقابل اقتراض النقود ويقاس بما يدفع سنوياً مقابل كل دولار يتم اقتراضه، أو بالنسبة المئوية سنوياً. ويدفع الناس الفائدة راضين لأن اقتراض الأموال يسمح لهم بشراء سلع، وخدمات، لأشباع حاجاتهم الاستهلاكية، أو لاستخدامها في استثمارات مربحة.
- ٦ - نلاحظ وجود تشكيلة واسعة من أسعار الفائدة. وتختلف هذه الأسعار بسبب مدة القرض أو موعد استحقاقه، وبسبب مدى المجازفة وسيولة الاستثمارات، وبسبب التكاليف الإدارية المتعلقة بالقرض.
- ٧ - ترتفع أسعار الفائدة النقدية أو الإسمية بشكل عام خلال فترات التضخم، وتعكس حقيقة أن القوة الشرائية للنقود تنخفض مع ارتفاع الأسعار. ولحساب حصيلة الفائدة من ناحية ما تقدمه كسلع وخدمات، نستخدم سعر الفائدة الحقيقي، والذي يساوي سعر الفائدة النقدي أو الاسمي ناقصاً معدل التضخم.
- ٨ - يختلف الطلب على النقود عن الطلب على السلع الأخرى.

فالنقود يحتفظ بها لقيمتها غير المباشرة وليس لقيمتها المباشرة. لكن المقتنيات النقدية محدودة لأن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد بدلاً من الاحتفاظ بها كأصول لها تكلفة هي ثمن الفرصة الضائعة: لأننا نضحى بكسب الفائدة حين نحفظ بالنقود.

- ٩ - يركز الطلب على النقود على الحاجة للقيام بعمليات والرغبة في حيازة أصول للمستقبل. وأهم مصادر الطلب على النقود - الطلب للتعاملات، وينبع من حاجة الناس إلى النقد أو الحسابات الجارية في البنوك لتسديد فواتيرهم، أو لشراء السلع. ويتم تلبية الحاجة للتعاملات بواسطة ١ع وهي ترتبط بشكل رئيسي بقيمة التعاملات، أو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. أما الأصول الأخرى فتحتفظ في حسابات مصرفية مقابل فائدة كجزء من محفظة المستثمر من الأوراق المالية المأمونة.

ترى النظرية الاقتصادية، كما تؤكد الدراسات التجريبية، أن الطلب على النقد حساس لأسعار الفائدة، فارتفاع أسعار الفائدة يقود إلى خفض الطلب على ع.

ب - الاعمال المصرفية وعرض النقود

- ١٠ - البنوك هي مشاريع تجارية تسعى لكسب الأرباح ممتلكيها. وإحدى الوظائف الرئيسية للبنوك هي تزويد عملائها بحسابات جارية. وقد تطورت البنوك الحديثة تدريجياً عن مؤسسات صياغة الذهب، التي كانت تحفظ لديها النقود والأشياء الثمينة. بعد ذلك، أصبح من الممارسات الشائعة لدى الصاغة الاحتفاظ باحتياطي أقل من ١٠٠ بالمئة مما يودع لديهم، وكان ذلك بداية الاحتفاظ باحتياطي جزئي في الاعمال المصرفية.
- ١١ - إذا احتفظت البنوك باحتياطي نقدي بنسبة ١٠٠ بالمئة مما يودع لديها، فلن يكون هناك أي إنشاء للنقود حين يقوم البنك المركزي بحقن احتياطي جديد في النظام المصرفي. ولن يكون لدينا في هذا الحالة سوى عملية تشبه استبدال نوع من النقود بنوع آخر.
- ١٢ - تُلزم البنوك اليوم بالاحتفاظ باحتياطي على ما لديها من ودائع. ويمكن لهذا الاحتياطي أن يكون على شكل نقد في الصندوق، أو ودائع بلا فوائد لدى الاحتياطي الفدرالي. وقد قمنا - لأغراض توضيحية، بدراسة حالة يكون فيها معدل

الاحتياطي الاجباري ١٠ بالمئة. في هذه الحالة، ينشئ النظام المصرفي ككل - مع المقترضين من القطاع العام والخاص وجمهور المودعين - نقوداً مصرفية تعادل ١٠ اضعاف دولار جديد من الاحتياطي اصدره «الفدرالي» وأودع في أحد بنوك النظام المصرفي.

١٢ - لدى البنوك الصغيرة قدرة محدودة على التوسع في قروضها واستثماراتها. فليس في وسعها أن تقرض أو تستثمر أكثر مما تلقت من المودعين. ولا تستطيع أن تقرض سوى تسعة أعشار ما أودع لديها. ورغم أنه ليس في وسع أي بنك أن يتوسع في إنشاء النقود المصرفية بمقدار ١٠ اضعاف، فإن النظام المصرفي ككل يستطيع ذلك. فكل بنك يتلقى ١٠٠٠ دولار من الودائع الجديدة يقوم باقراض تسعة أعشار ما حصل عليه من نقد أو استثماره. وإذا ما تتبعنا المجموعات التالية من البنوك وسلسلة الودائع التي تتناقص باستمرار، نجد أن ودائع النظام المصرفي الجديدة ككل تكون على الشكل التالي.

$$\begin{aligned} & 1000 + \$900 + \$810 + \$729 + \dots \\ & = \$1000 \times \left[\frac{1}{1} + \left(\frac{9}{10}\right) + \left(\frac{9}{10}\right)^2 + \left(\frac{9}{10}\right)^3 + \dots \right] \\ & = \$1000 \times \left(\frac{1}{1 - \frac{9}{10}} \right) = \$10000 \end{aligned}$$

بشكل عام، يساوي مضاعف العرض النقدي ١/ نسبة الاحتياطي الاجباري.

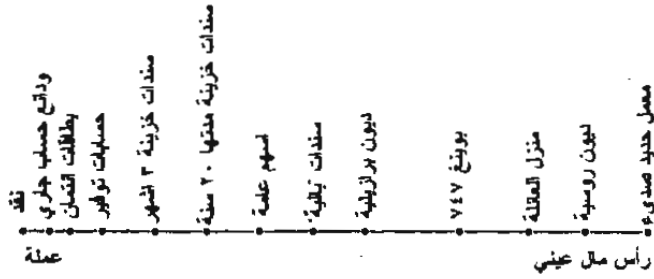
١٤ - قد يحدث بعض التسرب في الاحتياطي النقدي الجديد من النظام المصرفي الى التداول خارج البنوك. وفي أصول غير الحسابات الجارية. وحين يتسرب بعض الاحتياطي الجديد الى أصول غير الحسابات الجارية، فإن علاقة إنشاء النقود الى الاحتياطي الجديد قد تبتعد عن معادلة ١٠ الى ١ التي يعطينا اياها مضاعف العرض النقدي.

مفاهيم للمراجعة

الزيادة على سعر الفائدة بالنظر الى:	جواهر العملة
موعد الاستحقاق، المجازفة، صعوبة	المقايضة
التحويل الى سيولة، التكاليف الادارية.	النقود السلعية، النقود
أسعار الفائدة الحقيقية والإسمية.	الورقية، النقود المعدنية،
الطلب على النقود	العملة الورقية، الحسابات الجارية
- وظائف النقد	- ع، ١ع، ٢ع.
- دوافع طلب النقد:	اسعار الفائدة
الطلب للتعاملات، طلب الأصول	- سعر الفائدة
	- سعر الفائدة عديم المجازفة

أسئلة للمناقشة

- ١ - عرف «١ع» و «٢ع» على ماذا تشمل ع؟ ما الاشياء التي تشمل عليها ع؟ ولا تشمل عليها ع؟ اربط كل واحد من مكونات ع بالعوامل الكامنة خلف الطلب على النقود.
- ٢ - على فرض أن جميع البنوك تحتفظ باحتياطي بنسبة ١٠٠ بالمئة من الودائع. قم بوضع نموذج جديد للجدولين ٢٦ - ٤ (١) و ٢٦ - ٦ يعكس اضافة ١٠٠٠ دولار من الاحتياطي الى نظام مصرفي يحتفظ باحتياطي بنسبة ١٠٠ بالمئة. ما هو التأثير الصافي لما اضيف من احتياطي على العرض النقدي في هذه الحالة؟ وهل «تنشئ» البنوك نقوداً؟
- ٣ - على فرض أن جميع البنوك تبقى ٢٠ بالمئة من الودائع كاحتياطي وأن ٢٠٠ دولار من الاحتياطي قد سحبت من النظام المصرفي. أعد ترتيب الجداول ٢٦ - ٤ (١) وحتى ٢٦ - ٦. ماهو مضاعف العرض النقدي في هذه الحالة؟ إحسب مضاعف العرض النقدي بطريقة ثانية مستخدماً الأسلوب المبين في الحاشية ٣.
- ٤ - ما هو التأثير المحتمل على طلب النقود (ع) من كل من الامور التالية (مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة)؟
 - ١ - زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي



الشكل ٢٦ - ٦. نطاق من الاصول المالية يمتد من النقود الى رأس المال

ب - زيادة في مستوى الأسعار

ج - زيادة في سعر الفائدة على حسابات التوفير وسندات الخزينة

د - مضاعفة جميع الأسعار والأجور والمدادخل (هل يمكنك أن تحسب تأثير ذلك على الطلب على النقود بدقة؟)

٥ - في العام ١٩٣٧، قام الاحتياطي الفدرالي بزيادة الاحتياطيات المصرفية، بهدف زيادة ع. ونظراً لانخفاض الشدائد لأسعار الفائدة (ما بين $\frac{1}{8}$ الى ١ بالمائة) فقد زادت الاحتياطيات بشكل حاد لكن العرض النقدي لم يتغير على الإطلاق. اشرح السبب في أن انخفاض أسعار الفائدة يشجع على زيادة الاحتياطي، في حين أن ارتفاعها لا يشجع على ذلك. اشرح السبب في أن التغيير في الاحتياطي قد لا يكون مرتبطاً تماماً بالتغيير في العرض النقدي حين يكون سعر الفائدة قريباً من الصفر.

٦ - ثمن فرصة تجميد النقود يساوي الأيراد المتأتي من أصول مأمونة قصيرة الأجل (مثل اذونات الخزينة قصيرة الأجل) ناقص سعر الفائدة على النقد. وما هو تأثير الأمور التالية على ثمن فرصة الاحتفاظ بالنقود في ودائع جارية (افرض أن الاحتياطي الاجباري هو ١٠ بالمائة على الودائع؟)

١ - قبل العام ١٩٨٠ (حين كانت ودائع الحسابات الجارية لا تعطي أية فائدة) ارتفعت أسعار الفائدة في السوق من ٨ الى ٩ بالمائة.

ب - في العام ١٩٨٤ (حين كانت الحسابات الجارية تعطي حصيداً قصوى مقدارها ٥ بالمائة) ارتفع سعر الفائدة (١) من ٣ الى ٤ بالمائة (٢) من ٨ الى ٩ بالمائة.

ج - في العام ١٩٩١ (حين خفضت القيود التنظيمية على حسابات أوامر السحب القابلة للتداول (NOW)، ارتفع

سعر الفائدة (١) من ٢ الى ٤ بالمائة (٢) من ٨ الى ٩ بالمائة.

كيف تتوقع أن يستجيب الطلب على النقد على التغيير في أسعار الفائدة في السوق في كل حالة من الحالات المذكورة أعلاه إذا كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة الى الفرصة المضاعفة من الاحتفاظ بالسيولة تساوي ٢. ٥؟

٧ - مسائل حول سعر الفائدة (تحتاج الى آلة حاسبة):

١ - استثمرت ٢٠٠٠ دولار بسعر ١٣.٥ بالمائة سنوياً ما هو مجموع الرصيد بعد ٦ اشهر؟

ب - يقال بأن الفائدة «مركبة» حين تكسب فائدة على أية فائدة أخرى دفعت لك؛ وجميع أسعار الفائدة التي يشار إليها هذه الأيام هي فوائد مركبة. إذا استثمرت ١٠ الاف دولار لمدة ٣ سنوات بفائدة سنوية مركبة مقدارها ١٠ بالمائة، فما هي قيمة الاستثمار كله في نهاية كل سنة؟

ج - مع اخذ البيانات التالية في الاعتبار: الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في العام ١٩٧٧ كان ٦٠.٦ وفي العام ١٩٨١ كان ٩٠.٩، وكان سعر الفائدة على السندات الحكومية خلال الاعوام من ١٩٧٨ الى ١٩٨١ (بالمائة سنوياً) ٧.٢ و ١٠.٥ و ١١.٥ و ١٤.٠ على التوالي. احسب متوسط أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية خلال فترة السنوات الأربع ١٩٧٨ - ١٩٨١.

د - تباع اذونات الخزينة قصيرة الأجل عادة على اساس الخصم؛ أي أن سند خزينة مدته ٩٠ يوماً وثمنه ١٠ الاف دولار يباع اليوم بسعر، بحيث يعطي عند تحصيل مبلغ العشرة الاف دولار في موعد الاستحقاق ربحاً يعادل سعر فائدة السوق. فإذا كان سعر الفائدة في السوق هو ٦.٦ بالمائة سنوياً فما هو سعر السند الذي قيمته عشرة الاف دولار والذي مدته ٩٠ يوماً؟

٨ - إشرح ما اذا كان من الواجب عدّ كل من الأشياء التالية كجزء من عرض النقد بالمفهوم الضيق ع ١ بالنسبة للولايات المتحدة: الشيكات السياحية، حسابات التوفير، قسائم «المقرو»، طوابع البريد، أرصدة بطاقات الائتمان، سند خزينة بقيمة ٢٠ دولاراً يستخدمه الروس في موسكو، والدولارات الكندية.

٩ - افرض أن الاحتياطي القانوني قد أُلغي. فما الذي سيحدد مستوى الاحتياطي في النظام المصرفي؟ وماذا يمكن أن يحدث لمضاعف العرض النقدي في هذه الحالة؟

١٠ - افرض أن أحد البنوك العملاقة، مثل «بنك هومونجوس الأمريكي»، كان يحفظ لديه ودائع الحسابات الجارية لجميع الناس، ويخضع لمطالبات الاحتياطي القانوني البالغ ١٠ بالمئة. فإذا كان هناك ضخ من الاحتياطيات إلى الاقتصاد، فهل يمكن لبنك هومونجوس أن يقرض أكثر من ٩٠ بالمئة مما يضاف إلى الودائع، علماً بأن الوديعة الجديدة لا بد أن تعود

للبنك ذاته؟ وهل يغير هذا من المضاعف النهائي للعرض النقدي؟

١١ - يعرف هذا الفصل النقود بأنها وسيلة تبادل مقبولة بشكل عام كأداة دفع. وقد تطورت الأشياء المستخدمة كنقود مع مرور الزمن، وقد يكون من الصعب تعريف شيء وحيد على أنه «عرض النقد». للأصول اليوم درجات مختلفة من امكانية اسباغ صفة النقود عليها، ويعتمد ذلك على ما اذا كان في الامكان قبولها كأداة دفع وعلى السرعة التي يمكن تحويلها بها إلى نقد. مع أخذ نطاق الأصول المالية في الشكل ٢٦ - ٦ في الاعتبار، والذي يمتد من العملة إلى السلع الرأسمالية المينة. أين يرسم الاحتياطي الفدرالي الخط الفاصل ما بين (ع ١) والأصول الأخرى؟ أين ترسم الخط أنت؟ استنبط بعض الأصول الأخرى، وضعها ضمن هذا النطاق، وقرر ما اذا كانت من ضمن ع ١.

الملحق الفصل ٢٦ السوق المالي

ليس السوق المالي سوى مرآة تعطي صورة عن الوضع الاقتصادي
الاساسي او التحتي

جون كينيث جالبريث، «الانهيار العظيم» (١٩٥٥)

لأسهم قيمتها ١٠ الاف دولار لم يكن يدفع سوى جزء صغير من السعر نقداً ويبقى الباقي ديناً عليه، مع رهن الاسهم المشتراة حديثاً كضمانة لتسديد الدين. فما أهمية أن تكون ملزماً بأن تدفع للسهم ٦ او ١٠ او ١٥ بالمئة سنوياً على ما اقترضته إن كانت أسهم اوبين موتورز او بيت لحم للفولاذ تزيد قيمتها ١٠ بالمئة بين ليلة وضحاها ؟

ويصدق هوس المضاربة ما يعد به. فإذا ما اشترى الناس لاعتقادهم بأن أسعار الأسهم سترتفع، فإن عملية الشراء سوف ترفع أسعار الأسهم، وهذا سيتسبب في جعل الناس يشترون أكثر فأكثراً وسيدفع بهذه الرقصة المسببة للدوار الى الاستمرار. لكن ، وخلافاً للناس الذين يقامرون بلعب الورق او النرد، لا يبدو أن هناك خاسرين لما يربحه الآخرون. فالأرباح، بالطبع، كلها على الورق، وسوف تختفي اذا حاول الجميع قبضها. لكن، لماذا يفكر اي شخص في بيع اوراق مالية مربحة بهذا الشكل؟

كان الازدهار العظيم للسوق المالي خلال عقد العشرينات «فقاعة مضاربة» كلاسيكية. فالأسعار ترتفع بفعل الآمال والاحلام، وليس لأن أرباح أسهم الشركات تحلق عالياً. وقد حدث الانهيار في «اكتوبر الاسود» من عام ١٩٢٩. ووقع الجميع في المصيدة، كبار المحترفين علاوة على صغار الهواة - اندرو مالون، جون د. روكفلر، والمهندس الذي اصبح الرئيس هوفر، وأعظم اقتصادي في امريكا، ايرفنج فيشر.

وحين انهار أساس السوق في العام ١٩٢٩، لم يستطيع المستثمرون، الصغار منهم والكبار، الذي اشترى «على الهامش» ايجاد أموال تغطي ما في حوزتهم، فازداد الانهيار أكثر، وتحول «سوق الثور» الى سوق «الدب» (اي سوق متراجع). وحين وصل الكساد العظيم الى ادنى مستويات في العام ١٩٣٣ الى أدنى

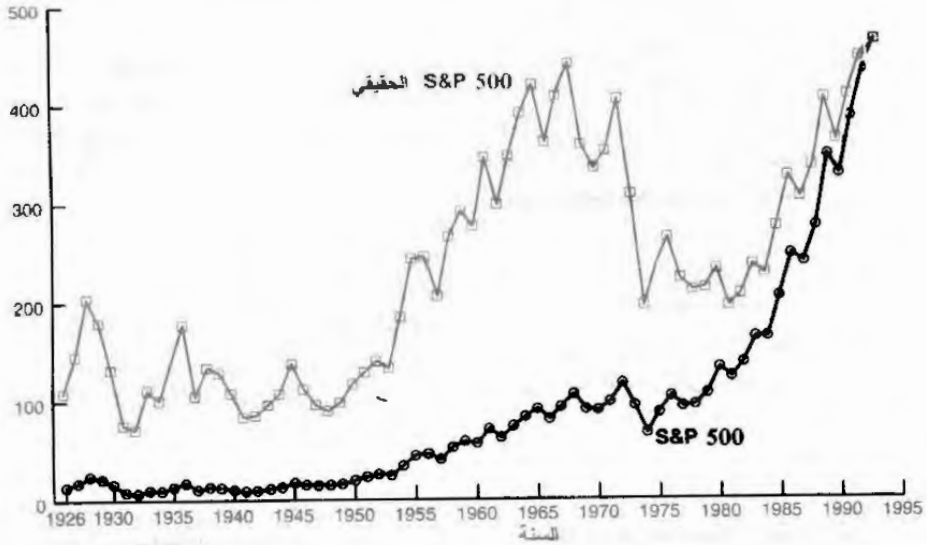
سنستطلع في هذا الملحق النظريات الحديثة الخاصة بسلوكيات السوق المالي. السوق المالي (او سوق الاسهم) (stock market) هو المكان الذي تباع وتشترى فيه أسهم الشركات التجارية. في العام ١٩٩٣، قدرت قيمة حقوق الملكية تلك بحوالي ٦ تريليون دولار في الولايات المتحدة. وقد تصل المبيعات في السنة الواحدة الى حوالي ٣ تريليون دولار. السوق المالي هو محور اقتصاد شركائنا المساهمة.

سوق نيويورك للأوراق المالية هو السوق المالي الرئيسي، حيث تطرح فيه أكثر من الف نوع من الأوراق المالية. ولكل مركز مالي كبير سوق مالي. وثمة أسواق رئيسية في طوكيو، ولندن، وفرانكفورت، وهونغ كونغ، وتورونتو، وزيوريخ، وبالطبع نيويورك، سوق الأوراق المالية جزء أساسي في اقتصاد السوق الحديث. فحين قررت دول أوروبا الشرقية التخلص من انظمتها الاشتراكية ذات التخطيط المركزي، كان أول ما فعلته اقامة سوق مالي لبيع وشراء حقوق ملكية في الشركات.

الانهيار العظيم

إن دراسة للأسواق المالية وعملية تداول الأسهم تعتمد أساساً على التحليلات الاقتصادية والدراسة المتمعة لدروس التاريخ. ومن الأحداث المؤلة التي الفت بظلها على الاسواق المالية لعدة عقود - الانهيار الاقتصادي والذعر الذي حدث عام ١٩٢٩. كانت تلك الحادثة بداية للكساد العظيم الطويل والمؤلم خلال عقد الثلاثينات.

شهدت فترة العشرينات ازدهاراً خرافياً للسوق المالي، حين كان الجميع يشترون ويبيعون الأسهم. وكان جميع المشترين في سوق «الثور» "bull market" (أي سوق المضاربة برفع الاسعار) ذاك «يشترون على الهامش» (on margin) وهذا يعني أن مشترياً



الشكل ١٢٦ - ١. الضمانة الوحيدة المتعلقة بأسعار الأسهم هي أن أسعارها لا تثبت على حال. أسعار الأسهم الاسمية مبنية في الخط السفلي، وهي تميل إلى الارتفاع مع ازدياد التضخم. مؤشر أسعار الأسهم القياسية والضعيفة (S & P 500) المبين هنا يتتبع معدل القيمة المرجح لأسعار أسهم أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية. الخط العلوي يبين السعر الحقيقي للأسهم القياسية والضعيفة ٥٠٠ الذي جرى تعديله وفق حركة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ..

وبلغ السوق ذروته في صيف ١٩٢٧. وفي يوم ١٩ أكتوبر ١٩٢٧ - «الاثنين الأسود» - خسر سوق الأسهم ٢٢ بالمئة من قيمته خلال ٦ ساعات. وكانت صدمة أسواق الأوراق المالية تذكيراً حياً على المجازفات التي تركبها حين تشتري أسهماً. ومع ذلك، فإن هناك ٣٥ مليون أمريكي يمتلكون أسهماً، ٣ ملايين منهم دخلهم أقل من عشرة آلاف دولار. جزء صغير من الأسهم تمتلكه أسر متدنية الدخل، لكن حقيقة استعداد هذا العدد الكبير من الناس لاستثمار ثراوتهم بهذه الطريقة يشهد على اغراءات توقع الربح من ملكية الأسهم.

إلى أين ينتهي كل ذلك؟ هل هناك كرة سحرية يمكن أن نخبرنا مسبقاً عن حركة أسعار الأسهم؟ هذا هو موضوع النظرية الحديثة في التمويل.

نظرية السوق الكفاء

درس اساتذة الاقتصاد والمال مطولاً الأسعار في أسواق المضاربات، مثل الأسواق المالية، وأسواق بعض السلع، كالذرة مثلاً. وقد أثار ما توصلوا إليه الكثير من الخلافات، حتى أنه

مستوياته، كان السوق قد تراجع بمقدار ٨٥ بالمئة.

يتم تتبع حركة السوق المالي باستخدام «مؤشر أسعار الأسهم»، وهي معدلات مرجحة لأسعار سلة من أسهم الشركات. وتشمل المعدلات التي يجري تتبعها عادة، معدل داو جونز الصناعي لأكثر ثلاثين شركة، ومؤشر «القياسي والضعيف ٥٠٠» (S & P 500)، والذي هو المعدل المرجح لأسعار أسهم أكبر ٥٠٠ شركة مساهمة أمريكية.

يبين الشكل ١٢٦ - ١ تاريخ مؤشر «القياسي والضعيف ٥٠٠» منذ عام ١٩٢٠. ويبين المنحنى السفلي معدل سعر الأسهم الاسمي، الذي يسجل المعدل الفعلي خلال سنة معينة. ويبين الخط العلوي السعر «الحقيقي» للأسهم، وهو يساوي السعر الاسمي مقسوماً على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يساوي ١ في عام ١٩٩٣.

لاحظ تجربة عقد الثمانينات، التي تظهر غرامات وجوائز «اللعب في السوق». ففي بداية العام ١٩٨٢ ارتفعت أسعار السوق المالي بثبات لمدة خمس سنوات وكسبت حوالي ٣٠٠ بالمئة. وقد كسب من واتاهم الحظ أو كانت لديهم الرؤية الصائبة مبالغ طائلة.

اغضب بعض المحللين الماليين. ومع ذلك، فإن هذا مجال أيدت فيه الحقائق النظرية إلى حد كبير.

تتجمع النظريات الحديثة في الاقتصاد والمتعلقة بأسعار الأسهم تحت عنوان هو «نظرية السوق الكفء»^(١) (efficient market theory). وإحدى طرق التعبير عن النظرية الأساسية هي القول: «لا يمكنك أن تحزر توجهات السوق».

سوف نرى بعد قليل سبب صحة هذا القول. أولاً، سنأخذ في الاعتبار أسسه الواقعية. كان هناك العديد من الدراسات جرت خلال السنوات الماضية حول أحكام ومعادلات كسب المال. ومن القواعد الدارجة «إشتر بعد يومين من ارتفاع السعر» أو «إشتر حين تكون الأخبار سيئة، وبع حين تكون الأخبار جيدة». وهناك دراسة قديمة قام بها الفرد كاويلز بحثت في توصيات وسطاء الأسهم. الذي تفحص مدى حسن أداء مختلف الوسطاء بالنظر إلى عائد الأسهم التي اختاروها (بالدولار من إجمالي الدخل مقابل كل دولار استثمر). ووجد أن خيارات الوسطاء في المتوسط لم تكن أفضل من خيار عشوائي لحفظة (أو مجموعة) من الأسهم.

قادت هذه الملاحظة إلى نظرية لوحة رمي الأسهم (dart - board theory) في اختيار الأسهم: يمكنك رمي سهم على صحيفة «وول ستريت جورنال» كطريقة لاختيار الأسهم. وثمة طريقة أفضل، «إشتر القليل من كل شيء» في السوق، فيكون لديك تشكيلة من الأسهم في محفظتك. وسوف يترك ذلك، على الأغلب، أفضل حالاً من أبناء عمك الذين اتبعوا نصيحة وسيطهم في السوق المالي. لماذا؟ لأنهم على الأغلب سيضطرون إلى دفع عمولة أكبر للوسيط، في حين أن أسهمهم لن تعطي، كمعدل، أكثر مما تعطي أسهمك.

تأكدت هذه النظرة القائمة في مئات من الدراسات خلال العقود الأربعة الماضية. والدرس الذي تعلمنا إياه ليس أنك لن تصبح غنياً قط باتباع قاعدة أو معادلة في شراء الأسهم، بل أن مثل هذه القواعد لا يمكن أن تتفوق، بشكل عام، على تشكيل محفظة أسهمك واختيارها بشكل عشوائي.

الأساس المنطقي لوجهة نظر السوق الكفء

قضى المنظرون الماليون سنوات عديدة في دراسة أسواق الأسهم والسندات لفهم السبب في صحة نظرية لوحة رمي الأسهم. لماذا تستبعد الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد حدوث زيادة مستمرة في الأرباح؟ نظرية الأسواق الكفوة توضح ذلك.

السوق الكفء (efficient market) هو السوق الذي يفهم

المتعاملون فيه جميع المعلومات الجديدة بسرعة، وتدمج هذه المعلومات على الفور في أسعار السوق. مثال ذلك، افرض أن «شركة ليزي تي للنفط» قد اكتشفت للنفط في خليج الإسكا. وتم الإعلان عن هذا الحدث الساعة ١١,٣٠ من صباح يوم الثلاثاء. فتمتى سترتفع أسعار أسهم «شركة ليزي تي»؟ تقول نظرية السوق الكفء أن هذه الأخبار ستدمج في الأسعار على الفور. وسوف يكون رد فعل المتعاملين في السوق فوراً، ويزاودوا على سعر سهم «ليزي تي» بمبلغ مناسب. باختصار، في كل لحظة يستوعب السوق ويدمج في أسعار الأسهم أو الذرة أو أسعار المضاربة الأخرى المعلومات المتاحة.

يعني ما تقدم أنك إن كنت تقرا عن صقيع شديد في فلوريدا على مائدة الإفطار، فلن تستطيع إثراء نفسك بشراء عصير البرتقال المجد خلال فترة استراحة الغداء لاستلامه مستقبلاً: فاسعار عصير البرتقال سترتفع لحظة الإبلاغ عن الخبر، أو حتى قبل ذلك.^(٢)

تنص نظرية الأسواق الكفوة على أن أسعار السوق تشتمل على كل المعلومات المتاحة. ولا يمكن تحقيق أرباح بالنظر إلى معلومات قديمة أو إلى أنماط تغير السعر الماضية.

المسار العشوائي

توفر وجهة النظر الخاصة بالسوق الكفء طريقة مهمة لتحليل حركات السعر في الأسواق المنظمة. وبموجب هذا المنهج، فإن حركات أسعار الأسهم لابد أن تبدو غير منتظمة للغاية، مثل السير على غير هدى حين تنتبج خط السير خلال فترة من الزمن.

ويتبع السعر مساراً عشوائياً حين لا يكون في الامكان التنبؤ بحركته بتأناً. مثال ذلك، إن نقذف بقرش في الهواء، يسقط مظهر الصورة أو الكتابة. سمي الصورة «زائد ١» والكتابة «ناقص ١». ثم تتبع النتائج المترتبة عن مئة رمية. أرسمها على ورقة رسم بياني. فيكون المنحنى المرسوم هو المسار العشوائي. الآن، للمقارنة أرسم أيضاً خطأً بيانياً لحركة أسهم مايكروسوفت خلال مئة يوم، أو مؤشر السعر «القياسي والضعيف ٥٠٠». لاحظ مدى الشبه بين الأشكال الثلاثة.

لماذا تبدو أسعار المضاربة مثل مسار عشوائي؟ بعد طول تفكير، توصل علماء الاقتصاد إلى الحقائق التالية: في السوق الكفء يتم دمج جميع الأمور التي يمكن التنبؤ بها فوراً مع السعر. ولا يؤثر في أسعار الأسهم أو السلع إلا وصول أخبار جديدة -

(٢) حاول العلماء قياس تعديل السعر في الأسواق الكفوة. وقد وجدت إحدى الدراسات أنك إذا كنت مستعداً لدفع ١٠٠ ألف دولار: فانك لن تحقق ربحاً إلا إذا اشترت أسهماً خلال ٣٠ ثانية من الإعلان عن المعلومات الجديدة.

(١) تستخدم كلمة «كفاءة» في نظرية التمويل بشكل مختلف عن أجزاء الاقتصاد الأخرى. وتعني كلمة «كفاءة» هنا أن المعلومات قد تم استيعابها بسرعة، وليس إنتاج الموارد لأكبر قدر من المخرجات.

مثل صقيع في فلوريدا، أو ثورة في روسيا، أو بلاغ عن قيام الاحتياطي الفدرالي بتقييد العرض النقدي. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الأخبار عشوائية أو لا يمكن التنبؤ بها (لأنه بخلاف ذلك سيكون من الممكن التنبؤ بها ولا تكون في الحقيقة أخباراً).

باختصار: تفسر نظرية السوق الكلفة السبب في أن حركة أسعار الأسهم تبدو غير منتظمة تماماً. فالأسعار تتجاوب مع الأخبار والمفاجآت. لكن المفاجآت هي أحداث لا يمكن التنبؤ بها - مثل معرفة الوجه الذي سيسقط عليه قرش يقذف في الهواء، أو التنبؤ بحدوث عاصفة مطرية الشهر المقبل - والتي يمكن أن تتحرك في أي اتجاه. ونظراً لأن أسعار الأسهم تتحرك رداً على أحداث غير منتظمة، فإن أسعار الأسهم ذاتها تتحرك بشكل غير منظم مثل مسار عشوائي.

اعتراضات

أربعة اعتراضات رئيسية على وجهة نظر السوق الكلفة.

١ - افترض أن الجميع قد قبلوا فلسفة السوق الكلفة وتوقعوا عن محاولة استيعاب المعلومات بسرعة، إذا افترض كل شخص أن أسعار الأسهم مقيمة بشكل صحيح، هل تتوقف تلك الأسعار عن أن تكون دقيقة؟

هذا سؤال جيد، لكن من غير المحتمل أن يتوقف الجميع عن ذلك. الواقع، إنه في اللحظة التي يتوقف فيها عدد كبير من الناس، عن التطلع قدماً، يتوقف السوق عن أن يكون كفواً. ويصبح في وسعنا عندها تحقيق أرباح بالاستعانة بمعلومات قديمة. لذلك فإن السوق الكلفة هو حالة توازن مستقرة تضبط نفسها بنفسها.

٢ - بعض الناس أسرع وأذكى من البعض الآخر. ولدى البعض الكثير من النقود لانفاقها على شراء المعلومات لتضييق التراجعات لمستقبل غير واضح. ليس من المعقول أن يحق هؤلاء أرباحاً أكبر؟

هناك الكثيرون من أمثال هؤلاء يتنافسون ضد بعضهم البعض. فعائلة روكفلر يمكنها شراء أفضل مستشار مالي موجود. لكن في وسع صناديق التقاعد، ومديرو أموال الوقف الخاص بالجامعات، وغيرهم كثيرين، فعل ذلك أيضاً. فالمنافسة توفر إبراز الكفاءة وتوازنها وتضمن حداً أدنى من الأرباح.

علاوة على ذلك، توجي نظرية كفاءة السوق، بأن قلة من الناس ممن يمتلكون حساً ومهارة متميزتين، سيكسبوا على الدوام عوائد أكبر على مهارتهم - كما هو الحال بالضبط مع لاعبي الكرة العظام أو أصحاب الأصوات المتميزة.

٣ - علماء الاقتصاد الذين ينظرون في السجل التاريخي لحركة

الأسهم يسألون ما إذا كان من المعقول الاعتقاد بأن التحركات الحادة لأسعار الأسهم هي انعكاس لمعلومات جديدة. خذ مثلاً الهبوط الحاد في السوق المالي من ١٥ تشرين الأول إلى ١٩ منه عام ١٩٨٧. فوجهة النظر الخاصة بالسوق الكلفة قد تؤكد أن سبب الهبوط هو أحداث اقتصادية خفضت القيمة المتوقعة لمكاسب الشركات المساهمة. فما هي هذه الأحداث؟ علق عليها عالم الاقتصاد جيمس توين من جامعة يال والحائز على جائزة نوبل بالقول، «ليس هناك عوامل منظورة يمكنها إحداث اختلاف بمقدار ٣٠ بالمئة في أسعار الأسهم [الاختلاف في الأسعار خلال الأربعة أيام المذكورة]». وقد وقف منظرو السوق الكلفة صامتين أمام هذا النقد.

٤ - أخيراً، يمكن تطبيق وجهة نظر السوق الكلفة على أسهم مفردة وليس بالضرورة على السوق كله. وجد بعض علماء الاقتصاد دليلاً على تآرجح طويل وانعكاس ذاتي في أسعار الأسهم. ويعتقد آخرون أن هذا التآرجح يعكس تغيراً في المزاج العام للواسط المالية. فقد يكون التآرجح طويل المدى هو السبب في الطفرة النفسية خلال عقد العشرينات وعقد الثمانينات، أو عقلية الكساد خلال عقد الثلاثينات.

دعونا نقل أننا نصدق أن السوق المالي كله كان عالياً جداً عام ١٩٩٤، أو منخفضاً جداً عام ١٩٣١. فما الذي يمكننا فعله؟ ليس في وسعنا بشكل فردي أن نشترى أو نبيع ما يكفي من الأسهم للتغلب على المزاج القومي برمته. لذلك، ومن منظور الاقتصاد الكلي، يمكن لأسواق المضاربات أن تظهر موجبات من التشاؤم، أو التفاؤل من دون وجود قوى اقتصادية تتحرك لتصحيح تلك التراجعات في المزاج.

الاستراتيجيات المالية

ماهي الدروس المستفادة من العديد من الدراسات حول سلوك الأسواق المالية والمستشارين الماليين؟

● كن شاككاً في المناهج التي تدعي أنها وجدت الطريق السريع للنجاح. فانت لا يمكنك أن تصبح غنياً بقرائة طالعك (رغم أنه من الأمور التي لا تصدق، أن بعض المستشارين الماليين يدخلون علم التنجيم في نصح زبائنهم). الحدس لا يفيد في شيء، على المدى الطويل.

● أفضل العقول في وول ستريت لا يمكنها، في المتوسط، التغلب على المعدلات (دو جونز، والقياسي والضعيف الخ.) ولا غرابة في ذلك. فرغم أن مديري الأموال الضخمة لديهم كل ما يلزم من مال لأي نوع من أنواع البحث والتقييم، فإنهم جميعاً يتنافسون ضد بعضهم البعض.

● المستثمرون الذين يريدون الحصول على مردود جيد مع مواجهة ادنى حد ممكن من المجازفة يشترطون محفظة تضم تشكيلة واسعة من الأسهم العامة. وقد يشتروا «صندوقاً قياسياً للأسهم» (index fund)، (هو عبارة عن محفظة ثابتة من الأسهم مع حد أدنى من رسوم الإدارة والسمسة). ويمكن دمج ذلك مع شراء بعض السندات المتنوعة، أو فتح حساب توفير. والأغلب أن تحقق هذه الاستراتيجية، على المدى الطويل، مردوداً يزيد على معدلات التضخم بمقدار يضع نقاط مئوية في السنة.

● يمكن للمستثمرين أيضاً زيادة المردود المتوقع إذا كانوا على استعداد لتحمل مجازفة أكبر. فبعض الأسهم هي بحكم تكوينها أشد مجازفة من البعض الآخر. فالاستثمار في أسهم كثيرة التقلب، أي الأسهم التي تنخفض وترتفع بمعدلات أكبر

نسبياً من باقي السوق ككل، وفي أسهم الشركات الصغيرة، يمكن للمستثمرين من تحقيق ربح كبير. لكن ليحذر المشترون: فحين يهبط السوق سوف تعاني من خسائر أسوأ من المعدل العام في الأسهم الأشد مجازفة.

إن كنت مارلت راعباً في تجربة حظك في السوق المالي، بعد قراءة كل ما تقدم، فلا تتردد. لكن احفظ هذا التحذير من أحد أعظم رجال المال الأمريكيين. بيرينارد باروش:

إذا كنت مستعداً للتخلي عن كل شيء آخر - ودراسة كل تاريخ السوق وخلفيته وجميع الشركات الرئيسية المدرجة وإسمها على لوحة التداول في السوق، بالدقة ذاتها التي يدرس فيها طالب الطب علم التشريح - إن كنت مستعداً لفعل ذلك، وكان لديك علاوة على ما تقدم أعصاب باردة، كأعصاب مقامر محترف، وحاسة سادسة من نوع حاسة أصحاب الرؤى، وشجاعة أسد، فإن لديك طيف من حظ.

ملخص المالحق

في أسعار السوق. في الأسواق الكفوءة لا توجد أرباح سهلة، والنظر إلى أخبار الأسهم أو أنماط الأسعار الماضية أو الانتخابات، أو الدورات الاقتصادية يساعد على التنبؤ بحركة الأسعار المستقبلية.

٣ - لذا، تتجارب الأسعار في الأسواق الكفوءة مع المفاجآت. وحيث أن المفاجآت هي بطبيعتها عشوائية، فإن أسعار الأسهم وأسعار المضاربة الأخرى تتحرك بشكل غير منتظم، مثل المشي العشوائي على غير هدى

١ - الأسواق المالية، أهمها سوق نيويورك للأوراق المالية، وهي أماكن تباع فيها وتشترى حقوق ملكية أكبر الشركات. تاريخ أسعار الأسهم مليء بالتقلبات العنيفة، مثل الانهيار في العام ١٩٢٩. ويمكن تتبع التوجهات العامة باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الأسهم، مثل مؤشر «القياسي والضعيف ٥٠٠»، أو معدل «داو جونز الصناعي» المعروف.

٢ - تركيز النظريات الاقتصادية الخاصة بأسعار الأسهم، بشكل عام، على دور الأسواق الكفوءة السوق الكفء، هو ذلك الذي يستوعب فيه المضاربون جميع المعلومات بسرعة، وتدمج فوراً

مفاهيم للمراجعة

- الأسهم العامة (أسهم الشركات المساهمة)	- السوق الكفء	- الصندوق القياسي للأسهم
- «القياسي والضعيف ٥٠٠» S & P 500	- المسار العشوائي لأسعار الأسهم	- الأخبار الجديد، والمعلومات القديمة وأسعار المضاربات

اسئلة للمناقشة

- ١- وفقاً لنظرية السوق الكفء، ما هو تأثير الأحداث التالية على أسعار أسهم شركة جنرال موتورز؟
- ١ - إعلان مفاجئ بأن الحكومة سترفع الضرائب المفروضة على الشركات المساهمة ابتداء من أول تموز
- ب - زيادة على معدلات الضريبة في الأول من تموز، بعد ٦ أشهر من اقرار الكونجرس التشريعات اللازمة.
- ج - إعلان، لم يتوقعه الخبراء، بأن الولايات المتحدة ستفرض نظام الحصر، الكوتا، على استيراد السيارات اليابانية

د - البدء بتنفيذ البند ج السابق واصدار القواعد التنظيمية الخاصة في كانون الاول.

٢ - علق أحد علماء الاقتصاد على الهبوط الحاد في أسعار الأسهم خلال تشرين الاول ١٩٨٧ على النحو التالي: «لم تكن هناك أية أحداث خلال الايام القليلة الماضية يمكن أن تفسر بشكل عقلاني سعار البيع خلال «اكتوبر الاسود»، فالأخبار المتعلقة بالتضخم، او الميزان التجاري، او عجز المرازنة، او الأحداث في الخليج العربي لا يمكن ان يعزى لها سوى بضع عشرات من النقاط، من أصل الهبوط البالغ ٥٠٩ نقاط حسب مقياس داو جونز». اشرح كيف ترتبط هذه الفقرة بفرضيات السوق الكفاء. اذا كنت تتفق مع ما تقوله هذه الفقرة، ما

٣ - إقذف بقرش في الهواء ١٠٠ مرة. عدّ عدد المرات التي يسقط فيها مظهرأ الصورة على انها «زائد +»، وعدد المرات التي يسقط فيها مظهرأ الكتابة على انها «ناقص -». سجل النتائج المتتالية للمجموع. ثم ارسمها على ورقة رسم بياني. فيكون لديك مسار عشوائي. [الذين لديهم مدخل الى حاسوب يمكنهم القيام بذلك باستخدام برنامج حاسوب، ومولد رقم عشوائي، ورأسم خطوط بيانية (plotter)].

بعد ذلك، تتبع سعر إغلاق أسهم شركتك المفضلة لمدة عدة اسابيع (او احصل عليها من النسخ القديمة لإحدى الصحف). عيّن السعر في كل يوم. هل ترى أي فرق في نمط التغيير؟ الا يبدو الشكلان مثل مسار عشوائي.

البنوك المركزية والسياسة النقدية

هناك ثلاثة اختراعات مهمة منذ بدء الخليقة: النار، والعجلات، والبنوك المركزية.

ويل روجرز

الطلب الإجمالي زائداً، وأخذت الأسعار في الارتفاع، فقد يخفض الاحتياطي الفدرالي نمو العرض النقدي. وسوف يعمل ذلك على كبح الاقتصاد ويخفض من ضغوط الأسعار. وإذا كان الاقتصاد بطيئاً والأعمال فاترة، يمكن للفدرالي أن يدرس زيادة العرض النقدي. وهذا سيعطي دفعة للطلب الإجمالي ويخفض البطالة وسوف يساعدك هذا الفصل على فهم الدور المركزي الذي يلعبه الاحتياطي الفدرالي في اقتصاد الولايات المتحدة.

كما ينظم القلب تدفق الدم إلى مختلف أجزاء الجسم، كذلك ينظم «نظام الاحتياطي الفدرالي» ضخ النقود عبر شرايين الحياة الاقتصادية. ويسيطر الاحتياطي الفدرالي، الذي هو بنك الولايات المتحدة المركزي، على موارد البنوك من الاحتياطي، ويحدد بالتالي مستوى أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ولدى كل دولة حديثة بنك مركزي مسؤول عن إدارة شؤونها النقدية.

أهداف الاحتياطي الفدرالي هي التنمية المطردة للناتج القومي وخفض البطالة. وعدوه اللدود هو التضخم. فإذا كان

البنوك المركزية ونظام الاحتياطي الفدرالي

أ

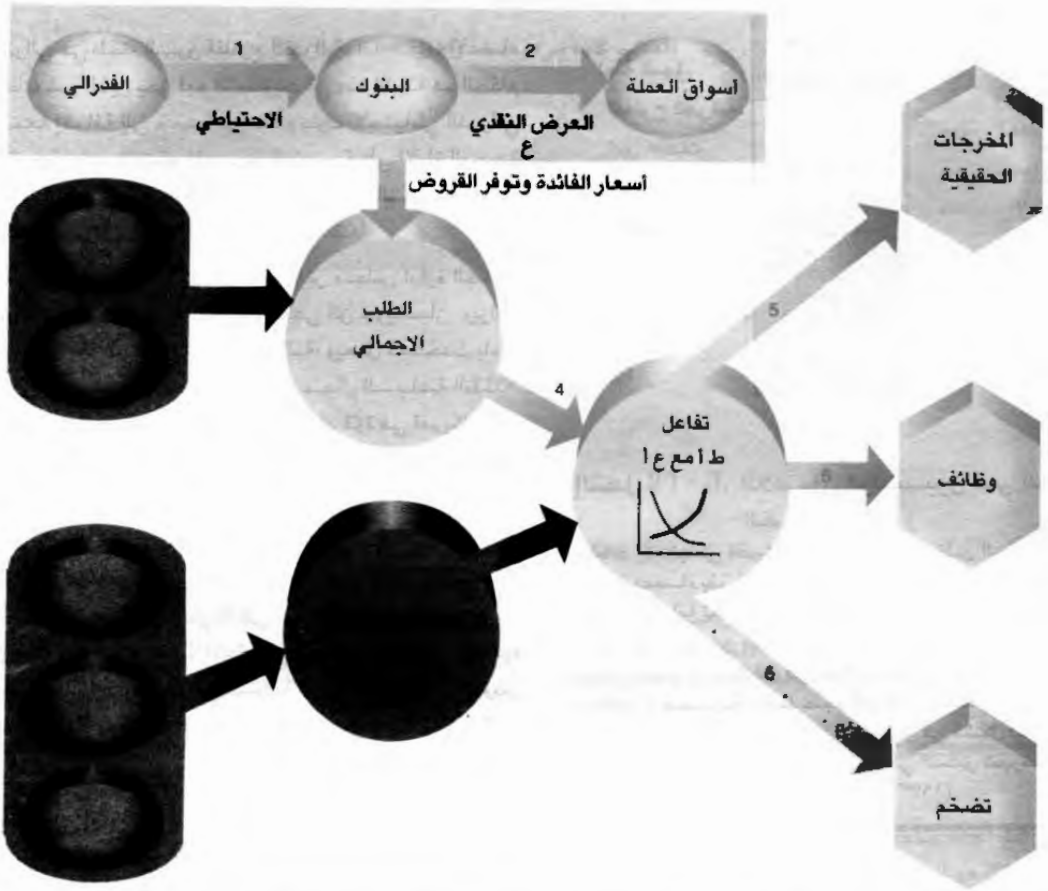
نظام الاحتياطي الفدرالي

يبين الشكل ٢٧ - ١ دور الأعمال المصرفية المركزية في الاقتصاد ويرسم علاقة تلك الأعمال بالبنوك، وأسواق رأس المال، وأسعار الفائدة. وسوف نحلل في هذا الجزء كيف يستخدم الفدرالي أدواته - الاحتياطيات المصرفية، وسعر الخصم، وغيرها من الأدوات - لتحديد العرض النقدي.

بنية الاحتياطي الفدرالي

لهجة تاريخية. ابتليت الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر بذعر البنوك. الذي يحدث حين يحاول الناس فجأة

تحويل ودائعهم المصرفية الى نقود (راجع المثال عن ذعر البنوك في الفصل السابق). وحين يصلون إلى البنك يجدون أنه لا يمتلك موارد كافية من النقد، لأن عرض النقد محدود وهو أقل من المبالغ المودعة في البنك. ويتبع ذلك انهيار وتراجع اقتصادي. وبعد الذعر الحاد الذي حدث عام ١٩٠٧، أدى الاضطراب والجدل إلى إقامة نظام الاحتياطي الفدرالي في العام ١٩١٣. وكان الهدف الأول للبنك المركزي الجديد هو أن يقوم بدور «المقرض الأخير» والذي يعني أن يشيع البنك المركزي الاستقرار في النظام المصرفي كله، عن طريق إقراض المال إلى البنوك حين يقصّر ما



الشكل ٢٧ - ١. منظر شامل للطريقة التي تؤثر فيها السياسة النقدية على المخرجات والتضخم.

يبين هذا الرسم بيانياً الخطوات التي يؤثر من خلالها الاحتياطي الفدرالي في النشاط الاقتصادي.

(١) هو تغيير في الاحتياطي يؤدي إلى (٢)، تغيير في ع: يؤدي إلى (٣)، تغييرات في أسعار الفائدة وشروط الائتمان. في (٤) تغير ط أ تجاوباً مع الاستثمار وغير ذلك من طرق الاتفاق الحساسة للفائدة. في (٥) تبع ذلك تغييرات في المخرجات، والعمالة، والتضخم. على أية حال، تذكر أن السياسة النقدية ليست المؤثر الوحيد: حيث تتدخل السياسة المالية بشكل حاسم في الخطوة ٤، وتنفي دائرة الطلب الاجمالي

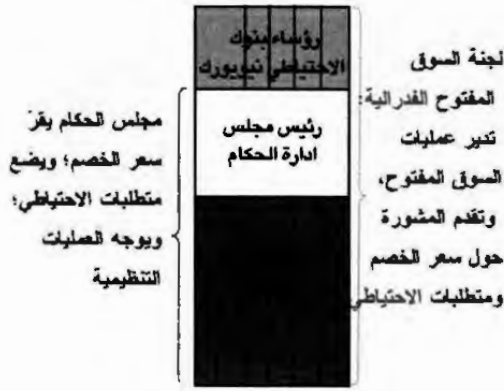
للاحتياطي الفدرالي اليوم، بإدارة الأعمال المصرفية ويشرف على البنوك في منطقته.

من المسؤول؟ «مجلس حُكام» نظام الاحتياطي الفدرالي هو قلب الاحتياطي الفدرالي، والذي يتكون من سبعة أعضاء، يختارهم رئيس الولايات المتحدة، ويوافق عليهم مجلس الشيوخ كي يخدموا لفترات متداخلة مدتها ١٤ عاماً. وأعضاء المجلس هم بصورة عامة من المصرفيين، أو الاقتصاديين يعملون بدوام كامل في وظيفتهم هذه.

والهيئة المنوط بها صنع القرارات في نظام الاحتياطي

لديها من احتياطي. أضيف إلى ذلك، عهد إلى الاحتياطي الفدرالي مسؤولية إدارة العرض النقدي في الدولة.

وكما هو قائم حالياً، يضم نظام الاحتياطي الفدرالي ١٢ بنكاً إقليمياً للاحتياطي الفدرالي، موجودة في نيويورك، وشيكاغو، وريتشموند، ودالاس، وسان فرانسيسكو، ومدن رئيسية أخرى. وقد صممت البنية الإقليمية في عهد حزب الشعب الأمريكي لضمان أن يكون للمناطق المختلفة صوت في المسائل المصرفية وتجنب تعاضل تمرکز سلطة الأعمال المصرفية في واشنطن وحدها أو في أيدي مصرفيين من المؤسسة الشرقية. ويقوم كل بنك



الشكل ٢٧ - ٢. اللاعبين الرئيسيون في السياسة النقدية

سلطات الاحتياطي الفدرالي منطبة بهيئتين. مجلس الحكام المكون من سبعة اعضاء يقر التغييرات في سعر الخصم، ويضع متطلبات الاحتياطي. اما لجنة السوق المفتوح الفدرالية فتدبر وضع احتياطي البنوك. ويرأس رئيس مجلس إدارة الحكام الهيئتين. ويشير حجم كل مستطيل في الشكل أعلاه إلى السلطة النسبية لكل شخص أو مجموعة، لاحظ حجم المستطيل الخاص برئيس مجلس الإدارة. والاهمية النسبية لمختلف الاشخاص في الشكل أعلاه وضعت على أساس دراسة قام بها حاكم الفدرالي السابق شيرمان مايسل عنوانها «إدارة الدولار» (نورتون، نيويورك، ١٩٧٣).

السياسة النقدية، وفقاً لوجهات نظرهم بالنسبة للمصالح الاقتصادية القومية. ونتيجة لذلك، فإن الفدرالي يصتطم في بعض الاحيان مع السلطة التنفيذية. وقد انتقدت إدارات كل من الرؤساء روزفلت، وجونسون، وكارتر، وريغان، وبوش، بين الحين والآخر سياسة الفدرالي، الذي استمع إلى تلك الانتقادات بكية لكنه اختار، بشكل عام، السياسة التي اعتقد أنها الأفضل للبلاد.

يجادل الناس، بين الحين والآخر، أن الفدرالي يبالغ في استقلاليتة. حيث يتسائل النقاد «كيف يمكن لبلد ديمقراطي أن يسمح لمجموعة من المصرفيين من القطاع الخاص بالسيطرة على السياسة النقدية؟» ويسألون، من أعطى الاحتياطي الفدرالي سلطة رفع أسعار الفائدة إلى ٢٠ بالمئة في العام ١٩٨٠؟ وهل كان من المصلحة العامة أن يقوم الفدرالي برفع سعر الفائدة ويخفف التوسع في أوائل العام ١٩٩٤؟ ليس من الواجب أن يضع السياسة النقدية معتلون منتخبون في الكونجرس أو أشخاص من السلطة التنفيذية؟

الفدرالي هي «لجنة السوق المفتوح الفدرالية» (FOMC) والأعضاء الاثنا عشر الذين يحق لهم التصويت في هذه اللجنة هم الحكام السبعة إضافة إلى خمسة من حكام بنوك الاحتياطي الفدرالي الإقليمية. وتسيطر هذه المجموعة الرئيسية على الأداة الوحيدة وبالغة الأهمية، والتي كثيراً ما تستخدم في السياسة النقدية الحديثة وهي تزويد البنوك بالاحتياطات النقدية.

على قمة النظام كله يجلس «رئيس مجلس إدارة الحكام» وهو في الوقت الحاضر اقتصادي يدعى آلن جرينسبان. ويرأس المجلس ولجنة السوق المفتوح الفدرالية، ويعمل كمتحدث باسم الفدرالي ويمارس سلطات واسعة في مجال السياسة النقدية. وغالباً ما يقال عنه أنه «ثاني أكثر الأفراد قوة في امريكا»، مما يعكس مدى تأثيره على مجمل الاقتصاد من خلال تأثيره على السياسة النقدية.

على الرغم من البنية الوسمية المشتقة للفدرالي، فإن المراقبين المطلعين يعتقدون بأن سلطته مركزة للغاية. وتعمل هيئة الاحتياطي الفدرالي، التي تتلقى في اجتماعات يشارك فيها الرؤساء الاثنا عشر لبنوك الاحتياطي الفدرالي الإقليمي، ويرأسها رئيس مجلس إدارة الفدرالي لصياغة السياسة النقدية، والنهوض بها. وقد بينا بنية نظام الاحتياطي الفدرالي في الشكل ٢٧ - ٢.

استقلال؟ عند التمعن في بنية الاحتياطي الفدرالي قد يتسائل المرء، ضمن أي فرع من فروع الحكم الثلاثة يقع الفدرالي؟ الجواب هو، «لا يقع تحت أي فرع منها». البنوك الإقليمية الاثنا عشر هي من الناحية القانونية بنوك خاصة. أما من الناحية الفعلية، فإن الفدرالي ككل يتصرف وكأنه وكالة حكومية مستقلة.

رغم أن نظام الاحتياطي الفدرالي هو من الناحية الاسمية مؤسسة تمتلكها البنوك التجارية الأعضاء فيه، فإن الاحتياطي الفدرالي هو من الناحية العملية وكالة عامة. وهو مسؤول مباشرة أمام الكونجرس، ويتجاوب مع نصائح الرئيس الأمريكي. وعند نشوء أي تعارض ما بين تحقيقه لأرباح، أو العمل للمصالح العام، فإنه لا يجيد مطلقاً عن العمل للمصالح العام. والفدرالي مخول بطبع أوراق النقد، التي يحتفظ في مقابلها بأوراق مالية حكومية مقابل فائدة. ومن خلال هذا النشاط يجني الفدرالي بلايين الدولارات من الأرباح كل سنة. لكنه، وكما يعكس رسالته العامة، فإن أرباحه تذهب إلى حكومة الولايات المتحدة.

الاحتياطي الفدرالي هو قبل كل شيء، وكالة مستقلة. ومع أنه يستمع باهتمام لنصائح الرئيس والكونجرس الأمريكيين، وحتى للمكلفين بالإشراف على الإنتخابات، فإن أعضاء مجلس الحكام ولجنة السوق المفتوح الفدرالية يقررون، في نهاية الامر،

العالم كما يراه الفدرالي



P 541

الشكل ٢٧ - ٣. في حين يسعى الفدرالي لتحقيق غايات نهائية مثل استقرار الأسعار، فإن عملياته قصيرة المدى تركز على أهداف وسيطة

لتحديد السياسة النقدية، يستخدم الفدرالي بشكل مباشر الأدوات أو متغيرات السياسة التي يسيطر عليها (مثل عمليات السوق المفتوح، وسعر الخصم، ومتطلبات الاحتياطي). وتساعد هذه الأدوات في تحديد احتياطي البنوك، العرض النقدي، وأسعار الفائدة (وهي الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية). في النهاية، يشارك الفدرالي بسياسته المالية في السعي لتحقيق الغايات الرئيسية في التنمية السريعة، وخفض البطالة، والعمل على استقرار الأسعار.

تشكل هيئة الاحتياطي الفدرالي في واشنطن، مع بنوك الاحتياطي الفدرالي الاثني عشر، البنك المركزي الأمريكي. ولدى كل دولة حديثة بنك مركزي. والمهمة الأساسية للبنك المركزي هي السيطرة على العرض النقدي وشروط الائتمان.

نظرة على عمليات الفدرالي

كيف يستطيع الفدرالي فعلياً إدارة العرض النقدي؟ للإجابة على هذا السؤال، من المفيد أن نبدأ بإلقاء نظرة على العالم كما يراه الفدرالي. يبين الشكل ٢٧ - ٣ المراحل المختلفة لعمليات الاحتياطي الفدرالي. توجد تحت تصرف الاحتياطي الفدرالي أدوات سياسية عدة. ويمكن لهذه الأدوات أن تؤثر في أهداف وسيطة معينة (مثل الاحتياطي، والعرض النقدي، وأسعار الفائدة). وهذه الأهداف مخصصة للمساعدة في تحقيق الغايات النهائية للاقتصاد السليم (وهي تضخم منخفض، وتنمية سريعة للمخرجات، وبطالة منخفضة). ومن المهم إبقاء هذه المجموعات (أدوات السياسة، والأهداف الوسيطة، والغايات النهائية) متميزة عن بعضها البعض بوضوح في تحليلاتنا.

والادوات الرئيسية الثلاث للسياسة النقدية هي:

ليس ثمة إجابة صحيحة على هذه الأسئلة. من جهة، البنك المركزي المستقل هو الحارس على قيمة عملة الدولة، وأفضل حام لها ضد تفشي التضخم. إضافة إلى ذلك، فإن الاستقلال يضمن عدم انحراف السياسة النقدية لغايات سياسية متحيزة؛ فاستقلال الفدرالي يتيح له مجال اتباع سياسات لا تحظى بدعم جماهيري كبير، مثل محاربة التضخم، فاعضاء السلطات المنتخبة لن يضحوا بمناصبهم من أجل ازدهار اقتصادي بعيد المدى. وقد بينت الدراسات التاريخية أن الدول التي لديها بنوك مركزية مستقلة، هي عادة، أكثر نجاحاً في إبقاء معدلات التضخم منخفضة، من الدول التي تخضع بنوكها المركزية لسلطة مسؤولين منتخبين.

في الوقت نفسه، فإن المسؤولين عن الإدارة النقدية في الفدرالي بعيدون جداً عن العملية السياسية، لذلك قد يفقدون اتصالهم بواقع البلد الاقتصادي والاجتماعي، فاعضاء الكونجرس مجبرين، وبشكل روتيني، على مواجهة عمال صناعة السيارات العاطلين عن العمل، والمزارعين الفلاسين (وهي جماعات نادراً ما نراها في مبنى الاحتياطي الفدرالي في واشنطن).

يمكننا اختصار هيكل نظام الاحتياطي الفدرالي على النحو

التالي:

الميزانية العامة الموحدة لاثني عشر بنكاً للاحتياطي الفدرالي، ١٩٩٤
(بلايين الدولارات)

المطلوبات والقيمة الصافية		الموجودات	
		الاوراق المالية لحكومة الولايات المتحدة \$ ٣٤٠.٣	
٣٤٤.٥	إصدارات الاحتياطي الفدرالي	٥.١	قروض وقبولات
	الودائع:	٥٨.٩	موجودات أخرى متفرقة
٣٨.٧	إحتياطي مصرفي		
٤.٤	خزينة الولايات المتحدة		
١٦.٧	مطلوبات متفرقة		
٤٠٤.٣	المجموع	٤٠٤.٣	المجموع

الجدول ٢٧ - ١. إصدارات الاحتياطي الفدرالي من العملة القانونية والودائع هي ما يقوم عليه العرض النقدي. عن طريق السيطرة على الأصول الكاسبة (القروض والاوراق المالية الحكومية)، يسيطر الفدرالي على المطلوبات (الودائع وإصدارات الاحتياطي الفدرالي). وهي تحدد العرض النقدي في الاقتصاد (العملة، والودائع تحت الطلب، و«ع»، تؤثر بالتالي على «أ ن م»، والبطالة، والتضخم. (المصدر: نشرة الاحتياطي الفدرالي، حزيران ١٩٩٤).

النقدي، علينا أن نشرح الميزانية العامة الموحدة لنظام الاحتياطي الفدرالي المبينة في الجدول ٢٧ - ١. تشكل الأوراق المالية لحكومة الولايات المتحدة (مثل السندات) معظم موجودات الفدرالي. أما البنود الصغيرة، مثل القروض والقبولات، فهي أساساً قروض أو سلف مقدمة للبنوك التجارية. وسعر الفائدة، أو «الخصم»، الذي يفرضه الفدرالي على البنوك مقابل تلك القروض يدعى سعر الخصم، وهو أداة أخرى من أدوات الفدرالي.

وتشمل المطلوبات والقيمة الصافية البنود المعتادة (وهي غير مبيّنة هنا) والبنودان الفريدان هما النقد والاحتياطي. إصدارات الاحتياطي الفدرالي هي المطلوبات الرئيسية في موازنة الفدرالي، وهي العملة الورقية التي نستخدمها في تعاملاتنا اليومية.

وما يحظى بأهمية حيوية، الإحتياطيات المصرفية، أو الأرصدة التي تحفظها البنوك التجارية كوديعة لدى بنوك الاحتياطي الفدرالي، وتظهر كمطلوبات في ميزانية الفدرالي. وتشكل هذه المبالغ مع ما يحتفظ به البنك في خزانته، الإحتياطيات التي كنا نتحدث عنها. وهي توفر الأساس لمضاعف إنشاء الودائع من قبل الجهاز المصرفي القومي.

ويمكن للفدرالي عن طريق تبديل ما بحوزته من أوراق مالية حكومية أن يغير الإحتياطيات المصرفية ويطلق بذلك سلسلة من الأحداث التي تقرر في نهاية الأمر مجمل العرض النقدي..

- عمليات السوق المفتوح - بيع وشراء سندات الحكومة.
- سياسة سعر الخصم - وضع سعر الفائدة، الذي يدعى «سعر الخصم»، يمكن للبنوك الأعضاء بموجبها اقتراض أموال إحتياطية من الفدرالي.
- سياسة متطلبات الاحتياطي تغيير متطلبات نسبة الإحتياطي الإجباري على الودائع التي لدى البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

عند إدارة الاحتياطي الفدرالي للنقد، يتوجب عليه مراقبة مجموعة من المتغيرات تعرف باسم «الأهداف الوسيطة». وهي متغيرات اقتصادية وليست أدوات سياسية في يد الفدرالي ولا هي غايات حقيقية لتلك السياسات، لكنها تقع في مكان وسط يربط ما بين الأدوات وتحقيق الأهداف. فإذا أراد الفدرالي التأثير على غاياته النهائية، فإنه يبدأ بتغيير إحدى أدواته. وهذا التغيير يؤثر في متغير وسيط مثل أسعار الفائدة، وشروط الائتمان، أو العرض النقدي. وكما أن طبيباً يهتم بصحة مريضه فيراقب النبض وضغط الدم، كذلك، فإن الاحتياطي الفدرالي يراقب عن كثب أهدافه الوسيطة.

الميزانية العامة لبنوك الاحتياطي الفدرالي
قبل تحليل الطريقة التي يحدد فيها الفدرالي العرض

الميزانية العامة للبنوك التجارية
(بلايين الدولارات)

موجوبات	موجوبات
الاحتياطيات	١ - \$
قروض واستثمارات	٩ - \$
المجموع	١٠ - \$
ودائع تحت الطلب	١٠ - \$
المجموع	١٠ - \$

الجدول ٢٧ - ٢ (ب) وفي النهاية تخفض الودائع
بنسبة ١٠ إلى ١

الميزانية العامة للاحتياطي الفدرالي
(بلايين الدولارات)

موجوبات	موجوبات
أوراق مالية حكومية	١ - \$
الاحتياطي المصرفي	١ - \$
المجموع	١ - \$
المجموع	١ - \$

الجدول ٢٧ - ٢ (أ) . مبيعات الفدرالي في السوق
المفتوح تخفض الاحتياطي لدى البنوك
التجارية في البداية.

تبين هذه المجموعة من الجداول كيف تؤثر عمليات السوق المفتوح في الميزانية العمومية للفدرالي والميزانية العمومية للبنوك.
في الجدول ٢٧ - (أ)، باع الفدرالي أوراقاً مالية قيمتها بليون دولار. الأموال التي استخدمت لدفع ثمن هذه الأوراق كانت مودعة في الفدرالي، مما
خفض إحتياطيات البنوك لدى الفدرالي بمقدار بليون دولار. وهكذا انخفض الإحتياطي المصرفي بمقدار بليون دولار نتيجة لعمليات السوق المفتوح.
ثم في الجدول ٢٧ - (ب) نرى تأثير ذلك على الميزانية العامة للبنوك. ومع نسبة احتياطي إجباري مقداره ١٠ بالمئة من الودائع، فإن الودائع تنقلص
في سلسلة تشمل الجهاز المصرفي كله. وبالتالي، لابد أن تهبط الودائع بمقدار ١٠ بلايين دولار، كي يعود النظام المصرفي إلى وضع التوازن.

ضوابط السياسة النقدية

عمليات السوق المفتوح

أكثر أدوات الفدرالي فائدة هي «عمليات السوق المفتوح».

يمكن للفدرالي عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية
الحكومية في السوق المفتوح، أن يرفع أو يخفض
الإحتياطيات المصرفية. وما يطلق عليه عمليات السوق
المفتوح (open - market operations) هي أكثر أدوات
تحقيق الإستقرار أهمية لدى البنك المركزي.

تقوم لجنة السوق المفتوح الفدرالية بتقرير ما إذا كانت
ستضخ المزيد من الإحتياطي للجهاز المصرفي عن طريق شراء
سندات الخزينة قصيرة الأجل وسندات الخزينة الأطول أجلاً، أو
ما إذا كانت ستشد في السياسة النقدية عن طريق بيع الأوراق
المالية الحكومية.

لمعرفة كيف تغير عمليات السوق المفتوح الإحتياطيات،
لنفرض أن الإحتياطي يعتقد أن رياح الاقتصاد تحمل في طياتها
بعض التضخم كما حدث في بداية عام ١٩٩٤، فتعقد لجنة السوق
المفتوح الفدرالية اجتماعاتها في واشنطن، وتستمع من أعضائها
من علماء الاقتصاد البارزين، إلى تقاريرهم الحالية وتوقعاتهم.
وقد تقرر اللجنة التالي: «دعونا نبيع ما قيمته بليون دولار من
اذونات الخزينة قصيرة الأجل، لتقليص الإحتياطيات، وتقييد النقد

والائتمان». فتمت الموافقة على المبادرة بالإجماع، بتصويت حكام
واشنطن السبعة، وخمسة من رؤساء بنوك الإحتياطي الإقليمية.

لن تباع هذه السندات؟ للسوق المفتوح، وهذا يشمل
المتعاملين بالسندات الحكومية، الذين يبيعونها بدورهم إلى البنوك
التجارية، والشركات المساهمة الضخمة، وغيرها من المؤسسات
المالية، والأفراد.

يشترى المتعاملون السندات عادة بتحرير شيكات للفدرالي،
مسحوبة من حساب لهم في أحد المصارف التجارية. مثلاً، إذا
باع الفدرالي سندات خزينة بقيمة ١٠ آلاف دولار للسيدة سميث،
فإنها تحرر شيكاً مسحوباً على «لاست بنك» في سياتل. فيقوم
الفدرالي بعرض الشيك على «لاست بنك». وحين يدفع لاست بنك
الشيك فإن رصيده لدى الفدرالي سينخفض بمقدار قيمة الشيك.
في نهاية اليوم، سيفقد «لاست بنك» والجهاز المصرفي كله ١٠
الاف دولار من الإحتياطي الموجود لدى نظام الإحتياطي الفدرالي.

يبين الجدول ٢٧ - (أ) تأثير بيع ما قيمته بليون دولار على
الميزانية العمومية للاحتياطي الفدرالي. فقد غيرت صفقة السوق
المفتوح الميزانية العمومية للاحتياطي الفدرالي بأن خفضت
الموجوبات والمطلوبات بمقدار بليون دولار: فقد باع الفدرالي
بليون دولار من السندات الحكومية، وانخفضت التزاماته بالمقدار
ذاته بالضبط، بليون دولار من الإحتياطيات المصرفية.

في نمط يمكن الركون إليه من التعاملات الدولية.

الجزء الأهم من هذه الإجراءات هو إعطاء التعليمات إلى وحدات الخط الأول في الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حول كيفية إدارة الأسواق المالية على أساس يومي. وقد تغيرت الإجراءات المتبعة مع مرور الزمن. فقبل عقد السبعينات، دأبت لجنة السوق المفتوح على إعطاء تعليمات غامضة، مثل «ترك شروط الائتمان وأسعار الفائدة شديدة كما كانت». أو «التساهل في الائتمان قليلاً، للمساعدة في توسيع الناتج المحلي الإجمالي». ونظراً لأن الفدرالي كان يتصرف بحذر، فقد كان في بعض الأحيان بطيئاً في الرد على التغيرات في أوضاع الدورة الاقتصادية.

في أواخر عقد السبعينات، غير الاحتياطي الفدرالي من إجراءات المتبعة فأعطى المزيد من الانتباه لحركات العرض النقدي. وقد أتهم الفدرالي بالمساعدة على إعادة انتخاب الرئيس نيكسون في العام ١٩٧٢؛ وبعد ذلك بفترة وجيزة اتهم بالمبالغة في رد فعله على الركود الاقتصادي الحاد في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٥، والسماح للبطالة بأن ترتفع بحدة. ولكبح جماع الفدرالي، طلب الكونجرس منه وضع أهداف صريحة لمعدل النمو في النقد الإجمالي الرئيسي.

ابتداءً من تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩ وحتى أواخر العام ١٩٨٢، قام الاحتياطي الفدرالي بتجربة كبرى، تركزت بشكل كامل تقريباً على نمو «ع» و «ع٢» والاحتياطي النقدي لدى البنوك. وكان يأمل بأن تساعد استراتيجية واضحة وحاسمة تستهدف النقد الإجمالي الرئيسي على خفض معدلات التضخم السنوية التي كانت تتصاعد لمعدلات تزيد عن ١٠ بالمئة. وفيما يلي مثال على التوجيهات العملية التي اعطتها لجنة السوق المفتوح الفدرالية وتعود بتاريخها إلى آب (أغسطس) ١٩٨٢:

على المدى القصير، ستواصل اللجنة السعي، لجعل سلوك النقد الإجمالي متوافقاً مع النمو في «ع» و «ع٢» من حزيران (يونيو) إلى أيلول (سبتمبر) (١٩٨٢) وبمعدلات سنوية مقدارها ٥ بالمئة تقريباً و ٩ بالمئة تقريباً على التوالي.

كان الانتقال لاستهداف الاحتياطيات وعرض النقد في العام ١٩٧٩ موضع خلاف شديد. وكانت النتيجة المباشرة إنخفاض كبير في نمو العرض النقدي تبعه تشدد في السياسة النقدية. وقاد ذلك إلى زيادة سعر الفائدة في السوق لمستويات لم تعرفها البلاد منذ الحرب الأهلية. تبع ذلك بعد فترة وجيزة أعمق ركود اقتصادي تشهده البلاد منذ عقد الثلاثينات. وكانت السياسة ناجحة فعلاً في خفض التضخم إلى ما بين ٣ و ٤ بالمئة سنوياً بحلول منتصف الثمانينات.

التأثير على النقد . لفهم تأثير تغير الاحتياطي النقدي على العرض من النقود، علينا أن نأخذ في الاعتبار رد فعل البنوك. وسوف نواصل، في هذا الفصل، استخدام التفسير الجبري، بافتراض أن البنوك تحتفظ بعشرة بالمئة من ودائعها على شكل احتياطي لدى البنك المركزي، وقد ناقشنا السبب القانوني لهذه الممارسة بتفصيل أكبر في هذا الفصل.

ما الذي يحدث للعرض النقدي؟ الاحتياطيات النقدية تنخفض بمقدار بليون دولار، وذلك يميل إلى إطلاق سلسلة من عمليات تقليص الودائع. وقد رأينا في الفصل ٢٦ كيف أن تغييراً في الاحتياطيات النقدية لدى البنك قد يقود إلى تغير مضاعف في مجمل الودائع لديه. فإذا كان الاحتياطي الإجمالي ١٠ بالمئة، فإن بيع الحكومة سندات خزينة، قيمتها بليون دولار، سيتمخفض عن انخفاض مقداره ١٠ بلايين دولار في العرض النقدي في المجتمع. وبين الجدول ٢٧ - ٢ (ب) وضع البنوك النهائي بعد إطفاء بليون دولار من الاحتياطي بعمليات السوق المفتوح. في النهاية، تسببت مبيعات الفدرالي في السوق المفتوح إلى تقليص العرض النقدي بمقدار ١٠ بلايين دولار.

الإجراءات المتبعة

تجتمع لجنة السوق المفتوح الفدرالية ثماني مرات في السنة لإعطاء التعليمات لأزاعها التنفيذي، بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. وتدرج هذه التعليمات في «توجيهات سياسة لجنة السوق المفتوح الفدرالية». وهذه التوجيهات من جزئين: تقييم عام للأوضاع الاقتصادية، ومراجعة لغايات السياسة النقدية. وكمثال على ذلك، خذ مثلاً توجيهات آب (أغسطس) ١٩٨٢. في خضم أسوأ ركود اقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت لجنة السوق المفتوح الفدرالية مراجعتها للاقتصاد كما يلي: (١)

توحي المعلومات التي تمت مراجعتها في هذا اللقاء بحدوث تقدم طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الحالي من السنة، إثر زيادة صغيرة نسبياً خلال الربع الثاني، في حين واصلت الأسعار، في المتوسط، الارتفاع بشكل أبطأ مما كانت عليه في عام ١٩٨١.

فما هي الغايات التي وضعتها الفدرالي بالنسبة للسياسة النقدية؟ تقول التوجيهات:

تسعى لجنة السوق المفتوح الفدرالية إلى تعزيز الأوضاع النقدية والمالية التي ستساعد على خفض التضخم، وتشجيع استئناف تنمية المخرجات على أسس ثابتة ومستمرة، والمساهمة

(١) الاقتباسات الخاصة بلجنة السوق المفتوح الفدرالية مأخوذة من نشرة الاحتياطي الفدرالي التي تضم تقارير شهرية عن أنشطة الاحتياطي الفدرالي وغير ذلك من التطورات المالية المهمة.

الفدرالي يتركز، في نهاية الامر، على الحفاظ على سلامة مؤسساتنا المالية، ومكافحة التضخم، والدفاع عن سعر صرف الدولار، وتجنب البطالة الزائدة عن الحد (٢)

سياسة سعر الخصم: أداة ثانية

حين تكون البنوك التجارية بحاجة إلى احتياطات، يسمح لها بالاقتراض من بنوك الاحتياطي الفدرالي، وقد أدرجت قروضهم تحت بند «قروض وقبولات» في الميزانية العامة للفدرالي في الجدول ٢٧ - ١. وسوف ندعو تلك القروض احتياطات «مُقتَرَضَة». حين تنمو الاحتياطات المُقتَرَضَة، تكون البنوك قد اقترضت من الفدرالي، وتزد بالتالي مجموع الاحتياطات المصرفية (الاحتياطات المُقتَرَضَة وغير المُقتَرَضَة). وبخلاف ذلك، فإن انخفاضاً في الاحتياطات المُقتَرَضَة، يؤدي إلى تقليص مجموع الاحتياطي المصرفي.

ورغم أن الاحتياطي المُقتَرَض يخلط بالنقد المصرفية مثل الاحتياطي غير المُقتَرَض الذي بحثناه في قسم من الجزء السابق، فإنه ليس أداة دقيقة تحت سيطرة الفدرالي. وهو أشبه بالمثل القديم، «يمكنك أن تسحب حصاناً إلى الماء، لكنك لا تستطيع إجباره على الشرب». حيث يمكن للفدرالي أن يشجع، أو لا يشجع البنوك على الاقتراض، لكنه لا يستطيع وضع مستويات دقيقة للاحتياطات المُقتَرَضَة.

إذا اعتقد الفدرالي أن العرض النقدي ينمو ببطء شديد وبحاجة إلى دفع، فإنه لا يبعث بمندوبي مبيعات ليحث البنوك على أخذ المزيد من القروض. فقد يقوم بدلاً من ذلك بتخفيض سعر الخصم (discount rate)، الذي يمثل سعر الفائدة الذي يفرض على قروض البنوك من بنوك الاحتياطي الفدرالي الإقليمية الاثني عشر. لكن العلاقة ما بين سعر الخصم وما تقتضيه البنوك ليست محددة تماماً. ففي السنوات الأخيرة، لم تلعب الاحتياطات المُقتَرَضَة وسعر الخصم سوى دور ضئيل في السياسة النقدية (٣)

(٢) لتحليل دقيق للقرى السياسية والاقتصادية المؤثرة على الاحتياطي الفدرالي، انظر كتاب دونالد كيتل «القيادة في الفدرالي» (مطبعة جامعة يال، نيويورك، كورنيكتيك، ١٩٨٦).

(٣) حين بدأ نظام الاحتياطي الفدرالي، اعتُقد أن سياسة الخصم ستكون أهم أدواته. وكانت الفكرة هي جعل البنوك تشتري كميات عملائها بـ «خصم»، ثم تعيد خصمها، وتحصل على نقد جديد عند الذهاب إلى «نافذة الخصم» في الاحتياطي الفدرالي. وبهذه الطريقة، لن تنفذ النقود قط من البنوك المجاورة لاقتراض المزارع وقطاعات الأعمال المستعقة لكن الأمر لم ينجح بهذه الطريقة، فلماذا؟ السبب الرئيسي هو أن آخر ما يحتاجه اقتصاد معافى هو مرونة في عرض النقد بحيث يتوسع هذا العرض تلقائياً حين تكون الأعمال جيدة، ويتقلص حين تكون سيئة. ففي ذلك تكمن تقوية مدمرة للدورات الاقتصادية والتضخم.

على إثر صيحات الاحتجاج السياسية التي أحاطت بالركود الاقتصادي الحاد في العام ١٩٨٢، توصل الفدرالي إلى قناعة مفادها أن سياسته النقدية قد أصبحت متشددة بشكل مبالغ فيه. إضافة إلى ذلك، أصبح تعريف النقد الاجمالي مشوشاً في ذلك الحين، بسبب إضافة عدد من الأصول الجديدة (مثل الحسابات الجارية المنتجة للفائدة) إلى «ع» و «ع». لذلك تراجع الفدرالي عن استهدافه المتشدد للاحتياطي النقدي والنقد في خريف العام ١٩٨٢.

في العقد الذي تلى ١٩٨٢، خفض الفدرالي تدريجياً من دور النقد الاجمالي في إجراءاته المتبعة. فازاح أولاً «ع» من تعليماته الشهرية، ثم في العام ١٩٩٢، وجد أن «ع» ضعيف أيضاً. وقد ثبت أن النقد الاجمالي ليس موثقاً تماماً للنتب بحركة الطلب الاجمالي. فما الذي حل محل تلك المؤشرات؟ أشار رئيس اللجنة جرينسبان إلى أسعار الفائدة الحقيقية كهدف مفيد للسياسة، مبيناً أن أسعار الفائدة الحقيقية السلبية كانت تقود غالباً إلى تفجر التضخم.

إختيار السياسات. كيف يختار الإحتياطي الفدرالي أهدافه الخاصة بالنقد وسعر الفائدة اليوم؟ العملية محاطة بالسرية، لكن الحسابات الأولية والمذكرات التي يقدمها حكام الفدرالي وأطقم موظفيه تطبخ لتخرج بشيء كالتالي:

لدى موظفي الفدرالي ولجنة السوق المقترح الفدرالية غايات معينة تتعلق بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك أهداف خاصة بالتضخم، وسعر الصرف الاجنبي للدولار، والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، والبطالة، والميزان التجاري. ويقوم الفدرالي بوضع توقعاته عن المتغيرات الخارجة عن سيطرته، بشكل منتظم (مثل السياسة المالية، أسعار النفط، التنمية الاقتصادية الاجنبية، وما إلى ذلك)، ثم يتنبأ بسلوك الاقتصاد مستخدماً عدداً من الفرضيات المختلفة حول السياسة النقدية.

بعد ذلك، تناقش لجنة السوق المقترح المسار الملائم للسياسة النقدية. فإذا كان الأداء الاقتصادي مرضياً، فقد تقرر الإبقاء على أسعار الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي حسب مستوياتها الجارية. أو، إذا اعتقدت اللجنة أن الوضع القائم يشجع التضخم، فقد تقرر التشدد في السياسة النقدية درجة. وخلافاً لذلك، إذا اعتقد الفدرالي أن الركود الاقتصادي يلوح في الأفق، فقد يضح مزيداً من الاحتياطي النقدي في الجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي خفض أسعار الفائدة.

ليس من السهل دائماً أن نفهم أي سلسلة من التبريرات بالضبط قد أدت إلى اتباع سياسة نقدية بعينها. ومع ذلك، فإن المؤرخين الذين محصوا القرارات كانوا يجدون أن اهتمام

المجال الذي يمكن
للفدرالي التغيير فيه
(%)

نسبة
الاحتياطي
(%)

نوع الإبداع

حسابات جارية

(تعاملات) :

إول ٥٢ مليون \$

أكثر من ٥٢ مليون \$

ودائع توفير ولاجل

شخصية

غير شخصية

الاستحقاق حتى ١ ١/٢ سنة

الاستحقاق يزيد عن ١ ١/٢ سنة

لا يسمح بأي تغيير

٨ - ١٤

٣

١٠

.

.

.

.

٩ - ٠

٩ - ٠

الجدول ٢٧ - ٣ . الاحتياطي الاجباري للمؤسسات المالية

يبين هذا الجدول متطلبات الاحتياطي المفروضة على المؤسسات المالية بموجب قانون الاعمال المصرفية للعام ١٩٨٠. ويبين العمود ١ نسبة الاحتياطي المثوية من الودائع التي يجب الاحتفاظ بها لدى الفدرالي أو كنفذ لدى البنوك، من كل فئة من فئات الودائع غير الكاسية للفائدة. توجد ثلاثة انواع من الودائع. الحسابات من النوع الجاري لدى البنوك الكبرى، وتواجه احتياطي إجباري مقداره ١٠ بالمئة. الحسابات الجارية في البنوك الصغيرة، ويفرض عليها احتياطي إجباري صغير مقداره ٣ بالمئة. ولا تفرض على الودائع الأخرى أية احتياطيات إجبارية. لاحظ أيضاً أن لدى الفدرالي السلطة لتغيير نسبة الاحتياطي ضمن مجال معين. وهي تقوم بذلك في مناسبات نادرة حين تبرر الأوضاع الاقتصادية إجراء تغيير حاد على السياسة النقدية. (المصدر: نشرة الاحتياطي الفدرالي، أيار (مايو) ١٩٩٤)

أسعار الفائدة قصيرة الأجل - وهذا يعني، من حيث المبدأ، إنتفاء الحاجة إلى الفدرالي لتقنين اقتراض البنوك. ويخشى علماء اقتصاد آخرون من أن يؤدي هذا الإجراء إلى ازدياد صعوبة التنبؤ بحركة العرض النقدي. ومن المستبعد حدوث مثل هذا التغيير في الوقت الحاضر.

تغيير متطلبات الاحتياطي

لولم تكن هناك قواعد وأنظمة حكومية، لاحتفظت البنوك، على الأغلب، بجزء ضئيل للغاية من الودائع التي لديها على شكل احتياطي. الحقيقة أن البنوك الأمريكية مطالبة اليوم بالاحتفاظ باحتياطي أكبر بكثير مما هو ضروري لتلبية احتياجات العملاء. وهذه الاحتياطيات الإجبارية القانونية هي جزء بالغ الأهمية في الآلية التي يسيطر فيها الفدرالي على عرض النقود المصرفية. وسنتشرح في هذا الجزء الفرعي طبيعة متطلبات الاحتياطي القانوني وكيف تؤثر على العرض النقدي.

تغيير سعر الخصم . كان سعر الخصم، طيلة سنوات عديدة، الأداة الأولى للسياسة النقدية. مثلاً، في العام ١٩٦٥، حين أراد الفدرالي إرسال إشارات إلى الاسواق بأن طفرة حرب فيتنام الاقتصادية تهدد بأن تصبح تضخمية، قام برفع سعر الخصم. وقد كانت هذه الإشارة من القوة بحيث أن رئيس مجلس إدارة الفدرالي، مارتن، دعي إلى مزرعة ليندون جونسون الذي وبخه إذ كان يخشى أن تؤدي أسعار الخصم الأعلى إلى إبطاء الاقتصاد. أما في الفترة الأخيرة، فقد أصبح اقتصاد الولايات المتحدة أكثر تكاملاً مع اقتصاديات الدول الأخرى، وصار سعر الخصم يستخدم بين الحين والآخر كمؤشر على التغييرات الرئيسية في السياسة الاقتصادية أو لتنسيق السياسات النقدية مع الدول الأخرى.

وقد يرغب بعض علماء الاقتصاد أن يقوم الاحتياطي الفدرالي بجعل سعر الخصم سعر فائدة ترتفع وتنخفض حسب أوضاع السوق. وقد ربط اقتراح إصلاحية سعر الخصم مع

الاحتياطي الاجباري هي ١٠ بالمئة وأن البنوك قد جمعت الاحتياطي اللازم لتلبية هذا المطلب. إفرض الآن أن الفدرالي قرر التشدد في تقديم القروض، وأن الكونجرس سمح له بأن يزيد نسبة الاحتياطي القانوني إلى ٢٠ بالمئة (الهدف من هذا الرقم الهائل هو تبسيط الحساب الجبري. فليس في وسع الفدرالي اتخاذ مثل هذه الخطوة المتطرفة ولن يتخذها).

حتى وإن لم يفعل الفدرالي شيئاً عن طريق عمليات السوق المفتوح أو سياسة الخصم لتغيير الاحتياطيات المصرفية، فإن على البنوك أن تقلص تسليفها واستثماراتها إلى حد كبير - إضافة إلى تقلص الودائع أيضاً. لماذا؟ لأن الودائع المصرفية (وكما يبين الفصل ٢٦) لن تزيد عن ٥ أضعاف الاحتياطي، وليس ١٠ أضعاف. لذلك سيكون هناك انخفاض بمقدار النصف في جميع الودائع !.

هذا الهبوط المؤلم سيبدأ في اتخاذ مساره بسرعة. فما إن تضع هيئة الاحتياطي الفدرالي القاعدة الجديدة التي تقضي برفع الاحتياطي القانوني إلى ٢٠ بالمئة، حتى تجد البنوك أن ليس لديها احتياط كافٍ. وستجد نفسها مضطرة إلى بيع بعض السندات ومحاولة تحصيل بعض القروض. وسوف يُفرغ مشترو السندات والمقترضون حساباتهم الجارية مما فيها من نقد. ولن تتوقف العملية إلا بعد أن تكون البنوك قد خففت ودائعها إلى ٥ أضعاف ما لديها من احتياطي وليس ١٠ أضعاف.

ومثل هذا التغيير الضخم خلال فترة قصيرة من الوقت قد يقود إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة، وتقتن التسليف، وهبوط كبير في الاستثمارات، وانخفاض خطير في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. لذلك ينبهنا هذا المثال المتطرف إلى ضرورة استخدام أداة تغيير الاحتياطي القانوني القوية هذه بحذر شديد. ولايستخدم التغيير في متطلبات الاحتياطي إلا في حالات قليلة لأنه يمثل تغييراً كبيراً وحاداً في السياسة. ويمكن لعمليات السوق المفتوح تحقيق النتائج ذاتها بطريقة أقل ضرراً.

خفض القيود المالية

إضافة إلى استخدام الأدوات الرئيسية الثلاث التي بحثناها أعلاه، قام الاحتياطي الفدرالي (بمساعدة الكونجرس والوكالات الحكومية الأخرى) في الماضي بتنظيم الأسواق المالية عن طريق تحديد أسعار الفائدة. وقد كانت معظم أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية، حتى عقد الثمانينات، تخضع لسيطرة الفدرالي. ولم يكن يسمح للبنوك بدفع فائدة على الحسابات الجارية، وكان هناك سقف مغرور على أسعار فائدة حسابات التوفير والودائع لأجل.

متطلبات الاحتياطي القانوني. أشرنا إلى أنه يفرض على البنوك الاحتفاظ بمبلغ كاحتياطي غير كاسب للفائدة. وبيّن الجدول ٢٧ - ٣ متطلبات الاحتياطي الحالي، مع سلطة تقديرية للفدرالي لتغيير متطلبات الاحتياطي. والمفهوم الرئيسي هو مستوى «نسب متطلبات الاحتياطي». والتي تتراوح ما بين ١٠ بالمئة مقابل الودائع التي تحت الطلب نزولاً إلى صفر لحسابات التوفير الشخصية، لتسهيل مثالنا العددي، استخدمنا نسبة احتياطي مقدارها ١٠ بالمئة، مع أن النسبة الفعلية قد تختلف عن ١٠ بالمئة بين الحين والآخر.

غالباً ما يشكو المصرفيون من أنه يفرض عليهم الاحتفاظ باحتياطيات غير كاسبة للفائدة أكثر مما هو لازم لتلبية احتياجات مدّ وجزر السحوبات والإيداعات. وفي حين أن لهذا الإجراء أساس من وجهة نظر المصرفيين، فإنه يتغاضى عن وجهة نظر الاقتصاد الكلي القائلة: «وضعت متطلبات الاحتياطي الفدرالي القانونية بمستوى مرتفع، بهدف تمكين البنك المركزي من السيطرة على العرض النقدي». أي أن تحديد الاحتياطي القانوني بمستويات أعلى مما ترغب البنوك، يمكن البنك المركزي من تحديد مستوى الاحتياطي القانوني بالضبط ويتمكن بالتالي من السيطرة على العرض النقدي بشكل أكثر دقة.

بتعبير آخر، بوضع متطلبات عالية جداً للاحتياطي النقدي، يضمن البنك المركزي ألا تقوم البنوك، بشكل عام، بالاحتفاظ باحتياطي أكبر من الحد الأدنى القانوني. ويتحدد ما هو معروض من نقد مصرفية بما هو موجود من احتياطي لدى البنوك (الذي يحدده الفدرالي من خلال عمليات السوق المفتوح) ومضاعف العرض النقدي (الذي تحدده نسبة الاحتياطي القانوني). وحيث أن الفدرالي يسيطر على الاحتياطيات المصرفية ونسبة الاحتياطي القانوني، فإنه يسيطر على العرض النقدي (وبهامش صغير من الخطأ).

تأثير التغيير في الاحتياطي القانوني . اضع

إلى ذلك، يمكن للفدرالي أن يغير متطلبات الاحتياطي إذا أراد أن يغير العرض النقدي بسرعة. مثال ذلك، إذا أراد الفدرالي تقليل كميات النقد المتداولة بسرعة، فإن في وسعه رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للبنوك الكبرى إلى ١٤ بالمئة وهو الحد المسموح به قانوناً. ويمكنه حتى أن يرفع متطلبات الاحتياطي على الودائع لأجل. من جهة أخرى، إذا أراد الفدرالي أن يخفف من شروط الائتمان أو زيادة أرباح البنوك، يمكنه فعل العكس ويخفض نسبة الاحتياطي الفدرالي القانوني.

كيف يمكن بالضبط لزيادة في نسب الاحتياطي القانوني أن تعمل على التشدد في الحصول على ائتمان؟ إفرض أن نسبة

حركات الاحتياطي الدولية

يستخدم العديد من المستثمرين الأجانب الدولار بشكل مكثف اليوم في التجارة الدولية وكأصل آمن. وتبعاً لذلك، يتم الاحتفاظ بالدولار على نطاق واسع في الخارج من جانب الراغبين في الاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة، ومن جانب المستثمرين الأمريكيين والأجانب، ومن جانب من يمارسون التجارة والاستثمار مع الدول الأخرى، ومن جانب المضاربين والمتعاملين في الأسواق المالية الأجنبية، والحكومات الأجنبية، والبنوك المركزية، والوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. ويمتلك الأجانب مئات بلايين الدولارات على شكل أصول مقيمة بالدولار الأمريكي. ولأن الاحتفاظ بالنقد ذاته لا يعطي أية فوائد، فإن الأجانب يفضلون حيازة أصول كاسبة للفوائد (مثل السندات، والأسهم، الخ ...). وللحصول على وسيلة لبيع وشراء مثل هذه الأصول الكاسبة، فإن الأجانب يحتفظون ببعض دولارات التعاملات على شكل ع ١.

ما سبب اهتمامنا بالمحركات الدولية من النقود عند هذه النقطة؟ السبب هو أن إيداعات الأجانب في الجهاز المصرفي تؤدي إلى زيادة مجموع مبالغ الإحتياطيات المصرفية بالطريقة ذاتها مثل ودائع المقيمين المحليين. وبالتالي، فإن تغييراً في محركات الأجانب من الدولارات، يمكن أن يطلق سلسلة من التوسعات أو التقلصات في العرض النقدي في الولايات المتحدة.

إفرض مثلاً أن اليابانيين قرروا إيداع مبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي في البنوك الأمريكية. فما الذي سيحدث؟ هناك زيادة مقدارها ١٠٠٠ دولار في الاحتياطي لدى الجهاز المصرفي المحلي، كما هو مبين في الجدول ٢٦ - ٤ (١) في الفصل السابق. ونتيجة لذلك، يمكن للجهاز المصرفي أن يوسع ودائعه عشرة أضعاف، وهو في هذه الحالة ١٠٠٠٠ دولار.

وهكذا، فإن سيطرة الفدرالي على نقود الأمة معرضة للتعديل بسبب التقلبات الدولية المؤثرة على الاحتياطي المصرفي. لكن لدى الفدرالي السلطة لموازنة أي تغير في الاحتياطي يأتي من الخارج. وهي تفعل ذلك بالقيام بعملية تدعى «التعقيم» (sterilization). ويشير التعقيم إلى ممارسات يقوم بها البنك المركزي تعزل العرض المحلي من النقود عن تدفقات الاحتياطي الدولي. ويتم التعقيم عادة حين ينفذ الفدرالي إحدى عمليات السوق المفتوح التي تقوم بعكس حركة الاحتياطي الدولية.

باختصار:

تتعرض سيطرة البنك المركزي على الاحتياطيات

ولم يكن في وسع أسعار الفائدة تخضع لقيود تنظيمية البقاء في أسواق تنافسية. لذلك ابتدعت المؤسسات المالية أنواعاً جديدة من الأدوات لاسترداد الأموال من الودائع ذات المردود المتدني. وقد أضافت، أسعار الفائدة العالية، التي فُرضت في أواخر عقد السبعينيات وأوائل الثمانينات ضغطاً جديداً على الجهاز المصرفي، لأنه كان على البنوك (التي كانت تدفع فوائد مقدارها ٥ بالمئة على حسابات التوفير) أن تنافس صناديق الاستثمار المشتركة في الأسواق النقدية (والتي كانت تدفع فائدة تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ بالمئة على الودائع). في النهاية، بدأ صرح القواعد التنظيمية، التي وضعت خلال فترة الكساد العظيم، يتداعى. فرد الكونجرس بقوانين مصرفية جديدة في العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٢، التي خففت، إلى حد بعيد، من القواعد التنظيمية المتعلقة بأسعار الفائدة.

أوجدت قوانين العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بنية تنظيمية، خففت السيطرة على أسعار الفائدة في الأسواق المالية بقدر كبير. وكانت الأسس التحليلية للمنهج الجديد، هي فصل حسابات التعاملات عن الحسابات الجامدة. والهدف الأساسي لحسابات التعاملات، مثل الحسابات الجارية، هو أن تخدم كوسيلة للدفع. أما الحسابات الجامدة (non-transactions account) فهي أصول، الهدف الأساسي منها إخبار أموال للمستقبل، وليس دفع الفواتير (مثال ذلك حسابات التوفير).

ما إن تم اعتماد هذا التمييز بين أنواع الودائع، حتى قامت قوانين العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بخفض القيود التنظيمية بشكل فعال. وقضت هذه التشريعات، تدريجياً، على سقوف الفائدة بالنسبة للحسابات الجامدة في العام ١٩٨٦، وجعلت الاحتياطي الإجمالي على تلك الودائع صفرًا بالنسبة للحسابات الشخصية، ومستويات متدنية للغاية بالنسبة لحسابات قطاعات الأعمال. وفي أواخر عقد الثمانينات، بدأت الحسابات الجامدة تكسب أسعار فائدة حسب سعر السوق وأصبحت، عملياً، خارج الإطار التنظيمي للاحتياطي الفدرالي.

أما الأصول الباقية - حسابات التعاملات مثل الحسابات الجارية - فقد خففت القيود التنظيمية عنها مع استثناء رئيسي واحد. أما القيود التنظيمية الرئيسية الباقية فهي تخص حسابات تخضع لاحتياطي إجباري كبير (يصل في الوقت الحاضر إلى ١٠ بالمئة من ودائع تعاملات البنوك الضخمة). على أية حال، لم تعد حسابات التعاملات الشخصية تخضع لسقف أسعار الفائدة. وكانت النتيجة قطاعاً مالياً رفعت عنه القيود التنظيمية خلال العقدين الماضيين.

المصرفية لتقلبات من الخارج. إلا أنه يمكن امتصاص هذه التقلبات المزعجة إذا قام البنك المركزي بتعقيم هذه التدفقات الدولية.

الواقع أن الاحتياطي الفدرالي يقوم بتعقيم ما تحدثه التقلبات المزعجة بشكل روتيني. أما الدول الأخرى ذات الأسواق المالية وأنظمة البنوك المركزية الأقل تطوراً، فإنها تجد صعوبة في تعقيم تدفقات الاحتياطي الدولي بشكل كامل.

الأنشطة المالية الأخرى للحكومة

لا بد أنك توصلت، عند هذه النقطة، إلى أن الفدرالي مشغول جداً. لكننا لم نشرح سوى وظائف الفدرالي بالنسبة إلى السوق النقدي - التي لها علاقة بالسيطرة على العرض النقدي. لكن هناك، علاوة على ذلك، عدداً من المهام الفرعية فوض بها الفدرالي، وتلعب فيها الوكالات الفدرالية الأخرى دوراً مهماً:

- إدارة أسواق الصرف. يشتري الفدرالي ويبيع مختلف أنواع العملات في أسواق الصرف الأجنبي نيابة عن الخزينة. وفي حين أن هذه العملية هي، بشكل عام، سهلة، فإن أسواق الصرف الأجنبي تضطرب بين الحين والآخر، فيستدخل الفدرالي، بناء على أوامر من وزارة المالية. وقد قمنا في الجزء الأخير من هذا الكتاب ببحث الطريقة التي يمكن للبنوك المركزية التدخل فيها للتأثير على قيم العملة.

- تنسيق حركة التمويل الدولية. تولى الاحتياطي الفدرالي، خلال عقد الثمانينات، القيادة في العمل مع الدول الأجنبية والوكالات الدولية للتخفيف من مشاكل أعباء الدين الضخمة. فازمة الدين، التي برزت في العام ١٩٨١، أظهرت أن العديد من الدول متوسطة الدخل والفقيرة، مثل المكسيك والبرازيل، تروّج تحت عبء مستويات عالية جداً من أقساط الفائدة مقارنة مع ما تكسبه من الصادرات. وقد تنبه الفدرالي إلى أن أزمة الديون قد تقود إلى أزمة ثقة في النظام المالي، لأن العديد من البنوك الأمريكية الضخمة لها ديون خارجية لأ قيمة لها تعادل في حجمها صافي قيمة البنوك ذاتها. وقد ساعد الفدرالي، بالتعاون مع وكالات أخرى، على معالجة الأزمة، بحيث أنه بحلول العام ١٩٩٤، خفض عبء الدين بالنسبة لمعظم الدول، علاوة على المخاطر المحيطة بالنظام المالي الدولي، بقدر كبير.

- تنظيم البنوك وضمان الودائع. ساندت الحكومة الفدرالية البنوك منذ الكساد العظيم وحتى اليوم. ولبت الثقة في البنوك، تضمن الحكومة ودائع البنوك، وتفتش دفاتر

البنوك، وتتولى أمر البنوك المتعثرة. ومن الوظائف المهمة التي تضطلع بها الحكومة، ضمان ودائع البنوك. وتضمن الحكومة مبالغ تصل إلى ١٠٠ ألف دولار عن كل إيداع في البنوك الأعضاء في الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع (FDIC).

قاد خفض القيود التنظيمية في الأسواق المالية خلال العقد الماضي - علاوة على التغييرات البنوية في تلك الأسواق وفي الاقتصاد الحقيقي، إلى فشل تام في نظام تأمين الودائع الأمريكي، فقد سمح لجمعيات التوفير والتسليف (S&Ls) بأن تقوم باستثمارات خطيرة دون الخضوع لإشراف تنظيمي فعال. ونتج عن ذلك أنهم دفعوا أسعار فائدة عالية على الودائع المؤمنة، واستثمروا تلك الأموال في مشاريع خطيرة في مجال العقارات أو الطاقة، ودفعوا مرتبات عالية للمديرين. وكان الوضع وكأنه لعبة قمار يلقي فيه قرش في الهواء «فإن سقط مظهر الصورة أكسب أنا، وإن سقط على الوجه الآخر تخسر الحكومة». فحين تعثرت أسواق العقارات والطاقة في أواخر الثمانينات، صارت مئات مؤسسات التوفير والتسليف مع عدد كبير من البنوك التجارية، عاجزة عن دفع ما يستحق عليها.

وكانت النتيجة أن اضطرت الحكومة الفدرالية إلى مساعدة البنوك التي تزيد ودائعها المؤمنة عن موجوداتها، وقدرت المبالغ بما بين ١٥٠ إلى ٢٥٠ بليون دولار. وقد أجبر دافعو الضرائب في النهاية على دفع الفاتورة. ويعتقد العديد من علماء الاقتصاد أن من الواجب إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لنظام تأمين الودائع، إذا أريد لهذه القصة ألا تتكرر في المستقبل.

لقد أنهينا تحليلنا بخصوص العرض النقدي. ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

يحدد العرض من النقود، في نهاية الأمر، سياسات الفدرالي. ويمكن للاحتياطي الفدرالي عن طريق تعيين متطلبات الاحتياطي وسعر الخصم، والقيام بعمليات السوق المفتوح بشكل خاص، أن يحدد مستوى الاحتياطيات ومستوى العرض النقدي. البنوك والناس شركاء متعاونين في هذه العملية. البنوك تنشئ النقود عن طريق التوسع المضاعف للاحتياطيات؛ ويوافق الناس على الاحتفاظ بنقودهم في مؤسسات الإيداع.

وبوضع هذين الأمرين معاً، يمكن للفدرالي أن يحدد العرض النقدي.

آلية انتقال الآثار النقدية

بعد أن تفحصنا اللبانات التي تقوم عليها النظرية النقدية، سنشرح الآن «آلية انتقال الآثار النقدية»، وهو المسار الذي تترجم فيه التغييرات في العرض النقدي إلى تغييرات في الإنتاج، والعمالة، والأسعار، والتضخم. للتوضيح، نفرض أن الاحتياطي الفدرالي مهتم بالتضخم، وقرر أن يببطء من حركة الاقتصاد. ثمة خطوات خمس في هذه العملية:

١ - للبدء في العملية، يتخذ الفدرالي خطوات لخفض الاحتياطات المصرفية. كما رأينا في القسم «أ» من هذا الفصل، يخفض الفدرالي الاحتياطات المصرفية عن طريق بيع أوراق مالية حكومية في السوق المفتوح. وتغير عملية السوق المفتوح هذه، الميزانية العمومية للجهاز المصرفي بخفضها مجموع الاحتياطات المصرفية.

٢ - كل دولار يخفض من الاحتياطي المصرفي يولد تقليصاً مضاعفاً في الودائع تحت الطلب، ويخفض بالتالي من العرض النقدي. قمنا بشرح هذه الخطوة في الفصل ٢٦، حيث رأينا أن التغير في الاحتياطي، يقود إلى تغير مضاعف في الودائع، وحيث أن العرض النقدي يساوي العملة زائد الودائع، فإن خفض الودائع تحت الطلب يخفض عرض النقود.

٣ - يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى زيادة أسعار الفائدة والتشدد في شروط الائتمان. مع عدم تغير الطلب على النقود، فإن انخفاض العرض النقدي سيرفع أسعار الفائدة. أضف إلى ذلك، فإن كمية الائتمان (التسليف والاقتراض) المتاحة للناس، سوف تنخفض وسوف ترتفع أسعار الفائدة على الرهونات العقارية، وعلى قطاعات الأعمال التي تريد بناء مصانع، وشراء معدات جديدة، أو زيادة مخزونها من البضائع. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيخفض قيمة الأصول التي يمتلكها الناس، ويضغط على أسعار السندات، والأسهم، والأرض، والمساكن بالانخفاض.

٤ - مع ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الثروات، فإن مستوى الإنفاق الحساس للفائدة - خاصة الاستثمارات - سوف يميل إلى الهبوط. إن اجتماع أسعار الفائدة الأعلى، والتشدد في الائتمان، وانخفاض قيمة

الثروات سوف يؤدي إلى عدم تشجيع الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي. وسوف تخفض قطاعات الأعمال من حجم خططها الاستثمارية، مثلها في ذلك مثل حكومات الولايات والحكم المحلي، فحين تجد إحدى المدن أنها غير قادرة على طرح سندات مقابل سعر معقول، فلن تشق أية طرق جديدة. وسوف توجل بناء المدارس الجديدة. وبالمثل، سوف يقرر المستهلكون شراء منازل أصغر، أو الاكتفاء بتجديد منازلهم الحالية، حين يؤدي ارتفاع سعر الفائدة على الرهونات العقارية إلى جعل الدفعات الشهرية عالية، مقارنة بالدخل الشهري. وفي اقتصاد يزداد انفتاحاً على التجارة الدولية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد يرفع سعر الصرف الأجنبي للدولار. مما يخفض صافي الصادرات. وبالتالي، سيرفع شح النقود أسعار الفائدة ويخفض الإنفاق على مكونات الطب الإجمالي الحساسة للفائدة.

٥ - أخيراً، سيؤدي ضغط شح النقود، عن طريق خفض الطلب الإجمالي إلى خفض الدخل، والمخرجات، والوظائف، وإلى التضخم. بينت تحليلات العرض والطلب الإجماليان (أو المضاعف) كيف أن هبوطاً في الاستثمار وغير ذلك من بنود الإنفاق المستقلة يؤدي إلى خفض المخرجات والعمالة بحدّة. علاوة على ذلك، مع هبوط المخرجات والعمالة إلى مستويات أدنى مما يمكن أن يحدث بطرق أخرى، فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع بسرعة أقل، أو حتى تميل إلى الهبوط. وسوف تخف القوى التضخمية. فإذا كان تشخيص الفدرالي للاوضاع التضخمية صحيحاً، فإن انخفاض المخرجات، وارتفاع البطالة سوف يساعد على تخفيف الضغوط التضخمية.

يمكننا اختصار الخطوات على النحو التالي:

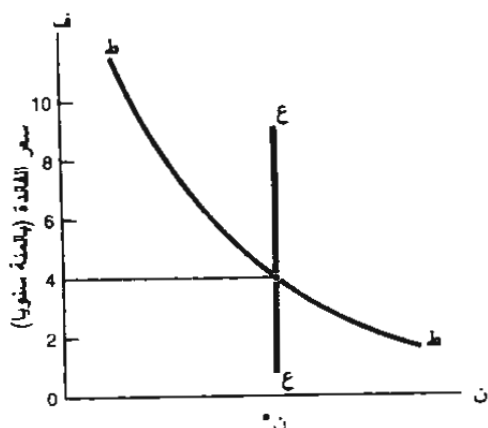
انخفاض الاحتياطي ← انخفاض العملة ← رفع الفائدة ← انخفاض الاستثمار، والاستهلاك، وصافي الصادرات ← انخفاض الطلب الإجمالي ← انخفاض «أ ن م» والأسعار.

إن تتابع الخطوات الخمس - ابتداء من تغير الفدرالي الاحتياطات البنوك التجارية، إلى تضاعف التغير في النقد، إلى التغييرات في أسعار الفائدة ووفرة الائتمان، إلى التغييرات في

النقدود مرات أكثر بحسب الحاجة، ومحاولة ضبط الدخل مع مستوى الانفاق، والمشاركة في خطط مماثلة الارصدة لإدارة الارصدة النقدية .

يجدد تقاطع كل من منحني العرض والطلب في الشكل ٢٧ - ٤ سعر الفائدة في السوق. تذكر أن أسعار الفائدة هي الثمن المدفوع مقابل استخدام النقدود. تحدد أسعار الفائدة في أسواق العملة (money markets)، وهي الأسواق التي يتم فيها اقتراض وتسليف الأموال على المدى القصير. وتشمل أسعار الفائدة المهمة الأسعار قصيرة الأجل، مثل أسعار أذونات الخزينة ٣ أشهر، والأوراق التجارية قصيرة الأجل (الكمبيالات التي تصدرها الشركات المساهمة الضخمة)، وسعر الأموال الفدرالية، التي تدفعها البنوك فيما بينها، مقابل استخدام الاحتياطات المصرفية لليلة واحدة. أما أسعار الفائدة الأطول أجلاً فتشمل سندات الحكومة والشركات المساهمة التي مدتها من ١٠ إلى ٢٠ سنة، والرهونات العقارية. (انظر الشكل ٢٦ - ٢ لتعرف إلى رسم بياني حول الاتجاهات الحديثة في سعر الفائدة.)

في الشكل ٢٧ - ٤، سعر التوازن للفائدة هو ٤ بالمئة سنوياً. فقط عند ٤ بالمئة يتوافق مستوي العرض النقدي الذي استهدفه الفدرالي مع كمية ما يحتفظ به الجمهور منه. عند سعر



الشكل ٢٧ - ٤ . سوق العملة

التفاعل ما بين عرض النقدود والطلب عليها يحدد سعر الفائدة. للفدرالي هدف بالنسبة للعملة هو ن* (١). للجمهور منحني طلب على النقدود منحدر إلى أسفل. سوق العملة هنا متوازن عند سعر فائدة إسمي مقداره ٤ بالمئة سنوياً.

(١) اشرت الى العملة هنا بالمختصر (ن) لتمييزه عن مختصر ع (عرض) المستخدم في جميع الفصول السابقة (المترجم).

الاتفاق على الاستثمار مما يؤدي إلى تبدل في الطلب الاجمالي، واخيراً، إلى رد فعل المخرجات، والعمالة، والتضخم - ضروري لتحديد المخرجات والأسعار. إذا عاودت النظر في الشكل ٢٧ - ١، ستري كيف أن كل واحدة من الخطوات الخمس يتناسب مع الفكرة التي طرحها لوحة مسار العملية. لقد قمنا بشرح الخطوتين الأوليين، وسوف نكرس ما تبقى من هذا الفصل لتحليل الخطوات الثالثة وحتى الخامسة.

سوق العملة

الخطوة الثالثة في الية الانتقال هي استجابة أسعار الفائدة وشروط الائتمان الى التغيرات في العرض النقدي. ذكرنا في الفصل ٢٦ أن الطلب على النقد يعتمد، بشكل أساسي، على الحاجة للقيام بعمليات، فالأسر، وقطاعات الأعمال، والحكومات يحتفظون بالنقدود كي يشتروا سلعاً وخدمات ومواد أخرى. أضف إلى ذلك، أن جزءاً من الطلب على النقدود مصدره الحاجة إلى توفير أصول عالية السيولة وأمنية.

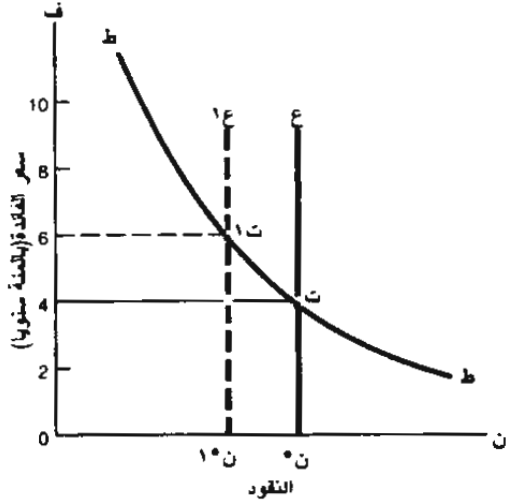
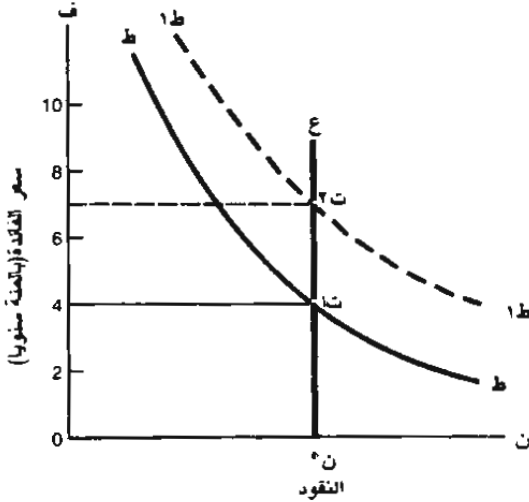
يتحدد العرض النقدي باشتراك كل من الجهاز المصرفي في القطاع الخاص والبنك المركزي للدولة. ويوفر البنك المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوح وأدوات أخرى، الاحتياطي للجهاز المصرفي. وتقوم البنوك التجارية، بعد ذلك، بإنشاء الودائع من احتياطات البنك المركزي. ويمكن للبنك المركزي، عن طريق التعامل بالاحتياطات أن يحدد كمية النقدود المعروضة ضمن هامش ضئيل من الخطأ.

العرض والطلب على النقدود

عرض النقدود والطلب عليها يحددان معاً أسعار الفائدة في السوق. وبين الشكل ٢٧ - ٤ الكمية الإجمالية من العملة (ع) (ن) في الشكل) على المحور الأفقي وسعر الفائدة الاسمي (ف) على المحور العمودي. وقد رسم منحني العرض على شكل خط عمودي لاننا افترضنا بأن الاحتياطي الفدرالي يتاور بأدواته للحفاظ على العرض النقدي ثابتاً عند مستوى معين، اسميناه ن* في الشكل ٢٧ - ٤.

أضف إلى ذلك، رسمنا منحني الطلب على النقدود على شكل منحني منحدر إلى أسفل لأن الاحتفاظ بالنقدود ينخفض مع ارتفاع أسعار الفائدة. فحين تكون أسعار الفائدة عالية، يحول الناس وقطاعات الأعمال المزيد من أموالهم لاصول، تعطي مردوداً أكبر، ويبتعدون عن النقدود التي تعطي مردوداً متدنياً، أو لا تعطي أي مردود على الإطلاق. ويتم ذلك عن طريق تحويل الأموال إلى الاصول التي تعطي فائدة أعلى في أغلب الأحيان، وبالاحتفاظ في المتوسط بقدر أقل من العملة، وتعويض النقص في

(أ) التشدد النقدي



الشكل ٢٧ - ٥. التغييرات في السياسة النقدية أو الأسعار تؤثر على أسعار الفائدة

في الشكل (أ) يقلص الاحتياطي الفدرالي العرض النقدي رداً على مخاوف من ارتفاع الأسعار. وخفض ما هو معروض من نقود يولد فائضاً في الطلب عليها، مبين في الفجوة ل ت. ومع محاولة الناس الحصول على حاجتهم من الارصدة النقدية، فإن أسعار الفائدة ترتفع إلى نقطة توازن جديدة في ت¹.

في (ب)، ازداد الطلب على النقود بسبب التصاعد في مستوى الأسعار مع بقاء المخرجات الحقيقية ثابتة. وقد أدى ارتفاع الطلب على النقود إلى رفع أسعار الفائدة إلى أعلى، والتي عملت بدورها على رفع الكمية المطلوبة من النقود للعودة إلى ن*.

الجديدة، المبينة في الشكل ٢٧ - ٥ (أ) عند نقطة ت¹، مع سعر جديد أعلى للفائدة مقداره ٦ بالمئة.

ثمة تشويش آخر قد يأتي من ارتفاع الأسعار. إفرض أن الفدرالي أبقي العرض النقدي ثابتاً. إلا أنه، وبسبب التضخم، زادت الكمية المطلوبة من النقود لتمويل التعاملات دون أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. في هذه الحالة، وكما هو مبين في الشكل ٢٧ - ٥ (ب)، فإن الطلب على النقود سوف يزداد وينقل منحني الطلب عليها إلى اليمين من ط ط إلى ط¹ ط¹. ويؤدي إلى ارتفاع لأسعار الفائدة المتوازنة.

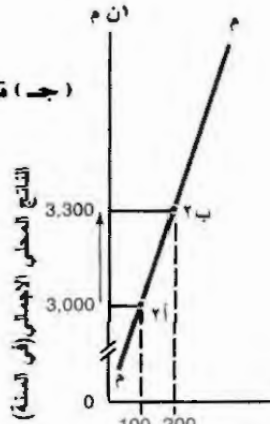
للتثبت من فهمك للموضوع، تأكد من قدرتك علي العمل من خلال الحالات التالية مستخدماً الشكل ٢٧ - ٥: (١) قرر الاحتياطي الفدرالي أن البطالة ترتفع بحدّة وهو يريد قلب هذا التوجه عن طريق التوسع في عرض النقد. ما هي الخطوات التي يجب على الفدرالي اتخاذها لتوسيع عرض النقد؟ وما هو تأثير ذلك على منحني عرض النقود؟ ما هو رد الفعل في أسواق العملة؟ (٢) نتيجة للتوسع الاقتصادي السريع في الخارج، زادت

فائدة أعلى، قد يكون هناك ارصدة نقدية فائضة، وقد يتخلص الناس من فائض ما لديهم من ارصدة نقدية بشراء السندات، وغير ذلك من الأدوات المالية، مما يخفض أسعار فائدة السوق في اتجاه سعر التوازن ٤ بالمئة. (ما الذي سيحدث عند سعر فائدة مقداره ٢ بالمئة؟).

لفهم الية نقل الآثار النقدية، علينا أن نرى كيف أن التغييرات في سوق العملة تؤثر على أسعار الفائدة. إفرض أن الاحتياطي الفدرالي يساوره القلق من حدوث تضخم فيتشدد في سياسته النقدية، عن طريق بيع أوراق مالية وتخفيض العرض النقدي.

إن تأثير التشدد النقدي مبين في الشكل ٢٧ - ٥ (أ). فانتقال منحني عرض النقود ناحية اليسار يعني أن أسعار الفائدة في السوق يجب أن ترتفع لحث الناس على مقايضة نقودهم بسندات، وغير ذلك من الأصول غير النقدية. والفجوة بين ت والنقطة ل تبين مدى زيادة الطلب على النقد حسب سعر الفائدة القديم. وترتفع أسعار الفائدة إلى أن تصل نقطة التوازن

(ج) تتحدد المخرجات



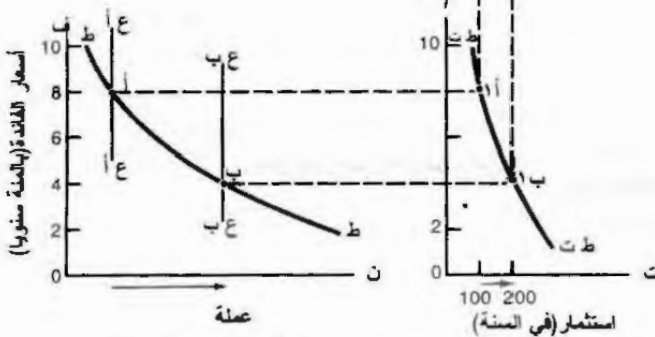
الشكل ٢٧ - ٦. يحدد البنك المركزي العرض النقدي، فيغير أسعار الفائدة والاستثمار، ويؤثر بالتالي على $م$.

حين يرفع الفدرالي العرض النقدي من $ع$ إلى $ع ب$ ، تهبط أسعار الفائدة حين يزيد الناس من أرصدتهم النقدية، في حركة على منحني الطلب على النقود نزولاً كما تظهر في (١).

تخفيض أسعار الفائدة الأدنى من تكلفة الاستثمار، وتشجع بالتالي مشتريات قطاعات الأعمال من المنشآت والمعدات، ومشتريات المستهلكين من المساكن. ويتحرك الاقتصاد نزولاً على منحني الطلب على الاستثمارات من $أ$ إلى $ب$ في (ب).

وفق آلية المضاعف في (ج)، زيادة الاستثمار ترفع الطلب الاجمالي من $أ$ إلى $ب$.

هل يمكنك تتبع مسار عملية عكسية، تقلص مبيعات السوق المفتوح التي ينفذها الفدرالي من العملة (ن) والاستثمارات (ت) و $ا$ ن م؟



(أ) أسواق العملة

(ب) الطلب على الاستثمار

تتقل منحني العرض (ع) إلى اليسار، رافعة أسعار الفائدة في السوق. زيادة في الناتج القومي أو مستوى الأسعار ينقل منحني ط ط إلى اليمين ويرفع أسعار الفائدة. للانفراج النقدي monetry easing أو انخفاض الطلب على النقود تأثيرات معاكسة.

الآلية النقدية

في كل يوم، تبرز تقارير الصحف والتلفزيون مقالات عن أسواق العملة والسياسة النقدية، محللة كيف تؤثر المسائل النقدية على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الاجنبي، وعجز الميزان التجاري والعجز في الموازنة، والمخرجات، والعمالة، والتضخم، وكل المتغيرات التي لها علاقة بالاقتصاد الكلي. فإذا كنت قد قرأت الاخبار مؤخراً، فربما صادفتك الانواع التالية من البيانات:

أطلق الـ جرينسبان رئيس الاحتياطي الفدرالي صاروخاً نقدياً آخر. ففي الاسبوع الماضي، للمرة الرابعة خلال ثلاثة اشهر، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة قصيرة الاجل بقدر كبير في

الصادرات وارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. ماذا سيحدث للطلب على النقود؟ ما هو تأثير ذلك على سعر الفائدة في السوق؟ (٣) مع انتشار صناديق السحب الآلي، وجد الناس أنهم بحاجة لأرصدة «احتياطية» أقل من النقد. فهبطت كمية النقود المطلوبة عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة وعند كل مستوى من مستويات الناتج المحلي الاجمالي. الفدرالي مازال غير متأكد من معنى هذا السلوك فأبقى كمية النقود المعروضة ثابتة. ماذا سيكون تأثير تبديل الأصول على عرض وطلب النقود؟ وعلى أسعار الفائدة في السوق؟

نختصر ما توصلنا اليه عن سوق العملة :

يتأثر سوق العملة بتركيبة من العوامل هي: (١) رغبة الناس في الاحتفاظ بالنقود (والمثلة بمنحني طلب النقود ط ط)؛ (٢) السياسة النقدية للفدرالي (والمبينة على شكل عرض ثابت من النقود). ويحدد تقاطعهما سعر الفائدة (ف) في السوق. سياسة نقدية أكثر تشدداً

مسمى لنسب التضخم عن شاشة راداره. لكن هدفه، وهو مكافحة تنامي ضغط الأسعار، لا يكاد يظهر على الشاشة. (يو. اس. نيوز اند وورلد ريبورت).

نتيجة لرفع سعر الفائدة بقدر ضئيل للغاية، يبدو وكأن الفيدرالي تعثر بسلك دفع سلسلة من حجارة الدومينو، أدت إلى فتح مجاري سدّ، جرفت مياه نصف تريليون دولار من ثروة العالم الورقية. (لوس انجيلوس تايمز)

اصطدم رئيس الاحتياطي الفيدرالي جرينسبان، بلجنة الأعمال المصرفية الديمقراطية في مجلس الشيوخ اليوم، حين اتهم الشيوخ في المجلس الاحتياطي الفيدرالي بكبح التنمية الاقتصادية. (ناشونال جورنال مونجرس ديلي).

يمكن خلف هذه البيانات وجهات نظر حول الطريقة التي يعمل بها الاحتياطي الفيدرالي، والطريقة التي تؤثر فيها النقود على الاقتصاد، والطريقة التي يريد القادة السياسيون والعامّة أن يشكلوا بها السياسة النقدية. دعونا ننظر في تأثير تغير الأوضاع النقدية باستخدام نموذج المضاعف. ونبحث بعد ذلك آلية انتقال الآثار النقدية باستخدام إطار عمل العرض والطلب الاجماليين.

تحليلات بيانية للسياسة النقدية

يصور الشكل ٢٧ - ٦ تأثير التوسع النقدي على النشاط الاقتصادي. ويبين الرسم (١) في الأسفل سوق العملة؛ ويبين (ب) إلى اليمين أسلوب تحديد الاستثمار؛ ويبين الرسم (ج) في الأعلى آلية المضاعف واسلوب عمله في تحديد الطلب الاجمالي مع أن م. ويمكننا اعتبار أن المسبب تتحرك بعكس عقارب الساعة، من سوق العملة مروراً بالاستثمار إلى تحديد الطلب الاجمالي ومع أن م.

بالبدء من أسفل جهة اليسار، في الشكل ٢٧ - ٦ (١)، نرى الطلب والعرض على النقود الرسميين في الشكلين ٢٧ - ٤ و ٢٧ - ٥. ولتسهيل بحثنا الحالي، افترض أن منحني عرض النقود كان في البداية ع ١، وأن سعر الفائدة كان ٨ بالمائة سنوياً. فإذا كان الفيدرالي قلقاً من ركود يلوح في الأفق، فقد يزيد عرض النقود عن طريق القيام بالشراء في السوق المفتوح. ناقلاً المنحني إلى ع ب. وفي الحالة المبينة في الشكل ٢٧ - ٦ (١)، قد تهبط، تبعاً لذلك، أسعار الفائدة في السوق إلى ٤ بالمائة سنوياً.

الشكل ٢٧ - ٦ (ب) يلتقط الحدث ليبين كيف أن انخفاض أسعار الفائدة، يزيد الإنفاق على المكونات الحساسة للفائدة من الطلب الاجمالي. وقد رأينا في الفصل ٢٣ أن هبوطاً في أسعار الفائدة قد يحث قطاعات الأعمال على زيادة إنفاقها على شراء المنشآت، والمعدات، والمخزون في مستودعاتها. ويمكن رؤية

تأثيرات التسهيل في السياسة النقدية بسهولة في سوق المساكن، حيث يعني انخفاض أسعار الفائدة انخفاض الأقساط الشهرية على الرهن العقاري بالنسبة للمساكن العادية، مما يشجع الأسر على شراء مساكن أكثر وأوسع.

علاوة على ذلك، تزداد النفقات الاستهلاكية، لأن السعر الأدنى للفائدة يزيد، بشكل عام، من قيمة الثروة. (حيث تميل أسعار الأسهم، والسندات، والمساكن إلى الارتفاع) ولأن المستهلكين يميلون إلى الإنفاق أكثر على السيارات، وغيرها من السلع الاستهلاكية المتينة التي تحتاج لمبالغ كبيرة، حين تكون أسعار الفائدة منخفضة والسلف وافرة. إضافة إلى ذلك، وكما سيتضح لنا بعد قليل، فإن أسعار الفائدة المنخفضة تعمل على تخفيض سعر الصرف الأجنبي للدولار، وهذا يزيد من مستوى صافي الصادرات. وهكذا نرى كيف أن خفض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق في مجالات عدة من الاقتصاد.

النتائج المترتبة على ما تقدم، واضحة في الشكل ٢٧ - ٦ (ب)، حيث قاد هبوط أسعار الفائدة (الناجم عن زيادة العرض النقدي) إلى زيادة في الاستثمار من أ إلى ب. ويجب علينا، في هذه الحالة، أن نفسر «الاستثمار» بمعناه الواسع الذي أشرنا إليه قبل لحظات: أي أنه لا يشمل استثمارات قطاعات الأعمال فقط بل أيضاً سلع المستهلك المتينة، والمساكن، علاوة على صافي الاستثمارات الأجنبية التي على شكل صافي الصادرات.

أخيراً، يبين الشكل ٢٧ - ٦ (ج) تأثير التغير في الاستثمار حسب نموذج المضاعف. وهذا الرسم ببساطة هو الشكل ٢٤ - ٥ مقلوباً على جنبه. أشرنا في الفصل ٢٤ إلى أنه في أبسط نماذج المضاعف، نحصل على توازن في المخرجات حين تتساوى المخرجات المرغوبة مع الاستثمارات المرغوبة. وقد بينّا هذه العلاقة في الشكل ٢٧ - ٦ (ج) عن طريق رسم منحني الانخار وهو المنحني م م، ويمثل هذا الخط المستوى المطلوب من المدخرات (المقاسة على طول المحور الأفقي) كدالة في الناتج المحلي الاجمالي على المحور العمودي. ويتم تحقيق توازن أ ن م عند ذلك المستوى، حيث يتساوى الطلب على الاستثمار في اللوحة (ب) مع المدخرات المطلوبة من المنحني م م.

كان المستوي الابتدائي من الاستثمار ١٠٠ كما هو مبين بالرمز أ، في اللوحة (ب)، مما يعطي مستوى من أ ن م مقداره ٣٠٠٠. وبعد أن خفض الانفاق النقدي سعر الفائدة من ٨ إلى ٤ بالمائة، ارتفعت الاستثمارات إلى ٢٠٠ عند النقطة ب، ورفع هذا المستوى الأعلى من الاستثمار الإنفاق الاجمالي إلى نقطة توازن جديدة في ب ب في اللوحة (ج) مع توازن جديد في الناتج المحلي الاجمالي مقداره ٣٣٠٠.

فما الذي حدث؟ إن زيادة العرض النقدي من ع ١ إلى ع ب

قد خفض سعر الفائدة من ١ إلى ٥، وهذا جعل الاستثمار يرتفع من ١ إلى ٥، وهذا بدوره، وبالعامل من خلال المضاعف، أدى إلى ارتفاع ١ ن م من ٢١ إلى ٥٥.

هذا هو المسار الذي تعمل السياسة النقدية بواسطته ومن خلال أهداف وسيطة، مثل العرض النقدي وأسعار الفائدة، للتأثير على الغايات النهائية.



تطبيقات اقتصادية: دفعة نقدية أعادت العافية لاقتصاد كليبتون. يمكن رؤية طريقة عمل السياسة النقدية بوضوح في إيلال الاقتصاد

الأمريكي من الركود الاقتصادي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩١. ففي معظم حالات الركود الاقتصادي السابقة، كانت الحكومة تعمل على دعم الاقتصاد بسياسة تجمع بين خفض الضرائب وزيادة الإنفاق. لكن، في العام ١٩٩١، كانت الحكومة الفدرالية تعاني بالفعل من عجز في الموازنة مقداره ٢٦٠ بليون دولار، مما جعل المشرعين يتهيبون إضافة المزيد من الحبر الأحمر إلى عجز الموازنة. لكن الواقع أن أول مبادرة اقتصادية كبرى قام بها الرئيس كليبتون كانت العمل على خفض العجز في الموازنة عن طريق رفع الضرائب وخفض الإنفاق.

وحيث أن السياسة المالية لم تكن مستخدمة، فقد ترتب على السياسة النقدية أن تتحمل عبء تحريك الاقتصاد منفردة. وقد بدأ الفدرالي في خفض أسعار الفائدة في أواسط العام ١٩٨٩، مع بداية تباطؤ الاقتصاد. في البداية كانت التخفيضات ضئيلة وتجريبية. واستمر الحال كذلك حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، حين خفض الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة قصيرة المدى، لدعم اقتصاد كان مازال راكداً. وبمرور الزمن، خُفّضت الأداة النقدية الرئيسية، أي سعر الفائدة الفدرالية، من ٩.٨ بالمئة في أوائل العام ١٩٨٩ إلى ٢.٩ بالمئة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢.

انعشت الحوافز النقدية الاقتصاد بالفعل. في البداية، ساعدت أسعار الفائدة المنخفضة على إحياء القطاع المالي المضطرب. وأخذت النقود تصب في السوق المالي من الحسابات في أسواق العملة، التي باتت الآن تدفع أسعاراً منخفضة للغاية. وأصبح في وسع الشركات المساهمة تسديد ديونها ذات التكلفة العالية، إما بديون جديدة ذات تكلفة متدنية أو أسهم. وأصبح في وسع مالكي المنازل أن يعيدوا تمويل منازلهم بأسعار أدنى بكثير، موفرين الكثير على جيوب المستهلكين.

في نهاية الأمر، نشطت الأسعار المنخفضة قطاع الاقتصاد الحساس للفائدة. وكانت أسعار الفائدة الأدنى تعني إضعاف الدولار مقابل معظم العملات، مما يساعد على زيادة الصادرات.

ومع انخفاض أسعار الرهن العقاري إلى أدنى مستوى لها منذ عقود، ارتفعت مبيعات المنازل بحدة. وصار في وسع الشركات، التي تستطيع الحصول على أموال منخفضة التكلفة، تعزيز استثماراتها في المنشآت والمعدات. ومع نهاية العام ١٩٩٣، كان الاقتصاد قد خفض قدرأ كبيراً من طاقته الزائدة، وبات يبدي تنمية اقتصادية ثابتة من جديد. وفي شباط / فبراير ١٩٩٤ رأى الاحتياطي الفدرالي أن التضخم عاد ليصبح مصدر القلق الرئيسي، فرفع سعر الفائدة لأول مرة منذ ٥ سنوات.

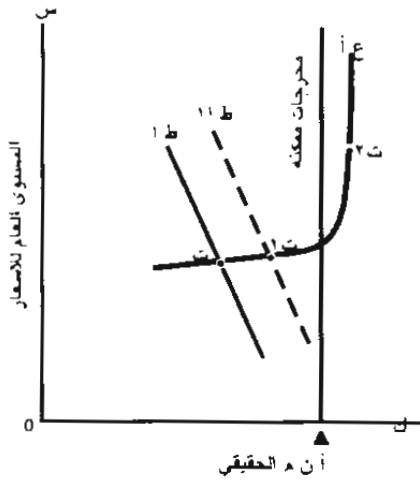
السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح

تطورت آلية انتقال الآثار النقدية في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين، مع ازدياد انفتاح الاقتصاد، والتطورات التي طرأت على نظام سعر الصرف. وكانت العلاقة بين السياسة النقدية، والتجارة الخارجية موضع اهتمام رئيسي بالنسبة إلى الاقتصاديات الأصغر والأكثر انفتاحاً مثل كندا وبريطانيا. إلا أنه، وبعد اتّباع أسعار الصرف المرن في العام ١٩٧٣، ومع تزايد ترابط الأسواق المالية، بدأت التجارة والتمويل الدوليان تلعبان دوراً جديداً ومركزياً في السياسة الاقتصادية الكلية للولايات المتحدة.

دعونا نراجع باختصار المسار الجديد مستخدمين حادثة تاريخية واقعية. في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٢ قرر الاحتياطي الفدرالي إبطاء النمو في العرض من النقود لمحاربة التضخم. وقد رفعت هذه العملية أسعار الفائدة على الأصول المقيّمة بالدولار الأمريكي. فاشترى المستثمرون الأوراق المالية المقيّمة بالدولار، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار، مما أدى إلى رفع سعر صرف الدولار. وشجع ارتفاع سعر صرف الدولار الولايات المتحدة على الاستيراد مما ألحق الأذى بصناعاتها. فهبط صافي الصادرات، وانخفض الطلب الإجمالي. وكان تأثير ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخفض معدل التضخم.

من هنا نرى، أن التجارة الأجنبية تفتح باباً آخر على آلية انتقال الآثار النقدية. لكن اتجاه تأثير السياسة النقدية يبقى بالنسبة للتأثير على التجارة كما هو بالنسبة للتأثير على الاستثمار المحلي: فشح العملة يخفض المخرجات والأسعار. «الآثار المترتبة على التجارة تقوي الآثار المترتبة على التغيرات الاقتصادية المحلية». لكن روابط الاقتصاد المفتوح تضع المزيد من التعقيدات أمام صنّاع السياسة.

يحدث أول هذه التعقيدات لأن العلاقات الكمية ما بين السياسة النقدية، وسعر الصرف، والتجارة الخارجية، والمخرجات والأسعار معقدة للغاية، خاصة في بدايات ارتباطها الأولى. ولا



الشكل ٢٧ - ٧. سياسة نقدية توسعية تنقل منحنى ط ١ إلى اليمين وترفع المخرجات والأسعار. يتنا في بحث سابق وفي الشكل ٢٧ - ٦ كيف أن زيادة في العملة المعروضة تؤدي إلى زيادة في الاستثمار وصافي الصادرات وبالتالي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الاجمالي. وينجم عن ذلك تحرك منحنى ط ١ ناحية اليمين. في المنطقة الكينزية (نسبة إلى كينز) حيث منحنى ع ١ منبسط نسبياً، يكون التأثير الأساسي للتوسع النقدي على المخرجات الحقيقية، وتأثيره ضعيف على الأسعار. في اقتصاد ذي توظيف كامل، يكون منحنى ع ١ شبه عمودي (كما هو ظاهر عند النقطة ت)، وسيعمل التوسع النقدي بداية على رفع الأسعار والناتج المحلي الاجمالي الاسمي مع تأثير طفيف على أ ن م الحقيقي. هل يمكنك رؤية السبب في أن للعملة تأثير ضئيل على المخرجات الحقيقية؟

تولد الزيادة في الطلب الاجمالي الناشئة عن زيادة في النقد المعروض انتقالاً ناحية اليمين لمنحنى ط ١ كما هو مبين في الشكل ٢٧ - ٧. وتبين عملية الانتقال هذه توسعاً نقدياً مع وجود موارد غير موظفة، ومنحنى منبسطاً نسبياً للعرض الاجمالي. هنا، ينقل التوسع النقدي الطلب الاجمالي من ط ١ إلى ط ٢، ويتحرك التوازن الكلي من النقطة ت إلى النقطة ت٢، وتبين هذه الحالة كيف يمكن للتوسع النقدي زيادة الطلب الاجمالي وأن يكون له تأثير قوي على الناتج الحقيقي.

لذلك فإن التسلسل يسير حسب التالي:

التوسع النقدي يخفض سعر الفائدة في السوق. وهذا يحفز الإنفاق الحساس للفائدة على الاستثمار في

يمكن للنماذج الاقتصادية القائمة أن تتنبأ بدقة بتأثير تغيرات السياسة النقدية على أسعار الصرف. إضافة إلى ذلك، حتى إذا عرفنا علاقة التغير في عرض النقد ومع سعر الصرف، فإن تأثير أسعار الصرف على صافي الصادرات معقد وصعب ومن الصعب التنبؤ به. علاوة على ما تقدم، فإن أسعار الصرف وتدفق التجارة تتأثر، وفي الوقت نفسه، بالسياسات المالية والنقدية للدول الأخرى، لذلك، ليس في وسعنا دائماً فصل اسباب وتأثيرات التغيرات في التدفقات التجارية عن بعضها. وبحساب ما تقدم من كافة جوانبه، نجد أن الثقة في قدرتنا على تحديد التوقيت الأفضل، والتأثيرات المحتملة للسياسات النقدية قد تأكلت في السنوات الأخيرة.

وتضيف العلاقات الاقتصادية الأجنبية بعداً آخر للسياسة الاقتصادية. حيث يتوجب على صانعي السياسة المحليين أن يهتموا بردود الفعل الأجنبية على السياسات المحلية. فرفع أسعار الفائدة محلياً، يغير أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والموازن التجارية في الخارج، وقد لا تكون هذه التغيرات سارة. ففي الدول التي تنوء تحت عبء الدين، مثل البرازيل والمكسيك، يزيد رفع سعر الفائدة من أعباء خدمة الدين، فخلال عقد الثمانينات، تسبب الارتفاع الهائل في أسعار الفائدة بأذى بالغ لتلك الدول. ومما زاد تعقيد المسائل، أن تلك الدول كانت تدين ببلايين الدولارات للبنوك الأمريكية، ويمكن للعجز عن تسديد القروض أن يسبب اضراراً لا يعرف مداها للنظام المالي في الولايات المتحدة. أخيراً، لا تهتم الدولة بمجموع ناتجها المحلي فقط، فتركيبة مخرجاتها مهمة أيضاً. وبسبب تبدل أنماط التجارة الخارجية، شهدت الولايات المتحدة ركوداً في قطاعاتها التي يمكن المتاجرة بمنتجاتها (الصناعات التحويلية، والتعدين، والزراعة) خلال عقد الثمانينات.

النظرية الاقتصادية الكلية الخاصة بالاقتصاد المفتوح هي واحدة من أكثر مجالات الاقتصاد الحديثة أهمية. من الواضح أن لدى علماء الاقتصاد الكثير ليتعلموه حول التفاعلات ما بين السياسة النقدية والأداء الاقتصادي في عالم يزداد انفتاحاً للتجارة الأجنبية والتدفقات النقدية.

السياسة النقدية

من خلال الطلب الاجمالي - العرض الاجمالي

يبين الرسم البياني المكون من ثلاثة أجزاء في الشكل ٢٧ - ٦ كيف أن زيادة في عرض النقود قد تقود إلى زيادة في الطلب الاجمالي. ويمكننا الآن أن نبين تأثير ذلك على التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام منحنيا الطلب والعرض الاجماليين.

قطاع الأعمال، والإسكان، وصافي الصادرات، وما شابه ذلك. وعن طريق آلية المضاعف يزداد الطلب الإجمالي، مما يرفع المخرجات والأسعار فوق المستويات التي قد تصل إليها من دون التوسع النقدي. لذلك، يكون التسلسل الأساسي كالتالي:

ن زيادة ← ف انخفاض ← ت، ل، ص زيادة ← ط أ
ن م زيادة ← س زيادة

لكن ما الذي يمكن أن يحدث إن كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته تقريباً؟ هذا مبين بالنقطة تـ على المنحنى ع أ في الشكل ٢٧ - ٧. في هذه الحالة لا يكون للتغيرات النقدية تأثير كبير على الناتج الحقيقي. بل إنه في اقتصاد ذي توظيف كامل، سيؤدي وجود أرصدة كبيرة من النقود تسعى للحصول على الكمية ذاتها من المخرجات، إلى رفع الأسعار.

للتثبت من فهمك لهذا التسلسل المهم، إعمل وفق حالة معاكسة لتقليص النقد. إفرض أن الاحتياطي الفدرالي قرر تقليص احتياطياته، كما حدث في أوائل العام ١٩٩٤، وأبطأ الاقتصاد، وخفض التضخم. يمكنك تتبع هذا التسلسل في الشكل ٢٧ - ٦ عن طريق عكس اتجاه السياسة النقدية، وبالتالي رؤية كيف تتفاعل النقود، وأسعار الفائدة، والاستثمارات، والطلب الإجمالي مع بعضها عند التشدد في السياسة النقدية. ثم انظر كيف أن انتقالاً ناحية اليسار لمنحنى ط أ في الشكل ٢٧ - ٧ قد يخفض كل من المخرجات والأسعار.

التأثيرات النقدية على المدى الطويل

يعتقد العديدون من علماء الاقتصاد أن تغيرات في عرض النقود على المدى الطويل ستعمل بشكل أساسي على زيادة مستوى الأسعار مع تأثير قليل، أو لا تأثير على الإطلاق، على مستوى المخرجات الحقيقية. ويمكننا فهم هذه النقطة بتحليل تأثيرات التغيرات النقدية مع أشكال مختلفة من منحني ع أ. وكما هو مبين في الشكل ٢٧ - ٧ ستؤثر التغيرات انعقدية على الطلب الإجمالي وتعمل إلى تغيير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير حين لا يكون هناك مصادر غير موظفة ويكون منحني ع أ منبسط نسبياً.

في تحليلنا للعرض الإجمالي في الفصلين التاليين، سنرى كيف أن الأسعار والأجور تتكيف على المدى الطويل. كيف يؤدي ذلك إلى اضعاف تأثير انتقال منحني ط أ على المخرجات، بحيث تسيطر التأثيرات السعيرة، وسنرى أن منحني ع أ يميل لأن يكون عمودياً أو شبه عمودي على المدى الطويل، بعد أن تتكيف الأجور والأسعار مع المستويات المتوقعة لها. ويعني هذا، أنه على المدى الطويل، وبعد أن تصبح الأجور والأسعار أكثر مرونة، فإن

المزيد من تأثير التغير في عرض النقود سيتحول إلى زيادة في الأسعار وبين تأثيراً يقل باستمرار على مستويات المخرجات الحقيقية.

ما هو الحدس الكامن خلف المدى الطويل والمدى القصير؟ يمكننا صياغة مثال مبسط للغاية لمعرفة الفرق. إفرض أننا بدأنا بناتج محلي إجمالي إسمي مقداره ٣٠٠٠ وأسعار مستقرة، كما في الشكل ٢٧ - ٦، ثم حدث توسع نقدي زاد إجمالي الناتج المحلي الإسمي بمقدار ١٠ بالمئة ليصبح ٣٣٠٠. تشير دراسات روبرت جي. غوردن وآخرون إلى أنه، على المدى القصير، «ستنقسم التغيرات في أ ن م الإسمي بشكل ثابت، مع اتخاذ ثلثي الزيادة شكل تغير في المخرجات والثلث الباقي شكل تغير في الأسعار». وتبعاً لذلك، قد يزيد التوسع في عرض النقود، خلال السنة الأولى، الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٧ بالمئة ويزيد الأسعار بمقدار ٣ بالمئة تقريباً.

إلا أنه مع مرور الزمن، ستبدأ الأجور والأسعار في التكيف بشكل أكمل مع مستوى الأسعار الأعلى ومستويات المخرجات. فقد يرفع التضخم الأجور والأسعار؛ في أسواق العمالة والإنتاج وقد تعدل الأجور انعكاساً لارتفاع تكاليف المعيشية؛ وقد يرفع التحول لزيادة تكاليف المعيشية، الأجور والأسعار أيضاً عند إبرام العقود. وبعد السنة الثانية، قد ترتفع الأسعار بمقداراً أو ٢ بالمئة، ولا تزيد المخرجات عن أكثر من ٥ إلى ٦ بالمئة عن مستواها الأصلي. في السنة الثالثة، قد ترتفع الأسعار مرة أخرى مع تراجع المخرجات إلى حد ما. أين سينتهي كل ذلك؟ قد يستمر ذلك سنوات أو عقود عدة إلى أن ترتفع الأسعار بمقدار ١٠ بالمئة كاملة وتعود المخرجات إلى مستواها الأصلي. وهكذا، قد ترفع السياسة النقدية الأسعار والأجور بمقدار ١٠ بالمئة مع بقاء الناتج الحقيقي دون تغيير.

في النهاية، يزداد الحجم الإسمي بمقدار ١٠ بالمئة في حين أن جميع الأحجام الحقيقية لم تتغير. الأحجام الحقيقية مثل مشط الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والأجور، والعرض النقدي، والنقد، والحسابات الجارية، وقيمة الاستهلاك، وقيمة المستوردات، والقيمة النقدية للثروة، وما إلى ذلك، تصبح أعلى بمقدار ١٠ بالمئة. لكن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والاستهلاك الحقيقي، والعرض الحقيقي من النقود (الذي يساوي العرض النقدي مقسوماً على مستوى الأسعار)، والأجور الحقيقية، وصافي الصادرات الحقيقي، والدخل، والقيمة الحقيقية للثروة، كلها لم تتغير بسبب السياسة النقدية. لذلك نقول أن العملة «محايدة» على المدى الطويل.

كلمة تحذير لابد منها: السيناريو القائل أن التغيرات في

والأسعار.

في عالم اليوم المتقلب، تتعرض الاقتصاديات إلى صدمات من داخل حدود بلادها أو من خارجها، وقادت أمور مثل الحروب، والثورات، وأزمات الديون، وصدمات النفط، وسوء الحسابات الحكومية إلى فترات من التضخم المرتفع أو البطالة العالية، أو كليهما معاً، في فترات الركود. وحيث أنه لا توجد آلية تعدل الأمور بشكل تلقائي وتزيل التقلبات الاقتصادية الكلية بسرعة. فقد صارت الحكومات مسؤولة عن تلطيف تقلبات الدورة الاقتصادية. لكن ليس في وسع أكفأ الحكومات القضاء على التضخم والبطالة ومواجهة جميع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

مهمتنا التالية هي أن ندرس بتمعن قضايا الطلب الإجمالي. نبدأ بتحليل عملية التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، التي ستعمق فهمنا لمحددات المخرجات الممكنة والعرض الإجمالي. ثم نعالج موضوعي البطالة والتضخم المترابطان ونرى كيف أن اقتصاديات السوق مقيدة بشدة، بضرورة المحافظة على استقرار الأسعار. وفي النهاية، نعود إلى المعضلة التي تضغط باستمرار، أي السياسات الاقتصادية الكلية: السياسة المالية والديون الحكومية، والتداخل ما بين السياستين المالية والنقدية، وضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة المدى، والقضايا الجديدة الناشئة عن تزايد انفتاح الولايات المتحدة اقتصادياً، وتعرضها لرياح التجارة والتمويل الدولية.

النقود تقود إلى تغييرات تتناسب مع التغير في المقادير الإسمية دون أي تغيير في المقادير الحقيقية، مقبول بديهياً، وتدعمه أدلة تجريبية معينة. لكنه ليس قانوناً عاماً. فقد يكون المدى الطويل فترة تمتد لعدة عقود، وقد تتدخل أحداث تخرج الاقتصاد عن مساره المثالي، وقد يكون للتغيير في أسعار الفائدة على المدى الطويل تأثير دائم على النتائج النهائية^(٤). وبالتالي، فإن مسألة حياد العملة على المدى الطويل هو مجرد توجه وليس قانوناً عاماً.

مع اقترابنا من نهاية هذا الفصل، نلاحظ أن مناقشة دور السياسة النقدية قد جرت دون الإشارة إلى السياسة المالية. الواقع أنه مهما كانت الميول الفلسفية للحكومة، فإن أي اقتصاد متقدم يدير، وفي أن واحد، السياسيتين المالية والنقدية. ولكل سياسة منهما نواحي قوتها وضعفها. وسوف نعود في الفصول التي ستلي إلى دراسة متكاملة لأدوار السياسات المالية والنقدية، سواء في مقارعتها للدورة الاقتصادية، أو في موازنتها للتنمية الاقتصادية.

من الطلب الإجمالي إلى العرض الإجمالي

أنهينا تحليلنا التمهيدي لمحددات الطلب الإجمالي. ونلخص فيما يلي ما توصلنا إليه: درسنا أسس الطلب الإجمالي. ووجدنا أن طاً تحدده عوامل خارجية أو مستقلة، مثل الاستثمار أو صافي الصادرات، إضافة إلى السياسات الحكومية مثل السياسات النقدية والمالية. التغيير في هذه العوامل، على المدى القصير، يقود إلى زيادة في الإنفاق وزيادة في المخرجات

ملخص

٢ - تأسس نظام الإحتياطي الفدرالي [أو «الفدرالي» (Fed) كما يطلق عليه غالباً] في العام ١٩١٣ للسيطرة على النقود المتداولة والأئتمان، والعمل «كمقرض أخير». ويديره مجلس من الحكام «ولجنة السوق المفتوح الفدرالية». ويعمل الإحتياطي الفدرالي كوكالة حكومية مستقلة، ويتمتع بحرية كبيرة في التحكم بالسياسة النقدية.

٣ - لدى نظام الإحتياطي الفدرالي ثلاث أدوات سياسية رئيسية: (أ) عمليات السوق المفتوح، (ب) سعر الخصم على ما تقتضيه البنوك، (ج) متطلبات الإحتياطي القانوني على مؤسسات حفظ الودائع. وباستخدام هذه الأدوات يؤثر نظام الإحتياطي الفدرالي في الأهداف الوسيطة، مثل مستوى إحتياطي البنوك، وأسعار الفائدة في السوق، والعرض النقدي. وتهدف هذه العمليات جميعها إلى تحسين أداء الاقتصاد فيما يتعلق بالأهداف النهائية للسياسة

١ - الأعمال المصرفية المركزية ونظام الإحتياطي الفدرالي

١ - نظام الإحتياطي الفدرالي هو بنك مركزي، بنك البنوك. وظيفته هي السيطرة على كمية إحتياطي البنوك. ويحدد بذلك العرض النقدي للدولة، ويؤثر على شروط تقديم القروض وأسعار الفائدة.

(٤) سيبين لنا أحد الأمثلة كيف أن تغييراً في سعر الفائدة قد يضرب المسار المحايد للاقتصاد. فحين قلص الإحتياطي الفدرالي العرض النقدي ورفع أسعار الفائدة في العام ١٩٧٩، كان الهدف من ذلك دفع الاقتصاد إلى مسار يخفض التضخم عن طريق إبطاء، عجلة الاقتصاد. وادى الارتفاع الكبير في سعر الفائدة من ٧ بالمئة في العام ١٩٧٨ إلى ١٤ بالمئة في العام ١٩٨١، وإصدار اذونات خزينة قصيرة الأجل، إلى ارتفاع سعر الدولار وعجز كبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة في أواسط الثمانينات، وإلى أزمة ديون لدى الدول متوسطة الدخل. وبحلول العام ١٩٩٠، وبعد سنوات من عجز الولايات المتحدة التجاري، حُكمت الولايات المتحدة ديوناً خارجية بلغت ٤٠٠ بليون دولار تقريباً، ستؤثر على اقتصادها لسنوات كثيرة قادمة.

ويمكن تلخيص التسلسل على النحو التالي:

أ ح انخفاض ← ع انخفاض ← ت ل+ ص انخفاض
ط أ انخفاض ← ا ن م الحقيقي انخفاض ← س انخفاض.

٧ - رغم أن الآلية النقدية غالباً ما تفسر بأنها عملية تؤثر على «الاستثمار» فالواقع أن الآلية النقدية هي عملية غنية ومعقدة وعن طريقها تؤثر أسعار الفائدة وأسعار الأصول على تشكيلة واسعة من عوامل الإنفاق، وهذه القطاعات تشمل الإسكان، الذي يتأثر بأسعار الرهن العقاري وأسعار المنازل، واستثمارات قطاعات الأعمال التي تتأثر بتغير أسعار الفائدة والسلع المخزنية؛ والإنفاق على السلع الاستهلاكية المتينة، التي تتأثر بأسعار الفائدة ومدى توفر القروض، النفقات الرأسمالية لدوائر الحكم المحلي والولايات التي تتأثر بأسعار الفائدة، وصافي الصادرات، التي تتحدد بتأثير أسعار الفائدة على أسعار الصرف الأجنبي.

٨ - أحد التحديات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية هي تزايد عولة التجارة والتمويل. ففي نظام مرن لأسعار الصرف الأجنبي، يمكن للتغيرات في السياسة النقدية أن تؤثر على سعر الصرف وصافي الصادرات، وأن تضيق مع ذلك تعقيدات للآلية النقدية. قاد هذا التأثير إلى نقلة كبرى في تركيبة أ ن م أبعدته عن السلع القابلة للتجارة بها إلى السلع غير القابلة للتجارة بها في أوائل عقد الثمانينات. كما عقدت اعتبارات السوق المفتوح حياة البنوك المركزية لأن الروابط القائمة بين النقود وصافي الصادرات ليست دقيقة تماماً ولأن الهموم السياسية والاقتصادية الإضافية قد أثرت بسبب تأثير السياسات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية، وعلى تركيبة أ ن م، وعلى ديون العالم الثالث.

٩ - قد يكون للسياسة النقدية تأثيرات مختلفة على المدى القصير والمدى الطويل. على المدى القصير، ومع منحى ع أ منبسط نسبياً، فإن معظم التغيير في ط أ سيؤثر على المخرجات، ويؤثر جزء بسيط منه على الأسعار. أما على المدى الطويل، فيصبح منحى ع أ عمودياً تقريباً، وتقود التحولات النقدية إلى تغييرات يتركز معظمها على مستوى الأسعار وينسبة أقل كثيراً على المخرجات. وفي الحالات المتطرفة حين تؤثر التغييرات في العرض النقدي على المتغيرات الإسمية فقط ولا يكون لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية، نقول أن النقود محايدة.

معظم التحولات النقدية الحقيقية في العالم تترك تأثيرات اقتصادية حقيقية بعد انتهائها.

النقدية: تحقيق أفضل تركيبة من تضخم منخفض، وبطالة منخفضة، ونمو سريع للناتج المحلي الإجمالي، وأسواق مالية تعمل بشكل منظم. أضف إلى ذلك، يجب على نظام الاحتياطي الفدرالي والوكالات المالية الأخرى، أن تساند الأنظمة المالية المحلية والدولية في وقت الأزمات.

٤ - الأداة الأهم للسياسة النقدية هي عمليات السوق المفتوح التي يستخدمها نظام الاحتياطي الفدرالي. فقيامه ببيع سندات الحكومة المالية في السوق المفتوح تخفض موجودات والتزامات الاحتياطي الفدرالي وتخفف بالتالي احتياطات البنوك. والنتيجة هي انخفاض في قاعدة احتياطي البنوك من الودائع. وينتهي الناس إلى الاحتفاظ بنقود أقل، وسندات حكومية أكثر. أما مشتريات السوق المفتوح فتتفعل العكس، تزيد كمية النقود عن طريقة زيادة احتياطات البنوك.

٥ - تدفق الاحتياطي الدولي إلى الخارج قد يقلل الاحتياطات والنقد، ما لم تجر موازنة ذلك عن طريق شراء البنك المركزي للسندات. وللتدفقات إلى الداخل نتائج عكسية ما لم تتم موازنتها. عملية موازنة التدفقات الدولية تدعى «تعقيم». في السنوات الأخيرة، دأب نظام الاحتياطي الفدرالي على تعقيم حركات الاحتياطي الدولي.

ب - تأثيرات النقود على المخرجات والأسعار

٦ - إذا أراد نظام الاحتياطي الفدرالي إبطاء نمو المخرجات، فإن التسلسل المكون من خمس خطوات يكون كالتالي:-

١ - يخفض الفدرالي الاحتياطي الموجود لدى البنوك عن طريق عمليات السوق المفتوح.

ب - كل دولار يخفض من احتياطي البنوك يولد تقلصات مضاعفة في النقود المصرفية، وبالتالي في العرض النقدي.

ج - في سوق العملة، يؤدي تخفيض العرض النقدي، مع ثبات مستوى الطلب على النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ويقيد مبالغ القروض وبشرطها، ويجعل المال شحيحاً.

د - شح النقود يقلل الاستثمارات وأبواب الإنفاق الحساسة للفائدة مثل السلع الاستهلاكية المعمرة أو صافي الصادرات.

هـ - إنخفاض الاستثمار وأوجه الإنفاق الأخرى يخفض الطلب الإجمالي وفق آلية المضاعف المألوفة. المستوى الأدنى من الطلب الإجمالي يولد إنتاجاً أدنى ومستويات أسعار أو تضخم أدنى.

مفاهيم للمراجعة

الاعمال المصرفية المركزية	آلية انتقال الآثار النقدية	- مكونات الاتفاق الحساسة للفائدة
- الاحتياطي المصرفي	- الطلب على النقود والعرض منها	- السياسة النقدية ضمن إطار ع 1 - ط 1
- الميزانية العمومية للاحتياطي الفدرالي.	- خمس خطوات لآلية انتقال الآثار النقدية :	- أ ح انخفاض ← ع انخفاض ← ف ارتفاع
- مشتريات ومبيعات السوق المفتوح.	- تغيير الاحتياطي الى نقود	- ت انخفاض ← ط 1 انخفاض ← أن م
- سعر الخصم، الاقتراض من الاحتياطي الفدرالي.	- والنقود الى أسعار فائدة	- انخفاض ← س انخفاض.
- متطلبات الاحتياطي القانوني.	- وأسعار فائدة إلى استثمار	- السياسة النقدية على المدى القصير والمدى الطويل.
- لجنة السوق المفتوح الفدرالية، هيئة الحكام.	- والاستثمار إلى أن م	- «حياد النقود».
- أدوات السياسة، والأهداف الوسيطة، والأهداف النهائية		

أسئلة للمراجعة

- 1 - ضع قائمة بأدوات السياسة التي يستخدمها نظام الاحتياطي الفدرالي. اشرح كيف تغير كل أداة احتياطي البنوك والعرض النقدي. ما مدى كل أداة في السيطرة على: (أ) الإحتياطيات، (ب) ع، (ج) أسعار الفائدة، (د) المخرجات، (هـ) الأسعار؟
- 2 - افترض أنك رئيس مجلس إدارة حكام الاحتياطي الفدرالي في وقت مرور الاقتصاد بحالة ركود. وطلب اليك تقديم شهادة أمام لجنة من الكونجرس. أكتب تفسيراً لأحد أعضاء مجلس الشيوخ تبين فيه طريقة سير أعمالك التوسعية.
- 3 - مع أخذك بعين الاعتبار الميزانية العمومية في الجدول 27 - 1. ضع ميزانية عمومية مقابلة للبنوك (مثل تلك التي في الجدول 26 - 2) مفترضاً أن الاحتياطي القانوني 10 بالمئة على الحسابات الجارية وصفرأ على كل ما عدا ذلك.
- أ - ضع مجموعة جديدة من الميزانيات العامة مفترضاً أن الاحتياطي الفدرالي باع ما قيمته 1 بليون دولار من السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوح.
- ب - ضع مجموعة أخرى من الميزانيات العمومية تبين ما الذي يحدث حين يزيد الاحتياطي الفدرالي الاحتياطي القانوني إلى 20 بالمئة.
- ج - افترض أن البنوك اقترضت 1 بليون دولار من الاحتياطي من الاحتياطي الفدرالي. كيف سيغير هذا العمل الميزانيات العمومية لها؟
- 4 - أدرس المقتطفات الثلاثة المأخوذة من الصحف الواردة تحت بند الآلية النقدية من هذا الفصل. ثم اشرح التعليل الكامن

الجزء السادس

المعرض الأجمالي
والتنمية الاقتصادية
والسياسية
الاقتصادية الكلية

التنمية الاقتصادية والعرض الاجمالي

الثورة الصناعية لم تكن حدثاً له بداية ونهاية.... فهي ما زالت مستمرة.

إي. جي. هوبسباون، عصر الثورة (١٩٦٢)

على المدى الطويل ومدته عقد أو أكثر، فإن العرض الاجمالي يكون عادة العامل الرئيسي خلف التنمية الاقتصادية. ويمثل الشكل ٢٨ - ١ نظرة شاملة للفصل كله، باستخدام لوحة التدفق المعهودة.

معنى طول الهدى للتنمية

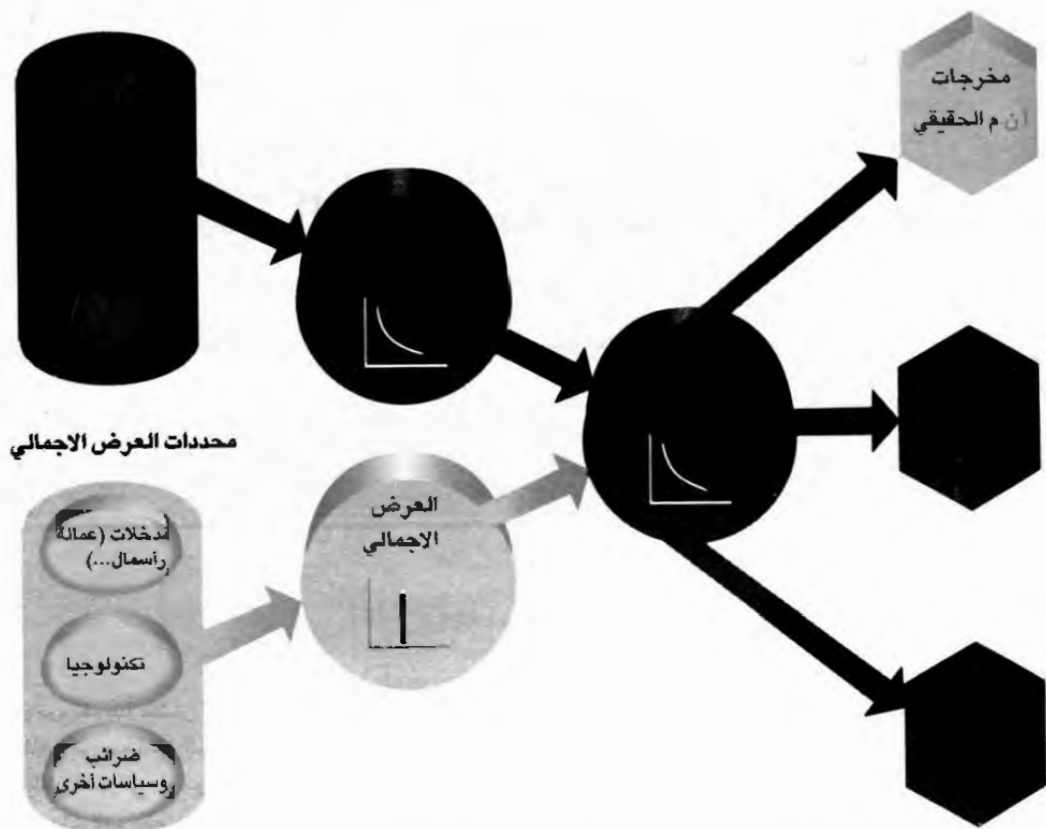
عَد بنظرنا إلى الصفحة الداخلية من غلاف هذا الكتاب، حيث سترى التقدم الحقيقي للمخرجات (أو المعدل لموازنة التضخم) طيلة فترة القرن العشرين. ويمكنك أن ترى أن الناتج المحلي الاجمالي قد نما بمقدار ١٦ ضعفاً منذ العام ١٩٠٠. وربما كان ذلك الحقيقة الاقتصادية الأساسية لهذا القرن. فالتنمية الاقتصادية السريعة والمستمرة مكنت الدول الصناعية المتقدمة من تقديم المزيد من كل شيء - غذاء أفضل ومنازل أوسع، وموارد أكثر للدفاع، وسيطرة على التلوث، وتعليم شامل للأولاد، ودعم شامل لدخل المتقاعدين.

وما زالت الدول تنظر إلى التنمية الاقتصادية كهدف رئيسي للسياسية والاقتصاد. والدول التي لا تحقق أية تنمية تجد نفسها متخلفة عن الركب. فالثورات الأخيرة في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي أشعلها الركود الاقتصادي، وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية مقارنة بالدول الغربية المجاورة. والتنمية الاقتصادية هي العامل المفرد الأهم في النجاح الاقتصادي للدول على المدى الطويل.

في كل يوم تقريباً تنشر الصحف أخباراً عن آخر ارتفاع، أو انخفاض في معدلات البطالة، وآخر التغيرات في سياسة الاحتياطي الفدرالي، أو مواضيع مشابهة مهمة. لكن بقدر أهمية هذه الأحداث للمستثمرين أو الباحثين عن عمل، فإنها مجرد نقطة صغيرة في بحر التنمية الاقتصادية. فسنة بعد أخرى تراكم الولايات المتحدة كميات ضخمة من المعدات الانتاجية، وتوسع حدود المعارف التكنولوجية، وتصير أكثر إنتاجية بشكل مطرد. المعدل الذي ترتفع به الإنتاجية يحدد مدى سرعة تحسن مستوى المعيشة.

يركز الجزء الخامس بشكل أساسي على دور إجمالي الطلب في تحديد مستوى المخرجات على المدى القصير. ونرى أن الاقتصاديات التي لديها موارد غير مستغلة، يمكنها عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، واستثمارات قطاعات الأعمال وطلبات التصدير أن ترفع مستوى النشاط الاقتصادي كله. ويوحى هذا التحليل أن في وسع الحكومة ترويض الدورة الاقتصادية بتطبيق الإجراءات المالية والنقدية.

لكن الطلب الاجمالي لا يلم بالموضوع كله. فللعرض الاجمالي دور مركزي في تطور الاقتصاد على المدى القصير والطويل. على المدى القصير: يحدّد التفاعل ما بين الطلب الاجمالي والعرض الاجمالي مستوى المخرجات، والبطالة، ومقدار استغلال الامكانيات، وله أهمية حاسمة في حركة الأسعار والتضخم. أما



الشكل ٢٨ - ١. التنمية الاقتصادية مفتاح لرفع مستويات المعيشة على المدى الطويل

تعتمد ثروة الدولة الاقتصادية ، على المدى الطويل، على تنمية امكانياتها الانتاجية . ويبحث هذا الفصل اتجاهات التنمية طويلة المدى بالإضافة الى النظريات التي تفسر التوجهات الأساسية، بما في ذلك سلوك العرض الإجمالي .

اتجاهات التنمية لدى الدول

أ

علماء الاقتصاد يقيسون معدل التنمية بمقدار المخرجات أو المخرجات بالنسبة للشخص الواحد خلال فترة من الزمن تمتد لعشر سنوات أو عشرين سنة. وهذا يستبعد الارتفاعات والانخفاضات، أو فترات الركود والطفرات الاقتصادية، ويعطي صورة أفضل عن التوجهات بعيدة المدى. ويبين الجدول ٢٨ - ١ أن هناك تبايناً واسعاً في معدلات التنمية بالنسبة للفرد في مختلف البلدان.

دعونا نبدأ بتقديم تعريف دقيق لما نعنيه بتعبير التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية (economic growth) تمثل مقدار التوسع في امكانيات الناتج المحلي الإجمالي أو المخرجات. بعبارة أخرى، تحدث التنمية الاقتصادية حين تنتقل حدود امكانيات الانتاج (ح ١١) إلى الخارج (تذكر الرسم البياني حول تنامي ح ١١ في الفصل ١). ثمة مفهوم آخر ذو صلة قريبة هو معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد. وهو يحدد معدل الارتفاع في مستوى معيشة بلد ما.

التنمية عبر البلدان

المعدل السنوي لنمو المخرجات للفرد ١٩٧٣ - ١٩٩٣		الانتاج للفرد ١٩٩٣ (دولار)
الدول المتقدمة		
اليابان	٢.٩	١٩.٢٠٠
ألمانيا	١.٧	٢١.٦٤٠
فرنسا	١.٦	٢٢.٣٢٠
بريطانيا	١.٥	١٧.٣٧٠
الولايات المتحدة	١.٣	٢٣.١٧٠
الدول النامية		
كوريا الجنوبية	٦.٨	٦.١٨٠
الصين	٦.٤	٢.١٤٠
تايوان	٦.٢	٧.٩٣٠
اندونيسيا	٤.١	٣.١٧٠
الهند	٢.٦	١.٦٤٠
تركيا	٢.٦	٥.٧١٠
البرازيل	١.١	٣.٦١٠
المكسيك	١	٧.٢١٠
الفلبين	٠.٤	٤.٠٦٠

الجدول ٢٨ - ١. هناك اختلاف واسع في معدلات التنمية بين الدول

فيما عدا اليابان، فإن معدلات التنمية في مختلف الدول المتقدمة تتركز ضمن مدى ضيق نسبياً. أما بالنسبة للدول النامية، فتتم اختلافاً كبيرة ما بين أصحاب الانجازات الكبيرة والمتقاعسين. (استخدمنا في التقديرات أسعار الصرف المعدلة لموازنة التباين في القوة الشرائية). [المصدر: البنك الدولي، تقرير التطوير العالمي، ١٩٩٣ (البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٢).]

عوامل التنمية الأربعة

سريعة النمو تشترك في سمات معينة. فعملية التنمية الاقتصادية الأساسية التي ساعدت على بلورة اقتصاد بريطانيا واليابان، تجري الآن في دول نامية مثل الصين والهند. الحقيقة أن علماء الاقتصاد الذين درسوا التنمية وجدوا أنه لا بد من وضع محرك التقدم الاقتصادي على العجلات الأربعة ذاتها، بغض النظر عن مدى غنى أو فقر البلد. وهذه العجلات، أو عوامل التنمية هي:

- الموارد البشرية (توفر العمالة، والتعليم، والانضباط، والحافز)
- الموارد الطبيعية (الأرض، والمعادن، والوقود، ونوعية البيئة)
- التكوين الرأسمالي (الات، والمصانع، والطرق)
- التكنولوجيا (العلم، والهندسة، والإدارة، والمجازفة الرأسمالية)

ما هي الوصفة التي تحقق التنمية الاقتصادية؟ بداية، لا تحتاج الدول الناجحة إلى اتباع المسار ذاته. فبريطانيا، على سبيل المثال، أصبحت زعيمة العالم الاقتصادية في القرن التاسع عشر، بفضل ريادتها للثورة الصناعية، واختراع المحركات البخارية، والسكك الحديدية، والتأكيد على حرية التجارة. وبخلاف ذلك، اليابان، التي دخلت سباق التنمية الاقتصادية متأخرة. وحقت أول إنجاز لها عن طريق تقليد التكنولوجيا الأجنبية وحماية صناعاتها المحلية من المستوردات، ومن ثم تطوير خبرات هائلة في مجالات التصنيع والالكترونيات.

ورغم اختلاف المسارات التي تتبعها الدول، فإن جميع الدول

دعونا نرى كيف يساهم كل عامل من هذه العوامل الاربعة في التنمية.

الموارد البشرية

يعتقد معظم علماء الاقتصاد ان نوعية العمالة - مهارة، ومعارف، وانضباط القوى العاملة - هي أهم عناصر التنمية الاقتصادية. الواقع أن في الإمكان شراء أو اقتراض مكونات الانتاج الأخرى - سواء منها السلع الانتاجية، أو المواد الخام، أو التكنولوجيا - من السوق العالمي. ففي وسع الدولة شراء أحدث أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والحاسوبات، ومعدات توليد الكهرباء، والطائرات المقاتلة. ولا يمكن استعمال هذه السلع أو صيانتها بفاعلية إلا بראسة عمال مهرة مدربين. التحسينات على التعليم، والصحة، والانضباط، والقدرة على استخدام الحاسوب، أضافت قدراً كبيراً إلى إنتاجية الأيدي العاملة.

المصادر الطبيعية

العامل الكلاسيكي الثاني للإنتاج هو الأرض، أو بشكل أعم المصادر الطبيعية. وأهم المصادر هنا الأرض الزراعية، والنفط والغاز، والغابات، والمياه، والمصادر المعدنية. مثال ذلك: في السنوات الأخيرة تمكنت بعض الدول الغنية بالنفط من تحقيق مستويات عالية من الدخل يقوم على احتياطياتها النفطية فقط.

لكن الدول الغنية بالنفط هي الاستثناء وليست القاعدة، فامتلاك مصادر طبيعية في الاقتصاد العالمي الجديد لا يحدد نجاح الدولة أو فشلها. فالكثير من الدول التي لا تمتلك أية مصادر طبيعية فعلية، كاليابان مثلاً، ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر مما تعتمد على الموارد المحلية. في الحقيقة، أن هونغ كونغ الصغيرة، التي لاتزيد مساحتها عن واحد من مليون من مساحة روسيا الفنية بالمصادر الطبيعية، يزيد حجم تجارتها الدولية فعلياً عن حجم تجارة تلك الدولة العملاقة.

تكوين رأس المال

في حين أن أيدي الناس متشابهة في جميع أنحاء العالم، فإن لدى العمال في الدول عالية الدخل قدراً أكبر بكثير من رأس المال - لذلك فهم أكثر إنتاجية . .

تكديس رأس المال، كما سبق ورأينا، يتطلب تضحية بقدر من الاستهلاك الحالي على مدى سنوات عدة. والدول التي تنمو بسرعة تميل إلى الاستثمار بكثافة في السلع الانتاجية الجديدة. في الدول الأسرع نمواً، قد يتطلب الأمر تخصيص ١٠ إلى ٢٠ بالمئة من الدخل لتكوين رؤوس أموال. وعكس ذلك، يعتقد العديد من علماء الاقتصاد أن انخفاض معدلات الإنفاق القومي في

الولايات المتحدة - ٤ بالمئة فقط في العام ١٩٩٣ - هو بمثابة مشكلة إقتصادية كبرى للبلد.

حين نفكر برأس المال، يجب ألا نركز على أجهزة الحاسوب والمصانع فقط. لأن العديد من الاستثمارات لا يمكن لأحد القيام بها إلا الدولة، وهي تشكل الإطار لازدهار القطاع الخاص. ويطلق على هذه الاستثمارات اسم **الراسمال الاجتماعي العام** (social overhead capital) الذي يتكون من مشاريع واسعة النطاق تسبق عمليات التجارة. مثل الطرق، ومشاريع المياه والري، وإجراءات الصحة العامة. كل هذه الأمور تتطلب استثمارات ضخمة من صفاتها عدم القابلية للتقسيم، وتحقيق في بعض الأحيان زيادة في العوائد المقياسية. وغالباً ما يكون لهذه المشاريع وفورات خارجية، أو فائض من المنافع لا يمكن للشركات الخاصة القائمة بالمشاريع تحصيل مقابل لها، لذلك لا بد للحكومة من التدخل لضمان دفع قيمة استثمارات النفقات العامة الاجتماعية أو البنية التحتية، كما يطلق عليها.

التغيير التكنولوجي والتجديد

إضافة إلى العوامل الكلاسيكية الثلاثة التي بحثناها أعلاه، تعتمد التنمية الاقتصادية على عامل حيوي رابع، هو التكنولوجيا. من الناحية التاريخية، لم تكن التنمية مجرد عملية تكرار بسيطة، إضافة عمال ومصانع إلى مصانع قائمة. بل هي تيار لا ينقطع من الاختراعات والتغييرات التكنولوجية قادت إلى تحسن واسع في إمكانيات الانتاج في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.

ويشير تعبير التغيير التكنولوجي (technological

change) إلى تغيير في عمليات الانتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على مخرجات محسنة، أو المزيد من الانتاج. ومن الاختراعات التي زادت الانتاجية إلى حد بعيد المحرك البخاري، توليد الكهرباء، والمصباح الكهربائي، والمحركات ذات الاحتراق الداخلي، والطائرة النفاثة عريضة البدن. وتشمل التغييرات التكنولوجية الأساسية مخترعات مثل الهاتف، والراديو، والطائرة، والفونوغراف، والتلفزيون. أما أحدث التطورات التكنولوجية في العصر الحديث فتحدث الآن في مجال الإلكترونيات والحاسوبات، ويمكن لحاسوب صغير اليوم لايزيد حجمه عن حجم كتيب أن يتفوق على أسرع حاسوبات عقد الستينات. وتعطي هذه الاختراعات أوضح مثال على التغيير التكنولوجي، لكن التغيير التكنولوجي هو في الواقع عملية مستمرة من التحسينات الصغيرة والكبيرة. ويشهد على ذلك حقيقة أن الولايات المتحدة أصدرت أكثر من ثلاثة ملايين براءة اختراع وهناك عدة ملايين أخرى من التعديلات الصغيرة في جزء من روتين التقدم الاقتصادي.

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة، التعليم، المهارات، الانضباط.
المصادر الطبيعية	النفط والغاز، التربة والمناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، الرأسمال الاجتماعي العام
التكنولوجيا وروح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم والمعارف الهندسية، المعارف الإدارية، مكافأة الإبداع

الجدول ٢٨ - ٢. عجالات التقدم الأربعة

لا بد للتقدم الاقتصادي من الركوب على العجلات الأربعة العمالة والمصادر الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا. لكن هذه العجلات قد تختلف اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر، وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فاعلية من الدول الأخرى.

التي استقيناها خلال القرن الأخير.

الدنيا ميكية الكلاسيكية لسميث ومالثوس

خلافاً لمنظري التنمية في أيامنا هذه، شدد علماء الاقتصاد الأوائل من أمثال سميث ومالثوس على الدور الحيوي للأرض في التنمية الاقتصادية. في كتاب «ثروة الأمم» (١٧٧٦)، يقدم آدم سميث مرشداً للتطور الاقتصادي. ويبدأ بعصر افتراضي رومانتيكي: «الحالة الأصلية للأشياء التي تسبق تملك الأرض وتكديس المخزون [الرأسمال]». وهي حقبة كانت الأرض فيها مشاعاً للجميع، ولم يكن تكديس رأس المال قد أصبح مهماً.

كيف يمكن أن تكون حركة التنمية الاقتصادية في مثل ذلك العصر الذهبي؟ حيث أن الأرض متاحة للجميع مجاناً، فإن الناس ينتشرون ببساطة ويتوزعون على مساحات أوسع، كلما ازداد عدد السكان، بالضبط كما فعل المستوطنون في الغرب الأمريكي، وحيث أنه لا يوجد رأس مال، فإن الناتج القومي يتضاعف بالضبط وفق تضاعف عدد السكان. فماذا عن الأجور الحقيقية؟ تحصل الأجور على كامل الدخل القومي لأنه ليس هناك مبالغ تقتطع مقابل إيجار الأرض، أولدفع فوائد على رأس المال. ويتوسع الناتج وفق الزيادة في عدد السكان، وبالتالي، يكون الأجر الحقيقي للعامل ثابتاً لا يتأثر بمرور الزمن.

لكن هذا العصر الذهبي لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. في نهاية الأمر، ومع استمرار الزيادة في عدد السكان ستصبح الأراضي كلها مشغولة. وما أن تختفي حدود الأرض المشاع، حتى

القسط الأعظم من التقدم التكنولوجي يتم بهدوء وبطريقة غير ملحوظة على شكل تحسينات صغيرة ترفع من نوعية المخرجات وتزيد كميتها. إلا أنه بين الحين والآخر، تخلق التغييرات في التكنولوجيا عناوين بارزة وصوراً لا تنسى. فخلال حرب الخليج، نهل العالم للتفوق الهائل الذي أعطته الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية - طائرة الشبح، والقنابل «الذكية»، والصواريخ المضادة للصواريخ - للولايات المتحدة وحلفائها على خصم يتسلح بتكنولوجيا متخلفة عنها ببضع سنوات فقط. التقدم في التكنولوجيا المدنية أقل إبهاراً لكنه ليس أقل أهمية في المساهمة في رفع مستويات المعيشة في اقتصاديات السوق.

ويسبب أهمية التكنولوجيا في رفع مستوى الحياة، فقد انشغل علماء الاقتصاد في التفكير بطرق تشجيع التقدم التكنولوجي. وبات واضحاً أن التقدم التكنولوجي ليس مجرد عملية ميكانيكية لإيجاد منتجات وطرق تصنيع أفضل. بل إن الإبداع السريع يتطلب بث روح تؤمن بالمجازفة والمبادرة. خذ مثلاً صناعة الحاسوب في الولايات المتحدة، حيث لا يمكن إلا للمتحمسين مجازاة تيار هذه الصناعة، وبصعوبة، وخوض مجالات التجديد في صنع الحاسوب وبرامجياته. فلماذا تزدهر روح المجازفة الرأسمالية هنا ولا تزدهر في روسيا، وهي وطن العديد من العلماء، والمهندسين، والرياضيين العظام؟ أحد الأسباب الرئيسية هو تلك التركيبية من روح الانفتاح على المعرفة والبحث وحوافز أرباح السوق الحر في «سيليكون فالي» مقارنة مع أجواء السرية، وكنتم الأصوات التي كان يتبعها التخطيط المركزي في موسكو.

يلخص الجدول ٢٨ - ٢ عجالات التنمية الاقتصادية الأربعة.

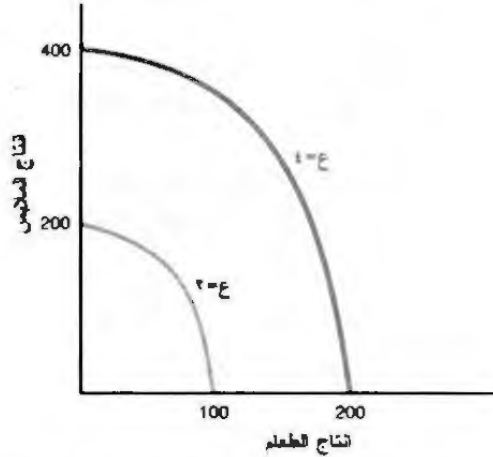
نظريات التنمية الاقتصادية

عملياً يحبذ الجميع التنمية الاقتصادية^(١). لكن هناك خلافات قوية حول أفضل الطرق لبلوغ هذا الهدف. فبعض صنّاع السياسة وعلماء الاقتصاد يشددون على الحاجة إلى زيادة رؤوس الأموال المستثمرة. في حين يدافع آخرون عن دفع عمليات البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي، وثمة فئة ثالثة تؤكد على دور القوى العاملة الأفضل تعليماً.

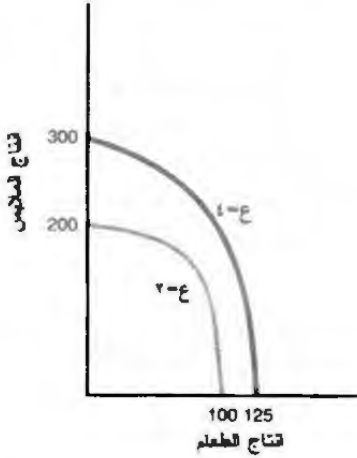
لطالما درس علماء الاقتصاد مسألة الأهمية النسبية لمختلف العوامل، ودورها في تحديد التنمية. وسوف ندرس في المبحث التالي النظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، التي تقدم توضيحاً للقوى الدافعة الكامنة خلف التنمية. وفي القسم الأخير من هذا الجزء، سنرى ما يمكن أن نتعلمه عن التنمية من الأنماط التاريخية

(١) قد يكون أنصار البيئة الاستثناء الوحيد، الذين يشددون في بعض الأحيان على أن تقدم الاقتصاديات الصناعية قد فرض عبئاً كبيراً على موارد العالم، لذلك، لا بد من إبطاء التنمية.

(أ) عصر سميث الذهبي



(ب) علم مالفوس الكئيب



الشكل ٢٨ - ٢. الديناميكية الكلاسيكية لسميث ومالفوس

في (أ) عدم محدودية الأرض عند حدود امكانيات الإنتاج تعني أنه حين يتضاعف السكان فإن في وسع العمالة أن تنتشر وتضاعف إنتاجها من الطعام والملابس. أما في (ب) فإن محدودية الأرض تعني أن زيادة السكان من ٢ مليون إلى ٤ ملايين تؤدي إلى تناقص العوائد. لاحظ أن الإنتاج المحتمل من الغذاء ارتفع بمقدار ٢٥ بالمئة فقط رغم تضاعف مدخلات اليد العاملة. [كيف ترسم الشكل (ب) لبيان تأثير التقدم التكنولوجي؟ هل يمكن أن يزيد الطعام والملابس بمقدار يزيد عن الضعف؟]

الحدي للعمالة وبالتالي إلى انخفاض معدلات الأجر الحقيقي^(٢). إضافة إلى ذلك، يعتقد علماء الاقتصاد الكلاسيكيون أن تضارباً في المصالح ينشأ بين الطبقات ويؤدي تزايد السكان إلى ارتفاع نسبة العمالة إلى الأرض، مما ينجم عنه انخفاض معدلات الأجر وانخفاض دخل الفرد. في الوقت نفسه، يتمخض عن ذلك معدلات إيجار أعلى لكل فدان من الأرض. ويحقق أصحاب الأراضي كسباً على حساب العمالة.

إلى أي مدى يمكن أن تسوء الأمور؟ اعتقد الميجل العنيد تي. آر. مالفوس أن الضغط السكاني سيدفع الاقتصاد إلى نقطة يكون فيها العمال عند أدنى مستويات المعيشة. وعلل مالفوس ذلك، بأنه حين تكون الأجور فوق مستوى الكفاف، فإن السكان سيتزايدون؛ وإذا كانت الأجور دون مستوى الكفاف فسوف يقود ذلك إلى ارتفاع معدلات الوفاة وتناقص أعداد السكان. ولا يكون لدينا توازن مستقر في أعداد السكان إلا حين تكون الأجور عند مستوى الكفاف. وكان يؤمن بأن الطبقة العاملة مقدر لها أن تحيا حياة قاسية، وقذرة، وقصيرة. هذه الصورة القائمة قادت توماس كارلايل إلى انتقاد الاقتصاد واعتباره «علماً كئيباً».

تصير التنمية المتوازنة في الأرض والعمالة والمخرجات غير ممكنة. وسيبدأ عمال جدد بالاحتفاظ في الأراضي التي يشغلها عمال بالفعل. وتصير الأرض شحيحة، ويرتفع إيجارها لتقنين توزيعها على مختلف الاستعمالات.

لكن السكان ما زالوا يتزايدون، والناتج القومي أيضاً. لكن المخرجات لا بد أن يتزايد بنسبة أبطأ من زيادة السكان. لماذا؟ مع إضافة عمال جدد إلى مساحة ثابتة من الأرض، يصير لدى كل عامل مساحة أقل يعمل عليها، ويبدأ قانون تناقص العوائد في العمل. ويقود ازدياد نسبة العمالة إلى الأرض، إلى تراجع الإنتاج.

(٢) تعتمد النظرية في هذا الفصل على اكتشاف مهم للاقتصاد الجزئي. ففي التحليل المتعلق بتحديد الأجور في ظل أوضاع مبسطة، تشمل المنافسة الكاملة، تبين أن معدل أجر العمالة يكون مساوياً للإنتاج الحدي أو الإضافي لآخر عامل مستأجر. مثلاً، إذا ساهم العامل الأخير في إنتاج سلع قيمتها ١٢.٥ دولار في الساعة من مخرجات الشركة، عندها تكون الشركة، وفي ظل المنافسة الكاملة، مستعدة لدفع ١٢.٥ دولار في الساعة كأجر لذلك العامل. وبالمثل، فإن إيجار الأرض هو الناتج الحدي لآخر وحدة من الأرض ويحدد سعر الفائدة الحقيقي بناءً على الإنتاج الحدي لآخر وحدة منتجة من رأس المال.

يبين الشكل ٢٨ - ٢ (١) عملية التنمية الاقتصادية خلال عصر سميث الذهبي. ونرى هنا، أنه بعد أن تضاعف عدد السكان، إنتقلت حدود إمكانيات الإنتاج (ح ١١) بمقدار الضعف في جميع الاتجاهات، مبنية عدم وجود أية قيود على التنمية من الأرض أو الموارد. ويبين الشكل ٢٨ - ٢ (ب) الحالة المalthusية المتشائمة حيث يؤدي تضاعف عدد السكان إلى زيادة في إنتاج الطعام والملابس بمقدار اقل من الضعف، وينخفض بالتالي إنتاج الفرد، بسبب تكديس الناس على مساحة محدودة من الأرض ويؤدي انخفاض العوائد الى انخفاض ناتج الفرد الواحد.

التنمية الاقتصادية مع تراكم رأس المال:

النموذج الكلاسيكي الحديث

تنبؤت مالثوس كانت بعيدة جداً عن الواقع، لأنه لم يدرك أن في وسع الإبداع التكنولوجي والاستثمار في رأس المال التغلب على قانون تناقص العوائد، فالأرض لم تعد العامل المحدد للإنتاج. فقد جلبت الثورة الصناعية آلات قوية زادت الإنتاج، ومصانع جمعت فرقاً من العمال في شركات عملاقة، وسكن حديدية وسفن بخارية ربطت نقاط العالم البعيدة مع بعضها البعض، وحديدًا وفولاذًا جعل من الممكن إنتاج ماكينات أقوى وقاطرات أسرع. ومع دخول اقتصاد السوق القرن العشرين، نمت صناعات جديدة حول الهاتف، والسيارة، والطاقة الكهربائية. وصار تراكم رأس المال والتكنولوجيات الجديدة القوى المسيطرة المؤثرة في التطوير الاقتصادي.

لفهم الطريقة التي يؤثر فيها تراكم رأس المال والتغيير التكنولوجي في الاقتصاد، فإن علينا فهم النموذج الكلاسيكي الحديث في التنمية الاقتصادية (neoclassical model of economic growth) ورائد هذا المنهج هو روبرت سولو من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، والذي حصل على جائزة نوبل لعمله هذا ولساهمات أخرى في نظرية التنمية الاقتصادية. ويغدو النموذج الكلاسيكي الحديث في التنمية كإداة أساسية لفهم عملية التنمية في الدول المتقدمة وقد طبق على دراسات تجريبية لمصادر التنمية الاقتصادية.



رائد التنمية الاقتصادية. ولد روبرت أم. سولو في بروكلين ودرس في هارفرد ثم انتقل إلى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في العام ١٩٥٠. وطور في السنوات القليلة التي تلت ذلك النموذج الكلاسيكي الحديث للتنمية، وطبقه على عدد من الدراسات، مستخدماً إطار حساب النمو الذي سنناقشه في صفحات تالية من هذا الفصل. وحسب

قول اللجنة التي منحتة جائزة نوبل، «فإن ازدياد اهتمام الحكومات بالتوسع في التعليم، والبحث والتطوير قد أسلهم من هذه الدراسات. واستخدم كل تقرير طويل المدى... قامت به أية دولة، طراز سولو في التحليل».

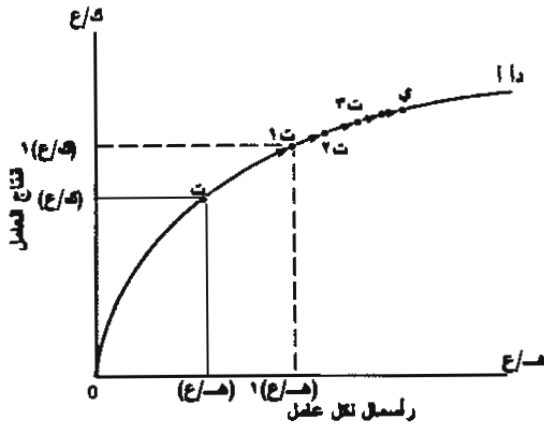
ومعروف عن سولو حماسه للاقتصاد وحبه للنكتة. وقد أعرب عن قلقه من أن تعطش بعض علماء الاقتصاد للشهرة، قادهم إلى المبالغة في معارفهم. وانتقدهم لمحاولتهم الواضحة ورغبتهم التي لا تقاوم، لدفع علومهم إلى نطاقات أبعد مما يمكنها أن تصل، والإجابة على أسئلة معقدة أدق مما يسمح به فهمنا المحدود. فلا أحد يجب أن يقول «لا أعرف».

وهو كاتب نشيط، أبدى قلقه من صعوبة شرح الاقتصاد للناس. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد فوزه بجائزة نوبل، قال سولو مازحاً، «إن مدى انتباه الناس الذين تكتب لهم أقصر من طول جملة مفيدة». ومع ذلك، وأصل سولو العمل في نموذج الخاص من الاقتصاد، وازداد استماع العالم لرائد التنمية الاقتصادية وهو يتحدث في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

الفرضيات الأساسية. يصف نموذج التنمية الكلاسيكية الحديثة اقتصاداً ينتج فيه نوع واحد فقط من المخرجات المتجانسة باستخدام نوعين من المدخلات، العمالة ورأس المال. وخلافاً لتحليلات مالثوس، فإن تنمية العمالة تحددها قوى من خارج الاقتصاد ولا تتأثر بالتغيرات الاقتصادية. أضف إلى ذلك، نفترض أن الاقتصاد تنافسي، ويعمل دائماً بتوظيف كامل. لذلك فإن في وسعنا تحليل نمو المخرجات الممكنة.

المكونات الرئيسية الجديدة في نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث هي رأس المال والتغيير التكنولوجي. سنفرض الآن أن التكنولوجيا بقيت ثابتة، وسنركز على دور رأس المال في عملية التنمية. فكيف نقيس رأس المال؟ يتكون رأس المال من سلع إنتاجية متينة تستخدم في صنع سلع أخرى. وتشمل السلع الإنتاجية مباني مثل المصانع والمساكن، ومعدات مثل الحاسوبات والأدوات الميكانيكية، ومخزون من السلع النهائية و سلع قيد الإنتاج.

تسهيلاً للبحث، سنفرض أن هناك نوعاً واحداً من السلع الإنتاجية (أو الرأسمالية) (سنسميه هـ). نقيس بعد ذلك التكوين الرأسمالي الإجمالي على أنه مجموع كمية السلع الإنتاجية. في عالم الحسابات الحقيقي، نقدر القيمة النقدية للسلع الإنتاجية وفق القيمة الدارجة لها (أي القيمة النقدية للمعدات والمباني والمخزون). فإذا كانت ع هي عدد العمال عندها تكون (هـ على ع)



الشكل ٢٨ - ٣. التنمية الاقتصادية عن طريق تكثيف رأس المال

مع ازدياد كمية رأس المال بالنسبة لكل عامل، فإن إنتاج العامل يزداد أيضاً. ويبين هذا الشكل أهمية «تكثيف رأس المال» أو زيادة حجم رأس المال المتاح لكل عامل. تذكر بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مثل التكنولوجيا، ونوعية القوى العاملة، والمصادر الطبيعية.

إضافة إلى ذلك، سيميل معدل الأجر المدفوع للعمال إلى الارتفاع مع تكثيف رأس المال. لماذا؟ لأنه صار لدى كل عامل رأس مال أكبر يعمل به ويرتفع بالتالي إنتاجه الحدي. ونتيجة لذلك، يرتفع معدل الأجر التنافسي مع زيادة الإنتاج الحدي للعمالة. وإذا، يرتفع معدل الأجور لعمال المزارع، وللعاملين في المواصلات، أو البنوك حين يزداد رأس المال لكل عامل من الانتاجية الحدية للعاملين في هذه القطاعات.

يمكننا تلخيص تأثير تكثيف رأس المال في نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث على النحو التالي:

يحدث تكثيف رأس المال حين تنمو أصول رأس المال بشكل أسرع من نمو القوى العاملة. وحين لا يكون هناك تغيير تكنولوجي، يؤدي تكثيف رأس المال إلى نمو انتاج العامل، ونمو الإنتاج الحدي للعمالة، وزيادة في الأجور؛ ويقود هذا أيضاً إلى تناقص عوائد رأس المال وبالتالي تراجع معدل العائد على رأس المال.

التحليلات الهندسية للنموذج

الكلاسيكي الحديث

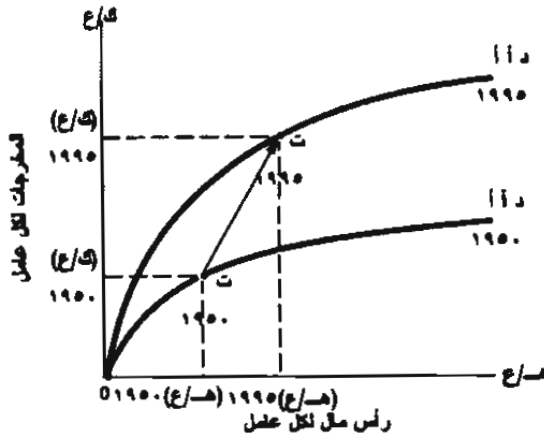
يمكننا تحليل تأثيرات التراكم الرأسمالي باستخدام الشكل ٢٨ - ٣ ويعرف المنحنى المستخدم في هذا الشكل بإسم «دالة الانتاج الاجمالي» (د ١). وبين المنحنى مقدار المخرجات التي يمكن للعامل العادي إنتاجها حسيماً تحددتها كمية رأس المال المتاحة له. في المعطيات الأساسية، التي أبقيناها ثابتة الآن، نجد كل التغيرات التي ناقشناها في بداية هذا الجزء من الكتاب -

مساوية لكمية رأس المال المتاحة لكل عامل أو «نسبة رأس المال إلى الأيدي العاملة».

تلفت الآن إلى عملية التنمية الاقتصادية. يشدد علماء الاقتصاد على الحاجة إلى تكثيف رأس المال (capital deepening) وهو العملية التي تزداد بموجبها كمية رأس المال بالنسبة لكل عامل مع مرور الزمن. ومن أمثلة تكثيف رأس المال مضاعفة المعدات الزراعية وأنظمة الري في مزرعة ما، وزيادة السكك الحديدية والطرق في المواصلات، والتوسع في استخدام الحاسوب وأنظمة الإتصال في البنوك. وحين تكثف المجتمعات استثماراتها من السلع الانتاجية في أي من هذه المجالات، وتزيد من حجم الرأسمال بالنسبة لكل عامل، تكون النتيجة زيادة إنتاجية العامل زيادة كبيرة في مجال الزراعة، والمواصلات، والصيرفة.

ما الذي يحدث لعائد رأس المال في عملية تكثيف رأس المال هذه؟ في أوضاع تكنولوجية معينة، تميل معدلات الاستثمار السريعة في المنشآت والمعدات إلى خفض مردود رأس المال (٣). ويحدث هذا لأن معظم المشاريع الاستثمارية القليلة يجري إنشاؤها أولاً، وتصير الاستثمارات اللاحقة أقل وأقل أهمية. فما إن يتم إنشاء شبكة من السكك الحديدية أو شبكة للهاتف بالكامل، حتى تقتصر الاستثمارات الجديدة على مد الخطوط إلى مناطق أقل كثافة سكانية، أو مضاعفة الخطوط القائمة. وسيكون مردود الاستثمارات الجديدة أقل من المردود العالي الذي أعطته الخطوط الأولى التي مدت في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

(٣) في ظل منافسة كاملة ومن دون أية مخاطرة أو تضخم، يكون معدل العائد على رأس المال مساوياً لسعر الفائدة الحقيقية على السندات وغيرها من الأصول المالية.



الشكل ٢٨ - ٤. التقدم التكنولوجي

ينقل دالة الإنتاج إلى أعلى

نتيجة للتقدم التكنولوجي تنتقل دالة الإنتاج الإجمالي إلى أعلى مع مرور الزمن. وهكذا تجتمع التحسينات في مجال التكنولوجيا مع تكثيف رأس المال لرفع المخرجات بالنسبة للعامل والاجر الحقيقي.

الحقيقية ثابتة.

يمكننا بيان كيف يتحرك الاقتصاد نحو حالة الثبات في الشكل ٢٨ - ٣. مع استمرار تراكم رأس المال، تستمر نسبة رأس المال إلى العمالة في الارتفاع كما هو مبين من الأسهم التي تنقلنا من ت، إلى ت، إلى ت، إلى أن نصل في النهاية إلى النقطة ي. عند تلك النقطة تكون المخرجات لكل عامل (ك/ع) ثابتة، وتتوقف الأجور الحقيقية عن الارتفاع.

ومن دون تغير تكنولوجي، تنتهي المداخل والأجور إلى حالة من الركود. وهذا بالتأكيد وضع أفضل بكثير من عالم الكفاف الذي تنبأ به مالثوس. لكن توازن المدى الطويل لنموذج التنمية الكلاسيكية الحديث يوضح أنه إذا كانت التنمية الاقتصادية تعتمد على تكديس رأس المال عن طريق تكرار إقامة مصانع شبيهة بالمصانع القائمة، واتباع أساليب الإنتاج ذاتها، فإن مستوى المعيشة سيتوقف، في نهاية الأمر، عن الارتفاع.

التغيير التكنولوجي والتنمية المستدامة

من المؤكد أن الأجور الحقيقية لم تبق راکدة خلال القرن العشرين. وهذا يبرز الدور الحاسم الذي تلعبه التغييرات التكنولوجية، التي نكرر، أنها تطوّر في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة، بحيث يمكن الحصول على مخرجات محسنة من حزمة المدخلات ذاتها. ويعني التغيير التكنولوجي أن في الامكان إنتاج المزيد من المخرجات من المقدار نفسه من مدخلات العمالة ورأس المال.

من ناحية الرسم البياني الخاص بالتنمية، ينقل التغيير التكنولوجي دالة الإنتاج الاجمالي إلى أعلى، كما هو مبين في

مساحة الأرض، والمصادر الطبيعية المتوفرة، والأهم من كل ذلك، التكنولوجيا المتاحة للمجتمع.

ما الذي يحدث حين يكسب المجتمع رأس المال؟ مع ازدياد ما يتوفر لكل عامل من رأسمال يعمل به، يتحرك الاقتصاد إلى أعلى وإلى اليمين على دالة الإنتاج الاجمالي. إفرض أن نسبة رأس المال/ العمالة ترتفع من (هـ/ع) إلى (ك/ع)، عندها يرتفع مقدار الإنتاج لكل عامل من (ك/ع) إلى (ك/ع).

ما الذي يحدث لعامل سعر العمالة ورأس المال؟ مع تكثف رأس المال، يبدأ مفعول تناقص العوائد، وبالتالي يبدأ معدل العائد على رأس المال وسعر الفائدة الحقيقي في الانخفاض. وفي الوقت نفسه، ونظراً لأنه صار لدى كل عامل رأس مال أكثر يعمل به فإن الانتاجية الحدية للعمال ترتفع، ويرتفع معها معدل الأجر الحقيقي. وقد يحدث العكس إذا انخفض مقدار رأس المال المتاح للعامل ليعمل به للسبب نفسه. مثال ذلك، تميل الحروب إلى تدمير رأس المال في الدولة، وخفض نسبة رأس المال إلى العمل، لذلك، نرى بعد الحرب ندرة في رأس المال وارتفاعاً لعوائد رأس المال. ومن هنا، يتحقق ما تحدثنا عنه بشكل موجز عن تأثير تكثيف رأس المال في الشكل ٢٨ - ٣.

الوضع الثابت على المدى الطويل.

التوازن على المدى الطويل في نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث من دون تغيير تكنولوجي؟ في النهاية، ستتوقف نسبة رأس المال إلى العمالة عن الارتفاع. «سيدخل الاقتصاد، على المدى الطويل، حالة من الاستقرار يتوقف فيها تكثيف رأس المال، ويتوقف الأجر الحقيقي عن الارتفاع، وتكون عوائد رأس المال وأسعار الفائدة

العاملين أو على عوائدهما. ومنذ الثورة الصناعية، كانت جميع الاختراعات من النوع الذي يوفر في اليد العاملة (٤).

أنماط التنمية في الولايات المتحدة

حقائق التنمية الاقتصادية

إننتقل علم الاقتصاد الحديث إلى ما هو أبعد من المناقشات النوعية والوصفية، إلى علم تجريبي بفضل الجهود التي بذلها سايمن كونزيتس، وأدوارد دينيسون، ودال جورغينسون وآخرون في جمع معطيات الحسابات القومية وتنسيقها وتحليلها. يرسم الشكل ٢٨ - ٥ التوجه الرئيسي للتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين. كما لوحظت توجهات مماثلة لدى معظم الدول الصناعية الكبرى.

يبين الشكل ٢٨ - ٥ (أ) اتجاهات الناتج المحلي الحقيقي، والتكوين الراسمالي، والسكان. السكان والعمالة ازدادوا بمقدار ٣ أضعاف منذ العام ١٩٠٠، وفي الوقت نفسه ازداد التكوين الراسمالي بمقدار عشرة أضعاف. وبالتالي، ازدادت نسبة رأس المال إلى العمال (هـ/ع) بمقدار ٣ أضعاف. ومن الواضح أن تكثيف رأس المال كان أحد ملامح القرن العشرين المهمة للرأسمالية الأمريكية.

ماذا عن نمو المخرجات؟ وهل نمت المخرجات بشكل أبداً من رأس المال، كما قد يحدث في النموذج الذي يتجاهل التغيير التكنولوجي؟ كلا. الحقيقة أن منحني المخرجات في الشكل ٢٨ - ٥ (أ) لا يقع بين منحني عاملي الإنتاج، بل فوق منحني رأس المال. مبيناً أن التقدم التكنولوجي لابد أن يزيد إنتاجية رأس المال والعمالة. والواقع، أن نسبة رأس المال إلى المخرجات - المبينة في الشكل ٢٨ - ٥ (ب) - قد انخفضت مع مرور الزمن، بدل أن ترتفع، كما هو متوقع في النموذج القائم على التواكم الراسمالي من دون تقدم تكنولوجي.

الاداء الاقتصادي، بالنسبة لمعظم الناس، يقاس بمقدار الكسب، المبين في الشكل ٢٨ - ٥ (ج) على شكل أجور حقيقية (أو أجور نقدية جرى تصحيحها لموازنة التضخم). وقد أظهرت الأجور ارتفاعاً مذهلاً طيلة هذا القرن، كما هو متوقع من نمو نسبة رأس المال إلى العمالة ومن التقدم التكنولوجي المطرد.

سعر الفائدة الحقيقي (أي سعر الفائدة النقدي ناقص معدل التضخم) مبين في الشكل ٢٨ - ٥ (د). تتقلب أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح بقدر كبير خلال الدورات الاقتصادية والحروب إلا أنها تظهر توجهاً قوياً إلى الارتفاع أو الانخفاض طيلة الفترة كلها. ويقوم التغير التكنولوجي، سواء من باب الصدفة أو بفعل الآلية الاقتصادية التي تحرك هذا النمط، بتعويض تناقص العوائد.

الشكل ٢٨ - ٤. وقد صورنا في هذا الرسم دالة الإنتاج الإجمالي لعامي ١٩٥٠ و ١٩٩٥. وبفضل التغيير التكنولوجي، انتقلت دالة الإنتاج الإجمالي إلى أعلى من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥. وبين هذا الانتقال مدى التقدم في الإنتاجية التي أطلقتها تشكيلة واسعة من العمليات والمنتجات الجديدة مثل الإلكترونيات، والحاسوبات، والتقدم في الصناعات المعدنية، وتحسن تكنولوجيا الخدمات، وما إلى ذلك.

لذلك، علينا أن نأخذ في حسابنا، إضافة إلى تكثيف رأس المال الذي بحثناه أعلاه، التقدم التكنولوجي. النتيجة الصافية هي ارتفاع المخرجات لكل عامل من (ك/ع) ١٩٥٠ إلى (ك/ع) ١٩٩٥. وبدلاً من أن يستقر الاقتصاد في حالة من الركود ارتفع انتاج العامل، وأجره، وارتفع مستوى المعيشة أيضاً.

يحتل تأثير التغيير التكنولوجي على معدلات الأرباح وأسعار الفائدة الحقيقية على أهمية خاصة. فنتيجة للتقدم التكنولوجي لا يكون شدة داع لهبوط سعر الفائدة الحقيقي. فالاختراعات تزيد من إنتاجية رأس المال، وتعديل الميل إلى هبوط نسبة الربح.

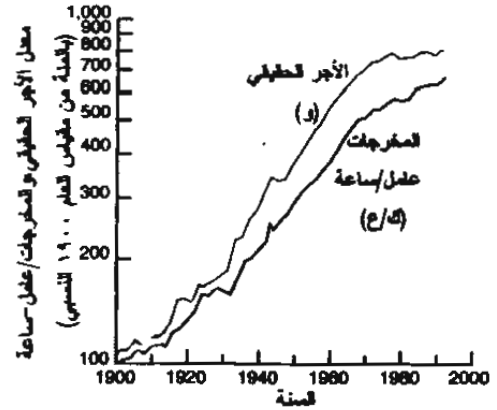
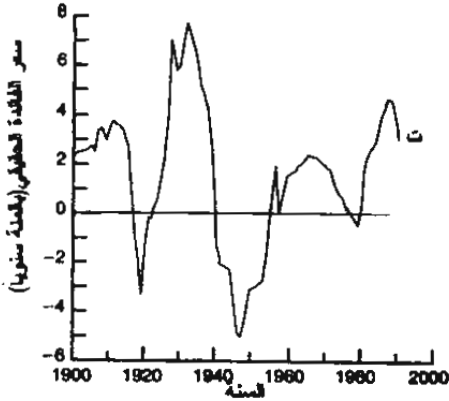
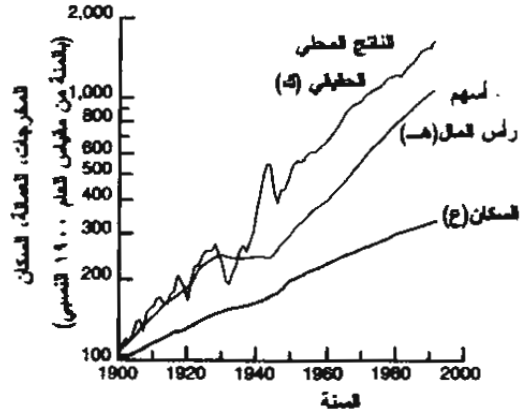
تأثير الاختراعات. الاختراعات غير متماثلة فيما تتطلبه. فبعضها يحتاج إلى رأس مال، وبعضها يحتاج إلى عمالة. مثلاً، الآلات، والجرارات الزراعية قللت من الحاجة إلى اليد العاملة، وزادت الطلب على رأس المال. لذلك يطلق على هذا النوع من الاختراعات اسم «اختراعات موفرة في اليد العاملة»، وهي تزيد الأرباح مقارنة بالأجور. الاختراعات التي تقلل من متطلبات رأس المال أكثر مما تقلل من العمالة (مثل اسخال نظام العمل اليومي متعدد النوبات) فتعتبر «موفرة في رأس المال» وهي ترفع الأجور مقارنة بالأرباح. وفي الوسط بين الاثنين تقع «الاختراعات المحايدة»، التي ليس لها تأثير رئيسي على طلب أي من هذين

(٤) أقلق تأثير الاختراعات على المجتمع البشري علماء الاقتصاد منذ الثورة الصناعية. وسوف تمكنا أدوات هذا الفصل من تحليل أنماط الاختراعات والتنمية في الاقتصاد التنافسي. ومن الأمثلة المهمة للبشرية المثال التالي: يجادل بعضهم هذه الأيام بأن الروبوتات والحاسوبات ستجعل البشر طرازاً عفا عليه الزمن من الناحية الاقتصادية. ويرون أن العمالة البشرية ستندثر كما اندثر دور الحصان في التاريخ - الذي تحول من عامل مركزي في الاقتصاد إلى أداة ترف.

لتحليل وجهة النظر هذه، تذكر أن الروبوتات هي نوع مختلف من السلع الانتاجية. ويؤدي تحول الاقتصاد إلى الروبوتات أن هذه الاختراعات ستكون ذات توفير عال في اليد العاملة. ونتيجة لذلك ستترفع أسعار الفائدة بشكل هائل، وأن الأجور ستتناقص أيضاً. وبالتالي، فإن التغير الرئيسي الذي يجب مراقبته في تحول أمريكا إلى الروبوتات هو نسبة العائد إلى رأس المال.

(أ) المخرجات، العمالة، رأس المال

(ب) نسبة رأس المال - العمالة



(د) اسعر الفائدة الحقيقي

(ج) الأجر الحقيقي والمخرجات/عامل - ساعة

الشكل ٢٨ - ٥ التنمية الاقتصادية تبدي انتظاماً مذهلاً.

(أ) نما التكوين الراسمالي أسرع من معدلات النمو السكاني والمعرض من العمالة. ومع ذلك، نمت المخرجات الكلية بشكل أسرع حتى من نمو رأس المال.

(ب) تراجع نسبة رأس المال إلى المخرجات بحدّة خلال النصف الأول من القرن العشرين لكنها بقيت ثابتة خلال العقود الأربعة الأخيرة.

(ج) نمت الأجور الحقيقية باطراد وبشكل أسرع قليلاً من متوسط إنتاجية العامل في الساعة. لاحظ تباطؤ نمو المخرجات، والأجور الحقيقية، والإنتاجية منذ العام ١٩٧٣. هل ينهي، تباطؤ الإنتاجية بنهاية الثورة الصناعية؟

(د) سعر الفائدة الحقيقي لم يكن له توجه منتظم طيلة القرن، مما يوحي بأن التغيير التكنولوجي كان يعوّض تناقص العوائد بالنسبة لتكدّيس رأس المال. (المصدر: وزارة التجارة والعمل الأمريكيتين، هيئة الاحتياطي الفدرالي، مكتب تعداد السكان، ودراسات تاريخية أجراها جون كيندرريك).



تحذير: التوجهات التاريخية ليست حتمية.
قد يوجي تواصل هذه التوجهات في عملية التنمية الاقتصادية أنها باتت حتمية ولا مناص منها - وأن في وسعنا أن نتوقع على الدوام أن يولد اقتصادنا تنمية اقتصادية سريعة في الناتج لكل عامل، والأجور الحقيقية، والمخرجات الحقيقية.

لكن لا بد من رفض وجهة نظر التنمية المستدامة هذه، لأنها لا تقرأ دروس التاريخ والنظرية الاقتصادية بالشكل الصحيح. فرغم استمرار التوجهات، فإن نظرة متمعنة تبين وجود موجات رئيسية أو انحرافات خلال عقد من الزمان أو يزيد. علاوة على ذلك، ليس هناك سبب نظري يفرض بقاء وتيرة التجديد التكنولوجي مرتفعة، بحيث تعمل على رفع مستويات المعيشة الى الأبد. ففي نهاية الامر، قد يصبح لتناقص العوائد دور أكبر، أو أن تكتسح ضرورة مكافحة التلوث والتهديد البيئي للكرة الأرضية ما يفرضه التغيير التكنولوجي. فالفترة منذ العام ١٩٧٣ - التي تعتبر أحد معالم انخفاض المخرجات، والأجور الحقيقية، والناتج لكل عامل - هي تذكير لنا بأن ليس هناك من قانون اقتصادي يضمن بأن يستمر المستقبل في توفير تنمية كبيرة في المداخليل بناء على ما خبرناه طيلة القرن العشرين.

وفي حين أن توجهات التاريخ الاقتصادي السبعة ليست مثل قوانين الفيزياء الجامدة فإنها تصور حقائق أساسية عن التنمية في الحقبة الحديثة. فكيف تتناسب مع نظريتنا في التنمية الاقتصادية !

التوجهان الأول والثاني - معدلات الأجور الأعلى حين يتكثف رأس المال ينسجم تماماً مع نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث المبين في الشكل ٢٨ - ٣. التوجه الثالث - القائل بأن حصة الأجور قد ارتفعت ببطء شديد - هو مصادفة مهمة تنسجم مع تشكيلة واسعة من دالات الانتاج التي تربطك مع ع إضافة إلى هـ.

إلا أن التوجهين الرابع والخامس يحذرنا من أن التغيير التكنولوجي لا بد وأن يكون له دور هنا، فإن الشكل ٢٨ - ٤ مع صورته عن التقدم التكنولوجي، هو أكثر واقعية من الحالة الثابتة التي يصورها الشكل ٢٨ - ٣. فلا يمكن الحفاظ على معدل ثابت من الربح، أو معدل ثابت، أو متراجع، من نسبة رأس المال إلى المخرجات إذا كانت نسبة هـ إلى ع ترتفع في عالم لا تتغير تكنولوجيات! لأنها، إذا ما أخذت مجتمعة، تتعارض مع القانون الأساسي لتناقص العوائد عند تكثيف رأس المال. لذلك علينا أن ندرك الدور الحاسم الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في تفسير

المخرجات لكل عامل - ساعة هي الخط الثاني في الشكل ٢٨ - ٥ (د). وكما هو متوقع من تكثيف رأس المال والتقدم التكنولوجي، ارتفع ك/ع باطراد.

حقيقة أن الأجور ارتفعت بالمعدل ذاته كما المخرجات لكل عامل لاتعني أن العمالة قد استولت على كل ثمار التقدم في الإنتاجية. بل تعني أن العمالة قد حصلت على الحصة ذاتها من مجمل الانتاج تقريباً، كما حصل رأس المال على الحصة ذاتها تقريباً طيلة الفترة. الواقع أن نظرة متمعنة إلى الشكل ٢٨ - ٥ (د) تبين أن الأجر الحقيقي قد نما بشكل أسرع قليلاً من نمو المخرجات لكل عامل - ساعة خلال العقود التسعة الماضية. ويفترض هذا التوجه صعوداً بطيئاً في حصة العمالة من الناتج المحلي، مع تراجع طفيف في حصة رأس المال.

التوجهات السبعة الأساسية في التنمية الاقتصادية

يمكن تلخيص التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة بالتوجهات التالية:

- **التوجه الأول.** نما السكان والقوى العاملة لكن بمعدلات أقل بكثير من نمو التكوين الرأسمالي، ونتج عن ذلك تكثيف لرأس المال.
- **التوجه الثاني.** طيلة فترة القرن العشرين، كان هناك توجه تصاعدي قوي في معدلات الأجور الحقيقية.
- **التوجه الثالث.** حصة الأجور والرواتب من الدخل القومي ازدادت بقدر قليل للغاية على المدى الطويل.
- **التوجه الرابع.** كان هناك تآرجح كبير في أسعار الفائدة ومعدل الربح، خاصة خلال الدورات الاقتصادية، لكن لم يكن هناك أي توجه تصاعدي أو تنازلي قوي طيلة فترة القرن العشرين.
- **التوجه الخامس.** بدلاً من الارتفاع بشكل مطرد، كما هو متوقع من قانون تناقص العوائد مع عدم وجود تغيير تكنولوجي، فإن نسبة رأس المال إلى المخرجات قد تراجعت بالفعل منذ العام ١٩٠٠. ولم تتغير إلا بقدر قليل بعد العام ١٩٥٠.
- **التوجه السادس.** كانت نسب الادخار والاستثمار القومية إلى الناتج المحلي مستقرة طيلة معظم القرن العشرين. ومنذ العام ١٩٨٠، إنخفض معدل الادخار القومي بحدة في الولايات المتحدة.
- **التوجه السابع.** بعد زوال آثار الدورة الاقتصادية، نما الناتج القومي بمعدل يقترب من ٣ بالمائة سنوياً. نمو المخرجات كان أعلى بكثير من المعدل المرجح لنمو رأس المال، والعمالة والمدخلات من الموارد، مما يوجي بأن الابتكارات التكنولوجية لعبت دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية.

التوجهات السبع للتنمية الاقتصادية الحديثة. وتؤكد نماذجنا ما يوحى به حدسنا.

مصادر النمو الاقتصادي

رأينا أن اقتصاديات السوق المتقدمة تنمو عن طريق زيادة العمالة ورأس المال، إضافة إلى التغير التكنولوجي أيضاً. لكن ما هي نسب مساهمة كل من العمالة، ورأس المال، والتكنولوجيا؟ للإجابة على هذا السؤال، ننقل إلى تحليل النواحي الكمية للنمو وإلى منهج مفيد يعرف بإسم حسابات التنمية. وهذا المذهب الذي طوره رواد من أمثال روبرت سولو، وجون كندريك، وأدوارد دينيسون هو الخطوة الأولى في التحليلات الكمية للنمو الاقتصادي لأي بلد.

منهج حسابات النمو ^(٥). تعتمد الدراسات التفصيلية للنمو الاقتصادي على ما يُعرف بإسم حسابات النمو (growth accounting). وهذا الأسلوب ليس ميزانية عامة، أو حساباً للناتج القومي من النوع الذي بحثناه في الفصول السابقة، بل هو محاولة لفصل مساهمات المكونات المختلفة التي تدفع توجهات النمو التي سبق ورأيناها.

في نموذجنا المبسط في الشكل ٢٨ - ٤، يمكن توزيع تنمية المخرجات (ك) على ثلاثة مصادر مختلفة: نمو العمالة (ع)، ونمو رأس المال (هـ)، والتجديد التكنولوجي ذاته. إذا تجاهلنا مؤقتاً التغير التكنولوجي، فإن افتراض ثبات العوائد بالنسبة إلى الحجم تعني أن ١ بالمئة نمو في ع مع ١ بالمئة نمو في هـ ستقود إلى ١ بالمئة نمو في المخرجات.

لكن افترض أن ع قد نمت بمقدار ١ بالمئة ونمت هـ بمقدار ٥ بالمئة. قد يغرينا ذلك أن نخمن بأن ك ستنمو بمقدار ٣ بالمئة، أي بمقدار المتوسط البسيط للعدين ١ و ٥، لكن ذلك خطأ. لماذا هو خطأ؟ لأن كلا العاملين لا يساهمان بالضرورة بالقدر نفسه في المخرجات. فحقيقة أن ثلاثة أرباع الدخل القومي تعزى إلى العمالة والربع فقط لرأس المال توحى أن نمو العمالة سيساهم في المخرجات أكثر مما يساهم نمو رأس المال.

إذا كان معدل نمو العمالة يحظى بثلاثة أضعاف وزن رأس المال، عندها يمكننا حساب الجواب على النحو التالي: ك ستنمو بمعدل ٢ بالمئة سنوياً (= $\frac{2}{3} \times ١ + \frac{1}{3} \times ٥$). ونضيف إلى نمو المدخلات التغير التكنولوجي ونحصل بالتالي على جميع مصادر النمو.

(٥) يغطي هذا البحث مواد متقدمة، يمكن للمحاضرات المختصرة الانتقال إلى الموضوع التالي مباشرة.

لذلك يتبع نمو المخرجات السنوي المعادلة الأساسية التالية في حسابات النمو:

% تنمية

$$= \frac{3}{4} (\% \text{ نمو ع}) + \frac{1}{4} (\% \text{ نمو هـ}) + \text{ت ت} \quad (١)$$

حيث «ت ت» تمثل التغير التكنولوجي (أو عامل الانتاجية الكلية) الذي يرفع الانتاجية $\frac{3}{4}$ و $\frac{1}{4}$ هي المساهمات النسبية لكل مدخل من المدخلات الاقتصادية، وفق حصته من الدخل القومي (من البديهي استبدال هذه الكسور بكسور جديدة إذا تغيرت نسب حصص العوامل).

ولشرح مقدار التنمية للفرد الواحد، يمكننا حذف ع كمصدر منفصل للتنمية. الآن، باستخدام حقيقة أن لرأس المال ربع الحصة من المخرجات، نستنتج من المعادلة (١):

$$\% \text{ نمو ع} / \text{ك} = \% \text{ من نمو ك} - \% \text{ نمو ع}$$

$$= \frac{1}{4} (\% \text{ من نمو ع} / \text{هـ}) + \text{ت ت} \quad (٢)$$

تبين هذه العلاقة بوضوح كيف يمكن أن يؤثر تكثيف الرساميل على ناتج الفرد إذا كان التقدم التكنولوجي صفراً. فالناتج للعامل الواحد قد ينمو بمقدار ربع نمو رأس المال للعامل الواحد فقط مما يعكس تناقص العوائد.

تبقى نقطة أخيرة. يمكننا قياس نمو ك، ونمو هـ، ونمو ع عبارة على حصص كل من هـ زائد ع. لكن كيف يمكننا قياس ت ت (التقدم التكنولوجي) ؟ لا يمكننا قياسه. بل علينا أن نستدل على ت ت من الناتج المتبقي بعد حساب مخرجات ومدخلات المكونات الأخرى. وهكذا، إذا تفحصنا المعادلة أعلاه، تحسب ت ت عن طريق الطرح من المعادلة (١) كالتالي:

$$\text{ت ت} = \% \text{ من نمو ك}$$

$$- \frac{2}{4} (\% \text{ من نمو ع}) - \frac{1}{4} (\% \text{ من نمو هـ})$$

تمكنا هذه المعادلة من الإجابة على أسئلة في غاية الأهمية حول النمو الاقتصادي. أي جزء من تنمية المخرجات للفرد الواحد يعزى لتكثيف رأس المال، وأي جزء يعزى للتقدم التكنولوجي؟ وهل يتقدم المجتمع بقوة الإبداع وخفض الاستهلاك الحالي؟ أم أن ارتفاع مستوى معيشتنا كان بفضل إبداعات المخترعين وإقدام الرواد من المجازفين الرأسماليين ؟

مثال عددي. لتحديد مساهمات العمالة ورأس المال، والعوامل الأخرى في مخرجات النمو، نعوض الأرقام التي تمثل الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٣ في المعادلة رقم (٢) لحساب مقدار النمو في نصيب الفرد من الانتاج ك/ع المذكورة أعلاه. منذ العام

مساهمات مختلف العناصر في تنمية ا ن م
الحقيقية، الولايات المتحدة، ١٩٤٨ - ١٩٩٠

باللثة سنويا	الاجمالي باللثة	
٣٢٢	١٠٠	نمو ا ن م الحقيقي
١٨١	٥٧	مساهمة المدخلات
١٢٢	٣٨	رأس المال
٠٦	١٩	العمالة
١٢٤	٤٣	نمو الإنتاجية الكلية
٠٤	١٢	التعليم
-	٣١	تقدم المعارف والمصادر الأخرى

الجدول ٢٨ - ٣. التعليم والمعارف توازي رأس المال في
المساهمة في النمو الاقتصادي

وزعت دراسات استخدمت اساليب حسابات التنمية النمو في ا ن م
في القطاع الخاص على العوامل المساهمة فيه. وقد وجدت دراسات
شاملة حديثة أن نمو رأس المال مسؤول عن ٣٨ باللثة من نمو
المخرجات. أما التعليم، والتغير التكنولوجي، ومصادر أخرى فهي
مسؤولة عن ٤٣ باللثة من مجموع النمو في ا ن م وأكثر من نصف نمو
الناتج للعامل الواحد.

المصدر: ادوارد دينيسون، «توجهات التنمية الاقتصادية في امريكا،
١٩٢٩ - ١٩٨٢ (بروكنغز، واشنطن دي. سي. ١٩٨٥)؛ وزارة العمل
الامريكية، «قياسات الانتاجية متعددة العوامل، ١٩٩٠، آب ١٩٩٣.

التحكم في توجيه المخرجات ناحية الاستثمار (بعيداً عن
الاستهلاك) هي الشيء الوحيد الذي عوض عن عدم كفاءة النظام.
بهذا نكون قد اختتمنا استعراضنا التمهيدي لعملية النمو
الاقتصادي. وسنتقل الآن إلى القسم ب لنبحث كيف أن نظرية
الطلب الاجمالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية النمو الاقتصادي. وفي
الفصول التالية، سنربط نظرية العرض والطلب بمواضيع مهمة في
السياسة الاقتصادية الحالية.

١٩٠٠ نمت ع بمقدار ١.٣ باللثة سنوياً، ونما ه بمقدار ٢.٥
باللثة سنوياً، في حين نمت ك بمقدار ٣.١ باللثة سنوياً، وهكذا،
باستخدام الطرق الحسابية نجد أن:

$$\% \text{ من نمو } \frac{1}{4} = \left(\frac{\%}{\text{من نمو } \frac{1}{4}} \right) + \text{ت ت}$$

تصبح:

$$١.٨ = \frac{1}{4} (١.٢) + \text{ت ت} = ٠.٣ + ١.٥$$

وهكذا، نجد أنه من أصل ١.٨ باللثة زيادة سنوية من الناتج
لكل عامل فإن ٠.٣ باللثة نقطة تعزى إلى تكثيف رأس المال، في
حين أن الجزء الأكبر، ١.٥ باللثة سنوياً، قد حدث بفضل ت ت
(التغير التكنولوجي).

دراسات تفصيلية. قامت دراسات معمقة شاملة
بتحخيص الحسابات البسيطة هذه لكنها توصلت إلى نتائج
مماثلة تماماً. ويمثل الجدول ٢٨ - ٣ نتائج الدراسات التي
أجرها ادوارد دينيسون، وتحليلات وزارة العمل الامريكية حول
التنمية خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٩١. خلال هذه الفترة نمت
المخرجات (التي قياست كمخرجات اجمالية للقطاع الخاص)
بمعدل نسبته ٣.٣ باللثة سنوياً، في حين ساهم نمو المدخلات
(رأس المال، والعمالة، والأرض) بمقدار ١.٩ باللثة نقطة سنوياً.
وبالتالي يكون **معامل الانتاجية الكلية** (total factor
productivity) - أي معدل نمو المخرجات ناقصاً معدل نمو
جميع المدخلات، أو ما أطلقنا عليه ت ت في الفقرات السابقة -
١.٤ باللثة سنوياً.

أكثر من نصف النمو في المخرجات الولايات المتحدة يمكن
أن يعزى إلى نمو العمالة ورأس المال. والعامل الآخر المتبقي يمكن
أن يعزى إلى التعليم، والتجديد، وفورات الحجم، والتقدم العلمي،
وعوامل أخرى.

تبدى دولاً أخرى أنماطاً مختلفة من النمو. مثال ذلك،
استخدام العلماء حسابات التنمية لدراسة حالة الاتحاد
السوفيياتي، الذي نما بسرعة كبيرة منذ بداية الثلاثينات وحتى
منتصف عقد الستينات. لكن يبدو أن معدل النمو العالي قد جاء
بشكل أساسي من مخططات الزيادة الجبرية في مدخلات
العمالة ورأس المال. وخلال السنوات الأخيرة من حياة الاتحاد
السوفيياتي أخذت الانتاجية في التراجع، بعد تعمق الفساد الذي
ضرب أجهزة التخطيط المركزي واختلال وظائفها، وفقدان
الحوافز. بالاجمال، كان النمو في الإنتاجية الكلية في الاتحاد
السوفيياتي قبل انهياره، أبداً منه في الولايات المتحدة وغيرها من
دول اقتصاد السوق الكبرى. وكانت قدرة الحكومة المركزية على

إلى منحنى العرض الإجمالي طويل المدى (Long-run aggregate supply schedule). وتظهر هذه العلاقة على شكل منحنى ط أ عمودي، منحنى لا تولد زيادة مستوى الأسعار فيه أية زيادة في إجمالي المخرجات المعروضة. وقد كررنا هذا القسم لشرح هذه النقاط الأساسية.

محددات العرض الإجمالي

يعتمد العرض الإجمالي بشكل أساسي على مجموعتين بارزتين من القوى: المخرجات الممكنة، وسلوك الأجور - الأسعار. دعونا ندرس كل واحد من هذه المؤثرات.

المخرجات الممكنة

الأساس الذي يقوم عليه العرض الإجمالي هو القدرة الانتاجية للاقتصاد. أو المخرجات الممكنة. ذكرنا في الفصل ٢١ أن المخرجات الممكنة تمثل الكمية القصوى التي يمكن للاقتصاد إنتاجها وأن يحافظ في الوقت نفسه على ثبات الأسعار. أي أن، المخرجات الممكنة لبلد ما هي أقصى ما يمكن إنتاجه بالنظر لما يتوفر لهذا البلد من تكنولوجيا، ومهارات إدارية، ورأس مال، وعمالة، ومصادر طبيعية.

على المدى الطويل، يعتمد العرض الإجمالي بشكل أساسي على المخرجات الممكنة. وبالتالي، يتحدد ط أ على المدى الطويل بالعوامل نفسها التي تؤثر في التنمية طويلة المدى: كمية ونوعية الأيدي العاملة المتوفرة، كمية المعدات والسلع الإنتاجية التي يستخدمها العمال، مستوى التكنولوجيا، وما إلى ذلك. وتحليلات هذا الفصل لتوجهات النمو على المدى الطويل في الاقتصاد تدور حول تنمية المخرجات الممكنة ومحددات العرض.

لأغراض كمية، يستخدم الاقتصاد الكلي بشكل عام التعريف التالي للمخرجات الممكنة.

الناتج المحلي الإجمالي الممكن هو أعلى مستوى من المخرجات القومية يمكن الحفاظ عليه. بشكل عام، نحن نقيس «أ ن م» الممكن على أنه مستوى المخرجات التي قد يتم إنتاجها عند مستوى منخفض معدل البطالة يعرف باسم «معدل البطالة الطبيعي». بالنسبة للولايات المتحدة في أواسط عقد التسعينات، تراوحت تقديرات معدل البطالة الطبيعي ما بين $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{2}$ بالمثل من القوى العاملة.

شرحنا في القصول السابقة كيف أن المخرجات، والعمالة، والأسعار تتحدد في الاقتصاد عن طريق التفاعل ما بين العرض والطلب. وقد ركزنا انتباهنا، حتى الآن، على الطلب الإجمالي ومحدداته. مثلاً، بيّنا أن ازدياد مشتريات الحكومة، وتعزيزها للطلب الإجمالي، يمكن أن ترفع الأسعار وتزيد المخرجات.

ولم يكن هدفنا من ذلك التقليل من أهمية العرض الإجمالي (ع أ). فقد أدرك علماء الاقتصاد خلال العشرين سنة الماضية أن العرض الإجمالي - الذي يصف كمية السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها وفق مستوى سعر معين - معهم للغاية لفهم تطور الاقتصاد. على المدى القصير، تعتمد فاعلية السياسات الاقتصادية الحكومية في محاربة الركود الاقتصادي على سلوكيات العرض الإجمالي. أما على المدى الطويل، لفترة عقد أو أكثر من الزمن، فإن النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة العرض الإجمالي.

التمييز ما بين العرض الإجمالي على المدى القصير وال المدى الطويل مهم للغاية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي. على المدى القصير، يعمل العرض الإجمالي مع الطلب الإجمالي لتحديد ارتفاعات وانخفاضات الدورة الاقتصادية. أما على المدى الطويل: فإن نمو العرض الإجمالي - أكثر من نمو الطلب الإجمالي - هو الذي يفسر سبب تمتع الأمريكيين بمستويات معيشة أعلى بكثير مما تمتعوا به قبل ١٠٠ عام.

أسس العرض الإجمالي

تذكر أن العرض الإجمالي يصف سلوك الجانب الانتاجي من الاقتصاد. ويمكننا رسم منحنى العرض الإجمالي أو منحنى ع أ بوصفه المنحنى الذي يبين مستوى الناتج القومي الكلي الذي سيتم إنتاجه عند كل مستوى من مستويات الأسعار، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

عند تحليل العرض الإجمالي، فإن من المهم التمييز ما بين منحنيات ط أ وفقاً للإطار الزمني. فعلى المدى القصير (بضعة شهور أو سنة)، ننظر إلى منحنى العرض الإجمالي قصير المدى (Short-run aggregate supply schedule). وتظهر هذه العلاقة على شكل منحنى ط أ يميل إلى أعلى - منحنى يرافق ارتفاع الأسعار فيه زيادة في إنتاج السلع والخدمات.

أما على المدى الطويل (عدة سنوات أو عقد أو أكثر) فننظر

المخرجات الممكنة
المدخلات

الكميات المتوفرة من رأس المال والعمالة، والأرض تحدد المدخلات للعملية الانتاجية. نفترض المخرجات الممكنة أن بطاقة اليد العاملة والموارد الأخرى هي عند أدنى حد لها وتتماشى مع تضخم ثابت. نمر المدخلات يزيد المخرجات الممكنة والعرض الإجمالي.

التكنولوجيا
والكفاءة

تتأثر المخرجات الممكنة بمستويات الكفاءة والتكنولوجيا التي تستخدمها الأعمال. التجديد والتحسينات التكنولوجية تزيد مستوى المخرجات الممكنة.

الأجور والتكاليف
الأجور

الأجور الأدنى تقود إلى خفض تكاليف الانتاج (مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة). انخفاض التكاليف لمخرجات ممكنة معينة يعني أن الكميات المعروضة ستكون أكبر عند أي مستوى من مستويات الأسعار.

أسعار الاستيراد

مع انخفاض الأسعار الأجنبية أو زيادة سعر الصرف تنخفض أسعار المستوردات وهذا يقود إلى انخفاض تكاليف الانتاج ورفع العرض الإجمالي.

تكاليف مدخلات
أخرى

إنخفاض أسعار النفط أو التخفيف من أعباء القواعد التنظيمية المتعلقة بالبيئة. تخفض تكاليف الانتاج وتزيد بالتالي من العرض الإجمالي.

الجدول ٢٨ - ٤. يعتمد العرض الإجمالي على
المخرجات الممكنة وتكاليف الانتاج.

العرض الإجمالي يربط مجموع المخرجات المعروضة بمستوي الأسعار. ويمكن خلف منحني ط ١ عوامل أساسية للإنتاجية ممثلة بالمخرجات الممكنة وبنية التكلفة. العوامل المدرجة في الجدول قد تزيد العرض الإجمالي، وتنقل منحني ط ١ إلى أسفل أو إلى اليمين.

الجزء (١) من الشكل أن زيادة في مستوى المخرجات الممكنة من دون أي تغيير في تكاليف الانتاج قد تنقل منحني العرض الإجمالي إلى الخارج من ع ١ إلى ع ١١. وإذا ارتفعت تكاليف الانتاج من دون أي تغيير في المخرجات الممكنة، فإن المنحني سيتحرك إلى أعلى. من ع ١ إلى ع ٢١، كما هو مبين في الشكل ٢٨ - ٦ (ب).

تمثل المخرجات الممكنة كمية المخرجات التي يمكن عرضها إذا كان الطلب الإجمالي ينمو بسلسلة، ولا يواجه المزودون أية معوقات. وهي تتطابق مع نقطة معينة على منحني العرض الإجمالي. إلا أنه، ويسبب عدم استقرار التكلفة، والتقلبات في الطلب الإجمالي، قد يجد الاقتصاد نفسه عند نقاط أخرى على منحني العرض الإجمالي. وفي أوقات الركود، قد تنتج قطاعات الأعمال مستوى أقل من المخرجات الممكنة؛ وفي فترات الضغط الكبير، مثل أوقات الحرب، قد تنتج أكثر من هذا المستوى. وإذا حاول الاقتصاد إنتاج أكثر من مستوى مخرجاته الممكنة، فإن الأسعار ستبدأ في الارتفاع أسرع فأسرع مع القيام باستغلال الموارد بشكل مكثف. أما إذا كان الاقتصاد ينتج أقل من إمكانياته، فسوف تنتشر البطالة وتزداد الطاقات غير المستغلة. بين الحدين المتطرفين، الإستغلال العالي للقدرات، والارتفاع الكبير في عدم توظيف مدخلات الإنتاج، يقع مستوى المخرجات الذي نصفه بالمخرجات الممكنة.

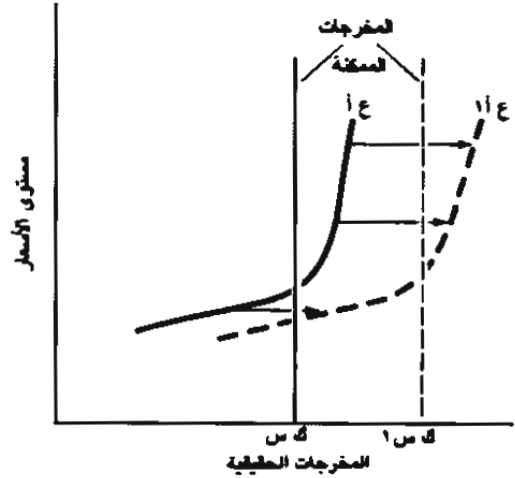
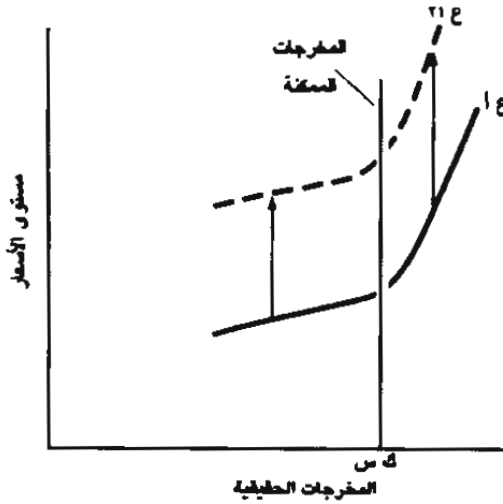
من الواضح أن المخرجات الممكنة هي هدف غير ثابت. فمع نمو الاقتصاد تزداد المخرجات الممكنة أيضاً، وينتقل منحني العرض الإجمالي إلى اليمين. ويبين الشكل ٢٨ - ٤ المحددات الرئيسية للعرض الإجمالي، مقسمة إلى عوامل تؤثر في المخرجات الممكنة وفي تكاليف الانتاج.

تكاليف المدخلات

لا يتأثر منحني العرض الإجمالي بالمخرجات الممكنة وحسب، بل بالتغيرات في تكاليف الانتاج أيضاً. فحين ترتفع تكاليف الإنتاج، تكون قطاعات الأعمال مستعدة لعرض كمية معينة من الانتاج فقط عند سعر أعلى. مثال ذلك، إذا ارتفعت تكاليف المدخلات بحيث أدت إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج بالضبط، عندها يكون السعر الذي ستعرض فيه قطاعات الأعمال سلعها مضاعفاً. وينتقل منحني ع ١ صاعداً بحيث أن سعر وكمية (س ك) كل نوع من المخرجات سوف يستبدل بـ (٢س، ك).

يبين الجدول ٢٨ - ٤ بعض عوامل التكلفة التي تؤثر في العرض الإجمالي. وأهم هذه التكاليف حتى الآن هي الأجور، التي تشكل ثلاثة أرباع التكلفة الكلية في بلد مثل الولايات المتحدة، أما في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، مثل اقتصاد الدول الاسكندنافية أو هونغ كونغ، فإن تكاليف الاستيراد تلعب دوراً أكبر من الأجور في تحديد العرض الإجمالي.

فكيف يمكننا رسم العلاقة ما بين المخرجات الممكنة والتكاليف، والعرض الإجمالي؟ يوضح الشكل ٢٨ - ٦ تأثير التغير في المخرجات الممكنة وتكاليفها على العرض الإجمالي. ويبين



الشكل ٢٨ - ٦. كيف يؤثر نمو المخرجات الممكنة وزيادة التكاليف على العرض الإجمالي؟

في (أ)، الزيادة في المخرجات الممكنة من دون زيادة في تكاليف الإنتاج تنقل ط ١ ناحية اليمين من ط ١ إلى ط ١١. وبين ترتفع تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع تكاليف الإستهلاك، مثلاً، مع بقاء المخرجات الممكنة دون تغيير، ينتقل منحني ط ١ عمودياً إلى أعلى. من ط ١ إلى ط ٢ كما في الشكل (ب).

كان منحني العرض الإجمالي مسطحاً أو منحنداً أو حتى عمودياً. العديد من اقتصاديي المدرسة الكينزية (Keynesian school) يؤكدون أن منحني ع ١ مسطح نسبياً على المدى القصير. وهذا يعني أن للتغيرات في الطلب الإجمالي تأثيرات مهمة ودائمة على المخرجات. منهج آخر يمثله علماء الاقتصاد الذين يميلون إلى المدرسة الكلاسيكية (classical school) في الاقتصاد الكلي. تؤكد هذه المدرسة على قوى التعديل الذاتية التي تعمل من خلال آلية السعر. ووفقاً لوجهة النظر هذه، ليس هناك سوى قدر ضئيل، أو لا شيء، من البطالة الإجبارية أو الهدر في الدورة الاقتصادية. ولسياسات إدارة الطلب الإجمالي قدر طفيف من التأثير، أو لا تأثير إطلاقاً، على المخرجات أو البطالة. من ناحية دالة ع ١، يؤكد المنهج الكلاسيكي على أن منحني ع ١ شديد الانحدار أو حتى عمودي. لذلك، فإن التغيرات في الطلب الإجمالي لها تأثير بسيط ومؤقت على المخرجات.

الواقع أن لكل وجهة نظر ميزات في ظروف معينة. كما هو مبين في الشكل ٢٨ - ٨. منحني ع ١ قصير المدى إلى اليمين يميل إلى الأعلى، أو كينزي (نسبة إلى كينز). وهو يشير إلى أن المؤسسات تكون مستعدة لزيادة مستوى مخرجاتها تجارياً مع ارتفاع الأسعار، خاصة حين تكون مستويات المخرجات

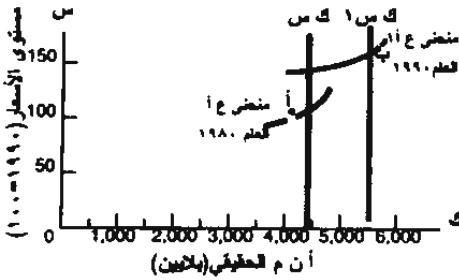
إنتقال منحني ع ١ في عالم الواقع معروض في الشكل ٢٨ - ٧. المنحنيات هنا هما تقديرات تجريبية واقعية لعامين مختلفين، ١٩٩٠ و ١٩٩٠. الخطان العموديان المسميان «ك س» و «ك س ١» يشيران إلى مستويات المخرجات الممكنة في العامين. ووفقاً للدراسات، فقد نمت المخرجات الممكنة الحقيقية بنسبة ٢٥ بالمئة خلال تلك الفترة.

ونرى في الشكل أن منحني ع ١ قد تحرك إلى الخارج مرتفعاً عن عقد الثمانينات. والسبب في الانتقال إلى الخارج هو زيادة المخرجات الممكنة الناجمة عن النمو في القوى العاملة وفي رأس المال، علاوة على التحسينات التي طرأت على التكنولوجيا. أما تحرك المنحني إلى أعلى فبسببه الزيادة في تكاليف الإنتاج، وزيادة الأجور، وأسعار المستوردات، والتكاليف الأخرى للإنتاج. وإذا ما جمعنا زيادة التكاليف ونمو المخرجات الممكنة نحصل على إنتقال منحني العرض الإجمالي المبين في الشكل ٢٨ - ٧.

العرض الإجمالي على المدى القصير والمدى الطويل

إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في الاقتصاد الكلي المعاصر تتعلق بتحديد العرض الإجمالي. والموضوع الرئيسي للخلاف هو ما إذا

العرض الاجمالي والمخرجات الممكنة



الشكل ٢٨ - ٧. في الواقع، أنتقال منحنى العرض الكلي يجمع ما بين زيادة التكلفة والزيادة في امكانيات الانتاج .

منخفضة. بكلمة أخرى، حين يرتفع الطلب الاجمالي، تكون المؤسسات مستعدة لعرض المزيد من المخرجات إذا كان في وسعها زيادة أسعارها مع زيادة المخرجات.

لكن تجدر الملاحظة أن التوسع في المخرجات لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية على المدى القصير. وعند زيادة المخرجات، يظهر نقص في الأيدي العاملة، وتقترب المصانع من العمل بكامل طاقتها. أضف إلى ذلك، يمكن للمؤسسات التجارية أن ترفع أسعارها دون أن تخسر زبائنهم للمنافسين. لذلك، عند زيادة الانتاج فوق مستوى المخرجات الممكنة، فإن جزءاً كبيراً من التجاوب مع ازدياد الطلب يأتي على شكل زيادة في الأسعار وجزءاً أصغر يأتي من ازدياد المخرجات. أما من ناحية منحنى العرض الاجمالي، فإن هذا يعني أن منحنى ع ١ سيكون مسطح نسبياً إلى يسار الخط الممثل لمستوى المخرجات الممكنة، أي حين يكون مستوى الانتاج الجاري أقل من مستوى الانتاج الممكن. وسيزداد ميل منحنى ع ١ حدة مع ازدياد الانتاج، وكلما ابتعدنا إلى اليمين عن مستوى الانتاج الممكن .

وبعكس ذلك، يصور الشكل ٢٨ - ٨ (ب) استجابة العرض الاجمالي، على المدى الطويل، لمختلف مستويات الأسعار. ونرى هنا أن منحنى ع ١ على المدى الطويل يكون عمودياً أو كلاسيكياً، مع تطابق الانتاج الجاري مع مستواه الممكن. وفي الحالات الكلاسيكية، فإن مستوى الانتاج المعروض يكون مستقلاً عن مستوى السعر.

لماذا يختلف ع ١ قصير المدى عن

ع ١ طويل المدى؟

لماذا يختلف سلوك العرض الاجمالي طويل المدى عن العرض الاجمالي على المدى القصير؟ ولماذا ترفع المؤسسات أسعارها ومخرجاتها على المدى القصير عند زيادة الطلب الاجمالي؟ وبالعكس ذلك، لماذا تؤدي الزيادة في الطلب إلى تغير الأسعار وليس إلى تغير المخرجات على المدى الطويل؟

مفتاح هذه الأحاجي يكمن في الطريقة التي تتحدد بها الأجور والأسعار في اقتصاديات السوق الحديثة. فبعض عناصر التكاليف «غير مرنة» أو «جامدة» على المدى القصير. ونتيجة لانعدام المرونة هذا، تستجيب قطاعات الأعمال إلى المستويات المرتفعة من الطلب الاجمالي بإنتاج وبيع مستويات أعلى من المخرجات. بكلمة أخرى، نظراً لأن بعض عناصر التكلفة ثابتة على المدى القصير، تجد المؤسسات أن من المربح لها رفع الأسعار وبيع كمية إضافية من المخرجات مع ازدياد الطلب الاجمالي.

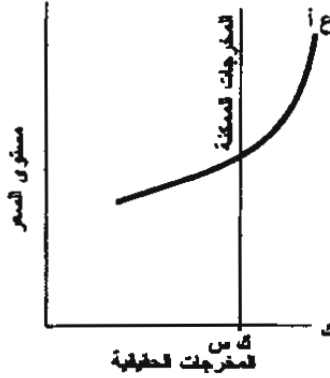
إفرض أن طفرة من الإنفاق الإضافي قد حدثت. فإن المؤسسات تعرف أن الكثير من تكاليف إنتاجها ثابتة من الناحية النقدية - مثلاً، العمال يتقاضون ١٥ دولاراً في الساعة، والإيجار هو ١٥٠٠ دولار شهرياً، وما إلى ذلك. فإذا تمكنت هذه المؤسسات من زيادة إنتاجها بنجاح رداً على تلك الطفرة في الإنفاق، فسوف تجد أن من المربح لها أيضاً زيادة إنتاجها. وهكذا، على المدى القصير، وقبل أن يجري تعديل الأجور والإيجارات وغير ذلك من التكاليف النقدية الثابتة، تستجيب المؤسسات إلى زيادة الطلب الاجمالي بزيادة كل من المخرجات والأسعار. وهذا الترابط الإيجابي ما بين الأسعار والمخرجات موضع في منحنى ع ١ المسائل صعوداً في الشكل ٢٨ - ٨ (أ).

أشرنا مرات عدة إلى التكاليف «غير المرنة» أو «الجامدة». فما هي أمثلة ذلك؟ الأجور هي أهم هذه التكاليف. ف لأسباب عدة، تتعدل الأجور ببطء حين تتغير الأوضاع الاقتصادية. فإذا كان العمال منظمين في نقابات، مثلاً، فإنهم يتقاضون أجورهم وفقاً للعقود النقابية طويلة الأمد التي تحدد معدلات الأجور (مع تعديل جزئي رداً على تغير الأسعار). ومعدلات الأجور التي تواجهها المؤسسات التجارية في اتفاقيات العمل الدائمة، تكون ثابتة من الناحية النقدية. وحتى حين لا يكون العمال منظمين في نقابات، فنادرًا ما تزداد الأجور أكثر من مرة واحدة في السنة. كما أن من غير المعتاد خفض الأجور أو الرواتب بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة، إلا في حالة مواجهة إحدى الشركات لخطر الإفلاس.

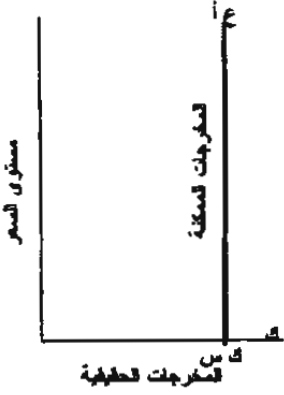
الشكل ٢٨ - أ. يكون منحنى ع ١ مسطح نسبياً على المدى القصير ويتحول إلى عمودي على المدى الطويل.

يميل منحنى ع ١ على المدى القصير في الشكل (أ) إلى أعلى لأن الكثير من التكاليف ليست مرنة. لكن الأسعار والأجور الجامدة تصبح غير جامدة مع مرور الزمن، لذلك فإن منحنى ع ١ في (ب) يكون عمودياً وتتحدد المخرجات بالناتج المحلي الممكن. هل يمكنك أن تعرف السبب في أن الاقتصاديين الكينزيين في (أ) قد يأملوا في تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق التلاعب بالطلب الإجمالي، في حين لا يستطيع الاقتصاديون الكلاسيكيون في (ب) فعل ذلك؟

(أ) المدى القصير



(ب) المدى الطويل



جميع عناصر التكاليف قد تكيفت تماماً، ستواجه المؤسسات النسبة ذاتها من السعر إلى التكلفة التي كانت سائدة قبل حدوث التغيير في الطلب. ولن يكون لدى المؤسسات أي حافز لزيادة مخرجاتها. لذلك يكون منحنى ع ١ عمودياً، الأمر الذي يعني أن مستوى المخرجات المعرضة يكون مستقلاً عن مستويات التكاليف والأسعار.

العرض الإجمالي لاقتصاد ما سيختلف عن المخرجات الممكنة على المدى القصير بسبب عناصر التكلفة غير المرنة. وعلى المدى القصير، تستجيب المؤسسات إلى زيادة الطلب برفع الإنتاج والأسعار. وعلى المدى الأطول، حيث تتجاوب التكاليف مع مستويات الأسعار الأعلى، فإن معظم هذا التجاوب، أو كله، يتخذ شكل أسعار أعلى، والقليل منه، أو لا شيء، على شكل مخرجات أعلى، وتبعاً لذلك، يكون منحنى ع ١ على المدى القصير مائلاً إلى أعلى، ومنحنى ع ١ على المدى الطويل عمودياً. لأنه بمرور وقت كافٍ تتكيف جميع التكاليف.

بهذا ننهي مقدمتنا حول النمو الاقتصادي والعناصر الأساسية للعرض الإجمالي. وسوف نعمق في الفصل التالي فهماً بدراسة أسواق العمل والبطالة وأسباب التضخم والدورة الاقتصادية، وأخيراً مآزق السياسة الذي تواجهه جميع اقتصاديات السوق.

الأسعار والتكاليف الأخرى تكون بالمثل، جامدة على المدى القصير. فحين تستاجر إحدى الشركات مبنى، فإن الإيجار يبقى ثابتاً لمدة سنة كاملة أو أكثر، ويكون الإيجار محدداً بقيمة نقدية. أضف إلى ذلك، توقع المؤسسات عقوداً مع مزودي المواد تحدد الأسعار التي يجب دفعها مقابل المواد الأولية أو القطع. وبعض الأسعار محدّد بموجب الأنظمة الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بمنتجات مثل الكهرباء، والوقود، والماء، والخدمات الهاتفية المحلية.

ما الذي يحدث على المدى الطويل؟ في نهاية الأمر، تصبح العناصر غير المرنة والجامدة من التكلفة - عقود الأجور، واتفاقيات الإيجار، والأسعار الخاضعة لأنظمة الحكومة، وما إلى ذلك - غير جامدة وقابلة للتفاوض. فلا يمكن للمؤسسات فرض معدلات أجر ثابتة إلى الأبد. فسرعان ما تدرك القوى العاملة بأن الأسعار قد ارتفعت، وتصر على زيادات تعويضية في الأجور. في النهاية تتكيف جميع الأجور مع ارتفاع الأسعار. وإذا ارتفع مستوى الأسعار بمقدار س بالمثل بسبب ارتفاع الطلب، فإن القيمة النقدية للأجور، والإيجارات والأسعار الخاضعة لأنظمة الحكومة ستتحرك في حدود س بالمثل أيضاً.

ما أن تتكيف التكلفة مع ارتفاع الأسعار، حتى تصبح المؤسسات غير قادرة على تحقيق ربح من المستويات الأعلى من الطلب الإجمالي. وسيعود مستوى المخرجات إلى مستوى توازنه ضمن حدود المخرجات الممكنة على المدى الطويل، وبعد أن تكون

أ - توجهات النمو لدى الدول

١ - يشق العرض الإجمالي من قدرة الاقتصاد على الإنتاج، أي من المخرجات الممكنة. وتدرس تحليلات التنمية الاقتصادية العوامل التي تقود إلى نمو المخرجات الممكنة على المدى الطويل.

٢ - بمراجعة تجارب الدول عبر المدى والزمن، نرى أن الاقتصاد يقوم على أربعة عجلات للتنمية الاقتصادية: (١) وفرة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى؛ (٢) كمية ونوعية القوى العاملة؛ (٣) التكوين الرأسمالي؛ وربما الأهم من كل ذلك (٤) التغيير والتجديد التكنولوجي الذي يسمح بانتاج مخرجات أكثر من القدر ذاته من المدخلات. إلا أنه ليس هناك تركيبة موحدة تجمع هذه المكونات، وكما رأينا اتبعت الولايات المتحدة، وأوروبا، والدول الآسيوية مسارات مختلفة لتحقيق النجاح الاقتصادي.

٣ - تشرح النماذج الكلاسيكية لسميث ومالثوس التطور الاقتصادي من خلال العلاقة بين الأرض والسكان. وفي غياب التغيير التكنولوجي، فإن ازدياد أعداد السكان سيستنفد في النهاية ما هو معروض من أرض مجانية. وستؤدي زيادة الكثافة السكانية إلى تحريك قانون تناقص العوائد، لذلك، ينجم عن التنمية إزدياد إيجار الأرض وانخفاض الأجور التنافسية. ويتحقق التوازن المalthوسي حين تنخفض الأجور إلى حد الكفاف، الذي هو الحد الأدنى الكافي لمعيشة السكان. لكن الواقع أن التغيير التكنولوجي قد حافظ على استمرار التطور الاقتصادي في الدول الصناعية عن طريق مواصلة دفع منحنى إنتاجية الأيدي العاملة إلى أعلى.

٤ - يشكل التراكم الرأسمالي مع وجود عمالة مكتملة له جوهر التحليلات الحديثة في نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث. ويستخدم هذا المنهج أداة تعرف بإسم دالة الإنتاج الكلي، التي تربط العمالة ورأس المال بمجموع الناتج المحلي الممكن. وفي غياب التغيير التكنولوجي والتجديد فإن زيادة مقدار رأس المال لكل عامل (أو تكثيف رأس المال) لن تقابله زيادة موازية في المخرجات لكل عامل بسبب تناقص نسبة العوائد إلى رأس المال. وبالتالي، فإن تكثيف رأس المال قد يخفض معدل مردود رأس المال (الذي يساوي سعر الفائدة الحقيقية في ظل منافسة من دون مخاطرة).

٥ - يدفع التغيير التكنولوجي دالة الإنتاج الكلي إلى أعلى، عن

طريق زيادة المخرجات الممكنة التي يمكن إنتاجها من حزمة معينة من المدخلات، مما يوفر المزيد من المخرجات من القدر ذاته من مدخلات العمالة ورأس المال.

٦ - هناك العديد من توجهات التنمية الاقتصادية يمكن رؤيتها من بيانات هذا القرن. من النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها إزدياد أجور ومخرجات ساعة العمل باطراد، رغم حدوث تباطؤ ملحوظ منذ بداية عقد السبعينات؛ وأن سعر الفائدة لم يظهر أي توجه بارز؛ وأن نسبة رأس المال إلى المخرجات قد تراجعت. التوجهات الرئيسية جاءت منسجمة مع نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث مضافاً إليه التقدم التكنولوجي. وبالتالي، تؤكد النظرية الاقتصادية مقولة التاريخ الاقتصادي - بأن التقدم التكنولوجي يزيد إنتاجية المدخلات ويحسن الأجور ومستويات المعيشة.

٧ - التوجه الأخير، يثير تواصل النمو في المخرجات الممكنة طيلة فترة القرن العشرين السؤال المهم حول مصادر التنمية الاقتصادية، وبتطبيق الأساليب الكمية، استخدم علماء الاقتصاد حسابات التنمية لاثبات أن المصادر «المتبقية» - مثل التجديد والتعليم - توازي، في تأثيرها على تنمية الناتج المحلي الإجمالي أو إنتاجية القوى العاملة، تكثيف رأس المال.

ب - أسس العرض الإجمالي

٨ - يبين العرض الإجمالي العلاقة بين المخرجات التي ترغب قطاعات الأعمال في إنتاجها، ومستوى الأسعار العام، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. العوامل الكامنة خلف العرض الإجمالي هي: (أ) المخرجات الممكنة، وتحدها مدخلات العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية المتاحة للاقتصاد علاوة على التكنولوجيا أو الكفاءة في استخدام هذه المدخلات؛ (ب) تكاليف المدخلات، مثل الأجور، وأسعار النفط والأسعار الأخرى للطاقة، وأسعار المستوردات. التغيير في هذه العوامل سينقل منحنى ع ١.

٩ - المنهجان الرئيسيان لتحديد المخرجات هما وجهتي النظر الكلاسيكية والكيبنزية (١) وجهة النظر الكلاسيكية تنص على أن الأسعار والأجور مرنة، لذلك فإن أية زيادة في العرض أو الطلب سرعان ما تطفأ وتتحقق عمالة كاملة بعد حدوث صدمة في ط ١ أو ع ١. وجهة النظر الكلاسيكية تُمثل في منحنى ع ١ عمودي. (ب) تنص وجهة النظر الكيبنزية على أن الأسعار والأجور تكون جامدة على المدى القصير بسبب عدم

ع ١ صاعداً إلى أعلى، لأن الأجر والأسعار ليس لديها الوقت الكافي لتتكيف بالكامل، وبين أن قطاعات الأعمال ستعرض الزيد من المخرجات مقابل مستوى أعلى من السعر. وبمعكس ذلك، يكون لدى الأجر والأسعار وقتاً للتكيف بشكل كامل مع الصدمات، لذلك تعامل منحني ع ١ على أنه عمودي أو كلاسيكي. أما على المدى الطويل، فتتحدد المخرجات بالامكانات التي تمتلكها الدولة وتطور الطلب الإجمالي الذي سيؤثر على الأسعار بدلاً من المخرجات.

مرونة العقود، مثل عقود أصحاب العمل - النقابات. في اقتصاد من هذا النوع تتجاوب المخرجات بشكل إيجابي مع المستويات الأعلى من الطلب الإجمالي لأن منحني ع ١ يكون مسطح نسبياً، خاصة عند المستويات المتدنية من المخرجات. وفق تصور كينزي، قد يعاني الاقتصاد من فترات طويلة من البطالة المتواصلة لأن الأجر والأسعار تتكيف ببطء مع الصدمات، ويسير التوازن لتحقيق العمالة الكاملة ببطء.

١٠ - الجمع بين وجهات النظر الكلاسيكية والكينزية يميز المدى الطويل عن المدى القصير. على المدى القصير، يكون منحني

مفاهيم للمراجعة

نظرية النمو الاقتصادي	- التوجهات السبع للنمو الاقتصادي	- العوامل الكامنة خلف انتقال منحني العرض الإجمالي
- العجلات الأربعة للتنمية:	- حسابات التنمية	- العرض الإجمالي: دور المخرجات الممكنة وتكاليف الإنتاج
- العمالة، الموارد، رأس المال، التكنولوجيا	% تنمية ك = $\frac{1}{4} (\% \text{ تنمية ع}) + \dots$	- مدى ع ١ القصير مقابل مداه الطويل.
- عصر سميث الذهبي	% تنمية ك/ع = $\frac{1}{4} (\% \text{ تنمية ه/ع}) + ت$	- وجهة النظر الكلاسيكية في العرض الإجمالي مقابل الكينزية.
- أرض ماثوس المحدودة	أسس العرض الإجمالي	- الأجر والأسعار المرنة مقابل الجامدة
- نموذج التنمية الكلاسيكي الحديث	- العرض الإجمالي، منحني ع ١	
- نسبة رأس المال إلى العمالة		
- إرتفاع ع / ه مع تكثيف رأس المال		

أسئلة للمراجعة

- ١ - وفقاً للمعطيات الاقتصادية فإن مستوى المعيشة للعائلة في العام ١٩٩٣ يبلغ سبعة أضعاف مستواه في العام ١٩٠٠. ما الذي يعنيه ذلك من ناحية أنماط الإستهلاك الفعلية؟ ناقش مع والديك أو أحد أقاربك الأكبر منك سناً كيف هو مستوى معيشتك اليوم مقارنة مع مستوى معيشة أبائهم؛ قارن بين المستويين.
- ٢ - «إذا قامت الحكومة بتقديم دعم مالي للعلم والاختراع وسيطرت على الكساد التضخمي والدورات الاقتصادية، سنرى نمواً اقتصادياً قد يذهل علماء الاقتصاد الكلاسيكيين». اشرح ما يعنيه الكاتب من هذا البيان.
- ٣ - «مع نمو في عدد السكان مقداره صفر ومن دون أي تغيير تكنولوجي، فإن تواصل التراكم الراسمالي سيدمر في النهاية الطبقة الواسمالية». اشرح السبب في أن سيناريو من هذا النوع قد يقود إلى سعر فائدة حقيقية مقداره صفر، وإلى اختفاء الأرباح.
- ٤ - بافتراض أن حصة العمالة تبدي توجهاً تصاعدياً طفيفاً، وأن نسبة رأس المال إلى العمالة تبدي توجهاً تنازلياً طفيفاً، وأن سعر الفائدة تتذبذب بشدة، وأن نسبة صافي الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاص غير مستقرة، فهل ستفاجأ إذا كان التوجه الرئيسي المذكور في الفصل السابق سيتذبذب بشدة في المستقبل؟
- ٥ - تذكر معادلة حساب التنمية (١) التي أشرنا إليها في هذا الفصل. احسب نمو المخرجات إذا كانت العمالة تنمو بمعدل ١ بالمئة سنوياً، ورأس المال ينمو بمعدل ٤ بالمئة سنوياً، ومقدار التغيير التكنولوجي هو $\frac{1}{4}$ بالمئة سنوياً. كيف يمكنك الإجابة عن التغيير إذا:
 - ١ - تباطأ نمو العمالة ليصبح صفرأ بالمئة سنوياً.
 - ب - ازداد نمو رأس المال ليصبح ٥ بالمئة سنوياً.
 - ج - للعمالة ورأس المال حصص متساوية من أ ن م.
 احسب أيضاً لكل واحد من هذه الأوضاع معدل نمو

المخرجات لكل عامل.

٦ - إشرح بدقة المقصود بمنحنى العرض الإجمالي. ميز بين التحركات على طول المنحنى وانتقال المنحنى. ما الذي يمكن أن يزيد المخرجات بالتحرك على طول المنحنى ع ١؟

وما الذي يمكن أن يزيد المخرجات بانتقال منحنى ع ١؟

٧ - شكل جدولاً موازياً للجدول ٢٨ - ٤، مبيناً أحداث قد تقود إلى «زيادة» العرض الإجمالي (استخدام خيالك بدلاً من استخدام الأمثلة ذاتها).

٨ - ما هو تأثير كل من الأمور التالية على منحنى ع ١ على المدى القصير وال المدى الطويل إن كان هناك أي تأثير، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة؟

١ - ازدياد المخرجات الممكنة بمقدار ٢٥ بالمئة.

ب - الاحتياطي الفدرالي رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم.

ج - حرب في الشرق الأوسط أدت الى مضاعفة أسعار النفط العالمية.

د - أقنع المدافعون عن البيئة الحكومات بفرض قواعد تنظيمية مكلفة على جميع الاستثمارات الجديدة واستخدام الطاقة بهدف كبح المخرجات في قطاعات الموارد الطبيعية.

٩ - أرسم خط ح ١١ (حدود إمكانيات الإنتاج) يعكس الشكل ٢٨

٢ - (ب) زائد التغيير التكنولوجي. إشرح السبب في أن

تنبؤات مالتوس خاطئة مستخدماً الشكل الجديد.

١٠ - قد يناقش شخص متشائم أن العام ١٩٧٣ كان نهاية التوسع العظيم الذي بدأته الثورة الصناعية. على فرض أن جميع ملامح الحقبة الماضية ما زالت موجودة حتى يومنا هذا «باستثناء» أن التغير التكنولوجي والتجديد قد توقف. كيف ستبدو التوجهات السبعة خلال العقود القادمة؟ ما الذي سيحدث للأجر الحقيقي؟ ما هي الخطوات التي يمكن اتباعها للرد على التوجهات الجديدة وإعادة الاقتصاد إلى مساره السابق؟

١١ - مسألة متقدمة: يخشى الكثيرون أن تفعل الروبوتات بالإنسان ما فعله الجرار الزراعي والسيارات بالخيول - حيث تواجعت أعداد الخيول تراجعاً هائلاً منذ بداية هذا القرن بعد أن جعل التغير التكنولوجي الخيول وسيلة اقتصادية عفا عليها الزمن. إذا عاملنا الروبوتات كنوع منتج من هـ، فما الذي سيفعله إدخالها الى الصورة بنسبة رأس المال إلى العمالة في الشكل ٢٨ - ٣؟ هل يمكن أن تنخفض المخرجات الكلية مع ثبات اعداد القوى العاملة؟ في ظل أية ظروف قد تنخفض الأجور الحقيقية؟ هل تستطيع تبين السبب في أن تشبيه الإنسان بالحصان لا يمكن تطبيقه هنا؟

الفصل ٢٩

حركات الارتفاع والانخفاض في المخرجات، والتضخم، وأسعار الفائدة، والتوظيف، تشكل الدورة الاقتصادية التي تتصف بها اقتصاديات السوق كلها. في القسم الأول من هذا الفصل، سنستعرض تاريخ الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة، ونمحص مختلف التفسيرات التي قدمها علماء الاقتصاد الكلي.

في القسم الثاني، سندرس إحدى أهم سمات الدورة الاقتصادية: البطالة. وسوف نرى أن التغييرات في البطالة تميل لأن تكون مرآة لتقلبات الدورة الاقتصادية. والتكلفة الاجتماعية التي تعكسها البطالة العالية كوقت ضائع وخسارة في الدخل، ما زالت الشغل الشاغل لاقتصاديات السوق على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على فهمنا للدورة الاقتصادية.

ويبين الشكل ٢٩ - ١ المواضيع التي سنناقشها في هذا الفصل كما يشير إلى أنها تكمل العديد من عناصر العرض والطلب الإجماليين.

بعد أن تسلحنا بأدوات العرض والطلب الإجماليين، صار بإمكاننا الهجوم على أحد أهم مواضيع الإقتصاد الكلي: أي الدورة الاقتصادية. يبين لنا التاريخ الاقتصادي أن الإقتصاد لا ينمو أبداً بطريقة سلسلة متناسقة. فسنوات من التوسع والازدهار الاقتصادي الباهر، ستتلوها سنوات من الركود الاقتصادي، أو حتى الذعر والخراب. فينخفض الناتج القومي، وتراجع الأرباح والدخل الحقيقي، وتقفز معدلات البطالة إلى مستويات غير مريحة، مع خسارة أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم.

في النهاية تصل الأزمة إلى أدنى حد لها ويبدأ الإقتصاد في استعادة عافيته. وقد يكون انتعاش الإقتصاد بطيئاً أو سريعاً. وقد لا يكون كاملاً، أو يكون قوياً بحيث يقود إلى طفرة جديدة من الإزدهار. وقد يعني الإزدهار حالة متواصلة من الطلب النشط، والكثير من فرص العمل، ورفع لمستويات المعيشة. أو قد يتخذ شكل فترة تضخمية سريعة وارتفاع في الأسعار والمضاربات، يتبعها هبوط آخر مفاجيء.

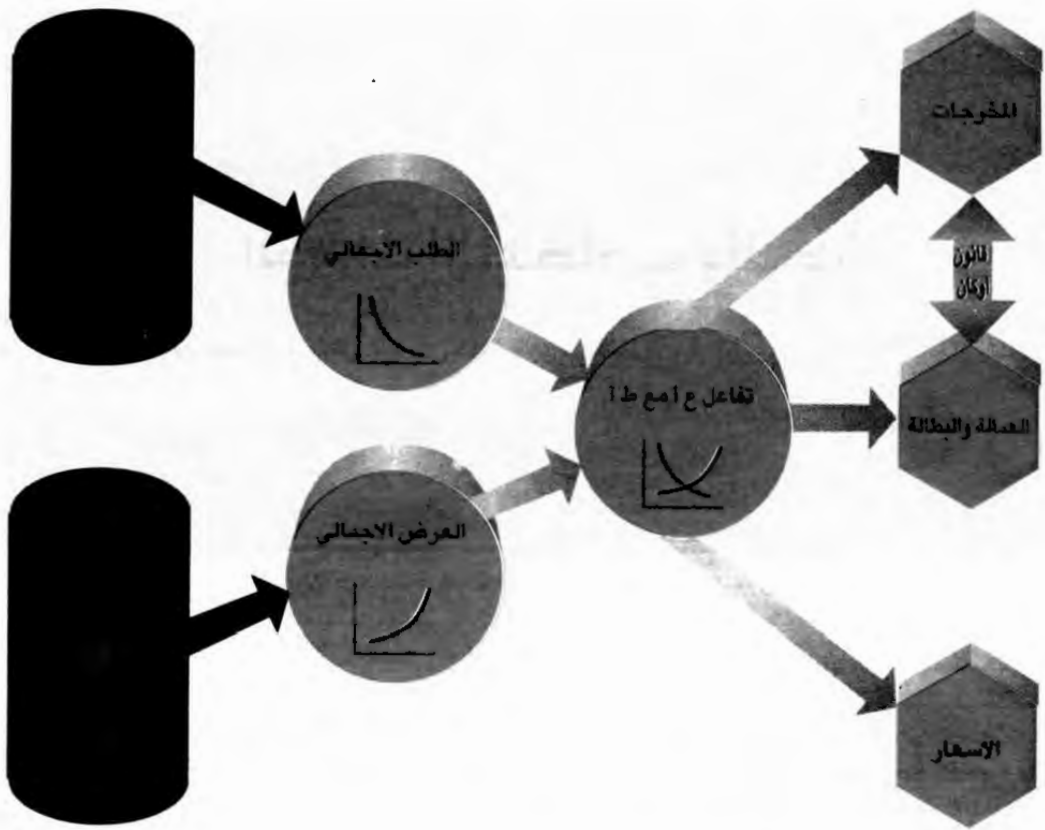
الدورة الاقتصادية

أ

سمات الدورة الاقتصادية

الدورة الاقتصادية (business cycle) هي تاراجع مجموع الناتج القومي، والدخل، والعمالة، الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات، والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الإقتصاد أو انكماشها.

تحدث الدورة الاقتصادية حين يتسارع النشاط الاقتصادي أو حين يتباطأ. بشكل أدق، نعرف الدورة الاقتصادية كالتالي:



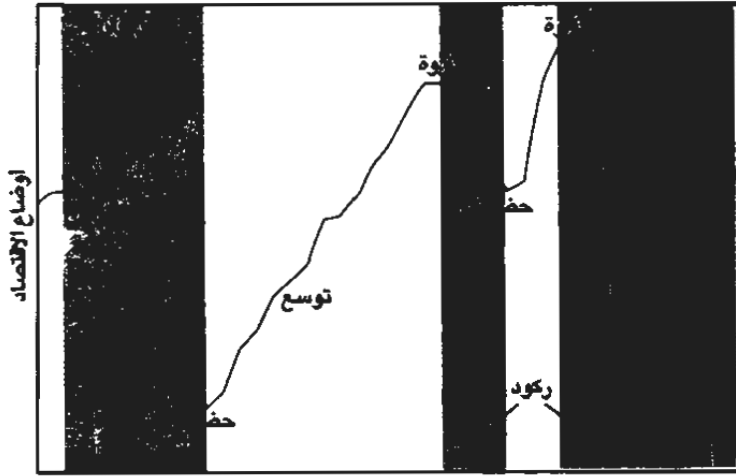
الشكل ٢٩ - ١. تعكس الدورة الاقتصادية والبطالة السمات الحتمية لاقتصاد السوق.

نبدأ بتحليل نظريات وحقائق الدورة الاقتصادية التي تجمع عناصر من العرض الاجمالي والطلب الاجمالي. ثم ندرس طريقة قياس البطالة والسبب في تقلبها على مدى الدورة الاقتصادية.

متسارع وصلت فيها المخرجات الى كامل امكاناتها في العام ١٩٩٤.

لاحظ أن للدورات أنماطاً غير منتظمة. ولا نجد دورتين اقتصاديتين متشابهتين. وليس هناك معادلة دقيقة، مثل تلك التي يمكن تطبيقها على دوران الكواكب أو حركة البندول، يمكن استخدامها للتنبؤ بالدورات الاقتصادية وتوقيتها. بل إن الدورات الاقتصادية تشبه في عدم انتظامها تقلبات الطقس. وبين الشكل ٢٩ - ٣ كيف قارع الاقتصاد الأمريكي الدورات الاقتصادية طيلة تاريخه الحديث. ويمكنك أن ترى أن الدورات أشبه بسلاسل الجبال مع مستويات مختلفة من التلال والوديان. وبعض هذه الوديان عريضة وشديدة العمق - كما حدث في فترة الكساد العظيم. وبعضها ضيق قليل العمق، كما حدث في العام ١٩٧٠.

يقسم علماء الاقتصاد الدورات الاقتصادية إلى مرحلتين رئيسيتين، «التوسع» و«الكساد». «الذروة» و«الحضيض» تحدد نقاط التفاف الدورات. وبين الشكل ٢٩ - ٢ المراحل المتتالية للدورة الاقتصادية، ويطلق على توجه الدورة الاقتصادية إلى الانخفاض ركود (recession)، والذي يعرف غالباً بأنه فترة يتراجع فيها الناتج المحلي الاجمالي لمدة لا تقل عن فصلين متتاليين. ويبدأ الركود من ذروة وينتهي إلى حضيض. ووفقاً للمنظمة التي تؤرخ لبداية ونهاية الدورات الاقتصادية، وهي المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، فقد تمتعت الولايات المتحدة بفترة طويلة من التوسع الاقتصادي بدأت من أواخر العام ١٩٨٢ وبلغت الذروة في صيف العام ١٩٩٠. وقادت ذروة العام ١٩٩٠ إلى فترة قصيرة من الركود، انتهت في آذار ١٩٩١، تلتها فترة توسع



الشكل ٢٩ - ٢. للدورة الاقتصادية فصولها، مثلها مثل فصول السنة
الدورة الاقتصادية هي التوسع والانكماش غير المنتظم للنشاط الاقتصادي.

بمجرد أن يشتم المستثمرون ربح تراجع اقتصادي. وحيث أن الطلب على القروض ينخفض في مثل هذه الأوضاع، فإن أسعار الفائدة، بشكل عام، تنخفض أيضاً. لقد تحدثنا عن حالات الركود الاقتصادي. التوسع هو الصورة المعاكسة للركود، وفيه يعمل كل واحد من العوامل المذكورة أعلاه في اتجاه عكسي.

تطبيقات اقتصادية: حكاية ثلاث حالات من

الركود الاقتصادي. بدأ ركود الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩١ رسمياً في تموز ١٩٩٠ وانتهى في آذار

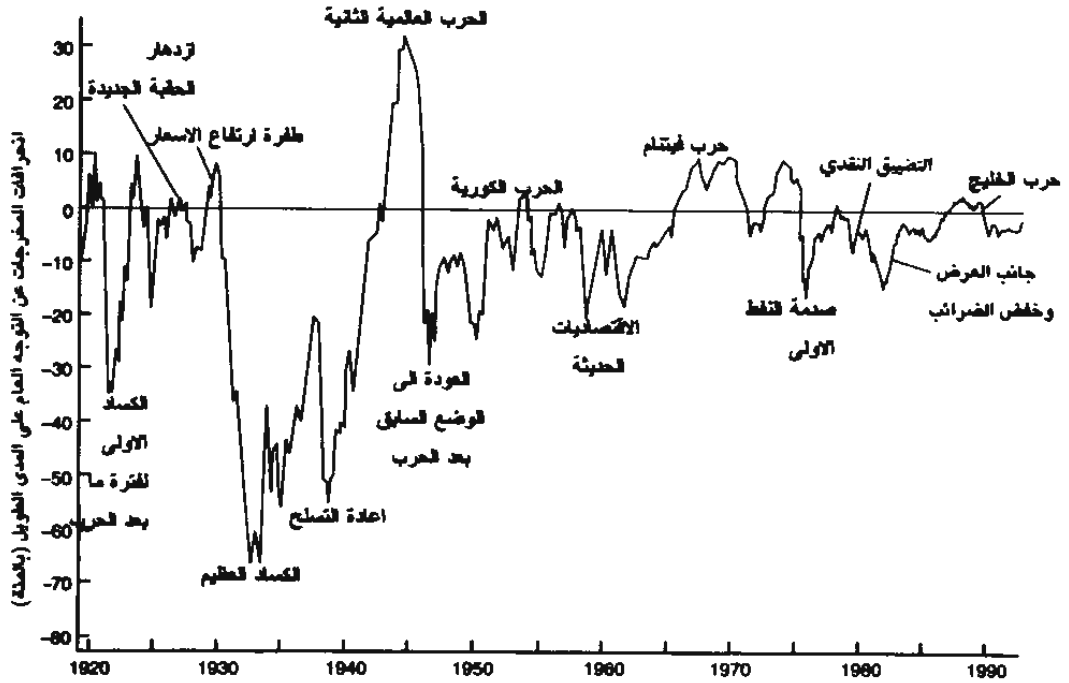


١٩٩١. خلال تلك الفترة هبط أ ن م الحقيقي بمقدار ١.٤ بالمئة. مما يجعل هذا الركود أقصر وأكثر ضحالة من الركودين الرئيسيين السابقين - الركود من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و ١٩٨١ - ١٩٨٢ - رغم أنه لم يبدو كذلك للجميع.

لكن هذه الحالات الثلاث من الركود تختلف أيضاً من ناحية قطاعات الاقتصاد التي أصيبت بشدة وتلك التي عملت بشكل جيد نسبياً. وكما يبين الشكل ٢٩ - ٤، فإن الأمر الذي ساهم بأكبر قدر في ركود الفترتين من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و ١٩٨١ - ١٩٨٢ كان انخفاض مخزون قطاع الأعمال من السلع وموارد الإنتاج في مستودعاتها. على الرغم من بقاء الطلب على السلع النهائية ثابتاً

وفي حين أن الدورات الاقتصادية ليست توائم متماثلة، فإن فيها نوعاً من التشابه المألوف. فإذا أعلن متنبئ اقتصادي موثوق أن ثمة ركود اقتصادي في الأفق، فهل هناك ظواهر معينة يجب توقعها ترافق الركود؟ فيما يلي بعض المظاهر المعتادة المصاحبة للركود:

- غالباً ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السيارات والسلع الانتاجية الأخرى بشكل غير متوقع. وحين ترد قطاعات الأعمال بكبح الانتاج، يهبط أ ن م الحقيقي. بعد ذلك بفترة وجيزة، يهبط الاستثمار في قطاع الأعمال في مجال المنشآت والمعدات بحدة أيضاً.
- ينخفض الطلب على الأيدي العاملة - في البداية يظهر الانخفاض في متوسط ساعات العمل الأسبوعي، يتبع ذلك عمليات تسريح مؤقتة وارتفاع البطالة.
- مع انخفاض المخرجات، يتباطأ التضخم. ومع تراجع الطلب على المواد الأولية، تنهار أسعارها. ومن المستبعد أن تهبط الأجور وأسعار الخدمات، لكنها تميل إلى الارتفاع بشكل أقل سرعة في حالات التراجع الاقتصادي.
- أرباح قطاعات الأعمال تنخفض بحدة في حالات الركود الاقتصادي. وتحسباً لهذا الأمر، تهبط أسعار الأسهم العامة



الشكل ٢٩ - ٣. نشاط قطاعات الأعمال منذ العام ١٩١٩

تقلب الإنتاج الصناعي دون توقف طيلة توجهه على المدى الطويل. هل يمكنك رؤية اقتصاد أكثر استقراراً طيلة السنوات الثلاثين الماضية؟ (المصدر: هيئة الاحتياطي الفدرالي، رسم التوجه من قبل المؤلفين.)

نظريات في الدورة الاقتصادية

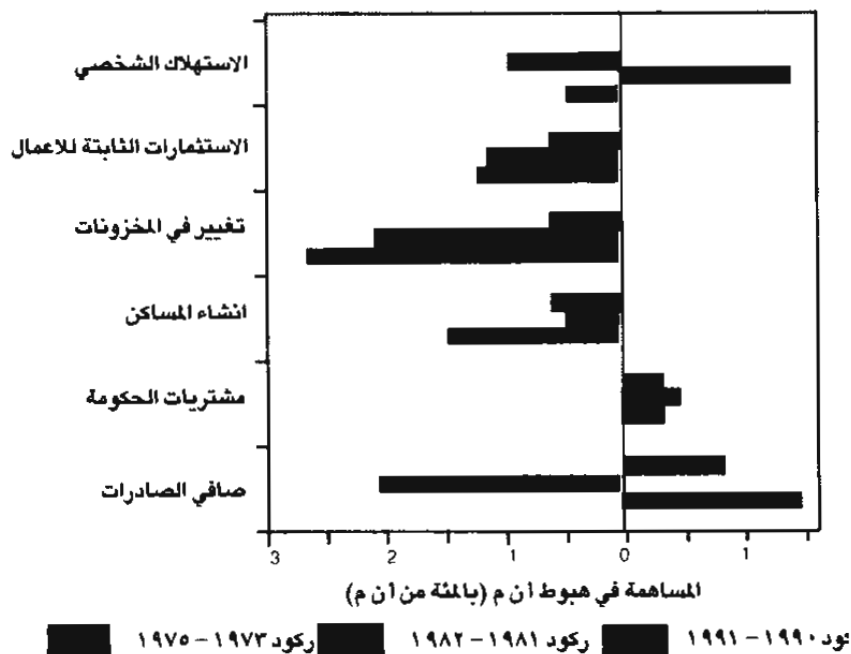
إذا نظرنا تحت غطاء الدورة الاقتصادية، نرى أن تآرجح المخرجات، والعمالة يدفع عادة، لكن ليس دائماً، إلى تقلبات الطلب الإجمالي. وبين الشكل ٢٩ - ٥ دورة نموذجية توضح كيف أن هبوطاً في الطلب الإجمالي يخفض المخرجات.

إفرض أن الاقتصاد كان في البداية في حالة توازن قصير المدى عند النقطة ب. بعد ذلك، ونتيجة لتبديل في إنفاق المستهلك، أو الحكومة، أو قطاعات الأعمال انتقل منحني الإنفاق الإجمالي ناحية اليسار إلى ط ١. فإن لم يحدث أي تغيير في العرض الإجمالي فسوف يصل الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة في ج. لاحظ أن المخرجات تراجعت من ك إلى ١ وأن الأسعار قد أصبحت أكثر انخفاضاً (أو، هبوط معدل التضخم، وفق التعبير الاقتصادي الحديث).

في حالة حدوث طفرة اقتصادية، يكون الوضع معكوساً

نسبياً. ومن الأشياء المهمة لركود الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٢ المعجز التجاري الكبير، الذي خفض المخرجات الصناعية وقاد اصحاب المصانع في الولايات المتحدة إلى فصل ملايين العمال من عملهم.

وبعكس ذلك، كانت التجارة الخارجية خلال فترة ركود ١٩٩٠ - ١٩٩١ عاملاً إيجابياً للاقتصاد. وحيث أن قطاعات الأعمال تعلمت كيف تدير مخزونها من السلع بشكل أفضل، فإن تقليص المخزون لم يكن له دور كبير في هبوط الدورة الاقتصادية. وبدلاً من ذلك، كان الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ يرجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الاستهلاك الشخصي، مقارنة مع زيادة فعلية في الاستهلاك خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢. وحيث أن مستوى الاستهلاك يقيس مدى رفاهية المعيشة، فإن انخفاض الاستهلاك قد يساعد على تفسير السبب في شعور الأمريكيين بشدة وطأة الركود الأخير.



الشكل ٢٩ - ٤. حكاية ثلاث حالات من الدورات الاقتصادية

في حين تتشابه أطوال الركود الثلاث، فإن لكل واحد منها سماته المميزة. هل يمكنك أن ترى كيف يختلف ركود الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ عن سابقيه الكبيرين؟ (الأرقام السابقة تشير إلى القطاعات التي تراجعت من الاقتصاد، في حين تشير الأرقام الموجبة إلى القطاعات التي نمت) (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية).

منحنى ع أ ناحية اليمين، ونمو سريع في المخرجات مع انخفاض متواضع في معدل البطالة، ما الذي يجب أن يحدث للأسعار (أو التضخم) في حالة توسع مصحوب بارتفاع الإنتاجية؟

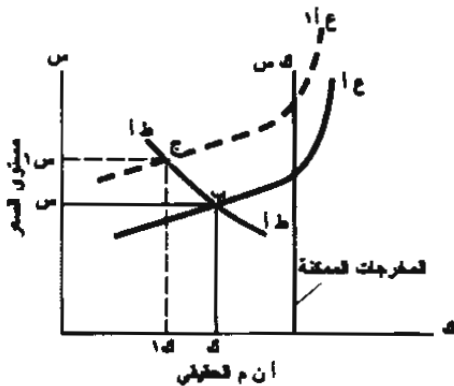
أسباب الدورة الاقتصادية

على مدى سنوات عدة كانت موضوعات الاقتصاد الكلي تشحن بالمناقشات الحادة حول أسباب الدورة الاقتصادية. وما الذي يدفع الطلب الإجمالي، أو العرض الإجمالي إلى التحرك فجأة؟ فلماذا تهبط في اقتصاديات السوق هبات باردة حيناً، حيناً ساخنة؟ هناك سلسلة لا نهاية لها من التفسيرات، لكن من المفيد تقسيم مختلف النظريات إلى فئتين، خارجية وداخلية. النظريات «الخارجية» ترى أن جذور الدورة الاقتصادية تعود إلى تقلبات عوامل من خارج النظام الاقتصادي - مثل الحروب، والثورات، والانتخابات، وأسعار النفط، واكتشاف الذهب، وهجرات، ومن اكتشاف أراض وموارد جديدة، وفي الاختراقات العلمية والتجديدات التكنولوجية،

بالطبع. في هذه الحالة ينتقل منحنى ط أ إلى اليمين، وتقترب المخرجات من إمكانات أن م أو ربما تجاوزتها، وترتفع الأسعار (والتضخم).

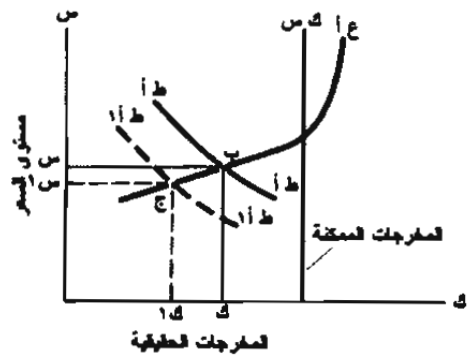
في بعض الأحيان، تبدأ الدورة الاقتصادية بسبب تحول في العرض الإجمالي. ومن الأمثلة التقليدية حالات الركود التي حدثت في السبعينات، وكانت تنطلق بسبب قيام حرب، أو ثورة في الشرق الأوسط تقود إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. ونظراً لأن النفط هو أحد مدخلات الانتاج المهمة، فإن ارتفاع أسعار النفط ينقل منحنى العرض الإجمالي إلى أعلى، ويؤدي إلى انخفاض المخرجات، كما هو مبين في الشكل ٢٩ - ٦.

صدمة عرض مواتية حدثت في الفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، حين استفادت الولايات المتحدة من إنتاجية عالية غير عادية ونمو في المخرجات الممكنة، وربما تغذت من «تخفيض حجم» الشركات المساهمة وتكثيف استخدام الحاسوب. وكانت النتيجة انتقال



الشكل ٢٩ - ٦. صدمة في العرض تؤدي إلى مخرجات أقل وأسعار أعلى

إذا ارتفع سعر أحد المدخلات المهمة مثل النفط أو المستوردات، فإن الزيادة تتسبب في انتقال منحنى ع ١ إلى أعلى. ونتيجة لذلك، يهبط مستوى المخرجات وترتفع الأسعار، ويقود ذلك إلى تركيبة سيئة من التباطؤ الاقتصادي والتضخم.



الشكل ٢٩ - ٥. تراجع الطلب الإجمالي يقود إلى هبوط اقتصادي.

إن تحرك منحنى ط ١ في اتجاه الأسفل في مقابل منحنى مسطح وثابت للعرض الإجمالي (ع ١) يقود إلى خفض مستوى المخرجات علاوة على خفض الأسعار أو التضخم. لاحظ أنه نتيجة لتحرك منحنى ط ١ إلى أسفل، اتسعت الفجوة ما بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومستواه الممكن خلال فترة الركود.

الركود خلال العامين ١٩٨١ - ١٩٨٢ كان مبعثه قيام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة الإسمية إلى ١٨ بالمئة لمحاربة التضخم.

٢ - نموذج المعجل - المضاعف، وينص على أن الصدمات الخارجية تتفاقم بفعل المضاعف وبارتباطها بنظرية الاستثمار المعروفة بالمعجل، وتولد بالتالي تقلبات دورية منتظمة في المخرجات (بي . سامويلسون).

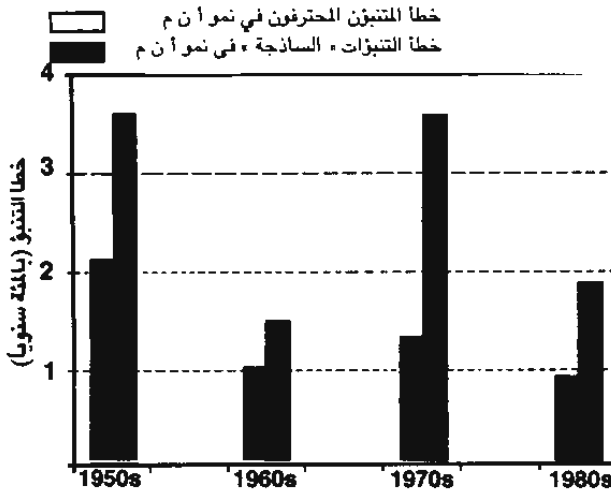
٣ - النظريات السياسية في الدورات الاقتصادية، وتعزى التقلبات إلى سياسيين يتلاعبون في السياسات المالية والنقدية كي يعاد انتخابهم (أم. كاليكي، دبليو. نوردهاوس، إي. توفته). من الناحية التاريخية، كانت الانتخابات الرئاسية على الدوام حساسة للارضاء الاقتصادية قبل ٦ - ٩ أشهر من الانتخابات. ونتيجة لذلك، لو كان لدى الرؤساء مجال للاختيار، لفضلوا إنتاج مثال رونالد ريغان. ففي بداية فترة توليه السلطة، كانت الولايات المتحدة تمر بفترة ركود اقتصادي عميق، لكن خلال خوضه معركة إعادة انتخابه في العام ١٩٨٤، كان الاقتصاد يمر بفترة ازدهار طويلة ساهمت في إعادة انتخابه بأغلبية كبيرة.

وحتى في البقع الشمسية أو الطقس. ويتناسب ركود الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٥ بشكل جيد مع النظرية «الخارجية». ففي الفترة الأخيرة، اعتقد عدد كبير من المحللين أن الركود الاقتصادي للعامين ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان مبعثه قلق المستهلكين بعد غزو العراق للكويت.

بعكس ذلك، تبحث النظريات «الداخلية» في آليات تحرك الدورات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي ذاته. ووفق هذا المنهج، فإن كل توسع يغذي ركوداً وانكماشاً، وكل انكماش يغذي توسعاً وانعاشاً، على شكل سلسلة تتكرر بشكل شبه منتظم، مثلاً، يقول بعض علماء الاقتصاد أنه نظراً لتراكم الكثير من الديون على المستهلكين وقطاعات الأعمال، خلال طفرة الإزدهار الطويلة في عقد الثمانينات، كان لا بد من حدوث نوع من التباطؤ الاقتصادي. وحسب وجهة النظر هذه، كان من الممكن لأي صدمة سلبية كبيرة أن تتسبب في ركود الاقتصاد، وكانت حرب الخليج هي النوع المناسب من الصدمات التي حدثت في الوقت غير المناسب.

فيما يلي بعض أهم نظريات الدورات الاقتصادية مع مؤيديها:

١ - النظريات النقدية، تعزو الدورات الاقتصادية إلى توسع وانكماش العرض من النقود والائتمان (أم. فريدمان). مثلاً



الشكل ٢٩ - ٧. كيف هو أداء المتنبؤن المحترفين؟

يقارن الشكل أداء المتنبئين المحترفين مع أداء التنبؤات «البسيطة». وتحسن أداء التنبؤات بصدد التغيرات الكلية للاقتصاد في كل عقد من الزمان منذ بدء استخدام التنبؤات المنهجية، كما نلاحظ هامش التحسن ببطء مع مرور الزمن.

[Source: Stephen McNees, New England Economic Review (July 1992).]

نماذج الاقتصاد القياسي والتنبؤ

في الحقبات السابقة، حاول علماء الاقتصاد التمكن في المستقبل عن طريق النظر في بيانات يمكن توفيرها بسهولة، مثل النقود، وحمولات الشاحنات، وإنتاج الصلب. مثلاً، هبوط إنتاج الصلب كان مؤشراً على أن قطاعات الأعمال قد خفضت مشترياتها وأن الاقتصاد سرعان ما يتباطأ. بعد ذلك توضع صيغة لهذه العملية تجمع عدداً من الاحصائيات المختلفة في «دليل المؤشرات الهادية»، الذي تنشره وزارة التجارة شهرياً الآن. وفي حين أن هذا الدليل ليس معصوماً عن الخطأ، فإنه يوفر آلية تحذير مبكرة حول ما إذا كان الاقتصاد يتجه صعوداً أو نزولاً.

للحصول على رؤية أكثر تفصيلاً للمستقبل، تحول علماء الاقتصاد إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في التنبؤ بواسطة الحاسوب. فبفضل الأعمال الرائدة لجان تينبرجن ولورانس كلاين (Jan Tinbergen, Lawrence Klein) الفسائزين بجائزة نوبل، وآخرين، اكتسبت عمليات التنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي قدراً أكبر من المصادقية خلال ربع القرن الماضي. كما طورت شركات الاستشارات التجارية، مثل شركة «داتا ريسورس إنك»، نماذج باتت تستخدم على نطاق واسع من قبل الشركات وصناعات السياسة.

ككيف يتم تشكيل النماذج الاقتصادية بواسطة الحاسوب؟ يبدأ واضعو النماذج، بشكل عام، بوضع إطار تحليلي يشتمل على معادلات تمثل العرض والطلب الإجماليان. وباستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة، يتم تقدير المعطيات الرقمية للمعادلات باستخدام البيانات التاريخية للحصول على تقديرات استدلالية

٤ - نظريات توازن الدورة الاقتصادية، تدعي أن النظرة الخاطئة إلى حركات الأسعار والأجور تقود الناس إلى عرض كميات فائضة، أو شحيحة، من الأيدي العاملة، مما يقود إلى دورات من المخرجات والتوظيف (أر. لوكاس، آر بارو، تي. سارجنت). وفي أحد نماذج هذه النظريات، ترتفع البطالة في فترات الركود الاقتصادي، لأن العمال لن يقبلوا العمل إلا مقابل أجور مرتفعة للغاية.

٥ - المادون بالدورة الاقتصادية الحقيقية يشدون على أن صدمات الإنتاجية الإيجابية أو السلبية في أحد القطاعات يمكن أن تمتد إلى مجالات الاقتصاد الأخرى وتسبب التقلبات الاقتصادية (إي. بريسكوت، بي. لونغ، سي. بلوسر).

فأى من هذه النظريات تفسر حقيقة الدورات الاقتصادية بشكل أفضل؟ ثمة نمط مهم أشرنا إليه أعلاه، وهو أن الاتفاق على الاستثمار والسلع الانتاجية الأخرى يميل إلى تحريك الاقتصاد بحدّة إلى أعلى، أو إلى أسفل نحو الركود؛ السمة الأخرى هي الحركة الدورية للارباح. وتشتمل كل واحدة من النظريات المتنافسة أعلاه على قدر من الصحة، لكن أيها منها لا يصح لكافة الأوقات والأوضاع.

التنبؤ بالدورات الاقتصادية

طور علماء الاقتصاد أدوات تساعدهم على التنبؤ بالتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد. وكما تضيء مصابيح السيارات الطريق أمامها، فإن التنبؤ الجيد يضيء ساحة الاقتصاد أمامنا، ويساعد صانعي القرار على أن يكيّفوا أعمالهم وفق الأوضاع الاقتصادية.

التجربة على أن التنبؤ هو مهارة أكثر مما هو علم في عالمنا المتغير هذا. ومع ذلك، تستمد التنبؤات الاقتصادية قوتها، من حقيقة أنها تقدم، سنة بعد أخرى، تنبؤات أكثر دقة مما تقدمه الطرق غير العلمية وغير المنهجية.

هل يمكن تجنب الدورة الاقتصادية؟

للكرد تكاليف اقتصادية وإنسانية هائلة، بحيث قادت علماء الاقتصاد والسياسيين إلى اقتراح جعل القضاء على الدورات الاقتصادية هدفاً أساسياً. إلا أن ذلك أمر مفرق بالتفاؤل. وفيما يلي وجهة نظر أكثر توازناً طرحها آرثر أوكن:

يعتبر الركود، بشكل عام، أمر يمكن تجنبه، مثل تحطم الطائرات، وخلافاً للأعاصير. لكننا لم نستطع التخلص من حوادث الطائرات، وليس واضحاً ما إذا كنا نمتلك القدرة والحكمة للقضاء على الركود. فالخطر لم يختلف بعد والقوى التي تولد حالات الركود الدورية ما زالت قائمة، تنتظر دورها ^(١).

خلال العقدتين اللذين تليا كتابة أوكن لهذه الكلمات واجهت الولايات المتحدة العديد من دورات الانكماش والتوسع. وفي الوقت نفسه، تجنبت الكساد الاقتصادي - مثل الأزمات الاقتصادية المطولة التي شهدتها سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين. فما الذي تغير في السنوات الخمسين الماضية؟ يعتقد البعض أن الرأسمالية باتت الآن أكثر استقراراً مما كانت عليه في الأيام الماضية. والأهم من ذلك، أن فهماً أفضل للاقتصاد الكلي قد مكن الحكومات اليوم من القيام بخطوات نقدية ومالية لتجنب تضخم الركود الاقتصادي وتحوله إلى كساد. والذين يتكهنون بسقوط الرأسمالية إثر أزمة مفاجئة، سيطول انتظارهم. فالدورات الاقتصادية الشرسة التي ألحقت الضرر بالرأسمالية خلال السنوات الأولى من حياتها، تم ترويضها.

(مثل الميل الحدي للاستهلاك. وشكل معادلة الطلب على النقود، ونمو إمكانات الناتج المحلي الإجمالي، الخ.) أضف إلى ذلك، يستخدم واضعو النماذج خبراتهم الخاصة وحكمهم، عند كل مرحلة، لتقييم ما إذا كانت النتائج معقولة.

أخيراً، يتم جمع النموذج مع بعضه البعض، ويدار وكأنه نظام من المعادلات الآتية. في النماذج الصغيرة، يكون لدينا عادة ما بين دزينة أو دزنتين من المعادلات. اليوم، النظم الكبيرة تستخلص تنبؤاتها مما بين بضع مئات من المتغيرات إلى عشرة آلاف. وما أن تتحدد متغيرات السياسة والمتغيرات الخارجية (السكان، وإنفاق الحكومة، ومعدلات الضريبة، والسياسة النقدية، الخ...) حتى يصبح في وسع نظم المعادلات أن تتوقع المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المهمة.

في ظل ظروف عادية، تؤدي التنبؤات عملاً جيداً في إنارة طريق المستقبل. وفي أحيان أخرى، حين يكون هناك تغييرات سياسية رئيسية، يصبح التنبؤ مهنة صعبة. وبين الشكل ٢٩ - ٧ نتائج مسح حديث لتنبؤات الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي السابق) التي قامت بها مجموعات التنبؤ الرئيسية في الولايات المتحدة. ويهدف المقارنة استخدمت الدراسة كعلامة إسناد تنبؤات «بسيطة» كان معدل النمو المتوقع في ناتج السنوات التالية مساوياً لمعدل نمو السنوات الحالية. وكما هو واضح من الشكل، فاق التحسن في تنبؤات المحترفين وبشكل مطرد التنبؤات البسيطة. وخلال العقدتين الأولى، كان متوسط الخطأ في التنبؤ لدى المحترفين أكثر من نصف الخطأ لدى التنبؤات البسيطة، وخلال عقدي السبعينات والثمانينات إنخفضت الأخطاء إلى أقل من نصف أخطاء المنهج البسيط. سمة مهمة أخرى يبينها الشكل ٢٩ - ٧ هي أن عدم الاستقرار يتباين بين فترة وأخرى، فقد كان عقد الخمسينات والسبعينات متقلبين نسبياً، في حين عاش عقد الستينات والثمانينات فترات هادئة. وتؤكد هذه

البطالة

ب

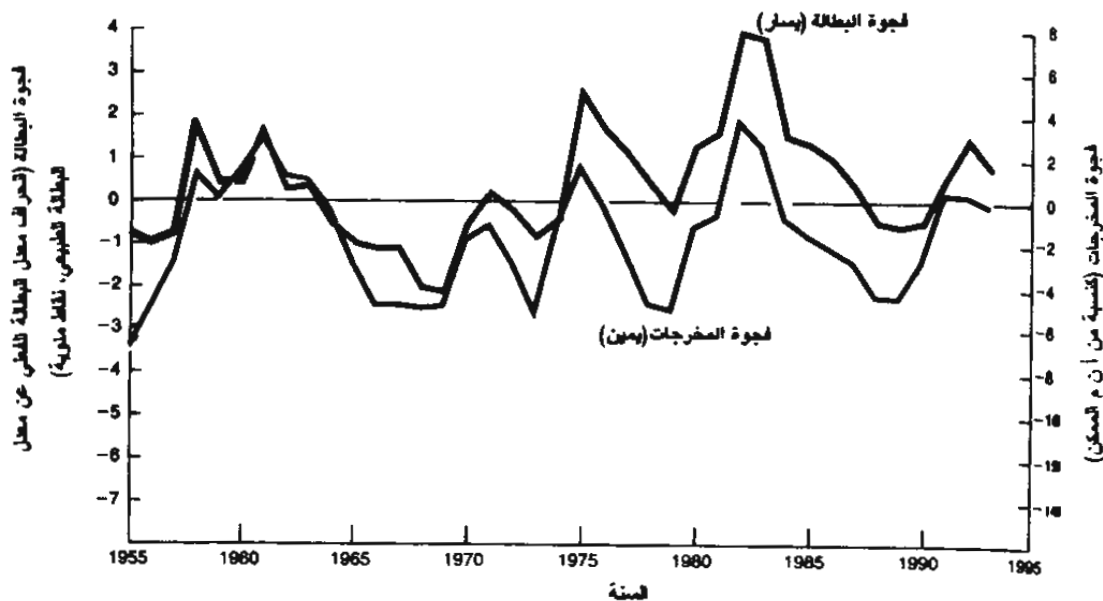
كن لطيفاً مع الناس في اثناء صعودك لانك ستقابلهم في طريقك إلى أسفل

ويلسون ميزنر

الحديث الذي يجعل الكثيرين ممن يريدون العمل عاطلين عنه؟ وهل يجب على الدول اتخاذ خطوات للتخفيف من الظروف الصعبة للعاطلين عن العمل؟ أو، كما يحاول البعض، هل أن إعانات البطالة الكبيرة تقلل ببساطة الحافز للعمل وتؤدي إلى زيادة معدلات

رغم أن الكساد العميق لم يعد من الأمور الرئيسية التي تهدد اقتصاديات السوق المتقدمة، فإن البطالة الواسعة ما زالت من الأمراض التي تصيب الاقتصاديات الحديثة المختلة. الواقع أن عدد العمال عاطلين عن العمل في مختلف الدول الصناعية قد وصل رقماً قياسياً هو ٣٤ مليون عاطل عن العمل في العام ١٩٩٣. فكيف يمكن للملايين الناس البقاء عاطلين بينما هناك الكثير من العمل الواجب إنجازه؟ ما هو الخلل في قوى الاقتصاد المختلط

(١) آرثر أوكن، الاقتصاد السياسي للأزدهار (نورتون، نيويورك، ١٩٧٠)، الصفحات ٣٣ وما بعدها



الشكل ٢٩ - ٨. توضيح قانون أوكن، ١٩٥٥ - ١٩٩٣

يبين الخطان فجوة المخرجات وفجوة البطالة. فجوة المخرجات هي الانحراف المتوي في الناتج المحلي الإجمالي عن إمكاناته. أما فجوة البطالة فيمثل انحراف معدل البطالة عن معدله الطبيعي، بنقاط مئوية.

وفقاً لقانون أوكن، حين تتحرك المخرجات نزولاً بمقدار ٢ بالمئة عن إمكانات الناتج المحلي الإجمالي، يرتفع معدل البطالة بمقدار ١ بالمئة عن المعدل الطبيعي. وهكذا، في العام ١٩٨٣ كانت المخرجات أدنى بمقدار ٧ بالمئة عن إمكانات أن م، وكان معدل البطالة $\frac{1}{4}$ بالمئة (٩ بالمئة = ٦ بالمئة المعدل الطبيعي للبطالة زائد $\frac{1}{4}$ فجوة المخرجات البالغة ٧ بالمئة).

يكون تأثير ذلك مأساوياً: ففي نهاية ركود عامي ١٩٨١ - ١٩٨٢، كان واحداً من كل عشرة أميركيين عاطلاً عن العمل، ووصلت معدلات البطالة في أوروبا تلك النسبة في العام ١٩٩٤.

يتبين لنا مما تقدم أن البطالة تتحرك عادة مع المخرجات. وطبيعة العلاقة، التي كان آرثر أوكن (Arthur Okun) أول من اكتشفها، تعرف بإسم قانون أوكن^(٢).

ينص قانون أوكن (Okun Law) أنه مقابل انخفاض مقداره ٢ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع البطالة بمقدار ١ بالمئة. مثلاً، إذا بدأ الناتج المحلي بما مقداره ١٠٠ بالمئة من إمكانياته ثم هبط إلى ٩٨ بالمئة فإن معدل البطالة يرتفع بمقدار ١ بالمئة نقطة، لنقل مثلاً، من ٦ إلى ٧ بالمئة.

الشكل ٢٩ - ٨ يبين تحرك المخرجات والبطالة جنباً إلى جنب عبر الزمن. يمكننا استخدام مثال تاريخي يشمل ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي من العام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ لتوضيح قانون أوكن. فخلال هذه الفترة لم ينم أن م الحقيقي

البطالة؟ هذه الأسئلة تثار في كل مرة ترتفع فيه معدلات البطالة. يقدم هذا القسم جولة سريعة حول معنى البطالة وقياساتها. وسوف نبدأ بتحليل تأثير البطالة، يتلوه تعريفاً للتفسيرات الاقتصادية للبطالة. ثم نوضح الرابطة ما بين البطالة والمخرجات، ونناقش بعض الأسئلة التي قد تثار حول سياسة التوظيف.

قانون أوكن

أكثر نتائج الركود الاقتصادي شيوفاً زيادة معدلات البطالة. فحين تنخفض المخرجات، تقل حاجة المؤسسات لمدخلات العمالة، لذلك، لا يتم استخدام عمال جدد ويتم تسريح أعداد من العاملين. وقد

(٢) في الدراسات الأولى، وجد أوكن أن العلاقة هي ٣ إلى ١: أي ١ نقطة للبطالة (ط) مقابل كل ٣ نقاط من الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن المعطيات الحديثة، وتقنيات القياس الاقتصادي المتقدمة تشير إلى أن نسبة تكيف مقداره ٢ إلى ١ (أو ربما إلى $\frac{1}{4}$) ما بين المخرجات ومعدل البطالة تمثل بشكل أفضل الفترات الحديثة.

فقد المخرجات

بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الفترة	خسائر أ ن م (بلايين الدولارات أسعار ١٩٨٧)	متوسط معدل البطالة (%)	
٢٨.٥	٢.٨٥	١٨.٢	الكساد العظيم (١٩٣٠ - ١٩٣٩)
٠.٣	٤٦	٥.٢	تباطؤ الخمسينات (١٩٥٤ - ١٩٦٠)
٣.٦	١.٣٥٤	٧.٧	ركود السبعينات والثمانينات (١٩٧٥ - ١٩٨٤)

الجدول ٢٩ - ١. التكاليف الاقتصادية لفترات البطالة العالية

فترات البطالة العالية الثلاث التي حدثت منذ العام ١٩٢٩، خلال الكساد العظيم والتباطؤ الاقتصادي في الخمسينات والفترة الراكدة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٤، كمية الخسارة في المخرجات احتسبت على أساس الفرق التراكمي ما بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن، والناتج المحلي الإجمالي الفعلي. لاحظ أن الخسائر خلال فترة الكساد العظيم نسبة إلى أ ن م كانت أكثر من عشرة أضعاف فترات التنمية البطيئة الحالية. (المصدر: تقديرات المؤلفان المبينة على البيانات الرسمية حول الناتج المحلي الإجمالي والبطالة).

(لنفرض أنه ٣ بالمئة سنوياً)، زائد ما يكفي لخفض معدل البطالة بنسبة ١/٤ بالمئة نقطة سنوياً. متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون ٣ بالمئة لمواكبة الاتجاه العام، زائد ١/٢ بالمئة لخفض البطالة، ويكون الناتج ٣ ١/٢ بالمئة سنوياً خلال فترة السنوات الأربع.

يوفر قانون أوكن رباطاً مهماً ما بين سوق المخرجات وسوق العمالة، ويشرح الصلة ما بين التحركات قصيرة المدى في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في البطالة.

عالم الاقتصاد كصانع سياسة. أرثر أوكن (١٩٢٩ - ١٩٧٩) كان واحداً من أكثر صناع السياسة الاقتصادية الأمريكيين إبداعاً في فترة ما



بعد الحرب، درس في كولومبيا، ودرّس في جامعة يال لحين انضمامه ليصبح موظفاً في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كينيدي في العام ١٩٦١، ثم أصبح عضواً في المجلس المذكور في العام ١٩٦٤، ورئيساً للمجلس في عهد الرئيس جونسون في العام ١٩٦٨، وبعد تركه مجلس المستشارين الاقتصاديين، بقي أوكن في واشنطن في «معهد بروكنجس».

وضع أوكن أسس تحليل المخرجات الممكنة واستخدمها لكشف العلاقة ما بين المخرجات والبطالة، والتي تعرف الآن باسم قانون أوكن. ومن اهتماماته الرئيسية إيجاد سبل احتواء التضخم دون طرد ملايين الناس من أعمالهم. وقد اعتنق منهج مبتكر في السياسات المضادة للتضخم أطلق عليه «سياسات المداخل البنينة على الضرائب» سنناقشها في الفصل ٣٠.

على الإطلاق. ويعكس ذلك نما الناتج المحلي الإجمالي الممكن بمقدار ٣ بالمئة سنوياً. فما الذي يمكن لقانون أوكن التنبؤ به حول حركة معدل البطالة من العام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢؟ ينص قانون أوكن على أن كل ٢ بالمئة من القصور في الناتج المحلي الإجمالي عن إمكانات ذلك الناتج يضيف نقطة مئوية إلى معدل البطالة لذلك، فإن قصوراً مقداره ٩ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يؤدي إلى ارتفاع مقداره ٤.٥ بالمئة في معدل البطالة. فإذا كان معدل البطالة يبدأ من ٥.٨ بالمئة في العام ١٩٧٩، فإن قانون أوكن يتنبأ بأن يكون معدل البطالة ١٠.٣ بالمئة في العام ١٩٨٢. ووفقاً لإحصاءات رسمية، كان معدل البطالة الفعلي في ذلك العام ٩.٧ بالمئة، ويبين هذا المثال كيف يمكن استخدام قانون أوكن لتتبع البطالة خلال الدورة الاقتصادية.

من النتائج المهمة التي توصل إليها قانون أوكن وجوب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بسرعة توازي نمو الناتج المحلي الممكن لمنع ارتفاع معدلات البطالة. وكما يقول ذلك القول المأثور، «عليك أن تواصل الركض، لمجرد البقاء في المكان نفسه». أضف إلى ذلك، إذا أردت خفض معدل البطالة، فإن معدل أ ن م الفعلي يجب أن ينمو بشكل أسرع من أ ن م الممكن. إفرض أنك انتخبت رئيساً للدولة في العام ١٩٩٦، وكان معدل البطالة ٧ بالمئة، وأحببت أن تخفض معدل البطالة إلى ٦ بالمئة، بحلول الوقت الذي ستخوض فيه حملة إعادة انتخابك بعد أربع سنوات.

سؤال: ما هي السرعة التي يجب أن ينمو بها الاقتصاد خلال السنوات الأربع من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠؟ الجواب: يجب أن ينمو حسب معدل سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الممكن

قسرية متواصلة. لقد تأكدت الماسي الشخصية الناتجة عن البطالة المرة تلو الأخرى. ويمكننا أن نقرأ عن لاجدوى البحث عن عمل في سان فرانسيسكو خلال الكساد العظيم:

استيقظت في الخامسة صباحاً وتوجهت نحو الواجهة البحرية، إلى معمل سبركلز لتكرير السكر. خارج البوابات تجمع الوف الرجال. تعلم يقيناً أن ليس هناك سوى ثلاث أو أربع وظائف. ثم يخرج شخص مع شريطان قصيرا القامة، ويقول أريد شخصين للعمل مع عمال التحميل، وشخصان للنزول في الحفرة. قد يتصارع ألف رجل مثل قطع من كلاب الاسكا للدخول. لا يدخل منهم سوى أربعة (٣).

أو يمكنك الإستماع لذكريات عامل بناء عاطل عن العمل:

عرجت على شركة لتجهيز الأسطح لكنهم قالوا أنهم ليسوا بحاجة إلي، لأن لديهم عمال يعملون معهم منذ خمس أو ست سنوات. ليس هناك مجالات كثيرة. كما أنه يجب أن تكون لديك شهادة جامعية للعمل بها. وكنت أبحث عن أي عمل من غسيل السيارات إلى أي شيء آخر.

فما الذي يمكن للمرء أن يفعله طيلة النهار؟ تذهب إلى البيت وتبعد. ثم تبدأ في الإحساس بالإحباط لجلوسك في البيت. ويبدأ كل شخص في الأسرة بالإحساس بالضيق. ويبدأون بالجدال والنزاع على اتفه الأشياء. إنهم محشورون في تلك المساحة الضيقة طيلة الوقت. ويبدأ وكان العائلة كلها ستتمزق بسبب ذلك (٤).

سيكون مفاجئاً أن لا تترك هذه المعاناة أثراً. وتشير الدراسات حول الصحة العامة إلى أن البطالة تقود إلى انحطاط في الصحة النفسية والبدنية: نسب أعلى في أمراض القلب، وفي الإدمان على الكحول، والانتحار. ومن كبار الخبراء في هذا المجال، الدكتور هارفي برنر، الذي يقدر أن ارتفاعاً بمقدار ١ بالمئة نقطة في معدلات البطالة يستمر لمدة ست سنوات قد يؤدي إلى ٣٧ ألف وفاة مبكرة في الولايات المتحدة. وتشير الدراسات السيكولوجية إلى أن الطرد من العمل له وقع يوازي الصدمة بسبب وفاة عزيز أو الرسوب في المدرسة.

في أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات، كان الكثيرون ممن فقدوا وظائفهم مديرين يتقاضون رواتب جيدة وأصحاب مهن مختصين وغيرهم من الموظفين ذوي الياقات البيضاء الذين لم يتوقعوا قط الاستغناء عن خدماتهم، وكانت صدمة البطالة بالنسبة لهم شديدة للغاية. إستمع لقصة مدير متوسط العمر في إحدى

أضف إلى ذلك، اشتهر أوكن باستخدامه للمواظب البسيطة في توضيح المسائل الاقتصادية. فقارن الحجة المناهضة لزيادة الضريبة في العام ١٩٦٨، بحججه وهو ابن سبعة أعوام للامتناع عن تجرع الدواء. حجج مثل: «إنه بصحة جيدة جداً، وأنه مريض جداً بحيث لن ينفعه أي دواء، سوف يأخذ الدواء في وقت آخر من النهار إن لم يتحسن، وهذا ليس عدلاً، لن يأخذ الدواء ما لم يأخذه أشقاؤه أيضاً». وقد أثبت أوكن المرة تلو الأخرى أن اقصوصة تروى في موضعها الصحيح تساوي أكثر من ألف معادلة.

تأثير البطالة

البطالة العالية مشكلة اقتصادية واجتماعية. من الناحية الاقتصادية، هي تبيد لموارد قيمة. أما من الناحية الاجتماعية، فهي مصدر معاناة هائلة، حيث يتوجب على العمال العاطلين تدبر معيشتهم بمداخل أقل، وفي فترات البطالة العالية نعم المحنة الاقتصادية لتؤثر على مشاعر الناس وحياة أسرهم.

التأثير الاقتصادي

حين ترتفع معدلات البطالة، فإن ذلك يعني عملياً الإستغناء عن جميع السلع، والخدمات التي يمكن للعمال العاطلين عن العمل تقديمها. وفي فترات الركود، يبدو الأمر وكأن كميات كبيرة من السيارات، والمنازل، والملابس، وغير ذلك من السلع قد رمي بها في البحر.

فما هو مقدار الهدر الناجم عن البطالة العالية؟ وما هو ثمن الفرصة الضائعة للركود الاقتصادي؟ يزودنا الجدول ٢٩ - ١ بحسابات عن مدى النقص في مخرجات الناتج المحلي الإجمالي الممكنة خلال فترات البطالة الرئيسية التي حدثت خلال نصف القرن الماضي. أكبر الخسائر الاقتصادية حدثت خلال الكساد العظيم، وشهد التباطؤ الاقتصادي في السبعينات والثمانينات أيضاً خسائر تزيد عن تريليون دولار من المخرجات.

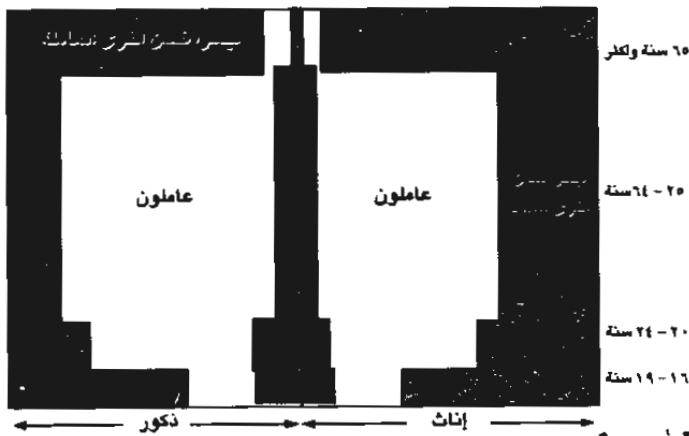
الخسائر التي حدثت خلال فترات البطالة العالية هي أكبر هدر موثق في الاقتصاد الحديث. وهي أكبر بأضعاف عدة من تقديرات عدم الكفاءة الناجمة عن الهدر الذي يسببه الاحتكار في الاقتصاد الجزئي، أو الهدر الناجم عن فرض التعريفات الجمركية أو نظام الحصص (الكوتات).

التأثير الاجتماعي

لا شك أن التكلفة الاقتصادية للبطالة كبيرة، لكن التكلفة الاجتماعية أكبر بكثير. وليس هناك من رقم نقدي يمكن أن يعبر عن حجم المعاناة البشرية والنفسية التي قد تتعرض عن بطالة

(٣) ستدس يتركز، «أوقات صعبة: تاريخ شفهي عن الكساد العظيم في أمريكا (باتشيون، نيويورك، ١٩٧٠).

(٤) هنري ماورر، غير العاملين: التاريخ الشفهي للعاطلين عن العمل (هولت، نيويورك، ١٩٧٩).



الشكل ٢٩ - ٩. وضع القوى العاملة للسكان، ١٩٩٣.

كيف يقضي الأمريكيون وقتهم؟ يبين هذا الشكل كيف ينقسم الذكور والإناث من مختلف الأعمار بين عاملين وعاطلين عن العمل، ومن هم ليسوا ضمن القوى العاملة. ويشير حجم كل مستطيل إلى نسبة السكان في تلك الفئة. لاحظ التباين المستمر في سلوك القوى العاملة للذكور والإناث. (المصدر: وزارة العمل الأمريكية، «العمالة والكسب».)

● **العاملون (employed).** وهم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر، علاوة على الأشخاص الذين لديهم وظيفة إلا أنهم متغيبون بسبب المرض أو الإضراب أو الإجازة.

● **العاطلون عن العمل (unemployed).** تضم هذه المجموعة الأشخاص غير العاملين، إلا أنهم جادون في البحث عن عمل، أو ينتظرون العودة إلى عملهم. بتعبير أدق، يكون الشخص عاطلاً عن العمل إذا كان لا يعمل، إضافة إلى (١) بذل جهود محددة للعثور على عمل خلال الأسابيع الأربع الماضية، (٢) شرح مؤقتاً من عمله وينتظر أن يستدعى للعمل مجدداً، أو (٣) ينتظر تسلم عمله خلال الشهر المقبل. وبما يعتبر الشخص عاطلاً عن العمل، فإن عليه أن يعمل أكثر من مجرد التفكير في العمل، أو، مثلاً التفكير في إمكانية إخراج فيلم سينمائي، أو التطلع لأن يصبح المرء أحد نجوم الغناء. على الشخص الإبلاغ عن جهود محددة (مثل زيارة الشركات المحلية بحثاً عن عمل أو الرد على إعلانات الوظائف الشاغرة) للعثور على عمل.

● **ليسوا ضمن القوى العاملة (not in labor force).** وهذا يشمل ٣٤ بالمئة من السكان البالغين ممن هم على مقاعد الدراسة، أو من ربات البيوت، أو المتقاعدين، أو مرضى بحيث أنهم لا يستطيعون العمل، أو أنهم ببساطة لا يبحثون عن عمل.

● **القوى العاملة (Labor force).** وتضم جميع الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل. تعريفات الحكومة هي كالتالي:

الشركات، فقد وظيفته في العام ١٩٨٨ وما زال حتى العام ١٩٩٢، من دون وظيفة دائمة.

لقد هزمت في معركة البقاء في الطليعة في اقتصاد هذه الأيام.. كنت مصمماً على إيجاد عمل لي، لكن مع انقضاء الشهور والأيام، تملكني الإحباط. ولا يحظى المرء في هذه الحالة إلا بالرفض مرات عديدة، تبدأ بعدها في الشك في قيمتك الذاتية (٥).

قياس البطالة

التغييرات في معدلات البطالة تحتل العناوين الرئيسية في كل شهر. فما الذي يكمن خلف هذه الأرقام؟ البيانات المتعلقة بالعمل والبطالة هي من بين أهم البيانات الاقتصادية الشاملة التي تجمعها الدولة وتنسقها بعناية. وتجمع البيانات شهرياً وفق إجراء يعرف باسم «الاختيار العشوائي لعينات السكان» (٦). ويتم في كل شهر مقابلة حوالي ٦٠ ألف أسرة واستجوابها حول تاريخ عملها الحالي.

ويقسم الاستطلاع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة إلى أربع مجموعات:

- (٥) «بيزنس ويك»، ٢٣ آذار، ١٩٩٢.
- (٦) الاختيار العشوائي للعينات من التقنيات الأساسية لتقدير سلوك وصفات مجموعة كاملة من السكان. وهو يشتمل على اختيار مجموعة فرعية من السكان بشكل عشوائي (مثل اختيار أرقام هواتف من سلسلة من الأرقام العشوائية يختارها الحاسوب) ثم يجري استطلاع المجموعة المختارة، ويستخدم الاختيار العشوائي للعينات في العديد من العلوم الاجتماعية وفي بحوث السوق.

عدم التوازن الهيكلي في المهن أو المناطق، حين تنمو قطاعات معينة وتراجع قطاعات أخرى. مثال ذلك، النقص الحاد في الممرضات الذي نشأ في أواسط الثمانينات، حين كان عدد الممرضات يرتفع ببطء، وكان الطلب على الرعاية التمريضية للسكان المسنين وغيرهم ينمو بسرعة. ولم يتكيف ما هو معروض من ممرضات، ويتراجع النقص الهيكلي في عدد الممرضات إلا بعد ارتفاع أجور الممرضات بسرعة كبيرة. وبالعكس ذلك، كان الطلب على عمال مناجم الفحم ضعيفاً بسبب عدم إمكانية انتقال رأس المال والأيدي العاملة جغرافياً، لذلك بقيت معدلات البطالة في أوساط عمال مناجم الفحم عالية حتى اليوم. وبالمثل، كان تخفيض النفقات الدفاعية في أوائل التسعينات يعني تسريح الآلاف من العاملين في مجال الدفاع، دون أن يكون هناك أمل في وظائف جديدة تعرض في المجال ذاته.

البطالة الدورية (cyclical unemployment) وتحدث حين يكون الطلب الكلي على العمالة منخفضاً. فحين يهبط الانفاق الكلي والمخرجات، ترتفع البطالة عملياً في كل مكان. ففي الركود الاقتصادي عام ١٩٨٢، ارتفع معدل البطالة في ٤٨ ولاية من أصل ٥٠ ولاية. ويشير هذا الارتفاع المتزامن مع البطالة في أسواق عديدة إلى أن ازدياد البطالة كان دورياً إلى حد كبير.

التمييز ما بين البطالة الدورية والأنواع الأخرى من فقدان الوظائف يساعد علماء الاقتصاد على تشخيص الصحة العامة لسوق العمل. والمستويات العالية من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية يمكن أن تحدث رغم توازن سوق العمل. مثلاً، حين يكون عدد العمال المستأجرين عالياً أو حين يكون عدم التوازن الجغرافي كبيراً. أما البطالة الدورية فتحدث خلال حالات الركود الاقتصادية، حين يهبط توظيف الأيدي العاملة نتيجة لعدم التوازن ما بين العرض والطلب الإجماليان.

أسس الاقتصاد الجزئي (٨)

لغير المدققين تبدو أسباب البطالة واضحة: عمال كثيرون يطاردون عدداً قليلاً من الوظائف. إلا أن هذه الظاهرة البسيطة مثلت أحجية معقدة لعلماء الاقتصاد طيلة أكثر من خمسين عاماً. تُظهر التجارب أن الأسعار ترتفع وتنخفض لاستعادة التوازن في الأسواق التنافسية. عند سعر التوازن في السوق يكون المشترون مستعدين لأن يشتروا طوعاً ما يرغب البائعون في بيعه طوعاً. لكن شيئاً ما يعرقل العمل في سوق العمل حين تبحث مستشفيات عديدة عن ممرضات، ولا تجدن. في حين أن الآلاف من عمال مناجم الفحم يرغبون في العمل حسب الأجر الدارج ولا يجدونه. ونجد أعراضاً مشابهة عن فشل أسواق العمل في جميع اقتصاديات السوق.

الأشخاص الذين لديهم وظائف عاملون، والذين ليس لديهم وظائف ويبحثون عن عمل عاطلون؛ والزشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يبحثون عن عمل ليسوا ضمن القوى العاملة. معدل البطالة (unemployment rate) هو عدد العاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع القوى العاملة.

ويبين الشكل ٢٩ - ٩ كيف يتوزع الذكور والإناث في الولايات المتحدة بين فئات العاملين والعاطلين عن العمل، ومن ليسوا ضمن القوى العاملة (٧).

التفسير الاقتصادي للبطالة

نتنقل الآن من طريقة احتساب الحكومة للعاطلين عن العمل إلى التحليلات الاقتصادية للبطالة. ومن الأسئلة التي سنتناولها: ما هي أسباب التعطل عن العمل؟ ما الفرق بين البطالة «الطوعية» و البطالة «القسرية»؟ ما هي العلاقة بين مختلف أنواع البطالة والدورة الاقتصادية؟

ثلاثة أنواع من البطالة

عند فرز بنية سوق العمل، يحدد علماء الاقتصاد ثلاثة أنواع من البطالة: الاحتكاكية، والهيكلية، والدورية.

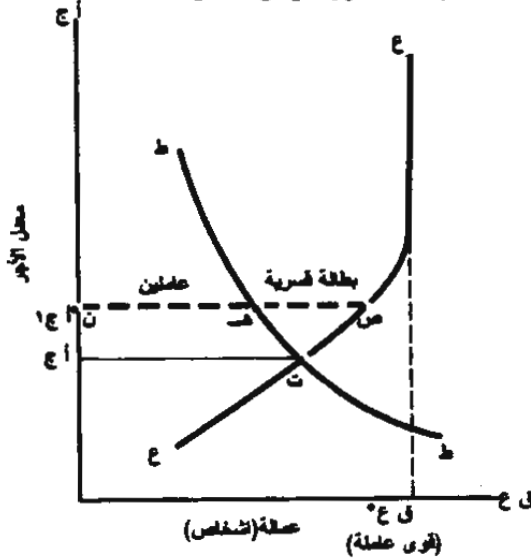
البطالة الاحتكاكية (frictional unemployment) وتنشأ بسبب الحركة المستمرة للناس، والانتقال بين المناطق ومن عمل إلى آخر. أو خلال مراحل مختلفة من حياة الدورة الاقتصادية. فحتى لو كان التوظيف في اقتصاد ما كاملاً، فلا بد من حدوث تحولات، حين يخرج الطلاب الذين أنهوا دراستهم للبحث عن عمل، أو حين تعود النساء إلى القوى العاملة بعد ولادة أطفالهن. ولأن العمال العاطلين عن العمل احتكاكياً، غالباً ما ينتقلون من عمل لآخر، أو يبحثون عن أعمال أفضل، فغالباً ما تعتبر بطالتهم اختيارية.

البطالة الهيكلية (structural unemployment) وتعني عدم التكافؤ بين ما هو معروض من الأيدي العاملة، وما هو مطلوب منها. وقد يحدث عدم التكافؤ هذا لأن الطلب على نوع معين من القوى العاملة يرتفع في حين ينخفض الطلب على نوع آخر، ولا يتكيف المعروض منها مع الوضع بالسرعة الكافية. وغالباً ما نشهد

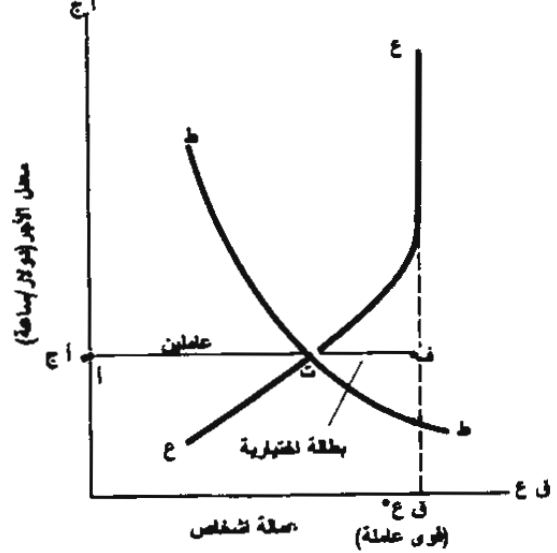
(٧) في العام ١٩٩٤ أدخلت الحكومة عدداً من التغييرات على طريقة المسح السكاني العالية كان لها تأثير كبير على تعريف البطالة والقوى العاملة. ورغم أن الأمر قد يتطلب سنوات عدة لتحديد التأثيرات الكمية لتلك التغييرات، فإنه يبدو أن معدل البطالة الكلي الذي تم قياسه في كانون الثاني ١٩٩٤ يزيد بمقدار ١/٥ بالمائة نقطة عن طريقة القياس السابقة. وبالتالي، إذا كان معدل البطالة الطبيعي هو ١/٥ بالمائة من القوى العاملة وفق تعريف الفترة التي سبقت العام ١٩٩٢، فإنه سيكون ٦ بالمائة للفترة التي بدأت في العام ١٩٩٤.

(٨) يمكن حذف هذا الموضوع لمن يتابعون دورات قصيرة

(ب) أجور غير مرنة



(أ) أجور مرنة



الشكل ٢٩ - ١٠. الأجور غير المرنة قد تقود إلى بطالة قسرية

يمكننا رسم أنواع عدة من البطالة باستخدام إطار عمل العرض والطلب الخاص بالاقتصاد الجزئي. في (أ) تتغير الأجور بالارتفاع أو بالانخفاض لموازنة سوق العمل. وتكون جميع أشكال البطالة فيها اختيارية.

الجزء (ب) يبين ما يحدث إن لم تعدل الأجور بحيث يتوازن سوق العمل. حين يكون الأجر عالياً عند ١ ج يكون العمال عند الخط ه ه عاطلين، لكن العمال، عند الخط ه ه يكونون عاطلين عن العمل قسرياً.

الراغبين في العمل، حسب الأجر المطروح في السوق. ويمثل الخط أ إلى ت عدد العاملين. وقد يرغب بعض أفراد القوى العاملة المبيين بالخط ت ف بالعمل لكن بمعدل أجر أعلى. فيكون العمال العاطلون عن العمل الممثلين بالخط ت إلى ف عاطلين باختيارهم (voluntarily unemployed) بمعنى أنهم اختاروا ألا يعملوا مقابل معدلات الأجر المطروحة في السوق.

إن وجود البطالة الاختيارية يشير إلى نقطة مهمة حول البطالة، وهي أن الأداء الاقتصادي قد يكون في ذروة كفايته، رغم أنه يولد قدراً معيناً من البطالة. وقد يفضل العمال العاطلون باختيارهم الراحة، أو القيام بأنشطة أخرى على العمل مقابل الأجور الدارجة. أو قد يكونون عاطلين احتكاكياً، أو ربما هم في طور الانتقال من الجامعة إلى أول وظيفة لهم. أو قد يكونون عمالاً قليلي الإنتاجية يفضلون الراحة، أو دفعات الرفاه الاجتماعي، أو تأمين البطالة على العمل بأجر متدن. ثمة أسباب كثيرة تدفع الناس إلى اختيار عدم العمل بالأجر الدارج. ومع ذلك يعتبر هؤلاء من العاطلين عن العمل في الإحصاءات الرسمية.

يبحث علماء الاقتصاد في الاقتصاديات الصغرى في أسواق العمل من باب الاقتصاد الجزئي لمساعدتهم على فهم سبب وجود البطالة. وعلى الرغم من عدم ظهور أية نظرية مقبولة على نطاق واسع، فإن الكثيرين من المحللين متفقون على ملاحظة أن البطالة تنشأ، لأن الأجور ليست مرنة بما يكفي للمساعدة على توازن السوق. وقد بينا فيما سبق السبب في أن عدم مرونة الأجور تقود إلى بطالة قسرية.

دعونا نبدأ بدراسة أسباب ما يدعى بالبطالة الاختيارية في سوق عمل نموذجي. مجموعة من العمال لديهم منحني عرض للعمالة اسميناه ع ع في الشكل ٢٩ - ١٠. يصبح منحني العرض غير مرن على الإطلاق عند كمية العمالة ق ع. حين تكون مستويات الأجور عالية. وسوف ندعو الرمز ق ع. القوى العاملة.

البطالة الاختيارية. تبين اللوحة (أ) من الشكل ٢٩ - ١٠ الصورة المعتادة للعرض والطلب التنافسيين، مع نقطة توازن هي ت وأجر مقداره أ ج. عند نقطة توازن السوق التنافسية، تكون المؤسسات على استعداد لتشغيل جميع العمال المؤهلين

العمل بالخط المتقطع المسمى هـ ص، الذين هم عاطلون قسرياً (involuntarily unemployed)، أي أنهم عمال مؤهلون يرغبون في العمل وفق الأجر الدارج لكنهم لا يجدونه. وحين يكون لدينا فائض، في عدد العمال فإن المؤسسات تقوم بتقنين الوظائف المتاحة عن طريق وضع متطلبات أعلى للمهارات المطلوبة واستخدام العاملين ذوي المؤهلات الأعلى والخبرات الأكثر.

ويحدث العكس حين يكون الأجر أدنى من الأجر الذي يؤدي الى توازن السوق. في هذه الحالة، في اقتصاد لديه نقص في الأيدي العاملة، لا يجد أصحاب العمل ما يكفي من العاملين لشغل الشواغر التي لديهم. فتقوم المؤسسات بوضع شارة «مطلوب عاملين» على أبواب محلاتها، وتعلن في الصحف عن حاجتها، وتقوم باستخدام عمال من مناطق أخرى.

مصادر عدم المرونة. تفترض نظرية البطالة القسرية أن الأجور ليست مرنة. وهذا يؤثر سؤلاً آخر: لماذا لا تتحرك الأجور صعوداً وهبوطاً حتى يتوازن السوق؟ ولماذا لا يشبه سوق العمل أسواق المزايدة على القمح والذرة والأسهم العامة؟

أمثال هذه الأسئلة هي من بين أعمق الطلاسم التي لا تجد لها الاقتصاديات الحديثة حلاً. قلة هم علماء الاقتصاد المستعدون للتأكيد بأن الأجور تتحرك بسرعة، لثمحو أي نقص أو زيادة في الأيدي العاملة. ولا يحيط أي منهم بالأسباب الكامنة للسلوك البطيء، للأجور والرواتب. لذلك لا يمكننا أن نقدم أكثر من محاولة تقييم مصادر عدم مرونة الأجر .

قد يساعدنا التمييز ما بين أسواق المزايدات والأسواق الدارة. «أسواق المزايدات» هي أسواق عالية التنظيم والتنافس ترتفع فيها الأسعار وتنخفض كي توازن بين العرض والطلب. ففي مجلس تجارة شيكاغو، مثلاً، يرتفع سعر «القمح الأحمر القاسي نمرة ٢ تسليم سانت لويس» أو «الفراريج المذبوحة نمرة (١) تسليم نيويورك» وينخفض في كل لحظة عاكساً أوضاع السوق - أوضاع السوق التي نراها في حركة البيع والشراء المسعرة ما بين المزارعين، وأصحاب المطاحن والمخابز، والتجار، والمضاربين.

بعض السلع والأيدي العاملة كلها تباع وتستأجر في أسواق مدارة، وليس في أسواق مزايدات تنافسية. فلا أحد يصنف عاملاً لجمع اطارات السيارات على أنه «نمرة ٢» أو استاذ مساعد في الاقتصاد على أنه من الفئة «أ». ولا يسهر أي اختصاصي الليل بطوله للتأكد من أن أجور عمال الحديد والصلب، أو مرتبات أساتذة الجامعات قد استقرت عند المستوى الذي يتقاضاه جميع العاملين المؤهلين في تلك الوظائف.

لكن الوضع خلاف ذلك، فمعظم المؤسسات «تتحكم»

ومن المهم ملاحظة أن البطالة الاختيارية قد تكون كفؤة من الناحية الاقتصادية رغم تحسر الفلاسفة والسياسيين على حقيقة أنه ليس في وسع كل شخص الحصول على وظيفة بأجر عال. فكما أن أي مصنع يحتاج لقطعة احتياطية، في حال تلف قطعة في إحدى ماكيناته، فإن الاقتصاد قد يحتاج لعمال عاطلين مستعدين للعمل فوراً، حين تنشأ حاجة ماسة إليهم. ويبين هذا المثال السبب في أن اقتصاداً حديثاً معقداً يعمل بكامل طاقته الانتاجية، قد يولد بطالة.

البطالة القسرية. أعد قراءة الفقرات المقتبسة عن بعض العاطلين عن العمل في الصفحات السابقة. هل يستطيع أحد القول أن هؤلاء العمال عاطلون باختيارهم؟ فهم لا يبدون وكأنهم مستهلكون يزنون بدقة قيمة العمل مقابل قيمة الراحة. ولا يشبهون أناساً يختارون البطالة بحثاً عن عمل أفضل. نحن ببساطة لا نستطيع التوفيق بين ما يعانيه العديد من العمال العاطلين عن العمل مع نظرية كلاسيكية بارعة حول البطالة الاختيارية. وإحدى القفزات الكينزية العظيمة في هذا المجال كانت ترك المجال للحقائق أن تطرد. هذه النظرية الجميلة والعديدة الصلة بالموضوع وقد شرح سبب رؤيتنا لنوبات من البطالة القسرية تحدث في بعض المناسبات، خلال فقرات لا يستطيع العمال المؤهلين الحصول على عمل فيها وفق الأجر الدارج.

كان مفتاح منهج كينز ملاحظة أن الأجور لا تتكيف لتحقيق سوق متوازن للعمالة. بل إن الأجور تميل للتجاوب ببطء مع الصدمات الاقتصادية. فإذا كانت الأجور لا تتحرك لتحقيق توازن السوق، فلا بد أن يحدث عدم تناسب ما بين الباحثين عن عمل والشواغر المتوافرة. وقد يقود عدم التناسب هذا إلى حدوث أنماط البطالة التي نراها اليوم.

يمكننا فهم كيف أن عدم مرونة الأجر يؤدي إلى بطالة قسرية بتحليل «سوق العمل غير التوازنية»، المبين في الشكل ٢٩ - ١٠ (ب). ويفترض هذا المثال أن يجد سوق العمل نفسه غداة حدوث اضطراب اقتصادي وقد ارتفع معدل الأجر بشكل كبير، ويكون سعر العمالة عند المستوى أ ج ١ بدل أن يكون عند نقطة التوازن أو أجر التوازن عند أ ج.

حين يكون معدل الأجر مرتفعاً للغاية يكون لدينا من العمال المؤهلين الباحثين عن عمل أكثر مما لدينا من وظائف تبحث عنهم يشغلها. إن عدد العمال المستعدين للعمل مقابل الأجر أ ج ١ يكون عند النقطة ص على منحني العرض، لكن المؤسسات لا تريد أن تستخدم سوى العدد هـ من العاملين، كما هو موضح في منحني الطلب. وحيث أن الأجر يتجاوز مستوى توازن السوق، يكون هناك فائض من العمال. وقد مثلنا العمال العاطلين عن

العالية للمساومة الجماعية فإن هذه الإتفاقيات لا يتم التفاوض بشأنها إلا مرة واحدة كل ثلاثة أعوام.

تحديد التعويضات للعمال غير المنتسبين لنقابات أقل تكلفة من السابقة، إلا أنها تتطلب الكثير من وقت الإدارة الثمين ولها تأثير كبير على معنويات العمال. ففي كل مرة تتحدد فيها الأجور والرواتب، وتتغير العلاوات الإضافية، تتغير إتفاقيات التعويض السابقة أيضاً. ويشعر بعض العمال أن التغييرات غير عادلة، وسيستدمر آخرون بسبب الإجراءات غير المنصفة، وقد يطلق ذلك نوعاً من الشعور بالظلم.

لذلك يفضل مديرو شؤون الموظفين نظاماً لا يتكرر تعديل الأجور فيه كثيراً وأن يحصل جميع العاملين في المؤسسة على الزيادة ذاتها على الرواتب، بغض النظر عن أوضاع السوق بالنسبة إلى مختلف المهارات والفئات. وقد يبدو هذا النظام غير كفء في نظر بعض علماء الاقتصاد، لأنه لا يسمح بتعديلات مكتملة على الأجور تعكس أوضاع العرض والطلب في الأسواق. لكن هذه الطريقة توفر وقت الإدارة الثمين وتساعد على إشاعة جو من الإحساس بالمساواة داخل المؤسسة. في النهاية، قد يكون من الأرخص توظيف العمال بسرعة، أو تغيير المؤهلات المطلوبة منهم، من قلب هيكل الأجور في المؤسسة لجرد استخدام بضعة عمال.

باختصار:

تنص نظرية جمود الأجور والبطالة القسرية على أن البطء في تعديل الأجور يولد فائضاً أو نقصاً في أسواق العمل الفردية. لذلك، تبدو أسواق العمل شديدة الشبه بمثال سوق العمل غير المتوازن في الشكل ٢٩ - ١٠ (ب). لكن أسواق العمل تتجاوب في النهاية مع أوضاع السوق، وترتفع أجور الوظائف التي عليها طلب كبير مقارنة مع المهن التي عليها طلب قليل. وتميل الأجور على المدى الطويل إلى التحرك في اتجاه موازنة العرض والطلب، لذلك تميل جيوب البطالة أو شواغر الوظائف إلى الاختفاء مع ميل الأجور والكميات إلى التكيف مع أوضاع السوق. لكن المدى الطويل قد يستغرق سنوات عدة، وسنوات البطالة قد تستمر مدة طويلة.

قضايا سوق العمل

بعد أن حللنا أسباب البطالة، نلتفت إلى القضايا الرئيسية التالية لسوق العمل اليوم. أي المجموعات التي تميل أكثر من غيرها للتعرض للبطالة؟ وكما هي فترة بقاء عمالها عاطلين عن العمل؟ وما السبب في ارتفاع نسبة البطالة لدى المراهقين؟

بالأجور والرواتب التي تدفعها. وتضع مقاييس ثابتة للأجر أو المرتب للعاملين عند استخدامهم لأول مرة. وتبقى هذه الأجور، بشكل عام، ثابتة لمدة عام أو ما يقارب ذلك، وعند تعديلها، فإنها ترتفع بالنسبة لجميع فئات العاملين. مثال ذلك، قد يكون لدى أحد البنوك ١٥ فئة مختلفة من الموظفين: ٣ فئات للسكرتاريا، ودرجتان لأمناء الصناديق، وما إلى ذلك. في كل سنة، يقرر المديرون مقدار الزيادة على الأجور والرواتب - لنفرض أنها ٥ بالمئة في المتوسط في العام ١٩٩٦. في بعض الأحيان، قد يقرر البنك رفع إحدى الفئات بمقدار أعلى أو أقل من المتوسط. وبالنظر إلى الإجراءات التي تتحدد فيها الأجور والمرتبات، فليس ثمة مجال كبير لإجراء تعديلات كبيرة حين يجد البنك أن هناك نواقص أو تخمة في نطاق معين. وفيما عدا بعض الحالات المتطرفة، فإن المصروف سيعتمد إلى تعديل الحد الأدنى من المؤهلات الدنيا المطلوبة للعمل بدلاً من الأجور حين يجد أن ثمة عدم توازن في سوق العمل (٩).

بالنسبة لأسواق العمل المنظمة في نقابات، فإن أنماط الأجر تكون أكثر صرامة. فمعايير الأجر تنظم عادة لعقد مدته ثلاث سنوات؛ ولا تعدل الأجور خلال تلك الفترة لمواجهة العرض والطلب في مجالات معينة. علاوة على ذلك، نادراً ما يقبل العمال المنظمون في نقابات إجراء تخفيض على أجورهم حتى مع وجود الكثير من العاطلين عن العمل في نقاباتهم.

باختصار، إن نظرة سريعة على طريقة تحديد الأجر في أمريكا ودول اقتصاد السوق الأخرى اليوم تكشف عن عملية تخضع لسيطرة كبيرة. فالأجور والمرتبات لا يجري تحديدها تبعاً (بل مرة في العام عادة) وتميل الأجور إلى التغيير ببطء.

لا تتعدل الأجور والرواتب لتعكس النقص أو الفائض في سوق معين إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة.

دعونا نمضي خطوة أخرى إلى الأمام ونسال، ما هو السبب الاقتصادي للتحرك البطيء للأجور والرواتب؟ يعتقد معظم علماء الاقتصاد أن عدم المرونة ينشأ من تكاليف التحكم في التعويضات. لنأخذ مثلاً أجور العمال المنظمين في اتحادات عمالية. التفاوض للتوصل إلى عقد جماعي عملية تستغرق وقتاً طويلاً من العمال والإدارة ولا تعطي أية نتائج. وبسبب التكلفة

(٩) يوضح مثال الانتساب إلى الجامعة نوع التعديلات التي يمكن أن تحدث عند حدوث نقص أو تخمة. فقد وجد العديد من الكليات أن الطلب على المقاعد قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً في الثمانينات. فكيف كان رد فعلها؟ هل رفعت الرسوم بما يكفي لكبح الطلب الزائد؟ كلا، رفعت الكليات معدلات القبول، وفرضت معدلات أعلى في شهادة الدراسة الثانوية. ورفع متطلبات القبول بدلاً من تغيير الأجور والأسعار هو ما يحدث بالضبط على المدى القصير حين تواجه المؤسسات عرضاً فائضاً من العمالة.

معدل البطالة لمختلف الجماعات (% من القوى العاملة)		توزيع مجمل البطالة على مختلف الجماعات (% من مجموع البطالة)		الفئات في سوق العمل
إزدهار (١٩٧٣)	ركود (١٩٨٢)	إزدهار (١٩٧٣)	ركود (١٩٨٢)	
١٤.٥	٢٣.٢	٢٨.٥	١٨.٥	حسب السن:
٣.٨	٨.٦	٧١.٥	٨١.٥	١٦ - ١٩ سنة
				٢٠ سنة وأكثر
٤.٣	٨.٦	٧٩.٢	٧٧.٢	حسب الجنس
٨.٩	١٧.٣	٢٠.٨	٢٢.٨	بيض
				سود وآخرون
٣.٣	٨.٨	٥١.٨	٥٨.٥	حسب الجنس (بالقوى فقط)
٤.٨	٨.٣	٤٨.٢	٤١.٥	ذكور
٤.٩	٩.٧	١٠٠.٠	١٠٠.٠	إناث
				جميع العاملين

الجدول ٢٩ - ٢. البطالة حسب المجموعات السكانية

يوضح هذا الجدول كيف تتباين البطالة بين مختلف المجموعات السكانية في سنوات الإزدهار والركود. المجموعة الأولى من الأرقام تبين معدلات البطالة في كل مجموعة في الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٨٢. العمودان الآخريان يبينان النسبة المئوية لمجمل البطالة الموجودة في كل مجموعة. (المصدر: وزارة العمل الأمريكية، العمالة والكسب.)

العام ١٩٨٢. لاحظ أيضاً أن المراهقين يمثلون جزءاً أكبر من العاطلين في أوقات الإزدهار مما يمثلون في أوقات الركود.

ديمومة البطالة

ثمة سؤال رئيسي يتعلق بمدة البطالة. كم من معاناة البطالة تكون طويلة الأمد وتحظى باهتمام كبير في أوساط المجتمع؟ وكم منها قصير الأمد ينتقل الناس خلالها بسرعة بين عمل وآخر؟

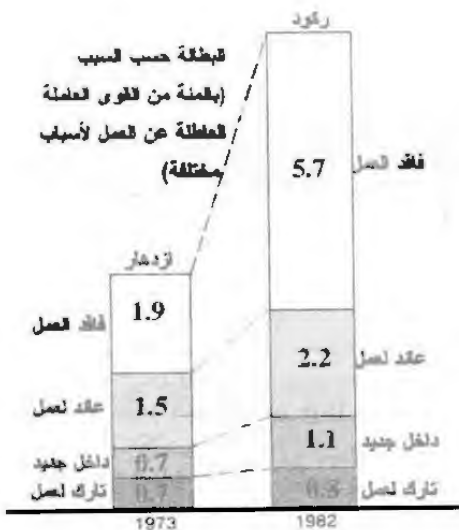
يبين الشكل ٢٩ - ١١ مدة البطالة في أوقات الإزدهار والركود، باستخدام بيانات العامين ١٩٧٣ و ١٩٨٢. من الملامح المفاجئة لأسواق العمل الأمريكية أن جزءاً كبيراً من بطالتها قصير الأمد. لذلك، في سنة الإزدهار ١٩٧٣، دام أقل من خمس البطالة لمدة تزيد على ١٤ أسبوعاً. لكن في أوقات الركود تطلب الأمر مدة أطول بكثير للعثور على عمل. وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن ستة أشهر من ٣٤٠ ألفاً في العام ١٩٧٣ إلى ٢.٦٠٠.٠٠٠ عند نهاية العام ١٩٨٢. وفي أوروبا التي تقل فيها إمكانية الانتقال من عمل لآخر وتتعاظم فيها عوائق التغيير الاجتماعي القانونية، وصلت نسبة البطالة طويلة الأمد في أواسط عقد الثمانينات إلى ٥٠ بالمئة من مجمل البطالة.

من هم العاطلون عن العمل

يمكن تشخيص أوضاع سوق العمل بمقارنة السنوات التي تكون فيها مخرجاته أعلى بكثير من إمكانياته (العام ١٩٧٣ هو آخر هذه السنوات)، مع سنوات الركود العميق (كما حدث في العام ١٩٨٢). والفرق بين هذه السنوات يكشف تأثير الدورة الاقتصادية على حجم البطالة، ومصدرها، ومدتها، وتوزيعها.

ويبين الجدول ٢٩ - ٢ إحصاءات البطالة لسنوات الإزدهار والركود. العمودان الأولان هما معدلات البطالة حسب السن، والعرق، والجنس. وتبين هذه البيانات أيضاً أن معدل البطالة يميل إلى الارتفاع خلال فترات الركود الاقتصادي. ويبين العمودان الآخريان الكيفية التي تنوزع فيها البطالة كلها بين مختلف الجماعات؛ لاحظ أن توزيع البطالة على المجموعات لا يختلف كثيراً خلال الدورة الاقتصادية.

لاحظ أيضاً أن نسبة البطالة لدى غير البيض تبلغ ضعف ما لدى البيض. كما أن معدلات البطالة النسبية الخاصة بالذكور والإناث قد تراجعت خلال العقد الماضي. بشكل عام، واجهت النساء معدلات بطالة أعلى من الرجال. لكن الأمر انعكس في



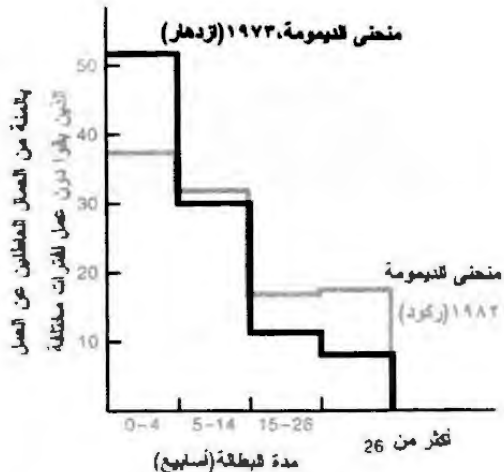
الشكل ٢٩ - ١٢. توزيع البطالة حسب الاسباب
لماذا يصبح الناس عاطلين عن العمل؟ أقل من ١ بالمئة من القوى العاملة عاطلين عن العمل لأنهم تركوا أعمالهم و ٢ إلى ٣ بالمئة هم داخلون جدد إلى القوى العاملة (لأنهم خريجون جدد، مثلاً) أو عائدون إلى القوى العاملة (أناس تركوا أعمالهم في السابق وقد عادوا للبحث عن عمل). التغيير الرئيسي ما بين فترة الإزدهار والركود نجده في أعداد من يخسرون عملهم. من العام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ إرتفعت نسبة العاطلين عن العمل من القوى العاملة بسبب خسارة الوظيفة بمقدار ٣ أضعاف (المصدر: وزارة العمل الامريكية، العمالة، والكسب)

عدد من يخسرون وظائفهم. ويرتفع هذا المصدر ارتفاعاً كبيراً في أوقات الركود الاقتصادي لسببين: لأن عدد من يفقدون وظائفهم يتزايد، ولأن المرء يحتاج إلى وقت أطول للحصول على عمل جديد (كما هو موضح في الشكل ٢٩ - ١١).

مصادر بطالة المراهقين

المراهقون، بشكل عام، يعانون من أعلى معدل للبطالة في أي تجمع سكاني، وقد عانى المراهقون من غير البيض من معدلات بطالة تراوحت ما بين ٣٠ - ٥٠ بالمئة. فهل هذه البطالة احتكاكية، أم هيكلية، أم دورية؟

تشير الأدلة الحديثة، أن بطالة المراهقين، خاصة البيض منهم، فيها قدر كبير من الاحتكاكية. فالمراهقون ينتقلون دخولاً



الشكل ٢٩ - ١١. معظم البطالة في الولايات المتحدة قصيرة الأمد. لكن البطالة طويلة الأمد تزداد في فترات الركود الاقتصادي.

كم من الوقت يحتاج العامل لإيجاد عمل؟ يبين منحني الديمومة في الشكل نسبة العاطلين الذين بقوا دون عمل حسب الفترات المختلفة. في عام الإزدهار ١٩٧٣، فإن ٨ بالمئة فقط من العاطلين بقوا دون عمل لمدة تزيد عن ٢٦ اسبوعاً. في فترة الركود العميق في العام ١٩٨٢، إرتفعت البطالة طويلة الأمد (أكثر من ٢٦ اسبوعاً) إلى ١٧ بالمئة من مجموع العاطلين عن العمل. لذلك يميل منحني الديمومة في وقت الركود إلى التسطح، مع وجود المزيد من الأشخاص المضطربين للانتظار فترات أطول للحصول على عمل، وانخفاض عدد الذين قد يقدمون على ترك عمل لا يحبونه. (المصدر: وزارة العمل الامريكية، العمالة والكسب).

وتمثل البطالة طويلة الأمد مشكلة اجتماعية خطيرة لأن المصادر المتوفرة للأسر - مدخراتها، والتأمين ضد البطالة، والنوايا الحسنة تجاه بعضها البعض. - تبدأ بالفنار بعد أشهر قليلة.

مصادر انعدام الوظائف

لماذا يكون الناس عاطلين عن العمل؟ الشكل ٢٩ - ١٢ يبين كيف يرد الناس حين يسألون عن سبب بطالتهم، وهنا أيضاً اعتمدنا العامين ١٩٧٣ و ١٩٨٢.

هناك على الدوام بعض اشكال البطالة تنجم عن تغيير الناس لأماكن إقامتهم أو بسبب دورة الحياة - الانتقال، ودخول معترك الحياة العملية لأول مرة، وما إلى ذلك. التغيير الرئيسي في معدل البطالة، الذي ينشأ مع مرور الزمن، سببه الزيادة في

معدل البطالة
(% من القوى العاملة)

العمر	بيض	سود
١٦ - ١٧	١٩.٠	٣٩.٧
١٨ - ١٩	١٤.٣	٣٨.٤
٢٠ - ٢٤	٨.٧	٢٢.٠
٢٥ - ٢٤	٦.٠	١٢.٦
٣٥ - ٤٤	٤.٨	٩.٥
٤٥ - ٥٤	٤.٥	٦.٩
٥٥ - ٦٤	٤.٣	٧.٢
فوق ٦٥	٢.٩	٤.٧

الجدول ٢٩ - ٣. معدلات البطالة حسب العمر، ١٩٩٣

مع بحث العمال عن عمل واكتسابهم للتدريب، فإنهم يستقرون على مهنة معينة؛ ويميلون إلى البقاء في القوى العاملة؛ ويجدون صاحب العمل المفضل بالنسبة لهم. ونتيجة لذلك فإن معدلات البطالة لدى الأشخاص الأكبر سناً تنخفض إلى جزء بسيط مما هي لدى المراهقين. (المصدر: وزارة العمل الأمريكية، العمالة والكسب، كانون الثاني ١٩٩٤).

الدراسات العديدة التي تناولت مصادر ارتفاع بطالة المراهقين السود لم تتوصل إلى تفسير واضح لهذا التوجه. أحد المصادر المحتملة هو التمييز العنصري، لكن ازدياد الفرق في البطالة بين البيض والسود، قد يعني أيضاً زيادة في التمييز العنصري - في مواجهة ازدياد الحماية القانونية لعمال الأقليات.

وتنص نظرية أخرى على أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور يميل إلى دفع العمال المراهقين السود منخفضي الإنتاجية إلى البطالة. وتغيير العلاقة ما بين الحد الأدنى للأجر ومتوسط الأجر يسمح لنا باختبار هذه الفرضية. فخلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، هبطت نسبة الحد الأدنى للأجر إلى متوسط الأجر في المنشآت خارج القطاع الزراعي من ٤٦ إلى ٣٤ بالمائة، ومع ذلك لم يحدث أي تحسن في الوضع بالنسبة إلى البطالة لدى المراهقين السود. وعدم حدوث تحسن وضع مسألة كون الحد الأدنى للأجر هو السبب موضع شك. ويرجع بعض النقاد المحافظين لدولة الرفاه الحديثة أسباب ارتفاع بطالة السود إلى ثقافة التواكل التي تفذيها الحكومات بتقديم المساعدة للفقراء، رغم أنه لا توجد أية معطيات موثوقة تدعم هذه الطروحات.

هل تقود البطالة العالية للمراهقين إلى أضرار تدوم طويلاً

وخروجاً، من وإلى القوى العاملة بشكل يتكرر كثيراً، فهم يحصلون على العمل بسرعة ويغيرونه بسرعة أيضاً. ومتوسط مدة بطالة المراهقين هي نصف معدلها لدى البالغين، وبالعكس ذلك، فإن متوسط مدة البقاء في العمل لدى البالغين تصل إلى ١٢ ضعفاً مما هي لدى المراهقين. في معظم السنوات، كان نصف المراهقين عاطلين عن العمل هم من «الداخلين الجدد» إلى معترك العمل، الذين لم يحصلوا على عمل مقابل أجر من قبل، كل هذه العوامل توحي أن بطالة المراهقين هي إحتكاكية إلى حد كبير، أي أنها تمثل الدورة الضرورية في البحث عن عمل لدى الشباب كي يكتشفوا مهاراتهم الشخصية ويعرفوا معنى العمل.

لكن في النهاية سيتعلم المراهقون المهارات وعادات العمل من العمال المدربين. ويبين الجدول ٢٩ - ٣ معدلات البطالة لمختلف الأعمار للسود والبيض في العام ١٩٩٣. واكتساب الخبرة والتدريب، علاوة على أن تزايد الرغبة والحاجة للحصول على عمل بدوام كامل، هي السبب في أن العمال متوسطي السن يتعرضون لمعدلات بطالة أدنى بكثير من المراهقين.

البطالة لدى المراهقين من الأقليات. في حين توحي الدلائل بأن البطالة لدى المراهقين البيض هي بطالة إحتكاكية، فإن البطالة في صفوف الأمريكيين السود تأخذ مساراً مختلفاً تماماً. بعد الحرب العالمية الثانية كانت بيانات سوق العمل للمراهقين السود مطابقة تماماً للمراهقين من البيض؛ وبقيت نسب مساهمة قوى العمل ومعدلات البطالة لدى المراهقين السود والبيض متطابقة حتى العام ١٩٥٥. منذ ذلك الحين، ارتفعت معدلات البطالة للمراهقين السود مقارنة بالجماعات الأخرى في حين انخفضت معدلات مشاركتهم في القوى العاملة. وفي العام ١٩٩٣، كان ٣٥ بالمائة من المراهقين السود (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ إلى ١٩ سنة) عاطلين عن العمل. مقارنة مع ١٣ بالمائة لدى المراهقين البيض. وكان معدل العمالة (الذي يساوي نسبة مجموع العمالة إلى مجموع السكان) لدى المراهقين السود لا يزيد عن ٢١ بالمائة مقابل ٤٥ بالمائة للمراهقين البيض.

فما هو السبب في هذه الفروق غير العادية في تجربة المجموعتين؟ أحد التفسيرات قد يكون أن قوى سوق العمل (مثل تركيبة الوظائف أو موقعها) تعمل ضد العمال السود بشكل عام. لكن هذا التفسير لا يقول كل شيء. ففي حين عانى العمال السود، على الدوام من نسب بطالة أعلى من نسب العمال البيض - بسبب التحصيل العلمي الأدنى، وقلة اتصالاتهم بأشخاص يمكنهم أن يوفرهم عملاً لهم، وتدريبهم العملي الأقل، والتمييز العرقي - فإن نسبة معدل البطالة لدى السود إلى معدل البطالة لدى البيض لم تزد منذ الحرب العالمية الثانية.

في سوق العمل، مع دوام انخفاض مستويات المهارة ومعدلات الأجور؟ هذا السؤال هو موضوع بحث مكثف مستمر، والإجابة التخمينية عليه هي نعم، خاصة بالنسبة للمراققين من الأقليات. ويبدو أنه حين لا يتمكن الشبان من تطوير مهارات يكتسبونها من

العمل الذي يقومون به، فإنهم يكسبون أجوراً أدنى ويعانون من البطالة حين يتقدمون في السن. وتوحى هذه النتيجة بأن للسياسة العامة دوراً مهماً في وضع برامج تخفض من بطالة المراققين في صفوف الأقليات.

ملخص

أ - الدورات الاقتصادية

١ - الدورات الاقتصادية هي تارجحات في الناتج القومي الاجمالي، والدخل، والعمالة، من معالته توسع أو انكماش كبيران في العديد من قطاعات الاقتصاد. وهي تحدث في جميع اقتصادات السوق المتقدمة. وتتميز مراحل التوسع بالنزوة، والركود، والحضيض.

٢ - تؤكد جميع نظريات الدورة الاقتصادية الحديثة على دور التغير في الطلب الإجمالي وتسببه في تقلبات الأعمال. في الأونة الأخيرة أضيفت صدمات العرض (مثل التغيرات في أسعار النفط) إلى قائمة العوامل المؤثرة في الدورات.

٣ - طرح علماء الاقتصاد تشكيلة واسعة من الأسباب لحدوث الدورة الاقتصادية. وتختلف النظريات في مدى تأكدها على العوامل الخارجية والداخلية. وغالباً ما تعلق أهمية كبيرة على عوامل خارجية مثل الثورات، والانتخابات، والحروب، وحركة سعر الصرف، أو صدمات أسعار النفط. وتؤكد معظم النظريات على أن الصدمات الخارجية تتفاعل مع الآليات الداخلية، كالمضاعف، وتحول الطلب عن الاستثمار مثلاً لتوليد سلوك اقتصادي دوري.

٤ - ما زالت التنبؤات الخاصة بالاقتصاد غير دقيقة، وأكثر التنبؤات نجاحاً هي تلك التي تستخدم نماذج الحاسوب المبنية على تقديرات إحصائية، للتنبؤ بالتغيرات في الاقتصاد.

ب - البطالة

٥ - ثمة صلة واضحة بين حركة المخرجات ومعدل البطالة خلال الدورة الاقتصادية. ووفقاً لقانون أوكن، فمقابل كل ٢ بالمائة انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي المحتمل، يرتفع معدل البطالة بمقدار ١ بالمائة نقطة. وتفيد هذه القاعدة في تفسير الحركات الدورية للناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثيرها على البطالة.

٦ - حالات الركود وما يصاحبها من بطالة عالية لها تكاليف بالغة على الاقتصاد. ففترات التباطؤ الاقتصادي الكبرى في

السبعينات وأوائل الثمانينات كلفت الأمة مئات البلايين من الدولارات، إضافة إلى تكاليفها الاجتماعية، ومع ذلك، ورغم أن البطالة كانت وياً أصاب الرأسمالية منذ الثورة الصناعية، فإن فهم الأسباب والتكاليف لم يصبح ممكناً إلا بعد ظهور نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة.

٧ - تجمع الحكومة إحصاءات شهرية حول البطالة والعمالة والقوى العاملة بإجراء استطلاعات تأخذ عينات من السكان. يصنف الأشخاص الذين لديهم أعمال كعاملين، أما الأشخاص الذين يبحثون عن عمل فيقال إنهم عاطلون عن العمل، والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يبحثون عنه يقال إنهم خارج القوى العاملة. خلال العقد الماضي، كان ٦٥ بالمائة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة من ضمن القوى العاملة، في حين كان ٧ بالمائة عاطلين عن العمل.

٨ - يقسم علماء الاقتصاد البطالة إلى ثلاث مجموعات: (أ) بطالة احتكاكية، يكون العمال خلالها في طور الانتقال من عمل لآخر من ضمن القوى العاملة أو خارجها. (ب) بطالة هيكلية، وتشمل العمال ممن هم في مناطق أو صناعات تعاني من هبوط متواصل. (ج) البطالة الدورية، وتتعلق بالعمال الذين يسرحون مؤقتاً حين يعاني الاقتصاد كله من الهبوط.

٩ - إن نظرة مدققة لإحصاءات البطالة تكشف لنا عدداً من الأمور المنتظمة:

١ - حالات الركود تضرب جميع المجموعات بنسب متساوية تقريباً - أي أن جميع المجموعات ترى معدلات بطالتها ترتفع وتنخفض بنسبة توازي معدل البطالة الكلي.

ب - جزء كبير من البطالة في الولايات المتحدة قصير المدى. في السنوات التي تنخفض فيها معدلات البطالة (مثل العام ١٩٧٣) فإن أكثر من ٩٠ بالمائة من العمال العاطلين عن العمل يتعطلون لفترة تقل عن ٢٦ أسبوعاً. ويرتفع معدل امد البطالة هذا بحدّة عند حدوث ركود عميق أو مطول.

ج - في معظم السنوات، يكون سبب جزء كبير من البطالة مجرد تحول بسيط أو أسباب احتكاكية، مثل دخول بعض الأشخاص لقوى العمل لأول مرة أو عودتهم إليها. وخلال فترات الركود الاقتصادي فقط يكون مجموع العاطلين عن العمل مكوناً بشكل أساسي ممن خسروا وظائفهم.

١٠ - ثبت أن فهم أسباب البطالة هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة. بعض أشكال البطالة (ويطلق عليها غالباً البطالة الطوعية) قد تحدث حين يكون الأجر مرتناً في اقتصاد تنافسي بالكامل، حين يختار عمال مؤهلون ألا يعملوا وفق معدل الأجر الدارج. البطالة الطوعية قد تكون الحصلة الكفوة للأسواق التنافسية.

١١ - يعتقد بعض علماء الاقتصاد أن بعض أشكال البطالة - خاصة البطالة الدورية العالية التي تحدث خلال الركود الاقتصادي - لا تكون إنعكاساً لقرارات طوعية من قبل العمال المؤهلين بعدم العمل وفقاً للأجر الدارج في السوق. بل إن البطالة الدورية تحدث بسبب عدم مرونة الأجور.

وفشلها في التكيف سريعاً مع الفائض، أو النقص في الأيدي العاملة المتوفرة. فإذا كان الأجر أعلى من مستوى توازن السوق، يتم توظيف بعض العمال، لكن بعض العمال الآخرين لا يستطيعون الحصول على عمل. ومثل هذه البطالة لا تكون طوعية وهي غير كفوة من ناحية كون العمال والمؤسسات كليهما لا يستطيعان الاستفادة من الاستخدام المناسب للسياسات النقدية والمالية.

١٢ - تحدث البطالة القسرية لأن الأجور لا تكون مرنة في مواجهة الصدمات الاقتصادية. وتنشأ عدم المرونة، جزئياً، بسبب التكاليف المتعلقة بإدارة نظام التعميرضات. ونرى هذه التكاليف في طول مدة عقود العمل الجماعية التي تبرمها النقابات... ومدتها ٢ سنوات عادة. أما في عقود العمل غير النقابية، بشكل عام، فيحدد الأجر مرة في السنة. التعديل المتكرر للأجور وفق أوضاع السوق قد يأخذ قسطاً كبيراً من وقت الإدارة، وقد يثير تصورات بعدم الانصاف لدى العمال، ويقوض انتاجية العمال وروحهم المعنوية.

مفاهيم للمراجعة

الدورات الاقتصادية	البطالة
- الدورة الاقتصادية	- قانون أوكن
- مراحل الدورة الاقتصادية:	- وضع السكان: البطالة، العمالة،
الذروة، الحضيض، التوسع، الانكماش	القوى العاملة، ليسوا ضمن القوى
- الركود الاقتصادي	العاملة
- نظريات الدورة الخارجية والداخلية	- البطالة الاحتكاكية، والهيكلية،
- نماذج الاقتصاد الكلي	والدورية

اسئلة للمناقشة

- ١ - اشرح المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية. في أي مرحلة يقع الاقتصاد الآن؟
- ٢ - افرض أن معدل البطالة هو ٨ بالمئة وأن الناتج المحلي الإجمالي هو ٤٠٠٠ بليون دولار. وما هو التقدير التقريبي للناتج المحلي الإجمالي إذا كان المعدل الطبيعي للبطالة هو ٦ بالمئة؟ افرض أن الناتج المحلي الإجمالي الممكن ينمو بمقدار ٣ بالمئة سنوياً. فكم سيبلغ أ ن م بعد عامين؟ وما هي السرعة التي يجب أن ينمو بها أ ن م للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الممكن بعد عامين؟
- ٣ - بعض الدورات الاقتصادية تنشأ من جانب الطلب، وتنشأ بعضها من صدمات العرض.
- ١ - اعط مثلاً على كل واحدة منها. اشرح الفرق المنظور بين نوعي الصدمات بالنسبة للمخرجات، والأسعار، والبطالة.
- ب - حدد ما إذا كان كل واحد من الأمور التالية يقود إلى دورة اقتصادية من جانب العرض أو دورة من جانب الطلب، ووضح تأثيرها مستخدماً الرسوم البيانية ع ١

- ط ١ - زيادة في النفقات الدفاعية زمن الحرب؛ تدمير بسبب قصف المصانع ومنشآت توليد الطاقة زمن الحرب، تراجع صافي الصادرات نتيجة ركود عميق في أوروبا، زيادة أسعار النفط على أثر ثورة في الشرق الاوسط ، تباطؤ حاد في معدل نمو الإنتاجية.
- ٤ - ما هو وضع القوى العاملة لكل حالة من الحالات التالية؟
- ١ - مراهق يبحث عن أول عمل له.
 - ب - عامل في مصنع للسيارات سرح من الخدمة ويرغب في العمل لكنه فقد الأمل في العثور على عمل.
 - ج - متقاعد انتقل إلى فلوريدا لكنه يقرأ إعلانات الصحف بحثاً عن عمل بدوام جزئي.
 - د - والد يعمل بدوام جزئي، ويريد وظيفة بدوام كامل، لكن لا وقت لديه للبحث.
 - هـ - مدرس لديه وظيفة لكنه مريض ولا يستطيع العمل.
- ٥ - فكر في وضع عمالك خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية. حدد وضع قوتك العاملة في كل شهر (عامل، عاطل عن العمل، لست من ضمن القوى العاملة). ثم صنف بطالتك خلال الفترات التي كنت بها عاطلاً على العمل، على أنها احتكاكية، أو هيكلية، أو دورية. ما هو معدل بطالتك الشخصية؟ مالمذي تنبئك به خبرتك حول مصادر بطالة المراهقين؟ قارن ما كتبته مع زملائك في الصف.
- ٦ - افرض أن الكونجرس يفكر في وضع قانون للحد الأدنى للأجر يحده بمقدار أعلى أجر يحقق توازن السوق بالنسبة للمراهقين إلا أنه أدنى من أجر العمال البالغين. بين مستخدماً رسومات العرض والطلب البيانية تأثير الحد الأدنى للأجر على العمالة، والبطالة، والمدخيل بالنسبة لفتي العمال. هل البطالة طوعية أم قسرية؟ ما هي توصياتك للكونجرس لو طلب منك تقديم شهادتك حول مدى حكمة هذا الإجراء؟
- ٧ - هل تعتقد أن التكاليف الاقتصادية أو ضغط بطالة يتعرض لها مراهق لمدة شهر في الصيف هي أقل أو أكثر وطأة من بطالة لمدة سنة يعانيتها رب أسرة؟ هل تعتقد أن هذا يستوجب أن تتخذ السياسة العامة موقفاً مختلفاً تجاه كل مجموعة منهما؟
- ٨ - في السنوات الأخيرة، طرحت نظرية جديدة حول «الدورة الاقتصادية الحقيقية». وتقول هذه النظرية إن الدورات الاقتصادية تنجم عن صدمات تضرب الإنتاجية وتمتد إلى

- الاقتصاد كله. لكن لا يوجد فيها عناصر المنافسة غير الكاملة أو الأسواق غير المتوازنة.
- ١ - بين أن نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية هي ضمن إطار ع ١ - ط ١.
- ب - ناقش ما إذا كانت نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية يمكن أن تفسر الصفات المعتادة للدورات الاقتصادية التي تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل.
- ٣ - مسألة متقدمة: أحضر زهرتي نرد واستخدم الأسلوب التالي لمعرفة ما إذا كنت قادراً على توليد شيء يشبه الدورة الاقتصادية: سجل الأرقام من ٢٠ رمية أو أكثر لزهرات النرد. خذ متوسط متحرك من خمس رميات متتالية. وعين مكانه على رسم بياني. وسوف تبدو مماثلة للحركات في الناتج المحلي الاجمالي، أو البطالة، أو التضخم.
- احدى التسلسلات التي تم الحصول عليها ٧.٣.١٠.٤.٧.١١.١٢.١٠.٩.١٠. فتكون قيمة المتوسطات (٧ + ٤) + (١٠ + ٧ + ٣ + ١٠) / ٦.٢ = ٥ و ٧ = ٥ وهكذا.
- لماذا تبدو هذه العملية وكأنها دورة اقتصادية؟ [تنويه: الأرقام العشوائية التي نحصل عليها من زهرات النرد تشبه الصدمات الخارجية للاستثمار أو الحروب. المتوسط المتحرك يشبه المضاعف الداخلي للنظام الاقتصادي (أو لكرسي هزان) وتعطي مجتمعة ما يبدو وكأنه دورة.]
- مسألة متقدمة: كتب أحد علماء الاقتصاد الكلي البارزين، وهو جورج بيري من بروكينغز، بعد حرب الخليج في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ ما يلي :
- كانت الحروب على الدوام جيدة للاقتصاد الأمريكي. فهي تجلب معها زيادة في المخرجات، وانخفاضاً في البطالة، وتوظيفاً كاملاً للقدرات الصناعية حين تضاف الطلبات العسكرية إلى النشاط الاقتصادي العادي. أما هذه المرة فقد اجتمع الركود والحرب معاً. فما الذي تنبئنا به هذه الظاهرة الشاذة عن الركود الاقتصادي؟ (بروكينغز ريفيو، ربيع ١٩٩١).
- إنهذه إلى المكتبة وابحث عن بيانات عن المحددات الرئيسية للطلب الاجمالي خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١، وعن الحروب السابقة (الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، وحرب فيتنام). تفحص، بشكل خاص، إنفاق الحكومة على السلع والخدمات (خاصة النفقات الدفاعية)، والضرائب، وأسعار الفائدة. هل يمكنك تفسير الظاهرة الشاذة التي تحدث عنها بيري ؟

ضمان استقرار الأسعار

يقال ان لينين صرح بان افضل طريقة لتدمير النظام الرأسمالي هي إفساد العملة. وعن طريق تضخم مستمر، يمكن للحكومات ان تصادر سرأ ودون ان يلحظها احد، جزءاً مهماً من ثروة مواطنيها.

جى . ام . كينز

علينا ان نجد حلاً مرضياً يعطينا معدلات تنمية ويطالة يمكننا ان نفخر بها، هذا من جهة. ومن جهة اخرى اداء سعر يمكن ان نحتاج إليه ^(١).

التضخم لا يقتصر على الدول عالية الدخل. فقد ابتلي به العديد من الدول النامية، التي اعتمدت على مطابع النقود لتمويل نفقاتها الحكومية. مؤخراً، وبعد ان خطت بعض الدول، مثل بولندا وروسيا ذات التخطيط المركزي سابقاً، خطوات في اتجاه تحرير الاسعار والتحول إلى اقتصاد السوق، وجدت ان مستويات الاسعار لديها ترتفع بسرعة كبيرة.

لقد حان الوقت لتحليل التضخم والسلوك الإجمالي للأسعار. ويزودنا الشكل ٣٠ - ١ بمنظور شامل لهذا الفصل، الذي يدور حول تعريف مستوى السعر والتضخم وقياسهما وتاريخهما.

رأينا ان البطالة والركود الاقتصادي يفرضان تكاليف ضخمة على المجتمعات. ومع ذلك لا تحاول الدول خفض البطالة إلى الصفر أو حتى مستوى قريب من الصفر. علاوة على ذلك، حين تقترب المخرجات من مستوى إمكانياتها الكاملة، كما حدث في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٤، كانت البنوك تعتمد غالباً إلى رفع أسعار الفائدة وإبطاء التوسع. فلماذا لا تقوم الدول بحث اقتصادها على النمو إلى ان تختفي البطالة القسرية ؟ ولماذا قام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة بحدة في العام ١٩٩٤ ؟

السبب هو ان عمالة كاملة قد تخلق نقصاً في أسواق العمل والانتاج، وقد يرتفع التضخم إلى مستويات لا يمكن التسامح معها. ولم يصف احد هذه المعضلة بمثل الوضوح الذي وصفها به آرثر أوكن:

إن مهمة الجمع ما بين الازدهار واستقرار الأسعار هي الآن مشكلة الاداء الاقتصادي الاجمالي الكبرى العصية على الحل.

طبيعة التضخم وتأثيره

١

التغيير في المستوى العام للسعر ويقاس على النحو التالي:

معدل التضخم (السنة ت)

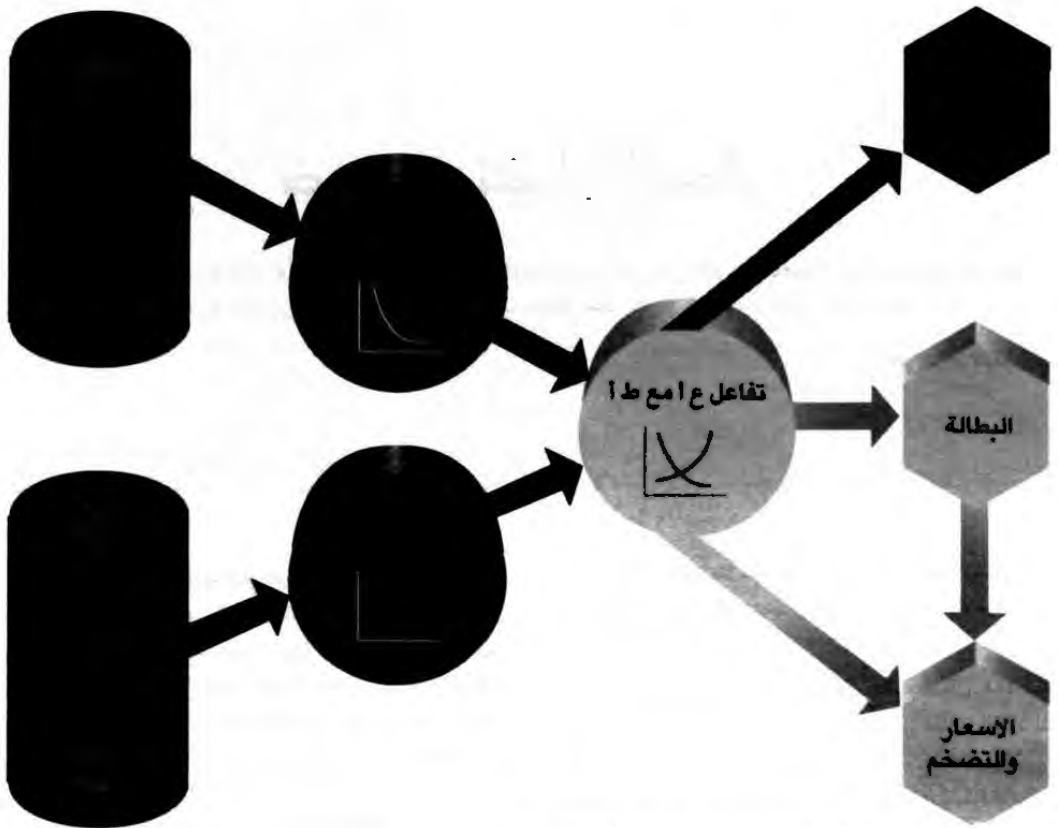
$$100 \times \frac{\text{مستوى السعر (السنة ت)} - \text{مستوى السعر (السنة ت-١)}}{\text{مستوى السعر (السنة ت-١)}} =$$

تعريف التضخم

دعونا نبدأ بتعريف دقيق للتضخم:

تشير كلمة تضخم (inflation) إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. معدل التضخم (rate of inflation) هو معدل

(١) آرثر أوكن «الاقتصاد السياسي للازدهار» (نورتن، نيويورك، ١٩٧٠) صفحة ١٣٠.



الشكل ٣٠ - ١. التضخم قيد أساسي على السياسة الاقتصادية. ما هو التضخم؟ وما هي تأثيراته الاقتصادية؟ وما هي القوى التي تقود إلى استمرار التضخم؟ وكيف يمكن للحكومات إبطاء التضخم؟ هذه المسائل أساسية لنظرية الاقتصاد الكلي وسياسته اليوم.

ارتفع سعر الرعاية الطبية بمقدار ٦ بالمئة؛ لكن الزيادة في «متوسط مستوى السعر» كانت ٢.٧ بالمئة.

الانكماش (deflation) عكس التضخم، ويحدث حين ينخفض المستوى العام للأسعار. وقد أصبح من الأحداث النادرة في أواخر القرن العشرين. وآخر مرة انخفضت فيها الأسعار في الولايات المتحدة بين سنة وأخرى كانت في العام ١٩٥٥. ورافق تواصل الانكماش، الذي تهبط فيه الأسعار بشكل مطرد على مدى عدة سنوات، مع الكساد الاقتصادي، كالذي حدث خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين وتسعينات القرن الذي سبقه.

مؤشرات الأسعار

حين تخبرنا الصحف أن «التضخم يتصاعد» فإنها في الواقع تبليغ عن تحرك في مؤشر الأسعار. مؤشر الأسعار

لكن كيف نقيس «مستوى السعر» المرتبط بتعريف التضخم؟ من المتعارف عليه أن «مستوى السعر» يقاس بوصفه المعدل المرجح للسلع والخدمات في الاقتصاد. عملياً، نقيس المستوى الكلي للسعر عن طريق إقامة «أرقام قياسية للأسعار» التي هي متوسطات أسعار المستهلكين والمنتجين.

خذ العام ١٩٩٣ كمثال، حين ارتفعت أسعار المستهلكين ٢.٧ بالمئة. في تلك السنة، ارتفعت أسعار جميع المنتجات الرئيسية: الطعام، والشراب، والمساكن، والملابس، والمواصلات، والرعاية الطبية. هذا التوجه العام في ارتفاع الأسعار هو التضخم.

ولا ترتفع جميع الأسعار بالقدر ذاته. فخلال العام ١٩٩٣، على سبيل المثال، ارتفعت أسعار الملابس بمقدار ١ بالمئة، في حين

(price index) (أو الرقم القياسي للأسعار) هو المقياس العام لمستوى الأسعار؛ بشكل أدق هو المعدل المرجح لأسعار عدد من السلع والخدمات. وعند تشكيل مؤشرات الأسعار، يزن علماء الاقتصاد الأسعار الفردية حسب الأهمية الاقتصادية لكل سلعة. وأهم مؤشرات الأسعار هي مؤشر أسعار المستهلك، ومثبط (deflator) الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المنتج.

مؤشر أسعار المستهلك (م س م). مقياس التضخم الأوسع انتشاراً (أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ، الذي يعرف أيضاً بالحروف (م س م) . يقيس مؤشر أسعار المستهلك سعر الشراء لسلعة من السلع في أوقات مختلفة. وتشمل سلعة السوق أسعار الطعام، والملابس، والمساكن، والوقود، والمواصلات، والرعاية الطبية، ورسوم الجامعة، وغير ذلك من السلع والخدمات التي يشتريها الناس لمعيشتهم اليومية. وفي الولايات المتحدة يتم جمع أسعار ٣٦٤ نوعاً مختلفاً من السلع والخدمات من أكثر من ٢١ ألف شركة ومؤسسة في ٩١ منطقة في البلاد.

كيفية يتم وزن مختلف الأسعار عند تشكيل مؤشرات الأسعار؟ من الواضح أن من السخافة القيام بجمع مختلف الأسعار، أو أن نقوم بتقييمها وفقاً لكتلتها أو حجمها. بل إن مؤشر الأسعار يتم وضعه عن طريق تقييم كل سعر وفقاً للأهمية الاقتصادية للسلعة المعنية.

في حالة مؤشر أسعار المستهلك: تعطى كل مادة وزناً «ثابتاً» يتناسب مع أهميتها بالنسبة لميزانية نفقات المستهلك؛ ووزن كل مادة يتناسب مع مجموع إنفاق المستهلكين على تلك المادة كما يحدده استطلاع لنفقات المستهلك جرى في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٤. وحسب الوضع في كانون الأول ١٩٩٣، كانت التكاليف المتعلقة بالإسكان أكبر فئة مفردة في مؤشر أسعار المستهلك . وتحظى بأكثر من ٤٠ بالمئة من ميزانية إنفاق المستهلك. وبالمقارنة، فإن تكلفة السيارات الجديدة وغيرها من العربات لا تحظى بأكثر من ٥ بالمئة من ميزانية إنفاق المستهلك في مؤشر أسعار المستهلك.

يمكننا استخدام مثال عددي لبيان طريقة قياس التضخم. افترض أن المستهلكين يشترون ثلاث سلع: الطعام، والسكن، والرعاية الطبية. وقد وجد استطلاع لميزانية افتراضية أن المستهلكين ينفقون ٢٠ بالمئة من ميزانيتهم على الطعام، و ٥٠ بالمئة على السكن، و ٣٠ بالمئة على الرعاية الطبية.

وباستخدام العام ١٩٩٥ كسنة أساس لضبط سعر كل سلعة عند الرقم ١٠٠ بحيث أن الاختلافات في وحدات كل سلعة لن يؤثر في مؤشر الأسعار. وهذا يعني ضمناً أن مؤشر أسعار المستهلك يكون أيضاً ١٠٠ في سنة الأساس [$(100 \times 0.20) + (100 \times 0.50) + (100 \times 0.30) = 100$]. بعد ذلك نحسب مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم للعام ١٩٩٦. افترض أن سعر الطعام

ارتفع في العام ١٩٩٦ بمقدار ٢ بالمئة ليصل إلى ١٠٢. بالمئة. وارتفع سعر المساكن بمقدار ٦ بالمئة ليصبح ١٠٦. بالمئة، والرعاية الطبية ١٠. بالمئة لتصبح ١١٠. بالمئة. ونعيد بعد ذلك حساب مؤشر أسعار المستهلك كالتالي :

$$\begin{aligned} & \text{مؤشر أسعار المستهلك (١٩٩٦)} \\ & = (102 \times 0.20) + (106 \times 0.50) + (110 \times 0.30) \\ & = 106.4 \end{aligned}$$

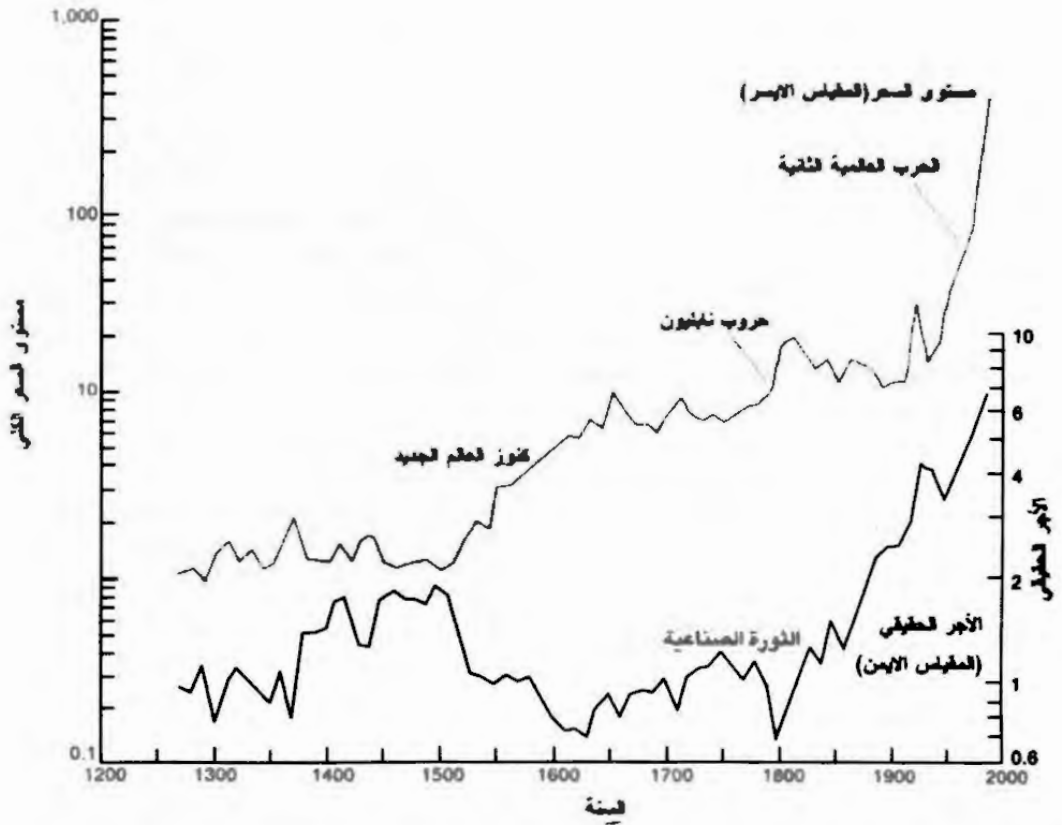
بكلمة أخرى، إذا كان العام ١٩٩٥ هو سنة الأساس، ومؤشر لأسعار المستهلك هو ١٠٠، عندها يكون م س م هو ١٠٦.٤. ويكون معدل التضخم $(106.4 - 100) / 100 \times 100 = 6.4$ بالمئة في السنة. لاحظ أنه في أرقام قياسية ذات أوزان ثابتة للقياس مثل مؤشر أسعار المستهلك، تتغير الأسعار من سنة إلى أخرى لكن الأوزان تبقى كما هي.

هذا المثال يعطينا جوهر الطريقة التي يتم بها قياس التضخم. والفارق الوحيد بين هذا المثال المبسط والحسابات الواقعية، هو أن مؤشر أسعار المستهلك يضم العديد من السلع. وفيما عدا ذلك، فإن الإجراء هو نفسه.

مثبط الناتج المحلي الإجمالي. بحثنا مثبط الناتج المحلي الإجمالي في أثناء دراستنا للدخل القومي وحسابات المخرجات في الفصل ٢٢. تذكر أن مثبط الناتج المحلي الإجمالي هو نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي يمكن تفسيره على أنه سعر جميع مكونات أ ن م (الاستهلاك، والاستثمار، ومشتريات الحكومة، وصافي الصادرات) بدلاً من سعر قطاع مفرد واحد. ويختلف هذا المؤشر عن مؤشر أسعار المستهلك لأنه مؤشر قياس متغير، يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية. علاوة على ذلك، هناك مثبطات لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، مثل مثبطات السلع الاستثمارية، والاستهلاك الشخصي، وما إلى ذلك، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار المستهلك.

مؤشر أسعار المنتج (م س ج). يعود تاريخ هذا المؤشر إلى العام ١٨٩٠، وهو أقدم سلسلة إحصائية مستمرة تنشرها وزارة العمل. ويقيس مستوى الأسعار عند مرحلة الإنتاج أو البيع بالجملة، ويقوم على سعر ما يقارب ٣٤٠٠ سلعة، تشمل أسعار المواد الغذائية، ومنتجات الصناعات التحويلية، ومنتجات التعدين. والأوزان الثابتة المستخدمة لحساب م س ج هي صافي مبيعات السلعة. وبسبب تفصيلاته العظيمة، تستخدمه قطاعات الأعمال على نطاق واسع.

مشاكل القياس. في حين أن مؤشرات الأسعار مثل مؤشرات المستهلك فائدة عظيمة، فإن لها عيوبها. بعض المشاكل



الشكل ٣٠ - ٢. مستويات الأسعار في إنجلترا والأجر الحقيقي من ١٢٧٠ إلى ١٩٩٣ (١ = ١٢٧٠)

يبين الرسم تاريخ الأسعار والأجور الحقيقية في بريطانيا منذ القرون الوسطى. لاحظ أن سعر السوق لسلة من السلع قد ارتفعت بمقدار يقارب ٤٠٠ ضعف منذ العام ١٢٧٠. في السنوات الأولى كانت الزيادة في الأسعار ترافقها زيادة في عرض النقد، مثل الموارد التي كانت تأتي من اكتشاف كنوز جديدة في العالم الجديد، وطباعة النقود خلال حروب نابليون.

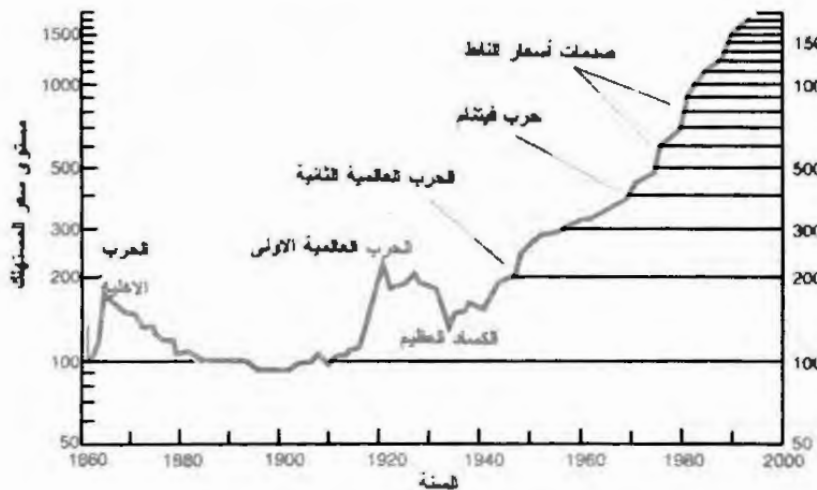
لاحظ تنديب الأجر الحقيقي قبل الثورة الصناعية. ومنذ ذلك الحين ارتفعت الأجور الحقيقية بحدّة واطراد.

Source: E.H. Phelps Brown and S.V. Hopkins, 'Economica' 1956, updated by the authors

الشخصية، لأن قلة من الناس كانت تشتري الحاسوبات في أوائل الثمانينات عند وضع موازين المؤشر، ويمكن للمرء أن يغير سنة الأساس، أو يستنبط وسائل توزيع مدرّوسة أكثر، إلا أنه لا توجد طريقة لحل «مشكلة الرقم الدليلي» بشكل كامل.

صعوبة أخرى قد تنشأ لأن مؤشر أسعار المستهلك لا يحيط بشكل دقيق بالتغيرات في نوعية السلع والخدمات. مثال ذلك، لا يجرى تصحيح م س م ليتماشى مع تحسين النوعية مثل تحسين الصوت في أجهزة الاستيريو، أو جعل السفر جواً أكثر أماناً، أو إنتاج ساعات أكثر دقة، وتشير الدراسات إلى حقيقة أنه لو دمج التغيير في النوعية بشكل مناسب في مؤشرات الأسعار، لكانت

هي من صلب مؤشرات الأسعار. وأحد هذه القضايا «مشكلة الرقم الدليلي»، والتي تتعلق باختيار فترة ملائمة لسنة الأساس. تذكر أن مؤشر أسعار المستهلك يستخدم معياراً ثابتاً لكل سلعة. ونتيجة لذلك، يكون هناك مبالغة في تقدير تكاليف المعيشة حين نقارن الوضع حسب مؤشرات سعر المستهلك مع قيام المستهلكين باستبدال السلع غالية الثمن وشراء سلع رخيصة نسبياً بدلاً منها. مثلاً، التوزيع في م س م يتقاضى عن حقيقة أن كمية البنزين التي اشتراها المستهلكون إنخفضت بعد الإرتفاع الحاد في سعر البنزين في أوائل السبعينات، إضافة إلى ذلك، مؤشر أسعار لا يأخذ في اعتباره الانخفاض الهائل في أسعار الحاسوبات



الشكل ٣٠ - ٣. الأسعار في الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية.

كانت الأسعار ترتفع بعد كل حرب حتى الحرب العالمية الثانية، ثم تنخفض بعدها لكن التوجه استمر في الصعود منذ العام ١٩٤٠، سواء في أمريكا أو في الخارج. التغيير الوحيد اليوم هو في معدل التضخم، وليس في حقيقة التضخم.

المصدر: وزارة العمل الأمريكية، مكتب إحصاءات العمل.

فترات التوسع الاقتصادي، وفي فترات الركود الاقتصادي لا تنخفض بل ترتفع بسرعة أقل. بكلمة أخرى، الأسعار والأجور لم يعد لديها مرونة للهبوط.

ثلاثة أنواع من التضخم

كما الأمراض، يبدي التضخم ثلاث مستويات من الشدة. ومن المفيد تصنيفها إلى ثلاث فئات: تضخم معتدل، وتضخم سريع، وتضخم جامح.

التضخم المعتدل. يتسم التضخم المعتدل بأسعار ترتفع ببطء وبشكل يمكن توقعه. ويمكن تعريفه بأنه معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة. حين تكون الأسعار مستقرة نسبياً يثق الناس بالنقد، ويكونون على استعداد للاحتفاظ بالنقد لأن قيمتها بعد شهر أو سنة ستبقى مثل قيمتها اليوم. ويكون الناس على استعداد للارتباط بعقد نقدي طويلة المدى لأنهم على ثقة من أن الأسعار وتكاليف السلع التي يشترونها أو يبيعونها لن تتعد كثيراً عن وضعها الحالي.

التضخم السريع. يصنف التضخم المكون من خانتين أو ثلاث خانات، أي ٢٠ أو ١٠٠، أو ٢٠٠ بالمئة على أنه «تضخم سريع» (galloping inflation). في أسفل قائمة هذا الطيف من التضخم نجد، أحياناً، بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل إيطاليا. - وكان لدى العديد من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل - معدلات تضخم تراوحت ما بين ٥٠ إلى ٧٠٠ بالمئة خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

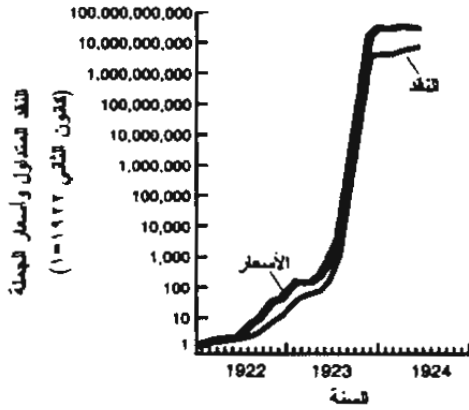
وحين يستفحل التضخم السريع تحدث انحرافات اقتصادية

سرعة ارتفاع م س م أقل مما هي عليه في السنوات الأخيرة. وتؤثر هذه المشكلة بشكل خاص على الرعاية الطبية، حيث ارتفعت الأسعار بحدّة خلال الثمانينات؛ علاوة على أنه ليس لدينا مقياس ملائم لجودة الرعاية الطبية، ويتجاهل مؤشر أسعار المستهلك كلية إدخال منتجات جديدة، مثل المنتجات الصيدلانية التي تحل محل العمليات الجراحية المكلفة.

التأخير الطويل للتضخم

التضخم قديم قدم اقتصاديات السوق. الشكل ٣٠ - ٢ يرسم تاريخ الأسعار في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر. وخلال هذه المسيرة الطويلة ارتفعت الأسعار بشكل عام، كما هو واضح من الخط الخاص بالأسعار. لكن تفحص الخط الآخر، الذي يعين مسار «الأجور الحقيقية» (معدل الأجر مقسوماً على أسعار الاستهلاك). فقد تذبذبت الأجور الحقيقية حتى الثورة الصناعية. وبمقارنة الخطين نرى أن التضخم لا يرافقه بالضرورة تراجع في الدخل الحقيقي. ويمكنك أن ترى أيضاً أن الأجور الحقيقية قد تصاعدت باطراد منذ بداية القرن التاسع عشر تقريباً، وارتفعت بمقدار يزيد عن عشرة أضعاف.

يركز الشكل ٣٠ - ٢ على سلوك أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية، وبدا النمط يتخذ شكلاً منتظماً منذ العام ١٩٤٥: الأسعار تحلق عالياً في زمن الحرب، ثم تعاود الهبوط خلال التباطؤ الاقتصادي الذي يتبعها. لكن هذا النمط تغير بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية. فالأسعار والأجور اتبعت مساراً صاعداً واحداً. فارتفعت بسرعة خلال



الشكل ٣٠ - ٤. النقد والتضخم الجامح في ألمانيا، ١٩٢٢ - ١٩٢٤

في أوائل العشرينات كانت جمهورية الماني الفاييمرية الفتية تكافح لتتمكن من دفع التعويضات القاسية التي فرضت عليها وإرضاء المقرضين. ولم يكن في وسعها الاقتراض أو جمع ما يكفي من الضرائب لتغطية نفقات الحكومة، لذلك لجأت إلى المطابع. فارتفعت كمية النقود المتداولة بشكل فلكي من أوائل العام ١٩٢٢ إلى كانون الأول ١٩٢٣، وتضاعفت الأسعار مع محاولات الناس المسعورة للتخلص مما في أيديهم من نقد قبل أن يخسر كل قيمته. فإذا كنت تحتفظ بـ ١٠٠ مليون مارك في كانون الثاني ١٩٢٢، فما الذي سيبقى من ثروتك عند نهاية هذا التضخم الجامح؟

ثانياً، أصبح الأسعار غير مستقرة على الإطلاق. في الأحوال العادية يتحرك الأجر الحقيقي للشخص بمقدار واحد بالمائة أو أقل بين شهر وآخر. أما خلال العام ١٩٢٣، كانت الأجور الحقيقية الألمانية تتغير بمعدل مقداره الثلث (صعوداً أو هبوطاً) في كل شهر. وكان هذا التغير الكبير في الأسعار النسبية والأجور الحقيقية - وفي عدم الإنصاف والإنحرافات التي تسببها هذه التقلبات - يلقي بعبء كبير على العمال وقطاعات الأعمال، ويبرز أحد التكاليف الباهظة للتضخم.

وربما كان أعمق تأثير للتضخم الجامح هو تأثيره على توزيع الثروة. ويلخص لنا عالم الاقتصاد البريطاني ليونيل روبنز هذا التأثير:

تخفيض قيمة المارك دمر ثروات أصلب عناصر المجتمع الألماني، وترك خلفه عدم توازن اقتصادي ومعنوي. وفي الأرض للكرات التي تلت، فهتلر هو الطفل الذي رعاه التضخم.

خطيرة. وبشكل عام يتم تنظيم العقود وفق مؤشر أسعار خاص أو ربطها بعملة أجنبية مستقرة، مثل الدولار. وفي مثل هذه الأحوال، تفقد النقود قيمتها بسرعة، لذلك لا يحتفظ الناس إلا بالحد الأدنى من النقود اللازمة للتعاملات اليومية. الأسواق المالية تذوي وتموت بسبب فرار رؤوس الأموال إلى الخارج. ويبدأ الناس في تخزين السلع، وشراء المساكن، ولا يقرضون المال بأسعار فائدة متدنية على الإطلاق. المفاجأة أن الاقتصادات التي تصاب بالتضخم السريع تتمكن من البقاء، ويمكن بعضها من الازدهار أيضاً، رغم أن نظام الأسعار يتصرف بشكل سيء.

التضخم الجامح. وفي حين يبدو أن في وسع الاقتصاد البقاء في ظل التضخم السريع، فثمة نوع ثالث مميت يعترض الاقتصاد حين يضربه سرطان التضخم الجامح. ولا يمكن قول كلمة واحدة جيدة في حق اقتصاد السوق حين ترتفع الأسعار بمقدار مليون أو حتى تريليون بالمائة سنوياً.

التضخم الجامح مهم بشكل خاص لدارسي التضخم لأنه يبرز الآثار المدمرة للتضخم خذ مثلاً هذا الوصف للتضخم الجامح الذي أصاب الكونغرالية (الأمريكية) خلال الحرب الأهلية:

اعتدنا أن نذهب إلى المتاجر والنقود في جيوبنا، ونعود ونحمل الطعام في سلاتنا. الآن نذهب إلى المتاجر والنقود في سلاتنا ونعود والطعام في جيوبنا. كل شيء شحيح ما عدا النقود! الأسعار عشوائية والإنتاج غير منظم. الوجبة التي كانت تكلف مقدار تكلفة تذكرة الأوبرا، أصبحت أغلى بمقدار ٢٠ ضعفاً. الجميع أصبحوا يخزنون «الأشياء» ويحاولون التخلص من أوراق النقد «السيئة»، التي تدفع العملة المعدنية «الجيدة» للخروج من التداول. والنتيجة عودة جزئية لنظام المقايضة المتعب.

الحالة التي جرى توثيقها بدقة وبشكل شامل للتضخم الجامح دارت وقائعها في جمهورية المانيا الفاييمرية في أوائل العشرينات. وبين الشكل ٣٠ - ٤ كيف أطلقت الحكومة العنان لمطابع النقود ودفعت بالأسعار والنقود المتداولة إلى مستويات فلكية. فخلال الفترة من كانون الثاني ١٩٢٢ إلى تشرين الثاني ١٩٢٣ ارتفع مؤشر السعر من ١ إلى ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠. أي أنه لو كان لدى شخص ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار من السندات المالية الألمانية في بداية العام ١٩٢٢، فإن هذا المبلغ ما كان يكفي لشراء قطعة صغيرة من الحلوى بعد سنتين.

وجدت الدراسات عدداً من الملامح المشتركة في حالات التضخم الجامحة. أولاً، يهبط الطلب الحقيقي على النقود (الذي يقاس بكمية النقود المتداولة مقسومة على مستوى السعر) بشكل حاد للغاية. عند نهاية التضخم الجامح الألماني كان الطلب الحقيقي واحد على ثلاثين من مستواه قبل عامين. ويستعجل الناس التخلص مما في أيديهم من نقود وكأنها حبات بطاطا ساخنة يريدون التخلص منها قبل أن يحترقوا بخسارة قيمتها.

في الفترة الأخيرة، عانت الدول التي انبثقت عن تفكك الامبراطورية السوفياتية من التضخم الجامع.

التأثيرات الاقتصادية للتضخم

يتفق مدير البنك المركزي على ضرورة احتواء التضخم. وغالباً ما تجد استطلاعات الرأي العام أن التضخم هو العدو الاقتصادي رقم ١. فما هو الخطر والمكلف جداً في التضخم؟ لقد أشرنا إلى أنه في فترات التضخم لا تتحرك الأجور والأسعار وفق المعدل ذاته؛ أي أن تغييرات في «الأسعار النسبية» تقع. ونتيجة لاختلاف الأسعار النسبية، يحدث تأثيران محددان للتضخم وهما:

- إعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف المجموعات.
- إنحرافات في الأسعار النسبية والمخرجات من مختلف السلع، أو في المخرجات والعمالة للاقتصاد كله في بعض الأحيان.

التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة

ينشأ التأثير التوزيعي الرئيسي للتضخم من الاختلاف في أنواع الموجودات والمطلوبات التي للناس أو المترتبة عليهم^(٢). حين يدين الناس بمال لآخرين، فإن ارتفاعاً حاداً في الأسعار يكون بمثابة كسب غير متوقع لهم. افترض أنك اقترضت مبلغ ١٠٠ ألف دولار لشراء منزل وكان سعر الفائدة السنوي الثابت مع دفعات الرهن العقاري هو ١٠ آلاف دولار. فجأة، يحدث تضخم كبير يضاعف جميع الأجور والمداخيل. ودفعات الرهن العقاري الرسمية المفروضة عليك مازالت ١٠ آلاف دولار سنوياً، لكن تكلفتها الحقيقية انخفضت إلى النصف. ولن تحتاج إلا للعمل نصف المدة حتى تسدّد كامل أقساط الرهن. فالتضخم الكبير زاد ثروتك عن طريق خفض القيمة الحقيقية للدين المفروض عليك إلى النصف. هذا الوضع شجع الناس على الاقتراض بكثافة لشراء المنازل أو المزارع في التضخم العالي خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات. بعد ذلك، وحين تباطأ التضخم واشتد الركود الاقتصادي، صارت دفعات الرهن العقاري مرهقة للغاية، لدرجة أن الوفاء الناس انتهت بهم الأمر في محكمة الإفلاس.

إن كنت مقرضاً ولديك موجودات على شكل رهونات، أو سندات طويلة الأجل، فإن وضعك مختلف هنا. لأن زيادة غير متوقعة في الأسعار ستجعلك أفقر، لأن قيمة الدولارات التي تدفع إليك تسدّيداً لما لك من دين أقل من قيمة الدولارات التي اقترضتها.

إذا استمر التضخم لفترة طويلة، يبدأ الناس في التحوط له، والأسواق في التكيف معه. فيبدأ السوق تدريجياً في إضافة نسبة

معينة إلى سعر الفائدة للتعويض عن التضخم. افترض أن الاقتصاد قد بدأ بسعر فائدة مقداره ٣ بالمئة وأسعار ثابتة. وما أن يتوقع الناس ارتفاعاً بنسبة ٩ بالمئة سنوياً في الأسعار، حتى تبدأ السندات والرهونات في دفع ١٢ بالمئة بدلاً من ٣ بالمئة. ويعكس سعر الفائدة الإسمي البالغ ١٢ بالمئة فائدة حقيقية مقدارها ٩ بالمئة زائد ٣ بالمئة فرق التضخم. ولا يكون هناك أية إعادة لتوزيع الدخل والثروة حين تتكيف أسعار الفائدة مع معدل التضخم الجديد.

لوحظ تكيف أسعار الفائدة مع التضخم المزمع في البرازيل، والتشيلي، ودول أخرى لها تاريخ طويل مع ارتفاع الأسعار. وخلال عقد الثمانينيات رأينا فرقاً لقيمة التضخم يضاف إلى أسعار الفائدة في أوروبا وأمريكا. وحين انخفضت بحدّة في أوائل التسعينات انخفض أيضاً فرق قيمة التضخم^(٣).

للتضخم تأثيرات أخرى كثيرة. فالحكومات تجد أن عبء ديونها يقلص خلال التضخم. ومن يقترض نقوداً لاستثمارها في العقارات أو أبار النفط سوف يحقق أرباحاً كبيرة إذا حدث تضخم غير متوقع. وقد درج الناس على الاعتقاد أن الأسهم العامة هي درية جيدة ضد التضخم، لكن ثبت أن الأسهم تتحرك بشكل معاكس لحركة التضخم في السنوات الأخيرة. ومع تباطؤ التضخم في أوائل التسعينات ارتفعت أسعار الأسهم بحدّة في مختلف أنحاء العالم حين توقع المستثمرون أن البنوك المركزية ستبقي أسعار الفائدة منخفضة. لكن حين هدّد التضخم بالتصاعد في العام ١٩٩٤ انخفضت أسعار الأسهم بحدّة.

وبسبب التغييرات المؤسسية لم تعد بعض الأساطير القديمة قابلة للتطبيق. فقد درج القول أن الأرامل والايتم يتأذون بالتضخم، أما اليوم فإنهم يتلقون إعانات الضمان الاجتماعي ترتبط بالرقم القياسي للأسعار. وبالتالي فإنهم بعيدون عن التأثر بالتضخم، لأن التعويضات ترتفع بشكل تلقائي مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك. أيضاً، الكثير من الدين (مثل الرهونات العقارية ذات السعر العائم) لها أسعار فائدة تتحرك صعوداً وهبوطاً حسب سعر فائدة السوق، وبالتالي، فإن حصول المدينين على منافع غير متوقعة أو تعرض الدائنين للخسارة بسبب التضخم بات أقل من السابق.

ثمة مجلدات من البحوث حول التأثيرات التوزيعية للتضخم. والحكمة التي خلصت إليها تلك الدراسات تشير إلى أن من الصعوبة بمكان التنبؤ بتلك التأثيرات، فبالناس الذين يغطون مصاريفهم من نخل رأسمالي يميلون إلى الخسارة من التضخم، في حين أن من يعاشون على أجورهم يكسبون. ويعكس الإنطباع السائد، تشير الاحصاءات إلى أن الأسر الفقيرة تكسب في الغالب من التضخم على حساب الأسر الميسورة.

(٢) العناصر المهمة للميزانية والتي شرحناها في الفصلين ٧ و ٢٦.

(٣) يبين الشكل ٢٦ - ٣ التحركات في أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

يحدث اعظم تاثير لإعادة توزيع الدخل بسبب التضخم، من خلال تأثيره على القيمة الحقيقية لثروات الناس. بشكل عام، حدوث تضخم غير متوقع يعيد توزيع الثروة من المدينين إلى الدائنين، ويساعد المقرضين ويصطاد المقرضين كما أن لهبوط غير متوقع في التضخم تأثير عكسي. لكن التضخم في الغالب يهز الدخل والأصول بعنف، ويعيد توزيع الدخل عشوائياً بين السكان دون أن يكون له تأثير شديد على فئة معينة.

التأثيرات على الكفاءة الاقتصادية

علاوة على تأثيرات التضخم على إعادة توزيع الدخل، فإنه يؤثر على الاقتصاد الحقيقي في مجالين محددين: على المخرجات الإجمالية، وعلى الكفاءة الاقتصادية. ودعونا نبدأ بتأثيراته على الكفاءة:

التضخم يضعف الكفاءة الاقتصادية لأنه يحرف مؤشرات الأسعار. إذا ارتفع سعر السوق لسلمة معينة في اقتصاد ذي تضخم منخفض، فإن البائعين والمشتريين يعلمون أنه كان هناك تغيير فعلي في شروط عرض و/أو طلب تلك السلعة، ويستطيعون الرد على ذلك بشكل مناسب. مثال ذلك، إذا رفعت المتاجر المجاورة أسعار اللحوم الحمراء لديها بمقدار ٥٠ بالمئة، فإن المستهلكين الواعين يعرفون أن الوقت قد حان للحصول على استهلاك لحم الدجاج، وبالمثل، إذا انخفضت أسعار الحاسوبيات بنسبة ٩٠ بالمئة، فقد تقرر أن الوقت قد حان لاستبدال جهازك القديم.

بالمقابل، من الصعوبة بمكان التمييز بين التغيرات في الأسعار النسبية وبين التغيرات في المستوى الإجمالي للأسعار في اقتصاد ذي تضخم عالٍ، فإذا كان التضخم يتصاعد بمعدل ٢٠ أو ٣٠ بالمئة شهرياً، مما يدفع المتاجر إلى تغيير قائمة أسعارها باستمرار، فيضيق التغيير في الأسعار وسط الفوضى.

كما يؤثر التضخم سلباً على استخدام النقود. فالعملة هي نقود سعر فائدتها الاسمي يساوي صفرًا. فإذا ارتفع التضخم من صفر إلى ١٠ بالمئة سنوياً، فإن سعر الفائدة الحقيقي على العملة يهبط من صفر إلى ناقص ١٠ بالمئة. وليس هناك من طريقة تمكن البنوك المركزية أو الحكومات من تصحيح هذا الإنحراف.

فما هو تأثير ذلك؟ بينت الدراسات أنه حين يرتفع التضخم، يستخدم الناس مصادره المادية لمنع تخفيض قيمة ما في حوزتهم من نقود. فيزداد ترددهم على البنوك - ويستهلكون «نعل

أحذيتهم» وقتهم الثمين في الذهاب إلى البنوك. وتضع الشركات المساهمة خطأً مدروسة لإدارة ما لديها من سيولة نقدية. وبالتالي، تستهلك مصادرها المادية لمواجهة التغيير في المقياس النقدي، بدلاً من أن تساهم في زيادة الاستهلاك أو الاستثمار.

ومن المحتمل أن يكون تأثير التضخم على الضرائب أكبر. ففي ظل نظام ضريبي يدفع الناس فيه ضرائب أعلى إذا ما ارتفع دخلهم الاسمي، يرفع التضخم بشكل تلقائي متوسط معدلات الضريبة. مما يمكن الحكومة من جباية المزيد من الضرائب دون ما حاجة لسن قوانين جديدة^(٤). وقد دفع نظام «فرض الضريبة من دون تشريعات» دولاً عديدة إلى فهرسة قوانينها الضريبية لمنع الزيادات الضريبية الناجمة عن التضخم. وقد تمت فهرسة أجزاء من القانون الضريبي للولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات.

لكن فهرسة فئات الضريبة وحدها لن تخلص النظام الضريبي من تأثيرات التضخم، لأن التضخم يحرف مقياس الدخل. مثال ذلك، إذا كنت تكسب فائدة مقدارها ٦ بالمئة على مدخراك في العام ١٩٩٤، فإن نصف هذا العائد هو ببساطة تعويض عما فقدته أموالك من قوتها الشرائية نتيجة معدل تضخم سنوي مقداره ٣ بالمئة. ومع ذلك، فإن القانون الضريبي لا يميز بين العائد الحقيقي، والفائدة التي هي تعويض عن التضخم. وهناك الكثير من مثل هذه التحريفات على الدخل والضريبة في القانون الضريبي الحالي.

لكن تلك ليست التكاليف الوحيدة التي يفرضها التضخم - فالتضخم يتسبب في تشويه الاقتصاد كله. ويشير بعض علماء الاقتصاد إلى «قائمة تكاليف» للتضخم. والفكرة هي أنه حين تتغير الأسعار، فإن المؤسسات ستنتفق موارد مادية كي تتكيف مع الأسعار، مثال ذلك، المطاعم ستعيد طباعة قوائم أسعار وجباتها، والشركات التي تباع حسب نظام الطلب بواسطة البريد ستعيد طباعة كتالوجاتها، وشركات التاكسي ستعيد ضبط عدادات سياراتها، وتضبط المدن الأسعار على عدادات مواقف السيارات، والمتاجر ستبدل رُقع أسعار بضائعها. في بعض الأحيان تكون الأسعار غير ملموسة، مثل جمع الشركاء أو من لهم علاقة لتحديد الأسعار الجديدة.

أضف إلى ذلك، أن الحكومات غالباً ما تترك القيمة الحقيقية لبرامجها تتآكل مع ارتفاع الأسعار. فقد أظهرت دراسة حديثة أن دفعات الرفاه الاجتماعي، التي تقدمها الحكومة للفقراء تنخفض قيمتها الحقيقية حين تقرر الحكومة عدم رفع ميزانيتها بما يتماشى مع ارتفاع تكاليف المعيشة. الصناعات الخاضعة لقيود تنظيمية تجد في بعض الأحيان أن طلبها لزيادة الأسعار قد رفض أو خفض خلال فترات التضخم. الكثير من خطط التقاعد التي تتبعها الشركات، تعطي علاوات ثابتة من الناحية الاسمية، وبالتالي، فإن القيمة الحقيقية لتلك العلاوات، تنخفض في فترات

(٤) ويعرف هذا أيضاً باسم «زحف الفئة» (bracket creep) حيث أن دافعي الضرائب يدفعون إلى فئة أعلى رغم أن دخلهم الحقيقي لم يتغير.

التضخم. وهذه مجموعة من ضمن أمثلة كثيرة حول الطريقة التي يمكن للتضخم أن يؤثر فيها على مداخيل الناس بطرق غير متوقعة.



مثال: التضخم والحد الأدنى الحقيقي

للأجور. كما يحت الماء الحجر الذي يتساقط عليه باستمرار، فإن القوة الشرائية للدولار ثابت القيمة قد تتآكل أيضاً. وهذا بالضبط هو ما حدث في عقد الثمانينات للحد الأدنى من الأجر الذي كان يكسبه الملايين من العاملين في مجال تقديم الوجبات السريعة، والكتبة في محلات البيع بالتجزئة، وعمال التنظيفات في المكاتب، ومشغلي ألعاب التسلية. خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، حُدد الحد الأدنى بمقدار ٣.٣٥ دولاراً، رغم أن مستوى الأسعار الكلي واصل الارتفاع. ونتيجة لذلك، عدل التضخم الحد الأدنى للأجور وخفضه عملياً بمقدار ٢٥ بالمئة خلال تلك الفترة. ومنذ ذلك الحين، جرى رفع الحد الأدنى للأجور، لكن ليس بمقدار يوازي الارتفاع في الأسعار. في العام ١٩٩٣، كان الحد الأدنى للأجور ٤.٣٥ دولاراً، والذي يبقى أدنى بمقدار ٢٠ بالمئة عن الأجر في العام ١٩٨١ بعد احتساب نسبة التضخم، ويقول بعض علماء الاقتصاد أن عدم قدرة الحد الأدنى للأجور على مجاراة التضخم هو أحد الأسباب المهمة في أن أجور العمال متدنيي المهارة لم تحقق تقدماً خلال العقد الماضي.

التضخم المتوقع مقابل التضخم

غير المتوقع

ثمة فارق مهم عند تحليل التضخم بين ما إذا كانت الزيادة في الأسعار متوقعة أم غير متوقعة. افترض أن جميع الأسعار ترتفع بمعدل ٦ بالمئة سنوياً، وأن الجميع يتوقعون استمرار هذا التوجه. فهل هناك سبب يحمل الناس على الاندهاش لحدوث التضخم؟ وهل ثمة فرق إن كان معدل التضخم الفعلي والمتوقع هو ٤ أو ٦ أو ٨ بالمئة سنوياً؟ يعتقد علماء الاقتصاد، بشكل عام، أن تضخماً متوقعاً بمعدل متواضع لن يكون له تأثير كبير على الكفاءة الاقتصادية، أو على توزيع الدخل والثروة. فالأسعار لن تكون أكثر من مقياس يعدل الناس سلوكهم بموجبيه.

لكن الواقع هو أن التضخم يكون غير متوقع عادة. مثال ذلك، اعتاد الشعب الروسي على استقرار الأسعار طيلة عقود عديدة، وحين تحررت الأسعار عام ١٩٩٢، لم يتوقع أحد، حتى ولا علماء الاقتصاد المحترفين، أن ترتفع الأسعار بمقدار ٢٠٠ ضعف خلال العامين التاليين. الناس الذين لم يسعفهم الحظ واحتفظوا

بثروتهم على شكل روبلات (سواء كنقد في جيوبهم أو حسابات توفير) رأوا موجوداتهم تصبح عديمة القيمة في غضون أشهر قليلة.

في الدول الأكثر استقراراً مثل الولايات المتحدة، يكون تأثير التضخم غير المتوقع أقل حدة، لكن تنطبق عليه القواعد العامة ذاتها. فقفزة غير متوقعة في الأسعار سينجم عنها إفقار البعض وإثراء البعض. فما هي تكلفة إعادة التوزيع هذه؟ ربما أن كلمة «تكلفة» لا تصف المشكلة بشكل دقيق. لأن التأثيرات قد تكون اجتماعية أكثر مما هي اقتصادية. فانتشار وباء السرة، قد لا يخفض الناتج المحلي الإجمالي، لكنه سيسبب الكثير من الإحباطات. وبالمثل، فإن إعادة توزيع الثروة بشكل عشوائي عن طريق التضخم، يشبه دفع الناس إلى لعب لعبة يانصيب يفضلون تجنبها.

تأثيرات اقتصادية كلية

إضافة إلى تأثيرات التضخم على قضايا الاقتصاد الجزئي وتوزيع الثروة، هل له تأثير على مجمل النشاط الاقتصادي؟ هذا السؤال تناولنا شرحه بالتفصيل في القسم «ب» من هذا الفصل، لذلك سنكتفي بإبراز النقاط الرئيسية هنا. حتى عقد السبعينات، كان التضخم العالي يسير جنباً إلى جنب مع العمالة والمخرجات المرتفعة. وكان ارتفاع التضخم يحدث حين تكون الاستثمارات نشطة والوظائف وفيرة، وكانت فترات الإنخفاض غير المتوقع في التضخم - مثل عقد الثلاثينات، والأنعام ١٩٥٤، ١٩٥٨، ١٩٨٢، ١٩٩١ - فترات بطالة عالية للأيدي العاملة ولراس المال.

لكن دراسة أدق للسجلات التاريخية كشفت حقيقة مهمة، وهي أن الترافق الإيجابي بين المخرجات والتضخم هو مجرد علاقة مؤقتة. فعلى المدى الأطول، لا يبدو أن هناك علاقة مستمرة بين معدل التضخم لدولة ما ومستوى المخرجات أو التنمية أو العمالة لديها.

على أية حال، مهما كان تأثير التضخم على المدى الطويل أو القصير على المخرجات والكفاءة، فلا شك في ردة فعل الاحتياطي الفدرالي حين يهدد التضخم الاقتصاد، الذي لا بد أن يتخذ خطوات لخفض التضخم - عن طريق خفض العملة المتداولة، ورفع أسعار الفائدة، وبالتالي كبح نمو المخرجات الحقيقية، وزيادة البطالة. وتكون النتيجة، على الدوام تقريباً، فترة مؤلمة من الهبوط الاقتصادي، حيث يتعرض العمال للتسريح المؤقت، أو تقليص ساعات عملهم، وضعف احتمالات الحصول على وظيفة. الحقيقة أن قرار البنوك المركزية باحتواء التضخم كان السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي العميق في أمريكا الشمالية، والذي جاء على إثر زيادة سعر النفط في العام ١٩٧٩، علاوة على الهبوط الحاد الذي لازم أوروبا الغربية في النصف الأول من عقد التسعينات.

لذلك، ومهما كانت النتيجة التي سيخلص اليها علماء الاقتصاد حول قائمة التكاليف أو غير ذلك من تكاليف التضخم على المستوى الجزئي للاقتصاد، فإن ردة فعل صناع السياسة لابد أن تحتسب كواحدة من تكاليف التضخم. وإن ردة الفعل تلك كان هدفها بشكل عام عدم احتواء التضخم عن طريق رفع البطالة وخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكما يبين القسم «ج» من هذا الفصل فإن قيمة المخرجات وحجم الوظائف التي تضيع بهدف كبح التضخم تكون كبيرة جداً.

ما هو المعدل المثالي للتضخم؟

معظم الدول تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة، وعمالة كاملة، واستقرار للأسعار. لكن ما هو المقصود بالضبط «باستقرار الأسعار»؟ ما هو التوجه المرغوب فيه للأسعار على المدى الطويل.

يشير معظم علماء الاقتصاد الكلي إلى مزايا التضخم المستقر أو المنخفض نسبياً. مثلاً، كان التضخم في سعر المستهلك في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ مستقرًا عند مستوى ٣ بالمائة سنوياً. ويجادل بعضهم بضرورة تحقيق أسعار مستقرة بشكل مطلق، تهدف لأن يكون مقدار التضخم في الأسعار مساوياً صفر بالمائة سنوياً. ويشير روبرت هول - عالم الاقتصاد في جامعة ستانفورد وحاكم الاحتياطي الفدرالي بيليو. لي هوسكنز - إلى أهمية أن يكون لدينا مستوى يمكن التنبؤ به مستقبلاً للأسعار حين يتخذ الناس قراراتهم الاستثمارية.

قد يكون هدف تحقيق تضخم مقداره صفر معقولاً في اقتصاد مثالي. إلا أن التاريخ والتحليلات الاقتصادية توجي لنا أننا لا نعيش ضمن نظام لا احتكاك فيه. وليس ثمة حقبة في حياة

أي نظام رأسمالي حديث ذي اقتصاد مختلط كانت فيها الأسعار مستقرة بالمعنى الحرفي للكلمة. أحد الاحتكاكات المهمة هي مقاومة العمال للتخفيض «الاسمي» للأجور، والذي قد يكون ضرورياً إذا أردنا مستوى الأسعار أن يكون مستقرًا بشكل مطلق. الواقع أنه، وبسبب صعوبة قياس الأسعار بدقة، فإن ما نقيسه على أنه سعر مستقر قد يكون في الواقع سعراً هابطاً.

قد لا يتفق علماء الاقتصاد على الطريقة الدقيقة لاستهداف التضخم، إلا أن معظمهم متفقون على أن مستوى أسعار مستقر ويمكن توقعه، أو مستوى أسعار يرتفع بتؤدة، يُعطي أفضل مناخ للتنمية الاقتصادية الصحية.

يمكننا تلخيص بحثنا على النحو التالي:

يشير تمحيص دقيق للدلة إن تضخماً معتدلاً مثل ذاك الذي نراه اليوم في الولايات المتحدة ليس له سوى تأثير متواضع على الإنتاجية والمخرجات الحقيقية، ومن الصعب إيجاد دراسات تشير إلى تأثيرات تزيد عن بضعة بلايين من الدولارات ضمن اقتصاد حجمه ٦ تريليون دولار. وحتى خلال التضخم الجامع الألماني، هبطت المخرجات والعمالة لأقل مما حدث في أمريكا خلال الكساد العظيم. من جهة أخرى، فإن عواقب حدوث تضخم مفاجيء يؤدي إلى تشوهات أو تغيرات في الدخل والثروة ستكون، دون شك، قاسية ومزعجة للكثيرين، لا تختلف عن تجربة تعرض المرء للسرقة. أخيراً، رغم أن تكاليف التضخم تبدو متواضعة، فإن مديري البنوك المركزية لن يتسامحوا مع تضخم عالٍ لفترة طويلة؛ فسوف يتخذون خطوات لكبح التضخم عن طريق إبطاء نمو المخرجات وزيادة البطالة.

النظرية الحديثة في التضخم

ب

الأسعار ضمن إطار العرض الإجمالي والطلب الإجمالي

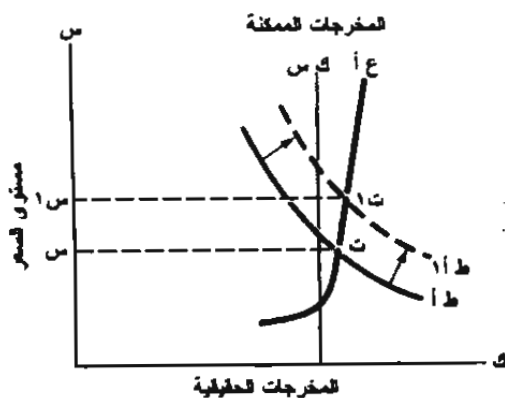
ليس للتضخم مصدر واحد. فالتضخمات مثل الأمراض تحدث لإسباب عدة. بعض التضخمات تحدث من جانب العرض، وبعضها من جانب الطلب. لكن ثمة حقيقة رئيسية واحدة للتضخمات الحديثة، وهي أنها تطور زخماً داخلياً ويصبح من الصعب وقفها حين تبدأ.

عطالة التضخم

للتضخم في الاقتصاديات الصناعية الحديثة «عطالة» عالية. أي أنه يتواصل بالمعدل ذاته إلى أن تجعله الأحداث الاقتصادية

هل يمكن لاقتصاديات السوق أن تتمتع ببركات العمالة الكاملة واستقرار الأسعار في الوقت نفسه؟ ألا توجد طريقة للسيطرة على التضخم غير إبطاء النشاط الاقتصادي الذي يبقي البطالة عالية بقدر غير مرغوب فيه؟ وإذا كانت أحوال الركود أمراً باهظ الثمن ندفعه للسيطرة على الاقتصاد، فهل نحتاج إلى «سياسات للدخل» يمكنها أن تخفض التضخم دون رفع البطالة؟

أسئلة، أسئلة، والمزيد من الأسئلة. ومع ذلك، فإن الإجابة عليها أمر حيوي لصحة الاقتصادات المختلطة الحديثة. ورغم عدم التمكن من التوصل إلى نتيجة مؤكدة، فسوف نشرح «المعضلة القاسية» للاختيار ما بين التضخم والبطالة، ونستطلع الاقتراحات الهادفة إلى جعل هذه المعضلة أقل إيلاًماً.



الشكل ٣-٥. يحدث التضخم بسبب الطلب حين يطارده الكثير جداً من الإنفاق القليل جداً من السلع.

حين يكون مستوى المخرجات عالياً، يزداد الطلب الإجمالي، ويتنافس الإنفاق المتزايد على كمية محدودة من السلع. ومع وجود منحني ع ١ شديد الانحدار، فإن الكثير من الإنفاق الإجمالي ينتهي إلى أسعار أعلى، وترتفع الأسعار من س ١ إلى س ٢. وهذا هو التضخم بسبب جذب الطلب. فكيف يمكن تحليل التضخم بسبب ازدياد التكلفة ضمن هذا الإطار؟

ورأينا أيضاً كيف يمكن لبنك مركزي أن يؤثر في النشاط الاقتصادي. أي كان السبب، يحدث التضخم بسبب جذب الطلب (demand - pull inflation) حين يرتفع الطلب الإجمالي بسرعة أكبر من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد، فيجذب الأسعار إلى أعلى حتى يتوازن العرض الإجمالي مع الطلب. في الواقع، يتنافس الطلب النقدي على الكمية المحدودة المعروضة من السلع مما يؤدي إلى رفع الأسعار وحين يهبط معدل البطالة وتصبح الأيدي العاملة شحيحة ترتفع الأجور وتتسارع العملية التضخمية.

ثمة نظرية مؤثرة لجذب الطلب، هي النظرية النقدية (monetarism)، وتنص على أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للتضخم. والتجربيات التي يوردها هذا المنهج هي أن النمو في العرض النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي، الذي بدوره يرفع مستوى الأسعار. في هذا المثال، اتجاه السببية واضح للغاية. فهي تتحرك من عرض النقد عبر الطلب الإجمالي إلى التضخم. بالتالي، حين طبع البنك المركزي الألماني بلايين البلايين من الماركات الورقية خلال الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٣ ونزلت هذه العملة إلى السوق بحثاً عن الطعام أو المسكن، فلا غرابة أن يرتفع

يتغير، ويمكننا أن نقارن عطالة التضخم بكلب كسول هرم. فإن له تهزه رفسة من قدم، أو يجذبه وجود قطعة، فسوف يبقى على حاله. وإذا ما أزعج فقد يطارده القطعة، لكنه بعد ذلك سيسلقي في بقعة جديدة ويبقى فيها إلى أن تحركه هزة جديدة.

في بداية عقد التسعينات ارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة باطراد وبمعدل ٣ بالمئة سنوياً، وبات الناس يتوقعون هذا المعدل من التضخم. معدل التضخم المتوقع هذا أدمج في مؤسسات الاقتصاد. اتفاقيات الأجور بين العمال والإدارات صممت بحيث تأخذ بعين الاعتبار تضخماً مقداره ٣ بالمئة، الخطط المالية والنقدية للحكومة افترضت حدوث تضخم بمعدل ٣ بالمئة. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يمكن أن ينمو بمقدار ٦ بالمئة (٣ بالمئة نمو في المخرجات و ٣ بالمئة تضخم) دون أية مفاجآت كبيرة. خلال هذه الفترة كان «معدل عطالة التضخم» ٣ بالمئة سنوياً. ثمة أسماء أخرى لهذا المفهوم، مثل معدل التضخم الجوهرى، أو معدل التضخم الضمني، أو معدل التضخم المتوقع.

معدل التضخم الذي يمكن توقعه ويدمج في العقود والترتيبات غير الرسمية يدعى معدل عطالة التضخم (inertial rate of inflation)

عطالة التضخم يمكن أن تستمر لفترات طويلة - بقدر ما يتوقع الناس بقاء معدل التضخم على حاله. وفي هذه الحالة يدمج التضخم في النظام. ويمثل التضخم المدمج بالكامل في النظام توازناً «محايداً»، أي توازناً يمكنه أن يحافظ على معدل معين لفترة غير محدودة من الزمن.

لكن التاريخ يبين أن التضخم لا يبقى على حاله لفترة طويلة فالصدمات المتوالية من التغيرات في الطلب الإجمالي، والتغيرات الحادة في سعر النفط، والمواسم الزراعية الشحيحة، وتحركات سعر الصرف الأجنبي، والتغير في الانتاجية، وأحداث اقتصادية أخرى لا حصر لها قد تحرك معدل العطالة ارتفاعاً أو انخفاضاً. والأنواع الرئيسية من الهزات المؤثرة على معدل العطالة هي جذب الطلب، أو ازدياد التكلفة. باختصار:

في وقت محدد، يكون للتضخم معدلاً متوازناً تتكيف وفقه توقعات الناس. ويميل معدل عطالة التضخم المدمج هذا إلى الاستمرار، إلى أن تحمله صدمة ما على التحرك صعوداً أو هبوطاً.

التضخم بسبب جذب الطلب

من الصدمات الرئيسية التي يتعرض لها التضخم التغير في الطلب الإجمالي. رأينا في الفصول السابقة أن التغيرات في الاستثمار، والإنفاق الحكومي، أو صافي الصادرات يمكن أن تغير الطلب الإجمالي وتدفع المخرجات إلى ما هو أبعد من إمكانياتها،

التقدير رغم أن العديد من منتسبيها كانوا بلا عمل. لكن أجور العاملين غير النقابيين مالت إلى الارتفاع بسرعة حتى في فترات الركود الاقتصادي.

منذ عقد السبعينات، كانت الصدمات الفاتجة عن دفع التكاليف غالباً ما تأتي من تغيرات حادة في أسعار النفط أو الغذاء ومن تقلبات سعر الصرف. وفي الأعوام ١٩٧٣، و١٩٧٨، و١٩٩٠ لفترة وجيزة، كانت الدول منكب على القضايا الاقتصادية الكلية حين حدث نقص حاد في أسواق النفط. أسعار النفط ارتفعت بحدّة وارتفعت على إثرها تكاليف الإنتاج. لكن النتائج لم تكن متماثلة في الحالات الثلاث، إلا أنه في كل فترة حدث ارتفاع حاد في أسعار النفط تبع ذلك تضخم بسبب دفع التكاليف.

التوقعات وعطالة التضخم

قد تتساءل، لماذا يكون للتضخم هذه العطالة أو الزخم القوي؟ الجواب هو أن معظم الأسعار والأجور توضع وعين من يضعونها على الأوضاع الاقتصادية المستقبلية. فحين ترتفع الأسعار والأجور بسرعة ونتوقع أن تستمر في الارتفاع، يميل العمل وقطاعات الأعمال إلى أخذ معدل ارتفاع التضخم السريع في قراراتهم المتعلقة بالأسعار والأجور. وتعمل التوقعات بحدوث تضخم عالٍ أو منخفض لأن تصبح نبوءات تحقق نفسها.

يمكننا استخدام مثال افتراضي لبيان دور التوقعات في عطالة التضخم، افترض أن «معامل براس المتحدة» - وهي شركة صناعات خفيفة غير مرتبطة بنقابات - كانت في العام ١٩٩٤ تدرس وضع قراراتها الخاصة بالأجور والرواتب للعام ١٩٩٥، وكانت مبيعاتها تنمو بشكل جيد، ولم تكن تتوقع حدوث صدمات كبيرة في العرض أو الطلب. رئيس الدائرة الاقتصادية في معامل براس أبلغ أن ليس هناك أية صدمات تضخمية أو انكماشية في المستقبل المنظور، وأن إدارة التوقعات الرئيسية تتوقع نمو الأجور بمقدار ٤ بالمئة في العام ١٩٩٥. أجرت شركة معامل براس استطلاعاً للشركات المحلية ووجدت أن معظم أصحاب العمل يخطون لمنح زيادة في التعويضات تتراوح ما بين ٣ ٪ إلى ٤ ٪. بالمئة خلال العام القادم. كل الظواهر تشير إلى زيادة في الأجور بنسبة ٤ بالمئة في العام ١٩٩٥ عن العام ١٩٩٤.

وبعد دراسة معامل براس لسوقها الداخلي قررت أن أجورها تتماشى مع سوق العمالة المحلي. ولأن المديرين في معامل براس لا يريدون التخلف عن مستوى الأجور الدارج، لذلك قرروا أن يجاروا الزيادة المحلية في الأجور. لذلك حُدثت الزيادة في الأجور وفق الزيادة المتوقعة في السوق، أي بنسبة معدلها ٤ بالمئة للعام ١٩٩٥.

تحديد الرواتب والأجور وعيننا على الأوضاع الاقتصادية

معدل الأسعار في ألمانيا بمقدار بليون ضعف، مما جعل النقود عديمة القيمة، وكان ذلك تضخماً جامحاً سببه جذب الطلب، هذا المشهد رأيناه مرة أخرى حين مولت الحكومة الروسية عجز الميزانية بطباعة المزيد من الروبلات في أوائل التسعينات. وكانت النتيجة معدل تضخم بلغ متوسطه ٢٥ بالمئة شهرياً (أو ١٢١ - ١ = ١٣٣٥ بالمئة سنوياً).

يبين الشكل ٣ - ٥، عملية التضخم بسبب جذب الطلب من ناحية العرض والطلب الإجماليان. افترض، مبتدئاً من نقطة توازن أولية في ت، أن هناك توسعاً في الإنفاق يدفع منحنى ط أ إلى أعلى وإلى اليمين. توازن الاقتصاد ينتقل من ت إلى ت١. عند هذا المستوى الأعلى من الطلب، تتحرك الأسعار صعوداً من س إلى س١. ويحدث تضخم بسبب جذب الطلب.

التضخم بسبب ازدياد التكلفة

فهم علماء الاقتصاد الكلاسيكيون مبادئ جذب الطلب واستخدامهما لتفسير حركات السعر التاريخية. لكن خلال نصف القرن الماضي، تغيرت عملية التضخم حسيماً أثرتنا في مطالعنا السريعة عن تاريخ التضخم في بداية هذا الفصل. الأسعار اليوم ترحل في اتجاه واحد - ارتفاع في أوقات الركود الاقتصادي، وارتفاع أسرع في أوقات الإزدهار. وينطبق هذا على جميع اقتصادات السوق في العالم. ما يميز التضخم الحديث عن تضخمية جذب الطلب البسيطة هو أن الأسعار والأجور تبدأ في الارتفاع قبل الوصول إلى العمالة الكاملة. وهي ترتفع حتى حين يكون ٣٠ بالمئة من طاقة المصنع متوقفة و ١٠ بالمئة من القوى العاملة عاطلة عن العمل. وتعرف هذه الظاهرة باسم التضخم «بسبب دفع التكاليف» أو بسبب «صدمة العرض».

التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف خلال فترات البطالة العالية أو هبوط استغلال الموارد يدعى التضخم بسبب دفع التكاليف (cost-push inflation).

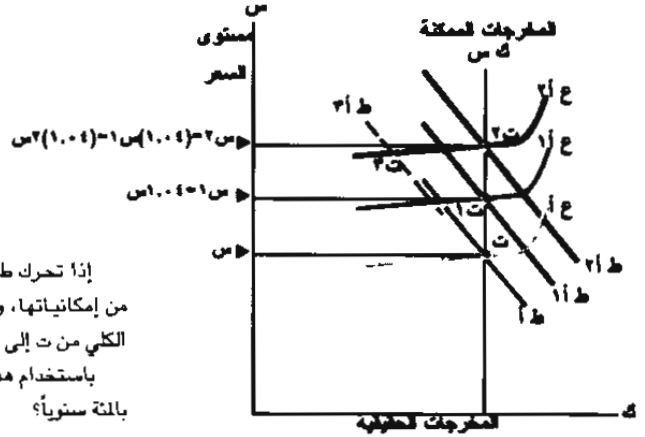
لا نلاحظ وجوداً للتضخم بسبب دفع التكاليف في المراحل الأولى من اقتصادات السوق. وظهر لأول مرة خلال ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، وقاد إلى تغيير كبير في أنماط سلوك السعر بعد الحرب العالمية الثانية، كما هو مبين في الشكل ٣ - ٣.

في بحثهم عن تفسيرات للتضخم بسبب دفع التكاليف، غالباً ما يبدأ علماء الاقتصاد بالأجور، والتي من الواضح أنها تشكل جزءاً مهماً من تكاليف الأعمال. في العام ١٩٨٢، على سبيل المثال، حين وصل معدل البطالة إلى ١٠ بالمئة تقريباً، ارتفعت الأجور بمقدار ٥ بالمئة. وأشار بعض علماء الاقتصاد إلى النقابات بوصفها الجانب المسؤول عن ذلك، لأنها عملت على رفع الأجور

الشكل ٣٠ - ٦. يحدث لولب تصاعدي للأسعار والأجور حين ينتقل العرض الإجمالي والطلب الإجمالي معاً إلى أعلى.

في هذا المثال، ترتفع تكاليف الإنتاج بمقدار ٤ بالمئة سنوياً. وبالتالي، يكون منحنى ع ١ أعلى بنسبة ٤ بالمئة سنوياً لكل مستوى من مستويات المخرجات في العام التالي، وع ٤ بالمئة أخرى في العام الذي يليه، وهكذا.

إذا تحرك ط ١ إلى أعلى وفق الخطوة ذاتها، فإن المخرجات ستبقى قريبة من إمكاناتها، وسترتفع الأسعار بنسبة ٤ بالمئة أيضاً. ومع تحرك التوازن الكلي من ت ١ إلى ٢، سترتفع الأسعار باطراد بسبب عطالة التضخم. باستخدام هذا الإطار هل يمكنك رسم معدل عطالة تضخم مقداره ٢ إلى ٨ بالمئة سنوياً؟



الأخرى ثابتة.

لكن الأشياء الأخرى تتغير دائماً، خاصة أن «ط ١» و «ع ١» لا يستقران قط على سبيل المثال، يبين الشكل ٣٠ - ٦ المنحنيين «ع ١» و «ط ١» وهما يتحركان معاً صعوداً.

فماذا إن حدث تحول غير متوقع في منحنى «ع ١» أو «ط ١» خلال الفترة الثالثة؟ كيف يمكن أن تتأثر الأسعار أو التضخم؟ افترض، مثلاً، أن منحنى ط ٢ للفترة الثالثة انتقل يساراً إلى ط ٢١ بسبب انكماش نقدي. قد يتسبب ذلك في ركود اقتصادي، مع توازن جديد عند ت ٢ على منحنى ع ٢. عند هذا الحد قد تهبط المخرجات إلى ما دون مستوى إمكاناتها، وقد يكون مستوى الأسعار والتضخم أدنى مما كان عليه عند ت ٢، لكن الاقتصاد سيظل يعاني من التضخم لأن مستوى الأسعار عند ت ٢ ما زال أعلى من توازن فترة ١ السابقة والسعر س١.

قوى الاقتصاد قد تخفض مستوى الأسعار إلى ما دون المستوى الذي كان من الممكن أن تحققه، إلا أنه، وبسبب زخم الزيادة في التكلفة والسعر، قد يبقى الاقتصاد يعاني من التضخم حتى في وجه تلك الصدمات الانكماشية.

وهذه نقطة أساسية لفهم ظاهرة الكساد التضخمي (stagflation)، أو التضخم العالي في فترات البطالة العالية. فطالما بقيت عناصر العطالة التي تدفع التكاليف إلى أعلى قوية، فإن ركوداً قد يحدث متزامناً مع تضخم عالٍ. ورغم أنه قد يكون تضخماً أدنى من معدل البطالة السابق. ويوضح الشكل ٣٠ - ٦ هذه النقطة، لأنه عند النقطة ت ٢ كانت الأسعار تواصل الارتفاع، حيث أن مستوى الأسعار الذي يقابل ت ٢ هو فوق مستوى سعر الفترة السابقة عند س١.

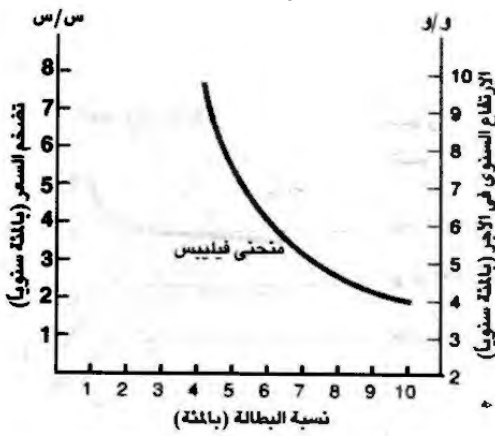
المتوقعة مستقبلاً يمكن تطبيقها عملياً على جميع أصحاب العمل. وينطبق التبرير ذاته على تسعير العديد من المنتجات - مثل رسوم الجامعات، وأسعار نماذج السيارات، وأسعار المكالمات الهاتفية البعيدة - التي لا يمكن تغييرها بسهولة بعد وضعها. وبسبب طول المدى الزمني المتعلق بتعديل توقعات التضخم وضبط الأجور والكثير من الأسعار، فإن عطالة التضخم لا تلين إلا لهزات كبرى أو تغيرات في السياسة الاقتصادية.

يبين الشكل ٣٠ - ٦ عملية عطالة التضخم. افترض أن المخرجات الممكنة ثابتة وأن ليس هناك هزات في العرض أو الطلب. وحين يتوقع الجميع أن الأسعار والأجور سترتفع بنسبة ٤ بالمئة سنوياً، فإن متوسط التكلفة سيرتفع وفق ذاك المعدل، وسوف ينتقل منحنى ع ١ صعوداً بمقدار ٤ بالمئة سنوياً. فإن لم يكن ثمة صدمات في الطلب، فإن منحنى ط ١ سيرتفع إلى أعلى حسب النسبة ذاتها. تقاطع كل من منحنى ط ١ مع منحنى ع ١ سيكون أعلى بنسبة ٤ بالمئة في كل سنة. وبالتالي، فإن توازن الاقتصاد الكلي سيتحرك من ت ١ إلى ٢. ثم ٢. الأسعار سترتفع بمقدار ٤ بالمئة من سنة لأخرى: عطالة التضخم استقرت عند ٤ بالمئة.

تحدث عطالة التضخم حين يتحرك منحنى «ع ١» و «ط ١» صعوداً بثبات ووفق المعدل ذاته.

مستويات السعر مقابل التضخم

باستخدام الشكل ٣٠ - ٦، يمكننا إجراء تمييز مفيد بين الحركات في مستوى السعر وحركات التضخم. بشكل عام، الزيادة في الطلب الإجمالي سترفع الأسعار، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. وبالمثل، فإن انتقالاً إلى أعلى في منحنى ع ١ ناجماً عن زيادة في الطلب الإجمالي سيرفع الأسعار، مع بقاء الأشياء



الشكل ٣٠ - ٧. يرسم منحنى فيليبس العلاقة ما بين التضخم والبطالة.

يبين منحنى فيليبس العلاقة العكسية ما بين التضخم والبطالة. مقياس تغير الأجر على المحور الأفقي الأيمن أعلى من مقياس التضخم الذي إلى اليسار بمقدار نسبة النمو المفترضة في معدل الانتاجية وهي ٢ بالمئة.

باستخدام حساب التضخم هذا يمكننا رؤية العلاقة بين الزيادة في الأجر والزيادة في السعر كما في الشكل ٣٠ - ٧. المقياس على الجانب الأيمن يبين نسبة التغير المثوية في معدل الأجر النقدي. في حين يبين المقياس الأيسر معدل تضخم السعر. ويختلف هذان المقياسان بمقدار معدل نمو الانتاجية المفترض (بحيث أن تغير السعر بنسبة ٦ بالمئة سنوياً قد يوازي تغيراً بنسبة ٨ بالمئة سنوياً في الأجر إذا كان نمو الانتاجية ٢ بالمئة سنوياً وكانت الأسعار ترتفع دائماً بمقدار سرعة ارتفاع متوسط تكلفة اليد العاملة). وبالتالي:

يوضح منحنى فيليبس العلاقة «التبادلية» (tradeoff) في نظرية التضخم. ووفقاً لوجهة النظر هذه، يمكن للدولة شراء مستويات أدنى من البطالة إذا كانت مستعدة لدفع ثمن مستوى أعلى من التضخم. شروط المبادلة يعطيها لنا ميل منحنى فيليبس.

تفسير

كيف يمكن مطابقة منحنى فيليبس على نموذجنا للعرض والطلب الإجماليان؟ أفضل طريقة للنظر إلى منحنى فيليبس مبينة في الشكل ٣٠ - ٧، وهي النظر إليه كعلاقة قصيرة المدى بين التضخم والبطالة حين ينتقل الطلب الإجمالي لكن العرض الإجمالي يواصل التغير وفق معدل عطالته. ويمكن فهم ذلك بمقارنة الشكلين ٣٠ - ٦ و ٣٠ - ٧.

منحنى فيليبس

طورت طريقة مفيدة لتمثيل عملية التضخم من قبل عالم الاقتصاد ١. دبليو. فيليبس، الذي عبّر كمياً عن المحددات الخاصة بتضخم الأجور. وبعد دراسة دقيقة لبيانات قرن كامل حول البطالة والأجور النقدية، في بريطانيا، وجد فيليبس أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتغير في الأجور النقدية. وجد أن الأجور تميل إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة والعكس بالعكس. فلماذا تخفض البطالة العالية من نمو الأجور النقدية؟ السبب هو أن العمال سيقل ضغطهم للحصول على زيادة في الأجر، حين تقل الوظائف البديلة المتاحة لهم، إضافة إلى أن المؤسسات ستقاوم المطالبة بزيادة الأجور حين تكون الأرباح متدنية.

يفيد منحنى فيليبس في تحليل التحركات قصيرة المدى في البطالة والتضخم وأبسط مثال عليها مبينة في الشكل ٣٠ - ٧. على المحور الأفقي في الشكل نرى معدل البطالة. أما على المقياس العمودي الأيسر فنجد المعدل السنوي لتضخم الأسعار. المقياس العمودي الأيمن يبين معدل تضخم الأجر النقدي. عند التحرك يساراً على منحنى فيليبس وخفض معدل البطالة، فإن معدل السعر والأجر يرتفع كما يبين المنحنى الذي يتجه صعوداً إلى الأعلى.

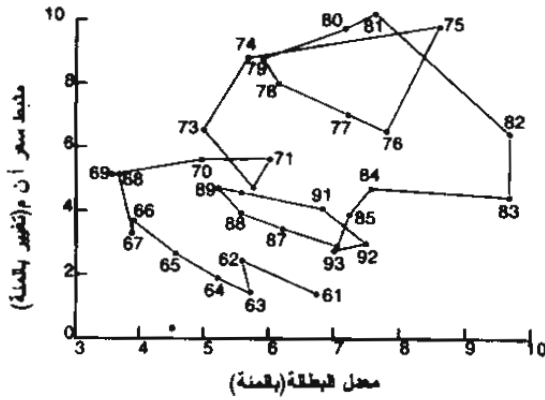
يمكن خلف هذا المنحنى قطعة مهمة من حساب التضخم. افترض أن إنتاجية العمال (المخرجات لكل عامل) ارتفعت بنسبة ثابتة مقدارها ٢ بالمئة سنوياً. وبعد ذلك، افترض أن الشركات وضعت الأسعار على أساس معدل تكاليف اليد العاملة، بحيث تتغير الأسعار دائماً بمقدار تغير متوسط تكاليف اليد العاملة لكل وحدة من المخرجات. فإذا كانت الأجور ترتفع بنسبة ٦ بالمئة سنوياً، والانتاجية ترتفع بنسبة ٢ بالمئة، عندها يرتفع متوسط تكلفة اليد العاملة بنسبة ٤ بالمئة. وبالتالي ترتفع الأسعار بنسبة ٤ بالمئة.

تطبيقات اقتصادية : حساب الأجر - السعر.

العلاقة بين الأسعار، والأجور، والانتاجية يمكن صياغتها في معادلة على النحو التالي: حيث إن الأسعار تُحدد بناءً على متوسط تكلفة اليد العاملة لكل وحدة من المخرجات، فهذا يعني ضمناً أن s تتناسب عكساً مع w و e /م، حيث s هي مستوى السعر، و w معدل الأجر، و e ساعات العمل، م المخرجات. بعد ذلك، افترض أن معدل إنتاجية اليد العاملة w/e تنمو بتؤدة بنسبة ٢ بالمئة سنوياً. وهكذا، إذا كانت الأجور تنمو بمعدل ٦ بالمئة سنوياً، فإن الأسعار ستنمو بنسبة ٤ بالمئة سنوياً (= ٦ نمو في الأجور ناقص ٢ تنمية في الانتاجية). بشكل عام:

$$\left(\begin{matrix} \text{معدل} \\ \text{التضخم} \end{matrix} \right) = \left(\begin{matrix} \text{معدل نمو} \\ \text{الأجر} \end{matrix} \right) - \left(\begin{matrix} \text{معدل نمو} \\ \text{الانتاجية} \end{matrix} \right)$$

وهذا يوضح العلاقة ما بين تضخم السعر وتضخم الأجر.



الشكل ٣٠-٨. منحني فيليبس أم التفاضلات فيليبس

البيانات بصدد البطالة والتضخم خلال العقود الثلاثة الماضية تبين علاقة أكثر تعقيداً مما هو موضح في منحني فيليبس البسيط قصير المدى. وتفسر نظريات المعدل الطبيعي الحديثة التفاضلات فيليبس والاندفاعات نحو الداخل أو الخارج.

(المصدر: التقرير الاقتصادي للرئيس، ١٩٩٤، مؤشر الاسعار هنا هو مقلص الناتج المحلي الاجمالي)

افترض أن معدل البطالة البالغ ٦ بالمئة تقتصر بمستوى المخرجات الممكنة. عندئذ، يبقى معدل البطالة عند نسبة ٦ بالمئة طالما بقيت المخرجات عند حدود إمكانياتها، ويواصل التضخم الارتفاع بمعدل ٤ بالمئة سنوياً. لكن، افترض أن تحولاً حدث في الطلب الإجمالي خلال الفترة الثالثة، بحيث أن التوازن يكون عند النقطة ٣ بدلاً من ٢ في الشكل ٣٠-٦. عندها تكون المخرجات أدنى من حدود إمكانياتها، وينخفض التضخم. ولتوطيد فهمك لهذه النقطة، ارسم على الشكل ٣٠-٧ معدلات البطالة والتضخم التي تنطبق على النقطتين ٢ و٣ في الشكل ٣٠-٦.

وصف منحني فيليبس على أنه «قائمة ترتبط بالنقطتين ما بين التضخم والبطالة». إلا أن متناولي الطعام سيجدون، في بعض الأحيان، أن الأسعار تتغير حتى في أثناء تناولهم لوجبتهم. أي أنه، وبسبب التغيرات في معدل عطالة التضخم، فإن منحني فيليبس يتحول بمرور الوقت. الشكل ٣٠-٨ يبين أوضاع التضخم والبطالة خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٣. من المؤكد أن ليس لدينا هنا منحني ثابت، بل تبدو النقاط وكأنها تدور في اتجاه عقارب الساعة، مع بعض الانحراف إلى الداخل أو الخارج.

مراقبة علماء الاقتصاد لدورات منحني فيليبس في اتجاه عقارب الساعة، قادتهم إلى إعادة النظر في منحني فيليبس البسيط. والنتيجة التي تمخضت عن هذا التضارب ما بين النظرية والبرهان التاريخي هي نظرية معدل التضخم الطبيعي المعاصرة.

المعدل الطبيعي للبطالة

لتفسير الشكل الغريب «للتفاضلات فيليبس» في الشكل ٣٠-٨، أجرى علماء الاقتصاد تعديلاً عرف باسم «المعدل الطبيعي لمنحني فيليبس»، انبثق عن عمل نظري لادوموند فيلبس وميلتون فريدمان، واختبره عدد كبير من علماء الاقتصاد القياسي. وتميز نظرية المعدل الطبيعي ما بين منحني فيليبس طويل المدى، ومنحني فيليبس قصير المدى. وهي تؤكد أن منحني فيليبس المنحدر إلى أسفل الذي في الشكل ٣٠-٧ لا ينطبق إلا على المدى القصير. أما على المدى الطويل فهناك معدل بطالة واحد ينسجم مع تضخم ثابت، ويطلق على معدل البطالة هذا اسم «معدل البطالة الطبيعي». وتفترض هذه النظرية ضمناً أن منحني فيليبس على المدى الطويل يكون عمودياً.

لفهم النظرية الجديدة، نحن بحاجة لتعريف دقيق للمعدل الطبيعي للبطالة:

المعدل الطبيعي للبطالة (natural rate of unemployment) هو المعدل الذي تتوازن عنده القوى التي تدفع تضخم السعر والأجر في اتجاه الأعلى والأسفل. عند المعدل الطبيعي، يكون التضخم ثابتاً لا يبدي توجهها للتسارع أو التراجع. في اقتصاد يسعى لتجنب معدلات عالية من التضخم، يكون المعدل الطبيعي للبطالة أدنى

مستوى يمكن الحفاظ عليه، ويمثل بالتالي أعلى مستوى للعمالة يمكن الحفاظ عليه ويقابل المخرجات الممكنة للدولة.

يمكننا فهم هذه النظرية حسب الطريقة التالية: عند أية نقطة زمنية، يكون الاقتصاد قد ورث فيها قدراً معيناً من العطالة أو معدلاً متوقعاً من التضخم. (١) فإن لم تكن هناك زيادة في الطلب، (٢) وإن لم تكن هناك صدمات في العرض، فإن التضخم الحقيقي سيتواصل وفق معدل العطالة. فما الذي تعنيه هذه الشروط؟ الشرط (١) يعني أن البطالة هي عند ذلك المستوى - المستوى الطبيعي من البطالة - الذي تتوازن عنده الضغوط لرفع الأجر بسبب وجود شواغر مع الضغوط لخفض الأجر بسبب البطالة. الشرط (٢) يشير إلى عدم وجود تغيير غير عادي على تكاليف المواد مثل النفط والمستوردات، لذلك، يرتفع منحني العرض الإجمالي وفق معدل عطالة التضخم. ووضع الشرطين (١) و (٢) معاً يقود إلى حالة يمكن للتضخم فيها أن يواصل الارتفاع وفق معدله المتوقع، أو وفق عطالته.

ما الذي يحدث إن لم يكن هناك سوى صدمة مفاجئة في الطلب أو في التكلفة؟ في أوقات البطالة المنخفضة جداً، كما حدث خلال حرب فيتنام، يدفع التضخم إلى مستوى أعلى من معدل

عطالته حين تتحرك على منحني فيليبس للمدى القصير. وبعكس ذلك، إذا ارتفعت البطالة إلى مستويات تزيد كثيراً عن المعدل الطبيعي، كما حدث في أوائل عقد الثمانينات، سيهبط التضخم إلى أدنى من معدل عطالته حين تتحرك على منحني فيليبس للمدى القصير.

لكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد. فما أن يرتفع التضخم الحقيقي فوق مستوى عطالته، أو مستواه المتوقع، حتى يبدأ الناس في التكيف مع المستوى الجديد من التضخم، وتوقع مستوى أعلى منه. وبالتالي يتكيف معدل عطالة التضخم من الحقائق الجديدة. وينتقل منحني فيليبس للمدى القصير من موضعه.

هذا السرد الموجز يوضح نقطة مهمة عن التضخم هي: إن العلاقة المتبادلة ما بين التضخم والبطالة تبقى ثابتة طالما بقي معدل التضخم المتوقع أو عطالة التضخم دون تغيير. لكن حين يتغير معدل عطالة التضخم، فإن منحني فيليبس قصير المدى سينتقل من موضعه.

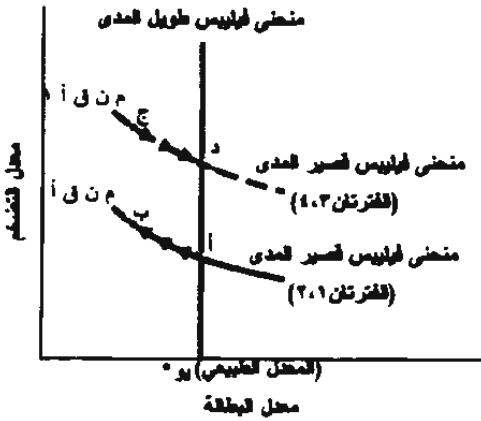
منحني فيليبس المتنقل

يمكن فهم هذه الفكرة المهمة - أي أن الصدمات تنقل منحني فيليبس من موضعه - إذا رتببت كسلسلة من الخطوات المتتابعة، موضحة في «دورة انتعاش» نشرحها هنا وفي الشكل ٣٠ - ٩.

الفترة ١. في الفترة الأولى تكون البطالة عند معدلها الطبيعي. فليس هناك مفاجآت في الطلب أو العرض، ويكون الاقتصاد عند النقطة ١ الأدنى على «منحني فيليبس قصير المدى» (م ف ق ١) في الشكل ٣٠ - ٩.

الفترة ٢. حدوث زيادة سريعة في المخرجات خلال توسع اقتصادي يخفض معدل البطالة. عند انخفاض معدل البطالة، تنشط الشركات والمؤسسات في توظيف العاملين، ويقرر بعضها زيادة تعويضات العمال بشكل أسرع مما كانت تفعل في الفترات السابقة. وحين تتجاوز المخرجات إمكاناتها ترتفع الإفادة من الطاقة الإنتاجية، وتزداد نسبة الربح. وتبدأ الأجور والأسعار تتسارع. ووفق منحني فيليبس، يتحرك الاقتصاد إلى أعلى ويساراً إلى النقطة ب على منحني فيليبس قصير المدى (على طول «م ف ق ١» في الشكل ٣٠ - ٩). توقعات التضخم لم تتغير بعد، لكن معدل البطالة الأدنى يرفع التضخم خلال الفترة الثانية.

الفترة ٣. مع ارتفاع معدل تضخم الأجور والأسعار، تبدأ المؤسسات والعمال في «توقع» حدوث تضخم أعلى. ويتم دمج معدلات التضخم المتوقعة في قرارات تحديد الأجور والأسعار. وهكذا يرتفع معدل التضخم المتوقع، أو عطالة التضخم. ويظهر المعدل الأعلى المتوقع من التضخم ضمن إطار منحني فيليبس حين يتحرك منحني فيليبس قصير



الشكل ٣٠ - ٩. الطريقة التي تحرك بها الصدمات منحني فيليبس

يرضح الشكل كيف أن فترة من البطالة المنخفضة تنقل منحني فيليبس قصير المدى عن موضعه. يبدأ الاقتصاد عند النقطة ١. ثم يتوسع ويهبط مع التوسع في البطالة إلى ما دون معدلها الطبيعي عند النقطة ب في الفترة ٢. ونتيجة لذلك، يزداد التضخم ويرتفع فوق معدل العطالة.

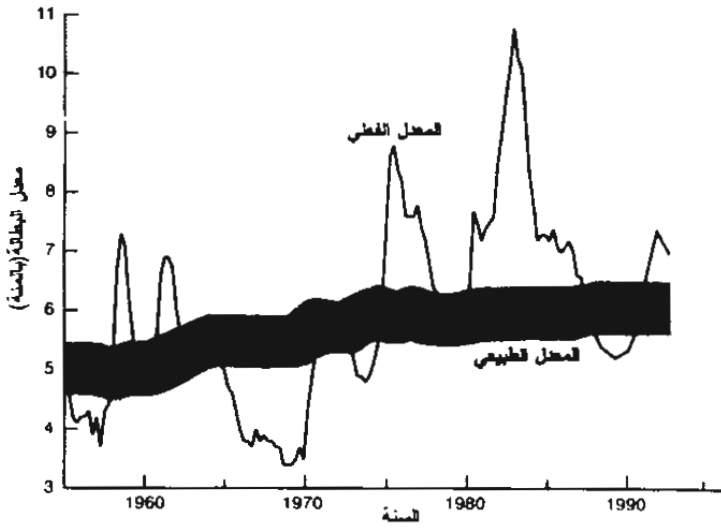
بمرور الزمن، يصبح التضخم الأعلى متوقعاً ويدمج في منحني فيليبس قصير المدى، م ف ق ١. وحين يعود الاقتصاد إلى معدل الطبيعي عند النقطة د في الفترة ٤، يكون قد حمل عبء عطالة أعلى ومعدلات تضخم فعلية.

لاحظ أنه إذا كانت النقاط أ، ب، ج، د تمثل سنوات مختلفة، يمكن وصل النقاط، وترى أن انتقال المنحني قد انتج دورة تتحرك حسب عقارب الساعة مثل تلك التي في الشكل ٣٠ - ٨.

المدى صعوداً وتصير ج هي نقطة التوازن الجديدة. منحني فيليبس قصير المدى الجديد (الذي اسمناه م ف ق ١١ في الشكل ٣٠ - ٩) يقع فوق منحني فيليبس الأصلي، مما يعكس توقع معدل بطالة أعلى.

الفترة ٤. في الفترة الأخيرة، ومع تباطؤ الاقتصاد، يعيد الانكماش النشاط الاقتصادي إلى حدود إمكاناته، ويعود معدل البطالة إلى معدل الطبيعي عند النقطة د. ويتراجع التضخم بسبب ارتفاع البطالة.

لاحظ النتيجة المفاجئة. فنظراً لأن التضخم المتوقع، أو معدل عطالة التضخم، قد ازداد، فإن معدل التضخم في الفترة ٤ أعلى مما هو في الفترة ١ رغم بقاء معدل البطالة على حاله. وسوف



الشكل ٣٠ - ١٠. المعدلان الفعلي والطبيعي للبطالة، ١٩٥٥ إلى ١٩٩٣

المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك المعدل الذي تتوازن عنده القوى المؤثرة على الأجور والأسعار. تحت ذلك المعدل، يميل التضخم، بشكل عام، إلى الارتفاع؛ فوق ذلك المعدل، يميل التضخم إلى التراجع. ويبدو أن المعدل الطبيعي قد ارتفع خلال عقدي الخمسينات والستينات، ثم استقر بعد ذلك. يبيّن التضخم في الشكل أعلاه كحزمة عريضة ليعكس حقيقة أن من الصعب تقدير المعدل الطبيعي بدقة. (المصدر: معدل البطالة الفعلي من وزارة العمل الأمريكية، العمالة والكسب، ومعدل البطالة الطبيعي من روبرت جي. غوردون، «فهم التضخم في الثمانينات»، «أوراق بروكنغز حول النشاط الاقتصادي»، ١٩٨٥، الصفحات من ٢٦٣ - ٣٠٢، من ١٩٥٤ - ١٩٨٤، وحتى اليوم. لاحظ أن قياس معدل البطالة قد تغير في العام ١٩٩٤).

بالمئة. بسبب هذه الفجوة، سيميل التضخم إلى الارتفاع بين سنة وأخرى. قد يكون التضخم ٦ بالمئة في السنة الأولى، و٧ بالمئة في السنة الثانية، و٨ بالمئة في السنة الثالثة، وقد يواصل التحرك صعوداً بعد ذلك.

فمتى يتوقف هذا التصاعد اللولبي؟ وفقاً لنظرية المعدل الطبيعي، لن يتوقف إلا بعد أن يعود معدل البطالة إلى معدله الطبيعي. بكلمة أخرى، طالما أن البطالة دون معدلها الطبيعي، فإن التضخم سيميل دوماً إلى الارتفاع.

سنواجه وضعاً مغايراً حين تكون البطالة مرتفعة. في تلك الحالة، سيميل التضخم إلى الهبوط طالما أن البطالة فوق معدلها الطبيعي.

ولا يستقر التضخم إلا إذا كانت البطالة عند مستواها الطبيعي، عندها فقط يتوازن التحول في العرض والطلب في مختلف أسواق؛ عندها فقط يميل التضخم إلى الاستقرار دون ارتفاع أو انخفاض - مهما كان معدل عطالته.

يعيش الاقتصاد مستويات البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقية ذاتها كما في الفترة ١، رغم أن المقادير الاسمية (للأسعار و «أ ن م» الاسمي) تنمو الآن بشكل أسرع مما كانت عليه قبل أن يرفع التوسع معدل التضخم المتوقع.

نرى في بعض الأحيان «دورة تقشف» تحدث حين ترتفع البطالة وينخفض التضخم الفعلي إلى ما دون معدل العطالة. في هذه الحالة، يتراجع معدل عطالة التضخم ويتمتع الاقتصاد بمعدل تضخم أدنى حين يعود إلى معدل البطالة الطبيعي. وحدث شيء مماثل لدورة التقشف المؤلمة هذه خلال حروب كارتر - فولكر - ريغان ضد التضخم في الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٤.

منحنى فيليبس العمودي طويل المدى

رأينا أنه حين يحرف معدل البطالة عن معدلها الطبيعي، فإن معدل التضخم يميل إلى التغير. فما الذي يحدث إذا بقيت الفجوة بين معدل البطالة الفعلي والمعدل الطبيعي قائمة؟ مثلاً، افترض أن المعدل الطبيعي هو ٦ بالمئة، في حين أن معدل البطالة الفعلي هو ٤

وفقاً لنظرية المعدل الطبيعي، فإن المستوى الوحيد من البطالة الذي ينسجم مع معدل تضخم ثابت هو المعدل الطبيعي للبطالة. وحسب هذه النظرية، يجب رسم منحني فيليبس طويل المدى على شكل خط عمودي، يرتفع قائماً عند معدل البطالة الطبيعي، كما هو مبين في الخط العمودي د ١ في الشكل ٣٠ - ٩.

لنظرية المعدل الطبيعي في التضخم إثنان من المضامين التي تهم السياسة الاقتصادية. أولاً، نفترض أن هناك مستوى أدنى من البطالة يمكن للاقتصاد تقبله على المدى الطويل، وفقاً لوجهة النظر هذه، لا يمكن للدولة دفع البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي لفترة طويلة دون أن يؤدي ذلك إلى تصاعد تضخم الأجور والأسعار.

ثانياً، قد تتمكن دولة ما من تجاوز منحني فيليبس قصير المدى. ويمكن لرئيس ميال للتوسع في الاقتصاد أن يدفع بمعدل البطالة إلى الانخفاض، وتتمتع الدولة بفترة مؤقتة من البطالة المتدنية، لكن ذلك سيكون على حساب زيادة التضخم. وبعبارة أخرى، يمكن لدولة ما أن معدل عطالة التضخم عالٍ للغاية، كما كان الحال خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٢، فيمكنها أن تشد همتها لتحمل فترة نقشف، وتستحث حدوث ركود اقتصادي، وتخفيض، بالتالي، التضخم.

تقديرات كمية

رغم أن معدل البطالة الطبيعي هو أحد مفاهيم الاقتصاد الكلي، فقد ثبت أن إجراء تقديرات عديدة دقيقة للمعدل الطبيعي مسألة مضللة. وقد قدر أحد الخبراء البارزين في هذا المجال، وهو روبرت جي. غوردون، أن معدل البطالة الطبيعي خلال عقد الستينيات والسبعينيات قد ارتفع ثم استقر عند حدود ٦ بالمائة من مجموع القوى العاملة. وتقديراته، إضافة إلى معدل البطالة الفعلي حتى نهاية العام ١٩٩٣، مبينة في الشكل ٣٠ - ١٠. وأعطى علماء اقتصاد آخرين أرقاماً مختلفة لآخر عقد الثمانينات، وحدد رأي مطلع المعدل الطبيعي بأنه يتراوح ما بين ٥ ٪ و ٦ ٪ بالمائة من القوى العاملة لآخر عقد التسعينات. ويؤكد معظم علماء الاقتصاد اليوم، أنه بالنظر لوجود قواعد وأعراف لتحديد السعر والأجر، فليس في وسع الولايات المتحدة الحفاظ على معدل بطالة أدنى من ٦ بالمائة دون المجازفة بحدوث تضخم^(٥).

(٥) أجرت وزارة العمل الأمريكية عدداً من التغييرات في مسوحاتها السكانية الحالية إبتداءً من كانون الثاني ١٩٩٤. من المحتمل أن تقود إلى زيادة في معدل البطالة الكلي وفي معدل البطالة الطبيعي بمقدار نصف بالمائة نقطة مقارنة بمقارنة بقياسات السنوات السابقة. البيانات المستحدثة هنا لم يتم تعديلها وتشير إلى تقديرات البطالة الفعلية غير المنتجة للفترة التي سبقت عام ١٩٩٣. تقديرات المعدل الطبيعي لآواسط التسعينات تستخدم التقديرات السابقة وتعديلها بزيادة مقدارها نصف بالمائة نقطة.

الكثيرون يحسون بالإجباط لأن معدل البطالة عالٍ. فلماذا لا تستطيع الدولة ضمان وظائف جيدة للجميع دون أن تسرع التضخم؟ أحد الأسباب هو، ببساطة، إن حجم الأعمال التجارية أو البطالة الاحتكاكية يكون عالياً حين تكون فرص العمل كثيرة. وهكذا، في السنة التي سبقت العام ١٩٩٠، حين كان الاقتصاد قريباً من معدل البطالة الطبيعي، كان ثلث العمال عاطلين عن العمل من الشباب (أعمارهم أقل من ٢٥ سنة). وكان ٢.٨ بالمائة منهم فقط من العمال الذين فقدوا وظائفهم. ومن أصل ١٧٤ مليون بالغ، أُعتبر ٧٠٠ ألف منهم فقط في عداد العاطلين عن العمل لفترة تزيد عن ٢٦ أسبوعاً.

علاوة على عامل الاحتكاك في البطالة، هناك عادة قدر كبير من البطالة الهيكلية والقسرية. فحتى حين يكون معدل البطالة منخفضاً، فإن جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل يكونون ممن خسروا وظائفهم أو العاطلين منذ فترة طويلة. فأسواق العمل لا يمكنها أن تجاري بسرعة شواغر الوظائف أو العمال العاطلين.

باختصار، المعدل الطبيعي في الولايات المتحدة عالٍ جزئياً لأن حركية العمال كبيرة، ولأن سوق العمل غير قادر على تغطية الشاغر من الوظائف بعمال عاطلين عن العمل بسرعة.

المعدل الطبيعي المهمتصاعد. تشير أفضل البيانات المتوفرة إلى أن المعدل الطبيعي قد ارتفع بشكل كبير خلال العقود الأخيرة. ففي أوائل الستينيات، توصل اقتصاديو الرئيس كينيدي إلى أنه عند التشغيل الكامل للقوى العاملة، فإن معدل البطالة قد يكون أقل من ٤ بالمائة؛ وقد بأن الرقم سيكون ٥ بالمائة في أوائل السبعينيات. بحلول عقد الثمانينات ساد الاعتقاد بأن المعدل الطبيعي هو في حدود ٦ بالمائة. فما هو سبب هذا التوجه؟ يشير علماء الاقتصاد إلى ثلاثة عوامل: التغيرات الديموغرافية، وسياسة الحكومة، والتغيير الهيكلي.

العامل الأول الذي يساهم في تصاعد المعدل الطبيعي هو تغيير الهيكل الديموغرافي للقوى العاملة. وخاصة تزايد مشاركة المراهقين، والإقليات، والنساء. ومع ازدياد عدد المراهقين والنساء الداخلين في القوى العاملة، فإن معدل البطالة سيرتفع لأن هذه الفئات تميل إلى التعرض لمعدلات بطالة أعلى من معدلات الذكور البالغين. هذا التغيير في تركيبة القوى العاملة رفع معدل البطالة الطبيعي الإجمالي، رغم أن معدل البطالة الطبيعي لكل فئة بقي على حاله.

إضافة إلى ذلك، يعتقد بعض المحللين أن سياسات الحكومة الاجتماعية قادت إلى رفع المعدل الطبيعي. من الأمثلة التي تكرر الاستشهاد بها التأمين ضد البطالة. ففي معظم الولايات، يحق للعامل الذي طرد من عمله أو سرح منه مؤقتاً، الحصول على

تأمين ضد البطالة، لمدة تصل إلى ٢٦ اسبوعاً، حيث يمكن للعاطل عن العمل الحصول على حوالي ٥٠ بالمئة من الأجر الذي كان يتقاضاه سابقاً. ونتيجة لذلك فإن العامل يبحث عن عمل جديد بهمة أقل حين يحصل عن التأمين ضد البطالة. والأغلب أنه سيميل إلى رفض الأعمال الأدنى أجراً. وبالتالي، رفع معدل البطالة. ويقدر بعض علماء الاقتصاد أن التوسع في التأمين ضد البطالة قد أضاف ما يصل إلى ١ بالمئة نقطة إلى المعدل الطبيعي، لكن ثمة علماء آخرين لا يقررون بهذه النتيجة.

المساهمة الأخيرة في رفع المعدل الطبيعي جاءت من احتمال زيادة البطالة الهيكلية. فقد لاحظ علماء الاقتصاد أن عقدا السبعينيات والثمانينيات ولدا صدمات شديدة على الصناعات والمناطق التي تعتمد على الطاقة، أو لها علاقات تجارية دولية - قطاع السيارات والصلب أصابه الكساد، التثقيب عن النفط نما ثم انهيار المناطق الشمالية الشرقية ازدهرت ثم ركبت، والإلكترونيات انتعشت. ثم في أواخر الثمانينيات بدأ «ركود المياه المالحة» الذي ضرب الشواطئ الشرقية والغربية بسبب الكساد في مجال صناعة الإنشاءات، والانخفاض الحاد في النفقات الدفاعية.

هذه العوامل قد ترفع معدل البطالة الطبيعي لأنها تزيد حجم البطالة الهيكلية. وقد يحتاج العمال والمؤسسات التجارية إلى فترة أطول حتى يتكيفوا معها، تماماً مثل المدة التي قد يتطلبها إيجاد شريك العمر، بالنسبة للرجال والنساء، إذا كان الرجال يعيشون في مدينة والنساء في مدينة أخرى. وتشير الدراسات التي قام بها دافيد لايدين وكاترين ابراهام (من مكتب إحصاءات العمل)، وجيمس ميدوف إلى أن المعدل الطبيعي في السبعينيات والثمانينيات ربما ازداد بمقدار ١ نقطة مئوية بسبب زيادة البطالة الهيكلية. ويبدو أن حجم البطالة الهيكلية قد انخفض في السنوات القليلة الماضية.

الشكوك حول المعدل الطبيعي

مفهوم معدل البطالة الطبيعي علاوة على توأمه الناتج المحلي الإجمالي الممكن، مهمان لفهم التضخم والعلاقة ما بين المدى القصير والمدى الطويل في الاقتصاد الكلي. بعض علماء الاقتصاد أثاروا شكوكاً حول صحة مفهوم المعدل الطبيعي وأحد القضايا التي أثيرت هي مسألة ما إذا كان المعدل الطبيعي مقدراً ثابتاً. ويعتقد بعضهم أن فترة مطولة من البطالة ستقود إلى تدهور

مهارات العمل، وإضعاف التدريب أثناء العمل والخبرة، وبالتالي إلى معدل بطالة طبيعي أعلى. ألن يخفض ببطء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الاستثمارات ويخفض من التكوين الرأسمالي في البلد؟ ألن يولد ذلك النقص في القدرات زيادة في التضخم حتى حين يكون معدل البطالة فوق المعدل الطبيعي؟

تجربة أوروبا خلال العقدين الماضيين تؤكد هذه الشكوك. في أوائل الستينيات، بدا وكأن ألمانيا وبريطانيا وفرنسا تتعايش بشكل جيد مع معدل بطالة متوازن يتراوح ما بين ١ و ٢ بالمئة. وفي بداية عقد التسعينات، وبعد عقد من الركود وتباطؤ نمو فرص العمل، بدا سوق العمالة وكأنه متوازن مع معدلات بطالة تتراوح ما بين ٦ إلى ١٢ بالمئة. وبناء على التجربة الأوروبية الأخيرة هذه فإن الكثيرين من علماء الاقتصاد باتوا يبحثون عن طرق لتفسير عدم استقرار المعدل الطبيعي واعتماده على البطالة الفعلية علاوة على مؤسسات سوق العمل.

مراجعة

النقاط الرئيسية التي يجب فهمها هي التالية:

- للتضخم زخم كبير وهو ذو عطالة عالية، ويميل إلى الاستمرار إلى أن يحركه طلب أو تكاليف.
- زيادة في الطلب الإجمالي، على المدى القصير، تخفض معدل البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي، ستميل إلى زيادة معدل التضخم؛ وبالمثل، فإن تراجعاً في الطلب سيؤدي إلى خفض التضخم. وفي حين أن منحني فيليبس يكون مستقراً، على المدى القصير، فإن هناك نوعاً من العلاقة التبادلية ما بين التضخم والبطالة وحلول أحدهما مكان الآخر.
- يميل منحني فيليبس إلى التكيف مع معدل التضخم الدارج. وفترة من البطالة المنخفضة وارتفاع التضخم ستدفع الناس إلى توقع تضخم أعلى وتحريك منحني فيليبس قصير المدى إلى أعلى.
- وفقاً لنظرية المعدل الطبيعي، يكون منحني فيليبس للمدى الطويل عمودياً تماماً، وطالما أن معدل البطالة هو دون المعدل الطبيعي، فإن التضخم سيميل إلى الارتفاع بشكل متواصل.

معضلة السياسة المضادة للتضخم

ج

ما مدى طول المهدي؟

تنص نظرية المعدل الطبيعي على أن منحني فيليبس يكون عمودياً على المدى الطويل. فكم هو طول مدى المدى الطويل لهذا الغرض؟ إن الفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للتكيف بشكل

يتطور الاقتصاد استجابة إلى القوى السياسية والتغيرات التكنولوجية. لذلك فإن على نظريتنا الاقتصادية التي وضعت لتفسير مسائل مثل البطالة والتضخم أن تتكيف أيضاً. وفي القسم الأخير هذا من نظرية التضخم، سنناقش القضايا الضاغطة التي تثار في أثناء محاربة التضخم.

تكلفة إزالة التضخم، ١٩٨٠ - ١٩٨٤

معدل عطالة التضخم	
١٩٧٩	٩ %
١٩٨٤	٤ %
التغيير	- ٥ نقاط مئوية
الفرق بين «أ» و «م» الفعلي والممكن (أسعار ١٩٩٣):	
١٩٨٠	١٣٠ بليون دولار
١٩٨١	١٨٥
١٩٨٢	٤١٥
١٩٨٣	٤١٥
١٩٨٤	١٨٠

المجموع: ١٣٢٥ بليون دولار

تكلفة إزالة التضخم = ١٣٢٥ بليون دولار / ٥ نقاط مئوية
= ٢٦٥ بليون دولار لكل نقطة مئوية.

الجدول ٣٠ - ١. بيان تكلفة إزالة التضخم

يبين هذا الجدول تكلفة خفض معدل عطالة التضخم من حوالي ٩ بالمئة في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤ بالمئة عام ١٩٨٤. خلال تلك الفترة تراجع معدل العطالة ٥ نقاط مئوية، في حين انتج الاقتصاد ما قيمته ١٣٢٥ بليون دولار أقل من الناتج المحلي الإجمالي الممكن. ويتقسيم الرقم الأخير على ٥ يكون الناتج ٢٦٥ بليون دولار تقريباً خسارة تخفيض التضخم نقطة واحدة. وقد تأكد هذا الرقم من العديد من الدراسات الإحصائية التي تناولت الاقتصاد الأمريكي. (المصدر تقديرات المؤلفان).

أنه حين يكون معدل البطالة ٢ بالمئة نقطة فوق المعدل الطبيعي، يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أدنى بمقدار ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الممكن. ووفق أرقام العام ١٩٩٣، وكون الناتج المحلي الإجمالي الممكن (حسب أسعار ١٩٩٣) قد بلغ ٦٥٠٠ بليون دولار، فإن خفض التضخم نقطة مئوية واحدة يتطلب زيادة معدل البطالة (بط) ٢ نقطة مئوية لمدة سنة واحدة. وإذا حسبنا ذلك بالدولارات، فإن إزالة نقطة واحدة مئوية قد يكلف ٢ نقطة بط $2 \times$ بالمئة من أ ن م لكل بط نقطة $2600 \times$ بليون دولار من أ ن م = ٢٦٠ بليون دولار التقديرات الأخرى لمتوسط التكلفة تتراوح ما بين ١٢٠ بليون دولار إلى ٣٥٠ بليون دولار لكل نقطة تخفض من التضخم.

يمكن مقارنة هذا التقدير الإحصائي لتكلفة خفض التضخم بالتجربة الأمريكية خلال الركود الاقتصادي في أوائل الثمانينات. ويبين الجدول ٣٠ - ١ حساباً لتقديرات الخسارة في المخرجات بسبب الركود (مقارناً بالانتاج عند مستوى الامكانيات الكاملة)،

كامل مع أية صدمة أو هزة غير معروفة بالضبط. وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن التكلفة الكاملة يتطلب فترة لا تقل عن ٥ سنوات، وخلصت بعض الدراسات إلى أن منحني فيليبس لن يصبح عمودياً إلا بعد عقد من الزمن. وتشير هذه التحليلات إلى أن التوقعات تحتاج إلى فترة من الزمن كي تتكيف، كما تحتاج عقود العمل الأخرى إلى مدة ليعاد التفاوض بشأنها، وحتى تتغلغل كل هذه المؤثرات في الاقتصاد. أضف إلى ذلك، قد يعتمد طول الفترة الزمنية، التي يتطلبها الاقتصاد كي يتكيف، على مصدر الصدمة.

ثمة آليات للتكيف تجتث البطالة، لكن عملية التكيف بطيئة للغاية.

كم يكلف تخفيض التضخم؟

توحي تحليلاتنا أن في وسع الدولة أن تخفض معدل عطالة التضخم بتخفيض الانتاج وزيادة البطالة لفترة من الوقت. لكن عند تقييم السياسات المضادة للتضخم، قد يرغب صناع السياسة في معرفة تكاليف تخفيض التضخم بالضبط. كم هي تكلفة «إزالة التضخم»، التي تشير إلى سياسة خفض معدل التضخم؟ يوازي هذا السؤال سؤالنا عن شكل منحني فيليبس للمدى القصير. إذا كان منحني فيليبس منبسط نسبياً، فإن خفض التضخم سيتطلب زيادة كبيرة في البطالة، وإذا كان منحني فيليبس شديد الانحدار. فإن ارتفاعاً طفيفاً في البطالة سيخفض التضخم بسرعة ودون معاناة نسبياً.

درس علماء الاقتصاد الكلي هذا الموضوع بعمق، وتباينت تقديرات التكلفة حسب البلد، ومعدل البطالة الابتدائي، والسياسات المتبعة. دراسات تكلفة إزالة التضخم للولايات المتحدة أعطت إجابة متنافسة بقدر معقول. بينت تلك الدراسات أن رفع البطالة لخفض معدل التضخم بمقدار ١ بالمئة سيكلف الدولة ما يقارب ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة واحدة. وإذا حسبنا ذلك وفق مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحالية، فإن ذلك يبلغ حوالي ٢٦٠ بليون دولار (حسب أسعار ١٩٩٣) لخفض معدل التضخم بنسبة ١ بالمئة.

يمكننا تفسير هذا التقدير باستخدام منحني فيليبس. وفقاً لدراسات حديثة، حين يرتفع معدل البطالة ١ بالمئة فوق معدل البطالة الطبيعي لمدة سنة واحدة، ويعود بعدها إلى المعدل الطبيعي، فإن معدل التضخم يتراجع حوالي $1/3$ نقطة مئوية. لذلك لخفض التضخم بمقدار نقطة مئوية كاملة، فإنه يجب رفع البطالة بمقدار نقطتين فوق معدل البطالة الطبيعي لمدة سنة واحدة.

تذكر أن قانون أوكن (بحثناه في الفصل ٢٩) ينص على

مقروناً بتقديرات التراجع في معدل البطالة التضخم. وتشير هذه التقديرات إلى أن إزالة التضخم خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كلفت الدولة ما يقارب ٢٦٥ بليون دولار من الانتاج (حسب أسعار ١٩٩٢) مقابل كل نقطة مئوية خفضت في التضخم. وتؤكد هذه النتيجة التقديرات الاحصائية لتكلفة إزالة التضخم.

المصادقية والتضخم. يمكن للتجارب التي أجريت في الولايات المتحدة أن تساعد في تركيز الانتباه على قضية مهمة. فخلال العقد الماضي، قال علماء اقتصاد أكثر أن منهج التحليل المعتمد على منحني فيليبس مبالغ في التشاؤم. فالمعارضون يقولون إن السياسات المعلنة والجديرة بالثقة - مثل تبني قواعد نقدية ثابتة أو استهداف ناتج محلي إجمالي إسمي - ستقود إلى خفض سريع وغير مكلف في التضخم. ويدعم علماء الاقتصاد هؤلاء توصياتهم بالاستشهاد «بتغييرات النظام»، مثل الإصلاحات المالية والنقدية. التي أنهت التضخم الجامع في كل من بوليفيا والنمسا بتكلفة طفيفة من ناحية البطالة، أو الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي. وعارض علماء اقتصاد آخرون ذلك على أساس أنه في حين يمكن لهذه السياسات أن تنجح في دولة يمزقها التضخم الجامع، أو الحرب، أو الثورة، فليس هناك سياسة واقعية يمكنها أن تأمل في تحقيق معجزة مماثلة في الولايات المتحدة.

التجربة الواضحة للأعوام من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ وفرت مختبراً جيداً لاختبار وجهة نظر المصادقية مقابل المنهج الرئيسي. وجرى، خلال تلك الفترة، التشدد في السياسة النقدية بكل قوة ووضوح. ومع ذلك بقيت الأسعار مرتفعة للغاية كما يبين الجدول ٣٠ - ١. ويبدو أن استخدام سياسات متشددة يعلن عنها مسبقاً لتحسين المصادقية لم تكن فعالة في خفض التكلفة.

أثار اكتشاف أن خفض التضخم بمقدار ١ نقطة مئوية يكلف الدولة ما بين ١٢٠ إلى ٣٥٠ بليون دولار ردود فعل مختلفة بين الناس. وتسأل بعضهم ما إذا كانت التكاليف توازي منافع خفض التضخم. وتسأل آخرون عما إذا كانت هناك وسائل أرخص لخفض التضخم. تلك هي الأسئلة التي تثار في أثناء وضع السياسات المضادة للتضخم، التي سنعالجها لاحقاً.

هل يمكننا خفض المعدل الطبيعي للبطالة؟

عند التفكير بالمزق الذي يثيره التعارض بين البطالة العالية والأسعار المستقرة، علينا أولاً أن نحلل السياسات المحتملة لسوق العمل. وهذا يطرح سؤالاً مهماً: هل المعدل الطبيعي هو المستوى الأمثل للبطالة؟ فإن لم يكن كذلك، ما الذي يمكننا فعله لخفضه إلى المستوى المطلوب؟

بداية، علينا ملاحظة أنه على الرغم من أن تعبير «المعدل الطبيعي» هو من التعابير الدارجة على السنة علماء الاقتصاد فإنه تعبير مضلل. فالمعدل الطبيعي ليس طبيعياً بأي حال من الأحوال.

فهو يتأثر بأنماط التغيير الديمغرافي، وبأنواع الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد، وبسياسات الحكومة تجاه سوق العمل أو الرفاه الاجتماعي، وربما أيضاً بالتاريخ الماضي للبطالة ذاتها. ويفضل بعض علماء الاقتصاد استخدام تعبير محاييد مثل «معدل البطالة الواقعي من التضخم» أو «معدل البطالة الذي لا يسرع التضخم».

إضافة إلى ذلك، لا يكون المعدل الطبيعي بالضرورة معدل البطالة المثالي. فالمستوى المثالي من البطالة في اقتصاد ما هو حيث يتحقق أقصى قدر ممكن من صافي الرفاه الاقتصادي. ويعتقد الذين درسوا العلاقة ما بين البطالة والرفاه الاقتصادي أن المعدل المثالي للبطالة يكون أدنى من المعدل الطبيعي. وقد لاحظوا أن هناك الكثير من المؤثرات الخارجية على سوق العمل. مثال ذلك، العمال الذين جرى تسريحهم بشكل مؤقت يعانون من عدد من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لا يدفع أصحاب العمل تكاليف البطالة؛ فمعظم التكاليف (مثل تأمينات البطالة، وتكاليف الرعاية الصحية، والكرب الذي تعيشه الأسرة، الخ ...) هي تكاليف خارجية تفيض ويتحملها العامل ذاته أو الحكومة. وحيث أن البطالة تكاليف خارجية، فإن المعدل الطبيعي للبطالة هو على الأغلب أعلى من المعدل الأمثل.

الأغلب أن يكون المعدل الطبيعي للبطالة أعلى من المعدل الأمثل للبطالة، أي، أعلى من مستوى البطالة الذي يتحقق عنده أقصى قدر من صافي الرفاه الاقتصادي.

فإن لم يكن المعدل الطبيعي طبيعياً أو مثالياً، فلم لا نهدف ببساطة إلى خفض مستوى البطالة؟ السبب هو، وكما أكدنا فيما سبق، أن هذه الخطوة قد تقود إلى تضخم يتصاعد بشكل غير مقبول. لذلك، ثمة كسب اجتماعي هائل يحصل عليه المجتمع الذي يعرف كيف يمكن خفض معدل البطالة الطبيعي بقدر ملموس

فما هي الإجراءات التي قد تخفض المعدل الطبيعي؟ بعض المقترحات المهمة تشمل ما يلي:

- تحسين خدمات سوق العمل. يحدث جزء من البطالة لأن شواغل العمل تكون موجهة للعمال العاطلين عن العمل. ويمكن، من خلال معلومات أفضل، مثل وضع قوائم بالوظائف الشاغرة على الحاسوب، خفض البطالة الهيكلية والاحتكاكية.
- برامج تدريب تدعمها الحكومة. إذا قرأت إعلانات الصحف عن الوظائف الشاغرة، فسوف تجد أن معظمها وظائف تتطلب مهارات يمتلكها قلة من الناس، وبالمقابل فإن معظم العاطلين عن العمل هم عمال غير ماهرين أو شبه ماهرين، أو عمال وجدوا أنفسهم في عمل لا يناسبهم أو يعملون في صناعة متعثرة. ويعتقد الكثيرون أن في وسع برامج التدريب الحكومية مساعدة العمال العاطلين عن العمل

على إعداد أنفسهم لعمل أفضل في قطاعات إنتاجية نامية. وإذا ما كانت هذه البرامج ناجحة، فإنها يمكن أن تعطي فائدة مزدوجة، تمكن الناس من ممارسة حياة منتجة وتخفف من عبء برامج الدفوعات التحويلية الملقى على عاتق الحكومة.

● **إزالة العوائق الحكومية.** لاحظنا فيما سبق، أنه كي تحمي الحكومة الناس من معاناة البطالة والفقر، عمدت إلى إزالة لسعة البطالة بتقديم المساعدات التي أدت، في الوقت نفسه، إلى خفض حوافز البحث عن عمل. ويدعو بعض علماء الاقتصاد إلى إصلاح نظام تأمين البطالة، وخفض ما يقلل من حوافز العمل في برامج الرفاه، والعجز، والضمان الاجتماعي؛ وتقوية حوافز العمل.

بعد أن استعرضنا خيارات تخفيض معدل البطالة الطبيعي، لا بد من إضافة ملاحظة تحذيرية. وهي أن ثلاثة عقود من البحوث والاختبارات في سوق العمل التي تناولت هذا الموضوع جعلت المطللين الموضوعيين يتواضعون إلى أقصى حد في مطالبهم. فبسبب نقص الحلول التي يمكن أن تجبر العاطلين عن العمل على أن يجوعوا في البرد، فلن يكون لمعظم الاقتراحات سوى تأثير ضئيل على المعدل الطبيعي.

هل نزيل التضخم أم نتكيف معه؟

بالنظر لتكاليف إزالة التضخم، وصعوبة خفض المعدل الطبيعي للبطالة، فإن الناس كثيراً ما يتسالمون عما إذا كان من المرغوب فيه حقاً إزالة التضخم عن طريق الركود الاقتصادي والبطالة العالية. ليس من الأفضل أن نتعلم كيف نتعايش معه على أساس أنه أهون الشرين، كما فعلت دول عدة في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى من العالم؟

من الأساليب المتبعة للتكيف «فهرسة» الاقتصاد. والفهرسة (indexing) أسلوب يتم بموجبه تعويض الأجور والأسعار والعقود جزئياً أو كلياً بما يطرأ من تغييرات على المستوى العام للأسعار. ونجد أمثلة على الفهرسة في الكثير من العقود العمالية التي تضمن تعديل مستويات معيشة العمال وفقاً للتضخم. من الأمثلة النموذجية على ذلك ما يلي: في العام القادم ستدفع الشركة زيادة سنوية في الأجر المدفوع للعامل بمقدار ٢ بالمئة إن لم يحدث أي تضخم لكن، إذا ارتفعت الأسعار بمقدار ١٠ بالمئة خلال السنة القادمة، فإن الشركة ستزيد ٤ بالمئة أخرى كتعديل لمستوى المعيشة. القطاعات الأخرى التي قد تقوم بفهرسة التضخم تشمل النظام الضريبي، والإيجارات، والعقود الصناعية طويلة المدى.

لماذا لا نقوم بفهرسة الاقتصاد كله؟ في عالم مثل العالم الذي نعيش فيه، قد لا يكون التضخم مهماً بالنسبة للأشياء «الحقيقية»، وفي وسعنا تجاهله والتركيز على خفض البطالة. قد تبدو هذه

فكرة طيبة، لكن فيها الكثير من العيوب، من الناحية العملية، فالفهرسة الكاملة للتضخم مستحيلة لأنها تضمن مستوى معيناً من المداخل «الحقيقية» قد لا نستطيع، ببساطة، إنتاجه.

أضف إلى ذلك، كلما زادت نسبة الفهرسة تزداد شدة الصدمة التضخمية وتتفشى في الاقتصاد كالكوباء. والمعدل العالي للفهرسة أشبه بمضاعف كبير - فهو يضخم صدمات الأسعار الخارجية. والفهرسة الكاملة للتضخم هي دعوة لتضخم سريع. لذلك يشتمل التضخم على مفارقة: فكلما أكثر مجتمع ما من عزل أفراده عن التضخم، ازداد احتمال عدم استقرار التضخم. والدول التي قامت بفهرسة أسعارها وأجورها (مثل البرازيل) وجدت أن من المستحيل عملياً اجتثاث التضخم حتى لو اتخذت إجراءات بالغة القسوة.

المطلوب: سياسة مضادة للتضخم منخفضة التكلفة

تنص النظرية التقليدية في التضخم أن في وسعنا تجنب ارتفاع التضخم عن طريق منع البطالة من الهبوط إلى ما دون المعدل الطبيعي. إضافة إلى ذلك أشرنا فيما سبق أنه يفرض على المجتمع دفع ثمن باهظ من المخرجات والعمالة التي تضيق هدرأ للحفاظ على استقرار الأسعار. ويرى بعض علماء الاقتصاد أن هذه النتيجة مغرقة في التشاؤم، ويسعون لإيجاد طرق أقل تكلفة لاحتواء التضخم. إحدى هذه السياسات تدعى السياسات الداخلية (incomes policies)، وهي الأعمال الحكومية التي تحاول التخفيف من التضخم بخطوات مباشرة، سواء بالاقتراع، أو الرقابة القانونية، أو غير ذلك من المحفزات. وهذه السياسات غير التقليدية تحاول، في جوهرها، نقل منحنى فيليبس في اتجاه الداخل.

ما هي مناهج السياسات التي تهدف إلى مكافحة التضخم؟ وما مدى نجاحها؟ فيما يلي بعض الأمثلة:

● **مراقبة الأسعار والأجور زمن السلم.** استخدمت في اسكتلندا، هولندا ومناطق أخرى. ورغم أنها كانت فعالة لفترة قصيرة، في بعض الأحيان، فإنها على المدى البعيد تنهار أو تصبح غير فعالة لأن الناس يتعلمون تجنبها. وفي بعض الحالات، كما حدث في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٤، بدت الرقابة على الأجور والأسعار غير فعالة على الإطلاق في الصراع لوقف التصاعد الطرزي للأجور والأسعار.

● **خطوط إرشادية طوعية للأجور والأسعار.** أظهرت نجاحاً متواضعاً في هولندا، وفي الولايات المتحدة خلال سنوات حكم الرؤساء كينيدي، وجونسون، وكارتر. إلا أنها أصبحت، بمرور

الجهات التي ترتفع أجورها وأسعارها ببطء. استخدمت هذه الطريقة في الدول الشيوعية السابقة مثل المجر وبولندا وحقت بعض النجاح، واقترح تطبيقها في الولايات المتحدة أيضاً. إلا أنه حتى المتحمسين لهذه الطريقة يشهدون على أنها مكملة، وليست بديلة، لضبط آلية السوق، وتشديد السياسات المالية والنقدية لاحتواء التضخم.

من الواضح أن البحث عن سياسة دخلية فعالة ودائمة لم يتوصل إلى حل سحري. فسياسات المداخيل لم تتمكن من الصمود للتحصيص الدقيق للمحترفين من علماء الاقتصاد.

المفارقة القاسية

يعتقد الكثير من علماء الاقتصاد اليوم أن هناك معدل طبيعي للبطالة إذا ما انخفض اقتصادنا إلى مستوى أدنى منه فقد يتعرض إلى تضخم لولبي متصاعد. أضف إلى ذلك، غالباً ما ينظر إلى المعدل الطبيعي للبطالة على أنه مبالغ في الارتفاع. ويرى منتقدو الرأسمالية في البطالة العالية المنتشرة في أمريكا الشمالية وأوروبا العيب الأساسي في الرأسمالية الحديثة. والبحث عن طريقة لحل هذه المفارقة القاسية، أي ضرورة وجود بطالة عالية لاحتواء التضخم هو أحد أكثر الهوموم ضغطاً في الاقتصاد الكلي المعاصر.

ملخص

المدينين، والساعين لتحقيق الربح، والمضاربين المستعدين للمجازفة. ويؤدي الدائنين، والطبقات ذات الدخل الثابت، والمستثمرين المترددين. ويؤدي التضخم إلى تحريف الأسعار، ومعدلات الضريبة، وأسعار الفائدة الحقيقية. يتزايد تردد الناس على البنوك، وقد تزعج الضرائب صعوداً، وقد تصبح قياسات الدخل محرفة. وحين تتخذ البنوك المركزية خطوات لخفض التضخم، فإن التكلفة الحقيقية لمثل هذه الخطوات من ناحية تخفيض المخرجات والعمالة، قد تكون مؤلمة.

ب- النظرية الحديثة في التضخم

للاقتصاد معدل معين من العطالة أو معدل تضخم متوقع، موجود دائماً. وهو المعدل الذي يتوقعه الناس ويدمجونه في عقود العمل وغير ذلك من الاتفاقيات. معدل عطالة التضخم هو توازن قصير المدى، يتواصل إلى أن يتعرض الاقتصاد لصدمة ما.

٥ - في الواقع، يتعرض الاقتصاد لصدمات متكررة في الأسعار. الأنواع الرئيسية من الصدمات التي تبعد التضخم عن معدل عطالته هي جذب الطلب ودفع التكاليف. التضخم بسبب جذب

الزمن، غير فعالة وغير منصفة - خاصة حين رافقها سياسات مالية ونقدية محفزة أطلقت ضغوطاً تضخمية من جانب الطلب.

● استراتيجية السوق. ألح عليها الكثيرون من علماء الاقتصاد. ويمكن لهذا المنهج أن يعتمد على الانضباط الطبيعي للأسواق لكبح التصاعد في الأجور والأسعار. ويشدد المدافعون على تعزيز قوى السوق، عن طريق رفع القيود التنظيمية عن الصناعات الخاضعة لهذه القيود: إزالة معوقات المنافسة في السوق عن طريق القوانين المقاومة للاحتكارات، وتحافظ على أسعار التجزئة. إلغاء القوانين الحكومية التي تعيق المنافسة مثل قوانين الحد الأدنى من الأجر، ونظام الحصص (الكوتا) في التجارة الخارجية. حظر الاحتكارات التي تفرضها نقابات العمال. والأهم من كل ذلك، تشجيع المنافسة الدولية. السياسات التي تعزز قوى السوق قد تزيد من مقاومة رفع الأجور والأسعار، خاصة في أسواق الانتاج والعمل ذات المنافسة غير الكاملة.

● سياسات المداخيل المبنية على الضرائب اقترحت كطريقة لاستخدام آلية السوق لتحقيق أهداف اقتصادية كلية. وتستخدم هذه الطريقة العصا والجزرة المائيتين لتشجيع الأعمال المضادة للتضخم عن طريق فرض ضرائب على الأشخاص الذين ترتفع أجورهم وأسعارهم بسرعة، ودعم

١ - طبيعة التضخم وتأثيراته

١ - يحدث التضخم حين يرتفع المستوى العام للأسعار (ويحدث الانكماش حين ينخفض). اليوم، نحسب التضخم عن طريق استخدام مؤشرات الأسعار - المتوسطات المرجحة للأسعار لآلاف من المنتجات الفردية. مؤشر أسعار المستهلك يقيس تكلفة سلة سوقية من الخدمات والسلع الاستهلاكية ويقارنها بتكلفتها خلال سنة أساس معينة. مثبط الناتج المحلي الإجمالي هو سعر الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - يأتي التضخم من مصادر مختلفة، مثله في ذلك مثل الأمراض. بشكل عام، نرى تضخماً معتدلاً في الولايات المتحدة (بضع نقاط مئوية في السنة). وفي بعض الأحيان يولد التضخم السريع ارتفاعاً في الأسعار يصل إلى ٥٠ أو ١٠٠ بالمئة سنوياً. التضخم الجامع يسيطر حين تبدأ المطابع بطبع سيل من الأوراق النقدية وتتضاعف الأسعار مرات عدة في كل شهر. تاريخياً، ترافق التضخم الجامع على الدوام مع الثورات والحروب.

٣ - يؤثر التضخم على الاقتصاد في أنه يعيد توزيع الدخل والثروة ويفسد الكفاءة. يحابي التضخم غير المتوقع عادة

جـ - مفاهيم السياسة المضادة للتضخم

٨ - من المهم الرئيسية التي يواجهها صناع السياسة تكاليف خفض عطالة التضخم، وتشير التقديرات الحالية أن ركوداً اقتصادياً كبيراً - يخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ بالمئة دون امكانياته لمدة سنة واحدة - ضروري لإبطاء عطالة التضخم بمقدار نقطة واحدة مئوية.

٩ - قدم علماء الاقتصاد الكثير من الاقتراحات لخفض المعدل الطبيعي للتضخم، ومن أبرزها تحسين المعلومات في سوق العمل، تحسين برامج التعليم والتدريب، وإعادة صياغة البرامج الحكومية بحيث يكون لدى العمال حوافز أكبر للعمل. التحليلات المتزنة للمقترحات السياسية القابلة للتطبيق قادت معظم علماء الاقتصاد إلى عدم توقع الكثير من إصلاحات سوق العمل المذكورة.

١٠ - نظراً للتكاليف الباهظة لخفض التضخم عن طريق الركود الاقتصادي، تطلعت الدول إلى إيجاد طرق أخرى. هي سياسات المداخليل مثل الرقابة على الأجور والأسعار والخطوط الإرشادية الطوعية، والطرق التي تعتمد على الضريبة، واستراتيجيات تعزيز السوق. بشكل عام، ابتعدت معظم الاقتصادات عن التدخل المباشر في الأسواق، الذي يعتبر مكلفاً جداً بالنسبة للكفاءة الاقتصادية.

الطلب ينجم عن إنفاق كثير يطارد سلماً قليلة. مما يتسبب في نقل منحني الطلب الإجمالي إلى اليمين وإلى أعلى. عندها ترتفع الأجور والأسعار في الأسواق. التضخم بسبب دفع التكاليف من الظواهر الجديدة في الاقتصاديات الصناعية الحديثة ويحدث حين ترتفع تكاليف الإنتاج حتى في فترات البطالة العالية وعدم العمل بكامل الطاقة الانتاجية.

٦ - يبين منحني فيليبس العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة. على المدى القصير، يعني خفض معدل التضخم، رفع معدل البطالة، والعكس بالعكس. لكن منحني فيليبس قصير المدى يميل إلى الانتقال من موضعه بمرور الزمن مع تغير التضخم المتوقع والعوامل الأخرى. إذا حاول صناع السياسة إبقاء البطالة دون معدلها الطبيعي لفترة طويلة، فإن التضخم سيميل إلى الارتفاع.

٧ - تعتمد النظرية الحديثة في التضخم على مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة، الذي هو أدنى معدل يمكن للدولة الحفاظ عليه دون المجازفة بحدوث ارتفاع لولبي في التضخم. وهو يمثل مستوى بطالة الموارد التي تكون عندها أسواق العمل والانتاج في حالة توازن لا يصاحبه تضخم. وبموجب نظرية المعدل الطبيعي، ليس هناك مفاضلة دائمة بين التضخم والبطالة، ويكون منحني فيليبس طويل المدى عمودياً.

مفاهيم للمراجعة

التعريفات والنظريات الخاصة بالتضخم	التضخم المتوقع وغير المتوقع	طول المدى
- تضخم، انكماش	- تكاليف التضخم: «نعل الحذاء» قائمة التكاليف، الانحرافات في الدخل والضريبة، نقص المعلومات، رد فعل على المستوى الاقتصادي الكلي.	- معدل البطالة الطبيعي مقابل المعدل المثالي
- الرقم القياسي للأسعار: م س م، مثبت	- عطالة التضخم، والتضخم بسبب جذب الطلب، وازدياد التكلفة، ودفع التكاليف.	السياسة المضادة للتضخم
- أن م، م س ج	- منحني فيليبس قصير وطويل المدى.	- تكاليف إزالة التضخم
- أنواع التضخم: معتدل، سريع، جامح	- معدل البطالة الطبيعي ومنحني فيليبس	- إجراءات خفض المعدل الطبيعي للبطالة
- تأثيرات التضخم (يعيد التوزيع، تأثيره على الانتاج والعمالة)		- سياسات المداخليل: الرقابة على الأسعار والأجور والخطوط الإرشادية، المنافسة، وسياسات المداخليل المبنية على الضرائب.

مسئلة للمناقشة

- ١ - عرّف مؤشر أحد الأسعار. وعرّف بدقة مؤشر أسعار المستهلك ومثبت أن م.
- ٢ - اشرح نواحي التشابه والاختلاف بين المؤشرين.
- ٣ - خذ بعين الاعتبار تأثيرات التضخم التالية: الانحراف الضريبي، إعادة توزيع الدخل والثروة، تكاليف نعل الحذاء (إضاعة الوقت في الذهاب إلى البنوك)، قائمة التكاليف.
- ٤ - عرّف تكلفة كل واحد من الأمور المذكورة أعط مثلاً عليه.
- ٥ - فسر المقطع التالي وأعط مثلاً عليه: «خلال فترات التضخم، يستخدم الناس الموارد الحقيقية لتخفيض ما في أيديهم من نقود. هذه الأنشطة تعطي منفعة خاصة دون مكاسب اجتماعية تقابلها، الأمر الذي يوضح التكلفة الاجتماعية لتضخم».

٤- الانكماش غير المتوقع أيضاً، يولد تكاليف اجتماعية خطيرة. إشرح الانكماش لكل واحد من الأمور التالية وحلل التكاليف المرافقة لها:

١ - خلال فترة الكساد العظيم هبطت أسعار المحاصيل الرئيسية مع أسعار سلع أخرى. ما الذي قد يحدث للمزارعين المترزمين برهونات عقارية كبيرة؟

ب - طلاب كثيرون اقترضوا أكثر من ٢٠ ألف دولار لدفع نفقات دراستهم الجامعية، أملين أن يسمح لهم التضخم بتسديد ديونهم بدولارات خفضت قيمتها. ماذا سيحدث لهؤلاء الطلاب إذا بدأت الأسعار في الهبوط بنسبة ٥ بالمئة سنوياً؟

٥ - «البطالة في مجال صناعة الصلب كانت ٩ بالمئة عام ١٩٩١، مع أن معدلات الأجور في هذه الصناعة ترتفع بنسبة ٦ بالمئة سنوياً». بين أن هذا التضخم بسبب دفع التكاليف وليس بسبب جذب الطلب في سوق العمل. ما هي الأسباب الممكنة لهذه الظاهرة.

٦ - البيانات في الجدول التالي توضح معدلات البطالة والتضخم في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٣.

السنة	معدل البطالة (%)	معدل التضخم، م س م (%) في السنة)
١٩٧٩	٥.٨	١١.٣
١٩٨٠	٧.١	١٣.٥
١٩٨١	٧.٦	١٠.٣
١٩٨٢	٩.٧	٦.٢
١٩٨٣	٩.٦	٣.٢
١٩٨٤	٧.٥	٤.٣
١٩٨٥	٧.٢	٣.٦
١٩٨٦	٧.٠	١.٩
١٩٨٧	٦.٢	٣.٦
١٩٨٨	٥.٥	٤.١
١٩٨٩	٥.٣	٤.٨
١٩٩٠	٥.٥	٥.٤
١٩٩١	٦.٤	٤.٣
١٩٩٢	٧.٢	٣.٢
١٩٩٣	٦.٦	٢.٦

المصدر: التقرير الاقتصادي للرئيس ، ١٩٩٤

لاحظ أن الاقتصاد بدأ قريباً من معدل البطالة الطبيعي في عام ١٩٧٩ وانتهى قريباً من معدل البطالة الطبيعي عام ١٩٩٠. هل يمكنك تفسير سبب هبوط التضخم خلال تلك السنوات؟ فسر ذلك برسم منحني فيليبس قصير المدى وطويل المدى لكل سنة من السنوات من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٣.

٧ - يؤكد الكثيرون من علماء الاقتصاد على ما يلي: «حيث أنه لا توجد علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم على المدى الطويل فليس هنالك ضرورة لتشذيب القمم ونقاط الحضيض في الدورة الاقتصادية». ترحي وجهة النظر هذه أن علينا ألا نهتم باستقرار الاقتصاد أو تقلباته الكبيرة طالما أن متوسط البطالة سيبقى على حالة. ناقش هذا القول بدقة.

٨ - كتب أحد علماء الاقتصاد البارزين يقول: «إذا فكرت بالتكاليف الاجتماعية للتضخم، التضخم المعتدل على الأقل، فلن من الصعب تجنب عدم الخروج بانطباع بأنها قليلة مقارنة بتكاليف البطالة وهبوط الانتاج». اكتب مقالة قصيرة تشرح وجهة نظرك بهذا الصدد.

٩ - هل يمكن للحكومة وضع سياسات تنزل بمعدل البطالة الفعلي إلى ما دون المعدل الطبيعي لمدة سنة أو سنتين؟ لمدة عدة عقود؟

١٠ - السياسات التالية هي ظواهر أثرت في سوق العمل خلال العقد الماضي. اشرح التأثير المحتمل لكل واحدة منها على معدل البطالة الطبيعي:

١ - الحد الأدنى للأجر هبط بمقدار ٢٥ بالمئة عن معدل متوسط الأجر.

ب - تأمين البطالة أخضع للضريبة.

ج - الأموال التي تدفع لبرامج تدريب عاطلين عن العمل خفضتها الحكومة الفدرالية بحدة.

د - بسبب البطالة الدورية العالية لم يتلق الكثيرون من المراهقين من أبناء الأقليات سوى القليل من التدريب في أثناء العمل.

هـ - بسبب تراجع نقابات العمال فإن نسبة أقل من أفراد القوى العاملة باتوا يعملون بموجب اتفاقيات المساومة الجماعية.

١١ - فكر في السياسات التالية المضادة للتضخم: البطالة العالية، الرقابة على الأسعار والأجور، سياسات المداخل المبنية على الضريبة. ضع قائمة بمزايا وعيوب كل واحد منها من ناحية السيطرة على التضخم والأهداف الاقتصادية الأخرى. أيها ستختار لو طلب منك رئيس الدولة تقديم توصياتك ؟

مدارس الاقتصاد الكلي المتنازعة

[الآن] هو الوقت الذي عاد فيه الاقتصاد الكلي الى التمتع بفرضيات جديدة حول الآليات التي تتحكم بالاقتصاد وتتوسع لتشمل أنماطاً جديدة ... التعددية أفضلها، تواتر انتشار التعددية أمر محتوم في مطلق الأحوال.

ادموند أس فيليبس، افكار

مدارس الاقتصاديات الكبرى السبع (١٩٩٠)

كثيراً ما تتبعه، وبشكل أساسي، لانه، من وجهة نظر مؤلفي هذا الكتاب، أفضل ما يناسب الحقائق الاقتصادية المشوشة، والفوضوية التي هي جزء من حياتنا اليومية.

لكن لا بد من التأكيد على أن وجهات النظر الأخرى محقة في مطالبتها توخي الدقة في المراجعة والتحليل. فكم من مرة في مجالات العلم، قلبت الاكتشافات الجديدة المعتقدات التي سادت في حقبة ما. المدارس، مثل الناس، عرضة لتصلب الشرايين. الطلاب يتعلمون الحقائق الجامدة من اساتذتهم وكتبهم الدراسية المقدسة، ويتم تجاهل عدم الاكتمال في المذاهب التقليدية، أو التفتية عليها على أساس أنها غير مهمة. مثال ذلك، جون ستيوارت ميل، أحد أعظم الفلاسفة وعلماء الاقتصاد في جميع العصور، قال في كتابه الكلاسيكي في العام ١٨٤٨ «مبادئ الاقتصاد السياسي»: «انه لما يدعو للسرور انه لم يبق في «قوانين القيمة» ما يتوجب على الكتاب الحاليين أو المستقبليين توضيحه» وكتب ذلك حتى قبل اكتشاف قانون العرض والطلب.

مؤرخو العلوم يعرفون أن التقدم في العلم غير متواصل. مدارس الفكر الجديدة تظهر وينتشر تأثيرها، وتبدأ في إثارة الشكوك. ربما نجد في مكان ما بين سطور هذا الفصل بذور نظرية جديدة تحل العضلة المؤلمة التي يمثلها اقتصاد السوق المختلط.

إذا استمعت الى المناقشات التي تدور حول مواضيع الاقتصاد الكلي الرئيسية، مثل عجز الموازنة، أو السياسة النقدية، أو التضخم، يبدو لك أن علماء الاقتصاد لا يتفقون على أشياء كثيرة أبعد من تعريف الناتج المحلي الإجمالي. بعضهم يقترح رفع الضرائب لخفض العجز، في حين يطالب آخرون بخفضها لتحريك التنمية طويلة الامد. بعضهم يريد أن تلعب الحكومة دوراً فاعلاً في إدارة الاقتصاد. في حين يعتقد آخرون أن أفضل ما يمكن للحكومة فعله هو أن تكون أصغر، وأقل تطفلاً بقدر الامكان. ومن السهل فهم السبب الذي جعل جي. بي. شو يقول: «لو وضعت جميع علماء الاقتصاد جنباً إلى جنب، لما توصلوا الى نتيجة».

لكن إذا تمعنت في المناقشات المتضاربة، فإنك ستجد أن قلة من المواضيع التي تتردد تفصل بين المدارس المختلفة. وأحد هذه المواضيع له علاقة بوجهات النظر المختلفة حول الطريقة التي يتحدد بها الطلب الإجمالي، وآخر يهتم بالدور الذي تلعبه مرونة الاسعار؛ ويودر جدل آخر حول مدى العقلانية في القرارات البشرية.

النقطة التي فصلها هذا الكتاب، هي، بشكل عام، التيار الحديث للمنهج الكينزي في الاقتصاد. ويعود سبب التركيز على هذا المنهج، جزئياً، إلى أن حكومات اقتصاد السوق الرئيسية

الأنشطة الكلاسيكية والثورة الكينزية

١

التقليد الكلاسيكي

نحو توازن طويل المدى، بعمالة كاملة دون الحاجة لتدخل الحكومة. وباستخدام لغة معاصرة فإننا نصف المناهج التي تؤكد القدرة الكبيرة لقوى الاقتصاد على تصحيح ذاتها بأنها كلاسيكية؛ للفكر

منذ فجر علم الاقتصاد قبل قرنين من الزمان، كان أحد أعمق الخلافات يدور حول ما اذا كان لدى الاقتصاد توجه للتحرك طوعاً

الجديدة وجهات نظرهم على التطورات الاقتصادية الحديثة، أخذين بعين الاعتبار نقص المعلومات ووجود هزات تكنولوجية، والاحتكاكات بسبب انتقال الموارد بين الصناعات. ورغم ارتداء هذه المدرسة ثوباً عصرياً، فإن نتائج سياستها قريبة جداً من نتائج علماء الاقتصاد الكلاسيكيين للعصر سابق.

الثورة الكينزية

في حين كان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون يبشرون بأن البطالة المستمرة أمر مستحيل، لم يكن في وسع علماء اقتصاد عقد الثلاثينات تجاهل الجيوش الضخمة من العاطلين عن العمل - الذين يستجدون العمل ويبيعون الاقلام على زوايا الشوارع. فكيف يمكن للاقتصاد أن يفسر هذا التبلل الواسع والمستمر؟

«النظرية العامة» لكينز تعطينا نظرية بديلة في الاقتصاد الكلي، مجموعة جديدة من الصور النظرية للنظر في السياسات الاقتصادية علاوة على الصدمات الخارجية. الواقع أن الثورة الكينزية جمعت عنصرين مختلفين. الأول، طرح كينز مفهوم الطلب الاجمالي الذي بحثناه بتعمق في الفصول السابقة. السمة الثانية التي لا تقل ثورية عن الاولى، كانت نظرية كينز في العرض الاجمالي. وبينما يفترض المنهج الكلاسيكي مرونة في الأسعار والأجور مع دمج ذلك بمنحنى ع 1 كلاسيكي عمودي، يصير المنهج الكينزي على عدم مرونة الأجور والأسعار مع منحنى ع 1 منبسط أو يميل الى أعلى. من المؤكد أن العرض لا يخلق طلبه الخاص، وبالتالي يمكن للمخرجات أن تتحرف عن حدود امكانياتها لفترة طويلة غير محددة.

النتائج المفاجئة

بجمع هذين العنصرين الجديدين، أحدث كينز ثورة حقيقية في الاقتصاد الكلي. جوهر حجة كينز مبين في الشكل ٣١ - ٢. ويجمع هذا الرسم بين منحنى الطلب الاجمالي ومنحنى كينز للعرض الاجمالي المائل الى أعلى.

اللاحظة الاولى هي أن اقتصاد السوق الحديث يمكن أن يعلق في توازن عمالة غير كاملة - توازن الطلب والعرض الاجماليان عند نقطة أدنى بكثير من امكانيات الاقتصاد واحتكاك كبير للقوى العاملة تتمخض عن بطالة قسرية. مثلاً، اذا تقاطع منحنى ط ١ مع منحنى ع ١ عند أقصى اليسار، كما هو مبين في النقطة أ، فإن توازن المخرجات قد يقع في مكان أدنى بكثير من مستوى المخرجات الممكنة. ويؤكد كينز وأتباعه أنه لا توجد آلية اقتصادية تعيد العمالة الكاملة بسرعة وتضمن للاقتصاد أن يعمل بطاقته الكاملة، بسبب عدم مرونة الأسعار والأجور. ويمكن للدولة أن تبقى منخفضة الانتاج وتعيش ظروفاً بانسة للغاية لفترة طويلة لعدم وجود آلية للتصحيح أو يد خفية توجه الاقتصاد وتعيده الى التوظيف الكامل لموارده.

من وجهة النظر الكلاسيكية، التغيرات في الطلب الاجمالي تؤثر على مستوى السعر لكن لا تأثير دائم لها على المخرجات أو العمالة. مرونة السعر والأجر تضمن أن يكون مستوى الانفاق الحقيقي كافياً للحفاظ على عمالة كاملة.

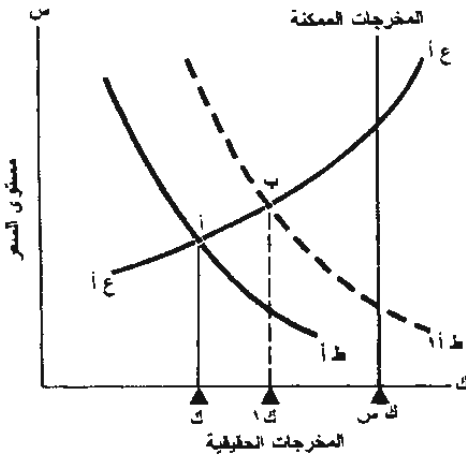
عواقب السياسة

ثمة نتيجتان لوجهة النظر الكلاسيكية لها أهمية بالغة على السياسة الاقتصادية. بداية، وفقاً لوجهة النظر الكلاسيكية، للاقتصاد فترات قصيرة ومؤقتة من الهبوط عن مستوى العمالة الكاملة، أو تراجع استغلال طاقته الكاملة. وليس فيه فترات ركود أو كساد طويلة أو مستمرة، ويمكن للعمال المؤهلين أن يجدوا عملاً بسرعة حسب الأجر الدارج في السوق.

التحليلات الكلاسيكية لا تفترض ضمناً وجود بطالة مقدارها صفر، وأن قوى السوق قد تولد هدراً، أو انحرافات، أو عدم كفاءة على مستوى الاقتصاد الجزئي. فقد نرى، على سبيل المثال، عاطلين عن العمل ينتقلون بين الوظائف، أو عمال نقابيين يساومون للحصول على أجور أعلى من معدل التوازن. الا انه من وجهة النظر الكلاسيكية ليس للاقتصاد هدراً شاملاً ومستمر على مستوى الاقتصاد الكلي، بمعنى عدم استغلال كامل للموارد بسبب عدم كفاية الطلب الاجمالي.

العنصر الثاني في وجهة النظر الكلاسيكية: لا يمكن لسياسات الطلب الاجمالي في الاقتصاد الكلي أن تؤثر على مستوى البطالة أو المخرجات الحقيقية. ولا يمكن للسياسات المالية والنقدية أن تؤثر إلا على مستوى أسعار الاقتصاد والتركيبية الحقيقية من الناتج المحلي الاجمالي. يمكن رؤية الطرح الكلاسيكي الثاني بسهولة في الشكل ٣١ - ١. خذ مثلاً اقتصاداً في حالة توازن عند النقطة ج. التي هي تقاطع منحنيا ط ١ مع ع ١ العمودي. افرض أن البنك المركزي قرر تقليص العرض النقدي لخفض التضخم. فما الذي يحدث؟ لوهلة قصيرة، عند مستوى السعر الابتدائي س، نجد أن هناك زيادة في العرض. الا أنه حين تبدأ الأجور والأسعار في الهبوط تحت ضغط الزيادة في العرض، يتحرك الاقتصاد الى نقطة التوازن الجديدة ج. ويكون صافي تأثير سياسة التقليص الاقتصادي هو خفض المستوى الاجمالي للسعر. لكن هناك تكلفة لهذا العمل في المخرجات، يمكن اهمالها، كما أن البطالة لم ترتفع لأن مرونة السعر والأجر ضمنت انتقالاً سلساً ما بين التوازنين القديم والجديد.

من الامور الجوهرية في وجهة النظر الكلاسيكية، الاعتقاد بمرونة الأسعار والأجور، وأن هذه المرونة توفر آلية تصحيح ذاتها وتستعيد بسرعة التوظيف الكامل للايدي العاملة وتحافظ دائماً على انتاج المخرجات الممكنة. ونرى هذا المنهج بوضوح في كتابات أتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة اليوم، التي سنقوم بمراجعتها في وقت لاحق من هذا الفصل. وقد بنى علماء المدرسة الكلاسيكية



الشكل ٣١ - ٢. الطلب الاجمالي يحدد المخرجات في المنهج الكينزي.

في النموذج الكينزي يميل العرض الاجمالي الى أعلى مفترضاً ضمناً أن المخرجات سترتفع مع ارتفاع الطلب الاجمالي طالما أن هناك مصادر غير مستغلة. وعند توقف الطلب الاجمالي، تتوازن المخرجات عند النقطة أ مع بطالة عالية.

إذا ارتفع الطلب الاجمالي من ط أ الى ط أ١، فإن مستوى المخرجات الحقيقية سيرتفع من أ الى ب مع ارتفاع في الاسعار أيضاً. ووفق النمط الكينزي هذا، ومع منحني ع أ المائل الى أعلى على المدى القصير، فإن السياسات الاقتصادية التي تزيد الطلب الاجمالي تنتج في زيادة المخرجات والعمالة.

علماء الاقتصاد الكينزيون اتخذوا مساراً مختلفاً. فهم يعتقدون أن الاقتصاد في مجموعه معرض لدورات اقتصادية مطولة، مع فترات متغيرة من البطالة العالية تتبعها مضاربات وتضخم. علماء الاقتصاد الكلاسيكيون يرون الاقتصاد كشخص معتدل يحصل على الكمية المطلوبة من المياه المعدنية والفيتامينات في كل يوم، بينما يصور الكينزيون الاقتصاد وكأنه شخص فرض عليه أن يشرب الكثير في فترة ما، وأن يعاني من آثار الفترة الكئيبة فيما بعد. الواقع، أن أحد مديري الفدرالي قال أن دور الاحتياطي الفدرالي هو إبعاد طاس الشراب حين يزداد نشاط المحتفلين.

ويعتقد الكينزيون أن في وسع الحكومة التأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي. ويمكن لسياساتها أن تزيد الطلب الاجمالي في فترات تراخي النشاط الاقتصادي، أو تكبح الانفاق حين تشعر بتهديدات التضخم. وقد يجادل علماء الاقتصاد الكينزيون أن

ملاحظة كينز الثانية تتبع الاولى. فمن خلال السياسات النقدية والمالية، يمكن للحكومة أن تحرك الاقتصاد وتساعد في الحفاظ على مستويات عالية من المخرجات والعمالة. مثلاً، إذا كان على الحكومة زيادة مشترياتها، فإن الطلب الاجمالي سوف يرتفع، لنفرض من ط أ الى ط أ١ في الشكل ٣١ - ٢. وسيكون تأثير ذلك زيادة المخرجات من ك الى ك١، مما يخفف الفجوة ما بين أ ن م الفعلي والممكن. باختصار، بالاستخدام الملائم للسياسة الاقتصادية يمكن للحكومة اتخاذ خطوات تضمن مستويات عالية من الدخل القومي والعمالة.

تحليلات كينز أحدثت ثورة في الاقتصاد الكلي، خاصة في صفوف علماء الاقتصاد الشبان الذين عايشوا الكساد العظيم في الثلاثينات، وشعروا بوجود شيء مغلوط، وغير قابل للتطبيق في النموذج الكلاسيكي. لم يكن الكساد العظيم، بالطبع، أول حادثة تكشف عدم امكانية الدفاع عن الصيغة الكلاسيكية. فقد كان في وسع أي شخص رؤية البطالة القسرية الواسعة خلال فترات الكساد المتلاحقة. لكن المنهج الكلاسيكي ووجه، ولأول مرة، بتحليل منافس. حيث قدم المنهج الكينزي صيغة جديدة انتشرت في مختلف نواحي الاقتصاد ولقبت مفاهيم الحكومات، وعلماء الاقتصاد عن الدورات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

نظريات وسياسة

ما يراه الناس في الاقتصاد يعتمد على النظارة النظرية التي يرتدونها. فهل يميل رئيس، أو نائب في البرلمان، أو عالم في الاقتصاد الى النظرية الكلاسيكية او الكينزية؟ الجواب على هذا السؤال يفسر غالباً وجهة نظر الشخص في العديد من المناقشات الكبرى التي تدور حول السياسة الاقتصادية اليوم.

الأمثلة كثيرة. علماء الاقتصاد الذين يميلون لوجهة النظر الكلاسيكية ستساوؤهم الشكوك غالباً حول حاجة الحكومة التي تثبتت الدورات الاقتصادية ويجادلون بأن سياسة الحكومة المصممة لزيادة الطلب الاجمالي ستقود، بدلاً من ذلك الى تصعيد التضخم، ويميل علماء الاقتصاد الكلاسيكيون الى القلق من العواقب طويلة المدى لأعمال الحكومة التي تؤثر على المخرجات الممكنة، وبالتالي على العرض الاجمالي. علاوة على ذلك، ينتاب هؤلاء العلماء القلق من أن انفاق الحكومة لن يتيح مجالاً للإنتاج الخاص ويقصدون «بعدد اتاحة المجال» (crowding out) أنه حين تزيد الحكومة انفاقها، فإن انتاج السلع الخاصة سيستعاض عنه بسلع أخرى. فزيادة الانفاق على الشوارع، والشرطة، والبيئة ستحول الموارد عن الاستهلاك والاستثمار الخاص في المصانع والآلات.

اتفاق الحكومة لن يستبعد الا الموارد المهدورة، لأن زيادة اتفاق الحكومة سيزيد المخرجات، ويسمح للاتفاق الخاص بأن يستعيد عافيته. الواقع أنه حين تأخذ الحكومة شريحة أكبر من الكعكة، فإن الكعكة تصبح أكبر. فزيادة اتفاق الحكومة، أو خفض الضرائب، أو النمو في العرض النقدي بشكل أسرع، كلها أمور تخلق المزيد من المخرجات وتحفز الاستثمار.

التراجع عن كينز

عند نهاية عقد السبعينات، تزايد الابتعاد عن المنهج الكينزي لدى ممتنهي علم الاقتصاد. وقاد الحملة ضد السياسات التي تستهدف الطلب^(٢) مقال مؤثر للبروفيسور مارتن فيلدشتاين من جامعة هارفرد، الذي أصبح فيما بعد كبير علماء الاقتصاد في إدارة الرئيس ريفان. دافع فيلدشتاين عن زيادة التأكيد على العوامل التي قد تزيد تنمية المخرجات الممكنة - عوامل مثل زيادة الانحار والاستثمار، الإصلاحات التنظيمية، وخفض الضريبة على عوائد رأس المال. ورأى أن على السياسات الاقتصادية الكلية أن تركز بشكل أساسي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل بدلاً من التركيز على الاستقرار الاقتصادي قصير المدى.

فما هي أسس هذا الانقلاب الكامل في الفلسفة الاقتصادية؟ يعود ذلك، جزئياً، الى أن السياسات الكينزية فشلت في وقف تضخم عقد السبعينات. وبداء، في ذلك الحين، أن السياسات المالية الكينزية كانت فعالة في تحريك الاقتصاد، إلا أن المقاومة السياسية لزيادة الضرائب قادت الى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم. كانت السياسات المالية كلها مسرعات من دون كوابح علاوة على ذلك، اعتقد العديد من علماء الاقتصاد الشامل أن المنهج الكينزي قلل من أهمية حوافز النمو طويلة المدى. أخيراً، مال النقاد الى الاعتقاد بأن المذهب الكينزي بالغ في أهمية عدم مرونة السعر والأجر، وأن قوى التوازن الذاتي قوية نسبياً.

قاد التراجع عن المذهب الكينزي الى انقسامات في نظريات الاقتصاد الكلي. ومن الفروع التي انبثقت عنها المنهج النقدي الذي سنناقشه بعد قليل. وهو منهج قريب من جوهر النظرية الكينزية الا أنه لا يحيد السياسات الحكومية النشطة ويؤكد على دور العملة. مدرسة أخرى هي المنهج الكلاسيكي الحديث الذي يبدأ من حيث انتهى علماء الاقتصاد الكلاسيكيون السابقون. ومنهج أخير هو مدرسة جانب العرض لعقد الثمانينات، التي أكدت على الحوافز وخفض الضرائب.

المنهج النقدي

ب

التضخم هو دائماً وابتداء ظاهرة تتعلق بالنقود، بمعنى أنه لا يمكن إحداثه الا بزيادة سريعة في كمية النقود أكثر من كمية المخرجات.

ميلتون فريدمان، «قاموس بلجريف الجديد في الاقتصاد» (١٩٨٧)

نظرية كمية النقود). حيث سنرى بأن لها ارتباطات وثيقة بالمنهج الكينزي والكلاسيكي.

جذور المنهج النقدي

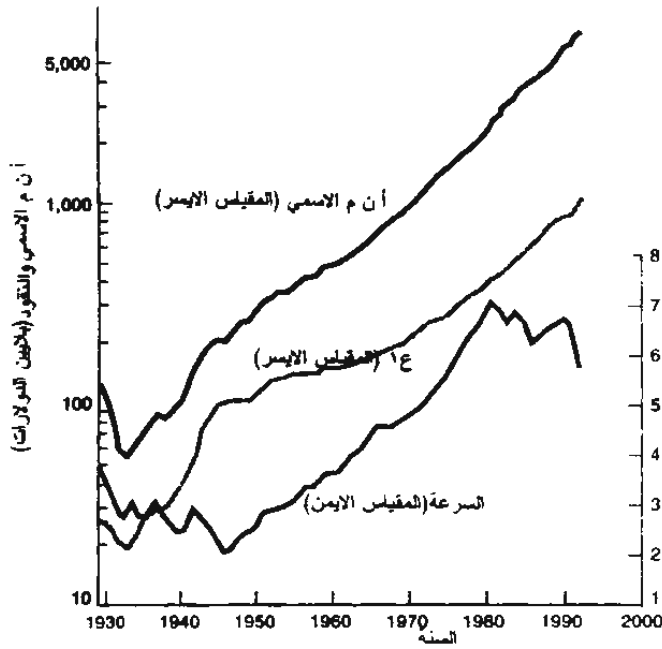
ينص المنهج النقدي (monetarism) على أن العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للحركات قصيرة المدى في أن م الاسمى والحركات طويلة المدى في الأسعار. علم الاقتصاد الكلي الكينزي أدرك، بالطبع، دور النقود في تحديد الطلب الاجمالي. الفارق الوحيد ما بين القائلين بالمنهج النقدي والآخرين يكمن في طريقة تناولهم لمحددات الطلب الاجمالي. ففي حين تقول النظريات الكينزية بأن قوى كثيرة مختلفة تؤثر على الطلب الاجمالي، يجادل اتباع المنهج النقدي أن التغير في عرض النقد هو العامل الرئيسي الذي يحدد تقلبات كل من المخرجات والأسعار.

وكي نفهم المنهج النقدي، نحن بحاجة الى إدخال مفهوم

النقود لا يمكنها أن تدير نفسها. ويجب على البنوك المركزية أن تحدد كميات العملة المعروضة، ودرجة التشدد في النقود والانتمان. ويوجد اليوم العديد من الفلسفات المختلفة حول أفضل الطرق لإدارة القضايا النقدية. ويؤمن البعض بسياسة فاعلة «تنحني أمام الريح» بخفض النمو في العرض النقدي حين يلوح تهديد بالتضخم، والعكس بالعكس. ويشكك آخرون في قدرة صناع السياسة على استخدام السياسة النقدية لضبط الاقتصاد. على الطرف الآخر من هذه التشكيلة نجد أصحاب المنهج النقدي، الذين يعتقدون أن من الواجب استبدال السياسة النقدية التي تعتمد على التقديرات الشخصية بقاعدة ثابتة تتبع.

يمكننا فهم المنهج النقدي بشكل أفضل اذا تتبعنا تاريخه من «النظرية الكمية في النقود والأسعار» (التي يطلق عليها عادة اسم

(٢) انظر مارتن فيلدشتاين «التراجع عن الاقتصاد الكينزي»، المصلحة العامة، (صيف ١٩٨١)، الصفحات من ٩٢ - ١٠٥.



الشكل ٣١ - ٣. السرعة ومكوناتها،

١٩٢٩ - ١٩٩٠

سرعة الدخل في معاملات تداول النقود هي نسبة An م الاسمي الى E ١. خلال الفترة من ١٩٢٩ تضاعفت العملة المتداولة بمقدار ٣٢ ضعفاً بينما نما An م الاسمي بمقدار ٥٣ ضعفاً.

إحدى معتقدات المنهج النقدي هو أن «هـ» مستقرة نسبياً ويمكن التنبؤ بها. فما مدى استقرار هـ؟ هل يمكنك التفكير ببعض من أسباب نمو هـ؟ بمرور الزمن؟ تنويه: فكر في محددات الطلب على النقود. (المصدر: هـ وضعها المؤلفان بناء على معطيات هيئة الاحتياطي الفدرالي ووزارة التجارة).

بشكل أدق، نحن نعرف سرعة تداول نقود الدخل ($income\ velocity\ of\ money$) بأنها نسبة An م الاسمي الى الكمية الكلية من النقود. السرعة تقيس معدل دوران الكمية الكلية من النقود نسبة الى مجموع دخل او مخرجات الدولة. من الناحية الشكلية تكون المعادلة كالتالي^(٣):

$$An \text{ م } \equiv \frac{س١ ك١ + س٢ ك٢ + \dots}{ع} \equiv هـ$$

هنا $س$ تشير الى متوسط مستوى السعر و «ك» الى An م الحقيقي. السرعة (هـ) تعرف بأنها كمية An م الاسمي السنوي مقسوماً على كمية النقود.

يمكننا التفكير بسرعة تداول نقود الدخل تخميناً بأنها السرعة التي تنتقل فيها النقود من يد الى أخرى في الاقتصاد. وكمثال بسيط على ذلك، افترض أن الاقتصاد لا ينتج سوى الخبز، وأن الناتج المحلي الاجمالي يتكون من ٤٨ مليون رغيف يباع كل رغيف بدولار واحد، وبالتالي، يكون $An \text{ م } = س ك = ٤٨$ مليون دولار في السنة. فإذا كانت الكمية المعروضة من النقود ٤ ملايين دولار، فإن تعريف هـ $= ٤/٤٨ = ١٢$ في السنة. وهذا يعني أن دورة النقود كانت مرة في الشهر، وكان ما يكتسب من النقود يستخدم لشراء الخبز شهرياً^(٤).

يبين الشكل ٣١ - ٣ التاريخ الحديث لسرعة حركة نقود

جديد - «سرعة تداول النقود» - وشرح علاقة جديدة هي «النظرية الكمية في النقود».

سرعة تداول النقود

في بعض الاحيان تكون دورة النقود بطيئة للغاية، تبقى في مرطبانات الحلويات، او في الحسابات البنكية لفترات طويلة بين تعامل وآخر. وفي احيان أخرى، خاصة خلال فترات التضخم السريع، يتخلص الناس من النقود بسرعة، وتدور سريعاً من يد الى أخرى. وسرعة دورة النقود يصفها مفهوم سرعة النقود الذي طرحه في بداية هذا القرن بروفيسور جامعة كامبريدج الفرد مارشال وبروفيسور جامعة يال ايرفينغ فيشر. وهو يقيس السرعة التي تنتقل فيها النقود من يد الى أخرى، او تدور عبر الاقتصاد. حين تكون كمية النقود كبيرة مقارنة بمقدار الانفاق، تكون سرعة الدوران منخفضة؛ وحين تدور النقود بسرعة، تكون سرعتها عالية.

(٣) المعادلات التعريفية كتبت برموز تعريف من ثلاث شرطيات بدلاً من رموز التساوي ذات الشرطتين. طريقة الاستخدام هذه تؤكد على أنها «متطلبات» - بيانات لا تخبرنا شيئاً عن الواقع لكنها صحيحة من ناحية التعريف حتى وإن كانت الولايات المتحدة تعاني من تضخم جامح او كساد عميق.

(٤) ترتبط سرعة تداول النقود ارتباطاً وثيقاً بالطلب على النقود. إذا أعدنا كتابة معادلة السرعة يكون لدينا $س ك / ١ = هـ$. الجانب الايسر هو الطلب على النقود لكل وحدة من An م. نقاشنا السابق حول طلب النقود ينطبق تماماً على تحليلنا لسرعة التداول.

ثباتاً في الأسعار: فإذا نما العرض النقدي بسرعة، فسوف يؤدي إلى تزايد الأسعار. وبالمثل، إذا تضاعف العرض النقدي ١٠ أضعاف أو ١٠٠ ضعف، فإن الاقتصاد سيعاني من تضخم سريع أو جامح. الحقيقة أن أوضح مثال يمكن طرحه على نظرية كمية النقود يمكن رؤيته في التضخمات الجامحة. بالعودة إلى الشكل ٣٠ - ٤، لاحظ كيف ارتفعت الأسعار بلايين الأضعاف في ألمانيا الفاييمرية بعد أن أطلق البنك المركزي عقال طبع أوراق النقد. هذه هي نظرية الكمية في أبهى صورة.

لهم نظرية كمية النقود تجدر الإشارة إلى أن النقود تختلف اختلافاً أساسياً عن السلع الأخرى مثل الخبز والسيارات. نحن بحاجة للخبز لناكله وللسيارات للانتقال بها. لكننا نحتاج إلى النقود للعمل الذي تؤديه فقط، شراء الخبز والسيارات. فإذا كانت الأسعار في روسيا اليوم أكبر بمقدار ٢٠ ضعفاً عما كانت عليه قبل عام، فمن الطبيعي أن يحتاج الناس إلى نقود تزيد بمقدار ٢٠ مرة لشراء الأشياء التي كانوا يشترونها قبل عام. هنا يكمن جوهر نظرية كمية النقود: الطلب على النقود يرتفع بشكل يتناسب مع مستوى السعر.

تنص نظرية كمية النقود والأسعار على أن الأسعار تتحرك بشكل يتناسب مع العرض النقدي ورغم أن نظرية كمية النقود والأسعار هي مجرد صيغة تقريبية، فإنها تساعد على تفسير السبب في أن الدول ذات النمو المنخفض في العرض النقدي لديها تضخم معتدل، في حين أن الدول التي تنمو عملتها سريعاً تقفز الأسعار فيها قفزاً.

المنهج النقدي الحديث

تطورت الاقتصاديات النقدية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية على يد ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو وزملائه وأتباعه الكثر. وقد تحدى أصحاب المنهج النقدي، تحت قيادة فريدمان، المنهج الكينزي في الاقتصاد الكلي وأكدوا على أهمية السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الشامل. وقبل عقدين من الزمان تفرع المنهج النقدي، سار أحد الفروع على التقليد القديم، وسوف نأتي على شرحه بعد قليل. أما الفرع الثاني، فأصبح المدرسة الكلاسيكية الجديدة المؤثرة، وسوف نقوم بتحليلها في نهاية هذا الفصل.

من المسلمات التي ينص عليها المنهج النقدي، أن نمو النقود يحدد أن م الاسمي على المدى القصير والأسعار على المدى الطويل. ويعمل هذا التحليل ضمن إطار نظرية كمية النقود والأسعار ويعتمد على تحليل التوجهات العامة لسرعة التداول. ويجادل اتباع المنهج النقدي بأن سرعة تداول النقود مستقرة (أو

التعاملات (١ع). لاحظ أن الناتج المحلي الاسمي كان يرتفع بسرعة أكبر من العرض النقدي خلال العقود الأربعة الماضية. ونستنتج من ذلك أن سرعة نقود الدخل كانت تتزايد مع مرور الزمن. مسألة الاستقرار وإمكانية التنبؤ بسرعة تداول النقود من المسائل الحيوية في السياسة الاقتصادية الكلية.

النظرية الكمية في الأسعار

بعد أن عرفنا متغيراً جديداً مهماً هو سرعة التداول، سنشرح الآن كيف يستخدم بعض علماء الاقتصاد هذا المفهوم لتفسير التحركات في المستوى الكلي للسعر. الفرضية الرئيسية هنا هي أن «سرعة تداول النقود ثابتة نسبياً ويمكن التنبؤ بها». سبب الثبات، حسبما يقول علماء الاقتصاد النقديون، هو أن السرعة تعكس، وبشكل رئيسي، الانماط الكامنة في توقيت الدخل والانفاق. فإذا كان الناس يقبضون أجورهم مرة في الشهر ويميلون إلى إنفاقها بالتساوي على مدى الشهر كله، فإن سرعة الدخل ستكون ١٢ في السنة. والمداخل قد تضاعف والأسعار قد ترتفع بمقدار ٢٠ بالمائة، وقد يتضاعف مجموع أن م مرات عدة - إلا أنه إذا بقيت انماط الانفاق ثابتة فإن سرعة التداول النقدي اللبخلية ستبقى دون تغير. ولا تتغير إلا إذا عدلت قطاعات الأعمال طريقة الاحتفاظ بموجوداتها أو غير الناس طريقة تسديد ما عليهم من فواتير، عندها فقط تتغير سرعة التداول النقدي البخلية.

بناءً على هذه الفكرة حول الاستقرار النسبي لسرعة التداول، استخدم بعض الكتاب الأوائل، خاصة علماء الاقتصاد التقليديين، السرعة لتفسير التغيرات في مستوى الأسعار. ويدعى هذا المنهج نظرية كمية النقود والأسعار (quantity theory of money and prices).

ونعيد كتابة تعريف سرعة التداول كالآتي:

$$س = \frac{ع}{ك} \equiv \frac{ع}{ق} \equiv \frac{ع}{ك}$$

نحصل على هذه المعادلة من تعريف السرعة السابق عن طريق استبدال المتغير ق كمختصر لقسمه هـ / ك وحل ل «س». ونكتب المعادلة بهذا الشكل لأن الكثيرين من علماء الاقتصاد التقليديين يعتقدون أن انماط التعاملات ثابتة، لذلك فإن ق تكون ثابتة أضف إلى ذلك، إنهم بشكل عام، يفترضون وجود عمالة كاملة، مما يعني نمو المخرجات الحقيقية بشكل سلس بحيث تصل إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن. ويوضع هذين الافتراضين معاً فإن ق (= هـ/ك) ستكون قريبة من الثبات على المدى القصير وتوجه ينمو بهدوء على المدى الطويل.

ما هي مضامين النظرية الكمية؟ نرى من المعادلة أنه إذا كانت ق ثابتة، فإن مستوى السعر سيتحرك بشكل يتناسب مع الكمية المتداولة من النقود. وثبات كمية النقود المتداولة، قد يولد

انها في بعض الحالات المتطرفة ثابتة). فإن صحت هذه الفكرة، فإنها فكرة مهمة، لأن معادلة الكمية تبين أنه إذا كانت ه ثابتة فإن الحركات في ع سوف تؤثر على س ك (او ه أ ن م ، الإسمي) بشكل متناسب.

جواهر المنهج النقدي

مثل جميع مدارس الفكر الجادة، فإن للمنهج النقدي تأكيدات مختلفة في شدتها. للنقاط التالية أهمية مركزية في فكر المنهج النقدي:

١ - نمو العرض النقدي هو المحدد المنهجي الأول لنمو أ ن م الإسمي. المنهج النقدي، مثله مثل نظرية المضاعف الكينزية، هو نظرية حول محددات الطلب الاجمالي وينص على أن الطلب الاجمالي الإسمي يتأثر، بشكل أساسي، بالتغيرات في العرض النقدي. السياسة المالية مهمة في بعض النواحي (مثل ذلك الجزء من أ ن م المخصص للدفاع أو الاستهلاك الخاص)، لكن المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكلي (المخرجات الاجمالية، والعمالة، والأسعار) تتأثر بالنقد، بشكل رئيسي. وقد صيغ ذلك ببراعة بالطريقة التالية البالغة البساطة: «النقد فقط هي المهمة».

فما هي أسس اعتقاد النقديين بأولوية النقد؟ إنه يركز على طرحين مركزيين. الأول، وكما ذكر فريدمان، «ثمة استقرار وانتظام تجريبي غير عادي في امور بالغة الأهمية مثل سرعة تداول نقود الدخل لا يمكن إلا أن تدهل كل من له اطلاع واسع على البيانات النقدية». ثانياً: اعتاد الكثيرون من النقديين على المجادلة بأن الطلب على النقود لا يتأثر إطلاقاً بأسعار الفائدة^(٥).

فلماذا يقود هذان الافتراضان لوجهة نظر النقديين؟ من معادلة كمية التبادل، إذا كانت ه مستقرة، عندها تحدد ع بأن س ك ≡ أ ن م الإسمي. وبالمثل تكون السياسة المالية غير ذات شأن وفقاً لما يعتقد النقديون، لأنه، إذا كانت ه مستقرة، فإن القوة الوحيدة التي يمكن أن تؤثر على س ك هي ع. وإذا كانت ه ثابتة، فلن يكون هناك، ببساطة، أي مجال أمام الضرائب أو نفقات الحكومة لدخول المسرح.

٢ - الأجور والأسعار مرنة نسبياً. تذكر أن أحد مبادئ الاقتصاد الكينزي هو أن الأسعار والأجور «لزجة». حيث إن

(٥) الطرح القائل بأن الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة أصبح موضع شك، ولم يعد، بشكل عام، موضع تأييد في السنوات الأخيرة. (٦) لاحظ أيضاً أن منحني ط أ مرسوم على شكل «قطع زائد قائم الزاوية» وفق افتراضات النقديين. تذكر أن معادلة س ص = ثابت تشير إلى قطع زائد قائم الزاوية في شكل من «س» و «ص». منحني الطلب الاجمالي بالنسبة إلى «ع» و «ه» يفسر بـ «س ك = ثابت»، وبالتالي فإن منحني ط أ هو قطع زائد قائم الزاوية.

النقديين يقبلون فكرة أن هناك نوعاً من العطالة في تكيف الأجور - الأسعار ، فإنهم يجادلون بأن منحني فيليبس شديد الانحدار نسبياً حتى على المدى القصير، ويصرون على أن منحني فيليبس على المدى الطويل يكون عمودياً. وضمن إطار عمل ع أ - ط أ ، يؤكد النقديون أن منحني ع أ على المدى القصير يكون شديد الانحدار.

النقديون يضعون النقطتين ١ و ٢ معاً. لأن (١) النقود هي المحدد الأول للنتائج المحلي الاجمالي بالقيمة الاسمية، و (٢) الأسعار والأجور مرنة بقدر مقبول وفقاً للمخرجات الممكنة. ومضمون ذلك، أن النقود تحرك مستوى المخرجات الحقيقية بقدر متواضع فقط ولفترة قصيرة. ع تؤثر بشكل رئيسي على س.

وفقاً لذلك، يمكن للنقد أن يؤثر على المخرجات والأسعار على المدى القصير. أما على المدى الطويل، ونظراً لأن الاقتصاد يميل إلى العمل بمستوى قريب من العمالة الكاملة، فإن التأثير الرئيسي للنقد هو على مستوى الأسعار. السياسة المالية تؤثر في المخرجات والأسعار بقدر يمكن التغاضي عنه سواء على المدى القصير أو الطويل. وهذا هو جوهر المذهب النقدي.

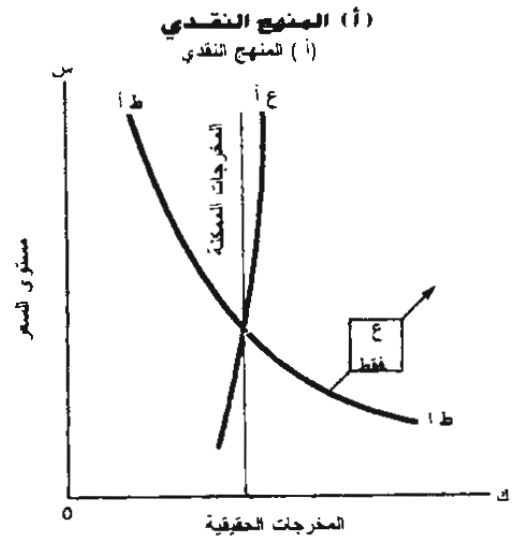
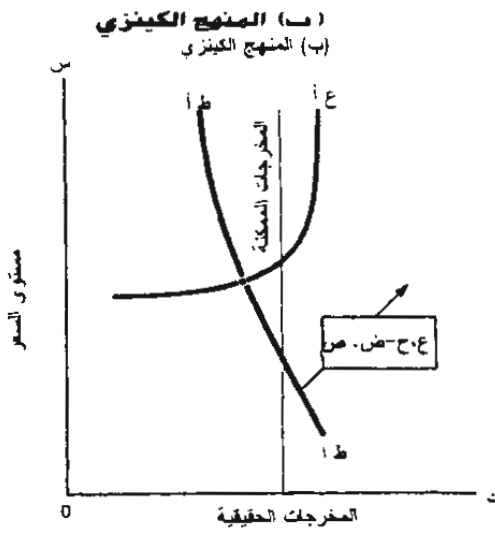
٣ - القطاع الخاص مستقر. أخيراً، يعتقد النقديون أن الاقتصاد الخاص، إذا ما ترك لآلياته الخاصة، لا يكون معرضاً لعدم الاستقرار. لأن معظم التقلبات في أ ن م الاسمي تنجم عن عمل الحكومة - وخاصة، التغيرات في عرض النقد، التي تعتمد على السياسات التي يتبناها البنك المركزي.

مقارنة المنهجين النقدي والكينزي

كيف يمكن مقارنة وجهات النظر النقدية مع المناهج الكينزية الحديثة؟ الواقع أنه حدث تقارب كبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاثة الماضية، والاختلافات القائمة بينهما الآن هي في التأكيدات أكثر منها في المبادئ الأساسية.

رسمنا الاختلافات الرئيسية بين النقديين والكينزيين المحدثين في الشكل ٣١ - ٤. ويوضح هذا الشكل. وجهة نظر الطرفين من ناحية سلوك الطلب والعرض الاجماليان. ويبرز من ذلك إختلافين رئيسيين.

أولاً، لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الاجمالي. حيث يعتقد النقديون أن الطلب الاجمالي يتأثر فقط (أو بشكل رئيسي) بالعرض من النقود وأن تأثير النقود على الطلب الاجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه. ويعتقدون أيضاً أن السياسة المالية أو التغييرات المستقلة في الانفاق، لن يكون لها سوى تأثيرات ضئيلة، يمكن اهمالها، على المخرجات والأسعار، ما لم يصاحب ذلك تغييرات نقدية^(٦).



الشكل ٣١ - ٤. مقارنة بين وجهات النظر الكينزية والنقدية

ما هي الاختلافات ما بين المدرسة النقدية والكينزية في موضوع الاقتصاد الكلي؟ يؤكد النقديون على أولوية العرض النقدي في تحديد الطلب الاجمالي. ونرى ذلك في المربع المجاور لمنحنى ط. ا. الذي يضم ع فقط صفوة الكينزيون يؤمنون بتشكيلة كبيرة من المتغيرات، تشمل النقود، وتؤثر على الاقتصاد. تبسيطاً للامر، يقول النقديون «النقود فقط هي المهمة». والتيارات الرئيسية من الاقتصاديين الكينزيين تقول، «النقود مهمة، لكن السياسة المالية مهمة أيضاً».

الاختلاف الثاني يدور حول العرض الاجمالي، حيث يؤكد الاقتصاديون الكينزيون على أن منحنى ع ا أفقي نسبياً على المدى القصير بالنسبة للمخرجات المنخفضة، في حين يقول النقديون أن الأسعار والأجور مرنة نسبياً، بحيث أن منحنى ع ا قصير المدى يكون عمودياً تقريباً. بالنسبة للنقديين، التغيرات في ط ا تؤثر على الأسعار والمخرجات، اما بالنسبة الى جمهور الاقتصاديين فان تغيرات ط ا تؤثر في كل من الاسعار ومستويات المخرجات في المدى القصير على أقل تقدير.

بوجهات نظر مختلفة حول درجة ميل ع ا، فإنهم لا يتفقون على التأثير قصير المدى للتغيرات في الطلب الاجمالي. ويعتقد الاقتصاديون الكينزيون أن التغيير في الطلب (الاسمي) سيغير بقدر كبير المخرجات مع تأثير قليل على الأسعار على المدى القصير. في حين يتمسك النقديون بالقول أن انتقالاً في الطلب سينتهي قبل كل شيء الى تغيير في الأسعار أكثر من الكميات.

باختصار، جوهر فكر اتباع المذهب النقدي في الاقتصاد الكلي يتركز على أهمية النقود في تحديد الطلب الاجمالي، وعلى المرونة النسبية للأجور والأسعار.

برنامج النقديين:

نمو مستمر للنقود

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لعب المنهج النقدي دوراً مهماً في تشكيل السياسة الاقتصادية. وغالباً ما يناصر علماء الاقتصاد النقديين الأسواق الحرة وسياسات حرية العمل في الاقتصاد الجزئي. ولكن أكبر مساهمة لهم في السياسات المتعلقة

وبعكس ذلك، يقول اتباع المذهب الكينزي بأن العالم أكثر تعقيداً. وفي حين يقرون بأن للنقود تأثير مهم على الطلب الاجمالي، والمخرجات، والأسعار، فإنهم يجادلون بأن هناك عوامل أخرى مهمة. بكلمات أخرى، علماء الاقتصاد الكينزيون يقولون بأن النقود تدخل في تحديد مستوى المخرجات «مع» متغيرات الانفاق مثل السياسة المالية وصافي الصادرات. أضف الى ذلك، أنهم يشيرون الى دليل حاسم وهو أن ه ترتفع بشكل منسق مع ارتفاع أسعار الفائدة، لذلك، فإن الاحتفاظ بالنقود (ع) ثابتة لا يكفي للإبقاء على أن م الحقيقي او الاسمي ثابتاً.

الاختلاف الرئيسي الثاني ما بين علماء الاقتصاد النقديين والكينزيين يتعلق بسلوك العرض الاجمالي. حيث يؤكد الكينزيون على عطالة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقديون بأن الكينزيين يبالغون في تقدير خمول الأسعار والأجور في الاقتصاد، وأن منحنى ع ا قصير المدى شديد الانحدار - وربما ليس عمودياً، لكنه أشد انحداراً مما يقول علماء الاقتصاد الكينزيون.

ونظراً لأن الاقتصاديين الكينزيين والنقديين يتمسكون

بالاقتصاد الكلي هي تأييدهم للقواعد النقدية الثابتة وتفضيلها على السياسات النقدية والمالية التي توضع وفقاً لاختيار القائمين عليها.

قد يوصي اقتصادي نقدي، من حيث المبدأ، باستخدام سياسة نقدية لضبط الاقتصاد. لكن الاقتصاديين النقديين اتخذوا مساراً آخر، وجادلوا بأن الاقتصاد الخاص مستقر وأن الحكومات تميل إلى التسبب في عدم استقرار الاقتصاد. أضف إلى ذلك، يعتقد النقديون أن النقود لا تؤثر على المخرجات إلا بعد تأخر طويل ومتغير، بحيث أن وضع تصميم لسياسات توفر الاستقرار يشكل مهمة ضخمة.

وبالتالي، فإن جزءاً رئيسياً من الفلسفة الاقتصادية النقدية يكمن في القاعدة النقدية (monetary rule): السياسة النقدية المثالية تضبط نمو العرض النقدي عند معدل ثابت في جميع الأحوال الاقتصادية.

فما هو الأساس المنطقي لوجهة النظر هذه؟ يعتقد النقديون أن معدل نمو ثابت للنقد (يتراوح بين ٢ - ٥ بالمئة سنوياً) سيقضي على المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد الحديث - أي التبدلات غير المحكومة بقيود والتي لا يمكن الركون إليها في السياسة النقدية. ولو استبدلنا الاحتياطي الفدرالي ببرنامج حاسوب يعطي على الدوام معدل نمو ثابت في ع، فلن يكون لدينا تجاوزات كبيرة في نمو ع. ومع استقرار سرعة التداول النقدي، فإن أن م سينمو بمعدل ثابت. وإذا نمت ع وفق معدل يعادل نمو أن م الممكن، فإن الاقتصاد سرعان ما يحقق استقراراً في الأسعار.

نُجُوبَةُ النُقَدِيِّين

أحرزت وجهة النظر النقدية نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينات. وساد الاعتقاد في الولايات المتحدة بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد فشلت في احتواء التضخم. وحين ارتفع التضخم ووصل إلى رقم من خانتين في العام ١٩٧٩، اعتقد الكثيرون من علماء الاقتصاد وصنّاع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة مضادة للتضخم.

في تشرين الأول ١٩٧٩، شن رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفدرالي، بول فولكر، هجوماً مضاداً شرساً ضد التضخم، فيما عرف باسم «تجربة النقديين». وفي تغيير مثير في الإجراءات المتبعة، قرر الفدرالي وقف التركيز على أسعار الفائدة، وسعى بدلاً من ذلك إلى الحفاظ على الاحتياطي المصرفي والعرض النقدي ضمن مسارات نمو تحدد مسبقاً.

وكان أمل الفدرالي أن يتمكن منهج كمي حازم في الإدارة النقدية من إنجاز أمرين. الأول، أن يسمح لأسعار الفائدة أن ترتفع بحدّة بما يكفي لكبح التنمية الاقتصادية السريعة، وزيادة البطالة، وإبطاء نمو الأجور والأسعار من خلال آلية منحنى فيليبس. أضف إلى ذلك، اعتقد بعضهم أن سياسة نقدية قاسية تحظى بمصداقية

ستبدد التوقعات التضخمية، خاصة بالنسبة لعقود العمل، وتبين أن فترة التضخم العالي قد انتهت. وحين تتبدد توقعات الناس، يمكن للاقتصاد أن يجرب فترة انخفاض في معدل التضخم تكون خالية من الألم نسبياً.

حقق الاختبار نجاحاً واضحاً في إبطاء الاقتصاد وخفض التضخم. ونتيجة لأسعار الفائدة العالية التي حركها ببطء نمو العرض النقدي، تباطأت النفقات الحساسة للفائدة. ونجم عن ذلك ركود في أن م الحقيقي خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، وارتفع معدل البطالة من أقل من ٦ بالمئة إلى ١٠.٥ بالمئة في أواخر ١٩٨٢. وهبط التضخم بحدّة. هكذا هدأت الشكوك التي كانت تعتمل في النفوس حول فعالية السياسة النقدية. فقد نجحت النقد، وظهرت أهميتها. لكن بالطبع، لم يكن ما حدث مماثلاً للقول بأن النقد «فقط» هي المهمة.

لكن ماذا عن ادعاء النقديين بأن سياسة نقدية قاسية تحظى بمصداقية هي استراتيجية منخفضة التكلفة لمحاربة التضخم؟ أشارت دراسات اقتصادية عديدة حول هذه المسألة، جرت خلال العقد الماضي، إلى أن السياسة النقدية القاسية تنجح، لكن لها تكلفة. فمن ناحية البطالة والخسارة في المخرجات، كانت التضخمات الاقتصادية على شكل بطالة أو خسائر في الإنتاج المتأخرة عن السياسة النقدية الرامية إلى إزالة التضخم، توازي من حيث الحجم، ولكل نقطة من نقاط إزالة التضخم، سياسات مكافئة التضخم في الفترات السابقة. فالنقد تنجح، إلا أنها لا تحقق المعجزات. فليس ثمة وجبات مجانية في قائمة الطعام النقدية.

تراجُع المنهج النقدي

المفارقة، أنه بعد نجاح تجربة النقديين في اجتثاث التضخم من الاقتصاد الأميركي مباشرة - وربما كان النجاح هو السبب - قادت تغيرات في الأسواق المالية إلى تحولات في السلوك قوضت المنهج النقدي. ويكمن التحول الرئيسي، الذي حدث خلال تجربة النقديين وبعدها، في سلوك سرعة التداول النقدي. تذكر أن النقديين يقولون بأن سرعة التداول النقدي مستقرة نسبياً ويمكن التنبؤ بها. ونظراً لاستقرار السرعة، فإن التغيرات في عرض النقد قد تتحول بسلسلة إلى تغيرات في القيمة الجارية للناتج المحلي الإجمالي.

لكن، وكما تكيف المذهب النقدي، أصبحت سرعة التداول النقدي غير مستقرة للغاية. الواقع أن سرعة ع ١ تغيرت في العام ١٩٨٢ أكثر مما تغيرت خلال عقود عدة (انظر الشكل ٣١ - ٣). أسعار الفائدة العالية خلال تلك الفترة حثت على إجراء تجديدات مالية وانتشار الحسابات المصرفية الجارية المنتجة للفائدة. ونتيجة لذلك، تزايد عدم استقرار سرعة التداول النقدي بعد العام ١٩٨٠، ويعتقد البعض أن عدم استقرار سرعة التداول قد نجم فعلاً عن الاعتماد الشديد على السياسة النقدية خلال تلك الفترة.

عدم استقرار سرعة التداول في ١٤ قادت الاحتياطي الفدرالي الى التوقف عن استخدامها كمرشد في السياسة الاقتصادية وركز بدلاً من ذلك على سرعة ٢٤ (التي هي ببساطة س ك / ٢٤). ثم في العام ١٩٩٢، بدأت سرعة ٢٤ تنحرف عن توجهها التاريخي، وتوقف الاحتياطي الفدرالي عن استخدام ٢٤ كمرشد رئيسي له في سياسته. المعضلة بالنسبة للفدرالي مبينة في الملاحظة التالية التي قدمها بنك الاحتياطي الفدرالي لكيفلاند: توقف اللجوء الى ٢٤ كمرشد للسياسة اوجد حاجة لتفهم أفضل

للعلاقة ما بين ... ادارة ... اسعار الفائدة والتوجه طويل المدى في مستوى الاسعار... الشق الأصعب هو تحديد ما اذا كان السعر (الفائدة) مرتفعاً جداً او منخفضاً جداً دون الانتظار لمعرفة ما سيحدث للأسعار (٧).

إن عدم القدرة على استخدام المجاميع النقدية (monetary aggregates) كمرشد في السياسة النقدية عقْد بالفعل قرارات البنوك المركزية. وقد تناولنا في الفصل ٢٣ مسألة البدائل التي يمكن ايجادها لعصر ما بعد المنهج النقدي.

الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد

ج

لا يمكن لنماذج الاقتصاد الكلي الكينزية الحالية أن تكون مرشداً يمكن الركون اليه في صياغة السياسات النقدية والمالية وغيرها من السياسات... ليس ثمة أمل في أن تقود تعديلات صغيرة او حتى كبيرة على تلك النماذج الى تحسين جوهري في امكانية الاعتماد عليها.

روبرت إي لوكاس الابن، وتوماس جى. سارجنت
«على نهج الاقتصاديات الكبرى الكينزية»

الفرضية الكلاسيكية في مرونة الأسعار والأجور. وتعني هذه الفرضية المألوفة ببساطة أن الأسعار والأجور تتكيف بسرعة لتوازن بين العرض والطلب.

الفرضية الثانية جديدة تماماً، وتعتمد على التطورات الحديثة في مجالات مثل الاحصاء والسلوك في ظل عدم اليقين. وتقول إن الناس يشكلون توقعاتهم على أساس أفضل المعلومات المتوفرة لديهم. ووفقاً لهذه الفرضية، ليس في وسع الحكومة أن «تخدع» الناس، لأنهم على اطلاع جيد على الأمور ولديهم مُدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة.

بحسبنا معنى مرونة الأسعار والأجور بالنسبة الى الاقتصاد الكلي في وقت سابق من هذا الفصل. لذلك، دعونا نتابع معنى فرضية التوقعات العقلانية.

التوقعات العقلانية

التوقعات مهمة في الحياة الاقتصادية. فهي تحدد مقدار المبالغ التي سينفقها المستثمرون على السلع الاستثمارية، وما اذا كان المستهلكون سينفقون او سيدخرون للمستقبل. لكن ما هي الطريقة المنطقية لمعالجة التوقعات في الاقتصاد؟ تجيب النظرية الكلاسيكية الحديثة على هذا السؤال بفرضية التوقعات العقلانية (rational-expectations hypothesis). ووفقاً لهذه التوقعات لا يمكن تحريف التنبؤات وانها تقوم على جميع المعلومات المتوفرة.

بداية، تنص فرضية التوقعات العقلانية على أن الناس يقومون بتوقعات غير متحيزة (٨). وفرضية أخرى أكثر عرضة

رغم أن معظم علماء الاقتصاد الكلي يتفقون على أن في وسع السياسة النقدية التأثير على البطالة والمخرجات، على المدى القصير على الأقل، فثمة منهج راديكالي جديد يبتعد عن هذا المنهج القياسي. هذه النظرية، التي أطلق عليها اسم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد (new classical macro-economics)، طورها روبرت لوكاس (شيكاجو)، وتوماس سارجنت (ستانفورد)، وروبرت بارو (هارفرد). وينبع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي بحثناه سابقاً، من ناحية تأكيد على دور الأسعار والأجور المرنة، لكنه يضيف سمة جديدة، تدعي التوقعات العقلانية، لتفسير ملاحظات من مثل منحني فيليبس.

الأساس

ينص الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد على أن: (١) الأسعار والأجور مرنة و (٢) الناس يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم. هذان النصفان هما جوهر المنهج الكلاسيكي الحديث في الاقتصاد الكلي.

الجزء الأول من المنهج الكلاسيكي الحديث يعتمد على

(٧) بنك الاحتياطي الفدرالي لكيفلاند، «التوجهات الاقتصادية» (أيلول ١٩٩٢)

(٨) يكون التنبؤ «غير متحيز» إن لم يشتمل على أية اخطاء تنبؤية منهجية. ولا يمكن لأي تنبؤ أن يكون دقيقاً تماماً على الدوام - فلا يمكنك التنبؤ بالوجه الذي قد تسقط عليه قطعة نقود تقذف في الهواء. لكن يجب ألا نقترف الخطئية الاحصائية حول التحيز. بالتنبؤ أن قطعة نقود قد تسقط على وجه معين ١٠ بالمئة أو ٩٠ بالمئة من الحالات. وستقوم بتوقع غير متحيز اذا تنبأت بأن قطعة النقود ستسقط على هذا الوجه أو ذلك في ٥٠ بالمئة من الحالات، وإن زهرة نرد ستسقط على أحد الأرقام مرة من كل ست مرات.

القول أن الناس قد قرروا أنها سنة جيدة لأخذ إجازات أطول. فكيف يمكن لمثل هذه النظريات تفسير الكساد الاقتصادي العالمي خلال عقد الثلاثينات. أو التراجعات الحديثة في اقتصاديات السوق؟

• يشير علماء الاقتصاد الكلي من اتباع المدرسة الكلاسيكية الحديثة إلى «المفاهيم الخاطئة» بوصفها مفتاح الدورات الاقتصادية. وهم يعتقدون أن البطالة العالية ترتفع بسبب تشوش العمال وعدم فهمهم للاوضاع الاقتصادية، العمال يستقيلون من وظائفهم طوعاً على أمل الحصول على وظيفة أفضل، فيجدوا أنفسهم في مكاتب البحث عن عمل. أو، في مرحلة توسع الدورة الاقتصادية، تحدث المخرجات العالية والبطالة المتدنية حين يُخدع الناس ويدفعوا للعمل بهمة أكبر لأنهم بالغوا في تقدير الأجور الحقيقية.

يمكن استخدام منحني فيليبس المتعلق بنظرية التضخم لتحليل هذه المسألة. فقد ينص منهج اقتصادي كلاسيكي على أن منحني فيليبس قصير المدى يكون عمودياً عند نقطة التوازن أو عند معدل البطالة الطبيعي. هذه النتيجة هي نظير منحني العرض الاجمالي الكلاسيكي العمودي الذي لا تتأثر فيه المخرجات بالطلب الاجمالي.

فمن أين تأتي إذن منحنيات فيليبس المائلة إلى أسفل؟ إنها تأتي من عملية ديناميكية يكون الناس خلالها مشوشين مؤقتاً بالنسبة للأجور الحقيقية. يقود هذا الخط من التبريرات إلى «منحني فيليبس الكلاسيكي الجديد»، المبين في الشكل ٢١ - ٥. سمينا معدل التغيير المتوقع في الأجور النقدية «وت»، وافترضنا أن الأسعار ترتفع بالسرعة ذاتها التي ترتفع بها الأجور. فإذا كان المعدل الحقيقي للزيادة في الأجر (و) يساوي المعدل المتوقع (فتكون و = ت)، عند ذلك لن يُفاجأ أو يُخدع أحد، وتكون البطالة مساوية للمعدل الطبيعي. وبالتالي فإن النقطة ١ تمثل وضع الاقتصاد المتوقع (غير المفاجيء) عند مستوى البطالة الطبيعي.

التحدي هو إيجاد النقطتين «ب» و «ج». فكل حالة من الحالتين تثير نوعاً من الصدمة الاقتصادية. لإيجاد النقطة ب، افترض أن الاحتياطي الفدرالي قام بشكل مفاجيء بزيادة العرض النقدي مما أدى إلى زيادة الأجور والأسعار. العاملون أسأوا فهم الحدث الاقتصادي، ولم يعرفوا بأن الأسعار سترتفع بالسرعة ذاتها التي ترتفع بها الأجور. فعرضوا المزيد من القوى العاملة، فانخفضت نسبة البطالة، وانتقل الاقتصاد إلى النقطة ب. عليك أن تتبع كيف يمكننا إيجاد النقطة ج عن طريق خفض مفاجيء في الأجور والأسعار.

المفاجأة، هي أننا إذا وصلنا النقطتين «ب» و «ج» فإنهما ستخطان خطأ مائلاً إلى أسفل يماثل منحني فيليبس. وبالتالي فإن منحني فيليبس قصير المدى الذي يبدو ظاهرياً مائلاً إلى

للخلاف، هي أن الناس يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم، بالإضافة إلى استخدامهم للنظرية الاقتصادية. وهذا يفترض ضمناً، أن الناس يفهمون طريقة عمل الاقتصاد وما تفعله الحكومة. وبالتالي، إذا فرضنا أن الكونجرس يزيد الانفاق خلال سنوات الانتخاب، فإن نظرية التوقعات العقلانية تفترض بأن الناس سيتوقعون هذا النوع من السلوكيات ويعملون وفقاً له.

الفرضية الرئيسية الجديدة في النظرية الكلاسيكية الجديدة هي أنه وبسبب التوقعات العقلانية، لا يمكن للحكومة أن تخدع الناس باتباعها لسياسات اقتصادية منهجية.

مضامين الاقتصاد الكلي

يمكن تطبيق منهج النظرية الكلاسيكية الجديدة بشكل مثير على مجالات عدة في الاقتصاد. وسنركز هنا على اثنين من المضامين: طبيعة سوق العمل، ومنحني فيليبس.

البطالة

هل البطالة طوعية أم قسرية؟ عند بحث الفصل ٢٩، عرفنا البطالة القسرية بأنها الوضع الذي يكون فيها العمال المؤهلون غير قادرين على إيجاد عمل وفق الأجر الدارج. انعش ذاكرتك بالقاء نظرة على الشكل ٢٩ - ١٠، الذي يبين كلاً من البطالة الطوعية والقسرية. وتذكر أيضاً أن علماء الاقتصاد الكينزيين يعتقدون بأن جزءاً كبيراً من البطالة، خاصة في فترات الركود الاقتصادي، يكون قسرياً.

وبعكس ذلك، يعتقد الاقتصاديون من اتباع المدرسة الكلاسيكية الحديثة أن معظم البطالة طوعي، ومن وجهة نظرهم، تكيف أسواق العمل بسرعة بعد الصدمات. حين تتغير الأجور لإعادة التوازن بين العرض والطلب. البطالة، من وجهة النظر هذه، تزداد لأن عدداً أكبر من الناس يلاحقون الوظائف الأفضل، خلال فترات الركود الاقتصادي، وليس لأنهم لا يجدون وظائف. ويصبح الناس عاطلين عن العمل لأنهم تركوا أعمالهم بحثاً عن عمل بأجر أعلى وليس لأن الأجور مرتفعة كما في حالة البطالة التي تنتج عن ثبات الأجور.

منحني فيليبس الخادع

أحد أكبر التحديات لاية نظرية في الاقتصاد الكلي هو تفسير الانتظام الرئيسي في الدورة الاقتصادية بطريقة مترابطة، وتنسجم مع سمات الحياة الاقتصادية. للمنهج الكلاسيكي في الاقتصاد الكلي جاذبية لأنه يتلام بشكل جيد مع معظم قضايا العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي. لكن التحدي هو تفسير السمات المهمة للدورة الاقتصادية، مثل منحني فيليبس وقانون أوكن. فإذا كانت البطالة عالية خلال الركود الاقتصادي، فلا يفيد

أسفل، في منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة ينشأ بسبب المفاهيم الخاطئة للأجور الحقيقية أو الأسعار النسبية.

أفكار إضافية

ثمة منهج قريب الصلة بما سبق، يعتمد أيضاً على المقولات الكلاسيكية والتوقعات العقلانية، إلا أنه يؤكد على آلية مختلفة، هو **نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية** *real business cycle theory* (د إ ح). ويفسر هذا المنهج الدورات الاقتصادية على أنها تحولات في العرض الاجمالي، دون اعتبار الى أية قوى نقدية، أو عوامل لها علاقة بجانب الطلب.

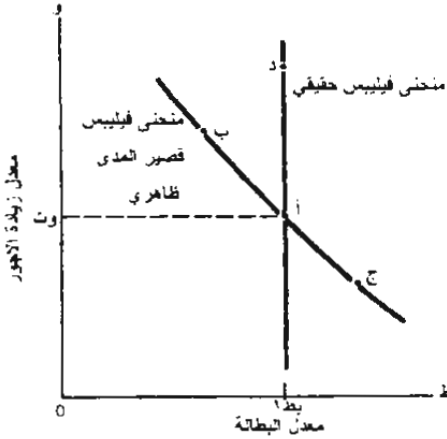
في منهج د إ ح تحرك الصدمات التكنولوجية، أو الاستثمارية، أو العروض من الايدي العاملة منحني ع 1 العمودي. ثم تنتقل هذه الصدمات الى المخرجات الحقيقية بسبب اهتزازات العرض الاجمالي، وتكون مستقلة تماماً عن ط 1. وبالمثل تكون التحركات في معدل البطالة ناتجة عن تحركات في المعدل الطبيعي للبطالة الناجم عن قوى الاقتصاد الجزئي، مثل شدة الصدمات في قطاعات معينة من الاقتصاد، أو الضرائب والسياسات التنظيمية.

تطور مهم آخر، يصهر عوامل من الاقتصاديات الكينزية والكلاسيكية، يدعى **نظرية الكفاءة - الأجر - efficiency** (wage theory).

طور هذا المنهج على يد ادموند فيليبس، وجوزيف ستيفليتز (عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون)، وجانيت بيلن (التي انتخبت لتكون عضواً في مجلس حكام الفدرالي عام ١٩٩٤)، وآخرين. وهو يفسر تصلب الأجور الحقيقية، ووجود البطالة القسرية من زاوية محاولة المنشآت الإبقاء على الأجور فوق مستوى توازن السوق بهدف زيادة الانتاجية. وتنص هذه النظرية على أن الأجور الأعلى تقود الى زيادة الانتاجية، لأن العمال يكونون بصحة أفضل (خاصة في الدول الفقيرة)، ولأنهم سيتمتعون بمعنويات أعلى، أو أنهم على أقل تقدير لن يعملوا دون اتقان، لأن من المستبعد، في هذه الحالة، أن يترك العمال المهرة وظائفهم بحثاً عن عمل جديد، أو لأن الأجور الأعلى ستجذب عمالاً أمهر.

حين ترفع المؤسسات أجورها لزيادة الانتاجية، فإن ذلك يعني أن الباحثين عن عمل قد يكونون على استعداد للوقوف في طوابير، للحصول على تلك الوظائف عالية الأجر، ويتسببون بذلك في بطالة انتظام طوعية. السمة المفاجئة في هذه النظرية هي أن البطالة القسرية هي سمة "توازن" ولن تختفي مع مرور الزمن.

(٩) «الهبوط الهيكلية: نظرية التوازن الحديثة في البطالة، والفائدة، والأصول» (مطبعة جامعة هارفرد، كامبريدج، ماساتشوستس، ١٩٩٤)



الشكل ٣١ - ٥. منحني فيليبس الكلاسيكي الجديد.

وفقاً للاقتصاد الكلي لدى اتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة، يكون منحني فيليبس الحقيقي عمودياً. لكن يمكننا ملاحظة منحني فيليبس «ظاهري» قصير المدى، يمر عبر النقاط ب، أ، ج. النقطة ب تنشأ حين ترفع صدمة تضخمية الأجور النقدية فوق مستوياتها المتوقعة، فيتشوش العمال ويعتقدون أن أجورهم الحقيقية قد ارتفعت؛ فيقرروا العمل أكثر، وتنخفض البطالة. وبذلك ينتقل الاقتصاد من النقطة أ الى النقطة ب. (تتبع كيف يترك العمال وظائفهم ويولدوا النقطة ج.) ونتيجة لذلك، يرى المؤرخون الاقتصاديون بعثرة في النقاط تشبه أ، ب، ج ويستخلصون مخطئين أن لدينا منحني فيليبس ثابت قصير المدى

لُخص هذا المنهج في تحليل بارع لادموند فيليبس من جامعة كولومبيا، الذي قال: إن الكثير من أسباب ارتفاع البطالة يتأتى بسبب تدهور عوامل الكفاءة - الأجر، التي تؤدي الى ارتفاع معدل البطالة الطبيعية. كما عرض تقديرات احصائية تبين أن فرض ضرائب أعلى على الرواتب، والزيادات في أسعار الفائدة الحقيقية، وصدمات سعر الطاقة كانت مسؤولة عن ارتفاع معدلات البطالة خلال العقود الماضية. العلاج للمستقبل، كما يقول فيليبس، هو عكس تلك التوجهات، خاصة بخفض الضرائب، والانتقال من الضرائب على العمل الى الضرائب على الاستهلاك، وضمائم القيمة المضافة. سيدرس علماء الاقتصاد وصناع السياسة هذا المسار الجديد الواسع في السنوات القادمة (٨).

مضامين السياسة

عدم فعالية السياسة

وليس هناك أية خطوات اختيارية يمكن للحكومة اتخاذها لتحسين النتائج او منع البطالة العابرة والناجمة عن الفهم الخاطئ، او صدمات الدورة الاقتصادية الحقيقية.

سياسات الحكومة قد تقود الأمور الى الأسوأ. فقد تولد سياسات اختيارية لا يمكن التنبؤ بها تُعطي اشارات اقتصادية مضللة، ومشوشة للناس، وتحرف سلوكهم الاقتصادي، وتتسبب في حدوث هدر. وتذهب المدرسة الكلاسيكية الجديدة، الى أنه بدلاً من المجازفة بإصدار هذه الاصوات «المشوشة»، يجب على الحكومات أن تتجنب تماماً سياسات الاقتصاد الكلي التقديرية.

قواعد التقديرين وانتقاد لوكاس

رغم أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة قد أبرزت بعض المطبات التي تراجه صناع السياسة، فقد حشدت الكثير من الحجج ضد فرضية التقديرين الرئيسية. فالتقديرين يعتقدون أن سرعة تداول النقود قد أبدت استقراراً كبيراً. واستنتجوا بالتالي أن في وسعنا تثبيت هـ ع $\equiv$ س ر ك $\equiv$ أ ن م عن طريق فرض قاعدة ثابتة لنمو النقدي

لكن «نقد لوكاس»، الذي سمي على اسم روبرت لوكاس، يقول أن الناس يغيرون سلوكهم حين تتغير السياسة. وكما يتحول منحني فيليبس الظاهري قصير المدى حين تحاول الحكومات الكينزية التلاعب به، فقد تتغير سرعة التداول النقدي التي تبدو ظاهرياً ثابتة اذا تبنى البنك المركزي قاعدة ثابتة لنمو العرض النقدي.

ولدت هذه الفكرة خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ الى ١٩٨٢، حين أجرت الولايات المتحدة تجربة التقديرين التي شرحناها سابقاً. حيث أصبحت سرعة التداول غير مستقرة بقدر كبير، وكان على الفدرالي التخلي عن استخدام المجاميع المالية النقدية في ادارة السياسة النقدية.

انتقادات لوكاس هي تحذير صارخ بأن السلوك الاقتصادي يمكن أن يتغير حين يعتمد صناع السياسة بشدة على قواعد تنظيمية سابقة.

خلاصة النقاش

لم تلق التوجهات الاقتصادية الكلية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة ترحيباً من التيار الرئيسي من علماء الاقتصاد الكلي. ويرد النقاش الدائر الكثير من الحجج التي يسوقها كينز، وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون، والتي تركز على موضوع مرونة السعر والأجر. يشير علماء الاقتصاد الكينزيون الى الكثير من الأدلة التي توحي بأن الأسعار تتحرك غالباً ببطء رداً على الصدمات، وقلة من علماء الاقتصاد يؤمنون بأن أسواق العمل تحقق باستمرار التوازن بين العرض والطلب. وعند التخلي عن فرضية المرونة الكاملة للأجور والأسعار، تستعيد السياسة قوتها في التأثير على الاقتصاد الحقيقي على المدى القصير.

للإقتصاد الكلي لدى المدرسة الكلاسيكية الجديدة مضامين سياسية مهمة. أهمها عدم فاعلية السياسات المالية والنقدية المنهجية في مكافحة البطالة. افترض مثلاً أن الحكومة تنوي تنشيط الاقتصاد عند اقتراب موعد الانتخابات. وبعد حدث او حدثين من سياسة مالية ذات دوافع سياسية، قد يبدأ الناس في توقع السلوكيات السياسية. فيحدثون انفسهم: «الانتخابات قريبة، ومن التجارب السابقة، نعرف أن الحكومة تزيد الانفاق دائماً قبل الانتخابات. إنها لن تخذعنا هذه المرة وتحملنا على العمل بجد أكثر». وإذا ما فسر ذلك وفقاً لمنحني فيليبس في الشكل ٣١ - ٥، فإن الحكومة تحاول تنشيط الاقتصاد ونقله من نقطة ١ الى النقطة ب، لكن، نظراً لأن الناس يتوقعون خطة الحكومة الاقتصادية هذه، ينتهي الاقتصاد عن النقطة د مع بقاء البطالة مساوية للمعدل الطبيعي، لكن مع تضخم أعلى.

وهذه هي نظرية عدم فعالية السياسة

(ineffectiveness theorem):

مع توقعات عقلانية وأسعار وأجور مرنة، لا يمكن لسياسة حكومية يمكن توقعها أن تؤثر في المخرجات الحقيقية او البطالة.

تعتمد نظرية عدم فعالية السياسة على التوقعات العقلانية ومرونة الأسعار. فرضية مرونة الأسعار تعني ضمناً أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للسياسة الاقتصادية أن تؤثر فيها على المخرجات والبطالة هي مفاجأة الناس والتسبب في سوء فهم الأوضاع الاقتصادية. لكن من الصعب مفاجأة الناس إن كانت سياستك من النوع الذي يمكن التنبؤ به. وبالتالي، لا تستطيع السياسات التي يمكن التنبؤ بها التأثير على المخرجات والبطالة.

محاسن القواعد الثابتة

شرحنا في فصل سابق تحييد التقديرين للقواعد الثابتة. تضع المدرسة الكلاسيكية الحديثة هذه الحجة على أسس أكثر ثباتاً. يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية الى جزئين، جزء يمكن التنبؤ به (القاعدة) وجزء لا يمكن التنبؤ به (الاختيار).

بحسب قواعد الاقتصاد الكلي في المدرسة الكلاسيكية الحديثة يجب علينا تجنب الاختيار كما نتجنب الوباء. تذكر أن صناع السياسة لا يمكنهم التنبؤ في الاقتصاد بشكل أفضل من القطاع الخاص. لذلك، في الوقت الذي يقوم فيه صناع السياسة بالعمل وفقاً للانباء، تكون الأسعار التي تتحرك بمرونة في اسواق تعج بمشتريين وبائعين على اطلاع جيد بمجريات الأمور قد تكيفت فعلاً مع الانباء وتوصلت الى توازن كفء، بين الطلب والعرض.

أضف الى ذلك، عارض الكثير من علماء الاقتصاد فرضية التوقعات العقلانية، وأن الناس يدمجون آخر التنبؤات او البيانات في سلوكهم. حيث كشفت الدراسات التجريبية عناصر مهمة من عدم عقلانية التوقعات، حتى في اوساط امهر العاملين في مجال الاقتصاد.

أخيراً، أشار النقاد الى النتائج غير المقبولة. فالنظرية تنبأ بأن التصورات الخاطئة تكمن خلف تقلبات الدورة الاقتصادية. لكن هل يمكن للتصورات الخاطئة حول الأجور والأسعار أن تفسر الكساد العميق ونوبات البطالة المتواصلة؟ وهل يحتاج المرء فعلاً لعقد من الزمان كي يعرف مدى صعوبة الاوقات التي سادت خلال الكساد العظيم؟ وهل يمكن للاروبيين ألا يتنبهوا لاسواق العمل الهابطة في تلك المنطقة والمستمرة منذ العام ١٩٩٠. اضافة الى ذلك، كيف يمكننا التوفيق بين التنبؤ النظري القائل بأن البطالة الدورية تنجم حين يترك العمال وظائفهم بحثاً عن وظائف أفضل مع الدليل الذي يبين أن نسبة من يخسرون وظائفهم في فترات الركود الاقتصادي ترتفع بحدة (انظر الجدول ٢٩ - ٢)؟ ونظراً لوجود الكثير من المضامين غير المقبولة في النظريات الكلاسيكية، فإن الكثيرين من علماء التيار الرئيسي في الاقتصاد يشككون في فائدة المناهج الكلاسيكية الحديثة لفهم التحركات قصيرة المدى في الانتاج والعمالة وأسعار السلع.

صيغة جديدة ؟

بعد عقدين من التأمل في المنهج الكلاسيكي الجديد في الاقتصاد الكلي بدأت تظهر عناصر تجمع ما بين مقولات النظريات القديمة والجديدة. وأدرك علماء الاقتصاد اليوم أن عليهم التنبيه تماماً للتوقعات. كما ان من المفيد التمييز ما بين المنهج التكييفي (الذي ينظر الى الخلف)، والمنهج العقلاني (الذي ينظر الى الامام). الافتراض التكييفي ينص على أن الناس يشكلون توقعاتهم ببساطة وبشكل تلقائي، بناء على معلوماتهم السابقة، أما المنهج العقلاني، او الذي ينظر الى الامام، فقد سبق شرحه. وللتوقعات التي تنظر الى الامام أهمية حاسمة لفهم السلوك، خاصة في اسواق المزايدات، مثل اسواق القطاع المالي.

بعض علماء الاقتصاد الكلي بدأوا في دمج وجهات النظر الجديدة في التوقعات مع وجهة النظر الكينزية الجديدة في الانتاج واسواق العمل^(١٠). وقد اندمجت هذه الصيغة في نماذج الاقتصاد الكلي، والتي تفترض (١) أن اسواق العمل والسلع تبدي عدم

(١٠) «شمة مثال مهم هو تحليلات «تداخل عقود الأجور» التي اجراها جون تايلور (جامعة ستانفورد)، وهو عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بوش. ويبين هذا المنهج أن جزءاً مهماً من القرى العاملة تعمل بموجب عقود طويلة الأجل تكتب بينود إسمية (وليس حقيقية). ويحدد عقد عمل نموذجي معدلاً ثابتاً من الأجر النقدي خلال فترة سريان العقد، يمكن لسياسة اقتصادية كلية تستبقي الاحداث أن تؤثر في البطالة. ويمكن لصناع السياسة استخدام المعلومات التي تتاح لهم «بعد» العقد لاتخاذ خطوات تعمل على استقرار الاقتصاد.

مرونة في الأجور والأسعار، (٢) الأسعار والكميات في اسواق المزايدات المالية تتكيف بسرعة مع الصدمات الاقتصادية والتوقعات، (٣) التوقعات في اسواق المزايدات تتشكل بطريقة تنظر الى الامام.

شمة استطلاع حديث يقارن سلوكيات نماذج الاقتصاد الكلي التي تشتمل مناهج مختلفة من التوقعات. إحدى السمات البارزة هي أن النماذج التي تتطلع الى الامام تميل لأن يكون فيها «مقرات» كبيرة، او تغييرات متقطعة في أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، او أسعار الصرف حين تحدث تغييرات كبيرة في السياسة او أحداث خارجية. مثال ذلك، انتخاب رئيس أو رئيس وزراء ينادي بالتوسع في الاقتصاد، مما يحمل الناس على الاعتقاد بأن التضخم وشيك، وقد ينجم عن هذا التصور قفزة حادة في أسعار الفائدة، مع هبوط في السوق المالي وفي أسعار الصرف. أو حين يقوم البنك المركزي بتغيير موقفه من التضخم، كما حدث في الولايات المتحدة في شباط ١٩٩٤، فقد تتوتر الاسواق وتدفع بأسعار الفائدة طويلة الأجل الى الزيادة توقعاً لاية زيادة في تلك الاسعار تحدث مستقبلاً. التنبؤ بالأسعار «التي يمكن أن تقفز» يضاعف من حدة إحدى السمات العقلانية لاسواق المزايدات، وهو بالتالي يشير الى حيث يمكن للتوقعات التي تنظر الى الامام أن تكون مهمة في عالم الواقع.

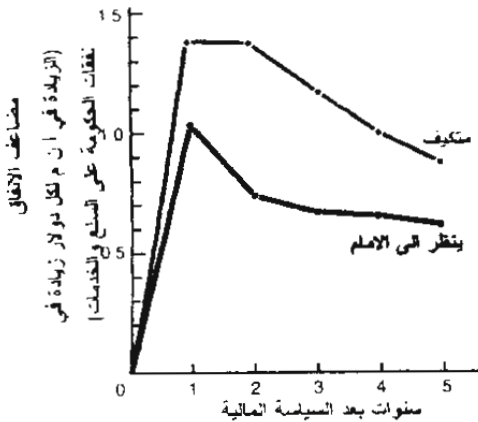
يقارن الشكل ٣١ - ٦ اختلافاً آخر، مضاعف الاتفاق لأربعة نماذج تنظر الى الامام، وسبعة نماذج توقعات تكيفية. لاحظ أن مضاعف النماذج التي تتطلع الى الامام اصغر كثيراً من النماذج التكييفية.

المضاعف الاصغر في النماذج التي تنظر الى الامام ينشأ بسبب الاختلافات في الاسواق المالية. واحد الأسباب هو أنه بعد التوسع المالي، ترتفع، بشكل عام، أسعار الفائدة بسرعة أكبر في النماذج التي تتطلع الى الامام، لأن المشاركين في السوق الذين يتطلعون الى الامام يتنبأون بتوسعات مستقبلية في المخرجات بعد زيادة انفاق الحكومة، وتوقع مخرجات أكبر في المستقبل سيدفع الى زيادة أسعار الفائدة «اليوم»، ولذلك تميل الاستثمارات الى التراجع بسرعة في النماذج التي تتطلع الى الامام. اضافة الى ذلك، مع ارتفاع أسعار الفائدة بسرعة رداً على المحفزات المالية في النماذج التي تتطلع الى الامام، فإن سعر الصرف المرن للدولار سيميل الى الارتفاع. وزيادة في سعر صرف الدولار ستقود الى خفض صافي الصادرات، وتميل الى تخفيض حجم المحفزات المالية.

النقد الكلاسيكي الجديد للاقتصاد الكينزي الكلي جلب الكثير من الافكار المثمرة. أهمها، أنه يذكرنا بأن الاقتصاد يعج بالكائنات الحساسة التي تتفاعل مع السياسة وتستبقيها في بعض الأحيان. ويمكن لهذا التفاعل وللتفاعل المضاد أن يغير بالفعل الطريقة التي يتصرف بها الاقتصاد.

الشكل ٣١ - ٦. مقارنة المضاعفات في النماذج التي تتطلع الى الامام والنماذج التكيفية.

يبين هذا الشكل الفرق في مضاعف الاتفاق للنماذج التكيفية (او التي تنظر الى الخلف) والنماذج التي تنظر الى الامام (او العقلانية). ونظراً لأن أسعار الفائدة تطرد الاستثمارات المحلية، ولأن أسعار الصرف تؤثر في صافي الصادرات، فإن التكيف يتم بشكل أسرع في النماذج التي تتطلع الى الامام. مضاعفات الاتفاق في النماذج التي تتطلع الى الامام أصغر بكثير من النماذج التكيفية. [المصدر: رالف سي. براينت، وجيرالد هولثام، وبيتر هوير، «الاتفاق والاختلاف في تشبيهات النموذج»، في طبعة رالف براينت وآخرين. «الاقتصاديات الكبرى التجريبية للاقتصاديات التي تعتمد على بعضها» (بروكنغز، واشنطن د.سي ١٩٨٨)، الشكل ٢ - ٣]



د المغالاة في الكلاسيكية: اقتصاد جانب العرض

اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة (١٩٨١ - ١٩٨٩)، كما تبتتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (١٩٧٩ - ١٩٩٠).

سياسات اقتصادية كلية

رغم أن سياسي وعلماء اقتصاد جانب العرض قد تبنا تشكيلة كبيرة من المواقف، فقد برزت سمتان مركزتان لاقتصاديات جانب العرض: التأكيد على الحوافز وتأييد إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب.

تأكيدات جديدة على الحوافز

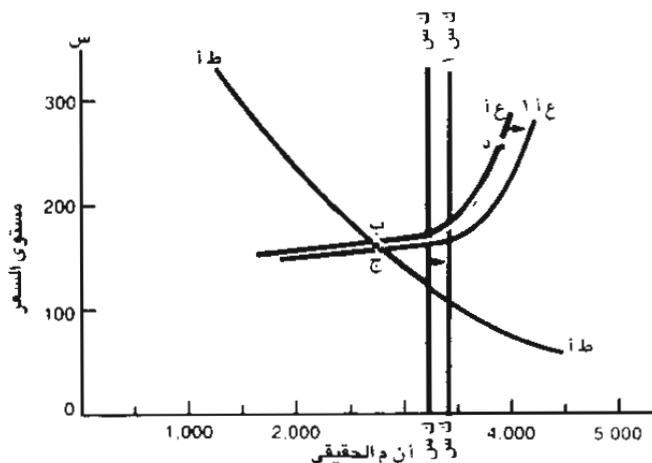
الموضوع الأول في اقتصاديات جانب العرض هو الدور الرئيسي الذي تلعبه الحوافز، التي تشير إلى الحصول على عوائد مناسبة من العمل والانخار والمجازفة الرأسعالية. ويشير المدافعون عن جانب العرض إلى المعجزات التي حققتها الاسواق الحرة التي عملت دون معوقات، ويسعون إلى تجنب الامور التي تعرقل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضريبة. علاوة على ذلك، يقولون بأن الكينزيين، وبسبب اهتمامهم المبالغ فيه في ادارة الطلب، تجاهلوا تأثير معدلات الضريبة والحوافز على العرض الاجمالي. وفيما يلي فقرة من الحجة التي أدلى بها ناطق باسمهم:

تؤكد اقتصاديات جانب العرض على دور السياسة المالية في تحديد النمو الاقتصادي والعرض الاجمالي. وتعتمد تحليلاتنا على نظرية أسعار كلاسيكية مباشرة. فوفقاً لاقتصاديات جانب العرض، يؤثر تغيير الضريبة على الاقتصاد عن طريق تأثيره على مكافآت عوامل الانتاج بعد اقتطاع الضريبة، وليس عن طريق

خلال معظم الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٨٠، ركزت السياسة الاقتصادية على ضرورة مواجهة شحور التضخم والبطالة. وفي كل مرة كانت ترتفع فيها معدلات البطالة، كان الليبراليون يدعون إلى خفض الضرائب وتخفيف القيود النقدية: وحين كانت تلوح في الافق بوادر تضخم، كان المحافظون يصفون ذلك العلاج المرّ، التشدد في السياسات النقدية أو خفض الاتفاق.

عند نهاية عقد السبعينات، كما سبق وأشرنا، جادل نقاد المنهج التقليدي في الاقتصاد الكلي، بأن السياسة الاقتصادية باتت موجهة بشكل مبالغ فيه ناحية ادارة الطلب الاجمالي. فطالب النقاد بوضع قاعدة ثابتة لنمو العرض النقدي، في حين رأى علماء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد أن الحكومات تهز استقرار الاقتصاد في كل مرة تحاول فيها استخدام سياسة تحقيق الاستقرار بناء على تقديراتها الخاصة. بعض النقاد، ومن ضمنهم علماء الاقتصاد المحافظون التقليديون، ضغفوا من أجل العودة إلى السياسات التقليدية المبينة على الموازنة المتوازنة واعتصار التضخم وإخراجه من الاقتصاد.

في بداية عقد الثمانينات، انضمت مجموعة جديدة إلى النقاش الدائر. وعرفت هذه المدرسة باسم اقتصاديات جانب العرض (supply-side economics)، التي تؤكد على تحفيز الناس على العمل والانخار وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب لعكس بطل التنمية وتراجع نمو الانتاجية، ومن مؤيدي هذا المنهج علماء الاقتصاد ارثر لافر، وبول كيرج روبرتس، ونورمان تيسور. وتبنى الرئيس رونالد ريغان بقوة مذهب



الشكل ٣١ - ٧. تأثير سياسة جانب العرض المحضمة.

قبل تطبيق سياسة جانب عرض محضمة، كانت المخرجات الممكنة هي ك س = ٢٢٠٠؛ زيادة كبيرة على العرض الاجمالي قد ترفع الامكانات الى ك س = ٢٢٠٠.

إذا كان الاقتصاد عند الجزء، المستوي من منحنى ع أ، فإن التأثير على أ ن م الفعلي سيكون متوازناً نسبياً إن لم يتغير ط أ. في الحالة المصورة، أ ن م الفعلي سيتغير من ب الى ج، مع زيادة في أ ن م الحقيقي من ٢٧٠٠ الى ٢٧٥٠. من جهة أخرى، ما الذي سيحدث للناتج المحلي الاجمالي الفعلي اذا قطع منحنى ط أ منحنى ع أ عند مقطعة الكلاسيكي شبه العمودي، مثل النقطة د مثلاً؟ كل الزيادة في المخرجات الممكنة ستظهر على شكل مخرجات فعلية.

في المدخلات والابداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة وينقل، بالتالي، العرض الاجمالي الى اليمين.

يبين الشكل ٣١ - ٧ تأثير برنامج مفترض لاقتصاديات جانب العرض. افترض أن لبرنامج العرض تأثيراً صافياً هو زيادة مجموع المعروض من المدخلات مثل الأيدي العاملة ورأس المال. هذه الزيادة في المدخلات ستزيد المخرجات الممكنة. وتنقل منحنى ع أ الى الخارج كما هو مبين في الشكل.

تعتمد الآثار الاقتصادية الكلية لهذا التوجه الخاص بجانب العرض على شكل منحنى العرض الاجمالي. فإذا كان الاقتصاد كينزياً، أو يعاني من ركود، ومنحنى ع أ منبسطاً نسبياً كما في النقطة ب في الشكل ٣١ - ٧، فإن تأثير انتقال العرض على المخرجات الفعلية سيكون متوازناً نسبياً. في حالتنا الافتراضية، سيتحرك التوازن من النقطة ب الى النقطة ج، مع زيادة طفيفة في المخرجات وزيادة ضئيلة في المستوى الكلي للأسعار.

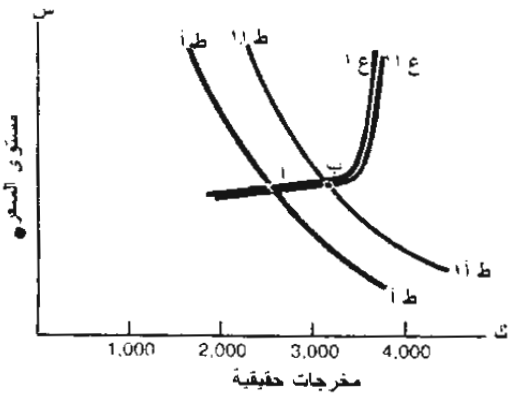
ويكون التأثير مختلفاً كلية إن كان الاقتصاد يسلك نهجاً كلاسيكياً، كما هو مبين في النقطة د على منحنى ع أ في الشكل ٣١ - ٧. في هذه الحالة، الزيادة في المخرجات الممكنة من ك س الى ك س١ ستترجم الى زيادة كبيرة في المخرجات الفعلية، حيث

تأثيره على تدفقات الدخل والانفاق. معدلات الضريبة تؤثر على الأسعار النسبية للسلع وتؤثر بالتالي على العرض من اليد العاملة ورأس المال. ونحن نسعى لرفع قيمة المكافآت بعد اقتران الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل، العمل، الادخار، والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك.

والاهم من ذلك تحليل تأثير التغيير في الضريبة على معدل عائد العمل او الادخار او الاستثمار وليس النظر الى تأثير التغيير في الضريبة على الدخل المتاح للانفاق. بخفض معدلات الضريبة على العمل او الفائدة او أرباح الأسهم، يمكننا زيادة الادخار، والاستثمار، والنمو الاقتصادي (١١).

فما هي العلاقة المفترضة ما بين السياسة الضريبية والنشاط الاقتصادي ككل؟ فحوى تحليلات العرض والطلب الاجماليان تقول أن خفض معدلات الضريبة قد يزيد عوائد ما بعض الضريبة على رأس المال والعمالة؛ وارتفاع عوائد ما بعد الضريبة سيحث على عرض المزيد من رأس المال والأيدي العاملة، إضافة الى مستويات أعلى من الابداع وتنمية الانتاجية، والزيادة

(١١) مقطع اعيدت صياغته من مقال ستيفن جي. انتن. بعنوان تعليقات على النقاد. صحيفة «أخبار الخزينة» (كانون الأول ١٩٨٥).



الشكل ٣١ - أ. الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على اقتطاعات جانب العرض الضريبية

يوصي النادون باقتصادات جانب العرض باجراء اقتطاعات كبيرة في الضرائب كاجراء لمعالجة الاقتصاد المتعثر. ولخفض الضرائب تأثيران: نقل منحني ط ١ (من ط ١ الى ١١) كما هو مبين من تحليل المضاعف. وقد يزيد من المخرجات الممكنة اذا حفز ذلك على عرض المزيد من الأيدي العاملة ورأس المال - وينقل بالتالي منحني ع ١ من ع ١ الى ع ١١. ويعمل خفض الضرائب هذا، كما يقول أتباع جانب العرض، على زيادة أ ن م الحقيقي. لكن الدراسات الاحصائية تشير الى أنه طيلة فترة امتدت للعقد كامل كان التأثير الفعلي على المخرجات يأتي من خلال التأثير على الطلب الاجمالي.

خفض معدلات الضريبة عن آخر دولار من الدخل (أو معدلات الضريبة الحدية)، وأن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً (أي أن يخفض العبء الضريبي على مداخيل الافراد العالية)؛ وأن يصمم النظام بحيث يشجع الانتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الاجمالي.

يستخدم الشكل ٣١ - أ تحليلات ع ١ - ط ١ لبيان تأثير تخفيض ضريبة جانب العرض من منظور كينزي. ونحن نعرف من تحليلنا للمضاعف أن خفض الضرائب، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، يزيد الاستهلاك وبالتالي الطلب الاجمالي. واجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب - مثل خفضها بنسبة ٢٥ بالمئة عن الضرائب الشخصية الذي أجري عام ١٩٨١ - سيولد نقلة كبيرة في ط ١ كما هو مبين في الشكل ٣١ - أ. علاوة على ذلك، قد يزيد خفض الضرائب هذا المخرجات الممكنة اذا زاد العرض من رأس المال أو الأيدي العاملة. إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير الى أن حجم الزيادة في المخرجات الممكنة قد يكون متواضعاً على المدى القصير. لذلك، يظهر لدينا أن خفض الضرائب ينقل منحني ع ١ بقدر ضئيل الى اليمين.

تؤدي كل وحدة يزيد بها مستوى الانتاج الممكن الى زيادة بمقدار واحد بالمئة من الانتاج الجاري الفعلي. وتبين هذه النتيجة الطبيعية الكلاسيكية في اقتصادات جانب العرض وتؤكد أن سياسات جانب العرض تميل لأن تكون فعالة أكثر حين يسلك الاقتصاد نهجاً كلاسيكياً.

ما حجم تأثير سياسات جانب العرض في الواقع؟ في بداية حقبة ادارة الرئيس ريفان، تنبأ المتحمسون لجانب العرض بأن البرنامج سيقود الى عودة العافية للاقتصاد بسرعة، مع توقع نمو أ ن م الحقيقي بمقدار ٢٠ بالمئة خلال السنوات الأربع التالية. والواقع أن معدل النمو قصر كثيراً عما هو متوقع، حيث تحقق نمو مقداره ١٠ بالمئة فقط خلال تلك الفترة. وبالنظر لصعوبة زيادة نمو المخرجات الممكنة، فيجب أن لا نفاجأ اذا عرفنا أنه كان لسياسات جانب العرض تأثير قليل على نمو المخرجات الممكنة خلال عقد الثمانينات. فعجلات سياسات جانب العرض تدور بشكل بطيء للغاية.

اقتطاعات الضرائب

الخط الثاني في فكر اقتصادات جانب العرض هو دفاعه عن إجراء اقتطاعات كبيرة في الضرائب. وقد رأينا من تحليلنا لنموذج المضاعف كيف يمكن للضرائب أن تؤثر في الطلب الاجمالي والمخرجات. ويعتقد علماء اقتصادات جانب العرض أن دور الضرائب في التأثير على الطلب الاجمالي قد بولغ فيه. ويجادلون بأن الحكومة كثيراً ما تستخدم الضرائب لزيادة إيراداتها أو لتحريك الطلب وتتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز. فالضرائب العالية، من وجهة نظرهم، تقود الناس الى خفض ما يعرضونه من يد عاملة أو رأس مال. الحقيقة، أن بعض النادين باقتصادات جانب العرض، وخاصة ارثر لافر، أوحى بأن معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة. وينص طرح «منحني لافر» هذا على أن معدلات الضريبة العالية قد تقلص القاعدة الضريبية لأنها تخفض النشاط الاقتصادي (١٢). إلا أن علماء الاقتصاد من مختلف الاطراف الاقتصادية، وحتى بعض علماء اقتصاد جانب العرض، سخروا من طرح لافر القائل بأن خفض معدلات الضريبة اليوم قد يزيد من عوائد الضريبة.

لنمتين ما اعتبروه نظاماً ضريبياً مخلصاً، اقترح اقتصاديو جانب العرض اجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي. من خلال منهج كان يطلق عليه في بعض الأحيان «اقتطاعات ضريبة جانب العرض». الفلسفة الكامنة خلف اقتطاعات الضريبة تلك، هي أن الاصلاحات يجب أن تحسن الحوافز عن طريق

(١٢) افرض أن ع = مجموع عوائد الضريبة، ض = معدل الضريبة، ق = القاعدة الضريبية. فإن طرح لافر ينص على أنه بعد نقطة معينة، حين ترتفع ض لتصل الى ١٠٠ بالمئة، تنقلص ق بسرعة بحيث أن ع = ض ق تتراجع بالفعل.

وفي حين لا يعزى الهبوط في المخرجات الممكنة، خلال عقد الثمانينات، كلية للسياسات الاقتصادية الكلية، فإن الهبوط يشير الى أنه لم يحدث تغيير واضح في الأداء الاقتصادي خلال السنوات التي اتبع خلالها سياسة جانب العرض.

تقييم مؤقت

راجعنا في هذا الفصل المناقشات التي قسمت علماء الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة. فكيف يمكن لمجموعة من المحلفين من علماء الاقتصاد الحايدين أن تفصل في هذا الأمر بعد سماع الأدلة؟ فإن لم تعجز هيئة المحلفين عن التوصل الى قرار بالاجماع، فتمتة نتائج أولية حذرة قد تظهر:

١ - النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يتفق معظم علماء الاقتصاد الكلي أنه على المدى الطويل تصد المخرجات الممكنة او القدرة على النمو توجهات مستويات المعيشة، والأجور الحقيقية، والمداخل الحقيقية. علاوة على ذلك، تعتمد المخرجات الممكنة في أي اقتصاد على نوعية وكمية المدخلات، مثل الأيدي العاملة ورأس المال إضافة الى التكنولوجيا، والمجازفة الرأسمالية، والمهارات الادارية. الخلاصة السياسية المهمة التي نستنتجها هي أنه للتأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يجب أن تؤثر السياسة الاقتصادية في تنمية المدخلات او تقود الى ادخال تحسينات على الكفاءة والتكنولوجيا.

٢ - المخرجات والعمالة على المدى القصير. على المدى القصير لا تكون الصورة واضحة فالمخرجات والعمالة تتحددان بتفاعل العرض والطلب الاجماليان. والدليل، على الأقل خلال سنوات قليلة، هو أن الحركات في الطلب الاجمالي (سواء تأثرت بالسياسات المالية او النقدية او بعوامل خارجية) يمكنها قطعاً التأثير على الحركات الدورية في المخرجات والعمالة. وهذا يقود الى نتيجة مؤداها أن السياسات النقدية والمالية لديها امكانية تحقيق استقرار الدورة الاقتصادية، رغم أن الحكمة السياسية والعملية من ادارة الدورة بشكل فاعل تخضع لجدل شديد.

٣ - البطالة والتضخم. الدليل الغالب هو أن التضخم يمكن أن يتأثر بضغط الطلب في اسواق العمل والانتاج. اذا دفعت البطالة الى مستوى أعلى من مستواها الطبيعي، فإن التضخم يميل الى الاعتدال، في حين تميل المخرجات والعمالة العالية الى تسريع التضخم. لكن يبدو أن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة تميل الى عدم الاستقرار مع مضي الوقت، لذلك فإن عملية ادارة التضخم هي عملية معقدة. أضف الى ذلك، يبدو أنه ليس هناك من علاقات تبادلية دائمة، لذلك ليس في وسع الدول شراء بطالة

وكما يتنبأ اتباع جانب العرض، فإن التأثير الصافي لخفض كبير في الضرائب وفقاً لاقتصاديات جانب العرض هو زيادة كبيرة في المخرجات. وهذا التغيير مبين في التحرك من النقطة أ الى النقطة ب في الشكل ٣١ - ٨. على المدى القصير، التوسع الاقتصادي الناتج عن خفض الضريبة وفقاً لمنهج جانب العرض ينبع أساساً من تأثير ذلك على الطلب الاجمالي أكثر من تأثيره على المخرجات الممكنة والعرض الاجمالي. ويقول بعض علماء الاقتصاد أن التوسع الاقتصادي خلال حقبة ريفان في اواسط عقد الثمانينات كان ببساطة توسع من جانب طلب وضع في إطار جانب العرض.

نظرة الى ما سبق

بعد أن شغل منهج جانب العرض المسرح الرئيسي خلال عقد الثمانينات، تراجع وتلاشى بعد انتهاء فترة ادارة ريفان. ويمكن للمرء أن يسأل، ماهو الحكم الأولي على تلك التجربة؟ وفي حين أن هناك العديد من الأسئلة، فقد وجد علماء الاقتصاد، بشكل عام، أن الكثير من طروحات منهج العرض لم تدعمها التجربة الاقتصادية لعقد الثمانينات (١٣). ومن الأمور الرئيسية التي تم التوصل اليها:

- تنبأ منهج جانب العرض أن اجراء اقتطاعات كبيرة في الضرائب سيحفز النشاط الاقتصادي والمداخل بقدر كبير، بحيث أن عوائد الضريبة لن تهبط بل أنها قد ترتفع. الواقع أن عوائد الضريبة انخفضت بحدّة، مقارنة بما هو متوقع بعد اجراء التخفيضات، وقاد ذلك الى زيادة العجز في الموازنة الفدرالية استمر حتى عقد التسعينات.
- انخفض التضخم بحدّة في أوائل عقد الثمانينات. لكن تراجعاه جاء مقابل ثمن باهظ، كما تنبأ الكينزيون، وعلى حساب زيادة البطالة، وحدث ركود عميق في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨١.
- تنبأ علماء اقتصاد جانب العرض أن معدلات ضريبة أدنى، وزيادة حوافز الادخار والاستثمار، سيزيد المدخرات القومية. لكن يبدو أن كل ما عملته سياسة جانب العرض لتشجيع الادخار لم يكن له تأثير إيجابي على معدل الادخار القومي. الحقيقة أن معدل الادخار القومي هبط بحدّة طيلة عقد الثمانينات ووصل في عام ١٩٨٧ الى أدنى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية.

- الهدف الرئيسي لسياسات جانب العرض كان زيادة معدل النمو في المخرجات الممكنة لكن يقدر بأن معدل متوسط النمو في المخرجات الممكنة قد هبط من ٣.٦ بالمئة سنوياً في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ الى ٣.١ بالمئة سنوياً في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ الى ٢.٣ بالمئة سنوياً في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٣.

(١٣) يشتمل التقرير الاقتصادي للرئيس، ١٩٩٤، الذي قدمه مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون على تقييم هام.

اساسيتين: هي أن توقعات الناس تتشكل بشكل فعال وعقلاني، وأن الأجور والأسعار مرنة.

١١ - ويستنتج من هذه الافتراضات أن البطالة كلها طوعية. كما أن منحني فيليبس يكون عمودياً على المدى القصير، رغم أنه قد يبدو بخلاف ذلك. وتشير نماذج الدورة الاقتصادية الحقيقية إلى ما يسببه منهج جانب العرض من اضطرابات في التكنولوجيا والمدخلات على أنها المفسر لتقلبات الدورة الاقتصادية.

١٢ - تنص نظرية عدم كفاءة السياسة على أن السياسات الحكومية التي يمكن التنبؤ بها لا يكون لها تأثير حقيقي على المخرجات والبطالة. وتقول النظرية الكلاسيكية الجديدة إنه في حين أننا نستطيع ملاحظة منحني فيليبس قصير المدى المنحدر إلى أسفل، فليس في وسعنا استغلال الانحدار لغرض خفض البطالة. وإذا حاول صنّاع السياسة الاقتصادية، بشكل مدروس، زيادة المخرجات أو خفض البطالة، فإن الناس سرعان ما يفهمون الغرض من تلك السياسة فيستبقون أحداثها. وأن قواعد ثابتة للسياسة ستعطي نتائج اقتصادية أفضل.

١٣ - يؤكد نقاد المدرسة الكلاسيكية الجديدة بأن الأسعار والأجور غير مرنة على المدى القصير. وأن التنبؤ يبدو بعيد الاحتمال - خاصة وأن الدورات الاقتصادية تسببها التصورات الخاطئة، وأن البطالة الدورية تحدث حين يترك

أشخاص مشوشين وظائفهم - لتفسير التراجعات الكبيرة في النشاط الاقتصادي مثل تلك التي حدثت خلال عقد الثلاثينات أو في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة أو أوائل التسعينات في أوروبا.

د - المفارقة في الكلاسيكية: اقتصاديات جانب العرض

١٤ - في حقبة الثمانينات، طرح اقتصاديو جانب العرض مذهباً جديداً في السياسة الاقتصادية الكلية: (أ) منهج لا - كنزي في السياسة المالية، يركز على المدى المتوسط، ويتجنب الضبط الدقيق للاقتصاد، ويقلل من أهمية التغيير في الطلب الاجمالي، (ب) التأكيد مجدداً على الحوافز الاقتصادية - مع إعطاء انتباه خاص إلى تأثير السياسة الضريبية على عوائد ما بعد الضريبة بالنسبة للأيدي العاملة ورأس المال، حيث اعتبر أن هذا التأثير يحدد الادخار، والاستثمار، والمعرض من الأيدي العاملة، (ج) تأييد اجراء تخفيضات كبيرة على الضريبة، والاعتقاد بأن ذلك سيعوض عن نفسه بتوليد إيرادات أكبر.

١٥ - يشير السجل التاريخي لعقد الثمانينات إلى أن سياسات جانب العرض لم تنجح في تحسين أداء الولايات المتحدة الاقتصادي. والإرث الذي خلفه هذا المنهج كان عجزاً مقيماً في الموازنة الفدرالية، وتنمية بطيئة في المخرجات الممكنة، ومعدلاً متدنياً من الادخار القومي.

مفاهيم للمراجعة

الأسعار والأجور	- نظرية كمية النقود والأسعار $\equiv$ ق ع	كينز مقابل الكلاسيكيين
- نقد لوكاس	- تجربة الناديين بالمذهب النقدي ١٩٧٩ - ١٩٨٢	- الأجور والأسعار المرنة مقابل اللزجة.
اقتصاديات جانب العرض	الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد	- قانون ساي في الأسواق.
- معتقدات اقتصاديات جانب العرض	- التنبؤات العقلانية (التي تتطلع إلى الامام)،	- وجهات نظر بديلة في العرض الاجمالي.
- تأثير السياسات على الاداء الاقتصادي.	والتوقعات التكيفية (التي تنظر إلى الخلف)	السرعة والمذهب النقدي
	- نظرية عدم فعالية السياسة.	- سرعة تداول النقود.
	- فرضيات رئيسية: التوقعات العقلانية ومرونة	ع ه $\equiv$ س ك

أسئلة للمناقشة

١ - دولار في العام صفر في حين كان مشطاً أن م - ١ يساوي في السنة صفر. علاوة على ذلك، كان العرض النقدي في السنوات صفر، ١، ٢، ٣، و ٤، (ببلايين الدولارات) ٥٠، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٦٠ على التوالي.

٢ - أعط مستوى المخرجات الاسمي في السنوات ١، ٢، و ٣، و ٤ وفقاً لنظرية كمية النقود.

١ - يقول النقديون: «النقد فقط هي المهمة». فيجيب الكينزيون، «النقد مهمة، لكن أمراً أخرى، مثل السياسة المالية، مهمة أيضاً». اشرح وقيم موقف كل طرف. هل يمكنك الاختلاف مع النقديين وأن تبقى على اعتقادك بضرورة استخدام السياسة النقدية لمواجهة الكوكيد الاقتصادي؟ اشرح ذلك.

٢ - افرض أن الناتج المحلي الاجمالي الاسمي كان ١٠٠٠ بليون

ب - إن لم يكن هناك أي نمو في المخرجات الممكنة وكان مستوى العرض النقدي يتبع مساراً يعلن عنه مسبقاً، فما هو مستوى أن م الحقيقي وفقاً للاقتصاد الكلي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة ؟

٣ - إذا قمنا بطباعة وانفاق ١٠٠ ترليون دولار من أوراق النقد خلال فترة طفرة اقتصادية فما الذي سيحدث للأسعار؟ وهل هناك قدر من الصحة في نظرية كمية النقود؟ وما الذي قد يحدث للأسعار إذا زادت ع بمقدار ١ بالمائة خلال فترة كساد اقتصادي ؟

٤ - قد يوصي أحد الاقتصاديين المنادين بمذهب جانب العرض بإجراء اقتطاعات كبيرة على الضرائب لإحياء الاقتصاد. فكيف يمكن لهذا الإجراء أن يؤثر على منحني ع أ؟ ومنحني ط أ؟ والمستويات الناجمة من سعر ومخرجات حقيقية؟

٥ - عرّف سرعة تداول نقود الدخل (هـ). احسب معدل النمو السنوي في العرض النقدي ومستوى ومعدل التغيير في سرعة التداول بالنسبة للبيانات التالية:

السنة	أ ن م الاسمي (بليون دولار)	العرض النقدي، ع أ (بليون دولار) مؤخرة ١٢ شهراً
١٩٨١	٣.٠٥٣	٤٠٨.٩
١٩٨٢	٣.١٦٦	٤٣٦.٥
١٩٨٣	٣.٤٠٦	٤٧٤.٥
١٩٨٤	٣.٧٧٢	٥٢١.٢
١٩٨٥	٤.٠١٥	٥٥٢.١
١٩٨٦	٤.٢٣٢	٦٢٠.١
١٩٨٧	٤.٥١٦	٧٢٤.٧
١٩٨٨	٤.٨٧٤	٧٥٠.٤
١٩٨٩	٥.٢٠١	٧٨٧.٥
١٩٩٠	٥.٤٦٣	٧٩٤.٨

٦ - اشتمل «التقرير الاقتصادي للرئيس للعام ١٩٩٤» على التحليل التالي لتأثير الضريبة على السلوك الاقتصادي: «توحي الأدلة المستقاة من تجربة ما بعد الحرب إلى أن إيرادات ضريبة الدخل الشخصي ترتفع حين تزداد معدلات الضريبة الحديثة، وتهبط حين تنخفض معدلات الضريبة الحديثة». كيف يمكن ربط هذه النتيجة بمعتقدات المنادين باقتصاديات جانب العرض؟ وما هي مضامين ذلك بالنسبة لدور الضرائب في خفض عجز موازنة الحكومة وتحقيق استقرار الاقتصاد ؟

٧ - ما هي التأثيرات التي يمكن أن يتنبأ بها كل من النقديين، والكينزيين، وإصحاب نظرية جانب العرض، ونظرية والنظرية

الكلاسيكية الجديدة، على مسار الأسعار، والمخرجات، والعمالة، (في كل حالة مع بقاء الضرائب وعرض النقد ثابتين ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك بشكل واضح):

أ - خفض كبير في الضرائب.

ب - زيادة كبيرة في العرض النقدي.

ج - موجة من الابتكارات زادت المخرجات الممكنة بنسبة ١٠٪.

د - طفرة قوية في الصادرات.

٨ - عند مناقشة الطلب على النقود، وفي رسمنا لمنحني الطلب على النقود في الشكل ٢٧ - ٤ بيننا أن الطلب على النقود قد يكون حساساً لأسعار الفائدة. ما هو تأثير رفع أسعار الفائدة على سرعة التداول النقدي لمستوى معيناً من أن م بالقيمة الاسمية؟ ما هي الملابس بالنسبة للطلب على النقود الحساس لسعر الفائدة على حجة النقديين الذين يعتمدون على ثبات سرعة تداول النقود ؟

٩ - عرّف واشرح قانون سنائي في الأسواق. مبتدءاً من توازن الاقتصاد الكلي، مفترضاً أن المخرجات الممكنة قد ازدادت إلا أن الطلب الاجمالي لم يتغير، بين كيف أن العرض يوجد الطلب الخاص به، باستخدام وصلة بيانية عن الشكل ٣١ - ١. اشرح هذه العملية .

١٠ - فسر البيان التالي: «زيادة النفقات الحكومية، تزيد المخرجات أكثر؛ وحين تأخذ الحكومة قطعة أكبر من الكعكة، فإن الكعكة في الواقع تصبح (أكبر)» اربط هذه الفقرة بالحوار الدائر بين الكينزيين وعلماء الاقتصاد الكلي الكلاسيكيين القدماء والجدد.

١١ - مسألة متقدمة (حول التوقعات العقلانية): خذ بعين الاعتبار تأثير التوقعات العقلانية على السلوك الاستهلاكي. افرض أن الحكومة اقترحت إجراء اقتطاع مؤقت في الضريبة مقداره ٢٠ بليون دولار، يدوم لمدة سنة. المستهلكون الذين لديهم توقعات تكيفية قد يفترضوا أن مداخيلهم المخصصة للانفاق ستكون أعلى بمقدار ٢٠ بليون دولار في كل سنة. فما هو التأثير على الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي حسب نموذج المضاعف البسيط للفصل ٢٤؟

افرض بعد ذلك، أن لدى المستهلكين توقعات عقلانية. ويتنبأون بشكل عقلائي بأن الاقتطاع الضريبي هو لمدة عام واحد فقط. وحيث أنهم مستهلكون مدى الحياة، فإنهم يدركون أن مداخيلهم مدى الحياة ستزيد (لنقل مثلاً) بمقدار ٢ بليون دولار في السنة، وليس ٢٠ بليون في السنة. فكيف سيكون رد فعل هؤلاء المستهلكين؟ حلل، بعد ذلك، تأثير التوقعات العقلانية على فعالية الاقتطاعات المؤقتة للضريبة.

عواقب الدين الاقتصادية

نحن نعيش حياة جيدة بمضاعفة ديوننا وبيع ممتلكاتنا. اقامت اميركا لنفسها حفلة وجيّرت الفاتورة للمستقبل. التكاليف ... ستتضمن مستوى أدنى من المعيشة للأميركيين الأفراد، وانخفاض نفوذ اميركا وأهميتها في الشؤون العالمية.

بنجامين ام. فريدمان، يوم المحاسبة (١٩٨٨)

ككيف نما عجز الموازنة ليصل الى هذا الحجم؟ ولماذا تحديدأ يكرهه الجميع كل هذا الكره؟ سنرى الآن أن للاهتمام الشعبي بعجز الموازنة أسساً اقتصادية راسخة. فالوقوع في ديون كبيرة خلال فترات العمالة الكاملة يحمل في طياته الكثير من العواقب الخطيرة، التي تشمل خفض المدخرات والاستثمارات القومية، وابطاء التنمية الاقتصادية طويلة المدى. الشكل ٣٢ - ١ يرسم الأرضية التي سنكتشفها في هذا المجال المهم.

مثل وحش يبرز من مكان عميق، بدا أن عجز الموازنة سيبتلع كل موارد الأمة المالية مرهباً السكان، طيلة عقد الثمانينات وأوائل التسعينات. عجز الموازنة نما من ٤٠ بليون دولار في العام ١٩٧٩ الى ٢٩٠ بليون دولار في العام ١٩٩٢. ورغم الهبوط الطفيف للعجز منذ ذلك الحين، فإن اجراء المزيد من التخفيض مازال أحد اولويات الأمة الاقتصادية. يتسابق السياسيون عادة على الحديث في مجلس الشيوخ او النواب لشجب العجز في الموازنة، في حين تنتهز الصحف كل مناسبة لدعوة الحكومة الى خفض العجز.

الموازنات والسياسة المالية

أ

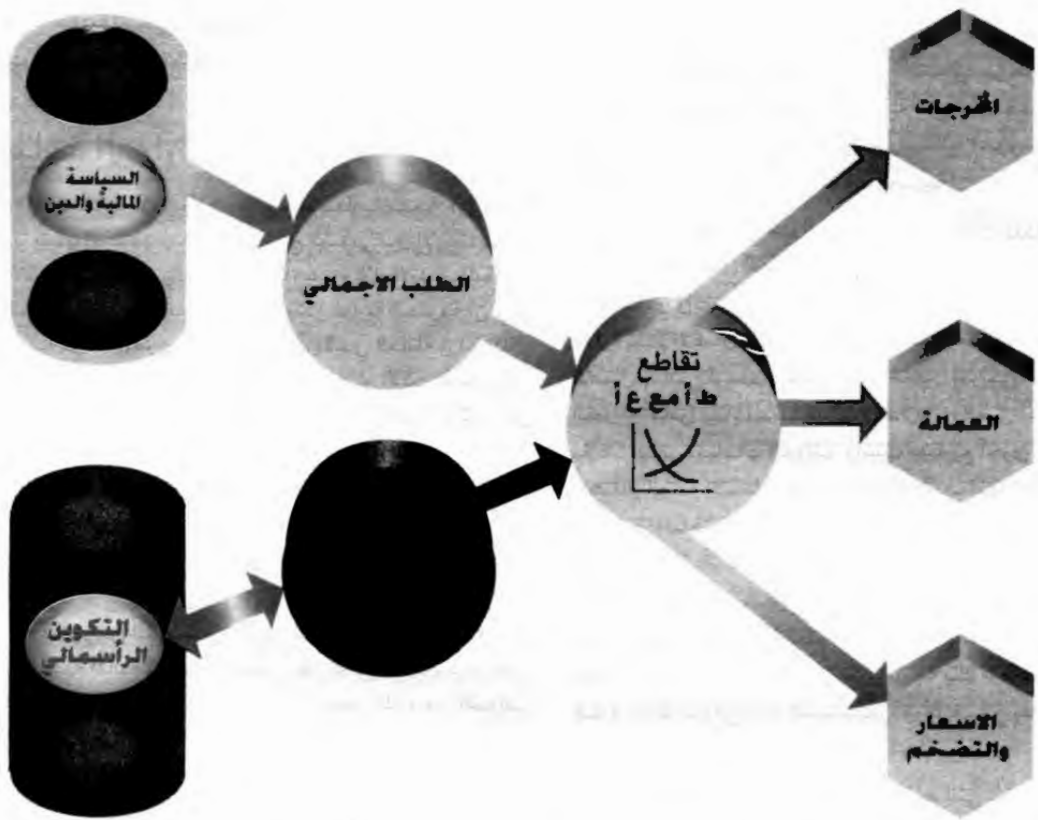
الحكومة مضطرة للاقتراض لسد الثغرة. فغما عجز الموازنة الفدرالية بأكثر من ٢٠٠ بليون دولار خلال سنة واحدة في اواسط الثمانينات، وزاد دين الحكومة خلال ادارة الرئيس ريفان وبوش من ٦٦٠ بليون دولار الى ٣ تريليون دولار. وقد غيّر هذا العجز المستمر بشكل مثير القواعد الاساسية للسياسة المالية.

تعريفات

تستخدم الحكومات الموازنات للتخطيط لشؤونها المالية والسيطرة عليها. وتبين الموازنة (budget) النفقات المخطط لها لبرامج الحكومة، والايادات المتوقعة من الأنظمة الضريبية خلال سنة معينة، وتتضمن الموازنة عادة قائمة ببرامج محددة (التعليم، الرفاه الاجتماعي، والدفاع، الخ...) اضافة الى مصادر الضريبة

طيلة قرنين من الزمان، ومنذ الثورة الاميركية، وازنت الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة، بشكل عام، موازنتها المالية. الاتفاق العسكري الكبير في زمن الحرب كان يمول عادة بالاقتراض. وبالتالي، كان دين الحكومة - مجموع ما يستحق على الحكومة من مال - يميل الى الارتفاع بشدة في زمن الحرب. وفي زمن السلم كانت الحكومة تسدد بعضاً من ديونها، فيخف بذلك عبء الدين.

تغير هذا النمط خلال عقد الثمانينات، حين اثمرت سياسات جانب العرض التي اتبعتها ادارة الرئيس ريفان خفضاً كبيراً في الضرائب وزيادة في النفقات الدفاعية دون أن يتوازن ذلك مع خفض الاتفاق المدني. ومع تراجع الايرادات وزيادة النفقات، كانت



الشكل ٣٢ - ١. ما هي تأثيرات ديون الحكومة وعجز موازنتها؟

يستطلع هذا الفصل تأثير السياسة المالية، والعجز، ودين الحكومة على الاقتصاد. لاحظ أن أسهم السببية المنطلقة من التكوين الرأسمالي تشير في كلا الاتجاهين، مما يذكرنا بأن للسياسات المالية تأثير عظيم على الاستثمار، ورأس المال، والنمو الاقتصادي.

١٩٩٠، والتي عرضت على الكونجرس من أوائل العام ١٩٨٩. حيث أبرز اقتراح الموازنة الضرائب والنفقات للسنة المالية ١٩٩٠ (من بداية تشرين الأول ١٩٨٩ حتى ٣٠ أيلول ١٩٩٠). وظهرت الموازنة عجزاً مخططاً له مقداره ٩٩ بليون دولار. لكن، بسبب التباطؤ الاقتصادي - الذي خفض عوائد الضريبة - وتكاليف الادخار وخدمة الدين، تبين أن العجز الفعلي هو ٢٢٠ بليون دولار.

حين تواجه الحكومة عجزاً في الموازنة، يكون لزاماً عليها الاقتراض لدفع فوائدها. وكما تقتض فأنها تصدر سندات حكومية تعد بالتسديد في وقت محدد في المستقبل. ويشتمل دين الحكومة (government debt) (الذي يطلق عليه في بعض الأحيان اسم الدين العام) مجموع ما اقترضته الحكومة: وهو

(ضريبة الدخل الفردية، وضرائب الضمان الاجتماعي، الخ...).

يحدث فائض الموازنة (budget surplus) حين تزيد جميع الضرائب والإيرادات عن نفقات الحكومة خلال سنة. ويحدث عجز الموازنة (budget deficit) حين تزيد النفقات عن الضرائب والإيرادات الأخرى. وحين تتساوى الإيرادات والنفقات خلال فترة معينة - وهو أمر نادرًا ما يحدث على المستوى الفدرالي - يكون لدى الحكومة موازنة متوازنة (balanced budget).

النفقات والإيرادات الفعلية قد تزيد أو تقصر عما هو متوقع، ويعتمد ذلك على الأوضاع الاقتصادية وأمر أخرى. وكمثال على ذلك، خذ مثلاً، الموازنة التي قدمها الرئيس بوش للسنة المالية

القيمة النقدية لسندات الحكومة التي يمتلكها الناس (سواء كانوا أسراً، أو بنوكاً، أو قطاعات أعمال، أو أجنبياً، أو كيانات غير فدرالية).

سياسة الموازنة الحكومية

موازنة الحكومة تؤدي ثلاث وظائف اقتصادية مهمة: أولاً، إنها أداة يتم بواسطتها تقسيم الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار العام والخاص. ثانياً، من خلال الاتفاق المباشر والحوافز الضريبية غير المباشرة، يمكن لموازنة الحكومة أن تؤثر على ما هو معروض من مدخلات مثل الأيدي العاملة ورأس المال والانتاج في قطاعات معينة مثل السيارات أو الآلات الموسيقية. ثالثاً، دور السياسة المالية للحكومة أو الموازنة في التأثير على الأهداف الاقتصادية الكلية. بشكل أدق، نعرف بالسياسة المالية (fiscal policy) طريقة تشكيل فرض الضرائب والانفاق العام للمساعدة في تخفيف تدبذبات الدورة الاقتصادية، والمساهمة في صيانة التنمية، وبناء اقتصاد ذي عمالة عالية، متحرر من التضخم العالي أو المتقلب.

الكثير من المتحمسين الأوائل للمنهج الكينزي اعتقدوا بأن السياسة المالية أشبه بمقبض يمكن تحريكه لتوجيه خطوة الاقتصاد. والعجز الكبير في الموازنة يعني المزيد من الحوافز للتنمية الاقتصادية. والعجز الضئيل في الموازنة أو الفائض يمكن أن يبطئ اقتصاداً مبالغاً في الاندفاع ويكبح أي تهديد بالتضخم.

اليوم، قلّة من الناس يعتقدون أن بالإمكان القضاء على الدورة الاقتصادية بهذه السهولة. فبعد حوالي ٦٠ عاماً من كينز، مازال الكساد والتضخم معنا، والسياسة المالية تعمل نظرياً أفضل مما تعمل عملياً. علاوة على ذلك، أصبحت السياسة النقدية الأداة المفضلة للتخفيف من التآرجحات الاقتصادية. كما أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة، كما حدث في أوائل التسعينات، يكون هناك ضغط شعبي على الحكومة لزيادة الانفاق. وسوف نراجع في هذا الجزء الطرق الرئيسية التي يمكن للحكومة من خلالها استخدام السياسة المالية، وسوف نتفحص عيوبها العملية التي أصبحت بادية للعيان.

الهدف الرئيس للسياسة المالية التي تتناول الضرائب والنفاقات، بالتعاضد مع السياسة النقدية، هو التنمية الاقتصادية السريعة مع عمالة عالية وأسعار مستقرة.

السياسة المالية التقديرية

تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، في الولايات المتحدة اليوم، يتم بشكل أساسي، عن طريق السياسة المالية. (نذكر بحثنا في الفصل ٢٧ حول الطريقة التي تؤثر فيها النقود في النشاط الاقتصادي.) إلا أنه في بعض الاوقات، تحتاج الحكومة إلى استخدام سياسة مالية اختيارية لمواجهة الدورات

الاقتصادية. «السياسة المالية التقديرية» هي سياسة تغير فيها الحكومة معدلات الضريبة أو برامج الانفاق، عن طريق تمرير تشريعات جديدة. والأسلحة الرئيسية التي تستخدمها هذه السياسة هي الاشغال العامة، وبرامج رأسمالية أخرى، ومشاريع التوظيف العامة، والتغيير في معدلات الضريبة.

لجأت الحكومة الفدرالية، منذ أيام فرانكلين روزفلت، إلى مشاريع الاشغال العامة واسعة النطاق لمواجهة التراجع الاقتصادي وإيجاد فرص عمل. وفي العام ١٩٣٥ انشأ روزفلت «ادارة تقدم الاعمال» (التي أطلق عليها فيما بعد «ادارة مشاريع الاعمال»). التي اوجدت وظائف لثلاثة ملايين امريكي عاطلين عن العمل - قاموا ببناء المستشفيات، والمدارس، والطرق، علاوة على ملاعب التنس وساحات الجولف. وأثبتت مشاريع أخرى في مجال الاشغال العامة الاستثمارية: مثل كهربية الريف أنها نافعة للغاية في تطوير المناطق المتخلفة. في الأونة الأخيرة شمل الاتفاق على الاشغال العامة، على المستوى الفدرالي، بناء طرق السيارات، والنقل الجماعي، ومشاريع المواصلات طويلة المدى. الحقيقة انه حين وقّع جورج بوش في العام ١٩٩١ مشروع قانون للمواصلات بقيمة ١٥١ بليون دولار، وعد أن تكون نتيجة ذلك «وظائف في بناء الطرق، ووظائف في بناء الجسور، ووظائف في بناء السكك الحديدية».

في أقصى الجانب الآخر من المشاريع التي تتطلب رساميل كبيرة، وفترات طويلة للإنجاز، نجد «مشاريع التوظيف العامة». الفكرة الكامنة خلف هذه المشاريع بسيطة للغاية: اذا كانت المشكلة هي البطالة الممتدة، فلم لا نوجد وظائف بشكل مباشر؟ مشاريع التوظيف العامة صممت لاستخدام العمال العاطلين عن العمل لفترات قصيرة في الوظائف العامة، يمكن للناس بعدها الانتقال إلى وظائف منتظمة في القطاع الخاص. وأحد أكبر البرامج من هذا النوع «قانون التوظيف والتدريب الشامل» لعقد السبعينات. الذي وفر، في ذروة نشاطه، وظائف في مجال الخدمة العامة لأكثر من ٧٠٠ ألف عاطل عن العمل من مختلف الفئات، عملوا في مجالات عدة من كنس اوراق الشجر إلى العمل في المتاحف والمسارح.

المنهج الثالث للسياسة المالية الاختيارية هي ادخال تغييرات مؤقتة على ضريبة الدخل. فالتخفيضات الضريبية يمكن ان تحفز الدخل المخصص للانفاق من الهبوط ومنع التراجع الاقتصادي من أن يكبر ويتعاضد ويتحول إلى ركود عميق. وتغيير معدلات الضريبة يمكن استخدامه لتنشيط الاقتصاد أو كبحه.

يرى الكثيرون من المدافعين عن سياسة تحقيق الاستقرار التقديرية أن تغيير معدلات الضريبة في السلاح المالي المثالي. فما

أن تغيير الضريبة حتى يأتي رد فعل المستهلكين بسرعة؛ ويتوزع خفض الضريبة على قطاع واسع من الناس، فيحث على الانفاق على السلع الاستهلاكية ويدفع النشاط الاقتصادي إلى الصعود. تبنت إدارة الرئيس بوش استراتيجية مغايرة حين اقتطعت الضريبة بالتقسيط، وسمحت للناس أن يبطنوا في دفع ما يستحق عليهم من ضرائب.

قيود السياسة المالية التقديرية. في حين تبدو السياسة المالية التقديرية أداة جذابة، فإن لها عيوبها. خذ مثلاً، الانفاق على الأشغال العامة. صحيح أن بناء جسر جديد أو مكتب للبريد يوجد وظائف، لكن ثمة تباطؤ كبير في الأمر. فقد يحتاج الأمر لسنوات قبل أن ينفق جزءاً مهماً من المخصصات أو يتم توظيف الناس. فلا بد من وضع الخطط، ورسم التصاميم الأولية، واستصدار التصاريح الخاصة بالبيئة، واستملاك الأراضي بالشراء أو بأمر من المحكمة؛ وإزالة المباني القائمة عليها؛ وبناء منشآت جديدة. ونظراً لصعوبة التنبؤ بمدى يزيد عن عام أو عامين في المستقبل، فقد نجد أن مشروع الأشغال العامة المضاد للركود الاقتصادي سينجز في الوقت نفسه مع تعافي الاقتصاد من الركود وبداية اشتعال التضخم. لذلك، فإن مشاريع الأشغال العامة أكثر فعالية في مكافحة الركود العميق والطويل المدى.

برامج التوظيف العامة تتجنب أحد أهم النواقص في مشاريع الأشغال العامة لأنه يمكن البدء بها بسرعة وبرمجتها على مراحل، لكن لها مشاكل أخرى. الانتقاد الرئيسي لها أنها مبذرة، تنفق الأموال على مشاريع ذات أولوية متدنية؛ الحقيقة أنه خلال عقد الثلاثينات، كان العمال، في بعض الأحيان، يكسبون أوراق الأشجار إلى جهة من الشارع ثم يعيدونها إلى المكان الذي كانت فيه. إضافة إلى ذلك، كان نقل الناس من وظيفة عامة معينة إلى وظيفة دائمة مهمة في غاية الصعوبة. وأشارت معظم الدراسات إلى أن الحصول على عمل في وظيفة عامة لا يحسن كثيراً فرص الاحتفاظ بعمل منتظم في القطاع الخاص فيما بعد.

حتى تغيير النظام الضريبي له نواقص خطيرة. فالكونجرس عادة يحتاج إلى وقت طويل لمناقشة الاقتراحات المتعلقة بالضرائب وإقرارها. إضافة إلى ذلك، فإن الضرائب بحد ذاتها مثار خلافات كثيرة، فالسياسيون الذين ينادون بزيادة الضرائب غالباً ما يهزموا في الانتخابات. إضافة إلى ذلك، التغييرات المؤقتة في الضريبة قد تفشل في تحقيق أهدافها؛ إذا عرف الناس أن الضرائب مؤقتة، فقد لا يغيروا مستوى استهلاكهم إلا قليلاً، وبالتالي، يكون التأثير المطلوب المعاكس للدورة الاقتصادية ضئيلاً.

مقارنة مع السياسة النقدية. عيوب السياسة المالية المذكورة أعلاه تتناقض تنافساً حاداً مع إمكانيات السياسة

النقدية التقديرية. فالسياسة النقدية يمكن تغييرها بسرعة لأن الاحتياطي الفدرالي وكالة مستقلة ولا يحتاج إلى قوانين يشرعها الكونجرس لتغيير أسعار الفائدة وشروط الائتمان. كما أظهرت السياسة النقدية فعالية في حالات التوسع أو الانكماش الاقتصادي. لهذه الأسباب، يفضل معظم علماء الاقتصاد اليوم السياسة النقدية كأداة أولى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة. من هنا، فإن السياسة المالية قد تستخدم لتعديل ميزان الاستثمار - الادخار، وربما أيضاً لمواجهة أي ركود اقتصادي عميق أو تضخم كبير تصعب معالجته بالسياسة النقدية وحدها.

أدوات تحقيق الاستقرار تلقائياً

تناولنا حتى الآن السياسة المالية التقديرية، التي تتطلب أعمالاً هادفة تقوم بها الحكومة رداً على تغيير الأوضاع الاقتصادية. وللنظام المالي الحديث خواص ذاتية تحقق الاستقرار تلقائياً. فعلى مدار الساعة، ليلاً نهاراً، سواء كان الكونجرس في حالة انعقاد أم لم يكن، فإن الضرائب والنفقات تعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد. فما هي أدوات تحقيق الاستقرار التلقائية تلك؟ أهمها التغييرات التلقائية في إيرادات الضريبة والدفعات التحصيلية.

دعونا نبدأ بالتغييرات التلقائية في المقيوض من الضرائب. يعتمد نظام الضرائب الفدرالي لدينا على ضرائب الدخل التصاعدية للأفراد والشركات. (الضرائب التصاعدية هي تلك الضرائب التي يرتفع متوسط معدل الضريبة فيها بارتفاع الدخل) وما أن يبدأ الدخل في الهبوط، حتى وإن لم يحدث الكونجرس أي تغيير على معدلات الضريبة، فإن ما تتلقاه الحكومة من ضرائب ينخفض أيضاً. اليوم، ومقابل كل ١٠ بلايين دولار ينخفضها الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض مجموع الضرائب الفدرالية المقبوضة بمقدار ٣/١ بليون دولار.

وبالتالي، إذا هبطت المخرجات، فإن الضرائب المقبوضة ستتناقص تلقائياً بحيث يتوازن الدخل الشخصي مع الانفاق؛ ولن تهبط المخرجات بقدر ما يفترض فيها أن تهبط. وفي أوقات التضخم، فإن ازدياد عوائد الضريبة سيخفض الدخل الشخصي، ويقلل الانفاق الاستهلاكي، والطلب الإجمالي، ويبطئ التضخم في الأجور والأسعار.

قبل قرن من الزمان، اعتقد علماء الاقتصاد أن استقرار عوائد الضريبة كان أمراً جيداً؛ وشعروا أن الضرائب يجب ألا تتغير بتغير أوضاع الأعمال. لكن، من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، العكس تماماً هو الصحيح. استقرار الاقتصاد الكلي يحفظه نظامنا الضريبي الحالي، حيث تزداد المقيوضات من الضريبة في

أوقات التضخم وتهبط في أوقات الركود. وهذا عامل قوي من عوامل تحقيق استقرار الاقتصاد وتلطيف الدورة الاقتصادية.

عامل الاستقرار الرئيسي الثاني هو برامج التحويلات مثل التأمين ضد البطالة، والرعاية الاجتماعي، وما شابه ذلك. ولدولة الرفاه الحديثة نظام مدروس من الدفعات التحويلية التي صممت لدعم المداخل والتخفيف من الصعوبات الاقتصادية. ومن الأمثلة المهمة التأمين ضد البطالة. فما إن يتم تسريح المستخدمين من عملهم، حتى يبدأوا في تلقي تأمين البطالة؛ وحين يعودوا إلى أعمالهم تتوقف الدفعات. لذلك، فإن ت ب ترفع الدخل أو تخفضه بدورة معاكسة للدورة الاقتصادية وبطريقة تحقق الاستقرار. وتحدث تأثيرات مماثلة مع برامج دعم الدخل الأخرى مثل قسائم الطعام والمساعدات التي تقدم للعائلات كثيرة الأطفال.

قيود أدوات تحقيق الاستقرار تلقائياً. تجنبنا أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي تلقائياً بعض مشاكل السياسة المالية التقديرية، لكن ليس في وسعها أن تقضي تماماً على ارتفاع وانخفاض الدورة الاقتصادية. ولمعرفة السبب، خذ بعين الاعتبار مثال الضرائب. تذكر أنه في نموذج المضاعف، يكون لصدمة في الإنفاق تأثير مضاعف على المخرجات. لكن التوجه التلقائي للضرائب الذي يأخذ جزءاً من كل دولار إضافي من الدخل يقلل من حجم المضاعف. وتشبه الحساسية الدورية للضرائب مخدم الصدمة الذي يقلل من تأثير الصدمات ويساعد على استقرار الاقتصاد^(١).

تعمل أدوات تحقيق الاستقرار تلقائياً على خفض تقلبات الدورة الاقتصادية جزئياً، لكنها لا تستطيع القضاء على كل الاضطرابات. وتبقى مسالة خفض باقي الاضطرابات، أو طريقة خفضها، مهمة السياسات المالية والنقدية التقديرية.

العجز المالي: مفاهيم وتوجهات

في بداية العام ١٩٩٤، كان العجز المقدّر في موازنة العام ١٩٩٤ حوالي ٢٣٥ بليون دولار. ويؤثر هذا العجز على الاقتصاد على

(١) التأثير الجزئي لتحقيق الاستقرار يمكن تبينه كالآتي: افترض أنه من دون أية ضرائب. أو حكومة. أو قطاع اجنبي. الخ. كان الميل الحدي للاستهلاك (م ح ل) $\frac{1}{2}$. هذا يعني ضمناً أن المضاعف ١.٠. الآن افترض أن $\frac{1}{2}$ بالمتة من أي دخل اضافي يؤخذ كضريبة. لذلك، من كل دولار زيادة في أ ن م يذهب $\frac{1}{2}$ دولار للضرائب و $\frac{1}{2}$ للدخل المخصص للاتفاق (د ا). ومن الـ $\frac{1}{2}$ دولار التي تذهب إلى د ا، ينفق ٩٠ بالمئة (أو ٦٠ ستمت من الدولار الاصلي) وبالتالي ينخفض المضاعف إلى $\frac{1}{2}$ ٣ بالمتة، لكن ليس إلى صفر. وبالتالي تؤثر الصدمات على المخرجات لكن بقدر معتدل.

المدى القصير من خلال تأثيره على الطلب الاجمالي، وعلى المدى الطويل من خلال تأثيره على المخرجات الممكنة. ولفهم تأثير العجز في موازنة الحكومة، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأسئلة التالية:

- كم من عجز الموازنة دوري وكم منه هيكلي؟
 - كم من العجز لا يتبع مجالاً للاستثمار، وأين يكون وقعه أشد؟
 - ما هو العبء الاقتصادي الحقيقي لدين الحكومة، وكيف يؤثر الدين على التنمية الاقتصادية؟
- المقارنة في هذا الفصل تركز على هذه الأسئلة بالغة الاهمية.

العجز الدوري مقابل الهيكلي

تميز دراسة المالبات العامة الحديثة ما بين العجز الهيكلي والعجز الدوري^(٢) الفكرة بسيطة للغاية. الجزء الهيكلي من الموازنة تحدده بشكل فعال السياسات التقديرية مثل تحديد معدلات الضريبة، ومنافع الضمان الاجتماعي، أو حجم النفقات الدفاعية ويعكس ذلك الجزء الدوري من الموازنة والذي يحدد بشكل سلبي وفق حالة الدورة الاقتصادية، أي بمدى ارتفاع أو انخفاض المخرجات والدخل القومي.

ويعرّف علماء الاقتصاد الموازنتين الهيكلية والدورية كمياً على النحو التالي:

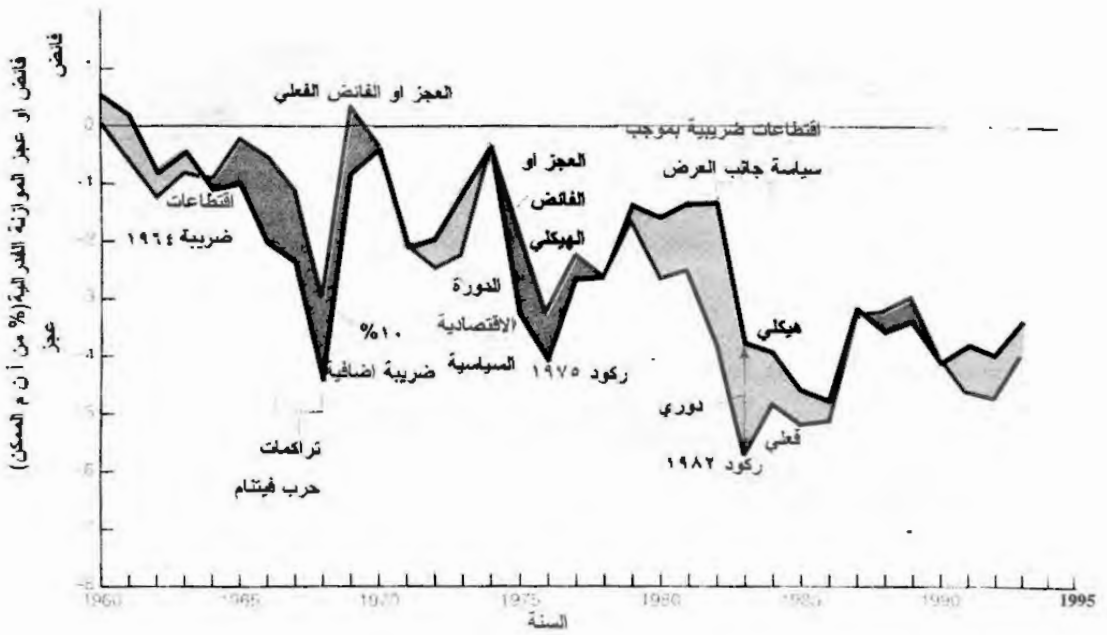
تسجل الموازنة الفعلية (actual budget) النفقات النقدية، والإيرادات الفعلية، والعجز خلال فترة معينة.

وتحسب الموازنة الهيكلية (structural budget) كيف ستكون إيرادات الحكومة، ونفقاتها، والعجز لديها إذا كان الاقتصاد يعمل حسب مخرجاته الممكنة.

الموازنة الدورية (cyclical budget) هي الفارق ما بين الموازنة الفعلية والموازنة الهيكلية. وهي تقيس تأثير الدورة الاقتصادية على الموازنة، وتأخذ بعين الاعتبار تأثير الدورة على الإيرادات، والنفقات، والعجز.

الفارق ما بين الموازنة الهيكلية والفعلية يوازي الفارق ما بين أدوات تحقيق الاستقرار التقديرية والتلقائية، وتشمل النفقات والإيرادات الهيكلية البرامج التقديرية التي يقرها المشرعون. ويشمل الإنفاق والعجز الدوري الضرائب والنفقات التي تتكيف تلقائياً حسب حالة الاقتصاد. وحين ضرب الركود الاقتصاد في العام ١٩٩٠، رفعت كل نقطة مئوية زادت على معدل البطالة العجز بمقدار ٦٠ بليون دولار. وهذه الزيادة في العجز الدوري حدثت

(٢) البحث التالي يجلل عجز الحكومة في ضوء عدم توازن الموازنة الساند من بداية التسعينات. وتنطبق المبادئ، بالمثل على فائض الموازنة مع تغيير مناسب في الإشارة.



الشكل ٣٢ - ٣. عجز الموازنة، الهيكلية، والفعلي، والدوري.

يبين أحد الخططين العجز او الفائض الفعلي في الموازنة (كنسبة مئوية من أ ن م). ويرسم المنحنى الآخر المكونات الهيكلية. الفارق ما بين العجز او الفائض الفعلي والهيكلية هو العجز او الفائض الدوري. في المنطقة المظلة، كانت المخرجات فوق أ ن م الممكن وأبدت الموازنة الدورية فائضاً. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية. عدلها المؤلفان كي يبرزاً تعريف المخرجات الممكنة المستخدم في هذا الكتاب).

تطبيقات الموازنات الدورية والهيكلية

التمييز ما بين العجز الدوري والعجز الهيكلية مهم لتحديد التأثير الحقيقي للسياسة المالية. فإذا زاد العجز الفعلي في سنة معينة، قد نقول، «تصاعد العجز»، لا بد أن الحكومة تعمل على انعاش الاقتصاد. لكن هذا التقييم قد يكون خطأ قاتلاً. فقد ينتج العجز الأعلى من خفض معدلات الضريبة أو برنامج جديد للرعاية الصحية؛ وتمثل هذه الأمور عجزاً هيكلياً أعلى وقد يكون توسعياً بالفعل. من جهة أخرى، قد يكون العجز الأعلى في الموازنة نتيجة لتراجع اقتصادي؛ ويكون ذلك دلالة على زيادة في العجز الدوري أكثر مما هو دلالة على التوسع المالي.

يبين الشكل ٣٢ - ٢ اتجاهات الموازنات الهيكلية والفعلية خلال العقود الثلاثة الماضية. الحقيقة الرئيسية الثابتة في منحنيات الشكل المذكور هي الانخفاض المطرد الذي يشير إلى نمو العجز كجزء من الناتج المحلي الإجمالي. وحدث أكبر عجز في بداية عقد الثمانينات، ساعدت بعده عدد من التصحيحات المالية على وقف العجز. لاحظ أيضاً أن العجزين الهيكلية والفعلي يختلفان خلال الدورات الاقتصادية الرئيسية. خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ انتقلت الموازنة الدورية بحدة إلى العجز في حين

حين هبطت عوائد الضريبة وارتفعت تأمينات البطالة ودفعات الرفاه الاجتماعي.

وبعكس ذلك، حين أقر الكونجرس خطة كلينتون الاقتصادية في العام ١٩٩٣، أدى ذلك إلى رفع الضرائب وخفض برامج النفقات الدفاعية. ويمكن لهذه الإجراءات أن تخفض مجمل العجز الهيكلية خلال السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ بمقدار ٤٤٣ بليون دولار، حسبما يقول مكتب الموازنة الكونجرسي (٣).

بشكل عام، تغير أعمال السياسة المالية العجزين الهيكلية والدوري (على المدى القصير على الأقل). فإذا توجب على الحكومة اتخاذ قرار بخفض حجم الجيش وبالتالي اقتطاع ٣٠ بليون دولار من النفقات الدفاعية، تكون النتيجة انخفاضاً مقداره ٣٠ بليون دولار في العجز الهيكلية. وإن لم يعوض هذا الخفض في الانفاق بزيادة النفقات في أبواب أخرى، فقد يؤدي ذلك إلى انكماش الاقتصاد، وبالتالي زيادة العجز الدوري.

(٣) في العام ١٩٧٤، شكل الكونجرس مكتب الموازنة الكونجرسي المنابر (CBO) لتحليل الاقتصاد وتقييم مختلف خيارات السياسة المالية. وخلال تولي أول مديرة للمكتب، عالمة الاقتصاد اليس ريفلن، تطور المكتب ليصبح مصدراً قيماً للتحليل وشرح الموازنة الفدرالية.

بالمئة من ا ن م

بنود الموازنة	١٩٧٩	١٩٩٠	١٩٩٧
النفقات			
الضمان الاجتماعي	٤.٣	٤.٦	٤.٨
ميزانية التشغيل العامة	١٦.٤	١٧.٣	١٧.٢
الرعاية الصحية	١.٧	٢.٧	٤.٤
صافي الفائدة	١.٨	٣.٤	٣.٢
المجموع الفرعي، الرعاية والفائدة	٣.٥	٦.١	٧.٦
نفقات أخرى	١٣.٠	١١.٢	٩.٦
الدفاع	٤.٨	٥.٥	٣.٦
مدينة	٨.٢	٥.٨	٦.٠
الايادات			
الضمان الاجتماعي	٤.٠	٥.٢	١٩.٤
ميزانية التشغيل العامة	١٥.١	١٣.٧	١٤.٢
العجز او الفائض (-)	- ١.٧	- ٣.٠	- ٢.٦

الجدول ٣٣ - ١. اتجاهات الموازنة الفدرالية، ١٩٧٩ - ١٩٩٧.

عجز الموازنة الفدرالية هو الفارق ما بين الانفاق والايادات. خلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٩٠، كانت حصة الايرادات ثابتة في حين نمت تكاليف الفائدة والرعاية الصحية بسرعة. خطط خفض العجز للعامين ١٩٩٠ و ١٩٩٣ تهدف الى خفض العجز، لكن تصاعد تكاليف الرعاية الصحية مازال يشكل مشكلة صعبة. [المصدر: شارلز شولتز، «دفع الفواتير»، من طبعة هنري آرون وشارلز شولتز، «ترتيب الاولويات المحلية: ماذا يمكن للحكومة ان تفعل؟» (بروكتنز، واشنطن دي. سي، ١٩٩٢)، قام المؤلفين بتحديث البيانات باستخدام بيانات من مكتب الموازنة الكونجرسي].

فأين هي الحقيقة؟ لا يمكن لأي تحليل بسيط أن يحل هذه المسألة المعقدة، لكن الجدول ٣٢ - ١ يمكن أن يساعد على إيضاح التوجهات الرئيسية. يدرج هذا الجدول قائمة بنفقات الموازنة الفدرالية الرئيسية ونصيبها من «أ ن م» للعامين ١٩٧٩ و ١٩٩٠، وهما عامان كانت العمالة فيها كاملة، إضافة الى توقعات مكتب الموازنة الكونجرسي لما سيكون عليه الوضع عام ١٩٩٧ تظهر البيانات أنه خلال عقد الثمانينات ارتفع العجز الهيكلي من ١.٧ الى -٣ بالمئة من «أ ن م». «السمات الرئيسية الكامنة خلف هذا التغير هي التالية:

- أولاً، حصة الايرادات الفدرالية من «أ ن م» انخفضت فعلياً خلال تلك الفترة وحدث هذا رغم ارتفاع الحصة من ضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على الرواتب. ومن الواضح أن التخفيضات التي أدخلت على ضريبة الدخل في أوائل الثمانينات قد نجحت في عكس التوجه لفرض ضرائب أعلى، لكنها بقلها هذا ساهمت في نمو العجز.
- ثانياً، زادت النفقات خلال تلك الفترة، لكن بمقدار ١.٢ بالمئة

تغيرت الموازنة الهيكلية بقدر ضئيل حين انخفضت عوائد الضريبة وسيطر الركود على الاقتصاد. ثم، وابتداءً من العام ١٩٨٢، بدأت الموازنة الهيكلية تتدفع بحدة ناحية العجز إلا أن تعافي الاقتصاد خفف من العجز الدوري.

عقد الثمانينات الصاخب

منذ بداية الثمانينات، كانت أكبر قضايا الاقتصاد الكلي إثارة للحيرة والارباك تدور حول تصاعد العجز في الموازنة الفدرالية. ورغم تمرير الكونجرس لقوانين حاولت وقف ذاك التصاعد، استمر العجز في الصعود طيلة كل تلك الفترة. العجز ليس جديداً على الاقتصاد الأميركي، لكن حدوث عجز كبير في الموازنة في وقت السلم كان حدثاً فريداً، مزعجاً وغير عادي.

فلماذا تضخم العجز الى ذلك الحد؟ الجمهوريون أنحوا بالولم في تصاعد العجز على ٥٠ سنة من سياسات «جمع الضرائب والانفاق» التي اتبعها الديمقراطيون ورد الديمقراطيون أن الرؤساء الجمهوريين هم المسؤولون وأشاروا الى سياسات جانب العرض باعتبارها سبب تراكم ديون الحكومة.

من « أ ن م ». وهذا الزيادة أقل من متوسط الزيادة التي سجلت في كل عقد على مدى نصف القرن الماضي.

● ثالثاً، الزيادة الكبرى غير المخطط لها في الموازنة كانت في مجال دفعات الفوائد والرعاية الصحية، اللتين ارتفعتا بنسبة ٢.٧ بالمئة من « أ ن م ». وتشكل كل واحدة من هذه الأمور مجموعة من المشاكل العنيدة طويلة المدى: دفعات الفوائد هي دفعات غير تقديرية ولا يمكن خفضها إلا بخفض أسعار الفائدة أو حجم دين الحكومة. نفقات الرعاية الصحية معزولة

عبء عجز الموازنة والدين

ب

عن لعبة العرض والطلب العادية الدائرة في السوق. أخيراً، تبين توقعات العام ١٩٩٧ تأثير خطف خفض العجز لدى إدارة كل من بوش وكلينتون. وتفترض هذه التوقعات زيادة متواضعة في الإيرادات واحتواء أية زيادة في النفقات. لكن الموازنة الفدرالية تبقى رهينة للاحتمالات المستقبلية - الحروب، والركود، والتصاعد المحموم لبرامج الرعاية الصحية، وافتلاس البنوك، وزيادات أسعار الفائدة - التي يمكن أن تخرب أفضل الخطط.

معنى دين الحكومة وتاريخه

انتاب الرئيسين بوش وكلينتون قلق عظيم بسبب العجز الكبير في الموازنة لدرجة أنهما كانا على استعداد للتفكير بفرض ضرائب جديدة (وهي حركة لم تحظ قط بأية شعبية). فما هي المشاكل الاقتصادية المختلفة التي قد تنجم عن العجز الكبير في الموازنة؟ وما هي العلاقة ما بين المدخرات العامة والمدخرات الخاصة؟ الاجابة على هذين السؤالين مسالة في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الكلي. من جهة، علينا أن نتجنب الممارسة المعتادة التي تعتبر أن عجز الموازنة العامة أمر سيء، على أساس أن المقترضين من القطاع الخاص يتعرضون للمضايقات والعقوبات. ومن جهة أخرى، علينا تمييز المشكلة الحقيقية المصاحبة لعجز موازنة الحكومة.

الإنجازات التاريخية

البالغ المتراكمة التي اقترضتها الحكومة لتمويل عجز سنوات سابقة يسمى «دين الحكومة». وفي بداية العام ١٩٩٤ كان هناك ما يقارب ٣٢٠٠ بليون دولار من الديون المستحقة لعامة الناس^(٤) وهذا بالتأكيد رقم فلكي، لكن كيف تقارن هذه الأرقام مع أرقام السنوات السابقة، ومع تجارب الدول الأخرى ؟

البيانات طويلة المدى الخاصة بالولايات المتحدة موضحة في الشكل الموجود على الصفحة الداخلية الأخيرة من هذا الكتاب،

(٤) عند احتساب دين الحكومة الفدرالية، نستبعد الدين المستحق لوكالات حكومية (فهو دين تدين به الحكومة لنفسها) والدين المستحق لنظام الاحتياطي الفدرالي (والذي هو نظير النقود المصدرة، ولا يكلف الحكومة أية فائدة حيث أن النقد الاحتفظ به في الصندوق لا يحصل على فائدة). الدين المستحق على الوكالات الحكومية والاحتياطي الفدرالي يضيف مبلغ ١١٢٤ بليون دولار أخرى على الدين الفدرالي وذلك في نهاية عام ١٩٩٣. ويعرف هذا المجموع الأكبر باسم «الدين الفدرالي الاجمالي». ويختلف عن «الدين المستحق لعامة الناس» الذي نقوم بتحليله هنا.

والتي تبين نسبة الدين الفدرالي الى أ ن م منذ العام ١٧٨٩. لاحظ كيف رفعت الحروب معدل الدين الى أ ن م، في حين أن النمو السريع للمخرجات مع التوازن التقريبي للموازنة في زمن السلم كان يخفض عادة نسبة الدين الى أ ن م. بعد العام ١٩٨٠، تغير النمط التاريخي، وبدأ عجز موازنة الحكومة يرتفع بشكل لم تشهده حقبات الازدهار والسلم السابقة. فارتفعت نسبة الدين الى أ ن م بحدّة، وفي أوائل عقد التسعينات وجدت الولايات المتحدة نفسها مقيدة سياسياً بحيث كان يصعب عليها التفكير بأية برامج جديدة. معظم الدول الصناعية الأخرى وقعت في الورطة نفسها. ويقارن الجدول ٣٢ - ٢ الولايات المتحدة مع ستة دول صناعية كبرى. اليابان وحدها تمكنت من الحفاظ على معدل الدين الى أ ن م عند مستوى منخفض نسبياً.

لفهم كيف يؤثر دين الحكومة وعجز موازنتها على الاقتصاد، من المفيد أن نحلل النتائج قصيرة المدى وطويلة المدى كل على حدة. على المدى القصير، يكون مجموع دين الحكومة محدداً، وعلينا أن نسمح بتباين في مستوى المخرجات ضمن حدود امكانياتها. تأثير المدى القصير لعجز الموازنة على الاقتصاد يعرف باسم «عدم اتاحة المجال» (Crowding out)، والذي سبق وبحثناه. على المدى الطويل، يتباين دين الحكومة باختلاف سياساتها المالية والنقدية، وتميل المخرجات نحو تحقيق أقصى امكانياتها. قضايا طول المدى التي تتعلق بالسياسات المالية وتشمل تأثير دين الحكومة على التكوين الرأسمالي واستهلاك الاجيال القادمة التي يطلق عليها «عبء الدين»، هي الموضوع الأخير الذي سنبحثه في هذا الفصل.

الخلافاً حول عدم اتاحة المجال

غالباً ما يجادل القادة السياسيون وكبار رجال الأعمال بأن نفقات الحكومة تقترض الاقتصاد، ويقولون: «إن نفقات الحكومة تمتص حيوية أمتنا». فحين تنفق الحكومة أموال الناس على مشاريع الاشغال العامة، أو تنفقها في برامج الرعاية الصحية للفقراء، أو

معدل الدين الى الناتج المحلي الاجمالي
(بالمئة)

البلد	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٩٣
إيطاليا	٤٥	٥٦	٩٦	١١٣
كندا	٥	١٢	٤٠	٦٠
الولايات المتحدة	٢٢	١٩	٣٠	٣٩
بريطانيا	٦٠	٤٨	٣٠	٤٢
فرنسا	٨	١٤	٢٥	٣٦
المانيا	٥	١٢	٢٣	٢٨
اليابان	٥	١٥	١٥	٦

الجدول ٣٢ - ٢. اتجاهات الموازنة في الدول الصناعية الكبرى.

لم تكن الولايات المتحدة وحيدة في ارتفاع نسبة الدين الى ١ ن م. ولم تنجح أية دولة في خفض عبء الدين سوى بريطانيا في ظل حكومة مارغريت تاشر خلال عقد الثمانينات. [المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «نظرة اقتصادية». (كانون الاول ١٩٩٣).]

المالية. فنظراً لأن «١ ن م» صار أكبر فإن الطلب على النقود لاغراض التعامل سيزيد. والأغلب أن تثير المستويات الأعلى من «١ ن م» شحاً نقدياً، خاصة اذا انتاب الاحتياطي الفدرالي القلق من امكانية حدوث تضخم. وسوف يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والتشدد في الائتمان الى «عدم اتاحة المجال» او كبح الاستثمارات وأوجه الانفاق الأخرى الحساسة للفائدة^(٥).

لاحظ أن مبدأ عدم اتاحة المجال لا ينطبق على جميع اشكال العجز: وهو في الواقع ينطبق على العجز الهيكلي. فاذا ارتفع العجز بسبب الركود (وهذا عجز دوري)، فإن منطق عدم اتاحة المجال لا ينطبق. لماذا؟ لأن الركود يتسبب في تراجع الطلب على النقود ويقوّه بالتالي الى خفض أسعار الفائدة. وحققة ان مبدأ «عدم اتاحة المجال» لا يطبق في حالات الركود الاقتصادي هي تذكير لنا بعدم وجود علاقة ما بين عجز الموازنة والاستثمار.

«عدم اتاحة المجال» يحدث على المدى القصير حين تنخفض فعالية السياسة المالية بسبب ردود أفعال الاسواق النقدية. وزيادة في العجز الهيكلي، تنجم عن اقتطاعات في الضرائب، او زيادة نفقات الحكومة، ستميل الى رفع أسعار الفائدة وتخفض بالتالي الاستثمارات او لا تتيح لها مجالاً.

تأثير العجز الهيكلي

يتفق معظم علماء الاقتصاد الكلي على أن «عدم اتاحة المجال» هو تأثير جانبي حقيقي لانفاق الحكومة. لكن ثمة جدل قائم حول حجم الانخفاض في الاستثمارات، وأي القطاعات أكثر تأثراً به.

المستين، فإن هذه النفقات ببساطة تزامم الاستثمارات الخاصة ولا تتيح لها مجالاً. النفقات العامة لا تترك مجالاً للمشاريع الخاصة ذات المردود الأعلى والمنفعة الأعظم للمجتمع.

الادعاء بأن نفقات الحكومة تخفض الاستثمار الخاص يستشهد بفرضية عدم اتاحة المجال (Crowding out hypothesis). وتشير هذه الفرضية، بصيغتها المتطرفة، أنه حين تشتري الحكومة ما مقداره ١٠٠ دولار من السلع والخدمات، فإن الاستثمارات الخاصة والنفقات الحساسة للفائدة تهبط بمقدار ١٠٠ دولار.

عدم اتاحة المجال والاسواق النقدية

ما هي آلية عدم اتاحة المجال؟ افترض أن الحكومة بدأت بمشروع لشق طريق، مما يؤدي الى زيادة ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات. يقول نموذج المضاعف الذي بحثناه أنه على المدى القصير لن يحدث أي تغيير على الأوضاع المالية، الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف الزيادة في ح (نفقات الحكومة). والحجة ذاتها تنطبق على خفض الضرائب.

لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً رد فعل الاسواق

(٥) تذكر أن التضيق النقدي يقود الى خفض الانفاق في تشكيلة واسعة من القطاعات الحساسة للفائدة، مثل الاستثمار في قطاعات الأعمال، والاسكان، والنفقات الاستهلاكية على السلع المتينة، وصافي الصادرات والبنود الرأسمالية لحكومات الولايات والحكومات المحلية. وسندرس في البحث التالي التأثير على الاستثمار، لكن يجب أن نتذكر أن مكونات الانفاق الأخرى الأهمية ذاتها.

عدم اتاحة المجال كلية. تحدث الحالة المتطرفة من عدم اتاحة المجال كلية حين يكون رد الفعل النقدي قوياً. افترض أن الاحتياطي الفدرالي قرر أن أية زيادة في المخرجات هي زيادة تضخمية. لذلك يقوم الفدرالي برفع أسعار الفائدة لمعادلة جميع التأثيرات التوسعية لبرامج الحكومة. في هذه الحالة، إذا ارتفع اتفاق الحكومة بمقدار ٥٠ بليون دولار، فإن الاحتياطي الفدرالي سيرفع أسعار الفائدة بحيث تنخفض النفقات الأخرى بمقدار ٥٠ بليون دولار. وهذه حالة يكون عدم اتاحة المجال فيها كاملاً، بنسبة ١٠٠ بالمئة (١).

وضحنا هذه الحالة في الشكل ٣٢ - ٣، الذي يستخدم رسماً بيانياً كينزيًا. الخط $ل + ت + ح + ص$ يبين الوضع قبل أية زيادة في مشتريات الحكومة، عند نقطة التوازن. بعد ذلك تعتمد الحكومة برنامجاً للإنفاق، يزيد نفقات الحكومة من $ح$ إلى $ح١$. ونتيجة لذلك يصعب لدينا الخط الجديد $ل + ت + ح١ + ص$. فإن لم يكن هناك أي رد فعل نقدي، فإن «أ ن م» قد يرتفع من ك إلى ١.

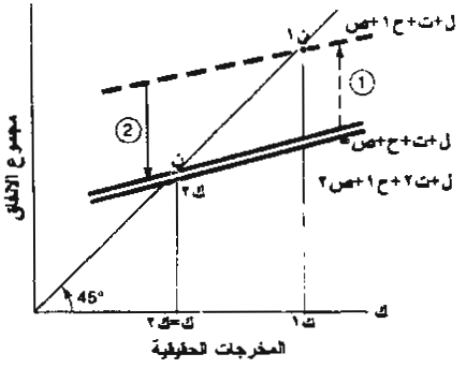
إلا أنه، وبسبب رد الفعل النقدي، سترتفع أسعار الفائدة، وتنخفض الاستثمارات وصافي الصادرات. الحقيقة أنه، في هذه الحالة المتطرفة من عدم اتاحة المجال كلية، كان رد الفعل قوياً بحيث أن خط الإنفاق انتقل نزولاً إلى خط $ل + ت + ح١ + ص٢$ ، مع نقطة توازن جديدة للمخرجات (ن٢)، والتي هي عند نقطة التوازن القديمة (ن) بالضبط.

بكلمة أخرى، التشدد النقدي يوازن التوسع المالي. إنفاق الحكومة يزيد الطلب الاجمالي، لكن رفع أسعار الفائدة يقود إلى خفض المشاريع الرأسمالية، وإلى رفع سعر صرف العملة، وخفض الصادرات وزيادة الواردات. في نهاية الأمر، يصبح لزاماً رفع أسعار الفائدة بما يكفي لخفض الاستثمار وصافي الصادرات بمقدار الزيادة في $ح$. وبالتالي، في الحالات المتطرفة لرد نقدي قوي، لا يتاح للاستثمار أي مجال على الإطلاق، وبنسبة ١٠٠ بالمئة، بسبب الزيادة في اتفاق الحكومة.

تناقض «تشجيع الاستثمار» ثمة حالة متطرفة أخرى لها علاقة بتناقض التوفير (paradox of thrift)، وتحدث حين يؤدي عجز اقتصادي كبير إلى تشجيع الاستثمارات (أو تراجمها).. هذه الحجة نبسطها على النحو التالي:

أسعار الفائدة العالية تسبب عدم تشجيع الاستثمار. من جهة أخرى، مستوى المخرجات الأعلى تحفز الاستثمار وفقاً لتأثير «المعجل»، لأن قطاعات الأعمال تشتري المزيد من رأس المال حين

(١) في فصل ٣١، رأينا أن هذه الحالة تصح أيضاً لعالم يتبع المذهب النقدي بعزم، حيث الطلب على النقود غير مرن بالكامل بالنسبة لأسعار الفائدة.



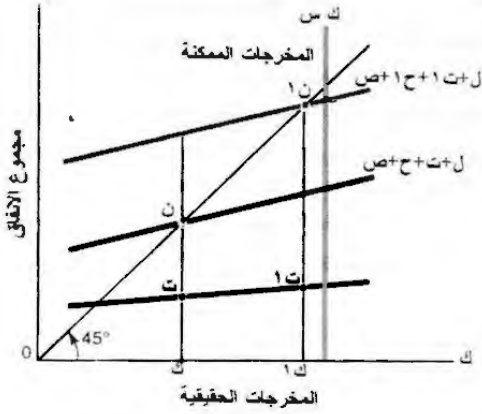
الشكل ٣٢ - ٣. رد الفعل النقدي يمكن أن يقود إلى عدم اتاحة المجال كلية

قد يحدث عدم اتاحة مجال حين يتحرك الاحتياطي الفدرالي لموازنة تأثير التوسعات المالية من خلال سياسته النقدية المتشددة. في الخطوة ١، أدت الزيادة في الإنفاق النقدي على السلع والخدمات إلى نقل خط $ل + ت + ح + ص$ إلى أعلى، إلى خط $ل + ت + ح١ + ص$. رد الفعل النقدي في الخطوة ٢ يرفع أسعار الفائدة ويخفض المكونات الحساسة للفائدة، ويقود إلى $ل + ت + ح١ + ص٢$ وإلى نقطة توازن جديدة هي ن٢. المسألة تماماً لنقطة التوازن الابتدائية ن. في هذه الحالة الاستثمارات (ت) وصافي الصادرات (ص) لم يتع لها أي مجال بسبب نفقات الحكومة (ح). (ل = استهلاك).

يتم تشغيل مرافق الإنتاج بشكل مكثف. وبالتالي، قد تشجع السياسة المالية الاستثمار حين تكون الطاقة الانتاجية غير مستغلة بالكامل.

هذه الحالة موضحة في الشكل ٣٢ - ٤. ويختلف هذا الرسم عن تحليلنا السابق، لأن منحني الاستثمار رسم كمنحدر يرتفع إلى أعلى بدلاً من أن يكون أفقياً. الميل الإيجابي يعني أن الاستثمار يرتفع مع ارتفاع أ ن م بسبب تأثير «المعجل». إضافة إلى ذلك، افترض أن ليس هناك تأثير لسعر الفائدة من النوع المبين في الشكل ٣٢ - ٣. لذلك، يحدث التوازن حين يتقاطع خط مجموع الإنفاق (خط $ل + ت + ح + ص$) مع خط الـ ٤٥.

حين ترفع سياسة مالية المشتريات من $ح$ إلى $ح١$ ينتقل خط الإنفاق إلى أعلى إلى خط الإنفاق الاجمالي الجديد، ويرتفع مستوى التوازن من ك إلى ١. لكن المستوى الأعلى من المخرجات يحث على زيادة الاستثمار، فترتفع الاستثمارات من ت إلى ت١ في الشكل ٣٢ - ٤، ويتوضح التوازن النهائي بالخط $ل + ت١ + ح١ + ص١$. فتتشجع الاستثمارات وتصبح أعلى مما كانت عليه قبل التوسع المالي.



الشكل ٣٢ - ٤. يمكن تشجيع الاستثمار إن كانت هناك مصادر غير مستقلة.

قد تشجع الاستثمارات في حالة وجود عجز كبير حين يكون هناك مصادر غير مستقلة وحين تستجيب الاستثمارات لمخرجات أكبر. الزيادة في ح تنقل إلى أعلى منحني ل + ت + ح + ص. ويرتفع توازن المخرجات من ك إلى ن. لكن نظراً لأن الاستثمار يرد إيجابياً على مستوى المخرجات الأعلى، فإن ت ترتفع نتيجة لزيادة انفاق الحكومة. قارن ذلك مع تناقض التوفير.

عجز الموازنة مجالاً لمزيد من الاستثمارات الخاصة.

لكن تدفق الراسمال الاجنبي كان انعكاساً لتنامي العجز التجاري. وكان المحرك لذلك التدفق ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار، لكن هذا قاد أيضاً إلى رفع، أو تقييم، كبير لسعر صرف الدولار في أوائل الثمانينات. ومع ارتفاع سعر الدولار أصبحت الصادرات الأمريكية أعلى ثمناً والواردات إلى الولايات المتحدة أرخص سعراً. ونتيجة لذلك، اتسع العجز في الميزان التجاري من ٢٨ بليون دولار في العام ١٩٧٩ إلى ١٢٢ بليون دولار في العام ١٩٨٥، ووصل في العام ١٩٨٧ إلى ١٦٠ بليون دولار. وتسبب ذلك في اضاءة أكثر من ٢ مليون وظيفة خلال تلك الفترة.

دعمت أحداث عقد الثمانينات - وخاصة تراجع الاستثمار - الحجة القائلة بأن عجز الموازنة لا يتيح مجالاً للاستثمارات الخاصة. لكن هذه العلاقة ليست قانوناً مطلقاً ينطبق على كافة الأوضاع. فالصلة ما بين الانفاق من عجز والاستثمار تعتمد على عوامل عدة - تشمل السلوك الانخاري، والتوقعات، وأسعار الصرف الاجنبي، والتجارة الخارجية، والاسواق المالية، والسياسة النقدية - بحيث يصعب التنبؤ بالتأثير الدقيق للتغييرات في السياسة المالية.

إن تناقض تشجيع الاستثمار يوازى بالضبط تناقض التوفير الذي حللناه في الفصل ٢٤. وقد رأينا فيما سبق، أنه حين تكون الموارد غير موظفة، فإن الادخار الأعلى الذي قد نرغب فيه يمكن أن يقود إلى مخرجات واستثمارات أقل. ونرى هنا أن زيادة نفقات الحكومة، والذي هو في الواقع ادخار سلبي عام، قد يقود إلى مخرجات واستثمارات أكبر. وقد ينشأ هذا التناقض حين يكون هناك موارد غير مستغلة ويتحدد مستوى المخرجات بالانفاق بدلاً من العرض.

دليل تجريبي

تلك هي النظريات. فأي من تلك الحالات المتطرفة أقرب إلى التجربة الفعلية؟ يعتمد ذلك على الحقبة التي ننظر إليها. فخلال عقد الستينات، بدا أن التوسع المالي يشجع الاستثمار، جزئياً، لأن هناك الكثير من الموارد غير المستغلة. وجزئياً لأن الاحتياطي الفدرالي سمح للاقتصاد بأن يتوسع من دون رفع أسعار الفائدة.

خلال عقد الثمانينات، كان الوضع عكس ذلك، حيث بدا أن عجز الموازنة الحكومية العالي لا يشجع على الاستثمار، كما أبقى الاحتياطي الفدرالي على أسعار الفائدة مرتفعة. النمط الفعلي للادخار والاستثمار لحقبات ادارة كل من كارتر وريغان ويوش مبين في الجدول ٢٢ - ٣. ويشير السجل التاريخي إلى ثلاث نتائج رئيسية. أولاً، أن الأسر وقطاعات الأعمال خفضت مدخراتها فعلاً كنسبة من «أ ن م» في الثمانينات وبداية عقد التسعينات، رغم معدلات الضريبة الأدنى وارتفاع العوائد الحقيقية على المدخرات بعد الضريبة. الواقع أن الادخار الشخصي انخفض إلى مستوى ٢.٩ بالمئة من «أ ن م» في العام ١٩٨٩، وهو نصف ما كان عليه قبل ٢٠ عاماً.

ثانياً، الاستثمارات المحلية الخاصة في مجال الاسكان ومنشآت ومعدات الأعمال هبطت كنسبة من «أ ن م» في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وكان سبب ذلك، إلى حد ما، الجمود الذي أصاب سوق العقارات بعد الطفرة السابقة في مجال المباني. لكن يبدو واضحاً أيضاً أن العجز الكبير في موازنة الحكومة لم يتح مجالاً للاستثمار في قطاعات الأعمال.

ثالثاً، أصبحت الولايات المتحدة مقترضاً كبيراً من مختلف دول العالم في الثمانينات، كما هو مبين من ارقام صافي الاستثمارات الاجنبية (التي تساوي من حيث المبدأ صافي الصادرات). فكيف حدث ذلك؟ جزئياً، تنامي عجز الموازنة أدى إلى بقاء أسعار الفائدة في الولايات المتحدة عالياً، مما جعل الاستثمار في الولايات المتحدة، بالنسبة للأفراد والشركات الاجنبية، مريحاً. عملياً، مول الاجانب جزءاً من عجز الموازنة في الثمانينات، وعوضوا بذلك عن جزء من انخفاض مدخرات الامريكيين - وليس كلها - ولولا تدفق الراسمال الاجنبي، لما اتاح

الادخار والاستثمار القومي (بالمئة من أ ن م)

سنوات بوش (١٩٩٢ - ١٩٨٩)	سنوات ريغان (١٩٨٨ - ١٩٨١)	سنوات كارتر (١٩٧٧ - ١٩٨٠)	القطاع
متوسط الادخار الاجمالي			
٣.٤	٤.٩	٥.٠	الشخصي
١٢.٤	١٣.٣	١٣.٤	قطاع الاعمال
			الحكومة:
- ٣.٤	- ٣.٩	- ١.٦	الفدرالية
٠.٤	١.١	١.٢	الولايات والحكم المحلي
متوسط الاستثمار الاجمالي			
			استثمار محلي خاص
١٤.١	١٧.١	١٨.٥	(بما في ذلك المساكن والاعمال)
- ١.٠	- ١.٩	- ٠.١	صافي الاستثمار الاجنبي

الجدول ٣٣ - ٣. عجز الموازنة الحكومية الأعلى قد يعطي نتائج مفاجئة.

كانت الزيادة في عجز الموازنة خلال عقد الثمانينات بمثابة مختبر لمختلف نظريات الاقتصاد الكلي. خلال سنوات ادارة ريغان، ارتفع العجز في موازنة الحكومة الفدرالية (الادخار السلبي) بمقدار يزيد عن الضعف كنسبة من « أ ن م ». المفاجيء في الامر ان الادخار السلبي تعزز بانخفاض المدخرات الشخصية ومدخرات قطاعات الاعمال. (المصدر: وزارة التجارة الامريكية. لاحظ ان قيمة الاستثمار الاجمالي لا تساوي قيمة الادخار الاجمالي بسبب الفروقات الاحصائية.)

هذا الدين على الدولة المدينة اقتطاع جزء من الموارد المتاحة لشعبها. خلال عقد الثمانينات عانت دول كثيرة من مصاعب اقتصادية بالغة نتيجة لتحملها ديوناً خارجية ضخمة واجبرت على أن تصدر أكثر مما تستورد - أن يكون لها فائض تجاري - كي تتمكن من خدمة الديون الخارجية، أي، أن تدفع الفائدة وتسدد أصل الدين الى مقرضيهها. في اواخر الثمانينات، اضطرت دول مثل البرازيل والمكسيك الى تخصيص ربع الى ثلث ما تجنيه من الصادرات لخدمة الديون الخارجية. ويمثل عبء خدمة الدين الخارجي تخفيضاً لما يمكن للدولة استهلاكه.

في اواخر الثمانينات، انضمت الولايات المتحدة الى قائمة الدول المدينة، حين حولها العجز الكبير في الميزان التجاري من دولة مقرضة الى دولة مدينة. وفي العام ١٩٩٢ بلغت ديون الولايات المتحدة للاجانب ٥٠٠ بليون دولار، وفي حين يبدو هذا المبلغ هائلاً، فإنه يبدو باهتاً اذا عرفنا أن الناتج السنوي للولايات المتحدة هو ٦٥٠٠ بليون دولار. ومع ذلك، تحتاج الى تصدير ما قيمته بلايين الدولارات من الطائرات والاعذية والسلع والخدمات الاخرى أكثر مما تستورد لدفع الفوائد المترتبة على قروضها الخارجية، وسوف ندرس صعوبة تحقيق ذلك في الفصل الاخير من هذا الكتاب.

دين الحكومة والنمو الاقتصادي

نتنقل الآن من التأثير قصير المدى للعجز في موازنة الحكومة للسؤال عن الطريقة التي يؤثر فيها الدين العام على مستوى معيشة المواطن الامريكي العادي على المدى الطويل. للإجابة على هذا السؤال، لا بد من تحليل صعوبة خدمة دين خارجي كبير، وعدم كفاءة جباية الضرائب لدفع الفوائد المترتبة على الدين، وتأثير انخفاض التراكم الراسمالي.

الدين الخارجي مقابل الداخلي

أول ما سنتفعله هو التمييز ما بين الدين الداخلي والدين الخارجي. «الدين الداخلي» هو ما تدين به الدولة لمواطنيها. ويجادل الكثيرون بأن الدين الداخلي لا يشكل عبئاً لأننا «ندين به كله لانفسنا». وفي حين أن هذا القول يبالغ في تبسيط الأمر، إلا أنه يمثل فكرة صحيحة. فلو امتلك كل مواطن ١٠ آلاف دولار من السندات الحكومية وتستحق عليه ضرائب لخدمة هذا الدين، فلا معنى للتفكير في الدين وكأنه حمل ثقيل يتوجب على كل مواطن أن يحمله. فالتناس ببساطة يدينون بهذا الدين لانفسهم.

«الدين الخارجي» تدين به دولة ما لجهات اجنبية. ويفرض

الكفاءة الضائعة بسبب فرض الضرائب

يتطلب الدين الداخلي دفع الفوائد لحملة سندات الخزينة، ولا بد من جباية الضرائب لهذا الغرض. لكن، حتى لو فرضت الضريبة على الأشخاص ذاتهم لدفع القيمة ذاتها من الفائدة التي ستدفع لهم، فإنه يبقى لدينا «التأثيرات المحرفة للحوافز» التي لا مفر من وجودها في حالة فرض ضرائب من أي نوع كان. ففرض ضريبة على دخل زيد من فائدة أو أجر لدفع الفائدة المستحقة لزيد، قد يتسبب في حدوث انحرافات على مستوى الاقتصاد الجزئي. فقد يعمد زيد إلى التقليل من عمله أو ادخاره، وفي كل حالة من هاتين الحالتين فإن النتيجة هي تحريف لكفاءة زيد ورفاهيته.

إراحة رأس المال

ربما كانت أخطر نتائج الدين العام هي أنه يحل محل رأس المال في الثروات الخاصة بالناس. ونتيجة لذلك، تتباطأ خطوة التنمية الاقتصادية وتنخفض مستويات المعيشة المستقبلية.

ما هي الآلية التي تؤثر فيها الديون على رأس المال؟ تذكر أننا قلنا في بحث سابق بأن الناس يكسبون الثروات لجملة من الأغراض، للتقاعد، والتعليم، والسكن، ويدخر الناس عن طريق شراء أصول مختلفة، مثل المساكن، وأسهم وسندات الشركات المساهمة، وحسابات الادخار، والسندات الحكومية. ويمكننا فرز هذه الأصول إلى فئتين: (١) دين الحكومة و (٢) الأصول التي تمثل ملكية أسهم في رأسمال خاص وغير ذلك من السلع المثبتة.

تأثير دين الحكومة هو: مع تنامي دين الحكومة، فإن الناس سوف يكسبون ديونها لديهم بدلاً من الرأسمال الخاص، وسوف يزاح رأس المال الخاص للامة ليحل محله الدين العام.

لتوضيح هذه النقطة، افترض أن الناس يرغبون في الاحتفاظ بألف وحدة من الثروة لسنوات تقاعدهم ولأغراض أخرى. حين تزداد ديون الحكومة ينخفض ما يمتلكه الناس من الأصول الأخرى دولاراً مقابل كل دولار. ويحدث هذا لأنه حين تباع الحكومة سنداتنا، فلا بد أن تقل الأصول الأخرى، نظراً لأن مجموع ما هو مرغوب في امتلاكه من الثروة محدود. لكن الأصول الأخرى تمثل في النهاية المخزون الإجمالي من الرأسمال الخاصة؛ فالأسهم والسندات والرهونات العقارية هي النظير للمصانع والمعدات والمنازل. في هذا المثال، إذا ارتفع دين الحكومة ١٠٠ وحدة، فسوف نرى مقتنيات الناس من الرأسمال والأصول الخاصة تهبط بمقدار ١٠٠ وحدة. وهذه هي حالة الإزاحة بنسبة ١٠٠ بالمئة (وهي الحالة المماثلة لعدم إتاحة المجال بنسبة ١٠٠ بالمئة التي درسناها سابقاً).

الإزاحة الكاملة بعيدة الاحتمال من الناحية العملية. فالديون العالية قد تزيد أسعار الفائدة وتحت على الادخار المحلي. ثمة تحفظ آخر أكثر أهمية وهو أن تقوم الدولة بالاقتراض من الخارج بدلاً من خفض مخزون الرأسمال المحلية (كما فعلت أمريكا في عقد الثمانينات). ويعتمد مقدار إزاحة رأس المال هنا على أوضاع الإنتاج، وسلوك الادخار لدى الأسر المحلية والأجانب.

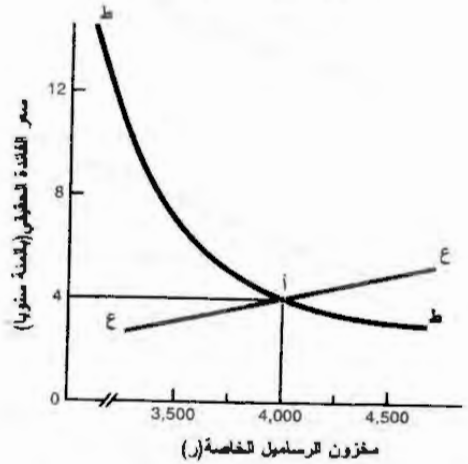
تحليل هندسي. الطريقة التي تتم فيها عملية إزاحة المخزون من الرأسمال على المدى الطويل مبينة في الشكل ٣٢ - ٥. في اللوحة (١) نبين العرض والطلب على رأس المال كدالة على سعر الفائدة الحقيقي أو عائد رأس المال. ومع ارتفاع أسعار الفائدة تطلب المؤسسات قدرأ أقل من رؤوس الأموال في حين قد يرغب الأفراد في عرض المزيد. التوازن المبين هو لرصيد من رأس المال مقداره ٤٠٠٠ وحدة مع سعر فائدة حقيقي مقداره ٤ بالمئة.

الآن لنفرض أن دين الحكومة ارتفع من صفر إلى ١٠٠٠ - بسبب الحرب، أو الركود الاقتصادي، أو سياسات جانب العرض المالية، أو لأي سبب آخر. يمكن رؤية تأثير زيادة الدين في اللوحة (ب) من الشكل ٣٢ - ٥. حيث يبين الشكل زيادة مقدارها ١٠٠٠ وحدة من الدين على شكل انتقال عرض رأس المال (أو منحنى ع.ع) وكما هو مرسوم، انتقل ما تعرضه الأسر من رأسمال ١٠٠٠ وحدة إلى اليسار إلى ع.ع ١٤.

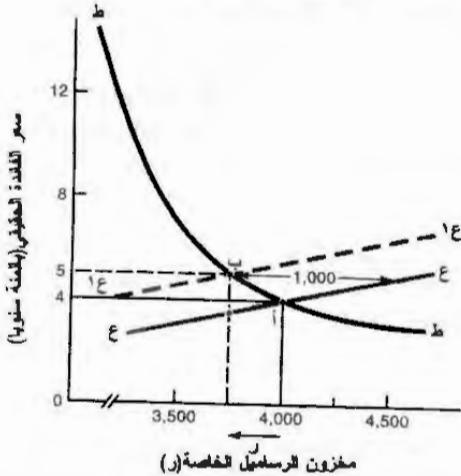
نمثل الزيادة في دين الحكومة بنقل منحنى تزويد الأسر للرأسمال ناحية اليسار. ولمعرفة السبب، لاحظ أنه بسبب تمثيل منحنى ع.ع لقيمة الرأسمال الخاص الذي يحتفظ به الناس لديهم عن طيب خاطر مهما كان سعر الفائدة، فإن الرأسمال المحتفظ بها تساوي مجموع المقتنى من الثروات ناقصاً ما تحتفظ به الحكومة كدين. ونظراً لأن دين الحكومة (أو الأصول من دين رأس المال) ترتفع بمقدار ١٠٠٠ وحدة، ولا بد من بيع دين الحكومة، فإن مجموع رأس المال الخاص الذي يمكن للناس شراؤه بعد امتلاكهم ١٠٠٠ وحدة من دين الحكومة سيكون أقل بمقدار ١٠٠٠ وحدة مهما كان سعر الفائدة. لذلك، إذا كان منحنى ع.ع يمثل مجموع الثروة التي يكتنيها الناس، فإن ع.ع ١٤ (الذي يساوي ناقص ١٠٠٠ وحدة) يمثل مجموع الرأسمال التي يحتفظ بها الناس باختصار، بعد بيع ١٠٠٠ وحدة من دين الحكومة يصبح منحنى عرض رأس المال ع.ع ١٤ (٧).

(٧) ثمة حجة طرحها روبرت بارر من جامعة هارفرد تشير إلى أنه نظراً للضرائب المستقبلية، فإن سندات الحكومة قد لا تصبح ثروة صافية للدولة. فمقابل كل دولار من سندات الحكومة هناك قيمة حالية مساوية من الضرائب مستحقة على دافعي الضرائب اليوم أو في المستقبل. فإذا كان الناس بعيدي النظر يأخذون في الحساب رفاهية ورثتهم، فقد يخفضون استهلاكهم بمقدار القيمة الحالية من الضرائب - وتوازن بالضبط تأثير ثروة السندات. وفي هذه الحالة لا يتحرك منحنى العرض في الشكل ٣٢ - ٥ (ب) من مكانه.

(أ) بدون دين الحكومة



(ب) مع دين الحكومة



الشكل ٣٢ - ٥. دين الحكومة يزيح الرساميل الخاصة

تطلب الشركات الرساميل، في حين توفر الأسر هذه الرساميل بالادخار في أصول خاصة وعامة. منحني الطلب على رأس المال (ر) هو منحني طلب الأعمال المنحدر إلى أسفل في حين أن منحني العرض هو الخط المائل إلى أعلى لما تزود الأسر من «ر». الوضع قبل الدين (أ) يبين التوازن من دون دين الحكومة: ر يساوي ٤٠٠٠ وحدة وسعر الفائدة الحقيقي هو ٤ بالمئة. الوضع بعد الدين (ب) يبين تأثير استدانة الحكومة ١٠٠٠ وحدة. حيث ينقل الدين صافي المعروض من «ر» إلى اليسار بمقدار ١٠٠٠ وحدة من دين الحكومة. نقطة التوازن الجديدة تظهر شمال غرب منحني الطلب على «ر»، منتقلة من أ إلى ب. سعر الفائدة ارتفع، الشركات لا ترى ما يشجعها على الاحتفاظ برساميل، فيهبط المخزون من «ر». على المدى الطويل تزيح الألف وحدة من دين الحكومة ٢٥٠ وحدة من الرساميل الخاصة، وبالتالي تقل المخرجات. (هذه الأرقام افتراضية، حيث أننا لا نعرف المدى الذي يزيح فيه الدين العام الرساميل الخاصة).

أم لم يرح شيئاً؟ وكمن دين الحكومة الإضافي سيحتفظ به الأجانب؟

الواقع أنه لا توجد أية تقديرات دقيقة لتأثير الإزاحة. وإذا نظرنا إلى التوجهات التاريخية، خاصة في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، فإن أفضل الأدلة يشير إلى أن دين الحكومة يزاح جزئياً بدين الحكومة. ومن الواضح أن إمكانية إزاحة رأس المال مهمة بشكل غير عادي للولايات المتحدة بسبب استمرار تصاعد الدين خلال السنوات القليلة القادمة.

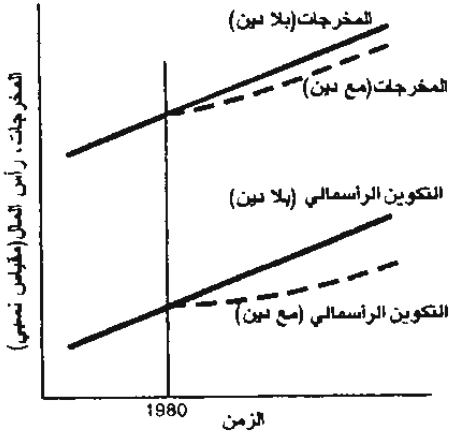
الدين والتنمية

إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع تأثيرات دين الحكومة على الاقتصاد، فمن الواضح أن لدين عام كبير تأثير حاسم على التنمية الاقتصادية بعيدة المدى. وبين الشكل ٣٢ - ٦ هذه العلاقة. افترض أن الاقتصاد كان يعمل طيلة الوقت من دون دين. وفقاً لمبادئ التنمية الاقتصادية التي شرحناها في الفصل ٢٨، فإن مخزون رأس المال والمخرجات الممكنة قد تتبع المسارين الافتراضيين المبينين بالخطين المتصلين في الشكل ٣٢ - ٦.

ما هو التأثير الصافي لزيادة مقدارها ١٠٠٠ وحدة على دين الحكومة؟ مع نضوب ما هو معروض من رساميل - وتحول مدخرات الأمة إلى شراء سندات الحكومة بدلاً من تحويلها إلى الاسكان أو شراء أسهم الشركات وسنداتها - ينتقل توازن السوق ناحية الشمال الغربي على طول منحني طلب «ر». وترتفع أسعار الفائدة. وتبطىء المؤسسات التجارية مشترياتها من المصانع، والشاحنات، والحاسوب.

في التوازن طويل المدى الجديد المبين، يهبط المخزون من رأس المال من ٤٠٠٠ إلى ٣٧٥٠ وحدة. وبالتالي، ووفقاً لهذا المثال، فقد أزاحت ١٠٠٠ وحدة من دين الحكومة ٢٥٠ وحدة من الرأسمال الخاص. ولمثل هذا التخفيض تأثيرات اقتصادية مهمة، بالطبع فانخفاض رأس المال يخفض المخرجات الممكنة، والأجور، والدخل القومي أكثر مما لو لم يحدث الانخفاض.

الرسمان البيانيان في الشكل ٣٢ - ٥، هما رسمان افتراضيان. فما هو حجم تأثير الإزاحة في الواقع؟ وهل أراح دين الحكومة البالغ ٣٤٠٠ بليون دولار في بداية السنة المالية ١٩٩٤ مبلغ ٣٤٠٠ بليون دولار من الرساميل؟ أم أراح ٣٤٠ بليون دولار؟



الشكل ٣٢ - ٦. تأثير دين الحكومة على التنمية الاقتصادية

يبين الخطان المتصلان مسار كل من رأس المال، والمخرجات إذا وازنت الحكومة دفاतरها ولم تكن مدينة. وحين تقع الحكومة في الدين، ينزاح رأس المال الشخصي. ويصبح مخزون الدولة من الرساميل راكداً. ويتوجب على الحكومة دفع فوائد على ما عليها من دين خارجي. الخطوط المقطعة تبين التأثير على رأس المال والمخرجات إذا كان دين الحكومة أكبر.

بعد ذلك، خذ بعين الاعتبار السياسات التي تحمل الحكومة ديوناً وعجزاً كبيراً في الموازنة. فمع تراكم الدين ومرار الزمن يزداد حجم الرساميل التي تتم إزاحتها، كما هو موضح في خط الرساميل المقطع في أسفل الشكل ٣٢ - ٦. وحين تزداد الضرائب لدفع فوائد الدين، تؤدي عدم الكفاءة إلى هبوط المخرجات أكثر فاكثراً. كما أن زيادة في الدين الخارجي تخفض الدخل القومي وتزيد من نسبة الناتج القومي الذي يجب تخصيصه لخدمة الدين الخارجي. وبأخذ كل هذه التأثيرات مجتمعة، فإن الاستهلاك والمخرجات ستتموان بشكل أبطأ مما لو لم يكن هناك دين أو عجز حكومي كبير، كما هو مبين بمقارنة الخطين العلويين في الشكل ٣٢ - ٦.

تلك هي النقطة الرئيسية للتأثير طويل المدى لدين عام كبير على التنمية الاقتصادية: فدين كبير على الحكومة يميل إلى خفض نمو المخرجات الممكنة للدولة لأنه يزيح الرساميل الخاصة، ويزيد عدم الكفاءة من فرض الضرائب، ويجبر الدولة على خدمة الجزء الخارجي من الدين.

هل هو يوم الحساب؟

مع انتهاء بحثنا عن دين الحكومة وتأثيره على التنمية الاقتصادية، نتوقف للتأمل في الصعوبات المالية التي تواجهها الولايات المتحدة. فسوف يواجه دارسو الاقتصاد، أو من يضعون السياسات الاقتصادية خلال عقد التسعينات، ضرورة خدمة دين خارجي متنامي وامكانية تباطؤ التنمية الاقتصادية. الحقيقة أن الاقتصاد يصبح علماً كئيباً عند التأمل في عجز الموازنة. ويشير، شارلز شولتز، وهو مستشار اقتصادي لثلاثة من الرؤساء الأمريكيين إلى القيود التي يوجدها عجز الموازنة على السياسة الأمريكية:

العجز الكبير في الموازنة جعل من المستحيل عملياً [على الحكومة الفدرالية] أن تفكر جدياً في طرح برامج كبرى جديدة أو إجراء توسعات رئيسية على البرامج القائمة. والعقبة الكائنة القائمة ما بين الكونجرس والرئيس حول طريقة التخلص من العجز لا تعطي أي مؤشر ايجابي في المستقبل القريب. الواقع أن غالبية الناخبين الذين يتدمرون من العجز، يبدون وكأنهم مستعدون لمعاقبة

(٨) شارلز ل. شولتز، «دفع الفوائبر»، من طبعة هنري جي. آرون وشارلز شولتز، «ترتيب الأولويات المحلية: ماذا تستطيع الحكومة أن تفعل؟» (بروكنغز، واشنطن دي. سي.، ١٩٩٢)، صفحة ٢٩٥.

(٩) بنجامين جي. فريدمان، «يوم الحاسبة» (راندم هاوس، نيويورك، ١٩٨٨)، صفحة ٤ ف.

أ - الموازنات والسياسة المالية.

١ - الموازنات نظام تستخدمه الحكومات والمنظمات لتخطيط ومراقبة نفقاتها وإيراداتها . وقد يكون هناك فائض في الموازنة (أو عجز) حين تكون إيرادات الحكومة أكبر (أو أقل) من نفقاتها.

٢ - يشير تعبير السياسة المالية إلى سياسات فرض الضرائب والاتفاق. قد تستخدم السياسة المالية المعاكسة للدورة، في بعض الأحيان، في البرامج التقديرية التي تشمل الأشغال العامة، وبرامج التوظيف، ومختلف برامج الضريبة. الأشغال العامة تشتمل على تأخير كبير بحيث أن من غير العملي مكافحة الركود قصير المدى من خلالها. التباينات في تقدير معدلات الضريبة تقدم مرونة أكبر على المدى القصير لكنها معرضة لتعقيدات سياسية حادة في الولايات المتحدة. ويعتقد معظم علماء الاقتصاد الكلي أن السياسة النقدية مفيدة أكثر لمكافحة تقلبات الدورة الاقتصادية قصيرة المدى.

٣ - إلى جانب السياسة المالية التقديرية، فإن الاقتصاد الحديث ينعم بأدوات تلقائية توفر له الاستقرار. وهي لا تحتاج إلى أي عمل تقديري، فالمقبوض من الضرائب يتغير تلقائياً بتغير الدخل، فيخفض المضاعف ويوازن بين أجزاء أية اضطرابات خارجية. التأثير ذاته الذي يحقق الاستقرار ينتج أيضاً عن تعويضات البطالة وتحويلات الرفاه الاجتماعي الأخرى التي تنمو تلقائياً مع هبوط الدخل. إلا أن أدوات تحقيق الاستقرار التلقائية لا تحقق أبداً استقراراً كاملاً للاقتصاد. فهي تخفف المضاعف، إلا أنها لا تجعله صفراً.

٤ - للحصول على مقياس أفضل للتغيرات في السياسة المالية التقديرية، يدعم علماء الاقتصاد معرفتهم بالموازنة عن طريق فصل الموازنة الفعلية إلى مكونات هيكلية ودورية. الموازنة الهيكلية تحسب مقدار ما يمكن للحكومة جبايته وإنفاقه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى مخرجاته الممكنة. الموازنة الدورية تأخذ في حسابها تأثير الدورة الاقتصادية على عوائد الضريبة، والنفقات، والعجز، مع الانتباه جيداً للعجز الهيكلية؛ التغيرات في العجز الدوري هي نتيجة للتغيرات في الاقتصاد أكثر مما هي سبب في أحداث تغييرات في الاقتصاد.

ب - عيب العجز والدين

٥ - يمثل دين الحكومة مجموع ما اقترضته من الناس. وهو مجموع العجزات السابقة. ثمة مقياس مفيد لحجم الدين

هو نسبة الدين إلى G ، وهي نسبة تميل في الولايات المتحدة إلى الارتفاع في زمن الحرب وتهدب في زمن السلم. عقد الثمانينات كان استثناء لهذه القاعدة، حيث ارتفعت نسبة الدين إلى G بحدّة خلال تلك الفترة.

٦ - عند تحليل التأثيرات المالية، من المفيد فصل تأثيرات العجز والدين طويلة المدى عن قصيرة المدى. بالنسبة للتأثيرات قصيرة المدى، يخشى علماء الاقتصاد من أن يؤدي عجز الحكومة الهيكلية إلى عدم إتاحة المجال للاستثمارات في القطاع الخاص.

٧ - يعتمد مدى ما تحجبه سياسة مالية نشطة من مجال للاستثمار، على أسواق التمويل والروابط الدولية، ومحددات الاستثمار، وطريقة تمويل العجز. قد تُستبعد الاستثمارات بشكل كبير حين يكون رد فعل البنك المركزي، وأسواق التمويل على ارتفاع المخرجات هو التشدد النقدي. في هذه الحالة، قد تهدب الاستثمارات، وتتأثر القطاعات الحساسة للفائدة بمقدار مجمل الزيادة في انفاق الحكومة.

٨ - قد تتمكن السياسة المالية الفعالة، إذا ما استخدمت خلال ركود عميق مع سياسات نقدية ملائمة، من تشجيع الاستثمار، بدلاً من حدوث عكس ذلك. وتحدث الزيادة في الاستثمار حين ترتفع المخرجات مما يحث قطاعات الأعمال على الانفاق أكثر على المنشآت والمعدات بسبب زيادة استغلال الطاقة الانتاجية. تأثير التشجيع هذا قد يفوق تأثيرات عدم إتاحة المجال إلى أن يبدأ النظام في الاقتراب من العمالة العالية.

٩ - تشير الأدلة المستقاة من حقبة العجز العالي لعقد الثمانينات إلى مجموعة معقدة من ردود الفعل على العجز، تشمل انخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية. والشيء المؤكد الآن هي أنه، فيما عدا الركود العميق، فإن الاستثمارات لن يتاح لها مجال كبير بسبب الانفاق الحكومي.

١٠ - بالنظر لمقدار ما نقترضه من الخارج من أجل الاستهلاك ونظم زريتنا بتسديد الفائدة وأصل الدين، فسوف يجد أحفادنا أنفسهم ملزمين بالتضحية بالاستهلاك من أجل خدمة الدين.

١١ - بالنظر لمقدار ما نترك للأجيال المستقبلية من دين داخلي

هو بديل جيد عن سندات الحكومة وبالتالي، فإن زيادة في دين الحكومة قد يخفض من مخزون الرساميل الخاصة المتاحة للاقتصاد.

١٣ - على المدى الطويل، قد يبطئ دين الحكومة الكبير نمو المخرجات الممكنة والاستهلاك بسبب تكاليف خدمة الدين الخارجي، وعدم الكفاءة الناجمة على فرض الضرائب لدفع الفائدة وأصل الدين، وتوقف التراكم الراسمالي الناتج عن إزاحة رأس المال.

دون زيادة في المخزون من رأس المال، فإن عملية فرض ضرائب على زيد كي نسدد عمراً، أو فرض ضرائب على عمرو كي نسدد زيداً، قد تشتمل على الكثير من التشويه للإنتاج والكفاءة الاقتصادية، لكن يجب عدم الخلط بينها وبين أن تكون الدولة مدينة لجهات أجنبية.

١٢ - علاوة على ذلك، قد تتباطأ التنمية الاقتصادية إذا أدى الدين العام إلى إزاحة رأس المال. وتحدث هذه الأعراض لأن رأسمال الشركات، الممول بالسندات والأسهم العامة،

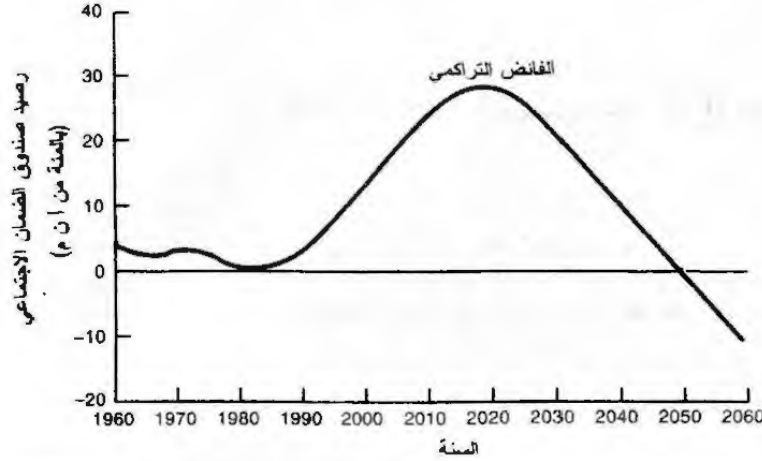
مفاهيم للمراجعة

الموازنات والسياسة المالية	- الموازنة الفعلية، والهيكلية، والدورية	- نسبة الدين إلى أ ن م
- موازنة الحكومة	اقتصاد الدين والعجز	- تأثيرات المدى الطويل على النمو الاقتصادي
- عجز الموازنة، وفائضها، وتوازنها.	- علاقة الدين بالعجز السابق	الدين الداخلي مقابل الخارجي التشوهات من
- السياسات التقديرية مقابل أدوات تحقيق الاستقرار التلقائي.	- تأثير المدى القصير: عدم إتاحة المجال مقابل تشجيع الاستثمار.	فرض الضرائب
- أدوات السياسة التقديرية.		إزاحة رأس المال.

أسئلة للمناقشة

- ١ - أذكر تعريف العجز الهيكلي والعجز الدوري. حلل لكل واحد من الأمور التالية تأثيراته على العجز الفعلي، والهيكل، والدوري:
 - أ - اقتطاع دائم من الضرائب.
 - ب - انخفاض حاد في الاستثمار الخاص.
 - ج - التشدد في السياسة النقدية.
 - د - زيادة في الصادرات.
 - هـ - زيادة في مستويات مساعدات الرفاه الاجتماعي.
- ٢ - في العام صفر، كان «أ ن م» يساوي ١٠٠٠، وكانت الضرائب ٢٠٠، ونفقات الحكومة ٢٥٠. المخرجات مساوية لمستوى المخرجات الممكن. في العام ١ زادت الحكومة (ج) إلى ٢٧٠. فإذا كانت الإيرادات مبلغةً إجمالياً لا يتأثر بالتغيرات في الدخل، وكان مضاعف الانفاق يساوي ٢، فما هو تأثير التوسع المالي على الموازنتين الهيكلية والدورية؟ وكيف يمكن أن يتغير جوابك إذا ارتفعت الإيرادات من الضريبة ٢٠ سنتاً عن كل دولار زيادة في أ ن م؟
- ٢ - مسألة متقدمة: بين الشكل ٣٢ - ٧ تقديراً حديثاً

الشكل ٣٢ - ٧. تقدير الأصول
المكدسة في صندوق ائتمان
الضمان الاجتماعي.
تبين التقديرات مدى تجاوز تراكم ضرائب
الضمان الاجتماعي زائد الفوائد على
الارصدة عن المنافع التراكمية. ماذا
سيكون التأثير على مخزون رأس المال
والناتج القومي؟ [المصدر: هنري أردن
وباري بوسورث وجاري بورتلس، «سياسة
صندوق الائتمان، الانذار القومي،
والاقتصاد» (بروكنغز، واشنطن دي. سي.
١٩٨٨)].



عن طريق خفض الانفاق او رفع الضرائب، تمثل خطراً
كبيراً. فسوف تكبح الاستهلاك، لكنها بذلك تتسبب في
تراجع الاستثمارات ومعها الناتج المحلي الاجمالي،
والعمالة، والارباح». حلل مبررات هذا البيان من ناحية مقولة
عدم اتاحة المجال، والذي تشير اليه دروس التاريخ حول
تأكيدات ايزنر؟

٨ - ضع رسماً بيانياً مماثلاً للشكل ٣٢ - ٦ مبيناً مسار
الاستهلاك وصافي الصادرات مع دين حكومي كبير ومن
دون دين.

٩ - مسألة متقدمة: يستخدم العديد من علماء الاقتصاد
النظرية الكمية في الاسعار لتفسير كيف أن عجز الموازنة
يكون تضخماً في الدول التي يقتصر دين الحكومة فيها
على النقد. افرض أن «ع» = العرض النقدي = دين
الحكومة؛ وأن «د» = عجز الحكومة = δ ثابتة، س هي
مستوى السعر، د = عجز الحكومة = δ س ك، حيث δ ثابتة،
س هي مستوى السعر، ك هي أن م الاسمي؛ وأن سرعة
التداول ثابتة عند هـ. بين أن معدل التضخم سيكون
مساوياً إلى δ هـ = د م ح (نمو المخرجات الحقيقية). ما هو
مستوى العجز الذي قد يقود إلى أسعار مستقرة؟ (تنويه:
إذا مول العجز بالنقد، فإن δ س ك.)

التقديرية قد تكون صحيحة خلال فترات الكساد
الاقتصادي. وكيف يمكن لسياسات مالية ونقدية أحسن
تصميمها أن يكون لها التأثير الاقتصادي ذاته وتنتج في
الوقت نفسه كمية أكبر من السلع والخدمات النافعة؟

٥ - هل يمكن أن يكون «لوعود» الحكومة تأثير إزاحة الى جانب
دينها؟ أي، اذا وعدت الحكومة بتقديم مخصصات ضمان
اجتماعي أكبر للعمال مستقبلاً، فهل سيشعر العمال أنهم
اصبحوا أكثر ثراء؟ وهل سيخفضوا ادخارهم نتيجة لذلك؟
وهل سيصبح مخزون رأس المال أصغر؟

بين ذلك مستعيناً بالشكل ٣٢ - ٥.

٦ - تتبع تأثير دين الحكومة، والمخزون القومي من رأس المال،
والناتج الحقيقي على برامج حكومة تقترض من الخارج
وتنفق المال على الامور التالية:

أ - رساميل للتنقيب عن النفط المخصص للتصدير (كما
فعلت المكسيك في السبعينات)

ب - لانتاج الحبوب لإطعام شعبها (كما فعل الاتحاد
السوفياتي خلال الثمانينات)

٧ - كتب البروفيسور روبرت ايزنر من الجامعة نورث ويسترن
يقول «التخفيضات الكبيرة في عجز موازنتنا، سواء تم ذلك

سياسات للتنمية والاستقرار

مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتطلب إبقاء الاقتصاد على مسار العمالة العالية ومنعه من أن يشك كثيراً عن ذلك المسار، سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً. ففي أحدهما يكمن التضخم، وفي الآخر يكمن الركود. وسياسة مالية ونقدية مرنة وواعية ستتمكن من الحفاظ على المسار الوسط.

الرئيس جون كينيدي (١٩٦٢)

الانتاجية ليست كل شيء، إلا أنها على المدى الطويل، كل شيء تقريباً

المركزية لسياسة الاقتصاديات الكلية الجيدة كما هي: خفض البطالة، ورفع الانتاجية والدخل الحقيقي، مع تضخم منخفض ومستقر، التحدي هو إيجاد حزمة من السياسات التي يمكنها تحقيق هذه الاهداف في اقتصاد التسعينات.

سنستخدم في هذا الفصل أدوات الاقتصاد الكلي التي تعلمناها للنظر في بعض قضايا السياسة المعاصرة الرئيسية. من ناحية تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، سوف ندرس المزايا الخاصة بالسياستين المالية والنقدية، ونأخذ بعين الاعتبار مسألة ما اذا كان من الواجب على الحكومة التوقف عن محاولة تهدئة الدورات الاقتصادية - وهذا هو الحوار الدائر حول «القواعد المفروضة مقابل الاجتهاد» في السياسة الاقتصادية. ثم نناقش الأمور المتعلقة التي يطرحها تباطؤ الانتاجية ونمو الأجر الحقيقي خلال العقدين الماضيين، ونبحث الاجراءات طويلة المدى التي يمكن لأمريكا اتخاذها لتحسن الانتاجية وأداء التنمية.

طرا على الاقتصاد الأمريكي تغير هائل خلال الخمسين سنة الماضية. حيث قلّت نسبة العاملين في المصانع وازدادت نسبة العاملين خلف المكاتب وفي المتاجر والمستشفيات. ويدفع الأمريكيون ضرائب أعلى بكثير في زمن السلم، وأصبحت الحكومة الكبيرة جزءاً دائماً من المنظور الاقتصادي. التكنولوجيا أحدثت ثورة في حياة الناس اليومية: أنظمة الاتصالات المتقدمة مكنت قطاعات الأعمال من التوسع في عملياتها ونشرها في مختلف أنحاء البلاد والعالم. وأجهزة الحاسوب التي تزداد تطوراً في كل يوم ازلت العديد من المهمات التكرارية التي كانت توظف العديد من الناس. السلع والاموال تتدفق بسهولة أكبر بكثير من السابق عبر الحدود الوطنية، والولايات المتحدة التي سيطرت على الاقتصاد العالمي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، تواجه الآن منافسة قوية من دول صغيرة وكبيرة.

ومع ذلك، وبعد نصف قرن من التغيير، مازالت الأهداف

معالجة الدورة الاقتصادية

أ

ارتفاع الأسعار خلال السبعينات والثمانينات.

وهذا يعني، أن من الأهمية بمكان إيجاد سياسات تحقق التوازن الصحيح ما بين التنمية والتضخم. رأينا أن مسار المخرجات والأسعار يتحدد بتقاطع كل من العرض والطلب الإجماليان. لكن السياسات الهادفة لتحقيق استقرار الدورة الاقتصادية يجب أن تعمل، وبشكل أساسي، من خلال التأثير على

أظهرت أحداث السنوات القليلة الماضية، أنه ليست هناك دولة محصنة ضد الركود الاقتصادي، مهما بلغ حُسن إدارتها، في أوائل التسعينات انزلت الولايات المتحدة والمانيا واليابان - وهي الدول صاحبة أقوى اقتصاد في العالم - إلى هبوط تدريجي توقف فيه نمو فرص العمل واختفت الأرباح. وفي حين بقي التضخم على حاله في معظم الدول، فإن قلة من الناس يمكنهم نسيان فورة

هل للسياسة المالية من أهمية. خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فقد استخدمت السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار الكثير من جاذبيته بالنسبة لصناع السياسة وعلماء الاقتصاد الكلي. في المراحل المبكرة من الثورة الكينزية، أكد علماء الاقتصاد على السياسة المالية بوصفها أقوى العلاجات وأكثرها توازن لإدارة الطلب. لكن بدأت تظهر تدريجياً عيوب السياسة المالية. ونبعت تلك العيوب من التوقيت، والسياسة، ونظرية الاقتصاد الكلي، ومن العجز ذاته.

أحد الأمور المقلقة هو أن النطاق الزمني ما بين الصدمة الدورية والتجاوب الفعال طويل ويزداد طولاً. بداية، يتطلب الأمر وقتاً قبل أن يدرك عالم الاقتصاد أنه تم الوصول إلى منعطف دوري. ثم إضافة إلى تباطؤ إدراك ما حدث، هناك تكلف في الرد، حتى يقرر الرئيس ما يجب عمله ويناقش الكونجرس الأمر ويقرر الإجراء الضروري. أخيراً، وحتى حين يتم تفسير الاتفاق والضريبة فتمتة تلك في تفعيل القرارات وتجاوب الاقتصاد معها.

وفي حين أن بطء الإدراك، والتجاوب، والفاعلية موجود بالنسبة للسياستين المالية والنقدية، فإن بطء التجاوب بالنسبة للسياسة المالية قد يكون طويلاً للغاية بحيث تصبح هذه السياسة غير ذات نفع لتحقيق الاستقرار. وقد تطاولت فترة التجاوب مع السياسة المالية خلال السنوات القليلة الماضية بعد أن ازداد تعقيد إجراءات الموازنة الكونجرسية، والتي تتأخر مدة تقارب السنة ما بين توصية الرئيس وأقرار الكونجرس لها بشكل نهائي.

صعوبة أخرى هي أن تخفيض الضرائب أسهل من رفعها. وزيادة النفقات أسهل من خفضها. خلال عقد الستينات، كان الكونجرس سعيداً باقرار الطلب الذي تقدم به كينيدي لخفض الضرائب. وبعد عامين، حين قاد توسع حرب فيتنام إلى دفع الاقتصاد لمستوى أعلى من مخرجاته الممكنة، وتصاعدت الدعوة إلى اتباع سياسات انكماشية، أصرّ الرئيس جونسون والكونجرس اتخاذ أي إجراء إلى أن ارتفع التضخم فعلاً. وبالمثل، كافح الرئيس بوش بشدة في الكونجرس لرفع الضرائب بقدر صغير نسبياً كجزء من خطته لخفض العجز في موازنة ١٩٩٠. وقد أضررت تلك الخطوة الصغيرة بوضعه داخل الحزب الجمهوري وساهمت في هزيمته في انتخابات ١٩٩٢.

علاوة على ذلك، حتى حين توضع السياسة المالية للعمل بسرعة، فقد لا تعمل بذلك القدر من الفاعلية التي كان علماء الاقتصاد الكلي يعتقدونها. مثال ذلك، كان الكثيرون من علماء الاقتصاد يدافعون عن الاقتطاع المؤقت في ضريبة الدخل خلال فترات الركود، وأن تزداد الضرائب بشكل مؤقت حين تزداد سخونة الاقتصاد ويلوح التضخم في الأفق. لكن الدراسات

الطلب الاجمالي، بكلمة أخرى، الطريقة الأساسية التي يمكن للحكومة أن تواجه بواسطتها الركود أو أن تبطيء التضخم، هي استخدام أدواتها المالية والنقدية لإبطاء، أو تسريع، نمو الطلب الاجمالي. مثال ذلك، يمكن للحكومة اتخاذ خطوات معينة لتحريك الطلب الاجمالي. النمو الأسرع في الطلب الاجمالي سوف يقود إلى مستويات أعلى من المخرجات الحقيقية؛ وسوف يزيد الضغط على الأجور والأسعار ويميل إلى زيادة معدل التضخم.

لكن هذه الملاحظات تبقي الباب مفتوحاً لسؤالين في غاية الأهمية: ما هو أفضل تقسيم للعمل ما بين السياستين المالية والنقدية، لتحقيق استقرار الاقتصاد؟

ويعد أن نجيب على هذا السؤال، نسأل، هل من الممكن أن يتسبب صناع السياسات المالية والنقدية في أضرار أكثر مما يقدمون من منافع في محاولاتهم النشطة لتحقيق استقرار الاقتصاد؟

تفاعل السياسات المالية والنقدية

تعتمد التركيبة المثالية من السياسات المالية والنقدية على عاملين اثنين: الحاجة إلى إدارة الطلب وخليط السياستين المالية والنقدية المطلوب.

إدارة الطلب

أهم اعتبار بالنسبة لصانع السياسة الاقتصادية - سواء كان رئيس الدولة أو رئيس الاحتياطي الفدرالي - هو حالة الاقتصاد ككل وضرورة التكيف مع الطلب الاجمالي. وحين يكون الاقتصاد راكداً، يمكن استخدام السياستين المالية والنقدية لتحريك الاقتصاد، وتنشيط استعداده لعافيته. وحين يتهدد التضخم، يمكن للسياسات المالية والنقدية المساعدة على إبطاء الاقتصاد، وإخماد النيران التضخمية. وهذه أمثلة على إدارة الطلب، تشير إلى استخدام السياسات المالية والنقدية لوضع الطلب الاجمالي عند المستوى المرغوب فيه.

إفرض، مثلاً، أن الاقتصاد يدخل في ركود اقتصادي حاد. الطلب الاجمالي يقل مقارنة بالمخرجات الممكنة. فما الذي تستطيع الحكومة فعله لإحياء الاقتصاد المتعثر؟ تستطيع أن تسوس الطلب بزيادة نمو العرض النقدي، أو بزيادة عجز الموازنة الهيكلية، أو كلاهما. وبعد أن يستجيب الاقتصاد للمحفزات المالية والنقدية، فإن نمو المخرجات والنقود قد يزيد وتنخفض البطالة (ما هي الخطوات التي يمكن للحكومة اتخاذها خلال الفترات التضخمية؟).

دعونا نراجع نواحي القوة والضعف للسياستين المالية والنقدية.

أظهرت أن المستهلكين يدركون أن التغيير في الضريبة مؤقت ولا يغيرون، بالتالي، أنماط انفاقهم كثيراً، حيث أن للتغيرات المؤقتة في الضريبة تأثير ضئيل على دخلهم الدائم أو دخلهم مدى الحياة. إضافة إلى ذلك، فإن «تأثير بارو» الذي ينص على أن ليس لانتعاش الضرائب تأثير على المستهلكين بعيدي النظر، قد عزز النقد الاقتصادي للسياسة المالية.

إلا أن العائق الأكبر أمام السياسة المالية اليوم هو ببساطة الحجم الهائل لعجز الحكومة الفدرالية. فمع وجود مثل هذا العجز الهيكلي الكبير فإن واضعي القوانين يتجنبون زيادة الانفاق واقتطاع الضرائب حتى حين تكون البطالة عالية. والميل الطبيعي لتجنب زيادة العجز تعززة قيود الموازنة الكونجرسية، التي سبق وناقشناها.

لم تعد السياسة المالية أداة رئيسية لسياسة تحقيق الاستقرار في الولايات المتحدة. وفي المستقبل المنظور ستنفذ سياسة تحقيق الاستقرار من خلال السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي.

فاعلية السياسة النقدية. مقارنة بالسياسة المالية، فإن السياسة النقدية تعمل بطريقة غير مباشرة أكثر على الاقتصاد. وحيث إن السياسة المالية التوسعية تضع نقوداً أكثر في أيدي المستهلكين وقطاعات الأعمال، فإن السياسة النقدية تؤثر في الانفاق عن طريق تغيير أسعار الفائدة، وشروط الائتمان، وأسعار الصرف، وأثمان الأصول. وطيلة فترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، كان الكينزيون متشككين في فاعلية السياسة النقدية، بقدر ما كانوا متحمسين لأداة السياسة المالية التي اكتشفت حديثاً. لكن الاحتياطي الفدرالي تبني، خلال العقدين الماضيين دوراً نشطاً أكثر وأظهر أنه قادر تماماً على إبطاء الاقتصاد وتسريعه.

الاحتياطي الفدرالي هو في وضع أفضل لإدارة سياسات تحقق استقرار الاقتصاد من واضعي السياسات المالية. حيث يستطيع موظفوه من علماء الاقتصاد المحترفين أن يميزوا الحركات الدورية للاقتصاد أفضل من أي شخص آخر، وفي وسعه التحرك بسرعة حين تنشأ حاجة لذلك. مثال ذلك، يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤ أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أن الاقتصاد أخذ في النمو بسرعة مفاجئة منذ نهاية العام ١٩٩٣؛ وخلال اسبوع واحد تحرك الفدرالي لإبطاء التوسع برفع أسعار الفائدة. لأول مرة منذ خمس سنوات. ويقدم لنا هذا الحدث مقارنة واضحة عن تأخير زاد عن سنة للتشدد في السياسة المالية خلال حرب فيتنام. ومن العوامل الأساسية في سياسة الاحتياطي الفدرالي استقلاليته، وإثباته أن في وسعه الصمود أمام ما قد

يواجهه نتيجة اتخاذه لقرارات لا تحظى بشعبية من الناحية السياسية، في حين تكون ضرورية لإبطاء التضخم. والأهم من كل ذلك، كما سبق وأشرنا، أنه من وجهة نظر إدارة الطلب، يمكن للسياسة النقدية، أن تفعل، أو تبطل، كل ما تستطيع السياسة المالية أنجازه.

من أجل استقرار الاقتصاد، يتوجب على البنك المركزي أيضاً تطبيق الكمية الصحيحة من الحوافز أو القيود النقدية. وهذا يعني استخدام التقنيات الإحصائية لتقدير التأثيرات الكمية للسياسة النقدية على الاقتصاد. وقد بينا في الجدول ٣٣ - ١ نتائج دراسة حديثة لعدد من نماذج الاقتصاد الكلي. وتعطي هذه الدراسة تقديراً لتأثير زيادة مقدارها ٤ بالمئة في العرض النقدي عن خط قاعدي يقدر الاحتمالات المستقبلية على الاقتصاد الأمريكي، مع بقاء العرض النقدي أعلى بنسبة ٤ بالمئة عن خط القاعدة الذي يقدر الاحتمالات المستقبلية لفترة غير محددة مستقبلاً.

تبين النتائج تجاوباً أولياً كبيراً للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على زيادة موارد المال وبالعكس ذلك، الزيادة في مستوى الأسعار تتصاعد ببطء مع مرور الزمن، بحيث أن أقل من خمس الزيادة في « P » ن م «الاسمي كان سببها ارتفاع الأسعار في السنة ١. عند نهاية السنة الخامسة، وفقاً لنماذج المحاكاة، فإن معظم الزيادة في « P » ن م «الاسمي تظهر في الأسعار بدلاً من المخرجات الحقيقية. وتؤكد هذه النماذج التنبؤ الكينزي عن رد الفعل الخامل للأجور والأسعار على التغييرات في العرض النقدي.

فكيف يمكن للسلطات النقدية الاستفادة من هذه النتائج الإحصائية؟ افترض، مثلاً، أن الاحتياطي الفدرالي توقع نمو « P » ن م الحقيقي بنسبة ٥ بالمئة في السنة القادمة؛ أضف إلى ذلك، يعتقد القدرالي أن معدل نمو مقداره ٤ بالمئة هو أقصى ما يستطيع الاقتصاد تحقيقه دون المجازفة بحدوث تضخم غير مقبول. فما هو التغيير في العرض النقدي الضروري لإبطاء معدل النمو في « P » ن م الحقيقي بمقدار نقطة مئوية واحدة؟ الجواب هو أنه يجب إبطاء العرض النقدي بقدر أعلى قليلاً من ٤ بالمئة لتوليد تراجع مقدره نقطة مئوية واحدة في « P » ن م الحقيقي.

تعتمد فائدة مثل هذه الحسابات، بالطبع، على ما إذا كانت الارتباطات الإحصائية التي كانت تصح في الماضي ما زالت صحيحة في المستقبل. ويشدد علماء الاقتصاد النقديين على أن تأثيرات السياسة النقدية ليست أكيدة، حتى إنها قد تتغير بمرور الوقت مع تطور الاقتصاد. مثال ذلك، مع ازدياد تعرض الاقتصاد للتجارة الخارجية، تزداد أهمية تأثير السياسة النقدية على صافي الصادرات، وفي الوقت نفسه تخف أهمية تأثيرها على الإسكان والقطاعات المحلية الأخرى بسبب تخفيف القيود التمويلية.

النقد، والمخرجات، والأسعار

تجاوب متغيرات تعرضت لتأثير تغيير بنسبة ٤ بالمئة
في العرض النقدي
(% تغيير عن مسار الخط القاعدي في المتغيرات المتأثرة)

المتغير المتأثر	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣	السنة ٤	السنة ٥
أ ن م الحقيقي	٠.٩	١.١	١.٢	١.١	٠.٨
أسعار المستهلك	٠.٢	٠.٧	١.١	١.٥	١.٨
أ ن م الاسمي	١.١	١.٨	٢.٣	٢.٥	٢.٧

الجدول ٣٣ - ١. تقدير تأثير السياسة النقدية على المخرجات والأسعار.

درس أحد الاستطلاعات تأثير التغيير في السياسة النقدية على ثمانية نماذج من الاقتصاد القياسي. وفي كل حالة، كان سير الخط القاعدي للنموذج « يُعرض لصدمة » بإضافة ٤ بالمئة للعرض النقدي في السنة ١، مع إبقاء العرض النقدي أعلى بمقدار ٤ بالمئة فوق الخط القاعدي في جميع السنوات اللاحقة. تبين التقديرات في الجدول متوسط التجاوب المحسوب للنماذج.

لاحظ التجاوب الأولي القوي للنتائج الحقيقي مع تبدل السياسة النقدية، وحصول أقصى تجاوب في السنة ٢. التأثير على مستوى الأسعار يتراكم تدريجياً بسبب السلوك الخامل لرد فعل الأسعار والأجور. لاحظ أن التأثير على أ ن م الاسمي هو أقل من أن يتناسب مع نمو النقد حتى بعد ٥ سنوات.

[المصدر: رالف بريانت، وبيترهوبر، وجيرالد هولثام، «التوافق والتعارض في نماذج المحاكاة»، من طبعة رالف بريانت وآخرين، «الاقتصاديات الكبرى التجريبية للاقتصاد المترابط» (بروكنغز، واشنطن دي. سي، ١٩٨٨).]

نفقات الدفاع بدرجة كبيرة بحيث أن ذلك سيأتي على حساب الاستثمارات المحلية وصافي الصادرات. فما الذي يجب عمله؟ يمكن للدولة أن تزيد نفقات الدفاع، بجباية الضرائب فقط أو حتى بخفض الضرائب والتشدد النقدي، وترفع بالتالي أسعار الفائدة بما يكفي لتقليص الاستثمار وصافي الصادرات لاتاحة المجال لمشتريات الحكومة الإضافية. وتقود هذه السياسة أيضاً إلى زيادة في عجز الموازنة الهيكلية وإلى أسعار فائدة أعلى. وقد اتبعت الولايات المتحدة هذا المسار في أوائل الثمانينات، إبان إدارة ريغان.

المثال الثاني. إفرض أن البلد انتابه القلق بسبب انخفاض معدل الادخار القومي ويرغب في زيادة الاستثمارات بهدف زيادة التكوين الرأسمالي، ورفع معدل نمو المخرجات الحقيقية. إضافة إلى ذلك، يجب ألا تغير هذه الخطوة مستوى أ ن م الكلي؛ بل أن تأتي الاستثمارات الأعلى على حساب الاستهلاك الخاص. بمتابعة هذا النهج، يمكن للبلد أن يزيد الضرائب على الاستهلاك ويقلص الدفعات التحويلية بهدف خفض الدخل المتاح للانفاق، وبالتالي، خفض الاستهلاك؛ وإبطاء نمو المشتريات الحكومية،

من ناحية سياسة تحقيق الاستقرار، فإن السياسة النقدية اليوم هي الوسيلة الوحيدة. ولا يشك أحد في فاعلية السياسة النقدية في تحديد الطلب الإجمالي، لكن للتأثيرات تباطؤ طويل ومتباين.

الخليط المالي - النقدي

العامل الذي يؤثر على السياسيتين المالية والنقدية هو الخليط المالي - النقدي (fiscal - monetary mix) المرغوب فيه، والذي يشير إلى القوة النسبية للسياسات النقدية والمالية وتأثيرها على مختلف مكونات المخرجات. الفكرة الأساسية هي أن السياستين النقدية والمالية هما بديل في إدارة الطلب. لكن في حين يمكن استخدام مكونات مختلفة لتحقيق استقرار الاقتصاد، فإن لهذه التركيبات تأثيرات مختلفة على «تركيب» المخرجات. وبتغيير خليط الضرائب والانفاق الحكومي، والسياسة المالية، يمكن للحكومة أن تغير نسبة أ ن م المكرسة للاستثمار في قطاعات الأعمال، وفي الاستهلاك، وصافي الصادرات، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات، ويمكن رؤية ذلك بسهولة من الأمثلة التالية:

● المثال الأول. لنفرض أن الرئيس قرر أن من الضروري زيادة

التغيير في
المخرجات (بلايين
الدولارات، أسعار
١٩٨٩)

القطاع

١٣٢	قطاعات الاستثمار
	الاستثمار الخاص المحلي
٤٨	الاجمالي
١٨	الاسكان
٢٠	استثمارات الأعمال الثابتة
٨٣	صافي الصادرات
- ١٠٦	قطاعات الاستهلاك
	مشتريات الحكومة من السلع
- ٦٨	والخدمات
- ٣٨	نفقات الاستهلاك الشخصي
	مذكرات:
٣٦	التغيير في أ ن م الحقيقي
- ١٠٠	التغيير في العجز الفدرالي

الجدول ٣٣ - ٢. تغيير خليط السياستين المالية والنقدية
ما هو تأثير التغيير في خليط السياستين المالية والنقدية في
الولايات المتحدة ؟

تفترض هذه المحاكاة أن عجز الموازنة الفدرالية خُفض بمقدار ١٠٠
بليون دولار عن طريق فرض ضرائب شخصية أعلى وخفض النفقات
غير الدفاعية الحكومية، مع استخدام الاحتياطي الفدرالي للسياسة
المالية للحفاظ على معدل البطالة دون تغيير. تأخذ هذه المحاكاة معدل
التغيير عن مسار الخط القاعدي خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٩.
(المصدر: محاكاة استخدمت نموذج د. ر. أي. للاقتصاد الأمريكي)

السياستين المالية والنقدية قد يغير بالفعل تركيبة أ ن م الحقيقي.
وفي حين أن العجز ينخفض بمقدار ١٠٠ بليون دولار، ترتفع
استثمارات قطاعات الأعمال بمقدار ٣٠ بليوناً. الاستثمار في
الاسكان أيضاً يرتفع مع انخفاض أسعار الفائدة. في الوقت
نفسه يتراجع الاستهلاك الشخصي، مما يحرر بعض الموارد
يمكن تخصيصها للاستثمار. هذه المحاكاة تميل إلى دعم وجهة
النظر القائلة أن خفض عجز الموازنة قد يكون له تأثير مفيد على
الاستثمار.

الا أن المحاكاة تبين أيضاً نتيجة مفاجئة ثانية: صافي
الصادرات سترتفع أكثر بكثير من الاسكان أو الاستثمارات
الثابتة لقطاعات الأعمال. وسبب ذلك أنه حين تنخفض أسعار
القائدة، يحدث انخفاض كبير في قيمة الدولار، مما يساعد على

والشروع في سياسة نقدية توسعية لخفض سعر الفائدة
وزيادة الاستثمار، وخفض سعر الصرف الاجنبي، وتوسيع
صافي الصادرات. وهذا المسار قد يعمل على تشجيع
الاستثمار الخاص بزيادة المدخرات العامة. وكانت هذه هي
فلسفة الرئيس كلينتون الاقتصادية ودمجت في قانون
الموازنة للعام ١٩٩٣.



تحذير: صناع السياسة هم بشر أيضاً. غالباً
ما يكون صعباً تبين أهداف التنمية المبالغ فيها في
كلمات وممارسات السياسيين الذين يصيغون
السياسات المالية فعلاً. فغالباً ما يدور النقاش المتعلق بالموازنة
حول اتهامات بأن هذا الفريق يرفع شعار «افرض ضرائب
وانفق» في حين يدعم الفريق الآخر «شدّ الأحزمة الاقتصادية».
مناقشات التحزين أوجدت وضعاً سياسياً خائفاً يتعرض فيه من
يدعم زيادة الضرائب أو إجراء تخفيضات على برامج
الاستحقاقات للطبقة المتوسطة للعزلة السياسية، حتى لو كان لتلك
الخطوات المالية أهدافاً نبيلة. ما ورثناه من اقتصاديات جانب
العرض وسياسات الجمود هو أن الولايات المتحدة وصلت إلى
حالة من انخفاض الانبعاث والاستثمار المحليان ترافق مع عجز
ودين كبير. وكانت تلك هي النتائج الحتمية لخليط النقدي -
المالي الذي اعتمد خلال السنوات القليلة الماضية.

**تأثير تغيير خليط السياستين النقدية
والمالية.** دعونا ننظر عن قرب إلى تأثير أحد التغييرات الممكنة
في خليط السياستين النقدية والمالية: تخفيض بمقدار ١٠٠ بليون
دولار في عجز الموازنة الفدرالية، مقروناً بزيادة في النمو النقدي
يوازن تماماً الزيادة المحتملة في البطالة. بكلمات أخرى، هذه
التركيبة تغير طريقة خلط السياستين في حين أنها لا تغير الطلب
الاجمالي. وهذه مماثلة لخطة كلينتون لخفض العجز التي أقرت
عام ١٩٩٣، وأقرتت بفرضية أن الاحتياطي الفدرالي سيحرك
الاقتصاد بما يكفي للتعويض عن التباطؤ الذي ستحدثه
الضرائب الأعلى وانخفاض نفقات الحكومة.

يمكننا تقييم التأثير باستخدام نموذج اقتصادي كمي، مثل
نموذج «د. ر. أي» (DRI) طويل المدى المستخدم في الولايات
المتحدة^(١). ويبين الجدول ٣٣ - ٢ نتائج هذه التجربة، التي تبرز
سنتين مهمتين: أولاً، تشير المحاكاة إلى أن تغييراً في خلط

(١) صمم هذا النموذج عالم الاقتصاد الكلي البارز أوتو إيكشتاين من هارفرد،
ويشتمل على هيكل كينزي قياسي لتحديد الطلب الاجمالي، السياسات
النقدية والمالية كالتماها فاعلتان. وللمعرض الاجمالي مخرجات ممكنة تنمو
ذاتياً (يحددها رأس المال، واليد العاملة، والبحث والتطوير، والطاقة) وتكيف
الاجور والأسعار ببطء.

النقدية أن يتبع الفدرالي سياسة تهدف الى زيادة العرض النقدي وفق معدل ثابت. والميزة التي يقدمها ذلك أنه يقضي على عدم اليقين في الأسواق المالية، ويمرر مصداقية البنك المركزي بوصفه مؤسسة تحارب التضخم.

على المستوى الأعم، يمكن اختصار النقاش حول «القواعد مقابل الاجتهاد والتقدير» وحصره في مسألة ما إذا كانت مزايا المرونة في صنع القرار ترجع عدم اليقين والمساوى، المحتملة للقرارات التي لا يكبحها شيء. فالناس الذين يعتقدون بأن الاقتصاد هو بحكم تكوينه معقد وغير ثابت وأن الحكومات، بشكل عام، تتخذ قرارات حكيمه، يريحهم إعطاء صنّاع السياسة مجالاً واسعاً للاختيار، للرد وتحقيق استقرار الاقتصاد. أما الذين يعتقدون بأن الحكومة هي القوة الرئيسية التي تسبب عدم استقرار الاقتصاد، وأن صنّاع السياسة عرضة لإساءة الحكم على الأمور أو الفساد، فيحبذون تقييد أيدي السلطات المالية والنقدية.

قيود الموازنة على المشرعين ؟

مع تزايد نمو العجز خلال الثمانينات، جادل الكثيرون، والمحافظون بشكل خاص، بأن الكونجرس يفتقر الى ضبط النفس لكبح الانفاق الزائد وتنامي دين الحكومة، ورداً على ذلك، أقر الكونجرس «قانون غرام - رودمان» في العام ١٩٨٥، الذي فرض خفض العجز بمقدار معين سنوياً على أن يتوازن في العام ١٩٩١. فإن لم يتمكن الكونجرس من تلبية الهدف الكمي لقانون غرام - رودمان، تقوم الهيئة باقطاع النفقات تلقائياً.

لكن النتائج كانت أقل بكثير من المتوقع. مشروع قانون غرام - رودمان دخل حيز التنفيذ في أواخر عام ١٩٨٥، لكن الهدف الطموح لخفض عجز الموازنة لم يتحقق. فجرى تعديل مشروع القانون في العام ١٩٨٧، ثم في العام ١٩٩٠، واستعيض عن الأهداف بحزمة من القيود على الانفاق حين تبين أن السيطرة على العجز غير ناجحة ولا فاعلة. هذه القيود ادمجت في قانون موازنة العام ١٩٩٣، وفرضت قيوداً صارمة على تنمية البرامج الاختيارية (التي تتضمن الدفاع والبرامج التي لا تتعلق باستحقاقات مثل التعليم، والعلوم، والحكومة). وينص قانون الموازنة للعام ١٩٩٣ على خفض البرامج الاختيارية بمقدار الربع في التقديرات الحقيقية خلال الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٨.

التغيير المهم الآخر الذي أدخل في تعديلات العام ١٩٩٠ وضم الى قانون ١٩٩٣ هو بند «دفع النفقات عند تكبدها». وينص هذا البند على أن يجد الكونجرس الإيرادات اللازمة لدفع نفقات أي برنامج جديد. وبخلاف ذلك، يخفض الانفاق تلقائياً لموازنة العجز الزائد.

زيادة الصادرات من الولايات المتحدة ولا يشجع على الاستيراد، وفي حين أن هذه النتيجة حساسة لردات فعل الأسواق المالية، وأسعار صرف العملة على خطة خفض العجز، فإنها توحي بأن بعض التحليلات الدارجة عن تأثير مثل هذه الخطة قد تكون مضللة. ويجادل العديد من المحللين بأنه قد يكون لخطة خفض العجز تأثير كبير على استثمارات الأعمال المحلية وعلى الانتاجية. لكن، طالما أن العجز المنخفض في المساعدة يساعد بشكل رئيسي في صافي الصادرات والاسكان، فالأغلب أن لا تحقق الدولة سوى زيادة طفيفة في الانتاجية.

مضمون ذلك، هو أن خفض العجز، حتى وإن اقترن بأسعار فائدة متدنية، لن يقود إلا لتحسن متواضع في الأداء الاقتصادي خلال السنوات القليلة التي ستلت. ووفقاً لنموذج «د. ر. أي»، فإن خفض العجز بمقدار ١٠٠ بليون دولار سيرفع معدل نمو المخرجات الممكنة بمقدار ٢.٣ الى ٢.٦ بالمئة سنوياً. لفترة تمتد حتى ١٠ سنوات. ضالة المردود الفوري لخفض العجز في الموازنة، ربما كانت أحد أسباب صعوبة حشد الإرادة السياسية المؤيدة لاجرائه.

القواعد مقابل التقدير

رأينا أن في وسع السياسات المالية والنقدية، من حيث المبدأ، أن تحقق الاستقرار للاقتصاد. ويعتقد العديد من علماء الاقتصاد، خاصة الملتزمين منهم بالتقاليد الكينزية، بأنه يتوجب على الدول اتخاذ خطوات عملية لتشذيب الارتفاعات، ورمم الانخفاضات في الدورة الاقتصادية. ويشكك علماء اقتصاد آخرون في قدرتنا على التنبؤ بالدورات واتخاذ الخطوة المناسبة في الوقت المناسب معتمدين على مبررات مناسبة؛ المجموعة الثانية من العلماء خلصت الى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن الثقة في قدرة الحكومة على وضع سياسة اقتصادية جيدة.

مثلاً، المحافظون الماليون قلقون من حقيقة أن من الأسهل على الكونجرس زيادة الانفاق وخفض الضرائب من فعل عكس ذلك. وهذا يعني أن من الأسهل زيادة عجز الموازنة خلال فترات الركود الاقتصادي، وأن من الصعوبة بمكان عكس الأمر وتقليص العجز خلال فترات الازدهار، كما قد تتطلب سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية. لهذا السبب قام المحافظون بعدة محاولات للحد من قدرة الكونجرس على تخصيص تمويلات جديدة أو زيادة العجز.

في الوقت نفسه، المحافظون النقديون قد يرغبون في كف يد البنك المركزي من خلال وضع قاعدة اهداف محددة للنمو النقدي. مثال ذلك، بدلاً من جعل الاحتياطي الفدرالي يرفع أو يخفض العرض النقدي رداً على الأوضاع الاقتصادية، يقترح

التغيرية (نسبة التغير سنوياً) خلال السنوات:

المتغير الاقتصادي ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ١٩٨٠ - ١٩٩٣

٠.٩٨	١.٠٨	٠.٨٩	أ ن م الحقيقي
١.٥٥	١.٠٠	٠.٨٨	سرعة ع ١
١.٢٠	١.٢٠	٠.٩٥	سرعة ع ٢

الجدول ٣٣ - ٣. ازدياد عدم استقرار سرعة التداول النقدي في السنوات الأخيرة

يعتمد ما يطرحه النقديون على مدى استقرار سرعة التداول النقدي. لاحظ أن «أ ن م الاسمي» $\equiv$ س ك $\equiv$ هـ ع ينمو باطراد إذا كانت ع تنمو وفق معدل نمو ثابت وكانت هـ ثابتة. وبين الجدول معدل التغير المثري في المتغير الاقتصادي بين كل عمود والذي يليه. في السنوات الأخيرة، أصبحت سرعة التداول أقل استقراراً بالفعل من المخرجات الاسمية. (المصدر: هيئة الاحتياطي الفدرالي ووزارة التجارة الأمريكية.)

سياسية، فإن القواعد الثابتة قد تغل يديه. إضافة إلى ذلك، يشير علماء الاقتصاد الكلي المعاصرون إلى أهمية الالتزام بالعمل مقدماً. فإذا تمكن البنك المركزي من الالتزام باتباع قاعدة غير تضخمية، فإن توقعات الناس ستتكيف مع هذه القاعدة وتنتفي بذلك التوقعات التضخمية.

حتى عهد قريب، كان المدافعون عن القواعد النقدية الثابتة (خاصة المدافعين عن المذهب النقدي) يوصون بوضع معدل نمو إسمي ثابت، لنقل مثلاً، ٤ بالمائة سنوياً في العرض النقدي. ومع سرعة ثابتة لتداول النقد ونمو في المخرجات بنسبة ٣ بالمائة سنوياً، فقد يؤدي ذلك إلى تضخم سنوي ثابت مقداره ١ بالمائة. لكن، وكما تبين الإحصاءات في الجدول ٣٣ - ٣، فإن السرعة لم تكن قط مستقرة. الواقع أن السرعة أصبحت أكثر تقلباً من المخرجات الاسمية، خلال العقد الماضي، لذلك، سيجد أتباع المنهج النقدي صعوبة في الادعاء بأن قاعدة نقدية ثابتة يمكنها فعلاً تحقيق استقرار في معدل المخرجات خلال هذه الفترة.

استهداف المخرجات الاسمية. في مواجهة تزايد عدم استقرار سرعة التداول النقدي، نادى عدد من علماء الاقتصاد البارزين بضرورة استهداف «أ ن م الاسمي» بدلاً من العرض النقدي. وحجتهم الأساسية في ذلك هي أن الاحتياطي الفدرالي مكلف بضممان استقرار الأسعار. وحيث أن المخرجات الممكنة الحقيقية تنمو بسلاسة نسبية، فإن استهداف المخرجات الاسمية سيضمن، على المدى الطويل، معدل تضخم يساوي النمو في المخرجات الاسمية ناقصاً النمو في المخرجات الحقيقية الممكنة. ولهذا الهدف ميزة مزدوجة من حيث أنه يسمح للبنك المركزي بأن يركز على المتغيرات الاقتصادية ويسمح في الوقت نفسه لقواعد البنك المطبقة بأن تتكيف مع الهيكل الاقتصادي المتطور.

فرض «بند دفع النفقات عند تكبدها، قيوداً على الكونجرس بالنسبة إلى الموازنة، حيث أنه فرض أيضاً مصدر تكاليف البرامج الجديدة صراحة إما عن طريق فرض ضرائب أعلى أو خفض النفقات في مجالات أخرى.

فماذا كان تأثير قيود الموازنة هذه على الكونجرس؟ رأينا تراجعاً في عجز الموازنة الفدرالية الهيكلية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. لكن أية قاعدة يشرعها الكونجرس يمكنه تعديلها، لذلك فإن مستقبل هذا النظام الذي يفرضه الكونجرس على نفسه يبدو غير أكيد. لهذا السبب، شن المحافظون حملة خلال العقد الماضي لاجراء تعديل دستوري يفرض وضع موازنة متوازنة. فإذا ما مرر الكونجرس هذا التعديل وأقره عدد كاف من الولايات، فسوف يصبح من الصعب استخدام السياسة المالية لمحاربة الركود الاقتصادي^(٢). وقد فشلت ثلاث محاولات لإدخال قيود دستورية على الاتفاق من عجز منذ العام ١٩٨٠.

قواعد نقدية للفدرالي؟

في بحثنا للمنهج النقدي، طرحنا قضية وضع قواعد لسياسة ثابتة. الحجة التقليدية للقواعد الثابتة هي أن الاقتصاد الخاص مستقر نسبياً وتدخل النشاط السياسي يميل إلى إفساد هذا الاستقرار. علاوة على ذلك، وطالما أن البنك المركزي يغيره التوسع في الاقتصاد قبل الانتخابات لخلق دورة اقتصادية

(٢) لعظم نماذج التعديلات المتعلقة بالموازنة المتوازنة «منافذ للهرب»، تسمح للحكومة بأن تنفق من عجز إذا ساءت الأوضاع الاقتصادية بما يكفي للجوء إلى ذلك أو إذا صوتت أغلبية مطلقة لصالحه. ومع ذلك فإن القيود من الشدة بحيث أن البلاد يجب أن تكون على حافة الركود قبل أن يكون في الامكان استخدام السياسة المالية.

مثالي يصلح لكل الاوقات والازمان. الواقع، أن هذه المعضلة تعكس الصعوبة التي تواجهها المجتمعات الديمقراطية في المفاضلة ما بين السياسات قصيرة المدى الهادفة الى اجتذاب التأييد السياسي والسياسات طويلة المدى المصممة لتحسين الرفاه العام. المطلوب ليس الالتزام الكامل بالقواعد، بل التطلع بعيد النظر للخير العام. مما يدعو للسخرية، أن أحد أبرز صنّاع السياسة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب وهو بول فولكر رئيس مجلس ادارة الاحتياطي الفدرالي، امتازت فترة توليه لمنصبه (١٩٧٩ - ١٩٨٧) بتغيرات حادة في السياسة الاقتصادية الاختيارية هدفها خفض التضخم وحماية النظام المالي للدولة. ويشهد نجاحه في كلا المجالين على قوة السياسات التقديرية الحكيمة المنزهة عن الغرض .

يشكك نقاد القواعد الجامدة في مسألة ما اذا كان في وسعها فعلاً تحسين الاداء الاقتصادي. ويشيرون الى تجربة الاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٢ التي قام بها النقديون، وهي أقرب نقطة وصلت اليها الولايات المتحدة من نظام القواعد الثابتة. حيث أطلقت تلك الحقبة أعمق ركود اقتصادي واجهته الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم. وبعد العام ١٩٨٣، تم التخلي عن الاجراءات الجامدة المطبقة. وتركزت الشكوك على حقيقة أن الاقتصاد أكثر تعقيداً من أن يحكم بقواعد ثابتة، وضربوا مثلاً على ذلك، ما اذا كان في وسع المطالبة بوضع حدّ للسرعة لجميع السيارات، أو تركيب طيار الي للطائرات يحدد سرعتها في مختلف الاجواء وفي الحالات الطارئة.

الجدل الدائر حول القواعد الثابتة مقابل التقدير والاجتهاد هو أحد أقدم قضايا الاقتصاد السياسي. وليس هناك من منهج

زيادة النمو على المدى الطويل

ب

العاملة بدأت في التباطؤ منذ بداية السبعينات. ونظرة متمنعة الى البيانات تبين أن الانتاجية قد انخفضت فعلاً في جميع قطاعات الاقتصاد. ومن بين القطاعات التي شهدت أكبر تراجع في الانتاجية قطاعات التعدين، والانشاءات، والخدمات. وأصابت أنماطاً مشابهة من التباطؤ في نمو الانتاجية قطاعات الاعمال عامة في معظم الدول الصناعية بعد العام ١٩٧٣.

يبين الجدول ٣٣ - ٤ تأثير تراجع الانتاجية على الأجور الحقيقية. الذين دخلوا القوى العاملة بعد الحرب العالمية الثانية خبروا نمواً صحياً في الأجور الحقيقية، في حين خبر العامل

أهمية الانتاجية والنمو الاقتصادي على ثروة الأمم على المدى الطويل وعاماً جيداً بول كروجمان من جامعة ستانفورد:

الانتاجية ليست كل شيء، لكنها على المدى البعيد كل شيء تقريباً. فقدرة البلد على تحسين مستويات معيشتها بمرور الزمن تعتمد بشكل كامل تقريباً على قدرتها على رفع المخرجات التي ينتجها كل عامل (٣).

يعكس هذا البيان ما توصلنا اليه في الفصل ٢٨، من أن خطوة الأجور الحقيقية ودخل الفرد تسير قريبة من انتاجية اليد العاملة. انظر الشكل ٥٨ - ٥ لمعرفة تاريخ تلك التغيرات خلال القرن الحالي.

تباطؤ الانتاجية

بالنظر لأهمية الانتاجية بالنسبة لمستويات المعيشة، فإن الكثيرين من علماء الاقتصاد ينظرون بقلق الى الهبوط الحاد في نمو الانتاجية في الولايات المتحدة التي حدثت عام ١٩٧٣. ويطلق على انكسار هذا التوجه اسم **تباطؤ الانتاجية** (Productivity slowdown)، ويمكن رؤيته في الشكل ٣١ - ١. يرسم هذا الشكل توجه التنمية سواء بالنسبة لقطاع الاعمال ككل او لانتاجية اليد العاملة (labor productivity) (ك/ع)، التي تقيس مجموع المخرجات المنتجة في حقل ما مقسمة على عدد الساعات - الافراد التي استُغلت في ذلك القطاع. من الواضح أن انتاجية الأيدي

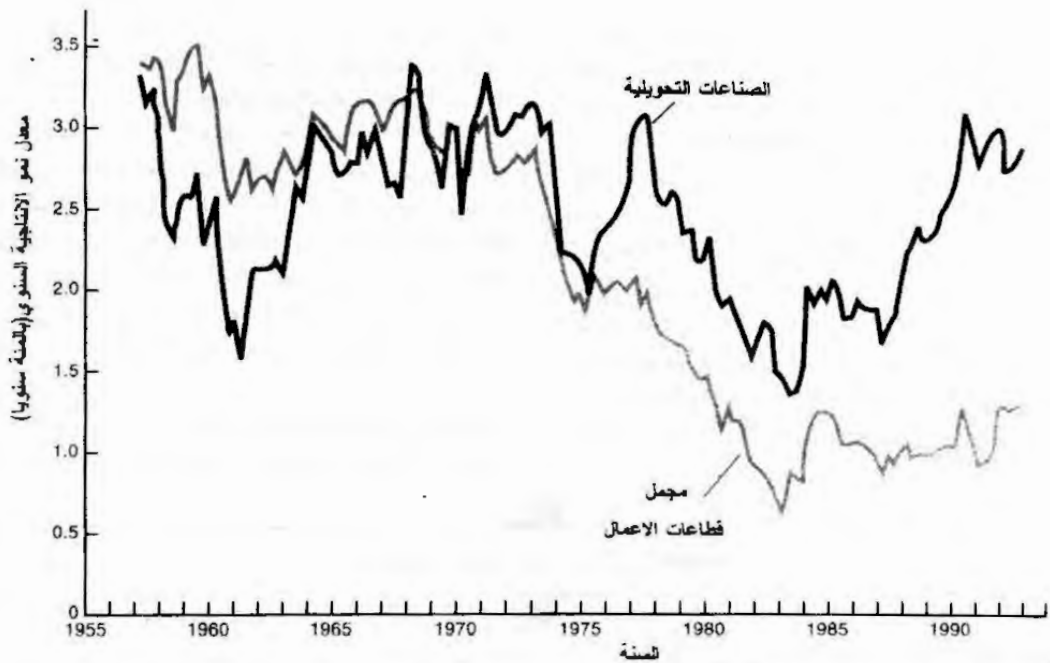
الانتاجية والأجور الحقيقية

متوسط نسبة النمو السنوي في:		
الفترة	الانتاجية	الأجور الحقيقية
١٩٤٨ - ١٩٧٣	٣ -	٣.١
١٩٧٣ - ١٩٩٣	١ -	٠.٧

الجدول ٣٣ - ٤. الأجور الحقيقية مرآة لنمو الانتاجية

على المدى الطويل، تميل الأجور الحقيقية الى التحرك وفق توجهات انتاجية اليد العاملة. وبعد تباطؤ الانتاجية في العام ١٩٧٣، أصاب الركود الأجور الحقيقية. (المصدر: وزارة العمل الامريكية، الانتاجية تتعلق بقطاع الاعمال في الولايات المتحدة، التعويضات الاسمية قلصت باستخدام مخطط الاستهلاك للنفقات الاستهلاكية الشخصية.

(٣) بول كروجمان، «عصر تضائل التوقعات» (مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كامبريدج، ماساشوستس، ١٩٩٠)، صفحة ٩



الشكل ٣٣ - ١. تباطؤ نمو الانتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد منذ العام ١٩٧٠

قيست الانتاجية المبينة هنا على اساس المخرجات لكل شخص - ساعة عمل، ويبدأ من عام ١٩٧٠ تقريباً، تباطؤ نمو الانتاجية في قطاعات الاعمال من حوالي ٢ بالمئة سنوياً الى حوالي ١ بالمئة. ويفضل دفعة من مكاسب هائلة تحققت في مجال الالكترونيات، عادت انتاجية التصنيع الى مستوياتها السابقة. (المصدر: وزارة التجارة الامريكية؛ الأرقام تشير الى المعدل كل ١٠ سنوات).

الأجر والخبرة في العديد من القطاعات غير الصناعية، خاصة صناعات الخدمات، مثل منافذ تقديم الوجبات السريعة. وهذا النمو السريع زاد حصة التوظيف في القطاعات متدنية الانتاجية وخفض بالتالي المعدل العام لنمو الانتاجية.

من العوامل الأخرى المذكورة في دراسات تباطؤ الانتاجية انخفاض مستوى الانفاق على عمليات البحث والتطوير المدنية، وتراجع الاستثمار في المنشآت والمعدات، وهبوط الانفاق على البنية التحتية العامة، وارتفاع التضخم. إلا أن هذه العوامل كلها لا تفسر سوى جزء من أسباب التباطؤ.

ما الذي سنراه من عليه؟

تحقيق معدلات عالية ومتنامية من مستويات المعيشة هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية. وحيث أن المستوى الحالي للدخل الحقيقي يعكس التاريخ الماضي لنمو الانتاجية، فإن في وسعنا قياس مدى النجاح الماضي في مجال التنمية عن طريق دراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مختلف الدول.

العادي نمواً بطيئاً للغاية في مستويات المعيشة خلال العقود الماضية.

تفسير التباطؤ. تشير الدراسات التي تناولت الانتاجية الى عدد من العوامل غير المواتية التي تراكمت على الاقتصاد الأمريكي، وفي وقت واحد تقريباً، وتشمل التالي:

- ابتداء من عقد السبعينات فرضت القواعد التنظيمية الخاصة بالبيئة على الشركات انفاق أموال على المنشآت وعمليات التصنيع لتحسين الصحة والسلامة، ومع ذلك لم تظهر هذه التحسينات على شكل زيادة في المخرجات. ومن أبرز هذه الحالات، صناعة استخراج الفحم من باطن الأرض التي انخفضت بحدّة.
- ارتفاع أسعار الطاقة في اوائل السبعينات دفعت الشركات الى استبدال الطاقة بمدخلات أخرى (اليد العاملة ورأس المال). ونتيجة لذلك انخفضت انتاجية الأيدي العاملة ورأس المال مقارنة بمعدلات النمو السابقة.
- شهد عقد السبعينات والثمانينات دمج العمال منخفضي

البلد	أ ن م للفرد، ١٩٩٣
الولايات المتحدة	\$ ٢٤.٠٠٠
سويسرا	٢١.٥٠٠
المانيا (الغربية)	١٨.٦٠٠
اليابان	١٧.٣٠٠
فرنسا	١٧.٢٠٠
روسيا	٥.٢٠٠
الهند	٣.٨٠٠
الصين	٢.٧٠٠

الجدول ٣٣ - ٥. المداخل الحالية تمثل تأثيرات التنمية السابقة.

الدول التي نمت بشكل أسرع في الماضي حققت أعلى مستوى من مستويات أ ن م للفرد. (المصدر: البنك الدولي ومنظمة التعاون والتطوير الاقتصادي) البيانات عدلت باستخدام القوة الشرائية المكافئة لسعر الصرف).

رأس المال ينمو بسرعة ويتمتع بنمو كبير في مخرجاتها الممكنة. وحين تكون مدخرات الدولة متدنية، تصبح معداتها ومصانعها قديمة وتبدأ بنيتها التحتية في الاهتراء والتآكل بسرعة. هذه العلاقة الوثيقة ما بين الادخار، والاستثمار، والتنمية الاقتصادية هي السبب الرئيسي وراء تركيز علماء الاقتصاد على معدل ادخار الأمة.

يدرج الجدول ٣٣ - ٧، معدل الادخار الخاص الصافي للدول الصناعية الرئيسية في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٩. خلال تلك الفترة، كانت اليابان الأعلى فيما ادخرته كنسبة من الدخل القومي، والولايات المتحدة في آخر القائمة. الشكل ٣٣ - ٢ يبين اتجاهات معدل الادخار القومي، وحصة الادخار الخاص (الذي يشمل المدخرات الشخصية ومدخرات قطاعات الأعمال).

قدمنا في الجدول ٣٣ - ٥ قائمة مختصرة تقارن بين المداخل باستخدام القوة الشرائية المكافئة لسعر الصرف، التي تقيس القوة الشرائية (أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها) لعملة مختلف الدول. من الواضح أن الولايات المتحدة نجحت في انجازاتها التنموية السابقة. لكن التوجهات الحالية مقلقة لأن معدلات التنمية الحالية منخفضة، كما تراجعت مستويات معيشة الكثيرين من الأمريكيين في السنوات الأخيرة.

عند مناقشة معدلات النمو، تبدو الأرقام ضئيلة للغاية. وسياسة طموحة لتنشيط الاستثمار والابتكار قد لا تزيد معدل النمو بأكثر من ١ نقطة مئوية في السنة (مثلاً من ١ إلى ٢ بالمئة سنوياً). لكن لهذه النسبة، على المدى الطويل، تأثير كبير. وبين الجدول ٣٣ - ٦ كيف أن هذه الحبات الضئيلة تنمو لتصبح شجرات باسقة مع تراكم الزيادة في معدل النمو، وتتجمع مع مرور الزمن. فنمو بنسبة ٤ بالمئة سنوياً يؤدي إلى فارق في الدخل مقداره ٥٠ ضعفاً خلال قرن واحد.

كيف يمكن للسياسة العامة دفع التنمية الاقتصادية؟ تبين تحليلاتنا للتنمية الاقتصادية التي بحثناها في الفصل ٢٨ أن المكونات الرئيسية للتنمية هي تكثيف رأس المال والتغيير التكنولوجي. تكثيف رأس المال يشير إلى زيادة رأس المال لكل عامل؛ ويفسر ذلك، بشكل عام، ليشمل الزيادات في كمية ونوعية المعدات والمنشآت، والتعليم والتدريب، علاوة على رأس المال البشري والطبيعي. التغيير التكنولوجي، ويفسر، بشكل عام، لا يشمل المنتجات وعمليات التصنيع وحسب، بل أيضاً تحسينات في مجال الإدارة والمجازفة الرأسمالية وروح المبادرة.

علاقة رأس المال

أين ذهبت المدخرات؟

بشكل أساسي يتحدد التكوين الرأسمالي لدولة ما بمعدل ادخارها القومي. فحين تدخر دولة ما الكثير، فإن مخزونها من

معدل النمو (% في السنة)	دخل الفرد الحقيقي (أسعار ١٩٩٣)	١٩٩٣	٢٠٤٣	٢٠٩٢
٠	\$ ٢٤.٠٠٠	\$ ٢٤.٠٠٠	\$ ٢٤.٠٠٠	\$ ٢٤.٠٠٠
١	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٣٩.٤٧١	٦٤.٩١٦
٢	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٦٤.٥٩٨	١٧٣.٨٧٢
٤	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	١٧٠.٥٦٠	١.٢١٢.١١٨

الجدول ٣٣ - ٦. اختلافات صغيرة في معدلات التنمية تتجمع لتصبح فوارق كبيرة في الدخل على مر العقود.

معدل المدخرات القومية (national savings rate) يساوي مجموع الادخار، العام والخاص، مقسوماً على الناتج المحلي الصافي. معدل الادخار الكلي هو ناتج مجموع مدخرات الأشخاص، والحكومة، وقطاعات الأعمال. وكما نرى من الشكل، فإن الكثير من أسباب التراجع في الادخار القومي يعود الى تطورات خارج القطاع الشخصي، ويرجع بشكل أساسي الى انخفاض مدخرات الحكومة الناجم عن تنامي عجز الموازنة.

التأثير الصافي هو أن معدل المدخرات القومي تراجع من حوالي ٨ بالمئة في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٧٩ الى ٤ بالمئة خلال عقد الثمانينات ثم هبط الى أقل من ٢ بالمئة في أوائل التسعينات.

فما هي أسباب هذا التدهور في معدل المدخرات القومية؟ هذا السؤال موضع جدل كبير هذه الأيام، لكن علماء الاقتصاد يشيرون الى العوامل التي تساهم فيه:

- عجز الموازنة الفدرالية. بعد أن وازنت الحكومة، بشكل عام، ديونها في زمن السلم، بدأت تعاني من عجز كبير في الموازنة في أوائل الثمانينات. وفي أوائل التسعينات، وقع القطاع الحكومة كله في عجز يقارب ٤ بالمئة من المخرجات (تذكر بحثنا في الفصل ٢٢ حول مصادر تصاعد عجز الموازنة الفدرالية). ولم يكن هناك من إشارة على زيادة

الادخار الخاص يوازن الزيادة في الادخار السلبي للحكومة. لذلك كان التأثير الصافي للعجز خفض معدل المدخرات القومية.

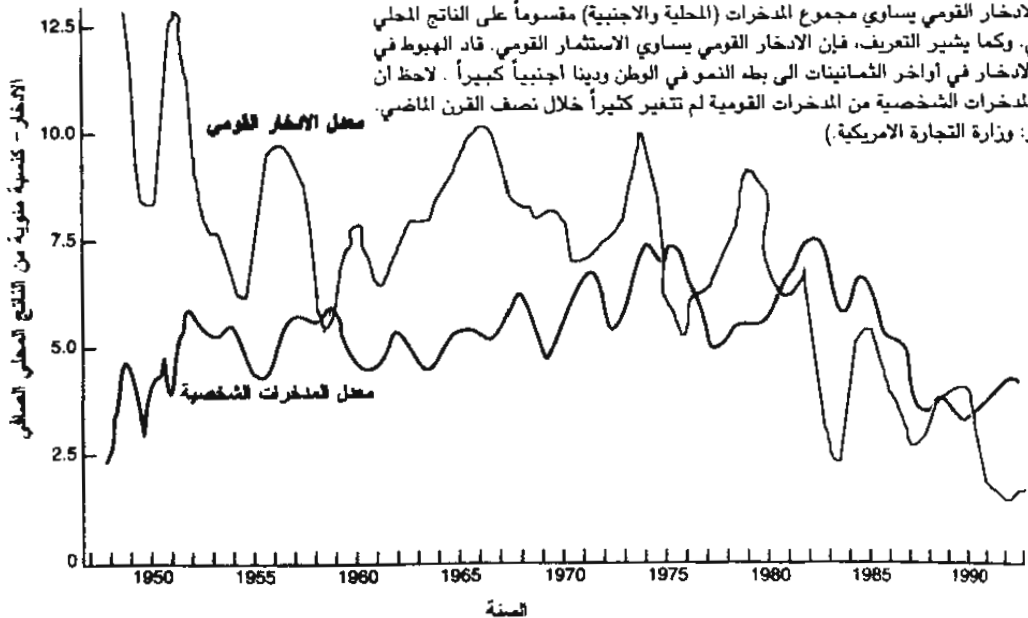
- مدخرات قطاعات الأعمال. من الأمور غير الملحوظة على نطاق واسع، التراجع في مدخرات قطاعات الأعمال، والتي تساهم بحوالي خمس الهبوط في معدل المدخرات القومية. وقد هبطت مدخرات قطاعات الأعمال، بشكل أساسي، لأن حصة أرباح الشركات من مجمل الاقتصاد قد تدنت.

- المدخرات الشخصية. المساهم الأخير في تقليص معدل المدخرات هو التراجع في حصة المدخرات الشخصية من مجموع المخرجات. ناقشنا في الفصل ٢٢ مصادر التراجع في المدخرات الشخصية، حيث أشار بحثنا الى عوامل مثل سخاء برامج التحويلات الحكومية، وخاصة الضمان الاجتماعي، الذي قلل من الحاجة الى الادخار لأيام التقاعد؛ تزايد سهولة الوصول الى أسواق الرساميل، التي تسمح للناس بالاقتراض بسهولة أكبر؛ وتباطؤ نمو المداخيل، الذي يؤدي الى تراجع المعدل الثابت للادخار عند مستوى معين نسبة الثروة الى الدخل.

وفي حين قد نجد بعض التفسيرات هنا، إلا أن مسألة تراجع معدل المدخرات القومية، مثلها في ذلك مثل تباطؤ الانتاجية، تبقى

الشكل ٣٣ - ٢. انخفضت معدلات الادخار بحدّة

معدل الادخار القومي يساوي مجموع المدخرات (المحلية والاجنبية) مقسوماً على الناتج المحلي الصافي. وكما يشير التعريف، فإن الادخار القومي يساوي الاستثمار القومي. قاد الهبوط في معدل الادخار في أواخر الثمانينات الى ببطء النمو في الوطن ودينا اجنبياً كبيراً. لاحظ أن حصة المدخرات الشخصية من المدخرات القومية لم تتغير كثيراً خلال نصف القرن الماضي. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية.)



البلد	معدل الاندثار الخاص، ١٩٦٠ - ١٩٨٩ (الاندثار الخاص الصافي كنسبة % من ا ن م)
اليابان	٢٠.٧
المانيا (الغربية)	١٤.٣
فرنسا	١٣.٦
كندا	٩.٩
بريطانيا	٧.٤
الولايات المتحدة	٧.٢

٣٣ - ٧. مذكرات الولايات المتحدة في آخر قائمة الدول الصناعية الأخرى.

تبين القائمة الاندثار الخاص الصافي (الذي يساوي صافي مذكرات الأسر وقطاعات الأعمال في الوطن والخارج) مقسوماً على ا ن م (المصدر: منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي، «الحسابات القومية، ١٩٦٠ - ١٩٨٩»، باريس، ١٩٩١؛ وزارة التجارة الأمريكية.)

- **زيادة الضرائب.** يشتمل الإجراء على زيادات في الضرائب، تقع بشكل رئيسي على أصحاب المداخل العالية. وتتضمن زيادة على الضريبة الحديثة الأعلى لتصل إلى ٣٩.٦٪، وزيادة ضريبة الضمان الاجتماعي على أصحاب أعلى الأجور، وزيادة طفيفة على ضريبة المحروقات. وهزم اقتراح لجباية «ضريبة خضراء» على الطاقة من قبل الشيوخ المتلين للولاية المنتجة للطاقة.
- **خفض الإنفاق.** واصلت خطة الرئيس كلينتون إزالة آثار الحرب الباردة بإجراء اقتطاعات أخرى في الإنفاق، لكن قرار تصديد البرامج التي سيتم الاقتطاع منها ترك للمستقبل.
- **خدمة الدين.** مع ازدياد الدين، نشأت حلقة مفرغة من الدين، وخدمة الدين، وعجز أكبر في الموازنة، والمزيد من الدين. لكن برامج خفض الدين أوجدت حلقة مستقيمة. ويسبب خفض العجز، فإن من المتوقع أن تنخفض دفعات الفائدة السنوية بمقدار ٢١ بليون دولار بحلول العام ١٩٩٨.
- **خفض العجز.** التأثير الجوهري لجميع هذه الخطوات هو العمل على خفض العجز في الموازنة بمقدار ١٤٤ بليون دولار بحلول العام ١٩٩٨، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تجري عملية زيادة الضرائب واقتطاع النفقات وفق مقاييس متساوية. ويمثل ذلك خفضاً مقداره ١.٨ بالمئة في ا ن م عام ١٩٩٨.

ظاهرة محيرة، تختبر مدى إصالة الاقتصاد الكلي. ورغم أن أحداً لم يبين بشكل قطعي أسباب الهبوط الحاد في معدل المدخرات القومية في السنوات الأخيرة، فإن الجميع يعتقدون بأن معدل الاندثار منخفض إلى درجة لاتضمن معدلاً مهماً وصحياً من الاستثمارات في التسهيلات.

زيادة الإندثار القومي

كيف يمكن لأمة ما أن تزيد معدل مدخراتها؟ هذا يتطلب خفض مستوى التوظيف الكامل للاستهلاك، وضمان أن الزيادة المرغوب فيها من المدخرات تتوجه فعلاً نحو الاستثمار. بكلمات أخرى، يجب تغيير السياسات المالية والنقدية بحيث تعمل على رفع معدل المدخرات في حين تضمن عدم هبوط الطلب الاجمالي.

وفي حين لا يشك كثيرون في الحكمة من زيادة الاندثار القومي، فإن علماء الاقتصاد يتجادلون اليوم حول ما إذا كان من الواجب استخدام المناهج التي تستهدف الدخل أم التي تستهدف الأسعار. البرامج التي تستهدف الدخل تشمل تغيير خلط السياستين المالية والنقدية بخفض الاندثار السلبي للحكومة والاستهلاك الخاص مع تنشيط الاستثمار من خلال خفض أسعار الفائدة. أما علماء الاقتصاد الذين يعتقدون بأن عجز الموازنة الفدرالية هو السبب في هبوط الاندثار القومي في الثمانينات، فيرون في خفض العجز علاجاً لعقد التسعينات.

ويشدد علماء اقتصاد آخرين على أهمية الاجراءات التي تستهدف السعر، او الحوافز الاقتصادية لزيادة الاندثار والاستثمار. وتشمل هذه الاجراءات رفع معدل مردود الاستثمار او الاندثار عن طريق خفض الضرائب على الدخل من رأس المال او المكاسب الرأسمالية، او زيادة مكافآت الاستثمار عن طريق تقديم ائتمانات ضريبية للاستثمار او غطية أسرع للاستهلاك. ويعتبر عقد الثمانينات بمثابة مختبر للاجراءات التي تستهدف الأسعار، نظراً لأن سعر الفائدة الحقيقي بعد الضريبة ارتفع بحدة خلال هذه الفترة. وحقيقة أن معدل المدخرات الشخصية قد هبط تشير إلى أن الاجراءات التي تستهدف السعر قد لا تكون كافية بحد ذاتها لدفع الاندثار القومي.

خطة كلينتون

حين تولى الرئيس بيل كلينتون السلطة وعد بأن يركز بشدة على الاقتصاد وقدم خطة اقتصادية كبرى صادق عليها الكونجرس بوصفها قانون الموازنة للعام ١٩٩٣. وهدف ذلك الإجراء إلى خفض العجز في الموازنة الفدرالية عن طريق منهج يستهدف الدخل، يفرض ضرائب أعلى ويخفض انفاق الحكومة. السمات الرئيسية لخطة كلينتون كما أقرت هي كالتالي:

القيمة (بلايين \$)	بالمئة من المجموع
الأعمال الخاصة:	
معدات	١٧.٢
منشآت	١٨.٣
قطاع الإسكان	
منشآت	٣١.٤
سلع استهلاكية متينة	١٣.١
الحكومة:	
عسكرية	٢.٩
غير عسكرية	١٧.١
المجموع	١٠٠.٥٥

الجدول ٣٣ - ٨. التكوين الراسمالي في الولايات المتحدة، ١٩٩٣

جزء من صافي ما لدى الدولة من منشآت ومعدات موجود لدى قطاعات الأعمال. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية)

الصحة الرساميل التكنولوجية: الادارة

القاعدة العلمية والهندسية
الكليات، والجامعات، والمكتبات
موارد الأرض:

المخزون في باطن الأرض
الموارد البيئية

حين نأخذ بعين الاعتبار عمق مفهوم رأس المال، يمكننا فهم السبب في أن دولاً مثل ألمانيا واليابان، والتي دمرت معظم رساميلها المنظورة خلال الحرب العالمية الثانية، تمكنت من التعافي بسرعة: فمعظم رساميلها البشرية والتكنولوجية لم تصب نتيجة القصف.

ما الذي يمكن للحكومة فعله لتعزيز تكثيف رأس المال خارج مجال استثمارات قطاعات الأعمال؟ أهم نقطة هي تغيير السياسات المالية والنقدية في اتجاه وضع خليط من السياسين يتشدد في المالية ويتساهل في النقدية، ويحرك تلقائياً الاستثمارات الخاصة في جميع المجالات لأن ذلك يخفض سعر الفائدة الحقيقي ويجعل تدفقات الدخل المستقبلية جذابة أكثر. وسواء كانت الاستثمارات في المعدات، أو التكنولوجيا الطبية، أو التعليم الجامعي، أو زراعة الأحراج، فإذا كانت أسعار الفائدة

كانت خطة كليتون خطوة مهمة على طريق استعادة التوازن المالي في الولايات المتحدة. لكن الطريق ما زال مليئاً بالأخطار والعراقيل الخفية. حتى لو سارت الأمور كلها وفق الخطة المتبعة، فسوف تظهر الموازنة الفدرالية عجزاً مقداره ٣/٤ بالمئة من ١ ن م في عام ١٩٩٨. وإذا ما أصاب الركود الاقتصاد فإن ذلك سيجعل العجز والدين أسوأ حالاً، وسيزيد من عبء خدمة الدين. علاوة على ذلك، تشير التوقعات إلى أن أسعار الفائدة ستبقى منخفضة مقارنة بالمعايير التاريخية. أخيراً، عدم الوضوح الذي يلف توسيع وإصلاح نظام الرعاية الصحية يهدد بإعادة العجز إلى مساره السابق في الارتفاع.

الاستثمار خارج قطاع الأعمال

مالذي يتضمنه التكوين الراسمالي للامة؟ الجدول ٣٢ - ٨ يبين المكونات الرئيسية. مناقشة ضرورة زيادة الاستثمار غالباً ما تركز على تلك الشريحة الضيقة من رأس مال الامة التي تشمل منشآت ومعدات قطاعات الأعمال. الكثير من علماء الاقتصاد يهتمون بشكل أساسي بمعدات قطاعات الأعمال لأن التقدم التكنولوجي (مثل المنتجات التي ظهرت بفضل الثورة الالكترونية مثل أجهزة الحاسوب وبرمجياتها وأجهزة الاتصالات) تجسد في المعدات الجديدة، وبالتالي، فإن زيادة الاستثمار في هذا المجال سيدعم التغيير السريع في الانتاجية، لكن للثروة القومية مفهوم أوسع بكثير، وعلينا ألا نحصر اهتمامنا باستثمارات قطاعات الأعمال.

ثروة الامة: يجب ألا نفوتنا حقيقة أن الكثير من ثروة الامة موجود خارج قطاع الشركات. فثروة الامة تتضمن رأس المال البشري من تعليم ومهارات تتمتع بها الأيدي العاملة لديها، ورأس المال الصحي الذي يتيح المجال لوجود عمال منتجين، والمعارف التكنولوجية التي طورت في المختبرات وفي ساحات المصانع، والرساميل المعلوماتية المكدسة في المكتبات، علاوة على الأرض، والموجود تحت الأرض، والموارد البيئية. وقد تتضمن قائمة شاملة لثروة الامة الأشياء التالية:



مجموع ثروة الامة

الرساميل التي يمكن انتاجها:
الأعمال الخاصة
المنشآت السكنية
الحكومة
الرساميل البشرية:
التعليم
التدريب والمهارات

منخفضة، فإن ذلك سيحث على المزيد من الاستثمار.

رعاية التقدم التكنولوجي

في حين أن من السهل رؤية كيف يعزز التقدم التكنولوجي نمو الانتاجية ومستويات المعيشة، فليس في وسع الحكومة أن تأسر الناس بالتفكير لفترات أطول أو بطريقة أكثر ذكاء. الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي تستخدم «العصي» لتنشيط العلم، والتكنولوجيا، والابتكار. لكن جهودها فشلت لأنها لم تكن تمتلك لا المؤسسات ولا «الجزرات» التي تشجع الابتكار وادخال تقنيات جديدة. المفارقة، بشكل عام، هي أن الدول الأفضل أداء هي التي بذلت أقل مجهود. فقد أثبتت الأسواق الحرة في مجالات العمل، والرساميل، والمنتجات، والأفكار أنها الأرض الأخصب للتغيير التكنولوجي.

ضمن إطار الأسواق الحرة، يمكن للحكومات رعاية التغيير التكنولوجي السريع سواء عن طريق تشجيع الأفكار الجديدة أو ضمان استخدام التكنولوجيات بشكل فعال. ويمكن للسياسات أن تركز على جانبي العرض والطلب.

تشجيع الطلب على التكنولوجيات الأفضل.
العالم يعج بالتكنولوجيات المتفوقة التي لم يتم تبنيها؛ وإلا، كيف يمكننا تفسير الفروقات التكنولوجية الواسعة المبينة في الجدول ٣٢ - ٩٥. ولذا، وقبل التفكير في طريقة تقديم تكنولوجيات جديدة، على الحكومات أن تساعد في دفع الشركات والصناعات إلى أقصى حدود التكنولوجيا، وتلك هي أفضل تكنولوجيا عملية تطبيق في أي مكان.

الدرس الأساسي هنا هو أن «الحاجة أم الاختراع». بكلمة أخرى، المنافسة الشديدة ما بين الشركات والصناعات هي أفضل طريقة لضمان الابتكار. وكما يبذل المتسابقون كل ما في وسعهم في محاولتهم التغلب على منافسيهم، كذلك الشركات المدفوعة بالرغبة في تحسين منتجاتها وطرق تصنيعها للفوز بالمال والشهرة، في حين يقلس المتخلفون.

المنافسة الشديدة تشمل المتنافسين المحليين والأجانب. المنافسة المحلية بالنسبة إلى الدول التي وصلت أقصى حدود التكنولوجيا، ضرورية لتشجيع الابتكار. حركة خفض القيود التنظيمية التي اتبعت خلال العقدين الماضيين جلبت التنافس إلى قطاعات النقل الجوي، والطاقة، والاتصالات، والتمويل، وكان التأثير الإيجابي على الابتكار هائلاً. بالنسبة إلى الدول الصغيرة أو المتخلفة في مجال التكنولوجيا، فإن التنافس على استيراد التكنولوجيا مهم للغاية للحصول على أفضل تكنولوجيا متقدمة لضمان المنافسة بالمنتجات في السوق.

تشجيع عرض التكنولوجيات الجديدة.
النمو السريع توسيع الحدود التكنولوجية عن طريق زيادة ما هو

المسؤولية الرئيسية في بعض مجالات الاستثمار، مثل التعليم والصحة، تقع على عاتق الحكومة. معظم مراحل التعليم التي تسبق التعليم الجامعي، في الولايات المتحدة، تمويلها وتديرها الولايات والحكومات المحلية. تحسين الراسمال البشري يتحقق، بشكل أساسي، عن طريق تحسين كفاءة المدارس العامة بدلاً من مجرد زيادة مخصصاتها المالية. التعليم الجامعي قضية مهمة. وتشير الدراسات إلى أن للاستثمار في الراسمال البشري المتعلق بدخول الجامعات مردوداً يصل إلى حوالي ١٠ بالمئة سنوياً. تشجيع الاستثمار الخاص أو استخدام المال العام لزيادة حجم الدراسة الجامعية هي طريقة غير مباشرة لتحسين الانتاجية وزيادة النمو الاقتصادي، كما أنها تفيد الأفراد بشكل مباشر.

جادل بعض علماء الاقتصاد، بأن للحكومة دور خاص تلعبه في مجالات اقتصادية أخرى أيضاً، من أبرزها الانفاق على البنية التحتية العامة. خلال السنوات العشر الماضية دار جدل حاد حول ما إذا كانت انتاجية الولايات المتحدة تتحسن بالمزيد من الانفاق على القطاعات التقليدية مثل الطرق، والجسور، والمطارات، وغير ذلك من قطاعات البنية العامة، وعلى مجالات أخرى جديدة مثل «قنوات المعلومات». ويبدو أن النتيجة التي خلص إليها هذا الجدل أنه في ظل بعض الظروف، فإن لانفاق المزيد على البنية التحتية تأثير قوي على الانتاجية.

زيادة الانفاق للتعجيل بالتنمية يجب أن تكون
سياسة ذات قاعدة عريضة، لا تلامس استثمارات قطاعات الأعمال وحسب، بل أيضاً، الثروة البشرية والتكنولوجية والأشكال الأخرى من الثروات الملموسة وغير الملموسة.

روح المجازفة

بهذا نصل إلى المحدد الرئيسي الثاني لأداء البلد الاقتصادي على المدى الطويل، أي، مدى التقدم التكنولوجي، المؤشر البقيق للتغيير التكنولوجي هو عامل الانتاجية الكلي (total productivity factor)، الذي يقيس مجموع المخرجات لكل وحدة من المدخلات. التقدم التكنولوجي من الأمور المكملة لتكثيف رأس المال وقد يكون أكثر أهمية منه. فلو أخذنا عمال العام ١٨٩٥ وضاعفنا مرتين أو ثلاث مرات رأسمالهم من الخيول، والطرق التي تترادها الأبقار، والمعداد البدائي الذي كان يستخدمه الأطفال لتعلم الحساب، لما اقتربوا حتى من مستوى عمال اليوم الذين يستخدمون الجرارات الضخمة، والشوارع الحديثة، وأجهزة الحاسوب المتطورة.

معروض من اختراعات وضمان وجود طلب ملائم على التكنولوجيات المتقدمة الموجودة. ثمة ثلاث طرق يمكن للحكومات من خلالها تشجيع عرض التكنولوجيات الجديدة.

أولاً، يمكن للحكومات ضمان دعم العلوم الأساسية، والهندسة، والتكنولوجيا بشكل مناسب. وكانت الولايات المتحدة الدولة خلال نصف القرن الماضي، الأولى في هذا المجال، التي جمعت ما بين دعم الشركات للقيام بالبحوث التطبيقية والبحوث الجامعية من أعلى مستوى، التي مولتها الحكومة بسخاء. وكان أبرزها التحسينات المذهلة التي أدخلت على تكنولوجيا العلوم الطبية والحياتية على شكل أدوية ومعدات افادت المستهلكين مباشرة في حياتهم اليومية. اليوم تتعرض الجهود التجارية الأمريكية في البحث والتطوير لتحدر متزايد من المبادرات اليابانية والأوروبية. دور الحكومة في دعم البحوث التي غرضها الوبح يتم بموجب نظام براءات قوي، وانظمة واضحة وغير مرهقة، وحوافز مالية، اضافة الى الائتمانات الضريبية الحالية الخاصة بالبحث والتطوير.

ثانياً، يمكن للحكومات العمل على تقدم التكنولوجيا محلياً من خلال تشجيع استثمارات الشركات الأجنبية. فمع قيام الدول الأجنبية بمضاهاة الحدود التكنولوجية الأمريكية وتجاوزها، فإن وسعها المساهمة في إثراء المعارف الأمريكية بإقامة أعمال لها في الولايات المتحدة. العقد الماضي جلب عدداً من صانعي السيارات اليابانية الى الولايات المتحدة، وأدخلت المصانع التي يمتلكها يابانيون تكنولوجيات وممارسات ادارية جديدة افادت حملة الاسهم اليابانيين والانتاجية الأمريكية.

ثالثاً، يمكن للحكومات تشجيع التكنولوجيات الجديدة باتباع سياسات اقتصادية حصيفة. تشتمل على فرض ضرائب منخفضة وثابتة على الدخل من رأس المال وتخفيض تكلفة رأس المال على الشركات. وقضية تكلفة رأس المال تعيدنا الى بداية هذا الفصل. وقد شاع القول أن الشركات الأمريكية قصيرة النظر في حين أن الشركات اليابانية طويلة النظر. ويعود جزء على الأقل من أسباب هذا الفارق الى سعر الفائدة الحقيقي: فارتفاع أسعار الفائدة

الحقيقية في الولايات المتحدة «يجبر» الشركات الأمريكية العقلانية الى السعي للحصول على مقابل سريع عن استثماراتها، في حين أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في اليابان «يتيح» للشركات اليابانية القيام باستثمارات طويلة المدى. لذلك، فإن تغييراً في السياسة الاقتصادية يخفض أسعار الفائدة الحقيقية قد يغير «النظرة الاقتصادية» التي تنظر الشركات من خلالها عند التفكير في سياساتها التكنولوجية. فإذا كانت أسعار الفائدة أدنى، فإن الشركات قد تنظر الى المدى الطويل، والمشاريع ذات المجازفة الأعلى مثل التجديد والابتكار بتقبل أكثر، وزيادة الاستثمار في مجالات المعرفة قد يقود الى تحسينات أسرع في التكنولوجيا والانتاجية.

خاتمة

على إثر الثورة الكينزية اعتقد الواسماليون الديمقراطيون أن في وسعهم، من خلالها، أن يزدهروا وينموا بسرعة، ولطفوا، في الوقت نفسه، من الأشكال المتطرفة من البطالة والتضخم، والفقر والغنى، والامتياز والحرمان. لقد تم تحقيق الكثير من هذه الاهداف حين عرفت اقتصاديات السوق فترة من التوسع في المخرجات ونمو العمالة لم تشهده من قبل. الماركسيون عابوا على الرأسمالية، طيلة ذلك الوقت، بأن قدرها المحتوم هو أن تتحطم تحت وطأة ركود اقتصادي عنيف مفاجيء، وخشي علماء التنبؤ من أن اقتصاديات السوق سوف تختنق بدخانها ونفاياتها الخاصة، وقلق المنادون بحرية العمل من أن العلاجات التي تدعمها الحكومة هي أسوأ من الامراض ذاتها. لكن المتشائمين تفاضوا على روح المبادرة التي اطلقتها السوق الحرة وأدت الى حدوث تيار لا ينقطع من التحسينات التكنولوجية.

ثمة كلمة اخيرة قالها جون ماينرد كينز، تنطبق على الوضع اليوم كما كانت تنطبق في زمن مضى، تعطينا خلاصة مناسبة لدراستنا للاقتصاد الكلي.

إذا كانت المبادرة قائمة على قدم وساق، فإن الثروات تتراكم مهما صغر التوفير، اما اذا كانت المبادرة نائمة، فإن الثروة تتآكل مهما بلغ التوفير.

ملخص

اضافة الى سياسة توسع نقدي. من الناحية العملية تطور الخليط، في الولايات المتحدة، في اتجاه سياسة مالية متراخية وسياسة نقدية متشددة - وهذه وصفا أكيدة لنسبة منخفضة من الاستثمار من أن م ومن أجل نمو بطيء في المخرجات الممكنة.

٢ - أصبحت السياسة المالية قليلة الفائدة كأداة لسياسة

١ - إدارة الدورة الاقتصادية

١ - تواجه الدول اثنين من الاعتبارات عند وضع سياساتها المالية والنقدية: المستوى الملائم من الطلب الاجمالي وأفضل خليط من السياستين المالية والنقدية. ويساعد خلط السياستين المالية والنقدية على تحديد تركيبة أن م. ويمكن لاستراتيجية استثمار عال أن تتطلب فائضاً في الموازنة

الذي تستخدمه قواها العاملة.

٥ - معدل المدخرات القومية تراجع بحدّة خلال العقد الماضي. وتشير الدراسات الى تنامي العجز المالي للحكومة الفدرالية بوصفه أحد المسؤولين الرئيسيين عن ذلك.

٦ - يعتقد معظم علماء الاقتصاد أن عجزاً فدرالياً منخفضاً في الموازنة هو أفضل طريقة لزيادة معدل المدخرات القومية اليوم. وهذا يتطلب خفض مستوى التوظيف الكامل للاستهلاك وضمان أن تكون المخرجات عند مستوى امكاناتها الكاملة بحيث أن المستوى الأعلى المرغوب فيه من الانخار لا يؤدي الى انفاق ومخرجات أدنى. خطة كليتتون الاقتصادية للعام ١٩٩٣، سارت خطوة في طريق خفض العجز اشتملت على رفع الضرائب وتخفيض النفقات الدفاعية.

٧ - السياسات التي هدفها زيادة الاستثمارات يجب أن تأخذ في حسابها حقيقة أن ثروة الأمة تمتد لما هو أوسع من استثمارات قطاعات الأعمال الى أشكال أخرى من الثروات للمموسة وغير المموسة، خاصة الرأسمال البشري.

٨ - تشجيع التنمية الاقتصادية يستتبع أيضاً تحسين خطوة نمو الانتاجية الكلية التي تقيس مجموع المخرجات لكل وحدة من جميع المدخلات. دور الحكومة الرئيسي هو ضمان الاسواق الحرة، وتشجيع المنافسة الشديدة، ودعم العلوم والتكنولوجيات الاساسية.

تحقيق الاستقرار. وبالتالي، باتت الولايات المتحدة اليوم تعتمد بشكل كامل تقريباً على السياسة النقدية. النماذج الخاصة بالاقتصاد القياسي التي تستخدم الاساليب الاحصائية لتقرير تأثير تغييرات السياسة النقدية على الاقتصاد الكلي، وجدت، بشكل عام، أن للتغييرات في العرض النقدي تأثيرها الأولي على المخرجات على المدى القصير، مع حصة تكبر أكثر فأكثر من التأثير على أن م الإسمي تدخل على عطالة الاسعار والأجور مع مرور الوقت.

٣ - هل يجب على الحكومات اتباع قواعد ثابتة أم سياسة تقديرية؟ الجواب يتعلق بالاقتصاد الايجابي والقيم السياسية. المحافظون غالباً ما يؤيدون القواعد الثابتة، في حين يدافع الليبراليون عن الضبط الفاعل الدقيق للسياسة المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية. الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد، هو مسألة ما اذا كانت السياسات الفاعلة او التقديرية تحقق استقرار الاقتصاد ام لا. وقد بات علماء الاقتصاد يؤكدون على السياسات التي يمكن الوثوق بها، سواء كان مصدر هذه الثقة القواعد الثابتة ام القيادة الحكيمة.

ب - زيادة النمو على المدى الطويل

٤ - تذكر القول المأثور: «الانتاجية ليست كل شيء»، لكنها على المدى الطويل كل شيء تقريباً، «قدرة البلد على تحسين مستويات معيشتها على مر الزمن تعتمد، بشكل كامل تقريباً، على قدرتها على تحسين تكنولوجياتها وراس المال

مفاهيم للمراجعة

تحقيق الاستقرار	النمو على المدى الطويل والانتاجية - اشكال مختلفة من الثروة
- ادارة الطلب	- معدل المدخرات القومية المتراجع:
- الخليط المالي - النقدي	- الوصول الى حدود التقدم التقني مقابل تحريك هذه الحدود نحو الخارج.
- القواعد الثابتة مقابل التقدير	مصادره السياسات الواجب عكسها

أسئلة للمناقشة

والنقدية أن يقلل من عجز الموازنة، وزيادة الاستثمار المحلي، والحفاظ على المستوى ذاته من أن م الحقيقي والتضخم.

٣ - في أي من مراحل الدورة الاقتصادية تعيش البلد اليوم؟ ما هو الخليط الحالي من السياستين المالية والنقدية؟ ما هي سياسات الانفاق والضريبة التي تبدو ملائمة؟ كيف لك أن تغير خليط السياستين (النفقات، والضرائب، والعرض

١ - درج الماركسيون على القول، «الحرب ضرورة من أجل العمالة الكاملة» كيف يمكن لزيادة في الانفاق العسكري المساعدة على الخلاص من كساد اقتصادي؟ هل هناك خطوات مالية او نقدية قد تخدم بالقدر نفسه من الكفاءة في خفض البطالة وزيادة المخرجات.

٢ - إشرح كيف يمكن لتغيير في طريقة خلط السياستين المالية

أ - خفض في عجز الموازنة الفدرالية بمقدار ٢ بالمئة من أ ن م، مما يزيد من نسبة الاستثمار الى أ ن م بالقدر نفسه.

ب - زيادة المساعدة الفدرالية لاغراض البحث والتطوير بمقدار ٤/١ بالمئة من أ ن م، مفترضاً أن هذه المساعدة ستزيد البحث والتطوير الخاص بالقدر نفسه وأن للبحث والتطوير معدل مردود اجتماعي أكبر بمقدار ٤ مرات من الاستثمار الخاص.

ج - خفض النفقات الدفاعية بنسبة ١ بالمئة من أ ن م مع مضاعف مقداره ٢.

د - زيادة معدل مشاركة القوى العاملة من الاناث بحيث يزيد مجموع القوى العاملة بنسبة ١ بالمئة.

هـ - زيادة الاستثمار في الرأسمال البشري (او التعليم والتدريب العملي) بنسبة ١ بالمئة من أ ن م.

٤ - تفحص تقديرات الاقتصاد القياسي المبينة في الجدول ٢٢ - ١. قارنها بتنبؤات النظرية الكمية في الأسعار في الفصل ٣١. هل يمكنك ايجاد طريقة توافق بين الاثنين ؟

٥ - ما هي الحجج المختلفة المؤيدة والمعارضة لوضع قاعدة ثابتة لنمو النقود؟ خذ بعين الاعتبار تحديداً عوامل مثل استقرار الاقتصاد الخاص، والقدرة على التنبؤ بالاقتصاد، وثبات منحني الطلب على النقود، والتوقعات بالنسبة الى السياسة الاقتصادية الكلية. هل يمكن لقاعدة تستهدف أ ن م الاسمي أن تكون أفضل.

٦ - مرشحون للرئاسة اقترحوا السياسات المدرجة ادناه لتعجيل التنمية الاقتصادية لعقد التسعينات. لكل واحد من هذه الاقتراحات، اشرح كمياً تأثيره على نمو المخرجات الممكنة والمخرجات الممكنة للفرد الواحد. واعط إن أمكن تقديرات كمية للزيادة في نمو المخرجات الممكنة والمخرجات

الجزء السابع

التجارة الدولية والقضاء العائلي

التجارة الدولية وأسعار الصرف

منافع التجارة الدولية - هي توظيف أكثر كفاءة لقوى الإنتاج العالمية

جون ستيوارت ميل

العمالون يفقدون وظائفهم، كما حدث مع الملايين من العاملين في الصناعة، مثل صناعة الصلب، والسيارات، والملابس. حول عقد من العجز التجاري الضخم الولايات المتحدة - التي كانت في السابق أكبر مقرض في العالم - إلى أكبر مدين في العالم. هذه التغييرات اعطت حقلاً للتجارة والتمويل الدوليان أهمية خاصة اليوم. يبحث هذا الفصل سبب متاجرة الدول بالسلع والخدمات، وكيف يقاس تدفق التجارة بين الدول.

التجارة الدولية مقابل المحلية

كيف تختلف تحليلات التجارة الدولية عن تحليلات الاسواق المحلية ؟ ثمة فروقات ثلاث:

١ - توسيع فرص المتاجرة. الميزة الرئيسية للتجارة الدولية هي توسيع أفق التجارة. فلو أُجبر الناس على استهلاك ما ينتجون في وطنهم فقط، فسوف يكون العالم أكثر فقراً من الناحية المادية والروحية. فلن يتمكن الكنديون من الحصول على النبيذ، ولن يحصل الأمريكيون على القهوة، وقد لا تحصل أقطار العالم الأخرى على الكوكا كولا وافلام هوليوود.

٢ - الدول ذات السيادة. المتاجرة عبر الحدود تشمل اناساً وشركات تعيش في دول مختلفة. كل دولة كيان ذو سيادة ينظم تدفق الناس والسلع والأصول المالية عبر الحدود. هذا الاختلاف مع التجارة المحلية، حيث لا توجد سوى عملة واحدة، وتتدفق التجارة والنقود بحرية داخل الحدود،

الاجيال الاولى من الامريكيين قد يكون لديها عذر في اهمالها للاحداث الاقتصادية عبر الحدود. ففي الحقبة الأولى، كانت الولايات المتحدة تنتج تقريباً كل ما تستهلكه، وتستهلك تقريباً كل ما تنتجه. وكانت الدول الأجنبية لا تقدم سوى البهارات النادرة، ورحلات الترفيه، والموز. لكن، بشكل عام، لم يكن للأسواق الأجنبية أهمية بالنسبة للشركات والمستهلكين الأمريكيين.

فكيف تغير العالم منذ ذلك الحين ؟ التجارة الدولية تمت اضعافاً مضاعفة، واصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بدق لا ينقطع من السلع والخدمات. ولم تكن الولايات المتحدة مستثناة. فنحن نشحن اكداساً هائلة من السلع مثل الغذاء، والطائرات، والحاسوبات، ومعدات الانشاءات الى دول أخرى؛ ونستورد بالمقابل ما قيمته مئات البلايين من النفط، والمسجلات، والسيارات، وفاكهة الكيوي، وغيرها من السلع والخدمات. الحقيقة أن الصادرات كانت، في السنوات الأخيرة، أحد أكثر القطاعات نمواً في الاقتصاد الأمريكي.

فما هي القوى الاقتصادية التي تكمن خلف فوران التجارة الدولية هذا؟ الأمر ببساطة، هو أن التجارة تشجع التخصص، والتخصص يزيد الانتاجية. على المدى الطويل، أدى ازدياد التجارة وارتفاع الانتاجية الى رفع مستوى معيشة الجميع. وأدركت الدول، تدريجياً، أن التجارة الدولية هي إحدى أضمن الطرق للازدهار الاقتصادي.

مع ذلك، فإن التجارة ليست كلها بركات خالصة. فمع نمو التجارة، أخذت المستوردات تحل محل المنتجات المحلية، وبدأ

٣ - أسعار صرف العملة. لمعظم الدول عملة خاصة بها. قد أرغب أنا في دفع ثمن سيارة يابانية بالدولار، في حين تريد شركة نيسان أن أدفع بالين الياباني. على النظام المالي الدولي أن يضمن التدفق السلس للدولارات والينيات والعملات الأخرى، وبخلاف ذلك قد نجازف بانهيار التجارة.

ويمكن للعمال الانتقال بحرية للملاحقة الوظائف. في بعض الأحيان، تقام الحواجز السياسية أمام التجارة حين تفرض جماعات لحقها الضرر من التجارة الأجنبية التعريفات الجمركية ونظام الحصص (الكوتات). ويطلق على هذه الممارسة اسم الحماية، وسوف نقوم بتحليلها في الفصل القادم.

الأسس الاقتصادية للتجارة الدولية

أ

انجازات التجارة الخارجية

المحلي الاجمالي. يكشف الشكل ٣٤ - ٢ أن لدى الولايات المتحدة اكتفاء ذاتي نسبي في مجال الاقتصاد. دول كثيرة، خاصة في أوروبا الغربية وشرق آسيا هي دول مفتوحة جداً من الناحية الاقتصادية وتستورد وتصدر أكثر من ٥٠ بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي.

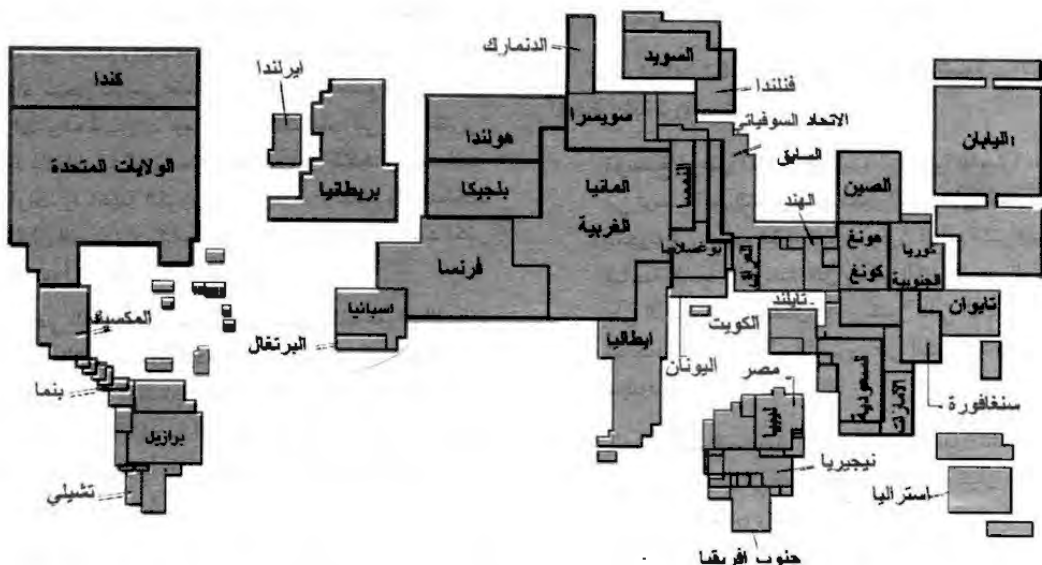
درجة الانفتاح في بعض الصناعات الأمريكية أعلى من البعض الآخر، مثل الصلب، والنسيج، والكهرونيات المستهلك، والسيارات، وأهم مما هي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ككل. يبين الجدول ٣٤ - ١ تركيبة سلع تجارة الولايات المتحدة الخارجية

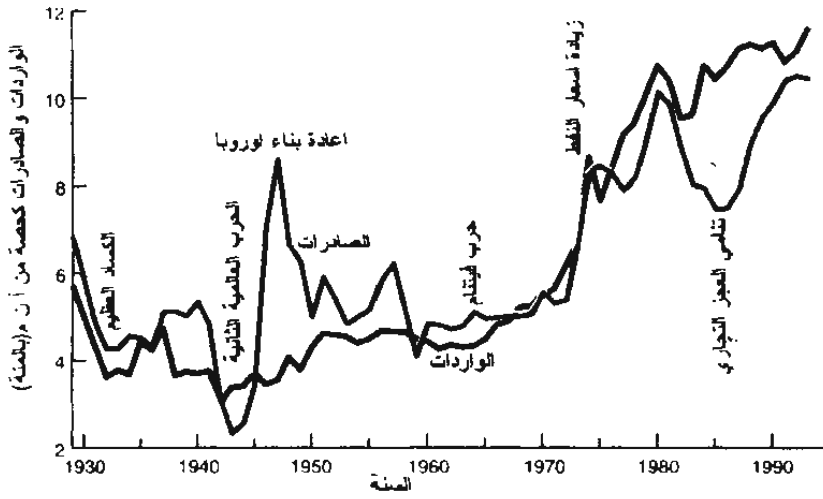
نبدأ بدراسة انماط التجارة الخارجية. يمثل الشكل ٣٤ - ١ خارطة التجارة، التي تبين كيف سيبدو العالم لو تناسب الحجم الجغرافي لكل دولة مع حصتها من التجارة العالمية. لاحظ مدى اتساع الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، واليابان. في حين تبدو هونغ كونغ الصغيرة أكبر من الهند.

الاقتصاد الذي يشارك بحجم مهم في التجارة الدولية يطلق عليه اسم الاقتصاد المفتوح (open economy). ثمة مقياس مفيد للانفتاح هو نسبة صادرات الدولة او وارداتها مقارنة بالناتج

الشكل ٣٤ - ١. دول العالم درجت وفق حجم تجارتها الدولية

في هذه الخارطة رسمت مساحة كل دولة لتناسب حصتها من مجموع التجارة العالمية في العام ١٩٩١. قارن حجم الدول الصناعية المتقدمة مع مساحات الدول الأفريقية والآسيوية. [عدلت عن «الحالة الجديدة لأطلس العالم» لمايكل كيدروم ورونالد سيغال (سيمون أند شيبستر، نيويورك، ١٩٩١).]





الشكل ٣٤ - ٢. زيادة انفتاح الولايات المتحدة

مثل جميع اقتصاديات السوق الكبرى، فتحت الولايات المتحدة حدودها باطراد للتجارة الخارجية خلال نصف القرن الماضي، وأصبحت أكثر تعرضاً لرياح المنافسة. أعظم نمو في القيمة النقدية للواردات جاءت مع ارتفاع أسعار النفط وارتفاع سعر الصرف الخارجي للدولار. في أواخر الثمانينات زادت الواردات كثيراً عن الصادرات، متسببة في جعل الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم. (المصدر: وزارة التجارة الأمريكية).

الخصبة. أو قد تولد دولة جبلية كميات ضخمة من الطاقة الكهرومائية تبقيها للدول المجاورة، وقد تصبح دولة لديها موانئ عميقة المياه مركزاً لشحن البضائع.

انخفاض التكاليف

السبب الثاني لنشوء التجارة بين الدول هو أن الكثير من العمليات التصنيعية تخضع لمبدأ وفورات الحجم؛ أي أن معدل تكلفتها ينخفض كلما توسع حجم الإنتاج. وبالتالي، حين تكون دولة ما بين طليعة المنتجين لسلعة ما، فإن في وسعها انتاجها بكميات ضخمة وتكلفة أقل. وتعطيها وفورات الحجم ميزة مهمة من ناحية التقنية والتكاليف على الدول الأخرى، التي ستجد أن من الأرخص لها شراء هذه المواد من الصانع الرئيسي بدلاً من تصنيعها محلياً.

خذ الإلكترونيات المستهلك كمثال. لا شك أن في وسع شركة مثل جنرال إلكتريك أو «أي. بي. إم» أن تصنع مسجلات الفيديو في الولايات المتحدة لو أرادت. لكن ليس في وسعها صنع جهاز رخيص قادر على منافسة الشركات اليابانية المصنعة مثل سوني، التي تتمتع بمزايا حجم الإنتاج الضخم والخبرة الواسعة في مجال الإلكترونيات المستهلك. لهذا، تستورد الولايات المتحدة معظم ما تستخدمه من مسجلات الفيديو.

يختلف الأمر عند الحديث عن الطائرات المدنية، حيث تسيطر

للعام ١٩٩٣. وتكشف هذه البيانات، أنه على الرغم من كون الولايات المتحدة دولة صناعية متقدمة، فإنها تصدر كمية كبيرة من السلع الأساسية (مثل الأغذية) وتستورد كميات كبيرة من السلع المصنعة المتطورة التي تكثف رأس المال (مثل السيارات ومعدات الاتصالات). أضف إلى ذلك، نجد قدرأ كبيراً من التجارة بسلعة واحدة في الاتجاهين، أي أنه ضمن صناعة واحدة (مثل الحاسوب) نجد أن الولايات المتحدة تستورد وتصدر هذه السلعة في آن واحد.

اسباب التجارة الدولية

في السلع والخدمات

ما هي العوامل الاقتصادية الكامنة خلف أنماط التجارة الدولية؟ تجد الدول أن من المفيد لها المشاركة في التجارة الدولية لعدة أسباب: بسبب تنوع ظروف الإنتاج، وبسبب تخفيض تكاليف الإنتاج، وبسبب اختلاف الأنواق بين الدول.

تنوع ظروف الإنتاج

قد تحدث التجارة بسبب تنوع امكانات الإنتاج بين الدول. جزئياً، تعكس هذه الاختلافات ما وهب ل تلك الدول من موارد طبيعية. فقد تنعم الطبيعة على إحدى الدول بفيض من النفط، في حين يكون لدى دولة أخرى مساحات واسعة من الأراضي

حصة كل سلعة
كنسبة مئوية من المجموع

واردات	صادرات	تصنيف السلع
		امدادات صناعية:
١١	٣	نפט، فحم، وقود آخر
٥	١٠	مواد غذائية
١٦	٢٣	غيرها
		مواد مصنعة
		سلع متينة
١١	١٣	حاسوبات وملحقاتها
٣	٩	طائرات
١٢	١٩	غيرها
١٨	١١	اليات
٢٤	١٢	سلع استهلاكية
١٠٠	١٠٠	المجموع

الجدول ٣٤ - ١. تصدر الولايات المتحدة كميات مذهلة من السلع الاولية وتستورد الكثير من المواد المصنعة.

تبين تركيبة اجمالي السلع التي صدرتها الولايات المتحدة واستوردتها في السنوات الاخيرة العديد من المفاجآت. فالولايات المتحدة تصدر كمية كبيرة من السلع الاولية. خاصة الغذاء والفحم، والسبب الرئيس لذلك هو اتساع قاعدة الموارد الطبيعية لديها. في الوقت نفسه، تستورد الولايات المتحدة العديد من السلع المصنعة، مثل السيارات وآلات التصوير، رغم كثافة الرساميل الموظفة في الصناعة. (المصدر: مكتب الاحصاءات الامريكي.)

تبيع عدداً أقل من الطائرات. ولا غرابة الا يكون لشركة بوينغ سوى منافس واحد هو شركة «ايرباص»، التي تحظى بدعم قوي من عدة دول اوروبية.

يساعد مثال خفض التكاليف على تفسير ظاهرة مهمة حول كثافة المتاجرة بالصناعة البيئية المبينة في الجدول ٣٤ - ١. فما هو السبب في أن الولايات المتحدة تصدر الحاسوبات وملحقاتها وتستوردها في الوقت نفسه؟ السبب هو أن الولايات المتحدة استغلت وفورات الحجم في مجال وحدات المعالجة الدقيقة في الحاسوب وهي متخصصة فيها في حين تتمتع اليابان بميزة صنع رقائق الذاكرة، وشاشات الفيديو لحاسوبات الملاحظات، وتميل الى التخصص وتصدير ذلك الجزء من هذه الصناعة. ونجد انماطاً مماثلة من التخصص في الصناعات البيئية في مجال السيارات، والصلب، والمنسوجات، والعديد من منتجات الصناعات التحويلية.

اختلاف الانواق

سبب ثالث للاتجار يكمن في اختلاف الانواق. فحتى لو كانت ظروف الانتاج متشابهة في جميع المجالات، فقد تتاجر الدول

الولايات المتحدة على السوق العالمي. فشركة بوينغ، وهي المصدر الاول للطائرات في الولايات المتحدة تتمتع بميزتين. أولاً، لديها سجل طويل حافل في مجال بناء طائرات الركاب النفاثة المتينة والأمنة. وهي ميزة ليس من السهل على شركة منافسة أن تضاهيها. لأن الطائرات الحديثة شديدة التعقيد وتحتاج الى تكنولوجيا رفيعة المستوى لبنائها، وتتطلب معرفة بناء طائرات قوية وأمنة بسعر يمكن تحمله زمناً طويلاً وخبرة^(١).

علاوة على ذلك، فإن زيادة العوائد الى الحجم تعطي شركة بوينغ ميزة مالية أيضاً. وبوصفها أكبر شركة لصنع الطائرات في العالم، يمكنها توزيع تكاليف تصميم، وتطوير، واختبار الطائرات الجديدة على حجم مبيعاتها الكبير. وهذا يعني أن في وسعها بيع طائرات بأسعار أرخص من الشركات المنافسة التي

(١) اعتبارات السلامة تضيف ميزة أخرى لمتجتي الطائرات العريقتين. فمن هو الذي يرغب في التحليق بطائرة فوق المحيط. هي اول طائرة تصنعها شركة جديدة للطائرات، ومن هي شركة الطيران التي ستشتري طائرة نفاثة من مصنع روسي حتى وإن كان سعرها أقل من نصف سعر طائرة البوينغ؟

مع بعضها البعض اذا كان ذوقها للسلع مختلفاً.

مثال ذلك، افترض أن الترويج والسويد تنتج السمك من البحر واللحوم من الارض ويكميات متعائلة، لكن السويديين يحبون اللحوم في حين يتحيز النرويجيون للأسماك. عندها يمكن اجراء عملية متاجرة نافعة للطرفين، بأن تصدر اللحوم الى

السويد والأسماك الى النرويج. وسوف تستفيد البلدان من هذه التجارة؛ مما يرضي رغبات كلا الشعبين.

في الجزء التالي، سنحلل الاسباب المختلفة للتجارة في نظرية الميزة النسبية.

تحديد أسعار الصرف الاجنبي

ب

أسعار الصرف الاجنبي

التجارة المحلية مألوفة للجميع. فحين اشترى برتقال فلوريدا او قمصان كاليفورنيا، فإنني أدفع عادة ثمنها بالدولار. ولحسن الحظ، فإن منتجي البرتقال وصانعي القمصان يريدون أن يدفع لهم بالعملة الأمريكية، وبالتالي تتم جميع عمليات المتاجرة بالدولار. التعاملات الاقتصادية داخل البلد الواحد سهلة.

اذا كنت أملك متجراً يخزن دراجات بريطانية، فإن التعاملات تصبح أكثر تعقيداً. فصانع الدراجات يريد أن يدفع له بالعملة البريطانية بدلاً من الدولار الأمريكي. لذلك، كي أتمكن من شراء دراجة بريطانية، علي أولاً شراء جنيهات استرلينية واستخدام هذه الجنيهات (£) لتسديد فاتورة الشركة البريطانية. وبالمثل، اذا اراد البريطانيون شراء سلع من الولايات المتحدة، عليهم أن يحصلوا أولاً على دولارات أمريكية. الذين يرغبون في شراء عملات اجنبية يمكنهم القيام بذلك عن طريق سوق القطع الاجنبي. في هذا السوق، يتحدد سعر العملة الاجنبية بالنسبة للعملة المحلية، ويطلق على هذا السعر اصطلاح سعر الصرف الاجنبي (foreign exchange rate).

مثال ذلك. اذا كان ثمن الجنيه الاسترليني بالدولار الأمريكي هو ١.٥ دولار، عندها اذا اراد شخص ما شراء دولار امريكي واحد فإن عليه أن يدفع $1.5 / £ = \$ ٠.٦٧$. وهناك سعر صرف اجنبي ما بين الدولار وعملات جميع البلاد. وفي العام ١٩٩٤ كان سعر صرف الدولار هو ٥٩ سنتاً مقابل المارك الألماني، و ١٧ سنتاً مقابل الفرنك الفرنسي، ٧٣ سنتاً مقابل الدولار الكندي، ٩٥ ر. سنت مقابل الين الياباني. بالنسبة الى الاجانب الراغبين في شراء دولارات كان سعر التبادل لكل دولار هو ١.٦٩ مارك ألماني، و ٥.٨٨ فرنك فرنسي، و ١.٣٧ دولار كندي، و ١٠٥ ين ياباني.

عن طريق الصرف الاجنبي، يمكنني شراء دراجة بريطانية. افترض أن سعرها المعلن هو ١٠٠ £، عندها أبحث في الصحف عن سعر الصرف الاجنبي للجنيه، فإذا السعر ١.٥ \$ لكل جنيه،

أذهب ببساطة الى البنك وأحول ١٥٠ دولاراً الى ١٠٠ جنيه، واستطيع بنقودي البريطانية أن ادفع للمصدر ثمن الدراجة التي اريدها.

الآن يجب أن تكون قانراً على بيان ما يجب على المستوردين البريطانيين للشاحنات الأمريكية فعله اذا ارادوا شراء ما قيمته ٣٦ الف دولار من الصادرات الأمريكية. هنا يجب تحويل الجنيهات الى دولارات. وسوف ترى أنه حين يكون سعر الصرف الاجنبي للجنيه ١.٥ دولار، فإن شحنة الشاحنات تكلف ٢٤ الف جنيه استرليني.

لا يحتاج السواح وقطاعات الاعمال لمعرفة شيء أكثر مما تقدم في تعاملات التصدير والاستيراد. لكن اقتصاد أسعار الصرف الاجنبي لا يمكن الاطاحة به الا بعد تحليل القوى الكامنة خلف عرض وطلب العملات وطريقة عمل سوق القطع الاجنبي.

سوق القطع الاجنبي

أسعار الصرف الاجنبية، في معظمها، غير ثابتة على مرّ الايام. وهي مثلاً مثل أي سعر آخر تتغير من أسبوع لآخر، وشهر وشهر وفقاً لقوى العرض والطلب. سوق القطع الاجنبي (foreign exchange market) هو السوق الذي تتم فيها مبادلة عملات مختلف الدول، وفيه تحدد أسعار الصرف الاجنبي. وتتم مبادلة العملات الاجنبية في جميع البنوك والمؤسسات المتخصصة في هذا النوع من الأعمال. وتقوم أسواق منظمة من كل من نيويورك، وطوكيو، ولندن، وزيورخ بمبادلة ما قيمته مئات بلايين الدولارات من العملة يومياً.

يمكننا استخدام منحنيات العرض والطلب المتألفة لدينا لبيان كيف تحدد الاسواق أسعار العملات الاجنبية. يبين الشكل ٣٤ - ٢ كلا من منحني العرض والطلب على الجنيه الاسترليني في الولايات المتحدة^(٢). الطلب على الاسترليني يأتي من أناس

(٢) هذا بالطبع مثال مبسط أخذنا بعين الاعتبار فيه التجارة الثنائية ما بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

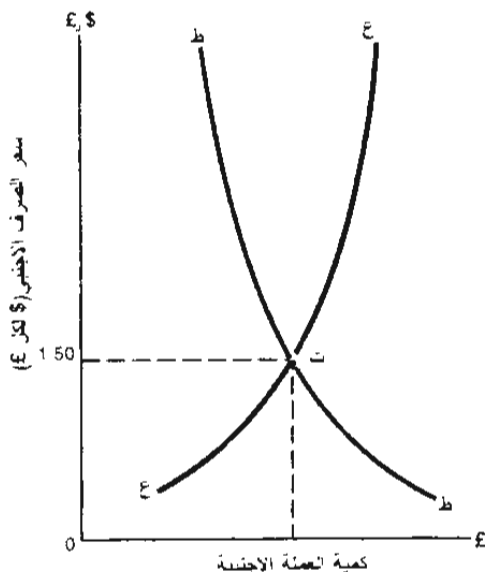
يعيشون في الولايات المتحدة ممن يحتاجون جنيهات لشراء سلع وخدمات بريطانية، أو لاستخدامها في إغراض التحويل: عرض الجنيهات يأتي من أناس في بريطانيا يريدون شراء سلع، أو خدمات، أو استثمارات ويدفعون مقابلها جنيهات استرلينية. سعر القطع الاجنبي - الذي هو سعر الصرف الاجنبي - يستقر عند النقطة التي يتوازن فيها العرض مع الطلب.

دعونا بداية نأخذ بعين الاعتبار جانب الطلب. ينشأ الطلب على الجنيه الاسترليني حين يحتاج الأمريكيون الى الجنيهات لشراء دراجات او سلع أخرى، او لقضاء اجازة في لندن، او الحصول على خدمة تأمينية، وما الى ذلك. علاوة على ذلك، قد نحتاج القطع الاجنبي اذا اراد الأمريكيون شراء ارض في بريطانيا او شراء أسهم في الشركات البريطانية. باختصار، نحن نحتاج للقطع الاجنبي حين نشترى سلعاً، او خدمات، او اصول اجنبية.

في الشكل ٣٤ - ٣، مثل الطلب على الجنيهات الاسترلينية بمنحنى ط ط المائل الى أسفل، ويمثل المحور الأفقي سعر الجنيه الاسترليني بالدولار. لاحظ أن السعر بالدولار للسلع البريطانية يهبط مع هبوط سعر الصرف الاجنبي للاسترليني مقارنة بالسعر الأمريكية. ويشترى الأمريكيون سلعاً بريطانية أكثر. وهذا يبين السبب في انحدار منحنى الطلب الى أسفل. مثال على ذلك، اذا هبط سعر الجنيه الاسترليني من ١.٥ دولار / الجنيه الى ١.٢ دولار / الجنيه، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، فقد يرغب الأمريكيون في شراء المزيد من الدراجات البريطانية وقضاء المزيد من الوقت في زيارة بريطانيا.

ما الذي يكمن خلف عرض العملة الأجنبية (الممثلة في الشكل ٣٤ - ٣ بمنحنى العرض ع ع للجنيهات الاسترلينية)؟ البريطانيون يعرضون عملتهم حين يستوردون سلعاً وخدمات وأصول. مثال ذلك، حين يشتري طالب بريطاني كتاباً مدرسياً في الاقتصاد او يقوم برحلة الى الولايات المتحدة فإنه يقدم الجنيهات الاسترلينية اللازمة للاتفاق على ذلك. او حين تشتري الحكومة البريطانية حاسوباً أمريكياً فائق القدرات للتنبؤ بالطقس، فإن هذا التعامل يزيد مما هو معروض من عملة استرلينية. باختصار، البريطانيون يعرضون الجنيهات لدفع ثمن مشترياتهم من السلع والخدمات والأصول الأجنبية. منحنى العرض في الشكل ٣٤ - ٣ يميل الى أعلى ليشير الى أن قيمة الجنيه ترتفع (وأن الدولار بالتالي يصبح أرخص ثمناً) وأن المقيمين البريطانيين قد يرغبون في شراء المزيد من السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية، وبالتالي، يعرضون، بشكل عام، المزيد من عملتهم في سوق القطع الاجنبي.

عرض وطلب الجنيه الاسترليني يتفاعل في سوق القطع



الشكل ٣٤ - ٣. تحديد سعر الصرف

سوق القطع الاجنبي يتحقق حين يتوازن عرض وطلب القطع الاجنبي. فخلف الطلب على الجنيه الاسترليني تكمن مشتريات من السلع والخدمات وتدفقات مالية. وخلق عرض الجنيه لمبادلاته بالدولار رغبة بريطانية في السلع والاستثمارات الأمريكية. فإذا كان السعر اعلى من ت، سيكون لدينا فائض مما هو معروض من العملة الأجنبية. وما لم تشتتر الحكومة هذا الفائض للاحتياطي الرسمي، فإن قوى السوق قد تدفع سعر الصرف للتراجع لموازنة العرض والطلب عند النقطة ت.

الاجنبي. قوى السوق تدفع بسعر الصرف الاجنبي هبوطاً وارتفاعاً لتوازن ما بين تدفقات وتصريفات الجنيه، وسوف يستقر السعر عند مستوى توازن سعر الصرف الاجنبي، والذي يتساوى عنده بيع الجنيه طوعاً مع مشتراه طوعاً.

ميزان عرض وطلب العملة الأجنبية يحدد سعر صرف تلك العملة. عند سعر صرف مقداره ١.٥ دولار لكل جنيه استرليني المبين عند النقطة ت في الشكل ٣٤ - ٣ يكون سعر الصرف هو سعر التوازن وليس لديه ميل للارتفاع او الانخفاض.

رأينا فيما سبق أن سعر الصرف هو علاقة تبادلية. فكما نبيع جنهياً استرلينياً مقابل ١.٥ دولار فإننا نشترى دولاراً مقابل ٠.٦٧ جنهياً. يمكننا أيضاً رسم علاقة متبادلة من العرض والطلب عن طريق تحليل عرض وطلب الدولار الأمريكي. في عالم المتاجرة الثنائية البسيط، يترجم ما هو معروض من جنيهات استرلينية الى

طلب على الدولارات، في حين يمثل الطلب الأمريكي على الجنيهات عرضاً للدولار. عندها يمكننا رسم عرض وطلب الدولارات ويتحقق التوازن عند ١.٦٧ جنيه / دولار بدلاً من ١.٥ دولار لكل جنيه.

علاوة على ذلك، نجد عروضاً وطلبات لكل العملات. وفي عالم تكثر فيه الامم فإن ما يحدد كامل تشكيلة سعر الصرف الاجنبي هو كثرة الاطراف الراغبة في الصرف والتجارة، مع وجود عرض وطلب ينهال من جميع اطراف المعمورة.

المصطلحات الخاصة بتغير سعر الصرف. لاسواق القطع الاجنبي قاموسها الخاص: فهبوط في سعر إحدى العملات بالنسبة الى عملة ما او لجميع العملات يطلق عليه اسم «هبوط القيمة» وارتفاع سعر إحدى العملات مقابل العملات الأخرى يطلق عليه اسم «زيادة القيمة». في مثالنا السابق، حين انخفض سعر الجنيه من ١.٥ دولار الى ١.٢٠ دولار هبطت قيمة الجنيه وازدادت قيمة الدولار.

كثيراً ما يُخلط ما بين تعبير «خفض قيمة العملة» مع تعبير «هبوط القيمة»، خفض قيمة العملة يتعلق بمواقف تقوم فيها الدولة بتثبيت سعر صرف عملتها تجاه عملة أخرى، او تجاه الذهب، ويتغير السعر المربوط بارتفاع سعر تلك العملة.

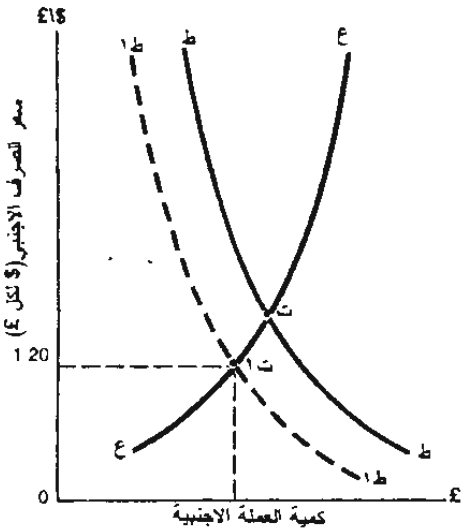
مثال ذلك، في العام ١٩٧١، غيرت الولايات المتحدة السعر الرسمي للذهب من ٣٥ دولاراً الى ٣٨ دولاراً للاونصة. لذلك نقول أن سعر الدولار قد خُفض. لكن حين تهبط قيمة الدولار من ١٥٠ ين/ دولار الى ١٠٠ ين / دولار في السوق نقول أن قيمة الدولار قد هبطت.

حين يتراجع سعر الصرف الاجنبي لعملة دولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى نقول أنها تعرضت الى هبوط قيمة العملة (depreciation) في حين تكون العملة الأخرى قد تعرضت الى ارتفاع قيمة العملة (appreciation).

حين يخفض سعر الصرف الاجنبي الرسمي لدولة ما (بالنسبة للذهب او عملات أخرى)، نقول إن العملة خضعت الى خفض قيمة العملة (devaluation)، اما الارتفاع في سعر الصرف الاجنبي الرسمي فيدعى رفع قيمة العملة (revaluation).

تأثير التغييرات على التجارة. ما الذي يحدث إن كان هناك تغييرات في حجم التجارة الدولية؟ مثلاً، ما الذي يحدث لو أن الولايات المتحدة قررت تقييد الاستيراد من بريطانيا، او خفض الأمريكيين من سفرهم الى بريطانيا؟

في كل حالة من هاتين الحالتين سينخفض طلب امريكا على العملة الاجنبية وقد بينا نتيجة ذلك في الشكل ٣٤ - ٤ حيث بين



الشكل ٣٤ - ٤. انخفاض الواردات الأمريكية يقود الى ارتفاع قيمة الدولار.

افرض أن الأمريكيين باتوا يسافرون أقل او قرروا سحب قواتهم من أوروبا. هذا سيخفض المستوردات من بريطانيا ويقلل الطلب على الجنيه الاسترليني، وينقل منحني الطلب على الجنيهات من ط الى ط١ اليسار الى ط١. سعر صرف الجنيه سيهبط، في حين يرتفع سعر الدولار. ما السبب في أن سعر الصرف الجديد سيحث الأمريكيين على شراء السلع البريطانية ولا يشجعهم على التصدير الى بريطانيا؟

الانتقال التأثير على بريطانيا. التراجع في المشتريات من السلع والخدمات والاستثمارات خفض الطلب على العملات الأجنبية، وتمثل هذا التغيير في انتقال منحني الطلب ناحية اليسار. وستكون النتيجة سعراً أقل للعملة الأجنبية؛ أي أن الجنيه ستهبط قيمته والدولار سترتفع قيمته. فما هو مقدار التغيير في سعر الصرف؟ بقدر الزيادة في الصادرات وتدفقات الرساميل البريطانية الى امريكا، والانخفاض في الواردات وتدفقات الرساميل من امريكا الى بريطانيا، الى أن يتوازن العرض والطلب مرة أخرى في المثال المبين في الشكل ٣٤ - ٤، هبطت قيمة الجنيه من ١.٥ دولار الى ١.٢ دولار / جنيه.

تساوي القوة الشرائية وأسعار الصرف

على المدى القصير، تميل أسعار الصرف التي يحددها السوق الى التقلب بشكل واسع حسب التغيير في أسعار الفائدة، والأحداث السياسية، وتغير التوقعات. أما على المدى الطويل، فيعتقد علماء الاقتصاد بأن أسعار الصرف تحدد بشكل أساسي

أ ن م باستخدام أسعار
صرف السوق
(بليون دولار)

أ ن م باستخدام
أسعار صرف ت ق ش
(بليون دولار)

الولايات المتحدة	٦٣٧٨	٦٣٩٨
الصين	٥٢٠	٢٥٩٦
اليابان	٤٢٦٠	٢٥٣٦
ألمانيا	١٨٦٩	١٤١٢
فرنسا	١٢٥٧	١٠٩٢
الهند	٢٥٥	١٠٤٥
بريطانيا	٩٤١	٩٩٤
المكسيك	٣٩١	٦٣٣
أندونيسيا	١٣٩	٦١٦
نيجيريا	٣٠	١٧٨
ماليزيا	٦٣	١٧١
الفلبين	٥٥	١٥١

الجدول ٣٤ - ٢. حسابات «ت ق ش» تغير الحجم النسبي للدول، ١٩٩٣
باستخدام «ت ق ش» فإن سعر الصرف يغير المراتب الاقتصادية للدول. فتصبح الهند في مثل حجم فرنسا، في حين تنتقل الصين من دولة متوسطة
الكانة إلى قوة عظمى اقتصادية.

البيزوس المكسيكي. ونتيجة لذلك، سيرتفع سعر السلع المكسيكية
مقابل الدولار رغم أن سعرها بالبيزوس لم يتغير.

إلى أين تقودنا هذه العملية؟ لن تثبت نظرية السعر الواحد
إلا حين يرتفع سعر الصرف إلى ١٠ بيزوس لكل دولار؛ عند سعر
الصرف هذا فقط يصبح سعر سلة السلع متساوياً في السوقين.
حين يصبح سعر الدولار ١٠ بيزوس نقول أن للعمليتين قوة شرائية
متساوية بالنسبة للسلع المتاجر بها.

ينص مذهب «ت ق ش» أيضاً على أن الدول التي تعاني من
معدلات تضخم عالية تميل قيمة عملتها إلى الهبوط. بمعنى أدق،
إذا كان التضخم في الدولة س هو ١٠ بالمئة سنوياً في حين كان
التضخم في الدولة ص هو ٢ بالمئة سنوياً، عندها تميل قيمة عملة
الدولة س إلى الهبوط مقابل عملة الدولة ص بمقدار ٨ بالمئة سنوياً،
الفارق في معدلات التضخم. كمثال على ذلك، لنفرض أن انفلات
التضخم في الأرجنتين أدى إلى مضاعفة الأسعار فيها خلال سنة
واحدة، في حين بقيت أسعار السلع في الولايات المتحدة وسعر
الصرف ما بين الأرجنتين والولايات المتحدة ثابتة من دون تغيير.
عندها تكون أسعار السلع الأرجنتينية ضعف مثيلاتها في
الولايات المتحدة. والنتيجة، هي أن الطلب على البيزوس الأرجنتيني

بأسعار السلع النسبية في مختلف الدول. ثمة حالة خاصة لهذا
الاعتقاد هي «قانون السعر الواحد»، الذي ينص على وجوب بيع
السلع المتماثلة (في حالة عدم وجود حواجز تجارية أو تكاليف
نقل) بالسعر ذاته في جميع الأسواق. وهذا يعني أن سعر
الصرف الاجنبي لدولة ما سيميل، في الأسواق الحرة، إلى
مساواة تكلفة شراء السلع المتاجرة بها محلياً مع تكلفة شراء تلك
السلع في الخارج. وتقودنا هذه الملاحظة إلى «نظرية تساوي القوة
الشرائية (ت ق ش) لأسعار الصرف».

يمكن توضيح نظرية «ت ق ش» بمثال بسيط. افترض أن سعر
سلة من سلع السوق (سيارات، مجوهرات، نפט، غذاء، وما إلى
ذلك) هو ١٠٠٠ دولار في الولايات المتحدة، و ١٠ آلاف بيزوس في
المكسيك. فإذا كان سعر الصرف هو ١٠٠ بيزوس لكل دولار فإن
هذه الحزمة من السلع تكلف ١٠٠ دولار في المكسيك. ونظراً لهذه
الأسعار، ووجود تجارة حرة بين البلدين، فإننا نتوقع أن نرى
سيلاً من المستهلكين يتدفق عبر الحدود للشراء من السوق
المكسيكي الأقل سعراً، وتزايد الطلب على البيزوس المكسيكي.
وهذا سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف البيزوس المكسيكي مقابل
الدولار، وسنضطر إلى دفع دولارات أكثر لشراء المبلغ ذاته من

سيهبط ويزداد الطلب على الدولار الأمريكي، لأن ذلك سيشجع الصادرات الأمريكية إلى الأرجنتين. ووفقاً لنظرية «ت ق ش»، يجب أن تهبط قيمة العملة الأرجنتينية بمقدار ٥٠ بالمئة كي يعود التوازن إلى السلع الأرجنتينية والأمريكية.

يجدر التنبيه هنا إلى أن نظرية «ت ق ش» هي مجرد توجه وليست أداة كاملة لموازنة الأسعار. ويمكننا رؤية مدى الانحراف في نظرية «ت ق ش» من العلاقة ما بين الدولار الأمريكي والين الياباني خلال العقد الماضي: فقد تراوح سعر الصرف ما بين ٢٤٠ ين مقابل الدولار إلى ١٠٠ ين مقابل الدولار. رغم أن معظم حسابات الاقتصاديين كانت تشير إلى أن مستوى «ت ق ش» هو في حدود ١٥٠ ين / دولار. الحواجز التجارية وتكاليف النقل تسمح بتباين الأسعار بقدر كبير ما بين البلدان. علاوة على ذلك، يمكن للتدفقات المالية أن تغطي على تدفقات التجارة على المدى القصير. لذلك، في حين أن نظرية «ت ق ش» تفيدنا كدليل على أسعار الصرف على المدى الطويل، فالواقع أن أسعار الصرف قد تنحرف عن مستويات «ت ق ش» لسنوات طويلة.

تطبيقات اقتصادية: «ت ق ش» وحجم

الدول. وفق جميع المقاييس، ما زالت الولايات

تحتل بأكثر اقتصاد في العالم. لكن أي الدول هي

التي تحتل المركز الثاني؟ هل هي اليابان، أم ألمانيا، أم روسيا، أم دولة أخرى؟ قد نعتقد أن هذا سؤال تسهل الإجابة عليه، مثل قياس الارتفاع أو الوزن. لكن المشكلة هي أن اليابان تجمع ناتجها القومي بالين في حين تحسبه ألمانيا بالمارك، وأمريكا



ميزان المدفوعات الدولي

ج

حسابات ميزان المدفوعات

معظم الدول تولي اهتماماً خاصاً لتدفق تجارتها وديونها الخارجية. وتمتلي صفحات الجرائد بأخبار العجز التجاري وتنامي مديونية الولايات المتحدة، أو أخبار عن ضرورة تعديل ميزان المدفوعات لدول أمريكا اللاتينية. وللاحاطة الكاملة بعناصر التجارة الدولية، فإن من الضروري فهم طبيعة حسابات ميزان المدفوعات. وكما هو الحال بالنسبة للمبادلات المحلية، فإن التجارة الخارجية تتم بواسطة النقود، ويقاس التدفق النقدي إلى خارج البلد في ميزان مدفوعات الدولة.

ميزان المدفوعات الدولي (balance of international

payments) لدولة ما هو بيان منسق لجميع التعاملات

بالدولار. ولقارنتها ببعض، لا بد من تحويلها إلى عملة واحدة.

سعر الصرف الواضح الذي يجب استخدامه هو سعر القطع الاجنبي، ووفق هذا المقياس تحتل اليابان المركز الثاني كأكبر اقتصاد في العالم. لأن أسعار السوق يمكن أن ترتفع وتنخفض بحدة، فإن حجم اقتصاد الدولة قد يتقلص ويتمدد وفقاً لذلك. علاوة على ذلك، باستخدام سوق القطع الاجنبي سيبدو أن لبعض الدول الفقيرة ناتجاً قومياً ضئيلاً. مثلاً، إذا استخدمنا أسعار سوق القطع الاجنبي للروبل الروسي، فإن الناتج المحلي الاجمالي لروسيا في العام ١٩٩١ سيكون اقل من ناتج هونغ كونغ!

لكن علماء الاقتصاد يفضلون استخدام أسعار صرف «ت ق ش» عند مقارنة أن م مختلف الدول. فقد يكون الاختلاف كبيراً، كما يبين الجدول ٣ - ٢. عند استخدام أسعار سوق القطع، فإن المخرجات في الدول ذات الدخل المتدني مثل الصين والهند ستبدو أصغر من حجمها الحقيقي. ويحدث ذلك لأن جزءاً مهماً من المخرجات يأتي على شكل خدمات تحتاج لعمالة مكثفة وغير قابلة للتجارة بها، هي في العادة، زهيدة التكاليف للغاية في الدول متدنية الدخل (وبالتالي متدنية الأجر أيضاً). لذلك حين نحسب أسعار الصرف وفق ت ق ش ونشمل فيها أسعار السلع غير القابلة للتجارة، فإن أ ن م للدول متدنية الدخل يرتفع مقارنة بالدول مرتفعة الأجر. مثلاً، عند استخدام ت ق ش فإن الناتج المحلي الاجمالي للصين يبلغ ٥ أضعاف المستوى المحسوب وفق أسعار سوق القطع الاجنبي. وبناء على أسعار صرف ت ق ش تقفز الصين إلى المقدمة وتسبق اليابان وألمانيا وتصبح صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة.

الاقتصادية بين تلك الدولة وسائر العالم. ومكوناته الرئيسية هي الحساب الجاري وحساب رأس المال. الهيكل الاساسي لميزان المدفوعات مبين في الجدول ٣٤ - ٣، وستبحث كل عنصر من عناصره فيما يلي :

الدائن والمدين

كما هو الحال بالنسبة للحسابات الأخرى، يسجل ميزان المدفوعات جميع التعاملات كناقص أو زائد. القاعدة العامة لحساب ميزان المدفوعات هي التالية:

إذا أدى التعامل إلى كسب عملة اجنبية للدولة، فإنه يدعى رصيماً دائماً ويسجل كإيراد موجب، أما إذا اشتمل التعامل على اتفاق عملة اجنبية فهو مدين ويسجل في

١. الحساب الجاري

الخاص:

بضائع (أو «الميزان التجاري»)

غير منظور (خدمات ودخل الاستثمار الصافي)

صادرات الحكومة او وارداتها ومنحها

II حساب رأس المال

الخاص

الحكومي

III. فروقات احصائية

IV. التسويات الرسمية

الجدول ٣٤ - ٣. العناصر الاساسية في ميزان المدفوعات.

يمثل الجدول ٣٤ - ٤ ملخصاً لميزان المدفوعات الأمريكي الدولي في العام ١٩٩٣. لاحظ الاقسام الاربعة الرئيسية: الحساب الجاري، حساب رأس المال، الفروقات الاحصائية، والتسويات الوسمية. (وقد تم ترقيم كل صف لتسهيل الاشارة اليه.) وتم ادراج كل بند حسب الاسم في العمود (أ). الحسابات الدائنة ادرجت تحت العمود (ب). في حين ادرجت الحسابات المدينة تحت العمود (ج). العمود (د) ادراج صافي الدائن او المدين، يظهر حساباً دائماً اذا كان الرصيد يضيف الى مخزوننا من العملات الاجنبية او مديناً اذا كان ينقص مما لدينا من عملة اجنبية.

في العام ١٩٩٣، اعطتنا صادراتنا من البضائع رصيداً دائماً مقداره ٥٧ بليون دولار. لكن مستورداتنا من البضائع سجلت حساباً مديناً مقداره ٥٨٩ بليون دولار. وكان صافي الفرق ما بين الدائن والمدين ديناً مقداره ١٣٣ بليون دولار. وقد سجل هذا العجز التجاري في السطر الاول من العمود (د). (تأكد من معرفتك لسبب وضع اشارة - وليس +). نرى من الجدول أن الخدمات وغيرها من البنود غير المرئية زائد التحويلات كانت دائنة بشكل واضح. لذلك، فإن عجز حسابنا الجاري كان ١٠٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

حساب رأس المال.

كيفية «تمول» الولايات المتحدة عجزها البالغ ١٠٣ بليون دولار في الحساب الجاري لعام ١٩٩٣ لا بد أن الولايات المتحدة قد اقترضت المبلغ او أنها خففت ما تملكه من أصول اجنبية، حيث أن المتعارف عليه هو أن تدفع ثمن ما تشتريه او تدفن به. وهذا يعني أن ميزان المدفوعات الدولي ككل، يجب أن يُظهر، وكما يوحى به اسمه، رصيداً نهائياً مقداره صفر.

كبنء سالب. بشكل عام تكون الصادرات دائنة والواردات مدينة.

الصادرات تجلب عملة اجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات تتطلب انفاق عملة اجنبية لذلك هي مدينة. فكيف تسجل في ميزان المدفوعات مستوردات الولايات المتحدة من الكاميرات اليابانية؟ حيث أن من الواجب دفع ثمن الكاميرات بالين الياباني، فمن الواضح انها مدينة. كيف نعامل الفوائد والدخل من أسهم الاستثمارات التي يملكها الأمريكيون من الخارج؟ من الواضح أنها بنود دائنة مثل الصادرات لأنها تزودنا بعملات اجنبية.

تفاصيل ميزان المدفوعات

ميزان الحساب الجاري. مجموع البنود المدرجة تحت الرقم ١ في الجدول ٣٤ - ٢ يشار اليها عادة على انها رصيد الحساب الجاري (balance on current account) وهو يلخص الفارق ما بين مجموع صادرات الدولة و وارداتها من السلع والخدمات. وهو مماثل تقريباً لصافي الصادرات في حسابات الناتج القومي.

في الماضي، ركز الكثيرون من الكتاب على الميزان التجاري (trade balance)، الذي يتضمن البضائع المصدرة او المستوردة. تركيبة السلع المصدرة والمستوردة يبتاها في الجدول ٣٤ - ١؛ وهي تتكون بشكل رئيسي من السلع الاساسية (مثل الاغذية والوقود) والسلع المصنعة. في حقبة سابقة، كافح المركنتيليون لتحقيق فائض تجاري (زيادة في الصادرات عن المستوردات)، واطلقوا على ذلك «الميزان التجاري المؤاتي». وكانوا يأملون في تجنب «الميزان التجاري غير المؤاتي» الذي كانوا يقصدون به العجز التجاري (زيادة المستوردات عن الصادرات). معنى هذه المصطلحات ما زال سارياً حتى اليوم حيث تسمى دول كثيرة الى تحقيق فائض تجاري، إلا أن التعاليم الاقتصادية تقول بأن للعجز التجاري، في بعض الاحيان، مزايا لبعض الدول، حين يعكس ذلك العجز استيراد معدات رأسمالية او غيرها من الاشياء ذات الطابع الاستثماري التي يمكن استخدامها لرفع الانتاجية وزيادة المخرجات.

اضافة الى الميزان التجاري، علينا الان ننسى الدور المتزايد الذي تلعبه الاشياء غير المنظورة، التي تشمل الخدمات والدخل من الاستثمارات. الخدمات تشمل بنود مثل الشحن، الخدمات المالية، والسفرات الخارجية. دخل الاستثمارات يشمل صافي مكاسب الاستثمار في الخارج (اي مكاسب الاصول التي تملكها الولايات المتحدة في الخارج ناقص ما يدفع عن الاصول الاجنبية في الولايات المتحدة). أحد التطورات الكبرى خلال العقد الماضي كانت النمو الكبير في باب الخدمات في الحساب الجاري الأمريكي.

ميزان المدفوعات الأمريكي، ١٩٩٣
(بلايين الدولارات)

د	ج	ب	١	
صافي الدائن (+) أو المدين (-)	مدين (-)	دائن (+)	البنود	القسم
				I. الحساب الجاري
- ١٣٣	- ٥٨٩	٤٥٧	١ - ميزان البضائع التجاري	
٣٠			٢ - غير المنظور (خدمات، دخل الاستثمارات، أخرى)	
- ١٠٣			٣ - ميزان الحساب الجاري	
				II. حساب رأس المال
			[تسليف (-) أو اقتراض (+)]	
	- ١٤٨	٢٣١	٤ - تدفقات رأس المال	
٨٣			٥ - ميزان حساب رأس المال	
				III. فروقات احصائية
			٦ - مجموع ما هو بحاجة لتعديل (الخط ٣ + الخط ٥ + الفروقات الاحصائية)	
				IV. التسويات الرسمية
- ١			٧ - ميزان التسويات الرسمية (صافي التغير في الاصول الرسمية)	
			٨ - الصافي الكلي للمجموع الشكلي.	

الجدول ٣٤ - ٤. الحساب الجاري زائد حساب المال زائد الفروقات الاحصائية يجب أن توازن مع التسويات الرسمية للحكومة.
(المصدر: معدلة عن بيانات وزارة التجارة الأمريكية.)

المستوردات مثلها مثل أي صادرات وواردات أخرى. حين نقترض من الخارج لتمويل عجز حسابنا الجاري الحالي فإثنا نرمز «صكوك دين» (على شكل سندات للخزينة) إلى الخارج ونحصل على عملات أجنبية. فهل هذا تعامل دائن أم مدين؟ من الواضح أن هذا التعامل يزيد الحساب الدائن لأنه يجلب عملات أجنبية إلى الولايات المتحدة.

بالمثل، إذا أقرضت الولايات المتحدة دولة خارجية لتمويل مصنع لتجميع الحاسوب في المكسيك. فإن الولايات المتحدة تستورد «صكوك دين» من المكسيكيين وتخسر عملات أجنبية: وواضح أن هذا بند مدين.

تحركات رؤوس الأموال هي قروض يقدمها المواطنون أو الحكومات، أو يتلقونها، من حكومات أو مواطنين أجانب. مثال ذلك، تحدث تحركات في رأس المال إذا قام صندوق التقاعد الياباني بشراء السندات التي تصدرها حكومة الولايات المتحدة أو حين يشتري مواطن أمريكي أسهماً في شركة بريطانية.

من السهل معرفة أي البنود مدين وإيها دائن في حساب رأس المال إذا استخدمت القاعدة التالية: فكر في الولايات المتحدة كبلد مصدر أو مستورد للاسهم والسندات أو غيرها من الأوراق المالية - أو باختصار الصادرات والمستوردات التي تستدان مقابل عملات أجنبية. عندها يمكنك معاملة هذه الصادرات أو

يبين السطر رقم ٥ أن الولايات المتحدة كانت دولة مقترضة في العام ١٩٩٣: فقد اقترضنا من الخارج أكثر مما أقرضنا للأجانب. وكانت الولايات المتحدة مصدراً صافياً لصكوك الدين (مقترضاً صافياً) في حجم وصل إلى ٨٣ بليون دولار.

القسم III يذكرنا بأن الكثير من التعاملات تتحاشى الاستطلاع والإبلاغ عنها. وبين أن هناك «فروقات إحصائية» (هي المجموع الصافي لكل ما لم تسجله التعاملات)، تصل إلى ٢١ بليون دولار. وهذا يشير إلى أن ٢١ بليون دولار من الأموال غير المسجلة قد خرجت من الولايات المتحدة.

وبعد جمع الحسابات الجارية وحساب رأس المال كلها، نجد أن لدينا فائضاً صافياً مقداره ١ بليون دولار.

التسويات الرسمية. حين تتبع الولايات المتحدة سياسة حاسمة من رفع اليد، أو عدم التدخل، في تعاملاتها الخارجية، لابد من وجود صفر في السطر ٦ من الجدول ٢٤ - ٤. الدول التي «تتدخل» في أسواق القطع الأجنبي توازن دفاثرها حسب دفعات الحكومة أو مقبوضاتها من العملات الأجنبية. وعملية موازنة التدفقات التي تقوم بها الحكومات يطلق عليها «التسويات الرسمية». الطريقة الأكثر شيوعاً لتقديم التسويات الرسمية اليوم هي أن تقوم الدول ببيع أو شراء سندات حكومة الولايات المتحدة. لاحظ أنه في السطر ٧ كان هناك تغييراً طفيفاً (ناقص ١ بليون دولار طرحت من الأصول المالية الواسمة مع الأبواب الأخرى، ستري أن التدفقات الخاصة تسيطر على ميزان المدفوعات في اقتصاديات السوق مثل اقتصاد الولايات المتحدة.

سعر الصرف و ميزان المدفوعات

يمكننا الآن رؤية العلاقة ما بين أسعار الصرف وتعديلات ميزان المدفوعات. في أبسط الحالات، افرض أن أسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب. لنقل أن ألمانيا بدأت من وضع متوازن ثم عانت من صدمة في ميزان المدفوعات. مثلاً، بعد وحدة اللانيتين قام البنك المركزي الألماني برفع أسعار الفائدة لكبح التضخم وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الأصول المالية الألمانية. أو أن يقود تعافي الاقتصاد في أمريكا إلى زيادة في الطلب على الماركات الألمانية بسبب حاجة الأمريكيين للعملة الألمانية لشراء سلع المانيا.

في كل حالة من الحالتين سيكون هناك زيادة في الطلب على المارك الألماني وفق سعر الصرف القديم. ووفق ذلك السعر، قد تميل المانيا إلى التعرض لفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال، حيث أن المزيد من الماركات الألمانية تترك أمريكا وتتدفق على المانيا.

هنا يلعب سعر الصرف دوره كموازن. فمع ازدياد الطلب

على الماركات الألمانية، سيقود هذا الوضع إلى ارتفاع قيمة المارك الألماني وخفض قيمة الدولار الأمريكي. وسوف تستمر حركة سعر الصرف إلى أن يعود حساب رأس المال والحساب الجاري إلى وضع التوازن. ومن الأسهل فهم عملية إعادة الحساب الجاري إلى التوازن. فعملية رفع قيمة المارك الألماني تجعل السلع الألمانية أعلى ثمناً مما يقود إلى تراجع الصادرات الألمانية وزيادة المستوردات الألمانية، وهذا يخفض الفائض في الحساب الجاري الألماني.

حركة سعر الصرف تخدم كميزان متحرك لازالة الفائض والعجز في ميزان المدفوعات.

مراحل ميزان المدفوعات

إن مراجعة للتاريخ الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة تكشف أنها مرت باربعة مراحل من مراحل ميزان المدفوعات خلال نموها من دول مدينة شابة إلى دول دائنة ناضجة. ونجد هذا التسلسل، مع متغيرات لها علاقة بالتاريخ الخاص لكل دولة، في الاقتصادات المتقدمة لدول أمريكا الشمالية، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا. ويمكننا توضيح هذه المراحل بأن نروي بشكل مختصر تاريخ ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة:

١ - **الدول الشابة النامية المدينة** منذ الحرب الثورية وحتى ما بعد الحرب الأهلية استوردت الولايات المتحدة من الحسابات الجارية أكثر مما صدرت. أوروبا أقرضتها الفارق ما بين الاثنين مما مكنتها من زيادة مخزونها الرأسمالي. كانت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة دولة شابة نامية مدينة نموذجية.

٢ - **دولة ناضجة مدينة** خلال الفترة من ١٨٧٣ إلى ١٩١٤ تحرك الميزان التجاري للولايات وحقق فائضاً. لكن نمو أرباح الأسهم والفوائد المستحقة على القروض الأجنبية السابقة أبقت الحساب الجاري متوازناً إلى حد ما. تحركات الرساميل كانت متوازنة تقريباً بعد أن تعادل التسليف مع الاقتراض.

٣ - **دولة دائنة جديدة** خلال الحرب العالمية الأولى، وسعت الولايات المتحدة صادراتها بشكل هائل. وقامت الحكومة والمواطنون الأمريكيون باقتراض حلفائهم الانجليز والفرنسيين من أجل تمويل الحرب وللخروج من أزمته في فترة ما بعد الحرب. وخرجت الولايات المتحدة من الحرب كدولة دائنة.

٤ - **دولة ناضجة دائنة.** في المرحلة الرابعة، قدمت المكاسب في مجال الرساميل والاستثمارات الأجنبية فائضاً ضخماً في الأشياء غير المنظورة ضاهت العجز في المتاجرة

بالبضائع. تبعت الولايات المتحدة هذا النمط حتى أوائل الثمانينيات. وتلعب دولاً مثل اليابان اليوم دور الدولة الناضجة الدائنة، كونها تتمتع بفائض كبير في الحساب الجاري تقوم، بدورها، باستثماره في الخارج.

المفاجيء، أن الولايات المتحدة انتقلت من مرحلة الدولة الناضجة الدائنة، كما تبين بيانات ميزان المدفوعات في الجدول ٢٤ - ٤، وعادت لتصبح دولة مدينة تستقرض مبالغ ضخمة من دول المرحلة ٤. الفرق بين هذا الوضع الجديد والمرحلة ١ هو أن الاقتراض الآن هدفه الاستهلاك أكثر مما هو الاستثمار.

يتسائل بعض علماء الاقتصاد عما إذا كانت الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة خامسة، هي مرحلة «دولة مسنة مدينة». ويشيرون إلى أن مزج التشدد النقدي مع عجز الموازنة الحكومية خلال عقد الثمانينات قد خفض الادخار القومي. والولايات المتحدة

ملخص

أ - القواعد الاقتصادية للتجارة الدولية

١ - ما أن تنشأ فوارق في الانتاجية في بلد ما، حتى يصبح التخصص والتبادل مفيدان. والامر ذاته يصح بين الامم، ويتيح التبادل الدولي قيام درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل - وهو امر أكثر كفاءة من الاعتماد على الانتاج المحلي فقط.

٢ - التنوع هو السبب الاساسي الذي يدفع الدول الى المشاركة في التجارة الدولية. وضمن اطار هذا المبدأ العام، نرى أن التجارة تحدث للأسباب التالية: (أ) بسبب اختلاف ظروف الانتاج؛ (ب) بسبب انخفاض التكاليف (أو وفورات الحجم)؛ (ج) بسبب تباين الانواق.

ب - محددات سعر الصرف الاجنبي

٣ - تشمل التجارة الدولية على استخدام عملات وطنية مختلفة، ترتبط مع بعضها البعض بأسعار نسبية تدعي سعر الصرف الاجنبي. حين يستورد الأمريكيون بضائع بريطانية، فإن عليهم، في نهاية الأمر، الدفع بالجنيه الاسترليني. هي سوق القطع الاجنبي، قد تتم مبادلة جنيهاً واحداً مقابل ١.٥ دولار (أو عكس ذلك ١ دولار مقابل ٦٧ جنيهاً).

٤ - في سوق للقطع الاجنبي لا يضم سوى بلدين اثنين، يأتي الطلب على الجنيه الاسترليني من الأمريكيين الذين يريدون شراء سلع وخدمات واستثمارات من البريطانيين؛ أما

غير قادرة الآن على توليد حجم من المدخرات يكفي لتغطية متطلبات رأس المال وأن عليها اللجوء الى الدول الغنية للحصول على مدخرات. نظير الاخبار السلبي للامريكيين هو أن الاجانب، والمستثمرين اليابانيين بشكل خاص، يشتررون أصولاً أمريكية مهمة لحافظهم المالية.

هل هذه المرحلة الجديدة من مراحل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة مجرد فترة انتقالية؟ أم أنها بمثابة بداية لفترة طويلة من العجز التجاري «الهيكلية» يستمر عقوداً كثيرة قادمة؟ ليس في وسع أحد الاجابة على ذلك يقيناً. فقوى التصحيح في أوائل التسعينات تبدو وكأنها تدفع بحساب الولايات المتحدة الجاري للعودة الى التوازن، لكن مقابل دين اجنبي ثقيل لا بد من خدمته. وحين يتحقق التوازن ستعود الولايات المتحدة مرة أخرى لتصبح دولة ناضجة دائنة، الى المرحلة ٢ المذكورة اعلاه.

عرض الجنيهاات الاستراليانية فيأتي من بريطانيين يريدون استيراد سلعاً أو أصولاً مالية من امريكا. التفاعل ما بين العرض والطلب يحدد سعر الصرف الاجنبي. وبشكل أكثر شمولاً، تحدد أسعار الصرف الاجنبي بالتداخل المعقد لدول عدة تباع وتشتري العملات فيما بينها. وحين تتغير تدفقات التجارة والرساميل ينتقل العرض والطلب ويتغير توازن أسعار الصرف.

٥ - تراجع سعر السوق لعملة ما يدعى هبوط قيمة العملة، وزيادة سعرها هو ارتفاع قيمة العملة. في الانظمة التي تعلن فيها الحكومات رسمياً عن أسعار صرف العملة يطلق على تراجع سعر العملة الرسمي اسم خفض قيمة العملة في حين يطلق على زيادتها رفع قيمة العملة.

٦ - وفقاً لنظرية تساوي القوة الشرائية (ت ق ش) لأسعار الصرف، فإن هذه الأسعار تميل، على المدى الطويل، الى التحرك مع التغيرات في أسعار عملات مختلف الدول. وحين تطبق هذه النظرية لقياس مخرجات الدول المختلفة، فإنها ترفع قيمة انتاج الفرد في الدول متدنية الدخل.

ج - ميزان المدفوعات الدولي

٧ - ميزان المدفوعات الدولي هو مجموعة الحسابات التي تقيس التعاملات الاقتصادية بين إحدى الدول وباقي العالم. ويشمل صادرات وواردات السلع والخدمات والرساميل المالية. الصادرات بنود دائنة، في حين أن الواردات بنود مدينة. بشكل أشمل، البنود الدائنة لدولة ما هي التعاملات

قاعدة حساب ميزان المدفوعات هي أن مجموع جميع البنود يجب أن يساوي صفر:

$$I + II + III + IV = \text{صفر}$$

٩ - تاريخياً، تمر الدول بعدة مراحل من ميزان المدفوعات: من دولة مدينة شابة تقترب من أجل التنمية الاقتصادية ، الى دولة ناضجة مدينة؛ ثم دائرة شابة، الى دولة مدينة ناضجة تعيش على ما تكسبه من استثمارات سابقة. في الثمانينات، انتقلت الولايات المتحدة الى مرحلة أخرى مختلفة حيث قادها انخفاض الاذخار المحلي الى الاقتراض بشده من الخارج وأن تصبح دولة مدينة.

التي توفر لها عملات اجنبية؛ اما البنود المدينة فهي التعاملات التي تقلل ما لديها من العملات الاجنبية.
 ٨ - المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات هي:

- I . الحساب الجاري (الميزان التجاري مع الأشياء غير المنظورة)
- II . حسابات رأس المال (ما تشتريه الحكومة والقطاع الخاص وتبيعه من اصول مالية)
- III . الفروقات الاحصائية
- IV . التسويات الرسمية.

مفاهيم للمراجعة

مبادئ التجارة الدولية	سعر الصرف الاجنبي	ميزان المدفوعات
- الاقتصاد المفتوح	- سعر الصرف الاجنبي، وسوق القطع الاجنبي	- ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، حساب رأس المال، التسويات الرسمية)
- دوافع التجارة: اختلاف التكلفة، خفض التكاليف، اختلاف الاذواق	- عرض وطلب العملات الاجنبية	- مكونات ميزان المدفوعات
	- العملة: انخفاض قيمتها وارتفاعها، وتخفيض قيمتها ورفعها.	$I + II + III + IV = \text{صفر}$
		- الحساب الدائن والمدين
		- مراحل ميزان المدفوعات

أسئلة للمناقشة

- ١ - يبين الجدول التالي بعض أسعار الصرف الاجنبي (بالدولار لكل وحدة من العملة الاجنبية) كما كانت في أوائل العام ١٩٩٤:

السعر		
العملة	دولار لكل وحدة من العملة الاجنبية	عملة اجنبية لكل دولار
زيتوتي (بولندا)	٠.٠٠٠٠٤٥	زيتوتي / (\$)
كروزيرو (البرازيل)	٠.٠٠١٤	()
يوان (الصين)	٠.١١٥٢	()
بيزوس (المكسيك)	٠.٣٠٧	()
دراخما (اليونان)	٠.٠٠٤	()

- ب - افترض أنه أصبح لدى الأمريكيين شغفاً بالسلع البريطانية، بين ما الذي قد يحدث لعرض وطلب الدولارات. ما الذي يمكن أن يرفع قيمة الدولار او يخفضها بالنسبة للجنه؟ اشرح السبب.
- ٣ - ضع قائمة بالبنود الخاصة بالجانب الدائن من ميزان المدفوعات الدولي وقائمة أخرى تخص الجانب المدين. ما هو المقصود بالفائض التجاري؟ ورصيد الحساب الجاري؟
- ٤ - ضع حسابات افتراضية لميزان المدفوعات لدولة شابة مدينة، ودولة ناضجة مدينة، ودولة دائنة جديدة، ودولة ناضجة دائنة.
- ٥ - مع أخذ وضع المانيا المذكور تحت عنوان أسعار الصرف
- املأ الفراغات في الجدول بسعر التبادل للدولار مقابل العملة الاجنبية، واحرص بشكل خاص أن تكتب الرحده ذات العلاقة بين القوسين
- ٢ - يبين الشكل ٣٤ - ٣ الطلب والعرض على الجنيه الاسترليني في مثال يفترض أن بريطانيا وأمريكا تتاجران مع بعضهما

وميزان المدفوعات في هذا الفصل. بعين الاعتبار، واستخدام شكل مثل الشكل ٣٤ - ٣، بيّن العرض والطلب على الماركات الألمانية قبل وبعد الصدمة. وسجل على الشكل الطلب الزائد على الماركات «قبل» ارتفاع قيمة المارك. ثم بيّن كيف أن ارتفاع قيمة المارك ستقتضي على الزيادة في الطلب.

٦ - اكتشفت إحدى الدول الشرق اوسطية كميات ضخمة من الاحتياطي النفطية. وضع كيف أن ميزانها التجاري وحسابها الجاري سيتحولاً فجأة ليصبحاً فائضين. وبيّن كيف سيصبح في وسعها شراء أصول مالية في نيويورك كشيء يوازن حساب رأس المال لديها. وبعد ذلك، وحين تستخدم الأصول للتنمية الداخلية، بين كيف أن بنود حسابها الجاري والرأسمالي تعكس الأدوار التي كانت تلعبها.

٧ - فكر في الاقتباس التالي من «التقرير الاقتصادي للرئيس»:

«يميل سعر الصرف، على المدى الطويل، إلى اتباع التوجه

التفاضلي في مستوى الأسعار المحلي والأجنبي. فإذا خرج مستوى السعر في دولة ما كثيراً عن خط أسعار الدول الأخرى، فسوف يقل الطلب على بضائعها، وهذا بدوره سيقود إلى هبوط قيمة عملتها».

إشرح ارتباط العملة الأولى بنظرية تساوي القوة الشرائية لأسعار الصرف. اشرح المبررات الكامنة خلف نظرية ت ق ش. إضافة إلى ذلك، استخدم رسماً بيانياً للعرض والطلب مماثل للذي في الشكل ٣٤ - ٣، وشرح تسلسل الأحداث المنوه عنها في الجملة الثانية من الفقرة المقتبسة، حيث الدولة التي مستوى أسعارها عال نسبياً ستجد أن أسعار صرف عملتها ستهبط.

٨ - سجلت إحدى الدول البيانات التالية للعام ١٩٩٤: صادرات سيارات (١٠٠ \$) نرة (١٥٠ \$)؛ واردات من النفط (١٥٠ \$) والصلب (٧٥ \$)؛ نفقات سياحة للخارج (٢٥ \$)؛ اقتراض من دول أجنبية (٤٠ \$)؛ تسويات رسمية (٣٠ \$) راكمها البنك المركزي المحلي). احسب الفروقات الاحصائية وضع جدولاً لميزان المدفوعات مماثلاً للجدول ٣٤ - ٤.

الميزة النسبية وسياسة الحماية

من الناحية الفلسفية (نافتا) رائعة، لكنها من الناحية الواقعية سيئة لبلدنا. فذلك الشيء سيخلق مارداً يمتص كل شيء في الولايات المتحدة في وقت نحن بحاجة الى وظائف تأتي إلينا وليس وظائف تخرج من عندنا. أجور المكسيكيين سترتفع الى ٧ ١/٢ دولار / الساعة وأجورنا ستخفض الى ٧ ١/٢ دولار الساعة.

روس بيروت، يدلي بحجته ضد اتفاقية
التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
(نافتا) عام ١٩٩٣

يعلم أن التجارة الدولية مفيدة للدولة فهي تشجع التخصص وتوسع امكانيات الاستهلاك لدى الأمة. اليابان تباع كاميرات لأمريكا، وأمريكا تباع الحاسوبات لأستراليا، وأستراليا تغلق الدائرة ببيع الفحم لليابان فعن طريق التخصص في المجال الذي يعود بكبر إنتاجية، يمكن للدولة أن تستهلك أكثر مما يمكنها انتاجه منفردة. هذا هو جوهر التجارة البسيط والخادع للتجارة الخارجية الذي سنقدمه في هذا الفصل.

الكثيرون من الأمريكيين، مثل بيروت، ينظرون الى التجارة الدولية برؤية. نحن نسمع حملات الاعلانات وهي تدعونا الى «شراء السلع الأمريكية». نرى جيراننا يقودون سيارة من صنع أجنبي في حين لا يجد عمال صناعة السيارات عملاً. ونقرأ في الصحف عن مصنع آخر ينتقل الى المكسيك او ماليزيا او ايرلندا.

ومع ذلك، سار علماء الاقتصاد من جميع البلدان قاطبة ومن كل الاتجاهات السياسية على دقات طبال مختلف. الاقتصاد

الميزة النسبية بين الدول

أ

مبدأ الميزة النسبية

كفاءة في صنع الحاسوبات من الصلب. مثلاً، قد تكون انتاجية الولايات المتحدة أعلى بمقدار ٥٠ بالمئة من الدول الأخرى في مجال الحاسوب و ١٠ بالمئة في مجال الصلب. في هذه الحالة، قد تفيد الولايات المتحدة من تصدير السلعة التي هي أكثر كفاءة في صنعها (الحاسوبات) واستيراد السلعة التي هي أقل كفاءة نسبياً فيها (الصلب).

او خذ بعين الاعتبار دولة فقيرة مثل الهند. فكيف يمكن للهند الفقيرة، التي لا تزيد انتاجيتها لكل عامل عن جزء بسيط من انتاجية الدول الصناعية أن تأمل في تصدير أي من المنسوجات او القمح الذي تنتجه؟ المفاجأة، أنه وفقاً لمذهب الميزة النسبية يمكن للهند أن تصدر السلع التي تتمتع بكفاءة نسبية في انتاجها (مثل القمح والمنسوجات) وتستورد السلع التي هي أقل كفاءة نسبياً في انتاجها (مثل التوربينات والحاسوب ذات القدرات العالية).

الادراك السليم للأمور هو أن تنتج الدول وتصدر السلع التي هي مؤهلة بشكل خاص لانتاجها. لكن ثمة مبدأ أعمق يكمن خلف التجارة ككل - سواء داخل الأسرة الواحدة، أو الدولة، أو بين الدول - ويذهب لما هو أبعد من الادراك السليم. ينص «مبدأ الميزة النسبية» على أن في وسع الدولة الاستفادة من التجارة، حتى وإن كانت أكثر كفاءة بشكل مطلق (او أقل كفاءة بشكل مطلق) من الدول الأخرى في انتاج كل سلعة.

المفهوم غير الشائع

افرض ان الولايات المتحدة تتمتع بأعلى مخرجات لكل عامل (أو لكل وحدة من المدخلات) بين دول العالم في صنع الحاسوبات والصلب. وافرض أيضاً أن الولايات المتحدة أكثر

متطلبات الإنتاج من العمال في أوروبا وأمريكا

العمالة اللازمة (عامل/ساعة)		المنتج
في أمريكا	في أوروبا	
١	٣	وحدة واحدة من الطعام
٢	٤	وحدة واحدة من الملابس

الجدول ٣٥ - ١. تعتمد الميزة النسبية على التكاليف الخاصة بالمنتج فقط

في مثال مفترض، لأمريكا تكلفة عمالة أقل في مجال إنتاج الطعام والملابس. إنتاجية اليد العاملة الأمريكية تتراوح ما بين ٢ - ٣ مرات الإنتاجية الأوروبية (ضعف في الملابس وثلاثة أضعاف في الطعام). ومع ذلك يمكن للتجارة أن تفيد المجالين.

الحكمة، من الناحية الاقتصادية، أن تحمي أوروبا أسواقها بالتعريفات الجمركية والحصص (الكوتا)؟

اجاب على هذه الأسئلة لأول مرة في العام ١٨١٧ العالم الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو، الذي بين أن التخصص الدولي يفيد الأمة. وأطلق على هذه النتيجة اسم قانون الميزة النسبية.

لتبسيط الموضوع، اعتمد ريكاردو منطقتين تتعاملان بسلعتين اثنتين، واختار أن يقيس تكاليف الإنتاج كلها من زاوية ساعات العمل. وسوف نتبع طريقته ونحلل الطعام والملابس لأوروبا وأمريكا (١).

يصور الجدول ٣٥ - ١ مبدأ الميزة النسبية. في أمريكا يتطلب الأمر ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة من الطعام، في حين أن وحدة من الملابس تتطلب ساعتين من العمل. في أوروبا التكلفة ٣ ساعات من العمل للطعام و ٤ ساعات عمل للملابس. لذلك نرى أن لأمريكا ميزة مطلقة في كلا السلعتين، لأنها قادرة على إنتاجهما بكفاءة أكبر من أوروبا. إلا أن لدى أمريكا «ميزة نسبية» في مجال الطعام، ولدى أوروبا ميزة نسبية في الملابس، لأن الطعام رخيص نسبياً في أمريكا، في حين أن الملابس أرخص نسبياً من الطعام في أوروبا.

من هذه الحقائق أثبت ريكاردو أن كلا المنطقتين ستستفيدان إذا تخصصتا في مجالات الميزة النسبية الخاصة بهما - أي، إذا تخصصت أمريكا في إنتاج الطعام، وتخصصت أوروبا في إنتاج الملابس. في هذا الوضع ستصدر أمريكا الطعام لدفع ثمن

ينص مبدأ الميزة النسبية (comparative advantage) على أن كل دولة ستستفيد إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً (والتي هي أكثر كفاءة نسبياً من الدول الأخرى في إنتاجها)، وبالعكس ذلك، ستستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبياً (والتي هي أقل كفاءة نسبياً في إنتاجها من الدول الأخرى).

هذا المبدأ البسيط يزودنا بالأسس المتينة للتجارة الدولية.

منطق الميزة النسبية

لشرح مبدأ الميزة النسبية، نبدأ بمثال بسيط عن التخصص بين الناس ثم ننتقل إلى دراسة الحالة العامة للتخصص والميزة النسبية بين الدول.

خذ مثلاً حالة أفضل محامية في المدينة التي هي، في الوقت نفسه، أفضل طابعة في المدينة فكيف يجب أن تقضي هذه المحامية وقتها؟ هل يجب عليها أن تكتب مرافعاتها القانونية وتطبعها بنفسها؟ أم تترك الطباعة لسكرتيرتها؟ من الواضح أنه يجب على المحامية أن تركز على النشاط القانوني، حيث الاستفادة من مهارتها النسبية أو المقارنة أكبر، رغم تفوقها المطلق في كلا المجالين.

أو انظر إلى الموضوع من زاوية السكرتيرة. فهي طابعة جيدة، لكن القيام ببحث قانوني سيحتاج لجهد كبير في أفضل الأحوال، أو مستحيل في أسوأ الأحوال. فهي قطعاً أقل كفاءة من المحامية سواء في البحث القانوني أو الطباعة، لكنها أكثر كفاءة نسبياً أو مقارنة في الطباعة.

وفق هذا السيناريو يتحقق أكبر قدر من الكفاءة حين يتخصص المحامي في العمل القانوني وتركز السكرتيرة على الطباعة. إن أفضل الأنماط الإنتاجية في التخصص وأكثرها كفاءة هي أن يركز الناس أو الدول على الأنشطة التي هي أكثر كفاءة نسبياً أو مقارنة من الدول الأخرى فيها. وهذا يفترض ضمناً أن بعض الناس أو الدول قد يتخصصون في مجالات هم قطعاً أقل كفاءة من الآخرين فيها. لكن ورغم أن الأفراد أو الدول قد تكون أكثر أو أقل كفاءة من الآخرين بالتأكيد، فإن كل شخص أو بلد سيدجد أداة نسبية في بعض السلع وعدم أداة نسبية في سلع أخرى.

تحليلات ريكاردو للميزة النسبية

دعونا نوضح المبادئ الأساسية للتجارة الدولية بدراسة وضع أمريكا وأوروبا قبل قرن من الزمان. إذا كانت العمالة (أو الموارد بشكل أعم) أكثر إنتاجية بشكل مطلق في أمريكا منها في أوروبا، فهل يعني ذلك بأن أمريكا لن تستورد شيئاً؟ وهل من

(١) تحليل الميزة النسبية باستخدام عدة دول وعدة سلع ستقدمه في جزء لاحق من هذا الفصل.

الملابس الأوروبية، في حين تصدر أوروبا الملابس لدفع ثمن الطعام الأمريكي.

لتحليل تأثيرات التجارة وفوائد التخصص في مجالات الميزة النسبية علينا أن نقيس كميات الطعام والملابس التي يمكن إنتاجها واستهلاكها في كل منطقة، (١) إن لم يكن ثمة تجارة دولية، (٢) إن كان لدينا تجارة حرة في كل منطقة تخصص في مجال ما تمتاز به نسبياً.

قبل التجارة. نبدأ بدراسة ما يحدث في حال عدم وجود تجارة دولية، لنفرض بسبب حظر جميع أشكال التجارة أو بسبب فرض تعريفات جمركية باهظة. يبين الجدول ٣٥ - ١ الأجر الحقيقي الذي يدفع للعامل الأمريكي مقابل كل ساعة عمل يبذلها على أنه يساوي وحدة واحدة من الطعام أو نصف وحدة من الملابس. العامل الأوروبي اسوأ حالاً في الوضع السابق للتجارة حيث لا يحصل سوى على $\frac{1}{3}$ وحدة من الطعام و $\frac{1}{4}$ وحدة من الملابس مقابل كل ساعة عمل.

من الواضح أنه إذا سادت المنافسة الكاملة في كل منطقة على حدة، فإن أسعار الطعام والملابس ستختلف في كل منطقة بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج. في أمريكا سيكون سعر الملابس ضعف سعر الطعام، لأنها تحتاج إلى ضعف كمية العمل. وفي أوروبا ستكون الملابس أرخص بمقدار $\frac{2}{3}$ سعر الطعام.

بعد التجارة. الآن افترض أن جميع التعريفات الجمركية قد ألغيت وسمح بالتجارة الحرة. لتبسيط المثال، افترض أيضاً أن ليس هناك تكاليف نقل. في هذه الحالة، ستتدفق السلع من المناطق متدنية السعر إلى المناطق مرتفعة السعر. الواقع أنه مع عدم وجود تكاليف نقل، فسوف تتساوى جميع الأسعار في المنطقتين بمجرد أن يزال الحاجز بينهما، تماماً كما يصبح الماء في أنبوبين متصلين على مستوى سطحي واحد. وبالتالي سيبيع الطعام بالسعر ذاته في كل مكان، وكذلك الملابس.

فما هو شكل تدفق السلع حين تفتح أبواب التجارة؟ الملابس أغلى نسبياً في أمريكا، والطعام أغلى نسبياً في أوروبا. وبالنظر إلى هذه الأسعار النسبية وعدم وجود تعريفات جمركية أو تكاليف نقل، فسرعان ما يبدأ شحن الطعام من أمريكا إلى أوروبا والملابس من أوروبا إلى أمريكا.

وما أن تدخل الملابس الأوروبية السوق الأمريكي، حتى يجد منتجو الملابس الأمريكيين أن الأسعار قد بدأت في الهبوط والارتفاع أخذت تتقلص، وبالتالي فسوف يبدأون في إغلاق مصانعهم. والشئ المقابل نفسه سيحدث في أوروبا، فسوف يجد المزارعون الأوروبيون أن أسعار المواد الغذائية قد بدأت تهبط حين ضربت المنتجات الأمريكية الأسواق الأوروبية، وسوف يعانون من خسائر وقد يفلس بعضهم، وستبدأ الموارد في

الانسحاب من قطاع الزراعة.

بعد أن نتكيف كل الأمور مع التجارة الدولية، سنجد أن أسعار الملابس والطعام قد تساوت في أوروبا وأمريكا. ومن دون معرفة العرض والطلب الدقيق من السلع، لن يكون في مقدورنا معرفة المستوى الذي ستصل إليه الأسعار. لكننا نعرف أن السعر النسبي للطعام والملابس يقع في مكان ما بين معدل السعر الأوروبي (الذي هو $\frac{2}{3}$ لمعدل سعر الطعام إلى الملابس)، ومعدل السعر الأمريكي (الذي هو $\frac{1}{3}$). لنقل أن معدل السعر النهائي هو $\frac{2}{3}$ ، وبالتالي تستبدل كل وحدتين من الملابس بثلاث وحدات من الطعام. ولزيد من التبسيط، سنقيس الأسعار بالدولار الأمريكي ونفترض أن سعر التجارة الحرة للطعام هو ٢ دولار للوحدة، وهذا يعني أن يكون سعر التجارة الحرة للملابس ٣ دولارات للوحدة.

أضف إلى ذلك أن المنطقتين غيرتا أنشطتهما الإنتاجية: أمريكا سحبت مواردها من الاستثمار في الملابس، واستثمرت في إنتاج الطعام، في حين قلصت أوروبا قطاعها الزراعي ووسعت صناعة الملابس. في ظل التجارة الحرة، تقل الدول نشاطها الانتاجي نحو المجالات التي تحقق لها ميزة نسبية.

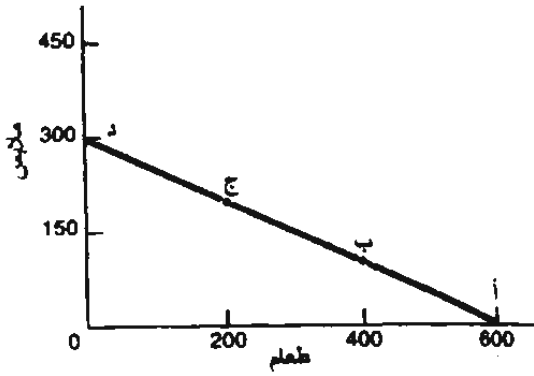
المكاسب الاقتصادية من التجارة

ما هي التأثيرات الاقتصادية لفتح منطقتين لتجارة الدولية؟ أمريكا ككل تستفيد من حقيقة أن الملابس المستوردة تكلف أقل من الملابس التي تنتج محلياً. وبالمثل أوروبا، التي تستفيد من التخصص في الملابس ومن الحصول على الطعام بشكل أرخص باستيراده بدلاً من إنتاجه محلياً.

يمكننا التعرف على المكاسب من التجارة بشكل أسهل، عن طريق احتساب تأثير التجارة على أجور العمال الحقيقية. فالأجر الحقيقية تقاس بكمية السلع والخدمات التي يمكن للعامل شراؤها مقابل أجر ساعة واحدة. ونرى من الجدول ٣٥ - ١، أن الأجر الحقيقية بعد التجارة ستكون أعلى من الأجر الحقيقية قبل التجارة بالنسبة للعمال في أمريكا وأوروبا. ولتبسيط المثال، افترض أن كل عامل يشتري وحدة واحدة من الملابس. قبل التجارة، كانت هذه الحزمة من سلع المستهلك تكلف العامل الأمريكي ٣ ساعات عمل والعامل الأوروبي ٧ ساعات عمل.

بعد فتح باب التجارة، وكما لاحظنا فيما سبق، أصبح سعر وحدة الملابس ٣ دولارات وسعر وحدة الطعام دولارين. وما زال على العامل الأمريكي أن يعمل ساعة واحدة كي يتمكن من شراء وحدة من الطعام، لكن بمعدل سعر مقداره ٢ إلى ٣، لكنه لا يحتاج إلا للعمل $\frac{1}{3}$ ساعة لإنتاج ما يكفي لشراء وحدة واحدة من الملابس الأوروبية، لذلك أصبحت حزمة السلع المذكورة تكلف العامل الأمريكي $\frac{1}{3}$ ٢ ساعة عمل حين تكون التجارة حرة -

وهذا يمثل زيادة في الدخل الحقيقي للعامل الأمريكي مقدارها $\frac{1}{3}$ بالمئة.



جدول امكانية الانتاج لامريكي

(معدل تكلفة ثابت مقداره ١ الى ٢)

الامكانيات	وحدات (طعام)	وحدات (ملابس)
أ	٦٠٠	٠
ب	٤٠٠	١٠٠
ج	٢٠٠	٢٠٠
د	٠	٣٠٠

الشكل ٣٥ - ١. بيانات الانتاج الامريكية

يمثل خط التكلفة الثابت أ د حدود امكانيات الانتاج الامريكية المحلية. امريكا ستنتج وتستهلك عند النقطة ب في حال عدم وجود تجارة

التحليلات البيانية للميزة النسبية

يمكننا استخدام حدود امكانيات الانتاج (ح ١١) للتوسع في تحليلنا للميزة النسبية. وسوف نواصل استخدام المثال العددي القائم على تكاليف اليد العاملة، لكن النظرية تصح ايضاً في عالم المنافسة ومع مدخلات عديدة مختلفة.

امريكا من دون نجاة

قدما في الفصل ١ من هذا الكتاب مفهوم حدود امكانيات الانتاج، الذي يبين مجموعة من السلع التي يمكن انتاجها وفق الموارد والتكنولوجيا المتاحة للمجتمع، وباستخدام بيانات الانتاج البسيطة المبينة في الجدول ٣٥ - ١، وافترض ان لدى اوربا وامريكا ٦٠٠ وحدة من العمل، يمكننا ببساطة اشتقاق ح ١ الخاص بكل منطقة. الجدول المصاحب للشكل ٣٥ - ١ يبين المستويات التي يمكن لامريكا انتاجها من الملابس والطعام وفق مدخلاتها والتكنولوجيا المتاحة لها. الشكل ٣٥ - ١ يحدد امكانيات الانتاج، ويبين الخط أ د ح ١ « الامريكية. ولخط « ح ١١ » درجة ميل مقداره $-\frac{1}{3}$ ، لان ذلك يمثل الشروط التي يمكن بموجبها استبدال انتاج الملابس بالطعام: في سوق تنافسي من دون تجارة دولية يكون معدل سعر الطعام الى الملابس مساوياً النصف ايضاً.

ركزنا حتى الآن على الانتاج وتجاهلنا الاستهلاك. إلا أننا

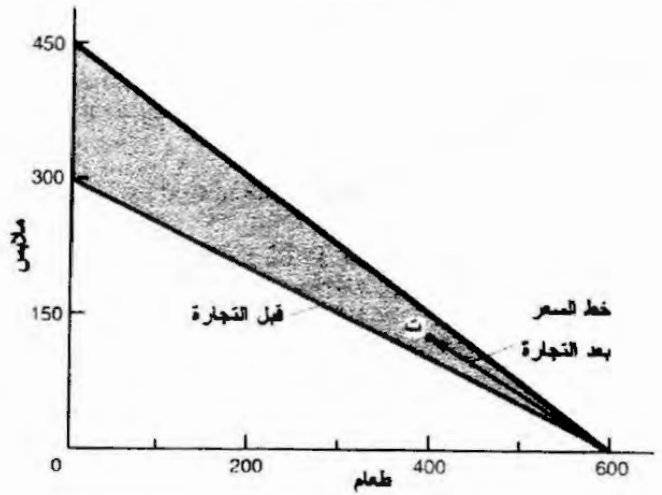
إذا اعتبرنا امريكا معزولة عن جميع أشكال التجارة الدولية، فإن ما يمكنها انتاجه هو ما تستطيع أن تستهلكه. افترض مثلاً أن النقطة ب في الشكل ٣٥ - ١، تبين الانتاج والاستهلاك الامريكي مع عدم وجود تجارة. وذلك عند مستوى معين من الطلب والدخل المحلي. من دون تجارة تنتج امريكا وتستهلك ٤٠٠ وحدة من الطعام و ١٠٠ وحدة من الملابس.

يمكننا فعل الشيء ذاته لاوروبا. لكن حدود امكانيات الانتاج في اوروبا تبدو مختلفة عن امريكا. لان لامريكا كفاءات مختلفة في انتاج الطعام والملابس. ومعدل السعر الاوروبي هو $\frac{2}{3}$ ، ويعكس ذلك انتاجية اوروبا النسبية من الطعام والملابس.

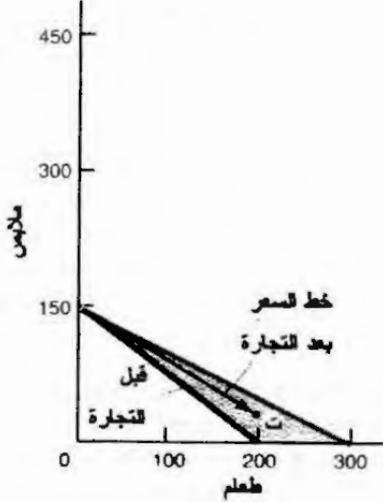
الانفتاح على التجارة

الآن أدخل امكانية المتاجرة بين منطقتين. حيث يمكن مبادلة الطعام بالملابس وفق معدل محدد للسعر، او معدلات التبادل (terms of trade)، التي تشير الى معدل سعر التصدير الى معدل سعر الاستيراد. وليبيان امكانيات التجارة، وضعنا خطي حدود امكانيات الانتاج معاً في الشكل ٣٥ - ٢. ويبين خط حدود امكانيات الانتاج لامريكا امكانيات الانتاج المحلية، في حين يبين

(أ) أمريكا



(ب) أوروبا



الشكل ٣٥ - ٢. توضيح الميزة النسبية

عن طريق التجارة يمكن لأوروبا وأمريكا أن تحسنا الاستهلاك المتاح لهما. فحين لا تكون التجارة مسموحة، يتوجب على كل منطقة أن تكتفي بإنتاجها الخاص، وتكون، بالتالي، مقيدة بمنحنى امكانيات الإنتاج المميز لكل منطقة بالخط المسمى «قبل التجارة». وبعد فتح الحدود وقيام المنافسة تفرض المساواة على الأسعار النسبية للسلعتين، يصبح خط السعر النسبي هو ذاك المميز بالسهم. وإذا ما وجهت كل منطقة بالأسعار المعطاة بالسهم، هل يمكنك أن ترى السبب في أن امكانيات الاستهلاك يجب أن تتحسن؟

في أسعار أمريكا، عندها يمكن لأوروبا التخصص في صناعة الملابس والتحرك ناحية الجنوب الشرقي على طول الخط السفلي في الشكل ٣٥ - ٢ (ب) - حيث ذلك الخط هو خط معدل سعر ما قبل التجارة لأمريكا (٢).

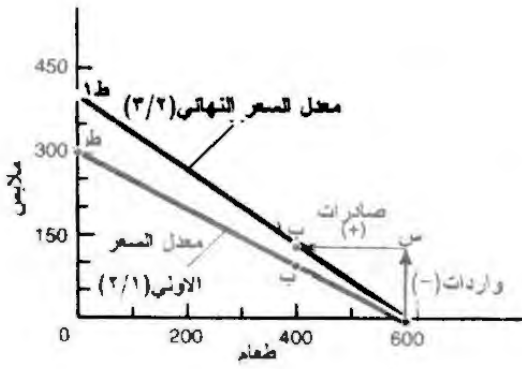
سعر التوازن النسبي. ما أن تنفتح التجارة الدولية، حتى تثبت مجموعة من الأسعار في الأسواق العالمية. فما هي هذه الأسعار؟ لتضخيم هذا السؤال، نفرض أن مزاداً يقف في وسط المحيط ويحاول إيجاد الأسعار التي توازن بين العرض والطلب، أي أنه إذا أراد معرفة الأسعار التي يعرض بها الطعام والملابس بشكل متساو تماماً، فإنه يفعل ذلك بطلب أسعارها، وتعديل تلك الأسعار في حال حدوث عدم توازن. وحين يصل إلى مستوى السعر المتوازن، يدق بمطرقة معلناً اتمام الصفقة.

فماذا سيكون السعر النهائي؟ من دون معلومات إضافية لا يمكننا تحديد معدل السعر بالضبط، لكن يمكننا أن نحدد المجال الذي سيتراوح ضمنه السعر. فالسعر لا بد أن يقع في مكان ما بين سعر المنطقتين. أي، نحن نعرف أن السعر الخاص، بالطعام والملابس يجب أن يقع في مكان ما بين $\frac{1}{2}$ و $\frac{3}{4}$.

خط حدود امكانيات الإنتاج لأوروبا التي يمكن لها بموجبها أن تحل الطعام مكان الملابس محلياً. لاحظ أن خط ح ١١ لأوروبا قد رسم أقرب إلى نقطة الأصل من أمريكا. فما هو السبب؟ لأن إنتاجية أوروبا في كلتا الصناعتين أقل، أي أنه ليس لديها ميزة مطلقة في إنتاج الطعام والملابس.

على أية حال، لن تحيط أوروبا بسبب عدم حصولها على الميزة المطلقة، لأن الاختلافات في الإنتاجية النسبية، أو الميزة النسبية هو ما يجعل المتاجرة نافعة. المكاسب من التجارة مبنية بالخطوط الخارجية في الشكل ٣٥ - ٢. ولو تمكنت أمريكا من المتاجرة وفق السعر الخاص بأوروبا، فإن في وسعها إنتاج ٦٠٠ وحدة من الطعام والتحرك في اتجاه الشمال الغربي على طول الخط الخارجي في الشكل ٣٥ - ٢ (أ) - حيث يمثل الخط معدل السعر أو معدلات التبادل التي تولدها ح ١١ الأوروبية. وبالمثل، إذا تمكنت أوروبا من المتاجرة مع أمريكا دون أن تؤثر

(٢) تبدي هذه المناقشة نوعاً من التناقض: فالدول الصغرى هي الأكثر كسباً من التجارة الدولية. وهي الأقل تأثيراً في الأسعار ويمكنها بالتالي المتاجرة وفق الأسعار العالمية التي تختلف اختلافاً كبيراً عن الأسعار المحلية. فلماذا تكون مكاسب الدول الأكبر أقل من التجارة الدولية؟



الشكل ٣٥ - ٣. أمريكا قبل التجارة وبعدها

التجارة الحرة الخيارات الاستهلاكية الأمريكية. ويمثل الخط ١ منحني حدود امكانيات الانتاج الأمريكية حين يكون في وسع أمريكا المتاجرة بشكل حر بمعدل سعر مقداره $\frac{2}{3}$ ، وبالتالي، التخصص كلية في انتاج الطعام عند المستوى (١). السهمان الممتدان من س إلى ب ومن ١ إلى س يبينان كمية الصادرات (+) والواردات (-) التي تعاملت بها أمريكا. ونتيجة لحرية التجارة ستحصل أمريكا إلى ب ١، ويتوفر لها المزيد من السلع من النوعين إذا انتجت ما تستهلكه وفق الخط ١

سيعتمد معدل السعر النهائي على طلب كل من الطعام والملابس. فإذا كان الطلب شديداً على الطعام، فإن سعره سيكون مرتفع نسبياً. وإذا كان الطلب على الطعام شديداً للغاية بحيث أن أوروبا أخذت تنتج الطعام، عندها سيكون سعره موازياً لسعر أوروبا، أي $\frac{2}{3}$. من جهة أخرى، إذا كان الطلب على الملابس عال نسبياً، عندها سيرتفع سعر الملابس نسبياً، وإذا كان الطلب على الملابس شديداً للغاية في أمريكا بحيث تضطر لانتاج الملابس، عندها سيكون سعر التبادل مساوياً لمعدل سعر أمريكا أي $\frac{1}{2}$. وإذا تخصصت كل منطقة في مجال ميزتها النسبية بالكامل، بحيث لا تنتج أوروبا سوى الملابس ولا تنتج أمريكا سوى الطعام عند ذلك سيقم مستوى السعر في مكان ما بين $\frac{1}{2}$ و $\frac{2}{3}$. وسيعتمد المعدل على قوة الطلب بالضغط.

في مثالنا افترضنا أن مستويات الطلب هي تلك التي تحدد معدل السعر النهائي بمقدار $\frac{2}{3}$ ، بحيث تستبدل ثلاث وحدات من الطعام بوحدة من الملابس وفق معدل السعر هذا، يمكن لكل منطقة أن تخصص - أمريكا في الطعام وأوروبا في الملابس - وأن تصدر انتاجها لتدفع ثمن مستورداتها بمعدل سعر يساوي $\frac{2}{3}$.

يبين الشكل ٣٥ - ٢ كيف ستم التجارة. وتواجه كل منطقة «منحنى امكانية الاستهلاك» الذي يمكنها أن تنتج، وتتاجر، وتستهلك وفقاً له. ويبدأ منحنى امكانية الاستهلاك هذا من أفضل نقطة تخصص للمنطقة، ويجري حسب معدل السعر العالمي البالغ $\frac{2}{3}$. الشكل ٣٥ - ٢ (١) يبين امكانيات الاستهلاك في أمريكا كسهم رفيع مائل بمقدار $\frac{2}{3}$ ينطلق من أفضل نقاط الانتاج عند ٦٠٠ وحدة طعام ومن دون انتاج أية ملابس. و بالمثل، امكانيات الاستهلاك الأوروبية بعد التجارة بيناهما في الشكل ٣٥ - ٢ (ب) بالسهم المتجه نحو الجنوب الشرقي من أفضل نقاط التخصص الأوروبية مع ميل مقداره $\frac{2}{3}$.

النتيجة النهائية مبيّنة في النقطة ت في الشكل ٣٥ - ٢. عند نقطة توازن التجارة الحرة هذه، تخصصت أوروبا في انتاج الملابس وتخصصت أمريكا في انتاج الطعام. أوروبا صدرت $\frac{1}{3}$ ١٣٣ وحدة من الملابس مقابل ٢٠٠ وحدة من الطعام الأمريكي وأصبح في وسع المنطقتين استهلاك أكثر مما يمكن لكل منطقة أن تنتج لوحدها؛ وافادت كلتا المنطقتين من التجارة الدولية.

يبين الشكل ٣٥ - ٣ منافع التجارة لأمريكا. الخط الداخلي يبين حدود امكانيات الانتاج، ويبين الخط الخارجي امكانيات الاستهلاك وفق معدل السعر العالمي البالغ $\frac{2}{3}$. السهمان يبينان الكميات التي تم تصديرها واستيرادها. أمريكا صعدت إلى النقطة ب ١. وتحرك، من خلال التجارة، على الخط ط ١ كما لو أن اختراعاً جديداً مثمراً دفع حدود امكانيات الانتاج لديها إلى الخارج.

يلخص الشكل ٣٥ - ٤ الدروس المستفادة من هذا التحليل. ويبين الشكل حدود امكانيات الانتاج العالمية. كيف يتم الحصول على ح ١١ العالمية؟ أنه يمثل أكبر قدر من المخرجات يمكن الحصول عليه من موارد العالم أجمع عند انتاج السلع بأكثر الطرق كفاءة. أي، بأفضل تقسيمات العمل والتخصص الاقليمي كفاءة.

تكونت ح ١١ العالمية من دمج ح ١١ للمنطقتين، أوروبا وأمريكا، في الشكل ٣٥ - ٢ عن طريق تحديد أعلى مستوى من المخرجات العالمية يمكن الحصول عليه من كل منطقة على حدة. مثلاً، أقصى ما يمكن انتاجه من الطعام (من دون انتاج أية ملابس) مبين في الشكل ٣٥ - ٢ على أنه ٦٠٠ وحدة في أمريكا و ٢٠٠ وحدة في أوروبا، فيصبح الانتاج العالمي الأقصى ٨٠٠ وحدة. هذا الرقم (٨٠٠ طعام صفر ملابس) يعين على ح ١١ العالمية في الشكل ٣٥ - ٤. أضف إلى ذلك يمكننا تحديد موقع النقطة (صفر طعام و ٤٥٠ ملابس) على ح ١١ العالمية من مطالعة ح ١١ لكل منطقة. جميع النقاط الواقعة بين هاتين النقطتين يمكن تعيينها بإجراء حسابات دقيقة لأقصى قدر يمكن انتاجه من المخرجات العالمية إذا ما تخصصت كل منطقة بشكل كفء في واحدة من السلعتين.

قبل فتح الحدود للتجارة، كان العالم عند النقطة ب. وهي منطقة غير كفوءة - داخل حدود امكانيات الانتاج العالمية - لأن للمنطقتين مستويين مختلفين من الكفاءة النسبية في انتاج مختلف السلع.

بعد فتح الحدود للتجارة، انتقل العالم للنقطة ت، نقطة توازن لتجارة الحرة. عند هذه النقطة تتخصص الدول في المجالات التي لها فيها ميزة نسبية.

مع المتجارة الحرة في اسواق تنافسية، يكون العالم عند حدود امكانيات انتاجه.

التجارة مع دول عدة وبسلع عدة

يشتمل عالم التجارة الدولية على أكثر من منطقتين وسلعتين. إلا أن المبادئ التي شرحناها فيما سبق لا تتغير بشكل أساسي في الأوضاع الواقعية.

تعدد السلع

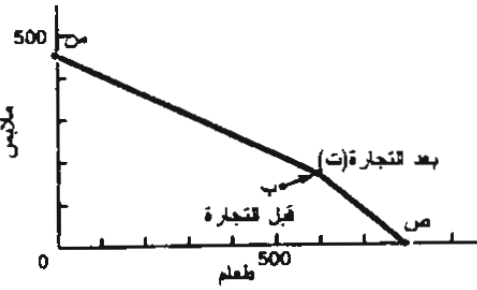
حين تنتج منطقتان أو بلدان العديد من السلع بأسعار ثابتة، يمكن عندها ترتيب هذه السلع وفق ميزتها النسبية أو تكلفتها. مثلاً، قد تكون السلع قمحاً، وطرائرات، وحاسوبات، وسيارات، ونبيذ، وأحذية - رتب جميعاً وفق تسلسل ميزتها النسبية المبينة في الشكل ٣٥ - ٥. كما يمكننا أن نرى من الشكل، فإن أقل هذه السلع سعراً في أمريكا مقارنة بأوروبا هو القمح. وأكبر ميزة نسبية لأوروبا هي في مجال الأحذية، في حين أن الميزة في مجال النبيذ هي إلى حد ما أقل.

يمكننا التأكيد على أن فتح أبواب التجارة سيدفع أمريكا إلى إنتاج وتصدير القمح، وأوروبا إلى إنتاج وتصدير الأحذية. لكن أين يقع الخط الفاصل؟ بين السيارات والحاسوبات؟ أم بين النبيذ والأحذية؟ أم أن الخط الفاصل سيقع فوق إحدى السلع بدل أن يقع بين سلعتين - بحيث يتم إنتاج السيارات، مثلاً، في كلا البلدين؟

لن تفاجأ إذا وجدت بأن الجواب يعتمد على القوة النسبية للطلب العالمي على السلع المختلفة. يمكننا اعتبار السلع خرزات تشكها في خيط وفق ميزتها النسبية: شدة العرض والطلب ستحدد أين يقع الخط الفاصل بين الإنتاج الأمريكي والأوروبي. فزيادة في الطلب على القمح والطائرات، مثلاً، ستميل إلى نقل الأسعار في اتجاه سعر السلع الأمريكية. وقد تقود هذه النقلة إلى جعل أمريكا تتخصص أكثر في المجالات التي لها فيها ميزة نسبية، والابتعاد عن مجالات الإنتاج الأقل ميزة وغير المربحة مثل النبيذ.

تعدد الدول

ماذا عن حالة وجود أكثر من دولة؟ شمول أكثر من دولة في تحليلنا لا يضطرنا إلى تغييره. وفيما يتعلق بكل دولة على حدة، يمكن جمع جميع الدول الأخرى التي تتاجر معها ضمن مجموعة



الشكل ٣٥ - ٤. التجارة الحرة تمكن العالم من الانتقال إلى حدود امكانيات انتاجه.

نبين هنا تأثير حرية التجارة بالنسبة للعالم ككل. قبل السماح بالتجارة كانت كل منطقة مقيدة بحدود امكانيات انتاجها الوطنية. ونظراً لأن توازن عدم المتاجرة ليس كفوئاً، فإن العالم يبقى داخل حدود امكانيات انتاجه.

التجارة الحرة تسمح لكل منطقة بأن تخصص في السلع التي تتمتع بها بميزة نسبية. ونتيجة للتخصص الكفء، ينتقل العالم إلى حدود الكفاءة.

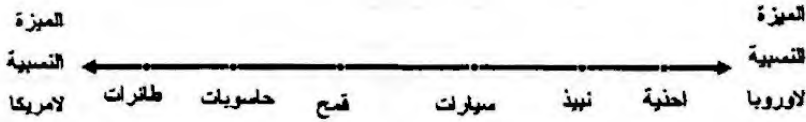
واحدة واعتبار أنها «كل العالم». وليس لمزايا التجارة علاقة خاصة بالحدود القومية. والمبادئ التي طورناها تنطبق على مجموعات من الدول، أو بين مناطق ضمن الدولة الواحدة. الحقيقة أنها قابلة للتطبيق على التجارة ما بين الولايات الأمريكية الشمالية والجنوبية كما تطبق على التجارة ما بين الولايات المتحدة وكندا.

التجارة الثلاثية و متعددة الأطراف

مع دخول دول عدة في الصورة، فسوف تجد جميع الدول أن من المفيد لها المشاركة في تجارة ثلاثية أو متعددة الأطراف مع مجموعة من الدول الأخرى. بشكل عام، لا تكون التجارة بين طرفين اثنين متوازنة.

ثمة مثال بسيط على تدفق التجارة الثلاثية مبين في الشكل ٣٥ - ٦. حين توضع الأسهم اتجاهات الصادرات. أمريكا تشتري سلعاً استهلاكية من اليابان، واليابان تشتري النفط والمواد الأولية من الدول النامية، والدول النامية تشتري الآلات والحاسوبات من أمريكا. في الواقع، الانماط التجارية هي أكثر تعقيداً من هذا المثال الثلاثي البسيط

الطبيعة متعددة الأطراف للتجارة تبين المغالطة في الحجج الداعية إلى توازن ثنائي في التجارة بين بلدين معينين. مثال ذلك، عدم التوازن الكبير في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة

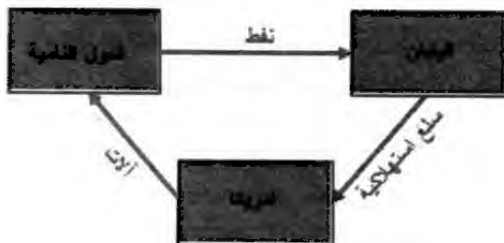


الشكل ٣٥ - ٥. مع تعدد السلع. ثمة تنوع كبير في المزايا النسبية .

فخلال فترة الكساد العظيم في الثلاثينات، حين حُلقت البطالة عالياً، وهبطت المخرجات الحقيقية، أقامت الدول جدراناً عالية من التعريفات الجمركية على حدودها، وتقلص حجم التجارة الخارجية بحدّة. واكتسبت الميزة النسبية حظوة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حين قاد التكامل الاقتصادي بين دول العالم الصناعية إلى تنمية اقتصادية لم يسبق لها مثيل. لكن عند كل ركود اقتصادي تسعى الرساميل والأيدي العاملة غير المستغلة بالكامل للضغط لحماية أسواقها من المنافسة الأجنبية. تلك الحقبات التاريخية تذكرنا بأن النظرية الكلاسيكية في الميزة النسبية لا تصح إلا إذا كانت أسعار الصرف، والأسعار، والأجور عند مستويات مناسبة وكانت السياسات الاقتصادية قادرة على التغلب على تجاوزات الدورات الاقتصادية أو الاضطرابات التجارية على المسرح الاقتصادي.

على الرغم من القيود المحيطة بنظرية الميزة النسبية فإنها إحدى أعمق حقائق الاقتصاد كله. والدول التي لا تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار تدفع ثمناً باهظاً من ناحية مستويات معيشتها ونموها الاقتصادي.

الشكل ٣٥ - ٦. التجارة ثلاثية الأطراف تفيد الجميع ميزات متعددة الأطراف ستخفض كثيراً إذا اشترط تحقق التوازن الثنائي .



واليابان غذى المشاعر الحمائية ودفع إدارة الرئيس كلينتون إلى التهديد بفرض عقوبات تجارية على اليابان. لكن ليس للتوازن الثنائي، بحد ذاته، أي معنى اقتصادي. فحتى الدول التي رصيد حسابها التجاري الجاري صفر قد يكون لديها فائضاً تجارياً مع إحدى الدول وعجزاً مع دول أخرى. ما الذي يحدث لو وقعت جميع الدول بين كل زوج منها اتفاقيات تجارية ثنائية متوازنة؟ ستكبح التجارة بحدّة؛ وتوازن الصادرات المستوردات، لكن وفق المستوى الأدنى لأي منهما. وستنخفض المكاسب من التجارة بحدّة.

التقييمات والنتائج

بهذا نكون قد انتهينا من النظر في نظرية الميزة النسبية. ويمكن تطبيق نتائجها على أي عدد من الدول والسلع، إضافة إلى أن في الامكان تعميمها لمعالجة الكثير من المداخلات، ونسب العوامل المتغيرة، وتناقض العوائد.

لكن للميزة النسبية قيودها. ويمكن عيبها الأساسي في فرضياتها الكلاسيكية، حيث أنها تفترض وجود اقتصاد تنافسي يعمل بسلاسة ومن دون بطالة قسرية. فهل ستصمد هذه النظرية لو أن عمال مصانع السيارات الأمريكية، الذين سرحوا بسبب تزايد مبيعات السيارات اليابانية في السوق الأمريكي، لم يستطيعوا إيجاد عمل جديد؟ وماذا يحدث لو أدى تقييم مبالغ فيه لسعر الصرف إلى خفض الطلب على عمال المصانع ولم يستطع هؤلاء العثور على عمل موازٍ؟ في مثل هذا الحالات، قد تدفع التجارة بالدولة إلى داخل حدود إمكانيات الانتاج مع ارتفاع البطالة وهبوط الناتج المحلي الإجمالي. حين يكون الاقتصاد راكداً أو لا يعمل كما يجب، عندها لا يمكننا التأكيد يقيناً بأن الدول ستكسب من التجارة أو أن نظرية الميزة النسبية ستصح في مطلق الأحوال.

بالنظر لهذا التحفظ، فلا غرابة إلا يكون لنظرية الميزة النسبية الكثيرين من المؤيدين خلال الفترات الانتقالية الكبرى.

العرض الخارجي الى منحني عرض بالدولار مستخدمين سعر الصرف الدارج للعملة.

توازن عدم التجاوة. افترض أن تكاليف النقل او التعريفات الجمركية على الملابس كانت باهظة (لنقل ١٠٠ دولار على كل وحدة ملابس). فأين سيقع توازن عدم التجارة؟ في هذه الحالة، قد يكون السوق الأمريكي للملابس عند تقاطع العرض «المحلي» مع الطلب، المبين في النقطة ن من الشكل ٣٥ - ٧. عند نقطة عدم التجارة هذه، ستكون الأسعار عالية نسبياً مقدارها ٨ دولارات للوحدة، والانتاج المحلي يلبي الطلب كله.

التجارة الحرة. بعد ذلك نفتح تجارة الملابس. في غياب تكاليف النقل، والتعريفات الجمركية، والحصص (الكوتا)، فإن السعر في أمريكا يجب أن يتساوى مع باقي العالم. لماذا؟ لانه اذا كان السعر الأمريكي أعلى من السعر الأوروبي، فإن المجازفين الرأسماليين بعيدي النظر سيشترون الملابس من المناطق الرخيصة (أوروبا) ويبيعونها حيث الملابس غالية (أمريكا) - أوروبا ستصدر الملابس الى أمريكا. وما أن تتكيف التجارة بالكامل مع العرض والطلب، فإن السعر في أمريكا سيساوي مستوى السعر العالمي. (وفي عالم به تكاليف نقل وتعريفات جمركية، فإن السعر في أمريكا سيساوي السعر العالمي معدلاً وفق التكاليف الاضافية المذكورة).

يوضح الشكل ٣٥ - ٧ كيف تتحدد الأسعار والكميات وتدفق التجارة في ظل التجارة الحرة في مثالنا عن الملابس. الخط الافقي عند مستوى ٤ دولارات يمثل منحني العرض للمستوردات؛ وهو أفقي، ولديه مرونة سعر كاملة، لأننا افترضنا أن الطلب الأمريكي أصغر من أن يؤثر في السعر العالمي للملابس.

ما أن تفتح أبواب التجارة، حتى تتدفق المستوردات الى أوروبا خافضة سعر الملابس الى مستوى السعر العالمي البالغ ٤ دولارات للوحدة. عند ذلك المستوى، سيرعرض المنتجون المحليون كمية «م ت» او ١٠٠ وحدة، في حين أنه عند مستوى السعر ذاك سيرغب المستهلكون في شراء ٣٠٠ وحدة. الفرق، المبين بالخط السميك ت ف، هو كمية المستوردات. فمن يقرر أن علينا استيراد تلك الكمية من الملابس وأن الانتاج المحلي سيرعرض ١٠٠ وحدة فقط؟ هل هي وكالة أوروبية للتخطيط؟ أم كارتل من شركات صنع الملابس؟ كلا، حجم التجارة يحده العرض والطلب.

علاوة على ذلك، يمكننا القول أن مستوى الأسعار في توازن عدم التجارة يحدد اتجاه تدفق التجارة. فأسعار عدم التجارة الأمريكية أعلى من الأسعار الأوروبية، بحيث أن السلع ستندفق

بينت نظرية الميزة النسبية كيف يمكن للدول الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل دولياً. لكن رغم هذه الحقائق الاقتصادية الراسخة، يُحاصر المشرعون على الدوام بالجماعات المطالبة باتخاذ اجراءات «حمائية» على شكل تعريفات جمركية او كوتا على المستوردات. ففي الولايات المتحدة يتصارع الكونجرس والرئيس في كل سنة حول ما اذا كان من الواجب فرض اجراءات لحماية الصناعات المحلية من المستوردات رخيصة الثمن.

هل الحماية سياسة اقتصادية صحيحة؟ يتفق علماء الاقتصاد، بشكل عام، أنها ليست كذلك. وهم يعتقدون أن التجارة الحرة تشجع التقسيم المفيد المتبادل للعمل بين الدول وأن التجارة الحرة المفتوحة تسمح للدول بتوسيع حدود امكانيات انتاجها واستهلاكها، وترفع من مستوى معيشة العالم.

لكن الكثير من الناس لا يوافقون على هذا التقييم. وكما كان الكسندر هاميلتون يريد إقامة حواجز من التعريفات الجمركية حول صناعاتنا في العام ١٧٨٩، فإن الكثيرين يجادلون بأن علينا حماية صناعاتنا من المنافسة الاجنبية.

تحليلات العرض والطلب للتجارة والتعريفات الجمركية

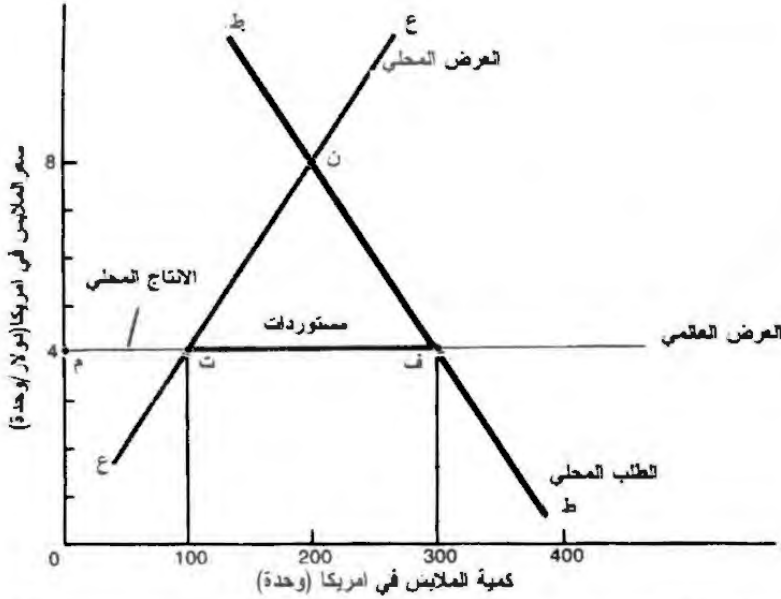
التجارة الحرة مقابل عدم التجارة

يمكن توضيح نظرية الميزة النسبية عن طريق استخدام عرض وطلب السلع في التجارة الخارجية. خذ بعين الاعتبار سوق الملابس في أمريكا، افترض، تبسيطاً للمثال، أن أمريكا هي جزء صغير من السوق، ولا يمكنها بالتالي التأثير على السعر العالمي للملابس (سيمكنا هذا الافتراض من تحليل العرض والطلب ببساطة؛ الحالة الأكثر واقعية والتي يمكن لدولة التأثير فيها على الأسعار سنبحثها لاحقاً في هذا الفصل).

يبين الشكل ٣٥ - ٧ كلا من منحني العرض والطلب للملابس في أمريكا. منحني العرض المحلي للشركات الأمريكية هو ع. ن. افترض أن سعر الملابس محدد في السوق العالمي (وافترضنا أنه أكبر بكثير من السوق الأمريكي) ويساوي ٤ دولارات للوحدة. ومع أن التعاملات في التجارة الدولية تتم عادة بعمولات مختلفة، إلا أننا سنبسّط المثال هنا بتحويل منحني

الشكل ٣٥ - ٧. الانتاج، والاستيراد، والاستهلاك الأمريكي مع تجارة حرة.

نرى هنا توازن التجارة الحرة في سوق الملابس، وليس لامريكا ميزة نسبية في هذا السوق. لذلك، عند نقطة التوازن من دون تجارة «ن»، فإن السعر الأمريكي قد يكون ٨ دولارات، في حين أن السعر العالمي هو ٤ دولارات على فرض أن الطلب الأمريكي لا يؤثر في السعر العالمي البالغ ٤ دولارات لكل وحدة، فإن توازن التجارة الحرة يتحقق حين تنتج امريكا م ت (١٠٠ وحدة) وتستورد الفارق ما بين الطلب والعرض المحلي المبين على شكل الخط ت ف (٢٠٠ وحدة).



المتحدة نظام الكوتا (الحصص) على الكثير من المنتجات مثل الفول السوداني، والمنسوجات، ولحوم البقر.

متوسط معدل التعرفة الجمركية ١٩٨٧ (%)

السلعة	الولايات المتحدة	اليابان
المنتجات الزراعية	١.٨	١٨.٤
المنتجات الغذائية	٤.٧	٢٥.٤
الملابس	٢٢.٧	١٣.٨
المطبوعات والمنشورات	٠.٧	٠.١
الحديد والصلب	٣.٦	٢.٨
معدات النقل	٢.٥	١.٥
متوسط المنتجات الصناعية	٤.٤	٢.٨

الجدول ٣٥ - ٢. متوسط معدلات التعرفة الجمركية للولايات المتحدة واليابان

التعريفات الجمركية بالنسبة الى الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة واليابان منخفضة بشكل عام. التعريفات العالمية او الكوتات نجدها في القطاعات الحساسة من الناحية السياسية مثل الزراعة في اليابان والملابس في الولايات المتحدة. [المصدر: مكتب الموازنة الكونجرسي، مفاوضات الجات وسياسة الولايات المتحدة التجارية (مكتب مطبوعات الحكومة الامريكية، واشنطن، حزيران ١٩٨٧)]

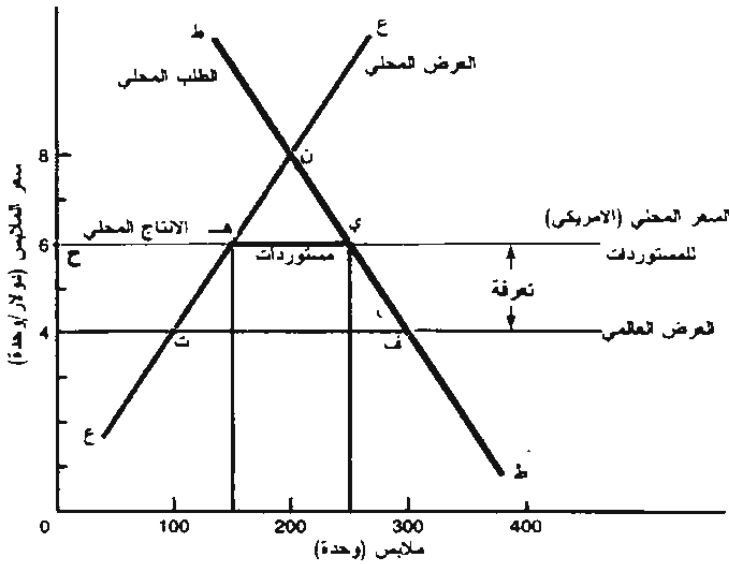
الى امريكا. تذكر هذه القاعدة المتناقضة: «في ظل التجارة الحرة تتدفق السلع صعوداً من مناطق السعر المنخفض الى مناطق السعر المرتفع». عند فتح الاسواق للتجارة الحرة تتدفق الملابس صعوداً من الاسواق الأوروبية الأدنى سعراً الى الاسواق الأمريكية الأعلى سعراً.

الحواجز التجارية

طيلة قرون عدة، استخدمت الحكومات التعريفات الجمركية والكوتا لجمع الإيرادات والتأثير على تطور الصناعات المفردة. وأثبت فرض التعريفات الجمركية - منذ أن حاول البرلمان البريطاني فرض تعريفات جمركية على الشاي والسكر والسلع الأخرى المصدرة الى مستعمراتها الأمريكية - أنها أرض خصبة للثورة والصراع السياسي.

يمكننا استخدام تحليلات العرض والطلب لفهم التأثيرات الاقتصادية للتعريفات الجمركية والكوتا. بداية، لاحظ أن التعرفة الجمركية (tariff) هي ضريبة تجبى على المستوردات. ويذكر الجدول ٣٥ - ٢ قائمة تمثل معدلات التعرفة بالنسبة لكل من الولايات المتحدة واليابان في الثمانينات. كمثال، تجبي الولايات المتحدة اليوم تعرفة جمركية مقدارها ٢.٥ بالمئة على السيارات. فإذا كانت تكلفة السيارة الأجنبية ١٠ آلاف دولار، يكون سعر السيارة المحلي شاملاً التعرفة الجمركية هو ١٠.٢٥٠ دولاراً. الكوتا (quota) هي تقييد الكمية المستوردة. وتفرض الولايات

الشكل ٣٥-٨. تأثير التعرفة



الجمركية
التعرفة تخفض الاستيراد
والاستهلاك، وتزيد الإنتاج المحلي
والأسعار. إذا وصلنا مثال توازن
التجارة الحرة في الشكل ٣٥ - ٧،
نفرض أن أمريكا قد فرضت تعرفه
مقدارها ٢ دولار على الملابس
المستوردة، عندها يرتفع سعر وحدة
الملابس المستوردة إلى ٦ دولارات
(السعر شامل التعرفة).
سعر السوق يرتفع من ٤ إلى
٦ دولارات، لذلك تهبط الكمية
المطلوبة، وتقلص المستوردات من
٢٠٠ وحدة إلى ١٠٠ وحدة، في حين
يرتفع الإنتاج المحلي من ١٠٠ إلى
١٥٠ وحدة.

المستوردات بمقدار ١٠٠ وحدة. ويخلص هذا المثال التأثير
الاقتصادي للتعريفات الجمركية :

**التعرفة الجمركية تميل إلى رفع السعر، وخفض
الكميات المستهلكة والمستوردة وزيادة الإنتاج المحلي.**

الكوتا. للكوتا التأثير النوعي ذاته الذي للتعريفات. الكوتا
المانعة (وهي الكوتا التي تمنع جميع المستوردات) قد تحقق
النتائج ذاتها مثل التعرفة المانعة. السعر والكمية قد ينتقلان إلى
نقطة عدم التجارة «ن» في الشكل ٣٥ - ٨. وفرض كوتا أقل
صرامة قد تحدد الاستيراد بمئة وحدة من الملابس، وهذه الكوتا
قد تساوي الخط السميكة «هـ ي» في الشكل ٣٥ - ٨. وكوتا
مقدارها ١٠٠ وحدة قد تقود إلى سعر التوازن والإنتاج ذاته الذي
تسبب فيه فرض تعرفه مقدارها ٢ دولار.

رغم عدم وجود اختلاف أساسي ما بين التعرفة الجمركية
والكوتا، فإن هناك بعض الاختلافات الدقيقة. التعريفات توفر بعض
الإيرادات للحكومة ، وقد تسمح بخفض ضرائب أخرى، وبالتالي،
موازنة بعض الضرر الذي لحق بالمستهلكين في البلد المستورد.
أما الكوتا فإنها تضع الأرباح الناجمة عن فرق الأسعار في جيوب
المستوردين المحظوظين بالحصول على إذن أو رخصة استيراد. قد
يلجأوا إلى توثيق علاقاتهم بالمسؤولين عن إصدار الرخص أو
حتى تقديم الرشاوي لهم.

وبسبب هذه الاختلافات فإن علماء الاقتصاد، بشكل عام،
ينظرون إلى التعريفات على أنها الأقل ضرراً. على أية حال، إذا
صممت الحكومة على فرض نظام الكوتا على سلعة معينة فإن

التعرفة المانعة. أبسط حالة للتحليل هي التعرفة
المانعة - وهي تعرفه عالية للغاية بحيث لا تشجع إطلاقاً على
الاستيراد. عد بنظرك إلى الشكل ٣٥ - ٧، ما الذي يمكن أن
يحدث لو كانت التعرفة الجمركية أكثر من ٤ دولارات للوحدة (أي
أكبر من الفرق ما بين سعر عدم التجارة الأمريكي البالغ ٨
دولارات والسعر العالمي البالغ ٤ دولارات)؟ قد تكون هذه تعرفه
مانعة تغلق الباب أمام كل شكل من أشكال التجارة. فكل
مستورد يشتري ملابس حسب السعر العالمي البالغ ٤ دولارات
يمكنه أن يبيعها بسعر لا يزيد عن سعر عدم التجارة البالغ ٨
دولارات. لكن التعرفة الجمركية التي يفرض على المستورد دفعها
قد تكون أعلى من الفرق بين سعر الولايات المتحدة والسعر
العالمي. لذلك فإن التعرفة المانعة تقضي على كل أشكال التجارة.

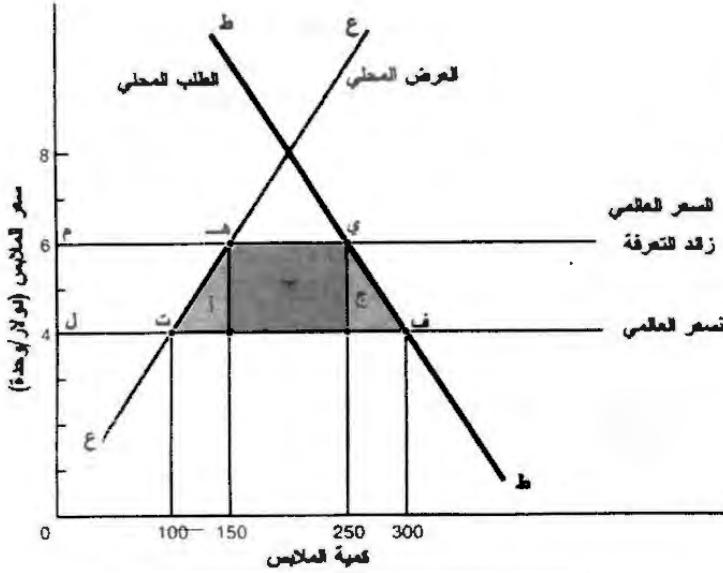
التعرفة غير المانعة. هي تعرفه أكثر اعتدالاً (أقل من
٤ دولار لكل وحدة من الملابس) قد تؤدي التجارة إلا أنها لا
تقضي عليها. ويبين الشكل ٣٥ - ٨ نقطة التوازن في سوق
الملابس عند فرض تعرفه مقدارها ٢ دولار. وهنا أيضاً نفترض
عدم وجود تكاليف للنقل، تعرفه مقدارها ٢ دولار تعني أن
الملابس الأجنبية ستباع في أمريكا بسعر ٦ دولارات (أي ما
يساوي السعر العالمي البالغ ٤ دولارات، زائد ٢ دولار التعرفة).

النتيجة المتوازنة لتعرفة مقدارها ٢ دولار هي أن الاستهلاك
المحلي (أو الكمية المطلوبة) سوف تنخفض من ٣٠٠ وحدة وفق
توازن التجارة الحرة إلى ٢٥٠ وحدة بعد فرض التعرفة، وسوف
ترتفع كمية الإنتاج المحلي بمقدار ٥٠ وحدة، وتنخفض كمية

الشكل ٣٥ - ٩. التكلفة الاقتصادية

للتعرفة الجمركية.

فرض تعرفه جمركية يجمع إيرادات ويقود الى عدم الكفاءة. نرى تأثيرات فرض التعرفة الثلاثة: المستطيل ب يمثل عوائد التعرفة التي كسبتها الحكومة، المثلث أ هو تكاليف عدم الكفاءة في الانتاج التي تسببت بها الأسعار المحلية الأعلى. المثلث ج هو صافي الخسارة في فائض المستهلك بسبب الأسعار الأعلى غير الكفوء بعد طرح عوائد التعرفة وإرباح قطاعات الأعمال من فائض المستهلك. المساحتان أ + ج هما عدم الكفاءة التي لا يمكن خفضها والتي تسببت بهما التعرفة الجمركية.



هناك تأثيرات ثلاثة: (١) المنتجون المحليون العاملون تحت مظلة أسعار تؤمنها التعرفة يمكنهم الآن التوسع في الانتاج، (٢) سيواجه المستهلكون أسعاراً أعلى وبالتالي سينخفض استهلاكهم، (٣) تجني الحكومة عوائد من التعرفة.

التعرفة تخلق عدم كفاءة اقتصادية. بشكل أدق، حين تفرض تعرفه جمركية، فإن الخسارة الاقتصادية التي تلحق بالمستهلك تزيد عن العوائد التي تكسبها الحكومة مع الربح الإضافي الذي يجنيه المنتجون.

نُحليل بياني. يبين الشكل ٣٥ - ٩ التكلفة الاقتصادية للتعرفة. منحني العرض والطلب مماثلان تماماً لتلك التي في الشكل ٣٥ - ٨، لكن تم إبراز ثلاث مساحات.

- المساحة ب هي عوائد التعرفة التي تجنيها الحكومة. وهي مساوية لحجم التعرفة مضروباً في عدد الوحدات المستوردة و يبلغ مجموع قيمتها ٢٠٠ دولار.
- التعرفة ترفع الأسعار في الأسواق المحلية من ٤ الى ٦ دولارات. ويزيد المنتجون مخرجاتهم لتصبح ١٥٠ وحدة وبالتالي، ترتفع الأرباح الإجمالية بمقدار ٢٥٠ دولاراً مبيّنة في شبه المنحرف «ل ت هـ» وتساوي ٢٠٠ دولار على الوحدات القديمة و ٥٠ دولاراً إضافية من الوحدات الخمسين الإضافية.
- أخيراً، لاحظ أن المستهلكين يدفعون سعراً أعلى. مجموع الخسارة في فائض المستهلك ممثلة في المساحة «ل م ي ف» وتساوي ٥٠٠ دولاراً.

عليها طرح رخص الاستيراد الشحيحة الخاصة بتلك السلعة في مزاد علني. فالمراد سيضمن حصول الحكومة وليس المصدر أو المستورد على عوائد حق الاستيراد، أضف الى ذلك، لن يكون الموظفون المسؤولون عرضة لاغراءات توزيع حقوق الكوتا من منطلق الصداقة أو القرابة أو الرشوة.

تكاليف النقل. ماذا عن تكاليف النقل؟ إن لتكلفة نقل بضائع كبيرة الحجم وقابلة للتلف تأثيراً مماثلاً لتأثير التعريفات الجمركية، حيث أنها تخفض من مدى الانتفاع بالتخصص الاقليمي. مثلاً، اذا كانت تكلفة نقل وحده واحدة من الملابس من أوروبا الى الولايات المتحدة هي ٢ دولار، فإن توازن العرض والطلب سيبدو مماثلاً بالضبط للشكل ٣٥ - ٨ حيث السعر الأمريكي أعلى بمقدار ٢ دولار من السعر الأوروبي.

لكن هناك فرق واحد ما بين تكاليف الحماية والنقل: تكاليف النقل تفرضها الطبيعة - المسافات، والجبال، والأنهار - في حين أن التعريفات هي من مسؤولية الدول بشكل مطلق. الواقع أن أحد علماء الاقتصاد اطلق على التعرفة الجمركية اسم «السكك الحديدية السالبة». وفرض التعرفة الجمركية التأثير الاقتصادي ذاته مثل صب الرمال في محركات السفينة التي تنقل البضائع الى شواطئنا من بلاد أخرى.

التكاليف الاقتصادية للتعرفة

ما الذي يحدث حين تفرض أمريكا تعرفه جمركية على الملابس، مثل التعرفة البالغة ٢ دولار والمبيّنة في الشكل ٣٥ - ٨؟

يمكننا فهم السبب في أن الممارك الناشئة حول تقييد الاستيراد تركز بشكل عام على إعادة توزيع المكاسب والخسائر أكثر مما تركز على الكفاءة الاقتصادية.

إن لفرض تعرفرة جمركية ثلاثة آثار: تشجع الإنتاج المحلي غير الكفء، وتحت المستهلكين على خفض استهلاكهم من السلعة التي فرضت عليها التعرفة لمستوى أدنى من مستويات الكفاءة، وتزيد إيرادات الحكومة. التأثيران الأول والثاني فقط يفرضان تكاليف كفاءة على الاقتصاد.

مثال : التعريفات الجمركية والمنسوجات :



دعونا نكسوه هذه التحليلات ببعض اللحم عن طريق تفحص تأثيرات فرض تعرفرة معينة، مثل فرض تعرفرة على الملابس. التعريفات الجمركية المفروضة على المنسوجات والملابس اليوم هي من بين أعلى التعريفات التي تجبى في الولايات المتحدة (أنظر الجدول ٣٥ - ٢). فكيف تؤثر هذه التعريفات على المستهلكين والمنتجين؟

بداية، ترفع التعرفة أسعار الملابس، ويزيد ثمن شراء بدلة أو ثوب عما لو كانت هناك تجارة حرة، وبسبب الأسعار الأعلى فإن عدة مصانع ستبقى تعمل، والتي لولا ذلك لأفلست بسبب تراجع ميزتها النسبية في مجال المنسوجات. وهي بالكاد تحقق أرباحاً، إلا أنها تتدبر أمرها بزيادة مبيعاتها بما يكفي لمواصلة الإنتاج المحلي. ويتم توظيف عدد إضافي قليل من العمال أكثر مما لو كان الحال مختلفاً، ومع ذلك - وبسبب ضغوط المنافسة الأجنبية - تبقى أجور عمال المنسوجات أدنى من أية صناعة أخرى.

من وجهة نظر قومية نحن نبدد الموارد في مجال المنسوجات. فالعمال، والمواد، والرساميل كان من الممكن أن تكون أكثر إنتاجية لو استخدمت في قطاعات أخرى - ربما في إنتاج الحاسويات أو الذرة أو الطائرات. امكانات الدولة الانتاجية، في هذه الحالة، تكون أدنى لأنها تضع عوامل الإنتاج في صناعة فقدت فيها ميزتها النسبية.

المستهلكون بالطبع، يدفعون مقابل حماية صناعة المنسوجات أسعاراً أعلى. ويحصلون على إشباع أقل من دخلهم مما لو اشترروا منسوجاتهم من هونغ كونغ أو كوريا أو الصين بأسعار لا تدخل فيها التعريفات الجمركية العالية. المستهلكون يضطرون إلى خفض مشترياتهم من الملابس، ويوجهون أموالهم نحو شراء الطعام، والمواصلات، أو الترفيه، ذات الأسعار الأدنى بسبب انخفاض التعرفة.

يعكس ذلك، تحصل الحكومة على بضعة ملايين من

لهذا، فإن مجمل التأثير الاجتماعي للتعرفة هو كسب مقداره ٢٥٠ دولاراً للمنتجين، و٢٠٠ دولار كسب للحكومة، وخسارة للمستهلك مقدارها ٥٥٠ دولاراً. التكلفة الاجتماعية الصافية هي بالتالي ١٠٠ دولار (على أساس عد هذه الدولارات بالتساوي). ويمكننا التعرف عليها من المثلثين ١ + ج في الشكل ٣٥ - ٩.

المساحة أ هي صافي الخسارة الناجمة عن أن الإنتاج المحلي هو أكثر تكلفة من الإنتاج الأجنبي. حين يرتفع السعر المحلي، فإن ذلك يدفع قطاعات الأعمال إلى زيادة استخدام القدرات الانتاجية المحلية الأعلى تكلفة مقارنة بالأجنبية، إلى أن تصل التكلفة الحدية إلى ٦ دولارات لكل وحدة (بدلاً من ٤ دولارات في ظل التجارة الحرة). وتعود الشركات إلى فتح المصانع القديمة غير الكفوء، أو تشغل المصانع القائمة ورياح إضافية. من وجهة نظر اقتصادية بحتة، فإن استخدام هذه العامل عالية التكلفة هو غير كفء، لأن الملابس التي ستننتجها هذه المصانع بمعدل تكلفة حدية تبلغ ٥ دولارات، يمكن جلبها من الخارج بتكلفة ٤ دولارات. وهكذا، فإن التكلفة الاجتماعية الجديدة لهذا المنتج المكلف نسبياً هي المساحة أ وتساوي ٥٠ دولاراً.

علاوة على ذلك، هناك خسارة صافية تتحملها البلد من السعر الأعلى المبيع في المساحة ج. وهي الخسارة في فائض المستهلك التي لا يمكن تعويضها من أرباح قطاعات الأعمال أو عوائد التعرفة الجمركية، ويمكننا أن نرى بسهولة أنها تساوي ٥٠ دولاراً أيضاً.

وهكذا، فإن مجموع الخسارة الاجتماعية من التعرفة الجمركية هو ١٠٠ دولار محسوبة من الجهتين.

يوضح الشكل ٣٥ - ٩ إحدى السمات المهمة لفهم سياسات التعرفة الجمركية وتاريخها. فحين تفرض تعرفرة ما، فإن جزءاً من التأثير يقع على عاتق الكفاءة الاقتصادية، لكن العبة الأكبر يتوزع في الغالب. في المثال المبين في الشكل ٣٥ - ٩، تمثل المناطق «أ» و«ج» الخسارة في الكفاءة من الإنتاج المحلي العالي بشكل غير كفء ومن الاستهلاك المنخفض بشكل غير كفء، على التوالي. وبموجب الفرضيات المبسطة المستخدمة أعلاه، فإن خسائر الكفاءة تساوي المثلثين الصغيرين ويبلغ مجموعها ١٠٠ دولار. إلا أن خسائر إعادة التوزيع الناجمة أكبر بكثير، وتساوي ٢٠٠ دولار جمعت كموائد تعرفرة جمركية فرضت على مستهلكي السلعة زائد ٢٥٠ دولاراً كإرباح أعلى. المستهلكون لن تعجبهم التكلفة الأعلى للمنتج، في حين سيستفيد المنتجون المحليون والعاملون في تلك الشركات من ذلك. من هنا

الدولارات من التعرفة الجمركية المفروضة على المنسوجات، يمكن استخدامها لشراء سلع عامة أو خفض ضرائب أخرى، لذلك لا يشكل هذا التأثير عبئاً اجتماعياً حقيقياً (خلافًا لخسارة المستهلك وعدم الكفاءة الانتاجية).

الآن، وبعد أن انتهينا بحثنا لطريقة تأثير التعريفات الجمركية على أسعار وكميات السلع، نلتفت الى تحليل الحجج المؤيدة والمعارضة لحماية صناعات الدولة من التجارة الأجنبية.

اقتصاديات الحماية

تتخذ المناقشات الخاصة بالحماية عن طريق التعريفات الجمركية أو الكوتا ضد منافسة المستوردات الأجنبية عدة أشكال. وفيما يلي الأشكال الرئيسية:

- الحجج غير الاقتصادية التي تشير الى أن من المفضل التضحية ببعض الرفاه الاقتصادي لدعم أهداف قومية أخرى.
- الحجج القائمة على سوء فهم المنطق الاقتصادي مثل منطق الميزة النسبية.
- بعض التحليلات التي لا تصح في عالم من المنافسة الكاملة والعمالة الكاملة، لكنها صحيحة تماماً بالنسبة الى دولة كبيرة بما يكفي لتؤثر على أسعار صادراتها، أو وارداتها أو لدولة تعاني من البطالة.

الكثير من هذه المناقشات والحجج يزيد عمرها على قرن من الزمان، وثمة حجج أخرى طورته مدرسة تدعى «الاقتصاديات الدولية الجديدة».^(٣)

الاهداف غير الاقتصادية

لو سحنت لك الفرصة وكنت عضواً في فريق للحوار وكل بمهمة الدفاع عن حرية التجارة، فإنك ستدعم قضيتك في البداية بالاقرار بأن الرفاه الاقتصادي ليس الهدف الوحيد في الحياة. فلا يجدر بالدولة ان تضحي بحريتها وامنها القومي مقابل بضع دولارات اضافية من الدخل تكسبها من التجارة.

تقدم صناعة أشباه الموصلات الامريكية مثلاً مفيداً على ذلك. في الثمانينات قالت وزارة الدفاع الامريكية أنه من دون

(٣) يشتمل «التقرير الاقتصادي للرئيس، ١٩٩١، (مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، واشنطن، ١٩٩١) على بيان رسمي حول السياسة التجارية. للحصول على تفسير غير تقني لمصدر العجز التجاري وتفسير للاقتصاديات الدولية الجديدة كما وردت على لسان أحد روادها، بول كروغمان، «عصر تفاؤل التوقعات»، سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية في التسعينات (مطبعة معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا، كامبريدج، ١٩٩٠).

اقامة صناعة مستقلة لأشباه الموصلات فإن الصناعات العسكرية الامريكية ستعتمد اعتماداً كبيراً على الصناعات اليابانية والاجنبية الأخرى لتزويدها بالرقائق المستخدمة في الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية. وقاد ذلك الى اتفاق على حماية هذه الصناعة. علماء الاقتصاد شككوا في قيمة هذا المنهج. حججهم لم تتناول هدف حماية الأمن القومي. بل ركزت على وسائل تحقيق الهدف المنشود. فقد اعتقدوا ان الحماية مكلفة أكثر من سياسة تستهدف الصناعة، مثل سياسة تعتمد تقديم دعم لها أو برنامج لشراء حد أدنى من الرقائق عالية الجودة.

الأمن القومي ليس الهدف الوحيد غير الاقتصادي للسياسة التجارية. فقد ترغب الدول في الحفاظ على ثقافتها الثقافية، أو الظروف البيئية. فرنسا جادلت مؤخراً في أنها تريد حماية ثقافتها القومية من الافلام السينمائية الامريكية من أمثال «الدمر ٢». والخوف من أن يحتاج المد القادم من هوليوود صناعة السينما الفرنسية. ونتيجة لذلك، حافظت فرنسا بحزم على عدد الأفلام والعروض المسرحية الامريكية التي يمكن استيرادها، وتمسكت بموقفها في وجه الضغوط القوية التي مارستها الولايات المتحدة في الجولات الأخيرة من المفاوضات التجارية. ومثال آخر، وهو قرار الحكومة السويسرية منع مرور الشاحنات من أراضيها في مسعى للحفاظ على الهدوء ونظافة الهواء في مناطقها الجبلية.

الأسس غير المتينة للتعريفات

الميركانتيلية. يعزى الى ابراهيم لينكولن قوله، «لا أعرف الكثير عن التعريفات الجمركية، لكنني أعرف أنني حين اشتري معطفاً من إنجلترا، فإنني أحصل على المعطف وتحصل إنجلترا على النقود. لكن حين اشتري معطفاً من امريكا، فإنني أحصل على المعطف وتحصل امريكا على النقود».

يمثل هذا التبرير مغالطة قديمة تميز بها من أطلق عليهم اسم كتّاب الميركانتيلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. والذين اعتبروا أن الدولة المحظوظة هي تلك التي تبيع سلعاً أكثر مما تشتري لأن ميزاناً تجارياً «مواتياً» كهذا يعني بأن الذهب سيتدفق على الدولة ثمناً لفائض صادراتها.

الحجة الميركانتيلية تخطل الوسائل بالغايات. فتكديس الذهب وغير ذلك من العملات لن يحسن من مستوى معيشة البلد. فقيمة النقود ليست في ذاتها، بل فيما يمكنها أن تشتريه من الدول الأخرى. لذلك فإن معظم علماء الاقتصاد اليوم يرفضون فكرة أن رفع معدلات التعرفة الجمركية لايجاد فائض تجاري سيحسن الرفاه الاقتصادي للبلد.

التعريفات من أجل مجموعات مصالح خاصة.

المصدر المهم الوحيد للضغط من أجل فرض تعريفات حماية هو

مجموعات المصالح الخاصة القوية. فالعمال وقطاعات الاعمال تعرف جيداً أن فرض تعرفه جمركية على المنتجات الشبيهة بمنتجاتهم سوف يساعدهم، مهما كان تأثير ذلك على بعض الأهداف المهمة مثل الرفاه الاقتصادي الجمالي. وقد فهم اند سميت جيداً هذه النقطة حيث كتب:

توقع قيام حرية التجارة امر سخيف مثل توقع قيام نظام مثالي. ليس بسبب تحامل الناس وحسب، بل بسبب شيء آخر لا يمكن التغلب عليه، هو أن المصالح الخاصة للكثيرين من الافراد، لا يمكنها إلا أن تعارضها.

فاذا كانت التجارة الحرة نافعة للدولة ككل فلماذا يواصل المؤيدون للحماية ممارسة نفوذ لا يتناسب مع حجمهم في الكونجرس؟ القلة المستفيدة تكسب الكثير من فرض الحماية وبالتالي فهي تتركس مبالغ طائلة لشراء السياسيين من خلف الكواليس. وبالعكس ذلك، المستهلكون الافراد، الذين لا يتأثرون الا بقدر قليل بالتعرفة الجمركية التي تفرض على أحد المنتجات، وبالتالي فإن الخسارة قليلة وموزعة. وليس لدى الفرد الواحد دوافع كافية لانفاق موارد كبيرة من المال للتعبير عن وجهة نظره في كل تعرفه تفرض. قبل قرن مضى، كانت الرشوات تدفع صراحة للحصول على الأصوات اللازمة لتمرير تشريع يفرض تعرفه. اليوم، تقوم لجان العمل السياسي، الممولة من قبل نقابات العمال او الاعمال، بحشد المصامير والمفادع بدعم التعريفات الجمركية والكوترات على المنسوجات، والأخشاب، والسيارات، والصلب، والسكر، وغير ذلك من السلع.

فلو تم الادلاء بالأصوات بشكل يوازي المنافع الاقتصادية الاجمالية، لفرضت الدول جميعاً تشريعات تلغي التعريفات الجمركية. لكن دورات المصالح الاقتصادية كلها لا تحظى بالقدر ذاته من التمثيل دائماً. ومن الصعب تنظيم جماهير المستهلكين والمنتجين كي يتحركوا من أجل المنافع التي يمكن كسبها من حرية التجارة، من تنظيم بضع شركات او نقابات للاحتجاج على «العمالة المكسيكية الرخيصة» أو «المنافسة اليابانية غير العادلة». اعداء التجارة الذين لا يكون هم، في جميع البلدان، المصالح الخاصة للشركات المحمية والعمال.

من أبرز هذه القضايا الكوتا التي تفوضها الولايات المتحدة على السكر، والتي يستفيد منها عدد قليل من المنتجين في حين يتحمل المستهلكون الأمريكيون أكثر من بليون دولار مقابل ذلك. قد لا يعي المستهلك الأمريكي أن الكوتا المفروضة على السكر تكلف الفرد ١.٥ سنت يومياً، لذلك فإن الامر لا يستحق العمل من خلف الكواليس للمطالبة بحرية التجارة.

المنافسة من العمالة الأجنبية الرخيصة. من أكثر الحجج الداعية للحماية انتشاراً القول أن التجارة الحرة تعرض

عمال الولايات المتحدة للمنافسة من العمال الأجانب الأرخص أجراً. والطريقة الوحيدة للحفاظ على الأجور العالية للعمال الأمريكيين، كما تقول هذه الحجج، هي حماية العمالة المحلية بمنع السلع المنتجة في الخارج، او فرض تعرفه عالية على السلع المنتجة في الدول متدنية الأجور. الرواية المتطرفة لهذه التأكيدات هي أن الأجور في الولايات المتحدة ستقترب من الأجور الأجنبية الأدنى بكثير. وقد هلل لهذه النقطة المرشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية روس بيروث خلال المناظرات حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. أنظر الفقرة المقتبسة في بداية هذا الفصل.

هذه الحجج تخاطب الناس بشكل سطحي، الا أن فيها خللاً كبيراً: فهي تتجاهل المبدأ الأساسي للميزة النسبية. فالسبب في ارتفاع أجر العمال الأمريكيين هو أن معدل انتاجيتهم أعلى. فإذا كان أجر التوازن لدينا ٢ أضعاف الأجر في المكسيك، فالسبب هو أن انتاجيتنا أعلى بمقدار ٢ مرات تقريباً في صناعة السلع القابلة للتجارة. التجارة تتدفق وفقاً للميزة النسبية، وليس وفقاً لمعدلات الاجور او الميزة المطلقة.

بعد أن بينا أن الدولة تكسب من استيراد السلع التي تنتجها «العمالة الأجنبية الرخيصة» ولا تتمتع فيها بميزة مقارنة، علينا ألا نتجاهل التكاليف التي قد تفرضها هذه الاستراتيجية مؤقتاً على الشركات والعمال المتأثرين من استيراد تلك السلع. فإذا اغلقت المصانع في منطقة معينة بشكل غير متوقع لأن الانتاج قد انتقل الى ماوراء البحار، فإن سوق العمل المحلي سيفيض بالعمال الباحثين عن عمل. العمال الأكبر سناً من أصحاب المهارات التي عفا عليها الزمن قد يجدوا صعوبة في العثور على أعمال جذابة، وسوف يعانون من تراجع دخلهم الحقيقي. الصعوبات التي يواجهها العمال المسرحين ستكون أكبر اذا كان الاقتصاد، بشكل عام، يمر بفترة ركود او كان سوق العمل المحلي يعاني من بطالة عالية. على المدى الطويل، ستعيد اسواق العمل توزيع العمال من الصناعات المتضربة على الصناعات التي تحقق تقدماً، لكن عملية الانتقال قد تكون مؤلمة للكثيرين.

باختصار، الرد الاقتصادي على ذريعة العمالة الأجنبية الرخيصة يكمن في تحليلات الميزة النسبية. وهي تبين أن البلد سيستفيد من التجارة رغم أن الأجور فيه أعلى من الأجور لدى شركائه التجاريين. الأجور العالية تأتي من الكفاءة العالية وليس من تعريفات الحماية.

التعريفات الجمركية الشاوية. رغم أن الكثيرين يتفقون على أن عالماً من التجارة الحرة قد يكون أفضل عالم ممكن، فإنهم يلحظون أنه ليس العالم الذي نعيش فيه. والتبرير

الذي يقدمونه هو، «طالما أن الدول الأخرى تفرض قيوداً على الاستيراد أو التمييز ضد منتجاتنا، فلا خيار أمامنا سوى أن نلعب اللعبة ذاتها دفاعاً عن أنفسنا. وسوف نقبل بحرية التجارة طالما أنها تجارة عادلة. لكننا لن نلعبها الا على أساس المساواة».

في حين يبدو هذا القول منطقياً، فليس له أسس متينة في التحليلات الاقتصادية أو التاريخ. كما رأينا سابقاً، حين تزيد دولة أخرى تعريفاتها الجمركية، فإن فعلها هذا يماثل زيادة أجور الشاحن. لكن إذا قررت فرنسا إبطاء تجارتها عن طريق زرع موانئها بالألغام، فهل يتوجب علينا أن نزرع موانئنا بالألغام أيضاً؟ لا أعتقد أن أحداً يريد ذلك. وبالمثل، إذا اختار بلد ما الاضراس بجيوية اقتصاده بفرض تعريفات جمركية على مستورداته، فليس من المنطقي أن نخسيف ضرراً على الضرر ونفرض تعريفات جمركية على مستورداتنا.

الشيء المنطقي الوحيد الممكن في هذا النقاش الداعي الى الشار حين تقوم دولة اجنبية برفع التعريفات الجمركية هو أن تهددنا بالشار قد يردع تلك الدولة عن رفع تعريفاتها الجمركية في المقام الأول. هذا المنطق اقترته حكومة الولايات المتحدة في معرض تحليلها للحماية عام ١٩٨٢ (في التقرير الاقتصادي الأمريكي الى الرئيس):

التدخل في التجارة الدولية... رغم تكاليفه الباهظة على اقتصاد الولايات المتحدة على المدى القصير، يمكن تبريره اذا كان يخدم الهدف الاستراتيجي بزيادة تكلفة سياسات التدخل التي قد تتبعها الحكومات الأجنبية. وبالتالي، هناك دور محتمل لاجراءات توجّه بعناية... نحو اقناع الدول الأخرى بتخفيض تحريفهم للتجارة.

لكن يجب استخدام هذه الحجة بحذر كبير. فكما أن بناء الصواريخ قد يقود الى سباق تسلح أكثر مما يقود الى الرقابة على التسلح، فإن خدعة الحماية قد تؤذي من يستخدمها كما تؤذي الخصم. الدراسات التاريخية برهنت أن التعريفات الجمركية الثارية تدفع الدول الأخرى عادة الى رفع تعريفاتها بقدر أعلى ونادراً ما تكون ورقة مساومة فعالة لخفض التعرفة.

تخفيف الاستيراد. في الولايات المتحدة وغيرها من الدول يحاول العمال والشركات المتضررة من المنافسة الأجنبية الحصول على حماية على شكل تعريفات جمركية او كوتات. أما اليوم فإن عدداً قليلاً نسبياً من التعريفات يجري التداول بشأنها في الكونجرس. حيث ادرك الكونجرس أن سياسات التعرفة حساسة لدرجة أنه أقام لجان متخصصة لبحث الشكاوى. بشكل عام، تقديم التماس بتخفيف الاستيراد يجري بحثه من قبل وزارة التجارة الأمريكية ولجنة التجارة الدولية الأمريكية. وتشمل اجراءات التخفيف الاعمال التالية:

- كان «الشرط الواقعي» منتشرراً في الحقبات الماضية. وهو يسمح بالتخفيف مؤقتاً من الاستيراد (بفرض تعريفات جمركية، وكوتات، او كوتات تصدير يتم التفاوض بشأنها مع الدول الأخرى) حين تتضرر إحدى الصناعات من المستوردات. ويقع الضرر حين يهبط المخرجات، والعمالة، والأرباح في صناعة محلية في الوقت الذي يتزايد فيه الاستيراد.

- «التعريفات المضادة للاغراق» وتفرض حين تباع الدول الأخرى الى الولايات المتحدة سلعاً بأسعار أدنى من متوسط التكلفة او أسعار أدنى من سعر البيع في أسواق الدول المنتجة. وحين يكتشف حدوث اغراق يفرض «رسم اغراق» على السلعة المستوردة.

- «الرسوم المضادة»، وتفرض حين تدعم الدول الأجنبية صادراتها الى الولايات المتحدة. وقد أصبحت هذه الطريقة أكثر اشكال التخفيف من المستوردات انتشاراً وجرى تطبيقها على مئات الحالات.

فما هي مبررات سن مثل هذه الاجراءات الثارية او حماية صناعة مهددة بسبب الاستيراد؟ قد يبدو التخفيف من الاستيراد معقولاً، لكنه في الواقع يجري بشكل مخالف تماماً للنظرية الاقتصادية في الميزة النسبية. تلك النظرية تقول أن الصناعة التي لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية «يجب» أن تتضرر بالمستوردات. نعلم أن الصناعات الأقل انتاجية يقضى عليها عملياً بسبب منافسة الصناعات «المحلية» الأكثر انتاجية.

ويبدو هذا أمراً بالغ القسوة بالفعل. لكن ليس هناك من صناعة تموت عن طيب خاطر. ولا منطقة تتحول الى صناعات أخرى برضاها. فغالباً ما يشتمل الانتقال من صناعة الى أخرى على قدر كبير من البطالة والصعوبات. وتبدو الصناعات والمناطق الضعيفة وكأنها استهدفت لحمل عبء التقدم.

أسباب معقولة لفرض الحماية

أخيراً يمكننا أن نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أسباب للحماية قد يكون لها جدوى اقتصادية حقيقية:

- التعريفات الجمركية قد تحول معدلات التبادل لصالح البلد.
- حماية مؤقتة بالتعرفة الجمركية لحماية «صناعة وليدة» لديها امكانيات للنمو تجعلها كفوة على المدى الطويل.
- تعرفه قد تساعد على خفض البطالة ضمن شروط معينة.

معدلات التبادل او حجة التعرفة المتألية. إحدى الحجج المقبولة لفرض التعريفات الجمركية هو أن ذلك سيحول معدلات التبادل لصالح الدولة ضد مصلحة الدول الأجنبية. (تذكر

المنافسة الأجنبية. وفقاً لهذا المذهب، الذي دعمه علماء الاقتصاد المؤيدين لحرية التجارة بحذر، مثل أمثال جون ستيوارت ميل والفرد مارشال فإن هناك خطوط إنتاج يمكن أن يكون للبلد فيها ميزة نسبية لو أُتيح لها أن تبدأ.

مثل هذه «الصناعات الوليدة» لن تتمكن من النجاة من مصاعب البداية والتجربة إذا ما فرض عليها أن تواجه دون حماية عواصف المنافسة الدولية إلا أنها، بشيء من الحماية قد تتمكن من تطوير وسائل خفض تكاليف الإنتاج بالجملة، وإيجاد قاعدة من العمالة الماهرة، والكفاءة التقنية التي تتميز بها الصناعات الناضجة. ومع أن الحماية ستترفع الأسعار بالنسبة للمستهلك في البداية، فإن الصناعة ستصبح كفاءة حين تكبر وتتضح فتهبط التكلفة ومعها الأسعار. ويكون للتعرفة ما يبررها إذا كانت المنافع التي ستعود على المستهلكين فيما بعد أكثر من كافية للتعويض عن ارتفاع الأسعار في فترة الحماية.

هذه الحجة يجب أن تقيّم بحذر، الدراسات التاريخية تكشف بعض الحالات الحقيقية عن حماية صناعات وليدة نمت لتقف على قدميها. والدراسات حول الدول الصناعية الناجحة الجديدة، مثل سنغافورة وكوريا، تبين أنها غالباً ما كانت تحمي صناعاتها التحولية من الاستيراد في المراحل الأولى. لكن تاريخ التعريفات يكشف حالات مضادة، لم تتخل فيها الصناعات الوليدة من حفاظاتها رغم حمايتها المستمرة لسنوات طويلة.

حيث فشلت الحماية - صناعة الحاسوب

البرازيلية. تقدم البرازيل مثلاً ساطعاً على المطبات التي قد تتسبب بها الحماية. في العام

١٩٨٤ أقرت البرازيل قانوناً يمنع عملياً دخول معظم أنواع أجهزة الحاسوب الأجنبية. وكان الهدف من ذلك توفير جو من الحماية تطور ضمنه صناعة الحاسوب الوليدة. وقد طبق القانون بحذافيره: فكانت «شرطة الحاسوب» الخاصة تفتش مكاتب الشركات وغرف الصفوف بحثاً عن حاسوبات مستوردة تنتهك الحظر.

النتائج كانت متوقعة. من الناحية التكنولوجية، كانت الحاسوبات البرازيلية الصنع متخلفة سنوات عدة عن السوق العالمي الذي يتطور بسرعة، وكان المستهلكون يدفعون ضعفي أو ثلاثة أضعاف السعر العالمي هذا إن تمكنوا من الحصول عليها. ووفقاً لأحد التقديرات، كلف هذا القانون المستهلكين البرازيليين خسارة ٩٠٠ مليون دولار سنوياً. وفي الوقت نفسه، ونظراً لأن الحاسوبات البرازيلية مرتفعة الثمن لم يكن في وسعها المنافسة في السوق العالمي. لذلك لم تستفد شركات الحاسوب البرازيلية من ميزة وفورات الحجم في البيع لدول أخرى. ارتفاع أسعار

أن معدلات التبادل تمثل نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد). الفكرة هي أنه حين تجبي دولة كبرى تعريفات على مستورداتها، فإن التعرفة ستخفض عملياً السعر العالمي لمستورداتها في حين تزيد سعر صادراتها ويتغير معدلات التبادل لصالحها فإن الولايات المتحدة تستطيع تصدير كميات أقل من القمح والطائرات مقابل دفع ثمن مستورداتها من النفط والسيارات. ويطلق على مجموعة التعريفات الجمركية التي تزيد من دخلنا المحلي الحقيقي اسم «التعرفة المثالية».

حجة معدلات التبادل تعود لأكثر من ١٥٠ سنة، إلى المدافع عن حرية التجارة جون ستيوارت ميل، والتي نقض الغبار عنها مؤخراً من قبل أصحاب نظريات التجارة. وهي الحجة الوحيدة المناسبة لفرض التعريفات الجمركية في ظل شروط توفر العمالة الكاملة والمنافسة الكاملة. ويمكننا فهمها بأن نأخذ بعين الاعتبار الحالة البسيطة لفرض تعرفة مثالية على النفط. فرض هذه التعرفة سيرفع سعر النفط في الولايات المتحدة عن السعر الأجنبي. لكن نظراً لأن طلبنا على النفط سينخفض نتيجة لفرض التعرفة، ونظراً لأن الولايات المتحدة تمثل جزءاً مهماً من الطلب العالمي على النفط، فإن السعر العالمي للنفط سوف ينخفض. لذلك فإن جزءاً من التعرفة يقع عبئه في الواقع على كاهل منتجي النفط. (مما تقدم نرى أن ليس في وسع دولة صغيرة استخدام هذه الوسيلة، حيث أنه ليس في وسعها التأثير على الأسعار العالمية.)

هل يعني ذلك أننا لم نجد حجة آمنة نظرياً لفرض التعريفات؟ الجواب على هذا السؤال قد يكون نعم إذا أمكننا نسيان أن تلك هي سياسة «إفقر جارك» وأمكننا تجاهل ردود فعل الدول الأخرى. لكن الدول الأخرى سترد على الأرجح. فإذا فرضت الولايات المتحدة تعرفة جمركية مثالية مقدارها ٣٠ بالمئة، فلماذا لا يفرض الاتحاد الأوروبي واليابان والبرازيل تعريفات جمركية نسبتهما ٣٠ أو حتى ٤٠ بالمئة على مستورداتهم؟ في النهاية، وبعد أن تحسب كل دولة تعريفاتها المحلية المثالية الخاصة وتفرضها، فقد يرتفع المستوى الكلي للتعريفات إلى ٣٠ أو ٥٠ بالمئة.

في النهاية، فإن وضعاً كهذا لن يمثل بالتأكيد تحسناً في الرفاه الاقتصادي العالمي أو الفردي. فحين تفرض جميع الدول تعريفات مثالية، فالأغلب أن يتراجع الرفاه الاقتصادي للجميع مع تعاظم العوائق أمام حرية التجارة. والأغلب أن تستفيد جميع دول العالم لو أزيلت العوائق من أمام التجارة.

التعريفات لحماية الصناعات الوليدة. في «التقرير حول الصناعيين» الذي وضعه الكسندر هاميلتون (١٧٩١) بهدف تشجيع نمو التصنيع وحماية الصناعات النامية من

الحاسوبيات أوقع الأذى في تنافسية البرازيل في مجالات الاقتصاد والأخرى. في العام ١٩٩٠ قالت وزيرة الاقتصاد البرازيلية زيليا كاردوزو دي ميلو، «لقد تخلفنا كثيراً بالفعل بسبب هذه الوطنية التي لا معنى لها. مشكلة الحاسوب منعت فعلياً الصناعة البرازيلية من تحديث نفسها».

تضايف ضغوط المستهلكين وقطاعات الأعمال في البرازيل مع مطالب الولايات المتحدة بفتح الأسواق أجبرت البرازيل على إسقاط الحظر على استيراد الحاسوبات في تشرين الأول ١٩٩٢. وبحلول شهر آب ١٩٩٣، كانت متاجر الإلكترونيات في سان باولو وريو دي جانيرو تعج بأجهزة الحاسوب المحمولة، وطابعات الليزر، والهواتف الخليوية، ويات في وسع الشركات البرازيلية استغلال ثورة الحاسوب. وكانت تلك أكبر تجربة حماية تشهدها البرازيل في تاريخها.

التعرفة الجمركية والبطالة. تاريخياً، كانت الرغبة في زيادة العمالة خلال فترات الركود الاقتصادي هي أحد الدوافع القوية لفرض الحماية. فالحماية توجد فرص عمل عن طريق زيادة سعر المستوردات وتحويل الطلب إلى السلع المنتجة محلياً؛ وبين الشكل ٣٥ - ٨ هذا التأثير. فمع زيادة الطلب المحلي، ستلجأ الشركات إلى استخدام المزيد من العمال، فتبسط البطالة (٤). وهذه أيضاً سياسة «إفقر جارك»، لأنها تزيد الطلب المحلي على حساب المخرجات والعمالة في الدول الأخرى.

لكن، مع أن الحماية الاقتصادية قد تزيد العمالة، فإنها لا تشكل برنامجاً فعالاً لاستمرار العمالة العالية، أو الكفاءة، أو استقرار الأسعار. وتبين تحليلات الاقتصاد الكلي أن هناك طرقاً أفضل لخفض البطالة من فرض الحماية. فمن طريق استخدام السياسات النقدية والمالية بشكل مناسب، يمكن للدولة أن تزيد المخرجات وأن تخفض البطالة. أضف إلى ذلك، استخدام سياسات اقتصادية كلية سيسمح للعمال الذين عزلوا من وظائف متدنية الانتاجية في صناعات تفقد ميزتها النسبية من الانتقال

(٤) الذين درسوا الفصول الخاصة بالاقتصاد الكلي يمكنهم أن يفهموا الألية التي ترفع التعريفات بواسطتها من العمالة. تذكر أن الاستثمارات الأعلى أو الاتفاق الحكومي يزيد من الطلب الإجمالي، والمخرجات، والعمالة. ووفقاً لأسباب مشابهة، فإن زيادة الحماية أو فرض تعريفات جمركية أعلى تخفض الاستثمار وتزيد صافي الصادرات، وبالتالي تزيد الطلب الإجمالي. صافي الصادرات الأعلى سيكون له تأثير مضاعف يشبه كثيراً زيادة الاستثمار أو اتفاق الحكومة على السلع والخدمات.

(٥) هذه الأرقام أخذت من مكتب الموازنة الكونجرسي من تقرير بعنوان «هل أحييت حماية التجارة الصناعات المحلية؟» (مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، واشنطن، ١٩٨٦)، الفصل ٥.

إلى وظائف عالية الانتاجية في صناعات تتمتع بميزة نسبية. هذا الدرس أثبت على نطاق واسع خلال عقد الثمانينات، في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ أوجدت الولايات المتحدة ١٥ مليون فرصة عمل جديدة، مع محافظتها على انفتاح أسواقها، وانخفاض تعريفاتها الجمركية وزيادة العجز التجاري بحدّة؛ وبالعكس ذلك، لم تتمكن دول أوروبا عملياً من إيجاد أية فرص عمل جديدة رغم انتقالها إلى وضع حققت فيه فائضاً تجارياً.

طريقة أخرى لتحليل تأثير الحواجز التجارية على العمالة هي قياس «تكلفة إيجاد فرصة عمل عن طريق تقييد الاستيراد». العديد من الدراسات الاقتصادية حللت التكلفة الاقتصادية لفرض تعريفات أو كوتا على صناعة ما. كمثال على ذلك، خذ بعين الاعتبار كوتا الاستيراد الطوعية على السيارات اليابانية خلال الثمانينات. حسب دراسات الحكومة زادت تلك الكوتا العمالة في صناعة السيارات بحوالي ٣٠ ألف عامل خلال العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٤. ومقابل السبعة ملايين سيارة التي كانت تشتري سنوياً خلال تلك الفترة، قدر أن المستهلكين كانوا يدفعون ما معدله ٥٠٠ دولار زيادة في ثمن كل سيارة، مما لو لم تكن هناك كوتا. وبالتالي كان معدل التكلفة على المستهلكين هو ٣.٥ بليون دولار / ٣٠٠٠ = أعلى قليلاً من ١٠٠ ألف دولار لكل وظيفة (٦). مثل هذه الحسابات تبين أن الحماية هي طريقة غير كفوءة لزيادة العمالة.

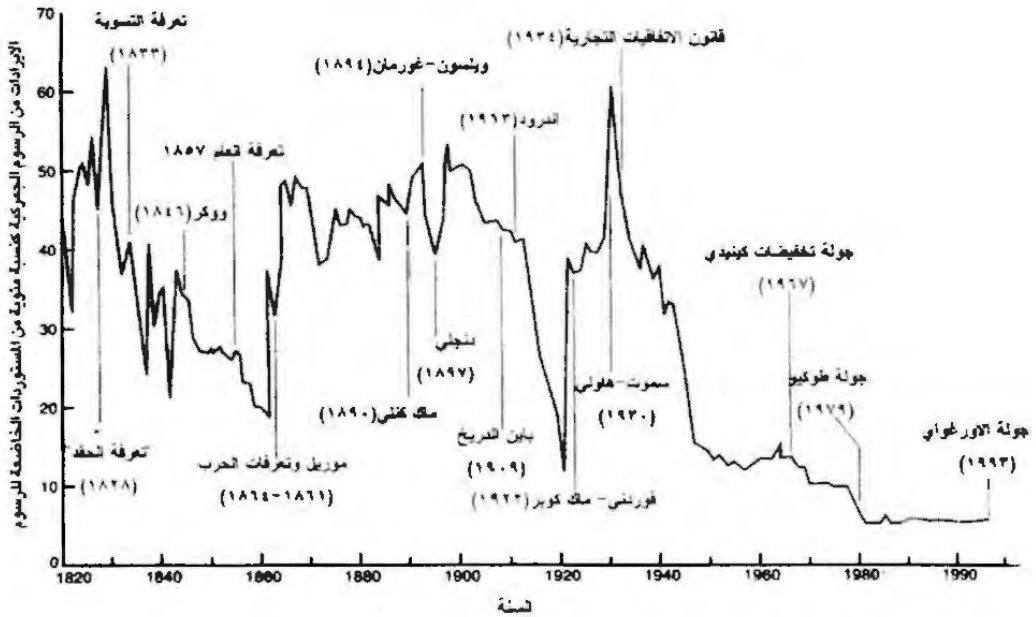
باختصار:

التعريفات الجمركية والحماية من الاستيراد هي طرق غير كفوءة لإيجاد فرص عمل جديدة أو خفض البطالة. الطريقة الأكثر فعالية لزيادة العمالة المنتجة هي السياسات المالية والنقدية المحلية.

حواجز التجارة الأخرى

في حين اقتصر بحثنا في هذا الفصل على التعرف الجمركية، فإن معظم النقاط فيه تنطبق على أية عوائق أخرى توضع أمام التجارة. الكوتا لها التأثير ذاته تقريباً الذي للتعرفة الجمركية، لأنها تمنع الميزة النسبية لمختلف الدول من تحديد الأسعار والمخرجات في السوق. في السنوات الأخيرة، تفاوضت الدول مع بعضها البعض حول الكوتا. الولايات المتحدة مثلاً أجبرت اليابان على فرض كوتا تصدير «طوعية» على السيارات وتفاوضت معها على وضع كوتا تصدير ماثلة على التلفزيونات، والأحذية، والصلب.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى الحواجز غير الجمركية والتي تتكون من قيود أو أنظمة غير رسمية تجعل من الصعب



الشكل ٣٥ - ١٠. تاريخياً، كانت امريكا بلداً يفرض تعريفات جمركية عالية. كانت الرسوم الجمركية عالية طيلة معظم التاريخ الأمريكي، لكن المفاوضات التجارية خفضت معظم التعريفات منذ عقد الثلاثينات.

مفاوضات تحرير التجارة

عند نهاية الحرب العالمية الثانية اقام المجتمع الدولي عدداً من المؤسسات هدفها تعزيز السلام والازدهار الاقتصادي من خلال سياسات التعاون. وإحدى أنجح هذه السياسات هي الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (المعروفة باتفاقية الجات)، التي تتحدث فصولها عن رفع مستويات المعيشة عن طريق «اجراء تخفيضات كبيرة على التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى، وإزالة المعاملة التمييزية من التجارة الدولية، وتضم الجات اليوم حوالي ١٠٠ دولة أعضاء، مسؤولة عن ٨٥ بالمئة من التجارة الدولية.

من المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الجات: (١) على الدول العمل من أجل خفض الحواجز الجمركية؛ (٢) جميع الحواجز الجمركية توضع على أسس لا تميز بين الدول (أي، أن تتمتع جميع الدول بوضع «الدولة الأولى بالرعاية»)، (٣) حين تقوم دولة ما برفع تعريفاتها الجمركية فوق المستويات المتفق عليها، فإن عليها تعويض شركائها التجاريين المتضررين عما لحقهم من أضرار؛ (٤) النزاعات التجارية تحل بالتشاور والتحكيم.

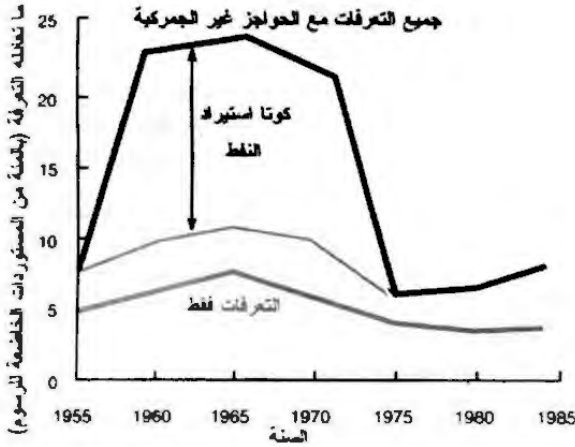
أثبت تاريخ المفاوضات التجارية أنها إحدى النجاحات

على دولة ما ببيع بضائعها في الأسواق الأجنبية مثال ذلك، تنضم الشركات الأمريكية من أن الأنظمة اليابانية تغلق في وجهها باب الدخول إلى صناعات الاتصالات، والتبغ، والانشاءات.

المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

نظراً للصراع العنيف بين المنافع الاقتصادية للتجارة الحرة ولجزء السياسة التي فرض الحماية، فأني القوتين ساد وسيطر؟ تاريخ الولايات المتحدة في التعريفات الجمركية، المبين في الشكل ٣٥ - ١٠، كان متقلباً. وطيلة حقبة طويلة من التاريخ كانت الولايات المتحدة بلداً يفرض تعريفات عالية. ووصلت هذه التعريفات ذروتها بعد تطبيق تعرفه سموت - هاولي سيئة الصيت عام ١٩٣٠، التي عارضها فعلياً جميع علماء الاقتصاد الأمريكيين ومع ذلك شقت طريقها عبر الكونجرس.

الحواجز التجارية التي وضعت خلال فترة الكساد العظيم ساعدت على رفع الأسعار وفاقت المحنة الاقتصادية. وشهد عقد الثلاثينات حروباً تجارية حاولت فيها الدول زيادة العملة والمخرجات عن طريق زيادة الحواجز التجارية على حساب جيرانها. لكن الدول سرعان ما أدركت أن الجميع يخسر من لعبة فرض التعريفات الثائرة.



الشكل ٣٥ - ١١. تراجع أهمية الحواجز غير الجمركية منذ عقد الستينيات

خلال عقد الستينيات، لعبت الحواجز غير الجمركية دوراً مهماً في تجارة الولايات المتحدة، والسبب الرئيسي لذلك، كوتا استيراد النفط. منذ ذلك الحين، أضافت قدراً كبيراً من تكلفة التعريفات الجمركية الاقتصادية. حتى لو أضفنا الحواجز غير الجمركية، فإن حواجز التجارة تبقى ادنى بكثير مما كانت عليه في بواكير هذا القرن.

التعريفات لدى الدول الصناعية الكبرى، وتحد من الاستثمارات الأجنبية لأسباب قومية. ويقدر علماء الاقتصاد أن اتفاقاً للتجارة الحرة سيرفع الدخل الحقيقي في كندا بنسبة ٥ بالمائة، و ١ بالمائة في الولايات المتحدة خلال العقدين القادمين.

دول الاتحاد الأوروبي الاثنا عشر ماضون في خططهم الموضوعية لتطوير سوق مشترك بفرض بضع حواجز، أو من دون أية حواجز على الإطلاق، على التجارة الدولية في المحيط الأوروبي. الخطوة الأولى ستشمل إلغاء جميع التعريفات الداخلية والحواجز التنظيمية على التجارة. وكان من المقرر الانتهاء من هذه الخطوة في العام ١٩٩٢؛ لكن تبين أن ذلك هدف طموح للغاية، وتسير الخطة قدماً لكن ببطء أكثر مما كان متوقعاً. الخطوة التالية تتضمن توسيع الاتحاد الأوروبي (ومنطقة التجارة الحرة)، بالتفاوض مع النرويج، والنمسا، والسويد، وفنلندا، حول شروط انضمامها للاتحاد الأوروبي. هذا الاتحاد الموسع سيكون لديه سوق من الكبر بحيث ينافس سوق أمريكا الشمالية.

الاقتراح الأكثر طموحاً وعرضه للخلاف لخفض الحواجز التجارية هو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، الذي دار حوله جدل شديد وأقر بأغلبية ضئيلة للغاية في العام ١٩٩٣. المكسيك هي ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، ومعظم السلع التي يجري تبادلها بين الولايات المتحدة والمكسيك هي سلع مصنعة. ولن تسمح اتفاقية «نافتا» للسلع بالمرور عبر الحدود من دون تعريفات جمركية وحسب، بل ستلغي القيود التنظيمية على الاستثمارات بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. مؤيدو الخطة يقولون أنها ستسمح بتقسيم أكثر كفاءة للعمل وستسمح للشركات

الكبرى في التعاون الاقتصادي الدولي. كل بضع سنين، يجتمع ممثلون عن الدول الصناعية الرئيسية برعاية الجات للتعرف على الحواجز على التجارة للتفاوض على إزالتها. وفي عام ١٩٩٣ اكملت الدول «جولة الأورغواي». وعلاوة على الهدف التقليدي بخفض التعرفة الجمركية وحواجز الكوتا، تعهدت الجولة الجديدة بتحقيق أهداف طموحة: خفض حواجز التجارة والدعم عن الزراعة وإزالة نظام الكوتا على المنسوجات، وتوسعت في حرية التجارة لتشمل الخدمات والملكية الفكرية. علاوة على ذلك، وبدءاً من العام ١٩٩٥، أعيدت تسمية الجات باسم «منظمة التجارة العالمية» التي تتمتع بسلطات أكبر لفرض اتفاقيات التجارة الدولية، وأوكلت إليها مهمة متابعة أعمال جولة الأورغواي.

ما مدى أهمية الحواجز غير الجمركية مقارنة بالتعريفات؟ الشكل ٣٥ - ١١ يبين تقديرات لما تعادله التعرفة الجمركية من مجمل الحواجز غير الجمركية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة منذ العام ١٩٥٥ وحتى ١٩٨٥. الواقع أن الحواجز غير الجمركية كانت أكثر أهمية خلال عقد الستينيات بسبب الكوتا التي فرضت على استيراد النفط، إلا أنها لم تضاف الكثير إلى التكلفة الاقتصادية للتعرفة في السنوات الأخيرة.

الخطوات الحديثة. خلال السنوات القليلة الماضية اتخذت الحكومات عدداً من الخطوات لتعزيز حرية التجارة أو توسيع الأسواق. أهمها الخطوات التالية:

- في العام ١٩٨٧ تفاوضت الولايات المتحدة وكندا حول عدد من مبادئ التجارة الحرة بين البلدين. وحظي هذا الاتفاق بأهمية لأن كندا هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث بلغ حجم تدفق التجارة بين البلدين ١٧٦ بليون دولار في العام ١٩٩٠. تعرفت كندا الجمركية هي من بين أعلى

الأمريكية أن تنافس بفاعلية أكبر الشركات في الدول الأخرى، في حين يعتقد المعارضون، خاصة المجموعات العالمية، أنها ستزيد من عرض السلع التي تنتجها عمالة متدنية المهارة، مما سيخفض، بالتالي، أجور العمال في الصناعات المعنية.

تقييم

بعد الحرب العالمية الثانية أيقن صناع السياسة في مختلف

انحاء العالم أن حرية التجارة ضرورية لازدهار العالم. وترجمت هذه القناعات في اتفاقيات عديدة لخفض التعريفات الجمركية، كما يبين الشكل ٣٥ - ١٠. لكن مع ارتفاع البطالة في العقد الأخير، ازداد تركيز الدول على حماية الوظائف وفرص العمل بدلاً من فتح أسواقها وهناك على الدوام مخاوف من اقتراب الدول الصناعية من نقطة العودة إلى الحماية وفرض التعريفات الثأرية، مثل ما حدث في عقد الثلاثينات، تتسبب في اشعال حرب تجارية بين الدول. لكن ما زالت قوى التوفيق بين الدول مسيطرة حتى الآن.

ملخص

أ - الميزة النسبية بين الدول

١ - تذكر أن التجارة تحدث بسبب اختلاف في ظروف الانتاج او تباين الانواق. أساس التجارة الدولية هو المبدأ الريكاردى في الميزة النسبية. وينص هذا المبدأ على أن التجارة بين منطقتين لها مزايا حتى وإن كانت إحدى المنطقتين أكثر أو أقل إنتاجية من الأخرى في جميع السلع. فطالما أن هناك اختلافات في الكفاءات «النسبية أو المقارنة» بين الدول، فلا بد أن تتمتع كل دولة بميزة نسبية أو انعدام لهذه الميزة في بعض السلع. الأرباح الكبيرة تنشأ حين تخصص الدول في انتاج سلع ضمن مجال ميزتها النسبية، وتصدر تلك السلع وتبادلها مقابل سلع تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في انتاجها.

٢ - يتنبأ قانون الميزة النسبية بأكثر من مجرد نمط التخصص الجغرافي واتجاهات التجارة. فهو يبين أن الدول تصبح أفضل حالاً وأن الأجر الحقيقية (أو بشكل أعم، عوائد عوامل الانتاج ككل) تتحسن بالتجارة وازدياد مجموع الانتاج العالمي. التعريفات الجمركية والكوترات الكابحة، التي توضع «لحماية» العمال أو الصناعات، ستخفض مجموع الدخل القومي وامكانيات الاستهلاك.

٣ - حين يكون لدينا العديد من السلع والعديد من الدول، فإن مبادئ الميزة النسبية ذاتها تطبق. ومع وجود الكثير من السلع، يمكننا ترتيب المنتجات ضمن سلسلة متصلة من الميزات النسبية، من الأكثر كفاءة نسبياً إلى الأقل كفاءة نسبياً. وحين يكون هناك العديد من الدول، قد تكون التجارة ثلاثية أو متعددة الأطراف، مع وجود دول لديها فائض، أو عجز، ثانوي كبير مع الدول الأخرى. التجارة الثلاثية تسمح بوجود عجز في المبادلات الثنائية، لكن ذلك يعكس حقيقة أن حسابات الدولة لا تتوازن إلا بالمبادلات

متعددة الأطراف - بين الدولة وباقي العالم. فرض توازن في المبادلات الثنائية قد يعرقل الكفاءة الاقتصادية.

ب - مبدأ الحماية

٤ - التجارة مطلقة الحرية تساوي ما بين الأسعار في الأسواق العالمية. في ظل حرية التجارة، تتدفق السلع صعوداً من الأسواق الأرخص سعراً إلى الأسواق الأعلى سعراً.

٥ - فرض تعرفه ترفع الأسعار المحلية على السلع المستوردة يقود إلى تراجع الاستهلاك والاستيراد مع زيادة في الانتاج المحلي. للكوترات تأثير مشابه جداً، وقد تؤدي، إضافة إلى ذلك، إلى خفض إيرادات الحكومة.

٦ - التعرفة تتسبب في هدر اقتصادي. الاقتصاد يعاني خسائر بسبب تراجع الاستهلاك المحلي ومن هدر الموارد على سلع تفتقر للميزة النسبية. وتزيد الخسائر بشكل عام عما تحصل عليه الحكومة من إيرادات من التعرفة.

٧ - معظم الحجج المؤيدة للتعريفات الجمركية تبرر بمنافع خاصة لبعض مجموعات الضغط ولا يمكنها الصمود أمام التحليلات الاقتصادية. ثمة حجج ثلاث يمكن أن تصمد لدراسة مدققة هي التالية :

أ - شروط التبادل، أو التعرفة المتألية، يمكنها من حيث المبدأ رفع الدخل الحقيقي لدولة كبيرة على حساب شركائها التجاريين.

ب - في الحالات التي تكون فيها العمالة أقل من كاملة، قد تتمكن التعرفة من دفع الاقتصاد نحو زيادة العمالة. لكن في وسع السياسات النقدية والمالية تحقيق الهدف ذاته وتوفير فرص العمل بقدر أقل من عدم الكفاءة أفضل من سياسة «إفقر جارك».

ج - في بعض الأحيان، قد تحتاج الصناعات الوليدة لحماية مؤقتة حتى تتمكن من تحقيق ميزتها النسبية الحقيقية على المدى الطويل.

مفاهيم للمراجعة

- | | | |
|--|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> - الميركانتيلية، العمالة الأجنبية الرخيصة، والحجج الثائرة - تحولات شروط التبادل والتعرفة المثالية - البطالة والتعريفات الجمركية - التعرفة لحماية الصناعات الوليدة - الجات والمفاوضات التجارية. | <ul style="list-style-type: none"> - العالم مقابل حدود امكانيات الانتاج الوطنية. اقتصاديات الحماية - توازن السعر مع تجارة او بدونها - التعرفة الجمركية، الكوتا - تأثير التعريفات الجمركية على السعر، والمستوردات، والانتاج المحلي. | <ul style="list-style-type: none"> مبادئ التجارة الدولية - الميزة (او انعدام الميزة) النقد المطلق - مبدأ الميزة النسبية - المكاسب الاقتصادية من التجارة - التجارة ثلاثية او متعددة الاطراف - الاستهلاك مقابل امكانيات الانتاج مع التجارة |
|--|--|---|

اسئلة للمناقشة

- ١ - حدد ما اذا كان كل واحد من الأمور التالية صحيحاً و اشرح مبرراتك. اذا كان ما جاء في الفقرة غير صحيح، اعط النص الصحيح.
 - أ - «المكسيك لن تستطيع أبداً أن تنافس جارتها الشمالية العملاقة، فمصانعها في غاية الكفاءة، ولديها العديد من أجهزة الحاسوب والمكينات والادوات، ومهارتها الهندسية متقدمة للغاية. نحن بحاجة لغرض تعريفات جمركية، او اننا لن نستطيع تصدير أي شيء على الإطلاق».
 - ب - «اذا تعرض العمال الأمريكيون لمنافسة مطلقة العنان من العمالة المكسيكية الرخيصة، فإن أجورنا الحقيقية لا بد أن تهبط بشكل حاد».
 - ج - «بفضل التجارة الدولية، يمكن للدولة ان تستهلك خارج منحنى حدود امكانيات انتاجها».
 - د - الحسابات الجارية لدولة ما ليست بحاجة لأن تتوازن في العلاقة التجارية الثنائية، لكنها يجب أن تتوازن في العلاقات التجارية متعددة الاطراف».
 - هـ - «مبدأ الميزة النسبية يصح تطبيقه أيضاً على الأسر، والمدن، والولايات، كما يصح تطبيقه على الدول والقارات».
 - و - العبارة التي قالها بيروت في بداية هذا الفصل.
- ٢ - أعد تشكيل الشكل ٣٥ - ١ والجدول المصاحب له لبيان معطيات الانتاج لأوروبا؛ افرض أن لدى أوروبا ١٠٠ وحدة من الايدي العاملة وأن انتاجيتها هي تلك المذكورة في الجدول ٣٥ - ١
- ٣ - ماذا يحدث اذا تغيرت المعطيات في الجدول ٣٥ - ١ من
- ٤ - لاحقاً للسؤال رقم ٣؛ افرض أن البيانات في الجدول ٣٥ - ١ تتعلق بكوريا الجنوبية وأمريكا. فما هي المكاسب من التجارة بين البلدين؟ افرض الآن أن كوريا الجنوبية تبنت التكنولوجيا الأمريكية، ونمت بسرعة، وأن لديها تكنولوجيا مماثلة للتكنولوجيا الأمريكية في العمود الأمريكي في الجدول ٣٥ - ١. ما الذي سيحدث للتجارة الدولية؛ ما الذي سيحدث لمستويات المعيشة الكورية والأجور الحقيقية؛ ما الذي سيحدث لمستويات المعيشة الأمريكية؛ هل ثمة درس هنا حول تأثير التقارب الاقتصادي على التجارة والرفاه؟
- ٥ - ما السبب في أن أكبر قدر من المكاسب في التجارة يذهب الى الدول الصغيرة التي تختلف أسعارها، في فترة ما قبل التجارة الحرة، كثيراً عن الأسعار السائدة في العالم؟
- ٦ - كتب أحد اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي التالي: «يفترض في التجارة أن تزيد مداخيل جميع الدول المعنية - او على الأقل هذا ما علمنا اياه ادم سميث ودافيد ريكاردو. فاذا تسبب النمو الاقتصادي لمنافسينا في تراجعنا اقتصادياً، فإن هؤلاء الفلاسفة - والمذهب الاقتصادي الذي اسسوه كله - كان يتلاعب بنا طيلة ٢٠٠ سنة».
- فسر السبب في أن الجملة الأولى صحيحة. وأشرح السبب في أن الجملة الثانية ليست نتيجة للجملة الأولى. هل يمكنك اعطاء مثال على كيف أن التنمية الاقتصادية في الدولة س يمكن أن تخفض مستوى المعيشة في الدولة ص؟ (تنويه: الاجابة على السؤال رقم ٤ سوف تساعدك على كشف مغالطة هذه الفقرة.)

٧ - حلل الحجة المتعلقة بالتعرفة الجمركية للصناعة الوليدة. ما هي علاقتها بالميزة النسبية؟ ما هي الصناعات الوليدة في هذه الايام؟

٨ - الاقتصاديات الدولية الجديدة طورت نظريات قد تساند الذرائع التالية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية:

١ - في بعض الحالات، يمكن لإحدى الدول أن تحسن مستوى المعيشة لديها بفرض الحماية إن لم تلجأ الدول الأخرى إلى فرض حماية مقابلة.

ب - إن لم يكن السوق يسير سيراً حسناً، وكانت هناك بطالة زائدة عن الحد، فقد تخفض التعريفات من معدل البطالة.

ج - قد تكون الدول على استعداد للقبول بهبوط بسيط في مستوى معيشة مواطنيها مقابل الحفاظ على صناعات معينة ترى أنها ضرورية لأمنها القومي، مثل الحاسوبات عالية الكفاءة أو النفط، بحمايتها من المنافسة الأجنبية.

د - الأجور في كوريا لا تزيد عن عُشر الأجور في الولايات

المتحدة. وما لم نحد من استيراد المصنوعات الكورية، فسوف نواجه مستقبلاً يتصاعد فيه عجزنا التجاري تحت وطأة منافسة عمال شرق آسيا الأدنى أجراً.

في كل حالة من الحالات المذكورة، أرجع كل واحدة إلى إحدى الحجج التقليدية المدافعة عن الحماية. بين الحالات التي تصح فيها هذه الحجج وبين ما إذا كنت تتفق معها في الرأي.

٩ - الولايات المتحدة تفرض كوتات على استيراد الفولاذ، والشحن، والسيارات، والمنسوجات، والعديد من المنتجات الأخرى. علماء الاقتصاد يقدرّون أنه عن طريق طرح حقوق الكوتا بالمزاد، فإن الخزينة ستكسب ما لا يقل عن ١٠ بلايين دولار سنوياً. استخدم الشكل ٣٥ - ٩ لتحليل اقتصاديات الكوتا كالتالي: افترض أن الحكومة فرضت كوتا مقدارها ١٠٠ وحدة على المستوردات، وخصصت حقوق الكوتا لدول مهمة على أساس مستوردات العام الأخير. ماذا سيكون سعر التوازن وكمية الملابس؟ كم هي الخسارة في الكفاءة من الكوتا؟ من سيحصل على العوائد في المستقبل ب؟ ماهي تأثيرات المزاودة على حقوق حصص الاستيراد؟

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

أنا أومن بالمادية. أومن بكل العمليات التي تهدف لمعيشة مادية معافاة - ملابس جيدة وبيوت لا تدلف، وأرضيات جافة، ومجاري جيدة، وأنابيب تصريف، ومياه ساخنة وحمامات، وأنوار كهربائية، وسيارات، وطرق جيدة، وشوارع ساطعة، وإجازات طويلة بعيداً عن مضخة القرية، وأفكار جديدة، وخيول سريعة، وأحاديث خاطفة، ومسارح، وأوبرات، وقرق موسيقية - أومن بكل ذلك للجميع. الرجل الذي يموت دون أن يعرف كل هذه الأشياء قد يكون في مثل روعة القديسين وبراء الشعراء، لكن ذلك سيكون على الرغم من حرمانه، وليس بسبب الحرمان.

فرانسيس هابيت

يكشف هذا الفصل بعض الصعوبات التي تواجهها الدول الأقل نمواً. وسنبدأ بحثنا ببيان الصفات التي تميز الدول النامية ونراجع بعض المكونات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية. وفي الجزء الثاني من هذا الفصل، سندرس المناهج البديلة، وخاصة النماذج التي حققت أكبر نجاح في آسيا إضافة إلى التجربة الشيوعية الفاشلة في روسيا.

من ضمن ٥ بلايين إنسان يعيشون على هذا الكوكب اليوم، هناك حوالي بليون شخص يعيشون في فقر مدقع - بالكاد يجدون قوت يومهم. فما السبب في هذه الفروقات الهائلة في ثروات الأمم؟ وهل يمكن للعالم أن يتعايش بسلام مع الفقر في مقابل الوفرة، والفائض الزراعي في أمريكا مقابل الجوع في أفريقيا؟ ما هي الخطوات التي يمكن للدول الأشد فقراً أن تتخذها لتحسين مستويات معيشتها؟

الكفاح من أجل التنمية الاقتصادية

أ

الدول متدنية الدخل أفقر بكثير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة. وحساب دخل الفرد فيها لا يكاد يصل إلى خمس دخل الفرد في الدول مرتفعة الدخل. لكن، وكما ذكرنا في الفصل ٣٤ فإن هذه المقارنات القياسية عرضة للتحريف إذا ما استخدمنا أسعار الصرف الرسمية لمقارنة مستويات المعيشة. وإذا حسبنا الدخل عن طريق مضاهاة القوة الشرائية، التي تقيس ما يمكن للدخل القومي أن يشتريه، نجد أن دخل الدول النامية أسيء تقديره وخفض، ومع ذلك يبقى هناك فارقاً كبيراً في الدخل بينها وبين الدول المتقدمة (انظر الجدول ٣٤ - ٢).

أضف إلى ذلك، أن الكثير من المؤشرات تبين تأثيرات الفقر في الدول متدنية الدخل. فمعدلات الأعمار متدنية، والتحصيل العلمي ومعرفة القراءة والكتابة متواضعة، مما يعكس تدني مستويات الاستثمار في الرأسمال البشري.

سمات الدولة النامية

ما المقصود بتعبير دولة نامية أو دولة أقل نمواً؟ الدولة النامية (developing country) هي دولة دخل الفرد الحقيقي فيها متدن مقارنة بالدول الصناعية مثل الولايات المتحدة، واليابان، ودول أوروبا الغربية. من الناحية البشرية، تضم الدول النامية أعداداً أكبر من المواطنين يعانون من سوء الصحة، والامية، والمساكن غير الملائمة، والوجبات الفقيرة.

الجدول ٣٦ - ١ هو مصدر رئيسي للبيانات الضرورية لمعرفة اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، علاوة على كونه مؤشراً على التخلف التنموي. الدول تم حصرها ضمن مجموعات هي: متدنية الدخل، وأدنى من متوسطة الدخل، وأعلى من متوسطة الدخل، ومرتفعة الدخل.

يظهر الجدول عدداً من السمات المهمة. من الواضح أن

الناتج المحلي الإجمالي

دخل الفرد

العمر	أمية	نمو	مستوى	مجموع	سكان	فئة الدولة
المتوقع	البالغين	١٩٩٠ - ١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	
(سنوات)	(%)	(%)	(\$)	(بليون \$)	(بليون)	
٦٥	٣٧	٣.٧	٣٦٠	٦١٩	١.٩٨٣	اقتصاديات متدنية الدخل
٥٥	٤٥	١.٧	٣٢٠	٣.٧	١.٠٧٥	الصين، الهند
						غيرها
٦٥	٢٥	١.٥	١.٥٣٠	٩٣٠	٦٢٩	اقتصاديات أدنى من متوسطة الدخل
						(التشيلي، الفلبين، ماليزيا)
٦٨	١٦	٢.٨	٣.٤١٠	١.٥٢٠	٤٥٨	اقتصاديات أعلى من متوسطة الدخل
						(البرازيل، كوريا، المكسيك)
٧٧	٤	٢.٤١	١٩.٥٩٠	١٦.٣١٦	٨١٦	اقتصادية مرتفعة الدخل
						(الولايات المتحدة، اليابان)

الجدول ٣٦ - ١. مؤشرات مهمة لمختلف مجموعات الدول

قسم البنك الدولي الدول إلى ٤ فئات رئيسية اعتماداً على دخل الفرد فيها. وتظهر كل واحدة من هذه الفئات عدداً من مؤشرات التنمية الاقتصادية المهمة. لاحظ أن نسب التعليم والعمر المتوقع عند الولادة لدى الدول متدنية الدخل منخفضة. [المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٢ (البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٢).]

في الدول المتقدمة. ولا بد أنك فقدت اثنين من إخوانك وأخواتك قبل سن البلوغ. معدلات الولادة عالية، خاصة بالنسبة للعائلات التي لا تتلقى النساء فيها أي تعليم، لكن معدلات الوفاة أعلى بكثير من الدولة التي تتوفر لديها أنظمة رعاية صحية جيدة. معظم الناس في بلدك يعملون في الزراعة. قلة من الناس يمكن سحبهم من مجال العمل في إنتاج الغذاء للعمل في المصانع. أنت تعمل بسدس الطاقة التي يعمل بها عامل في أمريكا الشمالية. أنت لا تعرف الكثير عن العلم، وتعرف الكثير عن تقاليد قريتك.

أنت والمواطنون من أمثالك يعيشون في ٤٠ دولة من أفقر دول العالم يشكلون ٥٥ بالمئة من سكان العالم، لكنهم لا يتقاسمون فيما بينهم أكثر من ٤ بالمئة من الدخل العالمي. أنت جائع في معظم الأحيان، والطعام الذي تأكله هو بشكل أساسي الأرز والأطعمة الخشنة الرخيصة. وفي حين أنك أحد الذين حصلوا على قدر من التعليم الابتدائي مثل الكثيرين من أقرانك، فإنك لم تلتحق بمدرسة ثانوية، والآثراء فقط يلتحقون بالجامعة. أنت تعمل ساعات طويلة في الحقول دون الاستعانة بالمعدات الزراعية. وفي الليل تنام على حصيرة ولديك القليل من الأدوات المنزلية، ربما مجرد منضدة ومذراع، ووسيلة المواصلات الوحيدة لديك هي زوج من الأحذية العتيقة.

تلك هي طريقة الحياة في أكثر دول العالم فقراً.

كما يبين الجدول ٣٦ - ١ وجود فروقات عظيمة بين الدول النامية. فبعضها يقف على حافة الجوع - هناك الدول الفقيرة جداً مثل التشاد، وبنغلاديش، والصومال. بعض الدول التي كانت ضمن تلك الفئة صعدت إلى فئة الدول متوسطة الدخل. وأكثر هذه الدول نجاحاً هي هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وتايوان - ويطلق عليها اسم «الدول الصناعية الجديدة» - وأكثر هذه الدول نجاحاً حققت معدل دخل فردي وصل المستويات العالمية للدول مرتفعة الدخل. دول الامس النامية الناجحة ستصبح دول الغد المتقدمة.

الحياة في الدول متدنية الدخل

لإظهار التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية، تصور أنك فتى عادي في الحادية والعشرين من العمر في دولة متدنية الدخل مثل مالي، أو الهند، أو بنغلاديش. أنت فقير، وحتى إذا بالغت في قيمة السلع التي تنتجها البلد أو تستهلكها فإن معدل دخلك السنوي بالكاد يصل إلى ٥٠٠ دولار. نظيرك في أمريكا الشمالية يزيد دخله السنوي عن ٢٠ ألف دولار. ربما شعرت بشيء من الراحة إذا عرفت أن شخصاً واحداً من كل أربعة أشخاص في العالم يزيد معدل دخله عن ٣٠٠٠ دولار سنوياً.

مقابل كل واحد يستطيع القراءة من مواطنيك هناك شخص أمي. معدل العمر المتوقع هو أربعة أخماس معدل عمر الشخص

عناصر التنمية الاربعة

بعد أن رأيت معنى العيش في دولة نامية، ننتقل الآن الى تحليل طبيعة عملية التنمية.

في معرض دراستنا للتنمية الاقتصادية في الفصل ٢٨، كشفنا كيف يمكن للدولة أن توسع امكانياتها الانتاجية على مدى الأيام. التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا تختلف عن ذلك؛ ماكينه التقدم الاقتصادي يجب أن تمتطي العجلات الأربعة ذاتها، مهما كان غنى الدولة أو فقرها. تذكر عجلات التنمية الاربعة : (١) الموارد البشرية. (٢) المصادر الطبيعية، (٣) التكوين الراسمالي، (٤) التكنولوجيا. دعونا نرى كيف يساهم كل واحد من هذه الأمور في التنمية، وكيف يمكن للسياسة العامة أن تدير عملية التنمية في الاتجاهات المطلوبة.

الموارد البشرية

الانفجار السكاني: إرث مalthus. الكثير من الدول الفقيرة تعمل بجد مجرد البقاء في مكانها. وحتى حين يرتفع الناتج المحلي الاجمالي، فإن عدد السكان يزداد. ونتيجة لذلك، فإن معظم الشطر الجنوبي للكرة الارضية، وخاصة في افريقيا، ما زال أسير مصيدة مalthus. حول ارتفاع معدلات الولادة وبقاء المداخيل على حالها. التوسع السكاني لم يتوقف - ويتوقع علماء الدراسات السكانية أن تزيد الدول الفقيرة مليار ونصف المليار نسمة خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، في حين ستزيد الدول المتقدمة ٥٠ مليون نسمة فقط.

من الصعب على الدول الفقيرة التغلب على الفقر مع معدلات الولادة العالية هذه. لكن هناك عدة مهارب للتخلص من مصيدة مalthus هذه. احدى الاستراتيجيات هي اتخاذ خطوات فاعلة لكبح النمو السكاني، حتى حين تتعارض هذه الخطوات مع التعاليم الدينية السائدة. الكثير من الدول تشر حملات تثقيفية وتدعم عمليات تنظيم الاسرة وتحديد النسل. الصين، بشكل خاص، جادة في كبح نمو السكان بين سكانها الذين يزدون عن بليون نسمة، حيث فرضت حصصاً محددة على عدد الولادات، وغرامات اقتصادية واجراء عمليات تعقيم اجبارية على من يتجاوزون «حصتهم من الاطفال».

بالنسبة للدول التي تمكنت من رفع مستوى دخل الفرد فيها كانت هناك امكانية لاستخدام «التحول الديمغرافي» للحصول على عدد ثابت من السكان مع معدلات ولادة منخفضة ومعدلات وفاة متدنية. وما أن تصل الدول الى مستوى معين من الثراء، وتهبط معدلات وفيات المواليد الجدد، فإن الناس يخفضون طوعاً معدلات الولادة لديهم وتقل حاجتهم لعدد كبير من الاطفال

يساعدونهم للعمل في الحقل، وتتحول الأهمية نحو التركيز على توفير تعليم أفضل لعدد أقل من الاولاد. المكسيك، وكوريا، واسبانيا رأَت معدلات الولادة لديها تهبط بحدة مع ارتفاع دخلها وحصول مواطنيها على مزيد من التعليم.

نتائج التنمية الاقتصادية وتحديد النسل يتم الشعور بها شيئاً فشيئاً. معدلات الولادة في الدول الفقيرة تراجع من ٤٢ بالالف في العام ١٩٦٥ الى ٣٠ بالالف في العام ١٩٩٠، لكن ذلك ما زال أعلى بكثير من معدلات الولادة في الدول مرتفعة الدخل البالغة ١٢ بالالف. والصراع ضد الفقر الذي تستحثه الزيادة في عدد السكان ما زال مستمراً.

الرأسمال البشري. اضافة الى معالجة النمو في عدد السكان، فإن على الدول النامية الاهتمام بنوعية رأسمالها البشري. يشدد المخططون الاقتصاديون في الدول النامية على البرامج المحددة لتالية:

- السيطرة على الأمراض وتحسين الصحة والتغذية. رفع المستويات الصحية للسكان لا تجعل الناس أكثر سعادة وحسب، بل تجعلهم أكثر انتاجية. عيادات الرعاية الصحية ومشاريع تصريف المياه العادمة هي رساميل اجتماعية بالغة الأهمية.
- تحسين التعليم، وخفض الأمية، وتدريب العمال. الأشخاص المتعلمون يصبحون عمالاً أكثر انتاجية ويمكنهم استخدام راس المال بشكل أكثر فاعلية، وتبني تكنولوجيات جديدة، والتعلم من أخطائهم. بالنسبة للتعليم المتقدم في مجالات العلوم، والهندسة، والطب، والادارة، ستستفيد الدول من ارسال أفضل العقول التي لديها للدراسة في الخارج لجلب أحدث ما توصل اليه العلم. (لكن على الدول أن تتنبه لاستنزاف العقول، حيث يهرب الناس المؤهلين في اتجاه الدول ذات الأجر الأعلى).
- الأهم من كل ذلك، عدم التقليل من أهمية الموارد البشرية. ثمة عوامل أخرى يمكن شراؤها من السوق الدولي، لكن تنمية العمالة يجب أن تتم داخل البلد. الدور الحاسم للعمالة الماهرة أثبت المرة تلو الأخرى حين كانت تتعرض معدلات التعدين، او الدفاع، او التصنيع الى التلف والاهمال لأن القوى العاملة في الدول النامية لم تتم صيانتها بالشكل الضروري.

المصادر الطبيعية

بعض الدول في افريقيا وآسيا ليس لديها سوى القليل من الثروات في المصادر الطبيعية، والأراضي والمعادن التي تمتلكها يجب أن توزع بين عدد كثيف من السكان. وربما كان أثنى ما لدى

الدول النامية من مصادر هو الأراضي الزراعية. ومعظم القوى العاملة في الدول النامية موظفة في الزراعة. وبالتالي، فإن الاستخدام المنتج للأرض - مع صيانة ملائمة لها وتسميدها وحرثها - له دور أساسي في زيادة مخرجات الدول الفقيرة. أضف إلى ذلك، أن انماط الملكية تشكل عاملاً رئيسياً في إعطاء حافز قوي للاستثمار في رأس المال والتكنولوجيا التي تزيد من مردود الأرض. فحين يمتلك المزارعون أرضهم يكونون أكثر استعداداً لتحسينها، وإدخال أنظمة الري الحديثة، والقيام بأعمال الصيانة لها.

التكوين الرأسمالي

يحتاج الاقتصاد الحديث إلى تشكيلة كبيرة من السلع الانتاجية. على الدول التخلي عن معدلات الاستهلاك الحالية كي تدخل مجال الانتاج المثمر غير المباشر. وتلك هي مشكلة الدول الفقيرة جداً، لأن مستويات معيشتها تقترب من حد الكفاف. فحين تكون الدولة فقيرة، فإن البدء بخفض معدلات الاستهلاك الحالية للأعداد للاستهلاك المستقبلي يبدو مستحيلاً.

الدول الرائدة في سياق التنمية تستثمر ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من مخرجاتها في التكوين الرأسمالي. وبعكس ذلك، فإن أفقر الدول الزراعية لا تستطيع في أغلب الأحيان أن تدخر أكثر من ٥ بالمئة من الدخل القومي. علاوة على ذلك، الكثير من هذه المدخرات المتدنية يذهب لتزويد الأعداد المتنامية من السكان بالمساكن والأدوات البسيطة، ولا يتبقى الكثير للتنمية.

لنفرض أن إحدى الدول تمكنت من رفع معدل ادخارها. لكن ذلك لن يكون كافياً أيضاً، فقد يتطلب الأمر عقوداً عدة لإقامة ما يكفي من الطرق، وأنظمة الاتصالات، وشراء أجهزة الحاسوب، وبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية، وغير ذلك من السلع الانتاجية التي تشكل عماد البنية الاقتصادية الانتاجية.

حتى قبل شراء أجهزة الحاسوب المعقدة، يتوجب على الدول النامية أن تقيم بنيتها التحتية، أو ثروتها الاجتماعية العامة، والتي تتكون من مشاريع واسعة النطاق يعتمد عليها اقتصاد السوق. مثال ذلك، أن يقوم مرشد زراعي إقليمي بمساعدة المزارعين في منطقة ما بالتعرف على أنواع جديدة من البذور أو المحاصيل؛ أو إقامة شبكة طرق تربط الأسواق ببعضها؛ أو الشروع ببرنامج للصحة العامة يهدف لتطعيم السكان ضد مرض التيفوئيد أو الدفتيريا لحمايتهم من تلك الأمراض. قد يكون من المستحيل على شركات هدفها الربح القيام بمثل هذه المشاريع وجني الفوائد الاجتماعية أو المادية التي توفرها، لأنها لا تستطيع جمع الرسوم من آلاف وربما ملايين المستخدمين منها. بسبب عدم إمكانية تقسيم البنى التحتية أو احتساب تأثيراتها الخارجية، لا بد للحكومة من التدخل وتوفير الاستثمارات اللازمة.

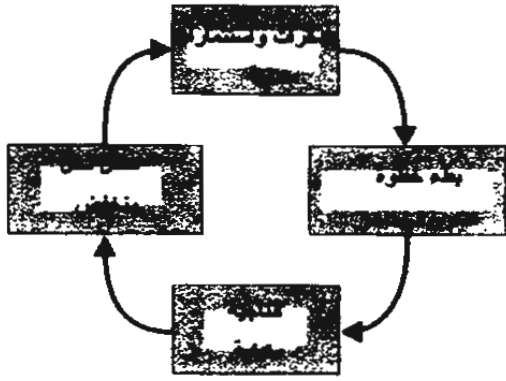
المشكلة الوحيدة الملحة في معظم الدول النامية هي قلة الادخار. وفي الدول الأشد فقراً، بشكل خاص، تتنافس النفقات الاستهلاكية الملحة مع الاستثمار والموارد الشحيحة، وتكون نتيجة ذلك استثمارات ضئيلة للغاية في رأس المال المنتج والضروري للتقدم الاقتصادي السريع.

الاقتراض من الخارج وأزمة الدين. إن كان هناك الكثير من العقبات تعيق الادخار محلياً لتكوين الرساميل، فلماذا لا نلجأ إلى الاقتراض من مصادر أجنبية؟ ألا تخبرنا النظرية الاقتصادية أن الدول الغنية التي وصلت أقصى ما يمكنها أن تحصل عليه من مردود من مشاريعها الاستثمارية، يمكنها أن تستفيد هي والبلد الذي تستثمر فيه من الاستثمار في المشاريع ذات المردود العالي في الخارج؟

الواقع أنه قبل العام ١٩١٤ كانت التنمية الاقتصادية تتم وفق هذا النمط. خلال القرن التاسع عشر ادخرت بريطانيا ١٥ بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي واستثمرت نصف ما ادخرته في الخارج. وخلال معظم فترة الحرب العالمية الثانية، اقترضت الولايات المتحدة، والدول المتقدمة الأخرى مبالغ ضخمة للدول النامية. وتبين أرقام الاستثمارات في الدول متدنية ومتوسطة الدخل سجلاً مذهباً من تحويلات رأس المال: حيث بلغ متوسط القروض الخارجية ١١٢ بليون دولار سنوياً في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢. وأرسل المستثمرون في الدول الغنية أموالهم إلى الخارج بحثاً عن مردود أعلى من المردود المتاح لهم في وطنهم، الدول الفقيرة، المتلطفة على الأموال لتمويل مشاريعها الاستثمارية، أو حتى تمويل استهلاكها، رحبت بتدفق الرساميل الأجنبية.

إلا أنه في بداية الثمانينات، أصبح حجم ما اقترضته الدول النامية من الخارج ضخماً بشكل لا يمكن الاستمرار فيه. حيث ارتفع مجموع الديون المعلقة بمقدار ٢٠ بالمئة سنوياً وازداد بمقدار ٥٠٠ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢. بعض القروض استخدمت بشكل جيد واستثمرت في مجال التنقيب عن النفط، ومصانع التسيج، ومعدات استخراج الفحم من المناجم، لكن بعضها الآخر لم يفعل أكثر من زيادة الاستهلاك.

كانت الأمور تسير سيراً حسناً طالما أن صادرات تلك الدول تزيد وفق معدل الاقتراض. لكن مع ارتفاع أسعار الفائدة في العالم وتباطؤ الاقتصاد العالمي بعد العام ١٩٨٠، وجد العديد من الدول أن استراتيجية الاقتراض والاستثمار قادتهم إلى شفا أزمة مالية. بعض الدول (مثل بوليفيا والبيرو) احتاجت لكل ما تجنيه من الصادرات لجرد دفع فوائد ديونها الخارجية. ووجدت دول أخرى نفسها عاجزة عن دفع أقساط دينها في مواعيدها المحددة. وأصبحت جميع الدول النامية المدينة تقريباً تروح تحت عبء خدمة



الشكل ٣٦ - ١. حلقة الفقر المفرغة

عقبات كثيرة أمام التنمية تدعم بعضها البعض. معدلات الدخل المتدنية تمنع الادخار، وتؤخر نمو الرساميل، وتمنع نمو الانتاجية، ويبقى الدخل منخفضاً. التنمية الناجحة قد تتطلب اتخاذ خطوات لكسر هذه الدائرة في عدة نقاط.

أن ترسل كتاباً في الهندسة الكيماوية الى «فقرستان»، لكن من دون علماء ومهندسين ومجازفين رأسماليين بارعين، ومن دون توفر الرساميل الكافية، لن يكون في وسع فقرستان حتى مجرد التفكير في بناء مجمع للبثروكيماويات. تذكر أن التكنولوجيا المتقدمة قد طورت لتلبية الظروف الخاصة بالدول المتقدمة - وتشمل هذه الظروف ارتفاع الأجور، وتوفر الكثير من الرساميل مقارنة باليد العاملة، والمهندسين المهرة، وسرعة الحصول على قطع غيار وخدمات اصلاح الاعطال. هذه الشروط غير متوفرة في الدول الفقيرة.

من المهمات الرئيسية الضرورية في عملية التنمية الاقتصادية، رعاية روح المجازفة الاقتصادية. فليس في وسع البلد أن يزدهر من دون وجود جماعة من المالكين او الاداريين المستعدين لركوب المجازفة، وفتح معامل جديدة، وتبني تكنولوجيا جديدة، ومواجهة الصعوبات، واستيراد وسائل جديدة للقيام بالاعمال. الحكومات يمكنها مساعدة المجازفة الرأسمالية عن طريق اقامة خدمات اضافية للمزارعين، وتعليم وتدريب الايدي العاملة، واقامة مدارس للادارة، والتأكد من أن الحكومة نفسها تحترم حق المجازفين الرأسماليين في الارباح كما تحترم دور المبادرة الخاصة.

من الحلقات المفرغة الى الدوائر المجدية

أكدنا على أن الدول الفقيرة تواجه عقبات كبيرة في جمع

الدين (أي ضرورة تسديد اصل الدين والفائدة). ونتيجة لذلك فشلت الدول الواحدة بعد الأخرى، خاصة في امريكا اللاتينية في دفع الفائدة على ديونها واضطرت الى «إعادة جدولة» تلك الديون او تأجيلها.

بحلول اواسط التسعينات، تعلم العالم التعايش مع ديون الدول النامية الضخمة وغير المسددة. وفي حين لم يتم إجبار الدول الأشد فقراً على معاناة الجوع لتسديد ديونهم، فقد تباطأ تقديم الدول الغنية للقروض الى الدول الفقيرة الى حد كبير مقارنة بالحقب السابقة.

التغيير التكنولوجي والابتكار

العجلة الأخيرة في مجال التنمية هي التقدم التكنولوجي. للدول النامية هنا فرصة وحيدة ممكنة. هي الاستفادة من التقدم التكنولوجي للدول الأكثر تقدماً.

نقل التكنولوجيا. الدول الفقيرة ليست بحاجة لنيوتن عصري لاكتشاف قانون الجاذبية. ففي وسعها قراءة ذلك القانون في أي كتاب فيزياء. وليست بحاجة لتكرار الصعود البطيء، والمثذب للثورة الصناعية: ففي وسعها شراء الجرارات، والحاسوبات، وماكنات الغزل الضخمة التي لم يحلم بها اكبر التجار في الماضي.

اليابان والولايات المتحدة بينتا ذلك بكل وضوح في تطورهما التاريخي. اليابان دخلت حلبة السباق الصناعي متأخرة، ولم ترسل بالطلاب الى الخارج لدراسة التكنولوجيا الغربية الا في اواخر القرن التاسع عشر. الحكومة اليابانية قامت بدور نشط في حث خطى التنمية وبناء السكك الحديدية والمرافق المختلفة. وبالاكتفاء على تكيفها مع التكنولوجيا الأجنبية، انتقلت اليابان اليوم لتحل مركز ثاني اكبر اقتصاد صناعي في العالم.

حالة الولايات المتحدة تعطي مثلاً آخر مفعماً بالأمل. المخترعات الرئيسية المتعلقة بالسيارات والتي كان مصدرها، كلها تقريباً، دولاً خارجية، قامت شركتا فورد وجنرال موتورز بتطبيقها واصبحتا رائدات صناعة السيارات في العالم. مثالا الولايات المتحدة واليابان يبينان كيف يمكن للدول أن تزدهر من تكيف العلوم والتكنولوجيا الأجنبية مع اوضاع السوق المحلي.

المجازفة الرأسمالية والابتكار. قد يبدو، من مطالعتنا لتاريخ اليابان والولايات المتحدة أن عملية تبني التكنولوجيا هي وصفة سهلة للتنمية. قد نقول لنفسك أن الأمر لا يتطلب أكثر «من الذهاب الى الخارج، ونسخ أكثر الطرق كفاءة، وتنفيذها في الوطن، ثم اجلس وانتظر زيادة الانتاج».

الحقيقة أن التغيير التكنولوجي ليس بهذه البساطة. يمكنك



الشكل ٣٦ - ٢. ثلاثة اشكال لعملية التنمية

خذ مثلاً دولة متقدمة أ، ودولة متوسطة الدخل ب، ودولة متدنية الدخل ج. في اللوحة (أ) القطاعات الرئيسية مثل الصادرات تشجع الانقلاص (المبين على شكل أسهم، وتحوله إلى تنمية سريعة مستدامة. في اللوحة (ب)، تعتمد الدول المتخلفة على تبني التكنولوجيات المخترعة في الدول الغنية. وبالتالي تنمو بشكل أسرع وتلحق تدريجياً بالدول المتقدمة. في اللوحة الأخيرة (ج)، تنمو الدول وفق معدلات متساوية، وتكون الفجوة التي تفصل بينهما ثابتة تقريباً.

لاحظ المخرجات المبينة على المقياس النسبي، التي تعني أن الميل في كل خط يمثل معدل نمو المخرجات. وبالتالي فإن ميلاً ثابتاً كما في اللوحة (ج) يشير إلى ثبات معدل النمو السنوي في المخرجات؛ في حين أن ازدياد الميل، كما في اللوحة (أ) يشير إلى معدل مخرجات متزايد. ما الذي يحدث في اللوحة (ب)؟ [بتصرف عن بروس هيريك وشارلز بي كيندلبرغر، «التنمية الاقتصادية» (ماكجرو - هيل نيويورك، ١٩٩٣).]

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

رأينا كيف أنه يتوجب على الدول جمع الأيدي العاملة، والموارد، والرساميل، والتكنولوجيات كي تعجل في التنمية. لكن هذه ليست معادلة حقيقية، وهي تعادل القول أن العداة الأولي يجب أن يسابق الريح. فلماذا تتجبع بعض الدول في الركض بسرعة أكثر من الدول الأخرى؟ وكيف يمكن للدول الفقيرة أن تضع قدمها على بداية طريق التنمية الاقتصادية؟

النظريات الشاملة

كثيراً ما بهرت الفوارق في خطوة التنمية الاقتصادية المؤرخين وعلماء الاجتماع. بعض النظريات الأولى شددت على المناخ. مشيرة إلى أن جميع الدول المتقدمة تقع في منطقة معتدلة المناخ من الأرض. وأشار البعض الآخر إلى العادات، والثقافة أو الدين كعوامل رئيسية. وشدد ماكس فيبر على «الأخلاق البروتستانتية» كقوة محركة للرأسمالية. وفي الأونة الأخيرة جادل مانكود أولسن بأن الأمم تبدأ في السقوط حين تصبح بنيتها هشة، وتقوم مجموعات المصالح والفئات المتحكمة بمنع التغيير الاقتصادي.

لا شك أن في كل واحدة من هذه النظريات قدراً من الصحة

عوامل التقدم الأربعة - العمالة، ورأس المال، والموارد، والمجازفة الرأسمالية. أضف إلى ذلك، تجد الدول أن هذه الصعوبات تدعم بعضها البعض لتشكل «حلقة فقر مفرغة».

يبين الشكل ٣٦ - ١ كيف أن كل حاجز أمام التنمية يرفع حاجزاً آخر. تدني الدخل يؤدي إلى تدني الإخبار، وتدني الإخبار يؤخر نمو رأس المال؛ وعدم وجود رأسمال كافٍ يمنع ادخال ماكينات جديدة والتعجيل بتنمية الانتاجية، وتدني الانتاجية يعني تدني الدخل. بعض عناصر الفقر الأخرى تدعم بعضها البعض أيضاً. الفقر يصحب عادة معدلات منخفضة من التعليم والمهارات، وهذه بدورها تمنع تبني تكنولوجيات محسنة جديدة، وتقود إلى زيادة سريعة في عدد السكان تقضي على ما تحقق من تحسين في المخرجات وفي انتاج الغذاء.

التغلب على حواجز الفقر يتطلب جهوداً منسقة على عدة جبهات، ويوصي بعض علماء الاقتصاد المهتمين بالتنمية «بدفعة قوية» إلى الامام لكسر الحلقة المفرغة. وإذا ما حالف الحظ إحدى البلدان، فإن خطوات متزامنة من زيادة الاستثمارات، وتحسين الصحة والتعليم، وتطوير المهارات، وكبح تزايد عدد السكان كفيل بتحطيم حلقة الفقر المغلقة وتحريك دورة مجدية من التنمية الاقتصادية السريعة.

**معدل نمو
ا ن م الحقيقي
(% سنوياً)**

فئة الدولة	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٠
متدنية الدخل		
الصين، الهند	٤.٩	٧.٦
غيرها	٤.٨	٣.٩
متوسطة الدخل		
دون المتوسط	٥.٥	٢.٦
فوق المتوسط	٧.٣	٢.٤
اقتصاديات السوق الصناعية	٣.٧	٣.١

**الجدول ٣٦ - ٢. الدول الأشد فقراً تغلق فجوة الدخل
ببطء**

البيانات حول نمو المخرجات الاجمالية تبين أن الدول الفقيرة لم تكن قادرة على اغلاق الفجوة بينها وبين دول اقتصاديات السوق الصناعية خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٠. لكن الدول متوسطة الدخل او الدول الصناعية الجديدة تنمو بسرعة اكبر. ركود الاوضاع لدى دول اقتصاديات السوق عالية الدخل خلال عقد الثمانينات مكن من اغلاق الفجوة بنسبة تتراوح ما بين ١٠ الى ٢٥ بالمئة. (المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية).

على البيئة العالمية للتنمية. وراينا فيما سبق أن للدول الأشد فقراً ميزة مهمة لم تتوفر للرواد الأوائل على مدى طريق التصنيع الطويلة. الدول النامية يمكنها اليوم الاعتماد على رساميل ومهارات وتكنولوجيا الدول الأكثر تقدماً. وثمة فرضية طرحها الكسندر جيرشونكرو من جامعة هارفرد تشير الى أن التخلف النسبي ذاته، قد يكون عاملاً مساعداً على التنمية. ففي وسع الدول شراء ماكينات نسيج حديثة، ومضخات كفاءة، وبذور تفعل الاعاجيب، واسمدة كيميائية، ولوازم طبية. لأن في استطاعتها أن تعتمد على تكنولوجيا الدول المتقدمة، ويمكن للدول النامية اليوم أن تتطور بسرعة اكبر من سرعة تطور بريطانيا، او دول اوربا الغربية خلال الفترة من ١٦٨٠ - ١٨٥٠. ولأن في وسع الدول متدنية الدخل أن تنسج على منوال الدول الرائدة الأكثر انتاجية، فإننا قد نتوقع اقتراب الدول من حدود التكنولوجيا.

النمو المتوازن. فرضية الاقتلاع والتخلف جذبت انتباه الدارسين والخبراء. لكن علينا أن نرجع قليلاً الى الوراء لنقيم التاريخ ونرى إن كانت تنطبق على الوقائع. بعض الكتاب يوحون بأن التنمية هي عملية «متوازنة»، تتقدم الدول الى الامام باطراد بموجبها. من وجهة نظرهم، التنمية الاقتصادية تماثل السحافة،

في زمن ومكان معينين. لكنها لا تصلح لتفسير مجمل التطور الاقتصادي. ففرضية فيبر لا تفسر سبب ظهور مهد الحضارة في اليونان والشرق الادنى في حين كان الاوروبيون المسيطرون الآن يعيشون في الكهوف، ويعبدون «الترويل» (كائن خرافي يعيش في الكهوف) ويرتدون جلود الدببة. وأين هي الاخلاق البروتستانتية من المصانع اليابانية الانيقة التي يتجمع فيها العمال لتقديم الاجلال والتقدير لبؤذ؟ وكيف يمكننا أن نفسر أن تكون اليابان صاحبة اكبر اقتصاد منتج في العالم رغم قوة اللوبي فيها وجمود ميالكها الاجتماعية؟

لفهم التباين في التجربة الاقتصادية، علينا الالتفات الى تفسيرات أشمل.

المناهج الحديثة في التنمية

طيلة عقود عدة انكب علماء الاقتصاد على دراسة التنمية الاقتصادية باهتمام بالغ، ويمثل السرد التالي صورة مركبة لعدد من الافكار المهمة التي طورت في السنوات الاخيرة. وتحاول كل نظرية أن تصف للدول طريقة كسر حلقة الفقر المفرغة والبده في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية الاربعة.

الاقلاع. التاريخ البشري طويل، لكن حقبة التنمية الاقتصادية لم تصل الا حديثاً. خلال معظم التاريخ، كانت الحياة مغلقة، ووحشية، وقصيرة. لكن في اماكن قليلة وخلال فترات قصيرة كان يتم ادخال تقنيات انتاج متفوقة. التفاوت العظيم في الدخل سمح للفئات القليلة واسعة الثراء بتوجيه مدخراتها لتصبح رساميل كبيرة. وأصبح في الامكان المباشرة بالتنمية الاقتصادية.

الفجوة ما بين الحقب الاولى من تاريخ الانسان والثورة الصناعية كانت مثيرة للغاية، لدرجة بعض العلماء مثل امثال دبليو. رستوف طور نظرية تشدد على مراحل النمو الاقتصادي. إحدى مراحل رستوف التي اسمها «الاقلاع»، وهي تشبيه اقتبسه من الطائرة التي لا يمكنها التحليق الا بعد أن تصل الى سرعة معينة على الأرض. الدول المختلفة حققت اقلاعها في أزمنة مختلفة. بريطانيا في بداية القرن الثامن عشر، الولايات المتحدة حوالي العام ١٨٥٠، واليابان في العام ١٩١٠، والمكسيك في العام ١٩٤٠.

الاقلاع يدفع «بالقطاعات الرائدة» مثل سوق صادرات ينمو بسرعة او صناعة تظهر وفورات كبيرة في الحجم. وما أن تبدأ هذه القطاعات الرائدة في الازدهار حتى تحدث عملية تنمية مستدامة (الاقلاع). النمو يقود الى تحقيق الارباع، والارياح يعاد استثمارها؛ تتدفق بعدها الرساميل، والانتاجية، ويدخل الفرد، وتتكاثر. وتبدأ مع ذلك الدورة المجدية في التنمية الاقتصادية.

فرضية التخلف والتقارب. وجهة النظر الثانية تشدد

التي تتقدم ببطء واستمرار، أكثر مما تماثل الأرنب الذي يركض بقفزات واسعة ثم يستريح حين يحس بالتعب.

البيانات الثلاثة صورناها بيانياً في الشكل ٣٦ - ٢. وفيه نرى كيف يبدو الاقلاع، والتخلف، والنمو المتوازن مع مرور الوقت لثلاثة بلدان - متقدمة أ، ومتوسطة الدخل ب، ومتدنية الدخل ج.

فأني من هذه المناظير الثلاثة يبدو أقرب إلى تفسير التاريخ؟ في دراسة بارزة درس سيمون كورننتس - الفائز بجائزة نوبل - تاريخ ١٣ بلداً متقدماً، مبتدئاً من العام ١٨٠٠^(١). والذي توصل إلى أن نموذج النمو المتوازن هو الأكثر توافقاً مع الدول التي درسها. ولم ير أية ارتفاعات أو انخفاضات مهمة في النمو الاقتصادي مع تقدم التنمية.

لاحظ وجود فارق مهم آخر في النظريات الثلاث. نظرية الاقلاع تشير إلى أنه سيكون هناك تباعد كبير بين الدول (فبعضها يخلق بسرعة، في حين أن البعض الآخر لا يقرى على الارتفاع عن الأرض). أما فرضية التخلف فتوحي بالتقارب، في حين توحي وجهة نظر كورننتس بوجود فروقات دائمة. الأدلة التجريبية المبينة في الجدول ٢٦ - ٢ تشير إلى وجود قدر من التقارب بين الدول المتقدمة والنامية خلال ربع القرن الأخير (رغم أن أداء الدول قد اختلف كثيراً عن المعدل) - وهو نمط من معدلات النمو يتوافق أكثر مع وجهة نظر النمو المتوازن.

قضايا في التنمية الاقتصادية

القول بأن على الدول تشجيع النمو السريع في الوساميل والتكنولوجيا لا يفسر طريقة توزيع هذه المكونات الرئيسية. ومن بين تشكيلة واسعة من القضايا التي يواجهها التخطيط التنموي، نركز هنا على ثلاثة مواضيع تتكرر باستمرار: التوازن ما بين الصناعة والزراعة، ودور التوجه الخارجي، ودور السوق.

التصنيع مقابل الزراعة. في معظم الدول يبلغ الدخل في المناطق المدنية الضعف تقريباً عن المناطق الريفية الزراعية. وفي الدول الغنية، يتركز معظم الاقتصاد في الصناعة والخدمات. وبالتالي، فإن دولاً كثيرة تقفز إلى نتيجة مؤداها أن التصنيع هو سبب الثراء وليس ناجم عنه.

علينا الحذر من مثل هذه الاستنتاجات، التي تخلق بين اجتماع صفتين والسببية. بعض الناس يقولون، «الاغنياء يقودون سيارات «بي. أم. دبليو.» لكن قيادتك لسيارة من هذا النوع لا تجعلك ثرياً.» وبالمثل، ليس هناك من مبرر اقتصادي يجعل دولة فقيرة تصر على أن يكون لها خطوطها الجوية الوطنية الخاصة، أو معامل ضخمة للحديد والصلب. فذلك ليست الضرورات

(١) سيمون كورننتس، «النمو الاقتصادي للدول»، (مطبعة جامعة هارفرد، كامبريدج، ماساتشوستس، ١٩٧١).

الاساسية للتنمية الاقتصادية.

الدروس المستفادة من سنوات من محاولات التعجيل بالتصنيع على حساب الزراعة قاد العديدين من المصلين إلى إعادة التفكير بدور الزراعة. التصنيع بحاجة إلى رساميل كثيفة، ويجتذب العمال إلى المدن المزدهمة، وغالباً ما يخلق مستويات عالية من البطالة. زيادة الانتاجية في المزارع قد تتطلب قدراً أقل من الرساميل، وتوفر في الوقت نفسه فرص عمل منتجة للفائض من العمال.

الواقع أنه لو تمكنت بنغلادش من زيادة انتاجيتها من الزراعة بمقدار ٢٠ بالمئة، فإن هذا التقدم سيوفر مصادر لانتاج سلع لرفاهية الناس أكثر من محاولة اقامة صناعة محلية للحديد والصلب.

التوجهات الداخلية مقابل الخارجية. ثمة موضوع اساسي في التنمية الاقتصادية يتعلق بموقف الدولة من التجارة الدولية. هل يجدر بالدول النامية أن تحاول الاكتفاء ذاتياً، وأن تستبدل معظم المستوردات بالمنتجات المحلية؟ (تعرف هذه الاستراتيجية باسم «بدائل الاستيراد».) أم هل يجب على الدولة أن تسعى لدفع ثمن المستوردات التي تحتاجها عن طريق تحسين كفاءتها وتنافسيتها، بأن تطور اسواقها الخارجية، وتعطي حافزاً للصادرات؟ (ويطلق على هذه الاستراتيجية «التوجه إلى الخارج».)

سياسات بدائل الاستيراد كانت تحظى بشعبية كبيرة في امريكا اللاتينية حتى بداية عقد الثمانينات. وكانت السياسة الأكثر اتباعاً لتحقيق هذه الغاية هي بناء حواجز عالية من التعريفات الجمركية حول الصناعات التحويلية بحيث تتمكن الشركات المحلية من أن تنتج وتبيع السلع التي، لولا ذلك، كانت ستضطر إلى استيرادها. مثال ذلك، فرضت البرازيل تعريفات جمركية عالية على السيارات لتشجيع الشركات على تجميع السيارات محلياً، بدلاً من استيراد السيارات باثمان أقل من دول امريكا الشمالية أو اليابان.

النقاد لاحظوا أن هذا الدعم لبداية الاستيراد يحد، بشكل عام، من المنافسة، ويكبح التجديد وتنمية الانتاجية. ويبقى الدخل الحقيقي للدولة متدنياً. كما أن هذا المنهج يتجاهل فوائد التخصص والميزة النسبية. وقد يصبح المستهلكون والاقتصاد كله أفضل حالاً لو استبدل التأكيد على بدائل الاستيراد بالتشديد على التوجه إلى الخارج. فالتوسع خارجياً يقيم نظاماً من الحوافز يحرك الصادرات. ومن الملامح الرئيسية لهذا المنهج محاولة الحفاظ على سعر صرف اجنبي منافس (أو حتى بقيمة أقل من القيمة الحقيقية للعملة)، واختيار سياسات تجارة خارجية تشجع الشركات على الانتاج من أجل التصدير، وتقلل من القواعد

التنظيمية الحكومية غير الضرورية المفروضة على قطاعات الاعمال، وخاصة الشركات الصغيرة.

أفضل مثال على نجاح السياسات ذات التوجه الخارجي هو الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا. فقبل جيل كان دخل الفرد في دول مثل تايلان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة لا يزيد عن ربع أو ثلث دخل الفرد في أغنى دول أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، وعن طريق ادخار جزء كبير من دخلها القومي، وتوجيه هذه المدخرات نحو الصناعات التصديرية ذات المدردود العالي، سبقت الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا جميع دول أمريكا اللاتينية بحلول أواخر عقد الثمانينات. ولم يكن سر نجاحها سياسة اتبعت مذهب حرية العمل، لأن حكوماتها شاركت، في الواقع، في التخطيط والتدخل في الاقتصاد. بل كان التوجه نحو الخارج الذي سمح للدول بأن تجني ثمار وفورات الحجم، ومنافع التخصص الدولي، وبالتالي زيادة العمالة، واستخدام الموارد المحلية بشكل كفاء، والتمتع بنمو سريع في الانتاجية، وتوفير مكاسب هائلة لمستويات المعيشة.

توصلت دراسة حديثة للوضع الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية الى التقييم الثاني لتأثيرات التوسع نحو الخارج:

التوجه نحو الخارج هو حجر الأساس في جميع قصص النجاح (في التنمية الاقتصادية) لدول شرق وجنوب شرق آسيا، وفي أمريكا اللاتينية خلال بعض الحقبات، وفي تركيا، وكل مكان آخر. حتى في الأماكن التي كان النجاح فيها محدوداً، كما في أفريقيا، فإن الدول ذات التوجهات الخارجية حققت نجاحاً نسبياً أكثر من الدول ذات التوجهات الداخلية^(٢).

الدولة مقابل السوق. ثقافة العديد من الدول النامية

نماذج بديلة للتنمية

ب

لم يتمكن الإنسانية من ايجاد أي شيء أكثر كفاءة من اقتصاد السوق... فتكيفه وتنظمه الذاتي يوجهانه لتنسيق النشاط الاقتصادي واستخدام الأيدي العاملة، والمواد، والموارد المالية على أكمل وجه وموازنة الاقتصاد الوطني.

خطة الخمسئة يوم: التحول الى السوق

«تقرير مجموعة من خبراء الاقتصاد الروس الى الرئيسين غورباتشوف وبلتسن (١٩٩٠)»

تطلع الدول على الدوام الى طرق أفضل لإدارة اقتصادها. والتحسين الاقتصادي ضروري بشكل خاص للدول الفقيرة التي تبحث عن سبيل للثروات التي تراها حولها. لقد درس هذا الكتاب ويتعمق اقتصاد السوق المختلط للولايات المتحدة، الذي يجمع بشكل أساسي بين الاسواق الحرة والقطاع الحكومي الكبير. فما هي البدائل المتاحة ؟

(٢) بيلا بيلاسا وآخرين، «نحو نمو اقتصادي يتجدد في أمريكا اللاتينية (معهد الاقتصاد الدولي، واشنطن د. سي. ١٩٨٦)» صفحة ٢٤. تبرز هذه الدراسة أن القواعد التنظيمية الحكومية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي قد تكون في مثل أهمية السياسات الاقتصادية الكلية. وهي تعطي المثال التالي: «اغتافت الدولة بتدخلها في الاقتصاد الكثير من المبادرات الرأسمالية في كافة أرجاء أمريكا اللاتينية. وفي دول عدة يحتاج المرء لعدة تراخيص لمجرد البدء بالتصدير - وهو إطار يصعب القول أنه ييسر بتشجيع التوسع نحو الخارج. في البيرو، تطلب الأمر مؤخراً ٢٨٩ يوماً لتسجيل شركة مساهمة جديدة، مقارنة بأربع ساعات يتطلبها العمل ذاته في ميامي» (صفحة ٣٠).

باقة من الأنظمة الاقتصادية

عند أحد القطبين نجد «حرية السوق المطلقة»، التي تنص على أن أفضل حكومة هي أقل الحكومات تدخلاً. وعند القطب الآخر نجد «الشيوعية»، حيث تعمل الحكومة كنظام اقتصادي شمولي جماعي لا وجود فيه تقريباً للشخص المفرد. وبين قطبي حرية العمل التامة والشيوعية تقع الرأسمالية، والأسواق المدارة، والاشتراكية والتركيبات العديدة من هذه النماذج. في هذا الجزء سنشرح باختصار بعض البدائل المؤثرة لاستراتيجيات التنمية:

١ - منهج السوق المدار الاسيوي. كوريا الجنوبية، وتايوان، ودول أخرى في شرق اسيا صاغت طابعها الاقتصادي الخاص الذي يجمع بين الاشراف الحكومي المشدد مع قوى السوق القوية.

٢ - الاشتراكية. التفكير الاشتراكي يحوي تشكيلة كبيرة من المناهج المختلفة. في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، عملت بعض الحكومات الاشتراكية ضمن اطار ديمقراطي زاد من رفاهية الدولة، وأمتت الصناعات، وخطت للاقتصاد الا أنها تراجعت في السنوات الأخيرة نحو اطار السوق الحر مع اتباع الخصخصة وخفض القيود التنظيمية على نطاق واسع.

٣ - الشيوعية حسب النمط السوفيياتي. طيلة سنرات عدة، كان أوضح بديل لاقتصاد السوق موجود في الاتحاد السوفيياتي، ووفق النموذج السوفيياتي. ووفق النموذج السوفيياتي، كانت الدولة تمتلك كل الأرض ومعظم الراسمائل، وهي تحدد الأجور ومعظم الأسعار، وتوجه عمليات الاقتصاد لبحرثي.

المعضلة المركزية: اقتصاد السوق مقابل الاقتصاد الموجه

استعراض أنواع الانظمة الاقتصادية قد يبدو مثل تشكيلة مذهلة من المذاهب الاقتصادية. والحقيقة أن هناك تشكيلة كبيرة من الطرق التي تنظم بها الدول اقتصادها. لكن قضية واحدة تسيطر على مجمل موضوع أنواع الانظمة: هل يعتمد الاقتصاد بشكل أساسي على السوق الخاص، ام على توجيهات الحكومة؟ للاجابة على الأسئلة الاساسية «أي»، و «كيف»، و «لن» ؟

في أقصى إحدى نهايتي هذا الطيف من الالوان نجد اقتصاد السوق. في نظام السوق يعمل الناس طوعاً وبشكل أساسي من أجل الكسب المادي أو ارضاء الذات. الشركات تشتري عوامل الانتاج وتبيع مخرجات، تختار المدخلات والمخرجات بشكل يعطيها أقصى ربح ممكن. المستهلكون يزودون عوامل الانتاج ويشتررون السلع الاستهلاكية للحصول على أقصى

اشباع ممكن. الاتفاق بشأن الانتاج والاستهلاك يتم طوعاً باستخدام النقود، بأسعار تتحدد في الاسواق الحرة. وعلى أساس ترتيبات تتم ما بين المشتري والبائعين. ورغم الاختلاف ما بين الافراد من ناحية القدرة الاقتصادية، فإن العلاقات ما بين الافراد والشركات أفقية في طبيعتها، وهي طوعية بشكل أساسي وغير هرمية.

في أقصى الجانب الآخر من هذا الطيف من اللوان نجد الاقتصاد الموجه. حيث تتخذ الدوائر الحكومية القرارات. حسب هذا المنهج، تربط الناس علاقة عمودية، وتمارس السيطرة على الاقتصاد سلطة عليا متعددة الطبقات. البيروقراطية المسؤولة عن التخطيط تحدد «أي» السلع يتم انتاجها، و «كيف» يتم انتاجها، و «لن» تنتج تلك المخرجات. المستوى الأعلى في ذلك الهرم يتخذ القرارات الرئيسية ويطور عناصر الخطة للاقتصاد. يتم تقسيم الخطة ويثبها من خلال التسلسل البيروقراطي ويقوم المستوى الأدنى في هذا الهرم بتنفيذ الخطة مع الاعتناء الشديد بالتفاصيل. ويدفع الافراد الى العمل بالاكراه والعقوبات القانونية، والتنظيمات تفرض على الافراد قبول الأوامر من فوق. التاملات قد تستخدم النقود أو لا تستخدمها. والمبادلات التجارية قد تجري وفق أسعار محددة أو لا تجري.

بين هذين القطبين نجد الاشتراكية والاقتصاد المدار. وفي كلتا الحالتين تلعب الحكومة دوراً مهماً في قيادة وتوجيه الاقتصاد، الا أن ذلك يتم بدرجة أقل بكثير مما في الاقتصاد الموجه. الخلاف ما بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه يشمل جميع المناقشات حول الانظمة الاقتصادية البديلة الأخرى. دعونا نلقي نظرة مفصلة على بعض اقتصاديات السوق المختلطة البديلة.

النماذج الاسيوية التينات والمتقاعسون

حدث اكبر أداء تنموي والاكثر إثارة للاعجاب خلال نصف القرن الماضي في شرق اسيا. الجميع يعرفون عن المعجزة اليابانية، لكن كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونج كونج، وتايلند هي أيضاً أبدت تقدماً اقتصادياً كبيراً. ويقارن الجدول ٣٦ - ٣ أداء تينات اسيا مع أداء دول امريكا اللاتينية البطيء والاقتصاديات الخاملة في افريقيا جنوب الصحراء.

حللت دراسة حديثة للبنك الدولي السياسات الاقتصادية لمختلف المناطق لمعرفة ما اذا كانت هناك ميزة بارزة في أي نمط منها ^(٣) النتائج أكدت الوسائل العامة لكنها وجدت بعض المفاجآت. نورد فيما يلي أبرزها:

(٣) البنك الدولي، معجزة شرق اسيا، التنمية الاقتصادية والسياسات الحكومية (البنك الدولي، واشنطن د. سي، ١٩٩٢).

المنطقة متوسط نمو دخل الفرد الاستثمار كنسبة من
من «أ ن م» ١٩٦٥ - ١٩٩٠ «أ ن م» ١٩٩٠

الاقتصاديات الآسيوية عالية الأداء*	٥.٦	٣٥
جنوب آسيا	١.٩	١٩
أمريكا اللاتينية	١.٨	١٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٠.٢	٩

* اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونغ كونغ، اندونيسيا، ماليزيا، تايلند

الجدول ٣٦ - ٣. تنبه للأسس التي ساعدت على تنمية التنبينات الآسيوية

المصدر: البنك الدولي، معجزة شرق آسيا: التنمية الاقتصادية والسياسات الحكومية (البنك الدولي، واشنطن، د. سي، ١٩٩٣).

الاعتماد على حرية العمل، بقدر ما هو تنظيم حفلة ألعاب أكثر تعقيداً من اعداد ميدان مبسط للعب، وترك الاولاد يلعبون كما يشتهون. ويمكن لمسابقة حسنة الاعداد أن تعطي نتائج أفضل [من الاسواق غير المنظمة] من حيث أنها تحدد مجال المنافسة وتدفع المشاركين الى التعاون في الوقت الذي يتنافسون فيه.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على وزن ونزاهة الموظفين المدنيين، وهي بالتالي تصلح للدول حيث موظفو الادارات العامة فاسدون وغير أكفاء.

في هذه الدراسة تذكير مفيد لأهمية الفضائل البسيطة مثل عدم التبذير والنزاهة، التي غالباً ما يتم التغاضي عنها في النظريات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ليس واضحاً ما اذا كان تطبيق معادلة التنمية الآسيوية ممكناً في أجزاء أخرى من العالم.

المارد الصيني: اقتصاد السوق اللينيني

إحدى أكبر المفاجآت في التنمية الاقتصادية خلال العقد الماضي كانت النمو السريع للاقتصاد الصيني. فبعد الثورة الصينية في العام ١٩٤٩، تبنت الصين نظام التخطيط المركزي على النمط السوفياتي. وبلغت المركزية ذروتها في الثورة الثقافية خلال الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٦٩، والتي أدت الى تباطؤ اقتصادي في الصين. وبعد وفاة الزعيم الثوري ماوتسي تونغ، خلس جيل جديد من الزعماء الى أن من الضروري اجراء اصلاحات اقتصادية اذا ما اريد للحزب الشيوعي البقاء. وفي ظل حكومة دنغ كسيانغ، بدأت الصين تدريجياً في خفض السلطة الاقتصادية المركزية من دون اجراء اصلاحات سياسية، وجرى قمع الحركة الديمقراطية دون رحمة في ساحة تيانانمن عام ١٩٨٩، وواصل الحرب الشيوعي احتكار العملية السياسية.

لدفع التنمية، خطا الزعماء الصينيون خطوات هائلة، مثل

معدلات الاستثمار. اتبعت التنبينات الآسيوية الوصفة الكلاسيكية في معدلات الاستثمار العالية لضمان استفادة اقتصادياتهم من آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا لبناء البنية التحتية الضرورية. وكما يبين الجدول ٣٦ - ٣، كانت معدلات الاستثمار لدى تنبينات آسيا تقارب ٢٠ بالمئة نقطة أعلى من المناطق الأخرى.

أسس الاقتصاد الكلي. تمسكت الدول الناجحة بحزم بالمبادئ الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية، فابقت معدلات التضخم ومعدلات الاستثمار عالية. وكثفت استثماراتها في الرساميل البشرية اضافة الى الرساميل المادية وشجعت التعليم أكثر من المناطق النامية الأخرى. الأنظمة المالية اديرت بحيث تضمن استقراراً نقدياً وعملة قوية.

التوجه نحو الخارج. كان توجه التنبينات الآسيوية نحو الخارج، وحافظت في أغلب الأحيان على عدم خفض عملتها لتشجيع الصادرات، كما شجعت الصادرات بتقديم حوافز مالية، ومتابعة التقدم التكنولوجي بملاحقة أفضل الأساليب التقنية العملية التي تستخدمها الدول عالية الدخل.

التنافس برعاية الحكومة. في خروج على مناهج اقتصاد السوق الكلاسيكية ما زال موضع خلاف، استخدمت الدول الناجحة بفاعلية «المسابقات غير السوقية» لتخصيص الموارد. فكانت تلك الحكومات تقوم في بعض الأحيان بانتقاء مجال استراتيجي وتقوم باجراء مسابقة داخلية بين الشركات المحلية لتشجيع التنافس. ويخلص التقرير الى التالي:

تنظيم المسابقات هو طريقة أكثر تعقيداً لإدارة الاقتصاد من

● التخطيط. يتخوف الاشتراكيون من «فوضى» السوق ويتشككون من كفاءة اليد الخفية في التوزيع. ويصرّون على أن وجود آلية للتخطيط أمر ضروري للتنسيق بين مختلف القطاعات. وفي السنوات الأخيرة، شدد المخططون على تقديم الدعم لدفع التطور السريع لصناعات التكنولوجيا العالية، مثل الإلكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية؛ ويطلق على هذه الترتيبات في بعض الأحيان «السياسات الصناعية».

● إعادة توزيع الدخل. الثروات الموروثة وأعلى المداخل لا بد من خفضها باستخدام الحكومة لسلطانها القسرية في فرض الضرائب، ووصل معدل الضريبة الحديثة في بعض دول أوروبا الغربية ٩٨ بالمئة. ويتم توفير مساعدات الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية المجانية، وخدمات الرفاه الاجتماعي من المهد إلى اللحد للجميع من الضريبة التصاعدية، مما يزيد من رفاهية الناس الأقل حظاً ويضمن حداً أدنى من مستويات المعيشة.

● التطور السلمي والديمقراطي. غالباً ما يدافع الاشتراكيون عن التوسع التدريجي والسلمي في الملكية العامة - التطور عن طريق الاقتراع وليس عن طريق الثورة والرقاص.

خلال العقود الماضية غربت شمس الاشتراكية بسبب سقوط الشيوعية وانتصار اقتصاد السوق. ويبحث الاشتراكيون اليوم بين الحطام عن دور مستقبلي لهذا الفرع من الفكر الاقتصادي^(٤).

النموذج الفاشل: الشيوعية السوفياتية

طيلة سنوات عدة، تطلعت الدول النامية إلى الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية الأخرى لتستوحي منها نموذجها لدخول عالم الصناعة. وقدمت الشيوعية نقداً نظرياً مقنعاً للرأسمالية واستراتيجية ناجحة ظاهرياً للتنمية الاقتصادية. سنبداً هنا بمراجعة الأسس النظرية للشيوعية ثم ندرس كيف كان الاقتصاد الموجه السوفياتي يعمل حقيقة، أخيراً سنستعرض المشاكل التي تعاني منها الدول الشيوعية السابقة للتحول إلى اقتصاد السوق.

الماركسية: جذور الشيوعية

قديس الشيوعية هو، بالطبع، كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣). المحور الأساسي لعمل ماركس تحليلات واضحة لنواحي القوة والضعف في الرأسمالية. وجادل ماركس بأن اليد العاملة هي التي تعطي قيمة للسلعة - سواء منها العمالة المباشرة أو غير المباشرة الممثلة في المعدات الانتاجية. مثلاً، قيمة السيارة تتأتى من جهود عمال صناعة السيارات الذين يجمعونها، إضافة إلى جهود العمال الذين صنعوا ماكينات خط الانتاج^(٥). ويعزو قيمة المخرجات كلها إلى العمال، كان ماركس يرمي إلى اظهار أن

اقامة «مناطق اقتصادية خاصة». والسماح بأشكال بديلة من الملكية. وكانت أسرع المناطق نمواً في الصين هي المناطق الجنوبية المحاذية لهونغ كونج. وأصبحت هذه المناطق أكثر تكاملاً مع دول خارج الصين واجتذبت مقادير ضخمة من الاستثمارات الأجنبية. أضف إلى ذلك، سمحت الصين للشركات الأجنبية المساهمة والخاصة بالعمل في الصين وأعطتها من الخضوع للتخطيط أو الرقابة المركزية، والعمل إلى جانب الشركات التي تمتلكها الدولة. هذه الأشكال المبتكرة من الملكيات نمت بسرعة من أوائل التسعينات وأصبحت تنتج أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للصين.

الاداء الضخم للاقتصاد الصيني فاجأ المراقبون بقدر ما فاجأهم انهيار الاقتصاد السوفياتي. وخلال العقد الماضي، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين حوالي ١٠ بالمئة سنوياً. الصادرات زادت بمقدار ٤ أضعاف في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٢. وبلغ فائض الميزان التجاري للصين مع الولايات المتحدة حوالي ١٠ بليون دولار في العام ١٩٩١، وجمعت حوالي ٥٠ بليون دولار من احتياطي العملات الأجنبية في الوقت الذي وصلت فيه روسيا حد الإفلاس. دول عديدة تراقب باهتمام ما إذا كانت الصين ستواصل السير قدماً على مسار التنمية السريعة.

الاشتراكية

تطورت الاشتراكية، كمذهب، عن افكار ماركس وغيره من مفكري القرن التاسع عشر الراديكاليين. والاشتراكية مذهب يقع في الوسط ما بين رأسمالية حرية العمل، ونموذج التخطيط المركزي. الذي سنناقشه في الجزء التالي. ثمة عوامل مشتركة تجمع بين معظم الفلسفات الاشتراكية:

● ملكية الحكومة لموارد الانتاج. تقليدياً، يعتقد الاشتراكيون بضرورة تقليص الملكية الخاصة. وأن من الضروري تأميم الصناعات الرئيسية مثل السكك الحديدية، والفحم، والصلب (أي أن تمتلكها الدولة وتديرها). إلا أنه في السنوات الأخيرة، وبسبب الاداء الضعيف للمؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة خفّ الحماس للتأميم في معظم الديمقراطيات المتقدمة.

(٤) راجع مثلاً كتاب جون ي. روبر، «مستقبل للاشتراكية» (مطبعة جامعة هارفرد، كامبريدج، ماساشوسيتس، ١٩٩٤).

(٥) يطلق على هذا المنهج اسم «نظرية قيمة العمل». ويجادل ماركس أنه في ظل الرأسمالية التنافسية، فإن أسعار السوق لن تساوي بالضرورة قيمة المدخلات من العمالة، لأن الرأسمالية تنقل زيادة في العوائد على تكلفة العمالة. وقد اطلق ماركس على هذه الزيادة «فائض القيمة»، وقصد من هذا التعبير الفارق ما بين العوائد وإجمالي تكلفة اليد العاملة.

من الكتب المدرسية إلى التكتيكات:

الاقتصاد الموجه وفق الطراز السوفياتي

كتب ماركس الكثير عن عيوب الرأسمالية، إلا أنه لم يضع أي تصميم للأرض الموعودة. وكانت كتابته توحى بأن الشيوعية ستنشأ في الدول الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية. لكن ما حدث، هو أن روسيا الاقطاعية المتخلفة هي من احتضنت الرؤية الماركسية. دعونا نبحث في هذا الفصل المتمتع والمرعب في الوقت نفسه من التاريخ الاقتصادي.

البحر التاريخي. إن تحليلاً للثورة الروسية وما تلاها أمر في غاية الأهمية للاقتصاد: لأن الاتحاد السوفياتي عمل كمختبر للنظريات المتعلقة بطريقة عمل الاقتصاد الموجه. ويزعم بعض علماء الاقتصاد أن الاشتراكية ببساطة لا يمكن أن تنجح، لكن التجربة السوفياتية أثبتت خطأهم.

رغم أن روسيا القيصرية نمت بسرعة خلال الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩١٤، فقد كانت أقل تطوراً بكثير من الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. الحرب العالمية الأولى تسببت في الكثير من شظف العيش لروسيا مما سمح للشيوعيين بالاستيلاء على السلطة. وفي الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٣ جرب الاتحاد السوفياتي عدة نماذج اشتراكية قبل أن يستقر رأيه على التخطيط المركزي. لكن عدم رضا ستالين عن سرعة التصنيع قاده إلى اعتماد خطة راديكالية جديدة في العام ١٩٢٨: الزراعة الجماعية والتخطيط الأولي الإجباري للتصنيع^(٦).

بموجب نظام الزراعة الجماعي السوفياتي في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٣ أجبر ٩٤ بالمئة من الفلاحين السوفييات على الالتحاق بالمزارع الجماعية. وفي هذه العملية تم ترحيل العديد من المزارعين الأثرياء، وتدهورت الأوضاع لدرجة أن الملايين هلكوا. أما الجزء الآخر من «الخطوة العظيمة إلى الأمام» السوفياتية فجاء عن طريق التخطيط الاقتصادي من أجل التعجيل بالتصنيع، فأوجد المخططون الخطط الخمسية لتغطية الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٣٣. الخطة الأولى حددت أولويات التخطيط السوفياتي: تفضيل الصناعات الثقيلة على الخفيفة، والصناعات الاستهلاكية في آخر الصف بعد تلبية جميع الأولويات. ورغم الكثير من الإصلاحات والتغييرات في تحديد أهمية هذه الصناعة أو تلك، بقي النموذج الستاليني في الاقتصاد الموجه مطبقاً في الاتحاد السوفياتي، وفي دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سقوط الشيوعية السوفياتية في أواخر عقد الثمانينات.

(٦) ثمة تفسير يستحق القراءة فعلاً للتطورات في تاريخ الاقتصاد السوفياتي تضمنه كتاب اليس نوف، «التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي، الطبعة الثالثة (بنغوين، بالتميم: ١٩٨٦). وهناك دراسة متمعة للنظام الاقتصادي السوفياتي قدمها بول غريغوري، وروبرت ستوبارت، «البنية الاقتصادية السوفياتية والآداء، الطبعة الرابعة (هاربر أند رو، نيويورك، ١٩٩٠).

الأرباح - أي الجزء الذي انتجه العمال وتلقاه الرأسماليون - هي «دخل لم يكسبوه». ومن وجهة نظر ماركس، فإن عدم وجود وجه حق لتلقي الرأسماليين لدخل لم يكسبوه هو مبرر لتحويل ملكية المصانع، وغير ذلك من وسائل الانتاج، من الرأسماليين إلى العمال.

تنبؤات. رأى ماركس أن الرأسمالية ستقود حتماً إلى الاشتراكية. وسيمكن التقدم التكنولوجي - في عالم ماركس - الرأسماليين من الاستعاضة عن العمال بالآلات كوسيلة لكسب المزيد من الأرباح. لكن لهذا التراكم المتزايد من رأس المال نتيجتان متعارضتان: فمع ازدياد ما هو معروض من رساميل متاحة، فإن معدل أرباح رأس المال ستخف. وفي الوقت نفسه، ومع تناقص الوظائف المتوفرة، سترتفع معدلات البطالة، وتهبط الأجور. وحسب تعبير ماركس، سيتزايد عدد «الجيش الاحتياطي من العاطلين عن العمل»، وستصبح الطبقة العاملة أشد «بؤساً» - وكان يعني بذلك أن أوضاع العمل ستتردى، وسيتزايد ابعاد العمال عن أعمالهم.

ومع انخفاض الأرباح، واستنزاف فرص الاستثمار في البلاد، فإن الطبقة الرأسمالية الحاكمة سوف تلجأ إلى الاستثمار، فأرأس المال يميل إلى البحث عن معدلات ربح أعلى في الخارج. ووفقاً لهذه النظرية (خاصة بعد أن توسع فيها لينين فيما بعد)، فإن سياسات الدول الاستعمارية ستزيد من محاولاتها كسب مستعمرات جديدة تمتص دون رحمة قيمة مضافة منها.

أمن ماركس أن ليس في وسع النظام الرأسمالي مواصلة النمو غير المتوازن إلى الأبد. وقد تنبأ بتزايد عدم المساواة في ظل الرأسمالية، مع تمام تدريجي لوعي البروليتاريا المسحوقة. الدورات الاقتصادية ستصبح أكثر عنفاً مع اتساع في الفقر ينجم عنه خفض الاستهلاك على مستوى الاقتصاد كله. وفي النهاية، كساد عنيف سيؤذن بنهاية الرأسمالية وموتها. وكما الاقطاع قبلها، ستحمل الرأسمالية بذور دمارها.

«التفسير الاقتصادي للتاريخ» هو آخر مساهمات ماركس الباقية في الفكر الغربي. وقد جادل ماركس بأن المصالح الاقتصادية هي الأساس الذي تقوم عليه قيمنا وهي التي تحددنا. لماذا يصوت المديرون التنفيذيون للمرشحين المحافظين، في حين يدعم القادة العماليون المرشحين الذين يؤيدون رفع الحد الأدنى للأجور أو زيادة تعويضات العاطلين عن العمل؟ السبب، كما يقول ماركس، هو أن الناس يؤمنون بأن الأيديولوجيات تعكس المصلحة المادية لطبقته الاجتماعية والاقتصادية. الحقيقية، أن منهج ماركس ليس غريباً عن التيارات الاقتصادية الرئيسية. ففيه تعميم لتحليل آدم سميث حول المصلحة الخاصة بدءاً من صوت الدولار في السوق إلى التصويت في الانتخابات واصوات الطلقات عند المقاريس.

كيف يعمل الاقتصاد الموجه . في الطراز

السوفياتي من الاقتصاد الموجه، كانت الغالبية العظمى من المخرجات تحدد بقرارات سياسية. وكان يخصص للانفاق العسكري في الاتحاد السوفياتي قسماً كبيراً من المخرجات والبحوث العلمية، في حين لم تكن الأولويات الرئيسية الأخرى تحظى بالقدر الكافي من الاستثمارات. وكان انتاج السلع الاستهلاكية يأتي في آخر السلم بعد تلبية حاجة القطاعات ذات الأولوية الأعلى.

وكان قدر كبير من القرارات حول «كيف» تنتج هذه السلع يتخذها المسؤولون عن التخطيط. وكان المخططون يحددون كمية المخرجات النهائية. ثم يعملون بحسار عكسي من المخرجات الى المدخلات اللازمة وتوزيعها على الشركات المختلفة. قرارات الاستثمار كان يصفها المخططون مع عناية كبيرة بالتفاصيل، في حين كانت الشركات تتمتع بقدر كبير من المرونة في تحديد الخليط من مدخلات اليد العاملة لديها.

فما الذي كان يدفع المديرين لتنفيذ الخطة؟ من الواضح أنه لا يوجد نظام للتخطيط يستطيع أن يضع مواصفة لكل الأنشطة في الشوكة - فهذا قد يتطلب مليارات الأوامر في كل سنة. لذلك كانت يترك الكثير من التفاصيل لمديري المصانع. وكان نقص الحوافز الادارية أحد المشاكل المقيمة في الاقتصاد الموجه.

نظام الحوافز الادارية تسبب في حدوث انحرافات كبيرة. فلان أولوية كبرى كانت تعطي، لانتاج المخرجات او المبيعات المخطط لها، كان المديرين يخزنون كميات من المدخلات، مثل الحديد، الذي قد يتسبب في تعطيلهم عن العمل اذا ما حدث نقص في هذه المادة بسبب التأخير في الشحن. اصف الى ذلك، ونظراً لأن المخرجات المخطط لها لا تتضمن ابعاداً تتعلق بالجودة، فقد كان ذلك حافزاً لانتاج سلع متدنية الجودة. وبالتالي، اذا كان الهدف انتاج ١٠ آلاف قميص، فقد تستخدم الشركة اقمشة رثة في انتاجها او تخطيها بطريقة غير متقنة.

الاداء الاقتصادي المقارن. خلال الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى اواسط الثمانينات، انخرط الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في منافسة بين قوى عظمى، لكسب الرأي العام العالمي، وتحقيق التفوق العسكري، والهيمنة الاقتصادية. فما مدى حُسن أداء الاقتصاد الموجه في سباق التنمية الاقتصادية؟ الاجابة على هذا السؤال لن تكون واضحة بسبب عدم وجود احصاءات يمكن الاعتماد عليها. الى عهد قريب، كان معظم علماء الاقتصاد يعتقدون أن الاتحاد السوفياتي نما بسرعة خلال الفترة من ١٩٢٨ حتى اواسط الستينات، مع معدلات نمو تتوف عن معدلات النمو في امريكا الشمالية واوربا الغربية. بعد منتصف الستينات، اصيبت التنمية في الاتحاد

السوفياتي بالركود وبدأ الانتاج في التراجع. تقديرات مستوى المعيشة اليوم غير واضحة، لكن معدل دخل الفرد في روسيا في بداية التسعينات كان يبدو اقل من ربع نظيره في الولايات المتحدة.

ثمة وسيلة أكثر دقة للمقارنة بين أداء اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، هي المقارنة بين المانيا الشرقية والغربية. فهذان البلدان بدأتا من مستويات متساوية تقريباً من حيث الانتاجية وتشابه الهياكل الصناعية عند نهاية الحرب العالمية الثانية. بعد أربعة عقود من الرأسمالية في الغرب ومن الاشتراكية على النمط السوفياتي في الشرق، هبطت الانتاجية في المانيا الشرقية الى مستوى يتراوح ما بين ربع ونصف نظيره في المانيا الغربية. علاوة على ذلك، فإن التنمية التي تحققت أكدت على انتاج سلع وبضائع بسيطة ليس لها قيمة كبيرة لدى المستهلك. وكانت الكمية وليس النوعية هي الهدف.

أخيراً، ماذا عن الانتقادات الحادة للرأسمالية - أي البطالة والتضخم؟ البطالة كانت منخفضة عادة في الاقتصاديات ذات النمط السوفياتي، بسبب النقص في الايدي العاملة الناجم عن الخطط الاقتصادية الطموحة. اضافة الى ذلك، كانت الأسعار الخاضعة للرقابة تميل الى الثبات والاستقرار، وبالتالي كان قياس معدلات التضخم غائباً تماماً. الا أنه في اواخر الثمانينات وبداية التسعينات تفجر في الاتحاد السوفياتي تضخم مفتوح توالى فيه ارتفاعات الأسعار والأجور. اضافة الى ذلك، كانت الأسعار دون مستويات توازن السوق ونشأ عن ذلك نقص حاد في السلع وهو ما يدعى «بالتضخم المكبوت».

هل ثمة ميزانية عامة نهائية للتجربة السوفياتية؟ اظهر النموذج السوفياتي أن في وسع الاقتصاد الموجه أن يحشد الموارد لتحقيق نمو سريع. لكنه يفعل ذلك في مقابل تضحيات بشرية هائلة، وخسائر في الأرواح، وقمع سياسي. ويبدو أنه في عالم الحدود المفتوحة الحديثة والسلع المصنعة عالية الجودة، فإن الرقابة البليدة للاقتصاد الموجه لا يمكنها أن تضاهي حوافز وابداعات اقتصاد السوق المضبوط بدقة. لكن، أيأ تكن المزايا الاقتصادية للاقتصاد الموجه فإن النظام السياسي القمعي لم يعد مقبولاً للناس في دول الاتحاد السوفياتي واوربا الشرقية ورفضه الجميع ابتداء من العام ١٩٨٩.

من ماركس الى اقتصاد السوق

ثمة نقطة قاسية ترددت في اوربا الشرقية هي: سؤال، ما هي الشيوعية؟ جواب، هي أطول طريق من الرأسمالية الى الرأسمالية. بعد القرار بالعودة الى اقتصاد السوق، يجب على الاقتصاد الموجه أن يزيل الحواجز التي تعرقل النمو في السوق. ومن بين أهم الحواجز على طريق الإصلاح هي التالية:

• اصلاح جهاز الاسعار والتسعير وفق مبادئ السوق

أوروبا الشرقية. وفي الأيام الأولى من «بيريسبوريكا» الرئيس غورباتشوف من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، كانت الإصلاحات محدودة ولم تحقق الكثير. الواقع أن الكثير من الإصلاحات زادت الأمور سوءاً، لأن التحرك نحو اقتصاد السوق في أحد المجالات كان يخلق فرصاً للربح ويقوض باقي الاقتصاد الموجه.

في مواجهة صعوبات المنهج التدريجي نصح الكثيرون من علماء الاقتصاد الغربيين بالانتقال إلى اقتصاد السوق بأسرع وقت ممكن. أحد هؤلاء العلماء النافذين هو جيفري ساكس من هارفرد الذي كان يقدم المشورة لحكومات بوليفيا، وبولندا، وروسيا. أقنع ساكس الحكومة البولندية بتبني منهج العلاج بالصدمة في كانون الثاني ١٩٩٠، حين رفعت الحكومة البولندية الرقابة على معظم الأسعار وفتحت الاقتصاد أمام التجارة الخارجية. وفي حين أن من المبكر الحكم على مدى نجاح التجربة البولندية، فإن البوادر الأولية توحي بأن المنهج كان ناجحاً في إغلاق باب بيروقراطية التخطيط المركزي وإحياء القطاع الخاص. في الوقت نفسه، استنزف التضخم العالي، وانخفاض الأجور الحقيقية، والبطالة العالية الدعم السياسي لاجراء اصلاح اقتصادي جذري.

الاصلاح الاقتصادي في روسيا ثبت أنه أكثر صعوبة من باقي دول أوروبا الشرقية. وهذا ليس مفاجئاً بالنظر لطول المدة التي حكمت فيها الشيوعية البلاد وحقيقة أن اللوم في قيام الشيوعية في روسيا لا يقع على القوى الأجنبية. وبعد الاخفاق الكبير في العام ١٩٩١، شكل الرئيس بوريس يلتسن حكومة ملاحا بالاصلاحيين الراديكاليين الشباب، بقيادة الاقتصادي إيغور جايدر. وقد تبني هؤلاء المنهج البولندي في العلاج بالصدمة لاجراء اصلاحات جذرية عن طريق تحرير معظم الأسعار وفتح الحدود أمام التجارة الدولية في بداية العام ١٩٩٢. لكن لسوء الحظ، كانت الحكومة ضعيفة ومنقسمة على نفسها، كما استمر البنك المركزي في تقديم القروض الميسرة للشركات، مما جعل العملة المتداولة والقروض تنمو بسرعة والأسعار ترتفع لما يقارب معدلات التضخم الجامح، حوالي ١٠٠٠ بالمئة سنوياً. فتباطأ التقدم في تطوير مؤسسات اقتصاد السوق في روسيا بسبب الجذور العميقة للاقتصاد الموجه، وعدم الاستعداد لفرض قيود شديدة على موازنة الشركات. حكومة جايدر أقصيت عن السلطة واستبدلوا بها حكومة «معتدلين» حاولوا اتباع منهج تدريجي للإصلاح. «خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الوراء» هذا ما اتصفت به الحركة الإصلاحية في روسيا والكثير من الدول الاشتراكية السابقة.

نظرة مستقبلية للإصلاح. الإصلاح في الدول الشيوعية ما زال في بداياته، وسوف تمضي سنوات كثيرة قبل أن

الحر. أسعار المدخلات والمخرجات هي، في أغلب الأحيان، أبعد مما يجب أن تكون لو حددت وفق سعر السوق. فالغذاء، والمسكن، والطاقة، مدعومة بشدة، في حين أن السيارات والسلع الاستهلاكية المتينة تباع بأسعار أعلى بكثير من السعر العالمي. ولا بد في نهاية المطاف من أن تتحرر الأسعار وتتحدد وفق نظام العرض والطلب.

● قيود شديدة على الميزانيات. الشركات على الطراز السوفيياتي كانت تعمل «بقيود رخوة على الميزانية»، وهو تعبير يعني أن الخسائر الناجمة عن التشغيل كانت تغطي بالدعم ولا تؤدي إلى الإفلاس. الشركات في اقتصاد السوق يجب أن تكون مسؤولة مالياً. وعلى الشركات أن تعرف بأن عدم تحقيق أرباح سيؤدي في النهاية إلى إفلاس الشركة والدمار الاقتصادي للمديرين.

● الخصخصة. في اقتصاديات السوق، تنتج المخرجات بشكل أساسي من قبل شركات خاصة. ففي الولايات المتحدة مثلاً، ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي تنتجه الحكومة الفدرالية. أما في الدول الشيوعية فكان ما يتراوح بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من المخرجات تنتجها الدولة. الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب أن تتخذ جهات خاصة القرارات الفعلية حول الشراء، والبيع، والتسعير، والانتاج، والاقتراض.

مهمات أخرى للتحويل هي إقامة اطار قانوني لاقتصاد السوق، وبناء نظام مصرفي حديث، وكسر الاحتكارات القائمة، والتشدد في السياستين المالية والنقدية بهدف تجنب التعرض لتضخم متصاعد، وفتح الاقتصاد أمام المنافسة الدولية، والسماح بتحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية. من الواضح أن أمام الاصلاحيين في الاقتصاديات على النمط السوفيياتي الكثير لآنجاهه.

ثمة مسألة حاسمة أخرى تتعلق «بتسلسل التحويل». من أين يبدأ الاصلاحيون؟ الجدل حول الإصلاح منقسم اليوم بين معسكرين: المنهج الراديكالي (أو «الإصلاح بالصدمة»)، والمنهج التدريجي (أو «الخطوة خطوة»). المصلحون الأوائل اقترحوا المنهج الحذر، المعروف باسم الإصلاح خطوة خطوة، الذي يقسم عملية التحويل مراحل مختلفة. المدافعون عن هذا المنهج قد يبدؤون بإيجاد اطار قانوني للسوق (قانون للملكية، وقانون للإفلاس، الخ). المرحلة التالية قد تتضمن خطوات مثل خفض العجز في الموازنة، وإصلاح الأسعار، وإغلاق الشركات التي لا تحقق ربحاً. الخطوة الأخيرة قد تكون تحرير الأسعار وإدخال المنافسة الأجنبية وتحويل العملة.

منهج الخطوة خطوة استعمله الاتحاد السوفيياتي ودول

مسؤوليات الدول الغنية

تناول هذا الفصل مشاكل الدول الفقيرة. إلا أن هذه المناطق هي جزء من شبكة أوسع من الأسواق والسياسات. فما هي مسؤوليات العالم المتقدم؟ كتب عالم بارز في مجال التنمية هو تي. ن. سرينيفاسان ما يلي:

من دون بيئة تجارية وتمويلية عالمية حرة، فإن جهود الدول النامية... ستعرض للأحباط واللجوء إلى نظام الحماية في الدول الصناعية... سيكون مؤذياً للغاية. التكامل الناجح [في المفارقات التجارية] الذي قد يزيل التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية أمام الصادرات من الدول النامية، وقبل هذه الدول بجميع الحقوق والواجبات التي يفرضها نظام «الجات»... أمر لا بد منه. وقبل كل شيء، على مؤسسات التسليف متعددة الأطراف أن تزيد مواردها وتعود إلى دورها الأساسي في تقديم تمويل للتنمية بشروط يمكن أن تتحملها الدول التي لديها التزام يمكن الركون إليه في متابعة وتطبيق استراتيجية نشطة للتنمية، قادرة على التحول إلى وكيل «لجمع الديون» من مقرضين غير حريصين لمستقرضين غير ملتزمين^(٧).

ملخص

بالاقتراض بشدة خلال عقد السبعينات لتمويل مشاريع طموحة. لكن التباطؤ الاقتصادي الذي حدث في أوائل الثمانينات أدى إلى تضخم هذه الديون، مما جعل تلك الدول غير قادرة على تصدير ما يكفي لتغطية خدمة الدين ومستويات الاستيراد المعتادة.

٤ - التغيير التكنولوجي يترافق غالباً مع الاستثمار والمكينات الجديدة. وهو يعطي من الأمل للدول النامية بقدر ما يمكنها تبنيه من التكنولوجيات الانتاجية للدول المتقدمة. وهو يتطلب مجازفة رأسمالية. إحدى مهمات التنمية هي البحث على تنمية روح المجازفة الرأسمالية من أجل التنمية الداخلية.

٥ - يساعد العديد من نظريات التنمية الاقتصادية على توضيح سبب وجود أو غياب العوامل الأربعة الأساسية للتنمية في زمن معين. الجغرافيا والمناخ، العادات، الدين والمواقف تجاه الأعمال، صراع الطبقات والأنظمة السياسية، كل واحد منها له تأثيراته على التنمية الاقتصادية. لكن أيها منها لا يؤثر عليها بشكل مطلق وبطريقة غير قابلة للتغيير. نظرية الاقلاع

(٧) تي. ن. سرينيفاسان، «سياسات التنمية: افكارها واستراتيجياتها الآن وفيما بعد»، ورقة استند عليها تقرير التنمية العالمي ١٩٩١، تشرين اول ١٩٩٠. ويضم تقرير التنمية العالمي ١٩٩١، استعراضاً مفصلاً، وغير تقني لنظريات وتجارب التنمية الاقتصادية.

نتمكن من تقييم نتائجه. إن تقييماً متروياً لفرص النجاح يجد الكثير من العثرات على الطريق نحو اقتصاد السوق. أول هذه العثرات، أن الأمور تميل لأن تسوء قبل أن تتحسن. والاقتصاد الموجه هو عبارة عن شبكة من المصالح والطبقات دقيقة التوازن. والاصلاح الشامل المعقد لابد أن يقطع القنوات العادية للتجارة، ويبطئ بالفعل النمو الاقتصادي لفترة من الوقت. وثمة مقاومة قوية تبذلها البيروقراطيات المتمترسة التي تسعى للحفاظ على سلطتها الاقتصادية.

اضف الى ذلك أن الرحلة من ماركس الى اقتصاد السوق، تتجه نحو مياه مجهولة، فالانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً الى اقتصاد السوق لا سابق له في التاريخ الاقتصادي. ونحن نرى أن الانتقال صعب، ولم تتمكن أية دولة حتى الآن من تجنب حدوث وضع يجمع بين البطالة العالية، والتضخم السريع، والتراجع الاقتصادي، والاضطراب السياسي، بأشكال ونسب مختلفة. المخاطر هائلة سواء بالنسبة للدول الشيوعية السابقة، أو لاعدائها السابقين واصدقائها الجدد في الغرب، لأن التحول غير الناجح الى اقتصاد السوق قد يكون بداية لاضطراب سياسي.

١ - الصراع من أجل التنمية الاقتصادية

١ - معظم العالم مكون من دول نامية، دخل الفرد فيها منخفض نسبياً. وتبدي هذه الدول عادة معدلات نمو عالية في عدد السكان، وانخفاض نسبة المتعلمين، ووجود نسبة كبيرة من السكان تعيش وتعمل في المزارع. ومن ضمن مجموعة الدول النامية نجد أن بعضها دولاً متوسطة الدخل حديثة العهد بالصناعة. هذه الدول نجحت في كسر الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي.

٢ - مفتاح التنمية يكمن في أربعة عوامل أساسية: الموارد البشرية، والمصادر الطبيعية، والتكوين الرأسمالي (سواء منه المحلي أو المستورد)، والتكنولوجيا. السكان يتسببون في مشكلة الانفجار السكاني حين تنتشر تنبؤات مالتوس حول تناقص العوائد في الدول الأقل نمواً. وفي الجانب البناء، فإن تحسين صحة السكان وتعليمهم، وتدريبهم التقني أولوية كبرى.

٣ - معدلات التكوين الرأسمالي المنتج في الدول الفقيرة متدنية لأن المدخيل مضغوطة جداً، ولا يمكن توفير الكثير منها للمستقبل. وتمويل التنمية في الدول الفقيرة كان على الدوام أحد العوامل غير الثابتة في العملية الانتاجية. أحدث هذه الازمات نشأ حين قام العديد من الدول متوسطة الدخل

من النظريات الأكثر اقناعاً (والتي بموجبها يجتمع تزايد العوائد ورأس المال البشري مما يسمح بنمو سريع خلال فترة وجيزة): فرضية التخلف (التي بموجبها يمكن للدول الأقل تقدماً أن تتحول بسرعة لتصبح أكثر تقدماً عن طريق استعارة التكنولوجيا والتكنولوجيين من الدول المتقدمة)، ووجهة النظر عن النمو المتوازن (والذي بموجبها تميل الدول إلى النمو وفق المعدل نفسه سواء كانت متقدمة أو متخلفة).

ب- النماذج البديلة للتنمية

- ٦- اقتصاد السوق المختلط الذي تتبعه الولايات المتحدة ليس النموذج الوحيد للتنمية الاقتصادية. وتشمل الاستراتيجيات البديلة منهج السوق المدار الذي اتبعته دول شرق آسيا، والاشتراكية، والاقتصاد الموجه على الطراز السوفياتي.
- ٧- منهج السوق المدار الذي اتبعته اليابان والتينينات الآسيوية في كوريا الجنوبية، وهونغ كونج، وتايوان، وتاييلند، وأماكن أخرى أثبت نجاحه بشكل بارز خلال ربع القرن الماضي. ومن العناصر الرئيسية التي ساهمت فيه استقرار الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاستثمار العالية، ونظام مالي قوي، وتحسين سريع في مجال التعليم، والتوجه نحو التصدير.
- ٨- الاشتراكية مذهب متوسط ما بين الرأسمالية والشيوعية، تؤكد على ملكية الدولة لوسائل الانتاج، والتخطيط تقوم به الدولة، وإعادة توزيع الدخل، والتحول السلمي نحو عالم جديد.

مفاهيم للمراجعة

نماذج بديلة للتنمية

- الاشتراكية، الشيوعية
- الاقتصاد الموجه على الطراز السوفياتي

- فرضيات الاقلاع، والتخلف، والنمو المتوازن
- التوجه نحو الداخل مقابل التوجه نحو الخارج

التنمية الاقتصادية

- الدول النامية، والأقل نمواً
- مؤشرات التنمية

أسئلة للمناقشة

١- الفقيرة، تقضي الزيادة السريعة في عدد السكان على أية تحسينات قد تحدث في التكنولوجيا، وتخفّض من مستوى المعيشة. انخفاض دخل الفرد يجعل البلد عاجزاً عن الادخار والاستثمار ويفرض عليه العمل في الزراعة لاستهلاكه الخاص. ومع عمل معظم السكان في الحقول فثمة أمل قليل في لجوء الناس للتعليم، أو خفض معدلات الخصوبة، أو التصنيع. إذا ما طلب منك تقديم المشورة لهذا البلد، فكيف يمكنك كسر الحلقة المفرغة؟

- ١ - هل تتفق مع تجميد الرفاه المادي المنوه عنه في الفقرة الافتتاحية لهذا الفصل؟
- ٢ - اذكر كل واحد من العوامل الأربعة المهمة التي تدفع التنمية الاقتصادية. وبناءً على تلك العوامل فسر كيف أصبحت الدول عالية الدخل المصدرة للنفط ثرية إلى هذا الحد؟ ما هو الأمل المتاح لبلد فقير مثل بنغلادش، ذات الموارد المتدنية من رأس المال، والأرض، والتكنولوجيا.
- ٣ - يخشى البعض «الحلقة المفرغة للتخلف التنموي». في الدول

٤ - قارن الوضع الذي تواجهه دولة نامية اليوم مع ما كان يمكن أن تواجهه قبل ٢٠٠ سنة (مع تساوي مستوى دخل الفرد).. ومع أخذ عوامل التنمية الاقتصادية الأربعة بعين الاعتبار، اشرح المزايا والعيوب التي يمكن للدول النامية أن تواجهها اليوم.

٥ - حلل الطريقة التي حل بها الاقتصاد الموجه السوفيياتي مسألة «ماذا»، و «كيف»، و «لن»، وقارن تحليلك مع حل اقتصاد السوق للمسائل المركزية الثلاث.

٦ - مسألة متقدمة: (الذين درسوا نظرية التنمية الاقتصادية في الفصل ٢٨ أيضاً): يمكننا التوسع في معادلة حساب التنمية بحيث تشمل ثلاثة عوامل وكتابتها وفق المعادلة التالية:

$$ن ك = ح ع + ح ن ع + ح ر « ن ك » + ح ط « ن ط » + ت$$

حيث ن ك = معدل النمو في كمية المخرجات؛ ن م = معدل النمو في المدخلات (م = مدخلات الانتاج = ع العمالة، ر رأس المال، ط الأرض والمصادر الطبيعية)؛ ح م = مساهمة كل واحد من المدخلات في نمو المخرجات كمقياس لحصته من الدخل القومي (صفر $\geq$ ح م $\geq$ ١ إضافة الى أن «ح ع» + «ح ر» + «ح ط» = ١). ت ت يقيس التقدم التكنولوجي.

١ - في الدول النامية الأشد فقراً، تكون حصة رأس المال قريبة من الصفر، والموارد الرئيسي هو الأرض الزراعية

(وهو مصدر ثابت)، وهناك القليل من التفسير التكنولوجي. هل يمكنك معرفة السبب في أن ناتج الفرد يميل الى الركود أو حتى يميل الى الانخفاض (أي أن «ن ك» < «ن م»؟ اشرح فرضيات مالثوس من هذه الزاوية.

ب - في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة تهبط حصة مورد الأرض الى الصفر عملياً فلماذا إذاً تصبح معادلة حساب التنمية العامة مطابقة للمعادلة المعطاة في الفصل ٢٨؟ هل يمكنك تفسير سبب فشل فرضيات مالثوس من هذه الناحية؟

ج - وفقاً لعلماء الاقتصاد المتشائمين من التوقعات المستقبلية (من ضمنهم مجموعة تعرف باسم المالثوسيين الجدد)، فلن ت ت قريب من الصفر، والمصادر الطبيعية المتاحة أخذه في التراجع، ومساهمة هذه المصادر في الاقتصاد كبيرة وأخذت في التزايد. هل يفسر ذلك السبب في أن مستقبل المجتمعات الصناعية قد يكون كئيباً؟ ما هي فرضيات المالثوسيين الجدد التي قد تشكك فيها؟

٧ - إحدى النتائج المفاجئة لدراسات تناولت أحداث ماضية، أبرزت أهمية أن توجه الدول اقتصادها نحو الخارج وتشجيع التجارة الدولية. اشرح الأساس المنطقي لهذه الاستراتيجية.

إدارة الاقتصاد العالمي

قبل أن أبني جداراً فأبني قد أسأل لأعرف ما الذي أحجزه داخل الجدار وما الذي أحجزه خارجه...

روبرت فروست

السلع التي تتمتع فيها بكفاءة نسبية وتستورد ما هي غير كفؤة نسبياً في إنتاجه.

لكن، وكما أوضحنا في الفصل ٣٦ فإن قوى الميزة النسبية ليست كل شيء. بعض الدول أدارت اقتصادها بشكل جيد، وتبنت التكنولوجيات وأنظمة السوق الحديثة في الاقتصاد العالمي، فتمت وازدهرت. وبقيت دول أخرى متخلفة، أما لأنها علقت في حلقة الفقر المفرغة أو بسبب الحرب، أو الفساد، أو يد اللوائح التنظيمية الحكومية الثقيلة التي أخمدت روح المبادرة والمجازفة الرأسمالية لدى المواطنين وحطمت أفضل الخطط الموضوعة.

التجارة بين الدول هي، في بعض الأحيان، صراع دارويني لا يرحم للفرز بحصة أكبر من السوق، والارياح، والموارد الحيوية. لكن البشرية تطورت وتجاوزت هذه الصراعات الشرسة وأقامت مؤسسات تخدم قضية التنمية والعدالة على المساحة الدولية. وتشمل هذه المؤسسات نظاماً لإدارة آليات التمويل الدولية، لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلية والاتفاقيات التي هدفها. كبح المشاكل البيئية الدولية. في هذا الفصل الأخير، سنبحث المشاكل الاقتصادية الدولية وبعض مؤسسات التعاون التي نمت لجعل الأسواق الدولية تعمل بطريقة أكثر سلاسة.

مثل الاقتصاديات الصناعية الأخرى، تشكل الولايات المتحدة جزءاً من السوق العالمي الواسع. الأحداث في المناطق البعيدة قد يكون لها تأثير عميق على الأوضاع الاقتصادية فيها. الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط قد تجعل أسعار النفط تطلق عالياً وتتسبب في حدوث ركود اقتصادي حاد. انهيار الاتحاد السوفياتي ووحدة ألمانيا قادا إلى ارتفاع أسعار الفائدة وحدث ركود اقتصادي في أوروبا، مما أبطأ التنمية في مختلف أنحاء العالم. ومن إيجابيات هذا الوضع، أن التوسع الاقتصادي السريع للدول النامية في شرق آسيا يمكنه فتح أسواق جديدة واسعة للسلع والخدمات الأمريكية. من الناحية الاقتصادية، لا توجد دولة واحدة معزولة عن باقي العالم، وحين يقرع الجرس لأحدى الدول فإن الدول كلها تسمعه.

فما هي الروابط الاقتصادية بين الدول؟ في الفصول الثلاثة الأخيرة استعرضنا آليات الاقتصاد الرئيسية. وراينا أن المبادلات الدولية تتم ليس بمقايضة أجهزة الحاسوب الأمريكية بالسيارات اليابانية، بل يتم ذلك عن طريق العملات. التجارة تتم بشراء وبيع السلع مقابل الدولار أو اليين أو عملات أخرى. أضف إلى ذلك، راينا أن التجارة الدولية تمكن الدول من رفع مستويات معيشتها عن طريق التخصص في مجالات لها فيها ميزة نسبية، تصدر

النظام المالي الدولي

أ

للدول. ويحدد نظام سعر الصرف، بشكل خاص، طريقة وضع سعر الصرف، مثلاً، كم يُدَّانم مبادلتها مقابل كل دولار، وما إلى ذلك.

نبدأ بتحليل نظام سعر الصرف (exchange - rate system)، الذي يشير إلى مجموعة القوانين، والرتيبات، والمؤسسات التي تحكم طريقة دفع وقبض التعاملات التي تتجاوز الحدود الوطنية



تذكير: جوهر القطع الاجنبي. رأينا في الفصل ٢٤، أن التجارة الدولية تشتمل على استخدام عملات وطنية مختلفة، ترتبط ببعضها:

بأسعار تدعى «سعر الصرف الاجنبي». في سوق القطع الاجنبي يأتي الطلب على الدولارات الامريكية من اجانب يريدون شراء سلع وخدمات، واستثمارات في امريكا؛ وعرض الدولارات الامريكية يأتي من امريكيين يريدون استيراد سلع أو أصول مالية اجنبية. التفاعل ما بين هذه العروض والطلبات تحد سعر الصرف الاجنبي.

حدث هبوط في سعر عملة ما في السوق يسمى هبوط قيمة العملة؛ وارتفاع سعر العملة يسمى ارتفاع قيمة العملة. وفي النظام الذي للحكومات فيه سعر صرف رسمي للعملة، يطلق على هبوط سعر الصرف الرسمي اسم تخفيض قيمة العملة، وعلى ارتفاعه رفع قيمة العملة.

أهمية النظام النقدي الدولي وصفها بشكل جيد عالم الاقتصاد روبرت سولومون:

مثل اشارة سير ضوئية في مدينة، يعتبر النظام النقدي الدولي امراً عادياً الى أن يصيبه الخلل ويبدأ في ايقاع الفوضى بحياة الناس... إن نظاماً نقدياً يعمل بشكل جيد يسهل التجارة والاستثمارات وتبني التغييرات الدولية بيسر. أما اذا كان النظام الدولي يعمل بشكل سيء، فبأنه لن يعرقل تنمية التجارة والاستثمارات بين الدول وحسب، بل سيخضع اقتصادياتها للصدمات حين يتعرض التكيف الضروري مع التغيير للعرقلة أو التأخير^(١).

في السنوات الأخيرة، استخدمت الدول أحد ثلاثة من أنظمة سعر الصرف الرئيسية:

- نظام سعر صرف معوم كلفة، تتحدد فيه أسعار الصرف وبشكل مطلق، حسب قوى السوق
- نظام سعر صرف ثابت.
- نظام مهجن مكون من أسعار صرف «مدارة»، تشمل بعض العملات التي تتغير قيمتها بحرية. وبعض العملات التي تتحدد قيمتها بالجمع بين تدخل الحكومة وسعر السوق، وبعضها يتم ربطه بإحدى العملات أو مجموعة من العملات.

اسعار الصرف المعمومة

في أقصى أحد الجانبين نجد نظاماً مالياً دولياً أسعار الصرف

(١) روبرت سولومون، النظام النقدي الدولي، ١٩٤٥ - ١٩٧٦: وجهة نظر مطلع (ماربر اند رو، نيويورك، ١٩٧٧). الصفحة ٧٠١.

فيه مرنة بشكل كامل، ولا تتحرك الا بتأثير العرض والطلب. ويعرف هذا النظام باسم أسعار الصرف المعمومة (floating exchange rates)، ويتحقق حين لا تعلن الحكومة سعراً لصرف عملتها أو تتخذ خطوات لفرض سعر. أي أنه في نظام سعر الصرف المعوم، تتحدد الأسعار الخاصة بالعملات من عمليات البيع والشراء التي يقوم بها الافراد وقطاعات الاعمال.

دعونا نرى كيف يتحدد سعر الصرف في ظل أسعار معومة. افترض أن سعر صرف ١.٥ دولار هو جنيه استرليني واحد. قرر الامريكيون زيادة مستورداتهم من السلع البريطانية. هذا يعني أن الامريكيين سيطلبوا كميات اكبر من الجنيهات البريطانية لشراء سلع بريطانية، لكن البريطانيون يعرضون كمية أقل من الجنيهات.

ماذا ستكون النتيجة؟ الطلب الزائد على الجنيهات البريطانية سيرفع سعر الجنيه الاسترليني (أو يخفض سعر الدولار الامريكي). الى أي مدى يمكن لسعر الصرف أن يتحرك؟ الى الحد الذي تتوازن فيه الكميات المعروضة والمطلوبة - عند السعر الأعلى، ولنفرض انه ٢ دولار مقابل الجنيه الاسترليني. سعر الجنيه يجب أن يرتفع حتى تساوي الكمية المتناقصة من الجنيهات المطلوبة العرض المتزايد من هذه الجنيهات

ما الذي يكمن خلف العرض والطلب؟ الأمر يشتمل على خطوتين: (١) مع ارتفاع سعر الجنيه، سترزد تكلفة استيراد السلع والخدمات وشراء الاستثمارات، مما سيخفض طلبنا على المستوردات عن المستوى العادي. (٢) مع هبوط سعر الدولار ستخفض تكلفة سلعنا بالنسبة للاجانب. وسوف يرغبون في شراء المزيد من السلع المصدرة.

أين هي الحكومة؟ في نظام سعر صرف معوم بحرية تقف الحكومة على الحياد. وتسمح لسوق القطع الاجنبي أن يحدد قيمة الدولار، بالضبط كما تسمح للأسواق بأن تحدد قيمة الخس، والمكينات، وأسهم شركة جنرال موتورز، أو سعر النحاس. ونتيجة لذلك، قد تحدث تارجحات كبيرة في أسعار الصرف المعمومة خلال فترات قصيرة نسبياً.

اسعار الصرف الثابتة:

قاعدة الذهب الكلاسيكية

في أقصى الجانب الآخر نجد أسعار الصرف الثابتة (fixed exchange rates)، حيث تبين الحكومة بالضبط سعر مبادلة الدولار بالجنيه، أو اللين، أو المارك، أو غيرهم. تاريخياً، كان أهم نظام لسعر الصرف الثابت هو قاعدة الذهب (gold standard). وفق هذا النظام كانت الدول تحدد عملتها مقابل كمية ثابتة من الذهب، مما يعطي أسعار صرف ثابتة بين الدول بناء على قاعدة

الصرف المعمومة أو المرنه، فإن سعر الصرف قد يهبط لموازنة التضخم المحلي؛ لكن في ظل أسعار الصرف الثابتة، لا يعود التوازن الا بتضخم في الخارج أو انكماش في الداخل.

افرض أن الامريكيين زادوا مستورداتهم من السلع الانجليزية لدرجة حدوث عجز في الميزان التجاري الأمريكي مع بريطانيا. كي تسدد الولايات المتحدة عجزها فإن عليها شحن بعض الذهب الى بريطانيا. في النهاية، وإذا لم يحصل تعديل في وضع بريطانيا أو الولايات المتحدة، سينفذ ما لدى الولايات المتحدة من ذهب.

الواقع، أن هناك آلية أوتوماتيكية للتكيف طرحها الفيلسوف البريطاني دافيد هيوم عام ١٧٥٢. فقد بين أن تدفق الذهب هو جزء من آلية تميل الى ابقاء الدفعات الدولية متوازنة. وحجته، رغم أن عمرها ٢٥٠ سنة، تعطي افكاراً مهمة لفهم كيف يتوازن تدفق التجارة في اقتصاد هذه الأيام.

شرح هيوم يقوم جزئياً على النظرية الكمية للأسعار، والتي هي نظرية أساسية لمستوى السعر العام الذي يؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الاقتصاد الكلي. وينص هذا المذهب على أن المستوى العام للسعر في الاقتصاد يتناسب مع مقدار العرض النقدي. وفي ظل قاعدة الذهب، كان الذهب جزءاً مهماً من العرض النقدي - سواء بشكل مباشر، على شكل قطع نقدية، أو غير مباشر حين كانت الحكومات تستخدم الذهب لتغطية إصداراتها من العملة الورقية.

ما هو تأثير خسارة دولة ما لما لديها من ذهب؟ أولاً، سنخفض العرض النقدي إما لأن القطع النقدية الذهبية ستصدر للخارج، أو لأن جزءاً من العملة الورقية المغطاة بالذهب سيخرج من البلد. عند جمع هاتين العاقبتين معاً، فإن خسارة الذهب ستؤدي الى انخفاض العرض النقدي. الخطوة التالية وفقاً للنظرية الكمية هي أن الأسعار والتكاليف ستتغير بقدر يتناسب مع تغير العرض النقدي. فإذا فقدت الولايات المتحدة ١٠ بالمئة من ذهبها لدفع قيمة العجز في ميزانها التجاري فإن نظرية الكمية تتنبأ بأن الأسعار والتكاليف والدخل في الولايات المتحدة سيهبط بمقدار ١٠ بالمئة. بكلمة أخرى، سيعاني الاقتصاد من انكماش. وإذا زاد اكتشاف الذهب في كاليفورنيا امدادات الذهب بحدة في امريكا. فإننا قد نتوقع أن نرى زيادة في مستوى الأسعار في الولايات المتحدة.

الآلية ذات الشعب الأربعة. الآن خذ بعين الاعتبار نظرية هيوم في توازن المدفوعات الدولية. افرض أن امريكا تتعرض لعجز كبير في ميزانها التجاري وبدأت تخسر ذهباً. وفقاً للنظرية الكمية في الأسعار، فإن خسارة الذهب تقلل العرض النقدي في امريكا، مما يدفع الأسعار والتكاليف في امريكا الى الهبوط. ونتيجة لذلك، (١) تخفض امريكا مستورداتها من بريطانيا والسلع

طريقة عمل قاعدة الذهب يمكن رؤيتها بشكل افضل من مثال مبسط. افرض أن الناس في كل مكان أصروا على أن يدفع لهم قطع من الذهب الخالص. عندها سيتطلب شراء دراجة في بريطانيا دفع ثمنها بسعر يعبر عنه باونصات من الذهب. ووفق ذلك لن يكون لدينا مشكلة سعر صرف اجنبي بكل ما في الكلمة من معنى. الذهب سيكون العملة العالمية المشتركة.

هذا المثال يتضمن جوهر نظام قاعدة الذهب. فما أن يصبح الذهب وسيلة تبادل أو عملة، عندها لا تختلف التجارة العالمية عن التجارة المحلية؛ كل شيء يجب أن يدفع سعره بالذهب. الفارق الوحيد بين الدول هو أن وسعها أن تختار وحدات مختلفة لقطع العملة لديها. فتختار الملكة فيكتوريا أن تجعل وزن قطعة عملتها ٤/١ أونصة من الذهب (للجنيه الواحد) ويختار الرئيس ماكينلي ٢/١ من الأونصة (للدولار الواحد). في هذه الحالة يكون الجنيه الاسترليني أثقل بمقدار ٥ مرات من الدولار، ويكون سعر الصرف ٥ دولار مقابل الجنيه.

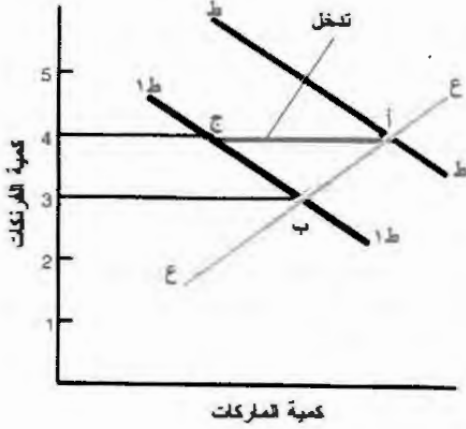
كان هذا جوهر قاعدة الذهب التي اعتمدت قبل العام ١٩١٤. من الناحية العملية، تميل الدول الى استخدام عملتها الخاصة. لكن كان في وسع أي شخص صهر العملة وبيعها حسب سعر الذهب الدارج. لذلك فإن أسعار الصرف كانت ثابتة بالنسبة لجميع الدول مع تطبيق قاعدة الذهب. لذلك كانت أسعار الصرف (التي اطلق عليها أيضاً القيم الأصلية أو الموازية) للعملات المختلفة تتحدد بمقدار ما تحتويه قطعها النقدية من ذهب.

آلية توازن تدفق الذهب لهيوم

الميزة الكبرى لقاعدة الذهب أو لأي نظام سعر صرف ثابت، هو امكانية الاطمئنان لقيمة العملة. يمكن للتجار أن يتاجروا ويستثمروا في الدول الأخرى دون أن يخشوا حدوث تغييرات مفاجئة في أسعار الصرف يقضي على الأرباح المتوقعة من مشروعهم.

لكن الصعوبة في جميع أنظمة سعر الصرف الثابت تكمن في أنها قد تعرقل التكيف الاقتصادي إذا ما ابتعدت الأسعار والتجارة بين الدول كثيراً عن الخط ما الذي سيحدث، مثلاً، إذا ارتفعت مستويات الأجور والأسعار بحدة في إحدى الدول بحيث تصبح سلعها غير منافسة في السوق العالمي؛ بموجب أسعار

(٢) لماذا استخدم الذهب كقاعدة للصراف ووسيلة للدفع، من دون السلع الأخرى؟ كان من الممكن بالتأكيد استخدام مواد أخرى. لكن كان للذهب ميزة أن الكميات المعروضة منه محدودة، وهو مادة صلبة لا يمكن تعميمها، وله استخدامات صناعية قليلة. هل يمكنك أن ترى السبب في أن الفمع، والمماشية مثلاً ليست وسائل مفيدة للدفع بين الدول؟



الشكل ٣٧ - ١. تدخل الحكومة للدفاع عن سعر الصرف الثابت

تعلن الحكومة أن ٤ فرنكات فرنسية تساوي ماركا المانيا واحداً مع توازن اولي في النقطة ١. تحدث صدمة تخفض الطلب على المارك الالمانى وتهدد بقلب النظام بتحريك السعر الى ٢ فرنكات مقابل كل مارك. يمكن للحكومات أن تعيد «السعر الرسمي» بشراء ما قيمته ١ ج. من الماركات، مما يعنى عملياً إعادة الطلب الى ط. حل بديل آخر، رفع سعر الفائدة الالمانية، يمكن للحكومات من دفع المستثمرين في القطاع الخاص الى زيادة طلبهم على المارك بمقدار ١ ج.

(managed exchange rates)، والتي تعني أن أسعار الصرف تتحدد، بشكل أساسي، حسب قوى السوق، لكن الحكومة تباع أو تشتري العملات أو تغير سياساتها النقدية للتأثير على أسعار الصرف.

التدخل

تتطلب ادارة أسعار الصرف تدخل الحكومة في اسواق القطع الاجنبى. ويحدث تدخل (intervention) الحكومة حين تقوم الأخيرة ببيع أو شراء عملتها الخاصة، أو العملات الأجنبية للتأثير على أسعار الصرف. مثال، أن تقوم الحكومة اليابانية في يوم معين بشراء ما قيمته ١ بليون دولار من الين اليابانية بالدولار الأمريكي. هذا قد يؤدي الى زيادة قيمة الين. بشكل عام، تتدخل الحكومة حين تعتقد بأن أسعار صرف عملتها بالقطع الاجنبي أعلى أو أدنى مما هو مرغوب فيه.

يبين الشكل ٣٧ - ١ طريقة عمل نظام سعر صرف ثابت. افرض أن فرنسا والمانيا اتفقتا على الحفاظ على سعر صرف ثابت مقداره ٤ فرنكات مقابل كل مارك الماني. التوازن الأولي بين

الاجنبية الأخرى، والتي أصبحت مرتفعة الثمن نسبياً؛ (٢) وحيث أن امريكا تنتج سلعاً اجنبية فقد أصبحت سلعا رخيصة نسبياً في الأسواق العالمية، لذلك تزداد صادرات امريكا.

في بريطانيا والدول الاجنبية الأخرى يحدث تأثير معاكس. حين تنمو صادرات بريطانيا بسرعة، تتلقى في مقابلها الذهب. فيزيد العرض النقدي في بريطانيا، وترتفع الأسعار والتكاليف في بريطانيا وفقاً للنظرية الكمية. عند هذه النقطة تبرز شعبتان أخريات لآلية هيوم: (٣) الصادرات البريطانية والاجنبية الأخرى أصبحت مكلفة، لذلك يتراجع حجم السلع المصدرة الى امريكا؛ (٤) حين يواجه المواطنون البريطانيون بمستوى الأسعار المحلي الأعلى فسوف يستوردون المزيد من السلع الأمريكية الأقل سعراً.

نتيجة الية تدفق الذهب ذات الاربع شعب لهيوم هي تحسن ميزان المدفوعات للدولة التي تخسر الذهب وتراجعته في الدولة التي تكسب الذهب. في النهاية سيعود توازن التجارة والتمويل الدوليان للاستقرار عند مستوى أسعار جديدة من دون فائض لتدفق الذهب. ويكون هذا التوازن مستقراً لا يحتاج الى تعرفات جمركية او تدخل حكومي.

من الضروري فهم قاعدة الذهب ليس بسبب دورها التاريخي وحسب، بل لأنها مثال واضح على نظام سعر الصرف الثابت. الواقع، أنه لا تمضي بضع سنوات حتى يظهر «محمسون للذهب» يوصون بتبني قاعدة الذهب كترتيقا للتعافي من التضخم أو عدم استقرار العملة. مهما كانت فكرة المرء عن قاعدة الذهب لهذه الأيام، فإن النقطة العامة هي نقطة تطبق على جميع أنظمة سعر الصرف الثابت: فإن لم يكن سعر الصرف حراً في التحرك حين تخرج الأسعار أو المداخل بين الدول عن الخط المرسوم، عندها لا بد من تعديل المداخل والأسعار المحلية. وفق الية هيوم، فإن تدفق الذهب هو الذي يحرك الأسعار والأجور ويضمن التوازن، في الفكر للاقتصادي الكلي الحديث، فإن المخرجات والعملالة هما جزءان مهمان من الآلية التي تحرك الأجور والأسعار. وسوف نرى في وقت لاحق من هذا الفصل ضرورة أن يكون لدينا تعديلات حقيقية «للمخرجات والعملالة لضمان توازن نسبي في السعر بين الدول على أساس سعر صرف ثابت يكمن خلف الركود الاقتصادي العميق الذي اصاب أوروبا في اوائل التسعينات.

أسعار الصرف المدارة

قلة من الدول تتبنى أياً من النظامين المتطرفين بشكل مطلق، سواء أسعار الصرف الثابتة أو أسعار الصرف المعومة كلية. فالقاعدة الغالبة هي حل وسط بين الاثنين، أسعار الصرف المدارة

في النقطة ١ في الشكل ٢٧ - ١، كميات الماركات الألمانية المعروضة يساوي الكميات المطلوبة.

افرض أن الطلب على المارك هبط بسبب تراجع الأعمال في فرنسا، أو بسبب انخفاض أسعار الفائدة في ألمانيا. هذا سيؤدي إلى انتقال الطلب من ط ١ إلى ط ٢. فلو كان هذا سعر صرف معوم كلية، فإن السعر سيهبط إلى نقطة التوازن الجديدة ب في الشكل ٢٧ - ١. مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المارك ورفع قيمة الفرنك الفرنسي.

هنا يظهر العيب: تذكر أن فرنسا وألمانيا ملتزمتان بالحفاظ على سعر صرف يعادل ٤ فرنكات فرنسية بالمارك الألماني. فما الذي يمكنهم أن يفعلوه ؟

• أحد المناهج هو التدخل بشراء العملة التي انخفضت قيمتها (المارك) وبيع العملة التي ارتفعت قيمتها (الفرنك). في هذا المثال، إذا اشترى البنك المركزي الكمية الموضحة بالخط أ ج، فإن ذلك سيزيد الطلب على المارك ويبقي على السعر الرسمي المتفق عليه.

• حل بديل آخر، هو استخدام السياسة النقدية، حيث يمكن للبنوك المركزية أن تحت بنوك القطاع الخاص على زيادة طلبها من الماركات، عن طريق رفع أسعار الفائدة الألمانية، وهذا

سيقود المستثمرين لنقل أموالهم من فرنسا إلى ألمانيا، وهذا يؤدي إلى تحريك منحني الطلب الخاص وإعادة إلى موضعه الأصلي في ط ط.

هاتان العمليتان ليستا مختلفتين عن بعضهما كما تبدوان. الواقع، أن كل واحدة منهما تشتمل على توسع نقدي في سوق مختلف. الحقيقة، أن أحد مضامين إدارة الاقتصاد المفتوح، كما سنرى بعد قليل هو أن استخدام السياسات النقدية لإدارة سعر الصرف يمكن أن يصطدم بالسياسة النقدية لتحقيق استقرار الدورة الاقتصادية المحلية.

باختصار:

سعر الصرف المعوم بحرية هو سعر يُحدد كلية بالعرض والطلب من دون تدخل الحكومة. نظام سعر الصرف الثابت، هو نظام تحدد فيه الحكومات أسعار عملتها مقابل الأخرى وتدافع عنها بالتدخل وبالسياسات النقدية أو ربما عن طريق قاعدة الذهب. نظام سعر الصرف المدار، هو نظام مهجن من أسعار الصرف الثابتة أو المعومة تتدخل فيه الحكومات أحياناً، وتحدد في بعض الأحيان هدفها، أو منطقة الهدف، وفي أحيان أخرى تسمح لأسواق القطع بأن تؤثر على سعر الصرف.

التعاون الدولي

ب

والتجارة (أو الجات التي تحدثنا عنها في الفصل ٣٥)، ونظام بريتون وودز لأسعار الصرف، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي - تقف شاهداً على الحكمة ويعد النظر في إدارة السياسة الدولية.

نظام بريتون وودز

تأثر علماء الاقتصاد الرئيسيون لعقد الأربعينات، وخاصة جون ماينرد كينز، إلى حد بعيد بالفرضي الاقتصادية التي سادت في فترة ما قبل الحرب. وكانوا مصممين على تجنب الفوضى الاقتصادية والتنافس على تخفيض قيمة قاعدة الذهب التي اتسمت بها فترة الكساد العظيم.

اجتمعت الدول في العام ١٩٤٤ في بريتون وودز في نيويورك بمبشائر تحت القيادة الفكرية لكينز، وتدارست اتفاقاً قاد إلى تشكيل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. واتفقت الدول، لأول مرة على نظام لتنظيم التعاملات المالية الدولية. ورغم أن بعض القواعد قد تغير منذ العام ١٩٤٤، فإن المؤسسات التي أنشئت في بريتون وودز ما زالت تلعب دوراً حيوياً حتى يومنا هذا.

في العقود الأولى من القرن العشرين، انهكت حتى الدول التي كانت تعيش حالة سلم ظاهر في حروب تجارية منهكة ومنافسات غير مجدية. بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت المؤسسات الدولية التي هدفها رعاية التعاون الاقتصادي الدولي بين الأمم. وواصلت تلك المؤسسات عملها كوسيلة تنسق الدول بواسطتها سياساتها، وتبحث عن حلول لمشاكلها المشتركة. وسوف نستعرض في هذا الجزء المؤسسات الدولية الرئيسية، ونبحث تنسيق السياسات الاقتصادية في التسعينات.

المؤسسات الدولية

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية دون أن يصاب اقتصادها بأذى، وكانت قادرة على مساعدة الدول الحليفة والمعادية على حد سواء على إعادة بناء اقتصادها. كما تجاروب النظام السياسي الدولي لفترة ما بعد الحرب مع احتياجات الدول التي مزقتها الحرب، وأقام مؤسسات دائمة سهلت تعافي الاقتصادي الدولي. المؤسسات الاقتصادية الرئيسية الأربعة لفترة ما بعد الحرب - وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

الرساميل من أسواقها الخاصة. ولديها مشكلة في تسديد قروضها الأجنبية ودفع فوائدها. قد يرسل صندوق النقد الدولي فريقاً من المختصين لدراسة دفاتر حسابات الدولة. بعدها قد يخرج الفريق بخطة تقشف لروسيا، تتضمن بشكل عام، خفض الموازنة، والتشدد في الائتمان؛ هذه الاجراءات قد تبطن التضخم وتزيد الثقة في الروبل الروسي. حين تتفق روسيا مع صندوق النقد الدولي، يقوم صندوق النقد الدولي باقراض روسيا، ربما بليون دولار، لمساعدة الدولة لحين تحسن ميزان مدفوعاتها. اضافة الى ذلك، قد يتم الاتفاق على إعادة جدولة ديون روسيا، بموجب ذلك قد تقوم البنوك باقراضها المزيد من الأموال، وتمدد مهلة تسديد القروض الحالية.

اذا نجح برنامج صندوق النقد الدولي، قد يبدأ ميزان المدفوعات الروسي في التحسن، وتستعيد الدولة حركة نموها الاقتصادي.

البنك الدولي

هو مؤسسة مالية دولية أخرى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. جُمع رأس مال البنك من الدول المقرضة التي اكتتبت فيه بما يتناسب مع أهميتها الاقتصادية، وحجم الناتج المحلي الاجمالي لديها وعوامل أخرى. يقدم البنك قروضاً متدنية الفائدة الى الدول لتنفيذ مشاريع لها أهمية اقتصادية بارزة، ولا يمكنها الحصول على تمويل من القطاع الخاص. ونتيجة لهذه القروض طويلة الاجل تدفقت السلع والخدمات من الدول المتقدمة الى الدول النامية. في السنوات الأخيرة قدم البنك الدولي قروضاً جديدة بلغ معدلها ٢٥ بليون دولار سنوياً.

وإذا أحسن اختيار المشاريع، فإن الانتاج في البلد المقرض سيرتفع بقدر يكفي لدفع الفوائد على القروض، وستزيد الأجور وترتفع مستويات المعيشة بشكل عام في ذلك البلد ولن تنخفض، لأن رأس المال الاجنبي قد زاد «أ ن م» في الدول المقرضة. علاوة على ذلك، ونظراً لأن القروض سيتم تسديدها، فسوف تستفيد الدول المتقدمة من استيراد سلع مفيدة.

نهاية نظام بريتون وودز

في العقود الثلاثة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، استخدم العالم قاعدة الدولار. وبموجب نظام بريتون وودز كان الدولار هو العملة الرئيسية، حيث كانت معظم عمليات التجارة والتمويل الدولية تتم بالدولار، وكانت الدفعات غالباً ما تتم بالدولار أيضاً. معادلة اسعار الصرف اعتمدت الدولار ايضاً، وحُفظت الاحتياطات الحكومية والخاصة بحسابات الدولار ايضاً. وكانت تلك فترة من النمو والازدهار لم يسبق لها مثيل. الدول الصناعية اخذت تخفض الحواجز التجارية وتحرر عملتها من قيود التحويل.

الذين حضروا مؤتمر بريتون وودز يذكرون جيداً كيف أن قاعدة الذهب كانت غير مرنة وساعدت على تعميق الازمات الاقتصادية. واستبدال قاعدة الذهب انشأ نظام بريتون وودز (Bretton Woods system) سعراً معادلاً لكل عملة مقابل كل من الدولار الأمريكي والذهب، العملات حددت قيمتها مقابل كل من الدولار الأمريكي والذهب وأسعار الصرف بين العملات حددت بالطريقة ذاتها كما لو كانت خاضعة لقاعدة الذهب. مثال ذلك، الجنيه الاسترليني تمت معادلته بما يساوي ١٢.٥ جنيه لكل أونصة من الذهب. وبما أن سعر الأونصة الواحدة من الذهب يوازي ٣٥ دولاراً، فكان معنى ذلك أن سعر الصرف الرسمي بين الدولار والجنيه ٣٥ دولار / ١٢.٥ جنيه = ٢.٨ دولار / جنيه، والذي نعتبره السعر الرسمي للجنيه.

التجديد الثوري الذي ابتدعه نظام بريتون وودز هو أن أسعار الصرف كانت ثابتة وقابلة للتعديل في الوقت نفسه. وحين تبعد إحدى العملات كثيراً عن خط قيمتها الأساسية او الصحيحة، فإن السعر المعادل يمكن تعديله. امكانية تعديل أسعار الصرف حين يطرأ عدم توازن أساسي، كان الفارق المركزي بين نظام بريتون وودز وقاعدة الذهب. من الناحية المثالية، يتم التفاهم على تغييرات سعر الصرف بين الدول بالتفاهم والتعاون. وبإيجاد نظام ثابت قابل للتعديل، كان مصممو نظام بريتون وودز يأملون أن يجنوا أفضل ما أبدع في عالمين. الحفاظ على استقرار قاعدة الذهب، وهو عالم يمكن توقع حركة سعر الصرف فيه بين شهر وآخر، مما يشجع التجارة وتدفق الرساميل. وفي الوقت نفسه، أن يحركوا قدرة أسعار الصرف المرنة على «التكيف»، والتي بموجبها يمكن للاختلافات في أسعار الصرف بين البلدان ان تتعدل بواسطة تغيير سعر الصرف بدلاً من اللجوء الى الانكماش والبطالة الضرورتان عند اتباع قاعدة الذهب.

صندوق النقد الدولي

مساهمة رئيسية أخرى قدمها مؤتمر بريتون وودز هي انشاء صندوق النقد الدولي، الذي ما زال يدير النظام النقدي الدولي ويعمل كبنك مركزي للبنوك المركزية. تكتتب الدول الاعضاء باقراض عملاتها للصندوق؛ ثم يقدم صندوق النقد باقراض هذه الاموال لمساعدة الدول على تجاوز الصعوبات التي قد تواجهها في ميزان مدفوعاتها. وقد لعب صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة دوراً رئيسياً في وضع اطار لرد تعاوني على أزمة الديون الدولية ومساعدة دول الاتحاد السوفياتي على التحول الى اقتصاد السوق.

فكيف أمكن لصندوق النقد الدولي انجاز هذا الهدف؟ افترض، مثلاً، أن برنامجاً روسيا للتحويل الى اقتصاد السوق يواجه صعوبة بسبب التضخم السريع وعدم قدرتها على جمع

اقتصاديات دول أوروبا الغربية وشرق آسيا تعافت مما لحق بها من أضرار الحرب وأخذت تنمو بمعدلات مشهودة.

لكن عافية تلك البلدان حملت بذور دمارها. الدولارات أخذت تنكسر في الخارج بعد أن بدأت ألمانيا واليابان تتمتعان بفائض تجاري. في تلك الأثناء، غذى عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة المبالغ في تقييم سعر الدولار، والعجز في الموازنة، ونمو استثمارات الولايات المتحدة في الخارج. والودائع بالدولار في الخارج ارتفعت من لا شيء تقريباً عام ١٩٤٥ إلى حوالي ٥٠ بليون دولار في أوائل السبعينات.

بحلول العام ١٩٧١ بلغت كمية الارصدة السائلة بالدولار حداً وجدت الحكومات معه صعوبة في الدفاع عن سعر التعادل الرسمي. وبدأ الناس يفقدون ثقتهم «بالدولار الجبار». وكانت الحواجز المنخفضة أمام تدفق الدولار تعني أن بلايين الدولارات يمكن أن تعبر المحيط الأطلسي خلال دقائق وتهدد باجتياع أسعار التعادل القائمة. في آب ١٩٧١، قطع الرئيس نيكسون رسمياً العلاقة ما بين الدولار والذهب، مما وضع نهاية لحقبة بريتون وودز. وتوقفت الولايات المتحدة عن تبديل الدولار بالعملة الأخرى أو الذهب مقابل ٣٥ دولاراً للأونصة. وتوقفت عن وضع سعر تعادل رسمي للدولار وأن تدافع عن سعر الصرف ذاك بأي ثمن. ومع تخلي الولايات المتحدة عن نظام بريتون وودز، انتقل العالم إلى حقبة جديدة.

النظام المهجن المعاصر

خلافًا للنظام الموحد السابق سواء في ظل قاعدة الذهب أو بريتون وودز، فإن نظام سعر الصرف الحديث لا يناسب أي قالب دقيق. ومن دون تخطيط من أحد، انتقل العالم نحو نظام سعر الصرف المهجن، ملامحه الرئيسية كالتالي:

- قلة من الدول تسمح لعملاتها أن تعوم بحرية. كما كان حال الولايات المتحدة في بعض الفترات خلال العقدين الماضيين. ووفق هذا المنهج تسمح الدولة للأسواق أن تقرر قيمة عملتها ونادراً ما تتدخل.
- بعض الدول لديها أسعار صرف «مدارة» إلا أنها مرنة. وتشمل هذه المجموعة اليوم كندا، واليابان، وبريطانيا مؤخراً. وبموجب هذا النظام، تشتري الدولة أو تبيع عملتها لتقليل تقلبات العملة اليومية. أضف إلى ذلك، قد تشترك الدولة في بعض التدخلات المدروسة لدفع عملتها نحو ما تعتقد أنه المستوى الملائم.
- دول عديدة، خاصة الصغيرة منها، تربط عملتها بعملة رئيسية أو «بسلة» من العملات. في بعض الأحيان قد يسمح للسعر أن ينزلق بنعومة، صعوداً أو هبوطاً في نظام يعرف باسم «سعر

الصرف الزاحف» أو «المنزلق» (انظر السؤال ٤ في نهاية هذا الفصل).

- بعض الدول تشترك معاً فيما يسمى «منطقة عملة» بهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف فيما بينها وتسمح، في الرقت نفسه، لعملاتها بالتحرك بمرونة مقابل باقي عملات العالم. وأهم هذه التكتلات النظام النقدي لأوروبي (الذي سنناقشه في فقرة تالية).
- إضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول تميل إلى التدخل سواء حين تدب الفوضى في الأسواق أو حين تخرج أسعار الصرف عن خط «الأمور الأساسية»، أي، أسعار الصرف المناسبة لمستويات الأسعار القائمة ولتدفق التجارة.

تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية

خلال عقد الثمانينات المضطرب بلغت الولايات المتحدة سن الرشد كشريك ناضج في القضايا الاقتصادية العالمية. ورأت سياساتها النقدية والمالية المحلية تفيض لتنتشر تأثيرها على أسعار الصرف وتدفق التجارة، والبطالة والتضخم الأمريكيان يقارعان تقلبات التجارة الخارجية. الدرس المركزي للعقد الأخير واضح: في عالم يتزايد فيه ترابط تدفقات التجارة والرساميل، فإن اعتماد الاقتصاديات على بعضها البعض أمر لا مفر منه. فليس هناك من جدران يمكن أن تفصل دولة ما عن القوى الاقتصادية العالمية. القوى الوطنية يمكن أن تزداد قوة في السوق العالمي، في حين قد تسقط نواحي الضعف الوطنية فريسة للمنافسة الأجنبية المكثفة الانعزال في المسائل الاقتصادية لم يعد مجدياً اليوم إلا بقدر ما هو الانعزال في القضايا السياسية والعسكرية مجدياً. لذلك، كرسنا ما بقي من هذا الجزء لدراسة موضوع التنسيق على الساحة الاقتصادية الدولية بالغ الأهمية.

الترباط الاقتصادي

في اقتصاد عالمي مترابط بشكل وثيق، فإن الرفاه الاقتصادي المحلي للدول يعتمد على صحة النظام كله. هذه الحقيقة يجملها القول المأثور، «حين تعطس أمريكا، تصاب أوروبا بالبرد». تحديث هذا القول قد يصبح، «مرض الاقتصاد العالمي قد ينتشر في جميع الدول». ولمعرفة سبب ذلك دعونا نعاين الروابط الرئيسية في تفاعل السياسات الاقتصادية للدول.

الرابطة رقم ١: الحسابات الجارية وتأثيرات المضاعف. الرابطة الأولى تتعلق بالمؤثرات الفائضة الناتجة عن التوسع الاقتصادي في مختلف المناطق. افترض أن الدخل والمخرجات في الدولة «و» (ربما الولايات المتحدة) قد هبط، ربما لأن «و» قررت تقليص اقتصادها لإبطاء التضخم أو ربما، ببساطة، لأن الطلب في القطاع الخاص ضعيف. نحن نعرف أن انخفاض

الدخل في «و» سيقود الى خفض المستوردات من الدول الأخرى. لكن مستوردات «و» هي صادرات الدول الأخرى، لذلك فإن الدولة «أ» مثلاً ستجد أن صادراتها قد تراجعت، وهذا التراجع سيميل الى خفض الطلب الاجمالي، والمخرجات، والعمالة لدى «أ». لذلك فإن أي عامل يسبب هبوط دخل «و» القومي سينخفض المخرجات والعمالة في الخارج. وهذه السببية تلخص كالتالي:

م و ← د و ← ص ا ← م ا ↓
حيث م المخرجات، د المستوردات، ص الصادرات.

هذه الآلية هي ما يدور في ذهن الحكومات حين تحاول اقناع شركائها التجاريين بتوسيع اقتصادهم. مثلاً، في العام ١٩٩٣، بين لورنس سمرز، مساعد وزير المالية الأمريكي للشؤون الدولية وعالم اقتصاد من هارفرد، لقادة قطاعات الاعمال اليابانيين أنه اذا زادت الحكومة اليابانية نفقاتها المالية، وعززت الدخل القومي الياباني والاستيراد من الخارج، فسوف تزيد فرص العمل في الخارج أيضاً:

الطلب الإضافي الذي قد ينشأ من عودة فائض الحساب الجاري الياباني الى مستوى معدله السابق البالغ واحد ونصف بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي سيكون كافياً لتوليد أكثر من ٦٠ مليون دولار من الصادرات الإضافية من باقي دول العالم، والذي سيقود الى ما بين مليون الى مليوني وظيفة اضافية (٣).

التوسع المالي الياباني قد يحرك الانتاج (والعمالة) في دول أخرى، حجة سمرز مثال على الرابطة الاولى.

الرابطة رقم ٢: حسابات رأس المال وتأثيرات سعر الفائدة. في حين تعمل الرابطة الاولى من خلال الحساب الجاري، تعمل الرابطة الثانية من خلال تدفق الرساميل. حين تغير البنوك المركزية أسعار الفائدة عن طريق سياساتها النقدية، فإن الأسعار الجديدة قد تجتذب الرساميل من مختلف البلدان، وحيث أن الأموال تتدفق الى الدول التي لديها أسعاراً أعلى للفائدة فإن التدفق يرفع من قيمة عملة تلك الدولة، ويخفض صافي صادراتها، ويبطئ التضخم، ويخفض المخرجات. الدراسات التجريبية التي تناولت الولايات المتحدة وجدت أن آلية التحريك الدولية للسياسة النقدية (حيث تؤثر أسعار الفائدة في سعر الصرف وصافي الصادرات) هي في مثل قوة الآلية المحلية (حيث أسعار الفائدة الأعلى تقلل من الاستثمار المحلي).

لكن هنا أيضاً نجد أن السياسة المحلية تفيض بتأثيراتها على الدول الأخرى. خذ مثلاً ما يحدث في أوروبا (١) حين ترفع الولايات المتحدة (و) سعر فائدها لمحاربة التضخم. ما أن يرتفع

سعر فائدة و (ف و) حتى يبيع المستثمرون أصولهم المالية الأوروبية ليشتروا أصولاً مالية أمريكية. وهذا سيزفع أسعار الفائدة الأوروبية ويقود الى زيادة قيمة الدولار وهبوط قيمة العملات الأوروبية.

هناك العديد من المؤثرات على شريك «و». سعر الفائدة الأعلى سيكبح الاستثمار المحلي في «أ» ويخفض، بالتالي، المخرجات والعمالة فيها. إلا أن انخفاض قيمة عملة «أ» سيعمل على تحريك اقتصاد «أ»، حين تؤدي زيادة الصادرات الى «و» لزيادة في صافي صادرات «أ». ويكون تأثير كل ذلك على «أ» كبح الاستثمار المحلي وزيادة الصادرات، مع تأثير غير أكيد على اجمالي المخرجات والعمالة.

هذه هي الرابطة الثانية بين الدول:

ف و ← ع ا ← ص ا ← م ا ↑
ف ا ← ت ا ← م ا ↓
حيث ع العمالة، ف سعر الفائدة.

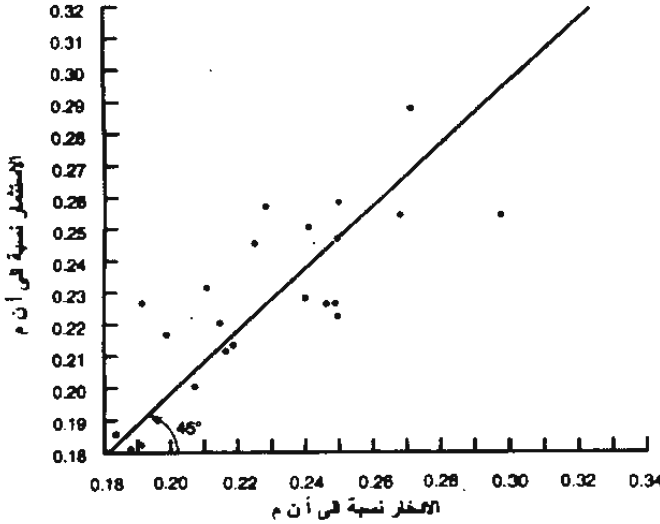
علاوة على ذلك، لاحظ أن الرابطة ١ تدخل في اللعبة هنا، حيث أن الانكماش الاقتصادي في «و» سيخفض المخرجات في «أ» بالتأثير مباشرة على صادرات «أ».

تبين الرابطة الثانية أن أسعار الفائدة سيفيض تأثيرها على الدول الأخرى بالتأثير الذي سيحدثه تدفق الرساميل على أسعار الفائدة وأسعار الصرف من خلال ترابط الاسواق المالية ببعضها.

الرابطة رقم ٣: الادخار والاستثمار. الرابطان الاولى والثانية تبينان كيف تندفع صدمات الدورة الاقتصادية خلال الاقتصاد العالمي. لكننا نريد أيضاً أن نفهم تأثير التغيرات على الادخار والاستثمار المحلي على الدول الأخرى. مثلاً، خلال عقد الثمانينات، بلغ معدل صافي الادخار القومي في الولايات المتحدة (قيس على أساس صافي الادخار مقسوماً على صافي الناتج المحلي) ما بين ٨ بالمئة الى أقل من ٣ بالمئة. فما هو تأثير ذلك على الاستثمار الأمريكي؟ هل يهبط الاستثمار في المعدات والمباني في الولايات المتحدة دولاراً مقابل كل دولار؟ أم هل يتدخل الاجانب ليحلوا باموالهم محل المدخرات التي اختفت؟ وهل ثمة نمط عام لهذه الحالة؟ اذا نجح برنامج كليتتون الاقتصادي في رفع معدل الادخار في الولايات المتحدة هل ستظهر الزيادة في الاستثمارات المحلية أم في انخفاض الاقتراض من الخارج الذي سيظهر في انخفاض عجز الحساب الجاري؟

إن مراجعة دقيقة للبيانات الأمريكية لعقد الثمانينات تكشف أنه، على المدى القصير، عوض التغيير في الادخار المحلي وبقدر كبير، بالتغيير في الاستثمارات الاجنبية، لذلك، هبطت الاستثمارات المحلية في الولايات المتحدة بمقدار يقل عن هبوط

(٣) «اخبار وزارة المالية»، ٢٥ حزيران، ١٩٩٣، صفحة ٤.



الشكل ٣٧ - ٢. معدلات الانحاز والاستثمار القومي، ١٩٦٠ - ١٩٨٦
تمثل كل نقطة متوسط معدلات الاستثمار والانحاز القومية لثلاثة وعشرين دولة صناعية متقدمة. على المدى الطويل، معدلات الانحاز الأعلى تقود إلى استثمارات محلية أعلى.
[المصدر: مقتبس بتصرف من روديفر دورنبوش «تعليق»، في كتاب بي. دوغلاس بيرنهايم، وجون شوفن، «الانحاز القومي والاداء الاقتصادي» (مكتبة جامعة شيكاغو، ١٩٩١).]

صعوبة في جمع الاموال من الأسواق الدولية لأن المستثمرين الأجانب يخشون من امكانية عدم استرداد استثماراتهم. ثمة عامل آخر، هو أن المستثمرين ينفرون من المخاطرة باستثمار في بلاد أخرى، لذلك يحتفظون بأموالهم في بلدهم. علاوة على ذلك، تميل الشركات المساهمة إلى تمويل استثماراتها من ارباحها المدورة بدلاً من أخذها من أسواق الرساميل العالمية، مما يربط بين الانحاز والاستثمار الوطني بشكل مباشر. كل هذه العوامل قد تضعف مع تصاعد التكامل بين الدول، وتشير الدلائل إلى أن العلاقة بين الانحاز والاستثمار المحليين قد ضعفت في العقد الأخير.

لتأثير فيلدشتاين - هوريوكا معانٍ هامة للسياسة، حيث كتب فيلدشتاين وباكيثا يقولان:

الزيادة في الانحاز المحلي تزيد من الرساميل التي تحتجزها الدولة، وبالتالي من انتاجية قواها العاملة. وبالمثل، فإن فرض ضريبة على الدخل المتأتي من رأس المال لن تحول على الاغلب إلى العمالة والارض بسبب تدفق ما يكفي من رساميل محلية تحافظ على معدل العائد الحقيقي دون تغيير^(٤).

باختصار:

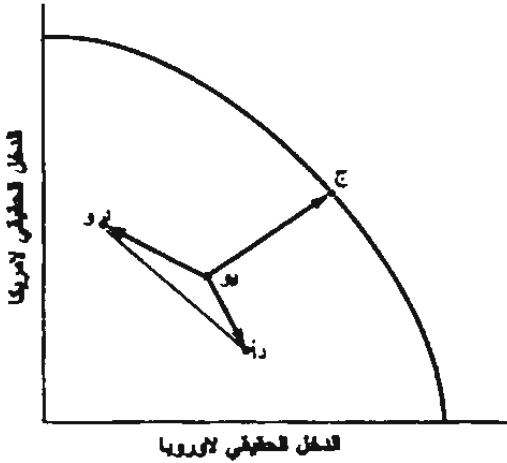
ترتبط الدول ببعضها على المدى القصير من خلال التأثيرات الواقعة على المخرجات التي لها علاقة بتدفق التجارة وعلى أسعار الفائدة، وفي المدى الطويل، على المخرجات القومية وانماط الاستثمار.

الانحاز المحلي. لكن تبين أن الوضع يختلف تماماً على المدى الطويل، وفقاً لما كشفه مارتين فيلدشتاين وشارلز هوريوكا. اللذان بينا أن ثمة علاقة قوية، على المدى الطويل، بين الانحاز والاستثمار المحلي. لذلك، فإن زيادة مقدارها ١ بالمئة في معدل الانحاز يعطي ١ بالمئة تقريباً، زيادة في معدل الاستثمار. ويصور الشكل ٣٧ - ٢ هذه العلاقة لثلاثة وعشرين دولة صناعية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٦.

تأثير فيلدشتاين - هوريوكا كان بمثابة أحجية كبرى لعلماء الاقتصاد. الافتراض الطبيعي هو أنه إذا كان رأس المال يتمتع بقدرة كبيرة على الحركة، فسوف يتدفق على البلد الأعلى انتاجية. ومع وجود رساميل متنقلة فإن معدل الاستثمار في امريكا يتحدد، إلى حد كبير، بمقدار انتاجية رأس المال فيها، ومعدل الانحاز الاجنبي قد يملأ الشفرة التي تبقى بعد أن يؤدي الانحاز المحلي عمله. ويموجب الافتراض الطبيعي، فإن تناثر النقاط في الشكل ٣٧ - ٢ يجب أن يكون مستوياً، مع درجة ميل مقدارها صفر.

لكن التناثر في الشكل ٣٧ - ٢ يميل بمقدار أقرب إلى ١ منه إلى الصفر، مما يشير إلى وجود عوائق تمنع التدفق الحر لرأس المال. وقد بدأ علماء الاقتصاد يفهمون طبيعة هذه الحواجز. أحد العوامل المحتملة هو أن الدول التي تعاني من عجز تجاري تجد

(٤) مارتين فيلدشتاين وفيلب باكيثا، «الانحاز القومي والاستثمار العالمي»، عن بي. دوغلاس بيرنهايم وجون شوفن، «الانحاز القومي والاداء الاقتصادي» (مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩١).



الشكل ٣٧ - ٣. التعاون يمكن أن يحل محل سياسات افقر جارك.

قد تقدر الدول تحسين دخلها عن طريق تقييد التجارة، او السياسات الاقتصادية الكلية التي تصدر التضخم او البطالة. مثل هذه السياسات غير المتعاونة تنقل أمريكا من 'د' و 'أوروبا' من 'د' الى 'أ'. التعاون الدولي يتطلع لسياسات «أنا أربع - أنت تريه»، مثل السياسة التي نقلت الدول من 'د' الى 'ج'، وجعلت جميع الدول أفضل حالاً.

هذه ثلاث من المشاكل التي يمكن أن تقود الى تخريب عمل التجارة والتحويل الدوليين بفاعلية. التحدي الموضوع أمام الحكومات في هذه الحالات هو ايجاد سياسات تعاونية يمكنها التغلب على هذه المشاكل. وقد تحتاج الحكومات أحياناً الى تعديل سياساتها النقدية والمالية بحيث تأخذ في حسابها وضع شركائها التجاريين. في بعض الأحيان، سيكون من الضروري الاستعاضة عن الأموال الخاصة المختلفة بتمويل حكومي اما لدعم ميزان المدفوعات على المدى القصير، او لحاجات الاستثمار الاطول مدى. وغالباً ما تحتاج الدول لمجرد الاتفاق على قواعد لطريقة تقليل الخسائر الى اقصى حد.

فوائد التعاون يمكن رؤيتها من الشكل ٣٧ - ٣. لنفرض أنه بسبب سياسة ما او صدمات خارجية وجدت أوروبا وأمريكا نفسيهما عالقين عند النقطة 'د' مع بطالة عالية ومدخيل متدنية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وعجز حكومي مقيم، ولوبي قوي يضغط لصالح الصناعات المحلية. فتقرر أمريكا اتباع سياسة غير متعاونة. ربما بغرض حراجز تجارية ورفع أسعار الفائدة لابقاء التضخم منخفضاً، والتحرك الى أفضل نقطة غير تعاونية

إن مجرد تعرض الدول لمشاكل اقتصادية لا يعني بالضرورة أن جمع الدول، وجعلها تنسق سياساتها هو علاج ناجح، فبعض المشاكل داخلي الى حد كبير ولا تصح معالجته الا محلياً. بعض المشاكل الأخرى قد تنشأ من الاحتكاك بين الدول، بسبب انهيار نظام سعر الصرف، مثلاً. الحل هنا سيتطلب تعاوناً صريحاً او ضمناً. التعاون يمكن تطبيقه بصورة مجدية على المشاكل حين يتسبب فشل السوق، والقيود الخارجية، والاهداف المتعارضة في توليد سياسات اقتصادية معاكسة للإنتاج. وفيما يلي بعض الأمثلة المحددة:

- فشل السوق. انتشار فشل السوق سببه الافتقار لمرونة الأجر والسعر، مما يقود الى دورة اقتصادية وفترات متلاحقة من البطالة والتضخم. ولا يمكن لأي اقتصاد منفرد أن يحافظ على عمالة كاملة مع استقرار في الأسعار، وهو أمر غير ممكن لجميع الدول مجتمعة أيضاً. لذلك، لا بد للدول من التعاون بحيث لا تصدّر، في أثناء سعيها لتحقيق استقرارها الاقتصادي، بطلتها او تضخمها الى الدول الأخرى.
- القيود الخارجية. تنشأ المشاكل حين تفقد الحكومات مصداقيتها في الاسواق المالية. فقد يعتقد المستثمرون من القطاع الخاص أن الدولة لن تسدد ديونها (كما حدث في عدة دول في أمريكا اللاتينية في الثمانينات) او أن تحاول دولة الدفاع عن سعر صرف غير واقعي (كما حدث في دول أوروبا في بداية عقد التسعينات). في هذه الحالات قد تجد الدولة أن عملتها تتعرض لهجمة من المضاربين او تجف اسواق رأس المال تماماً، كما يحدث في بعض الأحيان. وبالتالي، تكون أسعار الفائدة عالية جداً، ولا تعكس التكلفة الحقيقية للمال او انتاجية رأس المال. في هذه الحالة على الحكومات أن تتدخل وتضخ بعض السيولة وأن تقدم قروضاً مؤقتة حتى تُفتح أسواق رأس المال في وجه الدولة المتعثرة.
- الأهداف المتعارضة. أخيراً، قد تعمل كل دولة من أجل مصلحتها القومية الخاصة، وتتبنى سياسات تزيد دخلها المحلي ومخرجاتها على حساب الدول الأخرى. وقد رأينا في الفصول السابقة، مثلاً، أن الدول قد تسعى لجباية تعرفات جمركية أفضل تغيير من شروط التجارة لصالح تلك الدول. وفي بعض الأحيان، قد تقوم بعض الدول برمي نفاياتها بطريقة تجعل دولاً أخرى تعاني من تلك النفايات، إما لأن النهر يجرفها اليها او لأن الرياح تسوقها اليها. لذلك، فإن الوجه الأخير للتعاون الدولي هو حمل الدول على الاتفاق على قواعد ومقاييس تقلل الى اقصى حد من حجم النشاط الاقتصادي المضاد للمجتمع.



الشكل ٣٧ - ٤. قيمة القطع الاجنبي مقابل الدولار

قبل انهيار نظام بريتون وودز كانت قيمة الدولار مستقرة في اسواق القطع الاجنبي. وحين اتبعت الولايات المتحدة سياسات التشدد النقدي في اوائل الثمانينات، رفعت أسعار الفائدة العالية الدولار، وخفضت الصادرات، وقادت الى الوقوع في دين خارجي كبير. (المصدر: نظام الاحتياطي الفدرالي).

ارتفاع وهبوط الدولار

راجعنا التطور السريع للنظام المالي الدولي الذي تحكم في أسعار الصرف الاجنبي طيلة نصف القرن الماضي. الشكل ٣٧ - ٤ يبين متوسط قيمة صرف الدولار مقابل العملات الاجنبية الرئيسية. لاحظ مدى استقرار سعر صرف الدولار الى أن انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١، وتمعن ايضاً في هبوط قيمة الدولار خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٠.

شهد عقد الثمانينات دورة مثيرة من ارتفاع الدولار وهبوطه - ارتفاع قيمته وهبوطها. ارتفاع الدولار بدأ في العام ١٩٨٠ على إثر اعتماد سياسة نقدية متشددة وسياسة مالية رخوة في الولايات المتحدة، رفعت أسعار الفائدة بحدّة. أسعار الفائدة العالية على الدولار، وإدارة محافظة في الولايات المتحدة، وخفض معدل الضريبة في الولايات المتحدة، وصعوبات اقتصادية في القارة الأوروبية، واشتراكية في فرنسا، واضطرابات سياسية وأزمة ديون في العديد من دول أمريكا اللاتينية - كل هذه الأمور مجتمعة جذبت أموالاً منقولة طائلة من العملات الأخرى الى الدولار.

الشكل ٣٧ - ٤ يبين نتيجة ذلك: منذ العام ١٩٧٩ الى أوائل ١٩٨٥ ارتفع سعر صرف الدولار بمقدار ٨٠ بالمئة. وبحلول العام ١٩٨٥ أصبح العديديون من علماء الاقتصاد وصناع السياسة على

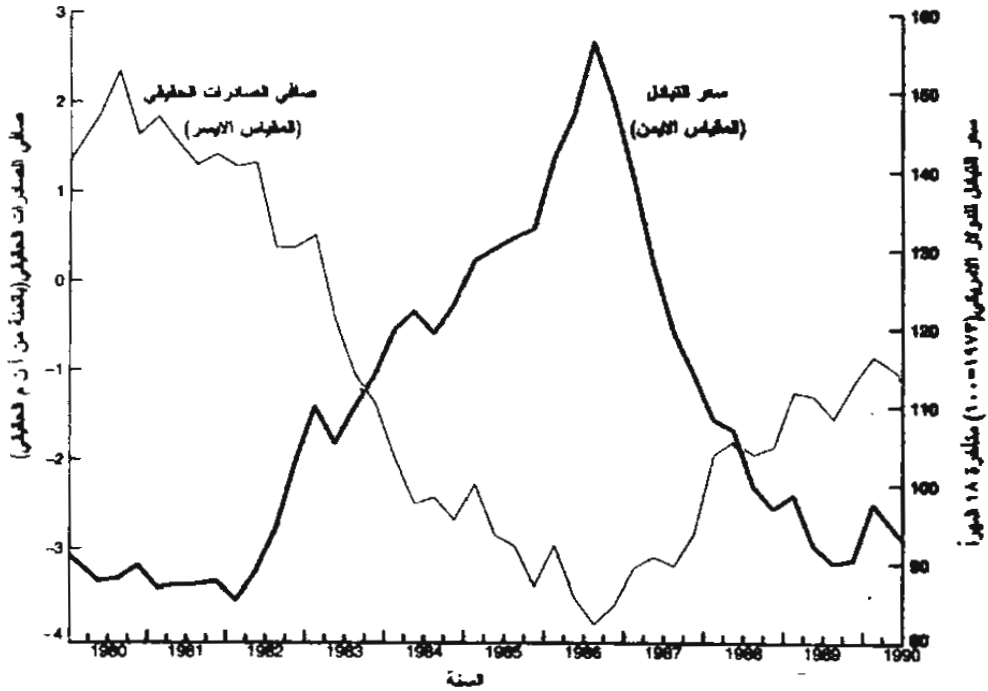
في الشكل ٣٧ - ٤ وهي النقطة دو. خليط من هذه السياسات غير المتعاونة على طول الخط «د و» «د أ» لن يفقر الجيران وحسب بل سيسفقر الدولة ذاتها ايضاً.

البديل سيكون ايجاد منيح تعاوني يفيض على الآخرين بالأمور الايجابية وليس السلبية. وقد يتضمن ذلك خفض الحواجز الجمركية، واعتماد سياسة مشتركة للتوسع النقدي، وتشديد السياسات المالية لزيادة الادخار والاستثمار، وإذا ما صممت هذه السياسات وطبقت بنجاح فانها كفيلة بنقل أوروبا وأمريكا الى النقطة جـ على منحني حدود امكانيات الدخل في الشكل ٣٧ - ٤.

صمم التعاون الدولي للتغلب على الفشل الذي يمنع الاستفادة الكاملة من الموارد ويحصر التدفق الكفء للرساميل بين الدول.

تطبيق التعاون

تحدثنا فيما سبق عن ضرورة التعاون. فما مدى نجاح الأمم، في الواقع، بحل مشاكلها بهذا الاسلوب؟ للإجابة على هذا السؤال سندرس ثلاث حالات محددة: التقييم المبالغ فيه للدولار خلال عقد الثمانينات، والسعي لتوسع اقتصادي يتم الاتفاق على تسهيقه، وانهيار النظام النقدي الاوروبي في أوائل التسعينات.



الشكل ٣٧ - ٥. معدلات التجارة وأسعار الصرف

يتفاعل صافي الصادرات الحقيقي مع التغيرات في سعر الصرف، بعد فترة من الزمن. ارتفاع السعر الحقيقي للدولار في أوائل عقد الثمانينات زاد أسعار صادرات الولايات المتحدة وخفض أسعار مستوردياتها. ونتيجة لذلك، انخفض صافي الصادرات الحقيقي (أي الصادرات ناقص المادتان المستوردتان اللتان قيستا بسعر ثابت للدولار) بحدّة. وحين بدأ الدولار بالهبوط عام ١٩٨٥، بدأ صافي الصادرات الحقيقي يتفاعل مع ذلك، لكن بعد فترة كبيرة من الزمن (المصدر: سعر الصرف الحقيقي هو سعر صرف يقيّم بالتجارة ويعدل حسب الاختلافات في مستويات الأسعار الوطنية، من مجلس الاحتياطي الفدرالي، صافي الصادرات الحقيقي من وزارة التجارة الأمريكية.)

كالتّي نبجّثها هنا؟ النتيجة الأولى جاءت حين خفضت أسعار الفائدة العالية في الولايات المتحدة الأعمال والاستثمارات المحلية، وخفضت بالتالي الاتفاق الإجمالي، وابطأت النشاط الاقتصادي، وزادت البطالة.

علارة على ذلك، دفعت أسعار الفائدة الأمريكية العالية أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الأخرى إلى الارتفاع. وعملت تلك الأسعار على إبطاء الاستثمار في الاقتصاديات الصناعية الأخرى، وتسببت في تباطؤ النشاط الاقتصادي كله في العالم الصناعي. بدأ هذا التباطؤ في العام ١٩٨١ واستمر طيلة فترة طويلة من عقد الثمانينات. كما زاد ارتفاع سعر الفائدة من أعباء خدمة الدين على الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل.

رد الفعل الثاني كان مصدره أسواق القطع الاجنبي. فمع ارتفاع سعر الدولار، زادت أسعار الصادرات الأمريكية، وهبطت أسعار سلعها المستوردة. وكانت النتيجة أن هبطت الصادرات

قناعة تامة بأن هناك مبالغة في تقييم الدولار، وسرعان ما تبع ذلك هبوط سريع. وخلال السنوات الست التالية انخفض الدولار بكثير مما ارتفع في أوائل الثمانينات. وأطلق الكثيرون على هذا التسلسل من الارتفاع والانخفاض تعبير «فقاعة المضاربة».

تأثيرات المبالغة في تقييم الدولار. يعتقد الكثيرون من علماء الاقتصاد أنه بولغ في تقييم سعر الدولار في أواسط عقد الثمانينات. العملة المبالغ في تقييمها في عملة تقيّم بأعلى من القيمة التي يمكنها المحافظة عليها على المدى الطويل. فماذا كان تأثير السياسات المالية الأمريكية والمبالغة في تقييم الدولار في أوائل الثمانينات؟ كانت العواقب وخيمة ليس في الولايات المتحدة وحسب، بل على الاقتصاد العالمي كله.

سبق وأن بحثنا كيف أن التشدد في السياسات النقدية ينتشر تأثيره إلى خارج الحدود الوطنية عند مناقشتنا للرابطة رقم ٢ في بداية هذا الجزء. فماذا كان تأثير هذه الرابطة على قضية

في أمريكا». في الجزء ج من هذا الفصل سنرى لماذا كان لعلماء الاقتصاد تفسير مختلف تماماً للأحداث، وسبب تشككهم بذلك التوصيات السياسية.

هبوط الدولار. في بداية العام ١٩٨٥، وصل الدولار أعلى سعر له وبدأ في الهبوط بشكل حاد. وسبب هذا الانقلاب يعود جزئياً إلى الحكومات التي تدخلت وباعت دولارات واشترت عملات أخرى، وقام بذلك جزئياً، مضاربون اعتقدوا أن قيمة الدولار عالية بشكل مبالغ فيه، وجزئياً بسبب انخفاض سعر الفائدة نسبياً على الدولار. وكما نرى من الشكل ٣٧ - ٤ تراجع الدولار باطراد طيلة السنوات التالية، وفي العام ١٩٩١ فقد كل ما كسبه من زيادة خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥.

عملية إعادة صافي الصادرات في الولايات المتحدة إلى سابق عهدها بعد عام ١٩٨٥ كانت بطيئة إلا أنها مطردة. وبين الشكل ٣٧ - ٥ أن حسابات التجارة والحساب الجاري بقيا في حالة عجز حتى العام ١٩٩١. فما السبب في ببطء التحسن بعد تراجع الدولار؟ التدفقات التجارية تتجاوب مع التغيرات في سعر الصرف ببطء كبير لأن الأسعار والكميات تتغير ببطء رداً على تحركات سعر الصرف. الأسعار تتجاوب ببطء لأن المستوردين إلى الولايات المتحدة يميلون إلى إبقاء أسعار دولاراتهم ثابتة ويعتصرون هامش أرباحهم بدلاً من خفض حصصهم من السوق. وحين يرفع المستوردون أسعارهم في نهاية الأمر، لا يستبدل الناس السلع المستوردة بالسلع المحلية إلا بعد أن يقيموها ويختاروا سلعة جديدة. ويتعمق لدى الناس التمسك ببعض العلامات التجارية، وبالتالي، قد تحتفظ سيارات تويوتا وكاميرات كانون بحصة كبيرة من السوق لسنوات طويلة بعد أن تكون تلك المنتجات قد صعدت إلى أعلى مراتب الأسعار. وجود هذه القوى يعني ضمناً أن رد الفعل الكامل على تخفيض سعر الصرف للفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١، لن يصبح ملموساً إلا في عقد التسعينات. ونتيجة لذلك، ستعاني الولايات المتحدة من عجز في ميزانها التجاري وفي حساباتها الجارية، وصافي صادراتها الحقيقية لفترة طويلة بعد نفخ الدولار الذي حدث خلال عقد الثمانينات.

التوسع المنسق: البحث عن القاطرة المفقودة

خلال العقدين الماضيين جربت، معظم الدول، العمل بأدنى من المستويات المرغوب فيها من المخرجات والعمالة، وفي بعض الأحيان بمستويات أدنى بكثير. بالنسبة للاقتصاديات الكبرى، مثل اقتصاد الولايات المتحدة، كانت القيود التي فرضت على السياسات التوسعية ذاتية. فالعجز المالي الكبير جعل الكونجرس والسلطة التنفيذية يترددان بشأن السياسات المالية التوسعية. في حين حافظ الاحتياطي الفيدرالي الحريص والكاره في عكس

الأمريكية وارتفعت المستوردات بحدّة. وفي الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ هبطت أسعار السلع والخدمات المستوردة بنسبة ٩ بالمئة، في حين ارتفعت أسعار الصادرات الأمريكية المقومة بالعملات الأجنبية بنسبة تزيد عن ٨٠ بالمئة. رداً على ذلك ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٥٧ بالمئة، وانخفضت الصادرات بنسبة ٤ بالمئة. التأثير على الاقتصاد ككل يقاس بالتغيير في «صافي الصادرات الحقيقي»، الذي يقيس الميزان التجاري من الناحية الكمية، بمعنى أدق، صافي الصادرات الحقيقي هو كمية الصادرات ناقص كمية المستوردات، اللتان قيستا بسعر ثابت للدولار.

يوضح الشكل ٣٧ - ٥ التأثير الهائل لرفع سعر صرف الدولار على صافي الصادرات الحقيقي. فمن قمة العام ١٩٨٠ إلى حضيض العام ١٩٨٦ انخفض صافي الصادرات بمقدار ١٨٦ بليون دولار، أو ما يعادل ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٨٦ (جميع هذه الأرقام حسبت على أساس أسعار العام ١٩٨٧).

فماذا كان تأثير تراجع صافي الصادرات الحقيقي على الاقتصاد الأمريكي؟ إن لتراجع صافي الصادرات الحقيقي تأثيرات انكماشية مضاعفة على المخرجات المحلية والعمالة. فحين ينفق الأجانب أقل في أمريكا، وينفق الأمريكيون أكثر في الخارج، يهبط الطلب على السلع والخدمات الأمريكية، وينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتميل البطالة إلى الارتفاع، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الهبوط في صافي الصادرات كان المساهم الأكبر في الركود الاقتصادي العميق الذي حدث في أوائل الثمانينات وتسبب في تأخير نمو أن م الحقيقي خلال فترة طويلة من النصف الأول من عقد الثمانينات.

تؤدي التصنيع في أمريكا. المبالغة في رفع قيمة الدولار سببت صعوبات اقتصادية حادة للكثير من القطاعات الصناعية المعرضة للتجارة الدولية في الولايات المتحدة، مثل صناعة السيارات، والصلب، والمنسوجات، والزراعة التي رأت الطلب على منتجاتها يتضاءل مع ارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المنافسة. وازدادت البطالة بحدّة في قلب البلد الصناعي حين أغلقت المصانع أبوابها، وأصبح الغرب الأوسط يعرف باسم «الحزام الصدئ».

الكثيرون من غير العارفين بالاقتصاد فسروا مشاكل التجارة الأمريكية على أنها مؤشر على «بدء سقوط أمريكا». حتى أنهم دافعوا في بعض الأحيان عن انتهاج سياسة حمائية ضد شركاء تجاريين أقوياء مثل اليابان، وكوريا، وأوروبا الغربية. وطالب البعض «بسياسات صناعية»، أي، مساعدات مالية للصناعات المحاصرة للمساعدة في التغلب على «كوابح الصناعة

للتضخم على سعر الفائدة مرتفعاً جداً للسماح بحدوث توسع اقتصادي متين .

بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة الجزئية، كانت القيود، والى حدّ بعد، خارجية. ولم تستطع الدول التوسع في السياسات النقدية لأنها كانت مقيدة بأنظمة سعر الصرف مثل النظام النقدي الأوروبي، وفي بعض الحالات، كما في حالة فرنسا عام ١٩٨١، لم تعمر التوسعات النقدية طويلاً لأن معظم تأثيرات المضاعف فاضت على الدول المجاورة. وعلقت الدول في توازن منخفض المستوى.

العديد من علماء الاقتصاد الكلي يعتقدون أن في وسع المجموع فعل ما لا يستطيع أحد فعله منفرداً - ويجادلون بأن «التوسع النسقي» يمكن أن يزيل القيود التي تمنع الدول من القيام بالخطوات التوسعية المطلوبة منفردة. أحياناً، كان علماء الاقتصاد يدافعون عن «استراتيجية القاطرة»، التي بواسطتها تجر الدول القوة الدول الأضعف باستخدام الرابطة ١ أولاً، وبذا يفيض تأثير المخرجات والمضاعف. وغالباً ما كان علماء الاقتصاد يشيرون إلى اقتصاد اليابان والمانيا وما لدهما من تباطؤ محلي وموارد مالية لتكونا القاطرتين اللتان ستقودان. اللتان إذا ما تحركتا فإن في وسعهما زيادة مستورداتهما من الولايات المتحدة والدول الأخرى، وخفض العجز الحالي في الحساب الجاري للدول التي تعاني من عجز والسماح لهذه الدول القيام بخطوات توسعية بنفسها.

كيف يمكن للتوسع النسقي أن ينجح؟ التوسع المالي لدولة ما يرفع مخرجات ومستوردات تلك الدولة. بعدها تشعر الدول الأخرى بازدياد صادراتها مع ما يعنيه ذلك من زيادة مضاعفة في «أ ن م» عن طريق الرابطة رقم ١. وهذا يعني أن الميزان التجاري للدولة الأولى سيتحول إلى العجز في حين تتحول موازين شركائهما التجاريين لتحقيق فائضاً. وإذا كان العجز التجاري كبيراً فقد لا ترحب الدول بالتوسع على الإطلاق.

هنا يأتي دور تنسيق التعاون. إذا كان التوسع يجري في دول عدة، فستجد جميع الدول أن زيادة الاستيراد الناشئة عن توسعها ستتوازن، جزئياً على الأقل، بزيادة الصادرات إلى الدول الأجنبية التي بدأت التوسع. و «الدول القاطرة» التي ستجر باقي الدول بصعوبة ستتمتع بأقصى سرعة وسيكون لها أكبر تحرك في اتجاه العجز التجاري. الدول التي في «المقطرة الأخيرة» التي لا تفعل سوى القليل، أو لا تفعل شيئاً على الإطلاق، ستجد أن وضعها قد تعزز بزيادة في صافي الصادرات ومستوى أعلى من المخرجات والعمالة. التوسع المنسق قد يزيد المخرجات والعمالة العالية في حين يقلل من عدم توازن الحسابات الجارية إذا اتخذت الدول ذات الفائض في الحسابات الجارية الخطوات التوسعية الأكبر.

ما هي عيوب هذا الاقتراح؟ المشكلة الرئيسية هي أن الدول

لا ترغب غالباً في لعب دور القاطرة. ولكل دولة أسبابها المحلية الخاصة في عدم رغبتها أن تكون في الطليعة. بعض الدول تخشى أن يكون التوسع تضخيمياً؛ وقد تشعر أخرى أنها لا تستطيع التسامح بحدوث عجز مالي أكبر؛ وتتشكك أخرى في سياسات التوسع في الطلب الكينزية وترغب في التمسك بمنهج جانب العرض. ومع ذلك فإن نظرية القاطرة تبدو وأعدة في عالم من الاقتصاديات المتكاملة والعلاقة في توازن من البطالة العالية.

الفردوس المفقود: البحث العبثي عن

سعر صرف مستقر

المحاولة الأكثر طموحاً لكبح تقلبات سوق القطع الأجنبي بدأت في أوروبا عام ١٩٧٨ بإنشاء كتلة للعملة عرفت باسم النظام النقدي الأوروبي، الذي وضع تصميمه عدد من دول أوروبا الغربية، ومن أبرزها المانيا الغربية، وفرنسا، وإيطاليا، وفق خطوط نظام بريتون وودز. الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي تلتزم بأبقاء سعر صرف عملاتها ضمن حدود ضيقة محددة. وهذه الحدود يمكن إعادة تنظيمها في مواعيد منتظمة، لكن في الفترات الفاصلة ما بين هذه المواعيد يجب على كل دولة اتخاذ الخطوات الكفيلة بضمان أن تكون أسعار الصرف للدول الأعضاء ضمن هذه الحدود.

لكن لسوء الحظ، فإن أنظمة سعر الصرف لا يمكنها العمل بمعزل عن السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى. وكما شرحنا في الجزء أ من هذا الفصل، فإن الحفاظ على عملة ما عند مستوى يحدد مسبقاً يتطلب اتخاذ سياسات نقدية سواء عن طريق تدخل الحكومة أو أسعار الفائدة.

من الناحية العملية، معظم الدول وجدت أن تفعيل نظام سعر صرف ثابت يتطلب التخلي عن الرقابة على أسعار الفائدة المحلية. فإذا كان لفرنسا سعر صرف مربوط بالمارك الألماني، فإن أسعار الفائدة الفرنسية في السوق الحر لا يمكنها أن تبتعد كثيراً عن أسعار الفائدة الألمانية. وقد يؤدي اختلاف كبير إلى تدفق الرساميل بشكل هائل، وأن يقلب نظام سعر الصرف أو يرفع أسعار الفائدة في البلدين. (للتأكد من ذلك، اسأل نفسك، هل من الممكن، في نظام سعر صرف ثابت في الولايات المتحدة، أن يكون هناك اختلاف في أسعار الفائدة بين كوينتكتيك وكاليفورنيا).

خسارة الدولة لسيطرتها على سياستها النقدية قد لا تكون قاتلة في الأوقات العادية، حين تكون أسعار الفائدة الخارجية قريبة من الأسعار المطلوبة. لكن في أوقات الأزمات، فإن السياسات النقدية الفعلية والمطلوبة قد تتباين كثيراً. وهذا ما حدث بالضبط في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، وهو التباين الذي دمر النظام النقدي الأوروبي عملياً.

تقييم

في استعراضنا لأوجه التعاون الدولي لا بد لنا من الاعتراف بأن الصورة مشوشة، فيها شيء من النجاح وقدر من الفشل. لكن إذا تفاضنا عن القضايا الفردية، فإن هيئة محللين غير متحيزة من المؤرخين ستصنف نصف القرن الماضي على أنه حقبة ليس لها مثيل لدول أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وشرق آسيا. وقد يبرز المحللون النقاط التالية:

- **اداء اقتصادي ضخم.** كانت الفترة حقبة نمو اقتصادي سريع ومستدام لا مثيل لها في التاريخ. وهو نصف القرن الوحيد في التاريخ الذي لم يحدث فيه ركود اقتصادي عميق منذ الثورة الصناعية، ولم تُعاني أية دولة صناعية كبرى من سرطان التضخم الجامع.
- **نمو التجارة.** بعد أن عرفت الدول مخاطر الحماية لعقد الثلاثينات، ارتبطت بمعاهدات واتفاقيات تجارية متعددة الأطراف كي تكف عن فرض قيود على التجارة. وآخر هذه الاتفاقيات كانت «جولة الأورغواي»، التي انتهت في أواخر العام ١٩٩٣، ومدت مبادئ حرية التجارة وافتتاحها إلى قطاعات جديدة. وما يشهد على أهمية هذا المجال أن التجارة الدولية نمت بشكل أسرع من نمو المخرجات في جميع الدول الكبرى.
- **انتصار اقتصاد السوق.** غالباً ما نسجع القول المأثور بأن التقليد هو أصدق أشكال الاطراء. وفي الاقتصاد، يحدث التقليد حين تتبنى دولة ما طريقة التنظيم لدولة أخرى على أمل أن تتمكن من تحقيق النمو والاستقرار. في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، خلعت الدول الواحدة تلو الأخرى قيود الشيوعية ونبذت التخطيط المركزي - ليس لأن الكتب المدرسية اقتنعها بفعل ذلك، بل لأنها استعملت عيونها ورات دول اقتصاد السوق الغربية وكيف ازدهرت، في حين انهارت دول الاقتصاد الموجه الشرقية. لم يحدث قط أن انهارت امبراطورية لمجرد أنها لم تستطع انتاج الزبدة الى جانب انتاج البندقية.

العامل الرئيسي الأول في القضاء على النظام النقدي الأوروبي كان إعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٨٩. بعد الوحدة، تحولت السياسة المالية الألمانية لتصبح توسعية كي تدعم صناعة ألمانيا الشرقية. أيضاً، ماركات ألمانيا الشرقية القديمة حولت مباشرة الى ماركات ألمانية غربية، مما زاد العرض النقدي في ألمانيا بحدة. التوسع في ألمانيا الغربية قاد الى ارتفاع معدل التضخم الألماني. ورد البنك المركزي الألماني برفع أسعار الفائدة الألمانية لكبح الطلب المحلي. في هذه الحالة، استُخدمت السياسة النقدية لإدارة الاقتصاد الكلي المحلي، وبذلك خضعت تأثيرات الاجراءات على شركاء ألمانيا التجاريين لاهتمامات اقتصادية محلية.

في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة الألمانية اضطرت دول النظام النقدي الأوروبي الى رفع أسعار فائدها لتجنب انخفاض قيمة عملتها مقابل المارك الألماني والانتقال لخارج الحدود المتفق عليها. هذه الزيادات في أسعار الفائدة علاوة على ركود اقتصادي واسع النطاق وهبوط حاد في المخرجات بسبب انهيار الكتلة الشيوعية، دُفعت أوروبا، باستثناء ألمانيا، نحو ركود اقتصادي أعمق.

في النهاية، جاءت الضربة التي قضت على النظام النقدي الأوروبي من المضاربين الذي اعتقدوا بأن الدول لن تدعم الى ما لا نهاية أسعار صرف وفائدة غير واقعية. فوقعت العملات، الواحدة تلو الأخرى، هدفاً للهجوم - المارك الفنلندي، والكرونا السويدي، واللييرة الإيطالية، والجنيه الاسترليني، ثم البرزيتا الأسبانية. في النهاية لم يصمد لهجمات المضاربة سوى ألمانيا وفرنسا. وهكذا انهار النظام النقدي الأوروبي الذي انشئ بعناية، وانهار معه حلم إيجاد عملة أوروبية موحدة.

اليوم، تنقب الدول الأوروبية بين أنقاض النظام الأوروبي على أمل التقدم على طريق تنسيق التعاون النقدي وتوحيد العملة. المحاولة الأولى فشلت لأن الدول الأوروبية لم تكن مستعدة لاختضاع سياساتها النقدية المحلية لنظام سعر الصرف حين تصبح الأوضاع الاقتصادية الشاملة صعبة للغاية.

هل أمريكا في حالة سقوط أم هي في الطليعة؟

جـ

خارجي في العالم. وفي حين اتُخذت بعض الخطوات لعكس هذا التوجه، فإن الكثيرين يخشون بأنها غير كافية.

فرضيات القائلين بالسقوط

في ظل هذا التراجع نشر المؤرخ بول كينيدي من جامعة

مع اقترابنا من الألفية الجديدة، ينتاب العديد من المراقبين القلق من أن الولايات المتحدة في أول الطريق نحو السقوط الاقتصادي والسياسي. ويشيرون الى مجموعة من الاعراض: معدل انخار وطني منخفض، وعجز تجاري فدرالي مقيم، وانخفاض نمو الانتاجية، وعجز خارجي ضخم، وأكبر دين

يأل دراسة شاملة للتحويلات الاقتصادية والنزاعات السياسية بعنوان: «نشوء القوى العظمى وانهارها»^(٥). يجادل كينيدي أنه، وبسبب التوجه الاقتصادي المتواصل منذ مدة، فالأغلب أن تعاني الولايات المتحدة من تراجع كبير في قوتها السياسية والعسكرية في العقود القادمة.

وبعد مراجعة لخمسة قرون من التاريخ الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، طرح كينيدي المقولتين التاليتين:

١ - «الوقائع التاريخية تشير إلى وجود صلة واضحة للغاية على المدى الطويل بين نشوء قوة اقتصادية عظمى وانهارها وبين نمو وسقوط قوة عسكرية كبرى (أو امبراطورية عالمية)... فالثروة والقوة أمران متلازمان على الدوام.» ويدعم حجته بدراسة تاريخية معمقة لاسبانيا، وفرنسا، والامبراطورية البريطانية، والاتحاد السوفياتي، وأخيراً الولايات المتحدة.

٢ - «القوى النسبية للدول التي تفرد شؤون العالم لا تبقى على حالها أبداً. والسبب الرئيسي هو عدم تساوي معدلات النمو بين المجتمعات المختلفة، والاكتشافات التكنولوجية والتنظيمية التي تعطي ميزة لمجتمع على الآخر.» التقدم الاقتصادي والتقني ابتداءً من تطور الطاقة البخارية حتى اكتشاف الأسلحة النووية يبين الطريقة التي تغير بها التكنولوجيا ثروات الأمم الاقتصادية والسياسية بأشكال مختلفة لا يمكن التنبؤ بها.

بعد ذلك يطبق كينيدي دروس التاريخ هذه على الشؤون السياسية والاقتصادية المعاصرة. ويلمح إلى أن حصة الولايات المتحدة من المخرجات والتصنيع قد تراجعت بقدر كبير بعد أن بلغت ذروتها عام ١٩٤٥؛ وأن العديد من الصناعات والمهارات الأمريكية قد تراجعت لتحل محلها صناعات الدول الأجنبية؛ وأن الرفاه السياسي لم يعد موافياً للتنمية الاقتصادية، وأن النفقات الدفاعية الضخمة قد امتصت اقتصاد الدولة المدني. في الوقت نفسه، فإن دولاً أخرى - خاصة اليابان والاتحاد الأوروبي - تنمو بشكل أسرع، وتنتج حصة تكبر باستمرار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن التصنيع، ولديها إمكانية في أن تصبح قوة العظمى. ومما تقدم ومن حقائق أخرى يخلص كينيدي إلى التالي:

الاجابة الوحيدة على السؤال ... وما اذا كان في وسع الولايات

(٥) بول كينيدي، «نشوء القوى العظمى وانهارها»، التحولات الاقتصادية والنزاعات العسكرية منذ العام ١٥٠٠ إلى العام ٢٠٠٠ (راندوم هاوس، نيويورك، ١٩٨٧). انظر المقدمة بشكل خاص، والفصلين ١ و ٨.

(٦) المرجع السابق الصفحات ٢٢، و ١٥، و ٥٢٢.

المتحدة الحفاظ على وضعها الحالي [العسكري والسياسي] هو «لا» - لأنه ببساطة لا يمكن لأي مجتمع البقاء إلى ما لا نهاية على رأس جميع المجتمعات الأخرى، لأن ذلك يعني ضمناً تجميد أنماط معدلات النمو المتمايزة، والتقدم التكنولوجي، والتطورات العسكرية الموجودة منذ الأزل ... وإن المرء لتغريه إعادة صياغة مزحة شو الجادة إلى حد قاتل حين يقول، «روما سقطت، وبابل سقطت؛ ولا بد أن يأتي دور سكارسدا»^(٦).

التنافسية مقابل الانتاجية

كيف يرى علماء الاقتصاد مستقبل أمريكا في العقود القادمة؟ عند تحليل الأداء الاقتصادي المقارن، علينا أن نميز بين تنافسية الدولة وانتاجيتها. التنافسية تشير إلى مدى قدرة سلع الدولة على المنافسة في السوق؛ وهذا يعتمد قبل كل شيء على أسعار منتجاتها. وتختلف التنافسية عن انتاجية الدولة التي تقاس بالمخرجات مقابل وحدة من المدخلات، أو قل المخرجات لكل شخص / ساعة.

وكما سبق وأشرنا، انخفضت تنافسية الولايات المتحدة بحدة خلال عقد الثمانينات. ولم يكن السبب انخفاض نمو الانتاجية خلال تلك الفترة - الواقع أن العكس هو الصحيح، لأن انتاجية الولايات المتحدة نمت في الثمانينات بسرعة أكبر مما نمت في العقد الذي سبق. السبب هو تدهور تنافسية الولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات الذي نجم عن رفع قيمة الدولار مما رفع الأسعار الأمريكية مقارنة بأسعار شركائها التجاريين.

هذا يقودنا إلى النقطة الأساسية حول التنافسية: الدول ليست غير تنافسية بطبيعتها، لكنها تصبح كذلك حين تخرج أسعارها عن الخط بسبب المبالغة في تقييم سعر صرف عملتها. وهذه النقطة هي في الواقع مجرد إعادة صياغة لقانون الميزة النسبية، الذي يبين أن في وسع جميع الدول أن تشارك في التجارة بشكل مثمر على أساس ميزتها النسبية.

أزجاءات في الانتاجية

القصة الحقيقية حول مداخيل الولايات المتحدة لا تتعلق بالتنافسية - بل تخص الانتاجية. تذكر أن الانتاجية تقيس المخرجات لكل عامل، أو لكل حزمة من المدخلات. فإذا كان الدخل الحقيقي الأمريكي قد بقي على حالة طيلة العقدين الماضيين، فالسبب هو أن الانتاجية تباطأت وليس لأن أمريكا أصبحت غير منافسة.

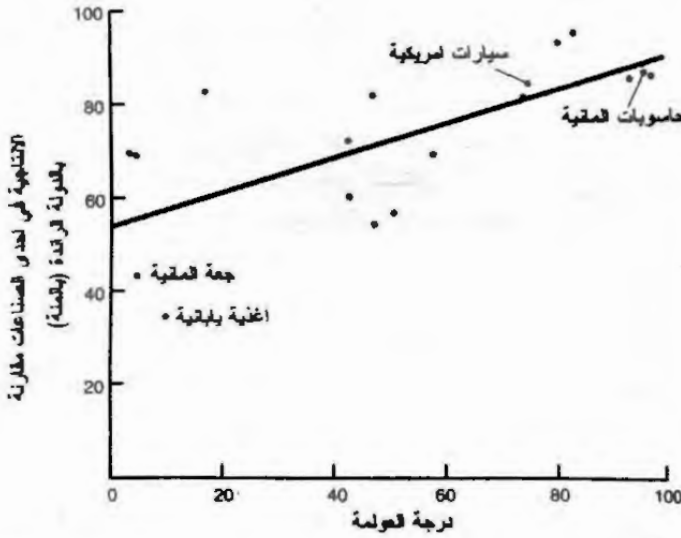
التنافسية مهمة في التجارة لكن ليس لها علاقة جوهرية بمستوى الدخل الحقيقي أو بنموه. الصين مثلاً، تمتعت بفائض تجاري هائل في السنوات الأخيرة في الوقت الذي عانت فيه الولايات المتحدة من عجز تجاري كبير. لكن ذلك لا يعني، بالتأكيد،

الشكل ٣٧ - ٦. التعرض للتكنولوجيا

الأكثر تقدماً بحسن

الإنتاجية النسبية.

يقيس مؤشر العولة مدى تعرض صناعة ما لأكثر الصناعات تقدماً في ذلك المجال سواء من خلال التجارة الحرة وغير المحمية، أو نقل التكنولوجيا من الدولة الرائدة. حين تعرض الصناعات للعوان، كما هو الحال بالنسبة لصانعي السيارات الأمريكيين، أو صانعي الحاسوبات الألمان، فإن هذه الصناعات ستتنافس بشدة من أجل البقاء وتقوم، بالتالي، بإغلاق الفجوة بينها وبين صناعة الدولة الرائدة. أما عند حماية الصناعات المحلية، مثل الجعة الألمانية أو الصناعات الغذائية اليابانية، فإن المنافسة تكون متدنية والإنتاجية منخفضة. [المصدر: «معهد ماكنزي العالمي»، «التصنيع والإنتاجية» (واشنطن د. سي، ١٩٩٣).]



دراسة ماكنزي بحثت في مصدر الاختلاف في الإنتاجية بين الدول الرئيسية في الصناعات التسع موضوع الدراسة. وكان ما ظهر مفاجئاً:

- وفورات الحجم وتكنولوجيا التصنيع لهما دور صغير في بعض الصناعات.
- المفاجأة الأهم، مستوى مهارة العامل وتعليمه كان قليل الأهمية، كونه متساوياً تقريباً في الدول الثلاث.
- فروقات كبيرة في الإنتاجية ظهرت في شركات تقوم بالصناعة ذاتها. في وسع المديرين أن يحسنوا الإنتاجية بقدر كبير في جميع الصناعات بتبني التكنولوجيا الأفضل تطبيقاً.

أحد أهم ما اكتشفته دراسة ماكنزي هو أهمية «العولة» والتي تشير إلى تعرض الدول الرائدة في صناعة معينة للمنافسة. وقد وجدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة الأكثر إنتاجية في مجال معين (مثل زراعة صناعة السيارات اليابانية على أرض أمريكية) قد ساهم في حدوث تحسينات كبيرة على الإنتاجية، سواء عن طريق التعرف على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا أو في تحفيز المنافسة. ويبين الشكل ٣٧ - ٦ أن أداء الإنتاجية النسبي في الصناعات كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة العولة. وهذا يعطي دليلاً إضافياً بأن أضمن طريق لتحقيق إنتاجية أعلى، وبالتالي مستويات معيشة أفضل، هو فتح الأسواق للتجارة، والرساميل، والأفكار من أكثر الدول تقدماً، والسماح بالمنافسة الشديدة بين الدول التي تتبنى أكثر التكنولوجيات تقدماً.

أن الأمريكيين مستعدون لمبادلة مستوى معيشتهم بالمستوى الصيني. تنافس التنافسية في الأسواق العالمية ينجم عن خروج الأسعار في الدولة عن الخط مقارنة بشركائها التجاريين، ولا علاقة له بالضرورة بالطريقة التي تقارن بها الدولة إنتاجيتها مع الدول الأخرى.

فما هي التوجهات الحالية في الإنتاجية؟ رغم الأحاديث الشائعة، فإن مخرجات الولايات المتحدة، وإنتاجيتها، واستهلاكها ما زالت في ارتفاع. الواقع، أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة والمخرجات مقابل كل ساعة عمل، تتجاوز بكثير معدلات شركائها التجاريين الرئيسيين، اليابان وألمانيا. وقد كشفت دراسة قام بها «معهد ماكنزي العالمي» أنه في عام ١٩٩٠ كانت الإنتاجية في اليابان أقل بنسبة ١٧ بالمئة من الولايات المتحدة، في حين كانت إنتاجية ألمانيا أقل بنسبة ٢١ بالمئة من الولايات المتحدة^(٧). علاوة على ذلك، من بين تسع صناعات تحويلية تمت دراستها، حافظت الولايات المتحدة على مركزها في الطليعة في صناعات الحاسوب، والصابون والمنظفات، والجعة، والغذاء. وكانت إنتاجية العمال اليابانيين أكبر من الأمريكيين في صناعة السيارات، وقطع السيارات، والأشغال المعدنية، والصلب، وإنتاج الإلكترونيات الاستهلاكية. ولم يكن للعمال الألمان تفوق في أي من الصناعات التي تمت دراستها، الواقع أن إنتاجية ألمانيا قد تراجعت مقارنة بالولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات.

(7) McKinsey Global Institute, "Manufacturing Productivity" (Washington, D. C., 1993).

الخاتمة: رضاء من أجل ماذا؟

سواء كانت أمريكا في طريقها إلى السقوط أم قدر لها أن تكون القوة العظمى السياسية في القرن القادم، هو أمر لا يمكن التنبؤ به الآن. فهذه القضايا تفيد كتنذرة لنا بالأهمية المستمرة للكفاءة الانتاجية والتنمية الاقتصادية، مهما كانت أفاق المستقبل.

بتعمق أكثر، يبرز هذا النقاش معضلة الخيار القديمة، وهي طرح هنا بصيغة جديدة للمجتمعات الثرية: «الرضاء من أجل ماذا؟» كيف يجب أن نستخدم مواردنا التي أصبح لها هذا القدر من الانتاجية بفضل التقدم التكنولوجي؟ هل نستخدمها لانتاج الزبدة، أم البنادق، أم المستقبل؟ أمريكا كرسست الكثير من طاقاتها ومواهبها العلمية خلال نصف القرن الماضي لاحتواء الشيوعية ومناهضة الخصوم خلف الستار الحديدي. وهذا الاستثمار في مجال البنادق انتهى بانتصار ديمقراطيات السوق الحر، لكن نهاية الاتحاد السوفياتي دفعت بمجموعة جديدة من العضلات إلى المقدمة.

كيف يجب أن نستخدم الموارد التي كانت مكرسة للبنادق؟ هل نستخدمها لانتاج الزبدة وغيرها من السلع الاستهلاكية، ونتمتع بثمار استثماراتنا الماضية ونزيد استهلاكنا اليوم ونترك

ملخص

أ - نظام التمويل الدولي

١ - تتضمن التجارة الدولية استخدام عملات وطنية مختلفة، ترتبط مع بعضها بأسعار نسبية تسمى أسعار الصرف الاجنبي. ويتطلب اقتصاد دولي يعمل بشكل حسن نظاماً لسعر الصرف يعمل بسلاسة، وهذا النظام هو مجموعة من القواعد والمؤسسات تحكم التعاملات بين الدول. وهناك ثلاثة أنظمة مهمة لسعر الصرف هي (١) نظام سعر الصرف الموعوم كلية، يتحدد فيه سعر الصرف الاجنبي لدولة ما بقوى السوق ونظام العرض والطلب؛ (ب) نظام سعر الصرف الثابت (مثل قاعدة الذهب ونظام بريتون وودز)، الذي تضع فيه الدول هيكلًا معيناً لأسعار الصرف وتدافع عنه؛ (ج) نظام سعر الصرف المدار، الذي تتفاعل فيه تدخلات الحكومة مع قوى السوق لتحقيق مستوى أسعار الصرف.

٢ - يفسر علماء الاقتصاد الكلاسيكيون من أمثال دافيد هيوم التكيف مع عدم توازن التجارة بألية تدفق الذهب. بموجب هذه العملية، حركات الذهب قد تغير العرض النقدي ومستوى الاسعار. مثال ذلك، قد يقود عجز تجاري الى تدفق الذهب خارجاً، وحدث تراجع في الاسعار المحلية وهذا قد

المستقبل يخوض معركته بنفسه؟ هل نستثمر أكثر في راس المال، والتعليم، والبيئة لرفع مستويات معيشة من يتبعوننا، أم نقرر أن نصنع شرطي العالم، نمنع الجوع، والحروب الاهلية، والاستبداد؟ ليس هناك إجابات صحيحة على هذه الاسئلة الاساسية. فعلى كل فرد أن يفكر في قيمه الخاصة وأن يعمل من أجل خير اعظم. وقد اعجبنا بشكل خاص ملاحظة الرئيس الراحل جون كينيدي، الذي أظهر حكمة عظيمة في القضايا الاقتصادية، حين قال: «البوق يدعونا مرة أخرى - وهي ليست دعوة لحمل السلاح [لكن] لخوض صراع ضد الاعداء المشتركين للبشرية: الطغيان، والفقر، والمرض، والحرب ذاتها.»

هذه الدعوة قد تفيد كنداء لعلماء الاقتصاد الشبان أيضاً. فرغم أن اقتصاديات السوق أصبحت اليوم أغنى بعدة اضعاف مما كانت عليه في عصر آدم سميث، فإن حيوية الاقتصاد لا تعرف شيئاً اسمه تناقص العوائد. وقائمة المشاكل الاقتصادية التي لم تحل بعد ما زالت طويلة. ومع ذلك، فإننا على قناعة تامة بأن دراسة الاقتصاد لن تحسن الناتج المحلي الاجمالي وحسب، بل الأشياء الجميلة الأخرى في الحياة التي هي أهم من السوق - أي حرية الانتقاد، وحرية التغيير، وحرية المراء في تحقيق احلامه.

يؤدي الى (١) زيادة الصادرات (ب) كبح الاستيراد لدى البلد الذي يخسر ذهبه في حين انه يؤدي الى (ج) خفض الصادرات (د) زيادة مستوردات البلد الذي يكسب الذهب. وتبين هذه الآلية أنه في ظل أسعار صرف ثابتة يجب على الدول أن تتكيف عن طريق اجراء تغييرات في السعر المحلي ومستويات الدخل.

ب - التنسيق الدولي

٣ - بعد الحرب العالمية الثانية، أوجدت الدول مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الدولية لتنظيم التجارة والتمويل الدوليين. وتشمل هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، الذي يشرف على أنظمة سعر الصرف ويساعد الدول في موازين مدفوعاتهما؛ والبنك الدولي، الذي يقرض اموالاً للدول متدنية الدخل؛ ونظام بريتون وودز لسعر الصرف، الذي بموجبه «تربط» الدول عملاتها بالدولار والذهب، مما يوفر أسعار صرف ثابتة وقابلة للتعديل. حين تنحرف أسعار التعادل الرسمية كثيراً عن الأسس، يمكن للدول أن تعدل تلك الاسعار وتحقق توازناً جديداً دون أن تتحمل مصاعب التضخم او الركود الاقتصادي.

٤- عندما انهار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١، حل محله النظام المهجن المعاصر. بعض الدول أو المناطق الكبرى سمحت لعملاتها بأن تعوم بشكل مستقل. معظم الدول الصغيرة تربط عملتها بالدولار أو بعملات أخرى. وإلى عهد قريب، قيدت معظم الدول الأوروبية نفسها بالنظام النقدي الأوروبي، الذي كان قريب الشبه بنظام بريتون وودز. الحكومات تتدخل غالباً حين تبتعد عملاتها كثيراً عن خط الأسس المرسومة، أو حين تدب الفوضى في أسواق القطع الاجنبي.

٥ - الاداء الاقتصادي للدول مترابط ببعضه على المدى القصير من خلال التأثير على المخرجات الذي يحدثه تدفق التجارة أو أسعار الفائدة، وعلى المدى الطويل، من خلال الميخزرات الوطنية وانماط الاستثمار. إلا أن الانشطة غير المنسقة للدول الصناعية تؤدي، في بعض الأحيان، إلى نتائج غير كفوءة - نتائج تتعلق بالاقتصاد الكلي مثل البطالة العالية، أو الحروب التجارية، أو فقدان الحكومات لمصادقيتها في الأسواق المالية. التعاون الدولي صُمم للتغلب على القشل الذي يمنع الاستفادة الكاملة من الموارد والتدفق الحر والكف، للرساميل بين الدول.

٦- بسبب ازدياد اعتماد اقتصاديات الدول على بعضها البعض، فغالباً ما تحاول الدول تنسيق سياساتها الاقتصادية. قضايا السياسة المهمة هي التالية:

- ١ - السياسات التجارية الوطنية تؤثر على المخرجات والعمالة في الدول الأخرى. واتباع سياسة تحمي صناعات البلد الخاصة بالحوافز التجارية ومنهج افقر جارك، يعني أصلاً، تصدير البطالة والعجز التجاري.
- ب - أسعار الصرف الاجنبية يمكن أن تؤثر في الأسعار النسبية وفي صافي الصادرات. فارتفاع سعر الصرف الاجنبي لدولة ما سيكبح صافي صادراتها ومخرجاتها،

في حين أن هبوط سعر الصرف الاجنبي للدولة يرفع من صافي صادراتها ومخرجاتها. وبسبب التأثير الكبير لأسعار الصرف على الاقتصادات الوطنية، عقدت الدول اتفاقيات تتعلق بالترتيبات النقدية الدولية.

ج - في السنوات الأخيرة، عملت الدول الكثير لتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية في محاولة منها لزيادة مخرجاتها الوطنية أو خفض معدلات التضخم لديها. ومن خلال التعاون في السياسات المالية والنقدية، يمكن للدول الاستفادة من تأثيرات التوسع أو الانكماش التي لا بد أن يمتد تأثيرها عبر الحدود حين تتغير المخرجات.

ج- هل امريكا في حالة سقوط ام هي في الطليعة؟

٧ - يجادل النقاد بأن عقدين من تباطؤ نمو الانتاجية والانخار غير المناسب سيقود إلى سقوط قرة امريكا ونفوذها الاقتصادي. المناقشات العامة غالباً ما تغفل عن الفرق بين الانتاجية والتنافسية. التنافسية تشير إلى مدى قدرة سلع دولة ما على المنافسة في الأسواق العالمية. والانتاجية تشير إلى مستوى المخرجات لكل وحدة من المدخلات، أو لنقل مخرجات لكل شخص / ساعة. الدخل الحقيقي ومستويات المعيشة تعتمد بشكل أساسي على الانتاجية، في حين تعتمد التجارة ووضع الحسابات الجارية على التنافسية.

٨ - الولايات المتحدة فقدت تنافسيتها في الثمانينات بسبب التقييم المرتفع لسعر الدولار، في حين زاد نمو الانتاجية بقدر طفيف خلال تلك الفترة. الدراسات الحديثة تشير إلى أن معظم الاقتصاديات المتقدمة تقترب من مستويات عامة من الانتاجية، لكن مستويات الانتاجية المطلقة للولايات المتحدة في مجال التصنيع والخدمات ما زالت تتفوق على الدول الرئيسية الأخرى.

مفاهيم للمراجعة

- آلية تدفق الذهب ذات الأربع شعب لهيوم
- نظام بريتون وودز، النظام النقدي الأوروبي.
- التنسيق الدولي
- ضرورة التعاون الاقتصادي الدولي.
- هل امريكا في حالة سقوط؟
- البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
- التنافسية مقابل الانتاجية.

النظام المالي الدولي

- أنظمة سعر الصرف: السعر المعموم،
- الاسعار الثابتة، التدخل لإدارة
- سعر الصرف المعموم.

أسئلة للمناقشة

(مطبعة جامعة يال، نيويورك، ١٩٦٦) صفحة ١٦١]. فما هي الأسباب التي تجعل علماء الاقتصاد يسمحون بأن يكون سوق القطع الاجنبي استثناءً عن التوجه العام نحو الأسواق الحرة ؟

١ - كتب جيمس توين، «اعتاد استاذي العظيم، جوزيف شومبيتر أن يجد في مسألة أن الليبراليين المتحمسين لحرية السوق غير مستعدين لترك السوق يحدد أسعار العملة الأجنبية، سخرية محيرة» [السياسة الاقتصادية الوطنية



الشكل ٣٧ - ٧. سعر الصرف الثابت الزاحف يسمح بتعديلات منتظمة على أسعار الصرف.

هـ - احتمالات توطيد أسعار الصرف التي تخرج عن الخط بشكل خطير والحفاظ عليها.

٦ - افترض أن صانعي السيارات اليابانيين اخترعوا تقنية جديدة من الرابوطات لانتاج السيارات بتكلفة أدنى بكثير، وأن أسعار السيارات اليابانية انخفضت بمقدار ٥٠ بالمائة. فما هو تأثير ذلك على المخرجات والداخلات الحقيقية في اليابان وفي الولايات المتحدة؟ هل ستكون تكنولوجيا الرابوط هذه مفيدة للعمال والمستهلكين الأمريكيين أم سيئة؟

٧- افترض أن امريكا تواجه عجزاً تجارياً مع مخرجات عند المستوى المطلوب ، في حين أن أوروبا لديها فائض تجاري مع بطاقة عالية جداً. ما هي مجموعة التغييرات المنسقة في أسعار الصرف والسياسات المالية التي قد تحرك الأوضاع التجارية نحو التوازن والمخرجات نحو المستويات المطلوبة؟

٨ - ما هو تأثير فيلدشتاين - هوريوكا؟ وفقاً لذلك التأثير، ما هو تأثير خطة لخفض التضخم على الاستثمار المحلي والعجز في الحساب الجاري؟ اشرح اجابتك.

٢ - في اتفاقية اللوفر عام ١٩٨٧، اتفقت الدول الكبرى على ابقاء عملاتها ضمن النطاقات المشار إليها. افترض أن الولايات المتحدة والمانيا اتفقتا على ابقاء المارك عند مستوى يتراوح بين ١.٦ الى ١.٨ مارك مقابل كل دولار. بين مستعيباً برسم بياني للعرض والطلب - كيف يمكن للحكومات أن تنفذ هذه السياسة.

٣ - مع أخذ الموقفين التاليين بعين الاعتبار:

١ - المداخل الحقيقية في امريكا واليابان تنمو بمعدل ١ بالمائة سنوياً.

ب - المداخل الحقيقية في امريكا تنمو بنسبة ٢ بالمائة، في حين ينمو الدخل الحقيقي في اليابان بنسبة ٤ بالمائة.

كامريكي هل تفضل (١) ام (ب)؟ دافع عن اجابتك. ارجع السؤال الى الفارق ما بين الدخل النسبي والمطلق.

٤ - يبين الشكل ٣٧ - ٧ اقتراحاً لتعديل منزلق او ربط زاحف لسعر الصرف بين الدولار والمارك الألماني. ومثل هذا النظام يسمح بتغيير سعر الصرف بنسبة مئوية صغيرة في كل سنة. فما هي محاسن ومساوئ هذه الطريقة بالنسبة لسعر الصرف الثابت أو أسعار الصرف المعومة بحرية؟

٥ - خذ بعين الاعتبار أنظمة سعر الصرف الثلاثة: قاعدة الذهب الكلاسيكية، أسعار الصرف المعومة بحرية، ونظام بريتون وودز. قارن وبين أوجه الاختلاف بين الأنظمة الثلاثة من ناحية الصفات التالية:

أ - دور الحكومة في تحديد أسعار الصرف مقابل دور السوق.

ب - درجة تقلب أسعار الصرف

ج - طرق تعديل الأسعار عبر البلدان

د - ضرورة التعاون والتشاور الدولي لتحديد أسعار الصرف.

مسرد المصطلحات

A

الاسعار المفروضة (او الجامدة)

Administered (or inflexible) prices

تعبير يشير الى اسعار توضع وتبقى ثابتة لفترة من الزمن ولسلسلة من التعاملات (عكسها يشير الى مرونة السعر).

الطلب الاجمالي

مجموع الانفاق المرغوب او المخطط له في اقتصاد خلال فترة معينة. ويحدده مستوى الاسعار الاجمالي ويتأثر بالاستثمار المحلي، وصافي الصادرات، ونفقات الحكومة، ودالة الاستهلاك، والعرض النقدي.

منحنى الطلب الاجمالي (ط 1)

Aggregate demand (AD) curve

هو المنحنى الذي يبين العلاقة بين كميات السلع والخدمات التي يرغب الناس في شرائها مع مستوى السعر الاجمالي، مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة. وكما هو الحال بالنسبة لاي منحنى طلب، فثمة متغيرات مهمة تكمن خلف منحنى الطلب الاجمالي، مثال ذلك، الانفاق الحكومي، والصادرات، والعرض النقدي.

العرض الاجمالي

القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ترغب المؤسسات في انتاجها طوعاً خلال فترة معينة من الزمن. العرض الاجمالي دالة في المدخلات والتكنولوجيا المتاحة ومستوى الاسعار.

منحنى العرض الاجمالي (ع 1)

Aggregate supply (AS) curve

هو المنحنى الذي يبين العلاقة ما بين المخرجات التي ترغب المؤسسات في عرضها طوعاً ومستوى السعر الاجمالي، مع تساوي الاشياء الاخرى. يعميل منحنى ع 1 ان يكون عمودياً بالنسبة للمخرجات الممكنة على المدى البعيد، الا انه قد يكون مسطحاً نسبياً على المدى القصير.

مبدأ القدرة على الدفع

Ability - to - pay principle (في الضرائب) المبدأ القائل ان العبء الضريبي للشخص يجب ان يعتمد على قدرته على الدفع مقاساً بالدخل او الثروة. ولا يحدد هذا المبدأ مقدار ما يجب ان يدفعه من هم افضل حالاً.

الميزة المطلقة

Absolute advantage (في التجارة الدولية) قدرة الدولة ا على انتاج سلعة ما بشكل اكثر كفاءة (اي بمخرجات اكثر لكل وحدة من المدخلات) من الدولة ب. وامتلاك الميزة المطلقة لا يعني بالضرورة ان في وسع الدولة ا تصدير سلعتها الى الدولة ب بنجاح. فقد يكون لدى الدولة ب ميزة نسبية.

مبدأ المعجل

Accelerator Principle النظرية القائلة ان اي تغيير في معدل المخرجات يؤدي الى تغيير في الطلب على الاستثمار في الاتجاه ذاته.

الموازنة الفعلية، والدورية، والهيكلية

Actual, cyclical, and structural budget

العجز او الفائض في الميزانية الفعلية هو المبلغ المسجل في سنة ما. وهو يتكون من الميزانية الهيكلية، التي تحسب ايرادات الحكومة ونفقاتها على اساس متوقع اذا سار الاقتصاد عند مستوى امكانياته الانتاجية، والميزانية الدورية، التي تقيس تأثير الدورة الاقتصادية على الميزانية.

Adaptive expectations. (انظر expectations)

سعر الصرف الثابت القابل للتعديل

Adjust-able Peg نظام لسعر الصرف تحتفظ فيه الدول بسعر ثابت او «مثبت» لعملاتها. الا ان هذا السعر يخضع لتعديلات دورية حين يتعدى كثيراً عن القوى الاساسية. وقد استخدم هذا النظام للعملة الرئيسية خلال حقبة «بريتون وودز» من العام 1944 الى 1971 ويطلق عليه اسم «نظام

بريتون وودز».

كل وحدة. ويساوي الإيراد المتوسط عادة السعر.
Average variable cost. (see cost, average variable)

B

ميزان المدفوعات الدولي

Balance of international payments

بيان يوضح جميع تعاملات دولة ما مع باقي العالم خلال فترة محددة. ويشمل المشتريات والمبيعات من السلع، والخدمات، والمنح، وتعاملات الحكومة، وحركة الرساميل.

Balance of trade

الميزان التجاري

هو ذلك الجزء من ميزان مدفوعات دولة ما الذي يتعلق بالبضائع (أو الأشياء الملموسة) المستوردة أو المصدرة. وحين يشتمل على أشياء «غير ملموسة» أو خدمات، يطلق على مجموع صادرات السلع والخدمات تغيير ميزان الحساب الجاري.

Balance of current account, (انظر balance of trade)

Balance sheet

الميزانية العامة

هي بيان لوضع الشركة المالي كما هو في تاريخ معين. ويذكر الموجودات assets في جانب والمطلوبات Liabilities والقيمة الصافية أو حقوق المساهمين net worth في الجانب الآخر. ويذكر كل بند وفق قيمته النقدية الفعلية أو المقدرة. مجموع كلا الخانتين يجب أن يتوازن لأن صافي القيمة يعرف بأنه الموجودات ناقص المطلوبات.

Balanced budget

ميزانية متوازنة

تشير إلى موازنة budget، وتوازنه balanced.

Bank, commerical

بنك تجاري

وسيط مالي كانت السمة الرئيسية التي تميزه، وحتى عهد قريب هي أنه يقبل الودائع المصرفية. كما يقبل المدخرات أو الودائع لأجل، والحسابات المصرفية الجارية، ويبيع الشيكات السياحية. ابتداء من العام ١٩٨٠ سمح لبنوك الائحة ومؤسسات حفظ الودائع الأخرى بأن تقبل فتح حسابات جارية وأصبحت بالتالي شبيهة بالبنوك التجارية.

Bank money

نقود مصرفية

عملة ينشئها البنك، عن طريق الحسابات الجارية بشكل خاص (وهي جزء من M1)، والتي تنشأ نتيجة تضاعف الاحتياطات المصرفية.

Bank reserves

الاحتياطات المصرفية

تشير إلى احتياطات reserves، وبنك bank.

Barriers to competition

الحواجز أمام المنافسة

عوامل تقلل من المنافسة أو من عدد المنتجين في إحدى الصناعات، مما يسمح بزيادة التركيز الاقتصادي. من الأمثلة المهمة الحواجز القانونية، واللوائح التنظيمية، والمفاضلة في المنتجات.

Barter

مقايضة

التبادل المباشر لسلعة بسلعة أخرى دون استخدام أي شيء كعملة أو كوسيلة للمبادلة.

Benefit principle

مبدأ النفعية

(في فرض الضرائب) المبدأ القائل بأنه يجب فرض ضرائب على الناس تعادل ما يتلقون من نفع من البرامج الحكومية.

Allocative efficiency

كفاءة التوزيع

وضع لا يؤدي فيه إعادة تنظيم أو مبادلة إلى زيادة منفعة أو إشباع شخص ما من دون خفض منفعة أو إشباع شخص آخر. وفي ظل ظروف معينة تقود المنافسة الكاملة إلى كفاءة التوزيع. وتدعى أيضاً كفاءة باريتو.

التشريع المقاوم للاتحادات الاحتكارية

Anti - trust legislation

القوانين التي تحظر الاحتكارات، وتقييد التجارة، والتواطؤ ما بين الشركات بهدف رفع الأسعار أو منع المنافسة.

Appreciation (of a currency) (انظر depreciation)

Arbitrage

المراجحة

مضاربة من دون مجازفة. وهي عملية شراء عملة أو سلعة من أحد الأسواق وبيعها في الوقت نفسه مقابل ربح في سوق آخر. والمراجحة من الأنشطة المهمة في القضاء على التباين في الأسعار، وهي بالتالي تجعل الأسواق تعمل بكفاءة أكبر.

Asset

الموجودات / الأصول

ملكية مادية أو حقوقاً معنوية لها قيمة اقتصادية. من الأمثلة المهمة المنشآت، والمعدات، والأرض، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر، والمستندات المالية مثل النقد والسندات.

Asset demand for money (انظر demand for money)

عوامل الاستقرار الاقتصادي التلقائية (أو المدمجة)

Automatic (or built - in) stabilizers

خاصية النظام الحكومي في جمع الضرائب والإنفاق والتي تلطف من التغيرات في الدخل لدى القطاع الخاص. وتتضمن أمثلة ذلك تعويضات البطالة، وضرائب الدخل التصاعدية.

Average cost (انظر cost, average)

منحنى متوسط التكلفة، طويل المدى (م ت ط م)

Average cost curve, long - run (LRAC)

الرسم البياني الذي يبين متوسط التكلفة الأدنى لإنتاج سلعة ما، لكل مستوى من المخرجات، مع افتراض أن التكنولوجيا وأسعار المدخلات مفروضة إلا أن للمنتج حرية اختيار الحجم المثالي لمصنعه.

منحنى متوسط التكلفة، قصير المدى (م ت ق م)

Average cost curve, short - run (SRAC)

الرسم البياني الذي يبين متوسط التكلفة الأدنى لإنتاج سلعة ما، لكل مستوى من المخرجات، باستخدام التكنولوجيا وأسعار المدخلات المفروضة والمصنع القائم.

Average product

متوسط الإنتاج

مجموع الإنتاج أو المخرجات مقسوماً على كمية أحد المدخلات. وبالتالي، يعرف الناتج المتوسط للمعالجة بأنه مجموع الإنتاج مقسوماً على كمية مدخل العمالة، ومثل ذلك للمدخلات الأخرى.

Average propensity to consume. (انظر marginal

propensity to consume).

Average revenue

الإيراد المتوسط

مجموع الإيراد مقسوماً على مجموع عدد الوحدات المباعة - أي، إيراد

Business cycles

الدورات الاقتصادية
التقلبات في مجموع الناتج القومي، والدخل، والعمالة، التي تدوم عادة لفترة تمتد من سنتين إلى ١٠ سنوات، وتُتصف بتوسعات أو تقلصات واسعة ومتزامنة في قطاعات اقتصادية عديدة في الاقتصاد الكلي الحديث، يقال أن الدورات الاقتصادية تحدث حين يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الممكن (توسع) أو يهبط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الممكن (تقلص أو ركود).

C

جدول ل + ت، ل + ت + ح أو ل + ت + ح + ص
C + I, C + I + G, or C + I + G + X schedule

جدول يبين المستويات المخطط لها أو المرغوب فيها من الطلب الإجمالي لكل مستوى من مستويات أ ن م، أو الرسم البياني الذي يرسم بموجب هذا الجدول. ويشتمل الجدول على الاستهلاك (ل)، والاستثمار (ت)، ونفقات الحكومة على السلع والخدمات (ح) وصافي الصادرات (ص). رأس المال (السلع المتينة، والمعدات الرأسمالية)

Capital (Capital goods, Capital equipment)

(١) في النظرية الاقتصادية، أحد مدخلات الانتاج الثلاث (الأرض، والعمالة، ورأس المال). يشتمل رأس المال على سلع متينة مُنتجة، تستخدم بدورها في الانتاج المكونات الرئيسية لرأس المال هي المعدات، والمباني، والسلع المخزنة. وحين يشير التعبير إلى السلع المتينة فإن الإشارة تعني أيضاً الرساميل الحقيقية.

(٢) في المحاسبة والتمويل، «تعني كلمة «رأس مال» مجموع النقود التي اكتسب بها حملة الأسهم في إحدى الشركات المساهمة، مقابل ما حصلوا عليه من إسهام في الشركة.

Capital consumption allowance (depreciation) انظر

Capital deepening تكثيف رأس المال
في نظرية التنمية الاقتصادية، زيادة في نسبة رأس المال إلى العمالة (عكس تعريض رأس المال capital widening)

Capital gains مكاسب رأسمالية
الزيادة في قيمة الأصول الرأسمالية، مثل الأرض أو الأسهم العامة. الكسب هو الفارق بين سعر بيع وسعر شراء الأصول.

Capital markets اسواق رأس المال
أسواق تتم فيها المتاجرة بالموارد المالية (عملة، وسندات، وأسهم) وتشكل مع شركات الوساطة المالية مؤسسات يتم من خلالها جمع المدخرات في الاقتصاد وتحويلها إلى المستثمرين.

Capital - output ratio نسبة رأس المال إلى المخرجات
في نظرية التنمية الاقتصادية، هي نسبة مجموع رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

Capital widening تعريض رأس المال
هو معدل نمو التكوين الرأسمالي الحقيقي، ويساوي بالضبط النمو في القوى العاملة (أو السكان)، بحيث أن النسبة بين مجموع رأس المال إلى العمالة تبقى دون تغيير (عكس Capital deepening).

Bond

السند
شهادة منتجة للفائدة تصدرها الحكومة أو إحدى الشركات المساهمة؛ تعد بدفع مبلغ من المال (أصل الدين) زائد الفائدة في مواعيد محددة في المستقبل.

Break - even point

نقطة التعادل
(في الاقتصاد الكلي) هي بالنسبة للفرد، أو الأسرة أو المجتمع ذلك المستوى من الدخل الذي ينفق ١٠٠ بالمئة منه على الاستهلاك (أي النقطة التي ليس فيها ادخار أو ادخار سلبي). الادخار الإيجابي يبدأ عند مستويات أعلى من الدخل.

سعر التعادل أو مستواه، أو نقطته

Break - even price or level or point

(في الاقتصاد الجزئي) هو بالنسبة لشركات الأعمال ذلك المستوى أو السعر الذي تتعادل عنده حسابات الشركة، فتغطي جميع تكاليفها، وتكون أرباحها صفراً.

Bretton Woods system (adjustable peg) انظر

Broad العملة بالمقياس الواسع money

مقياس للعرض النقدي (يعرف أيضاً باسم م2 ٢٤) وتشمل نقود التعاملات (أو م1 ١٤) علاوة على حسابات التوفير في البنوك والأصول المشابهة التي تشكل بديلاً مشابهاً لنقود التعاملات.

Budget

الموازنة
حساب مدته سنة واحدة عادة، لنفقات مخططها وللمقبوضات المتوقعة. بالنسبة للحكومة المقبوضات هي عوائد الضرائب.

Budget , balanced

الموازنة المتوازنة
هي موازنة يكون فيها مجموع النفقات مساوياً تماماً لمجموع الإيرادات (باستثناء ما يتم تلقيه كقرض).

Budget constraint (budget line) انظر

Budget deficit

عجز الموازنة
بالنسبة للحكومة، هو زيادة مجموع النفقات عن مجموع الإيرادات، دون أن تشمل الإيرادات مبالغ القروض. الفارق (العجز) يمول عادة عن طريق الاقتراض.

Budget , government

موازنة الحكومة
بيان يظهر للحكومة المعنية نفقاتها المخطط لها وإيراداتها خلال الفترة نفسها (وهي عادة سنة واحدة)

Budget line

خط الموازنة
خط يوضح مجموعة السلع التي يمكن لمستهلك أن يشتريها بدخل معين وفق مجموعة معينة من الأسعار. إذا كان الرسم البياني يظهر غذاء وملابس، عندها تمثل كل نقطة على الخط مجموعة الغذاء والملابس التي يمكن لمستوى معيناً من الدخل شرائها، وفق مجموعة معينة من الأسعار تشمل السلعتين ويطلق عليه في بعض الأحيان قيد الميزانية budget constrain.

Budget surplus

فائض الموازنة
زيادة إيرادات الحكومة على نفقاتها؛ عكس عجز الموازنة.

Built - in stabilizers (automatic stabilizers) انظر

الراسمالية

Capitalism

نظام اقتصادي، تكون فيه جميع الملكيات (الأرض ورأس المال) مملوكة ملكية خاصة. في مثل هذا الاقتصاد تكون الأسواق الخاصة الوسيلة الأساسية المستخدمة لتوزيع الموارد وتوليد المداخيل.

كارتل (اتحاد منتجين)

Cartel

تنظيم من شركات مستقلة تنتج منتجاً متماثلاً، وتعمل مجتمعة على رفع الأسعار وتقييد المخرجات. الكارتلات غير مشروعة بموجب قوانين منع الاحتكار الأمريكية.

بنك مركزي

Central bank

مؤسسة تنشئها الحكومة (هي في الولايات المتحدة نظام الاحتياطي الفدرالي) وتكون مسؤولة عن مراقبة العرض النقدي وشروط الائتمان والإشراف على النظام المالي، وخاصة البنوك التجارية.

التغيير في الطلب مقابل التغيير في الكمية المطلوبة

Change in demand vs. change in quantity demanded

أي تغيير في الكمية التي يرغب المشترون في شرائها، المدفوع بأي سبب غير تغير السعر (مثلاً، زيادة في الدخل، تغيير الذواق، الخ.) هو «تغيير في الطلب» (بتعبير بياني هو انتقال منحني الطلب). بعكس ذلك، إذا كان قرار الشراء أكثر أو أقل من سلعة معينة مدفوعاً بتغير سعر السلعة، فيكون ذلك «تغيراً في الكمية المطلوبة» (بتعبير بياني انتقال الكمية المطلوبة على طول منحني الطلب الذي لم يتغير موقعه).

التغير في العرض مقابل التغير في النقود المعروضة

Change in supply vs. change in quantity supplied

التمييز بين العرض والكمية المعروضة مماثل للطلب لذلك انظر البند السابق

الحسابات الجارية (أو العملة المصرفية)

Checking accounts (or bank money)

إيداع في أحد البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الوساطة المالية، والتي يمكن بناء عليها إصدار شيكات، وهي بالتالي نقود تعاملات (أو ع ١). النوع الرئيسي من الحسابات الجارية هي الحسابات تحت الطلب (التي يمكن سحبها دون إشعار مسبق وهي غير منتجة للفائدة). وحسابات أوامر السحب القابلة للتداول (التي لا يمكن تمييزها عن الحسابات تحت الطلب سوى في أنها تكسب فائدة) الحسابات المصرفية هي أكبر مكونات ع ١ (M1).

مدرسة شيكاغو في الاقتصاد

Chicago School of Economics

مجموعة من علماء الاقتصاد (من ضمنهم هنري سيمونز، وفون هايك، وميلتون فريدمان) يؤمنون بأن اقتصاداً تنافسياً متحرراً من تدخل الحكومة سيعطي أكثر العمليات كفاءة في الاقتصاد.

الاقتراب الكلاسيكي (انظر Classical economics)

Classical economics

الاقتصاديات الكلاسيكية

مدرسة الفكر الاقتصادي التي سيطرت قبل ظهور أعمال كينز؛ أسسها آدم سميث عام ١٧٧٦ من الشخصيات الرئيسية التي تبعتها دافيد

ريكاردو، وتوماس مالثوس، وجون ستياوارت ميل. بشكل عام، تؤمن هذه المدرسة أن القوانين الاقتصادية (خاصة المصلحة الشخصية الفردية والمنافسة) تقرر الأسعار وعوامل الكفاءة وأن نظام السعر هو أفضل وسيلة لتوزيع الموارد. وتقوم نظريتهم في الاقتصاد الكلي على قانون ساي في الأسواق Say's Law of markets.

توازن السوق

Clearing market

هو سوق تكون الأسعار فيه من المرونة بما يكفي لموازنة العرض والطلب بسرعة كبيرة. في الأسواق التي تتوازن لا يوجد تقنين، أو موارد غير موظفة، أو زيادة في العرض أو الطلب. من الناحية العلمية يمكن تطبيق هذا على العديد من السلع والأسواق المالية لكن ليس على سوق العمل وأسواق العديد من المنتجات.

أسواق مفتوحة (انظر Closed economy)

Coase theorem

نظرية كواس

وجهة نظر (وليست نظرية فعلية) وضعها رونالد كواس تنص على أن المؤثرات الخارجية أو عدم الكفاءة الاقتصادية ستتصحح في ظل شروط معينة بالتفاوض بين الأطراف المعنية.

المساومة الجماعية

Collective bargaining

عملية التفاوض ما بين مجموعة من العمال (عادة نقابة) وصاحب عملهم. هذه المساومة تقود إلى اتفاق حول الأجور، والعلاوات، وشروط العمل.

التواطؤ

Collusion

اتفاق بين عدة شركات على التعاون لرفع الأسعار، واقتسام الأسواق، أو كبح التنافس.

القلة الاحتكارية المتواطئة

Cullusive oligopoly

إحدى أشكال السوق يقوم فيها عدد قليل من الشركات (أي بضع محتكرين) بالتواطؤ واتخاذ قراراتهم مجتمعين. وحين ينجحون في زيادة أرباحهم المشتركة إلى أقصى حد يكون السعر والكمية المطروحان في السوق قريباً من الأسعار والكميات المساندة في ظل الاحتكار.

الاقتصاد الموجه

Command economy

طريقة لتنظيم الاقتصاد تتحدد فيها وظائف الاقتصاد الرئيسية - أي، ماذا وكيف، ولن - بشكل أساسي بتوجيهات الحكومة. ويطلق عليه في بعض الأحيان «الاقتصاد ذو التخطيط المركزي».

النقود السلعية

Commodity money

نقود لها قيمة ضمنية intrinsic value، وإيضاً استخدام بعض السلع (مثل الماشية، الخبز، الخ.) كنقود.

سهم عادي

Common stock

الأداة المالية التي تمثل الملكية، وبشكل عام، حقوق التصويت في شركة مساهمة. حصة معينة من أسهم الشركة تعطي مالكيها الحق في ذلك الجزء من الأرباح، وصافي الكسب، وموجودات الشركة.

الشيوعية

هي في الوقت نفسه (١) أيديولوجيا، (٢) ومجموعة من الأحزاب السياسية، (٣) ونظام اقتصادي. النظام الاقتصادي الشيوعي هو نظام

Compound interest فائدة مركبة

فائدة تحسب على مجموع الفوائد المكتسبة سابقاً علاوة على المبلغ الأصلي. مثال ذلك افترض أنك ادعت ١٠٠ دولار في حساب يكسب فائدة مقدارها ١٠ بالمائة سنوياً. في نهاية السنة تكسب فائدة مقدارها ١٠ دولارات. في نهاية السنة الثانية تكون الفائدة المتحققة ١١ دولاراً، ١٠ على المبلغ الأصلي ودولار على الفائدة، والحال كذلك في السنوات التالية

Concentration ratio نسبة التركيز

النسبة المئوية من مجموع مخرجات صناعة ما التي تعزى لأكبر الشركات. المقياس التقليدي هو نسبة التركيز في أربع شركات four firm concentration ratio، الذي هو ذلك الجزء من المخرجات الذي يعزى لأكبر أربع شركات.

Conglomerate اتحاد شركات

شركة مساهمة ضخمة تنتج وتبيع تشكيلة من السلع التي لا رابط بينها (مثال ذلك بعض شركات السجائر توسعت الى مجالات لا رابط بينهما مثل انتاج المشروبات وتأجير السيارات، وانتاج الافلام).

Conglomerate merger (merger انظر)

Constant returns to scale. (returns to scale انظر)

مؤشر اسعار المستهلك (م س م) او الرقم القياسي لاسعار المستهلك

Consumer price index (CPI)

مؤشر للسعر يقيس تكلفة سلة ثابتة من السلع الاستهلاكية بحيث يكون الوزن المحدد لكل سلعة هو حصتها من انفاق المستهلكين الذين يعيشون في المدن عليها في فترة معينة.

Consumer surplus فائض المستهلك

الفارق ما بين المبلغ الذي قد يكون المستهلك مستعداً لدفعه ثمناً لسلعة والمبلغ المدفوع فعلياً. وينشأ هذا الفارق عادة لأن المنفعة الحدية (المحددة نقداً) لجميع الوحدات، ما عدا الوحدة الأخيرة، تتجاوز السعر، وبالتالي، فإن المعادل النقدي لمجموع المنفعة من السلعة المستهلكة قد يكون أكثر من المبلغ الذي أنفق. في ظل فرضيات صارمة، يمكن قياس القيمة النقدية لفائض المستهلك (باستخدام رسم بياني لمنحني الطلب) وهي المساحة الواقعة تحت منحني الطلب لكنها فوق خط السعر.

Consumption الاستهلاك

في الاقتصاد الكلي، مجموع ما يتفقه الفرد او الدولة على السلع الاستهلاكية خلال فترة معينة. المعنى الدقيق للتعبير ينطبق على السلع التي يتم استهلاكها بالكامل، التمتع بها او أكلها خلال تلك الفترة من التناجية العملية، النفقات الاستهلاكية تشمل جميع السلع المشتراة، الكثير منها يدوم لفترة أطول بكثير من الفترة المعنية (مثل الملابس، والأثاث، والسيارات).

Consumption function دالة الاستهلاك

هو جدول يربط مجموع الاستهلاك بالدخل الشخصي المخصص للانفاق مجموع الثروة ومتغيرات أخرى يفترض عادة أنها تؤثر على الاستهلاك.

تمتع فيه الملكية الفردية لوسائل الانتاج، خاصة رأس المال الصناعي (لأن ملكية هذه السلع الانتاجية تشكل، حسب المعتقد الشيوعي، استغلالاً للعمال). اضيف الى ذلك، تنص الشيوعية على ضرورة توزيع الدخل بالتساوي، او وفق «الحاجة». في الانظمة الشيوعية المعاصرة تمتلك الدولة جميع الرساميل والاراضي. وتتصف تلك الدول أيضاً باتباع التخطيط المركزي بكثافة، وقيام الدولة بتحديد العديد من الاسعار، ومستوى المخرجات، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية المهمة.

Comparative advantage الميزة النسبية

(في التجارة الدولية). يقول قانون التجارة الدولية أن على كل دولة أن تخصص في انتاج وتصدير السلع التي يمكنها أن تنتجها بتكلفة «نسبية» أقل، وأن عليها أن تستورد السلع التي تنتجها بتكلفة عالية نسبياً. وبالتالي، فإن الميزة النسبية وليس الميزة المطلقة هي ما يجب أن يفرض انماط التجارة.

Compensating differentials الفروق التعويضية

هي فروق في معدلات الاجور بين عمل واخر وتفيد في تعديل، او التعويض عن فروقات غير نقدية بين الوظائف. مثال ذلك، وظيفة غير مريحة تتطلب العيش في عزلة طيلة أشهر عدة في الاسكا تعطي أجراً أكبر بكثير من وظيفة مماثلة قريبة من الحضارة وغير معزولة.

Competition, imperfect المنافسة غير الكاملة

تشير الى اسواق لا تقوم فيها منافسة كاملة لأن بائعاً واحداً (او مشترياً واحداً) كبير بما يكفي للتأثير على سعر السوق، وتواجه بالتالي منحني طلب يميل الى اسفل (او منحني عرض). المنافسة غير الكاملة تشير الى أي نوع من عدم الكمال – الاحتكار monopoly، او احتكار القلة oligopoly، او المنافسة الاحتكارية monopolistic competition.

Competition, perfect المنافسة الكاملة

تشير الى اسواق حيث ليس هناك من شركة او ممتلك من الكبير بحيث يؤثر على سعر السوق. وينشأ هذا الوضع حين يكون (١) عدد البائعين والمشتريين كبيراً جداً، (٢) المنتجات التي يعرضها البائعون متشابهة (او غير متميزة عن بعضها). وفي مثل هذه الظروف تواجه الشركات منحني طلب أفقي (او لا نهائي المرونة).

Competitive equilibrium التوازن التنافسي

توازن العرض والطلب في أحد الاسواق او الاقتصاديات يتصف بالمنافسة الكاملة. لأن البائعين والمشتريين الذين يخوضون منافسة كاملة لا يستطيعون التأثير على السوق، لذلك يتحرك السعر الى النقطة التي يتساوى فيها السعر مع التكلفة الحدية والمنفعة الحدية.

Competitive market (competitive, perfect انظر)

Complements المتكاملات

سلعتان متلازمتان في عين المستهلك (مثل فردة الحذاء اليمنى واليسرى). تصبح السلع بدائل substitutes حين تتنافس ضد بعضها البعض (مثل القفازات، والكفوف التي تجمع اليد في خانة الابهام في خانة منفصلة).

مقروضاً. أما على المدى الطويل فهي التكلفة التي قد تتحملها الشركة إذا كان لديها مرونة كاملة فيما يختص بجميع المدخلات والقرارات.
التكلفة المتغيرة Cost, Variable
 تكلفة تتغير مع تغير مستوى المدخلات، مثل المواد الخام، والعمالة، وتكلفة الوقود. التكاليف المتغيرة تساوي التكلفة الكلية ناقص التكلفة الثابتة.

سعر الصرف الثابت الزاحف (او المنزلق)

Crawling (or sliding) peg
 أسلوب تستخدمه الدولة لإدارة سعر الصرف، يسمح لسعر الصرف بأن يزحف صعوداً أو هبوطاً بقدر طفيف يومياً أو اسبوعياً (بمقدار ٢٥ - بالمئة اسبوعياً، مثلاً).

Credit ائتمان، دائن
 (١) في النظرية النقدية، هو استخدام اموال شخص آخر مقابل وعد برده (مع فائدة عادة) في وقت آخر. الأمثلة الرئيسية على ذلك، القروض قصيرة الاجل من بنك ما، ما تقيده الشركات على حساب عملاتها مقابل مشترياتهم، والأوراق التجارية (٢) في حساب ميزان المدفوعات، بند مثل الصادرات يُكسب عملة اجنبية.

Cross elasticity of demand مرونة الطلب المشتركة
 مقياس لمعرفة تأثير حدوث تغيير في سعر سلعة على طلب سلعة أخرى. بدقة أكبر، تساوي مرونة الطلب المشتركة النسبة المئوية للتغيير في الطلب على السلعة ١ حين يتغير سعر السلعة ٢ بمقدار ١ بالمئة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

Crowding - out hypothesis فرضية عدم إتاحة المجال
 الطرح القائل بأن اتفاق الحكومة أو عجز الحكومة يقلل من حجم استثمارات الأعمال.

Currency العملة
 النقود المعدنية أو الورقية.

Currency appreciation. (depreciation. انظر)
Current account. (balance of trade. انظر)
Cyclical budget. (actual, and structural budget. انظر)
Cyclical unemployment. (frictional unemployment. انظر)

D

Deadweight loss خسارة الحمل الساكن
 الخسارة في الدخل الحقيقي أو فائض المستهلك أو المنتج الذي ينشأ بسبب الاحتكار، والتعريفات الجمركية والكوونات، والضرائب وغير ذلك من التحريفات. مثال ذلك، حين يرفع محتكر سعره، فإن الخسارة في اشباع المستهلك هي أكبر من الكسب في إيرادات المحتكر - الفارق هو خسارة الحمل الساكن الذي يدفعه المجتمع بسبب الاحتكار.

Debit مدين
 تعبير محاسبي يعني زيادة في الموجودات أو انخفاضاً في المطلوبات.

Consumption - possibility line. (انظر budget line)
Cooperative equilibrium. التوازن التعاوني
 (في نظرية الألعاب) نتيجة تسعى الأطراف بانسجام تام لإيجاد استراتيجية تعطيهم جميعاً أفضل مردود.
Corporate income tax ضريبة دخل الشركات
 ضريبة تجبي على دخل الشركات السنوي الصافي.

Corporation شركة مساهمة
 أبرز اشكال منظمات الأعمال في الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة. وهي شركة يمتلكها افراد أو شركات أخرى. ولها حقوق البيع والشراء نفسها التي يتمتع بها الفرد وتكون منفصلة قانوناً عن الأشخاص الذين يملكونها، وهي «محدودة المسؤولية».

Correlation ارتباط
 هي درجة تعلق متغيرين ببعضهما البعض بشكل منسق

Cost, average متوسط التكلفة
 التكلفة الكلية مقسومة على عدد الوحدات المنتجة.

Cost, average fixed متوسط التكلفة الثابتة
 التكلفة الثابتة مقسومة على عدد الوحدات المنتجة.

Cost, average variable متوسط التكلفة المتغيرة
 مجموع التكلفة المتغيرة مقسومة على عدد الوحدات المنتجة

Cost, fixed التكلفة الثابتة
 التكلفة التي يجب ان تتحملها الشركة حتى وإن كان انتاجها خلال الفترة المعنية صفرأ. مجموع التكلفة الثابتة يتكون من التكاليف التعاقدية المفردة مثل دفعات الفائدة، ودفعات الرهن العقاري، واتعاب اعضاء مجلس الادارة.

Cost, marginal التكلفة الحدية
 التكلفة الاضافية (أو الزيادة في مجموع التكلفة) الضرورية لإنتاج وحدة واحدة اضافية من المخرجات (أو الانخفاض في مجموع التكلفة من انتاج وحدة واحدة أقل).

Cost, minimum الحد الأدنى للتكلفة
 أدنى تكلفة يمكن الحصول عليها لإنتاج الوحدة الواحدة (سواء كانت تكلفة حدية، أو ثابتة، أو متغيرة). كل نقطة على منحنى متوسط التكلفة هي حد أدنى، بمعنى أنها أفضل ما يمكن للشركة تحقيقه من ناحية تكلفة المنتج الذي تمثله تلك النقطة. متوسط التكلفة الأدنى هو أدنى نقطة، أو نقاط، على المنحنى.

Cost - push inflation تضخم دفع التكاليف
 تضخم ينشأ عن جانب العرض في الأسواق من زيادة حادة في التكاليف. ضمن إطار العرض والطلب الاجماليان تظهر زيادة التكلفة على شكل انتقال صاعد الى أعلى لمنحنى العرض الاجمالي. ويطلق عليه أيضاً التضخم بسبب صدمة العرض supply - shock.

Cost, total التكلفة الكلية
 هي أدنى تكلفة اجمالية يمكن الحصول عليها بالنظر الى مستوى معين من التكنولوجيا ومجموعة من اسعار المدخلات. التكلفة الكلية على المدى القصير تعتبر المنشأة القائمة والتكاليف الثابتة الأخرى أمراً

(٢) في حساب ميزان المدفوعات، المدين هو بند مثل المستوردات التي تخفف ما لدى الدولة من عملات أجنبية.

Decreasing returns to scale. (انظر) returns to scale.

الانفاق يعجز
انفاق الحكومة على السلع والخدمات والدفعات التحويلية بمبالغ تزيد عما تتلقاه من الضرائب والإيرادات الأخرى الفارق لا بد من تمويله بالاقتراض من الناس.

انكماش
هبوط في المستوى العام للأسعار.

منحنى الطلب Demand curve (or demand schedule)
هو جدول أو منحنى يبين كمية السلع التي قد يشتريها المشترون عند مستوى سعر معين مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. عادة يكون السعر في منحنى الطلب على المحور العمودي أو محور السينات والكمية على المحور الأفقي أو محور الصادرات انظر أيضاً التغير في الطلب مقابل التغير في الكمية المطلوبة.

الطلب على النقود Demand for money
تعبير مختصر يستخدمه علماء الاقتصاد لتفسير سبب احتفاظ الأفراد وقطاعات الأعمال بأرصدة نقدية. الدوافع الرئيسية للاحتفاظ بالنقود هي (١) نقود لغرض التعاملات transactions demand، التي تشير إلى حاجة الناس للنقود لشراء الأشياء، (٢) الطلب على الأصول asset demand، ويشير إلى الرغبة في الاحتفاظ بأصول مالية يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ومن دون مجازفات.

تضخم جذب الطلب Demand - pull inflation
تضخم السعر الناجم عن زيادة الطلب على السلع بشكل عام، والذي قد يحدث، مثلاً، بسبب زيادة كبيرة في الطلب الإجمالي وغالباً ما يتعارض مع التضخم بسبب ازدياد التكلفة. Cost - push inflation

الديموغرافيا Demography
دراسة سلوكيات السكان.

استهلاك الأصول الرأسمالية Depreciation
هبوط في قيمة أحد الأصول. سواء في قطاعات الأعمال أو الحسابات القومية، الاستهلاك هو القيمة المقدرة نقداً لما تم «استعماله» أو اتلافه من أحد الأصول الرأسمالية خلال فترة محددة من الزمن. ويطلق عليه أيضاً استهلاك رأس المال المسموح فيه capital consumption allowance.

هبوط قيمة العملة Depreciation
يقال أن العملة الوطنية لدولة ما قد هبطت قيمتها، حين ينخفض سعرها مقابل العملات الأخرى. مثال ذلك، إذا هبط سعر الصرف الأجنبي للدولار من ٦ إلى ٤ فرنكات فرنسية. فهذا يعني أن الدولار يتعرض لهبوط في قيمته. وعكس هبوط قيمة العملة هو ارتفاع قيمة العملة appreciation الذي يحدث حين يرتفع سعر صرف العملة.

كساد اقتصادي Depression
فترة مطولة تنصف بمعدلات بطالة عالية وتدني المخرجات

والاستثمارات، وتردي ثقة قطاعات الأعمال. وانخفاض الأسعار وانتشار الإفلاس في صفوف الشركات وقطاعات الأعمال الضيقة المخففة عن الكساد هي الركود الاقتصادي recession، الذي ينيب الكثير من ملامح الكساد الاقتصادي لكن بدرجة أقل. التعريف الدقيق للركود الاقتصادي اليوم هو فترة يهبط فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمدة لا تقل عن فصلين متتابعين.

طلب مشتق Derived demand
الطلب على أحد عوامل الإنتاج الناتج عن (أو مشتق من) الطلب على سلعة نهائية يساهم في إنتاجها. وهكذا، فإن الطلب على إطارات السيارات مشتق من الطلب على السيارات.

خفض قيمة العملة Devaluation
تخفيض السعر الرسمي لعملة إحدى الدول مقابل عملات الدول الأخرى أو مقابل الذهب وهكذا، حين خفض السعر الرسمي للدولار مقابل الذهب عام ١٩٧١ كان معنى ذلك خفض قيمة الدولار. عكس ذلك رفع قيمة العملة revaluation والذي يحدث حين ترفع دولة ما السعر الرسمي لعملة مقابل العملات الأخرى أو الذهب.

قانون تناقص المنفعة الحدية Developing country (less - developed country)
مثل

Diminishing marginal utility, law of
القانون الذي يقول أنه كلما تزايد الاستهلاك من سلعة ما، فإن منفعتها الحدية تقل.

قانون تناقص العوائد Diminishing returns, law of
قانون ينص على أن المخرجات الإضافية من تتابع زيادة أحد المدخلات ستتناقص في نهاية الأمر إذا بقيت المدخلات الأخرى ثابتة من الناحية الفنية، يماثل هذا القانون القول بأن الإنتاج الحدي مختلف المدخلات يهبط بعد نقطة معينة.

الضرائب المباشرة Direct taxes
هي الضرائب التي تجبى مباشرة من الأفراد والشركات، بما فيها الضرائب على المداخل، ومكاسب العمل والأرباح. وتعارض الضرائب المباشرة مع الضرائب غير المباشرة indirect taxes، وهي التي تجبى على السلع والخدمات، أي، بشكل غير مباشر من الناس وتشمل ضرائب المبيعات والضرائب على الأملاك، والكحول، والمستوردات، والوقود.

سعر الخصم Discount rate
(١) هو سعر الفائدة الذي يفرضه بنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) على قرض يقدمه إلى بنك تجاري. (٢) المعدل المستخدم لحساب القيمة الحالية لأحد الأصول.

الحسم Discounting
(للدخل المستقبلي). هو عملية تحويل الدخل المتحقق في المستقبل لما يساويه من قيمة حالية هذه العملية تأخذ القيمة النقدية للدخل وتخففها على أساس معامل يعكس سعر الفائدة المناسب. مثال ذلك، إذا وعدك شخص بدفع مبلغ ١٢١ دولار بعد سنتين، وكان سعر الفائدة المناسب أو سعر الخصم هو ١٠ بالمائة سنوياً، عندها يمكننا حساب

القيمة الحالية للمبلغ عن طريقه حسمه بمعامل مقداره (1.10)².
المعدل الذي تحسم وفقه المداخل المستقبلية يدعى سعر الخصم
discount rate.

التمييز Discrimination
الفوارق في الكسب التي تنجم عن صفات للشخص لا علاقة لها بأدائه
في العمل خاصة الصفات المتعلقة بالجنس والعرق والدين

عدم توازن Disequilibrium
هي الحالة التي لا يكون فيها الاقتصاد في حالة توازن equilibrium.
وهي قد تنشأ حين تغير صدمة ما (في الدخل أو الأسعار) منحنيي
العرض والطلب لكن سعر السوق (أو الكمية) لم تتكيف بالكامل مع
الوضع الجديد. في الاقتصاد الكلي، يسود الاعتقاد بأن البطالة تنجم
غالباً عن عدم توازن السوق.

إزالة التضخم Disinflation
عملية تخفيض معدل تضخم عالٍ. مثال ذلك، الركود الاقتصادي
العميق خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ قاد إلى عملية إزالة تضخم
جادة خلال تلك الفترة.

الدخل المخصص للإنفاق (المتاح) Disposable income
هو تقريباً المبلغ الذي يستلمه الأجير مقابل عمله، أو ذلك الجزء من
الدخل القومي الإجمالي المتاح للأسر للاستهلاك أو الادخار. بشكل
أدق، هو يساوي الناتج المحلي الإجمالي ناقصاً جميع الضرائب
واقطاعات صناديق الادخار، والاستهلاكات، زائداً الدفعات التحويلية
الحكومية وغير الحكومية ودفعات الفائدة الحكومية.

disposable income (انظر) Disposable personal income
الادخار السلبي Dissaving
الانفاق على السلع الاستهلاكية خلال فترة ما أكثر من الدخل
المخصص للإنفاق خلال تلك الفترة (ويتم تمويل الفارق بالاقتراض أو
بالسحب من مدخرات سابقة).

التوزيع Distribution
في الاقتصاد، هو الطريقة التي يتم بها توزيع مجمل المخرجات والدخل
بين الأفراد أو العوامل (مثال، توزيع الدخل بين العمالة ورأس المال).

تقسيم العمل Division of labor
طريقة لتنظيم الإنتاج تقضي بأن يتخصص كل عامل بجزء من العملية
الانتاجية. التخصص في العمل يعطي مخرجات أعلى لأن العامل
يصبح أكثر مهارة في انجاز مهمة محددة، ولأن في الإمكان الاستعانة
بماكينات متخصصة لانجاز مهام فرعية بشكل أدق.

dominant strategy (انظر) Dominant equilibrium
الاستراتيجية المسيطرة Dominant strategy
في نظرية الألعاب، وضع يكون فيه للاعب واحد أفضل استراتيجية
مهما كانت الاستراتيجيات التي يتبعها اللاعبون الآخرون، وحين يكون
لجميع اللاعبين استراتيجيات مسيطرة نقول أن النتيجة هي توازناً
مسيطرأ.

قانون الطلب المنحدر إلى أسفل

Downward - sloping demand, law of

القانون القائل أنه حين يهبط سعر سلعة ما فإن المستهلكين سيشتروا
المزيد من هذه السلعة، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

احتكار بيع ثنائي Duopoly
بنية للسوق لا يكون فيه سوى بائعين اثنين (مقارنة مع احتكار
القلة oligopoly)

حرب اسعار بين محتكرين اثنين Duopoly price war
وضع يكون المعروض فيه من سلعة معينة في السوق من انتاج شركتين
بينهما حرب اقتصادية تتسبب في خفض اسعارهما باستمرار.

السلع المتينة (أو المعمرة) Durable goods
معدات أو ماكينات يتوقع عادة أن تدوم لفترة تزيد على ثلاث سنوات
مثال ذلك: الأدوات، والشاحنات، والسيارات.

E

سياسة نقدية متساهلة Easy - money policy
سياسة البنك المركزي في زيادة العرض النقدي لتقليل اسعار الفائدة
وهدف هذه السياسة هو زيادة الاستثمار، وبالتالي الناتج المحلي
الإجمالي. (عكس التشدد في السياسة المالية)

الاقتصاد القياسي Econometrics
فرع الاقتصاد الذي يستخدم الاساليب الاحصائية لقياس وتقدير
العلاقات الاقتصادية الكمية.

سلعة اقتصادية Economic good
هي سلعة شحيحة مقارنة بالكمية الاجمالية المرغوب فيها منها.
وبالتالي لا بد من تقنينها، ويتم ذلك عادة بفرض ثمن لها.

النمو الاقتصادي Economic growth
زيادة في مجمل مخرجات دولة ما خلال فترة ما. النمو الاقتصادي
غالباً ما يقاس بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي (أو «أ ن م» الحقيقي الممكن).

Economic regulation (انظر) regulation).

Economic rent (انظر) rent, economic).

الفائض الاقتصادي Economic surplus
تعبير يشير إلى الزيادة في مجمل الاشباع أو المنفعة التي تنوف عن
تكلفة الانتاج وهي تساوي مقدار فائض المستهلك (أي الزيادة في
اشباع المستهلك عن مجمل قيمة ما اشتراه)، وفائض المنتج (الزيادة
في العوائد عن التكلفة).

وفورات الحجم Economies of scale
الزيادة في الانتاجية، أو الانخفاض في متوسط تكلفة الانتاج التي تنشأ
من زيادة جميع عوامل الانتاج بالنسبة ذاتها.

وفورات المجال Economies of scope
التوفير الناتج عن انتاج سلع أو خدمات متعددة. ويكون لدينا وفورات
في مجال العمل إن كان من الارخص انتاج السلعة س والسلعة ص
معاً بدلاً من انتاجهما منفصلتين.

معدل الضريبة الفعال Effective tax rate
مجموع الضرائب التي تدفع كنسبة مئوية من مجمل الدخل أو حسب

قاعدة ضريبية أخرى.

الكفاءة

Efficiency

عدم وجود هدر، أو استخدام الموارد الاقتصادية كي تنتج أعلى مستوى ممكن من الاشباع من المدخلات والتكنولوجيات المتاحة. وهي تعبير مختصر عن تعبير كفاءة التوزيع allocative efficiency.

Efficient wage theory

نظرية كفاءة الأجر

وفق هذه النظرية، تقود الأجور الأعلى الى انتاجية اكبر. وهذا يحدث لانه بدفع أجر أعلى يكون العمال أفضل صحة، مع معنويات أعلى، أو يكون معدل استبدالهم أقل.

Efficient market

السوق الكفء

هو سوق تستوعب فيه جميع المعلومات الجديدة بسرعة من قبل المشاركين فيه، وتدمج على الفور في اسعار السوق.

Elasticity

المرونة

اصطلاح مستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد ويشير الى مدى تجاوب أحد المتغيرات مع حدوث تغيير في متغير آخر. وبالتالي، فإن مرونة س بالنسبة الى ص تعني نسبة التغيير في س مقابل كل ١ بالمئة تغيير في ص. للاطلاع على أمثلة مهمة انظر، مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand ومرونة العرض السعرية price elasticity of supply.

Employed

العاملون

وفق التعريفات الرسمية في الولايات المتحدة، يكون الأشخاص عاملين اذا كانوا يقومون بعمل في مقابل اجر، أو أن يكون لديهم عمل لكنهم غائبون عنه بسبب المرض، أو الاضراب، أو الاجازة. انظر أيضاً البطالة unemployment.

Equal cost line

منحني التكلفة المتساوية

خط في رسم بياني يبين المجموعات المختلفة من المدخلات التي يمكن جمعها وشراؤها بكمية معينة من المال.

منحني تساوي الانتاج

Equal product curve (or isoquant)

خط في رسم بياني يبين المجموعات المختلفة من المدخلات التي ستعطي كمية معينة من المخرجات.

Equilibrium

التوازن

الحالة التي يكون فيها كيان اقتصادي معين مستقر أو تكون القوى العاملة على هذا الكيان متوازنة بحيث لا يكون هناك ميل للتغيير.

(بالنسبة لشركات الأعمال)، هو ذلك الوضع أو مستوى المخرجات الذي تحقق منه الشركة أقصى ربح ممكن، مهما كانت القيود التي قد تواجهها، ولا يكون لديها، بالتالي، أي حافز لتغيير المخرجات والاسعار. في نظرية الشركة القياسية، يعني ذلك أن الشركة اختارت مستوى من المخرجات تتساوى فيه العوائد الحدية مع التكلفة الحدية. (بالنسبة للمستهلك الفرد). هو الوضع الذي يحقق فيه المستهلك أقصى منفعة، مثال ذلك، اختيار حزمة من السلع يعطيه أفضل اشباع ممكن بالنظر لدخله ومستوى الاسعار الدارج.

التوازن الاقتصادي الكلي Equilibrium, macroeconomic

هو مستوى من الناتج المحلي الاجمالي يتساوى فيه الطلب الاجمالي المطلوب مع العرض الاجمالي المطلوب. عند مستوى التوازن يكون الاستهلاك (ل)، ونفقات الحكومة (ح)، والاستثمار (ت)، وصافي الصادرات (ص) مساوياً للكمية التي ترغب قطاعات الاعمال في بيعها وفق مستوى الاسعار الدارج.

Exchange rate (foreign exchange rate) انظر)

Exchange rate system

نظام سعر الصرف

مجموعة القواعد، والترتيبات، والمؤسسات، التي يتم في ظلها و بموجبها الدفع بين الدول. تاريخياً، كان نظام قاعدة الذهب، وبرتون وودز أهم أنظمة سعر الصرف. اما اليوم، فالمتبع هو نظام سعر الصرف المرن.

Excise tax vs. sales tax

الرسوم هي ضريبة تجبى مقابل شراء سلعة معينة أو مجموعة سلع (مثل، الكحول أو التبغ). ضريبة المبيعات، هي ضريبة تجبى على جميع السلع مع بضع استثناءات محددة (مثل جميع المشتريات ما عدا المواد الغذائية).

Exclusion principle

مبدأ الاستثناء

مقياس يميز بموجبه بين السلع العامة والسلع الخاصة. فحين يتمكن منتج من بيع سلعة الى ١٠٠ ويكون في وسعه استثناء ب، ج، د الخ من الانتفاع بها، ينطبق على هذا الوضع مبدأ الاستثناء. اما حين لا يكون في الامكان استثناء الناس من الانتفاع من السلعة كما في حالة الدفاع الوطني وبرامج الصحة العامة، عندها يكون للسلعة صفات السلعة العامة.

المتغيرات الخارجية مقابل المُستحثة

Exogenous vs. induced variable

المتغيرات الخارجية هي تلك التي تحددها أمور من خارج الاقتصاد وعكسها هي المتغيرات المُستحثة التي تحدد بالاعمال الداخلية للنظام الاقتصادي. التغيرات في الطقس هي متغيرات خارجية، والتغيرات في الاستهلاك تحركها عادة تغيرات في مستوى الدخل.

Expectations

التوقعات

وجهات نظر أو معتقدات تتعلق بمتغيرات غير أكيدة (مثل أسعار الفائدة، أو الاسعار، أو مستوى الضريبة في المستقبل) ويقال بأن التوقعات عقلانية rational إن لم تكن خاطئة (أو محرفة) بشكل منهجي، وتستخدم جميع المعلومات المتوفرة. ويقال انها تكيّفية adaptive اذا شكل الناس توقعاتهم على اساس سلوكيات سابقة

Expenditure multiplier (multiplier) انظر)

Exports

الصادرات

هي سلع وخدمات تنتج في احدى الدول وتباع في دولة أخرى وتشمل سلع التبادل (مثل السيارات) والخدمات (مثل النقل أو فوائد على القروض والاستثمارات). المستوردات imports هي ببساطة تدفق السلع والخدمات في الاتجاه المعاكس. شراء احدى الدول لسلع وخدمات انتجت في دولة أخرى.

Firm شركة، مؤسسة تجارية
(في قطاعات الأعمال) الوحدة الانتاجية الاساسية التي يملكها القطاع الخاص في النظام الرأسمالي، او في النظام الاقتصادي المختلط. التي تقوم باستئجار الايدي العاملة وتشترى مدخلات الانتاج الاخرى بهدف تصنيعها وبيع السلع.

Fiscal - monetary mix الخليط النقدي - المالي
يشير الى تركيبة من السياسات المالية والنقدية المستخدمة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية الكلية. سياسة نقدية متشددة مع مالية متساهلة تميل الى تشجيع الاستهلاك، في حين ان سياسة نقدية متساهلة مع سياسة مالية متشددة تعطي نتيجة عكسية.

Fiscal policy السياسة المالية
برنامج حكومي يتعلق بالامور التالية: (١) شراء السلع والخدمات والانفاق على الدفوعات التحويلية، (٢) حجم الضرائب وانواعها.

Flexible exchange rates اسعار الصرف المرنة
نظام لاسعار القطع الاجنبي متعامل به بين الدول، تتحدد اسعار الصرف فيه بقوى السوق الخاص (أي بالعرض والطلب) دون ان تضع الحكومات او تفرض نمطاً معيناً لاسعار الصرف. ويطلق عليه في بعض الاحيان ايضاً اسعار الصرف المعومة floating exchange rates. وحين تمتنع الحكومة عن التدخل بأي شكل من الاشكال في اسواق القطع الاجنبي يطلق على ذلك نظام سعر الصرف الموعوم كلية.

Floating exchange rates (flexible exchange rates) (نظرياً).

Flow vs. stock التدفق مقابل المخزون
متغير التدفق امر له بُعد زمني او تدفق عبر الزمن (مثل تدفق مياه جدول). متغير المخزون هو امر يقيس الكمية في وقت معين (مثل المياه الموجودة في بحيرة). الدخل يمثل المبلغ المقبوض خلال سنة وهو بالتالي تدفق. الثروة في نهاية شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٢ مثلاً هي مخزون.

Foreign exchange القطع الاجنبي
عملة (او ادوات مالية اخرى) من مختلف الدول تسمح لدولة ما بتسديد مبالغ مستحقة لدول اخرى.

Foreign exchange market سوق القطع الاجنبي
السوق الذي تتم فيه عمليات تبادل عملات مختلف الدول.

Foreign exchange rate سعر الصرف الاجنبي
هو السعر، او الثمن، الذي تستبدل فيه احدى الدول بعملتها عملة دولة اخرى. مثال ذلك، اذا كان الجنيه الاسترليني يكلف ١.٤ دولار، فإن سعر التبادل للجنيه هو ١.٤ دولار. يكون للدولة سعر صرف ثابت fixed exchange rate اذا ربطت عملتها بسعر صرف معين وتكون مستعدة للدفاع عن ذلك السعر. سعر الصرف غير الثابت يقال عنه انه موعوم. انظر ايضاً اسعار الصرف المرنة flexible exchange rates.

Four - firm concentration ratio (نظرياً)
نسبة التركيز (نظرياً).

Fractional - reserve banking الاحتياطي المصرفي الجزئي

أحد القواعد التنظيمية في الانظمة المصرفية الحديثة يفرض على

Extrenal diseconomies الهدر الخارجي
اوضاع يفرض فيها الانتاج او الاستهلاك تكاليف على الآخرين فمعامل الصلطب تطلق انخنة كبريتية تضر بالصحة العامة وممتلكات القريبين منها، ومع ذلك لا يحصل المتضررون على اية تعويضات مقابل الاضرار. التلوث هو هدر خارجي.

External economies الوفرة الخارجية
اوضاع يعطي فيها الانتاج او الاستهلاك منافع ايجابية للآخرين دون ان يدفع هؤلاء شيئاً في المقابل. فمؤسسة تستأجر حراساً أمنيين قد تبعد للصوص عن الحي كله، وتؤدي بالتالي خدمات أمنية خارجية. ويشار الى الوفرة والهدر الخارجيان غالباً بتعبير المؤثرات الخارجية externalities.

Externalites مؤثرات خارجية
أنشطة تؤثر في الآخرين سلباً او ايجاباً، دون ان يدفع هؤلاء مقابلها او يتقاضوا تعويضات عنها. ويكون هناك مؤثرات خارجية حين لا تتساوى التكاليف او المنافع الخاصة مع التكاليف او المنافع الاجتماعية. العاملان الرئيسيان فيها هما الهدر الخارجي external diseconomies والوفرة الخارجي external economies.

F

Factors of production عوامل الإنتاج
مدخلات انتاجية، مثل العمالة والارض ورأس المال؛ الموارد اللازمة لانتاج سلع وخدمات، وتدعى ايضاً مدخلات inputs.

Fallacy of composition مغالطة الجمع
الخطأ في افتراض ان ما يصح بالنسبة للأفراد يصح للجماعة او للنظام كله.

Federal Resreve System نظام الاحتياطي الفدرالي
البنك المركزي Central bank للولايات المتحدة الامريكية.

Fiat money نقود مجازة للتعامل
نقود مثل العملة الورقية المستخدمة اليوم، وليس لها قيمة ذاتية intrinsic value لكن الحكومة تجيز التعامل بها بموجب مرسوم قانوني. ويتقبل هذا النوع من النقود طالما توفرت الثقة في ان الآخرين سيقبلونها.

Final good سلعة نهائية
هي سلعة انتجت للاستهلاك النهائي وليس لاعادة بيعها او ادخالها في عمليات تصنيع اخرى (مقارنة بالسلع الوسيطة intermediate goods).

Financial intermediary وسيط مالي
مؤسسة تتلقى الاموال من المدخرين وتسلفها للمقرضين. وتشمل مؤسسات ايداع الاموال (مثل البنوك التجارية وبنوك الادخار). والمؤسسات التي لا تقبل الودائع (مثل صناديق الاستثمار المشتركة في السوق النقدية، وبيوت السمسرة، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد).

يقيس متوسط سعر مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة أساس.

GDP gap فجوة الناتج المحلي الإجمالي
هو الفارق أو الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن والناتج المحلي الإجمالي الفعلي.

GNP (gross national product) انظر (GNP).

Gold standard قاعدة الذهب
نظام تقويم الدولة بموجبه بالتالي: (١) الاعلان عن أن وحدة العملة لديها تساوي وزناً ثابتاً من الذهب، (٢) تحتفظ باحتياطي من الذهب وتكون مستعدة لبيع وشراء الذهب بحرية وفق السعر المعلن، (٣) لا تفرض أية قيود على بيع وشراء الذهب.

Government debt دين الحكومة
مجموع التزامات الدولة التي على شكل سندات وقروض قصيرة الأجل. دين الحكومة الذي لعامة الناس يستثنى السندات المستحقة لوكالات شبه حكومية مثل البنك المركزي.
مضاعف الإنفاق الحكومي

Government expenditure multiplier
الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تنجم عن زيادة في مشتريات الحكومة مقدارها دولار واحد (أو وحدة واحدة).

Graduated income tax (income tax, personal) انظر (tax)
Gresham's law قانون غريشام
قانون عزى في البدء إلى السير توماس غريشام مستشار الملكة اليزابيث الأولى البريطانية، الذي قال في العام ١٥٥٨ أن «العملة الجيدة تطرد العملة السيئة» - أي إذا شك الناس بأحد مكونات العرض النقدي، فسوف يقوموا باكتناز «العملة الجيدة» ومحاولة تصريف «العملة السيئة» إلى الآخرين.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (أو «أ ن م» الاسمي)
Gross domestic product, nominal (or nominal GDP)

قيمة جميع المخرجات التي انتجت في بلد ما خلال سنة معينة، وفق سعر السوق الدارج.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أو «أ ن م» الحقيقي)
Gross domestic product, real (or real GDP)

هو «أ ن م» الاسمي بعد تصحيحه لأخذ مستوى التضخم في الاعتبار، أي «أ ن م» الحقيقي = «أ ن م» الاسمي مقسوماً على مؤشر «أ ن م».

الناتج القومي الإجمالي الاسمي (أو «أ ن ق» الاسمي)
Gross national product, nominal (or nominal GNP)

هو «أ ن ق» الاسمي بعد تصحيحه لأخذ مستوى التضخم في الاعتبار، أي أن «أ ن ق» الحقيقي = «أ ن ق» الاسمي مقسوماً على مؤشر «أ ن ق».

Growth accounting حساب النمو
تقنية تستخدم لتقدير مساهمة مختلف العوامل في التنمية الاقتصادية.

المؤسسات المالية قانوناً الاحتفاظ بنسبة محددة مما لديها من ودائع لدى البنك المركزي (أو تغطية نقدية). في الولايات المتحدة اليوم، يفرض على البنوك الكبيرة الاحتفاظ بنسبة ١٢ بالمئة من حساباتها الجارية كاحتياطي.

Free goods سلع حرة
هي السلع التي ليست سلعاً اقتصادية economic goods. مثل الهواء ومياه البحار، وهي موجودة بكميات هائلة بحيث أنه ليست هناك ضرورة لتقييدها بين الناس الراغبين في استخدامها. لذلك فإن سعرها السوقى صفر.

Frictional unemployment البطالة الاحتكاكية
بطالة مؤقتة سببها التغيرات في الأسواق، فقد يحتاج عامل جديد، مثلاً، إلى وقت، للاختيار بين مختلف الوظائف المتاحة: حتى العمال المجريون قد ينفقوا بعض الوقت عاطلين عن العمل في أثناء انتقالهم من عمل إلى آخر. لذلك تختلف البطالة الاحتكاكية عن البطالة الدورية cyclical unemployment التي تنجم عن انخفاض مستوى الطلب الإجمالي بسبب جمود الأجور والأسعار.

Full employment العمالة الكاملة
تعبير يستخدم بمعان عدة. تاريخياً، استخدم على أساس عدم وجود بطالة أو مستوى متدنياً جداً من البطالة. أما اليوم، فإن علماء الاقتصاد يعتمدون على مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة natural rate of unemployment للإشارة إلى أعلى مستوى يمكن الوصول إليه من التوظيف على المدى الطويل.

G

Gains from trade المكاسب من التجارة.
تشير إلى الزيادة في الثروة الناتجة عن المبادلات التجارية الطوعية. وتساري مجموع فائض المستهلك مع أرباح المنتج.

Galloping inflation (inflation) انظر (inflation).
Game theory نظرية الألعاب

تحليل لمواقف تشمل اثنين أو أكثر من صانعي القرار لديهم مصالح متعارضة. ويمكن تطبيق النظرية على التفاعلات في الأسواق التي تسيطر عليها أقلية احتكارية علاوة على مواقف المساومات كما في الاضرابات، أو في النزاعات كما في الحروب.

تحليلات التوازن العام

General - equilibrium analysis
تحليلات لحالة توازن الاقتصاد ككل حين تكون أسواق جميع السلع والخدمات متوازنة بشكل متزامن. حيث أنه عند ذلك المستوى من الأسعار يرغب المنتجون في عرض الكمية ذاتها من السلع التي يرغب المشترون في شرائها، ولا توجد ضغوط تدفع أي عامل إلى تغيير سلوكه. وعكسه تحليلات التوازن الجزئي partial - equilibrium analysis الذي يتعلق بالتوازن في سوق واحد.

GDP deflator مثبط الناتج المحلي الإجمالي
هو «سعر» الناتج المحلي الإجمالي، أي الرقم القياسي للأسعار الذي

العبء الاقتصادي النهائي لضريبة ما (بخلاف المطلب القانوني للدفع). وهكذا فإن ضريبة المبيعات قد يدفعها بائع المرفق، لكن الأغلب أن يقع عبئها على كامل المستهلك. وتعتمد مسألة تقدير وقع الضريبة بالضبط على مدى مرونة العرض والطلب السعرية .

Income الدخل

مجموع الأجور، ودفعات الفائدة، وأرباح الأسهم وغيرها من المقبوضات التي يحصل عليها الفرد أو الدولة خلال فترة محددة (هي في العادة سنة).

Income effect تأثير الدخل

(للتغير في الأسعار) التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما بسبب تغيير سعرها، لأن التغير في السعر يوازى تغير الدخل الحقيقي للمستهلك. وهو، بالتالي، مكمل لتأثير الاستبدال substitution effect بسبب تغير السعر.

Income elasticity of demand مرونة الطلب الدخلية

لا يتأثر الطلب على سلعة ما بالسعر وحسب، بل أيضاً بدخل المستهلك. مرونة الدخل تقيس عملية التجاوب هذه. وتعريفها الدقيق هو نسبة التغير المئوية في الكمية المطلوبة مقسومة على نسبة التغير في الدخل (مقارنة مع مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand).

Income statement بيان الدخل

بيان تعدده الشركة يغطي فترة زمنية معينة (هي في العادة سنة واحدة) يبين المبيعات والإيرادات المكتسبة خلال تلك الفترة، وجميع التكاليف التي وقعت مقابل السلع التي بيعت، والربح (صافي الدخل) المتبقي بعد خصم هذه التكاليف. ويطلق عليه أيضاً بيان الربح والخسارة Profit - and - loss statement

Income tax, personal ضريبة الدخل الشخصية

ضريبة تجبى على دخل الأفراد، سواء كان هذا الدخل أجوراً أو مرتبات، أو دخلاً من أملاك، مثل الإيجارات أو أرباح الأسهم أو الفائدة. ضريبة الدخل الشخصية في الولايات المتحدة تصاعدية graduated، بمعنى أن الأشخاص الذين دخلهم أعلى يدفعون ضرائب بمعدلات أعلى من الناس ذوي المداخل الأدنى.

Income velocity of money (velocity of money) انظر

Incomes policy سياسة المداخليل

سياسة حكومية تحاول تقييد التغيرات في الأجور والأسعار بهدف إبطاء التضخم. وتتراوح هذه السياسة ما بين وضع خطوط إرشادية طوعية على الأجور والأسعار، إلى فرض سيطرة قانونية على الأجور والرواتب والأسعار.

Increasing returns to scale (returns to scale) انظر

Independent goods السلع المستقلة

هي سلع يكون الطلب عليها مستقلاً عن بعضه البعض. بمعنى أدق، تكون السلعة «أ» مستقلة عن السلعة «ب»، حين لا يكون لتغيير في سعر إحدى السلعتين تأثير على الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

ويستخدم نظرية الانتاجية الحديثة، يمكن لحساب النمو أن يحل النمو في المخرجات إلى عناصرها الأولية من نمو في العمالة، والأرض، والرساميل، والتعليم، والمعارف التكنولوجية، وموارد متنوعة أخرى.

H

Hedging التحوط

أسلوب لتجنب المخاطرة يتضمن القيام بتعاملات مضادة. مثال ذلك، مزارع ينتج القمح الذي سيتم حصاده في الخريف، أراد تجنب مخاطر تقلبات الأسعار، يمكنه معادلة ذلك أو التحوط له عن طريق بيع كمية القمح التي سينتجها في الربيع قبل الحصاد.

العدالة الأفقية مقابل العدالة العمودية

Horizontal equity vs. vertical equity
الشرط الأول يشير إلى مدى الانصاف أو العدالة في معاملة أشخاص يعملون في أوضاع متشابهة، وينص مبدأ العدالة الأفقية على أن الأشخاص المتساوين يجب أن يحصلوا على معاملة متساوية. أما العدالة العمودية فتشير إلى العدالة في معاملة الأشخاص ممن يعيشون ظروفاً مختلفة. وليس هناك من تطبيق عملي شامل مقبول للعدالة العمودية، رغم تأكيد البعض أن العدالة العمودية تتطلب فرض ضرائب تصاعدية.

Horizontal merger (merger) انظر

Human Capital الراسمال البشري

مجموع المعارف التقنية والمهارات التي تمتلكها القوى العاملة لدولة ما، الناجمة عن الاستثمار في التعليم الرسمي، والتدريب العملي.

Hyperinflation (inflation) انظر

I

Imperfect Competition (competition, imperfect) انظر

Imperfect competitor منافس غير كامل

أية شركة أو مؤسسة تجارية تشتري سلعة أو تبيعها بكميات تكفي للتأثير على سعر تلك السلعة.

Implicit - cost elements عناصر التكلفة الضمنية

تكاليف لا تظهر على شكل تكلفة نقدية صريحة، لكنها رغم ذلك يجب أن تحسب وكأنها تكلفة نقدية. مثال ذلك، إن كنت تدير عملاً خاصاً بك، فإنه يتوجب عليك أن تضيف عند حساب أرباحك الراتب أو الأجر الذي كنت ستقتضاه لو عملت في مكان آخر، بوصفه إحدى التكاليف الضمنية. ويطلق عليها في بعض الأحيان ثمن الفرصة الضائعة opportunity cost، رغم أن لهذا التعبير معنى أوسع.

Imports (export) انظر

Inappropriability عدم القدرة على الاستملاك

عدم قدرة المؤسسات التجارية على تحصيل كامل القيمة النقدية لأعمالها؛ وينطبق ذلك، بشكل خاص، على الأنشطة الإبداعية والاختراعات.

Incidence (or tax incidence) وقع الضريبة

والمؤسسات التجارية في عملياتها الانتاجية.

Insurance **تأمين**
نظام يمكن الافراد من تخفيف تعرضهم لخسائر كبيرة عن طريق توزيع هذه الخسائر على عدد كبير من الناس.

Integratıon, vertical vs. horizontal **التكامل الأفقي مقابل العمودي**
العملية الانتاجية تتم عادة على عدة مراحل - مثال ذلك خام الحديد يحول الى قوالب من الفولاذ، قوالب الفولاذ تحول الى صفائح فولاذ مسحوية، صفائح الفولاذ تحول الى ابدان للسيارات. التكامل العمودي، هو ان تجمع شركة واحدة مرحلتين أو أكثر من مراحل هذه العملية (مثل تحويل خام الحديد الى قوالب). التكامل الأفقي هو أن نجتمع في شركة واحدة وحدات مختلفة تعمل في مرحلة واحدة من مراحل الانتاج.

Interest **الفائدة**
العائد الذي يدفع لمن يقرضون نقوداً.

Interest rate **سعر الفائدة**
الثلث الذي يدفع مقابل اقتراض النقود خلال فترة من الزمن، يعبر عنها عادة بنسبة مئوية من اصل الدين سنوياً. فإذا كان سعر الفائدة ١٠ بالمائة سنوياً، عندها يدفع مبلغ ١٠٠ دولار مقابل اخذ قرض قيمته ١٠٠٠ دولار لمدة سنة واحدة.

Intermediate goods **سلع وسيطة**
هي سلع خضعت لبعض التصنيع أو العمليات لكنها لم تصل لمرحلة المنتجات النهائية الجاهزة للاستهلاك. مثلاً، الصلب وخيوط النسيج القطنية هي سلع وسيطة.

Intervention **التدخل**
نشاط تقوم الحكومة بموجبه بشراء وبيع العملات في سوق القطع الاجنبي بهدف التأثير على سعر صرف عملتها.

Intrinsic value **القيمة الضمنية**
(النقود). قيمة قطعة النقود كسلعة (مثال ذلك، سعر السوق لوزن النحاس الموجود في قطعة نقد مصنوعة من النحاس).

Invention **اختراع**
استنباط منتج جديد، أو اكتشاف طريقة جديدة للانتاج (تختلف عن التجديد innovation).

Investment **استثمار**
(١) نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم، ويتطلع الى زيادة المخرجات في المستقبل. وهو يتضمن رأس مال مادي ملموس (ابنية ومعدات وبضائع مخزونة) واستثمارات غير ملموسة (التعليم أو «رأس المال البشري»، البحوث والتطوير، والصحة). صافي الاستثمارات هو قيمة جميع الاستثمارات بعد خصم النسبة المحددة لاستهلاك الأصول. الاستثمارات الاجمالية هي الاستثمارات من دون تخصيص نسبة لاستهلاك الأصول. (٢) للاستثمار معنى مختلفاً جداً من الناحية المالية، وهو يشير الى شراء اوراق مالية مثل الأسهم والسندات.

Indexing (or indexation) **ربط المؤشرات**
آلية يتم بواسطتها تعديل الاجور والاسعار والعقود كلياً أو جزئياً للتعويض عن التغيرات التي قد تطرأ على مستوى الاسعار.

Indifference curve **منحنى السواء**
منحنى يوضع على رسم بياني يقيس محوره كميات من سلعتين مختلفتين مستهلكتين. كل نقطة على أحد المنحنيين (تشير الى مجموعة مختلفة من السلعتين) تعطي بالضبط المستوى نفسه من الاشباع لمستهلك معين. أي أن كل نقطة من النقطتين على المنحنى سواء بالنسبة للمستهلك.

Indifference map **خارطة السواء**
رسم يبين مجموعة من منحنيات السواء للمستهلك. بشكل عام، المنحنيات التي تقع في نقطة ابعد الى الشمال الشرقي من اصل الرسم البياني تمثل مستويات أعلى من الاشباع.

Indirect taxes (direct taxes) انظر
Induced variables (see exogenous vs. induced variables.

Industry **صناعة**
مجموعة من الشركات تنتج منتجات متشابهة أو النوع نفسه من المنتجات.

Inertial rate of inflation **معدل عطالة التضخم**
وضع يكون فيه التضخم ثابتاً ويحدث حين يتوقع أن يتواصل التضخم وفق معدل شبه ثابت وان يتم دمج معدل عطالة التضخم في العقود وفي توقعات الناس.

Infant industry **صناعة وليدة**
نظرية تتعلق بالتجارة الخارجية. وهي صناعة لم تنح لها الفترة الكافية كي تطور خبرات ومعارف تمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم اللازمة لتنافس بنجاح الصناعات الناضجة التي تنتج السلعة ذاتها في دول أخرى. وغالباً ما ينظر الى الصناعات الوليدة على أنها بحاجة لحماية بالتعرفة الجمركية والكوتا كي تنمو وتتطور.

Inferior good **سلعة دنيا**
هي سلعة يهبط استهلاكها كلما ارتفع الدخل.

Inflation (or inflation rate) **التضخم (أو معدل التضخم)**
معدل التضخم هو النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار. التضخم الجامع **hyperinflation** هو تضخم ذو معدلات عالية (يصل الى ١٠٠٠، أو مليون، أو حتى بليون بالمائة سنوياً). التضخم السريع **galloping inflation** ومعدله ٥٠، أو ١٠٠، أو ٢٠٠ بالمائة سنوياً. والتضخم المعتدل **moderate inflation** وهو ارتفاع في مستوى الاسعار لا يحرف الاسعار أو المداخليل بحدّة.

Innovation **التجديد**
تعبير ينسب بشكل خاص الى جوزيف شومبيتر، الذي كان يعني منه، (١) جلب منتج جديد مختلف جداً للسوق، (٢) ادخال تقنيات انتاج جديدة أو (٣) فتح اسواق جديدة. (عكس اختراع invention).

Inputs **مدخلات**
المدخلات (أو عوامل الانتاج) هي سلع أو خدمات تستخدمها الشركات

الطلب على الاستثمار (أو منحني الطلب على الاستثمار)

Investment demand (or investment demand curve)

هو الجدول الذي يبين العلاقة ما بين الاستثمار وتكلفة رأس المال (أو، بشكل أدق، سعر الفائدة الحقيقي)؛ والرسم البياني لتلك العلاقة أيضاً.

Invisible hand

اليد الخفية

مفهوم طرحه آدم سميث عام ١٧٧٦ ليعرف التناقض في اقتصاد السوق الذي يتبع حرية العمل. وينص مذهب اليد الخفية على أنه بملاحقة كل مشارك في النشاط الاقتصادي لمصلحته الخاصة، فإن نظام السوق يعمل، رغم ذلك، لمصلحة الجميع، وكأن يد خفية خيرة توجه العملية كلها.

Involuntarily unemployed (انظر unemployment).

Iron law of wages

القانون الحديدي للأجور

في النظريات الاقتصادية الماركسية، تفترض النظريات وجود ميل محتوم في النظام الرأسمالي بأن تدفع الأجور هبوطاً إلى مستوى الكفاف.

Isoquant (انظر equal product curve).

K

Keynesian economics

الاقتصاد الكينزي

مجموعة الأفكار التي طورها جون ماينرد كينز والتي تنص على أن النظام الرأسمالي لا يميل تلقائياً إلى تحقيق توازن عند عمالة كاملة. ووفقاً لكينز فإن التوازن عند عمالة أقل من كاملة يمكن معالجته بالسياسات المالية والنقدية لرفع الطلب الاجمالي.

L

Labor force

القوى العاملة

في الإحصاءات الرسمية الأمريكية هي تلك المجموعة من الناس الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة والذي هم عاملون أو عاطلون عن العمل.

معدل مشاركة القوى العاملة

Labor - force participation rate

نسبة الذين هم من ضمن القوى العاملة ممن تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة في مجموع السكان.

Labor productivity (انظر productivity).

Labor supply

عرض العمالة

عدد العمال (أو بشكل أعم، عدد ساعات العمل) المتوفرة لاقتصاد ما. الحدودات الرئيسية لعرض العمالة هو السكان، والأجور، والتقاليد الاجتماعية.

نظرية تقدير القيمة حسب العمل المبذول

Labor theory of value

وجهة النظر التي كثيراً ما تربط بآدم سميث وكارل ماركس، والقائلة بأن أية سلعة يجب أن تقم بمقدار كمية العمل اللازم لانتاجها فقط.

Laissez - faire

حرية العمل

وجهة النظر القائلة بـلا تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، وترك القرارات للسوق. وكما عبر علماء الاقتصاد الكلاسيكيون من أمثال آدم سميث، تشدد وجهة النظر هذه على ضرورة أن يقتصر عمل الحكومة على الأمور التالية: (١) المحافظة على الأمن والنظام، (٢) الدفاع الوطني، (٣) توفير بعض السلع العامة التي لا يمكن للقطاع الخاص توليها (مثل الصحة العامة والوقاية الصحية).

Land

الأرض

في الاقتصاديات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة، هي إحدى عوامل الإنتاج الثلاثة الأساسية (إضافة إلى العمالة ورأس المال). بشكل عام، الأرض تعني الأرض المستخدمة للزراعة أو لأغراض صناعية إضافة إلى المصادر الطبيعية التي قد تؤخذ من باطنها أو من سطحها.

Least - Cost rule

قاعدة التكلفة الأدنى

(في الإنتاج) هي القاعدة القائلة أن تكلفة إنتاج مستوى معين من المخرجات هي الأدنى حين تكون نسبة إيراد الناتج الحدي لكل مدخل إلى سعر ذلك المدخل متساوياً بالنسبة لجميع المدخلات.

Legal tender

عملة قانونية

نقود يفرض القانون قبولها لتسديد الديون. جميع القطع والأوراق النقدية التي تصدرها الولايات المتحدة هي عملة قانونية، لكن الشيكات ليست كذلك.

Less - developed country

دولة أقل نمواً

دولة معدل دخل الفرد فيها أدنى بكثير من الدول «المتقدمة» (ويضم النوع الأخير من الدول جميع دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية).

Libertarianism

مذهب الحرية

فلسفة اقتصادية تشدد على أهمية الحرية الشخصية في الشؤون السياسية والاقتصادية؛ ويطلق عليه في بعض الأحيان اسم «الليبرالية». الكتاب الليبراليون، ومنهم آدم سميث في العصور الماضية، والمعاصرون ميلتون فريدمان، وجيمس بوكاتان يؤكدان ضرورة أن يتمكن الناس من متابعة مصالحهم ورغباتهم، وأن تقتصر أنشطة الحكومة على ضمان تنفيذ العقود وتوفير الأمن والدفاع الوطني، مما يسمح بأكبر قدر من الحرية الشخصية.

Limited liability

مسؤولية محدودة

تحديد مقدار خسارة المالك في عمل ما بمبلغ مساهمته في رأس مال الشركة. تحديد المسؤولية كان أحد العوامل المهمة في قيام الشركات المساهمة الضخمة. وبالعكس ذلك، الشركاء في ملكيات مشتركة وفردية تكون مسؤوليتهم عن الديون غير محدودة unlimited liability.

Long run

المدى الطويل

تعبير يستخدم للإشارة إلى فترة زمنية يتم خلالها تحقيق تكيف كامل مع التغيرات. في الاقتصاد الجزئي، يشير إلى المدة التي تحتاجها الشركات للدخول إلى صناعة ما أو الخروج منها، ويمكن خلالها استبدال التكوين الرأسمالي. وفي الاقتصاد الكلي، كثيراً ما يستخدم للإشارة إلى الفترة التي تحتاجها جميع الأسعار، وعقود العمل، ومعدلات الضريبة، والتوقعات كي تتكيف.

منحنى العرض الإجمالي على المدى الطويل

Long - run aggregate supply schedule

منحنى يبين العلاقة ما بين المخرجات ومستوى السعر بعد أن تكون جميع الأسعار والأجور قد تكيفت، وبالتالي، يكون منحنى عمودياً.

Lorenzo curve

منحنى لورنزو

رسم بياني يستخدم لبيان مدى عدم المساواة في الدخل أو الثروة

M

M1, M2, (money supply) انظر

Macroeconomics

الاقتصاد الكلي

تحليل يتناول السلوك الاقتصادي ككل من ناحية المخرجات، والدخل، ومستوى الأسعار، والتجارة الخارجية، والبطالة، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية. (عكس الاقتصاد الجزئي microeconomics)

نظرية مالثوس في تزايد السكان

Malthusian theory of population growth

الفرضية التي كان توماس مالثوس أول من عبر عنها، والقائلة أن الميل «الطبيعي» لدى السكان هو أنهم يعمون بشكل أسرع من موارد الغذاء. لذلك فإن إنتاج الطعام للفرد الواحد سيقبل بمرور الزمن، وسيفرض بالتالي قيوداً على السكان. بشكل عام، هي وجهة نظر تقول أن الناس يميلون إلى النمو بشكل أسرع مع ازدياد المدخلات ومستويات المعيشة.

Managed exchange rate

سعر الصرف المدار

أكثر أنظمة أسعار الصرف شيوعاً هذه الأيام. وفق هذا النظام تتدخل الدول في بعض المناسبات لتحقيق استقرار عملتها دون أن يكون هنالك سعر تعادلي معلق لعملاتها.

Marginal cost (انظر cost, marginal)

Marginal principle

مبدأ الحدية

الفكرة الأساسية القائلة أن الناس يحققون أقصى دخل أو ربح حين تكون التكاليف الحدية والمنافع الحدية لعمالهم متساوية.

Marginal product (MP)

الناتج الحدي (أ ح)

المخرجات الإضافية الناتجة عن إدخال وحدة واحدة إضافية من مُدخل معين شريطة بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. ويسمى في بعض الأحيان الناتج الحدي المادي.

نظرية الناتج الحدي في التوزيع

Marginal product theory of distribution

نظرية توزيع الدخل التي طرحها جون كلارك، والتي بموجبها يدفع لكل واحد من المدخلات المنتجة وفقاً لناتجه الحدي marginal product.

الميل الحدي للاستهلاك (م ح أ)

Marginal propensity to consume (M P C)

الكمية الإضافية التي يستهلكها الناس عند حصولهم على زيادة في الدخل المخصص للانفاق. ويجب تمييزه عن الميل المتوسط للاستهلاك average propensity to consume التي هي نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل المخصص للانفاق.

Marginal propensity to import

الميل الحدي للاستيراد
في الاقتصاد الكلي، الزيادة في القيمة الدلارية للمستوردات الناجمة عن زيادة دولار واحد في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الميل الحدي للإدخار (م ح د)

Marginal propensity to save (M P S)

ذلك الجزء من كل دولار يضاف إلى الدخل المخصص للانفاق يتم ادخاره لاحظ أنه بالتعريف $M + I = 1$.

Marginal revenue (MR)

الإيراد الحدي (د ح)

الإيراد الإضافي الذي قد تكسبه الشركة إذا باعت وحدة إضافية واحدة من المخرجات. في المنافسة الكاملة يكون «د ح» مساوياً للسعر، أما في المنافسة غير الكاملة تكون (د ح) أقل من السعر لأنه كمي تتمكن من بيع وحدة إضافية لا بد من خفض سعر جميع الوحدات التي سبق بيعها.

إيراد الناتج الحدي (ن أ ح)

Marginal revenue product (MRP)

(مُدخل ما) الإيراد الحدي مضافاً بالناتج الحدي. وهو الإيراد الإضافي الذي يمكن الحصول عليه إذا اشترت الشركة وحدة إضافية واحدة من المدخلات، واستخدمتها في العمل، وباعت الناتج الإضافي الذي أنتجته.

Marginal tax rate

معدل الضريبة الحدي

بالنسبة لضريبة الدخل، هو النسبة المئوية من آخر دولار من الدخل تدفع كضريبة، فإذا كان النظام الضريبي تصاعدياً، يكون معدل الضريبة الحدي أعلى من متوسط معدل الضريبة.

Marginal utility (MU)

المنفعة الحدية (م ح)

الاشباع الإضافي الذي يتم الحصول عليه من استهلاك وحدة إضافية من سلعة ما، مع بقاء كميات جميع السلع المستهلكة الأخرى ثابتة.

Market

السوق

ترتيب تتفاعل أعمال البائعين والمشتريين ضمنه لتحديد أسعار وكميات سلعة ما. بعض الأسواق تحتاج إلى موقع (مثل سوق الأسهم أو سوق السلع المستعملة)؛ والبعض الآخر قد يتم عبر الهاتف أو ينظم بواسطة الحاسوب.

Market economies

اقتصاد السوق

هو اقتصاد تتحدد فيه مسائل «أي»، و«كيف»، و«لن» الخاصة بتوزيع الموارد، بشكل أساسي بالعرض والطلب في الأسواق. في هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي، فإن الشركات التي تدفعها الرغبة في زيادة أرباحها إلى أقصى حد، تشتري المدخلات وتنتج وتبيع المخرجات. الأسر، المسلحة بعامل الدخل، تدفع إلى الأسواق وتحدد الطلب على السلع. التفاعل بين عرض الشركات وطلب الأسر يحدد أسعار وكميات السلع.

Market equilibrium (مخل competitive equilibrium)

Market failure

فشل السوق

عدم الكمال في نظام السعر مما يمنع التوزيع الكفء للموارد. من الأمثلة المهمة عليه المثرات الخارجية externalities والمنافسة غير الكاملة imperfect competition.

Microeconomics

الاقتصاد الجزئي

تحليلات تتناول سلوك العناصر المفردة في اقتصاد ما - مثل تحديد سعر أحد المنتجات أو سلوك فئة من المستهلكين أو إحدى مؤسسات الأعمال (عكس الاقتصاد الكلي macroeconomic)

Minimum cost (نظر) (cost, minimum).

Mixed economy

اقتصاد مختلط

الصيغة السائدة من التنظيم الاقتصادي في الدول غير الشيوعية ويعتمد الاقتصاد المختلط، بشكل أساسي، على نظام السعر، لكنه يستخدم عدة أشكال من التدخل الحكومي (مثل الضرائب، والانفاق، واللوائح التنظيمية) لمواجهة عدم الاستقرار الكلي في الاقتصاد وفشل السوق.

Model

النموذج

أطار منهجي لتحديد السمات الأساسية لنظام مركب باستخدام علاقات مركزية. وقد تتخذ النماذج شكل رسم بياني، أو معادلة رياضية، أو برنامج حاسوب.

Moderate inflation (نظر) (inflation).

Momentary run

تشغيل آني

فترة زمنية من القصر بحيث أن الإنتاج فيها يكون ثابتاً.

Monetarism

المذهب النقدي

مدرسة فكرية تقول أن التغير في العرض النقدي هو السبب الرئيسي للتقلبات الاقتصادية الكلية. على المدى القصير، تشدد وجهة النظر هذه على أن التغير في عرض النقد هو المحدد الرئيسي للمخرجات الحقيقية ومستوى السعر. أما على المدى الطويل، فإنه ينص على أن الاسعار تميل إلى التحرك بشكل يتناسب مع العرض النقدي. وغالباً ما يخلص النقديون إلى أن أفضل سياسة اقتصادية كلية هي السياسة التي تنمي العرض النقدي بشكل ثابت.

Monetary base

القاعدة النقدية

هي صافي التزامات الحكومة النقدية التي يحتفظ بها الناس. القاعدة النقدية في الولايات المتحدة تعادل العملة والاحتياطات النقدية. ويطلق عليها في بعض الأحيان النقود عالية القوة high - powered money.

Monetary economy

الاقتصاد النقدي

اقتصاد تتم التجارة فيه باستخدام وسيلة تبادل مقبولة بشكل عام.

Monetary policy

السياسة النقدية

هي أهداف البنك المركزي من ممارسة رقابته على النقد، وأسعار الفائدة، وشروط الائتمان. أدوات السياسة النقدية هي في المقام الأول عمليات السوق المفتوح، والاحتياطي القانوني، وسعر الخصم.

Monetary rule

القاعدة النقدية

الفكرة الأساسية في فلسفة النقديين الاقتصادية هي القاعدة النقدية التي تؤكد أن السياسة النقدية المثلى هي التي تضبط نمو مصادر المال وفق معدل ثابت وتتمسك بذلك المعدل في جميع الأحوال.

Money

نقود

وسيلة الدفع أو الصرف. لمعرفة البنود التي تعتبر نقوداً انظر العرض النقدي money supply .

Market power

القوة في السوق

هي مدى سيطرة شركة ما أو مجموعة من الشركات على قرارات السعر والإنتاج في صناعة ما في حالة وجود احتكار فردي، يكون للشركة المحتكرة درجة عالية من القوة في السوق. الشركات في صناعات ذات منافسة كاملة لا يكون لها قوة في السوق. نسب التركيز concentration ratios هي أكثر مقاييس قوة السوق استخداماً.

Market share

الحصة من السوق

ذلك الجزء من مخرجات صناعة ما الذي يعزى لشركة واحدة أو مجموعة من الشركات.

Markup pricing

التسعير بإضافة نسبة إلى التكلفة

طريقة التسعير التي تتبعها العديد من الشركات في حالات المنافسة غير الكاملة، بموجب هذه الطريقة يتم تقدير معدل التكلفة ثم تضاف نسبة مئوية ثابتة إلى تلك التكلفة للوصول إلى السعر المطلوب.

Marxism

الماركسية

مجموعة المذاهب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرحها كارل ماركس في القرن التاسع عشر. وتتبنى الماركسية، كنظرية اقتصادية بسقوط الرأسمالية بسبب ما فيها من تناقضات، خاصة ميلها إلى استغلال الطبقات العاملة. القناعة بأن العمال سيتعرضوا للقمع في ظل النظام الرأسمالي ارتكزت على قانون الأجور الحديدي iron law of wages الذي ينص على أن الأجور ستتناقص إلى حدود الكفاف.

Mean

المتوسط

في الاحصاء يشابه مفهوم «المعدل»، وبالتالي فإن متوسط الأرقام ٢٠، ١٠، ٦، ٣، ١ هو ٨

Median

الوسيط

في الاحصاء، هو الرقم الذي يقع بالضبط في وسط سلسلة من الأرقام مرتبة بشكل تصاعدي (مثل المداخل أو علامات الامتحانات)، فإن الوسيط للأرقام ٢٠، ١٠، ٦، ٣، ١ هو ٦.

Mercantilism

الميركانتيلية

مذهب سياسي اشتهر ربما لأنه كان هدف هجوم آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم». الميركانتيلية تؤكد على أهمية فائض ميزان المدفوعات كوسيلة لتكديس الذهب. لذلك يدافع الميركانتيليون عن رقابة الحكومة المشددة على السياسات الاقتصادية، ويعتقدون أن سياسات حرية العمل قد تقود إلى خسارة في الذهب.

Merger

الدمج

أخذ شركة مساهمة لشركة أخرى، والذي يحدث عادة حين تشتري إحدى الشركات المساهمة أسهم شركة أخرى. من الأمثلة المهمة (١) الدمج العمودي vertical merger حين تقوم الشركتان بمرحل مختلفة من مراحل إنتاج سلعة محددة (مثل شركة تتعامل بخامات الحديد، وشركات تتعامل بالصلب). (٢) والدمج الأفقي horizontal merger ويحدث حين يكون عمل الشركتان متشابهاً (مثل شركتان لصناعة السيارات). (٣) الدمج التكتلي conglomerate merger والذي يحدث حين تعمل الشركتان في حقولين مختلفين كلية (مثل صناعة أربطة الأحذية وتكرير النفط).

Multiplier model

نموذج المضاعف

في الاقتصاد الكلي، نظرية وضعها جون ماينرد كينز والتي تؤكد على أهمية التغيير في النفقات المستقلة (خاصة الاستثمارات، ونفقات الحكومة، وصافي الصادرات) في تحديد التغيير في المخرجات والعمالة. انظر أيضاً المضاعف.

N

Nash equilibrium

توازن ناش

في نظرية الألعاب، مجموعة من الاستراتيجيات يتبناها اللاعبون حيث لا يمكن لأي لاعب أن يحسن ما يحصل عليه بسبب استراتيجية اللاعب الآخر. أي أنه بالنظر لاستراتيجية اللاعب «أ» فإن اللاعب «ب» لا يستطيع تحقيق أي تقدم، وبسبب استراتيجية «ب» لا يستطيع «أ» تحقيق أي تقدم. ويطلق على توازن ناش في بعض الأحيان التوازن اللاتعاوني noncooperative equilibrium.

National debt (انظر government debt)

حسابات الدخل والانتاج القومي

National - income and product accounting

مجموعة من الحسابات تقيس انفاق، ودخل، ومخرجات الدولة كلها لمدة سنة كاملة أو فصل من الفصول.

National savings rate

معدل المدخرات القومية

مجموع المدخرات، العامة والخاصة، مقسومة على صافي الناتج القومي.

Natural monopoly

الاحتكار الطبيعي

شركة أو صناعة يهبط متوسط تكلفة الوحدة من منتجاتها بحدّة كلما توسعت في انتاجها، كما هو الحال بالنسبة لتوزيع الكهرباء، محلياً. حيث أن شركة واحدة محتكرة، يمكنها تزويد المخرجات بكفاءة أكبر مما لو كان هناك عدة شركات.

Natural rate of unemployment

المعدل الطبيعي للبطالة

معدل البطالة الذي تكون الضغوط التي تدفع لرفع أو خفض الاجور وتضخم الأسعار متوازنة عنده، بحيث أن التضخم لا يرتفع ولا يهبط. وهو يكافئ معدل البطالة الذي يكون منحني فيليبس Phillips curve عنده عمودياً.

"Near - money"

أشباه النقود

اصول مالية غير معرضة لجازفة ويمكن تحويلها الى نقد بسهولة، وهي بالتالي قريبة من أن تكون نقود فعلية مثال ذلك، سندات صناديق النقد، واذونات الخزينة.

Negative income tax

ضريبة الدخل السلبية

خطة لاستبدال برامج دعم الدخل الحالية (برامج الرفاه الاجتماعي، وقسائم الطعام، الخ) ببرنامج موحد. بموجب هذه الخطة، ستتلقى الأسر الفقيرة اضافة على الدخل وتقل هذه المنافع كلما ازداد كسبهم.

النموذج الكلاسيكي الجديد في التنمية

Neoclassical model of growth

نظرية أو نموذج يستخدم لتفسير التوجهات طويلة المدى في التنمية الاقتصادية للاقتصاديات الصناعية. ويشدد هذا النموذج على أهمية

Money demand schedule

منحني الطلب على النقود

العلاقة بين ما يحتفظ به من نقود وبين أسعار الفائدة. حين ترتفع أسعار الفائدة تصبح السندات والاوراق المالية الأخرى أكثر جاذبية، فتتخفص كمية النقود المطلوبة. انظر الطلب على النقود money demand.

Money funds

صناديق النقد

تعبير مختصر يشير الى ادوات مالية قصيرة المدى، وشديدة السيولة أسعار فائدتها غير منظمة. وأكبر مثال عليها صناديق الاستثمار المشتركة في السوق النقدي وحسابات الايداع لدى البنوك التجارية.

Money market

السوق النقدية

تعبير يشير الى مجموعة من المؤسسات التي تتولي شراء وبيع سندات الدين قصيرة الأجل مثل اذونات الخزينة والاوراق التجارية.

Money Supply

العرض النقدي

التعريف الضيق للعرض النقدي (M1 ١٤) يتكون من النقود المعدنية والعملة الورقية، اضافة الى جميع الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب؛ وهذه هي نقود التعاملات. اما التعريف الواسع للعرض النقدي (M2 ٢٤) فيشمل، اضافة الى ما تقدم بعض الاصول المالية السائلة أو اشباه النقود - مثل حسابات التوفير والصناديق المختلفة في الاسواق النقدية.

Money - supply effect

تأثير العرض النقدي

العلاقة التي بواسطتها يؤدي ارتفاع الأسعار في ظل وجود عرض نقدي ثابت بالقيمة الاسمية الى حدوث شح في النقود ويخفض بالتالي الانفاق الاجمالي.

Money - supply multiplier

مضاعف العرض النقدي

نسبة الزيادة في عرض نقدي (أو في الودائع) الى الزيادة في الاحتياطات البنكية. بشكل عام، مضاعف العرض النقدي يساوي معكوس نسبة الاحتياطي المطلوبة مثلاً، اذا كانت نسبة الاحتياطي المطلوبة هي ١٢.٥ . يكون مضاعف العرض النقدي ٨ .

Monopolistic competition

المنافسة الاحتكارية

بنية للسوق يعرض فيها العديد من البائعين سلعةً قريبة الشبه ببعضها البعض إلا أنها ليست بدائل كاملة لبعضها البعض. في مثل هذا السوق يمكن للشركة أن تؤثر بعض الشيء على سعر منتجها.

Monopoly

الاحتكار

بنية للسوق تنفرد شركة واحدة فيها بعرض سلعة معينة. انظر أيضاً الاحتكار الطبيعي natural monopoly.

Monopsony

احتكار الشراء

الصورة المقابلة للاحتكار: حين لا يكون في السوق سوى مشتر واحد.

Multiplier

المضاعف

أحد مصطلحات الاقتصاد الكلي الذي يشير الى التغيير في متغير مستحث (مثل أن م أو العرض النقدي) مقابل كل وحدة من التغيير في متغير خارجي (مثل نفقات الحكومة أو الاحتياطي المصرفي). مضاعف الانفاق expenditure multiplier يشير الى الزيادة في أن م التي قد تنجم عن زيادة مقدارها ١ دولار في النفقات (تنفق على الاستثمار، مثلاً).

حساب جاري منتج للفائدة، انظر أيضاً الحسابات الجارية Checking accounts.

٥

Okun's Law

قانون أوكن

العلاقة التجريبية بين الحركات الدورية في «ن م» والبطالة التي اكتشفها آرثر أوكن. وينص القانون على أنه حين يهبط «ن م» الفعلي بنسبة ٢ بالمئة مقارنة مع «ن م» الممكن فإن معدل البطالة يرتفع بمقدار نقطة واحدة. (التقديرات السابقة حددت النسبة بين ٢ الى ١)

Oligopoly

احتكار القلة

أحد أشكال المنافسة غير الكاملة حيث يسيطر عدد قليل من المزودين على إحدى الصناعات

Open economy

الاقتصاد المفتوح

اقتصاد يشارك في التجارة الدولية، أي في استيراد وتصدير السلع والرساميل مع الدول الأخرى. الاقتصاد المغلق closed economy، هو اقتصاد لا يستورد ولا يصدر.

Open-economy multiplier

مضاعف الاقتصاد المفتوح

في الاقتصاد المفتوح يتسرب الدخل إلى المستوردات علالة علي المدخرات لذلك فإن مضاعف الاقتصاد المفتوح للاستثمار او نفقات الحكومة تعطيه المعادلة التالية : مضاعف الاقتصاد

$$\frac{1}{1 - c_d + c_m} = \text{المفتوح}$$

حيث c_d = الميل الحدي للاذخار، c_m = الميل الحدي للاستيراد.

Open - market operations

عمليات السوق المفتوح

نشاط البنك المركزي في شراء وبيع السندات الحكومية للتأثير على الاحتياطات المصرفية، والعرض النقدي، وأسعار الفائدة. وعند شراء البنك المركزي سندات مالية فإن النقود التي يدفعها تزيد احتياطات البنوك التجارية، فتزيد بذلك من العرض النقدي. اما حين يبيع البنك المركزي سندات مالية فإن العرض النقدي يقلص.

Opportunity cost

ثمن الفرصة الضائعة

قيمة ثاني أفضل استخدام (أو فرصة) لسلعة اقتصادية، أو قيمة التضحية بالبديل. افترض أن أفضل بديل لاستخدام مدخلات موظفة في استخراج طن من الفحم كان انتاج ١٠ بوشلات من القمح. ثمن الفرصة الضائعة لانتاج طن من الفحم هي بالتالي ١٠ بوشلات من القمح، كان بالإمكان انتاجها الا اننا لم ننتجها ثمن الفرصة الضائعة مفيد بشكل خاص لتقييم السلع غير القابلة للتسويق مثل صحة وسلامة البيئة.

Other things equal

تساوي الأشياء الأخرى

عبارة تعني أن العوامل قيد الدرس تتغير مع ابقاء جميع العوامل الأخرى متساوية أو ثابتة. مثال ذلك، منحني طلب مائل الى اسفل يبين أن الكمية المطلوبة ستهبط مع ارتفاع السعر، طالما أن الأشياء الأخرى (كالدخل مثلاً) بقيت ثابتة.

تكثيف رأس المال (أي زيادة نسبة رأس المال - العمالة)، والتغييرات التكنولوجية في تفسير امكانيات نمو «ن م» الحقيقي.

Net domestic product

الناتج المحلي الصافي

«ن م» ناقصاً مخصص استهلاك السلع المتينة.

Net economic welfare

الرفاه الاقتصادي الصافي

مقياس للمخرجات القومية يصحح أموراً عدة تحد من صحة قياس «ن م».

Net exports

صافي الصادرات

في حسابات الناتج القومي، قيمة صادرات السلع والخدمات ناقصاً قيمة مستوردات السلع والخدمات.

Net investment

صافي الاستثمار

الاستثمارات الاجمالية ناقصة استهلاك السلع الرأسمالية.

Net national product

الناتج القومي الصافي

الناتج القومي الاجمالي ناقصاً مخصص استهلاك السلع الرأسمالية.

Net worth

القيمة الصافية، حقوق المساهمين

في المحاسبة، مجموع الموجودات ناقصة مجموع المطلوبات.

الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد

New classical macroeconomics

تنص هذه النظرية على ما يلي: (١) الاسعار والاجور مرنة، (٢) الناس يبنون توقعاتهم بما يتفق مع فرضيات التوقع العقلانية. المضمون الرئيسي لهذه النظرية هو نظرية عدم فعالية السياسة. انظر فرضيات التوقعات العقلانية rational expectations hypothesis، ونظرية عدم فاعلية السياسة policy ineffectiveness theorem.

Nominal GDP (gross domestic product, nominal)

سعر الفائدة الاسمي (أو النقدي)

Nominal (or money) interest rate

هو سعر الفائدة interest rate الذي يدفع على مختلف الارصدة المالية. ويمثل العائد النقدي السنوي مقابل كل وحدة نقدية تستثمر. ويقارن بسعر الفائدة الحقيقي real interest rate الذي يمثل العائد السنوي من السلع مقابل كل وحدة من السلع استثمرت.

Noncooperative equilibrium (Nash equilibrium), انظر

Nonrenewable resources

موارد غير متجددة

هي موارد مثل النفط والغاز محدودة الكمية بطبيعتها، ولا يمكن تجديدها بسرعة كافية تعطيها أهمية اقتصادية.

الاقتصاديات المعيارية مقابل الموضوعية

Normative vs. positive economics

الاقتصاديات المعيارية تأخذ في اعتبارها «ما يجب أن تكون عليه الأمور» - الحكم على القيم، أو الاهداف، أو السياسة العامة. الاقتصاديات الموضوعية positive economics هي، بخلاف ذلك، تحليل الحقائق والسلوكيات في اقتصاد ما أو تحليل «الأمور كما هي».

Not in the labor force

ليسوا ضمن القوى العاملة

ذلك القطاع من السكان البالغين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل.

أوامر سحب قابلة للتداول

NOW negotiable order of withdrawal

هي مختلف أنواع السلع أو الخدمات النافعة سواء خصصت للاستهلاك أو لانتاج سلع أخرى.

P

مناقضة التوفير

Paradox of thrift

البدأ الذي كان جون ماينرد كينز أول من طرحه، ويعني أن محاولة أي مجتمع زيادة مدخراته قد ينجم عنها هبوط في المبلغ الذي يتم ادخاره فعلاً.

التناقض في القيمة

Paradox of value

التناقض القائم بأن للكثير من ضروريات الحياة (كالماء مثلاً) قيمة سوقية قليلة، في حين أن لبعض الكماليات (كالماس مثلاً) قيمة عملية قليلة وسعراً عالياً في السوق. ويفسر ذلك حقيقة أن السعر لا يعكس المنفعة الكلية للسلعة بل منفعتها الحدية.

Pareto efficiency (or Pareto optimality) (نظر) allocative efficiency

تحليلات التوازن الجزئي Partial - equilibrium analysis تحليلات تركز على تأثير التغييرات في أحد الأسواق، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة (مثال ذلك، التفاوضي عن التغييرات في الدخل).

Partnership

شركة تضامن

مشاركة بين شخصين أو أكثر للقيام بأعمال معينة والتي لا تتخذ شكل شركة مساهمة وليست محدودة المسؤولية.

Patent

براءة اختراع، امتياز

حق مطلق يمنح لمخترع لاستغلال اختراعه، في الولايات المتحدة يحق للمخترع استغلال اختراعه لمدة ١٧ سنة. براءات الاختراع تولد احتكارات مؤقتة هي طريقة لكافة النشاط الإبداعي وهي الآداة الأساسية لتنشيط الاختراعات بين الأفراد والشركات الصغيرة.

Payoff table

جدول المردود

في نظرية الألعاب، جدول يستخدم لبيان استراتيجيات ومردود اللعب مع اثنين أو أكثر من اللاعبين. الأرباح أو المنافع التي يحصل عليها مختلف اللاعبين هي المردود Payoffs.

Perfect competition (نظر) competition, perfect.

Personal income

الدخل الشخصي

مقياس للدخل قبل اقتطاع الضرائب. وهو يساوي الدخل الشخصي المخصص للاتفاق زائد الضرائب الصافية.

Personal savings rate

معدل المدخرات الشخصية

نسبة الادخار الشخصي المنوية الى الدخل الشخصي المخصص للاتفاق.

Phillips curve

منحنى فيليبس

رسم بياني كان أول من وضعه أ. دبليو. فيليبس الذي يوضح المفاضلة ما بين البطالة والتضخم. في التيار الرئيسي للاقتصاد الكلي الحديث، فإن منحنى فيليبس الذي يفاضل بين الاثنين والمنحدرو إلى أسفل، يصح فقط على المدى القصير، ويُعتقد عادة أن منحنى فيليبس يكون عمودياً عند مستوى المعدلات الطبيعية من البطالة.

نظرية عدم فعالية السياسة

Policy ineffectiveness theorem

نظرية تؤكد أنه بوجود توقعات عقلانية وأسعار وأجور مرنة، فإن السياسة المالية والنقدية المتوقعة التي ستتبعها الحكومة لن تؤثر على المخرجات أو العملة.

Portfolio theory

نظرية المحفظة

نظرية اقتصادية توضح كيف يمكن لمستثمرين عقلانيين أن يوزعوا ثروتهم بين أصول مالية مختلفة (أي كيف يضعوا أموالهم في «محفظة»).

Positive economics (نظر) normative vs. positive economics).

Post hoc fallacy

مغالطة بعد هذا

عن post hoc, ergo propter hoc اللاتينية والتي تعني «بعد هذا، لذلك بسبب هذا». وتنشأ هذه المغالطة حين يُفترض أنه بسبب كون الحدث «ب» يأتي بعد الحدث «أ» فإن ذلك يعني أن «أ» تسبب في حدوث «ب».

Potential GDP

«أ» ن م «الممكن

الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مرتفع من العمالة، بتعبير أدق، أعلى مستوى من «أ» ن م «يمكن تحقيقه بشكل متواصل وفق الحالة التكنولوجية وعدد السكان من دون تسريع التضخم. وينظر إليه اليوم على أنه يعادل مستوى المخرجات الذي يتطابق مع معدل البطالة الطبيعي.

Potential output (نظر) potential GDP).

Poverty

الفقر

تعرف حكومة الولايات المتحدة اليوم «خط الفقر» بأنه مستوى المعيشة المقبول الأدنى.

Present value

القيمة الحالية

(الأحد الأصول)، القيمة الحالية لأحد الأصول الذي يعطي سيلاً من الدخل على مدى الأيام تقدير قيمة سبل الإيرادات الزمنية يتطلب حساب القيمة الحالية لكل واحد من مكونات الدخل. ويتم ذلك عن طريق تطبيق سعر خصم (أو سعر فائدة) على المدخلات المستقبلية.

Price - elastic demand

طلب مرّن سعرياً

أو طلب مرّن، الوضع الذي يتجاوز فيه معامل مرونة الطلب السعرية المقدار (١). وهذا يعني أن نسبة التغيير المنوية في الكمية المطلوبة أكبر من النسبة المنوية في تغيير السعر. علاوة على ذلك، المرونة السعرية تقتضض ضمناً أن مجموع الإيرادات (السعر ضرب الكمية) ترتفع حين يهبط السعر بسبب عظم الكمية المطلوبة. (عكس طلب غير مرّن السعر price - inelastic demand).

Price elasticity of demand

مرونة الطلب السعرية

مقياس لمرونة مدى استجابة الكمية المطلوبة مع التغيير في السعر. معامل المرونة هو نسبة التغيير المنوية في الكمية مقسومة على النسبة المنوية للتغيير في السعر لوضع أرقام المرونة على شكل نسب مئوية، استخدم متوسط الكمية القديمة والجديدة في البسط، ومتوسط الأسعار

القديمة والجديدة في المقام وتفاضى عن إشارة الناقص راجع أيضاً طلب مرز سعرياً، ومرونة الطلب السعري، وطلب ذو مرونة أحادية.

مرونة العرض السعري
Price elasticity of supply
تمثل كمفهوم عام مرونة الطلب السعري، فيما عدا أنها تقيس تجاوب العرض مع تغير السعر. بتعبير أدق، مرونة العرض السعري تقيس النسبة المئوية للتغيير في الكمية المعروضة مقسومة على النسبة المئوية للتغيير في السعر. أكبر فائدة لمرونة العرض السعري هي في المنافسة الكاملة.

مرونة السعر
Price flexibility
سلوك السعر في أسواق «المزادات» (مثل أسواق الحديد من المواد الخام، والأسواق المالية)، حيث تتجاوب الأسعار فوراً مع التغييرات في العرض أو الطلب. (عكس ذلك أرجع إلى الأسعار المدارة - administered prices).

الارقام القياسية للأسعار
Price index
مؤشر رقمي يبين مدى التغيير الحاصل في متوسط سعر حزمة من السلع خلال فترة زمنية محددة. عند حساب المتوسط تقيّم أسعار مختلف السلع، بشكل عام، وفقاً لأهميتها الاقتصادية (مثلاً، حصة كل سلعة من إجمالي انفاق المستهلكين في مؤشر سعر المستهلك - consumer price index).

طلب غير مرز السعر
Price - inelastic demand
(أو طلب عديم المرونة)، الوضع الذي تكون فيه مرونة الطلب السعري أقل من 1 كقيمة مطلقة. في هذه الحالة، حين يهبط السعر، تهبط معه مجموع الإيرادات، وحين يرتفع السعر يرتفع معه مجموع الإيرادات. الطلب غير المرز بشكل كامل يعني أنه ليس هناك أي تغيير على الإطلاق في الكمية المطلوبة سواء ارتفع السعر أو انخفض (عكس طلب ذو مرونة سعري، وطلب ذو مرونة أحادية).

مؤشر أسعار المنتج
Private good (انظر public good).
Producer price index
مؤشر سعر السلع المباعة بالجملة (مثل الفولاذ، والقمح، والنفط).

تمايز المنتجات
Product differentiation
وجود صفات تجعل السلع المتشابهة بدائل أقل من أن تكون كاملة. وبالتالي، فإن الاختلاف في الموقع يجعل الأنواع المتماثلة من البنزين تباع في مناطق مختلفة كبديل غير كاملة. الشركات التي تتمتع بتمايز منتجاتها تواجه منحني طلب مائل إلى أسفل بدلاً من منحني الطلب الأفقي للمنافسة الكاملة.

دالة الانتاج
Production function
في علاقة (أو دالة رياضية) تحدد أقصى قدر من المخرجات يمكن انتاجه من مدخلات معينة باستخدام مستوى معين من التكنولوجيا. ويمكن تطبيقها على الشركات أو على الاقتصاد ككل.

حدود امكانيات الإنتاج (ح 11)
Production - possibility frontier (PPF)
رسم بياني يبين قائمة السلع التي يمكن لاقتصاد ما انتاجها. في الحالة التي أشرنا إليها مراراً، ينخفض الخيار إلى سلعتين الغذاء

والبنادق. النقاط خارج «ح 1» (إلى الشمال الشرقي منه) لا يمكن تحقيقها. النقاط داخل الحد تمثل عدم كفاءة، وتعني أن الموارد غير مستخدمة بالكامل، أو أنها لا تستخدم على الوجه الصحيح، أو تستخدم وسائل انتاج عتيقة.

الإنتاجية
Productivity
تعبير يشير إلى نسبة المخرجات إلى المدخلات (مجموع المخرجات مقسومة على مدخلات العمالة في إنتاجية اليد العاملة - labor productivity). ترتفع الإنتاجية إذا انتجت الكمية ذاتها من المدخلات مخرجات أكثر. إنتاجية اليد العاملة تزيد بفضل تحسن التكنولوجيا، أو تحسن مهارة العمال، أو تكثيف رأس المال.

نمو الإنتاجية
Productivity growth
معدل الزيادة في الإنتاجية من فترة إلى أخرى. مثلاً، إذا كان مؤشر إنتاجية العمالة هو 100 في العام 1990 وأصبح 101.7 عام 1991، فإن نمو الإنتاجية هو 1.7 بالمئة في السنة في الفترة من 1990 - 1991.

Productivity of capital, net (انظر rate of return)
Productivity slowdown
تباطؤ الإنتاجية
الهبوط الحاد في نمو إنتاجية الولايات المتحدة الذي حدث حوالي العام 1973.

الربح
Profit
(1) في المحاسبة، مجموع الإيرادات ناقص التكاليف التي دفعت مقابل السلع المباعة (انظر بيان الدخل - income statement). (2) في النظرية الاقتصادية، الفارق ما بين إيراد المبيعات وكامل ثمن الفرصة الضائعة في الموارد المشاركة في انتاج السلم.

Profit - and - loss statement (انظر income statement)
الضرائب التصاعدية، والنسبية، والتنازلية

Progressive, proportional, and regressive taxes
الضريبة التصاعدية تلقي بحمل أثقل على الأغنياء، الضريبة التنازلية تفعل العكس. بتعبير أدق، تكون الضريبة تصاعدية إذا كان متوسط معدل الضريبة يهبط كلما زاد الدخل؛ وتكون الضريبة نسبية إذا كان المعدل المتوسط متساوياً على كافة المستويات.

حقوق الملكية
Property rights
تعرف حقوق الملكية قدرة الأفراد أو الشركات على امتلاك وشراء وبيع واستخدام السلع الرأسمالية وغيرها من الممتلكات في اقتصاد السوق.

الملكية الفردية
Proprietorship, individual
مؤسسة أعمال يملكها ويديرها شخص واحد

الحماية
Protectionism
أية سياسة تتبناها دولة ما لحماية صناعاتها المحلية من منافسة المستوردات وهي تعرف جمركية أو كوتا تفرض على المستوردات.

الخيار العام
Public choice
(أو نظرية الخيار العام). فرع من الاقتصاد والعلوم السياسية يتعلق بالطريقة التي تقوم فيها الحكومة بخياراتها وتوجيه الاقتصاد. وتختلف هذه النظرية عن نظرية الأسواق من حيث أنها تشدد على تأثير سعي السياسيين للحصول على أكبر قدر من الأصوات مما يتعارض مع

سعي الشركات للحصول على أكبر قدر من الأرباح.

Public debt (government debt) (انظر)

Public good

السلعة العامة

هي سلعة توزع منافعتها على المجتمع كله ولا يمكن تقسيمها، سواء أراد أفراد معينون الانتفاع بهذه السلعة أو لم يريدوا. مثال ذلك، إجراء للصحة العامة يستهدف القضاء على مرض الجدري يحمي الجميع، وليس الأشخاص الذين يدفعون مقابل التطعيم وتختلف عن السلع الخاصة private goods، مثل الخبز، الذي إذا استهلكه أحد الأشخاص لا يمكن لشخص آخر أن يستهلكه أو ينتفع به.



Quantity demanded (change in demand (انظر)

change in quantity demanded).

Quantity equation of exchange

معادلة التبادل

معادلة التبادل هي معادلة صحيحة بالتعريف. $E = S + K$ ، حيث E هي العرض النقدي، S هي سرعة تداول نقود الدخل، K (السعر ضرب الكمية) هي القيمة النقدية لمجموع المخرجات (أ ن م الاسمي). المعادلة يجب أن تصح دائماً حيث تعرفت ه بأنها $S + K / E$.

Quantity supplied (change in supply vs. change in quantity supplied).

Quantity theory of money

النظرية الكمية للنقود

نظرية حول تحديد المخرجات والمستوى الكلي للأسعار، تنص على أن الأسعار تتحرك بقدر يتناسب مع العرض النقدي. هي أهم محددات التغيرات في أ ن م الاسمي (انظر المذهب النقدي monetarism).

Quota

الكوتا (نظام الحصص)

شكل من أشكال الحماية من الاستيراد تحدد بموجب الكمية الاجمالية من سلعة معينة مسموح باستيرادها (مثل السكر أو السيارات) خلال فترة معينة.



Random - walk theory

نظرية السير العشوائي

(الأسعار السوق المالي). وتدعى أيضاً نظرية السوق الكفاء efficient market theory - وهي وجهة نظر تنص على أن جميع المعلومات المتوفرة حالياً مدمجة فعلاً في أسعار الأسهم العامة (أو الأصول الأخرى) وبالتالي، لا يقدم السوق المالي صفقات يمكن أن تعتمد على النظر إلى معلومات قديمة أو «جامدة»، أو معلومات يمكن الحصول عليها بسهولة (مثل حركة الأسهم الأخيرة) إلا أن أسعار الأسهم تتغير فعلاً إذا وردت معلومات جديدة. إذا فرضنا أن فرص الحصول على أنباء طيبة أو أنباء سيئة هي ٥٠ إلى ٥٠، حينئذ قد تتخذ أسعار الأسهم مساراً عشوائياً، أي أنها قد ترتفع أو تنخفض.

Rate of inflation (inflation) (انظر)

Rate of return on capital

معدل العائد الى رأس المال

المردود المتأتي من استثمار ما أو من سلعة إنتاجية. وبناءً على ذلك، فإن استثماراً يكلف ١٠٠ دولار ويعطي ١٢ دولاراً سنوياً يكون معدل عائدته ١٢ بالمائة سنوياً.

فرضيات التوقعات العقلانية

Rational - expectation hypothesis

تنص هذه الفرضية على أن الناس قد يقومون بتنبؤات صحيحة، يعزز ذلك أن يستخدموا جميع المعلومات المتاحة والنظرية الاقتصادية في صياغة تلك التنبؤات.

التوقعات العقلانية في الاقتصاد الكلي

Rational - expectation macroeconomics

مدرسة قادها روبرت لوكاس، وروبرت بارو، وتوماس سارجنت، تقول بأن الأسواق تتخالف بسرعة وأن التوقعات عقلانية. وفي ظل هذه الظروف وأوضاع أخرى، يمكن بيان أن ليس للسياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن التنبؤ بها أي تأثير على المخرجات الحقيقية أو البطالة ويطلق عليها في بعض الأحيان النظرية الكلاسيكية الجديدة (new classical macroeconomics)

النظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية

Real business cycle theory

نظرية تشرح الدورات الاقتصادية على أنها مجرد تغيير في العرض الاجمالي، سببه الرئيسي اضطرابات تقنية، دون الإشارة إلى القوى النقدية أو قوى جانب الطلب.

Real interest rate

سعر الفائدة الحقيقي

سعر فائدة يقاس بالسلع بدلاً من المال. وهو بالتالي يساوي سعر الفائدة الاسمي (أو النقدي) ناقصاً معدل التضخم.

Real wages

الاجور الحقيقية

القوة الشرائية لأجور العامل من السلع والخدمات وتقاس بنسبة معدل الأجر النقدي إلى مؤشر سعر المستهلك

Recession

الركود

هبوط «أ ن م» الحقيقي يستمر ربعين متتاليين أو أكثر، انظر أيضاً الكساد depression

Regressive tax (progressive, proportional and regressive taxes) (انظر)

Regulation

لوائح تنظيمية

هي قوانين أو قواعد تسنها الحكومة للسيطرة على سلوك الشركات الأنواع الرئيسية هي اللوائح التنظيمية الاقتصادية - economic regulation (التي تؤثر على الأسعار، أو الخدمات التي تقدمها إحدى الصناعات) واللوائح التنظيمية الاجتماعية social regulation (التي تحاول تصحيح المؤثرات الخارجية التي تنتشر بسبب بعض الصناعات، مثل تلوث الهواء والماء).

Renewable resources

موارد متجددة

موارد طبيعية (مثل الأرض الزراعية) تقدم خدماتها بشكل منتظم، والتي إذا ما أحسنت إدارتها يمكن أن تقدم خدمات نافعة إلى ما لا نهاية

الربيع الاقتصادي

Rent , economic

(أو الربيع الاقتصادي اليحت). استخدم هذا الاصطلاح اقتصاديون القرن التاسع عشر البريطانيون، للدلالة على الدخل المكتسب من الأرض. مجموع ما هو معروض من الأراضي ثابت، والعائد المدفوع لمالك الأرض هو الربيع. هذا التعبير غالباً ما يمتد ليشير إلى أي عائد يدفع لأي عامل الكمية المعروضة منه ثابتة أي مدخلات لها منحني عرض غير مرئي أو عمودي

الاحتياطي المصرفي

Reserves , bank

تلك النسبة من الودائع التي تضعها البنوك جانباً على شكل نقد مخزن أو ودائع غير كاسبة للفائدة، وتودعها لدى بنوك الاحتياطي الفدرالي، أو البنوك المركزية في الولايات المتحدة، يفرض على البنوك حجز ١٢ بالمئة من الودائع الجارية (أو حسابات التعاملات) على شكل احتياطي.

الاحتياطي الدولي

Reserves , international

جميع الدول تحتفظ بقدر من الاحتياطي، على شكل ذهب أو عملات لدول أخرى، أو حقوق سحب خاصة. الاحتياطيات الدولية تقيّد كعملة دولية، تستخدم حين تواجه الدولة صعوبات في ميزان مدفوعاتها. إذا كانت الدولة مستعدة للسماح لسعر عملتها بأن يبقى معوماً بحرية، فإنها لن تحتاج لآلية احتياطيات

تخصيص الموارد

Resource allocation

الطريقة التي يوزع بها الاقتصاد موارده (عوامل انتاجه) بين مختلف الاستخدامات بهدف انتاج مجموعة معينة من السلع النهائية.

العوائد المقياسية

Returns to scale

المعدل الذي تزيد المخرجات بموجبه حين تزداد جميع المدخلات بمقادير متناسبة. مثال ذلك، إذا تضاعفت جميع المدخلات وتضاعفت مخرجاتها بالضبط يقال أن العملية اظهرت عوائد مقياسية ثابتة Constant returns to scale. أما إذا زادت المخرجات بنسبة تزيد عن الضعف فإن العملية تظهر عوائد مقياسية متزايدة increasing returns to scale.

رفع قيمة العملة

Revaluation

ارتفاع في سعر صرف عملة اجنبية. انظر ايضاً خفض قيمة العملة devaluation.

كرة المخاطرة

Risk averse

يقال أن شخصاً كارهاً للمخاطر حين يواجه بوضع من عدم اليقين، ويكون عدم رغبته في خسارة مبلغ معين من دخله اكبر من رغبته في كسب المبلغ ذاته من الدخل

توزيع المخاطر

Risk spreading

عملية أخذ مخاطر كبيرة وتوزيعها بحيث تصبح مجرد مخاطر صغيرة موزعة على عدد كبير من الناس الصيغة الرئيسية لعملية توزيع المخاطرة هي التأمين insurance، الذي هو نوع من المقامرة العكسية.

S

Sales tax. (excise tax vs. sales tax). انظر)

Saving

الإدخار

ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك؛ بكلمة أخرى، هو الفارق ما بين الدخل المخصص للإنفاق والاستهلاك.

دالة المدخرات

Savings function

المنحنى الذي يبين كمية المدخرات التي تحتفظ بها الأسر أو التي تتولاها دولة ما عند كل مستوى من مستويات الدخل.

Say's law of markets

قانون ساي في الأسواق

الفكرة القائلة أن «العرض يوجد طلبه الخاص». في العام ١٨٠٢ قال ج.ب. ساي أنه نظراً لأن مجموع القوة الشرائية يساوي بالضبط مجموع المداخل والمخرجات، فإن وجود زيادة في الطلب أو العرض أمر مستحيل. كينز هاجم قانون ساي مشيراً إلى أن زيادة في الدخل لا تنفق بالضرورة بكاملها (مثال ذلك، أن الميل الحدي للاستهلاك لا يساوي بالضرورة واحد صحيح).

Scarcity

النُدرة

الفكرة هي الصفة المميزة للسلعة الاقتصادية. وكون السلعة الاقتصادية نادرة لا يعني أن من العسير ايجادها، بل إنه لا يمكننا مدّ أيدينا وأخذها بحرية يجب على المرء اما انتاجها، أو أن يعرض سلعاً اقتصادية أخرى في مقابلها.

Scarcity, law of

قانون الندرة

المبدأ القائل أن معظم الأشياء التي يديرها الناس متوفرة بقدر محدود (الاستثناء هو السلع المجانية free goods). وبالتالي فإن السلع شحيحة بشكل عام ولا بد من تقنينها سواء بالسعر أو بوسائل أخرى.

Securities

اوراق مالية

اصطلاح يستخدم للإشارة إلى تشكيلة واسعة من الأصول المالية، مثل الاسهم والسندات، والخيارات لأجل options، والكمبيالات؛ بتعبير آخر، هي وثائق مستخدمة لإثبات ملكية تلك الأصول.

Short run

المدى القصير

هي فترة يمكن لجميع العوامل أن تتكيف مع وضع جديد خلالها. في الاقتصاد الجزئي لا يمكن للتكوين الراسمالي وغيره من المدخلات «الثابتة» أن يتكيف ولا يكون دخول الصناعة سهلاً على المدى القصير. في الاقتصاد الكلي، الأسعار، وعقود الأجور، ومعدلات الضريبة، والتوقعات قد لا تتكيف مع وضع جديد على المدى القصير.

منحنى العرض الإجمالي على المدى القصير

Short - run aggregate supply schedule

المنحنى الذي يبين العلاقة بين المخرجات والأسعار على المدى القصير حيثما كان للتغيرات في الطلب الإجمالي قدرة على التأثير على المخرجات وتمثل أيضاً بميل صاعد إلى أعلى أو منحني عرض إجمالي أفقي

سعر أو نقطة أو قاعدة وقف العمل

Shutdown price (or point, or rule)

في نظرية الشركة، تحدث نقطة وقف العمل عند النقطة التي يكون فيها سعر السوق كافياً لتغطية التكاليف المتغيرة، لا أكثر. وبالتالي، تكون خسائر الشركة للفترة مساوية لتكاليفها الثابتة؛ لذلك قد تتوقف عن العمل.

الشواغر في مناطق بعيدة عن مكان سكن العمال العاطلين.
Subsidy دعم
 دفعات تقدمها الحكومة لشركة أو أسرة تنتج أو تستهلك سلعة ما مثلاً، غالباً ما تدعم الحكومة المواد الغذائية بدفع جزء من ثمن الطعام المخصص للأسر متدنية الدخل.

Substitutes البديائل
 سلع تتنافس مع بعضها البعض (كما تفعل القفازات ذات الخمسة أصابع والكفوف ذات الكف والأصبع الواحد). وبكسها، السلع التي تتوافق مع بعضها في أعين المستهلكين (مثل فردة الحذاء اليميني والفردة اليسرى) وتدعي المتممات complements.

Substitution effect تأثير الاستبدال
 (لتغير السعر). ميل المستهلكين لاستهلاك المزيد من سلعة ما حين يهبط سعرها، واستهلاك كمية أقل من تلك السلعة حين يرتفع سعرها. تأثير الاستبدال لتغير السعر يقود إلى منحني طلب يميل إلى أسفل (مقارنة بتأثير الدخل income effect).

Substitution قاعدة الاستبدال
 تؤكد هذه القاعدة أنه إذا انخفض سعر أحد العوامل وبقي سعر جميع العوامل الأخرى على حاله، ستستفيد الشركات من استبدال العامل الأرخص، واستبداله بالعوامل الأخرى. هذه القاعدة نتيجة طبيعية لقاعدة التكلفة الأدنى.

Supply curve (or supply schedule). منحنى العرض
 منحنى يبين كمية السلع التي يرغب المزودون في سوق ما ببيعها وفق السعر السائد، شريطة بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

Supply shock صدمة العرض
 في الاقتصاد الكلي، تغير مفاجئ، في تكلفة الإنتاج أو الانتاجية يكون له تأثير كبير وغير متوقع على العرض الإجمالي. نتيجة لصدمة العرض قد يتغير أ ن م الحقيقي ومستوى الأسعار بشكل غير متوقع.

Supply - side economics اقتصاديات جانب العرض
 وجهة نظر تشدد على إجراءات السياسة للتأثير على العرض الإجمالي أو المخرجات الممكنة. وينص هذا المنهج على أن معدلات الضريبة الحديثة العالية على العمال والدخل من رأس المال تخفض جهود العمل والادخار.



Tariff التعرفة الجمركية
 ضريبة تفرض وتجبي عن كل وحدة من سلع يجري استيرادها لأحد الدول.

Tax incidence (انظر)
Technological change التغيير التكنولوجي
 تغيير في وسائل الإنتاج أو ادخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على قدر أكبر أو أفضل من المخرجات من الحزمة ذاتها من المدخلات. وينتج عنه انتقال منحني إمكانيات الإنتاج إلى الخارج ويطلق عليه أيضاً التقدم التكنولوجي.

Single - tax movement حركة الضريبة الواحدة
 إحدى حركات القرن التاسع عشر باعثها هو هنري جورج، والتي تقول أن توأصل الفقر وسط تقدم اقتصادي مطرد يعزى إلى قلة الأراضي والإيجارات العالية التي يجنيها ملاك الأراضي. وكانت «الضريبة الواحدة» هي ضريبة تجبي على الربح الاقتصادي المكتسب من ملكية الأرض.

Slope ميل
 في الرسم البياني، هو مقدار التغير في المتغير على المحور العمودي مقابل كل وحدة من المتغير في المتغير على المحور الأفقي. الخطوط المائلة نحو الأعلى يكون لها ميل موجب، المنحنيات المائلة نحو الأسفل (مثل منحني الطلب) يكون لها ميل سالب، والخطوط الأفقية يكون ميلها صفراً.

Social overhead capital رأس المال الاجتماعي
 الاستثمارات الأساسية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية، خاصة المواصلات، والطاقة، والاتصالات. ويطلق عليها أحياناً اسم «البنية التحتية».

Social regulation (انظر)
Socialism الاشتراكية
 نظرية اقتصادية تنص على أن جميع وسائل الإنتاج (أو معظمها)، فيما عدا اليد العاملة، يجب أن تكون ملكاً للمجتمع. مما يسمح بتقسيم عائد رأس المال بشكل أكثر عدالة مما في الرأسمالية.

Speculator مضارب
 شخص يشارك في المضاربات، مثال ذلك، من يشتري سلعة أو أصول مالية بهدف بيعها بسعر أعلى وتحقيق ربح منها.

Spillovers (مثل)
Stagflation الكساد التضخمي
 تعبير صيغ في أوائل السبعينات، يصف تعايش البطالة العالية والركود مع تضخم مقيم. ويمكن تفسيره بشكل أساسي في طبيعة عتالة العملية التضخمية.

Stock market السوق المالي
 سوق نظم للمتاجرة في الأسهم العامة. أكبر سوق في الولايات المتحدة هو سوق نيويورك لمبادلة الأسهم، حيث تتم المتاجرة بأسهم أكبر الشركات الأمريكية.

Strategic interaction التفاعل الاستراتيجي
 وضع يسود في الأسواق التي تحتكرها قلة من الشركات حيث تعتمد استراتيجية عمل كل شركة على الخطط التي يتبعها منافسيها. ثمة تحليل منهجي لهذا التفاعل في نظرية الألعاب game theory.

Structural budget (انظر)
Structural unemployment البطالة الهيكلية

بطالة تنتج لأن الأنماط الإقليمية أو الوظيفية لشواغر العمل لا تتفق مع أنماط العمال المتوفرين. فقد يكون هناك وظائف شاغرة لكن العمال العاطلين عن العمل لا يملكون المهارات اللازمة لها، أو قد تكون

Underground economy**الاقتصاد السري**

نشاط اقتصادي لا يتم الإبلاغ عنه ويشمل الاقتصاد السري أنشطة قانونية غير مبلغ عنها لسلطات الضريبة (مثل بيع صاحب منزل اثاثاً عتيقاً أو خدمات يتبادلها الأصدقاء)، وأنشطة غير قانونية (مثل تجارة المخدرات، والقمار، والدعارة).

Unemployed**العاطلون**

الأشخاص الذين لا يعملون لكنهم يبحثون بجد عن عمل أو ينتظرون العودة إلى عمل.

Unemployment**البطالة**

(١) من الناحية الاقتصادية، البطالة الإجبارية involuntary unemployment وتحدث حين يكون عمال مؤهلون مستعدون للعمل حسب الأجور الدارجة لكنهم لا يجدون وظائف. (٢) من الناحية الرسمية (حسب إحصاءات مكتب العمل الأمريكي) هو وصف يشير إلى العامل إذا كان (أ) لا يعمل (ب) كان ينتظر استدعائه للعمل من تسريح مؤقت، (ج) كان يبحث عن عمل طيلة الأسابيع الأربعة الماضية.

Unemployment rate**معدل البطالة**

النسبة المئوية من القوى العاملة العاطلة عن العمل

Unit - elastic demand**طلب ذو مرونة أحادية**

الوضع القائم ما بين طلب مرّن سعرياً price - elastic demand وطلب غير مرّن سعرياً price - inelastic demand، حيث تكون مرونة السعر مساوية لواحد في القيمة المطلقة. انظر أيضاً مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand.

Unlimited liability. (limited liability. انظر)**Usury****الربا**

تحصيل النقود المقرضة فائدة تزيد عن الحد الأعلى المسموح به.

Utility - (also total utility)**المنفعة (المنفعة الكلية)**

مجموع الاشباع المأخوذ من استهلاك سلع أو خدمات. وتقابل المنفعة الحدية marginal utility، التي هي المنفعة الإضافية الناجمة عن استهلاك وحدة إضافية من السلعة

Utility - possibility frontier**حدود امكانيات المنفعة**

رسم بياني مشابه لحدود امكانيات الإنتاج production - possibility frontier يبين المنفعة أو الاشباع الذي يحصل عليه مستهلكان (أو جماعتان)، واحد على كل محور. ويكون منحدرًا إلى أسفل للإشارة إلى أن إعادة توزيع الدخل من «أ» إلى «ب» ستخفض منفعة «أ» وترفع منفعة «ب». النقاط على حدود امكانيات المنفعة تبين كفاءة التوزيع (أو كفاءة باريتو) allocative (or Pareto) efficiency. حيث أن التوزيع الذي تعينه تلك النقاط ضمناً يعني أن من المستحيل على أحد الطرفين أن يحصل على نتائج ملموسة تجعله أفضل حالاً دون أن تجعل الطرف الآخر أسوأ حالاً.

Terms of trade**معدلات التبادل**

في التجارة الدولية، هي الشروط «الحقيقية» التي بموجبها تباع دولة ما منتجاتها المصدرة وتشتري المنتجات المستوردة. وهي تساوي نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات.

Theory of income distribution**نظرية توزيع الدخل**

نظرية تفسر الطريقة التي يوزع بها الدخل والثروة في المجتمع.

Tight - money policy**سياسة التشدد النقدي**

سياسة يتبعها البنك المركزي لتقييد أو خفض العرض النقدي ورفع سعر الفائدة. لهذه السياسة تأثير في أنها تبطئ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتخفض نسبة التضخم، أو ترفع سعر الصرف الأجنبي لعمليتها. (عكس سياسة التساهل النقدي easy - money policy).

Time deposit**وديعة لأجل**

أموال تحفظ في البنك لا يجوز سحبها قبل موعد محدد، وتشمل النقود بالمفهوم الواسع $M2$ ، لكن ليس $M1$ لأنها غير مقبولة كوسيلة دفع.

Token money**عملة رمزية**

عملة ليس لها بحد ذاتها أية قيمة، أو أن لها قيمة ضئيلة.

Total cost - (cost, total). انظر)**Total factor productivity****إنتاجية العامل الكلية**

مؤشر على الإنتاجية يقيس مجموع المخرجات لكل وحدة من مجموع المدخلات. بسط المؤشر هو مجموع المخرجات (أو 100 م مثلاً)، في حين أن المقام هو المتوسط الموزون للمدخلات من رأس مال وعمالة وموارد أخرى. نمو إنتاجية العامل الكلية كثيراً ما يعتبر مؤشراً على معدل التقدم التكنولوجي.

Total product (or output)**الناتج الكلي (أو المخرجات)**

الكمية الإجمالية من سلعة أنتجت تقاس بوحدات مادية مثل بوشلات القمح، واطنان الحديد، وعدد قصات الشعر.

Total revenue**الإيراد الكلي**

السعر ضرب الكمية، أو قيمة المبيعات الإجمالية.

Transactions demand for money (demand for money انظر)**money****Transaction money****النقود لأغراض التعاملات**

جزء من العرض النقدي (يعرف أيضاً باسم $M1$) ويتكون من عناصر تستخدم فعلاً في المعاملات وهي بالتحديد النقود والحسابات المصرفية الجارية.

دفعات الحكومة التحويلية**Transfer payments, government**

دفعات تقدمها الحكومة للأفراد، دون أن يقدم هؤلاء خدمة أنية في مقابلها. مثال ذلك، دفعات الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة.

Treasury bills**إذونات الخزينة**

سندات أو أوراق مالية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة

القيمة المضافة

Value added

الفارق ما بين قيمة السلعة المنتجة وتكلفة المواد والامدادات المستخدمة في انتاجها. في رغيف للخبز قيمته دولار واحد، يشتمل على ما يساوي ٦٠ سنتاً من القمح والمواد الاخرى، تكون القيمة المضافة هي ٤٠ سنتاً. وتتكون القيمة المضافة من الاجور، والفائدة، والأرباح التي تضيفها الشركة او المصنع الى المخرجات.

ضريبة القيمة المضافة

Value added tax

ضريبة تفرض على الشركات كنسبة من قيمتها المضافة.

متغير

Variable

حجم من شيء يمكن تعريفه وقياسه. من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الاسعار، والكميات، واسعار الفائدة، واسعار الصرف، والثروة، وغيرها.

سرعة التداول النقدي

Velocity of money

في اثناء قيامها بوظيفتها كوسيلة تبادل، تنتقل النقود من مشتري الى بائع ومن ثم الى بائع آخر وهكذا. وتشير سرعة التداول الى حركتها. وتعرف سرعة تداول income velocity of money على انها «1 ن م» الاسمي مقسوماً على مجموع العرض النقدي.

Vertical equity (انظر horizontal equity vs. vertical equity)

Vertical integration (انظر integration vertical vs horizontal).

Vertical merger (انظر merger).

عاطل باختياره

Voluntarily unemployed

شخص عاطل عن العمل يرى أن قيمة الأجر أقل من فرصة استغلال الوقت في الراحة، مثلاً

W

الثروة

Wealth

القيمة الصافية للبنود العينية والمالية التي تمتلكها الدولة او الفرد في زمن معين. وتساوي مجموع المطلوبات ناقص جميع الموجودات.

اقتصاد الرفاء

Welfare economics

التحليلات المعيارية للأنظمة الاقتصادية. أي دراسة ما هو صرح أو خطأ في طريقة عمل الاقتصاد.

دولة الرفاء

Welfare state

ممارسة تقوم بموجبها حكومة تتبنى الاقتصاد المختلط باستخدام سياساتها المالية والتنظيمية لتعديل توزيع السوق للدخل وتقديم خدمات للسكان

أي، وكيف، ولمن

What , how , and for whom

المشاكل الأساسية الثلاث للتنظيم الاقتصادي «أي» هي مشكلة كم من السلع والخدمات سيتم انتاجه باستخدام موارد المجتمع المحدودة، «كيف» هي اختيار تقنية معينة يتم بواسطتها انتاج كل سلعة من السلع المختارة، «لمن» تشير الى طريقة توزيع السلع الاستهلاكية بين افراد المجتمع.

Y

المربود

Yield (the interest rate or rate of return on an asset).



المكتبة الأثرية الإسلامية - عسفان / وسط السلا
خلف مقام القادس / ص.ب ۷۷۷۲ - هاتف ۴۳۸۸۸۸
فاكس ۴۶۵۷۴۴۵ • منشور في العام ۲۰۰۲ م
• الغلاف: زهرا رشدي شايب .